

شرح منج الجليل

عَلَيْهِ

مُحَمَّدٌ الْعَلَامَةُ خَلِيلُكَ

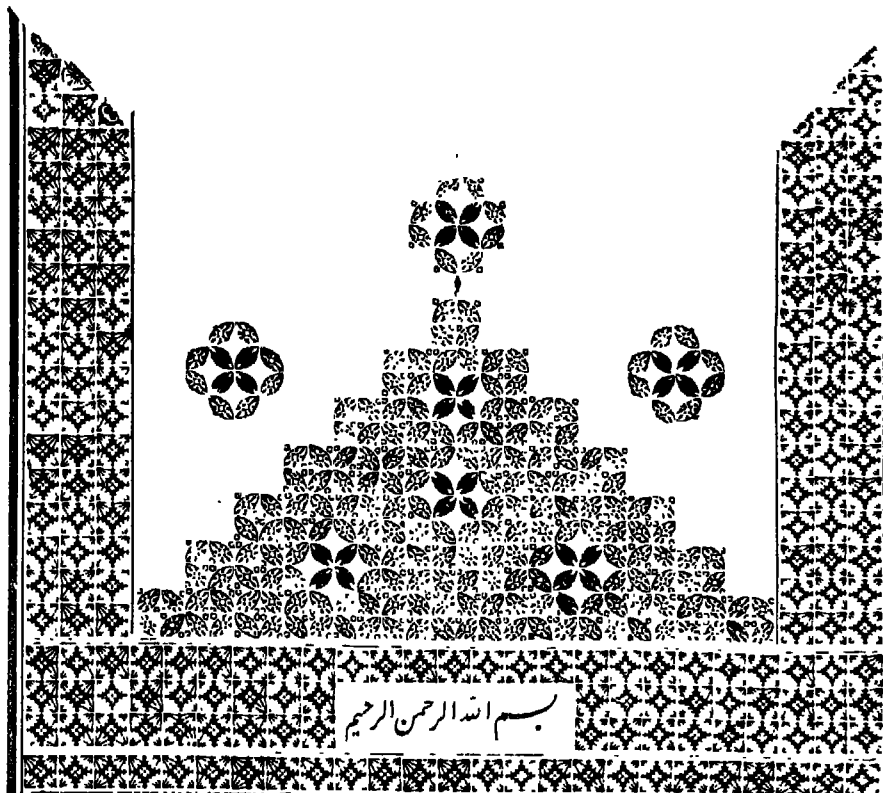
وَبِكَامُشُو

حَاشِيَةُ الْمَسَامَةِ تَسْرِيْلُ مَنْجُ الْجَلِيلِ

الْبَيْتُ الْكَلْبُ



الجزء الثاني من شرح منخ الجليل على مختصر العلامة خليل
المحققين وتاج المدققين وارث علوم صفوة فريش
العلامة الشيخ محمد عيسى حفظه
الله وبلغه من كل
خير فوق
منتهاه
م
(وبهامشه حاشيته المسماة تسهيل منخ الجليل)



(فصل في النكاح)

(مدب) بضم فسكسر (الرجل) أي راغب تائق له رجال النسل أولا أو غير راغب
ورجال النسل لأنه محتاج له كحامل هذا إن لم يخش العنت والواجب ولومع الاتفاق عليها
من حرام أو موع وجود بعض مقتضى التحريم غير هذا قال في الشامل يتعين طوف عنت
وعدم إمكان تسري نكاح من لم يكفه الصوم وخبر فيه وفي تسري قدر عاينه فان كنه الصوم
وجب احدا الثلاثة والنكاح أولى وفي المقدمات النكاح لا قدر عاينه إذا لم تكن به حاجة
اليه من ادوب أي للولد وان كان عينا ارحمه وراأ وعقبا فهو مباح له والمحتاج له ولا صبر له
عليه وليس عنده ما يتسرى به وخشى على نفسه العنت ان لم يتزوج فهو واجب عليه وان لم
يخج له وخشى ان لا يقوم بما وجب عليه فيه فهو مكروه وكذا المرأة اه ونحوه للزنى ونقله
ابو الحسن وغيره ابن بشير يحرم على من لم يخف العنت ويجز عن الوطء او النفقة من كسب
حلال وفي الشامل ومنع لمضربا امرأة اعدم وطء او نفقة او كسب حرم ولم يخف عنتا وقال
ابن رحال خائف العنت مع مجزءه عن النفقة مكاف بترك الزنا لأنه في طوقه وبترك التزوج
الحرام فلا يجز فعل محرم لدفع محرم وانما يبطل لهذا عند الاضطراب كالمراة لا تجز
ما يسد رمقه الا بالزنا وان علمت المرأة بهجزءه عن الوطء ورضيت جازوكذا ان علمت الرشيدة
بجزءه عن النفقة ورضيت ولا يجوز مع الاكتساب الحرام وان رضيت به (ذى) أي صاحب
(اهبة) بضم الهمة وسكون الهاء أي قدرة على صدق ونفقة ووطء فان كان عاجزا عن شيء
منها فلا يندب له ويحرم عليه والاصل ان الشخص اما راغب فيه او لا والراغب اما ان يخشى
العنت او لا فالراغب ان خشى العنت ويجز عن التسري ولم يكفه الصوم يجب عليه التزوج

(فصل في النكاح)
(قوله تائق) بضم تاء فوقية أي
متنهز قوله لأنه أي راغب
النسل (قوله له) أي النكاح
لتوقف النسل عليه عادة
(قوله وحمل هذا) أي ندب
نكاح المحتاج له (قوله
العنت) بفتح العين المهملة
والنون أي لزنا (قوله والا)
أي وان خاف العنت (قوله
وجب) أي نكاحه (قوله
مقتضى) بكسر الصاد (قوله
هذا) أي الاتفاق من حرام
(قوله نكاح) فاعل
يتعين (قوله يكفه) بفتح
نضم مثذلا (قوله وخبر)
بضم الخاء المعجمة وكسر
الهمزة تحت مثذلة (قوله
فيه) أي النكاح (قوله
الثلاثة) أي الصوم والنكاح
والتسرى (قوله عاينه)
بكسر العين والواو مثذلا
أي صغير الذكرك جدا بحيث
لا يتأني به وقاع (قوله
حسورا) أي معترضا
لا ينتشر ذكره (قوله عاينه)
أي لا ينسل (قوله فهو) أي
النكاح (قوله ولا صبر له
عليه) حال (قوله وليس عنده
الخ) حال (قوله وخشى على
نفسه العنت الخ) حال (قوله
فهو) أي النكاح (قوله
وكذا) أي الرجل في التفصيل
لما تقدم (قوله منع) بضم
فكسر أي النكاح (قوله
ولا يخف عنتا) حال (قوله رجل) بفتح الراء وشدا الحاء المهملة

(قوله لوجوده) أى النكاح (قوله عالمها) أى المرأة (قوله وعدم) عطف على محذوف (قوله التداخل) أى دخول شيء في آخر (قوله استعماله) أى النكاح (قوله به) أى النكاح (قوله لكونه) أى العقد (قوله له) أى الوطء (قوله ثم قال) أى ابن حجر (قوله وشراعا) عطف على لغة (قوله لوروده) أى النكاح (قوله لم يرد) بفتح فكسر (قوله ولا يرد) بفتح فكسر (قوله لان شرط الوطء الخ) على لا يرد (قوله والعقد الخ) حال (قوله مقهوره) أى مدلوله (قوله ان هذا) أى العقد (قوله كاف) أى في التحليل (قوله بمجرد) أى بمجرد (قوله لا بد) أى في التحليل (قوله بعد العقد) صلة ذوق (قوله العسيلة) بضم العين وفتح السين المهملة (قوله وجه) أى قول (قوله انه) أى النكاح (قوله بينهما) أى العقد والوطء (قوله وهذا) أى كونه مشتركا بينهما (قوله وان كان الخ) حال (قوله انه) أى النكاح (قوله بالعكس) أى حقيقة في العقد مجازي الوطء (قوله عقد) جنس شامل للنكاح وسائر العقود (قوله على مجرد الخ) فصل مخرج كل عقد ليس على ذلك ومنه شرأة أمة لتلذذها (قوله منعة التلذذ) إضافة للبيان فصل مخرج كل عقد على مجرد منعة منوية (قوله بآدمية) فصل مخرج اعارة غير آدمية لتلذذها (قوله غيره موجب قيمتها) فصل مخرج اعارة أمة لتلذذها (قوله بينة قبله) أى التلذذ فصل مخرج العقد على مجرد التلذذ بآدمية غير موجب ٣ قيمتها بالآدمية قبله (قوله غير

ولو أدى للاتفاق من كسب حرام أو مقتضى التحريم غيره وإن لم يحش به نكاح لرجاء النسل أم لا ولو عطله عن تطوع وغيره الرأى أن عطله عن تطوع كره له ولورجاء النسل والائتدب له أن رجاء النسل والايجاب له والأقسام الثلاثة المندوب والجائز والمكروه مقيدة بعدم موجب التحريم والأحرص ويجوز ما تقدم في المرأة أيضا وزاد ابن رجال وجه الوجود به عليه أو هو محذور عن قوتها وعدم سترها بغيره ونائب فاعل نكاح (نكاح) ابن حجر النكاح لغة الضم والتداخل واكثر استعماله في الوطء ويسمى به العقد مجازا لكونه سببا ثم قال وشراعا حقيقة في العقد مجازي الوطء لكثرة وروده في الكتاب والسنة في العقد حتى قيل لم يرد في القرآن إلا لا يرد مثل قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لأن شرط الوطء في التحليل انما ثبت بالسنة والعقد لا بد منه فعنى قوله تعالى حتى تنكح حتى تتزوج أى يعقد عليها وهو ما ان هذا كاف بمجرد لكن بينت السنة أنه لا عبرة بفهوم الغاية وأنه لا بد بعد العقد من ذوق العسيلة وفي وجهه عند الشافعية والخنفية أنه حقيقة في الوطء مجازي العقد وقيل مشتركا بينهما وهذا الذي ترجح في نظري وإن كان أكثر استعماله في العقد ٥ ابن عبد السلام الأقرب أنه لغة حقيقة في الوطء مجازي العقد وشراعا بالعكس ابن عرفة النكاح عقد على مجرد منعة التلذذ بآدمية غير موجب قيمتها بينة قبله غير عالم عاقده حرمتها ان حرمتها الكتاب على المذهور والاجماع على الآخر فيخرج عقد تحليل الأمانة وقع بينة ويدخل نكاح الخصى والطارأين لأنه بينة صدق فيها ولا يبطل عكسه نكاح مدعيه بعد ثبوت وطئه بشاهد أو فشق بنائه باسم النكاح أقول ابن رشد عدم حده للشبهة لا ثبوت نكاحه ٥ قوله على مجرد منعة من إضافة ما كان صفة والأصل منعة التلذذ المجردة فخرج بالمنفعة البيع والكراء والتلذذ المنفعة المعنوية

أو الاجماع (قوله على الآخر) أى الشاذ المقابل له مشهور وراجع لزيادة أو الاجماع (قوله فيخرج عقد تحليل الأمانة) أى اعارتها لمن يتلذذ بها أى بقوله غير موجب قيمتها فهو مفرع عليه (قوله ان وقع بينة) لا مفهوم له ولا حاجة اليه لسبق غير موجب قيمتها بينة (قوله ويدخل) أى في الحد (قوله نكاح الخصى) أى لتعبيره بالتلذذ (قوله والطارأين) عطف على الخصى (قوله لانه) أى نكاح الطارأين (قوله صدقا) بضم فسكون منة لاى الطارأتان (قوله فيها) أى البينة (قوله ولا يبطل) بضم فسكون فكسر (قوله عكسه) أى كون الحد يلزم من عدمه عدم محدودته المترتب عليه كونه جاء ما وطء كونه يلزم من وجوده وجوده فيكون مانعا (قوله نكاح) فاعل يبطل (قوله مدعيه) أى النكاح (قوله بعد ثبوت وطئه) أى باقرار أو بينة صله مدعى (قوله بشاهد) أى مع شاهد بالعقد صله مدعى (قوله أو فشق) بضم الفاء والشين المنهية وشد الواو أى اشتهاه (قوله بنائه) أى دخوله بالمرأة واختلاعه بها (قوله باسم النكاح) إضافة للبيان صله بناء (قوله ليقول ابن رشد الخ) على لا يبطل عكسه الخ (قوله المنفعة المعنوية) أى العقد

(قوله قال) أي الرصاع (قوله انه) أي ابن عرفة (قوله به) أي بآدمية (قوله نكاح الجن الانس) من اضافة المصدر لقاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله وبالعكس (قوله نقلا) أي عن الشارع (قوله والا) أي وان لم يصح نقلا (قوله اصل الجواز) اضافته للبيان (قوله العقلي) فيه أن الجواز العقلي امكانه وان امتنع شرعا والجواز الشرعي الاذن فيه (قوله أورد) بضم الهمزة وكسر الراء (قوله عليه) أي بيته (قوله وهو) أي الفسخ بطلقة (قوله بانه) أي الفسخ بطلقة (قوله أو أو يشكرير أو) أي وأوالولى عاطفة مقدر أرى أو ان حرمه الكتاب على ان حرمه الكتاب المذكور أو الثانية عاطفة الاجماع على الكتاب في الجملة المقدرة المعطوفة بأوالولى وحاصله انه اشار الى قولين في عقد نكاح عالم التحريم الاول أنه ليس نكاحا ان كان بالكتاب وان كان بالاجماع فهو نكاح فاسد وهذا هو المشهور والثاني أنه ليس نكاح سواء كان بالكتاب أو بالاجماع (قوله الا انه) أي ابن عرفة الخ استدراك على صوابه

الخ رفع ايمامه انه لا جواب عنه (قوله وفر) أي ابن عرفة عطف على اتكل (قوله ركاكة اللفظ) أي نقله بشكرير أو بلا فاصل (قوله فاسد) أي لا فادته ان الثاني بشرط في كونه ليس نكاحا تحريمه بالكتاب والاجماع معا وليس كذلك اذ يكفي عنده تحريم الاجماع وحده ولا يفتي أن تحريم الكتاب يستلزم تحريم الاجماع بلا عكس وبهذا ظهر وجه فساد نصويه بأو وبأو عقب أو (قوله والاولى) بفتح الهمز (قوله وبكر) معطوف بأو أو على نكاح (قوله لانه) أي كونهم ابكرا (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم لجابر الخ) وقوله صلى الله عليه وسلم عز وجل تزوجوا البكرات من أعذب اقواها واتقوا رحمها وارضى بالبير (قوله ان لم يعلم

كلها والولاية وبالمجردة شرعاً لموطئها وقوله بآدمية قال الرصاع اخرج التلذذ بالطعام والشراب قال وزعم بعضهم انه أخرجه القدر على جنسية وهو بعيد ابن العربي نكاح الجن الانس جائز عقلا فان صح نقلا فيها ونعمت والابقى على اصل الجواز العقلي وقوله بيته الرصاع حال من التلذذ اخرج به صور الزنا وأورد عليه وعلى قوله ولا يطل عكسه ان ما وقع فيه الدخول دون اشتهاد بفسخ بطلقة وهو فرع النكاح واجيب بانه لا قراره سما بالعدد وقوله أو الاجماع صوابه أو أو يشكرير أو الا انه اتكل على ظهور المعنى وفر من ركاكة اللفظ وقول بعضهم صوابه والاجماع بأو أو فاسد وكذا قول آخر صوابه أو والاجماع بأو أو عقب أو والله اعلم اه بناني (بكر) بكسر الموحدة أي مراة لم تتزوج والاولى وبكر لانه مندوب ثان لقوله صلى الله عليه وسلم لجابر رضى الله تعالى عنه هل تزوجت بكرا نلأعها وتضاعفك وتضاعفكها ونضاعفك (و) تدب لم يدتزوج امرأة (نظر وجهها) ليعلم هل هي جارية أم لا (و) (نظر) (كفها) ليعلم هل بدنها مخصص أو لا ظاهره ما وباطنها ما الى كونهما بلا قصد تلذذ ان لم يعلم عدم اجابتهما ان كانت رشيعة ووليها ان لم تكن رشيعة والاحرم ان خشى فتنه والاكره وان جاز نظر وجهه الاجنبية وكفها مع الامن وعدم قصد التلذذ لان فعل هذا مظنة التلذذ (فقط) أي لا غير الوجه والسكتين فيحرم نظره لانه عورة وهذا هو المراد لاني التذب الصادق بالجواز وحصل التذب ان كان نظره وجهها وكفها (يعلم) منها ان كانت رشيعة والاخر لا يشرع له ثلاث طرق الفساد لنظر وجوه النساء وكفهن ويقلون نحن خطاب وأشعر قوله نظره لانه لا يجوز له مسهما وان لم يكونا عورة وهو كذلك لما في المس من زيادة المباشرة وانه لا يندب لها نظره وجهه وكفها الخط لانص فيه عندنا والظاهر ندب لان لها حقا في جهالها وفاقا للشافعية ويجوز له تركيل امرأة على نظرها ويندب لها وما نظرها ما زاد عليها ما فيها من حيث كونها امرأة لا مندوب من حيث كانتا عن الخطاب اذ لا يجوز له ذلك وان وكل رجلا على الخطبة فقال البرزلي انظر هل ينقض له في النظر اليهما على حسب ما كان له ثم قال والظاهر الجواز ما لم يخف فتنه من

عدم اجابتهما بان علمها وظنها ارشك فيهما او توهمها (قوله والا) أي وان علم عدمها (قوله حرم) أي النظر (قوله النظر والا) أي وان لم يخش فتنه (قوله كره) بضم فكسر أي النظر (قوله وان جاز نظره واجنبية الخ) حال (قوله مع الامن) أي من الفتنه (قوله لان فعل هذا الخ) علة اكره (قوله نظره) أي الخطاب من اضافة المصدر لقاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله والا) أي وان لم تكن رشيعة (قوله والا) أي وان لم يكن يعلم منها او من وليها (قوله وان لم يكونا) أي الوجه والكفان الخ حال (قوله وانه لا يندب لها الخ) عطف على انه لا يجوز له مسهما (قوله له) أي الخطاب (قوله ويندب) أي النظر (قوله لها) أي المرأة الوكيله (قوله وما نظرها) أي الوكيله (قوله عليها) أي الوجه والكفين (قوله وان وكل) أي الخطاب (قوله الخطبة) بكسر الخاء المجهمة (قوله ينقض) أي الخطاب (قوله له) أي وكيله على الخطبة (قوله اليهما) أي الوجه والكفين (قوله ثم قال) أي البرزلي

(قوله ورده) اي استظهره جواز لو كبل الخطاب (قوله يسوغ) اي النظر (قوله وبه) اي النذب صلة قررنا (قوله وبه) اي الجواز صلة عبر (قوله ارشاد) اي نصيح (قوله الاثمرة) عبد الهمن

ونكسر الميم (قوله بذلك) اي نظر وجهها وكثيرا (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله صحيح) استزبا من الناس (قوله صحيح) لا يبيحه كنيكاح رقيق بلاذن سيده وسفيه بلاذن وليه (قوله قال ابن الجوزي انه موضوع) اي مكذوب خبرنا (قوله جواز) اي نظر الفرج بالنكاح الصحيح المبيح للوطء (قوله وقديري) اي احد الزوجين بشرج الآخر (قوله وان كان الخ) حال (قوله يختلف) اي تتعاقب (قوله فيه) اي الاناء لا يغترف منه (قوله لا مبعة) محترز (اتسام) (قوله ومشتركة) محترز المستقل به (قوله ومحرم نسب الخ) محترز (قوله وبلا مانع محرمة) (قوله ومعتدة لاجل الخ) محترز فحوها (قوله ويجوز القمع بظاهرها) اي الدبر تفريع على تقدير ووطء (قوله فاوضت) اي شاركت وباحت (قوله اصحابنا) اي اقراننا (قوله كسائر) اي باقي (قوله متعلقين) نعمت آية وحديث (قوله من الزوج) نعمت خطبة (قوله فالفصل بين الايجاب والقبول الخ) تفريع على نعم من الزوج

النظر اليها ورده بعضهم بان نظر الخطاب مختلف فيه فكيف يسوغ لو كبله البتاني وهو ظاهر والله اعلم الرامضي ظاهر المصنف انه مستحب عطف على نكاح وبه قرر وهو الذي في عبارة اهل المذهب الجواز وبه ع. بر في توضيحه وفي الرسالة لاباس وفي موضع اخر وجعل القرطبي في المفهم قوله صلى الله عليه وسلم اذهب فانظر اليها على انه امر ارشاد وثقله الابي واقره وقال عقبه وقبل انه امر ندب للاحاديث الاثمرة بذلك ابن عرفة مع ابن القاسم اريد تزوج امرأة نظره اليها باذن ابن رشد راي وجهها المازري ويدينهم ثم قال واختر ابن القطان كون النظر اليه ما مندوب اليه للاحاديث الواردة بالامر به اه فانت ترى الابي - كي النذب به سبعة القريظ وابن عرفة لم ينسبه الا لابن القطان (وحل) اي جاز (انهما) اي لكل من الزوجين في نكاح صحيح مبيح للوطء نظر جميع جسد صاحبه (حتى نظر الفرج) وما في الجامع الصغير اذا جامع احدكم زوجته او جاريته فلا ينظر الى فرجها لان ذلك يورث العمى قال ابن الجوزي انه موضوع وقال الذهبي في الميزان عن ابن ابي حاتم انه موضوع لاصل له وقال ابن حبان هذا موضوع واقره غير زور وق جوازه متفق عليه لكن كرهوه للطب لانه يؤذي البصر ويورث قلة الحياء في الولة والله اعلم قال في النصيحة يكره نظر كل واحد من الزوجين لفرج صاحبه لانه يؤذي البصر ويذهب الحياء وقديري ما يكره فيؤدى الى البغضاء وقالت عائشة رضي الله تعالى عنها ما رأيت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رأيت مني وان كلنا لغسل من اناء واحد يختلف ابيدنا فيه وشبهه في جوازا للنظر حتى للفرج فقال (كالمالك) التام المستقل به بلا مانع محرمة ونحوها في فصل لكل من المالك والمملوكة نظر جميع الاخر حتى الذرج لاميضة ومشتركة ومحرم نسب اورضاع او صهر ومعتدة لاجل ومكاتب ومعتوقة (و) حل انهما (تقع بغير) ووطء (دبر) فيجوز القمع بظاهرها البرزلي بعد ذكره تحريم الوطء في الدبر واما القمع بظاهرها فقد فاوضت فيه بعض اصحابنا لاشيؤنا لعدم الجساسة عليهم في مثل هذا فاجاب باباحته ولم يبدله وجهها ووجهه انه كسائر جسد ها وجميعه مباح اذ لم يرد ما يخص به من بعض بخلاف باطنه والامر عندى فيه اشبهة فان تركه فهو خير له والا فلا مرجع لاعتراضه واعتمده الخط والاقاني وظاهرها كابن فرحون ولو باستثناء (و) ندب (خطبة) بضم الخاء المجهمة اي كلام مشتمل على حمد الله تعالى وصلاة وسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وآية من القرآن وحديث متعلقين بالنكاح والانتقال بما بعده لا القاس النكاح (بخطبة) بكسر الخاء المجهمة اي عند القاس النكاح من الزوج ثم من الولي لاجبته او الاعذاره (و) ندب خطبة (بعقد) للنكاح من الولي بالايجاب ثم من الزوج بالقبول فهي اربع خطب ويمكن ضبط خطبته به سبعة جمع بضم الخاء وفتح الطاء مضافا لصغير النكاح فالفصل بين الايجاب والقبول بخطبة الزوج فتفرو وكذا بسكوت او كلام قد رها (و) ندب (تقليها) اي الخطبة (و) ندب (اعلانه) اي اظهار عقد النكاح لقوله صلى الله عليه وسلم اعلنوا هذا النكاح واجعلوا في المساجد واضربوا عليه بالدف اخرجته الترمذي واما الخطبة بالسكوت فيندب اخفاؤها كالتحان قاله الخط (و) ندب

بالقبول (قوله في ندب) اخفاؤها خوفا من افساد الحساد (قوله كالتحان) تشبيه في ندب الاحياء

(قوله وهو) أى النكاح (قوله كذلك) أى ذكرنا كان أو انشئ (قوله لم يعرف) بضم الميم وفتح الراء (قوله حينئذ) أى حين فقد العدول (قوله عليها) أى المرأة اقربا بينهما (قوله ودفع) عطف على الستر (قوله وأما قوله) أى الاشهاد (قوله فى دوامه) أى النكاح (قوله بطلقة) صلة فصح (قوله لأنه) أى النكاح الخ لأنه أن يكون فصحة طلاقه (قوله لأنما جبرية) أى وكل طلاق جبري فهو بائن الاطلاق المولى والمعسر والنفقة (قوله سد الذرية) علة لنفسه مع صحته (قوله حد الزنا) أى ان ثبت الوطء (قوله والتعزير) أى ان لم يثبت الوطء (قوله فان) اراد معاشرتهم الخ) تفريع على بائنة (قوله براء) أى عدم فصحه (قوله

(تمنقته) أى العروس ذكرنا كان أو انشئ أى ادخال السرور عليه عقب العقد والبناء فهو سرنا ما فعلت وهو من خير الافعال وفيه البركة (و) نذب (الدعاه) أى العروس كذلك بكارك الله لكما وجع بينكما في خير (و) نذب للولى والزوج (اشهاد عدلين) فان لم يوجد عدلان كفى من لم يعرف بالنيكاح واستحسن الاكثر من الشهود حينئذ (غير الولى) أى من له ولاية عقد نكاح المرأة فلا تعتبر شهادته ولو تولى غيره العقد لانها مبهمة بالستر عليها ودفع المعروضة عن نفسه (بعقده) أى عند النكاح صلة اشهاد والنسب منه نصب على كون الاشهاد عند عقده وأما كونه قبل البناء فواجب شرط فى دوامه وتكفى الشهادة بدون اشهاد افاده ابن عرفة (وفسخ) بضم فمكسر النكاح (ان دخلا) أى الزوجان خلوة بغير بلاء (أى الاشهاد بطلقة) لأنه صحيح بائنة لأنما جبرية سد الذرية اذ لا يشاء اثنان الاجتماع على فساد فى خلوة الافعال وادعيا سبق عقد بلا اشهاد فيرفع حد الزنا والتعزير فان اراد معاشرتها فلا بد له من عقد جديد شرعى وتبقى له طلاقتان ومحل الفسخ اذا لم يحكم بعده من براء فان لم يشهد احداهما عند العقد ولو لقيامه بارجلين قبل البناء واشهداهما على وقوع العقد بينهما ما كفى فى الواجب وفات المنسوب لانه كخسورهما العقد فى الجملة وان اشهد كل منهما شاهدين بعده كفى ايضا وسماها فى المدونة شهادة الابداد بفتح الهمز وسكون الموحدة أى المتفرقة ان كان شاهدا احدهما غير شاهدى الآخر والافلا تسمى بهذا وان كفت خلافا لعج لعمدة نقل شاهدين عن شاهد ثم عن آخر فاحرى هذه هذا الذى افاده ابو الحسن ونص التهذيب يحيى بن سعيد فيجوز شهادة الابداد فى النكاح والعقود ابو الحسن عياض الابداد المتفرقة بان لا يجتمع الشهود على اشهاد الولى والمثنا كحين بان عقدا والنكاح وتفرقا وقال كل واحد لصاحبه اشهد من اقيمت بهذا فسر الشيخ فى المختصر فيكون على هذا شاهدان على الزوج وشاهدان على الولى وشاهدان على المرأة ان كانت ثيبا وفى حكمها وان كانت بكرا ذات اب كانوا اربعة وان اشهد احدهما شاهدين ثم لقيهما الآخر فاشهد هما ايضا فليست شهادة ابداد عياض وهذا على اصلنا ومشهور مذهبنا ان الاشهاد ليس بشرط فى اصل العقد ٨١ قوله فليست شهادة ابداد أى لا تسمى بذلك لانه من التبدد أى التفرق ولا تفرق هنا لانها لا تقبل كانهما عجب قائلا لا ينتفع بها كانهما عبادا التبصرة ونصها لابن فرحون بعد ذكره ان الزنا لا بد فيه من اربعة ويلحق بهذا اللعان والمذهب ان اقل شهوده اربعة وشهادة الابداد لانهم الابرار بعبارة

يشهدا بضم الياء وكسر الهاء أى الزوج والولى (قوله وانما) أى الزوج والولى (قوله واشهداهما) أى الزوج والولى الرجلين (قوله بينهما) أى الزوج والولى (قوله لانه) أى اشهادهما بعد العقد (قوله وسماها) أى الشهادة بعد العقد (قوله والا) أى وان لم يكن شاهدا احدهما غير شاهدى الآخر (قوله بهذا) أى شهادة الابداد (قوله وان كفت) حال (قوله ثم عن آخر) أى ثم نقلهما عن شاهد آخر (قوله هذه) أى شهادة شاهدين على الولى ثم شهادتهما على الزوج او عكسه (قوله بان عقدا) أى الولى والزوج والزوجة أى بلا اشهاد (قوله اشهد) بفتح الهمز وكسر الهاء (قوله او فى حكمها) أى المنيب فى عدم الجبر كالمُرشدة (قوله كانوا) أى الشهود (قوله اربعة) أى اثنان

على الزوج واثنان على الولى (قوله احدهما) أى الولى والزوج (قوله لقيهما) أى الشاهدين (قوله ان شاهدان الاشهاد الخ) بيان للاصل والمشهور بخلاف من (قوله بذلك) أى شهادة ابداد (قوله لانه) أى الابداد (قوله لانها لا تقبل) عطف على لا تسمى بذلك (قوله كانهما) أى عدم قبولهما (قوله قائلا) حال من عجب (قوله وانما) أى التبصرة (قوله لابن فرحون) أى غيره كاللحصى (قوله بعد ذكره) أى ابن فرحون (قوله ان الزنا) أى ثبوت (قوله فيه) أى ثبوت (قوله به) (قوله بهذا) أى الزنا فى انه لا بد فيه من اربعة (قوله مشهوده) أى اللعان (قوله وشهادة الابداد) أى على عقد النكاح

(قوله فلا تسمى شهادة ابداد) نص صريح في ان المنفى الغامض السبعة وبقههم منه نفهها فكيف يفهم منه انها لا تنفع (قوله
الدخول) اي باسم النكاح (قوله بوليمة الخ) صلة فشا (قوله اوجا مستقيمين) عطف على ٧ فشا (قوله الشرط) اي ان فشا

(قوله عدمه) اي الفشو
(قوله غير مجبرة) نعمت راكنة
(قوله وهو) اي قول ابن نافع
(قوله فالمناسب) اي لاصطلاح
المصنف تفريع على
مقتضى نقل ابن عرفة
(قوله والا) اي وان كان
الرديسب خطبة الثاني
(قوله فمحرم) اي خطبة
الثاني (قوله سبع) اي كون
الاول عدلا او مستورا
سواء كان الثاني عدلا او
مستورا او فاسقا وكون
الاول فاسقا والثاني كذلك
(قوله اثنتين) اي كون
الاول فاسقا والثاني عدلا
او مستورا (قوله لصدق
غير الفاسق الخ) علة لقوله
افادسة بمنطوق راكنة
اغير فاسق وثلاثة بفهمه
(قوله لا قراره) اي الذي
(قوله وخبر لا يخطب احدكم
الخ) جواب عما يتوهم من
افادته بجواز خطبة ذميمة
راكنة لذي (قوله يفهم)
بضم فككون فكسر
(قوله اذعان) اي قبول
(قوله وارادة) عطف على
اذعان (قوله بطلاق) اي
اصحته بائن لانه يجري وقبل
الدخول (قوله وجوبا)
بيان لحكم فسخه (قوله

شاهد ان على الاب وشاهدان على الزوج فان اشهد احداهما الشاهد دين الذين اشهدهما
الاثر فلا تسمى شهادة ابداد اه اي مع قبولها وليس المراد انها لا تقبل ولا يفتقح بها كما
فهمه عجم (و) ان ثبت الوطى باقرار او بينة (لاحد) عليهما (ان فشا) اي شاع واشهر
الدخول كما لابن رشد والنكاح كما لابن عبد السلام وابن عرفة طي وكل صحيح اذا المقصود
ثبتي الاستقرار بولية وضرب دف ودخان او كان على العقد او على ابقائهم ما باسم النكاح شاهد
واحد غير الولي لاهو ولو تولى العقد غيره او جأ مستفتين قاله ابن عرفة ان جهلا وجوب
لاشهاد قبل الدخول بل (ولو علم) كل منهم وجوب الاشهاد قبله نظرا لافشور ومفهوم
الشرط الحد عند عدمه وظاهره ولو جهلا وجوب الشهادة وشارب بولوا قول ابن القاسم
الفشور مع العلم لا بسقط الحد (وحرم خطبة) بكسر الخاء الموحدة اي القاسم نكاح امرأة
(راكنة) اي مانلة وراضية لخاطب سابق (غير فاسق) عدل او مستور حال غير مجبرة فان
كانت مجبرة فالمتبركون مجبرها ان قدر صدق من الخاطب السابق بل (ولو لم يقدر) بضم
المثناة تحت وفتح القاف والدل (صدقا) من السابق وشارب بولوا قول ابن نافع لا تحرم
خطبة الراكنة قبل تقدير الصداق في التوضيح وهو ظاهر الموطا وفي المواقيت مقتضى نقل ابن
عرفة ان كلا القولين مشهورا فالمناسب وحمل ولو لم يقدر صدقا خلاف والله اعلم فان ردولي
المجبرة فلا تحرم خطبتها كخطبة غير المجبرة التي ردت قبل خطبة الثاني فلا يعتبر رد المجبرة مع
ركون وليها ولا ركونها مع رده ولا ركون ام او ولي غير المجبرة مع ردها ولا رد امها او وليها مع
ركونها او بشرط الرد الثاني للحرمة كونه ليس بسبب خطبة الثاني والافلا ينفها ومفهوم اغير
فاسق انه لا تحرم خطبة راكنة لفاسق وهذا كذلك ان كان الثاني عدلا او مستورا فان كان
فاسقا كالأول حرم عليه في المفهوم تفصيل والصورتان لان الاول اما عدل واما مستور
واما فاسق والثاني كذلك فتحرم في سبع وتجوز في اثنتين افاد المصنف ستة بمنطوق قوله
راكنة اغير فاسق وثلاثة بفهمه لصدق غير الفاسق بالعدل والمستور فتحرم خطبة الراكنة
لاحدهما من عدل او مستورا وفاسق ومفهوم جواز خطبة الراكنة لفاسق من عدل
او مستور ومنعهما من فاسق والذميمة الراكنة لذي تحرم خطبتها ولو من عدل لا قراره على
دينه وعدم اقرار الفاسق على فسقه وخبر لا يخطب احدكم على خطبة اخيه خرج بخروج
الغالب زروق والمشهور ان الركون التقارب بوجه يفهم اذعان كل واحد لشرط صاحبه
وارادة عقده (وفسخ) بضم فكسر عقدا الثاني على راكنة للأول بطلاق وجوب الحق الله
تعالى وان لم يطلب به الاول وظاهره وان لم يعلم الثاني بخطبة الاول (ان لم يكن) الثاني حيث
استمر الركون او رجعت خطبة الثاني فان رجعت اغيرها فلا يفسخ ويحمله اذ لم يحكم بعدم
فسخ نكاح الثاني ساكم براه والافلا يفسخ اه عب البناني هذا احد اقوال ثلاثة ذكرها
ابن عرفة ونصه ابو عرفة في فسخه ثالث الروايات قبل البناء اه ولم يذكر ترجيحها لاصلا مع ان
ابا عمر شهر الفسخ قبل البناء لكن قيده بالاستحباب والمصنف تبع تشمير هذا وفي التوضيح

لحق الله تعالى) علة فسخ (قوله وان لم يطلب به) اي الفسخ (قوله والا) اي وان حكم بعدم فسخه ساكم براه (قوله هذا) اي فسخه
ان لم يكن (قوله في فسخه) اي نكاح خاطب الراكنة اغيره اي وعدمه (قوله قبل البناء) اي يفسخ قبله (قوله وايذكر) اي ابن عرفة

(قوله فيهما) اي هنا والتوضيح (قوله بالتزويج) تنازع فدية بعد تعدد (قوله الجبر) نعت ولي (قوله وكذا) اي الجبر في تحريم خطبته
الصريحة ومواعيدته (قوله وهو) ٨ اي كون غير الجبر كالجبر (قوله لسكن حكي ابن رشد الاجماع الخ) استدراك على قوله

وحذف منه الاستحباب فيهما ونص الي عمر في كافيته والمشهور عن مالك وعليه اكثر اصحابه انه
يفسخ نكاحه قبل الدخول استحبابا لانه تعدى ما ندب اليه فان دخل به ساقط النكاح فلا
يفسخ اه وبه يجمع بين ما هنا وقوله الاتي ونذب عرض را كنة لغير عليه (و) حرم (صرح
خطبة) بكسر الخاء اي القياس نكاح امرأة (معدة) من طلاق غيره ولو رجعا او مودة لامن
طلاقه هو اذله تزوجها في عدتها من حيث لم يكن بالثلاث والتصریح التخصيص والافصاح
(و) حرم (مواعيدتها) اي المعتدة بان يدها وتعدده بالتزويج وشبهه في التحريم فقال (ك) صريح
خطبة ومواعيد (وايها) اي المعتدة الجبر ابن حبيب وكذا غيره وهو ظاهر المذونة عند ابن الحسن
وابن عرفة لسكن حكي ابن رشد الاجماع على ان مواعيد غير الجبر مكرهه وتبعه في التوضيح
والشامل فيه مصادره وان يقول ابن حبيب بل ارجحته عليه ويؤيده قول زروق ومواعيدتها
حرام ولو كانت مستبرأة من زنا وليها الجبر مثلها وغيره فكره مواعيدته على المشهور وشبهه
في الحرمة ايضا فقال (ك) خطبة ومواعيد (كسبرأة من زنا) ولومنه لان المتخلف من مائه
لا يقرب اليه فهو كغيره والاولى وان من زنا ليشمل الغصب وغيره ولا يقال دخلت بالكاف
لان التشبيه لا تدخل شيئا وانما المدخل كاف التمثيل نعم يقال اذا حرمت الخطبة والمواعيد
في استبراء الزنا علمت حرمتها في استبراء غيره بالاحرى لان الاستبراء من الزنا اخفها صرح به
في المقدمات فلا حاجة الى التصويب (وتأيد) بفحوات مثقلا (تجريحها) اي المعتدة من موت
او طلاق غيره باتساق مثلها المستبرأة من غيره (بوطء) بنكاح بان عقد عليها او وطئها فيها بل
(وان بشبهة) انكاح بان وطئها فيها بلا عقد لظنهم ازواجته وشمل كلامه ثمان صور لان من
وطئت بنكاح او شبهته اماما مستبرأة من زنا او غصب غيره او معدة من نكاح او شبهته
ولا يدخل فيه المستبرأة من ملك او شبهته لانها ما في قوله كرهه وقولنا من غيره لانها
لو كانت معدة او مستبرأة منه لم يأت بتجريحها عليه بوطئه فيها كما ياتي في قوله او مبتوتة قبل
زوج وان كان يحرم عليه صريح خطبة المستبرأة بالغ على تأييد الوطء بنكاح فقال (ولو)
كان الوطء بنكاح (بعدها) اي العدة هي رابعة لقوله بوطء بان عقد عليها في العدة ثم وطئها
بعدها مستند العدة عليها فيها ولا ترجع لقوله وان بشبهة لان وطئها بشبهة بعد فراغ عدتها
بدون عقد لا يؤيد تجريحها عليه ولو صرح لها بخطبتها في عدتها ومن عقد على مطلقة طلاقا
رجعيا من غيره ووطئها فلا يأت بتجريحها عليه عند ابن القاسم ولذا قيدنا طلاق غيره بالبائن
وقال غيره في المذونة يتأيد وهو ظاهر اطلاق قول المصنف وتأيد تجريحها الخ وصدرت
بالثاني واقصر احمد على الاول والذي يظهر من كلام ابى الحسن ترجيح عدم التأيد
وفي الشامل انه الاصح لان وطئها كوطء التي لم تطلق كما يفيد قولهم الرجعية زوجة الا فيما
استثنى وليس هذا منه ولعل المصنف مال لقول ابن عبد السلام الاظهر في الرجعية التحريم
والله اعلم (و) تأيد (بقدمته) اي الوطء (فيها) اي العدة من وفاة وطلاق غيره البائن وكذا
في استبراءها من زنا او غصب او ملك او شبهته فيتأيد تجريحها في هذه الخمسة بالمقدمات المستندة
لعقد نكاح دون المستندة لشبهته فن قبل معدة من غيره معدة انهاز وجته فلا يتأيد

وهو ظاهر المذونة لرفع
ايها امر ارجحية قول ابن
حبيب (قوله وتبعه) اي
ابن رشد (قوله مساواته)
اي قول ابن رشد (قوله
ارجحيته) اي قول ابن رشد
(قوله عليه) اي قول ابن
حبيب (قوله يؤيده) اي
يقوى قول ابن رشد (قوله
مائه) اي الزنا (قوله اليه)
اي الزاني (قوله فهو) اي
الزاني (قوله دخلت) اي
المدخولات من الغصب
وغيره (قوله المدخل) بضم
الميم وكسر الخاء (قوله علمت)
بضم العين (قوله حرمتها)
اي الخطبة والمواعيد (قوله
به) اي اخفية استبراء
الزنا (قوله بانها) حال من
طلاق (قوله ومثلها) اي
المعدة في تأيد تجريحها
(قوله فيها) اي العدة
تنازع فيه عقد ووطء
(قوله كلامه) اي قوله
بوطء وان بشبهة (قوله
او شبهته) اي النكاح
(قوله فيه) اي قوله بوطء
وان بشبهة (قوله فيهما)
اي عدتها واستبراءها
(قوله وان كان يحرم عليه
صريح خطبة المستبرأة)
حال (قوله تأيد الوطء) و
اضافة المصدور لفاعله

ومعه قوله محذوف اي التحريم (قوله فهي) اي المبالغة (قوله ولا ترجع) اي المبالغة (قوله بالثاني) اي التأيد بوطء تجريحها
الرجعية بعد العقد عليها في عدتها (قوله على الاول) اي عدم تأييدها (قوله التحريم) اي تأييده (قوله فن قبل) بفحوات مثقلا

(قوله او ملك) اي اوشبهته
 (قوله فان لم توطأ) اي التي
 عقد نكاحها في عدتها
 واستبراءها من غيره (قوله
 ففي التأيد) اي لحرمتها
 على العاقد (قوله عدمه)
 اي التأيد (قوله فاعقده)
 اي عدم التأيد (قوله
 وشبهه الملك) عطف على
 الغصب (قوله عليه)
 اي الملك (قوله مطلقا) اي
 عن تقييده بكونه بعد ثباته
 بها (قوله لانه) اي كلامه
 هنا (قوله في الاخيرتين)
 اي الهارب والمفسد
 (قوله فعيما) اي الاخيرين
 (قوله الخلف) بضم فسكون
 فكسر مخففا او بضم ففتح
 فكسر مثقلا (قوله فعيما)
 أي الهارب والمفسد (قوله
 محقق) بضم فسكون فكسر
 مخففا او بضم ففتح فكسر
 مثقلا ويتبعين الثاني في
 النظم للوزن واهمال الحاء
 وتقدير القاف على القاء
 أي مفسد (قوله قبل وبعد)
 بينهما على الضم عند
 حذف المضاف اليه ونية
 معناه اي قبل البناء وبعده
 (قوله بالخطبة) صلة تعريض
 (قوله فجواز) أي التعريض
 (قوله في غيرها) اي الرجعية
 (قوله لمن غير الخ) خبر جواز

فهر بها عليه ويتأبد التحريم بالمقدمة المستندة للملك الواقعة في عدة نكاح اوشبهته من غيره
 دون المستندة لشبهة نكاح او ملك وعطف على المبالغ عليه فقال (او) كان وطؤه (ملك)
 اوشبهته لعدة من نكاح غيره اوشبهته فيتأبد التحريم في هذه الاربع ايضا بالوطء وشبهة في
 التأيد فقال (كعكسه) اي وطئها بنكاح اوشبهته وهي مستبراء من ملك اوشبهته يؤيد
 تحريمها في هذه الاربع ايضا فصور تأيد التحريم بوطء ست عشرة صورة هذه الثمانية
 والثمانية المتقدمة في قوله وتأبد تحريمها بوطء وان بشبهة (لا) يتأبد التحريم (بعقد) على عدة
 من نكاح اوشبهته او مستبراء من ملك اوشبهته او زنا او غصب ابن الحاحب فان لم توطأ ففي
 التأيد يقولون ابن عبد السلام الاظهر عدمه فاعقده المصنف هنا (او) بوطء (زنا) او غصب
 لعدة من نكاح اوشبهته او مستبراء من ملك اوشبهته او من زنا او غصب فلا يتأبد التحريم
 في هذه الاثني عشرة صورة (او) وطء (ملك) اوشبهته في استبراء (عن ملك) اوشبهته او عن
 زنا او غصب فهذه ثمان اضاف لاثني عشرة فتم عشرة صور لا تأيد فيها التحريم بالوطء
 فالصور ست وثلاثون صورة من ضرب ست في مثلها وهي العدة من نكاح اوشبهته
 او المستبراء من ملك اوشبهته او من زنا او غصب وكلاهما مستفادة من كلام المصنف على ما قررنا
 من قياس الغصب على الزنا اوشبهته وشبهة الملك عليه وصور المقدمات والعقد زائدة عليها
 (أو) وطء (مبتوتة) بقدر من خطيئتها في عدتها منه (قبل زوج) غيره فلا يتأبد تحريمها عليه
 لان المأثوم ولان منعه منها ليس لعدتها وانما هو اجماع وعدم تزوجها غيره ولذا لو تزوجها غيره
 وطلقة بعد ثباتها بها او مات عمها مطلقا وتزوجها الاقل في عدة الثاني ووطئها ولو بعد ثباتها
 تحريمها عليه وهذه مضمومة قبل زوج وشبهة في عدم التأيد فقال (ك) وطء (الحرم) بفتح
 فسكون أي الذي لا تدوم حرمة كاخت الزوجة اذا اعتقد عليها ووطئها اذ يقع نكاحها
 ولا يتأبد تحريمها عليه فان طلق زوجته او ماتت فله تزوجها او اداها المهرية كبنته واخوته
 فلا يدخل في كلامه هنا لانه فيمن يتأبد تحريمها بالوطء ويحذف ضبطه بضم ففتح مثقلا كنكاح
 خامسة ونكاح بلاولي وجمع بين محرمي الجمع بنكاح او ملك بوطء او هارب بالهرأة
 او مفسد على زوجها فلا يتأبد تحريمها عليه على المشهور في الاخيرتين وقيل يتأبد فيها ابن
 عمر الهارب بالمرأة قبل يتأبد عليه تحريم تزوجها والمشهور انه لا يتأبد فيها التحريم وكذا الخلف
 الذي يقصد المرأة على زوجها حتى يتزوجها فقبل يتأبد فيها التحريم والمشهور لا يتأبد الا لکن
 افق غير واحد من متأجري الفاسيين بالتأيد فيها ولذا قال في العمليات
 واجدوا التحريم في مخافه وعارب سيات في مخف

وذكر الابن في شرحه لم ين ابن عمر انه ان من شئ في فراق امرأة من زوجها بالزوجها فلا يمكن
 من التزوج بها وان تزوجها افسح قبل وبعد (وجاز التحريم) بالفساد المصحح بالخطبة في العدة
 لم توف عنها او طلاقه لغيره بالثلاثة لا يرجع في تحريم التعريض لها بما افسده القرطبي وجوازه
 في غير ما بين التصریح والتعريض وانما غيره فلا يجوز له قاله الشافعي والاقطعي
 في التوضيح التعريض عند التصریح مما خوذ من عرض الشئ بالهم وهو غائبه وخاطبته ان
 يذكر في كلامه ما يعظم الدلالة على المقتضى وغيره الا ان اشد ما عارضه بالصورته وبشيء نلويها

(قوله النجاد) بكسر النون أى سجال السيف ١٠ (قوله مثلها) أى فى عدم الرجوع عليها بما أهذا الخاطب لها ثم تزوجت غيره

(قوله ذلك) أى عدم الرجوع
(قوله قبلها) بكسر القاف
وفتح الموحدة (قوله لان
التمكين) أى من المرأة (قوله
كلاستيفاء) أى من الخاطب
لما اعطى لاجله (قوله
بالرجوع) تنازع فيه شرط
وعرف (قوله من المستشار)
صله ذكر (قوله اذا عرفها)
أى المساوى (قوله غيره) أى
المستشار (قوله والا) أى
وان لم يعرفها غيره (قوله
وجب) أى على المستشار
ذكر المساوى (قوله لانه) أى
ذكر المساوى (قوله والا)
أى وان لم يستشره (قوله
والا) أى وان سأله عنها
(قوله لانه ربما الخ) علة
لذكره عدة الخ (قوله فبعد
متعلق بتزوج) تفريع على
المزيج (قوله بما) أى الخطبة
(قوله فيها) أى العدة (قوله
وهو) أى الخاطب الاول
الذى ركن له (قوله مطلقا)
أى - واه كان الثانى عدلا
او مستورا أو قاسما (قوله
أو فاسق) عطف على عدل
(قوله وهذا) أى نذب العرض
(قوله الفسخ) أى لعقد
الثانى قبل بئانه (قوله وان
أسقطه) أى التذب الخ حال
(قوله الاربعة) أى بعد المحل
واحدا (قوله ركنين) أى
الزوج والزوجة (قوله

والفرق بينه وبين السكينة ان التعريض ما ذكرناه والسكينة هى التعبير عن الشئ بالانزاع كقولنا
فى طول القامة والكرم طوبى لالتحاد وكثير الرماذ (كفيلك راغب و) جاز (الاهداء) للمعتدة
من وفاة او طلاق غيره البائن لا لانفاق عليها فيحرم كالمواعدة فان اهدى لها وانفق عليها
ثم تزوجت غيره فلا يرجع عليها بشئ قاله ابو الحسن وتنت وفى التوضيح ان غير المعتدة مثلها
وذكر اللقائى عن البيان ان ذلك اذا كان الاعراض منه فان اعرضت عنه فبرجع عليها لان
الذى اعطى لاجله لم يتم له وفى المعيار للرجوع بما انفق على المرأة او بما اعطى
فى اختلاعهما من الزوج الاول اذا جاء التعذر والامتناع من قبلها لان الذى اعطى من اجله
لم يثبت له وان كان التعذر من قبله فلا يرجع له عليها لان التمكين كلاستيفاء اه ولعل هذا
كله ان لم يكن شرط ولا عرف بالرجوع والا عمل به اتفاقا (و) نذب على ظاهره رافض الواضحة
عند عبد الملك (تفويض الولي) والزواج (العقد لفاضل) لرجاء بركته وللاقتداء بالسلف الصالح
ومفهوم افاضل ان تفويضه لغيره خلاف الاول (و) جاز (ذكر المساوى) أى العيوب التى
للزوج او الزوجة من المستشار اذا عرفها غيره والاوجب لانه نصح للمستشير وهذه للجزولى
وقال القرطبي اذا استشاره وجب عليه ذكرها ولو عرفها غيره والاندب وقال عجم يجوز ان
لم يسأله عنها والاوجب لانه نصح (وكره) بضم فكسر (عدة) بتخفيف الدال المهملة أى وعد
بالنكاح فى العدة (من احدهما) أى الرجل والمعتدة من غيره لا يخرج من غير ان يعده الا آخر
لانه ربما لا يحصل ما وعد به فيكون من خاف الوعد او خشية عدة الاخر فيقع الحرام (و) كره
(تزوج) امرأة (زانية) أى متجاهرة بالزنا من غير ثبوتها عليها قاله عجم أى لان من ثبت عليها
تحدة فظهر والا ففى اولى بالكراهة وانها تحرم حيث لم تثبت ولم تحدد لانه اقرار على المعصية
(او) تزوج امرأة (مصرح لها) بضم الميم وفتح الصاد المهملة والراء مثقلة أى بالخطبة فى عدتها
من غيره فيكره للمصرح تزوجها (بعدها) أى العدة فبعد متعلق بتزوج المقدر لا بمصرح
(ونذب) بضم فكسر (فراقها) أى المذكورة من الزانية والمصرح لها بما فيها اذا تزوجها
بعدها (و) نذب (عرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء آخره ضاده مجمة امرأة (راكنة)
قبل خطبته (لم يخاطب) (غير) أى مغاير للخاطب الثانى وهو عدل او مستور مطلقا او فاسق
والثانى مثله وصله عرض (عليه) أى الغير الذى كان ركن اليها وركنت اليه وهذا على
ان الفسخ استصحاب وهو الصواب كما تقدم عن السكاكى وان اسقطه المصنف من هنا والتوضيح
(وركنه) أى النكاح عام لا لركان الاربعة او الخمسة بعد المحل ركنين باضافته للضمير أى التى
يتوقف وجوده عليها وان لم تكن داخله فى ماهيته (ولى) للمرأة بشروطه الا آتية فلا ينعقد
نكاح بدونه (وصداق) بشروطه الا آتية أيضا فلا ينعقد نكاح باسقاطه ولا بشرط ذكره عند
العقد لصحة نكاح التفويض والتحكيم (ومحل) أى زوج وزوجة معلومان خالمان من الموانع
الشرعية كالاحرام والمرض (وصيغة) الحط الظاهران الزوج والزوجة وتكثان والصيغة
والولى شرطان وأما الصداق والشهود فلا ينبغى عدمهما من اركانها ولا من شروطه لصحته
بدونها لان المضرا سقاط الصداق والدخول بلا شهاد اه البنى فى فيه نظرا لان الزوجين
ذاتان والنكاح معنى فلا يصح كونهما ركنين له وبهذا اعترض ابن عرفة على ابن شاس وابن

بإضافته) أى ركن صله عام (قوله وان لم تكن داخله الخ) حال (قوله وبهذا) أى كون الزوجين ذاتين الخ صله اعتراض الخاجب

(قوله جعل) اي ابن الحاجب وابن شاس (قوله فقال) اي ابن عرفة (قوله جعل) بسكون العين (قوله الكل) اي الادل
والهل والقصد (قوله له) اي الطلاق (قوله يرد) يضم فتح خبر جعل ١١ (قوله بأنهم) اي الادل الخ (قوله

حقيقته) اي الطلاق (قوله
تقصيه) اي الخط بين
الزوجين وغيرهما (قوله
من وجوده) اي الصداق
(قوله وان لم يجب ذكره)
حال (قوله اي ذكر) تفسير
للمضاف المقدر (قوله فان
اقتصر على وهبت الخ)
مفهوم وبصداق (قوله
ملك الزوج الخ) صلة البقاء
(قوله ملكك) بشد اللام
(قوله وقصد) اي الولي (قوله
به) اي اللفظ المقتضى
للبقاء مدة الحياة وبالجملة حال
(قوله مطلقا) اي ذكر
صدقا تام لا (قوله في انعقاد
النكاح) صلة كاف التشبيه
(قوله فان لم يقصده) اي
النكاح بمقتضى البقاء
(قوله به) اي مقتضى البقاء
غير انكحت وزوجت (قوله
صيقته) اي النكاح (قوله
عليه) اي النكاح (قوله
وفي قصرها) اي الصيغة
(قوله عليها) اي انكحت
وزوجت (قوله الى انه) اي
النكاح (قوله كالهبة) اي
في انعقاد النكاح به بشرط
ذكر الصداق ولو حكا
(قوله قال) اي الخط (قوله
وهو) اي دخول الصدقة
في التردد (قوله ونفذت)
بشد الفاء (قوله فلا يشترط)

الحاجب حيث جعل ار كان الطلاق الادل والهل والقصد فقال مانصه وجعل ابن شاس وابن
الحاجب تابعين للفرز الى الكل اركانها يرد بانهم اخرجوا عن حقيقة وكل خارج عن حقيقة نبي
غير ركن له اه ولا يجب عن الخط بانه اطلق الركن مجازا على ما تنوقف عليه الماهية لانا
نقول تقصيه يمنع ذلك وانما يجب بذلك عن لم يقصده ابن شاس وابن الحاجب والمصنف
والحق واقه اعلم ان المراد بالركن ما لا توجد الماهية الشرعية الا به فقد دخل النكاح التي ذكرها
المصنف كلها لان العقد لا يتصور الا من عاقدين وهما شرعا الولي والزوجة وعلى معقود عليه
وهي الزوجة والصداق فلا بد من وجوده وان لم يجب ذكره ولا يتصور العقد الا بصيغة وقد
خصها الشارع بما ذكره وكلام الخط انما ينزل على الحقيقة اللغوية وليس الكلام عليها
وبدأ بالكلام على الصيغة لقوله فقال (بأسكت) اي هذا اللفظ من الولي (وزوجت) بفتح
الزاي والواو مشددة والواو بمعنى او فاحد اللفظين كاف ولو بدون ذكر صداق (وبصداق
وهبت) الباء بمعنى مع داخل على مضاف مقدر اي ذكر والجار والمجرور حال من وهبت المقصود
لفظه المعطوف على انكحت اي ولفظ وهبت مع ذكر صداق حقيقة بان قال وهبت لك تبرع
دينار مثلا او حكا بان قال وهبت لك تفويضا فان اقتصر على وهبت ولم يذكر صداقا لا حقيقة
ولا حكا لم ينعقد كما في المدونة والتردد الا في ضعيف كما في الشامل ويشترط اللفظ من القادر
عليه ونقوم مقامه اشارة الى انكحته (وهل كل لفظ يقتضي البقاء) ملك الزوج عصمة
الزوجة (مدة الحياة) لهما (كعبت) وتصدق وتعت وتعطيت وملكك واحلت واجبت
وقصده النكاح مع تسمية الصداق حقيقة او حكا (كذلك) اي انكحت وزوجت مطلقا
وهبت مع تسمية صداق في انعقاد النكاح بكل اوليس كذلك فلا ينعقد النكاح به في الجواب
(تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين الراجح منه عدم الانعقاد لقوله الخط عن الشامل فان
لم يقصده ولم يسم صداقا فلا ينعقد به اتفاقا ابن عرفة صيقته ما دل عليه كلف الترويج
او الانكاح وفي قصرها عليها انقلا الباسي عن ابن دينار مع المغيرة ومالك رضي الله تعالى عنهم
اه وفي التوضيح اختلف طرق الشيوخ في نقل المذهب فيما عداها اي انكحت وزوجت
فذهب ابن القصار وعبد الوهاب في الاشراف والالباب وابن العربي في احكامه الى انه ينعقد
بكل لفظ يقتضي التأييد دون التوقيت وذهب صاحب المقدمات الى انه لا ينعقد بما عدا
انكحت وزوجت الا لفظ الهبة فاختلف فيه قول مالك رضي الله تعالى عنه اه فعلم ان
التردد بين ابن القصار وابن رشد في جميع ما عدا انكحت وزوجت وهبت بصداق وقد قال
ابن عرفة في كون الصدقة كالهبة ولغوها قول ابن القصار وابن رشد في جميع ما عدا انكحت
وزوجت وهبت بصداق اه فذكر التردد المذكور في لفظ الصدقة وقد صرح الخطبان
الصدقة داخل في التردد قال وهو الذي يظهر من كلام الشامل (وكقيل) من الزوج
والكاف للقبيل مدخل لما أشبه قبيل كرضيت ونفذت وأتممت فلا يشترط زيادة نكاحها
بما في الجواهر (و) ينعقد النكاح (ب) قول الزوج ابتداء للولي (زوجني فبعل) الولي بان
يقول له تزوجتك او فعلت فتي تلفظ الولي او الزوج بلفظ الانكاح او التزويج فيمكن ان يجيبه

زيادة نكاحها) بشرط على وكقيل

الآخر بما يدل على القبول بأي صيغة وفي خلا للنظرهما معا - ما لم ينعتد الالفاظ الهبة مع
الصدق ودل اتيانها بالذائع على اشتراط القور بين الايجاب والقبول وصرح به في القوانين
ويغفر التقريب السير ونصه والذكاح عقد لازم لا يجوز فيه الخيار خلا لا في ثور ويلزم فيه
القور في الطرفين فان تأخر القبول بغير اجاز اه وتقدم اغتقاره بالخطبة ولا يغفر التقريب
الكثير الا في الايصاء بالتزويج فيعقد للاجماع وسبأ في قوله وصرح ان من فقه زوجت ابنتي
الخ وفي النهاية لحفيد ابن رشد واما ترى القبول عن الايجاب في العقد من الطرفين فاجازه
مالك رضي الله تعالى عنه ان كان يسيرا ومنعه مطلقا الشافعي وأبو ثور رضي الله تعالى عنهما
واجازه مطلقا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه والتفرقة بين الامد الطويل واليسير لما لك رضي
الله تعالى عنه اه ومثله في المعيار من جواب البرجيني الخط وهذا ظاهر جار على قول ابن
القاسم وفي المعيار أيضا عن البايع ما يقتضي الاتفاق على صحة النكاح مع تأخر القبول عن
الايجاب من الولي الجبر ومثله قول الشيخ أبي محمد بن أبي زيد في الرجل يقول زوجت ابنتي فلانا
ان رضي ان له الرضا باجماع ابن غازي بعده نقله وقد قبل ما قاله أبو محمد بن رشد وغيره وهو
موافق لما قاله البايع اه وبهذا اتفق العبدوي والقوري فائلا ليس عندنا في المسئلة غير
هذا الان يتأول ما في القوانين بان المراد القور بين القبول وعلم الايجاب أي العلم به فيرجع
لما قاله الجماعة افاده البناء في قلت الظاهر من كلام الجماعة انه في الايصاء بالتزويج فلا يخالف
ما في القوانين والنهاية لانه في العقد في الطرفين أي بين الولي والزوج الحاضر بن مجلس واحد
كما افاده عب والله أعلم (ولزم) الذكاح بتمام صيغته ان اسقرضاها ما به بل (وان لم يرض)
احدهما به او هما به بعد تمامها بان ذكرها بقصد الهزل او بلا قصد لان هزل النكاح جسد
هذه هو المعقد ولو قامت قرينة على ارادة الهزل من الجانبين كالطلاق والعنق والرجعة فما
قاله القابسي والتمى واقصر عليه أبو الحسن من عدم المزوم اذا علم الهزل خلاف المشهور
واختلف في تمكينه منها مع اقراره بعدم قصد النكاح حين الهزل فقبل يمكن منها ولا يضره
انكاره وهو ما ذكره ابو عمران وهو الموافق لقول المصنف وليس انكار الزوج مطلقا وقبل
لا يمكن ويلزمه نصف الصداق قاله الخط وتمكينه منها مشكل مع اقراره بانه لم يرد النكاح
الآن براد تمكينه ظاهرا وفيه شيء اه بل لاشي فيه مع ما جعله الشارع من لزومه الهازل
كن تلفظ بالطلاق ولم يصد به حل العصمة بان كان لا قصد له أو قصد به الهزل فانه يلزمه على
المشهور كما يأتي في قوله ولزم ولو هزل ورد بلوا القول بان الهازل لاشي عليه (وجبر) الشخص
(المالك) المسلم الحر والعبد المأذون له في البشارة ذكره كان اوانتي (امة وعبد) على النكاح
(بلا اضرار) فلا يجبرهما معه كتزويج ربيعة بعبد أسود غير صالح او عبده بن لاخير فيها
او تزويج أحدهما بنى عامة كذا م وبرص وجنون (لا عكسه) أي لا يجبر الرقيق ماله كعبد على
تزويجه ولو اضطر الرقيق من عدم التزوج ولو قصد المالك بمنعه منه اضراؤه اذ لا حق للرقيق
في الوطء ثم يندب للمالك تزويجه الا ان يخشى الزنا فيجبر على تزويجه او يسهل له لا يضره
ولا يضر اذ ذكره ابن عبد السلام والموضح (ولا) يجبر (مالك بعض) والبعض الآخر حرا ووق
لاخر منه مذكرا كان اوانتي (وله) أي مالك البعض (الولاية) على الامة التي بعثها رقه

عنه ما) أي الانكاح
والتزويج (قوله به) أي
اشتراط الثور (قوله ونصه)
أي ابن جري في قوانينه
(قوله لازم) أي لعاقديه
فليس لاحدهما ولا لهما
تركه (قوله اغتقاره) أي
الفصل (قوله وسبأ) أي
التقريب بالايصاء (قوله
ومنعه) أي التراخي (قوله
مطلقا) أي ولو يسيرا (قوله
مطلقا) أي ولو طويلا
(قوله البرجيني) بضم
الموحدة (قوله مع تأخر
القبول عن الايجاب) أي
بزمن طويل (قوله قبل)
يفتح القاف وكسر الموحدة
(قوله وهذا) أي اغتقار
تأخير القبول عن الايجاب
بزمن طويل صلة افتي
(قوله لانه) أي ما في القوانين
والنهاية لانه لقوله لا يخالف
(قوله تمامها) أي صيغته
(قوله من عدم المزوم اذا
علم الهزل) - ان لما (قوله
خلاف المشهور) خبر ما
والتفريع على قوله هذا
هو المعقد (قوله تمكينه)
أي الزوج (قوله منها) أي
الاختلاء بالزوجة والتلذذ
بها (قوله من لزومه) أي
النكاح الهازل بيان لما
(قوله معه) أي الاضرار
(قوله الا ان يخشى) أي
الرقيق (قوله فيجبر) أي ماله ك

(قوله ويحكم رده) أي مالك البعض من أمة بعضها الآخر أو ملك لغيره (قوله قال) أي أحمد (قوله ولم يلزم) أي النكاح مالك البعض (قوله مساو) أي شريكه الذي لم يعقد (قوله القائم) أي بفسخ العقد (قوله ولم يكتف) أي المصنف (قوله بما) أي الولاية المنقصة إلى إجازة ورد (قوله عنه) أي الرد (قوله لأنها) أي الولاية (قوله لا تستلزمه) أي الرد (قوله أن الأقرب غير المجبر لا يفسخ تزويج الأبعد) أي مع أن الأقرب الولاية (قوله وإن كانه) أي مالك البعض (قوله وذكر) أي الرماصي (قوله لقوله) أي ابن الحاجب (قوله وابن عبد السلام) عطف على التوضيح (قوله ثم قال) أي ١٣ الرماصي (قوله عتبهما) أي

تقرير ابن عبد السلام وضح (قوله عتبهما) أي من بعضها حر (قوله تكون) أي من بعضها حر (قوله كاحد الشريكين) أي وعقده بلا إذن شريكه باطل (قوله كلامه) أي المتسقط (قوله ورده) عطف على إجازة (قوله على هذا) أي تخيير السيد بين الإجازة والرد (قوله هذه) أي الحر بعضها (قوله فيها) أي المدونة (قوله أو اسقم) أي من (قوله ثم ذكر) أي من (قوله فيه) أي نكاح المكتوبة بلا إذن سيدها بين إجازته ورده (قوله وهو) أي الخيار (قوله قال) أي من (قوله وانت) أي أيها الناظر (قوله فيه) أي كلام طي (قوله له) أي طي (قوله ما ادعاء) أي طي (قوله من الأخرى) بيان لما (قوله لان المكتوبة حررت نفسها) علة لقوله لان لم ادعاء وفيها أن حررها نفسها بالنسبة إلى

وبعضها الآخر فلا تزوج الاباذنه (وله) (الرد) لنكاح العبد المبعوض الذي عقده بلااذنه لادخاله عيبا في البعض الذي ملكه منه ويحكم رده نكاح المبعوضة بلااذنه ولو عدها له أحد الشريكين أو الشمر كما فيها نكاحا جدها قال ولم يلزم مع أن العاقدة ولي مساو غير مجبر لان القائم هنا أقوى من غيره بما بعضهما وان اتفق الشمر كما على تزويج رقيقهم فلمهم جبره عليه لصبروتهم كمالك واحد عجم لا يخفى أن الرد ليس قسما للولاية بل هو قسم منها وقسمها الآخر الإجازة ولم يكتف بها عنه لانها لا تستلزمه الا ترى أن الأقرب غير المجبر لا يفسخ تزويج الأبعد الرماصي الخط في قول المصنف ولا مالك بعض الخ ابن الحاجب ومن بعضه حر لا يجبر وإن كانه كمالك الجميع في الولاية والرد ذكر تقرير التوضيح لقوله كمالك الجميع وابن عبد السلام ثم قال عتبهما وهذا يقتضي أن من بعضها حر إذا تزوجت بغير إذن من له البعض فنكاحها باطل وهو ظاهر إذ عتبهما أن تكون كأحد الشريكين ١٥ وفيه نظر إذ المشتركة فيها الجبر عند اجتماع الشمر كما عليه والمعتق بعضها لا جبر فيها أصلا قال في المتبعية وان كانت نصفها حرة ونصفها رقيق فلا تزوج الاباذن سيدها ولا سيدها أن تزوجها الاباذن ١٥ وظاهر كلامه أن السيد يجبر في إجازة نكاحها بغير إذنه ورده لا يحتم رده وقد نص في المدونة على هذا في المكتوبة فأحرى هذه وليد كرفها يحتم الرد إلا في المشتركة أن زوجها أحد الشريكين وقد تبع من الخط على مقالته هذه واسقم عليها حتى قال في قوله ولا أنى بشائبة ينبغي أنه لا بد من رد نكاح كل أنى بشائبة تزوجت أو زوجت بغير إذن سيدها ولو أجازته وله الخيار في الذكور كما تقدم في شائبة التبعية إذ لا فرق بين شائبة وشائبة ثم ذكر كلامها في المكتوبة وقال يوهن العمة والخيار فيه وهو ظاهر في الذكور قال بعده نامل ١٥ والمالم يتضح له شيء حال الناظر على التأمل وانت غنى عنه بما قلنا ولوحل الكلام على ظاهره ما احتاج للتأمل والله أعلم البناني فيه نظر لان قولهم كمالك الجميع ظاهر فيما قاله الخط لان مالك الجميع مجبر فان تزوجت أمته أو زوجت بغير إذنه وجب فضه ولا دليل له في كلام المتبعية ولا نسلم ما ادعاء من الأخرى لان المكتوبة حررت نفسها أقوى من المبعوضة فأمه والله أعلم (والختار) للغمي من نفسه فللمناسب واختار (ولا) يجبر السيد (أنى بشائبة) من حرية غير التبعية السابق كام ولد ويحكم رده نكاحها بتزويجها لها جبراً أو تزويجها غيره بغير إذنه على المذهب وقوله في باب أم الولد وكره له تزويجها وان برضاها وأوله بالمال وان مؤكدة قاله عجم طي هذا ظاهر قولها السيد

تزوجها والاباز بدون إذن سيدها ولزمه والملازم باطل وايضا هي رقيق كلها ما بقي عليها شيء من الجور ولو يسيرا (قوله فهي) أي المكتوبة (قوله فالتأنيب) أي لاصطلاح المصنف تفريع على من نفسه (قوله من حرية) بيان لشائبة (قوله بتزويجها) أي السيد (قوله أو تزويجها غيره) أي السيد من إضافة المصدر لفعوله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله بغير إذنه) أي السيد (قوله على المذهب) صلة بنص (قوله وقوله) أي المصنف (قوله له) أي السيد (قوله تزويجها) أي أم ولده غيره (قوله للعالم) أي لا العبالغة لاقتضا ما قبلها أن له جبرها بكره وليس كذلك (قوله هذا) أي كون سيد أم ولده ليس له جبرها (قوله قولها) أي المدونة

(قوله وعلى هذا) أي جبر السيد أم ولده صله اقتصر (قوله به) أي جبر أم الولد (قوله في إيجابه) أي السيد (قوله وجوبه) أي
ثبوت جبره (قوله ونحوه) أي وجوب جبره (قوله فيها) أي المدونة (قوله نفيه) أي إيجابه (قوله ونحوه) أي نفيه (قوله والفتيا)
أي الملقى به (قوله انه) أي لسان (قوله إنكاحه) أي السيد (قوله لها) أي أم ولده (قوله وفي جبرها) أي أم الولد على النكاح (قوله
سماع ابن القاسم نفيه) ١٤
أي جبرها وإضافة سماع من إضافة المصدر لقاعله وتكمل عمله بنصب

فمنع نكاحها أن تزوجت بغير إذن لو كان له جبرها لتحتم فضحه كنكاح القن وعلى هذا
اقتصر صاحب المأمين وصدر به المتبلى ونصه وحكى عبد الوهاب في إيجابه أم ولده روايتين
أحدهما وجوبه ونحوه فيها والأخرى نفيه ونحوه رواية يفتي عن ابن القاسم والفتيا أنه إن
وقع إنكاحه لها من غير نفذ ولا يفسخ ونحوه لصاحب المأمين وأن ابن عرفة وفي جبرها
رجوع مالك إلى سماع ابن القاسم نفيه عن رواية ابن حبيب ثبوته ابن رشد هو ظاهره في إرضاء
الاستور وقول محمد ١٤ وأشار به في القول في إرضاء الاستور وأكره أن يزوجه الرجل أم
ولده فإن فعل فلا يفسخ إلا أن يكون أمر بين من الضرر فبفسخ فقد بان أن مذهب المدونة
جبرها بكرامة وإن الفتوى عليه وعليه فزوج المصنف في بابها فهو على ظاهره فجعل الواو من
قوله وإن برضاها للجال غير صحيح ونص بضرورة النفي اختلاف هل للسيد أن يصبر من فيه عقد
حرية بتدبير أو كتابة أو عتق لأجل أو استيلاء فقبل إيجابهم وقيل ليس له إيجابهم وقيل
ينظر إلى من يتزوج ماله فله جبره وما لا فلا وقيل له إيجابه الذي كور دون الأناث والصواب منه
من إيجابه المكتوبة والمكاتب بخلاف المدبر والمعتق لأجل إلا أن يرض السيد أو يقرب
الأجل وينع من إيجابه الأناث كأم الولد والمذبرة والمعتقة لأجل ١٥ واجيب بأن نفسه عليه
لما لم يخرج عن الأقوال التي نقلها عبر المصنف عنه بالاسم والله أعلم أحمد اختار مبتدا وخبره
ولا أنى إشابة أي ما يذكر وقوله ولا أنى على تقدير مضاف أي ولا مالك عطف على مالك
البعض أي ولا يجبر مالك أنى الخ (و) لا يجبر مالك (مكاتب) لأنه أحرز نفسه (بخلاف مدبر)
يفتح الموحدة فلما لم يجبره على النكاح (ومعتق) بفتح المثناة (لأجل) فلما لم يجبره عليه
(أن لم يرض السيد) مرضا مخوفا شرط في جبر المدبر (و) أن لم (يقرب لأجل) شرط في جبر
المعتق لأجل بالعرف كشمس قاله أحد ابن عرفة في حده أي قرب لأجل بالاشهر أو الأشهر وقولا
مالك وأصبح ١٥ وهذا يقتضي ترجيح الأول تصديره وعزوه والخدعة لا تزوج الأبرضاها
ورضا من له الخدمة أن كان مرجعها الحرية والا كفي رضا من له الخدمة (ثم) يجبر (اب)
رشيده والسفينة أن كان ذاعقل ودين فله جبر ابنته ولا نظروا به في تعيين الزوج وتزوج بنته
كيتية وهل يلى عقدها السفينة أو واه قولان وإن عقد قبل نظر واه نظر واه فيه فان حسن
امضاء والارده وللأب الرشيد الجبر ولو لم يبيع منظر أو أعي أو أقل حالا وما لا أو ربع دينار
ومصادق مثلها ألف دينار ولا كلام لها ولا غيرها زواة ابن حبيب عن الإمام مالك رضي الله
نعمالي عنه (وجبر) الأب الرشيد بنته (الجهنونة) المطبقة ولولدت الأولاد والتي تفتق تنظر
أفاقها أن كانت بالغة ثيبا فان لم يكن لها أب ولا وصى فالقاضي (و) جبر الأب الرشيد بنته

مفعوله (قوله عن رواية
ابن حبيب ثبوته) أي
جبره صله رجوع وإضافة
رواية كإضافة سماع (قوله
هو) أي ثبوته (قوله وقول)
عطف على ظاهر (قوله
وأشار) أي ابن رشد (قوله
بهذا) أي قوله هو ظاهرها
(قوله لقوله) أي مالك رضي
الله تعالى عنه (قوله يكون)
أي يوجد (قوله من الضرر)
بيان لأمر بين (قوله بان)
أي ظهر (قوله جبرها)
أي أم الولد (قوله عليه)
أي الجبر (قوله وعليه)
أي الجبر صله درج أي
منه (قوله بابها) أي أم
الولد بقوله وكذا تزوجها
وإن برضاها (قوله فهو)
أي كلام المصنف في بابها
(قوله على ظاهره) من
المبالغة (قوله اختلف)
بضم التاء وكسر اللام
(قوله ينظر) بضم الهمزة وفتح
النظاء (قوله وينع) بضم
الماء (قوله تفصيله) أي
التفصيل (قوله بالعرف)
صلة يقرب (قوله الخدمة)

بضم فسكون ففتح أي الأمة الموهوبة لخدمته الشخص (قوله أن كان مرجعها) أي رجوع الأمة بعد
الخدمة (قوله والا) أي وإن لم يكن مرجعها الحرية (قوله والا) أي وإن لم يكن السفينة ذاعقل ودين (قوله يلى) أي يتولى ويباشر
(قوله وإن عقد) أي السفينة نكاح بنته (قوله فيه) أي عقد السفينة (قوله والا) أي وإن لم يمس (قوله ومصادق مثلها الخ) حال
(قوله المطبقة) بفتح الموحدة أي دائمة الجنون (قوله لها) أي الجنونة المطبقة

(قوله سنها) بكسر السين وشد النون أى اقل عمرها (قوله قال) أى الباجى (قوله وهو) أى عدم جبرها للجسمى (قوله والمحبوب) عطف على محبوب (قوله وسائر) أى باقى (قوله جبر) أى الاب ١٥ (قوله والفساق) عطف على

مجنون (قوله تأيها) بفتح التاء والهمز وضم الياء مثقلا أى خلوها من زوجها بموته أو طلاقه منه وم أن صغرت (قوله كوثبة) بفتح فسكون أى لظة (قوله منه) أى الحرام (قوله وظاهرها) أى المدونة (قوله جبرها) أى الثيب بزنا (قوله مطلقا) أى ولو كررته (قوله بانه) أى جبرها مطلقا (قوله والتعميد) أى بعدم التكرير (قوله) أى الناسد (قوله للحقوق الولد فيه) أى الناسد على التفسير بانه منزهة (قوله ودورته) أى الفاسد من اضافة المصدر لفاعله وتكميل على نصب مفعوله عطف على حقوق (قوله وعدتها بينه) أى الزوج الذى فسد نكاحه عطف على حقوق (قوله ولو وافقها) أى الزوج (قوله على عدمه) أى مسها (قوله انه) أى الشأن (قوله ان علم) بضم العين (قوله اجباره) أى ايها (قوله بعد) بضم العين (قوله من يجبرها الاب) مفعول جبر (قوله صريحا) أى امر امرى بها (قوله ولو طرأه) أى الزوج المعين (قوله هذا) أى تزويج الزوجات وتسمى السريات (قوله ويلزم الولي) أى تزويجها للمعين

(البكر) التى لم تزل بكارتها ان لم تكن عانسابل (ولو) كانت (عانسا) أى مقبلة عند ايها بعد بلوغها مدة طويلة عرفت فيها ما حل نفسه اقبل خطبتها وهو لسنها ثلاثون سنة وثلاث وثلاثون او خمس وثلاثون او اربعون او خمس واربعون او منها الى الستين اقوال ويجبرها ولو زاد على سن التعميس لكل واحد غير كخصى ولو لا يدين بها لان شأن الاب الحنان والشفقة وان لم يوجد بالقل (الا لخصى) أى مقطوع الذكرك فقط او الاثنين فقط حيث كان لا ينفى فلا يجبرها له (على الاصح) عند الباجى قال وهو الاظهر عندى لتحقيق ضررها به ظاهره ولو كان على النظر عات به أم لا ودخل بالكاف مجنون يخاف عليها منه وبرص متسلخ واجذم منقطع منع الكلام وتغير ريمه ولو كانت مثله لانها قد تبرأ قبله والمحبوب والعندين وسائر المعيين يعيب يرد به الزوج افاده تت وقوله متسلخ ومنقطع منع الكلام الخ ليس بقيد اذا المعتمد ان البرص الحق والجدام البين مسقطان جبره مطلقا والفساق الشريب ان كرهته (و) جبر أب (الثيب ان صغرت) عن البلوغ ولو ثبت بنكاح صحيح فان بلغت بعد نكاحها صغيرة فلا يجبرها هذا قول ابن القاسم واشتب واستحسنه اللخمي وقال سحنون يجبرها بعد بلوغها (او) بلغت وثبت (بعارض) كوثبة او عود (او بحرام) من زنا او غصب ولو ولدت منه فيقدم ابوها على ابنها منه (وهل) يجبرها (ان لم تكرر الزنا) فان كررته حتى اشتهرت به وحدث فيه فلا يجبرها ويجبرها مطلقا (تأويلان) وظاهرها جبرها مطلقا وصرح الفشتالى بانه المشهور والتقديم بعد الوهاب وبقي على المصنف من ثبت بنكاح صحيح وتأيت بالغه وظاهر فسادها وبجزواها عن صونها فيجبرها ابوها على النكاح وكذا غيره من الاولياء لكن الاحسن رفع غير الاب للعلم فان زوجها بلا رفع مضى اقتصر على هذا ابن عرفة (لا) ان ثبت بالغه (بنكاح) فاسد) مختلف فيه او مجمع على فسادها درأ الحد دخل فيه الزوج وازال بكارتها ثم زالت عنه منه بفسخ او طلاق او موت فلا يجبرها تنزىلا له منزلة النكاح الصحيح للحقوق الولد فيه ودورته الحد وعدتها بينه الذى كانت تسكنه ان كانت رشيده قبل (وان) كانت (سفيهة) اذ لا يلزم من ولاية المال ولاية البضع وامام لا يدرأ الحد في الحرام فلا جبرها فيه قاله تت (و) لا يجبر (بكرار شدة) بضم الراء وكسر الشين مشددة أى رشتها ابوها بقوله لها بحضرة عدلين رشتك ورفعت الطرحك اوانت مرشدة او اطلقت يدك فى التصرف او نحو ذلك بعد ثبوت رشتها عنده بالتجربة المتكررة وهى بالغه فتصرفها فى المال ماض ولا تزويج الا اذا رضيت بالقول (او) أى ولا يجبر بكرا (قامت) مع زوجها (بيتها) الساكنة معه فيه (سنة) من حين دخولها ثم تأيت بموت او طلاق (وانكرت) من زوجها الاول ووافقه على عدمه ومفهوم اقامت بيتها انه ان علم عدم خلوته بها وعدم وصوله اليها فلا يرتفع اجباره عنها ولو اقامت معه ودا عليها منين وهو كذلك كفى المدونة (وجبر وصى) ولو بعد كوصى وصى من يجبرها الاب (امره) أى الوصى (أب) مجبر (به) أى الجبر المدلول عليه بجبر صريحا كاجبرها اوضعا كزوجها صغيرة او كبيرة (او عين) بفتح الهمزة مثقلا الاب للوصى (الزوج) ولو ذازوجات وسرا ولو طرأ له هذا وكان حين الايضاء عزب قاله ابن عرفة ويلزم الولي ان فرض مهر

(قوله فان عين) اي الاب (قوله في سائر) اي جميع (قوله على هذه الصورة) اي زوجهما من احييت (قوله البالغة العاقلة)
 فعين للثيب (قوله فيها) اي المدونة (قوله وان زوج ولي الثيب) اي ولها وصي (قوله جاز) اي مضي التزويج (قوله يجوز)
 اي التزويج (قوله لاخ) ١٦ اي منه (قوله على الاب) اي غير الجبر (قوله وان زوجها) اي الثيب البالغة

منها وكان غير فاسق قاله اصبح فليس الوصي كالاب من كل وجه فان عين فاسقا شريفا
 فلا عبرة به اذ ليس للاب جبرها عليه وكذا من طرأ فسقه (والا) اي وان لم يأمره بجبرها وليه عين له
 الزوج بان قال له زوجها من احييت (في جبره وعدمه) (خلاف) نقل ابو الحسن عن كتاب ابن
 المواز والواضحة ان له جبرها بخلاف وصي فقط او وصي على بضع بناتي او على تزويجهن فلا
 يجبر ثم قال ابو الحسن والقياس ان لا يزوج الاب هذا البلوغ في سائر هذه الوجوه ١٥ فقد رجع
 عدم الجبر وفي القلشاني ترجيح الجبر ونفسه وان قال الاب للوصي زوجها من احييت
 فالشهور له الجبر وقال مضمون والقاضي وابن القصار لا يجبر ونحوه لابن عرفة فيجب حمل
 كلام المصنف على هذه الصورة هنا فقط بناء على ان الترجيح يكون به التفسير ذكره الحطاب
 في الخطبة وذكر ابن عرفة عن ابن رشد خلافا في قوله انت وصي على انكاح بناتي ونفسه ابن بشير
 فلو قال انت وصي على انكاح بناتي ففي جبرهن قولان لمحمد وابن حبيب ١٤ لكن لعدم
 التفسير لا يصح ادخاله في كلام المصنف وبما ذكره مافي قوله الرماصي الصواب عسفت
 قوله والانخلاف او ابداله بالانقولان (وهو) اي الوصي (في الثيب) يشكاح صحيح او ادري الخ
 البالغة العاقلة الموصى على تزويجها (ولي) من اولياء امر زوجها في مرتبة ايمها فيها
 وان زوج ولي الثيب جاز على الوصي بجوازه لاخ على الاب وان زوجها الوصي جاز على الولي
 (وصح) الشكاح في قول الاب (ان مت) بضم التاء (فقد زوجت ابنتي) لقلان وكان قوله
 (بمرض) مخوف أم لا طال ام لا اذ مات به اجماعا لانه من وصايا المسلمين المصنف لولا الاجماع
 لكان القياس بطلانه لان المرض قد يطول فيتأخر القبول عن الايجاب سنة ونحوها ومفهوم
 بمرض انه لو قاله بمصحة لم يصح وهو قول ابن القاسم واصبح وابن المواز وضوية ابن رشد
 والفرق ان مسئلة المريض خرجت عن الاصل للاجماع وبقي ما عداها على الاصل فان صح
 من مرضه بطلت وصيته ولا يقاس السيد في أمته على الاب في بنته لذلك ولا تنقل الملك
 للوارث (وهل) مصحة (ان قبل) بكسر الموحدة الزوج الشكاح (بقرب موته) اي عقب
 موت الاب ولا يشمل قبوله قبل موت به بقرب دفعه بقوله ان مت او يصح وان قبل مع بعد في
 الجواب (قاويلان) والقرب بالعرف وقيل سنة البرموني لعل القول الثاني مقيد بعدم علم
 الزوج بذلك حتى طال وقبل حين علم به فان تراخى قبوله بعد علمه فينبغي الاتفاق على عدم
 مصحة (ثم) بعد السيد والاب ووصيه (لا جبر) لاحد من الاولياء لبيعة لا وصي لها (قال بالغ)
 تزويج بانها وقبل قولها في باؤها قاله البرزلي فيمن غاب ابوها غيبة انقطاع ولا يرجع
 قدومه او على كسهرين وزوجهما القاضي ويأني للمصنف وتزوج الحائض كمن كافر ببيعة وبناتي
 له ايضا في باب الجبر وسد في اي الشخص في دعوى البلوغ ان لم يرب اي يشك في صدقه فان
 ارتيب فيه فلا يصح دفع وجهه في قيد كلام البرزلي واستثنى من مفهوم البالغ فقال (الايمة)
 اي صغيرة ماتت ابوها ولا وصى لها اقترج اذا (خيف فسادها) بقدر اوزانها ونحوه وذكرها

العاقلة (قوله الشكاح)
 مفسرا فاعل صح المستتر
 فيه (قوله طال) اي المرض
 (قوله اذ مات) اي الاب
 (قوله به) اي المرض (قوله
 اجماعا) راجع اصح (قوله
 المصنف) اي في توضحه
 (قوله بطلانه) اي الشكاح
 (قوله لو قاله) اي ان مت الخ
 (قوله وهو) اي عدم مصحة
 (قوله عن الاصل) أي
 اشتراط عدم تراخي القبول
 عن الايجاب (قوله فان صح)
 أي الاب الخ مفهوم اذا
 مات به (قوله لذلك) اي
 خروج مسئلة الاب عن
 الاصل (قوله الزوج)
 مفسرا فاعل قبل المستتر
 فيه (قوله الشكاح) تقدير
 لقول قبل (قوله ولا يشمل)
 اي قوله بقرب موته (قوله
 بعد) بضم الموحدة اي
 بعد موت الاب بزمان
 طويل (قوله والقرب)
 اي على التأويل الاول
 (قوله بذلك) أي قول الاب
 ان مت الخ (قوله طال)
 اي الزمان (قوله وقبل)
 بكسر الباء اي الزوج
 الشكاح (قوله به) اي قوله
 ان مت الخ (قوله فيمن غاب

ابوها الخ) صله قال (قوله او على كسهرين) عطف على غيبة انقطاع (قوله له) اي المصنف (قوله وصدق) من
 بضم فكسر مثقلا (قوله الشخص) مثل المذكور والاتي (قوله يرب) بضم فتح (قوله بهذا) أي عدم الشك في صدقه صله يقيده

تقييدها بعدم الخلو فاعلم
من الفساد (قوله وان لم تبلغ)
أي غير اليتيم (قوله عشرة)
أي من السنين (قوله
وجوابه) أي قول عجم وظاهره
أن غير اليتيم الخ (قوله انها)
أي اليتيم المهرلة (قوله
تبلغ) أي الحلم (قوله لكن
العمل بما في المتن) استدلاله
على قوله ومذهب المدونة
والرسالة الخ لرفع إيهامه
ضعف ما في المتن (قوله
وهو) أي المعمول به (قوله
ولذا) أي تقديم المعمول به
على المشهور صلة اقتصر
(قوله ونصه) أي المتبسط
(قوله ملحة) بضم فكسر
منقول الحاء المهملة أي
دائمة (قوله وهي في سن من
توطأ) حال (قوله وهو)
أي جواز نكاحها (قوله
وعليه العمل) حال (قوله
وبه القتيا) حال (قوله ونص
على العمل فيها) أي بما في
المتن (قوله والاول) أي عدم
جبرها (قوله الموجبات)
بكسر الجيم أي اسباب
جواز تزويجها (قوله
فإن لم يدخل الزوج بها
الخ) مفهوم الشرط (قوله
في هذا) أي قوله صح أن
دخل وطال (قوله تشهير)
خبر عمدة (قوله سمع أنه) أي
المتبسط (قوله إلا أن يكون)
أي ابنتها (قوله منه) أي الزنا

الشروط ميلها للرجال واحتياجها ومقتضى المصنف أن غير البالغ وليست بشمة لا تزوج مطلقا
وقال ابن حارث لا خلاف أن غير البالغ إذا قطع أبوها النفقة عنها وخشي ضيعته أنها تزوج
والمشهور أنه لا يزوجه إلا السلطان أو نائبه لانه حكم على غائب أي إذا كانت غيبته بعيدة
وظاهره وإن لم تبلغ عشرة ولم تأذن بالقول قاله عجم وجوابه أنه تفصيل في مفهوم يتيم
(وبلغت) اليتيم (عشرة) من السنين تامة ومذهب المدونة والرسالة أنها لا تزوج حتى تبلغ
لكن العمل بما في المتن وهو مقدم على المشهور ولذا اقتصر عليه المصنف قال في التوضيح
ما حكاه ابن بشير قال ابن عبد السلام العمل عليه عندنا بشرط بلوغها عشرة سنين ومشاورة
القاضي وزاد غيره وأذن بالقول وميلها إلى الرجال المتبسط وبه جرى العمل اه لكن قوله
المتبسط الخ يوهم أنه في مسئلة خوف الفساد التي ذكرها ابن بشير وليس كذلك وإنما قاله
فإن كانت محتاجة وبلغت عشرة ولم يخف عليها الفساد ونصه وإن كانت الصغيرة تحت حاجة
ملحة وهي في سن من توطأ فظاهر المذهب جواز نكاحها باذنهم وهو قول مالك رضى الله تعالى
عنه في كتاب محمد بن ثابت عشرة سنين وعليه العمل وبه القتيا اه والحاصل أنهم مأموران
فألقى خيف فسادها مسئلة ابن بشير ونص على العمل فيها ابن عبد السلام والمحتاجة هي التي
نص على العمل فيها المتبسط ولم يذكرها المصنف لكن قد يقال يؤخذ العمل بذلك في خوف
الفساد بالأحرى فأفاده البناء على أن الشارحين أدرجوا الحاجة في خوف الفساد
(وشور) بتخفيف الواو وضم الشين من المشاورة أي استئذان (القاضي) في تزويجها
ليثبت عنده ينفقها وفقرها وخلوها من وصي وزوج وعدة ورضاها بالزوج وأنه كفوها في الدين
والحسب وإن الصدق مهر مثلها وإن الجهاز الذي جهزت به مناسب لها فبأذن للولي في
تزويجها وبقي شرط اذنب بالقول ويأتي في الأبقار التي تأذن بالقول أو يتيمه وظاهر تقرير
الشارح أنها لا تجبر وظاهر البساطي جبرها والاول ظاهر اشتراط اذنب بالقول وهو الظاهر
أو المتعين وفي بعض التقارير أنها تزوج بعشرة شروط خشية فسادها وفقرها وبلوغها عشرة
وميلها للرجال ومكانة الزوج وصدق مثلها وجهاز مثلها وثبوتها عند القاضي ورضاها به
واذنب بالقول في العقد لمن يتولاه البناني لم يذكر مشاورة القاضي ابن رشد ولا المتبسط ولا ابن
شام ولا ابن الحاجب ولا أبو الحسن ولا غيرهم عن تكلم على المسئلة وإنما نقله المصنف عن ابن
عبد السلام قائلا العمل عليه عندنا فإن أودبه الرفع له ليثبت عنده الموجبات كما قال عجم
وتلازمته فصحح والافقير ظاهر أنه لم يقله أحد (والا) أي وإن لم تكمل الشروط المتقدمة
وزوجت مع فقدها كلها أو بعضها (صح) تزويجها (ان) كان (دخل) الزوج بها (وطال)
الزمان بعضي مدة تلد فيها أولدين غير توأمين ولدتهما بالفعل أولا فإن لم يدخل الزوج بها ولم يدع
فسح على المشهور البناني عمدة المصنف في هذا أشهر المتبسط له مع أنه لم يشهره إلا في القنينة
إلا أن يكون رأى غيرها أخرى بذلك وقال أبو الحسن المشهور وهو الفصح بدمهم ما اختل
واحد من الشروط انظر الخط (وقدم) بضم فكسر منقلا في قول عمدة نكاح غير الجبرة (ابن)
للخطوبة ولو من زنا ان ثبت بنكاح صحيح أو داره الخ ثم زنت فانت به منه فإن ثبت بزنا
وات به منه أو كانت مجنونة قدم أبوها ووصيها على ابنتها (فأبنته) أي الابن وإن سفل على الخط

المتقدم لانه عصبوبة في الميراث وغيره دون الاب (فاب) شرعى لامن خلقت من ما زناه لان الزاني لا ولده (فاخ) لغرام (قائنه) أى الاخ وان سفل (فجد) على المشهور دينية (فم) لغرام (قائنه) أى العم وان سفل (وقدم الشقيق) على الذى لاب في الاخوة وبنهم والاعام وبنهم (على الاصح) عند ابن بشير صاحب المعتمد (والختار) عند اللخمي وهو قول مالك وابن القاسم ومخزون رضى الله تعالى عنهم ومقابله رواية على بن زياد عن مالك رضى الله تعالى عنه ان الاخ الشقيق والاخ لاب في مرتبة واحدة فيزوجان معا او يقرعان عند تنازعهما فان الخلاف منصوص في الاخوين فقط قال وتقديم الشقيق احسن وشهره في المعتمد ويقدم الاخ لاب على ابن الاخ الشقيق والاخ للام ليس وليا كالجد لها (قولى) لها على بدليل ما بعده ابن الحاجب ثم عصبته ثم معتقه ثم عصبته ثم معتقه ثم عصبته على ما هو اى في ترتيب العصبية احمد استغنى المصنف عن هذا كله بقوله قولى لشوله من ذكر بالجر فان قلت فانه الترتيب قلت لا يتصفون بكونهم موالى حقيقة الا بهذا الترتيب فاعتق المعتق مثلا ليس مولى مع وجود عصبية المعتق (ثم) ان لم يوجد مولى اعلى (هل) تنقل الولاية للعقيق وهو المولى (الاسفل) الذكر فقط اى تكون له ولاية العقد على من اعتمقه (وبه) اى كون الاسفل وليا (فسرت) المدونة بضم الفاء وكسر السين مشددة ابن عبد السلام به فسر جميع شراح المدونة ما وقع لمالك رضى الله تعالى عنه في نكاحها الاول والصحيح ان له حق في الولاية (اولا) ولاية له على من اعتمقه كما في الجلاب والكافي (وصحح) اى صححه ابن الحاجب وشهره ابن رشد المصنف وهو القياس لانها انما تثبت بالتعصيب (فكافل) ذكر اى من قام بامورها حتى بلغت عنده وهو اجنبى منها فيزوجها باذنها كما هو سباق المصنف (وهل ان كفلها) (عشرا) من السنين (او اربعا) (او) لاحد باعوام بل كفلها (ما) أى زمنا (يشفق) فيه عليها بالفعل في الجواب (تردد) قال ابو الحسن قال ابو محمد صالح اقل ذلك اربع سنين وقيل عشر سنين والاولى ان لاحد الاما يوجب الحنانية والشفقة (وظاهرها) أى المدونة (شروط الدفاعة) للمكفولة في ولاية كافلها فان كان لها قدر فقال مالك رضى الله تعالى عنه لابن زوجها الاولها او السلطان والمعتد ظاهرها اذ هو عندهم كالنص وهو ظاهر كلام ابن ابي زيد ايضا كافي ابن عرفة وقال اللقاني المذهب الاول (فخاكم) يقيم السنة ويعتق عما يجوز به العقد والافلا قاله ابن لبابة واقصر عليه اللقاني فظاهرها عقاده وظاهر المصنف الاطلاق فيزوجها الحاكم بعد ان ثبت عنده صحتها واهمها اهلها واولادها من زوج وعده ورضاها بالزوج وانه كفوها دينيا وحرية ونسبا واولادها ولا وهو مثلها ان لم تكن رشيدة وبكارتها او ثوبتها (فولاية عامة) اى كل رجل (مسلم) ويدخل فيها الزوج فيمتولى الطرفين كابن عمها ونحوه وعمها انها حق على كل مسلم فان قام بها واحد سقط عن الباقي على حد فرض الكفاية (وصحح) النكاح (بها) اى الولاية العامة (في) امرأة (دينية) كسليمانية وعتيقة وسوداء من قبض مصر القادمين الى المدينة على ساكنها افضل الصلاة والسلام ليس لها مال ولا جال (مع) ولى (خاص) لم يجبر (ذى نسب) واولاد دخل الزوج بها ام لا وتعبيره يصح يفيد انه غير جائز ابتداء وهو مقتضى قوله الا تقي وباعد مع اقرب ان لم يجبر ولم يجز بالاحرى اذ ما هنا الشد مما يأتى وفي شرح الرسالة

(قوله لانه) اى الابن (قوله وغيره) اى الميراث عطف عليه (قوله دينية) بكسر فسكون اى قريب مباشر لولادة الاب (قوله فقط) اى دون ابني الاخوين والعمين وبنهم ما (قوله قال) اى اللخمي (قوله لها) اى الام (قوله لانها) اى الولاية (قوله وهو) اى الكافل الخ حال (قوله الاطلاق) اى عن التقيد بكونه يقيم السنة الخ (قوله كسليمانية) بضم الميم أى مدبنة الاسلام (قوله ليس لها مال ولا جال) حال (قوله دخل الزوج بها) اى الدنية الخ تعميم في صحيحها في دنية الخ (قوله انه) اى العقد (قوله وهو) اى عدم جواز ابتداء (قوله بالاحرى) صلة مقتضى (قوله اشد) اى لاجنبية العاقد

(قوله جواز) أي العقد في دنية الخ (قوله يكره) أي العقد في أهلية الخ (قوله أنه) أي الشأن (قوله وكان) بفتح الهمزة وسنة النون (قوله للتشبيه) أي لفائدة العصة في المشبه (قوله في المستثنين) أي المشبهين أو المشبهة (قوله أولى) أي لأنه المشهور فيهما (قوله أي ذات قدر) تفسير لشرية أشار إلى أنه ليس المراد بها خصوص شريعة النسب (قوله بعد الدخول) بقرينة قوله وفي نسخة أنه ان طال قبله (قوله من الذي تولى العقد) صلة الأقرب (قوله بعصوبة) ١٩ صلة تولى (قوله فان غاب) صلة تولى (قوله وقف) أي الأقرب (قوله وقف) بضم فكسر (قوله وكتب) بضم فكسر (قوله حضر) أي الأقرب (قوله ولم يدخل) بضم الياء وكسر الخاء (قوله فيه) أي شأن النكاح (قوله سكنت) أي الأقرب (قوله أنه) أي الشأن (قوله برضا الأقرب) أي بعقد الأبعد (قوله اذ لم يتول) أي الأقرب (قوله ولا قدم) بفتح مثناة أي الأقرب (قوله ورضاء) أي الشقيق (قوله منه) أي بعقد الخال (قوله بشئ) أي بعقد خويلد (قوله حضوره) أي الشقيق (قوله لم يتول) أي الشقيق (قوله لم يقدم) أي الشقيق (قوله التأويلين) أي التأويلين (قوله وهذا) أي تقييد التأويلين بعدم الطول بعد الدخول (قوله تعديل أحمد) بفتح من إضافة المصدر لقاعله وتكميل عمله ينصب مفعوله (قوله بشبهة) أي عقد غير الأقرب (قوله لأنه) أي عقد غير الأقرب الخ (قوله) أي عقد غير الأقرب الخ (قوله) أي عقد غير الأقرب الخ

المشهور رجوازه ابتداء وفي الخط يكره ابتداء البناء الجواز هو نص المدونة وابن قنوج وابن عرفة وغيرهم ونص ابن عرفة الرواية الثالثة ورواية على مع المدونة أنه يجوز ابتداء انكاح بولاية الاسلام وان كان ثم سلطان وكان المصنف عير العصة للتشبيه ولو مشى على الجواز في المستثنين لكان أولى والله اعلم وشبه في العصة فقال (ك) تزويج امرأة (شريعة) بولاية الاسلام العامة اربها صاب أبعدهم خاص أقرب غير مجبر أي ذات قدر (دخول) الزوج بها (وطال) الزمن بعد الدخول بان مضى ما تلافيه ولدين غير توأمين كثلاث سنين (وان قرب) بفتح فضم الزمن في الشرية بعد الدخول (ف) للولي (الأقرب) من الذي تولى العقد بعصوبة أو ولاية اسلام (أو الحاكم ان) عدم الأقرب أو (غاب) على ثلاثة أيام فاكثر (الرد) أي فسخ النكاح فان غاب غيبة قرينة وقف الزوج عنها وكتب للغائب ومفهوم ان غاب أنه ان حضر ولم يدخل نفسه فيه بان قال لا اتكلم فيه برد ولا امضاء فالتحليل الجأكم وكذا ان سكنت فتدكر ابن اب عن ابن الحاج أنه لا اعتبار برضا الأقرب اذ لم يتول العقد ولا قدم من يتولاه ذكره في نوازل في نكاح عقد خال مع - ضوراح شقيق ورضاء دون تقديم منه فليس حضوره الا بعد النكاح ورضاء بعقد الخال بشئ لحضوره كغيبته اذ لم يتول العقد ولم يقدم من يتولاه اه وتقله الشيخ مباركة في شرح التفتة اه بناني (وفي تحتمه) أي الرد (ان طال) الزمن بعد العقد و (قبله) أي الدخول سواء اطلع عليه بعد الدخول او قبله وعدم تحتمه فلا قرب والحاكم اجازته (تاويلان) الاول لابن التبان والثاني لابن سعدون يحتمل انهما ما لم يحصل طول بعد الدخول وهذا مقتضى تعليل اجماعهم الفسخ بشبهة نكاح المتعة لأنه لما كان يفسخ وقت اطلاقه عليه اشبه ما دخلا على تقييده مدة ويحتمل انهما ولو حصل طول بعد الدخول وهذا هو الظاهر فبقيد قوله كشرية دخل وطال بما اذ لم يحصل ما لو قبله قاله عب (و) صح النكاح (ب) تولى ولي (ابعد مع) وجود ولي (اقرب) كعقد مع وجود اخ او اب مع ابن او اخ لاب مع اخ شقيق (ان لم يجبر) الأقرب بضم فسكون فكسر فان كان الأقرب مجبرا فبقيد تفصيل يأتي في قوله وان اجاز مجبر الخ (ولم يحجز) القدوم على العقد في قوله وصح بها في دنية وما بعده وتقدم ان المشهور رجوازه وشبهه في العصة فقط فقال (ك) عقد (اجد المعتقين) لامة بلا اذن من الآخر فيصح دون عدم الجواز اذ يجوز ابتداء ومثله المعتقين كل وليين متساويين كوصيين وابوين غير مجبرين الحقها القافة بهما واخوين شقيقين اولاد وعمين كذلك واما عقد احد المجبرين كشرية يكن في امه او وصيين على يتيمة فيصح فسخه ولو اجازه الآخر (ورضاء البكر) غير المجبرة بالزوج والمصدق (صحت)

لشبهة نكاح المتعة (قوله يفسخ وقت اطلاقه عليه اشبه) مفهومة ان ما لا يفسخ رقة لا طول بعد الدخول لا يفسخ فسخه لعدم شبه المتعة (قوله انهما) أي التأويلين (قوله فان كان الأقرب مجبرا) مفهوم الشرط (قوله دون عدم الجواز) في قوة التفسير لفظ (قوله اذ يجوز) أي عقدا احد المعتقين (قوله الحقها) أي المرأة (قوله القافة) أي الذين يعرفون النسب بالشبهة (قوله بهما) أي الابوين (قوله كذلك) أي شقيقين اولاد

(قوله بالزوج) صله رضا (قوله)
 اذا قصد الاخبار الخ
 يكون الاصل صحتها رضا
 (قوله قلب) بضم فكسر
 اى الكلام (قوله ذكاة
 الجنين ذكاة امه) اصله
 ذكاة ام الجنين ذكاة لان
 ذكاة الام هي فعل المكلف
 المشاهد المحسوس وهي
 المبيعة للجنين لا عكسه
 (قوله شبهه) اى رضاها
 بتولى العقد (قوله به) اى
 رضاها بالزوج والمهر (قوله
 فيه) اى كفاية صحتها (قوله
 فهو) اى سكوتها (قوله
 وهذا) اى الاحتياج لاذن
 فى تولى العقد (قوله
 الاكتفا) اى فى الاعلام به
 (قوله ولو عرفت) بضم
 فكسر (قوله قبل) بضم
 فكسر (قوله مطلقا) اى
 سواء عرفت بالبله ام لا (قوله
 عليه) اى المنع (قوله والا)
 اى وان زوجت مع منعها
 او نقرتها (قوله عليه) اى
 رضاها (قوله انه) اى بكاهها
 (قوله مجلسه) اى العقد
 (قوله فى هذا) اى تفويض
 العقد (قوله وعبر) اى
 المصنف (قوله نسأمر)
 بضم التاء وفتح الميم اى
 تستاذن (قوله فاراد) اى
 الخاكم (قوله منه) اى
 تزويجها

لا متناعها غالباً من الاعراب بالقول لحياثها ومعرتم اعيالها للرجال واصل المعنى وصحت البكر
 رضا اذا قصد الاخبار عن الصمت بانه رضا لا عكسه فقلب مبالغة كغير ذكاة الجنين ذكاة
 امه ولما كان لا يلزم من كون صحتها رضا بالزوج والمهر كونه رضا بتولى واهما عقد هاشميه
 به فيه فقال (كفويضا) اى البكر الغير المجبرة لعقد لوليهافصمتمارضا به فاذا قيل لها
 نشهد عليك انك فوضت العقد عليك لوليك فلان اودى تفويض له العقد فسكت فهو رضا
 غابت عن المجلس او حضرت واما ان لم تسأل واراد انك تفويض لوليهافى العقد فلا يتقدم
 نقطة بل لا يتصور الا به وهذا فى الولاية العامة والخاصة مع التعدد والتساوى كشقيتين
 اولاب اراد احدهما العقد لهما فان كان وايها خاصا و احدا ورضيت بالزوج والمهر فليس لهما
 منعه من مباشرة عقدهما فلا يحتاج لتفويضها له افاده عب (ونذب) بضم فكسر
 (اعلامها) اى البكر (به) اى بان صحتها رضا بان يقال لها خطبك فلان بمداق من نوع كذا
 قدره كذا حاله ووجه كذا فان صممت قبل لها صممتك رضا وسقط ذلك ذلك وان لم ترضى
 فتكلمى وظاهره الاكتفاء بمرتين ولا بن شعبان ثلاثا (و) ان اسست وذنت البكر فى ذلك فصحت
 نعم قد عليها فانكرت وادعت عدم الرضا وانما جهلت كون صحتها رضا (لا يقبل) بضم
 فسكون وفتح (منها) اى البكر (دعوى جهله) اى كون صحتها رضا لشهرته بين الناس فتتهم
 بالكذب فى دعوى جهله وتحييها على مسح النكاح لعرض عرضها بعد الرضا (فى تاويل
 الا كثر) المدونة وظاهره ولو عرفت بالبله وقوله المعرفة وقيل ان عرفت بالبله قبل منها دعوى
 جهله ومفهوم المصنف ان تاويل الاقل قبول دعواها جهله مطلقا المصنف وله على ان
 اعلامها به واجب (وان منعت) البكر حين استئذنها بنطق او غيره مما يدل عليه (اونفرت)
 اى غضبت وكرهت ذلك (لم تزوج) بضم المثناة لعدم رضاها والافادت فائدة استئذنها فان
 زوجت فيفسخ ولو دخل وطال ولو اجازته لعدم اعتبار رضاها بعدم منعها (لا يمنع تزويجها
 ان ضحكت او بكى) عند استئذنها للدلالة لضعفها على رضاها بما اسست وذنت فيه صريحا
 وبكاهها عليه ضمنا لاحتمال انه على فقد ايها وان لو كان حيا لم يتج لاسئذنها فان اتت
 بمناقضتين فالظاهر اعتبار الاخير فان دلت قرينة على ان ضحكها اسست و تزاه وبكاهها منع فلا
 تزوج ويبنى اطالة الجلوس معها حتى يتضح امرها (والثيب) غير المجبرة التى قد مدت
 (تعرب) بضم فسكون فكسر اى تبين مرادها بصريح اللفظ من تعيين الزوج والعقد
 وتزويض العقد لوليهافى ان غابت عن مجلسه فان حضرته كفى صحتها فى ذاقاله ابن القاسم
 نقله المواق عن المتيطى وعن السكاكى لا يكون سكوت الثيب اذا نامتها فى نكاحها ولا تنكح
 الا باذنها قول واحد وعبر بتعرب تبر كاحديث البكر نسأمر واذنها صحتها والثيب تعرب
 عن نفسها بانسانها وشبهه فى الاعراب فقال (كبير رشدت) بضم فكسر مثقلا اى رشدها
 ابوها او وصيها بعد بلوغها فلا يزوجهما الا بعد رضاها بالقول (او) بكسر (عضلت) بضم فكسر
 اى منعها ابوها من النكاح لاصطحابها لاضرارها فرفضت شانه لليلكم فادارت تزويجها
 لا متناع ايها منعه وعدم امتثال امره فلا بد من نطقها فان اراد ابوها تزويجها فلا يحتاج
 لاذنها (او زوجت) بضم فكسر مثقلا اى اراد وليها غير الاب ووصيه تزويجها (ب) صداق

(قوله به) اي تزويجها (قوله وهي) اي البكر الخ حال (قوله به) اي العرض (قوله التي تعرب بالنطق) نعت النظائر (قوله المرشدة الخ) مقول قول الفرناطي (قوله المصدقة) بضم فسكون ففتح ٢١ (قوله نسبت) بضم فكسر (قوله

وان كنت) في البيع حال
 (قوله لانه) اي الصداق
 (قوله ولو على انه) اي الرق
 (قوله به) اي عبد ايها (قوله تعدى) بضم التاء والعين
 (قوله وعقد) بضم فكسر
 (قوله به) اي العقد (قوله منه) اي العتد (قوله بان يعقد) اي النكاح (قوله ويسار) بضم الياء (قوله واليوم) اي الفصل به بين العقد واخبارها (قوله عقد) بضم فكسر (قوله فان كانا) اي العقد والمرأة مفهوم بالباد (قوله الولي) اي العاقد نفسه لفاعل يقر المستتر فيه (قوله فان اقرب به حاله) مفهوم ولم يقر (قوله هذا) اي قول ابن رشد شرط الصحة ان لا يقر الولي بالاقبات حال العقد (قوله ونصه) اي الباجي (قوله وذكر) اي الولي حال عقده (قوله بعد) اي حال العتد ولا قبله (قوله وانه) اي الولي (قوله وانها) اي المرأة المعقود عليها (قوله ان اجازته) اي العقد (قوله قال) اي الباجي (قوله ابو الحسن) اي ابن القصار (قوله انه) اي الشأن (قوله فان ادعى) اي العاقد (قوله الاذن) اي من

عرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء آخره ضامهجة اي غير ذهب وفضة كله او بعضه وهي من قوم لا يزوجون به فيستتر اعراها بالقول فان زوجها ابوها او وصيه به او كانت من قوم يزوجون به فلا يشترط نطقها بقوله او زوجت بعرض في البيعة المهمة وهو موافق لقول الفرناطي في عقد النظائر التي تعرب بالنطق المرشدة والبيعة المهمة غير المعنسة اذا اصدقت عرضا ولقول المقر في قواعد كل بكر تستأمر فاذا نكحها الا المرشدة والمعنسة والمصدقة عرضا ومثله لابن سلون لكن الذي في عبارة الباجي والناطقي وابن عرفة وغيرهم البيعة التي يساق لها مال نسبت معرفته لها وليس لها وصى فلم يخصوه بالعرض ولا يذكروا خلافا فيها والحاصل ان مراد المصنف البيعة المهمة ولا يقيدها بكون تزويجها بعرض موافق للفرناطي والمقرى وابن سلون وغيرهم بالتي يساق لها مال نسبت معرفته لها وهذا يشمل العرض والعين افاده البناني ولا تكني اشارتهم وان كفت في البيع لان الصداق تابع للنكاح لانه ركنه او شرطه والنكاح لا تكني فيه الاشارة (او) بكر زوجت (زوج رفق) وان بشائبة حرة ككاتب ومبعض ومدبر ومعتق لاجل فيستتر نطقها بالقول ولو محجبة ولو على انه كقول العروة في عبد ايها الزيادة معرفتها به وهل كذا عبد غيره وهو ظاهر كلام غيره واحد على القول بانه غير كتمه الاعلى انه كتمها احتمالا (او) زوجت بذى (عيب) موجب لخيارها بكنون وجذام ولو محجبة (او يتيمة) خيف فسادها مهملة فشرط تزويجها اذنها بالقول وهذا لم يذكره في شروط تزويجها المتقدمة (او) بكر غير محجبة (اقتبت) اي تعدى (عليها) وعقد لها بغير اذنها ثم استؤذنت فلا بد من اذنها بالقول (وصح) عقد القنات (ان قرب رضاها) به منه عيسى بان يعقد في المسجد والسوق ويسار اليها بالخبر من وقته واليوم طول وقال يفتنون بعتقها لفعل باليومين والخمسة كثيرة وفي المعيار عن ابن اب حد قوم القرب بثلاثة ايام وجري به العمل وكان العقد (بالبلد) الذي به المقتات عليها وظاهره ولو كان البلد كبيره اربعة ايام في طرفيه والمرأة في طرفه الاخر فان كانا يبلدين لم يصح ولو تشاربا (ولم يقر) بضم فكسر مثقل الراء الولي بالاقبات حال العقد بان سكنت حبيبه او ادعى اذنها قب، ومخالفتها فان اقرب به حاله لم يصح ويصح اتفاقا قاله ابن رشد ابن عرفة هذا بخلاف ما فسره الباجي النكاح الموقوف ونصه النكاح الموقوف المذكور في المدونة وغيرها الذي عقده الولي على وليته بشرط اجازتها وذكر انه لم يستأذنها بعد وانه قد امضى ما يعقده وانما ان اجازته فالنكاح قد نفذ من قبل الولي قال وقال القاضي ابو الحسن انه يصح ان يعقده النكاح الموقوف على اجازة الولي او الزوج واذن المرأة فيه وقد ذكرنا صفة وقفه على المرأة وهو الذي ذكر اصحابنا جوازه فان ادعى الاذن حاله ووافقه عليه صح مطلقا قربت موافقتها او بعدت وبني من الشروط ان لا ترد قبل رضاها وان لا يثبت على الزوج ايضا والاقبات على الزوج او الولي كالاقبات عليها (وان) عقد نكاح محجبة ابن محجبه او اخوه ابن يوم بلاذنه وقد ثبت بيعة ابن الجهم فوض لعاقد اموره (اجاز محجبة) بضم فسكون فكسر اب او وصى او مال العتد على محجبه بلاذنه (في حال صدوره من (ابن) للعجبر (واخ) له

المرأة في عقدها (قوله حاله) اي العقد (قوله ووافقه) اي المرأة العاقد (قوله عليه) اي الاذن (قوله صح) اي العقد (قوله اب الخ) بيان للعجبر (قوله العقد) تقدير ليعول اجاز

(قوله واخ له وجة) واوهما جمعى او (قوله هذا) اى قصر الجواز بالاجازة على الابن والاخ والجد (قوله بهم) اى الابن والاخ والجد (قوله سائر) اى باقى (قوله هذا المقام) اى تفويض الجهر اليهم امره (قوله وكذا) اى الاولياء فى الجواز بالاجازة (قوله الاجنبى) اى الذى فوض الجهر اليه امره ٢٢ (قوله لان العلة) اى فى الجواز بالاجازة (قوله تفويض الاب اى

وجد) واولى اب له هذا ظاهر المدونة والحق ابن حبيب بهم سائر الاولياء اذا قاموا هذا المقام الاجبرى وابن عمرز وكذا الاجنبى لان العلة تفويض الاب فلا فرق وكلامها محقق لموافقته ما ومخالفة ما وموافقة ابن حبيب خاصة قاله فى التوضيح (فوض) الجهر بفتحات منقلا ينص او عادة (له) اى المذكور من الابن والاخ والجد (اموره) اى الجهر وثبت تفويضه له (بيته) شهدت بانه قاله فوضت اليه جميع امورى واقتل مقامى فى جميع امورى او نحو ذلك ولم يصرح له بالانكاح والتزويج اذ لو صرح له باحدهما لم يتحقق لاجازة بعد او بانها رآته يتصرف له تصرفا عاما كتصرف الوكيل المقوض اليه فان شهدت بتصرفه فى بعض اموره فلا تنفى وجوب ان اجازة الجهر (جاز) اى معنى النكاح ونفذ فلا يفسخ (وهل) محل جواز بالاجازة (ان قرب) ما بين الاجازة والعقد قاله محمد بن اومطلقا قاله ابو عمران لان عائشة رضى الله تعالى عنها زوجت بنت اخيها عبد الرحمن وهو غائب بالشام ثم كالم فيه فامضاه ابن القاسم اظن انها وكلت على العقد فيه (تاويلان) ويؤخذ من قول ابن القاسم اظن انها وكلت على العقد ان الحكم فى تزويج الثلاثة ما تقدم عقدا وانفسهم او ولو اغيرهم وعائشة رضى الله تعالى عنها صح نو كىل اخيها اياها على ان توكل على عقد بنته لاعلى مباشرة فلها ولاية بالتوكيل كالوضعية ومفهوم فى ابن الخ ان الاجنبى المقوض له اذا زوج بنت موكلة بلاذنه لم يفسخ ويفسخ ولو اجازة الجهر وهو كذلك ومفهوم فوض له الخ ان عقد الابن ونحوه غير المقوض له لا بد من فسخه ولو اجازة الجهر وهو كذلك ومفهوم بيته ان تفويضه باقراره لا يفسخ وهو كذلك ومفهوم ان اجازة انه ان لم يجزه لا يفسخ وهو المعتمد كالابن ابي زيد من ان المقوض له لا يزوجه ابنته الجهر ولا يبيع دار السكنى ولا بعد الخدمة ولا يطلق الزوجة لموكلة الا باذنه لعدم دخول هذه الاربعة فى تفويض التوكيل عرفا الا بالنص عليها هذا هو الموافق لما يأتى فى باب الوكالة وعليه الخط وسالم خلافا لابي الحسن وابن شاس من ان المقوض له بالنص من هؤلاء الثلاثة لفعل هذه الاربعة ويمضى وان لم يفسخ موكلة لانه ولى فى الجملة بخلاف ما يأتى فى الوكالة فانه اجنبى (وفسخ) بضم فسكسر (تزوج) بضم واو غيره اى الحاكم من الاولياء كابن واخ وجة من اضافة المصداق لفاعله ومفعوله (ابنته) اى الجهر بغير اذنه وتفويضه وكذا امته ولو اجازة ولم يقل بجهره لاختصاص التقسيم الا فى بالحرية ومصلحة تزويج (فى) غيبته القريبة التى على مسافة (كعشر) من الايام ذهابا فقط وان اجازة الاب وولد اولاد ان دامت نفقة ولم يقبضوا بغيره يغيثه والا كتب له الحاكم امان تزويجها والازوجناها عليه فان لم يفعل زوجها الحاكم ولا يفسخ قاله الربايعى والا اذا عدت النفقة وخيف عليها الضميمة فزوجها الحاكم ولا يفسخ قاله سالم قياسا على قوله (زوج) بفتحات منقلا فاعله (الحاكم) بجهره اب غاب عنها غيبة اقطاع (فى كافر يقية) اى القبروان

الجهر امره للعقد (قوله فلا فرق) اى بين الولى والاجنبى (قوله وكلامها) اى المدونة (قوله لموافقته) اى ابن حبيب والاجبرى باعتبار التفويض سواء كان لمن ذكر أو سائر الاقارب او لاجنبى (قوله ومخالفة ما) اى ابن حبيب والاجبرى بقصر الحكم على الثلاثة (قوله وموافقة ابن حبيب) اى باعتبار القرابة والتفويض (قوله محمد بن) بفتح فسكون فكسر (قوله زوجت) بفتحات منقلا (قوله وهو) اى عبد الرحمن الخ حال (قوله كالم) بضم فسكسر منقلا اى عبد الرحمن (قوله فيه) اى تزويج بنته (قوله انها) اى عائشة (قوله وكلت) بفتحات منقلا (قوله من ان المقوض له الخ) بيان لما (قوله هؤلاء الثلاثة) اى الابن والاخ والجد (قوله الاربعة) اى تزويج البنت وتطبيق الزوجة وبيع دار سكنى موكلة وعبد خدمته (قوله لانه ولى فى الجملة) ظاهر فى خصوص تزويج البنت (قوله من الاولياء) بيان لغيره (قوله ولو اجازة) اى الجهر تزويج الحاكم او غيره مباذلة فى فسخه (قوله ولم يقل) اى المصنف (قوله بجهره) كانت اى قبل ابنته ليشمل امته (قوله فى غيبته) اى الاب صله تزويج (قوله وان اجازة) اى تزويج الحاكم او غيره (قوله ولم يبين اضراءه) اى الاب ابنته شرط فى فسخ تزويجها (قوله والا) اى وان شين اضراءه (قوله له) اى الاب (قوله بجهره اب) بفتح الموحدة مفعول

كانت
اى قبل ابنته ليشمل امته (قوله فى غيبته) اى الاب صله تزويج (قوله وان اجازة) اى تزويج الحاكم او غيره (قوله ولم يبين اضراءه) اى الاب ابنته شرط فى فسخ تزويجها (قوله والا) اى وان شين اضراءه (قوله له) اى الاب (قوله بجهره اب) بفتح الموحدة مفعول

أي تزويجها إلهاكم مع

دوام نفقة وأعدم خوف

ضيعتها (قوله ذلك) أي

التبديل بأفريقية (قوله في

غيبته) أي الأب (قوله فوق

كعشر الخ) أي مفهوم

كعشر تزويجها إلهاكم

ومفهوم كأفريقية عدمه

(قوله كالثلاث) أي في

تزويج إلهاكم (قوله عنها)

أي الثلاث (قوله كذلك)

أي بضم فكسر أي الولي

مجهول (قوله وبه) أي

تزويج الأبعد (قوله

لا إلهاكم) عطف على

الأبعد (قوله بينهما) أي

ذي الغيبة البعيدة والأسير

أو المفقود (قوله ذلك) أي

يزوجها الأبعد لا إلهاكم

(قوله ونصه) أي المتبطل

(قوله ليس لهم) أي الأولياء

(قوله ذلك) أي تزويج بنت

المفقود (قوله فيها) أي

بنت المفقود (قوله وقياس

الأسير الخ) جواب ما يقال

أهل المصنف قاس الأسير

على المفقود (قوله وعدم)

عطف على علم (قوله النص

أي بأن الأسير كالحائب)

يزوج ابنته إلهاكم كما علم

من قول ابن رشد الاتفاق

على أن الأسير كذي غيبة

بعيدة الخ (قوله الأول) أي

الجنون (قوله الثاني) أي

أي شروط الولي لأخطوبة

كانت محل إلهاكم سابقا ومحملة الآن تونس وهما عمالة واحدة وطالت أقامته بها بحيث لا يبرح قدومه بسرعة ولو دامت نفقة ولم يخف عليها ضيعة هذا ظاهر المدونة وهو الراجح قاله الخط وقال مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب محمد لا يزوجه إلهاكم إلا إذا عدمت النفقة وخيف عليها الضيعة واعتده الرماصي (وظهر) بضم فكسر مثقلا كون مبدأ المسافة إلى أفريقية (من مصر) العتيقة لأن ابن القاسم كان بها حين التبديل بأفريقية حال إقراره بجماع عمرو بن العاصي وبينهما ثلاثة أشهر وقال الأكثر من المدينة المنورة بأنوار سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لأن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه كان بها حين ذلك وبينهما أربعة أشهر واستقر به ابن عبد السلام لأن المسئلة للإمام لا لابن القاسم (وتوالت) بضم المثناة والهمز وكسرا الواو مثقلة وسكون ناء التانيث أي فتمت المدونة (أيضا) أي كانت أو كانت بما تقدم (شرط) (الاستيطان) بنحو أفريقية بالفعل فلا تنكح مطلقته وأخر المصنف هذا التأويل لأن ابن رشد ضعفه وقال لأوجه له وأما من خرج لنحو تجارة في مثل تلك المسافة نأوا ويعوده ولم تطل أقامته فلا تزوج ابنته (تنبيه) تعارض مفهوم قوله كعشر ومفهوم قوله كأفريقية في غيبته فوق كعشر ودون ثلاثة أشهر أو أربعة والمعتبر بمفهوم الثاني فلا يزوجه إلهاكم فان تزوجه فلا يفسخ قاله غير واحد من شيوخ عجم فأتين كلام التوضيح بقيد وشبه في تزويج إلهاكم فقال (كغيبته) الولي (الأقرب) غير المجهول (الثلاث) من الأيام فيزوج إلهاكم إقامه مقام الغائب غالباً ولا يزوجه الأبعد فان تزوجه أصبح كما علم بالأولى من قوله وبأبعد مع أقرب لم يجبر وما زاد على الثلاث كالثلاث وما نقص عنها ينقل فيه للأبعد بعد الكتب للأقرب بأنه إن حضر والأزوجه الأبعد وظاهر المصنف تزويج إلهاكم بمجرد طلبها وإن لم ينبت عضل الغائب تنزى بالأغيبته منزلة عضله (وإن أسر) بضم فكسر أي الولي كان مجبراً أولاً (أوفقد) كذلك (في الأولى) (الأبعد) يزوجه ولو جرت عليها النفقة ولم يخف عليها ضيعة المتبطل وبه القضاء لا إلهاكم وقال ابن رشد الاتفاق على أن الأسير والمفقود كذي الغيبة البعيدة فلا يزوج بينهما ما إلا إلهاكم ولا يقتل للأبعد وصوبه بعض المؤرخين فالأول لا فرق بينهما لكن يرد على المصنف أن المتبطل لم يقل ذلك إلا في المفقود ولم يتكلم على الأسير ونصه وأما إن كان الأب مفقوداً قد انقطع خبره ولا تعلم حياته ولا موته فيجوز أنكح الأولياء وظاهره برضاها وهذا هو المشهور وبه القضاء وقال عبد الملك في الخاتمة ليس لهم ذلك الأبعد أربع سنين من يوم فقده وقال أصبغ فيها لا تزوج بحال أهـ وقياس الأسير على المفقود لا يصبح له حياة الأسير وعدم صحة القياس مع النص والله أعلم أخذه البنا في وسكت عن الجنون والمجهوس والحكم لا تزوج بنتهما لرجاء البراءة الأولى وخروج الثاني وفي التوضيح أن هذا فبين يفتق وأما المطبق فلا ولاية وفي ابن عرفة أن وصي الجنون يزوج بنته كيتيمته ولمحمد انتقال الحق للأبعد انظر الخط وشبهه في تزويج الأبعد فقال (كولي) (ذي رق) أي رقيق (و) (ذي) (صغير) أي صغير (و) (ذئ) (عته) بفتح العين المهملة والمثناة أي ضعيف العقل ونافس القير (و) (ذئ) (أوثنة) أي أثنى الشارح يعني أن الأقرب إذا كان متصفاً بوصف من هذه الأوصاف انتقلت الولاية للأبعد عنه وفي هذا الكلام مع ما يأتي إشارة لشروط الولي وهي غيبة الذكورة

المجهوس (قوله إن هذا) أي عدم تزويج بنت الجنون (قوله وسى) أي شروط الولي لأخطوبة

(قوله بحث بضم فكسر) قوله فيه) أى كلام الشارح (قوله باقية له) أى المصنف في قوله وركت مالكة الخ (قوله يبنى الولاية الخ) تصوير لذكرها (قوله بضدها) ٢٤ أى الشروط (قوله غيره) أى من انصف بضدها (قوله والا) أى وان لم نقل مقصوده

والحرية والعقل والبلوغ وعدم الاحرام وعدم الكفر بالمسألة وعدم السفه مع عدم الرأى وعدم الفسق ويبحث فيه بان الاتي لا تنقل ولا يمتد بالابن بدل توكل كما يأتي له الخط مراد المصنف رحمه الله تعالى ذكر شروط الولى بنى الولاية عن انصف بضدها فهو مشبه بما تقدم في سقوط الولاية لافى الانتقال فقد لا يكون هناك غيره والإفتش كل ذكره الاثنية سواء قلنا التشبيه فى الانتقال اوفى السقوط لان المرأة اذا لم تكن وصية ولا مالكة ولا معتقة لا يمكن وصفها بالولاية لان اثنتيها لا تفرقها بخلاف العبد والصبي والمعتوق فان المانع لهم عارض غير ذاتي يرتجى زواله والله اعلم (لا يزوج الابعد في ذى فسق وسلب) الفسق (الكحل) عن توليه العقد وصيره مكروها فيقدم عليه عدل في درجة الفاكهة المشهور انه لا يساهم وظاهر كلامهم سواء كان مستترا او متمسكا وقال الساطي انما الخلاف في الفاسق المستتر الذى عنده شيء من الاثمة واما المتهتك الذى لا يالى بما تنسب اليه وليته فانه مسلوب الولاية اتفاقا (ووكلت) بفتح التاء مثقلا (مالكة) امة (وصية) على بنية حرة (ومعتقة) لامة ذكرنا مستوفيا لشروط الولى على تزويج الامة والبيعة والعقيقة لان لهن حق فى ولاية النكاح لكن منعتن الاثنية من مباشرتهما ان كان الذكر قريبا للسوكة بل (وان) كان (اجنبيا) منها فى الثلاث ولومع حضور اوليائها او من الموكل علم فى الاولى والثانية لافى الثالثة لان ولى النسب مقدم على المعتقة واما الذكر المملوك والمجور والعقيق فملك واحد من المذكورات مباشرة العقد له على المشهور ويقيد بقوله وصح توكل زوج الجميع ويصح مباشرة العبد والمجور والعقيق العقد انفسه ان قلت قد تقرر ان التوكيل انما يصح فيما يصلح مباشرة الموكل له وهذا ليس كذلك قلت ما تقرر فى الموكل الاصلى والموكل هنا وكيل عن غيره فوكيله وكيل عن موكله وهو صالح للمباشرة وشبهه فى التوكيل فقال (كعبد وصي) بضم الهمز وكسر الصاد على بنية فيوكل من يعقد عليها لعدم اهليته فوكيله نائب نائب ولا يضره رقبته السالبة لولايته على ابنته مثلا اذ لو ثبتت ولايته عليها كانت اصلية ولو وكل فيها كان وكيله نائب ولى اصلى والاصل انه مسلوب المكاتب الذى اشار له بقوله (ومكاتب) فيوكل (فى) تزويج (امة) له اذا (طلب) المكاتب (فضلا) أى زائدا على ما يجبر عيب تزويجها وعلى صداق مثلها معا كان يكون صداق مثلها عشرة وقيمة غير متزوجة خمسين ومتزوجة اربعين واراد أن يزوجه بجمعة وعشرين فله ذلك ان احب سيده بل (وان كره سيده) أى المكاتب ذلك لحراره نفسه وماله مع عدم تبذيره فيه وان تولى العبد للوصى والمكاتب العقد بنفسه فسحق ولو اجاز له عاصب المجورة او سيد المكاتب (ومنع احرام) بجمع او حرة (من احد الثلاثة) أى الزوجة ووليها والزوج عقد النكاح وفسخ قبل البناء وبعده ولولدت الاولاد ولا يتأبد التحريم ولا يوكون ولا يجوزون ويستقر المنع فى الحج لتمام الافاضة ان قدم سعيه والا فتمام سعيه كالعمرة ويندب تأخيرها عن حلقها او تقصيرها فان عقده بعد تمام الافاضة وقبل صلاة ركعتيه فسحق ان قرب العقد من الطواف والا فلا يفسح ولا فرق بين الحج العميم

ذكر الشروط (قوله لان المرأة الخ) على قوله فيشكل الخ (قوله انه) أى الفسق (قوله لا يسلبها) أى الولاية (قوله ذكرنا) مفعول وكلت (قوله على تزويج) مفعلة وكلت (قوله لان لهن) أى المالكة والوصية والمعتقة (قوله منها) أى الموكلة (قوله فى الثلاث) أى المالكة والوصية والمعتقة (قوله او من الموكل عليها) عطف على منها (قوله فى الاولى) أى المالكة (قوله والثانية) أى الوصية (قوله لافى الثالثة) أى المعتقة (قوله لعدم اهليته) أى لمباشرة عقد النكاح (قوله لتوكيله) (قوله كان وكيله نائب ولى اصلى) أى وقد تقرر ان التوكيل انما يصح فيما يصح من مباشرته الموكل (قوله ذلك) أى تزويجها مفعول كره (قوله لحراره) أى المكاتب بسبب كتابته عن سيده (قوله عقد النكاح) مفعول منع (قوله وفسخ) أى عقد النكاح ان كان احد الثلاثة محرما (قوله ولا يوكون) أى الثلاثة المحرمون حلالا يعقد

النكاح (قوله ولا يجوزون عقد) بدون اذنهم (قوله والا) أى وان لم يقدم سعيه (قوله كالعمرة) تشبيهه والفساد فان المنع لتمام سعيها (قوله تأخير) أى عقد النكاح (قوله حلقها أى العمرة) (قوله فان عقده) أى النكاح

(قوله جاز) اي تصفى (قوله والعبرة) اي في الاحرام (قوله في الثلاثة) اي الولي والزوج والزوجة (قوله فان وكل) اي احد الثلاثة (قوله حلا) حال من فاعل وكل اي غير محرم (قوله فلم يعقد) اي الوكيل النكاح (قوله واحد هم) اي الثلاثة (قوله فسد) اي عقد النكاح (قوله وان وكل) اي احد الثلاثة (قوله محرم ما) حال من فاعل وكل (قوله والجبع) اي الولي والزوج والزوجة (قوله صحيح) اي النكاح (قوله واستثنى) بضم التاء وكسر المون (قوله من ذلك) اي ٢٥ قوله ومنع احرام احد

الثلاثة (قوله السلطان) نائب فاعل استثنى (قوله ولو فاضيا) مبالغة في نائب السلطان (قوله حصته) اي وكيل القاضى (قوله الخطبة) بكسر الخاء المعجمة اي القاضى (قوله لاشراعية) عطف على الخطبة (قوله بمنعه) اي الاحرام شرعية لوطيها (قوله رد) بضم الراء وشد الدال اي القول بمنعه شراء الجارية (قوله انه) اي الشأن (قوله ويعقد) اي النصراني (قوله والاية) الخ حال (قوله ثم قال) اي ابو الحسن (قوله وهي منسوخة الخ) حال وجوابه انها منسوخة بالنسبة لان اسلام ولم يهاجر ولم تنسخ بالنسبة للكافرة المفهوم سلب ولايتها بالاولى (قوله سيدها المسلم) فاعل يزوجه (قوله اهل الجزية) لان الجزية لا تضرب على النساء (قوله ان كانت كفاية) شرط في تزويجها المسلم فقط (قوله فان كانت من نساء اهل الجزية) مفهوم من

والفساد ابن عرفة الشيخ عن محمد بن ابن القاسم ومن افاض ونسى الركعتين فان نكح بالقرب فصح بطلان وان تباعد جاز نكاحه ونقله ابن رشد وقال القرب بحيث يمكنه ان يرجع فيه بدئ طوافه والعبرة بوقت العقد في الثلاثة او احدهم فان وكل حلا فلم يعقد الا واحد هم محرم فسد وان وكل محرم ما فلم يعقد الا والجبع حل صح واستثنى من ذلك السلطان المحرم يستتيب حلا ولو فاضيا فيصح عقده حال احرام السلطان لضرورة عموم مصالح الناس وكذا القاضى خلافا لفتوى ابن السبكي بفساد صحته فيمنع الاحرام الخطبة ايضا لاشراعية ولولو طيها وقال بعضهم بمنعه ورد والفرق بين النكاح والشراء انه لا ينكح الا من يحل وطؤه ويشترى من لا يحل وطؤه ويمنع الاحرام حضور العقد وانظر هل يمنع الشهادة عليه قاله ابو الحسن وشبهه في المنع فقال (ككفر) فيمنع عقد النكاح (مسألة) ولا ولاية للكافر سواء كان ذميا او حريا وميرثا على مسألة لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فان وقع فصح ابدا (وعكسه) اي لا يكون المسلم وليا للكافر لقوله تعالى مالكم من ولايتهم من شيء في التهذيب لا يجوز لنصراني عقد نكاح مسلمة ويعد نكاح وليته النصرانية لمسلم ان شاء ولا يعقد وليها المسلم لقوله تعالى في اهل الكفر مالكم من ولايتهم من شيء ونعقبه ابو الحسن بقوله ليس في الامهات في اهل الكفر والاية انما تراث فيمن اسلم ولم يهاجر فالكافر اولى وكانت الهجرة شرطا في صحة الاسلام على احد الاقوال ثم قال ابن سهل انظر كيف استدلل مالك رضي الله تعالى عنه بهذه الآية وهي منسوخة بقوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم اولى ببعض واستثنى من قوله وعكسه فقال (الا) ولاية مسلم (لامه) له كافرة فلا تنع في تزويجها لكافر فقط سيدها المسلم (و) كافرة (معتقة) بفتح المنة من مسلم يولد الاسلام (من غير نساء) اهل (الجزية) بان اعتقها مسلم يولد الاسلام فله تزويجها المسلم وكافران كانت كفاية فان كانت من نساء اهل الجزية بان اعتقها مسلم يولد اسلام او اعتقها كافر ولو يولد الاسلام ثم اسلم فلا يزوجه الا ان تسلم هي (وزوج) بفتح المنة مثقلا (الكافر) كافرة ولاية نكاحها (المسلم) مع اجتماع اركان النكاح وشروطه في الاسلام غير اسلام وليها وقيد بقوله لمسلم لثلاثيهم منه فترويجها لكافر اخرى فان لم يكن للكافرة ولي كافر فاسق ففهم فان امتنع ورفض امرها للسلطان جبره على تزويجها لانه من رفع الظلم الذي له نظره (وان عقد مسلم لكافر) على كافرة قريصة او معتقة له او اجنبية منه (ترك) بضم فكسر عقده ولا يفسخ لانا اذا لم تعرض لهم في الزنا اذا لم يعلموه فالولي النكاح الفساد ابن القاسم وقد ظلم المسلم نفسه لاعائه اياه على نكاح فاسد فان عقد المسلم فصح ابدا ولو اخذت العاقد الامعة معتقة وانما كما تقدم (وعقد السفينة ذوالرأى) اي الدين والعقل على وليته اذ سفينة لا يمنع كونه وايضا ولو مجبرا كما هو

منع في غير نساء الجزية (قوله فاسق ففهم) بضم الهمز والناف وسكون السين اي عالمهم يزوجه (قوله فان امتنع) اي الاسقف من تزويجها (قوله جبره) اي السلطان الاسقف (قوله لانه) اي جبره عليه (قوله له) اي السلطان (قوله معتقه) اي من نساء اهل الجزية بان اعتقها بارضهم (قوله فان عقد مسلم) مفهوم من كافر (قوله على وليته) صلة عقد

(نظر إليه) أي الأذن (قوله فان عقد) أي السقيفة (قوله بغير اذنه) أي وليه (قوله صح) أي عقده ولم يلزم (قوله ونظر وليه) أي في عقده (قوله واماضه) ٢٦ (الرأي) مدته ومذو الرأي (قوله الا الحرم الخ) استثناء من الجميع (قوله فقيه الزوج) من

نظره كلامهم ولا تناقض بين السقيفة والرأي اذ لا يلزم من الرأي العمل بعقد ماض ومضاه عقد
 (ياذن وليه) أي السنييه لكن ليس شرطاً في صحة عقده فان عقد بغير اذنه صح ونظر وليه فان
 رأي صواباً امضاه والا رده فان لم يتطهر مضي ومن لا ولي له عقده ماض بالانزاع واماضه عييف
 الرأي فيفسخ عقده في المواق وان كان ناقص التمييز يخص بالنظر في تعيين الزوج ومضيه
 وتزوج بنته كتيعة واختلف فيمن يلى عقدها هل الأب او الوصي ولو عقد حيث منع منه نظر
 فان كان نظراً مضي والا فرق بينهما كعقد غير المولى عليه الذي لا رأي له (وصح فقيه الزوج)
 في العقد له على انثى (الجميع) أي من النصف بمنع من مباشرة العقد على الانثى في مباح
 عيسى لا بأس أن يوكل الرجل نصرانياً او عبداً او امرأة على عقد نكاحها الا الحرم والمعقود
 وغير المميز ابن حبيب الصبي اذا عقل يصح فقيه الزوج قاله من كاشفته عنه من اصحاب
 مالك رضي الله تعالى عنه وقاله ابن القاسم وعبر المصنف بالصحة وان كان جائزاً ابتداءً ايضاً
 لاجل قوله (لا) يصح فقيه رجل حر (ولي) لامرأة على عقد (الا) شخصاً (كهو) أي ولي
 المرأة في الانصاف بالد كوزة والبوغ والعقل والحرية وعدم الاحرام وعدم الكفر لا مسلمة
 وادخال المكاف على الغنيير قليل (وعليه) أي ولي المرأة غير الجبر والجبر الذي تبين عضله
 (الاجابة) مخاطب (كف) وضيت به وان لم يرض الولي به فان رضى به دونها فليس له جبرها
 ان لم يكن مجبراً (و) ان رضيت بكف وليها بكف آخر (كفوها) أي مقدم وجوباً ان لم
 تسكن مجبرة او مجبرة وتبين ضررها لانه اقرب لدوام العشرة (فبأمره) أي الولي (الحاكم)
 ان يزوجها في المستثنين من وضيت به (ثم) ان امتنع سأل عن وجه امتناعه فان رأي صواباً
 زجرها وردّها اليه والا عده عاضلاً ليردّ اول مخاطب كف (و) (زوج) بفصح مثقلاً الحاكم المرأة
 لمخاطبها الذي وضيت به ابن عرفة فان أي الولي زوجها عليه الحاكم المتبطل وابن فتوح
 على هذا عمل الناس في غير الاب في البنت البكر ووقد وفي البكر على ثبوت بكارتها وبوغها
 وكفاة المخاطب ورضاها وبالمهر وأنه مهر مثلها وخلافها من زوج وعدة وان لا ولي غيره
 وفي الشيب على ثبوت ثبوتها وملاكها امر نفقتها وما بعد الكفاة سوى انه مهر مثلها وفي
 الكفاة قولان قال صاحب العمدة ويعقده السلطان لانه كالحاكم عليه وان شاع رده الى
 غير العاضل قال في التوضيح فصرح بأنها تنتقل للحاكم لا الى الأبعد وهذا ظاهر كلامهم ثم قال
 والمزوج مع عضل الاب الحاكم بلا اشكال نص عليه المتبطل وغيره وهو يبين انه ان امتنع
 الولي الاقرب تنتقل الولاية الى الحاكم لا الى الأبعد (ولا يعضل) بفتح الياء وسكون العين
 المهملة وضم الصاد المججمة أي لا يعضل عاضلاً (اب بكر) مجبرة له (برد) بالنون (متكرر)
 لمخاطبين او مخاطب واحداً لما جيل عليه من الحنان والشفقة ولانه ادري بعصا لمخاطبها منها
 فحصل على علمه من حالها وحال مخاطبها ما لا يوافق فلا يحكم بعرضه بالرد المتكرر (حق)
 يتحقق) بضم فقهات مثله لاعضله باقراره وقرينة ظاهره فان تحقق ولو برمرة امره الحاكم
 يزوجها فان امتنع زوجها الحاكم ولا يسأل عنه وجه امتناعه اذ لا معنى له بعد تحقق العضل
 وتقدم ان المعضولة تعرب بالقول ومفهوم بكر ان من لا يجبر بعد عاضلاً ليردّ اول كف

(قوله فليس) أي الوصي الجبر (قوله أو امرأة) عطف على رجلا (قوله على تزويجها) صلة وكانت (قوله وإنه) أي تعينه (قوله لازم) أي لو كبل عطف على عدم (قوله فيها) أي المدونة (قوله والا) أي وإن لم يكن ٢٧ (قوله وهو) أي العكس (قوله لزمنه)

أي الزوج الموكل (قوله
تخلصه) أي الزوج (قوله
منه) أي النكاح (قوله
ذكره) أي تولى الطرفين
(قوله وإن استعبد الخ)
حال (قوله للرد الخ) علة
لذكره (قوله عنه) أي العقد
صلة عزل (قوله وادعى)
أي الوكيل (قوله حصوله)
أي العقد (قوله فإن لم يده
الزوج) مفهوم الشرط (قوله
عزله) أي الوكيل (قوله عنه)
أي العقد (قوله قبله) أي
العقد (قوله بأنه) أي الوكيل
(قوله عقده) أي النكاح
(قوله الدرجة) كالعمومة
والاخوة وبوتهم والعمومة
وبوتهم (قوله والقوة)
كاشقة (قوله كذلك)
أي الاشقاء والاب (قوله
في الاولى) بضم الهمزة
أي تنازعهم في تولى العقد
(قوله في الثانية) أي تنازعهم
في الزوج (قوله عين) بضم
فكسر مثقلا (قوله تعين)
بفتحات مثقلا أي تزويجها
له (قوله من نظر الحاكم عند
تنازعهم في العقد) بيان
لما (قوله خلاف) خبر ما
(قوله وجهه الخ) عطف
على جزم به (قوله من أنه
يقدم افضلهم الخ) بيان
لما (قوله فيه) أي السن

كالوصي الجبر كما يبيده ابن عرفة فليس كلاب في هذا فان زوجها الحاكم قبل تحقق عضله
فسخ ابدأ (وان وكنته) أي المرأة رجلا أو امرأة على تزويجها (عن) أي رجل أو رجل الذي
(احبه) الوكيل أو وكالة مفوضة واحب الوكيل رجلا (عين) بفتحات مثقلا الوكيل الرجل
الذي احبه لموكلته لاختلاف اغراض النساء في اعيان وصفات الرجال (والا) أي وإن لم
يعينه وعقد عليها عليه (فلها) أي الموكلة (الاجازة) أي الامضاء لعقد وكيلها ان قرب ما بين
عقدوه وعلمها به بل (ولو بعد) بضم العين ما بينهما وظاهره ولو طال الزمن جدا وظاهره ايضا
ولو علم الزوج بعدم تعينه وأنه لازم وسواء تزويجها الوكيل غيره او نفسه هذا قول الامام
مالك رضي الله تعالى عنه فيها وفيها ابن القاسم ان زوجها غيره لزمنها وانفسه خبرت وان
وكنته على تزويجها من احببت عين والا فيصح ان قرب رضاها بالبدولم يقربها حال العقد (لا)
يرد الزوج النكاح في (العكس) للصورة المتقدمة وهو توكيل الرجل رجلا أو امرأة على
تزويجها من احبها الوكيل فزوجها بلا تعين فقد لزمه النكاح اتفاقا فان كانت الزوجة
لا ثقة بصالة قاله في المتبعية لا مكان فخلصه منه بالطلاق بخلاف المرأة ولم ينظر والغرم نصف
الصداق لادخاله على نفسه بتفويض الامر لغيره الا اذا زوجته الوكيله نفسها فله رده لان
من وكل على شيء لا يجوز له فعله من نفسه الا باذن موكله فان وكل الرجل من زوجته من احبها
الموكل فزوجها بلا تعين فله الرد (ولابن عم) لمرأة وكنته على تزويجها (ونحوه) أي ابن العم
في جواز تزويج ولينه كعقودهما كم ووصى ومقدم وكافل وولى اسلام (ان عين) ابن العم
او نحوه نفسه لموكلته ورضيت به (تزويجها من نفسه) تزويجها موصرا (بتزويجك بكذا)
من المهر ولا يحتاج لقبول بعدهذا (وترضى) الزوجة بالمهر الذي سماه لها ويشهد عدلين على
تزويجها لنفسه ورضاها (وتولى) ابن العم ونحوه (الطرفين) أي الاجاب والقبول ذكره
وان استعبد ما قبله للرد على من قال ليس له تولى الطرفين (وان) اقربت امرأته لوالها
في العقد عليها (انكرت العقد) أي حصوله وارادت عزل الوكيل عنه وادعى حصوله
(صدق) بضم فكسر مثقلا (الوكيل) في اخباره بحصول العقد بلا عين (ان ادعاه) أي
العقد (الزوج) لاقرارها بالاذن والوكيل قام مقامها فان لم يده الزوج صدقت في نفيه فان
وافقه على حصول العقد وادعت عزله عنه قبله وخالفها الوكيل بأنه عقده قبل عزله اصدق
الوكيل ان كان ما بين التوكيل والتنازع ستة اشهر وان كان اكثر منه اصدق قاله عجم
(وان تنازع الاولاد) لمرأة (التساوون) في الدرجة والقوة كالابناء والاخوة الاشقاء والاب
والاعمام كذلك (في) تولى (العقد) مع اتفاقهم على عين الزوج (او) تنازعوا في تعين
(الزوج) ولم تعين الزوجة واحدا او عينت غير كفاء (نظر الحاكم) فيمن يتولى العقد منهم
في الاولى وفيمن يزوجه منهن في الثانية فبأمرهم بتزويجها منهن ولا يزوجه الحاكم فان عينت
كفوا او عين لها فرضيت به تعين بالرفع للحاكم وما ذكره المصنف من نظر الحاكم عند تنازعهم
في العقد خلاف ما جزم به ابن حبيب وجعله تفسير المدونة من انه يقدم افضلهم فان تساوا
في الفضل فأسنهم فان استووا فيه أيضا تزويج الجميع (وان اذنت) غير مجبرة (لوليين) معا

والظاهر ان ما ذكره المصنف لم يخالف ما جزم به ابن حبيب وفسره المدونة لان الحاكم اذا نظر انما يقدم الافضل ثم الاسن فان
استووا فيه ما فانه يقرع بينهم أو يأمرهم جميعا بتزويجها (قوله غير مجبرة) بفتح الميم وحدة نفسها لعل اذن المستتر فيه

(قوله مجبر) بكسر الموحدة (قوله وعلم) بضم العين (قوله بدليل) أى على كون العقدين في وقتين وعلم الاول (قوله وبدليل الخ) عطف على بدليل (قوله بان لم يتلذذا صلا الخ) تصوير لأم يتلذذا بعلم (قوله او تلذذ) أى الثانى (قوله عليه) أى الثانى (قوله قبله) أى تلذذه (قوله بعلمه) أى بانه ثان (قوله ولا يحد) أى الثانى (قوله فان تلذذها الثانى غير عالم بالاول) مفهوم الشرط (قوله نهى) أى الزوجة (قوله له) أى الثانى (قوله ومعاوية) عطف على عمر (قوله ابسه) أى معاوية (قوله يزيد) بيان لابنه (قوله لثانى) أى الذى ٢٨ دخل غير عالم بالاول (قوله له) أى الثانى (قوله فهى) أى المبالغة الخ تقرير على

او مرتبين او اذن مجبر لاثنتين بعد ان على مجبرته (فعقد) أى الوليان في وقتين وعلم الاول والثانى بدليل قوله (فهى) (للاول) أى الزوج الذى تقدم العقد له وبدليل قوله الا ترى وفسخ بطلاق ان عقد ابن من وقوله الا ترى او جهل الزمن ومحل كونها الاول (ان لم يتلذذ) الزوج (الثانى) بالزوجة حال كونه (بلا علم) منه بانه ثان بان لم يتلذذا صلا او تلذذها عالما بانه ثان وشهدت عليه بينة باقراره قبله بعلمه فهى (للاول) فى هاتين الصورتين ويفسخ نكاح الثانى بطلاق في التوضيح وبطلاق للقورى ولا يحد بدخوله عالما بالاول قاله القورى فان تلذذها الثانى غير عالم بالاول فهى له قضى به عمر بمحضرة الصحابة رضى الله تعالى عنهم ومعاوية للحسن على ابنه يزيد ان تقدم تقويضها الوليان الذى عقد لثانى بل (ولو تأخر تقويضه) أى الثانى أى الاذن للولى الذى عقده فهى مبالغة فى المفهوم أى اذا تلذذ الثانى بلا علم بالاول كانت له ولو كان الاذن للولى الذى عقده متأخرا عن الاذن لها عقد الاول واشار بولول قول الجابج ان فوضت لاحدهما بعد الاخر فالتسكاح للاول ويفسخ نكاح الثانى ولو دخل وعلى ما مضى عليه المصنف يفسخ نكاح الاول بطلاق للاختلاف فيه ومحل كونها للثانى المتلذذ بلا علم (ان لم تكن) المرأة حال عقد او تلذذ الثانى بها (فى عدة وفاة) للزوج الاول بان عقد عليها وتلذذها فى حياة الاول او عقد عليها فى حياة الاول وتلذذها بعد تمام عدته فان عقد عليها فى عدة الاول وتلذذ بها فيها او بعدها او عقد عليها فى حياة الاول وتلذذها فى عدته فسخ نكاح الثانى وردت لتكميل عدة الاول ان بقى منها شئ وورثته وتأبى تحريمها على الثانى ان تلذذها فى عدة الاول او وطئها بعدها وقعد عقد فيها والصورة العقلية عشر لان عقد الثانى اما فى حياة الاول او فى عدته فان كان فى حياة الاول فاما ان يتلذذها بوطء او بغيره فى حياته او فى عدته او بعدها فهذه ست صور فى الاوليين والاخيرتين هى للثانى وفى الوسطيين للاول وتأبى تحريمها على الثانى ان تلذذها فيها بوطء او غيره وان كان فى عدة الاول فاما ان يتلذذها بوطء او غيره فيها او بعدها فهذه اربع صور هى فيها للاول وتأبى تحريمها على الثانى فيها الا اذا تلذذها بعدها بغير وطء وبالغ فى مفهوم الشرط أى فان كانت فى عدة وفاة الاول فلا تكون للثانى اذا كان عقده فى عدة الاول بل (ولو تقدم العقد) من الثانى على عدة الاول بان كان فى حياته فلا تكون للثانى (على الاظهر) عند ابن رشد الخط اللاتى بقاعدة المصنف الاشارة لابن رشد هنا بصيغة فعل لانه من نفسه لا من خلاف خرجه على مسئلة المفقود قاله ابن عرفة وقال ابن الموزان عقد الثانى عليها فى حياة الاول وتلذذها فى عدته فهى للثانى ولا ترث الاول بمزلة عقده وتلذذه

الزوج (قوله فى المفهوم) أى بدليل الشرط بعدها (قوله للاول) أى فى التقويض (قوله الثانى) أى فى التقويض (قوله ولو دخل) أى الثانى غير عالم بالاول (قوله ما مضى عليه المصنف) أى من كونها لثانى (قوله عقد او تلذذ) بلاثنتين (قوله بان) فيها ما اضافتم (قوله بان عقد) أى الثانى الخ تصوير (قوله لم تكن فى عدة وفاة) قوله فان عقد أى الثانى الخ مفهوم الشرط (قوله ردت) بضم الراء وشدة الدال (قوله منها) أى عدة الاول (قوله ورثته) أى الزوجة الاول (قوله تحريمها) أى الزوجة (قوله بعدها) أى عدة الاول (قوله وقد عقد) أى الثانى (قوله فيها) أى عدة الاول والجله حال (قوله بوطء او غيره) صورتان (قوله الاولين) أى تلذذه بها بوطء او غيره فى حياته (قوله والاخيرتين) أى تلذذه بها بوطء او غيره بعدها (قوله

وفى الوسطيين) أى تلذذه بوطء او غيره فى عدته (قوله وان كان) أى العقد (قوله فيها) أى عدة الاول (قوله فى اوبعدها) أى عدة الاول (قوله هى) أى الزوجة (قوله فيها) أى الصور الاربع (قوله أى فان كانت فى عدة وفاة الاول الخ) تفسير لمفهوم الشرط (قوله عقده) أى الثانى (قوله لانه) أى الاستظهار الخ (قوله اللاتى الخ) قوله خرجه (بفتحات معقلا) ابن رشد كونها للاول (قوله وتلذذ) أى الثانى (قوله فى عدته) أى الاول (قوله عقد) أى الثانى (قوله وتلذذه) أى الثانى

(قوله في حياته) أي الأول تنازع فيه عقد وتلذذ (قوله قبله) أي الثاني (قوله واستشككت) بضم التاء الأولى وسكون الثانية (قوله بانها) أي المرأة أصله استشكل (قوله تعيينه) أي الولي (قوله والا) أي وان لم يعينه (قوله مطلقا) أي عن التقييد بعدم تلذذ الثاني بها غير عالم (قوله لان علمها) أي المرأة علمه للمعلل وعائمه (قوله الثاني) تنازع فيه علمها وعلم الولي (قوله كعلم الزوج الثاني) من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله والثاني نعت الزوج ومفعول العلم محذوف أي ثانويته (قوله منهما) أي الولين (قوله فلها) أي الزوجة (قوله عنه) أي استشكل تصويرها (قوله بجماعها) ٢٩ أي المستثناة (قوله تعيينهما)

أي الولين الزوجين حين استثنأتهما (قوله ونسيانها) أي المرأة (قوله واتفاقهما) أي الخطاطبين (قوله فظنتهما) أي المرأة الخطاطبين (قوله او عقدا) أي الوليان (قوله لهما) أي بلا ذنبها (قوله ولم يذكر) بضم الميم وفتح الكاف (قوله أحدهما) أي الزوجين (قوله والوجه الثاني) أي من وجهي الاستشكال (قوله وجوابه) أي الوجه الثاني (قوله وجل) بضم فكسر (قوله ايما امرأة الخ) بيان خبر أي داود (قوله على عدم الخ) صلة حمل (قوله جعلا الخ) صلة حمل الخ (قوله لعل الخ) صلة لعل الخ (قوله الدليلين) أي الاجماع والخبر (قوله الشارح) أي ميرام (قوله منه) أي الثاني (قوله بعد تلذذه) صلة اقر (قوله بعلمه) صلة اقر (قوله قبله) أي تلذذه (قوله وعلمه) بضم فكسر (قوله نكاحه) بضم نكاحه (قوله لا يحد ولا يحد بالاولى) أي قامت عليه باقراره بعلمه قبله (قوله بضم فكسر (الزمن) الذي عقدا فيه أي لم يعلم المتقدم ولا المتأخر مع تحقق وقوعهما في زمنين فيفسدان بطلاق ان لم يدخل أحدهما والا فهو احق بها ونكاحه ثابت هذا مذهب مالك فيها وهو المعتمد نقله الخط عن الثعني والرجاسي والمواق عن ابن رشد وقال ابن عبد الحكم يفسدان بطلاق دخل أحدهما او لم يدخل واحد منهما فالأوضح السابق (وان ماتت) ذات الولين (وجهل) بضم فكسر الزوج (اللاحق) بهما من الزوجين (ففي) ثبوت (الارث) لهما ما قلناه مع ما ميراث زوج واحد مقسوما بينهما نصفين لتحقيق الزوجية وعدم تعيين مستحقة الا يضر وعدم ارضها بالسكينة يتأعلى ان الشك في عين المستحق كالشك في سبب الارث (قولان) الأول لابن حجر زوا كثر المتأخرين والثاني للتونسي ومحلهما في جهل السابق ودعوى كل منهما انه الأول (وعلى) القول بثبوت (الارث)

في حياته وبقي شرط ثالث في كون الثاني وهو ان لا يلهذا الأول به سابقه واستشككت مستثناة ذات الولين من وجهين أحدهما من جهة تصويرها بانها ان اذنت لولي في العقد فلا بد من تعيينه الزوج والا فلها الخيار فان عين كل من الوليين الزوج الذي اراده فهي الأول مطلقا لعلمها الثاني لاني علمها وعلم الولي الثاني كعلم الزوج الثاني وان لم يعين كل منهما من اراده فلها البقاء على من تريد سواء كان الأول أو الثاني واجيب عنه بجماعها على تعيينهما ونسيانها اذنها الأول حين اذنها للثاني واتفاقهما في الاسم فظنتهما واحد او عقدا لهما بالبلد وعرضا عليها العقد بن القوب ورصيت باحدهما لم يذكرا المتقدم ولا المتأخر بحيث تعلم ذلك وتعمل به او عين لهما أحدهما قبل العقد والاتخا بعده والوجه الثاني كيف يحكم بها للثاني بشرطه مع تزوجه زوجة غيره وجوابه اتباع الاجماع وحمل خبر أبي داود أي امرأة زوجها وليان فهي الأول على عدم دخول الثاني بشرطه جعلا بين الدليلين قالة في التوضيح (وفسخ) بضم فكسر عقد كل منهما (بلاطلاق) للاتفاق على فسادهما (ان عقدا) أي الوليان على المرأة لزوجين (بزمن) واحد متعقبة ارضا وشكرا ووهما قالة ابو الحسن على المدونة سواء دخل معا واحدهما او لم يدخل واحد منهما قالة ابن عرفة وقال الشارح ان دخل أحدهما فهي له (او) عقدا بزمنين وفسخ عقد الثاني (الشهادة) عليه (بعلمه) أي الثاني قبل تلذذه (انه ثاب) بلاطلاق ولا يحد قالة القوري وتستبرئ منه ثم ترد لأول قالة المازري وكذا علم المرأة انه ثاب (لا) ترد لأول (ان اقر) الثاني بعد تلذذه بعلمه انه ثاب قبله ويصح نكاحه بطلاق وتكمل عليه المهر لاتهم بالكدب وقال عبد الملك بلاطلاق ولا يحد بالاولى من قامت عليه باقراره بعلمه قبله (اوجهل) بضم فكسر (الزمن) الذي عقدا فيه أي لم يعلم المتقدم ولا المتأخر مع تحقق وقوعهما في زمنين فيفسدان بطلاق ان لم يدخل أحدهما والا فهو احق بها ونكاحه ثابت هذا مذهب مالك فيها وهو المعتمد نقله الخط عن الثعني والرجاسي والمواق عن ابن رشد وقال ابن عبد الحكم يفسدان بطلاق دخل أحدهما او لم يدخل واحد منهما فالأوضح السابق (وان ماتت) ذات الولين (وجهل) بضم فكسر الزوج (اللاحق) بهما من الزوجين (ففي) ثبوت (الارث) لهما ما قلناه مع ما ميراث زوج واحد مقسوما بينهما نصفين لتحقيق الزوجية وعدم تعيين مستحقة الا يضر وعدم ارضها بالسكينة يتأعلى ان الشك في عين المستحق كالشك في سبب الارث (قولان) الأول لابن حجر زوا كثر المتأخرين والثاني للتونسي ومحلهما في جهل السابق ودعوى كل منهما انه الأول (وعلى) القول بثبوت (الارث)

لأتمامه) أي الثاني (قوله بالكذب) أي في اقراره بعلمه انه ثاب قبله (قوله ولا يحد) أي الثاني المقر بعلمه انه ثاب قبله (قوله والا) أي وان كان دخل أحدهما (قوله فيها) أي المدونة (قوله فالأوضح السابق) أي بدل الزمن تفريع على أي لم يعلم المتقدم الخ (قوله ذات الولين) تفسير لفاعل مات المستتر فيه (قوله من الزوجين) بيان للاحق (قوله مستحقة) أي الزوجة (قوله لا يضر) خبر عدم (قوله وعدم ارثهما) عطف على الارث (قوله الأول) أي ارثهما (قوله والثاني) أي عدم ارثهما (قوله محلهما) أي القولين

قوله هذا أي كون الارث ٣٦ زائد على الصداق (قوله فان شكنا) أي في الاول (قوله انه) أي الشأن (قوله

فالصداق) واجب على كل واحد منهما كما لا قرار به بوجوبه عليه لهما فلا يستحق شيئا الا بعد دفع ما اقربه (والا) أي وان لم تقل بالارث بل بعدمه (فزائده) أي الصداق على الميراث أي على كل واحد منهما ما زاد من الصداق على ارثه أن لو كان يرث فن لم يرصد صدقه على ارثه فلا شيء عليه ولا يأخذ ما زاد على صدقه من الارث أن لو كان يرث وهذا محل اختلاف القولين فان زاد ميرثه على صدقه فعلى الارث الزائد وعلى عدمه لا شيء له فمتفقان على عدم اخذ شيء أن كان ارث كل منهما اقل من صدقه او قدره واختلقا ان زاد ارث كل منهما على صدقه التوسعي هذا اذا ادعى كل منهما انه الاول فان شك فلا غرم فان لم تترك شيئا غرم كل واحد صدقه كاملا فافاده عب البنا في تبين انه لا اختلاف بين القولين من حيث الصداق بل في الارث خاصة فانظر ما وجهه مقابلة قوله والا فزائده مع قوله فالصداق وما احسن عبارة ابي الحسن وصاحب الباب ونصهما من كان صدقه قدر ميراثه فأقل فلا شيء عليه ومن كان ميراثه اقل غرم ما زاد على ميراثه لا قرار به بثبوت ذلك عليه اه لكن بقى عليهم ما اختلف في زائد الارث على الصداق ومثاله تزوجهما احدهما بمائة والاخر بخمسين وخلفت زائدا على ذلك خمسين ولم تترك ولدا فصاحب المائة يدفع خمسة وعشرين لان الواجب له من المائة وخمسين نصفها خمسة وسبعون وعليه مائة فالفضل بينهما خمسة وعشرون ولا شيء على ذي الخمسين لان الواجب له من المائة خمسون وعليه خمسون والله اعلم وقوله فان لم تترك شيئا غرم كل واحد صدقا كاملا فيه نظر اذا الظاهر ان كل واحد انما يغرم ما زاد من الصداق على قدر ارثه اه ويجاب بان مراده يغرمه كاملا ويرث فيه (وان مات الرجلان) المتزوجان ذات الوليين عند جهل الاحق منهما ابن عرفة وموت احدهما اكوتهما (فلا ارث ولا صداق) لهما منهما ان ماتا ولا من احدهما ان مات والفرق بين موتها وموتها ان الزوجية في موتها محققة وكل يدعيها وفي موتها لا يمكنها التحقيق دعواها على كل منهما وهذا حيث لم يقرأ احدهما قبل موته انه الاول وتصدق له والا فلها الصداق عليه وفي ارثها ان مات قولان فان طلقها قبل الدخول فهل عليه نصف المسمى لا قرار به ولا لنفسه فانه قيل يأتي ان الفاسد لعقد ولا خال في صدقه وهو مختلف فيه لهما فيه الارث قلت محله اذا لم يشك في السبب وسكت عن العدة ولم أر من تعرض لها والظاهر انها تعتمد عدة وفاة ان كان يفسخ بطلاق بان حصل الاقرار بالنكاح وعقد في زمنين وان كان يفسخ بالاطلاق لعقد هما بمن واحد فان دخلهما الواحد منهما فستبطل الاجماع على الفساد والا فلا شيء عليها افاده عجم (واعدية) أي زيادة عدل احدى بينتين (متناقضتين) في شهادتهما بان شهدت احدهما بسبق عقد زيدوا الاخرى بسبق عقد عمرو واحداهما اعدل من الاخرى فزيادة عدلها (ملغاة) أي غير مقتضية لتفديها على الاخرى ان لم تصدقها المرأة بل (ولو صدقتها) أي البيينة الزائدة في العدة (المرأة) وكذبت الاخرى لان زيادة العدة لا يجوز لشاهد واحد وهو لا يقيد في النكاح وتسقط البينتان لتناقضهما وعدم مرجح فيقيد قوله ويجزى عدله بغير هذا وكالاعدلية باقي المبرجحات وعارض ابو ابراهيم قولها هنا ولا قول لهما بقولها في كتاب الولاء اذا اقام رجلان كل واحد منهما ان فلانا مولاه واقرا باحدهما فاقراره له عامل وافر ابو عبد الله

فأقل أي من ميراثه (قوله اقل) أي من صدقه (قوله نمازاد) أي من صدقه (قوله عليه) أي أي الحسن وصاحب الباب والاستمدراك على قوله وما أحسن عبارة ابي الحسن الخ تراعى ايمانه سلامتها من كل وجه (قوله على قدر ارثه) أي منه (قوله والا) أي واباقر أنه الاول وصدقته (قوله فان طلقها) أي المقترب منه الاول (قوله ولا خال في صدقه) حال (قوله وهو مختلف فيه) حال (قوله لهما) أي الزوجية (قوله ان كان) أي النكاح (قوله والا) أي وان لم يدخل بها ولا احدهما (قوله واحداهما اعدل) حال (قوله وهو) أي الشاهد الواحد (قوله قوله) أي في تعارض البينتين (قوله بغير هذا) أي تعارض بينتي النكاح صلة بغيره (قوله وكالاعدلية) أي في الالغاء (قوله قولها) أي المدونة (قوله ولا قول لهما) أي الزوجة هذا مقولها هنا (قوله بقولها) أي المدونة صلة عارض (قوله اذا اقام رجلان) إلى عامل هذا مقولها في كتاب الولاء (قوله مولاه) أي عتيقه

بمثلا (قوله واقرا) أي فلان المشهود بولائه (قوله فاقراره) أي فلان (قوله له) أي احدهما (قوله عامل) أي ممول به محمد

(قوله البيهقي) أي المتناقضتين (قوله بجردت) الدعوى أي من المرأة وأحد الزوجين بالنكاح (قوله لا فقرة) أي النكاح (قوله وارضاء) أي الفرق (قوله خلافه) أي اشبه (قوله في كل بيئة) أي سواء كانت أعدل أم لا (قوله قصيره) أي قول اشبه (قوله من الزوج) صلة كتم (قوله عن كل أحد) صلة كتم (قوله أبدا) صلة كتم (قوله على كتمه) ٣١ ص ١٢٢ اتفق (قوله بذلك) أي كتمه (قوله العقد) اظهار في عمل

الضهير (قوله فاعل من فرضه) أي نكاح السر الخ تفريع على نص الباجي والمعونة والجواهر (قوله في الشهود) أي ايصالهم بكتمه (قوله حين العقد) صلة امر (قوله ومحل) أي القساد (قوله مغرم) بضم فتح فكسر معقلا (قوله وجعل) أي ابن حبيب (قوله انه) أي جعل ابن حبيب اليومين كالايام (قوله القشوق) بضم الذاء والشين المجهمة وشذ الواو أي الاشتباه (قوله انه) أي نكاح السر (قوله المصنف) أي ابن المطر حبيب (قوله فيهما) أي المدونة والمبسوطة (قوله على اطلاقه) أي عن التقييد بعدم الطول (قوله انه) أي ان ما حكاه ابن حبيب نفسه سريها (قوله ونص) أي المازري (قوله والا) أي وان عذرا يجهل اولم يدخل (قوله به) أي التأديب (قوله نفيا) أي المدونة (قوله فعله) أي نكاح السر (قوله منهم) أي الولي والزوج والشهود (قوله ضارع) أي شابه (قوله السفاح) أي الزنا

محمد المسناوي بان اذا الغيب البيهقي فجردت الدعوى فلا تنفيدي في النكاح لا فقرة له الشهادة والاقرار بالولاء استلحاق فكفي الاعتراف به وارضاء الغريبي ابن عاشر المشار اليه بولوهنا قول اشبه وخلافه في كل بيئة صدقتهما المرأة وعجارة المصنف تقييد قصره على كون احدهما اعدل فلو قال ونساقط المتناقضتان ولو صدقتهما المرأة واحدهما اعدل لحذر واذا خلاف في المستثنين (وفسخ) بضم فكسر نكاح (موصى) بضم الميم وفتح الصاد المهملة بفتح من الزوج والزوجة والولي والشهود وسائر الحاضرين عن كل أحد ابداء (وان) اوصى الزوج (بكنتم شهود) فقط عن كل أحد او (من امرأة) للزوج (او) من أهل (منزل) فقط ابداء (او) في (ايام) ثلاثة فقط الباجي ان اتفق الزوجان والولي على كتمه ولم يعملوا البيعة بذلك فهو نكاح سر اه وفي المعونة واذا نواصوا بكتمان النكاح بطل العقد بخلاف البيعة حنيفة والشافعي رضي الله تعالى عنهم اه وصرح ابن شماس بان المشهور في نكاح السر هو ما نواصوا فيه بالكتمان فلعل من نرضيه في الشهود اذ اراد التصحيح على محل الخلاف ابن عرقبة نكاح السر باطل والمشهور انه ما أمر الشهود حين العقد بكتمه ومحل الفساد ان كان الموصى بالكسر الزوج سواء وافقه الزوجة ووليها او لا ومحل ان كان الايصال قبل العقد او حاله لا بعد ولم يكن لخوف من ظالم مغرم ما لا اوسا ح وقوله او ايام فهو لا بن حبيب وجعل اليومين كالايام وظاهر المصنف انه مقابل ومحل الفسخ (ان لم يدخل) الزوج بالزوجة (ويطل) بان اتفقا معا ودخل ولم يطل او طال ولم يدخل ومفهومه ان دخل وطال فلا يفسخ وهل الطول هنا كالتطول المتقدم في نكاح البيعة وهو الظاهر او بما يحصل فيه القشوق في البيان المشهور انه يفسخ بعد البناء الا ان يطول بعده فلا يفسخ وهكذا نقل ابن حبيب واصحابه واما قول ابن الحاجب يفسخ بعد البناء وان طال على المشهور فقال في التوضيح لم أر من قال يفسخ بعد البناء والطول كما قال المصنف والذي لا شك رضى الله تعالى عنه في المدونة والمبسوطة يفسخ وان دخلا ولم يقل وان طال ابن راشد فلعل المصنف جعل ما فيه على اطلاقه ولكن نص ابو الحسن على ان ما حكاه ابن حبيب تفسير للمدونة وأشار اليه المازري ونص على ان ما في المبسوطة يقيده ايضا بعدم الطول بعد البناء (وعوقبا) بضم العين وكسر القاف أي اذبح لزوجان ان لم يعد ذرا يجهل ودخلا ولا يفسخ ولا يعاقب ان قاله ابن باجي وقد يقال به ان لم يدخل لا تركابهم ما معصية حيث لم يعد ذرا يجهل وهذا في غير الجبهة والاعوقب مجبرها والزوج (و) عوقب (الشهود) على نكاح السر ان لم يعد ذرا يجهل وحصل دخول والا فلا فقه لا يعاقب الشاهدان ان جهلا ذلك ابن عرقبة روى ابن وهب يعاقب عامد فعله منهم الشيخ ابو الحسن يعاقب الزوجان لدخولهما ما في اضار ع السفاح والبيئة لا عاقمتا على ذلك وهذا كله بعد البناء اه (و) فسخ النكاح (قبل الدخول وجوبا) ان عقد (على) شرط (ان) لا تأتبه أي الزوجة الزوج اولاً بآتيها (الانهارا) اوليلا او بعض ذلك ومفهوم قبل الدخول

(قوله والبيئة) عطف على الزوجان (قوله ذلك) أي مضارع السفاح (قوله عتد) بضم فكسر أي النكاح (قوله أي الزوجة الزوج) تفسير المستقر وابدأ (قوله ولا يأتيها) أي الزوج الزوجة إشارة الى ان كلام المصنف تمثيل (قوله اوليلا) فالتنمات (الزوج) تفسير المستقر وابدأ

(قوله به) أي الدخول (قوله ولها) أي الزوجة (قوله وان كان فاسدا العقد) خال (قوله لثابتة) أي الشرط (قوله بالنقص) أي ان كان الشرط من الزوجة تصير للخلل (قوله او الزيادة) أي ان الشرط من الزوج (قوله وثبت) أي النكاح (قوله لا لغائه) أي التبعيض (قوله به) ٣٢ بقضات مثقلا أي المصنف (قوله وعلى الرد) عطف على ان قول الامام (قوله

مضيه به وهو كذلك عند ابن القاسم ويسقط الشرط ولها مهر مثلها وان كان فاسدا العقد لتأثيره خلافا في صدقه بالنقص او الزيادة وثبت بالدخول لدخوله معا على دوام النكاح وتبعيض الزمن لا اثر له بعد الدخول لالغائه بخلاف نكاح المتعة ونبه بقوله وجوبه على ان قول الامام رضي الله تعالى عنه لاخير فيه محمول على الوجوب وعلى الرد على المخالف في المعطوف الاخير وهو قوله وما فسد صدقه لان مذهب العراقيين ان فسخه قبل البناء مندوب ومذهب المغاربة انه واجب وعليه من المصنف المواق انظر هذا فانه مقسم في غير محله من المبيضة أي لان محله بعد قوله وعلى شرط يناقض العقد (او) عقد النكاح (ب) شرط (خيار) في عقده يوما او اكثر (لاحدهما) أي الزوجين اولهما معا (او) بخيار (لغير) أي غيرهما فيفسخ قبل البناء وجوبا لاخييارا للمجلس فيجوز اتفقا قاله في التوضيح عن الخمي وصرح ابن رشد بجواز ما يثبت في مسئلة المصنف بالدخول بالمسمى ان كان وهو حلال والا فبصدق المثل (او) عقد النكاح بصدقه مؤجل كله او بعضه (على) شرط (ان لم يأت) الزوج (بالصدق) كله او بعضه الذي عقد النكاح عليه (لكذا) أي اجل مسمى (فلا نكاح) بين الزوجين (و) الحال انه قد جاء (الزوج) به (أي الصدق) في اثناء الاجل او عند انتهائه فلا يصير مجبى به صحيحا ويفسخ قبل البناء فان أتى به بعد الاجل ولم يأت به أصلا فيفسخ قبل البناء وبعده قال في البيان في هذه والتي قبلها وهذا الاختلاف اذا أتى بالصدق الى الاجل او اختار الزوج النكاح قبل انقضاء أيام الخيار واختارته المرأة ان كان الخيار لها قبل انقضاء أيام الخيار وأما ان لم يأت الزوج بالصدق الى الاجل ولم يختتر من له الخيار من الزوجين حتى انقضت أيام الخيار فلا نكاح بينهما اهـ وهكذا نقله ابن عرفة افاده طي والبيان (و) فسخ قبل الدخول وجوبا (ما) أي نكاح (فسدا) فساد (صدقه) لكونه لا يملك شرعا كخمر وخنزير وميتة أو لا يصح بيعه ككلب وأبق وشارد وجوز خصية وثبت بعده بصدق المثل (أو) عقد (على شرط يناقض) مقتضى العقد (ك) شرط (ان لا يقسم لها) في المبيت مع زوجته السابقة عليها (أو) شرط أن (يؤثر) أي يفضل زوجته السابقة (عليها) في قسمة المبيت بان يجعل لها المثل ولا السابقة لباثنين فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدق المثل وبلغ الشرط فان كان الشرط لا يناقض مقتضى العقد بان كان يقتضيه كشرط انفاقه عليها وقسمه لها فوجوده كعدمه او كان لا يقتضيه ولا يتأفبه كشرط ان لا يتسرى ولا يتزوج عليها فمكروه لانه مجبر ويستحب الوفاء به نظرا لحق الشروط ان توافها ما أحلت به القروج (والتي) بضم الهمزة وكسر الغين المجبة أي الشرط المناقض بعد الدخول ولا يفسخ النكاح وفي بعض النسخ والا التي أي وان لم يكن الشرط مناقضا للعقد او كان مناقضه ولم يطلع عليه الا بعد الدخول التي وهذا احسن لشموله القسمين (و) فسخ النكاح (مطلقا) من تقييده

وهو) أي المعطوف الاخير (قوله ان فسخه) أي ما فسد صدقه (قوله انه) أي فسخ ما فسد صدقه (قوله وعليه) أي الوجوب صلاهي (قوله هذا) أي قوله وقبل الدخول على أن لثابته الانهारा (قوله مقسم) بضم فسكون ففتح أي مذكور (قوله بجوازه) أي شرط الخيار في عقد النكاح مادام المجلس (قوله ويثبت) أي النكاح (قوله في مسئلة المصنف) أي المشتركة في الخيار يوما او اكثر (قوله بالدخول) أي بسببه (قوله بالمسمى) صلا يثبت وبأوه للعوض (قوله ان كان) أي وجد المسمى (قوله وهو) أي المسمى الخ حال (قوله والا) أي وان لم يكن مسمى او كان حراما (قوله الزوج) تفسير لفاعل بات المستتر فيه (قوله فلا يصير) أي النكاح (قوله مجبى به) أي الزوج (قوله به) أي الصدق (قوله قبل البناء) أي ويمضي بعده بالمسمى (قوله فان أتى به بعد الاجل الخ)

مفهوم وجابه (قوله هذه) أي ان لم يأت به لكذا (قوله والتي قبلها) أي المشترط فيه بخيار يوم أو اكثر (قوله لا يملك) بضم فسكون ففتح (قوله يلغى) بضم الياء وفتح الغين المجبة أي يترك (قوله فان كان الشرط لا يناقض مقتضى العقد) مفهوم يناقض (قوله عليها) تنازع فيه يتسرى ويتزوج (قوله نظرا) اضافته للبيان

(قوله بعد) بضم العين (قوله بينه) أي النكاح لاجل بعيد (قوله ذكر) بضم فكسر (قوله بفساده) أي النكاح الذي قصته الزوج
تأجيله وليذكر (قوله عنه) أي جواز نكاح المتعة (قوله للماعذ الناس) أي من منع ٣٣

أي بجمعه (قوله ويعاقب)
أي الزوج (قوله به) أي
الزوج (قوله الولد) أي
الناثي من نكاح المتعة
(قوله فيه) أي نكاح المتعة
(قوله عقد) بضم فكسر
أي النكاح (قوله ولو كان
هذا) أي أن مضى شهر الخ
مفهوم وقصد انبرام الخ
(قوله فيها) أي المدونة (قوله
لا يقام) أي لا بدام (قوله
المصنف) أي ابن الحاجب
(قوله فهمها) أي المسئلة
او المدونة (قوله هذا) أي
فهم ابن رشد (قوله قولها)
أي المدونة (قوله ولاولين)
يكسر اللام جمع أول أي
الاكثرين (قوله وهو)
أي الشرط (قوله مستقبلي)
بفتح اللام معنى مستقبل
بلاون لاضافته (قوله
وقوله) أي ابن رشد (قوله
ونحوه) أي توجيه ابن رشد
(قوله فائلا) حال من النعمي
(قوله وعدوها) أي العصة
عطف عليها (قوله في
المذهب) صله اختلف
(قوله خلافا معتبرا) مفعول
مطلق مبين لنوع عام له
(قوله ولو كان فاسدا
عندنا) مبالغة في كون
فسده طلاقا (قوله ولو قال
الزوج فسخته بلاطلاق)
مبالغة في كونه طلاقا (قوله فيها) أي المدونة

بما قبل الدخول فيفسخ بعده أيضا (كان نكاح) المعقود (لاجل) مسمى وظاهره كالمدة قنة
وغيرها ولو بعد الاجل جدا بحيث لا يعيش احدهما اليه وافرقي بينه وبين الطلاق لاجل بعيد
ان المانع المقارن للعقد اشد تأثيرا فيه من الواقع بعده قاله ابن عرفة وظاهر كلام ابى الحسن
ان الاجل البعيد الذي لا يبلغه عمر احدهما لا يضر حقيقة نكاح المتعة الذي يفسخ مطلقا
النكاح الذي ذكر الاجل عند عقده للولي او للمرأة او لهما معا وأما ان لم يذكر ذلك ولم يشترط
وقصده الزوج في نفسه وفهمت المرأة وولياها منه ذلك فانه يجوز قاله الامام مالك رضي الله
تعالى عنه وهي فائدة جارية تنفع المتعرب واقصر عليه عجم تبعا لجاءه وصدر الشارح
في شروحه وشامله بفساده أيضا ثم حكى عن الامام الصنعة فان لم تفهم المرأة اراد الزوج صح
اتفاقا المازري تقرر الاجماع على منع نكاح المتعة ولم يخالف فيه الاطائفة من المتبعة ابو
الحسن ثبت عن ابن عباس وجوعه عنه ابن عمر المشهور رجوع ابن عباس للماعذ الناس
والمذهب لاحد فيه ولو على العالم ويعاقب ويلحق به الولد وهل فيه المسمى بالدخول او صدق
المثل قولان ابن عرفة لو قيل بالمثل على انه مؤجل لاجل امكن له وجه النعمي الاحسن المسمى
لان فسادا عقده اه وفيه انه اثر خلا في مهره (او) أي وفسخ ان عقد بقول الزوج (ان
مضى شهر فانا تزوجك) ورضيت الزوجة وولياها وقصد انبرام العقد بهذا اللفظ
ولا يأتينان غيره فيفسخ لانه نكاح متعة تقدم فيه الاجل على المعاشرة فلو كان هذا منهما
وعدا فلا يضر فيها ومن قال لامرأة اذا مضى شهر فانا تزوجك فرضيت هي وولياها فهذا نكاح
باطل لا يقام عليه قال في التوضيح فهم الاكثر ان المنع لتوقيت الاباحة بزمان دون زمان
فكان كالمدة وهو الذي يؤخذ من كلام المصنف ونقله صاحب النكت عن غير واحد من
القرويين وفهمها صاحب البيان على أنه ليس هناك عقد منبرم وانما هو عقد فيه خيار
فالبطلان فيه من اجل الخيار وبقوى هذا قولها فانا تزوجك والعقد اذا وقعت بصيغة
المضارع لا يلزمها احكام وغايتها أنه وعد ولو كان عقدا منبرما قال فقد تزوجتك ولاولين ان
يقولوا الفرق بين الماضي والمضارع لانهم واقعا في جواب الشرط وهو وجوبه لا يكونان
الامستقبلي المعنى اه وقوله عقد فيه خيار أي لانها ما وضيت هي وولياها انبرم العقد من
جهتها وبقي الخيار للزوج ونحوه للنعمي فائلا فان لم ياتر ما بل قالت هي وولياها فانا تزوجك
كان مواعدة من الجانبين وهي جائزة وقوله ولاولين أن يقولوا الخ فيه نظر لان الاصل
في صيغة الماضي الزوم دون صيغة المضارع لكن ذكر ابو الحسن انه يؤخذ من قولها فانا
تزوجك ان لفظ المضارع في النكاح كالمضارع بخلاف البيع وهذا على تأويل الاكثر
افاده البنائي (وهو) أي الفسخ (طلاق ان اختلف) بضم المثناة وكسر اللام (في) صفة
أي النكاح المفسوخ وعدمها في المذهب واخرجه خلافا معتبرا عند الاثمة ولو كان فاسدا
عندنا على المذهب ولو قال الزوج فسخته بلاطلاق الخط والظاهر انه أي فسخ النكاح الفاسد
لا يفتقر الى حكم حاكم قال فيه في النكاح الذي عقده الاجنبي مع وجود الولي واراد الولي
فسخه ابن القاسم ان اراد الولي ان يفرق بينهما فعند الامام الا ان يرضى الزوج بالفراق

(قوله دونه) اي الامام (قوله ثم نقل) اي الخط (قوله ان تفاسخهما) اي الزوجين بالرفع لما كمن لثله (قوله ثم قال) اي الخط (قوله ولمثل) بفتح مثلاً (قوله كعدة محرمه) اجازته ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه (قوله فيه) اي صريح

٣٤

دونه ١١ ثم نقل منه عن اللخمي ان تفاسخهما يكتفي ثم قال ومن وقت التفاسخ تكون
 لعدة كما في التوضيح فان امتنع أو الزوج من الفسخ رفعها الى الحاكم وفسخه حينئذ الحاكم
 ١١ فان عقد عليها شخص قبل الفسخ فهو باطل لانها ذات زوج ومثل للمختلف فيه بقوله
 (كم عقد محرم) بضم فسكون بحج او عمة كان وليا او زوجا او زوجة (و) صريح (شغار)
 أي يضع يضع بالاهر من الجانبين كزوجتك بنتي على ان تزوجني بنتك ففيه خلاف بالصحة
 وعدمه سابعه وقوعه واتفقوا على منعه ابتداء ولما ذكرنا الحسن الخلاف فيه قال وهذا
 الاختلاف انما هو بعد وقوعه ونزوله واماني الابداء فلا اختلاف في منعه ومثله في التوضيح
 عن ابي عمران ان الشغار لا خلاف في منعه وانما اختلف في فسخه ولذا قال المصنف لا اتفاق
 على فساد! ولم يقل على تحريمه (والتحريم) بالصاهرة في المختلف فيه حاصل تارة (بعقده) اي
 المختلف فيه فيما يحرم بالعقد كالأبام بالعقد على بنتها وهو محرم بنفسك فيفسخ نكاحه قبل
 الدخول بها فيحرم عليه نكاح امها وتحرم المقسوخ نكاحها على اصول الزوج وفصوله
 (و) تارة (وطئه) اي المختلف فيه فيما يحرم بالوطء كقدماته كبت فتكربوط امها فاذا
 تزوج امرأة وهو محرم بنفسك وبقي بها وفسخ حرم عليه نكاح بنتها وان فسخ قبله فلا تحرم عليه
 بنتها والحاصل ان المختلف فيه كالعصم (وفيه) اي المختلف فيه (الارث) لاحد الزوجين من
 الآخر الذي مات قبل فسخه فان مات بعده فلا ارث لانه طلاق بائن (الانكاح) الشخص
 (المريض) زوجا كان او زوجة فلا ارث فيه وان كان مختلفا فيه سواء مات المريض او الصحيح
 لعصموني لو وقع النكاح في المرض ومات الصحيح فلا يرثه المريض (و) الا (انكاح العبد)
 بنته او امته مثلا (و) (الانكاح) المرأة نفسها او امها او محجورته امثلا فلا ارث فيها ما وان
 كانا من المختلف فيه الذي فسخه طلاق هذا قول اصيبغ واعقده ابن يونس ونصه قال في كتاب
 محمد في عقده العبد على بنته او غيرها وفيما عقده المرأة في ابنتها او بنت غيرها او على نفسها
 يفسخ قبل البناء وبعده وان ولدت الاولاد وطل زمنها اجازة الولي ولا كان لها خطب ولا
 ويقض بطلقة ولها المسمى ان دخل اصيبغ ولا ارث فيما عقده المرأة والعبد وان فسخ بطلاق
 اضعف الاختلاف فيه ١١ وفي التوضيح اصيبغ ولا ميراث في النكاح الذي تولى العبد عقده
 وان فسخ بطلقة اضعف الاختلاف فيه ١١ فقد اعقده قول اصيبغ ورجحه الشيخ ابو علي بان
 ابن القاسم اضطرب قوله فيما في انكاح المرأة نفسها او غيرها وانكاح العبد فقال مرة لا طلاق
 ولا ارث وقال مرة فيه الطلاق والارث وتوسط اصيبغ بين القواين فالتابع له لم يخرج عن
 مذهبه وقد وجهه أبو الحسن بالاحتياط ونصه قول اصيبغ مشكل حيث الزم الطلاق ونفي
 الميراث الا ان يقال سلك به مسلك الاحتياط لان منعه ان الفسخ طلاق وان لاميراث بشك
 ١١ وبقي من المختلف فيه الذي لاميراث فيه نكاح الخيار قاله فيها لانه كالعبد لا يتخلله فوت
 احدهما مختلف ساعة يمت بخيار زمنه (لا) ان (اتفق) بضم المثناة وكسر القاء
 (على فساده) اي النكاح في المذهب وخارجه (فلا طلاق) في فسخه ولو عبر به من فسخه

الشغار (قوله ان الشغار الخ) بيان لمثله (قوله بالصاهرة) اي بسببها بضم الميم وفتح الهاء اي مناسبة النكاح (قوله وهو) اي الزوج الخ حال (قوله بنفسك) اي حج او عمة (قوله فيفسخ) من مقام تصوير المسئلة لبيان حكمها وبيان قوله فيفسخ عاينه نكاح امها الخ (قوله كالعصم) اي في التحريم (قوله لانه) اي الفسخ (قوله وان كان مختلفا فيه) حال (قوله العصموني) بضم العين واثون الاولى وسكون الصاد والواو وكسر النون الثانية وشد الباء (قوله فيها) اي انكاح العبد والمرأة (قوله وان كانا) اي انكاح العبد والمرأة الخ حال (قوله هذا) اي عدم الارث بانكاح العبد والمرأة (قوله خطب) بفتح فسكون اي شرف (قوله وان فسخ بطلاق) حال (قوله وان فسخ بطلقة) حال (قوله فيها) اي المدونة (قوله فقال) اي ابن القاسم (قوله وقال) اي ابن القاسم (قوله لانه) اي اصيبغ تقرير على توسطه (قوله وقد وجهه) اي قول اصيبغ (قوله حيث الزم الخ) اي لانه الزم الخ (قوله منه) اي الاحتياط (قوله فيها) اي المدونة (قوله لانه) اي نكاح الخيار (قوله احدهما) اي الزوجين (قوله زمنه) اي الخيار

ولا

(قوله حيث الزم الخ) اي لانه الزم الخ (قوله منه) اي الاحتياط (قوله فيها) اي المدونة (قوله لانه) اي نكاح الخيار (قوله احدهما) اي الزوجين (قوله زمنه) اي الخيار

(قوله به) اى الطلاق
 (قوله فان كان) اى القاسد
 (قوله نكاحها) اى المدونة
 (قوله من بالغ) صله وطء
 احتريزه من وطء صبي فلا
 يحرم (قوله لاحد عليه)
 نعت بالغ احتريزه من وطء
 بالغ موجب للجد فلا يحرم
 (قوله لعقده) صله قاسد
 (قوله الحلال) نعت المسمى
 (قوله للزوج) صله المثل
 (قوله قبله) اى الوطء (قوله
 فى تشطير) صله تكاف
 التشبيه (قوله ويسقط)
 اى الصداق (قوله قبله)
 اى الفسخ (قوله ان فسد)
 اى النكاح (قوله مطلقا)
 اى عن تقييده بتأخير خال
 فى مهره (قوله قبله) اى
 الوطء (قوله محروما) بضم
 ففتح فكسر (قوله او قد فقه)
 اى الزوج (قوله قبله) اى
 الوطء (قوله فيها) اى
 دعوى الرضاع والقذف
 (قوله الاول) اى لزوم
 نصفهما (قوله الثانى) اى
 عدم لزومه (قوله كحرم)
 بضم الميم (قوله ان هذا)
 اى تقييد ابن رشد (قوله
 فيها) اى المدونة (قوله بعد
 الخلوة) صله تصادقا (قوله
 على نفي الوطء) صله تصادقا
 (قوله به) اى التصادق
 على نفيه (قوله قبل)
 بفتحات مثقلا

(ولا ارث) فيه ان مات احد الزوجين قبل فسخه (كخامسة) مثال للمتفق على فساد
 وكراة على من يحرم جمعها معها الخط المجموع على فساد لا يحتاج لنسخ اصلا البرزلى
 ان وقع عقد صحيح بعد عقد فاسد فان كان مجمعا على فساد صح الثانى ولا يفتقر لنسخ الاول
 اذ لا حرمة له ففى ثالث نكاحها من تزوج معتدة ولم يبين بها ثم تزوج امها واخها اقام على
 الثانية لان نكاح المعتدة غير منعقد اه (وحرم) بفتحات مثقلا (وطؤه) اى
 المجموع على فساد (فقط) اى لاعتقده فلا يشأتى تحريم مقدماته ايضا من بالغ لاحد عليه
 لجهله مثلا (وما) اى النكاح القاسد سواء كان مختلفا فيه او متفقا عليه لعقده اوله واصداقه
 فسخ بضم فكسر (بعده) اى الوطء (فيه الصداق) (المسمى) بضم الميم الاولى وفتح
 الميم له والميم الثانية الحلال (والا) اى وان لم يكن مسمى اصلا كصريح الشغار او كان حراما
 كخمر (فيه) (صداق المثل) بكسر فسكون اى للزوج والزوجة (وسقط) الصداق
 (بالفسخ) للنكاح القاسد سواء كان مجمعا عليه او مختلفا فيه (قبله) اى الوطء فليس فسخ
 المختلف فيه كطلاق الصحيح قبله فى تشطير الصداق ويسقط بوث احدهما قبله ان فسد
 اصداقه متفقا عليه او مختلفا فيه او امقدمه متفقا عليه مطلقا او مختلفا فيه واثرا خلا فى مهره
 كنكاح محال او على ان لاميراث بينهما فان لم يؤثر فيه كنكاح محرم بنسك فبفساده صدقه
 بالموت (النكاح الدرهمين) مثلا اى ما فسد لوقوع صدقه اقل من الصداق الشرعى
 وامتنع الزوج من انعامه (فيه) (نصفهما) اى الدرهمين بفسخه قبله كدعوى الزوج قبل
 الدخول رضا محرما بلا بينة وكذبته الزوجة فيفسخ وعليه النصف او قد فقه زوجته برؤيتها
 تزنى قبله فلا عثم او يفسخ النكاح وعليه النصف لاثمها فيه ما بالكذب لاسقاط نصف
 الصداق ابن عرفة وفى لزوم نصف الدرهمين فى فسخه نقلا الباجى عن محمد مع جماعة من
 اصحابنا والجلاب مع الايبانى وجماعة من المتأخرين وابن حجر وصوب ابو القاسم الاول وابن
 الكاتب الثانى اه واقصر المصنف على الاول لقول المتبسطى قاله غير واحد من المؤتقين
 وشبهه فى ايجاب المسمى بعد الوطء والاسقاط قبله لانكاح الدرهمين فنفسه فها فقال
 (كطلاقه) اى النكاح المستحق للفسخ فاذا طلق (فيه) الزوج بعد البناء محتارا فيه المسمى
 ان كان والا فصداق المثل وان طلق قبله فلا شئ فيه لانكاح الدرهمين وقيد ابن رشد كون
 طلاقه قبله لاشئ فيه بالقاسد اصداقه ولعقده وله تأثير فى الصداق كنكاح محال فان لم يؤثر
 فيه كحرم فلها نصفه بالطلاق قبله وجميعه بالموت ومقتضى التوضيح ان هذا هو المذهب وهذا
 فى المختلف فيه واما المتفق على فساد فلا شئ فى طلاقه قبله (وعاض) بضم الميم وفتح المثناة واللام والذال المجهمة
 ضادمه اى تعوض وجوب المرأة (المثل) بضم الميم وفتح المثناة واللام والذال المجهمة
 الاولى اى التى تلذذ الزوج (بها) بغير الوطء ثم فسخ نكاحه فيعطىها شيئا فى نظير تلذذهما
 باجتماع الحائض والنفس ولو فى المتفق على فساد فيها اذا تصادق الزوجان فى النكاح القاسد
 بعد الخلوة على نفي الوطء فلا تسقط العدة به لانه لو كان ولد انبت نسبته الا ان يتقيه بلعان
 ولا يس عليه صداق ولا نصفه وتعاض من تلذذه ان كان تلذذهما بشئ وقيل لا تعاض اه
 وفى الوثائق المجموعة وكذلك النكاح القاسد اذا تلذذا النكاح فيه قبل او باشر ولم يطأ

(قوله فقارقه) اي تزده بخصائه (قوله حر) بدليل قوله الاتي والسيد رد نسكاح عبده (قوله بغير اذنه) اي الولي (قوله وله) اي الولي (قوله امضاؤه) اي عقد الصغير بلا اذنه (قوله فيما) اي فسخته وامضاؤه (قوله فاللام) اي في لولي تفريع على فان تعينت في احدهما تعين (قوله كبر) ٣٦ بكسر الموحدة اي بلغ (قوله الزلاية) اي الحجر (قوله جاز) اي لازم (قوله

ونصار فاعلى ذلك فلا يكون عليه شيء من الصداق ونعوض المرأة المتلذذ بها وكذا الخصى اذا تلذذ بالمرأة ولم تعلم انه خصي فتدأرقه فتعوض من تلذذ بها (ولولي صغير) حر عقد لنفسه على زوجة بغير اذنه (فسخ عقده) اي الصغير وله امضاؤه ان استوت المصلحة فيه ما فان تعينت في احدهما تعين فاللام للاختصاص وفسخته طلاق لبعته قاله الخط قال ابن الموار اذا لم يرد نسكاح الصبي حتى كبر وخرج من الولاية جازا النسكاح ابن رشد ينبغي ان يتقيد باليه النظر فيمنه اي ويرد ان قيل ما الفرق بين نسكاح الصبي يصح ويخبر فيه وليه وطلاقه لا يصح قيل فرق القرافي بان النسكاح سبب لادباجة والصبي من اهلها والطلاق سبب للتكريم وهو ليس من اهلها وفرق المشدالي بان الطلاق حد ولا حد على الصبي ولذا اشطر طلاق العبد والنسكاح معاوضة فلذا اخبر فيه وليه واذا فسخ نسكاح الصغير (فلامهر) على الصغير ولو كانت بكرا وافترضه لانهم سألته او وليا على نفسها ابن عبد السلام ينبغي ان يكون لهما ما شانهما حينئذ وجرم به ابو الحسن فلم يقتل ينبغي ومثله في نقل المواق ان كانت صغيرة (ولا عدة) على زوجة الصغير لفسخ نسكاحه ولو وطئها وان مات عنها قبل فسخته فعليه عدة وفاة ولو لم يطأها (وان زوج) بضم فكسر مقلدا لزوج الصغير وايه (بشروط) تلزم البالغ كان تزوج او تسرى عليها طلقا احدهما او عتقت الامة (او) زوج الصغير نفسه بها (واجب) بضم الهمز اي اجاز وايه عقده بشرطه (وبلغ) الصغير وخرج من الحجر قبل دخوله بالزوجة ولم يدخل بها بعده عالما بها (وكره) بفتح الكاف الصبي الشروط ولم تسقطها الزوجة فيما لها سقاطه كما يكون امرها او امر الطارئة بيدها (فله) اي الصغير (التطليق) وتسقط عنه الشروط ونصف الصداق على احد القواين الا تبين ولا تعود عليه ان تزوجها بعد ذلك ولو بقي من العصة الاولى شيء وهذه فائدة التطليق بخلاف من تزوج بالغابشر وطئها بانها تزوجها فتعود بشرطها ان بقي من العصة الاولى شيء فان كان دخل بها قبل بلوغه سقطت عنه الشروط لتكيتها من لا تلزمه وان دخل بها بعد بلوغه عالما بها لم تلزمه الشروط (و) اذا طلقها (في) لزوم (نصف الصداق) وعدمه (قولان عمل) بضم فكسر (بهما) اي القولين ظاهره ان القولين مفرعان على الفسخ وصرح به في التوضيح وهو تابع فيه للمتيطي وابن رشد وابن حريث وابن يونس وابن عات وابن بلون وغيرهم وذكرا البنا في نصوصهم قاعداً طني عليه وعلى شراحه ساقط وان قال في آخر كلامه ونلقاه ما قلناه على الشراح خبطوا هذا خبط عشواء واجابوا باجابية ليس لها جدوى اغترار منهم بظاهر المصنف (و) لو قال الزوج بعد بلوغه ان العقد على الشروط وانا صغير وطأته الزوجة او وليا فقال ابن القاسم (القول لهما ان العقد وهو كبير) بينهما ولو سفيهة وعلى الصبي او وليه اثبات ان العقد وهو صغير لا اتفاقهما على انعقاده وهي تدعى للزوم وهو او وليه يدعى عدمه ويريد حله ويؤخر عيّن الصغيرة بلوغها فان كانت الدعوى من وليها حلف ابا كان او وصيا على الراعي كما افاده ابن

اليه) اي الزوج (قوله النظر) اي الذي كان لولي (قوله فيضني) بضم الياء (قوله يرد) بفتح فضم اي النسكاح (قوله وطلاقه) اي الصبي (قوله وهو) اي الصبي (قوله ولذا) اي كون الطلاق حداً لا تشطر (قوله حينئذ) اي حين انقضائها (قوله ان كانت صغيرة) مفهومة لاشي للبالغة (قوله احدهما) اي القديمة والجديدة (قوله قبل دخوله) شرط اول صلة بلغ (قوله ولم يدخل بها بعده) اي بلوغه عالما بشرط فان صادق بعدم دخوله اصلاً وبدخوله بها بعده غير عالم (قوله بها) اي الشرط صلة عالماً (قوله ولا تعود) اي الشروط (قوله عليه) اي الزوج (قوله وهذه) اي سقوط الشروط وان شئتاً ثبت خبره (قوله بالغاً) حال من فاعل تزوج (قوله وطلقها) اي الزوجة (قوله فتعود) اي الزوجة (قوله بها) اي الشروط (قوله على الفسخ) اي على ان التطليق (قوله به) اي تفريعهما على

الفسخ (قوله وهو) اي الموضح (قوله فيه) اي تفريعهما على الفسخ (قوله عليه) اي المصنف (قوله وان قال) اي طني عرفة الخ حاله (قوله عشواء) بفتح المهملة وسكون المعجمة اي ناقة لا تبصر ليلاً (قوله جدوى) بفتح الجيم والواو وسكون المهملة اي ترفع

(قوله الذي عقده الخ) نعت نكاح (قوله ان لم يتنع) اي السيد (قوله منها) اي الاجازة ٣٧ (قوله قبل) بالضم عند حذف

المضاف اليه ونية معناه

(قوله والا) اي وان كان

امتنع منها قبلها (قوله

واللام) اي في السيد (قوله

واما الاثني) محذوف والذكر

(قوله قطع نعت النكرة)

اي اعرابه بخلاف اعرابها

(قوله متبوع) بضم فسكون

فتفتح اي مشارك لها في اعرابها

(قوله قبله) اي النعت

الذي اريد قطعه (قوله

فان باعه) مفهوم الشرط

(قوله والا) اي وان كان

باعه عالمابه (قوله فلا) اي

لا يرد نكاحه (قوله عيب

التزويج) اضافته لبيان

(قوله بارشه) اي التزويج

(قوله به) اي الارش (قوله

عليه) اي البائع (قوله له)

اي المشتري (قوله فضحه)

اي النكاح (قوله عليه)

اي المشتري (قوله به)

اي عيب التزويج (قوله

وله) اي البائع (قوله وهو)

اي العبد (قوله والا) اي

وان لم يدخل او دخل صبي

(قوله على انه) اي وبيع

الدينار (قوله من ماله) اي

العبد (قوله من المسمى)

بيان لما (قوله ان دخول

الحرا الصغير الخ) بيان لما

يحذف من (قوله فزمنين)

بفتح الميم (قوله ان لم يفرأ)

اي ومفهومه اتباعهما

ان غرا بالواو (قوله لانه) اي السلطان (قوله مطلقا) اي وان لم يشر

عرفة واشهر كلام المصنف انهما لو اتفقا على وقوع العقد في حال الصغر واختلعا في التزام الشرط بعد البلوغ فلا يكون القول قولها وهو كما اشهر اذا القول له يمين وله ردها على صهره فانه في الطرر (وللسيد) اي المالك ذكرنا كان او اني (رد نكاح عبده) الذكر القن ومن فيمنه شائبة ككتاب ومدبر ومعتق لاجل ومبعض الذي عقده بلاذنه وله اجازته ولو طال به - العلم ان لم يمتنع منها قبل والا فله الاجازة ان قرب كما ياتي واللام للتخفيف لردده ولو كانت المصلحة في ابقائه لانه لا يجب عليه فعل المصلحة مع عبده واما الاثني فيمتنع من نكاحها بلاذنه (بطلقة) لصحته (فقط) لا يزيد على المشهور فلو وقع طلقين فلا يلزم العبد الا واحدة على الراجح (بائنة) لانها جبرية ولان الطلاق الرجعي انما يكون في نكاح لانم حل وطؤه وهذا ليس لازما وطؤه ممنوع ولفظ بائنة ليس من مقول السيد عند الرد وانما هو من كلام المصنف لبيان الحكم بدليل قوله فقط وعبارة المدونة السيد ان يطلق عليه طلقة بائنة اه ويتعين جرمه بالتبعية لطلقة لا تمتنع قطع نعت النكرة التي لم تنعت بعت متبوع قبله ومحل رد السيد نكاح عبده بلاذنه (ان لم يبعه) اي السيد العبد فان باعه فليس له رد نكاحه نظروا وجهه عن ملكه وليس للمشتري رده ايضا لسبق نكاحه ملكه واستثنى من مفهوم ان لم يبعه اي فان باعه فلا رده في كل حال (الا ان يرد) بضم ففتح اي العبد لبايئته (به) اي التزويج فله رده ان كان باعه غير عالمابه والا فلا على ظاهر المدونة وقيل له رده فان اعقته المشتري ثم اطلع على عيب التزويج رجح بارشه على البائع لانه الذي مكنته من عتقه ببيعه له وقيل لا يرجع به عليه لقول البائع له عتقتك منعني من فضحه ومفهوم به انه لو علم المشتري بتزوجه ورضيه ورده بغيره رجح البائع عليه بارشه عيب التزويج لانه كانه حدث عنده وليس للبائع رد نكاحه لاخذ ارشيه وان لم يعلم المشتري به فلا رجوع للبائع عليه وله رد نكاحه (او بعته) بضم واه اي السيد العبد عطف على بيعه فان اعقته فلا يرد نكاحه لسقوط حقه بعته (ولها) اي زوجة العبد المرد ونكاحه (ربيع دينار) من مال العبد فان لم يكن له مال اتبعته في ذمته (ان) كان (دخل) العبد بزوجه وهو بالغ والا فلا شيء لها والدليل على انه من ماله قوله (واتبع) بضم المثناة وكسر الموحدة (عبد) قن (ومكاتب) بعد عتقهما (بما يقى) من المسمى بعد ربع الدينار والدليل على انه في البالغ ما تقدم ان دخول الحرا الصغير لا يوجب شيئا ولو اقتصها فالعبد الصغير احرى (ان غرا) اي العبد والمكاتب الزوجتان هما حران كذا في بعض النسخ وهو الذي اختصر عليه المدونة ابن ابي زيد والبرادي وابن ابي زمنين ومفهوم الشرط عدم اتباعهما ان لم يفرأ ان اخبراهما بما لهما او سكتا وفي نسخة وان لم يفرأ مبالغة في اتباعهما به وفي نسخة ان لم يفرأ باسقاط الواو الاقهسي وهذه خط المصنف والتبعتان الاخيراتان جارييتان على قول ابي بكر بن عبد الرحمن وعبد الحق وغيرهما باتباع العبد مطلقا سواء غرا ولم يفرأ الا ان يسقطه السيد من ذمته (ان لم يطله) اي ما يقى عن العبد والمكاتب (سيد) قبل عتقه (او سلطان) نيابة عن السيد الغائب لانه يذب عن مال الغائب او رفع له السيد الحاضر وطلب منه اسقاطه عن عبده مطلقا او مكاتبه ان لم يفرأ وغر ورجع رقيقا لجزءه فلا سيد ابطاله عن العبد مطلقا وعن المكاتب ان لم يفرأ وغر ورجع رقيقا لجزءه فان غر وخرج حرا فلا

(قوله منها) اي الاجازة (قوله ٣٨ بطاقة) اي لانه صحيح حله فسخ (قوله بائنة) اي لانها جبرية ولان الرجعية انما تكون

بعد ويطه جاز ولا يجوز
وطؤه قبل امضاء وليه
(قوله بعده) اي الدخول
(قوله الامران) اي الامضاء
والرد (قوله تم) اي الارث
السفيه (قوله من قبل)
بكسر ففتح اي جهة (قوله
قبل فسخ وليه) حله موت
(قوله لامن وليه) عطف
على من قبل الشارع (قوله
بجث) بضم فكسر (قوله
فيه) اي عدم ارثها (قوله
حينه) اي موت المورث
(قوله وبوقفه) اي لزومها
(قوله وانقطاعها) اي
الزوجية (قوله بموته) اي
السفيه (قوله منها)
تنازع فيه يسلف ويهب
(قوله مكتاب) تنازع
فيه هبة واسلاف (قوله
واذنه) اي السيد (قوله
في شرائها) اي الامة (قوله
من ماله) اي السيد (قوله
للمكتاب) تنازع فيه اذن
وهبة واسلاف (قوله
فأشبهه) اي الاذن في شرائها
من ماله (قوله التحليل)
اي اعارة الامة لوطئها
(قوله هبته) اي السيد
(قوله ذاتها) اي الامة
(قوله) اي غير المأذون
والمكتاب (قوله لانه) اي
هبته او ذكره لانه كبر خبره
(قوله لذلك) اي كونها

بعضه براسقاطه عنه (وله) اي السيد (الاجازة) لنكاح عبده بلا اذنه بعد امتناعه منها
(ان قرب) كيومين ومفهوم الشرط ان بعد ثلاثة ايام فليس له الاجازة وهو كذلك في نص
عياض (و) ان (لم يرد) بضم الياء وكسر الراء اي يقصد السيد بامتناعه (الفسخ) لنكاح العبد
بلا اذنه (او) لم (يشك) السيد (في قصده) اي السيد بامتناعه هل قصده الفسخ او مجرد
الامتناع فان شك فيه فامتناعه فسخ لا اجازة له بعده ويصدق السيد في عدم ارادة الفسخ
وعدم الشك فيه ما لم يتم (ولولي) اي اب او وصي او مقدم (سفيه) اي ذكر بالغ عاقل لا يحسن
التصرف في المال (فسخ عقده) اي السفيه النكاح بلا اذن وليه بطاقة بائنة ولا شيء للزوجة
من المهران فسخه قبل الدخول ولها بفسخه بعده ربع دينار فقط ولا يتبع بما بقي ان فك جبر
لان حجر الولي عليه لم يلق نفسه وهو باق لم يزل ويجز على العبد لقي سيدده وقد زال عنه بعقده
وان لم يطلع وليه على عقده حتى خرج من حجره لزمه النكاح فليس له فسخه هذا هو الاصح قاله
في الشامل وقبل ينتقل له النظر الذي كان لوليها واللام للاختصاص فيتعين ما فيه المصلحة فان
استوى الامر ان خير الولي فيهما ان استقرت المرأة حية بل و (لومات) زوجة السفيه التي
تزوجها بلا اذن وليه اذ قد يكون صداقها أكثر من ميراثه منها ويرثها ان ماتت قبل الفسخ
فان امضى الولي تم وان رده رد ما ورثه لورثتها (وتعين) بفتحات مثقلا الفسخ من قبل الشارع
(بعوته) اي السفيه قبل فسخه وليه لان في امضاءه ترتب الصداق والميراث ولا مصلحة في ذلك
لامن وليه لزوال ولايته عليه بمجرد موته فلا ترثه ولا يتكامل لها المهر بل يسقط لفسخه بمجرد
موته ويبحث فيه بتحقيق حياة الوارث حين موت مورثه وتحقق الزوجية بينهما حينه وعدم
لزومها وبوقفه على اجازة الولي وانقطاعها بموته لا يمنع الميراث واجيب بأنه لما تحتم فسخه بموته
اشبهه النكاح الفاسد وبأنه لما توقف على اجازة الولي اشبهه نكاح الخيار وهو منحل ويلغز بها
فيقال زوجان أحدهما يرث الآخر والآخر لا يرثه وهما حران لا مانع بينهما من الميراث
(ولمكتاب) اي معتق على مال مؤجل (و) لقن (مأذون) له في التجارة بماله نفسه (نسر)
من ماله هبة ان كان بأذن سيددهما بل (وان بلا اذن) من سيددهما بان منعهما أو سكنت
وأما نصهم من مال السيد فلا يجوز الا باذنه أو هبته أو اسلافه فتمها لهما وأما غير المكتاب
والمأذون فلا يجوز له التسري بما يده من المال الذي لسيده ولو بأذن سيده الا ان يسلفه أو يهبه
غناها فهبته السيد الثمن واسلافه جاز لمكتاب ومأذون وغيرهما واذنه في شرائها من ماله بلا هبة
ولا اسلاف جاز لمكتاب والمأذون لان الهبة مملوكة في الجلة دون القن لعدم تمام ملكه فاشبهه
التحليل وأما تسري القن من ماله بأذن سيده فجاز ويجمع هبته ذاتها لانه تحليل ويجوز هبة
ذاتها لمكتاب ومأذون لذلك فالصورا ثنتا عشرة لان السيد اما ان يهب عنها أو يسلفه أو يأذن
في شرائها من ماله الذي يده العبد أو يهب ذاتها وفي كل العبد اما مكتاب أو مأذون أو غيرهما وقد
تقدمت احكامها (ونفقة) زوجة (العبد) القن أو من فيه شائبة حرة كدبره عتق لاجل
لامكتاب ومأذون أي اتفاق العبد على زوجته (في غير خراج) أي مال ملكه العبد في نظيره
ينفسه كاجرة خياطه وحيا كته وبناؤه وتجارته وصياغته وجعله وحراسته ونحوها (و) غير
(كسب) اي ربح تجارة العبد في المال الذي يده لانها لسيده فهو في هبة او صدقة او وصية

(قوله كالعبد) أي القن (قوله بمنزلة العبد) أي القن (قوله إن اذن) يفتح الهمز وشذ النون (قوله طاعت) بضم فكشتر مشقلا (قوله في ذلك) أي الاتفاق من خواجه وكسبه (قوله أو ترى) أي الزوجة (قوله بالمقام) بضم الميم (قوله وحشي رشيدة) حال (قوله ولو باشر) أي سيده (قوله جبره) أي السيد عبده (قوله عليه) أي النكاح (قوله فلا يضمنه) أي سيده المهر (قوله هو) أي السيد (قوله وإن كان سيده مال) حال (قوله فهو في حكم المعدم) خبر العبد (قوله امره) أي الوصي ٣٩ (قوله به) أي الجبر (قوله أو عين)

بفتحات منقلا أي الأب (قوله) أي الوصي (قوله) لم ار التقييد بجبر الوصي بأمره الأب به أو تعيينه له الزوجة (قوله لاحد من اهل المذهب) يعني غير ابن فرحون ومن تبعه (قوله) يدل على خلاف التقييد خبر قول (قوله وكذا) أي قواهم في الدلالة على خلاف التقييد (قوله انه) أي الشان (قوله ان تزوج) بفتحات منقلا (قوله الصغير) مفعول (قوله وصيه) فاعل (قوله من قبل) بكسر ففتح أي جهة (قوله فذلك) أي التزويج (قوله جائز) أي ماض (قوله عليه) أي الصغير (قوله فالحاقهم الخ) هذا كلام طي (قوله دليل) خبر الحاقهم (قوله قوله) أي المتبسط (قوله لهما) أي ايه ووصيه (قوله حينئذ) أي حين حدوث جنونه بعد رشده (قوله فيه) أي تزويجه (قوله غبطة) أي نفس للمجنون دنيوى كترويجه غبطة أو ذات جاه أو قربة له (قوله وإن يخذه) عطف على النكاح (قوله وإن كان) أي الجنون (قوله له)

أو نحوها والمبعض في زمن نفسه كالخروف في زمن سيده كالقن وأما المكاتب والمأذون فكالحال اللخمى المدبر والمعتق لاجل كالعبد والمكاتب كالحر لانه بان عن سيده بحاله فان عجز مطلق عليه والمعتق بعضه في اليوم الذي يخصه كالخروف في اليوم الذي يخص سيده بمنزلة العبد وذكر ابن عاشر وابن رجال ان خراج العبد ما التزمه العبد لسيدته في كل يوم أو جمعة أو شهر مثلا وكسبه ما نشأ عن عمله وقد يتفاوتان فعنى كون نفقته في غير خواجه ان اذن سيده في تزويجه لا ينقص خواجه فهو في معنى ولا يضمنه سيده باذن التزويج (الاعرف) بان نفقة زوجة العبد على سيده أو في خواجه وكسبه فيعمل به فان لم يكن العرف بالاتفاق على سيده ولا من خواجه وكسبه ولا يحد ما ينفقه على زوجته طلقت عليه الا ان باذن له السيد في ذلك أو ترضى بالمقام معه بغير اتفاق وهي رشيدة أو يتطوع بهام تطوع وشبه في الكون في غير خراج وكسب الا لعرف فقال (كلهم) لزوجة العبد (ولا يضمنه) أي المذكور من نفقة ومهر (سيد) للعبد (باذن التزويج) ولو باشر العقد له أو جبره عليه فلا يضمنه على المعتد كفي المدة ولا اعرف أو شرط على السيد فليس هو كالأب الا في قوله وصدأقهم ان اعدمواعلى الأب بل كالوصى والحاكم والعبد وان كان سيده مال فهو في حكم المعدم لقوة تسلط سيده على انتزاعه (وجبر اب ووصى) امره الأب به أو عين له الزوجة قاله ابن فرحون في شرح ابن الحاجب وتبعه الخط وجاعة من الشارحين طي لم ار التقييد لاحد من اهل المذهب وقول المؤقتين كالمبسط وابن سلون وغيرهما انكح فلان بن فلان يثمه الصغير الذي الى نظره بإبصار كذا يدل على خلاف التقييد وكذا الحاقهم مقدم القاضى بالوصى كإفص عليه المتبسط وحكم المرأة الوصية في تزويج الصغير كالوصى وتباشر عقده المتبسط هذا هو المشهور والمعمول به وهو في العتية والواضحة وغيرهما ونص المتبسط المشهور انه ان زوج الصغير وصيه من قبل اب أو قاض فذلك جائز عليه ولا خيار له بعد بلوغه بخلاف الصغيرة واليه ذهب ابن القبطان وابن أبي زمنين وغير واحد من المؤقتين فالحاقهم مقدم القاضى بالوصى دليل على الإطلاق اذ مقدم القاضى لا يجبر الاثنى وكذا قوله بخلاف الصغيرة فانه نص في ان غير الجبر للاثنى مجبر لذكر وايضا لوصح ما قاله ابن فرحون ما جبر الحاكم مع انه يجبرها هنا فاده البناءى (و) جبر (حاكم مجنونا) مطابقة فان كان يفيق في وقت انتظرت إفاقته وكان جنونه قبل رشده فان حر بعد رشده جبره الحاكم فقط لا أبوه ولا وصيه اذ لا ولاية لهما عليه حينئذ (احتاج) المجنون للنكاح وان لم يكن فيه غبطة أو لم يجدهم ويعاينه ان تعين النكاح طريقا لصيانته من الزنا والضياع وان كان لا يحده له عدم تكليفه (وصغيرا) في تزويجه غبطة ومصلحة كترويجه شريفة أو بنت عمه أو غنية لا بالغار شيدا ابن رجال قيد الغبطة اذا كان الصداق من مال الولد والأفلا بعت بربك يدل عليه كلامهم ولا غير اب ووصى وحاكم كاخ فلا يجبر مجنونا ولا صغيرا على

أي الزنا حال (قوله لا بالغار شيدا) مفهوم مجنونا وصغيرا (قوله قيد الغبطة) إضافة للبيان (قوله اذا كان الخ) خبر قيد (قوله والا) أي وان لم يكن الصداق من مال الصغير (قوله فلا يعبر) أي قيد الغبطة (قوله ولا غير اب الخ) مفهوم اب الخ

(قوله على تزويجه) تنازع فيه جبرو بترتب (قوله ولم يحج) اى السفيه (قوله) اى النكاح (قوله والصداق) اى ان تطلق
 بعد دخوله (قوله او نصفه) ٤٠ اى الصداق ان تطلق قبله (قوله بينهما) اى الصغير والسفيه (قوله وان لم

المشهور فان جبر في فسحه وثبوتها ان بنى وطال قولان (وفي) جبر (السفيه) ان لم يترتب على
 تزويجه مفسدة ولم يحج له وعدم جبره للزوم طلاقه والصداق اولصفه من غير فائدة (خلاف)
 جبره لابن القاسم مع ابن حبيب وصرح الباجي بانه المشهور وعدمه مذهب المدونة وصححه
 صاحب النكح وهو الصحيح قاله في التوضيح وعلى جبره فينبغي تقييده بالغبطة المتقدمة في
 الصغير وقد يفرق بينهما ما بان شأن البالغ الاحتياج الى النكاح فان ترتب عليه مفسدة تعين
 تركه اتفاقا وان خيف عليه الزنا جبره بالاخلاق وان لم يكن فيه غبطة (وصداقهم) اى المجنون
 والصغير والسفيه في نكاح تسمية وتقويض (ان) كانوا (اعدموا) اى معدمين حين جبرهم
 الاب وخبر صداقهم (على الاب) وان لم يشترط عليه ولو اعدم في التوضيح فان كانوا معدمين
 فعن اصبيح لاشئ منه على الاب الباجي الذي يقتضيه المذهب انه مع الابهام على الاب لانه
 الذي تولى العقد ويؤخذ من ماله ان كان حيا بل (وان مات) الاب لانه قد لم ذمته فلا ينقل
 عنها جبره ومفهوم الشرط انه فيما لهم ان يسروا ومفهوم الاب انه لا يكون على الحاكم
 والوصى وهو على الاب ان كانوا معدمين سواء اسقروا معدمين (وايسروا) اى الصبي
 والمجنون والسفيه (بعد) بالضم عند حذف المضاعف اليه وفيه معنى المضاعف اليه اى بعد جبرهم
 ولو قبل تسمية المهر في التقويض ان شرط الاب ^{بهم} اوسكت بل (ولو شرط) الاب حال عقده
 (ضده) اى كون الصداق عليهم (والا) اى وان لم يكونوا معدمين حين جبرهم الاب بان كانوا
 اهلها ولو يبيعه (فعلهم) الصداق وان اعدموا بعد دون الاب ان شرطه عليهم اوسكت
 (الا شرط) بانه على الاب فيلزمه كالحاكم والوصى وصرح بمفهوم الشرط للاستثناء منه (وان
 تطارحه) اى المهر وزوج (رشيد واب) اى اراد كل منهما الزام ذمة الآخر به اذا باشر الاب
 عقده اية الرشيد بانه بصدق مسمى ولم يبين انه على ايهما فقال الرشيد انما اردت انه على
 الاب وقال الاب انما اردت انه على الزوج الرشيد قاله الشارح تعالى للمدونة والتوضيح وابن
 عرفة (فسخ) بضم فكسر النكاح (ولا مهر) على واحد منهما ان لم يبين الرشيد بالزوجة وفسر
 البساطي التطارح بقول الاب شرطته على الابن وقول الابن شرطته على الاب ولا يفتى
 لاحدهما او ايهما يفتى ان متكافئان او ماتت البينة او غابت او نسيت والا قضى به على
 من شهد عليه (وهل) محل الفسخ وسقوط المهر (ان حلفا) اى الاب والرشيد كل على طبق
 دعواه ونبي دعوى الاتحوى يبدأ الاب بالحلف لانه الذي باشر العقد وقيل يقرع بينهما من
 يبدأ به (والا) اى وان لم يحلفا بان نكاحا معا ونكل احدهما فلا يفسخ النكاح و (لزم)
 الصداق (الناكل) منهما ولا شئ منه على الحالف وان نكاحا معا فعلى كل منهما نصفه
 او الفسخ وعدم المهر مطلق عن التقييد بحلفهما (تردد) محله ان تطارحا قبل الدخول فان
 كان بعده حلف الاب وبرئ ثمن كان المسمى اقل من صداق المثل غرم الزوج صداق المثل
 باليمين كدساويهما وان كان اكثر من صداق المثل حلف وغرم صداق المثل قاله للغمي وغرم
 صداق المثل حيث كان المسمى اقل منه مع صحة النكاح لان الغاء المسمى بتطارحه ما وصار

يشترط) اى الصداق
 (قوله عليه) اى الاب
 (قوله ولو اعدم) اى الاب
 مباغلة في كون الصداق
 عليه (قوله فان كانا) اى
 الاب والزوج (قوله انه)
 اى الصداق (قوله الابهام)
 اى السكوت عن اشتراطه
 على الاب او الزوج (قوله
 ويؤخذ) اى الصداق
 (قوله من ماله) اى الاب
 (قوله الشرط) اى ان
 اعدموا (قوله انه) اى
 الصداق (قوله وهو) اى
 الصداق (قوله كالحاكم
 والوصى) تشبيهه بالاب في
 كون الصداق عليه بشرطه
 عليه (قوله وصرح
 بمفهوم الشرط) اى بقوله
 والافعلهم (قوله ولم يبين)
 اى الاب (قوله انه) اى
 الصداق (قوله فان كان)
 اى التطارح (قوله بعده) اى
 الدخول (قوله كدساويهما)
 اى المسمى وصدق تشبيه
 في عدم الحلف (قوله وان
 كان) اى المسمى (قوله
 حلف) اى الزوج (قوله
 وغرم) يحتمل انه ماض وانه
 مصدر مضاف لمفعوله بعد
 حذف فاعله (قوله حيث
 كان المسمى اقل منه) اى

صداق المثل اى اذا كان المسمى الخ (قوله لان الغاء المسمى) علة غرم على انه ماض وخبره على انه مصدر
 (قوله بتطارحه) اى الاب والرشيد علة الغائه

(قوله قيمة ما) أي البضع الذي وهو صدق المثل (قوله فلا يقال لم يدفع) أي الزوج بكسر اللام وفتح الميم صلة يدفع تقرير على غرم صدق المثل الخ (قوله مما) أي الصداق الذي (قوله ندعيه) أي الزوجة (قوله أنفي) بضم الهمزة وكسر النون (قوله) فلم بكسر اللام وفتح الميم صلة يحلف أي الزوج (قوله كان) أي المسمى (قوله أكثر) أي من صدق المثل (قوله بان امر الزوج الأب) من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بصب مفعوله (قوله به) أي المسمى (قوله محفل) خبران (قوله لرضاه) أي الزوج (قوله به) أي المسمى (قوله فيلزمه المسمى) أي الزوج عطف على رضاه ٤١ (قوله فيحلف) أي الزوج (قوله

زيادته) أي المسمى على صدق المثل (قوله وبانه) أي النكاح الذي تطارح الأب والرشد بصدقه عطف على بان امر الزوج الخ (قوله بتطارحه) أي الصداق صلة أشبه (قوله بفسخ النكاح) أي الذي تطارح الأب والرشد صداقه (قوله ولا شيء) أي من الصداق (قوله منهما) أي الأب والرشد (قوله هذا) أي قول محمد بعد حلفهم بالخ (قوله فاشار) أي المصنف (قوله هو) أي قول محمد (قوله فقيمه) أي المذهب (قوله لانه) أي التردد (قوله كذلك) أي بحضرته (قوله به) أي العقد (قوله ولو ادعى) أي المعتقد له مباغتة في حلقه (قوله فان أنكر) أي علمهم ان العقد عليهم مفهوم الشرط (قوله ضعف) بضم فكسر مثقلا أي قول ابن رهب

المعتبر قيمة ما استوفاه الزوج فلا يقال لم يدفع لها أكثر مما تدعيه فان قيل إذا ألغى المسمى فلم يحلف حيث كان أكثر واجب بان امر الزوج الأب به محفل لرضاه به بعد فيلزمه المسمى فيحلف لاسقاط زيادته وبانه أشبه النكاح الفاسد لصدقه بتطارحه وقال السواداني على الزوج الأقل من المسمى وصدق المثل ولم يدعمه بنقل في التوضيح قال مالك رضي الله تعالى عنه يفسخ النكاح ولا شيء على واحد منهما محمد بعد حلفه ما ومن نكح من نكح المسمى كان الصداق عليه ابن بشير هذا محفل انه تفسير لقول مالك رضي الله تعالى عنه وانه خلاف اه فاشار بالتردد لتردد ابن بشير في قول محمد هل هو تفسير لقول مالك رضي الله تعالى عنه فليس في المذهب الا قول واحد وهو خلاف فقيمه قولان وتقدم ان التردد قد يكون من واحد ولم يقل تأويلان لانه ليس في فهم المدونة (و) ان عقد شخص النكاح لابنه الرشيد بحضرته ولا جنبي كذلك او لامرأة كذلك غير مجبرة وانكر المعتود له الامر به والرضا به (حلف) ابن بالغ (رشيد واجنبي وامرأة أنكر) أي الرشيد والاجنبي والمرأة عقب فراغ العقد (الرضا) به (والامر) بالعقد والتوكيل عليه حال كونهم (حضورا) للعقد كما كثر ولم يبادر واثبات انكاره بمجرد علمهم به بان سكتوا بسيرا بدليل بقيمة كلامه فيحلف المعتقد له انه لم يسكت راضيا به ولو ادعى انه لم يعلم بان العقد له لا بعد تمامه اذ هو محمول على علمه به لحضوره فان حلف سقط العقد والمهر وان نكح لزمه النكاح ومحل حلفهم (ان لم يشكروا) حال العقد الرضا به (بمجرد علمهم) ان العقد عليهم فان أنكر وبمجرد ذلك فلا عين عليهم لان العقد لم يدع الوكالة حال عقده ولم يحلف من المعتقد له ما يدل على رضاه به (وان طال) الزمن طولا (كثيرا) بعد علمهم به بان أنكر وابعدهم ثم ادعاهم أو بالعرف بان مضت مدة لا يسكت فيها الامن رضي (لزم) النكاح المعتقد له وقال ابن وهب الطول يوم أو بعضه وضعف ولكن لا يمكن من الابعد قد جدد زيد ولزمه نصف الصداق ولو رجع عن انكاره في التمثيل من زوج ابنة البالغ المالك لامره وهو حاضر صامت فلما فرغ من النكاح قال الابن ما امرته ولم أرض صدقي بيمينه وان كان الابن غائبا فأنكر حين بلغه سقط النكاح والصداق عنه وعن الأب وابنه والاجنبي في ذلك سواء اه اللغمية لا يخلو انكار الابن من احد ثلاثة أوجه اما ان يكون عندما فهم ان بعقد عليه او بعد علمه وسكوته بعد تمام العقد او بعد تمامه وتمنيته من حضوره وانصرافه على ذلك فان كان انكاره عندما فهم ان العقد عليه كان القول قوله من غير عين عليه لان الأب لم يدع انه فعل ذلك بوكالة من الابن ولا أتى من الابن ما يدل على الرضا وان كان بعد علمه انه نكح

٦ مخ في (قوله واسكن لا يمكن) أي الزوج (قوله منها) أي الزوجة الخ استدراك على لزم لرفع ايجابه تمكينه منها بالعقد (قوله ولو رجع عن انكاره) مباغتة في توقف التسكين على عقد وغرم نصف المهر (قوله وهو) أي الابن الخ حال (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا أي الابن (قوله غائبا) أي حين العقد (قوله فانكر) أي الابن الاذن والرضا (قوله وتمنيته) أي الابن من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله برفع فاعله

(قوله لا فرق بين اوبين الذكر في هذا) اي لزوم النكاح وان اختلفا في لزوم العقد ونصف المهر اذ لا يلزم ان الثاني (قوله او ذو قدر) عطف على الاب (قوله

٤٢

يعقد عليه وسكت ثم أنكره بعد الفراغ منه حلف كما قال في الكتاب انه لم يكن سكونه على الرضا به وان أنكر بعد تمام العقد وانصرافه عليه والدعا حسب عادات الناس فلا يقبل قوله وغرم نصف الصداق لان انظاره منه الرضا ولا يمكن منها الاقراره انه غير راض وانه لا عصمة له عليها ١١ نقله أبو الحسن ثم قال والاثنى في عقد النكاح عليها وهي حاضرة على هذه الثلاثة المتقدمة لا فرق بينهما وبين الذي ذكر في هذا وانما التي لا يلزمها النكاح الا بالنطق اذ اعقد عليها وهي غائبة ثم استؤذنت وحكي عبد الحق في النكاح الاوجه الثلاثة المتقدمة ١١ في التوضيح ويغني عن هذا ان الغائب ان أنكر بمجرد حضوره تسقط عنه اليمين وان علم وطال فلا يقبل منه الانكار والله أعلم لانه بعد حضوره كالحاضر ١١ قلت قياس الحاضر على الغائب لا يجري في الاثنى لانها ان كانت غائبة عن العقد فلا بد من نطقها كما تقدم عن أبي الحسن (و) ان زوجه الاب ايها المبالغ الرشيد او السقيم والصغير وضمن صداقه او ذو قدر وغيره كذلك اواب بقده وضمن لها الصداق فطاعت الزوجة قبل الدخول (رجع لاب) ضمن صداق ابنته (و) رجوع (و) اي صاحب (قدر) يفتح فسكون اي شرف فاولى غيره (زوج) يفتح مثقلا وذو القدر ذكرا (غيره) وضمن المهر عنه (و) رجع لاب (ضامن لابنته) صداقها عن زوجها لو فاعل رجوع (النصف) من الصداق الذي سقط عن الزوج (بالطلاق) قبل البناء من الابن بعد بلوغه وعن زوجه غيره ومن زوج بنت الضامن لانهم انما التزموه على انه صداق وقد تشرط بالطلاق قبل البناء هذا على انما ائتمن بالعقد النصف واما على انما ائتمن الجميع فالقياس رجوع النصف للزوج قاله ابن رشد وتبعه ابن عبد السلام ابن عرفة فلو طلق قبله ففي كون النصف للعامل وللزوج قول ابن القاسم فيها مع سماعة مضمون وتخريج ابن رشد على وجوب كله للزوجة بالعقد (و) رجوع (الجميع) اي المهر كله للاب او ذي القدر أو الضامن اذا فسخ النكاح قبل الدخول (١) سبب (الفساد) لعدم استحقاق الزوجة شيئا منه حينئذ ومثل الفساد مخالفة ما به قبله وفسخ سبب او لى نكاح بعد او محجور ففسخ من صدقه شخص بلا اذنه فان فسخ بعد البناء فهو لها وان خالعه به بعده فهو للزوج ومحل رجوع النصف او الكل للمتحمل ان تحمله على انه صداق او بلا قصد فان تحمله منصفه فاب لا يرجع اليه شيء (ولا يرجع احد منهم) اي الاب وذو القدر والضامن لابنته على الزوج المطلق قبل البناء بالنصف الذي أخذته الزوجة أو الذي دخل بالجميع الذي أخذته بالدخول في كل حال (الا ان يصرح) المتحمل قبل العقد او حاله أو بعده (بالجملة) اي الضمان للزوج في المهر بان يقول على جملة المهر عن فلان (او يكون) اي ضمان من ذكر الصداق (بعد العقد) للنكاح على ان الصداق على الزوج فيرجع المترم على الزوج بالجميع ان دخل وبالنصف ان طلق قبله فان كان حال العقد او قبله لا يرجع عليه بشيء لا بشرط أو عرف او قرينة بالرجوع وبعملهما ايضا في عدمه وصور المسئلة خمس عشرة صورة نصريح بالفظ حل او جملة او ضمان او دفع ودفع بلا لفظ وكلها اما قبل العقد او حاله أو بعده فان صرح بالحل فلا يرجع مطلقا وان صرح بالجملة فلا الرجوع مطلقا وان صرح بالضمان أو

اواب) عطف على الاب (قوله فطاعت) بضم الطاء وكسر اللام (قوله عن) اي الزوج الذي (قوله زوجها) اي الاب (قوله لانهم) اي الاب في الطرفين وذا القدر في الوسطى عليه لرجوع النصف لهم (قوله هذا) اي رجوع النصف لهم (قوله على انها) اي الزوجة (قوله سماعة مضمون) من اضافة المصدر فاعوله وتكمل عمله برفع فاعله (قوله وتخريج) عطف على قول (قوله به) اي جميع الصداق (قوله قبله) اي البناء (قوله وفسخ) عطف على الفساد (قوله بلا اذنه) اي السيد او الولي (قوله فان فسخ) اي الفساد (قوله فهو) اي الصداق (قوله كله) اي الزوجة (قوله بعده) اي البناء (قوله فهو) اي الصداق (قوله على الزوج) صلة يرجع (قوله او الذي دخل) عطف على المطلق (قوله فان كان) اي ضمان الصداق (قوله حال العقد او قبله) مفهوم بعد العقد (قوله بها) اي القرينة (قوله عدمه) اي الرجوع (قوله ودفع بلا لفظ) عطف على نصريح (قوله مطلقا) اي سواء كان قبل العقد او حاله أو بعده في الموضوعين

الدفع

(قوله انف) أمر من النفي (قوله جل) أى التصريح به (قوله مطلقا) أى حال العقد أو قبله أو بعده (قوله جملة) أى التصريح بها (قوله إذا) أى الحال فيرجع مطلقا (قوله لفظ ضمان) إضافته للبيان أى التصريح به (قوله وبعده) أى العقد (قوله جملة) أى مقضية للرجوع (قوله على السكوت) بمنزلة أى عن شرط الرجوع أو عدمه (قوله حكمه) أى الدفع على السكوت (قوله كالتصريح بالضمان) أى في عدم الرجوع (قوله غير) أى الزوج فاعل التزم ٤٣ (قوله سواء كان) أى الملتزم (قوله

به) أى الصداق (قوله من دخول الزوج عليها) أى ان كان لم يدخل عليها (قوله بعده) أى الدخول ان كان دخل بها (قوله وان لم تقبضه) بمباقة في مقرر أى فان قرر لها فليس لها الامتناع (قوله ان فرض) أى الزوج (قوله وإي) أى الزوج (قوله بأخذها) أى الزوجة (قوله إليه) أى الزوج (قوله بوقت الحياكم المهر) أى على يد عدل (قوله بذات) أى نفسها ودعته للدخول بها بشرط تسليمها (قوله لها) أى الزوجة (قوله حبس) أى منع (قوله نفسها) أى من دخول الزوج بها (قوله للفرض) أى تقدير المهر (قوله الخلاف) أى بين الزوجين (قوله دفعه) أى الصداق للزوجة (قوله يتيها) أى الزوج (قوله أى البناء) (قوله ونص) عطف على ظاهر (قوله وظاهره) أى كلام ابن شاس

الدفع أو دفع باللفظ فان كان بعد العقد فلا رجوع وان كان قبله أو حاله فله الرجوع ونظم أبو علي أقسام المسئلة فقال

ان رجوعا عند جمل مطلقا * جملة بعكس ذا الحقا
انظ ضمان عند عقد لا رجوع * وبعده جملة بلا نزاع
وكل ما التزم بعد عقد * فشرطه الحوز فانهم قصدي

طفي قول تت ومن تبعه الدفع على السكوت حكمه كالتصريح بالضمان يحتاج الى نقل ولم أره غيرهم وأقره البناي (ولها) أى الزوجة التى التزم صداقها عن زوجها غيره سواء كان يرجع به عليه أم لا (الامتناع) من دخول الزوج عليها والوطء بعده (ان تعذرا أخذه) أى الصداق عن التزمه (حتى يقرر) بضم المثناة تحت وفتح القاف والراء الاولى وفى نسخة بالبدال المهجلة أى يعين لها قدر الصداق في نكاح التفويض وان لم تقبضه وقيل حتى تقبضه ابن عرفة ابن القصار ان فرض صداق المثل وإي دفعه حتى يأخذها اليه وأبت أن تسلم نفسها اليه حتى تقبضه فالذى يقوى في نفسه ان يوقف الحساب المهر حتى تسلم نفسها اليه الا ان يجزى عرف بتسليمها لها اذا بذات ابن شاس لها حبس نفسها للفرض لا تسليم المفروض قالت انظر هل الخلاف في تعجيل دفعه قبل البناء أو قبل ان يتيها والاول ظاهر كلام ابن محرز ونص كلام ابن بشير والثاني ظاهر كلام ابن شاس وظاهره ان الخلاف في النكاح لا في كل المهر اللخمى لها منع نفسها قبل قبضه الا ان تكون العادة انه مقدم ومؤخر فلا تمنع اذا فرض الزوج وقدم النقد المعتاد فان رضيت بتعجيله قبل ان يفرض شيئا جاز ان دفع ربع دينار ولم ار لفظ التقرير أو التقدير في كلام أحد لا ابن الحاجب ولا غيره حتى صاحب الشامل الذى يتبع لفظ المصنف غالبا ونصه وان تعذرا أخذه من الحامل ولم يدخل بها فلها الامتناع حتى تقبضه فان قالت قوله حتى يقرر بناي قوله ان تعذرا أخذه لان الاخذ لا يتعاق به قبل تعينه نقوله أخذه يدل على انه معين وقوله حتى يقرر يقتضى انه غير معين قالت لا ينافية لان تعذر الاخذ يتعلق بالمعين وغيره ألا ترى ان غير المعين يصح ان يقال فيه تعذرا أخذه بخلاف الاخذ فلا يتعلق الا بالمعين فان مات الحامل اتبع تركه فان كان عديما ومكنت من نفسها ثم مات فلا شيء على الزوج وليس لها منع نفسها منه اذ لم يبق من تأخذها منه اللخمى لو كان صداقها مائة تصفها نقد ونصفها مؤخر ومات الحامل عن مال أخذت المائة منه لحلولها بجوته وان لم يخلف شيئا فلا زوج ان أتى بالمجمل ان يبنى بها وان خلف خمسين أخذتها وللزوج البناء بها ان دفع خمسة وعشرين لان الخمسين التى أخذتها انصفها للخمسين المجملة ونصفها للخمسين المؤخرة

النقد) أى الحال (قوله من الحامل) أى الملتزم (قوله ولم يدخل) أى الزوج بها حال (قوله لان الاخذ الخ) فيه ان الدعوى اتشافي بين التقرير وتعذر الاخذ (قوله فقوله أخذه بدل الخ) فيه ما فى التعليق المرفوع عليه (قوله الحامل) أى الملتزم (قوله فان كان) أى الحامل (قوله ثم مات) أى الحامل (قوله نقد) أى حال (قوله مؤخر) أى مؤجل بأجل معلوم كسنة (قوله أخذت) أى الزوجة (قوله من) أى مال الحامل (قوله وان لم يخلف) أى الحامل (قوله وان خلف) أى الحامل (قوله أخذت) أى من مال الحامل

(قوله ثم قال) اي اللغوى (قوله لو فلس) بضم فكسر مثقلا (قوله وقبله) اي البناء عطف على بعد البناء (قوله فيها) اي المدونة (قوله في موته) اي الحامل عديا (قوله في عدمه) اي تفليس (قوله لها) اي الزوجة (قوله منعه) اي الزوج من الدخول بها (قوله يقبض) بضم ففتح فكسر مثقلا اي الزوج (قوله وله) اي الزوج (قوله البناء) اي بزوجه التي تحمل غيره عنه بصداقها (قوله مؤجله) اي الصداق (قوله ولو حل) اي مؤجله (قوله تسليها) اي نفسها (قوله له) اي زوجها (قوله ونعنها) اي القرم (قوله على) بشذالياه (قوله فلس) بضم فكسر مثقلا اي القائل (قوله قبضه) اي الثمن (قوله ولا شيء عليه) اي الزوج من الصداق (قوله عليه) اي قيد ٤٤ الحال اصالة (قوله عنه) اي اللغوى (قوله ان منعت) اي الزوجة (قوله دفعه) اي

الزوج الصداق (قوله واتباعه) اي الزوج (قوله به) اي الصداق (قوله فلا يلزمه) اي الزوج تقريره على وله الترتيب (قوله دفعه) اي الصداق (قوله ولو كان) اي الزوج (قوله لانه) اي الزوج (قوله وهذا) اي عدم لزوم الزوج الدفع (قوله به) اي الصداق (قوله فانه كان) اي الحامل (قوله به) اي الصداق (قوله عليه) اي الزوج (قوله مطلقا) اي سواء كان بعد العقد او قبله (قوله فان طلق) اي الزوج (قوله وان دخل) اي الزوج (قوله بزوجه) (قوله الحمل) تفسير لفاعل بطل المستتر فيه (قوله اي التزام عطية المهر) تفسير للحمل (قوله كان) اي الوارث (قوله ابنه) اي الحامل (قوله مطلقا) اي قبل العقد او بعده (قوله عنه) اي الوارث (قوله فيه) اي مرضه (قوله هو) اي الضمان (قوله مثله) اي التبرع (قوله بهما) اي الضمان او التبرع (قوله فكفاته) اي الوارث (قوله له) اي الوارث (قوله غير الوارث له) اي الحامل نعت زوج (قوله يميزه) اي الزائد على الثلث (قوله دفعه) اي الزائد على الثلث (قوله من ماله) اي الزوج (قوله وترك) عطف على دفع (قوله عليه) اي الزوج (قوله لكونها) اي الكفاة الخ (قوله لطلبها) (قوله ومعناها) اي الكفاة (قوله التدين) اي التعبد (قوله أصل الاسلام) اضافته للبيان (قوله لقوله) اي المصنف (قوله وليس لها الخ) حال (قوله علم) بضم العين (قوله من قوله) اي المصنف (قوله بالاولى) بفتح الهمزة علم

ثم قال وان كان جميع الصداق مؤجلا فلا لزوم البناء بها وليس لها منع نفسها الدخول بها على تسليم نفسها واتباع ذمة أخرى فقله في التوضيح ابن عرفة لو فلس الحمل أو مات عديا بعد البناء فلا شيء على الزوج وقوله في موته وفي سماع مصنفون وابن القاسم في عدمه لها منعه حتى يقبض مجمله أو يطلق (و) حتى (تأخذ الحال) اصالة دون ما حل بعد الاجل قاله اللغوى ونقله ابن عرفة ونصه اللغوى وله البناء دون دفع مؤجله ولو حل لدخولها على تسليمها له واتباع غيره كقاتل سبع فرسك لقتل ان وعنه على السنة ففلس قبل قبضه ولا شيء عليه اه ويدل عليه أيضا ما تقدم عنه قريبا (وله) أي الزوج ان منعت نفسها الاجل دفعه الصداق لها واتباعه الحامل به (الترك) للنكاح بان يطلقها ولا شيء عليه فلا يلزمه دفعه ولو كان مليا لانه لم يدخل على غرم شيء وهذا اذا كان الحامل لا يرجع به على الزوج فان كان يرجع به عليه اتصرت به بالجملة مطلقا او الضمان او الدفع بعد العقد فان طلق غرم لها انصف الصداق وان دخل غرم لها جميعه (وبطل) الحمل أي التزام عطية المهر وصح النكاح (ان ضمن) الحامل بلطف الحمل (في مرضه) اي الحامل الذي مات منه (عن) زوج (وارث) للحامل ابنه كان او غيره لانها وصية او عطية لو ارث في المرض واما ان صرح بالجملة مطلقا في المرض عن وارث او بالضم ان عنه فيه بعد العقد فلا يبطل لا يقال الضمان تبرع بدليل قوله في الخبر وعلى الزوجة لزوجها في تبرع زاد على ثلثها وان بكفالة وقوله في الضمان وصح من أهل التبرع لا تاتقول انما هو مثله في خروجه من الثلث والافهم انهما اذا تعلقا بو ارث في المرض فكفاته صحبة والتبرع له باطل (لا) يبطل حمل الصداق في مرض الموت عن (زوج ابنه) اي الحامل غير الوارث له اجنبيا كان او قريبا الا فيما زاد على الثلث فيبطل اتفاقا الا ان يجيزه الوارث الرشيد فان لم يجزه خير الزوج بين دفعه من ماله وترك النكاح ولا شيء عليه (والكفاة) المطلوبة في النكاح لكونها منشأ لدوام المودة بين الزوجين ومعناها الغسة الممثلة والمقاربة وخبر الكفاة (الدين) اي الممثلة او المقاربة في التدين بشرائع الاسلام لاني مجرد أصل الاسلام لقوله ولها وللولي تركها وليس لها ولا لولائها ترك الكفاة في الاصل والرضا بكافر كما علم من قوله في موانع الولي ككفر لمسلمة بالاولى (والحال) بالحالة المهمة اي الممثلة

(قوله لا الحسب) بفتح الحاء والسين المهملين أى ما يحسب من مفاخر الآباء والامهات (قوله والنسب) أى الشرف (قوله بدليل قوله) أى المصنف وإضافة دليل للبيان (قوله والمولى) بفتح الميم والواو أى العتيق (قوله حررت) بضم فكسر مثقلا (قوله ينبك) بضم الياء أى يخبرك (قوله مفرد) بفتح الميم (قوله البسام) أى الغنى (قوله اختلاف) بضم الميم وكسر اللام (قوله الكل) أى كل شرط منها (قوله والا) أى وان لم يساوها فى جميع الستة (قوله هنا) أى فى هذا المختصر (قوله انها) أى الكفاءة (قوله والحال) عطف على الدين (قوله أمن) بضم الهمزة وكسر الميم (قوله والا) أى وان لم يؤمن عليها منه (قوله رده) أى فسخ النكاح (قوله وان رضيت) أى الزوجة بالفاسق الذى لا يؤمن عليها منه مبالغة فى فسخه (قوله من تفسيره) بيان له مشهور (قوله كفاسق الجارحة) أى فى صحة نكاحه ان أمن عليها منه خبر عن فاسق الاعتقاد (قوله عليها) ٤٥

أى الزوجة (قوله ان
يغير) أى فاسد الاعتقاد
(قوله رده) أى نكاحه
(قوله وان رضيت) أى
الزوجة (قوله به) أى
فاسق الاعتقاد مبالغة
فى رده (قوله عليه) أى
رده الحاكم (قوله انه)
أى فاسد الاعتقاد (قوله
لانه) أى فاسق الاعتقاد
(قوله واعتقاده) تفسير
لمذهبه (قوله ام لا)
مقابل رده الحاكم أى
لا يرد نكاحه الحاكم ان
رضيت (قوله وهو) أى
عدم رده (قوله وام على
تكفيره) أى فاسد
الاعتقاد مقابل على
تفسيره (قوله فيفسخ)
أى نكاحه (قوله مطلقا)
أى خيف عليها من تغيره
اعتقاده الى اعتقاده

او المقاربة فى السلامة من العيوب الموجبة لغيره لا الحسب والنسب بدليل قوله الآتى
والمولى وغيره الشريف والاقل جاها كف البنات الصفات التى تعتبر المكافاة فيها ستة
ظواهرها القصار فقط

شرط الكفاءة ستة قد حررت * بتبليغ عنها بيت شعير مفرد

نسب ودين صنعة حرية * فقد العيوب وفى اليسار تردد

ابن الحاجب وقد اختلف فى الكل الا الاسلام ضيق فان ساواها الرجل فى جميع الستة فلا
خلاف فى كفاؤه والا فالخلاف فيما عدا الدين فانظره واقتصر المصنف هنا على الدين
والحال لقول عبد الوهاب المذهب انها فى الدين والحال ضيق والنسب يعبر عنه بالحسب فليس
المولى كفو للمرأة اصالة (ولها) أى المرأة المخطوبة (ولولى) معا (تركها) أى الكفاءة
فى الدين والرضا فاسق وفى الحال والرضا يعيب بموجب الخبر ويصح النكاح على المشهور
ان أمن عليها من الفاسق والارده الامام وان رضيت قاله أبو الحسن لحق الله تعالى لو جوب
حفظ النفس وفاسق الاعتقاد على المشهور من تفسيره كفاسق الجارحة وان خيف عليها
ان يغير اعتقادها الى معتقده فهل يرد الحاكم وان رضيت به ويدل عليه قول المسائل
المأخوذة انه على تفسيره أشد من فاسق الجارحة لانه يجبرها المذهب واعتقاده أم لا وهو ظاهر
كلامهم وأما على تكفيره فيفسخ مطلقا فأداه عب الدنيا نقله الحط وغيره واستظهر ابن رحال
منع تزويجه من الفاسق ابتداء وان كان مأمونا وأنه ليس لها ولا لولى الرضا به وهو ظاهر
لامتناع مخالطة الفاسق وجوب هجره شرعا فكيف بخالطة النكاح وتحصل من كلامه بعد
العقد ثلاثة أقوال أحدها لزوم فسخه لنفسه وهو ظاهر التزمى وابن بشير وابن فرحون ثانيها
صحته وشهره الفاكهانى ثالثها لا يصح ان كان لا يؤمن عليها منه رده الامام وان رضيت به
وظاهر الحط ترجيح الاول وعليه فتعين إعادة ضمير تركها للكفاءة فى الحال فقط ويؤيده قول
ابن بشير لا خلاف منصوص ان تزويج الاب الفاسق لا يصح وكذا غيره من الاولياء اه وسأله

أم لا (قوله رحال) بفتح الراء وشذ الحاء المهملة (قوله الفاسق) ظاهره سواء كان فاسقا بجارحة واعتقاد (قوله ابتداء)
صله منع (قوله وان كان مأمونا) مبالغة فى المنع (قوله وانه) أى الشأن الخ عطف على منع (قوله به) أى الفاسق (قوله وهو)
أى منع تزويجه ابتداء والرضا به (قوله تحصل) بفتحات مثقلا (قوله كلامه) أى ابن رحال (قوله العقد) أى من الفاسق
(قوله فسخه) أى نكاح الفاسق (قوله وهو) أى لزوم فسخه (قوله صحته) أى نكاح الفاسق (قوله وشهره) أى الثانى (قوله
الاول) أى فسخه مطلقا (قوله وعليه) أى الاول (قوله تزويج الاب الفاسق) من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب
مفعوله (قوله وكذا) أى الاب فى عدم صحة تزويجه فاسقا (قوله غيره) أى الاب (قوله من الاولياء) بيان لغيره (قوله وسأله) أى
قول ابن بشير بفتحات مثقلا

(قوله وفي كونها) أي الكفاءة (قوله للزوجة) أي معها (قوله فيصح إسقاطها) أي الكفاءة تفريع على كل من التولين (قوله وفي كونها) أي الكفاءة (قوله في الحال) أي فقط (قوله أو المال) أي فقط (قوله فيهما) أي الحال والمال معاً (قوله وفي الدين) أي مع الحال والمال (قوله في وجهه) بفحركات مثقلا أي الولي غير كفئها (قوله ثم أراد) أي مطابقة غير كفئها (قوله أولا) بـ ٤٦ (قوله حق) أي الولي (قوله برضاء) أي الولي (قوله به) أي غير كفئها (قوله أولا)

ابن شاس وغيره وما رأيت لابي الحسن إلا ما ذكره ابن بشر فانظره مع نقل ز عنه ابن عرفة وفي كونها حقاً للولي والزوجة أو للزوجة الثيب دون وليها فيصح إسقاطها ثانياً لما حق لله تعالى وهو قول ابن القاسم وبه القضاء وفي كونها في الحال أو المال أو فيهما وفي الدين أو في الدين فقط خامساً في النسب لا المال ثم عزها القائلين فانظره (وليس لولي رضي) بتزويج وليته غير كنفه وزوجه أياها (فطاعة) ما طلقا بائناً أو رجعياً وانقضت عدته ثم أراد أن يتزوجها ورضيت به فليس لوليها الذي زوجها له أولاً (امتناع) من تزويجها له ثانياً (بلا عيب) حادث في الزوج بعد التزويج الأول مقتضى الامتناع لسقوط حقه في الكفاءة برضاء به أولاً فان امتنع منه عدته عاصلاً ومفهوماً بلا حادث له الامتناع لحادث وهو كذلك وفي بعض النسخ بمطلق (وللام) للزوجة (التكلم في) رد تزويج الاب (ابنتها) (الموسرة) أي الغنية (المرفوب في) تزويجها (لها) لئلا يجرى معها (من) رجل (فقير) فيها أنت امرأة مطابقة إلى ما لك رضي الله تعالى عنه فقالت ان لي ابنة في جري موسرة مرفوعة باقية فأراد أبوها أن يزوجه من ابن أخ له فقير وفي الامهات معدوم لاما له فتري في ذلك تكلم قال نعم اني لاري لك تكلماً (ورويت) بضم فكسر أي المدونة أيضاً (بالتنقي) أي نعم لا أرى لك تكلماً فصدر الامام بنعم على الروايتين فأورد على رواية التنقي انه تناقض فاجيب بأن معنى نعم اجيبك عن سؤالك فلا يشاقبه التنقي عقبه وفي سؤال الام أمور منها كون التزويج من ابن أخ الاب فقير فاقصر المصنف على القول لانه سبب تكلمها ولان غير ابن الاخ بالاولى ومنها كونها مطابقة وسكت المصنف عنه يحتمل اعدام اعتباره مفهومه (ابن القاسم) لا أرى لها تكلماً وأراه ماضياً (الاضررين) بـ ٤٦ الشبهة أي ظاهرها التكلم (وهل) قول ابن القاسم (وفاق) لقول الامام بحمل رواية الاثبات على ثبوت الضرر ورواية التنقي على عدمه نقله ابن محرز عن بعض المتأخرين ووفق ابو عمران بينهما بحمل قول ابن القاسم على ما بعد الوقوع وقول الامام على الابتداء لكن هذا انما يأتي على رواية الاثبات او خلاف بحمل كلام الامام على ظاهره وهو اطلاق الكلام على رواية الاثبات واطلاق عدمه على رواية التنقي أي سواء كان فيه ضرر أم لا وقد فصل ابن القاسم بين الضرر وعدمه فيه (تأويلان) التوفيق لابي عمران وابن محرز عن بعض المتأخرين والخلاف لابن حبيب (و) الرجل (المولي) بفتح الميم واللام أي المعتق بالفتح (و) الرجل (غير الشريف) نسباً (و) الرجل (الاقل جاهاً كـ) للحررة اصالة والشريفة نسباً وذات الجاه الزائدة (وفي) كفاءة (العبد) للحررة وعدمها (تأويلان) في قولها قيل لابن القاسم ان رخصت بعبد وهي ثيب من العرب وابي أبوها او وليها تزويجها منه فقال

بـ ٤٦ (قوله فان امتنع) أي الولي (قوله منه) أي المطلق (قوله عدت) بضم العين وشدة الدال أي الولي (قوله عاصلاً) أي مضارراً (قوله له) أي الولي (قوله لحادث) أي مقتض (لامتناع) والجمله غير مفهوم (قوله بمطلق) بضم ففتح فكسر مثقلاً أي بدل فطال وهو صلة رضي (قوله ابنتها) أي الام والاب (قوله فيها) أي المدونة (قوله بجري) أي حضانتى (قوله قال) أي الامام مالك رضي الله تعالى عنه (قوله فصدر) بفحركات مثقلاً أي افتتح الجواب (قوله فأورد) بضم الهمز وكسر الراء (قوله انه) أي الجواب (قوله تناقض) أي ذو تناقض او متناقض او هو تناقض مباغلة لان جوابه بنعم عن فتري لي تكلماً معناه أرى لك تكلماً فيناقضه لا أرى لك تكلماً بالتنقي (قوله لانه) أي القدر (قوله عنه) أي كونها مطابقة (قوله اعتباره)

أي المصنف (قوله مفهومه) أي كونها مطابقة (قوله بحمل الخ) صلة (وفاق) (قوله بينهما) أي كلامي الامام وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (قوله بحمل الخ) صلة (وفق) (قوله او خلاف) عطف على وفاق (قوله وهو) أي ظاهره (قوله عدمه) أي الكلام (قوله فصل) بفحركات مثقلاً (قوله فيه) أي الجواب (قوله وعدمها) أي الكفاءة (قوله قولها) أي المدونة (قوله وهي ثيب) حال (قوله من العرب) حال (قوله منه) أي العبد (قوله فقال) أي ابن القاسم

(قوله فيه) اي العبد (قوله من نكاح المولى) اي العتيق الخ يسان لما (قوله وأعظم) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله خير) بقضات مثلاً (قوله بريرة) بفتح فكسر (قوله حين عمت) صله خير (قوله اند) اي تخيير بريرة (قوله انقصه) اي زوجها برقيته (قوله عنها) اي بريرة (قوله وبانه) اي الشان عطف على بانه (قوله وهي) ٤٧ اي الحرة الخ حال (قوله لاتعلم)

اي الحرة برقصة خاطبها (قوله وان كانت) اي الحرة دنية مبالغة في استهتاقها رده (قوله ولذا) اي ترجيح اللغوي صله قال (قوله ليس بكف) اي الحرة (قوله عاين) بفتح العين واللام (قوله فهي) اي البنت (قوله عليه) اي الزاني (قوله هذا) اي قول ابن الماجشون لا تحرم (قوله صراح) بضم الصاد المهمله واهمال الحاء اي خالص (قوله ليس) اي قول سحنون هذا خطأ (قوله أمه) اي ابن الزنا (قوله عليه) اي الزاني (قوله لانها) اي بنت الزنا (قوله بنتا) اي للزاني (قوله منتف عندنا) اي قاتني ملزومها اي كونها بنته بخلاف أم ابن الزنا فيهم وترثه وله الخلوقة بها وولاية عقد دنكاحها عقد دما على أبيها (قوله) وكالخلوقة من مائه اي الزاني في تحريمها عليه (قوله جعله) اي الذكر المخلوق من مائه (قوله حال وطئه) نعت لبن او حال منه (قوله لانها) اي الراعية (قوله بنته) اي الزاني (قوله لان

لم يجمع من مالك رضي الله تعالى عنه فيه شيئاً لا ما أخبرتك من نكاح المولى في العرب وأعظم اعطاء ما شهد بالانفرقة بين عريفة ومولى وقال المغيرة وسحنون ليس العبد كفاً للعرة ويفسخ النكاح فقال اللغوي قول المغيرة وسحنون ليس العبد كفاً للعرة خلاف قول ابن القاسم وقال ابن سعدون وغيره هو وفاق وفي ضيق عبد الوهاب وغيره قول المغيرة هو الصحيح ورجحه اللغوي ايضا بأنه صلى الله عليه وسلم خير بريرة في زوجها احسن عتقت ولم يختلف المذهب انه لئلا قصه عنها ولا انه ليس بكف لها ولا خيارها اذا كاحرا وبأنه لا خلاف في العبد يتزوج الحرة وهي لاتعلم فان ذلك عيب يوجب الرد وان كانت دنية ولذا قال ابن رحال المذهب من التأويلين ان العبد ليس بكف وانما اعتبر المصنف المقابل وذكره لكونه قول ابن القاسم والا فهو مرجوح غاية (وحرّم) على الذكر (اصوله) الاناث وان عاين لقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم (وفصوله) الاناث وان سفلن لقوله تعالى وبناتكم ان كانت خلقت من مائه المستند لما ان نكاح او شبهته بل (ولو خلقت) الفصول بضم فكسر (من مائه) المجرد عن عقد وشبهته فن زني بامرأة فحملت من مائه بنت فهي محرمة عليه وعلى اصوله وفروعه وأشار بولول قول ابن الماجشون لا تحرم سحنون هذا خطأ صراح خليل ليس بظاهر اذ لا يلزم من حرمة امه عليه ان تحرم عليه بنته لانها لو كانت بنتا لورثته وورثها وجاز له الخلوقة بها واجبارها على النكاح وذلك كله منتف عندنا ونقوم قول ابن عرفة وفي مخطوئته نظران انصف وكالخلوقة من مائه بنت ذكر خالق من مائه عند من جعله كانه ومثلها ايضا من رضى ابن امرأة زني بها حال وطئه لانها بنته رضى اعادها الذي رجح اليه الامام مالك رضي الله تعالى عنه وهو الاصح وبه قال سحنون وغيره وهو ظاهر المذهب قاله ابن عبد السلام وقوله في ضيق ونص ابن يونس وكما لا تحل ابنته من الزنا فلا تحل له من أرضعته المزيّنية لان لبنها له وتحرم بنت الزاني على ذكر خلق من مائه زناه لانها اخته وتحرم البنت المخلوقة من مائه زنا الاب على ابنه والمخلوقة من مائه زنا الابن على أبيه عند ابن القاسم وظاهر القرطبي ترجيحه وتجاوز المخلوقة من مائه زنا الاخ ذكره البهيري على الارشاد ومقتضى كلام بعضهم ترجيحه واشهر قوله خلقت من مائه ان من زني بجسم فولدت بنتا فتجاوز له البنت التي ولدتها بعد زناه ولا يمكن صرح في القيس بجرمتها كبنته لسقيها بمائه (و) حرّم (زوجتها) اي الاصول الذكور على الفروع الذكور وزوجة الفروع الذكور على الاصول الذكور وكذا يحرم زوج الاناث على الفروع الاناث وزوج الفروع الاناث على الاصول الاناث فلو حذف التاء لافاد انه يحرم على المرأة زوج اصلها وزوج فرعها اذ الزوج يطلق على الذكر والانثى والزوجة خاصة بالانثى قاله عاب البنائي فيه نظرا لوجود حذفها وشمل الصورتين لكان قوله الاتي واصول زوجته وبما ذكره الخ تكرار امع هذا وأهم كلامه هنا ان فصول الزوجة تحرم بمجرد العقد عليها وليس

لبنها اي المزيّنية (قوله) اي الزاني (قوله وتجاوز المخلوقة من مائه زنا الاخ) انظره اذ القياس على ما سبق يقيد تحريمها فانما بنت أخيه (قوله البهيري) بضم الموحدة (قوله فتجاوز) اي البنت (قوله) اي الزاني لانها لم تخلق من مائه (قوله وأهم كلامه) عطف على كان (قوله عليها) اي الزوجة

(قوله من غيره) أى أية (قوله قبله) أى أية (قوله له) أى الابن (قوله وبعده) أى أية (قوله ومحلها) أى الاتوال (قوله والا) أى وان لم ينقطع ابن أية (قوله فهى) أى بنت زوجة أية (قوله عليه) أى الابن (قوله الذى هو أبوه وأمه) نعت أول اصوله (قوله مطلقا) أى (قوله كذلك) أى مطلقا (قوله لمتقدمه) ٤٨

كذلك فافعله المصنف هو عين الصواب * (تنبيه) * ابن عرفة ابن رشد بنت زوجة أية من غيره قبله حل له اجماعا وبعده فى حملها وحرمها نالها تكريمه اهـ ومحلها بعد انقطاع ابن أية والا فهى حرام عليه اجماعا لانها اخته رضاعا (و) حرم على الشخص (فصول أول اصوله) الذى هو أبوه وأمه وفصولها الاخوة والاخوات مطلقا وأولادهم وان نزلوا كذلك (وأول فصل من كل اصل) غير الاصل الأول لمتقدمه فى كلامه وان فصوله حرام وان سفلوا فالاصل الذى يلى الاصل الأول الحد الأقرب والحد القربى وابن الأول عم أو خال وبنته عمه أو خالة وابن البدة المذكورة وبنتها كذلك وأما فصل فصلها كبت العمة وبنت الخالة فى لال ابن الفخار ان تركب لفظ التسمية العرفية من الجانبين حلت والاحرم أبو عبد الله القورى تأملته فوجدته كما قال لان أقسام هذا الضابط أربعة التركيب من الطرفين كابن عم وبنت عم وعدمه منهما كما وبنت والتركيب من قبل احدهما فقط كبت اخ وعمة وابن اخت وخالته اهـ (و) حرم بالعدة وان لم يدخل (اصول زوجته) أى امهاتها وان علم من لها علمها ولادة مباشرة او بواسطة من جهة أيها او امها من نسب او رضاع قوله تعالى وأمهات نسائكم (و) حرم على الزوج (ب) سبب (تلكه) أى الزوج بن زوجته فى حياتها بل (وان) تالذ بها (بعد موتها) أى الزوجة بوطء بل (ولو ينظر فصولها) أى الزوجة أى بناتها وان سفلان وان لم يكن فى حجره وقوله تعالى الا فى حجبكم خرج مخرج الغالب فلا يفهم له فلا تحرم فصول الزوجة بمجرد العقد بخلاف اصولها والسرى هذا ان حب الام بنفها أشد من حب البنت أمها وان ميل الام الى الزوج ضعيف وميل البنت اليه شديد فلا تبغض الام بنفها بمجرد العقد وتبغض البنت امها بمجرد وظاهر كلام المصنف الحرمة بالتلذذ ولو بلا قصد وهو ما يفيد كلام ابن حبيب وسلمه فى التوضيح فأقاد قوته والحاصل انه ان قصد اللذة ووجدها ولو ينظر حرمت البنت وان قصد ما فقط او وجدها فقط فتقولان اقواهما فى الثانى التحريم ولا فرق بين باطن الجسد وظاهره وهو الوجه والكفا ان كان التلذذ بغير النظر فان كان به فشرط كونه يباطن الجسد ابن شاس وفى معنى الوطء مقدمانه من نحو القبلة والمباشرة اذا كانت لذة وكذا النظر الى باطن الجسد بشهوة على المشهور ابن بشير النظر الى الوجه انغوا اتفاقا وغيره يحرم على المشهور وشبه فى التحريم فقال (ك) التلذذ بامه (المالك) ولو بعد موتها ولو بالنظر الى باطن جسدها فيحرم اصولها وفصولها ويحرمها على اصول سيدها وفصوله وعقد المالك لا يحرم والفرق بينه وبين عقد النكاح ان هذا لا يراد الا للوطء فقام عقده مقام الوطء واما عقد المالك فيكون غير الوطء كالخدمة ولذا يجوز فعن لا يحل وطؤها كالعمة والخالة ومثل الملائكة شبيهته وشرط انتشار الحرمة بتلذذ المالك بلوغ المالك ابن عرفة فى انغوط الصغیر واجباب قبلته ومباشرة الحرمة ان يبلغ ان يتلذذ بالجنابة رواية محمد وقول ابن حبيب (وحرم) بفحش مثله (العقد) أى للنكاح على صغير أو كبير فى التلذذ فان فسح السيد

أى الاصل الأول علة لغير الاصل الأول (قوله وان فصوله) أى الاصل الأول عطف على لمتقدمه (قوله كذلك) أى عمة أو خالة (قوله الفخار) بفتح الفاء وشذ الخاء المعجمة (قوله والا) أى وان لم يتركب من الجانبين بان عدم التركيب منهما ومن احدهما (قوله وان لم يكن) بضم الكاف وشذ النون أى الربيبات (قوله فى حجره) أى تربية زوج الام مبالغة فى تحريمه (قوله فلا تحرم فصول الزوجة بمجرد العقد) تقرير على وتلذذ الخ (قوله بخلاف اصولها) أى الزوجة فيحرم بمجرد العقد (قوله فى الثانى) أى وجدان اللذة بلا قصد (قوله له) أى النظر (قوله فشرطه) أى التحريم (قوله كونه) أى التلذذ (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر (قوله فيحرم) بضم ففتح (قوله لا يحرم) بضم ففتح (قوله هذا) أى عقد النكاح (قوله عقده) أى النكاح (قوله لذا) أى كون عقد المالك غير الوطء صلة

نكاح عبده قبل البتاء فلا يحل للعبء ان يتزوج امها ثم هال وقد روى عن مالك في رجل تزوج ابنته المبالغ المالك لامره بغير اذنه وهو غائب فرد ذلك الابن قال لا ينبغي للاب ان يتزوج تلك المرأة وان تزوج اجنبيا غائبا فاجاز اذا بلغه لم يجز ان طال ذلك ولا يتزوجها آباءه ولا ابناؤه ولا يفسخ هو امها ويشك بنتم ان لم يبين بالام ١٥ وعبارة ابن أبي زيد في مختصره وتقع الحرمة بنكاح العبد بغير اذن سيده ثم يفسخه السيد او غائب زوج فرضى بعد طول المدة ففسخ قاله مالك رضى الله تعالى عنه في غير المدونة وكذا اذا قدم الغائب فلم يرص ففسخ وهو اجنبى او ابن كبير ياتى منه ان صح بل (وان فسد) العقد على اختلاف بين العلماء وان كان المذهب عندنا فسادا كحرم وشغار وانكاح عبده ومراة فعقد ينشر المصاهرة كما ينشرها الصحيح اتفاقا (ان لم يجمع) بضم الباء وفتح الميم (عليه) اى الفساد ومثل عقد النكاح عقد البيع في فصل فيه بين المختلف في فساد فبصرم تلذذه والجمع عليه فيصمر وطوؤه ان درأ الحد والافلا يحرم والمقتدات كالوطء (والا) اى وان أجمع على فساد (فوطؤه) يحرم وكذا مائة تمانه (ان درأ) اى دفع الفساد (الحد) عن الواطئ كنكاح معتدة او ذات محرم او رضاع غير عالم فان كان عالما حتى في ذات المحرم والرضاع وفي حقه في نكاح المعتدة قولان ومفهوم الشرط انه ان لم يدرا الحد فلا ينشر وطؤه الحرمة لشبهة الزنا (وفى) نشر الحرمة بوطء (الزنا) وعدمه فلزاني تزوج بنتها او امها ولا يبه وابنه تزوجها (خلاف) اى قولان مشهران وفيه قول ثالث انه ينشر الكراهة رواه ابن المواز ابن ناجى اختلف المذهب في وطء الزنا على ثلاثة أقوال فقيل لا ينشر الحرمة قاله مالك رضى الله تعالى عنه في الموطأ وجهه روى الله تعالى عنهم وهو في المدونة والرسالة ابن عبد السلام هو المشهور وقيل ينشرها كالصحيح قاله في سماع ابي زيد ورواه ابن حبيب قال رجع اليه مالك رضى الله تعالى عنه عما في الموطأ فكتبه الى ان مات فقيل لمالك رضى الله تعالى عنه لو محوت ما في الموطأ قال سارت به الركان والتول الثالث انه ينشر الكراهة رواه ابن المواز وتاقل النخعي وابن رشد المدونة على الكراهة وغيرهما على الحرمة عياض والاكترون على الكراهة ابو عمر في الكافي عدم التعريم هو الاصح وعليه العمل عند فقهاء المدينة فهو المعتد والله أعلم (وان سأل) اى اراد الزوج (تلذذ بزوجه) فالتذايب بنتها) منه أو من غيره بغير وطء في ظلام مثلا نانا انما زوجه (فى) تأييد حرمة زوجته عليه فيجب عليه فراقها وعدمه (تردد) للاشياخ فذهب ابن شعبان في جماعة الى انه يراقها لنشر الحرمة وظاهر اطلاقهم وجوب تزوات بابتان ففارق زوجته وذهب القاسمى وابو الطيب عبد الله المنعم الى انه يفارقها استحبابا واختاره ابن حجر في ألف فيها تأليفا والى المازرى فيها كشف الغطاء عن لمس الخطا قاله ت عيب مستوفى تلذذه بانتم بغير وطء وامابه قال اجمع فيه حرمة زوجته عليه والذي ينبغي ترجيح صحريهما في التلذذ بغير ايضا البناتى

٤ . ٢ منيع الجليل

(قوله انه) أى الاسترداد
 أى لغير الزوجية بها (قوله
 قالتها) أى بمجرد اللامس
 (قوله متضافرة) أى متفقة
 (قوله على ما قلناه) أى من
 ابن التردد فى التلذذ بدون
 وطء (قوله بنص) صلة
 ظهر (قوله فيها) أى
 الخطوبة والامة (قوله
 الاول) أى الزوج
 (قوله والثاني) أى تأكد
 النذب (قوله ملكها أبوه)
 من اضافة المصدر لقوله
 وتكمل عـ له برفع فاعله
 (قوله عكسه) أى ملك
 الاب امة بعدم ملكها ابنة
 (قوله واستحسنه) أى
 اللغوى المنع (قوله قال)
 أى اللغوى (قوله من
 الحرمة) أى للاربعة على
 العبد بيان (قوله ففى)
 أى للعبد الرابعة (قوله
 للرد الخ) على معترضة (قوله
 لانه) أى النكاح (قوله
 يداوه) أى العبد الحر
 (قوله فيه) أى الطلاق
 (قوله انها) أى اية (قوله
 وصلىها) عطف على
 ما مضى اليه (قوله
 والمرأة وبنت زوجها)
 عطف على المرأة وامتها
 (قوله عن يتوهم فيه منه)
 أى الجميع بيان (قوله
 البعل) بفتح الموحدة
 وسكون العين المهملة أى

(قوله على هذا) أى كون التردد فى التلذذ بدون وطء (قوله بالاشتباه)

مثل هذا امت وس وعج والصواب انه فى التلذذ فقط من غير وطء كفى الجوهر وابن
 الحاجب وابن عرفة وغيرهم واما الوطء ففيه الخلاف والمشهور التحريم وبعبارة المصنف تدل
 على هذا اذ لا يقال فى الوطء التلذذ ونص الجوهر فان كان الوطء بالاشتباه بلا عقد نكاح
 ولا ملك فقال ابو عمران لم اعلم خلافا بين اصحابنا فى انه يحرم الا ما روى عن مصنفون انه قال
 فحين لم يده الى زوجته فى ابل فوقعت على ابنته منها فوطئها غلطا فلا تحرم عليه زوجته وفرع
 المتأخرون على قول الاصحاب فرعا مختلفا وفيه اختلافا كثيرا حتى ان بعضهم على بعض
 وهو اذا حاول وطء زوجته والتلذذ ففوقعت يده على ابنته منها فالتلذذ بها اه ونص ابن
 الحاجب ان وطئ باشتباه حرم على المشهور ولو حاول التلذذ بزوجه فوقعت يده على ابنتها
 فالتلذذ بغيره حرم على تحريرا واختار المازرى خلافا اه ونحوه لافا كهنا فى فقه هذه
 النقول كما ترى متضافرة على ما قلناه وترك المصنف مسئلة الوطء والاولى ذكرها وتقرير
 مسئلة التلذذ عليها كما فعل ابن شامس وابن الحاجب والله اعلم ونص الجوهر نظرا أن تعبير
 المصنف بتردد على اصطلاحه وسقط قول ابن عاشر أن الخلاف بين مصنفون وغيره وهم من
 المتقدمين فالتردد محالف لقاعدة المصنف والله اعلم والوطء باين الزوجة لا ينشر الحرمة عند
 الائمة الثلاثة وعند احمد ينشرها (وان قال اب) عند قصد ابنة نكاح امرأة كنت (نكحتما)
 أى عقدت عليها (أو) قال اب كنت (وطئت الامة) التى اراد ابنة وطأها بالملك وتلذذت بها
 بغير الوطء (عند قصد الابن ذلك) أى نكاح المرأة والتلذذ بالامة بالملك (وانكر) الابن
 ما قاله الاب (نذب) بضم فكسر لابن (المتزوجة) عن نكاح المرأة والتلذذ بالامة ولا يجب لعدم
 صحة صدق ابيه (وفى وجوبه) أى التزوة (ان فشا) قول الاب بتكراره فيها ويقضى عقد
 لابن ان وقع وعدم وجوبه لكن يتأكد كذب (تاويلان) الاول لعياض والثانى لابي عمران
 وظاهرهما انه لا ينظر لقول الامة وان ملك ابن امة بعدم ملكها أبوه او عكسه ولم يعلم المتأخر
 منها هل تلذذ بها المتقدم ام لا فقال ابن حبيب لا تفصل له وثقة الباجى واللغوى واستحسنه
 فى العلية قال ويندب فى الوحش ان لا يصيب (و) حرم على الحر والعبد (جمع خمس) من
 الزوجات فى عصمته وان كانت كل واحدة بعقد (وتجوز) للعبد الزوجة (الرابعة) هذا
 مراده لا ما يوهمه العطف من الحرمة ففى جملة معترضة بين المتعاطفين للرد على المخالف
 وسأوى العبد الحر فى النكاح لانه من العبادات والطلاق من الحدود فلم يسأوه فيه (أو) جمع
 (تقنين) من الزوجات (لو قدرت) بضم فكسر مثقلا أى فرضت (أية) بشدة المثناة فصت أى كل
 واحدة منهما أو واحدة مبهمة وهى لا تتحقق الا بتقديرهما معا البنى الظاهر أنها هنا
 موصولة حذف ما ضيفت اليه وصلتهما والتقدير لو قدرت أىتهما اردت الخ أى لو قدرت التى
 اردت منهما ذكر احرم والله اعلم (ذكر احرم) وطوء الاخرى فتخرج المرأة وامتها فيباح الجمع
 بينهما لانه اذا قدرت المالكة ذكر اجاز وطء أمته بالملك والمرأة وبنت زوجها وامه لانه اذا
 قدرت المرأة ذكر فلا يتنسخ وطؤها ام زوجها وابنته لزال الزوجية وصيرورتها ام وابنت رجل
 اجنبى ونظم عجم من يجوز جمعها من يتوهم فيه منعه فقال
 وجمع امرأة وام البعل * ابنته او رقتها ذو حل

فضايط امتناع الجمع حمة الوطء بقدر الذكورة لاحداهما من الجانبين لا من جانب واحد
 كما في هذه الصور الثلاثة وشبه في حمة الجمع فقال (كوطئهما) أي الثنتين اللتين لو قدرت
 ايتهما ذكرا حرم وطء الاخرى (بالملك) فيحرم احد موم قوله تعالى وأن تجتمعوا بين الاثنين
 وآية او ما ملكت أيمانكم مخصصة بآية حرمت عليكم امهاتكم الخ وهذه لم تخصص وهي
 مبينة للاحكام واشهر قوله كوطئهما يحمل جمعهما بالملك للخدمة واحداهما لها والاخرى
 للوطء (و) ان تزوج امرأة ثم تزوج من يحرم جمعها معها كاختها وعمتها وخالتها (فسخ) بلاطلاق
 بضم فكسر (نكاح) زوجة (ثانية صدقت) بفتح ثاء مثقلا الثانية على انها ثانية او ثبت انها
 ثانية بيينة بالاولى (والا) اي وان لم تصدق الثانية على انها ثانية بيان ادعت انها الاولى او قالت
 لا علم عندي ولم يثبت كونها ثانية بيينة فسخ نكاحها بطلاق (حلف) الزوج على انها الثانية
 (ا) إسقاط نصف المهر عنه ان لم يدخل بها فان كان دخل بها فلا يحلف وتكمل عليه المهر
 بالدخول ويغارقها ويبقى على الاولى بدعوا بدون تجديده عقد وبقوله انه الاولى عند
 أشهب ومحمد وواقصر عليه ابن الحاجب وظاهره حلف للآخرى ام لا فان حلف سقط عنه
 نصف المهر وان نكح غريمه بمجرد نكوله ان قالت لا اعلم وبعد حلفها ان ادعت انها الاولى فان
 نكحت فلا شيء لها هذا هو المعتقد وقال اللخمي الجاردي على مذهب المدونة وعدم قبول تعيين
 المرأة الا قول من الزوجين في مسألة الوايين عدم قبوله وقرق ابن بشير بينهما بوجهين احدهما
 ان الزوجة تنتم الثاني أن الزوج قادر على فسخ النكاح وابتدائه ورده ابن عرفة بانه يتم أيضا
 لاحتمال خوف عدم اصابتها من يريد نكاحها منهم بعد الفسخ وبأنها قادرة على الفسخ بعد
 تعيينها فان ادعى الزوج جهل الاولى منها فارقهما ولكل منهما ربع صداقها لان لها
 نصف صداق غير معين للملك من صداقها بنسبة الحاصل من قسم النصف عليها ان ادعت
 كانتهما الجهل مثله فان ادعت كل واحدة انها الاولى فلكل واحدة نصف صداقها ان
 حلفت ولا شيء لمن نكحت منهما على الراجح وان ادعت احداهما انها الاولى وقالت الاخرى
 لم ادركها المدة واخذت نصف مهرها ولا شيء للاخرى فان نكحت فلكل ربع مهرها
 ان كان الزوج حيا فان لم يقيم عليه الا بعد موته فكما اذا قيم عليه في حياته وتجاهل فان ادعت
 كل واحدة انها الاولى حلفت واخذت جميع صداقها والميراث بينهما ومن نكحت لا شيء لها
 وان ادعت احداهما الاولى وقالت الاخرى لا ادري حلفت مدعية الاولى واستحقت
 الميراث والصداق فان نكحت قسم بينهما افاده عب البناني قوله فان ادعت كل واحدة
 انها الاولى فلكل واحدة نصف صداقها الخ هذا خلاف الجاردي على قول المصنف الا في وان
 لم تعلم السابقة فالارث ولكل واحدة نصف صداقها والجاردي عليه ان يكون هناء في الحياة لكل
 واحدة ربع صداقها وهما قولان ابن عرفة وان فسخ النكاح لجهل اولاهما فقال اللخمي
 روى محمد بن علي واحد نصف مهرها وفي موته كله والارث بينهما ما وقيل نصف في حياته
 وصداق في موته يقتسمانه ويختلف كل واحدة للاخرى وان نكحت احداهما ما فالصداق
 للمرافقة اه ومثله في ضيق ومشي المصنف فيما يأتي على قول ابن حبيب ان لكل واحدة بعد
 الموت نصف مهرها (بلاطلاق) صله فسخ الاجماع على فساده واخره يشبهه فيه قوله (كام)

(قوله آية) اضافته
 للبيان (قوله مخصصة)
 بفتح الصاد خبر آية
 (قوله وهذه) أي آية
 حرمت عليكم امهاتكم
 (قوله لها) أي الخدمة
 (قوله بالاولى) بفتح الهمز
 (قوله بالاولى) بضم الهمز
 (قوله وعدم) عطف على
 مذهب (قوله عدم قبوله)
 أي قول الزوج خبر الجاردي
 (قوله بينهما) أي زوجة
 الوليين وزوج محرمتي
 الجمع (قوله ورده) أي
 الفرق (قوله بانه) أي
 الزوج (قوله وبأنها) أي
 ذات الوليين (قوله منهما)
 أي محرمتي الجمع (قوله
 يتم) بضم الباء (قوله
 وتجاهل) عطف على قيم
 (قوله قسمها) بضم فكسر
 أي الصداق والميراث (قوله
 عليها) أي المسئلة الآتية
 (قوله وفي موته) أي الزوج
 (قوله كله) أي مهرها

(قوله بجهله) اى الزوج
يدرا التحريم (قوله وعليه)
اى المصداق (قوله بالكس)
اى عقد على ام ثم عقد على
بناتها (قوله لانه) اى ما قبله
(قوله ولا يحرم) بضم ففتح
(قوله يحرم) بضم ففتح اى
عقده (قوله بحرى) بضم
الميم (قوله وقد جعها)
اى الام وبناتها به قد حال
(قوله وان ترتبنا) اى الام
وبنتها بان عقد على
احدها ثم عقد على
ال اخرى (قوله حكم دخوله
بهما) اى وهوتا يدرحهما
(قوله ان كانت) اى من
فسخ نكاحها (قوله فان
كانت) اى من فسخ
نكاحها (قوله فان كانت)
اى المدخول بها (قوله
وان كانت) اى المدخول
بها (قوله وجهات) بضم
فكسر اى المدخول بها
(قوله وهما) اى الام
وبنتها الخ حال (قوله
تعيينها) اى المدخول بها
(قوله لغرمه) بضم الغين
المجبة (قوله فان جهل)
اى الزوج المدخول بها
(قوله انه) اى عجب (قوله
فيها) اى المسئلة (قوله
وادعتها) اى ادعت كل
واحدة منهما انها المدخول
بها (قوله غير معرفة)
حال (قوله والاولى) بضم
الهمزة الخ حال (قوله عليهما) اى الام وبناتها

وابنتها تزوجهما (بعقد) واحد فيفسخ بلاطلاق قبل البناء بعده كتزويج محترمتي الجمع
به عقد واحد (وتاب) بفتحات مثقلا (تحريرهما) اى الام وبناتها على من تزوجهما (ان دخل)
الزوج بهما جاهلا بانهما ام وبناتها او عالما بهما ذادوا الحد بجهله التحريم لقرب عهده بالكفر
والاجرى على الخلاف في وطء الزنا وعليه صدق كل منهما وعلى كل منهما الاستبراء كعدها
(ولا ارث) لواحدة منهما ان مات ولوقبل الفسخ للاجماع على فساد (وان ترتبنا) اى الام وبناتها
فى العقد عليهما بان عقد على بنت ثم عقد على امها أو بالعكس شرط حذف جوابه اى فكذاك
فى الفسخ بلاطلاق وتأييد حرمتها ان دخل بهما وزوم الصداق وعدم الميراث ولا يصح جعله
مبالغة فيما قبله لانه جعها بعقد وهذا بقدرين فلو قال كان ترتبنا لكان أحسن (وان لم
يدخل) الزوج (بواحدة) من ام وبناتها لجموعتين فى عقد واحد فسخ النكاح فيهما بلاطلاق
(و حلت الام) للزوج بعقد جديد ولا يحرم عقده على البنت الام للاجماع على فساد وقال عبد
المالك يحرم الام اجراء له بحرى الصحيح واذا حلت الام فالبنت اولى لان العقد الصحيح على الام
لا يحرم البنت فالفساد اولى وسكت عن دخوله باحدة وقد جعها بعقد فيفسخ نكاحهما
وتأيد تحريم من لم يدخل بها وتقبل التي دخل بها اما وبناتها بعقد جديد بعد استبراءها وان ترتبنا
فذكر حكم دخوله بهما وسكت عن دخوله باحدة هما وعدم دخوله باحدة فان لم يدخل
بواحدة فيفسخ نكاح الثانية ويبقى على الاولى اما او يفتا ويتأيد تحريم من فسخ نكاحها ان
كانت اما فان كانت بنتا فله اخذها به مطلقا امها وان دخل باحدة فان كانت الاولى ثبت
نكاحها بنتا واما وفسخ نكاح الثانية وتأيد تحريمها وان كانت الثانية فرق بينهما وحرمت
الاولى بوطء الثانية وكذا الثانية ان كانت اما لعقده على بنتا عقدا صحيحا لان كانت بنتا ذكره
الشراح والخط ولم تعرض الخط له لم الاولى والثانية ودخوله باحدة اما وجهات وهما
بعقدين والظاهر تصديق الزوج فى تعيينها لغرمه فان جهل فله اقل المهرين كونه بلا
تعيين او مع الجهل والميراث بينهما فى الصورتين قاله عجب البناتى قوله ولم تعرض له لم الاولى
الى والظاهر الخ يقيده أنه لم يقف فيها على نص والمسئلة ذكرها ابن رشد ونقلها ابن عرفة ونصه
ابن رشد ان بنى باحدة وجهات وادعتها صدق الزوج فى تعيينها لغرم مهرها فان مات دون
تعيين فاقبل المهرين بينهما به ايمانهم او لا ارث فى الجميع هكذا ذكره ابن رشد فى موضوع
جمعهما بعقد ويؤخذ من كلامه بعده أن ترتبنا كذلك ونص كلام ابن رشد فيها اذا ترتبنا
والوجه السادس وهو أن لا يعتبر على ذلك حتى يدخل باحدة منهما ما غير معرفة والاولى
معروفة فيفرق بينهما ولا يحل له واحدة منهما ابدا والاقول قوله مع يمينه فى التي دخل بها
منهما وبعطيها صداقها ولائى الاخرى فان نكل سلفت كل واحدة انها المدخول بها
واستحققت جميع صداقها فان نكلت احدها فلائى لها وان مات الزوج فقال معنون
كل واحدة منهما نصف صداقها والقياس ان اقل الصداقين بينهما على قدر مهرهما بعد
ايمانهما وتعد كل واحدة منهما أقصى الاجلين ونصف الميراث بينهما على مذهب ابن حبيب
ولا ئى له ما منه على مذهب ابن المواز وهو الصحيح لان المدخول بها ان كانت هى الاخيرة
لم يكن لواحدة منهما ميراث ولا يجب ميراث الابيقين والله اعلم (وان) عقد عليهما مرتبتين

(قوله ومات) أي الزوج (قوله واربعة) عطف على خمس (قوله اربعة اخماس صداقها) أي سواء كان مثل صداق غيرها أم لا (قوله تخمسة اصدقة) أي فليكل صداقها كله (قوله فاربعة اصدقة) فليكل واحدة من الاربع صداقها كله (قوله رابعة قطعاً) تفكمل صداقها بموت الزوج (قوله فلغير المدخول بين صدقات ونصف) ٥٣ فتقسم على ثلاثة فليكل واحدة

خمس اسداس صداقها ومات ولم يدخل بواحدة و (لم تعلم) بضم الفوقية (السابقة) منهما (فالارث) بينهما اثبت سببه ولا يضر جهل مستحقه (وليكل) منهما (نصف صداقها) تساوى الصداقان أو اختلفا لان الموت كله وكل منهما تدعيه فيقسم بينهما وشبه في الارث والصداق في الجملة فقال (كان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدري مقرون بكاف التشبيه تزوج خمس نسوة في خمسة عقود متعاقبة أو اربعة بعدد والخامسة بعدد و (لم تعلم) بضم المثناة فوق وفتح اللام الزوجة (الخامسة) ومات الزوج قبل المدخول أو بعده ليكن ان لم يدخل بواحدة فلهن اربعة اصدقة يقسمهن على قدر اصدقتين فليكل اربعة اخماس صداقها وان دخل بالجميع تخمسة اصدقة واربعة اصدقة وان لم يدخل بها نصف صداقها لانها تدعى أنها غير الخامسة وانما احدى الاربع ويدعى الوارث أنها الخامسة فلا صداقاً لها فيقسم بينهما صداقها وان دخل بثلاث فلم يدخل بين اصدقتين وللباقيتين صداق ونصف لان احدهما رابعة قطعاً وينازع الوارث في الاخرى فيقسم الصداق المتنازع فيه بينهما وبين الوارث فليكل واحدة ثلاثة ارباع صداقها وان دخل باثنتين فلغير المدخول بين صدقات ونصف وبواحدة فليكل واحدة غير ثلاث ارباع صداقها افاده عب البناي قوله ان لم يدخل بواحدة فاربعة اصدقة الخ هذا قول مكنون ومحمد وهو المشهور وقال ابن حبيب لكل واحدة نصف صداقها لاحتمال انها الخامسة وظاهر التشبيه ان المصنف جازع له وجوابه ان المراد به انما هو وقعة المحقق وجوبه وهو صداق واحد في الاولى يقسم على امرأتين فليكل نصف صداقها والمحقق وجوبه في الثانية اربعة اصدقة تقسم على خمسة هذا الذي يفهم من ضيق وغيره وقوله وبواحدة فلغير المدخول بها ثلاثة ارباع صداقها غير صحيح بل الصواب ليكل واحدة من غير المدخول بها سبعة اثمان صداقها كما صرح به ابن عرفة ونصه ابن رشد وان يبيعهن فلن يجرى مهرها وفي كون الواجب للآخرى نصف مهرها واربعة اخماسه ثالثا جميع ما يجب الانصف مهر لابن حبيب ومحمد ومكنون واختاره ابن ابي ابية وعليه ان كانت واحدة فلها نصف مهرها واثنتي عشر ونصف ليكل واحدة ثلاثة ارباع صداقها واثلاثة مهران ونصف ليكل خمسة اسداسه ولاربعة ثلاثة امهرو نصف ليكل واحدة سبعة اثمانه اهـ (و) من تزوج امرأتين أو اوطأ من يحرم جمعها معها ائلك او نكاح (حلت) بفتح الحاء المهملة واللام مشددة أي جازله (الاخت) ونحوها التي أراد وطأها بنكاح او ملك (ب) سبب (بنونية) المرأة (السابقة) في نكاحه بطلاق بائن او انقضاء عدة طلاق رجعي فان كانت بالاقراء وادعت تاخر حيضها فنصدق بيننا الى تمام سنة فان ادعت بعدها حركة جل فينظرها النساء فان صدقتها فلا تفصل له الاخرى حتى تضعه والاحلت احمد لو قال وحصل كالأخت لشغل كل من منع جمعها معها ومفهوم بنونية ان الطلاق الرجعي لا يحل كالأخت فيلزم الزوج التربص الى

قوله وبواحدة فليكل واحدة (غيرها) أي المدخول بها ثلاثة ارباع صداقها غير صحيح والصواب سبعة اثمان صداقها لان لهن ثلاثة اصدقة ونصف وبسطها سبعة والحاصل من ضرب عدد النساء اربعة في مقام النصف ثمانية ونسبة السبعة لها ثمانية اسباع (قوله عليه) أي قول ابن حبيب أي وهو خلاف المشهور (قوله به) أي التشبيه (قوله وهو) أي المحقق وجوبه (قوله في الاولى) بضم الهمز أي المسئلة المشبه بها (قوله للآخرى) أي التي لم يجرى بها (قوله واختاره) أي قول مكنون جميع ما يجب الانصف مهر (قوله عليه) أي جميع ما يجب الانصف مهران كانت أي غير المدخول بها (قوله واثنتي عشر) عطف على (قوله او ثلاثة) عطف على واحدة (قوله) ولا ربيع (أي غير مدخول بين) (قوله سبعة اثمانه)

أي صداقها لان بسط ثلاثة ونصف سبعة تقسم على ثمانية حاصلة من ضرب اربعة عدد الزوجات المقسوم عليهم في اثني عشر مقام النصف يخرج سبعة اثمان (قوله ائلك او نكاح) تنازع فيه وطأ وجمع (قوله بطلاق بائن) صلة بنونية (قوله فان كانت) أي عدة رجعي (قوله بالاقراء) أي الاطهار (قوله وادعت) أي الرجعية (قوله بعدها) أي السنة (قوله والا) أي وان لم يصدقها (قوله منع) بضم فكسر (قوله لا يحل) بضم فكسر

(قوله عدته) اي الرجعي (قوله يسمى) يضم الياء وفتح الميم مثله اي الزوج (قوله وعلمها) اي تسميته متهذا (قوله وقبل لا) منق
لا يحذف اي لا يسمى معتدا ٥٤ (قوله به) اي زوال الملك (قوله ان لم تكن) اي الثانية (قوله بتقاولا) اي الاولى (قوله

فيهما) اي الام وبنتها (قوله
منه) اي وان لاجل (قوله به)
اي منع وطء المعتقة لاجل
(قوله لانه) اي وطء المعتقة
لاجل (قوله فان وطئها)
اي السبد المعتقة لاجل
(قوله فنجز) يضم فكسر
(قوله وقبل لا) اي
عنتها (قوله له) اي
سبلها (قوله جرح) يضم
فكسر (قوله قنات)
يضم فكسر (قوله
لغيره) اي عتق البعض
الوطء من اضافة المصدر
لفاعله وتكمل عمله
بنصب مفعوله (قوله
اومسية) عطف على
مسعة (قوله زواله) اي
التحريم (قوله ينجز) اي
عن اداء نجوم الكتابة
(قوله تأيم) اي خلومن
زوج بطلاق أو موت
(قوله غير كاف هنا) اي
في حل كالأخت (قوله
لانه) اي الوطء الخ علة
لانتضائه (قوله ارادته)
اي العقد (قوله هذا) اي
ارادة العقد (قوله لكونه)
اي العقد (قوله لانه) اي
الاسير (قوله مظنته) اي
الاياس (قوله وعي) بفتح
فكسر اي جهل وخطي
(قوله منسج) يضم فكسر
(قوله غير بمات) حال من طلاقها اي وغير خلع (قوله يحد ثانه) بكسر الحاء اي قرب نفاسها

انتها عدته وهل يسمى معتدا قبل نم وعليها فهذه احدى ثلاث يعتمد فيها الزوج والثانية من
طلاق واحدة من اربع زوجات طلاقا وجعيا وارا دن يتزوج رابعة بدلها فتيه بص حتى تخرج
المطلقة من عدتها والثالثة من مات ربيبه وادعى حمل زوجته ليرث أخاه لانه فيجتمعا حتى يظهر
حملها او تحيض ولا يقال قد يجتمعا في غير هذه بزنا او شبهة او احرام او اعتكاف او ايلاء
او ظهار او تحميم او تعليق لان المراد تجنّبها الغير معنى طرأ على بضعها او علمها او قبل لا (او زوال
ملك) عن السابقة (يعتق) لهما ناجر بل (وان لاجل) فتحل به الثانية ان لم تكن بقا ولا أما بدليل
ما قدمه فيهما ويؤخذ منه منع وطء المعتقة لاجل وصرح به في الرسالة لانه يشبه نكاح المعتقة
فان وطئها وجلت منه صارت ام ولد ونجس عتقها لان كل ام ولد حرم وطؤها بنجس عتقها وقبل
لا ينجس لبقاء ارش الخنا به ان جرحت وقيمتها ان قتلت ومثل العتق لاجل عتق البعض
لغيره الوطء (او كتابة) عطف على بينونة او زوال لانه عتق لان الكتابة لا يزول بها الملك
فان عجزت فلا تحرم الاخرى كرجوع مبيعة بعيب او شراء او طلاق من زوجة او ميسية او آفقة
اذ يكتفى حصول التحريم ابتداء فلا يضر زواله بعجز او تأيم وتحرم عليه الرجعة المذكورة
مادام يطأ من يحرم جمعها معها (او انكاح) أي تزويج السابقة بعد استبراءها من مائه لغيره
(يحل) يضم فكسر اي يجوز وطؤه (المبتوتة) لبائتها بان يكون عقدا صحيحا لازما او فاسدا
مضى بالدخول او غير لازم واجيز كنكاح عبدا وصبي او سفيه بغير إذن او معيب بموجب
خيار واعتراض الشارح قوله يحل المبتوتة باقتضائه ان العقد الصحيح غير كاف هنا وانه لا بد
من دخول الزوج لانه الذي يحل المبتوتة ولم أر من نص عليه فقرأه مجرد العقد وتبعه
البساطي واجاب غ بان عدوله عن نكاح الشلالي المجرّد الصالح لان يراد به الدخول الى
انكاح الرباعي الذي لا يصلح ان يراد به الا العقد بدليل ارادته فقط ولا يراد أن وصفه بقوله
يحل المبتوتة يحد هذا او ينجبه لان معناه يحل وطؤه لكونه لازما وان لم يطأ نفسه او ثانه انه
يحل المبتوتة لو وطئ ام البناني هذا الجواب يقتضي ان العقد الفاسد يحل الثانية بعجزه
اذا كان يمضي بالدخول لانه يصدق عليه انه عقد يحل وطؤه المبتوتة (او اسر) للسابقة
(او اياق) السابقة اياق (اياس) من رجوعها ان كان وطئها بآل فيحل له ان يطأ بآل او نكاح
من يحرم جمعها معها ولم يقيد الاسر بالاياس لانه مظنته فان كان وطء السابقة بنكاح واسرت
او أبت اياق اياس فلا يحل له وطء من يحرم جمعها معها الا ان طلق السابقة طلاقا باتنا فان
طلقها رجعا فان كانت امرت او فقدت بفور ولادتها حالت الثانية بمضي ثلاث سنين من
طلاقها الا اذا كانت عادت لها الحيض قبل تمام السنة فيعمل عليها وان كانت عادت لها الحيض
في كل سنتين او خمس من لا حرة فلا تحل الثانية حتى تتم المدة التي تحيض فيها السابقة ثلاث
حيض وان شك في حل السابقة فلا تحل الثانية الا بالاقصى من خمس سنين من ترك وطئها
وام طول عدتها ابن عرفة اصبح من اسرت زوجته وعي خبرها منع من تزويج من يحرم جمعها
معها حتى يبت طلاق الاسيرة او يمضي اطلاقها غير باتات خمس سنين من يوم سبها او ثلاث من يوم
طلاقها لاحقا لريسة البطن وناخر الحيض ولو سببت وهي نفسها وطأها بعد ثانه تربص

(قوله لأنها) أي السنة (قوله ترتفع) أي تتأخر حضاها (قوله البرؤية السابقة الدم) راجع للمواضعة (قوله ومضى الثلاث) راجع لعهد الثلاث (قوله وانبرام البيع) راجع للخيار (قوله جميعها) أي المستثنيات (قوله فان حلت) مفهوم لم يفت (قوله تقييده) أي ابن الحاجب فهو مصدر مضاف لفاعله (قوله حسن) خبر تقييد (قوله لأنها) ٥٥

فقبح فكسر أي السابقة
(قوله حلت الثانية) أي بردة
السابقة (قوله بها) أي
ردتها (قوله لأنها) أي عهدة
السنة (قوله يفرق) أي
بين عهد السنة وأخذها
(قوله للاستظهار) أي
من أت ان عهد السنة
كعهد الثلاث وقياسا
على أعدام السنة (قوله
يخالف عهد السنة) أي
في الأحكام (قوله وحلية
الوطء) أي للامة المخدومة
عطف على الملك (قوله
دونها) أي عهد السنة
فلا يبقى فيها ملك ولا حلية
وطء (قوله لا في أكثر) أي
من سنة فلا تبقى فيه حلية
الوطء (قوله بإبصاره) صلة
محبور (قوله عليه) أي
البيتم تنازع فيه إصاء
وتقديم (قوله فحل) بضم
فكسر (قوله ان كانت)
أي الهبة (قوله أوله) أي
الثوب (قوله وعوض)
بضم فكسر متعلا (قوله
وان لم تفت) أي الهبة
عند الموهوب له (قوله
لأنها) أي الهبة (قوله
جميعها) أي الذات
الموهوبة (قوله شراء الولي

سنة لأنها عهدة التي ترتفع الحليصة لتفاسها الشيخ كاه تكلم على غاى الدم بها وقد تظهر من
تفاسها ثم استرأب فيجب تربعها ثلاث سنين وأما رية الحمل فلا تنقن ان لا جعل بها العدم
وطئه أباه بعد تفاسها اه (أو يبيع دلس) بقضات متعلا أي كتم البائع العيب الذي علمه
(فيه) أي المبيع فيحل به وطء من يحرم جميعها مع السابقة وأولى الذي لم يدلس فيه إلا ما فيه
مواضعة أو عهدة ثلاث أو خيار فلا تحل الثانية البرؤية السابقة الدم ومضى الثلاث وانبرام
البيع لأن الملك في جميعها للبائع والضمان منه ويدل على هذا قوله لا تقي واستبراء وخيار
أو عهدة ثلاث بناء على أن المراد بالاستبراء المواضعة (لا) تحل كالاحت يسكاح أو يبيع (فاسد)
للسابقة (لم يفت) بدخول في المزوجة فاسد أو لا يجوز التسوق فاعلى في المبيعة فاسد فلا تحل
الثانية لبقاء ملك البائع الأولى فان حلت (و) لا تحل الثانية بجرمة وطء السابقة (بعض)
وتفاس وأحرام واعتكاف (وعدة) أي استبراء وطء (شبهة) ابن عبد السلام تقييده الامة
بالشبهة حسن لأنها لو كانت من نكاح صحيح لكان النكاح وحده محرما والعدة من توابعه
(و) لا تحل الثانية بجرمة السابقة (ردة) ان كانت امة مملوكة فان كانت زوجة حرة أو امة
حلت الثانية ليموتة السابقة بم على المشهور وأما على أنها طلاق رجعي فتدخل الزوجة في
كلام المصنف (و) لا تحل الثانية بجرمة وطء السابقة (أحرام) منها يجمع أو عهدة زوجة
كانت أو امة (و) لا (ظهار) أي تشبيه الزوجة السابقة بوطء السابقة وبذلك يحرمها ومثله الحلف على ترك
وطئها (واستبراء) من فحوزنا ومواضعة من مائه أو في رابعة (و) يبيع (خيار و) يبيع (عهدة)
بضم المهمل أي ضمان (ثلاث) من كل حادث فلا تحل بجرمة الجمع حتى ترى السابقة الدم
ويثبت بيهها وتم الثلاث بلا حادث عجز احتز بعهد الثلاث عن عهد السنة فحل بها
بجرمة الجمع أت الظاهر أنها كعهد الثلاث وقياسا على أعدام سنة عيب يفرق بانها في
أعدام السنة على ملكه لا في عهد السنة طئي لوجه الاستظهار لأن أعدام السنة يخالف
عهد السنة لبقاء الملك في الأعدام وحلية الوطء ودونها مع ان القيد بالثلاث لم يحد وأقروه
وقوله وحلية الوطء في أعدام سنة لا في أكثر قاله ابن المأجشون ونقله ابن عرفة (و) لا
(أعدام سنة) أو سنتين أو ثلاث (و) لا (هبة لمن يعتصرها) أي يأخذ الواهب الهبة فها بال
عوض (منه) أي الموهوب له كوله ورقية ان كان رجوعه في هبته باعتصا بل (وان) كان
(بييع) لنفسه ما وهبه لمحجوره البيتم بإبصاره أو تقييده عليه فلا تحل بها بجرمة الجمع ظاهرا
وتحل بها فيما بينه وبين الله تعالى قاله الخط وه فهم ان يعتصرها منه ان هبته لمن لا يعتصرها
منه فحل للواهب بجرمة الجمع وهو كذلك ان كانت لفير ثواب أوله وعوض عليها وان لم تفت
لأنها كبيع الأجنبي أو فأت ان قلت شراء الولي مال محجوره بمنع قلت منعه فيما لم يهره
له وأما ما وهبه له فيكرهه قاله أبو الحسن واعترض قول فضل بجمعه (بخلاف صدقة عليه) أي
فحو الولد (ان حيزت) الصدقة من المتصدق ولو حكما عتقها أو هبته المتصدق عليه

مال محجوره) من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله يهره) أي الولي (قوله) أي محجوره (قوله فيكره)
أي شراؤه (قوله واعترض) أي أبو الحسن (قوله بجمعه) أي شراؤه ما وهبه له (قوله كفتهها) أي الذات الموهوبة من إضافة
المصدر لمفعوله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله المتصدق) بفتح الدال

(قوله الماضية) أى تصرف المصدق عليه فيه باعتق أو هبة علة لكونه حوزا حكيما (قوله فتصل) بضم التاء أى الصدقة المحوثة (قوله لانها) أى الصدقة (قوله انها) أى الصدقة (قوله لانتحل) بضم التاء (قوله ومثله) أى اخداها سنين فى الاحلال (قوله هذا) مطلقا) أى عن التقييد بكونه سنين (قوله وبه) أى منع وطء

٥٦

أى احلال اخداها سنين (قوله

المخدمة مطلقا صرح
(قوله لانه) أى وطأها (قوله
وهذا) أى منع وطء المخدمة
مطلقا (قوله وان اعتقد الخ)
مبالغة أو حال (قوله بينها)
أى المخدمة (قوله قاله) أى
جواز وطء المؤجرة (قوله
المدة) أى لا يجار (قوله
لعله) أى الفرق (قوله لعله)
أى عدم الاحلال (قوله
المالك) تفسير لما تب فاعل
وقف المستقر فيه (قوله
وكذا) أى المذكور من
الموطوءتين فى الايقاف
عنهما (قوله لانه) أى
الاستبراء (قوله عليه) أى
الوطء (قوله وكذا) أى
واطئ محرمتى الجمع على كهما
فى الايقاف عنهما (قوله
لها) أى اماتته (قوله
وحرم) بفتحات مثقلا
(قوله الاولى) بضم الهمز
(قوله وان كان جملاها)
أى الثانية الخ حال (قوله
وهذه) أى الباء فى باختها
(قوله من ايقافه عنهما
الخ) بيان لحكم الاول
(قوله ان ابى الاولى) بضم
الهمز أى المملوكة (قوله
ابان الثانية) أى يطلق
التي تزوجها طلاقا

المخدمة مطلقا صرح
(قوله لانه) أى وطأها (قوله
وهذا) أى منع وطء المخدمة
مطلقا (قوله وان اعتقد الخ)
مبالغة أو حال (قوله بينها)
أى المخدمة (قوله قاله) أى
جواز وطء المؤجرة (قوله
المدة) أى لا يجار (قوله
لعله) أى الفرق (قوله لعله)
أى عدم الاحلال (قوله
المالك) تفسير لما تب فاعل
وقف المستقر فيه (قوله
وكذا) أى المذكور من
الموطوءتين فى الايقاف
عنهما (قوله لانه) أى
الاستبراء (قوله عليه) أى
الوطء (قوله وكذا) أى
واطئ محرمتى الجمع على كهما
فى الايقاف عنهما (قوله
لها) أى اماتته (قوله
وحرم) بفتحات مثقلا
(قوله الاولى) بضم الهمز
(قوله وان كان جملاها)
أى الثانية الخ حال (قوله
وهذه) أى الباء فى باختها
(قوله من ايقافه عنهما
الخ) بيان لحكم الاول
(قوله ان ابى الاولى) بضم
الهمز أى المملوكة (قوله
ابان الثانية) أى يطلق
التي تزوجها طلاقا

(قوله وان ابى الثانية) أى التى تزوجها فى عصمة (قوله الاولى) بضم الهمز أى المملوكة (قوله ووكل) تلذذه
بضم فكسر مخفقا (قوله فيه) أى وطء الاولى

(قوله لقولها) اى المدونة (قوله وحل) بضم فكسر اى لا يجهى (قوله فهو) اى الطلاق (قوله وهو) اى الطلاق المبائن (قوله محمل) بكسر اللام اى لكأخت الاولى (قوله تقدم) اى فى وحلت الاخت ببينة السابقة (قوله بقصد) اى تخينه (قوله فكذلك) اى فعلها بلا قصد تخينه فى طلاقها ثلاثا (قوله وهو) اى قول اشهب ٥٧ (قوله ويوافقه) اى قول ابن القاسم (قوله قوله) اى المصنف (قوله الاق) اى فى طلاق المريض ان مات منه وورثته دونها وان اخنته فيه (قوله وان صدرت) بت بقول اشهب (قوله مبا لفة احوال) (قوله قائل) حال من ت (قوله وحكامها) اى قولى ابن القاسم واشهب (قوله ينكاح) أى سواء اراد وطأها بنكاح او ملك (قوله ابت) بفصائل مثقلا (قوله ثم ملكها) اى البات مبيتته (قوله به) اى ملكها (قوله فيه) اى الزوج البالغ (قوله وعلم) بضم العين (قوله شرط اسلامه) اضافته الاولى للسان (قوله من فساد ائمتهم) بيان للشهور (قوله والحشفة) عطف على قدر (قوله مطلقا) اى عن تقديمه بكونه فرضا وغير قضاء ولا نذر غير معين بدليل ما يأتى (قوله فان قضاه) اى الزوجان (قوله كونه) اى الايلاج (قوله والرضا) عطف على الاجازة (قوله بذلك) اى المذكورين

فلذلك ما ختم اجلك لا يجوز ابتداء لقولها لا يجهى وحل على التحريم ونهها من كانت له امة بطأها ثم تزوج اختمافانه لا يجهى بنكاحه ولا انفسه ويوقف حتى يطلق او يحرم الامه اى قبل البناء فهو بائن وهو محمل كما تقدم (و) حرمت (المبتوتة) اى المطلقة ثلاثا من حر او اثنين من عبد تعزيرا أو تعالفا على فعلها او فعلته بلا قصد اختمافانه تنطلق عليه ثلاثا اتفاقا او بقصد فكذلك عند ابن القاسم وقال اشهب لا تطلق ابوالحسن وهو شاذ ويوافقه قوله الاق واخنته فيه وان صدرت بقول اشهب قائل اخلاقا لابن القاسم وحكامها ابن رشد وصاحب الشامل بالترجيح على باتها بنكاح او ملك فان ابنت حر او عبد زوجة امة لغيره ثم ملكها فيحرم عليه وطؤها به (حتى يولج) بضم المثناة وكسر اللام اى يدخل زوج (بالغ) حين الايلاج ولو كان صبيما حين العقد ولا يشترط فيه حرية وعلم شرط اسلامه من قوله الاق لازم فلا تحل كآية يتم باسمه بالايلاج زوج كآية على المشهور من فساد أنسكهم ومفعول يولج قوله (قدر الحشفة) بمن لاحشفة له خلقسة أو لقطعها والحشفة ممن هى له ايلاجا (بلا منع) فلا تحل بايلاج ممنوع كفى دبر او مسجد او فى فضاء مع استقبال أو استدبار أو فى حمض أو نفاس أو صوم مطلقا أو احرام أو فى غير مطيعة على ظاهر المدونة والموازية عند الباجي وغيره واختاره ابن رشد وكل وطأ منهى الله عنه قاله ابن عرفة وقال ابن الماسحون الوطأ فى الحيض والصيام والاحرام محلها وقبل محل القولين فى غير صيام المتطوع والقضاء والنذر غير المعين والوطأ فى هذه محلها اتفاقا واختاره اللغوى (و) الحال (لانكره فيه) اى الايلاج من احد الزوجين بان تصادق عليه أو سكا فان قضاه أو أحدهما فلا تحل (بانتشار) للذكر ولو بعد الايلاج اذ لا تحصل العساية الا به ولا يشترط كونه تاما ويشترط كونه فى الفرج بلا حائل كشيء (فى نكاح) فلا تحل بوطأ مالك لقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره (لازم) ابتداء أو بعد الاجازة لنكاح محجور بلا اذن والرضا بعيب وحصل وطأ بعد ذلك فيحصل (و) بشرط (علم) اى ثبوت (خلافه) بينها وبين محلها بامرأتين لا تصادقهما لاثامهما بالتحليل على رجوعها الباتهما (و) علم (زوجية) بالوطأ فان وطئت نائمة أو مجنونة أو مغمى عليها فلا تحل به (فقط) اى دون الحمل فلا يشترط علمه به فتحل بوطأ مجنون أو مغمى عليه أو نائم مع الشروط المتقدمة ان لم يكن الموج خصما بل (ولو) كان الموج (خصما) اى مقطوع الاثمين قائم الذكروا ويلج فيها بعد علمها ورضاها بخصائمه وشبهه فى التاميل فقال (كترويح) ذى قدر لدنية مبتوتة من شخص غيره (غير مشبهة) نساء ذى القدر الذى تزوجها (ا) حصل (عين) حلقها ليتزوجن وأولج فيها مع الشروط المتقدمة وطلقها أو مات عنها فقد حلت اباتها وان لم تحل عين ذى القدر بتزوجها فان كانت مشبهة له فقد حلت بالاولى (لا تحل به) وطأ مستند لنكاح (فاسدان لم يثبت) النكاح (بعده) اى البناء فان ثبت بعده حلت اباتها (بوطان) زائد على الوطأ الذى فات به فسح النكاح (وفى)

منح ٨ فى الاجازة والرضا (قوله حل) بفتح الحاء (قوله وان لم تحل عين ذى القدر) حال (قوله فان كانت مشبهة له) مفهوم غير مشبهة (قوله بالاولى) بفتح الهمز اى والمحلل العين (قوله فان ثبت بعده) مفهوم الشرط

(قوله عقبه) أي الوطء الأول تنازع فيه طلق ومات (قوله بناء على أن التزاع وطء) على تحليلها بالاول (قوله وعدمه) أي حلها بالوطء الاول (قوله على أنه) أي التزاع (قوله إياه) أي الوطء (قوله الاحلال وعدمه) بيان للوجهين (قوله فقولته) أي المصنف تقرير على المزج ٥٨ السابق (قوله من المفهوم) بيان لمقدر (قوله لا يثبت) عطف على مقدر (قوله

حلها بالوطء (الأول) الذي أفات فسخ الفاسد وصح النكاح بهان طلقها الثاني أو مات عقبه بناء على أن التزاع وطء وعدمه بناء على أنه ليس إياه (تردد) للباجي قائل لا أرفيه نصا وعندى أنه يحتمل الوجهين الاحلال وعدمه فقولته بوطء مسألة مقدر من المفهوم لا يثبت لاعتضائه توقفه على وطء ثان وليس كذلك لحصوله بالاول وفي الحلبة به تردد وأقاد قوله حتى يوجب الخ انها لا تحل بمجرد العقد وهو مذهب الجمهور وذهب سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب لحملها به بشرط عدم قصد التحليل ثم تواتر رجوع الثاني لمذهب الجمهور ونقل بعض الحنفية رجوع الاول له أيضا فلا تحل الفتوى ولا العمل بمذهبهما الاول أشد وذهب رجوعهما عنه قال أبو الحسن وغيره لعدم علم ما يعتبر عندهما من الاركان والشروط لعدم تدوين مذهبهما فربما أدى ذلك الى التلويح المؤدى لعدم صحة التقليد وهي هتوة من حكمهما ومثل للفاسد الذي لا يثبت بعده فقال (ك) نكاح زوج (محال) بضم ففتح فكسر مثقلا أي قاصد تحليل المبتوتة لباتها فقط بل (وان) نوى تحليلها (معنية أمساكها) أي المبتوتة لنفسه (مع الاعجاب) أي أن أعجبه فيفرق بينهما قبل الدخول وبعبده بطلقة بائنة ولا تحل به لباتها ولها المسمى بالبناء على الاصح وقيل مهر المثل المتعطى ويعاقب المحلل والزوجة والشهود والولي أن علوا ما لم يحكم بعصته شافعي والافلا يفسخ وتحل به لرفع الخلاف به حلوا العمل عند فضاة تونس تكليف من أراد تزوج مبتوتة أن يثبت أنه من لا يتهم بنسبة تحليلها وبعبده ناعها تكليفها باثبات بناءه بها وهو حسن ولا سيما مع فساد الزمان أقاد معيب البناني أن تزوجها بشرط تحليلها أو بدونه لكن أقربه قبل العدة فالفسخ بلا طلاق وان أقربه بعده فالفسخ بطلاق ابن عرفة مالك ويفسخ ان كان باقراره ولو ثبت قبل نكاحها فليس بنكاح صحيح يعني فسخه بلا طلاق الباجي وعندي أنه يدخله الخلاف في فسخ النكاح الفاسد المختلف فيه هل بطلاق أم لا وهو تخريج ظاهر وان نفيها فلها المسمى على الاصح وقيل لها مهر المثل ابن رشد هذا الاختلاف في الصداق اذا تزوجها بشرط احلالها ولو نواه دون شرط لكان لها الصداق المسمى قولوا واحدا اللخمي ان لم يبين بها فان كان قريبا للعقد فلا شيء لها وان كان أقربه فله نصف المسمى (ونية) الزوج (المطلق) تحليلها بالوطء الزوج الثاني (ونيتها) أي المطلقة ذلك (لغو) أي ملغاة وغير مضر في التحليل حيث لم ينو الثاني لان الطلاق يده فان نواه فقد دخل على نكاح متعة ولذا فسخ مطلقا فان شرط عليه تحليلها وقبله ظاهرا ونوى أمساكها مطلقا فالظاهر صحة نكاحه فيما بينه وبين الله تعالى فان طلقها ومات عنها حلت لباتها (وقيل) بضم فكسر (دعوى) امرأة مبتوتة (طارئة) من بلد بعيد يعسر عليها جلب المينة منه الى البلد قدموها فقبل دعواها (التزويج) في البلد الذي قدمت منه

لاقتضائه) أي كونه صلا يثبت (قوله توقفه) أي الثبوت (قوله به) أي الوطء الاول (قوله حلها) أي المبتوتة لباتها (قوله به) أي العقد (قوله الثاني) أي سعيد بن المسيب (قوله الاول) أي سعيد بن جبير (قوله له) أي مذهب الجمهور (قوله لعدم الخ) عطف على أشد وذهب لعدم تدوين مذهبهما (قوله لعدم علم ما يعتبر عندهما) (قوله ذلك) أي العمل بمذهبهما الاول (قوله وهي) أي الفتوى بمذهبهما الاول (قوله ومثل) بفتحات مثقلا (قوله بينهما) أي المحلل والمبتوتة (قوله بطلقة) لانه نكاح مختلف فيه (قوله بائنة) لانها جبرية ولي تقدمها وطء حلل (قوله والا) أي وان حكم بعصته شافعي (قوله به) أي حكم الشافعي بعصته (قوله حلوا) بضم الحاء المهملة واللامين (قوله ان يثبت) بضم الباء (قوله تأيها) أي

خلوها من الزوج بطلاقة أو موتة (قوله به) أي قصد تحليلها (قوله بعده) أي العقد (قوله ان كان) أي وبناء قصد التحليل (قوله باقراره) أي الزوج بعد العقد (قوله ولو ثبت) أي قصد تحليلها (قوله ذلك) أي تحليلها لباتها (قوله في التحليل) أي عصته (قوله لم ينو) أي التحليل (قوله ولذا) أي دخوله على نكاح متعة على فسخ (قوله مطلقا) أي عن التقييد بعدم البناء (قوله ظاهر) أي في الظاهر (قوله مطلقا) أي عن التقييد بالجهاب إياه

(قوله وبناء الزوج بها فيه)
عطف على التزويج (قوله
ووطئه اياها) عطف على
التزويج (قوله فصل
لباتها) هـ ذمة قبول
دعواها (قوله وهذا) اى
قبول دعوى الطارئة
التزويج الخ (قوله وذلك)
اى الاستثناء (قوله
اثباتها) اى دعواها (قوله
مجرية) يفتح الراء (قوله
كذلك) اى بحيث يمكن
موت شهودها واندراس
العلم بذلك (قوله وعدمه)
اى القبول (قوله لنافاة
الخ) علة لحرمه تزويج الملك
(قوله والرقبة) عطف على
الزوجية (قوله عدمه) اى
استحقاقها الوطء (قوله
به) اى الوطء (قوله آلى
منها) هذا المهمز اى حلف
على تركها أكثر من
أربعة أشهر (قوله رفعة)
اى الى حاكم (قوله وعلى
الائى) عطف على على
الذكر (قوله لقوة شبهة
الوالد فى مال ولده) علة لحرمه
ملك الولد (قوله هذا) اى
كراهة فى زوجها (قوله وان
علم) بضم العين الخ حال
(قوله وكذا) اى دفعها السيد
زوجها مالا ليعتقه عنها
فى فسخ نكاحها بلا طلاق

وبناء الزوج بها فيه ووطئه اياها وانه مات عنها أو طلقها وقت عدتها فحل لباتها وهذا
كالمستثنى من قولهم لا بد فى الاحلال من شاهدين على التزويج وامرأتين على الطلوة وذلك
لمشقة اثباتها وشبهه فى القبول فقال (ك) دعوى امرأة (حاضرة) اى مقبلة بالبلد مبتوتة انها
تزوجت ووطئت بلا منع ومات زوجها أو طلقها وقت عدتها فقبل وتحل لباتها ان (أمنت)
بضم فكسر اى كانت مأمونة فى دينها مجربة بالصدق والتدين فصدق (ان بعد) بضم العين اى
طال الزمن بين دعواها المذكورة بحيث يمكن موت شهودها واندراس العلم (وفى) قبول
دعوى (غيرها) اى المأمونة الحاضرة انها تزوجت مع طول الزمن كذلك وعدمه (قولان)
لابن عبد الحكم وابن الموازم بطالع المصنف على أرجحية أحدهما (و) حرم على المالك ذكر
كان أو أئى (ملكه) اى تزوجه فيحرم على الذكرك تزوج أمته وعلى الاثنى تزوج عبدها لنافاة
أحكام الملك أحكام الزوجية وشمل الملك القن وهذا الشائبة كأم ولد ومكاتب ومبعض ومدير
ومعتق لاجل ابن يونس لان الذكرا اذا تزوج أمته فقتضى الزوجية استحقاقها الوطء والرقبة
عدمه فان طابته به بالزوجية طابها بعدمه بالرقبة وان آلى منها فلا يصح لها رفعه فيضالف
الكتاب والسنة واجماع الامة ومثله لابي عمران عن عبد الوهاب والتأني فى تزويج الاثنى
عندها ظاهر (أو) ملك (ولده) اى من للزوج عليه ولادة ذكرا كان لولد أو أئى مباشر
أو نازلا بواسطة ذكرا أو أئى وان سفل فيحرم على الذكرك تزوج أمته ولده وأمة ولده وعلى
الاثنى عبد ولدها وعبد ولدها لقوة شبهة الوالد فى مال ولده وسواء كان الوالد حراً أو رقيقاً
(وفسخ) بضم فكسر نكاح من تزوج ملكه أو ملك ولده ان طرأ نكاحه على الملك يل (وان
طراً) ملكه أو ملك ولده لعله أو بعضه على التزويج بشراً وارثاً وغيرهما وفقهه (بلا
طلاق) للاجماع على فساده وهل له ووطؤها بالملك قبل استبرائها قولان لابن القاسم وأشهب
وشبهه فى الفسخ فقال (كراهة) طرأها أو ولدها ملك (فى زوجها) فيفسخ نكاحها بالطلاق
وذكره اذ وان علم من قوله وملكه الخ ليرتب عليه قوله هذا اذا كان طرقة لملكها على زوجها
بشراً بل (ولو يدفع مال) من الزوجة لسيد زوجها (ليعتق) سيد زوجها زوجها (عنها) اى
الزوجة فأعتقه عنها فيفسخ نكاحها الدخوله فى ملكها تقدير اذبة لدوامها اشتريه وأعتقه
وكذا سواها سيدته فى عتقه عنها ففعل وترغبه فيه اذبة قدر انما قبلت هبتها لها ومعهوم ليعتق
عنها انما لو دفعت له مالا ليعتقه عن غيرها أو سألته أو رغبتة فى عتقه عن غيرها أو دفعت له مالا
ليعتقه ولم تعين المعتق عنه أو سألته أو رغبتة فى مجرد عتقه بلا تعين ففعل فلا يفسخ النكاح
ولو أعتقه عنها فى هذه الصور وأولى ان أعتقه عنها بمجاناب لا سؤال لانها لم تملكه وولاءها
بالسنة قاله فى المدونة وظاهر المصنف ولو كانت الزوجة أمة وهو صحيح والولاء للسيد
وأشار بالوقول أشهب لا يفسخ النكاح ولا ولاها اذ لم يستقر لها ملكه (لا) يفسخ النكاح
(ان) اشترت أمة زوجها بلا اذن سيدها (رد سيد) للامة (شراء من) اى أمة زوجها
(لم يأذن) السيد (لها) اى الامة فيه لان شرائها على هذا الوجه كالأشراء ومعهوم لم يأذن
ان المأذون لها فى شرائه ولو فى عموم الأذن فى التجارة أو فى ضمن الكتابة يفسخ فيه النكاح
(أو) اى ولا يفسخ النكاح بشراء الامة زوجها من سيدته ان (قصدا) اى السيد والزوجة

(قوله بحث) اي استظهار (قوله قال) اي ابن عبد السلام (قوله ذلك) اي الفسخ (قوله ونأزعه) اي ابن عبد السلام (قوله ولا دليل) اي لخط (قوله لانها) اي الزوجة (قوله فيها) اي الهبة (قوله لقصدها) اي الزوجة الفسخ (قوله على انه) اي الفسخ (قوله لا يجوز) اي ينفذ ويضئ (قوله ذلك) اي

٦٠

الف التثنية (قوله اغتريا) باعتمام الغين

الفسخ (قوله هذا الكتاب) اي مختصر ابن الحاجب (قوله ولا معنى له) اي تعمد بدون القبال يتوهم الفسخ بقصد السيد وحده الفسخ حتى ينص على عدمه (قوله هي) اي الزوجة ذلك اي الفسخ بشرائها زوجها (قوله لكان له) اي النص على عدم الفسخ (قوله وجه) لرفعته توهم فسخه بقصدها (قوله بها) اي ردتها ففسخ النكاح فيتموهم فسخه فينص على عدمه وانه لا يفسخ (قوله وتستتاب) اي فان ثابت بقبيل والا قتلت (قوله فانها) اي الهبة (قوله ولو اراده) اي الفسخ (قوله بها) اي الهبة (قوله ارادة السيد) اي الفسخ بالهبة (قوله وعدمها) اي ارادته بها (قوله وبه) اي الفسخ اذ لم يرده السيد ولم يقبل العبد الهبة (قوله اي فان لم يقصد السيد الخ) تفسير لانهموهم (قوله ولو اغتراه) اي قصد الفسخ (قوله ولا حجة له) اي العبد (قوله ان قال) اي العبد (قوله انه) اي السيد (قوله اغتراه) اي السيد (قوله وعده) اي الاغتراه (قوله القيمة) وهو اي تلذذه بامته فرعه وأنشئه لنا اثبت خبره (قوله في رقبته) اي العبد (قوله تلحقها) اي الجنابة (قوله بذمته) اي العبد (قوله بها) اي دية جنبايته (قوله وخص الابن) اي بالذكر (قوله بهوض

(قوله ان قال) اي العبد (قوله انه) اي السيد (قوله اغتراه) اي السيد (قوله وعده) اي الاغتراه (قوله القيمة) وهو اي تلذذه بامته فرعه وأنشئه لنا اثبت خبره (قوله في رقبته) اي العبد (قوله تلحقها) اي الجنابة (قوله بذمته) اي العبد (قوله بها) اي دية جنبايته (قوله وخص الابن) اي بالذكر (قوله بهوض

القيمة) إضافة للسان وزاد لفظي سبب وعوض لدفع تهم تعلق حرفي نحو متعدي المعنى بعامل واحد (قوله ولولم تحمل) أي من وطء الأب مبالغة في ملكها أياها (قوله ويتبعه) أي الابن أباه (قوله بها) أي القيمة (قوله إن أعدم) أي الأب (قوله وتباع) أي الجارية (قوله فيها) أي قيمتها (قوله إن لم تحمل) أي الزمة من وطء الأب (قوله وعليه) أي الأب (قوله المنقص) أي لثمنها عن قيمتها (قوله وله) أي الأب (قوله الزيادة) أي لثمنها على قيمتها (قوله بها) أي الأمانة (قوله عدم) بضم فسكون (قوله آمن) بضم فكسرا أي الابن من تلذذ بها (قوله فأن حلت) أي الجارية من وطء الأب (قوله ويستبرئها) أي الأب الجارية (قوله والوالا) أي وإن كان استبرأها قبله (قوله فلا) أي يستبرئها (قوله واستبرأ أب الخ) بيان لما يأتي (قوله ولا يحد) أي الأب بوطئه جارية ابنه (قوله أشبهته) أي الأب (قوله الحديث الخ) أنه أشبهته وإضافة حديث البيان (قوله ولوعلم) أي الأب الخ مبالغة في نفي حده (قوله بوطئها ابنه) من إضافة المصدر لقوله وتكمل عمله برفع فاعله ٦١ (قوله ولأنه) أي الأب الخ عطف

على أشبهته (قوله ملكها) أي الأب الجارية (قوله يؤتب) أي الأب (قوله فيها) أي علم بوطء ابنه قبله وعدمه (قوله يعذر) بضم الياء وفتح الذال أي الأب (قوله لمعصية الله تعالى) أنه يؤتب (قوله بالقول) صلة الشبهة وبأوه سببية (قوله بأن له) أي الابن (قوله وإن) أي وإن لم يكن الابن بالغاً (قوله عنهما) أي المدونة (قوله أنه) أي الأب الخ بيان لما يحذف من (قوله على أنها) أي الأمانة (قوله فن) بكسر القاف وشد النون أي تامة الرقية (قوله وفيها) أي المدونة (قوله عليه) أي الأب (قوله ويناقضها) أي المسئلة (قوله جنايتها)

(القيمة) معتبرة يوم التلذذ ففعلها الأب لا ابنه ولولم تحمل ويتبعه بها إن أعدم وتباع فيها إن لم تحمل وعليه النقص وله الزيادة وللأب التماسك بها للخدمة أو التجري في عدم الأب وقيل ولو في يصره إن آمن فأن حلت فلا تباع وتبقى أم ولد للأب ويستبرئها من مائة الأول إن لم يستبرئها قبله والا فلا كما سبأ في عطفه على ما لا استبرأ فيه أو استبرأ أب جارية ابنه ثم وطئها ولا يحد لشبهته في مال ولده حديث أنت ومالك لأبيك ولوعلم بوطئها ابنه قبله على الرجوع ولأنه ملكها بنفس تلذذ بها إن لم يؤتب فيها إن لم يعذر بجهل لمعصية الله تعالى ولا يحد الابن بوطئها عالماً بوطء أبيه أياها للشبهة بالقول بأن له القسك بها ولو أيسر الأب قاله ابن رحال بعد قوله لم أقف على نص (وحرمت) الجارية أبداً (عليهما) أي الأب وابنه (ان وطئها) أي جارية الابن سواء تقدم وطء الابن على وطء الأب أو تأخر إن كان الابن بالغاً والا فلا تحرم على الأب (وعتقت) جارية الابن التي وطئها الأب وابنه إن حلت من وطء أحدهما (على مولدها) بضم الميم وكسر اللام منه ما عتقنا جازاً إن كل أم ولد حرم وطؤها فجزعتها فإن أولدها الابن عتقت عليه وله ولاؤها وغرم الأب له قيمتها على أنها قن هكذا في نص المدونة على نقل ابن رنسر وأبي الحسن خلاف ما في الشارح وت وابن عرفة عنها أنه يغرمها على أنها أم ولد ونص ابن عرفة وفيها إن وطئ أم ولد ابنه غرم قيمتها أم ولد وعتقت عليه ولاؤها لابنه ويناقضها قول جنايةها انما يقوم من فيه علفه رقي في الجناية قيمة عبدة والتفريق يبقا متعة الولاء في وطء الأب بخلاف الجناية يرد بانها قد تكون في البهض اه وفي المعيار إذا وطئ الأب أم ولد ابنه غرم قيمتها أخلاقاً للتوحي ثم هل يغرم قيمتها أم ولد أو أمانة قولان للكتاب وإن أولدها ولدين عتقت على السابق إن علم ولاؤها والافعلعها ما وولأوها لها وإن ولدت واحداً ولم يعلم من أيهما فإن كان وطئها بطهر فالقافة وإن كانا بطهرين الحق بالاول إلا إن كان استبرأها الثاني من ماء الاول ولدت بعد وطئها بسنة أشهر فيطلق به فإن لحق بأحدهما

أي المدونة (قوله يقوم) بضم ففتح مثقلاً (قوله علفه) بضم فسكون أي شائبة (قوله في الجناية) صلة يقوم (قوله والتفريق) أي بين المسئلتين (قوله متعة الولاء) إضافة للبيان (قوله في وطء الأب) صلة بقاء (قوله يرد) بضم ففتح مثقلاً خبر التفريق (قوله بانها) أي الجناية (قوله في البهض) أي للرفيق فتبقى المنفعة معها أيضاً (قوله غرم) أي الأب (قوله أمانة) أي لا شائبة فيها (قوله للكتاب) أي المدونة (قوله ولدها) أي الابن وأبوه أمانة الابن (قوله على السابق) أي بآلادها (قوله إن علم) بضم العين (قوله له) أي السابق (قوله والوالا) أي وإن لم يعلم السابق (قوله فعلمها) أي الأب وابنه عتقت (قوله لها) أي الأب وابنه (قوله ولم يعلم) بضم الياء وفتح اللام (قوله فالقافة) أي تنطو له طهته بأحدهما أو بهما (قوله وإن كانا) أي الوطنان (قوله الحق) بضم الهاء وكسر الحاء (قوله به) أي الثاني

(قوله والا) اي وان لم يطبق (قوله كان اشركتهما القافة) اي الاب وابنه في الولد (قوله فيبينهما) اي الاب وابنه (قوله لم يوجد) اي قافة (قوله برضاها) اي السيد (قوله ورضاها) اي البنث (قوله على انها غير مجبرة) راجع لرضاها (قوله وعلى انه) اي العبد (قوله غير كف) اي العرة راجع لرضاها ورضاها (قوله لانه) اي تزويج العبد بنت سيده (قوله ذلك) اي تزويج العبد بنت سيده (قوله وهي) اي الكراهة (قوله من الجواز) بيان لما وفيه ان الجواز قيد بانقل فهو الكراهة فلا تنوهم المناقاة حتى تدفع (قوله لانها) اي البنث (قوله منه) اي العبد ٦٢ (قوله ومات) اي ولدها (قوله ترثه) اي البنث زوجها العبد بموت أبيها (قوله تعلقها)

عذت عليه وهي ام ولده والا كان اشركتهما القافة عتقت عليهما فان اختلفت القافة اخذ بقول الاعرف ان وجدوا لا فيبينهما كما اذا لم يوجد (و) جاز (لعبد) ولو مكاتباً (تزوج ابنة سيده) او سيده برضاها ورضاها على انها غير مجبرة وعلى انه غير كف (ينقل) يكسر المثلثة وفتح القاف اوسكونها اي بكراهة لانه ليس من مكارم الاخلاق وسبب للتنافر والمناطع لان نفس الشريعة تأنف من ذلك وهي متعلقة بالزوجة ولألها دون العبد فلامناقاة بين ما أفادته الادم من الجواز وبين قوله بثقل قاله عب البناني وجدت بخط المستاوي عن خط التنبسي لانها ان ولدت منه ومات عن مال كان ميراثه لأمه وبيت المال لا يملكه ولا يملكه لأمه لانه ذو رحم وعبارة المدونة وجاز ان يتزوج العبد والمكاتب ابنة سيده عند ابن القاسم واستثقله مالك رضي الله تعالى عنهما ضيق استثقال مالك رضي الله تعالى عنه على الكراهة ابن محرز ليس من مكارم الاخلاق ومؤدى التنافر لان الطباع مجبولة على الانفة من ذلك ابن يونس خوف ان ترثه فيتمسك بالنسكاح وهذا ان التعليم لا يفيد ان تعلقها بالعبد ايضا (و) لعبد تزوج (ملك غيره) اي العبدان كانت مسألة سواء خشى العنت أم لا وجد طول الحرية أم لا لان الامة من نسائه ولانه لنقصه بالرقبة لا عار عليه في رقية ولده وليس هذا باحاطة من رقية نفسه وشبه في الجواز فقال (ك) تزوج (حر لا يولد له) اي الحر من جهته كخصي ومحبوب وشيخ فان وعقيم أو من جهة الزوجة كعقيمة وآيسة أمة غيره فيجوز لانه لا خوف ارقاق ولده المانع من تزوجه أمة غيره وعطف على المشبه في الجواز مشبه آخر فيه فقال (و) تزوج (أمة الجدة) اي الاصل غير المباشر بالولادة ذكر اكان أو أختي فشمل الجدة سواء كان من جهة الاب والام وان علا فيجوز للحر بشرط حرية المالك وكذا أمة أبيه وامه وان وجد طول حرة ولم يخش عنتا واسلام الامة لانه لا نقاء رقية الولد ولم يكر المصنف شرط حرية الاصل لعلمه من كون العلة انتقاء الرقية الذي لا يتحقق الا بحرية الاصل اذ لو كان رقاً كان ولداً مته رقاً لسيده ولا شرط اسلامها العلماء من قوله وامهم بالمالك ابن عرفة النخعي نسكاح كل أمة ولدها به حر جائز كأمه الاب والام والجسد ولو بعد أو أمة الابن على اجازة ابن عبد الحكم نسكاحها والمالك حر في الجميع (والا) اي وان لم يكن الحر لا يولد له ولم تكن الامة مالكاً ان يعتق ولدها عليه كاجنبي وأحرل رقيق (هـ) يجوز تزوجه الامة (ان خاف) الحر الذي يولد له (زنا) فيها أو في غيرها (و) ان (عدم) بفتح فكسر اي لم يجز للحر (ما) اي مالا (يتزوج) الحر (به حرة)

اي انكر كراهة (قوله بالعبد ايضا) قلت وهو مدلول جاز بثقل (قوله ان كانت) اي الامة (قوله سوا مخشى) اي العبد (قوله وجد) اي العبد (قوله ولانه) اي العبد (قوله لنفسه) اي العبد صلة لنفي العار (قوله بالرقبة) صلة لنفسه (قوله هذا) اي ارقاق ولده (قوله باحاطة) اي العبد (قوله امة) مقعول تزوج المقدر (قوله غيره) اي الحر (قوله المانع) نعت خوف (قوله من تزوجه) اي الحر (قوله فشمل) اي الجدة تقر بفتح على تفسيره بما ذكر (قوله سواء كان) اي الاصل (قوله وان علا) اي الاصل (قوله فيجوز) اي تزوج أمته (قوله وكذا) اي امة الجدة في جواز تزوجه الحر (قوله وان وجد طول حرة الخ) مبالغة في جوازه احوال (قوله واسلام الامة) عطف على حرية المالك (قوله لا تنقار رقية الولد) علة للجواز

(قوله لعلة) اي شرط حرية الاصل (قوله العلة) اي في الجواز (قوله الذي) نعت انتقاء (قوله اذ لو كان) من اي الاصل (قوله ولا شرط اسلامها) عطف على شرط حرية الاصل (قوله لعلة) اي شرط اسلامها (قوله به) اي النسكاح (قوله جائز) خبر نسكاح (قوله اجازة ابن عبد الحكم نسكاحها) من اضافة المصدر لفاعلها وتكميل عمله بنصب مقعوله (قوله والمالك) اي للامة الخ حال (قوله فيها) اي الامة (قوله الحر) فقد جرى بتزوج على غير ما ولم يعرض به لامن اللبس

(قوله من نقد الخ) بيان لما (قوله وولد ام ولد) اي من غير سبيلها (قوله خدمته) اي الحر (قوله ودابة ركوبه) اي الحر (قوله) لادار سكه (اي الحر (قوله اليها) اي الدار (قوله فيها) اي دار سكه (قوله فضل) اي زائد (قوله بلا شرط) اي خلوف زناه بغيرها وعدم وجوده طول حرة غير مغالية (قوله يتزوج) اي من خاف الزنا بأمة معينة (قوله تزوجها) اي الامه (قوله وان كان) اي من خاف الزنا بأمة معينة (قوله حر) اي تبعا لامة (قوله لم) اي تبعا لايه (قوله فهذه) ٦٣ اي ولو كناية (قوله في المفهوم)

اي لقوله وعدم ما يتزوج به حرة تفريع على مفهوم عدم الخ (قوله عليها) اي المبالغة (قوله في المنطوق) اي عدم ما يتزوج به حرة (قوله حينئذ) اي حين كونها لاتعفه (قوله وبهذا) اي جعل ولو كناية مبالغة في المفهوم وجعل او كان تحتها حرة مبالغة في المنطوق (قوله فيكون الاغنياء) اي المبالغة (قوله ولا يحسن عطفه) اي او تحتها حرة (قوله اغنياء) اي مبالغة (قوله موضوع الاغنياء) اذ موضوع الاول الحرة التي وجعل طولها وموضوع الثاني عدم الطول (قوله وتعا كس المشهورين) اذ المشهور في وجود طول حرة كناية امتناع تزوجها امة والمشهور في وجود حرة تحتها لم تعفه جواز (قوله ليست طولاً) اي مانعاً تزوجها امة (قوله وعليه) اي مذهب المدونة (قوله وعليه) اي مذهب المدونة (قوله بالضم عند المضاف بعد) بالضم عند المضاف اليه ونية معناه (قوله وعليه) اي المشهور (قوله للقولين) اي التحريم والكراهة (قوله وهي) اي خصوص الصادق وائمه لتأنيث خبره وهو اي قول اصبح (قوله بشرطيه) اي خوف العنت وعدم طول حرة غير مغالية (قوله عدمه) اي القسح (قوله قبل) بالضم اي قبل البناء (قوله وبعد) بالضم اي وبعد البناء (قوله غير مكاتب) دليله عطف مكاتب (قوله بلا شرك ايضا) بدليل بلا شرك الاول

من فقد وعرض ودين على ملئ وسائر ما يمكنه به ككناية وخدمة معتق لاجل او اجارته كدبر أم ولد ولو رقيق خدمته ودابة ركوبه وكتب فقه يحتاج لها الامكان استعارة غير حال ادار سكه لشدة الاحتياج اليها غالباً وظاهر هذا ولو كان فيها فاضل عن حاجته ونعت حرة بقوله (غير مغالية) في مهرها اي غير طالبة منه ما يخرج به عن العادة الى السرف فالمغالية لا تمنع نكاح الامه فان لم يجد غير ما يتزوج الامه على الاصح ووجود المغالية كعدمها وان خشى زنا في امة بعينها في تزوجها بلا شرط خلافاً لما في الموازية وقال اللخمي يتزوج حرة ان كان خالياً من النساء ويكثر من وطئها فقد يذهب ما في نفسه من خير مسلم المرأة تقبل في صورة شيطان وتدير في صورة شيطان فاذا أبصر أحدكم امرأة فأحببته فليأت أهله فان ذلك يرتد ما في نفسه فان لم يذهب ما عنده تزوجها وان كان ذازوجه وعلم انه لا تكفه تزوج اخرى فان لم تكفه تزوجها ومفهوم عدم ما يتزوج به حرة غير مغالية انه ان وجد ما يتزوج به حرة غير مغالية حرم عليه تزوج الامه ووجب عليه تزوج الحرة ان كانت مسلمة بل (ولو) كانت (كناية) لان ولدها حرم مسلم فهذه مبالغة في المفهوم وعطف عليها مبالغة لكن في المنطوق فقال (او كان تحتها) اي في عصمة خائف الزنا الذي لم يجد طولاً لحرة غير مغالية يعرف بها نفسه (حرة) لم تعفه اذ ليس وجودها حقيقاً بذولاً وبهذا يدفع اعتراض ابن غازي ونصه قوله او تحتها حرة هكذا هو في النسخ التي رأيناها بالاعاطفة واعل صوابه ولو تحتها حرة بواو النكابة ولو الاغنياء فيكون الاغنياء ارجحاً لقوله وعدم ما يتزوج به حرة ولا يحسن عطفه على قوله ولو كناية الذي هو اغنياء في الحرة لاختلاف موضوع الاغنياء وتعا كس المشهورين فقد صرح اللخمي وغيره بان مذهب المدونة ان الحرة تحتها ليست طولاً وعليه يحمل كلام المصنف وعليه فرع قوله بعد كزوج امة عليهم اواله أعلم ومفهوم ان خاف زنا الخ انه ان لم يتعفه او خافه ووجد طولاً لحرة غير مغالية فلا يجوز له نكاح الامه وهو كذلك على المشهور وعليه فهل المنع تحريم او كراهة الباسي في المدونة ما يدل للقولين وهل ما يتزوج به الحرة خصوص الصادق ولو لم يجد ما ينقعه عليها وهي رواية محمد وقال اصبح الطول ما يصلح لنكاح الحرة من مهر وثيقة وموتة اللخمي وهو ابن وان تزوج الحر الذي يولد له امة من لا يعتق ولدها عليه بشرطيه ثم زال الشيطان او احدهما ففي نسخة ثلاثة أقوال اقتصر في الشامل على عدمه وان تزوجها بدون الشرطين او احدهما فيفسح بطلاق لانه مختلف فيه وهل قبل فقط او وبعد ان لم يطل او وان طال لانه فاسد لعقد ما لم يحكم حنفي بعتقه (و) يجوز (لعبه) غير مكاتب (بلا شرك) لسببته فيه (ومكاتب) اي معتق على مال مؤجل بلا شرك ايضا (وغددين) بفتح الواو وشكون الغين

ايضا بدليل بلا شرك الاول

المجعة اى قبجى المنظر (نظر شعر السيدة) المسالك لهما وبقيمة اطرافها التى يتطرحها محرمها
منها وانخلوة بها ابن ناجى وهو المشهور ومنه ابن عبد الحكم فلا يخفى لونها فى بيت قاله الشيخ
سالم عجم عبارة ابن ناجى فى شرح المدونة ما ذكره من ان العبد يجوز له ان يرى شعر سيدة ان
كان وغدا هو المشهور وقال ابن عبد الحكم لا يرى شعرها ولا يخفى لونها فى بيت اه
ومفهومه لا يترك منع نظرها لهما فيه شرك ولولوا زوجها اخرى ما لا شئ لهما فيه البنى فى مثل
ما لابن ناجى لابن عبد السلام فالتلاف انما هو فى رؤية شعرها اما ما خلوتهما فليس فيها الا
المنع خلافا لسالم هـ ذاهوا الظاهر وخص المصنف الشعر تبعه الغير واحد كاللحمى وعبارة ابن
رشد ويجوز للعبد ان يرى من سيدة ما يراه المحرم منها لقوله تعالى وما ملكك ايمانهم الا ان
يكون عبيد له منظر فيكره ان ينظر ما عدا وجهها اه فيشهد ما ذكره سالم فى الاطراف وشبهه
فى الجواز فقال (ك) نظر (خصى وغدا) الملوكة (لزوج) شعر زوجته سيدة فيجوز ومفهوم لزوج
ان الخصى الحر والمملوك لغيره ما لا يجوز له ذلك وهو كذلك على المشهور ومفهوم وغدا
ان خصى الزوج الجليل لا يجوز له ذلك وهو كذلك (وروى) بضم فكسر عن الامام مالك رضى
الله تعالى عنه (جواز) اى انظر لخصى الوعد شعر الحرة ان كان ملكا لهما ولزوجه ابل
(وان لم يكن) لخصى ملكا (لها) اى الزوجين بان كان لغيرهما وافظ الرواية لا بأس للعبد
الخصى ان يدخل على النساء ويرى شعرهن ان لم يكن له منظر (وخيرت) بضم الخاء المعجمة
وكسر المثناة تحت الزوجة (الحرقة مع) الزوج (الحر) تزوجه فتجب مدعة زوجته امة لم تعلمها
حال عقد عليها فتخير الحرة (فى نفسها) لان عليها معرفة فى معادلتها امة ومفهوم فى نفسها انها
لا تخير فى الامة ومفهوم مع الحر انما لا تخير فى نفسها مع العبد لان الامة من نساءه فكان
الحررة علمت به او دخلت عليها ومفهوم زوجة انها لا تخير مع الحر ان وجدت عنده امة له اذ
لا يلحقها عارها ومن شأن الزوجات التسرى مع الزوجات وتختار نفقته (بطاقة) فقط فان
أوقعت أكثر منها فلا يلزم الزوج الواحدة وقال محمد ان أوقعت ثلاثا لزمته واسات (بائعة)
نعت كاشف اذ كل طلاق جبري بائن الاعلى مول او معسر بنفقة واذا كانت قبيل البنا فقول
لها نصف الصداق والاقول ان حكاها ابن عرفة واقتصر أبو الحسن على الثانى وشبهه
فى التخيير فقال (كنزويج) الحر (أمة عليها) اى الحررة فتخير الحررة فى نفسها بطلقة بائنة وفى
نسخة بلام التعليل وفى اخرى بساء السببية وعليها ما فهمت من تصحيح المسئلة والجموع
صورة واحدة فنسخة الكاف اولى لاشغالها على مسئلتين (او) تزوج الحر بامة (ثانية) على
الحررة التى رضيت بتزوجه امة عليها او قبلها فتخير الحررة ايضا وكذا ان تزوج ثالثة (او علمها)
اى الحررة (ب) زوجة امة (واحدة) مخاطبها الحر وتزوجه عليها (فألفت) بسكون اللام وبالفاء
اى وجدت مع الموألى تزوجه (أكثر) من زوجة امة واحدة فتخير فى نفسها كذلك (و) ان
زوج المسالك امة لحر أو عبيد أو أراد تبوئها عن مالكها (ف) (لا تبوأ) بضم المثناة فوق وفتح
الموحدة والواو ومشددة آخره همز لا تفرد بيت (امة) متزوجة جبراً على مالكها (بلا
شرط) من مخاطبها على سببها تبوئها (او) جريان (عرف) به لانه يعطى او ينقص خدمتها
سببها فيقتضى له قيامها فى بيتها ويأتىها زوجها متى شاء لدخوله على ذلك فان شرط او اعتد

(قوله وبقيمة) عطف على
شعر (قوله وانخلوة) عطف
على تنظر (قوله وهو) اى
جواز الاختلاص بها (قوله
ومنعه) اى اختلافها
(قوله ما ذكره الخ) خبر
عبارة (قوله من ان العبد
الخ) بيان لما (قوله هو
المشهور) خبر ما (قوله بلام
التعليل) اى الدخلة على
تزويج بدل الكاف (قوله
وعليها) اى اللام والباء
(قوله فهذا) اى تزويج
او بتزويج (قوله مسئلتين)
اى وجود الحررة امة سابقة
عليها وتزوج امة عليها
(قوله لانه) اى تبوئها
(قوله خدمتها) اى الامة
(قوله له) اى سببها (قوله
لدخوله) اى زوجها (قوله
على ذلك) اى ايمانها فى
بيت مالكها (قوله فان شرط)
بضم فكسر اى تبوئها

(قوله عليه) اى التبوؤ (قوله وثقتما) اى الامة المتزوجة (قوله كذلك) اى ولو الى بالبعد (قوله فيها) اى سقر سيدها بها
وبيعها لمن يسافر بها (قوله بعده) اى سقر زوجها معها (قوله له) اى سيدها (قوله لتد ابنا) اى الامة (قوله اياه) اى الدين
(قوله باذنه) اى سيدها له ليس له اسقاطه (قوله ودينه) اى السيد كدينها اى الامة لذى ليس لسيدها اسقاطه (قوله في منعه)
اى الاسقاط من صداقها (قوله كل ما الخ) مفعول يضع (قوله في شرطه) ٦٥ اى ربيع الدينار (قوله وله)

اى سيدها (قوله رضىه)
اى ربيع الدينار (قوله
بعده) اى البناء (قوله به)
اى ربيع الدينار (قوله
وصيرورته) اى ربيع الدينار
(قوله وهذا) اى جواز
وضع سيدها من صداقها
ان لم يمنع دينها (قوله والا)
اى وان لم يتزوج مالها (قوله
وقد مرض السيد) اى مرضا
مخوفا (قوله قرب) اى أجل
العق (قوله له) اى سيدها
(قوله لصدقه) اى بعض
صداقها (قوله بعده) اى
الدخول (قوله بكبير) بضم
ففتح (قوله وجعله) اى قول
ابن بكير (قوله وعزاه) اى
قول ابن بكير (قوله لها)
اى المدونة (قوله واجب)
اى عن قول ابن بكير لحن
الله تعالى (قوله لا اخذه)
اى ربيع الدينار (قوله
السيد) فاعل اخذ (قوله
ويتكامل) اى صداقها
(قوله عليه) اى زوجها
(قوله به) اى قتلها قبل
بنائها (قوله اذلايتهم)
بضم ففتح مثلاً اى سيدها
(قوله له) اى تكميل صداقها

جبر السيد عليه واسيدها من خدمتها ما لا يعطل حق زوجها وثقتما على زوجها بوئت أول
تبوا الا المكتوبة وام الولد قتبوا أن جبراً بلا شرط او عرف والمبعضة في يومها كالخوة وفي يوم
سيدها كالقن (وللسيد السقرين) اى امة متزوجة (لم تبوا) ولوالى بالبعد وبيعها لمن
يسافر بها كذلك وبقضى زوجها بسقر ومعهما فيهما الاعرف بعده ومفهوم لم تبوا أنه
ليس له السقرين بوئت ولا بيعها لمن يسافر بها الاعرف او شرط (و) للسيد (ان يضع) اى
يسقط عن زوج امته (من صداقها) اى الامة لانه ما لكه سوا بوئت أم لا بنى بها أم لا (ان لم
يمنعه) اى الوضع من صداقها (دينها) اى الامة المحيط بها الذى ليس له اسقاطه لتد ابنا
ايها باذنه ومفهوم الشرط انه ان منعه دينها فليس له الوضع قبل البناء ولا بعده ودينه كدينها
في منعه كل ما اراد وضعه (الاربع دينار) فليس له وضعه قبل البناء لحق الله في شرطه في صحة
النكاح وله وضعه بعده امة النكاح به وصيرورته حق السيد وهذا اذا كان يتزوج مالها والا
كدبرة وقد مرض السيد ومعهة لأجل قرب فلا وضع له ومن التبعية لانه لا تغنى عن
الاستثناء لصدقه بما زاد على ثلاثة ارباع دينار (و) للسيد (منعها) اى الامة من دخول
زوجها بان لم يدخل ومن وطئها بعده ان كان دخل بها (حتى يقبضه) اى السيد المهر من
الزوج (و) له (أخذه) اى المهر كانه لنفسه هذا قول ابن القاسم وقال ابن بكير الاربع دينار
لحق الله تعالى وجعله ابن الحاجب المنصوص وعزاه بعضهم لها واجب بان المضر في ربيع
الدينار اسقاطه للزوج لا اخذه السيد وله أخذه (وان قتلها) اى السيد امته ولو قبل بناء
الزوج ام ويتكامل عليه به اذلايتهم بقتله اذ الغالب نفسه عن قيمتها (أو باعها) اى السيد
امته لمن يذهب بها (يمكن بعده) يشق على زوجها الوصول اليه في كل حال (الا) ان يبيعها قبل
البناء (لغالب) يمنع زوجها من وصوله اليها فلا يستحق البائع الصداق ويجب عليه وده للزوج
ان كان قبضه منه ومتى تمكن الزوج من وصوله اليها وجب عليه دفعه اياها قاله ابو عمر ان فان
باعها بعده البناء افلام فله اخذه لتقرره على الزوج بالبناء وما سبق كاه في كتاب النكاح من
المدونة وهو يقيد انه لا يلزم السيد تجهيزها به (وفيها) اى المدونة في كتاب الرهون (يلزمه)
اى السيد (تجهيزها) اى الامة (به) اى الصداق الذى باخذه من زوجها (وهل) ما فى الكتابين
(خلاف وعليه) اى كونهما محتاتفين (الاكثر) من شارحها (او) وثاق وعليه الاقل منهم
واختلف الموفقون فمنهم من قال (الاول) اى الذى في نكاحها من اخذه صداقها في امة مقبضة
في بيت سيدها (لم تبوا) بضم ففتح مثلاً هـ موزا اى لم تفر مع زوجها بينت والثانى الذى
في رهونها من لزوم تجهيزها به فين بوئت (او) اى ومنهم من قال الاول في امة (جهزها)
سيدها (من عنده) بمنزل ما تجهيز به من مقبوض صداقها عادة والثانى فين لم يجهزها من عنده

٩ مح في (قوله نفسه) اى مهرها (قوله عليه) اى البائع (قوله مرده) اى صداقها (قوله عليه) اى
زوجها (قوله دفعه) اى مهرها (قوله له) اى البائع (قوله اخذه) اى مهرها (قوله لتقرره) اى مهرها (قوله انه) اى الشان
(قوله به) اى صداقها (قوله الرهون) بضم الراء جمع رهن (قوله من اخذه) اى سيدها الخ بيان الاول (قوله في امة مقبضة في
بيت سيدها الخ) خير الاول (قوله من لزوم تجهيزها به) بيان الثانى (قوله فين بوئت) خبر الثانى

(قوله وثق) بضم فكسر مثقلا (قوله تقدم) اضم فكسر مثقلا (قوله بغيره) أى عبد سده سراكا او عدا (قوله الى دفع صداقها) صلا منع (قوله له) اى مشتريا (قوله لانه) اى صداقها (قوله وهو) اى مالها (قوله وان كان المهر له) اى بائنها حال (قوله والا) اى وان كان معقها اشترط مالها (قوله فلا) اى فليس لها منع نفسها (قوله لانه) اى صداقها (قوله له) اى بائنها (قوله ارسدها) اى الامه عطف ٦٦ على بسيدته (قوله كذلك) اى الذى اعتقها بشرط تزوجها اياه ورضيت به (قوله اذ طوع

الرقيق كره) بضم الكاف
 عليه لعدم لزوم الوفاء بشرط
 التزيج (قوله غيره) اى
 السيد حال من فلان (قوله
 او من اعطى سيدها الخ)
 عطف على من اعطى (قوله
 ان لا تزوجه) أى من
 اعطى المال لسيدها (قوله
 وسقط نصف صداقها) اى
 لا يلزم زوجها (قوله اى
 زوجها) (قوله قبضه) أى
 صداقها (قوله رده) أى
 السيد صداقها المشترك
 (قوله من قبله) بكسر ففتح
 اى جهته سيدها ببيعها
 لزوجها (قوله فيها) اى
 المدونة (قوله بسقوطه) أى
 صداقها عن زوجها (قوله
 يبيع السلطان) اى الامة
 لزوجها (قوله رجوع)
 مقول اوهم (قوله به) اى
 الصداق (قوله من الثمن) اى
 الذى اشترى الزوج الامة
 به من السلطان (قوله او
 محصاة الغرما) أى فى
 الثمر (قوله به) أى الصداق
 (قوله عليه) اى الحسب
 بالسقوط (قوله رفع هذا)
 اى المذكور من الرجوع

(قوله ابتاعها) اى اشتراها (قوله من زوجها) اى له صلة باع (قوله قبل بثائه) اى زوجها بها له باع (قوله منه) اى لزوجها (قوله وضعف) بفتح واى ابو عمران (قوله النفي) خبر ان (قوله القيد) بفتح الميم نعت النفي (قوله الا ن) بفتح الهمز الاول وسكون اللام ومد الهمز الثانى (قوله وليس مراده) اى ابن القاسم (قوله انه) اى الزوج (قوله طلاقا) اى عن تقييده بالان (قوله انتزاعه) اى ما لها (قوله سيدها) فاعل انتزاع (قوله وتبعيتها) اى الامة فى الخروج عن مالك سيدها عطف على جواز (قوله ولم يشترطه) اى صداقها الخ حال (قوله لان بيعت) مفهوما ان عتقت ٦٧ (قوله الا ان يشترطه) اى صداقها

(قوله النكاح) مفسر
لفاعل بطل المستتر فيه
(قوله شرطه) اى تزوج
الامة عم شرطه باضافته
لضميره (قوله اى الزوج)

الامة مفسر للفاعل المستتر
والمفعول البارز (قوله
فيهما) اى الحلال والحرام
(قوله فى الحرام) بكل حال
خبر قولهم والجلة جواب
عن ايراده على قوله فقط
(قوله لهذا) اى قولهم
العقد على حلال وحرام

باطل فيهما (قوله قيد) بضم
فكسر مثة لا (قوله والا)
اى وان كانت ملكا للحر
(قوله بطل) اى النكاح
(قوله فيهما) اى الحر
والامة (قوله والعقد) على
الامة التى يجوز نكاحها
الخ مفهوم التى حرم تزوجها
(قوله فيهما) اى الحر
والامة (قوله ولو سيدتها)
اى الامة (قوله فيبطل) اى
العقد (قوله احداهن) اى
الجنس (قوله والا) اى وان
كانت احداهن امة يحرم

ثم ابتاعها من سيدها قبل الباء فلا صداق لها وان قبضه السيد ردة لان الصبيح من قبله
وفى العتبية سمع ابو زيد ابن القاسم من قبض مهرامته فباعها السلطان فى فلسه من زوجها
قبل بثائه فلا يرجع زوجها بمهرها على ربه لان السلطان هو الذى باعها منه فاختلف هل
ما فى النكاحين خلاف وهو تأويل ابي عمران ورأى ان يبيع السلطان وصف طردى وضعف
ما فى العتبية او وفاق وان معنى قول ابن القاسم فى العتبية لا يرجع به النفي المقيد اى
لا يرجع به الا ن من الثمن وليس مراده انه لا يرجع به مطلقا وهذا تأويل بعضهم فقوله
ولو يبيع سلطان اشارة للوافق وقوله ولكن لا يرجع به من الثمن هو وجهه الوفاق وقوله
اولا اشارة للخلاف اى اول ما يسقط ببيع السلطان للامس فلا يرجع به مطلقا لان الثمن ولا من
غيره قرره الشارح وت (و) ان بيعت الامة لزوجها (بعده) اى البناء فصدقها (كأهلها)
اى الامة فى جواز انتزاعه سيدها وتبعيتها ان عتقت ولم يشترطه سيدها لان بيعت الا ان
يشترطه المشترى فلا يسقط عن زوجها ببيعها له من سيدها وسلطان الى غيره هذا من احكام
مالها (وبطل) النكاح (فى الامة) التى حرم تزوجها فقد شرطه (ان يجعلها) اى الزوج الامة
(مع حرة) فى عقد فيبطل العقد (فقط) اى دون الحره فيصح العقد عليها وقولهم العقد على
حلال وحرام باطل فيه ما فى الحرام بكل حال كبيع خل وخمر وشاة وخنزير وتزوج الامة
جائر بشرطه وقال سحنون بطل فى الحره ايضا لهذا وقيد المشهور بكون الامة ملكا للغير
الحره والا بطل فيهما ملكا للحره الصادقين فلم يميز الحلال من الحرام والعقد على الامة التى
يجوز نكاحها مع حرة صحيح فيهما ولو سيدتها (بخلاف) جميع (الجنس) من الزوجات يعقد
واحده فيبطل فى جميعهن ويفسخ ولو ولدن اولاد اسواء كن حرائر او امه او بعضهن حرائر
وبعضهن امه وسوا جميعهن فى صداق ام لا اذ لم تكن احداهن امة يحرم نكاحها والابطال
فيها فقط وقد شمل هذا قوله وبطل فى الامة الخ اذ المراد بكل منهما الجنس الصادق بالمتعدد
ايضا افاده عب البناني الظاهر فسخ النكاح فى هذه الصورة فى الجميع وكذا فى محرمتى
الجميع واحداهما امة محرمة لان التحريم فيهما ليس من جهة الامة بل من جهة جميع الجنس
المحرم بالاجماع وجميع محرمتى الجميع كذلك التحريم بنص القرآن فقد جمع العقد تحريم الامة
وتحريم الجميع المذكور فهو اولى بالابطال فى الجميع مما ليس فيه الامة (و) بخلاف جمع
(المرأة ومحرمها) اى من يحرم جمعها معها كاختها فى عقد فيفسخ فيه ما ولو طال بعد ثبناه
ولامبى به صداقها المسمى ان كان والا فصدق مثلها وفسخ فى الجميع فيه ما لم تعدن

نكاحها (قوله بطل) اى العقد (قوله فيها) اى الامة (قوله هذا) اى كون احداهن امة يحرم نكاحها (قوله منها) اى الامة
وحرة ولا لشمول هذا (قوله فى هذه الصورة) اى خمس احداهن امة يحرم نكاحها (قوله فى الجميع) اى الاربعة الحرائر والامة
(قوله واحداهما امة الخ) حال (قوله فيهما) اى صورتين (قوله كذلك) اى محرم بالاجماع (قوله والا) اى وان لم يكن مسمى
(قوله فيهما) اى جميع خمس وجميع محرمتى الجميع

(قوله الامة) مفسر انما اذن المستتر فيه (قوله فيه) أي العزل (قوله هي) أي الامة (قوله لحقها) أي الامة عليه لا شرط
اذنها (قوله وحقه) أي سبدها الخ ٦٨ عليه لا شرط اذنه (قوله والا) أي وان كانت لا تحمل (قوله الى تمام طهرها) غاية

ما قدر أي فلا يشترط اذنه في العزل في وطئها بعده (قوله) أي زوجها (قوله) أي العزل (قوله فلا يشترط اذن وليها) أي الحرة تفرع على الانتصار على اشتراط اذنها (قوله فيه) أي العزل (قوله) أي ولي الحرة (قوله عليه) أي منع اخرجها قبل تمام الاربعين (قوله يجوز) أي اخرج المني (قوله قبله) أي تمام الاربعين (قوله بغيره) أي ماء الزنا (قوله وهي بكر) حال (قوله بدليل قوله وامتهم بالث) لان الاستثناء معيار العموم (قوله لانها) أي الكفاية الخ علة لقوله بكرة (قوله ولانه) أي تزوج الكفاية (قوله بينكم) أي معشر الاذ واج (قوله وذلك) أي السكون والتودد الى الكفار (قوله ممنوع لقوله تعالى الخ) فان قبل هذا يفيد منع تزوجها لا كراهته فالجواب ان المنع في موادة القلب من حيث الدين والكراهة في الموادة الظاهرة والمعاشرة الدنيوية والله اعلم (قوله واجازه) أي تزوج الكفاية (قوله ان كان) أي لو طء

الحرام بخلاف الامة مع حرة (ولزوجها) أي الامة (العزل) يفتح العين المهملة وسكون الزاي أي عدم انزاله فيها عند جماعها وكذا جعل حرة في فرجها حاله تمنع وصول مائه لرحمها (ان اذنت) الامة لزوجها فيه هي (وسبدها) أي ما لكها ذكر اكان او انشئ لحقها في كمال التذاذها وحقه في ولدها ان كانت تحمل والا كصغيرة وآيسة وبغلة وحامل فلا يشترط اذن سبدها فانه اللغوي ابن عرفة وكذلك ان اصحاب امرأة بائنا الى تمام طهرها وشبه في الجواز فقال (ك) عزله عن (الحرة اذا ذنت) الحرة فيه ولو بلا عوض او صغيرة تجبر على النكاح لو تأتت فلا يشترط اذن وليها فيه الا لاحق له في ولدها واشعر كلامه يجوز عزله المالك عن امته بغير اذنها وهو كذلك ولو أم ولد اذ لاحق لها في الوطء وربما اشعر جواز العزل بان المني اذا صار داخل الرحم فلا يجوز اخراجه وهو كذلك واشد منه اذا تخلق واشد من اذا انقخت فيه الروح فيصير جماعا قاله ابن جزي وقوله لا يجوز اخراجه ظاهره ولو قبل تمام اربعين يوما وهو كذلك عند الجمهور نقلة البرزلي وحكي ابن العربي الاتفاق عليه وقال اللغوي يجوز قبله وظاهره ولو في زوجة وظاهر قول الجمهور ولو لماء زنا وينبغي تقييده بغيره خصوصا ان خافت قتله بظهوره وهي بكر ابن العربي لا يجوز لرجل ولا لمرأة استمهال ما يقطع الماء او يبرد لرحم او يقل النسل (و) حرم (الكافرة) أي وطئها بملك وانكاح بدليل قوله وامتهم بالملك (الا الحرة السكينة) فيجوز تزوجها (بكره) بضم فسكون أي كراهة عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه لمسلم حرا وعبد قاله في الرسالة والجلاب لانها تغذي بالخنزير والخنزير تغذي ولداه به ويقبلها ويضاجعها وليس له منه ما من سماه دخوله عليه ما وخوفان موتها حاملاته فقد فن في مقسرتهم وهي حفرة من النار ولانه سكون الى الكوافر ومودة لهم لقوله تعالى وجعل بينكم مودة ورحمة وذلك ممنوع لقوله تعالى لا تجد قوميا يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله الآية واجازه ابن القاسم بلا كراهة لقوله تعالى والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم أي الحرائر وليس له منه ما من انتغذى بالخنزير وشرب الخمر ولا من نحو الكنياسة على الاصح ولا من صلاتها وصومها ولا يطأها صائمة ان كان ممنوعا في دينها لا قراها عليه وان كان باطلا (وتأكد) بفقهاء متفلا أي اشتد وتوقى الكره في تزوجها (بدار الحرب) أي الكفرة على كره تزوجها ببلد الاسلام لتقويها بابل دينها فيخشى تربيتها ولدها على دينها وعدم مبالاة باطلاع ابيه على ذلك هذا ان كانت الكفاية على دينها الاصل بل (ولو) كانت (يهودية تنصرت) أي ارتدت عن دين اليهودية الى دين النصرانية سواء أظهرت ذلك واخفته (وبالعكس) أي نصرانية تنصرت ومعه ومه ان الصابئة ان ارتدت الى الدهرية او الجوسمية تحرم وهو كذلك قولوا واحدا والظاهر ان الجوسمية والدهرية اذا تنصرت وتنصرت تحمل (والا) امتهم فهو بالنصب عطف على الحرة أي الامة السكينة فيجوز وطؤها (بالمالك) وظاهره بلا كراهة ومعه ومه بالمالك وهو بالنكاح وهو كذلك فلا تحمل لمسلم ولو عبدا وهي مملوكة لمسلم لتأديته لارتقاء ولدها المسلم للكافر الذي ملكها او يملكها الجواز

(قوله عليه) أي دينها (قوله وان كان) أي دينها الخ حال (قوله الدهرية) بضم الدال نسبة للدهرية فتحملها على غير قياس (قوله فهو) أي امتهم تفرع على تقدير الا (قوله وهي مملوكة لمسلم) حال (قوله تأديته) أي تزوج الامة السكينة

(قوله اي ابي واديم) تفسير اقرر (قوله الزوج الكافر) اي كايما كان او مجوسيا تفسير لنايب فاعل قررا المستتر فيه (قوله وهو متزوج بها) اي الحرة الكاكية حال (قوله وان كان) اي نكاحهم فاسدا حال (قوله ترغيبا له) اي الذي اسلم عليه اقرر (قوله في الاسلام) اي استقراره فيه (قوله وحصول) عطف على عدم (قوله فهمه) اي ابن راشد بخرى الفعل على ضمير غير ما ولا بدس (قوله الاتفاق) خبر الذي (قوله التفصيل) اي بين استيفائها شروط صحة فهي ٦٩ صحيحة والاتفاق سادس (قوله ونحمل)

اي انكحتم (قوله الجهل)
اي باستيفائها الشروط
وعدمه (قوله لانه) اي
الفساد (قوله وان كنا
لانفسهنا) حال (قوله منع)
خبر فائدة (قوله توليها
المسلم) من اضافة المصدر
للمفعول ثم رفع فاعله (قوله
وحضورها) عطف على
توليها (قوله لليهود) صلة
شهادة (قوله على انكحتم)
صلة شهادة (قوله ومنعها)
أي الشهادة لهم على ذلك
عطف على جواز (قوله
وارد) خبر فرض (قوله
منعه) اي الذهاب الى
ديارهم (قوله لانه) أي عدم
الذهاب (قوله ليد) أي
معروف من الصوابي
لشاهد (قوله صافت) أي
تقدمت (قوله ضرورة)
اي اقدضت الذهاب لدارهم
(قوله وان لم توجد شروط
الخ) مبالغة في تقريره عليها
ان اسلمت (قوله سبت)
اي زوجة الكافر (قوله
بعد قدومه) أي زوجها
(قوله ولم تعق) حال (قوله
فسخه) اي نكاحها قوله

يبعها الكافر على دينها (وقرر) بضم فكسر منقلا اي ابي واديم الزوج الكافر (على)
نكاحها اي الحرة الكاكية (ان اسلم) الزوج وهو متزوج بها وان كان فاسدا ترغيبا له
في الاسلام وهل مع الكراهة كالاتداء وعليه ابن عبد السلام ولا بناء على ان الدوام
ليس كالاتداء وعليه البرزلي تردد وشروط اقراره عليها عدم المانع الا في قوله الا المحرم
وحصول ما يعتقدونه نكاحا بينهما قبل اسلامه (وانكحتم) اي الكفار (فاسدة) ظاهره
ولو استوفت شروط صحة النكاح وهو الذي في التوضيح به ابن راشد فيما فهمه من قول
ابن شاس وابن الحاجب المشهور وانكحتم فاسدة والذي افاده عبد الوهاب وابن بوانس
واللخمي وابو الحسن وابن قنوح وغيرهم الاتفاق على التفصيل ونحمل على الفساد عند
الجهل لانه الغالب ففسد المسنون في الشروط فاسدا اتفاقا ومستوفيا في فساد وعدمه
طريقتان وفائدة الحكم بفسادها وان كالاتداء ففسدها ونقرهم عليها ان اسلموا منع توليها المسلم
وحضورها وشهادته عليها وذكر ابن عرفة اختلاف فتوى شيوخه في جواز شهادة المنصين
للسهادة بين الناس لليهود على انكحتم بولي ومهر شرعي ومنعها والف كل منهم على الآخر
والصواب ترجيح ابن عبد السلام منعها وفرض الخلاف في المنتهين وارد على سؤال والا
فغيرهم كذلك وعلى جهة فهل اهتم ذلك والذهاب معهم الى ديارهم البرزلي الصواب منه
لانه اعز للاسلام الالبس لمقت اضرورة (و) قرر الذي اسلم وهو متزوج امة كايمة او مجوسية
او حرة مجوسية (ان عقت) الامة الكاكية (واسات) المجوسية حرة كانت او امة وان لم توجد
شروط نكاح الامة لان الدوام ليس كالاتداء ومثيل اسلام الحرة تهودها وتنصرها ابن
عرفة ابن محرز لو سبحت بعد قدومه واسلمه واسلمت ولم تعق احتمل فسخ نكاحها لان شرط
عدم فسخ نكاح الامة عدم الطول وخوف الفت والارجع عدم فسخه كترجح امة بشرطه
ثم وجد طولا لا يفسخ نكاحه (ولم يعد) عتقها واسلمها من اسلامه ومثلي لنفي البعد فقال
(كالتنهر) فهو مثالي للقرب على المعتمد فكانه قال وقرب كالتنهر (وهل) اقراره عليها بشرطه
(ان غفل) بضم الغين المجبة عن ايقافها هذه المدة فلم توقف حتى اسلمت بانسراح صدرها لانه فان
وقفت وقت اسلامه وطلب منها الاسلام فابته ثم اسلمت بعده بكشهر فلا يقر عليها (او يقر)
عليها ان اسلمت بعده بكشهر (مطلقا) عن التمييز بافتقارها عنها فيه (تاويلان) هذا ظاهره وبه
قره عجم وهو الصواب في التهذيب وان اسلم ذمي او مجوسي وبهته مجوسية عرض عليها
الاسلام فان ابته ووقت الفرقة بينهم وان اسلمت فعبت زوجة مالم يعد ما بين اسلامها ولم
يجد البعد بعد واري الشهر واكثر منه قليلا ابو الحسن قوله ووقت الفرقة بينهما ظاهرا انما لا
تؤخر ابن يونس روى أبو زيد عن ابن القمام انه يعرض عليها الاسلام اليومين والثلاثة ومثله

ومثلي (بفتحات منقلا) قوله بشرطه (أي عدم البعد) قوله فان وقعت الخ) مفهوم ان غفل (قوله وبهته مجوسية) حال (قوله
عرض) بضم فكسر (قوله ولم يجد) أي مالم يرضى الله تعالى عنه (قوله واكثر منه) أي بما يقرب منه (قوله انه) اي
الشان (قوله يعرض) بضم الباء وفتح الراء

(قوله الشهرين) أي أحد البعدين (قوله قبل) بالضم مله عرض (قوله والا) أي وان كانت حاملا (قوله أولا) بشد الواو (قوله) فان أسلم بعد تمام عدتها (قوله مفهوما) أي المدخول بها (قوله بمجرد) أي العقد (قوله ولم يفارقها) حال (قوله اذ هو) أي طلاقه (قوله لغو) ٧٠ أي غير لازم له (قوله قولي) بفتح اللام مثني قول بلا نون لضافته (قوله وبه) أي

كونها لها النفقة صلة
افتي (قوله لانه) أي الزوج
(قوله فهي) أي النفقة
(قوله أسلم الزوج) أي في
عدتها وأقر عليها (قوله
وظاهرهما) أي ابن يونس
وابن الحجاب (قوله قرب
اسلامه) أي الزوج من
اسلامها (قوله وبعد)
بضم العين (قوله ان قرب
اسلامه) أي الزوج من
اسلامها (قوله فقيمه) أي
اقراره عليها وعدمه (قوله
اولا) أي أولا يعطى حكمه
(قوله وعلى هذا) أي نقل
اللفظي وابن بشير (قوله
فالانفاق) أي الذي حكمه
ابن يونس وابن الحجاب
(قوله والراجح) أي من
القولين اللذين حكاهما
اللفظي وابن بشير (قوله
وان لم تسلم) حال (قوله لانه)
أي وقت اطلاعنا (قوله
من المسائل الثلاث) أي
اسلام الزوج أولا ثم عقدتها
او اسلامها واسلامها أولا
واسلامه بعدها بالقرب
واسلامها معا (قوله فيها)
أي المسائل الثلاث (قوله
فيها) أي العدة (قوله فيها)
أي المدقنة (قوله لو أسلم) أي

في كتاب محمد وقوله ولم يجد البعد بجد الخ ابن يونس وفي بعض الروايات الشهرين ابن البجاد اذا
عقل عنها وجعلها ابن أبي زمين على ظاهرها قائل المهر وف اذا وقفت الى شهر او بعده فاسمات
انها امرأتها عياض ظاهرها انها توقفت خلاف ما تأوله القرويون فقول ابن القاسم وفاق لقول
مالك اه كلام أبي الحسن وعلى تأويل ابن أبي زمين انها زوجة ان اسلمت بعده بشهر
ولو عرض عليها الاسلام قبل وابته نقول ابن القاسم خلاف (ولانفقة) لها على الزوج فيما بين
اسلامها لان المانع منها بتأخيرها الاسلام اذ لم تكن حاملا ولا لهما نفقة الحمل (أو اسلمت)
الزوجة المدخول بها أولا (ثم أسلم) زوجها (في) زمن (عدتها) أي استبرأتهما من مائه فيقر عليها
فان أسلم بعد تمام عدتها بانته منه فلا يقر عليها وافاد قوله في عدتها انها مدخول بها وبأق
مفهوما وان أسلم في عدتها أقر عليها غائبا كان او حاضرا ولا يقبضها دخول غيرها على المشهور
كما في الشامل لانها ذات زوج الا اذا حضر عقد غيره عليها وسكت فتدفعت عليه بمجرد افاده
في المدقنة ويقر عليها ان أسلم في عدتها ان لم يطلقها حال كفره بل (ولو طلقها) حاله بعد اسلامها
او قبله ولم يفارقها اذ هو غافل وساد انكبتهم فلو أسلم بعد عدتها عقد عليها بعصمة كاملة افاده
في المدقنة (ولانفقة) لاقى اسلمت قبل زوجها ثم أسلم في عدتها في اخذ قوله ابن القاسم لانها
التي منعته من نفسها باسلامها واختاره اللفظي وابن أبي زمين ولذا قال (على المختار
والاحسن) وقال ابن القاسم ايضا لها النفقة وبه افتى أصبح لانه احق بها مادامت في عدتها
وان كانت حاملا فهي لها اتفاقا في التوضيح القولان في النفقة سواء أسلم الزوج او لم يسلم
(و) ان اسلمت الزوجة الكافرة (قبل البناء) من الكافريها (بانته) الزوجة من زوجها
(مكانها) ابن يونس وابن الحجاب اتفاقا وظاهرها قرب اسلامه او بعد اللفظي وابن بشير
ان قرب اسلامه فقيمه قولان على ان ما قارب الشيء يعطى حكمه أولا ضيق وعلى هذا فالانفاق
في البعد والراجح في القرب البيئونة لحكاية الاتفاق عليها وان لم تسلم وهذا هو الظاهر من نقل
ابن عرفة (او اسلم) أي الزوجان الكافران معا قبل البناء او بعده فيقران على نكاحهما
وكذا ان أسلمتا معا قبين واطلعا على اسلامهما في وقت واحد لانه وقت ثبوت اسلامهما
عندنا فلا عبرة بالاتفاق قبله واستثنى من المسائل الثلاث فقال (الا المحرم) بفتح الميم والراء
لزوجها الكافر من نسب او رضاع او صهر فلا يقر على نكاحها فيها (و) الا ان تزوجها
في عدتها من زوج غيره واسلامها أو أحدهما (قبل انقضاء العدة) قبل البناء او بعده فلا يقر
عليها وان وطئها فيها بعد الاسلام تابدت تحررها ابن عرفة فيها لو أسلم في العدة فارقها وعليها ثلاث
حيض ان كان مسما اه وكذا لو اسلمت دونه ووطئها في عدتها في كفره لغو وبعد
اسلامه يحرمها وكذا بعد اسلامها ومفهوما قبل انقضاء العدة انهما ان أسلمتا أو أحدهما
بعده يقران عليه وهو كذلك ابن عرفة مع يحيى ابن القاسم لو أسلم على نكاح عقداء في العدة
فلا يفرق بينهما ابن رشد يند اسلامها بعد ها ولو وطئ فيها (و) الا ان تزوجها الى اجل واسلامها

زوج الكافرة (قوله في العدة) أي التي من قبله وتزوجها فيها (قوله وكذا لو اسلمت دونه) أي في العدة (قوله في عدتها) او
أي من زوجها السابق (قوله بعده) أي انقضاء العدة (قوله بعدها) أي العدة (قوله ولو وطئ فيها) أي العدة مبالغة في الاقرار

(قوله ذلك) أي تنادي على النكاح ابدار قوله في الصور الثلاث (أي تقدم اسلامه وتقدم اسلامها واسلامهما معا) (قوله المبالغة) أي ولو طلقها (قوله لا فوطلاقه) علة لقوله بلا محال (قوله حاله) أي الطلاق (قوله قطعها) أي الابانة من اضافة المصدر لفاعل (قوله ولذا) أي اعتقاده ذلك علة لما يليها (قوله وهو كافر) ٧١ حال (قوله في الاقسام الثلاثة)

أي اسلامه قبلها وعكسه
واسلامهما معا (قوله
مطلقا) أي حرة كانت أوامة
(قوله دين الاسلام) اضافته
للبيان (قوله تقرره) أي
الاسلام (قوله له) أي المرتد
(قوله فهي) أي ردة
(قوله فسخ) أي ردة أحدهما
(قوله طلاق رجعي) أي ردة
أحدهما (قوله وعلى
الاولين) أي كونها اطلاقا
بأثنا وكونها فسخا بلا طلاق
(قوله فيها) أي عدتها (قوله
على الثاني) أي كونها
فسخا بلا طلاق (قوله
وهل كذا) أي لا شيء لها
من الصداق (قوله على
الاول) أي كونها طلاقا
رجعي (قوله وجهه) أي
سقوط الصداق على الاول
(قوله انه) أي الزوج (قوله
مغلوب) أي مجبور (قوله
انه) أي الزوج (قوله ان
ردها) أي قبل البناء (قوله
بوجوب) أي يكسر الجيم أي
سبب (قوله عليه) أي الزوج
(قوله الإقامة) أي على
عصمتها (قوله لو ارتدت) أي
قبل البناء (قوله فيها) أي
الردة (قوله على المشهور)
أي إن الردة طلاق بائن

أحدهما قبل انقضاء (الاجل وتناديا) أي الزوجان على الزوجية (له) أي الاجل فلا
يقران على نكاحهما البنائي حاصل ما ذكره ابن رحال انهما اذا تزوجا لاجل ثم اسما فلا
يقران على نكاحهما الا اذا قال في حال كثرهما تنادي على النكاح ابداسواء اسما قبل
انقضاء الاجل أو بعده وإذا اسما بعده فمواثقا لذلك قبل الاجل أو بعده وقبل الاسلام
وإذا قال لذلك بعد الاسلام فذلك لا يقيدهما لانهم ان اسما قبل الاجل فقد هاون المقسد
الاسلام فبمعين الفسخ وان اسما بعد الاجل فلا نكاح بينهما يقران عليه وهما لا يقران الا على
ما يعتقدان انه نكاح فاسدا كان أو لا وبالغ على اقرارهما على النكاح في الصور الثلاث
فقال (ولو) كان (طلقها) وهو كافر (ثلاثا) ثم اسلم ثم اسلمت بعده بالقرب أو اسلمت ثم اسلم
في عدتها أو اسلمها حقيقة أو حكما بانها آتسليين وأعاد المبالغة لقوله ثلاثا وقوله (وعقد)
أي الزوج النكاح بعد اسلامه على مطلقته ثلاثا (ان) كان (ابانها) أي فارقتها وأخرجها
من حوزة (بلا) شرط (محال) بضم الميم وفتح الحاء الموحدة وكسر اللام أي زوج غير الغو
طلاقه ثلاثا لكفره حاله وأشار بولو لقول المغيرة باشتراط المحال ولزم العقد لابانها واعتقاده
قطعها النكاح ولذا لو ابانها بلا طلاق وهو كافر ثم اسلم فانه يعقد عليها ومفهوم ان ابانها
انه ان طلقها ثلاثا ولم يبينها فانه يقر عليها بلا عقد في الاقسام الثلاثة وهو كذلك كما تقدم
(وفسخ) بضم فس كسر النكاح (لاسلام أحدهما) أي الزوجين الكافرين في غير ما تقدم بان
اسلم واستقرت على كفرها مجوسية مطلقا أوامة كابية لم تعتق أو اسلمت واعتقت بعده يبعد
أو اسلمت ثم اسلم بعد تمام عدتها فيفسخ (بلا طلاق) على المشهور انفساد انكحتهم وفي سماع
عيسى بطلاق للخلاف في انكحتهم وأخرج من قوله بلا طلاق فقال (لارده) أي أحد الزوجين
عن دين الاسلام بعد تقرر رده (فهى طاقه) باقية (هذه) المشهور وقال ابن أبي اويس وابن
الماجدشون فسخ بلا طلاق وقال الخزرجي طلاق رجعي وعلى الاولين فليس له رجعتها ان تاب
في عدتها وعلى الثالث له رجعتها فيها ولا شيء لها من الصداق ان ارتدا أحدهما قبل البناء
على الثاني وهل كذا على الاول والثالث وهو المنصوص ابو الحسن وجهه انه مغلوب على
طلاقها ولا يلزم من وجود الطلاق وجود نصف الصداق بدليل انه ان ردها بوجوب خياره
فلا شيء عليه مع ملكه الإقامة فكيف مع جبره على الفراق الجلاب لو ارتدت اسقط صداقها
وكذا ان ارتد الزوج ويخرج فيها قول بان لها نصفه وفرق على المشهور بين اسلام أحد
الزوجين وبين ردة بانها طرات على نكاح صحيح فكانت طلاقا والاسلام طرا على فاسد فكان
فسخا وبان المسلم من أهل الطلاق والكافر ليس من أهله وشرط كون ردتها طلاقا عدم
قصدها فسخ النكاح بها والا فلا ينفذ فسخ اقتصر على هذا فت عده قوله أو قصدها بالبيع
الفسخ والخط هنا والشامل اذ قال في الردة لو قصدت بردها ففسخ نكاحها فلا ينفذ فسخ وعكسه
اقتصر القليشاني قائلا اقامه الاشياخ من المذنبين يونس قبيات قطعه الردة استحب فبعين

(قوله بانها) أي الردة صله فرق (قوله وبان المسلم) عطف على بانها (قوله قصدها) أي الزوجية (قوله بها) أي الردة (قوله والا)
أي وان كانت قصدت بردها ففسخه (قوله اقامه) أي فهمه (قوله استحب) بضم التاء وكسر الحاء

وجب عليه حدانه ان علم منه انه ارتد لاسقاطه فانه لا يسقط عنه وان ارتد لغير ذلك سقط
 وروى علي بن زياد عن مالك ان ارتدت الزوجة تريد فسخ نكاحها فلا تكون طلاقا وتبقي على
 عصمتها ابن يونس وبه اخذ بعض شيوخنا قال كاشترأها زوجها فتفترى فسخ نكاحها ولما
 توقف فيها ابن زرب قال له بعض من حضر نزلت بجاية فافتي فيها بان ارتدادها لا يكون طلاقا
 وفرق بين هذه ومن فعلت المعاق عليه لتحنيته بان التعليق من الزوج بخلاف ردتها لذللك وذكر
 السعد في شرح العقائد كفر من يفتي امرأة بالكفر لتبين من زوجها وهو معلوم بالاولى من
 قول القرافي بكفر خطيب طلب كافر الاسلام عليه فامر به بالصدقة الى فراغ خطبته وقال ابن
 رشد والقاساني لا يكفر الخطيب وعلى هذا فهل لا يكفر المفتي او يكفر لان الرضا بكفر المسلم
 الاصل اشهد من الرضا بقاء الكافر الاصل على كفره الى فراغ الخطبة وبالغ على ان ردة
 الزوج طلاق بائن فقال ان ارتد اغير دين زوجته بل (ولو) ارتد الزوج المسلم (لدين زوجته)
 اليهودية او النصرانية فتطلق منه طلاقا بائنا ويحال بينهما واشار بولول قول اصبح لا تطلق
 منه ولا يحال بينهما لان سبب الحيلولة بين المسئلة والمرتد استقباله كافر على مسئلة (وفي لزوم)
 الطلاق (الثلاث الذي طلقها) اي زوجته ثلاثا والثلاث ولم يبينها (وتراعى البينا) راضين
 بحكمه فلا تحل له الابعاد زوج بشرطه سواء كان نكاحهما صحيحا في الاسلام باستيفاء
 شروطه وانتفاء موانعه ام لا قاله ابن عيشون (او) تلزمه الثلاث (ان كان) نكاحهما (صحيحا
 في الاسلام) بذلك فان لم يكن صحيحا فيه بانتفاء شرط او وجود مانع فلا تلزمه الثلاث قاله ابن
 أبي زيد (او) تلزمه (بالفراق محلا) بضم الميم الاولى وفتح الثانية وسكون الجيم اي من غير تعيين
 عند دقالة القاسي (اولا) تلزمه شيئا قاله ابن اخي هشام وابن الكاتب وغير واحد واستظهره
 عياض (تأويلات) في قولها واذا طلق الذي امرأته ثلاثا ولم يفارقها فرفعت امرها الى
 الامام فلا يعرض لهما ولا يحكم بينهما الا ان يرضيا بحكم الاسلام فهو مخير ان شاء حكم او ترك
 وان حكم حكم بينهم بحكم الاسلام واحب الى ان لا يحكم بينهم وطلاق الشبهة ليس بطلاق
 عياض ظاهر المدونة عدم اشتراط رضا ساقتهم وهو قول مضمون وفي العتبية لابن القاسم
 اشتراطه ابن رشد هذا تفسير لما في المدونة لان تفسيرها بقوله اولى وقولها ولم يفارقها
 منه هو لو فارقها اقضى عليه لانه حوزها لنفسها ومفهوم تراعى البينا ما اذا لم يفارقها البينا
 لا تعرض لهما لان طلاق الكفر غير معتبر ومحل التأويلات اذا تراعى البينا وقالوا لا يحكم بينهما
 بحكم الاسلام في المسلمين او في الكفار او اقتصر على قولها بحكم الاسلام واما ان قالوا لا يحكم
 الاسلام على المسلمين فيحكم بينهم كالمسلمين قاله اللخمي فظاهره خروج هذه عن محل التأويلات
 ففرق بين في وعلى فان قالوا لا يحكم به على الكافر عندكم حكم بعدم لزوم الطلاق ولو قالوا
 بما يجب في دينهم او في التوراة فلا يحكم (و) ان تزوج كافر كافر بضم او خنزير مثلا ثم اسلم
 (مضى صدقهم القاسد او) عقدها بشرط عدم الصداق ثم اسلمها ضي (الاسقاط) ايضا
 (ان) كان (قبض) بهم فكسر القاسد اي قبضته الزوجة او وليها قبل اسلامهما (و) كان
 (دخل) الزوج بالزوجة كذلك في صورة القاسد او في صورة الاسقاط فيهران على نكاحهما
 في الصور الثلاث اما في الاولى فلان كلا منهما قبض ما عوض عليه في وقت يجوز له فيه ذلك

(قوله انه) اي الشان
 (قوله علم) بضم العين
 (قوله منه) اي من وجب
 عليه الحد (قوله فلا تكون)
 اي ردتها (قوله فتفترى)
 بغير مجمعة اي تفصد
 (قوله فيها) اي المسئلة
 (قوله بجاية) بضم الموحدة
 نجيم ثم مشادة تحت (قوله
 (قوله فافتي) بضم الهمز
 وكسر التاء (قوله فرق)
 بضم فكسر (قوله هذه)
 اي من ارتد ففسخ نكاحها
 (قوله لتحنيته) اي الزوج
 (قوله بان التعليق) صلة
 فرق (قوله لذللك) اي الفسخ
 (قوله هذا) اي عدم كفر
 الخطيب (قوله يبينها) اي
 يخرج الزوج زوجته
 من حوزة (قوله فلا تحل
 له الابعاد زوج الخ)
 تفريع على لزوم الثلاث
 (قوله بذلك) اي استيفاء
 الشروط وانتفاء الموانع
 (قوله فان لم يكن صحيحا)
 مفهوما الشرط (قوله فيه)
 اي الاسلام (قوله فلا
 يعرض) بفتح الباء وكسر
 الراء (قوله اشتراطه) اي
 رضا ساقتهم (قوله لانه)
 اي الزوج (قوله حوزها)
 بفتحات متشعبة (قوله
 كذلك) اي قبل اسلامهما
 (قوله في الاولى) بضم الهمز
 اي عدم القبض والدخول

(قوله والثانية) اى لم يدخل وقبض (قوله والرابعة) اى لم يدخل في الاسقاط (قوله فيها) اى المدونة (قوله وفيها)
 اى المدونة (قوله لغيره) اى ابن القاسم (قوله وغير) عطف على المشهور (قوله والمعروف من المذهب) عطف على
 المشهور (قوله ان دفع النكاح) اى اسلمها في شيء ممتول (قوله المبيع) ٧٣ اى المسلم فيه (قوله انه)

اى قول غير ابن القاسم
 فيها وفاق لقوله فيها (قوله
 بحمله) اى قول غير ابن
 القاسم (قوله على
 اسم لا كلها) اى الزوجة
 (قوله فالاولى) بفتح الهمز
 تفريع على قول ابن محرز
 هذا هو المشهور وغيره
 قول ابن القاسم وقول
 اللخمي واى الحسن المعروف
 من المذهب (قوله على
 هذا القول) اى الذى
 قاله غير ابن القاسم فيها
 (قوله قبله) اى الاسلام
 (قوله ذلك) اى عدم المهر
 (قوله وهم يستحلونه) اى
 عدم المهر حال (قوله انه)
 اى شرط الاستحلال (قوله
 لم يذكره على سبيل الشرط)
 ايضاح لقوله طردى (قوله
 فيها) اى المدونة (قوله
 وهو متزوج أكثر الخ)
 حال (قوله معه) ولو حكما
 (قوله ولم تنقض عدتها)
 اى قبل اسلامه (قوله ولو
 محرما) اى بحد او عرة حين
 اختياره (قوله او مريضا)
 اى مريضا بخوفا وقت
 اختياره (قوله يختار أمة
 مسألة) حال من فاعل

بن عمه واما في الاخيرتين فلان الزوجة مكنت من نفسها في وقت يجوز لها فيه ذلك بنعمها
 وظاهر قوله مضى الاسقاط أنه لا شيء لها وهو قول ابن الموار عياض وهو الصحيح ابن يونس
 وهو ظاهر المدونة (والا) اى وان لم يقبض الفاسد ولم يدخل اول يدخل وقبضت الفاسد
 اولى يقبض ودخل اول يدخل في الاسقاط (فك) نكاح (التقويض) في تخيير الزوج بين ان
 يسعى لها صداق مثلها فيقر عليها ويلزمها وان يفسخ عن نفسه ولا شيء عليه في الاولى
 والثانية والرابعة ولزمه مهر مثلها في الثالثة وهى دخوله بلا قبض الفاسد هذا قول ابن
 القاسم فيها وفيها ايضا لغيره ان قبضته مضى ولا شيء لها لغيره بنى اول بين ابن محرز هذا هو
 المشهور وغيره من قول ابن القاسم اللخمي وابو الحسن والمعروف من المذهب ونص اللخمي
 ان دفع النكاح المعروف من المذهب ان قبض المبيع من غير ثمن فان ينزله من باع خرا بمن الى
 أجل ثم اسلفه قبض الثمن اذا حل الاجل هذا هو المعروف من المذهب اه ابو الحسن
 وقيل انه وفاق بحمله على اسم لا كلها الفاسد ولو كان قائما لا يجب بجواب ابن القاسم فالاولى
 التنبه على هذا القول والله اعلم (وهل) محل مضى صداقهم الفاسد او الاسقاط (ان
 استحلوا) في دينهم كما في المدونة فهو بشرط مقصود لابن القاسم عند بعض الاشياخ اذ لو عقدوا
 به وهم لا يستحلونه لكان زنا لا نكاحا فلا يثبت بالاسلام الا ان يكونوا تامة واعليه قبله على
 وجه النكاح في المفهوم تفصيل أو يعضى مطلقا استحلوا ولا (تأويلان) البساطى عنده
 ان قولها وهم يستحلونه قيد في الاسقاط لافى النكاح وانما تنزير وانما نكاحهم فيها على نكاح
 النصارى وهم يتقربون بالنكاح فضلا عن التعامل به ولا يخفى حالهم على الأئمة ونصها وان نكح
 نصراني نصرانية بغير مهر أو خنزير أو بغير مهر أو بشرط ذلك وهم يستحلونه ثم أسلمها بعد البناء ثبت
 النكاح ابن عبد السلام شرط فيها كونها ما يستحلان النكاح بذلك فرأى بعضهم انه مقصود
 ورأى غيره انه وصف طردى لم يذكره على سبيل الشرط ابن عرفة لا يشك من نظرا ونصفان
 ذكر يستحلونه فيها الاممهم له لان عدم استحلاله لا يوجب كونه زنا في الاسلام فضلا عن
 الكفر قلت رد الشرط للنكاح بالنكاح والخنزير بعد اشتهار قولهم اياهما بل ظاهره رده للنكاح
 بغير مهر وشرط اسقاطه والاخر في كل ذلك سواء (واختار المسلم) اى الذى أسلم وهو متزوج
 أكثر من أربع نسوة فيختار (أربعة) ممن ان شاء وان شاء اختار أقل من أربع وان شاء
 لا يختار شيئا ممن بشرط المختارة اسلامها معه أو بعده بالقرب أو قبله ولم تنقض عدتها
 أو كونها كتابية حرة وأمة أعتقت بعده بالقرب وسواء كان أفراد كل واحدة بعدة أو جمعة
 بعدة واحدة ولو محرما او مريضا او واجدا طول حرة ولم يخش زنا يختار أمة مسألة كما استظهره
 ابن عرفة لان الدوام ليس كالا ابتداء فهو كالرجعة وقيل بامتناعه كالا ابتداء واقصر عليه
 الموضح ان كانت المختارات أوائل في العقد بل (وان) كن (أو آخر) فيه بنى بين أو يعضهن

١٠ من في واجدا (قوله فهو) اى الاختيار الخ تفريع على المبالغة
 (قوله بامتناعه) اى الاختيار حال الاحرام او المرض او وجود الطول وعدم النشبية اذا كانت المختارة أمة مسألة
 (قوله كالا ابتداء) اى للنكاح (قوله عليه) اى الامتناع (قوله فيه) اى العقد

(قوله لما) بكسر الهمزة واللام لا اختار المسلم أربعة (قوله غيلان) بفتح الغين المجهدة وسكون المثناة تحت (قوله سائرهن) أى باقية (قوله فى الزامه الاوائل) أى فليس له ترك الاختيار بالكيفية (قوله من محرقتى الجمع) بيان لكلاختين (قوله كذايروز) بفتح القاء وسكون المثناة تحت آخره نأى (قوله بكونهما) أى نحو الاختين (قوله والا) أى ولو كان للقاسد أثر (قوله مطلقا) أى سواء ٧٤ جدهما بعد أو عقد على الام أولا أو عكسه (قوله ويحتمل ان الاصل الخ)

اولا لما اشتران غيلان الثمنى رضى الله عنه أسلم على عشر وأسان معه فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسلك أربعة ويقارق سائرهن ففعل فى بعض النسخ وان ائلا وفيه فائدة أيضا الرد على الحنفية فى الزامه الاوائل وعدم صحة اختيار الاواخر (و) اختار المسلم (احدى) كذاختين من محرقتى الجمع ان أسلم عليهما كغيره والى (مطلقا) عن التقيد بكونهما باعدين مع اختيار او لا هما وعدم الدخول بهما أو احدهما (و) اختار المسلم (امام) أى أو (ابنتها) أسلم عليهما بعد أو عقدين مقدما عقدا الام أو مؤخرا (لم يسما) أى الكافر الام وابنتها لان العقد القاسد لا أثر له والالتاب بتعريم الام مطلقا ويحتمل ان الاصل واحدى ام الخ فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه فنصبه وفى بعض النسخ وأم بالجر عطفا على اختين قالوا وعلى بابها على هذين (وان) كان (مسما) أى الكافر الام وابنتها بوط أو مقدمة ثم أسلم (حرمنا) عليه أبدا لانه وطء شبهة وهو ينشر الحرمة فان كانت تقدم ان من تزوج معتدة ووطئها وقت ثم أسلمها بقر عليها فمات الفرق قات هو الخ لا فى التأييد بالوطء فى العدة والاتفاق عليه بوطء الام وابنتها (و) ان من الكافر (احدهما) أى الام وابنتها ثم أسلم (تعيثت) المسوسة للبقاء وتأيد بتعريم الاخرى لكن اتفاقا أن من البنت وعلى المشهور ان من الام وقيل لا يتعين ببقاء الام فله فراقها وبقاء البنت (و) ان فارق من أسلم على أكثر من أربع أو على محرقتى الجمع أو أم وابنتها جميعهن أو بعضهن (لا يتزوج ابنته) أى من أسلم على أكثر من أربع أو على محرقتى الجمع أو أم وابنتها فارق بعضهن أو جميعهن (أو أبوه) والمراد فرعه أو أصله الذى كرفلا يتزوج (من) أى زوجة (فارقها) من أسلم ظاهره بتعريها وعليه حمل عباض قولها لا يجيب ان يتزوج البنت التى أرسلها ابن عبد السلام لا يبعد حملها على الكراهة أفاده تت وبعده من فقال وكل من فارقها اختيارا أو وجوباً بعد العقد وقبل المس حرمت على أصله وفرعه الرماضى والصواب انه خاص بمثله الام وابنتها فى المدونة فان حبس الام فأراد ان ينكح بنتها التى خلاها فلا يجزى ذلك اه ابن عرفة وقول ابن الحاجب لا يتزوج ابنته أو أبوه من فارقها عام فى البنت والام تركهما أو احدهما فان أراد الكراهة فهو ما فيها ظاهره الحرمة ولا أعرفها ورد ابن عبد السلام ايضا بما تقدم عنها وينقل اللخمي عن محمد بن ابن القاسم وأشهب رضى الله تعالى عنهما ان مات كافر عن زوجة لم يسما أو فارقها فلا تحرم على أبيه وابنته وليس ذلك بنكاح حتى يسلم قلت ومثله قولها قبل فذمى أو حرمى تزوج امرأة فماتت قبل ان يسما فتزوج امها ثم أسلم جميعا فلم يذم كرجوايا وأتى بتطريد ال على جواز النكاح وثبانه وهو اسلام مجوسى على أم وبنتها وفى الرد على ابن الحاجب بهذه

مقابل لجل واو وابنتها بمعنى أو (قوله مقامه) يضم الميم (قوله هذين) أى الاحتمالين الاخيرين (قوله هو) أى الفرق (قوله والاتفاق) عطفا على الخلاف (قوله عليه) أى التأييد (قوله والمراد) أى بانه أو أبيه (قوله فرعه الخ) أى لا خصوص الابن والاب فهو من عموم الجواز (قوله من أسلم) مفسر لقال فارق المستتر فيه فهو عائد على غير ما لو لم يبرز لا من اللبس (قوله وعليه) أى التحريم صلة لجل (قوله قولها) أى المدونة (قوله أرسلها) أى طلقها من أسلم (قوله حملها) أى لا يجزى (قوله وتبعه) أى تت فى نعم كلام المصنف فى فارقها من الاكثروا محرقتى الجمع او الام وابنتها (قوله فقال) أى س (قوله انه) أى كلام المصنف (قوله خلاها) بشدة اللام أى فارقها (قوله تركهما) أى ما (قوله فان أراد) أى ابن الحاجب بقوله

لا يتزوج (قوله وظاهره) أى ابن الحاجب (قوله ولا عرفها) أى الحرمة حال (قوله وردة) أى كلام ابن ومثله الحاجب (قوله عنها) أى المدونة من قولها لا يجزى (قوله وينقل اللخمي) عطف على بما تقدم (قوله أو فارقها) عطف على مات (قوله مثله) أى نقل اللخمي (قوله قولها) أى المدونة (قوله ثم أسلمها) أى الزوجان (قوله جوابا) أى صريحا (قوله وهو) أى النظير (قوله بهذه) أى مسئلة ذمى أو حرمى تزوج امها ثم أسلم جميعا فمات الخ ومثله محمد بن ميمون الكافر عن زوجة لم يسما الخ

ومسئلة محمد تعقب لان ما أسلم عنه أقرب للصحة اهـ فهذا = له يدل على الخصوص
 خلافاً لتقرير من قاعدة كاية وتصريحه فيها بالحرمه واقتصاره على ذلك كأنه المذهب
 اهـ البناني جعل عياض وأبو الحسن قولها لا يعجبني على التحريم ونص أبي الحسن قوله
 لا يعجبني هو هـ ما على التحريم عياض جعل له هـ ما تأثيراً في الحرمه اهـ وفي التوضيح ظاهر
 كلام ابن الحاجب على التحريم والذي فيه لا يعجبني وفهم عياض التحريم منه وفي الشامل
 وفيه لا يعجبني وهل على المنع وعليه الاكثر ولا تأويلان وفي التوضيح عقب ما سبق عنه
 والذي لابن القاسم في الموازية خلافه وأنه لا تحريم بعد العقد الشرع ثم قال وقال ابن عبد
 السلام لا يعد جعل لا يعجبني على الكراهة لبواقي ما في الموازية ولأنه لو انشئت حرمة
 المصاهرة بين أبيه وابنه وبين هذه لا تشرى بينه وبين أمها وأجاب عنه ابن عرفة بأن الاسلام
 على الام والابنت أقرب للصحة لتخييره فيهما البناني هذا الجواب يقتضي طرد التحريم فيمن
 أسلم على اختين أو أكثر من أربع كما شرح به ت و الله أعلم به ان كانت التي فارقها
 مسها حرمت على فرعه وأصله لأنه بمنزلة عقد صحيح فيصور المصنف بمسها اختين ونحوهما
 ما عدا الام وبناتها اومس إحدى الاخنتين وفارقها فتعزم على أصله وفرعه ويصح تصويره
 بالام وبناتها اذ امهما وحرمتهما عليه فتعزم ان على أصله وفرعه ايضاً فان لم يمس واحدة منهما
 واختار احدهما وفارق الاخرى فلا أصله وفرعه تزوجها لأنه لم يكن الا العقد وهو غير محرم
 وان ماس احدهما فالتى فارقها ليس فيها الا عقد الكفر ايضاً فلا تحرم على ابنه أو أبيه بالأولى
 من ان وطأ البنت في النكاح الصحيح لا يحرم امها على أصله وفرعه ولما كان الاختيار
 بصريح اللفظ وانحصار اليد كرهه وكره ما يستلزمه مما يتوهم انه فراق لا اختيار فقال (واختار)
 اي حكم عليه بأنه اختار الزوجة التي طلقها أو ظاهر أو ألى منها (ب) سبب أيقاع (طلاق) منه
 عليها لأنه لا يقع الأعلى زوجة اذا العصمة من أركانها (أو) اختار (ب) (ظهار) اي تشبيهه لزوجه
 بمودة التحريم لذلك (أو) اختار (ب) (ايلاء) اي حلف على ترك وطء زوجة أو أكثر من أربعة
 أشهر وهو حر أو من شهرين وهو عبد لذلك ولزمه الطلاق أو الظهار أو الإيلاء وفائدة الحكم
 عليه بأنه مختار أنه ليس له اختياراً أربعة سوى التي طلقها أو ظاهر أو ألى منها وهل يكون
 الطلاق بائناً لأنه فسخ نكاح فاسداً ورجعاً في المدخول بهما حيث لم يكن بتاتاً ولا خلافاً وهو
 الذي ذكره الغني وله لأن الاسلام صحيح عقده ووطأه وللخلاف في فساداً نكحتهم وأقولهم
 الاسلام رجعة أو رجعة وأنه لا يجب فيه استبراء فان طلق واحدة معينة اختار ثلاثاً سواها
 واحدة مبهمه فهو كمن طلق أربعة فلا يختار شيئاً من الزوجات وظاهر المصنف وابن عرفة وابن
 عبد السلام ان الإيلاء اختيار مطلقاً وقيل انما يكون اختياراً اذا قيد بمن أو بلد أو أطلق
 وجرى العرف وتقرر بأنه لا يقع الأعلى زوجة (أو وطأ) أو مقدمة بجرم به ابن عرفة واستظهره
 المصنف فاذا وطئ بعد اسلامه واحدة من زوجاته مسلمة أو كفاية عد مختاراً لها وظاهره سواء
 نوى به الاختيار أم لا اذ لو لم يصترف للاختيار انصرف للزنا كيف والحديث ادرؤا الحدود
 بالشبهات وان تظرفه ابن عرفة (و) اختار (الغيب) اي غير الزوجة التي فسخ نكاحها (ان
 فسخ) الذي أسلم (نكاحها) اي الزوجة فليس الفسخ اختياراً فله اختياراً أربعة سوى التي

(قوله الخصوص) اي بمسئله
 ام وبناتها (قوله وتصريحه)
 اي س (قوله فيها) اي
 القاعدة (قوله واقتصاره)
 اي س (قوله له) اي عقد
 الكفر (قوله منه) اي
 لا يعجبني (قوله وأنه) اي
 الشان (قوله ثم قال) اي
 الموضح (قوله لأنه) اي
 مسها (قوله بالأولى) بفتح
 الهمز (قوله يستلزمه)
 اي الاختيار (قوله عا
 يتوهم انه فراق) بيان لما
 (قوله منها) تنزع فيه
 ظاهر وآلى (قوله لأنه)
 اي الطلاق الخ علة لعدم
 اختياراً (قوله لذلك) اي
 كونه لا يكون الا في زوجة
 (قوله عليه) اي الزوج
 (قوله وهو) اي كونه
 رجعي (قوله وأنه) اي
 الاسلام (قوله مطلقاً) اي
 عن تقييده بكونه مقيداً
 بمن أو ببلد أو بجران
 عرف بأنه لا يكون الا في
 زوجة (قوله به) اي كون
 مقدمة اختياراً (قوله به)
 اي الوطء (قوله وان نظرت)
 بفتحات مثلاً الخ حال

(قوله لانه) اي الفسخ الخ علة لكونه ليس اختيارا (قوله زوجا غير من أسلم عليهم) مفعول يتزوجن (قوله غيره) اي من أسلم عليهم (قوله فتن) بضم فسكون ففتح (قوله عليه) اي من أسلم عليهم (قوله كلامه) اي المصنف (قوله هنا) اي في المختصر (قوله تزوجهن) اي عقدهن (قوله جعلها) ٧٦ اي مسئلة من اختار أربعاً فظهرن أخوات (قوله ومقتضاه) اي جعلها نظير ذات الوليين

فسخ نكاحها لانه يكون في الجمع على فساد (او ظهر أنهن) اي المختارات (أخوات) أو نحوهن من محرمات الجمع فله اختيار غيرهن وله اختيار واحدة منهن وثلاث من البواقي فلو قال وواحدة من ظهري كاخوات لكان أحسن ويختار من سواهن (مالم يتزوجن) اي مالم يتزوجن (قوله لا يلزمه) اي لا يلزمه (قوله لا يفتي الخ) فيه ان الاقتصار في مقام البيان يفيد الحصر (قوله فان كان دخل) مفهوم الشرط (قوله قلها) اي المدخول بها كانت واحدة أو أكثر (قوله لذلك) اي جبره على الفسخ قبل بنائه (قوله واحد عليهم) لتكمله بجوته (قوله غير معينات) نعمت أربع (قوله لجمعهن) اي الزوجات الثلاث (قوله أسلم عليهم) (قوله عدتها) اي الاصدقة الاربعة (قوله عدة جمعهن) اي الزوجات (قوله فان كن) اي الزوجات (قوله خمساً) معنى خمس بلاون لضافته (قوله مثل الحاصل الخ) فان كن عشر ادخل بواحدة منهن فلها صداقها ولكل واحدة من التسع خمساً صداقها (قوله ان كان دخل بأكثر) فان كان دخل باثنين من عشر فلكل واحدة من الثمانية خمساً صداقها وان كان دخل بثلاث منها فلكل واحدة من السبع خمساً صداقها (قوله الى تسع) فان تسعة أصدقة

فسخ نكاحها لانه يكون في الجمع على فساد (او ظهر أنهن) اي المختارات (أخوات) أو نحوهن من محرمات الجمع فله اختيار غيرهن وله اختيار واحدة منهن وثلاث من البواقي فلو قال وواحدة من ظهري كاخوات لكان أحسن ويختار من سواهن (مالم يتزوجن) اي مالم يتزوجن (قوله لا يلزمه) اي لا يلزمه (قوله لا يفتي الخ) فيه ان الاقتصار في مقام البيان يفيد الحصر (قوله فان كان دخل) مفهوم الشرط (قوله قلها) اي المدخول بها كانت واحدة أو أكثر (قوله لذلك) اي جبره على الفسخ قبل بنائه (قوله واحد عليهم) لتكمله بجوته (قوله غير معينات) نعمت أربع (قوله لجمعهن) اي الزوجات الثلاث (قوله أسلم عليهم) (قوله عدتها) اي الاصدقة الاربعة (قوله عدة جمعهن) اي الزوجات (قوله فان كن) اي الزوجات (قوله خمساً) معنى خمس بلاون لضافته (قوله مثل الحاصل الخ) فان كن عشر ادخل بواحدة منهن فلها صداقها ولكل واحدة من التسع خمساً صداقها (قوله ان كان دخل بأكثر) فان كان دخل باثنين من عشر فلكل واحدة من الثمانية خمساً صداقها وان كان دخل بثلاث منها فلكل واحدة من السبع خمساً صداقها (قوله الى تسع) فان تسعة أصدقة

له مباشرة خمساً صداقها (قوله فلكل) اي لكل واحدة منهن صداقها بتمامه عب هذا اذا لم يدخل باحداهن من والا فلا مدخول به اصداق كامل واغيرها خمساً صداقها ولو دخل بأربع فغيرهن خمساً صداقها ان كان دخل قبل الاسلام

(قوله فلهما صداقان) أي لكل واحدة منهما صداقها كاملاً (قوله عليهن) أي الباقيات فإن كن غائباً لكل واحدة ربع صداقها (قوله وللباقيات مثل الخارج من قسمة صداق عليهن) فإن كن سبعاً فكل ٧٧ واحدة سبع صداقها (قوله

يختارهن) أي الكفايات (قوله عدمه) أي السبب فيلزم عدم ارثهن (قوله فإن كن) أي الزوجات (قوله من تكمل للمدخل بها) بيان لما (قوله وهو) أي الخارج (قوله وعلت) بضم العين أي المدخول بضم العين أي المدخول بها (قوله ولم تنقض العدة) قبل موته (قوله لانها) أي المدخول بها (قوله تدعيه) أي الصداق (قوله لها) أي غير المدخول بها (قوله وتنزعها) أي المدخول بها (قوله بدعواها) أي غير المدخول بها (قوله بينهما) أي المدخول بها وغيرها (قوله وانه) أي الميراث (قوله يقسم) أي بين المدخول بها وغيرها (قوله على الدعوى) كالقول أي بان يجعل الميراث كله للمدخل بها ويزاد عليه نصقه لغيرها ويقسم فسر ضمه على مجموعهما فيخص المدخول بها الثلثان وغيرها ثلثه (قوله ينزعها) أي غير المدخول بها (قوله في نصقه) أي الصداق بدعواها أي الوارث (قوله انها) أي غير المدخول بها (قوله

من لم يدخل بهن وان دخل باثنتين فلهما صداقان ولكل واحدة من الباقيات من صداقها مثل الخارج من قسمة صداق عليهن وان دخل بثلاث تكمل لهن اصدقتهن وللباقيات مثل الخارج من قسمة صداق عليهن وان دخل بأربع تكمل لهن اصدقتهن ولا شيء لغيرهن لان المدخول بعد الاسلام اختيار وهذا مفهوم ولم يختار فاده عب البناني الظاهر في مفهوم لم يختار أنه ان اختار اثنتين ثم مات فلا شيء لغيرهن لان اختياره دل على فراق الباقي اقول الموضح بمجرد اختياره بين البواقي وكذا في كلام ابن عرفة قاله ابن رجال وانظر مع ما ذكره عب (و) ان مات من أسلم على أكثر من أربع زوجات قبل اختياره وبعد اسلام بعضهن (فلا ارث) للمسلات منهن (ان تخلف) بقضات مثلاً عن الاسلام (أربع) زوجات (كفايات) حواثر (عن الاسلام) لاحتمال انه لو طالت حياته يختارهن دون المسلمات في سبب ارث المسلمات والشك والاصل عدمه ومفهوم أربع انه ان تخلف دونهن فلا ارث للمسلات لان الغالب فيمن اعتاد الأربع عدم اقتضاه على أقل منهن فلا يقال قد يختار المتخلفات فقط فلا ارث للمسلات ايضاً فان كن عشر أو أسكن الا واحدة قسم الميراث على تسع ولا شيء منه للمتخلفة ويجري الصداق على ما تقدم من تكمله للمدخل بها ولو لم يبيع واستحقاق غيرها من صداقها مثل الخارج من قسمة أربعة على جميعهن وهو خسان (أو) مات مسلم له زوجتان مسلمة وكفاية احدهما مطابقة لطلاقا بائناً اصالاً أو بائناً عدة الرجعي (والتبست) الزوجة (المطلقة) بالتي لم تطلق (من) زوجتين (مسلمة وكفاية) فلا ارث للمسلمة للشك في زوجيتها (لا) ينتفي ارث الزوجة (ان طلق) زوج (احدى زوجتيه) المسلمتين طلاقاً ليس بشأناً ولا خلعا (وجهلت) بضم فكسر المطلقة من الزوجتين (ودخل) الزوج (باحداهما) أي الزوجتين وعلت (لم تنقض العدة) قبل موته (فلا لزوجة) (المدخول بها) المأثورة (الصداق) كاملاً اذ لم تنزع لها فيه (و) لها ايضاً (ثلاثة ارباع الميراث) لانها تدعيه كله وتقول المطلقة غير المدخول بها فلا ارث لها وتنزعها لغير المدخول بها في نصقه بدعواها ان المطلقة هي المدخول بها وان الميراث بينهما نصفين فيقسم النصف المتنازع فيه بينهما فيصير للمدخل بها ثلاثة ارباع الميراث طئي ما درج عليه المصنف هنا تبعاً لابن الحاجب فهو في كتاب الايمان بالطلاق من المدونة وقال في توضيحه انه المشهور ودرج في آخر الشهادات على خلافه وانه يقسم على الدعوى كالقول وصرحوا بأنه مشهور وايضاً (ولغيرها) أي المدخول بها (ربعه) أي الميراث (وثلاثة ارباع الصداق) لان الوارث ينزعها في نصقه بدعواها انها المطلقة وهي تدعيه كله بدعواها ان المطلقة هي المدخول بها فيقسم نصقه بينهما وبين الوارث فيصير لها ثلاثة ارباعه وللوارث ربعه بعد حذف كل على ثبوت ما ادعاه وتفي ما ادعاه الاخر ومفهوم وجهلت انها ان علقت فلا التباس فان كانت المدخول بها فالمراث بينهما نصفين ولكل صداقها كاملاً وان كانت غيرها فلهما نصف صداقها ولا شيء لهما من الميراث ومفهوم ولم تنقض العدة انها ان كانت انقضت فلا مدخول بهما صداقها ولغيرها ثلاثة ارباع صداقها والميراث بينهما

وهي) أي غير المدخول بها (قوله تدعيه) أي الصداق (قوله نصقه) أي الصداق (قوله لانها) أي المطلقة (قوله فان كانت) أي المطلقة (قوله بينهما) أي الزوجتين (قوله وان كانت) أي المطلقة (قوله غيرها) أي المدخول بها (قوله فلها) أي المطلقة غير المدخول بها (قوله انها ان كانت انقضت) أي والموضوع جهل المطلقة

(قوله أن كان) أي الطلاق (قوله فكل ثلاثة أرباع صداقها) أي المنازعة الوارث كلاً منهم ما في نصف صداقها (قوله صداقها كاملاً) لتكمله لها بوجوه ٧٨ فلا منازع لها فيه سواء كانت مدخولاً بها أم لا (قوله وثلاثة أرباع

الميراث) لأنها تدعيه كله وتنازعها المطابقة في نصفه فيقسم بينهما (قوله ثلاثة أرباع صداقها) المنازعة الوارث لها في نصفه فيقسم بينهما (قوله فإن انقضت) أي العدة (قوله أو كان) أي الطلاق (قوله والميراث) عطف على صداقها (قوله الخوف) نعت المرض (قوله يشرف) بضم فسكون فسكن أي يقرب (قوله عليه) أي الموت (قوله واحتاج) أي المريض (قوله غيره) أي الآذن (قوله اللهم) عن ادخال وارث محقق (قوله) عله يمنع (قوله يمنع) أي المريض (قوله حليلته) أي زوجته أو سريته (قوله ذلك) أي ادخال وارث (قوله عليه) أي وطئه (قوله فإن احتاج) أي المريض إن يخدمه أو الجماع (قوله فلا يمنع) أي مرضه الخوف (قوله لو كانا) أي الرجل والمرأة (قوله لمنع) أي مرضهما الخوف (قوله لأن هذا) أي قوله ولو أبانها الخ (قوله فيها) أي المدونة (قوله فيه) أي

نصفين وكذا أن كان بائناً وان لم يدخل بواحدة منهما فكل ثلاثة أرباع صداقها والميراث بينهما بالسوية وإن كان دخل بكل منهما فكل صداقها كاملاً والميراث بينهما وإن علمت المطلقة وجهت المدخول بها ولم تنقض عدتها فإلّا لم تطلق صداقها كاملاً وثلاثة أرباع الميراث والمطلقة ثلاثة أرباع صداقها وربيع الميراث فإن انقضت أو كان بائناً فإلّا لم تطلق جميع صداقها والميراث والمطلقة ثلاثة أرباع صداقها ولا ميراث لها وإن جهلت المطلقة والمدخول بها فالميراث بينهما سوية ولكل سبعة أثمان صداقها التسليم الوارث لها ما صداقها ونصفها ينازعهما في نصف الزوجتان نذعان أن المطلقة هي المدخول بها فلهما صداقان كاملاً فيقسم النصف بينهما وبين الوارث فيصير لهما صداق وثلاثة أرباع فيقسم بينهما فيصير لكل سبعة أثمان صداقها (وهل يمنع) النكاح (مرض أحدهما) أي الزوجين (الخوف) الميت منه عادة وإن لم يشرف عليه واحتاج أن يخدمه أو للجماع أن لم يأذنه وارثه بل (وإن أذن الوارث) الرشد له في النكاح لاحتمال موت الوارث قبل المريض وصيرورة وارثه غيره وهذا هو المشهور عند اللغوي للتمسك من ادخال وارث محقق ولم يمنع من وطئه حليلته لعدم تحقق ترتب ذلك عليه (أو) المنع (أن لم يحتج) المريض للنكاح ولأن يخدمه فإن احتاج فلا يمنع وإن لم يأذن الوارث وشهره في الجواهر فيه (خلاف) وألحق بالمريض في منع النكاح كل مجبور عليه من حاضر صف القتال ومقرب لقطع خشى موته منه ومحبوس لقتل وحامل ستة فلا يبعد عليه من خالعه حاملته وأشعر قوله أحدهما أنهما لو كانا مريضين لمنع اتفاقاً ويرشده المعنى إذا المريضة لا تنفع المريض ولا عكسه غالباً ويستثنى من كلامه صحيح طلق حاملته طلاق خلع ثم مرض فيجوز له نكاحها قبل تمام ستة أشهر من حملها ولا يخالف هذا قوله الآتي ولو أبانها ثم تزوجها قبل صحتها فمكالم تزوج في المرض لأن هذا مفروض فيها وغيرهما فيمن طلق قبل بئانه ثم تزوجها مريضاً فأدهب تبعا له ثم و من ابن رجاء لم أقف على ما ذكره بعد البعث عنه وقد رده القيس وأصاب لأن فيه ادخال وارث وأقده أعلم (والمريضة) المتزوجة فيه (بالدخول) بها الصداق (المسمى) ولو بعد العقد تقريظاً ساوى صداقها أم لا ومثل الدخول موت أحدهما قبل الاختلاف فيه وفساده لعقد بدون تأثير خلل في صداقه (وعلى المريض) المتزوج في مرضه بتسليمه ولو بعد عقده تقريظاً الذي مات قبل القسح دخل أم لا (من ثلث) مالاً (الاقبل منه) أي المسمى المتقدم (ومن صداق المثل) فعليه أقل الأمور الثلاثة ثلثه والمسمى وصداق المثل فإن كان دخل ثم مات ففي العصنوني لها المسمى ولو زاد على صداق مثلها من ثلثه مبدأ (وجعل) بضم فكسر مثلاً (بالفسخ) انكاح الزوجين واحدتهما مريض وقت الاطلاع عليه قبل البناء وبعد ولو كانت حائضاً في كل حال (الآن يصح المريض منهما) أي الزوجين صحة بينة فلا يفسخ هذه رواية ابن القاسم عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه التي رجح إليها وقال قبلها يفسخ ولو صح المريض منهما ثم أمر بمحوه فهذا إحدى المعصوات الأربع (ومنع) بضم فكسر (نكاحه) أي

مرضها الخوف (قوله قبله) أي الدخول (قوله الذي مات قبل الفسخ) نعت المريض (قوله فإن كان المريض دخل ثم مات ففي العصنوني لها المسمى الخ) هذا خلاف التسميم المتقدم (قوله وقت الاطلاع) صله جعل (قوله رجح) أي الإمام مالك رضي الله تعالى عنه (قوله وقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله بمحوه) أي القسح بعد صحة المريض صحة بينة

(قوله كذلك) أي قبل موته فقبضه ادخل وارث احتمالا * (فصل في أسباب الخيار) * (قوله لاحد الزوجين) صلة الخيار (قوله بسببه) أي الخيار (قوله عقد النكاح) مفعول يسبق (قوله بالعيب) تناسخ فيه يرض والرد (قوله بعد العقد) صلة علم (قوله صريحا ولا التزاما) راجعان ليرض (قوله بصاحبه) صلة يتلذذ (قوله بعد علمه به) صلة يتلذذ (قوله كذلك) أي بعد العقد (قوله فشرط الخيار الخ) تفرع على أن لم يسبق العلم الخ (قوله سبق العلم العقد) ٧٩ من اضافة المصعد ولفاعله

وتكميل عمله بنصبه المفعوله الخ بيان للاثمور الثلاثة (قوله احدها) أي الثلاثة (قوله لدلائله) أي احدها (قوله على الرضا) أي بالعيب (قوله وأسبق الخ) عطف على قول (قوله فبقى على المصنف الخ) تفرع على كلام ابن الحاجب (قوله وهو) أي التمكين (قوله ولا يغني عنه) أي التمكين التلذذ دفع به ما يوههم من ان المصنف استغنى عن التمكين بالتلذذ (قوله بالعكس) أي التمكين يفتى عن التلذذ (قوله من ان مسقط الخيار الخ) بيان لما (قوله وما عداه) أي الرضا (قوله عليه) أي الرضا (قوله جعله) أي الرضا (قوله لها) أي سبق العلم والتلذذ والتمكين (قوله وأورد) بضم الهمز وكسر الراء (قوله واحد) أي الاثنين (قوله غيره) أي منها (قوله واستثنى) بضم التاء وكسر النون (قوله سبق) نائب فاعل (قوله وغني عنه) استثنى

المريض الحرة (النصرانية) أو اليهودية لاحتمال اسلامها قبل موته فقبضه ادخل وارث احتمالا (و) منع نكاحه (الامة) المسئلة لاحتمال عقدها كذلك (على الاصح) عند بعض البغداديين وعليه الاكثر (والخيار) للزنى (خلافه) أي جواز نكاح المريض كناية حرة أو أمة مسئلة وهو قول أبي مصعب لان اسلام السكينة وعقود الامة خلاف الاصل والغالب عدمه ومن مواقع النكاح عدم انصاح الذكورة والانوثة وليد كره لندوره والله أعلم (فصل) * في بيان أسباب الخيار وأحكامه (الخيار) في ابقاء عقد النكاح وفسخه لاحد الزوجين أو له جميعا (ان لم يسبق العلم) بسببه عقد النكاح (او لم يرض) مرید الرد بالعيب بعد علمه به بعد العقد صريحا ولا التزاما (او) لم يتلذذ مرید الرد بصاحبه بعد علمه به كذلك فشرط الخيار انتفاء الامور الثلاثة سبق العلم العقد والرضا والتلذذ بعده فان وجد احدها فلا خيار له لانه على الرضا ابن الحاجب الخيار مالم يرض بقول او تلذذ او تمكين او سبق علم بالعيب اه فبقى على المصنف التمكين وهو في المدونة ايضا ولا يغني عنه التلذذ بل الامر بالعكس والتحقيق ما سلكه ابن الحاجب من ان مسقط الخيار هو الرضا وما عداه انما هي دلائل عليه والمصنف جعله قسما لها وأورد ان عطف المصنف يفيد ثبوت الخيار عند انتفاء واحد من الثلاثة ووجود غيره وليس كذلك واجيب بان أو بعنى الواو وبان أو بعد النفي أو انتهى للاحد الملبم الدائر وهو لا يتنفي الا بانتفاء الجميع كما في قوله تعالى ولا تطع منهم أعمأ أو كفورا وقوله صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا أو يقل احدهما للاختراستثنى من مفهوم ان لم يسبق العلم سبق علم الزوجة بالاعتراض وتمكينه من نفسه راجية برأه فلم يحصل فلها الخيار ذكره أبو الحسن في شرحه المدونة ويدل عليه ما يأتي في مفهومه تفصيل بدليل ما يأتي (و) اذا ادا احدهما أو كلاهما الرضا فادعى المردود مسقطا للخيار من سبق علم أو رضا أو تلذذ أو تمكين وأنكره الراد ولا يثبت له مدعى (حلف) الراد (على نفسه) أي مسقط الخيار وثبت له الخيار وان نكل حلف المدعى وسقط الخيار فان نكل أيضا ثبت الخيار اذا القاعدان النكول بعد النكول تصديق لنا كل الاقل وهذا اذا لم يكن العيب ظاهرا وادعى علمه به بعد البناء ابن عرفة المتيطى عن بعض المؤثقة ان قالت بعد البناء بكسر علم عيسى بن البناء أو كذبها صدقت بينهما الا ان يكون العيب خفيا كبرص بياض جسداه وقحوه فمصدق يمينه ويثبت الخيار لكل منهما (برص) بفتح الواو وحدة والراء أبيض أو أسود وهذا أردأ لانه مقدمة للبذاء ويشبهه في اللون البهق ولا يوجب الخيار الا بشرط السلامة منه والفرق بينهما ان النابت على البرص شعرا يبيض وعلى البهق شعرا أسود وان البرص اذا فحس بآخرة خرج منه ماء والخارج من البهق دم وعلامه الاسود التقشير والتفليس

أي زوجه اعطف على سبق (قوله لم يحصل) أي برؤه (قوله مفهومه) أي ان لم يسبق العلم (قوله من سبق علم الخ) بيان مسقطه (قوله اورضا) عطف على سبق (قوله وأنكره) أي المسقط (قوله وهذا) أي كون القول قول الراد يمينه (قوله وأدعى) أي المردود (قوله علمه) أي الراد أي فان كان ظاهرا وادعى علمه به بعده فالقول للمردود يمينه (قوله وهذا) أي الاسود (قوله ويشبهه) أي البرص (قوله ولا يوجب) أي البهق (قوله بينهما) أي البرص والبهق

والمتزايد منه يسمى الطيار ولا فرق في المرأة بين كثيره ويسيره وفي يسير الرجل قولان وهذا
 في برص قبل العقد واما الحادث بعده فلا رد يسيره اتفاقا وفي كثيره خلاف ولذا أطلقه هنا
 وقيد الحادث بعده بالمضر والجذام المحقق برديه وان قل قبل العقد او بعده فتصميم الجذام
 الحادث بعده بالعين فيه بحث وحاصل العيوب فيه ما ثلاثة عشر أربعة مشتركة وهي الجذام
 والبرص والجنون والعذبة وأربعة خاصة بالرجل وهي الخشاء والجلب والعنة والاعتراض
 وخسة خاصة بالمرأة وهي القرن والرتق والعقل والافضاء والجنون والمشتك لا يضاف والمختص
 باحدهما يضاف لضميره الرجائي ان كانا معيين فليكل منهما الطيار في صاحبه اتحد جنس
 العيين أو اختلاف وفي التوضيح والشامل عن غير واحد ان اتحد جنسهما ففيه نظر ابن عرفة
 الاظهر ان لكل منهما مقالا كتبني عرضين ظهر لكل عيب في عرض صاحبه اللغوي ان
 اطاع كل من الزوجين على عيب بصاحبه مخالف لعيبه فليكل منهما القيام وان كانا من جنس
 واحد فله القيام دونها لبلذلة صدق سلامة فوجد من صداقها دونه (وعذبة) الملائم له طه
 على برص انه يفتح العين المهمة دون او مصدر عذبة اذا حدث حدث الغائط عند الجماع
 ابن عرفة اللغوي ترد يكونها عذوبة اي تحدث عند الجماع ومثله في التوضيح والقاموس
 وغيرهما وهذا شامل للبول وهو أولى من العقل ولا رد بالبرص قولوا واحدا الجزولي وفي الرد
 بالبول في النوم قولان الخط لا رد بكثرة القيام للبول الا بشرط السلامة منه (وجذام) محقق
 ولو قل قبل العقد او بعده ابن عرفة المتسقط يعرف الجذام والبرص بالرؤية الا الذي بالهور
 فلا يرى وعن بعض المؤرخين يرى الرجال ما يعورونه والنساء ما يعورتهن افعى ابن علوان فيمن
 ادعت امرأته ان بحلقه دبره برصا (لا) خيار لاحد الزوجين (جذام اب) اي اصل للآخر
 ذكر أو أتحى ولو مباشرا الولادة وان ثبت به الطيار اشترى الرقيق لبناء النكاح على المكارمة
 والبيع على المشاحة (وبجصانه) اي قطع الذكرا مطلقا والاثنين ان كان لا يني والافلا رديه
 قاله في الجواهر لتمام لذته بامانته وكقطع الذكرا قطع حشفته على الراجح قاله ابن عرفة وحرم
 خصاء آدمي اجماعا وكذا جبهه وجاز خصاء بغل وسار قاله ابن يونس اذ لا يجاهد عليه سمار فرس
 مكلوب وفي الحديث النهي عن خصاء الخيل فحمل على تحريمه لتقوية قوتها واذا هابه نسلها
 وهذا خلاف قوله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عهد والله وعدوكم (وجبه) اي قطع
 ذكره وانثييه معا او خلقه بدونهما وذكره وان علم من الخصاء بالاولى لانص على عين المسئلة
 واتباع اهل المذهب (وعنه) بضم العين المهمة وفتح النون مشددة اي صغرا الذكرا بحيث
 لا يتأتى به جماع والعنق لفة من لا يشتهي النساء والعنينة من لا تشتهي الرجال (واعترضه)
 اي عدم انتشارا لذكره (وبقرنها) بفتح القاف والراء اي بروز شئ في الفرج كقرن شاة من
 عظم او لحم وهذا هو الغالب (ورققها) بفتح الراء والمثناة اي انسداد مسلك الذكرا بعظم او لحم
 (وبقرنها) بفتح الموحدة والهاء المجبة اي تنقير جرحها (وعقلها) بفتح العين المهمة والقاء اي
 بروز شئ في القبل يشبه ادرة الرجل يرشح غالبا وقل حدوث رغبة فيه عند الجماع (وافضاءها)
 اي اختلاط مسلك البول بمسلك الجماع وصيرورتها مسلكا واحدا وشرط ثبوت الخبر بما
 ذكر وجوده (قبل) تمام (العقد) فشمّل الحادث حينه واما الحادث بعده بالمرأة فصبيته تنزلت

(قوله كثيره) اي البرص
 (قوله فيهما) اي الزوجين
 (قوله مشتركة) اي توجد
 في الرجل وفي المرأة (قوله
 جنسهما) اي العيين
 (قوله كتبني) بفتح العين
 منقضي متباعد بلا نون
 لاضاقته (قوله وان كانا)
 اي العيين (قوله فله) اي
 الزوج (قوله وهذا) اي
 قواهم تحدث (قوله وهو)
 اي حدث البول عند الجماع
 (قوله بالبرص) اي عند
 الجماع (قوله بالرؤية) اي
 من اهل المعرفة (قوله وان
 ثبت به) اي جذام الاصل
 الخ حال (قوله مطلقا) اي
 عن تقييده بعدم الامناء
 (قوله والا) اي وان كان
 يني (قوله وان علم الخ) حال

(قوله فيفرق) بفتح الفاء والراء أي بين الزوجين (قوله إذا لم يشك فيه) أي إذا تحقق كونه جذما (قوله لانه) أي الجذام (قوله وان شك فيه) أي الجذام (قوله وإذا حدث) أي الجذام (قوله بعد العقد) أي وقبل الدخول بدليل ما يليه (قوله وان حدث) أي الجذام (قوله ثم قال) أي المتبسط (قوله وأما قبله) أي الوطء (قوله لم يشك فيه) أي الزوج (قوله فيه) أي الاعتراض

(قوله والا) أي وان تسبب فيه (قوله بالكاف) أي في قوله بكاعتراض (قوله والكبر) أي في السن (قوله الحادثة) نعت الخصاص والحب والكبر (قوله وكبر الادرة المانع منه) أي الجماع أي الحادث بعد الوطء عطف على الخصاص فلا ترد به عجب وادخلت الكاف ما يشبه العنة مما يحدث بعد الوطء من كبر الادرة بحيث يمتنع من الذكر ما لا يتأتى به الجماع عجب واما لو تزوجته فرائه كبر الادرة بحيث لا يمكن معه الجماع فهذا كالعنة او منها ولها رده به حيث لم تعلمه فان كانت لا تمنع الجماع فلا رد لها بها (قوله بها) أي الزوجة (قوله به) أي الزوج فلا يردها به (قوله به) أي الزوج (قوله مطلقا) أي سواء حدث قبل الدخول او بعده (قوله والا) أي وان خافت زوجته اذا (قوله زوان) بفتح الزاي وسكون الواو فنونان بينهما الق (قوله لسماع عيسى رأي) من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله

بالزوج (ولها) أي الزوجة (فقط) أي دون الزوج (الرد بالجذام البين) أي الحق وان قل (والبرص المضر) أي الفاحش لا اليسير ونعت الجذام والبرص (الحادثين) بالرجل (بعده) أي العقد وظاهره كالدونة سواء حدث قبل البناء أو بعده المتبسط واما الجذام فيفرق من قديمه قريبا كان أو كثيرا ابن وهب اذا لم يشك فيه وان لم يكن فاحشا ولا مؤذيا لانه لا تؤمن زيادته وان شك فيه فلا يفرق بينهما واذا حدث بعد العقد فيفرق من قبله وان حدث بعد الدخول فيفرق من كسبه ولا يفرق من قبله حتى يشاهد ويتفاحش لا طلاءه عليها فلا يحل بالفراق وان لم يدخل بها ولم يطاع عليها فلا يمكن من كسبه ابشئ ما له الى الفراق ثم قال في البرص قال ابن حبيب كل ما كان قبل العقد رقبته وان لم يكن فاحشا ومؤذيا وما حدث منه بعده فلا خيار لها فيه الا أن يكون فاحشا ومؤذيا فانه مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم وتبوت الرذائل اما حالا او بعد سنة ان ربحي برؤهما كما يأتي ومثلها ما الجنون والظهار أن العذبة كذلك (لا) رذائلها (بكاعتراض) حدث بعد وطئه بالتشاور ولو مرة وأما قبله فسيذكر أن لها الرذبة بعد سنة للحر ونسقتها للعبد وهذا حيث لم يتسبب فيه والافلها الخيار بالحادث بعد الوطء كالحادث قبله وبعد العقد ودخل بالكاف الخصاص والحب والكبر المانع من الجماع الحادثة بعد الوطء فانه ابن عباد البر وكبر الادرة المانع منه وان تزوجته فوجدته كبير الادرة كبر ما ناعاه فله ارادة به والافلا رقبته (ويجئون) أحدهما أي الزوجين وأولى هما معا المستقر بل (وان) كان يحصل (مرة في الشهر) ويزول في باقيه القديم تبطل العقد بل وان حدث بالزوج بعده و (قبل الدخول) (أو بعده) أي الدخول فله الخيار والجنون الحادث به بعد العقد قبل الدخول أو بعده مصيبة تزل به هذا قول ابن القاسم وذهب للثوري والمتبسط الى الغاء ما حدث به بعد الدخول وابن وهب الى الغاء الحادث مطلقا وحمل الخلاف فيمن تأمن زوجته اذا (والافلها الخيار اتفاقا ابن عرفة في جنون من تأمن زوجته اذا ثلاثة أقوال الاول الغاؤه لابن رشد عن سماع زونان من أشهب وابن وهب والثاني اعتباره لسماع عيسى رأي ابن القاسم وروايته والثالث أن حدث بعد البناء التي والافلا للثوري فائلا لاختلاف حدث بعد البناء فقال مالك رضى الله تعالى عنه ان لم يخف عليها منه في خلواته التي وقال أشهب ان لم يخف منه التي وان كان لا يفتق يرندان احتاج اليها والافلا يفرق بينهما لان بقاء ضرر عليهما دون منفعة واقتصر ابن رشد على الاولين واقتصر المصنف على طريقة الثوري قد يغتفر لكن في اطلاقه نظر وقد ظهر ان الاغيا في عبارة المصنف متناول لوجهين وكأنه قال الخيار المذكور ثابت وان كان الجنون مرة في الشهر وان طرأ قبل الدخول وبعد العقد فانه ابن غازي ابن عرفة ما حدث بالمرأة بعد العقد نازلة بالزوج وقال ابن عات الجنون اذا حدث بالمرأة بعد العقد فلا رقبته البناء رأيت لابن رجال عن أبي الحسن ان حدث به بالمرأة بعد العقد كحدثه بالرجل ونسبه للدونة فلهل

١١ مع في (قوله وروايته) أي ابن القاسم عطف على رأي (قوله ان حدث) أي الجنون بالزوج (قوله التي) بضم الهمز وكسر الغين المجهة (قوله عليها) أي الزوجة (قوله منه) أي الزوج (قوله والا) أي وان لم يخف اليها (قوله فرق) بضم فكسر مثقلا (قوله اطلاقه) أي عن تقييده بخوف اذا (قوله ان حدثه) أي الجنون (قوله كحدثه بالرجل) أي في ايجاب الخيار

(قوله وهي) أي نسخة الواو (قوله اولي) بفتح الهمز (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله انه) أي التأجيل (قوله بهما) أي احدا الزوجين (قوله به) أي الزوج (قوله لهما) أي الزوجة (قوله له) أي الزوج (قوله فيما) أي الجنون والجذام والبرص (قوله تأجيل) خبر ظاهر (قوله عليه) أي ظاهرها ٨٣ (قوله وان وافق) أي ظاهرها الخ مبالغة واحال (قوله ارجاعه) أي ضمير التثنية

المصنف اعقده (اجلا) بضم الهمز وشدا الجيم أي الزوجان بدون واو وهو جواب شرط مقدر أي واذا قيل بالخيار في القديم والحديث بالنسبة للرجل وفي القديم فقط بالنسبة للمرأة أجلا (فيه) أي الجنون وفي نسخة واجلا بن زيادة واو استتفاية وهي اولي لا يهايم الاولى انه خاص بما بعد العقد مع انه فيما قبله ايضا حيث ربح برؤه أي واجلا في الجنون القديم والحديث (وفي برص وجذام) محققين قديمين هما واحدان به لا يهايم الا لخيار له والتأجيل فرع الخيار وقد علم عدم خياره من قوله واه فقط الخ ومحمل التأخير فيها ان (ربح) بضم فكسر (برؤها) أي الجنون والجذام والبرص هذا الذي يجب اعتقاده كما يفيد من معرفة ابن عات وقاهر المدونة تأجيل الجنون وان لم يربح برؤه ولا يقول عليه وان وافق ظاهر ما في نسخة برؤها بضمير التثنية ويمكن ارجاعه للزوجين فيمثل الثلاثة ويؤيده ان اسناد البر للزوجين حقيقة والى الجذام والبرص مجاز والاصل الحقيقة وصله (اجلا سنة) قريبة للبرص ونصفها للرق قاله ابن رشد من يوم الحكم بعد العدة من دعا غير المؤجل فيه ابن غازي أي واجل كل واحد من الزوجين سنة ان لم يرض الاخر بجنونه او جذامه او برصه ولا خفاء أن الاقسام اربعة الاول العيب الحادث بالرجل قال فيه في ثاني انكحتها واذا حدث بالزوج جنون بعد النكاح عزل عنها واجل سنة لعلاجه فان صح والافرق بينهما وقضى به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ابن القاسم في الاجنم البين الجذام ان كان مما يربح برؤه في العلاج وقد وعى علاجه فليضرب له الاجل وفي كتاب يسع الخيارات يتلوم للعجنون سنة وينفق على امرأته من ماله فيها فان برئ والافرق بينهما الثاني العيب القديم في الرجل قال في جامع الطرر مفهوم قوله في النص السابق واذا حدث انه لا يؤجل في القديم وتخير المرأة وهو مسمى ما في آخر الجزء الاول خلاف ما في خصال ابن زرب انه يؤجل في الجنون كان قبل النكاح او بعده اه وقبله أبو الحسن الصغير وقطع ابن رشد بما نسب لابن زرب في رسم نقدها من سماع عيسى وقبله ابن عات الثالث العيب القديم في المرأة قال القاضي ابو الوابد الباجي في وثائق ابن فخصون ان لم يعلم به الزوج الا بعد النكاح ضرب له الاجل في معاناة نفسها من الجنون والجذام والبرص سنة وفي داء القرح بقدر اجتهاد الحاكم وقبله المتبسطي وابن عات واجل ابن فخصون في داء القرح نهري في وثيقة له الرابع العيب الحادث بالمرأة لا يتصور فيه تأجيل اذ لا خيار للرجل قال ابن رشد والمتبسطي وغيرهما ان شاء فارقها واهلها جميع صداقها بالدخول ونصقه ان لم يدخل وقد خرج من هذا أن الرجل يؤجل في الحادث والمرأة في القديم وفي تأجيل الرجل في القديم اضطراب ولا يحتاج المرأة للتأجيل في الحادث فان قلت فعلاهم يحمل كلام المصنف قلت على التأجيل في الثلاثة الاول دون الرابع فان قلت وبم يخرج الرابع من كلامه قلت لا تأجيل الا حيث الرد وقد فهمنا من قوله واهلها فقط الرد بالجذام البين والبرص المضر الحاديين ان الزوج لا يردها بالحادث منها وانها مصيبة نزلت به فان قلت استنبط هذا من كلام المصنف في الجذام

(قوله الثلاثة) أي الجنون والجذام والبرص (قوله ويؤيده) أي ارجاع الضمير للزوجين (قوله من يوم الحكم) أي بالتأجيل بيان لمبدأ السنة (قوله بعد العدة) (قوله العدة الخ) نعت سنة (قوله عزل) بضم فكسر (قوله فان صح) أي من جنونه او جذامه او برصه أي خلى بينه وبين زوجته (قوله والا) أي وان لم يرض (قوله به) أي تأجيل سنة (قوله البين) أي المحقق (قوله في العلاج) أي بسببه (قوله فليضرب) أي الحاكم (قوله له) أي الاجنم (قوله فيما) أي السنة (قوله فان برئ) أي من جنونه بقيت زوجته في عصمته (قوله والا) أي وان لم يبرأ من جنونه (قوله الطرر) اصله جمع طرر ما كتب على طرف الكتاب (قوله انه) أي الزوج (قوله وتخير المرأة) أي في البقاء والافراق (قوله انه يؤجل في الجنون الخ) بيان لما يصدق من (قوله وقبله) يكسر الموحدة أي كلام جامع الطرر (قوله وقبله) أي مانسب لابن زرب

بكسر الموحدة (قوله به) أي عيها القديم (قوله له) أي العيب (قوله معاناة) أي مداواة (قوله وقبله) والبرص أي ما في وثائق ابن فخصون (قوله واجل) بفتح تحت مثقلا (قوله خرج) أي حصل (قوله في الثلاثة الاول) أي قديم الرجل وحادثه وقديم المرأة (قوله الرابع) أي حادث المرأة (قوله وانها) أي الحادث وانته لتأنيث خبره

(قوله بين) بكسر التثنية مثله (قوله اللازم كاللازم) أي حكم الجنون كحكم الجذام والبرص (قوله دور) أي لتوقف تأجيله على تحييدها وتوقف علم تحييدها على علم تأجيله (قوله وتوقف) أي لكل منهما على الآخر قلت لا دور لاختلاف جهة التوقف لأن توقف التأجيل على التحييد وتوقف وجود توقف التحييد على التأجيل توقف علم وهذا مطرد بين كل ملزوم ولازمه واثقه أعلم (قوله هبه) أي افرض وقدر الأمر كما ذكر من توقف كل منهما على الآخر (قوله يشفع) أي يسوغ ويرخص (قوله في الثلاثة) أي الجنون والجذام والبرص (قوله بوجه) بضم ففتح منقلا (قوله أخويه) أي الجذام والبرص (قوله بضعة الموث) أي أنه تقدم أنه إذا قرئ برؤهما بضعة الموثي الرجوع للزوجين شمل الثلاثة أيضا (قوله ٨٣) هذا أي بشرط السلامة من

جميع العيوب أو من كل عيب (قوله بينهما) أي العيوب السابقة وبين غيرها (قوله الشرط) أي أن شرط السلامة (قوله لها) أي الزوجة (قوله اشتراطها) أي السلامة (قوله ادعاء) أي اشتراطها (قوله ولعله) أي وجه كون العرف ليس كالشرط هنا (قوله غيره) أي الولي (قوله بحضوره) أي الولي (قوله وهو) أي الولي ساكت حال (قوله وإن لم يسأله) أي الزوج الولي عن صفاتها (قوله أن علمه) أي الزوج عيها (قوله رجوع) أي الزوج (قوله أن كان) أي وجد زائد (قوله والا) أي وإن لم يكن زائد (قوله فلا يرجع) أي الزوج (قوله لا بالبناء للقاء) أي بالبناء للنائب (قوله عليه) أي الزوج (قوله فليس) أي العيب الذي يرد به بشرط السلامة منه (قوله هذا) أي ثبوت الخیار

والبرص بين دون الجنون قلت اللازم كاللازم فإن قلت قد فوات المصنف التنبيه على خيار الزوجة للجنون الحادث بالزوج بعد العقد قلت اغناء عن ذكر خيارها ذكر تأجيل زوجها وقد علمت مما أسلفنا أن تأجيله فرع خيارها فإن قلت هذا دور وتوقف قلت هبه كذلك ليس يشفع له قصد إثارة الاختصار وتقريب الأقصى باللفظ الوجهين قال الشارح فابعرف الشوق الأمن بكابده ولا المصابة الأمن بعائنها وظاهر قول ابن عرفة يؤجلان سنة للعلاج زوال عيبيهما أن رجى أن رجاء البرم شرط في الثلاثة ولم يشترطه المصنف في الجنون اتباعا لظاهر المدونة وقد يوجه به أن يرى الجنون أرجى من برء أخويه ولو قرئ رجى برؤهما بضعة الموث شمل الثلاثة والله سبحانه وتعالى أعلم (و) الخیار يثبت لأحد الزوجين (بغيرها) أي العيوب السابقة عما بعد عيها عرفا كسواء وقرع واستحاضة وصغروكبر (أن شرط) أحدهما (السلامة) من ذلك الغير سواء عين مباشر أو سلامة منه أو قال من جميع العيوب أو من كل عيب فلا يعمل هذا على العيوب السابقة التي يرد بها وإن لم يشترط السلامة منها والفرق بينهما أن السابقة تعافها النفوس وتنقض الاستمتاع المقصود من النكاح ومنهما ما يسرى في الولد مع شدته وعدم استطاعة الصبر عليه كالجذام والجنون وغيرها ليس كذلك وشأنه الظهور وعدم الخفاء فغير المشترط مقصوفي عدم استسلامه ومنه فهم الشرط عدم الرد بها إن لم تشترط السلامة منها وهو كذلك والقول لها في عدم اشتراطها أن ادعاء الزوج قاله ابن الهندي وظاهره كغيره أن العرف ليس كالشرط ولعله لبناء النكاح على المسكامة إذا كان الشرط صريحا بل (ولو) كان (بوصف الولي) للزوجة بأنهم بايضا ذات شعير سليمة العينين أو بوصف غيره بحضوره وهو ساكت (عند الخطبة) بكسر الخاء المجهة أي التماس النكاح من الزوج أو وكيله وإن لم يسأله عند اللحي وعليه اقتصر في التوضيح فتوجب سوداء أو قرعاه أو عوراه فلا زوج ردها ولا شيء عليه وابقاؤها وعليه جميع صداقها إن علمه قبل الدخول وإن لم يعلمه إلا بعده رجوع بزائد المسمى على صداق مثاليها إن كان والا فلا يرجع ولا يرجع عليه فليس كالعيب الذي يثبت به الخیار بلا شرط هذا قول عيسى وابن وهب ورد بول قول ابن القاسم ومحمد وأصبغ وقال ابن رشد الخلاف انما هو إذا صدر الوصف ابتداء وأما أن صدر بعد السؤال فقد اتفقوا على أنه شرط موجب للخيار وعلى هذا فلا تدخل هذه الصورة في كلامه للاتفاق عليها والاشارة بول للخلاف غالبا لأن كانت مجرد دفع

بوصف الولي (قوله ورد) أي المصنف (قوله قول ابن القاسم ومحمد وأصبغ) أي بعدم ثبوت الخیار بوصف الولي (قوله إذا صدر الوصف) أي من الولي (قوله ابتداء) أي من غير سبق سؤال من الزوج أو وكيله (قوله وأما أن صدر) أي الوصف من ولي للمخطوبة (قوله بعد السؤال) أي من الزوج أو وكيله عن حال المخطوبة (قوله على أنه) أي وصف الولي (قوله وعلى هذا) أي قول ابن رشد وأما أن صدر بعد السؤال (قوله هذه الصورة) أي الوصف بعد السؤال (قوله في كلامه) أي المصنف بعد المباحثة والافهني داخله فيما قبلها وتقديره إذا كان الشرط صريحا أو ضمنا بوصف الولي بعد السؤال اتفاقا فمما قبل ولو بوصف الولي ابتداء (قوله للاتفاق عليها) أي هذه الصورة (قوله الآن كانت) أي ولو

(قوله قصره) أى كلام المصنف بعد ولو (قوله على غيرها) أى صورة الوصف بعد السؤال (قوله إذا قال) أى الشارح وثبت (قوله) أن لم يكن الشرط بوصف الولي (أى ابتداء) أن كان صريحا أو ضمنا (قوله انما) أى الخطوبة (قوله مثلا) أى أو عوراء أو قرعاه (قوله فقال) أى الولي (قوله أو وصفها) ٨٤ أى الخطوبة (قوله غيره) أى وليها (قوله بحضرته) أى الولي (قوله وسكت) أى

الموهم على خلاف الغالب ومقتضى الشارح وثبت قصره على غيرها إذا قال ان لم يكن الشرط بوصف الولي بان قال الخاطبة قبل لي انما سوداء مثلا فقال كذب القائل بل هي بيضاء أو وصفها غيره بحضرته وسكت بل ولو كان الشرط بوصف الولي الخ (وفي) ثبوت الخيار للزوج بين (الرد) للزوجة ولا شيء عليه من صداقها والابقاء وعليه جميعه (ان شرط) أى كتب الموثق في وثيقة عقد النكاح (العصمة) للزوجة في عقلاها وبدنها ان كتب تزوج فلان بن فلان فلانة بنت فلان العصمة في عقلاها وبدنها بصدق قدره كذا من كذا الخ فتوجب بخلاف ذلك له على انه انما كتبها بشرطها بين الزوج والولي وعدمه له على انه زادها من عنده بل جرى العادة بها وانزع الزوج الولي بانه شرطها وأنكره الولي ولا يثبت لاحدهما (تردد) للباجي وابن أبي زيد وكلام المتبسط يدل على ان الراجع عدم الرد لانه ظاهر المدونة وبه القنوي فالولي لاقتصار عليه الخط فان كتب الموثق سليمة البدن فتوجب بخلافه فاتفق على انه شرط لعدم تلبيةه عادة وان شرط الزوج العصمة فله الرد اتفاقا وعطف على يبرص فقال (لا) يثبت الخيار (بخلف) بضم الخاء المجهمة وسكون اللام أى تخلف (الظن) أى المظنون ويصح عطفه على معنى ان شرط السلامة أى وبغيرها بشرط السلامة لا بخلف الظن (ك) الاطلاع على (القرع) بفتح القاف والراء أى عدم نبات شعر الرأس من علة وهي من نساء ذوات شعر فظنهما مثلهن (والسود) وهي (من) نساء (بيض) فظنهما مثلهن (وتنن) بفتح النون وسكون المثناة أى خبيث رائحة القم وهي البضراء والآنف وهي الخشماء من نساء الملمات منه فلا خيار له وقال اللغوي له الخيار فيه ما قياسا على تنن الفرج بالاحرى بجامع التندير وتنقيص اللذة وفرق الجمهور بان المقصود الا هم من الزوجة وقاعها في الفرج وتنن مانع منه ولا يمكن التحول عنه بخلاف القم والآنف وظاهر المصنف سواء كان تنن القم من تغير المدة أو قلح أى وصح الاسنان (و) لا خيار (بالثبوتية) فيمن ظننها بكرا (الا ان يقول) الزوج اتزوجها بشرط كونها (عذراء) أى لم تزل بكارتها بغيره فيجدها ثيبا فله ردها ولا شيء عليه من صداقها اوله امساكها وعليه جميع مهرها سواء علم وليها ثبوتهما ولم يعلمها كانت ينكح او غير فهذا استثناء منقطع (وفي) الخيار بشرط (بكر) بكسر فسكون فيجدها ثيبا وعدمه (تردد) لابن العطار مع بعض الموثقين وانجي بكر بن عبد الرحمن وصوبه بعض الموثقين ان ثبت بغير نكاح كوثبة وتكره بعض نقله ابن عرفة عن المتبسط وابن قسوم فان ثبت نكاح فله الخيار مطلقا قطعاً ولم يعلم أبوها ثبوتها ويكفها والا فله الخيار على الاصح ولم يجز العرف بمساواة البكر العذراء والا فله الخيار قطعاً قاله البرزلي ووقف الزوج على انه وجدها غير بكر والا فالقول قولها انه وجدها بكر سواء

الولي (قوله بل ولو كان الشرط بوصف الولي) أى ابتداء (قوله كذا) أى عشرتمثلا (قوله من كذا) أى الدراهم مثلاً (قوله لعله) أى الموثق الخ علة للرد (قوله على انه) أى الموثق (قوله انما كتبها) أى العصمة (قوله لشرطها) أى العصمة (قوله وعدمه) أى الرد (قوله لعله) أى الموثق (قوله على انه) أى الموثق (قوله زادها) أى العصمة (قوله من عنده) أى الموثق (قوله بها) أى العصمة (قوله بانه) أى الزوج (قوله شرطها) أى العصمة (قوله وأنكره) أى شرطها (قوله لانه) أى عدم الرد (قوله به) أى عدم الرد (قوله عليه) أى عدم الرد (قوله يبرص) أى البصير (قوله فاتفق) أى الباجي (قوله فاتفق) أى الشيخ (قوله فاتفق) أى زيادة الموثق من عدمه سليمة البدن (قوله وان شرط الزوج العصمة) أى ووجدت بخلافها (قوله فله) أى الزوج (قوله وهي) أى

الخطوبة (قوله فيها) أى تنن القم وتنن الآنف (قوله من) أى وقاعها فيه (قوله منقطع) أى لان المستثنى منه خلاف ادعت الظن والمستثنى خلاف الشرط (قوله وعدمه) أى الخيار (قوله وصوبه) أى عدم الخيار (قوله فله) أى الزوج (قوله مطلقا) أى عن التقييد بصريان العرف بمساواة البكر العذراء (قوله ولم يعلم أبوها ثبوتها ويكفها) عطف على ثبت بغير نكاح (قوله والا) أى وان كان أبوها عالما بثبوتها (قوله فله) أى الزوج (قوله ولم يجز العرف الخ) عطف على ثبت بغير نكاح (قوله والا) أى وان كان جرى العرف بمساواة بكره (قوله ووافقت الزوج الخ) عطف على ثبت (قوله والا) أى وان لم توافق على وجودها ثيبا

(قوله لذلك) اى لانهم من
 نسائه وهو من رجالها (قوله
 بان لم يأتها الخ) تصوير لثبوت
 الخيار لها فيه (قوله يومه)
 اى التراضى (قوله تبدا)
 راجع لتأجيله بسنة (قوله لقر
 عليه الفصول) علة تأجيله
 بها (قوله عليها) أى السنة
 (قوله كذلك) اى الذى ثبت
 لزوجه الخيار فيه لعدم
 وطئه سبق اعتراضه العقد
 او تأخر عنه واختارت
 فراقه (قوله واستظهر)
 بضم التاء وكسر الهاء (قوله
 نسب) بضم فس كسر (قوله
 نقل) بضم فس كسر (قوله
 وهم) بفتح الهاء اى غلط
 (قوله منه) أى المصنف
 رحمه الله تعالى (قوله
 ترضى) بضم التاء وفتح
 الضاد (قوله مجاباه) اى
 خصاله (قوله تبلا) بضم
 النون وسكون الموحدة
 اى شرفا وكالا (قوله تعد)
 بضم ففتح مشقة لانه يدل
 على اعتباره (قوله فاجال)
 أى رددا بواحق (قوله ولا
 يصح قياس المعترض على
 المجنون الخ) دفع به ما يتوهم
 من قياس المعترض على
 المجنون (قوله يعزل) بضم
 الباء وفتح الزاى (قوله
 مرسل) بفتح السين (قوله
 بان مراده) اى المصنف
 (قوله يعهد) بضم فسكون ففتح اى يعرف (قوله له) اى المصنف (قوله هنا) اى فى المختصر

ادعت بقاء بكارتهم او انه ازالها هذا هو المشهور بين اوسايق وعطف على اذ ان يقول عذراء
 فقال (والا تزوج الحر الامة) ولو بشايتكم حرية يظنها حرة فيجدها امة فله الخيار (و) الا تزوج
 الحر (و) ابوالحسن وان دنيته (العبد) ولو بشايتكم انظروا تبين انه عبد فلها الخيار (بخلاف
 العبد مع الامة) يظن احدهما مجرية الاخر حال عقد الشكاح ثم تبين رقبته فلا خيار له
 اذ الامة من نسائه وهو من رجالها (و) بخلاف (المسلم مع النصرانية) او اليهودية يظن مسلمة
 او يظن نصرانيا او يهوديا حال العقد ثم تبين كفاية او تبين مسلمة فلا خيار له ولاها لذلك فى
 كل حال (الا ان يغرا) اى الامة العبد بانها حرة والعبد الامة بانها حرة او الكفاية المسلم بانها
 مسلمة او المسلم الكفاية بانها كفاية ولا يحكم برده به لانه لم يرد الخيار (واجل) بضم الهمز
 وكسر الجيم مثقال الزوج (المعترض) بضم الميم وفتح الراء اى الحر الذى ثبت لزوجه الخيار فيه
 بان لم يوطاها سوا سبق اعتراضه العقد وتأخر عنه واختارت فراقه فيؤجل (سنة) هلالية
 للتداوى فيها وابتدأوها (بعد) حصول (الصحة) للمعترض من مرض غير الاعتراض ان كان
 (و) من يوم الحكم) بتأجيله فان تراضيا على التأجيل فى يومه ابن رشد تعهد اللغوى لقر عليه
 الفصول الاربعة اذ التداوى قد يفيد فى فصل دون غيره ولا يرد عليه ان لم يرض فيها بل (وان
 مرض) فيها كلها بعد ابتدائها سوا قدر على التداوى فيها أم لا قاله ابن القاسم وقال اصيب
 ان استغرق المرض السنة ومنعه من التداوى فيها فتساقطت سنة اخرى وقال ابن رشد ان
 مرض فيها مرضا شديدا منعه من التداوى زيد عليه بقدره فالمااسب ابدال ان يلو (و) اجل
 (العبد) المعترض كذلك (نصفها) أى السنة هذا مذهب المدونة ومالك واكثر اصحابه رضى
 الله تعالى عنهم وبه الحكم وقبل سنة كالحرة واستظهر ومال اليه غير واحد ونسب لمالك ايضا
 المتطاعى اختلف فى اجل العبد فقال ابن الجهم كاجل الحر وقل عن مالك وجهه والفقهاء
 رضى الله تعالى عنهم وقيل سنة أشهر وهو قول مالك رضى الله تعالى عنه وبه الحكم اللغوى
 الاول ايبى لان السنة جعلت لاختبر فى الفصول الاربعة فقد يقع الدوام فى فصل دون فصل
 وهذا يستوى فيه الحر والعبد (والظاهر) عند ابن رشد من الخلاف انه (لانقطة اها)
 أى زوجة المعترض (فيها) اى السنة التى اجل بها التداوى ابن غازى هذا وهم منه
 رحمه الله تعالى

ومن ذا الذى ترضى مجاباه كلها * كفى المرغبلان تعدل معاهيه

انما قال ابن رشد فى رسم الصلاة من سماع يصح من كتاب الصلاة قال ابو اسحق التومنى وانظر
 اذا ضرب للمجنون اجل سنة قبل الدخول فهل لها نفقة اذا دعت الى الدخول مع امتناعها
 منه يجتونه كما اذا اعسر بالصدق فانه يؤمر باجرائه نفقة مع امتناعها منه لعدم قدرته على
 دفع صداقها فاجال النظر ولم يبين فيه شيئا والظاهر انها لانقطة اها لانها منعت نفسها السبب
 لا قدرته على رفعه فهو معذور بخلاف الذى منعت نفسها حتى يودى اليها صداقها اذ لعل له
 مالا كتمه ا هـ ولا يصح قياس المعترض على المجنون لان المجنون يعزل عنها والمعترض مرسل
 عليها الرصاصى فى جواب ثبوت بان مراده الظاهر عند المصنف نظر اذ لم يعهد له اعتقاده هنا
 على استظهاره ولو لم يشر به بالظاهر لانه مخالف لاصطلاحه ومبطل ويزكره فى توضيحه

(قوله يعهد) بضم فسكون ففتح اى يعرف (قوله له) اى المصنف (قوله هنا) اى فى المختصر

(قوله المعتبر) تفسير لنايب فاعل صدق المستتر فيه (قوله فان ادعى بعدها) اي السنة مفهوم فيها (قوله الوط فيها) اي السنة (قوله انه) اي المعتبر (قوله لتدعيه) اي المصنف (قوله فيها) اي هذا اللفظ مفعول تقديم المضاف لقاعله (قوله عل) بضم فكسر اي عدم تصديقه (قوله من الفراق) بيان لحقتها (قوله فيها) اي دعواه بعدها ووطئها فيها (قوله المقهور) اي لقبها (قوله تفصيل) اي بانه ان ادعى بعدها الوط فيها ٨٦ صدق بينهما وان ادعى بعدها الوط بعدها فلا يصدق (قوله انه لم يطاها

(و صدق) بضم فكسر مثقلا المعتبر (ان ادعى فيها) اي السنة (الوط) بعد اقراره باعتراضه وتأجيله سنة او نصفها فيصدق (بينه) فان ادعى الوط بعدها فلا يصدق وان ادعى بعدها الوط فيها فظاهر كلام المصنف انه لا يصدق لتدعيه فيها على الوط وعلى باتهامه باسقاط حقها من الفراق وفي ابن هرون ما يصدق تصديقه فيها بينهما وعلى هذا ففي المقهور تفصيل (فان نكل) المعتبر عن اليمين على ووطئها فيها (حلفت) الزوجة انه لم يطاها فيها او فرق بينهما ما قبل تمام الاجل قاله في المدونة لتصديقها على عدمه يشكوله فسقط حقه في الاجل وفي المواز يتيق تمام الاجل ثم يطلب باليمين فان نكل فرق بينهما (والا) اي وان لم تختلف الزوجة على انه لم يطاها فيها (بقيت) بفتح فكسر حال كونها زوجة ولا كلام لها لتصديقه على ووطئها فيها يشكوله (وان لم يدعه) اي الزوج الوط فيها بان اقرب عدمه او سكنت (طلقها) اي الزوج الزوجة ان شاءته الزوجة (والا) اي وان امتنع من طلاقها (فهل يطلق) بضم ففتح فكسر مثقلا (الحاكم) الزوجة (او يامرها) اي الحاكم الزوجة (به) اي طلاقها نفسها بان تقول انت طالق او طلقتك او طلقت نفسي منك او انا طالق منك وهو بائن لكونه قبل الوط (ثم يحكم) الحاكم بوقوع الطلاق ايرتفع الخلاف فيه على ان امر الحاكم بطلاقها نفسها ليس حكما افاده عب البناني بعضهم اي يشهد قاله ابن عات وغيره من المؤرخين فليس مراده ما يتبادر منه من الحكم به اذ ليس في النص ما يشهد له ابن عات يقول الحاكم لهم لها بعد كمال نظره فيما يجب ان تثبت ان طلاق نفسك وان شئت التبرص عليه فان طلقت نفسها اشهد على ذلك المتطهر لا اعذار في هؤلاء الشهود اذ لا اعذار فيما يقع بين يدي الامام من اقرار او انكار واشهاد في المشهور من المذهب فيه (قولان) لم يطالع المصنف على ارجحية احدهما لكن في ابن عرفة المتطهر في كون الطلاق بالعيب يوقعه الامام او يفوضه اليه اقولان للمشهور واي زيدا عن ابن القاسم اه الخطر واقى بالثاني ابن عات ورجه ابن مالك وابن سهل (ولها) اي زوجة المعتبر بعد رضاها بالمقام معه بعد تمام الاجل وتخييرها (فراقه) اي المعتبر بطلاقها منه (بعد الرضا) منها باقامته لاجل آخر رواه ابو زيد عن ابن القاسم ومفهوم لاجل انها لو رضيت بالاقامة معه ابدأ واطلقت فليس لها فراقه بعده وهذا هو الموافق لقوله اول الفصل ولم يرض ابن رحال ظاهرا كلامهم انه لا مفهوم له في التوضيح ان رضيت بالمقام مع المجذم ثم ارادت فراقه فقال ابن القاسم ليس لها ذلك الا ان يزيد وقال اشهب ليس لها ذلك وان زاد في البيان لها رده وان لم يزيد (ولا) ضرب (اجل) ثان وبلا رفع لئلا (و) لها (الصدق) كله (بعدها) اي السنة لانها مكنته من نفسها واطال مقامها معه وتاذبها

فيها) اي السنة (قوله فرق) بضم فكسر مثقلا (قوله لتصديقها) من اضافة المصدر لقوله بعد حذف فاعله (قوله على عدمه) اي ووطئها فيها (قوله لتصديقها) من اضافة المصدر لقوله بعد حذف فاعله (قوله فيها) اي السنة (قوله اي الزوج) تفسير للفاعل المستتر في يدع (قوله الوط) تفسير للمفعول البارز (قوله فيها) اي السنة (قوله بان اقرب عدمه او سكنت) تصوير للمبدعه (قوله ان شاءته) اي الطلاق (قوله انت) بفتح التاء (قوله طلقك) بفتح الكاف (قوله وهو) اي الطلاق (قوله اي يشهد) بضم الباء وكسر الهاء تفسير ليحكم (قوله مراده) اي المصنف يحكم (قوله من الحكم به) بيان لما (قوله له) اي كون المراد الحكم (قوله على ذلك) اي تطبيقها لنفسها (قوله اقرارا وانكارا) بيان لما (قوله لكن في ابن عرفة

(الخ) استدرأ على لم يطالع المصنف الخ لرفع ايهامه أنه لم يشهر احدهما (قوله للمشهور) يقتضي ان المناسب وأخلق للمصنف الاقتصار عليه (قوله الخطر اقى بالثاني) اي قول ابن القاسم اشارة للجواب عن المصنف بعدم ارجحية احدهما (قوله بالمقام) بضم الميم (قوله بعد تمام الاجل) صلا رضا (قوله وتخييرها) عطف على تمام (قوله له) اي كون رضاها بالمقام معه لاجل (قوله ان رضيت بالمقام مع المجذم) سواء قدمت او اطلقت واؤدت (قوله يزيد) اي الجذام (قوله مقامها) بضم الميم

(قوله أحدهما) أي طول الإقامة معه وتلذذه بها (قوله فان طلقها قبل تمام الاجل) مفهوما بعدد (قوله لدخولهما) أي العنين
والجبوب الخ. على الاولى بفتح الهمز (قوله حصل) أي التلذذ (قوله لذا) أي دخولهما على تلذذهما

٨٧

بدون وطء وحصوله صلة
انعقد (قوله فيها) أي
العنين والمحبوب أي على
تكميل الصداق عليهم
(قوله دونه) أي المعارض
(قوله ان طلبته) أي الطلاق
(قوله زوجته) أي المعارض
(قوله تأخير) أي الطلاق
(قوله تمامها) أي السنة
(قوله وعدم تجهيل) أي
الطلاق (قوله فيؤخر) أي
الطلاق (قوله في اجله) أي
الايلاء (قوله يبطله) أي
اجل الايلاء (قوله غيره)
أي المولى (قوله كغيرها)
أي الرقعة مشبهة بها في
التأجيل (قوله من ذوات
داء الفرج) بيان لغيرها
بتقدير باقي إيساوى البيان
المبين (قوله باجماع) صلة
تؤجل (قوله فيها) أي
الاصابة (قوله جبر) أي
الزوج (قوله عليه) أي
مداوياً (قوله فان طلقها)
أي قبله (قوله أي
التداوى (قوله فلا يجبر)
أي الزوج (قوله عليه) أي
التداوى (قوله عليه) أي
الزوج (قوله انه) أي الرق
(قوله والا) أي وان كان
يحصل به عيب فيها (قوله
من خصنا) بكسر الخاء
المجته مفهوما الخ بيان

وأخلق شورتها قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه ابو عمران ظاهره انه ان عدم أحدهما
فلا يتكامل فان طلقها قبل تمام الاجل فإلها النصف ان لم تطل إقامته معها قاله في المدونة
وشبهه في استحقاق كل الصداق فقال (كدخول) الزوج (العنين) بكسر العين المهملة
والنون مثله أي صغير الذكركم طلاقه باختياره فعليه الصداق كله (و) دخول الزوج
(المحبوب) أي مقطوع الذكر ثم طلاقه محتاراً فعليه الصداق كله بالاولى من الما-
لدخولهما على التلذذ بدون وطء وقد حصل ودخول المعارض على الوطء ولم يحصل ولذا
انعقد الاجماع فيها دون (وفي تجهيل الطلاق) على المعارض قبل تمام السنة (ان قطع) بضم
فكسر (ذكره) أي المعارض (فيها) أي السنة ان طلبته زوجته اذ لا فائدة في تأخيرها الى
تمامها وعليه نصف صداقها وعدم تجهيل فيؤخر الى تمامها عليها ترضى بالإقامة معه
(قولان) لابن القاسم ومالك رضي الله تعالى عنهما وقيل تبقى زوجة ابدا وهي مصيبة تزات
بها فان تعدد قطعها عمل الطلاق عليه اتفاقا وعليه نصف الصداق وقطع ذكر المولى في اجله
يبطله وتبقى زوجة اتفاقا وكذا غيره بعد وطئه (واجلت) بضم الهمزة وكسر الجيم مثقلا
الزوجة (الرقعة) أي المسدود مسلك جاءها كغيرها من ذوات داء الفرج فتؤجل
(ل) لاستعمال (الدواء) باجماع العارفين واجلها بهضم بهميرين وكلفة التداوى عليها
وعليه نفقة التمكن من استمتاعه بها بغير الوطء مع استرسالها عليها (ولا تجهير) بضم الميم وفتح
الموحدة الرقعة (عليه) أي التداوى ان امتنعت منه (ان كان) الرق (خالقة) أشدة
نألمها به سواء كان يحصل به عيب في الاصابة ام لا وان ارادته وابطاه الزوج فان كان لا يحصل
به عيب فيها جبر عليه فان طلقها فعليه نصف صداقها وان كان يحصل به عيب فيها فلا يجبر
عليه فان طلقها فلا شيء عليه ومفهوم ان كان خلقة أنه ان كان طارئا بالختان كبغات بعض
السودان فان كان لا يحصل به عيب فيها جبر عليه الا في منمها والاجبر ان طلبه الزوج
ولا يجبر ان طلبته افاده اللغوي (و) ان ادعت زوجة على زوجها انه يحبب او شفى
او عني وانكر (جس) بضم الجيم وفتح السين المهمة مثقلا أي متى بظهر اليسد (على ثوب
منسك) بضم فسكون فكسر (الجس) بفتح الجيم وشدة الموحدة (وفجوه) أي الجلب من خصاء
وعنة ولا ينظره الشهود وقال البابي ينظرونه لاستواء النظر والجس في المانع والنظر يحصل
به العلم القوي واجيب بأخفية الجس مع حصول العلم به (و) ان ادعت الزوجة انه معترض
او نكرو (صدق) بضم فسكون مثقلا الزوج بين قاله في المدونة (في) نفي (الاعتراض) وهذا
علم بالاولى من قوله وصدق ان ادعى فيها الوطء بيمينه وصرح به ليرتب عليه ما بعده وللنص
على عين المسئلة سالم ويصدق في نفي داء فرجه من جذام أو برص وشبهه في التصديق فقال
(كالرأة) فتصدق (في) نفي (داء فرجه) من افضاء وفجوه ووجدان أو برص بيمينها ابو
ابراهيم ولها ردها على الزوج ابن الهندي يس لها ردها عليه فلا ينظره النساء ولا يقيسه
السوأتين كبرص بدبرها واماد غير الفرج مما ينظره النساء فيقبل فيه امرأتان وما يجوز
للرجال نظره كالوجه والكفين لا بد فيه من رجلين (او) نفي (وجوده حال العقد) بأن قالت

لنحوه (قوله فلا ينظره) أي فرجها تفريع على تصديقها في نفيها قوله مقصورا الذي في المصباح والقاموس انه مدد ولا غير

(قوله فرضه) أي النزاع (قوله قبله) أي البناء (قوله بعده) أي العقد (قوله ولا يحد) أي الزوج حد القذف (قوله بهذا) أي قوله لم أجدها بكرا (قوله فان قال) أي الزوج (قوله مقتضة) بالقام والقاف (قوله حد) أي الزوج حد القذف (قوله لانه) أي الاقتضاض (قوله فهو) أي مقتضة (قوله يعني) أي المصنف بتصديقها في بكارتها (قوله الآن) أي وقت نزاعهم في بكارتها (قوله في الثانية) أي دعواها انها كانت بكرا وافتضاها زوجها (قوله ونظرها) من اضافة المصدر للمفعول وفاعله النساء (قوله لانه) أي عدم تصديقها في الثانية الخ ٨٨ (قوله في تصديقها) أي في نفيه (قوله وعدم نظر النساء اليه) أي ما بالفرج عطف

على تصديقها (قوله واثباته) حدث بعده فلاخبار بسببه وقال الزوج كان موجودا حاله فيه الخ ما قال قولها بينهما ان تنازعا بعد البناء فان كان قبله فالقول له قاله ابن رشد مقيدا به اطلاق المدونة وفرضته في جدام وشعوه ويمكن فرضه في عيب الفرج بان اعقده الزوج على اخبارا مرأتين بوجوده قبله وادعت حدوثه بعده فالقول قوله قبل البناء وقولها بعده (او) وجود (بكارتها) عند قوله لم أجدها بكرا وقد شرط كونها عذرا ولا يحد بهذا فان قال مقتضة حد لانه بفعل فهو قذف قاله ابن عرفة البناء في معنى سواء ادعت انها الآن بكرا وانها كانت بكرا وازالها الزوج فتصدق فيهما افاده نقل الخط خلافا لما في الحرشي هنا وفي ز عند قوله وفي بكر تردد من عدم تصديقها في الثانية ونظرها النساء فان قلن بها اثر قريب فالقول لها والا فالقول له بيمينه لانه قول محنون وهو خلاف المشهور الذي عليه المصنف ابن عرفة وما بالفرج فيه تصديقها وعدم نظر النساء اليه واثباته بنظرهن اليه قولان الاول لابن القاسم مع ابن حبيب وبعض الاندلسيين عن مالك رضي الله تعالى عنه وكل اصحابه غير محنون والثاني لابن محنون عنه وابي عمران عن رواية علي وابن ابي اية عن مالك رضي الله تعالى عنه واصحابه المتبطل ان اكدته في وجودها ثيبا فلها عليه اليمين ان كانت ملكت امرها ولا يمين ان كانت مجبرة ولا ينظرها النساء ولا تكشف الحرة في مثل هذا ابن ابي اية هذا خطأ وكل من يردّها بالعيب يوجب امتحانها بالنساء فان زعمت انه فعل ذلك لم تعرضت عليهن فان شهدن ان الاثر يمكن كونه منه بنت وحلفت وان كان به عيب اردت به قبل دون بين الزوج وقال محنون بيمينه اه فكللام ابن ابي اية مقابل للمشهور (وحلفت) الزوجة انه وجدها بكرا ان كانت غير مجبرة (هي) فصل به العطف (او ابوها) على ضمير الرفع المستتر في حلف (ان كانت) الزوجة (سقيمة) أي مجبرة فشمل الصغيرة والجمونة وهذا راجع للمسائل الثلاثة التي بعد الكاف فان قيل سيأتي في النعمادات وحلف عبد وسقيم مع شاهده فلم تحذف السقيمة هنا وحلف ابوها قيل لعدم غرمها وتقصيره بعدم اشهاده على سلامتها فتوجه الغرم عليه فيحلف ليدفعه عن نفسه ابن رشد والايخ كالأب وغيرهما من الاولياء لا يمين عليهم بل عليها قاله ابن حبيب وهو صحيح وينبغي كونها على نفي العلم لانه مما يخفى الا ان يشهد انه لا يكون يوم العقد الا ظاهرا فيحلف على البت فان كل حلف الزوج على فهو ما وجبت على الاب هذا مشهور المذهب وقيل كل الايمان في ذلك على البت اه المتبطل بعض المؤثقة عن بعض شيوخه

كانت أي الزوجة (قوله فشمل) أي لفظ سقيمة تقرير على تفسيره بمجبرة (قوله وهذا) أي قوله وحلفت ان الخ (قوله الثلاثة التي بعد الكاف) أي في قوله كالأمر في دائما او وجوده حال العقد او بكارتها (قوله وحلف عبد وسقيم مع شاهده) أي هذا اللفظ فاعل ياق (قوله فلم) بكسر اللام وفتح الميم (قوله وتقصيره) أي الاب (قوله اشهاد) أي الاب (قوله عليه) أي الاب (قوله فيصان) أي الاب (قوله ليدفعه) أي الغرم (قوله كونها) أي اليمين من الاب والايخ (قوله لانه) أي عيب المرأة (قوله مما يخفى) أي على ايها (قوله يشهد) بضم الياء وفتح الهاء (قوله ان مثله) أي العيب (قوله فيحلف) أي الاب

مبالغة في كونه أعلمها
عليه (قوله لانه) أي الولي
(قوله قبله) أي الدخول
(قوله وان كان) أي الزوج
(قوله فعليه) أي وليها
(قوله والا) أي وان لم يكن
قريب القرابة (قوله فليس
نظرهما) أي المرأتين (قوله
فرجها) مفعول نظرس
ومضاف اليه (قوله جرحة)
خبر ليس (قوله منه) أي
نظر فرجها (قوله بجواره)
أي نظرس فرجها (قوله
الخصم) أي المدعى عليه
(قوله يقدر) بضم الياء مفتوح
الدهال (قوله قبله) بكسر
فتح (قوله بين) بفتح
فكسر أي يظهر (قوله
نسب) بضم فكسر (قوله
لتقيمه) أي قوله ولارد
الخ (قوله بها) أي التيمومة
(قوله على اطلاقه) أي عن
التقييد بشرط الزوج
البكارة (قوله بالاول) أي
الاطلاق (قوله وبالثاني)
أي التقييد (قوله فعلم) بضم
العين (قوله مطلقا) أي
سواء كانت ثبوتها بنكاح
او غيره (قوله رده) أي الزوج
(قوله كونه) أي الرد (قوله
بين) بفتحات مثقلا (قوله
قبل البناء) صلة لرد المقدر
(قوله وكذا) أي الرد بغير
بجورية (قوله حال العقد)
صلة للمسمى (قوله بعده) أي

ان لم يدخل الزوج بها فاليمين عليه الاعلى وايمها وان كان قريب القرابة لانه لا غرم عليه قبله
وان كان دخل بها بحيث يجب الغرم على وليها فعليه اليمين ان كان قريب القرابة
والا فعليها (ولا ينظرها) أي العيوب التي يفرجها (النساء) جبرا عليها وهذا كالتأكيده لقوله
كل مرة في دائها فان رضى فلها النظر (وان اتى) الزوج (بامرأتين) مكنتهما من نظرها
(تشمدان له) بعيب فرجها (قبلنا) بضم فكسر فليس نظرها فرجها جرحة في عدالتهما لان
محل منه اذا لم ترض المرأة ومراعاة لقول سخنون بجواره جبراً عليها البنائي الذي تلقينه من
بعض شيوخنا المتقين ان العمل جرى بقاس بقول سخنون ابن غازي المتبطي ابن حبيب ان
أي باهرأتين شهدتا برؤية ذاه فرجها لم يكن عن اذن الامام قضى بشهادتهما فان قيل منهما
من النظر بوجوب كون عدمه جرحة قبل هذا ما يعذران فيه بالجهل ابن عرفة لعل المانع من
نظرهما حقها في عدم الاطلاع على عورتها واطلاعهما عليها بتمكينها في الغالب فلا يكون
جرحة وفي تكليف الخصم امر الا يقدر على حصوله الا من قبله يمين به صدقه او كذبه خلاف
كن انكر خطأ نسب له فهل يكلف الكتب ليمين صدقه او كذبه (وان علم الاب) كغيره من
اوليائها (بثبوتها بلاوط) بنكاح بان كان ثبوتها وتكر حريض او نحوهما (وكنتم) الاب
ثبوتها عن الزوج حال العقد (فلزوج الرد) للزوجة (على الاصح) الذي هو قول اصبيغ وصوبه
ابن القصار وقال اشبه لارده ولا يعارض هذا قوله سابقا ولارد بالثبوت فيمن ظنها بكرا
لتقييده بعدم علم الاب بها وهل كلام المصنف هنا على اطلاقه او مقيد بشرط الزوج البكارة
قرره بالاول الشارح وهو الظاهر من نقل المواق فهذا يخص لقوله وبالثبوت كما تقدم
وبالثاني الخط فعلم من كلامه هنا وفيما امر انه ان وجد هاتين فلا خمسة احوال الاول ان
لا يكون هناك شرط فلا رد مطلقا واليه اشار بقوله وبالثبوت الثاني شرطه انم اعذرا فله ردها
مطلقا واشار له بقوله الا ان يقول عذراء الثالث شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بنكاح ولم يعلمها
الاب فقيم اتردد اشأوله بقوله وفي بكرت رد الرابع شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بالانسكاح وعلمها
الاب وكنتم فله ردها على الاصح وهو الذي هنا الخامس شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بنكاح وسواء
علمها الاب ام لا فله ردها وهذا مفهوم بلاوط (ومع الرد) من احد الزوجين الا آخر بعيب
ما تقدم سواء توقف على شرط السلامة ام لا (قبل البناء فلا صداق) للزوجة لانها ان كانت
معيبة فقد غرت الزوج ودست عليه وان كانت سليمة فقد اختارت فراقه مع بقاء سلعتها
وسواء رده بطلاق او غيره وشرط رده كونه بغير طلاق فان طلقها فعليه نصف صداقها وشبه
في عدم الصداق فقال (ك) رد احد الزوجين الا آخر (غرور) من احدهما للا آخر ولو رقيت
باخبار (بجورية) تبين عدمها قبل البناء فلا صداق للزوجة لانها ان كانت الغارة فظاهر
والا فهي المقارفة مع بقاء سلعتها وكذا الرد بغيرور بالسلام او كناية (و) مع الرد من احدهما
للا آخر (بعده) أي البناء او الخلوة ممن يتصور وطؤه كابرص من غير منكرة في الوطء (فج)
الرد بسبب (عيبه) أي الزوج يلزمه الصداق (المسمى) بضم الميم الاولى وفتح الثانية حال العقد
او بعده فان كان تقويضا ولم يسم قبل البناء فلا صداق مثلها لتدليسها مع استيفائه سلعتها
ولا صداق على من لا يتصور وطؤه كجبوب وعين قاله ابن عرفة ولا يعارض هذا قوله سابقا

(قوله منه) اى العيب (قوله كذا) كتابة عن قدر مخصوص (قوله فلم يوجد) اى الجهاز الذى ساء فللزوج الرجوع عليه بمازاده المسمى على صداق مثلها (قوله فقوله لاقية الولد) فى غير محله فنربع على قوله وكلام المصنف فى الحرة (قوله ولا يرجع) اى الزوج ٩٠ (قوله علمه) اى من تولى العقد (قوله ان غره) اى من تولى

العقد الزوج (قوله بحرية) كدخول العنسين لانه فيمن طلق باختياره (ومع) الرديسبب عيبها (الذى ترديه بلا شرط صلة غر) (قوله بقيمة الولد) صلة يرجع (قوله طريته) اى ولدا لغرور (قوله والمسمى) عطف على قيمة (قوله فله) اى الزوج المغرور (قوله لانه) اى الغار (قوله فى غرمة) اى المغرور (قوله وهو) اى الغار (قوله وان تسبب) اى الغار الخ حال (قوله لكنسه) اى الوطء (قوله فاعله) اى الوطء (قوله بان يكون) اى الولي (قوله قبيل البناء) صلة الظاهر (قوله فان غاب عنها) مفهوم لم يغيب (قوله وأما العيب الذى لا يظهر الا بالبناء) مفهوم الظاهر قبل البناء (قوله فلا يرجع) اى الزوج (قوله فى عدم بضم فسكون) قوله واختاره اى الرجوع عليها فى عدم الولي (قوله وجب) اى ثبت (قوله فلا يغرمه) اى الولي البعض المؤجل (قوله الا بعد غرمة) اى الزوج (قوله بين) بفتح فكسر مثقلا اى ظاهر (قوله فلسه) اى الولي (قوله والا) اى وان خشى فلس الولي (قوله كذلك) اى لا يغرمه للزوج الا بعد غرمة لها (قوله حينئذ) اى حين حضورها مجلس العقد ساكنة (قوله والمعق الخ) اى ان لم يدخل بالكاف (قوله من كل ولي بعينه) بيان لكابن الم

(قوله ويرجع هذا) أي الأربع دينار (قوله في الرجوع عليه فقط) صله بكاف التشبيه (قوله أي الزوج) تفسير لفاعل حلف المستتر فيه (قوله الولي البعيد) تفسير لمفعوله البارز (قوله فلا يرجع) أي

٩١

الزوج (قوله وعبر) أي

التعنى (قوله وهو) أي

مسئلة المصنف وذكره

أحمد كبريخبر (قوله بعدم

رجوعه) أي الزوج صلة

نصريح (قوله هل يرجع

أي الزوج) (قوله فنفعه)

أي رجوع الزوج عليها

(قوله وقال) أي ما لا يرضى

الله تعالى عنه (قوله وجب)

أي ثبت (قوله وكان) أي

الولي (قوله رجع) أي

الزوج (قوله فادعى) أي

الزوج (قوله أنه) أي الولي

علم أي عيها (قوله يحلف)

أي الولي فإن حلف فلا

يرجع الزوج عليه ولا على

الزوجة بشئ لأن الولي يرى

بالحلف والزوجة سقطت

تباعته لها بدعواه على الولي

(قوله فإن نكل) أي الولي

(قوله رجع) أي الزوج

(قوله وهو) أي قول ابن

حبيب (قوله باخباره) أي

الزوج من إضافة المصدر

لمفعوله بعد حذف فاعله

صلة غار (قوله بسلامتها)

أي الزوجة (قوله

أوبجيرية أمة) عطف على

بسلامتها (قوله بجميع

الصدقات) صلة رجوع المقدر

(قوله ولا يرجع) أي الزوج

(قوله عليه) أي الغار (قوله

العائد) نعت الغار (قوله

في منع عرق البضع عن الصداق ويرجع هذا القول وعليه أن زوجها الخ أيضا وقوله ثم الولي عليها الخ أيضا (فإن علم) الولي البعيد بعيمها وكتبه عن الزوج (فكنا) لولي (القريب) الذي لم يرغب في الرجوع عليه فقط إن غابت عن محل العقد وتخير الزوج بترجوعه عليه أو عليها أن زوجها بحضورها كاتمين (وحلقه) بفحشاته مثقلا أي الزوج الولي البعيد (إن ادعى) الزوج (علمه) أي الولي البعيد عيها وكتبه وحقق الزوج دعواه وشبهه في حلقه فقال (كاتمه) أي الزوج الولي بعلمه عيها وكتبه (نه تخليفه) (على المختار) ابن غازي كذا في النسخ التي رأيناها والصواب إسقاط قوله على الله راذا ليس للضمي في هذا اختيار الرماصي في بعض النسخ ويرجع عليه على المختار وفي بعضها كاتمه على المختار وكلاهما لم يصح إذ ليس للضمي هنا اختيار (فإن نكل) الولي عن حلقه على عدم علمه عيها وكتبه (حلف) الزوج (أنه) أي الولي (غره) أي الولي الزوج بعلمه العيب وكتبه أن كان حقيق دعواه فإن كان أتمه فلا يحلف الزوج (ويرجع) الزوج إن شاء (عليه) أي الولي بجميع الصداق الذي دفعه للزوجة (فإن نكل) أي الزوج هذا ظاهره وصوابه فإن حلف أي الولي البعيد (يرجع) الزوج بما زاد على ربع دينار (على الزوجة على المختار) اذ هذا هو الذي فيه اختيار للضمي ثم هو ضعيف والمذهب أن الولي البعيد إذا حلف أنه لم يفر الزوج فلا يرجع على الزوجة لا قراره أن الولي هو الذي غره ابن غازي قوله فإن نكل يرجع على الزوجة على المختار هذا الميزكره للضمي هكذا نكس اختيار للضمي أن يرجع الزوج عليها أن وجد الولي القريب عديها وحلفه الولي البعيد فإنه لم يعلم وهو قول ابن حبيب في القربين وعبر عن اختياره بقوله وهو أصوب في السؤالين فتأمل في تصوره تجده كما ذكرنا فلو قال المصنف فإن أعسر القريب أو حلف البعيد يرجع عليها على المختار لكان جيدا الرماصي هذا هو الصواب البنائي أتصريح بالضمي في مسئلة المصنف وهو نكل الزوج بعدم رجوعه عليه ونص بتصرفه اختلاف إذا كان الولي عديها لم يرجع عليها فنفعه مالك رضي الله تعالى عنه وقال لم يكن عليها أن ترجع فتخبر بعيمها ولا أن ترسل إليه وقال ابن حبيب أن وجب الرجوع على الولي وكان عديها وهي موسرة رجع عليها ولا ترجع هي به واختلاف أيضا إذا كان الولي عمارا وابن عم أو من العشرة أو السلطان فادعى أنه علم وغره وانكر الولي فقال محمد يحلف فإن نكل حلف الزوج أنه علم وغره فإن نكل الزوج فلا شئ على الولي ولا على الزوجة وقد سقطت تبعته عنها بدعواه على الولي وقال ابن حبيب أن حلف الولي يرجع عليها وهو أصوب في السؤالين جميعا اه ومراده بالسؤالين قول ابن حبيب يرجع الزوج على الزوجة إذا وجد الولي القريب عديها وحلف له الولي البعيد أنه لم يعلم كافي غ والله أعلم (و) يرجع الزوج (على) رجل (غار) بالغين المجبة وشدة الرأي للزوج باخباره بسلامتها من عيب أوبجيرية أمة (غير ولي) خاص (تولي) بشكحات مثقل اللام أي باشر الغار (العقد) للنكاح من جهة المرأة بجميع الصداق الذي أخذته الزوجة ولا يرجع عليه بقيمة الولد إن غره بجزية أمة كما تقدم في كل حال (إلا أن يخبر) الغار العاقد الزوج (أنه) أي الغار (غير ولي) خاص للمرأة وإنما يعقد لها بولاية الإسلام العامة

الزوج) مفعول يخبر (قوله فلا يرجع) أي الزوج

والأولى كمال منها فلا يرجع عليه ولا عليها ومثل أخباره علم الزوج ذلك ما لم يقل أنا ضمن لك
أنه ليست سودا مثلاً فيرجع عليه (لا يرجع الزوج على الغار) (ان لم يتوله) أي الغار العقد
لأنه غرور قول ويؤدب إلا أن يقول أنا ضمن لك كذا فيرجع عليه بما زاد على صداق مثلها
إذا لم يجدها على ما ضمن وليا كان أو غيره نقله الخط عن التوضيح عند قوله ولو يوصف الولي
فإن كان الغار ولياً خاصاً مجبراً يرجع عليه وإن لم يتول العقد والأفعلى من تولاه ولو غير الولي
حيث علم غرور الولي وسكت (وولد) الزوج (المغرور) بفتح الميم ومكون الغين المججمة أي
لخبر بحرية أمة منها أو من سيدها حال عقده عليها (الحرق) أي لا الرقيق وخبر ولد (سر)
تبعه إليه باجتماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم فهو مخصص لقاعدة كل ذات رحم فولدها بمنزلة
في الحرية والرقبة (وعليه) أي المغرور إن ردها بعد وطئها (الأقل من) الصداق (المسمى)
بضم الميم الأولى وفتح الثانية مثله حين العقد أو بعده تفويضا (و) من (صداق المثل) بكسر
فيسكون أي المماثل للامة لا يحتاج الزوج بأنه إن كان المسمى أقل فقد رضيت به هي وسيدها
على أنها حرة فأولى على أنها أمة وإن كان أكثر يقول أنها التزمته على حريته وقد ظهرت رقيتها
فلا يلزم في الصداق مثلها فإن أسكنها الرمة المسمى ولو زاد على صداق مثلها وشرط جوازه
خوف العنت وعدم طول حرة وكون العقد من سيدها أو وكيله والافسخ ابداً وفيه بعد الوطء
صداق المثل لا دخاله ضرراً على سيدها بترتيبها بدون إذنه قال في المدونة إن أراد أمساكها
فليس يبرها قال أبو الحسن لم يفرق بين المأمن لأن ما قبل الاطلاع على رقيتها الولد منه حر
وما بعده رق ومفهوم الحرق أن ولد المغرور العبد رق لسيده أمة إذا لا يغرم قيمته لعدم تمام
ملكه أقامه عب البناني لم يجزم الخط هنا بشرط خوف العنت وعدم الطول بل نقل عن أبي
الحسن تردده فيه والظاهر عدم شرطهما القول ابن مخرزالارجع عدم فسخ نكاح من أسلم على
أمة أسلمت معها وبعده يقرب كزوج أمة بشرطه ثم وجد طول حرة والظاهر المدونة هنا حيث
خبره بين الفراق والامساك ولم يشترط خوف عنت ولا عدم طول بناءً فيها على أن الدوام ليس
كلا ابتداء والله أعلم ابن عرفة بعدد كرسية ولد الحرة في كون ولد العبد كذلك طريقان
والأكثر على أنه رقيق قال فيها إذا لم يدر رقه مع أحد أبويه فجعله تبعاً لأمه لأن العبد لا يغرم
قيمه بغير إذن سيده أبو الحسن كانه قال سواء تبع أمه أو أباه لأن العبد لا يدفع قيمته إلا بأذن
سيده فيصير رقيقاً معه والله أعلم الخط وأما المغرور العبد فالنصوص فيه إذا غره أمة
بحريته أنه يرجع عليها بفضل المسمى على مهر مثلها كما في النوادر وابن يونس وابن عرفة
وغيرها اه البناني أي فرقي بين العبدتين قلت لأفوق بينهما والله أعلم (و) على المغرور
الحر الذي ولد أمة قبل علمه برقيتها (قيمة الولد) لمباشرة أتلافه على سيدها إن غره غير
سيدها بغير علمه فإن غره سيدها أو غيره بأذنه فقال ابن عرفة في غرور السيد قولاً إن غره
له قيمة الولد (دون ماله) أي الولد فهو لا يسه وتعتبر قيمته (يوم الحكم) جهاً على المغرور لأن
ضعف الأب سببه منع السيد من رقية الولد وهو لا يتحقق اليوم إذا كان التنازع
بعد ولادته فإن كان قبلها فيومها قاله ابن الحاجب وغيره كاستحقاقها حاملاً اتفاقاً واستثنى
من قوله وقيمة الولد فقال (إلا) أن تكون أمة (أسكنه) أي المغرور الحر وأدخلت المكاف

(قوله عليه) أي الغار (قوله
ذلك) أي كونه ليس ولياً
خاصاً (قوله ما لم يقل) أي
الغار (قوله فيرجع) أي
الزوج (قوله عليه) أي الغار
(قوله ويؤدب) أي الغار (قوله
والا) أي وإن لم يكن مجبراً
(قوله حيث علم) أي من
تولى العقد (قوله منها) أي
الامة صلة المغرور (قوله
حال عقده عليها) أي الامة
صلة المغرور (قوله فهو)
أي الإجماع (قوله لقاعدة
كل الخ) إضافة للبيان
(قوله حين العقد) صلة
المسمى (قوله بأنه) أي
الشأن (قوله جوازه) أي
أمساكها (قوله وفيه) أي
الفسخ (قوله كذلك) أي كولد
الحرة في الحرية (قوله
العبارة) أي الأقل من
المسمى وصداق المثل
ويرجع بفضل المسمى على
مهر مثلها (قوله غرور
السيد) من إضافة المصدر
لفاعل (قوله وهو) أي منع
السيد منها (قوله لا يومه)
أي الحكم (قوله فإن كان)
أي التنازع (قوله قبلها)
أي الولادة (قوله فيومها)
أي الولادة

(قوله والده) أي الابن (قوله فيغرم) أي الولد (قوله قيمتها) أي أمة ابنه (قوله عليه) أي الولد (قوله وتزويجها) أي الولد (قوله فيها) أي المدونة (قوله عليه) أي الابن (قوله وان غر الحر) يضم الغين المججمة (قوله بين موت سيده الخ) صلة الغرر (قوله فيغرم) أي الولد (قوله يموت) أي سيده أمه (قوله وموته) أي الولد (قوله الغارة) أي لزوج حر ٩٣

الذي ولدته من غرته (قوله وخوف) عطف على رجاء (قوله يموت) أي الاولاد (قوله قبله) أي السيد (قوله وظاهره) أي ابن الحسن (قوله جله) أي قول مالك في الثمانية وابن حبيب (قوله على التفسير) أي للمدونة (قوله وهو) أي جله على التفسير (قوله انه) أي قول مالك في الثمانية وابن حبيب (قوله خلاف) أي للمدونة (قوله موته) أي ولد المدبرة (قوله حمل المنة) أي السيد من اضافة المصدر لقاعله وتكميل عمله يتصب مقبولة (قوله جميعه) أي ولد المدبرة (قوله او بعضها) أي قيمة الولد عطف على قيمته (قوله منه) أي الولد (قوله باقية) أي الولد (قوله او استغراقه) أي الولد من اضافة المصدر لقاعله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله جميعه) أي الولد (قوله قال) أي في التوضيح (قوله يغرم) أي المخروور والحز (قوله قولها) أي المدونة (قوله كذلك) أي معتق (قوله لاجل) (قوله الولد)

باني من يعتق ولدها عليه كايه وأمه وابنه فلا قيمة على الاب لمالكها (ولا لوالده) أي كالجند على الولد لتخلقه على الحرية ولم يعتق عليه وفائدة نفي الولاء عن ذكر مع اربهم بالنسب وهو مقدم على ارث الولاء تظهر في جده من جهة امه الذي لا يرث بالنسب وفي النساء ذوات الفرض فلا يرث معه بالنسب محضون اذا غرت امة الابن والده فتزويجها على انها سخرة فيغرم قيمتها كوطئها بملكه وان جات منه صارت ام ولده وابس لابنه اخذها ولا شيء عليه من قيمة الولد وتزويجها فاسد نقله ابن عبد السلام وابن عرفة عن المجموعة قال فيها ولا قيمة للولد ولا مهر مثل ولا مسمى ونسكاحه لغو وذلك كوطئه اياها يظن انها منه او عدا ابن عبد السلام عن محضون واما الابن الذي غرت امة والده فلا يجزي فيغرم صداق مثلها وياخذها الاب ولا قيمة عليه في الولد ابن عبد السلام وهذا كما صحح وفسر ابن بونس كلام المدونة بكلام المجموعة قاله ابو الحسن (و) ان غر الحر بجزية ام ولدها فله قيمة ولدها (على الغرر) بفتح الغين المججمة والراء الاولى أي التردد (في) ولد (أم الولد) بين موت سيده قبله فيغرم بموته وموته قبل سيده على الرقي المدونة مانسه لو كانت الغارة ام ولدها فله مستحق قيمة الولد على ايهم على رجاء مئة قتل سيده امهم وخوف ان يموتوا في الرق قبله ابو الحسن معناه ان لو جاز بيعهم وهذا الرجاء انما هو في خدمتهم اذ هي التي يملكها السيد في ولده ام ولده من غيره قال مالك رضي الله تعالى عنه في الثمانية وابن حبيب لا قيمة لمن لم يبلغ العمل منهم ٨١ وظاهره جله على التفسير وهو ظاهر نقل عياض وظاهر ابن عرفة انه خلاف (و) في ولد الامة (المدبرة) بفتح الدال والموحدة مشقة أي المعلق عتقها على موت سيدها التي غر حر بجزيتها واولدها قبل علم رقيتها عليه قيمة ولدها على الغرر بين موته قبل سيده رقيقا وموت سيده قبله وحمل ثلثه قيمته فيعتق جميعه او بعضها فيعتق منه ما حمله الثلث ويرق باقيه او استغراقه الذين فيرق جميعه هذا مذهب المدونة وصرح في التوضيح بانه المشهور قال وقال ابن المواز يغرم قيمة ولد المدبرة على انه قن المارزي وهو المشهور وعليه اكثر اصحاب ابن عرفة وولد المدبرة في كون قيمته على رجاء حرية يعتق التدبير او عبد اقول محمد وولد المبيعة مبعض فيغرم المغرور قيمة بعضه الرق وولد المعتقة لاجل كذلك فيغرم قيمته على احتمال حرية بمضي الاجل (وسقطت) قيمة الولد عن المغرور (يموت) أي الولد (قبل الحكم) بما عليه في جميع ما تقدم وهذا من غرات اعتبارها يوم الحكم وصرح به لقوة الخلاف فيه ويحتمل عود ضمير موته اسد ام الولد والمدبرة لحرية الولد بشرط حمله الثلث في ولد المدبرة (و) على المغرور (الاقل من قيمته) أي الولد يوم قتله (او دينه ان قتل) يضم فكسراي الولد واخذ المغرور دينه من قاتله فان كانت القيمة اقل فلا يلزمه غيرها لانهم بمنزلة عينه لو كان حيا وزاد الدية ارث وان كانت الدية اقل فلا يلزمه غيرها لانها هي التي اخذها المغرور ومن القاتل فهي بمنزلة عين الولد فان اقتص الأب من القاتل او تجز عن اخذ الدية من القاتل فلا شيء عليه لانه كونه قبل الحكم وان عصا عن القاتل فهل يتبع السيد القاتل ام

تفسير لقاعل سقط المستتر فيه (قوله اعتبارها) أي القيمة (قوله به) أي السقوط بموته (قوله لانها) أي قيمته (قوله لانها) أي الدية (قوله فهي) أي الدية (قوله يجز) أي الأب (قوله عليه) أي الأب (قوله لانه) أي قتله (قوله وان عفا) أي الأب

لا قولان ونما هر سوا كان القتل عدداً وخطا ولو استلک الاب الدية ثم اعدم فلا يتبع السيد
القاتل بشئ لانه انما دفعها بحكم قالة اصبح وغيره وان كانت قيمته اقل اداها الاب من قول
نجوم ديتيه فان لم يفن الثاني وهكذا ولو صالح الاب باقل من ديتيه فلا سيد الرجوع على
القاتل بالاقل من تمام قيمته او ديتيه ويختص الاب بقدر القيمة من دية الخطا والباقي بينه وبين
باقي الورثة على الفرائض (أو) الاقل من (غرفته) يضم الغنيين المجتهدة وشدة الراية اي الجنين التي
أخذها ابوهم المغرور من الجناني على أمهم من عبد او ولادة (او عانة قص) قيمة (ها) اي الامة ابن
غازي لم اعرف اعتبار ما نقصها لاحد من اهل المذهب وانما قال في المدونة ولو ضرب رجل
بطنها قبل الاستحقاق او بعده فالقتل جناية ميتة فلا يلزم عليه غرة عبد او ولادة لانه حر ثم
للمستحق على الاب الاقل من ذلك او من عشرة قيمة أمه يوم ضربت واهل حرصه على الاختصار
سجله على تعبيره عن عشرة قيمتها بما نقصها وفيه بعد وليس بكثير اختصار ويمكن ان ناقل المبيضة
مخفف عشرة قيمتها بما نقصها وهو الاشبه وقد نقله في الشامل كما هو هنا جريا على عادته في تقليد
المصنف في نقل ما لم يدركه فهما ولم يحط به علما ابن الحاجب فلو وجبت فيه الغرة فعليه الاقل
منها ومن عشرة قيمة الام ابن عبد السلام لان الغرة في السقط بمنزلة الدية وعشرة قيمة الام بمنزلة
قيمتها فيلزمه اقلهما ابن وضاح كان في المختلطة عشرة قيمتها يوم استحققت فلم يجب بحسنونا فامرنا
ان نكتبه يوم ضربت لان القيمة انما تجب فيه اذا قتل يوم قتله فمقوم الامة الا ان لتعرف به
قيمتها والله أعلم (ان القته) اي استلقت الامة الجنين بجناية علم حال كونه (ميتا) وهي حية
فان القته حيا ففيه الاقل من قيمته وديته وشبه في لزوم الاقل فقال (بحرحه) اي ولد المغرور
بحر حبري على شين واخذ الاب ارشه من جرحه فعليه للسيد قيمة ناقصا يوم الحكم والاقل مما
نقصته قيمته ناقصا عن قيمته سالما ومن الارش ابن غازي هذا كقول المدونة في كتاب
الاستحقاق في ولد الامة المستحقة ولو قطعت يدا الولد خطأ فاخذ الاب ديتيها ثم استحققت امه فعلى
الاب للمستحق قيمة الولد أقطع البديوم الحكم فيه ويتطرق قيمة الولد بحسب ما اقطع البد
يوم جنى عليه فيغرم الاب الاقل مما بين القيتين وما قبض في دية اليد فان كان ما بينهما اقل فما
فضل من ديتي اللاب (ولعدم) يفتح العيين والدا مال (ه) اي المغرور وراسه او موته ولا تركه
صله (تؤخذ) القيمة (من الابن) الموسر عن نفسه لانها في معنى فدائه فهو ولي بدفعه ولا يرجع
بها على ابيه ان ايسر ولا يرجع الاب بها عليه ان دفعها ويأتي في الاستحقاق انهم ما ان اعسرا
اتباعها اولهما يسر او الاحسن ضبط يؤخذ بالخصية اي الواجب على الاب سواء كان قيمة
او الاقل (و) ان تعدد ولد المغرور والمعسر وهم موسرون (الابن مؤخذ من) كل (ولد الاقسطة)
بكسر القاف اي نصيبه جعده اقساطا حكمه واحال اي قيمة نفسه فقط التي لزمته لعدم ابيه فلا
يؤدى عن أخيه المعدم بكل قيمته او بعضها البساطي في تعبيره بقسطه مساحمة عب لا يهاجمه
ان على الجميع قيمة واحدة تقسط عليهم وليس كذلك ووجه ابن عاشر تعبيره بالقسط بشموله
ما اذا دفع الاب بعضهم قيمهم ويحجز عن الباقي فلا شك في قسمة عليهم بقدر قيمهم (و) ان غر الحر
بحرية مكاتبه واولداهم تبين مكاتبه غرم لسيدها قيمة ولدها قنا (وتقت) يضم فكسر
(قيمة ولد المكاتبه) عند عدل (فان ادت) المكاتبه المال الذي كوتبت به لسيدها وخرجت

(قوله اعدم) اي الاب
(قوله ويختص الاب) اي
عن باقي ورثة ولده (قوله
بينه) اي الاب (قوله من
عبد الخ) بيان اغرته (قوله
عبد او ولادة) بيان اغرة
(قوله لانه) اي الجنين (قوله
من ذلك) اي المذكور من
الغرة (قوله امه) اي الجنين
(قوله ضربت) يضم فكسر
(قوله حرصه) اي المصنف
(قوله بعد) يضم الموحدة
(قوله نقله) اي لفظ المصنف
(قوله عادته) اي بهرام (قوله
في نقل) صله تقليد (قوله
وضاح) بفتح الواو والضاد
المجتهدة مثقلا (قوله
فيه) اي الولد (قوله به) اي
تقويمها (قوله فان القته)
اي الجنين حيا مة وهم ميتا
(قوله ويتطرق) يضم الياء
وفتح الطاء المجتهدة (قوله جنى)
بضم فكسر (قوله وما
قبض) عطف على ما بين
(قوله فهو) اي الابن (قوله
ولا يرجع) اي الابن (قوله
بها) اي القيمة (قوله عليه)
اي الابن (قوله ووجه بفتح
مثقلا (قوله بشموله) اي
القسط (قوله قسمة) اي
الباقي (قوله وان غر) يضم
الغين (قوله لسيدها) صله
ادت

(قوله انما) اي الامه (قوله وقت العقد) اي لانكاح (قوله اخذها) اي القيمة المرقوفة عند العدل (قوله وهو) اي اخذ السيد القيمة (قوله) اي الآخر (قوله ان كان) اي الآخر (قوله اشترط) اي حين شرائها ماله (قوله لانه) اي ولد المكاتبه (قوله يمين) صله قبل (قوله ونظر) بفتحات مثله (قوله اي الزوج الزوجه) تفسير لنا على ٩٥ المستر والمفعول البارز (قوله

قبل اطلاعها على عيها)
 صله تطلق (قوله وقبل بنائه
 بها) عطف على قبل اطلاعها
 على عيها (قوله وغرم لها
 الخ) عطف على طلقها (قوله
 وتكمل) عطف على الارث
 (قوله به) اي الموت (قوله
 وهو) اي عدم رجوعها
 (قوله ومذهب) عطف على
 ما (قوله ولكن سيد ك
 المصنف الخ) استدراك
 على ما قبله لرفع ايم امه ان
 المصنف لم يذ كر خلافه (قوله
 به) اي ما خالفه به (قوله
 بتوله) اي المصنف صله
 يذ كر (قوله عاطفا) حال من
 الضمير المضاف اليه لان
 المضاف مصدر (قوله
 يرد) بضم الياء وفتح الراء
 (قوله اليها) اي المخالعة (قوله
 اولعيب خبار به) اي الزوج
 مفعول قول (قوله تبعها)
 صله يذ كر (قوله منها) اي
 المدونة (قوله وهذا) اي
 رجوعها به لعيبه (قوله يرد)
 اي الزوج (قوله لانها) اي
 الزوجه (قوله املاك) اي مالكة
 (قوله لفراقه) اي بلا عوض
 (قوله خطبت) بضم فكسر
 (قوله عن خطبتها) صله
 كتم (قوله من العيوب الخ)

حره هي وولدها (رجعت) قيمة الولد المرقوفة عند العدل (للاب) لكشف الغيب انما كانت
 حره وقت العقد عليها وان عجزت عنها او عن بعضها أخذها السيد لتبين رقيتها وظهاره ان
 رجوعه بالرق الاول وأما بريق آخر فلا قاله (ت عج) قوله وهو وظاهر الخ يحتمل جملة على بيع كآبة
 امه لا آخر ثم عجزت وورقت للآخر فقيمة ولدها لانه كان اشترط ماله ويحتمل جملة على استحقاتها
 من كانتها فقيمة ولدها المستحقة وانظر لمذ كونه مير رجوع ولم يقل رجعت اه وقوم ولدها قذا
 لا على غرره كولد ام الولد والمدة لانه ادخل في الرق منهما الا ترى قولهم المكاتب عبد ما بقي
 عليه درهم قاله د افاده عب (وقبل) بضم فكسر (قول الزوج) الحرز كرا كان أو اشئ
 (انه غر) بضم الغين وشد الراء (بحرية) للآخر يمين قاله شارح الشامل ونظر الخط فيه
 (ولو طلقها) اي الزوج الزوجه باختیاره قبل اطلاعها على عيها الموجب لخياريه وقبل بنائه
 بها وغرم لها نصف الصداق (او مانا) اي الزوجان معا ومعا قابين (ثم اطلاع) بضم فكسر ففعل
 اطلاع الزوج بعد الطلاق واطلاع الورثة بعد الموت (على موجب) بضم الميم وكسر الجيم اي
 سبب ثبوت (خيار) في الزوجية (ف) الاطلاع عليه (كعدم) فان اطلاع الزوج على عيها بعد
 طلاقها فلا يرجع عليها بالنصف الذي غرمه لها وان اطلاع ورثة أحدهما على عيب في الآخر
 بعد موتهم فليس لهم فسخ النكاح واسقاط الارث وتكميل المهر به وان اطلاع احد الزوجين
 على عيب الآخر بعد موته فلا كلام لانه خالف الزوج زوجته بمال ثم تبين لها به عيب خیار
 فظاهر كلام المصنف هنا انها لا ترجع عليه بالمال الذي أخذ منها وهو ما في كتاب النكاح من
 المدونة ومذهب ابن القاسم ولكن سيد ك المصنف في باب اطلاع رجوعها عليه به بتوله عاطفا
 على ما يرد به المال اليها اولعيب خبار به تبعها لارضاء المستور منها وهذا قول عبد الملك عج وهو
 المعتمد لا ما هنا افاده عب البنائي الذي في النكاح الاول قال ابن القاسم وأكثر الرواة كل
 نكاح لاحد الزوجين امضاه وفسخه فخالعهما الزوج فيه على مال يأخذ منها فالطلاق يلزم
 ويحل له ما أخذها ابو الحسن فظاهره وان كان الخيار لها وفي ارضاء المستور فان خالعهما على مال
 ثم انكشف ان بالزوج جنونا او جذما قال يرد ما اخذ لانها كانت املاك لفراقه عبد الحق ليس
 هذا جواب ابن القاسم انما هو بعد الملك وأما مذهب ابن القاسم فلا فرق فيه بين ان يظهر
 العيب بالزوج او بالزوجه فالطلع ماض في الوجهين اه ونحوه لابن رشد ونقل العدوي اعتماد
 قول ابن القاسم وهو الظاهر مما تقدم والله أعلم (والولي) لمرأة خطبت منه (كتم العمى)
 القاتم بها عن خطبتها (ونحوه) أي العمى من العيوب التي لا يرد بها الا بشرط السلامة منها
 كالسواد والقرع والاقعاد ولا تخش فيه اذا اشترط الزوج السلامة منه لان النكاح مبنى
 على المكارمة بخلاف البيع ولذا وجب فيه تبين ما يكره واستشكل قال المصنف وجهه
 الاشكال ان المكارمة بحسب العادة انما هي في الصداق قاله (ت وعليه) اي الولي وجوبا
 (كتم الخنا) بفتح الخاء المعجمة والنون اي القبح الذي في وليته من زنا وسرقة ونحوهما

بيان لنحو العمى (قوله ولا تخش فيه) عطف على لا يرد بها الخ (قوله اذا اشترط الزوج الخ) بشرط في جواز الكتم (قوله لان
 النكاح الخ) صله لجواز الكتم (قوله فيه) اي البيع (قوله واستشكل) اي التعليل ببناء النكاح على المكارمة

(قوله منه) اى الخلفاء (قوله حينئذ) اى حين اشتراط الزوج السلامة منه (قوله على نسب) اى على شرط انهما معروفان بالنسب
(قوله فليردها) اى ان شاء ٩٦ (قوله والا) اى وان لم يتزوجها على نسب (قوله فان ردها الخ) راجع لما قبل والا

فى البيان يجب ستر القواحش على نفسه وعلى غيره من غير من أصاب من هذه القاذورات شيئا
فليست تترى ستر الله فانه من يبد لنا صفحته نعلم عليه الحد وظاهره ولو اشترط الزوج السلامة منه
والذى ينبغى حينئذ كتمه للستر ومنع الخاطب من تزويجها بان يقال له هى لا تصلح لك لان الدين
التصحيحه قال فى المدونة ومن تزوج امرأه فاذا هى اغنية فان تزوجها على نسب فليردها
واللزمته فان ردها فلا صداق عليه ان لم ينجم او لا فعليه صداقها ويرجع به على من غرمه فان
كانت هى المغارة تزلها رابع دينها ووردت ما بقى اه قوله اغنية بكسر اللام الجارة وفتح الغين
المججمة وشدا المنشاء اى اغني عن كساح وحكى بعض اللغويين كسرا لغين أيضا وضده لرشدة اى
لنكاح حلال بفتح الراء وكسرها والفتح اشهر قاله عياض ابوالحسن واللام فى اغنية لام جريس
من نفس الكلمة اه وفى القاموس ولدغية ويكسر زينة وفى التوضيح معنى اغنية اى زينة
(والاصح منع) الرجل (الاجنم) اى شديد الجذام ابن رشد الاظهر قول ابن القاسم يمنع شديد
الجذام ووطء اماته لانه ضرر الخط فالوافق لاصطلاحه والاضطرر يمنع الاجنم (من ووطء
اماته) لانه يضرهن وأراد بالمتع الحيلولة بينه وبينهن وكذا الابصر كما فى الطور (والعربية)
اى الحيرة الاصلية ولو كانت اعجمية (ود) الزوج (المولى) بفتح الميم واللام اى المعتق بالفتح
(المنتسب) للعرب حال خطبته ثم تبين عتقه اهلهم لانه ياتى تسابيه كانه شرط كونه حرا اصليا فقد
غرها وما مر من قوله والمولى كفؤ لم يقع فيه انتساب فلا مخالفة بينهما (لا) رد (العربي) الذى
تزوجته على انه من قبيلة معينة فوجدته من غيرها مثلها او دونها البناتى اى ان لم يكن لها
شرط صريح والاردنه به ابو بكر بن عبد الرحمن فحين شرطت فى عقدها على الزوج انه عربى
من انفسهم ثم وجد من موالهم فاجبت انا وجميع اصحابي اها القيام بشرطها وفسخ نكاحها
بعض الفقهاء لم يذكروا فيها هل هى عربية او مولاة والا مر عندى سواء صح من ابن يونس عب
تعارض مفهوم اول كلامه وآخره فى القارى مثل المنتسب للعرب مفهوم اوله انها لاترده
ومفهوم آخره انها لاترده وهو المعتبر كما يفيد ابن عرفة (الا) المرأة (القرشية) اى التى من
نسل قریش (تتزوجها) اى العربي (على انه قرشى) اى من نسل قریش فقبيلة عربية غير قرشى
فلها رده لان قریشا بالنسبة للعرب كالعرب بالنسبة للموالى

*(فصل) فى خيار الامة بكمل عتقها تحت عتد (وان) اى الامة التى (كمل) مثل الميم
والافصح فتكها اى تم (عتقها) بتجيز فى مرة او اكثر او باداها ما كوتبت به او موت سيدها
وهى ام ولد او مدبرة حملها ثلثه او بانقضاء اجل عتقها او نحو ذلك (فراق) زوجها (العبد) ولو
بشائبة حرة ويحال بينهم ما حتى تختار بلا حكم ان كانت بالغه رشيدة او سفهة وبادرت باختيار
نفسها فان كانت صغيرة او سفهة لم تبادر فيه نظر الحاكم لها فان رأى فراقها امره بطلاقها
فان امتنع فهل يطلق او يأمرها به ثم يشهد عليه قولان (فقط) اى لا الحرا ذلة خبرها نقص
العبد وقال العراقيون علته جبرها على النكاح فلها الخيار فى الحرا أيضا ومفهوم كمل عتقها
انها لا تخير بعقوبتها او تدبرها وكذا بانها وعتقها الاجل قبل انقضائها او يلاذها سيدها

(قوله والا) اى وان ردها
بعد بنائها (قوله به) اى
عوض صداقها (قوله
فالوافق الخ) تفريع على
قوله ابن رشد الخ (قوله مثلها)
اى القبيلة التى انتسب اليها
فى الشرف (قوله وفسخ) عطف
على القيام (قوله موهوما)
مثنى مفهوم بلا فون لاضافته
(قوله اقل كلامه وآخره)
اذ مفهوم المولى انها لاترد
الحرا الاصلى ولو كان عجميا
انتسب للعرب ومفهوم
لا لعربي ان اها ردا العجمي
المنتسب للعرب (قوله
فمفهوم اوله) اى المولى الخ
علة لقوله تعارض مفهوم
الخ (قوله آخره) اى
لا لعربي وهو أى مفهوم
آخره

*(فصل) وان كمل عتقها
واق العبد (قوله او يادها)
عطف على بتجيز (قوله
او موت) عطف على تجيز
(قوله وهى) اى الامة الخ
حال (قوله او مدبرة) عطف
على أم (قوله حملها) اى
المدبرة (قوله ثلثه) اى مال
سيدها ثلث مدبرة فقط (قوله
او بانقضاء) عطف على بتجيز
(قوله بلا حكم) صلة فراق
(قوله أمره) اى الحاكم

الزوج (قوله فان امتنع) اى الزوج من تطلقها (قوله فهل يطلق) اى الحاكم (قوله او يادها) اى
الحاكم الزوجة (قوله به) اى التطلق (قوله او يلاذها سيدها) من اضافة المصدر لمفعوله وتكميل عمله برفع فاعله
بوطئها

(قوله بوطم الخ) تصوير لا يلاذها سيدها (قوله منه) أي سدها (قوله لحكمها) أي الماطنة (قوله صيغتها) أي الامة (قوله والالا) أي ولو كان لفظ بائنة من صيغتها (قوله كان) أي المطلق (قوله وسأوى قوله) عطف على كان بتاتاً (قوله واثنيتين) لان ما بينات العبد (قوله واو) أي في قوله واثنيتين (قوله واليه) أي الثاني صله ٩٧ رجع قوله وهو) أي الخلاف (قوله

من كون والتخسير) بيان
ظاهره (قوله ففها) أي
المدونة (قوله وقاله) أي
كون الاختار الا واحدة
(قوله انه) أي الثاني (قوله
ذلك) أي اختياراً أكثر
من واحدة (قوله منها) أي
المدونة (قوله التخير) أي
ابتداء (قوله وان حل)
بضم فكسر أي الخلاف
(قوله على انه) أي الخلاف
(قوله لا يأتي التخير) أي
في امضاء البتات الذي
اوقعته وعده (قوله
الابتكاف) أي بان ينظر
فيه الحاكم فله ان يرد عملاً
بقول الامام الا قول وله ان
يضمه عملاً بقوله الثاني
(قوله فان حل على ما بعد
الوقوع فلا يأتى التنويع
الابتكاف) فيه نظر لانه يأتي
بلا تكلف وهو ظاهر
(قوله واختلاف) بضم التاء
وكسر اللام (قوله فيما
تحمل) بضم التاء وسكون
الحاء المهملة وفتح الميم أي
المدونة (قوله انما هو) أي
الاختلاف (قوله بعد
الوقوع) أي هل يعضى او
يرد (قوله انه) أي الاختلاف

بوطم بعد استبراء من ما زوجها فحملت منه وتفرقه (بطانة) بان تقول طلق نفسي
اوانا أو انت طالق واخبرت نفسي او الفراق (بائنة) بيان لحكمها بعد وقوعها وليس من
صيغتها الا كان بتاتاً وسأوى قوله (واثنيتين) واو لحكاية الخلاف فالقول اكثر الرواة
والثاني قول المدونة واليه رجع الامام مالك رضي الله تعالى عنه فالقول وهل بطانة واثنيتين
اكان ابن فله قت وهو انما هو فيما بعد الوقوع وما ابتداء فتفق على امرها بايقاع واحدة
والمشهور الاول لانه قول اكثر الرواة طفي صرح الشراح بمثل هذا وهو اخرج لكلام
المصنف عن ظاهره بلا داح من كون والتخير وكونه على المرجوع اليه ففيها في النكاح
الاول مالك رضي الله تعالى عنه للامة اذا عتقت تحت العبد ان تحتار نفسه بها بالبتات على
حديث زيد وكان مالك رضي الله تعالى عنه يقول لا تختار الا واحدة بائنة وقاله اكثر الرواة
وفي كتاب الايمان بالطلاق اول قول مالك رضي الله تعالى عنه انه ليس لها ان تختار باكثر من
واحدة ثم رجع الى ان ذلك لها اه فقوله بطانة بائنة واثنيتين اشارة لقول مالك رضي الله
تعالى عنه ذلك لها فان قلت هذا ان فهم منها التخير كما قلت وان حل على انه بعد الوقوع لا يأتي
التخير لا ابتكاف قلت فان حل على ما بعد الوقوع فلا يأتى التنويع لا ابتكاف أيضاً
في كذا ابتكاف لتخير مع بقاء كلامه على ظاهره واختلاف فيما تحمل عليه ابن عرفة ظاهر نقل
اللمعي وغير واحد ان اختلاف قول مالك رضي الله تعالى عنه فيما زاد على الواحدة انما هو
بعد الوقوع وظاهر كلام الباجي وأبي عمران وأول كلام المنطقي انه قبل الوقوع وهو ظاهر
كلام البرادعي في النكاح الاول ابن عرفة والصواب الاول (وسقط) عن الزوج العبد
(صد اقها) كله أي من كمل عتقها باختيارها ففراقه (قبل البناء) لان الفراق جاء منها مع بقاء
سلامتها ابن الحاجب فان اختارت فراقه قبل البناء فلا صداق ضيق يعني انه لا يكون لها انصفه
وفيها وان اختارت فراقه قبل البناء فلا مهر لها والله أعلم (و) سقط (الفراق) وتعني بقاؤها
زوجة (ان) اعنت قبل البناء وقد (قبضه) أي الصداق (السيد) قبل عتقها وأنتقه (وكان)
السيد (عدياً) يوم عتقها كما في عبارة ابن شاس وابن عرفة واستقر عده الى وقت الحكم
لانما ان اختارت الفراق رجع زوجها على سيدها بصداقها ولا مال له الا هي في رد عتقها الدين
صداقها فترجع رقيقه فيسقط خيارها فتدعى بثبوت له فيه وكل ما أدى ثبوت له فيه منعت
ومفهوم عدياً انه ان كان ملياً يوم عتقها اوبق صداقها بيدها لخيار وهو كذلك
ولو اعدم السيد بعد ذلك ويقع الزوج في ذمته لطران الدين بعد العتق فلا يبطله (و) ان
اعتقت (بعده) أي البناء ولو نكح تقوى فهو (لها) لاستحقاقها الاية بالبناء فهو من مالها
ومال الرقيق يتبعه في العتق وشبهه في كونه لها فقال (كألو) ثم عتقها ورفض زوجها لها
صداقها و(رضيت) الامة (و) الحال (هي مذقوة) بضم الميم وفتح القاء والواو مثقلة أي

١٣ منح في (قوله قبل الوقوع) أي فيما تقرر سابقاً (قوله وهو) أي كون الخلاف فيما قبل الوقوع
(قوله الاول) أي كون الخلاف انما هو فيما بعد الوقوع (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وتعني) بفتحات مثقلا (قوله فيرد) بضم
الباء وفتح الراء (قوله لدين صداقها) اضافة دين للبيان (قوله ثبوت) أي خيارها (قوله له فيه) أي خيارها (قوله فهو) أي صداقها

(قوله ولو اشتراطه السيد) أي الصداق له (قوله لانه) أي الصداق (قوله حين عتقها) اسبقه الفرض والابتناء (قوله وشرطه) أي السيد (قوله حينه) أي عتقها (قوله وهذا) أي الصداق (قوله بعده) أي عتقها (قوله فان كان ينبغي قبل الفرض) أي وبعد عتقها (قوله فلها صداق مثاها وان لم ترض به) وكذا ان فرض لها مهر مثاها بعد عتقها وقبل بئانه بها (قوله فقيم) أي المفهوم (قوله تفصيل) أي بانه ان اشتراطه ٩٨ سيد هاهوله والا فهو لها (قوله فهو) أي الصداق (قوله له) أي سيدها (قوله

لأنه) أى أخذه (قوله فصار)
أى صداقها (قوله لو
استثنى) أى اشترط (قوله
مهرها) مفعول استثنى
(قوله فيشترطه) منصوب
في جواب النفي (قوله أى
من كمل عتقها) تفسير
للفاعل المستتر فيمكن
(قوله زوجها) تفسير
للمفعول البارز (قوله من
نفسها) صلة يمكن (قوله
الشرط) أى ان لم تمكنه
(قوله بان قالت اسقطته)
أى خيارى تصوير لاسقاطه
(قوله المقام) بضم الميم
(قوله بعده) أى الاسقاط
(قوله قيده) أى اسقاط
السفينة او الصغيرة (قوله
والا) أى وان لم يكن
أحسن لها (قوله واطلقه)
أى اسقاط الصغيرة والسفينة
عن تقييده بكونه أحسن
لها (قوله من استمناعهها)
صلة تمكنه (قوله بعد كمال
عتقها) صلة تمكن (قوله
بان لها الخيار) تصوير الحكم
(قوله اسقطه) أى خيارها
بتمكينها (قوله بالمدينة) صلة
اسقطه (قوله بها) أى

المدينة تنازع فيه أشهر ويختص (قوله جهلها) أي من كمل عمتها بالحكم (قوله فلا) أي لا يسقط
 أخبارها بكونها (قوله وقع) أي التقييد (قوله نسا) أي منصوصا (قوله انه) أي قول ابن القصار (قوله والحكم) عطف على
 عتيق (قوله بنسيان) أي عتقها (قوله بعده) أي كمال عمتها (قوله به) أي عمتها (قوله لرضاء) أي الزوج (قوله به) أي المسمى

(قوله محله) أى الخیار (قوله وهى) أى المحل وإنه لتأنيث خبره (قوله بالطلاق البائن) صلة نوات (قوله وأقبه له) أى ولم تنقض عدنه (قوله منه) أى الطلاق (قوله تأخير) أى الطلاق (قوله المعتمد فواتم الخ) أى فقوله ودخولها ضعیف (قوله وهو) أى سقوطه (قوله كونه) أى دخول الثانى (قوله محله) أى النرق ٩٩ (قوله أنه) أى الشان (قوله

عروض) أى حدث (قوله موجب) بكسر الجيم أى سبب ثبوت (قوله أثر) أى موجب الخیار (قوله فيه) أى دخول الأول (قوله لم يعتبز) أى دخول الأول (قوله وضعف) بضم فس كسر مثقلا (قوله أنه) أى استحسان تأخيرها ثلاثة أيام (قوله لكونه) أى التأخير (قوله أذهو) أى تأخيرها ثلاثة (قوله أى زمن التأخير) (قوله الاحسن) مفعول تنظر (قوله من الامرین) أى ابقاء والافراق بیان للاحسن * (فصل الصداق) *

(قوله وأخره) بفتحات مثقلا أى المصنف الصداق عن غيره من اركان النكاح (قوله الملتزم) بفتح الزاى (قوله لدلائمه) أى الصداق (قوله أنه) أى الصداق (قوله واسقاطه) أى الصداق (قوله أى النكاح) (قوله لزومه) أى الصداق (قوله فيه) أى النكاح (قوله ولا يرد) بضم ففتح أى جعل امكان لزومه شرطا فى النكاح (قوله بلزومه)

فعلى انها حرة اولى (وصداق المنزل) على انها حرة ان كان العبد مبيعها او فاسد الدابة لا لصداقه فلها مهر مثلها اتفاقا قاله اللخمي وظاهره سواء اختارت القرأى او البقاء وسواء علم العبد عتقه ام لا وهو ظاهر لاستيفائه بضع حرة ولا عترة بعدم علمه وعطف على تسقطه قوله (او) الا ان (بينها) اى العبد من كمل عتقها قبل اختيارها فلا خيار لها الفوات محله وهى العصة بالطلاق البائن ولها نصف الصداق ان ابانها قبل البناء (لا) يسقط خيارها (ب) طلاق (رجعى) بعد كمال عتقها أو قبله اعدم تفويتها العصة وعكسه من رجعتها فلها ايقاع طلاقه بائنة فتكون مثبتة (او) الان (عتق) زوجها العبد بعد كمال عتقها او (قبل الاختيار) منها القرأى فقد سقط خيارها الزوال سببه وهو رفق زوجها وظاهره ولو لم تعلم بعتقها الا بعد عتقه (الا) عتقه قبل اختيارها (لتأخير) منها الطلاق (الحيض) به امنه وامنه فلا يسقط خيارها ولو جوب تأخيرها شرعا ابن رشد فان طلقته حائضا فلا رجعة لها لانه بائن (وان) عتق العبد بعد عتق الامة ولم تعلم به واختارت فراقه و (تزوجت) غيره (قبل علمها) بعتقه (و) قبل (دخول) العبد (هاقات) على العبد (بدخول) اى تالمذ الزوج (الثانى) بها ولو بدون وطء الشارح المعتمد فواتمها بتالمذ الثانى ولو بعد دخول الاول غ سقط من بعض النسخ ودخلها وهو الصواب فان قيل تقدم فى ذات الوليين ان شرط كونها الثانى بدخوله غير عالم كونه قبل دخول الاول فما الفرق بينهم ما على الصواب قيل لعله انه لما عرض موجب اختيارها بعد دخول الاول اثر فيه خلافا فلم يعتبر ودخول الاول فى ذات الوليين لم يعرض بعده ما يخل به فاعتبر ولا تنوت عليه بدخول الثانى غير عالم والله اعلم (ولها) اى من كمل عتقها تحت عتد (ان وقفها) العبد بحضرة الحاكم بعد كمال عتقها التحنا بالبقاء او الفراق (تأخير) باجتهاد الحاكم وقال اللخمي والمأزى استحسان تأخيرها ثلاثة أيام وضعف مع انه ليس منافيا لكونه بالاجتهاد اذ هو اجتهاد من بعض الحكام ولا تنقذ لها فيه وان عتق العبد فيه سقط خيارها (تنظر) المرأة (فيه) اى التأخير الاحسن لها من الامرین فتختار

* (فصل) فى بيان احكام الصداق * وأخره لانه فرغ له الطول الكلام عليه (الصداق) اى المال الملتزم للخطوبة لئلا عتقها بفتح الصاد افصح من كسرها ويقال له صدقة بضم الدال وفتحها قال الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن ماؤن من الصدق لدلائمه على صدق الزوجين فى موافقة الشرع ويسمى مهر او طول بفتح الطاء واجرة ونفقة ونحلة بكسر النون وسكون الحاء المهملة ابن عرفة الاظهر انه غير ركن فى صحيح النكاح واسقاطه ما اف له فامكان لزومه شرط فيه ولا يرد بلزومه فى نكاح التسمية لانه اعراض فلا ينافى الامكان الاصلى وقول ابن الحاجب وغيره ركن يرد بعده فى نكاح تفويض وقع فيه طلاق او موت قبل البناء لان ركن العا تم ركن للخاص وفيها لو استثنى من اعتق امته قبل البناء مهرها صح فى نكاح التسمية وبطل

أى الصداق (قوله لانه) أى لزوم الصداق فى نكاح التسمية (قوله ركن) أى الصداق ركن (قوله يرد) بضم ففتح الخ خبر قول (قوله بعده) أى الصداق (قوله فيه) أى نكاح التفويض (قوله لان ركن العام ركن للخاص) على يرد (قوله وفيها) أى المدونة (قوله استثنى) أى اشترط (قوله مهرها) مفعول استثنى (قوله صح) أى استثناه (قوله وبطل) أى استثناه

(قوله في شرط) أى اشتراط صلة كاف التثنية (قوله به) أى الصداق (قوله وعله) أى الصداق (قوله عليه) أى الصداق نسلياً واستلاماً (قوله وعدم النهي) أى عن المعاوضة به بخصوصه احتراز عن كلب الصيد وجزء الضحية (قوله والغرر) بفتح المجمة والراء عطف على النهي (قوله في الجملة) أى في بعض الصور قيد في عدم الغرر (قوله لا غفقر يسير الغرر في الصداق) عله لقوله في الجملة (قوله في الصداق) صلة اغفقر (قوله كصداق) بلام تنوين لا ضاقته لانه مثل الخ غفقر للغرر اليسير المفتقر في الصداق المحجمة وسكون الواو أى جهاز (قوله المثل) بكسر فسكون أى (قوله وشورة) بفتح الشين ١٠٠

في القويض قبل فرضه اذ ليس بمال لها فيشرطه وخبر الصادق (كالفن) في شرط الطهارة والانتفاع الشرعي به وعلمه والقدره عليه وعدم النهي والغرف في الجملة لا عتقا ريس بر الغرر في الصداق كصداق وشورة المثل دون الثمن ومثل لما يجوز صداقا وعتقا فقال (كعبند) من عبيد مثلا للغاطب او البائع حاضر ين او موصوفين (تختاره) أي العبد (هي) أي الزوجة والمثـ ترى فيجوز في النكاح والببيع لدخول العاقد بن علي اختيار الاحسن لانه شان من يختار انفسه من مال غيره فلا عرفيه (لا) يجوز في الصداق والثمن عبد يختاره (هو) أي الزوج للزوجة والبائع للمشتري البناني التفريق بين اختيارها واختياره مقيد بالعهد القليل وهو الثلاثة وهو مذهب ابن القاسم واما العبد الكثير يختار منه رأس فيجوز اختيارها واختياره كالبيع ونص نكاحها الاول من نكح امرأة على احد عبديه ايهما شئت جاز وعلى ايها شاء هو صحيح كالبيع اه فالمشترى له الاختيار مطلقا والبائع يمنع منه في القليل وهو الثلاثة ثم في التفريق بين اختيارها واختياره بحث لان كل من يختار منها فلما يختار الاربع لنفسه اه (وضمانه) أي الصداق الثابت تلقه بلا تعد ولا تقييد من الزوجة بمجرد العقد الصحيح وبالقبض في النكاح الفاسد وهذا اذا لم يطلقه الزوج قبل البناء والا فسينأى (وتلقه) أي الصداق بدعوى من هو يسده من غير ثبوت كببيع اختيارها يصديق فيه البائع والمشتري يصديق فيه الزوج والزوجة لا يصديق الزوج فيما يغاب عليه وكذا الزوجة فعلم حل قوله وضمانه على صورة الثبوت وتلقه على صورة عدمه حتى يتغيرا وان كان الضمان مسببا عن التلف افاده عب البناني كلام المصنف اذا لم يقع طلاق ولا نسخ قبل الدخول والا فسينسلكم عليه وفيه مسامحة فان البائع ان ادعى تلف ما يغاب عليه ولا يشة له تخير المشتري في الفسخ وعدمه كما يأتي في قوله وغير مشتريان غيب او عيب ولا خيار للزوجة هنا في الفسخ بل ترجيح بقيقته او مثله فهو في مطلق الرجوع وقوله وتلقه بغنى عنه قوله وضمانه لتسبيه عنه فخفه وضمانه ان تلف كالبيع وجواب زو غيره بحمل ضمانه على ثبوت تلقه وتلقه على عدمه عمل باليد وقال بعض اصحاب ابن غازي في هذا المحل الفتنة ظاهر وكلام خليل لايمس (واستحقاقه) أي الصداق المعين بعد انعقاد عقد جبر رجوعها عليه بقيقته ولا بنفسه الفكاك بخلاف البيع فبنفسه واما المثلي مطلقا والمقرم الموصوف فتراجع بمثله ان استحق والمقوم المعين من المسائل التي استثناهما المصنف في فصل الاستحقاق بقوله وفي عرض بعرض

(قوله والا) أى وان طلقها قبله (قوله فعلم) بضم العين (قوله الثبوت) أى التلف (قوله عدمه) أى الثبوت بما
(قوله وان كان الضمان الخ) حال (قوله قبل الدخول) تنازع فيه مطلق وفسخ (قوله وفيه) أى تشبيه تلف المصدق بتلف
المبيع (قوله فهو) أى التشبيه (قوله لتسببه) أى الضمان (قوله عنه) أى التلف (قوله فحقه) أى التعبير (قوله عمل باليد)
أى استظهاره ولا يستند له من النقل (قوله لا يمس) أى لا يفتهم (قوله عليه) أى الزوج (قوله ببقية) أى المصدق (قوله مطلقاً) أى
معيها كان أم لا

(قوله او قيمته) أى ما خرج من يده عطف عليه (قوله الانسكاخا) أى استحق صدقه المعين المقوم (قوله فترجع) أى الرجوع على زوجها (قوله بعوض) أى قيمة (قوله فتشبهه الصداق الخ) تفرع على قوله يوجب رجوعها بقيته الخ (قوله فى هذه) أى صورة الاستحقاق صله التشبيه (قوله فى الجلة) خبر التشبيه (قوله به) أى الصداق (قوله ورده) أى الصداق (قوله به) أى العيب القديم (قوله فى الفسخ) صله كاف التشبيه (قوله اذا استحققت السلعة) صله الفسخ (قوله اوردت بعيب) عطف على استحققت (قوله ولم تنت) حال (قوله لان عقد النكاح الخ) علة لقوله لم يجعلا النكاح الخ (قوله فافترا) أى النكاح والبيع فى الفسخ وعدمه (قوله بالباقي) أى بعد الاستحقاق (قوله ولو كان) أى المستحق ١٠١ او المعيب (قوله وفى رد الباقي) الخ

عطف على فى التماسك (قوله وان كان) أى الصداق الذى استحق او تعيب بعوضه (قوله المهر) بفتح الميم نعت الدار (قوله فلها) أى الزوجة (قوله حبسها) أى ابقاء الدار لنفسها (قوله وردت بقيتها) أى الدار عطف على حبسها (قوله قيمتها) أى الدار (قوله أيسرها) أى اقل الدار (قوله نافه) أى يسير جدا (قوله رجعت بقيته) أى ما استحق (قوله وكذا) أى الدار فى التفصيل (قوله ويسير المستحق) بفتح الحاء الملهمة من اضافة ما كان صفة (قوله من العبد) صله المستحق او بانه (قوله ككثيره) خبر يسير أى فى التخيير بين التمسك بالباقي والرجوع بقيته المستحق ورده (قوله فليس الصداق

بما خرج من يده او قيمته الانسكاخ أى فترجع بعوض ما استحق لا بما خرج من يدها وهو البضع فتشبهه الصداق بالبيع فى هذه فى الجلة (ونهيه) أى اطلاع الزوجة على عيب قديم فى الصداق يوجب خيارها فى التمسك به ورده على الزوج به رجوعها عليه بقيته المقوم المعين ومثل المثل والمقوم الموصوف ابن يونس ونعت بقيته يوم عقد النكاح عبد الحق لم يجعلا النكاح كالبيع فى الفسخ اذا استحققت السلعة اوردت بعيب ولم تنت لان عقد النكاح قد تقرر به الموارثة وانتشرت به الحرمة على الآباء والابناء فلم ينبغ فسخه والبيع لا ضرر فى فسخه فى قيام المبيع فافترقا (او) استحقاقا وتعيبا (بعوضه) أى الصداق فان كان مقوما معناه فلها الخيار فى التمسك بالباقي او السالم من العيب والرجوع بقيته ما استحق او ظهر عيبه ولو كان الاكثر وفى رد الباقي او السالم والرجوع بقيته الجميع وان كان مثليا او موصوفا فلها الرجوع بمثل المستحق او المعيب قال فى المدونة ان استحق من الدار المهر ما فيه ضررها حبسها واخذ بقيته ما استحق وردت بقيتها وان استحق أيسرها كبت او نافه رجعت بقيته فقط وكذا العروص والارض ويسير المستحق من العبد والامة ككثيره اه قلت وكذا يسير ما يفسده قسمة كالجبة والقميص وقامه فى الاستحقاق قاله ابن عرفة فليس الصداق كالبيع فى حرمة التمسك باقل ما استحق او تعيبا أكثره لان التمسك به فى الصداق فى نظير العصمة لا فى نظير بعض الثمن الجهول الذى لا يعرف الا بالتقويم والقسمة كما فى البيع وخبر ضمانه وما عطف عليه (كالبيع) يتسامح فى بعضها كاتين مما تقرر (وان وقع) النكاح (بقلة نخل) معينة حاضرة قطيعة (فاذا هى خرة فخله) أى اخلل يلزم الزوج ولا يفسخ النكاح كمن تزوجت بعهر فوجدت به عيبا فلها امثلة غير معيب ان وجد والا فقيته والبيع يفسخ ان وقع على عيبه وعكس صورة المصنف ان وقع بقلة خرة فاذا هى خيل يثبت النكاح ايضا ان رضيا بخلاف ناكح معتدة طهر انقضاء عدها قبل عقده فهو لازم لهما والفرق ان ذات المعتدة هى العين المعقود عليها وانما طن تعالى حق الله تعالى بها فظهر عدمه وفى الاولى تقول ان كرهت لم تصدقنى خلا وكذا هو ان كره ابن عرفة فيها من تزوجت على قلل خل باعيانها فوجدتها خرا كمن تزوجت على مهر وجدته بعيبا ترده وتأخذ منه ان وجد

كالبيع فى حرمة التمسك باقل الخ (تفرع على قوله ولو كان الاكثر (قوله لان التمسك) بفتح السين علة لقوله ليس الصداق كالثن الخ وبيان للفرق بينهما (قوله النكاح) تفسير افعال وقع المستغيبه (قوله غير معيب) حال من مثل (قوله ان وجد) بضم فكسر أى المثل (قوله والا) أى وان لم يوجد مثله (قوله عيبه) أى اخلل فتبين خرا (قوله وضياه) أى الزوجان اخلل (قوله فهو) أى النكاح (قوله وفى الاولى) بضم الهمز أى النكاح بضم قتيبت خلا (قوله تقول) أى الزوجة (قوله وكذا) أى المذكور وهى الزوجة فى القول هو أى الزوج (قوله فيها) أى المدونة (قوله فوجدتها) أى القلال (قوله كمن تزوجت الخ) خبر من (قوله ترده) أى الموجود الخ بيان لوجه الشبه

(قوله لثبوت أثر العقد الخ) عله لا يفسخ الخ (قوله اذ لا يصح الخ) عله كالمستثناة (قوله وبقروغهم) بيان لما دخل بالكاف (قوله ونص عليه) اي الرقيق ولم يكتف بدخوله بالكاف (قوله فيه) اي الرقيق (قوله غزير) اي الرقيق لكثرة أنواعه واحواله (قوله المتوهم) بفتح الهاء اي منه ١٠٢ (قوله وهو) أي غير الموصوف (قوله يتوهم) اي منه (قوله فيجب) اي يثبت (قوله

الاربع) اي الشورة وما بعده (قوله لكسب) اي فنية (قوله وعلى الثاني) اي وسط الاسنان من كسب البلد اصله حمل (قوله وتصحيح ز الاول) اي وسط ما يتنا كح به الناس بالانظر الى كسب البلد من اضافة المصدر الى فاعله وتكميل عمله بنصب منهوله (قوله ينظر) بضم الياء وسكون النون وفتح الظاء الخ خبر تصحيح (قوله ولا خصوصية) اي في الحمل على الحمول (قوله وفائدته) اي الحمل على الحمول (قوله بقرينة) صله ارادوا واضافتم للبيان (قوله الواقع) نعت الرقيق (قوله من كونه) اي الرقيق حبشيا الخ بيان لجنسه (قوله تقليل الخ) عله لا شترط ذكره (قوله قاله) اي اشتراط جنس الرقيق (قوله لم يذكر) بضم الياء وفتح الكاف اي جنس الرقيق (قوله وعدم شرط ذكره) اي جنس الرقيق عطف على شرط ذكر الخ (قوله منه) اي ابن عرفة (قوله والا) اي وان كان

للكساح جنس معتاد (قوله انظر طي) نصه المراد بالجنس الصنف كما في عبارة ابن عرفة ولا خصوصية الرقيق وقد أتى ابن عرفة بعبارة عامة وانصه في كونه بمطلق من صنف غير موصوف جائزا ابتداء او بعد وقوعه او ان خصص بجنس ادرابه لا يجوز لقول التلقين يجوز على وصيبت او بعد مطلق رجها ريد مع ظاهر نقل عباس عن ابن القصار انه =

كنسكاح تقويض وظاهرها مع الصقلي وابن حجر زعن مضمون وغير واحد عن ابن عبد الحكم اه قدسب اظاهر المدونة الصفة
ثم قال وعلى المشهور سمع عيسى ابن القاسم يقضي بوسط المصنف اه فظهر ان ظاهرها هو المشهور وقالوا قصر المصنف على قوله
وعدد من كابل الخ لكان جاري على المشهور وعلى ظاهر قوله او من نسكح على جهازيت او خادم ولم يصف جاز ذلك ولها خادم
وسط وان نسكح على مائة مائة او بقره ولم يصف جاز وعلمه وسط من الاسنان وكذا على عبد بن عيسى ولم يصفه ولا ضرب له
اجلا جاز ذلك وعلمه عبد وسط حال اه نصها على اختصاره في سعيد وقول مضمون المشتراط لكر المصنف ليس هو مطلقا كما هو
عند المصنف بل هو مقيد بما اذا لم يكن للنسكاح جنس معتادوا لا فيجوز كما اشار له ابن عرفة وانما يعرف القول بالمنع مطلقا
لا بن عبد الحكم وقد حكمو اشد وذه ولم يحسن المصنف سابق القوانين لاني مختصره ولا في توضيحه (قوله وفي كونه) اي
الصادق (قوله بطلق) اي بشي مطلق (قوله من صنف غير موصوف) ١٠٣ اي كابل او بقر او غنم او رقيق

او ثياب (قوله جائزا) خبر
كون (قوله او ان خصص)
بضم فكسر مئة لا اي
الصادق بطلق من صنف
غير موصوف (قوله يجنس
له) اي الصادق (قوله
لا يجوز) اي الصادق بطلق
من صنف غير موصوف
(قوله يجوز) اي النسكاح
(قوله مطلق) اي عن بيان
صنفه (قوله وجهازيت)
عطف على وصيف (قوله انه)
اي النسكاح على مطلق
من صنف غير موصوف
(قوله خامسا) خبر كون
(قوله نظر) خبر مبتدا اخبره
في كون (قوله وكونه)
اي النسكاح (قوله بطلق)
اي عن التخصيص والتبيين
(قوله اعم) اي عام لاجناس
(قوله ممنوع) خبر كون

وفي كونه بطلق من صنف غير موصوف جائزا ابتداء او بعد وقوعه او ان خصص بجنس له
رابعا لا يجوز لقول الثلقين يجوز على وصيف او بعد مطلق وجهازيت مع ظاهر نقل عياض
عن ابن القصار انه كنسكاح تقويض وظاهرها مع الصقلي مع ابن حجر زعن مضمون وغير واحد
عن ابن عبد الحكم وفي كون قول ابن حجر ان كان للنسكاح جنس معتاد جازوا لافسد خامسا نظرا
وكونه بطلاق من جنس اعم ممنوع لنقل الشيخ عن محمد بن كساح بعرض لم يوصف بأي عرض من
العروض يفسخ قبل البناء حتى يقول بثوب كان اوصوف وان لم يصفه فلها الوسط وكذا
في الاول قاله ابن القاسم قلت يريد انه يمنع بالثوب غير موصوف مطلقا لقولها ان كاتبه بالثوب
غير موصوف لم يجوز لتفاوت الاحاطة بصفته والكتابة اخف من النسكاح في الغرض وقول ابن
حرث انه قرا فيمن تزوج امرأة على عبدان لها عبد او صفا خلاف نقلهم قول ابن عبد الحكم
اه طئي فلا دليل في كلام ابن عرفة على مخالفة العروص للرقيق لان كلام المصنف في الصنف
وعبر عنه بالجنس لاضافته للرقيق فهي تبين ان مراده الصنف وتقدم في كلام ابن عرفة انه لا فرق
فيه بين الرقيق وغيره وان ابن عرفة عبر به بالصنف واتى بعبارة تم الرقيق وغيره ولم يفرغ
منه اتي بالجنس العام معبر فيه بعبارة تم الرقيق وغيره ايضا كما ترى فلا فرق بينهما وهذا ظاهر
لمن تأمل وانصف فوقعه بثوب عام يفسخ قبل البناء كوقوعه بصميان عام ووقعه بثوب
صوف او كان بأي فيه الخلاف كوقوعه برقيق (و) ان تزوجها بعد من رقيق ولم يقيد باناث
ولاذ كورة للزوجة (الاناث منه) اي الرقيق الذي سماه مصدقا (ان اطلق) الزوج عن
التقييد بالذ كورة والانوثة لان النساء غرض في الاختلاص من وخدمتهن طئي الرواية في الرقيق
ونقت ذلك على عرف فيعمل في غير الرقيق به ايضا ونص الرواية سمع ابن القاسم من مكنت
بارؤس اشترى لها الاماء لا العبيد ليس فيه سنة الا ما جرى به عمل الناس ومعهوم الشرط انه
ان قيد بذ كورة وانوثة عمل به وهو كذلك (ولا عهدة) أي ضمان للزوجة على الزوج في الرقيق

(قوله وان لم يصفه) أي ثوب النكاح والصوف مثلا مبالغة في جوارحه واستغنائه شرط وجوابه ما يليه (قوله وكذا) أي الجنس
الاعم في الامتناع (قوله انه) أي النكاح (قوله مطلقا) أي عين وزنه او عدده ام لا (قوله فهي) أي الاضافة (قوله مراده) أي
المصنف (قوله ووقعه بثوب صوف او كان) يأتي فيه الخلاف كوقوعه برقيق طئي فتنقل ابن عرفة عن محمد في ثوب صوف
او كان لها الوسط ابن المواز يقول كذلك في الرقيق والله أعلم (قوله لان النساء غرض في الاختلاص من وخدمتهن) أي في الخلوة
علا للقضاء لهن بالاناث (قوله الرواية) أي في القضاء بالاناث (قوله وبنت) أي الرواية (قوله ذلك) أي القضاء بالاناث (قوله به)
أي العرف (قوله سنة) بضم السين وشدة النون أي حديث مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله الشرط) أي ان اطاق
(قوله عمل) بضم العين (قوله به) أي ما قبله

(قوله ان لم تشرطها) أى الزوجة العهدة (قوله علمته) أى الزوج (قوله به) أى الشرط (قوله وهو) أى عهدة الاسلام وذكرة
لتذكر خبره (قوله فان لم يعلم وقته) أى الدخول مفهوم ان علم (قوله فلا يجوز) أى النكاح المؤجل صدقه كله أو بعضه
للدخول (قوله فلا تنافى في كلام المصنف) تقرير على قوله أى تيسر الدنانير والدرهم وقوله ملئاً بغير الدنانير والدرهم كعقار
وعروض (قوله فان لم يكن ملئاً) مفهوم ان كان ملئاً (قوله تأجيله) أى الصداق (قوله ببسوته) أى الزوج (قوله وفى كون
تأجيله) أى الصداق (قوله بطلابه) ١٠٤ (قوله او التصديق) عطف على هبة (قوله ولا

مهر لها سواء) حال (قوله
لانه) أى الشأن (قوله
يقدر) بضم ففتح مثقلاً
(قوله انما) أى الزوجة (قوله
ما كنه) أى الزوجة المهر
(قوله فليس فيه) أى
النكاح على هبة الصداق
او صدقته اطلاق (قوله
رجع) أى الزوج على
الموهوب له او المتصدق
عليه (قوله وان فات) أى
العبد (قوله تبعه) أى الزوج
الموهوب له او المتصدق
عليه (قوله الزوج) تفسير
لفاعل يعقوب المستتر فيه
(قوله وله) أى الزوج (قوله
قبله) أى ملك عصمت (قوله
وان كان الولاء) حال
(قوله ثم قال) أى البساطى
(قوله العتق) مفعول
مقدم (قوله التملك) فاعل
استلزم (قوله فقد استلزم)
أى التملك (قوله عتقه) أى
الرقبى (قوله عليها) أى
الزوجة (قوله بمجرد) أى
التملك (قوله) أى الزوج
(قوله) أى عتقه عليها (قوله
للزوجة) صله تسليم (قوله وولى) عطف على الزوجة (قوله الصداق) تفسيراً على تعين المستتر فيه (قوله
معين) راجع للعقار وما بعده (قوله لانه) أى تأخير (قوله لا يدور) بضم الاء وفتح الراء (قوله هل يستمر) أى الصداق المعين
(قوله وهذا) أى التملك (قوله تأجيله) أى الصداق المعين (قوله بتأجيله) أى الصداق المعين (قوله ان شرط) بضم فكسر
(قوله والا) أى وان لم يشترط تأجيله

حق
معين) راجع للعقار وما بعده (قوله لانه) أى تأخير (قوله لا يدور) بضم الاء وفتح الراء (قوله هل يستمر) أى الصداق المعين
(قوله وهذا) أى التملك (قوله تأجيله) أى الصداق المعين (قوله بتأجيله) أى الصداق المعين (قوله ان شرط) بضم فكسر
(قوله والا) أى وان لم يشترط تأجيله

(قوله اسقاطه) اي التجهيل (قوله فيه) اي تأخيرها بالشرط (قوله لدخوله) اي الصداق المعين (قوله من معين العروص الخ) بيان لما واصله من اضافة ما كان صفة (قوله فان للمرأة) اي ١٠٥ الرشيدة الخ خبر ما (قوله او من يلى

عليها) اي يتولى على المرأة غير الرشيدة (قوله تجهيل قبضه) اي الصداق المعين من العروص ونحوها (قوله ثم قال) اي الميطى (قوله فيه) اي المعين (قوله لا شرط) اي لتأخيرها (قوله تؤخذ) اي اطلب (قوله فتكن) بضم ففتح مثقلا (قوله على انه) اي الشان (قوله به) اي تجهيله (قوله ان طلبته) اي التجهيل (قوله وتنازعا) اي الزوجان (قوله في التبدية) بان طلب الزوج الدخول قبل دفع حال المهر وطلبت الزوجة قبضه قبل الدخول (قوله منه) اي الدخول (قوله وهو) اي موتها (قوله يكمل) اي المهر (قوله عليه) اي الزوج (قوله بلغته) اي السياق (قوله لانها) اي النفقة (قوله وهو) اي الاستناعت (قوله ان طلبه) اي الزوج السفر (قوله فقيها) اي المدونة (قوله يظعن) باجماع الظاه (اي يسافر) (قوله وان كرهت) حال او مبالغته (قوله فله الخروج) اي السفر (قوله به) اي صداقها (قوله بضم فسكون) اي فقر زوجها (قوله واما ان

حتى لها فيها اسقاطه اذ لا يحظر فيه لدخوله في ضمانها بالعقد وهذا ظاهر كلامهم ومنهم المتبطين وبما اصددها من معين العروص والحيوان والاصول فان للمرأة او من يلى عليها تجهيل قبضه من يوم العقد ثم قال ولا يجوز الذكاح باشرط تأخير القبض فيه كما لا يجوز ذلك في البيع اه فقوله فان للمرأة الخ اشارة الى ان ذلك لها اولها التأخير اذ لو كان واجبا لله تعالى افعال عليها والحال انه لا شرط وحكم بيع المعين الذي يتأخر قبضه هذا سبيله لكن فيه كلام وتفسير يلحق ان شاء الله تعالى وفي الجواهر ان كان الصداق معين كدار او عبدا ونحوهما اقلها اولوليم اطلب تجهيله وان لم تؤخذ بالتجهيل الدخول لان ضمان ما كان معينها اه بفعل الحق لها وعنده بان الضمان منها فتكن من اخذ ما ضمنه لتصونه فلم يزل بالفر كماله المصنف في توضيحه تبعه ابن عبد السلام ولولا كلامه في توضيحه لمحل قوله ووجب تسليمه على انه يقضى لها به ان طلبته لانه لا يجوز تأخير كقول ابن الحاجب ويجب تسليم حاله وما يحل منه باطاقة الزوجة وبلوغ الزوج اه لكن تغيير الاسلوب بقوله ووجب تسليمه ان تعين وقوله والا فلا يمنع نفسه ابدل على انه اراد كلامه في توضيحه فانه طنى (والا) اي وان لم يكن الصداق معين او تنازعا في التبدية (فلاها) اي الزوجة (منع نفسها) من دخول زوجها بها حتى يسلمها الصداق وكذا الامام مالك رضي الله تعالى عنه لم يمتكبنه من نفسها قبل قبضها منه وبيع دينار خلق الله تعالى ان كانت سليمة من العيوب الموجهة لخيار الزوج بل (وان) كانت (معيبة) يعيب لقيام له به لرضاؤه او حدوثه بعد العقد واصله منع (من الدخول) اي اختلاء الزوج بها (و) ان كانت مكنته منه فلهما منه من (الوطء بعده) اي الدخول وليس للزوج امتناع من دفعه ولو بلغت السياق اذا غايته موته او هو يكمل عليه بخلاف النفقة فلا يجب لمن بلغته لانها في مقابلة الاستمتاع وهو متعذر عن بلغته (و) لها منع نفسها من (السفر) مع الزوج ان طلبه منها ولو دخل بها او وطئها البساطى نظرت في كلامهم فوجدته يعطى ان لها المنع من السفر وان دخل ووطئ اه طنى ما قاله صواب غير ان فيه تفصيلا لم يحمله قوله فقيها في ارضا السور وللزوج ان يظمن بزوجه من بلد الى بلد وان كرهت وينفق عليها وان قالت حتى اخذ صداق فان كان بخلافه الخروج وتقبضه به دينارا بنونين يريد في عدمه واما ان كان مؤمرا فليس له الخروج بها حتى تأخذ صداقها وقاله ابو عمران قال عبيد الحق بعد ذكره كلام أبي عمران وقال بعض شيوخنا من أهل بلدنا ان كان يخرج بها الى بلد تجرى فيها الاحكام فلا كلام لها والا فلا يخرج حتى تأخذ صداقها وهذا خلاف قوله في توضيحه الامتناع من السفر قبل قبض صداقها انما يكون قبل الدخول بها وتبيع في هذا ابن عبد السلام وغاية المنع من المذكورات (الى تسليم ما حل) من المهر بالاصالة او بانقضاء اجله لانها انيسة والبائع لمنعه سبعة حتى يقبض ثمنها (لا) غنح نفسها من الزوج (بعد الوطء) أو التمكن منه وان لم يطأ فليس لها منع نفسها منه معسرا كان او مؤمرا هذا ظاهر كلامهم خلافا لقيده بعض عدم منعها نفسها من وطء بما اذا كان مؤمرا ولا يمنع لها ايضا من سفره بها ان وطئها او هو معسر لان مكنته ولم يفعل أفاده ابن عرفة

١٤ مخ لى كان اي الزوج (قوله والا) اي وان كان يسافرها الى بلد لا تجرى فيها الاحكام (قوله وتبيع) اي المصنف

واحد وجع وفي الخط عن التوضيح والمدونة انه كالوط ثم انما يسافر به البلد تجرى فيها الاحكام وهو حر - آمن عليها والطريق مأمونة والبلد قريب لا يقطع خبرها عن أهلها ولا خبر أهلها عنها قاله بعد لاسفر له بزوجه ولو أمة وتجرى هذه الشروط في سفره بها حال يسرها ايضا فلها الامتناع قبل الوط حتى تقبض حال صداقها قاله أحمد عن ابن يونس الا ان يسافر لبلد تأخذ فيه الاحكام اه عب البناني أجف ز هنا وفي التوضيح عن ابن عباس السلام وأما امتناعها من السفر معه قبل قبض صداقها فانما يكون لها قبل الدخول اه بفعل الدخول مسقطا فاعرى الوط قاله الخط وقال في ارجاء المستور من المدونة وللزوج ان يظعن الى آخر ما سبق عنها وعن ابن يونس وعبد الحق ثم قال فقوله لا بعد الوط مبرج للسفر كما يرجع لما قبله لكن هل له بعد الوط السفر مطلقا وهو ظاهر المدونة وابن عبد السلام والتوضيح أو يقيد بكونه عديما وهو ما لا ينسأ أو يقيد بكون السفر الى بلد تجرى فيه الاحكام وهو ما لم يعض شيوخ عبد الحق وبه تعلم ان ما للباطني وقزبه الخرشى من رجوع قوله لا بعد الوط لما قبل السفر فقط وان لها الامتناع من السفر معه ولو بعد الوط غير صحيح فليس لها منعه نقسها بعد وطئها في كل حال (الا ان) بفتح الهمزة حرف مضد في صلتها (يستحق) بضم المثناة تحت وفتح الفوقية اي الصداق فلها الامتناع ولو بعد الوط حتى تقبض عوضه لان من عجزها مكنته حتى يتم لي فلم يتم ان غرها الزوج بان علم انه لا يستحق بل (ولو لم يغرها) اي الزوج الزوجة (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف ابن غازي كذا قال ابن رشد في رسم العشر ومن معاه عيسى انه أظهر الاقوال وهو المعتمد وقيل ليس لها الامتناع بعد الوط سواء استحق أو لا غرها أو لا وقيل ان غرها فلها المنع والا فلا وهو ما ضيقان عدوى (ومن بادر) من الزوجين بمكين صاحبها بمافي جهته صداقا كان أو دخولا وطلب من الاثمة تمكينه مما في جهته فامتنع (أجبر) بضم الهمزة وسكون الجيم وكسر الموحدة (له) اي المبادر ونائب فاعل أجبر الزوج (الاخر) بفتح الخاء المعجمة على تمكينه مما في جهته صداقا كان أو دخولا بشرطين أقادهما بقوله (ان يبلغ الزوج) الحليم على المشهور ولا مجرد اطاقة الوط لعدم كمال لذهنها وعكسه (وأمكن وطؤها) اي الزوجة وليس له سن معين لاختلافه باختلاف أحوال البنات من وفور الجسم ونحافة فلا يشترط بلوغها الحليم اكمال اللذة بها بدونه متى أمكن وطؤها وبلوغ الزوج شرط في الجبر سواء كان طالبا أو مطلوبا وامكان وطئها شرط فيه طالبا كانت أو مطلوبة وفي مفهوم هذا تفصيل فان كان عدم امكانه لصغر أو مرض بلغت به السباق فلا جبر وان كان لمرض لم تبلغ به السباق فالجبر كما في المتوافق وهذا في الصداق غير المعين وأما المعين فقد نقض حكمه أبو الحسن ان كان الصداق مضمونا فلا تستحق قبضه الا ان يكون الزوج بالغاً وهي في سن من يبنى بها وانما يستحق قبض الثمن عند قبض الثمن الا تعجيله قبل البناء بقدر ما تشاور فيه به (وقهل) بضم الفوقية وسكون الميم وفتح الهاء اي الزوجة اي يجبر الزوج الذي يادر به ليم الصداق وطلب الدخول وهو بالغ رهي مطيعة على امهالها (سنة ان اشترطت) بضم المثناة وكسر الراء اي السنة في العقد سواء كان الشرط من الزوجة أو من أهلها (لتقربة) بفتح المثناة وسكون الغين المعجمة وكسر الراء اي ارادة الزوج الاتقال بها

(قوله انه) اي التمكين من الوط (قوله قاله بعد) مختار من (قوله مطابقا) اي سواء كان ملبأ أو معدما (قوله لان من عجزها) اي الزوجة (قوله من الزوجين) بيان لمن (قوله تمكين) صلة بادر (قوله كان) اي مافي جهته (قوله على تمكينه) صلة أجبر (قوله وعكسه) اي عدم كمال لذهنها (قوله له) اي امكان وطئها (قوله لاختلافه) اي امكان وطئها (قوله فلا يشترط بلوغها الحليم) تفريع على وأمكن وطؤها (قوله بها) اي من يمكن وطؤها (قوله بدونه) اي بلوغ الحليم (قوله هذا) اي امكان وطئها (قوله وان كان) اي عدم امكانه (قوله بضم الميم) بضم الميم (قوله النون) (قوله الانجيه) اي الصداق (قوله تنشور) اي تبهر (قوله فيه) اي الزمن (قوله به) اي المهر (قوله وهو بالغ) حال (قوله مطيعة) حال (قوله على امهالها) اي الزوجة صلة يجبر (قوله في العقد) صلة اشترطت

(قوله وهذا) أي امهالها سنة بشرط تغرية أو صغر (قوله فيها) أي السنة (قوله شرط واعليه) أي في عقد نكاحها (قوله ان كان) أي الشرط (قوله لتغرية) أي الزوج (قوله واستشكل) بضم الناء وكسر الكاف (قوله بان هذا الشرط) صلة استشكل (قوله عليها) تنبازع فيه يتزوج ويتسرى (قوله ونصه) أي ابن وشدة (قوله يحكم) بضم الياء وفتح الكاف (قوله وان لم يشترط) حال (قوله كالعيب) أي أجل مداوى عيب الخیار كالجنون والجذام (قوله والخراج) أي لارض موقوفة كمصر (قوله والعهد) أي ضمان الرقيق المبيع من جنون وجذام وبرص (قوله لانقضائهما) ١٠٧ أي المرض والصغريتان

لغاية الامهال لهما (قوله وان لم يشترط) بضم الياء وفتح الناء والراء أي الامهال (قوله فيهما) أي المرض والصغريتان (قوله انها) أي الزوجة لا تعهل (قوله ما ذكره) أي ابن الحاجب وخاميل (قوله ومريضه) أي الزوج (قوله حقه) أي السياق (قوله كرضها) أي الزوجة (قوله اذا طلبته) أي الامهال للمرض (قوله عليه) أي الامهال للمرض (قوله فيها) أي المدونة (قوله لزمه) أي الزوج (قوله ذلك) أي المذكور من البناء والنفقة (قوله قال) أي في المدونة (قوله واحدهما) أي الزوجين (قوله لزمه) أي الخلل (قوله لزمه) أي الزوج (قوله فلا يلزمه) أي الاتفاق والدخول (قوله عليه) أي الامهال للمرض (قوله واعترضه) أي كلام الخط (قوله انه) أي كلام الخط

لبلد غير بلدها (أو) (صغر) يمكن وطؤها به بدليل ما بعده وهذا كالمستثنى من قوله أجب الآخر والظاهر لانفقة لها فيها (والا) أي وان لم تشترط السنة في العقد. وذكرته بعد أو اشترطت فيه لغرية وصغر (بطل) الشرط فلا يجبر الزوج على التوفية به وعطف على سنة بلا فقال (لأكثر) من سنة فيبطل جميع ما اشترط لا الزائد عن السنة فقط والعقد صحيح قطعا في المدونة قال مالك رضي الله تعالى عنه في التي شرطوا عليه ان لا يدخل بها إلى سنة ان كان اصغرا ولا يستمتع أهلها منها لغرية بها فذلك لازم والابطال الشرط اه وفي العتية سئل عن تزويج بشرط ان لا يدخل خمس سنين قال بئس ما صنعوا والنكاح ثابت وله البناء بها قبل ذلك واستشكل ما في المدونة بان هذا الشرط لم يعلق عليه طلاق ولا غيره وكل ما كان كذلك فلا يلزم اذ لا يقتضيه العقد ولا ينافيه كشرط ان لا يتزوج أو لا يتسرى عليها مثلا وفي كلام ابن رشد اشارة إلى جوابه ونصه لما كان البناء قد يحكم بتأخيرها اذ ادعت الزوجة اليه وان لم يشترط ألزم مالك رضي الله تعالى عنه الشرط فيعاقب كالسنة لانها حدث في أنواع من العلم كالعيب والخراج والعهد (و) تعهل (للمرض) بما قبل البناء (والصغر) بها (المانعين عن الجماع) لانقضائهما وان زاد على سنة وان لم يشترط فيهما وتبع في المرض ابن الحاجب والذي في المدونة انهم لا تعهل للمرض الا اذا بلغت السياق وقد يقال ما ذكره وهو معنى قولها ومريضه البالغ حقه كرضها اه عاب الثاني تبس في الاعتراض على المصنف الخط ونصه وأما امهال الزوجة للمرض اذا طلبته فذكره المصنف وابن الحاجب ولم ينص عليه في المدونة ولا ابن عرفة وانما نص فيها على ان المريضة مرضا يمنع الجماع اذ ادعت الزوج إلى البناء والنفقة لزمه ذلك قال ومن دعت زوجته إلى البناء والنفقة واحدهما مريض مرضا لا يقدر معه على الجماع لزمه أن ينق أو يدخل الآن أن يكون مرضا بلغ حد السياق فلا يلزمه ذلك اه ثم قال الخط ولم أطلع الآن على من نص عليه اه واعترضه طفي بأمرين احدهما انه قصور لنقل المتسلي عن محضون لا يلزمه الدخول اذا كان مريضا مرضا لا يمنعقة فيها معه وهي حينئذ كالصغيرة أبو الحسن اللخمي وهذا أحسن وهو المذهب ومن قول مالك رضي الله تعالى عنه اه قلت وفيه نظر فان الذي لم يطلع عليه الخط هو امهال الزوجة اذا طلبته لمرضها وليس مسئلة المتسلي فلا قصور الا ان يثبت ان كل ما يجهل فيه احدهما يجهل فيه الآخر الامر الثاني ان اعتراضه بكلام المدونة اغترار منه بإفظ التهذيب ونص الام قال مالك رضي الله تعالى عنه ان كان مريضا مرضا يقدر معه على الجماع فيه لزمته النفقة قلت ان مرضت

(قوله لا يلزمه) أي الزوج (قوله فيها) أي الزوجة (قوله معه) أي المرض (قوله وهي) أي الزوجة (قوله حينئذ) أي حين المرض بها المانع من الوطء (قوله كالصغيرة) أي في امهالها الزوال مانعها (قوله قلت وفيه نظر الخ) غفلة عن قوله وهي حينئذ كالصغيرة فان المتبادر منه وهي حين كونها مريضة مرضا لا يمنعق بها معه كالصغيرة في تأخيرها الزوال مانعها اذ لم يقل وهو حينئذ كالصغير (قوله ان اعتراضه) أي الخط (قوله منه) أي الخط (قوله ان كان) أي الزوج (قوله قلت) ضمير المنة كالمسحون أي لابن القاسم

(قوله قال) ای ابن القاسم (قوله لها) ای المرضیة مرضا مانع من وطئها (قوله دعاؤه) ای زوجها ای ولها الامتناع حتی یزول مرضه: فهذا نص فی امهال الزوال مرضا (قوله اقولا) بشذ الواو (قوله وعدمه) ای شرط امکان الوطء (قوله وعالیه) ای اختلاف صله لجل (قوله وجاها) ۱۰۸ ای المدونة (قوله ومتبعوها) ای ابن الحامی وابن شامس (قوله هو) ای

الصنف (قوله وان تبع
اللعننى الخ) حال (قوله
بجدة السباق الخ) فيه تظنر
فانه مقيد بهدم بلوغه لقوله
لهما دعاؤه للبناء الا ان
تكون في السباق فلا درك
على المصنف انه هو وفاق
له واثقه اعلم (قوله بنسراء)
بلا تنوين لاضافته لما
(قوله من منافع البيت الخ)
بيان لما (قوله وذلك) اى
الزمن الذى يبيئ مثلها
امر هاقبه (قوله هو) اى
الزوج (قوله منها) اى
الزوجة (قوله ارمه) اى
الزوج (قوله فيقفى)
بضم الياء وفتح الصاد (قوله
له) اى الزوج (قوله به) اى
الدخول فى الليلة التى حلت
على الدخول فيها (قوله
الضررين) اى الفراق
والدخول قبل التبيى له
(قوله مطالعه) اى الزوج
(قوله بالدخول) صلة مطل
(قوله انه) اى الزوج الخ
بيان لما يحذف من (قوله
لانه) اى ما فى أحمد الخ علة
لا يعارض الخ (قوله فان
امهاله) اى الزوج (قوله
انما هو) اى الامهال (قوله
وهى حائض) حال (قوله

مرضا لا يتدبر فيه الزوج على وطئها قال بلغني عن مالك رضي الله تعالى عنه من أتق بهما
دعواؤا للبناء إلا أن تكون في السياق ولم يسمع منه عياض ظاهره الخلاف لشرطه أو لا إمكان
الوطء وعدمه ما يبا عليه حمل اللغوى وحملها غير واحد من المختصرين على الوفاق اه
فالمصنف وتبعوه لم يخالفوا المدونة بل تبعوا اللغوى في حمل الكلام الذي بلغ ابن القاسم
على الخلاف اه قالت هو وان تبع اللغوى في حمله على الخلاف فان القول الثاني المقيّد بمقتضى
السياق أرجح أصراحتهم ولان ابن القاسم زاد بعده في الامهات وهو راي كفاي أبي الحسن
فعلى المصنف ذلك في مخالفته (و) تمهل (قدر ما) اى زمن أو الزمن الذى (يجب) بضم المثناة
الاولى وفتح الهاء وكسر الثانية فهو من زاي يجهز ويحضر (مثلها) اى الزوجة فاعل يجب
(أمرها) اى الزوجة فاعول يجب بشرائه وعمل ما يحتاج اليه من متاع البيت ونحوه وذلك
بمخالف باختلاف أحوال الناس من غنى وفقير وحضر وبدو وكذا أهل هو قدر ما يجب مثله
أمره ولا نفقة لها في زمن التهمة منها أو منته قالة في النوادر فايكتم في وثيقة النكاح من
نحو وفرض لها كذا في تطهير نفقتها من يوم تاريخه لا يعتبر اذ لا يلزم شئ من القرض المذكور
الا بدعائه للدخول بشرطه المذكور وتمهل قدر ما يجب فيه مثلاً أمرها في كل حال (الان
يختلف) الزوج (ليدخلن الليلة) فيقبضى له به ارتكابا لاخف الضررين فهذه مستغنى من
الامهال بقدر التهيئة وسواء معاله وإياها بالدخول أم لا كان حلقه بطلاق أو عتق أو بالله تعالى
على ظاهر إطلاق المصنف تبعاً له ضمهم اذ حذف المعمول يؤذن بعدم رومه وقد أطلق البرزلى
ايضاً وقيد به ضمهم بحلقه بطلاق أو عتق وبطل الرولى نقلة نت عن ابن عرفة وابن غازي ولا
يؤيد تبرح حذف الزوجة على الدخول أو عدمه وحدها أو مع الزوج لان الحلق له ولا يقال مقتضى
ومن بادراً ببراءة الا تجبره على الدخول ان حلقه ليدخلن عليها الليلة لا نأقول معنى جبر
لها اذ ابادرت جبره على دفع حال الصدق لا على الدخول ولا يعارض ما في أحمد انه يجبر على
الدخول ايضاً لانه مقتضى قدر ما يجب فيه مثله أمره وكلام المصنف هنا في الدخول قبله
لبنائى فيه نظر فان أمهاله قدر ما يجب أمره انما هو لسقوط النفقة عنه وأما الدخول فلا يجبر
عليه اذ ادعته لانهما يجبر على اجراء النفقة كما يفيد النص فكلام أحمد غير ظاهر وكلام
المصنف مقيّد بما اذا لم يختلف على دخوله الليلة ليطوئها وهى حائض فان كان كذلك فلا يمكن
من دخوله عليها الحقة بالمانع الشرعى فلا يجبر على تمكينه منه الا يجبراً - - - على محرماتها
وقوله السابق وفي بره في لا تأنها قوطها حائضاً لان فيما بعد الوقوع وهذا غير قوله (لا) تمهل
الحيض) بها أو نفاس أو جنباً بيان وطئها زوجها الاول ومات وهى حامل ووضع عقب موته
وأعتدت بالاشهر ولم تغسل من جنباتها فلا تمهل لاستمتاعها بغير الوطء في الحيض والنفاس
والجنباء لا تمنع الوطء (وان) دعت زوجها للدخول بها وطلبت حال الصدق (لم) يجبره اى
الزوج الصدق غير المعين الذى اها الامتناع من الدخول حتى تقبضه وادعى العدم ولم تصدقه

حالت) بشدة اللام ای مجهول (قوله واذی) ای الزوج (قوله العدم) بضم فسكون ای الفقير (قوله ولم تصدقه) ای الزوجة الزوج فی دعواه العدم

ولم

ولم يثبت بيئته وليس له مال ظاهر (أجل) بضم الهمز وكسر الجيم مشددة أى الزوج أى أهله
الحاكم (لا ثبوت عسره) بضم العين المهملة وسكون السين المهملة أى فقرا الزوج فيؤجل
(ثلاثة أسابيع) ظاهره دفعة واحدة والذي في المبطل وأبن عرفة يؤجل بثمانية أيام ثم بستة
أيام ثم بأربعة أيام ثم بثلاثة أيام ابن عرفة ليس هذا التحديد لازم وإنما هو استحسان لاتفاق
قضاة قرطبة وغيرهم عليه وهو وكول لاجتهاد الحاكم فان كان الصداق معينا فسيأتي وان
كان له مال ظاهر أخذ المهر منه جبراً عليه وأمر بالبناء من غير تأجيل وهذا أن لم يدخل بها
فان كان دخل بها فليس لها إلا المطالبة به ولا يطلق عليه بأعساره به على المذهب وتأجيله
ثلاثة شروط الأول أن يأتي بجميل وجه خشيعة أغيبه والابن كسائر الديون ولا يلزمه جميل
بالمال وان طلبته بل تأجيل فلا يلزمه وترك وقعت الفتوى بهذا ووافق عليها ابن رشد قاله
البرزى الثاني أن لا يغيب على الظن عمره الثالث أن يجري الثقة عليها من يوم دعائه
للدخول والأفهام الفسخ بل تأجيل على الراجح قال الامام ما لم يرض الله تعالى عنه ولا يحسب
اليوم الذي يكتب فيه الإجل المصنف لا يعد أن يختلف فيه كالهبة والكراه (ثم) اذا ثبت
عسره أو صدقته فيه (تأولم) بضم المثناة واللام وكسر الواو مشددة أى زيد له في الإجل
(بالنظر) أى الاجتهاد من الحاكم فان لم يثبت عسره في الأسابيع الثلاثة ولم تصدقه فقد
سكتوا عن حكمه والظاهر حسمه ان جهل حاله ليستبرأ أمره قاله الخط وهو ووافق لقول
المصنف في الفلاس وحسم لشبوت عسره ان جهل حاله ولم يسأل العبرة بجميل وجهه ثم قال
وأخرج المجهول أن طال سجنه بقدر الدين والشخص اه فيجوز مثله هنا بل أولى لكن يصح
حينئذ أن يقال ما وجه تحديدهم مدة اثبات العسر بثلاثة أسابيع ثم ان لم يثبت فيها حبس
الى ان يستبرأ أمره وعدم جريان مثله في المدين اه وبخوابه ان السكاح مبني على المكارمة
فيحكم الزوج بتأجيله بثلاثة أسابيع قبل حبسه مع جهل حاله وأما ظاهر الملاء فيحبس الى ان
يأتي بيئته تشهد بعسره حيث لم تطل المدة بحيث لا يحصل لها ضرر بذلك ولاطلقت نفسها
ومع اوم الملاء يعطى أو تطلق عليه الابينة بذهاب ما كان بيده فيعمل مدة لا ضرر عليها اه
عب البناني في جوابه نظر فقد مر له نفسه انه ان لم يعط جيلاً بالوجه يحبس في الأسابيع
الثلاثة وما بعده وهو الذي في التوضيح وابن عرفة عن المبطل ونقله الخط وحينئذ لا فرق
بين الزوج والمدين (وهل) بضم فكسر عند الموثقين في التأولم (بسته وشهر) ابن عرفة
المبطل وابن قنوح يؤجل أولاً ستة أشهر ثم أربعة ثم شهرين ثم يسألوه بثلاثين يوماً فان أتى
بشيء والاهجره وانما حددنا التأجيل بثلاثة عشر شهراً استحساناً (وفي) وجوب (التأولم) ان
ثبت عسره و (لا يرجي) يساره لان الغيب قد يكشف عن العجائب وهذا تأويل الأكثر
(ومصحح) بضم فكسر مثلاً أى التأولم لمن لا يرجي يسره به أى صوبه المبطل وعباض (وعلمه)
أى التأولم لمن لا يرجي فيطلق عليه ناجز أو تأول فضل المدونة عليه (تأويلان ثم) بعد انقضاء
الاجل وظهور الهجر (طلق) بضم فكسر مثلاً (عليه) أى الزوج بان يطلق الحاكم والزوجة
ثم يحكم الحاكم بلزومه فان طلق عليه بالتأولم فالظاهر صحته (ووجب) على الزوج المطلق الهجره
عن المهر وألذي طلق عليه الحاكم والزوجة فيجب عليه (نصفه) أى الصداق يدفعه ان أبسر

(قوله ولم يثبت) أى عدمه
(قوله وليس له) أى الزوج
الخ حال (قوله لاتفاق الخ)
عله لاستحسان (قوله وهو)
أى التأجيل (قوله وان
كان له) أى الزوج (قوله
أخذ) بضم فكسر (قوله
وأمر) بضم فكسر أى
الزوج (قوله به) أى المهر
(قوله وتأجيله) أى الزوج
(قوله والا) أى وان لم يأت
بجميل وجه (قوله سجن)
بضم فكسر أى الزوج
(قوله وان طلبته) أى
لزوجة المهر (قوله وترك)
بضم فكسر كون ففتح أى
الزوجة (قوله يجري) بضم
الياء أى الزوج (قوله والا)
أى وان لم يجزها عليها (قوله
ولا يحسب) بضم الياء
أى من الأسابيع الثلاثة
(قوله جهل) بضم فكسر
(قوله ليستبرأ) بضم الياء
وفتح الزاء أى يعلم (قوله
وهو) أى حبسه (قوله
والا) أى وان طالت المدة
بحيث يحصل لها ضرر
(قوله أو لا) بفتح الواو
(قوله عليه) أى عدم التأولم

(قوله به) أي الزوج نعت عيب (قوله أو بهما) أي الزوجة (قوله به) أي عيبه (قوله وحكمتهما) أي التفرقة بينهما (قوله المسمى) بضم الميم الأولى وفتح الثانية ١١٠ نعت الصداق (قوله بعدان كان) أي الصداق صله تقرر (قوله

لقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم (لا) يلزم الزوج نصف المهر ان طلق عليه قبل البناء (في) أي بسبب (عيب) موجب للتمار به أو بهما أو طلقها الزوج بعد اطلاعها على عيبه وأرادتها زدها وأما ان طلقها قبله فعليه النصف وهذا مكرّم مع قوله في الخيار ومع الرد قبل البناء فلا صداق ونكته التفرقة بين المخرج من المهر والعيب وحكمتهما اتهاهما باخفاء المال (وتقرر) يقتضات منقلا أي ثبت كل الصداق على الزوج المسمى أو صداق المثل في نكاح التفويض (بوطء) من بالغ في مطيعة ان جازيل (وان حرم) الوطء كفي حيز أو صوم أو دبر بعد ان كان معرضا لسقوطه كله أو نصفه بالطلاق قبل البناء في التفويض والتسمية لاستيفائه سلعتها والتعير بالتقرر ظاهر على القول بأنها لم تغلب بالعقد شيئا من المهر وعلى القول بأنها ملكت به نصفه وكذلك على القول بأنها ملكت به جميعه لأنه قبل الوطء منزل متعرض لسقوطه كله أو نصفه ومراعاة الوطء ولو حكما كدخول العنين والمحجوب ولو بدون انتشار قاله ابن ناجي وفي التوارد في الذي اقتضى زوجته فئات روى ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهما ان علم أنها ماتت منه فعليه ديتهما وهو كالخطاطم صغيرة أو كبيرة وعليه في الصغيرة الادب ان لم يبلغ حد ذلك وقال ابن الماجشون لادية عليه في الكبيرة ودية الصغيرة على عاقبته ويؤذي في التي لا يوطأ مثلها وان أزال بكارتها بأصبعه ففسيخ خلاف أقاده ابن عرفة بقوله وفي الزامه باقتضائه أياها بأصبعه كل المهر أو ما شأنها مع نصفه ان طلقها نالها ان روى أنها لا تزوج بعده الا بعهر ثيب الا قول لنساع ابن القاسم مع اللغمي عن محمد عنه والثاني له مع أصبغ مع اللغمي عنه والثالث لا خيار اللغمي (و) تقرر (موت واحد) من الزوجين أو موتهما ولو كان الزوج غير بالغ وهي غير مطبقة ان كان النكاح بتسمية ولو بعد العقد تفويضا فان مات أحدهما قبل التسمية في التفويض فلا شيء فيه كطلاقه قبلها وشمل قوله موت واحد قتلها نفسها كراهة في زوجها نقله الشارح عند قوله وفي قتل شاهدي حق تردّد قتل السيد أمته بقود عليها واتفق وأخذ وان قتلها والموت الحكمي كما في معاص عيسى عن مالك رضى الله تعالى عنه في مفقود أرض الاسلام وهذا في النكاح الصحيح والفاصل لعقد ولم يؤثر في صداقه وهو مختلف فيه كعزم وبلا ولي فهو كالصحيح في المسمى بالموت ونصفه بالطلاق نص عليه ابن رشد في نوازه (و) تقرر بسبب (اقامة سنة) من الزوجة بيت زوجها بعد بئانه بها بلا وطء مع بلوغه واطاقتها لتزويجها منزله وظاهره ولو كان الزوج عبدا (و) ان اختل الزوج بزوجته في خلوة الاهداء وأذعت انه وطئها فيها أو أنكره (صدقت) بضم الصاد وكسر الدال مشددا أي الزوجة في دعواها الوطء (في خلوة الاهداء) من الهداء أي السكون لان كل واحد منهما اهتدى للآخر وسكن له واطمان له وعرفت عندهم بارخاء السكون سواء كان هناك ارجاء مستورا أو غلق باب أو غيره وانكاره الزوج يمين ان بلغت ولو سقيته بكرا أو ثيبا ان اتفقا على ان لا يوطئا وثبت ولو بأمر آتين فان حلفت استحققت جميعه ولو كان الزوج صالحا وان نكحت حلف الزوج وزمه نصفه وان نكحت لزمه جميعه وان كانت صغيرة حلف الزوج وغرم له منه ووقف النصف الآخر

بضم الميم الأولى وفتح الثانية معرضا بضم الميم ففتح العين والراء متقلا (قوله لاستيفائه الخ) عله لتقرر (قوله ولو بدون انتشار) مبالغة في الوطء (قوله ان علم) بضم العين (قوله وهو) أي قتلها باقتضاها (قوله كالخطاطم) أي في ان ديتها على عاقبته (قوله ذلك) أي الافتراض (قوله مع نصفه) أي المهر (قوله روى) بضم فكسر (قوله عنه) أي ابن القاسم (قوله قبلها) أي التسمية (قوله وقفل السيد) عطف على قتلها (قوله والموت الحكمي) عطف على قتلها (قوله ولم يؤثر في صداقه) حال (قوله وهو مختلف فيه) حال (قوله كحرم) بضم الميم (قوله فهو) أي القياس لعقده بالاخلاق في صداقه وهو مختلف فيه (قوله في المسمى) أي تقرر صله كاف التشبيه (قوله ونصفه) أي المسمى عطف عليه (قوله لتزويجها) أي اقامة السنة الخ عله لتقرر فيها (قوله منزلته) أي الوطء (قوله وانكاره الزوج) من اضافة المصدر لمفعوله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله يمين) صله صدقت (قوله ان اتفقا) أي الزوجان (قوله ولو كان الزوج صالحا) مبالغة في تصديقها

لباؤها

(قوله لو كان الزوج صالحا) مبالغة في تصديقها

(قوله ذلك) اى وطؤها مع المانع الشرعى (قوله ولو) اى بذل ان (قوله ١١١) نشاطه اى الزوج (قوله له) اى

الوطء (قوله ثبوته) اى

الوطء (قوله فيهما) اى

الزوج والزوجة (قوله وان

صدق الخ) حال (قوله

فيلزمه) اى الزوج الخ

تقرىح على اخذ (قوله فى

أخذ الزوج الخ) صله كاف

التشبيه (قوله فيلزمه) اى

الزوج تقرىح على اخذه

باقراره (قوله جميع مهرها)

اى الرشيدة (قوله لاحتمال

وطئها) اى الرشيدة نائمة الخ

عنه لاخذه باقراره ولزومه

جميعه (قوله ولذا) اى

احتمال وطئها نائمة الخ (قوله

عدم تكذيبها) اى

الرشيدة (قوله كشرطه)

اى عدم تكذيب المقر

المقر (قوله فى اقراره) اى

الرشيد (قوله لغيرها) اى

زوجته الرشيدة (قوله فان

رجع) اى الزوج عن اقراره

مفهوم ان ادام الاقرار

(قوله فان كانت) اى

الرشيدة التى اقرت زوجها

بوطئها (قوله وان كانت)

اى الرشيدة (قوله فى

الجواب) اى عن هل ان

أدام الاقرار الخ (قوله

محلها) اى التأويلين (قوله

وهو مديم لاقرار) حال

(قوله وان اقر) اى الزوج

(قوله وكذبته) اى

الزوجة الزوج فى اقراره

بوطئها (قوله فلها اخذه) اى الزوج (قوله وانصفه) او تخييريه

لبلوغها فان حلفت به - دة استحقته وان نكحت فلا ولا يحذف الزوج ثانية وان ماتت قبل
بلوغها حلفت وارثها واستحقته وان نكحت فلا شئ له وتصدق في خلوته الا هتداء ان لم يكن بها مانع
شرعى بل (وان) كانت متلبسة (بمانع شرعى) من الوطء كحيض وصوم وحرام لان العادة
ان الرجل اذا خلط بزوجته أول خلوة لا يفارقهها قبل وصوله اليها وظاهره ولو كان الزوج
لا يلبق به ذلك اصله وقيل لا تصدق الا على من يلبق به ذلك (و) ان احتل الزوج بزوجته
خلوة اهتداء وتصادقا على نفي الوطء فيها صدقت (في نفيه) اى الوطء ان كانت حرة وشيدة بل
(وان) كانت (سقيمة) اى بالغة لا تحسن التصرف في المال (او أمة) أو صغيرة بلايين على
احدها نوافقها الزوج على نفيه فان خالفها فيه فهو قوله الا ترى وان أقر به فقط الخ لو قال
ولو سقيمة أو أمة لكان أولى لرد قول سمعون لا تصدق السقيمة والأمة (و) صدق الشخص
(الزائر منها) اى الزوجين في شأن الوطء في الخلوة ثيبا كانت أو بكرًا اثباتاً ونفيًا على
البديهة فان زارته صدقت في دعوى وطئه ولا يعتبر نفيه لان الشأن نشاطه له في بيته وان
زارها صدق في نفيه ولا تفتى بدعواها ثبوته لان الشأن عدم نشاطه له في بيتها بين فيها هذا
هو المراد وان صدق قوله والزائر منها بدعواها عدم الوطء ودعواها الوطء أيضا وليس بمراد بل
المراد ما مر من انه ان كان هو الزائر صدق في عدمه وان كانت هى الزائرة صدقت في الاثبات
وان زارها وادعى وطأها وكذبته فيجبر فيه قوله وان أقر به فقط الخ وكذا ان زارته وادعت
عدمه وكذبها فان كانا زائرين صدق الزوج في عدمه لان الشأن عدم نشاطه له في غير بيته
فالاقسام سمة لان الزائر اها هو واماهى وانما هما وفي كل امان يدعى الزائر الوطء أو عدمه
وان اختلعا في بيت ليس به أحد وليس بيت أحد هما فتصدق الزوجة لان الشأن نشاطه له فيه
(وان أقر) الزوج (به) اى الوطء (فقط) اى لا الزوجة فانكرته (أخذ) بضم الهمز وكسر
الخاء المجهمة اى الزوج باقراره سواء كانت خلوة اهتداء أو زيارة أو لم تثبت خلوة بينهما فيلزمه
المهر كله (ان كانت) الزوجة (سقيمة) حرة أو أمة بالغة أو صغيرة مطبقة (وهل ان أدام)
الزوج (الاقرار) بالوطء واستقر عليه ولم يرجع عنه تكون الزوجة (الرشيدة) اى البالغة
الطرة التى تحسن التصرف في المال (كذلك) اى المذكور من السقيمة فى أخذ الزوج باقراره
فيلزمه جميع مهرها سواء كذبته أو سكنت لاحتمال وطئها نائمة أو غائبة العقل بنحو اغما
ولذا لم يشترط فى أخذه باقراره عدم تكذيبها كشرطه فى اقراره لغيرها فان رجع عن اقراره
فان كانت سكنت أخذها باقراره أيضا وان كانت كذبته فلا يؤاخذ به فى مفهوم ان أدام
الاقرار تفصيل (او) انما يؤخذ به (ان كذبت) الرشيدة (نفسها) فى نفيها الوطء ويرجع
لاثباته قبل رجوع الزوج عنه فى الجواب (تأويلان) وأما ان كذبت نفسها بعد رجوعه
عن اقراره فليس لها الا النصف كاستمرارها على تكذيبه والحاصل ان المسئلة على طرفين
وواسطة فان رجع عن اقراره وكذبته فلا يؤاخذ باتفاق التأويلين وان لم يرجع وكذبته فهو
محلها وان كذبت نفسها رجوعها الدعاء وهو مديم لاقراره فيؤاخذ باتفاقهما ونقص
المدونة وان أقر بالوطء وكذبته فلها أخذه بجميع الصداق باقراره او انصفه أو الحسن
ظاهره رجعت الى قول الزوج أو أقامت على قولها وقال سمعون ليس لها أخذه جميع الصداق

بوطئها (قوله فلها اخذه) اى الزوج (قوله وانصفه) او تخييريه

(قوله يحملة) اي قول مهنون (قوله منهما) اي الزوجين بيان ان (قوله بالرجوع) صله سبق (قوله صدق) بضم فكسر مثله
جواب من (قوله اقام) اي بعد رجوعها لقوله (قوله نزع) اي رجوع (قوله اقامت) اي بعد رجوعه لقولها (قوله او نزع) اي
رجعت عن قولها (قوله قولي) بفتح اللام معني قول بلان لا ضافته (قوله منه) اي وسط الشعير (قوله وكذا) اي المذكور من
الدراهم في اشتراط الخلوص ١١٢ (قوله به) اي الخلوص (قوله فيه) اي ربيع الدينار (قوله وقول عمر) اي في

خطبته على منبر المدينة من
زاد في صداق زوجته على
أربع مائة درهم جعلته في
بيت المال (قوله ورجوعه)
اي عمر (قوله عنه) اي
قوله المذكور يقول امرأه
ليس لك ذلك يا ابن الخطاب
اقول الله تعالى أو آتيت
احداهن قطارا فلا
تأخذوا منه شيئا أتأخذونه
بمئتان أو غامضين فقال عمر
رضي الله تعالى عنه وكان
رجاعا الحق امرأة أصابت
ورجل أخطأ (قوله لانصافه)
اي عمره لرجوعه (قوله
قصة) خبر قول (قوله
الاغراق) اي المبالغة (قوله
شروط مسلم) اي المعاصرة
(قوله قال) اي اللغوي
(قوله يجوز) اي النكاح
(قوله الثاني) اي ما قبله
ثلاثة دراهم فقط (قوله
وزاد) اي المبطل (قوله
وفي نكاحها) اي المدونة
(قوله بأقل أقله) اي بأقل
من أقله (قوله والا) اي
وان لم يتم (قوله فيها) اي
بالمدونة (قوله والا) اي
وان لم يتم ثلاثة دراهم

(قوله لم) بكسر اللام وفتح الميم (قوله أجزته) اي النكاح بدرهمين اذا أتمها ثلاثة دراهم (قوله من
انه) اي ما يفسخ قبل البناء (قوله لا يصح الابتعاد عقد) بيان لحكم سنن ما يصح قبل البناء (قوله هذا المفهوم) اي والا
فان لم يتم ففسخ (قوله اذ مقتضاه) اي وفسد ان نقص

حتى تصدقه لحمه عبد الحق عن بعض شيوخه وابن رشد في المقدمات على الوقاق وغيرهما
على الخلاف وقال ابن عرفة من سبق منهما بالرجوع الى قول صاحبه صدق ان سبقت
بالرجوع لقوله وجب لها كل المهر دون عشرين اقام على قوله او نزع عنه وان سبق بالرجوع
الى قولها سقط عنه نصفه ولا يمين عليه اقامت على قولها او نزعت وقيل لها اخذ ما أقر لها به
وان اقامت على انكارها هو أحد قول مهنون اه وهذا الاخير هو أحد التأويلين والله
أعلم (وقصد) النكاح (ان نقص) صدقه (عن ربيع دينار) شرعى وزنه اثنتان وسبعون
حبة من وسط الشعير (او) عن (ثلاثة دراهم) شرعية وفن كل درهم خسون وخمسة حبة منه
(خالصة) من خلطها بغير الفضة وكذا ربيع الدينار ولم يصرح به فيه لان الغالب خلو ص
(او) عن عرض (مقوم) بضم الميم وفتح القاف والواو مشددة (ب) أحد (هما) اي ربيع الدينار
او ثلاثة دراهم فان ساوت قيمته أحدهما يوم العقد صح النكاح به وان نقصت عن الآخر
ابن عرفة وأكفر المهر لاحد له وقول عمر رضي الله تعالى عنه ورجوعه عنه لانصافه قصة
مشهورة ابو عمر لم يحتل وافي أكثر لقوله تعالى أو آتيت احداهن قطارا الآية الباجي عن
الجلاب لأحب الاغراق في كثرة قلت لحديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من بين المرأة تسهيل أمرها أو تسعير أمرها وقلة صدقها قالت عائشة
رضي الله تعالى عنها وأنا أقول من عندي ومن شوهرها تسعير أمرها وكثرة صدقها أخرجه
الحافظان الحاكم وابن حبان والاقطال وذكر الحاكم أنه على شرط مسلم وأقله المشهور ربيع
دينار أو ثلاثة دراهم او ما قيمته أحداهم او قيل ما قيمته ثلاثة دراهم فقط اللغوي هو قول ابن
القاسم في نصاب السرقة قال ولا يمين وهب يجوز بالدرهم والوسط والتغليين وعزى المتبطل
الثاني لابن شعبان وزاد عن ابن وهب في الواضحة يجوز بأكثر درهمين وبما تراضي عليه
الاهلون وفي نكاحها الا قول ولا يزوج الرجل عبده أمة الا يمينه وصدق ومن نكح بأقل أقله
أتمه والافسخ فيما ان نكح بدرهمين او ما يساويهم او لم يمين أتم ثلاثة دراهم والافسخ قلت لم
أجزته قال لان من الناس من أجاز هذا الصداق (وأتمه) اي كمل الزوج ما ذكر ربيع دينار
او ثلاثة دراهم او مقوما بأحدهما (ان) كان (دخل) بالزوجة قبل الاطلاع على نقض صدقه
عما ذكر ولا يفسخ النكاح (والا) اي وان لم يدخل خير بين اتمه ربيع دينار أو ثلاثة دراهم
او مقوما بأحدهما وعنده فان أتمه فلا يفسخ (فان لم يتم) اي الزوج المهر ربيع دينار الخ
(فسخ) النكاح بطلاق لانه مختلف فيه ولزمه نصف ما ساء كما قدمه بقوله وسقط بالفسخ قبله
الا نكاح الدرهمين فنصفهما وهذا مخالف لما يحكم بفسخه قبل الميناء من انه لا يصح
الا بتجديد عقد ولا يحنى ان هذا المفهوم مناقض لمنطوق قوله وفسد ان نقص الخ اذ مقتضاه

(قوله الاول) أى لزوم النصف (قوله الثانى) أى عدم لزوم النصف (قوله لانها) أى الذميمة (قوله لانكها) أى النحر (قوله خطاها) أى الذميمة (قوله وان لم ينفذها) أى الذميمة الخ حال (قوله منها) أى النحر (قوله فلو بضمها) أى الذميمة النحر (قوله فلها) أى الذميمة (قوله عليها) أى الذميمة (قوله فيها) أى النحر التى لانها لا قيمتها ١١٣ شرعا (قوله لها) أى الذميمة (قوله وهو)

أى قول اشهب (قوله وهذا) أى ربح الدينار (قوله عليه) أى النحر (قوله بعوضها) أى النفقة (قوله عليه) أى البائع (قوله حياته) أى البائع (قوله است) باهمال السين من السداد أى اصوب (قوله هذه) أى بما لا يملك (قوله المفهوم) أى ما يملك بانه ان كان يباع يجوز ولا فلا (قوله وفيه) أى النكاح (قوله بعده) أى البناء صدق المثل (قوله فان وقع العقد بصدق صحيح ثم اسقط) بضم الهمزة وكسر القاف أى الصداق مفهوما بشرط اسقاطه (قوله وسياق وان وهبت له الصداق الخ) تأييد للمفهوم (قوله ثبت له) أى الزوج (قوله عليها) أى الزوجة (قوله بجنانية عليه) أى الزوج منها ومن غيرها صلا ثبت (قوله او على وليه) أى الزوج (قوله ولا رجوع له) أى الزوج (قوله ويرجع) أى الزوج (قوله له) أى الزوج (قوله ذلك) أى ربح الدينار مثلا (قوله به) أى الذى ترتب في ذمتها (قوله وعقته) عطف على

فساده قطعا ابتداء وجواب المناقضة ان آخره مقيد لا قوله أى محل فساد قبل البناء بنقصه مقيد بعدم اتمامه فان أتمه فلا فساد وان كان لا نظيره فيفسد قبله فاطلاق الفساد عليه تجوز واما وجوب اتمامه بعد فظا هو وهو مخالف أيضا لما ثبت بعده بصدق المثل ومخلصه انه ان بنى لزمه اتمامه وان لم يبن لزمه اتمامه ان اراد البناء فان لم يرد فسخ ان عزم على عدم اتمامه والا فلا خيار الا ان تقوم الزوجة بحقوقها لتضررها يبقاها على تلك الحالة ابن عرفة وفى لزوم نصف الدرهمين في فسخه نقلا الباجي عن محمد مع جماعة من اصحابنا والجلاب مع التابعين وجماعة من المتأخرين ابن حجر زصوب القاسمى الاول وابن الكاتب الثانى لانه فسخ بجبر بخلاف لوطا لانه محتاد (او) تزوجها (بما) أى بشئ او الشئ الذى لا يملك بضم المثناة وسكون الميم وفتح اللام أى لا يجوز ولا يصح فملكه شرعا (كغيره) وخبر ولو لزمه تزوجها مسلم لانها لا تملكها شرعا خطاها بفروع الشريعة على الصحيح وان لم ينفذها منها فلو قبضها واسم لمكتها فلها بالدخول مهر مثلها عند ابن القاسم ولا شئ عليها فيما قبضته واسم لمكتها وقال اشهب لها ربح دينار وهو احسن لقبضها حقها مستحقة له وهذا حق الله تعالى (وسر) بضم الصاد المهملة وشدا الزاء ضد الرق فان انقضت عليه قبل الفسخ رجعت بعوضها على الزوج كرا باع دارا بالنفقة عليه حياته ومثل ما لا يملك ما لا يباع بكذا خصية ومبنة مدبوغ وكلب صيد او حراصة وعبارة الجواهر او بما لا يباع طى وهى استمن عبادة او بما لا يملك لاقتضاء هذه الجواز بجلد الميتة المدبوغ وليس كذلك اهـ ويجب ان هذا تفصيل في المفهوم والله اعلم (او) وقع العقد (ب) شرط (اسقاطه) أى الصداق فيفسخ قبل البناء وفيه بعده صدق المثل فان وقع العقد بصدق صحيح ثم اسقط فلا يفسد النكاح وسياق وان وهبت له الصداق او ما يصدقها قبل البناء جبر على دفع اقله ما لم تقبضه ثم تبطل له بعده او بعضه فالمرهوب كالعدم (او) تزوجها بما ليس مالا (ك) اسقاط (قصاص) ثبت له عليها او على غيرها بجنانية عليه او على وليه فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصدق مثلها ولا رجوع له في القصاص بنى ام لا ويرجع بالدية واذا خلت الكاف قراءته اقرأنا بعد العقد تسعة اربع مائة ربحها او نحو امها واما لو استأجرته قبل العقد على القراءة بربيع دينار او ثلاثة دراهم او مائة ربحها او نحو وترتب له ذلك في ذمتها فتزويجها به فانه قد صح وعقده أتمه على ان يجعله صداقها ويعقد عليها فان وقع فسخ قبل الدخول ومضى بعده بصدق مثلها (او) تزوجها بما فيه غرر شديد كرقبي (آبق) بعد الهمزة وكسر الواو وحدة او بعير شارد او جنين او غير ذلك صلاحه على التيقية (او دار فلان) او رقيقه او عرضه يشتره من فلان ويسله لها فلا يصح النكاح للغرر الشديد اذ قد لا يرضى فلان ببيع شئ ولو باضعاف قيمته (او) يتزوجها (بسمسرتها) أى الدار في بيعها ان كانت لها او شرائها ان كانت لغيرها فلا يصح النكاح للغرر اذ قد يفسد عليها ولا يباع واما ان سمسرها على بيع شئ او شرائها لزمها اجرته وكانت ربيع دينار او ثلاثة دراهم او مائة وما

قراءته (قوله على ان يجعله) أى العتق (قوله عرضه) يفتح العين وسكون الراء (قوله او شرائها) عطف على بيعها (قوله ولزمها) أى المائة (قوله اجرته) أى السمسار (قوله وكانت) أى الابرة

وامان وقع) اى التأجيل
 بجهول (قوله بعده) اى العقد
 (قوله وعلم) بضم العين (قوله
 به) اى التأجيل بجهول
 (قوله بشئ) اى اجل معين
 (قوله فان جرى) اى العرف
 (قوله فلا يفسد) اى النكاح
 (قوله وان لم يذكر زمنه) اى
 الاجل المعروف بالغة
 فى الصحة (قوله وتقدم
 للمصنف) اى بقوله والى
 الدخول ان علم (قوله
 الاولى) بضم الهمزة
 او بعضه لاجل جهول
 (قوله عن الثانية) اى اول
 يقيد الاجل (قوله لانه)
 اى النكاح (قوله بعضه)
 اى المهر (قوله كله) اى
 المهر (قوله فطلبه) اى
 الزوج (قوله به) اى المهر
 (قوله وهو) اى الزوج
 (قوله كونه) اى المهر (قوله
 ككونه) اى المهر (قوله
 بالاولى) بضم الهمزة (قوله
 ثم قال) اى البنائى (قوله
 هذا) اى وقوعه مطلقا
 كاتزوجه بك بماثة (قوله هذا)
 اى فسخ المؤجل بخمسين
 (قوله ولو كانا) اى الزوجان
 (قوله يبلغها) اى الخمسين
 (قوله عرهما) اى الزوجين
 (قوله وطعنا) اى الزوجان
 (قوله هذا) اى فسخ
 المؤجل بخمسين

بأحدهما فترزوجهما بها قاله كاح صحيح (أو) تزوجهما بصدق معلوم مؤجل (بعضه) واولى كله
 (لاجل جهول) كوت أحد الزوجين واقتراحهما ففسخ قبل البناء باتفاق الامام مالك
 واصحابه رضى الله تعالى عنهم اجمعين ولو رضى بعد ذلك باسقاط المؤجل بالجهول ورضى
 الزوج بتجديله على المذهب ويثبت بعده بالاكثر من المسمى الحال او المؤجل بمعلوم وصدق
 مثلها ومحل كلام المصنف اذا وقع ذلك فى العقد او بعده وعلم دخوله ما عليه بنص او عادة
 او احتمل دخوله ما عليه وعدمه حيث جرت عادة به وبعدمه واما ان وقع بعده وعلم عدم
 دخوله ما عليه بالنص ولم يجز العادة فيه فعمل به والعقد صحيح (أو) تزوجهما بصدق مؤجل
 كله او بعضه (لم يقيد) بضم الياء الاولى وفتح الثانية (الاجل) كفى شئت ولم يجز العرف
 بشئ فان جرى بمن معين يدفع المصدق فيه فلا يفسد وان لم يذكر زمنه عند العقد كما افاده
 أبو الحسن وتقدم للمصنف ايضا انت فغنى الاولى عن الثانية لانه اذا فسد بله اجل بعضه
 ففساده بله اجل كله بالاولى واشهر قوله لم يقيد الاجل انه اذا وقع مطلقا كما تزوجه بك بماثة
 ولم يذكر كونه احالة او مؤجله فيصح النكاح وتعمل كفى الشامل وشرحه افاده عب طنى
 قوله كفى شئت ليس هذا المراد بل المراد لم يؤرخ الاجل الكالى كفى التوضيح وابن عرفة
 وغيرهما واما متى شئت فيجوز وهو قول ابن القاسم فى التيسية والى ميسرة والى ان تطلبه
 المرأة وهو الآن ملى او معدم لا يجوز قاله ابن الماجشون واصبغ وقال ابن القاسم ان كان
 ملى أجاز اه ونحوه لابن الحاجب وقال ابن عرفة وللشيخ عن ابن حبيب عن ابن القاسم كونه
 الى ان تطلبه ككونه الى ميسرة اه وما حملنا عليه كلامه هو الذى تعطيه عبارته ولا يستغنى
 عنه بالاولى ولا يحتاج لتكلف جواب اه البنائى هذا اذا ترك تعيين قدر تأخير قصدا
 اما ان كان ذلك نسبيا او غفلة فالتكاح صحيح ويضرب له اجل بمسبب عرف البلاد
 فى الكوالى قياسا على بيع الخيل اذا لم يضرب له اجل فانه يضرب له اجله فى تلك الساعة
 المبينة بخياروا البيع صحيح وقد نقله ق عن ابن الحاجب وابن رشد وغيرهما ثم قال قوله واشهر
 قوله الخ بخوفه فى المدونة وغيره او قال أبو الحسن الصغيران اتفق هذا فى زمنها فالتكاح فاسد
 لان العرف جرى بانه لا بد من الكالى فيكون الزوجان قد دخلوا على الكالى ولم يضرب له اجلا
 اه وانظر القاتنى (أو) تزوجهما بصدق مؤجل كله او بعضه (زاد) اجله (على خمسين
 سنة) صوابه اسقاط زاد وان يقول او بخمسين سنة فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدق
 مثلها هذا الذى رجح اليه ابن القاسم كما نقله ق خلاف ما فى الشارح وت انه رجح الى
 اربعين ويحجب عن المصنف بان مراده زاد على الدخول فى خمسين بان حصل تمامها والظاهر
 الفسخ فى المؤجل بخمسين سنة ولو كانا صغيرين يلفها عمرهما عاادة وعدم فسخ المؤجل باقل
 منها ظاهرا ولو ليسير جدا وطعنا فى السن جدا البنائى هذا ظاهرا اذا اجل المصدق كله او بمحل
 منه اقل من ربع دينار اما اذا جعل منه ربع دينار واجل الباقي بخمسين سنة فالماخوذ من
 تعليلهم الفساد هنا بظنة اسقاط المصدق ان هذا صحيح فانظره والله اعلم (أو) تزوجهما
 (ب) بصدق (معين) بضم الميم وفتح العين المهملة والياء مشددة عقارا وغيره غائب عن بلد العقد
 (بعيد) جدا (كخراسان) بضم الخاء المعجمة فراء ثم سين مهملة ثم نون اسم بلد باقصى المشرق

(قوله وسواء كان) أى ما جعله صدقا معة دافيه (قوله فهو) أى النكاح (قوله للفر) أى فى صدقه (قوله اذ لا يبرى) بضم الياء وفتح الراء (قوله بدرك) بضم الياء وفتح الراء أى المعين (قوله البلدة المعينة) أى ١١٥ فقهه عليه وتايبث (قوله مطلقا) أى

عن شرط الدخول بعده
قبضه او قبله (قوله والا)
أى وان لم يوصف ولم تسبق
رؤيته (قوله به) أى جدا
صلة تقييد (قوله بالثال)
صلة استغنى (قوله من قيمة)
او مثل (بيان اعوضه) (قوله
الحرم) بضم الميم (قوله والا)
أى وان لم تشهد بيته بتلقه
وهو عما يغاب عليه (قوله
من الذى) أى فضمانه من
الذى (قوله هو) أى المهر
بيده أى سواء كان زواجا
او زوجة (قوله فيه) أى
الضمان (قوله عليه) أى
الضمان (قوله لدخولهما
على اسقاط الصداق) عله
لافساد (قوله والا) أى
وان لم يكونا رشدين (قوله
يفسخ) أى النكاح (قوله
لانه) أى النكاح بمغصوب
عله أحدهما فقط الخ عله
لعدم فسخه (قوله فترجع)
أى الزوجة (قوله فهو) أى
النكاح (قوله وعال) بضم
فكسر مثقلا (قوله ويتنافى
احكامهما) أى النكاح
ونحو البيع عطف على
بالجمل (قوله فسيه) أى
المبيع (قوله وان لم يحصل
فيه) أى المبيع مقوت
(قوله لتبيته) أى المبيع
(قوله من منع اجفاعة) أى

(من الاندلس) بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال المهملة وضم اللام فسين مهملة باقى
المغرب وسواء كان على وصف او رؤية سابقة فهو فاسد لا يدرى هل يدرك على مسقته
اولا (وجاز) النكاح بمعين غائب غيبة متوسطة (كسر) يمنع الصرف اذا المراد البلدة المعينة
(من المدينة) المخورة بانوار اشرف خالق الله تعالى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ان وقع العقد
مطابقا او بشرط الدخول بعده قبضه (لا) يصح ان وقع (بشرط الدخول قبله) أى قبض الصداق
المعين الغائب غيبة متوسطة اذا كان غير عقار وظاهره ولو اسقط الشرط (الا) المعين الغائب
(القريب) قريبا (جدا) بكسر الجيم وشدة الدال المهملة كيومين فصيح النكاح به ولو بشرط
الدخول قبله وهذا ان وصف او سبقت رؤيته والا فلا خلاف فى فساد يفسخ قبل الدخول
ويغضى بعده بصدائق مثلها والمالم يخل للقريب قبله بقوله جدا واستغنى عن تقييد البعده به
بالمثال (وضمته) أى الزوجة الصداق فى هذه الاثنية الفاسدة (بعد القبض) فيفسخ
النكاح قبل البناء وترد الصداق ان لم يفت وعوضه من قيمة او مثل (ان فات) الصداق بيدها
بحواله السوق قاعلى وان بنى بها ردت الصداق الممنوع او عوضه ورجعت بصدائق مثلها ومضى
النكاح وهذا فى الفاسد صدقه او عقده واخر خلا فى الصداق واما الفاسد لعقده ولم يؤثر
خلا فى الصداق كنكاح المحرم وانكاحها نفسها ابلاولى فضمن صدقه منها بمجرده عقده
كالحصن ان هالك يبيته او كان لا يغاب عليه والا فمن الذى هو بيده طى ليس القوان شرطا
فى الضمان كما يتبادر من عبارة المصنف بل القبض كاف فيه والقوات مرتب عليه أى وترد
قيمتها ان فات فقوله فى البيوع الفاسدة وانما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض احسن وقال ابن
الحاجب وتضمنه بعد القبض لا قبله كالسعة فى البيع الفاسد فلذا لو فات فى بدن او سوق كان
لها وتغرم القيمة ٨١ (او تزوجها) (بشئ) (مغصوب) من مالها (علماء) أى الزوجان
المغصوب قبل العقد واحاله وهما رشدان لدخولهما على اسقاط الصداق والا فالعاهر علم على
غير الرشيد فيفسخ قبل البناء ويمضى بعده بصدائق مثلها (لا) يفسد النكاح ان تزوجها
بمغصوب علمه (احدهما) أى الزوجين دون الآخر سواء كان العالم الزوج والزوجة لانه ليس
فيه دخول على اسقاط المهر واذا اخذ المغصوب منه الصداق فترجع على الزوج بقيمتها او مثله
(او) وقع النكاح (باجتماعه) أى النكاح (مع) عقد (بيع) او قرض او قراض او شركة
او جملة او صرف او مساقاة فى عقد واحد فهو فاسد لصدقه فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده
بصدائق مثلها وعلى الفساد بالجهل بما يخص البضع ويتنافى احكامهما فان النكاح مبني
على المكارمة وغيره على المشاعة وسواء سمى للنكاح ما يخصه ام لا وان فات المبيع فقط قبل
البناء بحواله السوق او غيرها فقيمه القيمة فان بنى ثبت النكاح بصدائق المثل والبيع بقيمة المبيع
وان لم يحصل فيه مقوت لتبيته للنكاح المقصود ويغزبه فيقال بيع فاسد يمضى بالقيمة بلا
مقوت ابن عرفة وعلى المشهور من منع اجتماعه مع البيع قال اللغوى فوت النكاح ان كان
الجلل فوت للساعة ولو كانت قائمة وفوتها وهى الجلل ليس فوتا لانه مقصود فى نفسه ٨١ وقوله

النكاح الخ بيان للمشهور (قوله ان كان) أى النكاح (قوله الجلل) بضم الجيم وشدة اللام أى الا كقر (قوله فوت للساعة) خبر فوت
(قوله ولو كانت) أى السلعة (قوله وفوتها) أى السلعة (قوله هو الجلل) حال (قوله ليس فوتا له) أى النكاح (قوله لانه) أى النكاح

(قوله ومثل) بفتحات مثقلا (قوله اقامه) اي فهم الجواز (قوله لو قال) اي ابو الزوجة (قوله لانه) اي الاب الخ (قوله الجواز في مسئلة ابن القاسم (قوله انما قصد) اي الاب (قوله بما اعطاء) اي الزوج (قوله معوته) اي الزوج (قوله لانه) اي الشان ليس في صورة ابن القاسم بيع عله لقوله فهذه ليست صورة المصنف (قوله ولو قال) اي ابو الزوجة (قوله لكان) اي النكاح (قوله بان عقدا) اي الولي والزوج النكاح (قوله وقال الاب تزوج ابنتي ولك هذه الدار) تصوير لقوله عقداه بلاذ كرمهر (قوله لانه) اي التصوير (قوله كذلك) ١١٦ اي تصويرت (قوله وهو) اي تصوير التوضيح الذي تبعه فيه

ابو الحسن ايضا متصرا عليه ومثلا لاجتماعه مع البيع بقوله (كداردفعها) أي الدار (هو) تركيد للمستقر في دفع لارادته العطف عليه للزوجة في نظير عهدهم وامانة دينار مثلا من ماله فبعض الدار مقابل للعصمة وعقده نكاح وبعضها في مقابلة المائة وعقدها يبيع فقد اجتمع النكاح والبيع في عقد واحد ففسد (او) دفعها (ابوها) اي الزوجة او هي للزوج في مقابلة مائة من ماله للدار والعصمة فبعض المائة للعصمة وعقده نكاح وبعضها للدار وعقده يبيع فقد اجتمع في عقد واحد (وجاز) اجتماع النكاح مع البيع (من الاب) اي اب الزوجة او منها للزوج او من الزوج للزوجة او ايها (في) نكاح (التفويض) كان يقول بعثك داري بمائة وزوجتك ابنتي تفويضا اقامه ابن رشد من قول ابن القاسم لو قال تزوج ابنتي ولك هذه الدار بخلاف هذه ليست صورة المصنف لان هذه جائزة ولو لم يصدقها الزوج الا هذه الدار ابن محرز لانه انما قصد بما اعطاه معوته لانه ليس في صورة ابن القاسم بيع ولو قال ازوجك ابنتي بمائة على ان تبيعها الدار بمائة جاز لان المائة تقابل المائة والدار صدقها ولو ان الولي قال للزوج ازوجك ابنتي بمائة على ان تبيعها دارك بمائة لكان فاسدا لانه يبيع دار ومائة دينار يضيع ومائة دينار قاله في التبصرة اه عب البناني قوله وجاز من الاب في التفويض صورة نت بماله بان عقداه بلاذ كرمهر وقال الاب تزوج ابنتي ولك هذه الدار قال طي تصويرت هو الصواب لانه كذلك في التوضيح وهو الموافق للنقل ابن عرفة سمع محزون ابن القاسم من انكح ابنته من رجل على ان اعطاه دارا جاز نكاحه ولو قال تزوج ابنتي بخمسين واعطيك هذه الدار فلا خير فيه لانه من وجبه النكاح والبيع ابن رشد يقوم منها معنى خفي صحيح وهو جواز اجتماع البيع مع نكاح التفويض بخلاف نكاح التسمية اه قال طي وهذا هو الذي عند المصنف واما تصوير من تبعه بان يقول بعثك داري بمائة وزوجتك ابنتي تفويضا فيحتاج لنقل بجوازها لانها أشد مما في السماع للتصريح بالبيع فيها بخلاف ما في السماع فانه تلفظ بالعطية وعليه يأتي تقرير ابن محرز اه البناني قلت ما صور به من تبعه هو الصواب فالا وعقلا مائة لافلان ابن رشد صرح به في نفسه مفرغا على مسئلة ابن القاسم ونص كلامه في السماع المذكور ويقيم من هذه المسئلة معنى خفي صحيح وهو ان البيع والنكاح يجوز أن يجتمعا في صفقة واحدة اذا كان نكاح تفويض لم يسم فيه صدق مثل أن يقول ازوجك ابنتي نكاح تفويض على ان ابيع منك داري بكذا وكذا اه من البيان فقول طي يحتاج الخ قصور وقد غر في هذا

نت (قوله ابن عرفة سمع محزون ابن القاسم الخ) بيان للنقل الذي وافقه تصوير التوضيح وت (قوله على ان اعطاء) اي الاب الزوج (قوله ولو قال) اي الاب (قوله لانه من وجه النكاح والبيع) اي لان الخمين بعضهما في مقابلة البضع وعقده نكاح وبعضها في مقابلة الدار وعقده يبيع (قوله يقوم) اي يفهم (قوله منها) اي المدة (قوله وهو) اي المعنى الخفي الصحيح (قوله بخلاف نكاح التسمية) اي فلا يجوز اجتماعه مع البيع (قوله وهذا) اي الفرق بين نكاح التفويض ونكاح التسمية (قوله بان يقول بعثك داري بمائة وزوجتك ابنتي تفويضا) بيان لتصوير من (قوله فيحتاج لنقل بجوازها) اي الصورة التي صور بها من تبعه جوابا ما (قوله لانها) اي صورة سالم (قوله

فيها) اي صورة سالم (قوله فانه) اي الاب (قوله وعليه) اي التعليل بالاشدية بان صورة سالم فيها نصريح باختصار بالبيع والذي في السماع تلفظ بالعطية (قوله تقرير ابن محرز) اي السابق في قوله لانه انما قصد بما اعطاه معوته (قوله به) اي ما صور به من (قوله بنفسه) تركيد لقوله به (قوله مفرغا) بكسر الراء حال (قوله من فاعل) صريح (قوله له) اي ما صور به من (قوله وبمن كلامه) اي ابن رشد (قوله لم يسم فيه صدق) صفة كاشفة لنكاح تفويض

(قوله مسئلة ابن القاسم) اي انكحه بابتنه واعطاه درا (قوله فعينها) اي مسئلة ابن القاسم (قوله قوله) اي ابن رشد (قوله جعل) يسكون العين مصدره ضاف لفاعله ومفعولا له مسئلة واصلا (قوله يحتاج الى بيان الفرع) خبر ليس (قوله وليس) اي الفرع الخ حال (قوله تقريري ابن محرز) اي بين الاعطاء بقصد المعونة والبيع (قوله قياس ابن رشد) اي البيع على الاعطاء والهبة (قوله فهو) اي قياس ابن رشد (قوله مقابله) اي تقريري ابن محرز (قوله وهو) اي ما لابن محرز (قوله أولا) يسكون الواو (قوله يشمل هذه الصورة) اي عدم التسمية لكل منهما اذ يقل ١١٧ (قوله لانها) اي هذه الصورة الخ اذ لم يقل

اختصار ابن عرفة واماعة فلا بد لو كان من اد ابن رشد مسئلة ابن القاسم فعينها انكحه بابتنه واعطاه دارا فمعنى قوله يقوم منها ليس جعل ابن رشد مسئلة ابن القاسم أصلا يحتاج الى بيان الفرع وليس الا ما صور به من ومن تبعه وقول ز ابن محرز لانه انما الخ تقريري ابن محرز يمنع قياس ابن رشد فهو مقابله وقد اعقد المصنف هنا على ما لابن رشد وفي التوضيح على ما لابن محرز وهو الظاهر (و) جاز (جسج امرأتين) او ثلاث او اربع في عقد واحد (سمى) الزوج المهر (لهما) اي المرأتين معساواة تساوى المهر ان اولا (او) سمي (لاحداهما) اي المرأتين دون الاخرى ولم يسم مهر الكل منهما ولم يقل اولاد بل اولاد اولا (لاحداهما) يشمل هذه الصورة لانها ليس فيها القولان المشار لهما بقوله (وهل) جواز جمعهما مطلق ان لم يشترط في تزوج احدهما تزوج الاخرى بل (وان شرط) الزوج في تزوج احدهما (تزوج الاخرى) حيث سمي لكل واحدة دون صداق مثلها او سمي لاحدهما دون ولاخرى صداق مثلها او تكعها تقويضا فهذه الصور الثلاث محل الخلاف (او) جواز مع الشرط المذكور حيث كانت التسمية لكل واحدة منهما اولا (احدهما فقط) (ان سمي) الزوج (صداق المثل) لكل واحدة منهما اولا (احدهما) والاخرى تقويضا وان تكعها معا تقويضا فان سمي لكل أقل منهما ولو واحدة أقل منه والاخرى صداق مثلها او تقويضا فلا يجوز في الجواب (قولان) في الصور الثلاث ويتفق على الجواز في ثلاث صور وهي تسميته لكل منهما صداق مثلها وعدم تسميته لكل منهما وتسميته لاحدهما صداق مثلها وعدمها والاخرى وموضوع القسمين في شرطه تزوج احدهما بتزوج الاخرى فليس قوله لان سمي الخ مقابلا لقوله ان شرط الخ فلو قال عقب قوله اولا (احدهما) ان لم يشترط تزوج الاخرى والانهل يجوز مطلقا وان سمي ولو حكما صداق المثل قولان لا فاد المراد بلا كافة والمراد بالتسمية الحكمة التقويض وصواب قولان تردد لانهم لا المتأخرين الاول لابن سعدون والثاني لغیره كما لابن عبد السلام والتوضيح فظاهر ابن عرفة عزوه للخمى والله أعلم (و) في المدونة (لا يجب) اي ابن القاسم قاله الشيخ سالم (جمعهما) اي الزوجتين في مهر واحد اذ لا يعلم ما يخص كل واحدة منه وسواء كان في عقد واحد أو عقدين وسواء كانتا حرتين أو متينين بالثبوت واحد أو ما السكين او احدهما حرة والاخرى أمة لهما ولغيرها (والاكثر) من شراح المدونة (على التأويل) لقوله لا يجب في (بالمنع) اي التحريم (والفسخ) للنكاح (قبله) اي البناء (وصداق المثل بعده) اي البناء لانه

(قوله فيها) اي هذه الصورة (قوله مطلق) اي عن تقييده بتسمية صداق المثل لكل منهما اولا (احدهما) والاخرى تقويضا او بكونهما معا تقويضا (قوله او جوازه) اي جمعهما (قوله الشرط المذكور) اي شرط تزوج احدهما بتزوج الاخرى (قوله فان سمي لكل أقل منه الخ) مفهوم ان سمي صداق المثل (قوله في الصور الثلاث) اي صور المفهوم اي تسميته لكل دون صداق مثلها وتسميته لاحدهما دونه وللأخرى صداق مثلها او عدم التسمية لهما (قوله ويتفق) يضم اليه وفخ القاء (قوله وعدمها) أي التسمية (قوله القسمين) اي القسم المتفق على جوازه. لقسم المختلف فيه (قوله في شرطه) اي الزوج (قوله فليس قوله وان سمي الخ مقابلا لقوله ان شرط الخ) تقريري

على الشرح السابق وعلى وموضوع القسمين الخ (قوله فلو قال الخ) تقريري على فليس قوله الخ (قوله والا) اي وان كان شرط تزوج الاخرى (قوله مطلقا) اي ولو سمي لهما اولا (احدهما) أقل من صداق المثل (قوله وصواب قولان تردد) لاحاجة للتصويب لاحتمال انه أشار لعدم اطلاعه على أرجحية احدهما وان كانا للمتأخرين وسبقهما ان معنى وبالتردد مثله ان وجد في كلامي فهي اشارة الى كذا وليس معناه انهم متى ترددوا أشار اليه (قوله عزوه) اي الثاني (قوله يعلم) يضم اليه (قوله منه) اي المهر (قوله كان) اي جمعهما (قوله كاتتا) اي المرأتان (قوله لهما) اي الجرعة (قوله لانه) اي الجمع في مهره لانه

(قوله لذلك) أي تأديته للجهل بقدر رغبته كل ساعة (قوله قوله) بفتحات مثقلا (قوله هذا) أي تأويل الكراهة (قوله فلا يفسخ) أي النكاح (قوله قبله) أي البناء (قوله الأول) أي المنع (قوله ويدفعه) أي السيد العبد (قوله موافقه) أي النكاح (قوله الملك) أي من أحد ١١٨ الزوجين للآخر (قوله لان فساد) أي النكاح (قوله ويتبعه) أي العبد (قوله اذ هو)

يؤذي للجهل بقدر صداق كل واحدة بجمع رجلين ساعتهما في بيع واحد وهو عنوع لذلك كما يأتي (لا) على تأويله (الكراهة) التنزيهية التي أولها الأقل وعلى هذا فلا يفسخ قبله ويقسم المسمى على صداق مثلها والمعتد الأقل (أو) تزوجها بصداق (تضمن) بفتحات مثقلا (اثباته) أي الصداق (رفعه) أي فسخ النكاح (كدفع العبد) من إضافة المصدر لفعله بان يزوج السيد عبده بنائرا ودرهما أو عرض معلوم ويدفعه (في صداقه) أي العبد وأولى جعله صداقا من أول الأمر فإذا ثبت هذا النكاح وملاكت الزوجة زوجها انفسخ النكاح اذ من موافقه الملك فيفسخ قبل البناء ولا شيء لها (وبعد البناء قللك) أي الزوجة العبد وينفسخ النكاح أيضا لان فساد لعقده لا لصداقه لوجوب المسمى فيه بالدخول ولو كان فساد لصداقه لم يفسخ بعد الدخول ووجب فيه صداق المثل أو الحسن ويتبعه سيده بالصداق الذي دفعه فيه على مذهب مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم اذ هو ضامن عنه وهو بمنزلة من له على عبده دين ويأخذه لمن يعلم ذلك خلافا لمن جعله بكنايته على مال سيده ولها ابقاؤه في ملكها وفي المعونة يجب عليها اخراجه عنه لئلا يذبحها ولها ان تزوجه بعد خروجه عن ملكها بعق أو غيره وبعد استبراء من مائه الفاسدان كان وطئها (أو) تزوجها (بدار) مثلا (مضمونة) أي غير معينة وهي في ملك غيره ولو وصفتها أو في ملكه ولم يصفها فيه ففسخ قبل البناء ويثبت بعده بجهرمثلها فان كانت في ملكه ووصفها ووصفا شافيا وعين موضعها جاز كما يقههم من كلام النعمي والمدقنة وقال ابن حجر لا يجوز تزويجها بدار مضمونة وصفتها اذ بدكر موضعها تعين والمعين لا تقبله الذمة وتقوم يفهم من ابن يونس (أو) تزوجها (بألف) من الدنانير مثالا على انه لازوجه (وان) كانت له زوجة (غيرها حال العقد (ف) بالصداق (ألفان) فيفسخ قبل البناء للشك في قدر الصداق حال العقد ويثبت بعده بصداق مثلها لانه نكاح بغرر (بخلاف) تزوجها (بألف) من الدنانير مثالا بشرط ان لا يخرجها من بلدها ولا يتزوج ولا يقسمي عليها (وان) خالف الشرط (أو) تزوجها (أي الزوج الزوجة (من بلدها) أي الزوجة (أو) تزوج (عليها) بالصداق (ألفان) فالنكاح صحيح لعدم الشك في قدر المهر حال عقده وانما الشك في الزيادة بعده وعدمها والاصل عدمها والتوفية بالشرط بخلاف التي قبلها فالشك في قدره حال عقده مع القدرة على رفعه بالبحث هل له زوجة أولا بهذا فرق فضل بينهما وبعبارة أبي الحسن لانها في المسئلة الاولى لا تدرى ما صداقها أعنده أم آة فلها ألفان أولا فلها ألف وهذه لا غرر فيها وقد علمت ان صداقها ألف وانما بشرط لها ان فعل فعل لازادها القاق صداقها اه (ولا يلزم) الزوج (الشرط) أي التوفية به وتستحب ومنه من تزوج ماشطة أو قابله بشرط خروجها الصنعها فلا يلزم الوفاة به ويندب وقد أفتى بهذا (وكره) بضم فكسرا أي القدوم على الشرط المذكور الذي لا يقضيه

يتزوج أولا يقسمي عليها وان فعل زادها القام مثلا (قوله هلم) أي الزوجة (قوله وتستحب) أي التوفية به العقد

(قوله ومنه) أي الشرط الذي لا تلزم التوفية به (قوله قابله) بالواحدة أي التي تقابل المرأة ولادتها التلق المولود واصلح شأنه (قوله به) أي الشرط (قوله ويندب) أي الوفاة به (قوله أفتى) بضم الهمز وكسر التاء (قوله بهذا) أي عدم لزوم الوفاة به

العقد ولا ينأقمة لانه تحجير وعدم الوفا به بعد وقوعه (ولا تلزم الزوج (الالف الثانية) التي
علقها الزوج على مخالفة الشرط (ان خاف) الزوج الشرط بأن أخرجها أو تزوج أو تسرى
عليها في القاموس الالف من العدد مذكر ولو أنثى باعتبار الدراهم لحاز وشبهه في عدم اللزوم
فقال (ك) قوله لمن في عصمته (ان أخرجتك) من بلدك أو بيتك أو تزوجت أو تسرى عليك
(فلان) على (الف) فان أخرجها فلا تلزمه الالف وهذا ليس مكروها لانه ليس شرطا في عقد
النكاح وعطف على أخرجتك فقال (او) ان سمي لها الفين حال خطبتها و (أسقطت) الخاوية
الرشيده عن خاطبها (الفا) منهما (قبل العقد) للنكاح (على) شرط (ذلك) أي عدم أخرجها
من بلدها أو بيتها أو تزوجها أو تسرى عليها وخاف ذلك بأخرجها أو تزوجها أو تسرى عليها فلا
ترجع عليه بالالف الذي أسقطته عنه (الان تسقط) بضم التاء وكسر القاف الزوجة عن
زوجها (ما) أي شيأ من صداقها الذي (تقرر) لها على زوجها بعد العقد النكاح عليه بان عقد
عليها بألفين مثلاً فأسقطت عنه القاموس (بعد العقد) على شرط ان لا يخرجها أو لا يتزوج
أو يتسرى عليها فان خالف بأخرجها أو تزوج أو تسرى عليها فلها الرجوع عليه بما
أسقطته عنه ان كان الاسقاط (بلايين) بعنق وطلاق أو مشى لمكة أو صوم شهر لا بما فيه
كفارة بين لسهولتها (منه) أي الزوج على ان لا يخرجها أو لا يتزوج أو لا يتسرى عليها فان
أسقطت بين بذلك وخاف فلا رجوع لها عليه لانه في مقابلة حلقه وقد حذت في يمينه فيلزمه
موجبها من عنق وطلاق أو مشى أو صوم مثلاً وان كان حلقه بألفه مثلاً بما فيه كفارة وحذت
بالمخالفة فلها الرجوع عليه لسهولتها وظاهر المصنف تزوج بقرب أو بعد ابن عبد السلام ينبغي
تقييده بالقرب كمن أعطته مالا على ان لا يطلقها أو اعترضه الحط في التزاماته بان اللخمى نص
على انه اترجع عليه تزوج بقرب أو بعد وهو ظاهر المدونة والمسطى وابن قتيون وغيرهم (او
كزوجي) يحتمل ان الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على فاعل فسد وان المعطوف بأو
محذوف والمعطوف عليه فعل الشرط وهو نقص أي فسد ان نقص أي او كان نكاح شغار
كزوجي (اختك) ونحوها مما لا يجبره عليها وأولى من له جبرها كبتك وأمتك (بمائة) مثلاً
من نحو الدنانير (على) شرط (ان أزوجه) اختي مثلاً أو بنتي أو أمتي (بمائة) مثلاً من نحو
الدراهم (وهو) أي هذا النكاح (وجه الشغار) بكسر الشين وبالفين المجمين أي المسمى
بهذا الاسم وهو فاسد يفسخ قبل البناء ويضى بعده بالألف ككثير من المسمى وصداق المثل
واستواء قدر المهرين ليس شرطا ولذا قال في ما وان قال زوجي ابتك بمائة على ان أزوجه
ابنتي بمائة أو بخمسين فلا خير فيه وهو من وجه الشغار اه وقال ابن عرفة ولو عقدا به مهر
مسمى لكل واحدة ففيها هذا وجه الشغار وافهم قوله على الخ انه لو لم يقع على وجه الشرط بل
على وجه المكانة من غير توقف احدهما على الاخرى لحاز وهو كذلك (وان لم يسم) بضم
الضحية وفتح النين المهملة والميم مشددة لواحدة منهما صدق وشرط في تزوج احدهما
تزوج الاخرى وجعل تزويج كل منهما مأمراً لاخرى كزوجي بنتك على ان أزوجه بنتي
(فهذا النكاح) (صريحه) أي الشغار أي المسمى بهذا الاسم وهو فاسد (وفسخ) بضم
فكسر النكاح قبل الدخول وبعد أبدا (فيه) أي الصريح الذي لا صدق فيه ولها بعد

(قوله لانه) أي الشرط

المذكور (قوله وعدم الوفاء

به) عطف على نائب فاعل

كره (قوله بان أخرجها الخ)

تصوير لمخالفة الشرط (قوله

وهذا) أي قوله ان أخرجتك

الخ (قوله لانه ليس شرطا

الخ) مسلم ولكنه وعد يندب

الوفاء به فهو تحجير كالشرط

في العقد (قوله أو تزوجه)

عطف على أخرج

بأخرجها الخ) تصوير

لمخالفة (قوله فلا ترجع) أي

الزوجة (قوله عليه) أي الزوج

(قوله فان أسقطت بينين)

مفهوم بلايين (قوله بذلك)

أي العتق أو الطلاق أو

نحوهما (قوله لانه) أي

الاسقاط (قوله موجبها)

بفتح الجيم (قوله من عنق

أو طلاق الخ) بيان لموجبها

(قوله على فاعل فسد) أي

الضحية المستتر فيه العائد

على النكاح (قوله وان

المعطوف الخ) معطوف

على ان الكاف الخ (قوله

فاسد) أي لصداقه (قوله

فيها) أي المدونة (قوله

وشرط) بضم فكسر (قوله

وجعل) بضم فكسر (قوله

فاسد) أي لعقده

(قوله مركب) بضم الميم ففتح الراء ١٢٠ والكاف (قوله المزوجة) بفتح الواو (قوله يبعه) اى الولد (قوله وهو)

البناء صدق مثلها ان كان عدم المهر فى المراتين بل (وان فى واحدة) كزوجى بنتك بمائة على ان أز وجلد بنى وهذا يسمى مركب الشغار فالمسمى لها يفسخ نكاحها قبل البناء ويضى بعده بالاكثر من المسمى وصدق المثل والى لم يسم لها يفسخ نكاحها أبداً ولها بعد البناء صدق مثلها (و) فسخ النكاح ان وقع (على) شرط (حرية ولد الامة) المزوجة فيفسخ (أبداً) اى قبل الدخول وبعده ولو طال لان بعض المهر فى مقابلة حرية ولدها فاشبه يبعه قبل وجوده وهو ممنوع للفرار وان ولدت فهو حر وولادته لسيده أمه ولها بالدخول المسمى قاله فى المدونة وبحث فيه الموضح بان مقصود الزوج لم يحصل وهو بقاؤها فى عصمته فالظاهر ان لها الاقل من المسمى وصدق مثلها وأوجب بأن قصده حرية ولده وقد حصل والنكاح تبع وقد استوفاه ودوامه او عدمه محتمل وأشعر قوله على حرية ان الفسخ لذلك وأما العتق فلتشوق الشارع للحرية وانه ان تطوع سيد الامة بالتزام ذلك بعد العتق فلا يفسخ ويلزمه العتق ايضا (ولها) اى الزوجة (فى الوجه) اى وجه الشغار وان فى واحدة الاكثر من المسمى وصدق المثل ان كان دخل الزوج بها ولا يفسخ النكاح (و) لها فى تزويجها (مائة) من نحو الدنانير (و) نحو (خبراً و) (مائة) حالة من نحو الدنانير (ومائة) كذلك مؤجلة مجهول كوت أو طلاق (الاكثر من المسمى) بفتح الميم الثانية مشددة الحلال (و) من (صدق) المثل ولا يتظر لنحو النحر ولا للمؤجل مجهول ان لم يزد صدق المثل على المجموع بل (ولو زاد) صدق المثل (على الجميع) اى المائة الحالية والمائة المؤجلة مجهول بان كان مائتين وخمسين مثلاً فأتأخذها حالا وقال ابن القاسم لا تزاد على المائتين فتأخذها مائتين ولا تعطى الزائدة لانها رضى بالمائة لاجل مجهول فأخذها حالة أحسن لها فلو كان صدق مثلها مائتين أو مائة وخمسين أخذته لانه أكثر من المسمى الحلال وفى المائة الحالية فلأراد بالمسمى ما يشتمل الحلال والحرام فلا يكون صدق المثل أكثر منه الا اذا زاد على الجميع فلا تصح المبالغة ولو كان صدق مثلها تسعين أخذت المائة الحالية لان أكثر من صدق مثلها (وقدر) بضم القاف وكسر الدال مشددة اى صدق المثل اى اعتبر قدره الذى يقابل بالمسمى (بالتأجيل) بالاجل (المعلوم) لبعضه (ان كان فيه) اى المسمى الحلال مؤجل بأجل معلوم ابن الحاجب فان كان معهما تأجيل معلوم قدر صدق المثل به فان كان مسمى لها مائة حالة ومائة مؤجلة بأجل معلوم ومائة مجهولة الاجل قبل ما صدق مثلها على ان فيه مائة مؤجلة بذلك الاجل المعلوم فان قيل مائتان فقد ساوى المسمى الحلال صدق مثلها فتأخذ مائة حالة ومائة الى الاجل المعلوم وكذا ان قيل مائة وخمسون وان قبل ثلثمائة أخذت مائتين حالتين ومائة الى الاجل المعلوم ولما قدم ان لها فى وجه الشغار الاكثر من المسمى وصدق مثلها وظاهره كان من الجانبين أو من احدهما وهو ظاهر المدونة ايضا ولكن تأولها ابن لبابة بجمعها على الاول فقط أشار به بقوله (ونزوات) بضم الفوقية والهمز وكسر الواو مشددة اى فسرت المدونة (ايضا) اى كما فسرت بجمعها على ظاهرها من عموم التسمية لهما ولا حد لهما فقط وهذا تأويل ابن أبى زيد وتأولها ابن لبابة (فيما اذا سمى) الزوج الصداق (لاحداهما) ولم يسم للآخرى صداقاً وشرط فى تزويج احدهما ان تزوج الآخرى وهو مركب الشغار (ودخل) الزوج (بالمسمى) بفتح الميم الثانية

اى يبعه قبل وجوده (قوله فهو) اى الولد (قوله ويبحث فيه) اى الحكم بان لها المسمى (قوله وهو) اى مقصوده (قوله قصده) اى الزوج (قوله وقد استوفاه) اى البضع (قوله ودوامه) اى النكاح (قوله أو عدمه) اى الدوام (قوله محتمل) اذ يحتمل أن يموت احدهما او يطأها (قوله وانه) اى الشأن الخ عطف على ان الفسخ الخ (قوله ذلك) اى حرية ولد الامة (قوله بعد العقد) صلة تطوع (قوله فتأخذها) اى صدق المثل (قوله الزائد) اى على المائتين وقد أشار بولوى قول ابن القاسم (قوله منه) اى المسمى الحلال والحرام (قوله معهما) اى البعض الحلال والبعض المؤجل بأجل مجهول (قوله به) اى البعض المؤجل بأجل معلوم (قوله قدم) بفتح طاء مثقلاً (قوله كان) اى المسمى (قوله تأولها) بفتح طاء مثقلاً (قوله على الاول) اى كون المسمى من الجانبين (قوله أشار) جواب لما (قوله له) اى تأويل ابن لبابة (قوله من عموم التسمية لهما ولا حد لهما) بينان

لظاهرها (قوله وهذا) اى تأويلها بعموم التسمية لهما ولا حد لهما

(لها)

(قوله اعترضه) اي ضيق (قوله به) اي عدم حكاية ابن عرفة اياه (قوله حمل) بفتحات مثقلا (قوله والا) اي وان لم يكن مع المنافع فقد (قوله فالثاني) اي بفسخ ١٢٢ قبل البناء ويثبت بعده بهر المثل (قوله ان لم يكن) اي مع

عليه بوجه وقد اعترضه الثاني وغيره به ذوا وقد حصل ابن عرفة خمسة أقوال الا قول الكراهة فيعضى بالعقد والثاني المنع فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده بهر المثل الثالث ان كان مع المنافع فقد جاز والا فالثاني الرابع ان لم يكن فالثاني والافصح قبل البناء ومضى بعده بالنقد وقيمة العمل الخامس بالنقد والعمل اه فانت تراه لم ينقل القول الذي قال المصنف انه المشهور وفسره به كلام ابن الحاجب فاعل المصنف ظهر له هناك ان الصواب ما فهمه ابن راشد وابن عبد السلام من كلام ابن الحاجب لا ما فهمه هو في التوضيح فلذا عدل عنه هنا لحكاية الفواين المقابلين له ففسط قول زان المعتمد مع المنع المضى والله أعلم بشأني (وكرهته) اي التكاح بمنافع عطف على منعه وشبهه في الكراهة فقال (كالغلاة) بغير مبهمة (فيه) اي الصداق فسكره وأحوال الناس فيها مختلفة فرب امرأه يكون المهر بالنسبة لها كثيرا وان كان قليلا في نفسه وكذا الرجال فالرخص فيه والقلوب باعتبار حال الزوجين والمغالاتة ليست على بابها فهي مثل سافر وعاقاه الله تعالى لانه لا يطلبه الزوج بل الزوجة وولها (والاجل) في الصداق مشبه بما قبله في الكراهة ايضا فذكره تأجيلا لاجل معلوم ولو الى سنة لئلا يتذرع الناس الى التكاح بلا صداق ويظهرون انه مؤجل ثم تسقطه الزوجة وتحالفته أن كية السلف ولان الحامل عليه المغالاتة اذ لو كان يسر الى يوجب غالبا (قولان) في السكاح بمنافع (وان أمره) اي الزوج وكيله أن يزوجه (بألف) مثلا من نحو الدنانير سواء (عينها) بفتحات مثقلا اي الزوج الزوجة بناء على ان تزوجني فلانة بألف (أولا) اي أول بعين الزوج الزوجة لو كيله بأن قال له تزوجني امرأه بألف (فزوجه) اي الوكيل الزوج (بألفين) مثلا من نحو ذلك ولم يعلم أحد الزوجين بتمدي الوكيل قبل العقد ولا حاله (فان) كان (دخل) الزوج بالزوجة قبل علم كل منهما بتعدي (فعلى الزوج ألف وغرم الوكيل) للزوجة (الفان تعدي) اي ثبت تعدي الوكيل (باقرار) منه (او بينة) حضرتت الوكيل الزوج له بألف لانه غرور فعلى (والا) اي وان لم يثبت تعدي الوكيل باقراره ولا بينة (فتخلف هي) اي الزوجة أن عقده التكاح بالبين (ان حلف الزوج) انه لم يوكل الا بألف فهو المبدأ بالبين ليدعوى الوكيل انه وكاه بالبين ثم يخلف الوكيل انه أمره بالبين فان فكل حلفت أن الله قد بالبين وغرمت الوكيل الا ان الثانية فان حلف الوكيل بعد حلف الزوج سقطت الالف الثانية وهذا ان حقت عليه الدعوى والا غرمت الالف الثانية بمجرد نسكو له بعد حلف الزوج (وفي تخلف الزوج له) اي الوكيل (ان نكل) الزوج (وغرم) الزوج له ان نسكو له (الالف الثانية) فان حلف الوكيل استقر الغرم على الزوج وان نكل الوكيل غرم للزوج الالف الثانية التي غرمها للزوجة حين نكل وهذا قول أصبغ وعدم تخليفه وهذا قول محمد فائلا قول أصبغ غلط لان الوكيل لو نكل لا يحكم عليه الا بعد عين الزوج والزوج قد نكل عن البين فكيف يخلف الوكيل واجيب بانه يخلفه لاحتمال رغبة من البين واقارره ورد باقضاء انه ان أصبغ لم يقل بغرم الوكيل ان نكل وائس كذلك اذ هو من تمام قوله (قولان) سيم ما هل عين الزوج لتصحيم قوله فقط أوله ولا بطل

المنافع فقد (قوله والا) اي وان كان معها نقد (قوله تراه) اي ابن عرفة (قوله هنا) اي في المختصر (قوله فيها) اي المغالاتة (قوله وان كان قليلا في نفسه) حال (قوله فيه) اي المهر (قوله لانه) اي الغلو (قوله عليه) اي التاجيل (قوله بتعدي) اي الوكيل (قوله لانه) اي عقد الوكيل بالبين (قوله فهو) اي الزوج (قوله والا) اي وان لم يتحقق الدعوى عليه (قوله غرمت) اي الزوجة الوكيل (قوله وهذا) اي تخلف الزوج الوكيل (قوله وعدم تخليفه) اي الزوج الوكيل عطف على تخلف الزوج له (قوله قائلا) حال من محمد (قوله لو نكل) اي عن الحلف على ان الزوج وكاه بالبين (قوله لا يحكم عليه) اي الوكيل بغرم الالف الثانية (قوله الا بعد عين الزوج) على انه لم يوكاه بالبين (قوله بانه) اي الزوج (قوله يخلفه) اي الوكيل (قوله رغبة) اي الوكيل (قوله واقارره) اي الوكيل بتعدي (قوله ورد) بضم الراء اي الجواب (قوله باقتضائه) اي الجواب (قوله ان نكل) اي الوكيل عن البين (قوله اذ هو) اي غرم الوكيل ان نكل

قول

(قوله من تمام قوله) اي أصبغ (قوله أوله) اي تصحيح قوله

(قوله فحليفه) أي الزوج (قوله إذا نكل) أي الزوج (قوله على الأول) ١٢٣ أي أن يمينه لصحيح قوله فحليفه (قوله فحليفه) أي الزوج (قوله إذا نكل) أي الزوج (قوله على الأول) ١٢٣ أي أن يمينه لصحيح قوله فحليفه (قوله فحليفه) أي الزوج (قوله إذا نكل) أي الزوج (قوله على الأول) ١٢٣ أي أن يمينه لصحيح قوله فحليفه

قول وكيله فحليفه الوكيل إذا نكل على الأول وعدمه على الثاني وكذا هو مأن دخل فقل
(وان لم يدخل) الزوج بالزوجة ولم يملك أحد مما بالعدى حال العقد (ورضى أحدهما) أي
الزوجين بقول الآخر (لزم) النكاح الزوج (الآخر) بنتي الخاء المعجمة فان رضى الزوج
بأقرب لزم الزوجة وان رضى بالف لزم الزوج سواء ثبت بعدى الوكيل باقراره أو بينة أو لا
لأنه لم يحصل بتعديته قنوت (لا يلزم) النكاح الزوج (ان التزم الوكيل) الا ان الثاني ولو
رضيت الزوجة لتضرره بزيادة النفقة ولحق المنة ولأنها عطيبة لا يلزم قبولها الا ان يلتزم
الوكيل الا ان دفع العار من نفسه بفسخ عقد تولاها ودفع العداوة بينه وبين أهل الزوجة
ولا ضرر على الزوج بزيادة النفقة فيه لزمه النكاح (و) ان لم يدخل ولم يرض أحدهما بقول
الآخر (لنكل) من الزوجين (تحليف) الزوج (الآخر) بفتح ثاء فله التحليف ما أمر الابانف
وله تحليفه ما رضى الابانفين (فيما) أي حال أو الحال الذي (يفيد اقراره) أي من توجهت
اليمن عليه من الزوجين وهو التكليف والرشد فلا يحلف صبي ولا سفيه ولا رقيق إذا لا يؤخذون
باقرارهم وقيل الحال الذي يفيد اقراره فيه عدم اليمنة وان قوله ان لم يقيم بينة يسان بقوله فيما
يفيد اقراره وهذا هو الذي يفيد ما يتوضيح ويؤخذ منه ان قوله فيما يفيد اقراره صادق
بثلاث صور عدمها النكل منها وعدمها اماله وامالها ولو قال ان أقاد اقراره لكان أنصر
وأوضح (ان لم يقيم) أي تشهد (بينه) للزوج أنه ما أمر الابانف ولا الزوجة انه ما رضىت الا
بأقرب أو لم يقيم له وقامت لها أو عكسه فكل تحليف الآخر في الأولى فان حلفا أو نكلا ولم يرض
أحدهما بقول الآخر فسخ النكاح وان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للعالم على
الناكل ولها التحليف في الثانية فان حلف فكذا ذلك وان نكل لزمه النكاح بالاثنتين وله تحليفها
في الثالثة فان حلف فكذا ذلك وان نكلت لزمه النكاح بالنكاح (بفتح ثاء) ولا ترد) بضم انة وقوة وفتح الراء
وشد الدال اليمن المتوجهة على أحدهما ان نكل عنها يلزمه النكاح بما قاله الآخر بمجرد
نكوله (ان اتهمه) أي الطالب المطلوب فان حقق دعواه عليه ونكل المطلوب تترد على الطالب
فان انقضت له وان نكل ايضا فحلف القول (ورج) ابن يونس من عند نفسه (بداءة
خلف الزوج) أي انه (ما أمره) أي الزوج وكيلا أن يرضيه (الابانف ثم) بعد حلفه (للزوجة
الفسخ) للنكاح أو الرضا به بالف (ان قامت) أي شهدت لها (بينه على التزويج) من الوكيل
(بأقرب) وان نكل الزوج لزمه النكاح بالاثنتين واعترض قوله بداءة حلف الزوج باجماع
حلفه بعد مع يمينه ولا يصح له واجيب بان المراد بداءة حلفه على تحبيره وترجيح ابن يونس
ليس مخا فاقوله ولا كل تحليف الآخر وانما هو ترجيح لاحد الشقين (والا) أي وان لم يكن لها
بينة على التزويج بالاثنتين كما لا بينة له على انه لم يأمر الابانف أو أقام كل منهما بينة على دعواه
(فالحكم هنا) (كم) الحكم في الاختلاف في قدر (المصدق) من حلف كل منهما وبداءة
المرأة لانها بداءة فحلف ان العقد باقين ثم لا زوج الرضا به ما أو الحلف ما أمره الابانف فان
حلف ولم ترض فسخ النكاح ونكوله ما حلفه ما في الفسخ ويقضى للجائز على الناكل ابن
غازي قوله ولا كل تحليف الآخر فيما يفيد اقراره ان لم يكن له بينة هذا نص ابن الحاجب بيمينه
ولم يفتح به - حتى زاد بعده ما يدعيه من كلام ابن يونس فقال ورجع بداءة حلف الزوج ما أمره
بيان الحكم للاختلاف وقد رد (قوله يفتح) أي يفتق (قوله به) أي يفتق ابن الحاجب قوله من كلام ابن يونس) بيان لما

وعدمه) أي تحليفه (قوله على الثاني) أي كون يمينه لصحيح قوله وابطال قول وكيله
(قوله لانه) أي الوكيل
(قوله بتعديته) أي الوكيل
(قوله لتضرره) أي الزوج
(قوله ولانها) أي الابانف
وأنه تأنيب خبره (قوله
ولا ضرر على الزوج بزيادة
النفقة) حال (قوله فيلزمه)
أي الزوج (قوله وهو) أي
الحال الذي يفيد الاقرار
معه (قوله منه) أي تفسير
الحال بعدم اليمنة (قوله
عدمها) أي اليمنة (قوله
منها) أي الزوجين (قوله
اما) بكسر الهمزة (قوله
عكسه) أي لم تقيم لها وقامت
له (قوله في الأولى) بضم
الهمزة أي عدمها النكل
منها (قوله في الثانية) أي
قيامها لها دونه (قوله
فكذا ذلك) أي ولم يرض
أحدهما بقول الآخر فسخ
النكاح (قوله في الثالثة)
أي شهدت له دونهم (قوله
اليمن) تفسيرا لما قبل فاعل
ترد المستتر به (قوله فان
حقق دعواه عليه) مفهوم
الشرط (قوله فان حلف)
أي الطالب (قوله به) أي
النكاح (قوله واعترض)
بضم التاء وكسر الراء (قوله
من حلف كل منهما الخ)

الابايف ثم للمرأة الفسخ ان قامت بينة على التزويج باللقين والافكا لاختلاف فى الصداق والمقصود الاهم من كلام ابن يونس قوله والافكا لاختلاف فى الصداق لسانيه من زيادة البيان وان كان كلام ابن الحاجب لا ياباه ولا ينافيه كما قاله فى التوضيح بعد ما ذكر الصور الأربع فقال فى الرابعة واما ان لم يقيم لواحد منهم ما ينفى فنعص ابن يونس على ان الحكم فيها كاختلاف الزوجين فى الصداق قبل البناء فتخلف الزوجة ان العقد كان باقين ثم يقال للزوج ارض بذلك أو احلف أنك ما أمرته الا بالالف وينفسخ النكاح الا ان ترضى الزوجة بالالف وكلام ابن الحاجب لا ينافيه لان قوله ولكل تحليف الاخر لادلالته فيه الا لمن شاء منهم - ما أن يحلف صاحبه أولا - زاد ابن عبد السلام لان قصارى الامر ان لم يقيم بينة لكل واحد من الزوجين أن يصيرا كالزوجين المعتقدين - قدر الصداق قبل البناء وقد علمت ان المبدأ هنا كالا الزوجة فان قلت قلت فالمراد بالبداية فى قوله ويرجع بداية حلف الزوج قلت تبدئة بين الزوج على تخيير المرأة بظهره - هذا بالوقوف على كلام ابن يونس ونصه - ومن المدونة من قال لرجل زوجنى فلانة - الف فذهب المأمور فزوجه اياها باللقين فعلم بذلك قبل البناء قبل للزوج ان رضيت باللقين والافق بينكما الا ان ترضى المرأة بالف فيثبت النكاح ثم قال ابن يونس اراى يريدان هذا بعد حلف الزوج انه انما امر الرسول بالف فاذا حلف قبل للمرأة ان رضيت بالف والافق بينكما وان تسكن الزوج عن العيين لزمه النكاح باللقين وهذا اذا كان على عقد الرسول باللقين بينة وان لم يكن على عقدهم - ما ينفى الا قول الرسول فهذا حكمه كاختلاف الزوجين فى الصداق قبل البناء فتخلف الزوجة ان العقد كان باقين ثم يقال للزوج امان ترضى بذلك أو احلف بالله انك ما أمرته الا بالف وينفسخ النكاح الا ان ترضى الزوجة بالف وبالجمله فقد يتشوش ذهن فى فهم كلام المصنف من وجهين احدهما ما يقادربادى الراى ان طريقة ابن يونس مخالفة لما قبلها اذ لم تجر عاداته بجمع النقول المتداخلة وقد علمت انه هنا تنفس وخالف عادته وثانيه ما مناسب لابن يونس من بداية حلف الزوج وقد علمت معناه وما توفيقى الا بالله تعالى (وان علمت الزوجة قبل العقد والبناء بالتعدي) من الوكيل فى عقده باللقين ومكنت من العقد او البناء (ف) الصداق (الف) ويثبت النكاح لرضاها به (وبالعكس) اى علم الزوج بتعدي وكيله وعقده باللقين ودخل بها فاعاد (الفان) لرضاها به (وان علم كل) من الزوجين بتعدي الوكيل فى عقده باللقين (وعلم) كل منهما (بعلم الاخر) بالتعدي (اولم يعلم) احدهما علم الاخر (ف) الصداق (الفان) تغليب العلم على علمها (وان علم) الزوج (بعلمها) اى الزوجة بالتعدي (فقط) اى ولم يعلم الزوجة بعلمه (ف) الصداق (الف) وبالعكس اى علمت يعلم الزوج بالتعدي ولم يعلم بعلمها به (ف) الصداق (الفان) ابن عرفة ومن فى منهما منقردا يعلم العدا لزمه دعوى صاحبه ولو علم مع علم كل منهما علم الاخر او علمت علمه ولم يعلم علمها لزمه الفان وعكسه الف ولو لم يعلم احدهما علم الاخر فقال اللغوى ظاهرها النان والقياس الف ونصف لا يجاب تعارض علمها قسم ما زاد على الف (و) ان اذنت امرأة غير مجبرة لوابيها فى تزويجها ولم تسم له فقد مهرها فزوجهها بدون مهر مثلها (لم يلزم تزويج) امرأه (آذنت) بذلك - مزكسر الدال المجعلة اى التى اذنت فى تزويجها ولم تسم قدر الصداق (غير مجبرة) بفتح الموحدة اى على التزوج وصلة تزويج (بدون

بيان لما (قوله وان كان كلام ابن الحاجب الخ) حال (قوله الصور الأربع) اى شهادة بينتين لهما وشهادتهما فقط وشهادتهما لهما فقط وعدمهما لهما (قوله فيها) اى الصورة الرابعة (قوله لا ينافيه) اى قول ابن يونس (قوله لان قوله) اى ابن الحاجب (قوله أولا) بسكون الواو اى اولاً بحلقه (قوله قصارى) بضم القاف اى غاية (قوله يصيرا) اى الزوجان (قوله فعلم) بضم العين (قوله اراه) بضم الهمز اى اظنه (قوله ان هذا) اى تخيير المرأة (قوله تنفس) بفتحات مثقلا (قوله منهما) اى الزوجين بيان ان (قوله منفردا) حال من فاعل على (قوله العدا) اى من الوكيل فى عقده باللقين (قوله ولو علمها) اى الزوجان عدا الوكيل فى عقده باللقين (قوله منهما) اى الزوجين (قوله لزمه) اى الزوج (قوله وعكسه) اى علم علمها ولم تعلم علمه (قوله ظاهرها) اى المدونة (قوله ونصف) اى من ألف (قوله لا يجاب تعارض علمها) اى الزوجين بعدا الوكيل ايجاب مضاف لفاعله

(قوله اذ هو) اى عدم
الاجبار (قوله على الاول)
اى قوله صدق السر وكثرة
صدق العلانية (قوله
لا يهية) بضم الهمزة وشدة
الموحدة (قوله والفخر) بتسبيل
اللامية (قوله الكثير) اى
السر (قوله يظهر) بضم
الياء وفخ الهاء قوله وهو
أى الصداق الخ (حال) قوله
يقضيه (اى القبض) قوله
لذلك) اى كون المتبادر
من النقد مقابل المؤجل
(قوله القولان) اى بافته انه
القبض وعدمه (قوله
الامر بن) اى الماضى
والمصدر (قوله له) اى
الزوج (قوله لانه) اى
المستغنى (قوله جههما)
اى التفويض والتحكيم
(قوله عقد) جنس واضافه
لنكاح فصل مخرج عقد
غيره (قوله بلاذ كرمهر)
فصل مخرج نكاح التسمية
(قوله ولا اسقاطه) اى المهر
فصل مخرج النكاح الفاسد
لاسقاط مهره (قوله ولا
صرفه) اى المهر لحكم أحد
فصل مخرج نكاح التحكيم
(قوله هو) اى نكاح
التفويض

صدق المثل) سواء لم الزوج تعدى الوكيل ولا وكر غير مجبر بل زيادة الايضاح اذ هو لازم
لكونه اذنة ولاخراج الجبرة المستأذنة تدبا ومفهوم بدون انه ان زوجها بقدر مهر مثلها الزمها
النكاح وهو كذلك ان كانت عيبت الزوج او عينه الوكيل وان اتفقا فى السر على قدر من
الصدق وعقد اعلى اكتمونه فى العلانية ثم تنازعا فقال الزوج انما يلزمى ما اتفقا عليه
فى السر وقال الولي اى اظهر الزوجان او الزوج والولي صدقا (غيره) زائدا عليه نقا خرا
وتباهيا وكذا يعمل بصدق السر الزائد على صدق العلانية تلوف من ظالم يطلع عليه فيظلم
الزوج والزوجة واهله او كثرة محصول حجة مثلا وجهه الشارحون على الاولى نظر الغالب
وظاهر قوله كابن شاس اذا علنا غيره عدم اشتراط اعلام شهود العلانية بما فى السر خلاف
ما نقله ابن عرفة عن أبي حفص قاله اجد (وحلقته) بشد اللام اى الزوجة الزوج على عدم
الرجوع عن صدق السر (ان ادعت) الزوجة على الزوج (الرجوع عنه) اى صدق السر
القليل الى صدق العلانية فان حلف عمل بصدق السر وان نكل حلفت على الرجوع وعمل
بصدق العلانية فان نكلت عمل بصدق السر وتحلفه فى كل حال (الايبنة) تشهد (ان) الصداق
(المعلن) بضم الميم وفخ اللام اى المظهر عند العقد (لا اصل) اى صحة (له) وانما ذكر للامية
والفخر فلا تحلفه ويعمل بصدق السر عياض سواء كان شهود السر شهود العلانية او غيرهم
وحلقها الزوج ان ادعى الرجوع عن الصدق الكثير الايبنة تشهد ان المعلن اليسر لا اصل
له (وان تزوج بثلاثين) دينارا مثلا (عشرة) قد او عشرة الى اجل) معلوم غير بعيد جدا (وسكتا)
اى الزوجان او الزوج والولي (عن عشرة) اى كونها حالة او موحدة (سقطت) العشرة المسكوت
عنها من المهر لان تفصيله بالبدن نسخ اجماله الكثير كذا فى كتابة الموثق وتلزم العشرة
المسكوت عنها فى البيع والفرق ان النكاح قد ينظر فيه قدر له ماخرة وهو فى السردونه
ولا كذلك البيع (و) كتابة الموثق فى وثيقة النكاح (نقدتها) بفخات اى الزوج الزوجة
(كذا) من صداقها كعشرة (مقنن) بضم الميم وكسر الصاد المجعلة اى مفهم (لقبضه)
اى ذلك القدر من الزوج فهو شاهد للزوج فى دعواه دفعه لها اولواها فان كتب الموثق
نقده بسكون القاف فلا يقضى القبض لان المتبادر منه حاله المقابل لموجبه وقيل يقضى به
كالماضى وان كتب النقد منه كذا والمؤجل منه كذا فلا يقضى القبض لذلك قاله الجزيرى
فى وثائقه وان احفل ما كتبه الماضى والمصدر ولا قرينة تعين احدهما فالظاهر حله على
المصدر فيجوز فيه القولان وان جرى عرفهم فى الكتابة باحد الامر من عمل به وهذا كما قبل
البناء وما بعده فالقول له كما ياقى (وجاز نكاح التفويض والتحكيم) وفسرهما بقوله (عقد)
النكاح (بلاذ كرمهر) لانه لما جهما فسرهما بالقدر المشترك بينهما وهو عدم ذكر المهر
ولكل منهما ما فصل يميزه عن الآخر فيمتاز التفويض بانه لم يصرف قدر مهره لحكم أحد
والتحكيم بصرفه لحكم أحد فنكاح التفويض عقد نكاح بلاذ كرمهر ولا اسقاطه ولا صرفه
لحكم أحد البناجى هو جائز اتفقا وصحة ان يصرح بالتفويض او بسكتا عن المهر قاله
اشهب وابن حبيب نقله ابن عرفة ونكاح التحكيم عقد نكاح بلاذ كرمهر ولا اسقاطه

(قوله مع صرفه لحكم أحد) فصل يخرج النكاح التفويض (قوله واجزه) أي نكاح التكبير (قوله إليه) أي جوازه (قوله كاتبة ويض) مثل ملكها (قوله بها) أي الهبة (قوله فهو) أي العقد (قوله فهذه) أي المسئلة المدلولة لوهبت نفسها الخ تفريع على قوله أي وهبها وليها الخ قوله غير التي قبلها) أي المسئلة المقهومة من بلا وهبت التي عقد النكاح فيها يوهبت بلا ذكر مهر لاحقة ولا نكاح (قوله لان تلك) ١٢٦ (قوله السابقة) أي السابقة (قوله لها) أي الهبة (قوله هبة الصداق) أي مع قصد

عقد النكاح بها (قوله فيها) مع صرفه لحكم أحد واجزه الامام مالك ورجع اليه ابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (ولا وهبت) أي بانكحت وزوجت لا يوهبت بلا ذكر مهر لاحقة ولا حكمها فاسد يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بغير المثل فان عقد يوهبت مع ذكر مهر حقيقة او حكم كاتبة ويض صحيح لانه ليس من اسقاط المهر (وفسخ) بضم فكسر أي النكاح (ان وهبت) بضم فكسر أي المرأة (نفسها) أي وهبها وليها الزوج ولم يقصد بها اسقاط المهر ولا عقد النكاح بل غليك ذات المرأة للرجل فهو فاسد فيفسخ (قوله) أي البناء ويضى بعده صداق مثلها فهذه غير التي قبلها لان تلك قصد الولي بها هبة الصداق وقصد به هبة نفس المرأة لاسقاط المهر ولا نكاح ابن حبيب والحكم فيها ايضا الفسخ قبل البناء ويثبت بعده صداق المثل واعترضه الباجي وقال يفسخ قبل البناء وبهذه وهو زنا يجب الحدية ولا يلحق الولد به واليه اشار بقوله (وصح) بضم فكسر منقلا (انه) أي العقد به هبة نفس المرأة (زنا) موجب للحد والتفريق بينهما ابدا ولا يلحق به الولد ابن عرفة ان اراد الباجي انه بنى بلاينة على العقد لا مقارنة ولا لاحقة فيكونه سفاحا لا يستص به فقد بافظ الهبة بل بهمه وغيره وان اراد انه بنى بعد بينة عليه فيكونه سفاحا بعيد عن اصول المذهب اه ولنا ان نختار الثاني ونعني بكونه سفاحا عن اصول المذهب وسنده ان البينة لم تشهد على النكاح بل على غليك الذات المنافي له فلذا كان سفاحا وفي قوله نفسه الاشارة الى عدم قصد هبة الصداق والنكاح وانما قصد غليك نفس المرأة وما لو وهبها وليها وقصد بها النكاح وهبة الصداق فهي التي قبل هذه وهذه المذنب فيفسخ قبل البناء وثبوت به بعد مهر مثلها وايس كلام الباجي في هذا ونض ابن عرفة الغمى عن ابن حبيب ان عني بنكاح الهبة سقوط المهر فغير جائز فان امهر هاربع دينار فافصح وجبرت عليه قبل البناء وبهذه وان عني بالهبة غير النكاح وغير هبة المهر بل هبة نفسها ففسخ قبل البناء وثبت به بعد مهر المثل الغمى على جهله في الاول بالخيار في انما به بربع دينار وتر كهادون غرم ولا شطب في الموازية لهارب بربع دينار ان بنى بها وهو احسن لان الزائد عليه وهبته قلت ظاهره انه خلاف قول ابن حبيب وليس كذلك لتصریح ابن حبيب بربع دينار ولا يمكن سده وطه في بناءه الباجي عنه ان عني به غير النكاح لاهبة المهر بل هبة نفسها ففسخ قبل البناء وثبت به بعد مهر المثل وان عني به نكاحا دون مهر لم يجز وما اصدقها ولو بربع دينار لزمها قبل البناء وبهذه الباجي فيما قاله انظر الواجب في الضرب الاول كونه سفاحا حجب به ولم يلحق به نسب قلت ان اراد انه بنى بها دون بينة على عقدها لا مقارنة ولا لاحقة فيكونه سفاحا غير خاص بهذا العقد بل هو عام في عقد الهبة وغيره وان اراد انه بنى بعد بينة عليه فيكونه سفاحا بعيد عن اصول المذهب وفيها

الاول) أي عقد النكاح لاهبة مع قصد به اسقاط المهر (قوله في انما به) أي النكاح (قوله بربع) لابن اي انما صدقها لاهار قوله وتر كهادون (قوله عليه) أي ربيع الدينار (قوله ظاهره) أي الغمى (قوله انه) أي قول ان شطب (قوله عنه) أي ابن حبيب (قوله به) أي انظر الهبة (قوله لاهبة المهر) أي ايس غير النكاح الذي عناء هبة المهر (قوله فيم قوله) أي ابن حبيب (قوله في الضرب الاول) أي الذي قد به هبة نفس المرأة (قوله فيها) أي المدونة

عوقبا) اى ادب الزوجان
 (قوله بجها الف - ما) اى
 يعذران بهما فلا يجحدان
 ولا يسهقان المهر (قوله وتعاوض
 اى تعاضى شيا عواضعا عن
 اصابتها) (قوله وهى مطيعة
 حية) خال (قوله ولو حراما)
 مباينة فى الوط (قوله وان
 ورث الحى منهم الميت)
 (قوله قبل البناء)
 تنازع طلق ومات نية (قوله
 قبل البناء) صلبة طاب أو
 التقدير على سبيل التنازع
 (قوله قبله) اى التقدير
 (قوله بتسليمه) اى المهر
 (قوله حبس) اى منع (قوله
 للفرض) بالقائه وسكون
 الرأى اى تقدير المهر (قوله
 قبل البناء) أى وبعد التمس
 له (قوله الاول) اى كون
 التمس قبل البناء (قوله
 ونص) عطف على ظاهر (قوله
 والثانى) اى كونه قبل
 التمس (قوله فى النقد) اى
 الحال (قوله النقد) اى
 المنع (قوله فيها) اى
 التفويض والتحكيم (قوله
 وفرض) عطف على تطبيق
 (قوله منه) اى مهر مثلها
 (قوله فلا يلزمها) اى
 الزوجة الرضا به (قوله فيه)
 اى تقدير المهر (قوله فى
 انه ان فرض المثل الخ)
 صله كاف لانه (قوله
 منه) اى المثل (قوله سواء كان) اى المحكم

لابن وهبة المرأة نفسها الرجل لا تحل لانه خاص به صلى الله عليه وسلم فان اصابها ففرق بينهما
 وعوقبا ولها المهر بجها التمس ربيعة يفرق بينهما وتعاوض اى (واستحقته) اى الزوجة مهر
 المثل فى نكاح التفويض (بالوط) من زوجها البالغ وهى مطيعة حية ذكره فى النوادر عن
 اشهب ولو حراما كنى حيز او دبر وانظر نكاح التحكيم هل تحقق فيه صداق مثلها بوطها
 أو لا نسق الاما يحكم به المحكم ولو بعد موت او طلاق فان تعذر حكمه فلها صداق مثلها
 بالذخول (لا) نسق الزوجة مهر مثلها فى نكاح التفويض (بموت) للزوج أو لها قبل البناء
 وان ورث الحى منهم الميت (او طلاق) قبل البناء فى كل حال (الا ان يفرض) اى يقدر الزوج
 صداقا دون صداق مثلها (وترضى) الزوجة الرشيدة بما فرضه الزوج ثم عبرت قدس حقها كلة
 او يطلقها قبل البناء فلها نصفه فان فرض لها مهر مثلها فلا يعتبر رضاها به ونسحق جميعه بموته
 ونصفه بطلاقه قبل البناء وان فرض لها دون المثل ثم طلقها او مات قبل البناء فادعت انها
 كانت رضية به قبل موته وطلاقه فانها تتمم (لا تصدق) بضم التوقية وفتح الصاد المهملة
 والهمزة مشددة اى الزوجة (فيه) اى الرضا بما فرضه (بعد) احد (هما) اى الموت والطلاق
 (ولها) اى الزوجة (طالب التقدير) اى يان قدر له مهر فى نكاح التفويض والتحكيم قبل
 البناء ويكره لها تمكينه من نفسه اقبله وان فرض لها مهر المثل او دونه ورضيت فهل ايا منع
 نفسها من البناء حتى تقبضه او لا خلاف ابن عرفة ابن محرز عن ابن القصار ان فرض الزوج
 مهر المثل او ي دفعه حتى يأخذها اليه وابت ان تسلم نفسها اليه حتى تقبضه فالذى يقوى فى
 نفسى ان يوقف الحياكم المهر حتى تسلم نفسها اليه الا ان يجزى عرف بتسليمه لها اذا بذلت
 ابن شاس لها حبس نفسها للفرض لا التسليم المفروض قلت انظر هل الخلاف فى تجهيل دفعه
 قبل البناء او قبل ان تم باله والاقول ظاهر لفظ ابن محرز نص كلام ابن بشير والثانى ظاهر
 كلام ابن شاس وظاهره ان الخلاف فى النقد لا فى كل المهر الذى لها منع نفسها قبل قبضه
 الا ان تكون العادة ان المهر مقدم ومؤخر فلا تنفع اذا فرض الزوج وقد تم النقد المعتاد فان
 رضية بتكينه قبل ان يفرض شيئا جزان دفع ربع دينار (ولزمها) اى الزوجة المفروض
 اى الرضى به (فيه) اى التفويض (و) فى (تحكيم الرجل) اى الزوج (ان فرض)
 الزوج فيه مالها (المثل) بـ كسر فسكون اى مهر مثلها تنازع فيه لزم وفرض (ولا
 يلزمه) اى فرض المثل الزوج فله تطالبها ولا شئ عليه وفرض اقل منه فلا يلزمها وليس
 المراد لا يلزمه ما فرضه لانه لزمه بمجرد فرضه فان كان المثل لزمه أيضا وان كان دونه فلا يلزمها
 (وهل تحكيمها) اى الزوجة فى تقدير المهر (او تحكيم الغير) اى غير الزوج والزوجة فيه
 سواء كان وليا واجنبيا (كذلك) اى تحكيم الزوج فى انه ان فرض المثل لزمه ولا يلزمه فرضه
 ابتداء (وان فرض) المحكم (المثل لزمها) اى الزوجين الرضا به (و) ان فرض صداقا (اتل)
 من المثل (لزمه) اى الزوج (فقط) اى دون الزوج فلا يلزمها ويخير فى الرضا به وعدمه (و) ان
 فرض (اكثر) منه (فالعكس) أى يلزمها فقط ويخير فيه الزوج (ولا يلزم من رضى الزوج والمحكم)
 سواء كان الزوجة او غيرها فيلزمها ما رضاه ولو اقل من المثل (وهو الاظهر) عند ابن رشد من
 الخلاف فى الجواب (تأويلات) ثلاثة الاول لبعض السعاليين وحكاها فى الواضح عن ابن القمام

(قوله بأشهاده) أي المجرى صلة

رشد (قوله في المسئلتين)

أي مسئلة المرشدة ومسئلة

الاب (قوله حيث كان أي

الرضا بدونه (قوله ودواها)

أي العشرة (قوله وهو)

أي عدم أثر طرهما مع

رضا وصيها (قوله منهي)

أي طريق وقاعدة (قوله

لا بعدد) أي الدخول

مفهوم قبله (قوله مقدم)

بضم الميم وفتح القاف والدال

منقلا (قوله يجوز) أي

رضى المهر ملة بدونه (قوله

وطرعه) أي اسقطه (قوله

فهي) أي المفروض وأشه

لا كتاب خبره التآنيث

من المضاف إليه (قوله على

كل حال) أي سواء وطئها

قبل رتبة أم لا (قوله بعده) أي

الدخول (قوله من التثنيان

لا) (قوله وأبو الحسن) عطف

على المواق (قوله والمصنف)

عطف على المواق (قوله

واختلاف) بضم التاء وكسر

اللام (قوله إن كان) أي

المسمى (قوله منه) أي صداق

منها (قوله وعادل) أي

ساوي (قوله انهما) أي

القرابين (قوله به) أي كونهم

منصوصين (قوله الشارحان

أي بهزائم والبساطي (قوله

المصاب) بضم الميم أي الوطء

(قوله ونصه) أي ابن عرفة

(قوله عنه) أي ابن رشد

(قوله منه) أي المثل

واصبغ وابن عبد الحكيم والثاني للقباسي والثالث لابن محمد وابن رشد وغيرهما (و) جاز في
 نكاح التفويض (الرضى بدونه) أي صداق المثل (لأمرأة) (للمرشدة) بضم الميم وفتح الراء والشين
 المجهة أي التي رشدها مجبرها بعد بلوغها وتجبرتها بحسن تصرفها في المال بأشهاده عدلين على
 رفع حجر عنها وإطلاقه لها في التصرف (و) جاز الرضى بدونه (للأب) في مجبرته والسهم في أمته
 قبل الدخول بل (ولو بعد الدخول) بما في المسئلتين (و) جاز الرضى بدونه (أ) للشخص
 (الخاص) في مجبرته بشرط كون رضاه (قبله) أي الدخول حيث كان صلاحها كرجاء حسن
 عشرة زوجها لها ودواها وظاهره أنه لا يمتنع برضاها مع رضى وصيها عياض وهو الصحيح عند
 شيوخنا على منهي المذهب ومقابلته بشرط رضاها معا وهو ظاهر المدونة واعتقده أبو الحسن
 وصرح به ابن الحاجب لا بعدد ولو مجبراته رضى صدق المثل على الزوج بدخوله بها فاسقاط
 بعضه لا مصلحة فيه لها ومثل الوصي مقدم القاضي (لا) يجوز الرضى بدونه للبكر (المهمل)
 التي مات أبوها ولم يوص عليها ولم يقدم القاضي عليها مقدمة ما تصرف لها في مالها ولم يعلم رشدها
 هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال غيره يجوز وطرعه مضمون (وإن) تزوج صحيح امرأة
 مسلمة سرقة تفويضا (فرض) لها صداقا (في مرضه) الذي مات فيه قبل وطئها (و) الذي فرضه
 (وصية لوارث) وكل وصية لوارث باطلة لأن ما تزوجه بالنكاح الصحيح ولا تستحق صداقا بموته
 قبل ثباتها فيها فهي محض عطية لوارث فإن أجازها باقي الورثة تعطية منهم وترثه على كل حال
 وأما إن تزوجها وهو مريض تفويضا وسمى لها صداقا في مرضه الذي مات منه فلها الأقل
 من المسمى وصداق المثل والثالث دخل به الم لا لأن الأثر له ولودخل به الفساد فنكاحها وإن
 عقد عليها تفويضا وهو مريض ومات قبل التسمية والدخول فلا صداق لها وإن مات بعده فلها
 الأقل من مهر مثلها والثالث (وفي) عقده وهو صحيح تفويضا على المرأة (الذمية) أي الكتابية
 الحرة (والأمة) المسلمة وفرض لها صداقا في مرضه ومات منه قبل البناء (قولان) أحدهما لا شيء
 لكل منهما مالا لأنه انما فرض للوطء ولم يحصل فلم يفرضه على أنه وصية بل على أنه صداق وهي
 لا تستحقه بموته لأنهما مالها ما فرضه ولوزاد على مهر مثلها لأنها غير وارثة من الثالث نقله المواق
 عن اللخمي وأبو الحسن عن ابن يونس والمدنف في التوضيح ونصه واختلاف أن يدخل وكانت
 ذمية أو أمة فقال ابن المواق ونقله عن مالك رضى الله تعالى عنهم مالها ما فرض من الثالث وقال ابن
 المصنفون يطل لأنه لم يسم لها على سبيل الوصية فإن دخل فلها المسمى من رأس المال إن كان
 صداق مثلها إلا بخلاف وإن فرض لها أكثر منه فلها صداق مثلها من رأس المال ويطل
 الزائد إلا أن يجيزه الورثة أو عادل بين القواين مع أن الأول لمالك رضى الله تعالى عنه لتصويب
 اللخمي الثاني وظاهر ما تقدم أنه ما منه وصان وصرح به الشارحان وهو ظاهر المتبعية
 أيضا ونصها ابن المواق لوصي الذمية أو الأمة في مرضه ولم يبين بما فلها ذلك كله في ثلثه
 تحاصص به أهل الوصايا وقال عبد الملك لا شيء لهذه لأنه لم يسم لها الأعلى المصاب ابن المواق
 لا يجزئ ذلك اه فقد صرح بأنهما منصومان فصيح ما قاله الشارحان ولا بن عرفة عن ابن رشد
 طريقة بأنهما مخرجان ونصه عنه أن فرض لهما مهر مثلها أو أقل ورضيت ومات بعد ثباته وجب
 لها ذلك اتفاقا وإن كان فرض لهما أكثر وصح من مرضه فلها جميع ما فرض وإن مات منه

(قوله بانه) أى الاسقاط (قوله
لانه) أى الاسقاط (قوله
بعده) أى البناء (قوله لها
اسقاطه) نعم شرطا (قوله
بتروجه) صلة وجوب (قوله
فان تزوج الخ) تفريع
على عدم لزوم الاسقاط قبل
الوجوب (قوله من لزومه)
أى اسقاط الشرط قبل
وجوبه (قوله فى قوله) صلة
بأى (قوله لغيره) أى الوارث
(قوله وبسبب) صلة قال
(قوله المستثنين) أى ذات
الشرط التى قالت ان فعله
زوجى فقد فارقته والامة
المتزوجة بعد التى قالت ان
كل عتق فقد فارقته (قوله
أعرف دارقدامة) بضم
القاف وخفة الدال اسم
لداريغلب فيها الاحداث
بالجام توبيخ بعدم الاعتناء
وقلة التنبيه

سقط ما زاد على مهر مثلها الا ان يجيزه وارثه لان الوصية لو ارث الا ان تكون ذمبة او امانة فى
ثبوت ذلك لها فى ثلثه وسقوطه قول لا محمد وراية وابن الماجشون ولو مات من مرضه قبل
بنائه سقط ما فرضه الا ان يجيزه الورثة ولو كانت امة أو ذمبة فى ثبوته فى ثلثه القولان تخريجا
إياه (و) ان عقد فى صحته تفويضا على حرة ولو كتابية او على امة مسلمة وفرض لكل ازيد من مهر
مثلها فى مرضه (ردت زائد المثل) فقط لزوما الا ان يجيزه باقى الورثة (ان وطئ) ومات ولها مهر
مثلها من رأس ماله ودل قوله زائد المثل على ان لها الاقل منه ومن المسمى لانها اذا ردت من
المسمى ما زاد على مهر المثل قاوى انها لا تستحق زائد مهر المثل على المسمى وكون لها اقلها من
رأس المال لا يخالف ما مر فى نكاح المريض من انه من الثلث لان العقد هنا فى الصحة وان مات
من عقد فى صحته بعد وطئه ولم يسم فلها مهر مثلها من رأس ماله (ولزم) الزائد على مهر المثل
(ان صح) من مرضه الذى سمى فيه صحة بينة ثم مات ولو بعد موته على الراجح فيستحقه وارثها
(لا) يلزم الرشيدة ابرأؤها الزوج من الصداق فى نكاح التفويض (ان ابرأت) الرشيدة زوجها
من جميع صداقها او بعضه (قبل الفرض) ثم فرض لها لانها اسقطت حقا قبل وجوبه وأشعر
كلامه بانه قبل البناء لانه بعده ليس ابرأه قبل الفرض اذ البناء وجب لها مهر مثلها
(او اسقطت) الرشيدة عن زوجها (شرطا) شرطه لها فى عقد النكاح لها اسقاطه كان تزوج
او تسرى عليها واخرجها من بلدها او بيتها فامرها بيداها فاسقطته (قبل وجوبه) لها بتروجه
او تسرى عليها واخرجها وبعده وجود سببه وهو عقد عليها فلا يلزمها اسقاطه فان تزوج
او تسرى عليها واخرجها فامرها بيداها وهذا يخالف لما يأتى فى الرجعة من لزومه لها فى قوله
ولان قال من يغيب ان دخلت فقد اتجعت كما اختيار الامة نفسها وزوجها بتقدير عتقها
بخلاف ذات الشرط تقول ان فعله زوجى فقد فارقته وفى المفقود فى قوله والمطلقة لعدم النفقة
ثم ظهر اسقاطها ابن غازى اما التى ابرأت قبل الفرض فقال ابن الحاجب فيها يخرج على ابرأه
عما جرى سبب وجوبه ودونه قال فى التوضيح اختلاف هل يلزم نظر التقدم سبب الوجوب وهو
هنا العقد ام لانها اسقطت حقا قبل وجوبه كالشفيع بسقط الشفعة قبل الشراء فيه قولان
وكلاهما تسقط نفقة المستقبل عن زوجها هل يلزمها لان سبب وجوبها قد وجد ولا يلزمها
لانها لم تجب بعد قولان حكاهما ابن راشد وكعقوا المخرج عما يؤول اليه الجرح وكأجازه
الورثة الوصية لو ارث او بأكثر من الثلث لغيره فى مرض الموت وامثلة هذا كثيرة اما ان لم يجز
سبب الوجوب فلا يعتبر اتفاقا حكاه القرافي واما التى اسقطت فرضا قبل وجوبه فلهذا اشار بها
لمسقطه النفقة المتقدم ذكرها وفى بعض النسخ واسقطت شرطا قبل وجوبه ولا شك انه من
التطامير المخترطة فى هذا السلك وقد عده القاضى ابن عبد السلام منها ولكن المشهور فى ذات
الشرط ان اسقاطها اياه قبل وجوبه يلزمها وبهذا قطع المصنف فى الرجعة اذ قال ولان قال
من يغيب ان دخلت فقد اتجعت كما اختيار الامة نفسها وزوجها بتقدير عتقها بخلاف
ذات الشرط تقول ان فعله زوجى فقد فارقته وبسبب السؤال عن الفرق بين هاتين المسئلتين
قال مالك لابن الماجشون رضى الله تعالى عنهما ما أعرف دارقدامة وقد صرح ابن عبد السلام
بان بعض نفاذ هذا الاصل اقوى من بعض (ومهر) بفتح الميم أى صداق (المثل) بكسر فسكون

(قوله ويتظر) بضم الياء وفتح الظاء اي في مهر المثل (قوله ناحية) اي حالة (قوله يزوج) بضم الياء وفتح الواو (قوله وعدمها) اي المحافظة على ما ذكر (قوله وعدمه) ١٣٠ اي الجمل عطف عليه (قوله من مصر) بالتنوين لان المراد به غير

(ما) اي القدر الذي او قدر من المال (يرغب) اي يرضى (ب) مدفعه (مثلة) اي الزوج في الغنى والفقير والتوسط بينهما والقربة والاجنبية والشرف والخسة والحسب والنسب قال في المدونة ويتظر ناحية الرجل فقد يزوج فقير لقربته واجنبى لماله فليس صداقهما سواء ومثله لابن الحارث (في) تزوجه مثلاً (ها) اي الزوجة (باعتبار) اي النظر الى (دين) كاسلام وهودية ونصرانية ومحافظة على امثال المهورات واجتناب المنهيات وعدمها (وجمال) ظاهري وباطني بحسن خاق وعدمه (وحسب) اي ما يحسب في المفاخرة من صفات الاصول كعلم وكرم وثجاعة ومرواة وهذا في المسألة واما الكتابة فيعتبر فيها المال والجمال لا التسدين والحسب حيث كان اصولها كفارا وكذا الامة المسلمة (ومال) لها (وبلد) لها (العقد) عليها من مصر وريف ويدوزاد الباجي ومن (و) مهر (اخت شقيقة اولاب) موافقة لها في الصفات المتقدمة لا اخت لام من نسب آخر (لا) باعتبار مهر (الام) (و) لامهر (العمة) اي اخت ابيها من امه واما شقيقة واخته من ابيه فيعتبر مهرهما ابن غازي لفظ العمة معطوف على اخت وكانه قال وعمة شقيقة اولاب فانها معتبرة بخلاف الام ان لم تكن من نسب الاب وبهذا وافق ما لابن رشد في رسم الاطلاق من سماع القرنيين ولم أعلم احدا فرق بين الاخت والعمة اه ان قيل ان كانت اختها مثلها اغنى عنها ما تقدم والا فاقضه قبل هذا كالعقد فيما تقدم فهو من جملة الصفات التي يعتبر بها صداق المثل كما يفيد كلام ابن رشد اذ قال المعتبر اختمها وعمتها اذا كان صداقهما اكثر من صداق مثلهما من قوم آخرين اه اي اذا كان للمرأة امثال في الاوصاف المذكورة من قبيلتها وامثال كذلك من غير قبيلتها اعتبر فيها ما يتزوج به امثالها من قبيلتها وان زاد على صداق مثلها من غير قبيلتها ورفقص انظر ابن عرفة وفي الخط عن ابن رشد مذهب مالك رضي الله تعالى عنه ان يعتبر في فرض صداق المثل في نكاح التفويض بصداقات نسائها اذا كن مثل حالها من العقل والجمال والمال ولا يكون لها مثل صداق نسائها اذا لم يكن على مثل حالها ولا مثل صداق من لها مثل حالها اذا لم يكن لها مثل نسبها ودليل هذا من مذهبه قوله فيها ويتظر الى اشباهها في قدرها وجمالها وموضعها اي من النسب فاشترطه الموضع يدل على انه اراد بقوله فيها لا يتظر في هذا الى نساء قومها انه لا يفرض لها مثل صداقات نساء قومها اذا لم يكن على مثل حالها من الجمال والمال والعقل فالاعتبار عنده بالوجهين جميعا اذ قد تفرق الاختان في الصداق كما قال فيها بان يكون لاحداهما الجمال والمال والاشطاط والاخرى ليس لها شيء من هذا فعنى قوله في هذه الرواية لا يقضى لها بصداق واحدة منهم ما يريد به اذا لم تكن على مثل حالها وفي زعمنا ايضا اذ قد يحتلف الصداق باختلاف الازمنة على ما قال وقد تأول بعض الناس على مالك رضي الله تعالى عنه انه انما ينظر الى امثالها من النساء في جمالها ومالها وعقلها ولا ينظر الى نساء قومها وليس ذلك بصحيح على ما بيناه من مذهبه فيها من رسم الاطلاق من سماع ائمة من كتاب النكاح الثاني (و) اعتبر في تقدير مهر المثل (في) النكاح (الفاسد) سواء كان نكاح نفويض او تسمية (يوم الوطء) لا يوم العقد لانه معدوم شرعا وهو كالمعدوم

معين الخ بيان لبند (قوله وزمن) عطف على دين (قوله لا اخت لام الخ) مفهوم شقيقة اولاب (قوله شقيقة) اي الاب (قوله ان لم تكن) اي الام (قوله بهذا) اي عطف عمة على اخت صلالة (قوله عنها) اي (الاخت) (قوله والا) اي وان لم تكن مثلاً فيما تقدم (قوله ناقضه) اي اعتبار الاخت المخالفة ما تقدم (قوله قبل هذا) اي اعتبار الشقيقة (قوله اذ قال) ابن رشد (قوله اكثر) اي او اقل (قوله بصداقات نسائها) صلالة يعتبر (قوله من العقل الخ) بيان لمالها (قوله من مذهبه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله قوله) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله فيها) اي المدونة (قوله يتظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله اي من النسب) تفسير لموضعها (قوله فاشترطه) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله على أنه) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله بقوله) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله فيها) اي المدونة (قوله في هذا) اي مهر مثلها (قوله

انه) اي الشأن (قوله من الجمال والمال الخ) بيان لمالها (قوله عنده) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله حسا بالوجهين) اي الجمال والنسب (قوله كما قال) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله فيها) اي المدونة (قوله لانه) اي العقد

(قوله تقرير ابن عبد السلام قول) من اضافة المصدر فاعله وتكميل له بنصب ١٣١ مفعوله (قوله خصمه) أي قول ابن

الحاجب (قوله فقال) أي

المصنف (قوله الصحيح) أي

من نكاح التفويض (قوله

بالمفهوم) صلة استغنى أي

مفهوم الفساد أن التفويض

الصحيح يعتبر يوم عقده (قوله

كلامه) أي ابن الحاجب

(قوله في الصحيح) أي من

التفويض (قوله اذا فانت)

أي سيد الموهوب له ولزمته

قيمتها (قوله وقرقوا هنا)

أي بين فاسد التفويض

وصحيته (قوله اذ به) أي

العقد (قوله يجب) أي يثبت

(قوله النظر) أي في قدر

مهر المثل (قوله حليته)

بإهمال الحاء (قوله أي التي

يحل له وطؤها) ينكح أو

ملك (قوله مثل) بفتح

مشقلا (قوله له) أي اتحاد

الشبهة (قوله حلوا) بضم

الحاء المهملة واللامين (قوله

تعدده) أي مهر المثل (قوله

الشرط) أي ان اتحدت

الشبهة (قوله تعدده) أي

مهر المثل (قوله له) أي

الطلاق (قوله فلا اتحاد

شرطان الخ) تفريع على

وشرط الاتحاد مع اتحاد

الشبهة الخ (قوله ثم تزوجها)

أي فاطمة (قوله وهي غير

عامة) حال (قوله يجب

اختلاف) من اضافة

المصدر فاعله وتكميل

له بنصب مفعوله (قوله

حسب ابن غازي شامل لكل نكاح فاسد كقول الجواهر والوطء في النكاح الفاسد يوجب
صداق المثل باعتباره يوم الوطء لا يوم العقد وهذا مقتضى تقرير ابن عبد السلام قول ابن
الحاجب ومهر المثل في الفاسد يوم الوطء الا ان المصنف في التوضيح خصه بنكاح التفويض
فقال يعني ان نكاح التفويض الفاسد بخلاف الصحيح فانه يعتبر فيه مهر المثل يوم عقده
والفاسد يعتبر فيه يوم وطئه واستغنى ابن الحاجب عن ذكر حكم الصحيح بالمفهوم على ما علم من
عادته وظاهر المذهب كفهوم كلامه وقيل في الصحيح يوم البناء ان دخل ويوم الحكم ان
لم يدخل ويتروا هذا الاختلاف على الاختلاف في هبة الثواب اذا فانت فهل قيمته يوم القبض
او يوم الهبة وقرقوا هنا على المشهور كما روي عن ابن صحيح البيع وفاسده ابن عرفة عياض
اضطرب الشيوخ في وقت فرض المهر يوم العقد اذ به يجب الميراث ام يوم الحكم ان كان
النظر قبل البناء اذ لو شاء طلق ولا يلزمه شيء وما بعد البناء في يوم المدخول وامامهر المثل
في الفاسد في فرض يوم الوطء اتفاقا (و) ان وطئ غير حليته مرارا يظن حليته لزمت مهر مثلها
يوم وطئها (و) اتحاد اي انفرد ولا يتعدد (المهر) بعدد الوطء في مرة واحدة (ان اتحدت الشبهة)
بالنوع بان ظن في كل مرة زوجته او امته ولو تعددت بالشخص بان وطئ امرأه طائفا ثم ازوجته
هند ووطئ اخرى يظن ازوجته عدد ووطئ اخرى يظن ازوجته زينا واطئ اخرى يظن ازوجته
عائشة فعليه مهر واحد وكذا ان اشبهت عليه مرارا بامائه ولو كثرت ومثل له بقوله (كالفاطمة
ب) وطء مرأة غير حليته (و) (غير عامة) بانه غير حليتها غلطها ايضا وغيبوبة عقلها فيكون يوم
ا كثر من مرة وفي كل مرة ظن ازوجته او امته سواء اتحدت التي ظن اياها او تعددت فعليه
مهر واحد كما أفاده الموضح والشارح وحلوا واستظهر ابن عرفة تعدده بتعدد الزوجات
او الاما قياسي على مسائل القدية ومفهوم الشرط تعدده بتعدد نوع الشبهة بان ظن مرة
زوجته ومرة امته فنسبة النكاح نوع ونسبة الملك نوع آخر وشرط الاتحاد مع اتحاد نوع
الشبهة ان لا يعقد عليها بين الوطئين بعد غلطه فيما فان عقده عليهما وطلقها ثم وطئها غلطاته تعدد
مهرها عليه قال في التوضيح وينبغي التعدد اذا تخلل بين الوطئين عقد مباح ظاهر او باطنا فاذا
وطئها غلطاً ثم تزوجها ووطئها اولم يطلها ثم طلقها ووطئها غلطاً تعدد مهرها ما لم يكن وطئ بعد
الطلاق بنسبة مستندة له كما قالوا اذا قال لاجنية ان تزوجتك فانت طالق وتزوجها ووطئها
فلا شيء عليه الا صداق واحد على المشهور اه فلا اتحاد شرطان اتحاد نوع الشبهة وعدم تخلل
عقدين الوطئين وصرح بمفهوم الشرط لم يشبه به فقال (والا) أي وان لم يتعد نوع الشبهة كان
يطأ غير عامة مرة يظن ازوجته ومرة اخرى يظن امته وهي اجنبية حرة في نفس الامر (تعدد)
المهر عليه بعدد الظن ومما فيه التعدد وطؤها يظن ازوجته فاطمة ثم طلق فاطمة طلاقاً بائناً
او رجعياً وانقضت عدته ثم تزوجها ثم وطئ موطنه الاولى يظن فاطمة زوجته ايضا كما
استظهره ابن عرفة ونصه ابن عبد السلام ظاهر كلام ابن الحاجب ان تعددت الشبهة تعدد
المهر كالموطئ الاول اليوم يظن ازوجته وآخره يظن امته وهي غير عامة قلت وكذا لفظ ابن
شاس وهو جار على ايجاب اختلاف سبب القدية تعددها حسب امر في الحج فان قلت لو وطئها
يظن ازوجته فلانة ثم وطئها يظن ازوجته الاخرى او وطئها يظن زوجها ثم بان زوجته

تعددها) أي القدية (قوله لو وطئها) أي غير حليته (قوله ثم وطئها) أي غير حليته (قوله بان زوجته) أي طلقها طلاقاً بائناً

(قوله ثم راجعها) أي تزوج مبائنة (قوله زوجته) أي التي أبانتم تزوجها (قوله المعتبر) بفتح الموحدة (قوله الاول) أي اعتبارها من حيث وحدة سببها بالشخص (قوله بان كانت نائمة الخ) قصوراً غير عالة (قوله في كل مرة) تنازع فيه نائمة ومعتقة (قوله أنه) أي الواطي (قوله ولذا) ١٣٢ أي كونه تعدياً محضاً (قوله سواء كان) أي واطئها (قوله المسكوة) بكسر الراء (قوله

ولو كان) أي واطئها (قوله وطوعه) عطف على اختياره (قوله فلا يعذر) أي واطئها بأكراهه (قوله ويحد) أي واطئها المسكوة بالفتح (قوله لو كان) أي واطئها (قوله ولا يرجع) أي مكرها (قوله به) أي صدأ مثلها (قوله وكذلك) أي المذكور من العالة الطائعة في أن وطئها لا يوجب مهراً على واطئها (قوله واطئها) أي العالة الطائعة (قوله فيه) أي المهر (قوله لأنه) أي زوجها (قوله فيه) أي الاتحاد (قوله فان تعدد) أي مهر المثل (قوله بعدد) أي الوطئات (قوله وان اتحد) أي المهر (قوله الاول) بضم الهمز (قوله فان كان) أي الشرط (قوله ان نافاه) أي الشرط العقد (قوله والا) أي وان لم ينافه (قوله ويجوز شرطه) أي الزوج (قوله عليها) أي الزوجة (قوله ان لا تضر) أي الزوجة (قوله به) أي الزوج (قوله في ذلك) أي المذكور من عشرة ونفقة وكسوة لان العقد يقتضيه ولا ينافيه

ثم راجعها ثم وطئ المغاوط بها يظن ان زوجته هل تعدد المهرام لا قلت ان كان المعتبر في وحدة الشبهة وحدتها من حيث وحدة سببها بالشخص تعدد المهرام وان كان من حيث وحدته بالنوع المطبق في فلا يتعدد ولا يظهر من مسائل تعدد القدية الاول والله أعلم وشبهه في التعدد فقال (كالزنا) أي غير العالة الحرة ولو ظننا انه بان كانت نائمة ومعتقة في كل مرة انه تزوجها في تعدد عليه المهر بعدد وطئها ودل قوله كالزنا انه لا غلط عنده بل محض تعدد وهو كذلك ولذا كان تشبيهاً ونسبته زناً باعتبار حال الرجل لا باعتبار حالها (او) الزنى (ب) الحرة (المسكوة) بفتح الراء على وطئها في تعدد مهرها على واطئها سواء كان المكره او غيره بل ولو كان مكرها بالفتح لان اقتضائه دليل اختياره وطوعه باطنافاً لا يحد ويحد على قول الاكثر فان اعدم واطئها وكان مكرهاً بالفتح أخذته من مكرها ولا يرجع به على واطئها ان يسر ومفهوم المسكوة ان الزنا بطائعة عالة لا يوجب لها مهر وهو كذلك وكذا ان كان واطئها ذا شبهة فعلم من منطوق كلامه اربعة اقسام احدها علمها ما عاقلها مهرها وهو منطوق كالغالب بغير عالة فهي زانية لامهرها وهذا من مذهبهم وما غير عالة ثانیاً جهلها ما عاقلها مهرها وهو منطوق كالغالب بغير عالة رابعها علمه دونها فهو زان وعالمه المهر وهو قوله كالزنا بغير عالة عب والظاهر به العلم ان المراد بالوطء ما فيه انزال ولا يعارضه قولهم الا يلاج يوجب ستين حكماً منها تكميل الصداق لان هذا في ايجاب اصل الصداق على الزوج واما تعدده على واطئ شبهة او زنا فليس في كلامهم المتعرض له قاله عجم البنائي فيه نظر ظاهره الصواب ان مجرد الايلاج وطء يوجب الصداق وان لم يكن انزال ومحل قوله واتحد المهر الخ اذا كانت الموطوءة حرة والمهر المتحد والمعتد لها ولا حق فيه لزوجه الا انه اغما يصح منها الاستمتاع بنفسه لا منفعتها واما الامة فعلى واطئها ما نقصه ابكرها كانت او ثيباً ان اكرها واطا وعنده وهي بكر فان كان ثيباً فلا شيء عليه وقال ابن يونس عليه ما نقصه او قال اشبه لا شيء عليه ان طأ وعنده ولو بكر او اغما يعلم اتحاد الشبهة وتعددها من قول الواطئ فيصدق فيه بلايين وان بعد ما بين الوطئات واختلاف مهر المثل عند كل وطئة فان تعدد بعدد ما اعتبر مهر كل وطئة في وقتها وان اتحد فهل يعتبر وقت الاول وهو ظاهر كلام الاصحاب والاشيرة والوسطى تردد (وجاز) في عقد النكاح (شرط ان لا يضر) الزوج (بها) أي الزوجة أي لا يحصل منه اضرارها (في عشرة) بكسر فسكون أي معاشرة (او كسوة وشحوها) من كل ما يقتضيه العقد ولا ينافيه كنفقة وسكنى فان كان لا يقتضيه حرم ان نافاه ولا كره وقد اشار الى المكره بقوله ولا ينافيه الشرط وكره وللعرام بقوله او على شرط يناقض ويجوز شرطه علم ان لا تضر به في ذلك ولو شرط امر زوجته الامة لمولاه فبات اتقل لورثته ولو شرطه لاجنبي فبات اتقل لها ولو شرط تصديقها في دعوى الضرر بلا بينة ولا عين فروى سحنون اخاف ان يفسخ النكاح قبل البناء فان دخل مضى ولا يقبل قولها

(قوله لمولاه) أي مالها (قوله فبات) أي مولاه (قوله اتقل) أي الشرط (قوله ولو شرطه) أي أمر (قوله لا يقبل قولها) أي لا يقبل قولها (قوله لا يضر) أي الشرط (قوله لمولاه) أي زوجها (قوله تصديقها) أي الزوجة (قوله فروى سحنون) أي عن ابن القاسم

(قوله به) اى تاروا مضمون صله يفتى (قوله دحون) بفتح الدال وضم الحاء المهملة من مثله لا آخره فون (قوله كانت) اى زوجته المشروط لها (قوله والسرية) مبتدأ (قوله اللاحقة) نعت السرية (قوله ظاهر) ١٣٣ خبر السرية (قوله يصور) بضم الياء وفتح

الواو مثقلا (قوله كون) نائب فاعل يصور (قوله منهما) اى ام الولد والسرية (قوله على قول مضمون) صله يلزم (قوله انه) اى عدم اللزوم فى السابقة (قوله شرطه) اى الزوج (قوله عدمه) اى التبرى (قوله نحا) اى مال (قوله يتابعها) اى مضمون وابن لباية (قوله من النوادر الخ) بيان لمظان ذلك (قوله قوى) بفتح فكسر اى ترجح (قوله وللرجل امهات اولاد) حال (قوله بعد ذلك) اى الشرط (قوله وانكر) اى مضمون (قوله وقال) اى ابن حبيب (قوله قال) اى ابن حبيب (قوله لان الاتخاذ فعل واحد الخ) علة للفرق بين لا اتسرر ولا اتخذ (قوله فهو) اى التسرر (قوله وقد تضمن) اى كلام ابن حبيب (قوله وعليه) اى كلام ابن حبيب صله يحوم (قوله يحوم) بضم ففتح فكسر مثقلا اى يدور ويقصد (قوله الا انه) اى المصنف (قوله فى الصورتين) اى لا اتسرر ولا اتخذ (قوله تعا كس يتبعها المشهور) فهو فى لا اتسرر اللزوم فى السابقة وعدمه فى لا اتخذ (قوله ينقل ذلك

الا يبينه على الضرر به كان يفتى ابن دحون (ولو شرط الزوج لزوجه) (ان لا يطأ) معها (ام ولد) له (اوسرية) بكسر السين المهملة من السر لانها تسرا وبعضها من السرور وشذراء وان فعل ذلك كانت طالق او امرها يدها او كانت الموطأ حرة (لزم) الشرط الزوج (فى) ام الولد والسرية (السابقة) على الشرط منهما (على الاصح) واولى فى اللاحقة والسرية اللاحقة ظاهرة ويصور بشكاف كون ام الولد لاحقة بائنة الزوجة المشروط لها بدون الثلاث ثم اولد امه ثم عقد على المطلقة فان وطئ أم ولده لزمه ما علقه على وطئها مادام شئ من العصمة المعلق فيها (لا) يلزمه شئ (فى) وطئ (ام ولد سابقة فى) حلقه لزوجه (لا اتسرى) عب فيه امران احدهما انه لا مفعول لام ولاد السرية كذلك فيلزم فى اللاحقة منهما الا فى السابقة منهما على قول مضمون الذى مشى عليه المصنف الثانى انه ضعيف والمذهب قول ابن القاسم انه يلزم فى السابقة منهما واللاحقة لان التسرى الوطئ فحكم شرطه عدمه حكم شرطه عدم الوطئ واما ان شرط ان لا يتخذ عليها ام ولد اوسرية فلا يلزم فى السابقة منهما لان الاتخاذ التجديد والاحداث ابن غازى امام مسئلة لا اتسرى فمعرفة والذى ذكره فيها قول مضمون ونحا اليه ابن لباية ولم يتابعها عليه واما مسئلة ان لا يطأ فلم اقف عليها على هذا الوجه لاحد بعد مطابقة مظان ذلك من النوادر واسعة العتبية ونوازل ابن سهل والمتبعية وطر ابن عات ومختصر ابن عرفة والذى قوى فى نفسه ان لفظ بطأ مصحف من لفظ يتخذ اذا اياه فى اولهما والتاء وانحاء قد يلتبس بالطاء وقصر بينهما والذال اذا علق تلبس بالالف وان لفظ لزم صوابه لم يلزم فسقط لم وعرف المضارعة فصواب الكلام على هذا ولو شرط ان لا يتخذ أم ولدا اوسرية لم يلزم فى السابقة منهما ويكون قوله لا فى ام ولد سابقة فى لا اتسرى اثباتا لان النفي اذا نفي عاداتنا وهم سدا يستقيم الكلام ويوافق المشهور فى المسائلين كما ستر بموجب الله تعالى فى النوادر روى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم فبين شرط لزوجه ان كل جارية يتسررها عليها نهى حرة وللرجل امهات اولاد فبطأهن بعد ذلك فانهم يعتقدون لان وطئهم تسرر وقاله اصبخ وابوزيد وقال مضمون لا شئ عليه فى امهات اولاده وانما يلزمه الشرط فيما يستقبل ملكه وانكر هذه الرواية وروى ابن حبيب عن ابن القاسم واصبخ مثل ما روى يحيى وقال واما لو قال كل جارية اتخذها عليك حرة فلا شئ عليه فبين عنده قبل الشرط وذلك عليه فبين يستقبل اتخاذهن قال وسواء علمت من عنده او لم تعلم لان الاتخاذ فعل واحد اذا اتخذ جارية فقد اتخذها وليس عودته لوطئها اتخاذا والعود الى المسيس تسرر لان التسرر الوطئ فهو تسرر والاتخاذ كالنكاح يشترط ان لا يسكن عليها فلا شئ عليه فبين عنده وعليه فبين يسكن من ذى قبل وقاله ابن القاسم واصبخ اه وقد تضمن الفرق بين التسرى والاتخاذ وعليه يحوم المصنف الا انه قدم واخر وفى المتبعية زيادة بيان ان الخلاف فى الصورتين ولكن تعا كس بينهما المشهور على حسب ما صورنا فى كلام المصنف وثبت ذلك فى القاعدة قال فبين التزم ان لا يتسرى اخلاف اذا كانت لسرية قبل النكاح هل له ان يطأها أم لا فذهب طائفة الى ان له وطأها وذهب طائفة أخرى الى انه ليس له وطؤها فوجه القول انه انما التزم ان لا يتخذ سوية فيما

اى كلام المتبعية صله تتم (قوله قال) اى المتبعية (قوله اختلاف) بضم التاء وكسر اللام (قوله الاول) اى جواز وطئها

(قوله الثاني) أي منع وطئها (قوله وهو) أي الثاني (قوله ثم قال) أي المتبني (قوله بعد ذلك) أي شرط أن لا يتسرى (قوله فاختلت) بضم التاء وكسر اللام (قوله شيئا) ١٣٤ أي معتهدا به (قوله وبه) أي قول ابن القاسم صلة قال (قوله فانها) أي أم الولد

بسته قبل ووجه الثاني وهو الاظهر أن معنى لا يتسرى لا يمس سره سره رامة فيها بسته قبل فهذا أن وطئها فقد مس سره سرها إلا أن يشترط التي في ملكه قبل تاريخ النكاح ثم قال في الذي التزم أن لا يتسرى أيضا إذا كان له أمهات أو لا تقدم انخاذه أياهن قبل نكاحه فوطئهن بعد ذلك فاختلت هل يلزمه الشرط أم لا فروى يحيى عن ابن القاسم في العتبية أنه يلزمه الشرط لأن التسرى هو الوطء ولأن التي اشترط أن لا يتسرى معها إنما ارادت أن لا يمس معها غيرها وقال أبو زيد واصبغ وقال محضون لاشئ عليه في أمهات أو لاده قال ابن لبابة قول محضون جيد وقال بعض المؤقتين قول ابن القاسم أصح عند أهل النظر وقاله أبو ابراهيم واختاره ابن زرب ولم يرق قول محضون شيئا وبه قال ابن سهل قال فضل وهذا بخلاف شرطه أن لا يتخذه أم ولد إذا هو لم يقل ولا يتسرى ثم ظهر له أم ولد قديمة من قبل عقد النكاح فانما كالزوجة القديمة في هذا الاقيام للزوجة عليه بوطئها ولا يجب له أن يمسها وانما هذا لئلا يفهم ان يتخذ من أمهات الأولاد بعد عقد نكاحها ونزات هذه المسئلة فافتي فيها الباجي بهذا ويحتمل أن يلزمه الشرط فيها وإن كانت قديمة ابن عرفة وهذا هو الآتي على تعليل ابن القاسم بأن القصد بالشرط أن لا يجمع معها غيرها فان نوع المصنف الاختاذ إلى اتخاذ أم ولد وسرية على ما صوبت ولم يتكلم في التسرى الأعلى أم الولد السابقة عكس ما نقلت عن المتبينة قلت له المصنف رأى أن الأمر فيهما واحد وانما القصد التفريق بين الاختاذ والتسرى فظهر أن لا يتسرى أشد من لا يتخذ لهما كس المشهور فيهما أو أم لا يبطأ فهو أشد من لا يتسرى باعتبار ما نقله قال ابن نافع إنما التسرى عندنا الاختاذ وليس الوطء فان وطئ جارية لا يريدها نكاحا للولد فلا شيء عليه إلا أن يكون الشرط أن وطئ جارية فيلزمه ونحوه روى علي بن زياد وانكره المدنيين طغخبي فيما رجمه غ نظر فان ما نقله دليل لعمدة كلام المصنف فان حاصل ما نقله عن ابن القاسم ومحضون أنهم لم يحتجوا في أنه يلزمه الشرط في التباينة من أم ولد أو وسرية في لا طء كما قال المصنف وانما اختلافنا في لا تسرى فحمله ابن القاسم على الوطء فالزعم في السابقة وحله محضون على الاختاذ فلم يلزمه في السابقة وعلى هذا مشي المصنف فان قات الاتفاق الذي ذكره يعارضه قول المصنف على الأصح قلت يحتمل أن المصنف اطلع على قول لغيرهما على أن هذا وارد على غ أيضا واعترض الخط على غ بأنه في آخر كلامه نقل عن ابن عاتق أن الوطء أشد من التسرى فهو أولى بالزوم في السابقة وحاصل المسئلة أنه أن شرط أن لا يبطأ أو لا يتسرى وخالف لزمه في السابقة باتفاق ابن القاسم ومحضون في لا يبطأ وعلى قول ابن القاسم فقط وهو المشهور في لا يتسرى وأخرى في اللاحقة فيهما ما وأن شرط أن لا يتخذ لزمه في اللاحقة دون السابقة باتفاق فالمسئلة على طرفين وهما لا يبطأ ولا يتخذ وواسطة وهي لا يتسرى قال ابن القاسم هي كالباطل وقال محضون كلا يتخذ وقد نظم فقيهل

وطء تسرى مطلقا قدرنا * كلا حق مع اتخاذ علما

تلخيصه لزوم كل ما عدا * من سبقت مع اتخاذ وجداء

(و) أن شرط على الزوج أنه لا يتزوج ولا يتسرى على زوجته ولا يخرجها وأن خالف فامرأها

السابقة (قوله فيها) أي أم الولد (قوله وهذا) أي لزوم الشرط في أم ولد السابقة (قوله نوع) بفحركات متقلا (قوله ما صوبت) أي بقولك ولو شرط أن لا يتخذ أم ولد ولا سرية (قوله فيهما) أي أم الولد والسرية (قوله لتعاكس المشهور فيهما) لأنه في لا تسرى الزوم في السابقة وفي لا يتخذ عدمه (قوله وليس) أي التسرى (قوله ونحوه) مقبول روى (قوله على) بكسر اللام وشدة الباء فاعل روى (قوله أنه) أي الزوج (قوله أن شرط) أي لزوجته (قوله وخالف) أي بوطء سابقة على شرطه (قوله لزمه) أي الشرط الزوج (قوله في السابقة) أي على شرطه تنازع فيه خالف ولزم (قوله في لا يبطأ) صلة لزم (قوله وعلى قول ابن القاسم) عطف على باتفاق (قوله في لا يتسرى) صلة لزم (قوله فيهما) أي لا يبطأ ولا يتسرى (قوله وهي) أي الواسطة (قوله كالباطل) أي في الزوم في السابقة (قوله لا يتخذ) أي في عدم الزوم في السابقة (قوله نظم) بضم فكسر أي الحاصل (قوله علما) بضم العين (قوله وجداء) بضم الواو (قوله شرط) بضم فكسر (قوله على زوجته) تنازع فيه يتزوج ولا يتسرى (قوله ولا يخرجها) أي من بيتها أو بلادها

(قوله عطفها بالواو) كذا لا تزوج ولا تسرى عليك ولا يخرجك من كذا (قوله كذلك) أي عطفها بالواو (قوله لا أراد) أي الزوج (قوله جمعها) أي الزوج الشرطي (قوله الزوجة) ١٣٥ تفسير لفاعل تلك المستتر فيه (قوله أنه) أي

كلام المصنف (قوله ولذا) أي كون محله إذا طلقها قبل البناء محله قال (قوله أنه) أي الصداق (قوله إذا كان) أي الصداق (قوله على الثاني) أي أنها تلك بالعقد الكل (قوله والثالث) أي أنها لا تلك بالعقد شيئاً (قوله لأنه) أي الولد (قوله على هذا) أي أن حكم الولد حكم الصداق على كل قول (قوله لحكمه) أي ابن عرفة (قوله بأنه) أي الولد كالمهر (قوله ثم ذكره) أي ابن عرفة (قوله فيها) أي الغلة (قوله وثباته) أي الخلاف فيها (قوله بينهما) أي الزوجين (قوله لأنه) أي أنها لا تلك شيئاً بالعقد الخ علة قرره (قوله فزيادته) أي المهر (قوله له) أي الزوج (قوله ونقصه) أي المهر (قوله عليه) أي الزوج (قوله وقد تلف) أي المهر حال (قوله فيه دفع) أي الزوج (قوله وأن زاد) أي المهر (قوله فمهي) أي الزيادة (قوله أو تلك) أي الزوجة بالعقد (قوله الجميع) أي جميع (قوله فمهي) أي زيادة (قوله فمهي) أي المهر ونقصه (قوله لها) أي الزوجة راجع للزيادة (قوله لها) أي الزوج (قوله ومن تبعه

بيدها وفعل بعض ذلك (قوله لها) أي الزوجة (الخيار) في فراقه وعدمه (ب) بب مخالفتها في (بعض شروط) بأن تزوج أو تسرى عليها أو أخرجها من قبل حال الاشتراط أن فعل شيئاً منها فامرها بيدها بل (ولم يقل) بضم ففتح (أن فعل) الزوج (شيئاً منها) أي الأشياء التي اشترط عليه عدم فعلها قلها الخيار بفعله بعضها في صورتين أحدهما عطفها بالواو ثم يقول أن فعلت شيئاً منها فامر كبيدها والثانية كذلك إلا أنه لم يقل أن فعلت شيئاً منها أبان قال متى تسريت وتزوجت عليك وأخرجتك فامر كبيدها ومثل هذا كتابة المولى أنه شرط على نفسه شروطاً معينة وشرط لها الخيار بمخالفتها قلها الخيار بمخالفتها في بعضها وهذا موافق لقوله في اليمين والبعض ولكنه ضعيف والمذهب أنه لا خيار لها في الشروط المعطوفة بالواو ولم يقل أن فعلت شيئاً منها إلا بفعله جميعها وعلى هذا القرافي في شرح التنقيح والواو نحو وبه ائتي صر قائلاً أن أباداً أن لا يلزمه شيء ببعضها جمعها بالواو ولا يقول أن فعلت شيئاً منها وظاهر كلام هؤلاء ولو كتب لها بها وثيقة عند مالكي فإن عطفها بأولها الخيار ببعضها ولو لم يقل أن فعل شيئاً منها وكلام المصنف في تعليق خيارها أو كون أمرها بيدها كما هو ظاهر فإن علق طلاقاً واعتقا وتبع بفعله بعضها بدون خيارها (وهل تلك) الزوجة (بالعقد) للنكاح (النصف) من المهر ولا تلك النصف الآخر إلا بدخول أو موت فإن طلقها قبل البناء وتشطر المهر (فزيادته) أي المهر (كنتاج) أي أولاد الصداق (وغلة) للصداق (ونقصه) أي الصداق بنحو سرقة (لها) أي الزوجين راجع للزيادة (وعليهما) أي الزوجين راجع للنقص البناء الذي دل عليه كلامهم أنه انما محله إذا طلقها قبل البناء ولذا قال ابن عاشر الصواب وضع هذه المسائل بعد قوله وتشطر الخ كصنيع ابن الحاجب وأما أن فسخ قبله فالزيادة للزوج والنقص عليه وإن دخل بها ومات أحدهما فالزيادة لها والنقص عليها والحاصل أنه في التلف إذا كان لا يغاب عليه وشهدت بنمته بقلقه بلا تعد ولا تفرط فضمانه من هولاء كما كان وكذا حكم الزيادة وهذا هو المشهور وأما ما نبه على الثاني والثالث فضعيف وقد كرر المصنف حكم الضمان هنا وفي مواضع ومحمده ما ذكرناه وقوله كنتاج ظاهره كإبن الحاجب أن الولد كالثقل يأتي فيه التفرع مع المذكور وليس كذلك بل الولد حكمه حكم الصداق على كل قول لأنه ليس بغلة وصنيع ابن عرفة يدل على هذا لحكمه بأنه كالمهر ثم ذكر الخلاف فيها وثباته على القوانين وكذا صنيع المدونة وفي التوضيح أن كون الولد ليس بغلة هو المشهور في المذهب وقد نص في المدونة على أن ولد الأمة ونسل الحيوان يكون في الطلاق قبل البناء بينهما (أولاً) تلك الزوجة بالنصف أي لا تلك شيئاً وبه قررت لأنه الذي شمره ابن شاس فزيادته ونقصه عليه فإذا طلقها قبل البناء وقد تلف فيه دفع لها نصف قيمته وإن زاد فمهي له أو تلك الجميع فمهي لها وعليها وجعله تن زاد بعد قوله في الجواب (خلاف) طي ذكر ابن الحاجب وابن عرفة وغيرهما الخلاف في أنها هل تلك بالعقد النصف أو الجميع وفرعوا عليهم ما هل الغلة بينهما أولها وشهر ابن شاس أنها لا تلك بالعقد شيئاً ولم يفرع عليه أن الغلة للزوج ولما تسلم على التسطير فرع على القولين المذكورين في كلام ابن الحاجب وابن عرفة ولم أر من فرع على أنها لا تلك به شيئاً كون الغلة للزوج سوى الشارح ومن تبعه

أي القول بأنها لا تلك بالعقد الجميع (قوله بينهما) راجع للنصف (قوله أولها) راجع للجميع

(قوله وان لم يكن مشهورا) حال (قوله فخالفة اصطلاحه) أى فى التعبير بخلاف (قوله له) أى الزوج (قوله بانها) أى الغلة (قوله) يبنها) أى الزوجين (قوله وعلى قول الغير) أى بانها تلك بالعقد الكل (قوله تكون) أى الغلة (قوله لها) أى الزوجة (قوله هذا) أى الاعتراض بخالفة المدونة (قوله لانه) أى ابن شاس (قوله عليه) أى انها لا تملك به شيئا (قوله كلامه) أى المصنف (قوله وبه) أى ان الولد كالغلة يأتى فيه التفريق صله تصريح (قوله وهو) أى كون الولد حكمه حكم الصداق على كل قول (قوله ان الولد ليس بغلة) بيان لقواعد المذهب بحدف من (قوله هذا) أى ان الولد ليس بغلة (قوله لانه) أى ابن عرفة (قوله ثم ذكر) أى ابن عرفة (قوله فيها) أى الغلة (قوله من زيادة بولادة) بيان لما (قوله مثله) أى المهر خبر ما (قوله وفى كون غلته) أى المهر (قوله ثمرة الخ) بيان لغلته (قوله له) أى الصداق ١٣٦ صلة هبة (قوله وهو) أى الصداق رقيق حال (قوله لها) أى الزوجة خبر كون

(قوله او يبنها) أى الزوجين (قوله بناء على ملكها) أى الزوجة (قوله بالعقد كله) أى المهر راجع لقوله لها (قوله او بعضه) راجع لقوله يبنها (قوله من حيوان الخ) بيان لما (قوله مما هو بعينه) بيان لحيوان او غيره (قوله فقال) أى تغير (قوله تما) أى زاد (قوله من هذه الاشياء) بيان لما ادرك (قوله من نقص الخ) بيان لما (قوله لانه) أى الزوج (قوله بشرى بها) أى الزوجة فى الصداق (قوله بجائز) أى يستان (قوله معين) راجع للعاث والعبد (قوله قبله) أى البناء (قوله بينهما) خبر ما (قوله كان) أى الصداق (قوله واكسبت) أى الامة (قوله واغتات) أى الامة (قوله وهب) بضم

ولو لا ما قالوه لا يمكن جعل قوله ولا على ان مراده ولا تلك النصف بل الجميع فيكون اوفق بكلام ابن الحاجب وابن عرفة ويأتى التفريق عليه وان لم يكن مشهورا فخالفة اصطلاحه اخف من مخالفة غيره على انه قال فى توضيحه وفى كلام صاحب الجواهر نظر لخالفته للمدونة اه يعنى فى تشهير كون الغلة له وقد صرح فى المدونة بانها يبنها وعلى قول الغير تكون لها ولا يلزم هذا ابن شاس لانه لم يفرعه عليه كما تقدم ثم ان ظاهر كلامه كابن الحاجب ان الولد كالغلة يأتى فيه التفريق وبه صرح عجب ومن تبعه وليس كذلك لان الولد حكمه حكم الصداق على كل حال وعلى كل قول وهو الموافق لقواعد المذهب ان الولد ليس بغلة وصنيع ابن عرفة يدل على هذا لانه حكم الولد بحكم المهر ثم ذكر الخلاف فى الغلة والبناء فيها على كلا القولين ونصه وما حدث بالمهر من زيادة بولادة مثله وفى كون غلته ثمرة او غيرها او هبة مال له وهو رقيق لها او يبنها بناء على ملكها بالعقد كله او بعضه وكذا يصح المدونة ونصها كل ما اصدق الرجل امراته من حيوان او غيره مما هو بعينه فقبضته أو لم تقبضه حال سوقه أو نقص فى بدنه أو غما أو تولد ثم طلقها قبل البناء فلزوج نصف ما ادرك من هذه الاشياء يوم طلق على ما هو به من نقص أو غما ولا ينظر فى هذا الى قضاء قاض لانه شريكها وكذا ان نكحها بجائز او عبد معين ثم طلقها قبله فاعلت الثمرة أو العبد بينهما كان بيدها أو بيده وكذا الامة فادعنده أو عندها أو كسبت مالا أو اغتات غلة أو وهب لها أو لا عبد مال فهذا كله ان طلقت قبله بينهما وكل ما غل أو تناسل من ابل أو بقرا وغنم أو غر شجر أو فحل أو كرم فهو بينهما وقيل ان كل غلة أو غرة لها خاصة بضمها انما اه فقد رأيت انه لم يذكر البناء الا فى الغلة والخق هو المتبوع والله الموفق (و) ان وهبت أو عتقت الزوجة الصداق ثم طلقت قبل البناء فهبت بها واعتاقها ماضيان (عليها) أى الزوجة المطلقة قبل البناء بعد هبة الصداق واعتقه (نصف قيمه) الصداق (الموهوب) منها لغير زوجها (أو المعتق) بفتح المثناة معتبرة (يومهما) أى الهبة والاعتاق لانه يوم التقويت والاختدام كالهبة وظاهره ولو معسرة ابن الحاجب وتعين القيمة فى الهبة

فكسر (قوله لها) أى الامة (قوله مال) نائب فاعل وهب (قوله طلقت) بضم فكسر مثقلاى الزوجة (قوله والعق قبله) أى البناء (قوله بينهما) خبر هذا (قوله من ابل الخ) تنازع فيه غل وتناسل (قوله فهو) أى المعتل والمتناسل (قوله يبنها) أى الزوجين خبر هو والجله خبر كل (قوله لها) أى الزوجة (قوله بضمها) أى بسبب ضمان الزوجة الصداق (قوله رأيت) بفتح التاء (قوله لانه) أى صاحب المدونة (قوله المتبوع) بفتح الموحدة (قوله الموفق) بكسر القاء (قوله والاختدام) أى هبة الصداق الرقيق من الزوجة لغير زوجها (قوله كالهبة) أى فى النفوذ وغرم نصف قيمته للزوج خبر الاختدام (قوله وظاهره) أى كلام المصنف (قوله ولو معسرة) أى يوم الهبة والاعتاق (قوله وتعين القيمة) أى للتشطيع بين الزوجين بالطلاق قبل البناء (قوله فى الهبة) أى من الزوجة للصداق لغير زوجها

(قوله والعق) اى للصداق الرقيق الناجز من الزوجة (قوله والتدبير) اى عتقه على موتها (قوله والبيع) اى من الزوجة للصداق (قوله ونحوها) اى المذكورات كالكاتبة والاعتاق لاجل والاخذام (قوله افاته) بفتح الهمز اى الزوجة المهر بشئ مما تقدم (قوله ونصف عن المبيع) عطف على القيمة (قوله فالاول الخ) اى والثانى وهو اعتبار يوم القبض بناء على انهم المثلث بالعقد شياً (قوله والا) اى وان كان بيعها بمحابة (قوله فله) اى الزوج (قوله بنصفها) اى المحابة (قوله فيها) اى المحابة وعدمها (قوله ان لم يعلمه) اى الزوج اعتاقها (قوله الابعده) اى طلاقها (قوله اليه) اى طلاقها (قوله رده) اى عتقها (قوله زاد) اى الرقيق (قوله لماسير به عليه) اى من قوله ثم ان طلقها الخ علة لقوله اقتصر على العسر (قوله لزوال حجر الزوج عليها) علة لعق نصفه (قوله به) اى الطلاق علة لزوال (قوله امرت) بضم فكسر ١٣٧ اى الزوجة تفسير لقوله عتق النصف

(قوله به) اى عتق نصفه
(قوله منه) اى عتقه (قوله
فرد الزوج الخ) تقر بيع
على ثم ان طلقها عتق النصف
(قوله الكتاب) اى المدونة
(قوله وعلى الاول) اى
الايقاف (قوله بعده) اى
البناء (قوله له) اى الزوج
(قوله هبها) اى الزوجة
الصداق لغير زوجها (قوله
وصدقها) اى الزوجة
بالصداق على غير زوجها
(قوله بالاولى) بفتح الهمز
(قوله يومهما) اى الهبة
والصدقة (قوله وان طلقها
اى قبل البناء او بعده) (قوله
اومات) اى الزوج ولو قبل
البناء (قوله فلا تؤمر) اى الزوجة (قوله به) اى الزوجة
اى الصداق (قوله ولا
صدقة) اى التصديق
بالصداق (قوله وهو) اى
التشطر (قوله من ملكه)

والعتق والتدبير والبيع ونحوها يوم افاته وقبل يوم قبضته بناء عليه ما ونصف عن المبيع قال في التوضيح اى على القولين السابقين أو المتأخرين اى هل ملك النصف او الجميع وهو ظاهر اه فالاول وهو اعتبار يوم الافاته معني على انها ملك النصف ونحوه لابن عبد السلام قال في التوضيح والمشهور اعتبار يوم الافاته وهو مذهب ابن القاسم في المدونة (و) ان باءت الزوجة الصداق وطلقت قبل البناء فعليها (نصف الثمن) الذي باءت به الصداق (في البيع) بغير محابة والا فله الرجوع عليها بنصفها ومضى المبيع فيه ما وان لم يفت المبيع (ولا يرد) بضم التحتية وفتح الراء وشذ الدال (العتق) للصداق من الزوجة في كل حال (الا ان يرد الزوج) قبل طلاقها أو بعده ان لم يعلمه الابعده واستقر عسرها اليه على المعروف عند اللحنى (لعسرهما) اى الزوجة معتبرا (يوم العتق) فلا يعتبر عسرهما قبله واقتصر على العسر مع ان للزوج رده متى زاد على ثلث مالها ولو أسرت لماسير به عليه (ثم ان طلقها) اى الزوج زوجته قبل بناءها وتشطر الصداق بينهما (عتق) بفتح العين والتاء (النصف) الذي ثبت لها بالطلاق قبل البناء لزوال حجر الزوج عليها به اى امرت بعتقه (بلاقضاء) عليها به ان امتنع منه فرد الزوج نصف زوجته ردا ياقاف هذا مذهب الكتاب وقيل باطل فلا تؤمر بعتق النصف وهذا مذهب أشهب وعلى الاول ان طلقها بعده اومات امرت بعتق جميعه بلاقضاء وله ردها وصداقها بالاولى ان كانت معسرة يومها وان طلقها اومات فلا تؤمر به بعتقه ولا بصدقته (وتشطر) بفتححات منقلا اى انقسم الصداق شطرين اى نصفين نصف للزوج ونصف للزوجة وهو من ملكه على انها لم تملك شيأ منه بالعقد ومن ملكها على انها ملكت الجميع به وعلى ملكها النصف به فعنى تشطرين تشطير به بعتقه به بتميمه للتكميل ببناء او موت (و) تشطر (هز يد) بفتح الميم وكسر الزاى اى ما زاده الزوج لها (بعد العقد) على انه من الصداق كان المزد من جنسه ام لا انصف بصفته من حلول وتأجيل ام لا قبضته ام لا وان مات الزوج او فليس قبل قبضه سقط فله حكم الصداق في الجلة ومفهوم بعده ان المزد قبله او حينه صداق والمزيد للولى بعده ولا يشطر وهذا في النكاح الصحيح والفساد بعده ولم يؤثر خلافا في صداقه كنكاح المحرم

١٨ من في اى الزوج (قوله منه) اى المهر (قوله ومن ملكها) اى الزوجة عطف على من ملكه (قوله على انها) اى الزوجة (قوله به) اى العقد (قوله تعين) بفتححات منقلا (قوله من جنسه) اى المهر (قوله انصف) اى المزد (قوله بصفته) اى المهر (قوله من حلول الخ) بيان لصفته (قوله قبضته) اى الزوجة المزد (قوله فليس) بضم فكسر منقلا (قوله قبل قبضه) اى المزد تنازع فيه مات وفلس (قوله سقط) اى المزد عن الزوج (قوله فله) اى المزد (قوله للولى) صلة المزد (قوله بعده) اى العقد (قوله له) اى الولي خبر المزد (قوله ولا يشطر) اى المزد للولى بعده بالطلاق قبله (قوله المحرم) بضم الميم

(قوله تكلمت) انضم فكسر (قوله حباء) ١٣٨ بكسر الحاء المهملة فهو حدة معدودا (قوله عدة) بكسر ففتح مخففا (قوله فهو) اى

المذكور من الصداق وما عطف عليه (قوله لهما) اى المرأة (قوله اعطيه) يضم الهمز (قوله اكرم) يضم الهمز وكسر الراء (قوله ابنته) خبر احق (قوله واقسامها) اى الهدية (قوله منه) اى الزوج (قوله الجبيع) اى اذا فسخ النكاح قبل البناء (قوله او النصف الاخر) اى ان طلق قبله (قوله ولا يرجع) اى الزوج (قوله به) اى الجبيع او النصف (قوله من رجوع الزوج عليها) الخ بيان لما (قوله مقامه) اى الممس (قوله فان كان) اى الصداق (قوله وتكمل) بفحركات مثقلا اى المهر (قوله لهما) اى الروجة (قوله وتلف) اى المهر (قوله وان كان) اى المهر (قوله وفسخ) اى النكاح (قوله او عتق الامة) عطف على فساد (قوله فضمانه) اى الصداق (قوله منه) اى الزوج (قوله وان تشطر) اى الصداق (قوله منهما) اى الزوجين (قوله وهو) اى الصداق الخ حال (قوله عوضه) اى قيمته ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا (قوله ذلك) اى نصف عوضه (قوله اعزتها) اى

(و) تشطرت (هدية اشترطت) يضم التاء وكسر الراء الهدية (لها) اى الزوجة (اولولها) او غيرهما واصله اشترطت (قبله) اى العقد او حاله وكذا الهدية قبله او حاله بلا شرط صريح لانها مشترطة حكما قبله المواق ومفهوم قبله ان الهدية بعده لا تشطر ويقوز بها من اهديت له تلخراي داودا عيا امرأة تكلمت على صداق او حياء او عدة قبل عصمة النكاح فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن اعطيه واحق ما اكرم عليه الرجل ابنته او اخته واقسامها تسعة لانها امالها واملولها وامل غيرهما وفي كل اما قبل العقد او معه او بعده فالتي قبله والتي معه تشطران بالطلاق قبل البناء كاتتالها واولولها واغيرهما والتي بعده لا تشطر ويقوز بها المهدى له ان كان وليا او غيرهما وان كانت لها فقيمها خلاف يأتى في قوله وفي تشطر هدية بعد العقد وقبل البناء الخ (ولها) اى الزوجة (اخذ) اى المشتري من مزيدا ومشتري اى اخذ نصفه (منه) اى الزوج او غيره من اخذ منه لانهم لما شرطوه جعلوا لها فيه مدخلا اليه وياخذ الزوج الجميع او النصف الاخر من اخذ منه ولا يرجع به عليها لان الاعطاء ليس منها وانما هو من الزوج فلا يعارض ما هو من رجوع الزوج عليها بنصف قيمة الموهوب وتنازع تشطروا اخذ في قوله (بالطلاق قبل المس) اى الوطء او ما يقوم مقامه كاقامته سنة بيته بعد دخوله بها (وضمانه) اى الصداق (ان هلك) اى تلف في محل يرجع نصفه للزوج (بيينة) شهدت به سلا كما كان مما يغاب عليه ام لا (او) لم تشهد بيينة به لا كما (كان) اى الصداق (مما لا يغاب عليه) اى لا يمكن اخفاؤه وتخبئته ودعوى هلا كما مع سلامته او كان مما يغاب عليه ولم تشهد بيينة بتلقه وهو بيد امين وخبر ضمانه (منها) اى الزوجين ان طلقها قبل البناء فلا رجوع لاحدهما على الاخر فان تخلفا فيهما او مات احدهما او فسخ الفاسد قبله فضمانه من هوله ولو كان يدينه لغيره لا تنفاه التهمة بالبيينة او عدم الغيبة او كونه بيد الامين فان كان بيد الزوج وتسكملت لها بيينة او موت وتلف فضمانه منها وهي مصيبة نزلت بها وان كان يدينها وفسخ قبل البناء لقساده او عتق الامة تحت عبدا واعدم اذن ولي السفينة وسيد العبد فضمانه منه وهي مصيبة نزلت به وان تشطر بالطلاق قبل البناء فضمانه منها فهي مصيبة نزلت به ما (والا) اى وان لم تشهد به لا كما ينة وهو مما يغاب عليه وليس بيد امين (فضمانه (من) الشخص (الذى) هو (في يده) أى حوزة سواء كان الزوج او الزوجة فان طلقها قبل البناء وتلف يدها غرمت له نصف عوضه ويدينه غرم لها ذلك وان فسخ قبل البناء وتلف يدها غرمت له عوضه كله وان تسكملت لها بيينة او موت وهو يدينه غرم لها عوضه كله وهذا في النكاح الصحيح والفاسد بعقد الذي لم يورث خلا في صداقه (وتعين) بفحركات مثقلا اى للتشطير بالطلاق قبل البناء (ما) اى عرض او العرض الذى (اشترته) الزوجة (من الزوج) سواء كان صالحا لجلها ازها ام لا بدليل قوله (وهل) يتعين ما اشترته منه للتشطير (مطلقا) عن التقييد بقصد التخفيف (وعليه الاكثر) من شاور حياء (او) يتعين ما اشترته منه (ان قصدت) الزوجة بشرائه منه (التخفيف) عليه باخذ العرض بذل العين المسماة صداقا لعزتها عليه وهذا للقاضي السمعيل ورجحه ابن عبد السلام في الجواب (تاويلان) فيما اشترته منه صلح لجلها زها ام لا وقصرهما تت و د و من تبع الشارح على ما لا يصلح له لا يتكرر ما بعده وفائدة تعين تشطيرها انه

العين (قوله عليه) اى الزوج (قوله وهذا) اى التأويل الثاني (قوله وقصرهما) اى التأويلين (قوله له) اى جهازها ليس

ايس لاحدهما جبرا لا نحو على تشطير الاصل وان تراضيا على شئ عمل به رجلها اسمعيل
 والمتطلى على التخفيف وابن شاس على عدمه ان جهل حالها افاده عب البناء قصرهما على
 ما لا يصلح هو الذى يدل عليه كلام ابن الحجاب الذى نسج المصنف على منواله غالباً ونصه ويتعين
 ما اشترته من الزوج به من عبد اودار او غيره نعماً ونقصاً وتلفاً وكأنه اصدقها اياه ولذا ليس لها
 ان تعطيها نصف الاصل الا برضاها بخلاف غيره وكذا ما اشترته منه او من غيره من جهاز مثلها
 وشرح فى التوضيح الاول بقوله يعنى اذا اصدقها عينا فاشترت بها من الزوج شيئاً لا يصلح
 لجهازها من عبد اودار او غيره ثم ذكر التأويلين وقال فى الثانى واما اذا اشترت ما يصلح للجهاز
 فلا فرق بين الزوج وغيره فلا يرجع الا نصفه لانها مجبورة على شراء ذلك اه فهو ظاهر فى ان
 محل التأويلين ما اشترته مما لا يصلح للجهاز فقط وبخو شرح الخطاب فهو الذى ينبغى فى كلام
 المصنف لكن فى ق ما يوافق مختار (و) تعين (ما اشترته) من غير الزوج (من جهاز) مثلاً (ها)
 ان اشترته بالصدقات بل (وان) اشترته (من غيره) أى بغير الصداق الذى قبضته من الزوج بان
 اشترته بماله او يحتمل ان الضمير للزوج ولو اولى للجال وان صله وعلى كل فلا تكرار (وسقط) عن
 الزوج المال (المزيد) بفتح الميم على الصداق بعد العقد (فقط) اى دون المزدق له او حاله وصلة
 سقط (ب) سبب (الموت) او الفاس للزوج قبل بنائها وقبضه اشهد عليه ام لا لانها عطيته لم تحز
 الى حصول المانع ولو مات قبل البناء وقبض المزدق فالحارى على ما يأتى فى الهبة انه لا يسقط
 لقبولها اياها سواء اشهد الزوج عليه او لم يشهد قاله د وبجته فيه عجب بان موتها كونه
 ولم يدعه بمقتل (وفى تشطير) بفتح الفوقية والشرين المجتمة وضم الطاء المهمة مشددة اى تنصف
 (هدية) اهداها الزوج لها انطوعاً (بعد العقد) وقبضتها (و) طلقها (قبل البناء) والنكاح صحيح
 فيرجع الزوج عليها بنصفها ان لم تنف ونصف قيمتها او مثلها ان فانت ان شاء فان طلقها بعده
 فلا شئ له منها ولو لم تنف (اولا شئ له) اى الزوج من الهدية بعد العقد ان فانت فى ملك الزوجة
 بل (وان لم تنف) الهدية فى ملك الزوجة وهو الراجح لاقتضاء ابن رشد عليه (الا ان يفسخ) بضم
 الياء النكاح (قبل البناء) من الزوج بها (فياخذ) الزوج (القائم) اى الذى لم ينف فى ملكها
 (منها) اى الهدية ولا يرجع عليها بعوض الفاتت منها وهذا استثناء منقطع لان موضوع
 الكلام النكاح الصحيح (لا) يأخذ الزوج شيئاً من الهدية (ان فسخ) بضم فسح النكاح
 (بعده) اى البناء ولو لم تنف فى ملك الزوجة (روايتان) فيما قبل الا ان يفسخ (وفى القضاء) على
 الزوج (بما يمدى) بضم ايمى قوله وفتح ما قبل آخره للزوجة بعد العقد وقبل البناء (عرفاً) ولم يشترط
 لان العرف كالشرط وعدمه ابناء النكاح على المكاملة (قولان) فى المواق الاحسن فى هذه
 روايتان وفى التى قبلها قولان وعلى القضاء به قيل يتكامل بالموت والبناء ويشترط بالطلاق قبله
 وقيل يسقط به ما وعلى عدمه فهى هبة تحتاج لحوز هو كالهبة المنطوق بها بعد العقد واما
 ما يمدى عرفاً فى العقد او قبله فهو كالصداق وما شرط اهداؤه فيقضيه به اتفاقاً واجرى الموضع
 القولين فيما جرى العرف باهدائه فى المواسم كالعيدين واستظهر القضاء به لانه كالشرط وذكر
 ابن سلون انه يقضى على الزوجة بكسوة ان شرطت او جرى بها العرف ونقل فى الفائق فجوه
 عن نوازل ابن رشد لكن قال فى التحفة بشرط كسوة من المخطور للزوج فى العقد على المشهور
 المنطوق بها بعد العقد (اى فى الخلاف فى التشطير بالطلاق قبل المس وعدمه) (قوله لانه) اى العرف (قوله شرطت) بضم فحسب

من عبد اودار) بيان لما (قوله
 وكأنه) اى الزوج (قوله
 اياه) اى ما اشترته (قوله ولذا)
 اى تعين ما اشترته منه به
 (قوله الاول) اى قوله
 ويتعين ما اشترته من
 الزوج من عبد اودار او
 غيره الخ (قوله فى الثانى)
 اى قوله وكذا ما اشترته
 منه او من غيره من جهاز
 مثلاً (قوله فهو) اى كلام
 ضيق (قوله فهو) اى ما شرح
 به الخط (قوله انه) اى المزيد
 (قوله والنكاح صحيح) حال
 (قوله فان طلقها بعده)
 اى البناء مفهوم قبل البناء
 (قوله للزوجة) صلة يمدى
 (قوله بعد العقد) صلة
 يمدى (قوله ولم يشترط)
 بضم الياء حال (قوله لان
 العرف الخ) صلة للقضاء بها
 (قوله وعدمه) اى القضاء
 به اعطى عليه (قوله فى هذه)
 اى مسألة الهدية (قوله
 روايتان) اى بدل قولان
 (قوله وفى التى قبلها) اى
 تشطير هدية بعد العقد
 (قوله قولان) اى بدل
 روايتان (قوله به) اى
 ما يمدى عرفاً (قوله بما)
 اى الموت والطلاق قبله
 (قوله وعلى عدمه) اى
 القضاء به (قوله وهو) اى
 ما يمدى عرفاً (قوله كالهبة
 (قوله شرطت) بضم فحسب

(قوله وعلوه) اي الحظر (قوله نديها) اي الواية (قوله وهو) اي نديها (قوله لجله) اي ابن القاسم فهمى من اضافة المصدر لفاعله والامر مفعوله (قوله وعليه) ١٤٠ اي النديب (قوله بها) اي الواية (قوله وبالحو) بالجيم (قوله وكذا يرجع

وعلوه بجميع البيوع والتمكاح ابن القاسم في شرحها ما لابن سلون خلاف المشهور ولكن جرى به العمل (وصحح) بضم فكسر مثقلا (القضاء) على الزوج (بالولاية) اي طعام العرض وهو قول الامام رضي الله تعالى عنه وأشار بصحح اقول اي الاصبيح بن سهل الصواب القضاء بها قوله عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن بن عوف اولم ولو بشاة والاصل في الامر الوجوب والراجح نديها وهو مذهب ابن القاسم لجله الامر في الحديث على النديب وعليه فلا يقضى بها (دون اجرة الماشطة) وضارب الدف والكبر والحام والحلوة المتعارفة عندهم وعن وثيقة العقد ومحصولها فلا يقضى عليه بشئ منها الا بشرط او عرف (و) ان اصدقها ثمانية او عبد او انققت عليه وطلقتها قبل البناء وتسطر الصدق (تزوج) الزوجة (عليه) أي الزوج (بنصف نفقة الثمرة) التي اصدقها الزوج اياها وانققت عليه من مالها بين العقد والطلاق (و) نصف نفقة (العبد) الذي اصدقها الزوج اياه وانققت عليه من مالها بينهما وكذا يرجع عليها بذلك حيث كان ماذكر بيده واتفق عليه فالاحسن ورجع المنفق منها بنصفها ولا يعارض هذا قوله لا في ورجعت بما انققت على عبد او ثمة لانه في فاسد فسخ قبل البناء فت هذا على انها ملكت نصفه بالعقد واماعلى ملكها جميعه به فلا يرجع لها بشئ من النفقة على الزوج لانه لم يملك نصفه الا يوم الطلاق وعلى انها لم تملك شيئا به ترجع عليه بجميعها لانها لم تملك نصفه الا يوم طلاقها (و) ان كان الصداق رقية واستأجرت من علم صنعة شرعية كخطاطة وطلقت قبل البناء ففي رجوعها على الزوج بنصف اجرة (تعليم صنعة) ارتفع ثمنه باوعدم رجوعها بها (قولان) لا غير شرعية كضرب عود ولا ان علمته بنفسها ولا ان لم يرتفع ثمنه بها او خرج بصنعة اجرة تعليمه قرآنا وعلمًا ومنه الحساب فلا ترجع بنصفها على الزوج ويذهب جريانها في استتجار الزوج على تعليمها هو في يده ثم طلقها قبل بناءه بها (وعلى الولي) الصغيرة او سقيمة او مجنونة (او) الزوجة (الرشيدة) اي البالغة العاقلة المحسنة لا تصرف في مالها (مؤنة الخ) لجهاز الزوجة وذايتها ايت او بلد آخر اشترط الزوج البناء به ولم يشترطها الولي أو الرشيدة على الزوج وصلة الخ (البلد) او بيت (البناء المسترط) بفتح الراء البناء به من الزوج على الولي او الرشيدة المخاير لبلد او بيت العقد (الاشريط) من الولي او الرشيدة مؤنة الخ على الزوج فيعمل به والعرف كالشرط (ولزمها) أي الزوجة الرشيدة (التجهيز على العادة) في جهاز مثلها المثل (بما قبضته) من زوجها من صداقها (ان سبق) القبض (البناء) كان حالاً ابتداء او حل بعدم مضى اجله هذا قول ابن زوب شهره المتبسط ومقابل له لابن قسحون وابن عرفة فيه تفصيل ونصه وما اجله منه بعد البناء فلا حق للزوج في التجهيز به فان حل قبله لتأخره عن معتاد وقت اهل البلد فلغير ما تم ان قاموا قبله اخذه في ديونهم وان لم يحل فلهم بيعه لا قضاء ثمنه في ديونهم وما اجله قبل البناء فكان النقد وان تعجل البناء قبل حلوله فان تأخر القبض عن البناء فلا يلزمها التجهيز به سواء كان حالاً او مؤجلاً لانه رضى بعدم التجهيز به بدخوله قبله الا بشرط او عرف البرزلى لو أبانها قبل بناءه ثم تزوجها

اي الزوج (قوله بذلك) اي نصف نفقة الثمرة والعبد (قوله هذا) اي بنصف نفقة (قوله لانه) اي الا في (قوله لانه) اي الزوج (قوله به) أي العقد (قوله بجميعها) اي النفقة (قوله لانها) اي الزوجة (قوله نصفه) اي الصداق (قوله علمه) بفتحات مثقلا (قوله وطلقت) بضم فكسر مثقلا (قوله ارتفع) اي زاد (قوله جريانها) اي القوانين (قوله ولم يشترطها) اي مؤنة الخ حال (قوله المخاير) نعت بلد (قوله من زوجها) صلة قبضت (قوله من صداقها) بيان لما (قوله كان) اي ما قبضته (قوله فقصون) يفتح القاء وسكون المنة فوق وضم الحاء المهملة آخره نون (قوله فيه) اي ما حل بعدم مضى اجله (قوله منه) اي الصداق بيان لما (قوله فان حل) اي اجل ما اجل بعد البناء (قوله لتأخره عن معتاد الخ) علة لتأجل اجله قبله مع كونه مؤجلاً بما بعده (قوله فلغير ما تم) اي الزوجة خبر اخذها والجله

جواب ان حل قبله (قوله ان قاموا) اي غرماؤها وعليها (قوله قبله) اي بناءه (قوله وان لم يحل) بصداق اي قبله (قوله فلهم) اي غرماؤها (قوله لا قضاء) اي اخذ (قوله فكان النقد) اي الحال (قوله وان تعجل) اي الزوج الخ بما لغة في قوله فكان النقد (قوله فان تأخر القبض عن البناء) مفهوم ان سبق البناء

بصدائق آخر فلا يلزمها ان تجهز الابعاض قبضته من الصداق الثاني ونحوه اسندوهذا ان كان المقبوض قبل البناء عينا فان كان دارا او خادما فليس عليها بيعه للتجهيز بتمنه قاله ابن زرب واللغوي وكذا ما يكال او يوزن وما في المسطبة عن المؤثقين غير مهول عليه قاله احمد ابن عرفة لو كان النقد عرضا او ثيابا من غير بنم او حيوانا او طعاما او كانا في وجوب بيعه للتجهيز به نقل المسطي وقوله قال اللغوي ان كان مكبلا او موزنا او خادما فلا يكون عليها ان تجهز به ابن سهل عن ابن زرب ان كان مهرها اصلا او عرضا او عبدا او طعاما فلا يلزمها بيع شيء من ذلك لتجهيز به (وقضى) بضم فكسر (له) أي الزوج (ان دعاها) أي الزوج الزوجة (اقتبض ما حل) من صداقها قبل ثباته بها للتجهيز به الجهازا المعتاد لهما وامتنعت من قبضه وارادت بناءه بمقابله ليستقط عنها التجهيز به فيقضى عليها بقبضه لذلك ما لم يكن الزوج على طلاقها او طلاق من يتزوجها عليها او عنق من يتسرى بها عليها على ابرائها له من قدر معين من صداقها الحال فان كان كذلك فلا يقضى عليها بقبض ذلك القدر المعلق على ابرائها منه ما ذكره المعلق حقها ببقائه عليه ويقضى عليها بقبض ما زاد عليه ان كان ومعه موم حل انه ان دعاها القبض المؤجل لتجهيز به فامتنعت فلا يقضى عليها بقبضه لعدم جواز لانه سلف برقعها ولو كان عينا ابن قسطنطين ليس على المرأة ان تجهز بكالها وان قبضته قبل البناء واذا اراد الزوج دفعه وكان عينا فيلزمها اقبوله دون التجهيز به وقيل بالعين لان غيرها لا يلزمها قبوله قبل اجله واما على انه يلزمها ان تجهز فلا يجوز لها قبوله لانها ان قبلته لزمها ان تجهز به وذلك لا يجوز لان المعجل مسلف فقد سلف لينتفع بالجهاز واستثنى من قوله على العادة قبضته فقال (الا ان يسمى) الزوج (شيئا) از يدعما قبضته او يجري به عرف (فيلزم) المسمى او المتعارف الزوجة الرشيدة وولي غيرها (ولا تنفق) الزوجة شيئا (منه) أي الصداق الحال الذي قبضته قبل البناء بها (ولا تقضى) الزوجة منه (دينا) عليها (الا المحتاجة) للاتفاق منه لعدم وجدانها غيره فتتفق منه بالعرف قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه ولا تستغرقه فان طلقها قبل البناء وهي معسرة اتبع ذمها (و) الا (كالدينار) من صااق كثير تقضيه عن دينها والا فحسبها ابن عرفة سمع يحيى ابن القاسم لا يجوز للمرأة ان تقضى في دين عليها من نقدها الا التافه اليسير ما لا خطب له وقال قال مالك لا يجوز الا الدينار ونحوه ابن رشد قوله لا تقضى منه الا الدينار ونحوه من مثل ما في دياتهم وروى محمد بن مالك الدينارين والثلاثة وليس اختلافا بل على قلة المهر وكثرته فقد يكون صداقها الدينارين والثلاثة قاله دينار او واحد منها كثير وقد يكون الف دينار والعشرة واكثر منها قليل وهذا على اصله في وجوب تجهيزها به اه (ولو) تزوج مرأة بشرط تجهيزها باكثر من مهرها ومات قبله و(طوب) بضم الطاء المهملة وكسر اللام الزوج أي طاليه ورثة زوجته (بصدائقها) أي غيرها منهم (لموتها) وقد بشرط تجهيزها باكثر من مهرها العرف به (فطالهم) أي الزوج الورثة (بإبراز) أي احضار (جهازها) الزائد على الصداق المشروط والمعتاد وبإبراز قيمته إما خذميرائه منه او بإبراز ميراثه منه فقط وهو نصفه او ربعه (لم يلزمهم) أي ابراز الجهاز المشروط او المعروف الورثة قاله عبد الحميد الصائغ قائلا لان الاب يقول هب ان الآباء مجهزون بناتهم باكثر من الصداق في حياتهم رفعا لقدرهن وتكبرا لشأنهن وحرصا على حفظهن عند

(قوله وهذا) أي لزوم تجهيزها بما قبضته قبل البناء (قوله النقد) أي الحال (قوله لذلك) أي تجهيزها به (قوله المعجل) بكسر الجيم مقفلا (قوله مسلف) بكسر اللام مثقلا (قوله والا) أي وان لم يكن صداقها كثيرا (قوله دياتهم) أي المدوية (قوله نصفه) أي ان لم يكن لها فرع وارث (قوله او ربعه) أي ان كان لها فرع وارث (قوله حظوتهم) أي رفعتهم

ازواجهن فعند موت البنت يقتضى ذلك كله واختاره تليذه المازرى ولذا قال (على القول)
 مخالفاً لخاله وشيخه اللخمي في لزوم ابرازهم جهازها المشروط او المعروف وعلى الاول فيلزم
 الزوج صداق مثلها على تجهيزها بما قبض من صداقها قبل البناء لا جميع الصداق الذي سماه
 اذ من جهة ان يقول انما جاءت الصداق المسمى لما شرطه من الجهازا وجرى به العرف ولم
 يحصل ذلك ولم يرثه من صداق مثلها ومن جهازها به فقط المازرى نزلت مسألة فاختلف فيها
 شيخاى وهى ماتت زوجة بكر قبل الدخول بها فلما طالب ابوها الصداق طالب زوجها ميراثه من
 الجهازا الذى تجهيز به فافق عبد الحميد بان ذلك ليس على الاب وافق اللخمي بان ذلك عليه وقال
 الاول هب ان الالباء ينفقون ذلك في حيات بناتهم دفعا لقد رهن وتكبير الشأخن وحرصا على
 حفظهن عند ازواجهن فاذا ماتت البنت فعلى من تجهيز ولا تقاس عادة بعادة وقد تكلمت
 مع اللخمي لما خاطبني فيها واسألتني عن وجهها فاجبت به بما تقدم وجرى بيننا كلام طويل اه
 وسئل ابن رشد عن موت الزوجة قبل البناء بها وطلب والدها اخذ ميراثه من صداقها فنفقه
 وكأشه ومن السياقات التي ساقها الزوج اليها وأبى ان يبرز من ماله القدر الذى كان يبرزه لها
 لو كانت حية فاجاب اذا ابى الاب ان يبرزها من ماله ما يكون ميراثا عنها الذى يجوزه به مثلها
 الى مثله على ما تقدم لها وساق اليها فلا يلزم الزوج الا صداق مثلها على ان لا يكون لها جهاز
 الا بقيمة قددها اه وقال في اجوبته فحين ساق لزوجه سياقه عند عقد النكاح وطلب من ايها
 تشويرها بشورة تقاوم سياقته اذا عرف جار عندهم بذلك فابى الاب ما نصه اذا ابى الاب ان
 يجوها اليه بما جرى به العرف والعادة ان يجوزه به مثلها الى مثله على ما تقدمه وساقه اليها كان
 الزوج بالخيار بين التزام النكاح وردده عن نفسه فيسترد ما تقدمه ويسقط عنه ما كلاً وساق
 اه غ وفي فتاوى العبد وسى الذى جرى به العمل في اغنياء الحاضرة اجبار الاب ان يجوزه
 بنته بجثلى قددها فاذا نفقهها الزوج عشرين جهازها الاب باربعين فيزيد عشرين من عنده وهذا
 اذا فات بالدخول واما ان طلبه الزوج قبله فلا يجبر الاب عليه ويقال اما ان ترضى ان يجوها
 لك بقددها خاصة واما ان تطلقها ولا شئ عليك وبهذا القضاء والعمل اه (ولا يها) اى الزوجة
 الجبر (يسع رقيق ساقه الزوج لها) اى الزوجة وصلة يسع (لتجهيز) بقرنه وله عدم بيعه فلا يجبر
 عليه الا لشرط او عرف فبأى الزوج عند البناء بالجهازا المعتاد فان ساقه الزوج للجهازا او جرى
 العرف به فاجبر الاب على بيعه (وفي) جواز (بيعه) أى الاب الجبر (الاصل) اى العقار
 المسوق في صداقها لتجهيز بالمصلحة ومنعه اذا منعه الزوج (قولان) اذا لم يجبر العرف بالبيع
 ولا بعدد ولا على العمل به وعلى المنع فبأى الزوج بما يناسبهما من الجهازا المتيسر واما ما ساقه
 الزوج اليها من الاصول فهل لا يبيع به قبل البناء ام لا حكم القاضي محمد بن بشير من اصحاب
 مالك انه ليس له ذلك للمنفعة التي للزوج فيه وقال غيره انه يفعل فيه ما يشاء بوجه النظر
 ولا مقال للزوج ويجوز ذلك لها ان كانت ثيبا فان طلقها قبل البناء بها كان عليها نصف ثمنه
 ان لم تحب وان ادخلت المرأة على زوجها بجهازا ثم ادعى بعض اهلها ان بعضه له اعارة لها
 وخالفته المرأة او وافقته وهى سقيمة فلا تقبل دعوى غير الاب (وقبل) بضم فكسر (دعوى
 الاب) وكذا وصيه ولو أماً (فقط) أى دون غيره من اهلها ان لم يكن وصيا وصلة دعوى

(قوله ولذا) اى اختيار
 المازرى (قوله لخاله) اى
 المازرى (قوله وشيخه) اى
 المازرى (قوله اللخمي) بيان
 لخاله وشيخه (قوله وعلى
 الاول) اى عدم لزومهم ابراز
 جهازها المشروط والمعتاد
 (قوله من الجهازا) بيان لما
 (قوله الاول) اى عبد الحميد
 (قوله فاجاب) اى ابن
 رشد (قوله وقال) اى ابن
 رشد (قوله اكلاً) اى اجل
 (قوله بجثلى) بفتح اللام
 منى مثل بكسر فسكون
 بلا نون لاضافته (قوله والا)
 اى وان جرى العرف ببيعه
 او عدمه (قوله عمل) بضم
 فكسر (قوله به) اى
 العرف (قوله بما يناسبهما)
 اى الزوجين (قوله من
 الجهازا) بيان لما (قوله من
 الاصول) بيان لما (قوله
 انه) اى الاب (قوله ذلك)
 اى بيع الاصول (قوله
 فيه) اى الاصل (قوله ذلك)
 اى بيع الاصل (قوله
 ادخلت) بضم الهمزة
 وكسر الخاء (قوله بعضه)
 اى الجهازا (قوله له) اى
 بعض اهلها (قوله أماً)
 بضم الهمزة وشد الميم اى
 للزوجة او صاها ابوها
 عليها (قوله ان لم يكن) اى
 غير الاب

(قوله شياً) مفعول اعادة (قوله من حلى ونحوه) بيان شيئاً (قوله كونها) اي الزوجة (قوله محجورة) اي لا يبيع ابصغرا وسفلة
اوجنون (قوله يحلف) اي الاب (قوله ويطلب) بفتح اللام (قوله اصله) ١٤٣ اي مادامه (قوله له) اي الاب (قوله

في اعارته) اي الاب (لها) اي بنته حية او ميتة شيأ من حلى ونحوه بثلاثة شروط احدها
كون دعواه (في السنة) معتبرة من يوم البناء ثانياً ~~كونها محجورة ثالثاً~~ ان يبقى بعد
العارية ما يفي بجهازها المشتري او المعتاد فان لم يكن في الباقي وفاء به فقال ابن حبيب يحلف
ويأخذ منه ويطلب باحضار ما يوفي بالصدق وقاله ابن المواز وفي العنينة لا يقبل قوله الا ان
يعرف اصله له فيحلف ويتبع بالوفاء واقتصر عليه ابن عرفة والموضح والاب وغيره فيما عرف
اصل له سواء في التوضيح لا تقبل دعوى العارية الا من الاب في ابنته البكر فقط واما الثيب
فلاقضاء له في مالها ابن رشد ومنزل البكر الثيب التي في ولايته قياساً على البكر ومنزل الاب
الوصي فيمن في ولايته من بكر او ثيب مولى عليه اوصله قبل (بين) هذا تلافيق من قول ابن لان
للقائل بقبول قوله في السنة فقط قال يقبل قوله بلايين ومن اشترط البين قال يقبل قوله
في السنة وثلاثة اشهر عقبها افاده الحط وتقبل دعوى الاب الاعارة بالشروط الثلاثة ان
وافقه بل (وان خالفته) اي الاب (الابنة) بكسر الهمزة في دعواه الاعارة (لا) تقبل دعوى
الاب اعارة لها (ان بعد) بضم العين اي تأخر طلبه عن السنة (و) الحال انه (لم يشهد) بضم
المتناة وكسر الهاء الاب قبل البناء على ان هذا الشيء عارية فان كان اشهد على ذلك
قبل قوله بعدها ولو مع بعد لكن ان اشهد عليها قبل البناء قبل بلايين وان اشهد بعده في السنة
قبل قوله بعد بين وسواء كان الاشهاد على اصل الاعارة ودفع الشيء الماعار لها او على الاخبار
بها بعد وقوعها علمت به ام لا وغير الاب اذا اشهد على اصل الاعارة نفهه لا على الاخبار بها
بعده المتبطل فان اتلفته وقد اشهد فان كانت سقيمة فلا ضمان عليها وان كانت رشيدة ضمنته
(فان صدقته) اي الرشيدة اياها في دعواه بعد السنة ولم يشهد (ففي ثلثها) فان زاد عليه
فلزوجها رد اقرباها بما زاد على ثلثها عند ابن الهندي واقتصر عليه في التوضيح زاد الشارح
وظاهر النوادر ان رد الجميع كتبها بما زاد على ثلثها وهذا هو الموافق لقول المصنف وله
رد الجميع ان تبرعت برائد قاله عجمي قات قد يفرق على الاول بان ما يأتي في خالص مالها وله القمع
بشورتها وما هنالك يتحقق كون ذلك كله ملكها المذاعة ابيها فيه (واختصت) البنت عن بقية
ورثة آبيها (به) اي الجهاز الزائد على صدقها لا بقدره فقط اذ تنازع فيه الورثة (ان اورد)
بضم الهمزة وكسر الزاء اي وضع الجهاز (بينها) اي البنت الذي بنى الزوج به ابيها لانه
من اعظم الحيازة وان لم يشهد على ذلك (او) لم يورد بينتها واستمرت تحت يد ابيها الى موته وقد
(اشهد) الاب بان الجهاز الذي تحت يده (لها) اي البنت المحجورة له اصغرا وسفلة اوجنون
ولا يضر بقاؤه تحت يده بعد الاشهاد على انه لها (او اشتراه) اي الاب الجهاز (لها) اي البنت
المحجورة (ووضعه) اي الاب الجهاز الذي اشتراه لها (عند كاهها) وخالفها وعتم مع اشهادها انه
لها او اقرار الورثة بذلك وهذا الاشهاد غير الاشهاد في التي قبلها لان ذلك على تسليمك لها وهذا
على تسميته لها كما دل عليه كلام ابن هزيم الذي في التوضيح والموافق وغيرهما ونصه اماما كان
من ذلك قد سماها لها فاشهد انه شورة لابنته ولم يشهد عليه الا ان الورثة مقرون ان ذلك لابنته
مسمى ومنسوب اليها فلا دخول للورثة فيه وحوز مثل هذا ان يكون يدها او يداهما اه قوله

فيحلف) اي الاب ويتبع
بضم الياء وفتح الباء (قوله
بالوفاء) اي بالجهاز المشتري
او المعتاد (قوله من بكر
او ثيب) بيان ان (قوله
هذا) اي قوله في السنة بين
(قوله الابنة) تنازع فيه
وافقت وخالف (قوله في
دعواه) تنازع فيه وافقت
وخالف (قوله فان كان
اشهد على ذلك) اي
المذكور من الاعارة مفهوم
ولم يشهد (قوله بعدها) اي
السنة (قوله علمها) اي
الاعارة (قوله علمت) اي
الابنة (قوله به) اي الاشهاد
(قوله بعده) اي وقوع
الاعارة (قوله فان زاد) اي
المعار (قوله له) اي الزوج
(قوله يفرق) اي بين
تصدقها اياها على الاعارة
وبين تبرعها (قوله على
الاول) اي رد الزائد على
ثلث مالها (قوله بان ما يأتي)
صلة يفرق (قوله في خالص
مالها) خبر ان (قوله وله)
اي الزوج (قوله ذلك)
اي الذي صدقت اياها في
اعارته (قوله لانه) اي ايراده
بينها علة لاختصاصها به
(قوله على ذلك) اي ايراده
بينها (قوله وخالفها الخ)
بيان ما دخل بالكاف

(قوله من بين) بضم فتح فسكون (قوله شورة) بفتح الشين المجهمة اي بها

(قوله انما) اي الشورة (قوله

١٤٤

من ان نحلية الصبي الخ) بيان لما (قوله بعد العقد) صله وهب (قوله

قبل قبضه منه) صله وهب
(قوله في الاولى) بضم
الهمز اي هبته اليه بعد
العقد وقبل البناء الصداق
الذي سماه لها (قوله قبله)
اي البناء (قوله اذ هو) اي
الصداق (قوله حينئذ)
اي حين وهبته بعد قبضه
(قوله بعده) اي البناء
(قوله في الاولى) بضم
الهمز اي هبته اليه ما سماه
لها (قوله واما في الثانية)
اي هبته اليه ما يصدقها به
من مالها (قوله فهو) اي
الاقل الذي يدفعه لها
(قوله من غيره) اي ما وهبته
له (قوله في الصورتين) اي
هبته اليه ما سماه لها وهبته اليه
ما يصدقها به (قوله وهو)
اي الاتهام بالقبول (قوله
فيه) اي الصداق (قوله
قبله) اي الاتهام (قوله
ويرده) اي الزوج المال
الذي وهبته له ليصدقها به
(قوله في الثانية) اي هبته اليه
ما يصدقها به (قوله سئل)
اي ابن القاسم (قوله قال)
اي ابن القاسم (قوله
ثيبا) اي رشيدة (قوله
في الاولى) بضم الهمز
اي هبته اليه بعد البناء جميع
الصداق (قوله في الثانية)
اي هبته اليه بعضه قبله
(قوله فان كان) اي الباقي
(قوله تكمله) اي ربع الدينار

وحوز مثل هذا الخ انما يرجع للقسم الثاني وهو قوله اولم يشهد الا ان الورثة مقررون الخ الناصر
اللقائي لعل ما هبنا من الاكتفاء بالتسمية مخصوص بالشورة لان الغالب انما انما تشتري وتسمى
للبنات بقصد هبتها اليها وتلكها اياها والافتقد نقل في التوضيح وغيره عن كتاب ابن مزين في الهبة
في رجل قال لولده اجعل في هذا الموضع كراما او جنانا او ابن فيمده دارا ففعل الابن ذلك في حياة
ابيه والاب يقول كرم او جنان او دارا بنى ان القاعة لا يستحقها الابن بذلك وهي مورثة وليس
للابن الاقيمة ما عمله منقوضا قال ابن مزين وقول الرجل في شيء يعرفه هذا كرم ولدى او دابة
ولدى ليس بشيء ولا يستحق الابن منه شيئا الا بالاشهاد بهيته او صدقته او بيعه له صغيرا كان
الابن او كبيرا وكذلك المرأة اه ووافق مسئلة الشورة هذه ما يأتي في الهبة من ان تحلية
الصبي محمولة على الهبة لانها مظنة التخليك (وان وهبت) اي الزوجة الرشيدة (له) اي زوجها
بعد العقد وقبل البناء (الصداق) الذي سماه لها قبل قبضه منه (او) وهبت من خالص مالها
قبل العقد او بعده (ما) اي مقولا (يصدقها) بفتح الياء وسكون الصاد وضم الدال اي يجعله
صدقا قالها اي تزوجها به او بضم الياء وسكون الصاد وكسر الدال اي يدفعه لها صداقا يترقبها
(به) وصلة وهبت (قبل البناء جبر) بضم الجيم وكسر الموحدة الزوج (على دفع اقله) اي
الصداق للزوجة فان كانت قبضته منه في الاولى ثم وهبته له قبله فلا يجب بر على دفع اقله اذ هو
حينئذ كالموهوب بعده وسواء كان الاقل الذي يدفعه لها مما وهبته له وهو معين او من غيره
في الاولى لانه ماله ملك لها بالعقد وصادم ملكها الهبة واما في الثانية فهو من غيره لانه ماله اذ دفعته
له على ان يدفعه لها فخرجه من يدها وعوده لها لا يعتد به ومحل جبره في الصورتين على دفع اقله
حيث اراد البناء فان طلق فلا شيء عليه ويستقر الصداق ملكا له في الاولى ويلغز به اقيمة الزوج
طلق قبل البناء في نكاح نسعية صحيح ولا عيب باحدهما ولا يلزمه نصف الصداق المتبقي ولا بد
من اشهاد الزوج بالقبول وهو في معنى الحيازة فيه ان لم تكن قبضته فان ماتت قبله بطالت الهبة
على قول ابن القاسم وبه العمل اه ويردها في الثانية ان لم يدفعه لها قبل الطلاق وبها يلغز
فيقال زوج طلق قبل البناء ولزمه جميع الصداق وفي اول رسم من سماه عيسى سئل عن بكر
او غيرها أعطت رجلا دينارا على ان يتزوجها بهما قال اذا كانت ثيبا فزادها على ما عطته ربع
دينار فصا اعدا فلا بأس ابن الحاجب واذا وهبته جميع صداقها فلا يرجع شيء ضيق اي اذا
طلقة قبل البناء فلا يرجع عليها شيء ويصح قراءته ترجع بالقولية وهو ظاهر (و) ان وهبت
رشيدة صداقها الزوجها (بعده) أي البناء (لو) وهبت له قبله (بعضه) اي الصداق الزائد على
ربع دينار وابتقت لنفسها منه ربع دينار (فالموهوب) وهو الجميع في الاولى والبعض في
الثانية (كالعدم) اي لا تؤثر هبته خلافا في النكاح لثبوته في الاولى بالدخول في مقابلة الصداق
وصيرورة الباقي صداقا في الثانية فان كان أقل من ربع دينار وجب تكمله وان طلقها قبل
البناء وجب نصفه (الا ان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدرى صلته (تهبه) أي الرشيدة
الزوج جميع صداقها وبعضه (على) غرض (دوام العشرة) بكسر العين المهملة وسكون
الشين المتجمعة اي معاشرتها وطلقة قبل حصول غرضها فبردها لعدم حصول غرضها الذي
وهبت لاجله وشبهه في الرد فقال (كعطيته) أي اعطاء الرشيدة زوجها مالا (الذلك) اي دوام

(قوله اذا فارقها باقرب) شرط في قوله فلها الرجوع عليه الخ (قوله فان بعد) بضم العين اي فراقها (قوله وفيما بينهما) اي وان فارقها فيما بين نزات لم يتعمدها (قوله ففعل) اي تزوج او تسرى (قوله بهذا) اي عدم الفرق بين القرب والبعد (قوله وهو) اي عدم الفرق بينهما (قوله في هذا) اي عدم الفرق بين القرب والبعد في اعطائه لعدم التزوج او التسرى فيفعل (قوله كلاهما) اي ابن عبد السلام وخليل (قوله وقوله) ١٤٥ اي ز (قوله قصارى) بضم القاف اي غاية (قوله عليه) الفرق (قوله فيما) اي العين التي لم يتعمدها والفسخ (قوله فيه) اي الفسخ (قوله ويجبر) بضم الياء وفتح (قوله الموحدة اي الزوج) (قوله عليه) اي اعطائهما مثله من ماله (قوله ان امتنع) اي الزوج (قوله منه) اي اعطائهما مثله (قوله لانها) اي الرشيدة الخ علة لتفسير فاعل وهبت المستوفيه بها (قوله فانه كل) اي المصنف في ارجاع الضمير لها (قوله وان خالف السياق) حال (قوله اذ هو) اي السياق (قوله لخالقته) (قوله ردّها) اي الهبة (قوله لخروجها) اي الزوجة (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله فيها) اي المدونة (قوله جميعه) اي الصداق تنازع فيه قبض وموهوب (قوله قبل الطلاق) تنازع فيه قبض وموهوب (قوله عليه) اي الموهوب له (قوله لان دفعه)

العشرة (فسخ) بضم فكسر النكاح جبر ا على الزوج فلها الرجوع عليه بما اعطته واخرى ان طلقها وظاهره ولو كان فسخه لعيب بمفعله اذا فارقها باقرب فان بعد كسنتين بحيث ان غرضها حصل فلا ترجع عليه بشئ وفيما بينهما ترجع بقدره وهذا اذا لم يفارقها اليين نزات به لم يتعمدها والا فلا ترجع عليه بشئ قاله اصبيح خلافا للحمي افاده ز البنا في قوله اذا فارقها باقرب ذكره للحمي وابن رشد ونصر عليه في سماع اشبه اذا اعطته مالا او سقطت عنه من صداقها على امساكها فارقها او فعت ذلك على ان لا يتزوج او يتسرى عليها فطلقها باقرب فترجع بما اعطت او اسقطت واما ان فعت ذلك على ان لا يتزوج او يتسرى عليها ففعل فقال الخط في التزامه ظاهر المدونة ان لها الرجوع عليه سواء فعله بقرب او بعد وصرح بهذا الحمي وهو ظاهر كلام المصطفى وابن قهيون ولم اقف على خلاف في هذا الا ما اشار اليه الموضع عن ابن عبد السلام انه ينبغي ان يفرق فيه بين القرب والبعد كما فرق بينهما في الفرق وظاهر كلامهما انهما لم يبقا على نص في ذلك وقوله اذا لم يكن فراقها اليين الخ غير ظاهر اذ قصارى امره كونه كالفسخ بجماع الجبر عليه في ما وقد ذكرنا فيه الرجوع فالظاهر قول الحمي لا اصبيح (وان اعطته) اي الزوج زوجة (سفيهة) اي بالغة لا تحسن التصرف في المال (ما يشكها به) قدومه مهر مثلها او اكثر (ثبت النكاح) ويرد لها ما اعطته (وبعطيها) اي الزوج الزوجة (من ماله مثله) وجوبا ويجبر عليه ان امتنع منه فان اعطته اقل من مهر مثلها رده لها واعطاها من ماله مهر مثلها لعدم اعتبار رضاها بدونه لسفهها (وان وهبته) اي الزوجة الرشيدة صداقها لانها التي تعتبر هبتها فانكل على ظهور المعنى وان خالف السياق اذ هو في اعطاء السفيهة وصلة وهبته (ل شخص) اجنبي) اي غير زوجها ولولها (وقبضه) اي الاجنبي الصداق منها ومن الزوج (ثم طلق) الزوج زوجته الواهبة قبل بناءه بها (اتبعا) اي الزوج الزوجة بنصفه وهبتها ماضية وليس للزوج ردها لخروجها من حجره بطلاقها هذا مذهب ابن القاسم في المدونة كما افاده الحمي وعبد الحق قال فيها ولو قبض الموهوب له جميعه قبل الطلاق فلا يرجع الزوج عليه بشئ أبو الحسن زاد في الامهات لان دفعه اليه اجازة لفعليها أبو الحسن فرض في الامهات المسئلة في هبتها قبل قبضها اياه فدفعه الزوج الى الموهوب له فقال لا يرجع على الموهوب له بشئ في رأيي ولكن يرجع على المرأة لانه قد دفعه الى الاجنبي وكان ذلك جائزا له يوم دفعه اليه لان الزوج في هذه الهبة حين دفعها الى الموهوب له على أحد امرين اما ان تكون

١٩ منح نى اي الزوج الصداق (قوله اليه) اي الموهوب له (قوله لفعليها) اي هبة الزوجة (قوله في هبتها) اي الزوجة صداقها لاجنبي (قوله قبضها) اي الزوجة (قوله اياه) اي الصداق من زوجها (قوله قد دفعه) اي الصداق (قوله فقال) اي ابن القاسم (قوله في رأيي) اي اجتمعا دى (قوله ولكن يرجع) اي الزوج (قوله لانه) اي الزوج (قوله قد دفعه) اي الزوج الصداق (قوله ذلك) اي دفعه للموهوب له (قوله له) اي الزوج (قوله اليه) اي الموهوب له

(قوله مؤسرة) أى والصداق لا يزيد على ثلثها (قوله وهبته) أى الزوجة الاجنبى (قوله فذلك) أى هبتها وكره لتد كى خيرة
(قوله جائز) أى ماض (قوله) ١٤٦ (لوقبضته) أى الزوجة الصداق من زوجها (قوله غير) بضم

المرأة مؤسرة يوم وهبته هذا الصداق فذلك جائز على الزوج على ما أحب او كره او تكون معسرة
فانه فذلك الزوج حين دفعه الى الموهوب له ولو شاء لم يجز فليس له على الاجنبى قليل ولا كثير
بمنزلة ما لو تصدقت بها لأكاله فاجازه اه ابو الحسن انظر لوقبضته ثم وهبته ودفعته الى الموهوب
له وعثر عليه بعد الطلاق هل يجزى على هذا الجواب او على الجواب الذى قبله فيما اذا لم يقبضه
حتى طلقت الزوجة يعنى من التفرق بين كونه من مؤسرة او معسرة يوم الطلاق على الاول
اختصرها اللخمي قال فان قبضها الموهوب له منها ومن الزوج وذ كرا الجواب الخ المسئلة وهو
ظاهر اختصار أبي سعيد اه وهو ظاهر اطلاق المصنف وذ كرا أيضاً ابو الحسن عن عبد الحق ان
قول ابن القاسم يراعى عسرها ويسرها يوم الطلاق يدل على عدم اعتبار رجل الثلث الهبة قال
لانها زات عن عصمة الزوج بالطلاق فلا يراعى الثالث اه ونقله ابن عرفة أيضاً قل هذا كله
على ان التمسيد يجعل الثلث خلاف مذهب ابن القاسم نعم في المدونة مثل عبارة التوضيح لكن
فيما قبل الطلاق لا فيما بعده كما هو موضوعنا ونصها فان وهبت مهرها لاجنبى قبل قبضها وهى
جائزة الاخر فان جعل الثلث جازوا ان جازوا الثلث بطل جميعه الا ان يجزى الزوج اه ابو الحسن
ظاهره انه على الرد الشيخ معناه اذا بطله لان مذهب ابن القاسم انه على الاجازة حتى يرد
بينه ما في كتاب الجمالة وقول ابن الماجشون ومطرف هو على الرد حتى يجزى اه وبه تعلم ان ما
قاله احمد هو الصواب دون ما قاله عجم (و) ان وهبت الزوجة صداقها لاجنبى ودفعته له ثم
طلقت قبل البناء وغرمت للزوج عوض نصفه (لم) الاولى فلا (ترجع) الزوجة (عليه) أى
الموهوب له بنصف الصداق الذى غرمته للزوج فى كل حال (الا ان) بفتح الهمز وسكون النون
حرف مصدرى صلته (تين) بضم الفوقية وفتح الموحدة وكسر التحتية مشقولة أى تظهر الزوجة
للموهوب له حين الهبة (ان) المال (الموهوب صداق) أى يعلم الموهوب له ذلك كذا ينبغي قاله
سالم فان بينته او علمه رجعت عليه بنصفه فقط فلا ترجع عليه بالنصف الذى ملكته ولو بينت أنه
صداق ابو الحسن فى الامهات ولا ترجع على الموهوب وفى كتاب محمد ترجع عياض قبل معنى
ما فيها وهبته هبة مطابقة ومثالب للموهوب اقبضها من زوجى ولو صرح له ان الهبة من
الصداق فلها ان ترجع كما حكى محمد وجعل ابن يونس ما فى الكتابين على الخلاف ونحوه اللخمي
واقصر المصنف على تأويل الوفاق والله اعلم (وان) وهبت الزوجة صداقها لاجنبى و (لم)
يقبضه أى الموهوب له الاجنبى الصداق الموهوب حتى طلقت قبل البناء (اجبرت) بضم
الهمز وكسر الموحدة (هى) أى الرشيدة الواهبة فصل به لارادة العطف على ضمير الرفع المستتر
على امضاء الهبة مؤسرة كانت يوم الهبة او الطلاق او معسرة لملكها التصرف فى الصداق
يوم هبتها (و) اجبر الزوج (المطابق) بفتح الطاء وكسر اللام مشددة قبل بناءه بالواهبة على امضاء
الهبة فى النصف الذى رجع له بالطلاق قبله (ان ايسرت) الزوجة ينصف الصداق الذى للزوج
قاله ابو الحسن فلا يشترط يسرها بجميع الصداق (يوم الطلاق) أى سرت يوم الهبة أيضاً لم لا
فهذا شرط فى جبره فقط ويشترط فيه ايضا عدم تعيينها انه صداق فان أيسرت يوم الطلاق

فكسر أى اطلع (قوله على
الاول) أى جريانه على هذا
الجواب صلة اختصر
(قوله قال) أى اللخمي
(قوله فان قبضها) أى الهبة
(قوله وهو) أى الجريان
على الاول (قوله ونصها)
أى المدونة (قوله جائزة
الاخر) أى رشيدة (قوله
انه) أى اعطاها (قوله
الشيخ) أى ابو الحسن (قوله
اذا بطله) أى اعطاها (قوله
لان مذهب ابن القاسم الخ)
عنه لقوله معناه اذا بطله
الخ (قوله انه) أى اعطاها
(قوله يرد) بضم فتح (قوله
بينه) بفتحات منقولة (قوله
هو) أى تصرفها (قوله او
يعلم) عطف على تين (قوله
ذلك) أى ان الموهوب
(قوله ترجع) أى على
الموهوب (قوله فيها) أى
الامهات (قوله مطابقة) أى
غير مبنية انها من الصداق
(قوله) أى الموهوب (قوله
فلها ان ترجع) كما حكى
محمد (أى فيين الكتابين وفاق
(قوله قبل بناءه بالواهبة)
صلة المطلق (قوله على
امضاء الهبة) صلة اجبر
(قوله قبله) أى البناء (قوله
فهذا) أى ان ايسرت يوم

الطلاق تقر يع على سواء كانت مؤسرة الخ (قوله فى جبره) أى الزوج (قوله فيه) أى جبره (قوله فان ايسرت
يوم الطلاق) أى بنصف الزوج مفهوم ان ايسرت يوم الطلاق

(قوله فلا يرجع) أي الزوج (قوله به) أي نصف الزوج (قوله فلو قال كالمطلق) تفريع على فهذا الشرط في جبره فقط (قوله في الأولى) بضم الهمزة أي مخالفته على كعبد (قوله وفي الثانية) أي مخالفته على كعبد (قوله فيها) أي الثانية (قوله والفرق) أي بين الخلع والطلاق (قوله بعده) أي الوطء (قوله وان علم من قوله السابق الخ) حال (قوله لدفع توهم سقوطه) على النص على هذا هذا (قوله من قوله وان خالعه الخ) صلة توهم (قوله به) أي عتقه عليها (قوله ١٤٧ وهي عامة) أي بعته عليها (قوله ولم يعلم) أي الزوجان بعته عليها

أي الزوجان بعته عليها
(قوله فان علم) أي الزوج
بعته عليها (قوله دونها)
أي الزوجة فلم يعلم بعته
عليها (قوله فلا يرجع) أي
الزوج (قوله وفي رجوعها)
أي الزوجة (قوله عليه) أي
الزوج (قوله وعنده) أي
الرجوع (قوله ثم قال) أي ابن
القاسم (قوله إلى) بشد الياء
(قوله انهما) أي الزوجين
(قوله عالمان) أي بعث
الصداق عليها (قوله كانا)
أي الزوجان (قوله جاهلين)
أي عتقه عليها (قوله وان
علمت) أي الزوجة عتقه
عليها (قوله دونه) أي
الزوج فلم يعلم بعته عليها
(قوله له) أي الزوج (قوله
نصفه) أي الرقيق فيرد
عتقها فيه (قوله نصفها)
أي الزوجة (قوله الا ان
يشاء) أي الزوج امضاء
عتقها في نصفه واتباعها
أي الزوجة (قوله ينصف
قيمتها) أي الصداق (قوله
فذلك) أي اتباعها ينصف
قيمتها (قوله له) أي الزوج
(قوله عتقه) أي الصداق

فلا يرجع على دفع النصف الذي استحقه بالطلاق قبل البناء ولا يتبعها الموهوب له به قاله عجم
وقال أحمد ظاهره ان الموهوب له يتبعها به فلو قال كالمطلق كان احسن لا فادته رجوع الشرط
لما بعد الكاف (وان خالعه) أي الرشيدة زوجها قبل بناءها (على كعبد أو عشرة ولم تقل)
هذا المخالف به (من صدقي) وطلقها على ذلك (فلا نصفها) من صدقها وتدفع ما خالعت به
من مالها في الأولى باتفاق ابن القاسم واشبه وفي الثانية عند ابن القاسم وقال اشبه فيها الهما
النصف (ولو قبضته) أي الرشيدة صدقها من زوجها (ودنه) أي الرشيدة الصداق للزوج
(لا) لان نصفها فلها النصف (ان قالت) الرشيدة (طلقني على عشرة) ولم تقل من صدقي
وتدفع منه ما وقع عليه الطلاق والفرق ان الخلع يقتضي خلع مالها عليه وزيادتها عشرة من
مالها بخلاف الطلاق قاله في التوضيح (اولم تقل من صدقي) صوابه وانما قلت من صدقي عقب
قولها خالعتني على عشرة واولى عقب قولها طلقني عليها (فلهما) نصف ما بقي (به) دسقاط
العشرة من جميع الصداق (وتقرر) جميع الصداق على الزوج (بالوطء) فان خالعه على عشرة
بعده ولم تقل من صدقي فلها جميع الصداق وتدفع العشرة فقط ونص على هذا هنا وان علم من
قوله السابق وتقرر بوطء وان حرم لدفع توهم سقوطه هنا من قوله وان خالعه على عشرين
ولم تقل من صدقي فلا نصفها (و) ان تزوج رجل امرأة وصدقاها من يدين عليها ثم طلقها
قبل بناءها (يرجع) الزوج على زوجته بنصف قيمة الصداق (ان اصدقها) أي الزوج زوجته
(من يعلم) الزوج (بعته) أي الرقيق الصداق (عليها) بمجرد دخوله في ملكها لكونه اصلا
او فرعاً وحاشية قريته لها أي وهي عاتقه ايضاً واولى ان لم يعلم وهي عاتقه اولم يعلم ما كان علم
دونها فلا يرجع عليها وفي رجوعها عليه بنصف قيمته وعنده خلاف فيما ان تزوجها على من
يعتق عليه اعتق عليها بالقدان طلقها قبل البناء يرجع بنصف قيمته ثم قال وقد بلغني عن مالك
رضي الله تعالى عنه استحسان انه لا يرجع الزوج على المرأة بشئ وقوله الاول احب الى اه
ابو الحسن معنى المسئلة انهما عالمان الخمي وكذا ان كانا جاهلين ثم قال ابو الحسن وان
علمت دونه فحكى ابن بونس عن مالك رضي الله تعالى عنه ان له أخذ نسبه ومضى عتق نصفها
الا ان يشاء اتباعها بنصف قيمته بذلك ومضى عتقه كله وقاله عن كاشفة من أصحاب مالك
رضي الله تعالى عنه وقال أبو عمران لا يرجع في عين العبد وليس له الاتباعها ولو كان الزوج
عالمادونها اعتق عليه ويغرم لها قيمته فان طلق قبل البناء فعليه نصف قيمته اه وقد وقع في
لفظ المصنف ثلاث نسخ الأولى بالتحسية في يرجع ويعلم والثانية بالقومية في تعلم والتحسية
في يرجع الثالثة عكسها وكلها صحيحة غير ان الأولى تقيده بعلمها والاخيرة بعدم علمها فاذا
البنائي (وهل) العتق عليها في الاربع صور (ان رشت) أي كانت بالغة محسنة لا تصرف في

(قوله لا يرجع) أي الزوج (قوله قيمته) أي الرقيق ان بنى بها (قوله عكسها) أي بالتحسية في يعلم والقومية في يرجع (قوله غير ان
الخ) استدراك على وكلها صحيحة لرفع ايماءه استمرها (قوله الأولى) بضم الهمز (قوله بعلمها) أي الزوجة (قوله في الاربع
صور) أي علمها ما وعدهم علمها ما وعدهم دونها وعكسه

(قوله أي تقيده العتق عليها برشدها) تفسير لنا ثب فاعل صوب المستتر (قوله وتناولها) أي المدققة (قوله وقيدته) أي عتقه على غير الرشيدة (قوله به) أي العتق عليها (قوله والا) أي وان علم وليه عتقه عليها (قوله عليه) أي الولي (قوله ويعتق) أي الصداق (قوله عليها) أي الزوجة (قوله علما) أي الزوجان عتقه عليها (قوله أوجهلا) أي الزوجان عتقه عليها (قوله واحدهما) أي أو علم احدهما عتقه عليها ولم يعلم الآخر ١٤٨ وهذا تحت صورته علمه دونها وعكسه (قوله أو ثيبا) أي رشيدة غير مجبرة (قوله

المال وهي ثيب غير مجبرة (وصوب) بضم الصاد المهملة وكسر الواو مشددة أي تقيده العتق عليها برشدها أي صوبه ابن يونس وعياض و أبو الحسن قالوا تأويل الأكثرين من تأويل فضل بكلام ابن حبيب الآتي (أو) يعتق (مطلقا) عن التقييد برشدها وهذا قول ابن حبيب ومن كاشفه من أصحاب مالك رضي الله تعالى عنه وتأوله أفضل عليه وقيدته ابن رشد بعدم علم الولي به فان علم به فلا يعتق عليها وإليه أشار بقوله (ان لم يعلم الولي) أي الأب أو الوصي عتقه عليها والا فلا يعتق عليها وفي عتقه عليه قولان ابن عرفة ابن رشد ويعتق عليها علما أوجهلا واحدهما بـ **ك**را كانت أو ثيبا قاله ابن حبيب وهذا في البكر ان لم يعلم الأب أو الوصي والالم يعتق عليها وفي عتقه عليه قولان في الجواب (تأويلان) في فهم قوله وان تزوجها بن يعتق عليها عتق عليها بال عقد فان طلقها قبل البناء يرجع عليها بنصف قيمته كانت موسرة وموسرة ولا يتبع العبد بشئ ولا يرده عتقه كعسر أعتق بعلم غريمه فلم يستكر والزواج حين اصدقه أياه قد علم انه يعتق عليها فلذلك لم أرده على العبد بشئ وبلغني عن مالك رضي الله تعالى عنه انه استحسن عدم رجوع الزوج على المرأة بشئ وقولي وهي ثيب احترازا عن البكر والسفينة فلا يعتق عليها وان طلقها قبل البناء فهل يكون للزوج ويعطيه نصف قيمته وهو الظاهر وظاهر قوله ان رشدت سواء علم وليها ام لا لانه غير معول عليه حينئذ والمعول عليه اذنها (وان علم) الولي يعتق الصداق عليها (دونها) أي الزوجة (لم يعتق) الصداق (عليها) أي الزوجة ولو علمت فالمناسب حذف دونها (وفي عتقه) أي الصداق (عليه) أي الولي وعدمه (قولان) فعلى عتقه عليه يرجع الزوج والزوجة عليه بقيمته لان القرض انه طلقها قبل البناء وعلى عدمه هل يكون بين الزوجين أو يكون كله للزوج وعليه لها نصف قيمته والقولان متفقان على عدم عتقه عليها ومحلها ما ان كانت بكر أو سفينة فان كانت ثيبا رشيدة عتق عليها ولو علم وليها غ الضمير في علم وفي عليه يرجع للولي وهذا قسم ان لم يعلم وأشار به كله لقول ابن رشد مقتصر على طريقة ابن حبيب لا اختلاف بينهم اذ اترقوها على أيها وأخيها أو من يعتق عليها في ان النكاح جائز ويعتق عليها علما أوجهلا أو علم احدهما دون الآخر **ك**را كانت أو ثيبا قاله ابن حبيب في الواضحة وهذا في البكر اذ لم يعلم الأب أو الوصي وأما اذا علم فلا يعتق عليها واختلاف هل يعتق عليه هو ام لا على قولين اه الا ان المصنف اشتراط انفراد العلم دونها وليس ذلك في عبارة ابن رشد (وان) اصدقهها عبدا (جنى العبد) الصداق على نفس او طرف او مال وهو (في يده) أي حوز الزوج بمثل تسليمه للزوجة وهذا نص على المتوهم فاجرى اذا جنى وهو في يدها بعد تسليمها (فلا كلام له) أي الزوج في فداء العبد واسلامه والكلام في هذا الزوجية (وان) اسلمته (أي الزوجة العبد الجاني للعجنى عليه أو وليه في جنائيه ثم طلق قبل البناء (فلا شيء له)

وهذا) أي العتق عليها (قوله والا) أي وان علم الولي (قوله قوله) أي ابن القاسم في المدونة (قوله ولا يتبع) بضم ففتح مثقلا (قوله ولا يرد) بضم ففتح (قوله ينكر) بضم فسكون أي التبريم عتق مدنيه (قوله وقولي) أي في شرح ان رشدت (قوله يكون) أي الرقيق (قوله سواء علم وليها) أي عتقه عليها (قوله لانه) أي وليها (قوله معول) بفتح الواو ومثقلا (قوله عليه) أي وليها (قوله حينئذ) أي حين رشدها (قوله فالمناسب حذف دونها) تقرير على ولو علمت (قوله وعدمه) أي عتقه عليه عطف عليه (قوله عليه) أي الولي (قوله بقيمته) أي الصداق (قوله القرض) بفتح الفاء وسكون الراء (قوله يكون) أي الصداق (قوله على أيها) أي على جعله صداقها (قوله أو من يعتق عليها) أي غير أيها وأخيها (قوله في ان النكاح) صلة اختلاف (قوله علما) أي الزوجان عتقه عليها

(قوله أوجهلا) أي الزوجان عتقه عليها (قوله أو علم احدهما) أي الزوجين عتقه عليها دون الآخر أي (قوله) أي وهذا (أي العتق عليها) (قوله واختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله عليه) أي الولي (قوله الا ان المصنف اشتراط الخ) استدراك على وإشارته كله لقول ابن رشد الخ نرفع أيها انه تباع ابن رشد في قوله دونها (قوله طرف) بفتح الراء (قوله وهو) أي العبد

(قوله فيه) اي ارش جنائيه (قوله بنصفه) اي العبد صله الشركة (قوله لمستحق الارش) صله الشركة (قوله وله) اي الزوج (قوله وهذا) اي التخيير (قوله فان فات) اي العبد بيد المستحق الذي استله (قوله غرمت) اي الزوجة (قوله لا يرجع) اي الزوج (قوله فرقوا) اي بين بيعها الصداق بمحابة واسلامها الجاني بمحابة ١٤٩ (قوله بجميعه) اي الصداق (قوله وليس) اي شراؤه (قوله في اسلامه) صله المحابة (قوله قبله) اي البناء (قوله فليس تكرارا) اي ولا مناقضا لتدريع علي في النسخ قبله تدريع علي قوله في نكاح لا يلزم فيه مهر الخ (قوله كتيب صغيرة) تشبيهه بالبكر في جواز عسوايها (قوله لا غير) اي الاب يمان لمفهومه (قوله الان يعفون) اي النسوة عن نصف الصداق (قوله الذي يده عقد النكاح) اي الولي وقيل الزوج فيعطيا الصداق كله (قوله لا قبله) اي الطلاق (قوله في قولها) اي المدونة (قوله وان كان) اي العفو (قوله وبهذا) اي ان ظاهر قول الامام لا يجوز ان كان نظرا صله يتجه (قوله خلافا) اي اقول مالك رضى الله تعالى عنه (قوله رضى الله تعالى عنه) اي المدونة (قوله فيها) اي المدونة (قوله المؤلف) اي ابن الحاجب (قوله من انه) اي الشأن الخ (قوله لم يحتلها) اي مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (قوله

اي الزوج من العبد كاهلا كسما وفي كل حال (الان تحابي) بضم التثنية وبجاء مهملة وكسر الموحدة اي تساهل وتسامح الزوجة المجنى عليه او وليه في اسلام العبد الذي تزيد قيمته على ارش جنائيه فيه (قوله اي الزوج) دفع نصف الارش) بفتح الهمزة وسكون الراءتين مجعنة اي دية الجنابة للمجنى عليه او وليه (والشركة فيه) اي العبد بنصفه المستحق الارش وله اجازة اسلامها وهذا ان لم يفت العبد فان غرمت للزوج نصف المحابة عند محمد وحكي النخعي لا يرجع عليها شي وتقدم انها ان باعته بمحابة ثم طلق قبله فليس للزوج الا نصف المحابة وفرقوا بجواز بيعها وليكنها تبرعت ببعض ثمنه فلزمها نصف ما تبرعت به كتبرعها بجميعه وفداء الجاني كاشترائه وليس واجبا عليها فان شاء الزوج فدى نصفه (وان فدت) اي الزوجة الجاني (بارشها) اي الجنابة (فاقل لم يأخذ) الزوج نصفه (اي الجاني من الزوجة) (الاب) نصف (ذلك) الفداء ان كان قدر قيمة العبد او اقل منها بل (وان زاد) الفداء (على قيمته) اي الجاني (و) ان فدت (ياكثر) من ارشها (فكالمحابة) في اسلامه فيخير الزوج بين الاجازة وعدم رجوعه عليها بشي ودفعه لها نصف الارش ومشاركتها بالنصف (ورجعت المرأة) ان شئت (جميع ما انفق على عبد) او امه او بنهم (أو غرة) جعلت صداقا في نكاح لا يلزم فيه مهر كنكاح تفويض طلق فيه قبل البناء وكنكاح فاسد فسخ قبله غ في بعض النسخ ورجعت المرأة في الفسخ قبله بما انفق على عبد او غرة فليس تكرارا مع قوله قبل وترجع بنصف نفقة الثرة والعبد (وجاز عقوبى البكر) المجبرة كتيب صغيرة لا غير ولو وصيا مجبرا (عن نصف الصداق) اي مساححة الزوج منه (قبل الدخول وبعد الطلاق) اقوله تعالى الان يعفون او يعفوا الذي يده عقد النكاح لا قبله هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال (ابن القاسم) ويجوز عفو ابى البكر عن نصف الصداق قبل الدخول (قوله اي الطلاق) (لمصلحة وهل) قول ابن القاسم (وفاق) لقول الامام وخلاف في الجواب (تاويلان) في قولها لا يجوز عفو الاب قبل الطلاق ابن القاسم الالوجه كعسر الزوج فيخفف عنه ويظهره فيجوز ذلك اذا رضيت ابو الحسن ظاهر قول مالك رضى الله تعالى عنه وان كان نظرا وبهذا يتجه كون قول ابن القاسم خلافا وقال عياض في كون قول ابن القاسم خلافا لقول مالك رضى الله تعالى عنه قولان لاشياخنا اه ونحو ما فيها لابن الحاجب ابن عبد السلام نقل المواف هو الصحيح لا ما قاله ابن بشير من انه لم يختلف مالك وابن القاسم في جواز التخفيف قبل الطلاق اذا ظهرت المصلحة كالمختلنا في عدم جوازه اذا علم انه لامصلحة فيه وانما اختلفا اذا جهل الحال اه وتبعه الموضع ومفهومه قبل الدخول انه لا يجوز عفو بعدوه بدسح في الجسد واقتصر عليه القرافي وجهه والمصنف في التوضيح ولا فرق بين الرشيدة وغير عاقل سماع محمد بن خالدان الصغيرة اذا دخل الزوج بها واقترضها ثم طلقها قبل بلوغها فانه لا يجوز العفو عن شي من

في عدم جوازه) اي التخفيف (قوله اذا علم) بضم العين (قوله انه) اي التخفيف (قوله جهل) بضم الجيم (قوله تبعه) اي ابن عبد السلام (قوله انه) اي ابى البكر (قوله بعده) اي الدخول (قوله وبه) اي منع عفو بعده صله صرح (قوله عليه) اي منعه بعده (قوله وجهه) بفتح الحاء متعلا (قوله والمصنف) عطف على القرافي (قوله ولا فرق) اي في منع عفو الاب بعد الدخول

في عدم جوازه) اي التخفيف (قوله اذا علم) بضم العين (قوله انه) اي التخفيف (قوله جهل) بضم الجيم (قوله تبعه) اي ابن عبد السلام (قوله انه) اي ابى البكر (قوله بعده) اي الدخول (قوله وبه) اي منع عفو بعده صله صرح (قوله عليه) اي منعه بعده (قوله وجهه) بفتح الحاء متعلا (قوله والمصنف) عطف على القرافي (قوله ولا فرق) اي في منع عفو الاب بعد الدخول

(قوله ومثلها) اى الجبر

والوصى في استحقاق قبض المهر (قوله مقدمه) بضم الميم وفتح القاف والدال منقلا (قوله على يتيمة) صلة مقدم (قوله مهملة) بضم الميم الاول وفتح الثانية (قوله اى لا وصى لها ولا مقدم) (قوله وان اؤهم اقتصاره) اى المصنف الخ بحال (قوله الحصر) مفعول اؤهم (قوله فيهما) اى الجبر والوصى (قوله ولى النكاح) ظاهره ولو جبرا (قوله بعد ذكره) صلة قال (قوله ذلك) اى قبض صداقها (قوله بما قاله الخ) صلة الخ لاص (قوله يشترى) بضم الياء وفتح الراء (قوله بئقدها) اى بمجل مهرها (قوله او بتعين الخ) عطف على بما قاله الخ (قوله ومحلها) اى القوانين (قوله بهذا) اى نص ابن الحاج صلة تعلم (قوله لا يصدقان) اى الاب والوصى (قوله وان الذى الخ) عطف على أن مراد المصنف (قوله كما يتبادر الخ) راجع لقوله لا التلف (قوله قبضه) اى الاب (قوله منه) اى الاب (قوله ضباغ) اى من البنت (قوله بذلك) اى اقرار الاب (قوله عرفا) بضم فكسر اى الاب والوصى (قوله لمن انصداق) صلة يبرئه

صداقها لمن الاب ولا من غيره ابن رشد هذا كما قال لانه اذا دخل بها واقتضاها فقد وجب لها جميع صداقها بالميسر فليس للاب ان يضع حقا وقد وجب لها الا فى الموضع الذى اذن الله له نفسه وهو قبل المسيس لقوله عز وجل وان طلقوهن من قبل ان تفسوهن الآية واذا منع العتق فى الصغيرة بعد الدخول فى السفينة اخرى (وقبضه) اى الصداق ولى (جبر) بضم الميم وسكون الجيم وكسر الموحدة مثل الاب ووصيه الذى امر به الجبر (و) شخص (وصى) من الاب على التصرف فى مال البنت ومثلها للقاضى ومقدمه على يتيمة مهملة وان اؤهم اقتصاره على الجبر والوصى فى مقام البيان الحصر فيهما البناء فى المذهب ان ولى النكاح ليس له قبض الصداق الا للقاضى ومقدمه ابن عرفة بعد ذكره ان اليتيمة المهملة لا تقبض صداقها قال والخلاص فى ذلك بما قاله بعضهم ان يحضر الولى والزوج والشهود ويشترى بئقدها جهازها ويدخلونه بيتا ذكره المتسلى معزوا بعبعضهم وعزاه ابن الحاج فى نوازل لما لك رضى الله تعالى عنه قلت او بتعين الحاكم من يقبضه ويصرفه فيما يأمره بما يجب وقاله ابن الحاج فى نوازل اه كلام ابن عرفة وبه تعلم انه لا خصوصية للجبر والوصى وفى وثائق الفرائط لا يقبض الصداق الا احدا بسبعة الاب والوصى والقاضى لمن الى نظره والسيد لاهته والمالك امر نفسه وكيلهم والحاضن للبكر اليتيمة التى ليست فى ولاية اذا كان صداقها مما تجهز به اه من ابى الحسن (و) ان قبض الاب الجبر او وصيه الصداق وغاب عليه وادعى تلفه او ضياعه بلا تعد ولا تفریط منه (صداقا) بضم الصاد وكسر الدال المهملتين مشددا اى الاب والوصى فى دعواهما قبضه وتلفه او ضياعه بلا تعد ولا تفریط وبرئ الزوج ان شهد له بشئ يدفعه للجبر او الوصى بل (ولو لم تقم) اى تشهد (بينة) للزوج يدفعه لاحدهما ابن الحاج ان ادعى الاب او الوصى القبض والتلف ولا يثبت على القبض فى رجوعها على الزوج قولان اه ومحلها قبل البناء وما بعده فقال ابن رشد لا خلاف فى براءة الزوج بعد البناء باقرار الاب او الوصى بقبضه ان ادعى تلفه اه وبهذا تعلم ان مراد المصنف التصديق فى قبضه فبرأ الزوج وهو قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وقال اشهب لا يصدقان ويغرم الزوج للزوجة صداقها وان الذى لم تقم عليه البينة هو القبض لا التلف كما يتبادر من عبارة المصنف ونص ابن القاسم فى سماع اصيغ فان قال الاب قبضه وضاع متى ولم يكن عند الزوج بينة بالدفع الاقرار الاب وكانت البنت بكر الزمها ذلك وكان قبضه لها قبضا وضياعا منه ضياعا ولم يكن على الزوج شئ ابن يونس وهو القياس لان الاب الذى له قبضه بغير توكيل اقر قبضه فوجب ان يبرأ بذلك الزوج (وحلقا) اى الجبر والوصى على التلف والضياع بلا تفریط ولو عرفنا بالصلاح ولا يقال فيه تحليف الولد والده لانا نقول نعم تتعلق حق الزوج فى الجهر بینه ويختلف السيد على القول بلزوم تجهيز الامة به صرح به حلول ونقله احمد بابا (ورجع) الزوج عليها بنصفه (ان طلقها) قبل البناء وهو ما يغاب عليه ولم تقم بينة على هلاكه (فى مالها ان ايسرت يوم الدفع) أى دفع الزوج الصداق لمن له قبضه عن تقدم ولو اعسرت يوم القيام وهى مصيبة نزلت بها فان اعسرت يوم الدفع لم يرجع الزوج عليها بشئ ومصيبة منه ولو ايسرت بعد ذلك (وانما يبرئه) بضم التحتية وسكون الموحدة اى الجبر والوصى من الصداق الذى قبضه من الزوج قبل البناء (شراجهان) صالح لثلهما (تشهد بينة بدفعه) اى الجهازان (لها) اى الزوجة (او) (الحضارة)

(قوله لم يصحبه) أي الشهود الجهاز (قوله اليه) أي بيت البناء (قوله أنه) أي الجهاز (قوله اليه) أي بيت البناء (قوله صرف) أي الولي (قوله من جهاز) بيان لما (قوله ذلك) أي الجهاز الذي صرف النقده فيه (قوله له) أي الزوج (قوله ويحلف) أي الولي على صرف النقده في الجهاز (قوله اتهم) بضم التاء وكسر الهاء أي اتهمه الزوج (قوله بخلافه) ١٥١ أي تعوض الصداق (قوله

وتجهز به) أي ما جعلته من ماله اخلافاً عن صداقها (قوله الاول) أي تصديقها وعدم اخلافه من ماله (قوله من قوله وضعته بالقض) بيان لما (قوله لان ذلك) أي الذي حر الخ عليه لقوله لا بشكل (قوله بهما) أي الزوجين صلة الاثنى (قوله بحال الصداق) صلة شراء (قوله وضعه) عطف على شراء (قوله تعدى) أي القابض (قوله وهذا) أي الرفع (قوله فان حلف) أي الزوج (قوله وان نكل) أي الزوج (قوله المشهد) بضم فسكون فكسر أي على نفسه بقضه انه لم يقبضه (قوله واستحق) أي المشهد (قوله وان نكل) أي لا يستحق اخذه منه لان نكوله كحلف الزوج

• (باب تنازع الزوجين) •
(قوله تنازع) أي في الزوجية او الصداق او متاع البيت (قوله ثبوت) مقول دعوى المضاف لقضاء له (قوله ونفيه) أي الثبوت عطف عليه (قوله بان ادعاها) أي الزوجية الخ تصوير للتنازع فيها (قوله القاشي) بقاء وشين معجمة

أي الشائع المشهور بين الناس (قوله بان قالت) أي اليه الخ تصوير لكيفية شهادتها بالسماع (قوله نقده) أي محله (قوله فيها) أي شهادة السماع (قوله لهما) أي الدف والدخان (قوله عاينهما) أي الدف والدخان

أي الجهاز (بيت البناء وتجهيزه) أي الجهاز (اليه) أي بيت البناء وان لم يصحبه اليه ولا تسمع دعوى الزوج انه لم يصل اليه ابن حبيب للزوج سؤال الولي فيما صرف نقده فيه من جهاز وعلى الولي نفسه ذلك له ويحلف ان اتهم (والا) أي وان لم يكن للزوجة مجبر ولا وصي ولا مقدم قاض (فالمرأة) الرشيدة تقبض صداقها فان قبضته وغابت عليه وادعت ثلقه او ضياعه صدقت بيمين فلا يلزمها تجهيزه بغيره وقال عبد الملك بخلافه من ماله ما وتجهيز به ولا بشكل الاول بما مر من قوله وضعته بالقض الخ لان ذلك بالنظر لرجوع الزوج عليه ان يصفه ان طلقها قبل البناء وما هنا بالنظر للتجهيز به وان لم تكن رشيدة فالخلص اجتماع الزوج والولي والشهود وشراء الجهاز الاثنى بهم بحال الصداق ووضع في بيت البناء كما تقدم (وان قبض) بضم فكسر أي قبض الصداق من ليس له قبضه من غير تركيلها له وتلف منه فقد تعدى في قبضه والزوج في دفعه فان شاعت (اتبعت) أي الزوجة القابض (او اتبعت الزوج) فان اخذته من الزوج رجيع به على القابض وان اخذته من القابض فلا يرجع على الزوج وهذا على نصب الزوج بعطائه على هاهنا اتبعته ويصرفه بعطائه على فاعل اتبع المستتر فيه لوجود الفصل بالهاء والمعنى لو اتبع الزوج القابض فأخذ منه ويدفعه للزوجة وهذا الولي لا فادته ان الزوج اتبع القابض ايضاً (ولو قال الاب) وكذا غيره عن له قبض الصداق كوصي ورشيعة (بعد الاشهاد) على نفسه (بالقبض) للصداق من الزوج ومفعول قال (لم يقبضه) أي الصداق من الزوج وانما اشهدت على نفسي بقضه لحسن ظني فيه والتشريف به بين الناس فلا ينفعه هذا القول و (حلف الزوج) لقد اقبضته اياه اذا كان التنازع (في) زمن قريب من الاشهاد كالعشرة الايام وادخلت المكاف خمسة زائدة على العشرة فان حلف برئ وان نكل حلف المشهد واستحق اخذ المهر من الزوج وان نكل فلا وان زاد على الخمسة عشر فلا يحلف الزوج وتعريف المتضامين مذهب الكوفيين وفي بعض النسخ بتعريف الثاني فقط وهذا مذهب البصريين وفي اكثرها تعريف الاول فقط وهذا الايوافي واحداً من المذهبين والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

• (فصل) • في بيان احكام تنازع الزوجين وما يناسبه (اذا تنازعا) أي المتنازعا في اللزمان للتنازع او الزوجان باعتبار دعوى احدهما ثبوت الزوجية وصلة تنازعا (في) ثبوت (الزوجية) أي كون احدهما زوجاً لآخر ونفيه بان ادعاها احدهما وانكرها الآخر وجواب اذا تنازعا فيها (ثبقت) الزوجية بينهما (ب) شهادة (بينه) لمدعيها ان شهدت بيمينه العقد بل (ولو) شهدت (بالسماع) القاشي بان قالت لم تزل نسمع من الثقات وغيرهم ان فلان تزوج فلانة بصداق قدره كذا انقده كذا وموجله كذا اعقده له علم اولها فلان قاله المتبسط فلا يكفي فيها الاجمال كما لا يكفي في بينة القطع (بالدف) بضم الدال المهملة وشدة الفاء أي الطبل سواء كان بغير رال او غيره من آلاته (والدخان) أي طعام الوليمة يحتمل ان مراده مع معانة بينة السماع لهما ويحتمل مع سماعها بهما ويحتمل ان مراده رجوعه لما قبل المبالغة والمعنى ثبت بشهادة القطع المستندة لمعانة العقد والدف والدخان فتجوز شهادته من عاينهما بالنكاح

(قوله لقول ابن عرفة ويجوز الخ) على تجوز شهادة من عاينهم الخ (قوله عليه) أي النكاح (قوله بذلك) أي السماع (قوله هذا) أي رجوع بالدفع والدخان لما قبل المداغة (قوله بان يقال الخ) تصوير لجل كلام المصنف عليه (قوله فإليه الأولى) أي في السماع (قوله والثانية) أي في الدفع (قوله وفيه) أي بالدفع (قوله فيها) أي الشهادة بالنكاح بالسماع بالنكاح (قوله شروط شهادة السماع) أي من طول مدته وكونه من الثقات وغيرهم وعدم انفرادهم به عن ذوي أسنانهم (قوله هذا) أي كون المعنى أن البيئة سعت بما عاينها من العدول وغيرهم ١٥٢ بعد ذلك النكاح وعائنت الدفع والدخان وحصل لها اليقين وشهدت

على القطع (قوله جل) على سبيل القطع من غير اسناده إلى سماع لقول ابن عرفة ويجوز للشاهدين أن يشهدا عليه بالقطع من ناحية السماع إذا حصل علمه ما بذلك أكثره وتواتره على ما في سماع أبي زيد ونوازل مخزون اه بعض الشارحين هذا احسن محامل كلام المتبسط وفي شرح العاصمية ما يشهد ويمكن حمل كلام المصنف عليه بان يقال ثبتت بيئة قطع ولو معتمدة على السماع بسبب معاينة الدفع والدخان فإليه الأولى بمعنى على والثانية سببية وفيه حذف مضاف أي بسبب معاينة الدفع والدخان واختار هذا طي ونصه يعني أن البيئة سمعت سماعا فاشيا من العدول وغيرهم بالنكاح وعائنت الدفع والدخان وحصل لهم اليقين فتجوز شهادتهم على القطع ولا يشترط فيها شروط شهادة السماع هذا هو المتعين في معنى كلام المصنف وهكذا المسئلة مقروضة في كلام أهل المذهب في العينية جل أصحابنا يقولون في النكاح إذا انتشر خبره في الجيران فلا تارة تزقيح فلا تارة وسمع الدقاق فله ان يشهد ان فلا تارة وج فلان زاد ابن عبد الحكم وان لم يحضر النكاح اه فقله ان يشهد كالصريح في انما بالقطع بدليل قول محمد وان لم يحضر وهذا ظاهر ولذا لم يذكر وطول المدة هنا مع اشتراطه في شهادة السماع في النكاح نص عليه ابن رشد وغيره وماذا الا لان هذه شهادة قطع والدخان فرض مسئلة والمدا وعلى انتشاره وكثرة وجود الامارات المقيدة للقطع بالشهادة كما صرحوا به في شهادة السماع وماذا كر ابن رشد هذه المسئلة قال تجوز الشهادة على القطع من جهة السماع إذا فاض باستقاضته اه المساوي مراد المصنف على الاحتمال الاول التنبيه على ان شهادة السماع كافية كشهادة القطع وان شهود السماع شاهدوا الدفع والدخان وسمعوهم او هو اظهروا في كلام المصنف وهو مقصوده لانه محل الخلاف الا ان شهادة السماع كافية في النكاح ولو لم يكن هناك دفع والدخان لكن نقل المصنف هنا كلام المتبسط كما هو ولو حذف قوله بالدفع والدخان لانتفى الایهام واما الاحتمال فجملة على شهادة القطع المستندة لذلك فبعد من قصد المصنف لان بيئة القطع هي قوله بيئة ولا علم في مستند القطع ما هو اه وايضا يصح التوضيح بقصد ان كلام المتبسط في شهادة السماع لقوله عقبه قول أبي عمران انما تجوز شهادة السماع حيث يتفق الزوجان على الزوجية اه قلت قول أبي عمران يعين حمل كلام المصنف على الاحتمال الاخير الذي عينه الجمل عليه طي البرزلي محل ثبوت بيئة السماع حيث كانت المرأة في حوز مقبها ولا يد احد فان كانت بيد احد برزوجة فلا يثبت بيئة السماع لانها لا يتزعج بها من يد حائر اه

الخ وهو مقصوده لرفع ايهامه ان معاينة الدفع شرط في شهادة السماع هنا (قوله لكن نقل المصنف وظاهره هنا كلام الخ) اشارة الى الجواب عن المصنف (قوله بجملة) أي كلام الخ تصوير للاحتمال (قوله فبعد) جواب اما (قوله لانه) أي الموضح (قوله عقبه) أي كلام المتبسط (قوله يعين) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله عين) بفتحات مثقلا أي لان اصل المسئلة ان تنازعا في الزوجية (قوله ثبوت) أي النكاح (قوله مقبها) أي بيئة السماع (قوله فان كانت) أي المرأة (قوله فلا يثبت) أي النكاح (قوله لانه) أي بيئة السماع (قوله بها) أي بيئة السماع

(قوله لمدعيها) أي الزوجية (قوله وأقدم غرة توبعها) أي الميمن عطف على لار كل دعوى الخ (قوله لعدم انقلاب الخ) علة له (قوله أذ لا يقضى) بضم الياء وفتح الميم الخ (قوله العلة العلة) (قوله فني سقوطها) أي الدعوى بلاعين المنكر (قوله ولزوم) عطف على سقوط (قوله ان كانت) أي الدعوى (قوله وعجز) أي الرجل (قوله عن اثباته) أي النكاح (قوله لانه) أي الشان (قوله به) أي النكاح (قوله بها) أي الزوجية (قوله فان نكحت المرأة) ١٥٣ أي التي أنكرت الزوجية وشهد

وظاهره ولو كان هناك دف ودخان قاله أحد (والا) تكن بينة لمدعيها على منكرها (فلاعين) على منكرها منها لان كل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلاعين بمجرد ما وأقدم غرة توبعها لعدم انقلابها اذ انكل عنها اذ لا يقضى بشكول المدعي عليه مع حلف المدعي ابن عرفة ودعوى النكاح على منكره دون شاهد ففي سقوطها ولزوم بين المنكر كغير النكاح نالها ان كانت بين طارئين اه ونص ابن رشد ولو لم تكن المرأة نكحت زوج وادعى رجل نكاحها وهما طارئان ويجوز عن اثباته للزمتها الميمن لانه لو أقرت له به كانا زوجين وقيل لا يمين لانها لو نكحت عنها لم يلزمها النكاح ان لم يقيم المدعي شاهدا بل (ولو أقام) الشخص (المدعي) للزوجية منها (شاهدا) لهما الخط ظاهره ولو طارئين وهو ظاهر كلام الشامل أيضا وأشار بلوقول ابن القاسم بخلاف لردشهادته فان نكحت المرأة فلا يثبت النكاح ولا تجبس وان نكل الزوج غرم الصداق نقله الموضح وفي أبي الحسن عن ابن بونص (ولو أقام الزوج شاهدا فاستخلفت المرأة فنكحت فلا يلزمها ولا نسجن كما يسجن الزوج في الطلاق) (و) ان أقامت المرأة شاهدا على ميت بزوجيته لها (حلفت) المرأة (معه) أي الشاهد الذي أقامته على زوجيته للميت ان شهد بعقد النكاح لا باقرار الميت به ومثل الشاهد المرأتان قاله أحد (وورثت) المرأة الميت عند ابن القاسم لان دعواها آلت الى مال وظاهره سواء كان له وارث ثابت أم لا وهو كذلك خلافا لبعضهم في تقييده بكونه لا وارث له ثابت قاله قت ومنه الخط على تقييده به وتبعه سالم وهو المعتمد وكذا مشى عليه في التوضيح وأقره الناصر قائلا سيصرح المصنف في باب الاستلحاق بهذا القيد عن صاحب النوادر وغيره اه فحمل كلامه هنا على ما في توضيحه أولى ولا صداق لهما وعليها العدة لحق الله تعالى والظاهر حرمتها على أصوله وفروعها لدعواها وقبلا على قوله وليس لذي ثلاث تزويج خامسة الخ وكذا يقال فيما بعده وتبعه د وقال الخط هو ظاهر عموم قوله في باب الشهادات ونكاح بعد موت من انه يحلف مع شاهده بعد موته او يرثها ولا صداق عليه لهما فالأولى وحلف معه وورث ليشمل الصورتين ولم يؤخذ باقراره بعد موته باعتبار الصداق لانه من أحكام الحياة قاله ابن دحون ولا يرد الارث لتسببه على غير الزوجية أيضا بخلاف الصداق وأيضا ثبت النكاح بترقب عليه أحكام آخر غير المال كحقو التسبب فلو ثبت النكاح بشاهد وعين فاما ان ثبت أحكامه كلها وهو باطل بالاتفاق أو ثبت المدلية خاصة وهو تحكيم انظر التوضيح فان ادعى احدهما زوجية الآخر وهو حي ويجوز عن اثباتها ثم مات المدعي عليه فهل يعمل بدعوى المدعي أم لا لان دعوى نكاح والتي بعد الموت دعوى مال (و) من ادعى على متزوجة بغيره انه تزوجها قبله وانها باقية على نكاحه وشهد له

٢٠ مخ في أي دعوى امرأة على ميت ودعوى رجل على ميتة (قوله ولم يؤخذ) أي الرجل المدعي زوجية ميتة (قوله باقراره) أي بزوجيتهما (قوله باعتبار الصداق) علة يؤخذ (قوله لانه) أي الصداق الخ علة لم يؤخذ (قوله ولا يرد) بفتح فسكسر أي على التعديل بانه من أحكام الحياة (قوله لتسببه) أي الارث علة لا يرد (قوله على غير الزوجية أيضا) فيه ان غير الزوجية معدوم هنا فلم يترتب الارث هنا الا على الزوجية (قوله وهو) أي الآخر (قوله أنه) أي المدعي (قوله قبله) أي غيره (قوله وانها) أي المرأة

(قوله له) أي المدعي (قوله فقبض) أي المرأة (قوله بحيث لا ضرر الخ) تصوير اقرب به (قوله لمجيئته) أي الشاهد (قوله مقبها) أي البيينة (قوله لشمها) أي نسخة ١٥٤ والله لا نعلمها وان لم يزعم قربه أو زعمه ولم يأت به (قوله اقترضها) بفتح

شاهد به إذ على سبيل القطع وزعم ان له شاهداً ثانياً غائباً (أمر) بضم الهمزة وكسر الميم (الزوج) الحائز لها أمر بإيجاب (باعتزالها) أي ترك استمعاها بالزوجة المتنازع فيها وان خيف تخيها فقبض عند امينة ان لم تأت بكفيل (ا) لا تبيان المدعي (شاهد) يشهد له بان من وجهته على القناع (زعم) المدعي (قربه) أي الشاهد بحيث لا ضرر على الزوج الحائز لها في اعتزالها لمجيئته ونفذت في مدة اعتزالها على من يقضي له بها فان ثبت لمقيم البيينة فعليه نفقة في مدة اعتزالها واستبرائها وينسخ نكاح الحائز وترد إلى عصمة مقبها ولا يستقبح بها إلا بعد استبرائها ان كان وطئ الحائز (فان لم يأت) المدعي (به) أي الشاهد الثاني (فلا عين على) واحد من (الزوجين) لرد مهاده الشاهد الاقل كذا في نسخة الشارح وفي نسخة تت والا فلا عين على الزوجين وهي أخصر وأشمل شمولها زعمه بعد الشاهد الثاني قيل هذه المسئلة وتواله أعلم في دعوى الثاني انه تزوجها ودخل بها قبل الحائز لها وأما ان ادعى انه تزوجها ولم يدخل بها قبله فقد فات عليه بدخول الثاني في غير عالم كما تقدم في ذات الوليين وقيل لا حاجة لهذا الحمل لقضها في ذات ولي واحد ودخول الثاني لا يقيمتها نص عليه أبو الحسن وأعلم المرأة بالثاني المانع من فواتها بدخوله غير عالم ولو ذات وامين (و) ان ادعى وجعل على امرأة خلية انما تزوجته وأنكرت (أمرت) بضم الهمزة وكسر الميم المرأة (بانتظاره) أي المدعي وعدم التزوج بغيره (ل) بحضور (بينة قريبة) غيبته بحيث لا ضرر على المرأة في انتظارها رواه أصبح زاد ويرى الامام دعواه وجهها بان تشبهه نساه وسواء كانت بيينة قطع أو سماع فان فيهما وشهدت له وسلمت المرأة شهادتها ثبت النكاح وان لم يأت بها أو بعدت غيبته فلا تؤمر بانتظاره وتزوج متى شئت في التوضيح وحيث أمرت بانتظاره فطلبها بجمع بل بوجهها لقيم البيينة على عينها في وثائق ابن المنذر وابن العطار وغيرهما بل هما ذلك الميسطي والذي جرى به العمل في هذا عند مشيوخنا وانعقدت الاحكام عليه جعلها عند امرأة صالحة تحفظ عليها (ثم) اذا انتظرتة ومضى الاجل وبجز عن الانسان بينته جازالها كم تجيزو (لم تسمع) بضم الفوقية (بينته) التي يأتي بها بعد التجيز (ان) كان (بجزه) بفتحات مثله لا أي المدعي (قاص) حال كونه (مدعي حجة) وذكر مفهوم مدعي حجة لا قابل قوله ولم تسمع الخ فقال (وظاهرها) أي المدونة (القبول) لبينة المدعي التي أقامها بعد تجيزه (ان) كان (أقر) المدعي (على نفسه بالتجيز) عن أقامتها حين تجيزه فكانه قال فان أقر على نفسه بالتجيز فثبت بينته على ظاهرها وهذا على ان التجيز هو الحكم بجزوه أو برده دعواه بعد تبين لده وأما على انه الحكم بعدم سماع بينته بعد ذلك فلا تقبل بينته بعد ولو أقر بجزوه وهذا هو الراجح كما يأتي في باب القضاء والفرق على تسليم ما هنا بين ادعائه حجة واقراءه بجزوه ان الحكم في الاول يبطلان ما يأتي به لادعائه وفي الثاني بجزوه أخذه عب طق ليس في الرواية تقييد التجيز بكونه مدعي حجة وليس قوله ان أقر على نفسه بالتجيز من تمام ظاهر المدونة ففي الرواية سمع أصبح ابن القاسم من ادعى نكاح امرأة أنكرته وادعى بيينة بعدة فلا تنتظره الا ان تكون بيينة قريبة لا يضر بالمرأة انتظارها ويرى الامام لما ادعاه وجهها

أي اقراره بجزوه عطف على في الاول (قوله بجزوه) عطف على يبطلان (قوله في الرواية الخ) علة له قوله ليس فان تقييد الخ (قوله لا يضر بالمرأة انتظارها) كاشف لمعنى قريبة (قوله ويرى الامام) عطف على تكون بيينة قريبة أو حال

القاء ويكون الرأ أي المسئلة (قوله لا يقيمتها) أي ذات الولي الواحد (قوله ولعلم المرأة الخ) عطف على اقترضها الخ (قوله المانع) نعت على (قوله بحيث لا ضرر زاد) أي اصبح على شرط قرب البيينة (قوله بان تشبهه نساه) تصوير للوجه (قوله ذلك) أي الانسان بجمع بل وجهها (قوله كونه) أي المدعي (قوله فكأنه) أي المصنف الخ (قوله ربع على وذ كرمه فموم مدعي حجة (قوله قبالت) بضم فكسر (قوله وهذا) أي التخصيل بين تجيز مدعي حجة وتجيزه مقرر بجزوه (قوله وأما على انه) أي التجيز (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله وهذا) أي كون التجيز بالحكم بعد سماع بينته (قوله ما هنا) أي من ان التجيز بالحكم بجزوه او برده دعواه (قوله بين ادعائه حجة) صلة الفرق (قوله في الاول) أي ادعائه حجة (قوله يبطلان ما يأتي به) خبران (قوله لادعائه) أي حجة علة لكون الحكم بالبطلان (قوله وفي الثاني)

(قوله فان عجزه) فانه الشاهد حيث أطلقته عن تقييده بكونه مدعى حجة (قوله نسجت المرأة) اي تزوجها غيره (قوله أولا) يكون الواو اي ولم تتزوج غيره (قوله مضى الحكم) جواب ان عجزه (قوله سماعه) اي اصبغ (قوله وظاهر المدونة) عطف على سماع (قوله اذ لم يفسر فيهما) اي المدونة الخ عليه كونه خلاف ظاهرها (قوله وقال) اي ابن ابي اسامه فيها (قوله بين تعجزه) اي الطالب (قوله قبل ان يجب على المطلوب عمل) في قوة تفسير اول قيامه (قوله وبين تعجزه) اي الطالب (قوله عليه) اي الطالب (قوله ثم رجع) اي العمل (قوله عليه) اي الطالب المتبسط لوائي الطالب بشي يوجب على المطلوب عملا فثبت المطلوب ما ينقص ذلك العمل عنه فادعى الطالب دعوى واحتج بحجة عجزه عن اثباتها بعد ضرب الاجل له فانه يسجل عجزه ويحكم بقطع حجه عن المطلوب ثم لا ينظر له حجة ولا بينة بعد ذلك لاذن القاضي ولا غيره (قوله قولان) اي بالاضى وعدمه (قوله ثلاثة) اي بالاضى وعدمه فانه ثابته ان كان له وجهه (قوله قبل هذا) اي الخلاف ١٥٥ (قوله في القاضي الحاكم) اي في

النازلة (قوله من الحكم) بيان ان (قوله فيهما) اي الحاكم ومن بعده من الحكم فلا يقبل منه ما أتى به الخ اي اتفاقا (قوله بعد ذلك) اي التعجيز (قوله من حجة) بيان لما (قوله بالقيدين) اي قيد عدم السماع بدعى حجة وقيد القبول باقراره بعجزه (قوله لتقييد ابن رشد) له أشار (قوله لكن حرف) بفتحات مثقلا اي المصنف الخ استدرأ على أشار بالقيدين لتقييد ابن رشد لرفع ايمامه اثباته به على وجهه (قوله ذلك) اي التقييد (قوله فاشكل) اي تقييد المصنف (قوله باقتضاء الخ) تصوير لاشكاله (قوله ما ذكره) اي المصنف من

فان عجزه ثم أتى بينة وقد نسجت المرأة أو لامضى الحكم ابن رشد هذا خلاف سماعه من كاب الصدقات وظاهر المدونة اذ لم يفرق فيما بين تعجز الطالب والمطلوب وقال يقبل منه القاضي ما يأتي به بعد تعجزه وقرق ابن الماجشون بين تعجزه في اول قيامه قبل ان يجب على المطلوب عمل وبين تعجزه بعد وجوب عمل عليه ثم رجع عليه ففي تعجز الطالب قولان وفي تعجز الطالب ثلاثة قيل هذا في القاضي الحاكم لا فمين بعده من الحكم وقيل فيهما والخلاف انما هو ان عجزه القاضي باقراره على نفسه بالعجز وان عجزه بعد التلوم والاعذار وهو يدعى حجة فلا يقبل منه ما أتى به بعد ذلك من حجة لانه رقد من قوله قبل نفوذ الحكم عليه اه فآشار المصنف بالقيدين لتقييد ابن رشد محل الخلاف لكن حرف ذلك ولم يأت به على وجهه لشدة الاختصار فاشكل باقتضاء ما ذكره التوفيق بين السماع والمدونة وليس كذلك ابن رشد اختلف فيمن أتى بينة بعد الحكم عليه بالعجز هل تقبل منه أم لا على ثلاثة أقوال احدها تقبل منه طالما كان أو مطلوبا اذا كان لذلك وجه وهو ظاهر ما في المدونة الثاني لا تقبل منه كان الطالب أو المطلوب الثالث تقبل من الطالب ولا تقبل من المطلوب وهو ظاهر قول ابن القاسم وفي المتبسطية ابن الماجشون اما كل شي لا يكاف فيه المطلوب تحقيقه لنفسه وانما كلفه الطالب فحجز عنه فلا يحكم بقطع دعواه ويترك وتحقيق مطالبه مهما أمكنه ولو أتى الطالب بشي أو جوب على المطلوب عملا فثبت المطلوب ما ينقص ذلك عنه فادعى الطالب دعوى واحتج بحجة عجزه عن اثباتها بعد ضرب الاجل له فانه يسجل بعجزه ويحكم بقطع حجه عن المطلوب ثم لا ينظر له بعد ذلك حجة ولا بينة لاذن القاضي ولا غيره ثم قال ومذهب سحنون ترك تعجز الطالب وانه متى حقق حقه قضى له به كذهب ابن الماجشون وقال في المطلوب متى حكم عليه بعد استقصاء حجه فلا يسمع منه بعده حجة ولا بينة اذا لا تقطع حجة أحد ابدا فلم ضربت له الا جال ووسع عليه الا لا تقطع حجه قال ولا

القيدين (قوله التوفيق) مفعول اقتضاء المصاف لسماعه (قوله على ثبته أقوال) صلة اختلف (قوله لا تقبل منه) اي ولو كان له وجه (قوله لا يكاف) بضم الباء وفتح اللام مثقلا (قوله المطلوب) نائب فاعل يكلف (قوله كلفه) بضم الكاف وكسر اللام مثقلا اي الشئ (قوله الطالب) نائب فاعل كلف (قوله فحجز) اي الطالب (قوله عنه) اي الشئ الذي كلفه (قوله فلا يحكم بقطع دعواه) اي الطالب (قوله ويترك) اي الطالب (قوله وتحقيق) مفعول معه (قوله ذلك) اي الشئ الذي أوجبه الطالب (قوله عنه) اي الطالب (قوله واحتج) اي الطالب (قوله عجز) اي الطالب (قوله عن اثباتها) اي الحجة (قوله له) اي الطالب (قوله فانه) اي القاضي (قوله بعجزه) اي الطالب (قوله حجه) اي الطالب (قوله له) اي الطالب (قوله ذلك القاضي) فاعل ينظر (قوله ولا غيره) اي من القضاة (قوله ثم قال) اي المتبسط (قوله وانه) اي الطالب (قوله قضى له) اي الطالب (قوله وقال) اي سحنون (قوله عليه) اي الطالب (قوله منه) اي الطالب (قوله بعده) اي الحكم (قوله اذا) اي اذ لو سمعت له حجة بعد الحكم عليه (قوله ضربت له) اي الطالب (قوله وسع) بضم فكسر مثقلا عليه اي الطالب (قوله لا تقطع حجه) اي الطالب (قوله قال) اي سحنون

(قوله فيه) اى الطالب (قوله أراد) اى يحنون (قوله روى) بضم فكسر (قوله عنه) اى ابن القاسم (قوله من قوله) اى ابن القاسم الخ - ان الذى (قوله ان اى) اى الطالب بعد الحكم عليه (قوله قبل) بضم فكسر (قوله منه) اى الطالب (قوله اتيانه) اى الطالب (قوله أولا) بشد الواو (قوله فوجد) اى الطالب (قوله وفى كتاب السرقة) عطف على فى أقضية المدونة (قوله ينظر) اى الطالب (قوله وفى كتاب الصبرة) بضم الصاد المهملة وسكون الموحدة عطف على فى أقضية (قوله أو يحدث) اى المحكوم عليه بشهادة بينة (قوله يجرى) بضم قفح ١٥٦ فكسر مثقلا (قوله ذلك) اى التجريح (قوله منه) اى المحكوم عليه (قوله وغيره)

اقول فيه بقول ابن القاسم أبو الاصبيغ أراد الذى روى عنه فى أقضية المدونة من قوله ان اى بماله وجه قبل منه مثل اتيانه أولا بشهادة من لم ير العين مع الشاهد فوجه بعد الحكم شاهدا آخرونى كتاب السرقة مثل ان ينظر بينة لم يعلمها وفى كتاب الصبرة أو يحدث من يجرى من حكم عليه بهم فيسمع ذلك منه الحاكم وغيره فعلم من هذا ان الحكم هو التجهيز فلا يشترط التناظر به ويجرى هذا الحكم عند التناظر به وعدمه وانما يذكر التجهيز ويكتب بان سألته تأكيده للحكم لان عدم سماع الحجة متوقف عليه وفى التوضيح اذا ذكر له حجة وتبين لده وقضى عليه فهو التجهيز ثم قال فى المتسطة والحجة لابن القاسم ومن وافقه على ابن الماسجشون ومن تبعه فى تجهيز الطالب ما فى رسالة القضاء لهم من الخطاب رضى الله تعالى عنه من قوله اجعل للمدعى أجلا ينتهى اليه فان أحضر بينته أخذ بحقه والا وجهه القاضى عليه فان ذلك اجلى للعمار وأبغى فى العذر البانى قديان ان المصنف جزم أولا بعدم القبول فى محل الاتفاق ثم ذكر من محل الخلاف ظاهرا المدونة فقط مقتصر عليه وساكتا فى الرواية وتبعه بنسبته لظاهرها على انه محل الخلاف والله أعلم (وليس لزوم (ذى) صاحب (ثلاث) من الزوجات فى عصمته ادعى نكاح رابعة وأنكرته ولا بينة له (تزوج) امرأة (خامسة) بالنسبة للثلاث ادعاهن فى كل حال (الابعد طلاقها) اى اتى ادعاهن الرجل وأولى طلاق احدى الثلاث ويصح طلاقها مع عدم ثبوت زوجيتها وهو انما يتبع على عصمة مملوكة قبله بتحقيقها أو تعليقا لدعواه انما فى عصمته وانما ظلمته فى انكارها قاله أبو عمران ابن راشد ويلزم على هذا ان المرأة ان ادعت زوجية رجل وأنكرها انما لا يمكن من تزويج غيره لاعتراضها انها ذات زوج وفهم من كلامه انه لا يكتفى فى حل الخامسة رجوعه عن دعواه وتكذيبه نفسه (و) ان ادعت امرأه زوجية رجل فأنكرها فأثبتت ابشاه دين (ليس انكار الزوج) زوجيتها (طلاقا) لانه على اعتقاده انها ليست زوجته فله الاستمتاع بها وعليه نفقتها بالانحياز بعد عقد الان يكون نوى بانكاره طلاقها فبأنزله ملكه عصمتها وزوجه بكل كلام نواه به وامان لم تنبتا فليس طلاقا ولو نواه به اذ لم يملك عصمتها قبله لا تحقيقا ولا تعليقا فان عقد عليها فهو معه بعصمة تامة (ولو ادعاهن) اى زوجية امرأة (رجلان) بان قال كل واحد منهما هى زوجته (فأنكرتهما) اى المرأة زوجية الرجلين أو صدقتهما (أو) أنكرت (احدهما) وصدقت الاخر أو سكنت ولم تجب بشئ (وأقام) اى اشهد (كل) واحد منهما (البينة) على زوجيتها ولم يعلم الاوّل منهما واستوت البينتان

اى الحاكم الذى حكم عليه من الحكماء الذين رفعت اليهم المنازلة بعده (قوله فعلم) بضم العين (قوله به) اى انظر التجهيز (قوله به) اى التجهيز (قوله وعدمه) اى التناظر به (قوله يذ كر) بضم الميم وفتح الكاف (قوله يكتب) بضم الميم وفتح الهمزة (قوله عليه) اى ذكر التجهيز وكتبه (قوله اذا ذكر) اى المدعى (قوله لده) اى المدعى (قوله فهو) اى القضاء (قوله ما فى رسالة الخ) خبر الحجة (قوله من قوله) اى عمر رضى الله تعالى عنه (قوله والا) اى وان لم يحضر بينته (قوله وجهه) بفتححات مثقلا اى الحكم (قوله عليه) اى المدعى (قوله فان ذلك) اى جعل الاجل (قوله بان) اى ظهر (قوله أولا) بشد الواو (قوله فى الاتفاق) اى على عدم قبول الدعوى بعد الحكم وهى دعوى الحجة

(قوله محل الخلاف) اى الاقرار بالتجهيز (قوله وثبه) بفتحات مثقلا اى المصنف (قوله بنسبته) اى القبول مع (فصلها) الاثر بالتجهيز (قوله على انه) اى القبول مع الاقرار به (قوله ولا بينة له) حال (قوله وهو) اى الطلاق الخ حال (قوله قبله) اى الطلاق (قوله لدعواه) اى الزوج عليه يصح (قوله على هذا) اى التعديل (قوله انها) اى المرأة الخ فاعل يلزم (قوله يمكن) بضم ففتح مثقلا (قوله وفهم) بضم فكسر (قوله انه) اى الشأن (قوله حل) بكسر الحاء المهملة (قوله لانه) اى الانكار (قوله فله الاستمتاع بها) تفريع على كون انكاره ليس طلاقا (قوله فليزومه) اى الطلاق (قوله ولزومه) اى الطلاق عطف على ملكه (قوله فان عقد عليها الخ) تفريع على ان لم تنبتا فليس طلاقا الخ

(قوله وهو) اى انشاء النكاح فى المرض (قوله فانه) اى الشان (قوله والا) اى وان كان لها ولد اقرب (قوله معه) اى الولد (قوله) احتضر (بضم التاء وكسر الصاد المجهمة اى حضره الموت (قوله فذلك) اى الميراث (قوله لو قالت امرأة) اى محتمضة (قوله) لم تره (اى المقرب بها المقر) ١٥٨ (قوله لان هذه) اى الحاضرة (قوله وكذا قال) اى عجم (قوله فى قوله) اى المصنف

فيه وهو يمنع الارث ولو طارأين وبقولى ولا ولمعها استلحقه عما اذا كان معها ولد واستلحقه ولم تكن فيه فانه يرث المستلحق بكسر الحاء المرأة بالزوجة ولو استلحقه فى المرض أفاده عيب البناءى قول ز ثلاثة امور الخ الصواب اسقاط تقاررها كما يدل عليه كلامهم وكلامه قويا وكذا قوله وفى الصحة طنى فرض المسئلة فى الجواهر بكون الاقرار فى الصحة ولم يكن لها ولد اقرب به والا فالارث وتبعه ابن الحاجب فى تقييد الخلاف بعدم الولد وظاهر كلامهم الارث معه بخلاف لو كان له زوجة غير المقر بها اقربت معها ان كان له ولد وهو ظاهر تعليلهم بان استلحاق الولد قطع التهمة ثم قال فى الجواهر ومن احتضر فقال لى امرأتى بركة مماها ثم ماتت فطلبت ميراثها منه فذلك لها وكذا لو قالت امرأتى زوجى فلان بركة فأتى بعد موته وورثها باقرارها به اه ونقله فى التوضيح وقال باثره ابن راشد وعلى ما فى الجواهر ان كان فى عصمته غير هالم تره لان هذه قد حازت الميراث اه فقول عجم ومن تبعه الخلاف اذا تقرر اى فى الصحة اذا الاقرار به فى المرض كانشائه فيه وهو يمنع الارث قطعا وكذا قال فى قوله بخلاف الطارئى فائلا كما يدل عليه نقل المواق ولادلالة فيه لاقتصاره على نقل كلام الجواهر فى فرضها فى الصحة ففهم أنه فى غيرها لا ميراث فقال ما قال ولم يتنبه لكلام الجواهر فى المحتضر اذ لم ينقله المواق البناءى قلت لعل قوله من احتضر الخ مقيد بغيبة الزوجة كقرضه لضعف التهمة حينئذ فان اقرب زوجة حاضرة قويت التهمة فليس فى كلام الجواهر دليل واضح على رد كلام عجم لاحتمال كون التهمة بالعصمة مقصودا أو لا فى محل الخلاف ويكون فى الاقرار فى المرض تفصيل أشار اليه آخر أو قال مسئله المحتضر أخص من مسئله المريض التى احتراز عنها عجم لان وقت الاحتضار يعده فيه الكذب وقول ز فانه يرث المستلحق بكسر الحاء المرأة الخ ينبغي ضبطه بنصب المستلحق مقصودا ووقع المرأة فاعلا والمراد ان ترث مع الولد المستلحق من غير خلاف قال فى التوضيح ان الخلاف حيث لا ولدها فان كان معها ولد اقربته اى المقر مع الولد لانه لما كان الشارع مقسوما الى حقوق النسب جعل استلحاقه قاطعا للتهمة اه ونحوه فى واما ارثها لها فيظهر انه لا يخرج من الخلاف ولو كان معه ولد وانظر النص فيه (و) فى التورث (ب) سبب (الاقرار بوارث) غير زوج وغير ولد ولو اثنى وغيره متى كان أخ أو ابن عم (و) الحال (ليس ثم) بفتح الهمزة طرف مكان اى فى المسئلة (وارث) للمقر (ثابت) نسبه لامقر به زوجيه ماله أو باقية بان لم يكن له وارث أصلا أو له وارث يحوز بعضه والظاهر رجوعه لقوله وفى اقرار الزوجين غير الطارئى أيضا كما يأتى فى بيان ابن راشد لا اعتماد فى التوضيح والخط وعدمه (خلاف) فان كان ثم وارث يحوز جميع المال أو باقية كابن أو أخ فلا تورث باقراره باتفاق وسببه الخلاف فى بيت المال هل هو وارث أو حائز ونحوه اللغوى بعدم طول زمن الاقرار واما الاقرار بزوجة فهو ما قبله والاقرار بالولد لا يسمى اقرارا عرفيا يسمى استطافا وسبب اى انه لا خلاف فى الارث بسببه والاقرار بمعتق بالكسر وارد على كلامه فالاولى استثناء

(قوله فائلا) اى عجم (قوله) ولادلالة فيه) اى نقل (المواق حال) (قوله لاقتصاره) اى المواق (قوله ففهم) اى عجم (قوله انه) اى الاقرار (قوله فى غيرها) اى الصحة (قوله لا ميراث) اى به (قوله) فقال) اى عجم (قوله ولم يتنبه) اى عجم (قوله اذ لم ينقله) اى كلام الجواهر فى المحتضر (قوله كقرضه) اى ابن شاس (قوله حينئذ) اى حجب غيبة الزوجة المقر بها (قوله فان اقرب) اى المحتضر (قوله أولا) بشت (قوله غير زوج) لان (الاقرار بزوجة) قد تقدم (قوله وغير ولد) لان الاقرار بالولد استلحاق موجب (قوله) لا الارث اتفاقا (قوله ولو اثنى) مبالغة فى الوارث (قوله وغير معتق) لان (الاقرار بمعتق) لا خلاف فى الارث به (قوله كما خرج او ابن عم) تمثيل للوارث غير ما ذكر (قوله جميع ماله) اى ان لم يكن ذو فرض (قوله) أو باقية) اى المال ان كان ذو فرض (قوله بان لم يكن له) اى المقر الخ تصوير لنطوق وليس ثم وارث ثابت

بصورتين (قوله رجوعه) اى وليس ثم وارث ثابت (قوله لاعتاده) اى رجوعه لاقرار غير الطارئى (قوله وعدمه) اى التورث بالاقرار بوارث الخ عطف عليه (قوله فان كان ثم وارث يحوز الخ) مفهوم وليس ثم وارث (قوله ونحوه) اى الخلاف

(قوله ومحل) اى الخلاف (قوله من رجوع وليس ثم وارث لهما) اى اقرار الزوجين غير الطارئين والاقرار بوارث يان لما (قوله قاله البدر) خبرها (قوله وبعض الشارحين) عطف على البدر (قوله قال) اى البدر (قوله لكن لا يشترط الخ) استدراك على رجوع وليس ثم وارث ثابت لهما رفع ايهاهما استواءهما فى اشتراط حيازة الوارث الثابت للجميع أو الباقي فى مفهومه (قوله فى مفهومه) اى وليس ثم وارث ثابت (قوله فى اولاهما) بضم الهمزة المثلثة وهو اقرار الزوجين (قوله فقط) اى دون مفهومه فى ثابتهما اى الاقرار بوارث فيشترط فى مفهومه فيها كونه حائزا للجميع أو الباقي (قوله كون) نائب فاعل بشرط (قوله كونه) اى الوارث الثابت (قوله واستدل) اى البدر (قوله لذلك) اى اشتراط ١٥٩ المشاركة فى النصيب (قوله

ببحث) اى استظهر (قوله ونصه) اى ابن راشد (قوله لواقتر) اى المختصر (قوله غيرها) اى المقر بها (قوله فلا تتره) اى المتر (قوله من ربيع) اى عند عدم فرعه الوارث يان لميراث الزوجة (قوله أو غن) اى مع فرعه الوارث (قوله فتعليل ابن راشد) اى قوله لحيازة التى فى عصمته جميع ميراث (قوله فى سقوط ميراث المقر به وجود وارث ثابت يستحق النصيب الذى يستحقه المقر به لو انفرد فلو كانت له بنت فى الفرض المذكور فلا تمنع الزوجة المقر به من ميراثها (بخلاف) اقرار الزوجين (الطارئين) على بلدة بزوجة هما ان ثبت به الارث بينهما ثبوت النكاح به سواء قدمامعا أو مفترقين وسواء كان اقرارهما فى عصمة أو مرض غ لم يذ كر ثبوت زوجيتهما اكنفاء بقوله المتقدم وقبل دعوى طارئة التزويج اه والظاهر ان مراده انه لا فرق بين دعوى التزويج للاحلال ودعوى كونهم ازوجين وقد قبل قولها هناك فكذلك هنا (و) بخلاف (اقرار أبوى) الزوجين (غير البالغين) بزوجة هما ان ثبت به سواء كانا حيين أو ميتين أو احدهما حيا والآخر ميتا فيثبت الحى الميت به لقدرتهم على انشاء عقد النكاح الذى اقر به قاله الشارح وهو قاصر على حياتهم ما وسواء كانا طارئين أم لا (و) بخلاف (قوله) اى الزوج الطارئ للزوجة الطارئة (تزوجت فقلت) المرأة محببة له (بلى) أو نعم فانه اقرار لغة وعرفا فيثبت به نكاحهما وتوارثهما ما فان كانا بالدين فلا يثبت النكاح وفى التوارث الخلاف (أو قالت) المرأة للرجل فى جواب قوله له تزوجتك (طلقتى أو خالعتى) بصيغة الامر أو طلقتنى أو خالعتنى بصيغة الماضى فهذا اقرارهما يثبت به نكاح الطارئ وتوارثهما ولا يثبت به نكاح البلدين وفى توارثهما الخلاف (أو قال) الرجل (اختلعت بكسر التاء) (منى) أو اختلعت أنا منك (أو أنا منك) بكسر الكاف (مظاهروا حوام أو بائن فى جواب) قولها له وهما طارئان (طلقتى) يثبت النكاح والتوارث فان كانا بالدين فلا يثبت النكاح وفى التوارث الخلاف (لا) يثبت النكاح (ان) قال تزوجتك أو قالت طلقتى أو خالعتى (و) لم يجب) بضم التثنية وفتح الجيم اى البادئ منهما

اذلا خلاف فى الارث به ومحل حيث لم يصدق المقر بالمقر بالكسر ولم يكذب به فان كذبه فلا توارث بينهما اتفاقا وان صدقه فكل منهما مقر بالآخر وفى ارث كل منهما من الآخر الخلاف قاله ابواب التقييد بعدم التكذيب فقط وما تقدم من رجوع وليس ثم وارث لهما قاله البدر وبعض الشارحين قال لكن لا يشترط اى فى مفهومه فى اولاهما فقط كون الوارث يجوز جميع المال بل كونه يشارك المقر به فى نصيبه واستدل لذلك ببحت ابن راشد ونصه لواقتر بان له زوجة بمكة فان كان فى عصمته غيرها فلا تتره المقر بهم الحيازة التى فى عصمته جميع ميراث الزوجة من ربيع أو غن قلت وهذا معنى قوله وليس ثم وارث ثابت فتعليل ابن راشد أفاد ان المعتبر فى سقوط ميراث المقر به وجود وارث ثابت يستحق النصيب الذى يستحقه المقر به لو انفرد فلو كانت له بنت فى الفرض المذكور فلا تمنع الزوجة المقر به من ميراثها (بخلاف) اقرار الزوجين (الطارئين) على بلدة بزوجة هما ان ثبت به الارث بينهما ثبوت النكاح به سواء قدمامعا أو مفترقين وسواء كان اقرارهما فى عصمة أو مرض غ لم يذ كر ثبوت زوجيتهما اكنفاء بقوله المتقدم وقبل دعوى طارئة التزويج اه والظاهر ان مراده انه لا فرق بين دعوى التزويج للاحلال ودعوى كونهم ازوجين وقد قبل قولها هناك فكذلك هنا (و) بخلاف (اقرار أبوى) الزوجين (غير البالغين) بزوجة هما ان ثبت به سواء كانا حيين أو ميتين أو احدهما حيا والآخر ميتا فيثبت الحى الميت به لقدرتهم على انشاء عقد النكاح الذى اقر به قاله الشارح وهو قاصر على حياتهم ما وسواء كانا طارئين أم لا (و) بخلاف (قوله) اى الزوج الطارئ للزوجة الطارئة (تزوجت فقلت) المرأة محببة له (بلى) أو نعم فانه اقرار لغة وعرفا فيثبت به نكاحهما وتوارثهما ما فان كانا بالدين فلا يثبت النكاح وفى التوارث الخلاف (أو قالت) المرأة للرجل فى جواب قوله له تزوجتك (طلقتى أو خالعتى) بصيغة الامر أو طلقتنى أو خالعتنى بصيغة الماضى فهذا اقرارهما يثبت به نكاح الطارئ وتوارثهما ولا يثبت به نكاح البلدين وفى توارثهما الخلاف (أو قال) الرجل (اختلعت بكسر التاء) (منى) أو اختلعت أنا منك (أو أنا منك) بكسر الكاف (مظاهروا حوام أو بائن فى جواب) قولها له وهما طارئان (طلقتى) يثبت النكاح والتوارث فان كانا بالدين فلا يثبت النكاح وفى التوارث الخلاف (لا) يثبت النكاح (ان) قال تزوجتك أو قالت طلقتى أو خالعتى (و) لم يجب) بضم التثنية وفتح الجيم اى البادئ منهما

(قوله انه) اى الشان (قوله للاحلال) اى للبات (قوله كونهما) اى الطارئين (قوله قولها) اى المبثونة (قوله هناك) اى فى الاحلال (قوله هنا) اى فى الارث (قوله بزوجة هما) اى غير البالغين (قوله فتثبت) اى زوجيتهما (قوله به) اى اقرارا بوجيهما (قوله سواء) كانا اى غير البالغين (قوله لقد رتتهما) اى أبوى غير البالغين (قوله وهو) اى قوله لقد رتتهما الخ (قوله حياتهما) اى غير البالغين (قوله وسواء) كانا اى غير البالغين (قوله فان كانا) اى الزوجان (قوله فلا يثبت النكاح) اى بينهما بقوله تزوجتك وأجابته بلى (قوله وهما) اى الرجل والمرأة طارئان حال

(قوله فليس) أي قوله أنت علي كظهر أمي (قوله به) أي تزوجها (قوله بينه) أي أنت علي كظهر أمي (قوله هذا) أي أنا منك
مظاهر (قوله به) أي الجنس ١٦٠ (قوله والصنف) عطف على النوع (قوله ولا بينة لأحدهما) حال

(قوله ظاهر أو باطنا) نعميم
في فسحه (قوله فلو قال
عقب وفسخ) تفريع على
قوله فان حلف أحدهما
الح وعلى قوله ان كان
تنازعهما في القدر الخ
(قوله لان الرجوع للشبه
هنا الخ) علة لقوله في الجملة
(قوله اذكر) أي الموضع
الخ علة هذا مدلول كلام
الموضع (قوله أحدهما)
أي الزوجين المتنازعين في
المهر (قوله فيه) أي
الفرع (قوله والاول) أي
التحالف (قوله وفيه) أي
التوضيح (قوله منزلة
القوات في البيع) أي
فيكون القول للزوج
مطلقا (قوله لترتب تحريم
المصاهرة عليه) أي عقد
النكاح علة لكان الاظهر
الخ (قوله وكون المرأة الخ)
عطف على تحريم (قوله
لكنهم الخ) استدراك على
كان الاظهر الخ لرفع إيهامه
انهم نصوصا عليه مختلفة
فيه (قوله فيما رأيت)
يحرى به الصدق (قوله
مطلقا) أي عن تقييده
بكونه مشبها (قوله بكون)
صلة تقييد (قوله قوله) خبر
دليل (قوله تنازعهما)
أي الزوجين (قوله بما ذكر)

زوجا كان أو زوجة بان قال إلهما تزوجتك فلم تجبه أو قالت له طلقني فلم يجبه فليس اقرارا بالنكاح
ويصح ضبطه بكسر الجيم أي المسؤول السائل (أو) قوله (أنت علي كظهر أمي) في جواب
قوله إلهما تزوجتك أو لا في جوابه فليس اقرارا به والفرق بينه وبين أنا منك مظاهر أن هذا
لا يستعمل إلا في زوجة بخلاف أنت علي الخ فيستعمل فيمن ليست زوجة (أو أقر) رجل
بزوجة امرأة (فأنكرت) المرأة زوجيته (ثم قالت) المرأة (نعم) أنا تزوجتك (فأنكر) الرجل
زوجيتها فلا تثبت زوجيتهما بذلك ولو طارئين لعدم اتحاد زمن اقرارهما (و) ان تنازعا قبل
البناء والموت والطلاق (في قدر المهر) بان قالت ثلاثين وقال عشرين (أو) تنازعا في (صفته)
أي المهر بأن قال بعشرة دنانير يزيدية وقالت محمية مثلا (أو) تنازعا في (جنسه) أي المهر بأن
قالت بعشرة دنانير محمية وقال بعبد حبشي وصفه كذا وكذا والمراد به ما يشعل النوع كقص
وشعر والصنف كسراة ومجولة ولا بينة لأحدهما أو لهما بينتان متكافتان (حلقا) أي
الزوجان الرشيدان وتبدأ الزوجة لأنها كبايع ويقوم ولي غير الرشيد مقامه (وفسخ) بضم
فكسر أي النكاح بطلاق بحكم مظاهر أو باطنا حلقا أو نكلا فان حلف أحدهما ونكل
الآخر قضى بقول الحالف ولا يفسخ ان كان اختلافهما في القدر أو الصفة فان كان
في الجنس فيفسخ حلقا أو نكلا أو حلف أحدهما ونكل الآخر وسواء أشبه أو لم يشبه أو أشبه
أحدهما فقط (والرجوع) مبتدأ خبره (للاشبه) أي موافق المعتادين أهل بلد هما ان كان
تمازعا في القدر أو الصفة لا في الجنس فلو قال عقب وفسخ مانصه في الجنس مطلقا والقدر
والصفة إلا ان يشبه أحدهما فقط فتقوله بين وأسقط والرجوع للاشبه لا فادأحكام تنازعهما
قبل القوات بسبب قوله (وانفساخ النكاح) مبتدأ ومضاف اليه (بتمام التحالف) أو التناكل
أي بدون احتياج إلى حكم به خير المبتدأ قاله مخنون وبعض القرويين وقال ابن حبيب
وجاعة لا ينفسخ إلا بحكم وعليه عمل الاندلسيين واختاره اللخمي وصوبه ابن محرز (وغیره)
أي الانفساخ كالتيبئة بالمين (كالبيع) أي كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن أو صفته
الذي سبق قول فيه وبدئ البائع فتبدأ المرأة هنا لأنها كالبائع أفاده فت وعب البنائي الظاهر
ان قوله كالبيع خبر الرجوع والتشبيه بالبيع في الجملة لان الرجوع للشبه هنا معتبر قبل البناء
لا بعده وفي البيع بعد القوات لا قبله فحل الاعتبار مختلف هذا مدلول كلام الموضع اذكر
في مسألة التنازع قبل البناء مانصه اذا ادعى أحدهما ما يشبه فهل يكون القول قوله أو
ينحالفان لما لا رضى الله تعالى عنه فيه قولان اللخمي والاول هو الصواب اه فدرج هنا
على ما صوبه اللخمي وفيه أيضا وكان الاظهر ان يتناول عقد النكاح منزلة القوات في البيع
اترتب تحريم المصاهرة عليه وكون المرأة ذراعا وغيرهما لكنهم لم يعترضوا الشيء من هذا فيما
رأيت اه وأما التنازع بعد البناء فقال فيه في التوضيح مانصه وانظر هل القول قول الزوج
مطلقا وهو ظاهرا كتر اطلاق نصوص أهل المذهب أو مة يذهبوا فافقه العرف وهو الذي ذكره
اللخمي ودليل تقييد ما تقدم بكون التنازع قبل البناء والموت الخ اطلاق قوله (الا) تنازعهما
في شيء مما ذكر (بعد بناء أو طلاق أو) تنازع أحدهما مع ورثة الآخر بعد (موت) له أو لها

(قوله أولهما) أي الزوجين (قوله وتنازع في ذلك) أي نذر المهر أو صفته أو جنسه (قوله وارثه) أي الزوج (قوله مع وارثها) أي الزوجة راجع لأولهما (قوله لانه) أي البناء أو الطلاق أو الموت (قوله فان نكل) أي الزوج (قوله حلفت) أي الزوجة (قوله في القدر أو الصفة) فان كان في الجنس رد المهر المثل (قوله وان لم يشبه) أي الزوج مبالغة في نقوله بين (قوله ولانه) أي الزوج عطف على لترج (قوله وتقييد غ) أي قبول قوله (قوله تبع) أي غ ١٦١ (قوله فيه) أي التقييد

والجمله خبره (قوله وتقييده) أي التقييد الخ عطف على تبع الخ (قوله لكن لم أر من رجحه) أي التقييد استدراك على تبع فيه الخ لرفع إبهامه ترجحه (قوله ان اعتادوه) أي التفويض (قوله وغاب) أي التفويض (قوله يدعي) بضم الياء وفتح العين (قوله انه) أي المتنازع في التفويض (قوله الى ذلك) أي المتنازع في التفويض (قوله في القدر والصفة) (قوله انه) أي ولو ادعى تفويضا الخ (قوله ان كان) أي الزوج (قوله وهي) أي الزوجة (قوله عقد) بضم فسكن أي النكاح (قوله والا) أي وان لم يعقد في موضع قومه ولا في موضع قومها (قوله يغلب) بضم الياء وفتح الغين واللام مشفلا (قوله حينئذ) أي حين غلبت التسمية (قوله محل) بفتح الميمين أي المعنى الذي حمل عليه (قوله على التسمية والتفويض) ظاهره ولوغلبت التسمية ويؤيده اقصاره في قسمه

أولهما وتنازع في ذلك وارثه مع وارثها (فقوله) أي الزوج ومن له وارثه (بين) هو المهر وله به لانه كفوات الساعات في البيع فان نكل حلفت وقضى بقوله فان نكلت أيضا قضى بقوله اذا كان تنازعا في القدر والصفة كما يأتي وان لم يشبه عند الاكثر كما في التوضيح والتبسيط لترج قوله بتكمينها لنفسها ولانه غارم وتقييده غ بما اذا أشبهه تبع فيه اللغوي وتقييده الاحالة على البيع لكن لم أر من رجحه وبالحق على قبول قول الزوج أو ورثته بعد الطلاق أو الموت فقال (ولو ادعى) الزوج أو وارثه انه نكحها (تقويضا) وادعت هي أو وارثها انه نكحها بصدق مسمى فالقول له بين حيث كان ذلك (عند من ادعى) أي التفويض بكسر الدال جمع معتاد حذف تونه لاختلافه ان اعتادوه وحده او مع التسمية وغلبه عليها او ساوها فان غلبت التسمية او اعتدت وحدها فالقول لها بينها ووارث كل مثله وصله قوله (في) تنازعا في (النذر والصفة) وفي قوله ولو ادعى تفويضا أمورا حدها ان ما قبل المبالغة يجب صدقه عليها وهما ليس كذلك اذا تنازع في القدر والصفة لا يصدق على المتنازع في التفويض والتسمية الا ان يدعي انه يؤل الى ذلك فالاحسن انه شرط حذف جوابه أي فكذلك في ان القول قوله الثاني ان كان من قوم اعتادوا التفويض وهي من قوم اعتادوا التسمية فان عقد في موضع قوم احدهما اعتبر والا فهل يغلب الزوج الثالث لو تنازع في التفويض والتسمية قبل البناء فسخ مطلقا الرابع ان عبارته توهم ان القول قوله ولو غلبت التسمية وليس كذلك كما تقدم ولكن في التوضيح عن اللغوي ما يقيدان القول له حينئذ ونصه محل قول مالك رضي الله تعالى عنه على ان العادة عندهم على التسمية والتفويض ولو كان عادتهم التسمية خاصة فلا يصح في الزوج (ورق) بفتح الراء وشدة الدال أي الزوج (المثل) بكسر فكون أي صدق مثله في تنازعهما بعد بناء أو طلاق أو موت (في جنسه) أي الصدق ان حلفا أو نكلا فان حلف احدهما فقطضى له فيستكمل بناء أو موت ويشطر بطلاق قبل بناء (ما لم يكن ذلك) أي المثل (فوق قيمة ما ادعت) الزوجة فلا تزداد على ما ادعت (أو دون دعواه) أي الزوج فيعطيهما ما ادعاه بلا نقص (و) اذ ردت اصداق المثل في تنازعهما في جنسه او حلف في تنازعهما في قدره وصفته بعد بناء أو موت أو طلاق أو تفويض وتسمية (ثبت النكاح) حساني البناء وحكماني الموت والطلاق أي ثبتت أحكامه من ارث وغيره في التوضيح هذا هو المعروف من المذهب ورواه ابن وهب عن مالك رضي الله تعالى عنه وفي الخلاف يفسخ النكاح (ولا كلام) في التنازع في الزوجة أو قدر أو صفة أو جنس المهر (أمرأة) (سقيمة) أي بالغلة لا تحسن التصرف في المال وأولى صغيرة وكذا سقيمة وصغيرة والكلام للولي ان كان والا فالحاكم ان كان والا فحكمة المسلمين (ولو) ادعت امرأة على رجل انه تزوجها بتسمية ودخل بها ثم أبانها ثم

٢١ من في على اعتبار التسمية خاصة (قوله فيستكمل) أي المثل (قوله هذا) أي ثبوت النكاح المتنازع في جنس صدقه بعد بناء أو موت أو طلاق بالمثل (قوله يفسخ النكاح) أي المتنازع في جنس صدقه بعد بناء أو موت أو طلاق (قوله والا) أي وان لم يكن ولي (قوله والا) أي وان لم يكن حاكم

(قوله والا) اي وان لم تثبت أن ابائهما من الاول كانت بعد البناء وظلها إلا أن قبل البناء (قوله وهذه) اي النسختة (قوله واستظهرها) اي الشارح هذه النسختة (قوله وهو) اي نسخة قامت بلاهم وزد كره لتد كبر خبره (قوله من انها) اي المرأة الخ بيان لما (قوله وأقام) اي الزوج (قوله وزمن العقدين مختلف) حال لا مكان الجمع بين البيتين (قوله وصدقت المرأة دعوى الزوج) حال (قوله انه) اي الزوج (قوله والا) اي وان لم تصدقه وبينته (قوله فلا تأخذ) اي الزوجة (قوله ولوعلى انها مملكت بالعقد الكل) مبالغة في تكليفها ١٦٢ بيان انه بعد البناء (قوله يشطره) اي الصداق (قوله لا تلزم) بضم التاء وفتح الزاي

تزوجها بتسمية فأنكرو (أقامت) اي أشهدت الزوجة (بينه) اي جنسها الصداق بالواحدة والمتعددة وهو المراد (على صداقين) على زوج واحد وتزوجها بهما مرتين (في عقدين) واعذر الحاكم للزوج في البيتين فلم يدفعهما (لما) اي الصداق ان الزوج ان أثبتت ان ابائهما من الاول كانت بعد البناء ولم يطلها إلا أن قبله والا فنصف كل منهما وهذه شرح عليها الشارح في صغيره ووسطه واستظهرها تبعاً للجواهر وفي نسخة قامت بدون همز وهو المناسب لما في التوضيح من انها أقامت بينة على صداق وأقام بينة أخرى على صداق آخر وزمن العقدین مختلف وصدقت المرأة دعوى الزوج وبينته وادعت أنه عقد عليها العقدین المذكورين في وقتين وأنه أبانها بينهما والا فلا تأخذ ما ادعاه الزوج اذ لا يدخل مال شخص في ملك شخص آخر جبراً إلا بالبراءة (وقدر) بضم فكسر منقلاً (طلاق) من الزوج الزوجة بائن أو رجعي انقضت عدته (بينهما) اي العقدین (وكلفت) بضم الكاف وكسر اللام مشددة اي ألزمت الزوجة (بيان) اي اقامة بينة (انه) اي الطلاق (بعد البناء) بالعقد الاول ليكمل لها الصداق الاول ولوعلى انها مملكت بالعقد الكل لان الطلاق المقدر يشطره والذمة لا تلزم الا بحقق والمحقق بتقديره قبله النصف فتبين أنه بعده ليحقق النصف الاخر فهو جار على الاقوال الثلاثة الخط ذكر ابن شاس قولين في تكليفها انه بعده أو تكليف الزوج انه قبله وبخزم المصنف بالاول الشارح انظر لبحر فيه وجه المذهب وأفتى به مع مساوئه لمقابله كما في التوضيح ابن عرفة ابن شاس ان ادعت ألفين بعقدين في يومين بينة عليها الزما وقد فخل طلاق وفي تقديره بعد البناء فعلى الزوج اثباته قبله ليقط عنه نصف المهر وأقبله فعلى المرأة اثباته بعده ليثبت لها كله خلافاً لسيبويه هل المستقر كله أو نصفه قلت مقتضى المذهب انه قبله لان الزوج بعد الطلاق غارم والاصل عدم البناء والقول قول الزوج فيهما باتفاق ولو قلنا بوجوب كله بالعقد لان الطلاق منضم لما ذكرناه يبطله وبه يسقط اعتراض الشارح (وان قال) الزوج الذي ملك ابوي زوجته الرقية بين (اصدقتك باله) بكسر الكاف فيهما (فقلت) الزوجة اصدقني (اي حلفاً) اي الزوجان كل على نسفي دعوى الآخر وتحقيق دعواه وفسخ ان حلفا او نكلا وتنازعا قبل البناء (وعتق) بفتححات اي تحرر (الاب) لاقرار بحريته وولاءه لها وان نكحت وحلف فكذاك لكن ثبت النكاح (وان حلفت) الزوجة (دونها) اي الزوج فامتنع من الحلف (عنفا) اي ام واب الزوجة الاب لاقرار الزوج بحريته والام لحلفها ونكوله (ولأوهما) اي ابوي الزوجة (لها) اي الزوجة وثبت النكاح بما حلفت عليه قبل البناء او بعده فان فسخ او طلقها قبله رجعت عليها بقيمة أمها في الفسخ ونصفها في الطلاق وان حلف بعده دونها ثبت النكاح

(قوله بحقق) بفتح القاف الاولى (قوله بتقديره) اي الطلاق (قوله قبله) اي البناء (قوله قسبين) بضم التاء وفتح الموحدة وكسر الباء مثلاً اي فتقيم الزوجة بينة (قوله انه) اي الطلاق (قوله بعده) اي البناء (قوله فهو) اي تكليفها بيان انه بعد البناء تفرع على ولوعلى انها مملكت بالعقد الكل (قوله الاقوال الثلاثة) اي انها غلكت بالعقد الكل او النصف او التملك به شيئاً (قوله تكليفها) اي الزوجة (قوله انه) اي الطلاق (قوله بعده) اي البناء (قوله انه) اي الطلاق (قوله قبله) اي البناء (قوله به) اي الاول (قوله وجهه) اي الاول (قوله مساواته) اي الاول (قوله قدر) بضم فكسر منقلاً (قوله فخل) اي توسط (قوله وفي تقديره) اي الطلاق (قوله أو قبله) اي البناء عطف على بعد البناء (قوله بعده) اي البناء (قوله سبويه) اي

الخلافاً (قوله انه) اي الطلاق المقدر (قوله قبله) اي البناء (قوله فيهما) اي عدم الطلاق وعدم البناء (قوله ولو قلنا) وعتق بوجوب كله بالعقد مبالغة في مقتضى المذهب انه قبله (قوله لما ذكرناه) اي من ان الاصل عدم البناء (قوله يبطله) اي وجوب كله (قوله وبه) اي قول ابن عرفة مقتضى المذهب الخ صله يسقط (قوله فكذاك) اي حلفهما او نكولهما في عتق الاب وكون ولاته لها (قوله فان فسح) اي اظهر فساد (قوله قبله) تنازع فيه فسح وطلق (قوله ونصفها) اي قيمة الام (قوله بعده) اي البناء

وعتق الاب ولا يتأتى بعد البناء حلقه ما ولا نكولها ما اى لا يترتب عليه حكم لترجح جانبها بالبناء
فعلم ان النكاح يفسخ قبله ان حلقا او نكلا مع عتق الاب ويثبت قبله بما حلف عليه احدهما
وكذا بعده وذ كره هذا وان كان من الاختلاف فى الصفة السابق لينبه على من يعتق ومن له ولأوله
واقاديه قوله حلقا ان تنازعهما قبل البناء اذ بعده القول للزوج بيمين (و) ان تنازعا (فى قبض
ما حل) من الصداق بان ادعى الزوج انها قبضته وانكرته (ف) يقبل (قبل البناء قولها) اى
الزوجة (و) يقبل (بعده) اى البناء (قوله) اى الزوج (يمين فيها) اى الزوج بعده والزوجة
قبله لكن باربعة قبود فى قبول قوله بعده على المذهب احدهما قوله قال (عبد الوهاب) البغدادى
القاضى يقبل قول الزوج انها قبضت ما حل اذا تنازعا فيه بعد البناء فى كل حال (الا ان يكون)
الصداق مكتوبا (بكتاب) وهو يدها غير مخصوص عليه فيقبل قولها بلا يمين وثانها قوله (و) قال
(اسماعيل) البغدادى القاضى قبول قول الزوج بعد البناء مقيد (بان لا يتأخر) دفع حال
الصداق للزوجة (عن البناء عرفا) بان جرى عرفهم بتقديمه عليه ولم يجزئ شئ منه ما كان جرى
عرفهم بتأخير عنه فقولها بيمين لان العرف كاشهد وبقي قيد ان لا يكون يدها وهن عليه
وان تكون دعوا بعد البناء انه دفعه لها قبله فالحق القاضى عياض فان كان يدها وهن عليه
فالقول قولها بيمين قاله يحيى واختاره اللخمي وغيره وقال يحسن القول قوله او ادعى دفعه
بعده فاقول لها كسائر الذين قال لانه اقرب دين فى ذمة فلا يرا منه الا يئنه على دفعه ومفهوم
ما حل انهما ان تنازعا فى قبض الزوج فالقول قولها سواء تنازعا فيه قبل البناء او بعده قاله
ابن فرحون (و) ان تنازعا قبل البناء او بعده مسلمين او كافرين او كافرة تحت مسلم حرين
او رقيقين او مختلطين وهما فى العصمة او بعد اطلاق او ايمان او فسح ابن عرفة يكتفى برفع احد
الكافرين لانهم امثلة (فى متاع البيت) الكائن فيه (فلا مراة المعتاد لانسائه فقط) كحلى وملبوس
امرأة (يمين) ان لم يكن فى حوز الرجل المختص به ولم تكن فقيرة فان كان فى حوزة الخاص به
كصندوقه وخزنته المحبوس عليها بغلق او كانت فقيرة وادعت ما زاد على صداق مثلها فلا يقبل
قولها فيما زاد على صداقها نقلة الخط عن ابن فرحون (والا) اى وان لم يكن المتنازع فيه
معتاد النساء فقط بان كان معتادا للرجال فقط او معتادا لهما ولو محرما على الرجال كخاتم ذهب
جرى العرف باتخاذ الرجال قاله ابن عرفة (فله) اى الزوج المتنازع فيه (يمين) الا ان
يكون فى حوزها الخاص بها والرجل معروف بالفقر ويدعى ما لا يملك عادة ابن عرفة واختلاف
الزوجين فى متاع البيت فيما ان اختلفا فيه ولو بعد الفراق قضى بما يعرف للنساء للمرأة وبغيره
للرجل لان البيت يمينه بعد ايمانها ابن حارث اتفاقا فيما يختص باحد صنفين ما وفى غيره فى كونه
للزوج او يمينها بعد ايمانها قولان ثم قال وفى سماع يحيى ابن القاسم رضى الله تعالى عنهما
الابل والغنم والبقر للرجال الا ما قامت عليه ينسبة انه للمرأة او كان الرجل معها معروفا بالفقر
وهى معروفة بالغنى فينسب ملك ذلك اليها ويذكر انه لها فاشيا بالسماع وقول عبدول الجيران
فهو للمرأة وان لم تكن شاهدة فاطمة ابن رشد فى كون القول قول الزوج فيما ادعى من متاع
البيت مطلقا وقسمه بينهما ثالثها ما هو من شأن النساء خاصة للمرأة وغيره للرجل ورابعها ما ليس
مختصا باحد منهما بينهما دعوى ثم قال وفيما المعروف للنساء مثل التور والطست

(قوله الخجال) اي الناموسية (قوله والاسرة) جمع سرير (قوله والمرافق) اي المتسككات (قوله لشكل) اي هيئته وصورة (قوله للصنفين) اي الرجال والاناث (قوله والا) اي وان لم يكن شكل الخاتم لهما مختلفا (قوله كان) اي الخاتم (قوله ووافق) عطف على خلاف (قوله والرمك) يفتح الراء والميم اي الخيل (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله وقيها) اي المدونة (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله لقولها) اي المدونة (قوله وام ولد) عطف على رجل (قوله بعد موت سيدها) صلة نازعها (قوله نازعها وارثه) اي في متاع بيتها (قوله فلها) اي ام الولد (قوله من ثياب وحلي الخ) بيان لامعتاد للنساء (قوله بشرط اليسارة) اي الكثير من اضافة المصدر لفعوله وتكميل عا به رفع فاعله (قوله حائرة له) اي

اضافته للبيان (قوله بهيته)

والاقبياب والخجال والاسرة والفرش والوسائد والمرافق وجميع الحلي والمعروف للرجال السيف والمنطقة والرقيق ذكورا واناثا والخاتم الصقلي يريد خاتم الفضة قلت ما لم يعلم من الرجل مخالفة السنة في تحميمه بالذهب فان كان شكل الخاتم للصنفين مختلفا كما عرفنا فواضح والا كان مشتركا وقول اللغوي اناث العبيد مشبه كونهن اهل ما جميعا خلاف انهن او وفاق عرفنا وفي الواضحة المصلحات من مال النساء والمخفف من مالهما وكذا البقر والغنم والرمك وجميع الحيوان والاطعمة والادوية والثمار وجميع ما يدخر من المعاش الشيخ اعلمه اراد بالدواب والرمك والبشر والغنم ما كانت سائمة غير المراكب مما يابى ولورادى ابن رشد المعتبر عرف كل بلد ثم قال وفيها الدار للرجل لان عليه ان يسكن المرأة ابن رشد عرفنا في ذوات الاقدار ان المرأة تخرج الدار ثم قال ابن حبيب الحضر للرجل كالدار ثم قال لو ادعت درعا وفعوه فقال هو اقلان وديعة عندي صدق دون عين لانه حائرة لقولها ان البيت بيته وقاله ابن رشد اه ومثل الزوجين رجل ساكن مع محرمة تنازع معها في متاع البيت وام ولد بعد موت سيدها نازعها وارثه فلها المعتقد للنساء من ثياب وحلي وغطاء ووطاء بشرط اليسارة لاني الكثير الايسنة تشبه بهيته سيدها لها ولو جميع ما في بيتها حائرة له ولو لم يجمل لافيه عمل بها فان ادعى الوارث انه انتزعها منها بعد ذلك حافظت يمينها وبقيت على اختصاصها به ولها رد ايمين عليهم كما في دعوى المقيض وللبدر رسالة سماها الاجوبة المحررة في هبة السيد لادم ولده والمدره افاقه عب (ولها) اي الزوجة (الغزل) المتنازع فيه قبل الطلاق او بعده يمينها اذ هو فعل النساء غالبا في كل حال (الا ان ثبت) ناظر اها او يمينه (ان السكان) مثلا (له) اي الزوج (فهو) (شريكان) في الغزل هو بقيمة نحو نكاحه وهي بقيمة غزله ابن عرفة المتطلى لا يصح عن ابن القاسم ان تدعيها في غزل فهو لها بعد حلقها قلت ان كان الزوج من الحاكه واشبه غزله غزله فاشترك والافهولن اشبه غزله غزله ونقله مع النوادر عن اصبح في الطست والابريق ونحوهما من الاتية ان كان شان النساء ان لا يخرجنه لزوجهن من قبل فيه قول الزوج مع يمينه ان كانت بكرا واختلاف اقرب البناء وان كانت ثيبا او كان البناء بالبكر بعيدا وامكن ان تخذ ذلك قبل قولها وقد تخرج المرأة لزوجها دون ثقب ويقبل قولها بعد ذلك فيما للنساء لانها تنكسبه مشكل الا ان يكون عرف اخراج المرأة في جهازها خلاف عرف كسبها بعده والا ناض اول الكلام آخره (وان نسجت) المرأة

ما في بيتها حال منه (قوله بها) اي اليئنة (قوله انه) اي سيدها (قوله انتزعه) اي الموهوب (قوله حلفت) اي ام الولد (قوله يمينها) اي على عدم انتزاعه منها (قوله به) اي ما في بيتها (قوله ولها) اي ام الولد (قوله عليهم) اي الورثة فان حلفوا اخذوه منها وان نكلوا بقيت على اختصاصها به (قوله اذ هو) اي الغزل الخ علة لكونه لها (قوله فهمها) اي الزوجان (قوله هو) اي الزوج (قوله وهى) اي الزوجة (قوله تدعيها) اي الزوجان (قوله فهو) اي الغزل (قوله الحاكه) باهمال الحاء جمع حائك اي ناصح (قوله فاشترك) اي الغزل بينهما (قوله والا) اي وان لم يشبه غزله غزله (قوله فهو) اي الغزل (قوله منها) اي الزوجين بيان لمن (قوله ونقله) اي المتطلى يسكون القاف مصدر ومضاف

لقاها (قوله عن اصبح) صلة نقل (قوله في الطست) صلة نقل (قوله من الاتية) بيان لنحو (قوله ان كان شان الخ) مفعول بيدها نقل (قوله قبل) بضم فكسر الخ جواب ان (قوله ان كانت) اي الزوجة (قوله واختلفا) اي الزوجان الخ حال واعطف على الشرط (قوله وان كانت) اي الزوجة (قوله قبل) بضم فكسر الخ جواب ان الثانية (قوله وقد تخرج) اي تزف وتوجه (قوله لانها تنكسبه) علة لمقبل قولها الخ (قوله مشكل) خبر نقل (قوله خلاف) خبر يكون (قوله والا) اي وان لم يكن عرف اخراج الجهاز خلاف عرف النكسب بعده (قوله ناض اول الكلام آخره) اي لافادة اوله ان المتنازع فيه من متاع البيت الزوج وآخره لزوجته

فكسر (قوله والا) اي وان لم تشهد بدينه بانه لها (قوله بها) اي الشقة (قوله له) اي الزوج (قوله فشرى كان) اي في الشقة (قوله بقيمة مال الكل) فهو بقيمة كانه وهي بقيمة غزلها ونسجها (قوله لصنعه) اي الزوج (قوله فيها) اي الغزل والنسيج (قوله والا) اي وان لم تشبهه صنعه صنعه ما (قوله ويحمل) صلة اندفع (قوله هذه) اي وان نسجت الخ (قوله لما تقدم) اي ولها الغزل الخ (قوله دفعت) بضم فكسر اي المخالفة (قوله انهما) اي الزوجين (قوله شري كان) اي في الشقة بقيمة مال الكل (قوله ان كان اشتراه من غيرها) اي فان كان اشتراه منها فلا يخلف (قوله وعده) اي حلفها (قوله انه) اي ابن القاسم (قوله فيها) اي المدونة اليمين (قوله عنها) اي اليمين (قوله بذكرها) اي اليمين (قوله بينهما) اي الرجل والمرأة (قوله لم يذكرها) اي اليمين (قوله لانها) اي اليمين (قوله لانزما) اي المرأة (قوله وفيها) اي المدونة (قوله ولي) بفتح فكسر اي باثر (قوله من متاع النساء) بيان لما (قوله يمينه) صلة ولي

بيدها شقة وصنعها النسيج فقط دون الغزل وادعت ان غزلها لها وادعى الزوج ان غزلها له قاله قول (كلفت) بضم الكاف وكسر الهمزة اي الزمت الزوجة (بيان ان الغزل لها) فان شهدت لها يمينه بانه لها قضى لها بالشقة بهامها والاقضى به الزوج ودفع لها الاجرة ونسجها على المشهور واما ان كانت صنعها الغزل والنسيج معا فاشقة لها دون يمينه الا ان يثبت ان الشقة له فشرى كان بقيمة مال الكل والا ان تكون صنعه الغزل والنسيج معا فاقول قوله بيمين حيث اشبهت صنعه فيهما صنعهما والافهى لمن انذر بالشبهة ويجعل هذه على من صنعها النسيج فقط اندفعت مخالفتها تقدم ودفعت ايضا بان ما تقدم قول ابن القاسم وما هنا قول مالك رضي الله تعالى عنه ما افاده عب البناء في قوله قضى به الزوج ودفع لها الاجرة ونسجها الخ مقتضى ما مر في الغزل انهما شري كان وهو الذي في نقل ق عن ابن القاسم ونصه مثل مالك رضي الله تعالى عنه عن النسج تنسجها المرأة فيدعى زوجها ان الشقة له قال على المرأة يمينه ان الغزل كان لها وقال ابن القاسم النسج للمرأة وعلى الزوج يمينه ان الشقة كان له فان افادها كانت شري كنه فيها بقدر قيمة نسجها وهو بقدر قيمة كانه وغزله الشيخ ابو زيد القاسمي قول ابن القاسم هو المتبادر من كون الغزل لها واهل وجبة قول مالك رضي الله تعالى عنه ان نسجها للشقة لباس الرجال قرينة على ان الغزل له وانما لها فيه النسج خاصة (وان افاد) اي ائتمد (الرجل يمينه على شرا) اي متاع البيت الذي هو معناده (لها) اي المرأة على النساء (حلف) الرجل انه اشتراه لنفسه وانما لم تعطه عنه ان كان اشتراه من غيرها (وقضى) بضم فكسر (له) اي الرجل (به) اي الحلى مثلا وشبهه في مطلق القضاء فقال (كالعكس) اي ان افادت المرأة يمينه على شرا ما له قضى لها به (وفي حلقها) اي المرأة مع اليمين الشاهدة لها بالشرا وعده لعدم جريان العادة بشراء المرأة للرجل (تاويلان) منشؤها انه ذكر فيها اليمين في الرجل وسكت عنها في المرأة فقال بعضهم سكت عنها اكتفاء بذكرها في الرجل اذ لا فرق بينهما ما وقال بعضهم لم يذكرها فيها لانهم لا يلزمها لان الرجال قوامون على النساء دون العكس ابن عرفة وفيه من افاد يمينه فيما يعرف للذكر انه له قضى له به وما ولي الرجل شرا من متاع النساء يمينه اخذه بعد حلقه ما اشتراه لان نفسه الا ان يكون لها اولواؤها يمينه انه اشتراه لها وما وليت شرا من متاع الرجال يمينه فهو لها وورثتها في اليمين واليمين بمنزلة لانهم انما يخلفون انهم لا يعلمون ان الزوج اشترى هذا المتاع الذي يدعى من متاع النساء وتحلف المرأة في ذلك على البتة وورثة الرجل بهذه المنزلة عبد الحق في لزوم حلف المرأة في استحقاتها ما افادت اليمين بشراها من متاع الرجال قولنا بعض شيوخنا بانها كالرجل فالتا انما سكت فيها عن يمينها لذكره ذلك في الرجل وبعض شيوخنا فرق بان الرجال قوامون على النساء لا العكس اللحن عن بعض من اغمايخص الرجل بما اشتراه من متاع النساء باليمين على شراته لنفسه لا على مطلق شراته انما يشتري النساء الرجال قلت ومقتضاه سقوط يمينه فيما اشتراه من متاع الرجال (الوليمة) الباطي عن صاحب العين الوليمة طعام النكاح عياض عن الخطابي هي طعام الاملاك وقال غيره هي طعام العرس والاملاك فقط (مندوبة) ولو في السرفراين عرفة المازري وابن رشد وغير واحد المذهب مستحبة ابن سبيل الصواب القضاء به على الزوج لقوله صلى الله عليه وسلم اولم

(قوله من متاع الرجال) بيان لما (قوله بينة) صلة وليت (قوله بانها كالرجل) أى فى الحلف (قوله فيها) أى المدقونة عن يمينها (قوله طعام جنس) وإضافته للتسكاح فصل مخرج طعام غيره (قوله الاملاك) جمع ملك بكسر فسكون أى تجدد الملك على فهو دار (قوله أولم) بفتح فسكون فكسر (قوله به) أى الحديث (قوله على أنه) أى الشان (قوله وانه) أى الزوج (قوله فان قدمت) بضم فكسر مثقلا أى الوليمة (قوله عليه) أى ١٦٦ البناء (قوله فالاولى) وبعد البناء تفريح على وتندب بعد البناء (قوله انه) أى كونها

ولو بشاة مع العمل به عند الخاصة والعامة ثم قال ابن عرفة وسمع عيسى رواية ابن القاسم كان ربيعة بن عبد الرحمن يقول انما استحب الطعام فى الوليمة لاظهار التسكاح ومعرفته لان الشهود لم يكونوا عاب المذهب نديها وقوله وصحح القضاء بالوليمة ضعيف مبنى على وجوبها وتفصل السنة بأى شئ اطعمه ولو بعد من شهر لما فى الصحيح أولم صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه بعد من شهر وعلى بعض بغيره وعمره على زينب بشاة ونقل عياض الاجماع على انه لا حد لافلها وانه بأى شئ أولم حصلت السنة وتندب (بعد البناء) فان قدمت عليه حصل مندوب وفان آخرا فلاولى وبعد البناء لم يقد انه مندوب ثان ابن عرفة ووقته ما روى محمد انه يوم بعد البناء الباجى روى اشهب فى العقيقة لا بأس ان يولم بعد البناء ابن حبيب كان النبي صلى الله عليه وسلم يستحب الاطعام على التسكاح عند عقده ونقطة عند تحتمل قبله وبعده وتقديم اشهاره قبل البناء افضل كالاظهار ويحتمل أن يكون مالك رضى الله تعالى عنه قال ذلك لمن فاته قبل البناء وانه اخذ به دلالة على الرضا بما رأى من حال الزوجة عياض واستحبها بعض شيوخنا قبل البناء (يوما) أى قطعة من الزمن يحصل الاجتماع فيها الا كاه واحدة وبكره تكرارها الآن يكون المدعو ثانيا غير المدعو والا (يجب اجابة من عين) بضم فكسر مثقلا لحضورها بشخصه صريحا وضمننا ولو بكتاب او رسول ثقة ولو صيما قبل له ادع فلانا واهل محل كذا وهم محصورون فجب على من بلغه منهم لانهم معينون ضمننا لا غير محصورين كادع من لقيت او العلماء وهم غير محصورين ان كان المعين مقطرا بل (وان) كان (صائغا) الا أن يجبر الداعى بصومه والاجتماع والانصراف قبل الغروب وشرط وجوب الاجابة الجزم بالحضور لان شئت الاقرينة تأدب واستعطف مع رغبته فى حضوره وذ كر المصنف له خمسة شروط اولها قوله (ان لم يحضر) مجلس الوليمة (من يتأذى) المعين (ب) حضور (ه) تأذيا شرعيا من الاراذل السقطة قاله فى الجواهر اذ لا يأمن معهم على الدين وتزوى مجالستهم ومخاطبتهم ورؤيتهم لان كان التأذى لحظ نفسه فلا يبيح التخلف الا أن يخشى مجالسته او خطابه او رؤيته اعتيابه او ذتيته وثانيها قوله (و) ان لم يحضر شئ (منكر) بضم الميم وسكون النون وفتح الكاف أى محرم شرعا (كفرش حريم) مجلس المعين عليه او رجل غيره يحضرته ولو فوق حائل كسند الطير وآية ذهب اوفضة كجفوة وبقم وظروف وما يحرم استماعه وان وصله صوته وهو فى بيته فلا يلزمه التحول منه نعم يحرم استماعه وورخص بعضهم فى حضور وليمة المنكر اذا خيف سطوة صاحبها السلطان فان كان المنكر فى محل آخر من دار الوليمة فلا يبيح التخلف حيث لم يسمع والا باحدا لان سماع المعصية حرام كظفرها وثالثها قوله (و) ان لم يحضر (صور) مجسدة لم يوان عاقل او غيره كامل الاعضاء الظاهر التى لا يعيش

بعد البناء (قوله ووقتها) أى الوليمة (قوله اشهاره) أى التسكاح (قوله ذلك) أى تأخيرها عن البناء (قوله فاته) أى الايلاام (قوله اختاره) أى تأخيرها عنه (قوله اقولا) بشد الواو (قوله شخصه) صلة عين (قوله صريحا او ضمنا) تعميم فى عين (قوله وهم محصورون) حال (قوله والاجتماع الخ) حال (قوله له) أى وجوب الاجابة (قوله المعين) تفسير لفاعل يتأذى المستتر فيه الرابع اقر من واللبس غير مأمون فالتأسيب ابرازه لدفعه (قوله من الاراذل السقطة) بيان لمن (قوله اذلا يأمن) أى المعين (قوله وآية ذهب) عطف على فرش (قوله كجفوة) أى وعاء يجعل فيه جرو ويجعل عليه مالدخانه رائحة ذكوة (قوله فقم) بضم القافين بينهما ميم ساكنة أى اناء ضيق القم يجعل فيه نحو ماء الورد ويرش به (قوله ظروف) أى لقنا جميل القهوة

(قوله وما يحرم استماعه) أى من صوت آلة او امرأة (قوله وان وصله) أى المكلف (قوله وهو) أى المكلف بدونها (قوله منه) أى بيته (قوله فى حضور وليمة المنكر) اضافته لادنى ملاسة أى حضور وليمة المنكر فى محلها (قوله اذا خيف سطوة صاحبها) أى لانه حينئذ اكره (قوله والا) أى وان مع (قوله اباحه) أى التخلف (قوله مجسدة) احتراز عن النقش (قوله الحيوان) احتراز عن صورة سفينة او بيت او شجرة (قوله كامل الاعضاء الخ) احتراز عن ناقص الرأس او مخروق البطن

(قوله عنهم) بفتح الهاء (قوله استثنى) بضم التاء وكسر النون (قوله الارجوحة) بضم الهمزة والجيم وسكون الراء (قوله انما) اي الارجوحة (قوله وكذلك) اي حضور فرش الحرير في تجويز الخلف عن ١٦٧ الوليمة (قوله لغيره) اي ابن شاس (قوله والا) اي وان اراد

(قوله والا) اي وان اراد غير المجسدة (قوله فلا) اي ليس بصواب (قوله ذلك) اي ما ذكره ابن شاس (قوله ابو عمر) اي ابن عبد البر (قوله في ناحيته) اي البيت فيه صور (قوله وبرجوع ابن مسعود) عطف على برجوعه (قوله واي اوب عطف على ابن مسعود (قوله لمثل ذل) اي التصاوير (قوله الاسرة) جمع سرير (قوله القباب) جمع قبة (قوله المنابر) جمع منبر (قوله وليس) اي التصوير في الاسرة وما يليها (قوله كالسط) بضم الواو حدة جمع بساط اي التصوير فيها (قوله به) اي التصوير فيه (قوله تحصل) بفتح الحاء مثقلا (قوله فيه) اي التصوير (قوله اربعة اقوال) فاعل تحصل (قوله ذلك) اي ذي الظل القائم (قوله ذلك) اي ماله ظل قائم وماله ظل له (قوله وهو) اي الكراهة وذ كرهه اذ كبر خبره (قوله وهو) اي الاباحة وذ كرهه لذلك (قوله ذلك) اي التصوير المكروه والمباح (قوله يستند اليه) اي الرجال

بدونها ولها ظل (على بحدار) لامبغية في وسطه لانه لا ظل لها كانه قس وبجزم تصوير ما استوفى الشروط المتقدمة ان كان يدوم كخشب وطين وسكر ويحجن اجماعا وكذا ان كان لا يدوم كقشر بطيخ خلافا لاصبح وغير ذي الظل يكره ان كان في غير محتمن كخايط وورق فان كان في محتمن كخصير وسباط بخلاف الاولى واما تصوير غير الحيوان كشجرة وسفينة وجامع ومنارة فخاير ولو كان له ظل ويدوم واستثنى من المحرم لعبة بمشقة بنت صغيرة تلعب بها البنات الصغار فيجوز تصويرها بوجهها وشراؤها التدرين على تربية الاولاد وفي كتاب البركة يجوز نصب الارجوحة واللعب بها للرجال والنساء العراقي عن بعض العلماء انهم انتفع لوجع الظهر ابن شاس وكذلك ان كان على جدران الدار صورا وستائر ولا بأس بصور الاشجار ابن عرفة لا يعرفه عن المذهب هنا غيره فان اراد الصور المجسدة فصواب والا فلا وذكر ذلك ابو عمر عن غير المذهب محتجا برجوعه صلى الله عليه وسلم عن بيت فاطمة رضي الله تعالى عنم القرائن رأ في ناحيته وقوله عليه الصلاة والسلام ليس لي ان ادخل بيتا فيه تصاویر او قال من وقا وبرجوع ابن مسعود وأبي اوب لمثل ذلك والذي في المذهب ما في كتاب الصلاة الاول وهو تكرر القائل التي في الاسرة والقباب والمنابر وليس كالشباب والبسط التي تمتهن وقال ابو سلمة بن عبد الرحمن ما كان يمتهن فلا بأس به وارجو ان يكون خفيفا ابن رشد تحصل فيه لاهل العلم بعد تحريم ماله ظل قائم اربعة اقوال الاول اباحة ما عد ذلك ولو في جدران او ثوب منصوب والثاني تحريم جميع ذلك والثالث تحريم ما في جدران او ثوب منصوب واباحة ما في ثوب مبسوط والرابع تحريم ما بالجدران واباحة ما بالثوب المبسوط والمنصوب ابن عرفة قطاها المذهب ان في صور الشباب قولين الكراهة وهو ظاهر المدونة والاباحة وهو ظاهر قول اصمغ واما ما كان فلا يصل ذلك لرفع وجوب الاجابة وقول ابن شاس اوستائر ان اراد به يريثاب الحرير فلا يعرفه لغيره في المذهب وان اراد بالحرير فان كان بحيث يستند اليه فصواب واما ما لا يستند اليه وما هو مجرد الزينة فلا يظهر حقيقته ولا يصح كونه مانعا من وجوب الاجابة (لا يجوز الخلف عن اجابة دعوة الوليمة (مع له مباح) حقيق كدف وكبر يلعب به رجال ونساء ان كان المعين ليس ذاهية بل (ولو) كان (في ذي هيئة على الاصح) واحتراز عن غير المباح كشي على حبل او عكازين قدر قامة وجعل خشبة على جهة انسان وصعود آخر عليها فانه يبيح الخلف قاله في سماع اشهب لكن قال ابن رشد هذا في الوليمة من ناحية ما رخص فيه من الله ثم قال والمشهور ان عمله وحضوره جائز للرجال والنساء وهو قول ابن القاسم ومذهب مالك رضي الله تعالى عنه الا انه كره لذي الهيئة ان يحضر اللعب اه واربعة اقوله (و) ان لم يكن هناك (كثرة زحام) فان كانت فقد رخص مالك رضي الله تعالى عنه في الخلف لاجلها وخامسها اقوله (و) لم يكن (اغلاق باب) لبث الوليمة (دونه) اي عند وصول المعين له فان علم انه يعلق عند حضوره ولولا مشاورة عليه فيباح تخلفه فان اغلق للحضور بل لمنع الطقيلية ونحوهم فلا يباح الخلف لانه اضرورة وعبر

(قوله كبر) بفتح الكاف والموحدة اي طبل مدور مغشى بجلد من الجهتين يضرب عليه ما (قوله وجعل خشبة) عطف على مشي (قوله من الله) بيان لما (قوله ثم قال) اي ابن رشد (قوله لانه) اي ما كره في الله تعالى عنه (قوله لانه) اي الاغلاق لمنع الطقيلية

(قوله من غلق) بيان لما (قوله لا أعرفه) أي مبيح الخلف (قوله أنكر) أي ابن عرفة (قوله فالاسم الثلاثي) أي الغلق (قوله والفعل) أي غلق (قوله مغلق) ١٦٨ اسم مفعول غلق المهجور في الفصحى (قوله ولذا) أي هجـ ر غلق الثلاثي

في الجواهر اتفاق ونصه انما يؤمر بإجابة الدعوة اذا لم يكن منسكراً ولا فرش حريرو ولا في الجمع من يتأذى بمجالسته وحضوره من السفلة والاراذل ولا زحام ولا غلق باب دونه روى ابن القاسم سعة الخلف لذلك ابن عرفة ما ذكره من غلق لا أعرفه ولا لفظه والصواب اغلاق اهـ غ قلت انكر فقهه ولفظه وليس بمنسكراً اما الفقه فقال ابن عبد الغفور وكذلك ان وجد زحاما او غلق دونه الباب رجح ايضا واما لفظه فالاسم الثلاثي مسموع باتفاق والفعل مهجور في الفصحى ولذا قال ابو الاسود الدبلي

ولا اقول لقدرا القوم قد غلقت * ولا اقول لباب الدار مغلق

اي انه فصيح لا ينطق الا بالاستعمال وقيل اراد انه عفيف لا يتطفل وقد استوفينا الكلام عليه في تكميل التقييد وتحميل التعقيد ولذا عدل عن الثلاثي الاخصر الى الرباعي وبقي من شروط وجوب الاجابة كون الوليمة مسلم فلا تجب للكافر ابن عرفة الاصوب او الواجب عدم اجابته لان فيها اعزاز له والمطلوب اذلاله ومن شروطها ايضا ان لا يبعد مكانها بحيث يشق على المدعو الحضور والشاغبة شدة الحر والبرد تبع الخلف واو في مرض او حفظ مال او خوف عدو وان لا يكون في الطريق شدة وحل او مرض وان لا يضر بالدعوة الاغنياء وان لا يكون على رؤس الاكابر من ينظر اليهم وان لا تفعل للمفاخرة والمباهاة وان لا يكون الطعام مما له رائحة كريهة تبع الخلف عن الجمعة والجماعة وان لا يكون الداعي فاسقا او شريرا طالبا للمباهاة والفخر وان لا تكون الداعية من أمة غير محرم ولا امرءة تخشى منه ريبة او تمسمة وان لا يسبقه داع الى وليمة اخرى فان استوفينا فذوالرحم ثم الاقرب رجحا ثم الاقرب دارا ثم من خرجت قرعة تقديمه (وفي وجوب الكل) الشخص (المفطر) من طعام الوليمة قد راى سرقاب صاحبها فيها عرف وعدمه وعليه اقتصر في الرسالة قال وانت في الاكل بالخيار (تردد) للمتأخرين لعدم نص المتقدمين ابا جى لانص لاحكامنا جليا وفي المذهب مسائل تقتضي قولي علماء خارج المذهب قاله ت ونص ابن عرفة البابي لانص لاحكامنا في وجوب الكل الجيب وفي المذهب ما يقتضي القولين روى محمد عليه ان يجيب وان لم يأكل وكان صائما وقال اصبح ليس ذلك بالوكيد وهو خفيف فقول مالك رضي الله تعالى عنه على ان الاكل ليس بواجب وقول اصبح على وجوبه قلت رواية محمد يجيب وان لم يأكل نص فقهي في عدم وجوب الاكل وعليه حله النخعي فكيف يقول لانص النخعي قول مالك لا يطعم خلاف الحديث قال صلى الله عليه وسلم فان كان مفطرا فليطعم وان كان صائما فليصل ولو حل على صلاته المدعو كان حسنا فالرجل الجليل لا بأس أن لا يطعم لان المراد التشرع بجيبته وان لم يكن كذلك وهو ممن يرغب في اكله وتحدث وحشة بتركه فاتباع الحديث أولى له وفي حديث الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم من دعى فليجب فن شاء طعم ومن شاء تركه واشعر كلامه بعدم كفاية الحضور والانصراف قبل وقت الطعام لغير مانع (ولا يدخل) اي يحرم ان يدخل بيت الوليمة انسان (غير مدعو) لحضورها بكل وجه (الا) دخوله

في الفصحى صلاته عدل (قوله عدل) أي المصنف (قوله فلا تجب) أي الاجابة (قوله لكافر) أي لوليمته (قوله اجابته) أي الكافر (قوله فيها) أي اجابته (قوله فان استويا) أي الداعيان في زمن الدعوة (قوله وعدمه) أي وجوب الاكل (قوله وعليه) أي عدم الوجوب صلاته اقتصر (قوله قال) اي الشيخ (قوله جليا) حال من ضمير لاحكامنا اي واضحا صريحا (قوله قولي) بفتح اللام مثني قول بلانون لاضافته (قوله ذلك) اي الاكل (قوله وهو) أي الاكل خفيف (قوله فقول مالك) اي في رواية محمد وان لم يأكل او كان صائما (قوله وقول اصبح) اي ليس ذلك بالوكيد (قوله على وجوبه) اي الاكل وجوبه باخفيا (قوله وعليه) اي عدم الوجوب صلاته حل (قوله يقول) اي البابي (قوله لا يطعم) بفتح الباء والعين (قوله فليطعم) بفتح الباء والعين اي يأكل طعام الوليمة (قوله فليصل) اي يدع (قوله حل) بضم فكسر

اي الاصر في الاكل وعدمه (قوله صلاته المدعو) اي ادخله السرور على داعيه (قوله كان حسنا) جواب لو باذن (قوله وان لم يكن) اي المدعو (قوله كذلك) اي جليا (قوله وهو) أي المدعو (قوله يرغب) بضم الباء وفتح الغين المجبهة (قوله يتركه) اي اكله (قوله دعى) بضم فكسر (قوله فليجب) بضم الباء وكسر الجيم (قوله مام) بفتح فكسر اي اكل

(قوله ظاهره) أي حرمة دخوله بلا إذن (قوله وحفظه) أي العرض الخ حال (قوله ولو تابعا) أي ولو كان غير المدعو (قوله عرف) بضم فكسر (قوله الجواز) أي جواز دخول غير المدعو بلا إذن إذا كان تابعا الذي قد عرف عدم مجيئه وحده (قوله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم الخ) بيان للحديث (قوله دعي) بضم فكسر (قوله تأذن لفلان) ١٦٩ أي في الدخول (قوله فقال) أي صاحب الولية: (قوله اختلف)

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

بضم التاء وكسر اللام (قوله

(بإذن) من صاحب الولية في الدخول فيجوز دخوله مع حرمة مجيئه تحت ظاهره كل أول بأكل وهو كذلك لأن دخوله مؤذ لا حد أمرين نسبه لنفسه والساقطة أو الوقوع في عرضه وحفظه واجب وظاهره ولو تابعا الذي قد عرف عدم مجيئه وحده لولية أو غيرها. العدوى الظاهر الجواز قلت بل الظاهر المنع للحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعي لولية فنبهه بعض الناس بلا دعوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصاحب الولية أتأذن فلان فإنه قد تبعني بلا دعوة فقال أذنت له (وكره) بضم فكسر (نظر للوزن والسكر) في الولية وعند المقد فيما يظهر أن أحضره به للنسبة ولم يأخذ أحد شيئا مما حصل في يد غيره والأحرم أبو عمران اختلف في نهب اللوز والسكر وما يثر في الأعراس والختان وأخراس الصبيان وكره مالك رضي الله تعالى عنه أكل شيء مما يختلصه الصبيان على تلك الحال وأجاز أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه أن أذن أهله فيه (لا يكره) (الغريال) بكسر الغين المجهمة أي الطارئة التي يجلب من وجهه واحدة أي الطبل به في الولية أن خلى عن الصراصر والأحرم قاله القرطبي ونقله في المدخل والخط ويرادفه الدف والبنديران كان طبل الغريال للمرأة بل (ولولرجل) هذا هو المشهور وقول ابن القاسم وأشار بولولوقول أصبغ إنما يجوز للنساء هذا ظاهر والنص والحديث يدلان على نديه فيها (وفي) جواز (الكبر) بفتح الكاف والموحدة الشارح كأنه المابل الكبير المدقور المغشى يجلب من الجهتين وقال الأدقوى أهله الطبل خاتمة البغاني هو طبلان متلاصقان أحدهما كبير من الآخر يجعلان على جبل في الزفاف ميان الكبير طبل صغير طويل يجلب من جهة واحدة (و) جواز (المزهر) كتب أي الطبل المربع المغشى من الجهتين هذا قول ابن حبيب قياسا له على الغريال ومنعهما وهو قول أصبغ وفسره سالم بالكراهة (قالها) أي الأقوال (يجوز في الكبير) ويمنع في المزهر وهو قول ابن القاسم وقال (ابن كثة) كسر الكاف ونونين بينهما ألف علم منقول من وعاء السهام (وتجوز الزمارة والبوق) أي النفير جواز مستوى الطرفين أن كان استعمالهما يسيرا لإلهي كل اللهو ويمنع الكثير هذا هو المشهور وقيل من الجائز الذي تركه خير من فعله فهما مكروهان وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة أكره الدفائف والمعازف في العرس وغيره والمعزف آلة اللهو مطلقا

* (فصل) في بيان أحكام القسم بين الزوجات والنشوز وما يناسبهما (أنما يجب القسم) على زوج بالغ عاقل حاضر عبد أو حر ذى آلة أو خصى أو محبوب صحيح أو مريض يمكنه الانتقال (للزوجات) المطبقات كن مسلمات أو كليات أو مختلفات حرائر أو أماء أو مختلفات أجماعا وصلة القسم (في الميت) عند كل واحدة ليلة واليوم الذي يليها ويجوز أكران رضيا به كإياتي واحترز بالزوجات عن السراري وعن زوجة وسرية وفي المدونة أن يقيم عند أم ولد ما شاء ما لم يضم بالزوجة ابن عرفة ابن شاس لا يجب بين المستولات وبين الأماء ولا بينهما وبين المستكورات إلا أن الأولى العدل وكف الأذى ابن عبد السلام الذي يدل عليه انظر المدونة أن

٢٢ من في مسافر (قوله يمكنه الانتقال) لا عجز عنه (قوله المطبقات) لا غير (قوله أجماعا) راجع ليجب (قوله ويجوز) أي القسم (قوله له) أي الرجل الذي له زوجة وأم ولد (قوله الأماء) أي غير المستولات ولا بينهن (قوله الأولى) بفتح الهمز

(قوله فقيها) أي المدققة (قوله يرد) بضم مفتح مثقلا (قوله مجموع الخ) فيه أن العدل ملزم لكف الأذى لا العكس فلا فائدة في ذكر كف الأذى عقبه (قوله ترك الأذى أولى) نفسه أن الأذى حرام فلم يزم أن تركه واجب (قوله ترضى) بضم التاء أي توثق (قوله يمتنع عليه) أي يمتنع عندها ١٧٠ (قوله جوهرة) أي يمكن جاعها عادة (قوله فهمها) أي المولى والمظاهر منها

كف الأذى واجب فقيها ليس لام ولد مع حرة قسم بخاتران يقيم عند أم ولده ما شاء ما لم يضار ابن عرفة يرد بان المحكوم عليه بالأولى مجموع العدل وكف الأذى لا بمجرد كف الأذى وبأن الأذى غير الضرر واخف منه فلا تنافي بين كون ترك الأذى أولى وكون ترك الضرر واجبا ودليل كونه غير واخف منه قوله تعالى لن يضروكم الأذى اللخمي المذهب لا مقال للحررة في أقامته عند الأمة وفيه نظر إلا أن يثبت فيه إجماع ابن شامس من لزوجة واحدة لا يجب مبيتها عندها قلت لا يظهر وجوبه أو يمتنع منه معها أمرأة ترضى لأن تركها وحدها ضرر ووجوبها يمتنع عليه زمن خوف المحارب والساوق ولما كان القصد من المبيت عند الزوجة الأئس وإفها ب الوحشة وجب القسم فيه أن لم يمتنع الوطء بل (وان امتنع الوطء شرعا) أو عادة (أو طبعها) الأولى (كحرمه) بجمع أو عجرة وحاض وفساء (ومظاهرها) ومولى (منها) الثاني كرقاءه) والثالث كخدمة ومجنونة ابن عرفة والقسم أصغره بجموع ومجنونة ورققاء ومريضة لا يجامع وحائض وكناية وامة ككسيرة صحيحة مسلمة حرة زاد اللخمي النفساء والحرمه ومن آلى أو ظاهرها ففهمها على حقه ما في الكون عندهما وان لا يصيب البواقي الا في لم يول ولم يظاهرها منهن إلى أن ينحل من الأيلاء أو الظهار وعليه أن ينحل منهما إلا أن قامت بحدتها التي لم يول ولم يظاهرها منهن وحمل الآية على من كان خائلا من غير المولى منها فإن كان له غيرها فلهما ما يثبت به بالعدل في ترك الإصا بة غيرها إلا أن يعتزل جميعهن وقد غاضب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه رضى الله تعالى عنهن فاعتزل جميعهن شهر أخرجه البخاري ومسلم (لا يجب القسم بين الزوجات في الوطء) فيترك فيه له بصيته وطبيعته في كل حال (الا) قصد (اضرار) لأحدى الزوجات بعدم وطئها واضررت بالعدل أم لا (ككفها) أي الزوج نفسه عن وطء إحدى زوجتيه مع ميل طبعه اليه وهو عندها (لتمتور لذته) بزوجه (الأخرى) فيجب عليه ترك الكف لأنه اضرار ابن عرفة وفيه البس عليه المساواة في الوطء ولا بالقلب ولا حرج عليه أن ينشط للجماع في يوم هذه دون يوم الأخرى إلا أن يفعله ضررا أو يكف عن هذه لذته في الأخرى فلا يحل وسع ابن القاسم لا بأس أن يكسو أحدهما الخنزير ويحلبه أذن الأخرى أن لم يكن ميلا ابن رشد هذا معروف مذهب مالك رضي الله تعالى عنه وأصحابه رضي الله تعالى عنهم أنه ان قام لكل واحدة بما يجب لها بقدر طاقتها فلا حرج عليه أن يوسع على من شاء من عشاءه وقال ابن نافع يجب عليه أن يعدل بينهما في ماله بعد قضاء ما لكل واحدة بما يجب لها والأول أظهر اه قلت قول ابن نافع بكراهة التيسر رواية واخذ من هذا وجوب وطء الزوجة الواحدة ويقضى عليه به حيث تضررت بتركه فان شككت قلبه قضى لها بئس له من أربع لبال على الأرجح لأن له تزوج ثلاث سواها وان شكى الزوج قلبه قضى له عليها بما تقتدر عليه على الصحيح كالاجير على الخدمة ولا يقيده بأربع مرات في الليلة ويومها ولا يغيرها قاله عجب أبو الحسن الصغير أبو عمران اختلف في أقل ما يقضى به على الرجل من الوطء فقال بعضهم ليلة من أربع اخذ من أن للرجل أن يتزوج أربع زوجات

(قوله في الكون) أي المبيت (قوله وان لا يصيب) أي يطا عطف على الكون (قوله) إلى أن ينحل من الأيلاء أو الظهار (غاية لترك إصا بة غيرهن) (قوله وعليه) أي الزوج (قوله منها) أي الأيلاء والظهار (قوله الآن) أي بدون تربص أربعة أشهر (قوله حمل) بفتح الميم (قوله الآية) أي قوله للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر (قوله خالوا) بكسر الخاء المجهمة وسكون اللام أي خالبا (قوله فلها) أي المولى منها (قوله غيرها) أي المولى منها (قوله فيترك) بضم الياء وفتح الراء أي الزوج (قوله فيه) أي الوطء (قوله اليه) أي الوطء (قوله وهو عندها) حال (قوله لأنه) أي الكف (قوله وفيها) أي المدققة (قوله عليه) أي الزوج (قوله) بالقلب (أي حبه) (قوله أن لم يكن) أي تخصيه أحدهما بالخنزير والحلي (قوله أنه) أي الزوج الخ بيان للمعروف بحدف من (قوله رواية) أي عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه (قوله اخذ)

بضم فكسر (قوله من هذا) أي الا لاضرار (قوله يقضى) بضم الياء وفتح الصاد المجهمة (قوله عليه) وقبل أي الزوج (قوله به) أي وطء واحدة (قوله بتركها) أي وطئها (قوله قضى) بضم فكسر (قوله لها) أي الزوجة (قوله له) أي الزوج (قوله عليها) أي الزوجة (قوله ولا يتقيد) أي ما يقضى عليها به

(قوله لانها) اي قسمة المبيت (قوله من زوجتيه) بيان لمن (قوله فيها) اي المدونة (قوله فيه) اي مرضه (قوله اي لا يقضى) بضم الباء وفتح الصاد (قوله كذلك) اي غير عذر (قوله لان القصد الخ) علة لقوائمه (قوله وتخصين) اي صيانة عطف على رفع (قوله فلا يجعل ان فاته ليلتها الخ) تفريع على فاته ان ظلم فيه (قوله لانه) اي الزوج (قوله حينئذ) اي حين جعل ليله للمظلمة عوضا ليلتها (قوله مراده) اي اللخمى (قوله قبله) ١٧١ اي قسمه لتالفة المظلمة

(قوله كذلك) اي بعد قسمه لتالفة المظلمة (قوله تلا مدته) اي ابن عرفة (قوله لان ظلمه) اي الزوج (قوله حقها) اي الثانية (قوله يليها) اي الالة التي ظلم فيها (قوله وهذا) اي الثاني (قوله عدا) اي تعدى الزوج (قوله وهي) اي صاحبتها الخ حال (قوله مراده) اي اللخمى (قوله انه) اي الزوج (قوله لم يطالع) بضم الباء وفتح الهمزة (قوله عدا) اي الزوج (قوله اطالع) بضم الطاء وكسر الهمزة (قوله عليه) اي عدا (قوله قبلها) اي القسم لتالفة التي عدا عليها (قوله كذلك) اي بعد قسمه لتالفة المظلمة ولو اطالع عليه قبله لزمه ليله التي عدا عليها قبل تالفتها وهذا هو الظاهر اوسواء اطالع عليه كذلك او قبل قسمه لتالفة واستظهر هذا بعض تلا مدته لان ظلمه ببياته عند غير الثانية لا يسقط حقه افعيا بليها وهذا الظاهر اطلاق المصنف ابن عرفة اللخمى ان عدا بترك يوم احداها الا عند الاخرى فليس ان ذهب يومها للحاسبة به لانها لو حاسبته لاخذت يوم صاحبتها وهي لم يصلها الا حقه قلت انظر هل مراده انه لم يطالع على عداها الا بعد القسمة لتالفة التي عدا عليها ولو اطالع عليه قبلها لزمه يوم التي عدا عليها قبل تالفتها اوسواء اطالع عليه كذلك او قبل قسمه لتالفة والاول اظهر اه وشبه في القوائم فقال (كخدمة) رقيق (معتق) بفتح التاء (بعضه يابق) شهر امثلاثين يجي المال ببعده فلا يحاسبه بخدمة ما يابق فيه ان لم يستعمل والا فيرجع على من استعمله باجرة ما يخصه من عمله وكذا رقيق مشترك قسمت خدمته مما ياتي بخدم بعض الشر كافيها وياق ثم يرجع فليس لمن ابق الرقيق في زمن خدمته محاسبة شريكه بها فان لم تقسم فاعمل لها وما فاته بالابق عليها

وقيل ليله من ثلاث اخذا من قوله تعالى لا ذكركم مثل حظ الانثيين وقضى عمر رضى الله تعالى عنه بمرته في الطهر ليلتها (و) يجب (على ولي) الزوج البالغ (الجنون) الذي له زوجتان او اكثر (اطاقت) على زوجتيه او زوجاته بان يدخله على احدها معاقب غروب الشمس ويبقى عندها الى غروب شمس اليوم الذي يليها فيخرجها من عندها ويدخله على اخرى كذلك وهكذا كما يجب عليه نفقة من وكسوتهن لانهم من الحقة فوق البسنية التي يتولى وليه استثناء حاله او ثبتيه منها حتى يستوفى فيها ولا يجب على ولي الصبي اطاقته لعدم الاتفاغ بوطئه بخلاف الجنون (و) يجب القسم في المبيت بين الزوجات (على) الزوج (المريض) الذي يستطبع الانتقال من محل احدها ما الى محل الاخرى في كل حال (الا ان لا يستطبع) المريض الطواف عليهن لشدة مرضه (ف) لا يجب عليه القسم وبقيم (عند من شاء) المريض الاقامة عندها من زوجتيه او زوجاته لرأفتها به في مرضه واذا صح ابتداء القسم وفيها يقسم المريض بين نسائه بالعدل ان قدر ان يدور عليهن فيمنه وان لم يقدر اقام عندها يتمن شاء لا فاقته ما لم يكن خفيفا فاذا صح ابتداء القسم (وفاته) المبيت اي لا يقضى (ان ظلم) الزوج احدي زوجاته (فيه) اي المبيت بان يات عند احدها ليلتين او اكثر غير عذر او عند غيرهن كذلك ومعه هو ان ظلم نفسه اخرى بقوائمه كفره وبياته عند غيرهن له عذر لان القصد من المبيت دفع الضرر وتخصين المرأة وهذا يقوت بقوات زمنه فلا يجعل ان فاته ليلتها عوضا عنها لانه يظلم حينئذ صاحبة تلك الليلة التي جعلها عوضا قاله اللخمى ابن عرفة انظر مراده ان لم يطالع عليه الا بعد قسمه لتالفة المظلمة ولو اطالع عليه قبله لزمه ليله التي عدا عليها قبل تالفتها وهذا هو الظاهر اوسواء اطالع عليه كذلك او قبل قسمه لتالفة واستظهر هذا بعض تلا مدته لان ظلمه ببياته عند غير الثانية لا يسقط حقه افعيا بليها وهذا الظاهر اطلاق المصنف ابن عرفة اللخمى ان عدا بترك يوم احداها الا عند الاخرى فليس ان ذهب يومها للحاسبة به لانها لو حاسبته لاخذت يوم صاحبتها وهي لم يصلها الا حقه قلت انظر هل مراده انه لم يطالع على عداها الا بعد القسمة لتالفة التي عدا عليها ولو اطالع عليه قبلها لزمه يوم التي عدا عليها قبل تالفتها اوسواء اطالع عليه كذلك او قبل قسمه لتالفة والاول اظهر اه وشبه في القوائم فقال (كخدمة) رقيق (معتق) بفتح التاء (بعضه يابق) شهر امثلاثين يجي المال ببعده فلا يحاسبه بخدمة ما يابق فيه ان لم يستعمل والا فيرجع على من استعمله باجرة ما يخصه من عمله وكذا رقيق مشترك قسمت خدمته مما ياتي بخدم بعض الشر كافيها وياق ثم يرجع فليس لمن ابق الرقيق في زمن خدمته محاسبة شريكه بها فان لم تقسم فاعمل لها وما فاته بالابق عليها

الميم اي الرقيق في مدة اياقه (قوله والا) اي وان كان الرقيق استعمل في مدة اياقه (قوله فيرجع) اي مالك بعضه (قوله من عمله) بيان لما (قوله مشترك) بفتح الراء (قوله قسمت) بضم نكسر (قوله مما ياتي) اي بالزمن كخدمة شهر لهذا وخدمة شهر لا آخر (قوله فيه) اي شهر مثلا (قوله وياق) اي في شهر الا آخر (قوله ثم يرجع) اي الرقيق للشر بكن فيه (قوله لها) اي خدمته في زمن اياقه ان لم يستعمل فيسه والا فله الرجوع على من استعمله باجرة عمله (قوله فان لم تقسم) بضم التاء وفتح السين اي خدمة المشترك

(قوله وفيها) اي المدونة (قوله ان تعمد) اي الزوج (قوله المقام) بضم الميم اي الاقامة (قوله منهن) اي الزوجات (قوله فلا تحاسب) بفتح السين اي التي اقام عندها (قوله به) اي مقامه عندها (قوله ويرجر) بضم الياء وفتح الجيم اي الزوج (قوله عن ذلك) اي ممكنه عند احدها (قوله فان عاد) اي الزوج الى الاقامة عنده بعض زوجاته زيادة عن حقها (قوله نكلا) بضم النون اي خالص فكسر مثقلا اي ادب بما يجره عنه (قوله كالمعتق) بفتح التاء (قوله نصفه) اي مثالا (قوله انكر) بضم الهمزة وكسر الكاف اي اعترض وتعقب (قوله بان اكثر) صلة انكر (قوله المعتق) بفتح التاء (قوله كالفن) بكسر القاف وشد النون اي خالص الرقية (قوله فليست الشركة بينه) ١٧٢ اي المعتق بعضه تقرع على التشبيه (قوله يرد) بضم الفتح مثقلا اي انكار التشبيه

ابن عرفة وفيها ان تعمد المقام عند واحدة منهن شهرا حرة فلا تحاسب به ويرجر عن ذلك وابتدأ القسم فان عاد نكلا كالمعتق نصفه يابق لا يحاسب بخدمة ما ابق فيه ابن عبد السلام انكر هذا التشبيه بان اكثر احكام المعتق بعضه كالقن فليست الشركة بينه وبين سيده حقيقة بخلاف الزوجتين ويرد بان الكثرة المذكورة انما هي في الاحكام التي تختلف فيها الرقية والحرية لا في الاحكام المالية في جنباياتها اذا جنى المعتق بعضه او جنى عليه فليس سيده او عليه بقدر ملكه منه ولا العبد او عليه بقدر ما عتق منه (ونذب الابداء) في قسم الميث بين الزوجات (بالليل) لانه وقت الايواء للزوجة واعتماد الصنف في النذب على ظاهر قول الباجي والظاهر من قول اصحابنا ان يبدأ بالليل ٨ وبه رد قول من قال ليس في نصوصهم الا التغيير وبقي القاد من سفرها واغدا يهن احب ولا يحسب ويبتدى القسم بالليل لانه المقصود واحب الى ان ينزل عند التي خرج من عندها ليكمل لها يومها قاله ابن حبيب (ونذب الميث عند) الزوجة (الواحدة) سواء كان له اماء ام لا ابن شاس من له زوجة واحدة لا يجب ميثه عندها ابن عرفة الاظهر وجوبه او يبيته معها امرأتها لان تركها وحدها ضرر ورعاية عين عليه من خوف المحارب والسارق (و) الزوجة (الامة) المسلة (كالحر) في وجوب القسم في الميث والتسوية بينهما (و) من له زوجة او اكثر وتزوج اخرى (قضى) بضم فس كسر على الزوج (المزوجة) (البكر) ولو امة تزوجها على زوجة حرة (سبع) من الليالي يبيتها عندها متوالدة لانها حرة (و) قضى (الزوجة) (الثيب) التي تزوجها على غيرها ولو امة على حرة (بثلاث) من الليالي متواليات يبيتها عندها ويخبر بعد مقام السبع او الثلاث في البدن في القسم عن شاه واستحب ابن الموارز القرعة كن قدم بها من سفر ابن عرفة ولذي زوجة ان يقيم عند من تزوجها بكر اسبعا وثيبا ثلاثا في كونه حقالها اولا فنقل الصقلي رواية ابن القاسم واشتب الخمي في كونه حقالها الا زمالها اولا ثالثا هو حق لها يؤمر به ولا يجبر عليه كالمعتق وايتين وقول اصبيح الميضي المشهور انه لا يلزمه وروى ابو الفرج لزومه ابن شاس في كونه حقالها اولا روايتان وقيل هو حق لها ما قلت حكمه الباجي عن ابن القصار ابن شاس ثم في وجوبه واستحباه روايتا ابن القاسم وابن عبد الحكم وعلى انه حق لها اولا فما قيل يقضى لها به عليه ام لا اصبيح

(قوله في جنباياتها) اي المدونة (قوله او جنى) بضم فكسر (قوله عليه) اي المعتق بعضه (قوله فليس سيده) راجع لجنى عليه (قوله او عليه) اي سيده راجع لجنى المعتق بعضه (قوله ملكه) اي سيده (قوله منه) اي المعتق بعضه (قوله ولا عبد) راجع للجناية عليه (قوله او عليه) اي العبد راجع لجنايته على غيره (قوله منه) اي العبد (قوله لانه) اي الليل (قوله الايواء) اي السكون والاهتداء (قوله به) اي قول الباجي صل يرد (قوله ولا يحسب) اي انما الاقامة (قوله لانه) اي الليل (قوله الى) بفتح الياء (قوله ترضى) بضم التاء وفتح الراء اي مأمونة (قوله يتعين) اي ميثه عندها (قوله متواليات) نعت سبع احوال منه (قوله ولذي زوجة) اي او

اكثر تزوج اخرى (قوله بكرة) حال من ها تزوجها (قوله وثيبا) عطف على بكرة (قوله ثلاثا) عطف على سبع لا (قوله وفي كونه) اي ميث السبع او الثلاث (قوله لها) اي الزوجة (قوله اولا) اي الزوج (قوله لازمالها) اي يجبر عليه ان امتنع (قوله اولا) اي يجبر عليه ان امتنع (قوله يؤمر) اي الزوج (قوله ولا يجبر) اي عن الامام رضى الله تعالى عنه راجع للاول والثاني (قوله وقول اصبيح) راجع لثالث (قوله انه) اي ميث السبع او الثلاث (قوله لا يلزمه) اي الزوج (قوله لزومه) اي ميث السبع او الثلاث الزوج (قوله في كونه) اي ميث السبع او الثلاث (قوله لهما) اي الزوجين (قوله في وجوبه) اي ميث السبع او الثلاث (قوله وعلى انه) اي ميث السبع او الثلاث (قوله يقضى) بضم الياء وفتح الضاد (قوله لها) اي الزوجة (قوله به) اي ميث السبع او الثلاث (قوله عليه) اي الزوج

(قوله لا يقضى عليه) أي الزوج بميت السبع أو الثلاث (قوله به) أي ميت السبع أو الثلاث (قوله وله) أي المصلى (قوله) يقضى به) أي ميت السبع أو الثلاث (قوله وثبوتها) أي حقها في السبع أو الثلاث (قوله نص ابن حبيب الخ) راجع لسقوطه (قوله ونقل ابن شاس الخ) راجع اثبوتها (قوله مع ابن القاسم) أي ما لكارخي الله تعالى عنهما (قوله لا يخرج) أي لا الجمعة ولا صلاة جماعة (قوله وهو) أي مكثه عندها (قوله يريد) أي بعض الناس بقوله لا يخرج (قوله والجمعة) مبتدأ (قوله لا يدعيها) بفتح اليا والال أي لا يتركها خبر الجمعة (قوله وإن كان خلوا من غيرها) مبالغة في تركه الخروج (قوله وهم) بفتح الواو والهاء أي قلقوا واشتغالوا قلب (قوله يسبع) ١٧٣ يضم ففتح فكسر منه لا

(قوله منه) أي الزوج من التسييع (قوله وتكبيته) أي الزوج منه (قوله نقل اللغوي) من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عليه بصب رواية (قوله وقول) عطف على رواية (قوله ونقله) أي قول ابن القصار (قوله بلنظ ان اختارت الخ) إضافة للبيان صلة نقل (قوله سبع) بفتحات مثقلا (قوله وقد التفت) أي طابت الخ حال (قوله منه) أي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله ذلك) أي التسييع عندها (قوله ان شئت) بكسر الهمزة (قوله عندك) بكسر الكاف (قوله درت) يضم فسكون (قوله فالتسييع الخ) تفرع على الحديث (قوله فيجب شرط التسييع الخ) تفرع على الحديث أيضا (قوله باختيارها) أي الزوجة (قوله لا بمجرد اختياره) أي الزوج (قوله قال) أي

لا يقضى عليه القاضي أبو بكر الصريح القضاء به والمصلى عن أشهب كاصبح وله وللباجي عن محمد بن عبد الحكم يقضى به ومن ليس عنده غير من تزوجها في سقوط حقها في السبع أو الثلاث وثبوتها طريقا المصلى عن نص ابن حبيب مع ظاهر قول محمد ونقل ابن شاس عن أبي الفرج عن ابن عبد الحكم ابن القصار والامة كالحرة الميسرة والمذمية كالمسلة وسبع ابن القاسم لا يتخلف العروس عن الجمعة ولا عن الصلاة في جماعة سمعون قال بعض الناس لا يخرج وهو حق لها بالسنة المصلى بعض فقهاءنا يريد لا يخرج الصلاة الجماعة والجمعة لا يدعيها في هذا القول اللغوي عن ابن حبيب يتصرف في حوائجها إلى المسجد والعادة اليوم ان لا يخرج ولا الصلاة وان كان خلوا من غيرها وعليها بخروجها وهم واري ان يلزم العادة (و) ان طلبت الزوجة القديمة ان يقضيها ويبيت عندها سبعا وثلاثا قضاء عن السبع أو الثلاث التي باتها عند الجديدة (و) لا قضاء لها أي لاحق لها فيه فلا تجب له (و) ان طلبت النيب الجديدة اقامته عندها سبع ليل كالبركة (الاحتجاب) يضم الفوقية (سبع) ولو قال لا كثيرا ولا شئ لشم البكر التي طلبت أكثر من سبع ابن عرفة لو اراد ان يسبع للثيب ويتم لنفسه سبعا سبعا في منعه وقت كينته نقل اللغوي رواية محمد بن القصار ونقله ابن شاس بلنظ ان اختارت التسييع سبع ثم سبع لغيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لا مسلمة وقد التفت منه على الله عليه وسلم ذلك ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت عليهن القراني فالتسييع سطل حقها في الثلاث قلت فيجب شرط التسييع باختيارها كقول ابن شاس لا بمجرد اختياره كظاهر لفظ اللغوي قال عن محمد بن عبد الحكم ان زفت عليه امرأتان في ليلة اقرع بينهما وقبله عبد الحق واللغوي وقال على احاد قولي ما لك رضي الله تعالى عنه ان الحق له دون قرعة فيخير قلت الاظهر ان سبقت احدهما بالدعاء للبناء قدمت والاقبالة العقد وان عقدا معا فالقرعة (ولا يدخل) أي يحرم ان يدخل الزوج (على ضربتها) بفتح الضاء المعجمة وشد الراء والضمير لصاحبة اليوم وصلة يدخل (في يومها) في كل حال (الا) دخوله على ضربتها في يومها (الحاجة) غير الاستقناع كاختيوب ونحوه فيجوز ولو امكنته الاستنابة فيها على الاشبه بالمذهب وما لا يرضى الله تعالى عنه شرط عسر الاستنابة فيها وعم ابن ناجي دخوله لها في النهار والدليل مخالفة الشيخ في تخصيصه بالنهار محمد لا يقيم عنده من دخل عليها الحاجة الا لعدركا قضاء دين او تجروله وضع ثيابه

اللغوي (قوله زفت) يضم ففتح مثقلا (قوله عليه) أي الزوج (قوله اقرع) أي الزوج (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله وقال) أي اللغوي (قوله) أي الزوج في تقديم من شاء (قوله قدمت) يضم فكسره مثقلا (قوله والا) أي وان لم تسبق احدهما بالدعاء للبناء (قوله فيها) أي الحاجة (قوله شرط عسر الاستنابة فيها) أي الحاجة أي في جواز دخوله على ضرورة ذات النوبة في يومها وإضافة شرط البيان او من إضافة المصدر لفعوله (قوله لها) أي الحاجة (قوله في تخصيصه) أي الدخول للحاجة (قوله وله) أي ذي الزوجات

(قوله والامساك) عطف على الاعطاء (قوله الضمير) اي في اعطائنا (قوله النوبة) اي من المبيت فهي من اضافة المصدر لفعوله (قوله وانه) اي المصنف الخ عطف على عود (قوله اشار) اي بقوله كاعطاء الخ (قوله ولو طلب) اي الزوج من احدى زوجتيه او زواجه (قوله ايشار غيرها) اي ١٧٤ عليها في المبيت (قوله نفيها) بفتح ناء مثله اي الزوج زوجته (قوله وايشار غيرها عليها)

اي اذنها فيه (قوله فاذا نبت) اي الزوجة (قوله) اي الزوج في ايشاره غيرها عليها فيه (قوله ذلك) اي الضمير (قوله هذا) اي جوازه ومنعه (قوله وهذا الحل) اي ارجاع الضمير للنوبة (قوله من الحلين السابقين) اي ارجاع الضمير للزوجة وجعل الاضافة للفاعل او المفعول (قوله سلامته من التكرار) مفهومه ان الحلين السابقين فيهما تكرار وليس كذلك (قوله للضرورة) بفتح الصاد المجمة (قوله كان العوض عن الخ) تعميم في الجواز (قوله من شاء) اي من باقى زواجه (قوله لان الاولى) بضم الهمز (قوله المسقط) بضم الميم وفتح القاف (قوله بكراهته) اي شراء اليوم (قوله لانها) اي المرأة المشتريه (قوله من الوطء) بيان لمقصودها (قوله المدة الطويلة) اي شراؤها (قوله منهما) اي الزوج والزوجة (قوله واخذ) بضم فكسر (قوله الوظيفة) اي كالاذان في مكان معين (قوله وهو)

عند واحدة دون الاخرى لغيره لولا اضمار (وجار) للزوج (الاثرة) بضم الهمز وسكون المثناة وفتحهما اي الايثار والزيادة في المبيت لاحدى الزوجتين (عليها) اي الزوجة الاخرى (برضاها) اي المؤثر عليها سواء كان الايثار (يشق) اي مال تأخذ المؤثر عليها من الزوج او من غيرها (او) رضىت (بالا) شق بان رضىت بها ناسبة في الجواز فقال (كاعطائنا) اي الزوجة من اضافة المصدر لفعوله ولا محذوران اي زوجها مالا (على امساكها) من اضافة المصدر لفعوله اي لاجل ان يمسكها الزوج في عصمة ولا يطلقها ويحقل اضافة الاعطاء لفعوله والامساك لفاعله اي ان يعطى الزوج زوجته مالا لمسكه ولا تطلب منه تطليقها البناني الظاهر عود الضمير للنوبة وانه اشار لقوله في توضيحه ولو طلب اذنها في ايثار غيرها فلم تاذن له نفيها بين طلاقها وايشاره غيرها عليها فاذا نبت له بسبب ذلك ففي هذا قولان ١٥ فلعله ترجع عنده الجواز فاقصر عليه هنا وهذا الحل اولى من الحلين السابقين لسلامته من التكرار والله اعلم (و) جاز للزوج والضرورة (شراء يومها) اي احدى الزوجتين او الزوجات او يومها او ايامها (منها) كان العوض عن الاستمتاع او عن اسقاط الحق قاله ابن عبد السلام وتخصص الضرر بما اشترته ويخص الزوج من شاء بالشراء وليس كذلك مكررا مع قوله وجاز الاثرة عليها لان الاولى لم يدخلفا على شراء وهما دخلا عليه وهما المسقط غير معين فهو اسقاط مالا ينحصر وما هنا في شراء مدة معينة وفي تسميته شراء مساحمة لان المبيع لا يكون الا ذاتا وانما هو اسقاط حق وان هذا من عطف الخاص على العام اهتما بما شأنه لضعف قول ابن القاسم بكراهته في العتية ابن رشد في شرحها شراء المرأة ليلة واحدة من صاحبته اشد كراهة من شراء الرجل ذلك منها عند ابن القاسم لانها قد يحصل مقصودها من الوطء تلك الليلة وقد لا يحصل والرجل متمكن من مقصوده وتكره المدة الطويلة منها للغرر ١٦ واخذ من هنا جواز التزول عن الوظيفة وهو المذهب وقيل لا يجوز وتسقر للاول (و) جاز (وطء ضرثها) بفتح الصاد المجمة اي صاحبة النوبة فيها (بأذنها) ولو قبل اغتساله من وطء ذات النوبة (و) جاز (السلام) الشرعي والعرفي من الزوج على غير صاحبة النوبة وهو واقف (بالباب) من غير دخول عليها ابن الماجشون لا بأس باكله ما بعث اليه اي باباها في بيت صاحبة النوبة لتأذيها به (و) يجوز (البيات) من الزوج (عند ضرثها) اي ذات النوبة مع وطئها وقبل لا يستمتع اقتصارا على قدر الضرورة (ان اخلقت) ذات النوبة (بابها دونه) اي الزوج (ولم يقدر) الزوج على ان (يميت) الزوج (بجبرتها) اي خارجها امام الباب المغلق لبرد وخوف من نحو سبع او ظالم فان قدر على البيات بجبرتها فلا يجوز له البيات عند ضرثها ابن القاسم وان ظالمه وكثر منها وله تأذيها اصبح الا ان يكفر منها ولا ماوى له سواهما (و) يجوز (ب) شرط (رضاهن) اي الزوجات (جمعهن) اي الزوجات (بغزائين) مستقل كل منهما عن الاخر بمرحاضه

اي جوازه (قوله وقيل لا يجوز) اي التزول عن الوظيفة (قوله وتسقر) اي الوظيفة (قوله باكله) ومطبخه اي الزوج (قوله ما بعثت) اي غير صاحبة النوبة (قوله ووطئها) عطف على البيات (قوله فان قدر على البيات بجبرتها مفهوم ولم يقدر الخ) (قوله وان ظالمه الخ) مبالغة في المنع (قوله ولا ماوى له) اي الزوج الخ حال (قوله سواهما) اي الزوجتين

(قوله وليس عليه ابعاد الخ)
 هذا يقيد جواز جمعها
 بمنزلة من دار وان لم
 ترضياه (قوله وان رضينا
 به) اي اسكنهما في منزل
 واحد مبالغة في منعه
 (قوله كيفيته) اي
 الاستقلال (قوله في منزل
 واحد) مفهومه جواز
 جمعها بمنزلة من دار جبرا
 (قوله كل واحدة بيتا)
 ظاهره ولو جمعتهما دار
 واحدة (قوله يخرج) يضم
 الياء وكسر الراء (قوله
 الصبي في المهد) اي من
 البيت عند ارادة جماعه
 فيه (قوله معه) اي في محل
 الجماع (قوله عير) خبر منع
 (قوله خطأ) بفحشات
 مثقلا الخ خبر فتوى (قوله
 ادخل) اي على دخول
 (قوله يكره) الظاهر انه
 بمعنى يمنع (قوله لعله) اي
 ضعف (قوله رواية محمد)
 مقبول نقل مضافا لقائه
 (قوله وقول) عطفا على
 رواية (قوله كذلك) اي
 في فراش واحد بلاوط
 (قوله لقول) يفتح اللام
 مشى قول بلانون لاضافته

ومطبخه (من دار) واحدة بن شعبان وليس عليه ابعاد منزل احدهما عن منزل الاخرى قال
 في توضيحه ولا يجوز اسكنهما في منزل واحد وان رضينا به سيدي احمد بابا لانص في المذهب
 يوافق ما هنا ولا ما في التوضيح وهو ص المذهب قد دلت على انه جبرهما على اسكنهما بمنزلة
 من دار وعلى جواز اسكنهما بمنزلة واحد برضاهما البناي وقد بحث كثيرا على النص فلم اجد
 ما يشهد له مصنف الا كلام ابن عبد السلام ابن عرفة يجب استقلال كل واحدة بمسكنها وفي
 كفيته عبارة ثان الجلاب والمبطل لا يجمع بينهما في منزل واحد الا برضا من ابن شعبان من
 حق كل واحدة انفرادها بمنزلة مفردا لمراض وليس عليه ابعاد الدار بينهما اللغوي وابن رشد
 بقضى على الرجل ان يسكن كل واحدة بيتا ويقضى عليه ان يدور عليهما في بيوتهم ولا يأتينه الا
 ان يرضي محمد بن عبد الحكم هذا صحيح على مذهب مالك رضي الله تعالى عنه فيمن قال لهما انت
 طالق ان وطئتك الان تاتيني انه مول اذ ليس عليهما اتيانه اللغوي لا يطاق وجهه ولا امة ومعه
 احد في البيت صغيرا وكبيرا ولو نأما وقله الصقلي عن ابن حبيب عن ابن الماجشون باقظ لا ينبغي
 قال ابن عريخرج الصبي في المهد وكره في بعض الاخبار ان يكون معه بهيمة قلت ما ذكره في
 بعض الاخبار لم اجد في كتب الحديث ومنع الوطء في البيت نائم غير زائر ونحوه غير الا
 البعض اهل السعة (و) جاز برضا من (استدعاؤهن) اي الزوجات اي طلبه منهن اتيانهن
 البيات معه (لعله) اي الزوج المختص به ولا ينبغي هذا اذ السنة دورانه هو عليهما في بيوتهم
 افعاله صلى الله عليه وسلم هذا فان لم يرضي فلا يجوز له ذلك ويقضى عليه بدورانه عليهما (و) جاز
 برضا من (الزيادة) في قسم الميت بين الزوجات (على يوم وليلة) لا يجوز جمعها بمنزلة من دار
 ولا استدعاؤهن لمسه ولا الزيادة على ليلة ويوم (ان لم ترضيا) اي الزوجتان بذلك الشارح
 في الضمير مرة وجمعه اخرى ايئنه على ان الحكم في ذلك غير مقصور على المراتب ومنعه الى ما زاد
 عليهما او تقدم ما في جمعها بمنزلة من (و) لا يجوز (دخول حمام) بشد الميم (بهما) اي الزوجتين
 ولورضيتا للزوم اطلاع كل واحدة منهما على عورة الاخرى والايمان كالزوجتين وقتوى ابن
 اقرات الامير يجوز ادخوله الحمام بجواربه خطأ فيها ابن محرز طرمة الكشف بينهما فلو استقرن
 او عين جاز ولو ادخل كاف التشبيه لكان ابن (ولا) يجوز (جمعهما) اي الزوجتين (في فراش)
 واحد ان كان بوطء بل (ولو بلاوط) هذا هو المشهور وقال في الكافي يكره للرجل ان ينام بين
 امته وزوجتيه وان يطأ احدهما بحيث تسمع الاخرى وان يطأ الرجل حليته بحيث يراه
 احد صغيرا وكبيرا وان يتحدث بما يخلو به مع اهله ويكره لها احد ينام بها يخلو به مع بعلها (وفي
 منع) جمع (الامين) بملك العين في فراش واحد بلاوط (وكرهته) لعله غيرته والاول نظر
 لاصل الفرية (قولان) فان كان بوطء حرم باقفا قهما تنبى جمع زوجته وامته في فراش والظاهر
 منه عيب اي بلاوط وامام به فقام قطعا ابن عرفة وفي منع جمع الحريز في فراش واحد دون
 وطء وكرهته نقل اللخمي رواية محمد وقول ابن الماجشون وفي جمع الاماء كذلك القولان
 وثالثها الجواز لقول مالك وابن الماجشون المبطل منع ابن محرز دخول الحمام بن زوجته
 معها واجازهما قلت ذكر ابن الرقيق ان اسد بن اقرات اجاب الا بيجوز ادخوله الحمام
 بجواربه وخطاه ابن محرز طرمة الكشف بينهما (وان وهبت) احدي الضرتين والضر الثوار

(قوله كاهبة) اي في آن المنع له (قوله العلة) اي ان له غرضاً في البائنة (قوله وهب) بضم الواو (قوله لمكان) اي وجوده (قوله مثل) اي مالاً رضى ١٧٦ الله تعالى عنه (قوله غيرتها) بفتح المجهمة (قوله لما) بكسر اللام وخفة الميم

اسقطت (نوبتها) بفتح النون وسكون الواو اي قسمها من صبيت الزوج بدون اذن الزوج (من ضرة) فله اي الزوج (المنع) اي رد الهبة او الاسقاط لانه قد يكون له غرض في عين الواهبة (لالها) اي الموهوب لها فليس لها رد الهبة ان امضاها الزوج ولا امضاؤها ان ردها الزوج البتاني والظاهر ان البيع كالهبة بجامع العلة (و) ان امضى الزوج الهبة (تختص) الموهوب لها بما وهب لها ويصير لها نوبتان وليس للزوج جعلها لغيرها (بخلاف) هبة احدى الزوجتين او الزوجات نوبتها (منه) اي للزوج فلا يختص بها بحيث يختص بها من شاء بل تعدوا الواهبة كالعدم فان كن امرئ عا قسم المبيت بين الثلاث الباقيات والظاهر ان شراء نوبتها ليس كهبته له لمكان المعاوضة فيخص به من شاء وبه صرح ابن عرفة وفي سماع القرينين سئل عن رضى احد الزوجتين وجنبه بعطية في نوبتها اليكون فيه عند الاخرى قال الناس يفعلونه (ولها) اي الواهبة نوبتها انضرتها وللزوج (الرجوع) في نوبتها الهجزة عن الوفاء بسبب غيرتهم وكذا البائنة لما ذكر ابن عبد السلام وينبغي انهما ان سكتا معا باختيارهما ان يكون القول قول من ارادت ان تخرج منهما (وان سافر) اي اواد الزوج ان يسافر باحدى زوجتيه او زوجاته (اختار) الزوج من تصلح لاطاعتها السقر او خففة جسمها او نحوها لامله لها (الافى) سفر (الحج والغزو) وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم (فيقرع) بينهم ما اوبينهم اعظم المشاحة في سفر القرية (وقنوات) المدونة (بالاختيار مطلقاً) عن التقييد بغير سفر القرية واختاره ابن القاسم وشرط القرعة صلاحية كل للسفر ومن اختار سفرها وتعين بالقرعة تغيير عليه ان لم يشق عليه اولى بهرها فان امتنعت لغير عذر سقطت نفقة قال ابو عمران (ووعظ) اي ذكر بشد الكاف الزوج (من) اي زوجة او زوجته التي (نشرت) بفتح النون والشين المجهمة والزاي اي خرجت عن طاعته بمنعه من وطئها والاستمتاع بها او نحو وجهها بلاذنه وترك حقوق الله تعالى كفصل الجذابة والصلاة وصيام رمضان بما يلزمه في ثواب الطاعة والخوف من عقاب المعصية (ثم) ان لم يعد الوعظ (هجرها) اي ترك الاستمتاع بها والنوم معها في فرش واحد والاولى كونه شهر اوله الزيادة عليه لكن لا يبلغه اربعة اشهر (ثم) ان لم يعد الهجر (ضربها) ضرباً غير مبرح وهو الذي لا يكسر عظما ولا يشين جارية شينا كالكسر ومثل غير المبرح المذكورة والصقع ولا يضربها ضرباً مبرحاً ولو غلب على ظنه انها لا تتحرك النشوز لايه لانه تغير (ان ظن) الزوج (افادته) اي الضرب فان تحقق او ظن عدم افادته او شك فيها فلا يضربها الا بالوسيلة الى اصلاح حالها والوسيلة لا تشترع عند ظن عدم ترتب المقصود عليها واما الوعظ والهجر فلا يشترط فيهما ظن الافادة لعدم تأنيدهما في الذات فان قيل هما من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وشرطهما ظن قبل انه شرطي وجوبه مالا في جوارهما فيلزم من عدمه عدم وجوبهما لعدم جوارهما وهذا حيث لم يبلغ نشوزها الامام او يلقه ويرجى صلاح حالها على يد زوجها والا فالامام او من يقوم مقامه هو الذي يعظها او يضربها ابن شاس ان نشرت وعظها فان لم تقبل هجرها فان لم تقبل ضربها ضرباً غير مخوف وان غلب على ظنه انها لا تتحرك الا بضربها المخوف فلا يجوز في الزاوي ضرب الزبير بن العوام اسماء بنت أبي بكر رضى الله تعالى عنهم اجمعين (قوله المخوف)

وصاحبتهما

اي ضربها المخوف (قوله وصاحبتهما) اي ضرة اسماء عطف عليها

(قوله ذكر) بضم فكسر اي ليجزها عن الوفاء الخ (قوله ان سكتا معا) اي في بيت واحد (قوله يعترها) بضم فكسر ففتح مشقلا اي سفرهما معه اي يلحقهما عار بسببه (قوله اي ذكر الخ) تفسير للفعل وفاعله المستتر فيه (قوله بما يلزم) قايماً صلة وعظ (قوله كونه) اي الهجر (قوله تغير) اي فتلهاها او اذلاف منفعتهما (قوله فان تحقق الخ) مفهوم الشرط (قوله عدم) تنازع فيه بتحقيق وظن (قوله فيها) اي افادته (قوله لانها) اي الضرب وانه لتأنيث خبره (قوله ظن عدم ترتب) اي او الشك فيه واولى تحقق عدمه (قوله هما) اي الوعظ والهجر (قوله وشرطهما) اي الامر والنهي (قوله ظنهما) اي الافادة (قوله انه) اي ظنهما (قوله عدمه) اي ظن الافادة (قوله وهذا) اي نوبتي الزوج وعظها وضربها (قوله والا) اي وان لم يرج صلاح حالها على يد زوجها (قوله على ظنه) اي الزوج (قوله انها) اي الزوجة (قوله لا تتحرك) اي النشوز (قوله فلا يجوز) نعمت ضرب (قوله فلا يجوز)

(قوله واشهر) اي اظهر (قوله فشكته) اي اسماء الزبير (قوله وامرهما) اي ابو بكر امهما (قوله ثلاثا) اي من اللبالي (قوله) اي الزوج في انه ادبها بالشوزها (قوله الاول) اي كون القول قولها (قوله وقده) اي كون القول قولها (قوله والا) اي وان كان معروفا بالصلاح (قوله قبل) بضم فكسر (قوله ولا يأمرها) اي الحاكم الزوجه (قوله فيها) اي الشوت وعدمه (قوله وشقاق) بكسر الشين اي نزاع (قوله بدو) اي دفع (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله قاضيا) ١٧٧ مفعول افق (قوله اليه) اي القاضي

(قوله يبعث) مفعول افق (قوله) اليهما اي الزوجين (قوله) وقاله اي بعث الحكمين (قوله وفيها) اي احكام ابن زياد (قوله قاله) اي ارسال الحكمين (قوله) وفيها اي احكام ابن زياد (قوله ترددت) اي استفتاه قاض قائلا ترددت الخ (قوله ارسل الحكمين) اي الى الزوجين (قوله) او ارسلهما اي الزوجين (قوله) ففهمنا سو الل الخ هذا جواب السؤال (قوله قاله) اي الجواب المذكور (قوله في هذا) اي اشكال امر الزوجين علي القاضي (قوله كشف الحاكم الخ) خبر قول (قوله بهما) اي الزوجين (قوله من اهل الثقة والامانة) بيان لاهل الخبرة (قوله وفيها) اي احكام ابن زياد (قوله الي) بشد الباء (قوله عبيد الله) فاعل (قوله قلت) بفتح التاء الخ مفعول كتب (قوله به) اي ارسال الحكمين (قوله

وصاخبتهما ضربا شديدا وعقد شعر اخداهما بشعر الاخرى وكانت اسماء لا تنقي الضرب فكان ضربها اكثر واشهر فشكته الى ابي بكر رضي الله تعالى عنهم اجعين فلم يشكره وامرهما بالصبر عليه ابن شعبان والذي اختاره انما ان شئت عليه او منعتة نفسها وخالف يا اوجب الله تعالى عليهما اعطاهما مرة ومرة ومرة فان لم تقب هجر مضجعهما الاثنا فان تقبته ضربهما ضربا غير مبرح كما جاء في الخبر ولا يقبل قول الزوج في دعوى الشوز بالنسبة لسقوط الثقة بعض الشارحين ان ادعت العداة وادعي الادب للشوز فالقول قولها وكذا العبد والسيد على خلاف فيه ما وقال القرطبي واجد القول قوله لان الاصل عدم العداة ونقل الخط الاول عن ابي محمد وقده ابن سلون بما اذا لم يكن الزوج معروفا بالصلاح والاقبل قوله ومثله في مجالس المكاشفي وفي وجوب ثقة الناشئ خلاف والذي ذكره المصطفى ووقع به الحكم ان الزوج اذا كان قادرا على رددها بالحكم من القاضي ولم يفعل فلها الثقة وان غلبت عليه بحجة قومها وكانوا ممن لا تنفذ فيهم الاحكام فلا ثقة لها والله اعلم (وبتعبه) اي الزوج على زوجته بضرب او غيره وثبوت عليه ولم ترد فراقه (زجره) اي الزوج (الحاكم) باجتماعه بوعظ فضرب فان لم يثبت زجره بوعظ فقط ولا يأمر هافيه ما يجره ويضجرها ايضا ان ثبت ضررها بوعظ فضرب ابن عرفة وشقاق الزوجين ان ثبت فيمنه ظلم احدهما الاخر حكم القاضي بدم ظلم الظالم منهما ثم قال وان لم يثبت ظلم احدهما فقيه اضطراب ابن سهل افق ابن لباية وابن الوليد قاضيا اشتكت اليه امرأة ضرر زوجها ووكات على مطالبته وعادت الشكوى يبعث الحكمين اليهما وقاله عبيد الله بن يحيى بعد تلوم واستقصاء نظر كذا في احكام ابن زياد وفيها اذا اشكل على القاضي امر الزوجين ولم يصل الى معرفة الضار منهما ارسل الحكمين قالة ايوب وابن وليد وفيها ايضا ترددت شكوى امر أقباضر او زوجها فهل ارسل الحكمين او ارسلهما الى دار امين حتى افهم كما كانت القضاة تفعل ففهمنا سو الل ونرى ان ترسل الحكمين كما قال الله تعالى لا يجوز غير ذلك لقول الله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان تكون لهم الخيرة من امرهم قالة محمد ابن الوليد وقال ايوب بن سليمان قول اهل العلم في هذا كشف الحاكم اهل الخبرة منهم من اهل الثقة والامانة فان اشكل الامر ولم يجد له يانا ارسل الحكمين وفيها ايضا كتب الى عبيد الله ابن يحيى قلت لي ان ابي وعي لم يحكما بارسال الحكمين ولم يجز به عمل ههنا انما كان الذي يظربه القضاة اخراج الرجل وامر أنه الى دار امين حتى يفهم به الحال فهل امضى الى الحكمين او بما كانت القضاة تفعله فقال عبيد الله بن يحيى لا اري امر الحكمين لانك تحكم بما لم يحكم به من كان قبلك من أمّة العدل ووالدك واخوكهما الى دار امين واسكن معهما اميناهذا هو الامر

٢٣ منح في خراج خبر كان (قوله بفهم) بضم الباء وفتح الهاء (قوله امضى) بفتح فسكون فكسر (قوله) الى الحكمين اي بعثهما الى الزوجين (قوله او بما كانت) اي وامضى الى ما كانت الخ (قوله القضاة تفعله) اي اخراج الزوجين الى دار امين (قوله لا اري امر الحكمين) زلل شنيع يخالف لنص الكتاب العزيز البديع (قوله من أمّة العدل) كيف يوصفون به هذا مع حكمهم بخلاف نص القرآن العزيز الذي لا ياتمه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد الآن يقال ان اشكال امر الزوجين الموجب بعث الحكمين لم يتفق لهم ولم يتحقق لزواله بسوا الهيم ويحتملهم ولو اتفق لهم وتحقق لديهم ابعثوا الحكمين

(قوله وجهل) اي عبيد الله بن يحيى (قوله به) اي ارسال الحكمين (قوله على بن ابي طالب ومعاوية) بيان الحكمين (قوله بذلك)
اي بعث الحكمين (قوله ولو تدبر) اي عبيد الله (قوله واتقن) اي عبيد الله (قوله فهمه) اي السؤال (قوله لم يحتج) اي عبيد الله
(قوله لانه) اي عبيد الله (قوله مثل) ١٧٨ اي عبيد الله (قوله اوقف) اي اطلع (قوله غي) بضم الغين المجمة

الذي لم تزل القضاة تعقله ابن سهل اجوبتهم هذه مضطربة مختلفة غير محصلة عبيد الله هـ ذا
في جوابه وانكر امر الحكمين وقال للقاضي الذي سأل لا اري امر الحكمين وعنى قوله بهما
في مسئلة أي تمام وقال انه لم يره لانفرادهم بحكم لم يحكم به احد من أئمة العدل وجهل ان عمر بن
الخطاب حكم به على ما حكاه ابن حبيب وان عثمان بن عفان بعث الحكمين على بن ابي طالب
ومعاوية وحكم بذلك على بن ابي طالب في خلافته ولو تدبر السؤال وأتقن فهمه لم يحتج الى
انكاره ما لا يجوز انكاره لانه انما سئل عن شككت ضررا فقط فكان جوابه ان يسألها بيان
ضررها فلهذا منه ما من الحام او ادبها على ترك الصلاة فان بنت ضررا لا يجوز فعلها اوقف
عليه زوجها فان انكرها امرها بالبيعة عليه فان عجزت وتكررت شكواها كشف القاضي
عن امرها جبرانها ان كان فيهم عدول فان لم يكونوا فيهم امره القاضي باسكانها في موضع له
جبران عدول فان بان من ضرره ما وجب تأديبه ادبه وان كان لها شرط اباح لها الاخذ به
وان غي عليه خبرها وراى اسكانها مع ثقة يتفقد امرها ففعل هذا ما ذكره ابن حبيب عن
مطرف واصبغ وقال عيسى بن دينار وسحنون فبين ادعت ضرر زوجها وادعى هو اضرارها
وسوء عشرتها وجهل صدقهما اختبرا الحاكم امرهما بان يجعل عمل معهما او يجعلهن مامع من
يتبين له به امرهما فعمل عليه وهذا كما يقتضي ان الحكمين انما يعثان عند اشكال امر
الزوجين قلت هذا الذي عليه الاكثر وقاله ابن قنوح والمتيطي وابن قبحون (وسكنها) بفتحات
مشة لا اي الزوج زوجته التي تكررت شكواها منه الاضرار وعجزت عن اثباته (بين قوم
صالحين) اي عدول تقبل شهادتهم (ان لم تسكن) الزوجية ساكنة (بينهم وان اشكلى) امر
الزوجين اي دام اشكاله اذا ساكنها بينهم انما هو مع الاشكال ولم يقدر الحاكم على الاصلاح
بينهم ما (بعث) القاضي (حكمين) بفتح الحاء والكاف والميم مفتي حكم كذلك اي عدلين فقيهين
يحكمان بين الزوجين المتيطي عن بعض الفقهاء آية بعث الحكمين محكمة غير منسوخة فالعمل
بها واجب لم يترك القول به عالم حاشي يحيى بن يحيى كان لا يرى بعث الحكمين ابن عبد البر
وانكر عليه وتبعه ابنه عبيد الله وانكر بعثهما على من استفتاه ابن قنوح قال محمد بن احمد
لم يقض عندنا فيما ادركنا ومعهنا بالحكمين لانه قل ما يبلغ امر الزوجين حيث يحتاج اليهما ابن
عرفة فبى بعث الحكمين بمجرد شأجر الزوجين وشكوى احدهما لا تخول ابنة وتركه مطلقا
لا ساكنها مع من يقبل قوله الى تبين الظالم منهما ثالثها الواجب اسكانها معهما ان لم يقض مع
جبران كذلك فان طال امرهما وتكررت شكواهما بعثهما الهما ان كان دخل بهما بل (وان لم
يدخل) الزوج (بها) لعموم الآية لانها قد يكونان جارين فيقتازعان فيحكم الحكمان بينهما
ويدخلان عليهما المرأة بعد المرأة ولا يلزم ما نوهت حكمين بقوله (من أهلها) أي الزوجين
(ان امكن) كونهما من أهلها وتردد اللغى في نقض الحكم اذا حكم القاضي اجنبيين مع
امكان كونهم من الاهلين وفي التوضيح ظاهرا الآية ان كونهم من الاهل مع الوجدان واجب

وكسر الميم مثقلا اي ستر
وبفتح العين المهملة وكسر
الميم مخففا اي خفي (قوله
منه) اي الزوج (قوله عن
اثباته) اي الاضرار (قوله
اذا ساكنها الخ) علة لقوله اي
دام (قوله كذلك) اي في فتح
الحاء والكاف (قوله محكمة)
بضم الميم وفتح الكاف (قوله
وانكر) بضم الهمزة وكسر
الكاف (قوله عليه) اي
يحيى بن يحيى (قوله وتبعه)
اي يحيى بن يحيى (قوله
وانكر) اي عبيد الله (قوله
لم يقض) بضم الياء وفتح
الضاد (قوله بالحكمين) صلة
يقض (قوله امر الزوجين)
اي اشكاله (قوله اليهما)
اي الحكمين (قوله الاخر)
مفعول شكوى المضاف
لقاؤه (قوله ولا بينة) حال
(قوله وتركه) اي بعث
الحكمين عطف عليه (قوله
مطلقا) اي عن تقييده بعدم
الطول وتكرروا الشكوى
(قوله لاسكانها) اي
الزوجين (قوله معهما) اي
القاضي (قوله كذلك) اي
في قبول قولهم (قوله بعثهما)
اي الحكمين (قوله لهما)
اي الزوجين (قوله لانها)

اي الزوجين (قوله ويدخلان) اي الحكمين (قوله عليهما) اي الزوجين (قوله ولا يلزم ما) اي الحكمين
الزوجين (قوله اذا حكم) بفتحات مثقلا (قوله كونها) اي الحكمين

شرط فان لم يمكن كونهما من الاهلين وامكن كون احدهما من اهل احد الزوجين فقال
 اللخمي يضم له اجنبي وفي ابن الحاجب يتعين كونهما اجنبيين (ونذب كونهما) اى الحكمين
 من الاهلين والاجنبيين (جارين) للزوجين وتا كذا النذب في الاجنبيين (وبطل حكم غير
 العدل) في الشهادة (و) بطل حكم (سقيه) فهو عطف على غير عطف خاص على عام اى مبذرماله
 في الشهورات ولو مباحة (و) بطل حكم (امرأة) ولو كانت عدلا (و) بطل حكم (غير سقيه) اى
 عالم بالاحكام الشرعية المتعلقة (بذلك) اى بالشور وضرر الزوجين اذ شرط صحة حكم من ولى
 الحكم في امر علمه باحكامه الشرعية ولو بالسؤال من العلماء (ونفذ) اى مضى ولزم بل وجاز
 ابتداء (طلاقهما) اى الحكمين الذى حكم به بين الزوجين وهو بائن ان رضى الزوجان والحكم
 به بل (وان لم يرض الزوجان والحكم) به بعد ايقاعه ولو خالف مذهبه لرفع حكمهما خلافاً ان
 كان الحاكم بعثهما بل (ولو كما) اى الحكمان مقامين (من جهتهما) اى الزوجين للحكم بينهما
 لانهما حكمان لا وكيلان عن بعثهما ولا شاهدان (لا يلزم طلاق (اكثر من) طلاق (واحدة
 او قضا) اى الحكمان الاكثر ولا يجوز لهما ايقاع الاكثر ابتداء لانه خارج عن الاصلاح
 الواجب عليهم ما فيها ولا يفرقان باكثر من واحد وهى بائنة فان حكمه سقط لانه خارج عن
 معنى الاصلاح (وتلزم) الطلاق الواحدة (ان اختلفا) اى الحكمان (فى العدد) للطلاق الذى
 اوقعه بان قال احدهما اوقعت واحدة وقال الاخر اوقعت اثنتين ويحتمل ان المراد ان
 احدهما قال اوقعتا واحدة وقال الاخر اوقعتا اثنتين (ولها) اى الزوجة
 (التطبيق) جبراً على الزوج طلاقاً واحدة تبين بها (ب) سبب (الضرر) من الزوج لها كقطع
 كلامه عنها وتولية وجهه عنها فى الفراش لامنعه من حمام وتفرج على قطع الخليل والحمل
 والكسوة والموكب وتاديبه على ترك حق الله تعالى كالصلاة وغسل الجنابة والتسرى
 والتزويج عليها ان شهدت بینه بالضرر وتكرره بل (ولو لم تشهد بینه بتكرره) اى الضرر بان شهدت
 بحصوله مرة واحدة قلها التطبيق بها على المشهور لغير الضرر ولا ضرر ويجوز هنا هل
 يطلقها الحاكم او امرها به ثم يحكم قولان ودل قوله لها ان لها الرضا به ولو محجورة ولو لم يرض
 وليها وهو كذلك وكذا كل شرط شرط فيه امرها به سدها فليس لوليها اقيام به ان رضيت ذكره
 ابن عرفة (و) يجب (عليهما) اى الحكمين (الاصلاح) بين الزوجين مهما امكن لقوله تعالى ان
 يريد الاصلاح بينكما الله بينهما ابن عباس ان يريد اى الحكمان اصلاحاً فوق الله بين الزوجين
 وقيل ان يريد اى الزوجان (فان تعذر) بفنجات مثقلا الاصلاح بين الزوجين على الحكمين
 (فان اساء الزوج) الزوجة ولم تسته وطلبت الطلاق ولم ترض بالاقامة معه (طلقاً) بفنجات
 مثقلا اى الحكمان الزوجة (بلا خلع) باخذانه منه فى نظير حل عصمتها منه (وبالعكس) اى
 اساءت الزوجة الزوج ولم يستها (اقتناه) اى الحكمان الزوج (عليها) اى الزوجة وأوصياها بالصبر
 على اساءتها وبقيها فى عصمتها ان تحققا او ظنا انه لا يتجاوز الحق فيها بعد ائتمانه عليها اذ لا يلزم
 من انقراضها بالاساءة فى الماضى عدم اساءته اياها فى المستقبل (او خالعه) اى الحكمان الزوجة
 للزوج اى طلقها عليه بماله منهالة تقديره (ينظرهما) اى الحكمين ولو زاد على صدد اقها ان
 اراد الزوج فراقها واستوث المصلحة فيه وفى ابقائها واتقانه فان تعينت المصلحة فى احدهما

(قوله فان لم يمكن كونهما)
 اى الحكمين الخ مفهوم
 ان امكن (قوله ولى) يضم
 فكسر مثقلا (قوله علمه)
 خبر شرط (قوله بائن) لانه
 جبرى (قوله خلافاً) اى
 الحاكم مفعول رفع المضاف
 لقاعله (قوله لانهما حكمان)
 عله لانه وحكمهما (قوله
 لانه) اى ايقاع الاكثر (قوله
 فيها) اى المدونة (قوله به)
 اى الاكثر (قوله لانه) اى
 الحكمين بالاكثر (قوله بان
 قال احدهما) اى الحكمين
 الخ تصوير لاختلافهما فى
 العدد (قوله بها) اى المرة
 من الضرر (قوله لا ضرار)
 اى لا تضر غيرك (قوله ولا
 ضرار) اى لا يلزمك تحمل
 اضرار غيرك لك (قوله به)
 اى التطبيق (قوله الرضا به)
 اى ضرر الزوج (قوله فيه)
 اى خلعها منه

(قوله وجب) أي على الحكمين (قوله توجهه) بفتح ثاء مثقلا (قوله استقرأ) أي تنبج الحكمان (قوله أمورهما) أي الزوجين (قوله وسألا) أي الحكمان (قوله بطائهما) بكسر الموحدة أي سرهما (قوله فرقا) بفتح فاء مثقلا أي الحكمان بين الزوجين بالطلاق (قوله فيها) أي المدونة (قوله كفيتهما) أي التفرقة (قوله فرقا) أي بلا خلع (قوله تركاهما) أي الحكمان الزوجين على زوجيتهما (قوله واقفاهما) أي الزوج (قوله وإن كانت) أي الأساة (قوله منهما) أي الزوجين (قوله أن لم يقدا) أي الحكمان (قوله) أو اسقطاه (أي الشيء) (قوله منه) ١٨٠ أي الزوج (قوله وعكسه) أي كان الظلم منها فقط (قوله إن كان) أي الزوج (قوله فيها)

وجب (وإن أسأ) أي الزوجان أي ثبتت أساة كل منهما إلا نحو تساو أساتهما أولا أو استقر الأشكال (فهل يتعين) على الحكمين (الطلاق بلا خلع) أي مال من الزوجة للزوج هذا محل التعيين قاله الشارح (أولهما) أي الحكمين (أن يخالعا) أي يطلق أحدهما من الزوجة للزوج قدره (بالنظر) من الحكمين ولكن لا يسقطان عنه جميع الصداق (وعليه) أي الخلع بالنظر (الاكثر) من شراح المدونة في الجواب (تأويلان) ابن عرفة إذا توجه الحكمان استقرأ أمورهما وسألا عن بطائهما فإذا وقف على حقيقة أمرهما أصليا بينهما أن قدرا والافرقا زاد فيها وتجاوز فرقة ما دون الامام وفي كفيتهما اعباوات الباجي ان كانت الاساءة من الزوج فرقا وان كانت من المرأة تركاهما واقفاهما وان كانت منهما فرقا على بعض الصداق فلا يستوعبها له وعين بعض الظلم رواد محمد عن اشهب محمد وهو معنى قوله تعالى فلا جناح عليهما فيها افتدت به ابن فتحون ان لم يقدر على الصلح فرقا بشئ من الزوجة أو اسقطاه عنه أو على المتاركة دون اخذ واسقاط ولا ينبغي ان يؤخذ لهما منه شيء وتبعه المتبسطي اللغوي ان كان الظلم منه فقط فرقا دون اسقاط شيء من المهر وعكسه ان كان لا ينبغي ان يفرقا في حقها عند ظلمها ان تقناه عليها واقرت الا ان يجب فرقا في حقها فرقا ولا شيء لهما من المهر وابعدها المال في المبسوط لو حكم عليه باكثر من المهر جاز ان كان سدادا وان كان منهما أو اشكل أمرهما فرقا وقسم بينهما نصف المهر ان كان قبل البناء وجميعه ان كان بعده وفيه الربيعة ان كان الظلم منه فرقا بغير شيء وان كان منهما اعطى الزوج بعض الصداق وان كان منها فقط جاز ما اخذ لهما ابو عوان هو وفاق ان تقول معنى قوله اضربهم في دعواها الصقة في ظاهره انه ان ثبت ضرره به فلا يؤخذ له منها شيء وقول بعض شيوخ افرقية لا يجوز خلع الزوج على اخذ شيء منها ان كان الضرر منهما معا قاله متقدمو علمائنا وليست كسئلة الحكمين ان كان الضرر منهما معا لان النظر اغير الزوجين ان رأى الحكمان باجتهادهما اعطاء الزوج شيئا من مالها على خروجها من عصمتها جاز يدل على ان الحكمين ان يعطيا شيئا من مالها وان كان الظلم منهما معا ابو حنيفة ان كان خلعها اذا كان الظلم منها مائة فان كان منهما جميعا اخذ له النصف وان كان الثلثان من قبلها والثلث من قبله اخذ له الثلثان وفي العكس العكس التخي لوانفرد احدهما بالطلاق لم ينفذ ولو اجتمعا عليه وانفردا جدهما بالخلع بمال لم يلزما ولو امضت الزوجة المال في تزجيم الزوج الطلاق خلاف (واتيها) أي الحكمان (الحاكم) الذي بعثهما (فاخبراه) أي الحكمان الحاكم بما حكاهما من الاصلاح أو التطبيق (وتنقذ) بفتح ناء مثقلا أي امضى الحاكم (حكمهما) أي الحكمين وجوبا

أي الزوجة (قوله ظلمها) أي زوجها (قوله وأقرت) بضم فكسر ففتح مثقلا أي تركت زوجة (قوله الا ان يجب) أي الزوج (قوله ان كان) أي الحكمين (قوله وان كان) أي الظلم (قوله ان كان) أي التفريق (قوله وجميعه) أي المهر (قوله ان كان) أي التفريق (قوله وفيها) أي المدونة (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله هو) أي قول ربيعة (قوله تقول) بضم التاء والهمز وكسر الواو مثقلا (قوله ظاهره) أي قوله في دعواها (قوله لا يجوز خلع الزوج الخ) مقبول قول المضاف لقاعله (قوله قاله متقدمو علمائنا) خبر قول (قوله وليست) أي المخالعة بين الزوجين بلا حكمين قوله لان النظر أي في مسألة الحكمين الخ علة لقوله وليست كسئلة الحكمين (قوله لغير الزوجين) أي للحكمين (قوله جاز) جواب ان (قوله يدل) أي جواز

اعطاهما شيئا من مالها على خروجها من عصمتها (قوله اذا كان الظلم منها) أي فقط (قوله فان كان) وان لم يرده أي الظلم (قوله الثلثان) أي من الظلم (قوله قبلها) بكسر ففتح (قوله قبله) بكسر ففتح (قوله وفي العكس العكس) أي ان كان الثالث من قبلها والثلثان من قبله اخذ له الثلث (قوله احدهما) أي الحكمين (قوله لم ينفذ) أي الطلاق (قوله عليه) أي الطلاق (قوله لم يلزما) أي لا الطلاق ولا المال (قوله الطلاق) فاعل الزام المضاف لمفعوله (قوله أي الحكمان الحاكم) تفسير للقاعل والمفعول اليما وزن (قوله من الاصلاح) بيان لما (قوله وجوبا) بيان لحكم تنفذ حكمهما

(قوله وان لم ير ضه) اي حكمهما (قوله وخالف) اي حكمهما (قوله مذهبه) اي الحاكم (قوله وجهه) بفتح حاء مثله (قوله فانهما) اي الحكمين (قوله ولم يكن) اي وجد الخ حال (قوله فينفذ حكمهما) اي هذا اللفظ (قوله له) اي فينفذ حكمهما (قوله لانهما) اي الحكمين (قوله ولذا) اي كونهم المنفذين للحكم وان لم ير ض الحاكم صلا عارض (قوله عارضها) اي بجله ونفذ حكمهما (قوله به) اي قوله ونفذ طلاقهما وان لم ير ض الحاكم (قوله واعله) اي الشأن ١٨١ (قوله من المبتطية) بيان لفه صخته (قوله ونصها) اي المبتطية (قوله

من أمورهما) اي الزوجين بيان لما (قوله وما انفذاه) عطف على ما اطعاه عليه (قوله من حكمهما) بيان لما (قوله وكذا) اي في اتيان الحاكم واخباره بما حصل (قوله وانفذاه) عطف على ثبوت (قوله وبه) اي نص المبتطية صلا تعلم (قوله بقوله) اي من صلا جواب (قوله ان شاء) هذا جواب من فهو مقول المصدر المضاف لقاعله (قوله فيه) اي جواب من خبر شئ والجله خبر ان (قوله لانهما) اي الحكمين صلا للشي في جواب سالم (قوله نقل) مقول اعتراض المضاف لقاعله (قوله وتسليمه) عطف على اعتراض (قوله اذ قال) اي المبتطية (قوله فيها) اي وثيقتهم (قوله على هذين الزوجين) اي وثيقتهم (قوله بالاعلى) اي المصنف نقله بالاعلى وفجوه قول ابن سلون فان اختلفا فليس بشئ حتى يجتمع على الحكم وينفذه السلطان وقال في وثيقتهم واعلم الحكمان المذكور ان القاضي بما ظهر لهما وما حكم به وبث حكمهما بالديه بذلك فامضاء وانفذه اء واما المعارضة فالحق في دفعها ما ذكره سيدي عبد الرحمن القاسي ان قوله ونفذ حكمهما معناه امضاءه من غير تعقب له بمعنى انه يتقدم ولا بد وان خالف مذهبه فلا ينافي انه يتقدم وان لم ير ض الحاكم والله اعلم (وللزوجين) معا (اقامة) حكم (واحد) على الحكم بينهما بدون رفع للحاكم (على الصفة) اي متصف بصفة الحكمين من العدالة والفقهاء بحكم ضرر الزوجين في التوضيح جازا اقامة واحد هنا ولم يجز في جزاء الصيد الا اثنان مع ورود نص القرآن باثنين فيهما لان جزاء الصيد حق الله تعالى فلا يجوز لاحد اسقاطه وهذا حق الزوجين فلهما اسقاطه البناء وكلام المدونة يدل على ان حكمه حكم الحكمين سواء كان بصلح او طلاق (وفي) جواز اقامة (الولين) اي ولي الزوج وولي الزوجة واحدا على الصفة وجواز اقامة (الحاكم) اي السلطان والقاضي واحدا بالصفة على الحكم بين الزوجين ومنعهما الخالفها التزويل وعلى هذا الواحا ما احدا وحكم فلا ينقض حكمه لمراعاة الخلاف (تردد) محله ان كان اجنبيا او قريبا لهما على السواء والامنع اتفاقا الاول للنهي في السلطان وابن الحاجب في الولي والثاني للباحي (ولهما) اي الزوجين (ان) اقاماهما اي الزوجان الحكمين (الاقلاع) اي عزل الحكمين والرجوع عن تحكيمهما (مال) يستوعبا اي مدة عدم استيعاب الحكمين (الكشف) عن حال الزوجين (ويعزما) اي

وان لم ير ضه الزوجان والحاكم وخالف مذهبه كما تقدم طفي في التوضيح ذكر المبتطية ان الحاكم اذا وجه الحكمين وحكما بالطلاق فانهما يأتیان الحاكم ويخبرانه بما حكم به فينفذ حكمهما اء ولذا قال هنا ونفذ حكمهما ولم يكن في المبتطية فينفذ حكمهما ولا معنى له لانهما هما الاذان ينفذان الحكم وان لم ير ض الحاكم كما تقدم ولذا عارضها الشارح به ولعله وقع تحريف في نسخة المصنف من المبتطية ونصها اذا حكم الحكمين حكمهما اتيا السلطان فاخبراه بمحض شأهري عدل بما اطعاه عليه من امورهما وما انفذاه من حكمهما وكذا كل من استخلفه القاضي على ثبوت شئ وانفذاه اء هكذا نقله ابن عرفة والموافق وهو الصواب وبه تعلم ان جواب س عن معارضة الشارح بقوله اتيا الحاكم ان شاء الله تعالى لانهما مطلوبان باتيانهما كما تقدم والمعارضة وجوابها على تسليم قوله ونفذ حكمهما وقد علمت ما فيه اء كلام طفي البناء في اعتراضه نقل الموضع وتسليمه معارضة الشارح قطر اما نقل الموضع الذي جرى عليه هذا فهو الذي في نص وثيقة المبتطية اذ قال فيها فامضى القاضي حكم الحكمين المذكورين على هذين الزوجين وانفذه نقله ابن غازي واعلم المصنف نقله بالاعلى وفجوه قول ابن سلون فان اختلفا فليس بشئ حتى يجتمع على الحكم وينفذه السلطان وقال في وثيقتهم واعلم الحكمان المذكور ان القاضي بما ظهر لهما وما حكم به وبث حكمهما بالديه بذلك فامضاء وانفذه اء واما المعارضة فالحق في دفعها ما ذكره سيدي عبد الرحمن القاسي ان قوله ونفذ حكمهما معناه امضاءه من غير تعقب له بمعنى انه يتقدم ولا بد وان خالف مذهبه فلا ينافي انه يتقدم وان لم ير ض الحاكم والله اعلم (وللزوجين) معا (اقامة) حكم (واحد) على الحكم بينهما بدون رفع للحاكم (على الصفة) اي متصف بصفة الحكمين من العدالة والفقهاء بحكم ضرر الزوجين في التوضيح جازا اقامة واحد هنا ولم يجز في جزاء الصيد الا اثنان مع ورود نص القرآن باثنين فيهما لان جزاء الصيد حق الله تعالى فلا يجوز لاحد اسقاطه وهذا حق الزوجين فلهما اسقاطه البناء وكلام المدونة يدل على ان حكمه حكم الحكمين سواء كان بصلح او طلاق (وفي) جواز اقامة (الولين) اي ولي الزوج وولي الزوجة واحدا على الصفة وجواز اقامة (الحاكم) اي السلطان والقاضي واحدا بالصفة على الحكم بين الزوجين ومنعهما الخالفها التزويل وعلى هذا الواحا ما احدا وحكم فلا ينقض حكمه لمراعاة الخلاف (تردد) محله ان كان اجنبيا او قريبا لهما على السواء والامنع اتفاقا الاول للنهي في السلطان وابن الحاجب في الولي والثاني للباحي (ولهما) اي الزوجين (ان) اقاماهما اي الزوجان الحكمين (الاقلاع) اي عزل الحكمين والرجوع عن تحكيمهما (مال) يستوعبا اي مدة عدم استيعاب الحكمين (الكشف) عن حال الزوجين (ويعزما) اي

قوله الخ) بيان لما يحذف من (قوله من العدالة الخ) بيان لصفة (قوله فيهما) اي التشويز والصيد (قوله حكمه) اي الواحد (قوله كان) اي حكمه (قوله على الحكم) صلا اقامة (قوله ومنعهما) اي اقامة الواحد عطف على جوازا (قوله الخالفها) اي اقامة الواحد (قوله التزويل) اي القرآن المتزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله وعلى هذا) اي منعهما (قوله الاول) اي الجواز (قوله والثاني) اي المنع (قوله اي الزوجان الحكمين) تفسير للقاعل والمفعول البارزين

(قوله لهما) اي الزوجين (قوله عزمنا) اي الحكما (قوله ان عزمنا) اي الزوجان * (فصل في الخلع) * (قوله بلا كراهة) صله
 جاز (قوله وكرهه) اي الخلع (قوله عليه) اي كره الخلع (قوله وجعله) اي ابن رشد الخلع (قوله من اقسام الطلاق) بيان لغيره
 بتقدير باقي (قوله تعريف المصنف) اي الخلع (قوله لم يشمله) اي الطلاق بلفظ الخلع بلا عوض (قوله لارادته) اي المصنف الخلع
 لم يشمله (قوله شمله) اي تعريف المصنف الطلاق بلفظ الخلع بلا عوض (قوله جريان) اسم ان (قوله ومنها) اي احكام الخلع (قوله
 وهذا) اي سقوط النفقة ايام العدة ١٨٢ (قوله وان لم يدخلها) اي الزوجان عليه حال (قوله فهذا) اي الطلاق

الحكماء (على الحكم) بين الزوجين فان استوعبا الكشف وعزمنا على الحكم فليس لهما
 الاقلاع ظاهر ولو عزمنا على الطلاق ورضى الزوجان بالبقاء وهو ظاهر الموازية وقال ابن
 بونس ان عزمنا على البقاء فينبغي ان لا يفرق بينهما وهو ان اقاماها انهما ان كانا موجبهين
 من الحكم فليس لهما الاقلاع عنهما وان لم يستوعبا الكشف (وان طلقا) اي الحكماء الزوجية
 (واختلفا) اي الحكماء (في) كون الطلاق (بالمال) من الزوجية للزوج وكونه بلا مال بان
 قال احدهما طلقها بمال وقال الآخر طلقها بلا مال او قال احدهما طلقها بمال
 وقال الآخر بلا مال (فان تلتزمه) اي الزوجية المال (فلا طلاق) واقع وعاد الحال لما كان
 عليه ان لم يرض الزوج بعدم المال فان التزمته وقع الطلاق وان انفقعا على المال واختلفا
 في قدره او نوعه او جنسه او صفته رد الى خلع المثل ما لم ينقص عن قول اقلهما والله سبحانه
 وتعالى اعلم * (فصل في الخلع)

(جاز الخلع) بضم الخاء المعجمة وسكون اللام بلا كراهة على المشهور وكرهه ابن القصار واقتصر
 عليه في المقدمات وجهه بدعي (وهو) اي الخلع اي حقيقة شرعا (الطلاق) جنس شمل الخلع
 وغيره من اقسام الطلاق (بعوض) الزوج من الزوجية او غيرها فصل يخرج الطلاق بلا عوض
 وهذا هو الاصل وللخلع نوع آخر وهو الطلاق بلفظ الخلع بلا عوض فقول تعريف المصنف
 لم يشمله لارادته تعريف الاصل المشهور وقال ابن عاشر بل شمله لان من لوازم كونه خلعاً جريان
 احكام الخلع عليه ومنها سقوط نفقتها ايام عدتها وهذا عوض محقق وان لم يدخلها عليه فهذا
 طلاق بعوض ايضا والخلع لغة الازالة يقال خلع ثوبه اذا نزعها وازاله ولما كانت الزوجية لباس
 للزوج في الستم والتوقية مما يضر منى فراقها خلعاً قال تعالى من لباس لكم والطلاق لغة
 الارسال والترك وشرعا حل عقد النكاح وهو مع في جاهلي ورد الشرع بتقريره قاله امام
 الحرمين وعرفه ابن عرفة بانه صفة حكمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجه موجب تكررها
 مرتين للعر ومرة لذي رق حرمتم اعليه قبل زوج وعرف بعض تلامذته الخلع بانه عقد معاوضة
 على البضع فذلك به الزوجية نفسها ويملك الزوج العوض به والرصاص بانه صفة حكمية ترفع
 حلية متعة الزوج بعوض (و) جاز الخلع (بلا) حكم (حكم) فليس معطوفاً على بعوض لايامه
 توقف كونه خلعاً على عدم حكم الحكماء وليس كذلك (و) جاز الطلاق (بعوض من غيرها) اي
 الزوجية وظاهره كالدونية سواء قصد مصلحة او دمر مفسدة او مجرد اسقاط نفقتها عن زوجها

بلفظ الخلع (قوله بعوض) اي في الحقيقة وقوله بلا عوض اي مدخول عليه في الظاهر (قوله في الستم) صله كاف التشبيه (قوله وهو) اي الطلاق (قوله وعرفه) يقتضات مثقلا اي الطلاق (قوله صفة) جنس (قوله حكمية) فصل يخرج الصفة الحسية (قوله ترفع حلية متعة الزوج بزوجه) فصل يخرج كل صفة حكمية لا ترفع ذلك كالطهارة والنكاح والاحرام (قوله موجب تكررها الخ) فصل يخرج الابلاء والظهار والصيام والاعتكاف وقحوها (قوله وعرف) يقتضات مثقلا (قوله تلامذته) اي ابن عرفة (قوله الخلع) معقول عرف (قوله عقد) جنس واصله (قوله معاوضة) فصل يخرج عقد لا معاوضة فيه (قوله على البضع) فصل يخرج عقد المعاوضة على غيره

(قوله تملك به الزوجية نفسها) فصل يخرج النكاح (قوله والرصاص) بشد الصاد المهمة عطف على بعض ايام (قوله بانه) اي الخلع (قوله صفة) جنس (قوله حكمية) فصل يخرج الصفة الوجودية (قوله ترفع حلية متعة الزوج) فصل يخرج كل صفة حكمية لا ترفعها (قوله بعوض) فصل يخرج الطلاق بلا عوض والظهار والابلاء (قوله فليس معطوفاً على بعوض) في هذا التقرير خفاء اذ لا يبعد الحل (قوله لايامه) اي عطفه على بعوض (قوله قصد) اي غير الزوجية بانترامه عوض الطلاق (قوله مصلحة) اي للزوجية (قوله اودره) اي دفع (قوله مفسدة) اي عن الزوجية (قوله او مجرد) عطف على مصلحة

(قوله وعليه) اي ظاهرها صله حمل (قوله وبه) اي ظاهرها صله ائقي (قوله له) اي ابن ناجي (قوله بما اذالم يقصد) اي غير الزوجة
 بالتزام العوض صله تقيد (قوله وسيله) اي ابن عبد السلام (قوله والمصنف) عطف على ابن عرفة (قوله فيها) اي المدونة
 (قوله ففعل) اي طلق الرجل امرأته (قوله ذلك) اي الالف (قوله حملها) اي المدونة (قوله على ظاهرها) اي من شواها قصد
 المصلحة او درء المفسدة ومجرد اسقاط نفقة في عدتها (قوله به) اي ظاهرها (قوله خلافه) اي قصرها على قصد المصلحة
 او درء المفسدة (قوله يقيد) بضم الياء الاولى وفتح القاف والباء الثانية (قوله في الاجنبى) اي التزامه عوض الطلاق
 (قوله بكونه) اي التزام العوض (قوله ولم يقصد) اي الاجنبى (قوله به) اي التزام العوض (قوله يجعله) اي يلتزمه (قوله
 يختلف) بضم الباء وفتح اللام (قوله معروفه) اي تبرعه (قوله ١٨٣ مستقلا) اي بلا اذن الزوجة

(قوله باسقاط الخ) تصوير
 لضررها (قوله لان عوضه)
 اي المال الخالع به الخ علة
 لاشتراط صحته معروفه (قوله
 وله) اي سيده (قوله رده)
 اي المال الخالع به (قوله
 فيمضى) اي الخلع الخ تبرع
 على ان كان يتبرع ماله (قوله
 ويوقف) اي الخلع (قوله في
 مرضه) اي السيد (قوله
 فان مات) اي السيد (قوله
 ان حملها) اي المدبرة (قوله
 وان صح) اي السيد (قوله
 فله) اي السيد (قوله رده)
 اي خلع ام الولد والمدبرة
 (قوله ويرد) اي السيد
 (قوله ليجزها) اي المكاتبه
 عن تأدية مجموعها (قوله
 باذنه) اي السيد (قوله فان
 ادت) اي المكاتبه المال
 المكاتبه به (قوله ولا يضعه)
 اي مال الخلع (قوله باذنه)
 اي السيد (قوله فيه) اي

ايام عدتها وعليه حملها البرزلى وبه ائقي ابن ناجي ثم ظهر له ان الصواب تقيد ابن عبد السلام
 بما اذالم يقصد اسقاط نفقة العدة وتبرعه ابن عرفة بلفظ ينبغي والمصنف في توضيحه ابن عرفة فيها
 من قال لرجل طلق امرأتك ولك ألف درهم ففعل لم ذلك الرجل ابن ناجي حملها شيخنا البرزلى
 على ظاهرها واقتيت به والصواب خلافه وفي التوضيح ابن عبد السلام ينبغي ان يقيد كلام اهل
 المذهب في الاجنبى بكونه لمصلحة او درء مفسدة ولم يقصد به اضرار المرأة وامامنا يجعله بعضهم
 لقصد مجرد اسقاط نفقة العدة فلا ينبغي ان يختلف في منعه وفي اتقاع المطلق به بعد الوقوع
 نظر ابن عرفة باذل الخلع من صح معروفه والمذهب صحته من غير الزوجة مستقلة لا قلت مالم يظهر
 قصد ضررها باسقاط نفقة العدة فينبغي رده كشرع الدين العدو اه وذكر شرط ملتزم العوض
 زوجة كان او غيرها فقال (ان تاهل) بفتح التاء مثقلا اي كان اهلا لا التزامه بان كان غير محجور
 عليه ابن عرفة باذل العوض من يصح معروفه لان عوضه غير مال اه وذكر مفهوم ان تاهل
 فقال (لا) يجوز ولا يصح العوض (من) زوجة (صغيرة و) زوجة (سقيمة) اي بالغة لا تحسن
 التصرف في المال مهلة او ذات اب او وصى او مقدم قاض بغير اذنه فان اذن لها وليها صح
 وجاز (و) لامن شخص (ذى رق) اي رقيق ولو بشائبة حرة بغير اذن سيده وله رده ان كان
 يتبرع ماله فيمضى من معتق لاجل قرب اجاله ويوقف من مدبرة وأم ولد في مرضه فان مات
 مضى من ام الولد والمدبرة ان حملها الثلث وان صح فله رده ويرد خلع المكاتبه بكتير ولو باذنه
 لتأديته ليجزها ويسير باذنه مضى وبغير اذنه يوقف فان ادت مضى وان هجرت فله رده على
 الراجح ابن شامس ولا يضعه سيد باذنه فيه كالصداق (ورد) الزوج (المال) الذي خالعه به صغيرة
 او سقيمة او رقيق بلا اذن من وليها او سيده (وبانت) الزوجة منه ولا يتبع الامة بشئ بعد
 عقها فان ارجعها الظنه رجعي او ثقله منه من رآه رجعي افرق بينهما ولو بعد الوط وهو ووط
 شبهة ان لم يحكم بعصتها احكم يراها والا فلا لرفع الخلاف وظاهر قوله وبانت ولو قال بعد الطلاق
 ان لم يتم لي ما خالعت به فلا يلزم منى طلاق فلا ينفقه لانه تعقيب برفع واما ان علق الطلاق على
 تمام ما خالعت به له بان تم لي هذا المال او ان صحت براءتك فانت طالق فان مضى الولي فعلمها

الخلع (قوله وليها) اي الصغيرة والسقيمة (قوله وسيده) اي الرقيق (قوله ولا يتبع) اي الزوج (قوله فان ارجعها) اي الزوج
 الصغيرة والسقيمة التي خالعه بلا اذن وليها فرد وليها خلعها او الرقيقة التي خالعه بلا اذن سيدها فردا مال (قوله لظنه) اي
 الزوج الطلاق الخ تبرع على وبانت (قوله او ثقله) اي الزوج (قوله فرق) بضم فس كسر مثةقلا (قوله بينهما) اي المتخالفين
 (قوله بعصتها) اي الرجعة (قوله والا) اي وان كان حكم بعصتها احكم يراها (قوله فلا) اي لا يفرق بينهما (قوله لرفعها) اي الحكم
 (قوله ولو قال) اي الزوج (قوله خالعت) بكسر التاء اوضهما (قوله له) اي الزوج صله تمام (قوله بان تم لي هذا المال الخ) تصوير
 لتعليق الطلاق على تمام المال له

(قوله لزامة) أى الزوج (قوله وان رده) أى وليها فعلها (قوله فلا يلزمه) أى الطلاق الزوج (قوله فان قال) أى الزوج (قوله) قابر أنه) أى الرشيدة الزوج (قوله لزامة) أى الرشيدة (قوله ولزامة) أى الزوج (قوله فى مخالفتها) أى الرشيدة على صحة براءتها (قوله كعدمه) أى التعاقب فى لزوم الابراء ١٨٤ لها والطلاق له (قوله تأيت) بفحركات مثقلا أى خلت من النكاح

بموت زوجها او طلاقه
(قوله من مالها) أى الجبرة
صلة خلع (قوله اقتضته)
أى الخلع بجميع مهرها
(قوله نفقها) أى المدونة
(قوله خلعها) أى الوصى
(قوله وبقول) أى يكتب
الموثق (قوله لماراة) أى
الوصى (قوله القبطه)
بكسر الغين وسكون الموحدة
أى المنفعة الحاصلة النادرة
(قوله فضل) بسكون الضاد
فاعمل لمخدوف أى قال
وكذا ابن القاسم (قوله من
مالها بغير رضاها) صلة خلع
(قوله ومنعه) أى خلع
الاب من مالها بغير رضاها
(قوله ذلك) أى صلح الاب
عن نفسه السفينة (قوله
وراوها) أى السفينة (قوله
الاول) أى المنع (قوله لجواز)
أى الطلاق على لجواز بالغرر
(قوله له) أى الزوج (قوله
لهذا) أى الاتقشاش او
ولادته ميتا (قوله وخالعها)
أى الزوجة (قوله به) أى
الجنين (قوله لها) أى الزوجة
صلة استقرار المقدور قبل ملك
(قوله فان اعسرت) أى
الخالعة بنفقة جملها (قوله
أنفق) أى مخالعها (قوله

لزمه الطلاق وان رده فلا يلزمه اذ لم يقل احد بوقوع المعلق بدون وقوع المعلق عليه فان قال
لرشيدة ان صحت براءة فانك طالق قابر أنه لزمتها البراءة ولزمه الطلاق فالتعليق فى مخالفتها
كعدمه (وجاز) الخلع (من الاب عن) بقره (الجبرة) بفتح الموحدة أى من لو تأيت بطلاق
او موت الجبرها على الزواج لكونها بكر او ثيبا صغيرة او مجنونة من مالها بدون اذنها ولو بجميع
مهرها حيث اقتضته مصلحتها وكالاب سيد الامة (بخلاف) النقص (الوصى) فلا يجوز
خلعه عن الجبرة الا برضاها نفقا يجوز خلع الوصى عن البكر برضاها نقله فى الحط ظاهر كلام
الرجحان انه لا خلاف فى جواز خلعها عن البكر برضاها ابن عرفة ابن فتحون والميتبلى للمجبرة
ان تخالع باذن وليها او وصيها ويقول بعد اذ نه لما رآه من الغبطة وفى اختصارها لوضحة فضل
ابن القاسم فى المدونة تجوز مبارأة الوصى عن البكر برضاها (وفى) جواز (خلع الاب عن)
بقته (السفينة) أى البالغة الثيب التى لا تحسن التصرف فى المال من مالها بغير رضاها ومنعه
(خلاف) فان كان من مالها او برضاها فلا خلاف فى جواز ونقص التوضيح فى صلح الاب عن
البنات السفينة قولان الاول لابن العطار وابن الهندي وغيرهم من الموثقين لا يجوز له ذلك
الا باذنها وقال ابن ابي زمنين وابن ابي حنبل جرت القسيان الشيوخ بجواز ذلك ورواها بمنزلة
البكر مادامت فى ولايته على المشهور النعمى وهو الجارى على قول مالك ونهى الله تعالى عنه
فى المدونة ابن راشد الاول هو المعول عليه ابن عبد السلام وهو اصل المذهب ابن عرفة
وفى خلع الاب عن ابنته الثيب فى حجره كالنكر ووقفه على اذنها اختيارا المتبلى مع نقله عن ابن
ابى زمنين فان لا عليه جرت قنوى شيوخنا ووقفها ثما واختيارا النعمى وقول ابن العطار مع ابن
الهندي وغيرهم من الموثقين (و) جاز الخلع (ب) لى (الغرض) بفتح الغين المحبة أى التحصيل والتردد
بين ما يوافق الغرض وما لا يوافق له بل جواز بلاشئ (كجنين) لامة او بهيمة فى ملكها فان كان فى ملك
غيرها فلا يجوز فان انقش اولادته ميتا فلا شئ له لدخوله بجواز هذا (و) جاز الخلع بجواز
او عرض او مثلى (غير موصوف) بصقائه التى تحتلف الرغبة فيه باعتبارها (وله) أى الزوج
على الزوجة التى خالعه بغير موصوف النوع (الوسط) أى المتوسط بين الجوردة والرداءة من
النوع الذى خالعه به لا بما يخالف الناس به عادة ولا يراعى فيه حال المرأة وكان خلع فى جواز الغرر
الهيئة والرهن الا الجنين فلا يصح رهنه على المشهور ونظم عجم المسائل التى يجوز فيها الغرر
فقال عطية ابراهيم رهن كتابه * وخلع ضمان جازى كلها الغرر
وفى الرهن يستثنى الجنين وخلعها * به جائز ان ملك ام لها استقرار
(و) جاز الخلع (بنفقة جمل) أى على انما تنفق على نفسها مدة حملها (ان كان) بها حمل واولى
بنفقة الحمل انما عرفان اعسرت انفق عليها ورجع عليها ان اعسرت (و) جاز الخلع (باسقاط)
الزوجة حقها فى (حضانتها) أى حفظها وولدها وترتيبته لزوجة اى ولدها فثبت الحق له
على المشهور ولو وجد من يستحقها قبله كالم الام لقيامه مقام الام قاله فى المدونة وفيها ايضا

لزوجها) صلة اسقاط (قوله له) أى الاب (قوله وجد) بضم فكسر (قوله يستحقها) أى الحضانة (قوله قبله) أى الاب لمن
(قوله لقيامه) أى الاب مقام الام أى باسقاطها له حقها له لا تنقل الحق له مع وجود من هو مقدم عليه فيها (قوله وفيها) أى المدونة

قوله لمن يستحقها) اى الحضانة (قوله قبله) اى الاب (قوله بحقه) اى فى الحضانة واخذ المصنف من اية (قوله لزومه) اى الاسقاط (قوله سببه) اى حق الحضانة (قوله الاخيرين) اى التساوى والنقص (قوله لانه) اى الطلاق (قوله وكان تدفع له عشرة دنانير) مثال ثان لاجتماع الخلع والبيع . عطوف على كان تدفع له عبدا (قوله سواء كان) اى البائع (قوله ويرد) بضم ففتح منقلا (قوله ما يقابل) اى ما يبيع من العبد (قوله من العوض) بيان لما (قوله لمشتريه) ١٨٥ صا يرد (قوله منه) اى العبد بيان لما (قوله منه) اى الزوج صلة

اخذ (قوله من الدنانير)
بيان لما (قوله من الزوج)
صلة رد (قوله لنفسها)
صلة رد (قوله فيصير) اى
العبد (قوله رد) بضم الراء
وشد الدال (قوله يبيع)
نائب فاعل رد (قوله
عينا) بفتحات مثقلا
(قوله من العبد) بيان
لقدرا (قوله للبيع) صلة
عينا (قوله غير النصف)
نعت قدرا (قوله عمل)
بضم العين (قوله به) اى
التعين (قوله المتبادر من
عبارة المصنف انما ترد
نصف المال الخ) فى تبادل
هذا من عبارته نظير
بل المتبادر منها رجوع
ضمير نصفه للعبد لانه اقرب
مذكور . والمال لم يذكر
فيها (قوله ترده) اى المال
كله (قوله رد) بضم الراء
(قوله العوض) نائب فاعل
رد (قوله له) اى الزوج
(قوله نصفه) اى العبد
(قوله فسخ) بضم فسخر
(قوله مناب) نائب فاعل
فسخ (قوله وردت) بضم
الراء اى العشرة (قوله له)

لمن يستحقها بعد الام قبله القيام بحقه قال فى القائق هذا الذى به القنوى وجرى به عمل القضاة
والحكام وقاله غير واحد من الموثقين واختار ما ابو عمران وشمل كلامه خلعها بالاسقاط حضانتها
لحلها بعد ولادته الحط والظاهر لزومه لريان سببه وهو الحل (و) جاز الخلع (مع البيع)
كان تدفع عبدا على ان يطلقها ويدفع لها عشرة دنانير فالعبد بعده بعضه فى مقابلة العصمة
والعقد عليه خلع وبعضه فى مقابلة الدنانير والعقد عليه بيع وسواء كانت قيمة العبد زائدة
على الدنانير او مساوية لها او ناقصة عنها على الراجح فى الاخيرين فيقع الطلاق با لانه بعوض
فى تراضيهما واستحسنه اللحنى وقضى به القضاة لجواز الغبن فى البيع وقبل رجعى كمن طاق
واعطى وكان تدفع له عشرة دنانير فى مقابلة الطلاق وامة تأخذها منه وان كان فى المبيع مانع
من صحة البيع دون الخلع كباقي العبد فان البيع يفسخ ويرد ما يبيع من العبد لباثمه سواء
كان الزوجة او الزوج ويرد ما يقابل من العوض لمشتريه ويعضى الخلع بما يقابل العصمة منه
والى هذا اشار بقوله (وردت) الزوجة (لكباقي العبد) الذى دفعته للزوج فى مقابلة عصمتها
وما اخذته منه من الدنانير مثالا (معه) اى البيع اى مع رد البيع وفسخه فترد للزوج ما اخذته
منه فى مقابلة بعض العبد ومجهول ردت (نصفه) اى العبد من الزوج لنفسها ويعضى الخلع
بنصفه فيصير مشتركا بينهما فلو قال ورد لكباقي العبد يبيع نصفه لكان اوضح ومحل
كون المبيع نصفه ان عينا ذلك وقت الخلع او دفعته له فى مقابلة الدنانير والعصمة معا لان
القاعدة فى مثل هذا ان المعلوم النصف وللجهول النصف فان كانا عينا قدر من العبد للبيع
غير النصف حمل به افاده عب البنائى المتبادر من عبارة المصنف انما ترد نصف المال الذى
أخذته من الزوج وليس هذا امراده بل ترده كله ويرد الزوج لها نصف العبد وتم الخلع بالنصف
الاخر فلو قال ورد فى كباقي العبد العوض وله نصفه لكان احسن وعبارة ابن عرفة ولو خالها
على ابق او غرة لم يصدق صلاحها على ان زادها عشرة دنانير فسخ من الغرر مناب العشرة وردت
للزوج وتم له مناب العصمة منه (و) ان خالعه بعد مدعوم من نحو الدنانير الى اجل مجهول
كمطار السماء وقدم من لم يعلم وقت قدومه (مجهول) بضم العين وكسر الجيم مثقلا للزوج
العدد الخالع به (المؤجل ب) اجل (مجهول) فهو كقولها وان خالعه على مال اى معلوم القدر
لكن اجل الى اجل مجهول كان حالا كن باع الى اجل مجهول فالقيمة فيه حالة مع فوات
الساعة (وتوالت) بضم القومية والهمز وكسر الواو مثقلا اى فهمت المدونة (ايضا) اى كما
فهمت بتججيل عدده وتوالت (ب) تججيل (قيمه) اى المؤجل بمجهول يوم الخلع على غرره حالة احد
انظر كيف يقوم مع جهل اجله ووجه الاول ان المال نفسه حلال والحرام تأجيله بمجهول
فالقوى وجه الثاني انما كقيمة الساعة فى فاسد البيع الذى فات (وردت) بضم الراء (دراهم)
مثلا ظهرت وهى (ردية) خالعهما اى يردها الزوج للزوجة لباخذها دراها جيدة

٢٤ منخ فى اى لزوج (قوله منه) اى الا بق او انمر (قوله يعلم) بضم الاء (قوله فهو) اى كلام
المصنف (قوله كقولها) اى المدونة (قوله كان) اى المال (قوله حالة) حال من قيمة (قوله ووجهه) لاول (قوله تججيل العدد) (قوله
فالقوى) بضم الهمز وكسر الغين المجعومة اى لاجل الجهول (قوله ووجهه الثاني) اى تججيل القيمة (قوله انما) اى قيمة المؤجل بمجهول

(قوله لاتعين) أى الدراهم (قوله بهما) أى الارائة والاشارة (قوله ولو قال) أى المصنف (قوله رد) بضم الراء وشدة الهمزة
(قوله وعرض الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله أى رنح) بضم فكسر (قوله فى الاولى) بضم الهمزأى عدم علمهما معا
(قوله والرابعة) أى علمها وحدها (قوله فى الثانية) أى علمهما معا (قوله والثالثة) أى علمه وحده (قوله فالصورة الثانية) لان
الصادق امامين وامام موصوف ١٨٦ وفى كل ايمان يعلمهما ولا يعلمها او يعلم وحده او تعلم وحدها

(قوله او عارضة) عطف
على اصلية (قوله لخلق الله
تعالى) علة لردده (قوله ان
كان) أى الحرام (قوله أى
حكم الخ) تفسير لردده (قوله
عنه) أى الحرام (قوله
علمه) أى الزوج الحرام
(قوله والا) أى وان لم يقع
الخلق على عينه (قوله من
الحلال) بيان لمثله (قوله
فان تخلت) أى انخر (قوله
فعلم) بضم العين تفريع
على الشرح المتقدم (قوله
ان ردت) أى هذا اللفظ
من قوله وردت دراهم الخ
(قوله وفيه) أى رد (قوله
اذ الاول) أى رد الدراهم
(قوله والثاني) أى رد القيمة
(قوله والثالث) أى رد الحرام
(قوله لانه) أى تأخيرها الخ
علة لردده (قوله بجل عصمتها
الخ) تصوير لنعفها (قوله
لان تأخير الحال الخ) علة
لتسليف (قوله فريد) بضم
قفح منقلا (قوله وكذا) أى
تأخير الحال فى المنع والرد
(قوله تسليمها) أى الزوجة
(قوله له) أى الزوج (قوله

ان شاء سواء ارته اياها حين الخلع ام لا لعدم تعيينها بالارائة ولا بالاشارة اليها كما لا تتعين بهما
فى البيع والاجارة ونحوهما فى كل حال (الالشرط) منها انها رديئة فلا ترد عملا بالشرط وكذا
لو قالت له خذها دون تقليب ولا اعرف هل هي رديئة او جيدة ولو قال وردت ردى مخالعة به لشم
الدراهم وغيرها (و) رد الزوج من الزوجة (قيمة كعبد) وعرض وحيوان معين خالعت الزوجة
به زوجها و (استحق) بضم التاء وكسر الحاء أى نحو العبد أى رفع ملك الزوج عنه بثبوت
ملكه لغير الزوجة او حرية فلا يفسخ الخلع وترد الزوجة للزوج قيمة المستحق بالفتح يوم الخلع
ان لم يعلم معا باسحقاقه فان علم معا به او علم الزوج به وحده فلا شيء له وبات وان علمت به
وخدها فلا خلع وامام الموصوف والمثلى فتدفع له مثله فى الاولى والرابعة ولا شيء له فى الثانية
والثالثة فالصورة الثانية (و) رد (الحرام) حرمة اصلية الذى خالعت الزوجة زوجها به (كخمر)
وخنزير (و) شئ (مقصوب) او عارضة لخلق الله تعالى كام ولدان كان كل المخالعة به بل (وان)
كان (بعضا) من المخالعة به أى حكم بفسخه شرعا (ولا شيء له) أى الزوج عوضا عنه ان علمه وحده
او مع الزوجة او لم يعلم معا ونحو الخرفان لم يعلم معا المقصوب فعليه امثله وان علمت وحدها فلا
طلاق فى نحو الخمر والمقصوب ان وقع الخلع على عينه والابانت وعليها مثله من الحلال كحل وشاة
وهل يقتل الخنزير او يسرح قولان وتراق الخمر وهل تكسر او انبها وتشق رقاقها ولا اختلاف
فان تخلت فللزوجة وان قال ان اعطيتنى هذا مشير الحرام على امره فانت طالق واعطته اياها
فالطلاق رجبى فعلم ان ردت بمعنى لافعل وان الراد للدراهم الزوج وللقيمة الزوجة وللحرام
الشرع وفيه استعمال اللفظ فى حقيقة ومجازة اذ الاول رد للمقبوض لا خذبله والثانى ذنوع
القيمة والثالث فسخ العقد قاله غ وشبهه فى الرد فقال (كأخيرها) أى الزوجة (دينا) لها حالا
(عليه) أى الزوج فى مقابلة طلاقها لانه تسليم جبرها انقضاء بجل عصمتها وتخلصها من سوء
عشرته لان تأخير الحال تسليم فريد التأخير وتسحق دينها حالا وباتت منه وكذا تسليمها له
ابتداء مؤجل لها دينا له عليها مؤبلا من بيع أو سلف على ان يطلقها لانه تسليم (و) كنعها
على (خروجها) أى الزوجة (من مسكنها) الذى كانت ساكنة معه فيه واعتدادها بخارجة فلا
يجوز ويجب عليه ما سكنها فيه الى تمام عديتها لانه حق لله تعالى فليس لاحد اسقاطه وقد
باتت منه وامان حالته على انها تدفع اجرة من مالها مع سكنها فيه الى تمام عديتها فهو جائز
لازم لانه حق لها اقله اسقاطه (و) كنعها (تجهيل) أى الزوج (لها) أى الزوجة (ما) أى دينا
مؤجلا عليه لها (لا يجب) عليها (قبوله) منه قبل حلول اجله كطعام او عرض من سلم فيبطل
التجهيل لانه من باب حط الضمان وازيدك اذ الزوجة حطت عنه ضمان الدين الى الاجل
وزادها عصمتها او يبقى الدين الى اجله وقد باتت منه فلا رجوع له فى العصمة (وهل كذلك) أى

ونجهيلها) أى الزوجة (قوله له أى الزوج (قوله مؤجلا) نعت دينا (قوله لانه) أى تجهيل
المؤجل (قوله تسليم) أى جرفها لاجل عصمتها الخ (قوله واعتدادها) عطف على خروجها (قوله عليها) أى الزوجين
(قوله وفيه) أى مسكنها الذى سكنت فيه معه (قوله لانه) أى اعتدادها فى مسكنها (قوله اجرة) أى مسكنها

(قوله مطلقا) أى سواء كانت من بيع أو من قرض (قوله لانه) أى الزوج الخعله المنع وفسخه (قوله محله) بفتح الحاء مثله لا (قوله ليسقط) بضم اليا وكسر القاف أى الزوج (قوله عن نفسه نفقة عدتها) أى فهو وسلف منه أيا جرحه نفقا (قوله فهو) أى التججيل (قوله سلب) أى تسلب منه لها (قوله جرح نفقا) أى له (قوله واعترض) بضم التاء وكسر الراء أى التعديل بالسلب الجارة نفقا (قوله بقدرته) أى الزوج (قوله على اسقاطها) أى نفقة العدة (قوله بالفظ الخلع) اضافته للبيان (قوله لقولها) أى المدونة صلة تأويلان (قوله محله) بكسر الحاء أى حلوه (قوله جاز) أى مضى ونفذ ١٨٧ (قوله وورث) بضم الراء وشدا الدال

(قوله فنهيم) أى الشارحين
(قوله من حملها) أى المدونة
(قوله وغيره) أى ما لا يجب
قبوله (قوله لانه) أى الزوج
(قوله وسو) عطف على
نفقة (قوله فهو) أى تجيله
(قوله وحملها) أى المدونة
(قوله على خلافه) أى
اطلاقها (قوله وفصل)

بفتحات متعلا (قوله ولا
يرد) بضم اليا وفتح الراء
(قوله وليس) أى تجيله (قوله
ذلك) أى عطف على عليه
(قوله هو) أى على الرجعة
(قوله فانه) أى الطلاق
(قوله عنه) أى الحكم
وهى البيونة (قوله فقبل)
بكسر الموحدة أى الزوج
(قوله ذلك) أى المال على
ان لا يراجعها (قوله وبانت)
أى انقلب الطلقة الرجعية
بأنه (قوله بذلك) أى قبول
الزوج المدل على ان لا رجعة
له عليها (قوله من انقلاب
الخ) بيان لظاهر كلامه
(قوله وقرره) أى المتقن (قوله

الخلع بما لا يجب قبوله في الفسخ الخلع بتججيل مالها عليه (ان وجب) عليها قبوله قبل حلول
اجله كعين مطلقا وطعام وعرض من قرض لانه محله ليسقط عنه نفقة عدتها وقيل ليسقط
عن نفسه سواء الخصومات وسواء الاقتضات فهو سلب جرح نفقا واعترض بقدرته على
اسقاطها بطلاقها بالفظ الخلع (اولا) يكون الخلع بتججيلها ما وجب عليها قبوله قبل اجله
كنهاه بتججيل ما لا يجب عليها قبوله في المنع بل هو جاز وطلاقه رجعي لانه كمن طاق واعطى
في الجواب (تأويلان) لقولها عن مالك رضى الله عنه واذا كان لاحد الزوجين على الآخر مال
موجب قضاء على تجليله قبل محله جاز الخلع ورد الدين الى ابيه فنهيم من حملها على اطلاقه
وقال لا فرق بين ما يجب قبوله وغيره لانه محله ليسقط عنه نفقة العدة وسواء الخصومات وسواء
الاقتضات فهو سلف جرح نفقا وجعلها بعض على خلافه وفصل فقال الدين الذي لا يجب قبوله
لا يجوز الخلع على تجليله والذي يجب قبوله يجوز الخلع على تجليله لها ولا يرد الى اجله والطلاق
رجعي وليس سلفا جرح نفقا لقدرته على خلعها بلا مال بان يطلقة بالفظ الخلع (وبانت) من خالعت
زوجها بوضع بل (ولو بلا عوض) حيث (نص) بضم النون وشدا الصاد الموحدة (عليه) أى
لفظ الخلع (او على الرجعة) لا يصح عطفه على قوله عليه لاقتضاء ذلك ان الطلاق بلا عوض مع
النص على الرجعة بائن وليس كذلك وانما هو معطوف على قوله بلا عوض أى وبانت ان طلقها
بعوض ولو نص على الرجعة بان اعطته شيئا وقالت له طلقنى طلقة رجعية فاختذه منها وطلقها
طلقة رجعية فانه يقع بائنا لان حكم الطلاق بعوض المبيونة فلا يجرجه عنه النص على الرجعة
وكذا اطلاقها بالفظ الخلع بلا عوض مع النص عليها وشبهه في المبيونة فقال (ك) طلاقها رجعي
بلا عوض ولا لفظ خلع و (اعطاء مال) للزوج (في العدة) من الطلاق الرجعي (على) شرط
(نقيا) أى الرجعة أى على انه لا يراجعها فقبل ذلك فلا رجعة له وبانت بذلك عند ابن وهب
هذا ظاهر كلامه من انقلاب الطلقة الرجعية بائنة وقرره الشارحان بقول مالك وابن القاسم
رضي الله تعالى عنهم - ما انه خلع فيلزم به طلقة أخرى بائنة لان عدم الرجعة لازم للطلاق البائن
فالذى انشاء الاثن غير الطلقة المقدمة وهذا هو المعتمد لظاهر ان قبل بالفظ وان قبل بغيره
فشكل بان من اركان الطلاق اللفظ واجب بان ما يقوم مقامه في الدلالة على قبوله ينزل منزلته
كالخروج والدم الا في افاده عب البنات محل الخلاف المذكور اذا اعطته على ان لا يرجع

الشارحان) أى هو وام والى (قوله انه) أى اعطاء المال الزوج على ان لا رجعة له (قوله فيلزم) أى الزوج (قوله به) أى قبول
المال على ان لا رجعة له (قوله لان عدم الرجعة الخ) على ان يلزم به طلقة بائنة (قوله فالذى انشاء) أى الزوج بقبوله المال على ان
لا رجعة له (قوله وظاهر) عطف على خبرنا (قوله قبل) بكسر الموحدة أى الزوج المال على ان لا رجعة له (قوله بالفظ) صلة قبل
(قوله بغيره) أى اللفظ (قوله بان من اركان الطلاق اللفظ) صلة مشكل أى ولا لفظ منها والى كن يلزم من عدمه العدم فكيف
تلزمه طلقة أخرى (قوله مقامه) أى اللفظ (قوله على قبوله) أى حل العصمة ورفع حلية التمتع بها (قوله ينزل منزلته) أى اللفظ خبر
ان (قوله الخلاف) أى في انقلاب الطلقة الرجعية بائنة ولزوم طلقة أخرى بائنة (قوله اذا اعطته) أى الزوج مالا

(قوله وهى) أى المرأة الخ حال (قوله ففعل) أى قبل العشرة (قوله فقال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله اراه) بضم الهـ مز
 أى قبوله المال على ذلك (قوله قال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أى قبوله المال على ذلك (قوله ولم يفرق) أى ابن
 القاسم (قوله يتأول) بضم الياء (قوله على أنه) أى الزوج (قوله ذلك) أى المذكور عن ابن القاسم واشتهب (قوله اختلافا من
 القول) لجل قول ابن القاسم على قبض الزوج العشرة وقول اشتهب على عدمه (قوله وقال) أى ابن رشد (قوله صلحا) أى خاها
 (قوله وبذلك) أى المتقدم صلة تعلم ١٨٨ (قوله ونصه) أى ابن عرفة (قوله اخذه) أى الزوج (قوله منها) أى
 الزوجة (قوله فى كونه)

واما اذا اعطته على ان لا رجعة له فخلع بثانية اتفاقا هذا الذى يفيد كلام ابن رشد فى البيان
 ونص السماع مثل مالك رضى الله تعالى عنه من الرجل يطلق امرأته واحدة ثم اعطته عشرة
 دنائير وهى فى عدمها على ان لا رجعة له عليها ففعل فقال اراه خاها قلت أفتراه تطليقة اخرى مع
 الاولى التى طلق قال نعم اراه ما تطليقتين ابن رشد اما اذا اعطته على ان لا رجعة عليها فخلع
 يقع به على تطليقة اخرى واما اذا اعطته عشرة على ان لا يرجعها فقال ابن القاسم ذلك خلع
 ايضا يقع به على تطليقة اخرى ولم يفرق بين ان يكون قد قبض العشرة ولم يقبضها وقال
 اشتهب ان شاء راجعها فان راجعها رد عليها العشرة أى تركها لها ولا يأخذها منها ويحتمل ان
 يتأول قول ابن القاسم على أنه قد قبض العشرة فلا يكون ذلك اختلافا من القول وقال أيضا
 مائمه ولو قالت خذنى عشرة دنائير على ان لا رجعة لك على لكان صلحا باتفاق وبذلك كله تعلم
 ما فى كلام ابن الحاجب وابن عرفة ونصه اخذه مالا منها فى العدة على ان لا رجعة فى كونه
 خاها بالاولى او بالاخري ثامان ان ترجع رد المال الا فى احدى كى الخلاف فى محل الاتفاق
 واما كلام المصنف فيحصل على أنه خلع ويشمل صورتين وقد رأيت لابن يونس مثل ما لابن
 عرفة واعلمها طريقتان والله اعلم وشبه فى المينونة ايضا فقال (كبيها) من اضافة المصدر
 لمفعوله أى اذا باع الزوج زوجته مسغبة او غيرها فهو طلاق بائن (او تزويجها) كذلك أى اذا
 تزوج الزوج زوجته لرجل آخر فهو طلاق بائن وكذا بيعها او تزويجها من غيره وهو حاضر عالم
 ساكت اذا لم يكن هازلا فيهما ويشكل نكالا شديدا ولا يمكن من تزويجها ولا من تزويج غيرها
 حتى تقهرت بتمه وصلاحه مخافة بيعها او تزويجها ثانية قاله مالك رضى الله تعالى عنه فى البيع
 وقيس عليه التزويج انما يطى ابن القاسم من باع امرأته او زوجها هازلا فلا شئ عليه ويحلف
 فى التزويج انه لم يرد طلاقها او مثله فى العتية ابو الحسن فان زوجت او بيعت بحضوره فأنكر
 فلا شئ عليه (والختار) للخبى من الخلاف (ثنى) أى عدم (الزوم) أى لا يلزم الطلاق الزوج
 (فيهما) أى بيع الزوج وتزويجها وهذا قول ابن وهب والمذهب الاوّل وهو قول ابن القاسم
 (و) بانك بكل (طلاق حكم) بضم فس كسر وناصب فاعله (به) أى الطلاق على الزوج واقعه
 الزوجة او الحاكم بكعب اونشوز واضرا او فقا واسلام او كال عتق فان اوقعه الزوج
 مختارا وتنازع فى صحته ولزومه فحكم به الحاكم فهو على اصله من كونه رجعا او بائنا (الا)
 الطلاق المحكوم به على الزوج (لا يلاء) أى حلف الزوج على ترك وطء زوجته أكثر من اربعة

الزوجة (قوله فى كونه)
 أى اخذه المال نهائى ان
 لا رجعة له (قوله بالاولى) بضم
 الهـ مز أى الطليقة الاولى
 الرجعية تنقلب بائنة (قوله
 او بالاخري) بضم الهـ مز
 وابعام الخاها أى بطليقة اخرى
 بائنة (قوله فقد كى) أى
 ابن عرفة (قوله على أنه)
 أى اخذه المال منها على نفسها
 (قوله ويشمل) أى كلام
 المصنف (قوله الصورتين)
 أى اخذه على ان لا يرجعها
 واخذه على ان لا رجعة له
 عليها اذ لم يملك خلافا (قوله
 ولعاهما) أى مالا بن يونس
 ومالا بن رشد (قوله مسغبة)
 أى جماعة (قوله فهو) أى
 بيعها (قوله كذلك) أى
 بيعها فى اضافة المصدر
 لمفعوله (قوله فهو) أى
 تزويجها (قوله من غيره) أى
 الزوج (قوله وهو) أى
 الزوج (قوله اذا لم يكن)
 أى الزوج (قوله فيهما) أى
 البيع والتزويج شرطى
 كون كل منهما طلاقا بائنا

(قوله بشكل) بضم قفتح مثقلا أى يؤدب الزوج الذى باع او تزوج زوجته (قوله قيس) بكسر القاف (قوله اشهر
 عليه) أى البيع فى تشكيل الزوج (قوله فأنكر) مفهوماً انه ان لم ينكر وسكت عالما طاعت عليه طلاقا بائنا (قوله وهو) أى الاوّل
 (قوله بكعب) أى باحد الزوجين موجب للغيار (قوله اونشوز) أى من الزوجة (قوله واضرار) أى من الزوج (قوله واسلام)
 أى من احد الزوجين الكافرين (قوله او كمال عتق) أى لامة ونزويجها رقيق (قوله فان اوقعه) أى الطلاق الزوج مختارا مفهوماً
 حكم به (قوله صحته) أى الطلاق وعدمها (قوله ولزومه) أى الطلاق وعدمه (قوله به) أى الطلاق (قوله فهو) أى الطلاق

(قوله والاولى) بفتح الهمزة في عبارة المثنى (قوله عدم نفقة) اي بدل عدم نفقة (قوله عدمها) اي النفقة (قوله موسرا) حال من الزوجين (قوله ولا مال له) اي الزوج حال (قوله يملها) اي الزوجة (قوله لي قدومه) اي الزوج (قوله ثم قدم) اي الزوج (قوله له) اي الزوج (قوله ومثله) اي شرط في الرجعة (قوله اقر) اي الزوج ١٨٩ (قوله به) اي مالها عليه

(قوله وانكركه) اي الزوج
ما دعت عليه به (قوله وظن)
اي الزوج (قوله الصلح) اي
الخلع (قوله ثم رجع) اي ابن
وهب (قوله على الصورتين)
اي صورة الصلح عن دين في
ذمة يعضه وصورة صلحه
على عطية منه لهما جهلا
ظانا انه وجه الصلح (قوله
ارادته) اي الخلع (قوله
معناه) اي قصد الخلع
(قوله ذكره) اي الخلع
(قوله بينهما) اي الزوجين
(قوله قسده) اي الخلع
(قوله في انه) اي الطلاق
(قوله وهما) اي التأويلان
(قوله انه) اي الطلاق في
صورة الصلح والاعطاء (قوله
وفيها) اي المدونة (قوله
رجعية) اي طلقته (قوله
لانه) اي من طلق واعطى
(قوله روي) بضم فكسر
(قوله ذلك) اي طلاقه
(قوله وجه الخلع) اضافته
للبيان (قوله بينهما) اي
الزوجين (قوله ذلك) اي
الخلع (قوله له) اي الزوج
(قوله وتأول) بفتح تاء
مشقلا (قوله بالبينونة) تصوير
للقول الذي فيها (قوله عليه)
اي فرق ابن المراز (قوله

شهر وهو حوا اكثر من شهرين وهو ورق فرجى (و) الا الطلاق المحكوم به على الزوج (رجع) من الزوج (نفقة) للزوجة فرجى والاولى وعدم نفقة ليشمل سر بمعاذها الغيبة الزوج وسر اغيبة بعيدة ولا مال له يملها ولم يجد من يسافها الى قدومه فطلقها الحاكم عليه ثم قدم قبل انقضاء عدتها فله رجعتها (لا) تبين الزوجة من زوجها (ان) طلقها طلاقا رجعيا او (شرط) بضم فكسر (نق) اي عدم (الرجعة) حال كون شرطها (بلاعوض) سواء كان الشرط منها او من وليها او منه ومثله انت طالق طلاقا فليسكن بها نفسك فرجع القراني ان رجعية وافق جد عجب به قال وهو الارجح وقبل بانه وقيل ثلاث (اوطلق) الزوج زوجته طلاقا رجعيا واعطاه مالا فرجى (او صلح) الزوج زوجته على مال اهلها عليه سواء اقر به وانكركه (واعطى) الزوج زوجته مالا وطاقتها فرجى لان الطلاق بلا عوض في المسكتين ابن عاشر لم ارفى ابن عرفة ولا في غيره ما قر به تت من انه صلح عن دين في ذمته يعضه بل الذي لابن عرفة الباجي ان صلحها على عطية منه لهما جهلا وظن انه وجه الصلح فروى ابن وهب انها طلاق رجعية ثم رجع فقال هو خلع وقاله ابن القاسم في المدونة اه وحمل الخط المصنف على الصورتين (وهل) يكون رجعيا (مطلقا) عن التقييد بعدم قصد الخلع (او) هو رجعي في كل حال (الا ان يقصد) الزوج (الخلع) فبائن لان الصلح قد يكون في غير مقابلة شئ اهلها عليه في الجواب (تأويلان) واپس معنى قصد الخلع ارادته بافظ الطلاق بل معناه جريان ذكره بينهما لوقصد باللفظ لم يكن نزاع في انه بائن قاله احمد وهما فيهما اذا صلح واعطى واما اذا طلق واعطى فرجى اتفاقا ثم لراجع انه رجعي افاده عب الثاني ابن الحاجب وفيها فيمن طلق واعطى اكثر الروايات رجعية ضج لانه بمنزلة من طلق واعطى لزوجته المتعة قال في التذيب وروى عن مالك رضى الله تعالى عنه انها واحدة بائنة وقرق ابن المواز فقال ان كان ذلك على وجه الخلع فهي طلاق بائنة وان لم يجز بينهما ذلك فله الرجعة وتأول ابن السكاتب القول الذي في المدونة بالبينونة عليه ابو بكر ابن عبد الرحمن وعبد الحق وهذا الاختلاف انما هو في موطن ابن وهب والاسدية والموازية فيمن صلح واعطى لافين طلق واعطى قال في المسكت وهذا هو الصحيح والنقل الذي في المدونة ليس بصحيح ولا خلاف فيمن طلق واعطى انه له الرجعة لانه وجه لهما به وطاقتها وابست من الخلع في شئ ونقل ابن عبد السلام وغير واحد انهم صححوا الاقوال الثلاثة في كل من الثلاث مسائل المتقدمة وهي اذا طلق واعطى واذا صلح واعطى واذا طلق طلاق الخلع من غير عوض ثم قال والذي يدل عليه كلام ابن عرفة ان محلها ما فيمن طلق واعطى لافين صلح واعطى لانه بعد ان ذكر اختلاف الرواة واعتراض ابن عبد الرحمن وغيره قال وفي الموازية فيمن طلق واعطى ان جرى الامر بينهما معنى الخلع والصلح فهي بائنة والافرجعية اه هذا هو الظاهر والله اعلم (وموجبه) بضم الميم وكسر الجيم اي موقع طلاق الخلع بعوض ومثبه (زوج) اوناثبه من ولي ووكيل (مكاف) بفتح الهمزة اي ملزم بما فيه كفاة وهو البالغ العاقل ويحتمل

ابو بكر الخ) اي قال (قوله وهذا الاختلاف) اي في كون الطلاق رجعية او بائنة (قوله فيمن صلح واعطى) خبر هو (قوله الاقوال الثلاثة) اي كونها بائنة وكونها رجعية وقرق محمد (قوله محلهما) اي التأويلان (قوله لانه) اي ابن عرفة (قوله واعتراض) عطف على اختلاف (قوله قال) اي ابن عرفة (قوله من ولي) اي لصغير او مجنون (قوله ووكيل) اي عن رشيد

(قوله ان الضمير) أى فى موجب (قوله به) أى فطلاقه بوض (قوله اولى) أى بالجواز (قوله يكمل) بضم اليا وفتح الكاف والميم مثقلا (قوله) أى السفيه ١٩٠ (قوله بدونه) أى خلع المثل (قوله انه) أى الشأن (قوله له) أى السفيه (قوله لانه) أى المال الخالع

ان الضمير للمال الخانع به أى مصيره وجبا على ما تزمه ربيعة وغيره فلا يجب بطلاق صبي ولا يجنون ان كان المكلف رشيدا بل (ولو) كان (سفيها) لانه ان يطلق بلا عوض فيه اولى اللغوى ويكمل لمخالع المثل ان خالع بدونه ضيق ظاهر كلامهم انه لا يبرأ الخالع بتسليم المال الخالع به له ابن عرفة ظاهر كلام الموثقين كابن قحون والتسليم براءة الخالع يدفع الخلع له قلت لانه عوض عن غير مقول يستقل السفيه به فهو كهبة والخلاف المشار اليه به بل هو اصله لابن الحاجب وابن شاس ابن عرفة قول ابن شاس وابن الحاجب اختلاف فى صحة خلع السفيه لانه عرفة ثم ذكر انه يجب صرف الخلاف الذى ذكره ابن شاس التكميل خلع المثل (او) وجبه (ولى) زوج (صغير) ويجنون حر او رق سواء كان الولي (ابا او سيدا او غيرهما) من وصى وحاكم ومقدمه اذا كان خالع من ذكر على وجه المصلحة للصغير والمجنون ولا يجوز لهم الطلاق عليهم ما بغير عوض عند مالكا وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وحكى عليه الرجاء الاتفاق ويرده قول ابن عرفة اللغوى ويجوز ان يطلق على السفيه البالغ والصغير ونشئ يؤخذ له وقد يكون بقاء عصمة فساد الامر جهل قبل نكاحه او حدث بعده من كون زوجته غير محمودة الطريق اه وولى المجنون الحاكم او مقدمه ان جن بعد بلوغه ورشده والاب ثم وصيه ان جن قبله وانصل (لاب) زوج (سفيه) أى بالغ لا يحسن التصرف فى المال (و) لا (سيد) (عبد) بالغ فلا يجوز لهما ان يتخالا عنهما بغير اذنهما ولو جبراهما على النكاح (ونفذ) أى مضى ولزم (خلع) الزوج (المريض) مرضا خوفا ولا يجوز الاقدم عليه لانه اخرج لوارث ولو كافرة او امة لا احتمال اسلام الاولى وتحصر الثانية قبل موته ويجوز لطلاق المريض مرضا غير مخوف ولوطيرة مسلمة (و) ان مات المريض بمرضه الذى طلق فيه (ورثته) أى المريض زوجته التى طلقها فى مرضه المخوف حتى مما خالعه به لانه ملكه قبل موته (دونها) أى المطلقة فى مرض الزوج المخوف فلا يرثها ان ماتت قبله ولوطيرة او هى مريضة مرضا خوفا لانه الذى اخرج نفسه واسقط ما كان يستحقه لان العصمة كانت بيده وشبه فى ارثها بدونه فقال (ك) زوجة (مخيرة) بضم الميم وفتح الخاء المجهمة والتعصية مثقلة أى خيرها وزوجها فى البقاء فى عصمته وفراقه وهو صحيح أو مريض فاخترت فى مرضه المخوف فراقه فان ماتت منه ورثته وان ماتت قبله فلا يرثها (و) زوجة (ملككة) بضم الميم الاولى وفتح الثانية واللام مثقلا أى ملكها وزوجها عصمتا فى عصمته او مرضه المخوف فطلقت نفسها (فيه) أى فى مرضه المخوف وماتت منه فترثه وان ماتت قبله فلا يرثها (و) زوجة (ولى منها) بضم الميم وفتح اللام أى حلفت زوجها على ترك وطئها كقول من اربعة اشهر وهو حر او من شهرين وهو عبد فضرى له الاجل اربعة اشهر او شهرين ونم ولم يقف ولا وعد بها فطلق عليه فى مرضه المخوف وانقضت عدتها ثم ماتت من مرضه فترثه وان ماتت قبله فلا يرثها (او) زوجة (ملاعنة) بضم الميم وفتح العين او كسرهما أى لاعتها زوجها القذفها بثنى حملها عنه او بالزنا وهو مريض مرضا خوفا فان ماتت منه ورثته وان ماتت قبله فلا يرثها (او) عاق طلقها على فعلها فى عصمته او مرضه (وا) حنته أى الزوجة زوجها (فيه) أى مرضه المخوف فان ماتت منه ورثته

به (قوله يستقل السفيه به) نعم غير مقول (قوله فهو) أى المال الخالع به (قوله ثم ذكر) أى ابن عرفة (قوله انه) أى الشأن (قوله لتكمل) صله تصرف (قوله من وصى الخ) بيان لغيرهما (قوله من ذكر) بضم فكسر أى الاب او وصيه والحاكم او مقدمه (قوله لهم) أى الاب ووصيه والحاكم ومقدمه (قوله عليهم) أى الصغير والمجنون (قوله عليه) أى منع الطلاق عليهم ما بلا عوض (قوله يرد) بفتح فضم أى حكى الاتفاق (قوله ان يطلق) أى الولي (قوله جهل) بضم فكسر أى الامرته (قوله بعده) أى نكاحه (قوله من كون زوجته) أى الصغير او المجنون الخ بيان لامر (قوله قبله) أى بلوغه (قوله واتصل) أى استمرحونه بعد بلوغه (قوله لهما) أى اب السفيه وسيد البالغ (قوله عنهما) أى السفيه والعبد البالغ (قوله لانه) أى خلع المريض (قوله الاولى) بضم الهاء أى الكافرة (قوله الثانية) أى الامة (قوله قبل موته) تنازع

فمه اسلام وتحصر (قوله لانه) أى المريض (قوله ملكة) أى المريض المال الذى خالعه به (قوله وهو) أى الزوج وان (قوله بتم) بضم تاء أى كمل الاجل (قوله يف) أى يغيب الحشفة فى قباها (قوله بها) أى الصبي (قوله فطلق) بضم فكسر مثقلا

التشبيه (قوله لانتم امه
بالكذب) -علة- كانشانه
(قوله ليخرجها الخ) لاعلة
الكذب (قوله فيه) اى
الاقرار (قوله والاولا) اى وان
كانت له يئنة على تطليقها
من صحة السابقة (قوله عل)
بعض العين (قوله بغة صاها)
اى اليئنة (قوله بها) اى
اليئنة (قوله اذا لعدة فيه)
اى الاقرار فى الصحة بطلاق
مقدم انقضت كلها او
بعضها من الاقرار أيضا
علة لثبوت موافقة (قوله
الا ليئنة) اى على تطليقها
فى الزمن المتقدم فالعدة من
يومه (قوله بهذا) اى ان
العدة من يوم اقرار الصحيح
قوله ولم يربها) اى الزوج
لزوجته (قوله ان انقضت)
اى عدتها اقبل موتها (قوله
لى دعواء) اى الزوج
قوله ويرثه) اى الزوجة
لزوج (قوله الا ليئنة)
شهد له) اى الزوج
الطلاق فى التاريخ المتقدم
لا لثبته ان مات بعد تمام
عدته (قوله فان غت) اى
عدتها المبتدأة من اقراره
قوله ثم مات) اى الزوج
قوله وهذا) اى موته بعد
تمام العدة من اقراره (قوله
لما تقدم الخ) -علة- لا اقتران
قرار الصحيح من اقرار

المريض (قوله انها) اى الزوجة الخ بيان لما بعد من (قوله المريض) اى الذى اقر فى مرضه بطلاق

تاریخ: ۱۳۹۸/۰۵/۰۵

(قوله) اي الزوج حال من المرض (قوله من انما) اي الزوجة الخ بيان الحكم الطلاق في المرض (قوله ان كان الطلاق) اي المشهود به (قوله لان موته) اي الزوج (قوله نقلها) اي الزوجة (قوله اليها) اي عدة الوفاة (قوله وعدة طلاق) عطف على عدة وفاة (قوله ولو كان) اي الطلاق المتهود به (قوله طعنه) اي الزوج المشهود عليه بالطلاق بعدم موته (قوله وبه) اي احتمال الطعن في الشهادة ولو كان حيا صلة يوجه (قوله يوجه) بضم الياء وفتح الواو والجيم مثقلا (قوله ارثها) اي المشهود بطلاقها بعدم موته (قوله اياه) اي الزوج المشهود عليه بهذه (قوله بايقاعه) اي الطلاق (قوله في صحته) اي الزوج (قوله حيث اسندته) اي البيعة الطلاق المشهود به (قوله لها) اي ١٩٢ صحة الزوج (قوله وبان مما شرته الخ) عطف على جملة اي الزوج (قوله اياها) اي الزوجة

له وكذا عليه وهو صحيح منكر فالعدة من اليوم الذي شهدت البيعة بوقوع الطلاق فيه في الصور الاربع وهي اقرار به صحيحا او مريضا وانكاره اياه صحيحا او مريضا مع قيام البيعة عليه اولا واما ان انكر الصحيح وشهدت عليه البيعة فعدة من يوم الحكم (ولو شهد) بضم فكسر اي شهدت بيعة على زوج (بعد موته بطلاقه) البائن او الرجعي في مرضه او صحته وانقضت العدة بحسب تاريخهم ومان وهو معاشرتها معاشرة الزوج لزوجته وكان تأخيرهم رفع الشهادة لئلا تم اعذار كغيبتهم (ف) حكمه (ك) حكم (الطلاق) الواقع من الزوج (في المرض) الخوف له من انها ترثه ابد او تعد من يوم وفاته ان كان الطلاق رجعا عدة وفاة لان موته نقلها من عدة الطلاق اليها وعدة طلاق ان كان الطلاق المشهود به باثنا وقال عجز ظاهر ما لابن القاسم انها تعد عدة وفاة ولو كان باثنا لاحتمال طعنه في الشهادة ولو كان حيا وبهذا يوجه ارثها اياه مع شهادة البيعة بايقاعه في صحته حيث اسندته لها وبان معاشرته اياها الموت منزلة منزلة تكذيبه البيعة فان لم تعذر البيعة في تأخير ارفع بطلت شهادتهم ولا تعذر بالجهل ولو شهدت بيعة على زوج ميتة بانها بائن منه قبل موته وعجز من تجربتها فلا يرثها (وان اشهد) الزوج (به) اي انشاء الطلاق والاقرار به اثلا قالوا وباتثنا ونها واصله اشهد (في سفر) مثلا اي او حضر (ثم قدم) الزوج من السفر (ووطئ) الزوجة التي اشهد بطلاقها اي اقربوطها او ثبت بيعة (وانكر) الزوج (الشهادة) اي الاشهاد وكذب البيعة فيه (فرق) بضم الفاء وكسر الراء مشددة بين الزوج والزوجة التي اشهد بطلاقها وتعد من يوم الحكم بالتفريق كما هو ظاهر المدونة (ولا حد عليه) اي الزوج واستشكل عدم حده مع الحكم بقتل الشهادة واجاب ابن الموار بانها لما كانت تعد من يوم الحكم بالحكم بافراق كان كمن وطئ زوجته والا يرى بانها على حكم لزوجة الى الحكم بافراق بدليل اعتدادها من يوم الحكم به والمأزى بانها كمن اقر بزوجها مع عدمه وباحتمال نسبانه الاشهاد وفي المدونة واذا بلغها موت زوجها الغائب فعدتها من يوم موته فان لم يبلغها حتى انقضت عدتها فلا حد لاداء عليها وقد حلت اه (ولو بانها) اي الزوج زوجته في مرضه الخوف (ثم تزوجها) اي الزوج الزوجة التي ابانها في مرضه (قبل صحته) اي الزوج من المرض الذي ابانها فيه (فسكملتزوج في المرض) الخوف في الفساد واستحقات الفسخ قبل وبعد لان فساد عدة مقدم لها الاقل من المسمى وصادق المثل من الثالث ان مات بعد الدخول وبطل فسخه

(قوله منزلة) خبر ان (قوله) تكذيبه اي الزوج من اضافة المصدر افا على وتكمل على بنصبه البيعة (قوله ولا تعذر) اي البيعة في تأخير الرفع بالجهل اي بوجوب الرفع (قوله بانها) اي الميتة (قوله منه) اي زوجها (قوله وعجز) اي الزوج (قوله عن تجربتها) اي البيعة (قوله فلا يرثها) اي الزوج الزوجة (قوله) او الاقرار عطف على انشاء (قوله به) اي الطلاق (قوله ثلاثا) حال من الطلاق (قوله دونها) اي الثلاث (قوله او حضر) اي المفهوم سفره مفهوم موافقة (قوله ثبت) اي وطؤها (قوله كذب) بفتحات مثله لا اي الزوج (قوله فيه) اي الاشهاد بالطلاق (قوله واستشكل) بضم الذاء وكسر الكاف (قوله عدم حده مع الحكم بقتل الشهادة) لان عدم الحد يقتضي رد الشهادة

والعمل بقتضاها يقتضي الحد (قوله بانها) اي الزوجة (قوله والابهرى) عطف على ابن الموار (قوله بنهما) اي الزوجين (قوله) الا بدليل الخ صلة متعلق على حكم واضافته للبيان (قوله به) اي الفراق (قوله والمأزى) عطف على ابن الموار (قوله بانها) اي الزوج (قوله وباحتمال نسبانه) اي الزوج الاشهاد عطف على بانه الخ ولا يخفى ان جواب ابن الموار وجواب الابهرى معناه واحد (قوله) وقد حلت اي لمن اراد تزوجها بلا استئناف عدة (قوله في الفساد) صلة كاف التشبيه (قوله قبل وبعد) بالضم فيها عند حذف المضاف اليه ونية معناه اي البناء (قوله من المسمى الخ) بيان للاقل (قوله من الثالث) بيان للاقل (قوله ان مات) اي الزوج من مرضه

(قوله ادخل) خبر عنه (قوله انتفت) اي العلة (قوله لانها) اي الزوجة (قوله ترثه) اي الزوج الخ علة لا تنفت (قوله هي) اي العلة
(قوله انه) اي الزوج (قوله معرض) بفتح الراء منة لا و عجم الضاد (قوله عليها) صلة بحرم (قوله لانه) اي خلفها (قوله وعليه)
عطف على عليها (قوله لانها) اي خلق الزوج واثمه ثابث خبره (قوله وان وقع) اي خلق المريضة (قوله فيها) اي المدونة (قوله
وهو) اي الزوج (قوله بجميع ما لها) صلة اختلعت (قوله ولا يرثها) اي الزوج ١٩٣ الزوجة ان ماتت (قوله تفسير)

خبر كون (قوله لا كثر)
راجع للتفسير (قوله
والاقل) راجع للخلاف
(قوله روي) بضم فكسر
(قوله يرقف) بضم الياء وفتح
القاف (قوله فقول) اي
خيل (قوله وان صحت من
مرضها) مبالغة ثابته في الرد
(قوله هو تأويل الخلاف)
خبر قوله (قوله للاقل) حال
من تأويل الخلاف (قوله
والاولى) بفتح الهمزة (قوله
عليه) اي تأويل الوفاق
(قوله وعليه) اي تأويل
الوفاق (قوله يوم الخلع)
نائب فاعل يعتبر (قوله ان
كان) اي الخلع (قوله اليه)
اي يوم موتها (قوله فان
كان) اي الخلع به الموقوف
(قوله اخذه) اي الزوج
الموقوف (قوله وان كان)
اي الموقوف (قوله كثر)
اي من ميراثه (قوله له) اي
الزوج (قوله منه) اي
الموقوف (قوله له) اي
الزوج (قوله منه) اي
الموقوف (قوله وان صحت)
اي الزوجة من مرضها الذي
خلعت فيه زوجها صفة مينة

الا ان يصح صحة مينة ولكن لها ميراثه بالنكاح الاول فان قلت علة منع نكاح المريض ادخل
وارث وقد انتفت هنا لان ميراثه بالنكاح الاول ولولم يترجىها ما قلت بل هي موجودة وذلك انه
للميراث يترجىها احق لانقطاع ارثها بصحة ما اليه من ميراثها وصارت ترثه ولو صح صحة مينة فقد
نفاها من ارث معرض لانقطاع الارث لا ينقطع (ولم يجز) بفتح التثنية وضم الجيم اي يحرم
(خالع) الزوجة (المريضة) مرضا مخوفا عليها لانه اخرج وارث وعليه لانها اعانة على معصية
وان وقع لم يملك الطلاق وانفتحت التوارث بينهما ولو مات احدهما في عدتها اتفاقا (وهل يرد) بضم
ففتح مثة لا يخلع اي المال الخالع به كله لها ولورثتها وواظها ولو صحت صحة مينة وهذا تأويل
الخلاف (او) الذي يرد (المجاوز) بضم الميم وكسر الواو آخره زاي اي الزائد (لارثه) اي
الزوج ان لو كان وارثا (يوم موتها) صلة بالمجاوز (و) اذا كان الميراث يوم موتها (وقف) بضم
فكسر اي المال الخالع به (اليه) اي يوم موتها في الجواب (تأويلان) فيها ما لا يرضى الله
تعالى عنه ان اختلعت منه في مرضها وهو صحيح بجميع ما له الميراث ولا يرثها قال ابن القاسم
وانا ارى لو اختلعت منه ما كثر من ميراثه منها الميراث ولا يرثها او اما على مثل ميراثه منها فاقبل بخاف
ولا يوارثان عياض في كون قول ابن القاسم تفسير او اختلافا قولان لا كثر والاقل وروي
عن مالك رضي الله تعالى عنه ويوقف المال حتى تصح او غوت فقوله وهل يرد اي الخالع به على
كل حال وان كان اقل من ميراثه منها وان صحت من مرضها هو تأويل الخلاف للاقل وقوله
او المجاوز لارثه الخ هو تأويل الوفاق لا كثر والاقل والاقتضاء وعليه فاختار لفه بعبارة
في قدر الميراث يوم الخلع فيتمتع الزوج الخلع ان كان قدر ميراثه او يعتبر يوم موتها فبوقف
الخالع به كله اليه فان كان قدر ميراثه فاقبل اخذه وان كان كثر فقال ابن رشد لا شيء له منه ولا
ارث به قال الشعبي له منه قدر ميراثه ويرد الزائد وان صحت فباخذ جميع ما خالع به وبه يعلم
ان ما اقتضاء كلام المصنف من ان التأويلين في الرد وعدمه مع الاتفاق على المنع غير ظاهر بل
هما في الجواز وعدمه افاده البناء (وان) وكل الزوج من يخالع له زوجته بقدر معلوم من نحو
الدنانير (منقصر وكيله) اي الزوج على الخلع (عن مسماه) بضم الميم الاولى وفتح السين والميم
الثانية مشددة اي القدر الذي ساء الزوج لو كبل بان خالعها باقل منه بدون اذن الزوج
(لم يلزم) الزوج طلاق وزوجته باقية على عصمتها الا ان تم الزوجة او الوكيل المسمى وليس
لزوج الامتناع من قبول اقسام الوكيل اذا تلحقه به منه (او اطلق) الزوج (له) اي الوكيل
على الخلع (او) اطلق (لها) اي الزوجة عن التقيد بقدر معلوم (خالف) الزوج (انه اراد خلع
المثل) بكسر فكسر اي لم يلزمه طلاق الا ان تم الزوجة او الوكيل ان لم يكن مستقيا والا قبل
قوله بلا عين ان كان قال لها ان اعطيتني ما خالعك به او ان دعوتني الى الصلح بالتعريف فان كان

٢٥ من في (قوله وبه) اي المتقدم (قوله يعلم) بضم الياء (قوله من ان التأويلين الخ) بيان لما
(قوله يتم) بضم فكسر اي تكمل (قوله عن التقيد) صلة اطلق (قوله تمه) اي خلع المثل (قوله ان لم يكن) اي الزوج مستقيا
شرطي (قوله والا) اي وان كان مستقيا (قوله قبل) بضم فكسر (قوله ان كان) اي الزوج

(قوله اضاف) اي نسب الوكيل (قوله لها) اي الزوجة بان قال وكنتي على ان تحالها او تحالها بكذا (قوله اوله) اي الوكيل بان قال على ان تحالها (قوله ولم يرضها) اي الخالعة لايها ولا له بان قال على الخلع (قوله من رضاع ولدها الخ) بيان لما (قوله بلا يمين) اي من الزوجة على اضرارها وزوجها اصله رد (قوله وصوب) بضم فس كسر مثقاله اي قول المتبسط يمين (قوله الذي الخ) نعت الضرر (قوله كونه) اي السماع ١٩٤ (قوله ان كانوا) اي الثقات وغيرهم (قوله فان قصد) اي ما تزم المال (قوله والا) اي

وان لم يقصد فداها منه (قوله فلا) اي لا يرد المال للتمتزة بل للزوجة (قوله عليه) اي الضرر (قوله قاطع) اي لا سماع (قوله بضره) اي الزوج (قوله لها) اي الزوجة (قوله بضر الخ) صلة ضرر (قوله وعمل) بضم العين (قوله فيه) اي الضرر (قوله لانه) اي النزاع (قوله آل) عذاهم مزي رجوع وماروا انتهى (قوله ومثله) اي الخلع بالمال في العمل في رده بشاهد واحد او امرأتين ويمين (قوله وجب) اي ثبت (قوله لها) اي الزوجة (قوله عليه) اي الزوج بلجانيه عليها او على وليها (قوله لشبوت) اي الاتصال الخ عذله (قوله ومثله خذها باسقاط قصاص (قوله فان لم يؤل) اي الخلع (قوله في الشامل) نعت قولان (قوله ويمثله) اي الزوج (قوله منها) اي الزوجة (قوله ولا يحل له) اي الزوج (قوله زناها) اي الزوجة (قوله ويندب له) اي الزوج (قوله

قال الى صلح بالتكثير وان خالعتني على مال لزمه مادفعته له ولو نأفها (وان) وكنت من يخالعه لها زوجها وبينت قدر ما معلوما كعشرة او اطلقت (زادوكيها) على ما سمعته له او على خلع المثل ان اطلقت (فعليه) اي وكيها (الزيادة) على المسمى او خلع المثل ولزم الاطلاق وليس عاها الامسحت او خلع المثل وسواء اضاف الخالعة لها ولا لم يرضها وان اطلقت حلفت على ارادتها خلع المثل (وردة) بضم الراء وشد الدال (المال) الخالع به للزوجة وسقط عنها ما التزمت من رضاع ولدها او نفقة حل او اسقاط حضنة (بشهادة سماع) بلايين واولى بشهادة قطع قاله ابن رشد وقال المتبسط يمين رصوب (على الضرر) من الزوج لها الذي لها التطبيق به ولزمت البيئونة ولا يشترط كونه من الثقات وغيرهم فيكفي من احدهم ان كانوا مجاورين للزوجين عجم ان كان ملتزم المال غيرهما فان قصد فداها من ضرره رده والا فلا (و) رد المال الخالع بها (اي يمينها) اي لزوجة عليه (مع) شهادة (شاهد) واحد قاطع بضره لها بضره او دوام شتم بغير حق او اخذ مال او مشاركة او ايثار ضرر عليها في مبيت لا يغضه لها قاله في الشامل (او) يمينها مع شهادة (امرأتين) قاطعتين بالضرر وعمل فيه بشاهد واحد او امرأتين ويمين لانه آل المال ومثله خلعها باسقاط قصاص وجب لها عليه لشبوت في الجرح بشاهد واحد ويمين فان لم يؤل للمال كخلعها باسقاط حضنتها فلا يسقط التزامها بشاهد واحد او امرأتين مع يمين على الضرر فان كانت شهادة الواحد او امرأتين بالسماع فقط قولان في الشامل والخط وليس من الضرر تأديبها على ترك الهالة او الغسل من الجنابة فان شاء امسكها وادبها وان شاء خالعه او يمين له ما اخذته منها ولا يحل له مضاررتها ان علم زناها حتى تقتدى منه رواد ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهم ويندب له فراقها وان ضاررها حتى اقتدت منه بمال فلا يمين له ما اخذته منها الا ان تشقه او تخالف امره (و) من ضاررها زوجها اضررها التطبيق به ولم تقم من اثباته وهي في عصمة فارادت تخالعه واشهدت يمينه بضره وزوجها بالها وانها تخالعه رتسقط حقها في الضرر وفي البينة الشهادة به وانها غير ملتزمة لهذا الاسقاط وانما توصل به الى خلاصتها منه وتكتمها من اثباته عليه ثم خالعه بمرتبة الطوع وعدم الضرر وانما اسقطت حقها فيه وفي البينة الشهادة به وفي البينة التي استرعتها اي اشهدت اسرا بما تقبلم (لا يضرها) اي الزوجة (اسقاط البينة المسترعية) بضم الميم وفتح العين اذ قبحها الف وكتبت بصورة البياض لتجاوزها خمسة احرف (على الاصح) عند ابن داود كاله عن ابن الهندي وغيره والله بان ضررها يحملها على الاقرار بالطوع البشاني معني الاسترعاء اشهدا قبل الخلع انهما مقايقت من زوجها بشي فليس طوعا منها ولا التزاما وانما يحملها عليه الضرر ورغبة في الراحة

فراقها) اي الزوجة التي علم زناها (قوله من اثباته) اي الضرر (قوله واشهدت) اي سرا (قوله بضر زوجها) من اي اخبرتها به (قوله وانها تخالعه الخ) عطف على ضرر (قوله به) اي الضرر (قوله وانها غير ملتزمة الخ) عطف على الضرر (قوله به) اي الاسقاط (قوله منه) اي الزوج (قوله من اثباته) اي الضرر (قوله عليه) اي الزوج (قوله فيه) اي الضرر (قوله على الاقرار بالطوع) اي وامرها بخلافه (قوله اشهادها) اي الزوجة عدلين سرا

(قوله من ضرره) أي الزوج (قوله منه) أي الزوج (قوله عليه) أي الزوج بما أسقطته عنه (قوله ابتلى) بضم التاء وكسر اللام (قوله بالأحكام) أي تنفيذها (قوله الأولى) بضم الهمزة ١٩٥ اشهادها على من راعى ما تقدم

(قوله وان كان الاسقاط في الجميع) حال (قوله قد يسقط) بضم الياء وكسر القاف (قوله فانه) أي الاسقاط (قوله لانه) أي الخلع (قوله لانها) أي الرجعية (قوله ظهوره) أي فساد (قوله الملكة) بضم الميم الأولى وفتح الثانية واللام مثقالا أي التي ملكها زوجها عصمت (قوله وهو) أي خلعها (قوله بعد الخلع) صلة ظهور (قوله ضعيف) خبر قول (قوله هذا) أي جعله على عيب خيارها فقط (قوله وهو) أي عدم الرد (قوله لانه) أي الزوج (قوله ان صالحتك) أي خالعتك (قوله فصالحها) أي خالعتها (قوله بالمصالحة) أي الخالعة (قوله لوقوعه) أي طلاق البتة (قوله للطلاق) أي البتة (قوله وبطل) أي اتى ولم يقع (قوله الطلاق) أي المعلق على المصالحة (قوله لوقوعه) أي الطلاق المعلق على المصالحة (قوله انه) أي ابن القاسم (قوله الطلاق) أي المعلق (قوله بالمصالحة) أي المعلق عليها (قوله منكس) بضم الميم وفتح التون والكاف أي مقابو

من ضرره بها وانما متى حصلت لها النجاة منه ترجع عليه قاله صاحب القائق وغيره وهذا ثلاث صور صرح بها في التوضيح عن ابن رشد ونصه وان اعترف في عقد الخلع بالطوع وكانت استرعت فلها الرجوع باتفاق وكذا ان لم تسترعت فقامت لها ينة لم تكن علمت بها اراما ان كانت علمت فقيمه نظروا الذي قاله ابن الهندي وابن العطار وغيرهم ان لها الرجوع ولا يضرها أيضا اسقاط الينة المسترعية ولا غيرها وهو اوصوب لان ضرره بها يحتملها على ان تعترف بالطوع ومن ابتلى بالأحكام يكاد يقطع بذلك اه والاولى بحقيقة الاسترعا جعله على المسئلة الاولى وان كان الاسقاط في الجميع كما صرح به ابن رشد والله اعلم وقال ابو الحسن ولو كتب في الوثيقة طائفة غير مشكبة ضررا واسقطت الاسترعا في الاسترعا الى ابد غايته واقصى حدوده ونهايته فلا يسهط ذلك حقها لانها تقول لو لم اقل ذلك لما تخاضت منه عجب يفهم من كلامهم هذا انها لو اسقطت كل ينة تشبه لها بما ينافي ما اقربت به من الطوع وعدم الضرر فانه لا يلزمها (تنبيه) قوله المسترعية هو في النسخ بالياء المثناة تحت وقاعدة الخط ان الالف المتجاوزة ثلاثة احرف وليس قبلها ياء ترسم ياء مطلقا سواء كانت عن واو او ياء وهذا هو الراجح من ثلاثة اقوال وتقرأ القاء وقرأتها ياء ملحق فاحش قاله اللقاني (و) رد المال المخالعة به (د) تبين (ك) كونها أي الزوجة المخالعة (بائنا) من مخالعتها وقت خلعها لانه لم يصادف محلا (لا) يرد المال المخالعة به ان تبين بعد الخلع انها كانت مطلقة طلاقا (رجعية) لم تنقض عدتها لانها زوجة مملوكة العصمة فيلحقها الطلاق (او ليكونه) أي التكاح فاسد اجمعا على فساد (يفسخ) بضم الفتحية (بلا طلاق) ككساح خامسة وعشر من نسب اورضاع او صهر فبردا المال المخالعة به لعدم معادفة خالعه محلا واما المختلف فيه فلا يوجب ظهوره رد المال المخالعة به لمصادفته محلا عند القائل بحجته وخلع الملكة صحيح وهو رد لخلعها ولا تعذر بحملها قاله ابن عرفة (او) ظهور (عيب خياره) أي الزوج كعنته واعتراضه وخصائه وجنبه وجنونه وجذامه وبرصه بعد الخلع فلها الرجوع بالمال المخالعة به هـ ذاهو المعتقد وقوله السابق ولو طلقها او ماتا ثم اطاع على موجب خيار فكأعدم اه ضعيف او يحتمل على الاطلاع على عيب خيارها فقط البتة هـ ذاهو المتعين راجع ما كتبناه فيما تقدم ومثل عيبه عيبها (او قال) الزوج لزوجه (ان خالعتك فانت طالق ثلاثا) او اثنتين وكان طلقها قبل ذلك واحدة او واحدة وكان طلقها قبله اثنتين ثم خالعتها بمال فبردها لعدم وجود الخلع محلا لوقوع المعلق مع المعلق عليه في وقت واحد هـ ذاقول ابن القاسم وقال اشهب لا يرد الزوج على الزوجة شيئا مما اخذه في الصلح ابن رشد وهو الصحيح في النظر والقياس لانه ان قال لامرأته انت طالق البتة ان صالحتك فصالحها انما يقع عليه الطلاق بالمصالحة التي يجعلها اشراط لوقوعه فالمصالحة هي السابقة للطلاق اذ لا يكون المشروط الاتباعا لاشراط فاذا نصبت المصالحة الطلاق صحت ومضت ولا يجب على الزوج رد ما اخذه منها وبطل الطلاق واحدة كان (و) ثلاثا لوقوعه بعد الصلح في غير زوجة ووجه ما ذهب اليه ابن القاسم على ما فسره عيسى انه جعل الطلاق سابقا للمصالحة وهذا منكس من قوله اذ لو تقدم الطلاق المصالحة لوجب ان يقع عليه بالمصالحة طلاقا ثانية ان كان الطلاق المعلق واحدة في المدخول

ومنعكوس (قوله وهذا) أي وقوع طائفة ثانية بالمصالحة

(قوله هو) اي ابن القاسم (قوله وجعل) بسكون العين مصدر مضاف لفاعله (قوله انما بناء) اي ابن القاسم جعل الشرط تابعاً للمشروط الخ خبر جعل (قوله انه حر على البائع) مفعول قول المضاف لفاعله (قوله وليس ذلك) اي البناء (قوله لان قوله) اي الامام مالك رضي الله تعالى عنه ١٩٦ (قوله استحسنان) خبر ان (قوله بانه) اي البائع (قوله عليه) اي البائع (قوله منه) اي البائع

اي البائع (قوله بطلقة العين) اي المملقة على الصلح (قوله وهي) اي الزوجة (قوله عليها) اي النفقة صلة (قوله وهو) اي ما خاله ما ينفعه مدة رضاعه (قوله اي ما يحتاجه الولد) تفسيره نفقة (قوله فتسقط) اي عن الخال (قوله مدته) اي الرضاع (قوله ولو قال) اي المصنف تفريع على شرح عبارته بما تقدم (قوله اظهر) اي في الدلالة على مراده (قوله فليس مراده) اي المصنف تفريع على الشرح المتقدم (قوله من لفظه) صلة يتبادر (قوله من انها حامل الخ) بيان لما (قوله لانها) اي نفقة الحمل الخ علته لكونه لم يرد (قوله وهو) اي عدم سقوط نفقة الحمل (قوله لانها) اي نفقة الحمل ونفقة الرضاع (قوله وقاله) اي عدم سقوط نفقة الحمل (قوله مدة رضاعه) اي ولدها تنازع فيه رضاع ونفقة (قوله انها) اي نفقة الزوج او غيره المشروطة على المرأة (قوله تلزمها) اي النفقة الزوجية (قوله)

بها وهذا لم يقله هو ولا غيره وجعل ابن القاسم في هذه المسئلة الشرط تابعاً للمشروط انما بناء والله اعلم على قول مالك رضي الله تعالى عنه فيمن قال لعبدته ان بعثك فانت حر فباعه انه حر على البائع وليس ذلك بصحيح لان قوله في هذه المسئلة استحسنان على غير قياس والقياس فيها القول انه لا شيء عليه لان العتق انما حصل منه بعد حصول العبد للمشتري بالشراء اه ابن عرفة اللخمي من قال انت طالق ان صالحتك فصالحها حث بطلقة العين ثم رقع عليه طلقة الصلح وهي في عتده يلك رجعتك فلا يرد ما اخذ منها اه قتيبن ان قوله او قال ان خالعتك الخ هو قول ابن القاسم وهو معترض (لا يرد المال الخالع به) ان لم يقل (الزوج ثلاثاً) بان اطلق او قيد بواحدة ولم يطلقها قبل ذلك اثنتين (ولزمه) اي الزوج الذي قال ان خالعتك فانت طالق (طلقة ان) واحدة بالخلع واحدة بالتعليق فان قيد باثنتين لزمه ثلاث واحدة بالخلع واثنان بالتعليق قاله اللخمي وانكره ابن رشد (وجاز) للخال (شرط نفقة ولدها) اي ما تلده الزوجة لخالته من زوجها الخالع لها عليها وهو حر في بطن احين الخلع اي ما يحتاجه الولد (مدة رضاعه فلا نفقة للحمل) به اي تسقط نفقة حال حملها به تسقط مؤنة رضاعه مدته ولو قال وجاز شرط نفقة ما تلده مدة رضاعه فلا نفقة للحمل لكان اظهر فليس مراده ما يتبادر من لفظه من انها حامل ومرضع فخالعها بنفقة الرضيع فتسقط نفقة الحمل لانها لا تسقط في هذه الصورة انما قاما ذكره المصنف قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال ابن القاسم وابن الماجشون والمغيرة الخزرجي لها نفقة الحمل اللخمي وهو احسن لانها حقان اسقطت احدهما فيبقى الآخر لصقلى وقاله سحنون وهو الصواب (و) ان خاله ابرضاع ولدها ونفقة زوجها وغيره مدة رضاعه (سقط نفقة الزوج) المشروطة على الزوجة مع نفقة الرضاع (او) نفقة (غيره) اي الزوج كشرطه انفاقها على ولده الكبير او على اجنبى افاده الشارح في الكبير وتد هذا يقتضى انها تلزمها اذ لم تصف لنفقة الرضاع بان خاله اباها اتفق عليه او على ولده الكبير او ابويه او اجنبى متبين مثلاً وهو طاهر وقول الشارح في الوسط وهو مذهب المدونة اي سقوط المضافة بدليل ما في كبيره وما غير المضافة فلم يظهر من النقل سقوطها وان ادعاء عجم (و) سقط (زائد) على مدة الرضاع (شرط) بضم فكسر من الزوج على الزوجة في عقد الخلع كنفقة اعلی ولدها سنة بعد مدة رضاعه فلا يلزمها الا نفقة مدة رضاعه ولا يجوز الاقدام على هذه الشرط وجاز بنفقة الرضاع ولزم وان كان فيها الغرر ايضاً لان الرضيع قد لا يقبل غيرها ولان ارضاعه قد يجب عليه اذ لم يكن له ولا ابويه مال والذي ذكره المصنف قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهم او قال الاكثر لا يسقط ما زاد على نفقة الولد مدة رضاعه وصوبه الاشياخ وبه العمل حتى قال ابن لبابة الخلق كلهم على خلاف قول ابن القاسم وروايته عن مالك البناني محل الخلاف اذ لم يشترط الزوج نفقة المرأة على من ذكر عاش الولد او مات والا فيجوز عند ابن

بان خاله اباها اتفق الخ) تصوير لخالعها بما غير مضافة لنفقة الرضاع (قوله وهو) اي لزمها (قوله اي سقوط) القاسم المضافة (تفسيره هو) (قوله وان ادعاء) اي سقوطها الخ حال (قوله وان كان فيها) اي نفقة الرضاع الغرر حال (قوله لان الرضيع) تنازع فيه جاز لزم (قوله ولان ارضاعه الخ عطف على لان الرضيع) (قوله وروايته) اي ابن القاسم عطف على قول (قوله من ذكر) اي من الزوج او غيره (قوله والا) اي وان كان شرطاً عليه نفقة من ذكر ولو مات الولد

(قوله التزم) بضم التاء وكسر الزاي (قوله به) اي بنفقة (قوله عدم) بضم فكسر (قوله فذاهما) اي الاقوال (قوله ان كان) اي تزوجها شرط في مقدري اي يلزمها عدم تزوجها (قوله والا) اي وان كان لا يضر الولد (قوله فلا يلزمها) اي واولها يلزمها مطلقا وثانيها لا يلزمها مطلقا (قوله ذلك) اي السقوط (قوله والا) اي وان لم يكن السقوط عادتهم (قوله استغناؤه) اي الرضيع (قوله مدته) اي الرضاع (قوله لانه) اي النفقة وذكره التذكيبي خبره (قوله كسائر) اي باقي (قوله ولا يدفع) بضم الياء اي المأخوذ من تركتها (قوله موته) اي الرضيع (قوله تمامها) اي مدة الرضاع (قوله فبوقف) اي المأخوذ من تركتها (قوله يدفع) بضم الياء (قوله منه) اي الموقوف (قوله قبل تمام) صلة انقطع (قوله المخالعة) بفتح اللام ١٩٧ (قوله اي اجرة الخ) تفسير النفقة

الابق او اشارد (قوله)
اي المخالعة (قوله ملكهما)
اي الابق والشارد (قوله)
عنها اي المرأة (قوله ودخلا)
اي الابق والشارد
(قوله في ملكه) اي الزوج
(قوله ذلك) اي المذكور
من اجر التحصيل والطعام
والشراب (قوله في عمل)
بضم الياء (قوله به) اي
لشرط (قوله ومثله) اي
الشرط (قوله رجوعه) اي
لا لشرط (قوله وتقديم)
عطف على رجوع (قوله)
تعارضهما اي العرف
والشرط (قوله نفقته) اي
الجنين (قوله لدخوله) اي
الجنين (قوله في ملكه) اي
الزوج (قوله واحد) نعت
ملك ان قوته ومضاف اليه
ان لم يتونه (قوله احدهما)
اي المتخالفين (قوله يعهما)
اي المتخالفين (قوله جمعهما)
اي الام وولدها (قوله)
فالاولى (بفتح الهمزة) فرب
على اي المتخالفين الخ (قوله)

القاسم وغيره قاله في ضيق وفي التصفية
وجاز قول واحد احيى التزم * ذال وان مخالعة به عدم
ويصح حل قوله وزائد شرط على ما يعم غير النفقة كشرطه عليها ان لا تتزوج بعد الحلولين فانه
لغو ابن رشد اتفاقا واما الى مدة فطامه فثالثها ان كان يضر الولد والا فلا انظر ابن عرفة وشبهه
في السقوط عن الزوجة فقال (كونه) اي الولد قبل تمام مدة رضاعه فيسقط عن امه ما بقي
حيث كانت عادتهم ذلك والارجع عليها ببقية النفقة افادته او الحسن على المدونة ومثله موته
استغناؤه عن الرضاع قبل تمام الحلولين (وان ماتت) المخالعة بنفقة الرضاع قبل تمام مدته
فعلم التمام فيؤخذ من تركتها ما يقيم الحلولين لانه دين ترتب في ذمتها كسائر الدين ولا يدفع
لايه لاحتمال موته قبل تمامها فيوقف بيد عدل وكلما مضى أسبوع او شهر يدفع منه نفقته فان
مات الولد فالتظاهر رجوع الباقي لوثة امه يوم موتها فان لم تخلف المرأة شيئا فان نفقة الولد
واجرة رضاعه على ابيه (وان انقطع لبنها) اي المخالعة قبل تمام مدة الرضاع فعلمها بنفقة التمام فان
هجرت عنها فعلى الاب (او ولدت) المخالعة بنفقة رضاع حملها (ولدين) او اكثر (فعليها) نفقة
جميع ما ولدت فان هجرت فعلى الاب ويرجع عليها ان ابسرت (وعليه) اي الزوج (نفقة) العبد
(الابق و) البعير (الشارد) المخالعة بهما اي اجرة او جعل خصمها ما وطعاهما او شرابهما من
وقت وجد انهما الى وصولهما لانه ملكهما ما قدر زال عنها بمجرد عقد الخلع ودخول ملكه في
كل حال (الشرط) من الزوج حال عقد الخلع ان ذلك عليها فيعمل به ومثله العرف والتظاهر
رجوعه لقوله وان ماتت وما بعده وتقديم الشرط على العرف عند تعارضهما (لا) يلزم الزوج
(نفقة) ام (جنين) مخالعة به (الا) اي لكن تلزمه نفقته (بعد وضعه) اي الجنين لدخوله في ملكه
بجرد وضعه (وأجبر) بضم الهمزة وكسر الموحدة اي المتخالفان بجنين (على جمعه) اي الجنين
بعد وضعه (مع امه) في ملك واحد اما يدفع احدهما ما يملكه لا يتراو بهما الواحد
ولا يكتفي بجمعهما في حوزة التفريق هنا بعوض فالاولى واجبر بالالف التثنية ويجاب بانه
استغنى عنها ليحصل على جمعه الخ نائب فاعل اجبر وهذا يستلزم جمعهما معا (وفي) كون (نفقة)
ثمرة (مخالعة) (لم يبد) اي يظهر (صلاحها) قبل ظهورها او بعده من سقى وعلاج على الزوجة
اتعذر تسليمها شرعا وعلى الزوج لان ملكه قد تم ولا جائحة فيها (قولان) لشيخ عبد الحق

بانه اي المصنف (قوله عنها) اي الف التثنية (قوله وهذا) اي جعل على جمعهما نائب فاعل اجبر (قوله جبرهما) اي المتخالفين
(قوله قبل ظهورها) اي الثمرة لمخالعة (قوله او بعده) اي ظهورها (قوله من سقى وعلاج) بيان لنفقة (قوله على الزوجة) خبر
بكون المضاف لاسمه (قوله اتعذر تسليمها) اي الثمرة التي لم يبد صلاحها لكون نفقتها على الزوجة (قوله وعلى الزوج)
عطف على الزوجة (قوله لان ملكه) اي الزوج الثمرة التي لم يبد صلاحها قد تم لكون نفقتها عليه (قوله ولا جائحة فيها)
اي الثمرة المخالعة بها حال معامه ان نقصت او تلفت باكل نحو جراد او سموم او برد فانه لا يدفع للزوج عوضها

(قوله فالمناسب لاصطلاحه تردد) اي لانه للمتأخرين لعدم نص المتقدمين تفريغ علي قوله لشيوخ عبد الحلق (قوله وان هذا الخ) عطف على ان معنى الخ (قوله فان كان بداصلاحها الخ) مفهوما لم يبدصلاحها (قوله فعلية) اي الزوج (قوله او اقترنت) اي المعاطاة (قوله ارادته) اي الخلع (قوله بها) اي المعاطاة (قوله ان قصد) اي الزوج (قوله اخذ) اي الزوج (قوله لها) اي الزوجة (قوله رواية ابن وهب) من اضافته ١٩٨ المصدر لفاعله (قوله من ندم الخ) مفعول رواية (قوله نزل الخ) اي وحصل الرد

قبل فالمناسب لاصطلاحه تردد ويحجب بان معنى وبالتردد الخ ان وجده في كلاي فقد اشترت به الخ وان هذا داخل في قوله وحيث ذكرت قولين الخ فان كان بداصلاحها ولم يتحج لكبرى كقصة فعلية اجرة جذها الا لشرط (وكفت) في عقد الخلع (المعاطاة) اذا جرى العرف بتم الخلع او اقترنت بما يدل على ارادته بها ففي مسمع ابن القاسم ان قصدا الصلح على ان اخذ متاعه وسلم لها متاعها فهو خلع لازم ولو لم يقل انت طالق وروى البايعي رواية ابن وهب من ندم على نكاح امرأته فقال اهلها نزل ذلك ما اخذنا منك وتردنا اختنا ولم يكن طلاق ولا كلمة فهي تظلمة ابن عرفة فيتمتع بالافعل دون قول وفي المدونة ان اخذ شيئا منها واقلبت وقالت هذا بذالك ولم يسمها طلاقا فهو طلاق الخلع اهـ ولكن عرفهم انه اذا حصل منه ما يفضيها واخرجت سوارها من يدها ودفعها اليه وخرجت من الدار ولم ينعها فهو طلاق (وان علق) بضم فكسر مثقالاى الطلاق (بالا قباض او الاداء) بان قال الزوج ان قبضتي او اديتني كذا فانت طالق (لم يخص) الا قباض او الاداء (بالجلس) الذي علق فيه فتي اقبضته او أدته ما قاله طلاق منه سواء قبلت منه في المجلس او لا عند المصنف وابن عرفة وقيد ابن عبد السلام بقبولها في المجلس وهذا ما لم يطل جدا بحيث يرى ان الزوج لم يجعل القلبك اليه واستثنى من عدم الاختصاص بالمجلس فقال (الاقرينة) دالة على انه اراد الا قباض او الاداء في المجلس خاصة فيختص به كالتصريح به (ولزم في) الخلع (ألف) دوهم مثلا وفي الباء دراهم مختلفة ولم يقين شيئا منها فيلزمها (الغالب) في التعامل به ويلزمه قبوله فان لم يكن غالب فيلزم في الاثنين النصف من كل منهما ومن الثلاثة الثلث من كل منها ومن الاربعة الربع وهكذا فان لم يبين نوع الالف حال على المتعارف ان كان ولا يقبل تفسيرها ان وافقها بالايين والافيين ولم يقع طلاق ان نكحت افاده عبت وت وحكم غير التقدين كذلك كالحالفة بعدد من شياء مثلا وهناك نوعان طلب احدهما فيلزم فان انت بغيره فلا يلزم (و) لزوم (اليمينونة) اي الطلاق البائن بمجرد تحقق العلق عليه (ان قال) الزوج لزوجته (ان اعطيتني الف) من الدراهم او الدنانير او الضان او الغنم والتم (فارقك) بصيغة الماضي (او افارقك) بصيغة المضارع فان اعطته الالف من غالب ما همى في المجلس او بعده ان لم توجد قرينة تخصه به بانت منه بالانشاء طلاق هذا ظاهر المدونة قال فيها ان قال لها ان اعطيتني كذا فانت طالق فلها ذلك ان اعطته قال مالك رضي الله تعالى عنه في امرئ يملك او الى اجل لها ذلك ما لم توقف او توطأ فيبطل ما يدها اهـ وفي مسمع ابن القاسم وسئل مالك رضي الله تعالى عنه عن قال لاخر أنه اقبضتني ديني واخارقتك فقبضته ثم قال لا افارقك حق كان لي عليك فاعطيتني قال اري ذلك طلاقا ان كان على وجه القدية فان لم يكن على وجهها احلف بالله انه لم يكن علي وجهها ويكون القول قوله ابن رشد رحمه الله اذا ثبت انه

منهما (قوله فهي) اي الرد منها وانته لتأنيث خبره (قوله فيتمتع) اي الطلاق (قوله ان اخذ) اي الزوج (قوله منها) اي الزوجة (قوله وانقلبت) اي انصرفت الزوجة لاهلها مثلا (قوله هذا) اي الذي دفعته للزوج (قوله بذلك) اي الطلاق (قوله ولم يسمها) اي الزوجان (قوله عرفهم) بضم فسكون (قوله انه) اي الشان (قوله منه) اي الزوج (قوله ما يفضيها) اي الزوجة (قوله اليه) اي الزوج (قوله فهو) اي المذكور (قوله بحيث يرى) بضم الياء الخ تصوير للطول جدا (قوله على انه) اي الزوج (قوله فيختص) اي الاقباض او الاداء (قوله به) اي المجلس (قوله به) اي الاختصاص بالمجلس (قوله قبوله) اي الغالب (قوله النصف) اي للمال الخالع به (قوله والا) اي وان لم يكن عتف (قوله قبل) بضم فكسر (قوله تفسيرها) اي الزوجة الالف (قوله ان وافقها) اي الزوج

الزوجة على ما فسرت به (قوله والا) اي وان لم يوافقها على ما فسرت به (قوله كذلك) اي حكم التقدين في لزوم القالب كان دفعا وقولا (قوله كالحالفة بعدد من شياء مثلا الخ) تمثل غير التقدين (قوله نوعان) اي كضان ومعز وحمور وسود وعراب وحيث (قوله تخصه) اي المجلس (قوله منه) اي الزوج (قوله فلها ذلك) اي الطلاق (قوله فقبضته) اي الزوج الدين (قوله ثم قال) اي الزوج (قوله قال) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله الف) بضم الهمز وكسر اللام اي الزوج (قوله انه) اي الكلام

= (قوله وجهها) اي القدية (قوله قامت) اي شئت (قوله عليه) اي البساط (قوله واقرا) اي الزوج عطف على قامت به بينه (قوله به) اي البساط (قوله ذلك) اي البساط (قوله بقريته حال) اضافته للبيان (قوله وانته) اي الزوج (قوله علقه) اي الزوج الطلاق (قوله في صورتين) اي ان اعطيني فارقتك وان اعطيني افارقتك (قوله الشرط) اي ان ورطها (قوله عدم الزوم) خبر مفهوم (قوله وهو) اي عدم الزوم ان فهم الوعد ولم يورطها (قوله ١٩٩ من عدم لزوم الوفاء بالوعد) بيان للشهور

(قوله مورد) بفتح فسكون
فكس خبر قرأتين (قوله فرق)
بفتح فسكون (قوله وكونها)
اي المبنونة (قوله به) اي
كونها بالثلاث (قوله
ومذهب المدونة) مبتدأ
ومضاف اليه (قوله انه)
اي الشأن الخبر مذهب
(قوله انها) اي الواحدة
(قوله وان لم يتم) حال (قوله
واستشكل) بضم التاء وكسر
الكاف (قوله شرطها) ا
اي الزوجة فهي من اضافته
المصدر لقاعله (قوله لينوتها)
اي الزوجة (قوله بواحدة)
لانها في نظير الالف (قوله
بانه) اي الشأن (قوله لها)
اي الزوجة (قوله انه) اي
الشأن (قوله لا كلام لها)
اي اذا طلقها واحدة
بالالف رقدت بلت ثلاثا
(قوله به) اي اشتراط مالا
يفسد (قوله انه) اي اشتراطها
الثلاث (قوله تقيده)
بفتح فكس مئة لا كما
بضمه القاموس اي اتقاء
(قوله غلبه) اي قوة وكثرة
(قوله كره) بضم فسكون
(قوله صح) اي تم ولزم المال

كان على وجهها ببساط قامت عليه بينة مثل ان تسأله ان يطلقها على شيء تعطيه اياه فقال لها
اقضيني ديني افارقتك وما اشبه ذلك او اقربه على نفسه فان ثبت ذلك بينة او اقربه على نفسه
كان خلعا ثابتا (ان فهم) بضم فكس بقريته حال او مقال كق شئت او الى اجل كذا وانائب
فاعل فهم (الاتزام) للفرق وانته علقه على اعطائهم ما ذكره في صورتين (او) لم يفهم الاتزام
بل فهم (الوعد) بانه يطلقها ان اعطته ما ذكره فيهما فان اعطته ما ذكره فيلزمه تطلقها (ان) كان
(ورطها) بفتحات متعلا اي ادخل الزوج زوجته في ورطة اي كلفة ومشقة بسبب قوله
المذكور بان باعت متاعها لتدفع له ثمنه ابن الحاجب ومثل ان اعطيني القافان طالق فان
فهم منه الاتزام لزم وان فهم منه الوعد ودخات في شيء بسببه فقولان ومفهوم الشرط عدم
الزوم وهو الجاري على المشهور من عدم لزوم الوفاء بالوعد ونظم عج الفرق بين الوعد
والاتزام فقال قرائن الاحوال وسوق الكلام * مورد فرق بين وعد والاتزام
(او) قالت (طلقني ثلاثا بالالف فطلقها طاعة) واحدة (قوله لهما) لان قصدها المبنونة وقد
حصت بالواحدة في مقابلة العوض وكونها بالثلاث لا يتعلق به غرض شرعي هذا قول ابن المواز
ومذهب المدونة انه لا يلزمها الالف الا اذا طلقها ثلاثا ولا يلزمها شيء من الالف في نظير
الواحدة التي اوقعها والظاهر انها بائنة لوقوعها في مقابلة عوض وان لم يتم وقيل يلزمها ثلاث
الالف واستشكل مذهبها بان شرطها الثلاث لا فائدة فيه لبيئته ابواحدة واجاب ابو الحسن
بانه قد يكون لها غرض وهو عدم رجوعها اليه قبل زوج ان صالحها فاذه عب البناي
قول مذهب المدونة انه لا يلزمها الالف الخ فيه نظر وانظرن انه باطل وفي ايضاح المسالك
للوائشرسي والمذهب انه لا كلام لها وصحح ابن بشير تخرج اللغوي على القاعدة يعني قاعدة
اشتراط مالا يفيد هل يجب الوفاء به أم لا واختار بعضهم انه يفيد تقيده غلبة الشفاعة لها في
مراجعتها على كره منها اه ومثله في التوضيح ابن عرفة اللغوي عن محمد ان اعطته مالا على
طلاقها ثلاثا فطلقها واحدة صح له ولا حجة لها لنيلها بالواحدة ما تنال بالثلاث وأرى ان كان
عازما على طلاقها واحدة فلها الرجوع بكل ما اعطته لان الماتنتين اعطته وان كان راغباً في
امساكها فرغبت في الطلاق فلا قول لها (وبالعكس) اي قالت طلقني واحدة بالالف فطلقها
بها ثلاثا فلزمها الالف هذا مذهب المدونة وغيره الحاصل غرضها وزيادة فالت واستظهر
ابن عرفة رجوعها عليه في هذه بالالف مع لزوم الثلاث ونصه عقب ما تقدم عنه وان كان رغب
في طلاقها فاعطته على ان تكون واحدة فطلقها ثلاثا لزم ولا قول لها وأرى ان كان راغباً في
طلاقها فاعطته على ان تكون واحدة ان ترجع بجميع ما اعطته لانها انما اعطته على ان
لا يقع الاثنتين لتحل له من قبل زوج ان بدا لها قالت الاظهر رجوعها عليه بما اعطته مطلقا لانه

(قوله له) اي الزوج (قوله ان كان) اي الزوج (قوله لا اثنتين) عله اعطته (قوله وان كان) اي الزوج (قوله بها) اي الالف (قوله
غيرها) عطف على المدونة (قوله في هذه) اي طلقني واحدة بالالف فطلقها ثلاثا (قوله ونصه) اي ابن عرفة (قوله عنه) اي ابن عرفة
قوله وان كان) اي الزوج (قوله لهما) اي الزوجين التراجع (قوله مطلقا) اي عن التقييد برغبته في طلاقها (قوله لانه) اي الزوج

(قوله بطلاقه) صله يعينها (قوله بعده) اي الشهر (قوله لزمه) اي الطلاق الزوج (قوله باثنا) حال من فاعل لزم (قوله ولا شيء له) اي الزوج (قوله كذلك) اي في الحال ٢٠٠ (قوله فهم) بضم فكسر (قوله بفهم) بضم فسكون ففتح (قوله عليه) اي الغدر قوله

او آخره) اي الطلاق (قوله عنه) اي الغدر (قوله ولزمه) اي الزوج (قوله تعميم) اصله تتعمم فحدث منه احبدي التامين تخفيفا (قوله كذلك) اي بفتح الميم وسكون الراء (قوله قصر) بفتحات مثله اي الزوج (قوله مقبوضة) حال من يد (قوله قال) اي ابن عبيد السلام (قوله لانه) اي الزوج الخ قوله اقرب (قوله ابانها) اي الزوج الزوجية (قوله مجوزا لذلك) اي خلويدها حال من فاعل ابان (قوله والاكثر) عطف على ما لك (قوله لا تليزمه) اي البيئونة الزوج (قوله واستحسنه) اي عدم اللزوم (قوله ان كان) اي الطلاق (قوله مشاركة) بشد الراء (قوله وعند الجدل) بكسر الجيم عطف على مشاركة (قوله قال) اي اللحنى (قوله مدعية) حال من فاعل خالعت (قوله كاذبة) حال من فاعل مدعية (قوله او يعين لها فيه شبهة) مفهوم ما لا تنهيه لها فيه (قوله بعوضه) اي مثل الموصوف وقيمة المعين الذي لها فيه شبهة (قوله

بطلاقه) ايها ثلما يعينها الامتناع كثير من الناس من تزويجها خوف جعلها ايام محلا لافتناس عشرته لبطاقتها لتحلل الاول (او) قالت المرأة لزوجها (أبني) بفتح الهمزة وكسر الموحدة والنون مشددا اي طلقني طلاقا باثنا (بألف) من نحو الدراهم فقال طلقته بكيم الرميها الاثنت ولزمه الطلاق (او) قالت له (طلقني نصف طلاقه) مثلا بألف فقال لها انت طالق نصف طلاقه بزمه طلاقه كاملة ولزمه الاثنت (او) قالت له أبني (في جميع الشهر) بألف اي اجمعه طرفا له (ففعول) الزوج ما طلبته ومنه باثنتا في جميع الشهر فقد لزمها الاثنت التي عينتها فان طلقها بعد لزمه باثنا ولا شيء له (او قال) الزوج لزوجته انت طالق (بألف) من نحو الدراهم (غدا فقبلت) الزوجية طلاقها بالاثنت (في الحال) لزمه الطلاق في الحال ولزمه المسمى كذلك ومثله اذا قالت طلقني بألف غدا فطلقها في الحال فيستحق الاثنت ان فهم منها قصد نهجيل الطلاق اولم يفهم منها شيء فان فهم تخصيص الغدر فلا يلزمها شيء اذا قدم الطلاق عليه او اخره عنه ولزمه الطلاق البائن على كل حال (او) رأى في يدها ثوبا باطلا: هرويا فقال لها انت طالق (بهذا) الثوب الذي في يديك (الهروي) بفتح الهاء والراء وشدة الياء نسبة الى هراة احدى مدائن خراسان تصنع بها الثياب وكانت سادة العرب تعمم بعمائمها فاعطته ما في يدها (فاذا هو) ثوب (هروي) بفتح الميم وسكون الراء نسبة الى هرو كذلك بلد بخراسان يلبس ثوبها خاصة الناس ويقال في نسبة الاثنت اليها مروزي بزيادة الزاي على خلاف القياس فقل لزمه البيئونة بالمروى الذي اعطته له لتعينه بالاشارة اليه وقد قصر في عدم تثبته وكذا بزمه الدراهم او الدنانير المحمدية فاذا هي يزيدية وأما ان خالها بثوب هروي موصوف قد فعت له ثوبا فظهر هروي فاعلمها ابداله بهروي وانطاع لازم وان قال ان اعطيتني ثوبا هرويا فانت طالق فاعطته مرويا فلا يلزمه طلاق (او) خالعت (بماني يدها) مقبوضة (وفيه) أي يدها وذكراها باعتبار كونها عضوا شيء (مقول) بضم الميم الاولى وفتح التاء والميم الثانية والواو مشددة اي شيء له قيمة شرعية ولو يسيرا كدراهم فقل لزمه البيئونة بماني يدها فقط (اولا) بسكون الواو مخففة اي اوليس فيها مقول بان لم يكن فيها شيء او فيه نحو حصاة فتبين منه (على الاحسن) عند ابن عبد السلام قال وهو الاقرب وهو قول عبد الملك لانه ابانها مجوزا لذلك ولما لك رضي الله تعالى عنه والا كثيرا لزمه واستحسنه اللحنى ان كان عن مشاركة وعند الجدل قال وانما يتسامح الناس في هذا عند الهزل واللعب (لا) لزمه البيئونة (ان خالعت) اي الزوجة زوجها (بما) أي مقول معين (لاشبهه لها) اي الزوجة (في) ملكه (ه) عالمة بذلك دون كسروق ومغصوب ووديعة وملك غيرهما مدعية ايضا به لها وهبته لها كاذبة فان خالعت بموصوف لاشبهه لها فيه او معين لها فيه شبهة بان اوصى لها به ثم رجع الموصى بعد الخلع اولم يجعله اثنتا او هبها ابوها ثم اعصره منها واشترته ثم استجنى بانت ورجع عليها بعوضه وان علم دونها فلا يرجع عليها بشيء (او) خالعت (بناقه) اي قليل جدا هذا معناه في الاصل والمراد به هنا ما نقص عن خلع المثل (في) قوله (ان اعطيتني ما) اي مقولا (خالعت به) فلا تبين منه ويحلى بينه وبينه وان لم يدع انه اراد خلع المثل ولا يعين عليه في القنوى ويحلف في

وان علم اي الزوج انها لاشبهه لها فيه (قوله دونها) اي الزوجة (قوله ويحلى) بضم ففتح مثقلا (قوله المرافعة وان لم يدع) اي الزوج الخ مباغعة في الخباية بينهما (قوله عليه) اي الزوج (قوله ويحلف) اي الزوج انه اراد خلع المثل

(قوله في المرافعة) اي للقاتل
 (قوله لزمته) اي الواحدة
 الزوج (قوله مقصوده) اي
 الزوج (قوله قبولها والالف)
 بيان لشبطين (قوله في
 الاولى) بضم الهمز أي
 تنازعهما في اصل العوض
 (قوله في الاخيرتين) اي
 تنازعهما في قدر أو جنس
 المتخالف به (قوله ولا) اي
 أو بغير عوض (قوله بين)
 صلة قوله (قوله وعلى الاول)
 اي ان القول قوله بيمين
 (قوله والا) اي وان لم يكن
 اي الطلاق المختلف في عدده
 بعوض (قوله معارض)
 يفتح الراء (قوله ان المرأة الخ)
 بيان لما يحذف من (قوله
 ذلك) أي طلاقها ثلاثا (قوله
 صدقت) بضم فكسر متعلا
 (قوله في ذلك) أي قولها
 كنت كاذبة الخ (قوله ولا
 تمنع) بضم التاء (قوله وبه)
 اي الجواب المذكور صلة
 يجمع (قوله النقلين) اي
 نقل ابن شاس وسماع عيسى
 (قوله بعده) بضم الموحدة
 اي الجواب (قوله انه) اي
 الزوج (قوله فيهما) دعوى
 الموت والعيب (قوله فيهما)
 أي الزوج (قوله والصفة)
 عطف على الروية

المرافعة انه اراد خلع المثل قاله ابن رشد (او) قال الزوج لزوجه (طلقتك ثم بألف) من
 الدنانير مثلاً (فقبلت) الزوجة منها طائفة (واحدة بالثلاث) من الالف فلا تلمزمه اليقونة لان من
 حجة أن يقول لم يرض بخصاصها في الالف ولذا لو قبلت واحدة بألف لزمته قاله ابن الحاجب
 وصوبه ابن عرفة لحصول مقصوده وهو حصول الالف ووقوع الثلاث لا يعلق به غرض
 شرعي وانما يعلق به غرض فاسد وهو فقير الا زواج منها اذا سمعوا انها طائفة ثلاثا ولم تلمزمه
 الثلاث مع نلفظه بها نظر التعليقها في المعنى على شبتين قبولها والالف ولم يحصل الا أحدهما
 وهو الالف وقال الشيخ سالم ينبغي ان تلمزمه الثلاث لانه اوقعها وطلاق لا يرفع بعد وقوعه
 وهكذا كان يقول الشيخ بجنا اه وفيه انه اوقعه معاقا على شبتين فيوقف على حصولهما ولم
 يحصل الا أحدهما كما تقدم والله اعلم (وان) اتفقا على وقوع الطلاق (ادعى) الزوج (الخلع)
 اي ان الطلاق بعوض وانكرته الزوجة (او) اتفقا على الخلع ودعى الزوج (قد ر) من
 نحو الدرهم وادعت الزوجة قدر ادونه (او) اتفقا عليه ودعى الزوج (جنسا) من المال كنفقة
 وادعت الزوجة جنسا غيره كعوض (حلفت) الزوجة في المسائل الثلاث بالله على نفي دعواه
 وتعتين دعواها (وبات) من زوجها ولا تدفع له شيئا في الاولى نظر الاقراره وتدفع له ما دعت
 في الاخيرتين فان نكلت حلف واخذ ما دعى في المسائل الثلاث فان نكل ايضا فلا شيء له في
 الاولى وله ما قالت في الاخيرتين (والقول قوله) اي الزوج (اذا) اتفقا على وقوع الطلاق
 بعوض (الاو) (اختلعا) اي الزوجان (في العدد) للطلاق بيمين هذا هو الموقوف وقال شيخنا بغير
 يمين ووجهه ان ما زاد على واحدة هي تدعيه وكل دعوى لا تثبت الا بعد اثنى فلا يمين بمجرد دعاوى
 الاول ان نكل يحبس فان طال حبسه فيطلق ولا تختلف لاثبات ما دعت لان الطلاق لا يثبت
 بالسكول والخلف وبانت منه باتفاقهما على الخلع والانه ورجمي البنائي اصل هذا ابن شاس
 ونقله الخط ولم اجد له ابن عرفة ولا غيره بعد البحث عنه مع انه معارض بما لابن القاسم في رسم
 جاع فباع امرأته من سماع عيسى من النكاح الثالث واقرا ابن رشد ان المرأة اذا اقرت بالثلاث
 وهي بائن فلا تخل لمطلقها الا بعد زوج فان تزوجته قبل زوج فرق بينهما ابن رشد فلما دعت ذلك
 وهي في عصمتهم ابانهم اذ ادعت ان تزوجته قبل زوج وقالت كنت كاذبة وارادت الراحة منه
 صدقت في ذلك ولا تمنع من تزوجه ما لم تذك ذلك بعد ان بانت منه ونقله ابن سلون وماحب
 الفائق وغيرهما واجيب بان فائدة كون القول قوله على ما لابن شاس تظهر اذا تزوجها بعد زوج
 فتسكون معه على طلقين بقيتا له فقط اعتبارا بقوله الاول لبقاء العصمة الاولى على قو وبه
 يجمع بين النقلين ولا يخفى بعده والله اعلم وشبهه في ان القول قوله فقال (كدعواه) اي الزوج
 (موت عبدا) غائب غير آتي بخالف به مات فادعى الزوج موته قبل الخلع وادعت لزوجة وانه
 بعده فالقول قوله (او) لم يمت العبد ودعى الزوج (عيبه) أي العبد (قبله) أي الخلع تنازعه
 موت وعيب وادعت ان عيبه بعده فالقول له لان الاصل عدم انتقال الضمان اليه وبقاؤه
 عليه انه يسمي المدعية تعليم البيان والظاهر انه يحلف فيهما (وان ثبت موته) اي العبد الغائب
 المتخالف به (بعده) اي الخلع (فلا عهدية) أي ضمان عليها ومصيبة منه بخلاف المبيع غائب على
 لرؤية السابقة التي لا يتغير بعدها والصفة او شرط الخيار بموت بعد البيع فعهدته وضمنه

(قوله أيضا) حال من ما عتقه (فصل طلاق السنة) (قوله عات) بضم العين (قوله منها) أي السنة (قوله وان كانت) أي الشروط الخ حال (قوله في) ٣٠٢ (الكتاب) أي القرآن العزيز (قوله مجمله) حال من اسم كان المستتر فيه (قوله

ومصيبته من بآتعه فالمراد بالهذه ضمان ما يطرأ على الغائب قبل قبضه قاله الناصر وهو ظاهر
واما الأبق الخالع به فعهذه وضمانه على الزوج ومصيبته منه ولو تبين موته قبل الخلع به الا ان
يثبت انها كانت عالمة به قبله فيرجع عليها بقية آبقاوبات منه والله اعلم
(فصل) في بيان شروط طلاق السنة وما يتعلق به (طلاق السنة) أي الذي عات
شروطه تفصيلا منها وان كانت في الكتاب مجملة سواء كان راجحا او مرجوحا ومساويا
والاصل فيه المرجوحية لقوله صلى الله عليه وسلم ابغض الحلال الى الله الطلاق أي اقرب افراد
الحلال أي ما ليس محرما ولا مكروها الى البغض والمراد به هنا ما قابل طلاق البدعة المحرم
او المكروه لانتفاء شرط وان كره او حرم لعارض كالهالة في الدار المغصوبة او التي سرق او نظر
محرما فيها (واحدة) فالزائد عليها بدعي (بظهر) فالطلاق في حبس وانقاس بدعي (لبيس)
بفتحات مثقلا أي بطلا الزوج الزوجة (فيه) أي الطهر فالطلاق في طهر مسها فيه بدعي (بلا)
ارداف في (عدة) من طلاق رجعي فالطلاق المردف فيها بدعي وبقي شرطان كون الطلقة كاملة
وكونها على كل الزوجة فالطلاق المكسور كنصف وطلاق جزء الزوجة كنصفها بدعيان
بدليل قوله الاتي وادب الجزئي كطلاق جزء كيد وزاد في التلقين كونها بمن تحبس احترازا عن
طلاق صغيرة أو يائسة فليس سنيا ولا بدعيان من حيث الزمن بل من حيث العدة ففي ضيق نقل
الباحي عن عبد الوهاب انه قال من يجوز طلاقها في كل وقت كالصغيرة لا يوصف طلاقها بسنة
ولا بدعة اه وقال ابو الحسن واما غير ذات الاقراء فانما يكون طلاقها بدعة بالنظر الى العدد
اه ونحوه لابن عبد السلام واليه يرجع كلام ابن الحاجب وكونه تاليا حبسا لم يطلق فيه
احترازا عن طلاق في الحيض واجبر على الرجعة فراجعها وطلقها في الطهر الذي يلي الحيض
الذي طلق فيه فهو بدعي اذا السنة امساكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء امسكها
وان شاء طلقها كما يأتي (والا) أي وان لم يكن واحدة ولم يكن في طهر او كان في طهر من فيه
او كان مردفا في عدة رجعي (ف) هو طلاق بدعي وكان الطلاق في الطهر الذي مس فيه بدعيان
لتلبسه عليها في العدة اذا لا تدري هل هي حامل فتعده بوضعه ولا فتعده بالاقرار ونحوه فتدعه
ان ظهرت حاملا وعدم ثبته نفي الحمل ان اتت بولد واراد نفيه (وكره) البدعي الواقع (في غير
الحيض) وانقاس بان كانا كثر من واحدة او في طهر مسها فيه او مردفا في عدة رجعي
البنائي ظاهرا ان الزائد على الواحدة مكروه مطلقا وفيه نظر لقول التميمي ايقاع اثنتين مكروه
وثلاثة ممنوع ونحوه في المقدمات واللباب وعبر في المدونة بالكره لكونه لکن قال الرباعي مراده
بها التحريم ونقل ابن عبد البر وغيره الاجماع على لزوم الثلاث لمن اوقعها ابن العربي ما ذهبت
ديكنا بدعي قط ولو وجدت من يرد المطلقه ثلاثا لاذبحته يدي (ولم يجبر) بضم فسكون ففتح الزوج
المطلق طلاقا بدعيان في غير الحيض وانقاس (على الرجعة) للزوجة التي طلقها لعدم ورود جبره
عليها في السنة وشبهه في عدم جبره عليها فقال (ك) طلاقها بعد وثبته الامة طهرها من الحيض
بقصة او بصرف (وقبل الغسل منه) أي الحيض (او) قبل (التيمم الجائز) به الوطء لرضها

النسوة الخ حال (قوله في) سواء كان أي الطلاق راجحا أي إلى عدمه (قوله مرجوحا) أي وعدمه راجح (قوله مساويا) أي لعدمه (قوله فيه) أي الطلاق المرجوحية (قوله أي ما ليس محرما الخ) تفسير للحلال (قوله بد) أي طلاق السنة (قوله لانتفاء شرط) تنازع فيه المحرم والمكروه (قوله ون كره) أي طلاق السنة مبالغة (قوله لعارض) تنازع فيه كره وحرم (قوله سرق) أي المصلى (قوله نظر) أي المصلى (قوله فيها) أي الصلاة (قوله لم يسر) جرى على غير الموصوف ولم يبرز لمن اللبس (قوله وأدب) بضم فكسر مثقلا (قوله المجزئ) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله طلاق) بضم ففتح ففتح فكسر مثقلا (قوله كونها) أي الزوجة (قوله وكونه) أي الطلاق عطف على كونها (قوله ولا) أي اوليست حاملا (قوله ونحوه الخ) عطف على لتلبسه (قوله وعدم ثبته) عطف على لتلبسه (قوله بان كان) أي الطلاق الخ تصور كبدعي في غير الحيض (قوله مطلقا) أي سواء كان اثنتين او ثلاثا (قوله وعبر في المدونة)

اعن ايقاع الثلاث (قوله لکن قال الرباعي) رفع به ايهامها كراهة التنزيه (قوله اوقعها) أي الثلاث او في صيغة واحدة (قوله لعدم ورود الخ) علة لعدم جبره عليها (قوله لرضها) علة لجواز وطئها بالتيمم

اى الحيض (قوله به) اى
 الزوج (قوله انها) اى
 الزوجة (قوله فيه) اى الحيض
 (قوله والا) اى وان لم يعلم
 انها تحنفه فيه (قوله فيها)
 أى تتعلق الحسرة بالمرأة
 وحدها (قوله ان علمت) اى
 المرأة (قوله بتعليقه) اى
 الطلاق على فعلها (قوله
 حاوذا) حال من هاء مطلقها
 (قوله فابلجته) اى بضاف
 الخ تفرع على تفسير نائب
 فاعل بضاف بالدم (قوله
 واتيان) عطف على معنى
 الناقص اى لاقصه (قوله
 لتنزيل الخ) عله يجبر (قوله
 الطهر) اى الناقص عن
 نصف شهر (قوله لعدم
 الاعتماد الخ) عله للتنزيل
 (قوله واقل) عطف على اكثر
 (قوله لانه) اى الزوج الخ
 عله عدمه (قوله فلم تعد) اى
 زوج فى طلاقها (قوله غفل)
 بضم فكسر (قوله عنه) اى
 الزوج (قوله فعمل) بضم العين
 اى وهى فى الحيضة الثالثة
 (قوله ذلك) أى طلاقها حائض
 (قوله فانه) أى الزوج (قوله

يخبر عليها) اى على رجعتها (قوله فى هذا المبيض) اى الثالث (قوله الذى يليها) اى الحيضة الثانية بقوله صلى الله عليه وسلم لعمر
 رضى الله تعالى عنه مرد فلما رجعتها وبعدها حتى تطهر وتم تحيض ثم تطهر فان شاء أمسكها وان شاء طلقها (قوله لاجبار) اى الزوج
 (قوله عليها) اى الرجعة (قوله فيه) اى الطهر الذى يلى الحيضة الثانية (قوله صح) اى اوتجاع الحاكم (قوله ان علم) اى الحاكم
 (قوله انه) اى الزوج (قوله والا) اى وان لم يعلم انه لا يرتجع بعدها (قوله لم يصح) اى اوتجاع الحاكم (قوله مقامها) اى نية الزوج

(قوله فالاستحباب الخ) تفريع على وهذا الامسالك واجب فيجب امسا كلها مادامت حائضا (قوله لم يثبت الخ) انه والواجب
الخ (قوله طلق) أي ابن ٢٠٤ عمر (قوله فذكره) أي طلاقها حائضا (قوله فتغيط) بفتحات مثقلا أي غصب (قوله

ثم قال) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله بدا) أي ظهر (قوله فان طلقها) في الطهر الاول) أي بعد رجعتها قوله كره) بضم فكسر أي لان الرجعة صلح وهو لا يتم الا بالوطء (قوله اذن من الحيض) أي الذي طلق فيه (قوله لان عدتها) أي الحامل الخ) علة جواز طلاقها حائضا (قوله فيه) أي الحيض (قوله ولو كان) أي منعه (قوله به) أي التطويل (قوله لجاز) أي خلعه حائضا (قوله به) أي طلاقها حائضا (قوله شهر) بفتحات مثقلا (قوله الاول) أي كونه معللا بتطويلها (قوله الثاني) أي كونه نعيذا (قوله وان كان الكتاب الخ) حال (قوله عليها) أي العلة (قوله فيجب على رجعتها) تفريع على تصديقها (قوله وأحد) عطف على قول (قوله قول) بفتح اللام مثني قول بلانون لضافته (قوله لانه) أي طهرها حال طلاقها (قوله والا) أي وان لم يرين اثر الدم (قوله فلا) أي لا تصدق (قوله لاتهم امها الخ) علة ورجح ادخال خرقه الخ (قوله في ذلك) أي ادخال خرقه وتطهرها النساء (قوله

(والاحب) أي المستحب لمن راجع مطلقته في الحيض مختارا او مجبورا او ارتجعهما الحاكم له واراد ان يطلقها فالمندوب (ان عيسكها) في عصمته بلا طلاق ويعاشرها معاشرة الزوج (حتى تطهر) من الحيض الذي طلقها فيه وهذا الامسالك واجب (ثم) اذا طهرت يستحب ان عيسكها مادامت في هذا (طهر حتى) فيجب امسا كلها مادامت حائضا (ثم تطهر) من هذه الحيضة الثانية ثم يطلقها ان شاء قبل ان عيسها فالاستحباب منصب على المجموع لم يثبت ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما طلق زوجته حائضا فذكره لرسل الله صلى الله عليه وسلم فتغيط صلى الله عليه وسلم ثم قال مرة فلما رجعتها ثم عيسكها حتى طهرت ثم تحيض ثم تطهر فان بدله ان يطلقها فليطلقها قبل ان عيسها فذلك العدة التي امر الله تعالى بالطلاق لها وبهذا الحجاز فان طلقها في الطهر الاول كره ولا يجبر على رجعتها وفهم من قوله على الرجعة ان الطلاق رجعي وان البائن لا يجبر فيه على الارتجاع وهو كذلك وقيل يجبر ايضا عليه وكره طلاقها في الطهر الاول لتوقف تمام الرجعة على الوطء وهو مستلزم تكرارها طلاقها في هذا الطهر ابن عرفة لو ارتجعهما ولم يصبا كان مضرا بها آثما (وفي) كون (منعه) أي الطلاق في الحيض لتطويل العدة) اذن من الحيض ليس من العدة واولها اول الطهر الذي يلى الحيض الذي طلق فيه لان الاقراء هي الاطهار وعلل كون منعه فيه لتطويلها فقال (لان فيها) أي المدونة (جواز طلاق الحامل) في الحيض لان عدتها وضع جهلها فطلاقها فيه لا يطولها (و) فيها ايضا جواز طلاق (غير المدخول بها فيه) أي في الحيض لانها لا عدة عليها (او) منعه فيه (ليكونه) أي المنع (تعبيدا) أي ككاشر عيالم تطهر لنا حكمته وعلل كونه تعبيدا فقال (لمنع الخلع) أي الطلاق بعوض من الزوجة وهي حائض ولو كان معللا بتطويلها لجاز الخلع فيه لانها رضىت به وطلبته وعاضدت عليه (و) لـ (عدم الجواز) للطلاق في الحيض (وان رضىت) الزوجة به ولو كان معللا به لجاز اذا رضىت به (و) لـ (جبره) أي الزوج المطلق في الحيض (على الرجعة وان لم تقم) الزوجة على الزوج بطلب الرجعة (خلاف) شهر الاول ابن الحاجب وقال للخمى الثاني هو ظاهر المذهب وذكر العلة هنا وان كان الكتاب لبيان مجرد الاحكام اتت احكام عليها قاله الموضع (وصدقت) بضم فكسر مثقلا الزوجة ان ادعت (انها حائض) وقت طلاقها وانكره الزوج وترافعا وهي حائض والظاهر يمين لدعواها عليه العدة والاصل عدمه فيجبر على رجعتها ولا ينظر لها النساء لانها على فرجها وهذا قول مكنون واحد قولى ابن القاسم (ورجح) بضم فكسر مثقلا (ادخال خرقه) في فرجها (وينظرها) أي الخرقه عقب اخراجها من فرجها (النساء) أي ما فوق واحدة لانه حق للزوج كعيب الفرج فان رأى فيها اثر الدم صدقت والا فلا لاتهم على عقوبته يجبره على رجعتها ولا ضرر علم في ذلك ولا ينظر لفرجها وهذا حكم ابن يونس عن بعض شيوخه فالما سب والارجح واستثنى من قوله وصدقت فقال (الا ان يترافعا) أي الزوجان الى الحالك حال كونها (طاهرا) من الحيض (فقوله) أي الزوج هو المعمول به حينئذ فلا يجبر على الرجعة ابن عرفة مع اصبح ابن القاسم ان ادعت طلاقه اياها وهي حائض وقال بل وهي طاهرة فالقول قوله ابن رشد وعنه ان القول قوله او يجبر على الرجعة وقاله مكنون الصقلي

لو

فالما سب الخ) تفريع على وهذا احكام الخ (قوله وقال) أي الزوج (قوله وعنه) أي ابن القاسم (قوله ونهاه) أي كون القول قولها

(قوله تداعيا) أى ترافع

الزوجان للمعاكم (قوله قين)

بضم فكسر (قوله وان

كانت) أى حين تداعيا

(قوله بانه) أى الاشكال

(قوله فهمه) أى طق (قوله من

اقتصار المصنف الخ) بيان

لما (قوله انما صدق الخ)

بكسر الهمزة على انه محكي

بالقول وبفتحها على انه بيان

له بحذف من (قوله سواء الخ)

بيان للاطلاق (قوله وهو)

أى بعض ما صدق عليه

كلامه (قوله تقييدا) أى

لاطلاق ابن القاسم (قوله

كذلك) أى تقييدا (قوله

خجلمه) أى قول ابن المواز

(قوله خلافا) أى لاطلاق

ابن القاسم (قوله محرم) بفتح

الميم (قوله فيه) أى الحيض

(قوله واستشكل) بضم التاء

وكسر الكاف (قوله عليه)

أى المولى (قوله منه) أى

طالب القيمة (قوله بحمله)

أى قول ابن المواز (قوله

على طلبها) أى القيمة (قوله

لانتهاء الاجل الخ) على طلبها

(قوله قباه) أى الحيض

(قوله لها قدمه) أى النكاح

(قوله فان اراد) أى المولى

(قوله اخره) بفتحها مثقلا

أى الفسخ (قوله يؤخره) أى

التفريق (قوله ولو عتق)

أى العبد الذى كبل عتق

لوقال قائل ينظرها النساء يادخال خرقه لراية صوابا فالت وفي طر ابن عات مانصه حكى ابن
يونس عن بعض الشيوخ ان النساء ينظرن اليها وقال ابن المواز ان كانت حين تداعيا حائضا
قبل قوله وان كانت طاهرا قبل قوله اه طق ففى كلام المصنف اشكال لان ترجيح ابن يونس
لا يأتى على قول ابن المواز الذى يرجع عليه اذ لا معنى لادخال الخرقه حينئذ اه واجيب بانه معنى
على ما فهمه من اقتصار المصنف على قول ابن المواز وليس كذلك بل قوله وصدقت انها حائض
يحمل على قول ابن القاسم انها ناصدق فى دعوى الطلاق فى الحيض مطلقا سواء وقع الترافع
وقت الطلاق او بعده بعدة وقوله ورجع ادخال خرقه مقابل لبعض ما صدق عليه كلامه وهو
ما اذا كان الترافع وقت الطلاق وقوله الا ان يترافعا طاهرا استثناء من العموم السابق اشار
به الى جعل قول ابن المواز تقييدا كما جعله كذلك الباجي وابن عبد السلام واما ابن رشد وابن
عرفة وابن راشد انقصي فجهلوه خلافا والحاصل ان ابن القاسم قال تصدق مطاقتا ترافعا وقت
الطلاق او بعده بعدة فاستثنى منه ابن المواز صورة وهى ترافعهما بعد الطلاق وهى طاهر فالتقول
قوله ونسلم انها تصدق اذا ترافعا وقتها وابن يونس رجح انها لا تصدق وقت بل تدخل خرقه وسكت
عن الترافع بعده والله اعلم باني (ويجمل) بضم فكسر مثقلا (فسخ) النكاح (الفاقد) الذى
يفسخ ابدا كنكاح خلاصة والمتعة ومحرم (فى) حال (الحيض) لان الاقرار عليه الى وقت الطهر
اعظم حرمة من فسخه فيه فاركتكب الخف المفسدتين حيث تعارضتا (و) يجمل فى الحيض
(الطلاق على) الزوج (المولى) بضم الميم وكسر اللام أى الذى حلف على تركه وطء زوجته اكثر
من اربعة اشهر وهو حراً أو اكثر من شهرين وهو ورق وانتمى اجسده وهى حائض وامتنع من
القيمة والوعدها فيجمل الطلاق عليه فلا يكاب الله تعالى (واجب) بضم الهمزة وسر
الموحدة أى الزوج (على الرجعة) عمل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حديث عمر السابق
قوله ابن المواز واستشكل بان الطلاق عليه انما هو بعد طاب القيمة والحيض مانع منه واجيب
بحمله على طلبها قبل الحيض لانتهاء الاجل قبله وتأخر الحكم بالطلاق حتى حاضت (و) لا يجمل
فى الحيض الفسخ (ا) ظهور (عيب) فى احد الزوجين مقتضى للخيار فى فسخ النكاح كيتون
وجذام وبرص وعذيمة ورق وعنة ولاسكال عتق امة تحت عبديتة حتى تطهر (ولا) يجمل
فيه فسخ (ما) أى نكاح صحيح (المولى) لعاقده المحجور لرق او صبا او سفه (فسخه) واباه أو فاق
اراد فسخه بعد البناء فظهرت حائضا اخره حتى تطهر ابن المواز واما المولى اجازته وفسخه فان
بنى فلا يفرق فيه الا فى الطهر بطلقة بائنة يؤخره مولى السقيمة وسيد العبد حتى تطهر ثم يطلقها
عليه بطلقة بائنة ولو عتق او رشد السقيمة قبل الطلاق فلا يطلق عليه (او) الطلاق على الزوج
(اعسره) أى الزوج (بالثقة) اذا حل اجل تلومه وهى حائض فلا يطلق عليه حتى تطهر وشبهه
فى عدم التحجيل فيه فقال (كاللعان) اذا قذفها برأى أو نفي جاهها فلا يلاعنها وهى حائض
فيؤخر حتى تطهر فان لاعنها فيه اثم وزم (وتجيزت) بضم التاء وكسر الجيم مشددة أى لزمت
الزوج بمجرؤة فبما باني فى غير الملق ويحصل الملق عليه فى الملق الطلقات (الثلاث) فى
قوله لزوجته انت بكسر التاء مطلقا بـ (شرط الطلاق ونحوه) كاسمجه بالجيم واقدره وانتسه

زوجته وهى حائض (قوله قبل الطلاق) تنساز فيه عتق ورشده

* (فصل اركان الطلاق) * (قوله بها) اي الاركان (قوله لمن وكيل الخ) بيان لثائبه (قوله او زوجة) عطف على وكيل (قوله مخيرة) يضم ففصحات منقلا اي خيرها وزوجها في الطلاق وعدمه (قوله او مملكة) يضم ففصحات منقلا اي ملكها وزوجها معهما عطف على مخيرة (قوله او موكة) يضم ففصحات منقلا اي وكلاهما وزوجها على تطلعهما عطف على مخيرة (قوله عده) اي الاهل (قوله نائه) اي الطلاق صلة اعترض ٣٠٦ (قوله صفة) جنس (قوله حكمية) فصل مخرج كل صفة وجودية (قوله ترفع

حلية الخ) فصل مخرج كل صفة حكمية لا ترفع ذلك. (قوله موجبات كرها الخ) فصل مخرج الايلاء والظهار (قوله مرتين) حال من هاء. تكرارها (قوله حرمتها) مقبول موجب (قوله كالحل) اي العصمة (قوله والصيغة) عطف على المحل (قوله فهي) أي الاهل والقصد الخ تفريع على انه صفة حكمية الخ (قوله عن ماهيته) اي الطلاق (قوله اهل ومحل) خبر شرط (قوله من فعل الخ) بيان لما (قوله سبب) خبر القصد اي الطلاق (قوله وجعل) يكون العين مصدر مضاف لقاعله (قوله تابعين) بفتح العين حال من فاعل المصدر (قوله الكل اركانها) اي الطلاق مقول لا جعل (قوله يرد) يضم ففتح من تلا خبر جعل (قوله بانها) اي الاهل الخ (قوله حقيقة) اي الطلاق (قوله بانهم) اي ابن شاس وابن الحاجب وخليل (قوله وان لم يدخل فيها) اي الماهية حال (قوله

وابعضه واكثره واكمله واعظمه واقبحه سواء كانت مدخولا بها أم لا (و) فجزت الثلاث (في) قوله (انت طالق ثلاثا السنة) يضم السين وشذ النون (ان) كان (دخل) الزوج بالزوجة المقول لها ذلك لانه بمنزلة قوله انت طالق في كل طهر طائفة فينجز عليه حالاً حاملاً كانت أم لا على المذهب ولو سائداً كما في المدونة (والا) اي وان كان لم يدخل بها (ة) طائفة (واحدة) تلزمه لينوتها به اقلاً يجد الزنا دعاءها محلاً يقع فيه هذا عطف والمذهب لزوم الثلاث لانه لفظ واحد لا تقديم فيه ولا تاخير وشبه في لزوم الواحد فقال (ك) قوله انت طالق (ب) مخيرة) اي الطلاق واحسنه واجله وافضله ولم ينوبه اكثر (او) انت طالق طائفة (واحدة عظيمة او قيمة) او خيثة او منكورة او شديدة او طويلة (او) كبيرة (كالقصر) او الخيل او البعاد والمصر او الى البصرة او غلا الارض او ما بينهما وما بين السماء ولم ينوا اكثر ممنون لوقال واحدة للبدعة واللبدعة ولا السنة فواحدة وقال انت طالق للبدعة والسنة واللبدعة والسنة لزمه واحدة وكذا انت طالق كما قال الله تعالى (و) لوقال (ثلاثا للبدعة او بعضهن للبدعة وبعضهن للسنة فثلاث فيهما) اي المستثنين دخل بهما ام لا

(فصل ل) في بيان اركان الطلاق وما يتعلق بها (وركنه) أي الطلاق سنيا كان او بدعياً بعوض ولا (اهل) اي زوج او ثائبه من وكيل او حاكم او زوجة مخيرة او مملكة او موكة واعترض ابن عرفة عده وما عطف عليه اركاناً للطلاق بانه صفة حكمية ترفع حلية قمع الزوج بزوجه موجبات تكرارها مرتين من الضرورة من الرق حرمتها عليه قبل زوج والاهل جسم محسوس والقصد عرض كالحل والصيغة فهي خارجة عن ماهيته ونس ابن عرفة وشرط الطلاق اهل ومحل والقصد مع اللفظ او ما يقوم مقامه من فعل او اشارة بسبب وجعل ابن شاس وابن الحاجب تابعين للغير الى النكاح اركاناً له يرد بانها خارجة عن حقيقة ترفع وكل خارج عن حقيقة الشيء غير ركن له اهل واجيب بانهم ارادوا بالركن ما يتوقف الماهية عليه وان لم يدخل فيها توجبها صراحة حقيقة عرفية وقوله تكرارها مرتين اي بعد واحدة اذا التكرار يستلزم سابقاً ولو قال ثلاثاً لا تقتضي انها تحل بعد ثلاث بدون محل وليس كذلك وكذا يال في قوله ومرة للرق والمفرد المضاف لمعرفة من صيغ العام فكانه قال واركانه فاذا عطف على اهل قوله (وقصد) اي ارادة النطق باللفظ الصريح او الكتابة الظاهرة وان لم يقصد به حل العصمة و ارادة حلها بالكتابة الخفية والمعتز عنه في الاولين سبق اللسان بلا قصد للنطق وفي الاخير عدم قصد الحل وان قصد النطق به (ومحل) اي عصمة مملوكة للزوج حقيقة او تقديرها كما يأتي في قوله ومحل ما فلت الخ (ولفظ) دال على فلت العصمة وضعاً كطالق او عرفاً كبرية او قصداً كاسق في فلا طلاق بفعل

وقوله اي من عسرة في تعريف الطلاق (قوله فكانه) أي خليل (قوله فلذا) أي كون المفرد المضاف الا عاملة عطف (قوله وان لم يقصد به حل العصمة) مبالغة (قوله و ارادة) عطف على ارادة (قوله حلها) اي العصمة (قوله في الاولين) اي الصريح والكتابة الظاهرة اي بالقصد (قوله وفي الاخير) اي الكتابة الخفية (قوله كبرية) بفتح الموحدة وخفة الراء وشذ التثنية

(قوله فلا طلاق يفعل) تفريع على وانظ (قوله والنفذ) عطف على الإشارة (قوله فيها) أي العدة (قوله فمكسر) بكسر فـ يكون
أي كقره (قوله ووقوعه) أي الطلاق (قوله عليه) أي الصبي (قوله أرزق) أي الصبي (قوله بحكم الشارع) خبر وقوعه وبالجملة
جواب ما أورد على ولا من صبي من أنه إن أوقدت بانت منه زوجته (قوله لأنه) ٢٠٧ أي الصبي (قوله له) أي

الطلاق (قوله وهذا) أي

اشتراط الإسلام والنيكاح

في المطلق (قوله الوكيل)

أي على الطلاق (قوله

انقضوا) أي الذي طلق

زوجة غيره بلاذنه وليس

وليأله ولا كما (قوله

فيهما) أي الوكيل والفضولي

(قوله لأن الموقع) أي لطلاق

(قوله الموكل) بكسر

الكاف (قوله ولذا) أي

شمول ما يسكر حذره وما لا

أله قال (قوله به) أي حراما

(قوله فلم يدخل) فيما قبل

المباغة السكر الحلال

تفريع على تقديره قبلها

أن لم يسكر (قوله طرق)

بضم الطاء والراء جمع طريق

(قوله يلزمه) أي الطلاق

السكران (قوله والوالا) أي

وان لم يميز (قوله فلا) أي

لا يلزمه (قوله اطلق)

أي عن التقييد بتمييزه (قوله

المختلط) أي الذي فيه

بعض تمييز (قوله طلاقه)

أي المختلط (قوله رواية)

أي عن الإمام رضي الله تعالى

عنه (قوله له) أي الزوج

(قوله في الصحة) صحة كان

التشبيه (قوله يجره) بضم

فكسر أي الطلاق (قوله

فلا يلزمه) أي الطلاق الزوج (قوله يتفق) بضم

فكسر أي الطلاق (قوله به) أي الفضولي

(قوله فيه) أي الطلاق (قوله به) أي الفضولي

الاعرف أو قرينة ولا بمجردنية وكلام نفسي على أحد القرائن ويقوم مقام اللفظ الإشارة
والكتابة والكلام النفسي على القول الآخر والفعل مع العرف أو القرينة (وإنما
يصح طلاق المسلم) فلا يصح من كافر كافر إلا أن يصح كما ينبغي في قوله المأثم وفي
لزم الثلاث لذي طلقها وترافعا المنازع ولا لمصلحة طلقها زوجها الكافر بعد إسلامها ثلاثا
ثم أسلم في عدة ما فهو أحق بها في المدونة إذا أسلمت النصرانية وزوجها نصراني ثم طلقها في العدة
ثم أسلم فيم أطلاقه. قد طلقه طلاقا ويكون على نكاحه وإن انقضت عدته فمكسرها بعد ما جاز
وبطل طلاقه في شره الخمي إرادان تركت حقها في الطلاق فإن قامت به يمنع من رجوعه لأن
فيه حق الله تعالى وحقوقها إن نقله ابن عرفة (المكاف) بضم الميم وفتح الكاف واللام أي المزمع
فيه كافة لبلوغه وعدة له لا يصح من مجنون ولو غير طلق حال جنونه ولا من صبي ولو صر أهقا
ووقعه عليه إن ارتد بحكم الشارع لأنه هو الموقع له وهذا أن طلق زوجته وأما الوكيل
والفضولي فلا يشترط فيهما إسلام ولا ذكورة ولا تكليف ويشترط فيهما التمييز لأن الموقع
حقيقة الزوج الموكل والمجيز ويصح طلاق المسلم المكلف إن لم يسكر بل (ولو سكر) - كرا
(حراما) بأن استعمله عالما بتعيبه عقلة أو شاك فيه سواء كان عما يسكر حذره كخمر لا كبن
حامض ولذا قال حراما ولم يقل بحرام واحتمل تزديه عما إذا تحقق أو ظن أنه غير مسكر وأنه لا يغيب
عقله فغاب بأسه مع أهله وطلق وعقده غائب فلا يصح طلاقه ولا يلزمه لأنه كالمجنون وإن نزع
في سكره حراما وغيره فإن شهدت يمينه بأنه غير حرام أو حرام عمل بها باليمين والألف القول قوله بيمين
فلم يدخل فيما قبل المباغة السكر الحلال لأنه كالمجنون (وهل) طلاق السكران سكر حراما
لازم في كل حال (الآ) حال (إن لا يميز) بضم المثناة الأولى وفتح الميم وكسر الثانية مشددة بأن
لا يفهم الخطأ ولا يميز رد الجواب ولا يعرف السماء من الأرض ولا الرجل من المرأة فلا
يلزمه طلاقه (أو) طلاقه لازم (مطلقا) عن التقييد بكونه ميم في الجواب (تردد) أي طرق
فطريق ابن يونس يلزمه اتفاقا أن ميز على المشهور أن لم يميز وطريق المازري يلزمه على المشهور
ميزا لا وطريق البابجي وابن رشد أن ميز لزمه والألف في نسخة وهل أن ميز وفي أخرى وهل
الأن يميز وهي مصححة أيضا أي وهل الخلاف المشار له بل هو أن يميز فيلزم بلا خلاف ابن عرفة
وطلاق السكران أطلق الصقلي وغير واحد الزوايات يلزمه وقال ابن رشد من لا يميز الأرض من
السماء ولا الرجل من المرأة فهو كالمجنون اتفاقا ونحو قول البابجي أن لم يبق معه عقل جملة
لم يصح منه نطق ولا قصد لفعل ولو علم أنه بلغ حد الانغماس كان كالمغمى عليه ابن رشد وأما
السكران المختلط فطلاقه لازم وقال محمد بن عبد الحكم طلاقه لا يجوز ذكره المازري رواية
شذو (وطلاق) الشخص (الفضولي) أي الذي لم يستتب الزوج وليس وليه ولا كما (كبيعه)
أي الفضولي في الصحة وعدم الزوم فإن لم يجره الزوج فلا يلزمه وينبغي أن يتفق هنا على امتناع
قدومه عليه ولا يجزى فيه الخلاف الذي جرى في القدوم على بيعه لأن العادة طلب الربح بالسلع

فلا يلزمه) أي الطلاق الزوج (قوله يتفق) بضم فكسر أي الطلاق (قوله به) أي الفضولي
(قوله فيه) أي الطلاق (قوله به) أي الفضولي

(قوله انه) اي افضولي (قوله او باثنا) عطف على اثنتين (قوله فلو كانت) اي الزوجة تفريع على والعدة من يوم الاجازة (قوله من يومها) اي الاجازة (قوله بايقاعه) اي بالتطبيق اي طلقها لاجازة (قوله او باطلاق لفظه) اي باستعمال لفظ الطلاق (قوله عليه) اي الطلاق ٣٠٨ غير فاصدا لاجازة ولا هازلا (قوله ونصه) اي ابن عرفة (قوله هزل ايقاع

لا بالزوجات والظاهر انه ان طلق اثنتين او ثلاثا فجاز الزوج واحدة فقط او باثنا فجاز الزوج وجميعا فالمتبر ما أجاز الزوج لاما وقعه افضولي والعدة من يوم الاجازة لا من يوم الايقاع فلو كانت حاملا فوضعت قبل الاجازة استأنفت العدة من يومها (ولزم) الطلاق المسلم المكلف ان لم يهزل به بل (ولو هزل) بفتح الزاي وكسرها اي قصد اللعب والمزح لغير الترمذي ثلاث جدهن جده وهزلهن جده فكسح والطلاق والرجعة وفي رواية العتق بدل الرجعة ابن عرفة سواء هزل بايقاعه او باطلاق لفظه عليه ونصه وهزل ايقاع الطلاق لازم اتفاقا وهزل اطلاق لفظه عليه المعروف لزومه الشيخ في المواقفة عن ابن القاسم من قال لامرأته قد وليت لك امرئ ان شاء الله فقالت فارقتك ان شاء الله وهما الايمان لا يريدان طلاقا فلا شيء عليهما ويحلف وان أراد الطلاق على اللعب لزمه اه النخعي ابن القاسم هزل الطلاق لازم واري ان قام دليل الهزل فلا يلزمه طلاق ابن الحناجب وفي الهزل بالطلاق والتكسح والعتق ثالثها ان قام عليه دليل لم يلزم اه ثم قال ابن عرفة ونقل الخلاف فيه مطلقا دون تفصيل كون الهزل في ايقاعه او اطلاق لفظه عليه قصور لما صرح في نقل الشيخ اه فقد اشار المصنف بولوا الى القول بعدم لزوم الهزل مطلقا والقول بعدم لزومه ان دل عليه دليل (لا) يلزم الزوج الطلاق (ان نسبة) ه (لسانه) اليه بلا قصد للتلفظ به بان قصد التلفظ بغيره فلفظ به وقال انت طالق مثلا فلا يلزمه شيء وقيل قوله سبعة في لسانى (في الفتوى) ويلزمه في القضاء ولا يتبعه فيه دعواه سبق اسانه اليه بلا قصد الا ان يثبت سبقه بينة قنينة فيه ايضا ابن عرفة فسبق اللسان اغوان ثبت والافنى القيا فقط اه ولو نوزع في سبق اسانه فان قامت قرينة صدقه او كذبه حمل عليه والافقوله بين (واقرن) بضم اللام وكسر القاف مشددة اي الزوج الاجمعي لفظ الطلاق العربي والعربي لفظه الاجمعي فمطابق به (بلافهم) لعناء فلا يلزمه طلاق لافي القضاء ولا في القيا ابن عرفة ابن شامس ان اقن الاجمعي لفظ الطلاق وهو لا يفهمه لم يلزمه شيء ابن الحناجب لا أثر لفظ مجهول معناه كاجمعي لقن او عربي لقن (وهذى) بفتح الهاء والذال المجعولة اي تكلم بصيغة الطلاق وهو لا يشعر بها (المرض) قام به وغيب عقله وانغى عليه بسببه ولما افاق انكر وقوعه منه وشهدت بينة على انه كان مغى عليه او قامت قرينة وقال لم اشعر بشيء ولا بينة ولا قرينة وقال لم اشعر بشيء ايضا فلا يلزمه طلاق في الصور الثلاث لافي القيا ولا في القضاء ويحالف فان شهدت بينة بانه كان صحيح العقل او دل عليه قرينة كقوله وقع شيء ولم أعقله لزمه الطلاق قاله ابن ناجي ابن عرفة طلاق فاقد العقل ولو يوم لغو وسمع ابن القاسم جواب مالك رضي الله تعالى عنهما عن مريض ذهب عقله وطلق امرأته ثم افاق وانكر ذلك وزعم انه لم يكن يعتل ما منع ولا يعلم شيئا منه انه يحلف ما كان يعتل ويتركها وله فاطمة الباجي وقال ابن رشد انما ذلك اذا شهد العدول انه يهذى ويحتل عقله وان شهدوا انه لم يستنكر منه شيء في صحة عقله

الطلاق) اي تطليقها هزلا لاجدا (قوله وهزل اطلاق لفظه عليه) اي هزله في استعمال لفظه فيه بلا قصد تطبيق لاجزأ ولا هزلا (قوله وهما) اي الزوجان (قوله ويحلف) اي الزوج على عدم ارادته طلاقها (قوله وان اراد) اي الزوج (قوله واوى الخ) هذا اختيار اللغوى (قوله ثالثها) اي الاقوال الخ اي واولها يلزم ولو قام دليل على الهزل وثانيها لا يلزم ولو لم يقيم دليل على الهزل (قوله فيه) اي هزل الطلاق (قوله دون تفصيل الخ) نفس برطانقا (قوله قصور) خبر نقل (قوله فيه) اي القضاء (قوله ان ثبت) اي بينة (قوله والا) اي وان لم يثبت (قوله في القيا فقط) اي فهو لغو في القيا لافي القضاء (قوله لم) بضم العين (قوله عايم) اي القرينة بلا عين (قوله والا) اي وان لم تقيم قرينة صدقه ولا كذبه (قوله العربي) نعت لفظ (قوله او العربي) عطف على الاجمعي (قوله غيب) بفتح غيم (قوله على انه) اي المريض

(قوله عليه) اي انما (قوله عليه) اي كونه كان صحيح العقل (قوله انه) اي المريض الخ صلة جواب بصدف الباء فلا (قوله يترك) بضم الباء وفتح الراء اي المطلق في مرضه (قوله واهله) اي زوجته التي طاقها في مرضه بلا شعور منه به (قوله فاطمة) اي عن تقييده بشهادة العدول به ذيانه واختلال عقله (قوله ذلك) اي حلقه وتركه واهله (قوله منها) اي المدونة

(قوله سبق) بضم فكسر (قوله
السيكران) اى ولا يعلم
(قوله وقاله) اى الفرق بين
ادخاله على نفسه ايسكر به
وبين سقيه وهو لا يعلم (قوله
وهو) اى الفرق (قوله عليه)
أى النداء (قوله بها) أى
القرينة (قوله على أحدهما)
أى النداء والطلاق (قوله
وإدى) أى الزوج (قوله
قبل) بضم فكسر (قوله
فى الفتيا) صلة قبل (قوله
بدليل) أى على إرادته فى
الفتيا فقط واضافته للبيان
(قوله فلا يقبل منه) أى
فى الفتيا (قوله غيره) أى
القصد (قوله إذا صرّفه الخ)
تفسير لفته (قوله ومنه) أى
الفت بفتح الهمزة بضم
(قوله فيه) أى كلام القاموس
(قوله لافى الفتى) أى الذى
هو لفظ المصنف (قوله ورد
بضم الراء) قوله لانه) أى
الفتى (قوله غير الثلاثى) أى
الفتى (قوله وهو) أى
مصدر غير الثلاثى (قوله على
أنه) أى الاتفاقات (قوله وله
زوجتان) حال (قوله لانه)
أى لزوج (قوله فى الفتيا)
صلة المطلقة (قوله لانه) أى
الزوج (قوله بقصده) أى
الزوج صلة طلق (قوله
بالصيغة) صلة طلاق (قوله
بها) أى الصيغة

فلا يقبل قوله ولزمه الطلاق قاله ابن القاسم فى العشرة وفى الإيمان بالطلاق منه ما طلق
المبرم فى هـ ذيانه وعدم عقله ليلزمه وسمع صرخ ابن القاسم فحين سـ فى السبكران
خلف بعتق أو طلاق وهو لا يعلم شيئا لثبوت عليه كابر سام وهو شئ لا يدخله على نفسه إذا كان
انما يسقاه ولا يعلمه وقاله أصبغ ولو أدخله على نفسه وشربه على وجه الدوام فاصابه ذلك
ابن رشد قوله لثبوت عليه صحيح لا اختلاف فيه لانه كالمجنون وقوله إذا كان انما يسقاه ولا يعلمه
ففيه نظر لانه يدل على انه ان شربه وهو يعلم انه يغيب عقله لزمه العتق أو الطلاق وان كان
لا يعقل وهذا لا يصح ان يقال وانما الزم من الزم السكران طلاقه وعتقه إذا كان معه
بقية من عقله لانه أدخل السكر على نفسه وقول من قال لانه أدخل السكر على نفسه غير
صحيح فان كان سكر شارب السكران كسكر شارب الخمر ويختلط به عقله كالسكران من الخمر
فله حكمه ويمكن ان يفرق فيه بين ان يدخله على نفسه ليسكر به أو يسقاه وهو لا يعلمه وقاله ابن
المجاشون وهو على قول ابن وهب ان السكران انما الزم الطلاق لانه أدخل السكر على
نفسه (أو قال) (الزوج) (من) اى زوجته التى (اسمها طالق) باللام (يا طالق) فاصابه نداءها
فلا نطق فى الفتيا ولا فى القضاء فان اسقط حرف النداء فان قامت عليه قرينة أو على الطلاق
عمل بها وان لم تقم قرينة على أحدهما وإدعى قصد النداء قبل قوله فى الفتيا فقط ابن الحاجب
ولا اثر لقصد لفظ يظهر منه غير الطلاق كقوله لمن اسمها طالق يا طالق (وقبل) بضم فكسر (منه)
اى الزوج (فى) (نداء من اسمها) (طارق) بالراء ييا طالق باللام وثابت فاعل قبل (الفتيات لسانه)
من الراء باللام بلا قصد فى الفتيا فقط بدليل تغييره اسلوب ما قبله فان اسقط حرف النداء مع
إبدال الراء لأم أو ادعى الثبات لسانه فلا يقبل منه ابن غازى وقبل منه التواف لسانه التوافق
وهو بقاء من مكنتين الاقرب ومن جعل بعد الالف تاء مشددة من فوق فند صحف اهـ تت هذا
غير صواب فى القاموس لفته يلقته لواه وصرقه عن رأيه اهـ طق قيل لا لالة فى كلام
القاموس لان لفت محبوب بالقصد وكلامنا فى غيره لان لفته إذا صرّفه عن رأيه بقصده
وتحليل ومنه قوله تعالى لتلقنناهما وجدنا عليه آياتنا اهـ وفيه نظير لفيه دلالة لان القصد فى لفت
لا فى الفتى لانه يقال لفته يلقته فالتفت اى صرّفه فانصرف اى قبل انصرفه عن المقصود
ورد كلام ابن غازى بان فى الصحاح ما يشهد للمصنف فانه قال فيه الفتى بالفتح الى وفى الحديث
فى قراءة المتألفين يلقته بآل سنتم كالتفت الدابة الخلال الحشيش ويقال التفت ملقنا وتلقنا
وهو الاكثر اهـ وفيه نظر لانه ليس فيه ما يدل على انه يقال التفت والتفت انما هو فى هذا
البناء لا وجه له هذا التنظير لانه مصدر غير الثلاثى وهو قياسي وان لم يسمع كما فى الاقضية
والمرادى وغيرهما على انه مصرح به فى القاموس ونفسه لفته يلقته لواه وصرقه عن رأيه ومنه
الاتفاقات والفتى (أو قال) (الزوج) وله زوجتان حفصة وعرة (يا حفصة فاجابته) اى الزوج
(عرة) لظن انها يريدان به طيباش أو يستقنع بها (فطالها) اى خاطب الزوج عرة التى اجابته
بصيغة الطلاق ظانها حفصة التى ناداها (فالدعوة) اى حفصة التى دعاها الزوج على
المطالبة فى الفتيا لامرته المحببة لانه لم يصد طلاقها (وطلقا) بفتح اللام اى حفصة المدعوة
بقصده طلاقها بالصيغة التى خاطب بها عرة وعرة بضمها (بوع) شهادة (البينة) عليه أو اقرار

(قوله على هذا) أى قول ابن حبيب (قوله بأن المكروه) بفتح الراء قبله تفرق (قوله أكره) بضم الهمزة وكسر الراء أى على كلمة الكفر (قوله وقلبه مطمئن بالإيمان) حال (قوله وهذا) أى عطفه على ما قبله (قوله وهذا) أى كونه لا كراه على الفعل مختلفا فيه وكون المشهور أنه أكره (قوله طرق) بضم الطاء ولاء جمع طريق (قوله ٢١١ الأولى) بضم الهمزة (قوله أكره)

في الذخيرة على هذا بين الاكراه على القول والاكراه على الفعل بان المكره على كلمة الكفر مثلاً
معظم له به بقلبه بدليل قول الله تعالى الا من اكره وقلمه مطعون بالايمان بخلاف المكره على
الفعل كشرب الخمر والقتل والزنا ففسدته بحقيقة وعبارة ابن غازي قوله وفي فعل الظاهر انه
معطوف على ما في حيز ولو هذا مشعر بان الاكراه على الفعل مختلف فيه وان المشهور انه اكره
وهذا صحيح غير انه يقتصر الى تحرير وذلك ان الافعال التي ذكرها في الباب ضربان احدهما
الفعل الذي يقع به الحث وفبه طرق الاولى طريقة النجس قال اذا حلف بالطلاق ان لا يفعل
شيئاً فاكراه على فعله مثل ان يحلف ان لا يدخل دار فلان تحمل - حتى ادخلها او اكره - حتى دخل
بنفسه او حلف بحدن في وقت كذا فحلف بينه وبين ذلك حتى ذهب الوقت فهو في جميع
ذلك غير حائث فاما ان حل - حتى ادخل فلا يحث لان ذلك الفعل لا ينسب اليه فلا يقال فلان
دخل الدار واختلف اذا اكره - حتى دخل بنفسه او حيل بينه وبين الدخول اذا حلف بحدن
فن حل الايمان على المقاصد لم يحثه ومن حله على مجرد اللفظ حثه لان هذا دخل ووجد منه
الفعل وينسب اليه والاشراح حالفان فلم يجد ذلك الفعل الطريقة الثانية لابن حوث
قال فبين حالف لا يدخل دار فلان لو حل فادخلها مكرها دون تراخ منه ولا مكث فيه ابعاد مكان
خروج منها لم يحث اتفاقا وكذا لو ادخلته دابة هورا كهباء ولم يقدر على ردها زاد عيسى ولا
التزول عنها الطريقة الثالثة لابن رشد في نوازل اصمغ قال لا يحث بالاكراه في لا يفعل اتفاقا
انما الخلاف في لا يفعل والمشهور حثه وقال ابن كثة لا يحث الطريقة الرابعة لابن رشد ايضا
قال في حثه ثالثا في عين الحث لا البرل رواية عيسى ومقتضى القياس والمشهور وهذا المشهور
اقتصر المصنف عليه في باب الايمان اذ قال ووجبت به ان لم يكره به وهذا في الحالف على فعل
نفسه لا غيره الضرب الثاني الافعال المحظورة شرعا ابن رشد في رسم حل صيامن - مع عيسى
من كتاب الايمان بالطلاق واما الاكراه على الافعال فاختلف فيه فقال مصنفون هو اكره وهو
في نكاح المدقنة الثالث وقال ابن حبيب ليس اكرها كشرب خمر وكل لحم خنزير وسجود
لغير الله تعالى وزنا بائنة او مكرهة لازوج لها وهو هاء لا يتعلق به حق مخلوق واما ما يتعلق به
حق مخلوق كقتل وغصب فلا اختلاف ان الاكراه عليه غير نافع زاد في الذخيرة والفرق بين
الاقوال والافعال ان المقاصد لا تتحقق في الاقوال لان المكره على كلمة الكفر معظم له به بقلبه
والاقتطاع ساقطة الاعتبار في حقه بخلاف شرب الخمر والقتل ونحوه - ما فان المقاصد متحققة
فيها وعبر عنه ابن عبد السلام بان القول لا تأثيره في المعاني ولا الذوات بخلاف الفعل فانه مؤثر
والذي في نكاحها الثالث قوله في الاسير ان ثبت اكراهه بينه لم تطلق زوجته عليه قال في جامع
الطائر هذا يقتضي ان من اكره على شرب الخمر وكل الخنزير يأكل ويشرب كما اقامه ابن رشد
لانه اذا اكره على النصرانية فقد اكره على الخمر والخنزير ونحوهما وقبله ابو الحسن الصغير

على كفرة (قوله هـ) اي قوله لم تطلق زوجته عليه (قوله اكره) بضم الهمز وكسر الراء (قوله يا كل) اي الخنزير (قوله ويشرب) اي الخمر (قوله اقامه) اي فحمة (قوله لانه) اي المكلف (قوله اذ كره) بضم الهمز وكسر الراء اي عذري اكراهه (قوله فقد اكره) اي عذري اكراهه (قوله قبله) بكسر الهمزة

اکره) ای عذریا کراہہ (قوله قبلہ) یکسر الواحدة

(قوله الضربين) اي القسطين مالا حق للخلق فيه وماله فيه حق (قوله فهو) اي تحمله على الضربين (قوله لقرينة) صله ارادة (قوله وجهه) بفتح فكسر (قوله والمراد بها) اي التورينة (قوله المخصص) بفتح الميم واللام (قوله بهذا) اي ارادة البعيد لقرينة (قوله لعدم دهشته الخ) صله لمعرفتها (قوله) وهذا اي قوله الان بترك التورينة مع معرفتها (قوله يعلم) ضم

فاذا تقرر هذا وامكن حمل كلام المصنف على الضربين وهو اول ولو بسوع بجور او تعذيب وربما يستروح من كلامنا على الالتقاط بعد هذا ما ين يدك بيانا ان شاء الله تعالى في هذا وبانه تعالى استعين واستثنى من عدم الحث بالاكرام على القول فقال لا يبحث المكره على القول في كل حال (الا ان يترك) المكره بالفتح على القول (التورينة) اصلها ارادة المعنى البعيد لقرينة كقوله طالق مریدا من وثاق او ووجهه بالطلق قرب وضع الحمل والمراد بها المخلص سواء كان به ذا او بغيره كقوله جوزني طاق مریدا جوزة حلقه خالية من اقمة مثلاً (مع معرفتها) اي استحضارها لعدم دهشته بالاكرام وهذا ضعيف والمذهب لا يبحث ولو تركها مع معرفتها انت لو قدم الاستثناء على قوله او في فعل يعلم انه مختص بالقول لكان واضح لان التورينة لا تكون في الفعل غلامرية ان هذا الاستثناء راجع لاجمع القول كقول المكره انت طالق ويريد من وثاق او ووجهه بالطلق واما الفعل بضربيه فلا يمكن التورينة فيه لما علمت من كلام القراني وابن عبد السلام عجم من اكرامه على ان يطلق واحدة فطلق ثلاثا او ووجهه فطلق جميع زوجاته او على ان يعتق عبد افاعة قاكثا او على طلاق زوجته فاعتق عبده او عكسه فالظاهر انه لا يلزمه شيء من ذلك لانه كالجحشون والاكرام يتحقق (بخوف) اي غلبة ظن - حصول شيء (مؤلم) بضم الميم وسكون الهاء وكسر اللام اي موجب حالاً او ماسواً هدد اولم يمدد وطالب منه الحلف مع التخوف فان يادرق قبل الطلب والتهديد فقال للغمي اكرام ان غلب على ظنه انه ان لم يادرق يمدد والا فلا وظاهر كلام ابن رشد انه ليس اكراماً مطلقاً وبين المؤلم فقال (من قتل او ضرب او سجن) بغير حق شرعي والا فلا اكراماً وظاهر كلامه ولو قتل الضرب او السجن وبه حزم انت فقال عقب او ضرب ولو قتل (او قيد) اي تقييد بجديد في رجليه مثلاً ظاهراً ولو قتل (او صفع) بفتح الصاد المهملة وسكون الفاء اي ضرب يياطن كف على قفا (الشخص) ذي اي صاحب (مروءة) بفتح الميم اي همة عالية ونفس كاملة (م) حضرة (ملا) بالقصر والهمز اي جماعة من الناس وان لم يكونوا اشرفا على المعقد في اللغة هنا وكذا في اللغة واحترزه عن صفعة في خلوة فليس اكراماً ولو لذي مروءة وقيدته ابن عرفة باليسير والافهوا اكراماً مطلقاً واحتراز المصنف بقوله بخوف مؤلم من قول ابن عبد السلام ظاهراً نصوص المذهب ان الاكرام انما يكون بحصول الضرب او الصفع لا بخوف وقوعهما وفهم من قوله ذي مروءة ان غير ليس صفعة بل اكراماً ومثله في الجواهر (او) بخوف (قتل ولده) ولو عاقها وكذا بعقوبة البار ان تألمها كجاءت لم يفسد او قريبا منه ابن عرفة الشيخ عن اصبح من - حلف ودفع عن ولده لم يفسد يمينه انما يعذر في الدرة عن نفسه وعن ابي القاسم الليثي انكار قول اصبح فان لا اي اكراماً - ممن رؤية الانسان ولده تعرض عليه انواع العذاب وقال ابن شاس التخويف بقية - لالولدا اكراماً فحمله ابن عبد السلام على خلاف المنقول في المذهب فذكر قول اصبح والاظهر انه ليس بخلاف لان الامر النازل بالولد

اليام وفتح اللام (قوله انه اي الاستثناء) (قوله كلام القراني) اي قوله في الفرق بين الاقوال والافعال ان المفاسد لا تصح في الاقوال لان المكره على كلمة الكفر معظم لربه بقلبه والاقاظ ساقطة الاعتبار في حقته بخلاف شرب الخمر والقتل ونحوهما فان المفاسد محتملة فيها (قوله وابن عبد السلام) اي قوله ان القول لا تأثر له في المعاني ولا الذوات بخلاف الفعل فانه مؤثر (قوله هدد) بضم فكسر مثقلاً اي خوف كذلك (قوله يمدد) بضم ففتح مثلاً (قوله طلب) بضم فكسر (قوله فان يادرق) اي بالحلف (قوله والا) اي وان لم يغلب على ظنه ثم يديده ان لم يادرق (قوله فلا) اي فليس باكرام (قوله انه) اي لا يستداه بالحلف (قوله مطلقاً) اي عن التقييد بعدم غلبة ظن التهديد (قوله وبين) بفتحات مثقلاً (قوله والا) اي وان كان بحق شرعي (قوله وبه) اي الظاهر (قوله والا) اي وان كثر الصفع (قوله مطابقاً) اي عن تقييده بكونه لذي مروءة لانه ضرب مؤلم (قوله

ان تألم) بفتحات مثقلاً اي الوالد (قوله بها) اي عقوبة ولده (قوله درمة) اي دومة (قوله فائلا) حال من ابي قد القاسم (قوله اي) بفتح الهمز وشد الياء (قوله تعرض) بضم التاء وفتح الراء (قوله فحمله) اي قول ابن شاس (قوله فذكر) اي ابن عبد السلام (قوله انه) قول ابن شاس

(قوله عليه) أي الولد (قوله يهدى) المله (قوله فهو) أي النازل بالولد (قوله قتله) أي الولد (قوله لا منين) أي التعدى للاب وهدمة
(قوله في القاصر) خبر قول (قوله وهو) أي كون قول اصبح في القاصر (قوله قوله) أي اصبح (قوله لقوله) أي اصبح (قوله
يشك) بضم الياء (قوله ذلك) أي المذكور عن اصبح والبيدي (قوله لادونه) أي القتل (قوله فان قل) منه وم ان كثر (قوله
عنه) أي ماله رضي الله تعالى عنه (قوله لو انه) أي المكلف (قوله أخذ) بضم فكسر (قوله فهو) أي الخوف على المال
(قوله عليه) أي المال (قوله لقول) بفتح اللام مثني بالنون لاضافته ٢١٣ (قوله الاول) أي قول مالك

(قوله والثاني) أي قول
اصبح (قوله وهذا) أي جعل
قول ابن الماجشون تفسيراً
لهما (قوله وجعله) أي قول
ابن الماجشون (قوله لهما)
أي قول مالك واصبح رضي
الله تعالى عنهما (قوله قال)
أي ابن الماجشون (قوله
ثالثها) أي الاقوال ان كثر
أي واواها كراه مطلقاً
وثانيها ليس كراه مطلقاً
(قوله بالاولى) بفتح الهاء
(قوله وان كانت غموساً)
حال (قوله فيها) أي الغموس
(قوله تكفر) بضم قفح مثقلاً
(قوله وقتل) بضم فكسر
أي الاجنبي (قوله عليه)
أي تارك الحلف كاذباً (قوله
توقفه) أي التخليص (قوله
لخطرها) أي الغموس علة
لشرط عدم التوقف عليها
(قوله في نكاح الاكراه) أي
الذي اكراه الولي على عقده
(قوله اكرها) أي باكرها
الواطي والموطوءة (قوله
زنا) خبر الوطاء (قوله من
الواطي المكروه) بفتح زاء

قد يكون المله مقصوداً عليه وفديته هي للاب فهو في غير قتله معروض للامر بن فقول اصبح
في القاصر على الولد وهو ظاهر قوله درة عن ولده لاني التعدى للاب لقوله انما يعذر في الدرة عن
نفسه وقول البيدي انما هو في التعدى للاب اما في قتله فلا يشك في حقوقه للاب والام والوالد
والاخ في بعض الاحوال فلا ينبغي حل ذلك على الخلاف بل على التخصيص بحسب الاحوال اه
واجاب في التوضيح بان ابن شماس قصد قتل النفس لادونه أي واصبح قصد مادونه (او) بخوف
الاخذ (للماله) او اتلافه بكسر القاف (وهل ان كثر) المله الذي خاف عليه فان قل فليس الخوف
عليه اكرها قاله ابن الماجشون واستقر به ابن عبد السلام ومعه ابن بزيرو او لوقل قاله مالك
رضي الله تعالى عنه واكثر اصحابه في النواذر عنه لو انه ان لم يحلف اخذ بعض ماله فهو
كالخوف على البدن وقال اصبح ليس الخوف عليه اكرها (تردد) للمتأخرين في جعل قول ابن
الماجشون تفسيراً لقول مالك واصبح رضي الله تعالى عنهما يجعل الاول على الكثير والثاني
على القليل فالذهب على قول واحد وهذا لابن بشير ومن وافقه وجعله خلافاً لما فقيه ثلاثة
اقوال وهذا لابن الماجشون قال في التخييف بالماله ثالثاً ان كثر الاول مالك والثاني لاصبح
والثالث لابن الماجشون (لا) يكون المكلف مكرهاً بخوف قتل شخص (اجنبي) او اخذ ماله
بالاولى وتقدم في كلام ابن عرفة ان خوف قتل الوالد والاخ كراه في بعض الاحوال فيؤخذ
ان المراد بالاجنبي ماعدا الولد والوالد والاخ في بعض الاحوال (وامر) بضم فكسر أي
الخائف قتل الاجنبي ندباً (بالخلف) كاذباً (ليسلم) الاجنبي من القتل وتجب كفارة اليمين بالله
وتحويها وان كانت غموساً تتعلق بالاحوال وقد تقدم ان المعتمد فيها انهم اتكفروا نعتاً بالاحوال
او المستقبل وان لا نقول لا تكفروا لان تعلقت بمسئلة قبل وان كانت بطلاق او عتق او مشى لمكة
او نحوها لزمه ما حلف به فان لم يحلف وقتل فلا ضمان عليه لان طلب حلفه ندب فقط ووجوب
تخليص المستسلم شرطه عدم توقفه على عين غموس لخطرها ابن رشد ان لم يحلف لم يكن عليه حرج
(وكذا) أي الطلاق في كون الاكراه عليه بما تقدم (العتق والنكاح) ابن عرفة والوطء في نكاح
الاكراه اكرها زنا من الواطي المكروه لا المكروه واجازته بعد وقوعه اختياراً كنكاح موقوف
(والاقرار) على نفسه بمال او جنابة (واليمين) بالله او بعتق ونحوهما (وتحويه) أي المذكور
من بيع واجارة ووهن ونحوها (واما الكفر) أي الاتصاف به بقول او فعل (وسبه) أي سيدنا
محمد عليه الصلاة والسلام عطف خاص على عام لاشديته بعدم قبوله التوبة وكذا غيره من
سائر النبيين والملائكة المجمع عليهم والخور العين (وقذف المسلم) العنيف الحر وسب الصحابة بغيره

للدلالة اقتضاه على اختيار (قوله لا المكروه) أي وليس ربا من الموطوءة المكروهة (قوله واجازته) أي نكاح الاكراه (قوله بعد
وقوعه) أي نكاح الاكراه (قوله اختياراً) أي باختياراً بغير (قوله كنكاح) أي من مجبور بلا اذن وليه (قوله موقوف) أي على
اجازة وليه ومقتضاه صحة نكاح المكروه وتوقف لزومه على اجازته اختياراً بعد زوال الاكراه وسيأتي ما يفيد الخلاف
فيه (قوله غيره) أي سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله من سائر) أي باقي الخلق بغيره (قوله بغيره) أي القذف

(قوله جواز) أي تمكينهم من يرضيهم البطعمها (قوله لا باحتم) أي الميتة (قوله هذا) أي عديم الجواز (قوله على شيء الخ) صلة المكروه (قوله عليه) أي القتل صلة صبر (قوله وعلى موت الخ) معطوف على عليه (قوله فهو) أي وصبره أجل تفرغ على أي المكروه بالقتل الخ (قوله) ٢١٤ بخوف القتل صلة يجوز المتقي بلا (قوله فيجب عليه أي المكروه بتدبيره

(فإنما يجوز) أي المذكور من الكفر وسبه صلى الله عليه وسلم وقذف المسلم (أ) خوف (القتل) لنفسه وأما سب مسلم غير محامي بغير قذفه وقذف غير مسلم فيجوز أن يخوف غير القتل وشبهه في الجواز بخوف القتل فقال (كالمراة) التي (لا تجد ما) أي طعما (يسد) أي يحفظ (رمقها) أي حياتها في كل حال (الا) حال تمكين أنفسها (ان) أي رجل (يرضي بها) فيجوز لها تمكينه من نفسها بقدر ما يشبعها والظاهر أن مثل سدر رمقها سدر مق صيانتها أن لم تجد إلا أن يرضي بها أقدم على قوله أو قتل ولده ومعه موهوم لا تجد الخ عدم جواز مع وجود دميتها تسدر رمقها وهو كذلك لا باحتم المضرمة ومعه موهوم المرأة أن الرجل إذا لم يجد ما يسدر رمقه إلا أن يرضي بمرأة تعطيه ما يسدر رمقه فليس له ذلك نظر الانتشار وهو الظاهر والأمر إذا لم يجد ما يسدر رمقه إلا أن يلوط به فهل يجوز له تمكينه ارتكابا لا خوف الضررين أو لأن المرأة يباح الفعل فيها في الجملة بخلافه ويؤخذ هذا من تقديم الزنا بالاجنبية على الزنا بمحرم عند تحتم أحدهما (وصبره) أي المكروه بالقتل على شيء مما تقدم عليه وعلى موت من لم يجد ما يسدر رمقه أو خير صبره (أجل) أي أفضل له وأكثر ثوابا من أقدمه على شيء مما تقدم فهو واجب لما قبل الكاف أيضا (لا يجوز) قتل الشخص (المسلم) ولو رقية للمكروه بالفتح بخوف القتل فيجب عليه الصبر على قتل نفسه ومعه موهوم المسلم جواز قتل الكافر الذي يخوف القتل (و) لا يجوز (قطعه) أي المسلم يخوف القتل ولو أغلغ فيه من نفسه للقتل ولا يقطع أقله غيره وأما قطعه عضوا من نفسه فيجوز بخوف قتله ارتكابا لا خوف الضررين (و) لا يجوز له (أن يرضي) بمكرهه أو ذات زوج أو سيد بخوف قتله وأما بطاعة الزوج ولا سيماها فيجوز به فقط ابن عرفة الشيخ عن أصحابنا أن أكره على كفر أو شتم النبي صلى الله عليه وسلم أو قذف مسلم بقطع عضو أو ضرب يخاف تلف بعض أعضائه به لا تلف نفسه لا يجوز له ذلك إنما يسعه ذلك لخوف قتله لا غيره وله أن يصبر حتى يقتل وهو أفضل له سمنون وكذا لو أكره على أكل ميتة أو خنزير أو شرب خمر فلا يجوز له الاطوف قتله قال وأجمع أصحابنا وغيرهم على أنه لا يجوز له قتل غيره من المسلمين ولا قطعه بالأكره ولا على أن يرضي وأما على قطع يد نفسه فيسعه ذلك (وفي لزوم) بين حلفها على فعل (طاعة أكره) بضم الهمز وكسر الراء الحالف (عليها) أي اليمين بأن أكره بخوف مؤلم من قتل أو ضرب أو سجن أو قيد على أن يحلف بطلاق زوجته ثلاثا أو عق رقيقه أو صومه هاما أو حجه ماشيا أو صدقته بثلاث ماله على أنه لا يؤخر الصلاة عن مختار وقتها ولا يشرب مسكرا أو لا يسرق أو لا يرضي ولا يغش المسلمين لحلف خائفا فهل تلزمه اليمين وهو قول مطرف وابن حبيب ولا تلزمه وهو قول أصبغ وابن الماجشون (قولان) محلهما إذا حلف على مستقبلي كما مثلنا فان حلف على ماض مكره لم تلزمه اتفاقا كراهه على الحلف بأنه صلى الله عليه وسلم أو صام رمضان ولم يفعل ذلك وانفرد المستقبل يمكنه فعله وتر كبحلاف الماضي فإنه لا يمكنه البر فيه ومعه موهوم طاعة أن أكره على يمين معصية كشراب مسكرا أو زنا أو قتل أو مباح كدخول دار أو سوق لم تلزمه اتفاقا وشبهه في القولين

بقوله على قتل مسلم تقربح على لا قتل المسلم (قوله فيمكن) بضم ففتح فكسر منقلا أي المكروه بالفتح وجوبا (قوله به) أي خوف قتله (قوله أكره) بضم الهمز وكسر الراء (قوله بقطع عضو) صلة أكره (قوله وأضرب) عطف على قطع (قوله به) أي الضرب (قوله ذلك) أي المذكور من الكفر وسب النبي صلى الله عليه وسلم وقذف المسلم (قوله يسعه) أي يجوز له (قوله لا لغيره) أي خوف قتله (قوله يقتل) بضم الياء وفتح الاء (قوله وهو) أي صبره (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله على أنه) أي المكلف (قوله بالأكره) أي ولو بالقتل بدل من حذف المعمول (قوله ولا على أن يرضي) أي بمكرهه أو ذات حليل (قوله فيسعه ذلك) أي قطعهما بالقتل ارتكابا لا خوف الضررين (قوله الحالف) تفسير لنا تب فاعل أكره المستتر فيه ولم يبرز مع جريانه على غير الموصوف لأن الابس (قوله بأن أكره) بضم الهمز (قوله من قتل الخ) بيان لمؤلم (قوله على أن

فقال

يخاف الخ صلة أكره (قوله على أنه) أي المكلف الخ صلة يخاف (قوله خائفا) حال من فاعل حلف (قوله

مكرها) بالفتح حال من فاعل حلف (قوله ولم يفعل ذلك) أي الخوف عليه حال (قوله وشبهه) بفتح ش مثقلا

(قوله اسم) خبر الكاف (قوله حالها) أي الإجازة (قوله لا يصح) بضم ففتح مثقلا (قوله أو لا) بشد الواو (قوله وعلى هذا) أي المضي (قوله من يوم الإيقاع) خبر الأحكام (قوله النكاح) أي بأكراه (قوله نسخه) أي النكاح بأكراه (قوله المكروه والمكروهة) بالفتح فيهما (قوله المقام) بضم الميم أي الاستقرار (قوله لانه) أي ٢١٥ نكاح الأكره (قوله اذا

أمن) أي المكروه بالفتح (قوله وكذا) أي الزوج المكروه في جواز إجازته بعد أمنه (قوله يحدثان) بكسر فسكون أي قرب (قوله ذلك) أي عقد الأكره (قوله لقوله) أي المصنف عليه لتقدير نفوذ (قوله واعتبر) بضم التاء وكسر الموحدة (قوله ولايته) أي الزوج (قوله عليه) أي المحل (قوله حال) نائب فاعل اعتبر (قوله المرجوع) نعت قول (قوله وقول) عطف على الشافعي (قوله عليه) أي التعليق (قوله وأما الأولى) بضم الهمزة أي قوله عند خطبتها أي طالق مقابل أي القائل إن دخلت الخ (قوله بساط) خبر وقوع (قوله نيته) أي التعليق (قوله لما) بكسر اللام عليه لقوله (قوله من شروطها) بيان لما (قوله وهي) أي المحل واثنتان اثنتان خبره (قوله وشروطه) أي المحل (قوله انشائه) أي الطلاق (قوله لا ممتنع وجود حال) بشد اللام عليه لشروطه مقارنة انشائه (قوله فيها) أي المدونة (قوله قبله) أي الغد (قوله على تزويجها) صلة علق (قوله

فقال) كإجازته) أي المكروه بالفتح على طلاق أو عتق من إضافة المدة وإفادته والكاف في قوله (كالطلاق) والعاقبة الواقعة منه حال إكراهه عليه اسم بمعنى مثل مفعول إجازته حال كونه (طائما) بعد زوال الإكراه فهل يلزمه ما أجازته نظر الطوع حالها أولا يلزمه لانه الزم نفسه مالم يلزمه ولان الواقع فاسد لا يصح بعد وقوعه قولان لصحون قال أولا بعدم الزوم ثم رجوع إلى الزوم (والاحسن) منهم ما عند بعض الشيوخ (المضي) أي الزوم وعلى هذا أحكام الطلاق كالمدة من يوم الإيقاع لانه يوم الإجازة ولا يدخل النكاح تحت الكاف فلا بد من فسحه في التوضيح أجمع أصحابنا على بطلان نكاح المكروه والمكروهة ولا يجوز المقام عليه لانه لم ينعقد صحون ولو انقضى لبطل لانه نكاح فيه خيار وفي قياس بعض مذهب مالك رضي الله تعالى عنه ان للمكروه أمضا ذلك النكاح اذا أمن وكذا الأولياء المرأة المكروهة وفي قياس بعض مذاهبهم انما يجوز إجازة المكروه يحدثان ذلك (ومحله) أي الطلاق (ما) أي عصمة فائتة بالزوجة شرعا (ملك) بضم فكسر وذكر العائد مراعاة للنظم (ما قبله) أي نفوذ الطلاق لقوله لا في واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ ان ملكها حقيقة قابل (وان) كان (تعليقا) أي معلقا عليه هذا قول مالك رضي الله تعالى عنه المرجوع إليه وفاقا لأبي حنيفة وخلافا للشافعي رضي الله تعالى عنهم وقول مالك المرجوع عنه ان كان التعليق صريحا كان تزويجك فانت طالق بل وان دل عليه البساط (كقوله) أي الخطاب (لأجنبية) حال خطبتها (هي) أي الخطوبة (طالق) وصلة قوله (عند خطبتها) بكسر الخاء المعجمة أي التماس نكاحها من وليها بسبب تغلبة مهرها مثلا (وان دخلت) بكسر التاء ان كانت المرأة حاضرة وخطبها أو بسكونها ان كانت غائبة ومنعول دخلت محذوف ليعلم الدار وغيرها أي فانت طالق (وقد نوى) أي انما ان دخلت فهي طالق (بعد نكاحها) وأما الأولى فوقع التطبيق عند الخطبة بساط دال على التعليق من غير نية اذ لو نوى بعد نكاحها لم يحتج لقوله عند خطبتها فانه غ فاقسام التعليق ثلاثة أحدها باللفظ كان تزويجت فلانه فهمي طالق ولم يصرح به المصنف لوضوحه الثاني فلانة طالق ونوى بعد نكاحها الثالث تعليق باللسان كقوله عند خطبتها هي طالق لاسمعه من شروطها وشروط أهلها ابن عرفة الثاني أي من شروط الطلاق التي عبر عنها ابن شاس وابن الحاجب بالاركان المحل وهي العصمة وشروطه مقارنة انشائه حقيقة أو تقدير الامتناع وجود حال بدون محل فيها مع غيرها لو قال لأجنبية انت طالق أو طالق غدا فتزوجها قبله لم يلزمه الا ان يريد ان تزويجك وكذا انت طالق ان تكلم فلانا وكله بعد تزويجها (و) ان تزويج التي علق طلاقها على تزويجها باللفظ أو البساط أو على دخولها ونوى بعد نكاحها (تطلق) بفتح الفوقية وسكون الطاء وضم اللام أي تصبح طالقا (عقبه) أي العدة في الأوليين والدخول في الثالثة (وعليه) أي الزوج لكل منهن (النصف) من صداقها ان دخلت الثالثة قبل ثبانه بها والأفعاليه جميع صداقها باللفظ) صلة علق (قوله أو على دخولها) عطف على على تزويجها (قوله ونوى بعد نكاحها) قيد في أو على دخولها (قوله في الأوليين) بضم الهمزة أي التي علق طلاقها على تزويجها باللفظ والتي علقها طلاقها على تزويجها باللسان (قوله في الثالثة) أي التي علق طلاقها على دخولها (قوله والا) أي وان كان دخلها

(قوله ولو بعد العقد) قبالة في التسمية (قوله والبناء) عطف على التسمية (قوله من التوضيح) بيان لهذا المحل (قوله عن) بفتحات مثقلاى المعلق ٢١٦ للطلاق على الزوج (قوله تكرر) اى الطلاق (قوله عليه) اى المعلق (قوله

وهذا في نكاح التسمية ولو بعد العقد ولا يثنى عليه في التفويض حيث يلزمه الطلاق قبل التسمية والبناء وكلما بعد على من علق طلاقها على تزوجها اطلاق ويلزمه النصف (الا) عده عليها (بعد ثلاث) من المرات مرة لزوج فلا تطلق ولا نصف عليه اعدام العصمة وفساد العقد اجماعا (على الا صوب) عند التونسي وعبد الحميد وغيرهما وظاهر كلام ابن المواز لزوم النصف غ ذكر هذا الفرع في هذا المحل من التوضيح فقال لو أثنى في لفظه بما يقتضى التكرار فقال قبل النكاح كله تزوجت فلانة فهي طالق فظاهر كلام ابن المواز انه يلزمه نصف الصداق ولو بعد ثلاث تطليقات وقال التونسي وعبد الحميد وغيرهما الصواب انه لا يثنى عليه بعد الثلاث اه والذي لا يصحق في شرح الموازية اذا عين قبيلة تكرر عليه كلما تزوج منها ويلزمه نصف الصداق كلما عقد النكاح في واحدة منهم الا ان يتكرر نكاحه في واحدة ثلاث مرات فيتزوجها رابعة قبل ان تزوج زوجا فلا يلزمه لها صداق لانه نكاح باطل وهي مطلقة ثلاثا تزوجها قبل زوج وفارقها قبل البناء فلا صداق لها اه قال صاحب المنهاج هذا اذا لم يعتز عليه الا بعد الوقوع وقال ابن مخرز عند ابن المواز يلزمه النصف كلما تزوجها ولعله يريد في الموضع الذي يثبت ما لم يستكمل الثلاث او بعد استكمالها وبعد زوج لان العقد لا يثبت بعد الثلاث فاذا لم يثبت العقد فلا يجب الصداق (ولو دخل) الزوج بالزوجة التي علق طلاقها على العقد عليها (ف) الصداق (المسمى) بفتح الميم الثانية ان كان والا فصداق المثل يلزمه (فقط) وقال ابن وهب عليه المسمى ومثل نصفه الذمف باطلاق عقب العقد والمسمى بالوطء ووجه المشهور ان كل وطء اسند لعقد فلا يوجب زائدا عما اوجبه العقد ثم شبهها للفقهاء فقال (ك) زوج (واطلق) زوجته التي علق طلاقها على شيء (بعد حنثه) في تلبيةه بحصول المعلق عليه (و) الحال انه (لم يعلم) بالحنث قبل وطئه فعليه المسمى فقط ولو تكرر وطؤه ومفهوماه انه ان وطئها بعد حنثه فيما تعدد عليه المهر به عدد الوطء الحرام الذي لا شبهة له فيه ان لم تعلم بحنثه او اكرهها او افلا شيء لها الا انها حية بذرائع ابن عرفة وفيها ان نكحتك فأنت طالق فتزوجها الزمة طلاقها ولها نصف المسمى فان بنى ولم يعلم فعليه صداق واحد لا صداق ونصف كن وطئ بعد حنثه ولم يعلم وليس عليها عسدة وفاة ان مات انما عليها ثلاث حبض وسمع ابو زيد كتب صاحب الشرطة لابن القاسم فيمن دخل بامرأة حائض بطلاقها البتة ان تزوجها فكتب اليه لا تفرق بينهما بل يغنى عن ابن المسيب ان رجلا قال حلفت بطلاق فلانة ان تزوجتها فقال تزوجها وانما حلفت في رقبتي ورع ان لمخزومي ممن حلف على امره بمثل هذا ابن رشد مشهور المذهب انه يفرق بينهما على كل حال وان دخلوا مراعاة ابن القاسم الخلاف فيه شدوذا بو عمر بن عبد الله بن زيد عن ابن القاسم اثنى ابن وهب وقال نزلت بالمخزومي فأنما مالك بذلك وقاله محمد بن عبد الحكم وحكى عن ابن القاسم انه توقف فيه في آخر أيامه وقال كان عامة مشايخ أهل المدينة لا يرون به بأسا وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في نحو هذا القول احاديث كثيرة الا انها معلولة عند المحدثين

منها) اى القبيلة التي عينها (قوله منهم) اى نساء القبيلة التي عينها (قوله فلا يوجب) اى الوطء (قوله فيها) اى الزوجة (قوله والا) اى وان علمت واطاعت (قوله وفيها) اى المدونة (قوله وليس عليها عسدة وفاة) ان مات (عدم) الزوجية (قوله ثلاث حبض) اى استبراء من الوطء لان استبراء الحرة كعدها الا في لعان وزنا وردة (قوله صاحب الشرطة) بضم الشين المجعولة وسكون الراء اى حاكم السياسة (قوله فكتب) اى ابن القاسم (قوله اليه) اى صاحب الشرطة (قوله فقال) اى ابن المسيب (قوله وزعم) اى ابن القاسم (قوله حلف) اى ابوه (قوله بمثل هذا) اى ان تزوجها ففهي طالق اى ثم تزوجها واقر على زواجها حتى ولدت له المخزومي (قوله الخلاف) مفهول مراعاة المضاف لفاعله (قوله فيه) صلة الخلاف (قوله شدوذ) خبر مراعاة (قوله بمثل) صلة اثنى (قوله وقال) اى ابن وهب (قوله بذلك) اى عدم التفريق (قوله وقاله) اى عدم

التفريق (قوله حكى) بضم فكسر (قوله انه) اى ابن القاسم (قوله توقف) بفتحات مثقلا (قوله فيه) اى ومنهم (قوله وقال) اى ابن القاسم (قوله به) اى تزوج من علق طلاقها على تزوجها (قوله روى) بضم فكسر (قوله انها) اى الاحاديث (قوله بعضها) اى الاحاديث (قوله احسنها) اى الاحاديث (قوله خرج) بفتحات مثقلا

(قوله على تزويجها) صله المحلوف (قوله للعالم) صله جواز (قوله ومنعه) اي نكاحها له عطف على جواز (قوله مضيه) اي نكاحها للعالم (قوله رابعها) اي الاقوال (قوله الوقف) اي التوقف في جواز وعدمه (قوله او بدونه) اي التعليق (قوله وان كان صفة منطقيا) حال (قوله والا) اي وان لم يبق مدة ينتفع بالزواج ٢١٧ فيها عادة (قوله هذا) اي عدم لزوم

(قوله وخرج) بفتحات مثقلا
(قوله لزومه) اي الطلاق
مع عموم النساء (قوله عموم
اللزوم) اي في الابتكار
والثبوت (قوله رد) بضم
الراء وشدة الدال اي التخرج
(قوله آل) بدلهمزاي
صار (قوله هذا) اي الجواب
(قوله في صورة التفصيل)
اي قوله كل ثيب يتزوجها
حرام بعد كل بكر يتزوجها
حرام (قوله منعه) اي
العموم في صورة تفصيل
(قوله اما اللفظ الاول)
ككل بكر يتزوجها حرام
(قوله فواضح) اي عدم
عمومه لعدم تناوله الثيبات
(قوله واما الثاني) اي
ككل ثيب يتزوجها حرام
(قوله في ذلك) اي القول
في عدم العموم (قوله
تناوله) اي الثاني (قوله
الجنس) اي النساء (قوله
وهو) اي البعض الذي
لم يتناول الثاني (قوله
متعلق) بفتح اللام اي
مدلول اي الابتكار (قوله
الاسقاط) اي عدم لزوم
مع عموم النساء (قوله وهي)
اي المشقة (قوله هنا) اي

ومنهم من صحح بعضها ولم يرو عنه صلى الله عليه وسلم ما يحلها احسنها ما خرج فاسم قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا من بعد نكاح وروى لا طلاق قبل نكاح وروى
لا طلاق فيما لا تملك قلت في احكام عبد الحق ابوداود عن مطرف الوراق عن عمرو بن شعيب
عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق الا فيما تملك ولا تملك الا فيما تملك
ولا يبيع الا فيما تملك ولا وفاء نذر الا فيما تملك قال البخاري هذا اصح شيء في الطلاق قبل النكاح
ثم قال ابن عرفة في جواز نكاح المحلوف بطلاقها على تزويجها للعالم ومنعه مع مضيه بالمعقد
او بالبنار اربعها يفسخ ابدا وخامسها الوقف وعزاها للقائلين فانظر وشبه في لزوم الطلاق
المستفاد من قوله كقوله لاجنبية الخ فقال (كان) طلق من يتزوجهن و (ابقي) المطلق لنفسه
(كثيرا) من النساء لم يطلقهن سواء كان طلاقه بتعليق شحوان فعلت كذا او ان لم افعله فكل
امرأة تزوجها طالق الا من اقليم كذا او الا بعد عام او بدونه فحوكل امرأة تزوجها طالق
الا من اقليم كذا او الا بعد شهر وسواء كان ما بقاء مساويا لما حلف عليه او لا وبين ابقاء الكثير
بقوله (بذكر جنس) لغوي وان كان صفة منطقيا ككل تركبة يتزوجها طالق (او) بذكر
(بلد) ككل مصرية يتزوجها طالق (او) بذكر (زمان يبلغه) اي يصل اليه (عمره ظاهرا) اي
يشبه حياته اليه غالباً وهذا يختلف بحسب اختلاف عمر الحالف من شبوية و ككهولة
وشيوخة ككل من يتزوجها في هذا العام طالق واحترز بقوله يبلغه عمره ظاهرا عن فحوكل
امرأة يتزوجها الى تسعين سنة طالق فلا تلزمه هذه اليمين ويشترط في اللزوم ايضا ان يبقى مدة
بعد ما يبلغه عمره ظاهرا ينتفع بالزواج فيها عادة والا فلا يلزمه ابن عرفة وعلى المشهور ان عم
النساء دون قيد يلزمه العرج ابن بشير هذا نص المذهب وخرج بعضهم لزومه من رواية عموم
اللزوم فيمن قال كل ثيب يتزوجها حرام بعد قوله كل بكر كذا وان العموم المقصود اشد
من العموم الذي آل اليه الامر قلت هذا اعتراف بتصور العموم في صورة التفصيل والحق
منعه اما اللفظ الاول فواضح واما الثاني فكذلك ضرورة عدم تناوله بعض الجنس وهو متعلق
اللفظ الاول وعله الاسقاط على هذه الرواية انما هي المشقة الناشئة عن اللفظ العام وهي هنا
عن لفظ خاص فنزجده العلة بحال واذا ابقى كثيرا بذكر جنس او بلد او زمان يبلغه عمره ظاهرا
وكان منزوجا (لا) تلزمه اليمين (فمن تحته) اي في عصمة الحالف من الزوجات فلا تطلق عليه
بهذه اليمين بناء على ان الدوام ليس كالا ابتداء والفرق بين هذا وبين من حلف لا يركب او لا يلبس
وهو راكب او لا يلبس ودوام كالا ولا يلبس ان حقيقة التزوج انشاء عقد جديد ولم
يتحقق هذا فيمن تحته وليست حقيقة الركوب واللبس قاصرة على انشاءهما فان كان نوى
انشاءهما فلا يحنث بدوامهما وقررت بضعف الالتزام في النكاح بقول اكثر الناس
لا يلزمه فلا تلزمه فيمن تحته في كل حال (الا اذا) بانها بعد يمينه ثم (تزوجها) قد دخل في يمينه

٢٨ من في في صورة التفصيل (قوله به) اي دوام الركوب واللبس (قوله انشاءهما) اي الركوب واللبس
(قوله بدوامهما) اي الركوب واللبس (قوله وقررت) اي بين من تحته ودوام الركوب واللبس (قوله بضعف) صله بفرق (قوله
في النكاح) اي الطلاق المعلق على النكاح (قوله بقول اكثر الناس) اي الاثمة بضعف (قوله فلا تلزمه) اي اليمين

أقوله وان كانت تطلق عقبه (أى العقد عليها حال (قوله وفائدة) أى العقد عليها (قوله والام) أى وان كانت الاداة التى علق بها تقتضى التكرار (قوله به) ٢١٨ أى وله نكاحها (قوله ان ما لا يترتب عليه مقصوده لا يشرع)

ان شملها لفظه ابن عرفة ولو علق التحريم بما يفي كثير الزم ولا تدخل الزوجة الا اذا بان
وشملها لفظه (وله) أى من علق طلاق امرأة على تزوجها (نكاحها) أى العقد عليها وان كانت
تطلق عقبه على المشهور وفائدة حل عينه فيتزوجها لعقب طلاقها ولا تطلق عليه اذا كانت
الاداة التى علق بها الاقتضى التكرار والا فلا يساح له نكاحها اذا فائدة فيه حينئذ غ اشار به
اقول ابن راشد ان مقتضى المذهب انه يساح له زواجها وتطلق عليه عقبه والقيام انه لا يساح له
زواجها للقاعدة المقررة ان ما لا يترتب عليه مقصوده لا يشرع والمقصود بالنكاح الوطء وهو غير
حاصل بهذا العقد والى هذا ذهب بعض الفقهاء قال وهو بمنزلة قول المرأة تزوجك على انى
طالق عقب العقد فانه لا يجوز ولا يستحق عليه صداق ان تزوجه ولا فرق بين كون الشرط منها
او منه فانه فائدة وهى انه يتزوجها عقب طلاقه ان شاء الا ان يعلق ذلك بلفظ يقتضى
التكرار مثل كلما فلا يساح له زواجها اه وقيل فى التوضيح (و) له أى الحر الذى يولد له وهو
واحد اطول الحرة (نكاح) أى تزوج النساء (الاماء) المملوكات لمن يستقر ملكه على اولادهن
(فى) أى بسبب قوله (كل حرة) تزوجه انتهى طالق اذا خشى على نفسه العنت تنزيلا ليمينه
منزلة عدم الطول للحرة لازوم يمينه فى الحرث بابقائه الاماء عند ابن القاسم وابن حبيب (ولزم)
التعليق (فى) المرأة (المصرية) مثلا غ ليس صورتها كل مصرية تزوجه طالق اه اى لا
تقصر صورتها على ذلك فتصور بذلك وبين حلف لا يتزوج مصرية او من مصر مثلا لاستفادة
التكرار من تعليق الحكم بالوصف وان لم يأت باداة تكرار واصله لزم (فيم) أى امرأة (ابوها)
كذلك أى مصرى ولو كانت امها غير مصرية وولدت فى غير مصر لان الولد ينسب لايه دون
امه قال الله تعالى ادعوههم لا بآبائهم وانما هم فى الاولى سبيبة (و) لزم فى المرأة (الطارئة)
على مصر (ان تخلقت) أى اتصفت غير المصرية الطارئة على مصر (بخلقهن) بضم الخاء
المجبة واللام أى بصفتها المصريات اذ لا تدخل لمصر فى الذات وانما دخلها فى الصفات فن تخلق
بخلق اهلها كمن ولد بها ومفهوم الشرط ان من لم تخلق بخلقهن لا تدخل فى المصريات وان
طلقات اقامتها بها والذى فى نص مخنون انقطعت عن البادية بتخلقت بخلقهن فان فسر
الانقطاع عن البادية بتخلقها باخلاق المنطقة الميهم ساوى كلام المصنف والا فلا وهل المراد
الاخلاق التى تعمى المصرية بهما قلوب الرجال او الاخلاق التى تحمل على الاحتساب وهذا هو
الظاهر ولا يبعد اراؤهم ما معا (و) ان حلف لا يتزوج (فى) نحو (مصر يلزم) التعليق (فيم) من
يتزوجها فى (عملها) أى البلاد الداخلة فى حكمها (ان نوى) بمصر ما يعم عملها او جرى به عرف
او دل عليه بساط وسوا تزوج فيها بمصرية او غيرها (والا) أى وان لم ينو ما يعم عملها ولم يجز به
عرف ولم يدخل عليه بساط بان نوى خصوصها ولا يلية له (فلمحل لزوم) السعى الى (الجمعة) ثلاثة
اميال وربع ميل فى صورتين عند ابن القاسم وابن الماسخون وابن كنانة يلزمه فى الصورة
الثالثة لخدمته تقصر فيه الصلاة وهو غائبة واربعون ميلا اصبح وهو القياس (وله) أى الحالف
لا يتزوج فى مصر (المواعدة) على الزواج فى غيرها المصرية او غيرها لان المراسى عقد النكاح
والمواعدة ليست عقدا (لا) يلزمه شئ (ان عم النساء) الحرث والاماء والشيئات والابكار

بيان للقاعدة المقررة
بجذف من (قوله والى
هذا) أى منع نكاحها صلا
ذهب (قوله وهو) أى
العقد عليها مع طلاقها
عقبه (قوله فانه) أى
المقصد بشرط الطلاق عقبه
(قوله منها) أى المرأة (قوله
او منه) أى الرجل (قوله
له) أى العقد على من علق
طلاقها على تزوجها (قوله
قبلة) بكسر الموحدة (قوله
وهو واحد الخ) حال (قوله
اذا خشى الخ) شرط فى جواز
نكاحه الامم (قوله تنزيلا
الخ) على لجواز نكاحه امه
اذا خشى ذلك (قوله لازوم
يمينه فى الحرث) على للتنزيل
(قوله بابقائه الاماء) على
لازوم اليمين فى الحرث (قوله
التكرار) أى للعنت وعموم
اليمين فى كل مصرية (قوله
بالوصف) أى الانتساب
لمصر المفهوم من الصيغة
(قوله الاولى) بضم الهمز
أى الداخلة على المصرية
(قوله سبيبة) أى والثانية
ظرفية فساغ تعلقهما بلزم
(قوله ولزم) أى التعليق
(قوله بها) أى مصر (قوله
فيها) أى مصر (قوله فى
الصورتين) أى نية
خصوصها وعدم النية
(قوله الثالثة) أى عدم النية

الحضريات والبسديات بان قال كل امرأة يتزوجها طالق وان فعلت == داقيل امرأة
يتزوجها طالق وفعل المحلوف عليه فلا شيء عليه لرفع الحرج والمشقة قال الله تعالى وما جعل
عليكم في الدين من حرج ولم يعتبروا امكان التسري لانهم اليست كل زوجة في التحسين والضبط
ولأنه بعض النفوس منها فان قلت سياتي ان من قال لزوجة كل امرأة تزوجها عليك طالق
يلزمه مع انه عم النساء قلت لزمه وان عم النساء لان له مذوحة طلاق المحلوف لها طلاقا ثانيا
(او ايقى) الخائف بطلاق من يتزوجها عددا (قليل) في نفسه ككل امرأة تزوجها الاقلية
او بنات فلان او من قرية كذا وهي صغيرة جدا ومثل لا بقاء القليل فقال (ككل امرأة
تزوجها الا تفويضا) طالق فلا شيء عليه ظاهره ولو تيسر له التفويض ولو عسدم معتاده اقلته
واما ان قال كل امرأة تزوجها تفويضا طالق فيلزمه لا بقاءه كسرا وهي التسمية (او) كل
امرأة تزوجها طالق الا (من قرية صغيرة) دون المدينة المنورة باوفا == كسرها عليه
الصلاة والسلام بحيث لا يجزئ فيها من تليق به (او) قال كل امرأة تزوجها طالق (حتى
انظرها) اي الان انظرها (فعسى) فلا شيء عليه وله ان يتزوج من شاء ولا تعلق عليه
ولو لم يخش العنت لانه كمن عم النساء (او) انقلت بمنسه من الخصوص للعموم كمن علق
طلاق (الابكار) على تزوجهن بان قال كل بكرا تزوجها طالق (بعد) تعليق طلاق (كل
ثيب) على تزوجها بان قال كل ثيب تزوجها طالق (او بالعكس) بان قال == كل بكرا
تزوجها طالق وكل ثيب تزوجها طالق فلا يلزمه في الثاني منه ما على الاصح لانه هو الذي
جعل به الحرج ويلزمه الاول على الاصح وقيل يلزمه فيه ما وقيل لا يلزمه فيه ما حكاه
ابن الحارث وغيره قال في التوضيح عن ابن راشد والاول هو الجارى على المشهور
وقال ابن عبد السلام هو ظاهر الاقوال لدوران الحرج مع اليقين الثانية وجودا وعدمها ولو حرم
الثيبات وابقى الابكار فجوز عنهن لعلاوتهن فاذا ظهر انه ان خشى العنت ولم يقدر على التسري انه
يجوز له نكاح ثيب (او) علق طلاق كل من يتزوجها في اجل يبلغه عمره ظاهرا او (خشى) الخائف
على نفسه (في المؤجل) بضم الميم وفتح الهمز والجيم مشددة بان قال كل امرأة تزوجها في هذا
العام طالق ومفعول خشى قوله (العنت) بفتح العين المهملة والنون اي الزنا في العام (ومعذر)
بفتح ميمه قل لا يمكنه (التسري) فله تزويج حرقة لثمة خطرة الزنا وخفة امر التعليق بقول
الاكثر بعدم لزومه ابن عرفة وفيها ان قال كل امرأة تزوجها الى ثلاثين اواربعين سنة فهي
طالق لزمه ان امكنت حياته لما ذكره ان خشى العنت ولم يكن له مال يتسرى به فله ان يتزوج
ولا شيء عليه ولو ضرب اجل يعلم انه لا يبلغه او قال الى ما تاتي سنة لم يلزمه الباجي التعمير في ذلك
تسعون عاما ومحمد بن القاسم العشرون عاما كثيرا فله ان يتزوج اصبح بعد نكاحه وتعفف
ابن وهب واشبه لا يتزوج في ثلاثين وان خاف العنت مالا ترضى الله تعالى عنه يتزوج فيها ان
خاف العنت ابو زيد عن ابن القاسم ان قدر فيها على التسري فلا يتزوج وكذا ان لم يجده الا ان
يخاف العنت انظر قمامه (او) قال (آخر امرأة) تزوجها طالق فلا شيء عليه ابن القاسم لانه
كن عم جميع النساء لانه كلما تزوج امرأة احق ان تكون آخر اقل فرق بينه وبينها لم يستقر
ملكه على امرأة هذا هو المذهب وما بعده مذهب ضعيف وهو قوله (وصوب) بضم الصاد المهملة
وكسر الواو مشددة (وقوفه) اي منع الخائف (عن) وطء الزوجة (الاولى) بضم الهمز اي التي

(قوله لانها) اي السرية
(قوله منها) اي السرية (قوله
وان عم النساء) حل (قوله
لقلته) اي التفويض
(قوله لانه) اي الثاني (قوله
والاول) اي اللزوم في الثاني
(قوله هو) اي الاول (قوله
عنهن) اي الابكار (قوله
وفيها) اي المدونة (قوله
فيها) اي الثلاثين (قوله
لانه كمن عم النساء) علة
لا شيء عليه (قوله لانه كلما
تزوج الخ) علة لانه كمن
عم النساء

(قوله اولاً) بشد الواو (قوله في ضرب الاجل) ملة كاف التشبيه (قوله طالق) بضم فكسر مثقلاً (قوله هذا) اى وهو في الموقوفة كاللوى (قوله لتبين انها مطلقة ٢٢٠ قبل البناء) علة للزوم نصف الصداق وعدم الارث (قوله ويلغزبها)

اى من ثلاث جهات (قوله وقف) بضم فكسر (قوله والا) اى وان لم يتزوج (قوله فلا) اى لا بأخذ الموقوف ولا يتكامل الصداق (قوله علم) بضم فكسر (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله وعليه) اى للزوم (قوله وقف) بضم فكسر (قوله ولها) اى الثانية رفعة له عدم وطئه لقدرته عليه (قوله بثالثة) اى تزوجها (قوله ولها) اى الثالثة رفعة الخ (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله بان قال) ابن دحون صلة اعتراض (قوله وهل) بكسر الهاء اى غلط (قوله الشيخ) اى ابن دحون (قوله لان المسئلة) اى آخر امرأة تزوجها طالق (قوله لا الاولى) اى فلا يوقف حل وطء الاولى على وطء الثانية (قوله ان تطلق) اى الثانية (قوله وهو) اى الاقل (قوله وقوعه) اى الطلاق (قوله به) اى الطلاق (قوله والاوّل) اى ايجابه طلاقاً (قوله الثانى) اى ايجابه عدم وقوع طلاق بين بطلاق (قوله به) اى الطلاق (قوله مشروط)

تزوجها اولاً (حتى ينكح) اى يتزوج زوجته (ثانية) فيحل له وطء الاولى (ثم) يمنع من وطء الثانية (كذلك) اى منعه من وطء الاولى حتى ينكح ثالثة فيحل له وطء الثانية وهكذا ابداً وهذا قول معنون وصوبه ابن راشد وظاهره ابقافه ولو قال ان لا تزوج ابداً وظاهر انه يعمل بقوله لانه ضرر عليها (و) ان تضررت المرأة الموقوفة عنها من ترك وطئها ورفعته (فهو) اى القائل آخر امرأة الخ (فى) المرأة (الموقوفة) عن القائل صلة كاف التشبيه فى قوله (كاللوى) بضم الميم وكسر اللام اى الخالف على ترك وطء زوجته اكثر من اربعة أشهر وهو حراً واكثر من شهرين وهو عبد فى ضرب اجل الا يلا من يوم الرفع لانه لم يخلف على ترك الوطء فاذا انقضى ولم ترض بالاقامة معه يدون وطء طاق عليه والاوى تأخير هذا عن قول اللخمي الا ترى ليقيد رجوعه اليه ايضا واذا مات زمن الايقاف فله انصف الصداق ولا ترثه اثنتين انها مطلقة قبل البناء ولا عدة عليها ويلغزبها فيقال مات زوج عن زوجة حرة مسلمة بنكاح صحيح بصداق مسمى واخذت نصفه ولا ترثه ولا تعتد منه ابن الماجشون ان تزوج امرأة فماتت ووقف ارثه منها فان تزوج اخذته وتكمل صداقها والا فلا ويلغزبها من ثلاثة أوجه (واختار) اى اللخمي الايقاف عن السابقة حتى يتزوج بعدها فى كل سابقة (الافى) الزوجة (الاولى) بضم الهمزة فلا يوقف عنها لما قال آخر امرأة علم انه لم يعاق طلاق الاولى ابن عرفة ولو قال آخر امرأة تزوجها طالق فى لغوه ولزومه قول ابن القاسم ومحمد مع معنون وعليه يوقف عن الاولى حتى يتزوج غيرها فصله وكذا الثانية والثالثة زاد معنون ولن وقف عنها رفعة لعدم وطئه لقدرته عليه بتزوج ثالثة ولها بثالثة ولها اربعة ابن رشد نحو ولابن الماجشون قال وان ماتت من وقف عنها وقف ميراثه منها فان تزوج ثالثة اخذته وان ماتت قبل ان يتزوج رد لورثتها وان طاق عليه بالايلاء فلا يرجعه له لعدم بئانه الشيخ ان مات فى الوقف قبل بئانه فلا ترثه ولها انصف المهر فقط ولا عدة لوفاته ثم قال واعترض ابن دحون قول معنون بان قال اذا وقف عن وطء الاولى ثم تزوج لم يبع له وطء الاولى حتى يطل الثانية كن قال انت طالق ان لم تزوج عليك فيمنع منها حتى يتزوج غيرها ويطل ليعبر فى عيینه وليس له وطء الثانية لاحتمال انها آخر امرأة يتزوجها فهو ممنوع من وطء الثانية حتى يتزوج ثالثة وكذا يلزم فى الثالثة والرابعة فلا يتم له وطء البتة ابن رشد هذا اعتراض غير صحيح وهل فيه الشيخ على رسوخ علمه وثنا بذهنه ولا معصوم من الخطا الامن عصمه الله تعالى لان المسئلة ليست كمسئلة من قال انت طالق ان لم تزوج عليك وانما هى كمسئلة من قال ان تزوجت عليك فهى طالق لانه لم يطلق الا الثانية لا الاولى فوجب ان تطلق باقل ما يقع عليه اسم زوج وهو العتيد على قولهم الخفت يدخل باقل الوجوه والبرائة بكمل باكل الوجوه قلت الاظهر ما قاله ابن دحون ويانه ان تزوج الثانية اما ان يوجب طلاقاً او عدم وقوعه بيمين به والاوّل باطل اتفاقا فتعين الثانى وكل تزويج يوجب عدم وقوع طلاق بيمين به مشروط بالبناء فيه اصله الخالف بالطلاق ليتزوجن وقول ابن رشد فوجب ان تطلق باقل ما يقع عليه اسم زوج وهم ثلاثفاق على ان التزوج فى المسئلة لا يوجب طلاقاً لم يتيقن كونه آخراً والقرض

خبر كل (قوله فيه) اى التزويج (قوله اصله) اى قولنا بكل تزويج الخ (قوله وهم) بفتح الهاء اى غلط خبر قول عدم (قوله فى المسئلة) اى آخر امرأة تزوجها طالق (قوله كونه) اى التزوج (قوله والقرض) بفتح القاء ويسكون الراء

(قوله عدم ثبته) أي كونه آخر (قوله وان كان متوجبه لعدم الطلاق) حال (قوله في الأولى) بضم الهمزة الزوجة السابقة (قوله عليها) أي مسئلة ان لم تزوج عليك (قوله وهي) أي اغاظتها (قوله منها) أي مسئلة ان قوله وذلك (أي بين ان السابقة ليست آخر امرأة (قوله فيها) أي مسئلة ان قوله لزمه) أي الطلاق الزوج (قوله في الأولى) بضم الهمزة (قوله لا اختيار) عطف على قولا (قوله مثلا) راجع للمدينة (قوله انها) أي القضية (قوله هذا) أي قصر التطلّع على تزوجه من غير المدينة قبل تزوجه منها (قوله لفظه) أي المعلق بكسر اللام (قوله لتعليقه طلاق من يتزوجه من غيرها على عدم تزوجه منها) هذا اللفظ مقتضى طلاق من يتزوجه من غيرها قبل تزوجه من ابل ووقعه عنها حتى يتزوج ٢٢١ منها كما قال سحنون (قوله قبلها)

هذا ليس في الصيغة الاصيلة فانظر من ابن ابي به (قوله الطلاق) أي في لزوم طلاق كل من يتزوجه من غيرها عن تقيده بكونه قبل تزوجه منها (قوله وان اشقلت على ان) أي هذا اللفظ حال (قوله والتأويل) أي بانه انما يلزم الطلاق اذا تزوج من غيرها قبلها (قوله وفيها) أي المدونة (قوله الفسطاط) بضم الفاء اصله الخيمة ثم نقل لمصر العتيقة لاختطاطها موضع فسطاط عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه فهي المراد منه (قوله لزمه الطلاق) فيمن يتزوجه من غيرها (قوله ظاهره) سواء تزوج من غيرها قبل تزوجه منها او بعده (قوله لا يبحث فيمن يتزوجه من غيرها) أي من غير الفسطاط) أي قبل تزوجه من الفسطاط

عدم ثبته وانما يقع بعدم ثبته في حكم الابل اه البناني وقد يجاب عن بحث ابن دحون بان التزوج في مسئلة سحنون المذكورة وان كان موجبا لعدم الطلاق في الأولى كمسئلة ان لم تزوج عليك الخ لكن القياس عليها لا يصح لان مسئلة ان لم تزوج عين مقصود به الغاظة الغاطسة وهي لا تحصل الا بوطء الثانية بخلاف مسئلة انما المقصود منها بين ان الزوجة السابقة ليست آخر امرأة وذلك يحصل بمجرد العقد على أخرى بعده هان غير نوقد على الوطء وليس فيها عين حتى يقال البر لا يحصل الا باكل الوجوه وان قال اول امرأة يتزوجه طالق وآخر امرأة تزوجه طالق لزمه في الأولى وفي الثانية قول ابن القاسم وسحنون لا اختيار للخمي (ولو قال) المكلف (ان لم تزوج) امرأة (من) نساء (المدينة) المنورة بانوارسا كنها عليه افضل الصلوة والسلام مثلا (فهى) أي التي تزوجه من غيرها (طالق فترج) الخالف (من غيرها) أي المدينة (لجنز) بضم النون وكسر الجيم مثقالا (حصل (طلاقها) بمجرد عده عليها سواء تزوجه قبل تزوجه من المدينة او بعده بناء على انها قضية حلية في قوة كل امرأة تزوجه من غير المدينة طالق هذا ظاهر المدونة والجواهر (وتفاوت) بضم المثناة والهمزة وكسرها او منقلبه أي حلت المدونة (على انه) أي الشأن (انما يلزم الطلاق) فيمن تزوجه من غيرها (اذا تزوج من غيرها) أي المدينة (قبل) تزوجه منها (أي المدينة) عج هذا مدلول لفظه لتعليقه طلاق من يتزوجه من غيرها على عدم تزوجه منها فان تزوج منها ثم تزوج من غيرها فلا تطلق لفقد الشرط في بناء على انها شرطية في قوة ان تزوجت من غير المدينة قبلها فهي طالق فان تزوج من المدينة ثم تزوج من غيرها فلا تطلق على هذا التأويل والمذهب الاطلاق فهي حلية وان اشقلت على ان والتأويل ضعيف افاده عب البناني ابن عرفة وفيها قال ان لم تزوج من الفسطاط فكل امرأة تزوجه ما طالق لزمه الطلاق فيمن يتزوجه من غيرها الخمي عن سحنون لا يبحث فيمن يتزوج من غير الفسطاط ووقعه عنها كمن قال ان لم تزوج من الفسطاط فامرأة طالق والاول أشبه لان قصد الخالف بمثل هذا ان كل امرأة يتزوجه قبل ان يتزوج من الفسطاط طالق ابن محرزا حسب لمجد مثل ما فيها ابن بشيرهما على الخلاف في الاخذ بالقل فيكون مستثنا او بالا كتر فيكون موليا وقول ابن الحاجب بناء على انه بمعنى من غيرها وتعلق بمحقق يريد ان

(قوله والأول) أي لزوم الطلاق فيمن يتزوجه من غيرها (قوله فيها) أي المدونة (قوله هما) أي القولان (قوله في الاخذ) أي الحمل لما يؤخذ من الكلام على الأقل لانه الحق والاكثر لانه الأكمل (قوله فيكون مستثنا) أي فكأنه قال كل امرأة يتزوجه طالق الا من المدينة (قوله فيكون موليا) أي طالق الطلاق التي يتزوجه من غير المدينة ان لم يتزوج منها (قوله بناء) أي هما مبنيان (قوله على انه) أي قوله ان لم يتزوج من المدينة فهي طالق (قوله من غيرها) أي كل امرأة يتزوجه من غيرها طالق (قوله وتعلق) أي وقوله ان لم يتزوج من المدينة فهي طالق (قوله تعلق) في قوة ان تزوجت من غير المدينة قبلها فهي طالق (قوله محقق) بضم الميم ففتح الحاء فالقاف الأولى مشددة (قوله يريد) أي ابن الحاجب الخ خبر قول

(قوله ان معناه) أى ان لم يتزوج من المدينة فهي طالق (قوله على الاول) أى انه يعنى من غيرها (قوله وعلى الثاني) أى التعليق (قوله وتقريرهما) أى الجملة والشرطية (قوله مما تقدم) صلة واضح (قوله من لفظ اللغوى) بيان لما (قوله التأويلان) أى تأويلها يلزم طلاق من تزوجها من غير المدينة سواء تزوج من غيرها قبل تزوجه منها أو بعده وتأويلها بقبول لزوم طلاق من تزوجها من غيرها بكونه قبل تزوجه منها (قوله مطلقا) أى قبل أو بعد (قوله وهو) أى قول مضمون (قوله من ان الاول هو المشهور) بيان لما (قوله وفه) أى كون الاول هو المشهور (قوله عليه) أى الاول (قوله كلامهما) أى اللغوى وابن محرز (قوله وهو) أى تعويل ابن عبد السلام ٢٢٢ (قوله بها الخ) راجع لوقوع المعاق (قوله لا حال التعليق) عطف على حال النفوذ

(قوله اذا كانت اليمين منعقدة) شرط فى اعتبار حال النفوذ (قوله ولو فى الجملة) أى باعتبار بعض الاحوال كتعليق العبد الثلاث فانه منعقد من حيث اصل الطلاق والائتناب لأمن حيث الثلاث (قوله فيشمل الخ) تفريع على ولو فى الجملة (قوله فان لم تتعقد) أى اليمين الخ مفهوم الشرط (قوله وفيها) أى المدونة (قوله والتأويل) عطف على ما فيها (قوله وليس له حينئذ) أى حين قوله ذلك الخ حال من فاعل قال (قوله ولم يجعله) أى المحلوف عليه (قوله حتى تزوج أو ملكه) أى الرقيق ثم فعل المحلوف عليه (قوله بها) أى اليمين (قوله فلا تلزمه) أى اليمين (قوله بعدها) أى اليمين (قوله من زوجة أو رقيق) بيان لما (قوله قبل وقوع الخ) صلة تجدد (قوله أو بعده) أى وقوعه (قوله على ان لا تفعل كذا) صلة المحلوف (قوله ولو واحدة) بفتح اللام نعت الطلاق (قوله لانه) الزوج (قوله فالاولى) بفتح الهمزة الخ تفريع على وكذا ان حلف على فعل نفسه الخ (قوله وقت كذا) تنازع فيه يأتين ويقضين (قوله وطلقها) أى الخالف زوجته المحلوف بطلاقها (قوله لنفقه) أى الخالف (قوله وهو) أى الخالف (قوله أو قصد) أى الخالف (قوله بالذهب) أى لغريمه فى ذلك الوقت أو عدم قضائه فيه (قوله فلا تلزمه الثلاث) أى اذا جاء ولم يأتها أو يقضيه فيه لعدم ملكه عصمتها فيه (قوله ويعقد) أى الخالف (قوله عاينها) أى مباينته (قوله فى الصورتين) أى الخالف على الايمان والخلف على النكاح (قوله) أى الخالف (قوله فيها) أى زوجته

أو بعده) أى وقوعه (قوله على ان لا تفعل كذا) صلة المحلوف (قوله ولو واحدة) أى ولو كان الطلاق الذى نأنت به واحدة الخ (قوله المعلق) بفتح اللام نعت الطلاق (قوله لانه) الزوج (قوله فالاولى) بفتح الهمزة الخ تفريع على وكذا ان حلف على فعل نفسه الخ (قوله وقت كذا) تنازع فيه يأتين ويقضين (قوله وطلقها) أى الخالف زوجته المحلوف بطلاقها (قوله لنفقه) أى الخالف (قوله وهو) أى الخالف (قوله أو قصد) أى الخالف (قوله بالذهب) أى لغريمه فى ذلك الوقت أو عدم قضائه فيه (قوله فلا تلزمه الثلاث) أى اذا جاء ولم يأتها أو يقضيه فيه لعدم ملكه عصمتها فيه (قوله ويعقد) أى الخالف (قوله عاينها) أى مباينته (قوله فى الصورتين) أى الخالف على الايمان والخلف على النكاح (قوله) أى الخالف (قوله فيها) أى زوجته

(قوله غير) حال اقامن فاعل علق عقبه بكسر الباء ومن مفعوله فهو يقتضها (قوله ثم بات) اي زوجته (قوله المعلق) يشيخ اللام
 نعت المحلوف (قوله لعودها) اي الزوجة لعصمة الخصلة لحنه (قوله معلقا) يشيخ اللام حال من جاء عودها (قوله فان لم يبق من
 العصمة المعلق فيها شيء) مفهوم الشرط (قوله غير معلق) بفتح اللام حال من فاعل عاد (قوله لا اختصاصه) اي التعليق (قوله
 الاولى) بضم الهمز اي المعلق فيها (قوله انقضى) اي مع عدم فعل المعلق عليه (قوله ثم تزوجها) اي ثم فعلت المعلق عليه (قوله
 ولولم يبينها) اي وفعلت المعلق عليه بعد انقضاء الزمن مبالغة في انه لا شيء عليه لا تحللها عنه بانتقضائه (قوله انه) اي الزوج
 (قوله في الاولى) بضم الهمز اي كلما فعلت الخ (قوله فاخصص) اي اطلاق ٢٢٣ (قوله يا) اي العصمة المعلق فيها (قوله

وفي الثاني) اي كلما تزوجت
 (قوله علقه) اي اطلاق
 (قوله سائر) اي جميع (قوله
 في ملك العصمة) صلة اعتبار
 (قوله ان فعلت) محتمل
 الحركات الثلاث في التاء
 (قوله ففعل) بضم الفاء
 وكسر العين اي المعلق عليه
 (قوله فلا يلزم) اي الظهار
 (قوله لزمه) اي الظهار
 الزوج (قوله والا) اي وان
 لم يبق منها شيء (قوله فلا)
 اي لا يلزمه الظهار (قوله
 عليها) تنازع فيه التزوج
 والقسري (قوله بطلاق)
 صلة محلوف (قوله من العصم
 الخ) بيان اغيرها (قوله
 وهذا) اي قوله لا محلوف
 لها فقها وغيرها (قوله
 اختصاصه) اي التعليق
 (قوله فيعصمها) اي التعليق
 العصمة المعلق فيها (قوله
 عزه وزينب) بيان للزوجتين
 (قوله فيها) اي عزه المحلوف
 على ترك وطئها (قوله ولو

زوجته على فعلها او فعله غير مقيم بدزن ثم باتت منه فجعل او انقضاء عدة طلاق رجعية
 ثم (نكحها) اي تزوجها راضية بصداق وولي وشاهدين (فتعلته) اي الزوجة المحلوف عليه
 المعلق طلاقها عليه سواء كانت فعلته حال بينوتها ام لا (حنت) الزوج في تعليقه (ان بقي من
 العصمة) بيان لشيء الا في (المعلق فيها شيء) اي طلقه ان وطئته لعودها معلقا طلاقها الى تمام
 عصمتها سواء تزوجها قبل زوج او بعد لان عقد الثاني لا يدم عصمة الاول فان لم يبق من
 العصمة المعلق فيها شيء بان طلقها ثلاثا او ما يفيها وتزوجها بعد زوج عادت اليه غير معلق طلاقها
 لا اختصاصه بالعصمة الاولى فان قيد بزمن انقضى وابانها ثم تزوجها فلا شيء عليه لا تحلل يمينه
 بمضي الزمن المعين ولولم يبينها ولو اتي باداة تكرار ككلمات فعلت كذا فانت طالق اختصت
 بالعصمة الاولى المعلق فيها ولو قال كلما تزوجت كذا فانت طالق فلا يختص بالعصمة الاولى فكلمها
 تزوجها اطلاق عقبه والفرق انه في الاولى علق الطلاق من عصمة مملوك كحال التعليق فاخصص
 بها وفي الثاني علقه على عصمة مستقبلة فم سائر العصم وشبهه في اعتبار حال النفوذ في ملك
 العصمة وما فرعه عليه واختصاص التعليق بالعصمة المعلق فيها انقال (كالظهار) فان قال ان
 فعلت كذا فانت على كظهر امي ففعل حال بينوتها فلا يلزم وان تزوجها بعد فعله فان بقي من
 العصمة المعلق فيها شيء لزمه والا فلا واخرج من الاختصاص بالعصمة الاولى فقال (لا) تختص
 اليمين بالعصمة المعلق فيها بالنسبة لزوجته (محلوفها) على عدم الزوج والقسري عليها بطلاق
 التي يتزوجها عليها وعنتق التي يتسراها عليها (فيلزمه التعليق فيها) اي العصمة المعلق فيها
 (وغيرها) من العصم المستقبلة فان طلق المحلوف اها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج عاد عليه التعليق
 فتطلق التي يتزوجها عليها وتعتق التي يتسراها عليها وهكذا ابداه ذاهب عتق والذهب
 اختصاصه بالعصمة المعلق فيها في المحلوف اها واما المحلوف عليها فلا يختص التعليق بالنسبة
 اها بالعصمة المعلق فيها فيعصمها وغيرها فان كان له زوجتان عزه وزينب وقال ان وطئت عزه
 زينب طالق زينب محلوف بطلاقها وعزها محلوف على ترك وطئها فيلزمه التعليق فيها ولو طلقها
 ثلاثا وتزوجها بعد زوج مادامت زينب في العصمة المعلق فيها فان طلقها ثلاثا وتزوجها بعد
 زوج فلا يعود عليه التعليق ولا يخفى ان الا لازم في عزه الايلاء كافي المدونة لا الطلاق الذي
 الكلام فيه ولو اراد المصنف ذكر المسئلتين على المعتمد لقال كمحلوف اها لا عليها قضيا وغيرها

طلقة اى عزه (قوله وتزوجها) اي عزه (قوله فان طلقها) اي زينب (قوله وتزوجها) اي زينب (قوله الايلاء) اي الحلف على ترك
 وطئها فان تركه خوفا من طلاق زينب وتضررت عزه من ترك وطئها فلها دفعه الحاكم وطئها بوطئها فان امتنع منه ضرب له اربعة
 اشهر ان كان حرا وشهرين ان كان عبدا من يوم اليمين لانه حلف على ترك وطئها فان مضى ولم يطأها فلها التطلق عليه (قوله لا
 الطلاق) عطف على الايلاء (قوله المسئلتين) اي المحلوف اها او المحلوف عليها (قوله كمحلوف اها) تشبيهه بالمحلوف به في الاختصاص
 بالعصمة الاولى المعلق فيها (قوله لا عليها) اي لا محلوف عليها (قوله فقها) اي فيلزمه التعليق في العصمة المعلق فيها وغيرها

(قوله الايمان) بفتح الهمزة (قوله منها) اي المدونة (قوله انما) اي المحلوف لها (قوله واعترضه) اي ابن الحاجب (قوله ذلك) اي الاختصاص في المحلوف لها بالعصمة الاولى (قوله هذا الحكم) اي الاختصاص بالعصمة الاولى (قوله استدلل) اي ابن عبد السلام (قوله منها) اي المدونة (قوله في مسئلة زينة وعزة) اي ان وطئت عزة فزينة بطلت (قوله نخصها) اي اليمين فيها (قوله حكمها) اي المحلوف عليها واليمين اقول في استدلاله نظرا لان ما استدلل به في المحلوف عليها وكلام ابن الحاجب في المحلوف لها (قوله فذكره) اي عياض مالا بن عبد السلام (قوله وصحح) اي عياض (قوله تبعا) حال من ابن الحاجب (قوله لكن قال ابن عرفة) استدلاله على قوله في تكميل التقييد مالا بن عبد السلام الخ لرفع ايمانه اعقاده (قوله نقله الخ) خبر تضعيف (قوله مقدمه) اي ابن عبد السلام (قوله ٢٢٤ من القاسمين) بيان لمن (قوله وفرق) اي بعض القاسمين

افاده عب البناي قوله وهو ضعيف اي لان المصنف تبع فيه اعتراض ابن عبد السلام على ابن الحاجب والحق مالا بن الحاجب وحاصل ما لهم ان المحلوف عليها اتفقوا على تعليق اليمين فيها بالعصمة الاولى وغيرها وان المحلوف بطلاقها اتفقوا على اختصاص اليمين فيها بالعصمة الاولى وما المحلوف لها فيها الخلاف فاذي في كتاب الايمان منها انها كالمحلوف بها في الاختصاص بالعصمة الاولى وعليه ابن الحاجب واعترضه ابن عبد السلام قائلا انكر ذلك ابن المواز وابن حبيب وغير واحد من المتأخرين المحققين ورأوا ان هذا الحكم انما هو في المحلوف بطلاقها لا في المحلوف لها ثم استدلل بظاهر ما في الايلاء منها حيث فرق في مسئلة زينة وعزة بين المحلوف بها بخصم بالعصمة الاولى وبين المحلوف عليها فجعل حكمها مستمرا في العصمة الاولى وغيرها قال في تكميل التقييد مالا بن عبد السلام سبقه اليه عياض فذكره مرتين وصحح ما في كتاب الايلاء وهذا هو الذي اعتمد المصنف هنا مخالفا لابن الحاجب تبع لما في كتاب الايمان منها لكن قال ابن عرفة تضعيف ابن عبد السلام برواية ما في كتاب الايمان بظاهر ما في الايلاء منها نقله بعض من تقدمه من القاسمين وفرق بين المسئلتين بان الايلاء مخالفا للطلاق لان الايلاء يلزم في الاجنبية ولا يزول بالملك والطلاق لا يلزم في الاجنبية ويحول بالملك وهذا الفرق ذكره ابو الحسن في كتاب الايلاء ونصه الفرق بينهما انه في الايلاء قصاراه انما اجنبية والايلاء في الاجنبية لازم والضايط ان الملك الذي عقد فيه اليمين اما بالظهار او بالطلاق او علق طلاق بالتزويج عايبا متى طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج لا يعود عليه الا ان يكون ظهرا مجردا او بشرط وقد وقع الشرط او يكون ايلاء فيلزمه كما يلزم في الاجنبية ابن عرفة يدل على صحة فرق بعض القاسمين وان المدونة لا مخالفة فيما بين الكتابين قول ابن رشد في سماع ابن القاسم اصل مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة ان من شرط لامرأة طلاق الدخلة عليها التحلل عنه اليمين بخروج زوجته عن عصمته بالثلاث وهو خلاف رواية ابن حبيب ومطرف وقول ابن الماجشون وابن أبي حازم ان انما التحلل عنه لان الشرط في اليمين في الدخلة وليس هو فيما ابن عرفة ولو كان عنده ملك في كتاب الايلاء خلافا لقال ومثل قول هو لاه في كتاب الايلاء وهو اذكر الناس

(قوله بان الايلاء) صلة فرق (قوله لان الايلاء يلزم في الاجنبية) فاذا حلف على ترك وطأ اجنبية اكثر من اربعة اشهر وهو حرام شهرين وهو عبد ثم تزوجها فهي مولى منها (قوله ولا يزول) أي الايلاء (قوله بالملك) فاذا آلى من زوجته الرقيقة لغيره او اجنبية كذلك ثم ملكها فهي مولى منها (قوله ولا يزول بالملك) فاذا علق طلاق زوجته الرقيقة لغيره ثم ملكها سقط التعليق لزوال العصمة (قوله بينهما) اي ما في كتاب الايمان وما في كتاب الايلاء (قوله قصاراه) بضم القاف اي غايته (قوله اما بالظهار او بالطلاق) تفصيل وتوزيع لليمين التي عقدتها (قوله او علق) بضم فكسر مثقلا وصلته محذوفة اي

فيه عطف على عقد (قوله مجردا) اي منجزا (قوله او بشرط) اي او علق بشرط (قوله قول) فاعل يدل (قوله اصل) اي قاعدة (قوله ان من شرط لامرأة طلاق الدخلة عليها) بان قال لها اكل من تزوجت اعليك طالق بيان لقول مالك بخلاف من (قوله تحلل عنه اليمين الخ) خبران (قوله بالثلاث) صلة بخروج (قوله وهو) اي اصل مالك (قوله وقول) عطف على رواية (قوله من انما) اي اليمين الخ بيان لقول ابن الماجشون (قوله لان الشرط الخ) علة لالتحلل عنه (قوله في اليمين) صلة الشرط (قوله في الدخلة) خبران (قوله وليس هو) اي الشرط (قوله فيها) اي زوجته (قوله عنده) اي ابن رشد (قوله خلافا) اي لما في كتاب الايمان (قوله لقال) اي ابن رشد (قوله وهو) اي ابن رشد (قوله اذكر الناس) اي اشد هم تذكر

(قوله في كلامها) اي المدونة اقول اذا كان ما في كتاب الاية ان في المحلوف لها كمال البتة في وما في كتاب الابلا في المحلوف عليها
 فاجوبهم بالخافعة بينهم والاحتياج للفرق ومثل هذا لا يخفى على امثال هؤلاء لا تمة والله سبحانه وتعالى اعلم (قوله بطلاق
 كل الخ) صلة المحلوف (قوله طلاقا ثانيا) مفعول اطلق مبين لنوعه (قوله قال) اي الامام او ابن القاسم رضي الله تعالى عنهما
 (قوله فيها) اي المدونة (قوله لا انويه) بضم الهاء وفتح النون وسر الواو ومثله اي لاساله عن نيته ولا اصدفه فيها ان
 ادعاه (قوله نية) اي حين اليقين انه لا يتزوج عليها مادامت في عصمته ٢٢٥ (قوله لا قصده) اي الزوج بقوله كل

امراة تزوجها عليه
 طلق (قوله اي يحل) بضم
 الباء وفتح الميم قوله كل
 امراة الخ (قوله على هذا)
 اي عدم الجمع (قوله فلا
 ينشأ في قوله وان ادعى نية)
 تفريع على يحمل على هذا
 (قوله اشترطت) اي الزوجة
 (قوله عليه) اي الزوج
 (قوله ذلك) اي عدم
 التزوج عليه او ان تزوج
 عليها فطلق الجديدة (قوله
 او تطوع) اي الزوج
 (قوله لها) اي الزوجة
 (قوله به) اي التعليق (قوله
 قامت) اي شهدت (قوله
 واسرته) بالتخفيف اي
 شهدت عليه عند الحاكم
 (قوله لقبل) بضم فك
 (قوله انها) اي النية (قوله
 وان وافقت الخ) حال
 (قوله فهي) اي النية (قوله
 له) اي ظاهر لفظه (قوله
 فلائنة) تفسير لفاعل عاش
 المستتر فيه (قوله طالق)

لمسائل المدونة اه طاق يظهر لك ان لا تخاف في كلامه وان مسئلة الاية مباينة لمسئلة
 الطلاق وان كلام ابن الحاجب هو الصواب (ولو طلقها) اي المحلوف لها بطلاق كل من
 يتزوجها عليها طلاقا قنادون الثلاث او رجعا بانقضت عدته (ثم تزوج) اجنبية (ثم تزوجها)
 اي الماطقة المحلوف لها اي عقد عليها عقد صحيح باصداق وولي وشاهدين (طلعت الاجنبية)
 التي تزوجها حال بينونة المحلوف لها (ولا حجة له) اي الزوج معتبرة في دعواه (انه لم يتزوج)
 الاجنبية (عليها) اي المحلوف لها وانما تزوجها على غير هذا قال فيها لا اقويه وبالفعل على طلاق
 الاجنبية وعدم قبول حجته بانه لم يتزوج فقال ان لم يدع نية بل (وان ادعى) الزوج نية لان قصده
 ان لا يجمع بينهما اي يحمل على هذا فلا ينشأ في قوله وان ادعى نية (وهل) عدم قبول نيته (لان
 العين على نية المحلوف لها) ونيتها ان لا يجمع معها غيره وظاهر هذا التأويل سواء اشترطت
 عليه في العقد ذلك او تطوع لها به لانه صار حقا لها وقبل لا يلزمه ان تطوع به (او) حله على
 ما ذكر لكونه (قامت عليه بينة) واسرته ولو جاء من حقه قبل قوله في ذلك (تأويلان) الاول
 لابي الحسن الصغير والثاني لابن رشد فان قيل النية هنا موافقة لظاهر اللفظ فينبغي قبولها مع
 البينة بخوابه انما وان وافقت ظاهر لفظه لغة فهي مخالفة له عرفا فكيف حلف لا يبطأ امته ونوى
 بقصدته (و) زسه (في) قوله كل زوجة يتزوجها (ما عاشت) فلائنة طالق التعليق (مدة حياتها)
 اي المحلوف لها على المذهب سواء كانت زوجته وقت الحلف ام لا وقال اشبه لا يلزمه حياتها
 لانه ضيق عليه وحرج ونحو كلام المصنف فيها وزاد ما لم يخش العنت واصل المصنف استغنى عنه
 بما قدمه بقوله او خشي في المؤجل العنت ويلزمه فيما عاشت مدة حياتها في كل حال (الانيسة)
 الخائف بما عاشت مدة (كونها) اي المحلوف لها (فحتمه) اي زوجة الخائف فان ابانها وتزوج
 وقال نويت مادامت زوجة لي قبل قوله في القتيا والقضاء لوافقة نيته العرف (ولو علق)
 بفحجات مشقلا (عبد) الطلاق (الثلاث) لزوجته (على الدخول) لداره لانه او منها او من
 غيرهما (فعتق) العبد اي صار حرا بعد التعليق (ودخلت) بضم فكسر الدار بعد عتقه (لزم)
 الطلاق الثلاث العبد لان المعتبر حال النفوذ فان دخلت قبل عتقه لزمه اثنتان ولا تحل له
 الا بعد زوج ولو عتق بعده ابن عاشر هذا وان كان من القروع المرتبة على اعتبار حال النفوذ
 الا انه لا يظهر فيه فراق اي لانه لو لم يعتبر حال النفوذ واعتبر حال التعليق لزمه اثنتان ولا تحل له

٢٩ منح في خبر كل (قوله التعليق) فاعل لزم (قوله مدة حياتها) صلة لزم المقدار (قوله كانت) اي المحلوف لها
 (قوله وقال اشبه) مقابل المذهب (قوله لانه) اي الزوم حياتها (قوله فيها) اي المدونة (قوله وزاد) اي في المدونة (قوله
 عنه) اي ما لم يخش الخ (قوله قبل) بضم فكسر (قوله موافقة) علة لقبل وهو مضاف لفاعل والعرف مفعوله (قوله منه) صلة
 الدخول (قوله ولو عتق بعده) اي الدخول مباينة في التحلل له الا بعد زوج (قوله هذا) اي ولو علق عبد الثلاث الخ (قوله وان
 كان الخ) حال (قوله الا انه) اي هذا القرع استدراك على وان كان الخ لرفع ايهامه ظهور الفرق فيه بين الاعتبارين (قوله
 فرق) اي بين اعتبار حال النفوذ واعتبار حال التعليق

(قوله ذلك) أي الفرق (قوله فليس مما يترتب على اعتبار حالة النفوذ) إذ لا تعليق فيه (قوله بقيت له اثنتان) لأن المعتبر حال النفوذ ولو اعتبر حال التعليق لبقيت له واحدة (قوله طلق طلاقاً ونصف طلاقاً) فلزمه طلاقان لتكميل النصف وبقيت له طاقة واحدة (قوله للملكة) أي الزوج (قوله كلها) أي أن لم يكن معه وارث (قوله بعضها) أي أن كان معه وارث (قوله أن عتقت) أي والفسرى بها أن ملكها كلها (قوله من تركه) أي عند ابن شاس وتأبعيه (قوله أو شروطه) أي عند ابن عرفة (قوله الصريح) نعمت لفظ (قوله أشقل الخ) فصل مخرج ما يشقل عليه ٢٢٦ (قوله وجرى العرف باستعماله الخ) فصل مخرج ما أشقل عليه ولم يجز العرف باستعماله فيه كطالوقه

الابعد زوج أيضاً نعم يظهر ذلك في المسئلة الثانية وهي قوله واثنين الخ وأما قوله كالمطلق واحدة فليس مما يترتب على اعتبار حالة النفوذ اهـ (و) لو علق عبد (اثنتين) على فعل شيء فعتق ففعل ذلك الشيء لزمه اثنتان (بقيت) له فيها طاقة واحدة (لأن المعتبر وقت النفوذ ولو اعتبر وقت التعليق لم يبق له واحدة ولو علق واحدة فعتق ففعل المعلق عليه بقيت له اثنتان وشبهه في بناء واحدة فقال (كالمطلق) العبد زوجته طلاقاً (واحدة ثم عتق) فتبقى له طاقة واحدة لأنه طلق نصف طلاقه فصار كالمطلق طلاقاً ونصف طلاقاً (ولو علق) به فتحات منقلا حرم مسلم (طلاق) زوجته المملوك لا يسه (الحرام لم يسهل علق) (على موته) أي الأب بان قال أن مات أبي فانت طالق مثلاً ومات أبوه (لم ينفذ) الطلاق الذي علقه على موته للملكة زوجته كلها وبعضها بمجرد موت أبيه وانقضاء النكاح فلا يجزئ الطلاق محلاً يقع فيه وفائدة عدم النفوذ مع انقضاء النكاح أنه إن كان المعلق الثلاث فله تزوجها قبل زوج أن عتقت (ولفظه) أي الطلاق المحدود من تركه أو شروطه الصريح ما يشقل على الطاء واللام والقاف وجرى العرف باستعماله في حل العصمة وهو (طلقت) بفتحات مثقلاً (وانا طالق) منك (اوانت) طالق مني (او) انت (مطلقة) بضم الميم وفتح الطاء الملهة واللام مشددة (او) الطلاق (لأن) (صلة) (لازم) وعطف على طلق بلا لأخراج من لفظه فقال (لا) ما أشقل عليه ولم يجز العرف باستعماله في حلها وهو (منطقة) ومطلوقة ومطابقة بسكون الطاء ابن عرفة ولفظه صريح وهو لا ينصرف عنه بنية صرفه وكذا بنية ظاهر وهو ما ينصرف عنه به وخفية وهو ما تنوقف دلالة عليه عليه أو في كون الصريح لفظ طالق وما تنصرف منه فقط أو مع خلية وبرية وحبل على غار بك وشبهها نقلاً عن ابن رشد عن القاضي وابن القصار زاد الباجي عنه السراح والافراق والحرام قائلاً بعضها أبين من بعض وخرجهما على اعتبار كونه لغة الأصل واعتبار كونه لغة البين وذكر ابن القصار في عيون المجالس تسعة الفاظ فزاد على ما سمعناه بنية وبائ واليه أشار ابن رشد ابن الحاجب وزاد ابن القصار خمسة في غير الحسبم ابن هرون يريد في الفتوى فالحسبم أخرى ثم قال ابن عرفة وخص ابن الحاجب الظاهرة بما لا ينصرف وجعل ما ينصرف كتابه محقة (وتلزم) طلاقاً (واحدة) بكل لفظ من الالفاظ الأربعة المتقدمة وأطلاقاً له لازم (قوله ويحلف) أي الزوج ابن بشير وقبله ابن عرفة ونصه وإن قال أنت طالق فهو ما نوى فإن لم ينوشه فهو واحدة وفي حلقه على أنه لم يرد أكثر من واحدة نقل للخمى عن ابن القاسم ورواية المدينين ابن بشير المشهور والأول وما تنصرف منه وخلية وبرية وحبل على غار بك ومسرحة (قوله واليه) أي بنية وبائ صلاً أشار وهما

(قوله عليها) أي الطاء واللام والقاف (قوله في حلها) أي العصمة (قوله ولفظه) أي الطلاق (قوله عنه) أي الطلاق (قوله بنية صرفه) أي عنه أصراً حلت فيه بإشتماله على مادته ووضعها له لغة واستعماله فيه عرفاً (قوله وكذا بنية) أي الطلاق (قوله بيا) أي بنية صرفه (قوله وخفية) عطف على ظاهر (قوله عليه) أي الطلاق (قوله عليها) أي ينفق (قوله لفظ) خبر كون وإضافته للبيان (قوله تصرف) أي أشقل (قوله منه) أي من مصدره (قوله عنه) أي ابن القصار (قوله السراح بفتح السين المهملة والحاء) (قوله قائلاً) حال من الباجي (قوله وخرجهما) أي ابن رشد والقوانين (قوله كونه) أي الطلاق (قوله البين) بكسر الميم مثقلاً (قوله ما سمعناه) أي من طالق

وما تنصرف منه وخلية وبرية وحبل على غار بك ومسرحة (قوله واليه) أي بنية وبائ صلاً أشار وهما (قوله أشار ابن رشد) أي بقوله وشبهها (قوله بما لا ينصرف) أي عن الطلاق بنية صرفه (قوله وجهل) أي ابن الحاجب (قوله ما ينصرف) أي عنه بها (قوله الالفاظ الأربعة المتقدمة) أي طلق وطالق ومطلقة وأطلاقاً له لازم (قوله ويحلف) أي الزوج (قوله أكثر منها) أي الواحدة (قوله قبله) بكسر الميم (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله فهو) أي الطلاق الذي يلزمه (قوله ورواية) عطف على قبل (قوله الأول) أي حلقه أنه لم ينوش أكثر من واحدة

(قوله وهما) أي القولان (قوله على عين التهمة) أي توجهها وعدلها والشه والاول (قوله فان نوى اخبارها) أي يلزم
 الاعتماد أي قلزمه واحدة (قوله والاول) أي وان لم ينو اخبارها (قوله كدلتها) أي اعتدى على انت طالق (قوله حينئذ) أي
 حين العطف بالواو (قوله ونوى) بضم فكسر مثقلا (قوله في الاولى) بضم الهمز أي انت طالق اعتدى بلا عطف (قوله لانه)
 أي الاعتماد (قوله ذلك) أي الترتب (قوله فباعتده) أي او كانت ٢٢٧ موثقة الخ (قوله للحال) خبر الواو

(قوله كونها الخ) بيان
 للوجهين (قوله فيصدق)
 بضم ففتح مثقلا (قوله ان
 سألته) أي قالت له اطلقني
 (قوله الاولى) بضم الهمز
 أي العبد بلا الف (قوله فاما)
 بكسر الهمزة أي هذه الكلمة
 (قوله اذ كونا) أي الزوجة
 الخ علة لقوله فاما مقدره
 في الاول (قوله وعطفه)
 أي كونها موثقة (قوله
 انه) أي كونها موثقة (قوله
 منه) أي البساط (قوله
 وعدمه) أي تصديقه (قوله
 من جعلها) أي المدونة (قوله
 على الاول) أي التصديق
 (قوله على الثاني) أي عدم
 التصديق (قوله ارادته)
 أي الطلاق (قوله فان كان)
 أي بساط دال على عدم
 ارادته (قوله قبل) بضم
 فكسر أي نفي ارادته (قوله
 منه) أي الزوج (قوله لزومه)
 أي الطلاق (قوله ولوسألته)
 أي الزوجة الزوج اطلاقها
 من وثاقها (قوله لانها) أي
 الزوجة (قوله ليست) أي
 مطلانة (قوله كما قال) أي

وهما ببيان على عين التهمة اه وانما اهران محل هذا الخلاف في القضاء وام في الفتوى فلا
 عين اه وتلزم واحدة بالصريح في كل حال (الائمية اكثر) من واحدة فليزمه ما نواه وشبه
 في لزوم واحدة الا لئلا اكثر فقال (كاعتدى) أي من الطلاق فليزمه واحدة الا لئلا اكثر فقال
 قال انت طالق اعتدى فان نوى اخبارها والاول فانئنان كدلتها ابوا ولا ينوي حينئذ فاده
 الحط ونوى في الاولى لانه مرتب على الطلاق كترتب جواب الشرط عليه والعطف ينفي ذلك
 (و) ان قال لزوجه انت طالق واعتدى وادعى انه لم يرد به الطلاق (صدق) بضم فكسر مثقلا
 أي الزوج المنكح بانظر الطلاق الصريح أو باعتدى (في) دعوى (نفيه) أي عدم ارادة
 الطلاق به (ان دل بساط) أي حال مقارن للكلام (على) ارادة الامر (بالعد) انصوا لادراهم كذا
 في نسخة الشارح فباعتده بجملة مستقلة موطوفة بأعلى ما يصح صدق فيه ولا شيء عليه وفي نسخة
 على العداء بالف عقب الدال أي التعمد والظلم وعلى هذه النسخة قالوا وفي قوله (وكانت)
 المرأة (موثقة) بضم الميم وقع المثلثة أي مقيدة بقيد وكف للجال فليس في المتن الا الف واحدة
 فاحقت الوجهين كونها محاطا بها او بمباعدا (نفات اطلقني) من وثاق فقال انت طالق
 وقال اردت من الوثاق فيصدق بالخلاف ان سألته ولو في القضاء وعلى النسخة الاولى فاما
 مقدره في الاول والاصل ان دل بساط اما على العداء او كانت موثقة الخ اذ كونها موثقة من
 البساط وعطفه بدون تقدير ما يوجب انه ليس منه ضرورة اقتضاء العطف المغايرة (وان) كانت
 موثقة (لم تسأل) أي الزوجة الزوج ان يطلقها من وثاقها وقال لها انت طالق وقال اردت
 من الوثاق (في) تصديقه بيمين وعدمه (تأويلان) اصله ما قولان قال مطرف يصدق وقال
 انشبه لا يصدق فنه من جعلها على الاول ومنهم من جعلها على الثاني ومحلها في القضاء واتفقوا
 على تصديقه في الفتوى وان لم تكن موثقة فلا يصدق اتفاقا د قوله وصدق في نفيه الخ اشارة
 الى ان اللزوم في الصريح وما الحق به محله اذ لم يكن بساط دال على نفي ارادته فان كان قبل منه
 فان قيل الظاهر لزومه ولوسألته لانهم ليست كما قال بل موثقة بخوابه انه يمكن كونه اخبارا
 باعتبار المال أي ستطلق فان قيل سبق في تخصيص العام وتقييد المطلق وتبيين الجمل تقديم
 النية على البساط وانه تحويم عليها وهذا يقتضي صرف الفاظ الطلاق الصريحة او الكناية
 الظاهرة عنه بما بالاولى من البساط وقد صرحوا بانها لا تصرفها عنه وان البساط يصرفها
 عنه قبل شرط تقديم النية مساواتهم اعرفا للموضوع له وهي هنا بعيدة بالنسبة له وانضم لهذا
 خفاؤها فاحسب لافروج بالغائها واعتبر البساط اظهره والله اعلم افاده عب البني قول ز
 محلها في القضاء الخ هذا القيد حكماء في التوضيح بقيل وذلك انه لما ذكر ما تقدم قال وقبل ان

الزوج (قوله لجوابه) أي القيل (قوله انه) أي قوله انت طالق (قوله اخبارا) أي عن اطلاقها (قوله وانه) أي البساط (قوله
 عليها) أي النية (قوله وهذا) أي تقديم النية (قوله عنه) أي الطلاق (قوله بها) أي النية (قوله بانها) أي النية (قوله لا تصرفها)
 أي الفاظ الطلاق الصريحة (قوله عنه) أي الطلاق (قوله وهي) أي النية (قوله له) أي الموضوع له (قوله لهذا) أي بعده (قوله
 بخفاؤها) أي النية (قوله بالغائها) أي النية (قوله انه) أي الموضوع

(قوله على كل حال) أى سواء سألته إطلاقاً أم لا (قوله دون نيته) فى قوة نية مجرد الطلاق (قوله يؤيده) أى الطلاق (قوله) واعتمده (أى القيد (قوله وانت لابن القاسم) القائل سبحانه (قوله ولا يثبت عليه) أى قوله أنت طالق حال (قوله وجاء مستفتياً) حال (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله من ذلك) أى غير الطلاق بقوله أنت برية (قوله فكذلك) أى فى عدم نفع ما اراده غير الطلاق (قوله إلا أن يكون) أى قوله أنت برية أو طالق جواباً (قوله دلت) بفتح الدال والمثناة تحت مثقلة أى وكلته إلى دينه (قوله ونو يته) بفتح النون والواو مثقلة أى قبلت نيته (قوله تقيدهما) أى التأويلين (قوله سلم) بفتح السين مثقلة (قوله كلامها) أى المدونة (قوله فيه) أى كلامها (قوله فقال) أى القرافي (قوله فيها) أى المؤثقة (قوله أنه) أى الزام الطلاق فيها (قوله لأنه) أى قوله لا يثبت طالق (قوله لا يلزمه) أى الطلاق بقوله

٢٢٨

فى مستند ما صدق على كل حال الأعلى مذهب من رأى أن مجرد انظر الطلاق دون نيته بوجه اه واعتمده عجب ومن تبعه وهو خلاف نصها فى ابن يونس ما نصه ومن المدونة قلت لابن القاسم فيمن قال لزوجه أنت طالق وقال نويت من وثاق ولم أرد الطلاق ولا يثبت عليه وجاء مستفتياً قال ارى الطلاق يلزمه وقد قال مالك رضى الله تعالى عنه فيمن قال لزوجه كلاماً مبتدأ أنت برية ولم ينوبه الطلاق فهى طالق ولا ينفعه ما أرا من ذلك بقلبه فكذلك مسئلتان وقال مالك رضى الله تعالى عنه يؤخذ الناس فى الطلاق بالغاظهم ولا تنفعهم نياتهم فى ذلك إلا أن يكون جواباً للكلام كان قبله فلا شئ عليه ابن يونس وقال مطرف إذا كانت فى وثاق فقال أنت طالق يعنى من الوثاق دلت نيته ونو يته ابن يونس ولا يخالف فى ذلك ابن القاسم إن شاء الله وهذا صريح فى جعل التأويلين فى المستفتى فكيف يصح تقيدهما بالقضاء وقد سلم كلامها ابن يونس واللغوى وعياض وابن الحاجب وابن عبد السلام وابن عرفة وغيرهم وبحث فيه القرافي فقال الزام الطلاق فيها لوقيل أنه خلاف الإجماع لم يبعد لأنه نظير من طلق امرأته فقيل له ما صنعت فقال هى طالق وأراد الأخبار فقال أبو الطاهر لا يلزمه فى الفتوى إجماعهم قال القرافي فينبغى أن يحمل مسئلة الوثاق على لزوم القضاء دون الفتوى اه واعقد طق كلام القرافي ومال إلى تقييد عجب كلام المصنف بالقضاء وهو غير صواب إذ كيف يعدل عن كلامها مع تسليمه الشيوخ إلى مجرد بحث القرافي وقد قدم طق قرياً وما بالعهده من قدم عند قوله لا يحلوف لها فقبها وغيرها أن كلامها حجة على غيره وإن لم يقل به أحد كيف وقد سلمه هنا الشيوخ ثم بحث ابن عبد السلام فى كلام ابن القاسم المتقدم بأن مسئلة مالك رضى الله تعالى عنه التى قاس عليها ليس فيها نية مخالفة لظاهر اللفظ لقوله فيها ولم ينوبه الطلاق ولم يقل بنو به غير الطلاق ومسئلة ابن القاسم فيها نية تمنع من وقوع الطلاق فلا يلزم من الحكم بالطلاق عند عدم المعارض الحكم به مع وجود المعارض ورده ابن عرفة بأن دعواه فى قوله أنت برية أنه ليس فيه نية من أجله للطلاق باطله لقوله فيها لا ينفعه ما اراده من ذلك بقلبه فقد نص على أنه اراد بقلبه شيئاً غير الطلاق وحكم بعدم نفعه أيادى فان قلت المزاحم فى أنت طالق بيز وهو إطلاقها من الوثاق

هى طالق مريداً الأخبار (قوله ومال) أى طاقى (قوله) تقييد عجب كلام المصنف من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله بالقضاء) صلة تقييد (قوله وهو) أى اعتماد طق كلام القرافي (قوله تسليمه) أى كلامها من إضافة المصدر لمفعوله وتكميل عمله برفع فاعله وهو الشيوخ (قوله إلى مجرد بحث القرافي) صلة يعدل (قوله وقد قدم طق) بفتح الطاء مثقلة (قوله) قدم) بكسر ففتح مخففاً وبالجملة حال (قوله عند قوله) أى المصنف صلة قدم المثقل (قوله أن كلامها) أى المدونة الخ مفعول قدم (قوله وان لم يقل به) أى كلامها أحد مبالغة (قوله سلمه) بفتح السين مثقلة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله وهو غير صواب الخ

رفع إيهامه بلامه ما قاله ابن القاسم فيما من البحث (قوله بحث) بفتح الباء مثقلة مالك رضى الله تعالى عنه (قوله لزوجه) ابتداء أنت برية غير ناوية بطلاقها صلة بحث (قوله فاس) أى ابن القاسم (قوله ليس فيها الخ) خبر إن (قوله لوقيل) أى السائل الخ علة أقوله ليس فيها الخ (قوله ولم ينوبه الطلاق) أى وهذا صادق بعدم النية بالكلية ونية غير الطلاق (قوله عدم المعارض) أى نية غير الطلاق (قوله ورده) أى بحث ابن عبد السلام (قوله بان دعواه) أى ابن عبد السلام صلة رد (قوله أنه ليس فيه نية من أجله للطلاق) مفعول دعوى المضاف لقامه (قوله باطله) خبر إن (قوله لقوله) أى مالك (قوله فيها) أى مسئلة أنت برية (قوله فقد نص) أى الإمام رضى الله تعالى عنه (قوله على أنه) أى القائل أنت برية (قوله بين) بكسر الميم مثقلة

(قوله لها هو) اي المزاحم للطلاق (قوله هو) اي المزاحم للطلاق (قوله احد) منه قول المضاف انما علمه (قوله لان البت هو القطع الخ) علمه للزوم الثلاث ببنية (قوله ولا تقبل) بضم التاء (قوله منه) أي المطلق بلفظ البنية (قوله الاقل) اي من الثلاث (قوله بها) اي الزوجة (قوله فلم يرق) بضم الياء اي الزوج (قوله منها) اي عصمتها (قوله نظر الخ) علمه للزوم الثلاث بواحدة بائنة (قوله لفظ بائنة) اضافته للبيان اي لان البينة بعد الدخول وعدم العوض لا تكون الا بثلاث (قوله والعماء) بغيرين مجعنة (قوله احتياطاً للزوج) علمه لعله (قوله من الكتابات الخفية) بيان لعمى (قوله هذه الاقفاط) اي بنية وحيلك على غاربك وواحدة بائنة (قوله ولا ينوي) بضم ففتح مثقلاً اي لا تقبل منه بنية اقل من الثلاث ٢٢٩ (قوله لا يهـذا) اي حيلك

على غاربك (قوله هذا) اي التعديل بان لا يتولى احد الخ (قوله قبل ولا بعد) بالضم فيهما عند حذف المضاف اليه ونسبة معناه اي البناء (قوله ينوي) بضم ففتح مثقلاً (قوله قبل) بالضم اي قبل البناء (قوله وادخلني) اي ناويهم واحدة بائنة (قوله منها) اي المدونة (قوله عن هذا القيد) اي كون الواحدة البائنة او خليت سبيلك او ادخلني منوياً به واحدة بائنة بعد الدخول (قوله بان) أي ظاهر (قوله مامعه) اي ادخلني (قوله فيها) اي المدونة من الحق واستتري واخرجي (قوله لانه) اي ادخلني (قوله اخفاها) اي الاقفاط التي فيها منوياً بها واحدة بائنة (قوله فهي) اي الاقفاط التي مع ادخلني فيها (قوله اخرى) أي يلزوم الثلاث اذا نويت به واحدة بائنة

فما هو في انت بنية قال هو كثير ككونهم اربعة من الضجور والخبر وغيرهما قاله في تكميل التقييد (و) يلزم (الثلاث في) قوله لها احد الاقفاط خمسة وهي قوله انت (بئنة) بفتح الموحدة والافوقية مشددة لان البت هو القطع فقد قطع العصمة ولم يبق شيئاً منها بيده ولا تقبل منه بنية الاقل ولولم ين بها (و) كذا (حيلك) أي عصمتك (علي غاربك) بغيرين مجعنة اي كذفتك فلم يبق شيئاً منها بيده (او) قال لها انت طالق (واحدة بائنة) فتلزمه الثلاث نظر الاقفاط بائنة والغاء لواحدة احتياطاً للزوج او تقدير واحدة صفة لمرة اي دفعة لالفاظ (او نواها) اي الواحدة البائنة (ب) قوله (خليت) بفتح الخاء المعجمة واللام مشددة اي فرغت (سبيلك) اي طريقك فاذهبي حيث شئت فلا ملك لي عليك (و) نواها بقوله (ادخلني) ونحوه من الكتابات الخفية فتلزمه الثلاث غ لست هذه الاقفاط سواء على المشهور اما بنية فتلا ثلاث دخل بها ام لا واما حيلك على غاربك ففي كتاب التخيير والتأليك من المدونة هي ثلاث ولا ينوي لان هذا لا يقوله احد وقد ابقى من الطلاق شيئاً للخفي هذا يقتضي انه لا ينوي قبل ولا بعد وفي كتاب محمد ينوي قول واما واحدة بائنة وادخلني ففي كتاب التخيير والتأليك منها وان قال لها بعد البناء انت طالق واحدة بائنة فهي ثلاث او قال لها الحق باهلك واستتري او ادخلني او اخرجي يريد بذلك كله واحدة بائنة فهي ثلاث فبعد ذلك بما بعد البناء واصل المصنف سكت عن هذا القيد لوضوحه وقد بان لك ان المصنف في قوله او نواها عائد على واحدة بائنة كافي المدونة واقتصر المصنف على افظ ادخلني دون مامعه فيها لانه اخفاها فهي أخرى وكذلك الحق بها خليت سبيلك اذا نوي به واحدة بائنة وان لم ينو به ذلك فسيمقول فيه وثلاث الا ان ينوي اقل مطلقاً في خليت سبيلك هذا امثل ما يحمل عليه كلامه والله تعالى اعلم عب وهذه الثلاث مسائل يلزم فيها ثلاث في المدخول بها وواحدة في غيرها الا ان ينوي اكثر كما يقيد به الموهوب والمعهود (و) يلزم (الثلاث) في كل حال (الا ان ينوي) المطلق (اقل) منها كواحدة واثنين (ان لم يدخل) الزوج (بها) اي الزوجة (في) قوله انت على (كلمة والدم) ولحم الخنزير وان لم ينو بها الطلاق لان من الكتابات الظاهرة فان كان دخل بها الزمة الثلاث ولو نوي بها اقل منها او والدم بمعنى او (و) تلزمه الثلاث الا ان ينوي اقل في غير المدخول بها في قوله (وهيئةك) نفسك او عصمتك او لا يملك او لا هلك (او رددت لك لاهلك) قوله (انت حرام) قال على اولي يقبل ومثله انا حرام عليك (او ما

(قوله بها) اي الحق واستتري واخرجي وادخلني منوياً بها الواحدة البائنة في لزوم الثلاث (قوله ب) اي خليت سبيلك (قوله ذلك) اي واحدة بائنة (قوله نية) اي خليت سبيلك (قوله اقل) اي من الثلاث (قوله مطلقاً) اي في المدخول بها وغيرها (قوله الثلاث مسائل) اي واحدة بائنة او نواها بخليت سبيلك او ادخلني (قوله وان لم ينو بها) اي انت كلمة الخ مباغتة في لزوم الثلاث ان لم ينو بها اقل في غير المدخول بها (قوله فان كان دخل بها) مفهوم ان لم يدخل بها (قوله بها) اي كلمة الخ (قوله منها) اي الثلاث (قوله ولا يسك) عطفت على نفسك

(قوله الشرط) اي ان لم يدخل (قوله للاستثناء) اي الا ان ينوي اقل والمعنى انه ان نوى اقل من الثلاث لزمه ما فواء لا الثلاث ان لم يدخل بها (قوله هي) اي أنت كالميتة او كالدوم او كلهم الخنزير (قوله وان لم ينوبها الطلاق) مبالغة في لزوم الثلاث بها (قوله ولو كان) اي التطبيق بكالميتة (قوله وقال) اي الزوج (قوله نوى) بضم فكسر منقلا اي قبلت بنته (قوله فيها) اي المدونة (قوله في الكتاب المذكور) اي كتاب التخيير ٢٣٠ والتعليك بدل من فيها (قوله بمثل ما هنا) صلة تصرح (قوله هو) اي لزوم الثلاث

انقلب (اي ارجع) اليه من اهل (اي زوجة بيان لما حرام) خبر ما غ الشرط راجع للاستثناء فاما انت كالميتة والدم ولحم الخنزير فقال في كتاب التخيير والتعليك هي ثلاث وان لم ينوبها الطلاق قال ابو الحسن المغير ولو كان قبل البناء وقال اردت واحدة نوى واما وهبتك ورددتك لاهلك وخلية وبرية وبائت قال مني اولم يقل فصرح فيها في الكتاب المذكور بمثل ما هنا اللغمي هو المشهور ومن قول مالك واصحابه رضي الله تعالى عنهم واما انت حرام فكذلك قال علي اولم يقله قاله اللغمي بخلاف ما يأتي واما ما انقلب اليه من اهل حرام فلم اقف عليه على هذا الوجه الذي ذكره المصنف ولكن قال اللغمي ان قال ما انقلب اليه من اهل حرام أو قال ما انقلب اليه حرام ولم يذكر اهل فهو طلاق فان قال حاشيت الزوجة فلا يصدق اذا سمي الاهل ويصدق اذا لم يسم الاهل (او) قوله انت خلية) بفتح الخاء المحجمة وكسر اللام وشدة التحتية ووبرية كذلك أو أنا خلي أو برى منك (او) انت (باقسة) قال مني اولم يقل (او أنا) خلي أو برى أو بائت منك تلزمه الثلاث بكل صيغة من هذه الا ان ينوي بها اقل منها في غير المدخول بها القراني نحو خلية وبرية وحبلك علي غاريك ورددتك اليكم فيها بما سبق لعرف كان وتنوبسي فلا يحل للمفتي ان يفتي به الا لمن عرفه اصير ورتها من الكتابة الخفية فلا يجحد احد ا يطلق بشئ منها وتبعه ابن عبد السلام والمقرئ وابن راشد والمصنف وغيرهم واعتبروه في غير الطلاق ايضا وقالوا لا يحل للمفتي ان يفتي في الطلاق حتى يعلم عرف البلد فيه وكذا جميع الاحكام المبنية على العوائد والعرف كالنكود والسكك في المعاملات والمنافع في الاجارات والايمان والوصايا والنذور (و) ان طلق غـ بر المدخول بها بصيغة من هذه الصيغ وقال نويت بها واحدة واراد ان يتزوجها (حلف) الزوج انه لم يرد بها الثلاث (عند ارادة الشكاح) اي العقد عليها برضاها بمهر اقله ربع دينار وولي وشاهدين فان حلف مكن منه وان نكل منع منه ولزمته الثلاث وفهم من قوله عند ارادة النكاح انه لا يحلف قبلها اذ لعله لا يتزوجها (ودين) بضم الدال المهملة وشدة التحتية اي وكل الزوج الى دينه وصدق (في نفي) ارادته (اي) الطلاق بقوله كالميتة والدم وما بعده الى هنا يبين في القضاء وبغيرها في الفتوى (ان دل بساط عليه) أي نفيه بان يتقدم بينهما كلام في حسن رائجها وعدمه ونظافتها وعدمها وفي اشغالها على صفة وعدمه اوفي كونها ممتمة بامر وعدمه اوفي كونها متصلة به وعدمه في قولها ما ذكره ويقول اردت بقولي كالميتة في المتن وخبت الزائجة ويقول كالدوم في القذارة ويقول كخنزير في الاتساع ويقول خلية اي من تلك الصفة وبرية اي من التهمة وبائت اي بيني وبينك فرجة في صدق ولا يلزمه شي احدا بايا انما ذكره في المدونة في خلية وبائت وبرية وانظر من ذكره في الباقي (و) تلزم (ثلاث) في المدخول بها او ينوي في غيرها (في لاعصمة لي عليك او شـ تترها) اي الزوجة العصمة (منه) اي الزوج فتلزمه ثلاث دخل بها

الا ان ينوي اقل في غير المدخول بها (قوله فكذلك) اي يلزم به ثلاث الا ان ينوي اقل قبل البناء (قوله قال) اي الزوج بعد حرام (قوله علي) بشدة الما (قوله الوجه الذي ذكره المصنف) اي لزوم الثلاث الا ان ينوي به اقل قبل الدخول (قوله حاشيت) اي اخرجت الزوجة بالنسبة مما انقلب اليه اقولا (قوله سمي) اي ذكر (قوله كذلك) اي خلية في ضبطه (قوله وتنوبسي) بضم المثناة والزون (قوله به) اي ماسبق (قوله عرفه) اي ماسبق (قوله وتبعه) اي القراني (قوله والمقرئ) بفتح الميم والقاف منقلا (قوله واعتبروه) اي العرف في غير الطلاق (قوله فيه) اي الطلاق (قوله من هذه الصيغ) اي كالميتة وما بعدها (قوله لم يرد) بضم فكسر (قوله مكن) بضم فكسر منقلا (قوله منه) اي العقد عليها (قوله منع) بضم فكسر (قوله فهم) بضم فكسر (قوله انه) اي الزوج (قوله قبلها) اي

ارادة النكاح (قوله وكل) بضم فكسر أي ترك (قوله وصدق) بضم فكسر منقلا (قوله يبين) صلة تدس (قوله ام لا وبغيرها) اي اليمين (قوله حسن) بضم فسكون (قوله وعدمه) اي حسن رائجها (قوله وعدمه) اي الاشتغال على الصفة (قوله ممتمة) بفتح الهاء (قوله وعدمه) اي اتصالها به (قوله ما ذكر) اي كالميتة او خلية او برية او بائت (قوله انما ذكره) اي الشرط

(قوله وهذا) أي الالفداء (قوله لانه) أي الالفداء (قوله عينه) أي واشترتها منه (قوله واحدة أو اثنتين) بيان لأقل (قوله في المستثنى منه) أي كل حال (قوله فيهما) أي نية الثلاث وعدم النية (قوله وهذا) أي لزوم الثلاث إلا أن ينوى أقل مطلقاً في خلية سبيلك (قوله ما تقدم) أي في خلية سبيلك المتوى به الواحدة الباتنة من لزوم ٢٣١ الثلاث وعدم النية في المدخول بها

والواحدة في غيرها أن لم ينو

أكثرهما (قوله رجعية)

نعت واحدة (قوله واحدة)

أي تلزم بقا رقنك (قوله

لزمه ثلاث) أي في المدخول

بها وغيرها (قوله وانصه)

أي ابن عرفة (قوله والخفية)

أي السكابة الخفية (قوله

الاخوين) أي مطرف وابن

المساجشون (قوله قبولهما)

أي ابن حبيب والشخ

(قوله آياه) أي قول اصبح

ان نوى الطلاق ولم يشوعدا

لزمه ثلاث (قوله بنيت)

أي الطلاق (قوله فهي)

أي نيت (قوله كأنظ)

أي الصريح (قوله وهو)

أي الصريح (قوله فيه)

أي بحث ابن عرفة (قوله

بان اصبح) صله بحث

(قوله فقوله) أي اصبح

(قوله على مذهبه) أي اصبح

(قوله وان كان) أي مذهب

اصبح الخ حال (قوله والا)

أي وان لم ينوطا (قوله

ذكرهما) أي القولين

(قوله والتعدي) عطف على

القطع أي إيصال اللازم

إلى نصب المفعول (قوله

فينوى) بضم ففتح مثقلا

أي تقبل نيته (قوله فيه) أي

أم لا (الالفداء) أي خلع فتلزمه واحدة بائنة إلا أن ينوى الثلاث وهذا راجع لقوله لا عصمة على عليك فالأولى تقديمه بإصقه لا قوله واشترتها منه لأنه عينه (و) تلزمه (ثلاث) في كل حال (الان ينوى أقل) منها واحدة أو اثنتين (مطلقاً) عن التقييد بالدخول أو عدمه (في) قوله (خلية) بشد اللام (سبيلك) ودخل في المستثنى منه عدم نية عدد فتلزمه الثلاث فيهما وهذا لا ينال ما تقدم لا اختلاف موضوعهما إذ موضوع ما تقدم نية الواحدة الباتنة بخلية سبيلك وموضوع ما هنا نية الطلاق لا الواحدة الباتنة (و) تلزم طلاق (واحدة في) قوله (فأوردك) دخل به الم لا رجعية في المدخول بها أو بائنة في غيرها إلا أن ينوى أكثر منها أو لما لا يرضى الله تعالى عنه في غير المدونة وابن القاسم وابن عبد الحكم واحدة في التي لم ينو بها وثلاث في التي نوى بها وإن قال لم ارد طلاقاً لزمه ثلاث (ونوى) بضم فكسر مثقلا أي تقبل نية الزوج (في) إرادة الطلاق وإرادة عدمه (و) ان نواه نوى (في عدمه) أي الطلاق من واحدة أو اثنتين أو ثلاث وصله نوى (في) قوله (أذهب وانصرفي أو) قوله (لم اترق بك أو قال له) أي الزوج (رجل ألك امرأة) أي زوجة (فقال) الزوج (لا) ويحلف على عدم إرادة الطلاق فان قال اردت الطلاق ولم ارد عدده فقال اصبح يلزمه الثلاث دخل به الم لا واشترتها ابن عرفة وافق واحدة إلى ان مات والظاهر انها رجعية في المدخول بها بائنة في غيرها وانصه والخفية الفاظ الشيخ لابن حبيب عن الاخوين أذهب لا ملك لي عليك أو لا تحلين لي أو احتمالي لنفسك وانت سائبة أو اخرجي أو انتقل عني وشبه ذلك كله لا شيء فيه بخي أو لم ينو إلا أن ينوى طلاقاً فهو ما نوى اصبح ان لم ينو شيئاً ونوى الطلاق فهي ثلاث حتى ينوى أقل قلت في قبولهما آياه نظراً لأنه ان دل على الثلاث بذاته لم يقتصر نية الطلاق وان لم يدل إلا بنيتها فهي كاللفظ وهو لا يوجب بنفسه عدداً اه وببحث فيه بعض الشيوخ بان اصبح قال الفاظ الطلاق يلزم به الثلاث إلا أن ينوى أقل بخلاف الالف مشهور فقوله هنا جار على مذهبه في الفاظ الطلاق وان كان مقابلاً للمشهور (أو) قوله (انت حرة) ولم يقل متى فينوى فيه وفي عدده والالزمه الثلاث على ما في الثانية ويحلف ما ارد طلاقاً على ما لابن شهاب في المدونة ذكرهم ابن رشد (و) كذلك قوله انت معتقة بفتح التوقية (أو) قوله (الحق) بكسر همزة الوصل وفتح الحاء المهملة أو بفتح همزة القطع والتعدي وكسر الحاء المهملة ومفعوله محذوف أي نفسك (بأهلك أو) قوله (است) بفتح اللام وسكون السين وكسر التاء أصله ليس فلما سكن آخره لاتصاله ببناء القاعل حذفت الياء لاتقاء الساكنين (لي بامرأة) أي زوجة فينوى فيه وفي عدده في كل حال (الآن) بفتح الهمزة وسكون النون حرف مصدرى صلته (بعاق) بضم المنة وفتح العين المهملة وكسر اللام مشددة الزوج بصيغة براوحت (في) القول (الاخير) أي است لي بامرأة بان يقول ان فعلت كذا أو ان لم تفعل كذا في هذا اليوم فلست لي بامرأة أو ما انت لي بامرأة ويبحث بحصول المعلق عليه أو تركه فتلزمه واحدة إلا لنية أكثر ان كان نوى الطلاق وان كان نوى غيره فلا شيء عليه بين في القضاء دون الفتوى فان لم ينو شيئاً

الطلاق (قوله بان يقول ان فعلت كذا) تصويراً عليه بصيغة بر (قوله وان لم تفعل كذا الخ) تصويراً عليه بصيغة حث (قوله ويبحث) عطف على يقول (قوله بحصول المعلق عليه) أي في صيغة البر (قوله أو تركه) أي المعلق عليه أي في صيغة الحث

فاستظهر ابن عرفة لزوم الثلاث وابن رشد عدم لزوم شيء (وان قال) الزوج لزوجته (لانكاح) اى
زوجية (بنيتي وبينك) بكسر الكاف (اولا ما كلى عليك اولاسيدلى عليك) بكسر الكاف (فلاشئ
عليه) اى الزوج (ان كان) اى قوله لانكاح الخ (عتابا) اى معاتبة وتوبيخا ولم ينوبه الطلاق
(والا) اى وان لم يكن عتابا بأن قاله لها ابتداء فاصدا به الطلاق (فتبأت) فى المدخول بها
وينبى فى غيرها قاله بعض بلغة ينبى (وهل تحرم) الزوجة على زوجها ولا تحل له الا بعد زوج
(ب) قوله لها (وجهى من وجهك حرام) ولا ينبى فى المدخول بها وان جاء مستقبيا على ظاهر
المدونة وغيره اوقد سكى ابن رشد الاتفاق عليه فهو الراجح ولكن قال ابن عرفة قول ابن رشد وهو
بعد البناء ثلاث الا ان يأتى مستقبيا نص فى أنه ينبى فى المدخول بها فى عدده فى الفتوى كنفق
ابن سحنون خلافا لظاهرها وغيره اهـ وينبى فى غير المدخول بها ولو فى القضاء ولاشئ عليه
(او) قوله وجهى على وجهك حرام) فهل تحرم عليه ولا تحل له الا بعد زوج ولاشئ عليه واما
لوشد بديا على فطابق جرت باقظ حرام فتلزمه الثلاث ويسوى فى غير المدخول بها (او اما عيش فيه
حرام) فهل تلزمه الثلاث (اولاشئ عليه) لان الزوجة ليست مما يعيش فيه فلم تدخل فى لفظه
الا ان ينوبه اقل تلزمه وقبل لا شئ عليه وان أدخلها فى عيسته قولان فى كل من القروع الثلاثة
وحذفه من الاقوين دلالة الثالث غ اما الاول فى سماع اصم بفتح من كتاب التفسير بن قال
لامرأته وجهى من وجهك حرام فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ابن رشد اتفاقا لانه كقوله
انت على حرام وهو بعد البناء ثلاث لا ينبى فى اقل منها الا ان يأتى مستقبيا ابن عرفة هذا نص
فى أنه ينبى بعد البناء ان كان مستقبيا كنفق ابن سحنون خلاف ظاهرها وغيره وايكس قوله
اتفاقا قصورنا نقل اللخمي عن محمد بن عبد الحكم لا شئ عليه وذهب فى ذلك الى ما اعتاده الناس
فى قولهم عيني من عينك حرام ووجهى من وجهك حرام يريدون به البغض والمباعدة قال لا تفتى
الجزم بما سكى عليه ابن رشد الاتفاق اذ هو ادى دليل على شذوذه مقابله واما الثاني فقال اللخمي
ان قال وجهى على وجهك حرام كان طلاقا وقبله ابن راشد وابن عبد السلام وزعم المصنف فى
التوضيح ان اللخمي نص فيه على عدم الزوم بعد ان اشار بقول ابن راشد بالزوم فادعى الخلاف
فيه وجرى على ذلك هذا وذلك كله وهم اتفق على نصوص من ذكرنا يتضح لك ما قررنا قالوا يجب
لقطع هنا بالزوم واما الثالث قال قولان فيه معروفاً اللخمي محمد بن عيسى قال ما عيش فيه حرام

(قوله الا ان بنوها) اى دخول الزوجة فيما يعش فيه (قوله فتلزمه) اى الثلاث الزوج (قوله وحده) اى اولاشى عليه لا
(قوله الثالث) اى المذکور فيه على التذوق من الاولين (قوله اما الاول) اى وجهى من وجهك حرام (قوله وهو) اى انت
على حرام (قوله منها) اى الثلاث (قوله هذا) اى قوله الا ان يأتى مستقبلا (قوله قوله) اى ابن رشد (قوله وذهب) اى محمد
(قوله اذهو) اى قول ابن رشد اتفاقا (قوله واما الثانى) اى وجهى على وجهك حرام (قوله قبله) بکسر الموحدة (قوله فيه) اى
وجهى على وجهك حرام (قوله اشار) اى المصنف (قوله فادعى) اى المصنف (قوله واهم) بفتح الهاء اى غلط (قوله باللزم) اى
فى وجهى على وجهك حرام عب ورده من ورد مع عليه وارضى بالان غازی (قوله واما الثالث) اى ما اعیش فيه حرام

(قوله لم تدخل) أي الزوجة (قوله في اللفظ) أي ما عيش فيه (قوله آخر) نعمت قولاً (قوله إن زوجته) أي من قال ما عيش فيه حرام (قوله غيره) أي ابن عبد الحكم (قوله وقدمه) أي عدم لزوم (قوله به) أي بإحرام (قوله كانت صحت) بفتح الهمزة وكسر التاء ضمير منقصل والكاف للتشبيه في عدم اللزوم إذا لم يرد به طلاقاً وضم السين ٢٣٣ وسكون الحاء أي حرام (قوله يريد)

أي ابن يونس (قوله إذا كان)

أي الزوج (قوله لا يريدون

الطلاق) بإحرام (قوله

وهو) أي قوله بإحرام زوجه

ذلت) أي حرام ومحت (قوله

فهذه) أي جميع ما أمك

حرام (قوله فيها) أي مسألة

المحاشاة (قوله من أخرجها

أي الزوجة (قوله ولا) بشد

الواو (قوله) أي الزوج

(قوله فقول) ولم يرد إدخالها

خاص بقوله جميع ما أمك

تفريع على قوله في

شرح في جميع ما أمك

(قوله الثلاثة) أي الحلال

حرام وحرام على وجميع

ما أمك حرام (قوله كتب)

بضم فكسر (قوله أشبهه)

بكسر الهمزة وسكون الشين

المجعة وكسر الموحدة وخفة

التخفيف الثانية من بلاد

الاندلس (قوله اختاف)

بضم التاء وكسر اللام (قوله

رواية) أي عن الإمام واحد

من أصحابه رضي الله تعالى

عنه سم (قوله يدخلها) بضم

الياء وكسر الخاء أي الزوج

الزوجة (قوله أن نوى) أي

بالاملاء (قوله فيها) أي

الاملاء (قوله الثلاثة

التي قبل الكاف) أي وجهي

من وجهك حرام أو على

لا شيء عليه لأن الزوجة ليست من العيش فلم تدخل في اللفظ إلا أن ينوي قبله عبد الحق اعرف فيه قولاً آخر أن زوجته تحرم عليه وأظنه في السليمانية وشبهه في أنه لا شيء عليه فقال (كقوله) أي الزوج (أما) أي الزوجة (بإحرام) فلا شيء عليه قاله ابن عبد الحكم أبو عمران ولا نص لغيره وقدمه ابن يونس بما إذا لم يرد به طلاقاً كانت صحت غ يريد إذا كان في بلد لا يريدون الطلاق وهو كقوله أنت حرام ومحت وكقوله لماله ذلك ذكره ابن يونس (أو) قوله (الحلال حرام) ولم يقل على (فلا شيء عليه) عند ابن العربي (أو) قوله (حرام على) ولم يقل أنت غ التعمي لوقال الحلال حرام ولم يقل على أو على حرام ولم يقل أنت فليس عليه فيه شيء ولم يحك ابن عرفة خلافه (أو) قوله (جميع ما أمك حرام ولم يرد) بضم فكسر أي لم ينو الزوج (ادخالها) أي الزوجة في جميع ما أمك بأن نوى أخرجها أو لم ينو إدخالها ولا أخرجها (فلا شيء عليه) وبه أفتى أبو بكر بن عبد الرحمن فهذه غير مسألة المحاشاة وهي الحلال على حرام فلا بد فيها من أخرجها أو لا والفرق بين القريتين أن الزوجة لما لم تكن مملوكة لم تدخل الآية إدخالها في قوله جميع ما أمك بخلاف الحلال على حرام فإنه شامل لها فاحتجج لآخر أجهان أول الأمر فقوله ولم يرد إدخالها خاص بقوله جميع ما أمك فإنه دوجع وعج وجهه غيرهما راجعاً للفروع الثلاثة غ المتبسط كتب من أشبهه إلى القبروان في رجل قال جميع ما أمك حرام على هن هو كالحلال على حرام وتدخل الزوجة في التحريم إلا أن يحاشيها أو لا تدخل فقد اختلف فيها عندنا ولم توجد رواية فقال الشيخ أبو بكر بن عبد الرحمن قوله جميع ما أمك على حرام لا تدخل الزوجة فيه إلا أن يدخلها بنية أو قول وقد قال ابن القاسم في الذي قال الاملاء على حرام لا تدخل الزوجة فيها وقال ابن الموزان نوى عوم الأشياء دخلت الزوجة فيها كأنقائل الحلال على حرام وقال الشيخ أبو عمران الزوجة ليست ملكاً للزوج وإنما الاملاء الاموال والاماء من الاموال فإذا قال جميع ما أمك على حرام فلا شيء عليه وإذا قال الحلال على حرام سري التحريم إلى الزوجات إذا لم يعزلهن بنية أو ما الذي لفظ بغير جميع ما أمك فلا تدخل الزوجات في يمينه لأنه لم يمكن فاستغنى عن استثنائهم (قولان) راجعاً لفروع الثلاثة التي قبل الكاف (وان قال) الزوج لزوجته أنت (سأبني معنى أو) قال أنت (عتيقة) معنى (أو) قال (ليس بيني وبينك حلال ولا حرام) وقال لم ارد بشيء منها طلاقاً (حلف) الزوج (على نفي) أرادته (ب) يا حدى هذه الصبيغ الثلاث ولا شيء عليه (فان نكل) الزوج عن الحلف على نفسه (نوى) بضم فكسر منقلاً أي قبلت بنية (في عدده) من واحدة أو اثنتين أو ثلاث طنى هذا الكلام نقله عنها وهي انما ذكرته عن ابن شهاب فليس هو مالك رضي الله تعالى عنه بما قلنا خالف اصل مذهبه كما قال البساطي اتنويه بعد انكاره اصل الطلاق ونكوله ولذا لم يذكره ابن الحاسب ولا ابن شاس ولا ابن عرفة وانما ذكر هذه الاقفاط الثلاثة في الكفاية مع الفاظ آخر عن الاخوين انه لا شيء عليه فيها

٣٠ مع في وجهك حرام أو ما عيش فيه حرام (قوله نقله) أي المنف (قوله عنها) أي المدونة (قوله وهي) أي المدونة (قوله هو) أي هذا الكلام (قوله فلذا خالف) أي هذا الكلام (قوله اصل) أي قاعدة (قوله مذهبه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لتنويه) أي قبول بنية في عدده الخ علة لمخالفة اصل مذهبه (قوله ولذا) أي كونه لابن شهاب ومخالفاً لأهل مذهب مالك رضي الله تعالى عنه (قوله وانما ذكر) أي ابن عرفة (قوله هذه الاقفاط الثلاثة) أي سابعة وعتيقة وليس بيني وبينك حلال

(قوله ولم يعرج) أي ابن عرفة (قوله لكونه) أي ما فيها (قوله ونصها) أي المدونة (قوله وبشكل) يضم فقطح منقلا (قوله عقوبة) مفعول مطلق ليس بـ لانه من معناه مبين لنوعه نعتة (قوله موجهة) بكسر الجيم أي مؤلفة (قوله لانه) أي من قال هذا (قوله لبس) بفتحات مثقل الموحدة ٢٣٤ (قوله كذلك) أي الصادق الإهمال (قوله وكذبه) عطف على قصده (قوله في إنكاره)

أي قصد الطلاق (قوله فان لم يكن) أي قوله أنت بائنة أو برية أو خلية أو بنتة جوابا لقولها أو داخا تفصيل في مفهوم قوله جوابا لقولها أو داخا (قوله وال) أي وان لم يتقدم كلام دال على عدم قصده (قوله لذلك) أي أو داخا (قوله مطلقا) أي عن التقييد ببنتة (قوله لانه) أي الزوج الخ يبين لما يجذف (قوله قال) أي الزوج (قوله قولها) أي المدونة (قوله وان قالت) أي الزوجة (قوله فقال) أي الزوج (قوله ثم قال) أي الزوج (قوله فلا يصدق) أي في دعواه انه لم يرد به طلاقا (قوله لانه) أي قوله (قوله جوابا لسؤالها) أي فكونه جوابا لسؤالها اقربينة على قصده به الطلاق وكذبه في إنكاره (قوله هذا الماني) أي عدم تصديقه في إنكار قصد الطلاق (قوله آخر كلامها) أي تعليلها بقولها لانه جوابا لسؤالها وإضافة دليل للبيان (قوله وبفرض المسئلة) عطف على بدليل (قوله احالة) أي تغيير (قوله منه) أي عدده (قوله من كلامها الخ) بيان لما (قوله الفرص بفتح الفاء) وسكون الراء (قوله منكر) أي الطلاق (قوله المضارب) أي مواضع المصنف المضرب من الدية (قوله بضمه) أي طنى من إضافة المصدرة لافعاله وتكميل عمله بتصيب مفعوله صله تبين (قوله لانه) أي الزوج

بني اولم بين الا ان ينوي طلاقا فهو ما نوى وقال اصبح ان لم ينو شيئا ونوى الطلاق فهي الثلاث حتى ينوي اقل ولم يذكري عينا ولا نكولا وذكرك بعد هذا يسير عن محمـد في ليس بيني وبينك حلال ولا حرام فيحلف ما اراد به طلاقا ويدين ولم يعرج على مسئلة المدونة بحال مع اعتقائه بالنقل عنها وما ذالك الا لكونه ليس قول مالك ونصها قال ابن شهاب وان قال لها انت سائبة او متى عسقة او ليس بيني وبينك حلال ولا حرام فيحلف ما اراد به طلاقا ويدين فان نكل وزعم انه اراد به طلاقا كان ما اراد من الطلاق ويحلف على ذلك وبشكل من قال هذا عقوبة موجهة لانه ليس على نفسه وعلى احكام المسلمين (وعوقب) يضم العين المهملة وكسر القاف على قوله انت سائبة او شئ مما بعده عقوبة موجهة لتلبسه على نفسه وعلى المسامين (ولا ينوي) يضم المثناة وفتح النون والواو مشددة أي لا تقبل نيته (في العدد) للطلاق (ان انكر) الزوج (قصد) أي نية (الطلاق) فليزمه الثلاث (بعد قوله) أي الزوج لزوجته (انت بائنة او) قوله انت (برية او) انت (خلية او) انت (بنتة) حال كون القول المذكور (جوابا لقولها) أي الزوجة له (أو داخا) بفتح الهاء والواو وشدة الدال أي اتقنى (لو) مصدر برة (فرج) بفتحات مشددة الراء آخره جيم أي رفع الكرب (اللهي) أي عني (من صحبتك) يضم الصاد المهملة وسكون الحاء كذلك أي عشتك وزوجيتك دلالة البساط على قصده الطلاق وكذبه في إنكاره فان لم يكن جوابا لقولها أو داخا وانكر قصد الطلاق به فان تقدم كلام دال على عدم قصده فلا شئ عليه والالزमे الثلاث وان اقرب قصد الطلاق بما كان جوابا لذلك او ما لم يكن فتليزمه الثلاث في المدخول به مطلقا ولا تقبل منه نية اقل منها وكذا في غير المدخول بها في بنتة وينوي في غيرها في المنهوم تفصيل هذا وقال طنى ليس معنى المسئلة ما يتبادر من عبارة المصنف انه بعد إنكار قصد الطلاق قال اردت واحدة واثنين كما قرره بعدا غير واحد بل معناها قولها في كتاب التخيير والقليل وان قالت او دلوفر ج الله لي من صحبتك فقال لها انت بائنة او خلية او برية او بائنة او قال انما منى برى او خلى او بائنة او بائنة ثم قال لم ارد به الطلاق فلا يصدق لانه جوابا لسؤالها ام فالصنف اراد تأدية هذا المعنى فقصرته به العبارة في قولها لا يصدق أي في عدم ارادة الطلاق بدليل آخر كلامها وبفرض المسئلة والمصنف فهم لا ينوي في العدد وفيه نظر لانه احالة فالمسئلة فلوحذف لفظ العدد لابق نصها والمدونة متصدا كلامها انه لا يصدق في نية عدم الطلاق واماما يلزمه منه فاجره على ما سبق من كلامها وكلام المصنف في بائنة الثلاث بنى ام لا وفي بائنة الثلاث ان بنى وكذا ان لم يبين لعدم نية الاقل لان الفرض أنه منكر وكذا خلية وبرية فالماصل انه يلزمه الثلاث في الجميع عمل بما تقدم ومفهوم ان إنكار الطلاق هو ما تقدم فافهم وبه يتبين لثان ما طال به الشراح هنا خبط ومن عرف المضارب لا يطيل الهز والله الموفق وتبعه البنيانى وسلمه اقول كلام طنى هذا كسر اب بضمه يحسمه الظمان ماء حتى اذا جاء لم يجده شيئا ويحصيه لزوم الثلاث في الجميع تبين انه لا ينوي في العدد كما قال

(قوله وانه) اى المصنف (قوله يحل) بضم فكسر (قوله تنويته) اى الزوج (قوله فكلامه) اى المصنف (قوله كلامها) اى المدونة (قوله يحذفها) اى الياء (قوله انظره) اى الطلاق (قوله اذا نواه) اى الطلاق (قوله هذا) اى قوله وان قصد به اسقي أو بكل كلام لازم (قوله ومذهب) عطف على المشهور (قوله فاصده) اى الطلاق (قوله به) اى نحو واسقيني (قوله وهذا) اى نحو واسقيني المقصود به الطلاق (قوله انظره) اى الطلاق (قوله هذا) اى نحو واسقيني (قوله لانها) ٢٣٥ اى الكتابة (قوله استعمال

اللفظ الخ) اى او اللفظ المستعمل في لازم ما وضع قوله (قوله هذا) اى تسمية نحو اسقيني كتابة (قوله وذلك) اى اللفظ المستعمل في اللازم (قوله لمطلقها) اى الكتابة ظاهرة ارضعية (قوله لمطلقا) اى غير مقيد بعدد حال من فاعل نوى او مقعوله (قوله الاول) اى لزوم الطلاق المنوى بنحو واسقيني (قوله وقال) اى ابو عمر (قوله ولم يتابعه) اى يوافق ما لم يرض الله تعالى (قوله عليه) اى على لزوم الطلاق بنحو اسقيني (قوله ولم يذكر) اى ابو عمر (قوله فيه) اى لزوم الطلاق المنوى بنحو اسقيني (قوله خلافا) اى لا عن ائمة ومذهب ولا عن غيرهم من الاصحاب (قوله قال) اى الباجي (قوله هذا) اى لزوم الطلاق بنحو اسقيني (قوله انه) اى الشأن (قوله في هذه المسئلة) اى نحو اسقيني مقصود به الطلاق (قوله اية) اى اية (قوله وان وجدت منه النية) حال (قوله بارادته) اى الطلاق

المصنف وانه لم يحل المسئلة اذ عدم تنويته في العددية تلزم عدم تنويته في عدم قصد الطلاق فكلامه مقيد بما افاد كلامها وزيادة ختم الله لنا بخاتمة السعادة (ون قصد به) اى الزوج الطلاق (قوله لزوجه) اسقيني الماء (قوله اصيغة) امر المذكر لنا وصوابه اسقيني باثبات ياء الفاعلة او على ارادة الشخص واستترائهم او تعظيمها او بصيغة تخفيفها (او) قصده (بكل كلام) كادخل او اخرجى او كلى او اشرى مما ليس من لفظه الصريح ولا كتابته الظاهرة وجواب ان قصده (لزم) الطلاق الزوج ويستثنى من كل كلام الكلام الصريح في غير الطلاق كالظاهر فلا يقع به الطلاق اذا نواه كما يأتي في قوله وصريحه يظهر مؤيد بحريها ولا ينصرف للطلاق الخ الا الصريح في العمق كونه معتق فيلزم الطلاق به وهذا هو المشهور ومذهب المدونة وقال اشهب لا يلزمه الطلاق بنحو اسقيني فاصده به الا اذا قال اذا قلت اسقيني فانت طالق فاذا قاله طلقت بحشته في التعليق لا بنفس لفظ اسقيني وهذا يسمى كتابة خفية عند الاكثر وقد حصره والفظه في صريح وكتابة ظاهرة وكتابة خفية وقال ابن الحاجب هذا ليس من الكتابة لانها استعمال اللفظ في لازم ما وضعه وهذا ليس كذلك واجيب بان هذا اصطلاح للغة فها هو ذلك اصطلاح للبيانين ولا مشاحة في الاصطلاح ابن عرفة ومن الكتابة الخفية ما جعله ابن الحاجب قسما لطلقاتها بنحو اسقيني وكلى واشترى وقول عتقها ادخل في الدار المشهور ان نوى به الطلاق مطلقا او عددا لزمه تنويته الخفى وقال اشهب لا شئ عليه الا ان يريد ان طالق اذا قلت ادخل في الدار يريد ان الطلاق انما يقع عند ما اقول لا بنفس اللفظ وذكر ابو عمر الاول لما لى الله تعالى عنه وقال ولم يتابعه عليه الا اصحابه ولم يذكر لا شئ خلافا وكذا الباجي لم يذكر فيه خلافا قال اصحابنا هذا على وقوع الطلاق بمجرد النية ومذهب ابن القمام يقتضى انه لا يقع الطلاق في هذه المسئلة بمجرد النية انما يقع باللفظ المقارن لها القول مالك رضى الله تعالى عنه من اراد ان يقول انت طالق فقال كلى واشترى فلا يلزمه شئ وان وجدت منه النية ثم قال ابن عرفة فني لزوم الطلاق بارادته من لفظ لا يحتمل ما لم ان قصد تعليقه على النطق به للمشهور ومطرف عن ابن الماجشون واشهب وفيها ما لى الله تعالى عنه ان قال تقضى او انت ترى يريد به الطلاق فهو طلاق والا فلا وفيها كل كلام يريد به الطلاق فهو كما نوى قلت ظاهرهما مع سماع عيسى ان نية الطلاق بما ليس من لفظه بحال انما يلزم به ما يلزم بلفظ الطلاق لا الثلاث الا ان ينويها (لا) يلزمه شئ (ان قصد) الزوج (اللفظ) اى النطق والتكلم (ب) لفظ (الطلاق) كانت طالق (لفظ) اى نطق الزوج وتكلم (بهذا) اى اسقيني مثلا (خلفا) اى اذا غلط او غلط بان سبه لسانه الى ما تكلم به غير قاصد التعلق (او

(قوله لا يحتمل) اى الطلاق (قوله تابعها) اى الاقوال اى واقولها اللازم مطاوعا والثاني عدمه مطاوعا (قوله تعليقه) اى الطلاق (قوله على النطق به) اى ما لا يحتمل (قوله وفيها) اى المدونة (قوله ان قال) اى الزوج لزوجه (قوله فهو) اى تقضى (قوله والا) اى وان لم يريد به الطلاق (قوله فلا) اى لا يكون طلاقا (قوله وفيها) اى المدونة (قوله به) اى مالك (قوله ظاهرها) اى المدونة (قوله به) اى اللفظ الذى ليس من لفظه بحال (قوله ما يلزم بلفظ الطلاق) اى الطلقة الواحدة (قوله ينويها) اى الثلاث به

(قوله عنه) أي قوله بالثلاث (قوله الثلاث) مقعول بنوى (قوله قتلزمه) أي الثلاث (قوله تقبل) أي نيته (قوله وفيها) أي المدونة (قوله أنه) أي الزوج (قوله لها) أي زوجته (قوله في الطلاق بالنية) أي من عدم لزومه بها والاحتراز لزمه بها وعليه فيلزمه الطلاق في الصورة المذكورة (قوله وأنه) أي الطلاق بالنية غير لازم تفسير لاحد القولين الذي بني عليه عدم اللزوم (قوله بأنه) أي الإجراء على القولين في الطلاق ٢٣٦ بالنية (قوله لم يعتد) أي يقصد (قوله وفيها) أي المدونة (قوله قوله) أي الزوج

مخاطباً بزوجته (قوله خيته) أراد (الزوج) (أن ينجز) بضم التحتية وفتح النون وكسر الجيم مشددة آخره رأى أي بوقع الطلاق الثلاث بآنت طالق ثلاثاً (فقال) الزوج (أنت طالق وسكت) الزوج عن قوله بالثلاث فلم يتكلم به مع استحضاره نادماً على نيته وراجعاً عنها أو ساهياً عنه فلا يلزمه الاطلاق واحدة في القتيا والقضاء إلا أن ينوى بقوله أنت طالق الثلاث فتزيمه وإن أراد أن ينجز طلاقاً واحدة فقال أنت طالق ثلاثاً فقال مالك رضي الله تعالى عنه تلزمه الثلاث ولا تقبل نيته وقال مهنون تقبل في القتوى وإن أراد أن يعلق الثلاث على دخول دار مثلاً فقال أنت طالق وسكت فقال مالك رضي الله تعالى عنه لا شيء عليه عجز أي في القتوى عجب انظر هل معنى لا شيء عليه أي لا يلزمه تعليق الثلاث وتلزمه طلاقاً واحدة ينطقه أو معناه لا تلزمه طلاقاً البنائي ليست المسئلة كما ذكره بل الذي في المواقف عن المتبسطي أنه أراد أن يعلق الثلاث فقال أنت طالق ثلاثاً وسكت فلا شيء عليه فهو قد نطق بقوله ثلاثاً فقله لا شيء عليه صريح في أنه لا يلزمه شيء فسقط تردد ابن عرفة وفيها الذي معت واستحسن أن لو أراد أن يقول لها أنت طالق البتة فقال آخرك الله وأعدك الله فلا شيء عليه ابن حجر زمن المذاكرين من إجراه على أحد قول مالك رضي الله تعالى عنه في الطلاق بالنية وأنه غير لازم ومنهم من إياه لأن هذا لم يعتد على أن يطلق بتيقنه بل على أن يطلق بلفظه (وسقه) بضم السين المهملة وكسر القاء مشددة أي نسب للسقه زوج (فأنت) لزوجته (يا أي ويا اختي) الواو بمعنى أو ومثله يابنقي أو عتي أو اختي ابن عرفة وفيها مالك رضي الله تعالى عنه قوله يا أمه أو يا خيته أو يا عمته أو يا خاتمه لا شيء فيه وهو من كلام أهل السقه قلت كونه منه دليل حرمة أو كراهته وروى أبو داود عن أبي قحمة أن رجلاً قال لامرأته يا خيته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أأختك هي فكره ذلك ونهى عنه ولا يعارض هذا قول سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام في زوجته سارة رضي الله تعالى عنها أنها اختي لأنه قاله لضرورة دعته إليه وأراد اخته في الدين وبوب عليه البخاري إذا قال لامرأته وهو مكره فلا شيء عليه وحديث أبي داود مرسل لأن أبا قحمة تابعي ورواه أبو داود من طريق آخر عنه عن فوقه من العصابة (ولزم) الطلاق (بالإشارة المفهومة) بضم فسكون فكسر أي التي شأنها أن يفهم منها التطليق بأن صاحبها قرينة يقطع من عاينها بدلائل عليه وأن لم تفهمه الزوجة منها ولو من قادر على النطق على المعتمد وهي كاللفظ الصريح في عدم الافتقار لنية وهذا كالاستثناء والتخصيص لقوله ولفظ وغير المفهومة لا يلزم به إطلاق ولو قصد أن يفعل المعروف جارية بالتطليق بها ابن عرفة وفيها ما علم من الآخرس بإشارة أو كتابة من طلاق أو خلع أو عتي أو نكاح أو شراء أو قذف لزمه حكم المتكلم به وروى البايع إشارة المتكلم بالطلاق برأسه أو يده كلفظه لقوله تعالى أن تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا قلت إنما

علم بضم العين (قوله من طلاق الخ) بياناً لما (قوله لزمه) أي الآخرس خبراً (قوله بالطلاق) أي يحسن إليه صلة إشارة (قوله برأسه) صلة إشارة (قوله كلفظه) خبر إشارة (قوله لأنه) أي الرمز (قوله آية) أي مبهمة (قوله له) أي ذكرها (قوله فكان) أي ذكرها عليه السلام

(قوله عليه) اى الاخرى (قوله وتبعه) اى ابن شاس ابن الحاجب (قوله وتعبه) اى ابن الحاجب (قوله بانه) اى الشان صلة
تعب (قوله اليه) اى الفعل (قوله من القرائن) بيان لما (قوله فان افادت) اى القرائن (قوله كانت) اى الاشارة (قوله والا) اى
وان لم تعد القرائن القطع (قوله فهي) اى الاشارة (قوله منها) اى المتكلم والاخرى (قوله انها) اى الاشارة منها اى المتكلم
والاخرى (قوله يرد) بضم ففتح (قوله وهو) اى ما هو اذل منها (قوله بحال) صلة يرد احم ٢٣٧ (قوله وفيها) اى المدونة

(قوله به) اى طلاقها (قوله
بلغها) بفتحات مثقلا (قوله
لصيقته) اى الطلاق (قوله
بها) اى الصيغة (قوله فترت)
بضم فكسر مثقلا (قوله
كذلك) اى غير عازم (قوله
فان لم يصل) مفهوم الشرط
(قوله انه) اى الزوج (قوله
مجمعا) بضم فسكون
فكسر اى عازما (قوله فيه)
اى الطلاق (قوله له) اى
الزوج حين الكتابة (قوله
وجب) اى ثبت ووقع بمجرد
الكتابة (قوله فذلك) اى
النظر في انفاذه وعدمه (قوله
ويختلف) اى الزوج (قوله
على نيته) اى الاستخارة
(قوله فان اخرج) اى
الزوج الكتاب (قوله
عازما) حال من فاعل اخرج
(قوله وجب) اى ثبت
الطلاق (قوله عليه) اى
الزوج (قوله بخروجه) اى
الكتاب (قوله واختلف)
بضم التاء وكسر اللام (قوله
رده) اى الكتاب (قوله ان
بدله) اى ظهر للزوج رده
(قوله ان خروجه) اى
الكتاب (قوله منها) اى يده

يحسن هذا دليل الاخرى لانه آية له عليه السلام فكان لا قدرة له على الكلام في الثلاثة الايام
وقياس السليم عليه فيه نظر ابن شاس الاشارة المفهومة بالطلاق هي من الاخرى كالصريح
ومن القادر كالكتابة وتبعه ابن الحاجب وتعبه ابن عبد السلام بانه يقرر في اصول الفقه ان
الفعل لا دلالة له من ذاته الا ما ينضم اليه من القرائن فان افادت القطع كانت كالصريح
كانت من اخرى او قادروا لافهى كالكتابة منهما قلت ظاهر نقل الباجي انه منهما سواء
وما استدلل به ابن عبد السلام بربان دلالة القرائن مع الاشارة من الاخرى لا يراعى امكان
ما هو اذل منها من غير نوعها وهو النطق بحال فكانت كالصريح ودلالة القرائن مع الاشارة
من القادر يراعى امكان ما هو اذل منها من غير نوعها وهو النطق فلم تكن في حقه كالصريح
(و) لزم الطلاق ووقع بمجرد ارساله (ب) اى الطلاق للزوجة (مع رسول) بان قال له اخبرها بانى
طالقها ونحوه فلزم الطلاق حين قوله ذلك للرسول سواء اخبرها الرسول او لم يخبرها واضافة
مجرد من اضافته ما كان صفة والاصل بارساله الجرد عن التبليغ ابن عرفة وفيها من قال لرجل
اخبر زوجتي بطلاقها او ارسل اليها رسولا به وقع الطلاق حين قوله ذلك بلغها الرسول او كتبها
(و) لزم الطلاق ووقع (بالكتابة) لصيقته من الزوج حال كونه (عازما) اى نأيا الطلاق بكتابة
صيقته من غير تلفظه به الا ان القلم احد السنين فنزلت الكتابة منزلة اللفظ (او) كتبه (لا) اى
غير عازم وبعبارة اخرى كذلك فيلزمه الطلاق (ان وصل) الكتاب للزوجة فان لم يصل فلا يلزمه ابن
رشد تحصيل القول في هذه المسئلة انه اذا كتب طلاق زوجته فلا يخلو من احد ثلاثة احوال
احدها ان يكتبه جميعا عليه والثاني ان يكتبه على ان يستخيره فان رأى ان ينفعه انفعه وان
رأى ان لا ينفعه لم ينفعه والثالث ان لا تكون له نية فاما اذا كتبه جميعا على الطلاق ولم تكن
له نية فقد وجب عليه الطلاق واما اذا كتبه مستخيرا في انفاذه فذلك له ما يخرج منه من يده قال
في الواضحة وكتاب ابن المواز ويحلف على نيته فان اخرج منه من يده عازما على الطلاق ولم تكن له
نية وجب عليه بخروجه من يده وصلها ولم يصلها واختلف ان اخرج منه من يده على رده ان بدله
فقبل ان خروجه منها كالاشهاد فليس له رده وهي رواية أشهب وقيل له رده وهو قول المدونة
فان كتب اليها ان صلح كتابي فانت طالق فلا اختلاف في انه لا يقع عليه الطلاق الا بوصول
الكتاب اليها فاذا وصلها طلق مكانها واجبر على رجوعها ان كانت حائضا وان كتب اذا وصلك
كتابي هذا فانت طالق وارسله اليها يخرج على قولين احدهما ان ذلك ككتبه ان وصلك كتابي
هذا والثاني وقوع الطلاق عليه مكانه على الخلاف فيمن قال لزوجته اذا بلغت معي موضع
كذا فانت طالق حسبا في رسم سلف من سماع عيسى من الايمان بالطلاق وسماع عبيد الملك
ابن الحسن منه اه تفريق بين ان واذا لان ان صريحة في الشرط واذا محتملة له ولغيره والظرفية

(قوله كالاشهاد) اى على طلاقها (قوله في انه) اى الشان (قوله ان كانت حائضا) اى وقت وصوله (قوله يخرج)
(قوله ذلك) اى كتب اذا وصلك (قوله مكانه) اى حين الكتابة (قوله اذا بلغت) بكسر التاء (قوله سلف)
الايمن (بفتح الهمز) (قوله عنه) اى عيسى (قوله له) اى الشرط

(قوله الآن) بفتح فسكون فداى وقت الكتابة (قوله جاهها) اى اذا (قوله فقط) اى دون الشرطية (قوله فسكانه) بفتح الهمزة وشدة النون اى الزوج (قوله علقه) بفتحات منة لاى الزوج الطلاق (قوله آت) بعد الهمزة مشاة فوق (قوله عدم تخبينه) اى الطلاق وقت كتابته (قوله ادهى) اى اذا (قوله عنده) اى صاحب المشهور (قوله بان اجرى لفظة الطلاق) تصوير ليرطلاق بكلامه النفسى (قوله به) اى الكلام النفسى ٢٣٨ (قوله لا تطبق) صلة النية (قوله بها) اى النية (قوله عدمه) اى الطلاق (قوله لا وسوسة)

فإن وقع الطلاق بها إلا أن جهلها على الظرفية فقط فكأنه علقه على زمان أت فينجز
والظاهر على المشهور وعدم تجيزه أذهى عنده محمولة على الشرط (وفي لزومه) أي الطلاق
الزوج (بكلامه) أي الزوج (النفسى) بأن أجرى لفظة الطلاق على نفسه واستخضرها بقلبه
من غير تلفظ بها كما يجبر بها على لسانه وليس المراد به مجرد النية والقصد للتطبيق إذ لا يلزم بها
طلاق اتفاقا وكذا من اعتقده أنه طلقها ثم تبين له عدمه فلا يلزمه الطلاق إجماعا وكذا الأثر
بالوسوسة واللقوله في خاطره أطلق هذه واستخرج من سوء عشرتهم أمثلا قاله القرأى أقاده عب
البناء في الخلاف انما هو إذا أنشأ الطلاق بقلبه بكلامه النفساني والقول بعدم اللزوم لمالك
في الموازية وهو اختيار ابن عبد الحكم ونصره أهل المذهب وشهره القرأى والقول باللزوم
لمالك في العتبية وخجعه في البيان والمقدمات وشهره ابن رشد ابن عبد السلام الأول أظهر
لأن الطلاق حل للعصة التي عقدت بقول ونية فوجب كون حملها كذلك انما يكتفى بالنية في
التسكاف القلبية لا فيما بين الأسمين وفيه نظر فان الكلام النفسى غير النية فالتطبيق
به حل للعصة بكلام ونية فساوى عقد هاهما ولأن اللزوم هنا فيما بينه وبين الله تعالى إذ لا يعلم
أحد غيره كلام النفس والله اعلم وعدم لزومه به فيه (خلاف) أي قولاً مشهوراً (وان كرر)
الزوج (الطلاق بعطف) لبعض صيغة على بعض (بواو أو فاء أو ثم) سواء أعاد المبتدأ مع
كل معطوف أم لا (ف) يلزمه (ثلاث) من الطلقات (ان) كان (دخل) الزوج بالزوجة
قبل طلاقها فان لم يدخل فتسلاث أيضا ان نسقه على المذهب كن اتبع الخلع طلاقا
والافلاخى المفهوم تفصيل ومعنى التسق ذكر اللفظ المتأخر عقب المتقدم بلافصل غ تب
في هذا الشرط ابن شاس وابن الحاجب مع انه مرصه في توضيحه تبعه لابن عبد السلام وقال
ابن عرفه من انصف علم ان لفظ المدقونة في لزوم الثلاث في ثم والواو ظاهر اوص فين بن ومن
لم يبن وهو مقتضى مشهور المذهب فين اتبع الخلع طلاقا ووجهه في التوضيح ما قاله ابن شاس
وابن الحاجب في ثم والقابان غير المدخول بهاتين بالواحدة والعطف يقتضى التراخي وقد
يعترض على ذلك بان الملهة المستفادة منها انما هي في غير الانشاء كقوله في الاخبار طلقت
فلانة ثم فلانة طلقها فيجرب به عن امر قد وقع واما اذا كان الكلام انشاء فلا استلزام الانشاء
الحال اه واصله لابن عبد السلام الا انه قال هذا مقصور على ثم دون الفاء والواو وهو التحقيق
وشبهه في لزوم الثلاث فقال (ك) قوله انت طالق طلقة (مع طالقتين) فتلزمه الثلاث (مطلقا)
عن التقييد بكونه دخل (و) ان كرره ثلاثا (بلاعطف) لزمه (ثلاث في) الزوجة (المدخول بها)
وان كرره مرتين لزمه طلقتان فيها وشبهه في لزوم الثلاث فقال (كغيرها) أي المدخول بها (ان
نسقه) أي وصل الزوج صيغ الطلاق بعضها ببعض بلافصل حقيقة او حكما بان فصل باهر

ای الشک فی کونه طلاق أم لا
 (قوله الخلاف) ای فی لزوم
 الطلاق بالكلام النفسی
 (قوله هو) ای الخلاف
 (قوله عقدت) بضم فسکر
 (قوله كذلك) ای بقول ونية
 (قوله وفيه) ای تعلیل ابن
 عبد السلام (قوله عقدها)
 ای العصمة (قوله بهما) ای
 كلام ونية (قوله غيره) ای
 الله تعالى (قوله ان دخل)
 ای سواء نسقه ام لا (قوله
 فان لم يدخل) مقهورم ان
 دخل (قوله نسقه) ای وصل
 لزواج الطلاق بعضه ببعض
 (قوله والا) ای وان لم ينسقه
 (قوله فلا) ای لا تلزمه
 الثلاث (قوله تبع) ای
 المصنف (قوله فی هذا
 الشرط) ای ان دخل (قوله
 مرضه) بفتحات مثله لا ای
 ضعه (قوله ظاهر) خبر ان
 (قوله وانص) اضراب (قوله
 فيمن یخ) تتارخ فيه ظاهر
 وانص (قوله وهو) ای عدم
 الفرق بين من یخ ومن لم یخ
 (قوله وجه) بفتحات مثله لا
 (قوله بان غیر المدخول به التین
 الخ) صله وجه (قوله یعتبرض)

اضطرابی

بضم الياء وفتح الراء (قوله على ذلك) اى التوجيه (قوله متبهما) اى شمول الفاء (قوله فلا) اى لا يفيد ان
المهلة (قوله لاستلزام الانشاء) الحال من اضافته المصدر لقاعله وتكميل عمله بنصب مقعوله
(قوله واصله) اى التوجيه (قوله الابنه) اى ابن عبد السلام (قوله هذا) اى التوجيه

(قوله واصله) ای التوحیدہ (قوله الابنہ) ای ابن عبد السلام (قوله هذا) ای التوحیدہ

(قوله مطلقا) اي عن تقييده

بكونه منسوقا (قوله

لتنافيهما) اي العطف

والثا كيد (قوله تنفع) اي

نية الثا كيد مع العطف

(قوله والا) اي وان طال

(قوله والا) اي وان لم ينسقه

(قوله فلا تنفعه) اي نية

الثا كيد (قوله فان علقه

بمعهده) مفهوم في غير معلق

بمعهده (قوله وفعل) بضم

فكسر (قوله ورفع) بضم

فكسر اي الزوج (قوله

به) اي قوله هي طالق (قوله

فهما) اي القولان (قوله

كتعين جوابه للاخبار

بان قال طلقها (قوله وان

نقض) اي جوابه (قوله

للاشياء) بان قال هي طالق

طلقة ثانية (قوله فحلها)

اي القولين (قوله والرجعية

وبقاء العدة) قيد واحد

(قوله وهما) اي القولان

(قوله والثاني) اي لزوم

اثنين (قوله قبل) بضم

فكسر (قوله وحكي) بضم

فكسر (قوله الي) اي

امتنع من الحلف (قوله بساط

سؤاله) اضافته الاولى للبيان

(قوله لاشي عليه) مفعول

قال (قوله بعد) بضم

الموحدة (قوله واعترض

بضم الثا وكسر الراء (قوله

المشهور) صفة توجيه (قوله

ومجموعهما) اي التصفيا

والثالث

اضطراري كعطاس وسعال ومفهوم ان نسقه انه ان لم ينسقه فلم يلزمه في غير المدخول بها
الا الاول لينتهي به فلا يجد الثاني محلا يقع فيه والمتأخر يلزم في المدخول به اطلاقا وفي غيرها
منسوقا في كل حال (اللائمة تأكيد) للاول بالثاني والثالث فلا يلزم الا الاول (فيهما) اي
المدخول بها وغيرها في المكرر بلا عطف واما مع العطف فلا تنفع نية الثا كيد عند ابن القاسم
لتنافيهما وقال محمد تنفع نية الثا كيد مقبولة بين في القضاء وبغيرها في القنوى ولو طال
في المدخول بها وفي غيرها ان لم يطل والا فالثاني لا يلزمه ولو لم ينسقه قاله عجم وقال د
ظاهر كلامه ان الثا كيد ينفع في المدخول به اسواء كان نسقا ام لا وينبغي تقييده بالنسق اي
والا فلا تنفعه لان فصله يمنع التوكيد وقيد قبول التوكيد بقوله (في غير معلق) بضم الميم وفتح
الفين واللام مشددة (بمعهده) بان لم يعلق اصلا او معلق بمعهده كانت طالق ان كملت زيدا وكرره
ثلاثا ثم كلفه فثلاث اللية ثا كيد فان علقه بمعهده كانت طالق ان كملت زيدا انت طالق ان
دخلت الدار انت طالق ان اكلت كذا وفضل الجميع فثلاث ولا تقبل نية الثا كيد لعدد المحلوف
عليه (ولو طلق) الزوج زوجته المدخول بها طلاقا رجعيا ولم تنقض عدته (فقبل له ما فعلت)
فاجاب بلطف يحتمل الاخبار والانشاء (فقال هي طالق) ورفع للقاضي (فان لم ينس) الزوج
(اخباره) اي المستفهم ولا انشاء طلاق آخر (في لزوم طلاق) واحدة بعد حلقة ما اراد به انشاء
طلاق آخر فان نكل لزمه اثنتان (او) لزوم طلقتين (اثنتين) جلا على الانشاء احتياطا (قولان)
فهما في لزوم ثانية فلو قال في لزوم ثانية قولان لم يكن فان كانت غير مدخول بها اوطاقتها باثنا
او انقضت عدتها فلا يلزمه ثانية اتفاقا كتعين جوابه للاخبار او بجبهه مستقبيا وان نقض
للاشياء لزمه ثانية في مدخول بها رجعية لم تنقض عدتها فحلها ما قيد بقيد داربعة الدخول
والرجعية وبقاء العدة واحتمال الجواب والقضاء وهما للغمي وعياض والثاني ظاهر المدونة
ابن عرفة وفيها من طلق زوجته فقيل له ما فعلت فقال هي طالق وقال انما اردت اخباره
بالتطليقة التي طلقها قبل قوله الصقلي وبحلف وحكي عن بعض شيوخنا انما يحلف ان تنقضت
له فيها طلاقه وحيث يجب حلقة قال عبد الحق فان أي فلا رجعة له وعياض تنقض في عدته الا قراره
الا ان يقرانها الثالثة او يوقعها ابن شامس ان لم تكن له نية في لزوم طلاقه او طلقتين قولان
المتأخرين قلت الاول قول الغمي لو علم عدم نيته لم يكن عليه غير تطليقة لان بساط سؤاله دل
على انه اخبر بما فعل وقال مالك فيمن طلق امرأته فسمعت عن افعال ما بين وبينها عمل لاشي
عليه ويحلف ما اراد طلاقا قلت في حلقه في هذه بعد ابن محرز لو اجاب بالحق لم يحلف عياض
ولو لم ينساق علامه لانه اخبر بما فعل (و) اللازم (في) قوله لها انت طالق (نصف طلاقه او) قوله
انت طالق نصف (طلقتين او) قوله انت طالق (نصف) مثنى نصف حدثت فونه لاضافته (الطلاقه
او) قوله انت طالق (نصف) بلا تنوين لاضافته لطلاقه الا آق (وثلت) بلا تنوين لاضافته
لطلاقه محدودة دل عليها (الطلاقه) المذكورة والاصل نصف طلاقه وثلت طلاقه فحذف افظ طلاقه
المضاف اليه ثلث واعترض بوثلت بين نصف المضاف وطلاقه المضاف اليه هذا توجيه التركيب
المشهور في النحو والنقاهم بنوا فواهم على عطف ثلث على نصف وضافة مجموعهما الى طلاقه
المذكورة ومجموعهما خمسة اسداس طاقة فيكمل الكسر وتلزمه طاقة واحدة وكذا اذا

(قوله فان زاد) اي مجموعهما (قوله وفيها) اي المدونة (قوله يوجع) بضم فسكون ففتح (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله يصف) بضم فسكون (قوله من اهل العلم) بيان لمن (قوله ان من طلق الخ) صلة اجمع بحذف على (قوله حكى) بضم فسكون (قوله ان من قال الخ) نائب فاعل حكى (قوله ان نزور الخ) بضم النون والزاي اي قلة فاعل تقرر (قوله نصفي) بفتح الفاء مفتي نصف بلانون لاضافته (قوله استشكل منه) اي ابن الحاجب خبر قول (قوله عوده) اي الاستشكال (قوله الاولى) بضم الهمز اي ربع ونصف طلقة (قوله الثانية) اي نصف طلقة وربع طلقة ٢٤٠ (قوله على اصل) اي قاعدة واضافته للبيان (قوله اشكال الاولى) بضم الهمز

ذكر اجزاء ينقص مجموعها عن طلقة او يساويها فان زاد فطلقتان ففي الجواهر لو قال ثلاثة انصاف طلقة او اربعة اثلاث طلقة وقعت اثنتان لزيادة الاجزاء على واحدة ابن عرفة وفيها لابن القاسم من طلق بعض طلقة لزمته طلقة ابن شهاب ويوجع ضرب باثم قال وقال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم ان من طلق زوجته نصف طلقة او سدس طلقة اتمها طلقة واحدة وقال ابن القصار في عيون الادلة حكى عن داود ان من قال لزوجه انت طالق نصف طلقة لا يقع عليه شيء والفقهاء على خلافه قلت تقرر في اصول الفقه ان نزور الخ مخالف مع كثرة التجمعين لا يقدح في كون اجماعهم حجة ثم قال ابن عرفة ابن شاس في انت طالق نصفي طلقة او نصف طلقتين طلقة واحدة وفي ثلث وربع وسدس طلقة واحدة وفي ثلث طلقة وربع طلقة وسدس طلقة ثلاث وقول ابن الحاجب قالوا في نصف وربع طلقة طلقة وفي نصف طلقة وربع طلقة طلقتان استشكل منه والظاهر عوده الاولى بل بيان الثانية على اصل تمكيل الطلقة وتقرير اشكال الاولى ان تقدير لفظها انت طالق نصف طلقة وربع طلقة فنصف مضاف قطعاً في النية والمنوى مع اللفظ كالمفوض به فساوت الاولى الثانية فاقترأهما في الحكم مشكل وجوابه على اصلي في الفقه والعريضة واضح اما الفقهي فهو لو قال انت طالق نصف طلقة وربع طلقة لم يلزمه الا طلقة واحدة لاضافته الجزئين لطلقة واحدة لا يزيد مجموعهما عليها كما هو في نصفي طلقة واما اصل العربية فهو قول جمهور النحويين ان المضاف اليه اذا حذف فلا بد من تنوين المضاف الا ان يكون المضاف بعد الحذف على هيئته قبل الحذف نحو قولهم قطع القهيد ورجل من قالها قالوا التقدير قطع الله يده من قالها ورجله حذف الضمير واقيم المعطوف بين المضاف والمضاف اليه وحذف التنوين من يدا لاضافته الى من وحذف من رجل لانه مضاف الى من في المعنى وهو بمنزلة المضاف اليه في اللفظ وهذا الاصل يوجب تقدير تركيب لفظ المسئلة انت طالق نصف طلقة وربع طلقة وقد قررنا ان اللازم في هذا اللفظ طلقة واحدة فقط وقوله قالوا بقتضي عزوه لغير واحد ولا عرفه لصلوا احده لكن اصول المذهب بما قررناه تقتضيه (او) قوله انت طالق طلقة (واحدة في) طلقة (واحدة) فتلزمه طلقة واحدة ان كان يعرف الحساب والافاقين (او) علق الطلاق على متحدة لاداة لا تقتضي التكرار كقوله (مقي فعلت) كذا فانت طالق (وكرر) بضم الكاف وكسر الزاء الاولى مشددة اللفظ او الفعل مرة او مرتين او ثلاثا لزمه طلقة واحدة ان نوى بتكرير اللفظ التوكيد غ اي اذا قال لها انت طالق مقي فعلت كذا وكرر الفعل المحذوف عليه فلا يلزمه الا طلقة فهو كقوله

اي نصف وربع طلقة (قوله ان تقرير لفظها اي الاولى الخ) خبر تقرير (قوله مضاف في النية) اي الى طلقة (قوله فساوت الاولى) بضم الهمز اي نصف وربع طلقة (قوله الثانية) اي نصف طلقة وربع طلقة (قوله فاقترأهما) اي الاولى والثانية (قوله وجوابه) اي الاشكال (قوله واضح) خبر جوابه (قوله فهو) اي الاصل (قوله عليها) اي الطلقة (قوله على هيئته) اي المضاف (قوله الخ) بضم الهمز وسكون القاف وكسر الحاء (قوله المفضل) اي زيد (قوله المعطوف) اي ورجل (قوله بين المضاف) اي يد (قوله والمضاف اليه) اي من قالها (قوله وحذف) بضم فسكون (قوله وحذف) اي التنوين (قوله لانه) اي رجل (قوله وهو) اي من (قوله لفظ المسئلة) اي الاولى (قوله وقوله) اي ابن الحاجب

(قوله هزه) اي الحكم (قوله ولا عرفه) اي الحكم الخ حال (قوله لكن اصول المذهب) استدراك على ولا عرفه لرفع ايمه ان اصول المذهب لا تقتضيه (قوله بما قررناه) تصوير لاصول المذهب (قوله تقتضيه) خبر اصول (قوله ان كان يعرف الحساب) اي وتكلم باعتباره لا باعتبار عرف العامة (قوله والا) اي وان لم يعرف الحساب او تكلم بعرف العامة (قوله مقي فعلت) اي واولى ان فعلت او اذا فعلت (قوله اللفظ) اي مقي فعلت (قوله والفعل) اي المعلق عليه كدخول الدار

(قوله بها) اي متى ما (قوله وجردها) اي متى (قوله منها) اي ما (قوله فيها) اي المدونة (قوله بانيتها التكرار الخ) صلة يستكمل
(قوله بوجه) اي التكرار قوله باي انظر (قوله بوجه) اي التكرار (قوله اقتراها) ٢٤١

اي متى (قوله بها) اي
متى ماصلة التكرار
(قوله بوجه) اي التكرار
(قوله فان ضبط) بضم
فكسر (قوله والا) اي وان
لم يبين للمفعول (قوله وكررت)
بناء التانيث لان الفاعل
ضمير متصل حقيق التانيث
(قوله فهم ابن يونس المدونة)
من اضافة المصدر لفاعله
وتكميل عله بنصب مفعوله
(قوله في السابعة) اي طالق
ابدا (قوله وظاهرها) اي
المدونة (قوله انها ثلاثة) بفتح
الهمزة مبتدأ من غير (قوله
وحكي) بضم فكسر (قوله
ان هذا) اي ما في غير المدونة
(قوله بميزه) بكسر اليا
مثلة (قوله فاستقل) اي
الكسر (قوله به) اي بميزه
(قوله ان عرف الحساب) اي
وتكميل باعتبارها (قوله والا)
اي وان لم يعرفه او تكلم
بعرف العامة (قوله به) اي
الظاهر بان قال الطلاق كله
الانصف الطلاق (قوله
لتكميل كسر الباقي) عله
غير فريد (قوله عكس
المصنف) بان فان كل امرأة
اتزوجها من هـ ذم القرية
طالق ثم قال امرأتها ان

في باب الايمان اودل لفظه بجمع او بكلام او بهما الا متى ما يريد الان ينوي بها معنى كلما كما
في المدونة تنبيهه * قرن المصنف متى في باب الايمان بما وجدها منها كما عند ابن رشد ابن
عرفة ويستشكل قوله فيها الا ان ينوي متى معنى كلما بانيتها التكرار بوجه باي لفظ لا وجه
لتخصيصه متى * اولذا لم يعتبر ابن رشد اقتراها * ويجاب بان متى ما قريبة من كل فجرد ارادة
كونها معها اياها ثبت بها التكرار دون استحضار نيته ثم قال غ فاذا تقرر هذا فان ضبط قول
المصنف او متى فعلى بضم الفاء كان كرمبذ الفاعل وان ضبط بكسرها كان كرمبذ
للمفعول والا قيل وكررت بناء التانيث (او) قوله انت طالق ابدا (فاللازم (طلقة) واحدة
في السبع مسائل على فهم ابن يونس المدونة في السابعة يجعل الابدية طلق الفراق الشامل
للسنن اذا المعنى انت طالق واستمر طلاقك ابدا او الى يوم القيامة وهو اذا طلقها واحدا وتولم
يراجعها فقد استمر طلاقها وهذا ظاهر المدونة عند ابن يونس وظاهرها عند ابن الحاج وحزم
به ابن رشد انه يلزمه ثلاث لعل الابدية للفراق في ازمان العصمة المملوكة له وذلك بالثلاث
ونص ابن يونس ومن المدونة قال ما لا رضى الله تعالى عنه فحين خلع احده امرأته فقالت
ال اخرى ستراجعها قال هي طالق ابدا ولا نية له ان تزوجها طلقة منه مرة واحدة وكان خاطبا
ومن غير المدونة فحين قال لامرأته انت طالق ابدا انها ثلاثة وحكي عن بعض القرويين ان هذا
ليس بخلاف للمدونة وان معنى مسئلة المدونة انها وقع التأييد على الرجعة كانه قال لما قالت
لامرأته ستراجعها قال ان راجعتم ابدا فهي طالق فلذا الزمه طلقة وصوب بعض اصحابنا
هذا القول ابن يونس وظاهر المدونة خلاف هذا وانه انما اراد التأييد على الطلاق لانه لما قالت
لامرأته ستراجعها قال لها هي طالق ابدا يرد ان راجعتم افعلى هذا التأويل يصير في قوله انت
طالق ابدا قولان قول انه واحدة وقول انه ثلاث (و) اللازم (اثنتان في) قوله انت طالق (ربيع
طلقة ونصف طلقة) لاضافة كل كسر الى طلقة صريحا فاخذ كل كسر بميزه فاستقل به ولان
النكحة اذا اعيدت نكحة فالثانية غير الاولى كقوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر
يسرا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغلب عسر يسرين ابن شاس وفي ثلث طلقة وربيع
طلقة وسدس طلقة ثلاث (و) اثنتان في قوله انت طالق طلقة (واحدة في) طلقتين (اثنتين)
ان عرف الحساب والاف ثلاث (و) اثنتان في قوله انت طالق (الطلاق كله) اي ثلاثا (الانصفه)
اي واحدة ونصفا فالباقي بعد الاستثناء واحدة ونصف وحكم كسر الطلاق لتكميله واحدة
نت لعل المصنف اتي بالضعيف موضع الظاهر لانه لو اتي به لزمه الثلاث لقول سمعون لو قال انت
طالق الطلاق كله الانصف الطلاق او ثلاثا لانصف الطلاق لزمه الثلاث لان الطلاق المبهم
واحدة فكأنه قال الانصف طلقة فاستثنى منها غير مبهمة لتكميل كسر الباقي طق قوله لعل
المصنف هذا الذي ذكره حزم به ابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة والمصنف في التوضيح
(و) اثنتان في قوله لاجنبية) انت طالق ان تزوجت ثم قال كل من اتزوجها من هـ ذم القرية
مشير الى قرية التي طلقها على تزوجها (فهي طالق) ثم تزوجها فطلقا واحدة بالهـ وص
واحدة بالعموم واما عكس كلام المصنف فيلزم فيه واحدة على المعتمد لان ذكره

تزوجت بك فانت طالق ثم تزوجها

(قوله اولاً) بشد الواو (قوله صوب) بفتحات مثلاً (قوله بانه) اى الشان صلة استبعده (قوله بينهما) اى الاصل وعكسه (قوله واستظهر) اى ابن ناجي (قوله يلزمه) ٢٤٢ اى فى العكس (قوله غير الشرعى) اى الثلاث (قوله والا) اى ولو قصد الشرعى

(قوله ذلك) اى الطلاق الا
تصفه (قوله وانما حله) اى
المتن (قوله لانه) اى الاول
(قوله المتوهم) بفتح الهاء
(قوله معنى الضرب) اضافته
للبيان وكذا معنى المعية (قوله
يتوقع) بضم الياء اى يرجى
(قوله لانه) اى الحيز
(قوله محتمل) اى جائز (قوله
من ان متى ما الخ) بيان
(قوله نحوه فى النوادر)
شبرها (قوله واحدة) مقعول
طلاق المضاف لمفعوله الاول
(قوله ثلاث) فاعل لم
(قوله كذلك) اى وقع
عليك طلاقى فى لزوم الثلاث
(قوله وكان) اى مضمون
(قوله وبه) اى لزوم اثنتين
صلة قال (قوله كونهما)
اى اذا ما متى ما (قوله
مثلها) اى كلما (قوله ونص)
عطف على نص (قوله
والحق) بقطع الهمز (قوله
يلقى) بغير معجمة (قوله لا
نصفها) اى الزوجة (قوله
بالحل) بكسر الحاء المهملة
(قوله الخ) بغير معجمة
(قوله لفظ) اضافته للبيان
(قوله المترجمة) بفتح الجيم اى
المسماة (قوله بالسريجة)
بضم السين المهملة وفتح
الراء وكسر الجيم وشد الياء

بخصوصها بعد دخولها فى عموم اهل القرية لا يريدها شيئاً بخلاف مسئلة المصنف فعلق فيها
اولاً بخصوصها ثم علق فيها ثانياً بالعموم وتقدم نظيره فى باب اليمين فى لا كلمة غدا وبعد
ثم لا كلمة غدا وهكذا صوب شيخ ابن ناجي واستبعده ابن ناجي بانه لا فرق بينهما واستظهر انه يلزمه
طلقتان ايضاً (و) يلزمه (ثلاث فى) قوله انت طالق (الانصف طلاقاً) كذا قدرنا الشارح
وتت ووجهه انه لما استثنى لنفسه طلاقاً علم انه قصد بالطلاق غير الشرعى والانتقال نصفه ولو قال
ذلك لزمه طلاقاً واحدة لان استثناءه مستغرق حيثما اشار الى هذا الشارح وانما حله على قوله
انت طالق ثلاثاً لان الانصف طلاقاً فظاهراً ايضاً السكن الاول اولى لانه المتوهم قاله (و) يلزمه ثلاث
فى قوله انت طالق طلقين (اثنتين فى) طلقين (اثنتين) سواء اراد معنى الضرب او معنى المعية
او لم يرد واحد منهما (او) قال ان تحيض بالهمل او لصغيرة يتوقع حبسها انت طالق (كلما
حضت) او كلما جاء يوم او شهر حبسك فتقع عليه الثلاث من وقت قوله عنه ابن القاسم لانه
محتمل غالب الحصول ولانه قصد التكثير كطالق مائة طلاقاً وقال مضمون يلزمه اثنتان اذا قاله
وهى طاهر فاذا حضت وقعت واحدة ثم اذا حضت وقعت ثالثة ثم اذا حضت خرجت من العدة
فلا تقع الثالثة (او) قال (كلما طلقك) فانت طالق (او) قال (متى ما) طلقك فانت طالق
(او) قال (اذا ما طلقك) فانت طالق (او) قال متى او اذا ما (وقع عليك طلاقاً) فانت طالق
طلاقاً واحدة) فى الاربع صور لزمه ثلاث وما ذكره من ان متى ما او اذا ما مثل كلما فى اقتضاء
التركيب نحو فى النوادر وهو خلاف قوله او متى فعلت وكرر وخلاف قوله فى باب اليمين لا متى ما
غ حاصل ما فى النوادر انه اذا قال كلما او متى ما او اذا ما طلقك او وقع عليك طلاقاً فانت
طالق لزمه بطلاقها واحدة ثلاثاً ولو قال طلقك بدل وقع عليك طلاقاً فربح مضمون الى كونه
كذلك وكان يقول انما يلزمه اثنتان وبه قال بعض اصحابه اه وبني الخلاف هل فاعل
السبب فاعل المسبب ام لا بن معرفة ظاهره ان اذا ما ومتى ما مثل كلما دون ارادة كونهما
مثلاً خلاف نص المدونة ونص رواية ابن حبيب فى باب تكرير الطلاق وفى لفظ ابن شاس ان
مهما ومتى ما مثل ان فى عدم التكرار اه وتبع المصنف هنا ما فى النوادر وهو خلاف ما تقدم
فى قوله او متى فعلت وكرر وخلاف قوله فى باب اليمين لا متى ما وكانه استشهده بهذا فى التوضيح
اذ قال والحق مضمون بكلاماً فيما ذكرناه اذا ما ومتى ما (او) قال (ان طلقك فانت طالق قبله
ثلاثاً) فاذا طلقها واحدة او اثنتين لزمه ثلاث ويلى قوله قبله لا تصافها بالحل الى وقت التطلاق
وفى وقته قدمضى ما قبله والماضى لا يعود فان لم يطاقها فلا شئ عليه ابن عرفة ابن شاس من قال
ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثاً الخ لفظ قبله فان طلقها لزمه تمام الثلاث قلت قال الطرطوشى
هذه المترجمة بالسريجة قال دهسماء الشافعية لا يقع عليها طلاق ابد وهو قول ابن سريج
وقالت طائفة منهم يقع المعلق عليه المتجزى دون المعلق منهم ابو العباس المروزي وابو العباس
القاصى وقالت طائفة ينفع مع المتجزى تمام الثلاث من المعلق قاله ابو حنيفة وضى الله تعالى عنه
ومن الشافعية ابو عبد الله المعروف بالشافعية وغيره وابو نصر بن الصباغ من اخبار متأخريهم

الثانية واسكان الاولى (قوله دهسماء) بضم الدال المهملة وفتح الهاء محدودا اى عظاما (قوله منهم) اى الشافعية وهو
(قوله منهم) اى القائلين بوقوع المعلق عليه المتجزى دون المعلق (قوله القاص) بشد الصاد المهملة

(قوله يعول) بضم ففتح مثلاً أي يعقد (قوله تصحجها) أي السريحية (قوله وهو) أي ما يدل على تصحجها (قوله على من اعتقهما) أي العدلين صله شهادة (قوله أنه) أي من استعقهما صله شهادة بحدف باء (قوله غصبهما) أي اعتقهما العدلين (قوله بمن ادعاهما) أي العدلين رقيقين له (قوله لأن ثبوتها) أي الشهادة الخالة عدم قبولها (قوله وعدم) عطف على عدم (قوله لشهادتهما) أي العدلين (قوله عليه) أي من اعتقهما (قوله يبطل) بضم الباء وسكون الواو (قوله أي الدين) (قوله عتقهما) أي العدلين أي لأن ثبوتها يؤدي إلى نفيها (قوله له) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله على خلاف هذا) أي صحة السريحية (قوله وهو) أي خلاف هذا (قوله منه) أي ما يدل على ثبوت ما يؤدي ثبوته إلى نفيه (قوله بتلا) بفتح الواو وسكون ٢٤٣ المثناة فوق (قوله إلى نفيه) أي

ارثه (قوله وبطلانها) أي عطيته (قوله وبطلانها) أي حريته (قوله تطلقان) أي القديمة والجديدة بشرطة لكل منهما طلاق الأخرى (قوله الثانية) أي الجديدة (قوله وقال) أي الطرطوشي (قوله للأولى) بضم الهمز (قوله القديمة) (قوله وهي) أي الأولى (قوله أوجب) أي أثبت (قوله طلاق الأولى) بضم الهمز (قوله فكأنه) بفتح الهمز وشد النون (قوله قال) أي الطرطوشي (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله أصل) أي قاعدة (قوله لم يذكروه) أي الأصل (قوله فيها) أي المسئلة (قوله وهو) أي الأصل (قوله امر مستقبل) أي كطلاقه المعلق عليه (قوله طلاق مقيد بزمن ماض) أي كطلاقها ثلاثاً قبله (قوله يلزم) أي الطلاق المعلق المقيد بالزمن الماضي

وهو الذي تختاره وليس في هذه المسئلة لأصحابنا ما يقول عليه ولما لا رضي الله تعالى عنه ما دل على تصحجها وهو عدم قبول شهادة عدلين على من اعتقهما أنه غصبهما بمن ادعاهما لأن ثبوتها يؤدي إلى نفيها وعدم قبول شهادتهما ما يدل على بطلان عتقهما ووقع له ما يدل على خلاف هذا وهو ثبوت ما يؤدي إلى نفيه منه قوله من اعتق ولده أو والد في مرضه بتلاصيح عتقه وورثه مع أن ارثه يؤدي إلى نفيه لأن العطية في المرض كالوصية لا تصح لو ارث ثبوت ارثه يبطل العطية له وبطلانها يبطل حريته وبطلانها يبطل ارثه الشيخ من شرط لامرأة أن كل امرأة تزوجهما عليها طلاق فتزوج أخرى وشرط لها أن كل امرأة طالق فقال محمد وأصبح طلاقان عليه وقال ابن القاسم لا تطلق الثانية وذكرها الطرطوشي وقال وجه قول ابن القاسم أن معنى شرطه للأولى أن كل امرأة يتزوجها عليها وهي في عصمتها فهي طالق وعقد الثانية أوجب طلاق الأولى فكأنه لم يتزوج الثانية على الأولى ولم يجمعهما معها والقصد كراهة أن يجمع معها أخرى قال وقال بعض أصحابنا إيجاب ابن القاسم وهم والصواب قول أصبح لأن شرط كل واحدة أوجب طلاق الأخرى الطرطوشي هذه المسئلة هي المسئلة السريحية وقد وضعناها في كتاب الطلاق قلت والمسئلة متوقفة على أصل لم يذكروه فيها وهو جعل امر مستقبل سبباً في طلاق مقيد بزمن ماض هل يلزم اعتبار الوقت المعلق أو لا اعتبار الوقت حصول السبب سمع عيسى ابن القاسم من قال لامرأة أنت طالق اليوم أن دخل فلان غداً الحمام لا تطلق عليه حتى يدخل وله معها فقبلها الشيخ ولم يقيدها وقال ابن رشد في هذا لا يفتن تجوز مثله في كتاب الظهار منها وليس على ظاهره بل فيه تقديم وتأخير وحقيقة تركيبه من قال لامرأة اليوم أنت طالق أن دخل فلان الحمام غداً وقوله له مسها يريد فيما بينه وبين غداً قلت ولا بن محرز عن ابن القاسم من قال لامرأة أن دخلت الدار فانت طالق أمر دخولك لزماً ابن عبد الحكم أن قال أنت طالق اليوم أن كنت فلان غداً فكله فلا شيء عليه الشيخ هذا خلاف أصل مالك رضي الله تعالى عنه بل يلزمه الطلاق لأنه لا يعلق بزمن قلت في أغوار المعلق مقيد بزمن قبل زمن سببه طريقاً ابن رشد مع نص ابن عبد الحكم وابن محرز مع الشيخ ونص ابن القاسم ثم قال ابن عرفة ومقتضى طريقة الشيخ وهي أسعد بالروايات صحة ما فهمه الطرطوشي عن المذهب في السريحية

(قوله بوقت المعلق) أي الذي فيه ملك العصمة (قوله أولاً) أي أولاً يلزم (قوله بوقت حصول السبب) أي الطلاق المعلق عليه المزيل للعصمة (قوله له) أي الزوج (قوله مسها) أي وطء زوجها قبل دخول فلان الحمام ومتى دخله طلقت عليه ويأتي قوله اليوم (قوله قبلها) يكسر الواو أي المسئلة (قوله تجوز) بفتح التاء والهمزة (قوله تأخير) (قوله منها) أي المدونة (قوله لزماً) أي الطلاق متى دخلت ويأتي قوله امر (قوله بل يلزمه الطلاق) أي على أصل مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لانه) أي الطلاق (قوله المعلق) بفتح اللام صفة محذوف (قوله مقيداً) بفتح الدال من المعلق (قوله قبل زمن سببه) أي المعلق عليه نعمت زمن أي وعدم لغوه (قوله وهي) أي طريقة الشيخ حال (قوله صحة) خبر مقتضى (قوله ما فهمه الطرطوشي) أي من أغوار قبله ولزوم الثلاث أن طلقها (قوله عن المذهب) صله فهم

(قوله وتبعه) أي الطرطوشي (قوله المشرك) بفتح الراء منقلا (قوله فان زاد) أي عتد الطلاق (قوله عليها) أي الرابعة (قوله هو) أي فقها (قوله فضمها) أي السنين هو الكثير (قوله واصله) أي معنى سحنون اللغوي (قوله حديد) أي قوى (قوله لقب) بضم فكسر أي عبد السلام (قوله به) أي سحنون (قوله طلبة) أي قوة بكسر الهمزة وشدة الدال المهملين (قوله فيكمل) بضم الياء وفتح الكاف والميم منقلا (قوله الفرعين) ٢٤٤ أي يمكن ثلاث طلاقات وشركتين في ثلاث طلاقات (قوله سواء) أي في لزوم الثلاث

وتبعه ابن العربي وابن شاس (و) تلزم (طالقة) واحدة (في) كل امرأ من زوجات له (اربع قال) الزوج (لهن ينسكن طالقة) او طلقتان او ثلاث او أربع وكذلك قوله لزوجتين ينسكن طالقة او طلقتان وقوله ثلاث زوجات ينسكن طالقة او طلقتان او ثلاث طلاقات فيلزم في كل زوجة طالقة (ما لم يزد) العدد للطلاقات المشرك فيها (على) الطالقة (الرابعة) في مثال المصنف وعلى اثنين في الزوجتين وعلى الثلاث في الثلاث زوجات فان زاد عليهما بان قال خمس طلاقات الى ثمان طلاقات طالقت كل واحدة اثنتين وان قال تسع او احدى عشر منها طالقت كل واحدة ثلاثا قال (سحنون) ففتح سينه هو الكثير عند الفقهاء وما في اللغة فضمها لقب واسمه عبد السلام واصله اسم طائر حديد انظر لقب به طلبة فهذه (وان شرك) بفتحات منقلا أي الى الزوج بما يدل على التشريك بين الزوجات في كل طالقة بان قال لاربعة مثلا شركتكن في ثلاث طلاقات (طالقت ثلاثا ثلاثا) أي طالقت كل واحدة ثلاثا لعله اشتراكهن في كل طالقة من الثلاث فيخص كل زوجة ربع من كل طالقة فيكمل كل ربع بطلقة فتصير ثلاث طلاقات في كل زوجة ابن يونس لو قال قائل ان الفرعين سواء لم اعبه ابن عرفة الشيخ عن ابن سحنون عنه لو قال لاربعة نسوة ينسكن طالقة او طلقتان او ثلاث او أربع لزم لكل واحدة طالقة وفيها ابن القاسم وان قال خمسة الى ثمان طالقت اثنتين اثنتين وان قال تسع الى مافوق طالقت ثلاثا ثلاثا بن سحنون عنه لو قال شركتكن في ثلاث لزم كل واحدة ثلاث وفي طالقتين طلقتان وقال ابن عبيد السلام اشار ببعض المؤلفين ان في مسئلة التشريك قولامثل قول مسئلة ينسكن ان كان نصا فلا كلام وان اراد انه يخرج من الاولى في الثانية فقد لخص سحنون على التفرقة بينهما والفرق بانه في الاولى انما لزم نفسه بما توجه به القسمة ولم يلزم نفسه قبلها شيئا وفي الثانية لزم نفسه ما نطق به من الشركة وذلك يوجب اسكل واحدة منهن جزأ من كل طالقة لا عرفه ونص المجتهد على حكمين مختلفين في صورتين متعدي العلة لا يمنع تخريج قول احدهما في الاخرى وقوله قدسدم مثله في غير موضع وقاله ابن رشد غير مرة فان قلت لا فرق بين معنى شرك ومعنى بين لئلا زعمهما صدقا وكذا بما لا لو كان لزيد وعبد وعبد كذب قولهما بينهما واهما شركة بينهما ولو زعمناهما من عهدهما مثلا واحدهما اخو احدهما الامه والاخر اخو الاخر لا يسه صدق كونهما بينهما وشركتهما بينهما قلت انما لازمهما فيما يملكهما اضيف اليه بين كما في المثالين واما فيما ليس كذلك من المولم وما نزل منزله فلا كقول السيد لعبدية ينسكن اسوطان او نطعان فهذا يصدق فيه بين دون الشركة والطلاق حكم المولم ولذا اشترط كالحمد فاذا نص معه على الشركة صار كقوله ينسكن طالقة واصل ما ذكره انما هو على العكس وهو وجود قول في ينسكن

في كل زوجة (قوله عنه) أي سحنون (قوله وفيها) أي المدونة لابن القاسم (قوله عنه) أي سحنون (قوله ان في مسئلة التشريك) صلة اشار بجذف الى (قوله بانه) أي الزوج (قوله في الاولى) بضم الهمزة أي ينسكن (قوله قبلها) أي القسمة (قوله وفي الثانية) أي شركتكن في ثلاث مثلا (قوله من الشركة) بيان لما (قوله وذلك) أي التشريك (قوله لا عرفه) أي الفرق خبره (قوله صدقا) أي ثبوتا (قوله وكذا) أي اتقاء (قوله قول) اضافته للبيان (قوله وهما شركة بينهما) عطف على هما بينهما (قوله ولو زعمناهما) أي زيد وعمر والعبدان (قوله واحدتهما) أي العبدان (قوله اخو احدهما) أي زيد وعمر (قوله والاخر) أي السيد الاخر (قوله اخو الاخر) أي زيد وعمر (قوله كونهما) أي العبدان (قوله بينهما) أي زيد وعمر (قوله انما لازمهما) أي شركة

وبين (قوله بين) أي هذا اللفظ نائب عن اضيف (قوله ليس كذلك) أي مما كلفنا اضيف اليه بين (قوله من المولم) مثل بيان لما (قوله منقته) أي المولم (قوله فلا) أي لا يلزم انما صدقا ولا كذبا (قوله ولذا) أي لان له حكم المولم صلة شطر (قوله شطر) بضم الشين المجبهة وكسر الطاء المهملة أي نصف بالرق (قوله فاذا نص) أي الزوج (قوله منه) أي الطلاق (قوله صار) أي نصه على الشركة معه (قوله ما ذكره) أي بعض المؤلفين (قوله وهو) أي العكس

(قوله نقله) أي القول في ينسكن مثل القول في شر كسكن (قوله وعمله) أي ابن رشد القول يلزم الثلاث في كل زوجة في ينسكن ثلاث (قوله قال) أي ابن رشد (قوله ولم يذكر) أي ابن رشد ٢٤٥ (قوله اقتضى) أي تشرى بها (قوله

لها) أي الثانية (قوله فاقضى) أي تشرى بها مع الاولى (قوله ان لها) أي الثالثة (قوله ومع الثانية) عطف على مع الاولى (قوله في هذه) أي انت شريكة مطلقة ثلاثا وانت شريكة (قوله وفي السابقة) أي شر كسكن في ثلاث (قوله وفي تبويضها) خبر نقل بسكون القاف (قوله قولها) أي المدققة مفعول نقل المضاف لقاعله (قوله بها) أي البتة (قوله واصبح مع ابن حبيب) عطف على اشبه (قوله ورواية) عطف على ابن القاسم (قوله ومثله) أي نقل البيان (قوله فيه) أي تبويضها (قوله فيسه) أي الطلاق (قوله او غيره) أي التشرى (قوله وهذا) أي تأديب الجزئي (قوله تحريرها) أي التجزئة (قوله معلقه) بكسر اللام أي الطلاق (قوله بتحريمه) أي التعليق (قوله تعليقه) أي الطلاق (قوله فاعله) أي التعليق (قوله ككلاهما) أي كطلاقيها في حل عصمتها (قوله سائر) أي باقي (قوله اصبح) أي بالزوم (قوله ومخون) بعده (قوله على لغوها) أي

مثل القول في شر كسكن نقله ابن رشد في الثانية من نوازل اصبح وعمله بقوله لان كل واحدة منهن حصل لها جز من كل طاعة قال وهذا الاختلاف على اختلافهم فيمن صرف دنانير بدراهم فوجد في الدراهم زائفا هل ينقض صرف الدنانير كلها او صرف دينار فقط ولم يذكر في مسئلة لفظ التشرى كخلافا (وان قال) الزوج لاحدى زوجاته انت طالق ثلاثا وقال لآخرى (انت شريكة) زوجة (مطلقة) بضم ففتحتين متعلا (ثلاثا) قال (ا) زوجة (ثالثة) وانت شريكة (ثالثة) اي الاولى والثانية (مطلقة) الزوجة الثانية التي اشركها مع الاولى في الثلاث طلقتين (اثنين) لانه لما اشركها مع الاولى اقتضى ان لها واحدة ونصفا فكمل النصف (و) طلقت كل واحدة من (الطرفين) اي الاولى والثالثة (ثلاثا) اما الاولى فواضح واما الثالثة فلانه شر كها مع الاولى في ثلاث فاقضى ان لها مطلقة ونصفا فكملة النصف ومع الثانية في اثنين فلهذا طلقة مع اثنين وذلك ثلاث وهذه المسئلة ليست من كلام مخنون وانما هي لاصبح ومقتضى كلام مخنون طلاق كل زوجة من الثلاث ثلاثا ولكن المعتمد في هذه قول اصبح وفي السابقة قول مخنون كما ذكره المصنف ابن عرفة وفي نوازل اصبح من قال لاحدى نسائه الثلاث انت طالق ثلاثا البتة ثم لآخرى انت شريكة ثم لثالثة انت شريكة ما فهمن طوائق البتة ولا يتقعه قوله ثلاثا لانها لغوم البتة قدمت واخرت وهي لا تتبع بعض ولو قال ثلاثا فقط وقع على الاولى الثلاث وعلى الثانية طلقتان وعلى الثالثة ثلاث من شر كة الاولى طلقتان ومن شر كة الثانية طلقة وهذا صريح في عدم تبويض البتة وانما هي ادفة ائت طالق باخرة الثلاث وفي تبويضها نقل البيان عن اشبه ومخنون قولها بضم الشهادة بها للشهادة بواحدة واصبح مع ابن حبيب عن ابن القاسم ورواية المبسوطة ومثله في الموازية وفي اختصاره المبسوطة اختلف فيه قول ابن القاسم وقول مخنون (و ادب) بضم الهمز وكسر الدال مشددة الزوج (الجزئي) بضم الميم وفتح الجيم وكسر الراء مشددة للطلاق بتشرى فيه او غيره كطالق ربيع طلقة وهذا يقيد تحريمها ويؤيد معلقه على القول بتحريمه في الشامل وهل تعليقه مكروه او ممنوع ويؤيد فاعله خلاف وشبهه في التأديب فقال (كطلق) بضم ففتح فكسر متعلا (جزء) من المرأة ان كان شائعا كنصف وثلاث بل (وان) كان (كب) ورجل ابن عرفة وطلاق جز المرأة ككلاهما ابن حبيب يدها ورجلها ككلاهما اتفاقا (ولزم) الطلاق (ب) قوله (شعرك طالق) حيث قصد المتصل بها ولم يقصد شيئا لان قصد المتصل كالشعر سائر محاسنها التي يلتزم عادة كعقلها وروحها (او) قوله (كلامك طالق) (على الاحسن لا) يلزم الطلاق (ب) قوله (سعا) بك (او بصاة) لك طالق (او دمع) لك طالق وعلمها ونحوها مما يلتزم عادة كعلمها وجنينها وشعر غير رأسها ابن عرفة وفي كلامك وشعرك طالق قول اصبح ومخنون ابن عبد السلام قال بعضهم اختلف عندنا ان طلق بعض ما يتصل كالشعر والكلام والسعال والبراق ابن عبد السلام لم اقف في السعال للمتقدمين الا على عدم اللزوم قلت ظاهر ما تقدم من استدلال محمد بن عبد الحكم على لغو تحريم الشعر والكلام بلغو تحريم السعال والبراق الاتفاق على لغوها ولا ينقص ما نصه

(قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله من استدلال الخ) بيان لما (قوله الاتفاق) خبر ظاهر السعال والبراق

(قوله في الدمع) أي مخرجة وكذا الدم والريق (قوله قال) أي ابن القصار (قوله ركبته) أي حرم الدمع والدم والريق (قوله وخالف) أي بعض اصحابنا أي قال بعدم التحريم (قوله لانه) أي الحمل (قوله متصلا) أي بالمرأة (قوله لانه) أي الريق (قوله الرضاب) بضم الراء وبهجم الضاد آخره موحدة في القاموس الرضاب كغراب الريق المرشوف (قوله من ادواته) أي الاستثناء بيان لغيرها بتقدير باقي (قوله بالعين) أي صيغة المطلق (قوله او فحوهما) اغنت عنه كاف التثنية (قوله ونواه) أي الاستثناء (قوله به) أي الاستثناء (قوله فان استغرق) ٢٤٦ أي زاد المستثنى على المستثنى منه مفهوم ولم يستغرق (قوله او ساوي) أي

المستثنى المستثنى منه (قوله فلو قال) تفريع على او ساوي (قوله او اطلق) أي المصنف الخ اشار الى الجواب عن لو قال الخ (قوله او عكسه) أي كطالق اثنتين ورعا الا ثلاثا (قوله على فساد) أي المتساوي (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله وفيه) أي لزوم الاثنتين (قوله منها) أي الثلاث الاولى (قوله الاولى) بفتح الهمز (قوله منه) أي الاستثناء الاول (قوله وتعليل ابن شاس) أي لزوم الاثنتين (قوله لانه) أي المتكلم (قوله اخرجه) أي الاستثناء (قوله العكس) أي لزوم واحدة (قوله لان مخرجه) أي الاستثناء (قوله منه) أي الاستثناء (قوله ولو قال) أي ابن شاس (قوله الثاني) أي الواحدة (قوله لانه) بفتح اللام وهو الثلاث الاولى (قوله لبطان تعلقه) أي الاول

لا اعرف في الدمع والدم والريق نصا قال ورأت بعض اصحابنا قدر كربه وخالف اذا قال جلا طالق لانه في وعاء ليس متصلا اتصال الملقية اه وتحرم بتحريم الريق لانه انما يقع على ما في الفم قبل مفارقة وهو عما يلتذ به وهو الرضاب (وصح استثناء) لعدد من الطلاق (بالا) او غيرها من ادواته (ان اتصل) الاستثناء بالمستثنى منه افادته وفي عبارة غيره هل المراد اتصاله بالعين او بالخوف عليه نحو انت طالق ثلاثا ان دخلت الدار الا اثنتين او انت طالق ثلاثا الا اثنتين ان دخلت الدار قولان فان انفصل فلا يصح الاعتذار كسعال او عطاس او فحوهما (ولم يستغرق) المستثنى المستثنى منه ونواه ونطق به وان سمر بحر كره لسان كما تقدم في باب العين فان استغرق او ساوي لم يصح اجماعا وتزيمه الثلاث فلو قال ولم يساؤلفهم منه المستغرق بالاولى او اطلق المستغرق على ما يعم المساوي بدليل بنية كلامه ولا فرق بين المستغرق والمساوي بذاته او يتكمله كطالق ثلاثا الا اثنتين ورعا وعكسه ابن عرفة الاستثناء شرطه الاتصال وعدم استغراقه في الموازية في طالق ثلاثا الا ثلاثا وفي الحصول وفيه الاجماع على فساده القرافي لابن طلحة في انت طالق ثلاثا الا ثلاثا قولان احدهما ينفقه استثناءه (ففي) قوله طالق ثلاثا الا ثلاثا الواحدة اثنتان ووجه لزوم الاثنتين اعتبار استثناء الواحد من الثلاثة الاولى اللازمة والغاء الثلاثة المستثناة لاستغراقها ابن الحاجب وفيه نظروا والصواب ان لا يلزمه الواحدة باعتبار الكلام بآخره وان المراد ان الثلاث التي اخرج منها الواحدة مستثناة من الثلاث الاولى للمستثنى منها اثنتان فبقيت منها واحدة ابن عرفة هذا هو الحق وعلى عكس القولين انت طالق ثلاثا الا ثلاثا الا اثنتين فعلى الاول يلزمه واحدة وعلى الثاني اثنتان ابن عرفة وفي ثلاثا الا ثلاثا الواحدة ابن شاس اثنتان ابن الحاجب الاولى واحدة قلت وهو الحق بناء على اعتبار الاستثناء الاول بعد الاستثناء منه كالقول باعتبار اللفظ باعتبار مقام حكمه وتقريره لا بتمام نقطة حسما ذكره ابن رشد في بيانه وتعليل ابن شاس بقوله لانه اخرجه عن الاستغراق بقوله الواحدة ينتج له العكس لان مخرجه عن الاستغراق اخرج واحدة منه فيصير كقوله ثلاثا الا اثنتين ولو قال لوجب رد الثاني لتعلق الاول بطلان تعلقه لاستغراقه امسكن اعتباره (او) قال انت طالق ثلاثا الا اثنتين الا واحدة فتلزمه اثنتان لان الاستثناء من الاثبات في ومن النفي اثبات فقوله ثلاثا اثبات وقوله الا اثنتين في اخرج به اثنتين فبقيت واحدة وقوله الواحدة اثبات لها فبقيت الواحدة الباقية (او) قال انت طالق البتة الا اثنتين الواحدة لزمه (اثنتان) ووجهه ما تقدم ابن عرفة

الاول (قوله لاستغراقه) أي الاول لبطان تعلقه (قوله امسكن اعتباره) أي تم استدلاله وانج لزوم الاثنتين وسمع بجواب لو قال (قوله لان الاستثناء من الاثبات في الخ) اولان الكلام يؤخذ بآخره فخرج واحدة من اثنتين فبقيت واحدة اخرجها من الثلاث فبقي اثنتان (قوله اخرج به اثنتين) أي من الثلاث المنبئة (قوله اثبات لها) أي لا يخرجها من الاثنتين المتبقيات (قوله الباقية) أي من الثلاث (قوله ما تقدم) أي في قوله لان الاستثناء من الاثبات في الخ

(قوله على أنها) أي البتة تتبع بعض (قوله ما فيه) أي تبع بعضهم من الخلاف (قوله لما يمكن إخراجاً) مفعول استثنى (قوله من مجموعهما) أي المعطوف عليه والمعطوف (قوله وهو) أي جواز استثناء الآخر (قوله كذلك) أي وحده (قوله فيه) أي الفرع (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله وفي جواز استثناء الآخر) أي ومنعه (قوله معروف المذهب مع القاضي عن الجمهور) راجع للجواز (قوله ونقل اللخمي) عطف على معروف راجع للمنع المطوى (قوله في طالق ثلاثاً لا اثنين) صلة نقل (قوله يلزمه الثلاث) مفعول نقل المضاف لفاعله (قوله منعه) أي استثناء الآخر (قوله لا أكثر مفعول نقل المضاف لفاعله (قوله ونقل غير واحد) عطف على نقل (قوله المساوي) أي للباقي (قوله معروف المذهب) راجع للجواز (قوله وقول اللخمي) راجع للمنع المطوى عطف على معروف (قوله يختلف فيه) أي استثناء المساوي (قوله قوله) أي اللخمي (قوله يختلف ٢٤٧ فيه) مفعول قول المضاف لفاعله (قوله فيما خلاقه

مخرج) بضم ففتح مثله لا خبر غاب (قوله ولم يعين) أي اللخمي (قوله ونحوه) أي قول اللخمي يختلف فيه (قوله لا يشترط) أي في صحة الاستثناء (قوله الأقل) أي استثنائه (قوله على المنصوص) مفهومه أن اشتراط الأقل مخرج (قوله عنه) أي مضمون (قوله وان لم يرد) أي التوكيد (قوله فقال) أي مضمون (قوله ونحو) أي النسق بها (قوله بين) أي أظهر (قوله من نسقه) أي عطفه (قوله هما) أي قولاً مضمون (قوله كدلول عليه بلفظ واحد) هذا مبني الأول أي أنه ثلاث استثنى منها واحدة (قوله او من حيث انفراد كل منهما) أي المعطوف عليه والمعطوف الخ هذا مبني الثاني أي أنها

ومع عبد الملك اشبه في أنت طالق البتة الواحدة اثنتان هذا على أنها تتبع بعض وقد قدم ما فيه (و) إذا استثنى بعد العطف لما يمكن إرجاعه من مجموعهما لا من أحدهما وحده كقوله أنت طالق (واحدة واثنتين الا اثنتين) فإن كان نوى الاستثناء (من الجميع) أي مجموع الواحدة والاثنتين فكانه قال ثلاثاً الا اثنتين (ف) يلزمه طلاقة (واحدة) لاستثنائه اثنتين من ثلاث يناء على جواز استثناء أكثر المستثنى منه وهو الصحيح (والا) أي وان لم ينو الإخراج من الجميع بأن نواه من المعطوف عليه وحده ومن المعطوف كذلك أو لم ينو شيئاً (ف) يلزمه طاقات (ثلاث) في الصور الثلاث لبطان الاستثناء باستغراقه المستثنى منه وكلام ابن عرفة يفيد أنه لا تعتبر نيته وان فيه قولين يلزم ثلاث ولزوم واحدة ونصه وفي جواز استثناء الآخر معروف المذهب مع القاضي عن الجمهور ونقل اللخمي في طالق ثلاثاً الا اثنتين يلزمه الثلاث مع نقل القاضي منعه ونقل غيره واحد عن عبد الملك في الإقرار وفي جواز المساوي كطالق اثنتين الواحدة معروف المذهب وقول اللخمي يختلف فيه وغاب قوله يختلف فيه فيما خلاقه مخرج ولم يعين ما منه التخرج ونحوه قول ابن شاس وابن الحاجب لا يشترط الأقل على المنصوص الشيخ عن ابن عبدوس وابن مضمون عنه في أنت طالق أنت طالق أنت طالق الواحدان نوى بالتكرير التأكيد كقوله واحدة واحدة والواحدة وان لم يرد فهي ثلاث استثنى منها واحدة ولو قال أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق الواحد والواحدة وبالأو بدل ثم فقال مرة هي كاستثناء واحدة من ثلاثة وقال مرة هي ثلاثة ولا استثناء له ثم ابن من نسقه بالواقيات هي ابتداء على اعتبار مدلول المعطوف وما عطف عليه من حيث مجموعهما كمدلول عليه بلفظ واحد ومن حيث انفراد كل منهما واختصاصه بلفظه وظاهره أنه لا اعتبار بنية رده للجميع أو بعضه فنقول ابن الحاجب بعد ذكر شرط عدم استغراقه وعدم شرط الأقل ولذا لو قال أنت طالق واحدة واثنتين الا اثنتين فإن كان من الجميع فطلقة والا فثلاث يرد بأنه وان كان من الجميع فلا يلزم لغو ما زاد على الواحدة لجواز اعتبارهما بالحيثية الثانية (وفي الغاء) يعني مبيعة أي عدم اعتبار (ما زاد على الثلاث) من عدد الطلاق فلا يستثنى منه لأنه معدوم شرعاً

ثلاث (قوله وظاهره) أي بناء القواين المنقويين عن مضمون (قوله أنه) أي الشأن (قوله رده) أي الاستثناء (قوله فنقول ابن الحاجب الخ) تقرير على وظاهره أنه لا اعتبار بنية رده للجميع الخ (قوله يرد) بضم ففتح مثله لا خبر قول (قوله بأنه) أي الاستثناء الخ صلة يرد (قوله وان كان) أي الاستثناء من الجميع حال (قوله لغو) أي عدم لزوم (قوله ما زاد على الواحدة) من الثلاث وهما المطلقتان (قوله لجواز اعتبارهما) أي المعطوف عليه والمعطوف (قوله بالحيثية الثانية) أي انفراد كل منهما واختصاصه بلفظه فتلزمه الثلاث حينئذ مع كون الاستثناء من الجميع (قوله من عدد الطلاق) بيان لما (قوله فلا يستثنى منه) أي ما زاد عليها فنربع على عدم اعتبار (قوله لأنه) أي ما زاد على الثلاث الخ لعله لعدم اعتباره

(قوله فيستثنى منه) أي ما زاد عليها تفريع على اعتبارها (قوله لوجوده) أي ما زاد عليها علة لا اعتبارها (قوله وإن كان معدوما) شرعا حال (قوله هذا) أي اعتبار ما زاد عليها (قوله واستظهره) أي اعتبار ما زاد عليها (قوله وهو) أي اعتبار ما زاد عليها (قوله الأول) أي الغاء ما زاد عليها (قوله الثاني) أي اعتبار ما زاد عليها (قوله وهو) أي لزوم الثلاث (قوله من أكثر) صلة استثنى (قوله من ثلاث) صلة أكثر (قوله في إجرائه) أي الاستثناء (قوله على ظاهره) أي الكلام من كون الاستثناء من جميع العدد الذي ذكره (قوله فيجب) أي العمل ٢٤٨ بالعرف وترك ظاهر الكلام (قوله وقصره) أي الاستثناء عطف على إجرائه على

ظاهره (قوله على ثلاث) صلة قصر (قوله لا لغو الزائد عليها) أي الثلاث علة لقصره عليها (قوله وكذا) أي الاستثناء من أكثر من ثلاث في الخلاف في الإجراء على الظاهر والقصر على ثلاث (قوله في المستثنى) أي الزائد عليها فيه (قوله ثالث الطرق الخ) أي وأولها لغوه طلقا وثانيها اعتباره مطلقا (قوله لغوه) أي الزائد على ثلاث (قوله لابن رشد) راجع لإجرائه على ظاهر (قوله وصحنون) راجع أقصره على ثلاث (قوله والمأزى) راجع للغوه في المستثنى منه مالم يكن المستثنى أقل من ثلاث (قوله لانه) أي المطلق (قوله بعد) بضم المثناة تحت وفتح العين وشدا الدال (قوله البينة) أي الثلاث (قوله العدة) بكسر العين وشدا الدال (قوله طالق أربعة) ثلاثا أي هذا اللفظ مبتدا

وهو كالمعدوم حسا (واعتبارها) أي ما زاد على الثلاث فيستثنى منه لوجوده لفظا وإن كان معدوما شرعا ويرجع صحنون إلى هذا واستظهره ابن رشد المصنف وهو الأقرب إلى ابن عبد السلام وارجع في النظر (قولان) لصحنون فادأ قال أنت طالق خسا الاثنتين فتلزمه واحدة على الأول وثلاث على الثاني وهو الراجح والاحتياط للقروج وإن قال مائة الا تسعة وتسعين فتلزمه ثلاث على الأول وهو الاحوط وواحدة على الثاني ابن عرفة لو استثنى من أكثر من ثلاث في إجرائه على ظاهره مالم يعارضه عرف فيجب وقصره على ثلاث للغو الزائد عليها شرعا وكذا في المستثنى ثالث الطرق لغوه في المستثنى منه مالم يكن المستثنى أقل من ثلاث لابن رشد وصحنون والمأزى في نازلة لصحنون في أنت طالق أربعة الاثلاث ثلاث كانت طالق ثلاثا الا ثلاثا لانه يعد نادما وكذا طالق مائة الا تسعة وتسعين هي البينة لان الثلاث دخلت في العدة التي استثنى ابن رشد طالق أربعة الاثلاث استثناء لا كثر الجمله قبل عنده والصحيح جواز وعلمه في قوله أربعة الاثلاثا تلزم واحدة ويحتمل أن يلزم علمه ثلاث لان استثناءه الا أكثر وإن جاز لغة فليس بمستعمل عرفا واذ لم يستعمل عرفا جمل فاقوله على عدم إرادته بل على التدم وعلى منع استثناءه الا أكثر تلزمه الثلاث هذا الإجراء المسئلة على الأصول ولم يقله صحنون ونحنا لجعل الزائد على الثلاث كالعدم للغوه شرعا وهو بين من قوله لان الثلاث دخلت في العدة التي استثنى فعلي قوله لو قال طالق مائة الا طلقة كانت اثنتين لان الطلقة المستثناة على مذهبه انما تقع مستثناة من الثلاث إذ قوله مائة عنده كقوله ثلاث والظاهر على مذهب ابن القاسم وغيره أن تكون ثلاثا وتجهل الطلقة التي استثنى مستثناة من المائة فتبقى تسعة وتسعون يلزم منها ثلاث المأزى من قال أنت طالق أربعة الاثلاثا تلزمه ثلاث لان الرابعة كالعدم للغوها شرعا فصار كالقائل ثلاثا الاثلاثا ولو قال مائة الا طلقتين لزمه ثلاث وقد يتصور على ما قلناه أنه لا يلزمه الا طلقة كالقائل ثلاثا الا اثنتين لكن هذا الما بقي بعد استثناءه ثلاثا أخذ به ولو قال ستا الاثلاثا لزمه ثلاث على الطريقين هما أن اعتبر ما بقي فتدأ بتي ثلاثا وإن روي كون الست كالثلاث صار كقوله ثلاثا الاثلاثا (ونجيز) بضم النون وكسر الجيم مثله أي حكم الشرع بتخيير الطلاق حال النطق بصيغته بلا توقف على حكم حاكم به الا في مسئلة أو يحرم كان لم يزن ومسئلة أن لم تطر السماء ومسئلة ماء على محتمل واجب كان صليت (ان علق) بضم العين المسئلة وكسر اللام مثله أي الطلاق (بشيئ) ما ض (أي مقدر حصوله في الزمن الماضي

(قوله استثناء) خبره (قوله عنده) أي استثناء أكثر المستثنى منه (قوله جواز) أي استثناء الاكثر (قوله وعلمه) أي (متمنع) جواز (قوله عليه) أي قوله أربعة الاثلاثا (قوله وإن جاز لغة) حال (قوله وعلى منع استثناءه الاكثر) صلة تلزم (قوله ونحنا) أي مال صحنون (قوله وهو) أي جعل الزائد على الثلاث كالعدم (قوله بين) بشدا المثناة تحت مكسورة أي ظاهر (قوله قوله) أي صحنون (قوله كانت) أي اللازم واتته لتأنيث خبره (قوله أن تكون) أي الطلقات اللازمة بقوله مائة الا طلقة (قوله ما قلناه) أي من لغو الزائد على ثلاثة (قوله أخذ) بضم فكسر (قوله بها) أي الثلاث (قوله حال النطق بصيغته) صلة تجوز (قوله بلا توقف) صلة تجوز (قوله به) أي الطلاق

(قوله وهو) أي التعليق على الممتنع في الظاهر (قوله وانتفاؤه) أي الممتنع (قوله فهو) أي التعليق (قوله فلذا) أي كون التعليق على واجب (قوله فيجب) أي الطلاق المعلق عليه (قوله جائز شرعا) ولا يكون الاجتزاع عادة (قوله وهذا) أي تجبى الطلاق المعلق على ماض جائز شرعا (قوله فسمه) أي الطلاق المعلق على ماض جائز شرعا (قوله وهو) أي عدم الحث فيه (قوله ونقله) أي عدم الحث (قوله ٤٤) أي طلاق (قوله علق) بضم فكسر مثقلا (قوله وإيقاعه) أي الطلاق (قوله به) أي الطلاق (قوله مرتب) بفتح المثناة نعت فعل (قوله على فرض) صله مرتب (قوله ماض) نعت فرض (قوله لم يقع) أي الفرض الماضي المرتب عليه الفعل الموقوف عليه والجملة نعت ثان لفرض (قوله في حثه) أي بمجرد حلقه وعدمه (قوله ثالثا) أي الاقوال (قوله ان كان فعلة) أي الفعل الموقوف عليه (قوله ممنوعا) أي عقلا او عادة او شرعا بحث ٢٤٩ بمجرد حلقه ومفهوم عدم حثه

ان كان جائزا (قوله لابن رشد عن اصبيغ) راجع للاول وهو حثه مطلقا (قوله مع نقله) أي اصبيغ (قوله وسماع ابن القاسم) راجع للثاني وهو عدم حثه مطلقا (قوله ورواية ابن الماجشون) راجع للثالث وهو حثه ان كان فعلة ممنوعا (قوله مع دليل) أي مدلول ومعنى (قوله قولها) أي المدققة (قوله اشرك) بفتح الشين المجبة وكسر الراء مثقلا أي محاسبته (قوله حث) جواب لو (قوله فسماع ابن القاسم) فيمن قال لمن نازعه الخ (تفصيل لقوله وسماع ابن القاسم) (قوله وجبذ ثوبه) أي صعبه وجره (قوله ليشقه) أي ثوبه (قوله امر أنه طالق الخ) مفعول قال (قوله ان لم يكن) أي

(ممنوع) أي مستحيل (عقلا) على وجه الحث وهو في الحقيقة تعليق على انتفاء وجود ذلك الممتنع وانتفاؤه محقق واجب فهو في الحقيقة تعليق على واجب فلذا فيجب له ابن عاشر كرجته طالق لو جاء فلان امس بجمع علمه مع وجوده (او) ممنوع (عادة) كلو جاء امس لخسف الارض به او رفعه الى السماء (او) ممنوع (شرعا) كلو جاء امس اقتله او قطع يده (او جزئ) شرعا (ك) قوله (لو جئت) في امس (القضيتك) حثك والحال انه لا يجب قضاؤه لعدم حلول اجله وهذا ضعيف والمذهب عدم الحث فيه وهو ظاهر المدققة ونقله الصقلي عن مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم. واحترز بقوله ممنوع عما علق بماض واجب عقلا كلو جاء امس ما جمع عدمه وجوده او عادة كلو جاء امس ما خسف الارض به ولا رفعه الى السماء او شرعا كلو جاء امس لقضاء حقه الحال اجله فلا يجزى عليه ولا يثبت فيه ولا يلزمه شي ابن عرفة وإيقاعه معلقا اقسام لو حلف به على فعل مرتب على فرض ماض لم يقع في حثه ثالثا ان كان فعلة ممنوعا لابن رشد عن اصبيغ مع نقله عن اشهب في اختصار المبسوطة وسماع ابن القاسم ورواية ابن الماجشون مع دليل قولها لو كنت حاضر الشرك مع اخي لقتلت عينك حث لانه حلف على ما لا يبر فيه ولا في مثله فسماع ابن القاسم فيمن قال لمن نازعه وجبذ ثوبه ليشقه امر أنه طالق البتة ان لم يكن لو انك شققتك لشققت جوفك ثم كرره بقوله شققت كبذل الان لا اقدر عليك لاشي عليه الا ان يشق الثوب سجنون هذه جبهة يد اليها ما يشبهها واختلف في مثل هذا قوله وهو خلاف قوله في المدققة اذ لا فرق بين المستثنين واليه يخافون ودل عليه قول ابن القاسم في التفسير الثالث انه حانث في المستثنين معا وقول ابن لبابة المستثنان فترقان ليس يصح اذ لا فرق بين حلفه على فق عينه او شق كبذه او شق ثوبه وذكر القرافي عن الصقلي قول اصبيغ وقول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم ان امكن الفعل شرعا لم يثبت والاحث وفي الجواهر ان شرطه يمكن عادة او شرعا حث عنه ابن القاسم ومالك رضي الله تعالى عنهما لا عند عبء الملك وبممنوع عادة او شرعا او اد- حقيقة الفعل - حث وان اراد المبالغة لم يثبت فنقل عن ابن القاسم خلاف نقل الصقلي وخلاف ظاهر الكتاب فيحتمل ان يكون سهوا

٣٤ في يوجد شق جوفك (قوله ثم كرره) أي الحالف شق جوف من نازعه (قوله لاشي عليه) أي القائل لمن نازعه ما ذكره مفعول سماع المضاف لفاعله (قوله الا ان يشق) أي المنازع الجابذ استئنا من عموم الاحوال (قوله هذه) أي المسئلة والرواية (قوله يرد) بضم ففتح مثقلا (قوله قوله) أي ابن القاسم فاعل اختلف والجملة بتقدير قد (قوله وهو) أي قوله لاشي عليه الا ان يشق ثوبه (قوله قوله) أي ابن القاسم في المدققة فيمن حلف لو حضرت شرك مع اخي لقتلت عينك حثنا (قوله اذ لا فرق بين المستثنين) أي مسئلة لو حضرت شرك لقتلت عينك ومسئلة لو شققت ثوب ليشققت جوفك (قوله واليه) أي عدم الفرق بينهما صله (قوله لاشي) أي مال (قوله علمه) أي عدم الفرق بين المستثنين (قوله ان شرطه) أي علق الطلاق (قوله وبممنوع الخ) مطلق على يمكن (قوله فنقل) أي ابن شاس (قوله ان يكون) أي نقل ابن شاس

(قوله عكسه) أي عدم حنثه (قوله نص) خبر قول (قوله نقله) أي ابن عبد السلام (قوله أو علق) بضم فكسره مثله لا إى الطلاق (قوله وقوعه) تنازع فيه مستقبل ٢٥٠ ومحقق (قوله هذا) أي تعليق الطلاق على مستقبل محقق (قوله أن يكون) أي

أو ظن ببقائه غريب وترد الجادة وعلى التقديرين فهو ردي وما قاله من الزام الحنث مع
الامكان المناسب عكسه قات وقول اصبح لودحاف الغريمه لوجنتي امس اقضيتك حنثك فهو
حانث لانه غيب لا يدري مكان فاعلام لانص في خلاف قول ابن عبد السلام عن بعض
المأخرين لودحاف على واجب عليه لم يحنث اتفاقا ولم يعرفه الامن نقله وقد اطال ابن عرفة
الكلام هذا فليست (او) علق بشئ (مستقبل محقق) بفتح الباء والقاف وقوعه (ويشبه) بضم
فسكون فكسره أي يمكن (بالوجهما) أي حياة الزوجين معا (عادة) الى حصول المستقبل المحقق
المعلق عليه (ك) قوله انت طالق (بعد سنة) فينجز وقت تعليقه اشبهه نكاح المتعة من كل وجه
واما ان كان يشبه بلوغ احدهما فقط فلا ينجز الا بالجل الا والفرقة حصلت بموت
احدهما فلم يشبه المتعة حينئذ ولذا قال ابو الحسن هذا على اربعة اقسام اما ان يكون مما
يلغى عمرهما معا فهذا يلزم او يكون مما لا يلغى عمرهما او يلغى عمرهما فلهذه الثلاثة
لا شئ عليه فيها الا لا تطلق ميتة ولا يؤمر ميت بطلاق ابن يونس ومن العتية عيسى عن ابن
القاسم ومن طاق امرأته الى مائة سنة او الى مائتي سنة فلا شئ عليه ورواه من قول مالك رضى
الله تعالى عنه وقال ابن الماجشون في المجموعة اذا طلقها الى وقت لا يلغى عمرها ولا يلغى
عمره لم يلزمه (او) قال انت طالق (يوم موتي) او موتك فينجز عليه حين قوله وكذا قبل موتي
او موتك يوم او شهر فينجز عليه وقت تعليقه لانه اشبه نكاح المتعة في جعل حلها الى وقت
يلغى عمرهما ظاهرا بخلاف ان او اذا أو متي فانت طالق فلا ينجز في هذه الثلاثة
ولا شئ عليه الا ان يريدني الموت فينجز عليه وان قال انت طالق بعد موتي أو موتك فلا شئ
عليه لان العصمة تنقطع بموت احدهما فلا يجد الطلاق محلا بخلاف يوم موتي او موتك لصدقه
بما قبل الموت فلذا ينجز واما ان ملقه على موت غيرهما فينجز ذكره ابن الحاجب والموضح
ولا فرق في التعليق عليه بين يوم موته او ان او اذا او قبل او بعد وقد ذكر ابن عرفة ان من قال
لزوجته انت طالق يوم يموت اخي فينجز عليه ولم يحنث فيه خلافا وتقدم الكلام على تعليق طلاق
زوجته المملوك لانيه على موته وعطف على أمثله المستقبل المحقق فقال (او) قوله (ان لم
امس السماء) فانت طالق فينجز عليه الطلاق لتعليقه بمحقق واجب عادي وهو انتفاء امس
السماء (او) قال لزوجته انت طالق (ان لم يكن هذا الحجر حجرا) فينجز عليه لانه يتهتم بالندم
وتمقيب الطلاق بما يرفعهم وكذا ان اخر فانت طالق لانه من الهزل لاستحالة انتفاء حجرية الحجر
(او لهزله) أي الزوج في تعليق الطلاق (ك) قوله انت (طالق امس) فينجز عليه وقت قوله وفي
نسخة حذف او فهو علة للتمييز في ان لم يكن هذا الحجر حجرا فانت طالق وقوله كطالق امس
تشبيهه ابن عرفة ولو علقه على محال كان شاهدا هذا الحجر في لزومه طلاقها نقل اللخمي عن
صحنون وابن القاسم ونقلهما الصقلي عن القاضي رواه يمين والشيخ عن ابن القاسم مرة
كصحنون اللخمي وعليهما قوله ان كان هذا الحجر ولحمه يد عن اصبع من قال في منازعة امرأته
انت طالق ان كان هذا العمود هي طالق ان لم تكن منازعتهم في العمود اللخمي ارى أن يحلف
في جميع ذلك وبعبارة ان كانت عليه بنية وان جاء مستقيما فلا يمين عليه الا ان تدعى الزوجة ندمه

المعلق عليه (قوله عمرهما)
أي الزوجين (قوله فهذا
يلزم) أي الطلاق المعلق عليه
(قوله عمره) أي الزوج ولا
يلغى عمرها (قوله او عمرها)
أي الزوجة ولا يلغى عمره
(قوله عليه) أي الزوج
(قوله فيها) أي الثلاثة (قوله
مائتي) بفتح التاء مئتي مائة
بلا نون لاضافته (قوله
ورواه) أي ابن القاسم عدم
اللزوم (قوله حلها) بكسر
الطاء المهملة (قوله عليه) أي
موت غيرهما (قوله على
موته) أي ابيه (قوله لانه)
أي الزوج (قوله يتهتم) بضم
الياء وفتح التاء والهاء مثله
(قوله فهو) أي لهزله (قوله
تشبيه) أي في التخييز (قوله
ففي لزومه) أي الزوج من
اضافة المصدر لقوله
وتسكيل عمله برفع فاعله
(قوله نقل) مصدر مبتدأ
مضاف لفاعله خبره في لزومه
أي وعلمه (قوله عن
صحنون) راجع للزومه
(قوله وابن القاسم) راجع
لعدمه (قوله ونقلهما) أي
القولين (قوله رواه يمين) أي
عن الامام مالك رضى الله
تعالى عنه حال من هاهنا نقلهما
(قوله كصحنون) أي في قوله
باللزوم (قوله وعليهما) أي

القولين (قوله قوله ان كان هذا الحجر) أي يصرح فيه قولان (قوله عليه بنية) أي عند القاضي (قوله ندمه) أي على طلاقها فيحلف

(قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله وان علقه) أي الطلاق (قوله واضح نقيضه) يلزمه استحصالة المعلق عليه لاستحصالة اجتماع النقيضين (قوله مؤخر) يفتح الخاء المعجمة حال من هاء علقه (قوله عنه) أي المعلق عليه (قوله فلا شيء عليه) أي الزوج جواب ان علقه الخ (قوله ومقدما) يفتح الدال مثقلا عطفا على مؤخر (قوله حاث) أي بمجرد التعليق (قوله الاظهر انه) أي تعليقه على واضح نقيضه موقفا ما كانت طالق ان لم يكن هذا الانسان انسانا ٢٥١ (قوله كان شاهذا الحجر) أي كانت طالق ان

شاهذا الحجر (قوله نقل) فاعل تقدم وهو مصدر مضاف لفاعله (قوله كاطلاقه) أي الطلاق خبر تقدم المضاف لمفعوله بعد حذف فاعله والجملة مفعول نقل (قوله فان علقه) أي الطلاق (قوله بعد المعلق فيها اهزلا) نعم ثان لحال (قوله حث) أي بمجرد تعليقه جواب ان (قوله كقوله انت طالق أمس) تشبيه في تجييز حثه لهزله (قوله فعل كلام ابن الحاجب بالخث الخ) تفريع على قوله وان علقه على واضح نقيضه مؤخر عنه الخ (قوله على ما اذا كان الطلاق مقدا) خبر محتمل (قوله لانه) أي القيام كالحقق (قوله فان كان الهلوف عليه كسجها) مفهوم مالا صبر عنه (قوله تحيض) أي بالفضل (قوله في تجييزه) أي بمجرد تعليقه (قوله اليه) أي المعلق عليه (قوله من المشهور) راجع لتجييزه (قوله واضح نقيضه) أي مستله

فيصاف ثم قال وان علقه على واضح نقيضه مؤخر عنه كان لم يكن هذا الانسان انسانا فان طالق فلا شيء عليه ومقدما ابن الحاجب حاث كانت طالق أمس قلت الاظهر انه كان شاهذا الحجر وتقدم نقل اللغوي في انت طالق ان كان هذا العمود لابن حجر في طالق أمس لا شيء عليه وتقدم في السريحية نقل الشيخ تقييد الطلاق بالماضي كاطلاقه ونص ابن الحاجب فان علقه على حال واضحة بعد المعلق فيها اهزلا مثل ان لم يكن هذا الانسان انسانا وهذا الحجر حجر حث اهزله كقوله انت طالق أمس اه فعل كلام ابن الحاجب بالخث على ما اذا كان لطلاق مقدا ما بان قال انت طالق ان لم يكن هذا الانسان انسانا لانه بعد نادما (أو) علق الطلاق (بما) أي شيء (لا صبر عنه) عادة (ك) قوله (ان قلت) فانت طالق واطلاق ارقه بد من يعسر ترك القيام فيه لانه كالحق ويصح ضبط تأقيت بالحركات الثلاثة فان كان الهلوف عليه كسجها فلا ينجز عليه الا أن يقدر على القيام بعد العين (أو) علقه بشيء (غالب) حصوله (ك) قوله لها (ان حثت) أو اذا فانت طالق فينجز عليه بمجرد قوله لها تنزيلا لغالاب منزلة المحقق اذا كانت تحيض أو يتوقع حبضها كصغيرة لا آيسة وبغلة ابن عرفة والمعلق على غالب الوجود كالحيض في تجييزه وتأخير اليه فلا اللغوي مع غير واحد عن المشهور واشتب مع الخزوي وابن وهب وابن عبد الحكم والشيخ عن روايته ولا بن بشير وابن شاس ثالثها ان كان على حث (أو) علقه (بحتمل واجب كان صليبت) فانت طالق فينجز ولو كافرة أو صغيرة ويتوقف التجيز عليه في هذه على حكم حاكم كافى التوضيح (أو) علقه (بما) أي شيء (لا يهمل حالا) ويعلم ما لا (كان كان في بطنك غلام) فانت طالق فينجز عليه بمجرد قوله للشك في حثه بمجرد ولا يبقا عصمة مشكوك وان ولدت انثى فلا تعود لعصمته (أو) قال ان (ليكن) في بطنك غلام فانت طالق فينجز عليه حين التعليق للشك في حثه فيه حينئذ ولا تعود له ولو ولدت ذكر أعقبه فان قلت المعلق على نحو دخول الدار مشكوك فيه أيضا ولا ينجز فيها الفرق قلت الفرق ان المعلق على نحو الدخول لم يشك في الحث فيه في الحال بل في المستقبل والاصل عدمه واما المعلق على ما لا يهمل حالا فالشك في حثه حين تعليقه فالاستمرار عليه ما استمر على عصمة مشكوك (أو) قال ان كان أو ان لم يكن (في هذه اللوزة) مثلا (قلبان) فانت طالق فينجز عليه ولو كسجها حالاً وبين فيهما ما يبر به وظاهر التجيز في هذين ولو غاب على فانه ما حلف عليه كهر يكها قرب اذنه وظنه ان فيهما قلبا أو قلبين (أو) قال ان كان فلان أو ان لم يكن (فلان) بضم الفاء وخفة اللام كناية عن اسم شخص معين كزيد (من أهل الجنة) أو النار فانت طالق فينجز عليه ان لم يرد فيه نص شرعي والا فلا يثبت كالعشرة الذين بشرهم الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم بانهم

لنا خير اليه (قوله ان كان على حث) أي تجييزه ان كان على حث (قوله عليه) أي الزوج صلة التجيز (قوله في هذه) أي مسئلة تعليقه على محتمل واجب (قوله على حكم حاكم) صلة يتوقف (قوله بمجرد) أي القول (قوله فيه) أي التعليق (قوله حينئذ) أي حين التعليق (قوله عدمه) أي الحث (قوله فيها) أي ان كان أو ان لم يكن (قوله يرد) يفتح فكسر (قوله فيه) أي فلان (قوله والا) أي وان كان ورد فيه نص شرعي كالعشرة الذين بشرهم الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم بانهم

(قوله هذا) أي حنت من علق طلاق زوجته على أن فلان من أهل الجنة أو النار وليس من أهلها (قوله ومن شهد الإجماع بعد الله وصلاحه) عطف على من ثبت فيهم أنهم من أهل الجنة (قوله أنه) أي عمر بن عبد العزيز (قوله فيه) أي حنته (قوله وقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه ٢٥٢ (قوله هو) أي عمر (قوله ولم يزد) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله على هذا) أي

قوله هو رجل صالح (قوله أن لم يكن) أي القاتل (قوله هي طالق ساعة ثم) مفعول رواية المضاف لفاعل (قوله ومثله) أي أن لم يكن من أهل الجنة (قوله بينهما) أي أن لم يكن من أهل الجنة وأن لم يدخل الجنة (قوله وقال) أي أنه لا شيء عليه (قوله يختلف) بضم الياء وفتح التاء (قوله فيه) أي تجبيل طلاقه (قوله على المعنى الأول) أي أنه لا يدخل النام (قوله عليه) أي الأول (قوله على الثاني) أي أنه لا يدخل النار (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله وسائر) أي باقي (قوله ووقف) أي توقف (قوله بذلك) أي أن كونه من أهل الجنة (قوله فيه) أي عمر (قوله معصوم) أي من الخطأ (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله بجيب) بضم الميم وفتح الغين المعجمة والمنناة تحت مثقلة (قوله يبين) بفتح فكسراي يظهر ويتبين (قوله بنفسه) صلة وقوع (قوله أو بالحكم) عطف على بنفسه (قوله هذا) أي تأخير لتمييزه (قوله فانظره) أي ابن عرفة (قوله حنته) أي قوله (قوله منه) أي

من أهل الجنة وأبي لهب الذي ورد القرآن العزيز بأنه من أهل النار في التوضيح هذا في غير من ثبت فيهم أنهم من أهل الجنة كالعشرة وكل من أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه من أهل الجنة كعبد الله بن سلام ومن شهد الإجماع بعد الله وصلاحه كعمر بن عبد العزيز ابن القاسم لا يحنت من حلف أنه من أهل الجنة وتوقف فيه مالك رضي الله تعالى عنه وقال هو رجل صالح أمام هدى ولم يزد على هذا ويرجح يونس قول ابن القاسم ابن عرفة وسمع عيسى رواية ابن القاسم من قال لأمر أنه أن لم يكن من أهل الجنة فهي طالق هي طالق ساعة ثم ابن القاسم ومثله أن لم يدخل الجنة ابن رشد ومثله تسوية بينهما مالك رضي الله تعالى عنه في المبسوط أن حلف عليه حنفا وقال الليث بن سعد رضي الله تعالى عنه لا شيء عليه لقوله تعالى ولئن خاف مقام ربه جنتان وقاله ابن وهب فانوى أنه لا يدخل النار فتجبيل طلاقه ظاهر لأن المسلم لا يسلم من الذنوب ولم يهضم منها إلا النبي ولا ينبغي أن يختلف فيه لأنه حلف على غيب وانوى أنه يدخل الجنة من الذين لا يدخلون في النار فعني عيونه أنه لا يكفر بعد إيمانه ويثبت عليه لموته فلا شيء عليه مكن حلف بالطلاق ليعتقن بهذا البلد حتى يموت لا ينبغي فيه خلاف وإن لم تكن له نية فظاهر قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما حمله على المعنى الأول والظاهر رجل قوله أن لم يكن من أهل الجنة عليه وحمل قوله أن لم يدخل الجنة على الثاني ثم قال وسمع عبد الملك ابن القاسم من قال لأمر أنه أن لم يكن أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب من أهل الجنة فانت طالق لا شيء عليه وكذا عمر بن عبد العزيز بن رشد وسائر العشرة وكذا من ثبت بطريق صحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه من أهل الجنة كعبد الله بن سلام ووقف مالك رضي الله تعالى عنه في تحنيت من حلف بذلك في عمر بن عبد العزيز وقال هو رجل صالح أمام هدى ولم يزد على هذا لعدم ورود نص فيه ووجه قول ابن القاسم ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم أنهم شهداء الله في أرضه في التيمم عليه بخبر وجبت له الجنة الحديث وشبهه وحصل إجماع الأمة على الثناء عليه والإجماع معصوم ثم قال قلت فني وقوع طلاق الحالف على الجزم بغيب يبين بعد ذلك بنفس حلفه أو بالحكم ثالثها يؤخر إيمانه ورابعها هذا أن كان على بر كقوله أن امطرت السماء غدا فانظره (أو) قال لزوجه (أن كنت) بكسر التاء (حامل) فانت طالق (أو) (أن لم تكن) حامل فانت طاق فيخرج عليه حين قوله لا شيء في حنته حينه (وجاءت) بضم الحاء المهملة وكسر الميم الزوجة (على البراءة منه) أن كانت (في طهر لم يمس) الزوج زوجته (فيها) أي الطهر أو مسها فيه بلا انزال فلا ينجز عليه في أن كان في بطنك غلام وفي أن كنت حاملا وينجز عليه في أن لم يكن في بطنك غلام وفي أن لم تكن حاملا (واختاره) أي التخصي الحمل على البراءة (مع) مسها والانزال (العزل) وضعف بسبق الماء بلا شعور به (أو) علقه بها (لم يكن) بضم فسكون فكسر (اطلاعا عليه) كقوله أنت طالق (أن شاء الله) أو (أن يشاء الله) فيخرج فيهما ابن عروة ابن رشد ونهله على مشيئة الله تعالى كطلاقه اتفاقا لأنه تعليق على واقع لا لصار قوله

الحمل (قوله فلا ينجز الخ) تفريع على جاءت على البراءة (قوله ضعف) بضم فكسر مثقلا (قوله فيهما) أي أن شاء الله (قوله أو (قوله وتعلقه) أي الطلاق (قوله كاطلاقه) أي تجبيل الطلاق في وقوعه بمجرد إطلاقه بصيغته

(قوله والاول) اي الارادة (قوله لارادته) اي القائل (قوله والثاني) اي شرعه (قوله كذلك) اي الاول في الوقوع (قوله فيه) اي الوقوع (قوله مرغوب عنه) خبر قول (قوله لجعله) اي بعضهم (قوله ذلك) اي طالق ان شاء الله تعالى (قوله تغاب) اي زيد (قوله حيث لا يعلم) صلة تغاب (قوله وهو) اي الجعل المذكور (قوله مضاه) اي مشابه (قوله حالا) صلة وقوع (قوله وعلى مشيئة ملك الخ) اي وتعليق الطلاق على مشيئة ملك بفتح اللام (قوله كان شاهدا هذا الخ) اي كنهائقه على مشيئة الخ في التحيز اهزله (قوله انه) اي ان شاء الملك والجن (قوله اذ لا مشيئة له) اي الخ (قوله وجد) بضم فكسر (قوله وهذا) اي او صرف المشيئة على معلق عليه (قوله في صرفها) اي المشيئة (قوله منها) اي المعلق عليه والمعلق (قوله اذا وجد) بضم فكسر (قوله فيهما) اي صرفه المعلق وعدم صرفه الواحد منهما (قوله والا) ٢٥٣ اي وان لم يوجد المعلق عليه (قوله فلا)

اي لا ينجز الطلاق (قوله مذهب القدرية) اي عدم عموم تعلق مشيئة الله تعالى كل حادث (قوله ومقابله) اي مذهب ابن القاسم (قوله مذهب أهل السنة) اي عموم تعلق مشيئة الله تعالى كل حادث (قوله لان قوله انت طالق الخ) علة قوله مذهب ابن القاسم الخ (قوله وصرف المشيئة الخ) حال (قوله ان الدخول) اي في ان دخلت (قوله او علمه) أي في ان لم ادخل (قوله وهو) اي وقوع الدخول او عدمه بخلاف المشيئة (قوله تفسيره) اي صرف المسئلة للفعل المعلق عليه (قوله به) أي الفعل المعلق عليه (قوله موجب تعلق الحلف به) اي ان حصل الدخول بمشيئة الله تعالى فانت

ان شاء الله في ان اراده او شرعه والاول واقع لان قوله ذلك ملازم لارادته وكل مراد للبشر مراد الله تعالى لعدم ارادته تعالى كل حادث والثاني كذلك لشرع الله تعالى لزومه بقوله انت طالق وقول بعضهم اغما الزمه مالم يرض الله تعالى عنه لان مشيئته تعالى مجهولة لنا لا يمكننا عليها وقوع الطلاق للشك فيه مرغوب عنه لاقتضائه تشابه مشيئته تعالى لمشيئة العبد لجعله ذلك كقول من قال امرأته طالق ان شاء زيد فغاب قبل علم مشيئته حيث لا يعلم وهو مضاه لقول القدرية بحدوث الارادة (او) قوله انت طالق ان شئت (الملائكة او الجن) فينجز للشك في وقوعه حال ابن عرفة وعلى مشيئة ملك او جن ابن شاس كان شاهدا هذا الخ وروى مقتضى قول ابن رشد غشيل بعضهم بان شاه زيد تغاب انه ليس مثل ان شاهدا هذا الخ اذ لا مشيئة له ولا ملك والجن مشيئة لا تعلم كزيد المفقود (او) قوله انت طالق ان دخلت ان شاء الله (صرف المشيئة على معلق عليه) وهو دخول الدار اي نوى ان المشيئة واجبة للدخول المعلق عليه ووجد الدخول فينجز وان لم يوجد فلا وهذا نص على المنوهم اذ التحيز في صرفه لا لطلاق المعلق اولى كما تقدم وكذا ان لم يصرفها لوالها خد منها اذا وجد المعلق عليه فيهما والا فلا هذا قول ابن القاسم وقال ابن الماجشون وأشبه لاطلاق ولودخلت ابن رشد مذهب ابن القاسم على مذهب القدرية ومقابله على مذهب أهل السنة لان قوله انت طالق ان لم ادخل الدار ان شاء الله وصرف المشيئة للمعلق عليه معناه ان تركت الدخول بمشيئة الله فلا شيء على وكذا قوله انت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله معناه ان شاء الله دخولي فلا شيء على وقد علم في السفة ان كل واقع في الوجود فهو بمشيئة الله تعالى فلا يلزمه طلاق لان ذلك هو الذي التزمه واما القول بلزوم الطلاق فتضاه ان الدخول او عدمه واقع بخلاف المشيئة وهو محال عند أهل السنة وأجاب ابن عرفة بان صرف المشيئة لله في هذه المسئلة يحتمل تفسيره بان تعلق المشيئة به موجب تعلق الحلف به او بان تعلقها به يمنع تعلق الحلف به فان رشد يشاه على الثاني فالزم ما لزم ولقائل ان يقول يجيبا عن ابن القاسم بانه بقى على المعنى الاول وحينئذ ينعكس الامر في جرى ابن القاسم على مذهب أهل السنة وقول غيره على مذهب القدرية والاستقنا في العين

طالق (قوله او بان تعلقها) اي المشيئة (قوله به) أي الفعل المعلق عليه (قوله يمنع تعلق الحلف به) اي ان دخلت فانت طالق الا ان يشاء الله تعالى الدخول فلا يكون سببا في الطلاق (قوله بناء) أي صرف المشيئة للفعل المعلق عليه (قوله على الثاني) أي ان تعلقها به وصرفه المانع من تعلق الحلف به (قوله فالزم) اي ابن رشد ابن القاسم (قوله ما لزم) اي من بناء مذهبه على مذهب القدرية (قوله مجيبا) حال من فاعل يقول (قوله بانه) اي ابن القاسم (قوله على المعنى الاول) اي ان تعلقها به موجب تعلق الحلف به (قوله حين البناء على ان تعلقها به موجب تعلق الحلف به صلة ينعكس) (قوله في جرى ابن القاسم الخ) تصوير لان انعكاس الامر

(قوله هو الاصل) اي للاستثناء في الطلاق (قوله وهو) اي الاستثناء (قوله فيها) اي اليمين بالله (قوله على المعنى الثاني) اي جعله تعالى المشيئة بالفعل مانعاً من كونه محلوفاً عليه (قوله لا الاول) اي جعله تعلقها به موجباً كونه محلوفاً عليه (قوله جعله) اي ان شاء الله (قوله وبه) اي جعله شرطاً على ظاهره صلبه يسقط (قوله الاعتراض) اي على مذهب ابن القاسم ببناءه على مذهب القدريه (قوله وان كان ما لا ينشأ الخ) حال (قوله مطلقاً) بفتح اللام وموصوفه محذوف اي طلاقاً (قوله على امر) صلبه مطلقاً (قوله بمشيئة الله تعالى) صلبه علق (قوله استثناء) اي تعلقه بمشيئة الله تعالى (قوله مطلقاً) اي عن التقييد بعدم رد الاستثناء للمعلق عليه (قوله او ما لم يرد) بضم ففتح اي الاستثناء (قوله للمشهور) راجع لغو مطلقاً (قوله وابن الماجشون الخ) راجع لغو ما لم يرد للمعلق عليه (قوله وصوبه) اي قول ابن الماجشون ومن معه (قوله اعماله) اي الاستثناء المصروف للمعلق عليه (قوله لانه اذا صرفه) اي الاستثناء (قوله للفعل) اي المعلق عليه (قوله لانه علقه) اي الطلاق (قوله وبه) اي الصفة (قوله ان يفعل) بضم الباء (قوله والله الخ) حال من الفعل (قوله في قوله) اي بلغوا الاستثناء مطلقاً (قوله درك) بفتح الدال والراء اي اعتراض (قوله ٢٥٤ هذه المسئلة) اي تعلق الطلاق المعلق على امر بمشيئة الله تعالى (قوله لانه) اي

بالله هو الاصل وهو فيها على المعنى الثاني لا الاول فان رُشد جعل ان شاء الله في معنى الاستثناء مثل الا ان يشاء الله وابن عرفة جعله شرطاً على ظاهره وهو الصواب وبه يسقط الاعتراض وان كان ما لا ينشأ رُشد هو الموافق للاستثناء في اليمين افاده البنائي ونص ابن عرفة ولو علق معلقاً على امر بمشيئة الله تعالى في لغو استثناءه مطلقاً او ما لم يرد للمعلق عليه قولان للمشهور وابن الماجشون مع اصريح ابن حبيب والشيخ عن اشهب وصوبه غير واحد ابن رشد اصح القولين اعماله لانه اذا صرفه للفعل فقد يرد في لزمه طلاق لانه علقه بصفة لا توجد وهي ان يفعل الفعل والله سبحانه وتعالى لا يشأه وذلك باطل الاعلى مذهب القدريه تجوس هذه الامة فعلى ابن القاسم في قوله درك عظيم قلت هذا امسلة فرع بالتسمية لمسئلة الاستثناء في اليمين بالله تعالى لانه فيها يتفق عليه وفي هذه يختلف فيه ورد لانه في هذه المسئلة يحتمل تفسيره بان تعلق بمشيئة الله تعالى بالفعل موجب تعلق الحلف به او بان تعلقها به يمنع تعلق الحلف به فان رُشد بناء على الثاني فالزم ما لزم واقاؤل ان يقول مجيباً عن ابن القاسم بانه بنى على المعنى الاول وحينئذ ينعكس الامر في جرى ابن القاسم على مذهب اهل السنة وقول غيره على مذهب القدريه فان قلت الاستثناء في اليمين بالله تعالى هو الاصل وهو فيها على المعنى الثاني لا الاول قلت بل على الاول وهو تقييد المحلوف عليه بانه ان شاء الله تعالى سلمناه فتقول انما كان في اليمين بالله تعالى على الثاني لان جعله على الاول مناقض لحكم الشرع فيه انه يرفع مقتضى اليمين فوجب جعله على الثاني لموافقة مقتضى النص فيه وجعله على الاول في الطلاق المعلق هو فيه جعل للفظ على

تعالى (قوله لانه) اي الاستثناء علة هذه فرع بالتسمية الخ (قوله فيها) اي اليمين بالله تعالى صلبه متفق (قوله متفق) بفتح الفاء (قوله وفي هذه) اي تعلق الطلاق المعلق على امر بها (قوله مختلف) بفتح اللام (قوله ورده) اي الاستثناء (قوله يحتمل تفسيره) اي رده خبره (قوله او بان عطف على بان) (قوله يعلقها) اي المشيئة (قوله به) اي الفعل (قوله فالزم) اي ابن رشد ابن القاسم (قوله ما لزم) اي ابن القاسم من بناءه على مذهب

القدريه (قوله بانه) اي ابن القاسم (قوله على المعنى الاول) اي كون تعلق المشيئة بالفعل موجباً لتعلق الحلف به ظاهره (قوله هو الاصل) اي لا اتفاق على اعتبار فيها (قوله وهو) اي الاستثناء (قوله فيها) اي اليمين بالله تعالى (قوله على المعنى الثاني) اي ان تعلق الاستثناء بالفعل مانع من تعلق الحلف به (قوله لا الاول) اي ان تعلقه به موجب تعلق الحلف به اي فيكون الاستثناء في الطلاق كذلك ويكون مذهب ابن القاسم على مذهب القدريه كما قال ابن رشد (قوله بل على الاول) اي الاستثناء في اليمين بالله تعالى مبني على الاول (قوله وهو) اي الاول (قوله بانه) اي المحلوف عليه صلبه تقييد (قوله سلمناه) اي بناء الاستثناء في اليمين بالله تعالى على الثاني (قوله انما كان) اي الاستثناء (قوله لان جعله) اي الاستثناء (قوله فيه) اي الاستثناء (قوله انه) اي الاستثناء الخ بيان لحكم الشرع فيه بخلاف من (قوله مقتضى) بفتح الصاد المحجمة (قوله جعله) اي الاستثناء (قوله لموافقة) اي الثاني (قوله فيه) اي الاستثناء (قوله وجعله) اي الاستثناء (قوله على الاول) اي ان تعلقه بالفعل بوجوب كونه محلوفاً عليه (قوله في المطلق) المعلق صلبه جعل (قوله فيه) اي جعله على الاول خبر جعل الذي يليه والجملة خبر جعل الاول (قوله فيه) اي الاستثناء

(قوله امانه) اى الجمل على الاول (قوله ان شاء الله تعالى قيامى) اى برد المشيئة الى القيام المعلق عليه الطلاق (قوله فيه) اى القول المذكور (قوله شرط) اى ان شاء الله (قوله شرطا قبله) اى ان فلت (قوله على انه) اى الشرط الثانى (قوله متعلق به) اى الشرط الاول (قوله ان يؤثر) اى الشرط الخ خبر القاعدة (قوله اسناده) اى الفعل (قوله لان يؤثر) اى الشرط عطف على ان يؤثر (قوله هذا) اى القاذف مقعول اضرب (قوله ان كان) ٢٥٥ اى القاذف (قوله ان كان) اى

القاذف (قوله وقفه) اى ضرب الاربعين (قوله وهو) اى الشرط الاخير (قوله وجله) اى الكلام (قوله على تأثير الشرط) اى الاخير وهو ان كان عبدا (قوله فى وقف نقبض الاسناد) اى على الشرط (قوله وهو) اى نقبض الاسناد (قوله) اى الكلام الخ خبر جملة (قوله) اى الحالف (قوله فى صرفه) اى الاستثناء (قوله فيه) اى الاستثناء (قوله صرفه) اى الاستثناء (قوله ان قصد) اى الحالف (قوله به) اى الاستثناء (قوله) اى الاستثناء (قوله وصرفه) اى الاستثناء (قوله ولا عبرة بارادته) اى فى المستقبل (قوله) اى الاستثناء (قوله) اى الاستثناء (قوله) اى صرفه للطلاق (قوله) اى التخيير (قوله عتقها) اى المدونة (قوله ذلك) اى اكاهها معه (قوله لا يدري) بضم الباء وفتح الراء (قوله فلا ترد) بضم التاء وفتح الراء اى زوجته (قوله وعلمه)

ظاهره مع السلامة عن معارضة نص فيه امانه حل اللفظ على ظاهره فيبانه ان قوله انت طالق ان فلت ان شاء الله قيامى فيه شرط تعقب شرطا قبله على انه متعلق به والقاعدة ان الشرط اذا تعقب فعلا مسندا ان يؤثر فى وقف اسناده على الشرط لان يؤثر فى وقف نقبض الاسناد المذكور كقوله اضرب اربعين جلدة هذا ان كان قد ف سراً عتقها ان كان عبدا فقله ان كان عبدا مؤثراً فى اسناد ضرب اربعين بمعنى وقفه على الشرط الاخير وهو ان كان عبدا ووجهه على تأثير الشرط فى وقف نقبض الاسناد وهو عدم الضرب المذكور لوجه له على غير مدلوله لا يصح الا معارض شرعى كما فى اليمين بالله تعالى ان لم تكن له نية فى صرفه للفعل او للطلاق فلم اعلم فيه نص رواية والنظر عندى صرفه للفعل ان قصد به حل اليمين لان صرفه للطلاق لغو لا معنى له وصرفه للفعل له معنى صحيح وحل اللفظ على وجه له معنى اولى من جملة على ما لا معنى له (بخلاف) قوله انت طالق ان دخلت الدار (الا ان يمسد) اى يظهر (لى) ان لا اجعل دخول الدار سبباً للطلاق او الا ان اشاء او الا ان ارى خيراً منبه او الا ان بغيرة تعالى ما فى خاطرى ونحو ذلك اذا كان ذلك (فى المعلق عليه فقط) فلا ينجز عليه بل ولا يلزمه التعليق ولا عبرة بارادته لان معناه اى لم اصنع على جعل دخول الدار سبباً للطلاق بل الامر موقوف على ارادتي فى المستقبل فان شئت جعلته سبباً وان شئت لم اجعله سبباً فلذا نفعه لان كل سبب وكل الى ارادته فلا يكون سبباً لا بتعديسه على جعله سبباً واحترز بالمعلق عليه عن صرفه للمعلق وهو الطلاق فلا ينفعه لانه لا اختيار له فيه فينجز وكذا اذا لم تكن له نية بصرفه الى احدهما فينجز بن عرفة وفى عتقها الاول ان قال لامرته انت طالق ان اكلت معى شهراً الا ان ارى غير ذلك فعتدت بعد ذلك لنأكل معى فنهاها ثم اذن لها فاكلت ان كان ذلك مراده وراى ذلك فلا شئ عليه (او) عاقبه على مستقبل لا يدري اى وجده ام لا (كان لم تطر السحابة غدا) فانت طالق فينجز ولا ينتظر وجوده وان امطرت بعد كلامه غدا فلا ترد اليه وعلمه فى المدونة بانه من الغيب فهو دائر بين الشك والهزل وكلاهما يوجب الحث فى كل حال (الا ان يم الزمن) المستقبل فلا ينجز عليه لان امطارها فيما يحقق وعدمه محال عادة فهو متعلق على محال (او) الا ان (يحلف) على الامطار (عادة) اعتادها (فيستظر) بضم المثناة تحت وفتح الطاء المعجمة اى يهل ولا ينجز عليه الطلاق حتى يمضى الزمن الذى حلف على الامطار فيه فان امطرت فيه بر والا حث ويمنع منها سواء كانت صبيغته برا او حشالان فى ارساله عليها ارسالاً على مشكوك فى صحتها وظاهره انتظاره ولو طال الزمن واحترز بالعادة الشرعية عن غيرها ككتمانها وتخييم فلا ينتظر وينجز عليه عياض فى التنبيهات لو حلف له اذ جرت له علامات عرفها واعتادها ليس من جهة التخرص وتأثير النجوم عند من زعمها لم يحنث حتى يكون ما حلف عليه لقوله صلى الله عليه

اى التخيير (قوله بانه) اى الامطار المعلق عليه (قوله فيه) اى جميع الزمان المستقبل (قوله محقق) اى واجب عاد (قوله والا) اى وان لم تطر فيه (قوله ويمنع) بضم الباء اى الزوج (قوله منها) اى وطء زوجته التى حلف بطلاقها (قوله لو حلفت) اى على الامطار

وسلم اذا نشأت بحرية ثم تشامت قلت عين غدبة وبحرية صفة صحابة محدوفة أى منسوبة للبحر
لا تباينهم من جهة ومعنى تشامت ما تشامت بالجهة الشام وغدبة بضم الغين المجسمة وفتح الهمزة
المهملة وتحتية ساكنة ففاف أى كثيرة الماء فهو تصغير تعظيم والغدق بفتح الغين والهمزة المطار
الكبار وغدق اسم بئر معروف بالمدينة المذكورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام قاله
في النهاية والذي فى رسم يوصى من سمع عيسى من كتاب الايمان بالطلاق ومن قال لا امرأته
انت طالق ان لم تطر السماء غدا اولى رأس الشهر وما شبه ذلك بجهل عليه بالطلاق ولا ينتظر به
استخبار ذلك وان وجد ذلك حقا قبل ان تعلق عليه لم تعلق عليه ابن رشد يتقسم ذلك الى
وجهين احدهما ان يرى بذلك صريح الغيب ويحلف على ذلك لا بد أن يكون أو أنه لا يكون
قطعا من جهات الكهانة او التنجيم او تقمعا على الشك دون سبب من تجربة او توسم شئ ظنه
فهذا الاختلاف انه يحلف عليه بالطلاق ساعة حلف ولا ينتظر به فان غفل عنه ولم يطلق عليه
حتى جاء الامر على ما حلف عليه فقال المغيرة وعيسى يطلق عليه وقال ابن القاسم ههنا لا يطلق
عليه والثانى ان لا يرى بذلك شئ من الغيب وانما حلف عليه لانه غاب على ظنه من تجربة
او شئ توسمه فهذا يحلف عليه بالطلاق ولا يستأني به هل يكون ذلك ام لا فان لم يطلق عليه حتى جاء
الامر على ما حلف عليه فلا يطلق عليه ههنا قول عيسى ودليل قول ابن القاسم فى سمع ابي
زيد اه وفى المقدمات من - الحلف على ما لا طريق له الى معرفته بجهل عليه بالطلاق ولا يستأني به
واختلف ان غفل عنه حتى جاء الامر على ما حلف عليه على ثلاثة اقوال أحدها انه يطلق عليه
والثانى لا يطلق عليه والثالث ان كان - الحلف على ظنه لا امر توسمه مما يجوز له فى الشرع
فلا يطلق عليه وان حلف على ما ظهر له كهانة او تنجيم او الشك او توسمه الكذب طلق عليه
اه افاده غ (وهل ينتظر) بضم التحتية وفتح القاء المجسمة أى بجهل الحالف ولا ينجز عليه
الطلاق (فى صيغة البر) كقوله انت طالق ان امطرت السماء غدا (وعليه) أى الانتظار
(الاكثر) من شارحها (او ينجز) بضم المثناة تحت وفتح النون والجيم مشددة الطلاق فى البر
(ك) تنجزه فى (الحنث تأويلان) محلهما اذا حلف لاعداء وقيد بزمن قريب كدون سنة
واما ان حلف لاعداء فينتظر او قيد بزمن بعيد فينجز عليه لأنه لا بد أن تطر فى الاجل
البعيد والظاهر ان السنة زمن بعيد فى صيغة البر والحنث فينجز عليه ان قيد بها فى صيغة
البر ولا ينجز عليه ان قيد بها فى صيغة الحنث لانه يندرجل يستحيل عادة يلدنا ونحوها ان
غضى سنة ولا يحصل مطرفها بل ينبغى ان تكون الاشهر التى لا يتخلف المطر فيها عادة
كالقيد بزمن بعيد فيفتقر فيها صيغة البر والحنث اللغوى ان قال انت طالق ان امطرت السماء
كانت طالقا الساعة لان السماء لا بد ان تطر فى زمن ما وكذا ان ضرب اجل عشر أو خمس
سنتين اه كفى انما محل التأويل اذا حلف لاعداء وضرب اجل القريب كانت طالق
ان امطرت السماء غدا وفى هذا الشهر ون تأمل كلام اللغوى وما نقله فى توضيحه انضج له
ما قلنا وعليه شرح من يعتمد به من شراحه (او) علقه (و) فعل (محرم ك) قوله انت طالق (ان لم
ازن) او اشرب الخمر او اقتل فلانا عهدا وعدا فابنجزه الحاكم عليه ولا ينجز عليه بمجرد التعليق
بدليل قوله (الا ان يتحقق) الفعل المحرم من الحالف بان زنى او شرب الخمر او قتل النفس (قبل

(قوله بحرية) ان كانت
الرواية بالرفع فهو فاعل
نشأ وان كانت بالنصب فهي
حال من فاعله المستتر فيه
(قوله لا تباينها) أى الصحابة
الح على انفسهم له (قوله من
جهة) أى البحر (قوله
فهو) أى التصغير تفرع
على التفسير (قوله الايمان)
بفتح الهمزة (قوله بجهل) بضم
فكسر متفلا (قوله ولا
ينتظر) بضم الياء وفتح الظاء
(قوله به) أى الامطار
(قوله وجد) بضم فكسر
(قوله تطلق) بضم ففتح
مثقلا (قوله ذلك) أى تعلين
الطلاق على الامطار (قوله
انه) أى الحالف (قوله غفل)
بضم فكسر (قوله توسمه)
بفتحات مثقلا أى جربه
(قوله ودليل) أى مدلول
ومعنى عطف على قول (قوله
بجهل) بضم فكسر مثقلا
(قوله اختلف) بضم التاء
وكسر اللام (قوله محلهما)
أى التأويلين (قوله وقيد)
بفتحات مثقلا أى الحالف
(قوله صيغتي) بفتح التاء
منفى صيغة بلانون لضافته
(قوله بها) أى السنة (قوله
عشر) بلا تنوين لضافته
بيان لاجلا (قوله عليه) أى
لتقديمه بمقابلة لاعداء وتقييمه
بزمن قريب صلة بشرح (قوله
يعتمد) بضم الياء

التحيز) عليه فلا يجوز عليه الطلاق (او) علقه (بما لا يعلم) بضم التحتية وفتح اللام (حالا ولا ما لا) الشارح تكرار مع قوله او بما لا يمكن اطلاقا عليه اعاده ليرتب عليه ما بعده (ودين) بضم الدال المهملة وكسر التحتية مشددة أى وكل الزوج الى دينه وقبل قوله (ان أمكن) اطلاقه عليه (حالا وادعاء) كنهه انه رأى الهلال والسماء مطبقة بالقيم ليلة ثلاثين ويحلف في التقضاء دون الفتوى (فلو حلف) زوجان (اثان) بطلاق زوجتيهما (على) جنس (النقيض) الصادق بالنقيضين وهو المراد والمعنى حلف كل على النقيض لما حلف عليه الآخر (ك) قول احدهما (ان كان هذا) الطائر (غرابا) فزوجته طالق (او) قول الآخر (ان لم يكن) هذا الطائر غرابا فزوجته طالق وادعى كل انه متيقن ما حلف عليه فلا شيء عليه ما ولا يلزم المدكف يتيقن غيره وكقول احدهما زوجته طالق لقد قلت كذا وقال الآخر زوجته طالق لم اقله لك وادعى كل منهما انه متيقن ما حلف عليه (فان لم يدعي) أى الزوجان الحالفان على النقيضين (يتبين) بان شك كل منهما فيما حلف عليه (طلعتا) أى زوجتا الحالفين وفي نسخة فان لم يدع يشينا طلق بالافراد فيهما أى طلق زوجة من لم يدع اليقين سواء كان كل منهما او احدهما او اربا باليقين الجزم اذ اليقين ما لا يمكن خلافه ولا يشترط هنا وشمل كلامه الظن والشك والوهم وسواء تبين صدق احدهما او لم يتبين شيء وان ادعى اليقين فلا طلاق عليه ما لم يتبين خطأ احدهما فيحتمل اذ لا يغفل في يد غير عين الله تعالى ومفهوم اثنان انه لو حلف واحد على النقيضين بطلاق زوجته والتبس عليه الحلال وتعدرا التحقق اطلاقا اذ لا يمكنه تحقيق النقيضين فان تبين له صحة احدهما لم تطلق الاى تبين له برميها وطلقت الاخرى ابن عرفة وسجع يحيى ابن القاسم من قال امرأته طالق ان لم يكن فلان يعرف هذا الحق لحق يدعيه فقال المدعى عليه امرأته طالق ان كان يعرف له فيه حقا دينيا جيعا ولا حنث على واحد منهما ابن وشدة مثله في الايمان بالطلاق منها والعق الاول ولم يذكره جيعا وروى محمد السباقي انه ما يدعيان ولا يحلفان ولا عيسى عن ابن القاسم يدعيان ويحلفان ومثله في سماع ائمتنا في هذه المسئلة وهذا الاختلاف انما هو ان طواب بحكم الطلاق وهو على الخلاف في عين التهمة وان اتياه سسعتين فلا وجه لليمين وفي اختصار المسئلة لابن رشد سئل مالك رضى الله تعالى عنه عن نازع رجل فقال انت قلت كذا وكذا فانكر الاخر فقال الاول عيني في يمينك بالطلاق البتة ان لم يكن ما قلته حقا وقال الآخر طلق امرأته البتة ان كان ما ذكر حقا فقال مالك رضى الله تعالى عنه حنث الاول وطلعت عليه امرأته البتة وقال ابن نافع ان حلف الاول على ما استيقن فلا يصحنت وفي الايمان بالطلاق منها من قال لرجل امرأته طالق لقد قلت كذا فقال الآخر امرأته طالق ان كنت قلت له فليدعيان ويتركان ان ادعييا يقينا وفي عتقها الاول ان كان عبدين رجلين فقال احدهما ان كان دخل المسجد امس فهو حر وقال الآخر ان لم يكن دخل المسجد امس فهو حر فان ادعييا علم ما حلفا عليه دينيا فيه وان قال لم نوقن ادخل ام لا وانما حلفنا ظنا فليعتقاه بغير قضاء وقال غيره يجبران على عتقه وعبر الصقلي عن الغير باشبه ونقلها التوثيق باقضا حلقا على لشك بدل حلفنا ظنا ولفظ الام ان ادعييا علم ما حلفا عليه دينيا وان لم يدعييا علم ما حلفا عليه ويؤمنان انهما حلفا على الظن فانه ينبغي ان يتق عليه ما لانهم لا ينبغي له ما ان يسترقا بالشك

(قوله وكل) بضم فكسر
(قوله وقبل) بضم فكسر
(قوله ولا يلزم) بضم الباء
(قوله ولا يشترط) أى اليقين
(قوله انه) أى الشان (قوله
ان كان) أى فلان (قوله له)
أى المدعى (قوله دينيا) بضم
فكسر ومثلا أى وكلا الى
دينهما (قوله منها) أى المدونة
(قوله والعق) عطف على
الايمان (قوله السباقي)
بكسر السين المهمة فهو حدة
(قوله يدعيان) بضم ففتح
مثلا (قوله ان طواب)
أى الزوج أى عند الحاكم
(قوله وهو) أى الاختلاف
(قوله في عين التهمة) أى
نوجهها وعدمه (قوله عتقها)
أى المدونة (قوله هذه) أى
ان شاء هذا الخبر (قوله
يلزمه) أى الطلاق

(قوله بانهما) اى تجيز الطلاق ٢٥٨ وعده (قوله وذكرهما) اى التجيز وعده (قوله روايتين) اى عن الامام مالك رضى الله

تعالى عنه (قوله وان زومه) اى الطلاق عطف على مفعول ذكر (قوله وعلم) اى الزوج (قوله وفيها) اى المدونة (قوله في ان) اى التعليق بها (قوله قال) اى اللحنى (قوله وكذا) اى التعليق بان (قوله اذا) اى التعليق بها (قوله وراى) اى ابن وهب (قوله في ان) اى التعليق بها (قوله يرد) بضم فتح اى قول اللحنى يلزم مثله في ان (قوله بوقوع الموت) اى بوقوع وقوع الطلاق على وقوع الموت فلا يقع الطلاق قبل الموت (قوله قبله) اى الموت (قوله وقف) اى توقف (قوله هـ ما) اى ان مت واذا مت (قوله محلهما) اى ان واذا (قوله يعلم) بضم الباء اى يستدل (قوله يعلم) بضم الباء اى يثبت بعدلين (قوله انه) اى الزوج (قوله مكانه) اى حين تعليقه (قوله لا عرفه) خبر قول (قوله قواها) اى المدونة (قوله فذلك) اى الطلاق (قوله يدها) اى تصرف الزوجة (قوله وان افتراها) اى الزوجان اى قاما من مجلس التفويض مباغلة في بقائه يدها الى احد الامرين (قوله فوافق ما تقدم) تفريع على ان

ابن القاسم لا يقضى عليه ما بذلك مضمون وقال غيره يجبران على ذلك (ولا يحنث) الزوج (ان علقه) اى الطلاق (بشيء) مستقبلا (ممنوع) وجوده علقه لا كقوله ان جعلت بين الضدين فانت طالق او شرعاً بغيره كقوله ان زنت فانت طالق او عادة (كقوله) ان لمست (بثلاث التاء) السماء) فطالق (وان شاء هذا الخبر) لان الشرط محقق عدمه ويلزم منه عدم مشروطه وعورض هذه يلزمه بالهـ زل كانت طالق ان لم يكن هذا الخبر جراً واجيب بانهما قولان فهاهنا قول ابن القاسم في المدونة وقال ابن ابي زيد يلزمه الطلاق وبه قال مضمون وذكرهما عبد الوهاب روايتين وان زومه اصح فاستوى مع ما تقدم في قوله ان لم يكن هذا الخبر حجراً (او) اى ولا يحنث ان علقه بشئ آدى (لم تعلم) بضم الفوقية وفتح اللام (مشتبه) الشخص (المعاق) بفتح اللام الطلاق (بشئته) اى عاينها كقوله ان شاء زيد فانت طالق فانت زيد ولم تعلم مشتبها فلا يحنث ولو كان ميتا حين التعليق وعلم جوته على احد القولين وهو ظاهر المدونة (او) علقه بمشئته (لا يشبه) اى يمكن (البلوغ) اى الحياقة منها معها (البسة) عادة كقوله انت طالق بعد مائة سنة وان بلغ الزوجان معلق الطلاق عليه لا يشبه بلوغهما اليه فقال الخط ظاهر كلامهم انه لا يقع عب واطهار وقوعه لقول ابن رشد التعمير من سبعين الى مائة وعشرين (او) اى ولا يحنث ان قال (طلقتك واناصي) او مجنون وكانت في عصمته وهو صبي او مجنون واتى باللفظ المذكور نقاباً لفصل (او) اى ولا يحنث ان علقه على امر تحصل به الفرقه بينهما (ما كقوله) اذا مت (بضم التاء) (أو متي) باثبات الباء لاشباع الكسرة على لغة قليلة اورديته وفي بعض النسخ يحدفها وكسر التاء وجواب اذا محذوف اى فانت طالق (او) قوله (ان) مت بضم التاء او مت بكسر هاء فانت طالق فلا يحنث في كل حال (الا ان يرد) الزوج بقوله ان مت او اذا مت او مت كما رجح اليه الامام مالك رضى الله تعالى عنه تغليبا للشرطية على الظرفية ومفعول يرد (نفيه) اى الموت مطلقاً او من المرض عناداً بجناية قوله لا اموت ولا يموتين فينجز ابن عرفة وفيها الفوات طالق اذا مت انا واثنتى (قوله اللحنى في ان) قال وكذا اذا وروى ابن وهب انهم اطلق عليه ورأى ان الطلاق يسبق الموت ويلزم مثله في ان قلت يرد بان ان حرف لا تدل على زمان فاخصت بوقوع الموت حملاً بالشرط واذا اسم يدل على زمان الموت الصادق على ما هو به قبله فصارت كقوله يوم موتى وفي النوادر عن الموازية انت طالق ان مت او اذا مت سواء ووقف ابن القاسم في ان مت قال اصبح هـ ما سواه وقاله مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما ومجملها ما واحد الا ان يعلم ببساط يعلم انه حلف ان لا يموت عناداً او من مرض خاص فيجمل طلاقه مكانه وقول ابن الحاجب رجح مالك رضى الله تعالى عنه الى ان اذا مت مثل ان مت في انه لا يحنث لا عرفه الا في قولها ان قال لها انت طالق ان شئت او اذا شئت فذلك يدها وان افتراقا حتى توقف او يئله ذمها طاعة وكانت اذا عند مالك رضى الله تعالى عنه اشهد من ان تمسوى بينهما (او) قال لزوجته المحقق برأتهما من الحمل (ان ولدت جارية) اى يتأفان طالق فلا شيء عليه ان كانت في طهر لم يسها فيه او مسها فيه ولم ينزل او عزل على كلام اللحنى فوافق ما تقدم من قوله وسجلت على ابرامة في طهر لم يس فيه طنى هذا أصله اعياض فانه قال في التنبيهات في قول المدونة ان لم يكن في بطنك غلام فانت

كانت في طهر الخ (قوله من قوله وسجلت الخ) بيان لما (قوله هذا) اى ان ولدت جارية (قوله فانه) اى عياضاً طالق

(قوله وهذا) اي ان لم يكن في بطنك غلام (قوله لانه) اي ان ولدت جارية الخ (قوله وكذا) اي لانه تعليق بشرط (قوله ينفذ) بفصاحات منقلاى علمه (قوله انه) اى عياض (قوله على التفسير) اى للمدونة (قوله وكذا) اى حمل قول ابن حبيب على التفسير (قوله انه) اى قول ابن حبيب (قوله خلاف) اى للمدونة (قوله وكذا) اى انما هو من كلام اللخمى من انه خلاف (قوله فانه) اى بن رشد (قوله قال) اى ابن رشد (قوله من قال لاهرآنه ان ولدت غلاما الخ) مقعول جماع المضاف لقاعله (قوله مانصه) مفعول قال (قوله يريد) اى ابن القاسم (قوله ان يجعل) اى الطلاق (قوله عليه) اى الروح بمجرد تعليقه (قوله ولذا) اى حمل اللخمى وابن رشد قول ابن حبيب على الخلاف (قوله على انه) اى الشان ٢٥٩ (قوله كما بعده) اى اذا حملت

(قوله والقرض) بفتح القاء
وسكون الراء (قوله وتبعه)
اى عبد الرحمن (قوله ذهب)
بفتحات منقلا (قوله بانه)
اى المصنف (قوله من
الاقتصار على المشهور)
بيان لعادته (قوله وذكر)
اى المصنف (قوله ولاهما)
بضم الهمز (قوله انه
يفجز) اى الطلاق علمه
بيان لطريقة اللخمى
بجذف من (قوله تبصرته)
اى اللخمى (قوله اختلاف)
بضم التاء وكسر اللام
(قوله فهو) مفعول مطلق
لاختلاف مابين لنوعه (قوله
انها) بفتح الهمز (قوله
مكانها) اى فى مكان قوله
بلا تأخير (قوله فى الوجهين)
اى ان ولدت جارية او ان
لم تلدى غلاما (قوله ثم ذكر)
اى الخط (قوله عنه) اى
عياض (قوله وقال) اى
الخط (قوله فاشهره) اى

طالق فانما تطلق ساعة ثم مانصه وهذا بخلاف ان ولدت جارية واذا ولدت جارية فانت طالق فلا شىء عليه حتى تلد لانه تعليق بشرط وكذا ينبىء فى كتاب ابن حبيب اه ابو الحسن فظهر من كلام عياض انه حمل قول ابن حبيب على التفسير وكذا يظهر من كلام ابن يونس وظهر من كلام اللخمى انه خلاف اه وكذا يظهر من كلام ابن رشد فانه قال فى جماع عيسى من قال لاهرآنه ان ولدت غلاما فلك مانعة دينار وان ولدت جارية فانت طالق فالطلاق وقع عليه مانصه يريدان الحكم بوجوب ان يجعل عليه وهذا قول مالك رضى الله تعالى عنه فى المدونة اه ولذا حمل الشيخ عبد الرحمن الاجهوى كلام المصنف على انه لا ينجز عليه الا ان يطاها مرة كما بعده والغرض انها غير حامل وتبعه من ذهب الخط كلام المصنف بانه جرى على غير عادته من الاقتصار على المشهور وروى كرهنا طريقين اولاهما التى قدمها فى قوله كان فى بطنك غلام اولم يكن او ان كنت حاملا اولم تكونى وهذه طريقة اللخمى انه يفجز فى قول مالك فى صيغة البر والحنث ونهر تبصرته اختلف فيمن قال ان ولدت جارية فانت طالق او ان لم تلدى غلاما فانت طالق فهو الاختلاف المتقدم فى ان كنت حاملا او ان لم تكونى حامل فى قول مالك انها طالق مكانها فى الوجهين اه والطريقة الثانية هى التى ذكرها الاثن وهى طريقة عياض ثم ذكر ما تقدم عنه اه وقال فى قول المؤلف المتقدم او ان كنت حاملا اولم تكونى هذا من امثلة ما لا يعلم حاله وكذا قوله ان كان فى بطنك غلام او ان ولدت جارية الى غير ذلك من القروع فكلها من باب واحد وقوله او ان ولدت جارية مع القروع التى ذكرها فى التوضيح وابن عبد السلام مبنية على خلاف ما شهره هنالك اه وما قاله غير ظاهر اذا لا يخالف فى كلام المصنف لان قصاره انه جرى على طريقة عياض اذ لم يخالف عياض الا فى ان ولدت جارية واذا ولدت جارية حسبما تقدم من نصه واماما تقدم من قوله ان كان فى بطنك غلام اولم يكن او ان كنت حاملا اولم تكونى فلم يخالف فيه عياض بل وافق اللخمى على ذلك وكيف يخالفه فيه والمدونة قالت فى ان لم يكن فى بطنك غلام ما تقدم عنها واقره عياض وانما قال وهذا بخلاف الخ وقال وان قال لها ان كنت حاملا اولم يكن بك حمل او اذا وضعت فانت طالق طلقت مكانها ولا يسهل ما فى بيننا من انظر اياهم احمى ام لا فلو مات احدهما قبل ذلك فلا يتوارثان فهذا صريح لا يحتاج للتأويل والله الموفق

المصنف (قوله ههنا) اى فى ان كنت حاملا اولم تكونى (قوله وما هاله) اى الخط (قوله قصاره) بضم القاف اى غاية (قوله انه) اى المصنف (قوله جرى) اى فى ان ولدت جارية (قوله من نصه) اى عياض بيان لما (قوله من قوله) اى المصنف بيان لما (قوله بل وافق) اى عياض (قوله على ذلك) اى التخيز (قوله يخالفه) اى عياض اللخمى (قوله فيه) اى ان كان فى بطنك غلام اولم يكن او ان كنت حاملا اولم تكونى (قوله والمدونة قالت الخ) حال (قوله ما تقدم عنها) اى قولها فانها تطلق ساعتئذ (قوله واقره) اى قولها فانما تطلق ساعة ثم ذكر (قوله وانما قال) اى عياض (قوله وهذا) اى ان لم يكن فى بطنك غلام (قوله وقال) اى عياض (قوله قبل ذلك) اى ظهور حملها او عدمه (قوله فلو مات احدهما الخ) تفريع على طلقت مكانها الخ (قوله فلا يتوارثان) اى ان كانا معا ورجمهما انتصت عدته قبل الموت

(قوله بخلافهما) أي اللغوي وعباض (قوله ومجمله) أي اختلافهما (قوله اتفاقا) أي عياض واللغوي وحاصل كلام البناني أن المصنف مشى على طريق عياض أولا وآخر أفلم يجمع بين طريقين ولم يخرج عن عادته رضى الله تعالى عنه (قوله فعمل) بضم العين (قوله فحنت) بضم فكسر مثقلا (قوله عن ابن القاسم) أي قوله (قوله وروايته) أي ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهما عطف عليه (قوله بينهما) أي قوله لزوجه أن حملت فانت طالق وقوله لامتة أن حملت فانت حرة (قوله يمنع) صلة تفرق (قوله له) أي الأجر (قوله والاستثناء) أي إلا أن يطاهاها الخ (قوله للصورتين) أي أن ولدت جارية أو إذا حملت (قوله قبله) أي الاستثناء ٢٦٠ (قوله بانه) أي الزوج صلة استشكك (قوله وأول) المناسب ثانيا لأن كون المراد أن كنت

خلافهما إنما هو في أن ولدت جارية ومجمله إذا قاله لمصلحة الحمل أو لمشكوك في حملها فإن كانت محقة البراءة فقد اتفقا على عدم التخييل لكن عند اللغوي ينظر إلى الوطء وعند عياض إلى الولادة (أو) قال غير ظاهرة الحمل (إذا حملت) فانت طالق فلا يحنث إلا بظهوره ولو كان موجودا حين يمينه لأن معناه إذا أظهر بك حمل أو حدث فعمل بالاحتياط فحنت بمجرد ظهوره بخلاف قوله لظاهرة الحمل فإن قصده قطعا إذا حدث بك حمل غير هذا فلا يحنث إلا بجملة مستقبل وأما أن قال لظاهرة الحمل أن كنت حاملا فينجز عليه ولا يحنث في إذا حملت في كل حال (إلا أن يطاهاها مرة) بعد يمينه بل (وان) كان الوطء (قبل يمينه) نقله عياض عن ابن القاسم وروايته فينجز عليه للشك في العصمة خلافا لقول ابن الماجشون له وطؤها في كل طهر مرة كقوله لامتة أن حملت فانت حرة فله وطؤها في كل طهر مرة ثم يسلك خوف أن تكون حملت وفرق ابن يونس بينهما بمنع النكاح لأجل وجواز اعتقوله والاستثناء في المتن راجع للصورتين قبله واستشكك الحنث بوطئها قبل يمينه بانه علق الطلاق على حدوث حمل مستقبل وهذا لا يتصور إلا بالوطء بعد اليمين ذكره أبو الحسن ثم قال اللهم إلا أن يقال مراده بقوله أن حملت أن كنت حاملا وظهر حملك أو مراده به الوضع ولكن هذا فيه أخراج اللفظ عن معناه وأول الجوابين هو المناسب لقوله وان قبل يمينه أفاده البناني وشبهه في عدم التخييل إلا أن يطاهاها مرة وان قبل يمينه فقال (ك) قوله (أن حملت ووضعك) بكسر التاء أو سكونها فيهما طالق وليس بها حمل ظاهرة فلا ينجز عليه إلا أن يطاهاها مرة وان قبل يمينه ولم يستبرها فإن كانت ظاهرة الحمل ينجز عليه نظرا للغاية الثانية (أو) أي ولا يحنث أن علقه على أمر مستقبل (محتمل غير غالب) وقوله ويمكن عمله فلا يلزم الآية وهذا معنى قوله (وانتظر) بضم المثناة وكسر الظاء المججمة أي أمهل الزوج بالحنث إلى وقوع المعلق عليه (ان أثبت) في تمامية بان علقه بضيعة بكفوله أن كان كذا فانت طالق وكذا قوله انت طالق (يوم قدوم زيد) الغائب من سفره فأصدنا نعليقه على نفس قدومه والزمن تبع له فإن قدم ولولا لحنث فإن قصد التعليق على زمن قدومه ينجز عليه بمجرد التعليق وظاهر كلام النوادر وابن عرفة أنه لم يقصد شيئا منهما فينظر وأنه لا ينجز عليه إلا إذا قصد التعليق على نفس الزمن ابن عرفة والمعلق على نفس فعل غير غالب وجوده يمكن عمله لا يلزم الآية فيه ما من قال لزوجه أنت طالق إذا قدم فلان فلا تطلق حتى يقدم وله وطؤها فإن قصد وقت الفعل وهو

حامل يمين كون الوطء قبل اليمين فلا معنى للامبالغة عليه (قوله فيهما) أي حملت ووضعك تنازع فيه كسر وسكون (قوله وليس بها حمل ظاهر) حال (قوله للغاية الثانية) أي وضعت (قوله فلا يلزم) أي الطلاق (قوله الآية) أي وقوع المعلق عليه (قوله أمهل) بضم الهاء وكسر الهاء (قوله فينجز) بضم فكسر مثقلا (قوله الطلاق) (قوله عليه) أي الزوج (قوله أنه) أي الزوج (قوله منهما) أي التعليق على القدوم والتعليق على زمنه (قوله وأنه) أي الزوج (قوله لا ينجز) أي الطلاق (قوله قصد) أي الزوج (قوله والمعلق) بفتح اللام صفة لهدوف (قوله لا يلزم) أي الطلاق المعلق خبر المعلق (قوله الآية) أي الفعل المعلق عليه (قوله فيها)

أي المدققة (قوله له) أي الزوج (قوله فان قصد) أي الزوج (قوله وقت الفعل) أي التعليق عليه (قوله وهو) أي الفعل (قوله تباع) أي للوقت (قوله فكعمعلق على وقت) أي يمكن بلوغهما إليه عادة في التخييل بمجرد التعليق (قوله أحدهما) أي الليل والنهار (قوله عند الفجر) أي إذا قدم نهارا (قوله والغروب) أي إذا قدم ليلا (قوله وفي التوارث) عطف على في العدة (قوله ورجوعها) أي الزوجة عطف على العدة (قوله عايشه) أي الزوج (قوله بعد الفجر) صفة خالصة (قوله في اليوم) راجع لبعده الفجر أي أو الليل راجع لما بعده الغروب (قوله وهذا) أي المعلق على قدوم فلان

(قوله والالا) اي وان لم يشاء (قوله فلا) اي لا يقع (قوله في التوقف) صلاته مثل (قوله علم) اي المشيئة (قوله يمكن في هذا)
 اي ان شاء استدراله على الا ان يشاء مثل ان شاء لرفع ايم سامه استوا هـ جاني الاتفاق (قوله واختلاف) بضم التاء (قوله
 لاقتضائه) اي الا ان يشاء (قوله وقوعه) اي الطلاق (قوله رفعه) اي الطلاق (قوله وهو) اي الطلاق (قوله فقياسه)
 اي الا ان يشاء (قوله مشيئته) اي الشخص الذي علق الزوج الطلاق على مشيئته من اضافة المصدر لفاعله (قوله عدم
 وقوعه) اي الطلاق مفعول مشيئة وهذا الاشارة للفرق بينهما (قوله لكنه) اي الشان استدراله على فقياسه الخ رفع
 ايم سامه انه لا وجه للخلاف فيه (قوله نظر) بضم فكسر (قوله فيه) اي الا ان يشاء (قوله للتعليق معنى) فالان يشاء في
 قوة ان يشاء (قوله اختلاف) بضم التاء وكسر الهمزة اي في الحكم (قوله فقبل الخ) تفصيل للاختلاف (قوله لانه) اي الطلاق
 (قوله المنتخبة) بفتح الخاء المجهمة (قوله كقوله) اي الزوج انت ٢٦١ طالق (قوله لم يشاء) اي

ابوه الطلاق (قوله واصله)
 اي قوله انت طالق الا ان
 يشاء اي (قوله يريد) اي
 اصبح (قوله منه) اي
 الزوج (قوله مرسل) بفتح
 السين اي مطلقا منجزا
 (قوله مثله) اي مافي المنتخبة
 (قوله في نوازه) اي اصبح
 (قوله قياسه) اي اصبح
 (قوله الاقول) اي الا ان
 يعني اي على الا ان يشاء
 اي (قوله لقياسه) اي
 اصبح (قوله الثاني) اي
 الا ان يشاء على ان يشاء (قوله
 انه) اي انت طالق الا ان يشاء
 اي بيان لقياسه الثاني بخلاف
 من (قوله لان وقف الطلاق
 الخ) على لقياسه الثاني
 (قوله رفع مشيئة الاب)
 كل من المصدرين مضاف
 لفاعله ومفعول ثانيا سما

تبع فكلمه على وقت (وتبين) بفتحات مثقلا اي ظهر (الوقوع) للطلاق المعلق على قدوم زيد
 (أوله) اي يوم قدومه (ان قدم) زيد (في نصه) اي اليوم او قبله او بعده اذا حدث بنفس قدومه
 في ليل او نهار فاذا قدم اثنا احدهما تبين اي اعتبر حشبه بأوله وخرته في العدة فلو كانت عند الفجر
 او الغروب طاهرا وحاضرت وقت قدوم المخوف عليه لم يكن الطلاق في الحيض ويحسب ذلك
 اليوم من العدة وان كانت حاملا ووضعت وقت قدومه فقد خرجت من العدة وفي التوارث
 ورجوعها عليه بما خالعه به بعد الفجر او الغروب في اليوم لكن مقتضى كلام ابن الحاجب وابن
 عرفة ان الحنف في هذا بنفس قدومه من غير مراعاة تبين وقوعه اول اليوم او الليل (و) لوعاق
 الطلاق على مشيئة زيد بقوله انت طالق في كل حال (الا ان يشاء زيد) عده او الا ان تشاء
 انت فلا يتجزئ بتوقف على مشيئة المعلق على مشيئته على المشهور فان شاء وقوعه والا فلا
 (مثل) قوله انت طالق (ان شاء) زيد او ان ثقت انت بكسر التاء في التوقف عليها لكن في هذا
 انفاها بقوله الا ان يشاء مبتدأ خبره مثل ان شاء واختلاف في الا ان يشاء لاقتضائه وقوعه حتى
 يشاء زيد برفعه بعد وقوعه وهو اذا وقع لا يرتفع بقياسه الاتفاق على عدم اعتباره مشيئته عدم
 وقوعه لكنه نظر فيه للتعليق معنى ابن عرفة اللغوي اختلاف ان قال انت طالق الا ان يشاء
 فلان فقبل الطلاق لازم لانه لا يرتفع بعد وقوعه وقال اصبح في المنتخبة من قال انت طالق الا
 ان يعني اي قده فلا شيء عليه كقوله الا ان يشاء اي فلم يشاء واصله قوله انت طالق ان شاء اي
 اللغوي يريد ان وقوع الطلاق منه لم يكن مرسل بل موقوفا على مشيئته أي مثله في نوازه ابن
 رشد قياسه الاول صحيح لقياسه الثاني انه كقوله ان شاء اي لان وقف الطلاق على مشيئة الاب
 صحيح ورفع مشيئة الاب الطلاق غير صحيح ولا ينبغي جعل لفظ رفع المشيئة الطلاق بمعنى وقف
 الطلاق على مشيئته لانه ضده الا ان يدعى انه نوى ذلك فينوي ان جاءه من نفسه فقياسا ولا يصح على
 اصولهم ان ينوي مع البيئة فضلا ان يحمل عينه عليه اذ لم تكن له نية ووجه قول اصبح انه

محذوف اي عدم الطلاق (قوله الطلاق) مفعول رفع (قوله غير صحيح) خبر رفع (قوله لفظ رفع المشيئة الطلاق) اي اللفظ الدال
 على رفع المشيئة الطلاق وهو الا ان يشاء (قوله بمعنى وقف الطلاق على مشيئته) اضافة معنى للبيان وان شئت قدرت لفظ بين
 معنى ووقف فتكون لامية اي بمعنى لفظ دال على وقف الطلاق على مشيئته (قوله لانه) اي وقف الطلاق على مشيئته (قوله
 ضده) اي رفع المشيئة الطلاق هـ لا ينبغي الخ (قوله الا ان يدعى) اي الزوج (قوله نوى) اي بالا ان يشاء (قوله
 ذلك) اي وقف الطلاق على مشيئته (قوله فينوي) بضم ففتح مثقلا اي يقبل نيته (قوله ان ينوي) بضم ففتح مثقلا اي يقبل
 نيته (قوله مع البيئة) اي شهادتها عليه عند الحاكم (قوله فضلا) اي فضلا عن عدم نية مع البيئة على عدم صحة ان
 يحمل عينه عليه اي وقف الطلاق على مشيئته (قوله له) اي الزوج (قوله انه) اي الشان

(قوله قوله) أي الزوج (قوله لغوا) خبر كان (قوله لا أثر له في الطلاق) أي رفعه بعد وقوعه كالتفسير لغوا (قوله حمل) بضم فكسر أي إلا أن يشاء (قوله على إرادته) أي الزوج (قوله به) أي إلا أن يشاء (قوله أن يشاء أي) أي وقف الطلاق على مشيئته (قوله هذه الألفاظ) أي أن شاء والآن يشاء والآن ينص (قوله فهذا) أي وقف الطلاق على مشيئته في إلا أن يشاء (قوله يفتي) بضم الناء وفتح التاء (قوله من قوله) أي أصبح خبر أن مقدم (قوله في نوازه) أي أصبح (قوله ليست الجبهة بالحسن حالة من العلم) اسم أن مؤخر (قوله في الطلاق) صلة أحسن أي وقول أصبح يقتضي أن الجبهة أحسن من العلم فيه (قوله فقوله) أي أصبح (قوله من معنى لفظه) أي قول الزوج أنت طالق إلا أن يشاء فلان (قوله يعني أي بيان لها) (قوله هو) أي ما ذكرناه الخ خبره (قوله محققا) بفتح الميم الثانية أي معانيه التي يحتملها (قوله أنه) أي الزوج (قوله أراد) أي الزوج بقوله أنت طالق إلا أن يشاء فلان (قوله ذلك) أي الطلاق (قوله واليه) أي أن معناه لا الزم نفسه ذلك إلا أن يشاء فلان (قوله ففعل) (قوله ففعل) أي إلا أن يشاء (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله حملت) بضم فكسر (قوله والي) أي وان لم يرد الخالف أحدهم الوجوه (قوله فيختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله على أيها) أي الوجوه صلة يحمل بضم فسكون ففتح أي لفظه (قوله للمعلق) بفتح اللام أي الطلاق (قوله فان رده) أي الاستثناء (قوله للمعلق عليه) أي الفعل كدخول الدار (قوله فلا تناقض

٢٦٢

بينهما) أي قوله هنا بخلاف
 الآن يبدولي الدال على
 التمييز وقوله سابقا بخلاف
 الآن يبدولي في المعلق
 عليه فقط الدال على عدمه
 تقرع على حيث رد
 الاستثناء للمعلق (قوله في
 قولها) أي المدونة خبر
 مقدم لقوله من قال على
 المشي الخ (قوله في النذور)
 صلة قول (قوله فلا يتقعه
 استثناء) (جواب من أن
 كان شرطاً وخبره أن كان
 موصولاً والجمله متبداً بقصد
 لفظها (قوله وكذا) أي

الاستثناء في النذور بالأن يبدولي أو أرى خبراً منه في عدم النفع (قوله في الطلاق) أي الاستثناء فيه بالأن
 أن يبدولي أو أرى خبراً منه فحوالت طالق إلا أن يبدولي أو أرى خبراً منه (قوله والعق) أي الاستثناء فيه بذلك فحوالت حوالا
 أن يبدولي أو أرى خبراً منه (قوله مارواه ابن القاسم) أي من عدم نفع الاستثناء بمبتدأ وصلة (قوله في المشي) أي نذره صلة
 رواه (قوله انما هو) أي مارواه ابن القاسم (قوله في قوله) أي الناذر خبره هو والجمله خبر ما (قوله على) يشهد الياء خبر مقدم (قوله
 المشي) أي إلى بيت الله (قوله إلا أن يشاء الله) أي مستغنياً بالأن يشاء الله لا بالأن يبدولي أو أرى خبراً منه وجمله على المشي
 إلا أن يشاء الله معقول قول المضاف إفعاله (قوله ولا يشبه) بضم فسكون فكسر أي مارواه ابن القاسم من عدم نفع الاستثناء
 (قوله قوله) أي الناذر أي أن يكون في قوله (قوله واستثنى) أي قول اسماعيل القاضي مارواه ابن القاسم انما هو في إلا أن
 يشاء في إلا أن يبدولي أو أرى خبراً منه (قوله وقال) أي بعض فقهاءنا (قوله ما) أي ليس (قوله قوله) أي الناذر (قوله كقوله)
 أي الناذر (قوله فكما لا يلزمه) أي الناذر ما نذره (قوله إلا أن يشاء فلان) أي زومه (قوله فكذا لا يلزمه) أي الناذر ما نذره وقال
 إلا أن يبدولي أو أرى خبراً منه (قوله هو) أي الناذر زومه (قوله لم يتقعه) أي الناذر والمطلق والمعتق (قوله إلا أن يبدولي) أي
 أو إلا أن أرى خبراً منه (قوله لأنه) أي الناذر والمطلق والمعتق الخ عمله لم يتقعه

(قوله لم يصفه) أي لم يرد الاستثناء (قوله لم يقع) أي لم يحصل (قوله ذلك) أي مشيئة عدم لزومه (قوله ثم قال ابن عرفة) نص
 ما تركه الشارح من كلام ابن عرفة عقب كان له ذلك قلت في لزوم الطلاق بقوله أنت طالق إلا أن يشاء فلان ولائمة له ووقفه
 على مشيئته ثالثا وجوه ابن رشد نقل النعمي مع فهم ابن رشد المذهب ومقتضى قول التومسي ونقل الصقلي عن بعض
 الفقهاء مع مقتضى قول إسماعيل القاضي وقول ابن رشد يختلف فجعل ابن الحاجب الثاني الأشهر اتباع لقبول الصقلي قول
 بعض الفقهاء وقوله بخلاف إلا أن يبدو على الأشهر خلاف نص نسويته بينهما (قوله خلاف) خبر قول (قوله نسويته)
 أي الصقلي (قوله بينهما) أي إلا أن يبدو والآن يشاء فلان (قوله ووجه تفرقه) أي ابن الحاجب بين إلا أن يبدو وبين
 إلا أن يشاء فلان (قوله الرفع) أي لوجوب النذر أو الطلاق أو العتق (قوله هو الموقع) أي الناذر أو المطلق أو المعتق (قوله
 فكان) أي الرفع (قوله غيره) أي الموقع (قوله كونه) أي الاستثناء ٢٦٣ (قوله تفويضا) أي تعليقا

(قوله نذر) بالتسوين أي
 بدون تعيين القرية التي
 يوفيها منها (قوله أو نذر كذا)
 أي كصلاة ركعتين مصرا
 أو صوم يوم أو مشى إلى مكة
 (قوله فريج) بيان لعبد (قوله
 أن شاء زيدا) والآن يشاء
 زيد راجع للصيغ الثلاثة
 (قوله كل ذلك) أي لزوم النذر
 المهم أو المعين أو العتق
 (قوله على مشيئته) أي زيد
 (قوله وكذا) أي أن شاء
 زيدا والآن يشاء زيدا
 التوقف على المشيئة (قوله
 أن قال) أي الناذر أو المعتق
 (قوله أن شئت) بضم التاء
 (قوله فان قال) أي الملتزم
 (قوله لزومه) أي الملتزم ما
 أوقعه من نذر أو عتق أو
 طلاق (قوله وان قال) أي

لم يصفه إلى فعل لم يقع بل إلى وجوب شيء قد الزمه نفسه فليس له ذلك كالقائل أنت طالق إلا أن
 يبدو لي ولو قال أنت طالق أن شئت كان له ذلك ثم قال ابن عرفة وقول ابن الحاجب بخلاف
 إلا أن يبدو لي على الأشهر خلاف نص نسويته بينهما ووجه تفرقه أن الرفع في إلا أن يبدو لي هو
 الموقع فكان منه تلاعبا وفي إلا أن يشاء فلان غيره فاشبهه كونه تفويضا وشبهه في جميع ما تقدم
 فقال (كالنذر أو العتق) فإذا قال على نذر أو نذر كذا أو على عتق عبدي فريج أن شاء زيدا والآن
 أن يشاء زيد فيستوقف كل ذلك على مشيئته وكذا أن قال أن شئت فان قال إلا أن يشاء لزمه وان
 قال إلا أن يبدو لي فان رده للمعلق عليه نفعه والافلاي نفعه ابن عرفة ونص الروايات نسوية
 العتق والنذر بالطلاق في الاستثناء ابن شامس في الفرق بين الطلاق والمعين بالله تعالى لا يتعلق بها
 لأصحابنا طريقان الأولى لفظ الطلاق يوجب فلا يرتفع بالاستثناء والمعين بالله تعالى لا يتعلق بها
 حكم الثانية قول البغداديين تأخر الاستثناء عن الطلاق مع وقوعه بلغظه كاستثناء علق بماض
 يسقط كسقوطه في تعلقه به في الميعن بالله المازري تحققة أن أراد أن شاء الله إيقاع لفظي لزمه
 الطلاق عند أهل السنة وإن أراد أن شاء لزوم الطلاق للعالم به لزمه قول واحد وإن أراد أن
 شاء الله طلاق في المستقبل فانت طالق الآن جرى على الخلاف في تعليق الطلاق بمشكول فيه
 واليه أشار مالك رضي الله تعالى عنه بقوله علقه بمشيئة من لا تعلم مشيئته وإن أراد الزام
 الطلاق مع الاستثناء فهو أشكل الوجه والحق الرجوع فيه إلى اختلاف الأصوليين هل لله تعالى
 في الفروع حكم مطالب فحق غير عالمين به فيرجع إلى تعليقه بالمغيبات وليس له حكم بل كل مجتهد
 مصيب فيكون الحق معا بما جهماد المضي قلت ما ذكره عن المازري ليس في شيء من التفريق بل
 هو بحث في أعمال الاستثناء ولغو والاقرب في التفريق أن مدلول الطلاق حكم شرعي فقط
 فاستحال تعليقه بقدومه ومدلول الميعن فعل أو كف عنه فصح تعليقه لحدونه والأولى قول بعضهم

الملتزم (قوله فان رده) أي إلا أن يبدو (قوله والآن) أي وان لم يرد المعلق عليه بان رده للمعلق أو لم يرد له لو أحدهما (قوله في
 الاستثناء) أي أحدهما صله نسوية (قوله في الفرق) خبر طريقان (قوله في الاستثناء) صله الفرق (قوله لأصحابنا)
 حال من طريقان (قوله الأولى) بضم الهمزة (قوله يوجب) أي يشبهه ويوقعه (قوله فلا يرتفع) أي الطلاق الواقع (قوله تأخر)
 بضم الخاء المججمة مثقلا (قوله وقوعه) أي الطلاق (قوله بالغظه) أي الطلاق (قوله كاستثناء) خبر تأخر (قوله علق) بضم فسكن
 مثقلا (قوله يسقط) أي الاستثناء المؤخر عن الطلاق (قوله كسقوطه) أي الاستثناء (قوله في تعلقه) أي الاستثناء (قوله به) أي
 الماضي (قوله أن أراد) أي الزوج (قوله أهل السنة) أي أقولهم لا يقع في العالم شيء إلا بمشيئة الله تعالى (قوله واليه) أي التعليق
 بمشكول فيه صله أشار (قوله فيه) أي الاستثناء بان شاء الله (قوله من التفريق) أي بين الاستثناء في عين الله تعالى والاستثناء
 في الطلاق (قوله في التفريق) أي بين الاستثناء من (قوله عنه) أي الفعل (قوله والأولى) بفتح الهمزة أي في التفريق بينهما

(قوله ورد) بفحاش محققا (قوله صريحاً) كان لم يفعل كذا فانت طالق (قوله اوضحنا) كعالمه الطلاق ليعلم كذا (قوله يحصل) اي الشيء المعلق على عدمه (قوله لا يلزم الخ) على لفظه منها (قوله ينتظر) بضم الياء وفتح الظاء اي يجهل (قوله فان رفعته) اي الزوجة زوجها الحاكم (قوله ترك وطئها) اي بسببه (قوله ضرب) اي الحاكم (قوله له) اي الزوج (قوله اجل الايلاء) اي اربعة اشهر ان كان حراً وشهرين ان كان مملوكاً (قوله لانه) اي الزوج الخ علة اسكونه من يوم الحكم (قوله جبر) بضم فسكون اي الزوج (قوله وهو) اي اقدم (قوله اولي) بفتح الهمز اي احسن (قوله لانه) اي المصنف (قوله حكم حلقه) اي الزوج (قوله ٢٦٤) (قوله يجهل) بضم الياء (قوله صله ترد) (قوله فان

الاصل لغو الاستثناء بحسب شئمة الله تعالى في غير المعلق ورد اعماؤه في اليمين بالله تعالى وبقي غيره على الاصل وذ كر قسم ان اثبت فقال (وان نفى) أي حلف بصيغة حنت صريحاً اوضحنا (ولم يؤجل) بضم التحتية وفتح الهمز وكسر الجيم مشددة أي لم يذ كر ليمينه اجلاء معيناً بان اطلاقها (ك) قوله (ان لم يقدم) زيد فانت طالق (منع) بضم فسكون اي الزوج (من) وطئها اي الزوجة التي علق طلاقها على عدم القدوم مثلاً حتى يحصل له الايلاء الاسترسال على فرج مشكوك فيه وينتظر فان رفعته بترك وطئها ضرب له اجل الايلاء من يوم الحكم لانه لم يحلف على ترك الوطء وانما جبر على تركه بحكم الشرع وفي نسخة كان لم يقدم به مرة المتكلم وهو اولى لانه سيد كحكم حلقه على فعل غيره بقوله وان حلف على فعل غيره الخ ويمكن رد النسخة الاولى الى الثانية بجهل فاعل يقدم ضمير الخائف فان اجل باجل معين كان لم يقدم بعده مثلاً فانت طالق فلا يمنع منها لانه على بر حتى يضيئ الاجل فان فعل قبل انقضائه بر والا حنث ابن عرفة والتعليق على عدم فعل ممكن للحالف غير ممنوع ولا موجب يمنع الوطء حتى يقبله وان مات احدهما ولم يقبله ورثته وورثها اذ لا تطلق ميتة ولا يؤمر ميت بطلاق وفي الايمان منها من قال أنت طالق ان لم افعل كذا حيل بينه وبينها حتى يفعل ذلك والادخل عليه الايلاء للغمي روى ابن شعبان من حلف بالطلاق ليعمل فترك وطئته محدث ليس من الامر القديم يريد لم تكن الفتية بمنعته وقول ابن كنانة يؤمر بالكف من يتوقع حنثه في الحياء لامن لا يحنث الابوة او موت زوجته احسن الشيخ ان تعدى ووطئ فلا يلزمه استبراء الصقلي اضعف القول بمنعه والاختلاف فيه قلت رده وطء المعتكفة والمحرمه والصائغة فالاولى لانه ليس لحلل في موجب الوطء وقول استبراءها كل وطء فاسد لا يطاق بعده حتى يستبرأ يريد ما فسد بسبب حليته وهو دليل ما قبله من وطء الاب امهاتنه واستثنى من قوله منع منها فقال (الا) من كان بره في وطئها (ك) قوله (ان لم اجعلها) فهي طالق بضم الهمز وسكون الحاء وكسر الواو (او) قوله (ان لم اطأها) فهي طالق فلا يمنع منها لان بره في وطئها فيرسل عليها فان ترك وطأها ورفعته فهو مول عند مالك والليث لا عند ابن القاسم رضي الله تعالى عنهم ومحل قوله ان لم اجعلها حيث يتوقع حاليها فان ايس منه ولو من جهته منع منها ونجس عليه طلاقها (وهل يمنع) من نفى ولم يؤجل في غير صور في الاستثناء منها

اجل الخ) مفهوم ولم يؤجل (قوله والا) اي وان لم يفعل حتى انقضى (قوله غير ممنوع) نعمت ثلثان لفعل (قوله بجمع) اي التعليق الخ خبره (قوله احدهما) اي الزوجين (قوله ولم يفعله) حال (قوله وفي الايمان) بفتح الهمز (قوله منها) اي المدونة (قوله والا) اي وان لم يفعل (قوله فترك) يسكون الرامه مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله (قوله محدث) بضم فسكون ففتح خبر ترك (قوله ليس من الامر القديم) كالتفسير لمحدث (قوله يؤمر) بضم فسكون ففتح (قوله بالكف) أي عن وطء زوجته التي حلف بها حتى يفعل المحلوف عليه (قوله من) نائب فاعل يؤمر (قوله يتوقع) بضم الياء اي يرجح (قوله احسن) خبر

قول (قوله بمنعه) اي وطئته (قوله فيه) اي وطئته (قوله برده) اي التعليق بضعف القول بمنعه والاختلاف (مطلقاً) فيه (قوله وطء المعتكفة والمحرمه والصائغة) أي لانه لا يوجب استبراء وليس منهعه ضعيفاً ولا مختلفاً فيه (قوله فالاولى) بفتح الهمز اي في تعميل نفى الاستبراء (قوله لانه) أي المنع (قوله استبراء) اي المدونة (قوله يريد) اي به الخ خبر قول والجملة مستأنفة استثناء بياناً (قوله حليته) أي جواز الوطء (قوله وهو) أي كون المراد به ما فسد بسبب حليته (قوله دليل) اي مدلول (قوله من وطء الاب امهاتنه) بيان لما (قوله فلا يمنع) بضم الياء (قوله بره) بكسر الباء (قوله فيرسل) بضم الياء وفتح السين (قوله ورفعته) اي لما كبر تركه (قوله منه) اي جعلها (قوله منع) بضم فسكون (قوله فنجس) بضم فسكون مثلاً (قوله صورتي) بفتح التاء مثني صورة بلا نون لاضافته

(قوله معين) بضم ففتح مثقلا (قوله تقديمه) اى الفعل (قوله عليه) أى الوقت المعين (قوله وليس وقت سفر) حال (قوله الثانى)
 أى التقييد بكون الفعل المعاق عليه ليس له وقت معين لا يمكن فعله قبله (قوله وما) اى الفعل المعلى الطلاق على عدمه الذى
 (قوله اجل) اى وقت معين لا يمكن تقديمه عليه (قوله فان قال) اى الزوج (قوله ذلك) أى الحج (قوله زمان) اى طويل (قوله
 احرم) اى بالحج (قوله واخرج) اى سافر الى مكة (قوله لانها) اى الزوجة (قوله ان رفعت) اى الزوج للعالم بتركها وطأها
 (قوله له) اى الزوج (قوله اجل المولى) بضم الميم وكسر اللام اى أربعة اشهر ان كان حرا وشهرين ان كان عبدا ويطلق
 عليه بانقضائه (قوله ولو كان) اى الزوج (قوله فى المحرم) ٢٦٥ بضم ففتح مثقلا (قوله وان

مطلقا) غير مقيد بكون الفعل المعاق على عدمه ليس له وقت معلوم لا يمكن تقديمه عليه (أو)
 يمنع (الاف) ماله وقت معين لا يمكن تقديمه عليه (ك) قوله (ان لم يحج) فى هذا العام فانت طالق
 (وليس) الوقت الذى علق فيه (وقت سفر) معتاد الحج فلا يمنع منها عدم تمكنه منه قبل وقته
 فى الجواب (ناو يلان) ابن عبد السلام الظاهر الثانى اذ لا يقصد أحد الحج فى غير وقته المعتاد
 ابن عرفه وما له اجل عرفا سمع عيسى بن القاسم فيه من قال ان لم يحج فامرأته طالق البتة فلا
 ينبغي له وطؤها حتى يحج فان قال بين وبين ذلك زمان قبل له احرم واخرج لانها ان رفعت
 ضرب له اجل المولى ان لم يحرم ولو كان فى المحرم وان رضى بالمقام دون مسيس حج متى شاء ابن
 رشد ظاهر كظاهر قول ابن القاسم فيها يمنع الوطء من يوم حلفه وان رأت ابان خروج الناس
 للحج وان رفعت ضرب له اجل المولى وقال غيره فيها ان تبين ضررها قبل له اخرج واحرم وان
 كان فى المحرم ومعهناه على ما قال عيسى بن دينار اذا وجد صحابة والا فلا يؤمر باحرام ولا
 يضرب له اجل الايلاء وروى ابن نافع لا يمنع من الوطء ولا يضرب له الاجل حتى يأتى ابان خروج
 الحج فان جاء ضرب له فان حج قبل انقضائه سقط عنه الايلاء وان لم يحج طلق عليه بالايلاء وان لم
 يخرج حتى انقضى اجل الايلاء طلق عليه عند انقضائه واذا انقضى اجل الايلاء قبل وقت
 الحج فلا يطلق عليه حتى يأتى فان اتى وحج وسقط الايلاء وان لم يحج طلق عليه بها وان لم يؤجل
 للايلاء ولم يخرج حتى فاته الحج اجل للايلاء وقبل له اخرج واحرم على القول الاول وعلى القول
 الثانى قال ابن القاسم يطلق عليه وقال اشهب يرجع الى الوطء قبل لا يرجع اليه ابد او يؤجل
 للايلاء متى قامت به امرأته وثالثه لا يمنع الوطء حتى يحضى فوات الحج فيمنع ويؤجل
 للايلاء ان قامت امرأته به وقبل له اخرج فان اسرع وحج سقط الايلاء وان لم يدرك طلق عليه
 بها ان انقضى اجلها او عند انقضائه وراى بها لا يمنع الوطء حتى يقوته الحج فان فاته وقامت
 به امرأته ضرب له اجل الايلاء فان خرج فلا يطلق عليه بانقضائه حتى يأتى وقت الحج فان حج
 بر وسقط عنه الايلاء وان لم يحج طلق عليه بها وان لم يخرج حتى انقضى اجل الايلاء طلق
 عليه بها وهذا وما قبله قائمان من المدونة وان كان يوم - اتى لم يبق بينه وبين وقت الحج ما يدركه
 فيه فلا يمنع من الوطء ولا يدخل عليه الايلاء فى بقية ذلك العام وهو دليل قوله فى السماع فان

٣٤ منخ نى (قوله طلق) بضم فكسر مثقلا (قوله عليه) اى الزوج (قوله واذا انقضى اجل الايلاء
 قبل وقت الحج الخ) هذا على غير رواية ابن نافع (قوله حتى يأتى) اى وقت الحج (قوله بها) اى الايلاء (قوله وعلى القول الثانى)
 اى الذى رواه ابن نافع (قوله وثالثه) اى الاقوال فى أصل المسئلة اى قوله ان لم يحج فامرأته طالق (قوله به) اى الوطء (قوله
 وان لم يدرك) اى الحج (قوله بها) اى الايلاء (قوله اجلها) اى الايلاء (قوله وراى بها) اى الاقوال فى أصل المسئلة (قوله فان
 خرج) اى لرجل الى الحج (قوله بانقضائه) ان اجل الايلاء (قوله ما يدركه) اى الحج (قوله فيه) اى الزمان الباقي بينه وبين
 وقت الحج (قوله وهو) اى عدم منعه من الوطء (قوله دليل) اى مفهوم

(قوله ولا يمكنه حينئذ) اى حين حلقه فعل الشئ واخرج للباد (قوله فلا يكون) اى حلقه (قوله حتى يمكنه) اى الفعل واخرج (قوله وكذا) اى حلقه على فعل شئ واخرج للباد لا يمكنه حينئذ كونه لا يكون على حدث حتى يمكنه (قوله فهو) اى فساد الطريق او غلوا الكراء (قوله فلا يوقف) اى عن وطء زوجته التى حلق بطلاقها (قوله حتى يقدم) اى فلان (قوله فان مات) اى فلان (قوله فيها) اى غيبته (قوله عليه) اى الحالف (قوله ولو حضر) اى فلان من غيبته (قوله مقامه) بضم الميم (قوله بما يمكنه اى الحالف الخ) تصوير اطول اقامته (قوله فلم يفعل) اى الحالف (قوله حتى مات) اى فلان (قوله حدث) اى الحالف (قوله ما اها) بدهوز (قوله وجهه) اى التجيز (قوله انه) اى ابن القاسم (قوله حله) اى توله ان لم اطلقك بعد شهر من ملاقات طالق ٢٦٦ (قوله مصرح) بفتح الراء منقلا (قوله الاول) اى الحيلولة (قوله الثانى) اى

لا انتظار (قوله المستثنى منه)
إلى الانتظار (قوله في هذه)
إلى الأربع (قوله صريحا)
إلى في كلام المصنف (قوله)
إلى بيانه (إلى المستثنى) (قوله)
فلو قرن (إلى المصنف) (قوله)
أذلا بد منها (إلى البتة) (قوله)
بأنه (إلى التمييز في أن لم
طلقك رأس الشهر البتة
فانت طالق رأس الشهر
البتة والآن (قوله هذه)
إلى أن لم اطلقك رأس
الشهر البتة فانت طالق
رأس الشهر البتة (قوله)
وانما هو (إلى التمييز) (قوله)
فيها (إلى تعليق البتة رأس
الشهر على عدمها فيه) (قوله)
على المسئلة التي قبلها (إلى)
أن لم اطلقك فانت طالق
(قوله بهذا) (إلى التخرج
بالقياس) (قوله وبينهما) (إلى)
أن لم اطلقك فانت طالق
وإن لم اطلقك رأس الشهر

البتة فانت طالق رأس الشهر البتة (قوله لان الاولى) بضم الهمز اى ان لم اطلقك فانت طالق (قوله بجمل) بضم و
فيكسر مرقلا (قوله لانه) اى الطلاق (قوله منه) اى الطلاق (قوله وهذه) اى انت طالق رأس الشهر البتة ان لم اطلقك رأس
البتة (قوله اليمين) اى تعليق الطلاق (قوله بالمصالحة) اى المخالعة قبل رأس الشهر ورت كهاحق يا ق رأس الشهر وفلايتانى
تطليه اولاً تخمينه ليمينونها (قوله مع ان الاولى) بضم الهمز اى ان لم اطلقك فانت طالق (قوله لزمه) اى الزوج (قوله
غيره) اى ابن القاسم (قوله فى الخلاف بالبتة) ان لم اطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق رأسه البتة (قوله قاتلاً) اى العمى (قوله
يصالح) اى يجال (قوله واحدة) اى طلبة الخلع (قوله ورجو) اى عدم التخيير

(قوله وهو) اى الزوج (قوله ونفسه) اى ابن عرفة (قوله ان حلف بالثلاث ان لم يطلقها قبل الهلال ثلاثا) بان قال ان لم اطلقك قبل الهلال ثلاثا فان طالق ثلاثا (قوله الطلاقين) اى المعلق والمعلق عليه (قوله اى الزوج) (قوله ان يصالح) اى يخالف زوجته التى حلف بطلاقها ثلاثا على عدم طليقها ثلاثا (قوله واحدة) اى طليقة الخلع (قوله هذه) اى انت طالق الى شهر ثم قال انت طالق الا ان الطليقة التى الى شهر لم يلزمه الا طليقة (قوله ووقف) اى توقف محمد (قوله عما قبلها) اى حلفه بالثلاث ان لم يطلقها ثلاثا قبل الهلال (قوله ورأها) اى محمد (قوله وقال) ٢٦٧ اى محمد (قوله رأيت) اى

أخبرني (قوله انجل) اضم
 التاء وفتح الجيم مثلاً اى
 البتة (قوله عليه) اى
 الزوج (قوله وهو) اى
 الزوج (قوله بعدها) اى
 السنة (قوله الى الاجل)
 اى قرينه (قوله ظاهره) اى
 قول محمد ادايت ان قال
 انت طالق البتة الخ (قوله
 وكذلك ان لم اطلقك رأس
 الشهر البتة فانت طالق
 البتة) مفعول قول المضاف
 لفاعله (قوله يقتضى ان
 فيما) اى ان لم اطلقك رأس
 الشهر البتة فانت طالق
 البتة الخ خبر قول (قوله
 وكذا) اى فعل ابن الحاجب
 مفعول فعل (قوله على
 هذا) اى وقوعه به لمضى
 زمنه (قوله وله) اى الزوج
 (قوله وطوها) اى الزوجة
 التى علق طلاقها اليوم
 على كلام فلان غدا قبل
 كلام فلان (قوله وعلى
 هذا) اى الاصل وهو
 لزوم الطلاق به لمضى زمنه

واضح اذا وجهه للتجيز وهو يحدحجر جابا له الحلة ولم يعرف ابن عرفة القول بالتجيز فضلا عن كونه مشهورا ونصته اللغوي ان حالف بالثلاث ان لم يطلقها اقبل الهلال ثلاثا لم يحل احد الاطلاقين قال محمد لان له ان يصالح قبل الاجل فلا يلزمه غيره واحدة الشيخ روى محمد في أنت طالق المحرم ثم قال أنت طالق الآن اطلقت التي الى شهر لم يلزمه الاطلاق محمد هذه جديدة ووقف عما قبلها ورآها ايمانا لا يجب فيه اطلاق وقال أرأيت ان قال أنت طالق البتة فان لم اطلقك الى سنة البتة اتجمل عليه وهو يقدر على ان يصالح قبل السنة ويتزوجها بعده فيسلم من البتة ولا احرم عليه وطأها الى الاجل كقوله أنت طالق البتة لا اعتقن جاريق الى سنة لا يحرم عليه وطؤها قالت ظاهره الاتقان على عدم التجمل في تعليق البتة على عدمها وقول ابن الحاجب بعد ذكره القول بالتجمل في أنت طالق ان لم اطلقك وكذلك ان لم اطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق البتة يقتضي ان فيها قولاً بالتجمل وكذلك فعل ابن بشير (ويقع الطلاق المعلق بصيغة الحنث المقيده بقوله الآن اذ لم يطلقها رأس الشهر البتة) (ولومضى زمنه) واو للعدال ولومضى كد في قوله ان لم اطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الآن البتة واستظهر على هذا بالقياس فقال (كطالق اليوم ان كنت فلانا غدا) قال ابو محمد اصل مالك رضى الله تعالى عنه يلزمه الطلاق اذا كلمه غدا وليس لتعليق الطلاق باليوم وجه وفي الغيبة في أنت طالق اليوم ان دخل فلان الحمام غدا لم يكن طلاقا الا ان يدخل فلان الحمام غدا وله وطؤها فله عياض وعلى هذا يلزمه البتة ولومضى زمنها فسقط قول ابن عبد السلام لا يلزم الحالف شيء بوجه لانه اذا حلف على ايقاع البتة رأس الشهر بوقوعها الآن فله طلب تحصيل المحلوف عليه وهو ايقاع البتة عند رأس الشهر فاذا اجاز رأس الشهر فله ترك ذلك الطلب واختيار الحنث كالحال حالف فاذا اختاره لم يمكن وقوع الحنث عليه لانه عدم زمان البتة المحلوف بها لانه انما التزمها في الزمن الحال الذي عاد ماضيا عند رأس الشهر قال في التوضيح هذا يأتي على قول ابن عبد الحكم فيمن قال أنت طالق اليوم ان كنت فلانا غدا وكلمه غدا الا شيء عليه لان اليوم مضى وهي زوجته وقد انقضى وقت وقوع الطلاق ومشله لابن القاسم في الموازية فيمن قال لا امرأة ان تزوجك فانت طالق غدا وتزوجها بعد غدا فلا شيء عليه لكن قال ابو محمد قول ابن عبد الحكم خلاف اصل مالك رضى الله تعالى عنه وان الطلاق يلزمه اذا كلمه غدا وايضا فالمسئلة المذكورة باثر هذه مما رويته عن ابن عبد السلام اذ لو صرح للزم فيمن قال

الذى قيده به في تعليقه (قوله هذا) اى ببحث ابن عبد السلام (قوله لاشئ عليه) مفعول قول المضاف اذ اعله (قوله ومثله) اى قول ابن عبد الحكم لاشئ عليه. (قوله لكن قال ابو محمد الخ) استندراك على قوله هذا يأتى على قول ابن عبد الحكم ومثله لابن القاسم لرفع ايهاه اعقاده (قوله اصل) اى قاعدة (قوله وان الطلاق يلزمه اذا كلمه غدا) بيان لاصل مالك رضى الله تعالى عنه (قوله فالمسئلة المذكورة باثر هذه) اى ان لم اطلقك واحدة بعد شهر الخ (قوله يرد) يفتح فضم متغلا (قوله صح) اى ببحث ابن عبد السلام

(قوله لما ذكر) اي ابن عبد السلام (قوله بعده) أي الشهر (قوله افعله) اي الزوج من اضافة المصدر لفاعله (قوله المحلوف عليه) مقفول فعله (قوله لو كونه) اي فعل المحلوف عليه (قوله علم) بضم العين (قوله ان المنجز) بفتح الجيم بيان لما (قوله وقف) بضم فكسر اي الزوج (قوله غفل) بضم فكسر (قوله عنه) أي الزوج (قوله ولا يمنعهما) أي البتة (قوله الشامل الخ) نعت غير (قوله فزوجته) اي الخالف (قوله فيقتظر) بضم الياء وفتح الظاء اي الزوج الى حصول الفعل المعلق عليه الذي لا يغلب وقوعه ويمكن عمله (قوله ولا يمنع) ٢٦٨ بضم الياء اي الخالف (قوله في منعه) أي الخالف صلة كاف التشبيه

ان لم اطلقك واحدة بعد شهر فانت طالق الآن البتة ان لا يلزمه شيء لما ذكر وان كان لا يحسن الخلاف في تعجيل الواحدة اه (وان قال) الزوج (ان لم اطلقك واحدة بعد شهر فانت طالق الآن البتة فان عجزها) اي الزوج الطالقة الواحدة قبل تمام الشهر (اجزأت) في بره من العجز ولا يقع عليه بعد شيء لفعله المحلوف عليه وكونه قبل الشهر لا يضر لما علم ان المنجز قد يكون قبل اجله كطالق بعد شهر فينجز الآن (والا) اي وان لم يجعلها واقفا (قبل ما يجعلها) اي الواحدة الآن (والا) اي وان لم يجعلها (بانت) منك بالثلاث وان غفل عنه حتى جاوز الاجل ولم يطلقها واحدة طالقت البتة ولا يمنعهما مضي زمنها (وان حلف) الزوج بطلاق زوجته او عتيق امته (على فعل غيره) اي الزوج الشامل للزوجة وغيرها (ففي) حلفه بالطلاق على فعل غيره بصيغة (البر) بان قال ان فعل فلان كذا فزوجته طالق (فك) حلفه على فعل (نفسه) في جميع ما تقدم فيقتظر ولا يمنع من بيع امته التي حلف بعتها ولا من وطء زوجته التي حلف بطلاقها واما البر الموقت كان لم يفعل فلان كذا في هذا الشهر فانت طالق او مرة فيمنع من بيع الامه لا من وطئها والزوجة (وهل كذا) اي الحلف على فعل نفسه الحلف على فعل غيره (في) صيغة (الحث) المطلق في منعه من وطء زوجته وضرب اجل الايلاء ورفعته (اولا) يكون تحلفه على فعل نفسه فلا (يضرب) بضم التحيته وفتح الراء (له) اي الخالف (اجل الايلاء و) (الكن) (يتلوم) بضم ففتح مثقلا اي يستوفى (له) بقدر ما يراه الحاكم انه اراده بيمينه ثم بحث في الجواب (قولان) لابن القاسم رجح الثاني البنائي ظاهرا المصنف أن القولين لا يفرقان الا في ضرب الاجل وعدمه وهو كذلك لضعفه من وطئها عليهما الحلف على ضرب الاجل ظاهرا واما على التلوم فقد صرح ابن القاسم في كتاب العتق من المدونة بضعفه من وطئها منعه ونصها في الخط ابن عرفة والمعلق على عدم فعل غير الخالف في كونه كعدم فعله او التلوم له بقدر ما يرى انه اراده ثالثها ان حلف على غائب كانت طالق ان لم يقدم فلان وان لم يحج فلا قول وان حلف على حاضر كقوله ان لم تهبطي ديارا او ان لم تقضي حتى فالثاني ثم قال وعلى الثاني في منعه الوطء ثالثها ان كان ليمينه سبب وقتا اراده قول ابن القاسم واشهب وعليه قال اللخمي في وقوع الطلاق بمضي الوقت الذي يرى أنه اراده دون حكم قول ابن القاسم ان مضي قدر ما كان السلطان يتلوم له وقع حنثه فان ماتت بعده فلا يرثها وان مات ورثته ما لم يفرق الحاكم وقال الاخوان لا يقع ولو طال الا بالحكم والقياس الاول ولا ميراث بينهما (وان اقر) الزوج (بفعل) بان قال تزوجت وتسريت او شهدت عليه به بينة (ثم) كذب نفسه في اقراره او البينة التي

(قوله وضرب) عطف على منع (قوله بحث) بضم ففتح مثقلا اي يحكم بحنثه يلزمه الطلاق (قوله رجح) بضم فكسر مثقلا (قوله وعدمه) اي الضرب (قوله عليهم ما) اي القولين (قوله من المدونة) بيان لكتاب العتق (قوله بضعفه) اي الزوج صله صرح (قوله معه) أي التلوم (قوله في الخط) خبر نصها (قوله والمعلق) بفتح اللام صفة لمحدوف اي الطلاق (قوله في كونه) اي المعلق على عدم فعل غيره خبر محذوف اي اقوال والجله خبر المعلق (قوله كعدم فعله) اي كالحاق على عدم فعل الخالف في منعه من وطئها وضرب اجل الايلاء (قوله او التلوم له) اي الزوج عطف على كون (قوله يرى) اي الحاكم (قوله انه) اي الزوج (قوله اراده) اي الزوج بحلفه (قوله ثالثها) اي الاقوال (قوله لا يقع) اي فلان (قوله فلا قول) اي ضرب الاجل (قوله

فالثاني) اي التلوم (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله وعلى الثاني) اي التلوم (قوله في منعه الوطء) اي شهدت وعدمه (قوله ثالثها) اي الاقوال (قوله ان كان ليمينه سبب) شرط في مقدراى منعه الوطء (قوله وقتا) صلة منع (قوله اراده) اي الخالف بحلفه (قوله وعليه) اي الثاني (قوله بعده) أي معنى التلوم (قوله لا يقع) اي الطلاق (قوله الاول) اي وقوع الطلاق بضميه (قوله ولا ميراث بينهما) اي بعدم مضيه (قوله به) اي الفعل (قوله او البينة) عطف على نفسه

(قوله نجز) بضم فكسر مثقلا اى الطلاق الذى حلف به (قوله ان رفع) بضم فكسر للما كم شرط فى اليمين (قوله وفيها) اى المدونة (قوله ولا يحنث) بضم ففتح مثقلا (قوله ولو اقر بعد يمينه) اى على ترك فعل كذا (قوله انه فعلة) اى الفعل الذى حلف على تركه صلا اقر (قوله كاذبا) اى فى اقراره بفعلة (قوله بالقضاء) تنازع فيه يتقعر ولزم (قوله فيه) اى رسم الدور من السماع المذكور (قوله ينكره) واجمع لحق وفعل يجوز منه من احدهما للدلالة (قوله ردين) ٢٦٩ بضم فكسر مثقلا (قوله ذلك) اى

حلفه على كذبهم (قوله منها) اى المدونة (قوله منها) اى المسئلة (قوله بين ان يتقدم اليمين على ما يناقضه) اى اليمين وذكراها باعتبار عنوان الحلف اى وبين ان يتقدم الفعل المناقض لليمين عليها (قوله هو) اى الفرق (قوله حكمه) اى اليمين (قوله يصدق) بضم ففتح مثقلا (قوله فى ابطاله) اى اليمين (قوله يتكذب ذلك) اى الذى حلفه على تكذيب البينة او الاقرار (قوله حكم) فاعل يثبت (قوله اذ لم يقصد الحالف) اى باليمين عليه لم يثبت لليمين حكم (قوله الى ايجاب صلة يقصد) (قوله حاكم الطلاق) اضافته للبيان (قوله الاصل) اى القاعدة (قوله ما بعده) اى الحلف من اقرار او يمين (قوله فكان) اى ما بعد الحلف (قوله اقرار بالحنث) اى او شهادته (قوله وان تأخر) اى الحلف (قوله كان) اى الحلف (قوله ظاهره) اى قوله

شهدت عليه و (حلف) بطلاق زوجته (ما فعلت) ذلك الفعل (صدق) بضم فكسر مثقلا (يمين) بالفتح الى انه كذب فى اقراره وان المينة زورت عليه ولا شئ عليه وان نكل لحجز عليه ان رفع وان استفتى صدق بلاعين ابن عرفة وفيها من اقر بفعل كذا ثم حلف بالطلاق ما فعله صدق بيمينه ولا يحنث ولو اقر بعد يمينه انه فعلة ثم قال كنت كاذبا فلا ينفعه ولزمه الطلاق بالقضاء قلت مثله فى رسم الدور والزارع من سماع يحيى من كتاب النكاح وفيه من شهد عليه قوم بحق او فعل شئ ينكره حلف بعد شهادتهم بالطلاق انهم شهدوا عليه بزرور حلف انهم كاذبون ودين فان اقر بعد ذلك بتصدقهم او شهد آخرون بصدق شهادته الا واين حنث فى يمينه وكذا لو حلف بالطلاق ان كان لقمان عليه كذا أو كذا وان كان كاهن فلا نال اليوم فشهد عليه عدول بالحق او بالكلام فقد حنث ابن رشد اصل هذه المسئلة فى الايمان بالطلاق منها وتكررت فى سماع ابن القاسم من كتاب الشهادات ولا خلاف فى شئ منها والفرق بين ان يتقدم اليمين على ما يناقضه هو ان اليمين اذا تقدم فقد لزمه حكمه ووجب ان لا يصدق فى ابطاله واذا تقدم الفعل بينة او اقرار لم يثبت لليمين تكذيب ذلك حكم اذ لم يقصد الحالف الى ايجاب حكم الطلاق الذى حكم به على نفسه انما قصد تحقيق نفي ذلك الفعل قلت الاصل ان نافي المتنافيين ناسخ اولهما فيما فيه النسخ ورافعه الى غيره فان تقدم الحالف كان ما بعده رافعا لمدلول ما حلف عليه فكان اقرارا بالحنث وان تأخر كان رافعا ما قبله فلا حنث للحنثى فى الموازية ان قبل له فلان وفلان يشهدان عليك بكذا الحلف بالطلاق لا شئ عنده من ذلك ثم شهدا عليه لم يحنث وقال مالك رضى الله تعالى عنه من شهد عليه شاهداً برىح خمر حلف بالطلاق ما شرب خمره ودين فى يمينه ولا تطلق عليه قلت ظاهره دون يمين ولا ينقض فرع الموازية ما ذكرناه من الفرق لان حلفه فيه فى حكم المتأخر عن الشهادة لانه اتى به رد اليمين اخبر بها (بخلاف اقراره) اى الزوج بفعله ما حلف بالطلاق على عدم فعله ثم اقرانه فعلة (بعد اليمين) بالطلاق انه لا يفعله ثم رجع عن اقراره بفعلة واكذب نفسه فيه فلا ينفعه (فينجز) عليه الطلاق لاقراره بالحنث فى اليمين بعد انقادها عليه والقرانه حكمها فليس له ابطالها ولا الرجوع عنها وتقدم قولها ولو اقر بعد يمينه انه فعلة ثم قال كنت كاذبا فلا ينفعه ولزمه الطلاق بالقضاء (و) ان حلف بالطلاق لا يفعله كذا ثم اقر بفعلة ثم رجع عن اقراره واكذب نفسه فيه فلا ينفعه (ولا تمكنه زوجته) من استقامتها (ان سمعت اقراره) بيمينه فى اليمين ولم تشهد عليه بيمينه (وبانت) منه واو الحال اى والحال ان الطلاق بائن ولو دون الثلاث فان كان رجعي فليس عليه امنعه لاحتمال انه ارتجعه او يندب لها امنعه حتى يشهد عليه لقوله واصابت من منعت له فلو سمعت بينة اقراره نجز عليه وظاهر قوله سمعت ان لها تمكينه

دين فى يمينه (قوله دون يمين) اى بالله تعالى على انه لم يحلف بالطلاق كاذبا (قوله من الفرق) بيان لما (قوله فيه) اى فرع الموازية (قوله به) اى الحلف (قوله لها) اى الشهادة (قوله به) اى الاقرار بالحنث (قوله فان كان رجعي) مقهوم وبانت (قوله منعه) اى من استقامتها (قوله عليه) اى ارتجاعها (قوله لقوله) اى المصنف فى باب الرجعة (قوله منعت) اى مطالعتها رجعيها ثم ارتجاعها ولم يشهد عليه من استقامتها (قوله له) اى الاشهاد على ارتجاعها (قوله نجز) بضم فكسر مثقلا اى الطلاق الذى اقر بيمينه فيه

(قوله به) اى اقراره بجهنمه (قوله فسماعها) اى الزوجة اقراره بجهنمه (قوله شهدتها) اى اليئنة عليه بجهنمه وهو يكذبها
(قوله فيه) اى اقراره بجهنمه (قوله به) اى قتله (قوله وعدم جواز) اى قتلها له عطف عليه (قوله والا) اى وان لم تثبت محاورتها
(قوله به) اى الزوج (قوله بجواز) اى قتلها له (قوله اذهو) اى جواز (قوله قال) اى ابن محرز (قوله لانه) اى الزوج (قوله
فيخص المعنى مدافعة) تفريع على قول ابن محرز لا سبيل الى قتله الخ (قوله وهو) اى حمل المعنى على مدافعة ونفى قصد قتله
ابتداء (قوله الفرض) يفتح ٢٧٠ الفاء وسكون الراء (قوله فيها) اى المدققة (قوله على اقراره) اى الزوج

اذا شهدت عليه بينة به ولم تسمعها هي لاحتمال كذبها عليه لنحو عدو فسماعها اقوى من
شهادتها ويحتمل ان يقال لا تمكنه ايضا بالاولى من سماعها اقراره لاحتمال كذب فيه
(ولا تتزين) اى الزوجة اتى سمعت اقرار زوجها بجهنمه بطلاق بائن ثم رجع عنه واكذب نفسه
فيه (الاكرها) اى مكرهه في تمكينها وتزينها (ولنفقته منه) وجوبها اذا سمعت اقراره ولا يئنة
لها (وفي جواز قتلها) اى الزوجة (له) اى زوجها الذى ابانها بلا يئنة (عند محاورتها) على
وطئها ولو غير محصن اذا علمت وظنت انه لا يندفع الابه لانه كالمائل الذى لا يندفع الابه
وعدم جواز ظاهره ولو كان لا يندفع الابه ولو امنت قتلها فيه ولكن لا تمكنه الا اذا خافت
قتلها ولا تقتل به ان قتله اذ اثبت محاورتها والاقبات به ولو على القول بجواز اذ هو حكم فيما
بينها وبين الله تعالى لا يتا فى القصاص لاحتمال كذبها (قولان) الاول للحمود والثاني لاصحون
وصوبه ابن محرز قال لا سبيل الى قتله لانه قبل وطئها لم يستوجب القتل بوجهه وبعده صار حدا
على الامام اقامته احدا بابا فيخص المعنى مدافعة وان ادت الى قتله لا قصد قتله ابتداء وهو
خلاف الفرض ابن عرفه فيها ان لم تشهد بينة على اقراره بعد المين وعلم انه كذب فيه حل له المقام
معها بينه وبين الله تعالى ولا يسع امره ان يئنة المقام معه ان سمعت اقراره هذا الا لا يئنه بينة
ولا سبيل لها فهي كمن طلقت ثلاثا ولا يئنه لها قال فيها مالك رضى الله تعالى عنه لا تتزين له ولا يرى
شعرها ولا وجهها ان قدرت ولا يأتياها الا كارهة ولا تنفقهها مدافعة ولا يمين الا يشاهد ابن
عبد السلام عبارة ولا يأتياها الا وهي مكرهه احسن من عبارة الا كارهة اذ لا تنفقهها كراهة
ايمانه لها انما ينفعها كونها مكرهه ابن محرز انما منعه من روية وجهها قصد اللذة كالاجنبى
لا تغير اللذة اذ وجه المرأة عند مالك رضى الله تعالى عنه وغيره ليس عورة وقد قال فى الظهار وقد
يرى غيره وجهها بمحمد واتفق منه بما قدرت ولو بشعر رأسها وتقتله ان خفى لها كغاصب المال
اراد العادى عليه والمحارب وقال اصحون لا يحل لها قتله ولا قتل نفسها اكثر ما عليها الامتناع
ولا يأتياها الا مكرهه ابن محرز هذا الصواب ابن بشير اختلف هل يباح لها قتله ان امكنها وخفى
لها فقبل لها ذلك وراى من باب تغيير المنكر وقبل لا وراى من باب اقامة الحدود ويحتمل
تخريجهما على الخلاف فى تغيير المنكر هل يقتصر الى اذن ام لا وقاس محمد قتله على المحارب
وانكره ابن حجر زيان من طلب المحارب اخذ ماله مخير فى التسليم والمحاربة والمراة لا يجوز لها
التسليم ولا سبيل لها الى القتل لانه قبل وطئها لا يستحق القتل بوجهه وبعده صار حدا والحد
ليس لها اقامته والجواب انه من تغيير المنكر بمدافعة فان لم يندفع الا بقتله قتله قلب تقرير

بن
(قوله ان امكنها) اى قتله (قوله وخفى) اى قتله عن الناس (قوله ذلك) اى قتله (قوله
وراى من باب تغيير المنكر) اى لا يجوز لها قتله (قوله وراى من باب اقامة الحدود) اى القولين (قوله
اذن) اى من الامام (قوله وانكره) اى قياس محمد قتله على قتل المحارب (قوله لانه) اى المطلق (قوله وبعده) اى وطئها (قوله
صار) اى قتله (قوله لانه) اى قتله

(قوله بنج الخ) خبر تقرير (قوله وفي جهادها) أي المدونة الخ شاهد لما قبله (قوله يريدون) أي النازلون (قوله أموالهم) أي
 الآخرين المنزول بهم (قوله ناشدوهم) أي المنزول بهم النازلين (قوله فان أبوا) بفتح الواو (قوله الموحدة أي النازلون ترك المنزول بهم
 والانصراف بلاذى (قوله فالسيف) أي يقاتل به المنزول بهم النازلين (قوله وجوبا) بيان لنوع الامر (قوله ولكن لا يقضى
 به) أي الفراق ان امتنع الزوج منه استدراك على الوجوب لرفع ٢٧١
 إمامه القضاة (قوله الأول)

أي الوجوب (قوله عنه)

أي القاموس (قوله انه)

أي صاحب القاموس (قوله

وهذا) أي قول عجماني

القاموس بغض لغة ودئية

(قوله بالضم) أي للموحدة

(قوله بالكسر) أي للموحدة

(قوله شدته) أي البغض

(قوله ككرم) أي في ضم

العين (قوله ونصر) أي في

فتحها (قوله وفرح) أي في

كسر ها (قوله نعم) بفتح

فكسر (قوله عدوك) فاعل

بغض (قوله الشيء) فاعل

بغض (قوله فهو) أي الشيء

(قوله مبغض) بضم فكسر

فتح (قوله البغض) أي

بضم الموحدة (قوله بغضته)

أي محبة غامضة مدبابة بنفسه

(قوله ابغض) أي وبغض

بالتضعيف (قوله الأول)

أي تأويل الاطلاق (قوله

فيها) أي التصديق وعدمه

(قوله اجابتها) أي الزوجة

(قوله بالموافقة) أي للزوج

فيما يقتضي حننه (قوله ولم

يوجب) أي ابن القاسم

(قوله فقال) أي ابن القاسم

(قوله يومر) أي الزوج

بطلاقها (قوله به) أي طلاقها تنافع فيه يومر ويقضى

(قوله وقال) أي ابن القاسم (قوله فيمن قال الخ) بدل من فيما تقدم

(قوله قال) أي ابن القاسم تأكيده لقال (قوله بينهما) أي المستأمنين (قوله تسكديها) أي معرفة كذبها المتعلقة بأمر قلبي (قوله

وهذه المسئلة) أي ان كنت دخلت الدار الخ (قوله ذلك) أي تسكديها

ابن محرز بان المغصوب بخير بخلاف المرأة فينتج كون القياس احر ونا في القتل والاصواب ان
 امنت من قتل نفسها ان قتلته او حاولت قتله ولم تقدر على دفعه الا بقتله وجب عليه ا قتله
 لا باحتته وان لم تأمن قتل نفسها في مدافعة بالقتل او بعده فهي في سعة وكذا من رأى فاسقا
 يحاول فعل ذلك بغيره وفي جهادها ان نزل قوم بأخرين يريدون أموالهم وانفسهم وحررهم
 ناشدوهم الله فان أبوا فالسيف (واصر) بضم فكسر الزوج وجوبا قاله الشيخ سالم وقال دندبا
 ولكن لا يقضى به على الأول كما في المدونة فان لم يطلق عصي بترك الواجب وبقيت عصمته غير
 منحلة (بالفراق) بانشاء الطلاق في تعليقه على امر قلبي لا يعلم الصدق فيه من الكذب كقوله
 أنت طالق (ان كنت تحبيني او تبغضيني) بضم التاء القوية من ابغض قاله تبا والاحسن
 وقوه في القاموس مع زيادة ان تبغض بفتح التاء القوية لغة رديئة وفي عجم عنه انه قال ابغضه
 لغة رديئة وهذا هو نص القاموس البغض بالضم ضد الحب والبغضة بالكسر والبغضاء
 شدته وبغض ككرم ونصر وفرح بغاضه فهو بغض ويقال بغض جسدك كتمس جسدك وثم
 الله بك عينا وبغض عدوك عينا وابغضه وبغضني بالضم أي ضم الغين مع فتح التاء لغة رديئة اه
 فليس قوله لغة رديئة راجعا لقوله وابغضه وبغضني معا بل لقوله وبغضني فقط والاقوال لغتان
 واما قوله وابغضه فهو عطف على بغض جسدك أي ويقال ابغضه ويدل على هذا قول المصباح
 بغض الشيء بالضم بغاضه فهو بغض وابغضته ابغاضا فهو مبغض والاسم البغض قالوا
 ولا يقال بغضته بغير الف اه فاذا ان اللازم بغض بالضم والمتعدى ابغض وانه لا يقال تبغضني
 بفتح التاء وضم الغين أي في التصحيح فلا ينافي انها لغة رديئة كما في القاموس ذكره شيخنا على
 الشهرسي افاده عب (وهل) الامر بالفراق بلا جبر ثابت حال كونه (مطلقا) عن التقييد
 باجابتها لا يقتضي الحث فلا يجبر سوا اجابته بما يقتضي به او حننه او سكنت (او) الامر
 بلا جبر في كل حال (الا ان تجيب) الزوجة (بما يقتضي الحث فينجز) عليه الطلاق جبرا
 وفي بعض النسخ فيجبر في الجواب (تأويلان) نقلهما عياض عن بعضهم (وفيها) أي المدونة
 (ما يدل لهما) أي التأويلين والمذهب الأول وان قال لهما ان كنت دخلت الدار فانت طالق
 فقالت دخلت فان صدقها جبر على فراقها وان كذب امر به بلا جبر وسوا غير ما رجعت عن
 قوله الاول ترجع قال في المدونة وان قال لهما ان كنت دخلت الدار فانت طالق فقالت قد دخلت
 فكذبها ثم قالت كنت كاذبة ولم تقل فانه يومر بالفراق ولا يقضى عليه به اه ابو الحسن انظر
 اجابتها بالموافقة ولم يوجب طلاقها فقال يومر ولا يقضى عليه به وقال فيما تقدم فيمن قال
 لزوجته ان كنت تحبيني فراقى فانت طالق فقالت انا احبه قال فليدركها وظهر بالقضاء فيقول
 ان يكون الفرق بينهما ان مسئلة المحبة لا يتوصل فيها الى تسكديها وهذه المسئلة يتوصل فيها

بطلاقها (قوله به) أي طلاقها تنافع فيه يومر ويقضى (قوله وقال) أي ابن القاسم (قوله فيمن قال الخ) بدل من فيما تقدم
 (قوله قال) أي ابن القاسم تأكيده لقال (قوله بينهما) أي المستأمنين (قوله تسكديها) أي معرفة كذبها المتعلقة بأمر قلبي (قوله
 وهذه المسئلة) أي ان كنت دخلت الدار الخ (قوله ذلك) أي تسكديها

(قوله الشيخ) اي ابو الحسن اذ عاده التعبير عن نفسه بهذا (قوله وقد ذكر) اي ابو الحسن (قوله ان المؤول) بفتح الواو اي بالاطلاق والتقييد (قوله فليقارها) اذ يحتمل بالجبر وبدونه (قوله الحلة) اي يقارها (قوله مع انه) اي الجبر (قوله منه) اي فليقارها (قوله لا تحل له) اي قبل زوج غيره (قوله في الاجبار) اي وعده بيان للاصل (قوله

٢٧٢

الى ذلك الشيخ وهذا الفرق لم يره لغيره اه وقد ذكر في مسئلة المحبة ان المؤول هو قولها فليقارها وان الدال للحلة على عدم الجبر هو كلامها في مسئلة دخول الدار والدال للحلة على الجبر مع انه المتبادر منه هو قولها فحين شك كم طلق لا تحل له ولا سبيل له اليها فظاهره الجبر عياض وهذا كله اصل مختلف فيه في الاجبار في الطلاق المشكوك فيه انظر ابا الحسن افاده البنائي (و) امر (ب) تنقيذ (الايان المشكوك) في حلفه بها وحسنه (فيها) اشار به لقوله في كتاب الايمان من المدونة وعن لم يدور به حلف طلاق او بعثاق او عشي او بصداقة فليطلق نساءه ويعتق رقيقه ويتصدق بنات ماله ويعيش الى مكة يؤمر بذلك كله من غير قضاء قاله غ ونحوه اق واستحسنه ح وهو الاصل بكلام المصنف وقولها يؤمر بذلك الخ ابن ناجي فهمه شيخنا ابو مهدي على اللزوم وجوب او انما اراد انني القضاء وفهمه شيخنا البرزلي على الاستحباب والاقل هو الصواب لقريضة قولها من غير قضاء وهذه طريقة ابن رشد عزاه لابن القاسم في المدونة وسكن الاتفاق عليها ان كان شكك لسبب قام عنده والافلا يؤمر ونقله ابن شاس وابن عرفة وطريقة أبي عمران وابن الحاجب ان المشهور الحنفية ابن بونس ذكر عن أبي عمران ان هذا يؤخذ من المدونة فقد قالت في الذي حلف بطلاق زوجته ان كلم فلا نائم شك بعد ذلك فلم يدور اكلمه ام لان زوجته تطلق عليه فظاهر هذا انه على الجبر وطريقة أبي محمد والنخعي ان المشهور عدم الحنفية وانه لا يؤمر بالفرق بقضاء ولا قتياد كرا طرق الثلاثة في التوضيح افاده البنائي (ولا يؤمر) بضم التحتية وفتح الميم الزوج بالفراق (ان شك) الزوج ولم يدور جواب (هل طلق) زوجته اي هل حصل منه ما يوجب الطلاق (ام لا) فيشمل شكك هل قال انت طالق ام لا وشكك هل حلف وحنت ام لا وشكك بعد حلفه هل حنت ام لا وسواء حلف على فعل غيره او نفسه على ظاهر المدونة فلا يؤمر بالفراق في كل حال (الا ان يستند) الزوج في شكك لشيء يدل على فعل المخوف عليه (وهو) اي الزوج واوه للعال (سالم الخاطر) من الوسوسة وكثرة الشك (كرويه شخص) حال كونه (داخلا) داره مثلا (شك) الحالف (في كونه) أي الشخص الداخل (المخوف عليه) ان لا يدخل او غيره وغاب عنه بحيث تعذر عليه تحقيقه فيؤمر بالفراق (وهل يجبر) الزوج على الفراق ان اباه ويخبر عايمه الطلاق ولا يجبر عايمه (تأويلان) واحسنه زب سالم الخاطرون الموسوس اي مستسكن الشك فلا يؤمر بالفراق اتفاقا بين عرفة والنخعي اختلف اذا شك هل طلق ام لا فعلى وجوب وضوء من ايقن بالوضوء وشك في الحدث تحرم عليه هنا وعلى استحباب وضوءه يستحب فراقه وفي تخريج الجواب نظر لان الوضوء ايسر من الطلاق ولا ر اسباب تنقض الوضوء متكررة غالبها بخلاف اسباب الطلاق والما - كي ابن عبد السلام الفرق بمشقة الطلاق دون الوضوء قال ما اشار اليه في المدونة من الفراق واحسن ذلك انه جعل الشك في الحدث من الشك في الشرط والشك فيه شك في شروطه وذا مانع من الدخول في الصلاة والشك في الطلاق شك في حصول المانع من استحباب العصة والشك في المانع لا يوجب

وحنته) اي معه (قوله من المدونة) بيان لكتاب الايمان (قوله لم) اي باي شيء صلة حلف (قوله بطلاق الخ) بدل - ن - م (قوله وحكي) اي ابن رشد (قوله والا) اي وان كان شكك ليس لسبب قام عنده (قوله ونقله) اي كلام ابن رشد (قوله ان هذا) اي الحنفية (قوله ان زوجته تطلق) (نطاق) مفعول قات (قوله انه) اي تطلقها (قوله وانه) اي الزوج (قوله الزوج) تنسب لمراتب فاعل يؤمر (قوله بالفراق) صلة يؤمر (قوله فيشمل شكك الخ) تفريع على اي هل حصل منه ما يوجب الطلاق ام لا (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله تخريجه) اي النخعي من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله الوجوب) اي للفراق على وجوب الوضوء (قوله الفرق) اي بين الوضوء والطلاق (قوله قال) اي ابن عبد السلام (قوله من الفراق) بيان لما (قوله وذلك) اي وجه الاحسن

التوقف

(قوله فيه) اي الشرط (قوله ود) اي الشك في الشرط (قوله من) استصحاب صلة المانع

(قوله والنكتة) أي الموجبة للفرق بين الشك في الشرط والشك في المانع (قوله مطروح) أي لانه حادث والاصل عدمه (قوله
 وذا) أي طرح الشك (قوله يمنع الاقدام على المشروط) لان الشرط يلزم من عدمه عدم مشروطه (قوله لا) أي طرح
 المانع (قوله للقاضي) أي في الشيء (قوله مطلقا) أي سواء تعلق بشرط او مانع (قوله يؤيده) أي لغو الشك مطلقا (قوله قوله)
 أي ابن عبد السلام (قوله اعتباره) أي الشك في مسألة الوضوء (قوله بالاحتياط) صلة توجيهه (قوله حاد) أي مال المصنف
 (قوله للاستناد) صلة تمثيل (قوله بقوله) أي ابن الحاجب (قوله لقول ابن عبد السلام) صلة حاد (قوله في مثاله) أي ابن الحاجب
 (قوله به) أي بسببه (قوله وفي تنظيره) أي ابن عبد السلام (قوله ٢٧٣) ما قاله ابن شاس وابن الحاجب

(قوله وهو) أي ما قاله
 (قوله لقولها) أي المدونة
 (قوله تشيها) مفعول
 مطلق مبين لنوع قولها
 (قوله وكذا ان حلف)
 بطلاق ولم يذراحت أم لا
 امر بالفراق مفعول قوله
 المضاف لقوله (قوله وقوله)
 أي ابن عبد السلام (قوله
 لا يرد) بضم الراء مثقلا
 وكسرها مخففا (قوله
 عليهما) أي ابن شاس وابن
 الحاجب (قوله ذلك) أي
 ان وجود اليقين مستلزم
 الشك في الحنف (قوله ابن
 رشد) خبر الذي (قوله
 ولعلهما) أي ابن شاس
 وابن الحاجب (قوله فيه)
 أي من حيث ان لا يدخل
 زيدا دار الخ (قوله بذلك)
 أي انه لا يؤمر فيه بطلاق
 أي بل يقولان يؤمر فيه
 بالطلاق (قوله احثت ام
 لا) أي امر بالفراق (قوله

التوقف بوجه والنكتة ان المشكوك فيه مطروح فالشك في الشرط يوجب طرحه وذا يمنع
 الاقدام على المشروط والشك في المانع يوجب طرحه وهذا وجب للقاضي قلت من تأمل
 وانصف علم ان الشك لغو مطلقا ويؤيده قوله النكتة الخ والمشكوك فيه في مسألة الوضوء انما
 هو الحادث لا الوضوء فيجب طرحه اه وتقدم توجيه اعتباره بالاحتياط لا عظم اركان الاسلام
 بعد الشهادة مع خفة الوضوء ذكره لأسباب نقضه والله أعلم طي حاد عن تمثيل ابن الحاجب
 تبعه لابن شاس للاستناد بقوله فان استمكن حلف ثم شك في الحنف وهو سالم الخطا طرحت
 على المشهور لقول ابن عبد السلام وفي مثاله نظر وليس مراد العلماء بالاستناد هذا المعنى لانه
 لا يلزم من وجود اليقين حصول الشك لان من حلف بالطلاق أن لا يدخل زيدا داره ثم شك هل
 دخلها زيدا لا يفهم من الشك الذي لا يؤمر به بطلاق وان رأى انسانا داخل تلك الدار
 وشبهه بزيدا ثم غاب ذلك الانسان بحيث يتعذر عليه تحققة هل هو المألوف عليه أم لا فقيسه
 الخلاف بين أبي حنيفة وأبي محمد وفي تنظيره نظروا الصواب ما قاله وهو الموافق لقولها تشيها
 في الفراق من غير قضاء وكذا ان حلف بطلاق ولم يذراحت أم لا امر بالفراق وان كان
 ذا وسوسة فلا شيء عليه وقوله لا يلزم من وجود اليقين حصول الشك لا يرد عليهما اذ لم يقولوا ذلك
 وانما قالوا اليقين أصل لاستناد الشك وهو كذلك وقوله لان من حلف بالطلاق الخ لا يرد ايضا
 لان هذا الذي قال لا يؤمر فيه بالطلاق ابن رشد ولعلهما لا يقولان فيه بذلك اخذنا بمجموع
 قولها ثم لم يذراحت أم لا وقولها المتقدمة وكل عين بالطلاق أو غيره الخ ولئن سلم ما قاله ابن رشد
 وكلاهما في الحلف على فعل نفسه ولا يلزم من الغناء الشك في اليقين على فعل الغير الغاؤه
 فيه على فعل النفس وقد فرق ابن رشد بينهما وان كان ابن عرفة عارض بين كلاميه فتأمل
 منصفنا البتة في نظره والظاهر ما قاله ابن عبد السلام والمصنف وليس في كلام المدونة ما يرد
 عليهما بل الظاهر انه يدل لهما لان من يشك بلا سبب موسوم فلا واسطة بين من يشك لسبب
 وبين الموسوس وبين ذلك تقسيم ابن رشد قال يتقسم الشك في الطلاق خمسة اقسام منها
 ما يتفق على اغواه بالامر ولا جبر كخلافه على شخص لا يفعل كذا ثم يشك في فعله بلا سبب يوجب
 شك فيه ومنه ما يتفق على الامر به بلا جبر كخلافه ان لا يفعل كذا ثم يشك هل حثت ام لا لسبب

٢٥ منح في سلم بضم فكسر مثقلا (قوله وكلاهما) أي ابن شاس وابن الحاجب الخ حال
 (قوله الغاؤه) أي الشك (قوله فيه) أي الحلف (قوله بينهما) أي الحلف على فعل الغير والحلف على فعل النفس (قوله وان كان
 ابن عرفة الخ) حال (قوله بين كلاميه) أي ابن رشد (قوله فيه) أي تنظير طي (قوله ما يرد) بضم الراء (قوله عليهما) أي ابن
 عبد السلام والمصنف (قوله انه) أي كلامهما (قوله يدل لهما) أي ابن عبد السلام والمصنف بان يقتضيه قولها امر بالفراق
 باستناده لامر كونه شخصه اذ لا يلزمه المألوف عليه (قوله لان من يشك بلا سبب موسوم) أي وفيها وان كان ذا وسوسة فلا
 شيء عليه (قوله قال) أي ابن رشد (قوله يتفق) بضم ففتح (قوله على اغواه) أي الشك (قوله بلا امر) أي بالفراق (قوله ولا جبر) أي
 على الفراق (قوله في فعله) أي المألوف عليه (قوله فيه) أي فعل المألوف عليه (قوله انه) أي الفراق (قوله بلا جبر) أي على الفراق

(قوله على عليه السلام) اى على الفراق به اى الشك (قوله به) اى الفراق (قوله فيها) اى زوجته (قوله يؤمن) اى بالفراق (قوله ولا يصبر) اى على الفراق (قوله ولا يؤمن) اى بالفراق (قوله فى الجبر) اى على الفراق به اى الشك (قوله وعده) اى الجبر (قوله على الجبر) اى على الفراق (قوله به) اى الشك (قوله لتقدمه) اى نقل ابن رشد (قوله تعارضاً) اى نقل اللغوى ونقل ابن رشد (قوله وفيه) اى قول طي (قوله ولا يؤمن) ٢٧٤ ان شك هل طلق جار على نقل اللغوى الخ (قوله فى القسم الثالث)

أى قوله ومنه ما يتفق على
 عدم الجبر به ويختلف في
 الاصره (قوله من أنه بصره)
 أى بالقرائن (قوله من أن
 محله إذا كان شكاً) (الخ)
 خبران (قوله والآخر) أى وان
 كان شكاً بلا سبب (قوله بل
 الاتفاق) أى على عدم
 الاصره بالقرائن (قوله هنا)
 أى في شك هل طلق زوجته
 أم لا (قوله منه) أى الاتفاق
 (قوله في القسم الأول) أى
 شك في الحث بلا سبب
 موجب شك فيه لأن هذا
 انعقدت عليه عين يمكن
 حثه فيها ومن شك هل
 طلق أم لا لم تتعد عليه عين
 (قوله فابن رشد) استغنى
 عن التقييد أى بكون شك
 لسبب (قوله في هذا) أى
 القسم الثالث (قوله بالقيده)
 أى كون شك لسبب صلة
 استغنى (قوله فيما قبله) أى
 القسم الثاني والتفريع
 على الاتفاق هنا أولى منه
 في القسم الأول (قوله
 الآتية) أى الشكل

طلقة أو اثنتين أو ثلاثا (قوله كفوات امرأة المفقود) أى بثلث أو الثاني بها غير عالم
ان لم تكن فى عدة وفاة الاول (قوله وروايتهم) عطف على قول (قوله الاول) أى قول المصرين وروايتهم (قوله الى) ببدء الياء
(قوله وهو) اى الاول (قوله وزواية الدينين) مبتدأ وضاف اليه (قوله كالمطلق) اى فى تبجيزه فى الجميع (قوله وتفرقة مالاك
رضى الله تعالى عنه) اى بين العتق والطلاق

(قوله واما ان نوى) اى الزوج بالطلاق (قوله فيها) اى صورتيه واحدة معينه ثم نسبها (قوله في هذا) اى طلاق الجميع اذا نوى واحدة معينه ثم نسبها (قوله وكذا) اى طلاق زوجة معينة من زوجتين أو زوجات ثم نسبها في طلقت الجميع اتفاقا (قوله وكذا) اى نيته واحدة معينه من زوجتيه أو زوجاته ونسبها ثم تذكرها في تصديقه بلايين في القنوى (قوله علم) بضم العين (قوله والا) اى وان كان نوى المحجوزا والوخش او من علم ٢٧٥ بغضه لها (قوله واضرا به) اى

الزوج مبتدا (قوله عن الاولى) بضم الهمز (قوله لا يرفعه) اى الطلاق (قوله عنها) اى الاولى خبر اضراب (قوله يحدث) بضم فسكون فكسراى الزوج (قوله لينة) اى للتخير (قوله لانه) اى الشأن (قوله لانه) اى الزوج (قوله طلاقها) اى الثانية (قوله وهو) اى الزوج (قوله لا يختاره) اى طلاق الثانية (قوله لانه) اى الزوج (قوله يريد) اى الزوج (قوله نفية) اى الطلاق مفعول يريد (قوله عن الاولى) بضم الهمز (قوله واثنائه) اى الطلاق (قوله منه) اى الاضراب (قوله فهو) اى الاستثناء (قوله على صلة الخ) (قوله للزوج) صلة فعل (قوله بشروطه) اى النكاح المعلوم من السياق المتقدم قبل زوج (قوله لاحتمال الخ) اى لا يتصل الخ (قوله فيها) اى العدة (قوله بلا عقد) اى ان كان الطلاق رجعي (قوله به) اى العقد (قوله بلايين) صلة صدق

الله تعالى عنه استحسان واما ان نوى واحدة معينه ونسبها فقال ابو الحسن اتفق فيها المديون والمصريون على طلاق الجميع ابن يونس لا خلاف في هذا وكذا في العتق اذا قال احد عبدي حر ونوى واحدة معينا ثم نسبها فانه يعتق عليه جميعهم فان نوى واحدة معينه ولم ينسبها صدق في القنوى بلايين وكذا في القضاء ان كان نوى الشابة او الجيلة او من علم ميلها والا فبين (او) قال لزوجة (انت طالق) ثم قال لاخرى (بل انت) طالق (طلقتا) معا اللغمية لا يجابه الطلاق فيهما واضرا به عن الاولى لا يرفعه عنها (وان قال) لزوجة انت طالق ولاخرى (او انت) طالق (خبر) بضم الخاء المعجمة وكسر التحتية مثله اى الزوج في طلاق ايتهما احب اللغمية الان يحسد ثنية بعد استقام قوله انت طالق فقط طاق الاولى خاصة لانه لا يصح رفع الطلاق بعد وقوعه ولا تطلق الثانية لانه جعل طلاقها على خيار وهو لا يختاره ايها طلقت الاولى (و لو قال) لزوجة انت طالق ولاخرى (لا انت طلقت الاولى) فقط اللغمية لانه في الطلاق عن الثانية الان يريد بقوله لا نفية عن الاولى ثم يلفت الثانية فيقول انت اى التي تطلق فيطلقان والى هذا اشار بقوله (الان يريد) الزوج بلا (الاضراب) عن طلاق الاولى واثنائه الثانية وصلة يريد محذوفه يحتمل بلا او باو فيطلقان والاضراب باواش هـ ومنه بلا فهو راجع له ماى قوله او انت ولا انت اى ان تخيره في قوله انت طالق او انت محله الان يريد باو الاضراب فتطلقان معا ويحل كونه لاشئ عليه في الثانية في قوله لا انت الان يريد الاضراب فتطلقان معا (وان) طلق زوجته و (شك) الزوج في جواب (اطلق) الهمز للاستفهام اى هل طلق زوجته طلقة واحدة او اثنتين او ثلاثا لم يحل) الزوجة المشكوك في عدد طلاقها للزوج الشاك (الابعد زوج) غيره بشرطه لاحتمال كون طلاقها ثلاثا (وصدق) بضم فسكونه ثلثاى الزوج الشاك في عدد الطلاق (ان ذكر) اى تذكرانه كان طلاقها واحدة او اثنتين (في العدة) انه رجعتا فيها بلا عقد وبعدة بلايين فليس كون التذكر في العدة شرطا في التصديق وان اومه ظاهرا المصنف فقد زاد في المدونة وان ذكر ذلك بعد العدة كان خاطئا او يصدق في ذلك (ثم ان تزوجها) اى الزوج الشاك في عدد الطلاق الزوجة التي شك في عدد طلاقها بعد زوج (وطاقتها) طلقة او اثنتين (فكذلك) اى فكذلك تزوجها بعد هذا الطلاق فكذلك تزوجها بعد الطلاق المشكوك في توقف حله على تزوجها بغيره قبله لاحتمال كون المشكوك فيه اثنتين وهذه الثالثة وان طلقها اثنتين فلا احتمال كونه واحدة ثم ان تزوجها بعد زوج وطلقها فلا احتمال لا بعد زوج لاحتمال كونه واحدة ثم ان تزوجها بعد زوج وطلقها فلا احتمال لا بعد زوج لاحتمال كونه ثلاثا وهكذا دائما في المدونة ولو بعد مائة زوج وقال عياض ولو بعد الف زوج (الا ان بيت) بفتح فضم مثله لا الزوج الشاك طلاقها حقيقة بان يطلقها ثلاثا او حجابان

(قوله فليس كون التذكر الخ) تفريع على وبعدة (قوله وان اومه) اى كونه فيها شرطا فيه الخ حال (قوله ذلك) اى كونه ليس ثلاثا (قوله في ذلك) اى تذكره (قوله في توقف حله) اى تزوجها بصله كاف التشبيه (قوله لاحتمال كون المشكوك فيه الخ) عليه لتوقف حله على تزوجها الخ (قوله كونه) اى المشكوك فيه

(قوله ولو في صورة واحدة) أي من صور عدد الطلاق المشكوك فيه (قوله حرمت) أي الزوجة على الزوج الشاك في عدد الطلاق قبل زواج آخر (قوله وأمره بفراقها دون قضاء) عطف على حرمت الخ (قوله قولها) أي المدونة راجع لحرمتها الأبعد زوج (قوله ونقل اللغوي الخ) راجع لأمره بفراقها الخ (قوله وعلى الأول) أي حرمتها قبل زوج (قوله بعد نكاحها) صلة طلقها (قوله بعد زوج) صلة نكاح (قوله ما لم يبت طلاقها الخ) قيد في لزوم الثلاث (قوله أو ما لم يتزوجها بعد ثلاثة أزواج) عطف على ما لم يبت الخ (قوله ثالثها) أي الأقوال (قوله لها) أي المدونة راجع للأول (قوله ولو رابطة الصلة على الخ) راجع للثاني (قوله مع نقله) أي الصقلي (قوله وأصبح وابن وهب) راجع للثالث (قوله وتوجيهه) أي الصقلي (قوله عنده) أي الصقلي (قوله الأخير) ٢٧٧ أي قول أصبح وابن وهب ما لم يطلقها ثلاثا ولو لم تمر فترات

(قوله وما قبله) أي رواية الصقلي ونقله عن أشهب ما لم يتزوجها بعد ثلاثة أزواج (قوله أمر) بضم فكسر (قوله بعده) أي زوج غيره (قوله لا بد أن تدخل) بيان للمحذوف عليه (قوله منهما) أي الخالفين (قوله وإن أكره) بضم الهاء وكسر الراء (قوله فلا يحنثان الخ) عب ومحل حنثه أي الأول أن لم يكرهه أي الثاني شخص على الدخول والام يحنث واحد منهما لوجود الدخول فيبر الصانع ولوجود أكره الآخر في صيغة بر انتهى وانظر مع ما تقدم في شرح قوله أن لم يكره ببر ونصه كلام المصنف في الأكره على نقيض المحلوف عليه

ولو في صورة واحدة حرمت الطرطوني أن شك في عدد طلاقه لزمه أكثره ولو يقن واحدة وشك في الثانية فلا لزمه الا واحدة ابن عرفة لأن الأول شك في عدد ما وقع والثاني شك في الوقوع ٨١ كلام ابن غازي ونص ابن عرفة ومن شك هل طلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا في حرمتها الأبعد زوج وأمره بفراقها دون قضاء قولها ونقل اللغوي رواية ابن حبيب وعلى الأول أن طلقها طلاقا بعد نكاحها بعد زوج ففي لزوم الثلاث ولو نكحها كذلك بعد مائة زوج ما لم يبت طلاقها ثلاثا دفعة أو ما لم يتزوجها بعد ثلاثة أزواج ثالثها ما لم يطلقها ثلاثا ولو لم تمر فترات لها رواية الصقلي مع نقله عن أشهب وأصبح وابن وهب وتوجيهه الأقوال الثلاثة دليل مغايرتها عنده والحق لا تغاير بين الأخير وما قبله ثم قال ابن عرفة اللغوي أن شك هل طلق واحدة أو ثلاثا أمران لا يقربهما حتى تستخرج زوجا غيره فان تزوجها بعده ثم طلقها انقضت فالاتقاء الشك في الثلاث فان طلقها ثانية فلا تحل له الأبعد زوج لتقرر الشك في الثلاث وان شك في واحدة واثنتين فله وجعتهما فان ارتجعها ثم طلقها جاء الشك في الثلاث فلت صور الشك في العدد أربع إلى آخر ما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم (وان حلف) شخص (صانع طعام) مثلا (على) شخص معين (غيره) أي الخالف (لا بد) بضم الموحدة وفتح الدال المهملة مشددة (أن تدخل) الدار مثلا لكل الطعام (لخاف) الشخص (الآخر) المحلوف على دخوله (لادخلته) لها وأمنع كل منهما من الحنث (حنث) بضم الحاء المهملة وكسر النون مشددة أي جبر الشخص (الأول) أي صانع الطعام على الحنث في عيونه لملقه على ما لا يملكه فان رضى الثاني بحنث نفسه ودخل الدار مثلا فلا يحنث الأول أبوه في عيونه بحصول المحلوف عليه وان أكره الثاني على الدخول فلا يحنثان الأول لوجود الفعل والثاني لأكرهه في عين البر (وان) علق الطلاق على أمرين مكررا أداة الشرط بأن (قال إن كلمت) بكسر التاء مخاطبة أزوجه والمفعول محذوف أي زيدا مثلا (ان دخلت) بكسر التاء أيضا أي دار زيد مثلا (لم تطلق) الزوجة (الان) مجموع (هما) أي الكلام والدخول سواء فعلتم ما على الترتيب أو على عكسه غ هذا تعليق تعليق ابن عرفة وتعليق التعليق التعليق على مجموع أمرين كأن دخلت هذه الدار فانت طالق ان كانت لا يحنث إلا بدخولها أو كونه لا يحنث إلا بالتصنيف بالأقل اعتبارا بالتعليقين وعلى هذا الأصل اختلاف

وأما الأكره على فعل المحلوف عليه فلا يبر به الخالف إلا أن كان نوى فعله ولو مكرها فيصدق في الفتوى فقط وكذا الخالف على فعل غيره كما يقومون زيدوا كرهه الخالف على القيام فلا يبر إلا أن ينوى له وجود من منه القيام طاعة أو مكرها فيصدق في الفتوى فقط ٨١ فان هذا صريح في عدم بر الخالف إذا أكره المحلوف عليه (قوله مكررا) بكسر الراء الأولى حال من فاعل علق (قوله تعليق تعليق) بإضافة الأول للثاني أي تعليق الطلاق مثلا على شيء وتعليق مجموعهما على شيء آخر (قوله لا بد دخولها) أي الدار المعينة (قوله وكونها) أي الدار (قوله بالأقل) أي البعض (قوله اعتبارا) بالتعليقين على التوقف الحنث على الأمرين

(قوله في الايثام) اي المدونة (قوله الحلف على التعليق) كانت طالق ان دخلت هذه الدار والله او الله ان دخلت هذه الدار فانت طالق (قوله حلفا) خبر كون (قوله عليه) اي التعليق (قوله فيخير) أي الزوج (قوله ان وقع المعلق عليه) بان دخلت الدار في المثال (قوله بين حنث اليمين) اي حنثه فيها فيكفروا يلزمه الطلاق (قوله وحنث التعليق) اي حنثه فيه يلزم الطلاق ويكون بارا في عينته فلا كفارة عليه (قوله او تأ كيد التعليق) عطف على حلفا عليه (قوله بالمعلق عليه) اي وقوعه (قوله حنث التعليق) اي الطلاق الذي علقه بلا تخيير فلا كفارة عليه لبره في عينته (قوله قولاً) منقضى قول بلا نون لاضافته (قوله اكثر المتأخرين) راجع لحلفا عليه (قوله واقلمهم) راجع لتأ كيد الله (قوله الايمان) بفتح الهمزة (قوله ثم بارها) اي خالع زوجته (قوله دحون) بفتح الدال وضم الحاء المهملين مثقلا (قوله تخير) بفتح التاء مثقلا مهملا الحاء (قوله بر) اي في الايمان التي حلف بها (قوله انت طالق ان لم اطلقك) أي ثم طلقها (قوله الاصبع) بفتح الواو وحده واجهام الغين (قوله الخشفي) بضم الخاء وفتح الشين المهملين وكسر النون (قوله ولزمه الحنث) أي في الايمان (قوله فان نواه) أي لا كنت لي بزوجة ابدا ٢٧٨ (قوله بطلاق الثلاث) اضافته لليمان اي بجبرددخوله (قوله وان المباراة

لا تنفعه) اي لو وقعها بعد حنثه بالطلاق الثلاث فسلم تصادف محلا (قوله ولا يجوز له ان يتزوجها بعد زوج) اي لجل نفي كونها زوجة على التامد لعموم الفعل المنفي كالتكررة (قوله مبسر) بضم الميم وفتح المثناة تحت وكسر السين المهملة (قوله وكتب) بضم فس كسر (قوله فافتي) اي ابن ابي زيد (قوله فيها) اي النازلة (قوله بقتيا القاضي) اي بره في الايمان بمباراتها وله ان يتزوجها ولا يحنث (قوله لغو) بسكون الغين

مذ كور في الايثام وفي كون الحلف على التعليق حلفا عليه فيخير ان وقع المعلق عليه بين حنث اليمين وحنث التعليق أو تأ كيدا للتعليق فيتجنز بالمعلق عليه حنث التعليق قولاً أكثر المتأخرين واقلمهم لابن سهل عن ابن زرب من قال لزوجه الايمان لازمة له ان دخلت دار فلان ان كنت لي زوجة فدخلها ثم بارها فقال ابن دحون تخير فيها أهل بلدنا فقال القاضي قد بر بمباراتها وله ان يتزوجها ولا يحنث عليه كمن قال لزوجه أنه طالق ان لم اطلقك فقال له أبو الاصبع الخشفي وغيره ليست مثلها لأنه قال لا كنت لي زوجة فيما بارها صارت له زوجة ولزمه الحنث فقال القاضي هي عندي مثلها الا ان ينوي لا كنت لي بزوجة ابدا فان نواه لزمه الحنث متى تزوجها وقال بعض أهل المجلس افقي فيها بعض فقهاء بلدنا بطلاق الثلاث وان المباراة لا تنفعه ولا يجوز له ان يتزوجها بعد زوج وقال ابن مبسر نزلت بقربة وكتب به الى ابن ابي زيد فقيه القير وان فافتي فيها بقتيا القاضي قلت جواب القاضي عن ايراد أبي الاصبع الخشفي في لغو لانه تكرير لعين دعواه اولا ولو قال لان الفعل في سياق النفي لا يقع جوابا بالكان جوابا وهو مذهب الغزالي وقول الخشفي على تعيينه وهو اختيار ابن التماسي وهو مقتضى مسائل المذهب في الايمان المبني ذكر ابن هشام النحوي في حواشي الاقنية ان الفراء سأل الفقههاء عن هذه المسئلة فاختلفوا فقال بعضهم لا تطلق الا بمجموعهما مرتين كترتيبهما في الذكرو قيل

المجعة (قوله اولاً) بشد الواو (قوله ولو قال) اي القاضي (قوله وهو) اي عدم وقوع بشرط الفعل في سياق النفي جوابا (قوله على تعيينه) أي الفعل المنفي للجواب ان وقع بعد الشرط (قوله وهو) اي تعيينه حيثئذ ابن عرفة فان قلت فتوى الشيخ بان المباراة كافية ولا يلزمه خلاف متقدم فتواء في ان فعلات كذا فليست لي بامرأة انما ثلاث قلت الفرق ان قوله ان كنت لي بزوجة حلف على تحصيله مسمى عدم الزوجية وهو قادر على تحصيله بالمباراة وقوله ان فعلت كذا فليست لي بامرأة التزام لحصول مسمى است لي بامرأة وحصوله بنفس وجود المعلق عليه فوجب اليينونة حينئذ ولا ينفوت فيمن لم يتخالف الا بالثلاث على المشهور والفرق بينهم كما كالفارق بين ان فعلت كذا فانت طالق طائفة بائمة وبين انت طالق ثلاثا ان لم اطلقك طائفة بائمة لا تقر وينونة الاولى الا بالثلاث ويكفي في يينونة الثانية المباراة وفي نوازل ابن الحاج من قال لزوجه والله الذي لا اله الا هو ان شاررت احي وخرجت من الدار ان خرجت الا كخروجها فشاررتهم او خرجت الام فلا يلزمه الا كفارة يمين بهذا افقي اصحابنا وخالقهم الفقيه القاضي ابو عبد الله بن جعدين ورأى انها طالق ثلاثا وقضى به على الخالف (قوله هذه المسئلة) أي تعليق التعليق كان كملت ان دخلت فانت طالق

(قوله الترتيب) اى فى الذكر (قوله مطلقا) اى عن الترتيب او عكسه (قوله الثانى) اى حثه به اماما بشرط
عكس الترتيب (قوله الدلالة على الجواب) اى الاول وجوابه دليل جواب الثانى (قوله لان المتقدم نفسه هو الجواب) اى
لان جواب الشرط لا يتقدم عليه عند البصريين (قوله خلاصا) بكسر الخاء المهملة واللام مقلدا (قوله فساله) اى ابن
خلصا كان ابن الحاجب (قوله عنها) اى ان قلت ان دخلت فانت طالق (قوله فاجابه) اى ابن الحاجب ابن خلصا كان (قوله ثم
كتب) اى ابن الحاجب (قوله اليه) اى ابن خلصا كان (قوله انه) اى الثانى (قوله فيها) اى المسئلة (قوله الاثنى واحد) اى
وهو فانت طالق (قوله ووجوب الفاء) عطف على لزوم (قوله ٢٧٩ الرابطة) اى داخله على الشرط الثانى

(قوله ولا فاء) اى داخله
على الثانى حال (قوله فتعني
انه) اى الاثنى الواحد
(قوله وهو) اى الاول
(قوله عكس ترتيب الذكر)
اى فى الفعل للبر (قوله
مذهب مالك رضى الله تعالى
عنه) اى الحنث به اماما
مطلقا (قوله وضعف) بضم
فكسر مثقلا اى التوجيه
بمحذف الواو (قوله
باختصاصه) اى حذف
الواو صلة ضعف (قوله
بالضرورة) اى الشعر
(قوله الخذاق) بضم الخاء
المهملة واجماع الذا اى
الاذ كياه (قوله عكس
الترتيب) اى اشتراطه
(قوله ابقى) بضم الهمزة
وكسر القاف (قوله اول)
بضم الهمزة وكسر الواو
(قوله وبمحذف) بضم فكسر
(قوله فيه) اى تأويل
الاول بالثبوت (قوله انه)

بشرط عكس الترتيب وقيل نطاقهم اماما مطلقا وقيل بوقوع اى شرط كان واختار الفراء الثانى
ووجهه ان فانت طالق جواب فى المعنى الاول فيكون فى النية الى جانبه ويكون ذلك المجموع
جواب الثانى فيكون فى النية بعده ويعنى بذلك الدلالة على الجواب كما فى أنت ظالم ان فعلت
لان المتقدم نفسه هو الجواب واقتصر فى المعنى وابن مالك فى التسهيل على رأى الفراء
واختاره ابن الحاجب أيضا الامام بنى دخل ابن الحاجب على القاضي بن خلصا كان لادامتهادة
فسالته عنها فاجابه بجواب مختصر ثم كتب اليه جوابا بحسنا حاملا انه وجد فيها شرطان وليس
فيها ما يصلح للجواب الاثنى واحد فلا يخفى اما ان يجعل جوابا بالهمامع ولا سبيل اليه للزوم
اجتماع عامين على معمول واحد واما ان لا يجعل جوابا لواحد منهم ولا سبيل اليه للزوم الاتيان
بمالمدخل له فى الكلام وترك ماله مدخل فيه واما ان يجعل جوابا للثانى فقط ولا سبيل اليه
للزوم كونه مع جوابه جواب الاول ووجوب الفاء الرابطة ولا فاء فتعني انه جواب الاول
وهو وجوابه دليل جواب الثانى الدما مبنى وهذا وجه مذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه
فى اشتراط عكس ترتيب الذكر ووجه مذهب مالك رضى الله تعالى عنه بمحذف واو
العطف كقوله

كيف اصبحت كيف امسيت مما * يغرس الودق فواد اليبب

وضعف باختصاصه بالضرورة وذكر بعض الخذاق ان توجيه ابن الحاجب والتسهيل والمغنى
لوجه مذهب مالك رضى الله تعالى عنه ايضا ولا يقتضى عكس الترتيب كما قال الشافعى رضى
الله تعالى عنه الاول ابقى الشرطان على الاستقبال فان اول الاول بمعنى الثبوت شمل الاستقبال
وغيره وصار معنى المثال ان دخلت الدار فان ثبت كلامك فانت طالق وهذا شامل لوقوع
الكلام قبل الدخول وبعده وبمحذف فيه باقتضائه الحنث بكلامها قبل التعليق وليس كذلك
الظاهر انه لا حاجة لتأويل الاول بالثبوت وان مذهب الشافعى على استقبال الفعل الاول
باعتبار زمن الثانى لتوقفه عليه ومذهبنا على استقبال كل من الفعلين باعتبار زمن التكلم
وهو الظاهر لان المتوقف على الثانى انما هو لزوم حكم التعليق لا المعلق عليه وظهوره ان توجيه
ابن الحاجب يصلح لكل من المذهبين والله اعلم ولا معارضة بين ما هنا وما تقدم من الحنث

اى الثانى (قوله استقبال الفعل الاول) اى الكلام فى المثال (قوله زمن الثانى) اى الدخول فى المثال (قوله لتوقفه) اى الاول
(قوله عليه) اى الثانى (قوله للفعلين) اى الاول والثانى (قوله باعتبار زمن التكلم) والمعنى ان تكلمى ان تدخل فى
المستقبل تطلق وهذا يشمل فعلا ماعلى الترتيب وعلى عكسه (قوله وهو) اى كون استقبالهما باعتبار زمن التعليق (قوله
حكم التعليق) اى الطلاق (قوله لا المعلق عليه) اى الفعل الاول فى الترتيب الذى كرى كالسكلام فى المثال (قوله وظهوره) اى
كون مذهب الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه على استقبال الفعل الاول باعتبار زمن الثانى ومذهب الامام مالك على
استقبال الفعلين باعتبار زمن التعليق (قوله ما هنا) اى توقف الحنث على الاخير من معا (قوله من الحنث بالبعض) بيان لما تقدم

(قوله لان ما تقدم الخ) علم لا تعارض الخ (قوله وحكم عليه الخ) اي بعد الا عذار اليه في الشاهدين ويجزى عن ودشهادتهما بالوجه الشرعي (قوله اللقطين) ٢٨٠ اي حرام وبينة (قوله في المعنى) اي التطبيق بالثلاث (قوله والحكم)

بالبعض الذي قال فيه ابن رشد في البيان لم يختلف قول مالك رضي الله تعالى عنه ولا قول احد من اصحابه فيما علمت أن من حلف ان لا يفعل فعلين ففعل احدهما او لا يفعل فعلا ففعل بعضه انه حانت من اجل ان ما فعله من ذلك قد حلف أن لا يفعله اذ هو بعض المحلوف عليه اه لان ما تقدم فيه تعليق واحد وما هنا فيه تعليق التعليق ومعلوم ان المعلق لا يوجد الا بعد وجود المعلق عليه وذلك يستلزم هنا توقف الطلاق على مجموعهما كما هو ظاهر افاده البنائي (وان شهد شاهد عدل على زوج انه طلق زوجته) (ب) لفظ (حرام و) شهد شاهد (آخر) عدل انه طلقها (ب) لفظ (بنة) لفتت الشهادة وحكم عليه بالطلاق الثلاث لاتفاق اللقطين في المعنى والحكم (او) شهد شاهد (بنة) لفتت (ب) لفظ (على دخول دار) مثلا وصلة تعليق (في رمضان و) شهد شاهد آخر بتعليقه في (ذى الحجة) وشهداها او غيرهما بدخولها بعد ذى الحجة او اقرب له لفتت ولزمه معلقه (او) علق طلاقها على دخول دار معينة وشهداها وشهداها بعد ذى الحجة او اقرب له بدخولها) اي الدار التي علق طلاق زوجته على دخولها (فيهما) اي رمضان وذى الحجة اي شهد عليه احدهما بدخولها في رمضان والاخر بدخولها في ذى الحجة والتعليق ثابت باقراره او بينة فتعلق ويلزمه الطلاق (أو) حلف بطلاق زوجته لا يكلم زيدا وشهد عليه عدل (بكلامه) اي الحلف المحلوف عليه (في السوق و) عدل آخر بكلامه في (المسجد) فتعلق ويلزمه الطلاق (او) شهد عليه عدل (بانه) اي الزوج (طالق) زوجته (يوما بمصر) القاهرة في رمضان (و) شهد عليه عدل آخر انه طلقها (يوما بمكة) المشرفة في ذى الحجة (لفتت) بضم اللام وكسر القاء مشددة جواب المسائل الخمس فلقد احسن في ترتيب امثلة القولين والفعلين المتفقين في المعنى وشرطه في الاخيرة فصل الفعلين برز من يمكن الوصول فيه من احد المكانين لا آخر ولا تنقض في نفسه العدة والابطال شهادة الثاني ابن رشد لتفريق الشهادة على اربعة اوجه الاول تعلق فيه باتفاق وهو اذا اختلف اللفظ واتفق المعنى وما يوجب الحكم مثل ان يشهد عليه احدهما بالثلاث والاخر بالبيعة او البرية او الخلية والثاني لاتفاق فيه باتفاق وهو اذا اختلف اللفظ والمعنى وما يوجب الحكم مثل ان يشهدا احدهما بالثلاث والاخر انه حلف ان يدخل الدار فامر أنه طالق الثالث اختلف في تلبيةها فيه والمشهور التام فيق وهو ما اذا اتفق اللفظ والمعنى وما يوجب الحكم واختلفت الأزمنة والامكنة كحصر ومكة ورمضان وذى الحجة والرابع اختلف في تلبيةها فيه والمشهور عدمه وهو ان يختلف المعنى واللفظ ويتفق ما يوجب الحكم مثل ان يشهدا احدهما أنه حلف لا يدخل الدار وانه دخل ويشهد الاخر انه حلف لا يكلم زيدا وانه كلفه ابن عرفة وفيه ابن شهاب ان شهدا ثلاثة مفرقون احدهم بطلقة وآخر باثنتين وآخر بثلاث لزمه طلاقان اللغوي هذا يصح في بعض وجوه المسئلة ان علمت التواريخ فكان الثاني في ثاني يوم الاول والثالث في ثالثهما لزم طلاقان واحدة بضم الاولى للثانية في واحدة وثانية بضم باقية شهادة الثاني لشهادة الثالث في واحدة ثم قال ويختلف ان عدمت التواريخ هل يلزمه ثلاث أو طلاقان لان الزائد عليهما من الطلاق بالثلاث

اي لزوم الثلاث (قوله هما) وكيد لالاف شهدا البصيح العطف عليه (قوله بدخولها) اي الدار (قوله او اقر) اي الزوج (قوله به) اي دخولها (قوله ولزمه) اي الزوج (قوله معلقه) اي على دخولها من طلبة او اكثر (قوله بدخولها) اي الدار المحلوف على عدم دخولها تنازع فيه شهد وشهد (قوله باقراره) اي الزوج (قوله فتعلق) اي الشهادة (قوله وشرطه) اي التام (قوله في الاخيرة) اي طلاقها بمصر ومكة (قوله فيه) اي الزمن الفاصل (قوله والا) اي وان لم يفصل بينهما ما يمكن فيه الوصول من احدهما لا الآخر انقضت العدة فيه (قوله بطات شهادة الثاني) اي ويحلف (لشهادة الاول) (قوله وفيها) اي المدونة (قوله لابن شهاب) اي محمد بن مسلم الزهري التابعي احمد شيوخ مالك رضي الله تعالى عنهما (قوله هذا) اي لزوم طلقين (قوله علمت) بضم العين (قوله الثاني) اي الطلاق الثاني (قوله والثالث) اي الطلاق الثالث (قوله الاولى) بضم

وسئل

الهمز أي الشهادة الاولى (قوله للثانية) أي الشهادة الثانية (قوله ثم قال) أي اللغوي ويختلف بضم الياء (قوله عدمت) بضم العين (قوله ثلاث) اي احتياطا للقروج (قوله عليهما) أي الطلقتين

(قوله فيها) أى المدونة (قوله له) أى ابن رشد (قوله فاجاب) أى ابن رشد (قوله من تلقى الخ) بيان ما (قوله به) أى التلقين (قوله وهو) أى لزوم الطائفتين (قوله وروايته) أى ابن القاسم عطف على قول (قوله من تلقى الشهادة) بيان ما (قوله من يومه) أى التاريخ الذى اتفقا عليه (قوله وما فصله) بفصلاته مثقلا (قوله من كون تاريخ الخ) بيان ما (قوله الشاهد) بالواحدة والشاهد بالاثنتين (قوله ليس له وجه) خبر ما (قوله وكذا) أى تنص له فى عدم ٢٨١ الصفة (قوله قوله) أى اللغوى

(قوله برد) بضم ففتح مثقلا
خبر قول (قوله المذكورة)
أى فى قوله ولو وجب قبول
شهادة الشاهد فى تعيين
يومها لوجب قبول شهادة
ثمةا انقربه من الطلاق
(قوله منها) أى الطائفة (قوله
وهذا) أى عدم اعتبار
زمن الطائفة فى كونه قيداً
منها (قوله اذ لو اعتبر) أى
اللغوى (قوله ذلك) أى
كون زمن اللفظ قيداً منها
(قوله لا بطل) أى اللغوى
(قوله متعلق) بفتح اللام
(قوله وانما اعتبر اللغوى)
أى الزمن (قوله خبراً) بفتح
الموحدة (قوله يقصد) بضم
الياء وفتح الصاد (قوله ولا)
أى اعتبار من حيث كونه
موصلاً إلى أصل الزمة
(قوله بعضها) أى الزمة
الطلاق (قوله ست) لأنه
أما ان يكون يوم الطائفة
الاول ويليه يوم الطائفتين
فيوم الثلاث أو يلى يوم
الواحدة يوم الثلاث فيوم
الاثنين وأما ان يكون يوم
الاثنين لاول والثانى يوم

وسئل ابن رشد عن قول ابن شهاب فيه من شهد عليه شاهد ثلاث وآخر باثنين وآخر بواحدة
قبله وفى نسخة أخرى واحد بواحدة وآخر باثنين وآخر بثلاثة لزومه طائفتان فاجاب لا اثر
لاختلاف النسخ فيما يوجب الحكم من تلقى البينة على القول به والواجب على القول به لزوم
الطائفتين وهو قول ابن القاسم وروايته سواء أروا كل واحد منهما أنه أول يوم رخص اختلافوا
فى التاريخ أو اتفقوا عليه لا اثر للتاريخ فيما يجب من تلقى الشهادة اذ لو قيل بشهادة الواحد
بأنقراده فى تعيين يومها لوجب قبول شهادته وحده فى الطلاق الذى شهد به فلا يعتد بالتواريخ
أذ لا أثر لها الا ترى ان العدة فى ذلك لا تكون الا من يوم الحكم وان أرخ كل واحد منهم شهادته
ولو اجتمع شاهدان على تاريخ كانت العدة من يومه وما فقه له اللغوى من كون تاريخ الشاهد
بالثلاث متأخر عن تاريخ شهادة الشاهد من اومة مدعا عليه ما على احدهما ليس له وجه يصح
وكذا قوله يختلف ان عدمت التواريخ هل تلزم طائفتان أو ثلاث لان الزائد عليه ما من باب
الطلاق بالشك غلط ظاهر اذ لا خلاف ان الحاكم لا يحكم على المنكر بالشك انما الخلاف فى أنه
انما يحكم به اذا اقر به على نفسه قلت قول ابن رشد لو وجب قبول شهادة الشاهد فى تعيين
يومها لوجب قبول شهادته فيما انقربه من الطلاق الخ يريد بان الملازمة المذكورة تقتل على
عدم اعتبار زمن الطائفة فى كونه قيداً منها وهذا لا يخالف فيه اللغوى اذ لو اعتبر ذلك لا بطل
الضم معاً لاختلاف متعلقى الشهادتين كشهادة احدهما بشئ معين وآخر مثله وانما اعتبر
اللغوى من حيث كونه موصلاً الى كون واحد الطائفتين مخبراً به عن طلاق آخر اخباراً بقصد به
كمال الطلاق بشهادة رجلين ولذا الزمة فى الثلاث التى أولها الشاهد بواحدة وآخرها الشاهد
بالثلاث طائفتين وفى عكسه ثلاثا وهو فقه حسن وصورة تقديم بعضهما على بعض ضابطها
على ما أخذ اللغوى وهو كون الطلاق مخبراً به كما مر انه كلما تأخرت بينة الثلاث فطائفتان والا
فثلاث وشبهه فى التلقين فقال (كشاهد) عدل على الزوج (ب) طائفة (واحدة) شاهد (آخر)
عدل عليه (بازيد) من طائفة فتلق فى الواحدة اتفق عليها الشاهدان فتلزم الزوج (و) ادع
الزوج (على) أنى الطلاق (الزائد) على الواحدة باسم الله تعالى أبو الحسن صورة يمينه بالله الذى
لا اله الا هو ما طلقت البينة فتتقدمه يمينه فى سقوط اثنتين وتلزمه الواحدة أى يحلف ما طلق واحدة
ولا اكثر لا سقاط الزائد على الواحدة اللازمة بشهادته ما فقهى للتعديل فان حلف ساقط منه
الزائد (والا) أى وان لم يحلف وكل (سبحن) بضم فكسر أى حبس الزوج واسهر من جونا
(حتى) أى الى ان (يحلف) اقدرته على اليمين رجع الى هذا الامام مالا رضى الله تعالى عنه عن
قوله فان كل طائفة عليه اربعة فى ابالاب فان طال زمن حبسه وهو مصر على عدم ايقاف

٢٦ من فى الثلاث والثالث يوم الواحدة والثانى يوم الواحدة والثالث يوم الثلاث وان يكون الاول يوم للثلاث والثانى
للاثنين والثالث للواحدة والثانى للواحدة والثالث للاثنين (قوله ضابطها) أى أحكام الله وراست (قوله ما أخذ)
وسكون الهمز وفتح الحاء المبهمة (قوله وهو) أى ما أخذ اللغوى (قوله انه) أى انشأ الخ خبر ضابطه قوله (والا) أى وان تم تأخر بينة
الثلاث (قوله فتلق) أى الشهادة (قوله فتلزم) أى الواحدة (قوله البينة) أى أصلاً لا واحدة ولا أكثر منها لانه انكر الطلاق بالكتابة

(قوله اطلق وترك ووكل) بضم اولها (قوله لان اتحاده) اى المجلس (قوله تكاذبهما) اى الشاهدين (قوله ويحلف) اى الزوج (قوله على كذبهما) اى الشاهدين (قوله احدهما) اى الفعلين (قوله والا) اى وان استلزم احدهما الاخر (قوله لافقت) بضم فكسر مثقلا اى شهادتهما (قوله مختلفي) بفتح الفاء مفتي مختلف بلا نون لاضافته (قوله متحدى) بفتح الدال مفتي متحد كذلك (قوله ولو تذكراها) اى الشاهدان الزوجه المعينة المطلقة (قوله وهما) اى الشاهدان الخ حال (قوله مبرزان) بضم ففتح فكسر مثقلا اى زائدان فى العدالة على اقرارهما (قوله ومقتضى) بفتح الصاد (قوله قبولهما) اى المبرزين (قوله وهو) اى قبولهما (قوله دين) بضم فكسر مثقلا (قوله تخرج) بفتح التاء مثقلا (قوله يسجن) اى احق يحلف اى لقدرته ٢٨٢ عليه بالامسقة هذه رواية (قوله او يطلقن) بفتح الطاء واللام مثقلا اى

اطلاق وترك ووكل لدينه ولا يلزمه غير الواحدة ابواسحق لم يذكر خلافا فى لزوم الواحدة ان اتحد المجلس القزاقى فيه نظر لان اتحاده يلزم تكاذبهما لان احدهما قال لافقت بواحدة وقال الاخر باكثر (لا) تلقى شهادة شاهدين عدلين على الزوج (بفتح غين) مختلفي الجنس كشهادة احدهما انه حلف بطلاق زوجته لا يدخل الدار وانه دخلها والاخر انه لا يركب الدابة وانه ركبها قاله قت وتبعه بعضهم فان قلت الشهادة من كل منهما بفعل وقول قلت اعتبر الفعل لانه المقصود ويحلف على كذبهما فى القضاء والقوى فان نكل حبس وان طال دين ومحل قوله لا يقع ما لم يستلزم احدهما الاخر والافقت كشهادة احدهما بربح خمر والاخر يشربها فيحسد وقوى مختلفي الجنس تحوز عن متحدى الجنس فتلقى كما هو فى قوله او يدخلها فيهما (او) اى ولا تلقى شهادة (بفعل) شهادة (قول) ولا يعين عليه قاله ابو الحسن عن ابن المواز (كواحد) شهد (بفعل) اى الطلاق (بالدخول) لدار زيد مثلا (واخر) شهد (بالدخول) لها فلا تلقى (وان شهدا) اى العدلان على الزوج (بطلاق) زوجة (واحدة) معينة من زوجاته وانكره الزوج (ونسبها) اى الشاهدان الزوجه المعينة (لم تقبل) بضم فسكون ففتح ثم ادتهما ما اعدم ضبطهما وظاهره كالمدينة ولو تذكراهما مبرزان ومقتضى ما يأتى فى الشهادات قبولهما وهو الذى ينبغى (وحلف) الزوج (ما طلق واحدة) من زوجاته فان نكل حبس وان طال دين ابواسحق لو نكل فتخرج على روتين ثالث رضى الله تعالى عنه هل يسجن ابا حنيفة او يطلقن كاهن اللخمى وأرى ان يحال بينه وبينه ويسجن حتى يقر بالمطلقة لان البيئة قطعت بان واحدة عليه حرام ابن عرفة مقتضى مشهور المذهب على قبول هذه البيئة طلاق جميعهن كن شهد عليه انه طلق احدى امرأته وهو ينكر تقدم انه كن لانيته فان صدق الشهود وادعى النسيان طلقن كلهن وان عين واحدة صدق (وان شهد ثلاثة) على زوج كل شاهد (دعيت) اى تجيز طلقة او حثت فيها وليس واحدا من الثلاثة مع الاخر حلف التكذيب كل واحد من الثلاثة ولا يلزمه شئ عند ربيعة فى غير التعليق كشهادة احدهم انه طلق واحدة وآخر كذلك وآخر كذلك ولم يسمع اثنان منهم طلاقها فى آن واحد

زوجات المشهود عليه كاهن هذه الرواية الثانية (قوله بينه) اى الزوج (قوله وبينهن) اى الزوجات (قوله ويسجن) اى الزوج (قوله حتى يقر) اى الزوج (قوله ابن عرفة) اى قال مقتضى بفتح الصاد ونصه قبل هذا فلو شهد رجلان بطلاقه واحدة معينة من نسائه ثم نسبوا عينهما فى لغوها ويحلف او دون عين ثالثها ثبت فى احدهن مبهمة ثم قال قلت مقتضى مشهور المذهب (قوله طلاق جميعهن) خبر مقتضى (قوله شهد) بضم فكسر (قوله وهو ينكر) اى الطلاق (قوله تقدم انه كن لانيته) اى فى طلاق واحدة معينة بقوله احدى نسائه طالق فى طلاق جميعهن ونصه المتقدم

وفيهما من قال احدى نسائى طالق او حثت بذلك فى عين فان نوى واحدة معينة طلقت فقط وصدق فى القضا والقضاء وان لم ينوها طلقن كلهن بغير اتصاف طلاق ثم قال وفيها ان يحدف شهد عليه كان كن لانيته (قوله فان صدق) اى الزوج (قوله الشهود) اى على تطلق واحدة معينة من نسائه (قوله وادعى) اى الزوج (قوله وان عين) اى الزوج (قوله واحدة) اى من نسائه وقال انها هى المطلقة (قوله فيها) اى طلاقه (قوله وليس واحد من الثلاثة) اى الشاهدين (قوله مع الاخر) اى شاهدا معه على الطقة لى شهد بهما (قوله حلف) اى الزوج (قوله ربيعة) نأبى بجليل من شيوخ مالك رضى الله تعالى عنهم (قوله فى غير التعليق) صلة يلزم (قوله منهم) اى الشهود الثلاثة

(قوله والا) اى وان كان جمع اثنان منهم طلاقها فى وقت واحد (قوله وفى التعاليق المتنبة) عطف على فى غير التعليل (قوله وفى التعاليق المختلفة) عطف على فى غير التعليل (قوله وهو) اى لزوم الثلاث (قوله وكذا) اى لزوم الثلاث ان سئل فى الضعف (قوله وهذا) اى عدم لزوم واحدة ان حلف (قوله وتول) عطف على قول (قوله ما رجع) اى ما لا رضى الله تعالى عنه ز قوله من انه) اى الزوج الخ بيان لما (قوله وان طال) اى حسبه (قوله حمل) بسكون الميم مصدر مضاف الى متعوله بعد حذف فاعله (قوله على هذه) اى غير التعاليق (قوله لا يصح) خبر حمل (قوله لان قوله) اى المصنف (قوله لا يشمها) اى غير التعاليق (قوله انه) اى المصنف (قوله تأويل القابسى المدونة) من اضافة المصدر لفاعل (قوله وتكملة فى عمله نصب متعوله) قوله

والأزمة طلاقة واحدة دون عين وفي التعاليق المتفقة كشمادة واحدة بانه حلف لا يدخل المدار
ودخلها وآخر كذلك وفي التعاليق المختلفة كشمادة أحدهم انه حلف لا يركب الدابة وأنه ركبها
وأخر لا يلبس الثوب وأنه لبسه وآخر انه لا يدخل المدار وأنه دخلها (وان نكل) الزوج عن
الحلف التأكيد الثلاثة (في الطلاقات) (الثلاث) يلزمه عند ربيعة وهو ضعيف وكذا عدم لزوم
طلاقة مع حلفه وهذا قول ربيعة وقول مالك المرجوع عنه والمذهب ما رجع اليه من انه يلزمه
طلاقة واحدة لاجتماع اثنين عليها ويحلف على الزائد في غير التعاليق وفي التعاليق المتفقة وأما
المختلفة فيحلف ولا يلزمه شيء فان نكل حبس في ذلك كله وان طال دينه عيب البني في قول ر
في غير التعاليق الخ سهل كلام المصنف على هذه لا يصح لان قوله بين لا يشملها والصواب انه
أشار الى تأويل القابسي المدققة ونصها ربيعة من شهد عليه ثلاثة نفر كل واحد بطلاقة ليس
معه صاحبها فان يحلف فأبي فليفرق بينهم ما وتقدم من يوم نكل وقضى عليه القابسي معناه
ان كل واحد شهد عليه بين حنث فيها فلذلك اذا نكل طلق عليه بالثلاث فظاهر هذا انه يحلف
لتأكيد كل واحد قال وأما لو كان في غير عين لزمه طلاقه يرد باجتماعهم عليها ويحلف مع
الآخرى لزمه فان نكل لزمه اثنتان فعلى هذا يكون وقفاً للمذهب على أحد قولي مالك في
التطليق عليه بالنكول وذهب غيره الى ان قول ربيعة خلاف لان ظاهره انه ان حلف فلا
يلزمه شيء ومالك يلزمه واحدة لاجتماع اثنين عليها وهو قول مطرف وعبد الملك واصبغ اه
فتعبر المصنف بين دل على انه ذهب الى تأويل القابسي بالوافق وحينئذ يتعين حمل كلامه على
خصوص التعاليق المختلفة وقوله فان نكل فالثلاث هذا على قول مالك المرجوع عنه وما مر
من انه يجب فان طال دين هو المرجوع اليه وما تقرير زفوا في التأويل الثاني بحمل كلام
ربيعة على العموم بحيث يشمل الطلاقات دون تعليق والتعاليق المنفقة والمختلفة فيكون خلافاً
للإمام في التلقيق في الأولين وهذا تأويل ابن يونس لكن تعبيره بين يمه ويعين الحمل على
الأول والله سبحانه وتعالى أعلم

فيكون) أي كلام ربعة تقرير على حمله على عموم (قوله في الأولين) أي الطلقات دون تعليق والتعليقات المتفقة (قوله وهذا) أي حل كلام ربعة على العموم (قوله تعبيره) أي المصنف (قوله يمنع) أي حل كلام المصنف على الثاني (قوله وبعين) بضم ففتح فكسر مثقلا أي تعبيره يبين (قوله على الأول) أي التعليقات المختلفة وهو تأويل القابسي

• (فصل) في الاستنباط على الطلاق (قوله وهي) أي الاستنباط عليه (قوله أي جعل) أي الزوج (قوله إنشائه) أي الطلاق (قوله لها) أي الزوجة (قوله) أي الزوج (قوله منعها) أي الزوجة (قوله منع) أي إنشائها (قوله إن شاء) أي الزوج منعها منه

(قوله قبله) أي إيقاعه (قوله من عزل الموكل وكيله الخ) أي إن إقاعه التوكيل (قوله قبل نصرفه) أي الوكيل صله عزله (قوله لها) أي الزوجة (قوله بإيقاعه) ٢٨٤ أي المطلق (قوله له) أي الزوج (قوله عزها) أي الزوجة عن إيقاعه (قوله برفع ضرر

(قوله) أي الزوج (العزل) أي منعهما من إيقاعه قبله اتفاقا على قاعدة التوكيل من عزل الموكل وكيله قبل نصرفه في كل حال (الاتفاق حق) لها بإيقاعه كقوله لها إن تزوجت عليك فقد وكلتك على طلاقك أو طلاق التي اتزوجها عليك ثم تزوج عايشا فليس له عزلها بالتحلق حقها برفع ضرر الضرر عنها (لا) أن فوضه لها (تخييرا) بأن جعل لها إنشاء ثلاثا نصا وحكما بالامتنع منه فليس له منعهما منه قبل انشائه فخرج بالانشاء الأرسال وبالص على الثلاث الخ التملك وبعدم المنع التوكيل (أو) فوضه لها (تقليدا) بأن جعل لها إنشاءها بالامتنع راجحا في الثلاث يخص بغيرها بنفيه فليس له عزلها أيضا فخرج بالانشاء الأرسال وبعدم المنع التوكيل وبرجحان الثلاث التخيير الخط الفرق بين التوكيل وغيره أن الوكيل يفعل على سبيل النيابة عن موكله والمملك والتخيير يفعلان عن نفسه المملكهما ما كان الزوج عايشا والتخريف والتخيير التملك قبل عرف لا دخل للغة فيه فنزلهم في المشهورين ساكر الزوج المملك لا تخيرت مبني على عرف فينكسر الحكم بانه كاسه وقيل للغة فيه من دخل لأن التملك اعطاه ما لم يكن حاصلًا فالأصل بقاء ملك الزوج العصمة فلا يلزمه إلا ما اعترف باعطائه والتخيير لغة جعله الخيار بين شيئين للخير بالفتح مبني تخيير الزوجة أنه خيرها بين بقاء ما على عصمته وذهاها عنها وهذا إنما يكون في المدخول بها باطلاق الثلاث الذي لا يبقى للزوج عليها حكما فأداه ابن عبد السلام والموضح وقال القرافي بعد ذكر اتفاق أبي حنيفة وإنشأه واحدا رضى الله تعالى عنهم على أن التخيير كناية لا يلزم به شيء إلا بنيته لاحتماله التخيير في الطلاق وغيره وإن أراد المطلق أحقل الواحدة وغيرها والأصل بقاء العصمة مانصه والصحيح الذي ظهر أن قول الأئمة الثلاثة هو مضمون اللفظ لغة لا صريفة في ذلك وإن ما لكارضى الله تعالى عنه أنه أفتى بالثلاث على عادة كانت في زمانه أوجبته نقل اللفظ عن معناه المأخوذ إلى هذا المفهوم فصار صريحا فيه وهذا هو الذي يتجه وهو سر الفرق بين التخيير والتمليك غير أنه يلزم عليه بطلان هذا الحكم اليوم ووجوب الرجوع إلى اللغة ويكون كناية محضة كما قاله الأئمة الثلاثة لتغير العرف والقاعدة أن اللفظ متى كان الحكم فيه مبنيًا على نقل عادي بطل ذلك الحكم عند بطلان تلك القاعدة وتغير الحكم آخر أن شهدت له عادة أخرى هذا هو النقص اهـ وكتب عليه ابن الشاط ما قاله أن ما لكارضى الله تعالى عنه بنى على عرف في زمانه هو الظاهر وما قاله من لزوم تغير الحكم بتغير العرف صحيح (وحيل) بكسر الحاء المهملة وسكون المشاة تحت أي فرق (بينهما) أي الزوجين في التخيير والتمليك فلا يستتبع بها (حتى) تجيب) الزوجة بما يقتضي بقاءها على عصمة زوجها وفراقه لا في التوكيل لأن له عزلها إلا أن يتعلق حقها بالطلاق والنفقة زمن الحملولة عليها لأن الامتناع منها سار ما أحدهما ورثه الآخر (ووقفت) بضم الواو وكسر القاف الزوجة المخيرة والمملكة أن أطلق الزوج بل (وان قال) الزوج امرئ بك (إلى) تمام (سنة) مثلا وصلة وقفت (مق علم) بضم فكسر أي علم الامام أو نائبه بانه خيرها أو ملكها فبقوفا حين علمه سواء كان في قول المدة وبعده ولا يعلمها إلى تمام السنة مثلاً (فتتضي) الزوجة بإيقاع الطلاق وأرد ما جعلها (والا) أي وإن لم تنقض

الضرر عنها) أي بتطبيق من وكلها على طلاقها (قوله نصا وحكما) راجع إلى ثلاثا (قوله راجح) حال من هاء انشائه (قوله يخص) بضم ففتح (قوله بمادونها) أي الثلاث (قوله بينه) أي ما دونها (قوله الفرق) أي من حيث العزل وعدمه (قوله وغيره) أي التوكيل الشامل للتخيير والتمليك (قوله والمملك والتخيير) فتح ما قبل آخرهما (قوله والفرق) أي من حيث النص في الثلاث والرجحان فيها (قوله بانه كاسه) أي العرف (قوله فيه) أي الفرق بين التخيير والتمليك (قوله يفتي) بضم فسكون فكسر (قوله كناية) أي خفية في الطلاق (قوله لاحتماله) أي التخيير (قوله وغيره) أي الطلاق عطف عليه (قوله مانصه) مقول قال (قوله صريفة) بكسر فسكون أي شك (قوله بالثلاث) أي في التخيير (قوله اللفظ) أي التخيير (قوله هذا) أي الثلاث (قوله فسار) أي التخيير (قوله فسه) أي الثلاث (قوله غيراته) أي الذي ظهر واتجه (قوله ويكون)

أي التخيير (قوله محنة) أي خفية (قوله له) أي الحكم الآخر (قوله أن ما لكارضى الله تعالى عنه الخ) بيان بشئ لما يذهب من (قوله فرق) بضم فكسر مثلاً (قوله وإن مات أحدهما) أي زمن الحيولة (قوله ورثه الآخر) لبقاء النكاح

بشئ (اسقطه) اى ما جعله الزوج اياها (الحاكم) وان رضى الزوج ببقائه يدها الى تمام السنة
 بحق الله تعالى اذ فيه التقادى على عصمة مشكوك (وعلى) بضم فكسر (بجوابها) اى الزوجة
 (الصريح) اختيار (الطلاق) سواء كان صريحا فى الطلاق او كتابية ظاهرة فيه واما الكتابية
 الخفية فتسقط ما يدها ولو نوت بها الطلاق فى التوضيح ابن يونس لو اجابت المرأة بغير الفاظ
 الطلاق عند ما ملكها فلا يقبل منه انها رادت به الطلاق لانها مدعية لكن نقل الخط عن ابن
 رشد ان جوابه فى التليك بصيغة الظهار اذ انوت به الطلاق فهو لازم مع انه كتابية خفية و مثل
 للجواب الصريح فى الطلاق فقال (كطلاقه) اى الزوج من اضافة المصدر لقوله اى
 طليعتها الزوج بان قالت طلقته او هو طالق او طلق نفسه اى انا طالق منه (و) حمل
 بجواب الصريح فى (رده) اى ما جعله اياها وبقائه فى عصمة زوجها بقول بان قالت رددت اليك
 ما ملكني او فعل (ككعبتها) اى المملكة او الخيرة زوجها من الاستمتاع بها وان لم يستمتع بها
 حال كونها (طائفة) عالة ما جعله لها من تخيير او تليك ولو جعلت الحكم لامكرهه او جاهدتها
 جعله لها فلا يسقط خيارها ولو وطئها فان ادعى التمكن وانكرته صدق ان ثبت خلوة بها
 بامرائين وان ادعت الاكراه صدقت فى المقدمات بين وصدق فى الوطء بين قاله الخط
 (و) ك (مضى) بضم الميم وكسر الضاد المجهمة وشهد اليه اى فراغ (يوم) اى زمن يوما كان او اقل
 او اكثر ولم يحترف فيه شيئا فقد سقط ما جعله لها سواء علمت بمضيه ام لا بان اغنى عليها او جنت حتى
 فات (و) ك (ردّها) اى الزوجة من اضافة المصدر لقوله لعصمة زوجها الذى ملكها او خيرها
 ثم طلقها بخلع او ببات او برجى انقضت عدته ثم ردها لعصمة (بعد زوالها) اى الزوجة منه
 فقد سقط ما جعله لها من تخيير او تليك الا اذا كان بادة تقضى التكرار او كفى التوضيح ومنه هو
 مد ينونتم انه ان طلقها اطلاقا رجعا وراجعها فى عدته فلا يسقط ما جعله لها (وهل نقل
 فاشم) اى متاعها وجهها كاه او بعضه (ونحوه) اى النقل فهو بالرفع عطف على نقل
 كعظيمة وجهها من زوجها (طلاق) ثلاث فى التخيير وواحدة فى التليك وعلى هذا اقتصر ابن
 شاس (أولا) اى اوليس طلاقا فى الجواب (تردد) لامتأخر من فى النقل عن الامام مالا رضى الله
 تعالى عنه محله حيث لم تنوبه الطلاق ولم يجز العرف بالاطلاق به والانه وطلاقا (وقبل)
 بضم القاف وكسر الموحدة من الزوجة او غيرها المقوض له امرها (تفسير) الجواب المحتمل
 للطلاق والرد ونحو (قبات) بدون زيادة عليه (او قبلة امرى) واحد الامور اى شأنى (او قبات
 ماملكتنى) بفحركات مة لا ومله (تفسير) (رد) لما جعله اياها وبقائه فى عصمة زوجها ونظر فى
 تفسيره القبول بالرد بانه ليس موضوعا له ولا هو من مقتضياته بل رافع لمقتضاه واجيب بانه لا كان
 الرد من آثار قبول النظر فى الامر صرح تفسيره به على سبيل الجواز لاقلة السيسة قاله ابن عبد
 السلام وتبعه الموضع (او) ب (طلاق او) ب (بقاء) على ما جعله لها حتى تنظر فى امرها ما هو
 الاحسن لها ويقبل تفسيره اختارت او اختارت امرى او شئت او اردت ايضا (وناكر) الزوج
 زوجة (مخيرة) بضم الميم وفتح الخاء المجهمة والمنانة تحت مثقلة (لم تدخل) الزوجة بزوجها انما
 فى منكرتها فان كان دخل بها فليس له منكرتها (و) ناكر زوجة (مملكة) بضم ففتح مثقلا
 حال كونها (مطلقا) عن تقييدها بكونها مدخولا بها (ان زادت) اى الخيرة والمملكة فى الطلاق

(قوله وان رضى الزوج الخ)
 مبالغة فى اسقاطه الحاكم
 (قوله لحق الله تعالى) علة
 لاسقاطه (قوله اذ فيه) اى
 امهالها وابقائه يدها
 (قوله فتسقط) بضم التاء
 (قوله بها) اى الكتابية الخفية
 (قوله زوجها) معقول
 تمكين مضاعفا لقوله
 من تخيير الخ بيان لما
 (قوله فى المقدمات) خبر
 مقدم (قوله بين) اى هذا
 اللفظ مبتدأ (قوله بان
 اغنى عليه الخ) تصوير
 لأم (قوله جنت) بضم
 الجيم وشهد النون (قوله
 حتى فات) اى زمن تخييرها
 تنازع فيه اغنى وجن (قوله
 ملكها) بشد اللام (قوله
 الا اذا كان) اى التخيير او
 التليك (قوله وعلى هذا)
 اى كونه طلاقا صله
 اقتصر (قوله محله) اى
 التردد (قوله به) اى النقل
 (قوله وان) اى وان نوت
 الطلاق بالنقل او جرى به
 العرف (قوله ونظر) بضم
 فكسر مثقلا (قوله بانه)
 اى القبول صله نظر (قوله
 له) اى الرد (قوله ولا هو)
 اى القبول (قوله مقتضياته)
 بكسر الضاد اى الرد (قوله
 بانه) اى الشان (قوله تفسيره
 اى القبول (قوله به) اى الرد

(قوله هذا) أي ان زادنا على الواحدة (قوله موضوع المناكحة) أي لا شرط فيها كما يتبادر من عبارة المصنف (قوله أي رد الزوج ما زاد على الواحدة) تفسيرنا كراخ (قوله لعدم ارادته) أي ما زاد على الواحدة (قوله ومفهومه) أي ان زادنا على الواحدة (قوله انه) أي الزوج (قوله انه) أي الشان (قوله وهو) أي عدم بطلان

تخصيرها (قوله وهو) أي
البيوتنة وذكركه لتذكير خبره
(قوله بدليل الخ) صلة
موضوع وإضافته للبيان
(قوله تصديره) أي المصنف
من إضافة المصدر لفاعله
وتكميل عمله بنصب مفعوله
(قوله الشروط الخمسة) أي
نية الواحدة والمبادرة
والحلف ولم يكرر أمرها
بيدها ولم يشترط في العقد
(قوله فلولم يشترطها به) مفهوم
ان نواها (قوله والا) أي
وان لم يبادر لها مفهوم بادر
(قوله به) أي التخصير أو
التكليف (قوله فان نكل الخ)
مفهوم حلف (قوله فان
كره الخ) مفهوم ولم يكرر
أمرها بيدها (قوله قولها)
مفعول نسق المضاف لفاعله
(قوله بالفصل) صلة تكرير
(قوله بعده) أي طلقت
نفسى (قوله الاولى) بضم
الهمز أي أولى الطلقات (قوله
ان كرهته) أي طلقت نفسى
(قوله به) أي الاولى (قوله
ما بعده) أي الاولى (قوله
فالمصدر) أي نسق تفريع
على الحسل المتقدم (قوله
المؤكد) بفتح الكاف (قوله

الذى وقعته) (على) الطلقة (الواحدة) هذا موضوع المناكحة أي رد الزوج ما زاد على الواحدة
لعدم ارادته بتخصيرها أو تكليفها ومفهومه انه لا يكرها في الواحدة وهو ظاهر في المملكة وأما
الخيرة فعدم مناكرتها يقتضي انه لا يطل بتخصيرها ابن عبد السلام وهو اظهر لان غير المدخول
بها بمنزلة المملكة ليعينوا بالواحدة وهو المقصود بدليل تصديره الشروط الخمسة بان في قوله (ان)
كان (نواها) أي الزوج الواحدة بالتخصير أو التكليف فلولم يشترطها به بل بعده ولم يشترطها اصله
ما وقعته وأولى ان نوى الاكثر (و) ان (بادر) الزوج للمناكحة مجرد عمله بالزيادة على الواحدة
والا لزمه ما وقعته ولا يعذر بالجهل (و) ان (حلف) الزوج انه نوى به الواحدة فان نكل لزمه
ما وقعته ومحل حلفه حين المناكحة (ان) كان (دخل) الزوج بالزوجة واراد رجوعها (والا)
أي وان لم يدخل بها او دخل بها ولم يرد رجوعها الا (ن) (ف) يحلف (عند) ارادة (الارتجاع) (و) ان
(لم يكرر) الزوج عند التخصير أو التكليف قوله (أمرها) أي حكم عصمتها (بيدها) في ملكها
تتصرف فيها كيف شامت بطلاق أو باقاع فان كرره حقيقة أو حكما بان أتى بأداة تفيد التكرار
ككلما شئت فأمرتك بيدها فليس لهما مناكرتها فيما زاد على الواحدة في كل حال (الا ان نوى)
الزوج بتكرير أمرها بيدها (التاكيد) فان كان نواها به فله مناكرتها فيما زادته على الواحدة هذا
وقال الخط لا يشترط عدم تكرار أمرها بيدها فان تكراره كعدمه في الحكم فالتناسب الاتيان
به بصيغة المباعدة بان يقال وان كرر أمرها بيدها والمعنى ان نوى الواحدة عمل بيته وان كرر
أمرها بيدها مثلاً ثم قال ومن الشروط ان لا يقول كلما شئت فأمرتك بيدها والا فلا مناكحة فله
ابن الحاجب ولو أشار المصنف الى هذا المكان احسن مما ذكره اذ لا فائدة له كما علمت وشبهه في
اعتبار نية التاكيد فقال (كنسقةها) أي تكرير المملكة والخيرة غير المدخول بها قولها
طلقت نفسى مثلاً بالفصل في تعدد الطلاق بعدد الان تنوى التوكيد وأما المدخول بها فلا
يشترط **كون** تكريرها نسقا ويشترط كون ما بعد الاولى في العدة ومفهوم نسقها ان غير
المدخول بها ان كررته لا نسقا فسيلا يلزمه الا الاول لانقطاع العصمة به فلا يجزم ما بعده محلا
فالمصدر مضاف لفاعله ضمير الزوجة المؤكد بقوله (هي) أي الزوجة لدفع توهم عود المؤكد
بالفتح على الطلقات الثلاث (وان لم يشترط) بضم المثناة تحت وفتح الراء أي المذكور من التخصير
والتكليف للمرأة (في العقد) لنسكا حها فان كان اشترطها فيه لزمه ما وقعته ولو كانت غير
مدخول بها وله رجعة المدخول بها ان كانت ابقث شيئا من العصمة وقال مجنون ليس له رجعتها
لرجوعه للخلع لاسقاطها من صداقها للشرط (وفي حمله) أي المذكور من التخصير والتكليف (على
الشرط) أي كونه مشروطا في العقد فلا يكرها فيما زادته على الواحدة (ان أطلق) الموثق أي
لم يقيده بشرط ولا تطوع بان كتب أمرها بيدها ان تزوج أو تسرى عليها ولم يذ كر حصول هذا
الشرط عند العقد أو بعده قاله أبو الحسن ومثله لابن هرون في اختصاره المتبعية ونصه ولو

لدفع توهم الخ) على المؤكد (قوله فان كان اشترط لها فيه) مفهوم ولم يشترط (قوله لرجوعه) أي اشترطه في كتب
العقد (قوله لاسقاطها الخ) على لرجوعه له (قوله للشرط) على اسقاطها منه (قوله بان كتب) أي الموثق الخ تصدير لاطلاقه
قوله علماء) تنازع فيه تزوج وتسرى (قوله ولم يذكر) أي الموثق (قوله ونصه) أي ابن هرون

(قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله فيها) أى الشروط (قوله فقال) أى الزوج (قوله انها) أى الشروط (قوله على الطوع) أى التبرع بعد العقد (قوله وقالت) أى الزوجة (قوله) ٢٨٧ (هى) فصل به ليصح العطف

على ضم الرفع المتصل
(قوله انها) أى الشروط
(قوله مقبل) بضم فس كسر
(قوله هى) أى الشروط
(قوله ينظر) بضم فسكون
(قوله مدعية) أى
العرف (قوله ادعى نية)
أى وبأدرو لم يكره أمرها
ببدا (قوله واماتعلق
الطلاق) فهو ان تزوجت
عليك فالق ان تزوجها طالق
(قوله والعلى) لمحو ان
نسرت عليك فهى حرة
(قوله فلا يختلف فيه الطوع
من غيره) أى فى لزومه بمجرد
حصول المعلق عليه (قوله
بتردد) أى بدل قولان
ولا يخفى عليك جواب هذا
بعد ما تقدم مرارا (قوله
أوعلى التطوع به الخ) عطف
على الشرط (قوله زوجته)
تنازع فيه ملك ومخير (قوله
قبل البناء) قيد فى التخيير
فقط (قوله يمين) صلة قبل
(قوله بعد قضائها) صلة
قبل (قوله لاحتماله) أى
طلعت نفسى الخ على ثلاث
(قوله لخروجها الخ) علة
طلعت (قوله لارادته الخ) علة
خروجها (قوله لا الواحدة)
عطف على صفتها (قوله
وهذا) أى بطلان صفتها
(قوله مطلقا) أى عن تقيدها

كتب العاقد هذه الشروط ولم يذكر انها فى عقد النكاح أو بعده ثم اختلف فيها فقال انها كانت
على الطوع وقالت هى أوليها بل فى العقد ففى ابن العطار فى وثائقه انها على الطوع وقال محمد
ابن عبد الله بن مقبل هى محمولة على ان النكاح انعقد عليها بعض الموثقين ينبغى ان ينظر فى ذلك
الى عرف الناس فى ذلك البلد فالقول قول مدعية فان لم يكن عرف فالقول قول الزوج وانما
يختلف حكم الطوع وغيره فى التملك خاصة فله ان يناكرها فيه ان اوقعت اكثر من واحدة فيها
طاع به من الشرط وان ادعى نية ويختلف على ذلك ولا يناكرها فيها انعقد عليه النكاح واماتعلق
الطلاق والعلى فلا يختلف فيه الطوع من غيره هذا هو المشهور من قول مالك واصحابه رضى
الله تعالى عنهم وبه تعلم ان اللاتى التعبير بتردد والله أعلم افاده البناء قال فى المدونة وان كان
تبرع بهذا الشرط بعد العقد فله ان يناكرها فيما زاد على الواحدة او الحسن هذا يقتضى ان
التبرع فى اصل العقد كالشرط ونص عليه ابن الحاجب فدل على ان ما وقع فى العقد من غير شرط
له حكم المشترط اهنا فى أى على التطوع به بعد العقد فله المناكرة فيما زاد على الواحدة (قولان و)
ان ملك زوجته مطلقا واخيرها قبل ثباتها فطلعت نفسها ثلاثا فقال لم ارد بالملك أو التخيير
طلاقا فقط لزمك الثلاث التى اوقعت فقال اردت طلاقا واحدة (قبل) بضم القاف وكسر
الموحدة عند ابن القاسم من الزوج المملك أو التخيير زوجته فى العصة قبل البناء يمين بعد قضائها
ياكثر من واحدة ونائب فاعل قبل (ارادة) الطلاق (الواحدة بعد قوله) أى الزوج (لم ارد) بضم
الهمز وكسر الراء بالتخيير والملك (طلاقا) فقط لزمك ان لم ترد ففقد لزمك ما اوقعت فقال اردت
واحدة فقط قبل قوله لاحتمال نسيانها ثم ذكره وقال اصبح لاقبل منه ارادة الواحدة وبعد نادما
ويلزمه ما اوقعته والى هذا أشار بقوله (والاصح خلافه) أى قول ابن القاسم وانه لا تقبل منه
ارادة الواحدة بعد قوله لم ارد طلاقا وصرح بمفهوم قوله لم تدخل فقال (ولانكره) بضم النون
وسكون الكاف أى منكورة (له) أى الزوج فيما زاد على الواحدة (ان) كان (دخل) الزوج
بزوجه وخبرها فاقعت زائدا على الواحدة (فى تخيير مطلق) عن التقييد بطلقة أو ما زاد عليها
وعن التقييد بصيغة مما يأتى اذ منه ما لا تنافى فيه المناكرة كاختارى فى طلبتين (وان قالت)
الزوجة التخيير او المملكة (طلقت نفسى) أو زوجى قاله فى التوضيح (سثلث) بضم السين وكسر
الهمز الزوجة (بالجملين وبعده) عما ارادته بقولها طلقت نفسى لاحتماله الواحدة والزائد عليها
(فان) كانت (ارادت) الزوجة بقولها طلقت نفسى الطلاق (الثلاث لزم) أى الطاقات
الثلاث الزوج فلا منكورة فيما زاد على الواحدة (فى التخيير) اذا كانت مدخولا بها لقوله
السابق ولانكره ان دخل (وناكر) الزوج الزوجة فيما زاد على الواحدة (فى التملك) سواء
كانت مدخولا بها ام لا وفى التخيير لغير مدخول بها لقوله وناكره لم تدخل وملكه مطلقا (وان
قالت) الزوجة اردت بقولى طلقت نفسى طلاقا (واحدة بطلت) صفتها أى كونها مخيرة
خروجها عما خبرها فيه بالكلية لارادته يمينتها منه وارادتها بقاءها فى عصمته لا الواحدة فقط
وهذا فى المخيرة المدخول بها أو أما المخيرة غير المدخول بها والمملكة مطلقا فليزيم الواحدة فقط
فيهما (وهل يحمل) بضم الياء وسكون الحاء المهملة وفتح الميم قولها طلقت نفسى (على) ارادة

بكونها غير مدخول بها (قوله فيهما) أى المخيرة غير المدخول بها والمملكة

(قوله منها) أى الزوجة (قوله به) أى طأقت نفسي (قوله وهذا) أى جعله على الثلاث (قوله فتلزمه) أى الثلاث الزوج (قوله وله) أى الزوج (قوله لأنها) أى الواحدة (قوله فتلزمه) أى الواحدة الزوج (قوله وهذا) أى جعله على الواحدة (قوله تأويل عبد الحق المدونة) فيه إضافة المصدر لقائله ونصب مفعوله به بعده (قوله منها) أى الزوجة (قوله لعدد) صلة النية (قوله بقولها) صلة النية (قوله لأنه) أى استظهره (قوله فى) أى اختبرت الطلاق (قوله على أصولهم) صلة أى (قوله لأنها) أى الزوجة (قوله تستل) بضم التاء ٢٨٨ أى عما أرادته به (قوله لاحتمال أل الخ) صلة تستل (قوله فيكون) أى الطلاق

الطلاق (الثلاث) منها به وهذا مذهب ابن القاسم فى المدونة عند ابن رشد فى التفسير ان دخل وله المأثرة ان لم يدخل وفى التملك مطلقا (أو) يحمل على ارادة (الواحدة) لأنها الاصل فتلزمه فى التملك مطلقا والتخيير قبل الدخول ويطل تخيير المدخول به وهذا تأويل عبد الحق المدونة وصلة يحمل (عند عدم النية) منها لصد فبقولها طأقت نفسي فى الجواب (أو) يلان والظاهر عند ابن رشد والمناسب التعبير بالفسخ لأنه من عند نفسه (أو) أى الزوجة الخيرة والمأثرة (ان قالت طأقت نفسي) المناسب اختبرت الطلاق غ فى بعض النسخ اختبرت طلاق وهو الصواب اشارة لقول ابن رشد فى المقدمات وأما ان قالت اختبرت الطلاق فالتى اراد فيه على أصولهم انها تستل فى التخيير والتمليك لاحتمال أل الاستغراق فيكون ثلاثا ويراد بها لعمد وهو الطلاق السنى المشروع فيكون واحدة وإذا احتل الاثنان الوجهين وجب ان تستل ايها أرادت فان قالت أردت واحدة أو ثلاثا فواضح وان قالت لم أرد شيئا منهما فخرج فيها التأويلان السابقان كما فى التوضيح فالأولى التعبير بصيغة ظاهر لانا من نفسه (وفى جواز) اقسام الزوج على (التخيير) لزوجته أو غيرها وهو نقل الباجى وعبد الحق عن أبي عمران قائلا ما علمت من كرهه انما يكره المرأة يتناع الثلاث وعدم جوازه (قولان) وقابل الجواز فى كلامه يحتمل المنع وهو الظاهر من حيث المقابلة الجواز وهو مقتضى قول اللخمي يمنع الزوج من ايقاع الثلاث وتوكل عليه عليه فان فعل انتزعه الحاكم من يدها ما لم توقع الثلاث ويحتمل الكراهة وهو نقل الباجى أيضا عن أبي بكر التناضى ومن وافقه فتخلص فى المسئلة ثلاثة أقوال البساطى والكراهة وسط (و) ان قال اختارى فى واحدة فأتت ثلاثا وقال لم أرد الا طاعة (حلف) لزوج انه لم يرد الا طاعة واحدة (فى) قوله لزوجته (اختارى فى واحدة) فطأقت نفسها ثلاثا وقالت اختبرت نفسي أو اطلاق فان حلف لزمته طاعة واحدة فتطرح رجعية فى المدخول به الاحتمال لانه فى مرة واحدة ولو ثلاثا وان تكمل لزمه الثلاث (أو) فى قوله لها اختارى (فى) ان تطأقت نفسك طاعة واحدة) أو فى ان تقبى فطأقت نفسك ثلاثا فاقبال ما أردت الا واحدة فيحلف على هذا غ انظ الامهات اختارى فى ان تطأقت نفسك طاعة واحدة وفى ان تقبى فطأقت نفسك فانه يكون ثلاثا قال نزلت بالمدينة المنورة بانوار صلى الله عليه وسلم فقال مالك رضى الله تعالى عنه ما أردت بقولك ذلك الا واحدة قال والله ما أردت الا واحدة قال هى واحدة قلت ما المسئلة التى سئلت عنها مالك قال هى رجل قال لا امرأته اختارى فى واحدة فاجاب بما أخبرتك عياض ظاهر كلام ابن القاسم انه سواه ما مع قوله اختارى فى واحدة

(قوله بها) أى أل (قوله وهو) أى المأثرة (قوله ارادت) أى به (قوله تخرج) بتخات متعلا (قوله فيها) أى المسئلة (قوله بصيغة ظاهر) بفتحات متعلا واضافتها البيان (قوله وهو) أى الجواز (قوله فائلا) حال من أبي عمران (قوله كرهه) أى التخيير (قوله يكره) بضم الياء (قوله عدم جوازه) عطف على جوازه قوله يحتمل المنع (قوله وهو) أى المنع (قوله يمنع) بضم الياء أى التخيير قوله وتوكل عليه أى الزوج عطف على ايقاع (قوله عليه) أى ايقاع الثلاث (قوله فان فعل) أى غير الزوج زوجته (قوله انتزعه) أى الطلاق (قوله ليها) أى نصرفها (قوله ما لم توقع) أى الزوجة (قوله ويحتمل) أى مقابل الجواز عطف على يحتمل المنع (قوله وهو) أى الكراهة وذكره لتذ كبر خبره (قوله وسط) أى فهو الراجح (قوله لاحتمال انظ الخ) صلة تلمظه (قوله فانه) أى الطلاق (قوله يكون) أى الطلاق (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله فقال) والله مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أى اختارى فى ان تطأقت نفسك واحدة أو تقبى (قوله قال) أى الزوج (قوله قال) أى مالك (قوله قلت) فانه يحتمل (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله هى) أى المسئلة (قوله فاجاب) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله انه) أى ابن القاسم (قوله واها) أى مسئلة اختارى فى ان تطأقت نفسك واحدة أو تقبى

لاحتمال انظ الخ) صلة تلمظه (قوله فانه) أى الطلاق (قوله يكون) أى الطلاق (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله فقال) والله مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أى اختارى فى ان تطأقت نفسك واحدة أو تقبى (قوله قال) أى الزوج (قوله قال) أى مالك (قوله قلت) فانه يحتمل (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله هى) أى المسئلة (قوله فاجاب) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله انه) أى ابن القاسم (قوله واها) أى مسئلة اختارى فى ان تطأقت نفسك واحدة أو تقبى

(قوله وانه) أي الزوج (قوله وعليه) أي عدم الفرق بين المسئلتين (قوله تأولها) أي المدونة بفحش مثقلا (قوله واختمرها) عطف على تأولها (قوله وكان المراد) بفتح الهمزة وشدة النون (قوله عندهم) أي ابن أبي زيد ومن وافقه (قوله في مرة واحدة) أي ولو بالثلاث (قوله فانها) أي المرة (قوله سواء هي) أي الزوج في صبغة تخيير (قوله عليه) أي ان المراد إيقاع الفراق بالثلاث في مرة واحدة (قوله لا تبينها) أي ٢٨٩ المدخول بها الأبعوض (قوله

وايه يخلف ما أراد الا واحدة وعليه تأولها ابن أبي زيد وغيره واختمرها ابن أبي زئب
وكان المراد عندهم بحمل لامضاه الفراق في مرة واحدة فانها لا تحتاج للاعادة والتكرير سواء
سعى التولية أم لا ويدل عليه أو تقيي والواحدة لا تبينها وهي معه في حكم المقيمة بعد وقال
عبد الحق قال بعض القرويين يخلف لزيادة لفظه وفي ان تقيي لانه قد علم انها مع الطائفة مقيمة
على حالها في عصمته فلما زاد وفي ان تقيي استظهر عليه بالعين لانه لما اذا اسقط هذا
الانظ وقال اختاري في طائفة فهذا الاشكال فيه ان العين ساقطه عنه وقال ابن حجر
انما حلفه ابن القاسم لقوله وفي ان تقيي لاحتمال ان يكون أراد البيونة لان ضد الاقامة
البيونة فقد تضافرت هذه النقول على ان السر في قوله أو تقيي في المصنف في اسقاطه
الدرل فان حلف فلا تلزمه الا واحدة رجعية في المدخول بها وان نكل لزمه ما قضت به ولو لا
زيادة أو تقيي لبقيل عليه كيف يخلف في اختاري في ان تطلق نفسك طلاقا واحدة ولا
يخلف في اختاري في طائفة (لا) يخلف ان قال (اختاري طائفة) فاقوت ثلاثا فقال ما أردت الا
واحدة فتلزمه واحدة فقط بالعين غ أشار لقول أبي سعيد واد قال لها اختاري في طائفة
فقات قد اخترتها واخترت نفسي فلا يلزمه الا واحدة وله رجعتا وليست في الامهات (وبطل)
ما جعله الزوج لها (ان قضت) الزوجة الخيرة (ا) طائفة (واحدة في) قوله لها (اختاري طائفتين)
ويبقى الزوج على ما كان له قبل قوله لها (أو في قوله) اختاري (في طائفتين) بزيادة في فلا يلزمه شيء
ان قضت بواحدة وبطل ما جعله يدها قاله تنطى ظاهرا انه يبطل الخبير من أصله وبه قرر
الشارح في غير شرحه الصغير وتبعه تنوس وقرره الشارح في صغيره على بطلان ما قضت به
مع بقاء الخبير وتبعه عجم وزعم ان هذا هو المطابق للنقل ونظري الاول ولم أر هذا النقل الذي
زعم انه يطابقه بل ظاهر كلامهم أو صريحه خلاف ما زعمه في المدونة وان قال لها اختاري
طائفتين فاخترت واحدة أو قال لها طلق نفسك ثلاثا قالت طلق نفسي واحدة لم يقع
عليها شيء اه فتسويتها بين اختاري طائفتين وطلق نفسك ثلاثا لابل على بطلان من أصله
وعبارة الخمي في اختاري طائفتين لها القضاء ما فان قضت بواحدة لم يلزمه شيء ونقلها ابن
عرفة والموضح (وان) قال لها اختاري (من طائفتين) فلا تنقض (الزوجة) (الاب) طائفة
(واحدة) فان قضت باكثر من اهل الواحدة نقله الخط (و) ان خير المدخول بها تخيير اطلاقا
فاوقعت طائفة أو اثنين ولم يرض به (بطل) الخبير لا ما قضت به فقط (في) الخبير (المطابق) بفتح
اللام عن التقييد بعد من الطلاق بان قال اختاري او خيرتك مثلا سواء تجوز أو علقه على نحو
دخول الدار (ان قضت) الزوجة (بدون) من الطلاق (الثلاث) فان قضت بواحدة تسكمله

٣٧ من في الكبير والوسط (قوله وزعم) أي عجم (قوله هذا) أي بطلان ما قضت به دون الخبير (قوله نظري) بفحش
مثقلا (قوله في الاول) أي بطلان الخبير (قوله زعمه) أي عجم (قوله فتسويتها) أي المدونة (قوله بطلانها) أي الخبير (قوله
نقلها) أي عبارة الخمي (قوله بان قال اختاري الخ) تصوير للخبير المطلق (قوله تجزئه) بفحش مثقلا أي الزوج الخبير (قوله على
نحو دخول الدار) أي وحصل (قوله ميم) بضم فكسر مثقلا أي مكمل (قوله فان قضت بواحدة تسكمله الثلاث) تقرير على ميم

(قوله وهذا) أي بطلان التخيير بقضاءها بدونها (قوله له ذلها) بضم الهمزة أي الزوجة الخ علة لبطلان تخييرها به (قوله شرع) بضم فسكسر (قوله وهي) أي ما شرع لها أو أنشأه لتأنيث خبره (قوله فإن رضى) أي الزوج (قوله به) أي دون الثلاث (قوله جعل) بفتح الجيم أي بفتحات أي الزوج أو بضم فسكسر (قوله لخالفته) أي الزوج (قوله هذا) أي بطلان ما وقعت وما يدها (قوله والا) أي وان لم يختر في الحال (قوله اسقط) أي إلحاق (قوله ما جعل لها) أي تخييرها (قوله على المشهور) راجع لنفي التأخير (قوله على الأصح) راجع لعدم التأخير (قوله لانه) أي الزوج (قوله انما جعله) أي الخیار (قوله ان لم يرض الزوج بتعليمها) أي اختيار الطلاق بدخوله ٢٩٠ على ضربها شرط في وقته وعدم تأخيرها (قوله والا) أي وان رضى

الزوج بتعليمها (قوله بقاء) الثلاث لم يبطل ما قضت به وهذا في تخيير مدخول بها ولم يرض بما أوقعته وبصير معها كما كان قبل تخييرها العدولها ما شرع لها وهي الثلاث فان رضى به لزمه وشبهه في بطلان ما جعل لها فقال (ك) قوله (طلق نفسك ثلاثا) ولم يقيمه بعشيمتها فطلقت نفسها اقل منها فيبطل ما أوقعته وما يدها لخالفته هذا مذهب المدونة (و) ان خيرها فاخترت الطلاق ان دخل على ضربتها (وقفت) بضم الواو وكسر القاف الخيرة أي بوقتها إلحاقا بمرها بالاختيار حالا والاسقط ما جعل لها (ان اختارت) نفسها (ب) شرط (دخوله) أي الزوج (على ضربتها) بان قالت ان دخلت على ضربتي فقد اخترت نفسي ولا تؤثر حتى يدخل على ضربتها ابن ناجي على المشهور وفي الشامل على الأصح لانه انما جعله لها ناجرا ان لم يرض الزوج بتعليمها والا تنتظر دخوله على ضربتها فان دخل عليها طلقت بدون اختيارها قاله للنجي (ورجع) الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه عن قوله الاول في الخيرة والمملكة بقاء التخيير والامثلة المطلقة بيدها في المجلس فقط بقدر ما يرى الناس انهم اختاروا في مثله فان تفرقا عنه أو خرجا عن الكلام الى كلام آخر فيبطل ما يدها فرجع عن هذا (الى بقاءهما) أي التخيير والامثلة (بيدها) أي ملك الزوجية وتصرفها (في) التخيير أو الامثلة (المطلق) عن التقيد بزمن أو مكان (مالم توقف) أي مدة تقاء يقاءها إلحاقا فان وقفها فلا يبقاها ما لم يوجب أو يقطع إلحاقا (او توطأ) أو تمسكه منه أو من الاستمتاع عامة طاعة والاولى ذكره هذا - قب قوله المتقدم ومضى يوم تخييرها لانه قسبه ويجل هذا الخلاف مالم تقل عند الامثلة أو التخيير بركات امرى أو رضى ونحوه ما يدل على انها لم تترك ما يدها فان قالته بقي بيدها مالم توقف أو توطأ ابن رشد اتفاقا ومع ابن القاسم من ملأ امرأته فقالت لي النظر في امرى فقال ليس لك هذا أو قال فانتظري الا ان والا فلا شئ لك قال مالك ذلك بيدها حتى يوقعها السلطان ابن رشد مضى ان في هذه المسئلة عند من ادركا من الشيوخ انهم يمينه في المدونة وان ذلك لها على القول بانها ليس لها القضاء الا في المجلس حتى يوقعها السلطان وان المسئلة تخرج من الخلاف اذا قالته بحضور الزوج ولم يشكره عليها كقوله امرك بيدك تنظرين لنفسك وان انقضى المجلس ولورد قولها لجلت على القولين اه من ابن عرفة ثم ذكر عن البابي ان ظاهره خروجها عن الخلاف ولورد قولها خلاف ما فعله

أي النظر في امرها (قوله حتى يوقعها السلطان) غاية لقوله وان ذلك لها على القول بانها ليس لها الخ (قوله ابن من الخلاف) أي في بقاء امرها يدها في خصوص المجلس او مالم توقف الخ (قوله اذا قالته) أي لي النظر في امرى (قوله ولم يشكره) أي الزوج قولها لي النظر في امرى (قوله كقوله) أي الزوج الخ تشبيهه في الخروج من الخلاف (قوله وان انقضى المجلس) من مقول الزوج وقام صبغة التخيير فهو مبالغة في نظرها لنفسها وهي التي اوجبت خروجها من الخلاف (قوله ولورد) أي الزوج (قوله قولها) أي الزوجة لي النظر في امرى (قوله لجلت) أي المسئلة (قوله على القولين) أي القول ببقائه بيدها في المجلس فقط والقول ببقائه يدها مالم توقف أو توطأ (قوله ثم ذكر) أي ابن عرفة (قوله ان ظاهرة) أي كلام البابي (قوله خروجها) أي المسئلة (قوله ولورد) أي الزوج (قوله قولها) أي لي النظر في امرى

(قوله فانظره) اي ابن عرفة ونصه في رسم استأذن لو قيدت القبول كقولها قبلت لا تنظر في امرى كان بيدها وان انقضى المجلس اتفاقا حتى توقف وسمع ابن القاسم من مالك امرأته فقالت قيات لا تنظر في امرى فقال ليس لك ذلك او قال فانظرى الآن والا فلا شئ لك قال مالك رضى الله تعالى عنه ذلك بيدها حتى يقفها السلطان ابن رشد كما يمضى لنا في هذه المسئلة عند من ادركنا من الشيوخ انها مبينة لمن في المدونة وان ذلك لها على القول انها ليس لها القضاء الا في المجلس حتى يقفها السلطان وان المسئلة تخرج من الخلاف اذا قامت بحضور الزوج ولم يشكروا عليها كقوله امرأته بيدك تنظرين لنفسك وان انقضى المجلس ولو رد قولها الجرت على القولين ولو قال امرأته بيدك على ان تقضى في هذا المجلس او تردى فلا يكون لها قضاء بعده اتفاقا فقوله بانقضائه بالمجلس لانه رأى مواجهته بالتعليك تقضى جوابها في المجلس كالمبايعة ولو قال رجل لا تنظر بعينك سلعتي بعشرة ان شئت فلم يقل اخذتها بما احق انقضى المجلس فلا يكون له شئ اتفاقا وقوله بعدم انقضائه به لانه رأى التعليك خطيرا يحتاج لنظر وروية بخلاف البيع ثم قال وفيها اختيار ابن القاسم قوله الاول بانقضائه بالقضاء المجلس وعليه جماعة الناس الشيخ لا شوب في المجموعة انما قال مالك لها ذلك بعد المجلس ٢٩١ مرة ثم رجع عنه الى ان مات

الباجي روى يحيى بن يحيى القول الاول في الموطأ وهو آخر من روى عنه وهذا يدل على ان ما سكا كان يترجم فيه واخذ ابو يحيى بن خيران بقوله الثاني ابو عمر المشهور المعمول به الاول الباجي وهذا ان لم نجب بشئ ولو قالت قبلت امرى فذلك بيدها حتى توقف او يمكن من نفسها في قولى مالك معاقت الشيخ عن الموازية انما لها القضاء في المجلس في قول مالك القديم الا ان تقول قبل الاقتراق قبلت او رضيت او اخترت أو لمحوه

ابن رشد فانظره وشبهه في بقاء ما بيدها ما لم توقف او توطأ فقال (ك) قوله (مضى شئت) بكسر التاء فامرأته بيدك او فاختارى نفسك فيه. قياس بيدها ما لم توقف او توطأ او يمكن (واخذ) بفحات اى تلك الامام عبد الرحمن (بن القاسم) تلميذ الامام مالك رضى الله تعالى عنه. ما (بالسقوط) للتخيير والتعليك بالقضاء المجلس او الخروج عن الكلام الى غيره الذى هو القول الذى رجع عنه مالك رضى الله تعالى عنه المتبطل وبه القضاء وعليه جمهور أصحاب مالك رضى الله تعالى عنهم ورجع اليه الامام ثانيا باقيا عليه الى موته فهو الراجح فالاولى الاقتصار عليه (وفي جعل) قوله (ان) شئت (او اذا) شئت فامرأته بيدك (ك) قوله (مضى) شئت فامرأته بيدك في الاتفاق على بقاء ما بيدها ما لم توقف او توطأ او يمكن (او) جعلهما (ك) التخيير والتعليك (المطلق) في جريان قولى الامام فيهما (تردد) للمتأخرين حكاه ابن بشير وقال اصبح ان قال ان شئت فالامر بيدها ما لم توطأ وان قال اذا بقيت بيدها ولو وطئت وفي المدونة ان قال لها انت طالق ان شئت او اذا شئت فذلك بيدها وان افترقا حتى توقف او توطأ وكانت اذا عند مالك رضى الله تعالى عنه اشد من ان تمسوى بينهما ما قال بعض شارحيهما انما فرق بينهما اولا لان اذا ظرف مس تغرق للزمان المسئلة نقل بلاحد ولا حصر فعمل الطلاق بيدها في الوقت الذى تشاؤ فيه ولم يجعل له حد ايسر قط ما بيدها قبل الانتهاء اليه فوجب كونه بيدها ما لم توقف او يمكن منها ما يدل على اسقاطه وليس هذا المعنى في ان لان ان لا تدل على زمان وانما هى للشرط خاصة عياض تقريرى اذا وان حله الشيوخ على اختلاف قولى مالك رضى الله تعالى عنه

ما يعلم به انهم تدع ما بيدها ولا يدري اهو فراقا وتزلما بيدها فلا يزل ما بيدها الا بايقاف السلطان أو كعبته من نفسها ولو قال لها الزوج لا افارقك حتى تيمنى فراقك او ردك فلا يكون له ذلك الا بتوقيف السلطان وكذا سمع ابن القاسم ثم قال قلت ظاهرا كلام الباجي وما في الموازية ان تقيدها كلامها بالنأخير يوجب بقاء حقه باعد المجلس على القولين معا ولو طلبها الزوج بالتجمل خلاف ما تقدم لابن رشد انه ان طلبها بالتجمل دخلها القولان (قوله بنائهما) اى التعليك والتخيير (قوله يمكن) اى من الوطء أو الاستمتاع (قوله في الاتفاق الخ) صلة كاف التشبيه (قوله في جريان) صلة كاف التشبيه (قوله قولى) بفتح الادم معنى قول بلا نون لضافته (قوله فيهما) اى اذا وان (قوله سوى) بفتح السين والواو منقلا اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله بينهما) اى ان واذا (قوله اقولا) بشد الواو (قوله فيه) اى المستقبل (قوله له) اى الوقت (قوله اليه) اى الحد (قوله كونه) اى الطلاق (قوله هذا المعنى) اى استغراق الزمن المستقبل (قوله هى) اى ان (قوله حله) اى التفريق

في اذا هل تقتضي المهلة فتكون كتي او الشرط لمجرد فتكون مثل ان ابو الحسن
قوله اني سوي بيني وما اى جعل ان مثل اذا وان ذلك بيدها مالم توقف فلم يعتبر موضوعها
في كلام العرب ابو محمد صالح كلام الفقهاء احدى النحوى والاخرى يرشخوى في الحاضرة
يقدم النحوى فان خرج الى قياطين البرابر يكونان سواء وشبهه في التردد فقال (كما اذا كانت)
الزوجة (غائبة) عن زوجها حين تخييرها او قلعها (وبلفها) اى التخيير او القليك الزوجة فهل
يبقى بسدها ان لم يطل باكثر من شهرين كافي التوضيح حتى يتبين رضاها با. قاطعه مالم توقف
او توطأ وه. هذه طريقة ابن رشد وحكى الاتفاق عليها ويحجر فيها خلاف الحاضرة المتقدمة
وهو طريق النخعي فالتشبيه تام (وان عين) بفحاش مثلاً الزوج للتخيير او القليك (امرا)
كتمهيد اختصارها بان او مكان (تعين) بفحاش مثلاً فاذا انقضت ما عينه سقط حقه او قد
تقدم هذا في قوله ومضى يوم تخييرها والمكان مثل الزمان بدليل تعميمه هنا وكلاهما مقيد بما
اذا لم يطاع الحاكم والاوقفت كما تقدم وشمل كلامه نحو امرك بيدك متى شئت في هذا اليوم
او الجاس كافي التوضيح (وان قالت) الزوجة المخيرة او المملكة (اخترت نفسى وزوجى او)
قالت كلاماً ملبساً (بالعكس) للترتيب السابق بان قالت اخترت زوجى ونفسى (فالحكمة
المتقدمة) من النفس والزوج ويعمد الثاني ند ما فان قدمت النفس فقد اخذت الفراق وان
قدمت الزوج فقد اخذت البقاء على العصمة وردت ما جعلها قاله ابن يونس وان قالت
اخترت ما فكم تقدم نفسها ولا ينظر للتقدم في مرجع الضمير الواقع في كلام الزوج استسقاطا
للفروج فان شك في المقدم فلا طلاق كمن شك هل طلق ام لا (وهما) اى التخيير والقليك (في
التخير) على الزوج فيكون امر الزوجة بيدها بمجرد فراغه من الصيغة (تعلقهما) اى التخيير
والقليك بلام التعليل وفي نسخة بالكاف وهى التعليل ايضا على حدها في قوله تعالى واذا كروه
كما هذا كم وقوله تعالى واحسن كما احسن الله اليك اى تعلية لهما (هـ) شئ (منجز) بضم الميم
وفتح النون وكسر الجيم مشددة اى مقتضى للتخير كاستقبال تحقيق بلغائه عادة كما مر بك بيدك
بعد شهر او عام او عشرة او عام او بما لا صبر منه كان قت او محقق غاب كان حضت (و) هما في
(غيره) اى عدم التخير لتعلية لهما بغير منجز كاستقبال ممنوع كان است السماء او شربت البحر
او حلت الجبل او محقق غير غالب كان قدم زيدا وان دخلت الدار وخبرهما في التخير زيدا
(كاطلاق) فلا يثبت لهما حق في التعليل على مستقبال ممنوع ويتوقف على حصول المحتمل غير
الغالب (ولو علقهما) اى الزوج التخيير والقليك (بغيبه) اى غيبة الزوج عن زوجته (شهر) او
بان قال ان غبت عنك شهر افامرك بيدك تخييرا او قليكا (ف) غاب (و) قدم من سفره الى بلد
زوجته قبل فراغ الشهر (ولم تعلم) الزوجة بقدمه حتى ثم الشهر فثبت تعلية وغيبته وحلفت
انه لم يقدم لاسرا ولا علانية وطلقت نفسها وانقضت عدتها (وتزوجت) غيره او وطئ الامة
سيدها ثم اثبت الزوج الاول قدمه الى بلدها قبل تمام الشهر (ف) حكمها (ك) حكم ذات
(الوايين) في انها ان دخل او تلذذ الثاني بهما غير عالين بقدم الاول فهى للثاني والا فهى الاول
ومفهوم ولم تعلم انها ان علمت بقدمه قبل فراغ الشهر وطلقت نفسها وتزوجت فلا تكون للثاني
وهو كذلك اتفاقا والظاهر حدها اذا ثبت بينة اقرارها بعلمها به قبل عقد الثاني او قبل تلذذه

(قوله المجرد) اى عن الزمان
(قوله ذلك) اى الطلاق
(قوله موضوعها) اى ان
(قوله الفقهاء) اهل مراده
عياض وابو الحسن (قوله
قياطين) اى بيوت البر
والشعر (قوله اى التخيير)
تفسير للفاعل المستتر (قوله
وحكى) اى ابن رشد (قوله
وكلاهما) اى الزمان
والمكان اى بقاؤه بيدها
فيهما (قوله فتقدم) اى في
قوله وان قال الى سنة متى
علم (قوله حدها) اى قياس
الكاف (قوله ويتوقف)
اى ثبوت الحق لهما (قوله اى
الزوج) تفسير للفاعل
المستتر (قوله في انها) اى
الزوجة صلة كاف التشبيه
(قوله الثاني) تنازع فيه
دخل وتلذذ (قوله عالين)
يفتح الميم اى الثاني والزوجة
(قوله والا) اى وان لم يدخل
اوية تلذذ الثاني بها او علم
احدهما بقدم الاول قبل
دخول الثاني او تلذذه (قوله
به) اى قدوم الاول قبل
فراغ الشهر (قوله قبل عقد
الثاني) صلة اقرار

(قوله والوا) أي وان لم يثبت اقرارها قبل عقد الثاني وتلذذه ببينة (قوله غيره) أي الزوج (قوله متى علمت) صلة خبر (قوله) ولو بعد وطئ طائفة) مبالغة في بقاء على خيارها (قوله وهو) أي اعتبار تمييز الميزة مطلقا (قوله سمع عيسى) من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله محذوف أي ابن القاسم (قوله اذا عرفت) أي الميزة ٢٩٣ (قوله فاعتبر) أي سمع عيسى

(قوله فقط) أي دون طائفتها الوطء (قوله وهو) أي اشتراط طائفتها الوطء مع التمييز (قوله ويستأني) بضم الياء أي ينتظر (قوله وحده) أي على سماع عيسى (قوله او وطائفة الوطء) أي على قول ابن القاسم (قوله فيه) أي التمييز (قوله تأخيرها) أي هل (قوله عنه) أي ان ميزت (قوله شرعها) بفصاحات متقلا أي الزوج (قوله معه) أي غيرها في تفويض الطلاق لهم انو كيدا او تخييرا او تمليك (قوله وان وكل) بفصاحات متقلا (قوله تو كيدا الخ بيان لانواع التفويض (قوله هذا الوجه) أي في شرح كلام المصنف (قوله وعليه) أي هذا الوجه (قوله وما تقر به) أي كلام المصنف (قوله بحمله) أي كلام المصنف (قوله على الوكيل الحقيقي) أي الوكيل على التطلق (قوله بانه) أي عزل الوكيل على التطلق (قوله من ذكر

بها والا فلا يلتفت لقوله الاتهام بما عجبته الاول والتحليل على فسخ عقد الثاني قاله ابن عبد السلام (و) لعاق الزوج تمييز زوجته وتخليكها (بحضوره) أي على قدوم غائب غيره من سفره بان قال لها ان حضر فلان من سفره فامر له بذلك تخييرا او تمليك او حضرة فلان من سفره (ولم تعلم) الزوجة بحضوره (فهي) أي الزوجة (على خيارها) في الطلاق وعدمه متى علمت ولو بعد وطئ طائفة حتى تمكنه عالمه بحضوره طائفة غيبه في أن يكون بتسكير حضوره يرمضاف للتمييز يطابق قوله في المدونة وان قال لامر أنه اذا قدم فلان فاختار فلها ذلك اذا قدم ولا يحال بينهما وبين وطئها وان وطئها الزوج بعد قدوم فلان ولم تعلم المرأة بقدمه الا بعد زمان فلها الخيار حين تعلم (و) ان ملك او خير صغيرة ونجرت باختيار بقا او طلاق (اعتبر) بضم الفوقية وكسر الباء (التخيير) الجواب التوكيل أو التخيير والتمليك سواء كان بطلاق او بقاء على العصمة من زوجة عمرة (قبل بلوغها) الحلم (وهل) يعتبر تمييزها (ان ميزت) سواء اطاعت الوطء أم لم تقعه وهو سمع عيسى اذا عرفت ما لا يمكنه وان لم تبلغ ابوطا مثله افسه فاعتبر التمييز فقط (او) يعتبر تمييزها (متى) تبلغ سننا (وطا) فيه زيادة عن تمييزها وهو قول ابن القاسم في الجواب (قولان) فان لم تميز فلا يعتبر تمييزها ويستأني بها التمييز وحده أو وطائفة الوطء وفي عبارة المصنف ادخال هل على ان ميزت ولا خلاف فيه فالاولى تأخيرها عنه بان يقول رهل مطلقا ومتى وطأ (و) يجوز له أي الزوج (التفويض) في عصمة زوجته تو كيدا او تمليك او تخييرا (لغيرها) أي الزوجة سواء كان قريبها أو أبا لها أو أمها أو لاشرعها معه أو لا على مذهب المدونة وهو المشهور (و) ان وكل الزوج شخص على تفويض أمر زوجته لها تو كيدا او تخييرا او تمليك (هل له) أي الزوج (عزل وكيله) أي الزوج على تفويض أمر العصمة للزوجة تو كيدا او تمليك او تخييرا أو ليس له عزله (قولان) هذا الوجه ذكره الخطاب وهو احسن ما يحمل عليه المصنف وعليه فضمير وكيله للتفويض بمعنى التمليك او التخيير وما تقر به بحمله على الوكيل الحقيقي فغير صحيح اذ لا خلاف ان للزوج عزل الوكيل مالم يقع الطلاق كما جزم به اللخمي وغيره وقد صرح ابن عرفة بانه متفق عليه واما ما في الخط عن اللخمي وعبد الحق من ذكر الخلاف في عزل الوكيل ففيه نظر اذ الخلاف الذي ذكره اللخمي انما ذكره فيما اذا قال الزوج اغيره طلق امرأتي فهل يحمل على التمليك فليس له عزله او على التوكيل فله عزله هذا الذي يفيد أبو الحسن ووقوعه قال وجل المصنف على هذا يحتاج الى وحى يسفر عنه وبشارة ابن غازي هكذا هو فيما وقفنا عليه من الفسخ وهل له عزل وكيله بتدبير الضمير وهو مشكل فانه ان حمل على الوكيل الحقيقي الذي هو تقسيم الملك والتخيير والرسول فلا خلاف ان للزوج ان يعزله مالم يقع الطلاق كما جزم به اللخمي وغيره وقد صرح ابن عرفة بانه متفق عليه وان حمل على انه يجوز فيه باطلا على الملك فهذا ليس له ان يعزله وقد قال في المدونة واذا ملكها امرها أو ملكه لا يجني

الخلاف في عزل الوكيل (بيان لما (قوله قال) أي غ (قوله هذا) أي المتقول له طلاق امرأتي (قوله يجوز) بفصاحات متقلا (قوله باطلا) أي وكيله الخ تصوير للتجوز فيه (قوله فهذا) أي الملك (قوله واذا ملكها) بفصاحات متقلا (قوله او ملكه) بشد اللام

(قوله بداله) أي ظهر الزوج (قوله عزله) أي المملك كان الزوجة وغيرها (قوله ذلك) أي عزله (قوله والامر) أي الطلاق أو الإبقاء (قوله اليهما) أي الزوجة المملكة وغيرها كذلك (قوله في هذا الأصل) أي عزل المملك (قوله ثلثته) بفتح ثاء المججمة أي أم زوجته (قوله فإني) أي الزوج (قوله وبداله) أي ظهر الزوج منع امر زوجته من إخراجها من قرية (قوله فذلك) أي المنع (قوله له) أي الزوج (قوله لأول) ٢٩٤ بفتحات مثقلا أي شرح (قوله في سبب التملك) أي لا في نفس

التملك (قوله بأن يمنع) أي كونه (قوله من الشذوذ) بيان (قوله من النوعين) أي من فوض له الطلاق تملكها أو تخييرها ومن وكل على إبقاعه (قوله قال) أي ابن محرز (قوله إلا أنه) أي الزوج (قوله عزله) أي للمملك أو الخير (قوله من الحق) بيان لما (قوله وإن هو) أي الزوج (قوله موافقتهما) أي امرأته (قوله بذلك) أي جعل امرأته الرجل (قوله وإدخال المسرة عليها) تفسير لما وافقتهما (قوله فذلك) أي إرادته موافقتهما وإدخال المسرة عليها (قوله يمنع من عزله) (قوله طلقها) أي الزوج (قوله من عزله) أي الزوجة (قوله لو كان) أي الزوج (قوله لم يرد) أي الزوج (قوله فمكسر) أي

ثم بداله عزله فليس ذلك والامر أيهما ولم يذكروا في هذا خلافا فان قلت كيف تنكر وجود الخلاف في هذا الأصل وفي النوادر عن ابن الماجشون أن قال لثنته إذا تكايرت لابتك ونجرت بها من القرية فامرأها بذلك فتكارت لها تخيرها فإني وبداله فذلك له ولا شيء عليه قلت قد ناول الباجي قول ابن الماجشون فقال معناه عندي أن الرجوع في سبب التملك بأن يمنع أمها من الخروج بها ولو أخرجهما لم يكن له الرجوع في التملك وقوله ابن زرقون وغيره كابن عرفة ولو سلمنا كونه خلافا لكان من الشذوذ بمكان فكيف يعادله المصنف بما في المدونة ولا بن محرز تحرير عيب في التمييز بين النوعين قال رحمه الله تعالى التخيير والتملك توكيد من الزوج على الطلاق وتملك له إلا أنه لا يستطيع العزل فيه لما يتعلق للصغيرة والمملكة فيه من الحق وإن هو جعل امرأته يدرج إرادته موافقتهما بذلك وإدخال المسرة عليها فذلك ينبغي أيضا أن يمنع من عزله لحقها ويؤمر بهذا الذي جعل الأمر يسده أن لا يقضي إلا بما به لم أنه يوافقها وإن كان لم يرد بذلك موافقتهما فهي وكالة كسائر الوكالات على أنواع الملوكات إن شاء أقر من وكاه وإن شاء عزله أه فان كان المصنف فهم كلام ابن محرز هذا على الخلاف لظاهر المدونة فإشار إلى ذلك بالقولين فعبارة غير وافية بذلك مع ما فيه من البعد في المعنى نعم قال أبو الحسن الصغير نظر إذا ملك غير الزوجة وقالت الزوجة اسقطت حتى في التملك فهل الزوج أن يعزل المملك لأنهم عللوا عدم عزل الوكيل بتعلق حق الغير بها هي قد اسقطته أو يقال للوكيل حق في الوكالة فلا يعزله أه فلو أراد المصنف التخيير على هذا القول وهل له عزل مملكه أن اسقطت حقها تردد وأما جعل كلامه على قول الخمي واختلاف إذا قال طلق امرأتى هل هو تملك أو وكالة فيحتاج إلى وحى يسفر عنه (و) أن فوض أمر زوجته لغيرها (له) أي يجب على غير الزوجة الذي فوض الزوج له أمره معها (النظر) أي التأمل فيما تقتضيه مصلحة الزوجة من تملكها أو إبقائها في عصمة زوجها فان لم ينظر لها لم ينظر لها (كم لها بها) (وصار) أي غير الزوجة المفوض له أمرها (كهي) أي الزوجة في جميع الأحكام السابقة (أن حضر) الشخص المفوض له شرط في قوله وله التقوى لغيرها (أو كان) المفوض له (غائبا) غيبة (قريسة كالبيوعين) والثلاثة ذهابا بين البلدين (لا) أن كانت غيبته (أكثر) من كيومين (فلها) أي الزوجة النظر في أمرها الذي انتظار قدومه ضرر عليها وجعله غير آخر أو اسقاطه لا موجب له (إلا أن تمكن) بضم ففتح فكسر مثقلا الزوجة الزوج (من) اسقاعه (نفسها) فيسقط نظرها المفوض له ولو مكنته بغير علمه على الأصح قاله في الشامل ونحوه للشيخ سالم والذي في المدونة وأبي الحسن وابن عرفة والمواق أنه لا يسقط ما يده إلا بتكليفها بعلمه ورشاه (أو) إلا أن (يغيب) شخص مفوض

تفويض أمرها للرجل وأنه لتأنيب خبره (قوله إن شاء) أي الزوج (قوله عدم عزل الوكيل) إليه (إلى المملك) (قوله الغير) أي الزوجة (قوله لا وكيل) خبر مقدم (قوله على هذا) أي ما قاله أبو الحسن (قوله من تملكها الخ) بيان لما (قوله لها) أي الزوجة (قوله لها) أي المصلحة (قوله والثلاثة) فقد ادخلت الكاف يوما (قوله في انتظار) خبر مقدم (قوله لا موجب له) خبر جمل

(قوله لانه) اي ذهابه بعد التفويض له بالاقضاء (قوله على تركه) اي ما جعل له (قوله - بين - غيره) صلة اشهد (قوله يبقائه) اي امر الزوجة - بصدقه - اشهد (قوله كذلك) اي في ضرب الاجل الخ ٢٩٥ (قوله عنها) اي المدونة (قوله فيها)

اي المدونة (قوله حمل)

بضم فكسر او بفتح

فكسكون (قوله بان يقول

ان شئت) تصوير للتكليف

(قوله لانه) اي المصنف

(قوله امرهما) مقبول

اراد (قوله لانه) اي الطلاق

(قوله به) اي التبليغ

(قوله وفيها) اي المدونة

(قوله امر) بفتح فكسكون

اي طلاق (قوله امراني)

بفتح التاء والياء مثقلا

مش - في امرأة مضاف لباء

التكلم (قوله بايديكما) خبر

امر (قوله غايك) خبر قوله

(قوله الا اجتماعهما) اي

المخاطبين الموكنين (قوله

عليهما) اي المرأتين (قوله

أعمالا) بفتح الهجر وكسر

اللام (قوله رسالة) خبر قوله

(قوله يحتمل الخ) خبر قوله

(قوله غيرها) اي الرسالة

وهو التوكيد (قوله فيلزم

الطلاق وان لم يعلمهما)

تفريع على - على - على

الرسالة (قوله والوكالة)

مطف على الرسالة (قوله

كذلك) أي حتى يريد غيرها

(قوله فلا يلزم الطلاق الا

بتبليغ الخ) تفريع على

حمله على الوكالة (قوله

قوله وما يتعلق بها) اي يناسب الرجعة

(فصل الرجعة)

البيه حاصر) حين التفويض وغاب بعده فيسقط حقه ولو قربت غيبته لانه دليل على تركه ولا ينتقل الحق لها ومحمل البطلان (ادالم يشهد) مضارع اشهد المفوض له (يبقائه) اي امر الزوجة بيده حتى يرجع وينظر فيه (فان اشهد) المنفوض له امرها حين سقره يبقائه (في بقاءه) اي امر الزوجة (بيده) اي ملك المفوض له واستحقاقه حتى يرجع وينظر فيه سواء قصرت غيبته أو طالت وان رفعت امرها للجماع لم يبق غيبته حتى يرجع ويملك المفوض له امرها لانه لا يملكها الا بالجماع فان تم الاجل ولم يقدم طلق وان لم يرج قدومه فهل كذلك أو لما الق بعد النكاح بالاجتماع قولان (أو يقتل) النظر (للزوجة) ان بعدت غيبته ولا كتب له أو امرها بالاجابة ولا ينتقل لها ان أسقط حقه (قولان) الاول للامام مالك رضي الله تعالى عنه والثاني في الجواهر عن غيره (وان ملك) بفتحات مثقلا الزوج امر زوجته (رجلين) بان قال ملكة سكرها أو امرها بايديكما نقلت انت عنها أو طلقاها ان شئت نقلت ابن يونس عنها (فليس) أحد (هما) اي الرجلين المملكين (الاقضاء) بطلاق واحد لانها منزلان منزلة وكيل واحد فلا يقع الطلاق الا اجتماعهما قاله فيه فان اذن له أحدهما في وطئه ازال ما بيدهما وان مات أحدهما فلا كلام للثاني فيه ان ملك امرأته رجلين لم يحجز طلاق أحدهما دون الآخر الا ان يكونا رسولين كالو كلبين في البيع والشراء أبو الحسن قوله كالو كلبين راجع لقوله لم يحجز طلاق أحدهما دون الآخر ففيه تقديم وتأخير وهو ظاهر (الا ان يكونا) اي الرجلان (رسولين) بان قال لكل منهما طلاقها فلا كل منهما الاستقلال بطلاقها في النامل حمل طلقاها على الرسالة حتى ينوي التوكيد بان يقول ان شئتما ويحتمل انه أراد بكونهم رسولين أمرهما بتبليغها طلاقها وتقدم انه يقع حينئذ مجرد أمرهما به وان لم يبلغا وفيها ان قال أعمالا في طلقتهما فرسولان والطلاق واقع وان لم يعلما اتفاقا البنائي والحاصل ان المسائل ثلاث واختصرها ابن عرفة ونصه قوله امر امرأتين بايديكما غايك لا يقع طلاق الا اجتماعهما عليهما معا وعلى أحدهما اتفاقا وقوله أعمالا امرأتين بطلاقهما رسالة والطلاق واقع وان لم يعلما اتفاقا وقوله طلقا امرأتين يحتمل الرسالة والتوكيد وفي حمله على الرسالة حتى يريد غيرها فيلزم الطلاق وان لم يعلما أو لو كالة كذلك فلا يلزم الطلاق الا بتبليغ من بلغهما اياه منهما وله منعه ثالثها على التوكيد كذلك الاول للمدونة والثاني لسماع عيسى والثالث لاصحح وقوله في المسائل الثلاثة امرأتين بلفظ المثني وهو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم آتم الله سبحانه ونهالي بفضلته الجزء الاول من شرح مختصر سبدي الشيخ خليل يوم الاثنين ثلث بقية من شهر المولد الشريف ربيع الاول المنيف من عام ستة وثمانين بعد ألف وما بين من هجرة من له غاية الشرف سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله أجمعين والحمد لله رب العالمين على يد أفقر العبيد وأحوجهم الى العفو والتسديد محمد بن أحمد بن محمد عيش تاب الله تعالى عليه واحسن اليه والى والديه والى المسلمين أجمعين وسلام على النبيين والحمد لله رب العالمين

(فصل) في أحكام رجعة المطلقة طلاقا رجعا وما يتعلق بها الرجعة بفتح الراء افصح

ثالثها) اي الاقوال (قوله كذلك) اي حتى يريد غيره

مطف عليها

(قوله رفع) يفتح فـ يكون جنس وإضافته الزوج فصل مخرج رفع غيره (قوله وإلحاقكم) أي أورد رفع إلحاقكم فهي نوعان، وبالإضافة مخرج رفع غيره (قوله حرمة) مفعول رفع المضاف لفاعله وهو فصل مخرج رفع الزوج وإلحاقكم غيرها (قوله منعة) أي تلمذ فصل مخرج رفع الزوج وإلحاقكم حرمة غيرها وإضافته الزوج فصل مخرج رفع إلحاقكم حرمة منعة المثلث بامته (قوله بطلاقها) صلة بحرمة فصل مخرج رفع الزوج وإلحاقكم حرمة منعة الزوج بزوجه غير طلاقها كظهار وإيلاء (قوله فخرجت المراجعة) تفريع على إسناد الرفع لخصوص الزوج وإلحاقكم لتوقف المراجعة على ولي وزوج وصداق وانهم اد (قوله وعلى رأي) عطف على محذوف أي هذا تعريفها على المشهور من حرمة الاستمتاع بالرجعية وأما تعريفها على رأي أي قولاً يجوز أن المنعة به في العدة فهو (قوله دفع إيجاب الطلاق) المدد الأول مضاف لفاعله بعد حذف فاعله أي الزوج وإلحاقكم والثاني مضاف لفاعله ومكمل عمله بنصب حرمة (قوله حرمة منعة الزوج بزوجه) كل من المصدورين مضاف لفاعله (قوله بانقضاء عدتها) صلة حرمة وبأوسينية (قوله أشار) أي ابن عرفة (قوله زمن عدتها) صلة التمتع (قوله وهو) أي حرمة التمتع بها زمنها وذكركه لذكر خبره (قوله وإباحته) أي التمتع بها زمنها ٢٩٦ عطف على حرمة (قوله وهو) أي إباحته (قوله فالتعريف الأول) أي رفع حرمة

منها بكسر هـ ابن عرفة الرجعة رفع الزوج وإلحاقكم حرمة منعة الزوج بزوجه بطلاقها فخرجت المراجعة وعلى رأي رفع إيجاب الطلاق حرمة منعة الزوج بزوجه بانقضاء عدتها الحط أشار إلى الخلاف في حرمة التمتع بالرجعية زمن عدتها وهو المشهور وإباحته وهو الشاذ فالتعريف الأول على الأول والثاني على الثاني ابن عرفة وقول ابن الحاجب رد المنة مدته عن طلاق قاصر عن الغاية ابتداء غير خلع بعد دخول ووط مجاز قبوله ويبطل طرده بتزوجها عقب انقضاء عدتها اه وفيه ان من انقضت عدتها ليست معتدة بالإباعت بارما كان إذا سم الفاعل حقيقة في الحال فلا يطلاق ويبحث فيه عن أربعة أمور المرتجع والمرتجعة وصيغة الرجعة والمطلقة طلاقاً رجعيّاً قبل ارتجاعها وأما المراجعة فأكثر الفقهاء والمؤثقيّن على اسمتها لها في تزوج المطلقة طلاقاً بانها قاصرة عن الغاية اتفقوا على رضا الزوجين وأورد عليه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عمر رضي الله تعالى عنه مره فليراجعها حتى تطهر الخ وإيجاب بانه وارد على اللغة اذ لم يكن في ذلك الزمن اصطلاح الفقهاء (يرتجع) أي ندباً وإباحة أو على تفصيل النكاح البدر وهو الظاهر وقاع يرتجع (من) أي الزوج الذي يجوز أو يصح انه (ينكح) أي بعقد النكاح لنفسه وهو البالغ العاقل ان كان حراً وأورقياً اذن له سيده صحياً ليس محرماً بجم ولا عسرة بل (وان) كان متلبساً (بكاحرام) بجم أو عسرة أو الزوجة محرمة بأحدهما وأدخلت لكاف المرض الخوف اذ الرجعية زوجة وارثة فليس في رجعتها ادخال وارث (وعدم اذن سميده) لعبد في الرجعة لان اذنه في النكاح اذن في نوابه ومنها الرجعة والسقه

منعة الزوج بزوجه الخ (قوله على الأول) أي حرمة التمتع بها زمنها (قوله والثاني) أي رفع إيجاب الطلاق حرمة منعة الزوج بها بانقضاء (قوله الثاني) أي إباحته (قوله وقول ابن الحاجب) أي في تعريف الرجعة (قوله رد المعتدة) من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله أي الزوج وإلحاقكم قوله عن طلاق حرمة معتدة قوله قاصر عن الغاية أي الثلاث نعت طلاق (قوله غير خلع) نعت طلاق (قوله بعد دخول ووط مجاز) نعت

طلاق (قوله قبله) يفتح فكسر خبر قول (قوله طرده) أي ملزومية الرجعة (قوله بتزوجها عقب انقضاء عدتها) والنس فقد صدق عليه تعريفه وليس رجعة فهو غير مانع (قوله وفيه) أي ابطال ابن عرفة طر تعريف ابن الحاجب الرجعة بتزوجها بعد عدتها (قوله فلا يطلاق) أي لطرده بما ذكر (قوله وفيه) أي فصل الرجعة (قوله المرتجع) بكسر الجيم (قوله المرتجعة) بفتحها (قوله وما المراجعة) يفتح الجيم أي هذا اللفظ (قوله في تزوج المطلقة) من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله أي المطلق (قوله لتوقفه) أي تزوجها الخ لانه لا يستعمل المراجعة فيه (قوله واورد) بضم الهاء وكسر الراء (قوله عليه) أي قصر المراجعة على تزوج المطلقة طلاقاً بانها قاصرة عن الغاية (قوله بانه) أي الحديث (قوله وارد على اللغة) أي مستعمل باعتبارها لا باعتبار اصطلاح الفقهاء (قوله اذ لم يكن في ذلك الزمن) أي الذي ورد فيه الحديث لانه لو رده على اللغة (قوله أي ندباً) بيان لحكم الارتجاع (قوله تفصيل النكاح) أي من رغبته فيه الخ فترتيبها الاحكام الخمسة (قوله اذن له سيده) أي في الرجعة (قوله صحياً) خبر ثان لكان (قوله ليس محرماً الخ) خبر ثالث لها (قوله بأحدهما) أي الحج والعسرة (قوله لان اذنه) أي السيد لعده (قوله نوابه) أي النكاح (قوله ومنها) أي نوابع النكاح (قوله والسقه) عطف على المرض

(قوله والنفاس) بفتح الفاء واللام أى قيام الغرماء وحكم الحاكم بخلع مال المدين لهم (قوله الخمسة) أى المحرم والمرضى والعبد والسفيه والنفاس (قوله ولذا) أى كونهم أهلا للنكاح (قوله وإن منعوا) بضم فكسر أى الخمسة الخ حال (قوله للعوارض الطارئة عليهم أى التى هى الاحرام والمرضى والرقمة والسفيه والنفاس) (قوله منهم) (قوله منه) أى النكاح (قوله بان كانت) أى المطلقة الخ تصور للمطابقة لطلاق غير بائن (قوله وقصر) بفتح فخم (قوله ٢٩٧ غايته) أى الطلاق وهى

ثلاث للعر واثنتان للعبد (قوله ولم يكن) أى طلاقها (قوله لانها) أى الزوجة (قوله هذا) أى صحيح حل وطؤه تفريع على لانها بائن (قوله لذلك) أى انها بائن (قوله به) أى القول (قوله وهو) أى صحة الرجعة بالكلام النفسى وذكره لئلا كبر خبره (قوله مخرج) بضم ففتح مثقلا (قوله عنده) أى ابن رشد (قوله قولى) بفتح اللام (قوله بلزوم الطلاق واليمين بها) أى النية تصويرا لحد القولين (قوله وهى) أى النية (قوله فى الباطن) أى ما بينه وبين الله تعالى (قوله الظاهر) أى ما بينه وبين الناس (قوله فى) أى الزوج (قوله وان رفع) بضم فكسر أى الزوج المراجع بكلامه النفسى (قوله منه) أى القاضى الزوج (قوله منها) أى معاشر الزوج (قوله وان ماتت) أى الزوجة (قوله الرجعة بالنية) (قوله بعد انقضائها) أى عدتها (قوله

والنفاس فهو لا الخمسة تجوز رجعتهم لان فيهم أهلية النكاح التى مدارها على البلوغ والعقل ولذا اجتمعت المبالغة عليهم المقضية دخول ما بعدها فيما قبلها وان منعوا من النكاح للعوارض الطارئة عليهم الممانعة منه ومفعول يرجع زوجة (طالقا) طلاقا (غير بائن) بان كانت مدخولا بها وقصر طلاقها عن غايته ولم يكن خلعا واستتر عن البائن بعدم دخول أو بخلع أو بماتت فلا تصح رجعتها واصله يرجع (فى عدة) نكاح (صحيح) لازم بدليل قوله (حل) أى جاز (وطؤه) أى طلق بعددوط محال فاحترز بالصحيح من النكاح الفاسد الذى فسخ بعد الدخول فلا تصح الرجعة فى عدته لانها بائن فذكر هذا بعد غير بائن لزيادة الايضاح واحترز بجل وطؤه عن وطئت وطأ حراما كفى حيض أو دب برشكاح صحيح لازم ثم طلق فلا تصح رجعتها لانها بائن وعن طلق قبل البناء ليمينتها وعن تزوجها رقيق أو سفيه بلا اذن سيده ووليه ووطئها بلا اذن أياضام طلقها أو فسخ نكاحه فليس له رجعتها لذلك فهذا الايضاح أيضا واصله يرجع (بقول) صريح أو محتمل (معينة) لا رجعتها به فالصريح (كرجعت) زوجتى وارجعتها وارجعتها وارجعتها لنكاحى (و) المحتمل (كأمسكتها) اذ يحتمل لنكاحى ويحتمل لغيره (أو) (ب) (ب) أى كلام نفسى عطف على قول فتصح الرجعة بها (على الاظهر) عند ابن رشد فى المقدمات وهو مخرج عنده وعند اللخمى على أحد قولى ما لا رضى الله عنه بلزوم الطلاق واليمين بها وهى رجعة فى الباطن لافى الظاهر فاذا انقضت العدة فله معاشرتها معاشرة الأزواج فيها بينه وبين الله تعالى وان رفع للقاضى منه منها وان ماتت بعد انقضائها حل له ارضها باطنا لا ظاهرا (وصحيح) بضم فكسر مثقلا (خلافه) أى عدم صحة الرجعة بالنية ابن بشير هذا هو المذهب وهو المنصوص فى الموازية ورد تخريج اللخمى غ وقد أوضحت الكلام على هذا فى تكميل التقييد وتحليل التعقيد (أو يقول) صريح معينة يل (لو) كان (هزلا) أى مجردا عن النية فهو رجعة (فى الظاهر) فنلزمه نفقةا وكسوتها والقسم لها (لا) فى (الباطن) ولا يجوز له الخلوة بها ولا الاستمتاع ولا ارضها ان ماتت بعد تمام عدتها ابن عاشر المطوى فى ولو ما ليس بهزل ولا جذاذ لا يتصور الجدمع فقد النية والذى يظهر فى كلام المصنف ان قوله بقول معينة مخصوص بالمحتمل بدليل تمثيله بامكنتها ورجعت بدون زوجتى فانه من المحتمل وقوله او بقول ولو هزل أى بقول صريح معينة بل ولو مجردا عنها وهو الهزل اذ ظاهر كلام ابن رشد ان الصريح المجرد عن النية هو الهزل وبهذا يقتضى التكرار فيه (لا) تصح الرجعة بقول محتمل لها ولغيرها (بلاية) للرجعة به (كاعدت الحل) بكسر الحاء المهملة اذ يحتمل لى ويحتمل لغيرى (ورفعت التحريم) يحتمل عنى ويحتمل عن غيرى (ولا) تصح الرجعة (بفعل دونها) أى النية (كوطء) بلاية رجعتا به واولى مقدماته وهو حرام ويجب عليها الاستبراء منه وليس له

٢٨ مخرج فى ورد بضم ففتح مثقلا (قوله المطوى) أى المقدر قبل المبالغة (قوله فقد النية) أى المفهوم من اوالى لاحد شيئين نية او قول (قوله عنها) أى النية (قوله وهو) أى المجرد عنها (قوله يحتمل لى) أى برفع حرمها على بطلاقها (قوله لغيرى) أى بتطليق اياها ورفع عصمتى عنها (قوله عنى) أى بالرجعة (قوله عن غيرى) أى بالطلاق (قوله به) أى الوطء (قوله وهو) أى وطئها بلاية رجعتا

(قوله من الاستبراء) بيان لما (قوله هو) فصل به لصحة العطف على ضمير الرفع المستتر في تزوجها (قوله تمامه) أي استبراء (قوله ولا يتأبد بغيرها) أي لان الماء مأثوم (قوله فليس الاستبراء الخ) تفريع على فلا يتزوجها الخ (قوله وهو) أي العقد (قوله ومراجعة) عطف على رجعة (قوله به) أي الصداق (قوله باوجوده) أي لاجتماعات (قوله ونقوله) أي لحوق الطلاق (قوله لانها) بآنت منه بانقضاء عدتها بالرجعة) ٢٩٨ (قوله بناء على المشهور من غير مراعاة قول ابن وهب (قوله لحقها) أي

رجعتها الا في بقية عدة الطلاق لا فيما زاد عليها من الاستبراء قاله ابن المواقفان تحت عدة الطلاق فلا يتزوجها هو ولا غيره حتى يتم استبراءها قاله في التوضيح فان عقد عليها قبل تمامه ففسخ ولا يتأبد بغيرها عليه قاله في الشامل فليس الاستبراء من مأثوم كالعدة منه اذ من عقد على معتدته فعدة صحيح لا يفسخ وهو رجعة ان كان الطلاق رجعيا ومراجعة ان كان بائنا (ولا صدق) على الزوج لو طقه رجعيته بلانية رجعة ويحتمل ولا صدق للرجعية اذا ارجعها ويرجع عليها به ان دفعه لها ظن لزومه ام لا هذا ظاهر النقل ومقتضى بحث البرزلي انه انما يرجع اذا ظن لزومه ويرجع باوجوده (وان) وطى رجعيته في عدتها بلانية رجعة (استقر) الزوج على وطئها بلانية رجعة او على عشرتها معاينة الزوج بالوطء الاول بلانية رجعة (وانقضت) عدتها بوضعها او اقراء واشهر ثم طلقها او حنث فيها (لحقها) أي الزوجة (طلاقه) مراعاة لقول ابن وهب رجعة رجعة بوطئها بلانية (على الاصح) عند ابن عبد السلام لانه كطلاق في تكاح مختلف فيه ونقوله ابن يونس وابو الحسن عن أبي عمران وقال ابو محمد لا يلحقها لانها بآنت منه بانقضاء عدتها بالرجعة ومحل الخلاف ان جاء مستقيما فان اسرته البيعة لحقها اتفاقا قاله الوائش يسمى وظاهر كلام المصنف والشارح ان التلذذ بها بدون وطء بلانية رجعة ليس كالوطء فان تلذذ بها بدون وطء فيها بلانية رجعة واستقر حتى انقضت وطلقها فلا يلحقها طلاقه البتة ويترتب كون الطلاق اللاحق بعد انقضاء العدة بائنا لان القائل بلحوقه هو ابو عمران وقد علم بانه كاطلاق في التكاح المختلف فيه وهذا بائن ولانه لو كان رجعيا لزم اقراره على الرجعة الاولى والمشهور بطلانها فهو بائن لانقضاء العدة ومراعاة مذهب ابن وهب اغاها في مجرد لحوقه لاني تصحيح الرجعة بالقول بلانية (ولا) تصح الرجعة (ان لم يعلم) بضم التثنية وفتح اللام (دخول) من الزوج بزوجته قبل الطلاق بان علم عدمه او لم يعلم شيء ابن عرفة شرطها أي الرجعة ثبوت بآنتها به او مثبتة ما تقدم في الاحلال وهو شاهدان على العقد وامرأتان على الخلوقة وتقاررها على الاصابة فان لم يعلم الدخول فلا تصح الرجعة ان لم تصادق قبل الطلاق على الوطء بل (وان تصادقا) أي الزوجان (على الوطء) ومصلحة تصادقا (قبل الطلاق) لانهم امهات على ابتداء عقد بلاولي وصدق الا ان يظهر بها حمل لم ينقضه انفيه التهمة واولى تصادقها بعدم علمه ومفهوم المصنف انه ان ثبت الدخول بعد ائتين على العقد وامرأتين على الخلوقة وتصادقها عليه صح رجعة (واخذنا) بضم الهمزة وسرنا لغا المصنف أي الزوجان (باقرارهما) بالوطء أي حكم عليهما بعقد بقاء بالنسبة لغير صحة الرجعة فيحكم على الزوج بنقضهما وكسوتهما ونكحهما مادامت العدة وتسكمل صداقها وحرمة تزوج خامسة مادامت العدة وينتجما عليه ويجمع من يحرم جمعها معها مادامت العدة ويحكم عليهما بالاعتداد ومنع تزوجها بغيره مادامت العدة

طلاقه (قوله عليه) أي الحقوق (قوله بانه) أي طلاقها بعد عدتها (قوله وهذا) أي الطلاق في المختلف فيه (قوله ولانه) أي الطلاق اللاحق عطف على لان القائل الخ (قوله اقراره) أي الزوج (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله فهو) أي الطلاق اللاحق بعد العدة (قوله ومراعاة مذهب ابن وهب الخ) جواب ما يقال مراعاة مذهب ابن وهب تقتضي كونه رجعيا لصحة الرجعة عنده (قوله بالفعل) صلة الرجعة (قوله بلانية) حال من الفعل (قوله ومثبته) أي البتة (قوله وهو) أي ما تقدم (قوله وتقاررها) أي الزوجين عطف على ثبوت (قوله ينقضه) أي الزوج عن نفسه الحمل (قوله لنفيه) أي الحمل الخ على لصحة الرجعة بظهور الحمل المفهوم من الاستثناء (قوله التهمة) أي على ابتداء عقد بلاولي الخ مقعول في المضاف لتعاوله (قوله تصادقهما) أي

الزوجين (قوله بعدمه) أي الطلاق (قوله عليه) أي الوطء (قوله المصنف) أي قوله ولان لم يعلم دخول (قوله وتصادقا) أي الزوجان (قوله عليه) أي الوطء (قوله يقتضاه) أي الاقرار بالوطء (قوله وبآنتها) أي الزوجة عطف على خامسة (قوله عليه) أي الزوج صلة حرمة (قوله مادامت العدة) قيد في حرمة الجمع

(قوله اذا حل) بضم فكسر (قوله على مجرد الاقرار بالوطء) اي دون الرجعة (قوله به) اي الاقرار به (قوله وهو) اي اختصاصها به خلاف ما عليه عجم من ان ذلك في العدة وبعدها ونظام عبارة البنائي وان حل على انه اقرار بالوطء وادعى الرجعة صح ما قاله عجم من التعميم وسقط الاعتراض عليه وعلى الاول فالصواب ان قوله ان تماديا على التصديق خاص بما بعد المكاف كما بلده عجم وان حل على الثاني كان شرط التمادي راجعا لما قبلها أيضا لما يأتي من ان تصويب عبد الحق قبول رجوعهما عن قولهما انما هو في دعوى الرجعة وأما تنصيص عجم فيما قبل المكاف بين الرجوع في العدة والرجوع بعدها فظاهر (قوله في العدة) صلة الرجعة (قوله وصلته) اي المصدر (قوله من غير بينة) حال من دعواه (قوله مصدق) بكسر الهمزة (قوله بما يأتي) اي في قوله وصحت رجعته ان قامت بينة على اقراره او قصره ومبيته فيها بيان لمصدق (قوله لاتهمهما) اي الزوجين (قوله ويؤخذ) اي الزوج (قوله وكذا) اي الزوج في الاختيار الاقرار (قوله هي) اي الزوجة (قوله ان صدقته) اي الزوجة الزوج في دعواه بعدها رجعتا فيها (قوله ان حل) بضم فكسر (قوله كلامه) اي قوله ٢٩٩ وأخذ باقرارهما (قوله فقط) اي

البنائي اذا حل كلام المصنف على مجرد الاقرار بالوطء فابوا اخذته بمقتضى برهن العدة كالمات ومن وجده عجم وهو الصواب وشبهه في عدم صحة الرجعة والاخذ باقرارهما فقال (كدهواه) اي الزوج (لها) اي الرجعة في العدة من اضافة المصدر لقائه وزياة اللام في مقعوله لتقوية وصلته (بعدها) اي العدة عن غير بينة او مصدق بما يأتي فلا تصح رجعته لاتهمهما على تجديد نكاح بلا عقد ولا ولي ولا مصدق ويؤخذ باقراره كما تقدم وكذا هي ان صدقته (ان تماديا) اي الزوجان (على التصديق) البنائي ان حل كلامه على الاقرار بالوطء فقط فالصواب ان قوله ان تماديا على التصديق شرط فيما بعد المكاف خاصة كما بلده عجم وهو الجارى على فاعلته الاغلبية من رجوع الشرط ونحوه لما بعد المكاف واستظهره عجم قائلا واما الاولى فلا فرق فيها بين تماديهما على التصديق وعدمه مادامت العدة فان انقضت فلا بد من ان تماديا عليه والاعمال برجوعهما او أحدهما كسئلته دعواه لها بعدها ولا يلزم ان بشئ البنائي فيه نظر بل بعد انقضاء العدة لا يؤخذ ان بشئ الا ان يكونا قد اتفقا فتصير المسئلة حينئذ مثل دعواه لها بعدها ومفهوم ان تماديا الخ ان من رجع منهما سقطت مؤاخذته باقراره وما ذكره عجم من انه اذا رجع احدهما سقطت مؤاخذة كل منهما غير ظاهر انظر طي ونصه قوله ان تماديا على التصديق فن رجع فلا يؤخذ باقراره كما يفهم من تن وصرح به س وزعم عجم انه غير ظاهر قائلا اذا رجع احدهما سقطت مؤاخذة كل منهما وهو غير ظاهر في ابن عرفة ودعواه رجعتا بعدها العدة ولو وافقته لا بدليل في كون البينة على انه كان يخلو بها في العدة ويبيت عندها واحدهما قولها ونقل ابن بشير ونقل اللخمي عن محمد يبيت عندها

(قوله عمل) بضم العين (قوله كسئلته دعواه لها بعدها) تشبيهه في العمل بالرجوع منهما ومن احدهما واطافة مسئلة للبيان (قوله ولا يلزم ان) بضم الباء اي الزوجان راجعان عن تصادقهما (قوله فيه) اي قول عجم الاولى لا فرق فيها بين تماديهما على التصديق وعدمه (قوله لا يؤخذ ان بشئ) اي وان تماديا على التصديق (قوله حينئذ) اي حين الارتياع (قوله ونصه) اي طي (قوله قائلا) اي عجم (قوله وهو) اي قول عجم اذا رجع احدهما الخ (قوله رجعتا) اي في العدة (قوله بعد العدة) صلة دعوى (قوله لغو) بسكون الغين خبر دعوى (قوله ولو وافقته) اي الزوجة الزوج على دعواه بعدها انه راجعها فيها (قوله في كونه) اي الدليل خبر مقدم قولها واعطف عليه والجملة نعت دليل (قوله البينة) خبر كون (قوله على انه) اي الزوج صلة البينة (قوله كان) اي الزوج (قوله يخلو) اي الزوج (قوله بها) اي الزوجة (قوله يبيت عندها) اي فيها (قوله واحدهما) اي اخلوة والبيان عندها فيها اعطف على انه كان الخ (قوله قولها) اي المدونة راجع ليكون الدليل البينة على اخلوة والبيان بها فيها (قوله ونقل ابن بشير) راجع لكون البينة على احدهما (قوله ونقل اللخمي) مبتدأ مضاف اليه اضافة المصدر لقائه (قوله يبيت الخ) مقعول نقل

دون دعوى الرجعة في العدة بعدها (قوله فيما بعد المكاف) اي دعواه الرجعة في العدة بعدها (قوله وهو) اي كونه شرط فيما بعد المكاف خاصة (قوله من رجوع الشرط ونحوه) بعد المكاف (بيان فاعلته) (قوله واستظهره) اي رجوع الشرط لما بعد المكاف خاصة (قوله قائلا) حال من عجم (قوله وأما الاولى) بضم الهمز اي تصادقهما (قوله فيها) اي الاولى (قوله مادامت العدة) قيد في لافرق الخ (قوله عليه) اي التصديق (قوله والا) اي وان لم تماديا عليه

(قوله في كونه) أي نقل التخصي خبر مقدم لأنظر والجله خبر نقل (قوله ثالثا) خبر كون (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله تزويج) أي من ادعى بعد العدة الرجعة فيها (قوله اختها) أي الزوجة التي ادعى رجعتها بعد عدتها فيها ولم يصدق في دعواه (قوله أنه) أي الزوج الخ خبر مقتضى (قوله رجوعه) أي الزوج (قوله رجعتها) مفعول قوله المضاف لقاعله (قوله تجبر) أي المطلقة (قوله له) أي المطلق (قوله عدم) خبر مقتضى (قوله رجوعها) أي الزوجة (قوله ونقل) بفتح نون (قوله قبول) مفعول نقل (قوله رجعتها) أي قبل زوج غيره ٣٠٠ (قوله واكذبت نفسها) أي في دعواها أنه طلقها ثلاثا (قوله واختاره) أي

في بيت في كونه ثالثا أنظر ثم قال قلت ومقتضى منع تزويج اختها أنه لا يقبل رجوعه عن قوله رجعتها ومقتضى قواهم تجبر له على تجديد عقد إذا أعطاها أربع دينار عدم قبول رجوعها عن تصديقه ونقل عبد الحق عن بعض القرويين قبول رجوعها عن قولها ما كن ادعت أن زوجها أطلقها ثلاثا كما كذبها ثم خالفها ثم ادعت ما رجعتها واكذبت نفسها فيقبل رجوعها واختاره وعن بعضهم لا يقبل رجوعها وإلى اختيار عبد الحق قول بعض القرويين يقبل الرجوع أشار بقوله (على الأصوب) أن ادعى بعد العدة أنه راجعها فيها بلاينة ولا مصدق وصدقه الزوجة عليها (له) الزوج (المصدقة) بكسر الهمزة وتشديد الميم (المصدقة) أن المكذبة لا تنفك عنها إلا بشرط أخذ المقر بأقراره فيدين المقر بالفتح أن ادعى بعد العدة رجعتها فيها وصدقه ثم قامت بحقوقها (و) لا تطاق بضم المثناة فوق وفتح الطاء واللام المصدقة على أنه راجعها في العدة أن قامت عليه (لحقها في الوطء) لأنه لم يقصد بترك ضررها ولأنها ليست زوجته في حكم الوطء ولما كتبت من رجوعها في الوطء عن تصديقه فيسقط عنها ما ألزمها بتصديقه قاله تمت وس البناء الصواب رجوع والمصدقة النفقة ولا تطاق لحقها في الوطء لما قبل الكاف وما بعد هاء ما إذا هو منصوص فيه ما وقد رد ابن عاشر أرجاعه جد عجب لما بعده فقط فأنظره (و) أن لم يعلم الدخول وتصادق على الوطء وعلم الدخول وادعى بعد عدتها رجعتها فيها وصدقه وأراد الزوج تجديده عقد بصدق وامتنعت منه (له) أي الزوج (جبرها) أي المصدقة ووليها وسيدتها أن كانت أمة وصدق السيد الزوج في دعواه بعد العدة أنه راجعها فيها فله جبرها (على تجديد عقد) للنكاح على المصدقة (ربيع دينار) شرعى لأنها في عصمتها ومنع منها الاتهامها في ابتداء نكاح بغير أركانها وهذا ينول بالعقدان إلى وليها أو سيدها عقده الجار كم ولوايت (ولا) تصح رجعتها (أن قر) الزوج (به) أي الوطء (فقط) أي دون الزوجة (في) خلوة (زيارة) منه لها وكذبته وطلقها لأنه قبل الوطء وعليه جميع المهر وعليها العدة وما في زيارتها أيام فاعتبر أقراره به فقط كخلوة البناء هذا على تسليم قوله (بخلد) خلوة البناء (أذيعت أقراره به فيها وحده وهذا ضعيف والمذهب أنه لا فرق بين خلوة الزيارة وخلوة البناء وأنه لا بد من أقرارهما معا بالوطء فيقوم مقامهما جالها ولم ينفعه إفاده عب البناء ظاهرا المدونة هو ما ذكره المصنف هنا وفي الخط هذا القول هو الذي رجح في توضيحه هنا وذكر في العدة أنه إذا أقر أحد الزوجين فقط فلا رجعة

عبد الحق ما نقله (قوله الخ اختيار) صلة أشار (قوله قول) مفعول اختيار المضاف لقاعله (قوله يقبل الرجوع) مفعول قول المضاف لقاعله (قوله أنه) أي الزوج (قوله لأنه) أي الزوج (قوله بتركه) أي وطئها (قوله ما لزمها) أي منه ما من التزويج (قوله لها) بعد (ها) أي دعواه بعد عدتها رجعتها فيها (قوله ومنع) بضم فكسر أي الزوج (قوله وهذا) أي الاتهام (قوله عقده) أي النكاح (قوله لأنه) أي الطلاق (قوله قبل الوطء) أي فهو بائن (قوله وعليه) أي الزوج (قوله جميع المهر) قاله في المدونة وقال مختون لا يكمل لهما حتى ترجع لتصديقه فقبل هو نفسه وقيل هو خلاف واليهما أشار في الصداق بقوله وهل أن ادام الأقرار الرشيدة كذلك وان كذبت نفسها

تأويلان (قوله أقراره) أي الزوج (قوله به) أي الوطء (قوله فقط) أي مع انكار الزوجة فتصح الرجعة له (قوله أذيعت) أي في صحة الرجعة (قوله أقراره) أي الزوج (قوله به) أي الوطء (قوله فيها) أي خلوة البناء (قوله وحده) أي منفردا عن أقرار الزوجة بحال من هاء أقراره (قوله وهذا) أي بخلاف البناء (قوله ضعيف) والمذهب أنه لا فرق الخ البناء أنظر من ذكره وأظاهرق عن المدونة هو ما ذكره المصنف هنا (قوله وأنه) أي الشأن (قوله مقامه) أي أقرارهما معا به (قوله جالها) أي الزوجة (قوله ولم ينفعه) أي الزوج الخ (قوله بلعان) (قوله ما ذكره المصنف هنا) أي الفرق بين خلوة الزيارة وخلوة البناء (قوله هذا القول) أي ذكره المصنف هنا (قوله أنه) أي الشأن (قوله أقرار أحد الزوجين فقط) أي بالوطء

(قوله نص) اي الرجعة اي باقرار الزوج بالوطء (قوله مطلقا) اي عن التقيد بالان فلا تصح قبل مجيئه ولا بعده (قوله بان علققت) بضم العين وكسر اللام مثقلا اي الرجعة (قوله لانه) اي الرجعة وذكركه لتذكير خبره (قوله ولا فتقارها) اي الرجعة (قوله مقارئة) اي اياها (قوله وعلى هذا) اي بطلانها مطلقا (قوله وهو) اي صحة الرجعة وذكركه لتذكير خبره (قوله لانه) اي الوطء (قوله هذا) اي صحة رجعة بوطئها مع تقدمها (قوله لانه) اي انت (قوله ذكره) اي التفرع (قوله بعدهما) ٣٠١ اي انا وبيلين (قوله التعديل) اي بانه فعل معنية (قوله لانه) اي الرجعة وذكركه لتذكير خبره (قوله الاول) اي ابطالها مطلقا (قوله الثاني) اي ابطالها الا ان (قوله محرز) بضم فسكون فكسر (قوله فهو) اي اختيارها (قوله عليه) اي الاختيار (قوله فان عتقت) اي قبل زوجها (قوله مناه) بضم الميم (قوله وهو) اي الزوج (قوله عنه) اي التعليق (قوله ينج) اي لتعديل (قوله فرق) بسكون الراء مصدر مضارع لثاء الله (قوله المستلتي) اي اختيار الامة بتقدير عتقها واختيار ذات الشرط بتقدير فعل زوجها المعلق عليه (قوله هو معروف الخ) خبر فرق (قوله حصل) بفتح حاء مثقلا (قوله بينهما) اي المستلتي (قوله التزمنا) اي الامة وذات الشرط (قوله وعدمه) اي اللزوم عطف عليه (قوله ثالثها) اي الاقول (قوله لابن حارث الخ) راجع لزوم (قوله والباجي عن المغيرة) راجع لعدمه (قوله وهو معروف قول مالك رضي الله تعالى

له وظاهره من غير تفصيل بين الزيارة والاهتمام وهو احد الاقوال اه فليذكر الخط ترجيحاً وقال ابن عرفة ظاهر قول ابن القاسم تصح في خلوة البناء لا الزيارة (و) ان قال في عدة رجعية ان جاء وقت كذا فقد ارتجعت فيه واقتصر على هذا حتى تمت عدتها (في ابطالها) اي الرجعة مطلقا (ان لم تجز) بضم الفوقية وفتح النون والجيم مشددة بان علققت على شيء مستقبل محقق (كغد) بان قال ان جاء غدا فقد راجعتك فلا تصح الا ان ولا غدا لانه ضرب من النكاح لا اجل ولا فتقارها بالنسبة مقارئة الخط وعلى هذا اذا وطئها مع تقدمها رجعت به رجعة وهو واضح لانه فعل مقارئة وسياق ثبت يفيد تفرع هذا على كلا التأويلين لانه ذكر بعدهما البناني ما افاده قت هو الذي يفيد الخط عن اللخمى وهو الظاهر من التعديل (او) الابطال انما هو (الا ان فقط) وتصح رجعته في غدا لانه حقه فلا تعليقه وان تمت عدتها بوضع او حيز او اشهر قبل غدا لم تصح الرجعة (تاويلان) الاول لعبد الحق والثاني لابن محرز (ولا تصح الرجعة) (ان قال من يغيب) اي يسافر عن بلد زوجته وقد كان علق طلاقها على فعلها شيئا وخاف ان تخشعه في غيبته وتنفذ عتقها قبل رجوعه (ان دخلت) الرجعة (الدار) التي علق طلاقها على دخولها مثالا (فقد راجعها) ودخلتها في غيبته فلا تصح رجعته لا فتقار الرجعة لئلا بعد الطلاق لقوله تعالى لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وشبهه في البطلان فقال (كاختيار الامة) المترجمة بعد ما من اضافة المصدر لفاعل ومنه قوله (نفسها وزوجها) اي احدهما مهيئا (بتقدير عتقها) قبل عتق زوجها فهو واغفلوا شهد عليه فان عتقت فلها اختيار خلاف ما اختارته قبل عتقها (بخلاف) الزوجة (ذات الشرط) اي التي شرط لها زوجها انه ان تزوج او تسر عليها او اخرجها من بلدها فامرها بسببها (تقول) ذات الشرط (ان فعله) اي المعلق عليه (زوجي فقد فارقه) اي اختارت فراقه بالطلاق او بقيت معه فانه قد لزمها ما اختارته من فراق او بقاء لان الزوج اقامها مقامه وهو اذا علق الطلاق على ذلك فليس له رجوع عنه فكذلك هي قاله الصقلي ابن عرفة ينج لزوم الفراق لا البقاء البناني فرق المصنف بين المستلتي وهو معروف قول مالك رضي الله تعالى عنه ابن عرفة حصل ابن زرقون في التسوية بينهما في لزوم ما التزمنا قبل حصول سبب خيارهما وعدمه فالثاني التفرقة المذكورة لابن حارث عن اصح مع رواية ابن نافع والبايجي عن المغيرة مع فضل عن ابن ابي حازم ومعرفة قول مالك رضي الله تعالى عنه ابن رشد حكيت هذه المسئلة عن ابن الماجشون سأل مالك رضي الله تعالى عنه فيها عن افرق بين الحر والامة فقال له انه عرف دار قدامة وكانت دارا يلعب فيها بالجمام مع مضاهاة بقله التخصيل فيما سأل عنه وهو بخاله على ترك اعمال نظره فيها حتى لا يسأل عنه (راجع للتفرقة) (قوله حكيت) بضم فسكون (قوله سأل) اي ابن الماجشون (قوله فيها) اي المسئلة (قوله فقال) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله) اي ابن الماجشون (قوله اعراف) بفتح التاء وسكون العين وكسر الراء (قوله قدامة) بضم القاف وخفة الدال المهملة (قوله وكانت) اي دار قدامة (قوله يلعب) بضم الياء (قوله مع مضاهاة) بضم فسكون مثقلا حال من فاعل قال (قوله) اي ابن الماجشون (قوله وهو بخا) عطف على مع مضاهاة (قوله نظره) اي ابن الماجشون (قوله فيها) اي المسئلة

(قوله وهذا) اي قول الامام رضي الله تعالى عنه ائعرف الخ (قوله قوله) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله سأل) اي ابن القاسم
 المالكار رضي الله تعالى عنهما (قوله اية) بفتح الهمزة وكسر الموحدة وشدة المثناة اي شاحنة رفيعة (قوله فهجره) اي ابن الماجشون
 مالكار رضي الله تعالى عنهما ٣٠٢ (قوله استعصى) اي استصعب (قوله عليه) اي ابن الماجشون (قوله الفرق) بين مستثنين

اي فسأل عنه مالكار رضي الله تعالى عنه (قوله فقال) اي مالكار رضي الله تعالى عنه (قوله له) اي ابن الماجشون
 (قوله الاحداث) جمع حدث اي الاخبار (قوله ولذا) اي خفاء الفرق له سوى بفتح السين والواو مثقلا (قوله بينهما) اي المستثنين (قوله وبهض) عطاف على مالكار (قوله التي) نعت رجعة (قوله انها) اي الرجعة (قوله منه) اي الزوج (قوله فيها) اي العدة (قوله معتبرة) بفتح الموحدة اي شرع العدة وانقضائها (قوله به) اي وطئها (قوله علم) بضم العين (قوله قبل طلاقها) صلة دخول (قوله وادعي) اي الزوج (قوله انه) اي الزوج (قوله به) اي تصرفه وميته وافرقتا ويلهما
 يند كوير (قوله واما شهادتها) اي البينة (قوله باقراره) اي الزوج في العدة (قوله بذلك) اي المبيت والتصرف (قوله وفاقا للمدونة) اي على اشتراط قيام البينة على التصرف والمبيت كما تقدم عن ابن عرفة (قوله بخلاف ابن بشير الخ) اي في اكتفائهم بقيام البينة على احدهما (قوله وقيله) بكسر الموحدة (قوله شهدت) اي البينة (قوله بانها) اي الزوجة كذبه (قوله فان لم يقمها) اي البينة على قولها قبلها فان لم يقمها لم يصح رجعتها ولو كذبت نفسها فالة اشهب (او) اي وصحت رجعتها اذا (اشهد) الزوج (برجعتها) اي الزوجة (فصحت) الزوجة يوما وبعضه كافي المدونة (ثم قالت) الزوجة بعد سكوتها يوما وبعضه (كانت) اي عدتها (قد انقضت) اي تمت وفرغت قبل اشهادك بالرجعة فيلحق قولها وتعد نادمة لان سكوتها مع علمها بالاشهاد على رجعتها دليل على بقاء عدتها ومفهوم وصحت انها لو انكرت حين الانشهاد وقالت ان عدتها قد انقضت به لمضى مدة يمكن انقضائها فيها لم تصح رجعتها (او) اي وصحت رجعتها ان ادعي بعد انقضاء عدتها انه راجعها فيها وكذبه وتزوجت غيره (ولدت) ولدا كاملا (لدون ستة اشهر) من وطء الزوج الثاني فيلحق بالزوج الاول لظهور كونه منه ويفسخ نكاح الزوج الثاني (وردت) بضم الراء الزوجة الى الزوج (برجعتها) التي

اكتفائهم بقيام البينة على احدهما (قوله وقيله) بكسر الموحدة (قوله شهدت) اي البينة (قوله بانها) اي الزوجة كذبه (قوله فان لم يقمها) اي البينة على قولها قبلها فان لم يقمها لم يصح رجعتها ولو كذبت نفسها فالة اشهب (او) اي وصحت رجعتها اذا (اشهد) الزوج (برجعتها) اي الزوجة (فصحت) الزوجة يوما وبعضه كافي المدونة (ثم قالت) الزوجة بعد سكوتها يوما وبعضه (كانت) اي عدتها (قد انقضت) اي تمت وفرغت قبل اشهادك بالرجعة فيلحق قولها وتعد نادمة لان سكوتها مع علمها بالاشهاد على رجعتها دليل على بقاء عدتها ومفهوم وصحت انها لو انكرت حين الانشهاد وقالت ان عدتها قد انقضت به لمضى مدة يمكن انقضائها فيها لم تصح رجعتها (او) اي وصحت رجعتها ان ادعي بعد انقضاء عدتها انه راجعها فيها وكذبه وتزوجت غيره (ولدت) ولدا كاملا (لدون ستة اشهر) من وطء الزوج الثاني فيلحق بالزوج الاول لظهور كونه منه ويفسخ نكاح الزوج الثاني (وردت) بضم الراء الزوجة الى الزوج (برجعتها) التي

(قوله لانه) أى الشان (قوله تبين) بفتح تاء مثقلا (قوله انها) أى الزوجة (قوله اخل) بفتح خاء مثقلا معجم الخاء أى لم يأت المصنف (قوله والا) أى وان كان على طور يمكن كونه معه من الثاني (قوله به) أى الثاني (قوله لحوقه) أى الولد (قوله بان تأخر) أى الولد (قوله اقصى) أى أطول (قوله من طلاقه) أى الاول (قوله به) أى الاول (قوله هذا) أى تأخره عن اقصى امد الحبل (قوله ولو تزوجت الخ) أى هذا نص كلام المصنف فى نسخة (قوله وهذا) أى النص الذى فى هذه النسخة ٣٠٣ (قوله ظاهر) أى سالم من الحشو (قوله انه) أى

الحشو (قوله انه) أى ولو تزوجت (قوله من انه راجعها الخ) بيان لما (قوله وبما تقدم) صلة قرر (قوله من فواته على الاول الخ) بيان لمكانهم ذات الوليين (قوله يحضره) أى عقد الثاني (قوله به) أى عقد الثاني (قوله فى وجوب نفقتها) صلة كاف التشبيه (قوله محرمة) بضم ففتح تاء مثقلا (قوله ترجع) بضم التاء وفتح الجيم (قوله ونقل) بفتح نون وبسكون القاف (قوله انها) أى الرجعية مفعول نقل على الاول وخبره على الثاني (قوله يرد) بضم ففتح مثقلا خبر الاستدلال (قوله المحرمة) بضم فسكون فكسراى بفتح أو عوة (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونسبة معناه (قوله وهذا) أى تحريم كلامها (قوله عليه) أى المطلق (قوله منها) أى الرجعية والاجنبية (قوله وكذا) أى تقرر الوجه

كذبته فيها لانه تبين انها كانت سالما حين الطلاق وعدتم اوضاع حملها وأخل بقيدين احدهما كون الولد على طور لا يمكن كونه من الثاني واللاحق به ولم يصح رجعة الاول فاني ما امكانه لحوقه بالاول فان لم يمكن لحوقه بالاول ايضا بان تأخر عن اقصى امد الحبل من طلاقه لم يلحق به ولم يصح رجعته ولا ينافى هذا قوله لدون ستة اشهر لان مراده من وطء الثاني الصادق بتأخره عن طلاق الاول باقصى امد الحبل غ ولو تزوجت وولدت لدون ستة اشهر ردت برجعته وهذا ظاهر كعبارة ابن الحاجب يعنى انه اجمود من نسخة او ولدت لانه عطف على ما تصح الرجعة به فقوله وردت برجعته خشوتم يصح تقرير المسئلة ايضا بما فى الجواهر من انه راجعها فاذا عت انقضاء عدتم او تزوجت فولدت لدون ستة اشهر وهو ظاهر وبما تقدم قررهما الموضح وابن عرفة عن بعض شيوخ عبد الحق اسكن قوله يردت برجعته مشكل على هذا واجيب بان معنى قوله يردت برجعته أى التى ادعى انه انشأها فى عدتها لقيام دليل صدقه فى دعواه انه كان انشأها فيها (ولم تحرم) الزوجة المذكورة حرمة مؤبدة (على) الزوج (الثاني) لانه عقد علم ابعده رجعة الاول وانقطع عدتها وصور ردتا ذات زوج ونحو وجهها من حكم المدة فان مات الاول وطلقها فللثاني تزوجها بعد عدتها (وان) راجعها فى عدتها (لم تعلم) الزوجة (بها) أى الرجعة (حق انقضت) عدتها (وتزوجت) الزوجة غيره (او وطئ الامه سيدة) حكمها (ك) حكم ذات (الوليدين) من فواتها على الاول بتلذذ الزوج الثاني او السيد بلا علم برجعة الاول لا يجزى عقد الثاني الا ان يحضره الاول سا كانه قوت به أيضا نقله فى التوضيح عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه (و) المطلقة (الرجعية كالزوجة) التى لم تطلق فى وجوب نفقتها وكسوتها والتوارث وغيرها (الافى تحريم الاستتاع) بالرجعية قبل رجعتها ولو ينظر ابن عرفة ومقتضى الروايات ان المطلقة الطلاق الرجعى محرمة فى العدة حتى ترجع حسب ما تقدم ليعاض ونقل ابن بشير انها على الاباحة حتى تنقضى العدة مثل ما تقدم للخمى والاستدلال على ذلك بثبوت خواص الزوجية من النفقة والارث يرد بان الزوجية أعم من الاستتاع بدليل المحرمة والمعتقة (و) حرمة (الدخول) عليها (والأكل معها) ولو كان معها من يحفظها فى هذين الامرين ومثلها ما كلامها ولو نوى رجعتها بعد وهذا شديد عليه لثلاث ذكر ما كان فلا يرد ان الاجنبى يباح له كلام الاجنبية لانه قد تلذذ او خشية فتنة أو ما تقرر وجه كل منهما وكفيه لما تروكذا السكنى معها فى دار جماعة لهما وللناس ولو أعزب كما اقامه أبو محمد صالح من المدونة لكن قال بعده وهذا منكر عظيم عند اهل فاس ابن ناجي وكذلك عندنا بأفريقية ولا ينبغي ان يختلف فى منعه سواء كان العرف باستعطافه ام لا والواجب على القضاة ان يفتوا من ينظر فى ذلك ويفترق الرجعية من الزوجة أيضا

والسكنى فى الجواز (قوله لهما) أى المطلق والمطلقة (قوله أعزب) أى لا زوجة له (قوله اقامه) أى فهمه (قوله لكن قال) أى أبو محمد صالح (قوله وهذا) أى سكنى الأعزب مع المتزوجين فى بيت جامع (قوله منعه) أى سكنى الأعزب مع ذوى الزوجات فى دار جماعة (قوله باستعطافه) أى استخفافه (قوله فى ذلك) أى سكنى الأعزب مع المتزوجين

(قوله في انها) أي الرجعية (قوله لان نفقتها) أي الزوجة (قوله سقطت) أي النفقة (قوله عنه) أي الزوج (قوله وهذه)
 أي الرجعية (قوله انه) أي الشأن (قوله فيها) أي الرجعية (قوله يجنس القرة) أي الصادق بثلاثة للعره واثنين للامه (قوله فلا
 تصح رجعتها الخ) تقرير على ٣٠٤ تصديقها في انقضائها (قوله موثقات) بفتح الميم الثانية (قوله عمل)

في انها اذا خرجت من منزلها بغير رضاه فلا تسقط نفقتها بخلاف الزوجة لان نفقتها في متابله
 الاستمتاع بها فاما منعه الاستمتاع بنسوزها سقط عنه وهذه لا يستمتع بها ومن احكام الرجعية
 انه يصح فيها الايلاء والظهار واللعان والطلاق وان مطلقها لا يجوز له ان يتزوج معها من يحرم
 جمعها مادامت في العدة (و) ان ادعت الرجعية انقضائها عدتها بعدد من يمكن انقضائها فيه
 (صدقت) بضم فكسر مشقة الرجعية ولوامة ولو خالفها الزوج (في) اخبارها: (انقضائها) عدتها
 بجنس (القرة) بفتح القاف أي الطهر (و) انقضائها: (الوضع) لجلها الا لا حق لزوجها والذى
 يصح استلحاقه وصله صدقت (بلايين) منها على انقضائها (ما يمكن) أي مدة امكان الانقضاء
 عادة فلا تصح رجعتها بعد عدتها انقضت وتحصل للزوج وظاهره ولو وضعت سقطا خلافا
 للرجاجي ولايين عليها وان خالفت عادت ان النساء موثقات على فروجهن (و) ان ادعت
 انقضائها عدة القرة فيما يمكن الانقضاضا فيه نادر اخصت ثلاثا في شهر (سئل) بضم فكسر (النساء)
 مان صدقها أي شهد ان النساء تحبض لثله عمل به وهل تحلف مع تصديقهن قولان ومفهوم
 ما يمكن انما ان ادعت فيما لا يمكن فيه فلا تصدق فليس قوله وسئل النساء راجعا لقوله ما يمكن
 لانها ان ادعت فيما يمكن تصدق بالاسوال النساء فالاقسام ثلاثة فان قيل كيف يتصور
 انقضائها في شهر واقل الطهر خمسة عشر يوما قلت يتصور بان يطلق عند رؤية الهلال طاهرا
 وتحبض عقبها الى قرب طلوع الفجر فتطهر حتى تغرب شمس الخامس عشر فتحبض عقبه الى
 قرب طلوع الفجر فتطهر الى غروب يوم ثلاثين فتحبض عقبه الى قرب الفجر (و) ان اخبرت
 بانقضائها عدتها فيما يمكن ثم كذبت نفسها (لا يقيد) ها (تكذيبها نفسها) وقديان فتعد نادمة
 ولا تحل لمطقتها الا بعد قدبته وهو واجب وقبول (و) الا يقيد قولها (انهارات اول الدم) من
 الحيضة الناشئة فظنت دوامه فاخبرت بانقضائها عدتها (وانقطع) الدم قبل دوامه يوما وبعضا
 منه لا بال وقديان بقولها الاول ويأني قولها الثاني وقد تبع المصنف في هذا ابن الحاجب وقد
 قال ابن عرفة المذهب كله على قبول قولها انهارات اول الدم وانقطع اه أي فلها النفقة
 والكسوة وتصح رجعتها وقال د لا تثبت له الرجعة وسجل كلام ابن عرفة على ما عداها لكن ان
 عاردها الدم عن قرب ففي أي الحسن عن عياض مانعه والذي ذهب اليه جمهور الشيوخ انها ان
 لم يتادبها الدم انها لا تحبسبه حيضة ثم قال عياض واختلفوا اذا راجعها عند انقطاع هذا
 الدم وعدم تماديه ثم رجع الدم بقرب هل هي رجعة فاسدة لانه قد استبان انها حيضة ثالثة
 صحيحة وقعت الرجعة قيم اقبطا وهو الصحيح وقيل لا تبطل رجوع الدم عن قرب أو بعد ثم ذكر
 أبو الحسن عن عبد الحق انه حكى القولين وقال بعدهما والاقول الاول يعنى التفصيل عند
 اصوب والقرب ان لا يكون بين الدمين طهر تام اذا علم هذا تبين لك الجواب عن ابن الحاجب
 والمصنف لان مرادهما ان قولها انقطع الدم لا ينسب في صحة الرجعة وان كان مقبولا
 لانها ما تقبلا قبول قولها كما يفيد كلام ابن عرفة فاذهب والبنائي (و) ان قالت رأيت

بضم العين (قوله به) أي
 قول النساء (قوله انها) أي
 الرجعية (قوله ادعت) أي
 انقضائها عدتها (قوله فيما
 لا يمكن) أي زمن لا يمكن
 الانقضاضا فيه (قوله فليس
 قوله وسئل النساء الخ)
 تقرير على الشرح السابق
 (قوله واقل الطهر الخ) حال
 (قوله عقبه) أي غروب
 شمس الخامس عشر (قوله
 عقبه) أي غروب شمس
 ثلاثين (قوله في هذا) أي
 ولا انهارات اول الدم
 وانقطع (قوله وسجل) أي د
 (قوله على ما عداها) أي
 الرجعية (قوله انها) أي
 الرجعية (قوله لم يتادبها
 الدم) أي يوما أو بعضه ذابال
 (قوله لا تحبسبه) أي الدم
 الذي لم يتادب (قوله راجعها)
 أي زوجها (قوله لانه) أي
 الشأن (قوله انها) أي
 الدم النازل عليها متقطعا
 وانه لتأنيث خبره (قوله
 فبطلت) أي الرجعة (قوله
 لا تبطل) أي الرجعة (قوله
 القولين) أي بطلان الرجعة
 وعدمه (قوله وقال) أي عبد
 الحق (قوله التفصيل) أي
 بين رجوع الدم بقرب

ورجوعه بعد (قوله طهر تام) أي نصف شهر (قوله مرادهما) أي ابن الحاجب وخليل رجعهما الله
 تعالى (قوله وان كان مقبولا) أي في غيرها حال (قوله نفيا) أي ابن الحاجب وخليل

(قوله يئسها) أي الوضع والقرء (قوله اوسنتين) اشارة الى ادخال الكاف نية ثانية (قوله من يوم الطلاق) يئس لها السنة (قوله) لكن الخ) استعداها على اوسنتين (قوله نقل) بسكون القاف مصدر مضارع لقائه (قوله يفيد ان الكاف استقصائية) أي دالة على ان ما دخلت عليه أقصى المسافة فلا تدخل زائدا عليه خبر نقل (قوله لترته) أي الزوج - له قالت الخ (قوله اعتبارها) أي تأخر حيزها سنة (قوله وهذا) أي كون الاعتياد كالارضاع والمرض ٣٠٥ لظاهر النقل (قوله حينئذ) أي حين اظهره (قوله مدتها) أي الارضاع والمرض (قوله انقضائها) أي العدة (قوله بعده) أي العام (قوله مزين) بضم قفتح فسكون (قوله ان المريضة مرضا شأه منع الحيض) أي التي ادعت عدم انقضاء عدتها بعد صحتها منه (قوله كالمرضع) أي في تصديقها بين عام لا بهمه (قوله ومحل عدم تصديقها) أي التي قطعت والتي صحت في عدم انقضائها بعد عام من القطع والصحة (قوله تظهر) بضم التاء وكسر الهاء أي التي قطعت والتي صحت (قوله والا) أي وان اظهرنا عدمه بعد النظم والجمعة (قوله أنها) أي المطلقة (قوله ذلك) أي تأخر حيزها عن عادتها (قوله وهو) أي الزوج (قوله صدق) بضم في كسر مثقلا (قوله ان كانت) أي المطلقة (قوله فان كانت) أي المطلقة (قوله يمكن) بضم فتحة من مثقلا أي الزوج فتحة من مثقلا

الحيضة الثالثة واكدت نفسها ومكنت النساء من ظفر فرجها فرائبها وصدقته على عدم حيزها (لا) تفيد (رؤية النساء لها) ولا يلتفت لقولهن وبانت حين قالت ذلك فيما يمكن لانقضاء فيه وظاهره كابن الحاجب عموم هذا في الثرة والوضع بان قالت وضعت ثم قالت كذب ورأيت فلم يجدن اثر الولادة وفي التوضيح الظاهر لافرق بينهما ولو قال عتب ولا يفيد كذبها نفسها وان رآته النساء نفية لكان احسن (ولومات زوجها) أي الرجعية (بعد كسنة) اوسنتين من يوم الطلاق لكن نقل المواق يفيد ان الكاف استقصائية (فكانت) الرجعية (لم احض) بعد الطلاق الرجعي (الا) حيضة (واحدة) واثنيتين ولم ادخل في الحيضة الثالثة والمراد ان في العدة لترته (فان كانت) الرجعية (غير مرضع و) غير (مريضة لم تصدق) بضم التوقية وفتح الصاد والدال المهملين في قولها لم احض الا واحدة ظاهرها وظاهر النقل ولو وافق قولها عادت ما وقال بعض شيوخ عجب اعتيادها كالارضاع والمرض وهو معقول المعنى اقول وهذا هو المتعين لان الاعتياد داخل في الاظهار وعدم تصديق غير المرضع والمريضة في كل حال (الا ان كانت) الرجعية (تظهره) أي احتباس دمها وتكرار ذلك حتى يظهر من قولها في حياة مطلقة فتصدق بيمين وترثه لضعف انهممة حينئذ ولو في اكثر من عامين ومفهوم غير مرضع ومريضة تصديق المرضع والمريضة مدتها بلا عين وتصديق المرضع ايضا في عدم انقضائها بعد القطع بالمعمل ولو تأخر القطع عن مدته الشرعية الى عام يمين ولا تصدق بعده كذا في النص قاله عجم وفي الشارح الوسط عن ابن حزمين ما يفيد خلافه واظهار ان المريضة مرضا شأه منع الحيض كالمرضع ومحل عدم تصديقها اذ لم تظهر عدم الانقضاء والاصدق تباين وهو مفهوم مات انها لو ادعت ذلك وهو حي قبل سنة او بعد ما صدقت ان كانت باثنا لا عتبرها على نفسها فان كانت رجعية فلا يمكن من رجعتها مطلقا ولها النفقة ونحوها ان صدقها ولو ماتت بعد انقضائها مدة عدتها المعتادة فادعى بقاها فيها وتأخر حيزها البريء فلا يصدق الا بقريضة دالة على صدقه وان ادعى حملها وعدم وضعها صدق وعلى من خالفه اثبات عدم حملها او وضعه الا اذا اعتدت بمسكنها ثم تحوت منه لانه قضاء عدتها وكذا ذلك فلا يبرئها قاله الشارح وت عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه افاده عب البناء في قوله لم تصدق الا ان كانت تظهره هذا قول المدونة وفي معاص عيسى تصدق بيمين مطلقا وحكام ابن رشد في دعواها ذلك في السنة وقربها ثم قال واما لو ادعت به بعد هوبه باكثر من العام والعامين لا ينبغي ان لا تصدق الا ان تكون ذكركه في حياته قول واحد

٣٩ مني (قوله مطلقا) أي سواء ادعت تأخره قبل سنة او بعدها لانها مهما على تجديد نسكاح بدون اركانها (قوله ولو ماتت) أي الرجعية (قوله فادعى) أي الزوج (قوله بقاها) أي الرجعية (قوله فيها) أي عدتها (قوله فلا يصدق) أي الزوج (قوله وان ادعى) أي الزوج (قوله حملها) أي الرجعية منه (قوله صدق) بضم في كسر مثقلا أي الزوج (قوله وعلى من خالفه) أي الزوج من ورثة الزوجة (قوله منه) أي مسكنها (قوله وكذا) أي المرأة (قوله ذلك) أي انقضائها عدتها (قوله قوله) أي المصنف (قوله مطلقا) أي عن التقييد باظهاره (قوله وحكام) أي الخلاف (قوله ذلك) أي عدم الحيض (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله ادعته) أي تأخر الحيض

التفصيل) اى الحلف
فى كالسنة لافى كالاربعة
(قوله بحت) اى استظهار
(قوله فيما دون العام) شامل
للكالاربعة (قوله نفع آخر
اجعل ال) بان يقال اربعة
الاشهر (قوله وغير ذى) صادق
فاذخاها على الاول كعبارة
المصنف واذخاها عليها
كالاربعة الاشهر (قوله
لانه) اى الاشهاد عليها (قوله
لها) اى الزوجة (قوله ان
يتكرر) اى الزوج (قوله لا
قله تعالى) عطف على لها (قوله
والا) اى ولو كان الاشهاد
عليها حقا لله تعالى (قوله
منه) اى نذب الاشهاد
(قوله به) اى الاشهاد (قوله
وكذا) اى السيد فى عدم
اعتبار شهادته (قوله للثمة)
اى لعدم الرجعة وشهادته

ونقل السيرة الى عن القرامجواز شحو الا قد ينار (ونذب) بهنم فسكسر (الاشهاد) على الرحمة
وقيل يجب (واصاب من منعت) الزوج من اسقناعه بها بعد رجعتها (له) اي الاشهاد اي
فعلت صوابا ورشدا ولا تكون به عاصية لزوجها بل تفرج على منعه لانه حق لها خشية ان ينكر
ارتجاعها ووطأها الله تعالى والا لوجب ويؤخذ منه كراهة ترك الاشهاد ويندب اعلامها به
(وشهادة السيد) بالرجعة لزوجته أمته (كالعدم) لاشهاد في الكراهة وكذا الولي ولو غير محبر
للهمة فالندوب اشهاد عدلين غيره (و) نذب (التمعة) على المشهور وهو ما يهر الزوج ولو عبدا
باعتائه للمطلة ليحبر به ألم فراها فلا يضي بها ولا تحاصص بها غرماءه ولا حد لها بل (على
قدوم حاله) اي المطلق وظاهر ابن عرفة ان هذا مندوب آخر وظاهر المصنف ولو كان الزوج
مريضاً مضطرباً وهو كذلك لانه لما أمر به الم تكن تبرعاً وارث ولم أعاد القول بوجوبها وروى
حاله فقط لقوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ولان كسر خاطرها جاعل من قبله ابن سعدون

بها زوال الدفع معترته (قوله وهو) اى المتعة وذلك كما تذكير خبره (قوله الزوج) فصل يخرج ما يؤمر به غيره في
 باعطائه (قوله بالبطاقة) فصل يخرج ما يؤمر الزوج باعطائه غيرها (قوله ليحجر به الخ) فصل يخرج ما يؤمر الزوج باعطائه
 ما لمقتنه لغير هذا كنفقة وكوة وسكنى (قوله الم) بقضات مخففا (قوله فلا يقضى بها) اى المتعة على الزوج تقرير على نذرها
 (قوله ولا تخصص) اى الزوجة (قوله بها) اى المتعة (قوله غرماء) اى الزوج ان فاس او مات (قوله ولا احد) اى نهاية (قوله لها)
 اى المتعة (قوله هذا) اى كونها على قدر حاله (قوله لانه) اى الزوج (قوله لها) بفتح اللام وشدة الميم (قوله أمز) بضم فكسر
 اى الزوج (قوله بها) اى المتعة (قوله ولإعادة القول بوجوبها) اى المتعة عطف على لانه الخ (قوله قبله) بكسر ففتح اى جهته
 (قوله سعدون) بفتح فسكون آخره نون

(قوله لانها) اي المتعة (قوله تزيتها) اي المطلقة (قوله اسفا) بفتح الهمزة والسين اي حزنا وحسرة (قوله بنذ كبيرها حسن عشرته الخ) فيه انما يتوجب حبه ورفع حقه من قبلها وعذره في فراقها لقوله صلى الله عليه وسلم تهادوا وتحابوا خذوا وصا اذا كانت فقيرة محتاجة (قوله انما) اي المتعة (قوله هل) بضم الميم وفتح العين واللام (قوله ان ماتت) اي المطلقة قبل امتهانها (قوله ورثت) بضم فكسر اي المتعة (قوله فهذا) اي قول ابن القاسم ورثت (قوله بدل الخ) ممنوع لان من مات عن حق فهو ولورثه سواء استحقه بالتسلي او غيره (قوله وتعطى) بضم التاء وفتح الطاء (قوله لبا سها) اي البائن ٣٠٧ (قوله لانها) اي الرجعية (قوله فضيع) اي المتعة (قوله عليه) اي الزوج (قوله لانها

اي المتعة (قوله قبضت) بضم فكسر اي في عدم الرجوع فيها (قوله بعد عدة الرجعية) راجع لاخذها ورثتها واثمتها ولو ماتت الرجعية في عدتها فلا متعة لورثتها ولو ماتت قبل استحقاقها افاده عجم (قوله لبا سها) اي ورثتها (قوله مقامها) اي المطلقة (قوله عند ابن القاسم) راجع لاخذها ورثتها (قوله لا تدفع) بضم التاء اي المتعة (قوله لهم) اي ورثتها (قوله لانها) اي المطلقة (قوله تسلت) اي بموتها (قوله ولو مات) الزوج او رد الزوجة لعصمتها اي اي قبل امتهانها (قوله رجعية) حال من الزوجة (قوله سقطت) اي المتعة (قوله عنه) اي الزوج (قوله في اعطائها) اي المتعة (قوله لها) اي الزوجة (قوله

في قولهم المتعة للقدس الى اعتراض لانها قد تزيتها اسفا بنذ كبيرها حسن عشرته وكريم صحبته فانما هو انما تبرع بغيره هل وقد قال ابن القاسم ان ماتت قبل امتهانها ورثت عنها فهذا يدل على انها ليست للتسلي وتعطى المتعة للمطلقة طلاقا بائنا انما طلاقها بالبا سها من الرجعية (وبعد) تمام (العدة للرجعية) لان ما دام في العدة ترجو الرجعة ولما لا ترجوها فاضيع عليه لانها كهيبة قبضت (او) ياخذها (ورثتها) ان ماتت قبل امتهانها بعد عدة الرجعية وعقب طلاق البائن اقيامهم مقامها عند ابن القاسم اصبح لا تدفع لهم لانها تسلت عن الطلاق ولو مات الزوج او رد الزوجة لعصمتها رجعية او بائنا سقطت عنه وشبهه في اعطائها لها ولو ورثتها فقال (كل مطلق) اي غير رجعية بقرينة التشبيه حرة مسلمة او كناية او امة فارقه عن مشاركة ام لا ابن عاشر هذه عبارة ملققة والعبارة السليمة والمتعة على قدر حاله اكل مطلقة او ورثتها وبعد العدة للرجعية في نكاح لازم الخ (في نكاح لازم) صحيح او فاسد لزمنه وان كان فاسدا لصدقه طلق بعد نيائه فان كان يفسخ بعده وطلقاتها باختياره فلا تنعج واحترز بل لازم مما فيه خيار (لا في فسخ) الارضاع ذكره ابن عرفة مقتصر عليه محترز مطلق (كاهان) لا متعة فيه لانه فسخ (و) لا متعة في (مات احد الزوجين) كل الاخر لانه ان ملكها الزوج فلم يخرج عن حوزته وان ملكته فهو وماله لها واستثنى من كل مطلقة فقال (الامن اختلعت) من زوجها بعوض دفعته من عندها فلا متعة لها لانها المختارة لفرأقه ومعاوضة عليه فلا يملكها (او فرض) بضم فكسر (لها) صدق ابتداء او بعد عدة عليها تفويضا (وطلقت) بضم فكسر مثقلا (قبل البناء) فلا متعة لها لاخذها نصف الصداق مع بقائها فان لم يفرض لها وطلقت قبل البناء امتعت (و) الا (مختارة) نفسها (ا) كمال (عقدها) وزوجها رقيق (او) مختارة فراقه (لعيبه) اي الزوج فقط او لعيبها واختارت فراقه (و) الا زوجة (مختارة ومملوكة) (او) اوعى وطلقت نفسها فلا متعة لها لان تمام الطلاق جاء من قبلها والله سبحانه وتعالى اعلم

• (باب في الايلاء وما يتعلق به) •

(الايلاء) بكسر الهمزة وسكون المشاة تحت ممدودا اي - قيمة شرعا (يعين) أي حالف باسم الله تعالى او غيره جنس شمل المعروف وغيره من الايمان و اضافته لزواج (مسلم) فصل مخرج حلف غير

مشاردة) برأين اي منازعة ومخاصمة (قوله فان كان) اي القاسد (قوله بعده) اي البناء (قوله فلا تنعج) بضم التاء الاولى اي المطلقة (قوله مما فيه خيار) كنكاح عبيد بدون اذن سيده ومعيب بموجب خيار (قوله مقتصر) حال من ابن عرفة (قوله لانه) اي الشان (قوله عقده) اي النكاح (قوله فان لم يفرض لها الخ) مفهوم فرض لها (قوله واختارت) اي الزوجة المعيبة (قوله فراقه) اي الزوج المعيب (قوله قبلها) بكسر ففتح اي جهتها • (باب الايلاء) • (قوله في الايلاء) اي تعريفه وشرح ماهيته (قوله ما يتعلق به) اي الايلاء من الاحكام والمستطردات (قوله المعروف) بفتح الراء اي الايلاء (قوله من الايمان) بفتح الهمزة باي غيره بقدر ياتي ليس اى المين بالفتح والافهوا اعم منه لشمله الايلاء (قوله و اضافته) اي عين فذكره باعتبار عنوان الحلف

(قوله ونعته) أي الزوج (قوله لقوله تعالى) علة لأخراج الكافر (قوله فصل) خبر نفسه (قوله وكذا) أي السكران بصرام في انعقاد إيلائه (قوله والاحمى) عطف على الآخر (قوله والسفيه) عطف على الآخر (قوله فصل) خبر نعت (قوله المحبوب) بيان أي مقطوع الذكروا الاتيين (قوله ان كان) أي المسلم المكلف المتصور وقاعه (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله من حقوق الإيلاء الخ) ٣٠٨ بيان لما (قوله مطلقا) أي عن التقييد يكون مرضه غير مانع من الوطء

(قوله انه) أي الشأن (قوله قال) أي بعضهم (قوله فدل) أي كلام ابن عبيد السلام (قوله التفصيل في المريض) أي بان من منعه مرضه من الوطء فلا تنعقد إيلاءه ومن لم ينعه مرضه منه تنعقد إيلاءه (قوله لازم) أي مطلقا (قوله او ان لم يقيد الخ) أي ولازم ان لم يقيد الخ وذكره لاعتبار عنوان الحلف (قوله والا) أي وان قيد به مدة مرضه (قوله فلا) أي فلا يلزمه (قوله الاول) أي اللزوم مطلقا (قوله والثاني) أي اللزوم ان لم يقيد بمدة مرضه (قوله ظاهره) أي قول ابن عبد السلام (قوله وجود الخلاف فيه) أي إيلاء المريض خبر ظاهره والجملة خبر قول المضاف لفاعل (قوله ولم يعرفه) أي الخلاف فيه (قوله من أسقطه) أي قال لا تنعقد إيلاءه (قوله انما هو) أي إيلاءه من مرضه (قوله خبره) أي إيلاءه من مرضه (قوله عطف على

لزوج ونعته بمسلم فصل مخرج حلف الزوج الكافر لقوله تعالى فان فاؤا فان الله غفور رحيم اذا الغفران والرحمة بالقيمة يخصان المسلم سواء كان حرا او رقفا ونعته به (مكلف) أي ما لم يملكه عاقبه كافة وهو البالغ العاقل فصل مخرج حلف الصبي والجهنون والمغنى عليه والناسم والسكران بحلال والسكران بجرام مكلف لادخاله على نفسه وكذا الآخر بشارقة منهمة او كناية والاحمى بلغته والسفيه ونعته بجملة (يتصور) بفحش أي يمكن وبضم ففتح أي يعقل (وقاعه) بكسر الواو وبالقفاء أي وطؤه فصل مخرج حلف المحبوب ومقطوع الذكروا الشيخ الثاني والعين ان كان صحيحا بل (وان) كان الزوج الموصوف بما تقدم (مريض) ظاهره ولومع مرضه الوطء ومثله لابن الحاجب ابن عبد السلام ظاهر المذهب مثل ما ذكره المصنف من حقوق الإيلاء المريض مطلقا ورأي بعضهم انه لا تنعقد الإيلاء على العاجز عن الوطء قال الاتري ان الصحيح اذا آلى ثم مرض فلا يطالب بالقيمة بالجماع اه فدل على ان التفصيل في المريض خلاف ظاهر المذهب ابن عرفة وإيلاء المريض لازم وان لم يقيد بمدة مرضه والا فلا الاول ص ابن شماس وغيره والثاني نص ابن رشد وغيره وقول ابن عبد السلام خالف في إيلاء المريض بعض الشيوخ ورأي بعضهم انه اذا كان عاجزا عن الجماع فلا معنى لانعقاد اليمين في ذلك لانه لو آلى صحيحا ثم مرض لم يطالب بالقيمة بالجماع ظاهره وجود الخلاف فيه ولم يعرفه ومعنى قول من أسقطه انما هو اذا قيد بيمينه بمدة مرضه حسبا مروى عنه الجلاب اه وصلة بين (يمنع) أي على ترك (وطء زوجته) وخرج بمنع الوطء حلف الزوج المسلم المكلف الذي يمكن وقاعه على غير ترك الوطء وبإضافة الوطء الى الزوجة حلقه على ترك وطء ام ولده وسريته ان كان حلقه تفخيذا بل (وان) كان (تعلقا) يصح كونه مبالغة في عين وفي منع الوطء وفي زوجته لان اليمين تكون منجزة ومعلقة ومنع الوطء كذلك والزوجة كذلك كقوله لاجنبية ان تزوجت فلانة فوالله لا أطول ما سنة مثلا طق الظاهر ان مراده التعليق المختلف فيه وهو التعليق على انتزيع ظاهره او حكما كقوله لاجنبية ان تزوجت فلانة فوالله لا أطول او قوله لها ابتداء والله لا أطول فادارت زوجها الزمة الإيلاء في صورتين على المشهور وهو مذهب المدونة خلافا لابن نافع محتج بقوله تعالى للذين يولون من نسائهم اه بحق المصنف التعبير بالود فعلا للخلاف المذكور ووصف زوجته بغير المرضعة فلا إيلاء عليه بحلقه لا يطأ زوجته المرضعة حتى تقطم ولدها عند ما لك رضى الله تعالى عنه خلافا لاصبغ النعمي هو اقبس لان لها حق في الوطء ومحل الاول ان قصد مصلبة الولد ولم يقصد شيئا فان قصد الامتناع من وطئها قول من يوم اليمين سواء كانت صبيغته لا يطؤها مادامت ترضع او حتى تقطمه او مدة الرضاع او الحولين فان مات قبل

مما واصل (قوله وبإضافة عطف) على يمنع (قوله حلقه) أي الزوج المسلم المكلف (قوله معلقة) نحو تمام ان فعلت فوالله لا أطول سنة (قوله كذلك) أي يكون منجزا ومعلقا نحو والله لا أطول ان فعلت كذا (قوله محتجا) حال من ابن نافع (قوله هو) أي قول اصبغ (قوله الاول) أي علم الإيلاء في المرضعة (قوله ان قصد) أي الزوج بحلقه على ترك الوطء المرضعة (قوله من يوم اليمين) لانه حلف على ترك الوطء (قوله فان مات) أي الولد

(قوله الاولى) اي مادامت ترضع (قوله كالثانية) اي حتى تقطعه (قوله والثالثة) اي مدة الرضاع (قوله فيها) اي الثانية والثالثة (قوله فكل رابع) اي لا يطؤها حولين (قوله مدته) اي الايلاء (قوله بعد موته) اي الولد (قوله للحر) اي اربعة اشهر (قوله للعبد) اي شهرين (قوله والا) اي وان لم يبق مدته (قوله فلا) اي لا تنقضي الايلاء عليه (قوله لانها) اي الرجعية (قوله ورده) اي انعقاد الايلاء في الرجعية (قوله بانها) اي الرجعية (قوله فيه) اي الوطء (قوله له) اي الزوج (قوله يجبر) اي الزوج (قوله عليها) اي الرجعية (قوله يطلق) يفتح اللام (قوله واجاب) اي عن رد اللخمي (قوله بانه) اي الشان (قوله يكون) اي الزوج (قوله واخفى) اي رجسته (قوله او انه) اي لزوم الايلاء في الرجعية ٣٠٩ (قوله فهو) اي انعقاد الايلاء

تمام مدة رضاعه حل له وطؤها في الصيغة الاولى لانحلال الايلاء عنه كالثانية والثالثة الا ان ينوي الزمن فيها فكل رابع فعليه الايلاء ان بقيت مدته بعد موته للحر والعبد والافلان كانت الزوجة التي حلف على ترك وطئها غير مطلقة بل (وان) كانت مطلقة (رجعية) لانها كالزوجة غير المطلقة ورده اللخمي بانها لاحق لها في الوطء والاجل انما يكون لمن لها حق فيه ولا خلاف ان الرجعية حق له لاعلمه فكيف يجبر عليها ايأاو يطلق عليه طلاقه أخرى واجاب ابن محرز وغيره بانه انما يلزم الايلاء مخفية أن يكون ارتجعتها واخفى اه او انه مبني على اباحة وطء الرجعية الى تمام عدتها فهو مشهور ومبني على ضعف فان انقضت عدتها قبل تمام الاجل فلا شيء عليه ابن عرفة فيها من آلى من مطلقة رجعية وقف لاربعة اشهر قبل مضي عدتها اللخمي الوقف بعيد اذ لاحق لها في الوطء وذكروا ابن محرز واجاب بانه لا خوف كونه ارتجعتها او كتم وفيها من آلى من امرأتها بعد البناء ثم طلقها واحدة وحل أجل ايلائها في العدة وقف اللخمي الصواب عدم وقفه لمختمه انه انما حلقها في طلاقه وقد جعله (أكثر من اربعة اشهر) للحر صلا لمنع الوطء مخرجة حلف زوج مكافئ تصور وقاعه بمنع وطئه وزوجته اربعة اشهر فليس ايلاء وروى عبد الملك انه ايلاء تمسك المشهور بما تعطيه الفاء في قوله تعالى فان فاؤا فانما تستلزم تأخر ما بعدها عما قبلها فتفقدان الفيضة تطالب بعد تمام اربعة اشهر وبان ان تصير الماضي مسقة قبل والمقابل بانها مجرد السببية ويحذف كان بعد ان وبقوله تعالى للذين يؤتون من نسائهم تربص اربعة اشهر ويجاب بان تحديد التربص باربعة اشهر يفقدان الايلاء على أكثر من اذ لا جائز كونه على اقل منها وهذا ظاهر ولا علم بالاقبل للذين يؤتون من نسائهم اربعة اشهر تربصها والله أعلم ابن عرفة وفي كون الترك مشروط بان مدته أكثر من اربعة اشهر ولو يوم او من زيادة عليه مؤثرة ثالثا ما زاد على أجل التلوم واربعا بالاربعة فقط (و) أكثر من (شهرين للعبد) وظاهره كالمدة ولو يوم فيها وبه صرح في الموازية والمدينة التي افها عبد الرحمن الاندلسي بالمدينة المنورة على ساكنها افضل الصلاة والسلام ثم نقلها الى المغرب فرواها عنه أخوه عيسى ابن دينار ثم عرضها على ابن القاسم فرد فيها مسائل وقال عبد الوهاب لابد من زيادة بينة على الاربعة او الشهرين ابن عرفة وفي كون امده للعبد ازيد من شهرين او كالحر وصوب بان ضرر ترك الوطء في العبد والحرسا وقول اللخمي قال مالك رضي الله تعالى عنه امده للعبد شهران

ان عطف على بانها مجرد السببية (قوله وبقوله تعالى) عطف على بانها (قوله ويجاب) اي عن الاستدلال بقوله تعالى للذين يؤتون الآية (قوله منها) اي اربعة اشهر (قوله كونه) اي الايلاء (قوله وهذا) اي عدم كونه على اقل منها (قوله عليها) اي اربعة اشهر (قوله والا) اي لو جاز عليها (قوله الترك) اي المحلوف عليه (قوله مشروطا) في كونه ايلاء (قوله بان مدته) اي الترك (قوله عليه) اي اليوم (قوله مؤثرة) اي لها بال (قوله فيها) اي الحر والعبد (قوله وبه) اي الاكثاف بن زيادة يوم على الاربعة او الشهرين صلة صرح (قوله ثم عرضها) اي عيسى المدينة (قوله كالحر) اي اربعة اشهر (قوله صوب) بضم فيكبر مثقلا (قوله امده) اي الايلاء

(قوله يوم الخ) خبر قول (قوله ومثله) أي قول النخعي (قوله اعتبارا بجماله وقت حلقه) (قوله لا ينتقل) (قوله بحلقه على ترك الوطء) صله تقرر (قوله منها) أي الشهرين (قوله ويحكم الحاكم) عطف على بحلقه (قوله إن كان) أي العبد (قوله غيره) أي ترك الوطء (قوله وشرع) أي المصنف (قوله مقدما) بكسر الدال حال من فاعل شرع (قوله الأولى) بضم الهمزة (قوله وهي في عدتها) حال (قوله طلقت) بضم فكسر مثقلا ٣١٠ (قوله الأولى) بضم الهمزة (قوله منها) أي العدة (قوله لذلك) أي وطئها

يؤهم عدم اعتبار الزيادة ومثله لفظ ابن القصار والطارطوشي (و) إذا حلف العبد على ترك الوطء زوجته أكثر من شهرين ثم عتق فز (لا ينتقل) العبد (بعته) لاجل الحر اعتبارا بجماله وقت حلقه إذا عتق (بعده) أي تقرر لاجل شهرين بحلقه على ترك الوطء أكثر من ما ويحكم الحاكم بالأيلاء إن كان حلف على غيره بصيغة حنت غير مؤجل ومعه يوم بعده أنه إن عتق قبل تقرر لاجل شهرين بان كان حلف على غيره بصيغة حنت مطلقة وعتق ثم رفعته فإنه ينتقل للأربعة أشهر وشرع في الأمثلة التي يلزم بها الأيلاء والتي لا يلزم مقدما الأولى بقوله (ك) قوله أي الزوج للرجعية (والله لا أراجعه) فهو مول إن مضت أربعة أشهر للعزو شهران للعبد وهي في عدتها فان لم يفت ولم يرتجع طلقت عليه طلقة أخرى واقفت عدتها الأولى وحلت اغتزاؤه وان قل ما بقي منها ولو يوما أو ساعة قاله ابن عرفة الصقلي عن محمد بن قال للرجعية والله لا أراجعه منك مول (و) قوله والله (لا أطاؤك حتى تستلمني) وطاؤك (أو) حتى (تأتمني) لو طئت فهو مول ولا يلزمها سؤاله ولا اتيانه لذلك ظاهره ولو كان لا يرى بها ولا تسكفه لشقته على غالب النساء ومعه من منه وليس رفعها للجماع سؤالا يبره لانه ليس بخصوص طلب الوطء بل لرفع الضرر وقطع النزاع هذا قول ابن مهنون وقال مهنون ليس بمول وعاب قول ولده حين عرضه عليه ولكن قال ابن رشد لا وجه لقول مهنون فلذا درج المصنف على قول ابنه ابن عرفة العقبي عن مهنون من حلف لاوطئ امرأته حتى تطالبه فتأني طلبه فليس بمول وإن أقام أكثر من أربعة أشهر ابن رشد ابن مهنون قلت هو مول وليس قيامها به سؤالا حتى تسأله فعابه وقال منع الوطء بسببها وهو قول لا وجه له لانه متعدي حلقه لانها تستحي طلبه (أو) قوله والله (لا ألتقي معها) اللغوي هو مول بلا شك اذ يلزم من عدم التقاءه معها عدم وطئها عقلا وهذا اذا قصدني الالتقاء للوطء أو طلق فان قصده في مكان معين فليس بمول ويندب في القنوى ولا تنفعه نيته في القضاء قاله في شرح الشامل ونقله ابن عبد السلام عن بعضهم وقيل وقال ابن عرفة ظاهرا كلام عبد الحق قبولها مطلقا (أو) قوله والله (لا اغتسل من جنبه) منها ابن عبد السلام حلقه على ترك الغسل محتمل لكونه كناية عن ترك الجماع كطويل الجهاد فاجله من يوم حلقه ولكونه على ظاهره بان يكون ارادني الغسل الا انه لما كان مستلزما لشرع ترك الجماع لزمه الأيلاء فاختلف هل يضرب أجله قبل جماعها أو لا يضرب له الاجل - حتى يجامعها على حسب اختلافهم في المولى اذا كان

(قوله ولو كان) أي سؤالا أو اتيانها (قوله لمشقته) أي سؤالا أو اتيانها (قوله لا يلزمها سؤالا أو اتيانها) لذات (قوله يبر) بفتح المثناة والموحدة أي الزوج في يمينه (قوله به) أي رفع الحاكم (قوله لانه) أي الرفع (قوله عاب) أي مهنون (قوله ماله) أي مهنون (قوله ولكن قال ابن رشد الخ) استدراك على وعاب قول ولده لرفع ايمانه لا وجه للمروءة على قول ولده (قوله فلذا) أي قول ابن رشد لا وجه الخ علة درج (قوله تطالبه) أي الوطء (قوله فتأني) أي امرأته (قوله طلبه) أي الوطء (قوله وليس قيامها) أي رفع المرأة للجماع (قوله به) أي حلقه على ترك وطئها حتى تطالبه (قوله سؤالا) أي طلبا للوطء يبره الزوج في يمينه (قوله فعابه) أي مهنون

قول هو مول (قوله وقال) أي مهنون (قوله بسببها) أي الزوجة (قوله وهو) أي قول امتناع مهنون ليس موليا لان ترك الوطء بسببها (قوله لانه) أي الزوج (قوله لانها) أي الزوجة (قوله يدين) بضم الياء مفتح الدال والياء مثقلا (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله قبولها) أي نيته (قوله مطلقا) أي عن التقييد بالقنوى (قوله منها) أي الزوجة (قوله فاجله) أي أربعة أشهر إن كان حرا وأشهر إن كان عبدا (قوله من يوم حلقه) لانه على ترك الوطء (قوله ولكونه) أي لا اغتسل من جنبه عطف على لكونه (قوله بان يكون ارادني الغسل) تصويرا لكونه على ظاهره (قوله الا انه) أي حلقه على ترك الغسل (قوله لزمه) أي الزوج (قوله فاختلف) بضم التاء وكسر اللام تفريع على كونه على ظاهره (قوله المولى) بضم الميم وكسر اللام

(قوله فيها) أي الزوجة (قوله ان وطئتك فواء لا أطولك) مثال لخوفه انعقاد عين فيها وكذا حلقه لا يطؤها في السنة الامرة
(قوله ان وطئتك فكل مملوك الخ) مثال لخوفه انعقاد عين في ٣١١ غيرها (قوله نحوه) أي كلام ابن

عبد السلام (قوله لاحتمال
الاول) أي كونه كناية عن
ترك وطئها (قوله لان وطئ
الفاسق الخ) علة ان لم يكن
الحالف الخ (قوله ولو كان)
أي الحالف (قوله لانه قاده)
أي الحالف على ترك الغسل
(قوله فان كان لا يتكلف
الخ) مفهوم اذا تكلفه
(قوله لقرنها) أي الأخرى
علة لا يتكلف (قوله
وهي) أي الزوجة (قوله لا
يترك) على عدم خروجه
وتركه الوطء (قوله للمعزة)
علة لم يحسن (قوله والالا) أي
وان لم يترك وطئها (قوله فلا
بدن من تقييده) أي ان لم أطأك
فانت طالق (قوله ثم هو)
أي الفرع (قوله تعريفه)
أي المصنف من إضافة
المصدر لقاعله ونصبه الابلاء
بانه الحالف على ترك الوطء
يحتمل به وهذا حالف على
فعله وحتمه بترك (قوله
وما قدمه آخر الطلاق) عطف
على تعريفه الابلاء (قوله
ومخلصه) أي من الحرام
(قوله بها) أي المستلفة (قوله
به) أي وطئها (قوله والالا)
أي وان كانت الاداة
تقتضي التكرار ككلما
وطئتك فانت طالق (قوله

امتناعه من الوطء خوف ان ينعقد عليه عين فيها وفي غيرها مثل ان يقول ان وطئتك فواء لا
أطولك ومثل ان يحلف أن لا يطأ امرأته في هذه السنة الامرة واحدة ومثل ان يقول ان وطئتك
فكل مملوك اشتريته من القس طاهر او نحو الخ في ابن عرفة ظاهر المدونة هو الاحتمال الاول
وهو اصوب ان لم يكن الحالف فاسقا بترك الصلاة لان وطئ الفاسق غير ملزم للغسل فلا يكون
نفي غسله كناية عن نفي وطئه لعدم الزوم فلا يلزم من وطئه حتمه لكنه يلزم منه انعقاد عينه على
عدم الغسل ولو كان حين حلقه جنباً لم يلزمه ايلاء اذا لثرو لوطئه في عقد عينه على الغسل
لانه قاده قبل وطئه (او) (قوله والله لا أطولك حتى اخرج من) هذه (البلدة) فهو ممول (اذا
تكلفه) أي خروجه منها فان كان لا يتكلف في خروجه لاخرى اقربها اول كونه لامتناع له وهي
قادرة على المضي معه بلا كلفة فليس بمول لكنه لا يترك ويقال له طأن ككنت صادقا بعد
خروجك (او) (قوله والله لا أطولك في هذه الدار اذا لم يحسن خروجهما) أي خروجهما من الدار
(له) أي الوطء بالنسبة لحالهما او حال احدهما للمعزة ومفهومة انه ان حسن خروج كل منهما
للوطء فليس بمول وظاهره ولو امتنع من خروجه له لانه بمنزلة عدم الحلف على ترك الوطء (او)
قوله (ان لم أطأك فانت طالق) وترك وطئها والافلا ايلاء عليه لان بره في وطئها كما مر في قوله
الان لم احبها وان لم أطأها فلا يد من تقييده بوقوفه عن وطئها ثم هو بعد تقييده ضعيف
والمذهب كله انه ليس بمول كما يدل عليه تعريفه الابلاء وما قدمه آخر الطلاق وانظر على انه مول
ما الذي يفعل اذا مضى الاجل فان مطأ البتة بالقيمة وهو لم يحلف على ترك الوطء لا تنافي وعلى
تسليم كلامه تطلق عليه عند عزمه على ضده او عند ضررها (او) (قوله ان وطئتك) فانت طالق
واحدة او اثنين قول ويباح له وطئها ان نوى بيقية وطئه الرجعة ويقع عليه بمجرد الملاقاة وهل
بغيب الحشفة او بولي بعضها بما على التحصيت بالبعض تردد وما زاد على ما حنت به حرام ومخلصه
ما قاله المصنف وغيره (ونوى) الحالف ان وطئها فهي طالق (بقيمة وطئه) أي ما زاد على مغيب
حشفتها وبعضها او بالترج (الرجعة) ان كانت الزوجة مدخولاً بها بل (وان) كانت (غير
مدخول بها) لانها اصارت مدخولاً بها بمجرد تغيب جميع الحشفة ويلغزيم ابقال رجل وطئ
زوجته فخرمت عليه به وحلت له به وهذا اذا كانت الاداة لا تقتضي التكرار والافلا يمكن من
وطئها ولها القيام بالضرب (وفي تجبيل الطلاق) الثلاث (ان حلف) على وطئها (ب) الطلاق
(الثلاث) بان قال ان وطئتك فانت طالق ثلاثا (وهو) أي تجبيل الثلاث (الاحسن) عند
محنون وجاعة وهو قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (او) عدم تجبيل الطلاق
الثلاث (ضرب الاجل) الابلاء لاحتمال رضاها بالبقاء معه بلا وطء (قولان) المذكوران (فيها)
أي المدونة غ هذا كقول ابن رشد في مباح عيسى في كونه موأيا قولان هما في المدونة من ت
وفيها قولان آخران غير هذين (و) فيها (لا يمكن) بضم ففتح منقلاً أي قال ان وطئتك فانت طالق
ثلاثا (منه) أي الوطء لانه يحتمل بتغيب حشفتها ولا يتأتى تخلصه من الحرمة بنية الرجعة بيقية
وطئه طئي جعل الشارح لفظة فيها خبراً مقدماً لقوله لا يمكن منه وجرم غ بأنه نعت لقولان معرضاً

في كونه) أي من قال ان وطئتك فانت طالق ثلاثا (قوله لفظة فيها) بإضافة البيان (قوله معرضاً) بضم ففتح فكسر مثلاً
مجمع الصاد خال من ابن غازي

(قوله وفيه) أي جزم ابن غازي وتعريضه (قوله اذ كلاهما) أي القولين ولا يـ ~~كن~~ من وطئها (قوله لا امرين) أي القولين ولا يمكن الخ (قوله أيـه) ٣١٢ أي عتاب (قوله انه) أي الشان (قوله كلاهما) أي المدونة (قوله

بقرير الشارح وفيه نظر اذ كلاهما فيها ولذا نصب تت لها الامرين وقوله وفيها قولان آخران هما انه مول ولا ينتظر أجل الايلاء حتى قامت طلاق عليه والثاني تطلق عليه وان لم تقم وليس بمول في ضيق ذكر عياض عن شيخه ابن عتاب عن أبيه انه تضمن كلاهما أربعة أقوال أحدها انه مول ولا تطلق عليه الا بعد الاجل الثاني انه مول ولا ينتظر أجل الايلاء حتى قامت طلاق عليه والثالث انها تطلق عليه وان لم تقم وليس بمول والرابع تطلق عليه اذا قامت وليس بمول أبو الحسن القول الاول كسائر الايمان في الايلاء ~~يـ~~ من الفبيسة على أحد القولين فيقع عليه الطلاق الثالث وان لم يفعل طلق عليه بالايلاء ولا يمكن وتطلق عليه بالايلاء واختلاف على القول بالتمكين في صفته ومعنى الثاني وهو المشكل منها انها تطلق عليه بطلقة الايلاء اذا قامت وكذلك نص ابن القاسم عند محمد ولا يضرب الاجل اذ لا يمكن من النية واما القول الثالث فبين انه خانت بمجردي يمينه ساعة حلف كلفه على لمس السماء وما لا يمكن جله وهو قول مطرف وابن كنانة انه يطلق عليه بالنية والرابع انه ليس بمول اذ لا يمكن من النية ولم يفعل ما حلف عليه ولكن يطلق عليه للضرر ويحفل بالثلاث اه وهذا الرابع هو قول المصنف وفي تجميل الطلاق الخ وما ذكره عياض من ان الاقوال الاربعة كلها في المدونة خلاف قول ابن رشد وعلى انه ليس بمول في تجميل طلاقه وان لم ترفعه لوقوعه عليه من يوم حلفه ووقفه على رفعها اياه للسلطان فيوقعه قولان لمطرف والقائم من المدونة واقامة بعضهم الاول منها غير بين اه واعل البعض عتاب وقد قررنا لك المسئلة وحررنا فيها الاقوال لعدم تحرير الشراح لها فشد يدك عليه والله الموفق وشبهه في عدم التمكن من الوطء فقال (ك) حلقه (الظهار) على ترك وطئها كقوله ان وطئتك فانت على كظهر ارمي فلا يقربها لانه بمغيب حشفته يصير مظاهرا وما زاد عليه وطء في مظاهرها قبل التكفير وهو محرم وهو مول بمجرد يمينه فان قيل ما فائدة ضرب الاجل له مع منعه منها فاجاب ان الفائدة رجاء رضاها بالاقامة معه بلا وطء فان تجرأ ووطئها الشملت بالاؤه ولزمه الظهار ولا يقربها حتى يكفر قاله ابن القاسم في المدونة وان لم يوطأها فلا تطالبه بالقيمة لان الكفارة انما تجزى اذا كانت بعد العود وهو العزم على الوطء ومع نية الامساك وانما يكون بعد انقائه وهو لم ينفذ قبل وطئها فلا تطالبه بما لا تجزى وانما اطالبه بالطلاق أو بقاءها معه بلا وطء أفاده عب البناء في قوله وشبهه في عدم التمكن من الوطء مظاهرها انه غير تام وان القولين لم يجزيا منها والذي في منهاج التصيل للرجاحي التصريح بجريانها هنا ونصه على القول بأنه لا يمكن من وطئها جله هل يحفل عليه بالطلاق أو يضرب له أجل الايلاء قولان قائمان من المدونة اه وعلى هذا فالتشبيه تام وفي الشرح الصغير بعد ان ذكر ان عبد الحق وابن حجر رجلا المدونة على انه لا يمكن من وطئها ما نصه وحكي التخصي فيه أربعة أقوال قول محمد بن محمد منه جله وقول عبد الملك بأنه يغيب الحشفة وينزع فوراً والثالث يوطأ بالانزال والرابع يوطأ ولو انزل وظاهر المدونة ان له الاصابة التامة فالتناسب وهل كذا في الظهار أم لا تأويلان وعطف بلا على مسلم فقال (لا) يمين زوج

منها) أي الاقوال الاربعة (قوله فبين) بفتحات مثقلا (قوله لوقوعه) أي الطلاق (قوله ووقفه) عطف على تجميل (قوله فيوقعه) أي السلطان الطلاق (قوله لمطرف) راجع للتجميل (قوله والقائم الخ) راجع لارقف (قوله الاول) أي التجميل (قوله غير بين) خبر اقامة (قوله عليه) أي مغيب الحشفة (قوله وهو) أي وطء المظاهر منها قبله (قوله وهو) أي الزوج (قوله وانما يكون) أي العود (قوله انعقاده) أي الظهار (قوله وهو) أي الظهار (قوله او بقاءها) عطف على طلب (قوله انه) أي التشبيه (قوله هنا) أي في تعليق الظهار منها على وطئها (قوله يجزى بانها) أي القولين (قوله بانه) أي الزوج الذي علق ظهاره منها على وطئها (قوله قيمه) أي من علق ظهاره منها على وطئها (قوله بمنعه) أي الزوج (قوله منه) أي وطئها (قوله بانه) أي الزوج (قوله) (قوله) أي الزوج (قوله التامة) أي بالانزال

(قوله كذا) أي تعليق الثلاث منها على وطئها في جريان القولين (قوله في الظهار) أي تعليق (كافر) منها على وطئها

(قوله أكل الخ) صله ترك (قوله زواج) لا سجد (قوله ماله) لا كافر (قوله مكاذبا) لا صديق (قوله يمينه) لا كافر (قوله لا يلهو) لا يلهو
 محبوب (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله في يمينه) أي الكافر (قوله لانه) ٣١٣ أي الزوج (قوله إذا كان)

أي الزوج (قوله يمينه) أي
 يطؤها بشرط في لا لا يهرجها
 أولا كتمان (قوله فان وقف)
 أي الزوج (قوله عنه) أي
 وطئها (قوله في الثانية) أي
 دكمتها (قوله في الأولى) بضم
 الهمز أي لا يهرجها (قوله
 لو حشمتها) أي يترك مبيتها
 عندها على التطليق (قوله
 الغرياني) بكسر الغين الموحدة
 وسكون الراء فثناة تحسية
 فنون (قوله بسنة) تصوير
 أطولها جدار (قوله وظاهر)
 عطف على أي (قوله أو
 بثلاث سنين) عطف على
 بسنة (قوله أمانا) يتدم
 الخ (منعول يكتب) (قوله
 فيه) أي ضمرها بترك
 (قوله من ماله) أي زوجها
 (قوله والا) أي وان لم تدم
 نذمت من ماله (قوله بطلاقها)
 أي زوجة الغائب (قوله
 ويجعل) بضم فسكون ففتح
 أي عدم الحكم بطلاقها
 (قوله فان ملك رقيقا منها الخ)
 مفهوم قبل ملكه منها (قوله
 ففي المفهوم) أي مفهوم
 قبل ملكه تفريع على فان
 ملك رقيقا منها الخ (قوله
 وان كان) أي الزوج (قوله
 فيه) أي الرقيق الذي ملكه
 حال تعليقه (قوله هذا) أي

(كافر) ان استقر على كفره بل (وان اسلم) بعد حلفه على ترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر
 أو من شهرين فلا تلزمه اليمين في كل حال (الآن يتحاكموا اليه) راضين بحكمه نافذ حكم بينهم
 بحكم الاسلام ابن عرفة بشرط المولى كون زوجها مسلما مكذبا مكذوبا وطؤها ثم قال ولو حلف كافرا
 ثم اسلم فاعلى المشهور في يمينه (ولا تنعقد الا بلاء) بقوله والله (لا يهرجها) أي زوجته (أو)
 والله (لا كتمان) أي زوجته لانه لم يحلف على ترك وطئها ولا على ما يستلزمه اذا كان يمينه كافرا
 وقف عنه فهو مول قاله في المدونة في الثانية واللغمي في الأولى (أو) قوله والله (لا وطئتم البلاء)
 لا يقاته النهار (أو) قوله والله (لا وطئتم) (نهارا) لا بوائبه الليل (واجتهد) الحاكم فيما يتسالم
 به للزوج (وطلق) الحاكم بعد التلوم (في) قوله والله (لا عزل) عن الزوجة (أو) قوله
 والله (لا يمين) عندها لو حشمتها ومخالفة العادة في بياته عندها (أو) ان (ترك) الزوج (الوطء)
 بلا يمين على تركه (ضررا) بزوجه فيتلوم له ويطلق عليه ان كان حاضرا بل (وان) كان غائبا
 سرمد أي ادام الزوج (العبادة) بصوم النهار وقيام الليل ولا ينهي عن سرمدتها وانما يقال له
 طأها او طلقها فان استقر على حاله طلق عليه (بلا) ضرب (اجل) لا يلاء (على الاصح) في الفروع
 الاربعة وهذا الاثنان في التلوم له بالاجتهاد وهذا في الحاضر واما الغائب فالثلاث سنين ليست
 طولا عند الغرياني وابن عرفة وظاهر المدونة ان السنة طول وعليه ابو الحسن البرزلي طلاق
 زوجة الغائب المعلوم موضعه ليس بمجرد نيتها الجماع بل حتى تطول غيبته جدا بسنة عند
 أبي الحسن وظاهر المدونة وبثلاث سنين عند الغرياني وابن عرفة ويكتب له ان كانت قبل غيبه
 الكتابة اما ان يقدم او ينقل زوجته اليه او يطلق عليه فان امتنع من ذلك تلوم له بالاجتهاد ثم ان
 شامت طلق عليه واعتدت فان لم تبلغه الكتابة طلق عليه لضررها بترك وطئها وهي مصدقة
 فيه وفي حقوقها زناها وهذا ان دامت نفقة حقها حقيقة أو حكما من ماله بان ترك ما تنفق منه وان
 لم يعمه اها والاطلاق عليه لعدم النفقة وفي المعيار عن المازري لا يحكم بطلاقها لضررها لعدم
 وطئها ويجعل على من لم تحس الزنا فيوافق ما تقدم والله اعلم (ولا) ايلاء (ان لم يلزمه) أي
 الزوج (بيمينه) على ترك وطء زوجته (حكم ك) قوله (كل مملوك اما حر) ان وطئتمك لانها
 عين حرج ومشقة (أو) ان (خص) الزوج (بلدا) معينا كقوله ان وطئتمك فكل مملوك املكه
 من بلد كذا حرفا لا تعدد عليه الايلاء (قبل ملكة) أي الزوج رقيقا (منها) فان ملك رقيقا
 منها فهو مول الا اذا كان وطئها ثم ملكها فلا ايلاء عليه ويعتق عليه كل ما يملكه منها بعد
 وطئها في المفهوم تفصيل وان كان مالكا رقيقا منها حال التعليق فلا يلزمه فيه شيء الا اذا
 خرج عن ملكه ثم عاد له هذا مذهب ابن القاسم في المدونة فاذن لا يمين لا حث فيها بالوطء
 فليست ايلاء وقال غيره في المفهوم قبل ملكه منها ذيلزمه بالوطء عقد يمين فيها يملكه من رأس
 أو مال وقاله ابن القاسم أيضا (أو) أي ولا ايلاء عليه ان قال والله (لا وطئتمك في هذه السنة
 الامرتين) لان له ترك وطئها أربعة أشهر ثم يطؤها ثم يتركها أربعة أشهر ثم يطؤها في من السنة
 أربعة أشهر وهي أقل من أجل الايلاء (أو) قال والله ان وطئتمك في هذه السنة الا (مرة) فلا

قوله ولا ان لم يلزمه بيمينه حكم الخ (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله فيها) أي المدونة
 (قوله سر رأسي) أي رقيق بينا لما

ايلا عليه (حق بطلا) ها (وتبقى) بعد وطمته من السنة (المدة) المعتبرة لا يلا وهي اكثر من
 أربعة أشهر وهو حوا اكثر من شهرين وهو عيبد فتدخل الايلا عليه وان وطمته ابقى منها أقل
 منها فلا يلا عليه (ولا) ايلا عليه (ان حلف) الحر (على) ترك وطمته (أربعة أشهر) والعبد
 على شهرين (او) قال الحر (ان وطمته فعلى صوم هذه) الاشهر (الأربعة) والعبد صوم هذين
 الشهرين فان حلف على ترك وطمته بصوم لم يعين زمنه فهو مول ولو يوما (نعم ان وطته) بها في
 المدة الناقصة عن أجله كالاشهر الأربعة أو الشهرين (صام بقيتها) وجوبا وان حلف على ترك
 وطمته بصوم شهر معين ليس بينه وبينه المدة وطمته اقبله صامه وان وطمته اقبسه صام بقيته
 وان وطمته بعده فلا شيء عليه (والاجل) الذي يضر به الحاكم لا يلا الذي له بعد تمامه طلب
 القيمة وهو أربعة أشهر للحر وشهران للعبد مبدؤه (من) يوم (اليمن) على ترك الوطه صراحة
 كالأطول أو التزاما كالأقل (ان كانت عيمنة) أي الزوج (صريحة في) المدة المعتبرة
 لا يلا وهي اكثر من أربعة أشهر للحر ومن شهرين للعبد بدليل قوله لان احتملت مدة عيمنة
 أقل وكان حلقه على (ترك الوطه) صراحة أو التزاما بدليل قوله أو حلف على حنت طفي مراد
 المصنف ان الاجل من اليمن بشرطين كون عيمنة على ترك الوطه صريحا أو التزاما = ونها
 صريحة في المدة المذكورة وهي اكثر من أربعة أشهر لكن عبارته غير وافية بهذا فالصراحة
 ليست منصبة على ترك الوطه وانما هي منصبة على المدة المذكورة بدليل قوله لان احتملت
 مدة عيمنة أقل ومعنى ذلك ان عيمنة ان كانت على ترك الوطه صريحا أو التزاما باي عيمن كانت بالله
 تعالى أو بالتزام قريبة أو طلاق أو عتاق أو تعليق على فعل يمكن فاجله من اليمن بقصد معتبر
 عند المصنف وهو كونها صريحة في المدة المذكورة فان كانت غير صريحة فمقتضى أشار
 اليها بقوله لان احتملت مدة عيمنة أقل وان كانت على غير ترك الوطه فقد أشار بها بقوله او كانت
 على حنت فالمراد به الحلف على غير ترك الوطه كان لم ادخل دار فلان فانت طالق وهذا الذي
 تقدم له في الطلاق بقوله وان نفى ولم يؤجل منع منها هذا تحريك كلامه وهو المطابق للنقل ابن
 رشد الايلا ثلاثة أقسام قسم يكون فيه مواساة من يوم حلف وذلك الحلف على ترك الوطه
 باي عيمن كانت فهو مول من يوم حلقه وقسم لا يكون فيه مواساة الا من يوم رفعه الى السلطان
 وايقافه وذلك الحلف بطلاقها ان تفعل فعلا فلا يكون مولى باحقي بضرب له الاجل من يوم
 رفعه وقسم يختلف فيه وهو الايلا الذي يدخل على المظاهر اه فالحاصل ان الحلف على ترك
 الوطه أجله من اليمن باي عيمن كانت سواء كانت بصيغة البر كوا لله لا وطمته او ان وطمته فانت
 طالق او بصيغة الحنت كانت عيمنة بالله او بغيره ولذا قال في الجواهر من حلف على أمر يمكن
 ليعملنه كقوله لا تدخلن الدار فانه يكون مولى باقيا سا على الحالف على ترك الوطه ويسترقان في
 ابتداء الاجل فانه في حق هذا بعد الرفع حين الحكم وفي الاول من حين الحلف اه فمأذكرة
 المصنف في الشرط الاول وهو كون الحلف على ترك الوطه صحيحا كالحلف واما الشرط الثاني
 الذي أشار لاختلافه بقوله لان احتملت مدة عيمنة أقل فتبعض فيه ابن الحاجب ابن عرفة قول ابن
 الحاجب يلحق بالمولى لان احتملت عيمنة أقل وأجله من يوم الرفع ابن عبد السلام قال في المدونة
 من قال ان لم أفعل كذا ولا فعلت كذا فانت طالق ضرب له أجل الايلا وفيها أيضا من حلف

(قوله عن أجله) أي الايلا
 (قوله لها) أي الزوجة
 (قوله القينة) بفتح القاء
 وسكون القينة أي تغيب
 الحشمة في قبها (قوله
 وهو) أي الاجل (قوله
 وهي) أي المدة (قوله بدليل
 قوله لان احتملت مدة عيمنة
 أقل) راجع لمعنى مجرور
 في المدة المعتبرة (قوله
 وكونها) أي اليمن (قوله
 لكن عبارته) أي المصنف
 الخ استدل الخ على مراد
 المصنف الخ لرفع ايمانه ان
 عبارته صريحة فيه (قوله
 بهذا) أي المراد قوله بالله
 تعالى الخ) ايضا لقوله
 باي عيمن كانت (قوله
 فاجله) أي الايلا (قوله
 كونها) أي اليمن (قوله فان
 كانت) أي اليمن (قوله
 فيها) أي المدة المذكورة
 (قوله بها) أي التي على حنت
 (قوله او بصيغة الحنت)
 كان لم أفعل كذا فلا طول
 سنة (قوله فانه) أي ابتداء
 الاجل (قوله هذا) أي من
 حلف على فعل أمر يمكن
 (قوله وفي الاول) أي الحالف
 على ترك الوطه (قوله ضرب له
 اجل الايلا) أي من يوم الرفع

(قوله المؤلف) أي ابن الحاجب (قوله تفسيره) أي كلام ابن الحاجب (قوله بالثانية) أي قوله من حلف أن لا يبطأ أمره حتى يموت فلان أو حتى يقدم أبوه (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله يتعقب) بضم الياء (قوله باطلاقة) أي عن التقييد يكون حلفه على غير ترك الوطء (قوله بالصورة الثانية) أي من حلف أن لا يبطأها حتى يقدم أو يموت فلان (قوله وهما) بفتح الهاء أي غلطاً (قوله لنصه) أي المصنف عليه ليتبين تقريره الخ ٣١٥ (قوله ولأنه) أي المصنف

فسمى كلام ابن الحاجب (قوله بذلك) أي الذي جعله ابن عرفة وهما (قوله نبرد) بفتح فكسر مخففاً (قوله عامه) أي خليل (قوله وأصله) أي الفرق (قوله فأنه) أي ابن الحاجب (قوله يريد) أي ابن الحاجب (قوله فيها) أي الصورة المذكورة (قوله كونه) أي الحلف (قوله فيها) أي الصورة المذكورة (قوله وإذا كان) أي الحلف (قوله فيها) أي الصورة المذكورة (قوله وهما) بفتح الهاء أي غلطاً (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلطاً (قوله لأنه) أي ابن الحاجب (قوله وهو) أي كون (قوله من يوم الرفع) أي بل هو (قوله من أجل الرفع) أي بل هو (قوله أي المدونة) أي سائر (قوله باقي) أي ظهر (قوله نزع) أي رجوع (قوله فظاهره) أي قولها (قوله أنه) أي الأجل

أن لا يبطأ أمره حتى يموت فلان أو حتى يقدم أبوه باليمين فهو مول فيموت جعل هذه المسئلة مثالا لكلام المؤلفات تفسيره بالثانية وهم أقول ابن الحاجب وأجله من يوم الرفع والأجل في الثانية من يوم القول وقول ابن الحاجب يتعقب باطلاقة الصادق بالصورة الثانية اه كلام ابن عرفة فكلام المصنف يتبين تقريره بالذي جعله ابن عرفة وهما النصه على الآخر بقوله أو حلف على حدث ولأنه فسر في توضيحه بذلك فيرد عليه ما قاله ابن عرفة وبذلك فسرته ثم وعبره وفرقوا بين أن أموت أو تموت وبين موت زيد وأصله لابن الحاجب فأنه قال أثر قوله والأجل من يوم الرفع فيمن احتملت مدته يمينه أقل ولذا فرقوا بين أن أموت أو تموت أو يموت زيد فقال ابن عرفة يريد ويؤمّن فيها على ترك الوطء لا امتناع كونه فيها باطلاق على إيقاع فعل وإذا كان فيها على ترك الوطء كان قوله الأجل من يوم الرفع وهو ما حسب ما ينشأ ثم قال وكلام ابن الحاجب وهو لأنه بناء على أن الأجل في قوله والله لا أطوّل حتى يموت زيد من يوم الرفع وهو غلط بل هو من يوم الحلف كما هو نصها وسائر المذهب اه ففسد بان لك أن الحلف متى كان على ترك الوطء فالأجل من حين اليمين ولو احتملت يمينه أقل فالشرط الثاني في كلام المصنف غير صحيح تبع فيه ابن الحاجب على أن كلام ابن الحاجب يمكن تصحيحه كما تقدم بخلاف كلام المصنف وقد نزع في توضيحه لهذا حيث قال ظاهر المدونة خلاف هذه التفرقة لقولها وان حلف أن لا يبطأ أمره حتى يموت فلان أو حتى يقدم أبوه من السبق فهو مول فظاهره أنه يضرب له الأجل من يوم اليمين (لا يكون الأجل من اليمين) ان احتملت مدته يمينه أقل (من أجل الأيلاء كوالله لا أطوّل حتى يقدم زيد أو حتى يموت هر وقيد الأجل من الرفع والحكم فأنه ثبت وتبعه بعضهم وهو ظاهر كلام المصنف والمذهب أنه في هاتين الصورتين من يوم اليمين كالصريحة في المدّة (أو) كانت يمينه غير صريحة في ترك الوطء بان (حلف) باطلاقها (على حدث) بان قال ان لم يفعل أو تفعل كذا فأن طالق وهذه السابقة في وان نفى ولم يوجب كذا لم يقدم منع منها (ف) بعد الأجل (من الرفع والحكم) بالايلاء ومادة تقدم من أن الأجل من اليمين في لا وطئتك حتى يقدم زيد مقيد بعلم تأخر قدمه عن مدة الإيلاء فان شك في تأخر قدمه عنها فلا يكون مولياً كذا في النقل خلاف ما هو ظاهر المصنف ويوهم أيضاً أن من حلف لا يبطأ زوجته حتى يدخل دار زيد أو حتى يقدم يكون مولياً إلا أن والذي يقيد به الجواهر وابن عرفة أنه لا يكون مولياً إلا بعد ظهور كون الامد أكثر من مدة الإيلاء ابن شاس لو قال والله لا أطوّل حتى يقدم فلان وهو يمكن يعلم تأخر قدمه على أربعة أشهر فهو مول ولو قال حتى يدخل زيد الدار رفضت أربعة أشهر فلم يدخل فلها ايقاته وان قال الى أن أموت أو تموت فهو مول ولو قال الى أن يموت زيد فهو كالتعليق بدخول الدار ابن عرفة ما ذكره من الحكم في المسائل الاربعه صحيح

(قوله هاتين الصورتين) أي لا أطوّل حتى يقدم أو يموت فلان (قوله مقيد الخ) خبر ما تقدم (قوله الشين) بضم الشين (قوله ويوهم) أي المصنف (قوله الآن) أي وقت خلقه صلة مولياً (قوله أنه) أي الحالف (قوله يعلم) بضم الياء (قوله ما ذكره) أي ابن شاس (قوله من الحكم الخ) بيان لما

(قوله وظاهر قوله) أي ابن شاس (قوله انه ايلاء) مفعول قول المضاف لقاعاده (قوله ان التعليق على الدخول الخ) خبر ظاهر (قوله مراده) أي ابن شاس (قوله الاول) أي التعليق على القدر وموت الزوجين (قوله والثاني) أي التعليق على الدخول وعلى موت زيد (قوله المالك) بدأهمز (قوله وظهور كون ابتداء الخ) تفسير للمالك (قوله التفرقة) أي بين التعليق على القدر وموت أحد الزوجين وبين التعليق على الدخول وموت زيد بان الأول ايلاء بنفس الحلف والثاني ايلاء باعتبار المالك (قوله وان كان أجله من يوم ٣١٦ الحلف) حال (قوله هو مول) باعتبار المالك خبران (قوله وهو) أي الزوج الخ

وظاهر قوله في مسألة التعليق على القدر وموت الزوجين انه ايلاء ان التعليق على الدخول وعلى موت زيد غير ايلاء ويجب فهمه على ان مراده ان الاول ايلاء بنفس الحلف والثاني انما هو ايلاء باعتبار المالك وظهور كون ابتداء التركة أكثر من أربعة أشهر اه فقد حصلت التفرقة مع استواء الجميع في ان الاجل من اليقين فاستفيد من كلام الجواهر وان عرفة ان ما حقت مدته أقل وان كان أجله من يوم الحلف هو ول باعتبار المالك حتى يظهر كون ابتداء التركة من حين عينه أكثر من أربعة أشهر فتأمل وانما اطلنا في هذه المسئلة لعدم تحرير الشرح لها وسلبنا فيها كلام ابن عرفة لما استقل عليه من التحقيق ومطابقة المنقول فتلقه بالعين وشدد عليه يد الضنين والحق احق ان يتبع قائله طي وفائدة تكون الاجل في الحلف على ترك الوطء من اليقين انما ان رفعة بعد أربعة أشهر وهو حرم او شهرين وهو عبد لا يستأنف له أجل وان رفعة قبل تمام ذلك جنى على ماضى منته وفائدة كونه في الحنف غير المؤجل من يوم الحكم استثنائه من يومه والغاء ماضى قبله ولو طل وعلم ان الاجل الذي يضرب غير الاجل الذي يكون به موليا (وهل) الزوج (المظاهر) من زوجته الذي حرم عليه وطؤها قبل الكفارة ان قدر على التكفير) بالاعتقاد او بالصيام او بالطعام (وامتنع) منته وزعمه الايلاء حينئذ فهل يكون ابتداء أجله (كالاول) أي الحالف على ترك الوطء في كونه من اليقين وهو هذا الظاهر (وعليه) أي كونه كالاول (اختصرت) بضم المثناة وكسر الصاد المدونة أي اختصرها البراءة (او كاناني) أي الحالف بالطلاق بحيث يغيره مؤجل في كون أجله من الحكم (وهو الاربع) من قولي ما لك رضي الله تعالى عنه عند ابن يونس قال لانه لم يخلف على ترك الوطء وانما زعمه الايلاء بحكم الشرع كالحالف بحيث يغيره مؤجل غ هذا كقوله في توضيحه ابن يونس القول الثاني احسن وله في نسخة المصنف منه والاف لم يوجد ونحوه للمواق البناني لم يستوعبها كلام ابن يونس وفيه الترجيح ونصه بعد كلام في المسئلة وروى غيره ان وقفه لا يكون الا بعد ضرب السلطان له الاجل وكل لما لك والوقف بعد ضرب الاجل احسن اه ثم رأيت في تهذيب البراءة هذا الكلام ينصه فالجواب ابدال الاربع بالاحسن والله أعلم (او) أجله (من) يوم (تئين الضمر) وهو يوم الامتناع من التكفير (وعليه ثورات) بضم الفوقية والهمز وكسر الواو مشددة أي فهمت المدونة في الجواب (اقوال) ظاهر كلامهم ترجيح القول ومفهوم الشرط أنه ان يهز عن التكفير فلا يدخل عليه الايلاء وهو كذلك اقبام عذره وقيدده اللحنى بطرقه عنده بعد عقد

(قوله ذلك) أي أربعة الأشهر أو الشهرين (قوله كونه) أي الاجل (قوله استثنائه) أي الاجل (قوله من يومه) أي الحكم (قوله وانما) بغير محجمة (قوله قبله) أي يوم الحكم (قوله وعلم) بضم العين (قوله بالاعتقاد) صلة التكفير (قوله منه) أي التكفير (قوله حينئذ) أي حين امتناعه من التكفير (قوله في كونه) أي ابتداء الاجل (قوله صلة كاف التشبيه) (قوله وهو) أي اليقين وذكره لتذكير خبره (قوله في كون أجله) صلة كاف التشبيه (قوله عند ابن يونس) صلة الاربع (قوله قال) أي ابن يونس (قوله لانه) أي المظاهر (قوله هذا) أي قوله وهو (قوله لارجح) قوله ولعله (قوله القول الثاني احسن) قوله منه (قوله فلم يوجد) أي في جامع ابن يونس (قوله والقول الثاني احسن) قوله ونحوه أي تعقب

غ (قوله لم يستوعبها) أي غ و ق (قوله وفيه) أي كلام ابن يونس الترجيح حال (قوله الظاهر ونصه) أي ابن يونس (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله وقفه) أي الزوج الذي ظاهر وامتنع من التكفير مع قدرته عليه (قوله الاجل) مفعول ضرب المضاف لقاعاده (قوله وكل) أي من الروايتين (قوله فالجواب ابدال الاربع بالاحسن) لا وجه لهذا التصويب (قوله الشرط) أي ان قدر على التكفير (قوله وقيدده) أي عدم دخول الايلاء عليه (قوله منه) أي التكفير

(قوله فتدخل) أي الإيلاء (قوله أختلف) يضم التاء وكسرها للام (قوله منه) أي التكثير (قوله منه) أي الصوم (قوله قال) أي غ (قوله حصل) بفتحات مثقلا (قوله فيه) أي العبد (قوله وتوفيجه) أي الأول (قوله في المنتقى) بفتح القاف شرح الباجي على الموطأ (قوله والاستد كاد) شرحه لابن عبد البر (قوله انه) أي العبد (قوله ينه) أي العبد (قوله بذلك) أي عدم الفرق بينهما في جريانها فيهما (قوله وان كان) أي ابن عبد السلام الخ حال (قوله كونه) أي العبد (قوله في المبدأ) حل من الأقوال (قوله فيه) أي العبد صلة جريان (قوله وتبعه) أي غ (قوله ثم قال) أي تت ٣١٧ (قوله مراده) أي المصنف (قوله هذه) أي

مسئلة العبد (قوله قال) أي الشارح (قوله هنا) أي في العبد (قوله وما قرر) أي الشارح (قوله ومثله) أي تقرير الشارح (قوله وهو) أي الوجه الثالث (قوله الآية) أي غ (قوله والي ذلك) أي جريان الأقوال الثلاثة في العبد (قوله فائلا) حل من تت (قوله يحتاج جريان الأقوال الثلاثة) أي في العبد (قوله وهو) أي بحث تت (قوله وان اقررت) حال (قوله وهو) أي الشارح (قوله وان كان) أي الشارح الخ حال (قوله من عدم لزوم الإيلاء للعبد المظاهر مطلقا) أي عن تنبيهه بامتناعه من القيمة او منعه السبب الصوم بيان لما (قوله ظاهره) أي ما في الموطأ (قوله هذا) أي عدم لزوم الإيلاء للعبد مع اذن سيده له في الصوم (قوله على هذا التفسير) أي عدم لزوم العبد الإيلاء مع اذنه في الصوم حال من هذا (قوله ثم أول) بفتحات

الظهار وما ان عقده عاجز عنه فتدخل عليه لقصد الضرر ثم اختلف هل يطلق عليه الا ان ويؤخر الى فراغ اجل الإيلاء جاء أن يحدث لها رأي في ترك القيام وشبهه في دخول الإيلاء فتال (كالعبد) يظاهرون زوجته و (لا يريد القيمة) بالتكثير فيدخل عليه الإيلاء كدخوله على الحر المظاهر اذا امتنع منه مع قدرته عليه (او) يريد هاء (يمنع) يضم التحية العبد (الصوم) عند اودائه التكفير به أي عنعه سيده منه (بوجه جائز) لضعافه عن خدمته الواجبة له عليه هذا ظاهر كلام المصنف وبما قرره غ قال وقد حصل ابن حارث فيه ثلاثة أقوال الأول لا يدخل الإيلاء عليه قاله مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ الثاني انه قول وهو الذي رواه محمد بن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما الثالث ان منعه سيده الصوم فليس يحل وان لم يرد القيمة فهو مول وعلى الأول درجة ابن الحاجب وتوفيجه في المنتقى والاستد كاد على الثاني مشى المصنف هنا ولا يصح كلامه على الأول فاذا اقررت انه مول فلا فرق بينه وبين الحر في جريان الأقوال الثلاثة في مبدأ ضرب الاجل وفي كلام ابن عبد السلام تلويح بذلك وان كان لم يتناولها بالذات فقد ظهروا من هذا ان التشبيه في قوله كالعبد اذ فائدتين كونه مولى او حر بان الأقوال الثلاثة في المبدأ فيه وبالله تعالى التوفيق اه وتبعه تت في تقرير كلام المصنف ثم قال وقال اشرح مراده ان العبد لا يلحقه الإيلاء ان ظاهروا من امر أنه ولم يرد القيمة او ارادها ومنعه سيده لضرره به في عمله فالتشبيه واقع بين هذه وبين مفهوم الشرط وتقديره وان لم يكن المظاهر قادرا على التكفير لم يلحقه الإيلاء كالعبد لا يرد الخ قال ولا تجرى الأقوال الثلاثة اسابقة هنا وما قرر به مثله لابن الحاجب وما قررناه به هي رواية ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنه ومثله للبساطي فالتشبيه في الوجه الثالث وهو تبين الضرر طفي لاشك ان تقرير تت هو الصواب الذي تدل عليه عبارة المصنف وقد سبقه اليه غ الا انه جعل التشبيه في لزوم الإيلاء وجريان الأقوال الثلاثة والي ذلك تت في كبره فائلا يحتاج جريان الأقوال الثلاثة الى نقل وهو ظاهر لان الذي في التوضيح عن ابن القاسم يضرب له الإيلاء ان رفعته اه فظاهره من يوم الرفع وبه تعلم ان جعل البساطي له من يوم تبين الضرر مخالف لما في التوضيح وان اقررت تت وما تقرير الشارح في عدم لزوم الإيلاء للعبد المظاهر مطلقا فقد قال الباجي في الحاجب التابع لما في الموطأ من عدم لزوم الإيلاء للعبد المظاهر مطلقا فقد قال الباجي في المنتقى ظاهره وان اذن له سيده في الصوم ولكن لم يوجد هذا المالك رضي الله تعالى عنه ولا احد من اصحابه رضي الله تعالى عنهم على هذا التفسير ثم أول عبارة الموطأ انظره في التوضيح وابن عرفة

مثقلا أي الباجي (قوله انظره) أي تأويل الباجي (قوله وابن عرفة) نصه والعبد المظاهر قال ابن حارث ان تبين ضرره او منعه سيده الصوم ففي لغو دخول الإيلاء عليه ولزومها لهما ان منعه سيده الصوم للمالك في الموطأ وحج عن رواية ابن القاسم وابن حبيب عن اصبيغ وعن ابن الماجشون ولا ينعى الصوم لاذنه في تكاحه ابن عبدوس قلت استحسنون فاذا لم يدخل عليه إيلاء ماذا صنع المرأة قال يوقفه السلطان اما فاه او طلق ولتظ مالك في موطئه لا يدخل عليه إيلاء لانه لو صام لظاهره دخل =

علمه طلاق الايلاء قبل ان يتم صومه الباجي لان صومه شهران واجل ايلائه شهران فلو افطر ساهيا او لم يرض ان يقضى اجل ايلائه قبل تمام الكفارة وتعدله يقتضي ان لا يضرب له اجل الايلاء ولو اذن له سيده في الصوم ولا يوجد هذا على هذا التفسير لما لك ولا لاحد من اصحابه وله ان اراد ان هذا بعض ما يذوبه العبد في عدم تاجيله وان كان اراد انه اراد الصوم ومنعه سيده تاجيله وقاله اصبح ابو عمرو وقول مالك لو ذهب يصوم دخل عليه طلاق الايلاء هو على ٣١٨

لانه يضربه فذلك عدد يمنع
القول بان قضاء اجل
الايلاء يقع الطلاق فنقول
لو وقع الطلاق بان قضاء اجل
ايلائه لم يصح له كفارة
فكونه مكفرا يلزمه
الطلاق محال (قوله قبلاه)
يكسر الموحدة اي ابن عرفة
وخليل تاويل الباجي (قوله
عليه) أي تقرير الشارح
(قوله انه) أي عدم لزوم
الايلاء العبد المنظر مطلقا
(قوله حلف الزوج) اشار
الى جريان الصلة على غير
الموصول ولم يبرز لامن اللبس
(قوله ان كانت) اي الايلاء
(قوله مطلقة) أي عن تقييد
بوقت (قوله بعد الطلاق)
صله اعادة (قوله بعد صلته)
اعادة (قوله زنيب طالق ان
وطئت عزة) فزنيب محالوف
بطلاقها وعزة محالوف على
ترك وطئها (قوله فحلت
عنه الايلاء في عزة) أي
مادامت زنيب بائنا منه
(قوله ونحوه) اي الحكم
المذكور (قوله مقتضى)
يقع الضاد (قوله فضيه)
اي كلام المصنف تقرير
على تقدير مقتضى (قوله

وقد قبلاه حتى قال في التوضيح متوركا على ابن عبد البر في ابقائه كلام الموطا على ظاهره ظاهر
كلامه انه حمل الموطا على انه لا يلزمه ايلاء البتة وهذا شيء لم يقله مالك رضي الله تعالى عنه ولا
أحد من اصحابه على ما قاله الباجي اهـ ولا شك انه على تقرير الشارح يلزم انه لا ايلاء على العبد
مطلقا ولو اذن له سيده في الصوم اذ هو معنى قوله لا يريد القسمة فيرد عليه انه شيء لم يقله مالك رضي
الله تعالى عنه ولا أحد من اصحابه (والحمل) بهمز الوصل وسكون النون وفتح الحاء المهملة واللام
مشددة أي زال (الايلاء) بسبب (زوال ملك من) اي الرقيق الذي (حلف) الزوج على ترك وطء
زوجته (بعته) بان قال لها ان وطئتك فقلان رقيق حر ثم باعه او وهبه او تصدق به او اعنته
او باعه السلطان انفسه او مات واستقر التحلل في كل حال (الا ان يعود) الرق ملك الزوج (بغير
ارث) كاشتراء وقبول هبة وصداقة فتعود الايلاء ان كانت مطلقة او مؤقتة وبق من الوقت أكثر
من اربعة اشهر ومفهوم بغير ارث انه ان عاد له بارث فلا تعود الايلاء وشبهه في العود فقال
(ك) اعادة الزوجة المحالوف بطلاقها على ترك وطء زوجة أخرى بعد (الطلاق القاصر عن الغاية)
أي الثلاث البائن والرجعي الذي انقضت عدته بقعة جديدة فتعود الايلاء ان كانت عينه مطلقة
او مقيدة بمن بقي منه أكثر من اربعة اشهر (في المحالوف) طلاق (ها) على ترك وطء غيرها بان
كان له زوجتان زنيب وعزة وقال زنيب طالق ان وطئت عزة وطئت زنيب طلاقا شاذون
الثلاث اوربعيا وانقضت عدته فحلت عنه الايلاء في عزة وحل له وطؤها فان تزوج زنيب
قبل زوج او بعده عادت عليه الايلاء في عزة ان كانت عينه مطلقة او مقيدة بمن بقي منه أكثر
من اربعة اشهر ومفهوم القاصر عن الغاية انه ان طلق زنيب ثلاثا وما يكملها ثم تزوجها بعد
زوج فلا تعود الايلاء عليه في عزة وهذا التفصيل في المحالوف بها (لا) في المحالوف (لها) أي عليها
كعزة في المثال على حد قوله تعالى يحضرون للاذقان أي عليها ولا يصح بقاء اللام على حالها اذ
المحالوف لها كقوله لزوجة كل امرأة تزوجها عليك فهي طالق لا يتصور تعلق الايلاء بها
فالمراد المحالوف على ترك وطئها كعزة في المثال فالعين منه مقدمية او لوطئها ثلاثا وتزوجها بعده
زوج فتعود عليه الايلاء على الصحيح مادامت زنيب في عصمته ونحوه في ايلاء المدونة (و) الحمل
الايلاء (بتجمل) الزوج المولى من زوجته مقتضى (الحنف) كعتق الرقيق المعين المحالوف بعته
على ترك وطء الزوجة فقهه مضاف محذوف لان الحنف مخالفة للعين يفعل المحالوف على تركه
وهو وطء المحالوف على ترك وطئها والمراد به هنا ما يترتب على الحنف كالعتق في المثال وبغض
أيضا بقوات دراهم معينة حلف بالصدق بها او بقوات زمن معين حلف بصومه غ قوله وتجمل
هو كقوله في المدونة قال ابن القاسم وغيره واذا وقف المولى فجعل حسنه زال ايلاءه ومثله ان
يخلف ان لا يطاق زوجة بطلاق زوجة له أخرى او بعثت عبدا له بعينه فان طلق المحالوف بها او

اعتق
لان الحنف) على تقدير مقتضى (قوله بفعله المحالوف على تركه) تصوير لخالفهما (قوله وهو)
اي المحالوف على تركه (قوله به) اي الحنف (قوله ما يترتب على الحنف) أي فلا يقدرا الخلف (قوله وقتن) بضم فسكن (قوله
تجمل) اي المولى (قوله حسنه) اي ما يترتب عليه

(قوله لان هذا) أى وبتهجيل الحنث (قوله الذى قبله) أى زوال الملك (قوله من العتق والطلاق) بيان لبعض ما صدق عليه الذى قبله (قوله وين يد) أى هذا (قوله بصدقه) أى الاول (قوله ولها) أى الرقبة (قوله وقفه) أى المولى من أمته (قوله فلها) أى الامه (قوله والا) أى وان امتنع وطوها (قوله وتسبع) أى المصنف (قوله في هذا القيد) أى ان لم يمنع وطوها (قوله وانكره) أى القيد (قوله وذكر) أى ابن عرفة (قوله مطاقا) أى عن التقييد بعدم امتناع وطوها (قوله وهو) أى اطلاق استحقاقها المطالبة (قوله وقوله) أى قولهما عطف عليه (قوله ابن عبد السلام) ٣١٩ فاعل قبول المضاف لمفعوله

(قوله لامطالبة للمريضة الخ) مفعول قول المضاف لقاعله (قوله لاعرفه) خبر قول (قوله ومقتضى) بفتح الضاد (قوله قولها) أى المدونة (قوله ينافيه) أى قول ابن شاس وابن الحاجب خبر مقتضى (قوله وأشار) أى ابن عرفة (قوله بذلك) أى قوله ومقتضى قولها فى الحائض (قوله لقوله) أى ابن عرفة (قوله اجله) أى الايلاء (قوله وهى) أى الزوجة حائض حال (قوله وقف) أى المولى بضم فكسر (قوله فان قال) أى المولى (قوله امهل) بضم الهمز وكسر الهاء (قوله فان أبى) أى المولى من القيمة (قوله تهجيل طلاقه) أى الايلاء وهى حائض وجب عليه على رجعتها أى وعدم تهجيله حتى تظهر (قوله الطلاق) أى على المولى فى الحيض (قوله انه) أى المولى (قوله فى حاله) أى الحيض أى وهذا يعارض قول ابن شاس وابن الحاجب لامطالبة

اعتق العبد او حنث فيه ما زال الايلاء عنه عباس معناه طلاقا بانا وآخر طلقة البناتى فى كلام المصنف تدخل فى هذه المعطوفات لان هذا يصدق على بعض ما صدق عليه الذى قبله من العتق والطلاق وين يد بصدقه على الصوم كما يزيد الاول على هذا بصدقه على البيع (و) النحل الايلاء (بمكفبر ما) أى عين يصح انه (يكفر) قبل الحنث فيه ككافه بالله تعالى او بندوهم لا يطوها وأخرج الكفارة قبل وطئها الفوات ايلاؤه على المشهور وقال اشهب لم تحل لاحتمال تكفيره عن عين سبقت له (والا) أى وان لم تحل الايلاء بسبب محاسن (فلها) أى الزوجة المولى منها الحرة كبيرة واصغيرة مطيعة رشيدة وسقيمة (واسيدها) أى الزوجة الرقبة الذى له حق فى ولدها ولها أيضا ابن عرفة الجاهل عن اصبح لوترك السيد وقفه فلها وقفه وسمع عيسى ابن القاسم لوتركت الامه وقف زوجها المولى منها فالسيد هاوقفه (ان لم يمنع وطوها) انصروا وتق ومرض وحيض والا فلا مطالبة لها وتسبع فى هذا القيد ابن الحاجب وابن شاس وانكره ابن عرفة وذكر ان لها المطالبة مطاقا وهو المعول عليه الموافق لما تقدم فى قسم الميت اه عب البناتى نص ابن عرفة قول ابن شاس وابن الحاجب وقوله ابن عبد السلام لامطالبة للمريضة المتعذروا وطوها ولا الرقبة ولا الحائض لاعرفه ومقتضى قولها فى الحائض ينافيه اه وأشار بذلك لقوله قبل هذا وان حل اجله وهى حائض وقف فان قال انا فى أمهل فان أبى ففى تهجيل طلاقه روايتا ابن القاسم واشهب فى امانها اه وعلى رواية ابن القاسم جرى المصنف فى طلاق السنة بقوله والطلاق على المولى واجاب فى التوضيح عن هذه المعارضة بقوله الطلاق فى الحيض يقتضى انه مطالب بالقيمة فى حاله قيل لا يبعد كون قيمته على هذا بالوعد كنظر المسئلة حيث تهذر القيمة بالوطء والتطابق عليه انما هو اذا امتنع من القيمة بالوعد اه فعلى جوابه تنفى المعارضة ويكون المصنف وابن الحاجب وابن شاس موافقين للمدونة ولما تقدم اذ على جوابه يصير المعنى لها المطالبة ان لم يمنع الوطء اما ان امتنع فلا تطالبة بالقيمة بالوطء مع مطالبته بغيره وهو الوعد فيقع الطلاق وان اباه والمعارضة انما أتت على نفي المطالبة رأسا طنى وبه يندفع قول ح عقب كلام التوضيح مانعه وما قاله فى ضيق لا يدفع الاشكال لان كون القيمة بالوطء او بالوعد والزامه الطلاق ان امتنع فرع المطالبة به او قد نفي المطالبة بها اه لانه ليس المراد هنا نفي المطالبة رأسا بل نفي المطالبة بالوطء ولها المطالبة بالوعد وعليه يتفرع الطلاق السابق والله اعلم ولها (المطالبة بعد) تمام (الاجل) وهو أربعة أشهر للعرو وشران للعبدة (بالقيمة) بفتح الفاء وسكون التحتية (وهى) أى القيمة (تغيب الحشمة) بفتح الحاء المهملة والسين الموحدة واقاء

للعائض (قوله قيمته) أى المولى (قوله على هذا) أى مطالبته فى حاله (قوله بالوعد) خبر كون (قوله عليه) أى المولى وهى حائض (قوله المعارضة) أى بين كلام ابن شاس وابن الحاجب وكلام المدونة (قوله ولما تقدم) أى المصنف فى طلاق السنة (قوله وبه) أى الجواب (قوله وما قاله فى التوضيح) أى الجواب بان قيمته فى حال حيضها بالوعد (قوله وقد نفي) أى ابن شاس المطالبة بها وتبعه ابن الحاجب (قوله لانه) أى الشأن الخ علة وبه يندفع قول الخط (قوله وعليها) أى المطالبة بالوعد صلة يتفرع

كلها (في القبل) بضم القاف والموحدة في غير المظاهر لان قيمته تكثيره محررا كان او عبدا وفي غير المريض والمحبوس بدليل ذكرهما بعد وفي غير الممتنع وطؤها لحضها ولا يشترط كونه بانتشار لقول ابن عرفة وهي تغيب الحشفة حسب ما مر في الغسل وقال بعض شيوخ عجم ينبغي اشتراطه كالتحليل لعدم تمام مقصودها وازالة ضررها بدونه (واقضا ضا) بالقاف والقاف اى ازالة بكاره (البكر) بكسر الموحدة فلا يكفي تغيب الحشفة فيها مع بكارتها بان كانت غورا والحشفة صغيرة (ان حل) بفتح الحاء المهملة واللام مشددة اى جاز تغيب الحشفة في القبل فان لم يحل كفى حمض لم يحل الا بلاؤه به فلها مطالبة بالقيمة فان قيل الوطء الحرام يحث به وهو يستلزم انحلال الايلاء فالجواب ان انحلال الايلاء لا يستلزم سقوط ظلمه بالقيمة ويكفي تغيب الحشفة الحلال (ولو مع جنون) للزوج انيئها بوطئه في حال جنونه ما تناله بوطئه في حال صحة عقله بخلاف جنونها فلا تحل معه الايلاء وان كان يحث به اى لا يسقط معه طلب النسبة (لا) تحصل القيمة (بوطء) للحالوف على ترك وطئها (بين نخذين) ولا ينحل الايلاء به ولا بقوله ومباشرة وليس ووطء بدبر على المشهور وقاله في الشامل (وحث) المولى بالوطء بين النخذين فتلزمه الكفارة ولا يسقط عنه ايلاؤه بحثه فان كفر سقط بمجرد تكفيره قاله ابن عرفة عن المدقونة وان لم يكفر بقرى مولى بها حلاله اذا حثت ثم كفر في نفسه في انما عن بين الايلاء لا عن بين اخرى قولان الباجي يصدق فيما بينه وبين الله تعالى دون ما بينه وبين زوجته في كفارة بين بالله وظاهر التوضيح اعتقاده وحث بوطئها بين نخذين في كل حال (الا ان ينوى) بيمينه انه لا يوطأ (الفرج) بخصوصه فلا يحث بوطئها بين نخذين ولو مع قيام البينة لمطابقة نيته لظاهر لفظه الا لقرينة دالة على ارادة الاجتناب فلا تقبل نيته قاله تفت وقوم في الشامل فيها ان جامع المولى زوجته في دبرها حثت وسقط ايلاؤه الا ان ينوى الفرج بعينه نقلة فوكان كذلك في كتاب الرجم منها عياض طرح مكنون قوله يسقط ايلاؤه بوطئها في دبرها ولم يقرأ ابن عرفة طرحه هو الجارى على مشهور المذهب في حرمته (وطلق) بفحشاته مئة فلا الزوج المولى زوجته المولى منها (ان قال لا اطق) ها بعد تمام الاجل وطلمه بالقيمة (بلا تلوم) اى تأخير من الحاكم على الصحيح لانه قد ضرب له الاجل وتم اى امر به فان طلق والاطلاق عليه الحاكم ان كان والا فماعة المسكين وبقى هنا وهل يطلق الحاكم او امرها به ثم يحكم القولان اليه بايقان في زوجة المعتزض (والا) اى وان لم يقل لا اطا ووعده (اختبر) بضم المثناة وكسر الموحدة اى جرب وامهل باجتهاد الحاكم (مرة ومرة) كافي النقل فالمناسب ثلاث مرات تارة في البيان المعلوم من مذهب مالك رضى الله تعالى عنه انه يعتبر المرتين والثلاث فان لم يطأ طلق والا طلق عليه (ومصدق) بضم ف. كسر مئة فلا اى الزوج المولى بيمين (ان ادعاه) اى الزوج الوطء بكرا كانت او ثيبا فان نكل حلفت وقيمت على حقة فان نكلت بقيت زوجة (والا) اى وان لم يدع الوطء او ادعاه ولم يحلف وحلفت (أمر) بضم ف. كسر اى الزوج المولى (بالطلاق) فان طلق (والا) اى وان لم يطلق (طلق) بضم ف. كسر مئة فلا اى طلق الحاكم او جماعة المسكين (عليه) اى المولى بلا تلوم (وفية) المولى (المريض) مرضا ما من الوطء (والمحبوس) العاجز عن تخليص نفسه بما لا يجنبه وخبر فية (بما فصل) الايلاء (به) عنه من زوال ملكه او تكفيره او

(قوله كونه) اى التغيب
(قوله اشتراطه) اى الانتشار
(قوله وازالة) عطف على
تمام (قوله بدونه) اى
الاتشار (قوله وهو) اى
حشيه (قوله كثر) بشتات
مشقلا (قوله قط) اى
ايلاؤه (قوله في تصديقه)
اى وعدمه (قوله في انما)
اى الكفارة (قوله اعتقاده)
اى تفصيل الباجي (قوله
في البيان) اى لابن رشد خبر
مقدم (قوله انه يعتبر الخ)
خبر المعلوم (قوله من زوال
ملك الخ) بيان لما

(قوله ومثلها) أي المريض
والهيبوس (قوله ان
وطئها) أي الخلوفا عليها
(قوله بعدها) أي الطلقة
الرجعية (قوله تعذر)
أي الوطء (قوله ولا يرتفع)
أي الإيلاء (قوله بالمشى)
أي الحكمة الخلوفا به (قوله
ولا بالصدقة) أي الخلوفا
بها (قوله قبله) أي الوطء
(قوله قبل وقته) أي تمام
اجل الإيلاء (قوله فلها)
أي الزوجية (قوله ذلك)
أي طلب الطلاق (قوله
أولا) بشد الوطء (قوله والا)
أي وان كانت قبلة
اسقاطها بمن معين (قوله
لأنه) أي الوطء الخلوفا لها
القيام ان رضيت

فحرمها ومثلها ما بعيد الغيبة وكذا كل من منع من الوطء تعذر به أو بها كحبس فان أبي
المريض أو الهيبوس من قبلة طلق والاطلاق عليه والمريض القادر على الوطء هو الهيبوس
القادر على خلاصه فيقهر ما تغيب الحشفة (وان لم تكن عينه) أي المذكور من المريض
والهيبوس (مما تكفر) بضم القوقبة فقهيته منقلا أي يصح تكفيرها (قبله) أي الحنف
(ك) جلقه على ترك وطئها (طلاق فيه رجعة فيها) أي الخلوفا على ترك وطئها بان قال لها ان
وطئتك فأنك طالق ولم يطلقها قبل هذا (أو) في (غيرها) أي الخلوفا على ترك وطئها بان قال
لن يرب ان وطئتك فأنك طالق ولم يطلق عزة قبل وان طلق الخلوفا بطلاقها قبل وطئها الخلوفا
عليها بطلقة رجعية فلا تحل الإيلاء لان وطئها بعد طلاقها طلق عليه الخلوفا بطلاقها بطلقة
أخرى (و) كلفه على ترك وطئها (صوم) في زمن معين كرجب بان قال ان وطئتك فأنك صوم
رجب (لم يأت) زمنه المعين اذ لو صام شهر اقبله ووطئها وجب له صوم (و) كلفه على
ترك وطئها (هتق) لريق (غير معين) بضم الميم وفتح العين المهمة والياء مشددة اذ لو اعتق ولو
مائة ثم وطئها لزمه عتق رقبة أخرى وجواب ان لم تكن عينه مما تكفر (في) تيممة المذكور
(الوعد) بالوطء اذ ازال المانع في الاربع مسائل على المشهور في الاخيرة لا بالوطء مع المانع
تعذره بالمرض والسجن ولا بالطلاق والعتق والصوم اذ لو فع - له أعاده مرة أخرى فلا فائدة في
فعله ولا يرتفع بالمشى ولا بالصدقة قبله بالاخلاف قاله في البيان ولا يحتمل كل بالوعد وانما يحتمل
بالوطء ومنه هو فيه رجعة أنه ان لم يكن فيه رجعة بان كان قبل البناء أو بلغ الغاية فان الإيلاء
تحل عنه ووطئها - ر قوله وصوم لم يأت انه لو قال فعلى صوم شهر لم يكن الحكم كذلك والحكم انه
لا يصوم حتى يطلق ومنه هو لم يأت انه اذا أتى لا يكون الحكم كذلك والحكم انه اذا انقضى قبل
وقته فلا شيء عليه لانه معين فأت (و) اذا تم أجل الإيلاء والمولى غائب وقامت الزوجية المولى
منها بحقها وطلبت القيسة (بعث) ضم فيكسر رأى ارسلا (ل) لزج مولى (الغائب) المعلوم
موضعه وهذا فهم من عنوان البعث وقيد به الباج وغيره لاجل القيسة ان كانت المسافة بين
البلدين أقل من شهرين بل (وان) كانت متلبسة (بشهرين) ذهابا وقيومة في المدونة وفيهم من
المبالغة على الشهرين عدم البعث لمن هو على أكثر منه - ما فلا يطلب الطلاق بلا بعث له وهو
كذلك كالمال اذا جهل موضعه لانه موقوف ولا يلا مع القند فلها القيام بغيره او كانت
رفعه للمالك قبل سفره ليمه منه بخلافه وسافر فيطلق عليه اذا حل الاجل بلا بعث والشهران
مع الامن فيما يظهر ومثلها ما اثنا عشر يوما مع الخلوفا لان كل يوم معه مقام خمسة مع الامن
واجرة الرسول عليها لانها الطائفة قال في التوضيح وان لم يعلم مكانه فحكمه كالقود (ولها) أي
الزوجية المولى منها (العدد) أي الرجوع للقيام بالإيلاء (ان) كانت (رضيت) او لا بباط
حقها من القيام فتعود لحقها وتطلب القيسة متى شئت من غير استئناف اجل ان لم تقب -
اسقاطها بعد معينة والازنها الصبر لتمامها ثم لها القيام بالاجل لانه أمر لا يصبر النساء على
تركه غالبا بخلاف اسقاطها فانها لا تتركه غالبا لانه لا يتركه الا بالضرورة (و) اذا طلق المولى
او طلق الحاكم عليه فهو طلاق رجعي وان راجعها في عدتها (تم رجعت) ان اشغل الإيلاء
بوطنها فيها او تكثيرا او قضاء اجل او تجهيل مقتضى الحنف (والا) أي وان لم تحل الإيلاء

(قوله مطرف وابن الماجشون) بيان للاخوين (قوله وان صدر به نت) حال او بمالفة (قوله قال) اي ابن عرفة (قوله وكذا حكمه) اي القاضي (قوله به) اي ٣٢٢ طلاق احدهما (قوله القرض) بفتح القاء وسكون لراء (قوله انه) اي الزوج الخ

بيان للعرض بحذف من
(قوله واستدل) اي ابن عرفة
(قوله وفيما مر عن المصنف)
اي من تعيين واحدة بالقرعة
(قوله وغيره) اي ابن عبد
السلام والبساطي (قوله
تشكيكه) اي تريد ابن عرفة
(قوله ما استظهره ابن
عرفة) اي من كونه موليا
منهما (قوله وعليه) اي
ما استظهره ابن عرفة (قوله
من يوم الرفع) هذا خلاف
ما تقدم ان الاجل من يوم
العين متى حلف على ترك
الوطء (قوله واستشكل)
بضم التاء وكسر الكاف
(قوله وهو) اي الاستثناء
الخ حال (قوله به) اي الاول
(قوله المدونة) تفسير لنا تب
الفاعل المستتر في حل (قوله
فان كان مستقيما) مفهوم
روقع (قوله او صدقته)
مفهوم ولم تصدقه (قوله ان
الايلة تحل عنه) مفهول
قول المضاف لفاعله (قوله
في السابقة) اي مسئلة
الاستثناء (قوله عدمه) اي
الاحلال (قوله في هذه) اي
مسئلة التكفير (قوله
وفيها) اي المدونة (قوله من
حلف بالله) اي على ترك
وطء زوجته اكثر من اربعة
اشهر وهو حراً وشهرين

بشيء مما تقدم (اغت) بفتح الغين المعجمة اي بطلات رجعة الا ان ترضى بالمقام معه بلاوطه فتتم
عند ابن القاسم والاخوين معارف وابن الماجشون وهو المذهب خلافاً للصحة وان صدر به
نت (وان آتي) الزوج (القيمة) اي وطء زوجتيه (في) قوله لزوجتيه (ان وطئت احداً كما
فلاخرى طالق) وامتنع من وطئها خوفاً من الطلاق (طلق) بفتح الطاء مثقلاً (الحاكم) عليه
(احدهما) اي الزوجتين بالقرعة عند المصنف وجبهره على طلاق احدهما بعيشته عند ابن
عبد السلام وباجتهاد الحاكم عند البساطي واستظهر ابن عرفة أنه مول منهما قال اذ طلق
احدهما حكمهم بهم وكذا حكمه على الزوج به دون تعيين المطلقة وان اراد بعد تعيينه لا بالوطء
خلاف المشهور وفيه طلاق احدهما غير ناو تعيينها وان اراد بعد تعيينها بالوطء مخالف القرض
انه اي القيمة واستدل على ما استظهره بمال ابن محرز وفي الكافي ما يوافق وفيما مر عن المصنف
وغير قريب اجواب تشكيكه والمذهب ما استظهره ابن عرفة وعليه ان رفعته واحدة منهما
ضرب له اجل الايلاء من يوم الرفع وان رفعته جميعاً ضرب له فيها اجل الايلاء من يوم الرفع
ثم وقف عند انقضائه فان قام في واحدة منهما حدث في الاخرى وان لم يبق في واحدة منهما طلقنا
عليه جميعاً ونص الكافي ولو حلف لجل واحدة منهما بطلاق الاخرى ان لا يطأها فهو مول منهما
فان رفعته واحدة منهما الى الحاكم ضرب له اجل الايلاء من يوم رفعته وان رفعته جميعاً ضرب
له فيها اجل الايلاء من يوم رفعته ثم وقف عند انقضاء الاجل فان قام في واحدة منهما حدث
في الاخرى وان لم يبق في واحدة منهما طلقنا جميعاً (وفيها) اي المدونة عن مالك رضي الله تعالى
عنه (فحين حلف) بالله تعالى (لا يطأ) زوجته اكثر من اربعة اشهر (واستثنى) بان شاء الله تعالى
او الا ان يشاء الله تعالى (انه) اي الحالف (مول) من زوجته وله وطؤها بلا تكفير واستشكل
من وجهين احدهما كيف يكون مولياً مع الاستثناء وهو محل لليمين اورافع للكفارة الثاني
كيف يكون مولياً او يطأ بلا تكفير فاشار المصنف لدفع الاول بتصريحه به نقلاً (وجاءت)
بضم الحاء المهملة وكسر الميم المدونة لدفع استشكل كونه مولياً مع استثنائه (على ما اذا
روفع) المولى للحاكم (ولم تصدقه) الزوجة في دعواه انه اراد باستثنائه محل اليمين وانما اراد
التبرك بدليل امتناعه من الوطء فان كان مسنةً ثمة أو صدقته فلا يكون مولياً (واورد) بضم
الهمزة وكسر الراء على هذا الجمل قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في مسئلة اخرى وهي
(لو) حلف بالله تعالى لا يطؤها ثم (كفر عنها) اي عين الايلاء بعد تمام الاجل واستقر تاركها
وطأها (ولم تصدقه) المزوجة في ان الكفارة عنها او ادعت انها عين اخرى ان الايلاء تحل
عنه وهذا يقتضي التحلل الايلاء عنه في السابقة ايضاً وعدمه في هذا ما لا فرق بينهما (وفرق)
بضم القاء وكسر الراء محققاً بينهما (بشدة) اي صعوبة وعزّة (المال) على النفس اذ هو شقيق
الروح وبه قوام البدن (وبان الاستثناء بجعل غير الحل) احق الاظهار كالتبرك واحتمال
الكفارة بغيرنا اخرى غير ظاهرا ابن عرفة وفيها من حلف بالله واستثنى فقال مالك رضي الله تعالى
عنه مول وله الوطء بلا كفارة وقال غيره لا يكون مولياً وعزاه ابن حارث لاشبه وعبد الملك
ونوقض بقولها احسن للمولى ان يكفر في يمينه بالله تعالى بعد سنه فان كفر قبله اجزاء وسقط

(قوله لا يسقط) أي لا يلاؤه (قوله الفرق) أي بين الاستثناء والتكفير (قوله ضعيف) خبر قول (قوله ولوزاد) أي السقطي في فرقه (قوله فترجح) ونها (أي الكفارة) (قوله لها) أي عين الابلاء (قوله أتم) أي فرقه جواب لو (قوله يلوح) أي يظهر (قوله لازمها) أي اليمين (قوله لأنها) أي اليمين (قوله سببها) أي الكفارة (باب الظهار) * (قوله في الظهار) أي تعريفه (قوله وما يتعلق به) أي يناسب الظهار من ٣٢٣ المستطردات (قوله وهو) أي الظهار

(قوله وهو) أي الركوب (قوله عرفه) بفحاش مثقلا (قوله) أي شرح حقيقة قوله (قوله فقهاء) أي المدونة (قوله في الشراك) نعت طلاق (قوله عليه) أي المتشرك (قوله من طلاق الخ) بيان لما (قوله فموضوع) أي ساقط (قوله الوصفين) أي المسلم والمكلف (قوله في الأول) أي لزومها كفارة ظهار (قوله في الثاني) أي لزومها كفارة يمين (قوله على) بشد الباء (قوله أعارض حيزض) اضافته للبيان (قوله باعتبار قوله) أي المحرم بضم

فتفتح فيدخل فيه أنت على كيد فلانة الأجنبية ويدك على كيد فلانة الأجنبية مثلا وليس أظهارا (قوله بلفظ ظهار) اضافته للبيان أي إذا شئت من تحل أو جزأها بظهر الأجنبية (قوله صار) أي التعريف (قوله لنروج التشبيه بظهر) الأجنبية (قوله أي وهو ظهار) والحاصل أن تشبيه من تحل بمحرم بفتح فسكون أو جزئه

أي لاؤه وقال أشبه لا يسقط - حتى يطأ أذله كفر عن أخرى إلا أن يكون عينه في شيء بعينه وقول الصقلي الفرقان الكفارة تسقط اليمين حقيقة والاستثناء لا يحلها حقيقة لاحتمال كونه للتبرك لضعيف ولوزاد أن الأصل عدم صرف الكفارة عن عين الابلاء لأن الأصل عدم حلقه فترجح كونها لها ولا مرجح - كون الاستثناء للعلل أمه وفرق ابن عبد السلام بأن المكذرا في باشد الامور على النفس وهو بذل المال أو الصوم فكان أقوى في رفع التهمة من الاستثناء ويفرق بأن تهمته في الكفارة بعدلها أن توقف على وجود عين أخرى ثم صرف الكفارة إليها وتهمته في الاستثناء على مجرد ارادة التبرك فقط وما توقف على امر اقرب مما توقف على امرين ويلوح من كلام ابن محرز انه فرق بين الاستثناء مناقض لليمين لحله أياها ورفع الكفارة لازمها ومنافض لا لازم مناقض للكفارة غير مناقض لليمين لأنها سببها والسبب لا يناقض سببه

* (باب في الظهار وأحكامه وما يتعلق به) *

وهو مأخوذ من الظهر لأن الوطاء وهو في الغالب على الظهور وعرفه المصنف بقوله (تشبيه) جنس شمل الظهار وغيره من أنواع التشبيه وضافته إلى الزوج والسبب (المسلم) فصل مخرج تشبيه الكافر فقيها أن تظاهر الذي من امر أنه ثم أسلم لم يلزمه ظهار كما لا يلزمه طلاق في الشراك وكل ما كان عليه من طلاق أو عتاق أو صدقة أو نذر أو شيء من الأشياء فموضوع عنه إذا سلم (المكلف) فصل مخرج تشبيه الصبي والجنون والمغنى عليه والناثم والسكران بهلال والمكره وشمل تشبيه السفينة والرقيق والسكران بجزام وتذكير الوصفين مخرج تشبيه المرأة فقيها أن تظاهرت امرأة من زوجها فلا يلزمها شيء لا كفارة ظهار ولا كفارة يمين خلافا للزهرى في الأول ولا محقق في الثاني ومعه قول تشبيه (من تحل) زوجة كانت أوامة كانت على كافي أو ظهرا على فصل مخرج تشبيه المسلم المكلف من لا تحل له (أو جزأها) أي من تحل كيدك على كافي أو كيد أي وأراد من تحل أصالة وإن حرمت أعارض حيزض أو نفاس أو أحرام أو اعتكاف أو طلاق رجعي وصدقة تشبيه (بظهر) بفتح الظاء المججمة شخص (محرم) البنيان أن ضبط بضم الميم وفتح الحاء صاد التعريف غير مانع باعتباره قوله أو جزئه لأن التشبيه بجزء الأجنبية إنما يكون ظهرا باللفظ ظهروا ضبط بفتح فسكون صاد غير جامع لنروج التشبيه بظهر الأجنبية قوله بظهر محرم الخ فصل مخرج تشبيه المسلم المكلف من تحل أو جزأها بغير هذا كالتغيزر والميتة والدم (أو جزئه) أي المحرم غير الظهار كانت أو وجهك على كراس أخق وخبر تشبيه (ظهار) فشمل تشبيه كل من تحل بكل من تحرم كانت كافي وتشبيه

مطلقا ظهرا وان التشبيه بالأجنبية أو جزئها غير الظهار ليس ظهرا وان التشبيه بظهرها ظهرا أقول تشبيه من تحل أو جزئها بمحرم بفتح فسكون لا يدخل في التعريف على كل من الضيطين فالمناسب تشبيه من تحل أو جزئها بمحرم أو جزئه أو ظهرا الأجنبية كما قال ابن عرفة (قوله غير الظهار) أي بقرينة العطف المقنضي مغايرة المعطوف المعطوف عليه فهو عطف مغاير لا عام على خاص بأو وفيه خلاف (قوله فشمل) أي التعريف فهو يقع عليه (قوله تشبيه كل من تحل بكل من تحرم) المناسب بكل محرم وبعد فشهوه هذا ممنوع

(قوله يجوز من تحرم) المناسب يجوز محرم (قوله بكل من تحرم) المناسب بكل محرم (قوله تشبيه زوج زوجته) مصدره قض فاعله
ونصب مفعوله (قوله اودى) عطف على زوج (قوله حل وطؤه) نعت امة (قوله اياها) اي الامة عطف على زوجة (قوله محرم)
يفتح فسكون صلة تشبيه (قوله منه) اي الزوج اودى الامة صلة محرم (قوله او بظهور اجنبية) عطف على محرم (قوله في نفسه)
اي الزوج اودى الامة اي جرته صلة تشبيه (قوله بهما) اي المحرم وظهور الاجنبية (قوله والجزء) اي من الزوجة والامة
والمحرم (قوله والمعلق) يفتح اللام اي من زوجة اامة كقوله لاجنبية ان تزوجتك او ملكتك فانت على كاهي او جرثا او ظهر
اجنبية (قوله كالحاصل) اي ٣٢٤ الزوجة التي في العصمة والامة التي في الملاك (قوله منه) اي التعريف

كل من يحل يجوز من تحرم كانت كظهر اى وتشبيه جز من يحل بكل من يحرم كظهره كاي
وتشبيه جز من يحل يجوز من تحرم كظهر اى وقال ابن عرفة الظهار تشبيه زوج
زوجته اودى امة حل وطؤه اياها محرم منه او بظهور اجنبية في نفسه بهما والجزء كالكل
والمعلق كالحاصل واصوب منه تشبيه ذي حل منعة حاصلة او مقدرة بائدية اياها او جرثا
بظهور اجنبية او بمن حرم ابدا او جرثا في الحرمة (وتوقف) بفتحات مثقلا الظهار اى لزومه
على حصول المعلق عليه (ان تعلق) الظهار على حصول شيء مستقبل يمكن غير محقق ولا غالب
يمكن الصبر عنه كتعليقه (بكم شئتم) اي الزوجة كقوله انت على كظهر اى ان شئت (وهو)
اي الظهار المعلق بعشيتما (بيدها) اي تصرف الزوجة بالجلس وبعده (مالم توقف) على يد حاكم
او جماعة المسلمين فان رقت فليس اياها التأخير وانما اياها المضاء ما يسدها حالا او تركه فانه بعض
الشيوخ شارحاه عبارة المدونة المماثلة لعبارة المصنف في التوضيح من السيوري انه
لم يختلف في اذا اومتى شئت ان لها ذلك بعد المجلس مالم توقف او توطأ بخلاف ان شئت فقبل
كذلك وقيل مالم يفترا ولمحوى في الشاغل البنائي وهو مخالف لما تقدم في التوقيض في قوله
وفي جعل ان شئت او اذا شئت كقوله او كالمطلق تردد (و) ان علقه (بشيء مستقبل محقق)
حصوله كان طلعت الشمس من مشرقها غدا فانت على كظهر اى او علقه على زمان يبلغه
عمره ما ظاهرا (تجز) بفتحات مثقلا اي انه قد ولزم الظهار بمجرد تعليقه كالمطلق وقيل
لا يتجزى حتى يحصل المعلق عليه والظاهر انه يجري هنا قوله في الطلاق او بما لا يبر عنه كان غف
او غاب كان حلفت فانه عجز وصرح به في المقدمات ونصه اثناء كلامه على الظهار المقيد فيها
وجب تجبيل الطلاق فيه وجب تجبيل الظهار فيه ولم يكن له الوطء الا بعد الكفارة ومالم يجب
فيه تجبيل الطلاق لم يجب فيه تجبيل الظهار اه وكذا كلام ابن عرفة يدل على انه لا فرق بين
هذا الباب وباب الطلاق وقال ابن الحاجب وفي تخصيصه بما يفجز فيه الطلاق وتعميمه فيما يعمم
فيه قولان اهما عبارة المصنف فاصرة والله اعلم (و) ان قيده (بوقت) كانت على كظهر اى في هذا
الشهر او شهرا (تأبد) بفتحات مثقلا كالمطلق فيلحق تقييده ويصير مظهرا ابد الوجود سبب
الكفارة فلا ينحل بغيرها وروى يصح موقتا (او) علقه (بعدم زواج) كان لم تزوج عليك فانت
على كظهر اخي (فعند الياس) من الزواج بموت امرأته مينة حلفت لبيت زوجها يكون مظهرا

السابق (قوله حل) يكسر
الحاء المهملة اي جواز مثل
الزوج والمالك (قوله مقدرة)
أي بالتعليق (قوله بائدية)
صلة منعة تمت الزوجة
والامة (قوله اياها) اي
البائدية مفعول تشبيه
(قوله او جرثا) عطف على
اياها (قوله بظهور اجنبية)
صلة تشبيه (قوله او بمن حرم
ابدا) عطف على بظهور
اجنبية (قوله او جرثا) اي
من حرم ابدا عطف عليه
(قوله في الحرمة) صلة تشبيه
(قوله الظهار) تفسير
لفاعل توقيت المستقر فيه
(قوله اى لزومه) اشارة
لتقدير مضاف (قوله
مستقبل لاماض) كقوله
جئتني امس افعلت بك
كذا (قوله يمكن لامحال)
بجمع الصدين وحل الجبل
(قوله غير محقق لا محقق)
كبعثته (قوله ولا غاب)
كان حلفت (قوله يمكن

الصبر عنه) لا شئ وان غف (قوله فان رقت) بضم فكسر (قوله او تركه) عطف على امضاء (قوله انه)
اي الشأن (قوله لم يختلف) بضم اليا وفتح التاء (قوله اذا اومتى شئت) اي فانت على كظهر اى (قوله ذلك) اي اختصارا لظهار
(قوله ان شئت) اي فانت على كظهر اى (قوله كذلك) اي اذا اومتى في ان لها ذلك بعد المجلس مالم توقف او توطأ (قوله مالم
يفترا) اي الزوجان من المجلس (قوله وفي تجبيل) اي الظهار (قوله وتعميمه) اي الظهار (قوله فيما يعمم) اي الطلاق (قوله روى)
بضم فكسر (قوله يصح) اي الظهار (قوله موقتا) اذ ليس فيه وقفا على عصمة مشكوك

(قوله ويمنع) بضم الياء اي الزوج (قوله من زوجته) اي التي علق عليها على عدم تزوجه عالم (قوله المصنف) اي ابن الحاجب (قوله وليس) اي فهم ابن عبد السلام (قوله لهما) اي ابن الحاجب وخليل (قوله لانه) أي القرافي (قوله وهو) اي بحث طي (قوله منه) اي طي (قوله ولم يتبعه) أي طي (قوله والا) اي وان لم يضرب اجلا (قوله فلا) اي لا يجوز له وطؤها (قوله حينئذ) اي حين الرفع (قوله وقت) بضم فكسر (قوله لقامه) اي الاجل (قوله فان فعل) اي الفعل ٣٢٥ الذي علق الظهار على عدم فعله

(قوله بر) اي في تعليقه ولا يلزمه الظهار (قوله واخذ) اي شرع (قوله ذلك) اي الظهار (قوله دعي) بضم فكسر (قوله اتى) بفتح الهاء وكسر القاء اي اغيب الحشفة في القبل (قوله من الايلاء) بيان لما (قوله فانه) اي ابن المواز (قوله قوله) اي المصنف (قوله ما يدل الخ) مشعول نقل (قوله بها) اي العزبة (قوله فانه) اي ابن القاسم (قوله قال) اي ابن القاسم في سماع ابي زيد (قوله انه) اي الزوج الخ مشعول قال (قوله المفيد) نعمت فعل (قوله يفيد) اي سقوطها الخ خبره (قوله فهما) اي الخنث بالعزبة وعدمه (قوله لكن تقدم الخ) استدراك على فهما قولان لرفعهما استواءهما (قوله كملت) بمقتل فتح التاء وكسرها وضعها (قوله بكلام زيد) صلة انعقاد (قوله لانه) اي الظهار (قوله قبله) اي كلام زيد (قوله وأما بعد لزومه الخ) مفهوم قبل لزومه

من زوجته لا يتزوجها غيره وانتقالها المكان لا يعلمه ويكون الياس ايضا بقضاء المدة التي عينها للزوج فيها وهرمه المانع وطأه اذ يصير زواجه حينئذ كعدمه ويمنع من زوجته بمجرد اليقين قال في التوضيح لم يتعرض المصنف لكونه هل يمنع من الوطء كالطلاق والوفاء الباجي على ان الظهار كالطلاق وانه يحرم عليه الوطء اذا كانت بينه على حث ويدخل عليه الايلاء ويضرب له الاجل من يوم الرفع وفهم ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب على انه لا يمنع من وطئها قال في التوضيح وليس بظاهر لان كلام ابن الحاجب ليس فيه تعرض بل هو الوطء ولا عدمه (او) عند (العزبة) على عدم الزواج يكون مظاهرا من زوجته ويدخل الايلاء عليه ويوجب من يوم الرفع واعتراض طي على المصنف في قوله والعزبة فقال لم ار من ذكر الخنث بالعزبة غير ابن شاس وابن الحاجب ولا جهة لهما في كلام القرافي في كفاية اللبيب لانه ينبع ابن شاس مقلدا له الباني وهو علقه لانه من كلام ابن المواز الذي نقله ابن عرفة والحطوطي نفسه ولم يتبعه له ونص ابن عرفة الشرح في الموازنة من قال ان لم افعل كذا فانت على كظهر امي فان ضربت اجد لوطه اليه والاقلاقان رفعت له اجل حينئذ ووقت لقامه فان فعل برون قال انتم الظهار واخذني كذا لانه لم يملك ذلك ولم يطلق عليه بالايلاء حين دعي للقيشة كسجون او مريض فان فرط في الكفارة صار كقول يقول اتى فيختم المدة بعد المدة يطلق عليه بما يلزمه من الايلاء اه فقله وان قال التزم الخ صريح في الخنث بالعزبة ونقل الخط عن سماع ابي زيد عند قوله وتعددت الكفارة ان عاذتم ظاهرا ما يدل على عدم الخنث بها فانه قال فيمن قال انت كظهر امي ان لم اتزوج عليه لك انه اذا صام اياما من الكفارة ثم اراد ان يبر بالتزويج سقطت عنه الكفارة اذا تزوج فسقوطها عنه بعد فعل بعضها المفيد للعزم على الضد يفيد ان الخنث لا يقع بالعزم فهو ما حينئذ قولان لكن تقدم في باب اليقين عن ابن عرفة ان مقتضى المذهب عدم الخنث واقفه أعلم (ولم يصح في) الظهار (المعلق) بصيغة بر كان كملت زيد فانت على كظهر امي فلا يصح (تقديم كفارته) أي الظهار (قبل لزومه) أي الظهار وانعقاد بكلام زيد لانه لا ينفذ ولا يلزم قبله وما بعد لزومه وانعقاده بكلامه فيصح تقديمها ان عزم على العود ففي مفهوم الظرف تفصيل بدليل كلامه الا في فلا اعتراض به ولو قال قبل لزومها اي الكفارة كان اولى لان المعلق بمعنى التعليق لزوم وانما الكلام في تقديم الكفارة قبل وقوع المعلق عليه واعتراض ايضا بانه يقتضي عدم صحة تقديم كفارة المطلق قبل لزومها وليس كذلك بدليل ذكره المطلق بعد فلا مفهوم للمعلق لها رضته منطوق الا في قوله وتجب بالعود ولا تجزى قبله فتسكلم هنا على المعلق وتسكلم على المطلق فيماني على المعلق بعد لزومه

(قوله تقديمها) اي الكفارة على الخنث بالوطء (قوله في مفهوم الظرف) اي قبل لزومه تقديم على ان عزم الخ المفيد لمفهومه عدم صحة تقديمها ان لم يعزم على العود (قوله به) اي عدم صحة تقديمها ان لم يعزم على العود (قوله لزوم) اي بمجرد نطقه بصيغته (قوله بدليل ذكره) الاضافة الاولى للبيان والثانية اضافة المصدر واقفه (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله فلا مفهوم للمعلق) اي مخالف المانطوق فتزويج على وليس كذلك الخ (قوله لعارضته) اي مفهوم المعلق (قوله لصيرورته) اي المعلق

(قوله بعده) أي لزومه (قوله فالاعتراضان) أي الاعتراض بعدم خصته بعد لزومه وقبل عزومه على العود والاعتراض باقتضائه عدم صحة تقديم كفاية المطلق تقرير على الجوابين السابقين (قوله ولذا) أي كونها كالزوجة عليه للثني بعدها (قوله لحل) بكسر الحاء المهملة أي إباحة (قوله طهارة وطهين) أي المكاتب ومن بعدها له للثني بخصته فيمن (قوله لم يقيد) أي تشبيهها (قوله والا) أي وإن قبل تشبيهها (قوله بدليل) أي على أن مراده تأخر ظاهره عن اسلامه لأن تقدم عليه (قوله هو) أي صحة ظاهره وذكره لتذكير خبره ٣٢٦ (قوله هذا) أي بخصته من الرتقاء وذكره لتذكير خبره (قوله ولذا) أي كونه

أصروا به بعده مطلقا فالاعتراضان مدفوعان وجعلنا كلامه في عين المبالغة تقديم كفاية عين الخلف قبل لزومه كما مر في القولة التي قبل هذه فإداه عب (وصح) الظهار (من) مطلقة (رجعية) لأنها كالزوجة ولذا لم يكن التشبيه بها ظاهرا (و) صح من أمة (مدبرة) لحل وطهتها كام ولا مكاتبه ومبعضه ومعتقة لاجل ومشتراك طهارة وطهين (و) صح من زوجة (محرم) بضم فسكون بجمع أو عمة أن لم يقيد به عدة أحرامها والأفلا بزيادة شيء (و) صح من (مجنون) ثم ظاهر بدليل قوله تشبيهه المسلم من زوجته المجوسية (ثم أسلت) الزوجة بعد ظاهره منها بالقرب كشهر كاه وظاهر المدونة والبيان (و) صح من زوجة (رتقاء) هذا مذهب المدونة ولذا اقتصر عليه وإن كان في صحة الظاهر منها ومن نحوها الخلاف في خصته من المحبوب ابن رشد فإن امتنع الوطء على كل حال كارتقاء والشيخ الثاني ففي لزوم الظهار اختلاف فمن ذهب إلى أنه يحرم الاستمتاع مطلقا الزمة الظهار ومن ذهب إلى أنه يحرم الوطء فقط لم يلزمه الظهار أهو الأول والمذهب والثاني لاصح (لا) يصح الظهار في الأمة (مكاتبه) طهارة وطهتها إن أدت كتابا بابل (ولو عجزت) بعد الظاهر منها (على الأصح) عنه غير واحد (وفي خصته) أي الظهار (من كجبوب) وخصي وشيخ فان عند ابن القاسم والعراقيين وعدم خصته عند اصبح ومجنون وابن زياد (تأويلان) فينبغي وقولان قاله أت طق في عزومه وتقريره يعبه نظروا ن تبعه عليه جمع لأنه ليس منصوصا لابن القاسم والعراقيين وإنما هو إجراء ابن عرفة ذكر ابن محرز وغيره الأول على أنه مقتضى قول ابن القاسم والبغداديين باقتضاء الظهار منع التلذذ بالظاهر منها باطلا وغيره ثم قال ابن عبد السلام الأول قول العراقيين من أصحابنا قلت هذا مقتضى أنه انصهر ولم يعرفه إلا إجراء كما تقدم لابن محرز وعزا الثاني لاصبح ومجنون وابن زياد قائلا لا يذكر الشيخ في التوارد غير قول مجنون وكذا البايع قائلا لا هذا على أنه لا يحرم الاستمتاع بغير وطء فالمتناسب الاقتصا على الثاني لأنه المنصوص البنائي كلام ابن رشد المتقدم عند قوله ورتقاء يقيدان الأول هو المذهب لأنه سوى الشيخ الثاني بالرتقاء الأول فيها هو مذهب المدونة (وصريحه) أي الظهار موصوف (ب) لفظ مشغل على تشبيهه من فصل (بظهر) امرأة (مؤبد) بضم الميم وفتح الهاء والموحدة مشددة (تحريرا) على المظاهر بنسب أو رضاع أو مهر كانت على كظهر أي نسب أو رضاع أو مهر زوجتي (أو عضوها أو ظهره ذكر) غ صوابه لا عضوها أو ظهره ذكر بالثني فليسا من الصريح

مذهبها عليه اقتصر عليه (قوله وإن كان الخ) حال (قوله الخلاف) اسم كان (قوله في خصته) أي الظهار صلة الخلاف أو نعتة (قوله أنه) أي الظهار (قوله يحرم) بضم ففتح فمكسر متعلا أي الظهار (قوله مطابقا) أي عن تقييده بكونه وطئا (قوله والأول) أي تحريم الظهار الاستمتاع مطلقا (قوله والثاني) أي تقريره خصوص الوطء (قوله وخصي الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله عند ابن القاسم) صلة صحة (قوله عند اصبح الخ) صلة عدم (قوله فينبغي وقولان) تقرير على عند وعند (قوله وإن تبعه الخ) حال أو مبالغة (قوله إجراء) أي تحريم (قوله الأول) أي صحة ظهار المحبوب ونحوه (قوله باقتضاء الظهار الخ) صلة قول مصدر مضاعف لقاعله وناسب منع (قوله ثم

قال) أي ابن عرفة (قوله هذا) أي قول ابن عبد السلام الأول للعراقيين (قوله ولم يعرفه الخ) على حال (قوله وعزا) أي ابن عرفة (قوله قائلا) حال من فاعل عزا (قوله وكذا) أي الشيخ في الاقتصا على قول مجنون (قوله قائلا) حال من البايع (قوله هذا) أي قول مجنون (قوله على أنه) أي الظهار (قوله الثاني) أي عدم خصته من كجبوب (قوله لأنه) أي الثاني (قوله الأول) أي صحة من كجبوب (قوله لأنه) أي ابن رشد (قوله سوى) بفتح السين والواو ومتعلا (قوله والأول) أي بخصته (قوله فيها) أي الرتقاء (قوله فليسا) أي التشبيه بعضو مؤنثة التحريم غير ظهرها والتشبيه بظهره ذكر

(قوله فان جعل) بفتح الجيم وسكون العين (قوله في الصراحة) صلة كاف كالظهور (قوله خلاف) خبر ان (قوله ظهر الذكر) اي التشبيه به (قوله بانه) اي التشبيه بظهور ذكر (قوله فقط) اي دون ظهوره (قوله على المشهور) صلة لا ينصرف للطلاق قوله به (اي صريح الظهار) (قوله الظهار) اي يؤخذ به (قوله والطلاق) اي يؤخذ به (قوله وهى) اي اخذ به بالطلاق مع الظهار اذا نواه بصريحه وانما تأييد خبره (قوله تاول) بفتح التاء مثقلا اي فهم (قوله عليها) اي رواية عيسى (قوله ولا تقبل) بضم التاء وفتح الموحدة (قوله منه) اي الزوج (قوله دونها) اي الثلاث (قوله من ان) ٣٢٧ التاويلين في القضاء بيان لظاهره

(قوله وهو) اي تقرير كلام المصنف على ظاهره (قوله عكسه) اي بقيد الاتفاق على عدم الانصراف في القضاء والتاويلان في الفتوى (قوله حواشيه) اي على التوضيح (قوله انه) اي صريح الظهار (قوله وانه) اي الزوج (قوله بهما) اي الطلاق والظهار (قوله انه) اي صريح الظهار الذي قوى به الطلاق (قوله فيهما) اي الفتوى والقضاء (قوله مؤولة) بضم الميم وفتح الهاء مزاولواو مثقلا (قوله وبه) اي الحاصل (قوله من ان) التاويلين في الفتوى دون القضاء بيان لما (قوله من انهما) اي التاويلين المختصين لما يوهمه كلامه في المختصر (قوله ليس على ما ينبغي) خبر ان (قوله) واصح (اي الخط) (قوله وهل ينصرف) اي صريح الظهار (قوله بهما) اي الطلاق والظهار (قوله) التاويلين في الفتوى والقضاء

على الصحيح بل من كفايته فان جعل كل عضو من المؤيد تحريرا في الصراحة كالظهور خلاف المشهور ولم يعرف من الحق ظهر الذكر بالصريح على القول بانه ظهار (ولا ينصرف) صريح الظهار عنه (للاطلاق) بحيث يصح بطلان قاطن على المشهور ورواه ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهم فان نوى به الطلاق لم يكن طلاقا في الفتوى (وهل يؤخذ) بضم التاء وسكون الهاء مزوهم انهاء المجعلة الزوج (بالطلاق معه) اي الظهار (اذا نواه) اي الزوج الطلاق بصريح الظهار (مع قيام البينة) اي في القضاء الظهار لا يقطع والطلاق لبسته وهى رواية عيسى عن ابن القاسم وتاويل ابن رشد المدونة عليها فتلزمه الثلاث ولا تقبل منه بنية مادونهما خلافا لسخنن او يؤخذ بالظهار فقط البناء في قرر ز وخش كلام المصنف على ظاهره من ان التاويلين في القضاء وهو يوههم الاتفاق على عدم الانصراف في الفتوى وكلامه في ضريح عكسه وكلاهما غير صواب وقد حرر اللقاني في حواشيه المسئلة وكذا الخط بنقل كلام المقدمات اللقاني بعد كلام ابن رشد مانصه فحاصله ان رواية عيسى عن ابن القاسم في صريح الظهار اذا نوى به الطلاق انه ينصرف للطلاق في الفتوى وانه يؤخذ بهما معا في القضاء وان رواية اشهب عن مالك رضى الله تعالى عنهم انه ظهار فقط فيهما وان المدونة مؤولة عند ابن رشد برواية عيسى عن ابن القاسم وعند بعض الشيوخ برواية اشهب عن مالك رضى الله تعالى عنهم ما يظهرون ما يوههم كلام ضريح من ان التاويلين في الفتوى دون القضاء وكلامه في المختصر من انهما في القضاء دون الفتوى ليس على ما ينبغي اه وقد اطل الخط في بيان ذلك واصح عبارة المصنف بقوله وهل ينصرف للطلاق فيؤخذ بهما معا مع البينة في القضاء ولا يؤخذ الا بالظهار مطلقا تاويلان واصحها ابن عاشور بقوله ولا ينصرف للطلاق ونوات بالانصراف لكن يؤخذ بهما في القضاء اه وهذا احسن لا فائدة ان عدم الانصراف مطلقا ارجح وقد نقل في ضريح عن المازري انه المشهور وكذا قال ابو ابراهيم الاعرج المشهور في المذهب ان صريح الظهار لا ينصرف الى الطلاق وان كل كلام له حكم في نفسه لا يصح ان يصغر به غيره كالطلاق فانه لو اضر به غيره لم يصح ولم يخرج عن الطلاق اه ونقله ابو الحسن عن ابن محرز وزاد عنه وكذا وحلف بالله وقال اردت به طلاقا وظهارا فلا يلزمه الا ما حلف به وهى البين بالله تعالى وشبهه في التاويلين لا يقيد بقيام البينة كما في ضريح او مع قيامها كما في فتاوى (ك) قوله لزوجه (انت حرام) على (كظهر اى او) انت حرام على (كلى) فهل يؤخذ بالطلاق

مع البينة) تنازع فيه ينصرف ويؤخذ (قوله في القضاء) صلة يؤخذ ومعه انه في الفتوى لا يؤخذ الا بالطلاق (قوله مطلقا) اي لا في الفتوى (قوله واصحها) اي عبارة المصنف (قوله ولا ينصرف) اي صريح الظهار (قوله للطلاق) اي لا في الفتوى ولا في القضاء (قوله بالانصراف) اي للطلاق في الفتوى والقضاء (قوله بهما) اي الطلاق والظهار (قوله انه) اي عدم انصرافه مطلقا (قوله يصغر) بضم اليا وفتح الميم اي ينوى (قوله اضر) بضم فسكون فكسر اي نوى (قوله وزاد) اي ابو الحسن (قوله عنه) اي ابن محرز (قوله لا يقيد بقيام البينة) الاضافة الاولى للبيان والثانية للفاعل (قوله او مع قيامها) اي البينة (قوله على) يشد الياء

(قوله به) أي أنت حرام على كظهر اى او كاي (قوله فان لم ينوبه الطلاق) مقهوم اذ انوبى به الطلاق فقط (قوله انه) أي الزوج (قوله اذ انواهما) اى الظهار والطلاق (قوله فى الاقنى) اى انت طالق ثلاثا وانت على كظهر اى (قوله هنا) اى فى انت حرام كظهر اى او كاي (قوله فيما) ٣٢٨ اى انت حرام كظهر اى او كاي (قوله ثم قال) اى الخط (قوله من باب اخرى) اى

مع الظهار اذ انوبى به الطلاق فقط او يؤخذ بالظهار فقط (تأويلان) حذفه من الاول لدلالة
عـ ذاعليه وقوله او كاي ليس من الصريح لعدم اشتغاله على الظهار فان لم ينوبه الطلاق بان
نوبى به الظهار فقط أو لم ينوبيا فقط فظاهر فقط باتفاق وظاهر كلامه انه اذ انواهما لزمه الطلاق
فى القتبا والقضاء ونحوه لابن الحاجب وابن شاس بناء على ان التشبيه فى القول الاول لا يقيد
القديم فان قلت ما وجه لزوم الظهار مع انه قدم انت حرام وسبق قول وسقط اى الظهار ان تعلق
لم يتجزأ بالطلاق الثلاث أو تاخر كانت طالق ثلاثا وانت على كظهر اى اه والمقصود منه
قوله او تاخر الخ قلت الفرق بينهما انه عطف الظهار على الطلاق فى الاقنى فلم يجد الظهار محلا
ولم يعطف هذا وجه كظهر اى او كاي قيد ايماء قبله وبيان الوجه التعريم قال فى المدونة لانه
جعل للحرام مخرجا حيث قال مثل اى اه عـ البنى فى قوله وشبهه فى التأويلين الخ هو الصواب
وبه قرره الخط فانه لا قد صرح ابن رشد بجريان التأويلين فيه ما ثم قال ولم يذكر فى المدونة
انت حرام كظهر اى ولكنه يؤخذ حكمه من انت حرام كاي من باب اخرى وقرره من وتبعه
خس على انه تشبيه فى التأويل الاول فقط فيؤخذ به ما عدا اذ انواهما فان نوبى احدهما لزمه
ما نواه فقط وان لم تسكر لنية لزمه الظهار واصله لابن الحاجب وابن شاس وتعبه فى ضيق النظر
الخط (وكنايته) اى الظهار الظاهرة ما سقط منه انظروا والهرم ابدأ (كقوله انت كراى اوانت
اى) بحذف الكاف فيلزمه الظهار فى كل حال (للقصد الكرامة) لزوجه بتشبيهها به
فى استحقاق التوقير والبر والطاعة فلا يلزمه الظهار ومثل قصد الكرامة قصد الاهانة ابن
عرفة - هـ - بن قال انت على كظهر فلانة الاجنبية ان دخلت الدار ثم تزوج فلانة ثم دخل
فلا شئ عليه اللحنى اختلف فى هذا الاصل فى روى حالة يوم اليمين او يوم الخنثى والاول احسن
ابن رشد لا يظهر حله على انه اراد انت على كظهر فلانة اليوم ان دخلت الدار متى دخلها وهو
الاقنى على قوله اى ان قلت فلانة كل عبيد ام لك حرا نعم لزم يمينه فيما كان له يوم - لم -
(او) انت على (كظهر) امرأة (اجنبية وفوى) بضم النون وكسر الواو وسددة اى قبلت نية
الزوج (فيها) اى الكناية الظاهرة بقسمها (فى الطلاق) اى اصله فى القتوى والقضاء فان نواه
بها (فالبنات) اى الطلاق الثلاث لزمه بها فى المدخول بها ولو نوى اقل منه وفى غير المدخول
بها الا ان ينوى اقل منها وقال هـ بنون قيس نية الاقل فى المدخول بها ايضا واستظهره ابن
رشد والاول اصح وشبهه فى لزوم البنات فقال (كقوله لزوجه) (انت كفلانة) بضم الفاء
وخفة اللام كناية عن اسم امرأة كهـ - د - (الاجنبية) من الزوج اى ليست بحرة ولا حليته
فتلزمه الثلاث فى المدخول بها وغيره فى كل حال (الا ان ينوبه) اى الظهار بقوله انت
كفلانة الاجنبية زوج (مستقت) فيلزمه فقط فيه ما ومنه مضمون مستقت لزوم الظهار مع
الثلاث فى القضاء وهو كذلك فان تزوجها بعد زوج فلا يقر بها حتى يكفر فيها ان قال لها انت
على كفلانة الاجنبية ولم يذكر اظهره البنات ابن يونس بعض اصحابنا ان جاء مستقتبا

لان انت حرام كظهر اى
صريح ظهار وروى انصرف
عنه خلاف وانت حرام
كاي كناية ظهار ولا خلاف
فى انصرفها عنه والله
اعلم (قوله دخلت) بضم
التاء او كسرهما او فتحها
(قوله دخل) اى المأوى
على عدم دخوله كان
المأوى او غيره (قوله اختلف
بضم التاء وكسر اللام) قوله
فى روى الخ) بدل مما قبله
(قوله والاول) اى روى
يوم اليمين (قوله وهو) اى
اعتبار حال يوم التملك
(قوله قولها) اى المدونة
(قوله فى ان كالت الخ) صلة
قول (قوله انما تلزم الخ)
مفعول قول (قوله بقسمها)
اى ما حذف منه الظهور
كانت كاي وما حذف منه
مؤيدة التعريم كانت كظهر
فلانة الاجنبية (قوله فى
القتوى والقضاء) صلة
فوى (قوله فان نواه) اى
الطلاق (قوله بها) اى
الكناية الظاهرة (قوله ولو
فوى اقل منه) اى البنات
(قوله منها) اى الثلاث
(قوله فيلزمه) اى الظهار
الزوج (قوله فقط) اى

دون الطلاق (قوله فيما) اى المدخول بها وغيره (قوله فان تزوجها بعد زوج الخ) تفريع على لزوم
الظهار مع الثلاث (قوله فيما) اى المدونة (قوله فهو) اى اللازم له

وقال

(قوله صدق) بضم فكسر مثقالاى فى ارادة الظهار ولزمه الظهار فقط (قوله به) اى انت كفلائه الاجنبية (قوله بما نوى)
 اى بنيت (قوله على) بشد الياء (قوله وقاله) اى لزوم الظهار من قال انت على كظهر ابى او غلامى (قوله لا يلزمه) اى من قال
 انت على كظهر ابى او غلامى (قوله وانه) اى انت على كظهر ابى او غلامى (قوله قال) اى ابن حبيب (قوله وان قال) اى الزوج
 (قوله انت على كلبى او غلامى) اى بدون ذكر الظاهر (قوله فهو) اى انت ٣٢٩ على كلبى او غلامى (قوله

تحرير) اى بسات (قوله
 واشدد) عطف على الام
 اى وهو ان قال انت على
 كظهر ابى لزمه الظهار
 اجماعا يلزمه اظهار بالاولى
 ان قال انت على كظهر ابى
 او غلامى (قوله لا يلزمه
 ظهار ولا طلاق) اى ان
 ذكر الظهار بان قال انت
 على كظهر ابى او غلامى
 (قوله ذلك) اى الظاهر (قوله
 لم يكن ظهارا) عند ابن
 القاسم اى ويكون طلاقا
 عنده (قوله وهو) اى كونه
 طلاقا (قوله لانه) اى ابن
 وهب (قوله فيه) اى كلبى
 او غلامى (قوله فكانه) بفتح
 الهمز وشد النون اى ابن
 وهب (قوله فاذكره
 المصنف) اى فى كلبى او
 غلامى من كونه طلاقا
 (قوله فى المدخول بها) اى
 ولونوى اقل (قوله وهو
 مستنت) حال (قوله من
 لزوم البتات) اى ان لما (قوله
 هذا) اى لزوم الظهار (قوله
 تهذيب الطالب) اى لعبد
 الحق (قوله قائلا) اى عبد
 الحق (قوله وخصه) اى
 ربيعة الظهار (قوله لانه)

وقال اودت الظهار صدق وانما معنى مسئلة الكتاب اذ لم تكن له نية او شهدت عليه بينته
 فقال اودت الظهار فقط على ما علم ثم ان تزوجها لزمه الظهار بما نوى فى اول قوله اه فظاهره
 فى المدخول بها وغيرها كظاهر المصنف (او) قوله انت على (كلبى او غلامى) ابن يونس ابن
 القاسم ان قال انت على كظهر ابى او غلامى فهو مظاهر وقاله اصبيغ وقال ابن حبيب لا يلزمه
 ظهار ولا طلاق وانه لا يكره من القول قال وان قال انت على كلبى او غلامى فهو تحرير ابن
 يونس والصواب ما قاله ابن القاسم لان الاب والاعلام محرمان عليه كلام واشدد ولا وجه لقول
 ابن حبيب لا فى انه لا يلزمه ظهار ولا طلاق ولا فى انه الزمه التحريم اذ لم يسم ذلك لان من
 لا يلزمه فيه شئ اذا سمى الظهار لا يلزمه شئ اذا لم يسم الظهار كتشبيهه بزوجته بزوجته له اخرى
 او امته اه ومن العتبية قال اصبيغ سمعت ابن القاسم يقول فى الذى يقول لامرأته انت على
 كظهر ابى او غلامى انه ظهار وقال ابن رشد لو قال كلبى او غلامى لم يسم الظهار لم يكن ظهارا
 عند ابن القاسم حكاه ابن حبيب من رواية اصبيغ واختاره وقال مطرف لا يكون ظهارا
 ولا طلاقا وانه لا يكره من القول والصواب ان لم يكن ظهارا ان يكون طلاقا وهو ظاهر قول
 ابن وهب لانه قال فيه لا ظهار عليه فكانه رأى عليه الطلاق اه فاذكره المصنف قول ابن
 القاسم واختاره ابن حبيب وصوبه ابن رشد (او كسكلى شئ حرمه الكتاب فالبتات) يلزمه بكل
 صيغة من هذه الصيغ فى المدخول بها كغيرها الا ان ينوى اقل فيما يظهر وظاهر كلام المصنف
 لزوم البتات ولونوى الظهار وهو مستنت البتاتى ما ذكره من لزوم البتات هو مذهب ابن
 القاسم وابن نافع وفى المدونة قال ربيعة من قال انت مثل كل شئ حرمه الكتاب فهو مظاهر
 ابن شهاب وكذا بعض ما حرره الكتاب اه ابن يونس هذا قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم
 واصبيغ واختلف الشيوخ هل هو خلاف لابن القاسم واليه ذهب ابن ابي زمين او وفاق وهو
 الذى فى تهذيب الطالب قائلا قول ربيعة معناه انها محرم عليه بالبتات ثم اذا تزوجها بعد كان
 مظاهرا وخصه بالذكور لانه قد يتوهم انها اذا حرمت عليه لا يعود عليه الظهار فرجع
 الى الوفاق ابن حجر زعمنى قول ربيعة انه جملته على كل شئ حرمه الكتاب من النساء ومعنى قول
 ابن القاسم جملته على عمومته قلت ولذا قال بعضهم لو قال انت على حرام مثل من حرمه الكتاب
 لزمه الظهار ولو قال مثل ما حرره الكتاب لزمه الطلاق لان من لم يعقل والمال لا يعقل كالميتة
 واختلف يروى كل شئ حرمه الكتاب لزوم الظهار او الثلاث فانهما هما قلت هذا اذا كان القائل
 يفرق بين من وما بعد ذكر وفى الزاوى انت كعل كعبض ما حرره القرآن ظهارا وقت الاحوط
 لزوم الظهار والبتات ابن يونس والقياس انه يلزمه الطلاق لا ثاوا الظهار وانه قال انت على
 كلبى والميتة (ولزم) الظهار (بأى كلام) ابو الحسن الصغير لاحكم له فى نفسه فهو كلبى واشربى

١٤٣ متح فى اى الشأن (قوله اذا حرمت عليه) اى بالبتات (قوله فرجع) اى قول ربيعة (قوله
 الوفاق) اى قول القاسم (قوله من النساء) اى نخصه بالظهار (قوله عمومه) اى للنساء وغيرهن اى فجعله بتماما وظهارا (قوله لزمه
 الظهار) اى فقط (قوله لزمه الطلاق) اى فقط (قوله هما) اى الثلاث والظهار لزمه (قوله لاحكم له فى نفسه) انت كلام

(قوله بقيد أبي الحسن) أي لا حكم له في نفسه (قوله نواه) أي الظهار (قوله بهما) أي صريح وكناية الطلاق (قوله سلمه) بفتححات
مفعلا (قوله من نيته) بيان لما ٣٣٠ (قوله من لفظه) بيان لما (قوله ما) أي لفظ (قوله له) أي الظهار (قوله واريده)

أو أخرجه أو أسقيه (نواه) أي الظهار (به) وهذه هي الكناية الخفية تخرج بقيد أبي الحسن
صريح الطلاق وكنايته الظاهرة فلا يلزم بهما ظهار نواه بهما ذكره الغرياني في حاشية المدونة
ونقله في تكميل التقييد وسلمه وفي المقدمة مذهب ابن القاسم إذا قال الرجل لامرأته أنت
طالق وقال أردت به الظهار لزمه الظهار بما أقربه من نيته والطلاق بما ظهر من لفظه ابن
عرفة وكنايته الخفية ما معناه مبين له واريده منه أن لم يوجب معناه حكما اعتباريا فقط كاستيفي
الماء والنفقة كما كانت طالق ثم قال ابن القاسم من قال لامرأته أنت طالق واريده الظهار لزمه
بأقراره والطلاق بظاهري لفظه وفيها كل كلام نوى به الظهار ظهار (لا) يلزمه طلاق ولا ظهار
(ب) قوله (ان وطئتكم وطئت أمي) ولم ينويه طلاقا ولا ظهارا نقله ابن عبد السلام والمنصفي عن
النوادر ابن عرفة سمع يحيى ابن القاسم من قال بلاريته لا أعود لمسك حتى أمس أي لاشئ
عليه ابن رشد لانه كقوله لا أمس حتى ابدأ قلت انظر هل مثل هذا قوله ان وطئتكم فقد وطئت
أي نقل ابن عبد السلام انه لاشئ عليه ولم أجده لغيره وفي النفس من نقله الصقلي عن سحنون
شك لعدم نقله الشيخ في نوادره وانظر هل هو مثل قوله أنت أي سمع عيسى انه ظهار وهذا اقرب
من لغوه لانه ان كان معني ان وطئتكم وطئت أمي لا طوئك حتى أطأ أي نهو لغو وان كان
معناه وطئني أياك كوطأ أي فهو ظهار وهذا اقرب لقوله تعالى قالوا ان يسرق فقد سرق أخ له
من قبل ليس معناه لا يسرق حتى يسرق أخ له من قبل والامساك عليهم يؤسف عليه الصلاة
والسلام بل معناه سرقته كسرقة أخيه من قبل ولذا أنكر عليهم اه الحط ما ذكره ابن عرفة
ظاهر من جهة البحث وأما من جهة النقل فنقله ابن عبد السلام وصيحه وابن يونس ونصه وقال
سحنون ان قال ان وطئتكم وطئت أمي فلاشئ عليه وكلام ابن عرفة متدافع لقوله اولام أجده
ثم قال نقله الصقلي عن سحنون وقوله في النفس من نقله الصقلي شك الخ غير ظهار لان امانة ابن
به نس وثقته وجلالته معروفة ومن حفظ حجة على ان الشيخ لم يثبت وجوده اه على ان كلام ابن
عرفة قصورا ذمنا نقله الصقلي موجود لغيره ففي تعاليق أبي عمران مانصه روى ابن ثابت عن ابن
وهب عن مالك رضي الله تعالى عنهم في الذي يقول لامرأته لا طوئك حتى أطأ أي اولأ أعود
لو طئتكم حتى أعود لو طأ أي انه ظهار وقال سحنون لاشئ عليه اه وفي الوثائق المجموعة لابن
فتوح مانصه قال سحنون ومحمد بن المواز عن مالك رضي الله تعالى عنهم ان قال أنت أي في بين
او غيرهما فهو ظهار وان قال ان وطئتكم وطئت أمي فلاشئ عليه اه نقله ابو علي قلت لا دليل
له في كلام ابن عمران لما ذكره ابن عرفة من الترييد وقد ذكر بعض الثقات انه رأى في النوادر
مثل مانقله الصقلي عن سحنون وبه يطل قول ابن عرفة لعدم نقله الشيخ في نوادره ونص مانقله
عنهما من آخر ظهار النصي والشيخ القاني قال سحنون فيمن قال ان وطئتكم وطئت أمي فلاشئ
عليه (او) قوله لزوجه او امته (لا أعود لمسك حتى أمس أي) فلاشئ عليه ابن رشد لانه كقوله
لا أمسك ابدا عب ينبغي تقييده بما اذا لم ينويه طلاقا ولا ظهارا قياسا على التي قبلها (او) قوله
لزوجه المطلقة طلاقا رجعا (لا اراجعك حتى اراجع أمي فلاشئ عليه) أي القائل في الميخ
الثلاثة الا ان ينوي بها ظهارا او طلاقا فيلزمه ما نواه (وتعددت الكسرة) على المظاهر (ان

أي الظهار (قوله منه) أي
اللفظ (قوله معناه) أي
اللفظ (قوله اعتبر) أي
اللفظ (قوله فيه) أي الظهار
(قوله والا) أي وان اوجب
معناه حكما (قوله نفقهما)
أي معناه والظهار يعتبر
(قوله ثم قال) أي ابن عرفة
(قوله لزمه) أي الظهار
(قوله وفيها) أي المدونة
(قوله ولم ينويه طلاقا الخ)
حال (قوله نقله) مصدر
مضاف لمفعوله (قوله الصقلي)
فاعل النقل (قوله شك)
مبتدأ خبره في النفس (قوله
لعدم نقله الشيخ) المصدر
الاول مضاف لفعله والثاني
لمفعوله (قوله هو) أي ان
وطئتكم الخ (قوله انه) أي
أنت أي (قوله وهذا) أي
كونه ظهارا (قوله لانه) أي
الشان (قوله وهذا) أي كون
معناه وطوئك كوطئها (قوله
والا) أي لو كان معناه
لا يسرق الخ (قوله ولذا)
أي ان معناه سرقته كسرقة
أخيه من قبل لانه انكر
(قوله ونصه) أي ابن يونس
(قوله اولأ) بشد الواو (قوله
ثم قال) أي ابن عرفة (قوله
انه ظهار) مفعول زوى
(قوله لا دليل له في كلام

عمران) فيه نظر بل فيه ثبوت النقل عن سحنون (قوله اولأ) بشد الواو عاد

(قوله ككفر) بشد الفاء
 (قوله ولو قال) أى المصنف
 تفرع على وأما ان عاد
 بالعزم الخ (قوله وجهه)
 بفتحات منقلا أى خرج
 منقلا (قوله فى تعدد
 الكفارة) أى اذا عاد بالنية
 ولم يبطأ ولم يكفر ثم ظاهر منها
 (قوله ولو قال) أى ابن
 الحجاب (قوله بعد العود)
 أى العزم على الوطء (قوله
 اتها) أى الكفارة (قوله
 زوجات) نعت اربع (قوله
 وهو) أى الحكم على عام
 (قوله فيها) أى المدونة
 (قوله قال) أى ابن القاسم
 (قوله تعجب) بضم التاء
 وسكون العين وكسر الجيم
 (قوله تفرقة) فاعل تعجب
 (قوله فيها) أى المدونة (قوله
 من) بفتح الميم (قوله كذلك)
 أى كل فرد (قوله فيها) أى
 المدونة

عاد بوطء أو تكفير (ثم ظاهر) من التى ظاهر منها ولا بان قال لها انت على كظهر اى ثم وطئها
 او كفر ثم قال لها انت على كظهر اى فلا يقربها حتى يكفر فان وطئها او كفر ثم قال لها ذلك لزمته
 كفارة ثالثة وهكذا وأما ان عاد بالعزم على الوطء ولم يبطأ ولم يكفر ثم ظاهر فلا تعدد الكفارة
 عليه على المعتمد ولو قال ان وطئ أو كفر ثم ظاهر لكان اظهر ابن عرفة من وطئ فى ظاهره
 ثم ظاهر منها فعليه كفارة اخرى وقول ابن الحجاب لو عاد ثم ظاهر لزم ظاهره دون خلاف
 وليس كذلك لان الباقى وجهه الخلاف فى تعدد الكفارة على الخلاف فى ان العود توجب
 الكفارة او صحت اولو قال لو وطئ ثم عاد لاستقام ١١ ومذهب ابن القاسم لا تعدد ان ظاهر
 بعد العود بل ولو شرع فى الكفارة عن الاول الا اذا اتها أو وطئ ثم ظاهر ابن رشد وهو اشهر
 الاقوال واولاها بالصواب وهذا التفصيل اذا لم يختلف الظاهر فان اختلف تعدد كما يفهم
 مما يأتى للمصنف (او) أى وتعدد الكفارة ان (قال) الزوج (لاربعة) زوجات له (من دخلت)
 منكن (او كل من دخلت او ايتكن) دخلت فهي على كظهر اى حتى فكل من دخلت فعليه
 لها كفارة لتعلق الظاهر بكل واحدة منهن لانه حكم على عام وهو كيسة تحكم فيها على كل فرد
 فسكانه قال ان دخلت فلانة فهي الخ وان دخلت فلانة الاخرى فهي الخ وهكذا حتى ينتين
 ابن عرفة فيها من قال لاربعة نسوة من دخلت منكن هذه الدار فهي عليه كظهر أمه فدخلها
 كلهن فعليه كفارة واحدة أم أربع قال لم اجمع فيه شيئا وأرى عليه فى كل واحدة كفارة بمنزلة من
 قال لثلاثة الاربع ايتكن كلها فهي على كظهر اى فى كل واحدة فانظر ادها ظهرا وروكذا من
 تزوجت منكن ابن رشد اتها وقاله محمد (لا) تعدد الكفارة ان قال لاربعة نسوة اجنبيات
 (ان تزوجتكن) فانتين على كظهر اى ثم تزوجهن فى عقد او عدة دفعه عليه كفارة واحدة فان تزوج
 أو واحدة منهن فلا يقربها حتى يكفر فان كفر ثم تزوج البواقي فلا شئ لاختلال ظاهره بالكفارة
 الاولى ابن عرفة وفيها من قال لاربعة نسوة ان تزوجتكن فانتين على كظهر اى لزمه الظاهر
 فيمن تزوج منهن فان تزوج واحدة منهن وكفر سقط ظهارة في جميعهن فان لم يكفر وطلقها
 أو ماتت فلا تزمه كفارة ثم من تزوج من الباقيات فلا يقربها حتى يكفر وان وطئها
 تعدت الكفارة ولا يسقط ظهارة لا بكفارة واحدة في جميعهن (او) أى ولا تعدد ان قال
 (كل امرأة تزوجها) فهي على كظهر اى فتلزمه كفارة واحدة فى اول من يتزوجها
 ولا شئ عليه فيمن يتزوجها بعدها والفرق بين الطلاق الذى عم النساء فلم يلزم والظاهر ان له
 فى الثاني مخرجا بالكفارة دون الطلاق وكفته كفارة واحدة لان الظاهر كمين بالله تعالى فى ان
 كفارة واحدة كفارة عن الجميع هذا هو المعتمد فى الجلاب عن ابى الحسن تعدد الكفارة
 فى كل امرأة تزوجها ابن عرفة لم تعجب ابا اسحق تفرقة فيما بين كل امرأة تزوجها وبين من
 تزوجت من النساء اذا فرق بينهما فى المعنى عياض الفرق ان اصل وضع من واى لا اتحاد
 فعرض لها العموم فعمت الاتحاد من حيث انها اتحاد واصل وضع كل للاستغراق فكانت
 كاليمين على فعل اشياء تفصل بفعل أحدها قلت حاصله ان من وأى لكل فرد فرد لا بقيد المعية
 ومدلول كل كذلك بقيد الجمعية منضمما الى التخصيص بالادل عياض وليس كما فرق بعض الشيوخ
 ان من لا تبعيض فى قوله من النساء اذ ليست للتبعيض بل لبسان الجنس ولا أثر لها هنا اذ لو قال

كل من تزوجت من النساء فهو على كظهر اى كمن قال ذلك ولم يقل من النساء (أو) اى ولا تعدد
 ان (ظاهر من نسائه) الاربع بصيغة واحدة بان قال اهن انتن على كظهر اى فان كفر عن
 واحدة منهن جهل لانه اجزاء عن جميعهن ابن رشد اتقا ابن عرفة فيها من ظاهر من أربع
 نسوة في كلمة واحدة فكفارة واحدة تجزئه زاد في منع عيسى انه ان جهل فظن انه لا يجزئه
 الا كفارة كنارة فكفر عن احدها اجزاء عن جميعهن ابن رشد اتقا (أو) اى ولا تعدد
 ان (كره) اى الظاهر لو اخذت بغير تعليق ولو في مجالس اولا كثر من واحدة في مجلس او مجالس
 ولم يفرّد كل واحدة بخطاب فان افرّد كل واحدة بخطاب في مجلس او مجالس تعددت هذه
 الذى تدل عليه المدونة وشرح ابي الحسن عليها وفي حاشية جده عجب تعدد ما حيث كره بمجالس
 سواء افرّد كل واحدة بخطاب ام لا وهو غير معتمد لخالفه المدونة اه عجب البنانى ما في حاشية
 جده عجب هو الذى في المدونة وهو الصواب ونصها ومن تظاهروا من أربع نسوة في كلمة واحدة
 تجزئه كفارة وان تظاهروا منهن في مجالس مختلفة أو في مجلس واحد وخطب كل واحدة
 منهن بان تظاهروا دون الاخرى حتى اتى على الاربع او قال لاحدى امراته انت على كظهر اى
 ثم قال لاخرى وانت مثلها فعليه في ذلك كله كل واحدة منهن كفارة ابن بنونس ومن تظاهروا من
 أربع نسوة في كلمة واحدة كفارة واحدة تجزئه وان تظاهروا منهن في مجالس مختلفة فى كل واحدة
 كفارة وان كان في مجلس واحد فقال لواحدة انت على كظهر اى ثم قال لاخرى وانت على
 كظهر اى حتى اتى على الاربع فعليه لكل واحدة كفارة (أو) اى ولا تعدد ان (علقه) اى
 ان تظاهروا مكررا (ب) شئ (محمّد) كفارة ان لم يست هذا الذنب فانت على كظهر اى ان لم يسته فانت
 الخ ان لم يسته فانت الخ فان لم يسته فعليه كفارة واحدة فان كره وجع بين التعليق وعدمه ويسمى
 بسببها كانت على كظهر اى وان لم يست الذنب فانت على كظهر اى فان لم يسته تعددت عليه
 سواء قدم البسيط على المعلق واخر ابن رشد مذهب ابن القاسم ان الرجل اذا تظاهروا من
 امراته ظهرا بعد ظهرا فان كانا جميعا بغير فعل او جميعا بفعل واحد فليس عليه فيهما الا كفارة
 واحدة الا ان يريد ان عليه في كل ظهرا كفارة فيلزمه ذلك وان كانا جميعا بفعلين مختلفين
 أو الاول منهما بغير فعل والثاني بفعل أو الاول منهما بفعل والثاني بغير فعل فعليه في كل واحد
 كفارة افا قدم الناصر البغاني ولعل في نقله تحريفه والذى رأيت في نسخة صحيحة من البيان نصه
 مذهب ابن القاسم ان الرجل اذا تظاهروا من امراته ظهرا بعد ظهرا فان كانا جميعا بغير فعل
 وجميعا بفعل واحد أو الاول بفعل والثاني بفعل فليس عليه فيهما جميعا الا كفارة واحدة
 الا ان يريد ان عليه في كل ظهرا كفارة فيلزمه ذلك ثم قال وانهما ان كانا جميعا بفعلين مختلفين
 أو الاول منهما بغير فعل والثاني بفعل فعليه في كل واحد كفارة اه وهذا نفس ما في الخط وهو
 احفظ واثبت من الناصرومة فهو يتبعه انه لو علقه بتعدد كان دخلت فانت على كظهر اى ان
 لم يست الذنب فانت على كظهر اى فانها تعدد بحسبه وانفق عليه ان حثث ثانيا بعد اخراج
 الاولى وأما قبلها فقال اللغوى ظاهر المدونة كذلك وقال الخزرجى وابن الماجشون تجزئه واحدة
 ولا تعدد الكفارة في ان تزوجتكم او كل امرأة تزوجها او المظاهرة من نساء أو تكرير بلا
 تعليق أو تكرير مععلقا بمحمد في كل حال (الا ان ينوى) المظاهر بالمكرر البسيط والمتعلق

(قوله الا كفارة كفارة)
 اى تعدد الكفارة بعدد
 (قوله ما في حش جده عجب
 هو الذى في المدونة الخ) فيه
 نظير (قوله ويسمى) اى غير
 المعلق (قوله بغير فعل) اى
 بلا تعليق عليه (قوله
 واتنق) بضم فكسبر (قوله
 عليه) اى التعداد

(قوله هذه الجلالة) أي قلزمه (قوله وفيها) أي المدونة (قوله تعددها) أي الظهار (قوله تعددها) أي الكفارة (قوله وعامة) أي
التعدد (قوله كفارته) أي الظهار (قوله قبله) أي ما زاد على واحدة (قوله ويقدم) أي ما زاد عليها في الانخراج من الثلث إذا ضاق
على كفارة عين الله تعالى (قوله أو حكم النذر) عطف على حكم كفارته (قوله فيها) أي كفارته صلة النذر أي نذرها (قوله ومقابلته)
أي امتناع المس بعد واحدة (قوله عليها) أي القولين (قوله وعدمه) أي اشتراط العود فيما زاد عليها (قوله وأنه) أي المظاهر
عطف على اشتراط (قوله كفارتها) أي اليمين بالله تعالى (قوله هو) أي الكفارة ٣٣٣ الأولى وذكره تذيير خبره (قوله
كفر) بشد الفاء (قوله
تعددت) أي الكفارة (قوله
حدث) أي التكرار (قوله
في اثنتاهما) أي الكفارة
(قوله ابتداءها) أي
الكفارة (قوله عنهما) أي
الظهارين (قوله هذا) أي
لزم اتمام الأولى وابتداء
ثانية (قوله منها) أي
الكفارة (قوله اتمامها)
أي الكفارة (قوله عنهما)
أي الظهارين (قوله ثم
قال) أي ابن عرفة (قوله
ولو تكرر) أي الظهار
(قوله معلقا) بفتح اللام حال
من فاعل تكرر (قوله نفي)
تعددها) أي الكفارة (قوله
ان اختلف ما علق عليه)
أي تعددت (قوله ثم قال)
أي ابن عرفة (قوله بسيط)
أي غير معلق (قوله بالعكس)
أي الأول بسيط (قوله
فيهما) أي الأصل والعكس
(قوله تكررها) أي الكفارة
أي وعدمه (قوله ومن
محبوب) عطف على مقدمة
(قوله على انفساده) أي
الظهار (قوله منه) أي
المحبوب (قوله جلاله) علة

بمحدد أو الظهار من نسائه أو القائل كل امرأاة تزوجها أو القائل ان تزوجتكن ومفعول ينوي
(كفارات) أي لكل مظاهر منها كفارة (قلزمه) الكفارة لكل زوجة في كل مسألة من الخمس
وهذه الجلالة مؤكدة لمضمون الاستثناء ابن عرفة وفيه اجمع غيرها في تكرار الظهار بسيطاً ومعلقاً
على متحد كفارة واحدة ولو نوى تعدده الآن ينوي تعددها فتمتدد وعليه في كون حكم ما زاد
على الواحدة حكم كفارته فلا يبطأ قبله ويقدم على غيره وحكم النذر فيها ولا تقدم نقلاً الصلة عن
الشيخ وإبي عمران مع القابسي (و) من تعدد الكفارة عليه في امرأاة واحدة يجوز (له المس)
بوطء أو غيره (بعد) اخراج كفارة (واحدة) عنها (على الأرجح) عند ابن يونس وهو قول القابسي
وإبي عمران ومقابلته لابن أبي زيد وينبغي عليه ما اشتراط العود فيما زاد على الواحدة وعدمه وأنه
إذا وصي بهذه الكفارات وضاق ثلثه تقدم واحدة على كفارة اليمين بالله وتقدم كفارتها
على الباقي ابن عرفة ابن رشد أبو إسحق يجوز له الوطء بعد الكفارة الأولى قبل الثانية هو
الواجب عليه لأنه لو كفر قبل ان يطأ لم تجزه الكفارة اذ ليس بمظاهر لأنه كن قال ان وطئت امرأتي
فعلني كفارة الظهار قلت لفظ الخمى كالتواصي لو حدث التكرار بعد اتمام كفارة الأولى تعددت لما
بعده اتفاقاً ولو حدث في اثنتاهما في اجزاء ابتداءها عنهما ولزم اتمام الأولى وابتداء ثانية فأنها
هذا ان لم يبق من الأولى إلا البسر وان مضى منها يومان أو ثلاثة اجزاء اتمامها عنهما ثم قال ولو
تكرر معلقا في تعددها وحدثت اثنتاهما ان اختلف ما علق عليه ثم قال ولو تكرر بعد حنثه في
الأول والثاني بسيط أو بالعكس ولم يكفر للأول فيه ما في تكررها فأنها في العكس (وحرم) على
المظاهر (قبل) تكسبها (ها) أي الكفارة صلة (الاستقاع) بالمظاهر منها ولو بمقدمة جماع ومن
محبوب على انفساده منه جلال قوله تعالى من قبل أن يقاس على عومه وعليه إلا كثر وظاهر كلام
المصنف ولو عجز عن جميع أنواعها وهو كذلك ابن عرفة نقل ابن القطن عن نوادر الاجماع
اجمعوا ان المظاهر اذا لم يجسد الرقبة ولم يطق الصوم ولم يجسد الطعام لا يبطأ زوجته حتى يجسد
واحد منها إلا الثوري وابن صالح فأنهما قالوا لا يوطأ إلا كفارة (وعاينها) أي المظاهر منها أو جوبا
(منعه) أي المظاهر من استقاعها قبلها لان تمكينه منه اعانة على معصية (ووجب) عليها (ان
خافته) أي استقاع المظاهر قبلها وعجزت عن منعه منه بنفسها (رفعها) امرها (للعالم) لينهه
منه (وجاز كونه) أي المظاهر (معها) أي المظاهر منها في بيت ودخوله عليها بلا استئذان لانها
زوجته لم تطلق (ان آمن) بضم فكسر أي علم امن استقاعها قبلها وله نظرونها واطرافها
بلا قصد لذة لا لصدرها وفيها ولا لشعرها أي بلا قصد لذة وقيل يجوز قاله في الشامل والشارح

لحرمة الاستقاع ولو بغير الجماع (قوله على عومه) أي الجماع ومقدماته (قوله وعليه) أي جل الآية على العموم (قوله ولو عجز)
أي المظاهر (قوله أنواعها) أي الكفارة (قوله اجمعوا الخ) مفعول نقل (قوله ان المظاهر الخ) صلة اجمعوا ابتداء على (قوله إلا
الثوري) استثناء من وواجمعوا (قوله قبلها) أي الكفارة (قوله لان تمكينه) أي المظاهر (قوله منه) أي الاستقاع قبلها
(قوله وله) أي المظاهر (قوله وجهها واطرافها) أي المظاهر منها (قوله وفيها) أي المدونة (قوله يجوز) أي نظرها بلا قصد

ويلزمها خدمته قبلها بشرط استئثارها ومفهوم ان امن عدم جواز كينونته معها في بيت ان
لم يؤمن خشية الوقوع في المحذور (وسقط) تعليق الظهار (ان تعلق) الظهار بشئ (ولم يتجزأ)
اي يحصل ما علق الظهار عليه وصلة تسقط (بالطلاق الثلاث) ولو حكما كواحدة باثنتي فان قال
لها ان دخلت الدار فانت على كظهر رأى ثم طلقها ثلاثا او ما يكملها او قال لها انت باثة او طلقك
واحدة باثنتي قبل دخول الدار سقط عنه تعليق الظهار فاذا تزوجها بعد زوج ودخلت فلاظهار
عليه لزوال العصمة المعلق فيها وهذه عصمة اخرى واولى ان فعلت المحلوف عليه حال بينونها
ومفهوم لم يتجزأ انه لو تجزأ بمحصول المعلق عليه قبل طلاقها ثلاثا ثم طلقها ثلاثا فلا
يسقط الظهار به فاذا تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (او تاخر) بفكسات ممتلا
الظهار عن الطلاق الثلاث اي لم ينقطع لعدم وجوده محلا وهي العصمة (ك) قوله لزوجه (انت
طالق ثلاثا) او مقها او واحدة باثنتي (وانت على كظهر رأى) فاذا تزوجها بعد زوج فلاظهار
عليه وشبهه في السقوط فقال (كقوله) اي الزوج (ا) زوجة (غير مدخول بها) انت طالق وانت على
كظهر رأى لانها باثنتي بمجرد تطبيقها فلم يجد الظهار محلا فان عقد عليها فلاظهار عليه ظاهر ولو
نسقه واورد قوله لها انت طالق انت طالق انت طالق اذ يلزمه الثلاث على المشهور واجيب
بان الطلاق جنس واحد فعملت صيغة المتلاحقة كصيغة واحدة والطلاق والظهار جنسان
متباينان فلا يمكن جمعهما في صيغة واحدة (لا) يسقط الظهار (ان تقدم) على الطلاق الثلاث
كقوله انت على كظهر رأى وانت طالق ثلاثا فان تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر
(او صاحب) الظهار الطلاق في الوقوع بمحصول المعلقين عليه (ك) قوله لاجنبية (ان تزوجهك
فانت طالق ثلاثا وانت على كظهر رأى) فان عقد عليها طلقت ثلاثا وصارت مظاهرا منها فان
تزوجها به - مدزوج فلا يقربها حتى يكفر ابن عرفة ابن محرز لماه لان الواو لا ترتب ولو عطف
الظهار به لم يلزمه ظهار لانه وقع على غير زوجة ابو الحسن لو قال ان تزوجه فافى طالق ثلاثا ثم
هى على كظهر رأى او قال لزوجه ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم انت على كظهر رأى لم يلزمه
الظهار لو وقع على غير زوجة لما وقع مرتب على الطلاق القراني اذا قال ان دخلت الدار فانت
طالق وعبد جحر فدخلها فلا يمكن ان نقول لزمه الطلاق قبل العتق ولا العتق قبل الطلاق بل
وقعا معا مرتبين على الشرط الذي هو دخول الدار بالترتيب فلم يتعين تقديم أحدهما ثم قال
فلذلك اذا قال ان تزوجهك فانت طالق وانت على كظهر رأى لا نقول الطلاق متمد على الظهار
حتى يمتنع بل الشرط اقتضاهما اقتضا واحد بالترتيب بينهما (وان عرض) بضم فكسر
(عليه) أى المكلف (تكاح امرأة) لينزوجه (فقال) المكلف (هى) أى المرأة المعروضة (أى
ف) قوله هذا (ظهار) معلق على العقد عليها بقرينة البساط ان نواه أو لم تكن له نية فكانه قال
ان تزوجه فافى كفى فان تزوجه فافى ومظاهرها فلا يقربها حتى يكفر فان أراد وصفها
بالكبر والكرامة او الاهانة فلاظهار عليه وفهت منسبه لزوم الظهار المصرح به عليه على
الزواج بالاولى وبه صرح في المدونة وهى الصورة السابقة على هذه ومفهوم ان عرض الخ انه
ان قاله لاجنبية لم يعرض عليه نكاحها فلا يلزمه بتزوجه اظهارا وهو كذلك (وتجب) كفارة
الظهار زوجيا موسعا قابلا للسقوط (بالعود) للمظاهر منها (وتجيب) اي تتخذ الكفارة في

(قوله قبلها) اي الكفارة
(قوله قبل دخول الدار) تنازع
فيه طلق وقال وقال (قوله
اي لم ينقطع) نفسير لسقوطه
في تأخره (قوله اورد) بضم
الهمزة وكسر الراء أى على
منه ليل (قوله اذ يلزمه الثلاث)
عنه لا وورد (قوله يكفر) بضم
ففتح فكسر ممتلا (قوله
المعلقين) بفتح اللام والقاف
اي الطلاق الثلاث والظهار
(قوله لزناه) اي الطلاق
الثلاث والظهار (قوله ثم
قال) اي القراني (قوله
فلذلك) أى وقوع المعلقين
على شئ واحد معا عند
وقوعه عليه لا نقول الخ (قوله
ان نواه) اي الظهار (قوله
بالكبر) بفتح الموحدة (قوله
فهم) بضم القاء (قوله منه)
اي وان عرض الخ (قوله
وبه) اي لزوم الظهار المعلق
على الزوج صلة صريح

(قوله فلا تسقط الخ) نفريغ على تحتم الخ (قوله بضم) الفوقية من أجزاء (قوله وفصحها) من جري (قوله لانه) اي المصنف الخ
 عليه اعاده ليرتب عليه الخ (قوله لوحده) اي وتجب بالعود الثاني (قوله ان الضمير) اي في قبله (قوله اراد به) اي الوجوب
 (قوله لترادفهما) اي الوجوب والتحتم (قوله ولم يذكر) اي التحتم بالوط (قوله انه ذكره ابن عبد السلام وقال ابن عرفة هو حق كما ياتي
 (قوله اجمع) اي عزم المظاهر (قوله عليه) اي الوط (قوله او اراد به الخ) عطف على ارادة الوط (قوله سائرهما) اي باقيهما (قوله
 نفس الوط) اي العودة نفس الوط (قوله للموطا) راجع للاول (قوله ولها) للثاني (قوله ورواية القاضي) للثالث (قوله انها) اي
 العودة (قوله وان لم يذكر دوامها فيها) اي المدونة حال (قوله لكن لما كان مذهبها) اي المدونة استدراك على وان لم يذكر فيها
 لرفع ايمامه انه لا وجه لنسبته اليها (قوله سقوطها) اي الكفارة (قوله منه) اي ٢٣٥ سقوطها بأحدهما (قوله عندها)
 اي المدونة (قوله فلو كانت)

ذمة المظاهر (بالوط) للمظاهر من اولنا سافلا تسقط عنه بموت ولا فرق (وتجب بالعود) اعاده
 ليرتب عليه قوله (ولا تجزى) بضم الفوقية وفصحها اي لا تصح (قبله) اي العود لانه لو حذنه
 اتوهم ان الضمير للوط وليس مراد وفي بعض النسخ وتجب بالعود ولا تجزى قبله وتصح بالوط
 وهو احسن طي نفريغ المصنف بين الوجوب والتحتم خلاف ما عليه الاثمة اذ كل من قال
 يجب بالعود اراد به التحتم والتعلق بالذمة وان ماتت او باتت ترادفهما ولم يذكر التحتم بالوط
 هذا يحصل كلام اهل المذهب واختلافه وفي تفسير العود فقال ابن زرقون تحصيل المذهب
 في العودة في كونها ارادة الوط فان اجمع عليه وجبت الكفارة ولو ماتت او طلقها وارادته مع
 دوام العصمة فان اجمع عليه ثم سقطت العصمة بموت او طلاق سقطت الكفارة وان عمل بعضها
 سقط سائرهما فانما نفس الوط للموطا ولها رواية القاضي اه فاسب للمدونة انها ارادة
 الوط والاجماع عليه ودوام العصمة وان لم يذكر دوامها فيها لكن لما كان مذهبها سقوطها
 بالموت والطلاق اخذوا منه ان العود عندها العزم على الوط مع دوام العصمة الى تمام
 الكفارة فلو كانت تجب بالعود بلا تحتم لما احتاجوا الى ذلك وكان مذهبها الوجوب بالعود
 وهو العزم على الوط لكن الوجوب غير محتم بدليل سقوطها بالموت والطلاق كما قال المصنف
 لكنه غير اصطلاحهم فلماذا قالوا ما ذكرنا ونحو قول ابن زرقون قول ابن رشد اصح الاقوال
 وأجراها على القياس وأنها المظاهر القرآن قول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة الذي
 عليه جماعة أصحابه ان العودة هي ارادة الوط مع استدامة العصمة حتى انفراد احدهما دون
 الآخر فلا تجب الكفارة وقال في سماع ابن القاسم ان اجمع على امسالك زوجته فصام فماتت
 او طلقها لا يرى عليه اتمامها ما نصه قوله صحيح على المشهور أن العودة ارادة الوط والاجماع
 عليه مع استدامة العصمة فان انفراد احدهما فلا تجب الكفارة بل لا تجزى به ان فعلها غير عزم
 على الوط ولا يجمع عليه فالكفارة على هذا القول تصح بالعزم على الوط والاجماع عليه
 ولا تجب الا بالوط وعلى ما في الموطا انها ارادة الوط والاجماع عليه تجب الكفارة عليه ان
 اجمع على الوط وان ماتت او طلقها اه فانظر كيف صرح بان العود صحيح فقط لما

ان العودة الخ) مفعول قول مضافا لثقله (قوله انفراد احدهما) اي الارادة والامانة (قوله وقال) اي ابن رشد (قوله ان اجمع)
 اي عزم المظاهر الخ مفعول سماع مضافا لثقله (قوله فصام) اي شرع فيه (قوله فماتت) اي الزوجة اي في اثباته (قوله او طلقها)
 اي طلاقا بان قبل كماله (قوله عليه) اي المظاهر (قوله اتمامها) اي الكفارة (قوله ان العودة الخ) بيان للمشهور بحدف
 من (قوله بل لا تجزى الخ) اضرب عن في الواجب الصادق بالعصمة الى تقييد (قوله على هذا القول) اي ان العود العزم عليه
 وادامتها (قوله ولا تجب) اي الكفارة (قوله انها) اي العودة الخ بيان لما (قوله ارادة الوط والاجماع) اي العزم عليه فقط
 بدون زيادة ادامة العصمة الى تمام الكفارة (قوله عليه) اي المظاهر (قوله لما) بكسر اللام وثنية الميم له صرح الخ

(قوله رأى) اي ابن رشد وعائدهما حذفوا والحذف عندهم كثير منجلى في غائده متصل ان انتصب به فعل (قوله من السقوط) اي الكفارة الخ بيان لما (قوله وهذا) اي ان العود مصحح والوجوب بالوطء (قوله لها) اي المدونة (قوله باعتبار التصحيح) خبر نسبة (قوله بان وجوبها) اي الكفارة (قوله خاصة) اي بدون زيادة نسبة امساكها (قوله شرطه) اي الوجوب (قوله بقاؤها) اي المظاهر منها (قوله في عصمته) اي المظاهر الى تمام كفارته (قوله وقرق) اي المصنف (قوله العود) اي معناه وشرح ماهيته (قوله خاصة) اي بدون زيادة نسبة امساكها في عصمته (قوله وفيها) اي المدونة ايضا (قوله المصنف) اي ابن الحاجب (قوله من انما) اي الكفارة الخ بيان لما (قوله وجهه) اي ما ذكره ثانيا (قوله أولا) بشد الواو (قوله فليس المعنى) اي للمدونة الخ خبر ما (قوله عندهم) اي شارحها (قوله المصنف) ٣٣٦ اي ابن الحاجب (قوله لان وجوبها) اي الكفارة (قوله خيرة) بكسر الخاء

المجموعة وسكون المثناة او فتحها أي خيار بين التكفير واسقاطه بالطلاق (قوله هل تجزئ) اي الكفارة ان فعلت قبل العودة (قوله خاصة) اي ولم ينو امساكها (قوله وجبت عليه الكفارة) اي وجوبا موسعا فان شاء كفر وان شاء طلقها فسقط الكفارة عنه (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشد الذون اي التكبير (قوله بحق الله تعالى) أي العودة (قوله ثم وطئ) أي المظاهر (قوله المظاهر منها) بفتح الهاء (قوله بقيت) اي المظاهر منها (قوله ام لا) بان ماتت او طلقت (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله أولا) بشد الواو (قوله في المعنى الاول) أي ما فيه خيرة المظاهر (قوله في المعنى الثاني) اي كلام ابن عبد السلام (قوله فهمه) اي ابن الكفارة عبد السلام فهو مصدق لقاعله وناسب المذهب (قوله على تحتم لزومها) اي الكفارة صلة قصر (قوله وقصر معنى وجوبها الخ) عطف على قصر (قوله الاول) اي قصر معنى الوجوب بالوطء على تحتم لزومها الخ (قوله والثاني) اي قصر معنى وجوبها بالعودة الخ (قوله من نقل ابن زرقون الخ) بيان لما (قوله وقول ابن رشد) عطف على نقل ابن زرقون (قوله على ما في الموطأ الخ) مقول قول مضافا لقاعله (قوله وقول الباجي) عطف على نقل ابن زرقون (قوله اثرد كره) اي الباجي (قوله الخلاف) مقول ذكر مضافا لقاعله (قوله عليه) نعت ظهار (قوله والقولان) اي القول بلزوم اتمام كفارة الظهار الاقل التي ظاهرها وابتداء كفارة ثانية للظهار الثاني والقول بقطعها وابتداء كفارة ثانية لهما

الثاني) أي مالا خيرة فيه للمظاهر (قوله حاصله) اي كلام ابن عبد السلام (قوله فهمه) اي ابن الكفارة عبد السلام فهو مصدق لقاعله وناسب المذهب (قوله على تحتم لزومها) اي الكفارة صلة قصر (قوله وقصر معنى وجوبها الخ) عطف على قصر (قوله الاول) اي قصر معنى الوجوب بالوطء على تحتم لزومها الخ (قوله والثاني) اي قصر معنى وجوبها بالعودة الخ (قوله من نقل ابن زرقون الخ) بيان لما (قوله وقول ابن رشد) عطف على نقل ابن زرقون (قوله على ما في الموطأ الخ) مقول قول مضافا لقاعله (قوله وقول الباجي) عطف على نقل ابن زرقون (قوله اثرد كره) اي الباجي (قوله الخلاف) مقول ذكر مضافا لقاعله (قوله عليه) نعت ظهار (قوله والقولان) اي القول بلزوم اتمام كفارة الظهار الاقل التي ظاهرها وابتداء كفارة ثانية للظهار الثاني والقول بقطعها وابتداء كفارة ثانية لهما

(قوله على انه) اى العود
(قوله وعلى ذات) أى ان
العود اعزم على الخطه
مع الامم المصله فهم
(قوله فهم) اى عياض
(قوله على تأويل عياض)
صله تلزم (قوله عند) أى
عياض (قوله وعند من
اشترط بقاء العصه) صله
تستط (قوله وكأن) بفتح
الهمز وشذ النون (قوله
تساويهما) اى اعزم على
لام المربط بقاء العصه (قوله
عليه) اى تساويهما (قوله
حيث قال) اى المصنف
(قوله والعود) اى تفسيره
وشرح ما هيته (قوله
المصنف) اى ابن الحاجب
(قوله وصرحا) اى ابن رشد
وعياض (قوله لما قلنا)
اى ان اعزم على الامم الم
غير بقاء العصه وان ابن
رشد وعياض اخذنا فى
التأويل واتشبه (قوله
متمضى) بفتح لامه (قوله

٤٣ مخ في انما) اى العوده (قوله مذهبا) اى المدونة (قوله اند) اى لعود (قوله وهو) اى انه ارادته مع الامسالك (قوله بعض شيوخنا) اى ابن رشد (قوله انما) اى العود (قوله وقال) اى بعض شيوخنا (قوله وعلمه) اى ما فى الموطا صله لجل (قوله جامها) اى المدونة (قوله ونحو) اى مال (قوله اليه) اى ما فى الموطا (قوله ولا يجب) اى الكفاية (قوله وفى كونها) اى العوده (قوله المزم على امساكها) اى فقط (قوله او على وطنها) اى فقط (قوله او عليها) اى وطنها وامساكها (قوله للباحث عن روايق) بفتح التاء شئى رواية برفوف لاضافة الجلاب راجع للاول والثانى (قوله والموطا) راجع للثالث ورواية الجلاب وراجع للرباع (قوله وعلمها) اى رواية بلذب صله يجوز (قوله نعيم) اى الوط (قوله يكفر) بضم ففتح فكسر مثقلا

(قوله فيها) أي المدونة (قوله البائن) نعت طلاق (قوله عدته) أي الرجعي فتسقط الكفارة به أي بنيتها (قوله بسقوطها) أي الكفارة (قوله أنه) أي المظاهر (قوله بها) أي الكفارة (قوله مادامت) أي المظاهر منها (قوله منه) أي المظاهر (قوله فلا يقربها حتى يكفر) أي ولو كان طلقها ثلاثاً وتزوجها بعد ذلك كما تقدم (قوله بموته) أي المظاهر (قوله فيها) أي موتها وموته (قوله أنه) أي الشأن (قوله كلامه) أي المصنف (قوله على ما شرحوه) أي المعنى الذي شرح الشارحون كلامه (قوله به) أي عندما (قوله ثلاثة قول) خبران (قوله وكلاهما) أي الأقوال الثلاثة (قوله ولهما) أي ثانی اللخمى وثالث عياض (قوله وعبارته) أي المصنف (قوله الأخيرين) أي المشار إليهما ٣٣٨ جهل هو العزم على الوطء الخ (قوله على الأول) أي الوجوب بالعود (قوله

مجرد بقاء العصمة لابن رشد عن ظاهر قول ابن نافع فيما (وسقطت) الكفارة عن عادية الوطء فقط أو معنية الامسالك (ان لم يطق) المظاهر المظاهر منها واصله سقطت (ب) سبب (طلاقها) أي المظاهر منها البائن لا الرجعي الا ان تقتضي عدته والمراد بسقوطها انه لا يخاطب بها مادامت بائناً منه فان تزوجها فلا يقربها حتى يكفر (و) سقطت الكفارة ب(موتها) أي الزوجة بعد لعود وقبل اخراج الكفارة وكذا بموته قبل وطئها انهما البائن في العلم أنه وقع في كلام المصنف تخلف ذلك لان حاصل كلامه على ما شرحوه به ثلاثة أقوال وكلاهما تأويلات على المدونة الأول لابن رشد وهو قوله وتجب بالعود الخ والثاني للخمى والثالث لعياض ولهما أشار بقوله وهل هو العزم على الوطء الخ وعبارته تقتضي ان الأخيرين مقرران على الأول وليس كذلك بل هما مبنيان له وتقتضي أيضاً ان الوجوب عليهما كالوجوب على الأول وليس كذلك أيضاً لان الوجوب على الأول بمعنى العصمة وعلى الأخيرين بمعنى الزوم وتقتضي ان قوله وسقطت ان لم يطق الخ مرقب على الأخيرين وليس كذلك وانما السقوط على الأول فقط والعبارة السالبة من هذه الأمور يدل على تجب بالعزم على الوطء أو به مع الامسالك أو تصح به فقط وتصح بالوطء فتسقط ان لم يطق الموت أو طلاق تأويلات والله أعلم ولو شرع المظاهر الذي غادى الكفارة ثم طلق المظاهر منها طلاقاً بائناً في اثنائها أو أتمها بعده (هل تجزى) الكفارة المظاهر (ان أتمها) أي المظاهر الكفارة بعد اتمام المظاهر منها فاذا تزوجها فيجوز له وطؤها بلا كفارة أخرى أولاً تجزى فان تزوجها فلا يقربها حتى يكفر (تأويلان) محلها ما ان كان الطلاق بائناً أو جمعياً انقضت عدته ولم تنقض ولم ينوارتجاعها قبل اتمام الكفارة فان أتمها فيها أو أخرجها أو عازماً على وطئها اجزأت اتفاقاً وكلام المدونة وعبد الحق وأبي الحسن وابن رشد وغيرهم كالصريح في ان محاهما اذا أتمها قبل مراجعتها وانقضت المدونة ولو طلقها قبل ان يسها وقد عمل في الكفارة فلا يلزمه اتمامها قال ابن نافع ان اتمها اجزاء ان أراد العود أبو الحسن انظر قول ابن نافع هل هو وفاق لقول ابن القاسم فحمله عبد الحق في التهذيب على أنه وفاق اذا كان الطلاق رجعياً وعلى الخلاف اذا كان بائناً عبد الحق هذا الاختلاف بين ابن القاسم وابن نافع انما هو اذا طلق طلاقاً بائناً فعلى قول ابن القاسم لا يلزمه أن أتمها وان أتمها لم يجز ذلك وكذلك

هما) أي الأخيرين (قوله له) أي الأول (قوله اذا كانا مبنيين للعود فاهو العود فلم له الرجوع عن التشبيه والتوبة منه ولكنه خلاف قول ابن عرفة ولا تجب الا بالعودة وفي كونها العزم الخ فانه نص في تفرع وهل هو العزم على الوطء الخ على العود وكذا قول الشامل وفي العود اربع روايات الخ فقوله وليس كذلك الخ غير صحيح بل هو كذلك كما أطبق عليه الشارحون (قوله وتقتضي) أي عبارة المصنف عليهم أي الأخيرين (قوله للزوم) أي الذي لا يسقطه موت أو طلاق قبل الوطء (قوله وتقتضي) أي عبارة المصنف (قوله وهل تجب) أي الكفارة (قوله بالعزم على الوطء) أي فقط (قوله أو به) أي العزم على الوطء (قوله أو تصح) أي الكفارة (قوله

به) أي العزم على الوطء (قوله وتصح) أي الكفارة (قوله فتسقط) أي الكفارة (قوله في الكفارة) ذكر صلة شرع (قوله في اثنائها) أي الكفارة (قوله واقمها) أي الكفارة (قوله بعده) أي طلاقها البائن (قوله فاذا تزوجها الخ) تفرع على اجزائها (قوله انقضت عدته) أي قبل اتمام الكفارة (قوله فان اتمها) أي الكفارة (قوله فيها) أي عدته الرجعي (قوله محلهما) أي التأويلين (قوله ولو طلقها) أي المظاهر المظاهر منها (قوله وقد عمل) أي شرع المظاهر (قوله اتمامها) أي الكفارة (قوله ان اتمها) أي الكفارة (قوله فحمله) أي قول ابن نافع (قوله على أنه) أي قول ابن نافع (قوله وفاق) أي لقول ابن القاسم (قوله اذا كان) أي الطلاق (قوله ذلك) أي اتمامها

(قوله عنه) أي ابن القاسم (قوله الشيخ) يعني أبو الحسن نفسه أذهى عاده (قوله في الجميع) أي الرجبى والبائى (قوله وأما
أقامها) أي الكفارة (قوله ابتدأها) لبطلان الصوم بتفريقه ٢٣٩ (قوله وان كانت) أي الكفارة (قوله

ان تعذر) أي العتق (قوله
ان تعذر) أي الصوم (قوله
فيها) أي كفارة الظهار
قوله (ولا) يشهد الوأ
(قوله على أنها) أي
الكفارة (قوله لانه) أي
الجنين (قوله استثنافا) أي
أي واقعا جوابا لسؤال
مقدر (قوله قواها) أي
المدونة (قوله بعد) بالضم
عند حذف المضاف اليه
ونية معناه (قوله كلامه)
أي ابن الحجاب (قوله
وعبارتها) أي المدونة
(قوله الجواب عن هذا)
أي معنى قولها يعتق بعد
إذا وضعت نفوذ عتقه
السابق (قوله لانه) أي
منقطع الخبر الخ عله لعدم
اجراء عتقه (قوله لما ذكر
الله تعالى في كفارة القتل
مؤمنة) أي ولم يذكر
كفارة غيره (قوله كان أي
الريق) أي الذي يعتق
(قوله كذلك) أي الرقيق
الذي يعتق في كفارة الظهار
في شرط إيمانه (قوله القصد)
أي بالكفر (قوله القربة)
خبران (قوله بنا فيها) أي
القربة (قوله ذلك) أي شرط
الايان في كفارة غير
القتل (قوله الاحتمال) أي
لاحوال متبادلة (قوله

ذكر عنه بن المواز في لفظ ابن نافع ان أمه أجزأه ثم قال أبو الحسن الشيخ رحمه الله بعضهم على
الوافق في الجميع وبعضهم على الخلاف في الجميع وأما إتمامها بعد المراجعة فنفى أبو الحسن
مرعاسته فلا فتى لمانعه ثم ان تزوجها يوما وكانت الكفارة صوما ابتدأها وان كانت
طعاما بى على ما كان أطم قبل ان تميز منه بلواز تفرقة الطعام ابن المواز مذا قول مالك وابن
القاسم وابن وهب رضى الله تعالى عنهم وأصح ما انتهى اليه من كذا ذكره في التوضيح فرعا
مستقلا وقال لا يبيى على الصوم اتفاقا واختلف هل يبيى على الطعام على أربعة أقوال
وكذا في الحط والله أعلم وان طاعة ما شرع في الكفارة فقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه
تجزئه اذا ارتجعهما وقال اشهب تجزى ان ارتجعهما في العدة والافلا (وهى) أي الكفارة ثلاثة
أنواع صرصة أولها (اعتاق رقبة) أي ذات ابن عرفة كفارته المعروف بالمحصارها في العتق ثم
الصوم ان تعذر ثم الاطعام ان تعذر الباجى في النواذر من كسى واطم عن كفارة واحدة
نقل ابن القاسم في الاسدية لا يجزئه وفي المجالس يجزئه وقال اشهب لا يجزئه وفي المواز به من
ظاهر من اربع نسوة فاطم لواحدة ستين مسكينا وكسى لآخرى كذلك ثم وجب العتق فاعتق
عن واحدة غيره معينة ولم يقدر على رقبة الرابعة فليطعم او يكس ويجزئه الشيخ انظر قول محمد بن
السكسوة ما عرفت من غير فالت نقل ابن القطان عن نوادر الاجماع اجمعا وان المظاهر اذا لم يجد
الرقبة ولم يطق الصوم ولم يجد الطعام لا يطوؤها حتى يجد واحدا من ذلك الاصناف اه فظاهره
اجماعهم على لغو السكسوة فيها وما ذكره الباجى عن النوادر اولا غير مناسب لانه لم ينص فيه
على انها للظهار ولذا لم ينقلها الشيخ في نوادره وانما نقل فيه ما تقدم عن الموازية فقط (لا يجزى
اعتاق جنين) لانه لا يبيى رقبة واستأنف استثنافا يائنا فقال (و) ان اعتق جنينا (عتق)
فخصت محققا أي صار الجنين حرا (بعد وضعه) لتشوف الشارع للعرية أي فقد العتق السابق
فيه لانه يحتاج لاستثناف عتق الآن ابن عبد السلام قول ابن الحجاب لو اعتق جنينا عتق
ولم يجزئه اقرب من قولها يعتق بعد اذا وضعته لان ظاهر كلامه أنه يعتق حين عتقه وعبارته ما تدل
على ان عتقه حين وضعه فيقال على هذا اذا وضعته صاد رقبة وعتقه حينئذ عن الكفارة فيجزيه
واركن لا يفتى عليك الجواب عن هذا (ولا يجزى اعتاق رقيق غائب عن المظاهر) (منقطع
خبره) لا يدرى أحى هو أم ميت وعلى تقدير حيانه اسلم ام لانه ليس رقبة محقة فان علم ولو بعد
عتقه انه كان بصفة من يعتق عن الظهار اجزا بخلاف الجنين فلا يجزى ولو ولد بصفة من يعتق
لانه لم يكن رقبة حين عتقه ووصف رقبة به (مؤمنة) ابن يونس لما ذكر الله سبحانه وتعالى في كفارة
القتل مؤمنة كان كذلك في كفارة الظهار وغيره من الكفارات حلالا لمطلق على المقيد ولان
القصد القربة والكفر بنا فيها وفي حديث السوداء ما دل على ذلك اذ قال سيدها النبي صلى الله
عليه وسلم على رقبة افاعتقه اولم يذكر عاذا لزمته اه أبو الحسن وترك الاستفسار في حكاية
الاحوال مع الاحتمال ينزل منزلة الصوم في المقال ثم قال ابن يونس فلم يأمره النبي صلى الله
عليه وسلم بعتقه حتى سألها ابن الله فقالت في السماء فقال لها من انا قالت رسول الله فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتقها فانها مؤمنة وقولها في السماء أي العلو والارتفاع

سألها) أي النبي صلى الله عليه وسلم (السوداء) (قوله ابن الله) هذه صيغة سؤاله صلى الله عليه وسلم إياها

(قوله) اي قوله صلى الله عليه وسلم أين الله (قوله منه) اي كلام السهيل الحسن (قوله معرفة علمه وإيمانه) علمه لا شبيهه (قوله مستقر) بفتح القاف اي موضع استقراره قوله خلقه (أي ربنا) (قوله العالم) بفتح الاء (قوله يعبر) بضم الميم وفتح العين المهملة والواو حدة منقلا (قوله حسنه) بفتح الحاء ٣٤٠ منقلا اي حكى حسنه (قوله الحديث) أي أين كان ربنا قبل خلقه العالم قال

لمعنى تعالى الله عن صفات الحوادث وقوله عليه الصلاة والسلام أين الله من المتشابه لان الله تعالى لا يشبه خلقه بأين وله تأويلات ولا يلقى القاسم السهيل عليه كلام حسن منه السؤال بأين ثلاثة اقسام اثنان جائزان في حقه تعالى وواحد لا يجوز الا قول له قال بقصد اختيار المسؤل لمعرفة علمه وإيمانه كقوله صلى الله عليه وسلم الامنة الثاني السؤال عن مستقر ملكوت الله تعالى وموضع سطرته كعرشه وكرسيه وملائكته كقوله تعالى القائل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أين كان ربنا قبل خلقه العالم قال صلى الله عليه وسلم كان في عرشه ما فوقه هواء وما تحته هواء فهذا القول فيه حذف وانما ال عن مستقر الملائكة وغيره من خلقه والاعمال هو السحاب واذا جاز أن يعبر عن اذنية اوابائه بقوله تعالى يحاربون الله ويؤذون الله جاز أن يعبر بعباده عن ملائكته وعرشه وسطرته وما كان كقوله الحديث اخبرني الامام احمد وابن ماجه والترمذي وسنه عن ابي رزين رضى الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله الحديث قال الترمذي قال احمد ابن منيع قال يزيد بن هرون العماء ليس معه شيء اه وهذا يعني عن تأويل السهيل ثم قال السهيل والثالث لسؤال بأين عن ذات ربنا سبحانه وتعالى فهذا سؤال لا يجوز وهو قال فاسد لا يجاب عنه سألوه وانما سبيل المسؤل أن يبين له فساد السؤال كما قال على كرم الله تعالى وجهه حين قيل له أين الله الذي أين الاين لا يقال فيه اين فبين للسائل فساد سؤاله بان الاينية مخلوقة والذي خلقها كان موجودا قبل خلقها لا محالة ولا اينية له وصفاته تعالى له تتغير فهو بعد أن خلق الاينية على ما كان قبل خلقها وانما سئل هذا السؤال كمثل من سأل عن لون العلم او عن طعم الظن والشك فيقال من عرف حقيقة العلم والظن ثم سأل هذا السؤال فهو متناقض لان اللون والطعم من صفات الاجسام وقد سألت عن غير جسم فسؤالك محال أي متناقض (وفي) اجزاء اعتاق الرقيق (الاجمعي) أي الجوسى مطلقا والكاتب الصغير عن الظهار وعدم اجزائه (تاويلان) لقولها ويجزى عتق الصغير والاجمعي في كفارة الظهار ان كان من قصر النفقة (قال مالك رضى الله تعالى عنه ومن صلى وصام احب الى الله) أبو الحسن أبو عمران معنى هذا باب الاستغفار وأما في باب الاجزاء فيجزي وان لا يكن مع قصر النفقة وقال أبو ابراهيم في طرده قولها والاجمعي ظاهره أجاب الى الاسلام ام لا وظاهره يجبر على الاسلام أم لا وقال مضمون معنى الاجمعي الذي أجاب الى الاسلام وهو سره هذا في غيرها وبه فسرهما ابن اللباد وابن أبي زمنين وغيرهما واخصرهما أبو محمد بقوله ويجزى عتق الاجمعي الذي يجبر على الاسلام وان لم يسلم وفسره بهذا في كتاب محمد قال لانهم على دين من اشتراهم وقال اشهب لا يجزى حتى يجيب الى الاسلام فعمل ان التأويلين في الاجمعي الذي يجبر على الاسلام ولم يسلم فتأولها أبو محمد على اجزائه وغيره على عدمه وفي التوضيح بعد ما تقدم وهل الخلاف في الصغير والكبير أو الخلاف انما هو في الكبير وأما الصغير يشتري مفردا عن أبويه فلا خلاف انه يجزى طرية ان وتعميم الخلاف اولى

صلى الله عليه وسلم كان في عرشه ما فوقه هواء وما تحته هواء (قوله العرش) اي معناه (قوله الذي أين) بفتح الاء جزوا المنقلا تحت منقلا اي خلق الاين الخ مفعول قال (قوله بين) بفتح الباء مثله اي على كرم الله تعالى وجهه (قوله بان الاينية الخ) صلة فساد (قوله ولا اينية له) اي قبل خلقها (قوله فهو) اي الله تعالى الذي خلقها (قوله قبل خلقها) اي الاينية (قوله مثل) بفتح الميم (قوله مطلقا) اي عن تقييده بالكبر (قوله لقولها) اي المدونة (قوله الصغير) أي المؤمن (قوله والاجمعي) أي والكافر (قوله ان كان) اي اعتاق الصغير والاجمعي (قوله من قصر) اي قلة (قوله النفقة) اي المال (قوله ومن صلى وصام) أي اعتاقه (قوله الى) بشد (قوله وان لم يكن) أي اعتاقه (قوله اجاب) الى الاسلام اي اسلم (قوله وفسره) اي مضمون (قوله بهذا) أي الذي اجاب الى الاسلام

(قوله في غيرها) اي المدونة (قوله وبه) أي الذي اسلم صله فسر قوله واخصرها اي المدونة (قوله وسره) اي الاجمعي (قوله بهذا) اي الذي يجبر على الاسلام (قوله قال) اي محمد (قوله لانهم) اي الذين يجبرون على الاسلام (قوله يجيب الى الاسلام) اي يسلم (قوله فعلم) بضم الميم (قوله تأولها) أي المدونة (قوله يشتري) بضم الياء

(قوله من التعميم) بيان لما (قوله هو الصواب) خبران (قوله فان مات) أي الاجمعي (قوله وعنده) أي الوقف عطف عليه (قوله لكونه) أي الاجمعي الذي يجبر على الاسلام (قوله) ٣٤١

و به تعلم ان ما في ح من التعميم هو الصواب ولما علم افاده البستاني (و) على القول
 باجرا ١٠٠ اعتاق الاجمعي فان اعتقه عن ظهار في الوقف (للمظاهر عن وطه المظاهر منها) حتى
 يسلم (الاجمعي بالنقل احتياطاً للفرج فان مات قبل اسلامه لم يجزه ~~كاه~~ ابن بنس عن
 بعض اصحابه بالفظ ينبغي على قول ابن القاسم وعنده لكونه على دين مشهـ تربه ويجبر على
 الاسلام ولا ياباه غالباً بن بنس انما قلته (قولان) وظاهر ما تقدم انهما غير منصوبين وعادته في
 مثل هذا ان يقول تردد افاده نت البناني صوابه تردد لانه لما تأخرين لعدم نص المتقدمين
 الثاني لابن يونس والاقول لبعض اصحابه وعبارة الشامل وعلى الاصح فهل يوقف عن امراته
 حتى يسلم الاجمعي وان مات ولم يسلم لم يجزه اوله ووطؤها ويجزيه ان مات قولان (سليمة) أي الرقبة
 المؤمنة (عن قطع اصبع) واولى ~~أشـ~~ ثرو لو باقاة وظاهره أي اصبع من يدا ورجل اصلياً
 او زائداً احس وتصرف ونعبد به بقطع يده ان نقصه خلقة لا يضر ونظر فيه البساطي
 ومفهوم اصبع ان قطع بعضه لا يضر ولو اثنان وبعض الثالثة ويعارضه مفهوم ثلثة فيما
 لا يمنع الاجزاء من ان قطع اقله وبهض اخرى يضر وفي الخط ما يفيد اعتبار مفهوم ما هنا فانه
 قال وانظر اذا ذهب اثنان والظاهر الاجزاء لان الخلاف في الاصبع (و) سليمة من (عوى)
 وغشاوة لا يصرمها الا بعسر لا خفيفة وعشى وجهه فلا تشتط السلامة منها (و) سليمة من
 (بكم) بفتح الموحدة والكاف أي خرس (و) سليمة من (جنون) ان كثر بل (وان قل) كره
 في شهر (و) سليمة من (مرض مشرف) بضم الميم وسكون الشين المججمة وكسر الراء آخره
 فاه أي قرب من الموت لشدة بانه بلغ صاحبه النزاع افاده لشارح وأبو الحسن ومفهومه
 عدم اشتراط السلامة من مرض غير مشرف وهو كذلك (و) سليمة من (قطع اذنين) او
 اذن واحدة وسواء كان القطع من أصلهما او من اطرافهما (و) سليمة من (سهم) أي عدم مع
 او ثقله جدلاً (و) سليمة من (هرم) بفتح الهاء والراء (و) سليمة من (عرج) بفتح العين والراء
 (شديدين) نعت هرم وعرج ومفهومه ان الحقيقة لا تشتط السلامة منها (و) سليمة من
 (جذام قليل) رأوى الكثير (و) سليمة من (برص) وان تل (و) سليمة من (فلج) بفتح الفاء واللام
 آخره جيم أي يمس شق حال كون الرقبة (بالشوب) بفتح الشين المججمة وسكون الواو مصدر
 شاب أي خلط (عوض) في ذمة الرقيق بان يعتقه عن ظهاره ودينار في ذمته يدفعه بعد نحو شهر
 واما اعتقه عن ظهاره بشرط أخذ دينار مثلاً يديه فيجزي لأن له انتزاعه قاله تـ قال ويجوز
 ما في المدونة من اعتق عبده عن رجل وعن ظهاره على جعل يأخذ منه فولاؤه للمعتق عنه
 وعليه الجعل ولا يجزيه عن ظهاره وعطف على بلاشوب بعض محترزه على عادته فقال (لا)
 يجزي عتق رقيق (مشتري) بفتح الراء بشرط كون شرائه (للمعتق) عن ظهاره لشوب العوض
 لتقدير ترك الباقي بعض ثمنه في نظير رضا المشتري بشرط عتقه وذمت رقبته (محركة) بضم
 الميم وفتح الهاء والراء أي معتقة (له) أي الظهار وعطف عليه بعض محترزه (قوله لا يجزي)
 عتق (من) أي رقيق أو الرقيق الذي (يعتق عليه) أي المظاهر مجرد ما كـ اقرا به
 (قوله وعليه) أي المعتق عنه (قوله محترزه) أي بلاشوب عوض (قوله لشوب العوض) علة لا يجزي (قوله لتقدير ترك الخ)
 علة شوب عوض (قوله عليه) أي محررة (قوله اقرا به) أي الرقيق لمشتريه علة يعتق عليه

وعادته) أي المصنف
 (قوله صوابه) تقدم غير مرة
 جوابه (قوله نظر) بفتحات
 مثقلاً (قوله فيه) أي نقصه
 خلقة (قوله من ان قطع
 ثلثة وبعض أخرى بضر)
 بيان لمفهوم اقله (قوله
 فانه) أي الخط (قوله عشى)
 بفتح العين المهملة والسين
 المججمة مقصوراً أي عدم
 الابصار (قوله جهير)
 بفتح الجيم والهاء أي عدم
 الابصار في ضوء الشمس
 (قوله منها) أي لفناوة
 الخفيفة والعشى والجهير
 (قوله في ذمة الرقيق) نعت
 عوض (قوله بان يعتقه عن
 ظهاره ودينار الخ) تصوير
 لعتقه بشوب عوض (قوله
 واما عتقه عن ظهاره بشرط
 اخذ الخ) مفهوم في ذمته
 (قوله قال) أي تـ (قوله
 ويجزى) أي تصوير مفهوم
 بلاشوب عوض (قوله ما في
 المدونة) أي به (قوله من
 اعتق عبده الخ) بيان لما
 فيها (قوله جعل) بضم
 وسكون (قوله يأخذ) أي
 الجعل (قوله له) أي الرجل
 (قوله فولاؤه) أي العبد
 (قوله لتقدير ترك الخ)

(قوله كاصله) أي المشتري قريباً كان أو بعيداً (قوله وفرعه) أي المشتري وإن سفل (قوله وتعلق عتقه على شرائه) عطف على قرابته (قوله لا رعتقه الخ) علة لا يجزى من يعتق (قوله عنه) أي ظهاره (قوله وعدمه) أي الإجزاء عطف عليه (قوله ولا يجزى به) أي المظاهر (قوله قال) أي المظاهر الخ نعت عبداً (قوله ان اشتريته) أي العبد (قوله فهو) أي العبد (قوله وهو) أي المشتري الخ حال (قوله على العموم) أي أقوله عن ظهاري وعدمه (قوله في الموازية خلاف) أي ما في المدونة تشرع على جعلها على العموم (قوله وسجلها) أي المدونة (قوله فهو) أي ما في الموازية (قوله وفاق) أي لا مدونة (قوله محلهما) أي التأويلين (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشدة النون (قوله المسئلة ان) أي تعلق عتقه عن ظهاره بدمه وتعلقه عنه قبله (قوله في مسئلة محمد) أي التعليق بعده (قوله لحصول الظهار فيها) أي قبل التعليق (قوله اولاً) بشدة الواو (قوله مسئلة) بفتح القاء مثني بلا نون لا ضافته ٣٤٢ (قوله وهو) أي الوصف المناسب للزرق بينهما (قوله أنه) أي المظاهر (قوله في

كاصله وفرعه وحاشيته القريبة وتعلق عتقه على شرائه بخوان اشتريته فهو حر لان عتقه للقرابة والتعلق بالظهار (و) ان قال المظاهر (ان اشتريته) أي هذا الرقيق المعين (فهو حر عن ظهاري) ثم اشتراه واعتقه عن ظهاره في أجزاء عتقه عنه وعدمه (تأويلان) البنائي موضوع المسئلة عند الأئمة من لا سبب فيه للعق الا التعليق المذكور وبعبارة المدونة قال مالك رضي الله تعالى عنه ولا يجزى به أن يعتق عبداً قال ان اشتريته فهو حر فان اشتراه وهو مظاهر فلا يجزى به ابن الموارز بن القاسم ولو قال ان اشتريت فلاناً فهو حر عن ظهاري فاشتراه فهو يجزى به اهمل ابن يونس المدونة على العموم في الموازية خلاف وجعلها الباجي على ما اذا لم يقل عن ظهاري فهو وفاق أبو عمران محلهما اذا علق بعد الظهار وأمان علق ثم ظاهر فيجزي اتفاقا وكأنه قال ان اشتريته فهو حر عن ظهاري ان وقع من نويث العود وان لم نوه فلا يعتق ١٥ وقال ابن يونس المسئلة ان سوا نوية العود في مسئلة محمد أمكن لحصول الظهار فيها وكل مكفر عن ظهار فاعلم بغيره عن الظهار الذي منه الوطء ليطأ فيه نية العودة ابن عرفة جرى في لفظ أبي عمران أقول الإشارة إلى وصف مناسب للتفريق بين مسئلتني محمد وأبي عمران وهو انه في مسئلة محمد اتم عتقه للكفارة في وقت لا يستقر ملكه عليه لملكه لانه قاله بعد ظهاره وفي مسئلة أبي عمران اتم عتقه للكفارة في وقت يستقر ملكه عليه لملكه لانه قاله قبل ظهاره وهو قول ابن عمران وأولاً لانه لا يستقر عليه ملكه بنفس شرائه يعتق ١٥ وقد سبقه الى هذا التعميل أبو الحسن والله اعلم (و) بلاشوب (العق) فهو عطف على عوض وفي بعض النسخ وعق بالتسكية أي خالية عن مخاطبة العق غير الظهار لعتقه لاه وذ كحه تزه بقوله (لا) يجزى عتق (مكاتب ومدبر وفخوهما) ممن فيه شائبة حرية كام ولد وولدها من غير سيدها ومعتق لاجل عن الظهار لوجود شائبة الحرية في الجميع وهذا اذا اعتق المكاتب او المدبر سيده وما

مسئلة محمد) أي التعليق بعد الظهار (قوله عتقه) أي العبد (قوله لانه) أي المظاهر (قوله قاله) أي التعليق (قوله وفي مسئلة أبي عمران) أي التعليق قبل الظهار (قوله وهو) أي الوصف المناسب للتفريق بينهما (قوله اولاً) بشدة الواو (قوله وقد سبقه) أي ابا عمران ونص ابن عرفة الضعفي لمحمد عن ابن القاسم من قال ان اشتريت فلاناً فهو حر عن ظهاري فاشتراه أجزاءً وبغزة أبو عمران ان كان عليه ظهار قبل قوله ذلك لانه لا يستقر عليه ملكه بنفس شرائه يعتق قال ولولم يكن ظهار لاجزاءً وكأنه قال ان اشتريته فانت حر عن

ظهاره ان وقع من نويث العودة وان لم ينو العودة فلا يعتق عليه قبل له والذي في الموازية حصل منه الظهار ان فكله اراد العودة حين قال ان اشتريته فانت حر عن ظهاري فقال ابن القاسم لا يراعى العودة ظهر ذلك منه في مسائل كثيرة انما يلزمه نية العودة عبد الملك ومصنوعون العقلي المسئلة ان سوا نوية العودة في مسئلة محمد أمكن بحصول الظهار فيها قلت تسليمه مع عبد الحق ما ذكره أبو عمران من الغاء ابن القاسم العودة غير صحيح لان المنصوص له في الموازية وغيرها اعتبارها وجرى في لفظ أبي عمران أقول الإشارة إلى وصف مناسب للتفريق بين مسئلتني محمد وأبي عمران وأعرض الثلاثة عنه وهو انه في مسئلة محمد اتم عتقه للكفارة في وقت لا يستقر ملكه عليه بنفس شرائه يعتق لملكه لانه قاله بعد ظهاره وفي مسئلة أبي عمران اتم عتقه للكفارة في وقت يستقر ملكه عليه (قوله فهو عطف على عوض) تشرع على تقدير بلاشوب (قوله ممن فيه شائبة حرية) بيان لغيرهما بتقدير في (قوله عن الظهار) صلة عتق (قوله لوجود شائبة الحرية) علة لعدم الاجزاء (قوله وهذا) أي عدم الاجزاء

(قوله بيه) أي المذبر (قوله ان لم يعتقه) أي المشتري المذبر مفهوما انه ان اعتقه فلا يفسخ بيعه (قوله كالمكاتب) شبه بالمدين في فسخه بيه ان لم يعتقه المشتري فان اعتقه فلا يفسخ بيعه (قوله فقبل بجزءه) أي ٣٤٣ عتقه عن ظهاره في التكفير

(قوله من الحاكم) صله كمال
وعدم الاجزاء في هـ
لخاططة العتق للتكميل
العتق للظهار (قوله وزاد)
أي عدد الرقاب (قوله
عليه) أي عدد النساء
(قوله لئله) أي عدد
الكفارات صله صرف (قوله
من ظهار) بيان لئله (قوله
مجز) خبر صرف (قوله ان لم
يقترض) أي الصرف (قوله
شهرى) بفتح الراء (قوله
العددان) أي عدد الكفارات
وعدد الظهار (قوله وان
قل عدد الكفارات) أي عن
عدد الظهار (قوله مالم
يلغ) أي عدد الكفارات
(قوله الا واحدة) أي من
الظهار ومنه بلا كفارة
(قوله احتملها) أي الحرمة
وعدمها (قوله ويجوز)
أي عتق المغصوب (قوله
طرف) بفتح الراء (قوله فان
لم يقعدا) مفهوما ان افتديا
(قوله اعتقا) بضم الهمز
وكسر التاء (قوله بدلي
في) اضافته للبيان أي هذا
اللاظ (قوله عنه) أي جرد
اذن (قوله لعقبه) أي جرد
اذن فهو مضاف لقوله
وفاعله عبد الحق (قوله وقوله)
أي عبد الحق صله تعقب
(قوله ويجرد اذن لا يجزى)
حال (قوله نقله) أي أبي

ان اشترى المظاهر مكاتبا او مذبرا او عتقه عن ظهاره وقلنا بعض شرائه وعتقه كما صرح به
المصنف في باب التدبير في قوله وفسخ بيه ان لم يعتقه كالمكاتب فقبل بجزءه وقبل لا (او) أي
ولا يجزى ان (اعتق) المظاهر عن ظهاره (نصفا) مثلامن رقيق (فكمل) بضم فكسر منقلا
عتقه (عليه) أي المظاهر من الحاسكم (او عتقه) أي المظاهر النصف الآخر عن ظهاره
باختياره لان شرط الاجزاء عتق الرقبة دفعة واحدة (او عتق) المظاهر (ثلاثا) من الرقاب
(عن أربع) من النساء مظاهر من أو اثنتين عن ثلاث أو رقبة عن اثنتين فلا يجوز له الاسفناغ
بواحدة منهن حتى يعتق عن الباقي هذا اذا لم يقصد التشرية في كل رقبة وان قصد التشرية في
كل رقبة فلا يجزى وان ساوى عدد الرقاب عدد النساء كاربعة من أربع او زاد عليه كاربعة
عن ثلاث وان بين اكل امرأ ذرقة أو أطلق حلال عن عدد ابن القاسم لا عند اشبه ابن عرفة
وصرف عدد كفارات لئله من ظهار مجز ولو دون تعيين ان لم يقترض شركة في رقبة أو في شهرى
صوم أو في مسكين للزوم تنابع الصوم وصحة تقريق اطعام المساكين فان تساوى العددان
فواضح وان قل عدد الكفارات منع الوطء مالم يبلغ عدد الظهار ولو لم يبق الا واحدة لغلبة الحرمة
فيما احتملها مساويا (ويجزى رقيق) (او) أي عتقه عن الظهار لقيام العين الواحدة مقام
العينين هـ لئذا مذهب المدونة (و) يجزى رقيق (مغصوب) من المظاهر باقائه على مالكه وان لم
يقدر على تحليصه من خاصه ويجوز ابتداء ابن شاس عتق المغصوب يجزى (و) يجزى رقيق
(مرهون) في دين على المظاهر (و) رقيق (جان) على نفس أو طرف أو مال (ان افتديا) ضم
الفوقية وكسر الدال أي خالص المظاهر المرهون من مرتبه والجانى من المجنى عليه أو وليه
فان لم يقعدا وأخذ المرتين الرقيق في دينه أو بيع فيه وأخذ مستحق ارض الجذابة الرقبة فلا
يجزى عتقه هـ الانقاساخه طنى وصورة المسئلة أن المرهون والجانى اعتقا عن الظهار قبل
افتدائهم ما فيجزى ان افتديا بعد ذلك والا فلا وفي بعض نسخ ابن الحارث ويجزى عتق
المرهون والجانى ان تقداى العتق وفي بعضها ان افتديا ابن عبد السلام شرط النفوذ في الاجزاء
صحيح واما افتداه فليس شرطان في الاجزاء مباشرة وانما هو شرط في العتق مباشرة وفي الاجزاء
بواسطته (و) يجزى ذو (مرض وعرج) خفيفين الواو عافى (و) تجزى مقطوع (انفله)
ولو من ابيهم على أحد قواين فيه (و) يجزى ذو (جدع) بفتح الجيم وسكون الدال المهمله أي
قطع (في اذن) لم يوجها بدليل في البهنا في الذى في التهذيب ويجزى الجذع الخفيف كجدع اذن
اه وحاد المصنف عنه لانه عتقه عبد الحق بقوله وقع في نقل ابن سعيد كجدع اذن ومجدوع اذن
لا يجزى وانما في الامهات والجذع في اذن يريدا الجذع اليسير يكون فيه الانقطع الاذن كلها
كناية متضمنة لقوله اه وقوله في التوضيح لكن قال طنى تعقب عبد الحق غير مسلم اذا يلزم من
قول الامهات الجذع في الاذن هدم اجزاء ومجدوعها لان قولها ايضا لا يجزى مقطوع الاذنين
يدل بحسب مفهومه على خلاف ما قال وقد قال في الامهات وقطع في انفله قبل لم على تعقبه ان
يمتعه في هذا أيضا مع ان مقطوع الانفله يجزى عند جميع المالكية فيحمل ما في الامهات

سعيد (قوله ونفله) أي تعقب عبد الحق (قوله ما قال) أي عبد الحق (قوله على تعقبه) أي عبد الحق (قوله ان يمتعه) أي عبد
الحق أباه (قوله في هذا) أي قوله لا يجزى مقطوع الانفله يجزى بقول الامهات قطع في انفله (قوله فيحمل) بضم الباء

(قوله إن ذلك المراد) أي اغتزار قطع الاذن أو انقضاء كاهل (قوله والدليل على ذلك) أي المراد (قوله نصها) أي الامهات (قوله مقطوع الاذنين أو الاصبغ) أي الدال بنفسه ومعه على اجزاء مقطوع اذن أو انقضاء (قوله ان كان) أي المظاهر (قوله) أي غيره (قوله بقوله) أي ابن القاسم صله (قوله يريد) أي مالك رضى الله تعالى عنه بقوله وعق من صلى وصام أحب إلى (قوله عقل) أي عرف (قوله وتبعه) أي ابن القاسم (قوله وبه) أي تسيير ابن القاسم (قوله وفهم منه) أي قول الامام

٣٤٤

رضي الله تعالى عنه وعق من صلى وصام أحب إلى (قوله مطبقا) بفتح الموحدة (قوله يجوز) (قوله وهو) أي معسر (قوله وهو) أي المعسر عنه (قوله عليه) أي الاعتاق (قوله هذا) أي اعتبار وقت الاداء (قوله ومذهب) عطف على المشهور (قوله وهو) أي وقت وجوبها (قوله ان من ظاهره وسرا الخ) بيان لما يجزئ من (قوله ولم يكن) أي بالعتق (قوله واختلف) بضم اناؤ وكسر اللام (قوله هل هو) أي ما في الموازية (قوله فهو أي ما في الموازية الخ) تفرسح على كونه على ظاهره (قوله مؤول) بضم الميم وفتح الهاء (قوله ومثلا) (قوله وفيها) أي المدونة (قوله شرطه) أي الصوم (قوله فيها) أي المدونة (قوله لا فضل فيها) أي عن سكاها (قوله مطلقا) أي عن تقييده بجزء وقت الوجوب (قوله في عسره) صله صومه (قوله به) على اغتزار القطع وان استوعب الاذن الواحدة أو الاثنتي وبكون اختصار رأي سعيد بيانا لذلك المراد والدليل على ذلك نصها على عدم اجزاء مقطوع الاذنين أو الاصبغ والله الموفق (و) يجوز (عتق الغير) ن إضافة اسم المصدر لنا له ومنعوله شذوف أي رقبته أي اعتاق غير المظاهر رقبته (عنه) أي المظاهر ان كان اذن له في اعتاقه عنه بل (ولو) يادن المظاهر له فيه (ان) كان المظاهر قد عاد بعزمه على وطء المظاهر منها أو مع ما كما قبل عتق غيره عنه (ورضيه) أي المظاهر عتق غيره عنه (وكره) بضم فكسر العبد (الخصي) أي اعتاقه عن الظهار وأولى المحبوب (ونذب) بضم فكسر (ان يصلى ويصوم) الرقيق الذي أريد عتقه عن الظهار طق فسير ابن القاسم في المدونة قول مالك رضى الله تعالى عنه وعق من صلى وصام أحب إلى بقوله يريد من عقل الاسلام بالصيام والصلاة وتبعه ابن المحاسب قال ومن عقل الصلاة والصيام أولى وبه فسر الشارح وغير واحد كلام المصنف وفهم منه ان اعتاق الصغير يجزئ ولو رضيه وهو كذلك فان اعتقه فكبر آخره أو ادعى أو مقعدا أو مطبقا في العتبية عن أنشبه ليس عليه بدله (ثم) مظاهر (معسر عنه) أي الاعتاق وضمن معسرا معنى عاجز عن ادائه وعن وهو متعديا الياء وهو من لم يتدبر عليه (وقت الاداء) أي فعل الكفارة هذا هو المشهور ومذهب المدونة وقيل وقت وجوبها وهو وقت العود على ظاهره ما لا ينال القاسم في الموازية ان من ظاهره وسرا لم يكفر حتى اعده فصام ثم يسره فانه يعتق ويختلف هل هو على ظاهره فهو خلاف ما في المدونة وهذا فهم النسخ ارمؤول الذنب وهو اذ فهم الباجي تأويل ابن عرفة وفيه اشترطه العجز عن العتق فيما عجزها من ظاهره ليس له الا خاها واحدة أو اذ لا فضل فيها أو عرض عن رقبة لا يجزئ الصوم لندوته على العتق وفي اعتبار عجزه وقت الاداء مطلقا أو وقت الوجوب ان يسره مدصومه في عسره بعد يسره وهو مذهب المذهب ونزل محمد عن ابن القاسم ان ظاهره وسرا لم يعتق حتى اعده فصام ثم يسره يعتق الباجي على وجه الاستحباب وانه ابن شاس على ظاهره قال الاعتبار بوقت الاداء وقيل بوقت الوجوب ان كان فيه موسرا بعض القرويين انما ذلك ابن وطى المزممة الكفارة بالعتق يسره فلم يكفر حتى عسره فصام ثم يسره (لا) يصح الصوم المظاهر (قادر) على الاعتاق وقت الاداء بلك ما لا يحتاج اليه بل (وان) كانت قدرته عليه (بذلك) شيء (محتاج) المظاهر (اليه) من رقبته وغيره (محتاج اليه) (الكمرص) وهو (ومنصب) وسكنى ومراجبة ونفقة على نفسه ومن تلزمه نفقته فلا يترك له قوته ولا قوت من تلزمه نفقته انظر يسره لا تباينه بنكر من القول وزور (او) كانت قدرته على الاعتاق (بذلك رقبته فقط) أي لم يملك الا هي (ظاهر منها) فلا يجوز لاستتاع بها حتى يمتقها عن ظاهره منها فان تزوجها بعد اعتاقها

يسره) نعت عسره (قوله ان ظاهره وسرا الخ) مفعول نقل مضافا لانه (قوله قال) أي ابن شاس (قوله ان كان) أي المظاهر (قوله فيه) أي وقت الوجوب (قوله موسرا) (قوله انما ذلك) أي ما في الموازية عن ابن القاسم (قوله فلم يكفر) أي بالعتق (قوله بلك ما لا يحتاج اليه) صله قادر (قوله من رقبته الخ) بيان للمحتاج اليه (قوله وهو) بيان لما دخل بالسكاف (قوله وهو راجعة) أي للمساكن (قوله من القول الخ) بيان لمنكر

(قوله وفيها) أي المدونة (قوله ليس له غيرها) نعت امة (قوله لم يجز) أي اعتاقها في تكفير ظهاره (قوله واجزاء) أي اعتاقها المظاهر (قوله عن ظهاره) أي منها (قوله وله ان يتزوجها) أي ويستمتع بها بلا تكفير آخر (قوله وهو) أي عتقها (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله قال) أي ابو عمران (قوله لينة عودته لوط) توجب كفارته (أي وهي) نتيجة الاستمتاع بالمظاهر منها (الاحداث مانع منه وقد حدث هنا مانع منه وهو خروجها عن ملكه كمن كفر عن ظهاره من زوجته ثم طلقها ثلاثا وعلق طلاق زوجته المظاهر منها ثلاثا على تكفيره عن ظهاره منها ثم كفر عنه (قوله قيل) أي لابي عمران (قوله بعض الناس ضعفها) بفتحات مثقلا أي مسئلة المدونة وهي صحة تكفيره باعتناق امة المظاهر منها عن ظهاره منها (قوله قال) أي ابو عمران (قوله للسلف) أي التابعين (قوله القاسم) أي ابن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم اجمعين (قوله كان) أي ٣٤٥ المظاهر (قوله وطى) أي الامة (قوله وسلم) أي ابن عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهم اجمعين (قوله كان) أي ٣٤٥ المظاهر (قوله وطى) أي الامة (قوله وسلم) أي ابن عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهم اجمعين

المظاهر منها (قوله تلزمه) بضم التاء وكسر الزاي أي المظاهر (قوله وان ماتت) أي المظاهر منها (قوله قبل وطئها) تنازع فيه ماتت والمق (قوله تضعفها) أي المسئلة (قوله بان عتقها) أي الامة المظاهر منها (قوله له) أي اظهاره منها (قوله وملكها مناقض لعتقها) وان شئت قات وعتقها ملزوم لرفع ملكها فلازم الشرط يقتضي لازم مشروطه وتناقض الوازم يدل على تناقض ملزوماته انما يلزم مناقضة الشرط مشروطه وهو محال (قوله الشرط) أي العزم على وطئها (قوله مشروطه) أي عتقها (قوله له) أي عتقها (قوله المشروط) مفعول تقدم المضاف لقاعله

جاءه الاستمتاع بها ابن عرفه وفيها من ظاهر من امة ليس له غيرها لم يجز الالعتق واجزاء عن ظهاره وله ان يتزوجها بعد الحق قبل لابي عمران كيف يجزى عتقها وهو يحرم وطأها قال لينة عودته لوط توجب كفارته قبل بعض الناس ضعفها قال انما يضعفها من لا يعلم ما للسلف قال القاسم وسلم وغيرهم الظهار يكون في الاماء ويعتق عن ظهارهن وقال غير واحد من القرويين انما تصح المسئلة ان كان وطى أو على القول ان ارادة العودة تلزمه الكفارة وان ماتت او طلقها قبل وطئها وقرر بعض الناس تضعفها بان عتقها له مشروط بالعزم على وطئها ووطئها ملزوم للملكها او ملكها مناقض لعتقها فيلزم مناقضة الشرط مشروطه ويجاب بان الملك المناقض لعتقها هو المقادير والمالك اللازم له العزم على وطئها سابق على عتقها ضرورة تقدم الشرط المشروط واحد مشروط التناقض اتحاد الزمان اللغوي يجزى عتقها على ان العودة العزم على الامسالة وأنه ان طلق بعدها او ماتت فلا تسقط عنه الكفارة وعلى قول ابن نافع ان اتم الكفارة به قد انقضاء عتقها اجزائه ولا تجزئه على القول بان شرطها كونها في موضع يستتبع به الاصابة لان عتقها خلاف العزم على الاصابة ولا يجزئه الصوم لانه مالك رقبة وقول ابن الحاجب لوطا من امة لا يملك غيرها اجزائه على الاصح يقتضي ان مقابل الاصح نص ولم يعرفه ابن شاس لو تكلف المعسر الاعتاق اجزاء عنه قات باستيهاب عنه واستدراجه مع اعلام وب الدين عنه لانه به ما يصير واجدا والمعطوف بهم (صوم شهرين) معتبرين (د) روية (الهلل) ليلة الاحد وثلاثين اولا ليلة ثلاثين ان ابتداء اول ليلة من الشهر الاول حال كونه (منوى) التتابع وجوب القول تعالى متتابعين أي فعلاوية فلا يكفي تتابعهما بدون نيته (د) منوى (الكفارة) عن الظهار (وعم) بضم القوية وكسر الميم الاول الشهر (الاول ان انكسر) أي ابتداء الصوم بعد مضى يوم منه او اكثر مفعول عم الثاني محذوف أي ثلاثين يوما واصله تتم

٤٤ من في في ضوء الشهور ورد على جواب ابن عرفه انه انما يتيم اذا كان لوط الذي يعزم المظاهر عليه قبل التكفير وليس كذلك فانه قبله حرام فانه يعزم على لوط بعده فيلزم ملكها بعده وهو يرفع تناقضا فالمناسب ان حل لوط لا يتوقف على خصوص الملك لصلو له بعد النكاح (قوله يجزئه) أي المظاهر من امة (قوله عتقها) أي امة عن ظهاره منها (قوله وانه) أي المظاهر (قوله بعده) أي العزم (قوله او ماتت) أي المظاهر منها بعده (قوله وعلى قول ابن نافع) عطف على ان العزم الخ (قوله ولا يجزئه) أي عتقها (قوله بان شرطها) أي الكفارة (قوله كونها) أي الكفارة (قوله خلاف العزم الخ) أي مانع منه لرفع الملك اللازم للعزم (قوله يقتضي الخ) خبر قول (قوله نص) أي منصوص (قوله ولم يعرفه) حال (قوله لانه) أي المظاهر (قوله بهما) أي الاستيهاب والاستدانة (قوله بهم) أي المتقدم في شهره سر عنه (قوله ابتداء) أي الصوم (قوله نيته) أي التتابع (قوله الثاني) نعت مفعول والمفعول الاول نائب عن الفاعل واستغنى عن (قوله اي ثلاثين) تفسير للمحذوف

(قوله وهو) أي الصوم (قوله اجزأ) أي الشهران جوابان بدأهما اللام (قوله الواضحة مع عبد الملك) راجع لا كماله ثلاثين (قوله ويصنعون مع ابن عبد الحكم) راجع لا كماله بقدر ما افطر (قوله الشيخ عن المذهب) راجع لا كمال المبتدئ ثلاثين (قوله وتخريج عياض) راجع لا كماله ٣٤٦ بقدر ما فات منه (قوله ان كان) أي العبد (قوله قالوا) أي في ولم يؤد خراج

تفريع على تقدير ان كان للخدمة وان كان للخراج (قوله له) أي السيد (قوله منه) أي العبد (قوله منه) أي الصوم (قوله لانه) أي الصوم (قوله اذن) أي السيد (قوله له) أي العبد (قوله فيه) أي النكاح (قوله وشمل) أي ذوارق (قوله اذ ولاه) أي ذى الرق علة لتعينه عليه (قوله وهو) أي الولاء (قوله لازم) أي الولاء (قوله ملزومه) أي الاعتاق (قوله عليه) أي ذى الرق (قوله عليه) أي الصوم (قوله عنه) أي الصوم (قوله المظاهر) فالصلة تحرت على غير موصولة بدون ابراز ولا ليس (قوله انها) أي الزوجة المظاهر منها (قوله لقامها) أي المدة التي التزم عتق من يملكه فيها (قوله ولولم تطالبه) أي الزوجة المظاهر منها المظاهر بالتكفير عنه (قوله فاعتق) بضم الباء (قوله والثلاثة) اشارة لادخال الكاف يوما (قوله وان لم يكن منصوصا بعينه) حال (قوله يؤخذ من كلام المدونة) خبر هذا (قوله

(من) الشهر (الثالث) متصلا بما خرا الثاني ابن عرفة وهو أشهر ان يتابع ان بدأهما اللام اجزأ ولو قصرنا عن ستين يوما فان افطر في شهر له ذرف في اكمال ثلاثين او بقدر ما افطر نقلا عياض عن الواضحة مع عبد الملك ويصنعون مع ابن عبد الحكم ولولا ابتداء لغير الاله في اكمال المبتدئ ثلاثين او بقدر ما فات منه نقل الشيخ عن المذهب وتخريج عياض على قول ابن عبد الحكم (والسيد) للعبد المظاهر (المنع) له من الصوم (ان أضمر) الصوم (بخدمته) ان كان للخدمة (ولم يؤد) العبد (خراجه) الذي جعله عليه سيد كل يوم اوجبة أو شهر لضعفه عن تخصيصه بالصوم ان كان عبد خراج قالوا بمعنى أو التي تمنع الخلوة قطان كان للخدمة والخراج معا والصوم يضعفه عن احدهما فله منعه منه هذا هو المشهور وقال ابن المباحشون ومن وافقه ليس له منعه منه لانه من توابع النكاح الذي اذن له فيه ومفهوم الشرط انه ان لم يضر بخدمته ولا خراجه فليس له منعه وهو كذلك (وتعين) بفتح ثمة فلا أي الصوم في كفارة الظهار (المظاهر) (ذى) أي صاحب (الرق) أي الرقيق أي عليه وشمل المكاتب والمذبر والمعتق لاجل اذ لا ولاه وهو لازم للاعتاق وفي الا لازم دليل على نفي ملزومه ومحل تعين الصوم عليه اذا قدر عليه فان عجز عنه أطمع ان اذن له سيد في الاطعام والا انتظار قدرته على الصيام (و) تعين الصوم (لن) أي مظاهر حر (طوبى بالقيمة) أي كفارة الظهار (وقد التزم) قبل ظهاره أو بعده (عتق من) أي الرقيق الذي (عليه) (المظاهر) (اقسام) (عشر سنين) مثلاً ما يبلغه حره ظهار او مفعوم طوبى بالقيمة انها ان صبرت اقسامها لا يصوم وهو كذلك قاله سحنون ابن شامس ولولم تطالبه اجزأ الصوم ونصير لانقضاء الاجل فاعتق (وان) شرع المظاهر في الصوم لعجزه عن العتق (أيسر) أي قدر المظاهر على العتق (فيه) أي الصوم في اليوم الرابع أو ما بعده (تصادى) على الصوم وجوباً في كل حال (الا ان يفسده) أي المظاهر الصوم ولولم يخرجه يوم منه فاعتق بالتكفير بالعتق ولولم يتعمد افساد الصوم (ونذب) بضم فسكسر (العتق) أي الرجوع للتكفير به ان قدر عليه (في كالمومنين) والثلاثة قبل طلوع فجر الرابع ومفهوم في اليومين انه ان قدر عليه في اليوم الاول أو في ليلة الثاني قبل طلوع فجره يجب عليه الرجوع للتكفير بالعتق وهو كذلك البتة وان لم يكن منصوصا بعينه يؤخذ من كلام المدونة الذي نقله في ومفهومه أيضاً انه ان قدر عليه في الرابع وجب تصديه فيه وهو ما تقدم ابن عرفة وفيه النماية نظر لحاله يوم يكفر لا الى حاله قبل ذلك ولولا يسر بعد الصوم يومين ونحوهما احببت رجوعه لاعتق ولا أوجبه وان صام أياما لم يعد مضى على صومه وكذا الاطعام وكفارة القتل الباجي روى جهم قريبن زياد من صام يومين ثم وجد رقبة فانه يعتق ولو صام أياما لم يمسهم أتم صومه ولا يعتق ولا بن القاسم في المدينة من صام لظهاره اعدم فافسد بوطء امرأته ولم يبق عليه الا يوم واحد لزمه العتق ولم يجزه الصوم (ولو تكلفه) بفتح ثمة فلا أي المظاهر المعسر الاعتاق عن ظهاره بان استوهب نفسه أو استبد انه (جاز)

انه أي المظاهر (قوله فيه) أي الصوم (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ينظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله واجزأ لحاله) أي المظاهر (قوله يكفر) بضم ففتح فسكسر مثلاً (قوله اوجبه) بضم الهمز وكسر الجيم أي رجوعه له (قوله صام يومين) أي من كفارة الظهار (قوله لعدم) بضم فسكون او بفتح ثمة (قوله فافسد) أي صومه (قوله امرأته) أي المظاهر منها

(قوله) أی المصنفت (قوله منه) ای تم (قوله باستیباب غنسه) ای بلا الحاح (قوله وقد يكون) ای التکلف (قوله لكنه) ای حکم وطء واحدة ممن فین کفارة (قوله یم تدی) بضم الیا وفتح الدال (قوله یسارع) بضم الباء وفتح الزای (قوله فی اثنا عشر) ای الاطعام صله وطء (قوله منه) ای الاطعام (قوله المتقدم) ای علی

واجزا طفي نحوه لابين الحجاب قال في توضيحه لو قال اجزا لكان أحسن ثم ارتكبها هنا
 فقول الشارح لو قال الخ تبع له واعتراضت رضامته بعبارة المصنف والكل حسن لان
 التكلف قد يكون جائزا باسقاطه عنه واستداته مع اعلامه رب الدين انه أراد اعتناقه وقد
 يكون ممنوعا بان كان الاستيباب في الحاح أو لم يعلم رب الدين ونحو ذلك ولذا قال من لو قال
 اجزا كما قال في الجواهر لكان أحسن اذ قد يكون تكلفه ممنوعا وانقطع تنابعه أي الصوم
 (بوطء المظاهر منها) حال تكفيره عنها بالصوم ولو في آخر يوم (أو) بوطء (واحدة من) أي زوجات
 أو اما مظاهر منهن تجزى (فيهن كفارة) واحدة بان ظاهر منهن بكلمة واحدة بان قال لهن
 اتقن على كظهر أي ان كان الوطء المذكور منها راعا مابل (وان) حصل ووطؤه المذكور (ايلا)
 حال كونه (ناسيا) أو جاهلا أو غاطا لانا هنا غير المظاهر منها واحتراز عن وطئه غير المظاهر منها
 ايلا قاته لا يطل صيامه واحتراز أيضا عن وطء واحدة من فيهن كفارات ليلا في الصوم لغير
 الصائم عنها فلا يقطع صومه فان قلت الواحدة من فيهن كفارة مظاهر منها ففيه تكرار
 قلت نعم لكنه غامض قد لا يمتد إلى ألبان أو يزارع فيه فلذا ذكره فهو من ذكرنا لخاص بعد
 العام لتسكتة (كبطالان الاطعام) بوطء المظاهر منها أو واحدة من فيهن كفارة في اثنا ولو بقي
 منه اطعام مسكين واحد سواء كان الوطء عمدا أو نسيانا أو جهلا أو غاطا على المشهور وقال ابن
 الماجشون لا يطل الاطعام المتقدم مطلقا واستثناه أحب إلى لان الله تعالى اغما قال من قبل
 ان يقاس في الاعتناق والصوم ولم يلقه في الاطعام ولعل وجه المشهور قياس الاطعام على الاعتناق
 والصيام والحذف من المتأخر لدلالة المتقدم وقديعوا وض بان ذكر القيد في شيئين وتركه من
 ثالث قرينة على عدم تقييده به خصوصا في مقام البيان من الشارح ومفهوم وطء ان القبلة
 والمباشرة لا يقطعانه وشهره ابن عمر وقيل يقطعانه وشهره الزاني وعبر في الصوم بالقطع وفي
 الاطعام بالبطال لان الاطعام لا يوصف بالتتابع واستشكل بطلان ما به بان سبق بهض
 الكفارة عليه أولى من تأخيرها كلها عنه وقد قالوا باجرائها متأخرة عنه وأجيب بان المماساة
 المطلوب تقديم الكفارة عليها هي المماساة المباشرة والواقعة في اثناء الكفارة غير مباحة
 فاستؤنفت قلت لاشك ان المماساة قبل الدخول في الكفارة تمتنع أيضا ولذا قالوا بالاجزاء ولم
 يقولوا بالجواز فعاد السؤال ولعل الجواب ان المماساة قبل الشروع في الكفارة محض عداة
 والمماساة في اثنائها منافية لها مع العداة كافتعل المبتل للصلاة فيها بخلاف تأخيرها عن وقتها
 وان اشتركا في العداة أفاده عب (و) انقطع تنابع الصوم (بقطر) الصائم كفارة لظهار في
 (السفر) ولا يقاس على فطر رمضان فيه لانما رخصة (أو) بقطر في السفر (ب) سبب (مرض
 حاجه) أي السفر المرض ولو ودهما (لا) يطل بقطره في السفر بسبب مرض (ان) تحقق ان
 السفر (لم يجره) بفتح الباء الثاني هذا فرض مسئلة والمدا على انه ادخل على نفسه مرضا
 بسبب اختياره سفر أو غيره كانه شاعلم من عادته انه يمرضه ثم افطر فيجعل ضميره حياجه

ای کان تم حیج السقر المرض متوهما (قوله هذا) ای ومرض هاجحه (قوله علی انه) ای المظاهر

(قوله وفيها) أي المدونة (قوله فطر المرض والحيض) أي الفطر في الكفارة بسببهما (قوله التتابع) أي للصيام (قوله ويوجب) أي الفطر (قوله قضائه) أي ما أفطره لمرض أو حيض (قوله بخلاف فطر السفر) أي في قطعه (قوله ومرضه) أي السفر (قوله أنه) أي المرض (قوله به) أي بسبب السفر (قوله يجزئه) أي صومه الذي أفطر فيه بمرض السفر (قوله وشهره) أي عدم القطع بفطر النسيان (قوله عليه) ٣٤٨ أي عدم البطلان بالنسيان (قوله وفي قطعه) أي صوم الظهار (قوله بالفطر

نسبانا أو جهلا) أي وعده بهما (قوله ثالثا) أي الأقوال (قوله به) أي النسيان فقط (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله في قطعه) أي صوم الظهار (قوله به) أي الفطر (قوله نسبانا أو خطأ) أي وعده بهما (قوله ثالثا) أي الأقوال (قوله خطأ) أي فقط (قوله وعذره ابن عبد الحكم) أي بفرقه نسبانا (قوله منها) أي الكفارة (قوله عنها) أي الكفارة صلة فصل (قوله وأفطرها) أي لم يمسك فيها مذهبهم الشرط وانظر لمصرح به (قوله وإذا صام) أي المظاهر أو قاتل الخطأ (قوله خطأ) راجع لقتل (قوله هو) أي الاجزاء (قوله بالبين) بكسر المشقة مثقلة أي الظاهر والبالغة في خبر ما (قوله إلى) بسند الباصلة أحب (قوله أن يبتدئ) أي يستأنف صوم شهرين آخرين خبر أحب (قوله وفيه) أي كلام المصنف (قوله لاتفاقهما) أي التأويلين (قوله على أن فطره) أي رابع النحر (قوله

للشخص فيعم السفر وغيره والله أعلم وشبهه في عدم الإبطال فقال (ك) فطر في كفارة قتل أو فطر في أداء رمضان له (حيض) أو نفاس ابن عرفة وفيها فطر المرض والحيض لا يقطع التتابع ويوجب اتصال قضائه تتابع اختلاف فطر السفر ومرضه لأن أخاف أنه به الصقلي عن يحنون يجزئه (و) لا يقطع فطر له (ذكره) يؤتمن من قتل أو ضرب الخ (و) فطر له (ظن غروب وفيها) أي المدونة (و) لا يقطع بفطر له (نسيان) وشهره ابن الحاجب وحكي ابن رشد الاتفاق عليه وقال ابن ناجي لم أعلم فيه خلافا ابن عرفة وفي قطعه بالفطر نسبانا أو جهلا ثالثا به ثم قال ابن بشير في قطعه به نسبانا أو خطأ ثالثا خطأ ابن رشد المشهور لا عذر بتفرقة النسيان وعذره ابن عبد الحكم قوله بتفرقة النسيان أي فصل قضاء ما أفطره من المرض أو نسيان أو أكره نسبانا عنه والمراد فطره فاسيا بغير جماع أو به نهار في غير المظاهر منها بدليل ما تقدم (و) انقطع التتابع (ب) فطر يوم (العيد) الأكبر وهو عاشور ذي الحجة (أن تعمله) أي المظاهر صوم ذي الحجة وذو القعدة أو المحرم لظهوره (لا) تبطل الكفارة بفطر العيدان (جهله) أي المظاهر العيدان أي ثبانه في شهر ذي الحرام بان ظن ذاك الحجة المحرم ونوى صومه مع صفر ثم تبين أن الأول الحجة فافطر يوم العيد فلا يقطع تتابعه (وهل) محل عدم قطع التتابع يجهل العيد (ان صام) أي امسك (العيد) وأيام التشريق) بالقاف وقضاها متصلة تصومه (والا) أي وإن لم يصمها أو فطرها بطل صومه (استأنف) الصوم وهذا فهم ابن الكاتب لقول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة وإذا صام ذاك القعدة وذات الحجة عن ظهار عليه وقتل نفس خطأ لم يجزه الأمن فعله بجعله ووطن أنه يجزئه فعمى أن يجزئه وما هو بالبين وأحب إلى أن يتبدى (أو) لا يشترط صوم العيد وأيام التشريق في فطره (أي أيام النحر) (ويبقى) على ما صامه قبل ويقضيه متصلا وهذا فهم أبي محمد في الجواب (تأويلان) عب وفيه أمور أحدها أن قوله وهل ان صام العيد يقضى قوة هذا القول ومساواته لما بعده مع أنه أضعف الأقوال أشار له الشارح والمراد بصومه أمساكه الثاني أنه يقضى جريان التأويلين في رابع النحر وليس كذلك لاتفاقهم ما على أن فطره يبطله وإذا قال د التعبير بأيام التشريق يدل على أنها ثلاثة بعد يوم العيد وتقدم أنها ثلاثة به اه وفيه نظر إذ الذي تقدم في الصوم والحج ألحج أنها ثلاثة عقبه الثالث ظاهر قوله يفطرهن أنه مأمور بفطر الثاني والثالث مع أن التأويلين متفقان على طلب صومهما وهل وجوباً أو نديباً والظاهر الثاني وإنما اختلفا إذا أفطرهما أو أحدهما هل يبقى أو يستأنف فلو قال لاجله أن صام ثلثي النحر وثالثه والافهل يستأنف أو يبقى وتأويلان أسلم من هذه الأمور وعلى صومها فهل يقضى يوم العيد وهو الرابع أفاده الشارح في الكبير ويقضى الثلاثة وهو ما في الوسط والصغيرة تطلق الجهالة هنا مع أن في توضيحه عن عياض أنظر هل الجهالة التي عذبه بها في المدونة الجهالة بالحكم

يبطله) أي الصوم (قوله ولذا) أي اقتضاء كلامه جريانه في الرابع صلة قال (قوله إنما) أي أيام التشريق (قوله به) أي يوم العيد (قوله عقبه) أي العيد (قوله صومهما) أي الثاني والثالث (قوله الثاني) أي الندب (قوله وإنما اختلفا) أي التأويلان (قوله يوم العيد) أي فقط (قوله أطلق الجهالة) أي عن تقييدها بكونها في الحكم أو في العدد (قوله هنا) أي في هذا المختصر

(قوله الثاني) أي تخصيص جهالة العدد (قوله وهذا) أي كلام أبي الحسن (قوله على الوجه المتقدم) أي من تخصيصه بجهالة الحكم أو تخصيصه فيها وفي جهالة العين (قوله من أنه) أي جهل رمضان الخ بيان لحكم جهل العيد (قوله ويصومه) أي رمضان (قوله الفرض) أي الأصلي المعدد ومن أركان الإسلام (قوله ويبنى عليه) أي صوم رمضان (قوله صوم الشهر الثاني) أي الباقي من الكفارة أن كان ابتداءها به لال شعبان (قوله متصلاً) أي برضآن (قوله أنه) أي المكفر (قوله لوعلمه) أي رمضان (قوله لم يجزه) أي سواء صامه بنية الفرض للتقريب أو للسكينة لعدم قبولها (قوله وفيها) أي المدونة (قوله لظهاره) أي مثلاً أو قلته خطأ أو فطره في رمضان (قوله لم يجزه لفرضه) أي لعدم نيته (قوله ولا لظهاره) أي لعدم قبوله (قوله كقولها في ذي القعدة وذى الحجة) أي في تقيد الأجزاء بجهالة الجهل (قوله هذا) أي صوم رمضان لفرضه خلال صوم شعبان وشوال لظهاره (قوله تقرييق كثير) أي فليس كقولها في ذي القعدة وذى الحجة (قوله والاول) أي كونه كقولها ٣٤٩ في ذي القعدة وذى الحجة (قوله

أبين) أي أظهر من قول بعض شيوخه (قوله لما أفطره) صلة القضاء (قوله من الكفارة) بيان لما (قوله لم يرض) صلة أفطر (قوله عنها) أي الكفارة (قوله فصل) قوله بما يجوز صومه (قوله فصل) قوله (قوله وأفطره) أي ما يجوز صومه (قوله فصله) أي القضاء (قوله بذلك) أي فطر ما يجوز صومه (قوله الثاني) احتراز به عن النسيان الأول الذي أفطره في أثناء الكفارة فقد عذر به (قوله بفصل القضاء) تصوير للقطع (قوله بالنسيان) أي بسبب فطره ناسياً ما يجوز صومه بعد تمام الكفارة وقبل قضاء ما أفطره منها المرض

أو الجهالة بالعدد وتعيين الشهر وغفلته عن أن فيه فطراً فيكون كالناسي وفي الشامل تصحج الثاني وقال أبو الحسن جهالة الحكم بجهالة العين بدعي وهذا أظهر (وجهل) أي حكم جهل (رمضان) على الوجه المتقدم (ك) حكم جهل (العيد) من أنه لا يقطع التتابع ويصومه بنية الفرض ويبنى عليه صوم الشهر الثاني متصلاً ويجزئه بعد ذلك بجهل (على الأرجح) عند ابن يونس ومفهوم جهل رمضان أنه لو علم لم يجزه ابن عرفة وفيها من صام شعبان وظهاره على أن يقضى رمضان لم يجزه لفرضه ولا لظهاره ابن حبيب من صام شعبان وظهاره ورمضان لفرضه وأكمل ظهاره بصوم شوال أجزاء الصقلي يحتمل كونه كقولها في ذي القعدة وذى الحجة وقال بعض شيوخنا هذا تقرييق كثير والاول أبين (و) انقطع تتابعه (بفصل القضاء) لما أفطره من الكفارة لمرض ونحوه عنها بما يجوز صومه وأفطره وأما فصله بما لا يجوز صومه كالعيد فلا يقطع التتابع وسواء فصله بذلك عامداً أو ناسياً أو الحسن فلا يعذر بالنسيان الثاني وإلى هذا أشار بقوله (وشهر) بضم فس كسر مثلاً (أيضا للقطع) لتتابع الصوم بفصل القضاء (بالنسيان) فليس هذا مقابلاً لقوله المتقدم وفيها ونسيان كيف وقد حكى ابن راشد الاتفاق على ما فيها وقال ابن ناجي في شرحها ما ذكره في النسيان لم أعلم فيه خلافاً والذي شهر القطع بفصل القضاء نسياناً ابن رشد ونسبه تتابع كفارة الظهار والقتل فرض بنص التنزيل فلا يعذر أحد بتقريبه نسياناً على المشهور وإنما يعذر فيه بمرض أو حرج فان مرض فافطر في شهرى صيامه أو كل فيهما ناسياً قضى ذلك ووصله بصيامه فان تركه وصله به ناسياً أو جاهلاً أو متعمداً استأنف صيامه وعن محمد بن عبد الحكم أنه يعذر بالنسيان أه فلو كان تشهيره في مسئلة المدونة كما زعم في ضيق وأنه مخالف للمدونة لنبه على مذهبه ولم يعزه لابن عيسى الحكم وكلامهما في الفطر نسياناً لا في فصل القضاء ولم يقع فيها خلاف كما علم من كلام ابن راشد وابن

أوجيض أو نسياناً أو كراه (قوله فليس هذا) أي وشهر أيضاً للقطع بالنسيان تقرييق على بفصل القضاء (قوله كيف) أي يكون مقابلاً له (قوله وقد حكى الخ) حال (قوله في شرحها) أي المدونة (قوله لم أعلم الخ) تحري الصدق لاحتمال خلاف لم يعلمه (قوله فرض) أي واجب شرط (قوله التنزيل) أي القرآن العزيز الذي نزل به الأمين جبريل عليه السلام على خاتم النبيين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله بتقريبها) أي الكفارة (قوله فيه) أي التقرييق (قوله فيها) أي شهرى ظهاره نهاراً (قوله ذلك) أي الذي أفطره (قوله ووصله) أي القضاء (قوله به) أي صيامه (قوله استأنف صيامه) أي ابتداء بطلانه (قوله أنه) أي المكفر (قوله بالنسيان) أي في فصل القضاء (قوله فلو كان تشهيره) أي ابن رشد للقطع بالنسيان (قوله في مسئلة المدونة) أي الفطر في أثناء الكفارة نسياناً (قوله وأنه) أي ابن رشد (قوله لنبه) أي ابن رشد (قوله على مذهبه) أي المدونة (قوله وكلامهما) أي المدونة الخ حال (قوله في الفطر نسياناً) أي قبل تمام الكفارة (قوله فيها) أي مسئلة المدونة (قوله علم) بضم العين

(قوله لها) اى المدونة (قوله عزوا) اى نسب ابن عرفة وغيره (قوله عدم اغتفاره) اى القطر فيه انسيا بنا (قوله لغيرها) اى المدونة (قوله عنهما) اى الكفارتين (قوله منها) اى اربعة الاشهر (قوله من الاشهر) بيان لاربعة (قوله وقبل فطره الخ) عطف على (قوله عنهما) (قوله بعدها) اى الكفارة (قوله هل هما) اى الميومان اللذان افطر فيهما (قوله تو اليهما واجمعا) اى بعد صوم اربعة (قوله بعدها) اى الثانية الخ جال (قوله فرع) يفتح بضمه لا (قوله المسئلة) اى الديمين (قوله واصلحها) ٣٥٠

ناجى ولم يعز ابن عرفة وغيرهما الا العذر بالنسيان وانما عزا عدم اعتقاده لغيرها افاده طق
(فان) كان على المظاهر كفارتان اظهر ابن وصام عنه - ما اربعة اشهر وافطر في يومين منها ناسيا
وتذكرهما و (لم يدرك) المظاهر (بعد) فراغ (صوم اربعة) من الاشهر (عنظهارين) لزما وقيل
قطره في اليوم الذي بعدها ومقول يدرك (موضع) الي (يومين) اللذين افطرهما ناسيا هل هما
من الاولى او الثانية او اواهما آخر الاولى وثانيهما آخر الثانية ولكن علم تواليهما واجتماعهما
وجواب فان لم يدرك (صامهما) اى اليومين متصلين باربعة الاشهر لاحتمال انهما من الثانية
واصلهما يمكن (وقضى شهرين) لاحتمال كونهما أو كون اوليهما من الاولى وقد بطلت بفصل
قضاء الثانية فصوم اليومين مفرع على ان فطر النسيان لا يقطع التتابع وقضاء الشهرين
مفرع على ان فصل القضاء نسيانا يقطعها (وان لم يدرك اجتماعهما) اى توالى اليومين (صامهما)
اى اليومين متصلين بالاشهر الاربعة لاحتمال اجتماعهما من الثانية واصلها يمكن (و) قضى
الاشهر (الاربعة) بناء على ان الفطر نسيانا يقطع التتابع وهو قول شاذ فرع ابن الحاجب
المسئلة عليه وتبعه المصنف وفرعها عليه أيضا ابن بشير واثبات الا انهما اجلا وفصل ابن
الحاجب والمصنف ولا بد منه على التفرع ووجهه انه ان علم اجتماعهما لم تبطل على كل احتمال
الا كفارة واحدة لانهما ان كانا مع من الاولى في اولها او ثنائيا او آخرها بطلت وحدها وان
كانا من اثناء الثانية بطلت وحدها وان كان الاول آخر الاولى والثاني أول الثانية لم تبطل الا
الاولى فلذا لم يقض الاربعة وأما ان لم يعلم اجتماعهما فيحتمل ما ذكر ويحتمل أيضا أن يكون
احدهما من الاولى والثاني من اثناء الثانية فتبطلان معاقبة قضى الاربعة فحصل ان
التفصيل بشقيه مفرع على ان النسيان يقطع التتابع وأما ان فرعنا على المشهور من ان الفطر
نسيانا لا يقطع التتابع وان فصل القضاء يقطعها فلا يقضى الاشهرين فقط مع صوم يومين علم
اجتماعهما أم لا وعليه فرع ابن رشد وهو الصواب وابن عرفة معرضان عن تقرير ابن الحاجب
ثم صوم الاربعة عند من قال به مقيده بشك في أمسه هل هو من اليومين المذكورين أم لا فان
تحقق سبقهما فيحسب بالعدد الذى صامه ولم يتخلله فطر ويدفع عليه بقية الاشهر الاربعة افاده
البناني (ثم) اذا جاز عن الصوم (عليك ستين) شخصا (مسكينا احرار) بالجرف ستين وبالنصب
حال منه لتخصه بالقياس (مسكين لكل) اى لكل واحد من الستين (مد) بضم الميم وشدة الدال
نبوى وهو ملء حقن متوسط ووزنه رطل وثلاث بغدادى والرطل مائة وعشرون درهما
مكيا والدرهم خمسون شعيرة وخمسان من شعيرة من الشعير المتوسط (وثلاثان) من مد فجمع
الكفارة مائة مد نبوى (برا) بضم الواو وحده وشدة الراء أى فصحا غير لاهد والثلاثين وبيان بلطس

للمشهور (قوله وعاميه) اى المشهور صله درع (قوله وابن عرفه) عطف على ابن رشد (قوله معرضا) الطعام
بضم فسكون فكسر حال من ابن عرفه (قوله سبقهما) اى اليومين اللذين افطرهما (قوله ولم يتخلله فطر) حال (قوله منه) اى
ستين (قوله لخصمه) اى ستين (قوله بالتمييز) اى مسكينا (قوله حقان) اى مجموع اليمين لاسم موطئين ولا موطئتين
(قوله متوسط) اى بين الكبير جدا والصغير جدا

(قوله أي مساوي) تفسير (قوله المذكور) توجيه لأفراد الضمير الراجع للمذوثلثين (قوله من المذوثلثين) بيان للمذكور
(قوله معناه) أي التعادل والتساوي (قوله مثل مكيه القمح) أي مذوثلثان من غيره المقتات (قوله أنه) أي الشأن (قوله
لا يجوز) أي في التكفير عن الظهار (قوله فلا يعبد) أي التكفير لأجزاء الغداء ٣٥١ والعشاء (قوله كلام الامام)

أي قوله لأحب الغداء

والعشاء (قوله وخله) أي

كلام الامام (قوله بقوله)

أي الامام (قوله وبقولها)

أي المدونة (قوله ذلك) أي

الغداء والعشاء (قوله من

الكفارات) بيان لما (قوله

فقهومه) أي يجوز فيهما

سواها الخ (قوله فيها) أي

الغدية (قوله لا اظنهما) أي

الغداء والعشاء (قوله

يبالغانهما) أي المدين

(قوله بان كان) أي المظاهر

(قوله حينئذ) أي حين

العودة (قوله وعلم) أي

المظاهر (قوله استقرار)

تنازع فيه علم وغلب (قوله

عنه) أي الصوم (قوله

وهو لا يجبره) حالة

(قوله فلا يدخل عليه الايلاء)

جواب ان تقادى به المرض

الخ (قوله فاذا) أي من

مرضه (قوله بعده) أي

المرض (قوله حينئذ) أي

حين علم عدم قدرته بعده

على الصيام (قوله من

القدرة) أي على الصيام

(قوله وهو مرض) حال

(قوله فليتنظر) بضم الياء

وفتح الطاء (قوله

بحاج الى اهله) أي من حيث

الطعام المخرج في كفارة الظهار ان اقتناوا البر (وان اقتناوا) أي أهل بلد لم يتركهم أو جدهم
(عراوا) اقتناوا طعاما (مخرجا) بضم الميم وسكون الخاء المجهمة وفتح الراء غير البر والقرأي ما يجوز
اخراجها (في) زكاة (الفطر) وهو شعير وسلت وارز وذرعة ودخن وزبيب واقط وبر وتعرف هذه
التسعة التي تخرج زكاة الفطر منها (فعله) بفتح العين المهملة أي مساوي المذكور من المذ
والثلاثين من المقتات غير البر عياض معناه أن يقال اذا شبع الشخص بعد حنطة كم يشبعه من
غيرها وقال البابي الاظهر عندي مثل مكيه القمح وظاهر كلام المصنف والمدونة أنه
لا يجوز عرض ولا ثمن وهو كذلك قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه (ولأحب الغداء
والعشاء) أي للمسكين بدلا عن المذوثلثين لاني لا اظنهما يبلغان المذوثلثين وقال ابن
المواز لو غدي وعشي فلا يعبد فعمل أبو الحسن كلام الامام على التنبه مستدلا بقول
ابن المواز وحده ابن ناجي على التحريم مستدلا بقوله لاني لا اظنه يبلغ ذلك وبقولها يجوز
ذلك فيما سواها من الكفارات فقهومه عدم الاجزاء في الظهار وشبهه في نفي أحجية
الغداء والعشاء فقال (كفدية الأذى) التي تجب على المحرم لترفعه أو زالت عنه أذى وهي
نسك بشاة فأعلى أو صيام ثلاثة أيام أو عليك ستة مساكين لكل مدان فقال مالك رضي الله
تعالى عنه لأحب الغداء والعشاء بدلا عن المدين فيما لا في لا اظنهما يبلغانهما (وهل لا ينتقل
المظاهر عن الصوم الذي يجزئ عنه إلى الطعام في كل حال (الان أيس) المظاهر عند العودة
الموجبة للكفارة (من قدرته) أي المظاهر (على الصوم) في المستقبل بان كان مريضا حينئذ
مثلا وعلم أو غلب على ظنه استقرار عجزه عنه إلى موته (أو) ينتقل (ان شك) المظاهر حين العود
في قدرته في المستقبل على الصوم في الجواب (قولان) مذكوران (فيها) أي المدونة ففهم الابن
القاسم من صام عن ظهاره شهر ثم مرض وهو لا يجبره بقرينة لم يكن له ان يطعم وان تقادى به
المرض أربعة أشهر فلا يدخل عليه الايلاء لانه غير مضار وتنتظر افاقته فاذا صح صام الان يعلم
ان ذلك المرض لا يقوى صاحبه على الصيام بعده فيصير حينئذ من أهل الطعام وظاهر هذا انه
لا ينتقل للاطعام الا بعد اتمام من القدرة في المستقبل وفيها أيضا من ظاهر من امر أنه وهو
مريض غسل الامراض التي يصح منها فليتنظر حتى يصح ويصوم اذا كان لا يجبره بقرينة وكل
مرض يطول لصاحبه ولا يدرى ايبرأ منه أم لا ولعله يحتاج الى اهله فليطعم ويصيب أهله ثم ان
صح جزأ ذلك الطعام اه وظاهر هذا ان التردد لا يمنع عند ابن القاسم لقوله لا يدرى ايبرأ
منه أم لا فهذا اختلاف الاول واليه ذهب جماعة من القرويين (وتوالت) بضم القوفية والهمز
وكسر الواو مشددة أي فهمت المدونة (أيضا) أي كما فهمت على الخلاف (على ان) المظاهر
(الاول) الذي صام شهر اعلن ظهاره ثم مرض (قد دخل في الكفارة) بصومه شهر منها والثاني
لم يدخل فيها والدخول تأثير في العمل بالتقادى فلذا لا ينتقل الاول الا اذا أيس وللثاني الاتقال
ولم يياس فلا خلاف بين الملمين وإلى هذا ذهب جماعة من القرويين منهم ابن شبلون ابن عرفة

الاصابة (قوله التردد) أي في القدرة على الصيام في المستقبل (قوله لا يمنع) أي من الطعام (قوله واليه) أي الخلاف فذهب

(قوله وإلى هذا) أي الموافق وعدم الخلاف بينهما

(قوله بها) أي الممين بالله في إيجاب الكفارة من الخلق باليمين أو الكفارة أو النذر الميم (قوله العبد) تفسيره المفعول البارز (قوله ما اذن له سيده فيه) تفسيره للفاعل المستمر (قوله من اطعام الخ) ما اذن له سيده في ملك العبد من إضافة المصدر لفاعله أي كون العبد يملك مقولا (قوله وفيها) أي المدونة (قوله إلى) شدد الباء تهيئ المتكلم الامام مالك رضي الله تعالى عنه (قوله ابن القاسم) أي قال (قوله بل هو) أي الصوم (قوله عليه) أي العبد لقدرته عليه (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله نقله) أي وجوب الصوم على العبد (قوله وزاد) أي الباجي (قوله لا ادري ما هذا) أي قول مالك ان اذن له سيده فصرمه احب الى الخ مفعول قول المضاف الى فاعله (قوله ولا يطعم من يستطعم الصوم) حال (قوله وما حوab مالك رضي الله تعالى عنه) أي قوله ان اذن له سيده فصومه احب الى (قوله الا وهم) بفتح الهاء أي غلط لساني أو سكونها أي سموا قاي (قوله ولعله) أي ما لا يرضى الله تعالى عنه (قوله فحمله) أي جواب مالك رضي الله عنه (قوله ولترده) أي الامام مالك رضي الله تعالى عنه (قوله استحب) (قوله استحب) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله حله) أي جواب مالك رضي الله تعالى عنه (قوله استحباه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله تكفيره) أي العبد (قوله عليه) أي الصوم (قوله قال) أي اسمعيل (قوله فيه) ٣٥٣ أي الطعام الذي اراد العبد

التكفير به (قوله ولانه) أي السيد (قوله عن اذنه) أي للعبد في الاطعام (قوله لان اذن سيده) أي له في الاطعام (قوله لا يخرج) أي الاذن (قوله من ملكه) أي السيد (قوله الا للمساكين) أي دفعه اليهم (قوله يريد) أي ابن الماجشون بقوله لان اذن سيده لا يخرج الطعام من ملكه (قوله ان ملك العبد غير مستقر) مفعول يريد (قوله لان قول ابن الماجشون الخ) علة يريد ان ملك العبد غير مستقر (قوله ان العبد لا يملك)

تعالى وما الخق بها (أجزأه) أي العبد ما اذن له سيده فيه من اطعام أو كسوة (وفي قلبي منه شيء) أي كراهة ونفرة والصوم ايمن عندي للاختلاف في ملك العبد ابن عرفة وفيه ليس عليه أي العبد المظاهر الا الصوم ولا يطعم وان اذن سيده له فصومه احب الى ابن القاسم بل هو الواجب عليه قلت نقله الباجي عن مالك رضي الله تعالى عنه في المبسوط وزاد قول ابن القاسم لا ادري ما هذا ولا يطعم من يستطعم الصوم وما جواب مالك رضي الله تعالى عنه الا وهم ولعله اراد كفارة اليمين بالله تعالى فحمله ابن حجر زعم من منعه سيده الصوم ولترده في عصمة منعه استحب صومه الباجي حله القاضي اسمعيل على من يحجز عن الصوم ومعه في استحبابه صومه قصر تكفيره عليه قال لان سيده التصرف فيه قبل اخرجه للمساكين ابن الماجشون ولانه لو شاعرجع عن اذنه فلا يطعم لان اذن سيده لا يخرج الطعام من ملكه الا للمساكين الشيخ يريد ان ملك العبد غير مستقر لان قول ابن الماجشون ان العبد لا يملك عياض مثل توهم ابن القاسم مالكا طرح صحتهم لفظ احب الى وقال بل هو واجب وزاد اعتذارا آخر عن أبي اسحق يرجع احب الى السيد أي اذنه في الصوم احب الى من اذنه في الاطعام ثم قال وقال القاضي والابهرى قال الصوم احب الى لانه يحجز عنه فاحب اليه ان يؤخر حتى يقدر عليه وعورض بانه ان لم يطل عجزه ورجى برؤه ففرضه التأخير والا ففرضه الاطعام ثم قال قد تكون احب على بابهم ولا وهم ولا تجوز فيها بان يكون الصوم ارجح واولى وان منعه السيد منه مع قدرته عليه وهو

٤٥ من في خبر قول ابن الماجشون (قوله مثل) بكسر فسكون - هو طرح مقدم (قوله توهم ابن القاسم مالكا) من إضافة المصدر لفاعله ثم نصبه مفعولا (قوله طرح) أي اسقاط مصدره ضاف لفاعله (قوله لفظ) مفعول طرح وإضافته للميمان (قوله وقال) أي صحتون (قوله بل هو) أي الصوم (قوله وزاد) أي عياض (قوله عن أبي اسحق) صلة زادا وحال من اعتذاره لنفسه بنعته ياخر (قوله يرجع) أي ارجاع تصويره للاعتذار الآخر (قوله ثم قال) أي عياض (قوله القاضي) أي عبد الوهاب (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لانه) أي العبد (قوله عنه) أي الصوم (قوله اليه) أي العبد (قوله عليه) أي الصوم (قوله وعورض) أي قول القاضي والابهرى (قوله بانه) أي العاجز عن الصوم عرضة (قوله التأخير) الى برئه من مرضه ثم يصوم (قوله والا) أي وان طال مرضه ولم يرج برؤه (قوله فقرضه الاطعام) فلم يبق لاحبيه الصيام محل (قوله ثم قال) أي عياض (قوله على بابهم) أي مستعملة في الندب (قوله وهم) بفتح الهاء أو سكونها أي غلط أو سهو (قوله فيها) أي احب تنازع فيه وهم وتجوز (قوله بان يكون الصوم) أي من العبد في كفارة الظهار الخ تصوير راكون احب على بابهم ولا وهم ولا تجوز (قوله وان منعه) أي العبد (قوله منه) أي الصوم (قوله مع قدرته) أي العبد (قوله عليه) أي الصوم (قوله وهو) أي جواز اطعامه مع قدرته على الصوم ومنعه السيد منه اللازم لارجحية الصوم

(قوله ان اذن له) اي العبد المظاهر الخ مشعول قول المضاف انما فعله (قوله اجزأه) اي الاطعام العبد (قوله حينئذ) اي حين منتهى
السيد منه وهو قادر عليه (قوله وهذا) اي قول محمد ان اذن له سيد في الاطعام الخ (قوله في الكتاب) اي المدونة (قوله ان يطعم
او يكسو) اي في كفارة العين ٣٥٤ (قوله يجزى) اي باطعامه او كسوته (قوله منه) اي اجزأه اطعامه او كسوته (قوله

قول محمد ان اذن له سيد في الاطعام ومنعه الصيام اجزأه والاصوب ان يكفر بالصيام حينئذ
وهذا كقوله في الكتاب في كفارة العين ان اذن له سيد ان يطعم او يكسو يجزى وفي قاي منه
شي والصوم عين عندي فلم يملكه للطعام والكسوة كما ستنقرا ابن أبي زمين لم يعطنا في
الاطعام جوابا بينا اللهم ان اذن له سيد في الاطعام اجزأه لانه مملكه حتى يتزعه سيد له ولو
قدرنا انه ملك تقرب لم ار سيد رجوعا ولا انتزاعا لعلق حق العبد فيه وادنى له انه كمن اطعم
عنه (ولا يجزى) بضم أوله وقصحه (تشرىك كفارتين) اظهارين (في) حظ كل (مسكين) بان يملك
مائة وعشرين مسكينا كل مسكين مائة وثلثين عن كفارتين ناويا ان كل ما اعطاه لكل مسكين
للكفارتين مناصفة كذا في المدونة ونهه عن عدم اجزاء التشرىك في الصوم بالاولى لشرعية
تتابعه بخلاف الاطعام وظاهر كلام المصنف عدم اجزاء ما فيه التشرىك سواء كان الجميع
أو البعض وهو كذلك (ولا) يجزى (تركيب) كفارة من (صنفين) كصيام ثلاثين يوما واطعام
ثلاثين مسكينا واحترز بصنفين من تركيبها من صنف واحد كقضاء عشاء ثلاثين وقضاء
ثلاثين كل واحد مائة وثلثين فيجزي (و) لو نوى من عليه كفارتان أو أكثر وهجز عن الاعتاق
والصوم وأطعم مساكين كل واحد مائة وثلثين ومفعول نوى (لكل) من الكفارتين أو الكفارات
(عددا) من المساكين أقل من اثنين (أو) نوى بما أخرجه (عن الجميع) أي مجموع الكفارتين
أو الكفارات ولم ينو التشرىك في مسكين (لكل) بفقهات مثقلا المظاهر لكل كفارة ستين على
ما نواه لكل واحدة في الصورة الاولى وعلى ما ينوب كل واحدة من خمسة المجموع في الصورة
الثانية (و) ان ماتت واحدة من المكفر عنهن قبل التكميل (سقط حظ) أي نصيب (من ماتت)
فلا يجب عليه ان يكمل لها ولا يجزى ما أخرجه لها عن كفارة عن غيرها ومثل الموت الطلاق
البائن ومحل السقوط اذا لم يوطأ قبل موته أو طلاقها والا فلا يسقط حظها فيجب عليه ان
يكمل لها ستين (ولو اعتق) المظاهر (ثلاثا) من الرقاب (عن ثلاث من أربع) من التسا مظاهر
نهر وقد لزمه لكل واحدة كفارة ولم يدين الثلاث المعتق عنهن (لم يوطأ واحدة) من الأربع
(حتى يخرج) الكفارة (الرابعة) لاحتمال كون التي أراد ووطأها لم يكفر عنها ان لم تمت واحدة
من الأربع أو تطلق بل (وان ماتت واحدة) من الأربع (أو طاعت) بضم فكسر مثقلا فلا يجوز
له ووطأ واحدة من الباقيات حتى يخرج الكفارة الرابعة ولو مات ثلاث أو طاعت وبعيت واحدة
فلا يسقط عنها حتى يخرج الرابعة لاحتمال انها التي لم يكفر عنها ومثل الاعتاق الصوم والاطعام
ومن لم يجد مساكين يملكه ينقل الطعام لبلد آخر قاله ابن عمر وفي الشامل ان انتهب المساكين
طعام الكفارة فان كانوا كثرا من ستين فلا يبي على شيء منها والا يبي على واحد فان تحقق
في عددانهم أخذوا ما يجب لهم في عليهم والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد
وآله وسلم

شي) اي ثرة ونقل (قوله
فلم ير) اي الامام رضي الله
تعالى عنه (قوله ملكه) اي
العبد (قوله لم يعطنا) اي لم
يجبنا ما لك رضي الله تعالى
عنه (قوله في الاطعام) اي
من العبد المظاهر عن
ظهاره (قوله لانه) اي
الطعام (قوله مملكه) اي
العبد (قوله يتزعه) اي
الطعام (قوله انه) اي ملك
العبد الطعام (قوله متروك)
بقبح الرأى مثقلا اي ارتفاعه
بانتزاع سببه (قوله وادنى
حاله) اي العبد في التكفير
بالاطعام (قوله انه) اي
العبد المكفر بالاطعام
(قوله اطعم) بضم الهـ مز
وكسر العين (قوله عنه)
اي في كفارة الظهار (قوله
بضم أوله) من اجزأ (قوله
وقصحه) من جزي (قوله بان
يملك) بضم ففتح فكسر
مثقلا الخ تصوير لتشرىك
كفارتين في حظ كل مسكين
(قوله فلهـم) بضم فكسر
(قوله منه) اي عدم اجزاء
التشرىك في الاطعام (قوله
لشرعية تتابعه) اي الصوم
الخ علة لاولى (قوله كفداء)

بلا تنوين لاضافته لثلاثين (قوله المكفر) بفتح الفاء مثقلا (قوله قبل التكميل) صلة
مات (قوله عليه) اي المظاهر (قوله عن كفارة) صلة اخرج (قوله عن غيرها) صلة يجزى (قوله مظاهر) بفتح الهاء (قوله وقد لزمه
الخ) جال (قوله المعتق) بفتح التاء (قوله والا) أي وان كانوا ستين أو اقل منها

(باب)

(باب اللعان) (قوله بعد) بضم فسكون فسكسر (قوله حلف) جنس وإضافته لزواج فصل مخرج حلف غيره (قوله على زنا زوجته) فصل مخرج حلف زوج على غيره (قوله وأنني حملها) أي الزوجة اللازم له أي الزوج والتنوين (قوله وحلفها) أي الزوجة عطف على حلف زوج (قوله على تكذيبه) أي الزوج في دعواه زناها وأنني حملها اللازم له فصل مخرج حلقها على غير ذلك (قوله أن أوجب نكولها) أي الزوجة عن الحلف (قوله بحكم قاض) فصل مخرج حلقها على ذلك بدون (قوله وهو) أي الزوج (قوله فيه) أي حملها غير اللازم (قوله وبقوله وحلقها) عطف على اللازم (قوله لثبوت غصبها) علة لا يوجب الحد عليها (قوله وبقوله بحكم) عطف على اللازم (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله في حكمه) أي اللعان (قوله درست) بضم فسكسر أي تركت (قوله أنه) أي اللعان (قوله أن كان) أي اللعان (قوله ولا) أي وإن كان لرؤية الزنا (قوله تركه) أي اللعان (قوله بترك سببه) أي قذفها برؤية الزنا (قوله فإن وقع) أي سببه (قوله وجب) ٣٥٥ أي اللعان على الزوج (قوله وحده) بفتح الحاء وشد الدال

(باب في أحكام اللعان) هو لغة مصدر لاعتن معناه من كل من شخصين الآخر أصل اللعان الإبعاد والطرء وكانت العرب تبعه مد المتعدد الشمر يرثلاثا تؤخذ بجراثره وتسببه أيضا وعرفا قال ابن عرفة حلف زوج على زنا زوجته وأنني حملها اللازم له وحلفها على تكذيبه أن أوجب نكولها أحدهما بحكم قاض واحترز باللازم عن حملها غير اللازم كالأذى أتت به بدون ستة أشهر من يوم العقد أو هو خصى أو محبوب أو رضى فلا لعان فيه بقوله وحلفها عن حلقها ونكولها الذي لا يوجب الحد عليها لثبوت غصبها وبقوله بحكم عن تلاعنهما بالأحكام فإنه ليس لها نكاح شرعا ثم قال ولا نص في حكمه ابن عات لا عن ابن الهندي فعوتب فقال أودت أحياء سنة درست والحق أنه إن كان لثبوت نسب وجب والا فالأولى تركه بترك سببه فإن وقع صدقا وجب ولو جوب دفع معرفة القذف وحده ثم جعلت مثله في سراج ابن العربي ومما سببه نسمة هذا العان اتباعا لهما عن النكاح بتأييد التصريح أودت كرامة اللعنة في خامسة الزوج ولم يسم غضا بامع ذكره في خامسة تأييدا لثبوت النسبة في لعانها (أنما يلعن زوج) مكلف مسلم لاسيد ابن عرفة شرط لزواج تكليفه قالوا وكذا الإسلامه وفسقه لغو اللعنة لو أسلمت تحت كافر أو تزوج مسلمة على القول أنه غير زنا فقدفها إلا عن ولا تحدان نكحت لأنها إيمان كافر الصنف على ابن عمر أن لورضى الزوجان الكافران بحكمنا فنكحت رجعت على قول عيسى لا على قول البغداديين لقساد أنكحتم من أصح نكاحه بل (وان فسد نكاحه) أي الزوج ولو باجتماع دخل أم لا وسواء عدلا (أو فسقا) أي الزوجان كانا حرين أو أحدهما (أو رقيا) بضم الراء وشد القاف أي كانا رقيقين ابن عرفة فيها العبد كالحرفي نكاحها لأول أن قذفها في النكاح الذي لا يقر على حال لاعتن لثبوت النسب فيه المتطلي أجاب أبو عمران القاسمي بثبوتها فيادرى فيه الحد لشبهة النكاح وإن لم تثبت لزوجة والاستثناء في

لو أسلمت أي الزوجة (قوله أو تزوج) أي الكافر (قوله أنه) أي وطء الكافر المسلمة بتزويجها (قوله فقدفها) أي الكافر زوجته المسلمة (قوله ولا تصد) أي زوجة الكافر المسلمة (قوله أن نكحت) أي عن اللعان (قوله لأنها) أي إيمان الزوج (قوله إيمان كافر) بفتح الهمز (قوله فنكحت) أي الزوجة بعد حلف زوجها (قوله رجعت) بضم فسكسر أي الزوجة أنكحتمهم أي الكافرين (قوله عدلا) أي الزوجان أي كانا عدلين (قوله فيها) أي المدونة (قوله العبد كالحرفي) أي في اللعان (قوله وفي نكاحها) أي المدونة (قوله أن قذفها) أي الزوج زوجته (قوله لا يقر) بضم الباء وفتح القاف وشد الراء أي لا يترك بلا فسق (قوله لاعتن) أي الزوج زوجته جواب أن قذفها (قوله فيه) أي النكاح الذي يفسخ إذا (قوله بثبوت) أي اللعان (قوله فيها) أي وطء (قوله درى) بضم فسكسر أي دفع واسقط (قوله لشبهة النكاح) علة تدري الحد فيه (قوله وإن لم تثبت الزوجة) حال

(قوله منقطع) خبر الاستثناء (قوله فيه) أي قوله تعالى (قوله فان الشخص الخ) علة منقطع (قوله على حد قولهم) أي في انقطاع الاستثناء (قوله الصبر حيلة من لا حيلة له) أي من لا حيلة له فلا حيلة له إلا الصبر (قوله والجوع زادن لا زاده) أي من لا زاده فلا زاده إلا الجوع (قوله ورد) بضم الراء وشدة الدال أي جعل الاستثناء في الآية منقطعاً (قوله وشبهه) أي التقي وهو التمسى والاستفهام (قوله واجب) خبر نصب (قوله جعل الا) أي في قوله تعالى الا انفسهم (قوله ظهر اعرابها) أي الا (قوله ما بعدها) أي انفس (قوله لكونها) أي الا (قوله وحقق) بفتح الحاء (قوله الرضى) بفتح الراء وكسر الراء الضاد المججمة (قوله س) أي سيبويه (قوله ذلك) أي جعل الابعى غير (قوله بها) أي الا (قوله وتعذر) أي الاستثناء بها (قوله في اشتراطه) أي ابن الحاجب في جواز جعل الابعى غير (قوله تعذر) أي الاستثناء (قوله بها) أي الا (قوله الا ان يتراعى) أي الزوجان الكافران (قوله اليه) أي القاضي (قوله راضين) حال من الف يتراعى (قوله هذا) أي الحكم بينهما بحكم الاسلام ان تراعى اليه راضين به (قوله في قبل اودبر) دليله حذف ٣٥٦ المتعلق (قوله ادعى) أي الزوج (قوله طوعها) أي الزوجة (قوله فيه) أي

قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم منقطع والمعنى فيه ولم يكن لهم شهداء غير قولهم فان الشخص لا يشهد لنفسه على حد قولهم الصبر حيلة من لا حيلة له والجوع زادن لا زاده ورد بلزوم تخرىج القرآن على لغة ضعيفة اذ نصب المستثنى المنقطع بعد التقي وشبهه واجب عند الجازين وراجع عند القيمين فالمتعين جعل الابعى غير صفة شهداء ظهر اعرابها على ما بعدها لكونهم على صورة الحرف وحقق الرضى ان مذهب س جواز ذلك في الاسواء صح الاستثناء بها أو تعذر خلافها لابن الحاجب في اشتراطه تعذرهما (لا) يلاعن الزوج زوجته ان (كفرا) أي الزوجان معا الا ان يتراعى اليه راضين بحكمنا وقد تقدم هذا عن أبي عمران ويلاعن الزوج (ان قذفها) أي الزوج زوجته (ب) رؤية (زنا) في قبل اودبر ادعى طوعها فيه ورفعه لانه من حقها والا فلا لعان ابن عرفة موجه فيها باحد امرين يجمع عليهما ان يدعى رؤية زناها كما ورد في المسألة ثم لم يأتها بعد ذلك أو يبنى على ما قبله استبراء ولو قذفها بالزنا دون رؤية ولا نفي حل أو نفي حلا دون استبراء كما رواه يحد ولا يلاعن ابن نافع يلاعن ولا يحد وقالهما ابن القاسم وصوب اللغوى الاولى الباجى هي المشهورة في لغو تعريضه ولعانه به قول المعروف ونقل الباجى مع عياض عن قذفها وعلى المعروف في حده كاجنبى أو تأديبه نقل محمد بن قول أنهب مع ابن القاسم الشيخ عن محمد بن عبد الحكم لو صرح بعد تعريضه لاعتن ثم قال وكون قول ابن القصار قذفها بوطء الدبر كالتبديل مقتضى المذهب واضح ثم قال وفي شرط الرؤية بكشف كالبينة والا كتناء برأيت ترى سماع القرينين والشيخ عن ابن القاسم مع ابن رشد عن ابن نافع فقط وصله قذفها (في) زمن (نسكاه) ويشترط كون الزنا المذوف به في زمن نسكاه ايضا في

الزنا (قوله ورفعه) أي الزوجة تزوجها للقاضي بقذفها به (قوله لانه) أي الرفع الخ علة لا لاشتراطه (قوله والا) أي وان لم ترفعه (قوله موجهه) بكسر الجيم أي سبب وجوب اللعان (قوله فيها) أي المدقونة (قوله بعد ذلك) أي المنظر فان وطئها بعده فلا يلاعنها (قوله او يبنى حلا) عطف على يدعى رؤية زناها (قوله قبله) أي الحل خبر استبراء والجملة نعت حلا (قوله يحد) بضم الياء وفتح الحاء وشدة الدال أي الزوج (قوله ابن نافع) أي قال (قوله وقالهما) أي القولين (قوله

وصوب) بفتحات مثقلا (قوله الاولى) بضم الهمزى رواية حده (قوله الباجى) أي قال (قوله هي) أي الاولى (قوله تعريضه) أي الزوج بقذف زوجته برؤية زناها أو يبنى عليها (قوله ولعانه) أي الزوج (قوله به) أي تعريضه عطف على لغو (قوله المعروف) راجع للغو (قوله ونقل الباجى) راجع للعانة به (قوله عن قذفها) أي المدقونة (قوله في حده) أي الزوج (قوله به) أي تعريضه (قوله أو تأديبه) أي الزوج (قوله نقل محمد) راجع لحده به (قوله وقول أنهب مع ابن القاسم) راجع لتأديبه به (قوله لو صرح) أي الزوج بقذف زوجته (قوله بعد تعريضه) أي الزوج بقذف زوجته (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله قذفها) أي الزوجة (قوله كالتبديل) أي قذفها بوطء في ايجاب اللعان خبر قذفها الخ والجملة مفعول قول المضاف لقاعله (قوله مقتضى) بفتح الضاد خبر كون من جهة عمله (قوله واضح) خبر من جهة ابتدائه (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله بكشف) أي تبين وتفصيل للكيفية التي رآها عليها (قوله سماع القرينين) راجع لاشتراط الكشف (قوله والشيخ عن ابن القاسم) الخ راجع لاكتفاء برأيت الخ

(قوله حد) بضم الحاء وشد الدال اى الزوج (قوله فى نكاحها) تنازع فيه قذف وزنى (قوله بلس) صلة تيقنه (قوله ذلك) اى التيقن (قوله القرينين) اى اشهب وابن نافع رضى الله تعالى عنهما (قوله الحس) اى صوت حركة الفرج فى الفرج (قوله هذا) اى السماع (قوله كقولها) اى المدونة (قوله له) اى الاعمى (قوله من غير طريق) اى من اكثر من طريق (قوله من حس وجس) بيان لغير طريق (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله صوب) بفتحات ٣٥٧ مثقلا (قوله لا يلاعن) اى

الاعمى زوجته الخ مفعول

رواية المضاف اناعله (قوله

وفيهما) اى المدونة (قوله

فيحمل) اى الاعمى (قوله

ماتحمل) اى الازوج

(قوله غيره) اى ابن القاسم

(قوله يده) اى الاعمى

(قوله على المسيس) او

الوطء (قوله ويعقد) اى

الزوج فى اهان زوجته

لقذفها بزناها (قوله على

يقينه) اى الزوج بزناها

(قوله بالرؤية) اى للمرود

فى المكحلة صلة يقين اى

بجرد اخبارهم وان لم يبين

كقيمة ما رأى (قوله وقيل

كالشهود) اى فى اشتراط

تبين كيفية ما رأى (قوله

كالشهود) راجع للوصف

(قوله وهذا القول) اى

الثانى (قوله والباجى)

عطف على ابن الجلاب

(قوله من المشهور) بيان

لما (قوله او ترى) عطف

على يدعى (قوله يدعى

استبراء قبله) نعت جلا

(قوله هذا) اى ما فيها

من تبين رؤية المرود فى

ق عن الباجى ان قال رأيتك تزني قبل ان تزوجك حدا اتفاقا اه وفى الجواهر ان قذفها فى النكاح بزنا قبله فلا يلاعن وحده اه ونحوه لابن الحاجب وقتل عليه فى ضيق كلام الباجى واذا قذفها بزنا فى نكاحها ثم أبانها وقامت بحقتها فلا يلاعنها ولو تزوجت غيره وزمن العدة كزمن النكاح (والا) أى وان لم يكن القذف والزنا معا فى نكاحها بان قذفها بعد دينونها منه بزنا فى نكاحه او قبله او بعده وقذفها فى نكاحه بزنا قبله (حد) الزوج بضم الحاء وشد الدال المهملين ولا يلاعن ونفت زنا بجملة (تيقنه) بفتحات مثقلا اى تحقق الزنا المقذوف به زوج (اعمى) بلس او سمع صوت او اخبار يقين ذلك ولو من لا تقبل شهادته ابن عرفة وفى سمع القرينين يلاعن الاعمى يقول سمعت الحس ابن رشد هذا كقولها لان العلم يقع له من غير طريق من حس وجس ثم قال قلت صوب اللغوى رواية ابن القصار لا يلاعن الا ان يقول است فرجه فى فرجها وفيها يلاعن الاعمى فى الحمل بدعوى الاستبراء وفى القذف لانه من الازوج فيحمل ما تحمله قال غيره بعلم يده على المسيس (ورآه) اى الزنا اى ادخال المرود فى المكحلة بعينه (غيره) اى الاعمى وهو الزوج البصير ابن الحاجب ويعقد على يقينه بالرؤية وقيل كالشهود قال فى التوضيح يعنى ان المشهور اعتماده على الرؤية وان لم يصف كالشهود وقيل لا يقبل منه ذلك حتى يصف كالشهود وهذا القول لما لى رضى الله تعالى عنه فى العتمة وقد حكى ابن الجلاب وعبد الوهاب الروائين والباجى وصاحب البيان وابن يونس وغيرهم اه طى انظر ما حكمه من المشهور مع قول المدونة والاعان يجب بثلاثة أوجه وجهان مجمع عليهم وذلك ان يدعى انه رأى ترى كالمروء فى المكحلة ثم لم يبطأ بعد ذلك او ينفى جلا يدعى استبراء قبله والوجه الثالث ان يذفها بالزنا ولا يدعى رؤية ولا نفي حمل وأكثر رواة قالوا لا يحد ولا يلاعن اه قولها ايضا ومن قال فى زوجته وجدته مع رجل فى لحاف واحد أو تجردت له او ضا جعته فلا ينفى لقوله الا ان يدعى رؤية الفرج فى الفرج اه ورأيت للذى فى شرح مسلم تشهير هذا ونصه وهل من شرط دعوى الرؤية ان يصف كالبينة فيقول كالمروء فى المكحلة أو يكفى قوله رأيتها تزني والاول هو المشهور ولم يذكر ابن عرفة مشهورا وقد قدم نصه (واتقى) عن الملا عن (به) اى اعان تدين الاعمى ورؤية البصير نسب (ما) اى مولودا والمولود الذى (ولد) بضم فكسر كاملا (لستة أشهر) أو أقل منها بخمسة أيام هذا هو الصحيح وقيل بستة أيام من يوم الرؤية (والا) اى وان لم تلده لستة أشهر الا خمسة أيام بان ولدته كاملا لستة أشهر لستة أيام على الصحيح (لحق) الولد (به) اى الملا عن اظهروا انها كانت حامله منه قبل زناها فى كل حال (الا ان يدعى) الملا عن (الاستبراء) بجملة لم يبطأ بها بعد ما قبل رؤيتها تزني فلا يلحق به ان اتت به لستة أشهر الا خمسة

المكحلة او الفرج فى الفرج (قوله ونصه) اى الابى (قوله نصه) اى ابن عرفة اقول الظاهر ان اعتماده الزوج تكفى فيه مؤيته اتفاقا وان الروايتين فى اعتماده الحاكم وقه كينه الزوج من الاعان فالمناسب ويمكن منه مجرد يقينه بالرؤية وقيل كالشهود (قوله منها) اى سنة الا شهر (قوله من يوم الرؤية) أى لزمانها بيان لستة (قوله به) اى الولد (قوله منه) أى الملا عن (قوله بعدها) اى الخبيضة (قوله قبل رؤيتها تزني) صلة الاستبراء

(قوله والا) اي وان اتت به لاقل من سنة اشهر الاخسة ايام من يوم استبرائها (قوله وفيها) اي المدقونة (قوله اتقني) اي الولد الذي ولدته اسمة اشهر الاخسة ايام (قوله عنه) اي الملاعن (قوله وبنتي جل) الواو بمعنى أو (قوله ولا يؤخره) أي اللعان (قوله ولو قال) اي المصنف (قوله ولعله) اي المصنف (قوله به) اي الولد قبل موته (قوله لغيبته) أي الزوج (قوله عنها) اي الزوجة (قوله لعانه) أي بعد موت الولد (قوله عنه) أي الملاعن (قوله اتبانه) أي الزوج من غيبته (قوله اليها) اي

٣٥٨

ايام من يوم استبرائها والالحق به اظهر وراها حاضت وهي حامل به منه وظاهر كلام المصنف انه ان ادعى الاستبراء ينتفي عنه باللعان الاول وهو قول اشهب وقال عبد الملك واصبغ بن قيس بلعان ثان وفيها ما يدل للقوانين ابن رشد لو ادعى الاستبراء عند لعانه للرؤية انتفى عنه باجماع وعطف على بن نافع (و) يلاعن الزوج ان قدفها (بنتي جل) ظاهر بشهادة امرأتين ولا يؤخره لوضعها على المشهور ولو قال بنتي نسب لشمل الولد ايضا ولعله اعتبر الغالب ان لم يمت الولد بل (وان مات) الولد بعد ولادته حيا ونزل سمي ولم يعلم به الزوج اغيبته عنها مثلا وقائدة لعانه سقوط حد القذف عنه (او تعدد الوضع) اي الولادة لولدين او اكثر فيمكن في نفى نسبهم لعان واحد فتدفع عيسى ابن القاسم من قدم من غيبته فوجد امرأته ولدت اولادا فانكرهم وقالت بل هم منك لم يبر منهم ومن الحد الادلعان ابن رشد هذا ان امكن اتبانه اليها سرا كدعواها قبل البناء اه (او) وضع (التوأم) بفتح الفوقية والهمز بينهما واوسا كنة اي ولدت متعدد في حل واحد وتنتفي نسب الحمل في جميع الصور (بلعان مجمل) قال في الشامل ولو مرضين واحدهما وتؤخر الحائض والنفساء الى الطهور ولم يفهما من دخول الجامع وشبه في الاكتفاء بلعان واحد فقال (ك) قدف الزوج زوجته برؤية (الزنا) او تيقنه (و) بنتي نسب (الولد) سواء كانت رؤية الزنا سابقة على الولادة او متأخرة عنها (ان ليطأ) الملاعن الملاعنة (بعد وضع) الحمل منه سابق على هذا الحمل المنفي وبين الوضعين ستة اشهر الاخسة ايام فاكثر شرط في الملاعنة لنفي الحمل او الولد (او) وطئها بعد وضعها بشهر مثلا واتت بولد (لمدة) من الوطء بعد الوضع (لا يلحق الولد فيها) اي المدة التي بين وطئها ووضعها بالزوج (قله) بكسر القاف اي لنقصها عن اقل مدة الحمل وهي ستة اشهر الاخسة ايام بان وضعته كاملا لخمسة اشهر من وطئها بعد وضعها فهذا الولد ليس للوطء الثاني لنقص ما بينهما ما عن الستة الاخسة ولا من بقية الحمل الاول لقطعه عنه بالاستة فيعتمد على هذا وبلعن (أو) وطئها بعد وضع الاول واجتنبها ثم أتت بولد للمدة لا يلحق الولد فيها (لكثرة) عن أكثر مدة الحمل كسنتين فيعتمد على هذا ويلاعن فيه (او) وطئها ثم استبرأها بجمضة ولم يطأها بعدها وأتت بولد كامل اسمة اشهر من يوم الاستبراء فيعتمد في نفيه على استبرائها ويلاعن فيه وان لم يدع رؤية عياض وهو المشهور ومقتضى كلامه كغيره انه لا يعده على عقمه ولا ينتفي الولد بغيره ان تنازع في نفيه بل (ولو تصادقا) اي الزوجان (على نفيه) اي الولد عن الزوج قبل البناء أو بعده ابن يونس فلا بد من لعان الزوج فقط لخلق الولد فان لم يلاعن لحقه الولد ولا يحد لحد نفسه غير عفيفة وتحد هي على كل حال لا قرارها بالزنا فيها اذ تصادق الزوجان على نفي الحمل بغير اعان حدث الزوجة وان كانا معهما قبل ذلك سنون فانه مالك واليه رضى الله تعالى عنهم وقال اكثر الرواة لا ينتفي الابلعان ورووه عن مالك رضي الله تعالى

الزوجة (قوله كدعواها) اي الزوجة جعلها من زوجها ونفاه الزوج فلا يبرأ منه ومن الحد الابلعان (قوله لهنه) اي الحبيص (قوله بعد وضعها) اي لجلها منه (قوله بعد الوضع) اي لجلها منه حال من الوطء (قوله وهي) اي مدة الحمل (قوله بينهما) اي الوطء الثاني ووضع الولد (قوله قطعه) أي الولد الثاني (قوله بالاستة) اي من الاشهر (قوله فيعتمد) اي الزوج (قوله على هذا) اي الحاصل من نقص ما بين وطئها ولولادتها عن اقل مدة الحمل وتأخر الثاني عن الاول بستة اشهر (قوله واجتنبها) أي ترك وطأها (قوله وان لم يدع رؤية) اي زناها (قوله ومقتضى) بفتح الضاد (قوله كلامه) أي المصنف (قوله انه) أي الزوج (قوله لا يعتمد) اي في نفي الولد (قوله عقمه) بضم فسكون اي كونه عقيلا لا يولد له (قوله ملق

عنه

الولد) اي في الاتساق له (قوله كل حال) اي لاعتن الزوج والا

(قوله فيها) اي المدقونة (قوله لها) اي الزوجة (قوله معه) اي الزوج (قوله ذلك) أي ظهور جملها الذي تصادقا على نفيه عنه (قوله ورووه) اي تواتر اتفاقه على اهان

(قوله ايضا) أي كروا يقيم عنه حقه أو يحتمل كروا يقيم عنه انتقامه عنه بلا لعان وعلى هذا يدل كلام ابن الحاجب (قوله فروايتان) أي في رقب انتقامه عنه على امان وعدمه (قوله وصدقه) أي الزوجة الزوج على انه ليس منه (قوله صدق) بضم فسكسر مثقلا أي الزوج في نفيه عنه (قوله لانه) أي الشأن (قوله لم تعلم) بضم التاء (قوله له) أي الزوج (قوله بها) أي الزوجة صلة خلوة (قوله ولم تدع) أي الزوجة (قوله ذلك) أي ان حملها منه (قوله ولو ادعت) أي الزوجة (قوله انه) أي حملها (قوله منه) أي زوجها (قوله فتحد) أي وينتفي عنه بلا لعان (قوله ولو اتفقا) أي الزوجان (قوله على نفيه) أي الولد عن الزوج (قوله قبل الباء) صلة اتفقا (قوله في انتقامه) أي الولد عن الزوج (قوله ونقله) أي اللغوي عطف على تخريج (قوله وصوب) بفتححات مثقلا أي اللغوي (قوله الاول) أي انتقامه عنه بلا لعان (قوله مقدر) بفتح اذال مثقلا (قوله لا ينتفي الخ) ٣٥٩ تفسير للمقدر (قوله فينتفي) أي

الولد (قوله عنه) أي زوجها
(قوله اقيام) أي وجود
(قوله من لحوقه) أي الولد
بالزوج صلة المانع (قوله ان
اتفقا) أي الزوجان (قوله
فان اختلفا) أي الزوجان
(قوله به) أي تاريخ العقد
(قوله منه) أي زوجها (قوله
فيهما) أي الصبي والمحبوب
(قوله ومثل المحبوب) أي
في الانتقام عنه بلا لعان
(قوله ومقطوع) عطف
على ذاهب (قوله تنبت)
بضم فسكون وفتح فسكسر
مثقلا ومخفقا (قوله
منهما) أي الزوجين (قوله
كونه) أي الولد (قوله منه)
أي الزوج (قوله قولها)
أي الزوجة ان حملها من
زوجها (قوله بان يعقد)
بضم الباء وفتح القاف أي
النكاح صلة قرر (قوله

عنه أيضا) ابن الحاجب لو تسادف على نفي الولد فروايتان والا كقولنا ينتفي الاب لعان اللغوي لو كانت الزوجة غير مدخول بها او ظهر بها حمل فانكره الزوج وصدقه صدق به امان عند مالك وابن القاسم وقال ابن الماجشون رضي الله تعالى عنهم لا ينتفي الاب لعان والاول احسن لانهم تعلم بها خلوة ولم تدع ذلك ولو ادعت انه منه لم ينته الاب لعان الا ان تأني به لاقل من ستة أشهر من يوم عقده فتحد اه ابن عرفة ولو اتفقا على نفيه قبل الباء ففي انتقامه بغير لعان تخريج اللغوي على قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ونقله عن ابن الماجشون وصوب الاول اه فالمصنف درج في هذه المسئلة على قول ابن الماجشون وأشار بلو لتخرج اللغوي والله أعلم افاده طئي واستتمنى من مقدر اى لا ينتفي الحمل والولد بغير لعان في كل حال (الا ان تأني) الزوجة (به) أي الولد الكامل (لاقل من ستة أشهر) من يوم عقد النكاح صلة زائدة على خمسة أيام كسبعة أيام فينتفي عنه بغير لعان اقيام المانع السري من لحوقه ان اتفقا على المدام كورثا وثبت بالبينه فان اختلفا في تاريخ العقد ولا ينتهيه فلا ينتفي الاب لعان (او) الا ان تأني به (وهو) أي الزوج (صبي حين) ظهور (الحمل أو محبوب) حينه فينتفي عنه بلا لعان لاسمه لانه حملها منه فيهما عمادة ومثل المحبوب ذاهب الاثني وان أنزل على الاصح قاله في الشامل ومقطوع البيضة اليسرى وأما مقطوع الذكرك فاثم الاثني ومقطوع اليد في فقط فبلا عنان لان اليسرى تطبخ المني واليمنى تنبت الشعر (أو ادعته) أي الولد زوجة (مغربية) مثلا (على) زوج لها (مشرقي) مثلا وكل منهما ما يولد لم يغيب عنها غيبة يمكنه الوصول فيها لا يخرج عادة فينتفي عنه بلا لعان لاسمه لانه كونه منه عادة ابن عرفة قرر اللغوي عدم امكان قولها بان يعقد بينهما وهو غائب وبينهما مسافة ان قدم منها بعد العقد بقى أقل من ستة أشهر او ستة وشهد من هو بينهم بعدم غيبته طول المدة وغيبته ما لا يكون مدة لذهابه وبرجوعه (وفي حده) أي الزوج حده القذف ومنعه من اللعان (بمجرد القذف) لزوجته أي العادي عن رؤية وتيقن ونفي حمل او ولد بان قال زنت (ولعانه) أي تمكين الزوج منه فان لاعنها سقط حده لانه العموم آية اللعان اذ لم يذكر فيها

يذكرها اي الزوجين (قوله وهو) أي الزوج (قوله غائب) أي من بلد الزوجة (قوله وبينهما) أي الزوجين الخ حال (قوله ان قدم) أي احد الزوجين على الآخر (قوله منها) أي المسافة (قوله بعد العقد) صلة قدم (قوله في) أي من المسافة جواب ان قدم والجملة نعت مسافة (قوله او ستة) أي من الاثني عطف على اقل (قوله وشهد من هو) أي الزوج الخ حال من ستة (قوله بعدم غيبته) أي الزوج صلة شهد (قوله او غيبته) أي الزوج عطف على عدم (قوله ما) أي زمانا (قوله لذهابه) أي الزوج لحمل الزوجة (قوله ومنعه) أي الزوج عطف على حده (قوله عن رؤية) أي لزمانها (قوله تيقن) أي لزمانها (قوله ونفي) عطف على رؤية (قوله بان قال زنت) تصوير لمجرد القذف (قوله ولعانه) عطف على حده (قوله القذفها) صلة حده (قوله العموم) آية اللعان علة للعانه (قوله اذ لم يذكر) أي الله سبحانه وتعالى (قوله فيها) أي آية اللعان

(قوله وهما) أي القولان (قوله فيها) أي المدونة (قوله من زنا) تنازع فيها رؤية وتيقن (قوله خلق) أي الولد (قوله به) أي الزوج (قوله منه) أي زوجها (قوله به) أي الولد (قوله كونه) أي الولد (قوله كان) أي اتيانها به (قوله من يومها) أي الرؤية (قوله بهذا اللعان) أي الذي حصل منه لرؤية وتيقن زناها (قوله له) أي الزوج (قوله نفيه) أي الولد (قوله وفسرها) أي المدونة (قوله بانه) أي الولد (قوله عنه) أي الزوج (قوله عليه) أي عدم اتفائه عنه ابدار (قوله اللعان) أي لرؤية وتيقن الزنا (قوله فقط) أي دون نفي ٣٦٠ الولد (قوله وعدوله) أي الزوج (قوله منه) أي الزوج (قوله باستلحاقه)

رؤية زنا ولا نفي حمل او ولد (خلاف) أي قولان مشهران وهما فيما (وان لاعن) الزوج زوجته (رؤية) وتيقن منه للزنا (و ادعى) الزوج (الوطء) للملاعنة (قبلها) أي رؤية الزنا (و ادعى) (عدم الاستبراء) من وطئه ثم اتت بولد لاقل من ستة اشهر من رؤية وتيقن زناها خلق به قطعاً لتبين انها زنت وهي حامل منه فان اتت في زمن يمكن كونه من زنا الرؤية بيان كان لستة اشهر من يومها (فنا) الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه (في الزامه) أي الزوج (به) أي الولد فيلحقه ولا ينفق عنه به هذا اللعان وله نفيه بلعان آخر قاله في التوضيح تبها لبعض شراح المدونة ونقله في التفتيها وفسرها أبو الحسن بانه لا ينفق عنه لا بهذا اللعان ولا بغيره واقصر عليه ابن رشد وغيره بناء على ان اللعان لنفي الحد فقط وعدوله عن دعوى الاستبراء رضامنه باستلحاقه وهو اذا استلحقه فليس له نفيه بعد ذلك (وعدمه) أي الزامه به أي لا ينفق عنه باللعان السابق لرؤية وتيقن زناها وله نفيه بلعان آخر وله استلحاقه فهو موقوف حتى ينفيه او يستلحقه افاده في التوضيح تبها لابن عبد السلام وقرره بت كلام المصنف وقرره اجد بابا بانه لا حق به حتى ينفيه بلعان آخر (ونفيه) أي الولد عن الزوج باللعان الاول بناء على انه لنفي الحد والولد معافان استلحقه مطلق به وحدث (اقوال) ثلاثة في التوضيح مطلقة أي سواء كانت حاملا يوم الرؤية أم لا (و) فصل (ابن القاسم) فقال (ويخلق) الولد باللعان (ان ظهر) حمل (يومها) أي الرؤية قال في التوضيح وتفصيله ظاهر لانه لا يلزم من لعانه لنفي الحد عنه نفيه الحمل والظاهر انه لا يشترط الظهور وانما يشترط ان تأتي به لاقل من ستة اشهر من يوم الرؤية اه والذي يفيد كلام المقدمات ان موضوع الخلاف اذا اتت به لاقل من ستة اشهر من يوم الرؤية والتيقن فانه ذكر فيها ان لمالك رضى الله تعالى عنه في المدونة قولين اتقاء الولد مطلقة واتقاءه ان اتت به لستة اشهر فافكر ولم يعز لحوقه اذا اتت به لستة اشهر الا لابن الماجشون واشتهب وهذا ظاهر كلام الامهات ونصه في الخط والظاهر من كلام المصنف ما في التوضيح والله اعلم افاده البنائي طفي قال في المدونة وان قال رايت امرأتى اليوم تزني ولم اجامعها بعد ذلك الا اني كنت وطئتها قبلها في يومها او قبله ولم استبرها فانه يلاعنها قال مالك رضى الله تعالى عنه ولا يلزمه ما تأتي به من ولد قال ابن القاسم الا ان تأتي به لاقل من ستة اشهر من يومها فيلزمه وقد اختلف في ذلك قول مالك رضى الله تعالى عنه بفرقة ألزمه الولد ومرة لم يلزمه الولد ومرة قال ينفيه وان كانت حامل قال ابن القاسم وأحب ما فيه الى انه ان كان بها يوم الرؤية حمل فاهل لا شك فيه

أي الولد (قوله وهو) أي الزوج (قوله له) أي الزوج (قوله بناء على انه) أي اللعان الاول (قوله مطلقة) خبر محذوف أي الاقوال والجملة المقصود لفظها مبتدأ خبره في التوضيح (قوله أي سواء كانت) أي الزوجة الخ تفسير مطلقة (قوله وفصل) لـ بفصحات مثلاً (قوله وتفصيله) أي ابن القاسم (قوله لانه) أي الشأن (قوله من لعانه) أي الزوج (قوله عنه) أي الزوج (قوله نفيه) أي الزوج (قوله الحمل) مفعول نفي المضاف لقاعله (قوله والظاهر انه) أي الشأن (قوله لا يشترط) أي في لحوق الحمل بالزوج (قوله الظهور) أي العمل يوم رؤية زناها وتيقنه (قوله به) أي الولد الكامل (قوله الخلاف) أي بالاقوال الثلاثة (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فيها) أي المقدمات (قوله في المدونة) حال من قولين (قوله مطلقاً) أي من تقييده باتيانها به لستة اشهر من يوم الرؤية (قوله لستة اشهر) أي من يومها (قوله ولم يعز) أي ينسب ابن رشد (قوله لحوقه) أي الولد بالزوج (قوله وهذا) أي ان موضوع الخلاف اتيانها به لاقل من ستة اشهر (قوله ونصها) أي الامهات (قوله ما في التوضيح) أي من الاقوال المطلقة (قوله ذلك) أي زناها (قوله قبلها) أي رؤية زناها (قوله في يومها) أي الرؤية (قوله من ولد) بيان لما (قوله من يومها) أي الرؤية

(قوله وانها) اى المشابهة (قوله بذلك) اى الجديث (قوله وزاد) اى اللخمى (قوله فالزم) اى اللخمى (قوله عكس العلم) اى ان يلزم من عدمها العلم (قوله فقال) اى اللخمى (قوله ينفيه) اى الاب الولد ولا عن فيه (قوله بذلك) اى بياضه (قوله لانه) اى الولد (قوله لا يظن) بضم ففتح ٣٦٢ (قوله انه) اى الولد (قوله يعنى) اى اللخمى بقوله لا يظن انه كان فى آبائه ابيض (قوله

(انه) اى الولد (قوله له) اى
 الولد (قوله وهو) اى مطلق
 الاحتمال (قوله فان كان)
 بالبعده (مفهوم ولم يبل)
 (قوله لان نفيه) اى الولد
 (قوله لظنه) اى الزوج (قوله
 وهو) اى قول النحوى لا يحد
 (قوله فيها) اى رؤيتها قبل
 الطلاق ورؤيتها في عدته
 (قوله لانها) اى العدة (قوله
 ولو فيها) اى ولو كانت الرؤية
 التي قذفها بها في العدة (قوله
 الملاعن) بفتح العين (قوله
 المستطهقين) بفتح الحاء (قوله
 قال) اى البناني (قوله انفيه)
 اى الولد نقط اى دون الرؤية
 (قوله اوله) اى اول اعلن لنفى
 الولد (قوله ما ولدته) لستة
 اشهر (اى من يوم الرؤية
 (قوله حد) بضم الحاء وشد
 الدال اى الملاعن (قوله
 باستلحاقه) اى الحمل (قوله
 والا) اى وان لاعت الرؤية
 فقط او مجرد قذفها او لنفى
 حملها مع احدهما (قوله
 فثالثها) اى الاقوال يحد
 واقلها يحد فيها وثانيها لا يحد
 فيها (قوله للجلب) راجع
 للاول (قوله ومحمد) راجع
 لثاني (قوله وظاهرها) اى
 المدونة راجع لثالث (قوله

لاستطاعته) عليه السلام (قوله لزوال عقبتها) عليه السلام (قوله لا يحد) (قوله بتسمية) (قوله اعلم) (قوله فان اعترف أو عني) (اي المسمى) (قوله هذه
ان اعلامه) (اي المسمى) (قوله ان علم) (اي الحاكم) (قوله والوا) (اي وان لم يعلم الحاكم) (قوله عليها) (اي التسمية) (قوله من العدول) (بيان ان

(قوله هذا) أي حد الملاءن بتسمية الزاني بها (قوله ينقل) بضم فسكون ففتح (قوله أو تنازعه) أي المبت (قوله بالصورتين) أي استلحاقه مئة واستلحاقه حيا (قوله تبع المدقنة) عليه لم يقل الخ (قوله ثم ادعاء) أي الملاءن الولد (قوله لضرب) بضم فكسر أي الملاءن (قوله وطلق) أي الولد (قوله به) أي الملاءن (قوله وان لم يترك) أي الولد (قوله قوله) أي الملاءن (قوله لانه) أي الملاءن (قوله ويحد) أي الملاءن (قوله ولا يرثه) أي الملاءن الولد (قوله ان كان) أي الولد (قوله لانه) أي اقراره (قوله وقيد) بفحش منقلا أي المصنف (قوله ولد المستحق) بفتح الحاء ٣٦٣ (قوله احترازا من كونه) أي ولد المستحق عبدا او كافرا

المستحق عبدا او كافرا
 عليه قيد (قوله لا يراحم) أي
 الولد (قوله المستحق)
 بكسر هاء (قوله على أي لم أقف
 على هذا القيد) أي حر مسلم
 في قوة استدراكه على قوله
 احترازا من كونه عبدا أو
 كافرا الخ لرفع ايهامه بتسليمه
 (قوله لغيره) أي المصنف
 (قوله من يقتدي به) بضم
 الياء وفتح الدال بيان لغيره
 (قوله وهو) أي القيد (قوله
 من قول اشهب الخ) بيان
 لما (قوله ولو كان الولد عبدا
 او نصرانيا صدق) بضم
 فكسر أي الملاءن وطلق
 أي الولد به أي الملاءن
 مقعول قول مضافا لفاعله
 (قوله وقول أبي اسحق) عطف
 على قول اشهب (قوله لم
 يتمه) أي الامام الملاءن
 في استلحاقه ملاءن فيه
 (قوله اذا كان له) أي
 المستحق بالفتح (قوله وان
 كان) أي المستحق
 بالكسر الخ حال (قوله

هذه احذى المسائل المستثناة من القيمة البنائي وعورض هذا بحديث البخاري وغيره عن
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان هلال بن أمية قذف امرأته عند رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم ركب بن سحماة الى آخر الحديث فسمى الزاني به لولم ينقل ان هلالا حذم من اجله فقال
 الداودي مالئ رضي الله تعالى عنه لم يبلغه الحديث واجاب بعض المالكية بان المقذوف لم
 يطالب حقه وذكروا عياض ان بعض المالكية اعتسذعن ذلك بان شريكا كان يهوديا قاله ابن
 حجر ذكر قبول هذا خلافا في شريك وان البيهقي نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه انه كان
 يهوديا (لا يحد الملاءن) (ان كرر) بعد اللعان (قذفها) أي الملاءنة (به) أي ملاءنتها بسببه فقط
 ومعه ومه انه ان قذفها بغيره يحد (ورث) الاب (المستحق) بكسر الحاء (المبت) (المستحق
 بفحشها بعد موته كافي المدقنة واولى المستحق في حياته فالمبت امام مقعول المستحق ومفعول
 ورث محذوف أو تنازعه ورث والمستحق فاعمل الثاني في اللفظ لقربه والاول في ضميره وحذفه
 لانه فضله فكلام المصنف صادق بالصورتين ولا يردان اللعان من موانع الارث لان الشارع
 لما جعل له الاستلحاق بعده صار كانه لم يلعن ويرثه (ان كان له) أي المستحق بالفتح المبت
 (ولد) ذكر او انثى (حر مسلم) اضعف التهمة به لا بعدا وكافرا عدم ارثه فهو كعدمه غ لم يقل ان
 كان له ابن تبع المدقنة ونصها ومن تقي ولدا بلعان ثم ادعاء بعد ان مات الولد عن مال فان كان
 لولده ولد ضرب الحد وطلق به وان لم يترك ولدا لم يقبل قوله لانه يتم في ميراثه ويحد ولا يرثه وقد
 قال ابن عرفة ظاهره ولو كان الولد بنتا وذكر بعض المغاربة عن احمد بن خالد انه قال ان كان
 بقدم يرث معها بخلاف اقرار المرء لصديق ملاطف ان ترك بنتا صح اقراره لانه ينقص
 قدرهما وقيد ولد المستحق بكونه حرا مسلما بحيث يراحم الملاءن في الميراث فتبعد التهمة
 احترازا من كونه عبدا او كافرا بحيث لا يراحم المستحق في الميراث فتعوى التهمة على ان لم أقف
 على هذا القيد لغيره من يقتدي به وهو خلاف ما نقله في توضيحه عن ابن عبد السلام من قول
 اشهب ولو كان الولد عبدا ونصرانيا صدق وطلق به وقول أبي اسحق لم يتمه اذا كان له ولد
 وان كان يرث معه السدس فكذلك الولد العبد والنصراني وان كانا لا يرثان وهو ايضا
 خلاف ما في النوادر من قول اصبح واذا ترك ولدا أو ولدا ولدا وان كان نصرانيا صدق وطلق
 وحذوان لم يترك ولدا لم يطق به وحذوان يبرج ابن عرفة هنا على شيء من هذا باني ولا اثبات طئي
 وقد ارتضى الخط تعقب غ ونقل في باب الاستلحاق عن نوازل مضمون ما يشهد له وتبعه

يرث) أي المستحق (قوله معه) أي الولد (قوله فكذلك) أي الولد الحر المسلم في تهمته المستحق (قوله وان كانا)
 أي العبد والنصراني الخ حال (قوله وهو) أي القيد (قوله من قول اصبح) بيان لما (قوله واذا ترك) أي المستحق بالفتح
 (قوله وان كان) أي الولد أو ولد الولد (قوله صدق) أي المستحق (قوله وطلق) أي الولد (قوله وحده) أي المستحق بالكسر
 (قوله وان لم يترك) أي المستحق بالفتح (قوله ولم يبرج) بضم فكسر مثقبلا (قوله ونقل) أي الخط (قوله أي غ) (قوله
 وتبعه أي الخط

(قوله والاول) أي التقييد بالحربة والاسلام (قوله وقد يقال) أي في جواب تعقب غ (قوله به) أي التقييد بهما (قوله لكنه) أي التقييد بهما ما وفقه ان هذا الوسكتوا ولا يظهر مع نص اشهب واني اسحق واصبغ بان النصر اني والعبد كالحرام مسلم (قوله تركه الولد المستلحق) بالفتح (قوله فيرثه المستلحق) بالكسر (قوله ذكره) أي الارث اذ لم يكن ولد وقل المال (قوله ومن يد) صلة أخذ (قوله وفيهم) بضم فكسر (قوله من تفصيله) أي المصنف (قوله به) أي المستلحق بالكسر (قوله على كل حال) أي سواء كان للميت ولداً لا قل ماله أم لا (قوله ولهم) صلة نسب ٣٦٤ (قوله به) أي الولد (قوله انه) أي الولد (قوله يلحقه) أي الولد الملاعن

عج والله اعلم عب والاول هو المعقول وقد يقال وان لم يقع في كلامهم التصريح به لكنه مرادهم لدفع تقوى التهمة كما هو والله أعلم (اولم يكن) للميت ولد (وقل المال) الذي تركه الولد المستلحق فيرثه المستلحق اضعف التهمة غ ذكره ابو ابراهيم الاعرج القاسمي عن فضل ومن يد ابي ابراهيم أخذ ابن عرفة وفيهم من تفصيله في الارث دون الاستلحاق ان الولد لاحق به على كل حال بناء على ان استلحاق النسب ينفي كل تهمة وهي طريقة القاسمين ولهم نسبها ابن عرفة ونصه ابن حارث اتفقوا فيمن لا عن ونفي الولد ثم مات الولد عن مال وولد فاقتر الملاعن به انه يلحقه ويحد وانه ان لم يترك ولداً يلحقه واختلقوا في الميراث فقول ابن القاسم في المدونة يدل على وجوبه وهو قوله ان لم يترك ولداً لم يقبل قوله لتهمة في الارث وان ترك ولداً قبل قوله لانه نسب يلحق وروى البرقي عن اشهب ان الميراث قد ترك لمن ترك فلا يجب له ميراث وان ترك ولداً ثم قال وما ذكره ابن حارث من الاتفاق على عدم استلحاقه ان كان الولد قد مات ولم يترك ولداً مثله لابن المواز وابن القاسم واصبغ وقال ابو ابراهيم وغيره من القاسمين انما يتيم اذ لم يكن له ولد في ميراثه فقط وامانسه فثبت باعترافه (وان وطئ) الزوج الذي قذف زوجته بنى الحل بعد علمه بوضعها او حملها امتنع لعانه (واخر) بفتحات مثقلا الزوج الذي قذف زوجته به والمفعول محذوف أي لعانه (بعد علمه بوضع او حمل) من زوجته تنازع فيه وطء واطء (بلا عذر) يوما كما في المدونة (امتنع) لعانه في الصور الاربع ولحق به الولد وبقيت له زوجة مسلمة كانت او كفاية وحدها قذف الحرة المسلمة دون الامية المسلمة والحرة الكفاية فان كان له عذر فله القيام وليس من العذر تاخيرها لاحتمال انقشاشه وهذا في نفي الولد واما الرمي بالرؤية فلا يمنع لعانه الاوطى لها بعد ما (وشهد) أي يقول الزوج في لعانه اشهد بالله اربعا (الاولى تأخيرها عن قوله لا رأيتها) أي الزوجة (ترى) ليكون التكثير اربعا للصيغة بقاءها الا لا تشهد بالله فقط كما يوحى به بتقديمه هذا في البصير ويقول الاعشى اشهد بالله لعلمت اوتيقنتها ولا يستتر زيادة الذي لا اله الا هو ولا عالم الغيب والشهادة ولا الرحمن الرحيم ولا زيادة البصير كما يروى في المسكحة ولا يترتب نواحي خمسة قبل بداعتها هذا ان كان الامان للرؤية او التيقن وان كان انفي الحل فاشار له بقوله (او) يقول اشهد بالله (ما هذا الحل مني) قاله ابن المواز وجماعة ومذهب المدونة وهو المشهور انه يقول في اللعان لنفي الحل اشهد لنفتت **كأنه** عدل عن مذهبا لقوله في توضيحه انظر مذهب المدونة فانه لا يلزم من قوله زنت كون حملها ليس منه اي ولا يلزم من

(قوله ويجد) أي الملاعن (قوله وانه) أي الولد (قوله ان لم يترك) أي الولد (قوله لم يلحقه) أي الولد الملاعن (قوله وجوبه) أي ثبوت الميراث (قوله وهو) أي وجوده (قوله قوله) أي ابن القاسم (قوله ان لم يترك) أي المستلحق بالفتح (قوله قوله) أي الملاعن (قوله وان ترك) أي المستلحق بالفتح (قوله قبل) بضم فكسر (قوله قوله) أي الملاعن (قوله لانه) أي ما اقربه (قوله قد ترك) بضم فكسر (قوله ان ترك) بفتحات أي الولد (قوله الذي تركه الولد) أي المستلحق بالكسر (قوله وان ترك) أي الميت (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله من الاتفاق الخ) بيان لما (قوله مثله لابن المواز الخ) خبر ما (قوله من القاسمين) بيان لغيره (قوله انما يتيم) بضم فتح أي الملاعن (قوله له) أي الميت (قوله في ميراثه) صلة يتيم وهو المحصور فيه الاتهام

(قوله فقط) أي دون نسبته وكيد لا نكاح (قوله وامانسه) أي الميت (قوله باعترافه) أي المستلحق **كأنه** بالكسر (قوله بعد علمه) صلة وطء (قوله به) أي نفي الحل (قوله يوما) صلة آخر (قوله فان كان له) أي الزوج عذرا في تأخير اللعان مفهوم بلا عذر (قوله بعد ما) أي الرؤية (قوله الاولى) بفتح الهمزة (قوله تأخيرها) أي اربعا (قوله ليكون التكثير اربعا الخ) علة الاولى (قوله تقديمه) أي اربعا (قوله خمسة) أي الزوج (قوله بداعتها) أي الزوجة (قوله وهو المشهور) حال (قوله انه) أي الزوج (قوله كأنه) بفتح الهمزة وشدة النون أي المصنف (قوله عن مذهبا) أي المدونة (قوله فانه) أي الشأن الخ علة انظر

(قوله وجه) بضم فكسر مثة لا (قوله فيها) أي المدونة (قوله عليه) أي الزوج (قوله فليس فيها) أي خامسته (قوله وقوله) أي المصنف عطف على الآية (قوله من أنه) أي الملاعن لا ياتي بالشهادة في الخامسة بيان لمذهب الرسالة ومختار المحققين (قوله وان كان) أي الايمان بان الاولى حال (قوله بها) أي ان (قوله فان حمل) بضم فكسر أي الايمان بها (قوله على الاولى) بفتح الهمزة (قوله هذا) أي ان كنت كذبتما (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله دري) بضم فكسر أي دفع (قوله عنهما) أي الواطئ والموطوءة (قوله صحبه) أي الزوج (قوله فقال) أي ابو عمر (قوله يسجن) أي الزوج (قوله فيها) ٣٦٥ (قوله انه) أي

الزوج (قوله أولا) بشد الواو (قوله فان لم يرجع) أي عن قوله في زوجته (قوله الايمان) بفتح الهمزة (قوله بالله الخ) خبر الايمان (قوله مالك) راجع للاجزاء (قوله واشهب) راجع لعدمه (قوله ولو في المال) مبالغة في عدم اجزائه عنه (قوله وفي اشهد) أي تعينه (قوله ويعلم الله) أي كفايته عن اشهد (قوله رواية محمد) راجع لتعين اشهد (قوله واصل اشهب) راجع لكفايته يعلم الله (قوله وفي اقسام) أي كفايته (قوله التخريج) راجع للكفاية (قوله وقول القاضي) عطف على التخريج (قوله وفيها) أي المدونة (قوله في لزوم اتي لمن الصادقين) أي وعده (قوله للموازية) راجع للزومه (قوله ولها) أي المدونة راجع لعدمه (قوله امرهما) أي الزوجين (قوله وعزاه) أي الاولى (قوله وهو) أي

كونه ليس منه زناها لاحتمال كونه من وط مشبهة او غصب لكن وجه ما فهم بالتشديد عليه عسى ان يشكل فليتب النسب المحبوب شرعا (ووصل) الملاعن (خامسته) بشهادته الاربع حال كون خامسته مصورة (بلعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) فليس فيها اشهد بالله هذا ظاهر الآية وقوله وشهد بالله اربعا خلافا لاصبح وعبد الحميد والاولى حذف ضمير خامسته ليكون ظاهرا في مذهب الرسالة ومختار الجلاب والمحققين من انه لا ياتي بالشهادة في الخامسة على المذهب وظاهر المصنف والجلاب والكافي عدم اشتراط الايمان بان الدخلة على لعنة في الآية وان كان الاولى وفي المدونة وابن الحاجب والارشاد الايمان بها فان حمل على الاولى فلا خلاف (أو) يقول (ان كنت كذبتما) أي كذبت عليهما وظاهره التخيير ابن حبيب هذا يجوز والاحب المينا لفظ القرآن ابن عرفة وشرط اللعان ثبوت الزوجية لقوله امع غيرها واللعان بين كل زوجين ثم قال الباجي يكون اللعان مع شبهة النكاح وان لم تثبت الزوجية اذا دري الحمد عنهما المتعطى اذا ثبتت زوجيتهما ومقاتلتهما صحبه الامام الباجي اختلف في صحبه فسألت ابا عمر بن عبد الملك فقال يسجن اقول ما لا ترضى الله تعالى عنه فيها انه قاذف فيو عظم الزوج أولا فان لم يرجع ففيها ايدها فيشهد اربع شهادات بالله المتعطى قال في كتاب الانصاف الايمان في اللعان والقسامة والحقوق بالله الذي لا اله الا هو ونحوه في الموازية وروى ابن كثة في اللعان والقسامة وما بلغ ربع دينار بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم وقاله ابن الماسجون وفي الموازية يحلف بالله الذي احبوا ومات النخعي لوقال والله فقط او والله الذي لا اله الا هو فقط في اجزائه قول مالك واشهب ولو في المال وفي اشهد ويعلم الله رواية محمد واصل اشهب وفي اقسام بدل اشهد وبالرحمن بدل بالله التخريج على قول مالك ترضى الله تعالى عنه وقول القاضي مقتضى النظر لا يجوز الا مانص عليه والصواب الاول وفيها ما تحلف به المرأة كالرجل المقسم عليه النخعي في لزوم اتي لمن الصادقين للزوج قولان للموازية ولها والصواب الاول لوروده في القرآن مع حديث البخاري امرها ماصلى الله عليه وسلم ان يتلاعنا بما في القرآن قلت وعزاه ابن حارث اسمع اصبح ابن القاسم وهو في الرؤية رايها ترضى وفي لزوم زيادة كالمرو في المسجلة قول اصبح مع رواية محمد وقوله او صوب النخعي الاول بان ايمانه كالمينة ان نكلت وقوله اما راي اتي كاف قلت ظاهره لوزادت لورود اجزائها والاقتصارا بلغ لانه اعم وفيها يقول في الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ابن

اللعان (قوله وفي لزوم زيادة الخ) أي وعده (قوله قول اصبح) راجع للزوم (قوله وقولها) أي المدونة راجع لعدمه (قوله الاول) أي لزومها (قوله بان ايمانه) بفتح الهمزة صوب (قوله كالمينة) أي التي تذك في شهادتها كالمرو في المسجلة (قوله ان نكلت) أي الزوجة عن ايمانها (قوله لوزادت) أي المرافة ايمانها (قوله والاقتصار) أي عدم زيادتها كالمرو (قوله لانه) أي الاقتصار الخ على ابلغ (قوله اعم) اذ يشعل رؤيتها بأي كيفية كانت (قوله وفيها) أي المدونة (قوله يقول في الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) أي مقتصر على هذا بدون ذكر اشهد بالله لكذا

(قوله ويريد في الخامسة) على أشهد بالله كذا (قوله ورواية المدونة خلاف ذلك) أي الزيادة في الخامسة والاقتصار على ان لعنة الخ أو ان غضب الخ (قوله عنها) أي رواية المدونة (قوله قال) أي القاسمي (قوله وانكر) أي القاسمي الخ ابن عرفة تزنت بقرطبة أيام القاضي ابن زياد فشاور فيها أهل العلم فافتوه بما في هذا الكتاب ونصه يحلف الزوج قائما مستقبلا قبل القبلية يقول بالله الذي لا اله الا هو لقد زنت فلانة هذه مشييرا اليها وما هذا الخ لولا ما جلهامني وان لم ينصف حلاية يقول لقد زنت فلانة هذه وقال قوم يقول أشهد بالله ٣٦٦ ثم يخمس باللعن وتحلف المرأة اربع أيمان على ما تقدم لما زنت وان هذا الخ لمنه

عات الباجي يحلف اربع مرات ويريد في الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وتحلف المرأة اربع مرات وتحلف خامسة بمثل ذلك تزيد فيها ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين وقوله محمد واصبح ورواية المدونة خلاف ذلك سات عنها الشيخ ابنا الحسن القاسمي قال نص كتاب الله فشهد اداة اربعة شهداء بالله الآية وانت تقول يشهد بالله خمس مرات ويريد في عينه اللعنة والمرأة في يمينها الغضب فهذه مست أيمان وانكر ما ذكر محمد (واشار) الشخص (الاخرس) ذكر اكان اوثني بما يفهم منه ثم اداة الاربعة والخامسة (او كتب) ما يدل عليها ويعلم قذفه بشارته طاله في المدونة وكذا يقال في باقي أيمانه وما يتعلق بها والظاهر انه يكرر الاشارة والكتابة بعد تكرير الناطق في الشهادات في الشامل ان انطلق لسانه بعد لعنه فقال لم أرد اللعان فلا يقبل قوله ولو بالقرب ابن ناجي ولا يعاد عليه اللعان ومن اعتقل لسانه بعد القذف وقبل اللعان وبرجى زواله بالقرب ينتظر (وشهدت) أي تقول الزوجة أشهد بالله (ما رأي اذني) لرد لعانه لروية الزني (او) تقول أشهد بالله (ما زنت) في رد لعانه لنفي الحمل والولود (او) تقول في أيمان الاربعة أشهد بالله (لقد كذب) على (فيهما) أي قوله لرأيتهما تزني في لعان الرؤية وقوله لزنت في لعان نفي الحمل والولد ابن عرفة ابن الحاجب واقد كذب ظاهره الاقتصار على هذا اللفظ وفيه نظر على ما في الجلاب لان فيه لقد كذب على فيما رماني به وقوله لقد كذب على صادق بكذبه عليها في غير ما رماها به من الزني فلعل المصنف عن هذا احتز بقوله فيهما والله أعلم (و) تقول في الخامسة غضب الله عليها ان كان زوجها (من الصادقين) فيما رماها به بغير لفظ ان كما في الجلاب وفي المدونة وغيرها ان غضب وهو لفظ القرآن ويصح قراءة غضب فعلا ومصدرا فان قيل لم خولفت القاعدة هنا وفي القسامة لان الزوج والاولياء مدعون والقاعدة انما يحلف والامدعي عليه قبل اما الملاعن فانه مدع ومدعي عليه ولذا حلف الزوجان ويدل الابدائه بقذفها واما اولياء المقتول فاللوث قام مقام شاهد لهم والقاعدة حلف المدعي مع شاهده لتكميل النصاب وغلظت عليهم العيين اعظم الدم والله أعلم (ووجب) على الزوجين في أيمان اللعان لفظ (أشهد) شرط في محتمها فلا يجوزي أحلف او اقسم او بعلم الله (و) وجب (اللعن) في خامسة الرجل لانه مبعده لاهله وولده فان حلف بالغضب فلا يجوزي (و) وجب (الغضب) في خامسة المرأة لانها اغضبت زوجها وزوجها واهلها فان حلفت باللعن فلا يجوزي (و) وجب اللعان (باشرف) موضع في (البلد) وهو الجامع لانها أيمان مغلفة فان كان في مكة ففي المسجد الحرام الذي فيه الكعبة المشرفة وان كان بالمدينة ففي مسجده صلى الله عليه وسلم

وتخمس بالغضب تقول غضب الله عليها ان كان من الصادقين قلت ظاهر هذا كالقاسمي وانظر هل خلاف القاسمي لعمد في افراد اللعنة باسمه فتكون الشهادات على قول محمد مستأوف في كون الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين لانها أشهد بالله لكذا ولعنة الله عليه ان كان من الكاذبين والثاني أظهر فان قلت كيف يتقرر على الثاني قول القاسمي فتكون الايمان ستة قلت يتقرر بان التعالمق ايمان على ما مر فاذا قال في الخامسة أشهد بالله لكذا ولعنة الله عليه ان كان من الكاذبين كان قوله أشهد بالله يمتا خامسة وقوله ان كان كذا الخ يمتا سادسة ولذا قال تكون الايمان ستة ولم يقل الشهادات (قوله يفهم) بضم الياء (قوله ويعلم) بضم الياء (قوله أيمانه) بفتح الهمز (قوله بها) أي أيمانه (قوله انه) أي الاخرس (قوله عليه) أي الاخرس الذي تكلم بعد لعانه (قوله أيمانه) بفتح الهمز (قوله ليعلم) بضم الياء (قوله أيمانه) بفتح الهمز (قوله انه) أي الاخرس (قوله عليه) أي الاخرس الذي تكلم بعد

لعانه (قوله أيمانه) بفتح الهمز (قوله على) بفتح الهمز (قوله لان فيه) أي الجلاب (قوله وقوله) أي ابن المشقل الحاجب (قوله ان) بكسر الهمزة وشدة النون (قوله القاعدة) أي للعين وهي حلفها المدعي عليه أولا (قوله لان الزوج والاولياء مدعون) على خولفت (قوله أولا) بفتح الواو (قوله ولذا) أي كون كل من الزوجين مدعيا ومدعي عليه حلف (قوله ويدل) أي الزوج بالحلف (قوله في أيمان اللعان) بفتح الهمز واصله للبيان (قوله محتمها) أي الايمان (قوله فان كان) أي اللعان

في التعليل (قوله الغرض
 بفتح الغين المجرمة والراء
 (قوله الى) بشد الياء (قوله
 فضل ماء) اى ما زاد عن
 حاجته (قوله فنعنه) اى الماء
 الفاضل (قوله ابن السبيل)
 اى المسافر (قوله فام ساعته)
 اى عرضها لبيعهها (قوله
 وصدقه) يشتحات مثقلا اى
 المحلوف له (قوله شاهدنا) اى
 دليلنا على نذب الاعان بعد
 العصر (قوله وان لم يكن)
 اى الثالث اعانا حال (قوله
 كونه) اى التعويق (قوله
 عندها) اى الخامسة (قوله
 وعزاء) اى كونه عندها أكد
 (قوله وظاهره) اى بياض
 (قوله انه) اى كونه عندها
 أكد (قوله على فيه) اى فم
 الملاعن (قوله ويتول) اى
 الرجل الواضع يده على فم
 الملاعن (قوله له) اى الملاعن
 (قوله انها) اى الخامسة (قوله
 موجبة) بكسر الجيم اى سبب
 ثبوت العذاب ان لم يعف عنه
 المولى الكريم (قوله وظاهره)
 اى الحديث (قوله قصره) اى
 القول بانها موجبة العذاب
 (قوله من ان القول لسكل
 منهما) بيان نظاهره (قوله اما)
 بكسر الهمزة وشد الميم (قوله
 فيه) اى الدليل (قوله وفيه)
 (قوله) اى الوجوب (قوله

وقيد بفتحاته مثلا (قوله أولا) بشدة الواو

(قوله دخوله) أى معبدة الذمية (قوله ونها) أى المدونة (قوله تعظم) بضم ففتح كسير منقلا أى تعظم الذمة عظمتها (قوله عليه) أى اللعان (قوله خصها) ٣٦٨ أى المصنف الذمية (قوله به) أى فى الجبر عليه (قوله ولعله) أى التخصيص

كنيسة أو بيعة أو بيت نار ولزوجه المسلم دخوله معها وتمنع من دخولها الجامع مع زوجها المسلم ابن عرفة وفيها إلهان النصرانية فى الكنيسة حيث تعظم وتحلف بالله تعالى وللزواج أن يحضر معها أو يدع ولا تدخل هى معه المسجد لأنها تمنع منه ٢١ (ولم) الأولى لا (تجبر) بضم الفوقية وفتح الموحدة الذمية على اللعان إن امتنع من منه لأم الواقعة رت بالزنا لا تحسد لا خصوصية للذمية لعدم الجبر عليه فلم خصها به ولعله لدفع توهم جبرها عليه لحق زوجها المسلم (و ادبت) بضم الهمز وكسر الدال مشددا الذمية الممتنعة من اللعان لاذأ يتزوجها وادخالها اللبس فى نسبه (وردت) بضم الراء وشدة الدال الذمية بعد تأديبها (المحكمة) (ملتها) لاحتمال حدها بفسادها أو إقرارها ولا يمنع من رجوعها إن كان شرعاً لهم وفي نسخة ولم تجبر وإن ادبت ادبت ومعناها ولم تجبر على اللعان بكنيسة وأدبت بالكلية ادبت وشبهه فى التأديب فقال (كقوله) أى الزوج (وجدتها) أى زوجته مضطجعة ومتجردة (مع رجل) اجنبي (فى لحاف) بكسر اللام ولا يئنه بذلك فيؤقب ولا يلاع ولا يحسد ولو قاله لاجنبيته لحد فيه ما يبان يقال أى قذف لاجنبيته لا يلاع فى نفسه الزوج ولا يحسد وهذا يقيدان تعريض الزوج بالقذف ليس كتعريضه به وسبأ فى أول باب القذف ما يقيد خلافه ابن المنير الفرق بين الزوج والاجنبي فى التعريض أن الاجنبي يقصد الاذابة المحضة والزواج يقصد صيانة نسبه وشأنه الغير على زوجته ابن عرفة وفى لغو تعريضه ولعانه به قول المعروف ونقل الباجى عن عياض عن قذفها وعلى المعروف فى حده به كاجنبي أو تأديبه نقل محمد وقول الشهاب مع ابن القاسم (وتلاعنا) أى الزوجان (إن رماها) أى قذف الزوج زوجته (بغصب) أى بوطئها مفعولة (أو وطء شبهة) من اجنبي اشتبه عليها به فكنته من نفسها (وانكرته) أى الزوجة ما ذكره الزوج من وطء الغصب أو الشبهة (أو صدقته) أى الزوجة زوجها فى أنهما وطئت غصبا أو بشبهة (ولم يثبت) وطء الغصب أو الشبهة بينة (ولم يظهر) الجيران وغيرهم قائمات بالاعتراف (وتقول) الزوجة أن صدقته أشهد بالله (ما زنت ولقد غلبت) بضم الغين المجهدة وأما أنكرته فتقول ما زنت ويفرق بينهما وإن نكلت رجعت (والا) راجع لقوله لم يثبت ولم يظهر أى وإن ثبت الغصب بينة أو ظهر بقرينة كاستغاثته عند المنازلة (التعن) الزوج فقط أى دون الزوجة اعذرهما وإن نكل فلا يحسد وظاهر كلامه لعانه سواء كان بها رجل أم لا وهو ظاهر نقل المواق عن ابن يونس وظاهر ابن شاس أنه إنما يلتنع إذا كان بها رجل فى التوضيح ظاهر الروايات أنه يلاعنها سواء كان بها رجل أم لا خلافاً لظاهر ابن الحاجب وابن شاس أنه إن فقد الحمل فلا لعان وحديثه فوجه لعانه فى الولد والحد وهو الموافق لقوله فى القذف أو مكرهه وأما التعانم فالتنقي الحد عنها لأنهم بمنزلة من اقرب بالوطء وعقبته برافع الحد وتكولها فى صورة الانكار يتنزل منزلة الأقرار فى التصديق هذا قول محمد النخعي والصواب إذا التعن الزوج أن لا لعان عليها فى الأقرار ولا فى الانكار لأن الزوج إنما ثبت فى التعانم اغتصاباً ومثله فى نقل الميسطى وابن عرفة وغيرهما فإن نكل

(قوله ولا يئنه بذلك) حال (قوله ولو قاله) أى وجدتها (الخ) (قوله لاجنبيته) أى غير زوجته (قوله فيعالي) بضم الياء أى يلغز (قوله بها) أى المسئلة (قوله أى) بفتح الهمز وضم الياء منقلا (قوله بالقذف) أى لزوجته (قوله الغيرة) بفتح الغين المعجمة (قوله تعريضه) أى الزوج بقذف زوجته (قوله ولعانه) أى الزوج عطف على لغو (قوله به) أى تعريضه (قوله المعروف) راجع للغو (قوله ونقل الباجى) راجع للعانه به (قوله عن قذفها) أى المدونة (قوله فى حده) أى الزوج (قوله به) أى تعريضه (قوله أو تأديبه) عطف على حده (قوله نقل محمد) راجع للحد (قوله وقول الشهاب الخ) راجع لتأديبه (قوله به) أى زوجته (قوله من وطء الغصب الخ) بيان لما (قوله ويفرق) بضم الفوقية (قوله وهو) بضم ففتح منقلا (قوله وهو) أى لعانه سواء كان بها رجل أم لا (قوله وظاهر ابن شاس مبتداً) (قوله أنه) أى الزوج الخ خبر ظاهر (قوله فى

التوضيح) خبر مقدم (قوله أنه) أى الشان الخ بيان لظاهر ابن الحاجب بحذف من (قوله وحديثه) أى الزوج حين كان يلاعنها كان بها رجل أم لا (قوله وهو) أى كون لعانه فى الولد والحد عنه (قوله وعقبته) بقبضات منقلا (قوله هذا) أى تلاعنهما إن رماها بغصب أو شبهة

(قوله وهو) أي عدم حده (قوله محمل) بفتح الميمين أي المعنى الذي يجعل عليه (قوله وقال) أي البنا في (قوله وتصديق) غطفت على الغصب (قوله والفرار) عطف على الحد (قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله لذلك) ٣٦٩ أي قبول التونسي الخ صلة

اعقد (قوله اعقده) أي المصنف قول محمد (قوله عليه) أي قول محمد (قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله عليه) أي قول اللخمي (قوله تجب) أي الملاعنة على زوجها ما لا (قوله ووقفت) بضم فكسر (قوله يعلم) بضم الياء (قوله به) أي نعمد الزور (قوله وهو) أي الرجوع (قوله فيه) أي الحكم (قوله وليست ظاهرة الحمل) حال (قوله بعده) أي شرائه (قوله بلا استبراء) أي من ماء نكاحه (قوله في طوقه) أي الولد صلة كاف التشبيه (قوله به) أي المشتري (قوله بعده الشراء) صلة وطئ (قوله في اتفاقه بلا إمان) صلة الكاف (قوله معقد) بفتح الميم الثانية (قوله وفي امتناع) عطف على في أنه الخ (قوله والتأخير أي اللعان (قوله به) أي الحمل (قوله نحو) خبرني (قوله ولا يفتي) بضم الياء وفتح الفاء (قوله بعده) أي استبرأتم (قوله به) أي وطئها (قوله ومن ثم) بفتح الميم صلة قال (قوله فحملها للنكاح) جواب من أخبره (قوله والا) أي وإن لم تكن حاملا حين نكاحها وأنت

الزوج فلا يحد وهو ظاهر أن ثبت الغصب أو صدقته وابن عرفة وكذا أن ادعى الغصب وانكرت أن يكون أصاب الحد فلا يحد الزوج لأن محمل قوله الشهادة لا التعريض فأفاده البناي وقال قول زوي يفرق بينهما وإن نكحت رجعت الخ هو لهمد أيضا وصوب اللخمي أن لا إمان عليها كما تقدم فأن لا لم أعلم لرجعها وجها لأن الزوج لم يثبت عليها بلعانه زنا وإنما أثبت عليها غصبا فلا إمان عليها كثبت الغصب بالينة ولو لا غنته فلا يفرق بينهما ما لأنه إنما أثبت بالتعانه الغصب وتصديق الزوج وهذا خارج عما ورد في القرآن مما يوجب الحد في النكول والفرار في الحلف وابن عرفة قبل التونسي قول محمد وساقه مساق تفسير المذهب أهولعل المصنف لذلك اعقده واقتصر عليه وأما ابن عبد السلام فقبل قول اللخمي كله واقتصر عليه وشبهه في اللعان الزوج فقط فقال (ك) زوج زوجة (صغيرة) عن سن من تحمل (نوطاً) أي يمكن وطؤها وتطيقه عادة قد فها برؤية الزنا في لعاين دونها وفي الشامل فإن كانت في سن من تحمل فله الملاعنة اتفاقاً وإن ادعى بغيره فله تجب قولاً ووقفت فإن ظهر بها حمل فلا يلحق به ولا غنت فإن نكحت حدثت الحد البكر ولو لم يقيم بحقه حتى ظهر حملها وجب لعانها اتفاقاً فإن نكحت حدثت الحد البكر (وإن شهد) زوج بزنا زوجته (مع ثلاثة) من الرجال واطلع على أنه زوجها قبل حدها (التعن) الزوج (ثم التعت) الزوجة (وحد) بضم الحاء المهملة وشدة الدال الشهود (الثلاثة) المنقصهم عن نصاب شهادة الزنا (لا) لتحديد الثلاثة (أن نكحت) الزوجة عن اللعان وتحذوتني زوجة إن كانت بكر أو أن رجعت يرثها إلا أن يعلم أنه نعمد الزور لم يقتلها أو يقر به فلا يرثها (أولم يعلم) بضم التهمينة وفتح اللام (بزوجيته) أي كونه زوجاً لمن شهد عليه مع الثلاثة بالزنا حتى رجعت بضم الراء وكسر الجيم المرأة المشهود عليها بالزنا فلا تحدد الثلاثة ويلعن الزوج فإن نكحت بعد دون الثلاثة ويرثها ولا تحدد الثلاثة لأن نكوله كرجوعه بعد الحكم وهو يوجب حد الرابع فقط ولا دية على عاقلة الإمام للاختلاف فيه فليس بخطا صريح قاله المشرح (وإن اشترى) الزوج (زوجته) الأمة وليست ظاهرة الحمل يوم شرائها ووطئها بعده بلا استبراء (فولدت) ولداً كاملاً (الستة) من الأشهر من وطئها بعده ونقاه (ف) الولد (ك) ولد (الأمة) التي اقربس يدها بوطئها وأنت بولد الستة أشهر في حقوقه به وعدم اللعان وإن كان استبرأها بعد ووطئها بعد الشراء فولدت لسنة بعد الاستبراء فهو كولد الأمة التي استبرأها سيدها ثم أنت بولد الستة أشهر في اتفاقه بلا إمان (و) إن ولدته (لا قل) من ستة أشهر أو كانت ظاهرة الحمل يوم الشراء أولم يطأها بعده (ف) ولدها (ك) ولد (الزوجة) في أنه لا يفتي إلا بإمان معتمد فيه على شيء مما تقدم أنه يعقد على وفي امتناع اللعان فيه بالوطء والتأخير بعد العلم به ابن عرفة وفي حمل الأمة المقر سيدها بوطئها الغوفى اللعان ولا يفتي إلا بإمانها واستبرأها ولم يطأها بعده في حمل يمكن بعده ومن ثم قال ابن حبيب عن أصبغ من اشترى زوجته حاملاً أو غير ظاهرة الحمل وأتت به لا قبل من ستة أشهر من الشراء محضون ولا كثر وإن كثر وطأها بعد الشراء فحملها للنكاح محضون ولو نكح سنين والأف هو للملك (وحكمه) أي غرة اللعان وما يترتب عليه ستة أشياء ثلاثة على إمان الزوج (رفع) أي عدم (الحد) عن الزوج لقد فنه زوجته إن كانت

٤٧ من في به لستة أشهر ولم ينكر وطأها بعد شرائها (قوله فهو) أي الحمل (قوله لقد فنه زوجته) علة الحد

(قوله له) أي قدفه (قوله انقيبه) أي جعلها غلة لعانها (قوله ونص عليه) أي ردها له بذلك (قوله واستظهره) أي ردها له بذلك (قوله) واقله (أي الاقصى (قوله محال) ٣٧٠ خبر ان (قوله عزاه) أي نسيبه ابن عبد السلام (قوله وهذا) أي قبول

رجوع المرأة الى اللعان بعد نكولها عنه (قوله مسلم) بضم ففتح منقلا (قوله لانه) أي رجوعها للامان بعد النكول عنه (قوله وهو) أي رجوعها عن الاقرار به (قوله عوده) أي الزوج (قوله اليه) أي اللعان بعد نكوله عنه (قوله وهو) أي الحد (قوله وقبل) بضم فكسر (قوله فقط) أي دون عود الزوج (قوله له) أي اللعان (قوله يقبل) بضم فسكون ففتح (قوله ان رجوعه) أي الزوج للعان بعد نكوله عنه (قوله رجوع المرأة) أي اللعان بعد نكولها عنه (قوله فيهما) أي رجوع الرجل ورجوع المرأة (قوله في المرأة) أي رجوعها (قوله على الاولى) بضم الهمز (قوله وهو) أي ما لا ينشأ (قوله فيهما) أي الرجل والمرأة (قوله لانهما) أي التوامين (قوله ويتوارثان) أي يرث احد توارث الملائنة من الآخر (قوله كتوا أي) بفتح الميم مثني تزام بلائونه لاضافته تشبيهه في توارث الشقيقين (قوله والفرض) بفتح الفاء وسكون الراء (قوله انه) أي الزوج

حرة مسلمة (أو الادب) له (في) الزوجة (الامة أو الذمية) الكفاية (و) ثانيا (ايجاب) أي الحد أو الادب (على المرأة) الحد على المسلمة ولو امة والادب على الكفاية (ان لم تلعن و) ثالثا (قطع نسيبه) أي الزوج عن حمل ظاهر أو سيظهر وثلاثة مرتبة على لعان الزوجة احدى ارفع الحد عنها ثانيا فسخ نكاحها ثانيا أشار به بقوله (ر) يجب (بلعانها) من اضافة المصدر لفاعله تأييد حرمتها على ملاعنها ان لم يملكها واراد نكاحها بل (وان ملكك) بضم فكسر أي ملكها ملاعنها فلا يحل له الاستمتاع بها (أو) أي وان (انقش حملها) بعد لعانها انقيبه فيمأ بتحريرها لاحتمال انها اسقطته خفية قاله في المدونة ومقتضاه انه ان تحقق الانقشاش بلازمة بينة لها للغاية اقصى امد الحمل لوجب ردها اليه لتبين صدقهما معا ونص عليه ابن عبد الحكم واستظهره بعض الشيوخ قاله ابن عبد السلام ابن عرفة من تأمل وانصف علم ان فرض ملازمة البينة لها بحيث لا تفارقها الا قضاء اقصى امد الحمل واقله اربعة اعوام محال عادة وتقدم في الخسوف انه ليس من شأن الفقهاء التكلم في خوارق العادات وما عزاه لابن عبد الحكم وبعض الشيوخ لم يعرفه اه قلت من حفظ حجة اه عب البناني قد يقال يمكن انقشاشه بقرب اللعان بشهادة النساء التوابل بعدم حملها فلا يتوقف على مضى اربعة اعوام والله اعلم (ولو) نكل الزوج عن اللعان ثم (عاد) أي رجع الزوج (اليه) أي اللعان بعد نكوله عنه وقبل حده للقذف (قبل) بضم القاف وكسر الموحدة عوده اليه وشبهه في قبول العود الى اللعان بعد النكول عنه فقال (ك) عود (المرأة) اليه بعد نكولها عنه فيقبل (على الاظهر) عند ابن رشد وهذا مسلم لانه كرجوعها عن اقرارها بالزنا وهو مقبول واما قبول عوده اليه فضعيف بخلاف لاستظهار ابن رشد والمذهب عدم قبوله لاتهامه باسقاط حد القذف عنه وهو لا يسقط بالرجوع عن القذف فلو قال وقبل عودها فقط له او لم يقبل عوده له بخلاف المرأة المشي على الراسع عب البناني الطرق ثلاث الاولى لابن شاس وابن الحاجب والمصنف ان رجوعه مقبول اتفاقا والخلاف في رجوع المرأة والثانية لابن يونس الخلاف فيها والثالثة لابن رشد الخلاف في المرأة والرجل متفق على عدم قبول رجوعه ومشى المصنف في الرجل على الاولى وفي المرأة على ما لا ينشأ وهو المذهب فانما سبب المشي عليه فيهما (وان) لعن الزوج زوجته لثني جهلها فولدت توأمين فلا (استلحق) الملاءن لثني الحمل (احد التوامين) أي الولدين اللذين ليس بينهما اقل امد الحمل (لحقاه) مع لانهما كولد واحد ولولا لعن في أحدهما فقط اتفهما معا ويتوارثان كتوارث الشقيقين كتوا أي مسبية ومسمنة بخلاف توأمين الزانية والغصوية فاختوان لام على المشهور (وان) ولدت ولدا ثم ولدت ولدا آخر فاستلحق الزوج أحدهما وثني الآخر (كان بينهما) أي الولدين اللذين استلحق الزوج أحدهما وثني الآخر (سنة) من الاشهر (ف) هما (بطنان) أي حملان لا يلحق أحدهما باستلحاق الآخر ولا يتنق بنقيبه (الا انه) أي لكن الامام مالك رضي الله تعالى عنه (قال ان اقر) أي الزوج (ب) الولد (الثاني) الذي تأخر عن الاول سنة اشهر بان قال هذا ولدى والفرض انه ان استلحق الاول (وقال) الزوج (لم اطأ) ها (بعد) ولادة الولد (الاول) وجواب ان اقر وقال (سئل) بضم فكسر (النساء) العارفات بذلك (فان قلن انه)

(قوله لانه) اي وطء غير المطيعة (قوله معدوم شرعا) اي وهو كالمعدوم حسا ابن عرفة وفيها تجب بخلوهم ما ولو باي زيادة تحق الوطء ولو انكراه (قوله وفيها) اي المدونة (قوله ومنها) اي المدونة (قوله قبلها) اي مسئلة من لا يوطأ مثلها (قوله وهي) اي من فيها بقية رقي الخ حال (قوله ومثلا يوطأ) ٢٧٢ حال (قوله وبنيها زوجها) حال (قوله ثلاثة اشهر) خبر عدة (قوله لا يجب استبراءها)

وان لم يمكن حملها ولم تبلغ تسع سنين على المعقد لان لم تطلقه وان وطئها زوجها لانه معدوم شرعا ابن عرفة وفيها ليس على من لا يوطأ مثلها عدة طلاق ومنها قبلها عدة من فيها بقية رقي في الطلاق وهي ممن لا تحيض اصغر ومثلا يوطأ وبنيها زوجها ثلاثة اشهر وفي المقدمات ابن ابية الصغيرة التي ليست في سن من تحيض ويؤمن حملها الا عدة عليها وهو شاذ قلت قال اللخمي رواية ابن عبد الحكم في الامة تطبيق الوطء ولا تحمل غالبا كبت تسع وعشر لا يجب استبراءها وخلاف رواية ابن القاسم فيها وجوب الاستبراء وظاهر ترجيح اللخمي هذه الرواية بقوله قياسا على الحرة المعتدة ان الحرة لا خلاف فيها ونقل الصقلي وابن حبيب عن جماعة من التابعين مثل رواية ابن عبد الحكم وقول ابن هرون رواية ابن عبد الحكم اشبه بقولهم في الصغير الذي لا يولد له لان تعدد زوجته ولو طاق الوطء مريد بان الصبي لاماله قطعا فلا ولده قطعا ونفي الولد عن الصغيرة المطيعة للوطء ولا ينض للقطع فحاشا الاحتياط اللخمي ذكر بعض اهل العلم انه رأى جعدة بنت احدي وعشرين سنة وعرفت ان في بلاد مكة مثل ذلك كثيرا كالبن وصلة تعتد (١) سبب (خالوة) زوج (بالغ) بها خالوة اهتداء او زيادة ولو هي ايضا مطيعة او وهي حائض او نفساء او صائمة لا يجزئ صبي ولو قوى على الوطء خالف عنه وابيه ابن عرفة وفيها ان كان الصبي لا يولد له ويقوى على الوطء فظهر بامر أنه جل فلا يلحقه وتحدد ان مات فلا تنقض عدم الوطء لانه بوضعه لان الحمل الذي تنقضه بعد بوضعه هو اللاحق بآيه الا الملاءمة تحل بوضعها وان لم يلحق بالزوج والمسوح ذكره وانتداه مثله (غير محبوب) لا بخالوة بالغ محبوب ولا بوطئه عند جمع وهو الرائج خلافا لقول عياض والراجح ان دنا من النساء والتذويع وانزل ثم طلق فتعتد زوجته ونعت خالوة بجعله (اهمكن شغلها) اي الخالوة (منه) أي البالغ غير المحبوب بالوطء واحترزه عن خالوته بمحضرة نسائه متصفاته بالعسالة والعفة او واحدة كذلك وعن خالوة طمطة صغيرة عن زمن الوطء فلا توجب عدة قاله الفكاكي وتجب العدة بما تقدم ان تصادق على الوطء في الخالوة واختلاف فيه بل (وان نفيا) اي الزوجان الوطء فيها لانه حق لله تعالى فلا يسقط بانفاقهما على نفسه (واخذنا) بضم الهمزة وكسر الخاء المججمة اي الزوجان (باقرارهما) اي الزوجين بنفسيه فيما هو حق لهما فتؤخذ الزوجة بعدم النكحة والكسوة مدة العدة وبعدم تكميل المهر ويؤخذ الزوج بعدم رجعتها ومنعه من تزويج من يحرم جمعها معها واربعة سواها ويؤخذ ان معا بان من تأخرت حياته لا يرث الميت قبله ابن عرفة وفيها من دخل بامرأة وقال لم امسها وصدقته فلها نصف المهر وكذا ان تصادقانه قبل او بعد او وطئ دون الفرج الا ان يطول مكنته معها قال مالك رضي الله تعالى عنه فأرى لها جميع المهر وقال قوم لها نصف المهر (لا تعتد الزوجة) (بغيرها) اي الخالوة في كل حال (الا ان تقر) الزوجة فقط (به) أي وطء البالغ غير المحبوب في غير الخالوة فتعتد (او) الا ان (يظهر) بها (حمل ولم ينقه) أي الزوج الحمل بلهان فتعتد

مفعول رواية المضاف لقاعله (قوله خلاف) خبر رواية (قوله فيها) اي المدونة (قوله وجوب الاستبراء) مفعول رواية المضاف لقاعله (قوله هذه الرواية) مفعول ترجيح المضاف لقاعله (قوله بقوله) اي اللخمي صله ترجيح (قوله ان الحرة لا خلاف فيها) خبر ظاهر (قوله ونقل) بفتح القاف (قوله مثل) بكسر فسكون مفعول نقل (قوله اشبه) خبر رواية والجملة مفعول قول المضاف لقاعله (قوله لا تعتد زوجته الخ) مفعول قول المضاف لقاعله (قوله بضم ففتح منقلا) خبر قول المضاف لقاعله (قوله لقطع) اي بنى الماء عنها (قوله لا يجزئ صبي) مفهوم بالغ (قوله خالف عنه وابيه) جواب عما يقال لا تصور عدة طلاق من صبي اذ لا يلزمه طلاق (قوله وفيها) أي المدونة (قوله بوضعه) اي حملها (قوله مثله) اي الصبي (قوله دنا) اي قرب المحبوب (قوله بالوطء) صلة شغل (قوله به) اي امكان شغلها (قوله فيها) اي الخالوة (قوله لانه) اي العدة وذكره

لتد كبر خبره (قوله فيما هو حق لهما) اي الزوجين صله أخذنا (قوله وفيها) اي المدونة (قوله تصادقا) بوضعه اي الزوجان (قوله لانه) اي الزوج (قوله قبل) بنقضات مثقلا اي الزوجة (قوله الا ان يظهر بها حمل ولم ينقه) ابن عرفة في امهات الاولاد منها مع غيرها ظهور رجل يمكن كونه كالبناء في العدة والزوجة ولو بعد موته

(قوله فان نقاه بلعان) منهوم ولم ينقه (قوله فلا نفقة ولا كسوة لها) تفريع على لا تعتد وتسبى (قوله قبل وضعه) صلة الميت (قوله قدره) اى حيزها (قوله ثلاثة قروء) اى عدتها ثلاثة قروء (قوله اطلانه) ٣٧٣ اى القرء (قوله انه) اى القرء (قوله) اى

وربجه) اى اللغوى ان القرء

هو الحيض (قوله ورده) اى

ترجيح اللغوى (قوله بانه) اى

اطلاق القرء على الحيض

(قوله وهو) اى الترتب (قوله

ولذا) اى كون الجميع للاستبراء

عنه لا يجب على مطلقة قبل

البناء (قوله لا الاول) عطفا

على الجميع (قوله والثاني)

اى ان الاول للاستبراء (قوله

وربجه) اى الثانى (قوله

عنه) اى اى عمران (قوله

من ان من اعتادته فى السنة

الخ) بيان لما (قوله وجوده)

اى ما نقله ابن الحاجب (قوله

شارحه) اى ابن الحاجب

(قوله والا) اى وان حاضت

لوقتها (قوله نقله) اى ابن

الحاجب مفعول تعقب

المضاف لقاعله (قوله عدم)

مفعول نقل المضاف لقاعله

(قوله بانقراده) اى ابن

الحاجب صلة تعقب (قوله

به) اى ما نقله (قوله حسن)

خبر تعقب (قوله لها) اى

المطلقة (قوله فيها) اى

سنة (قوله وقته) اى حيزها

(قوله والا) اى وان لم تحض

فى وقته (قوله فالمبالغة على

هذا) اى قول ابن الموازم

يختلف فى هذا الخ (قوله

طلافا) مفعول مطلق للمطلق

مبين نوعه بنعته (قوله

بوضعه فان نقاه بلعان فلا تعتد وتسبى بوضعه فلا نفقة ولا كسوة لها ولا يرث الحى منها ما لميت منها قبل وضعه وصلة تعتد بثلاثة اقراء اطهار) بيان اوبدل (و) عدة الشخص (ذى اى صاحب الرق) اى الامة الرقيقة من زوجها الحرا والرقيق (قرآن) بفتح القاف على الاشهر اى طهران ابن عرفة والمعتدات ست الاولى معتاد حيزها فى كل شهر دون دم غيره ولو اختلف قدره ثلاثة قروء للحره وقرآن لغيرها والمنصوص القرء الطهر واستقر اللغوى من اطلانه فى المذهب على الحيض انه الحيض وربجه ورده ابن بشير بانه مجاز قلت كيف هذا وهو مشترك لغة بين الطهر والحيض (والجميع) اى الاقراء الثلاثة للحره والقرآن للامة (للاستبراء) اى الاستدلال على برائة الرحم من الحمل فى مطلقة مدخول بها ولذا لا يجب على مطلقة قبل الدخول لانها لا تحتاج للاستبراء (لا الاول فقط) للاستبراء والباقي تعدد (على الارجح) عند ابن يونس وهو قول الابهري والثاني للقاضى وربجه عبد الحق وتظهر فائدة الخلاف فى الكفاية فتلزمها الثلاثة على الاول وقرء الطلاق فقط على الثانى وتعتد المطلقة بالاقراء ان اعتادت الحيض فيما دون سنة بل (ولو اعتادته) اى الحيض (فى كالسنة) مرة وادخلت السكاف ما زاد عليها الى تمام عشر سنين على ما نقله د عن ابي عمران والى تمام خمس سنين على ما نقله ابو الحسن والناصر عنه فى اعتادته فى كل عشر او خمس مرة تنقظه فان جاء وقت مجيئه ولم تحض حلت وان حاضت انتظرت الثانية فان جاء وقتها ولم تحض حلت وان حاضت انتظرت الثالثة او وقتها وشاربو لم ياتوا نقله ابن الحاجب من ان من اعتادته فى السنة تحل بتمامها وانكر وجوده نشاوحه ابن عرفة ابن رشد عن مجده من حيزها السنة او اكثر عدتها سنة يضاء ان لم تحض لوقتها والا فاقراءها ولا يخالف من اصحابنا فتعقب شارحى ابن الحاجب نقله عدم اعتبار انتظار الاقراء بانقراده به حسن وفى المدونة ولو تقدم لها حيض مرة لطلبت الحيض فان لم ياتها اعتدت بسنة من يوم الطلاق وبعبارة الشامل فاذا جاء الحيض فى السنة مرة انتظرت الاقر على المعروف فى المذهب فان لم تحض فيها ومضى وقته حلت والافسنة بعد طهرها ولا تزال كذا تحيض بعد سنة انتظرت عادت فان حاضت فى وقته حلت والافسنة بعد طهرها ولا تزال كذا حتى يتاخر عن عادته وتسكمل ثلاثة اقراء (او) اى وتعتد المطلقة بالاقراء ولو (ارضعت) وتاخر حيزها الارضاء فلا تعتد بالسنة وتنتظر الاقراء حتى يتها او تقطم ولها او ينقطع ارضاءها فنسبة قبل ثلاث حيض فان لم تحض حتى اتمت سنة من حين انقطاع الارضاء حلت اظهروا بان تاخره ليس للارضاء ابن الموازم يختلف فى هذا قول مالك واصحابه رضى الله تعالى عنهم فالمبالغة على هذا الدفع التوهيم والامة كالحره قاله ابن عبد السلام (او) اى ولو (استحضت) بضم الفوقية المطلقة (و) قد (ميزت) دم الحيض من دم المرض برائحة اولون او نالم لا يكتفى بتبعيتها للاكل والشرب والحرارة البرودة فتعتد بالاقراء لا بالسنة على المشهور وعن مالك رضى الله تعالى عنه بسنة والامة كالحره (والزوج) المطلق طلاقا رجعا مريضها بما تاخر حيزها لارضاءها (انتزاع ولد) المطلقة (المرضع) بكسر الصاد المعجمة (فرا من ان تزني) اى زوجة زوجها ان مات قبل تمام عدتها ولو صححنا لان الموت يقبأ (اوليت زوج اختها) ونحوها

مرضعا) مفعول به لطلاق (قوله صحبها) خبر كان محذوف مع اسمها ضمير الزوج

(قوله لو جود مرضع الخ) علة ٣٧٤ لم يضر (قوله قبلها) بكسر الموحدة (قوله ولم يقبله) أي غيرها (قوله انتزاعه)

عن يحرم جمعها معها (أو أربعة) بدلها (إذا لم يضر) الانتزاع (بالولد) لوجود مرضع غيرها قبلها
الولد فان لم يوجد غيرها ولم يقبله الولد فلا يجوز انتزاعه وإذا جاز انتزاعه لقطع أثرها العائد نفعه
على وارثه غيرها فآخر انتزاعه لاسقاط نفقتها عنه ومحلها إذا تأخر حيضها عن وقتها المعتاد
لها الارضاعها كافي مع ما عاين القاسم فان لم يتأخر عنه فليس له انتزاعه لتبين قصده اضرارها
ومثل ولدها ولد غيرها الذي ترضعه مالم يعلم باجارتها ويقربها قبل طلاقها وللزوجة طرده لايه
لتجمل حيضها وتزوجها غير مطلقها ان قبل الولد غيرها وله اولاية مال قاله ابن رشد واستشكل
بان الرجعية يجب عليها الارضاع واجب بحمله على من لا يجب عليها الشرفها فان قلت هذه لها
رده وان لم يكن لها مصلحة فيه فلا يتم هذا الجمل قلت ليس في النقل تقييد ردها بمصلحتها فليست
كالاب وعورضت مسئلة المصنف بقوله الا في في الحضانة ولو وجد من ترضعه عندها بجائنا
واجب بان عذره هنا اسقط حقه في ارضاعه وحضانته باقية فيأبى لها من ترضعه عندها
فهذه مخصوصة للآقية والله اعلم (وان لم يقرب) المستحاضة دم المرض من دم الحيض (أو تأخر)
الحيض (بلا سبب) ظاهر من رضاع أو استحاضة (أو مرضت) المطلقة فتأخر حيضها بسببه
قبل الطلاق أو بعده (تربصت) أي تأخرت بفترات متعاقبة (تسعة أشهر) استبراء على المشهور
لزوال الرية لانها مدة الحمل غالباً وهل تعتبر من يوم الطلاق أو من يوم ارتفاع حيضها قولان
(ثم اعتدت بثلاثة أشهر) حرة كانت أو ممة وحلت بتمام السنة ولا ينظر لقول النساء وقيل
التسعة عدة أيضاً والصواب انه خلاف لفظي كما تفيد عبارة الأئمة هذا مذهب ابن القاسم
وقال اشهب المريضة كالمرض وفرق ابن القاسم بينهما بما بقدره المرضع على ازالة السبب فهي
قادرة على الاقراء بخلاف المريضة فانها لا تقدر على رفع ذلك السبب فاشبهت بالنايسة وشبهه
في الاعتداد بالثلاثة فقال (كعدة من لم تر الحيض) لصغر وهي مطبقة الوطء وأطبعها وهي
البغلة (وعدة) (النايسة) من الحيض لكبرها في السن فعدة كل من هو لاء ثلاثة اشهر وان
كانت حرة بل (ولو) كانت متبسة (برق) وأشار بولو الى الخلاف في المذهب وهو قولان
احدهما شهران والآخر شهر ونصف ووجه المشهور ان الجمل لا يظهر في اقل من ثلاثة اشهر
فلذا ساوت الامة الحرة قاله الموضع (و) تعتبر الاشهر في العدة بالاهلة كاملة كانت أو ناقصة ان
وقع الطلاق في أول ليلة من الشهر وان وقع في اثني عشر من الشهر الثالث بالهلال (و) (ثم)
بضم فكسر مثلاً الشهر الاقل ثلاثين يوماً (من) الشهر (الرابع في) صورة (الكسر) للشهر
الاول بالطلاق في اثني عشر (ولغا) بفتح الغين المجمة أي لا يحسب من العدة (يوم الطلاق) الذي
وقع الطلاق بعد طلوع فجره فان وقع ليلة قبل طلوع الفجر حسب اليوم منها وكذا عدة الوفاة
وقيل لا يلغى وتعتد الى مثل الساعة التي طلق او مات فيها والقولان لما لا رضى الله تعالى عنه
رجع الى أولهما (ولو حاضت) المعتدة التي تربص تسعة وتعتد بثلاثة (في السنة) ولو في آخر
يوم منها رجعت الى اعتدادها بالاقراء (انتظرت) الحيضة (الثانية) او تمام سنة بيضاء فان تمت
السنة ولم تحض حلت وان حاضت ولو في آخر يوم منها انتظرت تمام سنة (و) الحيضة (الثالثة)
فصل بالسابق منها هذا في الحرة والامة تحل بالثانية او تمام سنة بيضاء قبلها (ثم ان احتاجت)
من تربصت تسعة واعتدت بثلاثة ولم يأتها دم لانيها ولا بعدها (عدة) من طلاق آخر (في) الشهر

أي ولد المرضع (قوله غيرها) حال من وارث (قوله عنه) أي الزوج (قوله ومحلها) أي جواز انتزاعه (قوله لها) صلة المعتاد (قوله لارضاعها) علة تأخر (قوله فان لم يتأخر) أي حيضها (قوله عنه) أي وقتها المعتاد لها (قوله وله) أي الولد الخ حال (قوله واستشكل) أي قوله وللزوجة طرده لايه (قوله هذه) أي التي لا يجب عليها الارضاع (قوله فيه) أي رده (قوله من رضاع الخ) بيان للسبب واحترز بظاهر عن اختلال من اجها فانه لازم لتأخره بلا سبب ظاهر (قوله بسببه) أي المرض (قوله قبل الطلاق) صلة مرضت (قوله لزوال الخ) علة الاستبراء (قوله لانها) أي التسعة الخ علة كون تربصها يزيد الرية (قوله تعتبر) أي التسعة (قوله انه) أي الخلاف في كون التسعة استبراء أو عدة (قوله كالمريض) أي في اعتدادها بالاقراء بعد زوال مرضها (قوله بينهما) أي المرضع والمريضة (قوله أو لطبعها) عطف على لصغر (قوله وهو) أي الخلاف (قوله رجع) أي الامام رضى الله تعالى عنه (قوله أولهما)

الثلاثة

أي القولين أي لغو يوم الطلاق

(قوله أيا) بفتح الهمز وكسر اليا مئة فلا أي لازوج لها (قوله ينسب) صلة تجمع (قوله خامسة) أي كونها خامسة (قوله مع شبهة) حال من جمع (قوله والا) أي وإن لم تكن شبهة تدبره (قوله لكن هذا) أي التبرص الواجب بالوطء المستعمل للكاح الجمع على فساده مع شبهة داوثة الحد (قوله فهو) أي التبرص استبراء والاستدراك على قوله بزنا وشبهة لرفع إيهامه أنه استبرأ فيهما (قوله والا) أي وإن كانت ظاهرة الحمل منه حين زناها (قوله فقبل يكره) أي لزوجهما وطؤها (قوله ٣٧٥ ذكرها) أي الأقوال (قوله

وبه) أي الضريم صلة
أجيب (قوله وعلاه) أي
التحريم (قوله بأنه) أي الشأن
(قوله وهو) أي التعليل
(قوله أيا) بفتح الهمز وكسر
اليامة فلا أي لازوج لها
(قوله زمن استبرائها) صلة
أيا (قوله سواء كان) أي مرید
العقد عليها (قوله وأجنبيا)
عطف على زوجها (قوله
جهلا) أي بحريتها (قوله
من ذلك) أي السبي والشراء
(قوله لأنها) أي التي غاب
السبي والمستترى عليها
(قوله وولدها القراش زوجها)
حال (قوله سقوط حد القذف)
حسب فائدة (قوله بأنه ابن
شبهة) صلة رى (قوله وحد
من رى الخ) عطف على
سقوط (قوله منها) أي ستة
الاشهر (قوله بذلك) أي أنه
ابن شبهة (قوله أذهي) أي
الشبهة (قوله لحوقه) أي
النسب (قوله تعريض)
أي كونه معرضا بقذفه فلا
يحد (قوله منه) أي ماء الشبهة
(قوله لا طلاقه) أي الماء
الفاسد (قوله وحمل) بضم
فكسر ا وفتح فسكون

(الثلاثة) عدتها ابتداء بالتربعين تسعة لصيرورتها ثمانية فأن كان أنماها دم ثم احتاجت لعدة
جوى فيها ما تقدم والله اعلم (ووجب) على الحرقة زوجة كانت أو أيا (ان وطئت) بضم الواو
(بزنا و) وطئت (شبهة) لنكاح كفل أو عقد نكاح فاسد مجمع على فساده بنسب أو رضاع
أو صهر أو خامسة مع شبهة تدرك الحد والافهوزنا لكن هذا عدة فان لم تكن شبهة فهو استبراء
(ولا يظا الزوج) زوجته التي وطئت بزنا وشبهة زمن استبرائها أي يحرم عليه وطؤها حيث
لم تكن ظاهرة الحمل منه والافقيل بكرة وقيل يباح وقيل خلاف الأولى ذكرها ابن عرفة وابن
يونس وفي البيهان ما يقيس بان المذهب التحريم وبه أجيب في نوازل ابن الحاج والمبارين
العقباني وغيره وعلاه بأنه ربما ينقض الحمل فيخطأ ما بهما غيره وهو ظاهر (ولا يعقد) أحد
نكاحا عليها إن كانت أيا زمن استبرائها سواء كان زوجها الذي فسخ نكاحه أو طلقها بائنا
أو أجنبيا لأن كل محمل امتنع فيه الاستمتاع امتنع العقد فيه إلا الحيض والنفاس والصيام
والاعتساف (أو غاب) على الحرقة غيبة يمكن الوطء فيها (عاصب أو صاب) بكسر الموحدة مخففة
كافر حربي (أو مستتر) جهلا أو فسقا ثم خلاصت من ذلك لأنها مظنة الوطء (ولا يرجع) بضم
التحسية وفتح الجيم (لها) أي لا تصدق الحرقة في نفقها وطمن ذكرلاتم أمها بالحيا ودفع المعرفة عن
نفسها وفاعل وجب (قدرها) أي العدة بالتمصيل السابق فذات الحيض غير المتأخر عن زمنه
أو المتأخر لرضاع ثلاثة أقراء واليانسة والصغيرة والبغلة ثلاثة أشهر والمتأخر حمضها بالإسب
أو المرض والاستحاضة غير المميزة سنة وفائدة استبراء الحرقة ذات الزوج وولدها القراش زوجها
سقوط حد القذف عن رى ولدها بعد ستة أشهر من نحو الزنا بأنه ابن شبهة وحد من رى ولدها
لاقل منها بذلك قاله في التوضيح واستشكله ابن عاشر بأن الحد انما يقرر بنفى النسب لا بإثبات
الشبهة أذهي لا تستلزم نفي النسب بدليل لحوقه في نفس المسئلة اه وبعبارة ابن عرفة رجعت سلم
من هذا البحث ونصها واستشكل لزوم الاستبراء مع وجوب طلاق الولد واجيب بأفادته نفي
تعريض من قال لذي نسب منه يا ابن الماء الفاسد اه فان الماء الفاسد فيه تعريض بنفى
النسب لا طلاقه على ماء الزنا أيضا بخلاف الشبهة وحمل كلام المصنف على الحرقة فقط لأنه
سبب كراستبراء الأمة في بابه ولأنه يعقب بان المتقدم في عدة الأمة قرآن أو ثلاثة أشهر أو سنة
واستبرأوا من نحو الزنا حيضة نقله في عن المدونة ونصه وفيها لزوم ذات الرق العدة كالحرقة
واستبرأوا في الزنا والاستبراء حيضة اه ونقل نحوه عن ابن عمران والجلاب وقوله قدرها هو
المشار إليه بقوله استبراء الحرقة كعدتها وقد استثنوا استبراءها لأفامة لحد عليها في الزنا و
لقمها بالردة والذي يعقد عليه الملاءم فانه بحیضة ونظمها عجم بقوله

(قوله فقط) أي دون الأمة (قوله لأنه) أي المصنف الخ علمه على الأول وخبره على الثاني (قوله في بابه) أي الاستبراء
(قوله ولأنه يعقب) بضم ففتحات منقلا عطف على لأنه الخ (قوله وفيها) أي المدونة (قوله كالحرة) خبر لزوم
(قوله حيضة) خبر استبرأوا

(قوله فانما) اي الحرة (قوله وقيت) بضم الواو (قوله وهو) اي جواز استمتاعه بغير وطئها (قوله في القعد) اي مجتث المفقود (قوله لكن نقل المواق الخ) استندرا على قوله وهو مذهب ابن القاسم الخ لرفع ايها ما اعتقده (قوله ما نقله) اي في التوضيح والشارح (قوله ونقل) بسكون القاف (قوله سياقه) الخ خبر نقل (قوله انه) اي ما نقله ق عن ابن عرفة (قوله ولها) ولي الخ حال (قوله وخبر) بضم الخاء المعجمة وكسر المثناة منقلا (قوله نكاح الشريفة) مفعول

٣٧٦

والحرة استبراءها كالعدة * لا في امان وزنا وردة فانما في كل ذا تستبرى * بجميضة فقط وقيت الضرا وظاهر قوله ولا يبطأ الزوج ان له الاستمتاع بغير الوطء وهو مذهب ابن القاسم نقله الموضح في القعد والشارح ولا يخالف قوله وحرم في زمنه اي الاستبراء الاستمتاع لانه في امة تجدد ملكها لم يسبق فيها استمتاع وما هنا في زوجة سبق له فيها استمتاع لكن نقل المواق عن ابن عرفة المنع ولعله هو المعتقد اه عب البناي ما نقله عن عباس لاعتن ابن القاسم والفرق المذكور صحيح ونقل المواق عن ابن عرفة سياقه يفيد انه في الامة التي تجدد ملكها لا في مسنة ثلثا والله اعلم (و) اذا زوج اجنبي شريفة بولاية الاسلام ولها ولي غير مجبر ودخل الزوج بها ولم يطل وخبر ولها في القسح والامضاء او تزوج عبدا بدون اذن سيده ودخل أو سقيه بغير اذن وليه ودخل وخبر السيد والولي في الامضاء والقسح فاختلف (في) ايجاب الاستبراء (امضاء الولي) نكاح الشريفة او العبد أو السقيه من الماء الحاصل قبل الامضاء لانه حرام وهو لابن الماجشون ومحنون وعدمه لانه ماؤه وهو مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (او) ايجابه (ففسخه) اي الولي النكاح المذكور واراد زوجهما باذن الولي او اذن السيد للعبد في تزوجهما او ولي السقيه في تزوجهما بذلك وعدمه (تردد) فان كان الامضاء او القسح قبل الدخول فلا استبراء وان اراد اجنبي تزوجهما بعد القسح بعد الدخول وجبت العدة منه اتفاقا البناي نقل التوضيح وق انه سما في القسح تأويلان وذكر ابن عرفة الخلاف في المسئلتين ونسب وجوب الاستبراء لابن الماجشون ومحنون وعدمه لمالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ومقتضاه انهما قولان ويظهر منه ان عدم الوجوب هو الراجح خلاف ما ذكره ز والله اعلم (واعدت) اي احتسبت المطلقة في طهر (بطهر الطلاق) فجعلته قرأ اول ان طال بعد الطلاق بل (وان) كان (لحظة) يسيرة جدا فاذا حاضت عقب الطلاق فقد تم قرؤها الاول فان طهرت نصف شهر وحاضت ثانية فقد تم قرؤها الثاني فان طهرت كذلك وحاضت ثالثة فقد تم قرؤها الثالث (فتحل) للزوج (باول الحيضة الثالثة) لان الاصل والغالب عدم انقطاع الدم فوراً ودوامه يوما فاكثرها مذهب ابن القاسم (او) اول الحيضة (الرابعة) بالقسبة لحيضة الطلاق (ان) طلقت بضم فكسر مثقلا (بكحيض) ادخلت الكاف الفاس لانها بالحيضة الثانية تم قرؤها الاول وبالثالثة تم قرؤها الثاني وبالرابعة تم الثالث (وهل ينبغي) للمعدة بالاقرار من الطلاق اي وهل معنى قول اشهب ينبغي (ان لا تجل) المعدة للتزوج (جبر) (رؤيته) اي دم الحيضة الثالثة ان طلقت بطهر او الرابعة ان طلقت بحيض الوجوب فيكون خلاف قول ابن القاسم

امضاء المضاف لفاعله (قوله من الماء الخ) صلة استبراء (قوله لانه) اي الماء الخ لانه لوجوب الاستبراء منه (قوله حرام) اي نسا عن وطئ حرام (قوله وهو) اي وجوب الاستبراء (قوله وعلمه) اي وجوب الاستبراء من الماء السابق على الامضاء (قوله لانه) اي الماء السابق الخ لانه لعدم وجوب الاستبراء منه (قوله وهو) اي عدم الوجوب (قوله او ايجابه) اي الاستبراء (قوله لذلك) اي بخرمة مائة علة لا يجابه (قوله وعدمه) اي الايجاب لانه ماؤه (قوله بعد القسح) صلة تزوج (قوله بعد الدخول) صلة القسح (قوله انهما) اي الوجوب وعدمه (قوله في القسح) اي لاني الامضاء (قوله في المسئلتين) اي الامضاء والقسح (قوله ونسب) اي ابن عرفة (قوله ومقتضاه) اي ابن عرفة (قوله انهما) اي الوجوب وعدمه (قوله منه) اي ابن

عرفة (قوله ان طال) اي الطهر (قوله كذلك) اي نصف شهر (قوله لان الاصل والغالب الخ) محل علة لطلعه باول الثالثة ودفع لما يقال كيف تحل باول الثالثة مع احتمال انقطاعها قبل درامها يوما وما له بال (قوله هذا) اي حلها باول الحيضة الخ (قوله لانها) اي المطلقة (قوله بالحيضة) صلة تم (قوله من الطلاق) صلة المعتدة (قوله الوجوب) خبره (قوله فيكون) اي قول اشهب ينبغي الخ

(قوله محل بأول الخ) مفعول قول المضاف لفاعله (قوله أو معناه) أي قول أشهب ينبغي الخ (قوله فلا يخالفه) أي قول أشهب ينبغي الخ قول ابن القاسم محل بأول الحيضة الخ (قوله فاختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله هو) أي قول أشهب ينبغي الخ (قوله يحمل ينبغي على الذنب) تصوير للوفاق (قوله وهذا) أي تأويل للوفاق (قوله أو خلاف) عطف على وفاق (قوله بمحملة) أي ينبغي على الوجوب تصوير للخلاف (قوله وهذا) أي تأويل للخلاف (قوله واليه) أي الخلاف صلة ذهب (قوله لقوله) أي مضمون (قوله هو) أي قول أشهب ينبغي الخ (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ولو في آخر ساعة) أي ولو طغت في آخر ساعة (قوله منه) أي طهر الطلاق (قوله وفي انقضائها) أي العدة (قوله القريتان) أي أشهب وابن نافع (قوله قبل طهرها) صلة تتزوج (قوله ولكن لا تجل الخ) استدراك على للمعدة أن تتزوج إذا حاضت الخ لرفع إيهامه بإباحة تزوجها بحج - ردئية أول الدم (قوله تقيم إياها) أي والدم نازل عليها (قوله فتعلم) عطف على تقيم (قوله أنها) أي الدم وأنه لتأنيث خبره (قوله والا) أي وإن لم يحمل على الاستحباب (قوله تناقض) أي قوله للمعدة أن تتزوج إذا حاضت وقد يقال لا تناقض ٢٧٧ ولوحل على الوجوب لأن الثاني

استدراك على الأول ومبين للمراد منه (قوله فيها) أي المدونة (قوله أي يستحب الخ) خبر قول (قوله بقادها) أي الحيضة صلة تعلم (قوله يأتي على معاهه) هذا خبر قول أيضا (قوله وعلى أن لا قل دم الحيض الخ) عطف على معاهه (قوله حدا) اسم مؤخر (قوله في كونه) أي الحد (قوله ثلاثة أيام) خبر كون (قوله أو خمسة) أي من الأيام عطف على ثلاثة (قوله قولاً) مبتدأ في كونه (قوله ابن مسلمة) راجع لكون أقله ثلاثة (قوله وابن الماجشون) راجع لكونه خمسة (قوله لا قل) أي حيض العدة

تجل بأول الحيضة الثالثة والرابعة ومعناه الذنب فلا يخالفه في الجواب (تأويلان) وذلك أن في المدونة لابن القاسم محل بحج ردئية الدم ولا شهب ينبغي أن لا تجل بالنكاح أول الدم فاختلاف هل هو وفاق لابن القاسم بمحمل ينبغي على الذنب وهذا تأويل ابن الحارث وأكثر الشيوخ أو خلاف بمحملة على الوجوب وهذا تأويل غير واحد واليه ذهب مضمون لقوله هو خبر من رواية ابن القاسم ولو قال المصنف وفيها لا شهب ينبغي أن لا تجل برؤيته وهل وفاق تأويلان لكان أوضح والله أعلم ابن عرفة وفيها طهر الطلاق فـ ولو في آخر ساعة منه وفي انقضائها بأول جرمدها اضطراب مع القريتان للمعدة أن تتزوج إذا حاضت الحيضة الثالثة قبل طهرها ولكن لا تجل حتى تقيم إياها تعلم أنها حيضة ابن رشد قوله ولكن لا تجل على الاستحباب والالتناقض وقول أشهب فيها ينبغي أي يستحب أن لا تجل لتعلم أنها حيضة مستقيمة بمقاديرها يأتي على معاهه هذا وعلى أن لا قل دم الحيض والاستبراء حد في كونه ثلاثة أيام أو خمسة قولاً ابن مسلمة وابن الماجشون ويأتي على أن لا قل حد أقوله أن انقطع وجب رجوعها إليهما ولزوجهما رجعتا لأن ما رأته من الدم حيض في الظاهر يوجب اتقائها من مسكن الزوج ويبيح تزويجها بكرة ويمنع ارتجاع زوجها إياها فإن انقطع الدم ولم يعد عن قرب وكانت تزوجت فسح نكاحها وصحت رجعة زوجها إن كان ارتجعها وله رجعتها إن لم يكن ارتجعها وإن رجعت عن قرب تم نكاحها وبطلت رجعتها لإضافة الدم الثاني للأول وما بينهما من طهر لغو وعلى قول ابن القاسم فيها لأحد له والدقة حيض يعتد به في الطلاق والاستبراء وهو رواية فيها إذا دخلت الأمة المبيعة في الدم بأول ما تدخل تحلل للمشترى

٤٨ من في والاستبراء (قوله قوله) أي أشهب فاعل يأتي (قوله أن انقطع) أي الدم قبل تمام ثلاثة أو خمسة أيام (قوله وجب رجوعها إليهما) أي التقيم عدتها فيه (قوله ولزوجهما رجعتا) عطف على وجب رجوعها الخ (قوله لأن ما رأته الخ) صلة لتندراى وجاز اتقائها من بيتها ومنع معالقتها من رجوعها برؤية أول الدم (قوله من الدم) بيان لما (قوله حيض في الظاهر) خبر أن (قوله يوجب) أي أن شئ الزوج وطلب اتقائها من مسكنه (قوله تزويجها) أي لغير زوجها (قوله ويمنع الخ) عطف على يوجب (قوله فإن انقطع الدم) أي قبل تمام ثلاثة أو خمسة (قوله عن قرب) أي قبل تمام خمسة عشر يوماً (قوله تزوجت) أي بزوجه آخر (قوله تم) بمائة (قوله من طهر) أي ناقص عن خمسة عشر يوماً (قوله لما) خبر ما (قوله وعلى قول ابن القاسم) صلة يجوز (قوله فيها) أي المدونة (قوله لأحد له) أي أقل الحيض في العدة والاستبراء الخ مفعول قول المضاف لفاعله (قوله يعتد بضم الياء) أي كونه لأحد له الخ وأنه لتأنيث خبره (قوله روايته) أي ابن القاسم (قوله فيها) أي المدونة (قوله إذا دخلت الأمة المبيعة في الدم الخ) مفعول رواية المضاف لفاعله (قوله بأول) صلة تحلل (قوله ما تدخل) أي في الدم

(قوله ومصيباتها) اي الامة عقب رؤية اول الدم (قوله منه) اي المشتري (قوله ولا معنى) اي وجهه وحكمته (قوله التأخير) اي لتزويج عن اول الدم (قوله قرب) اي قبل تمام نصف شهر (قوله فهو) اي الدم الثاني (قوله فكان) اي عوده عن قرب (قوله وان عاد) اي الدم (قوله بعد) بضم الموحدة (قوله يعلم) بضم الياء (قوله بها) اي اقامتها (قوله انها) اي الدم وانته لتأنيث خبره (قوله واحتج) اي استدلل بحنون (قوله ولا تبين مطلقا) اي طلاقا رجعا الخ مفعول رواية مضافا لفاعله (قوله مستبارة) اي بنجدد ملكا وغيره (قوله مبتاعها) اي مشتري الامة (قوله باول الدم) تنازع فيه تحل ويضمن (قوله يتبادى) اي الدم (قوله ويعلم) بضم الياء (قوله انها) اي الدم وانته لتأنيث خبره (قوله في استبرائها) اي المدونة (قوله طهرا) اي نصف شهر (قوله والا) اي وان لم يقان يكون ٣٧٨ هذا حاضرا فلا يكون استبراء (قوله فلا) اي لا يكون استبراء (قوله وعليه)

ومصيباتها منه يجوز للمرأة ان تتزوج باول ما تراه من الدم ولا معنى لاستصحاب التأخير لان الدم ان انقطع فان عاد عن قرب فهو من الاول فكان كدوامه وان عاد عن بعد فالاول حيض مستقل ومهنون اوجب عليهم ان لا تتزوج حتى تقيم في الدم اقامة يعلم بها انها حيضة واحتج برواية ابن وهب ولا تبين مطلقا ولا تحل امة مسخرة ولا يضمنها مبتاعها باول الدم حتى يتبادى ويعلم انها حيضة مستقيمة وقال ابن القاسم في استبرائها ان رأت الدم يوما او بعض يوم وانقطع بردي ولم يعد حتى مضى ما يكون طهرا يسئل النساء ان قلن يكون هذا حيضا يكون استبراء والا فلا وعليه ان قلن لا يكون حيضا يكون في حكمه على ما سمعته اشبه وعلى فصل هذا الدم مما قبله وما بعده وعدم اعتباره عدة لقلته في عدم قضا صلاة ايامه ووجوبه قولان اظاهر المذهب وقول مهنون وهو شذوذ المتبسط عن ابن سعدون روى ابن وهب لا تحل مطلقا الا بائنا طاع دم الحيضة الثالثة كقول العراقيين قال بعض فقهاءنا وعليه فالاقراء الحيض وفي ارتقاء السطور منها اذا رأت اول قطرة من الحيضة الثالثة تم قرؤها ولمت للازواج اشبه استحب ان لا تحجل حتى يتبادى دمها اعضاء كل المسئلة من اولها عندى لاشبه وعليه اختصرها ابن أبي زينين واختصرها الشيخ وغيره من القرويين على انها لابن القاسم وحمل اكثر الشيوخ قول اشبه على النفس يروى قال بعضهم هو خلاف وعائيه مهنون وكذا ما تقدم لابن رشد (ورجع) بضم فكسر (للساء) العارقات (في قدر) اقل زمن (الحيض هنا) اي في العدة (هل هو يوم او بعضه) الذي له بالاختلاف قدر زمن الحيض في النساء بالنظر الى البلدان فقد تعد العارقات اليوم حيضا باعتبار عادة نساء بلد هن وقد تعد عارقات آخر اقل منه حيضا باعتبار عادة نساء بلد هن ايضا وظاهر المصنف ان اليومين لا يرجع فيهما للنساء والذي في المدونة ان اليومين كالיום ولا يعارض هذا قوله المتقدم فتح باول الحيضة لان معناه ان مجرد الرؤية كافية نظرا الى ان الاصل الاستقرار فان انقطع رجوع فيه للنساء هل هو يوم او بعضه البناء حاصله ان ابن القاسم قال تحل باول الحيضة فتأوله الجهمي ورعى انه قاله لان الاصل الاستقرار وان انقطع رجوع فيه

اي قول ابن القاسم صله يكون المثلث (قوله ان قلن) اي النساء (قوله وعلى فصل الخ) عطف على ما سمعته (قوله وعدم اعتباره عدة) عطف على فصل (قوله لقلته) عطف على عدم قضا (الخ) بدل من في حكمه (قوله ووجوبه) اي قضاء صلاة ايامه عطف على علم (قوله قولان) اسم يكون (قوله اظاهر الخ) واجمع لعدم القضاء (قوله وقول مهنون) واجمع لوجوبه (قوله وهو) اي قول مهنون (قوله سعدون) بفتح السين (قوله لا تحل مطلقا) اي في طهر (قوله وعليه) اي توقف حلها على انقطاع الحيضة الثالثة (قوله الحيض) بكسر ففتح (قوله منها) اي المدونة (قوله تم)

بمشاة (قوله ان لا تحجل) اي بعدد السكاح لزواج آخر (قوله يتبادى دمها) اي ثلاثة او خمسة للنساء ايام (قوله وعليه) اي قول اشبه صله اختصر (قوله اختصرها) اي المدونة (قوله من القرويين) بيان لغيره (قوله على انها) اي المسئلة (قوله التفسير) اي لقول ابن القاسم (قوله هو) اي قول اشبه (قوله خلاف) اي لقول ابن القاسم (قوله وعليه) اي الخلاف (قوله لا اختلاف قدر زمن الحيض) على مرجع في قدر الخ (قوله في النساء) صله اختلاف (قوله تعد) بفتح فضم (قوله ان اليومين) اي دمهما (قوله كالיום) اي في الرجوع فيه للنساء (قوله هذا) اي قوله ورجع في قدر الحيض هنا الخ (قوله لان معناه) اي قوله المتقدم فتح باول الحيضة على لا يعارض الخ (قوله كاف) اي في حلها (قوله نظرا الى ان الاصل الاستقرار) على ان مجرد الرؤية كاف

(قوله وعلى تأويلهم) صلة مشى المصنف (قوله وتأوله) بفتح تاء مثلاً (قوله على ظاهرها) صلة تأول (قوله أنها) أى الممتدة
 الخ بيان لها بحدف من (قوله وان انقطع) أى قبل دواحه يومها وما له بالميالغة في حليها به (قوله ورأوا) أى ابن رشد
 وأبو عمران وغيرهما (قوله هنا) أى في العدة (قوله كالعادة) أى في قدر اقل الحيض ٢٧٩ وأنه لاحدله (قوله اقول

للمصنف وعلى تأويلهم مشى المصنف وتأوله ابن رشد وأبو عمران وغيرهما على ظاهرها المأخوذ بآول
 الدم وان انقطع ورأوا ان مذهب ابن القاسم في مقدار الحيض هنا كالعادة ولم يجز عليه
 المصنف اقول المأزى مشهور قول مالك رضى الله تعالى عنه نفي التحديد واسناد الحكم لما
 يقول النساء انه حيض نقله ابن عرفة (و) رجع للنساء في ان المقطوع ذكره وانثاءه هل (يولد
 له فتعذر زوجه اولاً) يولد له فلا تمذ زوجه عب هذا ضعيفان والراجح في الاول سؤال اهل
 المعرفة وفي الثاني اعتمادها بلا سؤال البناتى تبع في الاول في اذ نقل نص عياض بان الرجوع
 حين قطع ذكره وانثاءه لاهل المعرفة واجاب طي بان اهل المعرفة يرجعون للنساء لان هذا
 شأنهم فالمراد باهل المعرفة النساء ولا مخالفة بين المصنف وعياض ويدل لذلك ان عياض جعل
 قول ابن حبيب بالرجوع في ذلك لاهل الطب والنشر يخلاف مذهب الكتاب فلم يبين
 المعرفة والولادات وهذا باب النساء وكلامه في التوضيح يدل على انه اعتمد كلام عياض واما
 الثاني فتبين فيه ح حيث اعتمد قول صاحب النكت اذا كان محبوب الذكر والخصيتين فلا
 يلزمه ولد ولا تعذر امرأته وان كان محبوب الخصيتين قائم الذي كرفعلها بالعدة لانه يطأ بذكره
 وان كان محبوب الذكر قائم الخصيتين فهذا ان كان يولد له فعلا لعدة ولا فلا هذا معنى ما في
 المدونة ونحوه حفظت عن بعض شيوخنا القرويين ا ح والحق في ذلك الذي يجمع ما في كلام
 المدونة هو كلام النكت وايه اعتمد الشيخ أبو الحسن ا ه وكلامه غير ظاهر لان المصنف اعتمد
 كلام عياض ونصه الخاص ان كان قائم الذكر وبعضه وهو مقطوع الاثنتين او باقيةهما او
 احدهما فهو الذي قال فيه في المدونة يستل عنه اهل المعرفة لانه يشك اذا قطع بعض ذكره
 دون اثنييه او انثاءه واحدهما دون ذكره هل ينسل وينزل ام لا ه فنسب المسئلة للمدونة
 وكان ح لم يقف على كلام عياض وعلى وقوفه عليه فلا موجب لترجيح كلام عبيد الحق وقد
 اقتصر ابن عرفة على كلام عياض وكذا أبو الحسن على ان ح نقل من كلام المدونة ما يشهد
 للمصنف وهو قوله او الخاص لا يلزمه ولد ان اتت به امرأته الا ان يعلم انه يولد له ثم قال وليس
 فيما شئى يوافق ما ذكره المصنف وابن الحاجب والله اعلم (و) رجع للنساء في ما تراه الايسة
 أى المشكوك في بأسها وهى من بلغت خمسين سنة ولم تبلغ سبعين هل هو حيض) وصلة رجع
 (للنساء) المارقات باحوال الحيض فن بلغت السبعين دمه اغبر حيض قطعاً ومن لم تبلغ
 الخمسين دمه اغبر قطعاً فلا يستل النساء في ما و الظاهر ان المراد بذات السبعين الموفية لها
 وقوله للنساء الجع فيه غير مقصود فيكون بواحدة لانه من باب الخبر لا الشهادة بشرط سلامتها
 من جرحه الكذب (بخلاف الصغيرة) المعتد من المطلق بالاشهر الثلاثة ترى الدم اثناء الاشهر
 فهو حيض (ان امكن حيضها) لا نحو بنت سبع لخاترا دم علة وفساد (واتقلت) الصغيرة التي
 يمكن حيضها اذ ارات الدم اثناء عدتها بالاشهر (للاقراء) والفت ما تقدم من الاشهر ولو بقي منها
 يوم واحد لان الحيض هو الاصل في الدلالة على براءة رحم ولا يرجع في دمه للنساء (والطهر)

للمصنف وعلى تأويلهم مشى المصنف وتأوله ابن رشد وأبو عمران وغيرهما على ظاهرها المأخوذ بآول
 الدم وان انقطع ورأوا ان مذهب ابن القاسم في مقدار الحيض هنا كالعادة ولم يجز عليه
 المصنف اقول المأزى مشهور قول مالك رضى الله تعالى عنه نفي التحديد واسناد الحكم لما
 يقول النساء انه حيض نقله ابن عرفة (و) رجع للنساء في ان المقطوع ذكره وانثاءه هل (يولد
 له فتعذر زوجه اولاً) يولد له فلا تمذ زوجه عب هذا ضعيفان والراجح في الاول سؤال اهل
 المعرفة وفي الثاني اعتمادها بلا سؤال البناتى تبع في الاول في اذ نقل نص عياض بان الرجوع
 حين قطع ذكره وانثاءه لاهل المعرفة واجاب طي بان اهل المعرفة يرجعون للنساء لان هذا
 شأنهم فالمراد باهل المعرفة النساء ولا مخالفة بين المصنف وعياض ويدل لذلك ان عياض جعل
 قول ابن حبيب بالرجوع في ذلك لاهل الطب والنشر يخلاف مذهب الكتاب فلم يبين
 المعرفة والولادات وهذا باب النساء وكلامه في التوضيح يدل على انه اعتمد كلام عياض واما
 الثاني فتبين فيه ح حيث اعتمد قول صاحب النكت اذا كان محبوب الذكر والخصيتين فلا
 يلزمه ولد ولا تعذر امرأته وان كان محبوب الخصيتين قائم الذي كرفعلها بالعدة لانه يطأ بذكره
 وان كان محبوب الذكر قائم الخصيتين فهذا ان كان يولد له فعلا لعدة ولا فلا هذا معنى ما في
 المدونة ونحوه حفظت عن بعض شيوخنا القرويين ا ح والحق في ذلك الذي يجمع ما في كلام
 المدونة هو كلام النكت وايه اعتمد الشيخ أبو الحسن ا ه وكلامه غير ظاهر لان المصنف اعتمد
 كلام عياض ونصه الخاص ان كان قائم الذكر وبعضه وهو مقطوع الاثنتين او باقيةهما او
 احدهما فهو الذي قال فيه في المدونة يستل عنه اهل المعرفة لانه يشك اذا قطع بعض ذكره
 دون اثنييه او انثاءه واحدهما دون ذكره هل ينسل وينزل ام لا ه فنسب المسئلة للمدونة
 وكان ح لم يقف على كلام عياض وعلى وقوفه عليه فلا موجب لترجيح كلام عبيد الحق وقد
 اقتصر ابن عرفة على كلام عياض وكذا أبو الحسن على ان ح نقل من كلام المدونة ما يشهد
 للمصنف وهو قوله او الخاص لا يلزمه ولد ان اتت به امرأته الا ان يعلم انه يولد له ثم قال وليس
 فيما شئى يوافق ما ذكره المصنف وابن الحاجب والله اعلم (و) رجع للنساء في ما تراه الايسة
 أى المشكوك في بأسها وهى من بلغت خمسين سنة ولم تبلغ سبعين هل هو حيض) وصلة رجع
 (للنساء) المارقات باحوال الحيض فن بلغت السبعين دمه اغبر حيض قطعاً ومن لم تبلغ
 الخمسين دمه اغبر قطعاً فلا يستل النساء في ما و الظاهر ان المراد بذات السبعين الموفية لها
 وقوله للنساء الجع فيه غير مقصود فيكون بواحدة لانه من باب الخبر لا الشهادة بشرط سلامتها
 من جرحه الكذب (بخلاف الصغيرة) المعتد من المطلق بالاشهر الثلاثة ترى الدم اثناء الاشهر
 فهو حيض (ان امكن حيضها) لا نحو بنت سبع لخاترا دم علة وفساد (واتقلت) الصغيرة التي
 يمكن حيضها اذ ارات الدم اثناء عدتها بالاشهر (للاقراء) والفت ما تقدم من الاشهر ولو بقي منها
 يوم واحد لان الحيض هو الاصل في الدلالة على براءة رحم ولا يرجع في دمه للنساء (والطهر)

(قوله فيها) أى من بلغت سبعين ومن لم تبلغ خمسين (قوله بجرحة الكذب) اضافته لليان (قوله لا نحو بنت سبع) مفهوم ان
 امكن حيضها (قوله لاقراء) أى بنت السبع (قوله لان الحيض هو الاصل الخ) علة اتقلت للاقراء

(قوله او بعدها) اي حصة منها (قوله به) اي الولد كاملا (قوله نكاحه) اي الثاني (قوله له) اي الثاني (قوله الى اقصى امد
الحمل) صلة تربصت (قوله اقصاصه) ٣٨٠ اي امد الحمل (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله وجعلها) اي الاولى (قوله

في العدة اقله) (كما قل في اعادة) نصف شهر (وان انت) معتدة من طلاق او وفاة (بعدها) اي
عدة الاقراء في الطلاق والاشهر في الوفاة (بولد لدون اقصى امد) اي مدة (الحمل) من يوم انقطاع
وطئه عن (الحق) الولد (به) اي المطاق والميت حيث لم تتزوج غيره او تزوجت غيره قبل حصة
من عدتها او بعدها واثبت به لدون ستة اشهر من تزوج الثاني فيفسخ نكاحه ويحكم له بحكم
النكاح في العدة (الان ينسبه) اي لولد الزوج الحي (بلعان) انت ولا يضرها اقرارها بانقضاء
عدتها لان دلالة القرعة على برائة الرحم كثيرة لان الحامل تحيض وامان تزوجها الثاني بعد
حصة من عدتها واثبت به لستة اشهر من تزوج الثاني فانه يلحق به (وتربصت) بفتح التاء مثقلا اي
تأخرت معتدة من طلاق او وفاة (ان ارتابت) اي شككت وتحيث (به) اي الحمل الى اقصى امد
الحمل (وهل) تتربص (خسا) من السنين (او اربعها) من السنين في الجواب (خلاف) ابن عرفة
في كون اقصاص اربع سنين وخسا ثلث روايات القاضي بسبع وروي ابو عمر ستا واختار ابن
اقصا الاول وجعلها التام في المشهور وعزا الباجي الثانية لابن القاسم ويحذون المتبطل
بالخمس القضية فان مضت المدقولة تزد الرتبة حلت وان زادت مكثت الى ارتفاعها الخط فاذا
مضت الخمسة والاربعة حلت ولو بقيت الرتبة ابن عرفة المرتبة في الحمل بحس بطن عدتها
بوضعه او مضى اقصى امد الحمل مع عدم تحققة (وفيها) اي المدونة (لو تزوجت) المرتبة بالحمل
(قبل) تمام (الخمس) سنين (باربعة) شهر فولات الخمسة (اشهر من نكاح الثاني) (لم يلحق) الولد
(بواحد منها) ويقفخ فذكر كاح الثاني لانه نكح حاملا ولم يطبق بالاول لزيادة على الخمس سنين بشهر
ولا بالثاني لثقله عن اقل امد الحمل شهر (وحدث) بضم الحاء المهملة وشد الدال المرأة حد الزنا
(واستشككت) المسئلة من بعض شيوخ عبد الحق واللغوي بان تعدد اقصى امد الحمل بخمس
سنين ليس فرضا من الله تعالى ولا من رسوله صلى الله عليه وسلم فينتفي الولد وتحد المرأة بمجاوزته
بشهر وعزا ابن يونس استعظام هذا للقاسمي ونصه ~~كفي~~ لنا بهض شيوخنا ان ابا الحسن
القاسمي كان يستعظم ان ينفي الولد عن الزوج الاول وان تحد المرأة حين زادت على الخمس سنين
شهر اكان الخمس سنين فرض من الله ورسوله وقد اختلف مالك رضي الله تعالى عنه وغيره في
مدد الحمل فقال مرة يلحق الى سبع سنين وقال الى دون ذلك فكيف ينفي الولد وزجه المرأة
والخلاف فيها على ذلك وفرض في المدونة المسئلة في المرتبة وهي محل الاشكال وامام غيرهما فتحد
قطعا والله أعلم (وعدة) الزوجة (الحامل) حرة كانت اوامة مسالة او كناية من زوج مسلم او كافر
في وفاة او طلاق وضع حملها) اللاحق بزوجه او المتني بلعان (كاه) بعد الموت أو الطلاق
ولو بلحظة اتحد وتعدد واحترز بكا عن وضع بعضه فلا يخرج به من العدة ولو اكثر استياطا
وقال ابن وهب يخرج بوضع ثلثه لتبعية الاقل الاكثر وعلى الاول ان طلقت او ماتت زوجها
بعد وضع بعضه حلت بخروج باقية ولو الاقل لدلالتهم على برائتهم فان شك هل طلقت او ماتت قبل
خروج باقية او بعده استأنفت العدة احتياطا ولا رجعت اقبل خروج بقيته على المشهور واحترز
باللاحق والمتني بلعان عن الحمل الذي لا يصح استلحاقه لكون الزوج حيا او محجوبا بامثلا فلا
يخرج به من عدة الوفاة بل باقصى الامرين وضعه والا بعبء الا شهر وعشرة فتصل بالمتأخر

الثانية) اي اربعها (قوله
بالخمس) خبر النضام (قوله
حلت) بشد اللام اي المعتدة
للازواج (قوله وان زادت)
أي الرتبة (قوله مكنت) اي
المعتدة في عدتها (قوله الى
ارتفاعها) اي ربيتها (قوله
ولو بقيت الرتبة) اي جعلها
مبالغة في حملها (قوله عدم
تحققه) صادق بتحقيق
عدمه ويقتضي اجماعها (قوله
واللغوي) عطف على بعض
(قوله بمجاوزته) تنازع فيه
ينفي ويحدد (قوله هذا) اي
المتني والحد بزيادة شهر (قوله
كان) بفتح الهمزة وشد النون
(قوله في مدة الحمل) اي
اقصاها (قوله فقال) اي مالك
رضي الله تعالى عنه (قوله
يلحق) اي الحمل بصاحب
العدة (قوله وقال) اي مالك
رضي الله تعالى عنه (قوله
دون ذلك) صادق بست
وبخمس واربعة (قوله
فيها) اي المسئلة خبر الخلاف
(قوله بعد الموت) صلة وضع
(قوله وعلى الاول) اي توقف
خروجها منها على وضعه كله
(قوله دلالة) اي خروج
باقية (قوله قبل خروج باقية)
تنازع فيه طلقت وماتت
(قوله او بعده) اي خروج
باقية (قوله وله) اي المطلق
رجعها (قوله واحترز) بضم

(قوله الا ان يستند) اي الحمل الذي لا يصح استناده الخ استناده منه (قوله به كاح او ملأ) ماله وطه (قوله فتخرج به) اي وضع ما يصح استناده الماستند لوطه صحيح من غير الزوج (قوله بانه) اي الشار (قوله هذا) اي حل مستند لوطه صحيح بنكاح او ملأ او شبهة من غير زوجها (قوله لانه) اي الشان (قوله منه) اي الاقول (قوله عنه) اي استشكل ابن عبد السلام (قوله بانه) اي الحمل الا لاحق بغير الزوج (قوله المنعي) بفتح فسكون فكسر منه لا أي الخبر بموت زوجها ٣٨١ الغائب (قوله اذا اعتدت) أي

اربعة اشهر وعشرة ان كانت حرة وبشهرين وخمسة ان كانت امة (قوله وتزوجت) أي وولدت من تزوجته أي او وطئ امال كها وحامات منه (قوله وردت) بضم الراء وشدة الدال (قوله له) أي الاول (قوله بثلاثة اقراء) اي ان كانت شابة يأنها الخيض (قوله او ثلاثة اشهر) أي ان كانت صغيرة او بغلة أو بائسة (قوله قبله) أي وضع حملها (قوله من الدم) بيان للذارج (قوله ساون) بفتح فسكون فضم (قوله دحون) بفتح فضم مثقلا منه مل الحاء آخره نون (قوله في كونها) أي عدتها بثلاثة قروص ملة كاف التثنية (قوله والا) اي وان كانت غير مدخول بها (قوله فيه) أي فساده وعدمه (قوله او ترافعا) اي الذي ومطلقة (قوله البنا) اي واضمين بحكمنا (قوله وقد دخل) اي الذي (قوله بها) أي الذمية حال (قوله فيها) أي ارادة مسلم تزوجها بعد موت زوجها الذي او طلاقه وترافعا

منهما وأما في الطلاق فتستأنف عدة الاقراء به بعد وضعه ولا تحسب بحيضها وهي حامل به واختلف هل تعد وضعه قرا أو لا الا ان يستند لوطه صحيح من غير الزوج بنكاح او ملأ او شبهة فتخرج به من عدة الطلاق واستشكل ابن عبد السلام بانه لا يتصور هذا لانه ان كانت عدتها من الاول قبل وطئه الثاني بنكاح او ملأ فلا يعتد بطلاق الاول ولا وفاته وان لم تنم عدتها منه فكيف يطؤها الثاني بنكاح صحيح او ملأ واجاب عنه المصنف وابن عرفة بانه يتصور في المنعي لها زوجها اذا اعتدت وتزوجت ثم قدم زوجها الاول وردت له وان ولدت الاول والامتن الثاني ولا يقربها الاول الا بعد العدة من ذلك الماء بثلاثة اقراء او ثلاثة اشهر او وضع حمل فان مات لقدام قبل وضعها اعتدت عدة وفاة ولا تحل بالوضع قبل تمامها ولا بتمامها قبل الوضع وان طلقها قبله كفأها وضعها ان كان مضغة او ما بعد هابل (وان) كان الحمل (دما اجتمع) بحيث اذا صب عليه ماء حار لا يذوب وهي العاقلة أبو الحسن على المدونة اذا شك في أمر الخارج من الدم هل هو ولد او دم اختبر بالماء الحار فان كان دما انحلت وان كان ولدا فلا يزيد ذلك الا شدة وظاهر قوله وضع حملها كله ولو بعد اقصى أمدا الحمل ان تحقق اوطن وجوده يطمح احين الطلاق أو الموت ولو ميتا وكذا ان شك في وجوده عند جمع وصحبه ابن العرفي وقال ابن ناجي المشهور لا كنهاء بعض اقصى أمدا الحمل د وضع حملها كله ولو مات في بطنها قاله ابن سلون عن ابن دحون وتسعة الثقة لان العمل وقدمات وقال بعضهم تنقض العدة بموته في بطنها (والا) اي وان لم تكن المتوفى عنها حاملا (عدتها) (ك) عدة (المطابقة) في كونها بثلاثة قروص وان كانت حرة وبقر ابن ان كانت امة (ان فسد) نكاحها باجماع وهذا اذا كانت مدخولا بها والافلا عدة عليها وان كانت صغيرة أو بائسة استبرأت بالاشهر وروايت حكم المختلف فيه وشبهه في اعتداد المتوفى عنها كالمطابقة فقال (ك) (الزوجة) (الذمية) الحرة غير الحامل (تحت) أي زوجة زوج (ذمي) مات عنها او طلقها واراد مسلم تزوجها أو ترافعا البنا وقد دخل بها فعدتها ثلاثة اقراء فيم ما فان لم يدخل بها فلا عدة عليها في الطلاق والموت ومفهوم تحت ذمي انم الوك كانت تحت مسلم لجبرت على ثلاثة قراء من طلاقه ان كان بعد الدخول وعلى اربعة اشهر وعشرة دخل بها ام لافي وفاته اراد مسلم تزوجها ام لاحق الله تعالى والميت اما العموم قوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية وما لانه حكم بين مسلم وكافر وهذا يغلب فيه جانب المسلم (والا) اي وان لم يكن النكاح مجمعا على فساد بان كان صحيحا اتفاقا او مختلفا فيه ولو نكاح مريض كافي التوضيح والشارح والافرض انه غير حامل مدخولا بها ام لافي الوفاة لحرا وعبد كبير او صغير كبيرة او صغيرة مسلمة أو كفاية (ف) عدتها اربعة اشهر وعشر من الايام تحرك الجنين غالب في الاشهر الاربعة وزيد العشر لانها قد تنقص او تنأخر حركة الجنين عنها ان لم تكن مطلقة بل (وان) كانت (رجعية) فتنتقل

(قوله ان كان) اي طلاقه (قوله يغلب) بضم ففتح منقلا (قوله والقرض) بفتح الفاء فسكون الراء (قوله تحرك الجنين الخ) علة لكونها اربعة اشهر وعشرة ايام (قوله لانها) اي اربعة الاشهر (قوله عنها) أي الاربعة (قوله ان لم تكن) أي المتوفى عنها (قوله وان كانت) أي المتوفى عنها

(قوله من عدة الطلاق) أى بالاقراء (قوله لعدة الوفاة) أى بالاشهر (قوله للحر) أى اربعة وعشرة (قوله والامة) أى شهران وخمسة (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله لانها) أى عدة الوفاة على الانتقال اليها (قوله ولانها) أى الرجعية زوجة (قوله وأمن) بضم فكسر ٣٨٢ (قوله فان تأخر) أى حبسها (قوله كأنه رضاع) أى فى كتابه اربعة وعشرة

من عدة الطلاق لعدة الوفاة للحر والامة وتندم الاولى لانها للتعبد لا للاستبراء ولانها زوجة واحتراز بالرجعية عن البائن اذا مات مطلقها قبل انقضاء عدتها فلا تنتقل لعدة الوفاة وتسفر على عدة الطلاق بالاقراء وتكتفى المتوفى عنها اربعة اشهر وعشر (ان تمت) الاربعة والعشرة للحر المدخول بها (قبل) محكي (زمن حبسها) بان كانت عادت ان تحيض بعد اربعة اشهر وعشرة ومات زوجها عقب حبسها او كانت عقيمة او تأخر حبسها بالرضاع سابق الموت وأمن حالها فان تأخر لمرض تربصت تسعة الا ان تحيض قبلها عند ابن القاسم وروايته عن مالك لرضى الله تعالى عنها وهو الراجح وقيل كأنه رضاع وسكى عليه ابن بشير الاتفاق (و) (ان) قال النساء عند رؤيتهن اياها (لاربية) حمل (بها) قبل اول يقان شياً (والا) اى وان لم تتم الاربعة والعشرة قبل زمن حبسها بان كانت تحيض فى اثنائها ولم تحض او استحيضت ولم يميز وتأخر لمرض أو قال النساء اربية حمل او رتابت هى من نفسها (انتظرتها) اى الحبيضة الواحدة وقام تسعة اشهر فان زالت الرية حلت والا انتظرت ردفها واقصى امد الحمل (ان) كان (دخل) الزوج قبل وفاته فان لم يدخل بها فعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام تمت قبل زمن حبسها ام لا لانها انما كانت تنتظر الحبيضة خشية الحمل (وتنهضت) عدة الوفاة (بالرق) للزوجة ولو بشاة حربية مات زوجها قبل البناء أو بعده فهى شهران وخمسة ايام ان كانت صغيرة او يائسة او عقيمة او غير مدخول بها او حاضت فيها (وان) كانت مدخولاً بها أو شأنها الحيض (ولم تحض) فى الشهرين والخمسة ايام لعادتها تأخره وبلا سبب (ف) عدتها (ثلاثة اشهر) فان تأخر لرضاع او مرض مكثت ثلاثة اشهر اي كن عدتها شهران وخمسة ايام والباقي لرفع الرية لعدة وفائدة هذا سقوط الاحداد عنها واحدها فى السكنى ورفعت للثلاثة وان تمت قبل زمن حبسها لقصر زمن عدتها فلا يظهر الحمل فيها وان تأخر لغيره ما فعدتها ثلاثة عند غير ابن عرفة وعنده مكثت تسعة الا ان تحيض قبلها (الان ترتاب) بحسب بن (ف) عدتها (تسعة) من الاشهر ان لم تحض قبلها فان حاضت اثنائها حلت وان تمت التسعة حلت ان زالت الرية فان بقيت انتظرت زوالها واقصى امد الحمل فان مضى اقصاه حلت الا ان يقع حق وجودها على ما يفهم من التوضيح فى الحرة المرتابة ويفهم من غيره انها تنتظر زوالها واقصاه فقط اعاب البنائى ما شرح به زمن انها تنتقل من الثلاثة ان ارتابت فيها الى التسعة كما هو ظاهره ونحوه للشارح تبعا للتوضيح وهو غير صحيح وما استدله به فى ضيق من كلام المدونة فى غير محله اذ كلامه فحين طرأ على عدتها استبراء وينها وبين ما هناء فرق فالصواب شرحه بما فى الحط من تخصيص قوله وان لم تحض بالصغيرة التى يمكن حبسها ولم تحض واليائسة امكن حملها ام لا وان قوله الا ان ترتاب الخ استثناء منقطع اذ من ذكر لا يمكن فيها رية والمعنى لكن ان كانت الامة من تحيض فيها ولم تحض فيها لتأخره عن عادتها فانها لا تنتقل الى الثلاثة بل الى التسعة على المشهور وقاله ابن عرفة وقيل الى

(قوله عليه) أى اثنائى (قوله قهى) أى عدتها (قوله ان كانت) أى الرقيقة المتوفى عنها (قوله او حاضت) أى او كانت شابة معتادة الحيض مدخولاً بها او حاضت (قوله فيها) أى الشهرين والخمسة (قوله لكن عدتها منها) أى ثلاثة الاشهر استدرأه على مكثت ثلاثة اشهر لرفع ايامها انما كاه عدة (قوله وفائدة هذا) اى ان العدة شهران وخمسة والباقي لرفع الرية مع انم التحمل الابه (قوله سقوط الاحداد عنها) أى فى الباقي (قوله وجعها فى السكنى) عطف على الاحداد (قوله ورفعت) بضم فكسر (قوله لغيرهما) أى الرضاع والمرض (قوله وعنده) أى ابن عرفة (قوله فان بقيت) أى الرية (قوله من انها تنتقل الخ) بيان لما (قوله ظاهره) أى المصنف (قوله نحوه للشارح الخ) خبر ما (قوله وهو) أى ما شرح به (قوله من كلام المدونة) بيان لما (قوله فى غير محله)

ثلاثة

خبر ما (قوله اذ كلامها) أى المدونة الذى استدل به (قوله نرى) اى بطرو الاستبراء وعنده

(قوله نرى) أى المصنف (قوله من تخصيص الخ) بيان لما (قوله اذ من ذكر) أى من الصغيرة واليائسة الخ

منقطع (قوله لا يمكن فيها رية) فيه نظر (قوله فيها) اى الشهرين والخمسة

(قوله وعلى الاول) أى انتقالها الى التسعة (قوله الفرض) بفتح الفاء ٣٨٣ وسكون الراء (قوله تلك المدة) أى

شهرين وخمسة (قوله فيها)
 أى تلك المدة (قوله كذلك)
 أى التى لا يمكن حيزهم الى
 اعداد ادها بشهرين وخمسة
 (قوله فيها) أى الشهرين
 والخمسة (قوله قول اشهب)
 أى بالتقاليها المثلثة اشهر
 (قوله به) أى النفسيل (قوله
 وايه) أى الزوج (قوله
 الامة) مفعول ينقل (قوله
 وهى فى عدة طلاق) حال
 من عاتقها (قوله وهذا)
 أى انتقالها لعدة وفاة
 الحرة فى الصورة المذكورة
 (قوله لانها فى حكم البائن)
 أى وهى لا تنتقل بموت
 زوجها لعدة الوفاة (قوله
 وردها) أى الزوج الخ
 جواب ما يقال حيث كانت
 فى حكم البائن فواجبه ردها
 ان اسلم فى استبرائها (قوله
 ان اسلم) أى زوجها (قوله
 فيه) أى استبرائها (قوله
 فان اسلم) أى الذى (قوله
 فيه) أى استبرائها زوجة
 (قوله ثم مات) أى الذى مسلما
 (قوله انتقلت) أى المسلة
 (قوله لانه) أى زوجها (قوله
 فى سقرا وحضر) تنازع فيه
 اقروا (قوله ولا يثبت له)
 أى الزوج الخ حال (قوله به)
 أى الطلاق (قوله لانهما)
 أى الزوجين (قوله وهى)
 أى العدة (قوله قبل علمها)

ثلاثة وهو قول اشهب وابن الماجشون وسحنون وعلى الاول فان مضت التسعة ولم تحض حلت
 لان الفرض ان الرية برفع الدم فقط لا يحس بطن ودخل فى قوله وان لم تحض فثلاثة من عادت
 ان تحيض بعد تلك المدة ولم تحض فيها فانها تحل بثلاثة كما صرح به فى النوادر عن مالك رضى الله
 تعالى عنه والحاصل انهما ان كانت صغيرة لا يمكن حيزها كبنت ست اعتدت بشهرين وخمسة
 أيام اتفاقا وان امكن حيزها كبنت تسع او كانت يائسة فقولان هل كذلك او ثلثة اشهر
 وان كانت كبيرة من تحيض بعد تلك المدة فثلاثة وان كانت من تحيض فيها ولم تحض فالمشهور
 انها تنتقل التسعة اشهر وظاهر المصنف موافق قول اشهب فى التى عادت الحيض ولم تحض
 والله أعلم (ولمن) أى الزوجة التى (وضعت) حملها عقب موت زوجها (غسل) أى تغسلها
 (زوجها) ويقضى لها به ان نازعها وليه ان لم تزوج غيره بل (ولو تزوجت غيره) لكن بكراهة
 وتقدم للمصنف والاحب تقديمه ان تزوجت غيره (و) ان مات زوج الامة او طلقها رجعا ثم
 اعتقت فى عدته (لا ينقل العتق) لامة مطلقة رجعية او متوفى عنها زوجها الامة من عدتها
 بقراين فى الطلاق او شهرين وخمسة أيام فى الوفاة (لعدة) الزوجية (الحرة) بثلاثة اقرار
 الطلاق وأربعة اشهر وعشرة أيام فى الوفاة فتسقط عدتها لان العتق لا يوجب عدة وأما
 لو مات زوجها بعد عدةها وهى فى عدة طلاق رجعى فانها تنتقل لعدة الحرة عدة وفاة وهذا منقول
 ومفهوم مما تقدم للمصنف وان طلقها رجعا ومات وهى فى العدة تنقلت لعدة الامة فى الوفاة
 (و) ان اسلمت ذمية وزوجها ذمى ثم مات زوجها وهى فى استبرائها منه (لا) ينقل (موت) ذمى
 (زوج ذمية اسلمت) بعد البناء وشرعت فى الاستبراء من مائه فمات فيه على كفره فلا تنتقل عن
 الاستبراء لعدة الوفاة لانها فى حكم البائن وردها له ان أسلم فيه ترغيب له فى الاسلام فان أسلم فيه
 ثم مات انتقلت لعدة الوفاة لانه احق بها قاله الطحطاوى (وان اقر) زوج صحيح (بطلاق) بائن
 او رجعى (متقدم) على وقت اقراره فى سفر او حضر ولا يثبت له به (استأنفت) الزوجية (العدة من)
 وقت (اقراره) فيصدق فى الطلاق لافى اسناده للوقت السابق ولو صدقته المرأة لاتهم امه ما على
 اسقاط العدة وهى خلق لله تعالى فليس لهما ان يقاطعا (و) ان انقضت العدة على دعواه ثم ماتت
 الزوجية (لم) الاولى ولا (يرحمها) أى الزوج الزوجية التى اقر بطلاقها فى زمن متقدم ان ماتت فى
 العدة المستأنفة (ان) كانت عدتها (انقضت) أى تمت (على دعواه) أى الزوج مؤاخذه
 باقراره وليس له رجعتها بعد انقضائها على دعواه (و) ان كان الطلاق الذى اقر به رجعا ومات
 الزوج فى العدة المستأنفة (ورثته) أى الزوجية الزوج ان مات (فيها) أى العدة المستأنفة ان
 كان الطلاق رجعا ولم تصدقه فى اسناد الطلاق للزمن المتقدم الذى انقضت العدة فيه فان
 صدقته فيه فلا ترثه ايضا واخذة لها باقرارها (الا ان تشهد بينة له) أى الزوج بالطلاق السابق
 الذى اقر به فلا تستأنف العدة من اقراره ولا ترثه ان انقضت العدة من يوم الطلاق (و) ان
 طلق زوجته طلاقا بائنا ولم يعلمها به وانقضت على نفسها من ماله بعد رجعا وانقضت منه بعد
 انقضائه عدته (لا) يرجع (الزوج) (بما انقضت) الزوجية (المطلقة) من ماله بعد طلاقها البائن
 أو انقضت عدة الرجعى قبل علمها به ولو أقام بينة بصدق دعواه تفريقه بعد علمها به فان كان
 أعلمها او علمت بنى الطلاق به كشاهد بن رجعى علمها من حينه لا يشاهد امرأين فلا يرجع

(قوله وهي عن تحيض)
 حال (قوله ولم ترتب) بفتح
 التاء من بينهما حاراً ساكنة
 أي تشك في جملها (قوله
 منها) أي عدة الطلاق (قوله
 منها) أي العدة والاستبراء
 (قوله فان ارتفعت) أي
 حيضتها (قوله فيها) أي عدة
 الطلاق (قوله هاتان) أي
 من تأخر حيضها الرضاع
 ومن استحيضت وميزت (قوله
 فان لم تميز) أي المستحاضة
 (قوله للرؤية) أي زوالها
 (قوله موجب) بفتح الجيم
 (قوله منها) أي الطلاق
 والشراء (قوله تمامها) أي
 العدة (قوله وانعت) أي
 العدة (قوله فان زادت)
 أي الرؤية (قوله وجوبا)
 بيان لحكم تركها (قوله
 وبه هاق) أي الوجوب (قوله
 هو) أي الاسود (قوله
 ويحرم) أي الاسود (قوله
 ناصعته) أي البياض (قوله
 وتلبس) أي المتوفى عنها
 (قوله كاه) أي من الحبر
 وغيره (قوله وغليظه) أي
 البياض (قوله رجوع) بضم
 فكسر (قوله للاحوال)
 أي التي اعتادها النساء في
 التزين وعدمه

عليها لان الطلاق لا يثبت بذلك ولا ينظر لثبوت المال بشاهد وعين (ويغرم) الزوج للزوجة
 عوض (ما تسلمت) الزوجة وانفقته على نفسها بعد طلاقه وقبل اعلانها به وكذا ما انفقته
 على نفسها من مالها انقله ح عن رواية اشهب عن مالك رضي الله تعالى عنه وما قال ابن نافع
 لا يغرم لها عوض ما انفقته من مالها ولا يلزم بعوض الف من اتفاقا مثل شرائها ما قيمته دينار
 بدنيارين (بخلاف) الزوجة (المتوفى) بفتح الفاء عنها زوجها تنفق من ماله بعد موته غير عالمة به
 فيرجع عليها الورثة بما انفقته من تركته بعد موته (و) بخلاف الشخص (الوارث) الذي انفق
 من مال مورثه بعد موته غير عالمة به فليباقي الورثة الرجوع عليه بعوض ما انفقته (وان اشترت)
 بضم الفوقية وكسر الراء (معدة طلاق) وهي عن تحيض ولم ترتب فقد دخل استبراء على
 عدة فحل بقرأين للطلاق وخيضة للشراء فان كان الشراء قبل حيضها شيئا من عدة الطلاق
 اندرج الاستبراء في العدة فحل بقرأين عدة الطلاق وان اشترت بعد حيضها شيئا من عدة
 بالحيضة الثانية وان اشترت في العدة (فاوتفعت) أي تأخرت (حيضتها) لغير رضاع (حلت)
 بفتح الحاء المهملة واللام مشددة لتزيمها باقصى الاجلين المشار اليهما بقوله (ان مضت سنة
 للطلاق) أي منه عدة المرتبة (وثلاثة) من الاشهر (للشراء) أي منه فان اشترت بعد تسعة اشهر
 من الطلاق حلت بتمام السنة او بعد عشرة حلت بسنة وشهر وبعد أحد عشر شهرا حلت بسنة
 وشهرين فان ارتفعت لرضاع او استحيضت وميزت حلت بقرأين عدة الطلاق واندرج استبراءها
 فيها اذ لا يتصور في هاتين تأخر استبراءها عن عدتها فنفق هاتين من كلام المصنف فان لم تميز
 تربصت تسعة للرؤية ثم اعتدت بثلاثة واستبرأت بثلاثة من يوم الشراء فان كانت لا تحيض لصغر
 او يأس او عقم فعدها ثلاثة اشهر كاستبراءها فان كان الشراء في يوم الطلاق استبراءا لا تأخر
 موجب للتأخر منهما (او) اشترت امة (معدة من وفاة) عدتها (أقصى) أي ابعد (الاجلين)
 أي شهرين وخمسة ايام عدة الوفاة وحيضة استبراء تتجدد للملك فان حاضت قبل تمام العدة
 انتظرت تمامها وان عمت قبل الحيضة انتظرتها فان ارتابت تربصت تسعة اشهر من يوم الشراء
 فان زادت فلا توطأ حتى تزول الرؤية (وتركت) الزوجة (المتوفى عنها) زوجها بفتح الفاء (فقط)
 أي لا الماطقة ان بلغت بل (وان صغرت) وجوبا وبه يعلق بولي الصغيرة ان كانت مسالة بل (ولو)
 كانت (كغاية) مات زوجها المسلم ان تحقق موت زوجها بل (ولو) كان (مفقودا) أي غائبا
 منقطع الخبر (زوجها) اتوفيه حكمها وعدتها عدة وفاة ومعهول تركت (التزين بالمصبوغ) من
 ثياب سريرا وقطن او كان او صوف ان كان ورديا أو أحمر أو أصفر بل (ولو) كان (ادكن)
 بفتح الهمز وسكون الدال المهملة وفتح الكاف أي أحمر أو أبيض السواد (ان وجد) بضم فكسر
 (غير) أي المصبوغ ولو يبيعه وشراء غيره بثمنه (الا الاسود) فيجوز لبسه لغير ناصعة البياض
 وغير قوم هو زينةهم ويحرم على ناصعته وعلى من هو زينةهم كاهل مصر في الحبر (و) تركت وجوبا
 (التحلي) بكسر ط وسواو وخنثا ل وساتم ولو من حديد قال في المدونة وتلبس رقيق البياض كله
 وغليظه قال في التوضيح ومال غيروا حديد الى المنع من رقيق البياض ابن رشد دلور جمع في امر
 اللبس للاحوال المكان حسن اقرب امرأة شأنها بس الحرير والخزفان لبست المكان فلا يكون
 زينة لها أي لون كان خليل فتنع ناصعة البياض من السواد لانه زينة وفي الكافي الصواب

يخرج الأسير والمحبوس
 (الخ) تقريـح على مع إمكان
 الكشف عنه (قوله يـلد
 الاسلام) صلة المفقود
 ا قوله غيره) أى مفقود يـلد
 الاسلام (قوله حرا كان)
 أى المفقود (قوله لمـروجه)
 اى السامى للزكية الخ عله
 تسميته والى الماء (قوله
 اول الصيف) تنازع فيه
 خروج واجتماع (قوله
 ولها) اى زوجة المفقود
 (قوله وظاهره) اى المصنف
 (قوله انها) أى زوجة المفقود
 (قوله الثلاثة) اى القاضى
 والوالى ووالى الماء (قوله
 لجماعة المسلمين) اى مع
 وجود الثلاثة أو أحدهم
 وهو القاضى (قوله فيهما)
 اى الوالى ووالى الماء
 (قوله معهما) اى الوالى
 ووالى الماء (قوله وبه) أى
 عدم كفاية الواحد والاثنين
 صلة صرح (قوله طلبتها)
 اى الزوجة النفقة من ماله
 (قوله له) اى الدخول (قوله
 فى وجوب) صلة اشتراط
 (قوله فى الحاضر فقط) اى
 دون الغائب خبر اشتراط
 والجملة جواب ما به ال كيف
 يشترط دوام نفقة من ماله
 ويشرط وجوبها فيه دعاؤه

• (فصل) • في مسائل زوجة المفقود وما يناسبها (ولزوجة) الزوج (المفقود) أي الذي غاب وانقطع خبره مع امكان الكشف عنه فنرج الاسير والمحبوس الذي لا يستطاع الكشف عنه يلاذ الاسلام بامل ذكر غيره فيما يأتي حرا كان او عبدا صغيرا او كبيرا كانت الزوجة حرة أو أمة مسلمة أو كفاية مغيرة أو كبيرة (الرفع) في شأن زوجها (القاضي والوالي) أي حاكم البلد وحاكم السياسة وهو الشرطي (ووالي الماء) أي الساعي لخروجه عند اجتماع المواشي على الماء اول الصيف والهاعدم الرفع والبقاء في عصمته حتى يتضح امره وظاهره وانما التحخير في الرفع لاحد الثلاثة والنقل انها حيث ارادت الرفع ووجدت الثلاثة وجب الرفع للقاضي فان رفعت غيره حرم وصح وان رفعت لجماعة المسلمين لم يصح وان لم يكن قاض خبرت فيها فان رفعت لجماعة المسلمين معه ماصح على الظاهر (والا) أي وان لم يوجد له واحد من الثلاثة (ف) ترفع لجماعة المسلمين) من عدول جيرانهم وغيرهم لانهم كالامام عند عدمه وتعتبر المصنف كغيره بجماعة يقتضى ان الواحد لا يكفي وكذا الاثنان وبه صرح عجم (في رجل) بضم التحتية وفتح الهمزة والجيم المفقود الحرة (اربع سنين ان دامت نكته) أي زوجة المفقود من ماله ولو غير مدخول بها ولم تدعه للدخول بها قبل غيبته حيث طلبتها الا ان واشترط الدعاء في وجوب اتفاق الزوج في الحاضر فقط ويكتفي في وجوبها في مال الغائب ان لا تظهر الامتناع منه فان لم يدم نكته تها من ماله فانها تطالب لعدم النكحة بلا تأجيل وكذا ان خشت على نفسها الزنا فادعى

۴۹ مخ فی

من القضاة الخ) بيان لمن (قوله في كرون الحرة الخ) صلة كاف التثنية (قوله وان كانت) اي زوجة المفقود (قوله وبه) اي
تكميل الصداق خبر القضاة (قوله وان قدم) اي المفقود بعد عدتها وفاة واخذنا جميع مهرها من ما قبل ثباته بها
وطلقها (قوله وبه) اي عدم رد ما قبضته ٣٨٦ خبر القضاة (قوله مر قوله الخ) بيان لما (قوله اختص) بضم القاف وكسر اللام

دوام نفقة اعدم خشيتها الزنا (و) يؤجل الزوج (العبد) المفقود (نصفها) اي السنين الاربعه
فيؤجل العبد سنتين وابتداء السنين الاربعه ونصفها (من) يوم (الحجز) ممن رفعت له الزوجة
(عن) علم (خبره) اي المفقود بعد البحث عنه والمكاتبة في أمره لمن عساه ان يعرف خبره من
القضاة والولاة وولاة الماء وجماعة المسلمين والراجح ان تأجيل الحرة بأربع سنين تعبدى باجماع
الصحابة عليه (ثم) بعد الحجز عن خبره (اعتدت) عدة (كعدة) (الوفاة) في كون الزوجة الحرة
اربعة اشهر وعشرة يام والامة بشهرين وخمسة ايام كانت مبنيا بم اام لا كادل عليه افظه ولا
ينافيه قوله الا آتى وقد رطل الخ لانه لا تدر فقط لماساى وقال كالوفاة لان هذا تموت لاموت
حقيقة وان كانت غير مذخور بها فهل يكمل لها الصداق وبه القضاء اول روايتان وان قدم
فهل ترد ما قبضته ام لا وبه القضاء ترد واذ كان الصداق وجلا فهل يجمل وهو المال كرضى
الله تعالى عنه اولاهو لمصنون وهو الراجح قولان لان هذه اغويت فلا ينافى ما يأتى في الفلاس
من قوله ويجمل بالموت ما اجل افادهم عب البناني في نسبة الاول للمالك والثاني لمصنون نظرون
ابن عرفة اختص في صداق من لم يدين بها فقال مالك رضى الله تعالى عنه لها جميعه وابن دينار
نصفه وبعض اصحابنا ان كان دفعه لها فلا ينزع منها والا اعطيت نصفه وعلى الاول فقال مالك
يجمل المجمل والمؤجل لاجله ولان المباحشون يجمل نصفه ويؤخر نصفه لموته بالتمير ومصنون
يجمل جميعه اه ونحوه في صحيح (وسقطت) اي الدخول في العدة (النفقة) للزوجة من
مال المفقود لان المتوفى عنها النفقة اهل اولها له هذه متوفى عنها حكما (ولا تحتاج) زوجة
المفقود (فيها) اي العدة (لاذن) ممن رفعت له ولا في تزوجها بعد حصول اذنه فيها ما بضربه
الاجل ولا (وليس لها) اي زوجة المفقود (البقاء) في عصمة (بعد) الشروع فيها اي العدة
على المعتمد لانها قد وجبت عليها والاحد اذ فليس لها اسقاطهم اولها ذلك في الاجل او بعده قبل
الدخول فيها كما ينفيده الشامل ولفظه ثم اعتدت اذ ظاهره كغيره انها لا تدخل في العدة بمجرد
انقضاء الاجل قال في الشامل لها البقاء بعد انقضاء الاجل اي وقبل الشروع في العدة البنانى
هذا قول ابى عمران ونص ابن عرفة أبو عمران لها البقاء على عصمتها في خلال الاربع سنين وليس
لها ذلك ان تمت الاربع اه وعليه فالضمير للاربعة سنين اذ بمجرد تمامها تدخل في العدة وقال أبو
بكر بن عبد الرحمن لها البقاء ما لم يخرج من العدة وتخل للزواج وهو المتبادر من كلام المصنف
يجعل الضمير للعدة وقول ز او بعده وقبل الدخول فيها الخ فيه نظر لما افاده ابن عرفة من انها
ينفس انقضاء الاجل تدخل في العدة وليس هنالك تأخير لانها لا تحتاج الى نية ولا اذن من الحاكم
ولذا قال ح كلام الشامل هذا مشكل مع كلام ابن عرفة فان حمل كلام الشامل على قول ابى بكر
ابن عبد الرحمن فلا اشكال (وقدر) بضم فس كسر مثقلا (طلاق) من المفقود حين الشروع في
العدة بقيتها عليه لاحتمال حيائه ولكن انما (يتحقق) وقوعه حكما كما في الارشاد (بدخول) الزوج

(قوله من لم يدين) اي الزوج
قبل فقده (قوله ان كان
دفعه) اي الزوج الصداق
(قوله والا) اي وان لم يدفعه
لها (قوله وعلى الاول) اي
اعطائهم اجميعه (قوله المجمل)
اي المشترط في العقد نجمله
(قوله والمؤجل) اي في
العقد (قوله لاجله) اي
يبقى له خبر المؤجل (قوله
لموته) اي الحكم به (قوله
بالتعمير) اي انقضاء مدته
(قوله فيهما) اي العدة
والترجيح (قوله اولاهو) بشد
الواو (قوله لانها) اي
العدة (قوله عليها) اي
زوجة المفقود (قوله
والاحداد) عطف على
الضمير المستتر في وجب
والفصل بعليها (قوله
اسقاطهم) اي العدة
والاحداد (قوله ذلك) اي
البقاء في عصمتها (قوله فيها)
اي العدة (قوله ولفظه) اي
الشامل (قوله هذا) اي
انها ليس لها البقاء بعد
شروعها في عدتها (قوله
وعليه) اي قول ابى عمران
(قوله فالضمير) اي في قول
المصنف بعدها (قوله من

انما ينفس انقضاء الاجل تدخل في العدة) بيان لما (قوله لاهما) اي اربعة (قوله فان حمل) بضم فس كسر (قوله على) الثاني
قول ابى بكر بن عبد الرحمن بان يقال قوله ولها البقاء بعد انقضاء الاجل اي مادامت في عدتها (قوله حين الشروع في العدة) صلة
طلاق (قوله بقيتها) اي الطلاق الزوجة (قوله عليه) اي المفقود (قوله لاحتمال حيائه) اي المفقود علة قدر طلاق

(قوله فان جاء المفقود قبل دخول الثاني درت له) اي المفقود تقرير على كون الطلاق المقدور وقوعه انما يصدق بدخول الثاني (قوله وبعد دخوله) اي وان جاء المفقود بعد دخول الثاني (قوله وهي في عصمة الاول) حال من دخول الثاني (قوله وبان العدة الخ) عطف على بعدم الخ (قوله بدخوله) اي الثاني (قوله لانها) اي الخلوة (قوله وبما تقدم) صلة يندفع (قوله من ان وقوعه الخ) بان لما (قوله تأيت) بفتحات مثلاً اي خلت (قوله منه) اي الثاني (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله فهي) اي الزوجة (قوله فيه) اي تبين حياته (قوله فيه) اي تبين موته (قوله ان مات) اي الاول فسبح خبره معنى ٣٨٧ (قوله في انم الاول الخ) صلة كاف

التشبيه (قوله أيا) بفتح
فكسر مثلاً (قوله لم

يتزوجها احد) كالتفسير

لايما (قوله فيها) اي زوجة

المفقود (قوله ان يعقد) اي

الثاني (قوله عليها) اي زوجة

المفقود (قوله في عدته) اي

المفقود (قوله بعدها) اي

عدة المفقود (قوله وفي كل)

اي من الاقسام الثلاثة

(قوله ان يعقد) اي الثاني

(قوله في حياته) اي المفقود

(قوله فان لم يدخل) اي

الثاني (قوله ودخل) اي

الثاني بها (قوله في حياته)

اي المفقود (قوله عالماً)

حاز من فاعل دخل (قوله

بحياته) اي المفقود (قوله

اودخل) اي الثاني (قوله

في عدته) اي المفقود (قوله

عند العقد) صلة عالماً (قوله

اولا علم عنده) اي الثاني

لاحياته ولايموته (قوله

في هذه الصور) اي الخمسة

(قوله فان دخل) اي الثاني

(قوله في حياة الاول) اي

(الثاني) بزوجة المفقود فان جاء المفقود قبل دخول الثاني درت له وبعد دخوله بان من المفقود
تت واستشكل هذا الطلاق بعدم جريانه على الاصول لوقوعه بدخول الثاني وهي في عصمة
الاول وبان العدة قبل تحقق وقوعه ولا نظيره والمراد بدخوله خلوته وان انكر التلذذ بها لانها
مظنته وقائمة مقامه كما يفيدته تت عن ضيق وبما تقدم من ان وقوعه حين الشروع في العدة
وانما المتوقف على دخول الثاني تحققه أي ظهوره يندفع الاشكال (قتصل) زوجة المفقود
(للاول) أي المفقود (ان جاء) وكان قد (طلقةا اثنين) قبل فقهه ووطئها الثاني ووطئها
المبتوتة ثم تأيت منه بموت أو طلاق فتصل للمفقود بعصمة تامة لتسام العصمة الاولى بالطلاق
الذي قدر وقوعه حين الشروع في العدة وحققه دخول الثاني (فان جاء) المفقود في العدة او
بعدها وقبل عقد الثاني او بعده وقبل دخوله او بعده عالم بمجيء المفقود او بعد تلذذ الثاني بها
بالعلم في فاسد يفسخ بطلاق فهي للمفقود في هذه الخمسة وللثاني في صورتين دخوله غير عالم في
صحيح او فاسد يفسخ بطلاق (او تبين انه) أي المفقود (حي) فكذلك الوليين يجري فيه الصور
السبع المتقدمة (او) تبين انه (مات) فيجري فيه الصور السبع أيضاً ومعنى كون الاول احق
بها ان مات فسخ نكاح الثاني واعتدادها عدة وفاة وارثها منسبه (فكذلك) ذات (الولين) في انما
للاول ان لم تلذذ بها الثاني غير عالم بمجيء المفقود او حياته او موته ثم ان كانت أيام ليتزوجها احد
وتبين موت المفقود ورثته قطعاً فان كان تزوجها احد فمماثله اقسام الاول ان يعقد عليها في
حياة المفقود الثاني ان يعقد عليها في عدته الثالث ان يعقد عليها بعده وفي كل صور فاقسم
الاول ان يعقد عليها في حياته فان لم يدخل بها اودخل في حياته أيضاً عالم بحياته اودخل في عدته
عالم بحياته او موته عند العقد ولا علم عنده ورثت الاول في هذه الصور ولا تكون للثاني فان
دخل في حياة الاول غير عالم بحياته كانت لادخل ولا ترث الاول فان عقد قبل موت الاول ودخل
بعده العدة ورثت الاول وهل يتأبدت تحريمها على الثاني أم لا خلاف للخص وابن أبي زيد انقسم
الثاني ان يعقد في عدة المفقود وترث المفقود دخل الثاني بها عالم ام لا في العدة او بعدها او
لم يدخل ولا تكون للثاني في هذه الخمس ويتأبدت تحريمها ان دخل بها في العدة او بعدها القسم
الثالث ان يعقد بعد عدة المفقود فهي للثاني دخل عالم بموت المفقود وانقضاء عدته أم لا او
لم يدخل وترث المفقود في هذه الصور الثلاثة وهي واردة على قوله (ورثت الاول ان قضى له بها)
وذلك في الاحوال الاربعة ان يموت في الاجل او بعده ولم يخرج من العدة او خرجت منها ولم

المفقود الاول اي المفقود (قوله فان عقد) اي الثاني (قوله ودخل) اي الثاني (قوله بعد العدة) اي من المفقود (قوله ورثت
الاول) اي المفقود (قوله يتأبدت تحريمها على الثاني) اي اعدة عليها في عدة الاول (قوله ان يعقد) اي الثاني (قوله عالماً) اي بانها
في عدة المفقود (قوله في العدة) صلة دخل (قوله او بعدها) اي العدة (قوله وهي) اي الصور الثلاثة (قوله على قوله) اي مفهوم
ان قضى له بها فان مفهومه انه لم يقض للاول بها لارثه وفي هذه الصور الثلاثة لم يقض للاول بها ورثته (قوله وذلك) اي
القضاء للاول بها (قوله ان يموت) اي الاول (قوله او بعده) اي الاجل (قوله ولم يخرج من العدة) راجع للصورتين قبله

(قوله او عند اي الثاني (قوله ولم يدخل) اي الثاني (قوله ويجاب) اي عن ورود الصور الثلاثة على مفهوم الشرط (قوله تفصيلا) اي بانه ان لم يقض له بها فقيمة صور لا ترثه في بعضها كعقد الثاني ودخوله في حياة الاول غير عالم وترثه في بعضها الاخر كما صور الثلاثة (قوله منها) اي الاقسام الثلاثة المتقدمة بصورها (قوله انه) اي الشأن (قوله في فسخ الخ) صلة كاف التشبيه (قوله فيها) اي العدة (قوله منه) اي الثاني (قوله بدخوله) اي الثاني غير عالم بحياة الاول (قوله تقوت) اي بدخول الثاني غير عالم بحياة الاول (قوله به) اي موت الاول ٢٨٨ (قوله والفرق) اي بين المنع له او زوجة المفقود (قوله لما احتاجت الخ)

بعدة الثاني او عقد ولم يدخل ويجاب بان في مفهوم الشرط تفصيلا فلا اعتراض عليه ويستفاد منها ان العدة من يوم موت الزوج حقيقة وهو كذلك نص عليه في المدونة لان يوم وصول الخبر اليها (ولو) تبين انه تزوجها الثاني في عدة وفاة من الاول (في الثاني) كغيره (عن تزوج في العدة في فسخ نكاحه) ان لم يدخل وكان خاطبا ان احب فان دخل به فاقبلها ولو طهرها ولو بعدها تأبى فحرمها عليه (واما ان نفى) بضم فكسر (لها) اي الزوجة (زوجها) اي اخبرت من غير عدلين بموته فاعتدت وتزوجت ثم قدم زوجها الاول فلا تقوت عليه بدخول الثاني ولو ولدت منه الاولاد وسوا حكم حاكم بموته أم لا على المشهور وقيل تقوت بدخوله كزوجة المفقود وقيل تقوت ان حكم به والفرق لانه مشهور ان زوجة المفقود لما احتاجت لاربعة سنين او نصفها احتاجت لحكم وتعتد من الثاني بثلاثة اطهارا واشهر او وضع حمل في بيته الذي كانت تسكنه معه ويحال بينه وبينه فان مات التادم فعدة وفاة قت ولا ترجم وان لم يقش موته لان دعواها شبه افاده عب الثاني قول ز سوا حكم بموته حاكم أم لا الخ هذا لا ينزل على ما فرضه اولامن تخصيص الذي بضمير غير عدلين ان لا يتصور حكم الحاكم بغير عدلين والصواب كما في التوضيح والخط وغيرهما ان النفي انما هو الاختبار بالموت مطلقا كان من العدة او غيرهم وعلى ذلك تنزل الاقوال ويكون محل الحكم اذا كان من عدلين ونحال المتبلى في المشرق بين ذات المفقود وهذه مائنه والفرق ان الحكم في المفقود استند الى اجتهاد الحاكم بثبوت فقده ولم يتبين خطؤه والمنع لها زوجها ان حكم بموته حاكم فقد استند الى شهادة طهر خطوها وان لم يحكم بذلك حاكم فواضح انه قوله لم يتبين خطؤه اي في وجود الفقد بدليل ما تقدم في المفقود وهذا الفرق خير مما في ضيق (وقال) زوج له زوجة حاضرة اسمها عمرة ولا يعرف له غيرها اسمها عمرة (عمرة طالق) حال كونه (مدعيها) ان له زوجة (غائبة) اسمها عمرة وانه قصدها بقوله عمرة طالق فلم يصدق (وطلق) الحاكم (عليه) الحاضرة فاعتدت وتزوجت فغير مدخل بها (ثم اثبت) اي الزوج نكاح عمرة الغائبة فترد الحاضرة اليه ولا تقوت بدخول الثاني (و) زوج (ذو) اي صاحب زوجات (ثلاث) في عصمته (وكل) بفصائل مثله (وكيلين) مستقلين على ان يزوجه زوجة رابعة فزوجته كل منهما زوجة في وقتين ففسخ نكاح الاولى منهما فلما اثبت انها الثانية فتزوجت فغيره ودخل بها ثم تبين بالبينه انها الاولى فلا تقوت بدخول الثاني وترد الاول (و) (الزوجة) (المطهرة) في حال غيبة زوجها من الحاكم او جماعة المسلمين (ادعواها) (عدم النفقة) من ماله بان ادعت انه لم يتزلها اما تنفقه او لم يرسلها او لم يتركها من يتفق عليها وطلبت الطلاق وحلفت على ذلك فطالق

المناسب لما حكم بتأجيلها بأربع سنين وقد رطلاتها حين شرعها في العدة وظهور وقوعه بدخول الثاني غير عالم فانت على الاول والمنع لها ليست كذلك (قوله وتعتد) اي المنع لها (قوله في بيته) اي الثاني لحبسها بسميه (قوله فان مات القادم) اي قبل تمام استبراء من الثاني (قوله فعدة وفاة) اي تزوجه ايضا فترتب الى أقصى الاجلين (قوله ولا ترجم) اي المنع لها بوضعها الثاني (قوله وان لم يقش موته) اي الغائب مباثقة في عدم رجوعها (قوله لان دعواها) اي موت زوجها الغائب الخ علة لا ترجم (قوله ولا) بشد الواو (قوله من تخصيص النعي الخ) بيان لما (قوله اذا لا يتصور حكم الحاكم بغير عدلين) علة لا ينزل على ما فرضه الخ (قوله ان النعي انما هو الاخبار الخ) خبر الصواب (قوله وعلى ذلك) اي ان النعي اخبار بالموت مطلقا تنزل قوله اذا كان (اي الاخبار) (قوله هذه) اي المنع لها (قوله عليه الحكم في المفقود) اي فوات زوجته بدخول الثاني غير عالم (قوله ولم يتبين خطؤه) اي في حكمه بقدره (قوله قوله) اي المتبلى في الفرق (قوله وهذا الفرق) اي الذي ذكره المتبلى (قوله ولا يعرف) بضم الياء وفتح ايم (قوله مسماة) حال من غيرها (قوله فلم يصدق) بضم الياء وفتح الصاد والدا (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله منها) اي الزوجتين بيان للاولى (قوله من الحاكم) صلة مطابقة

ذلك اي ان النعي اخبار بالموت مطلقا تنزل قوله اذا كان (اي الاخبار) (قوله هذه) اي المنع لها (قوله عليه الحكم في المفقود) اي فوات زوجته بدخول الثاني غير عالم (قوله ولم يتبين خطؤه) اي في حكمه بقدره (قوله قوله) اي المتبلى في الفرق (قوله وهذا الفرق) اي الذي ذكره المتبلى (قوله ولا يعرف) بضم الياء وفتح ايم (قوله مسماة) حال من غيرها (قوله فلم يصدق) بضم الياء وفتح الصاد والدا (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله منها) اي الزوجتين بيان للاولى (قوله من الحاكم) صلة مطابقة

(قوله أقامته) أي اشهاد الزوج (قوله على أنها) أي الزوجة (قوله اسقطتها) أي النفقة (قوله عنه) أي الزوج (قوله وهي) أي الزوجة الخ حال (قوله كذلك) أي أقامته بينة على أنه ترك لها نفقة مائة غبينة أو أرسلها أو وصلتها الخ في زدها له بعد دخول الثاني بلا علم (قوله وهو) أي كون قيام بينة على إسقاطها كذلك (قوله أو في الاجل) ٣٨٩ أي الأربع سنين أو الستين

(قوله بالاولى) بفتح الهمز
(قوله وانقضاء عدته) عطفاً
على موت (قوله قبل عقد
الثاني) تنازع فيه انقضاء
وموت (قوله اليه) أي
الثاني (قوله ولم يعلم) بضم
الياء (قوله الاولى) بضم
الهمز (قوله قبله) أي نكاح
الثاني (قوله عليه) أي
الثاني (قوله غيره) أي
الغائب مفعول تزوجت
(قوله بعد تمام) صلة تزوجت
(قوله وان فقد) بضم فكسر
(قوله ضرب) بضم فكسر
(قوله والا) بشد الواو (قوله
مع الاولى) بضم الهمز
(قوله من قوله ان فن الخ)
بيان لما (قوله فان ذلك)
أي الاجل الذي ضرب
للالولى (قوله يجوز بهن) بفتح
الياء من جرى وضهما من
اجزاء (قوله يقتضي بظا هـ
الخ) خبر ما (قوله بعدها)
أي العدة (قوله والا) أي
وان لم تدم نفقتها من ماله
(قوله وصوبه) أي تميز
عقدها (قوله بعد اثبات
امومتها) صلة تجز (قوله
امومتها) أي كونها ام ولد
الغائب (قوله الاعذار فيها)

عليه الخ اكم وامرها بطلاق نفسها وحكم به فاعتدت وتزوجت غيره ودخل بها (ثم ظهر
اسقاطها) أي النفقة عن الزوج الاول بان أقام بينة أنه ترك لها نفقة مائة غبينة أو أنه أرسلها
لها أو وصلتها أو أنه وكل من يتفق عليهم أو اتفق عليها فلا يقيمته لدخول الثاني وهل أقامته بينة على
أنها اسقطت مائة غبينة وهي رشيدة كذلك وهو ما نقله ابو الحسن عن عبد الحق وهو
ظاهر تعبير المصنف بأسقاط اولايها لانه من اسقاط الشيء قبل وجوبه وهو ما للقرافي واقره
ابن الشاط (و) الزوجة (ذات) أي صاحبة الزوج (المفقود تزوج) بعد الأربع سنين أو
الستين (في عدتها) أو في الاجل بالاولى (فيفسخ) نكاحها لوقوعه في العدة وقبلها فاستبرأت
ثم تزوجت فلما ودخل بها ثم ثبت موت المفقود وانقضاء عدته قبل عقد الثاني الذي فسخ فترد
اليه ولا يثبت دخول الثالث (أو تزوجت) زوجة زوج غائب (بدعواها الموت) لزوجه الغائب
ولم يعلم موته الا من قوله افسخ نكاحها فثبت موت الغائب واعتدت منه وتزوجت بثالث
ودخل بها ثم ظهر ان دعواها الاولى موافقة للواقع وان نكاح الثاني صحيح لموت الاول وانقضاء
عدته قبله فلا نفقوت عليه بدخول الثالث ولا تحمد لان دعواها شبهة تدركها الحد (أو)
تزوجت زوجة زوج غائب بعد تمام عدتها (بشهادة غير عدلين) على موت الغائب (فيفسخ)
نكاحها لعدم عد التمسما ثم شهد عدلان بموته فاعتدت وتزوجت ثانياً (ثم ظهر انه) أي نكاح
الثاني الذي تزوجته بمشاهدة غير العدلين (كل على الصحة) لثبوت موت الغائب وانقضاء عدته
قبله بعدلين (فلا نفقوت) واحمد قمن السبع (بدخول) من الزوج الثالث بهما غير عالم جواب
اماني قوله واما ان في الخ (و) ان فقد ذوزوجا وتوقامت واحدة منهن وضرب لها الاجل
وسكت باقيهن أو امتنعن من الرفع ثم طلبن الرفع في الاجل أو بعده (الضرب) للاجل (لواحدة)
منهن وهي التي قامت أولاً (ضرباً ببقية) فلا يضرب لهن اجل آخر ان سكتن بل (وان بين)
أي امتنعن من القيام مع الاولى فمن قامت منهن بعد العدة فلا تستأنفها وإلها التزوج بمجرد
قيامها قال الخط بعد نقول ما نصه وكلام ابن فرحون وما نقله ابن يونس والمتطلى عن مالك
رضي الله تعالى عنه من قوله ان فن بعد مضي الاجل وانقضاء العدة فان ذلك يجوز بهن يقتضي
بظا هـ انهن لا يحتجن لعدة اذا فن بعدها (وبقيت ام ولده) أي المفقود يولد الاسلام على حالها
ولا يجوز عتقها انما يتم مدة التعمير ان دامت نفقتها من ماله والا تجز عتقها عند أكثر الموثقين
وصوبه ابن سهل وفعل للزوج بحقيقة بعد اثبات امومتها وغيبه سيدها وعدم امكان الاعذار
فيها وعدم النفقة وما بعدى فيه من غير عيين عليها انه لم يحلف شيئاً وذهب ابن الشقاق وابن العطار
وابن المقطان الى انها لا تجز عتقها وتسعى في معاشها حتى يشب موته او تتم مدة التعمير وزاد
ابن عرفة ثالثاً انها تزوج ونصه ومن اعسر بنفقة ام ولده فقير تزوج ولا نعتق وقيل فعتق وكذا
ان غاب سيدها ولم يترك لها نفقة (و) بقى (ماله) أي المفقود يولد الاسلام على ما سلكه فلا يورث

أي بالكتابة لا مفعوداً ما ان يرسلها نفقة أو ما ان يجز عتقها (قوله وما بعدى) بضم الياء وسكون الدال أي فجعل
نفقتها من نحو ودية لا مفعوداً عطفاً على النفقة (قوله عليها) أي الامه (قوله انه) أي الغائب (قوله الى انها) أي ام ولد المفقود
(قوله انها) أي ام ولد المفقود (قوله ونصه) أي ابن عرفة

عنه الغاية مدة تجهزه اذ لا مراث يشك في موت المورث واذا تمت مدة التعمير فيحكم الحاكم بحوته
ويقسم ماله على ورثته يومئذ لا يوم فقده مالم يثبت موته يوم فقده او بعده وقبل تمام مدة التعمير
فيعتبر وارثه يوم ثبوت موته ويتحقق من ماله على والده ورقبته لا على ابويه ان لم يقض بها عليه
قبل فقده ابن عرفة اقول المذهب واضحة بان مستحق ارثه وارثه يوم الحكم بقوته
لا يوم بلوغه سن عقوبته (و) ثبتت (زوجة) الزوج (الاسير) اى الذى اسره الحريون وذويها
لبلادهم (و) بقيت زوجة زوج (مفقود ارض الشرك) بكسر الشين المجسمة وسكون
الراء اى الكفر اى الذى ذهب لارض الكفار المحاربين وانقطع خبره وصلة بقي (ا) تمام مدة
(التعمير) ان دامت نفقة ما والا فلها المطلق واذا ثبت لهما الطلاق بذلك فخصيتهما الزنا
اولى لان ضرر ترك الوطء اشد من ضرر عدم النفقة الا ترى ان اسقاط النفقة يلزمها وان
اسقطت حقها في الوطء فلها الرجوع ونفسه ولان النفقة يمكن تخصيصها بنحو تسلف وسؤال
بمخلاف الوطء فاذا تمت مدة التعمير فيحكم بحوته وتعد زوجه عدة وفاة ويقسم ماله على ورثته
(وهو) اى التعمير نهاية مدته (سبعون) سنة من يوم الولادة وتسمى دقاقة الاعناق (واختار
الشيخان) أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني وأبو الحسن علي القاسبي (ثمانين سنة)
والقريش بنان اشهب وابن نافع والاخوان مطرف وابن الماجشون والقاضي ابن عبد الوهاب
واسماعيل البغداديان والمحمدان ابن سحنون وابن المواز وقال قت ابن الموارز ابن عبد الحكم
وحكم) بضم فكسر (بخمسة وسبعين) سنة وله الرأج عنده الاول ولذا صدر به ولم يعبر
باقوال او خلاف وفيه فقده بعد بلوغ سن التعمير خلاف ابن عرفة ابن عات اختلاف في حد
تعميره فقال مالك وابن القاسم واشهب رضى الله تعالى عنهم مرة سبعون سنة واختاره
القاضي وقال مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم مرة ثمانون واختاره الشيخ والقاسبي
وابن محرز وقال مالك وابن الماجشون رضى الله تعالى عنهما تسعون وعن اشهب وابن
الماجدشون أيضا مائة وللدودي عن محمد بن عبد الحكم مائة وعشرون وفي نظائر أبي
عمران قبل ستون سنة ذكره ابن عيشون قلت هذا ابو كده ما تقدم لابي عمران انه لا عمل على تأليف
ابن عيشون وعلى السبعين ان فقد لها زيدا عشرة اعوام ابو عمران وكذا ابن ثمانين وان فقد
ابن خمس وتسعين زيدا خمس سنين وان فقد ابن مائة اجتهد في بيان اذ له سحنون استحب اصحابنا
ان يزدل عشرة سنين وقيل العام والعامان وان فقد ابن مائة وعشرين تلوم العام ونحوه
اتفاقا اللخمي ان فقد وهو شاب او كهل فالسبعون احسن وان فقد لها زيدا قد مر ما يرى من
حاله يوم فقدوه بل بلغها وهو صحيح البنية اضعفها المتطلي عن البابي في سجلاته قبل يعمر
خمس وسبعون وبه القضاء وبه قضى ابن زرب ابن الهندي وكان ابن السليم قاضي الجماعة بقرطبة
قضى بالثمانين واخبرني بعض قضاة شيوخنا عن نفسه او عن بعض شيوخه انها نزلت بتونس في
أواخر أو أواسط القرن السابع فحكم القاضي حينئذ بقوته بخمس وسبعين سنة واشهد على
حكمه بذلك بعد ثبوت ما يجب في ذلك شهيدان ورفع الرسم الى ساطننا فقبل له هذا القاضي
والشهيدان كل منهم جاوره هذا السن قالني الامهال به بعد ضحك اهل مجلسه تعجبا من حكم
القاضي وشهادة شهيديه قلت وهذا لا يلزم وهذه شبهة نشأت عن حكاية عامية (وان اختلاف

(قوله يومئذ) اى يوم الحكم
بحوته (قوله ان لم يقض)
بضم الباء (قوله بها) اى
نفقة ابويه (قوله نفقتهم)
اى زوجة الاسير وزوجة
مفقود ارض الشرك اى
من مال الاسير والمفقود
(قوله والا) اى وان لم تدم
نفقتهم (قوله يلزمها)
فاذا رجعت عنه فلا تمكن منه
(قوله وتسمى) اى السبعين
(قوله والقريش بنان اشهب
الح) تقيم للفائدة ببيان
اصطلاح اهل المذهب في
معاني هذه الالفاظ المناسبة
ذكر الشيخين (قوله عنده)
أى المصنف (قوله ولذا)
أى وبما نيته عنده صلة
صدر (قوله به) اى الاول
(قوله فقد) بضم فكسر
(قوله اختلاف) بضم التاء
(قوله تعميره) اى المفقود
(قوله لها) اى السبعين
(قوله زيد) بكسر الزاى (قوله
اجتهد) بضم التاء وكسر الهاء

(قوله بانه) اى سنه (قوله الذى يظن به العلم) بضم الياء نعت الوارث (قوله على البت) صلة حلف (قوله قمتين) بفتح فكسر (قوله فان مات) اى على رده (قوله وان علم) بضم فكسر (قوله قرب الحمل او بعد) ٣٩١ بفتح نضم فيه ما (قوله فى هذا) اى

مفقود المعتكف بين المسلمين (قوله ويقسم) بضم الياء وفتح السين (قوله يتلوم) بضم ففتحات منقلا (قوله ينصرف) اى يرجع (قوله ثم قال) اى فى التوضيح (قوله واليه) اى جعله تفسير صلة اشار (قوله هنا) اى فى هذا المختصر (قوله ولم يتعبه) اى تعبير ابن الحاجب بانفصال الصفيين (قوله من شرابه) اى ابن الحاجب بيان لغیره (قوله تعقبه اللقاني) اى عجز الفقه لتعقيب ابن يونس وابن رشد والخصم وابن شاس والمبتطى (قوله واجب) اى اللقاني (قوله تشرع فى العدة بعد انفصالهما وتحسبهما من يوم التقائهما) كلام متناقض اذا الشروع بعد انفصالهما هو ابتداءها وتحسبهما من يوم التقائهما هو تسكميها وسبق ان العدة لا تحتاج لنية ولا اذن من الحاكم (قوله وفيه) اى جواب اللقاني فطر تقدم وجهه (قوله لانه) اى الشأن (قوله انه) اى المفقود (قوله حسب) اى العدة (قوله لانه) اى الشأن (قوله اليوم الاول) اى الذى مات فيه الزوج (قوله لهذا) اى عدها من يوم الانفصال

الشهود فى سنه) اى المفقود حين فقدته بان شهدت بنية بانه اربعون سنة واخرى باقل او اكثر (قالاقل) من السنين المشهود بها هو المعمول به لانه احوط (وتجوز شهادتهم على التقدير بغلبة الظن للضرورة) وحلف الوارث حينئذ اى حين شهادتهم على التقدير بان المشهود به هو الذى يظن به العلم على البت وظاهره انه يحلف وان لم يحلف الشهود فى سنه (وان تنصر) بفتحات منقلا او تمودا ونجس شخص (أسير) مسلم (فهو محمول على الطوع) اذا جهل حاله فبين زوجته ويوقف ماله فان مات فهو وليت المال وان اسلم اخذ ولو تزوجت زوجته ثم ثبت انه اكره فبكر زوجة المفقود وقيل كالنبي لها زوجها وان علم اكرهه بقيت زوجته وماله لا تعمير (واعدت) الزوجة (فى مفقود المعتكف) بفتح الراء محل الاعتكاف فى القفن الواقعة (بين المسلمين) بعضهم مع بعض قرب الحمل او بعد وصلة اعتدت (بعد انفصال الصفيين) الذى فى المقدمات فى هذا هو مانصه فاعتد امرأته ويقسم ماله قبل من يوم المعركة قريبة كانت أو بعيدة وهو قول سكون وقيل بعد ان يتلوم له بقدر ما ينصرف من هرب وان لم يكن فان كانت على بعد من بلده مثل افرقية من المدينة ضرب لامرأته سنة ثم تعتد وتزوج ويقسم ماله اه ونحوه لابن يونس وعز الثاني لابن القاسم ومالك رضى الله تعالى عنهما ونحوه فى النوادر وعز المبتطى الاول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما والثاني للفتية ووافقته فى التوضيح ثم قال جعل ابن الحاجب الثاني خلافا للاول وجعله بعضهم تقسيمه واليه اشار هنا بالتفسيرين واختلقت عبارتهم فى الاول فعبارة ابن يونس وابن رشد وعبد الحق من يوم المعركة وعبارة الخصم والمبتطى وابن شاس من التقاء الصفيين وعبار ابن الحاجب وتبعه المصنف بقوله انفصال الصفيين ولم يتعبه ابن عرفة ولا غيره من شرابه وانما تعقبه اللقاني واجاب بان المراد تشرع فى العدة بعد انفصالهما وتحسبهما من يوم الالتقاء اه وفيه نظر والصواب ان عبارة ابن الحاجب هى التحقيق لانه اذا كان بين الالتقاء والانفصال ايام فيحتمل انه انغمس فى يوم الانفصال فلو حسب من يوم الالتقاء لم كون العدة غير كاملة فيجب عدها من يوم الانفصال لانه يحتمل فى العدة بدليل الغاء اليوم الاول ويشهد لهذا قول الخصم فى تبصرته لو كان القتال اياما وأشهر اثنى عشر يوم اه على ان قولهم من يوم المعركة وكذا من يوم الالتقاء يحتمل من ابتداء المعركة ويحتمل من انتهائها فيصل على انتهائها وكذا الالتقاء يحتمل على انتهائه للاحتياط فى العدة فاعلم ابن الحاجب والمصنف حسن والله أعلم (وهل يتلوم) بضم التحتية وفتح النون اى ينتظر لمفقود المعتكف بين المسلمين مدة بعد انفصال الصفيين (ويحتمل) كذلك فى قدر مدة النجوم على ان يقين حاله ثم تعتد زوجته او تعتد بعد الانفصال بلا تلوم فى الجواب تفسيران (وورث) بضم فكسر اى قسم بين ورثته (ماله) اى مفقود المعتكف بين المسلمين (حينئذ) اى حين الشروع فى العدة وشبه فى الاعتداد بعد الانفصال وقسم المال حينئذ فقال (ك) الزوج (المقتنع) بكسر الجيم اى الذاهب (البلد اطاعون او فى زمنه) ومافى حكمه كفى فيفقدها فاعتد زوجته بعد ذهاب اطاعون ونحوه ويورث ماله حينئذ لعله على موته فيه (و) اعتدت الزوجة (فى النقد)

(قوله كذالك) اى يتلوم فى ضبطه (قوله حينئذ) اى الشروع فى العدة (قوله حكمه) اى الطاعون (قوله كفى) مثال لما فى حكمه (قوله فيفقده) بضم فسكون ففتح

(قوله والاولى) يضم الهمز (قوله من وقف) اى طاقى (قوله من اهل المذهب) بيان لمن (قوله ان السنة الخ) خبر ان (قوله قال) اى طاقى (قوله وان يكن) اى المفقود (قوله والزوجة) عطف على ماله (قوله وذا) اى ضرب العام لمن مضى (قوله به) اى ضرب العام من يوم اليأس بعونه لرجوع المرأة لعدة الوفاة والمعتدة للوفاة لا تكتفى اياها فى مال الميت ان لم تكن معه فى مسكن يملكه وادى كراهه خبر القضاء والجله خبر ذا ٣٩٢ (قوله فى اندلس) صلة القضاء (قوله لمن مضى) حال من القضاء (قوله تأنس) بهمز

لزوجها فى قتال (بين المسلمين والكفار بعد سنة بعد النظر) فى امره من السلطان او نائبه ثم تترجى ويورث ماله حينئذ كذا فى كثير من النسخ باضافة الطرف الاول للسنة وهو صلة اعتدلت المقدرو الطرف الثانى صله محذوف نعت سنة وفى بعض النسخ باسقاط بعد الاول والاولى هى الصواب واعتراض طاقى كلام المصنف بان الذى فى عبارة المتبسطى وابن رشد وابن شماس وابن عرفة ومعين الحكام وجميع من وقف عليه من اهل المذهب سوى ابن الحاجب والمصنف ان السنة من يوم الرفع للسلطان لامن بعد النظر قال ولم يتنبه غ ولا غيره لهذا الكمال لله تعالى البنائى ما قاله المصنف تبعه الا ابن الحاجب نقله المتبسطى عن بعض المؤثقيين ووقع القضاء به فى الاندلس ونظمه صاحب التحفة راداً للقول الآخر فقال

وان يكن فى الحرب فالمشهور * فى ماله وزوجة التعمير
وقد اتى قول بضرب عام * من حين يأس منه لا اقيام
وذاته القضاء فى اندلس * لمن مضى فحققت نأنس

قال ولده وفى المتبسطية قال بعض المؤثقيين ينبغي ان يكون ضرب السلطان للاجل من يوم اليأس من المفقود لامن يوم قيام الزوجة عنده على ما استحسن من الخلاف وقال ولدا الناظم عقبه مانعه ولا تعارض بين نقل ابن رشد قول اشهب انه يتلوم من يوم الرفع مع ما تقدم عن بعض المؤثقيين لان حمل نقل ابن رشد انما هو من يوم اليأس لانه يكون قريبا من يوم الرفع فعبر بالرفع عنه تجوزا اه فتأول عبارة ابن رشد وودها المأية القضاء (وللمعتدة المطلقة) طلاقا ثانيا ورجعيا السكنى على مطلقها سواء استرحيا او مات على ما يأتى (أو) المرأة (المحبوسة) اى المنوعة عن النكاح (بسببه) أى الرجل غير الطلاق كوطئه غصبا او غير عالمة بنوم او انجاء او جنون او ظانة انه زوجها واعتاقه وفسخ نكاحه الفاسد او لعان لرؤية او نفي حمل بعد الدخول وصلة المحبوسة (فى حياته) أى الرجل ومبتدأ المعتدة الخ (السكنى) على الزوج فى الطائفة وعلى المنسب فى الحبس فى المحبوسة والاحسن تعلق فى حياته بقدر اى اطلع على موجب الفسخ او فسخ أو فرق بينهما فى حياته فنجب السكنى لها ولومات بهذا لان كما سبق فى قوله واستقر ان مات لحرمه النسب وجوب حفظه فلا يزول بالبينونة بخلاف النفقة لانها عوض الاستمتاع واحتراز بقوله فى حياته مما لو اطلع على موجه بعد موته او قبله ولم يفسخ حينئذ فلا سكنى لها مدة استبرائها وهذا على تسليم قوله فى حياته والمعتدة ان لها السكنى فى استبرائها من النكاح الفاسد ولو اطلع على فساد بعد موته سواء فسخ ما حقه الفسخ فى حياته ام لا اه عب البنائى مستقنده فى هذا الاعتماد قول الخط بعد تنوير المشرح وانظر كلام ابن

ساحكن بين فوقتين
ومتوحدين اى تنقذ (قوله ولده) اى ابن عاصم (قوله عنده) أى السلطان (قوله استحسن) بضم التاء وكسر السين (قوله من الخلاف) بيان لما (قوله عقبه) أى كلام المتبسطى (قوله قول اشهب) مقعول نقل مضافا لقاعله (قوله انه) اى الحاكم الخ بيان لقول اشهب بمحذوف من (قوله مع ما تقدم) صله تعارض (قوله لان حمل) بفتح الميم اى معنى الخ علة لا تعارض (قوله لانه) أى يوم اليأس (قوله فعبر) أى اشهب (قوله عنه) اى اليأس (قوله فتأول) بفحاش منقلا اى صرف وردها اى ولد ابن عاصم عبارة ابن رشد (قوله ما يأتى) اى فى قوله وللمتوفى عنها ان دخل بها والمسكن لها او نقض كراهه الخ (قوله غير الطلاق) نعت سبب (قوله كوطئه غصبا الخ) اصله للسبب غير الطلاق (قوله واعتاقه) عطف على وطئه (قوله اطلع) بضم الطاء وكسر اللام (قوله موجب) بكسر الجيم

عبد السلام
اى سبب (قوله فسخ) بضم فكسر (قوله فرق) بضم فكسر مثقلا (قوله لحرمه النسب) علة لا سقم (قوله فلا يزول) اى حفظه (قوله بخلاف النفقة) اى فتزول بها (قوله لانها) اى النفقة (قوله موجب) اى الفسخ (قوله حينئذ) اى حين الاطلاع (قوله وهنا) اى التفضيل المتقدم (قوله مستنده) بفتح النون اى ز

(قوله تعق) بضم التاء الاولى وفتح الثانية (قوله او يموت) اي سيدها (قوله فانه) اي كلام ابن عبد السلام (قوله وهو) اي كلام ابن عبد السلام الخ حال (قوله على انه) اي ان للحرمة التي لم يفسخ نكاحها بعد موت زوجها السكنى (قوله عقبه) اي كلام الخط (قوله له) اي الخط (قوله عن التقييد) صلة مطابقة (قوله حكمها) اي المحبوسة بسببه (قوله ومذهب ابن القاسم في المدونة الخ) فتبين ان طلاقها اطلاقا قائم مات في عدتها فقد وجب لها السكنى في ماله قبل وفاته دينافلا يسقطه موته بخلاف المتوفى عنها ولم يطلقها (قوله للمطابقة البائن) ابن رشد لو كان الطلاق رجعي لم يختلف في سقوط السكنى بموته لرجوع المرأة بعد الوفاة والمعتدة لا وفاة لا سكنى لها في مال الميت ان لم تكن معه في مسكن يملكه وأدى كراه (قوله سقوطها) اي السكنى مفعول رواية مضافا فاعله (قوله بموته) اي مطلقها (قوله واختارها) اي رواية ابن نافع ٣٩٣ ابن رشد قال في سماع ابن زيد وابعاءهم

على ان النفقة تسقط بموته
عنه على ان السكنى تسقط به
ايضا اذ لم يجب جميعه في ماله
بطلاقه وانما يجب عليه شيء
بعد شيء في المات لم يجب عليه
بعد ولا تقر في ذمته بدليل
انه لو اعسر في حياته لم يسقط
عنه السكنى فوجب سقوطها
بموته كسقوط النفقة به
وقال يحيى بن عمر تنقطع
السكنى بموته كاتقطاع
النفقة به في جعل ابن
القاسم جميع الكراه مقفرا
في ذمته بطلاقه وهو لم يات
بعد نظير رواية ابن نافع عن
مالك هي التي يوجبها النظر
(قوله ثم قال) أي طي (قوله
للصورتين) اي المطلقة
والمحبوسة بسببه (قوله على
مختار ابن رشد) اي سقوطها
بموته وهي رواية ابن نافع
(قوله لكن يبعده) اي رجوع

عبد السلام عند قول ابن الحامب ولام ولد تعق او يموت عنها السكنى الخ فانه يدل على ان الحرمة
اذا فسخ نكاحها بعد الموت لها السكنى في مدة الاستبراء اه وهو لا دليل فيه على انه المعتد على
ان طي قال عقبه لم أر في كلام ابن عبد السلام ما يشهد له فكلام المصنف صحيح لا غير عليه
واعلم ان نصوص اهل المذهب مطابقة في وجوب السكنى للمحبوسة بسببه عن التقييد بالحياة
كما فعل المصنف وان حكمها حكم المعتدة ومذهب ابن القاسم في المدونة للمطابقة البائن
السكنى ولو مات خلافا لرواية ابن نافع سقوطها بموته واختارها ابن رشد ثم قال فقوله في حياته
يمكن رجوعه للصورتين على مختار ابن رشد لكن يبعده لزوم مخالفته قول ابن القاسم في المدونة
ومخالفة قوله الآتي واسقران مات على تقرير ح وانه لو أشار الى ذلك لقال على الاظهر فتعين
انه لا يرجع للمعتدة ولا للمحبوسة ولا فرق بينهما خلافا لتقرير الشاويح ومن تبعه ولا نقل
يساعده فالصواب حذف قوله في حياته كما قال ح البنا ان جعل قوله في حياته متعلقا
بالمحبوسة كما قرره ز ان من حبست في حياته اي اطلع على موجب حبسها قبل موته وفرق
بينه ما في حياته يجب لها السكنى ولو مات بعد ذلك صح كلام المصنف وكان جاريا على قول ابن
القاسم في المدونة وموافقا لما يأتي والله أعلم (ول) الزوجة (المتوفى) بفتح القاف وجهها (عنها)
وهي في عصمتها (السكنى) مدة عدتها (ان) كالزواج (دخل بها) واطاقت الوطء سكن معها
ام لا (و) الحال (المسكن له) اي الزوج بملك (او) اجازته (نقد) اي دفع (كراه) كله قبل موته
سواء كان الكراه وجيبة أم مشاهرة فان كان نقده بضمه فلها السكنى بقدر ما نقده فان انقضت
مدته قبل قيام عدتها فلا يلزم الوارث اجرة ببقيتها فتدفعها من مالها (لا) سكنى لها ان اكراه
ومات (بلا نقد) لاجرة (وهل) لا سكنى لها (مطلقا) عن التقييد بغير الوجيبة وهو الراجح (او)
لا سكنى لها (الا) اذا كان الكراه (الوجيبة) اي مدة معينة فلها السكنى في تركته اقيامها
مقام النقد للزومها في الجواب (تاو) بلان ولا سكنى للمتوفى عنها في مال الميت والمسكن له او نقد
كراه (ان لم يدخل) بها سواء كانت صغيرة لا يدخل بها لعدم اطاعتها او كبيرة في كل حال

٥٠ منح في حياته للصورتين استدرال على يمكن رجوعه لهما الرفع ايها ما انه لا بعد فيه (قوله ومخالفة) عطف
على مخالفته (قوله وانه) اي المصنف عطف على لزوم (قوله الى ذلك) اي مختار ابن رشد (قوله انه) اي في حياته (قوله بينهما) اي
المطلقة والمحبوسة (قوله يساعده) اي تقرير الشارح (قوله ان من حبست في حياته الخ) بيان لما يحذف من (قوله وهي في عصمتها)
حال (قوله وجيبة) اي مدة معينة المبدأ والغاية (قوله او مشاهرة) أي كل شهر أو عام أو جمعة أو يوم بكذا بدون تحديد للمجموع
(قوله مدته) أي مانقده (قوله ببقيتها) اي العدة (قوله فتدفعها) اي الزوجة أجرة البقية (قوله لها) أي المتوفى عنها (قوله ان
اكراه) أي الزوج المسكن (قوله ومات) أي الزوج (قوله وهو) أي كونها لا سكنى لها مطلقا (قوله اقيامها) أي الوجيبة عله لها
السكنى (قوله للزومها) أي الوجيبة عله قيامها مقام النقد (قوله لعدم اطاعتها) عله لا يدخل بها

(قوله وقيد) أى استحقاقها السكنى (قوله عنه) أى ابن عبد الرحمن (قوله لقرض المسئلة) بفتح القاء وسكون الراء (قوله فيعصم) بضم الياء وفتح حاء متقل (قوله فى أول كلام المصنف) أى الآن يسكنها يجعله شاملا للسكينة والصغيرة المطيعة والصغيرة غير المطيعة (قوله وأما المطيعة التى ٣٩٤ لا يدخل بها) أى سواء كانت صغيرة وبالغة (قوله بأنه انما نقلها الخ) صله انهم

وبأوه معدية (قوله بقرينة) صله انهم وبأوه سببية (قوله تطلب) بضم التاء وفتح اللام (قوله اهله) أى الرضيع (قوله للسرقة) صله قطع (قوله ورجع) بضم فسكسر (قوله فلو كانت) أى المتوفى عنها (قوله فابله) أى تقابل المرأة حال ولادتها لتتاقى المولود وتصلح شأنه (قوله أو ماشطة) أى لرؤس النساء وأصلاها وتبينهن لدخول الأزواج عليهن (قوله وقيد) أى الباقي (قوله والى) أى وان لم يكن له بال (قوله بموضعها) أى الذى طلقت أو مات زوجها فيه (قوله ان كان) أى موضعها (قوله مستعينا) بفتح التامين أى مطروقا مأمونا فتر عليه القوائل دائما (قوله والى) أى وان لم يكن موضعها مستعينا (قوله لان كانت) أى العدة الخ مفهوم ان بقى شئ من العدة (قوله بعدها) بضم الموحدة (قوله ولم تحرم) بضم فسكون أى لا يجزى ولا بعسرة (قوله ويقام شئ منها) أى العدة الخ حال (قوله ضرورى)

(الان) يسكنها) معه فى حياته وهى صغيرة لا يدخل بمنزلها ويموت فلها السكنى فى عدها عند ابن القاسم لان اسكانها عنده بمنزلة دخوله بها وقيد ابن ناجي بسكناها معها والا فلا سكنى لها وان اسكنها معها فلها السكنى فى كل حال (الان) ان يكون اسكنها معها (ليكنها) أى يحفظها ويمنعها مما لا يليق فلا سكنى لها بعد موته هذا على ما فى بعض نسخ التوضيح عن ابن عبد الرحمن بل لا م بعد القاء الذى فى بعض آخر من نسخ التوضيح حكاه ابن عرفة عن الصقل عنه ليكنها من الكفالة أى الحضنة وهذه النسخة هى الصواب لقرض المسئلة فى صغيرة غير مطيعة فيعصم فى قول كلام المصنف ويخص الاستثناء الثانى بالصغيرة التى لا يدخل بمنزلها وأما المطيعة التى لا يدخل بها واسكنها فلها السكنى ولو قصد كفها ابن يونس والكبيرة يموت عنها قبل البناء وهى فى مسكنها فلتعتد فيه ولا سكنى لها عليه الا ان يكون اسكنها دارا له أو نقد الكراء فتكون احق بذلك المسكن حتى تنقضى عدها (وسكنت) المطلقة والمتوفى عنها (على ما) أى فيها (كانت تسكن) وهى فى عصمة زوجها اشتاء وصبقا (ورجعت) المعتدة (له) أى مسكنها الذى كانت تسكنه (ان نقلها) الزوج (منه) ثم طلقها أو مات (واتهم) بضم التاء وكسر الهاء بأنه انما نقلها لا سقاط سكتها به فى العدة بقرينة ولم تطلب منه بين بان لم ينقلها ذلك احتياطاً فى العدة لانها حق لله تعالى كاحد ادا الصغيرة (أو) كانت مقيمة (بقبره) أى مسكنها حين الطلاق أو الموت فترجع له ان كانت اقامتها بغيره بغير شرط فى اجارة بل (وان) كانت اقامتها بغيره (بشرط فى اجارته) هال (رضاع) لولدها غيرها اشترط عليها اهله اقامتها عندهم لارضاعه ثم مات زوجها أو طلقها فترجع لمسكنها لان حق الله يقدم على حق الاذى كقطع يد سارق قاطع يد عمدا للسرقة دون القصاص (وانفسخت) الاجارة ورجع العسب ان لم يررض اهله الرضيع بارضاعها يسكنها فلو كانت فابله أو ماشطة فلا يجوز لها البقاء فى غير مسكنها ولو لمحتاجة (و) ان خرج الزوج بزوجه للحج أو رباط بشعر ثم مات أو طلقها ورجعت لمسكنها (مع) رفيق (ثقة) محرم أو غيره (ان بقى شئ من العدة) بعد وصولها لمسكنها ظاهره كالمدة ولوليلة وقيدته اللخمى بماله بال والأتمه بموضعها ان كان مستعينا والافنا لموضع الذى خرجت له لان كانت تنقضى قبل وصوله أو عنده (ان خرجت) الزوجة مع زوجها حال كونها (ضرورية) بفتح الصاد المهملة أى لجة الاسلام فبات أو طلقها باتنا أو رجعا فى الطريق وقيس على الضرورة وفاء النذرو كانت (فى) بعدها عن مسكنها (كالثلاثة الايام) ولم تحرم فان كانت احرمت بحج أو عسرة فلا ترجع واستش كل قوله ان بقى شئ الخ مع فرضه طلاقه أو موته بعد ثلاثة أيام وبقاء شئ منها حينئذ ضرورى واجيب بضرورة فى حامل مقرب وفيمن منعها مانع من الرجوع وزال فى آخر عدها (و) ترجع لمسكنها ان خرجت منه (فى) الحج (الطوع وغيره) من النوافل مثل (ان خرج) زوجها (لكرباط) أو زيارة أو تجارة فخرجت معه ثم مات أو طلقها (لا) ترجع لمسكنها ان خرجت منه رافضة لسكناه (للقام) بضم الميم أى اقامته وسكنى مع الزوج فى محل آخر

أى واجب عادة (قوله مقرب) بضم فسكون أى قرب وضعها (قوله وزال) أى المانع (قوله من وإذا النوافل) أى باقيا بيان غيره (قوله أو زيارة الخ) بيان لما دخل بالسكاف

(قوله منها) أي عدتها (قوله أو سنة) عطف على نحو (قوله بالحل الذي انتقلت له) ملة أقامت (قوله في الأشهر) بضم الهاء جمع شهر أي بعد أقامتها فيما انتقلت له (قوله فلعل ما في المتن تحريف) تفريع على ما في التوضيح وغيره (قوله للمكان الذي هي به) تنازع فيه أقرب وأبعد (قوله أحدهما) أي الموت والطلاق (قوله غيرها) أي مكانها والمنتقل عنه والمنتقل إليه (قوله لا يمكنه الثلاثة) أي مكانها والمنتقل عنه والمنتقل إليه (قوله لأجله) أي الزوج (قوله وكذا) ٣٩٥ أي رجوعه معها في كون الكراه

عليه (قوله ولزمها الرجوع) حال (قوله وعليه) أي الزوج (قوله كما أنه) أي الشأن (قوله) وتغضى المحرمة (أي تسفر فاسفرها لتقيم نسكها) (قوله) أن اعتسكت (أي شرعت في اعتكاف وهي محرمة بحج أو عمره فتقطع اعتسكافها وتخرج لتقيم نسكها) (قوله) والاعتكاف عطف على المحرمة (قوله أن أحرم) أي بحج أو عمره وهي معتكفة فيجب تقيم اعتكافها ثم تخرج لتقيم نسكها كالعدة أن اعتسكت في المضى على السابق (قوله لأن أحرم) أي المعتدة فلا تبادى على عدتها وتخرج لتقيم نسكها الذي أحرمت به (قوله لوفى بفحش متفلا) (قوله بالصور) لست لشمول ومضت المحرمة صورتين طريان عدة على إحرام وطريان اعتكاف عليه وشمول والمعتكفة صورتين طريان إحرام على اعتكاف وطروعة عليه (قوله سابقها) أي السابق

وإذا قلنا ترجع في التطاوع وغيره والرباط فيجب رجوعها إن لم تصل الحل المقصود للحج أو الرباط أو غيرهما بل (وإن وصلت) الزوجة الحل الذي خرجت إليه أن يفي شيء منها بعد وصولها مسكنها ومات زوجها أو طلقها قبل طول أقامتها به (والأحسن) رجوعها لمسكنها (ولو أقامت نحو الستة أشهر) أو سنة بالحل الذي انتقلت له في التوضيح إن محمدا استحسن الرجوع في الأشهر وفي السنة وهذا هو الموافق لعبارة التونسي وابن عرفة والنعيمي فلم يل ما في المتن تحريف والاصل ولو أقامت السنة أو الأشهر (والختار) للنعيمي من الخلاف (خلافه) أي أنها لا ترجع بعد إقامة نحو السنة وتعتد بحج أقامتها (وفي) موت الزوج أو طلاقه باننا أو رجوعها في سفر (الانتقال) من المسكن الأصلي والأقامة بغيره دائما (تعتد) الزوجة أن شأت (بأقر بهما أو أبعدهما) أي المسكنين المنتقل عنه والمنتقل إليه للمكان الذي هي به حين الموت أو الطلاق (أو) تعتد (بمكانها) الذي هي به حين أحدهما أو حيث شأت غيرها كما في المدونة فلو قال أو حيث شأت لشمل غير الأمكنة الثلاثة مع الاختصار (و) حيث لزمها الرجوع لعدة طلاق (عليه) أي المطلق (الكراه) للاداية أو السفينة التي ترجع عليها لإدخاله الطلاق على نفسه حال كونه (راجعاً) معها لأنها ترجع لأجله وكذا إذا لم يرجع معها ولزمها الرجوع وعليه كراه المنزل الذي ترجع له فإن اعتدت بمحلها أتم ولا يلزمه كراه رجوعها كما أنه في موته لا كراه لها الرجوع للمسكن الذي لزمها الانتقال إليه لا انتقال تركته لورثته وكلا كراه عليه إذا كانت تعتد حيث نشأت (و) أن خرجت المرأة من مسكنها لم يجز أو عمره وأحرمت ثم طلقها زوجها أو مات عنها أو خرجت لاعتكاف وشرعت ثم طلقها أو مات (مضت) أي استمرت في سفرها الزوجة (المحرمة) بحج أو عمره (أو المعتكفة) على اعتكافها أن مات زوجها أو طلقها فيجب عليها الكمال بحج أو عمرتها أو اعتكافها ويحرم عليها تركه والرجوع لمسكنها (أو) التي مات زوجها أو طلقها ثم (أحرمت) بحج أو عمره وهي معتدة من طلاق أو وفاة فتترك المبيت في مسكنها وتغضى على إحرامها لتقيم (وعصت) الله تعالى بإحرامها وهي معتدة وتغضى المحرمة أن اعتسكت أبضا والمعتكفة أن أحرمت والمعتدة أن اعتسكت فتستمر على مبيتها في مسكنها ولا تخرج لعدة ~~كفها~~ البنا في فلو حذف المصنف قوله أو أحرمت وقال عوضه كالمعتدة أن اعتسكت لأن إحرمت لوفى بالصور لست ونظمها بهضم فقال
وعدة عكوف أو إحرام * سابقها قطعاً له التمام
وطارئ ليس بدافع له * لكن مبيت ثالث باطله
(ولاسكني) مستحقة (لأمة) معتدة من طلاق أو موت زوجها (لمتوه) بضم الفوقية وفتح

منها (قوله وطارئ) أي منها على السابق منها (قوله بدافع) أي قاطع (قوله) أي تمام السابق منها (قوله لكن مبيت) أي للعدة السابقة (قوله ثالث) أي إحرام طار عليه (قوله باطله) أي المبيت والاستدراك على سابقها له التمام وطارئ ليس بدافع له لرفع إيهامه أنه في طريان الإحرام على العدة أيضاً (قوله مستحقة) بفتح الحاء المهملة (قوله من طلاق) بلا تنوين لإضافته لزوج

(قوله فيه) اى قول ابى عمران

وليس لها الانتقال الخ

(قوله قولها) اى المدونة

(قوله ومثله) اى قولها

(قوله ردها) اى الامة مسكنها

(قوله الا ان يخرجها) اى

السيدات منه (قوله من البلد)

يجاب عن ابى عمران بان

كلامه فى انتقالها المسكن آخر

بالبلد بديل قولها وقول

ابن يونس (قوله به) تنازع

فيه طلقت ومات (قوله

والا) اى وان لم تعذر عليها

لحرق اهلها بعد عتقها (قوله

اتوى) اى ارتحل (قوله

توفى) بضم التاء والواو

وكسر القاء منه قلا (قوله

فلها ان تنقل معهم) اى

اذا كان يعسر عليها لحوقها

بهم بعد عتقها (قوله

وان كانت) اى المعتدة

(قوله لا ترتحل) نهت بدوية

(قوله لمشقة الخ) علة

لا ترتحل (قوله ولا تقدر

الخ) حال (قوله ردت)

بضم الراء (قوله فيه) اى

مسكنها (قوله عنهما) اى

قرب الفجر وعقب الغروب

وهما طرفا الليل (قوله بقرينة

النص) اى بان خروجها

لحوائجها قبيل الفجر

وعقب الغروب والاضافة

لليمان (قوله انه) اى الشان

(قوله وفيها) اى المدونة (قوله

لها) اى المعتدة (قوله ردها)

اى الضرر

الموحدة والواو مشددة اى لم تفرد بالسكنى مع زوجها من سيدتها (ولها) اى الامة التى لم تبوء
 (حينئذ) اى حين لم تبوء (الانتقال) من المسكن (مع ساداتها) لمسكن آخر ومفهوم لم تبوء ان
 للمبوءة السكنى وليس لها الانتقال مع ساداتها حتى تتم عدتها على هذا جمل ابو عمران المدونة
 ابن عرفة فيه نظر لقولها ان اتجبع سيدتها بالبلد آخر قوله ان يخرجها معه ومثله قول ابن يونس
 يخرج سيدتها على ردها حتى تنقضى عدتها الا ان يخرجها من البلد وشبهه فى جواز الانتقال
 فقال (ك) زوجة (بدوية) طلقت او مات زوجها (ارتحل) اى انتقل (اهلها) من المكان الذى
 طلقت او مات الزوج به (فقط) اى دون اهل زوجها ويتعذر عليها لحوقها بهم بعد فراغ عدتها
 فلها الانتقال مع اهلها والافليس لها الارتحال معهم ومفهوم بدوية ان الحضيرة لا تنقل
 من مسكنها مع اهلها وتعتد بمسكنها ومفهوم اهلها انه ان ارتحل اهل زوجها فقط فلا ترتحل
 معهم ومفهوم فقط انه ان ارتحل اهلها واهل زوجها معا فان لم يفترقوا ارتحلت مع اهل
 زوجها والافليس اهلها اللخمى ان اتوى اهل زوجها خاصة فلا تنقضى معهم اه وظاهره سواء
 كان عليها مشقة فى عودها لاهلها ام لا وهو الظاهر وفى الجلاب اذا توفى البدوى عن امراته
 ثم انتقل اهلها فلها ان تنقل معهم وان انتقل اهل زوجها فقط فلا تنقل معهم وان كانت
 فى حضرة وقرار فلا يجوز لها انتقالها مع اهلها ولا مع اهل زوجها حتى تنقضى عدتها اه
 ونحوه فى الكافى (او) اى وللمعتدة مطلقا الانتقال من مسكنها (لعدولا يمكنها) اى المعتدة
 سواء كانت بدوية او حضيرة حرة او امة مبوءة (المقام) بضم الميم اى الإقامة والسكنى
 (معه) اى العذر (بمسكنها) كخوف (سقوطه) اى المسكن واولى سقوطه بالفعل (او خوف)
 ضرر (جارسوء) بضم السين على نفسها او مالها فى حضيرة وبدوية لا ترتحل لمشقة تحوييلها
 ولا تقدر على دفع ضرره بوجه لافى عهودية ترتحل بلا مشقة (و) حيث انتقلت لعذر (لزمت)
 المعتدة المسكن (الثانى) فلا تنقل عنه الا لعدولا يمكنها الإقامة معه فيه فتنتقل عنه (و)
 لزمت (الثالث) وهكذا وان انتقلت لغير عذر ردت بالقضاء ولو اذن لها المطلق لان بقاءها فيه
 حق لله تعالى (و) للمعتدة من طلاق او وفاة (الخروج) من مسكنها (فى) قضاء (حوائجها طرفي)
 بفتح الطاء المهملة والراء مشفى طرفي بفتحهما حذف تونه لاضافته الى (النهار) اى قرب الفجر
 وعقب الغروب الى مغيب الشفق وعبر عنهما بطرفي النهار للمجاورة بقرينة النص ومفهوم
 فى حوائجها انه لا يجوز خروجها فى الوقتين المذكورين اخرجها ويخرجها من اهلها
 ولو اخرجها حاجة ولو امر من ادعيت ان شامت ولا تنزىن ولا تبين الايبينها ابن عرفة وفيها لها
 التصرف نهارا وليل (الخروج) يحرق قبل الفجر وترجع ما بينهما وبين العشاء الاخيرة اللخمى قال مالك
 رضى الله تعالى عنه لا بأس أن يخرج قبل الفجر وارى ان يحتمل الانساب فتخرجها الطلوع
 الشمس وتأتى حين غروبها بعضهم كلام اللخمى هو اللاتى بعرف هذا الزمان فالمدار على الوقت
 الذى ينشرف فيه الناس لئلا يطمع فيها اهل الفساد (لا) تخرج المعتدة من مسكنها (لضرر
 جوار) بالنسبة (لحاضرة) بضم الحاء اى مكانها ارفعه بالرفع للماكم وقوله المتقدم وخوف جارسوء فيمن
 لا يمكنه ارفعه فلا منافاة بينهما (ورفعت) امرها للماكم فان ثبت عنده ظلم الجار زجره فان لم
 ينكشف اخرجها من مسكنه وان ثبت ظلمها زجرها فان لم تنكشف اخرجها (واقرع) اى ضرب

(قوله وهو) أي حق الله تعالى (قوله وفيه) أي قول ابن عرفة الصواب أخراج غير المعتدة الخ (قوله لانه) أي الشأن (قوله ثبت) أي في الحديث الصحيح (قوله أخراجها) أي المعتدة (قوله في العلة) أي قول ابن عرفة لأن أقامته حق لله تعالى الخ (قوله والا) أي وإن لم يكن النظر في العلة (قوله فلا) أي فلا يتجه النظر (قوله فإن وجد) بضم فكسر أي الحاكم المنصف في البادية (قوله وإن عدم) بضم فكسر أي الحاكم المنصف (قوله ضابطه) أي حكم الانتقال (قوله وجعلها) أي المدونة (قوله بها) أي المدينة (قوله لأنها) أي سكنى العدة الخ (قوله لا سكنى الخ) (قوله فيه) أي زمن عدتها ٣٩٧ (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط

(قوله محلها) أي القولين
(قوله أطلقت) أي الزوجة
في إسقاط سكاها عنه (قوله
له) أي زوجها (قوله وفيه) أي
زمن عدتها (قوله وإن شرط)
أي الزوج في عقد النكاح
(قوله فسند) أي النكاح
(قوله فيفسخ) أي النكاح
(قوله قبل ويثبت بعد)
بالضم فيهما عند حذف
المضاف اليه وفيه معناه
(قوله وبأني) بضم الباء
وفتح الغين المججمة (قوله
قبل العقد) تنازع فيه
أكثر وملكت (قوله
والا) أي وإن كانت أكثر
أو ملكته بعده (قوله فلها
السكنى) أي زمن عدتها
(قوله فيه) أي زمن عدتها
(قوله لأبعلها) أي الزوج
الموضع (قوله أو بعز) أي
الزوج (قوله ثم طلبها) أي
الزوجة المفقة (قوله نفقته)
أي الولد (قوله عنه) أي
الزوج (قوله وزوجته
الخ) حال (قوله فيها) أي

الحاكم القرعة (من يخرج) من مسكنه من المعتدة وجارها (إن أشكل) الأمر على الحاكم
بأن ادعى كل منهما أنه مظلوم بلاينة أو أقام ما يثبت متعارضتين متعادلتين قاله اللخمي ابن
عروة الصواب أخراج غير المعتدة لأن أقامته حق لله تعالى وهو مقدم على حق الأدنى اه
وفيه نظرا لانه ثبت جواز أخراجها شرها في حديث فاطمة بنت قيس قاله ح البنان هذا
النظر انما هو في العلة والافلالان الذي في الحديث انما هو أخراج من قين شرها وبعت ابن
عروة فين أشكل أمرها وفي ح وتبصرة اللخمي كانت فاطمة بنت قيس لسنة على الجدران
ومفهوم لما ضره أن البسدية تنقل لضرر الجدار والفرق أن شأن الحضر وجود الحاكم
المنصف والبدو عدمه فإن وجد في البادية فلا تنقل وإن عدم في الحضر فلها الاتي قال فالمدار
على وجود الحاكم وعدمه في الحضر والبدو ابن عرفة قلت ضابطه أن قدرت على دفع ضررها
بوجه ما فلا تنقل وجعلها ابن عات على الفرق بين القرية والمدينة لأن بهما من ترفع اليه أمرها
بجلاف القرية غالب (وهل لا سكنى) في زمن العدة (من) أي زوجة (سكنت) بفتحات منقلا
(زوجها) معها يبيت دون كراه (ثم طلقها) لأنها تابعة للنكاح أولها السكنى فيه لا تقاطع
المكرامة بالطلاق في الجواب (قولان) لابن العطار وابن المكوي ابن رشد قول ابن المكوي
وهم محلها إذا أطلقت فإن تبرعت لها بالسكنى زمن النكاح وبوابه فلا سكنى لها فيه اتفاقا
وإن قيدت بدة النكاح فقط فلها السكنى فيه اتفاقا وإن شرط عليها السكنى في العقد فسد
فيفسخ قبل ويثبت بعده المثل وبلغ الشرط فإن طلقها فلها السكنى ومحلها أيضا إذا
أكثر المسكن أو ملكته قبل العقد والافلها السكنى قول واحد ومفهوم طلقها أنه ان
مات فلا سكنى لها زمن عدتها (وسقطت) سكاها فيه عن الزوج (إن أقامت) المعتدة في زمن
عدتها (بغيره) أي مسكنها الغير عذر وشبه في السقوط فقال (كنفقة ولد) للزوج (هربت)
الطلقة (به) مدع بوضع لا يعلمه أو بعز عن ردها منه مسكنها ثم طلبها فلا شيء لها فإن
علم موضعها وقدر على ردها وتر كها مدة فلا تسقط نفقته عنه (والغرماء) بضم الغين المججمة جمع
غريم أي أصحاب الدين الذي على الزوج (بيع الدار) المملوكة للزوج وزوجته المعتدة ساكنة
فيها لاخذنهن في ديونهم واصله بيع (في) عدة الزوجة (المتوفى) بفتح القاف (عنها) ولا يسقط به
حقها في السكنى ويشتري الغرماء على المشتري سكاها مدة عدتها اذ هي أحق منهم بها تعلق
حقها بعين الدار وحققهم بذمة الميت وسيأتي للمصنف يخرج من تركه الميت حق تعلق بعين
ثم تقضى ديونه ولا يجوز للغرماء بيعها بدون الشرط المذكور وكتم سكنى المعتدة وإن وقع صح

الدار (قوله لاخذنهن) أي الدار على تبيعها (قوله به) أي بيعها (قوله حقها) أي المعتدة (قوله ويشتري) بفتح الباء
(قوله اذني) أي المعتدة الخ (قوله يشترط الخ) (قوله منهم) أي الغرماء (قوله بها) أي السكنى (قوله حقها) أي
المعتدة (قوله وحققهم) أي الغرماء (قوله بيعها) أي الدار (قوله وكتم) عطف على دون (قوله وإن وقع) أي بيعها بدون الشرط
المذكور مع كتم سكنى المعتدة (قوله صح) أي البيع

(قوله بدون بيان) اي لكونه مكرية (قوله وعدمه) اي القسح (قوله اذا كان) اي يبيع الوارث (قوله والا) اي وان كان في الدين (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله الدار) اي التي بها معدة (قوله فاجازه) اي يبيعها (قوله ومنعه) اي يبيعها (قوله لانه) اي يبيعها (قوله رخص) بضم فكسر مثقلا (قوله فيه) اي يبيعها (قوله فان بيعت) اي الدار (قوله سكاها) اي المعدة (قوله شكت) بفتح الشاء (قوله لها) اي المعدة (قوله له) اي المشتري (قوله لدخوله) اي المشتري (قوله على جوارها) اي الرينة (قوله به) اي المشتري (قوله يبيعها) اي الدار معدة للزوج (قوله انه) اي البيع (قوله ووضع) عطف على الاقراء (قوله مدتها) اي الاقراء ٣٩٨ والوضع (قوله هذا) اي يبيع دار المعدة (قوله محصلة) اي محددة (قوله وذلك) اي

كبيع دار مكرية بدون بيان ويخير المشتري في فسخ البيع وعدمه والصبر حتى تنقضي مدة الاجارة او العدة ومفهوم للفرمان انه لا يجوز للوارث بيعها وهو كذلك اذا كان في غير الدين والاجاز بشرط البيان واستثناء مدة العدة وقيل لا يجوز ابو الحسن اختلف هل للورثة بيع الدار واستثناء العدة فاجازه للغمي ومنعه غيره لانه غرر اذا لا يدري المشتري متى يتصل بقبضها وانما رخص فيه في الدين (فان) بيعت بشرط سكاها مدة العدة و (ارتابت) اي شكت المعدة في حملها بحركة بطن او تأخر حيض (فهى) اي المتوفى عنها (أحق) بسكنى الدار لغرام عديتها اذ لا مدخل لها في التطويل (وللمشتري الخيار) عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه في فسخ البيع وعدمه وقال ابن القاسم لا خيار له لدخوله على جوارها وهي مصيبة تراث به (والزوج) الذي طلق زوجته المدخول بها المععدة في داره يبيعها واستثناء مدة عديتها (في) عديتها (بالشهر) بضم الهاء جميع شهر بان كانت صغيرة ويايسة او عقيمة كبيعها واستثناء منفعها ثلاثة شهر ومفهوم في الاشهر انه لا يجوز في الاقراء ووضع الحمل لعدم انضباط مدتها ابن عرفة الباجي انما يجوز هذا في عدة الوفاة لانها أيام محصلة وذلك اذا دعا الغرماء الورثة لبيعها ولا يجوز في عدة الطلاق قلت في تهذيب عبد الحق ذكر لي أنهم ما سوا في الجواز زاد المتبسط قال بعض القرويين وليس بصواب اللغوي ان قام الغرماء والمسكن ملك للزوج يبيع واستثنى امد العدة كانت عدة طلاق أو وفاة وان كان بكرا أو نكحها في حق من ذلك الكراء بقدر عديتها ويبع الباقي للغرماء وان لم ينقده والعدة من طلاق فلا مكرى اخذ مسكنه أو اسلامه فتسكون الزوجة احوقه ويضرب المكرى مع الغرماء فيما سواه وان كانت لوفاة لم يكن المكرى احق ولا الزوجة ويبع الغرماء والمكرى احدهم وان لم يكن عليه دين فريم يبيع له وليس له اخذها ويبع الغرماء كبيع الزوج (و) ان طلق زوجته التي تعتد بالاشهر لصغرها أو بأسها مع توقع حيضها كبت عشر سنين أو خمس سنين وقام عليه غرماءه وارادوا بيع الدار في ديونهم في جواز بيعها في الاشهر مع استثناء مدة العدة (مع توقع) اي ظن حصول (الحيض) من المطلقة كبت ثلاث عشرة سنة أو خمس سنين سنة لان الاصل عدمه ومنعه للغرر (قولان) وعلى الجواز لا كلام للمشتري ان حاضت وانتقات للاقراء لدخوله بجوز اذ ذلك وعلى المنع ان وقع بفسخ البيع في الجواهر ان توقع طريان حيض ذات الشهر ففي جواز البيع الى البراءة بخلاف ابن الحاجب

جواز بيعها (قوله ذكر) بضم فكسر اي حكى ونقل (قوله انما) اي دار المتوفى عنها والمطلقة (قوله وليس) اي كونها مكرية وانما (قوله وان كان) اي المسكن (قوله ونقد) اي دفع الزوج كراءه (قوله من ذلك الكراء) بيان لقدر عديتها (قوله الباقي) اي من منفعة الكراء (قوله وان لم ينقده) اي الزوج الكراء (قوله والعدة من طلاق) حال قوله فلا مكرى اخذ مسكنه (قوله في كرهه الذي في ذمة الميت فيسقط الكراء عنه ان لم يسكن فيه هو ولا زوجته فان كان سكنه هو وزوجته بعض المدة فلا مكرى اخذها في الباقي ومما عدا غرمائه بكراء ما سكنه (قوله واسلامه) اي مسكنه (قوله به) اي المسكن من غرمائه (قوله ويضرب) اي بما صص (قوله فيما سواه) اي كراء

الدار (قوله وان كانت) اي العدة (قوله ويبع) اي الباقي (قوله عليه) اي المتوفى (قوله يبيع) اي الباقي (قوله وفي له) اي المكرى (قوله به) اي المكرى (قوله اخذها) اي الباقي (قوله في الاشهر) بضم الهاء اي التي فيها مطلقة تعتد بالثلاثة الاشهر (قوله لان الاصل عدمه) اي الحيض على جوارزه (قوله ومنعه) اي يبيعها عطف على جوارزه (قوله للغرر) باحتمال حصول حيضها وانتقالها للاقراء التي لا تعلم مدتها (قوله لدخوله) اي المشتري (قوله ذلك) اي حيضها وانتقالها للاقراء (قوله ان وقع) اي البيع (قوله البيع) اعطاه في محل الضمير (قوله توقع) بضم التاء والواو وكسر القاف مثقلا اي ظن (قوله ذات الشهر) اي التي تعتد بها من الطلاق (قوله الى البراءة) اي القرائع من العدة

(قوله وفي المتوقع) بفتح القاف مثله قايح الدار التي فيها معتدة من طلاق بثلاثة أشهر وظن حبيضا فيها وانتقالها الاقراء (قوله اذا اشتراطه) اي البائع على المشتري توقع حبيضا وانتقالها (قوله قولان) أي يجوز له لان الاصل عدمه ومنعه الغرر (قوله اختلاف) بضم التاء وكسر اللام (قوله فيمن عدتها بالاشهر) اي يبيع الدار الساكنة بها من عدتها بالاشهر الخ (قوله فيها) اي الاشهر (قوله انه) اي الشأن (قوله يتأخر) صلة تظهر (قوله وقال) أي عاقد البيع (قوله وان استقرت) اي الرية أي طال زمنها (قوله بهذا) اي التقرير المتقدم صلة قرر (قوله قال) اي خليل (قوله وهو) اي فساد البيع بشرط زوال الرية (قوله وعلى هذا) أي فساد بشرط زوالها صلة جرى (قوله وحاد) اي قضى المصنف (قوله فأتى) اي المصنف (قوله تقريره) أي في توضيحه (قوله وتبعه) أي المصنف (قوله على ذلك) أي تقريره عبارة ابن الحاجب (قوله من شراحه) اي المختصر بيان لمن (قوله مع انه) اي تقريره في توضيحه (قوله ذلك) أي الذي قرره كلام ابن الحاجب (قوله معناه) اي كلام ٣٩٩ ابن الحاجب (قوله فرضت) بضم فسكسر (قوله ولذا) اي كون معناه

بشرط البائع سكنى المعتدة الى زوال ريدتها صلة عمل (قوله بقوله) صلة عمل (قوله لغرر كونه) اي الرية واضافة غرر للبيان (قوله وعزوه) اي خليل (قوله غير صحيح) خبر عزو (قوله يتبين لك) اي عدم صحته (قوله ابن القاسم) مفعول سماع مضافا لفاعل (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله ويشترط) أي بانها على مشتريها (قوله سكنها) أي المعتدة (قوله) أي ابن القاسم (قوله على ذلك) اي شرط سكنها الخ (قوله ارباوت) اي شكت في جعلها (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله به) اي المشتري (قوله وان قامت الرية الخ) مبالغة في ان السكنى

وفي المتوقع حبيضا اذا اشتراطه قولان ابن عبد السلام يعني اختلف فيمن عدتها بالاشهر ويتوقع حبيضا فيها واشترط البائع انه ان ظهرت رية في العدة بتأخر الحيض بعد حصوله وما أشبه ذلك هل يؤثر هذا الشرط في فساد البيع قولان (ولو) طلق من تعدد بالاشهر ويمكن حبيضا فيها وتوفي عنها وحصلت لها رية حمل أو أمكن حصولها فيسماو (باع) الغرماء الدار في المتوفي عنها أو الزوج في الاشهر وقال في عقد البيع (ان زالت الرية) الحاصلة حين البيع او التي تحصل بعده فالبيع لازم وان استقرت فان بيع مردود (فسد) البيع للغرر طئي بهذا قرر الموضوع قول ابن الحاجب والبيع بشرط زوال الرية فاسد قال وهكذا في الواضحة وهو اختيار ابن الموارز على هذا جرى في مختصره وحاده عن عبارة ابن الحاجب فأتى بعبارة تطابق تقريره وتبعه على ذلك جميع من وقف عليه من شراحه مع انه تقرير غير صحيح وليس ذلك معنى كلام ابن الحاجب وانما معناه البيع بشرط البائع على المشتري مكث المعتدة الى زوال ريدتها هكذا فرضت المسئلة في كلام الأئمة ولذا عمل الثعالبي قول ابن الحاجب فاسد بقوله لغرر كونها تامة ادى سنة او خسا اقصى امد الحبل وعزوه للواضحة وابن الموارز غير صحيح يتبين لك بنقل كلام اهل المذهب في سماع ابي زيد ابن القاسم في رجل هلك وترك دارا وعليه دين قال تباع الدار ويشترط لاهلها سكنها حتى تنقضي عدتها قبل له اذا بيعت على ذلك فللمضى اربعة اشهر وعشر ارباوت اترى لها السكنى حتى تخرج من الرية قال نعم وانما هي مصيبة نزلت به قال معنون وان قامت الرية الى خمس سنين لان المتباع قد علم ان اقصى العدة خمس سنين فكانه قدم عالما به ابن رشد وروى عن معنون انها ان ارباوت المرأة كان المشتري مخيرا بين ان يفسخ البيع من نفسه أو يمسك على ان لا يرد البائع عليه شيئا ومثله في الواضحة وايضا اختار محمد بن الموارز قال لان البيع انما يقع على استثناء العدة المعروفة ولو وقع البيع بشرط الاسترابة كان فاسدا واعتزله ابو اسحق التونسي فقال اذا كان البيع بشرط الاسترابة لا يجوز ان لا يدري ان تكون

لها (قوله فكانه) بفتح الهمز وشهد النون أي المتباع (قوله قدم) اي على الشراء (قوله به) اي الاقصى (قوله فروى) بضم فكسر (قوله انما) أي القصة (قوله مخيرا) بفتح المثناة (قوله شيئا) أي من ضمن الدار (قوله ومثله) اي ما روى عن معنون (قوله وايضا) اي ما روى عن معنون مفعول اختار (قوله قال) اي محمد (قوله ولو وقع البيع بشرط الاسترابة) أي زوالها كان فاسدا هذا نص صريح في ان فرض المسئلة البيع بشرط زوال الرية فهو عين ما قرره المصنف في توضيحه كلام ابن الحاجب ومضى عليه في مختصره وقرره به شارحه وعزاه في توضيحه لمحمد والواضحة فتقريره وعزوه صحيحان وتعبه طئي غلته عن هذا النص الصريح والله أعلم (قوله واعتزله) أي قول محمد لو وقع بشرط الاسترابة كان فاسدا (قوله فقال) اي ابو اسحق (قوله اذ لا يدري ان تكون) اي الاسترابة الخ علة لا يجوز

(قوله فاذا ملك) أي المشتري (قوله في الاخذ) أي ابتناء البيع والصبر الى زوال الرية (قوله أو الترك) أي فسخ البيع (قوله
 ص كان أخذه) أي امضاؤه البيع (قوله على ذلك) أي سكتها الى انقضاء ريبها (قوله هذا) أي ما قاله محمد (قوله تخريجه) أي
 أبي اسحق (قوله في المسئلة التي ذكر) أي أبو اسحق وهي من خير بين شيئين فاختر أحدهما بعد منتقلا (قوله فيها) أي
 المسئلة التي ذكرها (قوله احفظه) نصري به الصدق لاحتمال الخلاف فيها ولم يحفظه (قوله في انه) أي الشأن (قوله جواز
 ذلك) أي بيع سلعة بعشرة نقدا أو بخمسة عشر لاجل على لزوم البيع بأى الثمنين شاء (قوله استرى سلعا) أي في صفقة واحدة
 بثمان واحد (قوله فاستحق) بضم التاء وكسر الحاء (قوله منها) بيان لما ينوبه (قوله بما ينوبه) صلة يتناسك وبأوه للعوض وبما ينوب
 صلته أيضا وبأوه للتعدي (قوله من الثمن) بيان لما ينوبه (قوله وان كان مجهولا) حال (قوله انه مخير بين ان يرد البيع أو يتناسك)
 مفعول قول المضاف لقاعله ٤٠٠ (قوله على انه بالخيار الخ) خبر يكون (قوله وهذا) أي حله على انه بالخيار الخ (قوله

حل) بضم فس كسر أي كلام
 محمد (قوله رد) بضم ففتح
 منتقلا (قوله تعقبه) أي
 ابن رشد أبا اسحق (قوله
 بالاتفاق) صلة تعقب (قوله
 لانه) أي الاتفاق الخ علة
 يرد (قوله للفر) علة يتعين
 (قوله لا للاتقال) عطف
 على للفر (قوله ظاهر الخ)
 خبر قول (قوله) أي مضمون
 (قوله بلزوم البيع الخ)
 صلة قول المضاف لقاعله
 (قوله به) أي المشتري (قوله
 بناء) صلة تخريج (قوله قال
 في الجواهر لو وقع البيع
 بشرط زوال الرية كان
 فاسدا) نص صريح في ان
 فرض المسئلة البيع بشرط
 زوال الرية كإقراره المصنف
 كلام ابن الحاجب وهو نص
 كلام ابن الحاجب أيضا
 وقد غفل طي عن هذا فذهب المصنف والله أعلم (قوله ثم قال) أي في الجواهر (قوله وهذا) أي الفساد وغيره
 بشرط زوال الرية (قوله الخيار) أي بين التمسك بالبيع ورده (قوله ذلك) أي البيع (قوله يعبر به) أي ابن شاس (قوله من
 فرض المسئلة) بيان لما قلناه (قوله ومحط) عطف على فرض (قوله لفرض المسئلة) اظهر في محل الضمير (قوله وقد نازعه)
 أي الموضح (قوله في حاشيته) صلة نازعه (قوله في تقريره) صلة نازعه (قوله فقال) أي الناصر (قوله لو فسر) أي الموضح كلام
 ابن الحاجب (قوله مكث) أي أقامه وسكن (قوله طالت) أي الرية (قوله هذا) أي شرط مكث المعتدة (قوله قوله) أي الموضح
 (قوله واعتراض) عطف على قول وفيه ان اعتراض أبي اسحق صريح في ان فرض المسئلة البيع بشرط زوال الرية وان
 البيع بشرط مكث المعتدة الى زوالها متفق على صحته والله أعلم

وقد غفل طي عن هذا فذهب المصنف والله أعلم (قوله ثم قال) أي في الجواهر (قوله وهذا) أي الفساد وغيره
 بشرط زوال الرية (قوله الخيار) أي بين التمسك بالبيع ورده (قوله ذلك) أي البيع (قوله يعبر به) أي ابن شاس (قوله من
 فرض المسئلة) بيان لما قلناه (قوله ومحط) عطف على فرض (قوله لفرض المسئلة) اظهر في محل الضمير (قوله وقد نازعه)
 أي الموضح (قوله في حاشيته) صلة نازعه (قوله في تقريره) صلة نازعه (قوله فقال) أي الناصر (قوله لو فسر) أي الموضح كلام
 ابن الحاجب (قوله مكث) أي أقامه وسكن (قوله طالت) أي الرية (قوله هذا) أي شرط مكث المعتدة (قوله قوله) أي الموضح
 (قوله واعتراض) عطف على قول وفيه ان اعتراض أبي اسحق صريح في ان فرض المسئلة البيع بشرط زوال الرية وان
 البيع بشرط مكث المعتدة الى زوالها متفق على صحته والله أعلم

(قوله تنفسنا) بفحش مثة لا اى اطلاقا (قوله ايضا حال الحق) نعم قد اتضح به الحق ولكن مع المستنص من تبعه والله اعلم (قوله قبل غمام عدتها) تنازع فيه انهم دم وانقضت (قوله ومطلقةها) حال (قوله المعتدة) تفسير لنا نائب فاعل ابدلت (قوله غيره) مفعول ثانى لابدلت (قوله سواء كان) اى المسكن المنهدم (قوله دار الميت) اى التى ملكها او نقد كراهها (قوله حقها) اى المعتدة (قوله لهما) اى الدار الاخرى (قوله وان اتتقات للورثة) حال ٤٠١ (قوله او وجيبة) اى اولي ينفقه وكان الكراه او وجيبة (قوله على

الكره او وجيبة (قوله على احد التاويلين) راجع لوجيبة (قوله لا نقاسخ الاجارة) علة لا تبدل اذا انهدم المنهدم (قوله للزوج) تنازع فيه المعار والمستأجر (قوله قبل تمام عدة العلق) صلة المنقضى (قوله بمكان آخر) صلة ابدلت (قوله لهما) اى المعار والمستأجر (قوله لهما) اى المعار والمستأجر (قوله بكثرة كراهته) تصوير لضرر الزوج (قوله او بعده) بضم الموحدة اى المسكن (قوله عنه) اى الزوج (قوله ما تم تحمّل بالرائد ابن عرفة) اى الزوج (قوله بالرائد) اى من كراه المسكن الذى طلبته على كراه المسكن الذى طلبه الزوج اى فان تحمّل به اجبت له (قوله دعى) اى الزوج (قوله لهما) اى الزوجة (قوله عزّل) بضم فكسر (قوله توفى) بضم التاء والواو وكسر الفاء مثقلا (قوله المتوفى) بفتح الفاء (قوله من السكنى) بيان لما (قوله والا) اى ولو جعل كاجرة

وغيره ولا حجة للشترى واعتراض التونسي ١٥ وانما تنفسنا بشئ من كلام الآية ايضا حال الحق والله الموفق (و) ان انهدم مسكن المعتدة من طلاق أو كان معاراً أو مستأجراً وانقضت مدة عارته أو اجارته قبل تمام عدتها ومطلقةها (اجبت) بضم الهمزة وكسر الدال المعتدة من طلاق لم يتزوجها (فى) المسكن (المنهدم) غيره سواء كان ملكاً كالزوج او غيره قاله ثبت وكذا معتدة وفاة انهدمت مة صورته اقتبيل بقصوره اخرى من مقاصد يردار الميت فان انهدمت لدار بقاءها فلا تبدل بغيرها ولو كان له دار أخرى لا تنتقلها للورثة مع عدم تعاق حقه بها بخلاف الدار التى كانت مة صورته بها فانها وان انتقلت للورثة أيضا سكن للمرأة نعلق بها وهو اعتدادها فيها كما انها لا تبدل اذا انهدم ما كان له بكراهته او وجيبة على احد التاويلين لا نقاسخ الاجارة بتألف ما يستوفى منه (و) ابدلت مطلقاً لم يتزوجها فى المسكن (المعار أو المستأجر) بفتح الجيم للزوج (المنقضى المدة) الاعارة أو الاجارة قبل تمام عدة الطلاق بمكان آخر فان ارادت البقاء بمأجره منها فى الموت فليس لربها الامتناع الالوجه (وان) انهدم مسكن المعتدة وانقضت مدته (و) اختلنا اى الزوجة والزوج (فى مكانين) بان طلبت مكاناً والزوج غيره (اجبت) لسكنها فيها طلبته حيث لا ضرر فيه على الزوج بكثرة كراهته او بجواره غير مأمون او بعده عنه بحيث لا يعلم خروجها من العدة اللخمى ما لم تحمّل بالرائد ابن عرفة انما يلزمها الزائد فى الاكثر ان كان ماعى اليه يلق بها (وامرأة الامير وفحوه) كتابه والفاضى اذا طلقت ثم عزل او توفى عنها وهى ساكنة فى دار الامام أو القضاء وقدم غيره (لا يخرجها القادم) حتى تتم عدتها بها ان لم ترتب بل (وان اوتاب) المطلقه بحجر بطن او تاجر يرضى الى خمس سنين ولم يجهل ما استحقه الامير المعزول او الموفى من السكنى كالاجرة والالم تستحق ما زاد على قدر الولاية وشبه فى عدم الانحراج فقال (ك) الدار (الحبس) على رجل (حياته) فيطلق أو يموت فتمتد زوجته بها ولا يخرجها مستحقة بها بعد زوجها بحبس او غيره حتى تتم عدتها وان اوتاب لخمس سنين وهذا ظاهر فى الطلاق ابقاء حق زوجها وقيس الموت عليه لحق الله تعالى فى سكنى المعتدة فى مسكنه وظاهر تعليل الطلاق بقاءه انه لو اسقطه لغيره فلا سكنى لها وانظره قاله عجب البنى فيه نظر لان اسقاطه بهبة منه وليس للمطالبة بهبة مسكن لعدة وانحراجها منه ومعهوم حياته انه لو حبس عليه سنين معلومة وطلقةها او مات فانقضت فليس لها زيادة على ذلك وهو كذلك فى ابن الحاجب فيلزمه ابداله به ~~سكن~~ آخر كالمستأجر والمعار المنقضى المدة بخلاف حبس مسجدين به (اى تصرف الزوج) سكنه لامامته به مثل الامان عن زوجته أو طلقها ثم عزل عن وظيفته أو اسقطها لغيره قبل تمام عدتها فلا امام القادم ان يخرج

٥١ منح لى (قوله فيطلق او يموت) اى الرجل المحبس عليه (قوله لهما) اى الدار المحبسة (قوله بحبس) صله مستحق (قوله وان اوتاب لخمس سنين) مبالغة فى اعتدادها بها وعدم انحراجها منها (قوله عليه) اى الطلاق (قوله لحق الله تعالى) علة نقيس عليه (قوله فيه) اى قول عجب لو اسقطه لغيره فلا سكنى لها (قوله فاقضت) اى قبل تمام عدتها (قوله فيلزمه) اى مطلقها

(قوله فرغ) اي نزل وتخصي (قوله بعد طلاقها) تنازع فيه عزل وفرغ (قوله والفرق) اي بين دار الخلية ونحوه ودار امام الصلاة (قوله بخلاف دار الامامة) اي امامة الصلاة بمسجد معين فانها من حبس المسجد ولا حق للمرأة فيه (قوله لابن العطار) خبر نحو (قوله وقده) اي قول ابن العطار ٤٠٢ بخلاف حبس بيده (قوله بكونها) اي الدار (قوله مطلقا) اي عن تقييدها بامام

زوجته الميت او المطلق اذا عزل او فرغ عن وظيفة لغيره بعد طلاقها وقبل تمام عدتها والقسرق ان دار الامارة من بيت المال والمرأة لها حق فيه بخلاف دار الامامة مثلا ونحو قوله بخلاف حبس مسجد بيده لابن العطار وقده ابن زرقون بكونها حبسا مطلقا فان كانت حبسا على خصوص امام مثلا فكذلك دار الامارة وارتضاء ابن عبد السلام وعج راد البحث ابن عرفة في ارتضاءه الاطلاق اه عب البناني قول زفلا امام القادهم هذا ظاهر المصنف والذي في كلام غيره ان الاخراج يتوقف على جماعة المسجد في ق وكذا زوجة امام المسجد الساكن في داره تعتد زوجته فيها الا ان يرى جيران المسجد اخرجها من النظر فذلك لهم قاله ابن العطار وقال ابن ناجي اختلف اذ مات امام المسجد وهو ساكن في الدار المحبسة عليه فقبل كسيلة الامير قاله بعض القرويين ابن عات وعليه جرى عمل قرطبة ولم يحكم ابن شاس وابن الحاجب غيره وقيل يخرج منها ان اخرجها جماعة اه بل المسجد قاله ابن العطار وعليه اكثر الشيوخ ونحوه في عبارة ابن عرفة والميتطي والخواهر وابن فتوح عن ابن العطار فانظر لم ترك المصنف هذه الزيادة وقوله والفرق ان دار الامارة الخ في التوضيح بعد ذكر الخلاف المتقدم واكثر الشيوخ كعبد الحق والبايجي وابن زرقون وابن رشد وغيرهم اقتصروا على ما قاله ابن العطار وفرقوا بينه وبين مسئلة الامير فمنهم من فرق بان سكنى الامام على وجه الاجارة بخلاف الامارة والى هذا ذهب عبد الحق والبايجي وغيرهما ومنهم من قال اجارة الامام مكروهة واليه ذهب ابن المتأصف ومنهم من قال لان امرأة الامير لها حق في بيت المال ودار الامارة من بيت المال بخلاف دار المسجد واليه ذهب ابن رشد وقوله فان كانت حبسا على خصوص امام مثلا الخ صوابه فان كانت حبسا على ائمة المسجد ابن عرفة بعد تفصيل ابن زرقون وقوله ابن عبد السلام وفيه نظر لان كونها حبسا على المسجد مطلقا اما ان يوجب حق الامام ام لا فان كان الاول فلا فرق بين كونها على المسجد مطلقا او على امامه وان كان الثاني فلا يجوز للامام سكناها بالاجارة مؤجلة فلا يخرج منها زوجته الا لتمام اجله كمكثرة من اجنبي وقال البرزلي عقبه يختار الاول وفرق بين دلالة المطابقة ودلالة التضمن لان الاول صريح والثاني ظاهر يقبل التأويل وبضعفه اذا كان حبسه مطلقا وقوته في الحبس على الامام اه ووجهه ما في المعيار ان ما حبس على المسجد لا يوجب منه الامام ونحوه كالمؤذن الا بما فضل عن حصر المسجد وبناؤه ونحوه ما وما حبس على الامام يأخذه وحده على كل حال (ولا تم ولد يموت) سبيدها (عنها) أو يعقها (السكنى) حق واجب مدة استبرائها وليس لها ولا لاسيدها الحي او ورثته ان مات اسقاطه لانه في حقها كالمدة والظاهر انه لا تكون لها السكنى حيث مات السيد الا ان كان المسكن له او نقد كراه او كان الكراه وجبة واللام بمعنى على ولا يلزمها ميت فيه اه عب البناني اللصبي اختلف في ام الولد يموت عنها سبيدها او يعقها هل لها السكنى ابن القاسم في المدونة لها السكنى

المسجد (قوله وارتضاء) اي قيد ابن زرقون (قوله رادا) حال من غير (قوله بحث) اي استظهار (قوله في ارتضاءه) اي ابن عرفة (قوله الاطلاق) اي لحبس المسجد عن تقييده بكونه مطلقا (قوله في داره) اي المسجد المحبسة عليه (قوله فيها) اي دار المسجد (قوله كسيلة الامير) اي في عدم اخراج زوجته الى تمام عدتها (قوله وعليه) اي عدم اخرجها صلة جرى (قوله غيره) اي عدم اخرجها (قوله وعليه) اي اخرجها (قوله هذه الزيادة) اي ان اخرجها اهل المسجد (قوله بينه) اي امام المسجد (قوله وقوله) بكسر الموحدة (قوله وفيه) اي تفصيل ابن زرقون (قوله حق الامام) اي في سكناها (قوله الاول) اي ايجاب حق للامام في سكناها (قوله الثاني) اي عدم ايجاب حق للامام فيه (قوله فلا يخرج) بضم التاء وفتح الراء (قوله اجله) اي الكراه (قوله الاول) اي ايجاب حق للامام فيها (قوله وبضعفه) اي حق الامام عطف على

لان الاول صريح (قوله حبسه) اي المسكن (قوله وقوته) اي حق الامام (قوله ووجهه) اي الفرق بالضعف وفي والقوة (قوله ان ما حبس الخ) بيان لما يحدف من (قوله يؤجر) بفتح الجيم (قوله على كل حال) اي فضل عما ذكره الا (قوله لانه) اي الاستبراء (قوله حقها) اي ام الولد (قوله له) اي السيد (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام

عبد السلام وخليل حال (قوله ووجهه) بفحركات مئة لاى غلط ابن عرفة ابن عبد السلام (قوله الاول) اى عليها (قوله عليه) اى الاول (قوله ذات الزوج) اى الموطوءة بشبهة (قوله ان لم تحمل) اى من وطء الشبهة (قوله ولم ين) اى زوجها * (باب الاستبراء) * (قوله ومن يلزمه) اى الاستبراء (قوله والمواضعة) عطف على اقسام (قوله ب) اى الاقسام

(قوله وهو) اي الاستبراء (قوله الكشف) جنس (قوله عن حال الرحم) فصل مخرج الكشف عن غير (قوله عند انتقال الملك) فصل مخرج العدة (قوله لحفظ النسب) بيان الحكمة مشروعة (قوله فيه) اي الاستبراء (قوله حائل) هم مزرعة بالالف اي غير حامل (قوله واوطاس) بفتح الهمز وسكون الواو واهمال الطاء والسسين (قوله هوانن) بفتح الهاء وكسر الزاي فنون (قوله حنين) بضم الحاء المهملة وفتح النون (قوله مدة) جنس واذن الدليل الخ فصل مخرج مدة غيره (قوله دليل) صادق بالحس والوضع والاشهر والاضافة ٤٠٤ على الاولين لامية وعلى الاخير للبيان (قوله لالرفع عصمة) فصل مخرج العدة

(قوله فتخرج العدة) تفريع على لالرفع عصمة (قوله للعان) اي لارادته (قوله والموروثة) عطف على الحرة (قوله لانه) اي استبراء الموروثة (قوله لالذات الموت) المناسب لالرفع عصمة (قوله جعل القسم) أي من رفع العصمة وهو الطلاق (قوله قسيما) اي لرفع العصمة (قوله لانه) اي الطلاق (قوله واورد) بضم الهمز وكسر الراء (قوله عليه) اي الحد (قوله انه) اي الحد (قوله لصدقه) اي الحد (قوله مع انها) اي اقامة ام الولد بعد موت سيدها او عتقه (قوله وهو) أي كونها عدة (قوله انه) اي الشأن (قوله انما يجب الاستبراء في التي يراد وطوها الخ) اي في قيد كلام المصنف باحد هذه الوجوه ولا يترك على اطلاقه وجوب استبراء وخش لم يقر بانه يوطئها او استبراءها ولم يرد مشتريها ووطئها ولا تزويجها وليس كذلك (قوله

وهو اذ الاستبراء والكشف عن الامر العارض ونحوه الكشف عن حال الرحم عند انتقال الملك لحفظ النسب والاصل فيه خبر سبأ يا واطاس لا نوطا حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض واوطاس وادفي هوازن به كانت غزوة هوازن يوم حنين صلى الله عليه وسلم (يجب الاستبراء) ابن عرفة الاستبراء مدة دليل براءة الرحم لالرفع عصمة او طلاق فتخرج العدة ويدخل استبراء الحرة ولوللعان والموروثة لانه لتجدد الملك لالذات الموت عيج لو اقطار طلاق لمسلم من جعل القسم قسيما لانه من رافع العصمة واورد عليه انه غير مانع لصدقه مدة اقامة ام الولد بعد موت سيدها او عتقه مع انها عدة على المشهور وكذا ذكره ابن عرفة وهو مذهب المدونة قوله والموروثة يعني اذا مات شخص عن أمة وانتقلت لوارثه فلا يقربها حيث يصح وطؤها حتى يستبرأ وليس هذا عدة لانه لتجدد الملك لالرفع عصمة النكاح بالموت وازاد بالاسم استبراء اللعان استبراء الزوج زوجته بعد وطئها ليعقد عايشه في لعانها لا ما يكون لفرقة اللعان فانما عدة الاستبراء (ب) - (سبب حصول) أي تجدد (الملك) لامة بعوض او لا كوث وهبة واتزاع من رقيق وسبي ابن عاشر الظاهر انه انما يجب الاستبراء في التي يراد وطؤها او تزويجها وتكون عايشة او اقرباتها بوطئها ولم يستبرأها البناني هذا هو الظاهر من عبارات الاثمة في الجلاب من اشترى أمة يوطئها مثلها فلا يوطئها حتى يستبرأها ببيعة وفي المقدمات واستبراء الاماء في البيع واجب لحفظ النسب ثم قال فوجب على كل من انتقل اليه ملك أمة ببيع أو هبة أو باي وجه من وجوه الملك ولم يعلم براءة زوجها ان لا يوطئها حتى يستبرأها ببيعة كانت او وضعية وفي التنبيهات الاستبراء لتمييز ما المشتري من ماء البائع ثم قال فين لاتواضع من لم يقر بانه يوطئها او هي من وخش الرقيق فهذه لامواضعة فيم لا الاستبراء الا ان يريد مشتريها ووطئها فيجب عليه استبرأؤها لنفسه مما علمها احدته وفي المعونة من وطئ أمة ثم اراد بيعها فعليه ان يستبرأها قبل بيعها وعلى مشتريها استبرأؤها قبل وطئها اه فتحصل انه لا يجب استبراء المشتري الا اذا اراد الوطئ ولا يجب استبراء البائع الا اذا وطئ وكذلك سوء الظن لا يجب استبراء المالك لاجله الا اذا اراد الوطئ والتزويج (ان لم يوقن) بضم القوقية وفتح القاف أي تيقن ونه لم (البراءة) للامة التي حصل ملكها من الوطئ فان تيقنت براءتها منه أي غلبت على الظن واعتقدت فلا يجب استبرأؤها بان اودعت عنده وحاضرت ثم ملكها ولم تخرج ولم يلج عليها مودعها واشتراها بانه هامن مشتريها قبل غيبته عليها غيبة يمكن وطئها فيها (ولم يكن وطئها)

هذا) اي الظاهر لابن عاشر (قوله ن عبارات الاثمة) اي ومن حديث لا نوطا حامل حتى تضع ولا حائل اي حتى تحيض (قوله ثم قال) اي في المقدمات (قوله ولم يعلم براءة زوجها) حال (قوله ثم قال) اي في التنبيهات (قوله من لم يقر الخ) بيان ان (قوله وهي من وخش الرقيق) حال (قوله فتحصل) بفتحات متعلا (قوله انه) اي الشأن (قوله المشتري) اي والماعطى بالفتح والسبب (قوله الوطئ) اي والتزويج (قوله من الوطئ) صلة البراءة (قوله فان تيقنت براءتها منه) مفهوم الشرط (قوله بان اودعت عنده الخ) بضم الهمز وكسر الدال تصوير ليقن براءتها (قوله واشتراها) عطف على اودعت

(قوله فان كان وطؤها مباحا)

له الخ) مفهوم ولم يكن
وطؤها مباحا (قوله فان
حرمت عليه فيه) اي
المستقبل مفهوم ولم تحرم
في المستقبل (قوله او
متزوجة) عطف على محرمه
(قوله هذا القيد) اي ولم
تحرم في المستقبل (قوله
بحث فيه ابن عاشر بانه غير
محتاج اليه الخ) فيه نظر
لانهم لم يذكروا من شروط
وجوب ارادة وطئها استغناء
عنه بهذا الشرط وفي
مفهوم كل منهما تفصيل
وذلك انه اذا حرم وطؤها
في المستقبل او لم يدوطها
فان اراد تزويجها لغيره وجب
عليه استبراؤها والا فلا وشرط
وجوب استبرائها ان اراد
تزويجها عديم اخبار بانهما
باستبرائهما فهذا الشرط محذور
والبحث فيه مكدر والله أعلم
(قوله وعقد) اي المبطل
(قوله فيها) اي بنت ثمان
(قوله وجعلها) اي البكر
عطف على وطئها (قوله بقاءها)
اي بكاثرها (قوله من بالغ)
تنازع فيه غصب وسبي (قوله
فيها) اي الغيبة (قوله وذكره)
اي الشراء (قوله وان دخل
في حصول المالك) حال (قوله
بها) صلة البناء (قوله ورجع)
بضم فكسر متفلا (قوله
فالا حسن الخ) تقرير
على واو له حال ولو صلة (قوله فيه) اي المفهوم (قوله به) اي الاستبراء الواحد

أي الامة (مباحا) لمن حصل له ملكها فان كان وطؤها مباحا له قبله فلا يجب عليه استبرائها
يكن اشترى زوجته والمراد مباح في نفس الامر فقد سئل ابن أبي زيد عن وطئ امته فاستخفت
منه فاشترىها من مستحقها فهل يسقر على وطئها او يستبرئها فأجاب لا يطؤها الا بعد استبرائهما
اه اي لان الوطء الاول لم يكن مباحا في نفس الامر (ولم تحرم) الامة على من حصل له ملكها (في
المستقبل) فان حرمت عليه فيه فلا يجب استبرائها كن ملكا محرمه بنسب او رضاع او صهر او
متزوجة بغيره فان طلقها فزوجها او مات فليس لمن ملكها وطؤها الا بعد تمام عدتها فان طاعت
قبل البناء بها فلا يطؤها الا بعد استبرائها البنائي هذا القيد ذكره الاجمعي وغيره وبحث فيه
ابن عاشر بانه غير محتاج اليه لان الاستبراء انما يجب عند ارادة الوطء فان قيل يجب استبرائها
اكثر ويجوز اقل انما لم يجب ان يخبره البائع باستبرائها فاذكروهم هذا الشرط غير محذور ويجب
استبراء مستوفية الشروط المتقدمة ان كانت بالغة تحمل عادة بل (وان) كانت صغيرة طاعت
الوطء) كبت تسع سنين بتقديم التام ونص المبطل على ان بنت ثمان لا تطيقه وعقد فيها وثيقة
قاله في التوضيح (او كبرة لا تحملان) أي الصغيرة المطوقة والكبيرة (عادة) كبت ستين سنة
(او) كانت (وخشا) بفتح الواو وسكون الخاء المتجمة أي غير جميلة شأنها تقتضي الخدمة لا للوطء
(او) كانت (بكر) بكسر الموحدة أي عذراء لا مكان وطئها دون البكارة وجعلها مع بقاءها (او
رجعت) الامة لما ملكها (من غصب او سبي) من بالغ غاب عليه اغيبة يمكنه وطؤها فيها ولا تصدق
الامة ولا غاصبها او سايبها في نفى وطئها فان غصبها سبي او بالغ ولم يغيب عليه اغيبة يمكنه وطؤها
فيها فلا يجب استبرائها وفي نظم المصنف هاتين في سلك حصول المالك بخوراذ لم يخرج واحدة
منهما عن ملك ما ملكها (او غنمت) بضم فكسر أي سببت الامة من الكفار فيجب استبرائها على
سايبها (او اشترت) بضم الفوقية وكسر الراء الامة وذكره وان دخل في حصول المالك ليرتب
عليه قوله (ولو) كانت وقت شرائها (متزوجة) بغيره مستبرئ او او له حال ولو صلة (وطاعت) بضم
فكسر متفلا الامة بعد شرائها (قبل البناء) من زوجها بما فيجب على مشتريها استبرائها قبل
وطئها هذا قول ابن القاسم وقال سحنون لا يجب عليه استبرائها ورجع قول ابن القاسم بانها
لو أتت بولد اسمة انهم من عقد النكاح لحق بالزوج وبان الزوج يباح له وطؤها بدون استبراء
اعتمادا على قول سيدها استبرائهما ولا يحل للمشتري ذلك فالاحسن حذف ولو وشبهه في وجوب
الاستبراء فقال (ك) الامة (الموطوءة) من سيدها البالغ الحر (ان بيعت) اي أراد سيدها بيعها
فيجب عليه استبرائها من مائه ببيعة (أو زوجت) بضم الزاي وكسر الواو وشدة اي اراد
سيدها تزويجها فيجب عليه استبرائها من مائه ببيعة ومفهوم الموطوءة ان غيرها لا يجب
استبرائها لبيعها ولو زنت ولا تزويجها الا ان تزني ففقه تفصيل (وقبل) بضم القاف وكسر
الموحدة بلايين (قول سيدها) اي الامة لزوجها عند ارادة تزويجها انه استبرأها لانه امر
لا يعلم الامة فيعقد عليه الزوج ويطؤها بدون استبراء (وجازل) لشخص (المشتري) لامة (من)
مكلف مسلم (مدعيه) أي الاستبراء قبل بيعها وفاعل جاز (تزويجها) اي الامة لغيره (قبله) أي
الاستبراء اعتمادا على اخبار البائع وكذا بيعها ويجوز لزوجه وطؤها اعتمادا على ذلك على
المشهور (و) جاز (اتفاق البائع) لموطوءة بلا استبراء (والمشتري) اليها (على) استبراء (واحد)

على واو له حال ولو صلة (قوله فيه) أي المفهوم (قوله به) أي الاستبراء الواحد

(قوله ومعناه) أي الاستبراء
 الواحد (قوله قبل عقد البيع)
 صله وضع (قوله فاعكس)
 أي فعل المشتري ما وجب عليه
 دون البائع (قوله القاعدتين)
 أي استبراء حريد البيع
 قبله والمشتري بعده (قوله
 بزوجه) أي غير سيدة صله
 اشتباه (قوله وزنا) عطف
 على اشتباه (قوله وتزويجها)
 عطف على وط (قوله بجبضة)
 صله استبراء (قوله استشكل)
 بضم التاء (قوله وجوبه) أي
 استبرائها (قوله بانه) أي
 استبراءها (قوله به) أي
 سيدها (قوله بحمله) أي
 استبرائها (قوله الوطء)
 المذكور (أي بالشبهة ونحوها)
 (قوله وبان فائدته) أي
 استبرائها عطف على بحمله
 (قوله رمية) أي ولدها (قوله
 به) أي سيدها (قوله وال)
 أي وإن كان يلحق به (قوله
 ولا يمكنه) أي الغائب (قوله
 انتقل) أي بشرأ أو ارث
 أو قبول عطية (قوله وإن
 خالفه أشهب) حال (قوله
 إليه) أي البلد الآخر (قوله
 عليه) أي الموكل (قوله فإن
 قدم الامين بها) مفهوم
 أرسلها مع غيره (قوله على
 وارثه) صله يجب (قوله
 قبله) أي عتقها تنازع فيه
 طاق ومات

لحصول غرضها به ومعناه وضعها عند أمين حتى تحيض قبل عقد البيع أو بعده فإن قلت ان
 وضعت قبل البيع فقد فعل البائع ما يجب عليه دون المشتري وإن وضعت بعده فاعكس قلت
 لعل هذه المسئلة مستثناة من القاعدتين لوجود المواضعة فيها اه عب الباني المتبادر من
 النقل ان المراد استبرائها قبل البيع فقط فلا تنكر رمة المواضعة الا تمية وعطف على
 كالموطوءة ان بيعت أو تزوجت فقال (وك) الامة (الموطوءة باشتباه) على غير سيدها بزوجه
 أو امته أو زنا أو غصب أو سراً وسبي فيجب استبرائها على سيدها قبل وطءها أيها أو تزويجها
 لغيره بجبضة واستشكل وجوبه حيث كان سيدها مستبرئاً عليها بانه لا فائدة فيه اذ ولدها
 لاحق به واجب بحمله على ما اذا لم يطأها سيدها أو استبرأها قبل الوطء المذكور ولم يطأها بعد
 وبان فائدته تظهر في رمية بانه ابن شبهة فان كان لا يلحق به فلا يحذر اميه والاحتياط محل وجوب
 استبرائها اذ لم تكن ظاهرة الحمل من سيدها قبل وطء الشبهة ونحوه (أو ساء الظن) من السيد
 بامته بانمازنت فيجب عليه استبرائها عطف على معنى بحصول الملك أي حصل الملك أو ساء
 الظن (كن عنده امة) مودعة أو موهوبة حال كونها (تخرج) من بيته لقضاء الحاجات أو
 يدخل عليها مودعاتها ثم انتقل ملكها لمن هي مودعة أو موهوبة عنده فيجب عليه استبرائها
 ان اراد وطأها أو تزويجها لان اراد بيعها (أو) كانت الامة (الكتائب) عن البلد الذي هي
 به ولا يمكنه الوصول اليها عادة فيجب استبرائها على من انتقل اليه ملكها (أو) كانت (لحجوب)
 فيجب استبرائها على من انتقل اليه ملكها ان اراد وطأها أو تزويجها لايها وكذا من
 انتقل ملكها عن صبي أو امرأة أو محرماً عند ابن القاسم ابن شاس وهو المشهور وان خالفه
 أشهب (و) امة (مكتوبة) سعت في تحصيل فحوم كتابتها (ثم عجزت) فيجب على سيدها
 استبرائها ان اراد وطأها أو تزويجها لان اراد بيعها (أو أضع) بفتح الهمزة والضاد المججمة
 أي دفع السيد بضاعة عرضاً أو نقداً لأمين (في) شرائها أي الامة من بلد آخر اراد الامين
 السفر اليه لنحو تجارة فاشترىها الامين (وأرسلها) أي الامين الامة لموكله (مع غيره) أي الامين
 بلاذن الموكل فيجب عليه استبرائها ان اراد وطأها أو تزويجها من أرسلت معه بجبضها في
 الطريق فان قدم الامين بها أو أرسلها مع غيره باذن سيدها أو أخبره الامين أو موله بجبضها في
 الطريق كفاه في استبرائها (و) يجب استبراء الامة (ب) سبب (موت سيد) لها بالغ على وارثه
 ان اراد وطأها أو تزويجها لان اراد بيعها لان يعلم ان مورثه وطئها ولم يستبرأ بعده وان
 اراد الوارث وطأها وجب عليه استبرائها ان لم تستبرأ ولم تتم عدتها في حياة مورثه بل (وان)
 كانت قد (استبرئت) بضم الفوقية وكسر الراء قبل موت سيدها (أو) كانت متزوجة ومات
 زوجها أو طلقها و (انقضت عدتها) في حياة سيدها وحلت له قبل موته فيجب على وارثه
 استبرائها لاحتمال انه وطئها قبل موته فان مات وهي معدة أو في عصمة زوجها فلا يجب عليه
 استبرائها (و) يجب الاستبراء (ب) سبب (العتق) لامة بجبضة ان أرادت أن تتزوج غير معتقة
 ان لم يستبرأ معتقة قبل عتقها ولم يخرج من عدة زوج طلق أو مات قبله ولمعتقها تزويجها
 بدون استبراء كما يأتي في قوله أو عتق وتزوج اذ وطئها قبل عتقها لان اعتقها عقب شرائها
 فيجب استبرائها (و) ان وطئت أم ولد بكاشفها واستبرئت منه او طلق أموات زوجها

(قوله الحر حملها) فصل مخرج الرقيق حملها (قوله من وطأ ما لكها) فصل مخرج الحر حملها باعتراف أو لمداكه اصله (قوله عليه جبراً) فصل مخرج امة عبد حملت منه واعتق سيده حملها (قوله في غيبة سيدها) تنازع فيه الاستبراء والاعتقاد (قوله فيها) أي غيبته (قوله في الموت) أي للسيد (قوله ولو كان) أي السيد (قوله علم) بضم العين (قوله انه) أي السيد (قوله في الامة) أي القن (قوله فخالف) أي فساد كره فيها مخالف (قوله وهي) أي أم ولده (قوله أو غاب) أي السيد (قوله عنها) أي أم ولده (قوله لمخاضت) أي أم ولده (قوله بعده) أي في غيبته (قوله ٤٠٧ كثيراً) أي حبساً كثيراً (قوله ثم مات) أي السيد في غيبته (قوله لها) أي أم ولده (قوله بعده) أي سيدها (قوله لانها) أي حبضتها (قوله عدة) خبر كون (قوله قول) مبتدأ في كون (قوله المشهور) راجع (قوله ونقل) راجع (قوله روايتها) راجع (قوله المدونة) (قوله ليس انكاحها) أي تزويجها (قوله فيها) أي حبضها (قوله بعد موت سيدها) (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلاً أي يؤيد التحريم بيان لاحدى روايتها (قوله وقول ابن القاسم) عطف على احدى (قوله لها) أي أم الولد (قوله فيها) أي حبضتها (قوله العتق) أي تجيزه (قوله ان أم الولد الخ) خبر الفرق (قوله كغيرها) أي أم الولد تشبيهه في استئناف الاستبراء (قوله ان مات) أي سيدها (قوله بعد استبراء أو عدة) (قوله عنها) أي القن (قوله فقط)

واعتدت ثم تجز عتقها او مات سيدها (استأنفت) أم الولد فقط الاستبراء بحبضة ان تجز سيدها عتقها او مات وعتقت من رأس ماله (ان) كانت (استبرأت) بضم القوقية وكسر الراء او انقضت عدتها قبل عتقها فلا يكفيها الاستبراء ولا العدة قبله (أو غاب) سيدها عنها في بلد بعيد مدة تحيض فيها عادة و (علم) بضم العين (انه) أو السيد (لم يقدم) بفتح التمنية والدال بينهما فاف ساكنة عليها متها ولم يمكن ذلك خفية أو كان مسجونا حتى تجز عتقها او مات وتنازع استئناف واستبرأت في قوله (أم الولد) أي الامة الحر حملها من وطأ ما لكها عليه جبراً قاله ابن مرفقة (فقط) دون غيرهما فتكتفي بالاستبراء أو الاعتداد السابق على عتقها في غيبة سيدها اذا ارسل بعتقها او مات فيها لا في موته حاضر افسئنف الاستبراء لتجدد الملك كام الولد في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب واستأنفت أي القن وأم الولد الاستبراء في الموت معا ولو كان عائناً الاغيبه علم انه لم يقدم منها مانصه قوله الاغيبه الخ وفي معنى الغيبة التي علم انه لم يقدم منها اذا كان مسجوناً وما ذكره صحيح في الامة واما في أم الولد فخالف للمدونة فقيها وان مات السيد وهي في اول دم حبضتها أو غاب عنها لمخاضت بعده كثيراً ثم مات فلا بد لها من استئناف حبضتها بعد موته لانها عدة اه ابن عرفة وفي كون حبضة أم الولد بعد موت السيد عدة أو استبراء قول المشهور ونقل الباجي عن القاضي وابن زرقون عن احدي روايتها ليس انكاحها فيها نكاح عدة يحرم وقول ابن القاسم لها المبيت فيها بغير بيتها افاده البناني والفرق بين أم الولد وغيرها في حالة العتق ان أم الولد فراش لسيدها فالحبضة في حقها كالعدة للحره فكذلك ان الحرة تستأنف عدة بعد الموت فكذلك أم الولد بخلاف القن ولو زاد المصنف عقب فقط مانصه كغيرها ان مات عنها فقط لا فادان قوله وجوت سيدها من الامة أي لا تنقل الملك وأم الولد لتساويهما فيه في وجوب الحبضة وانما يفترقان في العتق فالقن اذا استبرأت او انقضت عدتها ثم اعتقت فلا استبراء عليها بخلاف أم الولد فيها واصله الاستبراء من قوله يجب الاستبراء (بحبضة) فهو راجع لجميع ما تقدم من أول الباب الى هنا ان كانت ممن يمكن حبضها وأنت في وقتها المعتاد للنساء تحيض في كل شهر مرة قبل (وان تأخوت) الحبضة لقن أو أم ولده بالاسباب عن وقتها المعتاد للنساء كالشهران كانت تحيض في كل ثلاثة أشهر مرة فاستبرأوها حبضة وان كانت عادت لها حبض بعد ثلاثة الى تسعة ففضها قولان لابن القاسم قول بالاكتفاء بثلاثة أشهر وقول لا بد من الحبضة وان كانت عادت لها ثمانية أشهر فاستبرأوها ثلثة أشهر لم يختلف في هذا قول ابن القاسم ابن عرفة ومن لا تحيض الا لا كثر من ثلاثة الى تسعة في صكونها ثلاثة

اي لان تجز عتقها بعد استبرائها او اعتدادها فلا تستأنف الاستبراء (قوله للامة) أي القن (قوله وام الولد) عطف على الامة (قوله لتساويهما) أي أم الولد والقن (قوله فيه) أي الاستئناف بجوت السيد (قوله ثم اعتقت) بضم الهمزة (قوله فيها) أي الاستبراء وانقضاء العدة (قوله فهو) أي بحبضة الخ فترجع على جعله صلة الاستبراء (قوله ان كانت) أي المستبراء (قوله وانت) أي حبضتها (قوله عن وقتها) صلة تأخوت (قوله لابن القاسم) نعم قولان (قوله في كونها) أي عدتها

اي لان تجز عتقها بعد استبرائها او اعتدادها فلا تستأنف الاستبراء (قوله للامة) أي القن (قوله وام الولد) عطف على الامة (قوله لتساويهما) أي أم الولد والقن (قوله فيه) أي الاستئناف بجوت السيد (قوله ثم اعتقت) بضم الهمزة (قوله فيها) أي الاستبراء وانقضاء العدة (قوله فهو) أي بحبضة الخ فترجع على جعله صلة الاستبراء (قوله ان كانت) أي المستبراء (قوله وانت) أي حبضتها (قوله عن وقتها) صلة تأخوت (قوله لابن القاسم) نعم قولان (قوله في كونها) أي عدتها

(قوله سماعا) مبتدأ خبره في كونها (قوله في الاقسام الاربعة) اي التأخر لغير سبب والتأخر لمرض والاستحاضة بلا تمييز (قوله يجوزي) اي في استبراءها (قوله واستشكل) اي تعين التسعة لاستبراءها (قوله قبلها) اي التسعة (قوله وان بقيت) اي الرية (قوله فلا تحل) ٤٠٨ اي بقام التسعة (قوله مناس) بفتح الميم واهمال السين (قوله مع

بقائها) اي الرية (قوله قبلها) بضم فكسراي تبيع الامة (قوله ذهبت الرية) اي قبل تمام التسعة (قوله وقبلوه) بفتح فكسراي جواب ابن مناس (قوله وابن رشد) عطف على واو قبلوه وصح لاقول بالهاء (قوله وقال) اي ابن رشد (قوله ان زادت) اي الرية (قوله بقيت) اي الامة (قوله في اشتراط) صلة كاف التشبيه (قوله والمكث) عطف على اشتراط (قوله امده) اي الحمل (قوله به) اي الحمل (قوله والخلاف) عطف على اشتراط (قوله في كونه) اي اقصى امده (قوله كونه) اي الحمل (قوله لا حقا) اي بالاسيد (قوله متعلقه) بفتح اللام (قوله وخلوة) وان لم يقر بها أي يستمتع بها نقله عن ابن تيمية (قوله البناني وفيه نظر فان الخلوة ليست من الاستمتاع والاحرم بالمهرم والمهرمة والصاحبة والمعتكفة (قوله بينا) بفتح فكسراي منقلا أي ظاهرا (قوله المودع) بفتح الدال (قوله بهدان حاضته) أي المودع بالفتح صلة اتباعها

أو حاضتها سماعا عيسى ويحيى ابن القاسم ومن لا تحيض الا الاكثر من تسعة اشهر فثلاثة فقط (او) تأخر لسبب بان (ارضعت او مرضت) الامة فتأخر حيضها عن ثلاثة اشهر (او استحيضت) الامة (ولم تجز) الامة دم الحيض من دم الاستحاضة وجواب وان تأخر الخ (ف) استبراءها في الاقسام الاربعة (ثلاثة اشهر) من يوم سبب الاستبراء وشبهه في الاستبراء بثلاثة اشهر فقال (ك) الامة (الصغيرة) المطقة للوطي (و) الامة (الباتية) من الحيض عادة كبنت ستين سنة فاستبراء كل منهما ثلاثة اشهر (ونظرا للنساء) فيمن تأخر حيضها لغير رضاع ومرض وفي المستحاضة التي لم تجز ابن رشد ان كانت الامة عن تحيض فاستحيضت أو ارتفعت حيضها فروى ابن القاسم وابن غانم ان ثلاثة اشهر تجزى اذ انظر اليها النساء فلم يجز بها حملا (فان ارتين) اي شك النساء في حملها (ف) استبراءها (تسعة) من الاشهر ابن عرفة فان ارتابت بحض بطن فتسعة اقفا واستشكل بانها ان زالت ويثم اقبلها حلت وان بقيت فلا تحل فالتسعة لغو فأجاب ابن مناس بان التسعة مع بقاءها دون زيادة تحلها وانما لغوها اذا ذهبت الرية او زادت وقبلوه وابن رشد وقال ان زادت بقيت لا قصى الحمل (و) استبراء الحامل (بالوضع) لجميع حملها وان دما اجتمع (كالمعدة) في اشتراط وضعه كله والمكث لا قصى امده ان ارتابت به والخلاف في كونه اربعاً وخمساً في اشتراط كونه لاحقا او يصح استحاضه (وحرر) على من ملأ امه ووجب عليه استبراءها (في زمنه) اي الاستبراء متعلقه (الاستمتاع) بجميع انواعه وطأ وقبله ومباشرة وخلوة بها وان لم يقر بها رائة او وخشامسية أو غيرها حاملا من زنا أو غيره شاباً وشيخاً هذا فيمن تجدد ملكها وامامته الحامل منه حملا ينفذ اذا زنت أو غصبت فلا يحرم عليه وطؤها ولا الاستمتاع بها (ولا استبراء ان لم نطق) الامة التي انتقل ملكها (الوط) هذا مفهوم قوله اول الباب اطاعت الوط (او) اطاعته (وحاضته) وهي (تحت يده) اي من انتقل ملكها اليه (كودعة) بفتح الدال عنده ومرهونة عنده وامه زوجته وشريكه وولده الصغير ثم انتقل ملكها اليه بناقل شرعي فلا يجب عليه استبراءها ان اراد وطأها ان لم يخرج ولم يبلغ عليها سبدها البالغ وهذا مفهوم ان لم توفق البراءة قال كاف التمثيل ويحتمل انها للتشبيه والمعنى ان الامة المودعة اذا اردت لمودعها بالكسر فلا يجب عليه استبراءها قبل وطئها والمستلثان في المدونة ونصها ومن رهن جاريته أو أودعها فلا يستبراءها اذا رجعها ولو ابتاعها منه المودع بعد ان حاضته عنده اجراءه عن الاستبراء ان كانت لا يخرج ولو كانت تخرج للسوق لم يجزه (و) لا استبراء في امه (مبيعة) بشرط (الخيار) لاحد المتبايعين اولهما ما عا او غيرها وقبضها المشتري وحاضته عنده وامضى من له الخيار البيع أو مضى زمنه وهي بيده او مشتركة من فضولي وامضى ربهما بيعها بعد حيضها عند مشتركيها (ولم يخرج) الامة من بيت المشتري للسوق (ولم يبلغ) بفتح القمية وكسر اللام آخره جيم اي لم يدخل (عليها سبدها) دخولا يمكن وطؤها منه فيه في ايام الايداع او الخيار فان كانت تخرج او يبلغ سبدها عليها فيجب

استبراءها

(قوله ان كانت) اي الامة (قوله زمنه) اي الخيار (قوله بيده)

اي المشتري (قوله أو مشتركة) عطف على مبيعة (قوله بعد حيضها) صلة امضى

(قوله ان كان المودع) بالفتح (قوله والا) اي وان كان امينا او كانت وحشا (قوله سقط) اي الاستبراء (قوله ان كان) اي المودع بالفتح والمرتهن (قوله والا) اي وان لم يكن له

٤٠٩

المشتري عند ثبوتها (قوله بها) اي حيثما (قوله عليه) اي اللعان (قوله بانه) اي الاستبراء اصله على (قوله له) اي الاستبراء (قوله بدونه) اي اللعان (قوله ولانه) اي الشان الخ عطف على لان الولد (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله انه) اي الزوج (قوله ولكنه) اي المصنف الخ استدراك دفع به ما هو منه سواء اشتراها قبل ثبوتها او بعده من انه لا وجه لقصر المبالغة على شرائها بعده (قوله فائدة) اي الاستبراء (قوله بعده) اي البناء (قوله ظهور) خبر ان (قوله فيها) اي المدونة (قوله لا يكون) اي وطؤها (قوله في حيثما) تنازع فيه مصدقة وتصدق (قوله من انه) اي الاستبراء (قوله بعده) اي البناء (قوله الثاني) اي المشتري وان اراد أي المشتري الثاني (قوله فلا تحل) اي للزوج (قوله بهما) اي قرأين (قوله قبله) أي الدخول (قوله وكذا) اي وطؤها بالملك في حله بقر واحد (قوله ان فسح النكاح قبله) اي الدخول الخ علة ان اشتراها قبله فصل للمشتري بقر واحد

استبراءها سواء الفتي بها واذا رد من له ان يدار البيع جازا بما ثبوتها بطؤها بالاستبراء لانها لم تخرج عن ملكه الا انه يستحب له الاستبراء وسقط كره بقوله ويستحسن ان غاب عليها مشترط بخياره وتوقفت على الوجوب واطلق في المودعة والمرهونة وقال النعمي ان كان المودع والمرتهن غير أمين وجب في غير الخش والاسقط ان كان ذا أهل والا استحب ورعا الله وقوله مبيعة بخيار بان المحبوسة للثمن اولادها اذا حاضت عند البائع ليست كذلك وهو كما اشعر فماتت في حصة بعد نقد الثمن والاشهاد فان لم يحبس البائع ومكن المشتري منها فتركها وذهب لثمنه بثمنها فحاضت عند البائع فيكتفي المشتري بها (أو) أي ولا استبراء على السيدان (اعتق) أمته التي كان استبرأها بعد ملكها او وطئها (وتزوج) بها بعد عقوبتها وهذا محترز ولم يكن وطؤها مباحا ولكن في هذه لم يحصل ملك بل زال واخبرني من ائق به ان في المسئلة قول آخر بالاستبراء ولم أره وهو ظاهر ليقرب بين ولده بوطه الملك الذي لا يحتاج نفيه الى امان على المشهور وولده من وطئه النكاح المتوقف نفيه عليه وقد اشار لهذا ابو الحسن لما عمل عدم استبراء من اشترى زوجته بانه لا فائدة فيه ما نصه وقد يقال له فائدة في تمييزها النكاح من ماء الملك لان الولد في النكاح لا يتفق الا باعان وفي الملك يتفق بدونه ابن عبد السلام ولانه اختلف اذا اشتراها حاملا هل تكون به ام ولدا ام لا وعزاه لبعض نسخ الجلاب اقاده البنائي وأما ان ملكها واعقها قبل استبرائها فلا يجوز له ان يتزوجها الا بعد استبرائها (أو) اي ولا استبراء ان (المشتري) الزوج (زوجته) الرقيقة لغيره وانفسخ نكاحه فيجوز له وطؤها بالملك بلا استبراء وهذا محترز ولم يكن وطؤها مباحا ايضا هذا اذا اشتراها قبل البناء (وان) كان اشتراها (بعد البناء) وفي التوضيح عن ابن كثة انه يجب عليه استبراء زوجته بعد شرائها سواء اشتراها قبل البناء او بعده ولكنه اقتصر هنا على المبالغة على ما بعده تنبيه بالاشد على الاخف محتجا بان فائدة بعده ظهور كون الولد من وطئه الملك فتصير به ام ولدا اتفاقا ومن وطئه النكاح فتصير محتفا في كونها صارت به ام ولدا ولا غ فيهما من اشترى زوجته قبل البناء او بعده فلا يستبرئها عياض وقال ابن كثة في غير المدخول بها يستبرئها ابن القاسم لا يكون اليوم حلالا ولا غدا حراما لا يزيد استبرأؤها الا خيرا ابو الحسن وجه قول ابن كثة انها كانت من غير استبراء حلالا بالنكاح الذي هو اوسع من الملك لانها تكون مصدقة والمالك اضيح لانها لا تصدق في حيثما ابن عرفة مفهوم قول ابن كثة انه لا يستبرئ المدخول بها اه وعلى هذا فلا يحسن قوله وان بعد البناء وانما يحسن على ما استظهره في التوضيح من انه بعده اخرى عند ابن كثة وانما يسه بالاشد الخ ولكنه خلاص فهم ابن عرفة البنائي وكلاهما صحيح والله سبحانه وتعالى اعلم (فان باع) الزوج زوجته (المشترة) له (و) الحال انه (قد دخل) بها قبل شرائها وانفسخ نكاحها ولزمها قرآن عدة فسح النكاح وتجدد عليها ملك للمشتري الثاني موجب لاستبرائها بقر واحد فلا تحل له ان اراد وطأها الا بقرين عدة فسح النكاح وان اراد تزويجها فلا تحل الا بهما ومفهوم قد دخل بها انه ان اشتراها قبله وباعها فتحل للمشتري الثاني بقر واحد وكذا تزويجها اذا فسح النكاح قبله لا يجب عدة (واعتق) الزوج زوجته التي اشتراها بعد دخوله بها فلا تحل لزوج

(قوله منه) أي وارثه (قوله وانتزعتها) أي إمامة المكاتب (قوله منه) أي المكاتب (قوله له) أي السيد (قوله منه) أي السيد (قوله منها) أي البيعة والعق والموت والعجز (قوله فانها) أي الأمة (قوله في الجميع) أي البيعة والاعتاق والموت والعجز (قوله ولا السيد) أي المشتري ٤١٠ الثاني والوارث وسيد المكاتب (قوله في غير مسئلة العتق) أي البيعة

والموت والعجز (قوله بشراء الزوج) صلة فسخ (قوله بعد الدخول) صلة شراء (قوله بعده) تنازع فيه باع واعتق ومات وانتزع (قوله قبله) أي بيعها (قوله لمن ذكر) أي الزوج أو السيد (قوله لانها) أي الحيضة الثانية (قوله لانه) أي التزويج (قوله لا لوجبه) أي التزويج الاستبراء (قوله يتقدمه) أي الاستبراء التزويج (قوله مطلقا) أي عن تقييده بعدم استبرائها قبله (قوله من حصول الملك الخ) بيان لأسباب الاستبراء (قوله به) أي الحيض الحاصل فيه موجب الاستبراء (قوله فيها) أي حيضة الاستبراء (قوله وهو) أي ما يكفي فيها (قوله قابلهما) أي التأويلين (قوله هكذا) أي الذي في المتن من الان يعضى حيضة استبراء أو أكثرها (قوله وانما هذا) أي الان يعضى حيضة استبراء (قوله به) أي عدم مضي حيضة استبراء (قوله عنها) أي التأويلين (قوله وان يعضى) أي الأمة (قوله وهي في أول حيضها) حال (قوله انه) أي حيضها النازل حال بيعها (قوله للذهب) أي الماضي (قوله هذا القيد) أي ان لا يكون يوما الذهب قدر حيضة استبراء (قوله بانه) أي الشان صلة صرح (قوله الباقي) أي من حيضتها (قوله أكثر) أي حيضتها المعتادة لها

غير مشترى إلا بقراءين عدة فسخ النكاح (أو مات) الزوج الذي اشترى زوجته المدخول بها فلا تحل لوارثه أو من اراد تزوجها منه إلا بقراءين عدة فسخ النكاح (أو عجز) الزوج (المكاتب) الذي اشترى زوجته المدخول بها عن اداء نجوم كفايته وانتزعتها سيده منه فلا تحل له ولا لمن اراد تزوجها منه إلا بقراءين عدة فسخ النكاح وقد تنازع باع واعتق ومات وعجز في قوله (قبل وطء الملك) ومفهومه انه لو حصل شيء منها بعد وطء الملك فانها تحل للزوج في الجميع ولا سيدي في غير مسئلة العتق بقراء واحد لانها عدة فسخ النكاح بوطء الملك وسيصرح به المصنف وجواب ان باع الخ (لم تحل) الأمة التي باعها زوجها أو مات عنها واعتقها أو انتزعتها سيده (للسيد) اشتراها في مسئلة البيعة أو ورثها في الموت وانتزعتها في العجز (ولا تحل للزوج) أراد تزوجها في الجميع (الابقر أين) أي طهرين (عدة فسخ النكاح) بشراء الزوج بعد الدخول وصرح بمفهوم قبل وطء الملك فقال (و) ان باع الزوج زوجته المشتراة المدخول بها أو اعتقها أو مات عنها أو انتزعتها سيده بعد عجزه عن الكتابة (بعده) أي وطء الملك فانها تحل للسيد في غير العتق والزوج في الجميع (حيضة) واحدة لان وطء الملك هدم عدة فسخ النكاح ومعلوم مما تقدم ان من وطئ أمته وادى بها يجب عليه استبرائها قبله ويجوز انفاقه مع المشتري على الاكتفاء بحيضة واحدة وشبهه في حكمه لمن ذكر بحيضة فقال (كحصوله) أي المذكور من البيعة والعتق والموت والانتزاع بعد العجز (بعد حيضة) بعد الشراء وقبل وطء الملك في جميع المسائل المذكورة فحل لمن ذكر بحيضة ثانية لانها تتم عدة فسخ النكاح (أو) حصول ما ذكر بعد (حيضتين) بعد الشراء وقبل وطء الملك فحل لمن ذكر بحيضة لتتمام عدة فسخ النكاح بالحيضتين بعد الشراء وهذا في غير العتق وأمافيه بان اعتقها بعد حيضتين فحل للزوج بالاستبراء لانه لا يوجب له الا اذا لم يتقدمه وهذا في القن وأمأأم الولد فقد مر ان عتقها يوجب استبراءها مطلقا في قوله واستأنفت أم الولد فقط وعطف على قوله لم تطق الوطء من قوله ولا استبراء ان لم تطق الوطء فقال (أو) أي ولا استبراء ان (حصلت) اسباب الاستبراء من حصول الملك وما عطف عليه (في أول الحيض) للامه فتكتفي به غير أم الولد (وهل) اكتفاؤها به في كل حال (الآن يعضى) من الحيض قبل حصول موجب الاستبراء (حيضة استبراء) أي قدر ما يكفي فيها وهو يوم أو بعضه الذي له بال (أو) الان يعضى (أكثرها) أي الحيضة المعتادة للامه وهل المراد بكثرة أكثرها اندفاعا وهو البومان والاولان أو أكثرها أي ما في الجواب (تأويلان) طئي ظاهر كلامه بل صريحه ان قوله الان يعضى حيضة استبراء أحد التأويلين وليس كذلك اذ لم ار من قابلهما هكذا وانما هذا المحمد قيد به المدونة خارجا عنهما ابن شاس وان يعضى وهي في أول حيضها فالمشهور من المذهب انه استبراء لها واذا فرغنا على المشهور فقال محمد المعتبر في ذلك ان لا يكون الذهاب من زمن الحيض قدر حيضة يعضى بها الاستبراء وصرح ابن عبد السلام وبعده في ضريح تفريعا على هذا القيد بانه اذا مضى قدر حيضة استبراء لا يجوز الباقي ولو أكثر بان اعتادت اثني عشر

(قوله فمكسرت) بضم فكسرت (قوله خمسة) بالثاء وبتنوين لاضافته لايام (قوله عظم) اى اكثر (قوله بكثرهما) اى الايام (قوله ابن مناس) راجع لاعتبار كثرة الاندفاع (قوله وابن عبد الرحمن) راجع لاعتبار كثرة عدد الايام (قوله فقد علمت) اى من نص الجواهر وابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح (قوله عنه) اى محمد (قوله ونصه) اى ابن عرفة ٤١١ (قوله منه) اى ما تأخر (قوله تساوي) اى

المتقدم على البيع والمتأخر عنه (قوله ومفهوما) اى مفهوم قول محمد ما يستقل به انه ان تأخر ما لا يستقل لا يكفي ولو كان مساويا للمتقدم ومفهوما ما لم يتقدم اكثر منه انه ان تقدم مساويه أو أقل منه يكفي (قوله فيه) أى المساوى (قوله لغوه) أى المساوى (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله قوله) اى المصنف (قوله وان أشار له ابن فرحون) مباغلة أو حال (قوله كونها) اى حصة الاستبراء (قوله وهذا) اى التقييد بان لا يعضى حصة استبراء (قوله كلام محمد) اى وذهب به ان اليومين ليسا حصة استبراء (قوله نصريه) اى محمد (قوله بخلافها) اى المدونة من ان اليومين لا يكفيان في حصة الاستبراء (قوله فيهما) حرناه) صله ظهر (قوله انه) اى تاويل ابن عبيد الرحمن (قوله عليه) اى قول محمد (قوله عنهما) اى التاويلين (قوله وان كان) اى كلام محمد تاويل الاحال (قوله لانه) اى كلام محمد (قوله لكن لم يقابلوه) اى

يوما أو خمسة عشر فمكسرت بعد خمسة أو أربعة ايام فلا تنكفي ببقية هذا الدم للمتقدم حصة استبراء وأما التاويلان فاشار لهما ابن عبد السلام والموضح بقولهما الاختلاف الشيوخ من القرويين في فهم المدونة فحكى ابن العطار ان ابن مناس قال عظم الحصة اليوم الاول والثاني لان الدم فيهما أكثر اندفاعا ولا عبرة بكثرة عدد الايام وعن ابن عبد الرحمن مرعاة كثرة عدد الايام ابن عرفة وفي اعتبار العظم بكثرة اندفاع الدم وهو دم اليومين الاولين لاجل بعدهما وان كثرت ايامه أو بكثرتهما قول ابن مناس وابن عبد الرحمن اه فتد علمت ان قول محمد لا يوافق واحدا من التاويلين هذا على نقل ابن شاس عن محمد ونقل عنه ابن عرفة خلافه ونصه وعلى المشهور قال محمد ان تأخر عن البيع ما يستقل حصة كفى ما لم يتقدم أكثر منه ولا نص ان تساويا ومفهوما معارضان فيه ولا يظهر لغوه ثم قال الشيخ عن الموازنة ان لم يبق من حصة الا يومان لم يجزه وان بقي قدر ما يعرف انها حصة اجزاء اه فصرح محمد بان اليومين ليسا بحصة فلا يصح تفسير قوله الا ان يعضى حصة استبراء بان يوم الخزان أشار له ابن فرحون وجمع من الشارحين لان كونهم ايوما الخ كلام المدونة وهذا كلام محمد فلا يفسر كلامه بكلامها ولا سيما مع قصر يحه بخلافها وعما حرناه فظهر ان تقرير الشارح وابن غازي ومن تبعهما كلام المصنف على ظاهره غير ظاهر بلعالمهم أحد التاويلين قول محمد والآخر قول ابن مناس وتركهم تاويل ابن عبد الرحمن مع انه هو المقابل لتاويل ابن مناس كما في ابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح والحاصل ان قول محمد في المسئلة وظاهر كلامهم الاتفاق عليه في المشهور ورواها التاويلان المتقابلان للذان لا يجتمعان قول ابن مناس وقول ابن عبد الرحمن وكلام محمد خارج عنهما وان كان تاويل لانه قيد للمدونة لكن لم يقابلوه بتاويل ابن مناس اذ هو مجامعه اذ يلزم من مضى حصة استبراء مضى أكثرها اندفاعا ولا يلزم من مضى أكثرها اندفاعا وهو اليومان الا ان قول محمد عند محمد على انها ليسا في قولها اول الدم وانما هما في مضى عظم الحصة أقول بحول الله تعالى وقوته من تأمل كلام طني وجدته كسر اب ببقية يحسبه الظمان ما حتى اذا جاء لم يجده شيئا وذلك ان طني اعترف آخرا بان كلام محمد تاويل لها ولا يجتنى ان قول المصنف وهل الا ان يعضى حصة استبراء نص فيه وانه نفسه على نقل الجواهر والتوضيح وان قوله أو أكثرها مقابل له شامل لتاويل ابن مناس بحمل الاكثر على أكثرها اندفاعا وتاويل ابن عبد الرحمن بحمله على أكثرها مدة كما شرحت به وقول طني اذ هو مجامعه لا ينتج مدعا اذ مجامعته له في بعض الصور لا تتج معا بلته له باعتبار عدم مجامعته له في بعض آخر واتفاق المؤولين في شيء واختلافهما في غيره كثير في كلامهم لا ينكر كون تاويل ابن مناس وابن عبد الرحمن في عظم الحصة لا ينافي مقابلهما لتاويل محمد فتقرر كلام المصنف على ظاهره هو الصواب والله سبحانه وتعالى أعلم (او) أى ولا استبراء ان (استبراء) أب جارية ابنة) عند ارادته

تاويل محمد (قوله على انهما) اى تاويل ابن مناس وتاويل ابن عبد الرحمن (قوله قولها) اى المدونة اول الدم (قوله ههما) اى تاويل ابن مناس وتاويل ابن عبد الرحمن (قوله فيه) اى تاويل محمد (قوله نفسه) اى تاويل محمد (قوله وان قوله) اى المصنف عطف على ان قول المصنف (قوله) اى تاويل محمد (قوله على أكثرها) اى الحصة (قوله بحمله) أى الاكثر

(قوله ولم يبطأها ابنه) حال (قوله من ما غير ابنه) صلة استبراء اذ لو وطئها ابنه لتأبد بحرمها على أبيه ولم تحل له ولو استبراءها قبل وطئها
 ويتأبد بحرمها على الابن بوطء أبيه كما تقدم (قوله ملكها) أي الاب جارية ابنه (قوله عليه) أي الاب (قوله لئانه) أي الاب (قوله لمسا
 له) بفتح اللام أي الاب عليه للصيانة ٤١٢ (قوله من الشبهة) بيان لما (قوله الحديث) علة للشبهة واصله للبيان (قوله وحصل

وطأها تعديا ولم يبطأها ابنه من ما غير ابنه (ثم وطئها) أي الاب جارية ابنه تعديا فقدم ملكها
 وجبت عليه قيمتها لا بغيره بوضع يده عليه او قربه منها صيانة لئانه عن الفساد لما له في مال ابنه
 من الشبهة القوية لحديث انت وما للثلاثيك وحصل وطؤه في ملكه فلاحتمال استحبابها
 ثانيا (وتوالت) بضم القوية والهمز وكسر الواو مشددة أي فهمت المدونة أيضا (على وجوبه)
 أي الاستبراء على الاب ثانيا من مائه الحاصل عقب الاستبراء الاول افساده لانه قبل ملكها ابنا
 على انه لم يملكها بوضع يده عليها ولا يملكها بوطئها ولو بالوطء وان للابن التسليم بغير الوطء في عصر
 الاب ويسره (وعليه) أي التأويل الثاني (الاقول) فان لم يستبرأ الاب قبل وطئه الاول وجب
 عليه استبراءها اتفاقا وان كان وطئها الاب قبل وطء أبيه تأبد بحرمها عليه وما ولا تقوم على
 الاب (ويستحسن) بضم التحتية وفتح السين الثانية أي يستحب عندما لا يرضى الله تعالى عنه
 استبراء البائع أمه بخيار (ان غاب عليها) أي الامه (مشتري) لها (ب) شرط (خياره) أي المشتري
 او البائع اولهما ولا يجزي ثم ردها على البائع (وتوالت) المدونة (على الوجوب) للاستبراء على
 البائع (أيضا) قال في توضيحه وهو اقرب ولا سيما ان كان الخيار للمشتري الخط بعد نقول
 ظاهر المدونة ونقل التلخيص عنها ان استحسان الاستبراء انما هو اذا كان الخيار للمشتري فقط
 وظاهر نقله عن أبي الفرج وجوبه مطلقا كان الخيار له او لغيره وظاهر التلخيص استحسانه
 الاطلاق وعلى هذا جعل الشارع كلام المصنف ونحوه للبساطي والاقهسي ويمكن فهم
 الاطلاق من قول التوضيح والاقرب حل المدونة على الوجوب في مسألة الخيار ولا سيما اذا
 كان أي الخيار للمشتري بعض الشيوخ قولها اذ لو وطئها المبتاع لكان مختار به يدل على ان
 الاستحسان للاستبراء انما هو حيث الخيار للمشتري فقط وهو ظاهرها او صريحها وذلك ان
 الخيار اذا كان لغير المشتري وغاب عليها المشتري كان ممنوعا من وطئها اشرا ولا ياتي فيه قولها
 اذ لو وطئها الخ اذ لا خيار له اصلا فان لم يراع المانع الشرعي فيلزمهم انها اذا كانت تحت أمين
 يلزمهم الاستبراء ولم بقوله بل لو كان الخيار للمشتري مع غيره فلا يستحسن الاستبراء في غيبة
 المشتري عليها لانه ممنوع منها شرعا ولا يفيد اخياره بوطئه وهذا ظاهر قوله بخياره فاذا
 البني (وتواضع) بضم القوية الاولى من باب التفاعل والا كقولهم فاستعماله متعديا
 قليل ونائب فاعله الامه (العلمية) بكسر العين وسكون اللام وتخفيف التحتية هذا هو الاظهر
 وقيل يفتح العين وكسر اللام وشدة التحتية فاعله عياض الباني وعلى الاول فهو جمع الثاني
 كصية وصبيته ويجوز الوجهان في المتن ومعناها الجميلة التي تراد للفرش وتجب مواضعها ولو
 كان البائع استبراءها قال في المدونة وان وطئ أمته فلا يبيعه احق يستبرئها ثم لا بد ان باع
 الرائعة من مواضعها كان قد استبراءها ام لا وهذا بخلاف الوخش التي أقرب بائعها بوطئها
 فلا مواضع فيها ان استبراءها البائع ولذا قال ابن عرفة او خش غير مستبرأ فمن وطئ ربه

وطؤه) أي الاب عطف على
 ملكها (قوله لفساده) أي
 ماء الاب (قوله لانه) أي ماء
 الاب (قوله لانه) أي الاب
 (قوله لغير الوطء) لتأيد
 حرمها عليه بوطء أبيه (قوله
 فان لم يستبرأ الاب الخ)
 مفهوم استبراء اب جارية ابنه
 (قوله امه) مقول البائع
 (قوله بخيار) صلة بائع (قوله
 ثم ردها) أي من له الخيار
 الامه (قوله على البائع) صلة
 الوجوب (قوله وهو أي
 الوجوب) (قوله ونقل) عطف
 على المدونة (قوله عنها) أي
 المدونة (قوله انما هو اذا
 كان الخيار للمشتري) فان كان
 للبائع اولهما ولا يجزي
 ويرد لبايعها فلا يستحسن
 له استبراءها (قوله فقط)
 نوكد لانما (قوله نقله) أي
 التلخيص (قوله وجوبه) أي
 الاستبراء على البائع ان ردت
 له بغيبة المشتري عليها (قوله
 له) أي المشتري (قوله وعلى
 هذا) أي اطلاق الاستحسان
 صلة حل (قوله لكان مختارا)
 أي الشراء (قوله به) أي الوطء
 (قوله يدل الخ) خبر قولها
 (قوله وهذا) أي تخصيص

الاستحسان بكون الخيار للمشتري (قوله قوله) أي المصنف (قوله لزمه) أي كون التفاعل قاصرا على رفع الفاعل وقال
 (قوله فاستعماله) أي التفاعل (قوله تعديا) أي ناصبا المقول به (قوله قليل) ومنه عبارة المصنف اذا القاصر لا يفي للمفعول
 (قوله وعلى الاول) أي كسر فالسكون (قوله فهو) أي عاية بكسر فسكون (قوله الثاني) أي علمية بفتح فكسر

وقال أبو الحسن إذا استبرأ الرأفة فلا بد من مواضعها وأما الوحش فإذا استبرأها فلا مواضع
 فيها أي تجعل عند شخص أمين حتى تحيض أو يظهر بها حمل (أو) أمة (وحش) بفتح الواو
 وسكون الخاء المجهمة آخره شين مبهمة أي غير جميلة تراد للخدمة (أقر البائع) لها (وطئها) ولم
 يستبرأ منها فأن لم يقربه أو استبرأها قبل بيعها من وطئها فلا تجب مواضعها وإنما يجب على
 مشتركيها استبرأها أن أراد وطأها واصله تمواضع (عند من) أي شخص (يؤمن) بضم فسكون
 ففتح عليها امرأة كان أو رجلا (والشان) أي المستحب (النساء) فجعلها عند رجل مأمون ذي
 أهل خلاف الأولى في المقدمات المواضعة أن توضع الأمة على يد امرأة عدلة حتى تحيض ونحوه
 في عبارة عبد الحق وعياض وابن الحسن والتميطي والمصنف وغيرهم ابن عرفة المواضعة أن
 تجعل الأمة مدة استبرأها في حوزة مقبول خبره عن حبيضة أقيل ظاهر كلامهم أنها لا تكون في
 صغيرة ولا في يائسة مع أنها فيهما بثلاثة أشهر فلو قالوا حتى تظهر براعتهم ما شملها ما عب قد يقال
 معنى كلامهم جعلها عند من يقبل خبره عن حبيضة أن كان مدة استبرأها وعلم مما مر اختلافه
 باختلاف أحوال الأما بدليل قول ابن عرفة مدة استبرأها وانهم نظروا للغالب (وإذا رضى)
 أي البائع والمشتري (ب) وضعها عند أمين (غيرهما فليس لاحدهما الانتقال) عنه بنزعها منه
 وجعلها عند أمين غيره ابن المواز الألوحي ومفهوم بغيرهما أنهما إذا رضى باحدهما فلكل
 منهما الانتقال ومفهوم لاحدهما أن لهما معا الانتقال ومفهوم إذا رضى انهما أن تنازعا فحين
 توضع عنده فالقول للبائع لأن ضمانها منه (وهل يكتفى) بضم التحتية وفتح القاء (بواحدة) من
 النساء توضع الأمة عندها وتصدق في حبيضة وأعلمه (قال) المازري من نفسه (يخرج) بضم
 ففتح مثقلا (على) الاكتفاء بواحد وعنده في (الترجمان) بفتح القوقبة وضم الجيم وضمهما
 وفتحهما فاقيل يكتفى فيه واحد لأنه خبر وقيل لانه شاهد وهو الراجح في نفسه والراجح هنا
 الاكتفاء بواحدة ابن عرفة وأجراه التونسي وابن محرز على الخلاف في القائف الواحد
 والترجمان اه ولا شك أنهما قبل المازري فالخبر ليس من نفسه كما أوهمه المصنف (ولا
 مواضعة) مطلوبة (في) أمة عليه (متزوجة) مبيعة غير زوجها الدخول مشتركيها على استرسال
 زوجها عليها (و) لامواضعة في أمة (حامل) من غير سيد لها بن أو غصب أو اشتباه مبيعة لهم
 مشتركيها يشغل زوجها (و) لامواضعة في أمة (معدة) من طلاق ولم ترتفع حبيضة أو ارتفعت
 لرضاع إذا بد من حبيضة بعده للعدة لا معنى لاستبرأها ولا مواضعتها الدخول لها في عدتها
 وإن ارتفعت لغير رضاع فلا تحلل إلا بالمتأخر من سنة من الطلاق وثلاثة أشهر من الشراء
 أو وفاة إذا بد من تمام الأربعة أشهر وعشرة الأيام إن حاضت قبل تمامها وإن غبت قبل
 حبيضة فلا بد من حبيضة (و) لامواضعة في أمة (زانية) أو غنصبة لدخول مشتركيها على أنها
 مستبرأة وأنه أن ظهر بها حمل فلا يلحق بائعها ولا غيره ويبحث في كلام المصنف بأنه لا فائدة لتفي
 المواضعة في الأمة المتزوجة والحامل من الزنا والمعدة والمستبرأة من الزنا لعدم توهمها فيها
 * (تنبيه) * المتيطي فإن ارتفعت حبيضة الجارية وطال على المشتري أمرها وأراد فسح البيع
 فقال في المدونة لم يصح ما لترضى الله تعالى عنه ما يكون له الرد به شهرين ولا شهرين وفي كتاب
 محمد بعد شهرين وفيه بعد أربعة أشهر ثم قال بعد أقوال الباجي المشهور ومن المذهب أنه إذا اتى

(قوله أي تجعل عند شخص
 أمين الخ) تفسيره توضح
 (قوله فجعلها عند رجل
 مأمون الخ) تبريع على
 والشان النساء (قوله الأولى)
 بفتح الهمز (قوله أنها) أي
 المواضعة (قوله فيهما) أي
 الصغيرة واليائسة (قوله
 وعلم) بضم العين (قوله
 اختلافه) أي استبرأها
 (قوله بنزعها الخ) تصوير
 للانتقال عنه (قوله وهو)
 أي عدم الاكتفاء بالواحد
 (قوله فيه) أي الترجمان (قوله
 انهما) أي التونسي وابن
 محرز (قوله لغير زوجها)
 وأولى المبيعة له إذا لم يستبرأ
 من مائه كما تقدم (قوله من غير
 سيدها) فإن كان من سيدها
 لغيره أي أم ولد لا تباع (قوله
 بعده) أي الطلاق (قوله
 أو وفاة) عطف على طلاق
 (قوله ويبحث) بضم فكسر
 (قوله بأنه) أي الشان (قوله
 توهمها) أي المواضعة
 (قوله وفيه) أي كتاب محمد
 (قوله ثم قال) أي المتيطي
 (قوله الباجي) أي قال (قوله
 من المذهب) بيان للمشهور
 (قوله أنه) أي الشان (قوله
 اتى) أي حصل

(قوله من ارتفاع الحيقض) بيان لما بعده (قوله له) أي المبتاع (قوله رده) أي المبيع وهي الأمة (قوله ورفع حصة استبرأه) فاعل باقي القصد لفظه أي تأخرها (قوله في منطوق المصنف) أي نفيا أن لم يرغب (قوله ومفهومة) أي ثبوتها أن غاب (قوله راحة) جمع زغب الألف أي زائدة في الجمال (قوله نقايلا) بمشناه تحسية عقب الألف أي اتفق المتبايعان على رد المبيع لبايعه بتمنه (قوله التفرق) أي بين المتبايعين (قوله عليه) أي البائع (قوله وان أقاله) أي أحد المتبايعين الآخر (قوله وقد غاب عليها المبتاع) حال (قوله عنده) أي المبتاع (قوله لا يمكنه) أي المبتاع (قوله فيها) أي الأيام (قوله فيها) أي الرائعة (قوله بعد) بالضم لمذف المضاف إليه ونية معناه ٤١٤ (قوله ولو كانت) أي الأمة المبيعة (قوله فقبضها) أي المبتاع الأمة (قوله بتات)

من ارتفاع الحيقض ما فيه ضرر على المبتاع فله رده وسياق في العيوب ورفع حصة استبرأه وشبه في نفي المواضعة فقال (ك) لامة (لردودة) على بائعها (يعيب) قديم (اؤفساد) لبيعها (أو أقالة) من أحد مبتاعها الآخر فلا مواضعة فيها (ان لم يرغب المشتري) عليها ومفهومة الشرط أنه ان غاب المشتري عليها ففهم المواضعة البتاني كلام المدونة هنا يدل على ان في منطوق المصنف ومفهومة اجمالا ونصها ومن باع امة راتعة ثم نقايلا قبل التفرق فلا استبرأه علمه وان أقاله وقد غاب عليها المبتاع فان أقامت عنده اياما لا يمكنه فيها الاستبرأه فلا يطؤها البائع الا بعد حصة ولا مواضعة على المبتاع فيها اذ لم يخرج من ضمان البائع به ولو كانت وخشا فقبضها على ثبات البيع والحوز ثم أقاله قبل مدة الاستبرأه فليس بمبتاع البائع لنفسه أيضا وان كان انما دفع الرائعة اليه اثقنا به على استبرائها فلا يستبرأه البائع اذا ارتجعهما قبل ان تحيض أو يذهب عظم حيضها ولو كانت عند أمين فلا استبرأه عليها في الاقالة قبل الحيض ولا بعد طول المدة عند الأمين ولو تقايلا بعد حصة عند الأمين أو في آخرها فلا بائع على المبتاع فيها المواضعة لضمائنه اياها الا ان يقبله في أول دمه أو عظمه فلا استبرأه عليه ولا مواضعة فيها كببيع مؤتلف من غيره وكذلك في بيع الشقص منها والاقالة فيها اه قوله وان كان انما دفع الرائعة الخ هذا بعد الوقوع بدليل قولها بعد وأكره ترك المواضعة واثمان المبتاع على الاستبرأه وقوله ولو تقايلا بعد حصة عند الأمين الخ قضيته انها مجرد دخولها في ضمان مبتاعها تجب عليه المواضعة للبائع ولو لم يرغب عليها المبتاع أو بالحسن قيل له لم وجبت فيها على البائع أن يستبرأه لنفسه وجعلت له المواضعة على المبتاع اذا أقاله في آخر دمه وهي لم تحل للمشتري حتى يخرج من دمه قال لانها اذا دخلت في أول الدم فصيرهم من المشتري وقد جعل له ان يقبل ويصنع بها ما يصنع الرجل بجاريته اذا حاضت ولانها قد تحمل اذا أصيبت في آخر دمه وفي المنتخب ابن القاسم من اشترى جارية مرتفعة فردها بعيب فان كانت خرجت من مواضعتها فعلي البائع ان يستبرأها والمواضعة فيها لازمة للمشتري وضمائنها منه وان كان ردّها قبل خروجها من مواضعتها فلا مواضعة فيها وليس على البائع استبرأها اه فظاها كظاها والمدونة وابي الحسن وان لم يرغب عليها المشتري ووجهه ان الرائعة بنقص حملها ثمنها كثير او حاصله

أي لزوم (قوله ثم أقاله) أي أحدهما الآخر (قوله فليس بمبتاع البائع لنفسه) أي احتياط المائه لاحتمال وطئ المبتاع أي ولا مواضعة على المبتاع اذ لم يقربوطئها (قوله وان كان) أي البائع (قوله انما دفع) أي البائع (قوله اليه) أي المبتاع (قوله له) أي المبتاع (قوله ارتجعهما) أي البائع لامة (قوله ولو كانت) أي الأمة المبيعة المتواضعة (قوله عليها) أي على بائعها (قوله عند الأمين) نعت حصة (قوله أو في آخرها) أي الحصة (قوله فيها) أي الرائعة (قوله لضمائنه) أي المبتاع (قوله الا ان يقبله) أي أحدهما الآخر (قوله عليه) أي البائع (قوله فيها) أي الأمة (قوله من غيره) أي البائع (قوله الشقص) أي الجزء (قوله منها) أي الأمة

(قوله فيها) أي الأمة (قوله قولها) أي المدونة (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف إليه ونية معناه (قوله انه المواضعة) أي عند أمين (قوله انها) أي الرائعة (قوله مجرد) صلة تجب (قوله له) أي ابن القاسم (قوله فيها) أي الرائعة (قوله له) أي البائع (قوله وهي) أي الرائعة الخ حال (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله لانها) أي الرائعة (قوله له) أي المشتري (قوله أصيبت) أي وطئت (قوله مرتفعة) أي جيلة تزداد للتراش (قوله فردها) أي المشتري المرتفعة على بائعها (قوله فان كانت) أي المرتفعة (قوله منه) أي المشتري (قوله وان كان) أي المشتري (قوله ردّها) أي المشتري الامتليبا تعها بعيب (قوله فظاها) أي قول ابن القاسم ان كانت خرجت من مواضعتها فعلي البائع ان يستبرأها والمواضعة فيها لازمة (قوله وحاصله) أي الفقه

(قوله انه) اى الشان (قوله وان خرجت من ضمانه) اى المبتاع (قوله فى ضمانه) اى المشتري (قوله فان غاب) اى المشتري (قوله والا) اى وان لم يغيب عليها (قوله فلا) اى لا موضوعة فيها (قوله فعلى المشتري) اى المشتري (قوله وعلى الاول) اى دخولها فى ضمانه بقبضه (قوله الاولى) بضم الهمز اى التى دخلت فى ضمانه بالقبض اتفاقا (قوله فى التفصيل) اى بانه ان غاب عليها ففيها المواضعة والا فلا (قوله منه) اى بانهها (قوله حين بيعها) صلة بشرط (قوله لتردده) اى عنها (قوله له اى الشرط) (قوله منزله) اى النقد (قوله حصوله) ٤١٥ اى النقد (قوله معه) اى الشرط (قوله

وسدا) عطف على تنزيلا (قوله

وقب) بضم نكسر (قوله

جملها) اى المتواضعة (قوله

من غير انعمها) فان ظهر

جملها منه فسح بيعها وضمان

عنها الموقوف من مشتريها

(قوله خير) بضم الخاء المعجمة

وكسر ثنائتها تحت (قوله

فصيته) اى الثمن (قوله

وردها) عطف على قبولها

(قوله منه) اى المشتري

(قوله جبره) اى المشتري

(قوله عليه) اى ايقاف عنها

(قوله هذا) اى فى الجبر على

ايقاف الثمن قولان (قوله

الذى قبله) اى ومصيبته

عن قضى له به

* (فصل تد اخل العدد

والاستبراء) *

(قوله العدد) بكسر العين

جمع عدة (قوله كانا) اى

الطارى والمطروء عليه

(قوله من نوع) بان كانا معا

بالاقراء او بالاشهر (قوله

اولا) اى اولم يكونا من نوع

بان كان احدهما بالاقراء

والاخر بالاشهر (قوله من

احكام الخ) بيان لما

(قوله يحسن) بضم فسكون فكسر (قوله وانواعه) اى التد اخل (قوله اثنين) اى عدة طلاق واستبراء

(قوله فى ثلاثة) اى عدة طلاق وعدة وفاة واستبراء (قوله فى واحد) اى عدة وفاة (قوله فى واحد) اى استبراء (قوله احكامها) اى

الانواع السبعة (قوله واستبراء) عطف على عدة (قوله كوط شبة) مثال لموجب استبراء (قوله اربعة انواع) اى طريان موجب

عدة طلاق او موت واستبراء على عدة طلاق وطريان موجب استبراء على عدة موت

انه لا موضوعة فى المقال منها والمردودة بعيب مادامت فى ضمان البائع ولو قبضها المبتاع على الامانة وغاب عليها وان خرجت من ضمانه فعلى المبتاع فيها المواضعة الا اذا حصلت الافالة او الرد فى اول الدم فيكتفى عن المواضعة والله اعلم وحاصل كلام عجم ان المشتراة شرعا فاسدا لها ثلاثة احوال الاول دخولها فى ضمانه بالقبض اتفاقا فان غاب عليها ففيها المواضعة والا فلا الثانى الاختلاف فى دخولها فى ضمانه بقبضه او برؤية الدم وهى التى تتواضع فعلى الثانى اذا غاب عليها قبل رؤية الدم فيجوز فيها ما جرى فى المقال منها والمعيبة وعلى الاول فحكمها حكم الاولى فى التفصيل الثالث عدم دخولها فى ضمان المشتري اصلا كالم الولد فان غاب عليها ففيها الاستبراء فقط وان لم يغيب عليها فلا شئ فيها (وفسد) بيع المواضعة (ان نقد) اى دفع المشتري عنها البائعه (بشرط) منه حين بيعها لتردده بين الفتيحة ان رأت الدم والسلمية ان ظهرت حاملا وشرط النقد كالتقيد بشرط تنزيلا بمنزلة الغلبة حصوله معه وسدا للذريعة (لا) يفسد بيع المواضعة ان نقد (تطوعا) اى بلا شرط (و) ان وقف ثمن المواضعة بيد عدل وتلف (فمصيبته عن قضى) بضم فكسر اى حكم (له) به من بائع ان رأت الدم سليمة من العيوب ومشترا ان ظهر جملها او هلك او تعيبت قبل رؤيته ابن الموازن ظهر جملها من غير بائعها او تعيبت قبل القبض وقد هلك الثمن خير مبتاعها بين قبولها بجملها او عيبها بثلثها الذى هلك فصيبته من بائعها وردا عليه لمصيبته منه (وفى الجبر) لمشتري المواضعة (على ايقاف الثمن) للمواضعة بيد عدل حتى يظهر حالها وعدم جبره عليه (قولان) والاوى تقديم هذا على الذى قبله والله سبحانه وتعالى اعلم

* (فصل فى بيان احكام تد اخل العدد والاستبراء) اى طريان بعضها على بعض سواء كانا من نوع اولا ويسمى مجتث التد اخل وخرجت عادتهم بالامتحان بمسائله لتوقفها على استحضار ما سبق من احكام العدد والاستبراء ودقته فلا يحسن الجواب عنها الا ذو ملكة بما وسعة ما تقدم وانواعه العقلية تسعة بتقديم المثناة لان العدد نوعان عدة طلاق وعدة وفاة والاستبراء نوعان فلهذه ثلاثة انواع يطرا كل منها على مثله وعلى غيره فهذه تسعة انواع من ضرب ثلاثة فى مثلهما والواقعية سبعة بتقديم السبب لان الاول ان كان عدة طلاق تاتى ان يطرا عليه عدة طلاق او وفاة او استبراء وان كان استبراء تاتى ان يطرا عليه استبراء او عدة طلاق او وفاة وان كان عدة وفاة تاتى ان يطرا عليه استبراء ولا يتاتى ان يطرا عليه عدة طلاق ولا عدة وفاة فهذه سبعة انواع من ضرب اثنين فى ثلاثة وواحد فى واحد وواحد فى واحد وواحد فى واحد الى ضابط احكامها فقال

احكام الخ) بيان لما (قوله يحسن) بضم فسكون فكسر (قوله وانواعه) اى التد اخل (قوله اثنين) اى عدة طلاق واستبراء (قوله فى ثلاثة) اى عدة طلاق وعدة وفاة واستبراء (قوله فى واحد) اى عدة وفاة (قوله فى واحد) اى استبراء (قوله احكامها) اى الانواع السبعة (قوله واستبراء) عطف على عدة (قوله كوط شبة) مثال لموجب استبراء (قوله اربعة انواع) اى طريان موجب عدة طلاق او موت واستبراء على عدة طلاق وطريان موجب استبراء على عدة موت

(قوله واستبراء) عطف على عدة (قوله النفي) بضم الهمزة وكسر الغين المعجمة (قوله لاعن مسائل الخ) عطف على عن ارادف (قوله بان كان الطاري أو المطر وعليه عدة وفاة) تصوير لمسائل اقصى الاجلين صادق بثلاثة انواع طر و عدة وفاة على عدة طلاق او استبراء وطرق استبراء على عدة وفاة (قوله والاقصى هو الاول) سال (قوله لان الشئ) اي الاول المطر وعليه الخ عله لاعن مسائل اقصى الاجلين (قوله مع غيره) اي الطاري (قوله غير نفسه) اي الشئ خبر ان (قوله عليه) اي اقصى الاجلين (قوله ومثل) بفحش ممثلا (قوله للعدة السابقة) اي كلما طر او وجب قبل تمام عدة واستبراء انهدم الاول وانقضت (قوله اذ لا يتزوجها) اي طلاقته ثلاثا (قوله عدته) اي ٤١٦ المطلق الاول (قوله ولا التي طلقها قبل الدخول) عطف على بالثلاث (قوله بخلع) صلة بآئنته (قوله في عدتها)

صلته تزوج (قوله الثاني) أي العقد الثاني (قوله فان طلقها ثانيا قبل البناء) مفهوم بعد البناء (قوله آتت عدة الاول وحلت لغيره) اذ لا عدة للثاني فلم يطر موجب على عدة فلم تنهدم الاولى (قوله فهذا) اي من تزوج بآئنته ثم طلقها بعد بناءه بها (قوله عن تقييده) اي الموت (قوله بكونه) اي موته (قوله قبله) أي بنائه بها (قوله كذلك) اي موته بعد بنائه بها في استئناف عدة وفاة (قوله اقصى) اي بعد وطول (قوله العدين) اي عدة الطلاق السابق وعدة الموت الدحق (قوله قبله) اي البناء (قوله وضعف) بضم فكسر مثقلا (قوله جوابه) اي التضعيف (قوله عدة البائن) مفعول بهدم (قوله نكاحها) فاعل يهدم مضاف لقائه او مفعوله (قوله بل بناؤه) اي زوجها عطف على نكاح (قوله فلو مات) اي زوجها (قوله قبله) اي بنائه بها (قوله الخائل) (قوله) بهم عز عقب الالف اي غير الحامل (قوله وهدمها) اي عدة الطلاق من اضافة المصدر للمفعول ثم رفعه فاعله (قوله عدة الوفاة) فاعل هدم (قوله قول معنون) مبتدأ في لزوم وهو راجع للزوم الاقصى (قوله والصقلى) عطف على معنون راجع لهدمها عدة الوفاة (قوله فانال) سال من ابى عمران (قوله والحامل) بضم عقب الالف (قوله للعدين) اي عدة الطلاق وعدة الوفاة (قوله وهذا) اي موت متزوج بآئنته (قوله هذا) اي كمتزوج بآئنته الخ (قوله عنه) اي اعتراض ابن عاشر (قوله قهيمما) اي المثلين

(قوله بل بناؤه) اي زوجها عطف على نكاح (قوله فلو مات) اي زوجها (قوله قبله) اي بنائه بها (قوله الخائل) (قوله) بهم عز عقب الالف اي غير الحامل (قوله وهدمها) اي عدة الطلاق من اضافة المصدر للمفعول ثم رفعه فاعله (قوله عدة الوفاة) فاعل هدم (قوله قول معنون) مبتدأ في لزوم وهو راجع للزوم الاقصى (قوله والصقلى) عطف على معنون راجع لهدمها عدة الوفاة (قوله فانال) سال من ابى عمران (قوله والحامل) بضم عقب الالف (قوله للعدين) اي عدة الطلاق وعدة الوفاة (قوله وهذا) اي موت متزوج بآئنته (قوله هذا) اي كمتزوج بآئنته الخ (قوله عنه) اي اعتراض ابن عاشر (قوله قهيمما) اي المثلين

(قوله لکن بقی المصنف الخ) استدلاله علی قوله الذی عند ابن الحاجب الخ لرفع ایامه عدم صحة ما قاله المصنف (قوله من ان حقیقة الاقصی الخ) بیان لما (قوله تجوز) بفتحات مثلاً (قوله فیه) ای الاقصی (قوله فی عدتها) صلة من ترجیح (قوله ان مسها) ای وطئها بعد ارتجاعها (قوله فیه) ای عدتها (قوله بقرينة) صلة یذهبهم (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله فان وطئها بعد رجعتها) مفهوم ان لم یمسها (قوله وهو) ای اثنتا عشرة من طلاقه الثاني (قوله فیه) ٤١٧ ای عدة الرجعية (قوله مطلقاً) ای عن

تقدمها بعد عدم قصد تطویل
العدة (قوله فلا) ای لا تقدم
عدتها برجعتها فیه (قوله
وقوله) ای قول ابن القصار
عطف علی قول (قوله هو) ای
ابن شاس فاعل قول مضافاً
للقوله (قوله والقرافی) عطف
علی هو (قوله وجعله) ای
قول ابن القصار (قوله ابن
الحاجب) فاعل جعل مضافاً
للقوله الاول (قوله هو) فصل
(قوله المذهب) مفعول ثان
لجعل (قوله وقوله) ای جعل
ابن الحاجب (قوله ابن عبد
السلام) فاعل قبول مضافاً
للقوله (قوله وابن هرون)
عطف علی ابن عبد السلام
(قوله لاعرفه) خبر قول
وما عطف علیه (قوله السنة)
بضم السين وشد النون ای
الطريقة الحمدية (قوله
هدمها) ای عدة الرجعی
بالرجعة فیه مطلقاً (قوله
وقد ظلم) ای المطلق (قوله
ولا حاجة لیه) حال (قوله
وقبله) بكسر الموحدة ای
ما فی الموطأ (قوله شراحه)
ای الموطأ (قوله وهذا) ای
وکر تجع طلق اومات (قوله
واعترضه) ای وکر تجع طلق

(وکر) زوجة (مستبرأة من) وطء (فاسد) بشبهة مثلاً (ثم بطله) هازوجهای فی زمن استبرائهم افعندهم
الاستبراء وتأنف العدة من يوم الطلاق البتانی الذی عند ابن الحاجب وابن عرفة أنه متى
اختلف السبب فالواجب الاقصی وقد اعترض به مذاق علی المصنف لکن بقی المصنف علی
ما فی ضیح من ان حقیقة الاقصی انما تكون فیما یسکن فیه التأخر والتقدم لان فیما لا یسکن
الا متأخر فالمصنف نظر الی حقیقة الاقصی وغیره تجوز فیه والله سبحانه وتعالی اعلم وهذا مثال
اطریان طلاق علی استبراء (وکر) زوج (مر تجع) زوجته التي طلقها طلاقاً رجعیاً فی عدتها منه
ان مسها بل (وان لم یمسها) بعد ارتجاعها ثم (طلقها) وهی فی عدتها (اومات) عنهما فیما تأنف
العدة من يوم الطلاق او الموت فی کل حال (الا ان یفهم) بضم التخمیة وفتح الهاء بقرينة (ضرر)
ای قصده من الزوج مصور (بالتطویل) للعدة علی الرجعية بان یتربها الی قرب انقضاء عدتها
ویراجعها ثم یطلقها (فتنبی) الزوجة (المطلقة) علی عدتها الاولى وتحل لغيره تمامها ران لم
یمسها بعد ارتجاعه معاملة له بقیض قصده فان وطئها بعد رجعتها ثم طلقها استأنفت العدة من
يوم الطلاق الثاني قاله ابن القصار ومشی علیه ابن شاس وابن الحاجب والقرافی وابن عبد
السلام وابن هرون السخاوی وهو المذهب وقوله ابن عبد السلام وابن هرون لا عرفه بل نص
فیهام طلاقاً وقول ابن شاس عن ابن القصار الا ان یرید برجعة تطویل عدتها فلا وقوله هو
والقرافی وجعله ابن الحاجب هو المذهب وقوله ابن عبد السلام وابن هرون لا عرفه بل نص
الموطأ السنة هدمها وقد ظلم نفسه ان کان ار تجعها ولا حاجة لیه باقبله شراحه وهذا غنیل
اطریان عدة طلاق او موت علی عدة طلاق واعترضه ابن عاشر بان مجرد الرجعة هو الهادم للاول
لاما طرأ بعدها من طلاق او موت واجیب عنه بان طرقاً الموجب قبل تمام العدة موجود فیه ما
قطعه اولم یتملوا به ما الاله وانما یتیم الاعتراض لومثلا بهما الطرق الموجب قبل ان یتدام الاول
(وکر) زوجة (معدنة) من طلاق یا ثن اورجعی (وطئها) ای المعتدة الزوجة (المطلق او) رجل
(غیره) فی العدة وطأ (فاسداً) بكاشتباه (لها علیه) بجملته او نكاح فاسداً وزناً فتلغی العدة وتأنف
الاستبراء من الوطء الفاسداً اذا كانت حرة فان كانت امة ووطئت قبل ان تحيض فلا بد من قرأین
کمال عدتها ولا ینهدم الاول (الا) معدنة (من وفاة) وطئت بكاشتباه (فعلیه) (اقصى) ای ابعد
(الاجابین) ای عدة الوفاة واستبراء وطء الاشتباه فان تمت ثلاثة الاقراء ولم تتم عدة الوفاة انتظرت
تمامها وان تمت عدة الوفاة ولم تتم الاقراء انتظرت تمامها وشبهه فی لزوم الاقصی فقال (کر) زوجة
(مستبرأة من) وطء (فاسد) بكاشتباه (ما تزوجها) فعلیه الاقصی من عدة الوفاة واستبراء
الفاسد وعطف علی المشبه فی لزوم الاقصی فقال (وکر) امة (مشترأة) او موهوبة (معدنة) من
وفاة فعلیه الاقصی من عدة الوفاة واستبراء مجرد المثلث او من طلاق وارتفعت حیضها فعلیه

٥٣ منخ نی اومات (قوله بان مجرد الرجعة الخ) صلة اعترض (قوله من طلاق او موت) بیان لما (قوله عنه) ای اعترض
ابن عاشر (قوله فیهما) ای المثالیین (قوله بهما) ای المثالیین (قوله له) ای طرقاً الموجب علی العدة قبل تمامها (قوله تلتغی) بضم التاء
وکسر الغین المججمة ای تترل المرأة (قوله تمامها) ای عدة الوفاة (قوله تمامها) ای الاقراء (قوله اومات) عطف علی من وفاة

(قوله هذا) اي وكثيرا فمعددة (قوله ناشبع) اي أبسط (قوله اي الاستبراء) تفسيره (قوله بوضعه) اي حملها (قوله لانه)
اي الاستبراء (قوله منه) اي وطئها بكاشتها (قوله وقد اتنى) اي خوف حملها منه (قوله بوضعه) اي الحمل (قوله او وطئت
بشبهة) عطف على تزوجت ٤١٨ (قوله فيها) اي عدتها (قوله بعدها) اي حيضة (قوله منه) اي وطئ الزوج

الاقصى من سنة من يوم الطلاق وثلاثة أشهر من يوم الشراء فان لم ترتفع حيضتها اندرج
الاستبراء في عدة الطلاق هذا تكرير للتظهير لانه قدمه ناشبع من هذا حيث قال في باب العدة
وان اشتريت معدة طلاق فارتفعت حيضتها حلت ان مضت سنة لا طلاق وثلاثة للشراء او
معددة من وفاة قاصي الاجلين (و) ان طلق زوجته او مات وهي حامل منه فيهما ثم وطئت قبل
وضعه بكاشتها (هدم) باهمال الدال واهتمامها اي اسقط (وضع حمل) من معدة من طلاق او وفاة
ووطئت وطأ فاسد ابكاشتها في عدتها قبل وضعه ونعت حمل بحمله (الحق) بضم الهمز وكسر
الحاء ونسبه (ب) ذي (نكاح صحيح) وهو الزوج الذي طلقها او مات عنها فند طارأ عليها موجب
استبراء على موجب عدة ومفعول هدم (غيره) اي الاستبراء من الوطء الفاسد فحمل بوضعه
ويقتضي الاستبراء عنه لانه انما كان خوفا من حملها منه وقد اتنى بوضعه (و) ان الحق الحمل
(ب) ذي وطء (فاسد) بان تزوجت في عدتها بعد حيضة او وطئت بشبهة فيها بعدها وحلت منه
فيهما فهدم وضعه (اثره) اي الفاسد فيخرجها من استبرائه (و) يهدم (اثر الطلاق) فيخرجها
من عدته ايضا البنائي الذي عند غيره واحدانه لافرق بين كون الطلاق متقدما على الفاسد
او متأخرا عنه قاله ابو علي ونقل ما يشهد له ومفهوم الحق بصحيح او فاسد ان حمل الزنا لا يهدم
اثر الطلاق ونص ابن رشد لا خلاف في ان حمل الزنا لا يبرئها من عدة الطلاق فلا بد لها من ثلاث
حيض بعد الوضع اه ونحوه في سماع ابي زيد ابن عرفة مع أبو زيد ابن القاسم من غصبت امرأته
فحمت منه فلا يطأها حتى تضع فان أتمت زوجها فلا بد لها من ثلاث حيض بعد الوضع ثم قال ابن
عرفة قول ابن رشد وقول ابن القاسم في هذا السماع نص في ان دم نفاسها لا يعتد به حيضة
خلاف قول ابن حجر وقول محمد فلا بد لها من ثلاث حيض يعني ونحسب دم نفاسها قرأ وجعله
عياض محل نظر ثم نقل عن اصبيغ مثل انظر ابن القاسم المتقدم (لا) يهدم وضع حمل الحق
بفاسد اثر (الوفاة) فعليا اقصى الاجلين فان وضعته قبل تمام عدة الوفاة انتظرت تمامها وان
تمت قبل وضعه انتظرت وقديمتصو ر هذا في المنى لها زوجها قال فيها والمنى لها زوجها اذا
اعتدت وتزوجت ثم قدم زوجها الاول ردت اليه وان ولدت من الثاني اذ لا حجة لها باجتماع ايام
او يبقن طلاق ولا يقربها القادم الابعـد العدة من ذلك الماء بثلاث حيض او بثلاثة اشهر او
وضع حمل ان كانت حاملا فان مات القادم قبل وضعها اعتدت منه عدة الوفاة ولا تحل بالوضع
دون تمامها ولا بتمامها دون الوضع ابن عرفة فاذا علم أن وفاة الاول كانت وهي في خامس شهر
من شهر حملها من الثاني امكن تأخر انقضاء عدة الوفاة لها عن وضع حمل الثاني اه (و) ان
تزوج مرة ثم تزوج من يحرم جهها معها والتبست الثانية بالاولى ثم مات الزوج او طلق احدي
زوجتيه طلاقا ثابتا والتبست بالمطابقة بغيرها ثم مات الزوج (على كل) من الزوجتين المتوفى
عنهما (الاقصى) اي الابعـد من عدة الوفاة والاستبراء ومنها ومن عدة الطلاق (مع الالتباس)
للمتوفى عنها ابنة اميرة او بالمطابقة (كمرأتين) تزوجها رجل (احدهما ابن كاح فاسد) باجتماع

او الشبهة (قوله فيهما) اي
التزوج ووطء الشبهة (قوله
وضعه) اي الحمل (قوله لانه)
اي الشأن (قوله منه) اي
الغصب (قوله فان ابنتها)
اي طلقها اثلاثا (قوله نص)
خبر قول وقول (قوله قول
محمد الخ) مفعول قول المضاف
لقاله (قوله لا بد لها من ثلاث
حيض) مفعول قول محمد
(قوله يعني الخ) خبر قول
محمد وعائد محذوف اي به
(قوله وجعله) اي حسب
دم نفاسها اثر (قوله ثم نقل)
اي عياض (قوله تمامها)
اي عدة الوفاة (قوله وان
تمت) اي عدة الوفاة (قوله
انتظرت) اي الوضع (قوله
هذا) اي طروعدة وفاة على
وضع حمل لاحق بغير الزوج
(قوله فيها) اي المدونة
(قوله والمنى) بفتح فسكون
فكسر مقل الياء اي الخبرة
بفتح الموحدة بموت زوجها
الغائب (قوله ردت) بضم
الراء (قوله اليه) اي الاول
(قوله وان ولدت من الثاني)
مبالغة في ردها الى الاول
(قوله بثلاث حيض الخ)
تصوير لعدة منه (قوله منه)

اي القادم (قوله تمامها) اي عدة الوفاة (قوله فاذا علم) بضم العين (قوله او منها) اي عدة الوفاة والاخرى
(قوله للمتوفى) بفتح القاء

(قوله في الاول) اي من المثلين اي تزوج مرأتين احدهما بشكاح صحيح والاخرى بجمع على فساد (قوله في الثاني) اي من المثلين اي مرأتين احدهما بائنة (قوله اربعة اشهر الخ) بيان للاجلين (قوله منها) اي اربعة اشهر وعشرة ايام وثلاثة اقرار (قوله فان علمت) بضم العين مفهوم الاتيماس (قوله فان مات) اي الزوج ٤١٩ (قوله بها) اي ذات الفاسد (قوله بعده)

أي بنائه بها (قوله وعلمت) بضم العين اي المدخول بها (قوله يوجب عليها) اي بموت زوجها (قوله بموته) أي سببها (قوله يجب عليها بموت سيدتها الاستبراء) اي ان تخرج عن تمام عدة وفاة الامة (قوله وتارة لا) أي يوجب عليها استبراء اي ان مات سيدتها في حياة زوجها أو في عدته (قوله شهرين الخ) بيان لعدة وفاة الامة (قوله الوجهين) اي كون بين موتها اكثر من عدة وفاة الامة ويجعل ما بينهما (قوله وحلها) عطف على موت (قوله قبل موته) صلة تمام (قوله اولاً) بشد الواو (قوله منها) اي عدة وفاة الامة (قوله يوجب عليها) اي موت السيد وموت الزوج (قوله في الاكتفاء بعدة حرة) صلة كاف التشبيه (قوله في وجوب عدة حرة الخ) صلة كاف التشبيه (قوله وبالثاني) صلة فسر (قوله في القسم الاول) اي كون ما بينهما اكثر من عدة وفاة الامة (قوله وفي الثاني) اي جهل ما بينهما (قوله وفي الثالث) اي اقلية

والاخرى بشكاح صحيح كاختين بعقدين مرتين ولم تعلم السابقة منهما (او) كاتين ما بشكاح صحيح و (احدهما مطلقة) بفتح الطاء مئة اطلاقاً بانها زوجة والاخرى غير مطلقة او رجعية ودخل بها او باحداهما وجعلت أيضاً (ثم مات الزوج) في المثلين والتبست ذات الشكاح الصحيح بذات الفاسد في الاول والباقي بغيرها في الثاني فيجب على كل اقصى الاجلين اربعة اشهر وعشرة ايام لاحتمال كون المتوفى عنها وثلاثة اقرار لاحتمال كونها المطلقة والمستبرأة فتكثرت الاخير منها فان علمت ذات الفاسد فان مات قبل بنائه بها فلا شيء عليها وان مات بعده تربصت ثلاثة قرو وان لم يدخل بواحدة منهما فعلى كل عدة وفاة وان دخل باحداهما وعلمت مع جهل الباقي فعلى المدخول بها اقصى الاجلين وعلى غيرها عدة وفاة (وهي) امة (مستولدة) بفتح اللام اي ام ولد السيدها الحرة (متروجة) بغيره (مات السيد والزوج) في وقتين (ولم يعلم) بضم التحتية (السابق) موته منها فسبق موت السيد بوجوب عليها عدة وفاة حرة لتمام حريتها بموته وسبق موت الزوج بوجوب عليها عدة وفاة امة ثم تارة يجب عليها بموت سيدتها الاستبراء بحضة وتارة لا (فان كان بين موتيهما) اي السيد والزوج (اكثر من عدة وفاة الامة) شهرين وخمسة ايام (أو جهل) بضم فكسر اي لم يعلم هل بينهما اكثر من عدة وفاة الامة او قدرها او اقل منها (فعدة وفاة حرة) يجب عليها في الوجهين استحساناً لاحتمال موت السيد أولاً فيكون الزوج مات عنها حرة (وما استبرأ به الامة) وهي حضة لاحتمال موت الزوج أولاً وجعل السيدها بتمام عدتها قبل موته فلا تحل لزوج الابد بمجموع الامرين غ قوله وكسوة ولدة عطف على كرايتين وفيه فاق لانه لا يصدق عليه قوله وعلى كل اذ ليس هنا الا واحدة الا ان يحمل على ان معناه وعلى كل من يذكر وفيه بعد (و) عليها (في) كون (الاقل) من عدة وفاة الامة بين موتيهما (عدة حرة) لاحتمال موت السيد أولاً وليس عليها حضة استبراء لانها لم تحل لسيدتها على احتمال موت الزوج أولاً (وهل) حكم ما اذا كان بين موتيهما (قدرها) اي عدة وفاة الامة (ك) حكم كون (اقل) منها بينهما في الاكتفاء بعدة حرة (او) حكم كون (اكثر) منها بينهما في وجوب عدة حرة وحضة استبراء في الجواب (قولان) ذهب الى الاول ابن شبلون وبالثاني فسر ابن يونس المدقونة ومفهوم مستولدة ان غير ام الولد المتزوجة ان مات سيدتها وزوجها ولم يعلم السابق منهما فانهما في القسم الاول عدة امة وحضه استبراء وفي الثاني عدة وفاة امة فقط وفي الثالث القولان والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

• (باب في احكام الرضاع)

بفتح الراء وكسرها مع ثبوت التامع منه في المصباح رضع من باب تعب في لغة نجد ومن باب ضمير في لغة تامة وتسكلم اهل مكة بهما ابن عرفة الرضاع وصول ابن آدمي لحل مظنة غذاء آخر تصرعهم بالسعوط والحقة ولادليل الاصمعي الرضاع ٥١ البناني ينبغي ان يراى من منفذ واسع

ما بينهما • (باب الرضاع) • (قوله نجد) بفتح النون وسكون الجيم (قوله تامة) بكسر التاء (قوله بهما) اي اللغتين (قوله وصول) بضم وادغامه لابن فصل مخرج وصول غيره (قوله آدمي) فصل مخرج وصول ابن غيره (قوله لحل مظنة غذاء آخر) صلة وصول فصل مخرج وصول ابن آدمي لغير ذلك او لحل مظنة غذاء مبهم (قوله تصرعهم بالسعوط والحقة) صلة لقوله لحل مظنة غذاء آخر (قوله يراى) اي في الحد

(قوله مطلقا) أي حصل بها غداء أم لا (قوله بالسكسر) أي اللام (قوله يقال هو أحق بلبان أمه) شاهد على ضبطه بكسرهما (قوله وذا) أي قولهم ابن النساء (قوله ورد) بضم الراء مثقل الدال أي قول الجوهري لا يقال بلبان أمه الخ (قوله واجيب) أي عن الرد بالحديث (قوله بانه) أي الحديث (قوله واستعاره) أي الفعل بعد تناسي التشبيه به وإدعاء أن الرجل من نفسه (قوله له) أي الرجل (قوله ورشعها) أي الاستعارة (قوله وهو) أي ما يستعمل لأنثى الفعل (قوله ولو ذكر) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله مجردة) لأن اللبان يستعمل لأنثى الرجل المستعار له ٤٢٠ (قوله تأبأها) أي المجردة (قوله بلاغته صلى الله عليه وسلم) فيه ان البلاغة مطابقة

لأخراج الواصل من العين والأذن واشتراط حصول الغذاء في التحريم بالحقنة لا ينافي تسميتها رضا مطلقا بل يؤيدها الجوهري اللبان بالكسر يقال هو أحق بلبان أمه ولا يقال بلبان أمه إنما اللبن الذي يشرب من فاقة أو شاة أو بقرة ابن مكي قالوا تدأوت بلبان النساء وشيع الصبي بلبان أمه وإذا غلط إنما يقال لبن الشاة ولبن المرأة اه ورد بقوله صلى الله عليه وسلم لبن الفعل يحرم واجيب بانه من الاستعارة المرشحة تشبه الرجل بالفعل واستعاره له ورشعها بما يستعمل لأنثى الفعل وهو اللبن ولو ذكر اللبان لكانت استعارة مجردة تأبأها بلاغته صلى الله عليه وسلم عياض أهل اللغة لا يطلق اللبن على الخارج من ثدي الأذى وإنما يطلق عليه لبن ولكن جاء في الحديث كثيرا إطلاق اللبن عليه كقوله صلى الله عليه وسلم لبن الفعل يحرم ابن عبد السلام لا يعد حمله على الجواز والتشبيه وتأمله مع قول عياض كثيرا (حصول) أي وصول وحلول (لبن امرأة) أي أنثى آدمية إلى - وف صغيرا وحلقه ولم يرد في التحريم لابن بشير وصول اللبن من الموضة إلى حلق الرضيع أو جوفه ونحوه أعبد الوهاب وخروج اللبن الماء الأصفر والمرأة لبن غيرها من الحيوانات فإن رضع صبي وصبيته من شاة مثلا فليس الأخوين من الرضاع اتفاقا وإن رضعها لبن رجل فكذلك على المشهور وقال ابن اللبان هما الأخوان ابن عرفة لبن أنثاه أي الأذى محرم إجماعا في لغو لبن الرجل ثالثها يكره للمشهور وابن اللبان القرصى مع التخمى وبعض شيوخه وابن شعبان عن رواية أهل البصرة اللغوى يحتمل أن مال الكارضى الله تعالى عنه إراد بالكرهية التحريم أن كانت المرأة حية بل (وان) كانت مميته علم بشدها ابن كافي المدونة لا أن شك في وجوده كما قال ابن راشد وابن عبد السلام ابن ناجي فإن علم بوجود شيء وشك في كونه لبنا أو ماء أصفر مثلا فلا حوط التحريم ابن عرفة المعروف لابن الميثة كالحمية ابن بشير جرى في المذاكرة نقل لغوم عزاء ابن شماس لنقل ابن شعبان وفيها أن رضع صبي مميته علم بشدها ابن حرم أن كانت المرأة كبيرة بل (و) أن كانت (صغيرة) لا تطبق الوطاء ابن عرفة قول ابن الحاجب في لبن من نقصت عن سن الحيض قولان وقوله ابن عبد السلام لا يعرفه وقول ابن هرون إنما ذكر الأشياخ الخلاف فبين لم تبلغ حد الوطاء صواب وقول ابن عبد السلام ابن رشد لبن الكبيرة التي لا توطأ من كبر لغو ولا أعرفه بل مافي مقدماته تقع الحرمه بلبن البكر والمجوز التي لا تلد وان كان من غير وطاء ان كان لبنا لا ماء أصفر ومفهوم قول أبي عريفي البكائي لبن المجوز التي لا تلد اذا كان مثلهما أو طأ يحرم مثل ما نقله عن ابن

الكلام لمقتضى حاله سواء كان بحقيقة أو استعارة مرشحة أو مجردة أو مطلقة أو غيرها (قوله عليه) أي الخارج من ثدي الأذى (قوله له) أي الحديث (قوله وتأمله) أي قول ابن عبد السلام (قوله كثيرا) أي فان المتبادر منه إرادة الحقيقة بل كلامه نص في إرادتها اذ هو رد على منكرها (قوله يرد) بفتح فضم أي الصبي اللبن الواصل لحلقه بن ابنه (قوله ونحوه) أي كلام ابن بشير (قوله فكذلك) أي الراضعين لبن يميته في انتقاء أخوتهم (قوله هما) أي الراضعان لبن رجل (قوله وفي لغو لبن الرجل) أي واعتبار (قوله يكره) أي نكاح الراضعين لبن رجل (قوله للمشهور) راجع للغو (قوله وابن اللبان) راجع لأخباره (قوله وابن شعبان) راجع للكرهية (قوله أراد

بالكرهية التحريم) أي يرجع الثالث للثاني (قوله علم) بضم العين (قوله وجوده) أي اللبن (قوله كالحمية) رشد أي في التحريم (قوله لغوه) أي لبن الميثة (قوله وعزاه) أي لغو لبن الميثة (قوله وفيها) أي المدونة (قوله حرم) بفتحات مثقلا (قوله وقوله) أي قول ابن الحاجب عطف عليه (قوله ابن عبد السلام) فاعل قبول (قوله لا يعرفه) أي المذكور خبر قول وما عطف عليه (قوله إنما ذكر الأشياخ الخ) منعول قول (قوله صواب) خبر قول (قوله ابن رشد إلى لغو) منعول قول (قوله لا يعرفه) خبر قول (قوله بل مافي مقدماته) أي ابن رشد ما اسم موصول مميته أصلته في مقدماته (قوله تقع الحرمه إلى اصغر) خبر ما (قوله وان كان) أي اللبن (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا خبر لبن (قوله مثل) خبر مفهوم (قوله ما نقله) أي ابن عبد السلام

(قوله وفيها) اي المدونة (قوله كالرضاع) اي في التحريم (قوله مطلقا) اي عن تقييده بوصوله للجوف (قوله ابن حبيب) راجع التحريم مطلقا (قوله وابن القاسم معها) اي المدونة راجع التحريم ان وصل للجوف (قوله ما قبلها) اي الوجور والسعوط فلا يشترط فيها ما يكونها غداء (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونسبة معناه (قوله وما غيرها) اي الحقنة من الوجور والسعوط (قوله هذا) اي رجوع تكون غداء الحقنة فقط (قوله وعليه) اي رجوع تكون غداء مخصوص الحقنة (قوله من المحققين) بيان لغير واحد (قوله من شراحه) بيان للمحققين (قوله والمذهب) الخ حال (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله ويحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله سقن) بضم فكسر اي الرضيع (قوله حرم) بفتح مثقلا (قوله والا) ٤٢١ اي وان لم يكن غداءه (قوله لا يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله

بضم ففتح فكسر مثقلا) قوله معناه (اي وقوع الغداء بها) (قوله به) اي الواصل بالحقن (قوله يطعم) بضم الياء وفتح العين (قوله يسق) بضم الياء وفتح القاف اي الرضيع (قوله اذا كانت) اي الحقنة (قوله كذلك) اي مغذية (قوله حرمت) بفتحات مثقلا (قوله الحقنة) بفتح الحاء المهملة اي المرة من الحقن (قوله الواحدة) بفتحة الواحدة (قوله صفة الحقنة مؤكدة) (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا اي الحقنة (قوله على الاطلاق) اي عن التقييد بحصول الغداء بها (قوله لا يحرم) اي الحقنة مطلقا ولو حصل الغداء بها (قوله به) اي لبن المرأة صفة حقنة (قوله مطلقا) اي عن تقييدها بكونها غداء (قوله كونه) اي اللبن غداء (قوله بشرطه) اي كونه غداء (قوله لغوها) اي الحقنة مطلقا (قوله للباقي

رشدان وصل اللبن بص بل وان وصل (بوجور) بفتح الواو اي ما يصب في وسط الفم وقيل ما يصب في الخلق اي بالة وجور ابن عرفة وفيها الوجور كالرضاع (اوسعوط) بفتح السين المهملة اي مصبوب في انف وصل للعلق ابن عرفة وفي التحريم بالسعوط مطلقا وان وصل للجوف قولا ابن حبيب وابن القاسم معها وكذا اللوداي المصبوب من جانب النعم (أو حقنة) بضم الحاء المهملة وسكون القاف اي مصبوب في دبر (تكون) الحقنة فقط دون ما قبلها (غذاء) بكسر الغين المعجمة واجام الذال اي مشبعة بالصبي ومغنية له عن الرضاع وقت حصولها وان احتاج له بعد ذلك القرب ومفهوم تكون غداء انما ان لم تكن غداء فلا يحرم وهو كذلك واما غيرها فلا يشترط فيه كونه غداء طئي هذا هو المتعين وعليه غير واحد من المحققين من شراحه ولا معنى لرجوع قوله تكون غداء لثلاثة والمذهب ان المصة الواحدة في غير الحقنة تحرم قال في المدونة ويحرم الرضاع في الحوليز ولو مصة واحدة ثم قالت والوجور يحرم والسعوط ان وصل لجوفه فانه يحرم وان حقن بلبن فوصل الى جوفه حتى كان له غداء حرم والا فلا يحرم ابن القاسم لا يحرم الحقنة الا اذا وقع للطفل بها غداء ابن المواز معناه اذا كان العيش والحياة تحصل له ولو لم يطعم ولم يسق ابن حجر اذا كانت كذلك حرمت الحقنة الواحدة ابن حبيب وابن الماجشون يحرم على الاطلاق ابن المنذر عن مالك رضي الله تعالى عنه لا يحرم ابن عرفة وفي التحريم بالحقنة بصفة مطلقا او بشرط كونه غداء ثالثها بشرطه ان لم يطعم ويسق الا بالحقنة عاش ورابعها لغوها للباقي مع اللخمى عن ابن حبيب ولها وله ما عن محمد ولا بن المنذر حكى بعض المصريين عن مالك رضي الله تعالى عنه ان الحقنة لا يحرم ونقل ابن بشير قول محمد تفسيرها لها وابعده وجوده اه ولم ار من ذكر من اهل المذهب ان شرط الكون غداء في غير الحقنة سوى الشارح ومن تبعه ودرج على ذلك في شامه فقال وفي السعوط والحقنة ثالثها الاصح ان حصل منها غداء والا فلا اه ان لم يتخط لبن المرأة (او) اي وان (خلط) بضم فكسر لبن المرأة بغيره كابن بهيمة او عسل او من او طعام او شراب ان تساوبا او غلب لبن المرأة (لا) ان (غلب) بضم فكسر لبن المرأة بان استمك في مخالطه حتى لم يبق له طعم فلا يحرم فان خلط لبن امرأة بلبن امرأة اخرى صار ابنا لها مطلقا ابن عرفة والمخلوط

مع اللخمى عن ابن حبيب) راجع للتحريم بها مطلقا (قوله ولها) اي المدونة راجع للتحريم بها بشرط كونها غداء (قوله ولها) اي اللخمى مع الباقي عن محمد راجع للثالث (قوله ولا بن المنذر الخ) راجع لرابعها (قوله وابعده) اي ابن بشير (قوله وجوده) اي قول محمد (قوله في غير الحقنة) خبر ان (قوله ودرج) اي الشارح (قوله وفي السعوط والحقنة) اي التحريم بها وعدمه مطلقا فيهما (قوله منهما) اي السعوط والحقنة غداء (قوله والا) اي وان لم يحصل منهما غداء (قوله فلا) اي لا يحرم ان (قوله ان ي) اي كلام طئي (قوله ان تساوبا) اي اللبن وغيره الخ بشرط في التحريم بالمخلوط (قوله بان استمك) اي اللبن (قوله) اي اللبن طعم (قوله فلا يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله مطلقا) اي سواء استويا او غلب احدهما

(قوله والابن غالب) حال (قوله وعكسه) أي غير الابن غالب (قوله فيها) أي المدونة خبر لغوه أي عكسه والجملة خبره (قوله وحرم) بفتح مثقلا (قوله به) أي عكسه (قوله الاخوان) أي طرف وابن المباحشون (قوله وصوبه) أي التحريم بعكسه (قوله غذاه) أي الابن (قوله قال) أي اللغوى (قوله وغيره) أي غيره بطل غذاء الابن وهو مبطلة (قوله مشكل) أي حكمه (قوله الثاني) أي التحريم (قوله وعلى المشهور) أي لغوا الابن الغالب عليه مخالطة من لبن بهيمة او طعام او دوا (قوله خلطا) بضم فكسر أي اللبثان (قوله مطلقا) أي استويا ولا (قوله تخريج) ابن محرز (راجع للاعتبار مطلقا) (قوله على اضافة) أي نسبة صلة تخريج (قوله لهما) أي الزوجين صلة اضافة (قوله ونقل الخ) عطف على تخريج راجع لاغواء مغلوبهما (قوله تردد) مفعول نقل (قوله فيه) أي مغلوبهما (قوله والتخريج) ٤٢٢ أي المخرج وهو اعتبار ابني امرأتين مخلوطتين (قوله اخرى) أي احدى واولى

بالحكم من المخرج عليه وهي اضافة لبن ذات زوج بهدزوج لهما (قوله الاخر) مفعول مقارنة (قوله في ابن المرأتين) صلة تحقق (قوله وعدمه) أي تحقق المقارنة (قوله أو أاجر) بيان لما دخل بالكاف (قوله به) أي ابن امرأة (قوله توصله) أي الكحل (قوله ولعوه) أي الكحل به مخلوطا بها (قوله قول ابن حبيب) راجع للشهر الحرم به (قوله وابن القاسم) راجع للغوه (قوله ولادته) أي الطفل (قوله رد) بضم الراء أي الطفل (قوله له) أي الابن (قوله ومذهب) عطف على المتيهور (قوله فان كان) أي الرضا (قوله ولا) أي وان كان بعده جملة قريية (قوله نقولان) أي باعتبار (قوله ولغوه) (قوله فصل) بضم فكسر أي فطم الرضيع (قوله فان لم يستغن) أي

بطعام او دوا والابن غالب محرم وعكسه فيه الغوه وحرم به الاخوان وصوبه اللغوى في الطعام والدوا غير المبطلة غذاه قال وغيره مشكل وعز ابن حارث الثاني لابن حبيب عن اصحاب مالك رضى الله تعالى عنه وعلى المشهور في اعتبار ابن امرأتين خلطتا مطلقا والغا مغلوب منهما كالطعام تخريج ابن محرز على اضافة ابن ذات زوج بهدزوج لهما ونقل عماض تردد بعضهم فيه والتخريج اخرى لتحقيق مقارنة وجود كل من اللبنين الاخر في ابن المرأتين وعدمه في لبن الرجلين (ولا) ان كان ما وصل لجوف الطفل من ثدي (كأصفر) أو أاجر فلا يحرم (و) لا ابن (بهيمة) وصل لجوف صبي وصبيته فلا يصيرهما اخوين (و) لا كرا (اكتحال به) أي لبن المرأة لطفل وطقله وكذا وصوله من اذن ومسام رأس ابن عرفة وفي الكحل به مخلوطا به عاقر توصله للجوف ولغوه قول ابن حبيب وابن القاسم وخبر حصول لبن امرأة (محرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (ان حصل) أي وصل لبن المرأة لجوف الطفل (في الحولين) من ولادته (أو) حصل (بزيادة الشهرين) أي في الشهرين الزائدين على الحولين في كل حال (الا ان يستغنى) الصغير لطعام عن اللبن استغناء ينابح لا يكفيه اللبن اذا رده فلا يحرم رضاعه هذا اذا استغنى في الشهرين الزائدين بل (ولو) استغنى (فيهما) أي الحولين وسواء رضع فيهما بعد استغنائه بجملة قريية أو بعدة على المشهور ومذهب المدونة ابن الحاجب فان كان في الحولين بعد استغنائه بجملة قريية أو بعدة فاما بجملة قريية أو بعدة فان كان بعدة فلا يعتبر وان كان بجملة قريية فقولان المشهور وهو مذهب المدونة انه لا يحرم والثاني لطرف وابن المباحشون واصبغ يحرم الى تمام الحولين وأشار بولوا قول الاخوين واصبغ بالغاء الاستغناء فيهما ابن عرفة في الحولين اسقر الرضاة محرم وفي لغوه فيما زاد عليهم حاء مطلقا وتخريجه في بسيرة نيل الباجي عن ابن المباحشون مع رواية ابن عبيد الحكم ورواية ابى القرج والمعروف وعليه في قدرها اللغوى خمسة في المختصر اللك رضى الله تعالى عنه الايام البسيرة وله في الحاوى كنهون نقصان المشهور ابن القصار شهر ورواه عبد الملك وفيها شهران وروى الوليد ثلاثة قال وهذا

الرضيع بالطعام عن اللبن (قوله نشر) أي رضاعه (قوله وان استغنى) أي الرضيع بالطعام عن اللبن (قوله انه) أي رضاعه في (قوله الاخوين) أي طرف وابن المباحشون (قوله فيهما) أي الحولين (قوله فما) أي اللبن الذي وصل (قوله لم يستقر الرضاة) أي جوفه (قوله محرم) بضم ففتح فكسر خبرهما (قوله وفي غيره) أي الرضا (قوله عليهما) أي الحولين (قوله مطلقا) أي سواء كان بعدا او قريية (قوله ونهيه) عطف على لغوه (قوله في بسيرة) أي قريية (قوله نيل الباجي عن ابن المباحشون) راجع للغوه مطلقا (قوله والمعروف) راجع لتخريجه (قوله وعليه) أي المعروف (قوله في قدرها) أي البسيرة (قوله خمسة) أي من الاقوال (قوله وله) أي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ثلاثة) أي من الاشهر (قوله قال) أي اللغوى (قوله وهذا) أي الخلاف

(قوله والاكل) عطف على الرضاع (قوله معه) اى الرضاع (قوله ما) مفعول الاكل (قوله حرم) بفحركات مشقلا (قوله لكان) اى اللبن (قوله له) اى ابن القاسم (قوله وسادسها) اى الاقوال فيمن رضع بعد الحولين بدون فطام (قوله يومان) اى اليسير يومان والجملة مفعول نقل (قوله ولوانتقل) اى الرضيع (قوله وتحريمه) اى رضاعه عطف على لغو (قوله قولها) اى المدونة راجع للغو (قوله ونقل اللغوى الخ) راجع لتحريمه (قوله فاذلا) ٤٢٣ حال من اصبغ (قوله ان كان) اى

في مستم الرضاع والا كل معه ما يضر به الاقتصار على ما دون رضاع ولا ين القاسم ان فطم ثم
ارضعته امرأة بعد فصاله يومين او ما شبه ذلك حرم لانه لو اعيد اللبن لكان قوة في غذائه
قلت هو نصها هو لما لا رضى الله تعالى عنه ما في الحولين وبعدهما وسادسها نقل ابن رشد
يو فان ولو اتقل اطعام قبل الحولين ففي لغو رضاعه بعد زيادته على يومين وتحريمه قولها ونقل
التمى عن الاخوين مع اصبح قائلا ان كان مصتين فلا يحرم وان رد للرضاع دون طعام يحرم
هـ والحق في تمام الحولين للابوين فان اتفقا على فطمه قبله فلهما ذلك اذا لم يضر الرضيع
ومعه ولم يحرم (ما حرمه النسب) وهي الانواع السبعة المذكورة في قوله تعالى حرمت عليكم
امهاتكم الى قوله وبنات الاخت ولم يذكر منها صريحا فيه الا الام والاخت والنسبة الباقية
انما ثبت تحريمها بقوله صلى الله عليه وسلم يحرم بالرضاع ما يحرم من النسب (الام اخيك) من
الرضاع (و) الام (اختك) من الرضاع فقد لا تحرم فان ارضعت امرأة احلك واختك فلا
تحرم عليك وان حرمت عليك امه من النسب لانها اما امك او زوجة امك وحرمة اخيك
واختك ليست كذلك (و) الام (ولادك) من الرضاع فقد لا تحرم عليك فخرصة وولادك
لا تحرم عليك وان حرمت عليك امه نسبيا لانها اما بنتك او زوجة ابنك وهذه ليست كذلك
(و) الام (جدك) من الرضاع فقد لا تحرم عليك وان حرمت عليك جدته من النسب لانها
اما امك او ام زوجتك وهذه ليست كذلك (و) الام (اخت ولدك) التي رضعت معها من اجنية
فقد لا تحرم عليك وان حرمت عليك اخته من النسب لانها اما بنتك او ربيبك وهذه ليست
كذلك (و) الام (عمك وعمتك) من الرضاع فقد لا تحرم عليك فخرصة عمك وعمتك لا تحرم
عليك وتحرم عليك امهاتك لانها اما جدتك او زوجة جدك وهذه ليست كذلك (و) الام
خالك وخالتك فقد لا يحرم (اي الامهات المذكورات) (من الرضاع) وقد يحرم منه
لعارض ككون ام اخيك واختك اختك او بنتك منه ابن عرفة وفي شرح العمدة للشيخ
تقي الدين مانعه استثنى الفقهاء من عموم قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من
النسب اربع نسوة يحرم من النسب وقد لا يحرم من الرضاع الاولى ام اخيك وام اختك
من النسب هي امك او زوجة امك كلتا هما حرام ولو ارضعت اجنية احلك واختك فلا
تحرم عليك الثانية ام فافلتك اما بنتك او زوجة ابنك كلتا هما حرام وفي الرضاع قد لا تكون
كذلك بان ترضع اجنية فافلتك الثالثة جدك ولدك من النسب امك او ام زوجتك
كلتا هما حرام وفي الرضاع قد لا تكون امك ولا ام زوجتك كما اذا ارضعت اجنية
ولدك فامها جدك ولدك وليست امك ولا ام زوجتك الرابعة اخت ولدك من النسب حرام
لانها بنتك او ربيبك ولو ارضعت اجنية ولدك فبنتها اخت ولدك وليست بنت ولا ربيبة

(قوله غلط) خبر قول (قوله ادائه) اي الاستثناء (قوله وهو) اي الاستثناء من العام بغير ادائه الخ بجهة معترضة (قوله انما هو الخ) خبر ان (قوله رسم) اي تعريف (قوله يقول) صلة رسم (قوله قصر جنس) واصله له عام فصل مخرج قصر غيره (قوله على بعض مسمياته) بفتح الميم الثانية اي جزئيات العام فصل مخرج قصر العام على غير ذلك فهو انما الانسان حيوان (قوله وقول) عطف على قول (قوله اخراج جنس) واصله لبعض الخ فصل مخرج اخراج غيره (قوله وغيرهما) اي قول ابن الحاجب وقول ابي الحسين (قوله من التعريفات) بيان لغيرهما بما تقدير باقي (قوله ان التخصيص) اي لانه صلة الملزوم (قوله فيه) اي ما يحرم من النسب (قوله اما المسئلة الاولى) اي أم أخيك وأم أختك (قوله وبالضرورة) صلة يصدق (قوله به) اي الرضاع (قوله غره) اي تقي الدين (قوله في ذلك) ٤٢٤ اي قوله استثنى الفقهاء الخ (قوله توهمه) اي تقي الدين (قوله صوري) اي قوله غلط

بفتح التاء مشق صورة بالنون لاضافته (قوله ثبت الخ) خبر ان (قوله وذلك) اي توهمه ما ذكر (قوله وهم) بفتح الهاء اي غلط (قوله سائر) اي باقي (قوله المسائل) اي الرابع (قوله اندراجها) اي المسائل الرابع (قوله العام المذكور) اي ما يحرم من النسب (قوله كونه) اي العام المذكور (قوله مخصصا) بفتح الصاد الاولى (قوله بها) اي المسائل الرابع (قوله بكسر الصاد الثانية) بضم زعمه (قوله اي تقي الدين) اي المسائل الرابع (قوله فانه) اي الحكم (قوله سائرهما) اي باقيهما (قوله قبل) بكسر ففتح اي جهة (قوله فيجوز للرجل ان يتزوج اخت ابنه الخ) تفرع على ان حرمه الرضاع لا تسري الخ (قوله بينه) اي الرجل (قوله منهن) اي اخت ابنه وامه وام أخته من الرضاع (قوله فالمناسب) اي في عبارة المصنف تفرع على اعتراض ابن عرفة على تقي الدين الذي تبعه المصنف (قوله موجب) بكسر الجيم اي سبب ثبوت (قوله الا لازم) نعمت موجب (قوله يفرض) بضم الياء وفتح الراء اي هو لاء النسوة (قوله قديو جد) اي الموجب الخ خبر ان (قوله يفرض) بضم فكسراي هو لاء النسوة (قوله وقدي بنتي) اي الموجب عنهن اذا فرضن في الرضاع (قوله فان جدته ولدك نسبا الخ) علة لزوم موجب الحرمة لهن في النسب وعدم لزوم لهن في الرضاع (قوله املك من الرضاع) اي اوام زوجتك منه (قوله فقد جعل) اي ابن دقيق العيد (قوله في هذه الصور) اي المفروضة في الرضاع (قوله هو موجب الحرمة) مفعول ثان لجعل (قوله لها) اي هو لاء النسوة

قلت قوله هذا مع جلاله قدره وحملوه بالدرجة الرفيعة في الاصول والقروع غلط واضح لان الاستثناء من العام بغير ادائه وهو التخصيص انما هو فيها الندرج تحت العام لا فيما لا يندرج تحته حسبا فقرر في رسم التخصيص بقول ابن الحاجب وغيره قصر العام على بعض مسمياته وقول ابي الحسين اخراج بعض ما يتناول الخ طاب وغيرهما من التعريفات الملزوم جميعها ان التخصيص انما هو فيها الندرج تحت العام والعام في مسئلتنا هو قوله صلى الله عليه وسلم ما يحرم من النسب والاربع المذكورة لم تندرج فيه بحال اما المسئلة الاولى فثبت التحريم فيها بالنسب الا بالاندرج تحت قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وتحت قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء وبالضرورة ان المرأتين المذكورتين في الرضاع لا يصدق علي واحدة منهما انها أم بالرضاع ولا منكوحه اب به وانما غره في ذلك توهمه ان التحريم في صورتي النسب ثبت في المرأتين من حيث كون احداهما أم أخيك ومن حيث كون الاخرى أم أختك وذلك وهم يدركه من تأمل وانصف وتقرير هذا في سائر المسائل واضح فلا تظليل به واذا ثبت عدم اندراجها تحت العام المذكور ما منع كونه مخصصا به ولم اعلم من ذكر هذه المسائل على انها مخصصة للحديث كما زعمه انما أشار ابن رشد به الى بيان اختلاف الحكم في معنى اللفظ الاضافي وهو أم أخيك وأم أختك فانه في المعنى النسبي التحريم وفي الرضاع ليس كذلك وكذا في سائرهما ونص ابن رشد فاذا قلنا ان حرمه الرضاع لا تسري من قبل الرضيع الا الى ولده وولد ولده من المذكور ان والاثنان خاصة فيجوز للرجل ان يتزوج اخت ابنه من الرضاعة وام ابنه وان علت من الرضاعة وام أخته من الرضاعة اذ لا حرمه بينهما وبين واحدة منهن بخلاف النسب اه فالمناسب لام أخيك بلا النافية عوض الا والله اعلم بناني ابن عاشر زيادة من الرضاع مضره بل محلة لان حاصل كلام ابن دقيق العيد ان موجب الحرمة الا لازم لهؤلاء النسوة حيث يفرض في النسب قديو جد اذا فرضن في الرضاع وقدي بنتي فان جدته ولدك نسبا وام علي كل حال لانها اما املك اوام زوجتك وجمدة ولدك رضاعا اما املك من الرضاع فتعزم كالنسب واما ام اجنبية ارضعت ولدك فلا تحرم فقد جعل المتن في هذه الصورة هو موجب الحرمة الا لازم لها حيث

(قوله تقرض) يضم التاء وقع الراء اى هذه النسوة (قوله ولم يجعل) اى ابن دقيق العيد (قوله فيمتنق بجنسه) لا يمتنق انه لا يمتنق بجعل من ظرفية وانه لا فرق بين كونها ظرفية وكونها يسمية في ورود بجنسه بان منق في الدين الموجب ومنق المصنف الحرمة وجوابه ان الحرمة لازمة لموجبها ونفى اللازم يستلزم نفي ملزومه بلا عكس فقد افاد المصنف ما افاده في الدين وزيادة هي المقصودة من الكتاب والله اعلم بالصواب (قوله واما فروعه) اى الرضيع (قونه فهم كالرضيع الخ) اى فالتخصص اضافى (قوله انزل) اى الواطى (قوله ان كان) اى انقطاعه (قوله ولو لوطا لها) اى الواطى ذات اللبن (قوله او مات) ٤٢٥ اى المرضعة (قوله فخلها) اى زوج اوسيد المرضعة (قوله ما تقدم او تأخر) اى عن رضاع الصبي منها من بناتها وبنات فخلها (قوله له) اى الرضيع (قوله ولا خيه) اى الرضيع (قوله نسكاح بناتها) اى المرضعة (قوله وكذاله) اى أخيه (قوله نسكاحها) اى المرضعة (قوله لاصوله) اى الرضيع (قوله عليهم) اى فروع الرضيع (قوله) من اصول المرضعة الخ (قوله) بيان لما يحرم الا (قوله) على أيهم الرضيع صلة يحرم (قوله لفروعهها) اى المرضعة (قوله منهم) اى فروعهها (قوله على فروعه) اى الرضيع (قوله) بخلافه) اى الرضيع (قوله) مطلقا) اى من تقييدهم بالقرب (قوله ولو لوطا لها) اى المرضع (قوله ولبنه) فى ثديها) حال (قوله ولبن الاول فى ثديها) حال (قوله) قدر) يضم فكسر متقلا (قوله لهما) اى الزوجين

تقرض في النسب ولم يجعل المنتق هو الحرمة من الرضاع اى البناتى يصح جعل من في قوله من الرضاع ظرفية بمعنى في مثل قوله تعالى ماذا خلقة وامن الارض اى فيها فينتق بجنسه (وقدر) يضم فكسر متقلا (الطفل) الرضيع (خاصة) اى دون اخوته واخواته واصله واما فروعه فهم كالرضيع في حرمة المرضعة وامهاتها وبناتها واخواتها وعماتها وخالاتها ومفعول قدر الثاني (ولدا) صاحبة اللبن) سواء كانت حرة أو أمة ذات زوج اوسيد مسلمة او كفاية (و) قدرا الماقل ولدا (لصاحبه) اى اللبن سواء كان زوجا اوسيدا (من) حين (وطئه) صاحبة اللبن الذى انزل فيه لامن عقده ولاوطئه بلا انزال و يستمر تقدير الولدية لصاحبه (لانقطاعه) اى اللبن ان كان بعد سنتين بل (ولو) كان الانقطاع (بعد سنتين) من غير تحديد بعد مخصوص بكافى المدونة ولو لوطا لها او مات عنها وعمادى بها اللبن اكثر من خمس سنين وفى الرسالة ومن ارضعت صبيها فبناتها وبنات فخلها ما تقدم او تأخر اخوة ولاخيه نسكاح بناتها اى وكذاله نسكاحها نفسها وكذا لاصوله لافروعه فيحرم عليهم من اصول المرضعة وزوجها وفروعهما وحواشيهم ما يحرم على ايهم الرضيع وكذا يحرم فروع الشخص رضاعا على اخوته واخواته نسبيا ورضاعا كما يحرم على ابنه رضاعا اختا يبه نسبيا ورضاعا وهذا كله مستفاد من قوله ما حرمة النسب اى عب قوله فيحرم عليهم اى قوله ما يحرم على ايهم الرضيع الخ فيه نظير بالنسبة لفروعهها اذ لا يحرم منهم على فروعه الا الفروع القريبة بخلافه هو فيحرم عليه فروعهها مطلقا الا ترى ان بنت اخت الرضيع او اسفل منها تحرم عليه ولا تحرم على فروعه (و) لو طلقها الزوج او مات عنها ولبنه فى ثديها ووطئها وزوج ثمان بانزال ولبن الاول فى ثديها (استترك) الزوج الثاني (مع) الزوج (القديم) اى المتقدم فى اللبن فن وضعه قدرا بناها هو ما ولو تعددت الازواج مادام لبن الاول فى ثديها او بقدر الرضيع ولد لصاحب اللبن ان حصل بوطه - لال بل (ولو) حصل (بوطه) (حرام) كن تزوج خامسة او محرما جهلا ووطئها بانزال فن رضع من لبنه قدر ولد الله فى كل حال (الا ان لا يلحق به) اى الحرام (الولد) كالزنا والغصب وتزوج الخامسة والمبتوتة والملاعنة والمحرم مع العلم فن رضع من لبنه فلا يقدر ولد الله هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه الذى رجح عنه وقوله الذى رجح اليه انه يقدر ولد الله واعتمده غ فالصواب ولو بجرام لا يلحق فيه الولد ابن يونس ابن حبيب اللبن فى بوطه صحيح او فاسد او محرر او زنا فانه يحرم فيه من قبل الرجل والمرأة وكلاهما له ابنته من الزنا لا تحلل له نكاح من ارضعتا الما فى من ذلك الوطء لان اللبن لبنه والولد ولد وان لم يلحق به وقد كان مالك رضى الله تعالى عنه يرى ان كل وطئ لا يلحق فيه الولد فلا يحرم بلبنه

٥٤ مع (قوله محرم) بفتح الميم والراء (قوله جهلا) راجع للخامسة والمحرر (قوله مع العلم) راجع للخامسة وما بعدها (قوله واعتمده) اى الذى رجح الامام اليه (قوله فالصواب) اى فى كلام المصنف تقرير على واعتمده (قوله او محرر) بفتح فسكون (قوله فانه يحرم) يضم ففتح فكسر متقلا (قوله قبل) بكسر ففتح اى جهة (قوله له) اى الرجل (قوله وان لم يلحق به) حال

(قوله من قبل) بكسر ففتح (قوله ثم رجع) أي مالم يرضى الله تعالى عنه (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله وهذا) أي التحريم (قوله ثم قال) أي ابن يونس (قوله بذلك) أي ابن المنزلي بها (قوله حرمة) أي من قبل الزاني (قوله عليه) أي الزاني (قوله ان كان) أي الولد (قوله وهذا) أي قول عبد الملك (قوله صراح) بضم الصاد أي صريح (قوله وشبهه) أي كلام ابن يونس (قوله للرضعة) صلة محرم (قوله وفي الرجل) أي الواطئ وطأ حراما (قوله به) أي الرجل (قوله حرم) بفتح حاء مثقلا (قوله له) أي الرجل (قوله محرم) بفتح الميم وسكون الحاء (قوله على عدم حده) راجع لعمدا (قوله فائلا) أي ابن حبيب (قوله اليه) أي التحريم صلة رجع (قوله فويله) أي مالم يرضى الله تعالى عنه (قوله بالثاني) أي التحريم صلة قال (قوله وقال) أي مضمون (قوله من اصحابنا) بيان لمن (قوله سودة) بفتح فسكون (قوله الحق) أي النبي الولد (قوله بابيا) أي سودة (قوله لولادته) أي الولد (قوله امته) أي ابى سودة (قوله على فراشه) أي ابى سودة (قوله لما رأى) أي النبي صلى الله عليه وسلم بكسر اللام وخفة الميم علة او بفتحها وشد الميم ٤٦٦ أي حين صلة أمر (قوله من شبهه) أي الولد بيان لماعلى كسر اللام وعلى فتحها

من قبل فله ثم رجع الى انه يحرم وهذا اصح ثم قال وقال عبد الملك لا تقع بذلك حرمة حين لم يلحق به الولد ولا يحرم عليه الولدان كان ابنة مضمون وهذا خطأ صراح ما علمت من قاله من اصحابنا مع عبد الملك اه وبقيوه في التوضيح ابن عرفة وابن وطه الحرام للرضعة محرم اتفاقا وفي الرجل قال اللخمي ان الحق به الولد حرم له كمن تزوج ذات محرم جهلا او عمدا على عدم حده وفيما لا يلحق به كالأزنا والغصب قول ابن حبيب فائلا اليه رجع مالم واول قوله لا يحرم ابن رشد بالثاني قال مضمون وقال ما علمت من اصحابنا من قال لا يحرم الا بعدد الملك وهو خطأ صراح وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم سودة أم المؤمنين رضى الله تعالى عنها ان تحتجب من ولد الحق بابيه لولادته امته على فراشه لما رأى من شبهه بعنبة (و) ان تزوجت مرة فريضها وطلقت عليه وتزوجت رجلا ووطئها بانزال فحدث لها البن وارضعت به الرضيع الذي كان زوجها (حرمت) بفتح ضم الزوجة (عليه) أي زوجها (ان ارضعت) الزوجة بلبنه (من) أي رضيعا (كان) الرضيع (زوجا لها) أي الرضعة طلقها وليه لمصلحة صورتهما تزوجت طفلا بولاية آية ثم طلقها عليه فزوجت رجلا ووطئها بانزال فحدث لها البن فارضعت به الطفل الذي كان زوجها فقد حرمت على زوجها صاحب اللبن (لانها) أي الرضعة لما ارضعت الطفل بلبنه صار ابنا له وهي (زوجة ابنه) رضاعا فالبنوة الطارئة بعد وطء الرجل حرمتها عليه ويلغزها فيقال امرأة ارضعت صبيًا فحرمت على زوجها وشبهه في التحريم فقال (كان زوجة) (رضعة) بضم ففتح فكسر (مباينة) بضم الميم أي الزوج أي التي طلقها طلاقا ثابتا صورتهما تزوج رضيعا وطلقها فارضعتهم ازوجته فقد حرمت عليه

من مؤكدة على جوازها في الاثبات وعلى منعه بتعين كسرها (قوله بعنبة) بضم فسكون صلة شبه في الموطأ القضاء بالحق الولد بابيه حدثني مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان عنبة بن أبي وقاص عهدا إلى أخيه سعد بن أبي وقاص ان ابن وليدة زمعة منى فاقبضه اليك قالت لما كان عام الفتح أخذته سعد بن أبي وقاص وقال ابن أبي نجي فمكأن عهد الى فيه فقام اليه عبد بن

زمعة فقال أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فتساوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لانها فقال سعد يا رسول الله ابن أخي قد كان عهدا الى فيه وقال عبد بن زمعة أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد بن زمعة ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للقرآن وللعاهر الجحيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسودة بنت زمعة احببي منه لما رأى من شبهه بعنبة بن أبي وقاص قالت لما رأى الله تعالى (قوله وليه) أي الرضيع (قوله لمصلحة) أي الرضيع (قوله طفلا) أي رضيعا (قوله آية) أي الطفل (قوله ثم طلقها) أي ابوا الطفل زوجة الطفل (قوله عليه) أي الطفل لمصلحة (قوله به) أي اللبن (قوله بلبنه) أي زوجها البالغ (قوله صار) أي الطفل (قوله له) أي زوجها البالغ (قوله حرمتها) بفتح حاء مثقلا أي البنوة الطارئة المرأة (قوله عليه) أي زوجها البالغ (قوله فارضعتهم) أي الرضعة (قوله فقد حرمت) أي الزوجة (قوله عليه) أي زوجها ومفهوم مباينة ان زوجته التي ارضعت زوجها الرضعة التي في عصمته تحرم بالاولى فقد نص على المتوهم

(قوله لانها) اى الرضيعة (قوله ربيته) اى الزوج (قوله قبل الدخول بها) دليله وان كان قد بقي بها حرم الجميع (قوله قبل الدخول) صلة فسخ (قوله به) اى الاقرار (قوله بعده) اى العقد (قوله لبغضه) من اضافة المصدر للمفعول (قوله ان علما) اى الزوجان الرضاع قبل الدخول (قوله اوجها) اى الزوجان الرضاع (قوله او علم الزوج وحده) اى الرضاع قبل الدخول (قوله تعلم الزوجة فقط) اى قبل الدخول ٤٢٧ (قوله في ان لها ربع دينار) صلة

كاف التشبيه (قوله انه)

اى النكاح (قوله قبله) اى

الدخول (قوله بعده) اى

صلة ادعى (قوله له) اى

الزوج (قوله به) اى

الرضاع (قوله وان كانت

القاعدة الخ) حال (قوله

لكن لما اتهم) بضم الميم

وكسر الهاء اى الزوج

استدرا على وان كانت

القاعدة لرفع ايم امه انه

لاوجه لاخذها النصف

في الصورة المذكورة

(قوله لزمه) اى نصف

المهر الزوج (قوله وفيها)

اى المدونة (قوله قبل

نكاحهما) صلة اقرار

(قوله اقراره) اى الزوج

بالرضاع المقضى تحريم

زوجته عليه (قوله مطلقا)

اى عن تقييده بكونه

قبل عقده (قوله وعليه)

اى الزوج (قوله والا)

اى وان لم يكن (قوله فلا)

اى لامهر عليه (قوله ان

تقدم) اى اقراره به (قوله

والا) اى وان لم تقدم

اقراره به على عقده بان تاخر عنه (قوله فكتلا) اى قبل بنائه في ايجاب نصف المسمى (قوله ان كذبته) اى الزوجة

الزوج في دعوى الرضاع (قوله والا) اى وان لم تكذب (قوله واقرارها) اى الزوجة بالرضاع الموجب للتحريم (قوله

يفرق) بضم ففتح فكسرة فلا اى يوجب التفريق بينهما (قوله وبعدة) اى العقد (قوله ان صدقها) اى الزوج الزوجة

اوجب التفريق (قوله والا) اى وان لم يصدقها (قوله فلا) اى لا يفرق

لانها صارت ام زوجته والعقد على البنات يحرم الامهات (او) شخص انثى (مرضع) بضم الميم وكسر الصاد المججمة (منها) اى المبانة فالانثى التي رضعت منها محرومة على الزوج لانها ربيته صورتها بان زوجته المدخول بها والابن لها وتزوجت غيره ووطئها بازال حدث لها بن فارضعت به رضيعة فقد حرمت الرضيعة على من ابان المرضة (وان ارضعت اجنبية او مبانة قبل الدخول بها) (زوجته) الرضيعة صارتنا اختين من الرضاع وحرم الجمع بينهما (اختار) الزوج واحدة منهما وهي اولاهما رضاعا وعقد ابل (وان) اختار (الاخرة) اى المتأخرة منهما رضاعا وعقدا (وان كان) الزوج (قد بقي بها) اى مبانتها التي ارضعت زوجته الرضيعة (حرم الجميع) على الزوج الموضوعة لانها صارت ام زوجته والعقد على البنات يحرم الامهات (والرضيعة) لانها صارت ابنة لزوجته مدخول بها والدخول بالامهات يحرم البنات (واديت) بضم الهمز وكسر الدال مشددة المرأة (المتعمدة للافساد) للنكاح بالرضاعها من ذكر (وفسخ) بضم فكسر (نكاح) الزوجين المكلفين (المصادقين عليه) اى الرضاع الموجب للتحريم قبل الدخول وبعدة ولوسقيين وشبهه في الفسخ فقال (كقيام) اى شهادة (بينه على اقرار اياهما) اى الزوجين بالرضاع الموجب للتحريم (قبل العقد) صلة اقرار وشهدت البينة به بعده فيفسخ قبل الدخول وبعدة ومفهوم قبل العقد فيه تفصيل فان اقر الزوج به بعده فيفسخ وان اقرت الزوجة به بعده فلا يمتد اقرارها لاثامها بالكذب تحميلا على فراقه لبغضه (و) اذا فسخ النكاح (لها) اى الزوجة الصداق (المسمى) بفتح الميم الثانية اى المذكور المين حال العقد او بعده فهو يضان كان والافساد المثل (بالدخول) ان علما اوجها او علم الزوج وحده (الا ان تعلم) الزوجة (فقط) اى دون الزوج بالرضاع (ف) حكمها (ك) حكم الزوجة (الغارة) بالغين المججمة اى التي شرت خاطبها بكم جميعا او في عدتها من غيره بانقضائها فقد عليها وتبين بقاؤها في ان لها ربع دينار في نظير البضع ومفهوم بالدخول انه ان فسخ قبله فلا شيء لها (وان ادعاه) اى الزوج الرضاع الموجب للتحريم بعد عقده وقبل بنائها بها (فانكرت) الزوجة الرضاع ولا يمتد له به (أخذ) بضم فكسر الزوج (باقراره) اى الزوج بالرضاع فيفسخ نكاحه (ولها) اى الزوجة (النصف) من المسمى وان كانت القاعدة ان ما فسخ قبل الدخول لا شيء فيه لكن لما اتهم هنا بالكذب تحميلا على اسقاط نصف المهر لزمه معاملة له بتقييد قصده ابن عرفة وفيها ان شهدت بينة باقرار أحد الزوجين برضاع قبل نكاحهما ففسخ النكاح اقراره يوجب فراقه مطلقا وعليه المهر ان بنى والا فلا ان تقدم على عقده والا فلا والفرقة ان كذبته والاسقاط النصف واقرارها قبل العقد يفرق وبعدة ان صدقها والا فلا والفرقة

اقراره به على عقده بان تاخر عنه (قوله فكتلا) اى قبل بنائه في ايجاب نصف المسمى (قوله ان كذبته) اى الزوجة الزوج في دعوى الرضاع (قوله والا) اى وان لم تكذب (قوله واقرارها) اى الزوجة بالرضاع الموجب للتحريم (قوله يفرق) بضم ففتح فكسرة فلا اى يوجب التفريق بينهما (قوله وبعدة) اى العقد (قوله ان صدقها) اى الزوج الزوجة اوجب التفريق (قوله والا) اى وان لم يصدقها (قوله فلا) اى لا يفرق

(قوله به) أي الرضاع (قوله فيجب) أي المهر (قوله قبله) بفتح فسكسر (قوله وهذه) أي صورة أقاربه به قبله مع إنكارها (قوله قاعدة كل نكاح الخ) إضافة قاعدة للبيان (قوله لذلك) أي اقتضاء دعواها فسخه قبله الخ (قوله ونحوهما) أي الصغيرين ممن يزوج بفتح الواو ومثلا الخ بيان لنحوهما (قوله بلاذنه) كالجنون والبكر (قوله بالرضاع) صلة أقرار (قوله بينهما) أي الزوجين تنازع فيه الرضاع والحرمه ٤٢٨ (قوله فيمنع) بضم الميم وفتح النون أي النكاح تفريع على قبول أقرارهما

بأقرارها تسقط مهرها اللخمى ولو دخل لانها غارة الآن يدخل عالمها فيجب ابن السكائب أن غرته فلها ربع دينار وقبله الصقلي اه وهذه إحدى المستثنيات من قاعدة كل نكاح فسخ قبل الدخول لاشئ فيه (وان ادعته) أي الزوجة الرضاع بعد العقد قبل البناء أو بعده (فأنكر) الزوج الرضاع (لم يندفع) الزوج عنها أي لا ينفسخ نكاحه لاتهمها بالكذب تحيلا على فراقه (ولا تقدر) الزوجة (على طلب المهر) وهي تدعى الرضاع (قبله) أي الدخول أي لا تمكن منه لاقتضاء دعواها فسخ النكاح قبله وهو مسقط للمهر وان طلقها قبله فلا شئ لها لذلك وافاده ابن عبد السلام وابن عرفة والمصنف وغيرهم (وأقرار الابوين) للزوجين الصغيرين ونحوهما ممن يزوج بلاذنه بالرضاع الموجب للعروة بينهما وخبر أقرار (مقبول) أن اقرا به (قبل) عقد (النكاح) فيمنع وان وقع فيفسخ (لا) يقبل أقرارهما به (بعده) أي النكاح فلا يفسخ كأقرار ابوي الكبيرين ولو قبل العقد وهما كالأجنبيين فيجوز فيهما ما يأتي فيهما وشمل قوله الابوين ابائهما وأما الآخر أيضا لاصحهما طوى كلام المصنف فيمن يزوج بغير اذنه وهو الابن الصغير والبنيت البكر كذا النقل في المدونة وغيرهما فلا وجه لتقييد البنيت بالصغروان وقع في عبارة ابن عرفة وشبهه في قبول الأقرار قبله لا بعده فقال (كقول أبي أحمد) أي الذكروا لاشئ للذين يزوجان بلاذنهما أي اخباره برضاعه ما يقبل قوله قبله لا بعده (و) أن أقرار الابوان وأحدهما قبله ثم رجع عنه واعتذر بعدم ارادته النكاح (فلا يقبل) بضم المثناة وفتح الموحدة (منه) أي المقر بالرضاع من ابويهما أو أحدهما (أنه اراد) بأقراره به (الاعتذار) أي اظهار العذر لعدم التزويج لكرهته إياه لاحقية الأقرار بالرضاع ابن القاسم وان وقع العقد فسخ ظاهره ولو لم يتوله المقر بأن رشده الولد وعقد نفسه وهو أحد قولين وعلى الآخر مشى ابن الحاجب وظاهره ولو صدقته في اعتذاره قرينة وينبغي العمل عليها بخلاف قول أبي أقرار (أم أحدهما) أي الزوجين بالرضاع الموجب للعروة بينهما قبله (فالقرنة) أي ترك العقد (مستحب) ولو استقرت على قولها تكفي في ظاهره ولو وصية وهو كذلك وقال أبو اسحق الوصية كالأب بل خبرها على النكاح (ويثبت) الرضاع بين الزوجين (ب) شهادة (رجل وامرأة) به (وب) شهادة (امرأتين) به (ان فشا) أي شاع الرضاع بين الناس في الصورتين (قبل العقد) من قولهما ابن عرفة وشهادة امرأتين به ان فشا قولهما به قبل نكاح الرضيعين ثبته اه وهو مثل لفظ المدونة ابن عرفة وفي تكون القشو المعتبر في شهادة المرأة قشوها ذلك قبل شهادتها وفشوها عند الناس من غير قولها قولان اه وشمل كلامه أبوي غير المجبورين وأم أحدهما مع أجنبية فان لم يقش قبله فلا يثبت بما ذكر

(قوله وان وقع) أي النكاح (قوله فيفسخ) أي قبل البناء وبعده (قوله أقراهما) أي الابوين (قوله به) أي الرضاع (قوله ولو قبل العقد) أي ولو كان أقرار ابوي الكبيرين (قوله وهما) أي ابوا الكبيرين (قوله فيهما) أي ابوي الكبيرين (قوله فيهما) أي الاجنبيين (قوله وهو) أي من يزوج بغير اذنه (قوله والبنيت البكر) أي ولو عانسا (قوله فلا وجه لتقييد البنيت بالصغر) تفريع على البنيت البكر (قوله وان وقع في كلام ابن عرفة) حال (قوله قبله) أي البناء (قوله ثم رجع) أي المقر (قوله عنه) أي أقراره (قوله واعتذر) أي المقر عن أقاربه الذي رجع (قوله من ابويهما) أي الزوجين الخ بيان للمقر (قوله أنه) أي المقر (قوله به) أي الرضاع (قوله لكراهته) أي المقر (قوله إياه) أي التزويج (قوله ولو لم يتوله) أي العقد المقر

(قوله وعلى الآخر) أي عدم فسخه ان تولا غير المقر صلة مشى (قوله ولو صدقته) أي المقر (قوله عليها) (وهل) أي القرينة (قوله قبله) أي النكاح (قوله وصية) أي على الولد الذي أقرت برضاعه (قوله كالأب) أي في قبول أقاربه به قبله لا بعده (قوله بل خبرها) أي الا الولد والجنس مضاف لفاعل (قوله به) أي الرضاع (قوله في الصورتين) أي شهادة رجل وامرأتين وشهادة امرأتين (قوله به) أي الرضاع (قوله ثبته) أي الرضاع خبر شهادة (قوله فان لم يقش قبله) مفهوم ان فشا

(قوله معه) أي القشو (قوله لقيامه) أي القشو (قوله مقامها) أي العدالة (قوله الأول) أي اشتراط العدالة معه (قوله فانه) أي اللحي (قوله والثاني) أي عدم اشتراطها معه (قوله فانه) أي ابن رشد (قوله قال) أي ابن رشد (قوله والا) أي وان لم يقش (قوله) وأخر (بفتحات مثقلا أي المصنف (قوله هذا) أي شهادة الرجلين به (قوله تقييده) ٤٢٩ أي شهادة الرجلين (قوله وللتنبية الخ) عطف على لدفع (قوله كذلك) أي فشاام لا (قوله كذلك) أي بلا قشو (قوله امرأته) أي التي في عصمته لخصه فيها بعدم تزوجها من اراد تزوجها (قوله ولا يتزوجها) أي المرأة التي قالت امه ارضعها لان قولها شبهة (قوله وتزوجها) أي التي قالت امه ارضعها (قوله بطلاقها) أي التي قالت امه ارضعها (قوله لانه) أي الشان الخ علة لا يقضى عليه بطلاقها (قوله اياها) أي التي قالت امه ارضعها (قوله اخبر) بضم الهمز وكسر الموحدة (قوله فتبسم) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وقال) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله كفي) أي تبقيها في عصمتك (قوله وقد قيل) أي انما يحرمك من الرضاع (قوله وقال) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله عرضة) بكسر العين (قوله وهذا) أي تزوجها من قالت امه ارضعها (قوله تحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله كفايلهم) أي الاسلام والخرية (قوله وفتحها) أي مع الهاء (قوله هو) أي لفظ الغيلة (قوله ويجوز) أي على وجه خلاف الأولى (قوله والا) أي وان تحقق ضرره (قوله فيه) أي ضرر الرضيع (قوله وط) خبر كون (قوله اارضاع) عطف على وط (قوله قول مالك بضي الله تعالى عنه) راجع لوط المرضع (قوله ونقل اللحي) راجع لارضاع الحامل

(وهل تشتط) بضم القوية الأولى وفتح الراء (العدالة) في الرجل والمرأة وفي المرأتين (مع القشو) أولان تشتط معهما لقيامهما مقامهما (تردد) الأول للحي فانه قال يثبت الرضاع بشهادة امرأتين عدلتين اذا قلنا ذلك من قولهما والشاق لابن رشد فانه لما عزا السحنون قبول شهادة امرأتين مع عدم القشو على مقابل المشهور قال معناه اذا كانتا عدلتين ولا تشتط مع القشو عدلتين على قول ابن القاسم وروايته (و) يثبت الرضاع (ب) شهادة (رجلين) عدلتين به فلا يثبت بغير عدلين ان لم يقش والا فتردد الرجل مع المرأتين كالرجلين وأخر هذا لدفع توهم تقييده بالقشو وللتنبية على ان الاصل في هذا الباب شهادة النساء (لا) يثبت الرضاع (ب) شهادة (امرأة) عدلة به ان لم يقش بل (ولو قشا) من قولها قبل العقد على المشهور وشملت المرأة ام احدهما والاجنبية (ونذب) بضم فكسر (التزوه) أي ترك نكاح من شهد برضاعها من لا يثبت الرضاع بشهادته (مطلقا) عن التقييد بكون الشاهد امرأة فشا ولا اورجلا كذلك اورجلا وامرأة بلا قشو وامرأتين كذلك لانها شبهة من اتقاها فقد استبرأ لدينه وعرضه ابن عرفة مع عيسى ابن القاسم من قال في امرأة اراد تزويجها ان لم تزوجها فامرأته طالق فقالت امه ارضعها اري ان تطلق امرأته ولا يتزوجها فان اجترأ وتزوجها فلا يقضى عليه بطلاقها لانه لا يكون في الرضاع الا امرأتان ابن رشد لا يقضى بطلاقها لان تزويجها اياها مكروه لانه صلى الله عليه وسلم اخبر برضاع امرأة فتبسم وقال كيف وقد قيل وقال الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشتهيات فن اتقى الشهات استبرأ لدينه وعرضه فندب صلى الله عليه وسلم الى اتقاء الشهات ولم يحرمها او هذا من الشبهات اذ لا يوقن بحجة قول امه ولا يجب عليه تصديقها لاحتمال ارادته منعه نكاحها الا ان يكون فشا قولها ذلك فيحرم عليه نكاحها (و) الرضيع حال (الكفر) لصاحبة اللبن وصاحبه (معتبر) بفتح الموحدة وكذا حال الرق فلو ارضعت كافرة ص غير مسلمة قد روادها واصحاب لبنها ولو استقر على دينه ما ابن عرفة وفيها المصصة الواحدة تحرم ورضاع الشرك والرق كقبايلهم (والغيلة) بكسر الغين المعجمة وفتحها وقيل لا يصح الفتح الامع حذف الهاء وحكي ابو هريرة وغيره من اهل اللغة الغيلة بالهاء والفتح والكسر معا هذا في الرضاع واما في القتل فبالكسر لا غير وقيل هو بالفتح من الرضاع المرة الواحدة قاله في المشارق ومجزم في الاكمال بان الفتح للمرة وفي غيرهما بالكسر بنا في وخبر الغيلة (وط) المرأة (المرضع) بانزال أولادها وقيل بقبيل الا تزال وقيل هي ارضاع الحامل (وتجوز) الغيلة والأولى تركها ان لم يتحقق ضرر الرضيع والامتنع وان شك فيه كرهت وفي الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم هممت ان أنهي الناس عن الغيلة حتى سمعت ان الروم وقارس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم ابن عرفة والغيلة في كونها وطء المرضع او ارضاع الحامل قول مالك رضي الله تعالى عنه ونقل اللحي وعزاه ابو عمر

(قوله وفيها) اي المدونة (قوله لا يكره) اي وطء الموضع (قوله وما هي) اي الغيلة (قوله منع ولي الرضيع) من اضافة المصدر لقوله
وتكمل عمله بنصب مفعوليه (قوله مطلقا) اي عن تقييده بشرطه عدمه (قوله شرطه) اي الولي عدم وطئها وزوجها (قوله
أوبان) اي ظهر (قوله ضررها) اي الغيلة من اضافة المصدر لقوله ثم نصبه مفعولا فشرط منعه أحد الامرين (قوله ابن القاسم)
راجع لمنعه مطلقا واصبح راجع لمنعه ان شرطه أوبان ضرره * (باب النفقات) * (قوله قوام) بكسر القاف اي استقامة
واعتمدال في القاموس القوام بالفتح كصحاب العدل وما يماش به وبالضم داء في قوائم الشاة وبالكسر نظام الامر وعماده
وملا كذا (قوله معتاد) حال من اضافة ٤٣٠ ما كان صفة (قوله فتدخل) اي في حد النفقة (قوله وانظره) اي مختصر

للأخفش وفيها عزوه للناس والمذهب لا يكره الصلة في الواضحة لابن المباحشون الغيلة وطء
الموضع حلت أم لا العرب تنقيبه شديدا أبو عمران ما أدري قوله انزل أم لا وما هي الامع
الانزال الا ان يزيد ماؤها في تضعيف البن الباجي من استوحت لارضاءها باذن زوجها في
منع ولي الرضيع زوجها وطأها مطلقا أو ان شرطه في العقد أوبان ضررها الرضيع قولا ابن
القاسم واصبح والله سبحانه وتعالى أعلم
* (باب) في النفقة بالسكاح والملك والقرابة *

ابن عرفة النفقة ما به قوام معتاد حال الآدمي دون سرف فتدخل الكسوة ضرورة وانظره فقد
اطال في نقل الخلاف في دخولها فيها وخروج ما به قوام حال الآدمي غير المعتاد وما به قوام
معتاد حال غير الآدمي وما به قوام معتاد حال الآدمي وهو سرف فلا يسمى شي من ذلك نفقة
شرعا (يجب) زوجة (ممكنة) بضم الميم الاولى وفتح الثانية وكسر الكاف مشددة وزوجها من
استتاعها بها بعد دعائها او دعاء مجبرها للدخول ولولم يكن عندها كم ومضى زمن يفجز فيه كل
منهما عاذة ان كان الزوج حاضرا فان كان غائبا وطأبت النفقة من ماله سالها الحاكم هل تمكنه
ان لو كان حاضرا فان قالت تم فرضها لها ان كانت مطبقة وهو بالغ ابن عرفة وفي سماع
ابن القاسم سئل عن سافر قبل البناء فطلبت زوجته بعد أشهر النفقة من ماله قال تلزمه نفقتها
ابن رشد قيل لان نفقة لها ان كان مغيبه قريبا لانها لان نفقة لها حتى تدعو للبناء فان طلبته وهو
قريب كتب له اما ان يبقى او ينفق وقيل لها النفقة من حين الدعاء وليس عليها انتظاره وهذا
اقبس وهو ظاهر السماع اه الضمى يحسن فرضها ان سافر دون علمها ومضى احد البناء
او بعلمها ولم يعد في الوقت المعتاد اه (مطبقة للوطء) فلا تجب الغير ممكنة ولا الغير مطبقة
اصغرا ورتق الآن يدخل ويتلفظ بها أو بيا الصغيرة غير المطبقة ومصلحة يجب (على) الزوج
(البالغ) سواء كان حرا أو عبدا ابن سلون وعلى العبد نفقة زوجته الحرة وكسوتها طول
بقائها في عصمته من كسبه ولا يمنعه سيده من ذلك وان كانت الزوجة امة فنفقة بيتها على زوجها
جرا كان أو عبدا أو أها سيدها معه بيتا أم لا وانظر قوله من كسبه فان كان ذلك لعرف جرى به
فلا اشكال والافه وخلاف قول المصنف ونفقة العبد في غير خراج وكسب الاعرف فلان نفقة
لزوجة صغير ولو دخل بها واقضها (وليس أحدهما) اي الزوجين (مشرقا) بضم الميم وسكون

ابن عرفة (قوله دخولها)
اي الكسوة (قوله فيها) اي
النفقة (قوله زوجها) مفعول
ممكنة (قوله بعد دعائها الخ)
صلة يجب (قوله ولولم يكن)
أي الدعاء (قوله ومضى)
عطف على دعاء ابن عرفة
ويجب لسكاح فيها مع غيرها
بدعاء الزوج البالغ لبنائه
وليس أحدهما في مرض
السياق اللخمى يريد بعد
مقدار التبرص للبناء والشورة
عادة عياض ظاهر مسائلها
يدل على ان لا يكره دعاء
الزوج للبناء الموجب للنفقة
وان لم يطلبه ابتسه وهو المذهب
عند بعض شيوخنا وقاله
ابو المطرف الشعبي بكره اياها
على العقد وسبع ماله وتسليمه
وقال المأموني ليس له ذلك
الا بدعائها او توكيلها اياه
ومثله لابن عات قلت
ظاهره كانت نفقة على أيتها
أوعلى ماله والظاهر الاول
في الاول والثاني في الثاني

(قوله فرضها) اي النفقة (قوله لها) اي زوجة الغائب في ماله (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله)
تلتزمه اي الزوج الغائب (قوله نفقتها) اي الزوجة (قوله فان طلبته) اي الزوجة البناء (قوله وهو) اي الزوج (قوله كتب)
بضم فكسر (قوله) اي الزوج (قوله يحسن) بفتح فسكون فضم (قوله فرضها) اي النفقة في مال زوجها الغائب (قوله)
بعد) بفتح فضم اي يرجع (قوله طول بقائها) تنازع فيه نفقة وكسوة (قوله بواها) بفتحات مثقلا اي افردا (قوله معه)
اي زوجها

(قوله اختصاصها) أي الشروط (قوله نكحته) بضم نفتح فكسر مثقالا أي يقوه (قوله وتجب) أي النفقة (قوله فيها) أي المدونة (قوله وليس أحدهما) أي الزوجين (قوله وتسليمه) أي مالها المشتريه (قوله ذلك) أي دعاء زوجها بالبناء (قوله الأول) أي إن لاني البكر دعاء زوجها للبناء بها وإن لم تطلبه ابنته (قوله في الأول) أي كون نفقتها على أبيها (قوله والثاني) أي إن الدعاء لها فقط (قوله في الثاني) أي كون نفقتها في مالها (قوله كالدعاء للبناء) أي في إيجاب نفقة ٤٣١ الزوجة على زوجها أي وكونه ليس مثله

فيه (قوله ثالثا) أي الأقوال

(قوله في اليتيمة) أي كون

العقد مثل الدعاء فيها (قوله

ثم قال) أي ابن عرفة (قوله

لغو) أي لا يوجب نفقة

الزوجة على زوجها (قوله

معتبر) أي موجب نفقتها

عليه (قوله فيه) أي الدعاء

في مرض السباقي والدعاء

في مرض لا يمنع الوطء (قوله

بينهما) أي مرض السباقي

ومرض لا يمنع الوطء (قوله

لها) أي المدونة راجع

للغو (قوله واستحسنون)

راجع لاعتباره (قوله

ورجحه) أي قول محضون

(قوله بر) بضم الموحدة

(قوله من لحم) بيان لما

(قوله الشورة) بفتح الشين

المجبة وسكون الواو أي

الجهاز (قوله ومنها) أي

الكسوة (قوله الغطاء

والوطء) بكسر أولهما (قوله

من غنى الخ) بيان لطاها

(قوله منهما) أي الغنى والفقر

(قوله منها) أي المدونة (قوله

لنفقتها) أي الزوجة (قوله

هي) أي نفقتها (قوله حالها)

السين المجبة وكسر الراء عقب إفاء أي بالفتح السباقي وهو الأخذ في التزويج فلا نفقة لمشرقة ولا على مشرف قبل الدخول ودخول هذا وعده سواء قاله أبو الحسن على المدونة والاشراف العارض بعد الدخول لا يسقط النفقة البتة في ظاهر كلام المصنف أن هذه الشروط عامة في المدخول بها وغيرها وبه قرره غير واحد والذي قرره ابن عبد السلام وضح كلام ابن الحاجب اختصاصها بغير المدخول بها واستظهره الشيخ مباركة ونصه وجعل في ضيق السلامة من المرض ويلوغ الزوج وأطاقة الوطء شروطا في وجوب النفقة بالدعاء للدخول فإذا دعي إليه وقد احتل أحدهما فلا تجب ما إن دخل فتجب من غير شرط وجعلها الثاني شروطا في وجوبها بالدخول وبالدعاء إليه ولم يعضده بنقل والظاهر الأول ابن عرفة وتجب بنكاح فيها مع غيرها بدعاء الزوج البالغ لبنائه وليس أحدهما في مرض السباقي اللغوي يريد به مدقة الترخص للبناء والشورة عادة عياض ظاهر مسائلها أن لابي البكر دعاء الزوج للبناء الموجب للنفقة وإن لم تطلبه ابنته وهو المذهب عند بعض شيوخنا وقاله أبو المظفر الشيخ عبي بنجره إياها على العقد ويبيع مالها وتسليمه وقال المأمون في ليس ذلك الإبداعات أو نكحها إياها ومثله لابن عتاب قلت ظاهره كانت نفقتها على أبيها وعلى مالها والظاهر الأول في الأول والثاني في الثاني وفي كون العقد كالدعاء للبناء ثالثا في اليتيمة ثم قال والدعاء في مرض السباقي لغو وفي مرض لا يمنع الوطء معتبر اتفاقا فيه وما وفيها بينهما قولان لها ولصحته ورجحه اللغوي وفاعل يجب (قوت) بضم القاف وسكون الواو أي طعام مقتات من برا وغيره بالعادة (وإدام) بكسر الهمزة أي ما يؤتاه من لحم وغيره بالعادة (وكسوة) عطف على قوت نفقها البرد والحر بالعادة (ومسكن) بفتح الميم وسكون السين وقع الكاف عطف على قوت أي موضع تسكن فيه (ب) حسب (العادة) الجارية بين أهل بلدتهما في الأربعة ابن عاشر أنما تجب الكسوة إذا لم يكن في الصداق ما تشور به أو كان وطال الأمد حتى خلقت كسوة الشورة قاله المتبسط ومنها الغطاء والوطء اه والقوت وما بعدهم (بقدر وسعه) بضم الواو أي طاقة الزوج (وحالها) أي الزوجة من غنى وفقير وتوسط بينهما في الجواهر قال مالك رضي الله تعالى عنه والاعتبار في النفقة بقدر حال المرأة وحال الزوج في يسر أو عسر ومثله لابن الحاجب وأقره المصنف وغيره ابن عرفة في إرخاء المستور منها لأحد نفقتها هي على قدر يسره وعسره وفي الجلاب وغيره على قدر حالهما من حال اللغوي وغيره المهترج حالهما وحال بلدهما ومنهما وسعهما ونحوه مع عيسى بن القاسم ونقل ابن عبد السلام اعتبار حال الزوج فقط لا عرفه وواجبها ما يضر بها فقهه ولا يضره وفيما فوقه معتادا المثلها غير سرف لا يضره خلاف وفي تعيينه بمقتضى محل

أي الزوجين (قوله ونصوه) مفعول ثان لسمع (قوله لا عرفه) خبر نقل (قوله وواجبها) أي نفقة الزوجة (قوله فيها) أي الزوجة (قوله ولا يضره) أي تحصيله الزوج (قوله فوقه) أي ما يضرها ولا يضره تحصيله (قوله معتادا) حال من ما (قوله لملها) أي الزوجة (قوله غير سرف) حال من ما أو من ضيع معتادا (قوله لا يضره) أي تحصيله الزوج حال من أحدهما (قوله وفي تعيينه) أي واجبها

(قوله قائلية) بكسر اللام جمع قائل بلانون لضافته اى بحسب عادة بلاد العلماء الذين عيشوه (قوله وعادته) اى محل قائلية (قوله فنصف ما كوها) اى ماتا كاه الزوجة (قوله جل) بضم الجيم اى اكثر (قوله مثلها) اى الزوجة (قوله يلبدها) اى الزوجة (قوله يفرض) بضم الياء وفتح الراء اى يقدر (قوله لها) اى الزوجة (قوله من الطعام) بيان ما بعده (قوله اهل فاعل يقات (قوله يلبدهما) اى الزوجين ٤٣٢ (قوله ذلك) اى اتفاق الشعير (قوله بينهما) اى الزوجين (قوله فلو كان)

قائلية وعادته مقالات فنصف ما كوها جل قوت مثلها يلبدها يفرض لها من الطعام ما يرى انه الشبع مما يقات به اهل بلدهما فن البلاد ما لا يتفق اهل شعير ايجال غنيهم ولا فقيرهم ومنها من ذلك عندهم مستحب ومستحب اللخمى المعتبر النصف الذى يجرى بينهما يلبدهما قها وشعير او ذرة او تمر افلو كان قها وعجز عن غير الشعير فى لزوم الاغلى نقل ابن رشد عن سماع يحيى ابن القاسم ودليل سماع القرينين الباجى عن ابن القاسم برا عاقدوها من قذره وغلاء الشعر (و) يعبر حالهما بالنسبة الى (البلد) الذى هما به (والسعر) بكسر السين المهملة اى القيمة للقوت وما بعده من رخاء وغلاء وتوسط بينهما لاختلاف النفقة باختلاف ذلك ولا بد من كفايتهما ان لم تكن ا كولة بل (وان) كانت (ا كولة) اى كثيرة الا كل كثرة خارجة عن المعتاد مثلها وهى مصيبة نزلت به فعلية كفايتها واطلاقها كما فى الحديث اذ لم يشترط كونها غير ا كولة والا فلا ردها الا ان ترضى بالوسط (وتراد) بضم القوقية الزوجة (المرضع) على النفقة المعتادة (ما تقوى به) على ارضاعها زمنه لاحتمال اجها له ابن عرفة قال مالك رضى الله تعالى عنه يفرض للمرضع ما يقوم بهما فى رضاعتها وابست كغيرها واستثنى من قوله بالعادة بالنسبة للقوت والادام فقال (الا) الزوجة (المریضة) ولو اشرفت بعد البناء (وقليلة الا كل) خلقة (فلا يلزم) الزوجة (الاماتا كاه على الا صوب) عند المتعطى وقال ابو عمران يقضى لكل من المریضة وقليلة الا كل بالوسط وتصرف الفاضل فيما تحب ابن عرفة ابن سمل انظر ان قل اكلها المرض وطلبت فرضا كاملا او كانت قليلة الا كل يكفيا اليسير وطلبت فرضا كاملا فهل يقضى لها بذلك ام بقدر حاجتها وكفايتها وفى كتاب الوقار ان مرضت لزمه نفقة الا يزيد ما يلزمه فى صحتها المتعطى الصواب ان ليس لها الا ما تقدر عليه من الاكل وذلك اسق فى المریضة اذ النفقة عوض المتعة قلت ولقول الاكثر ان كانت ا كولة فعليه ما يشبعها والاطلاقها وقال ابو عمران لا يلزمه لها الا المعتاد وان كانت قليلة الا كل فلها المعتاد تصنع به ما تشاء قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه (ولا يلزم) الزوج (الحرير) فى كسوة زوجته ولو اتسع حاله وهى غنية عادت اذ ذلك فهذا كالتخصيص لقوله بالعادة بقدر وسعها وحالها فى الكسوة (وحل) بضم الحاء المهملة وكسر الميم قول الامام لا يلزم الحرير (على اطلاق) عن التقييد بالمدينة اى ابقاء ابن القاسم على عمومته فى سائر البلاد (و) جله ابن القصار (على المدينة) اى ساكنة المدينة المنورة بانوار النبي صلى الله عليه وسلم ولو من غير اهلها ان تخلقت بخلق اهلها (لقناعهما) اى المدينة ابن عرفة اللباس اللخمى قبض ووقاية وقناع وهى فى الجود والدناءة على قدرهما ويسر الزوج ويزاد لبعض النساء ما يكون فى الوسط ويزيد فى الشتاء ما يقي البرد ابن حبيب ولباسها قميص وفروا شتاها من خرقان او قلنباء تحت قميص وفوقه آخر وقناعا سابعة لاسها ومقنعة

اى الصنف الذى يجرى بينهما (قوله وعجز) اى الزوج (قوله الاغلى) اى من الشعير اى وعدم لزوم الاغلى منه (قوله والا) اى وان اشترط كونها غير ا كولة (قوله زمنه) اى ارضاعها صله تراد (قوله له) اى ما تقوى به (قوله يفرض) بضم الياء وفتح الراء (قوله وليست) اى المرضع (قوله يقضى) بضم الياء وفتح الضاء (قوله الفاضل) اى الزائد عن اكلها (قوله اكلها) اى الزوجة (قوله او كانت قليلة الا كل) اى طبعها (قوله بذلك) اى الفرض الكامل (قوله مما يلزمه فى صحتها) بيان لنفقة (قوله من الاكل) اى بيان ما (قوله لها) اى الا كولة (قوله ذلك) اى ليس الحرير (قوله فهذا) اى لا يلزم الحرير (قوله سائر) اى جميع (قوله ووقاية) اى عصابة لاسها (قوله قناع) اى خمار لاسها وما يليه (قوله وهى) اى القميص والوقاية والقناع (قوله قدرهما)

اى الزوجين (قوله فى الوسط) اى محترما به (قوله يزدن) بضم الياء وفتح الراء (قوله لباسها) اى الزوجة (قوله خرقان) بكسر الخاء المججمة وسكون الراء جمع خروف (قوله قلنباء) بفتح القاف واللام وسكون النون لموحدة اى مضربة بحسوة ينعوقطن (قوله سابعة) اى شاملة

(قوله فوقها) أي اللقافة (قوله تقذفه) أي تضعه (قوله يقرض) بضم الياء وفتح الراء (قوله من الجبة الخ) بيان لباس (قوله وشي) بفتح فسكون أي مطروز ببحور ير (قوله وان كان) أي الزوج (قوله سائر) أي باقي (قوله وان كان) أي الزوج (قوله سعة) بفتح السين أو كسرهما أي مالا كثيرا مبالغة (قوله المرتفع) أي كثير الثمن ٤٣٣ (قوله يتذله) أي يلبسه (قوله مثلها)

أي الزوجة (قوله والعصب)

ضرب من البر ودقاموس

(قوله والشطوى) بفتح

السين المجبة والطاء المهملة

وكسر الواو وشد الياء نوع

من الحرير (قوله ان كانت)

أي الزوجة (قوله متسعة)

أي غنية (قوله وكانت) أي

الانواع المذكورة (قوله

لبسة) بكسر فسكون (قوله

فيها) أي الجمعة (قوله ولا

يفرض) أي اللحم (قوله

بردى) بضم فسكون فكسر

(قوله أصله) أي الزوج

(قوله الحر) نعت أصل

(قوله عليها) أي الزوجة

(قوله عليه) أي الزوج

(قوله عنها) أي القابلة (قوله

وان كانا) أي الزوجان

يتنفعان (قوله بها) أي

القابلة (قوله وعزاها) أي

نسب ابن عرفة الاقوال

اقائلها (قوله النضوخ)

بضم النون والضاد المجبة

آخيه خاء مجبة أي ما تجعله

في شعرها عند ارادتها

تسريحه (قوله ذلك) أي

الطيب وما عطف عليه

(قوله الصبغ) بكسر الصاد

المهملة وانجم الغين أي

ما يصبغ به (قوله والسعة)

كونه من اهل الشرف والسعة

فوقها تجمع به اسمها وصدورها فان لم تكن مقنعة فحمار فان لم يكن فازا تقذفه على راسها وتجمع به ثيابها وخفان وجوربان الخفان والقرولستين ثم تجدد وما وصفناه لسنة ثم تجدد وفي سماع عيسى ابن القاسم يفرض لها لباس الشتاء والصيف من الجبة القرقل والمقنع والازار والخمار وشبه ذلك مما لا غنى لها عنه وما يسترها ويرى منها الخمي لابن القاسم في الموازية لا يفرض خنز ولا وشي ولا حرير وان كان متسعا ابن القصار انما قال مالك رضي الله تعالى عنه لا يفرض الخنز والوشي والعسل لقناعة أهل المدينة فاما سائر الامصار فعلى حسب أحوالهم كالتذقة وفي سماع عيسى الكسوة على قدرها وقدره ليس فيها خنز ولا حرير ولا وشي وان كان يجسد سعة ابن رشد معناه في الخنز والحرير المرتفع الذي لا يشبه ان يذله مثلها اذ قد يكون في الخنز والعصب والشطوى ما يشبه به العصب الغليظ فيلزمه مثله ان كانت متسعة وكانت لبسة أهل البلد على ما في سماع يحيى بن وهب (يفرض) بضم التحتية وفتح الراء أي بقدر اللزوجة (الماء) الشربها ووضوئها وغسلها ولوم من جنابة من غير وطئه وغسل عيود دخول مكة ووقوف عرفة واحرام وجعة وغسل ثياب وآنية ورش (والزيت) لا تدمام واستصباح وادهان (والخطب) لطبخ وخبز (والملح) لا تدمام واصلاح طعام (واللحم المرقع المارة) في الجمعة لتوسع المال ومرة في المتوسطه ابن القاسم ولا يفرض كل يوم الشارح ان لم يكن عادة تت لا يفرض غسل ولا من أي الآن يكون اذا ما عاده ولا حلاوى ولا حلو ولا فاكهة لا رطبة ولا ناسبة أي الا ان يكونا اذا من عادة كقضاء وخيار (و) يفرض (حصير) تحت القرائش أو هو القرائش من حلقاء وبردى أو سعف (و) يفرض (سريرا احتجيج له) لمنع عقرب أو برغوث أو فحوهما ابن عرفة في سماع عيسى ابن القاسم يفرض لها الحاف لليل والقراش والوسادة والسريرا احتجيج له لظوف العقارب وشبهها (و) يفرض (اجرة) امرأة (قابلة) أي التي تقابلها حال ولادتها الثاني الولد والقيام بها يحتاج اليه ولو مطلقا أو أمة أصله الحر واما الامة التي ولدها رقيق فعلى سيدها مؤنة ولادتها ابن عرفة وفي كون أجرة القابلة عليها وعليه ثلثهما ان استغنى عنها النساء فعليه والا فعليه وان كانا يتنفعان بهما معا فعليه على قدر منة كل منهما وعزاها فاقطره (و) يفرض لها (زينة تستعصر) أي تتضرر الزوجة (بتركها) أي الزينة (ككحل ودهن معنادين) لها (وحناء) معتادة لها بالمدمصر قالان ألقه أصليته تت لرأسها الانضيب بيديها ورجليها ولا طيب رلو يجرى به عرف ابن رشد الطيب من الزينة التي يتلذذ بها ولا تتضرر بتركها ابن عرفة واما الزينة فقال اللخمي عن محمد يفرض لها ما ينيل الشعث كالمشط والكحل والنضوخ ودهنها وحناء رأسها ولا ين وهب في العنينة والطيب والزعفران وخضاب السيدين والرجلين ليس عليه ذلك وقاله محمد في الصبغ ولما لك رضي الله تعالى عنه في المبسوط على الغنى طيبها الا الصباغ الا ان يكون من أهل اشرف والسعة وامرأته كذلك والمراد بالصبغ صبغ ثيابهم ابن القاسم ليس عليه نضوخ ولا صباغ ولا مشط ولا مكحلة ويحيى عن ابن وهب لها حناء رأسها الباسجى

منح في بالفتح والكسر أي الغنى (قوله كذلك) أي زوجها في كونها من اهل الشرف والسعة (قوله ولا مشط) بضم الميم أي آلة تمشط بها راسها (قوله مكحلة) بضم الميم والحاء

(قوله المشط) بفتح الميم أي يجعل في شعر الراس قرب تشبيطه (قوله بالحناء والدهن) تصوير للمشط بالفتح (قوله فتعني) بفتح
 مثقلا (قوله القولان) أي قول ابن وهب وقول ابن القاسم (قوله من دهن وغيره) بيان لما (قوله أي الأخدام) تفسير للضمير
 (قوله بان تكون) أي الزوجة الخ تصوير لاهليتها للأخدام (قوله هو) أي الزوج (قوله به) صلة تزي (قوله وفيها) أي المدونة
 (قوله عليه) أي الزوج (قوله الأف بصره) ٤٣٤ أي الزوج (قوله وبتعاوانان) أي الزوجان (قوله ان اتسع) أي الزوج في

معناه أنه ليس عليه من زينة الاما تستضر به كمال السكل والمشط بالحناء والدهن لمن
 اعتادت ذلك والذي نقاه ابن القاسم انما هو المسكلة لا السكل نفسه فتضمن القولان ان
 السكل يلزمه لا المسكلة وانه يلزمه ما تشط به من الدهن والحناء لا آلة المشط (و) يفرض لها
 (مسط) بفتح الميم وسكون السين المجبة أي ما تخمر به رأسها من دهن وغيره (و) يفرض
 (اخدام أهله) أي الأخدام بان تكون من ذوات القدر اللاتي خدمتهن في البيت مجزءا الامر
 والنهي أو يكون هوذا قدر تزي خدمة زوجها به ابن عرفة وفيه ليس عليه خادم الا في
 يسره وبتعاوانان في الخدمة وفي ارخاء السطور منها ان اتسع أخدمها ابن الماسحون وأصبغ
 عليه اخدامها ان كانت عن لا تخدم لخالها وغنى زوجها ان كان الأخدام بشرا رقيقا بل
 (وان) كان (بكرام) بخادم حر أو رقان كان بواحدة بل (ولو) كان (ياكثر من واحدة)
 ان لم تكف الواحدة وتعيد السكرة بأربعة أو خمسة في مثل نبات السلطان أو الهاشميات ابن
 عرفة المتبطل ذوالسعة في قصر وجوب انفاقه على خادم ولزوم ثمانية ان كانا من لا تطلعهما
 واحدة فالتها ان ارتفع قدرها جدا كنبه السلطان والهاشمية في عدد خادما الاربع والخمس
 (و) ان دعت لخدمتها خادما أو يكون عندها ودهي الزوج لخدمتها خادمه (قضى) بضم
 فكسر (لها بخادما) لان الخدمة لها قاله مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم - ما ابن عرفة
 ولو طلبت نفقة خادما وقال اخدمها بخادما أو اكرى من يخدمها بقدر نفقة خادما أو اكر
 في قبول قولها أو قوله نقل الباجي رواية ابن القاسم مع فتوى ابن عبد الرحمن ونقل المتبطل
 عن بعض الموثقين وقيل ابن شاس القضاء بخادما بكونها مالوفة مالك رضي الله تعالى عنه
 وكذا ان اراد ان يكثر لها دارا ورضيت هي بالسكنى في دارها مثل ما يكرى لها اودون أجيب
 (الاربية) ثابتة بينة أو بان يعرف جيرانه اربية في دين الخادم أو في مرقه ماله (والا) أي وان
 لم تكن أهلا للأخدام (فعلها الخدمة الباطنة) أي التي تفعل في البيت (من يحسن وكسر
 وفرش) وطبخ ابن عرفة وان لم تكن ذات شرف ولا في صداقتها من خادم فعلها الخدمة الباطنة
 العجن والطبخ والكس والفرش واستقاء الماء وكذا ان كان مليا الا انه مثلها في الحال
 وليس من أشرف الناس الذين لا يهتمون بفسادهم بخدمة وان كان معسرا فلا خدمة عليه
 وان كانت ذات شرف وعلمها الخدمة الباطنة ابن مسلة فيجب عليها خدمة داخل بيتها ابن نافع
 عليها ان تنظف وتفرش وتخدم ابن خوير من يداد عليها خدمة مثلها وخدمة ذات القدر الامر
 والنهي في مصالح المنزل وان كانت دينية فعلها الكس والفرش وطبخ القدر واستقاء الماء
 ان كان عادة البلد اهله يريد من يترد ارباها أو ما قرب منها وخف (بخلاف) الخدمة الظاهرة

المال (قوله عليه) أي
 الزوج (قوله اخدامها)
 أي الزوجة (قوله ان كانت)
 أي الزوجة (قوله لا تخدم)
 بفتح فسكون فكسر أي
 ليس شأنها الخدمة (قوله
 لخالها) أي سرفها الخ علة
 لا تخدم (قوله ان كان) أي
 الأخدام (قوله وتعيد)
 بضم القوقبة وفتح التنية
 مثقلا أي تحدد (قوله في
 مثل نبات السلطان) صلة
 تعيد (قوله ان كانا) أي
 الزوجان (قوله قدوها) أي
 الزوجة (قوله طلبت) أي
 الزوجة (قوله وقال) أي
 الزوج (قوله بكونها) أي
 خادما (قوله ماله) أي
 الزوج (قوله وان لم تكن)
 أي الزوجة (قوله ولا في
 صداقتها) حال (قوله
 العجن الخ) بيان للخدمة
 الباطنة (قوله وكذا) أي
 غير ذات الشرف التي ليس
 في مهرها من خادم في لزومها
 الخدمة الباطنة (قوله ان
 كان) أي الزوج (قوله الا انه)
 أي الزوج (قوله مثلها) أي

الزوجة (قوله وليس) أي الزوج الخ حال (قوله وان كان) أي الزوج (قوله عليه) أي الزوج (قوله وان كانت) (النسج
 أي الزوجة الخ مبالغة في عدم وجوب الخدمة على المعسر (قوله عليها) أي ذات الشرف في عصر زوجها (قوله الامر) خبر
 خدمة (قوله في مصالح) تنازع فيه الامر والنهي (قوله وان كانت) أي الزوجة (قوله ان كان) أي استقاء المياه (قوله اهله) أي ابن
 خوير من يداد (قوله من يترد ارباها) أي الزوجة صلة استقاء (قوله منها) أي دارها

بيعها (اي شورتها) (قوله لانه)
 اي المذكور من بيعها وهبتها
 (قوله بها) اي شورتها (قوله
 بها) اي الزوجة (قوله فيه)
 اي مالها الخاص بها (قوله
 يري) بضم الياء (قوله من
 فراش الخ) بيان لما (قوله ان
 كانت) اي الزوجة (قوله
 ومخلف) بفتح الميم اي ما تلحق
 به (قوله بذلك) صلة الاستماع
 (قوله بذلك) صلة مضت (قوله
 السنة) بضم السين وشدة النون
 (قوله عن ذلك) اي التشوير
 (قوله عهد) اي زمن (قوله
 فعليه) اي الزوج (قوله
 مرفقة) بكسر الميم اي محدة
 يرتفق بها (قوله المشروب)
 اي الذي راى تحتها كريمة
 (قوله يستعمل) اي الزوج
 (قوله ذلك) اي مكروه الراححة
 (قوله يكون) اي الزوج
 (قوله من ذلك) اي مكروه
 الراححة (قوله يوهن) بضم
 الياء وكسر الهاء اي يضعف
 (قوله من الصنائع) بيان لما
 (قوله به) اي المنع (قوله
 لا اوبىها) عطف على ها
 منعها بدون اعادة الخافض
 وفيه خلاف (قوله وسائر)
 اي باقي (قوله فان لم تكن
 مأمونة) مفهوم ان كانت
 مأمونة (قوله بالله الخ)
 لا يذيان الحذف بالمعوم

(قوله لقصده اعفائها) عليه لا يقضى فارقة بينه وبين ما قبله

(و) قضى (أ) أولادها من غير زواج (ب) بالدخول لها (كل جمعة) مرة وشبهه في القضاء بالدخول كل جمعة فقال (كالوالدين) فيقضيهما بالدخول لها كل جمعة مرة (ومع) امرأة (أمانة) من جهته وعليه أجرهما (إن اتهمهما) أي الزوج والديم بإفادها عليه (أ) عب البذاني فيه نظربل الظاهر أن الأجرة على الأبوين ففي المعيار عن العبد وسى أن الأبوين محمولان في زيارة الزوجة على الأمانة وعدم الإفساد حتى يثبت خلاف ذلك فيمنعان من زيارتهما إلا مع أمانة (أ) وإذا ثبت إفسادهما فهما ماضيان وهذا مقتضى كونها عليهما وأيضا زيارتهما لمنفعتهما وقد وثقت على الأمانة ابن عرفة ومع ابن القاسم في كتاب السلطان ليس أن سألته امرأته أن نسلم على أبيها وأخيها سألته ذلك ما لم يكن والأموال التي يريد أن يمنعها الهناء ونحوه وليس كل النساء سواء أما المتجالة فلا أرى ذلك له ورب امرأته لا تؤمن في نفسها فله ذلك فيها ابن رشد هذا مثل سمع أشهب يقضى عليه أن يدعها أن تشهد جنازة أبيها وتزورهم والامرأ الذي فيه الصلة والصالح فاما شهود البنات والزواج والعب فلا يفسد ذلك عليه خلاف قول ابن حبيب لا يقضى عليه حتى ينفك الزوج اليهم ودخولهم إليها فيقضيه عليه بإحد الوجهين ولا يحنث إذا حلف حتى يحلف على الأمرين فيحنث في أحدهما وانما هذا الخلاف في الشابة المأمونة ويقضى عليه في المتجالة اتفاقا لزيارة أبيها وأخيها والشابة غير المأمونة لا يقضى عليه بخروجها إلى ذلك ولا إلى الحج رواه ابن عبيد الحكيمة والشابة محمولة على الأمانة حتى يثبت أنها غير مأمونة ومع القرينان أن حلف بالطلاق أو بعق لا يدعها تخرج أبدا أبقضى عليه في أبيها وأميها ويحنث قال لا المتيطى له منعها من زيارة أهلها إلا إذا حرم منها قال مالك إن اتهم ختمه بافساد أهلها نظر فإن كانت تمسك فله منعها بعض المنع لا كل ذلك ولا فلا تمنع وروى ابن أشرس وابن مافع أن وقع بينه وبين أخ امرأته كلام فليس له منعها منها قال مالك رضى الله تعالى عنه ولها أن تعود أخاها وأختها في مرضها ولو كان زوجها غائبا ولم ياذن لها من خروجها (ولها) أي الزوجة (الامتناع من أن تسكن مع أقارب) أي الزوجات تضررها بإطلاعهم على أحوالها وما تدرى عنهم وان لم يثبت إضرارهم بها (الزوجة) (الوضيعة) بالاضاد المجبة والعين المهمة أي الدنية القدر فليس لها الامتناع من سكناها مع أقارب المتيطى إلا أن يتحقق الضرر فعزلها عنهم ابن عرفة وقال ابن الماسجشون فيمن هي وأهل زوجها وأبدا واحدة نقول أهل يوذون في أفرد في عنهم رب امرأته ليس لها ذلك لقله صداقها أو وضعة قدرها ولعلها نه على ذلك تزوجها وفي المنزل سعة فاما ذات القدر واليسار فلا بد له أن يعزلها وان حلف أن لا يعزلها جل على الحق أبره ذلك أو أحسنه وليس بخلاف لقول مالك رضى الله تعالى عنه فيمن لا يشبه حالها من النساء أن يسكنها وحدها وله أن يسكنها في دار جلة وليس على زوجها أن يخرج أبويه عنها إلا أن يثبت إضرارهما بها وشبهه في جواز الامتناع فقال (ك) امتناع من كل من الزوجين من سكناها مع (ولد صغير لأحدهما) أي الزوجين سواء كان الزوج أو الزوجة فلا تخرا الامتناع من السكنى معه (ان كان له) أي الصغير (حاضن) غير أحد الزوجين في كل حال (ألا ان يتي) أحدهما (وهو) أي الصغير (معه) والآخر حاله به ساكت عليه فليس له إخراجهم ويحجب على إبقائه كما إذا لم يكن له حاضن ابن عرفة ابن سهل أجاب ابن زريق عن تزوج

امرأة

(قوله وعليه) أي الزوج
أجرتها أي الأمانة (قوله
فيه نظر) أي وعليه أجرهما
(قوله وهذا) أي ظلمها
بإفادها (قوله كونها) أي
الأجرة عليها أي الوالدين
(قوله تسلم) أي في غير بيتها
(قوله ما لم يكن) أي خروجها
لأنه لم يكن على أبيها وأخيها
(قوله الهناء) أي التمتنة
(قوله ونحوه) أي العزاء
(قوله وليس كل النساء
سواء) حال (قوله ذلك) أي
المنع (قوله فيها) أي غير
المأمونة (قوله مثل) بكسر
فسكون (قوله يدعها)
بفتح أي يتركها (قوله
ختمه) بكسر الخاء المجبة أي
أخا وزوجته مثلا (قوله نظر)
بضم فكسر (قوله والا)
أي وان لم تكن تهمه (قوله
أشرس) بفتح الهمزة والراء
وسكون الشين المجبة (قوله
ذلك) أي الأفراد بمنزلة
(قوله ضعة) بفتح الضاد
المجبة أي خسة (قوله
ولعل) أي الزوج (قوله
على ذلك) أي سكناها مع
أهل صلة تزوجها (قوله وفي
المنزل) أي الذي فيه أهل
(قوله جل) بضم فكسر
أي الزوج (قوله وله) أي
الزوج (قوله من غيرها)
أي الزوجة

(قوله فاراد) أى الزوج (قوله امساكه) أى ابقائه في مسكن زوجته (قوله وابث) أى الزوجة (قوله ذلك) أى سكاها معها (قوله ان كان له) أى الطفل (قوله من اهله) أى الزوج بيان لمن (قوله يحضنه) أى الطفل (قوله له) أى الزوج (قوله اجبر) بضم الجيم وكسر الموحدة أى الزوج (قوله على اخراجه) أى الطفل من بيت الزوجة ٤٣٧ (قوله والا) أى وان لم يكن له من يدفعه له

من اهله (قوله معه) أى الزوج (قوله ذلك) أى اخراجه (قوله وكذا) أى الزوج في التفصيل المتقدم (قوله الزمان) أى الذي تدفع فيه (قوله الرزق) بفتح الزاي جمع رزقة (قوله في النفقة) أى زمنها (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله الوالي) أى الحاكم (قوله تحول) باهمال الحاء أى تغيير بالرخص تارة والغلاء اخرى (قوله ولم يؤد) أى التوسيع (قوله الى ضرره) أى الزوج (قوله مقايضة) أى تنازع (قوله يرى) أى الحاكم (قوله انه) أى الزوج (قوله والاول) أى مدة دوام القدر المقرر وض (قوله لتعيل) أى تحول الاسواق (قوله بان) لتعيل محضون (قوله والثاني) أى مدة تعجيله (قوله وتعليه) أى محضون (قوله الخ) أى مقتضاه (قوله مثل) بضم فكسر أى محضون (قوله قال) أى محضون (قوله جده) بكسر الجيم وفتح الدال مخففاً أى سعة (قوله فطلبها) أى الزوج زوجته (قوله

امراة وله ولد صغير من غيرها فاراد امساكه بعد البناء وابث ذلك ان كان له من يدفعه اليه من اهله يحضنه له ويكفله اجبر على اخراجه والا اجبرت على بقاءه ولو بنى بها واصبى معه ثم ارادت اخراجه لم يكن لها ذلك وكذا الزوجة ان كان لها ولد صغير مع الزوج حراً فاجبر (وقدرت) بضم فكسره مثلاً نفقة الزوجة من حيث الزمان (١) بحسب (حاله) أى الزوج في الاكتساب (من يوم) ان كان من الصناعات ونحوهم الذين يقبضون اجرة عملهم كل يوم (او جمعة) ان كان من الصناعات الذين يقبضون اجرة عملهم كل جمعة (او شهر) كارباب الوظائف والجنود الذين يقبضون مرتباتهم كل شهر (أو سنة) كارباب الرزق والبائسين الذين يقبضون مرتباتهم كل سنة ابن عرفة وفيها ان خاصمت زوجها في النفقة كما يفرض لها النفقة سنة او قبلها بشهر قال لم اسمع من مالك فيه شيئا وارى ان ذلك على اجتماد الوالي في عسر الرجل ويسره ليس الناس سواء اللغوى اجاز ابن القاسم ان يفرض سنة وقال يحضنون لا يفرض سنة لان الاسواق تحول وارى ان يوسع في المدة ان كان الزوج موسرا ولم يؤد الى ضرره لان الشأن ان القرض عند مقايضة الزوجين وقلة الانصاف وفي قصر المدة ضرر في تكرير الطلب عند لده فان كان موسرا فالاشهر الثلاثة أو الاربعة حسن وفي المتوسط الشهر أو الشهران وان كان ذا صنعة فالشهر فان لم يقدر على قدر ما يرى انه يستطيع ان يقدمه ابن عرفة هل مر ادهم بالمدة مدة دوام القدر المقرر وض أو مدة ما يقضى بتعجيله والاول ظاهر لتعيل محضون منع السنة بان الاسواق تحول والثاني نص اللغوى وتعليههم باعتبار حال الزوج وفي كتاب ابن محضون سئل عن لا يجد ما يجزى على امرأته رزق شهر هل يجزى عليها رزق يوم يوم من خبز السوق قال نعم يجزى رزق يوم يوم بقدر ما تقدره قبيل فانه كان له جدة وليس بالملي فطلبها ان يرزقها جمعة بجمعة قال بقدر ما يرى السلطان من جده من الناس من يجزى يوما بيوم ومنهم جمعة بجمعة ومنهم شهر بشهر ابن عرفة انظر لم يقع لفظ الخبز الا في كلام السائل مع اضراب محضون عنه في لفظ جوابه ومقتضى مقتضى أقوالهم عدم فرض الخبز وفي نوازل ابن الحاج فقد يكون باليوم أو بالجمعة أو بالشهر وقد يكون بخبز السوق (و) قدوت (الكسوة) مرتين في السنة فتكسى (بالشاة) ما يناسبه (والصيف) ما يناسبه ان لم تناسب كسوة كل الآخرة عادة (ان خلقت) كسوة كل بحيث لا تنكفى العام الثاني فان لم تخلق وكان فيها كفاية كالعام الاول اقرىا منه فلا تفرض لها كسوة اخرى حتى تخلق والغطاء والوطاء شتاء وصيفا وكذلك وعبارة المنتخب فعلى الزوج كسوتها الشتاء والصيف مما لا غنى للنساء عنه في ليلهن ونهارهن وصيفهن وشتائهن على أقدارهن وأقدار أزواجهن فهي في كل بلد بحسب عرف أهلها وعاداتهم في اللباس وبحسب يسر الزوج وحال المرأة (وضعت) بضم الصاد المجهمة أى تضمن الزوجة نفقة الشاملة لكسوتها (بالقبض) من الزوج أو وكيله (مطلقا) عن تقييدها

قال) أى محضون (قوله يوم) أى عقب (قوله لفظ الخبز) اضافته للبيان (قوله لفظ جوابه) اضافته لفظ البيان أو من اضافته الدال (قوله متقدم) بكسر الدال اضافته من اضافته ما كان صفة (قوله عدم) خبر مقتضى (قوله يكون) أى اتفاق الزوج على زوجته (قوله المنتخب) بفتح الخاء المجهمة

(قوله حالة) بشد اللام (قوله كونه) اى الضياع (قوله بسببها) اى الزوجة (قوله الزوج) فاعل تصديق (قوله لانها) اى الزوجة الخ علة ضعف الخ (قوله قبضتها) اى الزوجة النفقة (قوله منها) اى الحاضنة (قوله مطلقا) اى عن التقسيم بعدم ينة بضامها بالاتعد ولا تقرط (قوله وكذا) اى نفقة الرضاع في ضمانها حاضنته مطلقا (قوله لانها) اى نفقتها من مالها (قوله لها) اى الحاضنة (قوله او تدانيتها) عطف على انتقام الخ (قوله فهو) اى النفقة وذكركم لذكركم خبره (قوله فما قبضته عن الماضي الخ) حاصل التشبيه (قوله به) اى الضياع (قوله منها) اى الزوجة خبر ضياع (قوله وهو) اى كون ضمان نفقتها وكسوتها منها (قوله ظاهرها) اى المدونة (قوله قال) اى اللخمى (قوله فيها) اى نفقة الزوجة التي ضاعت منها بالاتعد ولا تقرط بعد قبضتها من زوجها (قوله انما) اى النفقة اى ضمان الخ فاعل يخرج (قوله منه) اى الزوج (قوله اذا كان حينما) اى وضاع من الزوجة بالاعد ٤٣٨ ولا تقرط وتصح النكاح قبل البناء فان ضمانه من الزوج (قوله لان محملها) اى

الزوجة (قوله نفس ذلك) يكونه عن مدة ماضية أو حالة ومستقبله وعن كون ضامها بالينة وعن كونه بسببها وعن عدم تصديقها الزوج لانها قبضتها لمحق نفسها وشبه في الضمان بالقبض فقال (كففة الولد) بعد فطمه اى ما تنفقه عليه وهو في حضانتها قبضتها اذا قبضتها وضاعت منها في كل حال (الا) شهادة (ينة) بضامها بالاتعد ولا تقرط منها فلا تضمنها ويحلفها الاب واما نفقة الرضاع فتضمنها مطلقا لانها قبضتها لمحق نفسها لانها ايجز الرضاع وكذا نفقة الولد لمدة ماضية سواء انفقته من مالها لانها صارت دينها لها وتدانيتها من غيرها فهو دين عليها تتبع الاب بمثلها فما قبضته عن الماضي انما هو ما لها فتضمنه مطلقا كما قاله البساطي ويايا والسوداني والبناني خلافا لمت وطني ابن عرفة وضام نفقة الزوجة وكسوتها اللخمى عن محمد ولو قامت به ينة منها وهو ظاهرها قال ويخرج فيها انما منه قياسا على الصداق اذا كان حينما لان محملها على انما تسكتى نفس ذلك يعنى ما لم يعرف انها امسكتها لتلبس غيره وتبيعه ولانه لو كساها بغير حكم فلا تضمن وانما فعل الحاكم ما حقه ان تفعله بغير حكم ويختلف اذا بليت الكسوة قبل الوقت الذي فرضت له فهل يكون حكمه اى أم لا كخارص يبين خطوه ومن أخذ ينة عنه ثم برئت وأرى ان يرجع الى ما تبين لان هذا حقيقة والاول ظن ولان من حق الزوج اذا انقضى أم فرضها وهي فائمة ان لاشئ عليه حتى تبلى فكذا اذا بليت قبل ثم قال ابن حجر زعن محمدان ادعت تلف نفقة ولدها فلا تصدق ولو كانت لها ينة فلا ضمان عليها الا في أجر الرضاع له لانه شئ أخذته على وجه المعاوضة ونفقة ولدها انما قبضتها للولد الا انه ليس بمحض امانة لها من الزوج فتصدق في عدم البينة لانه لو امتنع من دفعها الحكم عليه به فصار ع ذلك حكم العواري والرهان والمسترى على خيار فان قامت بتلفها ينة لم تضمنها والا تضمنها ثم قال في ضمانها نفقتها الا لارضاع ونفقة ولدها ثالثا نفقتها فقط وعزاها فانظره (ويجوز) للزوج (اعطاء الثمن) للزوجة عوضا (عالمزمه) لها من الاعيان المتقدمة في قوله فيقرض الماء الخ الذي هو أصل

الزوجة (قوله نفس ذلك) اى الذي دفعه الزوج لها (قوله يعرف) بضم الياء وفتح الراء اى بشهادة ينة او اقرار الزوجة (قوله امسكتها) اى ما دفعه الزوج للزوجة لتسكتى به (قوله ولانه لو كساها بغير حكم الخ) عطف على قياسا (قوله ويختلف) بضم الداء وفتح اللام (قوله قبل الوقت الذي فرضت له) كفرضها السنة قبلت لنفسها (قوله حكما مضى) اى فلا يلزمه كسوتها حتى يتم ما فرضت له كالسنة (قوله ام لا) اى ام لا يكون حكمكم مضى فيلزمه كسوتها حين يلائها (قوله كخارص يبين خطوه) فانه يعمل على ما تبين لا على تخريصه (قوله ومن أخذ ينة) اى من جنى

عليها قبل برئها على شين (قوله برئت) اى على غير شين فانه يرد دينها للجاني (قوله يرجع) بضم الياء وفتح الجيم (قوله هذا) ما قبضى اى الرجوع لما تبين (قوله والاول) اى دفعها لما بليت قبل تمامه (قوله فرضها) اى الكسوة (قوله وهي) اى الكسوة (قوله قبل) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله ان ادعت) اى الحاضنة (قوله ولو كانت لها ينة) اى على ضياع نفقة ولدها بالاتعد ولا تقرط منها استئناف شرط (قوله فلا ضمان عليها) اى الحاضنة جواب لو كانت الخ (قوله له) اى ولدها (قوله لانه) اى اجر الرضاع (قوله الا انه) اى ما قبضته ولدها (قوله فتصدق) بالضم في جواب النفي (قوله لانه) اى الزوج الخ علة ليس بمحض امانة الخ (قوله به) اى دفعها لهما (قوله فصار ع) اى شابه (قوله ذلك) اى ما قبضته لنفقة ولدها (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله ضمانها) اى الزوجة الخ اى وعده (قوله وعزاها) اى نسب ابن عرفة الاقوال الثلاثة لقائلها (قوله من الاعيان) بيان لما (قوله الذي هو) اى فرض الاعيان

(قوله عليه) أي الزوج (قوله ولو عن الطعام) مبالغة في جواز إعطاء الثمن (قوله على أنه) أي منع بيع الطعام قبل قبضه (قوله يعطى) أي الزوج زوجته (قوله ثمن) خبر كون مضافا لاسمه (قوله أو نفسه) عطف على ثمن (قوله فيها) أي دفع ما فرض ودفع ثمنه (قوله للزوج) صلة الخبار (قوله للحاكم) أي الخبير فيه (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله وعلى الثاني) أي دفع نفسه (قوله ومنعه) أي دفع الثمن عن الجميع عطف على جواز (قوله أو دفعه) أي الثمن ٤٣٩ (قوله من فرض الطعام) بيان لما (قوله

وعليه) أي فرض الطعام
وأنما غيره صلة تجري (قوله
وبحسبها) أي الزوج زوجته
بتفقتها (قوله من دينه) أي
الزوج على زوجته (قوله
والا) أي وإن لم تكن الزوجة
موسرة (قوله فلا) أي
لا بحسبها بتفقتها من دينه
عليها (قوله ذلك) أي أكلها
معه (قوله لانه) أي أكلها
معه (قوله هذه) أي سقوط
تفقتها بغيرها أحدهما وأتته
لتأنيث خبره (قوله عليها)
أي هذه الآية (قوله إنما)
أي نفقة الزوجة (قوله به)
أي المنع مما ذكر (قوله
وهو) أي عدم سقوطها به
(قوله ثم قال) أي المبطل
(قوله وهو) أي السقوط
بالمعنى مما ذكر (قوله عليه)
أي تقييدها بعدم حملها
(قوله وجعله) أي التقييد
بعدم حملها (قوله واعتضوه)
أي المتأخرون ابن عرفة
(قوله وفي سقوط نفقتها
بنشوزها) أي وعدمه به
(قوله ذلك) أي النشوز
(قوله والا) أي وإن كان

ما يقضى به عليه على ظاهر المذهب ولو عن الطعام بناء على أن عمله منع بيع طعام المعاوضة
قبل قبضه التحيل على دفع قلمه في كثير وهي موقوف بين الزوجين وقبل الاطعام على أنه
تعبد ابن الحاجب ويجوز أن يعطى عن جميع لوازمها ثمنها الا اطعام فقته قولان ابن عرفة
وفي كون الواجب في فرض النفقة ثمن ما فرض أو نفسه ثالثها الخيار في مال الزوج ورابعها
الحاكم ولا يجوز في الطعام ثمن ثم قال وعلى الثاني تردده في جواز دفع الثمن عن الجميع
ومنعه أو دفعه عن غير الطعام في مجالس المكاسب الذي لا حيف فيه على الزوجين ما اختاره
المتأخرون من فرض الطعام أي الحب وأنما غيره دراهم وعليه جرى الحكم عندنا البتة
وبه العمل بقاس من دأ زمان (و) يجوز له (المقاصة) للزوجة من نفقة (يديه) أي الزوج على
الزوجة أن أراد أن يدفع لها ثمنها أو كان دينه من جنس الاعيان المقرضة لها في كل حال
(الاضرر) لها بسبب فقرها بحيث يخشى ضياعها أو مشقتها فلا تجوز مقاصتها ابن الحاجب
وبحسبها من دينه أن كانت موسرة والأفلا (وسقطت) نفقة الزوجة المقرضة (ان اكلت)
الزوجة (معه) أي الزوج ومعنى سقوطها أن لا شيء لها عليه سوى ذلك (ولها) أي الزوجة
(الاستمتاع) من أكلها معه وطلب الفرض والاولى لها الا كل معه لانه يودد وحسن معاشرته
(أو) أي وسقطت النفقة ان (منعت) الزوج من زوجه (الوطء) لها الغير عذر من طوايلا
(أو) منته (الاستمتاع) به بغير الوطء في التوضيح ابن شامس هذه الرواية المشهورة وذكر ابن
بشير أن الأجهري وغيره حكى الإجماع عليها وفيه نظر لان في الموازية أن لا تسقط به التبطل
وهو الاثر ثم قال والسقوط هو اختيار الباجي والخمسي وابن يونس وغيرهم وهو مقيد بما إذا
لم تكن حاملا نص عليه صاحب الكافي وغيره اهـ وجعله ابن عرفة قولنا ثالثا واعتضوه ونصه
وفي سقوط نفقتها بنشوزها ثالثها ان لم تكن حاملا ورابعها ان خرجت من المسكن وخامسها
ان يحجز عن صرفها عن نشوزها وسادسها ان فعلت ذلك بغضة لادعوى طلاق اهـ فان ادعت
عذرا أو كذبها فان كان مما لا يطالع عليه الرجال اثبتته بامر آئين والاف بعدلين وان تنازع على
المنع فقولها لا تمامه على اسقاط حقها كخروجها بلا اذن فله صر (أو) أي وسقطت نفقتها
ان (خرجت) من مسكنها (بلا اذن) من زوجها (ولم يقدر) الزوج (على ردها) أي الزوجة
لمسكنها بنفسه ولا برسول ولا بجما كم منصف البتة في هذا القيد يرجع لصور النشوز الثلاثة يدل
عليه ما نقله ج عن الجزولي ولم يقدر على منعها ابتداء أو الا فلا تسقط وكانت ظالمة لان كانت
مظلومة ولا حاكم ينصفها وكان الزوج حاضرا وكانت غير مطلقة رجعيًا فلا تسقط نفقة
الرجعية بخروجها بلا اذن (ان لم تحبل) والا فلا تسقط نفقتها بخروجها بلا اذن (أو) أي

بطلع الرجال عليه بان كان في وجهها أو كفيها (قوله فقولها) أي في عدم منعها (قوله كثر وجهها بلا اذن) أي بدعوى زوجها
وادعت خروجها بذنه فقولها ذلك (قوله هذا القيد) أي ولم يقدر على ردها (قوله لصور النشوز الثلاثة) أي منعها وطاها
ومنعها الاستمتاع وخروجها بلا اذن (قوله منعها) أي من الخروج (قوله والا) أي وإن قدر على منعها ابتداء ولم يمنعها (قوله
ظالمة) أي في خروجها (قوله والا) أي وإن كانت حاملا

(قوله لخذفه) اي ان لم تحمل (قوله ولو كانت) ٤٤٠ اي الكسوة (قوله فيقدر) بضم الياء وفتح الدال مئة لا (قوله انها) اي

البائن الحامل (قوله في اوله) اي الحمل (قوله منه) اي الحمل (قوله وتقوم) بضم ففتح مئة لا اي الكسوة (قوله وتدفع) بضم الداء (قوله لانه) اي اسكانها (قوله بذمته) اي الزوج (قوله كسائر) اي باقي (قوله له) اي الزوج (قوله له) اي موت الزوج صلة تسقط (قوله فيسبغ سبع صور) بفتح السين على ضبطه ببناء المفعول (قوله وهي) اي الزوجة (قوله فيهما) اي موتها وموته (قوله وهي حامل) قبض في البائن (قوله بعد قبض) صلة انقشاش (قوله وكذا) اي نفقته في الرد (قوله وصدقت) بضم فسكسر (قوله اتفق) اي دفع النفقة (قوله والا) اي وان كان اتفق بلا حكم (قوله فروايتان) اي برجوعه وعدمه (قوله في رجوعه) اي وعدمه (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله بقضاء) صلة اخذ (قوله فانه يرد ما اخذته) ابن رشد واهذه المسئلة نظائر تفتوت العدة منها من اصاب على صدقة ظانا انه يلزمه ومنهم من صالح عن دم خطا ظانا ان الدية تلزمه (قوله لا ترد) بضم التاء وفتح الراء مئة لا

وستطت نفقة ما ان (بانت) الزوجة من زوجها بجمع أو بشتات ان لم تحمل لخذفه من هذا لدلالة الاقول عليه (واها) أي النائم أو البائن (نفقة الحمل والكسوة) بضمهم مع النفقة (في قوله) أي الحمل إلى آخره على عادتها ولو كانت تبقى بعد وضعه أشهر (وان) بابت (في) أثنا (الشهر) للحمل فلها (قيمة مناب) باقي (ها) أي الأشهر من كسوتها فبقدر انما كسيت في أوله وانما البسيتها في الأشهر الماضية منه وتقوم بحسب ما نقصته بلبسها وتدفع لها القيمة نقدا (واسقر) المسكن للحامل (ان مات) الزوج قبل وضعها لانه حق تعاق بذمته فلا يسقطه موته كسائر الحقوق سواء كان المسكن له أم لا نقد كراه أم لا وتسقط النفقة والكسوة به لكون الحمل وارثا لا يستمر مسكن الحامل (ان مات) الحامل المطلقة فلا شيء لورثتها من كراه المسكن (وردت) الحامل (النفقة) أي بقية ما يوت الزوج ويحتل ضبطت بالنساء المفعول فيشمل سبع صور موته أو موتها وهي في العصة أو رجعية أو مطلقة طلاقا أو ثلثا وهي حامل فهذه ست والسابعة طلاقها طلاقا ثانيا بعد دفع النفقة لها وشبه في رد النفقة فقال (كانت شاش الحمل) للمطلقة طلاقا ثانيا بعد قبض نفقته فتردها كلها وكذا كسوته ولو بعد أشهر سواء دفعها لها بحكم أم لا بعد ظهوره أو قبله على الراجح وقال ابن وهبان لا ترد ما انفقته قبل ظهوره وصدقت بالعين ان ادعت انها ولدت ابن عرفة عن المتبطن ان اتفق بحكم رجوع والافروايتان ابن رشد ان انقش بعد النفقة في رجوعه ثلثها ان كان بحكم ثم قال ابن حارث من أخذ من أحد ما يجب له بقضاء أو بغيره ثم تبين انه لم يجب له عليه شيء فانه يرد ما أخذ وما اراد انقشاشه تبين انه لم يكن ثم حل بل كان علة أو رجحا كما يقيده التوضيح وغيره وليس المراد فساد ما وضعه لانه بعد تكونه بنائي (لا) ترد (الكسوة) التي قبضتها وهي في العصة ثم توت هي او هو (بعد) مضى (شهر) من يومها فلا يرد للزوج ان مات او ورثته ان مات شيء منها وكما لو اطلق البائن بعد شهر فلا ترد لها ومفهوم شهر ردها لانه اذا ماتت او طلقت بعد شهرين او اقل وهو كذلك في المدونة وغيرها (بخلاف موت الولد) المحضون بعد قبض حاضته كسوته لمدة مستقبلة (غير جبع) الاب (بكسوته) ان كانت جديدة بل (وان) كانت (خالقة) فياخذ الاب جميعها ولا حظ لام منها هذا مقتضى عبارات الأئمة في الوثائق المجموعة اذا دفع الرجل إلى زوجته المطلقة نفقة وكسوة أي لبيته الذين في حضانتها فسات السنون أو أحدهم قبل انقضاء المدة رجوع بخصه من مات منهم من النفقة والكسوة وان رثت سابق من المدة ونحوه في المقييد وابن سلون ومعين الحكم وابن عرفة ومافي ق عن ابن سلون من قوله وكذا ترد ما بقي من الكسوة ورثت تصرف والذي في النسخ الصحيحة وابن سلون وان رثت وكذا هو في ابن قنوح والخزيري والمقيد وغير واحد لا ورثت من الارث ولذا قال طفي مافي عجم عن بعض شيوخه يرجع في الكسوة بقدره يرأه منها لان الولد ليس بها بخلاف النفقة لا يستحقها الا يوم ما فيوما خطأ صراح لخالفته الكلام اهل المذهب البنا في ما ذكره عجم عن بعض شيوخه هو مقتضى كلام ابن رشد في الهبة وذكره ق فقال انظر هذا مع ما في الهبة من قول ابن رشد ما كسى ابنه من ثوب فهو لابن الان يشهد الاب على انه على وجه الامناع فالتختم خطأ ويمكن أن يوفق بحمل ما لابن رشد على الكسوة غير الواجبة وما قبله على الواجبة والله اعلم (وان كانت)

البائن

(قوله شئ) نائب فاعل يرد (قوله منها) اي الكسوة

البائن الحامل (مرضعة) ولد الزوجها (فلها نفقة) أي اجرة (الرضاع أيضا) أي كإلها نفقة
الحمل لقوله تعالى فان ارضعن لكم فأتوهن أجورهن والبائن لا يجب عليها الارضاع
أبو الحسن وأجرة الرضاع نفقة دلاطعام ويشترط ان لا يضر ارضاعها الولد ولا فاجرته لمن
ترضعه ولا حق فيها الامه (ولان نفقة) الحمل بائن (يدعواها) الحمل لاحتمال كذبها فيها وتعد
الرجوع عليها ان ظهر كذبها (بل يظهر الحمل) بها بشهادة امرأتين عدلتين وهو لا يظهر في
أقل من ثلاثة اشهر (وحركته) أي الحمل في الارشاد وق ما يقيد ان الواو بمعنى مع وانه المشهور
وهو لا يتحرك في أقل من أربعة اشهر البائي هذا هو المتهين لان المدار على حركته في المشهور
ابن عرفة وفي وجوب نفقة الحمل يتحرك أو بوضعه روايتا المشهور وابن شعبان ثم رجوع للاولى
المتي على وقع المال رضى الله تعالى عنه في غير كتاب ان يظهره يجب نفقة ما وفي الموازية وتحركه
فقال بعض الشيوخ هذا ثالث وايد به قول ابن رشد لا يظهر في أقل من ثلاثة اشهر ولا يتحرك
فحركاتها في أقل من أربعة اشهر وعشر ٥١ فالاعتماد على الظهور دون تحركه مقابل للمشهور
واذا تحرك الحمل بعد أربعة اشهر وعشر (فوجب) النفقة (من أوله) أي الحمل ان كان طلقها من
اوله والآن حين الطلاق فحاسبه بنفقة الماضي في دفعها لها (ولان نفقة) على ملاعن (الحمل
ملاعنة) لعدم لحوقه به ان كان رماها بنفيه ولها السكنى لحبسها بسببه فان استلحقه أو رماها
برؤية زنا واتت به لدون ستة أشهر الا خمسة ايام أو كانت ظاهرة الحمل يومها فعليه النفقة من
اوله (و) لان نفقة الحمل (امة) مطلقة طلاقا بائنا على ابيه حرا كان أو عبدا بل على سيدها لانه
ملكه والمالك مقدم على القرابة في ايجاب الاتفاق لقوة تصرف المالك بالتزويج والتزاع المال
والعقود عن الجنابة وحوز الميراث وليس الاب كذلك (ولا) نفقة (على عبد) الحمل مطلقته البائن
حرة أو امة فشرط وجوب نفقة الحمل على ابيه لحوقه به وحريمهما (الا) المطاوعة (الرجعية)
فوجب نفقة حملها على زوجها حرا كان أو عبدا لانها زوجة حكا (وسقطت) نفقة الزوجة
(بالعسر) للزوج أي لا تلزمه حاضر كان أو غائبا وظاهره ولو كان قدرها حاكم ملكي فلا ترجع
بها عليه بعد يسره (لا) تسقط نفقة الزوجة (ان حبست) بضم فكسر الزوجة في حق عليها
(او) أي ولا تسقط نفقة الزوجة ان (حبسته) أي الزوجة زوجها في حق عليه لها (او) أي
ولا تسقط نفقة الزوجة ان (حبست القرص) ولو بلاذنه ومفهوم القرص انها ان حبست النفل
فان كان باذنه فلا تسقط (ولها) أي الزوجة التي حبست القرص مطلقا أو النفل
بأذنه (نفقة حضر) ان كانت الزوجة غير معيبة بعيب يوجب الخيار بل (وان) كانت (رتقاء)
وتجوها من كل معيبة بما يوجب الخيار ورضي به الزوج فيجب على زوجها لها ما يجب عليه
للسلعة من النفقة والكسوة والسكنى على التخصيل المتقدم (وان أعسر) الزوج في رمضان
مثلا (بعد يسره) له في شعبان مثلا ولم يتفق فيه على الزوجة (فالماضي) في زمن يسره وهي نفقة
شعبان دين (في ذمته) لا يسقط عنه بعسره بعده ان كان فرضه حاكم بل (وان لم يفرضه حاكم)
فلا يسقط العسر لان نفقة زمنه خاصة (ووجبت) الزوجة ان شئت على زوجها (بما انفقت)
الزوجة (عليه) أي الزوج من مالها حال كونه (غير سرف) بالنسبة اليه والى زمن الاتفاق
الا ان تقصده الصلة والان تقول انفقت عليه لارجع عليه ويوافقها فلها الرجوع بالسرف

(قوله الحمل بائن) بالاضافة
(قوله وهو) أي الحمل (قوله
المشهور) راجع لوجوبها
بتحركه (قوله وابن شعبان)
راجع لوجوبها بوضعه
(قوله ثم رجع) أي الامام
(قوله للاولى) بضم الهجر
أي اعتبار حركته (قوله في
غير كتاب) أي اكثر من كتاب
(قوله هذا) أي اعتبار
التحرك (قوله والا) أي
وان كان ابائنا بعد مضى
مستمن من أوله (قوله فان
استلحقه) أي الملاءم حل
ملاعنته (قوله به) أي الحمل
كاملا (قوله يومها) أي
الرؤية (قوله فعليه) أي
الملاءم (قوله به) أي ابيه
(قوله وحريمهما) أي الاب
(قوله مطلقا) أي عن
تقييده بكونه باذنه (قوله
من النفقة الخ) بيان لما
(قوله الا ان تقصده) أي
الزوجة (قوله به) أي
انفاقها على زوجها (قوله
الصلة) أي السبرع فلا
ترجع به

(قوله كبير) دليله وعلى الصغير الخ (قوله فقيه) أي كلام المصنف تقرير على تقدير الأصله في رجوع الزوجه وان كان معسرا في رجوع الاجنبي (قوله احتيال) لحذفه من مسئلة الزوجه الأصله وذكرك نظيره في مسئلة الاجنبي وحذفه وان معسرا في الاجنبي وذكرك نظيره في الزوجه (قوله فان اختلفا) أي المنفق والمنفق عليه (قوله يكون) أي المنفق (قوله او اب) عطف على مال (قوله حال الاتفاق) صلة علم (قوله له) أي المنفق (قوله عليه) أي الصغير (قوله منه) أي مال الصغير (قوله بان كان) أي مال الصغير عرضا (قوله عليه) أي المنفق (قوله له) ٤٤٣ أي مال الصغير (قوله واستمر) أي بقي مال الصغير (قوله لم يشهد) بضم

فسكون فكسر أي المنفق (قوله عنده) أي الاتفاق (قوله على أنه) أي المنفق صلة يشهد (قوله والا) أي وان كان اشهد على أنه يتفق ليرجع (قوله في ماله) أي الصغير (قوله ذلك) أي الذي كان موجودا حال الاتفاق (قوله فلا يرجع) أي المنفق (قوله عليه) أي الصغير (قوله ويسر) بضم فسكون أي غنى (قوله كماله) أي الولد في رجوع المنفق خبر يسر (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله وهذا) أي رجوع المنفق (قوله وهو) أي المنفق الخ حال (قوله عليه) أي الصغير (قوله طائفا) حال من فاعل اتفق (قوله أنه) أي الشأن (قوله ثم علم) أي المنفق (قوله ذلك) أي مال الصغير ويسر أيه (قوله هما) أي القولان (قوله قائمان) أي مأخوذاً (قوله والاولى) بفتح الهمز (قوله مطلقها) أي رجوع

ان كان حال اتفاقها عليه موسرا بل (وان) كان (معسرا) حال اتفاقها عليه * (فائدة) * قيل السرف صرف الشيء زائدا على ما ينبغي والتبذير صرف الشيء فيما لا ينبغي وشبهه في الرجوع فقال (ك) شخص (منفق) من ماله (على) شخص (اجنبي) كبير فله الرجوع بما انفق عليه غير سرف وان كان معسرا حال اتفاقه عليه في كل حال (الا) قصد (صلة) فقيه احتيال فان اختلفا في كون الاتفاق صلة أو للرجوع فالقول للمنفق بيمينه الا ان يكون اشهد أنه يتفق ليرجع فلا يمين عليه (و) لمن اتفق (على) الشخص (الصغير) الرجوع عليه (ان كان له) أي الصغير (مال) حين الاتفاق عليه أو اب موسر (عليه) أي مال الصغير الشخص (المنفق) عليه حال الاتفاق ولم يتيسر له الاتفاق عليه منه بان كان عرضا أو نقدا أو تعسر عليه الوصول له واستمر الى حين الرجوع (وحلف) المنفق (أنه اتفق ليرجع) المنفق على مال الصغير أو ابه وكان الاتفاق غير سرف المقتضى انما يحلف اذا لم يشهد عنده على أنه يتفق ليرجع والا فلا يحلف ابن يونس فيرجع في ماله ذلك فان اختلف ذلك المال وكبر الصغير واخاد ما لا فلا يرجع عليه بشئ ابن رشد ويسر أي الولد كماله ثم قال وهذا اذا اتفق وهو يعلم مال اليتيم أو يسر الاب ولو اتفق عليه طائفا انه لا مال لليتيم ولا ابه ثم علم ذلك فلا رجوع له وقيل له الرجوع وهما قائمان من المدونة ابن عرفة والاولى تقييدها بمقتضاها فيكون قول واحد (ولها) أي الزوجه ولو محجورة (الفسخ) للنكاح بطلقة رجعية وتبع ابن شاس وابن الحاجب وعبار غيرهم الطلاق (ان عجز) الزوج (عن نفقة حاضرة) سواء اثبت عجزه ام لا وكذا الكسوة (لا) أي ليس لها الفسخ ان عجز عن نفقة (ماضية) تركها وهو موسر ولها ما طالت به كالدين ان كانا حرين أو احدهما بل (وان) كانا (عبدین) لا أي ليس لها الفسخ لعجز الزوج عن نفقة الحاضرة (ان) كانت (عالت) الزوجه عند عقد النكاح (فقهره) أي الزوج ولو ايسر بعد ذلك ثم اعسر لدخولها على أنه لا يتفق عليها (أو) علت عنده (أنه) أي الزوج (من السؤال) بشد الهمز جمع سائل أي الذين يسألون الناس ويطوفون بالابواب لذلك (الا ان يتركه) أي الزوج السؤال (أو يشتر) الفقير (بالعطاء) أي اعطاء الناس اياه ما ينفعه (وينقطع) اعطاؤه فلها الفسخ فيما واذا دفعته لساكنكم وطلبت الفسخ (فيا مره) أي الزوج (الحسب) ان لم يثبت بفتح الباء مضم الموحدة (عسره) أي الزوج بينة أو بصديقها وصله يا مره (بالنفقة أو الكسوة أو الطلاق) أي يا مره بالاتفاق فان امتنع امره بالطلاق وحكم عليه به اذا لم يترككم لايحكم الاجمعي (والا) أي

المنفق على مال الصغير أو ابه الذي اطلقته المدونة عن تقييدها بعلم المنفق حين اتفاقه بجماله أو يسر أيه (قوله وان بقبدها) أي المدونة بذلك (قوله فيكون) أي ما فيها قول واحد (قوله وتبع) أي المصنف في تعبيره بالفسخ (قوله غيرهم) أي ابن شاس وابن الحاجب وخيليل (قوله اثبت) أي الزوج (قوله عجزه) أي الزوج عن نفقة الحاضرة (قوله وكذا) أي عجز الزوج عن نفقة زوجته في ان لها التطبيق به (قوله تركها) أي الزوج النفقة (قوله وهو) أي الزوج الخ حال (قوله بها) أي النفقة الماضية (قوله عنده) أي عقد نكاحها (قوله لذلك) أي دخولها على عدم اتفاقها عليها (قوله اذا لم يترككم الخ) علة أي يا مره الخ

(قوله وان قبل الخ) حال (قوله منها) اي اليوم والثلاثة والشهر والشهرين (قوله بالمقام) بضم الميم اي الاقامة (قوله بعد اثبات العسر) تنازع فيه مرض وسجن (قوله بقدر الخ) صلة تزيد (قوله اذ ارجى الخ) شرط في زيد (قوله عن قرب) تنازع فيه برء وخلاص (قوله والا) اي وان لم يبرء ولا خلاصه من السجن ٤٤٣ عن قرب (قوله ولا مال له الخ) حال (قوله حكم

العاجز) خبر حكم الغائب (قوله خلاف) خبر قوله (قوله انه) اي الغائب (قوله الملاء) بالمراد الغنى (قوله العدم) بضم فـ يكون (قوله لها) اي الزوجة (قوله تنفق منه على نفسها) اي ثم ترجع به على زوجها (قوله جهلت) بضم فس (قوله لانه) اي الشأن (قوله لا يصبر) بضم المثناة وفتح الموحدة (قوله عليه) اي ما يحفظ الحياة فقط (قوله ومراعاة حاله الخ) جواب ما يقال هذا يخالف ما تقدم من مراعاة حالها في النفقة والكسوة (قوله محلها) الخ) خبر مراعاة (قوله بها) اي النفقة (قوله رجعية) خبر طلبة (قوله حدها) اي النفقة التي تصح رجعتها يسرها (قوله بشهر) اي نفقته (قوله ونصح) اي رجعة المطلق عليه يسرها بالنفقة (قوله لادونه) اي ما يقوم بواجب مثلها (قوله يحجزه) اي الزوج عن واجب مثلها (قوله زال) اي يحجزه (قوله وهي رشيدة) حال

وان ثبت عسره ابتداء أو بعد امره بالطلاق (تلوم) بفحركات مثقلة اي امهله الحاكم (بالاجتهاد) من الحاكم من غير تحديد يوم أو ثلاثة أشهر أو شهرين وان قبل بكل منها ولا نفقة لها زمن التلوم فان رضيت بالمقام معه ثم قامت فلا بد من تلوم آخر (وزيد) بكسر الزاي في زمن التلوم (ان مرض) الزوج (أو سجن) بضم فس كسر بعد اثبات العسر بقدر ما يرجى له فيه شيء اذ ارجى برء من المرض وخلاصه من السجن عن قرب والاطلاق عليه بالزيادة (ثم) بعد التلوم وعدم وجدان النفقة والكسوة (طلق) بضم فس كسر منقلا عليه ويجرى فيه قوله فهل يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم قولان ان كان حاضر ابل (وان) كان غائبا ومعنى ثبوت عسر الغائب عدم وجود ما يقابل النفقة بوجه من الوجوه ابن الحاجب حكم الغائب ولا مال له حاضر حكم العاجز ابن عبد السلام يعني ان الغائب البعيد الغيبة وليس له مال أوله مال لا يمكن الوصول اليه الا بشقة حكمه حكم العاجز الحاضر ابن عرفة قوله الاشقة خلاف ظاهراً فوالهم انه لا يحكم عليه بطلاقها الا اذا لم يكن له مال بحال دون استثناء ابن رشد لا يخلو الزوج في مغيبه من كونه معروف الملاء او معروف العدم أو مجهول الحال فان كان معروف الملاء فالنفقة لها عليه على ما يعرف من ملاته ثم قال ولا خيار لها في فراقه كما يكون لها ذلك في المجهول الحال اذا كان لها مال تنفق منه على نفسها ولم تطل غيبته عنها ومثله لابن سلون ونص ابن قحون فان كان غائبا لم يلزم المحل أو اسيرا أو فقيدا فانها تطلق عليه اذا ثبت عدمه أو جهلت حاله ولم يكن له مال حاضر او كان له مال وتعسر الانفاق منه وثبت ذلك فلها ان تطلق نفسها ولا يعتبر حال الزوج في ملاته او عدمه (او) اي وطلق عليه وان (وجد) الزوج (ما يملك الحياة) فقط من القوت لانه لا يصبر عليه ولا سيما ان طالت مدته (لا) يطلق عليه (ان قدر على القوت) الكامل المشبع ولو من خشن الماء كقول أو خبز بالادام (وما يوارى) اي يستر (العورة) اي جميع بدنهما من صوف او كان او جلد ولودون ما يلبسه فقرا بلدهم فلا تطلق عليه ان كانت فقيرة بل (وان) كانت غنية (ومراعاة حالها في النفقة والكسوة) محلها مع القدرة وما هنا في حال العجز الموجب للفراق (وله) اي الزوج المطلق عليه اعدم النفقة (الرجعة) للزوجة المطلقة لانه طلاق رجعي ابن عرفة وطلقة العسر بها رجعية انما قوا شرط رجعتها يسرها بنفقتها وفي حدها بشهر أو بما كان يقرض عليه ثلثها بنصف شهر ونصح (ان وجد) الزوج (في العدة) يسارا (يفتح) التحية اي مالا (يقوم بواجب مثلها) اي الزوجة لادونه فلا تصح رجعتها لان الطلقة التي اوقعها الحاكم انما كانت لدفع ضرر يحجزه فلا تصح رجعتها الا اذا زال نعم ان اسقطت حقها في النفقة كلها أو بعضها وهي رشيدة صحت رجعتها وقال مصنفون لا تصح والاول ظاهر معني واختلاف في قدر الزمن الذي اذا يسر بنفقتها تصح رجعتها فلا ابن القاسم وابن الماجشون شهر وقيل نصفه وقيل اذا وجد ما لو قدر عليه ولا يطلاق عليه ابن عبد السلام ينبغي تقييدها

(قوله لا تصح) اي رجعتها باسقاط الرشيدة حقها فيها (قوله والاول) اي صحة رجعتها باسقاطها (قوله واختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله فلا ابن القاسم وابن الماجشون شهر الخ) تفصيل للخلاف (قوله أولا) بشد الواو (قوله تقيدها) اي صحة رجعتها يسارها بواجب مثلها

(قوله قدرته) اى الزوج (قوله على ادايتها) اى النفقة (قوله ذلك) اى الشهر أو نصفه (قوله قبله) بكسر الموحدة أى تمسكها بظن قدرته على ادايتها بعد ذلك (قوله المصنف) اى فى توضيحه واظهار انه مردود لمنافاته التعديد بشهر ونصفه ابن عرفة وفى سماع عيسى اذا وجد نفقة شهر فهو أملاها ابن رشد معناه وان لم يطمع له بمال سوى ذلك وهو صحيح لانه اذا أيسر فى عدتها وجبت عليه نفقتها وان لم يرتجها قاله ابن حبيب وحكامه عن الاخوين وهو الاصح على قولها كل طلاق عاك الزوج فيه الرجعة فعليه النفقة لامرأته وان لم تكن ٤٤٤ حاملا وكذلك المولى فلا يصح ان يحكم عليه بالنفقة ويمنع من الرجعة

(قوله اذا كان) اى الزوج
(قوله يجزىها) اى النفقة
على زوجته (قوله قبل
الطلاق) اى يجزى عنها
(قوله بعده) اى الطلاق
(قوله فولان) ابن عرفة
قوله اذا لم يجزى الا نفقة
الايام البسيرة العشرة
والخمس عشرة وشبه ذلك
لارجعة له معناه اذا لم يجزى
الا ذلك ثم يقطع واما لو قدر
على ان يجزى عليها النفقة
مياومة فان كان من يجزى
عليها قبل الطلاق مياومة
فله الرجعة واختلاف اذا
كان من يجزى عليها قبل
الطلاق مشاهرة ففصيل له
الرجعة وقيل لارجعة له
حكاهما ابن حبيب اه
(قوله الاول) اى له رجعتها
(قوله لانها) اى الرجعية
(قوله عنها) اى الزوجة
(قوله وخافته) اى الحمل
(قوله وراه) اى طلبه
بجسميل (قوله واختاره) اى
قول اصبح (قوله والاول)
اى قول الامام رضى الله تعالى

بظن قدرته على ادايتها بعد ذلك وقوله المصنف واختلف اذا كان يجزى بها قبل الطلاق مشاهرة
وقدر بعده على اجرائها مياومة فهل له رجعتها ام لا قولان مستويان وظاهر المصنف الاول
(ولها) أى المطلقة لعدم النفقة (النفقة فيها) اى العدة اذا وجد يسارا يملك به رجعتها ان
ارتجها بل (وان لم يرتجها) لها لانها كل زوجة فى النفقة والارث ونحوهما (و) للزوجة
(طلبه) اى الزوج (عند) ارادة (سفره) اى الزوج (بنفقة) الزمن (المستقبل) الذى أراد
الغيبه فيه عنها (ليدفعها) اى نفقة المستقبل (لها) اى الزوجة قبل سفره (او) (ليقيم) الزوج
(لها) أى الزوجة شخصاً (كفيلاً) اى ضامناً يدفعها لها بحسب ما كان الزوج يدفعها فيه من
يوم أو جمعة أو شهر وللباش الحامل طلبه بنفقة الاقل من مدة الحمل او السفرة فان لم يظهر حملها
وخافته فلم ير ما لا يرضى الله تعالى عنه طلبه بجسميل وراه اصبح واختاره النخعي ان قامت قبل
حيضة الاول ان قامت بعدها فان اتهم باقامته اكثر من المدة المعتادة حلف واقام جسميلا ع
فان امتنع من دفع نفقة المستقبل ومن اقامة كفيل بها عند سفره فلها التطلق عليه
وتبعه عب البنات وفيه نظراذ لم ينسبه لاحد وقد ذكر المسئلة ابن الحاجب وابن شماس وضيع
وابن عرفة والشامل وابن سهل والميتطى وابو الحسن وغيرهم ولم يذكرها هذا وانما ذكرها وان
لها الطلب عند السفر ولا يلزم منه التطلق بل لا يصح قاله بعض الشيوخ (و) اذا سافر الزوج
ولم يدفع لزوجته نفقة المستقبل ولم يقيمها كفيلها ورفعت امرها للعا كم وطلبت نفقتها من
ماله (فرض) بضم فكسر اى قد والحال كم لها النفقة (فى مال) الزوج (الغائب) غير المودع
(و) (فى) (وديعته) اى الزوج الذى أودعها عند أمين (و) (فى) (ديته) اى الزوج على غيره من بيع
او قرض وفى نسخة دية بكسر الدال وفتح التحتية ففوقية اى دية وجبت على جان عليه او على
وليه ومثلها الابوان والولدى فرض نفقتهم فى هذه الثلاثة لافى بيع داره ذكره صرود كرح
قولين فى بيعها النفقة الولد والابوين (و) ان ادعت زوجة الغائب على شخص بدين لزوجها
وانكر فلها (اقامة البينة على) المدعى عليه (المنكر بعد حلقها) أى زوجة الغائب فى هذه
وفى فرض نفقتها فى مال الغائب ووديعته وديته (باستحقاقها) النفقة على الغائب لكونه
لم يدفعها لها ولم يقيمها كفيلها ولم تسقطها عنه غ فى بعض النسخ هكذا واقامت البينة
بالفعل الماضى المتصل بقاء التائيت ونصب البينة على المفعولية وهو خير من النسخ التى فيها
واقامة البينة بالمصدر المضاف المعطوف لما فيه من الفصل بين المفعول وهو بعد حلقها وعامله
وهو فرض باجنبى اه واظهار تنازع فرض واقامة فى بعد حلقها (ولا يؤخذ منها) اى

عنه (قوله بعدها) اى حيضة (قوله اتهم) بضم التاء وكسر الهاء اى الزوج (قوله باقامته) اى الزوج فى الغيبة الزوجة
(قوله وفيه) أى قول عجم فان امتنع من دفع النفقة واقامة الكفيل فلها التطلق (قوله اذ لم ينسبه) اى عجم قوله المذكور (قوله
المسئلة) اى طلب ميراث السفر بنفقة المستقبل (قوله هذا) اى التطلق عند الامتناع (قوله يقيم) بضم فكسر (قوله غير المودع)
بفتح الدال نعت مال (قوله ومثلها) اى الزوجة (قوله الثلاثة) أى المال غير المودع والوديعه والدين (قوله يبيعها) اى الدار

(قوله كونها) أي الزوجة (قوله لا تسحقها) أي الزوجة النفقة (قوله فله) أي الزوج (قوله اثباته) أي المسقط (قوله له) أي الزوج (قوله غيرها) أي الدار (قوله الدار) مفعول ملك (قوله خروجهما) أي الدار (قوله عنه) أي عنك (قوله بها) أي الدار (قوله من يعرف الخ) بيان لمن (قوله الواحد) أي من العارفين (قوله أما) بكسر الهمزة حرف تفصيل (قوله الأولى) بضم الهمزة أي الشاهدة بالملك (قوله عند القاضي) صلة شهدنا (قوله فلان) بضم الفاء كتابة ٤٤٥ عن اسم القاضي (قوله فانها) أي البينة

بالحيابة (قوله تقول) أي
للينة الموجهة (قوله
الأولى) بضم الهمزة (قوله
الوجه الأول) أي كون
بينة الملك هي بينة الحيابة
(قوله وفي بعضها) أي
النسخ (قوله أولى) بفتح
الهمزة (قوله الثانية) أي
بينة الحيابة (قوله الأولى)
بضم الهمزة أي بينة الملك
(قوله فكانت شهادتهم
أول الخ) بشد الواو تصوير
لاختلاف المشهود به (قوله
وان اتحدت البينة) حال
او بمالغة (قوله رصافة)
بفتح الراء واهمال الصاد
والفاء أي حسن (قوله
لهما) صلة يقال (قوله
فانهما) أي العدلين
الموجهين (قوله بشهادة
الخ) صلة ثبتت (قوله
لخصم رها) أي الحيابة
(قوله وبترك) صلة جرى
(قوله فيها) أي الحيابة
(قوله وجهه) يسكون الجيم
وضم الهاء أي طريقه
(قوله نعمينه) بضم ففتح
فكسر مثقلا (قوله من
الحيوان الخ) بيان لكل

الزوجة (بها) أي النفقة التي تأخذها من مال الغائب ووديعته ودينه ونائب فاعل يؤخذ
شخص (كقيل) خوفا من كونها لا تسحقها لدفعها لها أو إقامة كقيل لها بها أو اسقاطها
عنه (وهو) أي الزوج (على حجة إذا قدم) من سفره وادعى مسقطا فله اثباته والرجوع عليها
بما أخذته (ويستداه) أي الزوج الغائب في نفقة زوجته التي طلبت في غيبته ان لم يكن له
غيرها ولو احتاج لسكناها (بعد ثبوت ملكه) أي الزوج الدار بشهادة عدلين (وانها) أي الدار
(لم تخرج عن ملكه) أي الزوج (في علمهم) أي الشهود وليس لهم ان يشهدوا بعدم خروجها عن
ملكه على القطع لاحتمال خروجها عنه بوجه لم يعلموه (ثم) بعد ثبوت الملكية تشهد بينة
بالحيابة للدار بان يرسل الحاكم بينة تطوف بها من خارجها وداخلها تعين حدودها سواء
كانت بينة الملك أو غيرها (قائلة) لمن بوجهها الحاكم معها من يعرف العقار ويحدده بمحدوده
والواحد كاف والاثان أولى (هذا) العقار (الذي حرناه) أي طقنا به وعينا حدوده (هي)
الدار (التي شهد) بضم فكسر (بملكها للغائب) فان كان شاهد الحيابة هو اللذان شهدا بالملك
احتجج الى أربعة فقط اثنان يشهدان بالملك وبالحيابة واثنان بوجهان للحيابة وان شهد
بالحيابة غير شاهدي الملك احتجج الى ستة غ أي ثم لا بد بعد ثبوت الملك واستقراره من بينة
بالحيابة اما البينة الأولى وما غيرها تقول للعدلين الموجهين للزوج هذه الدار التي حرناها هي التي
شهدنا بملكها للغائب عند القاضي فلان هذا ان كانت بينة الحيوة بينة الملك وان كانت
غيرها فانما تقول هذه الدار التي حرناها هي التي شهدت البينة الأولى بملكها الخ ووقع في بعض
النسخ شمدنا وهو قاصر على الوجه الأول وفي بعضها شمدنا بمعنى المفعول وهو أولى لشمولة
الوجهين فان قلت اذا كانت الثانية هي الأولى فكيف عطفها عليها وهل هذا الاعطف الشيء
على نفسه قلت لما اختلف المشهود به فكانت شهادتهم ثم اقول بالملك واستقراره وشهادتهم ثانيا
بالخووصات المغايرة فجازا العطف وان اتحدت البينة فاذا احنا كلامه على شمول الوجهين
كان ابين في حصول المغايرة ورصافة العطف ولا يصح ان يكون اطلاق البينة هنا على العدلين
الموجهين لانهم لا يقولان لاحد شيئا بل لهما يقال وايضا فانهم ما ناثبان عن القاضي في
التمطية اذا ثبتت الحيابة عند القاضي بشهادة الشاهدين الموجهين لخصمها اذ لا يخلو
في مثل هذا الفصل واختلاف هل يعذر اليه في مثل هذه الحيابة ام لا حيث ترك الاعذار فيها جرى
العمل لان حيابة الشهود للملك وتعيينهم ايام انما وجهه ان يكون عند القاضي نفسه حسما يلزم
في كل شيء تعيينه الشهود من الحيوان والعروض كلها او لما يكون من المشقة عليه استنباب مكان
نفسه عدلين ليعين ذلك لهما حسما كان يعين له وان اجتروا بواحد اجزاه والاثنان أفضل والواحد
والاثان انما يقومان مقامه فيترك الاعذار فيهما كما لا يعذر في نفسه وجاء قوله هي مطابقا للخبر

ثنى (قوله ولما) بكسر الهمزة وخفه الميم الخ علة استنباب (قوله من المشقة الخ) بيان لما (قوله عليه) أي القاضي (قوله ليعين)
بضم ففتح مثقلا (قوله له) أي القاضي (قوله وان اجتزا) أي اكنفى (قوله بواحد) أي وجهيه (قوله مقامه) بفتح الميم أي
القاضي (قوله فيترك) أي القاضي (قوله قوله) أي المصنف (قوله مطابقا) أي في التأنيث (قوله الخبر) أي التي

(قوله المفسر) بكسر السين اى هذا الذى حواه المفسر لى (قوله وهو) اى مطابقة الضمير خبره دون مفسره وذ كره لتذ كبر خبره (قوله جائز) اى برهان لان الخبر الجزاء المأمور الفائدة فطابقته اولى من مطابقة المفسر (قوله التزويل) اى القرآن المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فى ثلاث وعشرين سنة مفرقا بحسب الوقائع (قوله هذا) اى الشمس وهى مؤنثة وذ كرامم الاشارة اليها لتذ كبر خبره (قوله وفيه) اى التنزيل (قوله فذا لك) اى اليد والعصا وهما مؤنثان وذ كرت اشارتهما لتذ كبر خبرها (قوله هذا) اى توجيه عدلين للعبارة (قوله له) اى الغائب (قوله به) اى المذكور من الجيران والحدود (قوله ذ كرت) اى بينة الملك (قوله ذلك) اى المذكور من الحدود والجيران (قوله على الوجه المذكور) اى الشهادة به (قوله به) اى ذ كرت بينة الملك ذلك على وجه الشهادة به (قوله من الاماكن والمرافق) بيان لما (قوله واذا قدم) اى الزوج (قوله برأته) اى الزوج (قوله يحدوها) اى الدار (قوله فيضير) اى ٤٤٦ الزوج (قوله بين امضائه) اى يبعها (قوله فادعى) اى الزوج (قوله الاول) اى

دون المفسر وهو جائز وفى التنزيل العزيز فلما رأى الشمس بازغة قال هذا راي وفيه فذا لك برهانان من ربك اه عب ولعل هذا فيما اذا شهدت شهود الملك بان له دارا يعمل كذا ولم يذكروا حدودها ولا جيرانها على وجه الشهادة به واما ان ذ كرت ذلك على الوجه المذكور كما جرى به العمل عندنا بمصر بل يزيدون صفة جدرانها وما اشتملت عليه من الاماكن والمرافق ونحوها فلا يحتاج لبينة الحيازة ويدل عليه نقل فى واذا قدم بعد بيع داره واثبت برأته بما بيعت فيه فلا ينقض البيع الا ان يجدوا لم تتغير فيضير بين امضائه او رده ودفع عنها قاله تت وق وذ كرت من البرزلى فى قدومه بعد بيعها فى دين ثلاثة اقوال احدها لا ينقض بحال ويرجع على رب الدين واقتصر عليه ق (وان) طلبته بعد قدومه من مفسره بنفقة امدته غيبته و (تنازعا) اى الزوجان (فى عسره) اى الزوج ويسره (فى) مدة غيبته فادعى الاول وادعت الثانى (اعتبر) بضم المثناة وكسر الموحدة فى تصديق احدهما (حال قدومه) اى الزوج من السقر فان قدم معسره فاقوله بيمينه والا فقولها بيمينها ومحل كلامه ان جعل حال خروجه والاحمل عليه حتى يتبين خلافه ونفقة الابوين والاولاد كنفقة الزوجة فى هذا (وان) تنازعا (فى ارسالها) اى النفقة الشاملة للسكوة بان ادعى وصولها اليها وانكسرت (فالقول قولها) ولو سفيهة بيمين (ان) كانت (رفعت) امرها (يومئذ) صلة قولها والتسوين عوض عن جعله مضاف اليها اى يوم رفعت (الحاكم) سلطانا ونائبه ولم يجعله مالا يفرض لها نفقة فاقبه فاذا لها فى انفاقها على نفسها من مالها ومن قرض وترجع عليه اذا قدم وحكم اولاده الذين تلزمه نفقة هم حكمها (لا) يكون القول قولها ان رفعت (الشهود) عدول وجيران مع تبسرها للرفع لسلطانا ونائبه على المشهور وعليه العمل والفتيا وروى قبول قولها ايضا وبه قال ابن الهندي وأبو محمد الوتد وصوبه اللغوى لثقل الرفع له على كثير ولحقه الزوج عليها اذا قدم وذ كرت ابن عرفة ان حمل قضاة تونس ان الرفع للعدول كالرفع للسلطان والرفع للجيران لغو فان تبسرها للسلطان

العسر (قوله الثانى) اى اليسر (قوله والا) اى وان قدم موسرا (قوله كلامه) اى المصنف (قوله جهل) بضم فكسر (قوله والا) اى وان سلم حال خروجه (قوله جهل) بضم فكسر (قوله عليه) اى حال خروجه يسرا كان أو عسرا (قوله خلافه) اى حال خروجه (قوله ونفقة الابوين الخ) اى التى فرضها حكم (قوله فى هذا) اى حكم التنازع فى اليسر والعسر فى الغيبة صلة كاف التشبيه (قوله ان تنازعا) اى الزوجان (قوله فى ارسالها) اى النفقة للزوجة وعدمه (قوله بان ادعى) اى الزوج (قوله وصولها) اى النفقة (قوله فى غيبته

(قوله فالقول قولها) اى الزوجة فى عدم وصول نفقتها اليها فى غيبته (قوله اى يوم رفعت) ويحتمل يوم غاب ونائبه زوجها (قوله ولم يجد) اى الحاكم (قوله له) اى زوجها (قوله فاذا ان) اى الحاكم (قوله وترجع) اى الزوجة (قوله عليه) اى زوجها بعوض ما تنفقة على نفسها (قوله اذا قدم) اى زوجها من غيبته (قوله اولاده) اى الغائب (قوله حكمها) اى الزوجة (قوله وروى) بضم فكسر (قوله قبول قولها) اى الزوجة فى عدم وصول نفقتها اليها ان كانت رفعت امرها فى غيبته لعدول وجيران مع تبسرها للحاكم (قوله به) اى قبول قولها ان كان رفعت لعدول صلة قال (قوله الوتد) بفتح الواو وكسر التاء (قوله وصوبه) بفتح مقفلا (قوله له) اى الحاكم (قوله ولحقه) اى غضب (قوله به) اى رفعها للحاكم (قوله اذا قدم) اى الزوج صلة تحقده

(قوله من ذكر) أي المدول والحريران (قوله مقامه) أي الحاكم (قوله أنه) أي الشأن (قوله فيه) أي ما قبل رفعها (قوله وهو موسر) حال (قوله اذ لم تكن) أي النفقة (قوله والا) أي وان كانت مفروضة (قوله لانها) أي النفقة (قوله حينئذ) أي حين كونها مفروضة (قوله منه) أي الزوج (قوله وهو) أي عدم وصولها اليها (قوله ويعتد) أي الزوج (قوله في عينه) أي على وصول نفقة الزوجة اليها (قوله على رسول او كتاب) أي من الزوجة بوصولها اليها ٤٤٧ (قوله ونسي) أي الحاكم (قوله عزل) بضم فكسر أي الحاكم

(قوله مات) أي الحاكم (قوله ولم يسجله) أي لم يكتب الحاكم قدر ما فرضه للزوجة في سجله أي دفتره الذي يكتب فيه الوقائع تنازع فيه نسي وعزل ومات (قوله سواء كان) أي مدعي الاشبه (قوله أنه) أي الشأن (قوله على أنه) أي مدعي الاشبه (قوله وهو) أي حلف مدعي الاشبه (قوله على قضاء القاضي) تنازع فيه الحلف والشاهد (قوله ذلك) أي جواز الحلف مع الشاهد على قضاء القاضي (قوله نعمنا لابن القاسم الخ) عطف على ما قاله الخ (قوله مسئلة الكتاب) أي حلف مدعي الاشبه (قوله هذا الاصل) أي حلف مدعي القضاء مع شاهده (قوله اذ قضاء القاضي) أي في مسئلة الكتاب (قوله بالاجتماع) أي الزوجين (قوله عليه) أي القضاء (فصل نفقة الرقيق

ونائبه قام من ذكر مقامه (والا) أي وان لم ترفع للسلطان أو نائبه مع تيسره بان لم ترفع لاسد او رفعت لغيره مع تيسره (فقوله) أي الزوج هو المأمول به بيمينه ولو سفيها ومفهوما يومئذانه لا يعمل بقولها فيما قبل رفعها ويعمل فيه بقول الزوج وهو كذلك وشبه في أن القول قوله فقال (ك) الزوج (الحاضر) بالبدع مع زوجته ادعى الاتفاق عليها وادعت عدمه وهو موسر فالقول قوله بيمينه ولو سفيها اذ لم تكن مفروضة والا فلا يقبل قوله الا بيمينه لانها حينئذ كالدين واذا تركا الاتفاق عليها وهو موسر ثم ادعى انه دفع لها ما تجب عليه وأنكرته فلا يقبل قوله اجماعا وهذا في عينه وأما البائن الحامل فلا يقبل قوله والكسوة كالنفقة (و) حيث كان القول قوله (حالف) الزوج (لقد قبضتها) أي الزوجة النفقة منه أو من رسوله (لا) يحلف لقد (بعثتها) أي النفقة للزوجة لاحتمال عدم وصول ما بعثه اليها وهو الاصل ويعتد في عينه على رسول او كتاب (وان) تنازعا (فيما) أي قدر النفقة الذي (فرضه) الحاكم ونسي ما فرضه أو عزل أو مات ولم يسجله (فقوله) أي الزوج مع مولى به (ان أشبه) أي وافق الزوج ما اعتد به فرضه مثله اعلى مثله أشبهت هي أيضا ام لا (والا) أي وان لم يشبهه قوله (فقولها) أي الزوجة هو المأمول به (ان أشبهت والا) أي وان لم تشبهه أيضا (ابتداء) الحاكم (القرض) لنفقة في المستقبل ولها في الماضي نفقة مثلها (وفي حلف مدعي الاشبه) سواء كان الزوج أو الزوجة وعدم حلفه (تأويلان) في التوضيح قبل مذهب ابن القاسم انه لا يمين على من أشبهه قوله منهم اذ لا يحلف على حكم الحاكم مع شاهد وحل غيره المدونة على انه يحلف عياض وهو الظاهر وهو حجة لجواز الحلف مع الشاهد على قضاء القاضي وقد نبه على ذلك ابن سهل خلافا لما قاله بعض أصحاب مصنون ومال ابن القاسم في العتبية عياض وعندى ان مسئلة الكتاب خارجة عن هذا الاصل المتنازع فيه اذ قضاء القاضي ثابت باجتماعهما عليه ثم وقع الخلاف في مقدار ما فرض فكانت دعوى مال في ذمة الزوج فالقول قول من أشبهه منهم عينه وليس على القضاء كما قيل اه وفي ابى الحسن ابن رشد المشهور ان حكم الحاكم يثبت بشاهد يمين اه واليه اشار المصنف في الشهادات بقوله أو بانه حكم له به والله أعلم

* (فصل) في نفقة الرقيق والادب والقريب وخادمه والحضانه وما يتعلق بها (انما تجب) على المالك (نفقة رقيقه) لا رقيق رقيقه فالخسر بالنسبة لهذا (ودابته) والخسر في هذا بالنسبة لقوله (ان لم يكن) أي يوجد (مرعى) يكفيها والا وجب عليه رعيه بانفسه أو بأجرة البناي الظاهر ان الخسر منصب على جميع ما بهده أي انما تجب النفقة بعد الزوجية على الرقيق والادب والولد والوالد حينئذ فلا يرده عليه شيء وشمل رقيقه الخدم وقيل نفقته على من له خدمته

(والدواب) * (قوله خادمه) أي القريب (قوله بها) أي المذكورات (قوله لهذا) أي رقيق الرقيق (قوله والا) أي وان وجد مرعى يكفيها (قوله حينئذ) أي حين كون الخسر على جميع ما بهده (قوله يرد) بفتح فكسر (قوله عليه) أي الخسر (قوله الخدم) بضم الميم وسكون الخاء المججمة وقع الدال أي الذي وهبت خدمته لغيره نفقته على واهبه (قوله نفقته) أي الخدم (قوله على من) أي موهوب أو الموهوب الذي خبر نفقته

(قوله وشهره) اى كون نفقته على من له خدمته (قوله على سيده) اى مطلقا (قوله اودى الخدمة) اى مطلقا (قوله ان كانت الخدمة يسيرة) اى فعلى سيده وان كانت كثيرة فعلى ذى الخدمة (قوله لنقل ابن رشد) راجع للاول (قوله والمشمور عند - ده) اى ابن رشد راجع للشانى (قوله ونقله) اى ابن رشد ايضا راجع للمالك (قوله والمستحقة) بفتح الحاء المهملة (قوله وهى حامل) حال (قوله قال) اى ابن عرفة (قوله عليه) اى المالك (قوله لانه تركه) اى الاتفاق على دابته (قوله وسكت) اى المصنف (قوله وهو) اى القيام بالشجر الخ) حال (قوله لان تركه) ٤٤٨ اى القيام بالشجر (قوله والا) اى وان لم يوجد مشتربه أو لم يحل بيعه (قوله وهب)

وشهره ابن رشد ابن عرفة وفى كون نفقة المخدم على سيده اودى الخدمة فالله ان كانت الخدمة يسيرة لنقل ابن رشد والمشمور عنده ونقله ايضا والمكاتب نفقته على نفسه والمستحقة برق وهى حامل نفقتها على من استحقها عند ابن عبد الحكم وقال يحيى بن عمر على من حملت منه وهو الجيد قاله ابن عرفة قال والاظهار ان كان فى خدمتها قدر نفقتها انفق عليها منها وقول ابن عبد الحكم لا يقتضى على ان المستحق يأخذ قيمتها او مع قيمة ولدها ابن عرفة ويقتضى عليه بالاتفاق على دابته لان تركه منكر واذا لم يجب القضاء بها خلافا لقول ابن رشد يؤمر بلا قضاء والهرة العجماء التى لا تقدر على الانصراف تنجب نفقتها على من انقطعت عنده وسكت عن القيام بالشجر وهو واجب لان تركه اضاءة مال (والا) اى وان لم يتفق على رقيقه او دابته بخلا او عزا (يسع) ان وجد من يشتريه وحل بيعه والا وهب واخرج عن ملكه بوجه ما اؤذ كاه مابوكل وفى ام الولد ثلاثة أقوال قيل ينجز عتقها وقيل تسعى فى معاشها وقيل تزوج وشبه فى البيع فقال (كتكليفه) اى المملوك رقيقا او دابة (من العمل ما لا يطيقه) الابشقة خارجة عن العادة زيادة على مرتين (ويجوز) للمالك ان يأخذ (من لبنها) اى الدابة او الامة (ما لا يضر بتاجها) اى ولدها (و) تنجب (بالقربة على) الولد الحر (الموسر) كبيرا كان او صغيرا ذكر كان وانثى واحدا او متعدد اسما او كافرا او مسلما او كافرا ايضا لانه خطاب وضع والاصح خطاب الكفار بقروع الشريعة بما فضل عن قوته وقوت زوجاته ولواربعه لانه نفقة خادمة ودابته والواجب بالقربة (نفقة الوالدين) اى الام والاب المباشرين الحرين ولو كافرين والولد مسلم او كان الجبيع كفارا اتفق دينهم واختلف (المعسر) بنفقةهما وان كان لهما خادم ودار لافضل فيهما وظاهره ولو كان الاب يقدر على الكسب وهو قول الباجى ومن وافقه وقال اللخمي يجبر على عمل صنعة وهو المعتمد وعليه صاحب الجواهر الخط وهو الظاهر قياسا على الولد فانه اشترط فى وجوب نفقته على ابيه معززه عن التكسب بصناعة لا تدرى به بخلاف صنعة الابوين فيجبران عليهما ولو كان فيهما معرفة على الولد لاتصافهما بها قبل وجود الولد غالبا ومن له والد وولد فقيران وقدر على نفقة احدهما فقط فقبل يتحصان وقيل يقدم الولد وتقدم الام على الاب والصغير على الكبير والاثنى على الذكر (واثبتا) اى الوالدان (العدم) بضم فسكون اى فقرهما بعد ان انسكره الولد (لا يمين) منهما مع شهادة العدلين لانه عقوق لهما (وهل الابن اذا طوب) من ابويه (بالنفقة) عليهما وادعى العدم (محمول على الملاء) بالمادى الغنى فعليه اثبات عدمه بعد ان يمين (أو) محمول على (العدم) فعليه اثبات ملائه لان نفقتهما انما تنجب

بضم فكسر اى لمن ينفق عليه (قوله اخرج) بضم الهمز وكسر الراء (قوله بوجهما) اى غير بيعه وهبته كاعتاقه (قوله ام الولد) اى لمسر عاجر عن نفقتها (قوله ينجز) بضم ففتح مثقلا (قوله تزوج) بضم ففتح مثقلا (قوله الابشقة) اماما لا تطيقه بالكسبة فلا يخرج به عن ملكه لاستحالة فلا ضرر به (قوله زيادة على مرتين) قيد فى التكليف فلا يخرج عن ملكه بمرتين (قوله وبالقربة) غطت على المعنى اى تنجب بالمالك (قوله الحر) لا الرقيق (قوله الموسر) لا المعسر (قوله لانه) اى الخطاب بالاتفاق (قوله أو صغيرا) قوله والاصح خطاب الكفار الخ) علة أو كافرا (قوله بما فضل الخ) صلة موسرا (قوله المباشرين) لا الخدم والخدمة (قوله الحرين) لا الرقيقين (قوله للمعسر) لا للموسرين

(قوله لهما) اى الوالدين (قوله فيهما) اى الخادم والدار (قوله وظاهره) اى كلام المصنف (قوله وهو) فى اى وجوب الاتفاق على الاب المعسر القادر على الكسب (قوله يجبر) بضم الياء وفتح الواو اى الاب القادر على الكسب (قوله وهو) اى جبره على الكسب (قوله وعليه) اى جبره على الكسب (قوله اشترط) بضم التاء وكسر الراء (قوله لانه) اى تحليهما على عدمهما علة لا يمين وان كان عدم غيرهما لا يثبت الا بعد ان يمين

(قوله فالاولى تردد) أى لان هذا من تردد المتأخرين فى الحكم اعدم نص المتقدمين ونسند جواب هذا بان دعنى وبالتردد الخ ومشير بما يوجب كلامى من التردد الخ وليس معناه انهم متى ترددوا اشير اليه ومعنى حيث ذكرت قولين اقوالا فذلك الخ انى اشير بذلك للخلاف الذى لم اطلع على ارجحية شئ منه. واء كان المتقدمين والام متأخرين وهذا والله أعلم (قوله محلهما) اى القولين (قوله وادعوا) اى الاولاد كلهم (قوله والاولا) اى وان تعدد الاولاد ٤٤٩ وادعى بعضهم العدم دون باقى

في ماله لا في ذمته بخلاف الدين (قولان) الاول لابن أبي زمنين والثاني لابن الفخار فالاولي تردد
محلها اذا كان الابن منقرا ليس لوالديه واهوا دعوا العسر والافقلى مدعى العدم اثباته
بينة ابن عرفة بعض الموثقين هذا اذا لم يكن له ولد سواء فان كان وجب على الابن المدعى العدم
اثباته لما لم يأت به بالنفقة معه فلا ترجع النفقة كلها على الواحد الا بالحق كعدم الاتخرفات
تعميل ابن الفخار قبول قول الابن بان نفقة الاب انما هي في فاضل ماله لا في ذمته بخلاف الدين
يقتضى ان لا فرق بين انفراد الولد ونفقة (و) تجب بالقربة نفقة (خادمهما) أى الوالدان
ظاهروا ولو تعدد وقد راعى خدمة انفسهما تأكد - فقههما وظاهروا ولو كان الخادم رقة بقا وهو
كذلك ولم يعد اموسر ين به لحاجتهما اليه ولا يلزم الاب نفقة خادم رده ولو احتاج له لا في حال
الحضنة وملا الاب وحاجة الولد له كما في المدونة (و) تجب بالقربة نفقة (خادم زوجة الاب)
المات له لا لخدمه وظاهروا ولو تعدد (و) يجب بالقربة (اعفاه) أى الاب (بن زوجة واحدة
ولا لتعدد) نفقة زوجة الاب على ولده (ان كانت احدهما) أى زوجتي الاب (امه) أى الولد
(على ظاهرها) أى المدونة فينفق على أمه لقرباتها وزوجيتهما اليه واولى في عدم التعدد ان كانتا
اجنبتين والقول للاب فينفق عليهما منهما ولو كانتا كفوحت كانت لائقة به وان
كانت احدهما امه تعين الاتفاق عليهما ولو غنية لانه للزوجية لا للقربة (لا) تجب على الولد
بالقربة نفقة (زوج أمه) الفقير وفي المدونة لا ينفق على زوج أمه وفي الكافي تلزم الابنات
النفقة على امهم وعلى زوجهما الزبيران كان عديلا لا يقدروا على الاتفاق وكان عدهم قد حقه
بعد الدخول بها ولم يعترضه ابن عرفة ولم يزل الشيوخ يتراضونه ابو الحسن وباس بين لاندان
اتفق على زوجة ابيه لانه اى عنه شيأ لزمه والام لا يلزمها الاتفاق على زوجها اه وهو بين
واضح (ولا) تجب بالقربة نفقة (جد) وجه فم جهة اب وام (و) لا تجب نفقة (ولد ابن) وارلى
ولد بنت (ولا يسقطها) أى نفقة الام (تزوجها) أى الام (زوج فقير) أو غنى فقير ومثل الام
البت فان قدر الزوج على بعض النفقة تنعم لابن أو الاب باقيا (وزعت) ضم الواو وكسر
الزاي مشددة أى قسمت نفقة الوالدان (على الاولاد) الموسر ين انفقوا - اهرهم أو اختلف
(وهل) توزع عليهم (على) عدد (الرؤس) من غير نظر الى اختلاف اليسار والذكورة والانوثة
(او) بحسب (الارث) فعلى الذكور ضعف ما على الانثى (او) بحسب (اليسار) في الجواب
(اقوال) الاول نقله اللخمي عن ابن الماجشون والثاني لابن حبيب ومطرف والثالث محمد
واصبغ ونقل عنه الاول ايضا ابن يونس بقول مطرف اقول البرزى المشهور الثالث (و) تجب
بالقربة (نفقة الولد الذكر) الحر الفقير اما جرح عن الكسب على أياه الحر الموسر عافضل عر
قوته وقوت زوجته وزوجاته (- حتى يبلغ) الذكر (عاقلا) راعى الكسب (و) الرقيق نفقة

(قوله عليه) أي الولد (قوله كفايته) أي الولد (قوله يدعي) يضم فسكون فقط (قوله له) أي الدخول (قوله فراه) أي المصنف
تفريع على أو يدعي له الخ (قوله بدليل) صلة مراد (قوله به) أي الرجوع (قوله لأنها) أي نفقة القريب الخ (قوله لا) قوطها بمعنى
زمنها (قوله الخ) بفتح الخاء المحجمة منقولة (قوله لا) أي الحاجة (قوله حصل) أي سد الحاجة (قوله في كل حال) صلة تسقط وهو المستثنى
منه (قوله أي لفرضها) أي تقدير النفقة (قوله لأنه) أي فرضها (قوله حكمه) أي الحكم (قوله بها) أي النفقة (قوله فصارت)
أي النفقة المقدرة (قوله أخذها) أي نفقة القريب عن وجبت عليه (قوله بها) أي النفقة (قوله له) أي المنفق (قوله عليه) أي
من وجبت عليه بعوضها (قوله قولها) ٤٥٠ أي المدونة (قوله الابوان) أي المعسران (قوله وصغير ولده) أي الذي لا مال له

(قوله وهو) أي من وجبت
عليه النفقة (قوله ثم طلبوه)
أي الابوان وصغير ولده من
وجبت عليه (قوله بذلك) أي
بعوض ما أنفقوه (قوله فلا
يلزمه) أي من وجبت عليه
عوض ما أنفقوه (قوله
وقولها) أي المدونة عطف
على قولها (قوله من مالها)
أي الزوجة صلة انفقت (قوله
إوسلما) عطف على من مالها
(قوله فلها) أي الزوجة (قوله
اتباعه) أي الزوج بعوض
ما أنفقته (قوله ان كان) أي
الزوج (قوله بينهما) أي
ما في الكاين (قوله وما في
النكاح) أي الثاني (قوله
بعده) أي الفرض (قوله وفي
زكاتها) أي المدونة (قوله
ما في نكاحها) أي الثاني
(قوله من النفقة) بيان لما
(قوله بها) أي النفقة (قوله
ذلك) أي انفاقه (قوله فلو
قال) أي ابن الحاجب (قوله
لها) أي والده والولد (قوله

على مالها وكذا والغنى نفقته في ماله والقادر على الكسب نفقته عليه المرأة عليه أو على
أبيه في حرفته أو كساده فعلى الأب وان اكتسب مالا يكفيه وجبت على أبيه تمام كفايته
(و) تجب بالقرابة نفقة البنت (الأنثى) الحرة (حتى يدخل بها زوجها) الباتخ ولو غير مطبقة
أويدعي له وهي مطبقة فراه حتى تجب نفقته على زوجها البالغ بدليل ما تقدم هذا هو
المعتمد (وتسقط) نفقة القرابة (عن) الشخص (الموسر بعضي الزمن) فإذا تحصيل الوالد أو الولد
المعسر في نفقته وأخذها من غير من وجبت عليه وأراد الرجوع بها على من وجبت عليه فلا
يقضى له به لأن السد الخلة وقد حصل في كل حال (الالقضية) أي لفرضها من حاكم فلا تسقط
عن الموسر بعضي الزمن لأنه حكمه به فصار كالدين ابن الحاجب وتسقط عن الموسر بعضي
الزمن بخلاف نفقة الزوجة إلا أن يفرضها الحاكم ويتعذر أخذها الغيبة من وجبت عليه
أو لم يتعذر وانفق على الأب أو على الولد من لم يتبرع بها فله الرجوع عليه ابن عرفة ونبه ابن
الحاجب بقوله وفرضها القاضي على الجميع بين قولها في النكاح الأول أن انفق الابوان وصغير
ولده وهو موسر ثم طلبوه بذلك فلا يلزمه وقولها في النكاح الثاني أن انفقت الزوجة على نفسها
وصغار ولده وأبكارها من مالها أو سلفها أو الزوج غائب فلها التسامح أن كان وقت نفقتها موسرا
فجمعوا بينهما على أن ما في الزكاة قبل فرض القاضي وما في النكاح بعده قلت وفي زكاتها أيضا
مثل ما في نكاحها وهو قوله ويعطى الولد والزوجة ما تسامحا في يسره من النفقة وقول ابن
الحاجب إلا أن يفرضها أو ينفق غيره تبرع بقتضى أن نفقة الأجنبية غير متبرع حكمه القاضي
بها وليس كذلك أنما يقضى للمنفق غير متبرع إذا كان ذلك بحكم فلو قال إلا أن يفرضها
الحاكم فيقضى به الهما أولن أنفق عليها غير متبرع لكان أصوب (أو) أي والا إن (ينفق)
على الوالد أو الولد شخص (غير متبرع) بعد فرضها فلو أنقذه لوفى بالقيد في اتفاق غير
المتبرع قاله ابن عرفة ونحوه لابن عبد السلام الخط ما قاله ظاهر بالنسبة لنفقة الوالدين وأما
نفقة الولد فليس ذلك بظاهر فيها فله المنفق غير المتبرع الرجوع بها على أبيه الموسر ولو لم يفرض
من وجوده موسرا كوجود مال الولد وتبعه عب البتاني وهو ظاهر (واسقرت) نفقة الأنثى
على أبيها بمعنى عادت إذا حل دخول زوجها بها ليست على أبيها فتجوز عن عات بأسقرت بقرينة
قوله والأنثى حتى يدخل زوجها بها (ان دخل) الزوج بها حال كونها (زمنة) بفتح الزاى وكسر
الميم أي مريضة مرضا ملازما واسقرت زمنة (تم طلق) الزوج أو مات وهي زمنة ولو بالغة

عليها أي الوالد والولد (قوله بعد فرضها) صلة ينفق (قوله فلو أنقذه) أي عن قوله أو ينفق وسكنا
غير متبرع (قوله بالقيد) أي كون الاتفاق بعد الفرض (قوله ما قاله) أي ابن عبد السلام وابن عرفة (قوله ذلك) أي ما قاله (قوله
بها) أي نفقة الولد (قوله لأن وجوده) أي الأب (قوله وهو) أي كلام الخط (قوله فتجوز) بفتحات منقولة أي المصنف (قوله عن
عادت) أي معناه (قوله إذا حل دخول زوجها بها الخ) علة بمعنى عادت (قوله فتجوز) بفتحات منقولة الخ تفريع على معنى عادت
(قوله بأسقرت) صلة تجوز وباءه التعدية (قوله بقرينة) صلة تجوز وباءه وسببية واضافته للبيان

(قوله نعم) أي العقيقة والزينة (قوله صدق) بفتح الدال مئة (قوله في الثانية) أي أوقات الزمان (قوله لأنه أمين) علة
مصدق (قوله في القسم الأول) أي لأن عادت بالغة (قوله غير مضر) ٢٥١ خبر كون (قوله والثانية) أي

أوقات الزمان (قوله في
الذكور) صلة منصوبة
(قوله ونصه) أي ابن يونس
(قوله عليه) أي الأب

(قوله لأن ذلك) أي المذكور

من العمى ونحوه (قوله

فإن صح) أي المجنون

والزمن (قوله سقطت) أي

نفقة ما عن أيهما (قوله

ثم لا تعود) أي النفقة على

أيهما (قوله إن عاد ذلك)

أي المذكور (قوله وعليه)

أي نص ابن يونس صلتها

(قوله وهو) أي حكم المذكور

(قوله لافرق) أي بين الذكر

والأنثى في هذا (قوله وأدخل)

أي ولدها معها (قوله فيها)

أي كتابتها (قوله إن كانت

حامله الخ) تصوير له خوله

معها بحكم الشرع (قوله

بعده) أي عقد كتابتها (قوله

المصنف) أي قال في توضيحه

(قوله غيرها) أي المكتوبة

(قوله في نظيرها) أي نفقة

ولدها (قوله فإن كان) أي

الأب معها في الكتابة (قوله

عليه) أي الأب المكاتب

(قوله لأنها) أي الكتابة

(قوله منوطه) أي متعلقة

(قوله لأنه) أي أراضاع

المتروكة أو الرجعية ولدها

بلاجر (قوله وتقبل) بكسر

الموحدة

وكذا تستمر نفقة الولد على أبيه إن طرأ الولد مال وذهب قبل بلوغه أو بلغ زمان طرأ له مال
وذهب فتعود على أبيه وكذا إذا ارشدها فتستمر نفقة أبيه قاله المتبسط (لا) تعود نفقة البنت على أبيها
(إن) دخل بها الزوج صغير صحيحة (عادت) لا يبرأ بالطلاق أو موت الزوج حال كونها (بالغة)
أيما صحيحة فادرة على الكسب بغير سؤال (أو) أي ولا تعود على أبيها إن دخل بها زوجها زمنة
وصحت عنده (عادت الزمان) لها عند زوجها وتأييت زمنة بالغة أي بالوعادت واحدة منهما
صغيرة أو بكر عادت نفقة على أبيها إلى أن تتزوج إلى البلوغ فقط خلافا لبعضهم والمصنف
مصدق في الثانية لأنه أمين مطاع وكون في لم يذكر عن المتبسط عدم العود إلى القسم الأول
غير مضر البناء في مقتضى ما في عن المتبسط ترجيح أن عود نفقة الصغيرة على أبيها إلى بلوغها
فقط والثانية منصوصة لابن يونس في المذكور ونصه قال مالك رضي الله تعالى عنه وعليه نفقة
من ولد أمي أو مجنوناً أو ذرمانة ابن يونس لأن ذلك يمنع التكسب فإن صح سقطت ثم لا تعود
إن عاد ذلك لأن نفقة من انحجب باستحباب الوجوب اه وعليه حل كلام المصنف وهو
يجري في الأنثى من باب لا فرق (وعلى المكتوبة نفقة ولدها) الرقيق لا على سيدها إن ادخلته
معها في كتابتها وأدخل فيها بحكم الشرع بأن كانت حامله وقت عقدتها أو حملت به بعده لأنها
أحرزت نفسها وولدها وماله المصنف وليس لنا أن نثبت عليها نفقة ولدها غيرها وهذا بحسب
الظاهر وفي الحقيقة على السيد لتركلها شيأ من الخجوم في نظيرها بتقدير (أن لم يكن الأب)
معها (في الكتابة) فإن كان فنزقتا ونفقة ولدها عليه (و) أن تجزئ المكتوبة عن نفقة ولدها
أو المكاتب عن نفقة ونفقة ولدها (ليس مجزئ) أن المذكور من المكتوبة أو الأب (عنها) أي
النفقة على المكتوبة وولدها (مجزئ عن الكتابة) لأنها منوطه بالربة كالجنابة والنفقة بالمال
(وعلى الأم المتروكة) بابي الرضيع (و) المطلقة (الرجعية رضاع ولدها) من الزوج الذي هي في
عصمتها والمطلق (بلاجر) أي عوض مالي تأخذه لذلك لأنه عرف المسكين في كل الأمصار على
نوال الأصناف في كل حال (الألمو) بضم العين المهملة واللام وشد الواو أي ارتفاع (فندر)
بفتح فسكون يكون من أشراف الناس الذين ليس شأنهم أراضاع أولادهم وكعلو القدر المرض
وقله اللبن وإن أرضعت الشريفة فلها الأجرة من مال الأب ثم من مال الولد وشبهه في عدم
الوجوب فقال (ك) المطلقة (البائن) بخلع أو بت وانقضاء عدة رجعي فلا يلزمها الأراضاع
ولو غير شريفة وإن أرضعت فلها الأجرة في كل حال (الآن لا يقبل) الولد (غيرها) أي أمه
الشريفة أو البائن فيلزمها الأراضاع فلها الأجرة من مال الأب أو من مال الأم (أو) بقبول
الولد غيرها (بعدم) بضم الياء وكسر الهمزة أي يقتدر (الأب أو يموت) الأب (ولما لا يصح)
فإن كان لا يصح مال فلها الأجرة منه سواء مورثه من أبيه أو أمه من غيره لأنه حيث مات الأب
فإنظر أنما هو مال الصبي فإن وجد من أرث الأب أو من غيره فله الأجرة والأقلى الأم (و) إذا
وجب عليها الأراضاع ولا مال للأب ولا للولد وقبل غيرها (استأجرت) الأم من مالها من ترضعه
سواء كانت عالية القدر أو بائناً ورجعية أو غير مطلقة (أن لم يكن لها) أي الأم (لبن) أولم
يكفه (ولها) أي الأم التي لا يلزمها الأراضاع (أقبل) بفتح فسكون الولد (غيرها) أي أمه قبيل

(قوله والا) اي وان لم نقل قيد هذا الاجل المبالغة فهو مشكل لان لها الاجرة اذا لم يقبل الولد غيرها (قوله فانه) اي ابن يونس (قوله قولها) اي المدونة (قوله قات) اي قال مضمون لابن القاسم (قوله فان قات) اي الام (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله به) اي ارضاع ولدها (قوله يريد) اي بما يرضعه ٤٥٢ به غيرها (قوله واليه) اي استخذه اجره مثله اصله ترجع (قوله لانها) اي المرضعة (قوله عندها)

هذا الاجل المبالغة الاتية والافلها اذا لم يقبل غيرها (اجرة المثل) اي مثلها كما في المدونة من مال الاب والابن ان لم يكن للاب مال وظاهره ولو زادت على قدر وسعه ان لم يجد الاب من ترضعه عندها مجانا بل (ولو وجد) ابوه (من) اي امرأة (ترضعه) اي الولد (عندها) اي امه (مجانا) اي بلا جرة (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف (في التأويل) المدونة فانه قال قولها قلت فان قالت بعد ما طأنتها البتة لا ارضعه الا بئساة ووجد من ترضعه بخمسين قال قال مالك رضي الله تعالى عنه هي احق به بما يرضعه به غيرها وانص ابن يونس قول مالك رضي الله تعالى عنه الام احق به بما يرضعه به غيرها يريد باجرة مثلها وقاله بعض النرويين واليه رجع ابن الكاتب وهو الصواب وسواء وجد من ترضعه عند الام ام لا لانها وان كانت عندها هي التي تباشره بالرضاع والميت وذلك تفرقة بينه وبين امه فلذلك كانت الام احق به باجرة مثلها وهذا بين عياض ويشهد له قوله آخر الكتاب اذا وجد من ترضعه عندها باطلا وهو مومر لم يكن له اخذه وعليه ارضاعه بما يرضعه به غيرها ويجوز الاب على ذلك اه وقوله بما يرضعه به غيرها هو اجرة المثل كما قال ابن يونس والله سبحانه وتعالى اعلم (وحضانة) فتح الحاء انهم من كسرهما مأخوذ من الحضان بكسر الحاء وهو ما تحت الابط للكشح وهو ما بين الخاصرة والضلج الطلف وهي اغمة الحنظ والصيانة وشرعا صيانة العاجز والقيام بمصالحه ابن عرفة محصول قول الباجي حفظ الولد في مية ومائة طمامه ولباسه ومضجعه وتنظيف جسمه الولد (الذكر) الحق ثابتة من ولادته (للبلوغ) ولو زنا او عاجزا عن الكسب او مجنونا فقط حضانة الام وتسقط نفقته على ابيه ولا يخرج الخنثى المشكل عن حضانتها مادام مشكلا ابن عبد السلام المشهور وفي غاية امد الحضانة ان البلوغ في الذكور من غير شرط وفي التوضيح المشهور في الاثبات كونه علامة للبوغ الحظ ظاهره مطلقة (و) حضانة (الانثى) كالنفقة في الجملة اذا حضانتها الى الدخول فقط والنفقة اليه او الى الدعاء وفهم من قوله كالنفقة ان اذا طلقت قبل البناء تسقط حضانتها وانما الدخول زمانه واستقرت زمانه حتى تابت لم تسقط حضانتها وان الزوج اذا دخل بها غير مطبقة الوطء سقطت حضانتها وهو كذلك الا ان يتصد الاب بتزويجها الفرار من الفرض واسقاط الحضانة فلا يسقط ولا الحضانة بالدخول حتى يطبق قاله الوائلي يسي ولوا التزم الام حضانة ولدها ثم تزوجت في زمنها ففسخ نكاحها قبل البناء قاله ابن عبد الف قور وقال الابهرى الشرط باطل فان حاضرت زمن رضاعها ثلاث حيض ففي منعها من التزويج مطلقة امد الرضاع وجوازها مطلقا ومنعه ان شرط عدمه ومنعه ان اضر بالصبي اقوال حكاها ابن عرفة وحضانة الذكور الانثى (للأم) المطلقة او التي مات زوجها واما التي في العصة فهي امه والاب معها قاله ابن عرفة ان كانت الام حرة بل (ولو) كانت (امة) متزوجة (عق) بفكحت (ولدها) وطاقت او مات زوجها الحار او العبد فلها حضانتها ابن عرفة

اي امه (قوله هي) اي المرضعة (قوله ذلك) اي المذكور من مباشرة الرضاع والميت (قوله باطلا) اي بلا جرة (قوله وهو) اي الاب (قوله ويجبر) بضم الياء وفتح الموحدة (قوله على ذلك) اي تسليمه لامه (قوله وهو) اي الكشح (قوله وهي) اي الحضانة (قوله العاجز) اي عن القيام بمصالح نفسه وحفظها (قوله محصول الخ) اي الحضانة المعق (المحصل) (قوله حفظ) جنس وضايفه للولد فصل مخرج حفظ غيره (قوله في مبيته الخ) فصل مخرج حفظ الولد في ماله (قوله الحق) اي الذكورة (قوله في الاثبات) اي لشعر العانة (قوله مطلقا) أي عن التقييد بموقوف الله تعالى (قوله حضانتها الخ) اه في الجملة (قوله وفهم) بضم فكسر (قوله بتزويجها) أي غير المطبقة (قوله الفرض) اي لنفقتها (قوله فلا يسقط) اي الفرض (قوله في زمنها) اي الحضانة (قوله فسخ) بضم فكسر (قوله الشرط) اي التزامها (قوله باطل) أي لا يلزمها فلها التزوج زمنها ولا يفسخ وقتها حضانتها ان تزوجت

بغير محرم المضمون (قوله فان حاضرت) أي الام (قوله مطلقا) أي عن تقييده بشرط عدمه او ضراره الولد (قوله مطلقا) أي عن عدم شرط عدمه وعدم ضراره الولد (قوله اقوال) أي أربعة (قوله فهي) أي الحضانة

(قوله وفرضه) بسكون الراءى القرع من اضافة المصدر لقوله (قوله فى الحر) اى الزوج الحر (قوله نص) خبر فرض (قوله المتوهم) بفتح الهاء اى فيه خلاف الحكم (قوله منه) اى سببه (قوله وسائر) اى باقى (قوله المعلم) اى حرفة (قوله فيه) اى الزفاف (قوله قال) اى الاب (قوله وهو) اى عدم اشتراط انفراد من انتقلت ٥٣ الحضانة اليه بالسكنى عن انتقلت

عنه (قوله وبه) اى قول
تخزون صلة آفى (قوله
العواد) باهال العين والدال
وشد الواو (قوله انه) اى
الشان (قوله بنتها) اى
التي سقطت حضانتها (قوله
قال) اى ابن سالمون (قوله
تقدم) بضم ففتح مثقلا
(قوله من جهة امها الخ)
لانها شفى (قوله وقدم)
بضم فكسر مثقلا (قوله
بعد) بسكون العين وضم
الدال عند حذف المضاف
اليه الخ (قوله من نسب
الام) بيان لما (قوله قبل)
بكسر ففتح اى جهة (قوله
امه) اى الاب (قوله ابيه)
اى الاب (قوله وقال) اى
ابن عرفة (قوله قبله) اى
الاب بكسر ففتح (قوله منه)
اى الاب (قوله وهو) اى
الاب (قوله سائرهن) اى
باقى قرابات الاب (قوله
لنقل) بفتح اللام مشى
نقل بلا نون لاضافته
(قوله ولها) اى المدونة
(قوله وعلى الاول) صلة
جرى (قوله تأخير) اى
الاب (قوله عن جداته)
اى جددات المحضون من
جهة الاب (قوله فناد)

الا ان يسرره السيد فتوسط حضانتها كلام اذا تزوجت وفرضه فى المدونة فى الحر نص على
المتوهم وقوله عتق ولها الدفع توهم ان الامة لا تخضع للحر (او) كانت الام (ام ولد) تجز
سببها عتقها أو عتقت جوتها فلها حضانة ولها منه (ولاب) وسائر الاولياء (نعاهده) اى
المحضون ذكر **كرا** كان او اتى (واديه) اى تأديب المحضون (وبعنه) اى ارسال المحضون
(للمكتب) بفتح الميم والقوية اى محل تعلم الكتابة او المعلم او المعلمة وخزنه وبعنه لانه و ليس له
زفاف البنت من عنده لبيت زوجها بل من عند الام فالقول لى سابقه قاله ابو الحسن البنانى
لا خصوصية لادم وان عبرهم ابو الحسن فالقول للحضانة مطلقة فى الزفاف من عندها ابن عمر
اذا قال تزف من عندى وقالت الحاضنة من عندى فالقول قول الحاضنة (ثم) اذا قام بالام مانع
او اسقطت حقها للحضانة لرامها (اى الام) (ثم) (اجدة الام) ام امها او ام ابيها (اننا نقررت)
ام الام أو وجدتها (بالسكنى عن ام سقطت حضانتها) بتزويجها وغيره ويجزى هذا الشرط فى
كل من انتقلت لها الحضانة وهذا الشرط هو المشهور عند المصنف واقصر المتبسط على عدم
اعتباره وهو قول مخزون وبه ائفى ابن الحاجب ابن سائون الذى ائفى به ابن العواد انه لا حضانة
للجدة اذا سكنت مع بنتها قال وهى الرواية المشهورة عن مالك رضى الله تعالى عنه وبه العمل
واختارها المتأخرون من البغداديين وغيرهم وتقدم جدة الام من جهة امها على جدتها من
جهة ابيها (ثم الخالة) اخت الام شقيقة ولأم أو لاب على المعتد وسأفى للمصنف وقدم الشقيق
ثم للام ثم للاب فى الجيع ونحوه فى المقدمات وابن عرفة (ثم) (خالتها) اى الام وأسقط مرتبة
وهى عمه الام ابن عرفة وعلى هذا الترتيب ما بعد من نسب الام (ثم) (جدة) المحضون من قبل
(الاب) سواء كانت ام الاب او ام امه او ام ابيه وان عات فليس المراد جدة الاب فقط كما توهمه
عبارة وجهه امه مقدمة على جهة ابيه فى المقدمات فان انقطعت قرابات الام فالجدة للاب ثم
ام جدة الاب ثم ام ابى الاب ثم ام امه ثم ام ابيه ثم الاب ابن عرفة فان لم تكن للاب ام
او كان لها زوج اجنبى قام امه وام ابيه وام امه احق من ام ابيه وقال فان لم تكن قرابات الام
فى تقدم الاب على قراباته وعكسه نألكم الجدات من قبله احق منه وهو احق من سائرهن
نألى الصقلى ولها وعزاه فى البيان لابن القاسم اه وعلى الاول جرى فى التحفة (ثم الاب)
تأخير عن جداته هو مذهب المدونة (ثم الاخت) للمحضون شقيقة ثم لأمه ثم لآبيه (ثم العمه)
للمحضون ثم عمه ابيه ثم خالة ابيه (ثم هل بنت الاخ) الشقيقة ثم لام ثم لاب قاله فى المقدمات
ومفاد نقل المواق انه الراجح (أو) بنت (الاخت) كذلك واختاره الرجلى (أو) الشخص
(الا كفى) من الكفاية اى الاشده فى الكفاية وحفظ المحضون حال كونه (منهن) اى بنات
الاخوة والاخوات (وهو الاظهر) من الخلاف عند ابن رشد (اقوال) المناسب تردد فيه
ثلاثة أشياء الاول ان اسم التفضيل التالى أل حقه مطابقة موصوفه فالمناسب الكفاية
التالى جمعه بين من وأل وهو شاذ الثالث جمعه ضمير من ومنه اثنتان وجواب الاول

بضم الميم (قوله كذلك) اى شقيقة ثم لام ثم لاب (قوله د) اى قال اجد الزرقانى بن جلة (قوله فيه) اى كلام المصنف
(قوله مطابقة موصوفه) اى فى التانيث والتثنية والجمع (قوله وهو) اى جمعه بينهما

(قوله والثاني) عطف على الاول (قوله ان من) بكسر الميم (قوله والثالث) عطف على الاول (قوله اليها) اي الاجوبة الثلاثة
(قوله المزج) بجمع (قوله فكذلك) اي وصي الذكري شعول الاثني والذكري محرما ولا (قوله وان كانت) اي الاثني (قوله والا)
اي وان لم يكن محرما لها ٤٥٤ (قوله له) اي الوصي (قوله الشقيق) نعت الاخ (قوله كذلك) اي الشقيق ثم اللام ثم اللاب

اعتبار الموصوف الشخص والثاني ان من ليست داخله على المقضول بل للتبعض ومتعلقها
حال من الاكفي والثالث ان الجمع باعتبار تعدد دنيات الاخ والاخت بالشقاقة وغيرها كما اشرت
اليها في المزج (ثم) الشخص (الوصي) ذكر اكان واثنى ان كان المحضون ذكر اكان كان اثنى
لا تطبيق فكذلك وان كانت مطابقة والوصي ذكر فشرطه كونه محرما لها بنسب او صهر او رضاع
والافلا حضانة له ووجه الموضح وغيره ورجح ابن عرفة ان له الحضانة وسواء وصي الاب ووصي
وصيه ومقدم القاضي (ثم الاخ) للمحضون الشقيق ثم اللام ثم اللاب ثم اللام من جهة الاب كذا
في الموازية وهل الاقرب خاصة او وان علا احتمالا لان ابن رشد (ثم ابنه) اي الاخ كذلك (ثم
الم) كذلك (ثم ابنه) اي الم كذلك قرب كل او بعد ان ارى بالجد المتوسط بين الاخ وابنائه
الاقرب فقط ويكون ابو الجد متوسطا بين الم وابنائه وهكذا كما لابن عرفة وكذا ان ارى به
الاعم فيما يظهر (لا) حضانة (جد) للمحضون من نسب (لام) له عند ابن رشد (واختار) النعمي
من نفسه (خلافه) اي ان للجد من جهة الام الحضانة لان له حنانا وشفقة وقد قدموا الاخ للام
على الاخ للاب لذلك وكذا الم مع ان الذي للاب عاصب وعلى هذا فيلبي الجد للاب لقول الوثائق
اذا اجتمع الجدان فالجد للاب اولى من الجد للام وهو قول ابن القصار قاله تمت عجب قد يقال
لا يفهم من قوله انه يليه الا ترى انه يقال الاخ اولى من الم وان كان بينهما مرقبتان (ثم المولى)
بفتح الميم واللام (الاعلى) اي المعتق بكسر التاء الذكرو عصبته نسبته ثم ولا فلا حضانة للمعتقة
بكسرها ابن عرفة ابن محرر لا حضانة لولا ان المعتمة اذا تعصب فيها كالذكر قلت الاظهر
تقديمها على الاجنبي (ثم المولى) (الاسفل) اي المعتق بفتح التاء من والد المحضون الذي لاحضن
له من النسب ولا من العتق (وقدم) بضم فكسر منقلا الشخص (الشقيق) ثم اللام ثم اللاب في
الجميع من الاخوة والاخوات والاعمام والعلمات والمخالات وأولادهم ابن ناجي ظاهر
المدة ان لا تخت لاب الحضانة وهو كذلك على أحد القولين وفي الذخيرة أسقط مالك وابن
القاسم رضي الله تعالى عنهما الاخت والاخ للاب لان العادة تماغض اولاد الضرائر وقيل
لهما الحضانة وقوله في تكميل التقييد ورجح الاول (و) قدم (في) الشخصين (المتساويين)
في المرتبة كاختين شقيقتين (ب) زيادة (الصيانة) اي حفظ المحضون مما لا يليق به يدنا وديننا (و)
زيادة (الشفقة) اي الحنان والرحمة فان كان في احدهما زيادة صيانة وفي الآخر زيادة
شفقة قدم زائد الشفقة فان تساوىا فيهما قدم الاس لان اقرب الى الصبر والرفق بالمحضون فان
تساوىا في السن أيضا فالقرعة فان تزوجت امه معه وأراد عم آخر اخذته فليس له ذلك لان كونه
مع امه واعمه اولى من كونه مع عم زوجته اجنبية وان تزوجت خالته معه وأراد ابو اخذته قبل
له كونه مع خالته وعه احسن من كونه عندك وزوجتك اجنبية لان الغالب عليها الجفاء
والغالب منك ان تكله اليها ولما كانت الحضانة تنفعه الى وفور الهبر على احوال الطفل من
كثرة البكاء والتضجر وغيرهما من الهيات العارضة له والى مزيد الشفقة والرفقة الباعثة

(قوله وهل الاقرب) اي
وهل الجد المتوسط بين الاخ
وابنه الجد الاقرب خاصة
واما البعيد فيقدم ابن الاخ
عليه (قوله او وان علا)
اي أو البعيد متوسط بين الاخ
وابنه وان علا (قوله به)
اي الجد (قوله الاعم) اي
من الاقرب وغيره (قوله
لذلك) اي الحنان (قوله
وعلى هذا) اي مختار النعمي
(قوله فيلبي) اي الجد للام
(قوله اذ لا تعصب فيها)
كالذكر فيه نظر (قوله
الذي) نعت المحضون (قوله
من الاخوة الخ) بيان
لجميع (قوله لهما) اي الاخ
والاخت للاب (قوله الاول)
اي لا حضانة للاخ والاخ
لاب (قوله أحدهما) اي
المتساويين (قوله فان تساوىا)
اي المتساويان (قوله فيهما)
اي الصيانة والشفقة (قوله
امه) اي المحضون (قوله
اي المحضون) (قوله اخذه)
اي المحضون (قوله زوجته)
اجنبية (نعت عم) (قوله له)
اي ابيه (قوله كونه) اي
المحضون (قوله وزوجتك)
اجنبية (حال) (قوله عليها)
اي زوجة ابيه (قوله اليها)

اي زوجتك الاجنبية (قوله وفور) اي كمال (قوله من كثرة البكاء الخ) بيان لاحوال (قوله من
الهيات الخ) بيان لغيرهما (قوله والى مزيد) عطف على الى وفور

(قوله به) اي المحضون (قوله خصت) بضم الناء المجعولة اي الحضانة (قوله الانسلاك) اي الدخول (قوله اطوار) اي احوال
(قوله وملا بسة) عطف على الانسلاك (قوله ونحمل) بفتح الناء والحاء وضم الميم مشبهة عطف على الانسلاك (قوله اشترط) بضم
التاء (قوله لها) اي الحضانة (قوله فيها) اي الشروط (قوله في الحضانة) خبر لا (قوله وعدم القسوة) عطف على العقل (قوله
علمت) بضم العين (قوله علم) بضم العين (قوله ورأفة) عطف على جفاء (قوله قدم) بضم فاء كسر مشعلا اي الابعد (قوله عليه) اي
اي الاقرب (قوله ان كان) اي جفاء الاحق (قوله الولد) اي المحضون (قوله والاي) وان لم يكن جفاء الاحق قسوة فشا
عنها اضرار الولد (قوله من ذلك) اي القيام بما يحتاج اليه ٤٥٥ المحضون (قوله ذلك) اي القساد

(قوله اولاً) بشد الواو (قوله

شريب) بكسر الشين
المجعة والراء منقلا اي
كثير شرب مسكر (قوله
ولولمصلحة) اي الاب
مبالغة في اسقاط ادخال
الرجال عليها حضائمه (قوله
وهبان) بفتح هـ فككون
فوحدة ثم نون (قوله ادعى)
بضم الدال وكسر العين
(قوله عدم نائب) فاعل
ادعى (قوله الضمير) اي
ها اثبتا (قوله هدا) اي
تكليف الولي اثبات امانته
(قوله عليها) اي الشروط
(قوله عدمها) اي الشروط
(قوله وما في التوضيح الخ)
دفع لما يتوهم من دفع
الاعتراض بما وافقته لما في
ضيق (قوله الداعي) اي
السائل دمه (قوله به) اي
المحضون (قوله مثلاً) اي
تلك الامراض (قوله
لانها) اي تلك الامراض
(قوله نفقته) اي المحضون

على الرفق به ولذا خصت بالنساء لما لان عاقبة الرجل تمنعه الانسلاك في اطوار الاطفال
وملا بسة الاقدار وتحمل الدانة اشترط لها شروط شرع فيها فقال (وشرط) الشخص
(الحاضن) ذكر كان او أنثى (العقل) فلا حق لمحضون ولا طائش في الحضانة ولو تقطع جنونه
وعدم القسوة فلا حضانة لمن علمت قسوته ابن عرفة اللخمي ان علم جفاء الاحق لقسوته ورأفة
الابعد قدم عليه قلت ان كان قسوة فشا عنها اضرار الولد قدم الاجنبى عليه والافالخصم
المعلق بالمظنة لا يتوقف على تحقق الحكمة (والكفاية) أي القدرة على القيام بما يحتاج اليه
المحضون (ولا) حضانة لذات (كسنة) اي كبيرة السن كبرامانها من ذلك وادخلت الكاف
الزمنية والمقدسة والاعمية والخرساء والصماء ذكر كانت أو أنثى (وحرز) بكسر فسكون أي
صيانة (المكان) الساكن به الحاضن (في البنت) المحضونة التي (يخاف) بضم التحتية (عليها)
القساد وهي المطقة ابتداء أو عروضا ومثلها الابن الذي يخاف عليه ذلك كما استقرأ ابن
عرفة من المدونة أو لا وآخرا (والامانة) في الدين فلا حضانة لفاسق قرب اب شريب يذهب
يشرب ويترك ابته أو يدخل الرجل عليها ولولا لصحته كافي ابن وهبان (و) ان ادعى على
مستحق الحضانة عدم امانته (اثبتا) اي الحاضن أمانة نفسه وجعل البساطى الضمير للشروط
السابقة اي ما عدا العقل واختاره البدر وشيخه الجيزي ويقال مشهله في الشروط الاتية
ق لم أر هذا في شروط الحضانة انما هو في الولي يريد بالسفر بالمحضون وفي ابن سلون ان من نفي
الشروط فعليه اثبات دعواه والحاضن محمول عليها حتى يثبت عدمها اه وما في التوضيح
معتز مثل ما هنا بنافي (وعدم كذا مضر) ربحه أو ورقته وأذات الكاف كل عاهة مضره
بالولد كالبصر والرب الداعي والحكمة ولو كان به مثله لانها قد تزيد بالضمها مثلاً واحترز
بعض عن التفتيش فلا يمنع استحقات الحضانة (ورشد) أي حفظ المال لان الحاضن قبض نفقته
فلا حضانة لسفيه ولا لسفيه وهو ما أفتى به ابن عبد السلام والاجبي فاضى الانسكة بتونس
وهو مفاد كلام المصنف وقوى ابن هرون بانها الحضانة ضعيفة ويرجع ابن عبد السلام عن
فتواه وانما كتب القاضي باجة بان للسفيه الحضانة حين أمره السلطان بالكتابة بذلك خوفا
منه لانه مولى منه فلا تسعه مخالفته غ المبطل اختاف في السفيه فقبل لها الحضانة وقيل
لا حضانة لها ابن عرفة تزات يلد باجة فكتب قاضيها القاضي الجماعة يوم مذبذونس وهو ابن

(قوله وهو) اي شرط رشد الحاضن (قوله مفاد) بضم الميم (قوله لها) اي السفيه (قوله ضعيفة) خبر تنوي (قوله كتب) اي ابن
عبد السلام (قوله بان الخ) صلة كتب (قوله حين) صلة كتب (قوله امره) اي ابن عبد السلام (قوله له) اي قاضي باجة
(قوله بذلك) اي للسفيه الحضانة (قوله منه) اي السلطان (قوله لانه) اي ابن عبد السلام (قوله مولى) بضم فاء مشعلا (قوله
فلا تسعه) اي ابن عبد السلام (قوله مخالفته) اي السلطان (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله يلد باجة) اضافته
للبيان (قوله قاضيها) اي باجة

(قوله فكتب) اي ابن عبد السلام (قوله اليه) اي قاضي باجة (قوله بانه) اي الشان (قوله لها) اي السقيفة (قوله سلطانها) اي تونس (قوله فامر) اي سلطانها (قوله بالتصبة) اي حسن تونس (قوله جاتهم) اي فقهاء تونس (قوله القاضيان) اي ابن عبد السلام والاجي (قوله بانه) اي الشان (قوله لها) اي السقيفة (قوله ورفع) يضم الراء ذلك اي المقتضى به (قوله وامر) اي السلطان (قوله قاضي الجماعة) اي ابن عبد السلام (قوله بذلك) اي فتوى ابن هرون (قوله ففعل) اي كتب ابن عبد السلام ذلك الى قاضي باجة (قوله وهو) ٤٥٦ اي ما اُفتي به ابن هرون وكتبه ابن عبد السلام الى قاضي باجة في المحلين (قوله وهو

عبد السلام فكتب اليه بانه لا حضنة لها فرفع المحكوم عليه امره الى سلطانها الامير ابى يحيى ابن الامير ابى زكريا فامر باجتماع فقهاء الوقت مع القاضي المذكور لينظروا في ذلك فاجتمعوا بالتصبة ومن جهاتهم ابن هرون والاجي قاضي الانسكة بتونس فافتي القاضيان وبعض أهل المجلس بانه لا حضنة لها وأفتى ابن هرون وبعض أهل المجلس بان لها الحضنة ورفع ذلك الى السلطان المذكور فخرج الامر بالعمل بفتوى ابن هرون وأمر قاضي الجماعة بان يكتب بذلك الى قاضي باجة ففعل وهو الصواب وهو ظاهر عموم الروايات في المدونة وغيرها (لا يشترط للحضنة اسلام) في الام ولا في غيرها ولو اتت من مسلم لم هذا هو المشهور وقال ابن وهب لا حضنة لك كافر لان المسلمة اذا اتى عليها بشرف لا حضنة لها قال كافر أولى اللخمى وهو أحسن وأحوط للولد ويجاب للشهور بان الكافر الام لى يقر على دينه والقاسق لا يقر على فسقه مع مراعاة خبر الا لا وله والدة عن ولدها وخبر من فرق بين ولدته وولداه فرق الله بينهما وبين احبته يوم القيامة (وضعت) يضم الضاد المجعومة وشدا الميم حاضنة اصاله كام أو عروضا كمر تحضن لذكر كافرة (ان خيف) على المحضون أن تربيته على دينها أو تغذيه بخنزير أو خمر وصله ضمت (الجيران مسلمين) تبع في الجمع المدونة قالوا وتكفي مسلمة واحدة (وان) كانت الام (مجوسية أسلم زوجها) طلق مباينة في استحقاقها الحضنة لافي الضم اذا اتى بالمباينة ابن عرفة فيها وان كانت مجوسية (و) شرط ثبوتها (الذكر) أن يكون عنده (من) اي امرأة (يحضن) اي تصلح للحضنة من زوجة أو مربية أو مائة خادمة أو مستأجرة لذلك أو متبعة به وار يكون محرما للطهارة ولو يصهر كزوج امها والافلا حضنة له ولو ما مؤنا ذا أهل عند مال لا رضى الله تعالى عنه وأثبت له اصبع (و) شرط ثبوتها (لذات) الحضنة اما او غيرها حرة أو أمة (الخلو عن زوج دخل بها) فلا حضنة لمن لها زوج دخل بها ولو غير بالغ لا شتمها ابشوته عن القيام بشؤون المحضون فليس الدعاء للدخول مثله ووطء السيد امة الحضنة ولو مرة كدخول الزوج وهذا اذا لم يكن في نزاع المحضون ضرر عليه والافلا تسقط بدليل قوله لا اتى أرا لا يقبل الولد غير أمه وكونها ذات رحم ومحرم فلا حضنة لبنت الخالة ولا لبنت العم لعدم الحرمة ولا للمعركة بالرضاع او الصهر اعدم الرحمة قاله في المقدمات فلا حضنة لمن دخل بها الزوج في كل حال (الا ان يعلم) من له الحضنة بعد ما يدخل زوجها باو سقوط حقها فيها به (ويسكت) بعد علمه بذلك بلا عذر (العام) من يوم علمه فلا تسقط حضنتها (أو) اي والا ان (يكون) الزوج الذي دخل بالحاضنة (محرما) بفتح الميم والراء بالاصالة المعضون كزوج امه بهمه ان كان له حضنة

ظاهر عموم الخ) في قوة علته وهو الصواب (قوله ولو انتقلت) اي الحضنة (قوله هذا) اي ثبوت حضنة الكافرة (قوله اثني) يضم فسكون فكسر اي ذمت (قوله بشر) اي فسق (قوله وهو) اي عدم حضنة الكافرة (قوله يقر) يضم ففتح مثقلا (قوله الا) للتنبية (قوله لا قوله) يضم التاء اي لا تبعدها إضافة خبر للبيان (قوله فرق) يفصح مثقلا (قوله تبع) اي المصنف (قوله فيها) اي المدونة (قوله وان كانت) اي الحضنة (قوله من زوجة الخ) بيان لمن (قوله لذلك) اي القيام بما يحتاج اليه المحضون (قوله به) اي القيام بالمحضون (قوله وان يكون) اي الذكر (قوله والا) اي وان لم يكن محرما لها (قوله وأثبتها) اي الحضنة (قوله اي الذكر غير المحرم ذي الاهل المأمور على الطهارة (قوله اما

بضم الهمز (قوله بشوته) اي زوجها (قوله فليس الدعاء) تفريع على دخل بها (قوله دخول) خبر بل وطء (قوله وهذا) اي سقوط الحضنة بدخول زوج بالحاضنة (قوله عليه) اي المحضون (قوله والا) اي وان كان في نزاع ضرر عليه (قوله وكونها) اي الاثني عطف على الخلو (قوله فيها) اي الحضنة (قوله به) اي دخول الزوج بها (قوله بذلك) اي دخول الزوج بها اصلة علمه (قوله بلا عذر) صلة يسكت

(قوله من اهل الحضانة) بيان لنحوها (قوله فلا يسهلها) اي الحضانة ٤٥٧ (قوله بها) اي الحاضنة (قوله والعبد)

اي الولد (قوله ثانيا) اي

اي القيد (قوله سواء)

اي غير العبد (قوله والا) اي

وان كان للمحزون حاضن

غير ابيه العبد (قوله

انتقلت) اي الحضانة عن

الام بدخول زوجها

(قوله) اي من سوى

العبد (قوله ويجعل) اي

الوصية (قوله له) اي

محزونها (قوله جعلها)

اي التاويلين (قوله لها)

اي الام (قوله وان كان

الح) حال او بالغة (قوله

لانها) اي المسئلة (قوله

وعنها) اي الام صفة مثل

(قوله عاينها) اي المسئلة

(قوله وعلى ذلك) اي فرضها

في الام صفة نقل (قوله

المقلد) بكسر اللام مثقلا

(قوله الوقف) اي الاقتصار

(قوله من اب الح) بيان

لولى (قوله او لاية) عطف

على ولاية (قوله او نسب)

عطف على سبب (قوله لانه)

اي العبد (قوله وقديما)

اي لمن يساق به في قوة

علة ما قبله (قوله قبل)

بكسر الموحدة اي

الرضيع (قوله خبر) اي

حديث واذا قلنا للبيان

(قوله الح) اي فرق الله

(قوله مخصوص) خبر اهل

(قوله هذا) اي الفرع (قوله سائر) اي باقي

بل وان كان المحرم (لأحضانه كالأهل) للمحزون تزوجه حاضته من جهة ابيه كعمته
(او) اي والا اذا كان الزوج الذي دخل بالحاضنة (ولها) اي عاصبا للمحزون (كأب الأم)
بشرط ان لا يكون للمحزون حاضنة فارغة عن زوج (او) اي والان (لا يثبت للولد)
المحزون (غير ابيه) ونحوها من اهل الحضانة فلا يسهلها بدخول زوج بها (أو) اي والا
ان (لم تضعه) أي المحزون (المرضة عند) بدل (امه) الذي انتقلت له الحضانة بدخول
زوج بامه فلا تسقط حضانه امه فكلامه على حذف مضاف غ صوابه بدل امه اي او الا
عند امه (او) اي والان (لا يكون للولد حاضن) غير حاضنته التي دخل الزوج
بها (أو) يكون له حاضن غيرها (غير مأمون أو) يكون حاضنه غيرها (عاجزا) عن
القيام بمصالح المحزون لما نفع به أو غائبا (أو) اي والا اذا (كان الأب عبدا وهي) اي الام التي
دخل بها زوجها (حرة) أو أمة ولو تزوجت بغير سواء كان ولدها الرضيع حرا أو عبدا والعبد
اولى بعدم تزوجه لانه ملك سيدها وكلامه مقيد بقيدين أن لا يكون العبد قائما بأمواله
فان كان قائما بها انتقلت حضانه ولده بتزوج امه فلو قال الأب عبد غير قائم بأمواله
مطلقا وحروالولد عبد لوفى بذلك وإفظة كان غير ضرورية الذكر ثانيا ما يكون الحضانة
للزوج العبد بعد الام لعدم وجود من يستحقها سواء والانتقلت له (وفي) سقوط حضانه
(الوصية) على المحزون بدخول زوج أجنبي بها وعدم سقوطها وتجعل له بيتا وما يلحقه
(روايتان) عن الامام رضى الله تعالى عنه في الام الوصية فقط انت جعلهما الشارح في الام
الوصية ولا خصوصية لها طئي بل لها خصوصية وان كان ظاهر كلام ابن عبيد السلام
والموضح العموم لانها مفروضة في الام وعنها مثل مالك رضى الله تعالى عنه كما في رسم حلف بن
سماع ابن القاسم ورسم كتب عليه ذكر حق وفي رسم الوصايا من سماع اشهب وتكلم عليها ابن
رشد في هذه الحال وعلى ذلك نقلها الأئمة كابن ابي زمنين في منتخبه واللغوي في تبصرته وصاحب
معين الحكام وغيرهم من الأئمة وعلى المقلد الوقف مع نص من قائده والوقف حيث وقف والله
الموفق (و) شرط ثبوت الحضانه للمحزون ذكره كان أو أنثى (ان لا يسافر) أي يريد السفر
(ولي) للمحزون ولاية مال من اب أو وصى او مقدم او ولاية عصوبة بسبب كعتق بكسر القاء
وعصوبته أو نسب من اخ او عم او غيرها اذا عذمت ولاية المال ونعت ولي (حر) لا عبد فلا تسقط
سفره حق الحضانه حرة أو أمة لانه لا قرار له ولا سكن وقد يباع وصدقه يسافر (عن) موضع (ولد)
ذكره أو أنثى أو عن بعض الباء أي يريد سفره بغيره وليس ثم ولي حاضره سواء في الدرجة فتسقط
حضانه الحاضن فان وجد مساويه درجة كعم ثا فلا تسقط حضانتها بارادة سفره قاله
المصنف (حر) نعمت ولد فان اراد السفر المذكور سقطت حضانتها أما لو غيها واخذته لم
يكن رضيعا بل (وان) كان (رضيعا) قبل غيرها ولعل خبر من فرق بين والده وولدها الح مخصوص
بغير هذا وبغير سائر المسقطات المقدمة (أو يسافر هي) اي الحاضنة اي تريد السفر وكذا
الحاضن الذي كروا قصر على الاثني نظرا للغالب فان ساقرت سقطت حضانتها وشرط سفر كل من
الولى والحاضنة ان يكون (سفره نقله) بضم فسكون أي انتقال وانقطاع (لا) سفر (تجارة)

(قوله فلا يأخذ) أي الولي المحضون (قوله رباحه) أي الحاضنة المحضون (قوله من سما) بفتح الهاء (قوله بها) أي السلامة (قوله والوا) أي وان لم يكن السفر لامن وأمن في الطريق (قوله فلا ينزع) أي المحضون (قوله ونزع) بضم فكسر أي المحضون (قوله ان لم ينفق) بضم فكسر (قوله عليه) أي المحضون ضرر ينزعه منها (قوله وقبل) بكسر الموحدة (قوله غيرها) أي أمه وهذا لازم لما قبله (قوله اذا لم يغلب عطبه) بأن غلبت سلامته أو استوى بشرط في البحر فان غاب عطبه فليس له أخذه معه (قوله ويراد) أي على أمن المنة قبل اليه ٤٥٨ والطريق (قوله بزوجه) أي جبراعليها (قوله آمنه) أي الزوج (قوله معرفته) أي

الزوج (قوله وحريته) أي الزوج (قوله آمنه) أي سفرها معه (قوله لان أراد) أي الولي أو الحاضنة (قوله فلا يأخذ) أي الولي المحضون (قوله ولا تمنع) أي الحاضنة (قوله به) أي المحضون (قوله) أي آمنه (قوله يرضى) أي من انتقلت الحضانة له (قوله برده) أي المحضون (قوله فمعهود) أي الحاضنة (قوله لها) أي أمه (قوله فان كانت) أي الحاضنة المطلقة أو المتوفى عنها التي رضى من انتقلت الحضانة اليه بردها (قوله منها) أي الحاضنة (قوله والوا) أي وان كان فسخه قبل بئانه أو ولدرا الجمع على فساد الحد (قوله عادت) فيه تسامح اذا تم فصل الحضانة عنها (قوله غيره) أي ابن بنون (قوله تعود) أي الحاضنة بعد فسخ الفاسد (قوله لها) أي الحاضنة صله اسقاط ولا مة مقوية (قوله غيرها)

أوزاحة وطلب ميراث أو نحوها فلا يأخذ ولا يسقط حق الحاضنة وتأخذ معها ولو بغير إذن وليه (وحلف) الولي انه أراد سفر النقلة لنزعه والحاضن انه أراد سفر التجارة لياخذها معه وحق المحضون باقي حين خروج الحاضنة للتجارة على ظاهر المذهب ولو طلبت الانتقال به الى موضع بعيد فشرط الاب عليها نفقة وكسونه واحدا او متعدد اجاز ذلك ولو خاف خروجها به بلاذنه فشرط عليها ان فعلت ذلك فعليها نفقة وكسونه لزوما ذلك قاله بعض الاندلسيين وظاهر قوله حلف منتهما أم لا وقيل انما يحلف المتهم دون غيره واستحسنه بعض القرويين وارضاه ق لا ت و س و ع و ع و يشترط أن تكون مسافة سفر كل (سنة برد) هذا هو الراجح (وظاهرها) أي المدونة انه يكفي مسافة (بر يدين ان سافر) الولي لنقله أو الحاضنة لتجارتها (لا من) أي لموضع مأمون (وأمن) بفتح فكسر كل من الولي والحاضنة (في الطريق) على نفسه وماله وعلى المحضون أي كان الغالب السلامة في الطريق والبلد ولا يشترط القطع بها قاله البدر والافلا ينزع الولي ونزع من الحاضنة ان لم ينفق عليه وقبل غيرها ان لم يكن في الطريق يهرب بل (ولو) كان (فيه) أي الطريق (بهر) لقوله تعالى هو الذي يسيركم في البر والبحر اذا لم يغلب عطبه ويراد لسفر الزوج بزوجه آمنه في نفسه وعدم معرفته بالاساءة عليها وقرب البلد المنتقل اليه بحيث لا يخفى خبرها عن أهلها وحريته فان أراد الولي السفر المذكور سقطت حضانتها في كل حال (الا أن تسافر هي) أي الحاضنة (معه) أي الولي أو المحضون فلا تسقط حضانتها وليس لوليها منعها منه (لا) ان أراد أن يسافر (أقل) من ستة برد فلا يأخذها معها ولا تمنع من السفر به (و) اذا سقطت الحضانة بدخول زوج بالحاضنة وطلقاتها أو مات (فلا تعود) الحضانة للحاضنة أما كانت أو غيرها (بعد الطلاق) أو الموت فتسقط الحضانة (الا أن يرضى برده لامة فتعود لها ولا مقال لايه فان كانت أخفا فلا يسيه منعهما (أو) أي ولا تعود به بعد (فسخ) النكاح (الفاسد) المختلف فيه أو الجمع عليه ان درأ الحد وكان فسخه بعد البناء أو عاد (على الأربع) عند ابن يونس من الخلاف وقال غيره تعود لان المدة ومشرعا كالمعذور (أو) أي ولا تعود بعد (الاسقاط) لها من الحاضنة لغيرها لغير عذر بعد استحقاقها لها ثم أرادت ان تعود لها فلا تعود لها بناء على انها حق لها وهو المشهور ويجوز اقامتها عليه وقبل تعود بناء على انها حق للمعذور وعلى هذا فلا يجوز اقامتها على اسقاطها (الا) ان يكون سقوطها (أو) مذر (كمرض) لا تقدر معه على القيام بالحضانة أو عدم ابن أويج فرض أو سفر

حالة اسقاط ولا مة معدية (قوله غير مذر) صله اسقاط ولا مة معدية (قوله بعد استحقاقها) أي الزوج المسقطه صله اسقاط (قوله لها) أي الحاضنة صله استحقاق (قوله ثم أرادت) أي المسقطه (قوله ان تعود) أي الحاضنة (قوله لها) أي المسقطه (قوله انما) أي الحاضنة (قوله لها) أي الحاضنة (قوله وهو) أي كونها حق لها (قوله اقامتها) أي الحاضنة (قوله عليه) أي الاسقاط (قوله تعود) أي الحاضنة للمسقطه (قوله هذا) أي انما حق للمعذور (قوله اقامتها) أي الحاضنة (قوله اسقاطها) أي الحاضنة

(قوله بزواله) أي العذر (قوله وكذا) أي زوال عذرهما في عود الحضانة لها (قوله به) أي المحضون (قوله تركه) أي الحاضنة المحضون (قوله مامر) أي عذرهما أو سفر وليه به (قوله منها) أي من هو عندهما (قوله والام خالية) حال (قوله لها) أي الام (قوله وهذا) أي عود الحضانة لأمه الخالية بموت جدته (قوله أقوال ثلاثة) أي عودها للام وغيرها وعدم عودها للام ولا لغيرها وعدم عودها للام دون غيرها (قوله وصدر) بفتح ميم مثقالا أي ابن رشد (قوله وعزاه) أي نسب ابن رشد عدم عودها لها (قوله بدخول الزوج) صلة علم (قوله بذلك) أي دخول الزوج (قوله فيها) أي (قوله وعليه) أي ولي

١٥٩

المحضون خبر قدر الاتي

(قوله وقت ميئته) تنازع

ففيه غطاء ووطاء (قوله

ينوبه) أي الولد (قوله وان

كان) أي الولد (قوله عنهما)

أي أمه (قوله معها) أي

أمه (قوله فعلية) أي وليه

(قوله بكيفية) أي الولد

(قوله لوليه) أي المحضون

(قوله لها) أي الحاضنة

(قوله ابغضه) أي المحضون

(قوله موافقة) أي وليه

(قوله ذلك) أي بعنه لوليه

ليأكل عنده (قوله لانه)

أي بعنه له (قوله كاه) أي

المحضون (قوله والسكنى)

أي أجزتها (قوله توزع)

بضم فتح مثقالا أي تقسم

(قوله هذا) أي توزيع

السكنى عليهما (قوله يلزمه)

أي الاب (قوله مسكنه) أي

الولد (قوله عليه) أي الاب

(قوله يجتهد) بضم التحتية

وفتح الهاء (قوله الجاهم)

أي الرأس (قوله وروى)

بضم فكسر (قوله لاشئ)

زوجهم غير ما أئمة فتعود لها الحضانة بزواله وكذا إذا رجع به وليه من سفر وسفره فله الآن تركه سنة بعد زوال مامر بلا عذر أو يأنف الولد من هو عندهما ويشق نقله منها فلا تأخذه (أو) أي والا (لموت الجدة) التي انتقلت لها الحضانة بدخول زوج بالام (والام خالية) من زوج بموت أو طلاق فتعود الحضانة لها أو كالجدة والام غيرهما وهذا أحد أقوال ثلاثة ذكرها ابن رشد وصدر بعدم عودها للام وعزاه لظاهر المدونة (أو) أي وتسقط الحضانة للام وغيرها التي دخل بها الزوج (لأنها) أي خلوها عن الزوج بموت أو طلاق (قبل علمه) أي من انتقلت الحضانة إليه بدخول الزوج بها ومفهوم قبل علمه أحرى فإذا علم بذلك من انتقلت له وسكت حتى تأيت فلا حقه فيها (وللحاضنة) أم أو غيرها (قبض نفقته) أي المحضون من أبيه أو وصيه وكسونه وغطائه وفراشه وجميع ما يحتاج إليه ابن عرفة وعليه في غطاء الولد ووطائه وقت ميئته مع أمه قدر ما يتوبه وان كان بعزل عنها أو بلغ حذما لا يبيت الولد معها امتنع بإفعليه ما يكفيه منفردا وليس لوليه أن يقول لها ابغضه يأكل عنده ويعد ذلك وليس لها موافقة على ذلك لانه ضرر بالمحضون واختلال بصيانتهم اذ لا ينضب وقت أكله (والسكنى) توزع على أبي المحضون والحاضنة (بالاجتهاد) من أهل المعرفة فيما يخص المحضون فهو على أبيه وفيما يخص الحاضنة فهو عليها هذا مذهب المدونة وهو المشهور قال المتسطي فيما يلزم الاب للولد ما نصه وكذا يلزمه الكراء عن مسكنه وهذا هو القول المشهور والمعمول به المذكور في المدونة وغيرها سحنون ويكون عليه من الكراء على قدر ما يجتهد وقد قال يحيى بن عمر على قدر الجاهم وقد أفاق ان قول سحنون تفسير للمدونة كما فهمه المصنف في توضيحه ونصه والمشهور ان على الاب السكنى وهو مذهب المدونة خلافا لابن وهب وعلى المشهور وقيل سحنون تكون السكنى على حسب الاجتهاد ونصوه لابن القاسم في الدمياطية وهو قريب مما في المدونة وقال يحيى بن عمر على الجاهم وروى لاشئ على المرأة كان الاب موسرا وقال أيضا انها على الموسر من الاب والحاضنة وسكنى ابن بشير قولاً بأنه لاشئ على الام من السكنى اه ابن عرفة فيها السكنى على الاب يحيى ابن عمر السكنى على قدر الجاهم قال وروى أيضا لاشئ على المرأة في بسر الاب سحنون السكنى عليهم ما ليس أصفين بل على قدر ما يرى ويجتهد وأرى ان كان الولد لا يتسكاه على من يسكن معه من أب أو حاضن فلا شئ على أبيه ولا فعليه الاقل مما يتزيد على أحدهما اه (ولاشئ) أي لأجرة ولا نفقة (لحاضن لاجلها) أي الحضانة هذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه المرجوع

أي من أجرة المسكن (قوله ما) مصدرية ظرفية (قوله وقال) أي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله انهما) أي أجرة المسكن (قوله من الاب الخ) بيان للموسر (قوله بأنه) أي الشأن الخ تصوير لا قول (قوله فيها) أي المدونة (قوله عليهما) أي الاب والحاضنة (قوله يرى) بضم الياء (قوله ويجتهد) بضم الياء وفتح الهاء (قوله من أب الخ) بيان لمن (قوله والا) أي ان زادت سكاها على من يسكن معه (قوله فعليه) أي الاب (قوله المرجوع) نعت قول

(قوله وبه) أي المرجوع إليه صلة أخذ (قوله وقال) أي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله أولا) بشد الواو (قوله بفتح
 الفاء) (قوله عليهم) أي الحاضنة (قوله ماله) أي المحضون (قوله واختلف) بضم التاء (قوله خدمته) أي المحضون (قوله فقيها)
 أي المدونة (قوله لهم) أي المحضون (قوله أخذهم) أي الاب المحضون جواب ان (قوله عليه) أي الاب للمحضون (قوله
 وبهذا) أي عدم لزوم الاب اخدام المحضون صلة قضى (قوله يعبر) بضم التحتية وفتح الموحدة والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى
 الله على سيدنا محمد وآله وسلم أكل الله بفضل واحسانه النصف الاول من تسهيل منج الجليل يوم الثلاثاء خمس خلت من ذي
 القعدة من ايام الثامن والثمانين من هجرة خاتم النبيين اللهم صل وسلم عليه وعلى آله أجمعين والحمد لله رب العالمين متفضلا به على
 عبده محمد ابن أحمد بن محمد بن عبد الله عنه وأحسن اليه والى والديه والى المؤمنين والمؤمنات بشقاعة سيد الخلقات صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم آمين * (باب في البيع) * أي أحكامه (قوله للصرف) أي بيع الذهب بالفضة (قوله والمبادلة) أي بيع
 ذهب بذهب متساويين عددا أو فضة بفضة كذلك (قوله والمراطلة) أي بيع ذهب بذهب متساويين وزنا أو فضة بفضة كذلك (قوله
 وهو) أي البيع (قوله لغة) أي استعمال او كلام (قوله قریش) بضم القاف وفتح الراء (قوله اخرج) جنس واصنافه لذات فصل
 مخرج اخرج منفعة (قوله عن الملك) بكسر ٤٦٠ فسكون فصل مخرج اخرج ذات عن غيره (قوله بعوض) فصل مخرج اخرج ذات

عن الملك بلا عوض (قوله
 والشراء) أي في لغة قریش
 (قوله ادخالها) أي الذات
 جنس واصنافه فصل مخرج
 ادخال منفعة (قوله فيه)
 أي الملك فصل مخرج ادخال
 ذات في غيره (قوله بعوض)
 فصل مخرج ادخال ذات فيه
 بلا عوض (قوله وهي) أي
 لغة قریش (قوله وعلمها)
 أي لغة قریش (قوله اصطلح)
 أي اتفق (قوله الفقهاء) أي
 العلماء بالاحكام الشرطية

* (باب في البيع) *

البيع هو ما يبيع به من خادماً لغيره من
 ان كان لا يملكه من خادماً لغيره من
 ولا يملكه من خادماً لغيره من
 في الخدمة من قبل ما تقدم في الاسكان
 وصحبه وسلم

القرعية (قوله تقريرا للفهم) علمه اصطلح (قوله وشرا) عطف على في لغة (قوله عرفه) بفتحات مثقلا أي شرح ودفع
 ماهيته (قوله بقرعة) صلة عرف (قوله البيع) أي حقيقته شرعا (قوله الاعم) أي الشامل للصرف والمراطلة والمبادلة والتولية
 والشركة والاخذ بالشفعة وهبة الثواب والسلم (قوله عقد) جنس واصنافه معاوضة بضم الميم واهمال العين وفتح الواو واجهام
 الضاد فصل مخرج الهبة والصدقة والاعارة والاعمار والادام والتميس والايصاء (قوله على غير منافع) فصل مخرج الاجارة
 والاكرام (قوله ولا متعة لذة) فصل مخرج النكاح (قوله فتخرج الاجارة والكراه) تقرير على غير منافع (قوله والنكاح)
 تقرير على ولا متعة لذة (قوله وتدخل هبة الثواب) أي العوض المالي لاطلاق العقد عن كونه ذامكايسة (قوله والصرف
 والمراطلة) لاطلاق العوضين عن كون أحدهما ليس ذهابا ولا فضة (قوله والسلم) أي العقد على دفع مقول مجمل في مقول من
 غير جنسه مؤجل لاطلاق غير العين من العوضين عن كونه معيننا (قوله والغالب عرفا) أي والمعنى الذي غلب في عرف الفقهاء
 اطلاق البيع عليه (قوله منه) أي المعنى المشروح بالتعريف المقدم (قوله بزيادة) صلة أخص وبأوه سببية (قوله ذومكايسة)
 أي صاحب مغالبة بقرعة بل الفن وتكثير المثلث من المشتري وعكسه من البائع (قوله أحد عوضيه) أي العقد (قوله معين) بضم
 ففتح مثقلا (قوله فيه) أي العقد وهذا آخر ما زاد على التعريف المقدم للبيع العام فيصير المجعوع تعريفا للبيع الخاص (قوله
 فتخرج الاربعة) أي هبة الثواب وذومكايسة والصرف والمراطلة بأحد عوضيه الخ والسلم بعين الخ

(قوله في معلوم قدر ذهب) صلة دفع وإضافة معلوم من إضافة ما كان صفة وإضافة قدر يعني من أي في قدر من ذهب معلوم (قوله لاجل) نعت قدر (قوله سلم) خبر دفع (قوله لا بيع) عطف على سلم (قوله لاجل) نعت بيع (قوله لأنه) أي القدر المعلوم من الذهب أو الفضة (قوله لو استحق) بضم التاء وكسر الحاء المهملة أي رفع عنه ملكا تابعه بثبوت ملكه لغيره قبله (قوله فلا يفسخ بيعه) أي ويلزم البائع مثله (قوله ولو يبيع) أي القدر المعلوم من الذهب أو الفضة (قوله معينا) بضم ففتح مثقلا حال من ضمير يبيع الحظ انظر هذه الصورة التي قال فيها السلم لا يبيع فان الذي ظهر لي انها دخلت في هذه البيعة ١٥ وأجيب بأن غير المسكول من الذهب والفضة ليست عينا لانها المسكول منها فلم تدخل هذه الصورة في تعريفه البيعة (قوله عارض) (قوله عارض) إضافة ما كان صفة (قوله تأجيل) مصدر مضاف الى مدفوعه (قوله عوضه) أي العدة وإضافته لادنى ملايسة (قوله العين) نعت عوض أي الذهب أو الفضة (قوله ورؤية) عطف على تأجيل (قوله غير العين) صفة عوض (قوله حين عقده) صلة رؤية (قوله وبنه) أي العقد عطف على عارض (قوله وعدم ترتيب ثمنه) أي العقد عطف على عارض (قوله وصحته) أي العقد عطف على عارض (قوله ومقابل) عطف على عارض (قوله منها) أي التأجيل ومقابلها التعجيل والرؤية الخ ومقابلها الغيبة حينه والبت ومقابلها الخيار وعدم ترتيب ثمنه الخ ومقابلها ترتيب ثمنه الخ وصحته ٤٦١ ومقابلها فساد (قوله بعدده) بضم ففتح فكسر مثقلا أي يصيره

متعدد الخ خبر حصول (قوله أو أجل) راجع لتأجيل عوضه (قوله وتند) راجع لمقابلته (قوله وحاضر) راجع لرؤية عوضه وغائب راجع لمقابلها وبت راجع لبتنه وخيار راجع لمقابلته (قوله ومراعاة) راجع لترتيب ثمنه على ثمن سابق (قوله منها) أي الأنواع المذكورة (قوله وأعم من غيره) أي مقابله (قوله من وجهه) كبيع المترجل

ودفع عوض في معلوم قدر ذهب أو فضة لاجل سلم لا يبيع لاجل لأنه لو استحق فلا يفسخ بيعه ولو يبيع معينا انفسخ بيعه باستحقاقه وحصول عارض تأجيل عوضه العين ورؤية عوضه غير العين حين عقده وبنه وعدم ترتيب ثمنه على ثمن سابق وصحته ومقابل كل منها ابعده المتوكل ونقد وحاضر وغائب وب وخيار ومراعاة وغيرها كل منها مبين لمقابلته وأعم من غيره من وجه ١٥ قوله وتدخل هيئة الثواب الخ ويدخل فيه أيضا المبادلة والتولية والشركة والاقالة والاختبال الشفعة وتخرج من الاخص بقوله ذومكايصة وهذا ظاهر فيما عدا الاقالة بزيادة أو نقص فتد عليه كبعض مسائل الصلح التي أوردها الحط على هذا الحد وقوله معين غير العين فيه إضافة غير العموم أي معين فيه كل ما غير المعين وأراد بالعين المسكول من ذهب أو فضة لا ترد عليه صورة سلم عرض في آخر ولا صور دفع عرض في ذهب أو فضة غير مسكول لاجل وهي سلم لا يبيع لاجل كما قال لان غير المسكول من الذهب والفضة عرض لا عين لانها خاصة بالمسكول فصدق انه لم يمين فيه غير العين خلافا للحط وقوله فتخرج الاربعة أي تخرج هيئة الثواب بقوله ذومكايصة أي مغالبة لأنه يقضى على الواهب بقبول ما يباع به الموهوب وان لم يرض فلا مكايصة فيها وتخرج الصرف والمراطة والمبادلة بقوله أحد عوضه غير ذهب ولا فضة

وبيع الحاضر يحتج به في بيع متوكل حاضر ويشترط بيع المتوكل في بيع مؤجر غائب وبيع الحاضر في بيع حاضر فقد وعى هذا قياس سائر (قوله فيه) أي التعريف (قوله وتخرج) أي المبادلة وما بعدها (قوله وهذا) أي خروج المبادلة وما بعدها ذومكايصة (قوله فيما عدا الاقالة بزيادة أو نقص) أي ولا يظهر خروجهما اذا كانت بزيادة أو نقص بذومكايصة لانها خاصة بذات مكايصة (قوله وتند) بفتح فكسر مخففة أي الاقالة بزيادة أو نقص (قوله عليه) أي التعريف لدخوله فيه فأفاده الثاني وفيه ان الاقالة بزيادة أو نقص بيع اتسافا فدخلها فيه متعين أي يكون جامعوا اتسافا للاف في الاقالة بعين الثمن فقبل بيع الا فيما استثنى وقيل حل (قوله كبعض مسائل الصلح الخ) تشبيه في ورودها على الحد (قوله التي أوردها الحط) قال ويدخل فيه بعض أنواع الصلح كما لو صالح عن دين لمن ذهب أو فضة بعوض يساوي ذلك أو يقاربه بزيادة أو نقص ١٥ وفيه ان هذا بيع وسبق قول المصنف الصلح على غير المدعى به يبيع فدخله فيه متعين لجمعه والله أعلم (قوله وقوله) أي ابن عرفة (قوله وأراد) أي ابن عرفة (قوله فلا ترد الخ) تقرير على قوله إضافة غير للعموم وأراد بالعين الخ (قوله سورة) أصالة للبيان (قوله وهي سلم) حال (قوله كما قال) أي ابن عرفة (قوله من الذهب والفضة) بيان لغير المسكول (قوله عرض) خبران (قوله لأنها) أي العين (قوله أنه) أي سلم عرض في قدر معلوم من ذهب أو فضة غير مسكول الى أجل معلوم (قوله وقوله) أي ابن عرفة (قوله لأنه) أي الشأن (قوله وان لم يرض) أي الواهب (قوله فيها) أي هيئة الثواب

(قوله بصفة) صلة ببيع (قوله فيه) اي البيع (قوله مبرور) اي لا غش فيه ولا خدعة ولا معصية فيه ولا به ولا معه قاله زروق
(قوله وجوبه) اي البيع (قوله ونديه) اي البيع (قوله المقسم) بضم فسكون فكسر اي حالف (قوله عليه) اي البيع (قوله
فيما لا ضرر فيه) اي بعه على مالكه (قوله وكرهته) اي البيع (قوله وتحريره) اي البيع (قوله مشروعيته) اي البيع
ابن عبد السلام اباحته معلومة من الدين بالضرر وروى قال استدلال المذكو وعليها بالكتب والمجالس تبرك بالآيات والاحاديث
وغيرين للطلبة اهـ (قوله عادية) اي عرفية ٤٦٢ (قوله سواء كان) اي الدال على الرضا (قوله كذلك) اي من الجانبين (قوله

مطلقا) اي عن التقييد
يكون المبيع تائها قليل
الثمن (قوله منه) اي
القول (قوله مطلقا) اي
عن التقييد بغير المحقرات
(قوله عقده) اي البيع
(قوله بعقده) اي البيع (قوله
فيها) اي غير المحقرات
(قوله في العقارات الخ) بدل
من فيها (قوله صح) اي
البيع (قوله ولا يلزم) اي
البيع (قوله رده) اي
الطعام الذي اخذه (قوله
فيه) اي اخذ بده (قوله لما
قلت) علة ليس فيه الخ
(قوله من الخلل الخ) بيان
لما (قوله فرده) اي المأخوذ
(قوله له) اي البيع (قوله
لذلك) اي يبيع طعام
بطعام مشكوك في
تمامهما (قوله وله)
اي البيع (قوله اركان)
اي أمور يتوقف هو
عليها وان لم تكن داخلية
فيه وهذا اصطلاح فلا
مشاحة فيه (قوله في

جعلها) اي المدققة (قوله فهم) اي علم بضم فسكون فيهما (قوله من كفاة الخ) بيان لما (قوله لزمه)
اي الاخر من خبر ما (قوله فهم) بضم فسكون (قوله لزم الخ) خبر كل (قوله ثم قال) اي الباجي (قوله فهمي) اي بياغات زماننا (قوله
منجدة) اي غير لازمة فن اراد جعلها وفسخها من المتبايعين فانه يمكن منه جبر اهل الاخر (قوله قبل قبض المبيع) مفهومه
لزمها بقبضه فليس لاحدهما جعلها الا برضا الاخر (قوله الايجاب) اي اثبات وانشاء البيع من البائع وهذا هو الاصل

بجمل

(قوله على القبول) أي من المشتري لا مبيع بالثمن الذي تراضيا عليه (قوله بأن يقول المشتري للبائع الخ) تصويرا لتقديم القبول وفيه ما يجازي الأول (قوله ونحوه) أي بعينه (قوله ولو رجع) أي المشتري (قوله وقال) أي المشتري (قوله لم أرض) أي بالشراء وإنما أردت اختيارك هل تبعه به أو الهزل (قوله وهو) أي لزوم المشتري الشراء (قوله ولكنه) أي اللزوم استدراك على عزو اللزوم للمدكورين لرفع إيهامه اعتماده (قوله أنه) أي الشأن (قوله أنما يلزمه) أي المشتري (قوله إن اسقر) أي المشتري (قوله به) أي الشراء (قوله أو رجع) أي المشتري عن الرضا (قوله ولم يحلف) أي المشتري على عدم إرادة الشراء (قوله فإن حلف) أي المشتري على عدم إرادته الشراء (قوله فلا يلزمه) أي الشراء المشتري (قوله بل الحلف) أي قوله وحل المبيع به (قوله فيها) أي هذه المسئلة (قوله أقوى من دلالة الأمر عليه) أي الرضا (قوله على قوله) أي ابن القاسم (قوله في غيرها) أي المدقونة (قوله فيها) أي المدقونة أي وفي غيرها بالاولى (قوله لكن لما استند ابن القاسم الخ) استدراك على أن قول ابن القاسم فيها مقدم الخ لرفع إيهامه أنه لا وجه لاقتصار المصنف على خلافه (قوله لقياس) صلة استند (قوله قياسه) أي ابن القاسم (قوله اعتمد المصنف الخ) جواب لما (قوله فيه) أي قياس ابن القاسم أي بان المشتري ٤٦٣ إذا قال بعني فقد طاب ذلك بلفظ

صرح وأما في التسوق فيجتمل أن صاحبها أو فقها ليعلم مقدار ما تساويه ثم لا يبيعها أو يبيعها من آخر طلبها منه فإن قال له قال يكمن يبيعها فقال بئانه فقال السائل أخذتها فلماذا من جواب البائع بما يدل على الرضا صريحا وظاهرا لكن لما كان كلامه الأول محتملا لإرادته بيعها بها أحلفه مالك رضي الله تعالى عنه رفع الاحتمال لاسيما وقد تقوى بإيقانها في السوق وهي قرينة حالية والقرينة

بالحال (و) ينعقد المبيع بما يدل على الرضا أن تقدم الإيجاب على القبول بل وإن تقدم القبول على الإيجاب بأن يقول المشتري للبائع (بعني) هذا الشيء بكذا درهم ما (فيه قول) البائع (بعني) بكه ونحوه في الدلالة على الرضا وظاهر لزوم المشتري الشراء ولو رجع وقال لم أرض وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب محمد وابن القاسم وعيسى بن دينار في كتاب ابن حزمين واختاره ابن المأز وألكنه خلاف قول ابن القاسم في المدقونة أنه أنما يلزمه الشراء إن اسقر على الرضا به أو رجع ولم يحلف فإن حلف فلا يلزمه فتساوى هذه المسئلة مسألة التسوق الآية بل الحلف فيها أولى من الحلف في الآية لأن دلالة المضارع على الرضا أقوى من دلالة الأمر عليه ومن قول المشتري بعني قول البائع اشتري فيقول المشتري اشتريت البعاني من المعلوم أن قول ابن القاسم في المدقونة مقدم على قوله في غيرها وقول غيره فيها لكن لما استند ابن القاسم في هذه المسئلة للقياس على مسألة التسوق وكان قياسه مطعونا فيه اعقد المصنف البحث فيه وجزم باللزوم ولو رجع المشتري وحلف وهو المعقد وقوله الحلف فيه أولى من الآية فيه نظر فإن دلالة الأمر على الرضا أقوى من دلالة المضارع عليه لأن صيغة الأمر تدل على الإيجاب كما في أبي الحسن وغيره ويقعده كلام ضيق وابن عرفة وغيرهما فهو يدل عليه صرعا وإن كان في أصل اللغة محتملا (و) ينعقد بما يدل على الرضا وإن يقول المشتري (ابتعت)

في بعني مقالية وهي أقوى من الحالية وأهل مالك والوشل عن هذه لم يقبل فيها عين المشتري أشار إلى هذا أبو الحسن ولذلك اختصرها البرادعي وغيره على السؤال والجواب وإنما يفعلون ذلك إذا كان جواب ابن القاسم بهم عدم المطابقة للسؤال أو قياسه مشكلا وإن سلت من ذلك ذكرها بلفظ مختصر وليذكر والسؤال والجواب وكذا قال ابن عرفة ولهذا والله أعلم مشى المصنف على القول الأول ولم يجمعها مع مسألة السوم كما فعل ابن القاسم فلا اعتراض عليه في عدم ذكرها كما في قولها ولو بحث على ما فيها فلا يعترض عليه أيضا ويقال تكلم على ما ينعقد به البيع ولم يتكلم على أنكار المشتري الرضا ولكن الحل الأول هو الظاهر الرابع قاله الخطاب (قوله وجزم) أي المصنف (قوله باللزوم) أي لزوم البيع للمشتري (قوله وهو) أي اللزوم (قوله وقوله) أي عب (قوله فيه) أي قول المشتري بعني الخ (قوله من الآية) أي مسألة التسوق (قوله فيه نظر) خبر قوله (قوله فهو) أي الأمر (قوله عليه) أي الإيجاب (قوله وإن كان) أي الأمر الخ حال (قوله في أصل اللغة) اضافته لبيان (قوله محتملا) أي الرضا وعدمه الخطاب نبه المصنف على قائلين الأولى أنه لا يشترط في انعقاد المبيع تقدم دال الإيجاب على دال القبول الثانية أن المعتبر العرف في الدلالة على الرضا ولو كان دالا على غيره أو محتملا ولغيره في اللغة فإن قول الشخص لمن يدهم سلة بعنيها بعشر مثلا محتمل لرضاه وعدمه ويدل في العرف على رضاه وإرادته إياه فإن أجابه البائع بما طلبه فقد تم له ما رده ولزمه

الباجي يقتصر البيع الى ايجاب وقبول ويلزم بوجوده ما بلقظ الماضي وان قال بعني فقال بعثك فقال أصحابنا العراقيون
 ينعقد به وقال أبو حنيفة والشافعي رضي الله تعالى عنهما لا ينعقد به حتى يقول المتاع اشتريت ودليلنا ان ما ينعقد الشراعه
 ينعقد البيع به وليس للايجاب والقبول لفظ معين فكل لفظ أو إشارة فهم منه الايجاب والقبول لزم البيع به وكذا ما ترا العقود
 الا أن بعض الألفاظ صريح كبعثك بكذا فيقول الآخر قبيل أو ابتعت منك فيقول الآخر بعثت فهذا يلزمهما وبعضها محمل
 فلا يلزم به البيع بمجرد حتى يقتصر به عرف أو عادة أو ما يدل على البيع مثل قول شخص لا تخربكم فيقول الآخر يتردد
 فيقول الأول قبيل فيقول الثاني لم أبعك فان كان في سوق تلك الساعة فروى أشهب لزومه البيع وروى ابن القاسم بخلافه
 ما أراد البيع ولا يلزمه اه يتصرف ٤٦٤ (قوله ثم قال) اي البادي (قوله ولا يلزمه البيع) عطف على حلف (قوله

اي اشتريت منك كذا بكذا (أو) قول البائع (بعثك) كذا بكذا (وبرضى) الشفخص (الآخر)
 يقع الخلاء المجهة وهو البائع في الاولى والمشتري في الثانية (فيهما) أي المشتري (وحلف) البادي
 بصيغة مضارع بائعا كان أو مشتريا ثم قال بعد رضا الآخر لا يلزمه البيع (والا)
 أي وان لم يحلف (لزم) به البيع ولا ترد اليمين لانها يمين تم حلفه فحلف البائع (ان قال) البائع
 ابتداء (أبيعها) أي الساعة بكذا فرضي المشتري بشرائها به فقال البائع لم أرض وانما أردت
 المساومة أو المزح فان حلف فلا يلزمه والالزيمه (أو قال) المشتري ابتداء (أنا أشتريها) أي
 الساعة منك (به) أي الثمن المعلوم ورضي البائع ببيعها له به فقال المشتري لم أرد الشراء وانما
 أردت الاختيار أو المزح فان حلف فلا يلزمه والالزيمه فان كان رجوع البادي قبل رضا
 الآخر فله الرد بلا يمين ولا ينافي هذا قول ابن رشد اذا رجع أحدهما عما أوجبه لصاحبه قبل
 أن يجيبه الآخر لم يقد رجوعه اذا أوجبه صاحبه بعد ما يقول لانه في صيغة الماضي التي يلزم
 بها الايجاب والقبول وما هنا في صيغة المضارع فان بدأ أحدهما بماض كبعث واشتريت
 ورجع قبل رضا الآخر فلا ينعقد رجوعه ولو حلف ومحل أيضا اذا لم تتم قرينة على البيع
 أو على عدمه والاعمال عليهم من غير حلف (أو) أي وحلف ان (تسوق) أي أحضر البائع ساعته
 في سوقها المعد لبيعها (فقال) له المشتري (بكم) تبيعها (فقال) البائع أبيعها (بمائة) من نحو
 الدراهم (نقال) السائل (أخذتها) أي الساعة بالمائة فقال المسروق لم أرد البيع وانما أردت
 المساومة مشلا فيحلف ولا يلزمه البيع والافيلزمه ولا مفهوم لتسوق على ما أفاده الخطاب
 والحاصل أنه ان قامت قرينه على عدم ارادة البيع فالقول للبائع بلا يمين وان قامت على ارادته
 بان حصل غنا كس وتردد في السوق أو سكت مدة ثم قال لم أرض فيلزمه البيع وان لم تتم قرينة
 على أحدهما فقول به يمينه سواء تسوق بها أم لا كما صرح به ابن رشد ونقله الخطاب واعتقده ابن
 عرفة وغيره ولم أر من ضعه (كوشرط) صحة عقد (عاقبه) أي البيع بائعا كان أو مشتريا (تبيي)
 أي فهم مقاصد العتلا بالكلام وحسن رد جوابه لا بمجرد الاجابة بالدعوة والانصراف

ولا ترد اليمين) اي على غير
 البادي (قوله هذا) اي فان
 كان رجوع البادي قبل
 رضا الآخر فله الرد بلا يمين
 (قوله بعد) بالضم عند
 حذف المضاف اليه ونية
 معناه (قوله لانه) اي قول
 ابن رشد الخ لانه لا ينافي
 (قوله ومحل) اي الحلف
 (قوله والا) اي وان قامت
 قرينة على البيع أو عدمه
 (قوله والا) اي وان لم يحلف
 (قوله يلزمه) الخطاب هذا
 قول مالك رضي الله تعالى
 عنه في كتاب الغرر ومن
 المسدونة ثم قال وله أيضا في
 أقول رسم من سماع أشهب
 من كتاب العيوب يلزمه
 وليس له أن يأنى ثم قال وقال
 الأبري ان كان المسمى قدر
 قيمة السلعة وكانت تباع بمثل
 لزمهما البيع والاحلف انه

لا لعب ولا يلزمه ابن عرفة من قال ان وقف سلعة لبيعهما بكم فقال هي بكذا فقال أخذتم ايه فقال لم أرض في لزوم
 البيع واقفها ولغوه ان حلف ما ساومه على الايجاب ثالثا ان كان قيمته أو متابع به والا فالثاني ابن رشد وكذا لو قال السائم أنا
 أخذتها بكذا فقال البائع بعثكها به فقال لا أرضي اه قالوا لانه ثلاثة نقلها ابن رشد (قوله على ما أفاده الخطاب) ونفسه قوله
 يسوق لا مفهوم له على مدتها الذي مشى عليه لانه اذا لم يلزم البيع مع التسوق الذي هو مظنة ارادة البيع فاحرى مع عدمه فهو
 مفهوم موافقة وأيضا اذا لم يتسوق بها وحلف فلا يلزمه البيع اتفاقا على ما اراداه ابن رشد فنص المصنف على الخلاف فيه ليعلم
 حكم المتفق عليه اه يتصرف (قوله كان) أي عاقده (قوله فهم) بفتح فسكون (قوله بالكلام) صلة مقاصد (قوله وحسن)
 بضم فسكون عطف على فهم (قوله جوابه) اي الكلام (قوله لا مجرد الاجابة) من إضافة ما كان صفة اي لا الاجابة المجردة
 عن فهم المقصود من الكلام وحسن جوابه عطف على فهم (قوله بالدعوة) صلة الاجابة (قوله والانصراف) عطف على الاجابة

(قوله بالزجر) صلة الانصراف (قوله لوجود هذا) اي المذكور من الاجابة بالدعوة والانصراف بالزجر المجرد عن الفهم وحسن الاجابة عنه لا مجرد الخ (قوله ولا ينضبط) اي التميز (قوله بسن) بكسر السين وشدة التون اي قدر مخصوص من العمر لاختلف باختلاف ذكاء الاشخاص (قوله المقابلة) خبر دليل (قوله ان الشرط الخ) خبر دليل (قوله ولا يصح البيع من غير مميز) تفريع على وشرط عاقده تميز (قوله كان) اي غير المميز (قوله عند ابن شاس الخ) صلة لا يصح الخ (قوله له) اي الجنون (قوله فيه) اي عقده (قوله بالاصح) صلة ينظر (قوله في انما هو وفسخه) صلة الاصلح (قوله ان كان) اي عقد الجنون (قوله من يلزمه عنده) اي الرشيد (قوله لقولها) اي المدونة الخ (قوله عقد الجنون ينظر له فيه السلطان) (قوله ولسمع عيسى الخ) عطف على لقولها (قوله له) اي البائع اذا عقل (قوله ليس) اي بيع المريض الذي ليس ٤٦٥ في عقده (قوله دليله) اي ابن عرفة

(قوله الاول) اي قولها من حسن نظره السلطان (قوله بطرقه) اي الجنون (قوله فهو) اي قيام ابن عرفة من باع حال جنونه بمن جن بعده بيعه في زمن خيابه (قوله دليله) اي ابن عرفة (قوله الثاني) اي سمع عيسى (قوله من ان شرط صحة الخ) بيان لما (قوله تباع فيه الخ) خبر ان (قوله صحته) اي البيع الخ خبر الذي (قوله وهو) اي صحته ولو من غير مميز كره انذ كبر خبره (قوله اذ لا موجب الخ) فيه نظر اذ موجب فسخه عدم تميز عاقده وجهه بالمعقود عليه (قوله والرواية) اي عن ابن القاسم (قوله كذلك) اي صحته عن لا تميز له (قوله سمع عيسى الخ) بيان للرواية (قوله

بالزجر لوجود هذا في المأثم ولا ينضبط بسن ودليل تقدير الصحة المقابلة بقوله الاتي ولزومه ودليل تقدير عقدان الشرط انما يكون انعقادا وعادة لالذات فلا يصح البيع من غير مميز لصغر أو انحاء أو جنون أو نوم بائعا كان أو مشتريا عند ابن شاس وابن الحاجب وابن راشد والمصنف قال ابن عرفة وعقد الجنون بين جنونه ينظر له فيه السلطان بالاصح في انما هو وفسخه ان كان مع من يلزمه عقده اقولها من جن في أيام الخيام نظره السلطان وسمع عيسى ابن القاسم ان باع مريض ليس في عقده فله اولو ارثه الزام المبتاع ابن رشد ليس بيعا فاسدا كبيع السكران واعتراض الخطاب دليله الاول بطرقه بعد العقد فهو قياس مع وجود الفارق اذ المقيس الجنون به قبل العقد والمقيس عليه الجنون فيه طار بعد العقد واهل دليله الثاني فيمن عنده نوع تميز كالمعتوه طفي اعلم ان ما ذكره المصنف من أن شرط صحة العقد كون عاقده مميزا لا يصح عن لا تميز له تباع فيه ابن الحاجب وابن شاس والذي لا ينشأ والمأزري وعباس وغيرهم صحته ولو من غير المميز وهو ظاهر ان لا موجب لفسخه شرعا والرواية كذلك سمع عيسى ابن القاسم ان باع مريض ليس في عقده فله اولو ارثه الزام المبتاع ابن رشد لانه ليس بيعا فاسدا كبيع السكران عنده من لا يلزمه بيعه وقال المأزري في المعلم شرط العقد اطلاق البداهة احتراز من المحجور عليه كالصغير والجنون والسفيه فسوى بين هذه الثلاثة ومراعاة شرط اللزوم وقال عباس في تنبيهاته في كتاب البيوع الفاسدة ما تكلم على العمل العارضة للبيع ما فيه وعائته في المتعاقدين كالسفيه والصغير والجنون والرق والسكران الا أن العقد ههنا موقوف على اجازة من له النظر وليس بقاسد شرعا اه واقتصر ابن عرفة على ما هو لا معرضا عن كلام ابن شاس وابن الحاجب غير متعرض له بردول قبول وتقديم نصه وقول ابن رشد كبيع السكران تشبيهه في أصل المسئلة في الانعقاد وعدم اللزوم وليس تميزا للمبيع القاسد قاله الخطاب وقوله والاولى ان يحمل كلامه ههنا على من عنده شيء من التميز كالمعتوه وأما من ليس عنده شيء منه فالظاهر ان بيعه غير منعقد لانه جاهل بما يبيعه ويشتره فيه نظرا لانه خلاف ظاهر كلامهم اه البناي بل

٥٩ منح في يلزمه بضم الباء وكسر الزاي اي السكران (قوله المعلم) بضم فسكون فكسر (قوله اليد) اي في التصرف (قوله فسوى) بفتحات مثقلا اي المأزري (قوله الثلاثة) اي الصغير والجنون والسفيه (قوله ومراعاة) اي المأزري (قوله وعائته) اي البيع (قوله كاله الخ) خبر عائته (قوله الا ان العقد ههنا الخ) استدراك على وعائته الخ لرفع ايمامه اقتضاء فساد (قوله هو لاه) اي ابن رشد والمأزري وعباس (قوله معرضا) بضم فسكون فكسر حال من ابن عرفة (قوله غير) حال من ابن عرفة أو من ضميره في معرضا (قوله له) اي كلام ابن شاس وابن الحاجب (قوله وقوله) اي الخطاب (قوله فيه نظر) خبر قوله

(قوله ومتبوعه) بفتح السين اي ابن شاس وابن الحاجب (قوله له) اي محل الخطاب (قوله عنده) اي ابن رشد (قوله له) اي محل الخطاب (قوله كالصغير) اي غير المميز (قوله أو غير عالم) عطف على من لا يصح بيعه (قوله شرحه) اي التلقين (قوله الصغير) اي غير المميز (قوله وقول المقرئ) ٤٦٦ بفتح الميم والقف وكسر الراء منقلا عطف على قول عبد الوهاب (قوله عدمها) اي

ما محل علمه. الخطاب كلامهم هو الصواب ابوابه في مال المصنف ومتبوعه ويدل له تشبيه ابن رشد بالسكران المختلف في بيعه ويبقى أن محل الخلاف عنده السكران الذي معه شيء من التمييز ويشهد له أيضا قول عبد الوهاب في التلقين / فساد البيع لوجوه منها ما يرجع إلى المتعاقدين مثل أن يكونا معا أو أحدهما ممن لا يصح بيعه كالصغير والمجنون أو غير عالم بالمبيع اه ابن بزينة في شرحه لم يختلف العلماء أن بيع الصغير والمجنون باطل لعدم التمييز وقول المقرئ في قواعده أن العقد من غير المميز فاسد عند مالك وأبي حنيفة رضي الله تعالى عنهم ما توقف انتقال الملك على الرضا لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس فلا بد من رضا معتبر وهو مفقود من غير المميز فهذه النصوص صريحة فيما قاله المصنف ومتبوعه على أن ما نقله طئي عن المازري في المعالم لا يدل على ما ادعاه واستثنى من مفهوم قوله تمييزا قال (الا) أن يكون عدم تمييزه (يسكر) حرام أدخله على نفسه بنحو خر (في) عدم صحة بيعه (تردد) أي طريقتان فطريقة ابن رشد والباجي عدم صحة بيعه اتفاقا وطريقة ابن شعبان وابن شاس وابن الحاجب عدمها على المشهور فالأولى حذف قوله لا يسكر فتردد لان بيعه غير صحيح اما اتفاقا وعلى المشهور وعبر عبارة المصنف توهم أن التردد في الصحة وعدمها وليس كذلك ومحل في الطامع الذي لا تمييز عنده لأنه مستثنى من مفهوم ما قبله وكأنه قال فلا يصح من غير تمييز لأن يكون عدم تمييزه يسكر الخ ابن رشد سكران لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة فلا خلاف أنه كالمجنون في جميع أحواله وأقواله إلا فيما ذهب وقته من الصلاة فنقل أنه لا يسهط عنه بخلاف المجنون وسكران معه بقية من عقله قال ابن نافع يجوز عليه كل ما فعل من بيع وغيره وقيل تلزمه الجنائيات والعتق والطلاق والحدود ولا يلزمه الاقرار والعقود وهو مذهب مالك وعامة أصحابه رضي الله تعالى عنهم وهو أطهر الأقوال وأولها بالصواب اه قوله نقل أنه لا يسهط الخ ظاهر وجود الخلاف وقد بحث معه المصنف بأن الصلاة بقضائها بخلاف تبيين أن التفصيل انما هو في النوع الثاني وما ذكره ابن رشد فهو للباجي والمازري على ما في الخط خلاف ما في التوضيح عنه من إطلاقه الخلاف في النوعين وإطلاق التخصي الخلاف في لزوم بيعه وتبعه ابن بشير وتبع ابن شاس وابن الحاجب طريقة ابن شعبان على ما فهماه من كلامه ونص ابن شاس العاقد شرطه التمييز فلا ينعقد من فاقده أصغر أو جنون أو غباء وكذلك السكران إذا كان سكره متحققا الشيخ ويخلف مع ذلك بالله ما عقل حين فعل ثم لا يجوز عليه وقال ابن نافع ينعقد من السكران والجهور على خلافه أبو عبد الله وهو يسكره بقصر ميمه في معرفة المصالح عن السقي والسقي لا يلزمه بيعه اه طئي ظاهر قوله لا يسكر فتردد أنه في الاعتقاد وعدمه وهو ما عليه ابن الحاجب وابن شاس والذي نواطت عليه الطرق أنه في اللزوم وعدمه مع الاتفاق على صحة هذا الذي عليه ابن رشد والمازري والباجي وعياض والتخصي ونقل نص ابن رشد

الصحة (قوله ومحل) اي التردد (قوله لانه مستثنى الخ) علة ومحل الخ (قوله فنقل) انه لا يسهط عنه (لعل مراده به مجرد العز ولا التضيق (قوله يجوز عليه) اي يلزمه (قوله وقيل تلزمه الجنائيات الخ) مراده مجرد العز وبديل وهو أطهر الاقوال الخ (قوله فقوله) اي ابن رشد (قوله معه) اي ابن رشد (قوله في النوع الثاني) اي الذي عنده نوع تمييز (قوله عنه) اي المازري (قوله في النوعين) اي من لا تمييز عنده ومن عنده نوع تمييز (قوله وأطلق التخصي الخلاف في لزوم بيعه) اي السكران اي من تقييده بكونه مميزا (قوله وتبعه) اي التخصي (قوله فهماه) اي ابن شاس وابن الحاجب (قوله من كلامه) اي ابن شعبان (قوله العاقد) اي البيع (قوله فلا ينعقد) اي البيع (قوله فاقده) اي التمييز (قوله مع ذلك) اي تصدق سكره (قوله ثم لا يجوز عليه) اي لا يلزمه (قوله ينعقد) اي البيع (قوله وهو) اي السكران

(قوله بسكره) صلة بقصر (قوله ميمه) اي تمييزه (قوله في معرفة المصالح) صلة ميمه (قوله عن السقي) اي ميزصلة المتقنم بقصر (قوله انه) اي التردد (قوله وهو) اي أن التردد في الاعتقاد وعدمه (قوله نواطت) أي توافقت (قوله انه) اي التردد (قوله صحته) اي بيع السكران (قوله هذا) اي أن التردد في اللزوم وعدمه مع الاتفاق على صحته (قوله ونقل) اي طئي

(قوله ثم قال) اي طنى (قوله يباعه) اي السكران (قوله من التفصيل) بيان لما هو على طريقه يفتح المشقة فوق مفتحي طريقة بلانول لضافته صلة اقتصر (قوله وفيه) اي السكر (قوله به) اي الخمر (قوله وعليه) اي قول سحنون (قوله غيره) اي قول سحنون (قوله وزاد) اي ابو عمر (قوله ويحذف) اي السكران (قوله المصنف) ٤٦٧ اي ابن الحاجب (قوله وعليه) اي

جعل الخلاف فيمن لم يميز
(قوله بالعكس) اي الخلاف
في المميز والاتفاق على عدم
اللزوم في غيره (قوله له) اي
طنى (قوله مرادهما) اي
الباحى وابن رشد (قوله انه)
اي الطافع (قوله مثله) اي
الجهنوني (قوله له) اي مصطفي
(قوله لانه) اي الشأن
(قوله نفسه) اي ردم مصطفي
(قوله له) اي مصطفي (قوله
ان كلامه) اي المازرى
بيان لما يحذف من (قوله
انه) اي المازرى (قوله
سد الذريعة) عليه لم يصح
بيع السكران الخ (قوله
بلوغه) اي عاقبه (قوله اي
ورشد وطوع) بيان
للحذف (قوله وهو) اي
المميز (قوله وقوله) عطف
على قوله (قوله اجاعا) راجع
لثلايلزم (قوله فهو) اي
الشراء (قوله قال) اي
القاشاني (قوله ويرجع)
اي المشتري (قوله او
باعها) اي السلع التي
اشتراها ودفعها في المظلة
(قوله قال) اي القاشاني
(قوله ولم ارها) اي مسئلة
الجهر على الشراء (قوله

المتقدم ثم قال وقال المازرى يباعه فيها عندنا قولان به وراى صاحبنا على أن لا تلزمه وذهب
بعض أصحابنا الى اللزوم والباحى فهو ما لا ينشأ من التفصيل وأطلق اللغوى الخلاف في لزوم
بيعه وتبعه ابن بشير وعلى طريقة اللغوى والباحى مع ابن رشد اقتصر ابن عرفة فقال والسكر
بغير خمر مثله أي الجنون وفيه به طريقان اللغوى في لزوم بيعه قول ابن نافع ورواية سحنون
قائلا وعليه أ كثر الرواة ولم يحك أبو عمر غيره وزاد ويحذف ما كان حين بيعه عاقلا ابن رشد
والباحى ان لم يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة فكأن الجنون اتفاقا وان كان له بقية
من عقله فالقولان أي اللذان في طريقة اللغوى فقد ظهر لثان هذه الطرق ممتدة على العدة
والخلاف في اللزوم ثم قال في التوضيح وجعل المصنف الخلاف في السكران الذي لا يميز وكذلك
ذكر ابن شعبان وعياض وعليه فلا خلاف في لزوم البيع غير الطافع وطريقة ابن رشد بالعكس
البناني لادليل له في قول ابن رشد والباحى في الطافع انه كالجنون لان مرادهما كما في الخطاب
انه مثله في عدم الانعقاد ويدل عليه ما تقدم لاق عدم اللزوم كما فهمه طنى بناء على ما تقدم له
لانه قد مر ما فيه ولادليل له ايضا في حكاية المازرى الخلاف في اللزوم وعدمه لما في الخطاب
وسله طنى ان كلامه في المسلم يقتضى انه انما تكلم على من معه بقية من عقله وأما السكران
بحلال كشر به خيرا انظروا غيرهما فكأن الجنون المطبق في عدم صحته بيعه وانما لم يصح بيع السكران
بحرام ولم يلزم كقارره وسائر عقوده بخلاف جنائنه وعقده وطلاقه وحدوده سد الذريعة
لانه لو لم يميز مع شدة حرص الناس على أخذ ما بيده وكثرة وقوع بيعه وقبوله لادى الى انه لا يبي
له ثمن ولو لم يلزمه الجنائيات وشحوها لساكر الناس وأتلفوا الاموال والانفس وغيرها (وشرط
لزومه) أي البيع للبائع والمشتري (تكليف) أي بلوغه وعقله في بيع ملك نفسه واما في بيع
ملك غيره وكاله فلا يشترط بلوغه وفي كلامه حذف أي ورشد وطوع بذليل قوله في الخبر
ولولى رد تصرف ميز وهو شامل للسفيه وقوله لان ابيع عليه جبر احراما غ لوقال ولزومه
رشد لكان أولى أي لاسه التزام الرشد التكليف (لا) يلزم البيع للبائع ولا المشتري (ان اجبر)
بضم الهمزة وكسر الموحدة (عليه) أي البيع (جبر احراما) اجاعا أبو على لا يفرق بين الجبر على
الشراء والجبر على البيع اه قلت هما متلازمان اذ يلزم من الجبر على بيع الساعة الجبر على شراء
ثمنها ومن الجبر على شرائها الجبر على بيع ثمنها اذ لا وجه للفرقة بينهما وفي المعيار عن القاشاني
ان من اشترى سلعا يدفعها في مظلة والبائع يعلم بضغطة فهو بمنزلة بيع المضغوط قال ويرجع
على بائعها بالثمن أو باعها ان وجدت عند الضابط قال ولم ارها منصومة وأما ان أجبر على
شبهه وهو طالب مال فلما تشبه بالمذهب عدم لزومه أيضا وقال ابن كثة يلزم وبه أفنى اللغوى
والسبب وروى واستحسنه مذاق المتأخرين ومال اليه ابن عرفة وأفتى به ابن هلال والعقباني
والنصر قسطنطين والقشاني قاضي فاس نقله في المعيار ونقل القصار عن الماوسى مفتي فاس انه

وهو (اي سببه) (قوله وبه) اي لزومه صلة افتى (قوله اليه) اي اللزوم (قوله به) اي اللزوم (قوله وامقباني) بضم فسكون (قوله
النصر قسطنطين) بفتح السين والراء وسكون القاف وضم السين وكسر الطاء المهملة وشدة الباء (قوله والقشاني) بفتح الفاء وسكون
السين المججمة ففوق قيسه (قوله انه) اي اللزوم

(قوله مائق) يفتح التامني مائة (قوله او المنفق) عطف على المديان (قوله او ملتزم) بكسر الراء عطف على المديان (قوله بمال) صلة ملتزم (قوله منه) اي المال (قوله فهو) اي يبيع المجبور وجبراً شرعياً (قوله شراؤه) اي المجبور على بيعه جبراً شرعياً (قوله تداولته) اي المبيع (قوله اعنى) بضم الهمزة وكسر التاء (قوله وهب) بضم فسكسر (قوله استولد) بضم التاء وكسر اللام (قوله حد) بضم الحاء المهملة وشد الدال اي المشتري حد الزنا (قوله وان علم) اي المشتري (قوله بجبره) اي بائع امته (قوله على سببه) اي البيع (قوله فلا يحد) بضم لاء وفتح الحاء اي المشتري (قوله لشبهة الخلاف) اي يلزم البيع البائع عليه لا يحد ويبان للفرق بين العلم بالجبر على البيع والعلم بالجبر على سببه وادفاعة شبهة للبيان (قوله بجبر البائع) اي على سببه (قوله به) اي جبر البائع على سببه (قوله عند ابن القاسم) ٤٦٨ صلة سواء (قوله ان علم) اي المشتري (قوله به) اي الجبر رد بلائع (قوله والا) اي وان

لم يعلم المشتري به (قوله رد) بضم ففتح اي المبيع (قوله عليه) اي البائع (قوله انه) اي قول مكنون (قوله مقابل) اي لقول ابن القاسم (قوله المضغوط) اي اكره على سبب البيع (قوله والا) اي وان لم يقبض المضغوط الثمن (قوله فلا يغرمه) اي المضغوط الثمن (قوله مطلقاً) اي عن تقييده بعدم علم المشتري بضغطه (قوله هذا) اي تقييد كلام مكنون بقبض المضغوط الثمن (قوله كلام والده) اي الدال على الرد بلائع (قوله بكلام مكنون) صلة قيد (قوله منه) اي التقييد (قوله انه) اي كلام مكنون (قوله ونسبه) اي ابن

جربى به الحسبكم في مدينة فاس اكثر من مائتي سنة وفي الامليات وبيع مضغوط له نفوذ الخ واحترز بقوله جبراً احراماً من الجبر الشرعي كجبر القاضي لمديان على البيع لوفاء الغرماء او المنفق للنفقة او ملتزم الاقليم او البلد بمال فيعجز عنه فيجب بيعه على البيع لذلك والجزية او الخراج الحق فهو لازم ويجوز زهر او اكل احد وكالجبر على بيع الارض اتوسعة الجامع او المقبرة او الطريق والطعام المحتاج له ولو كفاً فربى على بيع عبد المسلم او الصغير او المصحف الذي في ملكه (و) ان جبر المالك على بيع شئته او على سببه جبراً احراماً زاد جبر (رد) بضم الراء وشد الدال اي المبيع بالجبر الحرام (عليه) اي البائع سواء جبر على البيع او على سببه ولو تداولته الاملاك او اتفق او وهب او استولد وان علم المشتري جبراً البائع على بيع امته ووطئها حدوان علم بجبره على سببه فلا يحد شبهة الخلاف (بلا) رد (ثمن) من المكروه في الجبر على سببه سواء علم المشتري بجبر البائع او لم يعلم به عند ابن القاسم للمشتري منه وقال مكنون ان علم به والارد عليه بالثمن ومقتضى التوضيح انه مقابل وان قول ابن القاسم هو المعتمد وكلام مكنون اذا كان المضغوط هو الذي قبض الثمن والا فلا يغرمه مطلقاً هذا الذي دل عليه كلام ابن رشد وابن سلون وقيد ابن النازم كلام والده في التحفة بكلام مكنون فيظهر منه انه الراجح في المذهب وقببه لابن رشد في نوازل وقد علمت ان العمل جرى بالمضى في الجبر على السبب واما ان اجبر على البيع فيرد عليه بالثمن ان كان باقياً عنده او تلف بسببه فان ثبت ببيته تلفه بلا سببه رد عليه بلا ثمن (ومضى) البيع المجبور عليه من السلطان (في جبر عامل) للسلطان ترتب عليه مال من ظلم الناس على بيع ما يده ليدون من ثمنه ما ظلم فيه لانه جبر شرعي ويؤخذ من هذا جواز ابتداء فلول وجاز اطلب المالك ان احسن ومحل البيع اذا لم يتمكن الاعيان المغصوبة باقية باعيانها بعد العامل والاردت باعيانها ابن رشد الذي مضى عليه عمل القضاة ان من تصرف للسلطان في اخذ المال واعطائه انه اذا ضغط فبيعه جائز ولا رجوع له فيه وان كان لم يتصرف في هذا المال

الناظم لتقييد بكلام مكنون (قوله جبر) بضم الهمزة وكسر الواو (قوله فبر) بضم الراء وفتح الراء ولا اي المبيع (قوله عليه) اي البائع (قوله ان كان) اي الثمن (قوله عنده) اي البائع (قوله او تلف) اي الثمن (قوله بسببه) اي البائع (قوله تلفه) اي الثمن (قوله بلا سببه) اي البائع (قوله رد) بضم الراء اي المبيع (قوله عليه) اي البائع (قوله ومضى) اي لزوم (قوله عليه) اي العامل (قوله على بيع ما يده) اي العامل صلة جبر (قوله ثمنه) اي ما يده (قوله ما ظلم) اي العامل الناس (قوله لانه) اي جبر السلطان العامل الخ علة مضى (قوله هذا) اي التعليل بانه جبر شرعي (قوله جواز) اي جبر السلطان العامل على بيع ما يده لذلك (قوله فلو قال الخ) تقرير على ويؤخذ الخ (قوله احسن) اي من مضى لايامه عدم جوازه ابتداء (قوله والا) اي وان كانت الاعيان المغصوبة باقية باعيانها يده (قوله انه) اي العامل (قوله ضغط) اي على بيع ما يده اتوفية الحق الذي عليه (قوله فبيعه) اي العامل (قوله به) اي المبيع (قوله وان كان) اي العامل (قوله لم يتصرف في هذا المال

ولا اعطائه) أى وترتب عليه مال للسلطان بخبره على بيع ما يبيده لو فاته (قوله فلا يشتري) بضم الباء وفتح الراء (قوله منه) أى العامل (قوله اذا مضى) أى العامل على بيع ما يبيده لتوفيقه مال السلطان (قوله فان اشتري) بضم التاء وكسر الراء (قوله منه) أى العامل مضى على بيعه (قوله فله) أى العامل (قوله اقيام) أى على من اشتري منه ما مضى على بيعه واخذ منه (قوله وهو) أى ما تقدم من جواز جبر العامل على بيع ما يبيده لتوفيقه ما ترقب عليه للناس وعدم جوازه اذا لم يترتب للناس عليه شيء (قوله لانه) أى العامل (قوله من المال الخ) بيان لما (قوله منه) أى المال (قوله فلم يضط) بضم اليماء وفتح الغين المجهمة (قوله من اموال المسلمين) بيان لما (قوله وذلك) أى مضطه (قوله انه) أى الشأن (قوله يبيع) أى السلطان (قوله من كسبه وحقه) أى العامل بيان لما كان يبيده (قوله بالوجه الشرعى) حال من كسبه وحقه (قوله وهذا) أى بيع السلطان ما زاد على ما كان يبيده قبلها (قوله اذا حصى) أى السلطان (قوله ما كان يبيده) أى العامل (قوله قبلها) أى توابته (قوله وعلم) أى السلطان ما كان يبيده قبلها (قوله فان لم يحص ولم يعلم) بضم اولهما وفتح ما قبل آخرهما أى ما كان يبيده ٤٦٩ قبلها (قوله فله) أى السلطان

(قوله شطر) أى نصف
(قوله وفى) بفتح الواو
والفاء منقلاى الشطر
(قوله ما ظلم) أى العامل
(قوله والاى وان لم يوف
شطر ما يبيده ما ظلم فيه (قوله
اخذ) أى السلطان (قوله
ما يبيده) أى العامل (قوله
عليه) أى اخذ جميع ما يبيده
(قوله ولا يترك) أى للعامل
بما يبيده (قوله يبيد) أى
يحفظ (قوله رفقته) أى
حياته (قوله شرعى) أى
ما ذون فيه فشمع نحو النحر
من آلات العلوم الشرعية
لاشغالها على الآيات
والاحاديث واسماء الله
تعالى (قوله يجبر) بضم الباء
وفتح الموحدة (قوله وهو)

ولا اعطائه فلا يشتري منه اذا مضى فان اشتري منه فله اقيام وهو صحيح لانه اذا مضى فصار عليه من المال الذى تصرف فيه أو تبين انه حصل عنده منه فلم يضط الا فيما صار عنده من اموال المسلمين وذلك حق واعلم انه انما يبيع على العامل ما زاد على ما كان يبيده قبل التولية من كسبه وحقه فى بيت المال بالوجه الشرعى وهذا اذا حصى ما كان يبيده قبلها وعلم فان لم يحص ولم يعلم فله أخذ ما زاد على شطر ما يبيده كما أفاده ابن عبد السلام والموضح وابن فرحون ومحل أخذ الشطران وفى ما ظلم فيه والاخذ بجميع ما يبيده ان توقفت التوفيقه عليه ولا يترك الا ما يبيده منه (ومنع) بضم فكسر (بيع) رقيق (معلم) صغير أو كبير (ومعصف) وجزئه وكتب حديث وفقه وعلم شرعى (ورقيق) صغير (كافر يجبر على الاسلام وهو المحوسب اتفاقا والكتابى على الراجح وصلة بيع (الشخص) (كافر) ومنه فهم صغبرانه ان كان كبيرا فان كان محوسبا فكذا ذلك وان كان كتابيا جازييه الكافران كان على دينه والا فلا وكالبيع الهبة والصدقة وقولها هبة المسلم للمسلم لمفرجا ثمرة معناه ماضية بعد وقوعها ثم يجبر على اخراجها فله أبو الحسن ويمنع بيع آلة الحرب للحر بين من سلاح وكراع وسر وج ونحوها كعصا وخباء وآلة سفر وما عونه ويجبرون على بيعه ان وقع فى التوضيح وينع بيع الدار ان يتخذها كنيسة والخشبة ان يتخذها صليبا والعنب ان يعمره نخرا والتماس لمن يتخذها قوسا وكل شيء علم ان يشتري قصد به أمر الا يجوز كبيع جارية لاهل الفساد الذين لا غيرتهم أو يطعمونها من حرام وعملوك ان يعلم منه الفساد به الخطاب وأما بيع الطعام للحر بين فقال ابن الماجشون يجوز فى الهدنة ومنع فى غيرها وكلام الشاطبى يفيد ان المذهب منه مطلقا وعزاه ابن فرحون وابن جرير لابن النحاس الشاطبى يمنع بيع الشئ لهم اذا كانوا يسيرون به على اذمرا المسلمين وان كان

أى الذى يجبر على الاسلام (قوله انه) أى الرقيق الكافر (قوله فكذلك) أى الصغير فى منع بيعه لكافرا لانه يجبر على الاسلام على المعتد (قوله وان كان) أى الكبير (قوله ان كان) أى الكافر على دينه أى معتق الرقيق لخاص كيهودى يعقوبى وسامرى لمنه لا يعقوبى لسامرى وان كانا يهوديين ونصراني صابئى لمثله لاصابئى لنصراني غير صابئى وان كانا نصرانيين (قوله والاى وان لم يكن على دينه (قوله وقولها) أى المدونة (قوله معناه ماضية) خبر قولها (قوله ومنع) بضم الباء (قوله من سلاح الخ) بيان لآلة الحرب (قوله وكراع) بضم الكاف أى خيل (قوله وما عونه) أى ما يعين على السفر (قوله يبيده) أى المذكور (قوله ان وقع) أى يبيده لهم (قوله علم) أى البائع (قوله غيرته) بفتح الغين المجهمة (قوله الهدنة) بضم فسكون أى الصلح على ترك قتالهم مدة (قوله ومنع) أى يبيع الطعام لهم (قوله فى غيرها) أى الهدنة (قوله منعه) أى يبيع الطعام للحر بين (قوله مطلقا) أى من نصيبه بغير الهدنة (قوله وعزاه) أى منعه مطلقا (قوله بحرعى) بضم الجيم وفتح الزاى وشد الباء (قوله وان كان) أى الشئ

(قوله هذا) اى عدم فسخ ما ذكر (قوله بعد ذرا) بضم الباء وفتح الذا (قوله او يبيع) عطف على يعق (قوله ولو يتولاه) اى يبيع ما ذكر (قوله لانها) اى تولى الكافر بيع ما ذكر واثبت خبره (قوله للمسلم) اى ولو حكاه للمصنف (قوله لاجنبى) اى كبير او صغير (قوله اعتصاما) الخ اى اخذه بلا عوض جبرا (قوله لا تمنع) اى القدر على الاعتصام خبرها (قوله بها) اى الهبة (قوله وهو) اى الاكتفاء بهيتها لولدها الصغير (قوله مناس) بفتح الميم والنون واهمال السين (قوله فيه) اى الاخراج (قوله محتجا) حال من ابن مناس (قوله كفايتها) اى الهبة للولد الصغير (قوله الاعتصام) اى لامة القى وهبها الولد الصغير (قوله منه) اى اعتصامها ما ذكر بعد هبته لولدها الصغير (قوله بسلام) بضم الباء وكسر اللام (قوله وذ كره) اى ترجيح ابن يونس (قوله اشتراء الكافر المسلم) من اضافة المصدر لقاعله ٤٧٠ وتكميل عمله بتصب مفعوله (قوله فكلانه) بفتح الهمز وشدا النون اى المصنف

(قوله انه) أى الشأن (قوله
بينهما) أى اسلام الكافر
وشراء المسلم (قوله هذا) أى
وهو كذلك (قوله قوله)
أى الخط (قوله ان أراد)
أى الخط (قوله نل يذ كر)
أى الخط (قوله فيبينهما)
أى اسلام الكافر وشراء
المسلم (قوله يون) بهم وفتح
الموحدة وسكون الواو وفنون
أى بعد بفتح ظا هـ لا شين
الكافر فى شراؤه مستأما
وعنده فى اسلام عبده
الذى كان على دينه (قوله
على فرض) أى تقدير وهو
اسلام العبد (قوله فى فرض
آخر) وهو شراء مسلم (قوله
غيره) تو كيد لا آخر (قوله
هب) بفتح فسكون أى
افرض وقدر (قوله ان
تظره) أى المصنف (قوله
مساواتهما) أى الممثلتين
(قوله فلا يعقد) أى المصنف

(قوله منه) أي الكافر (قوله عليه) أي الكافر لأن كل أم ولد حرم على مولدها وطؤها فينجز عتقها (قوله يسل) بضم فسكون فكسر
أي الكافر (قوله أو جلت) عطف على أسأت (قوله منه) أي الكافر (قوله فيهما) أي من أسأت قبل وطئها ومن جلت قبل إسلامها
(قوله عنها) أي المدونة (قوله معتق) بفتح التاء (قوله من معتق بعضه) أي من شر يكمل يقوم عليه نصيب الكافر بعسره بيان
لما (قوله أسلم) أي معتق البعض بفتح التاء (قوله هو) أي الكافر (قوله بعضه) أي من أسلم أي وباقيه أشر يكمل (قوله قوم) بضم
فسكون مثقلا (قوله باقيه) أي معتق البعض الذي أسلم الذي أشر يك الكافر (قوله عليه) أي الكافر صلة قوم (قوله إن أيسر)
الكافر بقيمة باقيه (قوله فيباع) أي الرقيق المسلم المرهون المسلم هو المرتين أو غيره ٤٧١ (قوله عليه) أي الكافر الراهن (قوله

حين عقد الرهن) صلة تعلم
(قوله هذا القيد) أي أن علم
مرتبه باسلامه (قوله
محرز) بضم الميم وسكون
الطاء المهملة وكسر الراء نزي
(قوله وهذا القيد) أي ولم
يعين (قوله وإن لم يعلم) أي
حين عقد الرهن (قوله عين)
بضم فسكون مثقلا (قوله
إن كان) أي الراهن (قوله
والدين الخ) حال (قوله بان
كان) أي الدين الخ تصوير
لما يجمل (قوله خير) بضم
الخاء المعجمة وكسر التنية
مثقلا (قوله له) أي المرتين
(قوله لانه) أي إبقائه رهنا
(قوله وهو) أي القيد
(قوله فإن أراد) أي الراهن
(قوله تجب له) أي الثمن
(قوله له) أي الراهن (قوله
ذلك) أي تجب لثمن الرهن
في الدين (قوله ولو كان) أي
ثمن الرهن (قوله ويبيع) بضم
الدال وفتح الموحدة أي الراهن
(قوله عند امره) تنازع فيه
عتقه ورهن (قوله وبهذا)

أسأت ووطئها بعد إسلامها فحمت منه فينجز عتقها عليه إلا أن يسل قبل عتقها أو جلت منه
وهي فن ثم أسأت كل رجع إليه ما لا رضى الله تعالى عنه فيهما ذكره الخطاب عنه أو تباع خدمة
معتق لأجل وبيع عليه ما يملكه من معتق بعضه أسلم فإن أعتق هو بعضه قوم باقيه عليه أو
أيسر (و) لا يكتفى بالأخراج (رهن) من الكافر للرقيق المسلم في دين عليه أسلم فيباع عليه
(وأي) أي باقي الكافر الراهن للمرتين (برهن ثقة) أي موف للدين (إن علم مرتبه) أي المتوفى
بالرقيق في دينه (باسلامه) أي الرقيق الذي رهنه الكافر حين عقد الرهن هذا القيد لا ينحصر
(ولم يعين) بضم التحتية الأولى وفتح الثانية مثقلا أي لم يشرط في عقد البيع أو القرض رهنه
بعينه وهذا القيد لبعض القرويين (والا) أي وإن لم يعلم مرتبه باسلامه سواء عين أم لا
أو عين للرهنية (يجل) الكافر الراهن الدين المرهون فيه إن كان موسرا والدين هما يجمل بان
كان عينان يبيع أو قرض أو عرضا من فرض فإن كان عرضا من يبيع خير المرتين في قبول
التجمل وإبقاء ثمن الرقيق رهنا إلى الأجل والاثبات برهن ثقة وليس له إبقاء الرقيق رهنا لانه
استقرار المسلم في ملك الكافر وليد الرهن جبر المرتين على إبقاء نفسه بلا رهن وترك
المصنف قيدا في اتیان الراهن برهن ثقة وهو أن يرد الراهن أخذ ثمن الرقيق الذي يبيع به
فإن أراد تجمل في الدين فله ذلك قاله في التوضيح وظاهره ولو كان دون الدين لأن ثمن الرهن يقوم
مقامه ويتبع ياتي الدين وشبهه في التجمل فقال (كعتقه) من إضافة المصدر لفاعله ومفعوله
محذوف أي الكافر رقيقه المسلم الذي رهنه عند امره بإخراجه عن ملكه فيجمل الدين
المرهون فيه سواء كان موسرا أو معسرا ولا يفي الرقيق رهنا في عسره إلا باستقرار المسلم في ملك
الكافر ولا يخفى أن تجمل الحق من المعسر إنما يكون برد عتقه وبيع رقيقه في الدين وبهذا يعلم
أن قوله لا في الرهن ومضى عتق الموسر وكاتبته وجل والمعسر يبقى في غير الكافر الذي اعتق
الرهن المسلم قرره بعض شيوخ أحمد وأحمد بابا وهو ظاهر ورده عجم غير صحيح (إن باع الكافر
رقيقه المسلم أو الكافر أسلم ثم أسلم وظهر لمشتريه عيب قديم (جاز) له (رده) أي الرقيق المسلم
(عليه) أي الكافر (يعيب) بناء على أنه نقض للبيع وهو المذهب وقيل لا يجوز الرجوع بآثر
العيب بناء على أنه ابتداء يبيع لا يقال الذي يتولى بيعه السلطان وبيعه يبيع براءة فكيف يتأني
رده عليه بالعيب لانه قول يبيع هنا ليس يبيع براءة مقالة عجم ورد بانه لا من قبله من كلام الأئمة

أي أن تجمل الحق من المعسر الخ صلة يعلم بضم الباء (قوله في غير الكافر) خبر إن (قوله قرره) أي المذكور من لا يخفى أن تجمل
(قوله ورده عجم) من إضافة المصدر لمفعوله وفاعله عجم (قوله غير صحيح) خبر رد (قوله المسلم) أي الذي اشتراه مسلما أو أسلم عنده (قوله الخ)
أسلم) أي أول كافر على الصحيح من خطابه بفروع الشر بعة (قوله أنه) أي رد بالعيب (قوله وهو) أي جواز رده لانه نقض للبيع
(قوله ويرجع) أي المشتري (قوله يبيعه) أي المسلم (قوله وبيعه) أي السلطان (قوله رده) أي المسلم (قوله عليه) أي الكافر (قوله
بيعه) أي السلطان (قوله ورد) بضم الراء أي أن يبيع السلطان هنا ليس يبيع براءة (قوله بانه) أي أن يبيع السلطان هنا ليس يبيع براءة

(قوله القاعدة) أي أن بيع السلطان بيع برائة (قوله عمومها) أي لبيعه هنا (قوله فسر) أي قد ورد (قوله أسلامه) أي الرقيق (قوله فلا يرد) أي السؤال (قوله فأنه) أي المسلم (قوله فأن اختار) أي المسلم (قوله من خروج الرقيق الخ) بيان للمطلوب (قوله وان اختار) أي المسلم رده أي الرقيق المسلم لبياعه الكافر (قوله جبر) بضم فسكسر (قوله لحددهما) أي البائع والمشتري (قوله لئلا يلزم بقاء المسلم الخ) أنه يستحيل الكافر (قوله هذا) أي بقاء المسلم في ملك الكافر (قوله في أسلامه) أي الرقيق خبر هذا (قوله فلم) بكسر اللام وفتح الميم ٤٧٢ (قوله أمهل) بضم الهاء وكسر الميم أي المسلم (قوله والملك الخ) تفسير لانه قد

فأصواب إبقاء القاعدة على عمومها وإن السؤال إنما يرد على من فرض المسئلة فيما يشمل أسلام الرقيق قبيل بيعه كالصنف وبعض من شرحه كالخط وأما من فرضها في خصوص أسلامه بعد بيعه كابن رشد وابن شامس وابن عبد السلام وابن عرفة وفي فلا يرد عليهم أقاده البناني (و) أن باع كافر رقه الكافر لمسلم بخيار له اشتري وأسلم الرقيق (في) زمن (خيار) شخص (مشتري) فأنه (يجهل) بضم فسكون ففتح المشتري المسلم (لأنه قضائه) أي لخياره فإن اختار أمضاء البيع حصل المطلوب من خروج الرقيق أسلم من ملك الكافر وإن اختار رده جبر الكافر على إخراجه عن ملكه (و) أن باع كافر رقه الكافر لكافر بخيار لا حددهما وأسلم الرقيق في زمن الخيار فأنه (يستحيل) الشخص (الكافر) الذي له الخيار في أمضاء البيع أو رده ولا يجهل لأنقضائه ويجبر من يصير له على إخراجه عن ملكه بأنما كان أو مشترياً لئلا يلزم بقاء المسلم في ملك كافر فإن قلت هذا في أسلامه في خياره مشترياً لم أيضاً فلم أمهل قلت سبق حقه ومراعاة القول بأن بيع الخيارات منعة قدوة الملك في زمن الخيار لانه مشتري وإن كان خلاف المشهور فيها لو باع نصراني عبداً نصرانياً من نصراني بخيار له المشتري أو للبائع فأسلم العبد في أيام الخيار فلا يفسخ ويقال لملك الخيار اختاره وأردته يباع على من يصير إليه وظاهر المصنف استحجال الكافر سواء كان العاقد معه مسلماً أو كافراً والذي في نص ابن يونس أن محله إذا كان العاقدان كافرين ونصه قال بهض أصحابنا إذا كان المتبايعان كافرين يجهل الخيار وإن كان أحدهما مسلماً فلا يجهل إذ قد يصير للمسلم منهما وفي ابن عرفة التونسى انظر لو كان الثلاثة كفاراً وأسلم العبد وبأنه فجهل يجهل تغيير الكافر كالمسلم العبد لودعه أو يؤخر لأن الملك وانخرج لمسلم قات يريد أن الخيار للمشتري البناني لم أر في ابن عرفة ولا غيره ما يوفق إطلاق المصنف ونقل في التوضيح كلام ابن يونس واعتداه مقتصر عليه ولم يشر إلى ضعفه ونقل ابن عرفة عن ابن حجر زمل الذي للتونسى وأقر كلاهما وشبهه في التجهيل فقال (كبيعه) أي الرقيق من السلطان (أن أسلم) الرقيق المملوك الكافر في غيبة الكافر (وبعدت غيبة سيده) بكونها على مسافة عشرة أيام مع أمن الطريق أو يومين مع خوفه وهل يتلوم له أن ربحي قدومه أم لا نفسه الخلاف الذي ذكره في الخيار بقوله فتلوم في بعد الغيبة أن ربحي قدومه كان لم يعلم موضعه وفيه انقي التلوم وفي حله على الخلاف تأويلان ومفهومه أن قربت غيبته فلا يباع ويكتب له لاحتمال أسلامه قبل أسلام الرقيق أو قبل بيعه فهو أحق به فإن بيع في بعد الغيبة وقدم السيد

(قوله وإن كان الخ) حال (قوله فيها) أي المدونة (قوله) فلا يفسخ أي البيع (قوله) بضم الراء (قوله محله) أي استحجال الكافر (قوله) بضم فسكسر مثلاً (قوله يجهل) بضم فسكون مثلاً (قوله يصير) أي الرقيق (قوله منهم) أي المسلم (قوله الثلاثة) أي المتبايعان والرقيق (قوله) وأسلم العبد وبأنه أي في خياره مشترياً (قوله أو يؤخر) أي يجهل الكافر لأنقضائه (قوله إطلاق المصنف) أي استحجال الكافر عن تقيد بكون العاقد معه كافراً (قوله وأقر) أي ابن عرفة (قوله كلاهما) أي التونسى وابن حجر (قوله) من السلطان أي يبيعه السلطان نيابة عن الغائب (قوله في غيبة الكافر) محله أسلم (قوله بكونها) أي غيبته الخ تصوير لبعدها (قوله يتهل) أي يتهل

السلطان في البيع ويؤخر مده باجتهاده (قوله له) أي الكافر بعد الغيبة (قوله قدومه) أي الكافر (قوله فيه) أي واثبت جواب الاستفهام (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وفي حله) أي ما فيها (قوله ومفهومه) أي بعدت غيبته (قوله فلا يباع) أي الرقيق الذي أسلم في غيبة مالكه الكافر (قوله له) أي الكافر (قوله أسلامه) أي الكافر الغائب (قوله يبيعه) أي الرقيق (قوله فهو) أي الغائب الذي أسلم قبل أسلام الرقيق أو قبل بيعه (قوله به) أي الرقيق

(قوله انه) اى السيد (قوله قبله) اى الرقيق (قوله يبعه) اى الرقيق (قوله اعتقه) اى الرقيق (قوله نقض) بضم فكسر (قوله هذا) اى امضاء البائع المسلم المشتري بالخيار ببيع من اسلم في خياره ومشتريه كافر (قوله قولين) اى جواز ومنعه (قوله خرجهما) اى القولين (قوله او منهم) عطف على منحل (قوله فيجوز) اى الامضاء (قوله المحالة) اى بيع الخيار (قوله ثم قال) اى الموضع (قوله انه) اى بيع الخيار (قوله هنا) اى في المختصر (قوله مخرج) بضم ففتح مثقلا (قوله خلافة) اى المخرج (قوله واسلم العبد) اى في زمن خيار البائع ومشتريه كافر (قوله وبه) اى نص ابن حجر زعمه نظر بفحاش مثقلا (قوله وأيده) اى قوى (قوله نص ابن حجر) (قوله نعم نقل ابن عرفة الخ) استدرأ على سابقه لرفع ٤٧٣ انه لا مستند له صنف في اقتصاره على المنع

(قوله انه) اى اللغوى (قوله قال) اى اللغوى (قوله امضائه) اى المسلم ببيع من اسلم في خياره ومشتريه كافر (قوله فان فعل) اى امضى (قوله البيع) اى البيع (قوله كلام اللغوى) (قوله فعدمه) اى الامضاء (قوله عندهما) اى اللغوى وابى الحسن (قوله نصح) بتقديم التاء (قوله منها) اى الثلاث (قوله فيه) اى البيع (قوله أخذ) بضم فكسر (قوله منها) اى التسع (قوله وهى) اى الست (قوله لاحدهما) اى البائع والمشتري (قوله منه) اى كلام المصنف (قوله التسع) بتقديم التاء (قوله انه) اى الشأن (قوله لهما) اى البائع والمشتري (قوله وان كان) اى المسلم (قوله اتفاقا) اى العاقدان (قوله عل) ضم العين (قوله عليه) اى ما اتفاقا عليه (قوله وان

وأثبت انه اسلم قوله نقض يبعه ولو اعتقه المشتري نقض عتقه ولو حكم به الحاكم لان حكمه لم يصارف محلا لأفاده أبو الحسن (و) ان باع مسلم رقيقا كافرا ~~فكفر~~ ببيع خيار البائع وأسلم الرقيق (في) زمن خيار (البائع) المسلم فانه (يمنع) بضم الياء البائع المسلم (من الامضاء) للبيع البتاني ذكر ابن الحاجب في هذا قولين خرجهما ابن شاس والمأزى على ان بيع الخيار منحل فبمنع الامضاء لانه كابتداء بيع أو منهم فيجوز الموضع والمعروف من المذهب المحالة ثم قال والظاهر المنع ولو قلنا انه منبرم اذا فرق بين ما يبدل المرفوع تقريره وبين ابتداء يبعه بجماع تلك الكافر المسلم في الوجهين فاعقد المصنف هنا ما هو مخرج على المعروف من المذهب مع ان المنصوص لابن حجر خلافة ونصه لو كان البائع مسلما والخيار له وأسلم العبد فواضح كون المسلم على خياره ولو كان الخيار للمشتري احتمل بقائه الخيار لمده اذ المالك للبائع ونجسه اذ لا حرمة لعقد الكافر اه وتقدم ابن عرفة وأقره به نظري في كلام المصنف وأيده بكلام ابن يونس المتقدم نعم نقل ابن عرفة عن اللغوى انه قال استحسن عدم امضائه فان فعل مضى ومثله لا يابى الحسن فعدمه عندهما مستحب والصواب العقلية في المسئلة تسع لان المتبايعين اما كافران معا والى كافر البائع فقط أو المشتري فقط فهذه ثلاث وفي كل منها الخيار فيه اما للبائع فقط أو للمشتري فقط أو لهما معا فهذه تسع أخذت بما تقدم حكم ست منها وهى ما اذا كان الخيار لاحدهما فقط ومن تأمل كلام المصنف فهم منه حكم التسع كلها وذلك انه ان كان أحدهما مسلما والخيار له ما فان كان المسلم بائعا منع من الامضاء على ما لا مصلح وان كان مشتريا باقى الخيار لم يمتنع على المسلم ثم ان اتفق على الرد أو الامضاء عمل عليه وان اختلفا قضى بان ردمهما وفي ذلك ان صار للمسلم فظاهر وللکافر أجبر على اخراجه ومثل ما قلنا باقى اذا كانا معا كافرين لكن مع الاستحجال ومن صار له منهما بمجمل عليه باخراجه من ملكه والله اعلم (وفي جواز بيع من) أى رقيق كان كافرا أو (أسلم) فى ملك كافر وأجبر على اخراجه عن ملكه فهل يجوز له يبعه (بخيار) له للاستقصاء في غنمه لانه حقه وهل مدته ثلاثة أيام فهو مستثنى من قوله وكجعة في رقيق أو جعة طريقتان ذكرهما أبو الحسن عازيا بالاولى لعميان والثانية لابن رشد وعدم جواز يبعه بخيار (تردد) تت اما زوى وحده لعدم نص المتقدمين فان قيل القول بجواز يبعه بخيار

٦٠ منح في اختلافنا) اى العاقدان في الامضاء والرد (قوله منهما) اى العاقدين بيان لمن (قوله وفي ذلك) اى الرد (قوله صار) اى الرقيق المسلم (قوله اجبر) بضم الهمزة وكسر الواو اى الكافر (قوله كانا) اى العاقدان (قوله باخراجه) صلة تجل (قوله له) اى الكافر لخطابه بقرع الشريعة على الصحيح (قوله للاستقصاء) اى طلب الاقصى والاكثر (قوله لانه) اى الاستقصاء في غنمه (قوله حقه) اى الكافر (قوله وهل مدته) اى الخيار (قوله فهو) اى مدة هذا الخيار وذكرا متذكرا خبره (قوله أو جعة) عطف على ثلاثة (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله وعدم جواز يبعه بخيار) عطف على جواز يبعه بخيار فهو عليه (قوله لعدم) نص المتقدمين على التردد (قوله لما) بفتح اللام وشدا الميم

(قوله حصل الاستقصاء في الثمن) أي بجبر دعفه بخيار كباقي (قوله منع) بضم فكسر أي الكافر (قوله من يبعه) أي من أسلم (قوله) أي الكافر (قوله يرد) بفتح فكسر (قوله أنه) أي الشأن (قوله يسلم) بضم فسكون فكسر أي الرقيق (قوله وهو) أي طريان إسلامه عنده (قوله وجبر) بضم فكسر أي الكافر (قوله) أي الكافر (قوله فان كان) أي الصغير الخ مفهوم الشرط (قوله جاز يبعه) أي الصغير كان معه أبوه أم لا (قوله) أي الكافر (قوله عن تقييده) أي الصغير (قوله بكونه) أي الصغير (قوله فان كان) أي الصغير الخ مفهوم الشرط (قوله فيه) أي البيع (قوله لا صغير) أي يبعه لكافر (قوله لتبعيته) أي الصغير (قوله فان كان) أي أبوه (قوله جاز) أي يبعهما الكافر (قوله وال) أي وان لم يكن أبوه على دين مشترية (قوله منع) بضم فكسر أي يبعهما لكافر (قوله حكمه) أي الصغير (قوله هذا) أي المذكور من التأويلين (قوله تعسف) أي عدول عن الرابع (قوله سواء كان) أي الصغير (قوله والعلة) ٤٧٤ أي في المنع (قوله هذا) أي وهل منع الصغير الخ (قوله ثانیها) أي وأولها ومنع

يبيع صغير الكافر وثالثها والصغير على الأربع (قوله فحمله) أي الصغير (قوله في هذا) أي وهل منع الصغير (قوله وما بعده) أي والصغير (قوله الأربع) (قوله قال) أي الخط (قوله والاول) أي ومنع يبيع صغير (قوله كذلك) أي المراد به الكتابي (قوله بعده) أي الاول (قوله وهو) أي ان المراد بالاول الكتابي (قوله مأخوذاً) أي من كلام المصنف (قوله لان مذهب المدونة الخ) علة الاسروية (قوله) أي الاول (قوله ولكن يحتاج الخ) استدلال على ويحتمل ان يرد به الخ لرفع ايماءه جريان التأويلين في الجوسى ايضا (قوله وكأنه) بفتح الهيمز وشدة النون أي المصنف

يخالف استحجال الكافر قات لا يخالفه لان ما هو لما وقع فيه البيع بخيار - صل الاستقصاء في الثمن فلا مضر في الاستحجال ولو منع من يبعه بخياراً يتسدا لقات الاستقصاء فيحصل له الضرر واما ان نفس عقد الخيار فيه استقصاء بخلاف عقد المثل فلا يردانه قد يسلم عقب يبعه بخيار فلا يتم الفرق وأشعر قوله يبيع من أسلم ان اسلام العبد طراً عند الكافر وهو مقتضى نص المازري وأما لو اشترى الكافر مسلماً أو جبر على آخره فليس له يبعه بخياراً تعديه بشراء المسلم (وهل منع) بفتح فسكون يبيع الرقيق (الصغير) الكافر (اذ لم يكن) الصغير (على دين) كافر (مشتريه) أي الصغير أي معقده الخاص فان كان على دينه جاز يبعه له (أو) المنع (مطلق) عن تقييده بكونه على غير دين مشترية (ان لم يكن معه) أي الصغير (أبوه) في البيع فان كان معه أبوه فيه فلا كلام بالنسبة للصغير لتبعيته أباه فان كان على دين مشترية جازوا لا منع قال سحنون أما الصغير الذي معه أبوه فحكمه حكم أبيه والحكم قوله وله شراء بالغ على دينه في الجواب (تأويلان) البساطي هذا كله تعسف والظاهر ان المنع مطلق سواء كان على دين مشترية أم لا كان معه أبوه أم لا والله الجبر على الاسلام البنائي ذكر المصنف الصغير في هذا المحل ثلاث مرات هذا ثانياً فحمله الخط في هذا وما بعده على الكتابي قال والاول يحتمل ان يكون كذلك ليجرى الكلام على نسق واحد وتكون أل فيما بعده للعهد وهو الظاهر ويكون حكم الجوسى مأخوذاً بالاسروية لان مذهب المدونة ان الجوسى يجبرون على الاسلام صغيرهم وكبيرهم ويحتمل ان يرد به ما يعم الجوسى ولكن يحتاج الى تخصيص التأويلين بالكتابي وكذا قبل تقييده عياض للمدونة بكون الكتابي ليس معه أبوه والظاهر ان قوله اذ لم يكن على دين مشترية شرط في كل من التأويلين فلو قدمه عليه سماه فقال وهل منع الصغير اذ لم يكن على دين مشترية مطلق او اذ لم يكن معه أبوه او آخره من سماه فقال وهل منع الصغير اذ لم يكن معه أبوه او مطلق اذ لم يكن على دين مشترية لكان أولى بدل على هذا كلام المدونة وعياض انظر ضيق

(قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله تقييده عياض) بمن اضافة المصدر لفاعله (قوله يكون) صله تقييد (قوله ان قوله) أي والخط المصنف (قوله التأويلين) أي تأويل الاطلاق وتأويل التقييد بما اذ لم يكن أبوه معه (قوله فلو قدمه) أي اذ لم يكن على دين مشترية (قوله عليهم) أي التأويلين (قوله مطلق) أي عن تقييده بكونه ليس معه أبوه (قوله آخره) أي اذ لم يكن على دين مشترية (قوله عنهما) أي التأويلين (قوله هذا) أي ان اذ لم يكن على دين مشترية شرط فيهما (قوله انظر ضيق والخط) نص الخط وكأنه رحمه الله قبل تقييده عياض المسئلة بكون الصغير الكتابي ليس معه أبوه فكانه قال يمنع بيع الصغير الكتابي للكافر وهل منعه اذا لم يكن الصخر على دين مشترية واما اذا وافقه في الدين فيجوز ذكره بعضهم ولم يرتضه عياض او المنع مطلق سواء كان على دين مشترية أو لم يكن وارضاء عياض وقوله اذ لم يكن معه أبوه يعني =

ان منع بيع الصغير الكافي لكافر اذ لم يكن معه ابوه بجبره على الاسلام حيث ان كان ابوه معه فلا يمنع اهدم جبره عليه حيث ان
واما صغار الجوس فان لم يكن معهم ابوه لم يجبرون على الاسلام وينع بيعهم لكافر بلا خلاف وان كان معهم ابوهم فقيهم
خلاف واختلاف في كبر الجوس هل يجبر على الاسلام ام لا ولم يختلف في الكبير من سبي اهل الكتاب انه لا يجبر على الاسلام
قاله ابن رشد وفي معنى الكبير من عقل دينه قاله في سماع محمد بن خالد وظاهر المدونة ان الجوس يجبرون على الاسلام وينع
النصارى من شرائهم مطلقا صغارا كانوا او كبارا ونصها ابن تافع عن مالك رضي الله تعالى عنه ما في الجوس انهم اذا ملكوا
اجبروا على الاسلام وينع النصارى من شرائهم ومن شرائهم صغارا الكبارين ولا يمنعون من شراء كبار الكبارين وهذا في الجوس
المسيبيين واما الجوس الذين ثبتوا على مجوسيتهم بين ظهراني المسلمين فلا يجبرون على الاسلام قاله في سماع اصبح وقبله ابن رشد
وصحبه لان المسيبيين لم يفقهوا دينهم ولم يعقلوه بلهلهم فلم يحكم ٤٧٥ الصغار وقال لا خلاف انهم لا يجبرون

على الاسلام ا ب تصرف
تأمله تجده قر المصنف
بظايره من ان التأويل
الاول المنع اذ لم يكن على
دين مشترية والثاني المنع
مطلقا كان على دين مشترية
ام لا اذ لم يكن معه ابوه
والله اعلم (قوله مطلقا) اي
عن تقييده بالصغر (قوله
الحريون) نعت الجوس
والكافي (قوله جبر) بضم
فكسر اي الرقيق (قوله
يفد) بضم فكسر (قوله
كذا) اي التفسير المتقدم
بشرامن يجبر على الاسلام
(قوله نسره) اي قولها
وجبره تمديد ب (قوله
خل) بفتح الحاء المهملة وتشد
اللام (قوله الشارحين) بفتح
الحاء اي هرام والبساطي
(قوله كلامه) اي المصنف

والخط (و) اذا اشترى المسلم رقيقا يجبر على الاسلام وهو الجوس مطلقا والكافي الصغير
الحريون جبر على الاسلام (جبره تهديد) أي تخويف بالضررب (ضررب) بالفتح لم يقد
التهديد بمجلس واحد كت كذا فسر اللغوي والمأزري في الشارحين والاقهسي كلامه
على انه راجع لقوله واجبر على اخرجه اذا امتنع فجبره بالتهديد والضررب يحتاج انقل وان كان
واضح في نفسه ا ب ع ليس راجعا لقوله واجبر الخ لان الذي يتولى ذلك الامام ولا يتولاه هو
فكيف يتاني جبره بما ذكر (وله) أي الكافر (شرا) بالغ على دينه (أي معتقده الخاص فلا يكتفي
موافقته في مطلق النصرانية أو اليهودية لان كلامه مامل من نفسه بشي منها حكم بكفر غيره
وعاداه (ان أقام) الكافر المشتري (به) أي البالغ الذي على دينه أي شرط في عقد البيع اقامته
به في بلد الاسلام فان لم يشترط ذلك فلا يصح شراؤه ولو أقام به بالفعل وهذا خاص بالذكر
وأما الاثني فيجوز بيعه لمن هي على دينه وان لم يشترط ذلك لكن ينبغي تقييدها بالتي ليست
كالذكري في كشف عورات المسلمين (لا) يجوز لكافر شراؤه (غيره) أي البالغ الذي على دينه وهو
الصغير مطلقا والبالغ الذي ليس على دينه (على المختار) للنفعي من الخلاف ابن ناجي وهو
المشهور (والصغير) تت محمل عطفه على بالغ أي وله شراء الصغير (على الارجح) عند ابن يونس
ونبه به على مخالفة المدونة ومحمل عطفه على غير أي ولا شراء الصغير فهو موافق لقوله ولا يمنع
بيع صغيرا كافر وأقرب للتنبيه على اختياره ابن يونس ولم يقدمه هناك لئلا يتوهم عوده للثلاثة
وهذان الاحتمالان ذكرهما الشارح طفي يتعين الاحتمال الثاني وأما الاول فغير صحيح
والصواب أن يقول على الاصح فيكون اشارته ترجيح التأويل بالغ مطلقا كان على دين
مشتريه أم لا والصحيح هو عياض لانه استبعد التأويل الاخر واما ابن يونس فلم يوجد له هنا
ترجيح كما قال ابن غازي والخط ومن تبهما (وشرط) بضم فكسر (الصفة) بيع الشيء (المعقود
عليه) ثمنه كان أو مئنا (طهارة) حاصلة بالفعل او يمكن حصولها كنب تجس مع الاختيار واما

(قوله امتنع) أي من اخرجه (قوله يحتاج لنقل) خبر بدل (قوله وان كان) أي حلهم الخ حال (قوله ذلك) أي بيع ما منع شراؤه
ايه من مسلم ومصحف وصغير (قوله ولا يتولاه) أي بيع المسلم والمصحف (قوله هو) أي الكافر (قوله جبر) أي الكافر على بيعه (قوله
بما ذكر) أي التهديد بالضررب ثم الضرب (قوله أي شرط) بضم فكسر (قوله اقامته) أي الكافر المشتري (قوله به) أي الرقيق البالغ
الذي على دينه (قوله ذلك) أي المذكور من الاقامة به فيها (قوله وهذا) أي شرط الاقامة به يلد الاسلام (قوله تقييدها) أي الاثني
(قوله مطلقا) أي عن تقييده بانه على غير دين مشترية (قوله به) أي والغير على الارجح (قوله مخالفة) أي ابن يونس (قوله فهو)
أي قوله والصغير على الارجح (قوله ابن يونس) فاعل اختياره ومضافا لقوله (قوله لم يقدمه) أي التنبيه على اختياره ابن يونس (قوله
عوده) أي ترجيح ابن يونس (قوله الثلاثة) أي المسلم والمصحف والصغير (قوله على الاصح) أي بدل على الارجح (قوله فيكون) أي على
الاصح (قوله لانه) أي عياضا (قوله التأويل الاخر) أي بان المنع اذ لم يكن على دين مشترية والا فلا (قوله مع الاختيار) صلة شرط

(قوله فدل) أي كلام المصنف (قوله حصل) بفحشاته منقلا (قوله بيعها) أي العذرة (قوله على ظاهرها) أي المدونة (قوله وفهمها) أي المدونة عطف على ظاهرها (قوله أبو الحسن) فاعل فهم مضافا لمفعوله (قوله لها) أي العذرة (قوله فيجوز) أي بيعها (قوله وعدمه) أي الاضطرار (قوله فيمنع) أي بيعها (قوله بجواز) أي بيع الزبل (قوله فيها) أي المدونة (قوله وفهم) عطف على ظاهر (قوله به) أي ان العمل على بيع الزبل (قوله عندنا) أي بقاس وكذا بصير (قوله سائر) أي باقي (قوله فيمنع) بضم الباء أي بيعه (قوله في الاكثر) أي ٤٧٦ قولهم (قوله به) هو ربه (قوله يبيع الزيت المتنجس) (قوله ومقابلته) أي منعه

وهو جواز (قوله وبها) أي رواية الجواز صلة تأتي (قوله يبيع) أي الزيت المتنجس (قوله اذابن) بفحشاته منقلا أي البائع للمشتري انه متنجس (قوله لا يسقط) بضم الياء وكسر القاف (قوله ولا يذهب) بضم الياء وكسر الهاء (قوله ان يبيعه) أي الزيت المتنجس (قوله له) أي مالكة الاصل (قوله هو) تأكيدها (قوله وهذا) أي الخلاف في بيع الزيت المتنجس (قوله غسله) أي الزيت المتنجس (قوله روى) بضم فكسر (قوله ذلك) أي جوازه غسله (قوله فسيله) أي حكمه (قوله سيل) أي حكم (قوله به) أي زيت (قوله ولكنه) أي التجس (قوله مطلقا) أي عن تقييده بكونه يفسد بغسله (قوله كغيره) أي الجديد تشبيها في

مع الاضطرار المبيع لا كل المنة وشرب الخبث فلا تشترط الطهارة لا بالفعل ولا بالنية (لا) يصح بيع الخبث الذي لا يقبل الطهارة (كن) لم يرم كقوس وبغل وحمارا ومكروه كسبع وهو البنان مني المصنف على قول ابن القاسم يمنع بيع الزبل قياسا على قول مالك رضي الله تعالى عنه يمنع بيع العذرة فدل على ان بيع العذرة ممنوع بالاحروية وقد حصل الخط في بيعها أربعة أقوال المنع لما لك رضي الله تعالى عنه على فهم الاكثر المدونة والكرامة على ظاهرها وفهمها أبو الحسن والجواز لابن المباشرون والفرق بين الاضطرار لها فيجوز وعدمه فيمنع لاشبه في كتاب محمد وأما الزبل فذكر ابن عرفة في بيعه ثلاثة أقوال المنع لابن القاسم قياسا على منع مالك رضي الله تعالى عنه يبيع العذرة وقول ابن القاسم بجوازه وقول اشبه فيها المشتري أعذر من البائع وتزاد الكرامة على ظاهر المدونة في بيع العذرة وفهم أبي الحسن وفي التحفة ونجس صفة محظورة * وخصصوا في الزبل للضرورة وهو يقيدان العمل على بيع الزبل دون العذرة وصرح به ابن باب وهو الذي به العمل عندنا للضرورة (وزيت تجس) بفحشاته منقلا وادخلت الكاف سائر المائعات المتنجسة التي لا تقبل التطهير ابن الحاجب والزيت المتنجس يمنع في الاكثر بناء على انه لا يظهر ضيق صرح المازري بشه ورثته ومقاله رواية عن مالك رضي الله تعالى عنه وبها أفق ابن اللباد وقال ابن رشد والمشهور عن مالك رضي الله تعالى عنه المعلوم من مذهبه في المدونة وغيرها يبيعه لا يجوز ولا يظهر في القياس ان يبيعه جائز لمن لا يغش به اذابن لان تقييده بسقوط النجاسة فيه لا يسقط ملكه عنه ولا يذهب بجملة المنافع منه فيجوز ان يبيعه من يصرفه فيها كان له هو أن يصرفه فيه وهذا في الزيت على مذهب من لا يجيز غسله وأما على مذهب من اجاز غسله وقد روى ذلك عن مالك رضي الله تعالى عنه فسيله في البيع سبيل الثوب المتنجس واحترزه عن نحو ثوب تجس فيصحه يبيعه ولكنه عيب في الجديد مطلقا كغيره ان أفسده الغسل الخطا اظاهر وجوب التبيين وان كان لا يفسده الغسل وان لم يكن عيبا خشية أن يصلي فيه مشتر به خصوصا ان كان بائعه من يصلي لانه يحمله على الطهارة تنبى ببيان ان كان الغسل يفسده أو كان مشتر به مصليا (واتفاق) به اتفاقا شرعيا حالا أو ما لا كرقيق صغير أو بهيمة صغيرة (لا) يصح بيع ما لا ينتفع به (ك) حيوان (محرم) بضم فتح منقلا كله كبغل (أشرف) على الموت تبع في التقييد بالمحرم ابن عبد السلام وتعبه ابن عرفة بان ما أشرف على الموت لا يبيع

التعيب بالتجس (قوله التبيين) أي النجاسة الثوب عند بيعه (قوله وان كان) أي الثوب الخ مبالغة (قوله وان لم يكن) يبيعه أي تجس الثوب الخ مبالغة (قوله لانه) أي المشتري (قوله يحمله) أي الثوب (قوله يبيانه) أي تجس الثوب (قوله يفسده) أي الثوب (قوله مشتر به) أي الثوب (قوله به) أي المعقود عليه (قوله ما لا) بالهمز (قوله ما لا ينتفع به) أي لاحالا ولا ما لا (قوله تبع) أي المصنف (قوله وتعبه) بفحشاته منقلا ويوجب عن المصنف بانه لا يبيع مضموم الصفة

(قوله فاتفق) بضم التاء وكسر الفاء (قوله وزد) بضم الراء وشدة الدال اى الجواب (قوله وان كان طاهرا الخ) حال (قوله السراق) بضم السين جمع سارق (قوله ولا يتخذ) بضم ففتح منقلا (قوله لحفظه) اى حراسته (قوله الشيعة) بكسر الشين المجمة وسكون المثناة تحت اى الخوارج (قوله فقبل له) اى الشيخ (قوله فى ذلك) اى اتخاذه كلبا فى داره فى الحضر (قوله فقال) اى الشيخ (قوله يبعه) اى كلب الصيد (قوله عنه) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله وشهره) اى المنع (قوله ابعه) اى كلب الصيد (قوله واج بئنه) اى بالغته فى حله اذ الشأن خصوصاً من مثل سجنون أن لا يبيع الا بالحلل الذى لا شبهة فيه (قوله فى بيع المأذون فى اتخاذه) خبر الخلاف (قوله ويمنع قتله) بضم الياء اى لانه اتلاف مال ٤٧٧ (قوله ولا غيرهم) اى من أهل المذهب

سوى خليل وهذا يتوقف

على اطلاع طنى على جميع

مؤلفات أهل المذهب وهو

بحال عادة فالمناسب حذفه

أوزياده ممن وقعت عليه

ومعلوم ان خليل حافظ ثقة

فهو حجة لاسيما على مثل

طنى فاللاثنى به اتباع خليل

وعدم تعقبه فى مثل هذا

(قوله وادرجوه) اى عدم

التمس (قوله فى شرط) اضافته

للبيان (قوله كونه) اى

المعقود عليه (قوله وهو)

اى ادراج فيه (قوله فقد)

بضم فكسر (قوله منى

عنه) خبر ما وهذا التعليل

صرح فى ان شرط عدم

التمس عام وسبب عدمه

بقوله والعام لا يذ كر خاصا

وكلاهما مناقض لقوله

وادرجوه فى شرط كونه

منتهى وهو الصواب (قوله

المعلم) بضم الميم وكسر اللام

بيعه سواء كان مباحاً ومحرمًا واجب بحمل المشرف فى كلام ابن عبد السلام على الذى لم يبلغ حد السباق وأما البالغ حد السباق فاتفق على منعه محرمًا ومباحًا ورد بان الذى لم يبلغ حد السباق يجوز بيعه مطلقاً مباحاً ومحرمًا كالخامل المقرب وذى المرض الخوف (وعدم تمس) عن بيعه وان كان طاهراً منتهى ما ذوننا فى اتخاذه (لا) يصح بيع منتهى عن بيعه (ككلب صيد) وحراسة زرع وبستان وما شبة ابو عمر فى تهمة ويحوز اقتناء الكلب للمنافع كلها ودفع المضار ولو فى غير البادية من المواضع الخوف فيها السراق ابن ناجى على قول الرسالة ولا يتخذ كلب فى الدور فى الحضر مانعه ما لم يضطر لحفظه فيتخذ حتى يزول المانع وقد اتخذ الشيخ ابن أبى زيد كلباً فى داره - بين وقع حائط منها وخاف على نفسه من الشيعة فقبل له فى ذلك فقال لو أدركه مالك رضى الله تعالى عنه زمننا لا نتخذ سدا ضارياً واقتصر المصنف على بيع كلب الصيد للخلاف فيه فأولى غيره ومنع بيعه قول مالك رضى الله تعالى عنه ورواية ابن القاسم عنه وشهره ابن رشد وقال ابن كثة وابن نافع يجوز بيعه سجنون أبعه وأج بئنه والخلاف فى بيع المأذون فى اتخاذه ويمنع قتله ولم يقل احد بجواز بيع المتهنى عن اتخاذه ويجوز قتله بل يندب طنى لم يجعل ابن الحاجب ولا ابن شاس ولا المازرى ولا ابن عرفة ولا غيرهم عدم التمس شرطاً مستقلاً فى المعقود عليه وادرجوه فى شرط كونه منتهى وهو الصواب اذ ما تقدم منه شرط من هذه الشروط كلها منتهى عنه كالتمس وغير المنتفع به وغير المقدور عليه قال فى الجواهر وأصله لما زرى فى العلم الشرط الثانى أن يكون المبيع منتهى عنه فلا يصح بيع ما لا منفعة فيه - لانه من أكل أموال الناس بالباطل بل لا يصح عتقه وفى معناه ما منافعها كلها محرمة اذ لا فرق بين المعقود شرعاً والمعدوم حساباً وما تنوعت منافعه الى محلة ومحرمة فان كانت المنافع المقصودة منه أحد النوعين خاصة كان الاعتبار بهما وتبعها الحكم وصار النوع الآخر كالمعدوم وان توزعت فى النوعين فلا يصح البيع لان ما يقابل المحرم منهما من أكل أموال الناس بالباطل وما سواها من بقية الثمن مجهول وهذا التعليل بطرد فى كون

(قوله معناه) اى ما لا منفعة فيه (قوله تنوعت) بفتحات منقلا اى انقسمت (قوله أحد النوعين) اى المحلة والمحرمة (قوله كان

الاعتبار) اى فى جواز بيعه ومنعه (قوله بها) اى المنافع المقصودة (قوله وتبعها) اى المنافع المقصودة بالحكم اى جواز البيع

أو منعه فان كانت المنافع المقصودة هي المحلة جاز بيعه وان كانت المحرمة منع بيعه (قوله وصار النوع الآخر) اى من المنافع

(قوله وان توزعت) اى تفرقت المنافع المقصودة (قوله فى النوعين) اى المحلة والمحرمة (قوله لان ما يقابل المحرم) اى اكله (قوله

منهما) اى النوعين بيان للمعصية (قوله من أكل الخ) خبران (قوله وما سواها) اى مقابل المحرم (قوله من بقية الثمن) بيان لما

(قوله مجهول) خبر ما (قوله وهذا التعليل) اى ما يقابل المحرم منها من أكل أموال الناس بالباطل الخ

(قوله كما يطرد) أي في أحد شقيه وهو كل أموال الناس بالبطل (قوله وهذا النوع) أي ما تنوعت منافعه المقصودة في النوعين (قوله وان امتنع بيعه) حال (قوله للوجهين) أي كل مال الغير بالبطل والجهل (قوله تحقق) أي في الشيء (قوله كونها) أي المنفعة المحرمة (قوله منه) أي الشيء (قوله وقف) أي امتسك وتوقف (قوله كرهه) أي بيعه (قوله منه) أي بيعه (قوله أمثل) بضم المثناة جمع مثال (قوله بنى) بضم فكسر (قوله عدت) بضم فكسر مثلاً (قوله نظرت) بضم فكسر (قوله فيها) أي منافعه (قوله جملتها) أي جميعها (قوله منع) أي بيعه (قوله أجاز) أي بيعه (قوله أراها) أي منافع الكلب (قوله نظرت) بفتح تحققت مخففاً (قوله وجعل) عطف ٤٧٨ على نظرت (قوله محرمة) أي أو محالة (قوله المقصود) أي من المحلل أو المحرم

(قوله وقف) أي امتسك
 عن الحكم في بيعه (قوله
 كرهه) أي بيعه (قوله ونقله)
 أي كلام الجواهر (قوله
 وكلام) عطف على ما نقله
 (قوله وفي كلاب الصيد)
 أي بيعها (قوله والسباع)
 عطف على كلاب (قوله
 قولان) أي المنع والجواز
 (قوله بانه) أي يبيع كلاب
 الصيد والسباع صلة
 اعترف (قوله فأنالا) حال من
 فاعل اعترف (قوله جعله)
 أي المصنف (قوله نظرا) اسم
 أن مؤخر الان خبرها جار
 ومجرور (قوله وغيره) لعله
 أراد به خاصا تقييما للصدق
 (قوله يشترط) بضم الياء
 وفتح الراء (قوله فالعام) أي
 عدم النهي (قوله خاصا)
 أي شرطا خاصا (قوله كأن)
 بفتح الهمز فشد النون

الحرم منفعة واحدة مقصودة كما يطرد في كون المنافع كلها محرمة وهذا النوع وان امتنع بيعه
 للوجهين المذكورين فلهذا صحيح ليعتق به مالكة بمنفعته المباحة ولو تحقق وجود منفعة
 محرمة ووقع الالتباس في كونها مقصودة منه أم لا فن الاصحاب من وقف في حكم بيعه ومنهم من
 كرهه ومنهم من منعه ومن أمثل هذا الأصل المتسع يبيع كلب الصيد فاذا بنى الخلاف فيه
 على هذا الأصل قيل في الكلب من المذائع كذا وكذا وعددت منافعه ثم نظرت فيها فن رأيت جملتها
 محرمة منع ومن رأيت جملتها محالة أجاز ومن رأاهم نوعا إلى محالة ومحرمة فأنزل المقصود
 المحرم أو المحلل وجعل الحكم للمقصود ولو لم تنفع واحدة محرمة ومن التباس عليه المقصود
 وقف أو كرهه ونقله الخط وكلام المازري وقد اعترف في توضيحه في قول ابن الحاجب وفي كلاب
 الصيد والسباع قولان بانه راجع للقيود الثاني وهو كونه منفعة عابدة فأنالا قاله ابن رشد والحاصل
 أن في جعله عدم النهي شرطا مستقلا لنظرا وقد قال المازري وغيره يشترط في عقد البيع
 السلامة من المنهيات كلها فالعام لا يذ كر خاصا فأناله اه كلام طي ابن عاشر كأن المصنف
 لم يرتض رجوع يبيع الكلب بشرط الانتفاع لوجود الانتفاع في كلب الصيد والحراسة فبنى
 حكم بيعه هنا على شرط عدم النهي عن البيع وكأنه والله اعلم أراد به ما نهى عن بيعه بما
 لم يفتقد فيه شرط آخر اه الثاني وهو ظاهر لان المازري وابن شاس وغيرهما ذكر وان
 مثل ما لا منفعة فيه ما منافعها كلها محرمة كالدم أو جل المقصود منه محرم كالزيت النجس
 بخلاف ما منافعها كلها أو جملتها محالة كالزيت فان كانت المنافع المقصودة منها محلل ومنها محرم
 ككلب الصيد لكل الأمر وينبغي أن يعلق بالمنوع اه ولعل المصنف لم يقنع بما ذكره من
 شرط الانتفاع لاشكاله وخفائه وهو واضح والله أعلم قوله وأدبرجوه أي يبيع الكلب لعدم
 النهي والآن في ما بعده المقيد أن عدم النهي هو العام والشروط كلها جزئياته وقوله فالعام
 لا يذ كر خاصا فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وقال الله تعالى النهي
 يقتضي الفساد وسيأتي للمتن وقد منعه عنه الادلل والله أعلم (وإجاز) ان يباع (هر) بكسر

(قوله يبيع الكلب) أي حكمه (قوله بشرط الانتفاع) اضافته للبيان صلة رجوع (قوله لوجود الانتفاع الخ) الهاء
 محلة لم يرتض الخ (قوله فبنى) أي المصنف (قوله بيعه) أي كلب الصيد (قوله شرط عدم) اضافته للبيان (قوله وكأنه) بفتح الهمز
 وشد النون أي المصنف (قوله أراد) أي المصنف (قوله به) أي النهي (قوله نهى) بضم فكسر (قوله عما لم يفتقد) بضم الياء
 وفتح القاف بيان لما (قوله وهو) أي جواب ابن عاشر (قوله جل) بضم الجيم وشد اللام أي أكثر (قوله كالزيت) أي الطاهر
 (قوله الأمر) أي حكم بيعه (قوله يقنع) بفتح الياء والنون أي يكتف (قوله بما ذكره) أي حكم يبيع الصيد (قوله لاشكاله
 وخفائه) أي أخذ من الانتفاع (قوله قوله) أي طي

(قوله شرأوهما) أى الهرو والسبع (قوله ولو قال) أى المصنف (قوله لشمول كل مكروه) بكاف كهو (قوله والقبيل لعظمه وقط الزبادى باده) بكاف بجلد (قوله نقل) مفعول اعتمد (قوله الجواز) مفعول نقل المضاف لفاعل (قوله بانه) أى جواز بيعهما (قوله غيره) أى مرض السباق ومقاربة الموت نعت مرض (قوله يوجب قصر الخ) نعت مرض أيضا (قوله نقل ابن رشد) مبتدأ فى جواز (قوله قولها) أى المدونة (قوله فى الخيار) أى مجبته (قوله ٤٧٩) اذ ولدت الامة الخ مفعول قول مضافا

لفاعله (قوله تسليحه) راجع للبايع (قوله وتسليحه) راجع للمشتري (قوله ومنه) أى المقدور عليه (قوله التحل) باهمال الحاء الخ أى والهام فى برجه (قوله لانه) أى التحل (قوله وان لم يعلم عدده) حال (قوله مكانه) أى علم عدده (قوله وينبع) بضم الياء (قوله شرأوه) أى التحل أو الهام (قوله منه) أى بضمه او برجه (قوله اشترى) بضم الشاء وكسر الراء أى التحل (قوله فيه) أى برجه (قوله تبعه) أى التحل فى الشراء (قوله الوجهين) أى شراء التحل وشراء البرج (قوله لم يعلم) بضم الياء (قوله أو علم) بضم العين (قوله انه) أى الا بيق (قوله الامام) أى سلطان يتعسر خلاصه منه (قوله وعلمت) بضم العين (قوله وجد) بضم فكسر أى الا بيق (قوله كان) أى ضمن (قوله حياطة) باهمال الحاء والطاء أى حفظه (قوله وعلم) أى الرجل الحافظ (قوله انه) أى الا بيق (قوله لم يجز) بضم الياء وكسر الجيم (قوله وان عرف المبتاع موضعه) مبالغته فى منع بيعه (قوله أن يكون) أى الا بيق (قوله لعدم القدرة عليها الخ) علة لا يصح بيعها (قوله اقر) أى الغاصب (قوله به) أى الغصب (قوله وانكر) أى الغاصب (قوله فيمنع) بضم الياء أى بيع المنصوب

الهاء وشد الراء (وسبع) قصد اخذ (البلد) للاتقاع به والعم للمشتري واما شرأوهما للحم فقط اوله والجلد فمكروه ولو قال وجاز كهر للجلد لكان أخصر واحسن لشمول كل مكروه الا كل والقبيل لعظمه وقط الزبادى باده البنائى الصواب ان قوله للجلد قيد فى بيع السبع واما الهريفجو زلية تنفع به حيا والجلد على ظاهر المدونة وبه شرح ق (و) جازان تباع (حامل) بجنسين (مقرب) بضم فسكون فكسر أى قرية الولاد لان الغالب سلامتها تخفف غيرها البنائى اعتمد المصنف فى جواز بيع ذى المرض الخوف والحامل المقرب نقل ابن محرز وابن رشد عن المذهب الجواز وقطع ابن الحاجب وابن سلون بانه الاصح ابن عرفة ابن محرز ومرض السباق ومقارب الموت لا يجوز بيعه وفى جواز بيع ذى مرض غيره يوجب قصر نصرف الحر على نفسه نقل ابن رشد عن مذهب مالك الرضى الله تعالى عنه مع دليل قوله فى الخيار اذ ولدت الامة فى أيام انظمار فولدها معها فى بت البيع ورده انظر تمامه فى مختصره فقد اطال الكلام فيه (و) شرط للمعقود عليه ثمننا (قدرة) لبايع ومشتري حسيمة (عليه) أى تسليحه وتسليحه ومنه التحل فى جبهه لانه مقدور عليه حينئذ وان لم يعلم عدده لعدم امكانه عادة وينبع شرأوه وهو طائر عنه وان اشترى وهو فيه تبعه الجحج وان اشترى الجحج دخل التحل الذى فيه ولا يدخل العسل فى الوجهين قاله ابن رشد (فلا) يصح بيع (كاتب) عبد الهمز وكسر الموحدة أى رقيق هارب من مالك لم يعلم موضعه أو علم انه عند الامام ولا حذفيه خصومة فيمنع بيعه على المشهور فان علم انه عند من يتيسر خلاصه منه وعلمت صفته جاز بيعه المتيسر يجوز بيع العبد الا بيق اذا علم المبتاع موضعه وصفته فان وجدته بصفته قبضه المبتاع وصح بيعه وان وجدته قد تغير وتلف كان من البائع ويسترجع المبتاع الثمن وقال سحنون انما يجوز ابتياع الا بيق اذا علم ان فى وثائق الصقلي اذا علم انه عند رجل فى حياطته أبو محمد صالح يريد وقد حاطه عليه وعلم انه لا ان تترام من شرا ما فيه خصومة وفى الوثائق المجموعة لم يجز سحنون بيع الا بيق وان عرف المبتاع موضعه الا أن يكون موقوفا لصاحبه عند غير سلطان ولا خصومة فيه لاحد فان وقف عند السلطان او كانت فيه خصومة فلا يجوز بيعه (و) لا يصح بيع (ابل أهمل) بضم الهمز وكسر الميم أى تركت فى المرحى حتى توحشت لعدم القدرة عليها وجهل صفتها (و) لا يصح بيع شئ (مقصوب) لغير غاصبه اذا كان الغاصب لا يقضى عليه الاحكام اقربه أم لا اتفاقا أو تأخذه الاحكام وانكر الغصب وعليه ينه فيمنع على المشهور لانه بيع ما فيه خصومة وهو

(قوله فيمنع) بضم الياء أى بيع المنصوب

(قوله فان كان) أي الغاصب (قوله ببيع) أي الموصوب (قوله لغيره) أي غاصبه (قوله وهذا) أي شرط رد الموصوب لربه وبقائه
بيده مدة في صحة بيعه لغاصبه (قوله علم) بضم العين (قوله عزمه) أي الغاصب (قوله ببيع) أي الموصوب (قوله له) أي غاصبه
(قوله فيها) أي صورة الاشكال (قوله منه) أي كلام المصنف (قوله يستروح) بضم الياء وفتح التاء أي يظن (قوله مطلقا) أي عن
التقييد برده لربه (قوله من كلامه) تنازع فيه مطوية وعلم (قوله وباعه) عطف على غاصب
٤٨٠ * واعطف على اسم شبه فعل فعلا *

غرفان كان من تأخذه الاحكام وأقر به جاز ببيع لغيره (الا) ببيع الموصوب (من غاصبه) أي
له فيجوز (وهل) جواز ببيع لغاصبه (ان رد) بضم فقطح مثقلا الموصوب (لربه) وبقي عنده
(مدة) حدها بعضهم بستة أشهر فكثر وهذا طريق ابن عبد السلام وان علم عزمه على رده
جاز ببيع له اتفاقا وان لم يرد وان علم عزمه على عدم رده منع اتفاقا وان أشكل فقولان
مشهورهما الجواز وهذه طريقة ابن رشد (تردد) لا يقال دخول صورة الاشكال في التردد
لا يوافق اصطلاح المصنف لان القولين منه وصان فيها لا نأقول يصح لتردد المتأخرين في
نقلهما ثم ارجع عدم اشتراط الرد مدة اذا عزم عليه أو أشكل امره غ منحه يستروح ان
فرض المسئلة عزم الغاصب على الرد اه فتقدير كلامه وهل ان رد لربه او مطلقا ترددا لطريقة
الثانية مطوية للعلم بها من كلامه (وا) لشخص (لغاصب) شيئا وباعه او وهبه او تصدق به
(نقض) بفتح النون وسكون الفاف واعجام الضاد أي فسخ ببيع (ما) أي الموصوب الذي (باعه)
الغاصب او هبه او وهبه أو صدقة ما تصدق به اتصرفه فيما لم يملكه فهو فضولي وبيعه صحيح
غير لازم لما لك فله نقضه (ان ورثه) أي الغاصب الموصوب من الموصوب منه بنسب
أو زوجية أو ولاية لا انتقال ما كان لورثه له ان أراد نقضه بقوارثه فان سكت ولو اقل من عام
فليس له نقضه ولا يعذر بجهله ولا خصوصية للغاصب بماذا كرفيجري في بيع كل فضولي في
سماح محنون من كتاب الغصب لو تعدى شريك في دار فباع جميعها ثم ورث حظ شريك فله نقض
بيع حصته شريكه وأخذ حصته بالشفعة (لا) أي ليس للغاصب شيئا وباعه نقض ببيعته ان
(اشترأ) أي الغاصب الموصوب من الموصوب منه بدينه اذا اشتراء ليتحلل منه او احفل
الامر شراءه لذلك وأما ان بين قبل شرائه انه يشتريه ليمتلكه فله نقض ببيعته قاله اللغوي ابن
عاشر انظر كيف يتصور شراءه بعد بيعه على القول باشتراط رده لربه مدة بل وعلى اشتراط
العزم عليه واجيب بان محل الاشتراط المتقدم الغاصب غير المقتدر عليه الذي لا تناله الاحكام
والاجاز ببيع له بالشرط وعليه ما هنا (و) ان باع الراهن الرهن بلا اذن مرتنه صح ببيع
(وقف) بضم فكسر شئ (مرهون) أي ببيع من رآه (على رضا مرتنه) بضم الميم وكسر
الهاء أي المتوثق به في حقه اذا باعه الراهن بعد قبضه المرتن فله اجازة ببيعته وله رده ان كان
دينه عرضا من يبيع أو يبيع بغير جنس دينه أو بنقد لا يفي بالدين ولم يكمل له وكذا ان باعه قبل

الغاصب فالصلة جارية
على غير ما ولم يبرز لامن
الليس (قوله أو هبه)
عطف على بيع (قوله
لتصرفه) أي الغاصب الخ
عله له نقض ما باعه (قوله
فهو) أي الغاصب (قوله
لمورثه) أي الغاصب (قوله
له) أي الغاصب (قوله في
سماع محنون) علة
لا خصوصية الخ (قوله بعد
بيعه) صلة اشتراء (قوله
ليتحلل منه) أي لصبر
بيعه حالا (قوله لذلك)
أي التحليل (قوله بين)
يقضات مثقلا أي الغاصب
(قوله كيف يتصور شرائه)
بعد ببيع أي مع انتفاء شرطه
وهو رد لربه او عزمه عليه
(قوله عليه) أي الرد (قوله
الغاصب الخ) خبر ان
(قوله والا) أي وان لم يكن
الغاصب مجوزا عنه
لاتناله الاحكام (قوله ببيع)
أي الموصوب (قوله له)

أي الغاصب (قوله وعليه) أي جواز بيع الموصوب لغاصبه المقدور عليه بالشرط (قوله المرتن) فاعل قبض مضافا قبضه
للقوله (قوله فله) أي المرتن (قوله ببيع) أي الرهن (قوله وله) أي المرتن (قوله رده) أي ببيع الرهن (قوله دينه) أي المرتن
(قوله او يبيع) بكسر الموحدة أي الرهن عطف على الشرط (قوله او بنقد الخ) عطف على بغير جنس دينه (قوله ولم يكمل)
بضم فقطح فكسر مثقلا أي الراهن (قوله له) أي المرتن الدين المرهون فيه قيد في بيعه بنقد لا يفي بدينه (قوله وكذا) أي ببيع
بعد قبضه في ان لم تنه بدينه (قوله باعه) أي الراهن الرهن

(قوله ولم يقرط) أى المرتن فى قبض الرهن (قوله والاخر) أى من التأويلين (قوله يعضى) أى يبيع الراهن الرهن قبل قبضه (قوله كبيعته قبل قبضه مع تقريطه) أى المرتن فى قبضه تشبيهه فى مضيه (قوله افاد) أى المصنف (قوله هذا) أى التفصيل (قوله يبعه) أى الرهن (قوله والا) أى وان لم يقرط مرتنه فى قبضه (قوله فتأويلان) أى فى مضى يبعه وعدمه (قوله وبعد) أى ويبيع بعد قبضه (قوله فله) أى المرتن (قوله رده) أى البيع (قوله ان يبيع) أى الرهن (قوله باقل) أى من الدين ولم يكمله الراهن (قوله اوديه) أى المرتن (قوله وان أجاز) أى المرتن يبيع الرهن (قوله تجمل) أى المرتن الدين (قوله ولذا) أى المذكور عليه قال (قوله أى يبعه) أى ملك غيره اشارة لتقدير مضاف فى المتن (قوله والضمير) أى المضاف اليه غير (قوله فان أمضاه) أى المالك البائع (قوله وهو) أى يبيع ملك غيره بلا اذنه (قوله فهو) ٤٨١ أى يبيع الفضولى (قوله وظاهره) أى

المصنف (قوله والمبتاع يجهله) أى نغدى البائع حال (قوله ليه) أى المبيع (قوله امضاه) أى البيع (قوله فيها) أى المدونة (قوله غصبه) أى البائع او المبيع (قوله امضاه) أى البيع (قوله حمله) أى الخلاف (قوله انهما) أى المتبايعين (قوله مطلقا) أى عن تقيد بامضاه (قوله دخلا) أى المتبايعان (قوله تمكينه) أى ربه (قوله لمن حله) أى البيع (قوله لم يبيع ان يختلف فى فساد) أى بل يتفق عليه (قوله وفيها) أى المدونة (قوله علم) أى بعد اتياعه (قوله فله) أى مبتاعه (قوله رده) أى المبيع (قوله

قبضه ولم يقرط على أحد التأويلين والاخر يعضى كبيعته قبله مع تقريطه وقد أفاد هذا فى باب الرهن بقوله ومضى يبعه قبل قبضه ان قرط مرتنه والاذا تأويلان وبعد فله رده ان يبيع باقل اوديه عرضا وان أجاز تجمل ولذا قال غ ما هنا تجمل ويأتى تفصيله فى الرهن (و) ان باع شخص ملك غيره بغير اذنه صح يبعه ووقف (ملك غيره) أى يبعه والضمير للبائع (على رضاه) أى المالك فان امضاه مضى على المشهور وهو ظاهر المدونة وان رده رده وهو صحيح ان لم يعلم المشتري ان البائع فضولى بل (ولو علم المشتري) انه فضولى فهو لازم من جهة المشتري محمل من جهة المالك وظاهره كإبنا الحاجب ولو كان المالك غائبا بعيد الغيبة وهو كذلك ابن عرفة ويبيع ملك الغير بغير اذنه والمبتاع يجهله المذهب لربه امضاه وفيها كان بائعه غاصبا أو متعديا المازرى لو علم المبتاع غصبه فى امضائه بامضاه مستحقه قولان مشهوران وينبغى حله على انه ما دخل على بت البيع مطلقا وعدم تمكين مستحقه من رده ولو دخل على تمكينه من حله لم يبيع ان يختلف فى فساد وفيه الوهم مبتاعه ان المبيع مغصوب ور به غائب فله رده بخبر ربه اذا قدم اه واطلاق فى المدونة الغيبة وقيد التعمى بالبعيدة وقيل أبو الحسن قاله ح واذا أجاز المالك فله مطالبه الفضولى فقط بتمنه لانه باجازه صار وكيله وشرط فى رده ان لا يسكت عاما مع العلم والافلا رده وله طلب الثمن مالم يسكت مدة الحياة والافلا شئ له وقيد كلام المصنف بثلاثة قيود أحدها ان لا يحضر المالك يبيع الفضولى فان حضره وسكت لزمه البيع ثانيها كون العقد غير صرف واما فيه فيفسخ وسيأتى فى قوله ان لم يخبر المصطفى ثانيا فى غير الوقف فيبطل فيه ولو رضى واقفه ومحل نقض يبيع الفضولى ان لم يفت المبيع بذهاب عينه فان فاته بذهاب عينه فعليه الاكراه من ثمنه وقيمته والمعتمد حرمه يبعه وشرائه قال القرافي هو المشهور لا يجوز ان ولائذ به قاله الخط والحق انه يختلف بحسب المقاصد وما يعلم من حال المالك انه الاصلح له وحكم

منه ٦١ فى لجنه) أى المبتاع (قوله قبله) بكسر الموحدة أى التقييد بالبعيدة (قوله فقط) أى دون المشتري (قوله لانه) أى الفضولى (قوله باجازه) أى المالك (قوله له) أى المالك (قوله بشرط) بضم فكسر (قوله رده) أى المالك (قوله يسكت) أى المالك (قوله العلم) أى البيع (قوله والا) أى وان سكت عاما مع المالك (قوله له) أى المالك (قوله والا) أى وان سكت مدة الحياة (قوله له) أى المالك (قوله وقيد) بضم فكسر متقلا (قوله فان حضره) أى عالما به (قوله صرف) أى يبيع ذهب بفضة (قوله فيه) أى الصرف (قوله فيفسخ) أى وجوبا (قوله فيبطل) أى البيع (قوله فيه) أى الوقف (قوله فعليه) أى الفضولى (قوله يبعه وشرائه) أى الفضولى (قوله هو) أى الحرمة وذ كره تذكير خبره (قوله لا يجوز ولائذ به) أى يبيع الفضولى عطف على حرمة الخ (قوله انه) أى حكم يبيع الفضولى (قوله المقاصد) أى ما قصد به الفضولى يبعه ملك غيره بلا اذنه فان كان قصد اباحة المالك ونفعه =

مذنب وان كان قصد اضرارهم وان استوت مصلحة البيع وعدمه ولم يقصد نفعها ولا اضرار ارجاز (قوله اشتراؤه) اى
الفضولى (قوله وان اشترى) اى الفضولى (قوله ولم يجزه) بضم فكسر اى المشتري له بفتح الراء شراء الفضولى (قوله
المشتري) اى الفضولى (قوله على البائع) اى بل يرجع على الفضولى (قوله به) اى الثمن (قوله بماله) اى فلان (قوله ذلك)
اى ان الشراء فلان بماله (قوله اوصدق) ٤٨٢ اى البائع (قوله فيه) اى ان الشراء فلان بماله (قوله للمشتري) له بفتح

الراء (قوله فان اخذه) اشتراؤه حكيم بيعة وان اشترى غيره ولم يجزه لزم الشراء المشتري ولا يرجع مالك الثمن على
البائع به الا اذا شهد المشتري ان الشراء فلان بماله وعلم البائع ذلك أو صدق المشتري
فيه أو شهدت بيعة ان الثمن للمشتري له فان اخذه انتقض البيع اذا صدقه البائع انه
اشترى لغيره أو شهدت بيعة بعلم البائع ذلك ولا ينتقض اذا شهدت بان الثمن للمشتري
له ويرجع البائع على المشتري بجميع الثمن ويلزمه البيع هذا قول ابن القاسم واصبغ
(و) ان باع المالك عبده الجاني قبل تخليصه من جنانيته بلا اذن مستحقها صح بيعه ووقف
(العبد الجاني) على نفس او طرف او مال أى بيعه من سيده قبل تخليصه من جنانيته (على
رضا مستحقها) أى ارض الجنانية سواء كان المجنى عليه او وليه فله رد بيع المالك
وامضاؤه الجناني لم يذ كر حكم الاقدام على البيع مع علم الجنانية وقال ابن عرفة وفي هباتها لابن
القاسم من باع عبده بعد علمه بجنانيته لم يجز الا ان يحمل الارش والاحلاف ما اراد حله اه
وقيل أبو الحسن عن النخعي الجواز واستحسنه وهو ظاهر اه والظاهر ان الجواز يعنى
المضى فليس فيه بيان لحكم الاقدام (و) ان باع المالك عبده الجاني عالما بجنانيته قبل
تخليصه منها فادعى عليه مستحقها انه رضى بحمل ارشها وانكرا السيد الرضا به (حلف)
السيد الذى باع عبده الجاني عالما بجنانيته انه لم يبعه راضيا بحمل ارش جنانيته (ان ادعى)
المستحق أو المشتري (عليه) أى السيد (الرضا) بحمل ارشها (ب) سبب (البيع) للجاني
مع العلم بجنانيته لدلالته عليه دلالة ظاهرة وكالمبيع الهبة والصدقة كفى المدونة فان نكل
لزمه الارش (ثم) بعد حلف السيد انه لم يرض بحمل الارش (للمستحق رده) أى البيع
وأخذ العبد في جنانيته (ان لم يدفع له) أى المستحق (السيد أو المبتاع) أى مشتري الجاني
(الارش) فان لم يرض أو لا للسيد اذا كانت الجنانية على غير نفس عدا كانت أو خطأ فان كانت
على نفس خطأ فكذا وان كانت عدا فان لم يرض أو لا لولى فى القصاص والاستحياء فان
استحياء خير السيد فان امتنع السيد من دفع الارش خير المبتاع فى دفعه لقصاصه مقام السيد
لتعلق حقه بعين العبد فان امتنع أيضا من دفعه فله مستحق رده وبعده وأخذه (وله) أى
المستحق امضاء بيعه و (أخذت منه) اى العبد الجاني الذى باعه سيده به والاولى تأخير ان لم
يدفع الخ عن قوله وله اخذت منه لانه شرط فيه أيضا ولذا قال السوادى فيه تقديم وتأخير
وأصله ثم للمستحق رده وأخذت منه اى لم يدفع الخ ثم ان دفع السيد الارش فلا اشكال (و) ان
دفعه المبتاع (رجع) المبتاع على البائع (به) اى الارش الذى دفعه للمستحق (او بتمنه)
أى العبد الجاني (ان كان) الثمن (اقل) من الارش بخلاف البائع بانه لا يلزمه الا ما دفعه المبتاع

(قوله فان نكل) أى السيد (قوله فان اخذت منه) اى له اخذت منه (قوله فيه) اى المتن (قوله وان دفعه) اى الارش (قوله به) اى الارش اى ان
كانت اى الجنانية على غير النفس (قوله فكذلك) اى فى ان اختيار البائع اولا (قوله خير السيد) اى البائع فى دفع الارش (قوله
مقام) بفتح الميم (قوله حقه) اى المبتاع (قوله فان امتنع) اى المبتاع (قوله به) اى الثمن (قوله والاولى) بفتح الهمز (قوله
لانه) اى ان لم يدفع الخ (قوله فيه) اى له اخذت منه (قوله فيه) اى المتن (قوله وان دفعه) اى الارش (قوله به) اى الارش اى ان

== كان اقل من الثمن (قوله بانه) اى البائع (قوله الاما) اى الثمن الذى (قوله) اى البائع (قوله وانه) اى البائع (قوله اسلام العبد) اى تسليمه للمشتق فى جنابته (قوله فلا يرجع) اى المبتاع (قوله الابيه) اى الارش (قوله الاما) اى الارش الذى (قوله دفعه المبتاع) اى للمشتق (قوله للعبد) ملة مبتاع (قوله فيرجع) اى المبتاع على البائع (قوله منها) اى الثمن والارش (قوله وقيده) بضم فكسر مثقلا (قوله العبد الحائى) مفهول اسلام، ضافا لفاعله (قوله فان سلمه) اى البائع العبد الحائى (قوله ولو كان) أى ثمنه (قوله الذى فداه) اى المشتري العبد (قوله بجنه) اى المشتري (قوله وسلمته) أى العبد (قوله فرد) بضم الراء وشد الدال (قوله على) ٤٨٣ بشد الباء (قوله بها) أى جنابة العبد

(قوله لانه) أى جنابة العبد
وذ كره لانه كبر خبره (قوله
فى حلقه) أى المالك (قوله
قوله) أى بيعه (قوله ففتح
بضم فكسر أى المالك (قوله
من بيعه الخ) أى رجاء لجنه
ففتح الرقيق (قوله ففتح
بفتحات مثقلا أى المالك
(قوله فرد) بضم الباء وفتح
الراء (قوله علم) بضم العين
(قوله منه) أى قول ابن
يونس فان لم يرد البيع الخ
(قوله وضمانه) أى مشتريه
عطف على ملك (قوله بهذا)
أى رد للملك (قوله من رده
الخ) بيان لما (قوله جبره)
أى البائع (قوله به) أى ورد
للملك (قوله بهذا) أى رده
لفعل ما يجوز ثم رد لمشتريه
(قوله فان كان حلف بصوريته
على ما لا يجوز) مفهوم
يجوز (قوله رد) بضم الراء
(قوله ففتح) بضم فكسر
مثقلا (قوله يمكن) بضم ففتح

له وانه يختار حينئذ اسلام العبد وان كان الارش اقل فلا يرجع الا به لحجة البائع بانه لا يلزمه
الا مادفعه المبتاع للعبد فيرجع بالاقل منها وقيده قوله أو بثمنه باسلام البائع العبد الحائى
للمشتري ثم فداه المشتري فان سلمه للمشتق فدفع له المشتري الارش أو الثمن فلا يشتري
الرجوع بتمنه على البائع ولو كان أكثر من الارش الذى فداه به لان من حنثه ان يقول
للبائع أنت أخذت الثمن منى فى مقابلة العبد وسلمته للمشتق فرد على ما أخذته منى وهو
قيده معقدا كما افاده السوادنى (وللمشتري رده) اى العبد الحائى على بائعه (ان) كان
(تعمدها) اى العبد الجنابة ولم يعلم المشتري بها حين شرائه لانه عيب (و) ان قال المالك
لرقيقه ان لم فعل بك كذا مما يجوز له فعله به فانت حر ثم باعه قبل فعله به ذلك (رد) بضم
الراء وشد الدال (البيع فى) حلقه قبله بحرية رقيقه ذكرا كان أو أنثى بصيغة حنث (لا ضمير به)
أى الرقيق أو احسنه أو افعله به (ما) اى فعلا (يجوز) ففتح من بيعه حتى يبرئ يمينه سواء
قيده يمينه باجل ام لا ففتح أو باعه قبل برة فى عينه فيرد بيعه فان لم يرد البيع حتى انقضى الاجل
انقضت يمينه ولا يرد البيع قاله ابن يونس الخط علم منه ان الرقيق قبل رده يمينه فى ملكه مشتريه
وضمانه (ورد) بضم الراء الرقيق المملوك بصيغة حنث على فعله به ما يجوز (للملك) اى
الحالف المسترد دفع به لئلا ما يتوهم من رده لفعل ما يجوز ثم جبره على رده لمشتريه ورد به على
ابن دينار القائل بهذا فان كان حلف بحريته على ما لا يجوز كضربه القسوط وابعاءه رده بيعه
وتجوز عتقه ولا يمكن من فعله ما لا يجوز قال فى المدونة تجلت عتقه اى بعد رده بيعه اذ لا يعتق
عليه وهو فى ملكه مشتريه فان تجرأ وفعل به ما لا يجوز قبل تخير عتقه فان شانه تجز عتقه والا
بيعه عليه (وجاز بيع عمود) مثلاً أو المراد به ما يعقد نعيم الخشب والجر (عليه) أى
العمود (بناءً للبائع) أو غيره كسناجر أو مستعبر (ان اتقت الاضاعة) لئلا من له البناء الذى
على العمود الخصى بان اضعف المشتري الثمن الخط فيه انه لا يتخلو عن الاضاعة الا ان يكون
له فى ذلك غرض صحيح والله اعلم فى الجواهر بعد ذلك حديث النهى عن اضاعة المال
ما نصه واضاعة المال اطلاقه غير غرض صحيح بقضيه العقل وأما ما اقتضاه رأى لغرض صحيح
أخطأ فيه أو اصاب فغير من ادبهذا الحديث ومما تنبى به الاضاعة امكان تعليق البناء وتدعيمه

مثقلا (قوله تجلت) بفتح العين والجيم مثقلا وضم التاء اى حكمت بتجليل (قوله شأنه) اى عيبه ومثله (قوله والا) اى وان لم
يشنه (قوله يبيع) بكسر الموحدة أى الرقيق (قوله عليه) اى ماله (قوله مثلاً) اى او خشبة او حجر (قوله به) اى العمود
(قوله فيقيم) اى العمود تفريع على المراد (قوله كسناجر) بكسر الجيم (قوله من) اى الشخص الذى (قوله بان اضعف الخ)
تصوير لا تتفاد اضعاف مال من له البناء الذى على العمود (قوله فيه) اى تصوير الخصى (قوله انه) اى التصوير (قوله له) اى
المشتري (قوله ذلك) اى تضعيف ثمن العمود (قوله وتدعيمه) اى اسناده ورفعه بشئ من تحت يعمل به عوضا عن العمود حتى
يخرج العمود من تحتها ويجعل مكانه ما يحتمل البناء وذلك كثير معتاد فى مصر فتفسيره لتعليقه

(قوله وكون الخ) عطف على امكان (قوله مشرفا) بضم فسكون فكسر (قوله اويسيرا) عطف على مشرفا (قوله فان لم تنتف الاضاعة) مفهوم ان انتفت الاضاعة (قوله وان وقع) اي يبيع العمود مع لزوم الاضاعة (قوله صح) اي يبعه (قوله لهذا القيد) اي ان انتفت الاضاعة (قوله الغبن) اي في البيع (قوله حق الادى) اي الذي له اسقاطه (قوله هنا) اي الاقدام على بيع العمود الذي عليه بناء (قوله يذكر) بضم الياء وفتح الكاف (قوله بحث) بضم فكسر (قوله فيه) اي قول ابن عبد السلام لاحاجة الخ (قوله في الغبن) صلة ضاع (قوله ينتفع به الاخر) خبر ان (قوله فهمي) اي نقض البناء واثمه لتأنيث خبره (قوله من الفساد المنهسي عنه) ٤٨٤ ثم تخصيص القرطبي المنهسي عنه بعدم غرض صحيح فيه يفيد عدم المنهسي عن

وكون البناء الذي عليه مشرفا على السقوط اويسيرا فان لم تنتف الاضاعة فلا يجوز ان وقع صح ابن عبد السلام لاحاجة لهذا القيد لان يبيع النقيض بالتمسك اليسير راجع الى باب الغبن او السفه وكل ذلك من حق الادى والكلام هنا انه هو في حق الله تعالى الذي لا يصح تركه ولو تأطا المتبايعان عليه فهذا الذي يذكر في الشروط والاركان والموانع اه وبحث فيه بان ماضاع على أحد المتبايعين في الغبن ينتفع به الاخر ونقض البناء لا ينتفع به احد فهمي اضاعة محضة فهمي من الفساد المنهسي عنه قال عياض في التنبهات قالوا انما هذا اذا كان يمكن تدعيمه وتعليقه ولو كان البناء الذي عليه لا يمكن نزع العمود الا بهدمه لمكان من الفساد في الارض الذي لا يجوز (و) ان (أمن) بضم فكسر (كسره) أي العمود حين اخرجه من البناء بشمادة أهل المعرفة فان خيف كسره فلا يصح بيعه لانه غرر (ونقضه) اي البناء الذي على العمود وعلقه وادعه (البائع) اتفاقا فان انكسر العمود حيثما فضمانه منه وما قلعه من محله ففيه قولان مرجحان فيكي المازري عن مالك رضي الله تعالى عنه انه على البائع ايضا واقتصر عليه في الشامل والاخر انه على المشتري ومصدره القراني وذكره صاحب النكت عن بعضهم وعزاه ابن بونيس للقاسمي وعلى الاول فضمانه حال قلعه من بئعه وعلى الثاني من مشتريه ابن عرفة وفي غررها أجوز ان اشترى عمودا عليه بناء البائع وأنقض العمود ان احببت قال نعم اللغوي يريد ان قدر على تعليق ما عليه او كان يسيرا او على سقوط او اضعف له في الثمن والا فلا يجوز لانه فساد اه ثم قال وفي النكت اذا اشترى عمودا عليه بناء البائع فقلع العمود على البائع الصقلي في غير المدونة قلعه على بئعه عياض وظاهر قولها وانتقض العمود ان احببت ان قلعه على بئعه الصقلي وعبد الحق عن الشيخ وابو الحسن انما عليه ازالة ما عليه وقلعه على مبيعه زاد بعض القرويين وما اصابه في قلعه فعلى مبيعه التونسى كن باع غنما استثنى صوفها او اصلا استثنى ثمرته عليه ازالة الصوف والثر المازري لا وجه لاستبعاد كون اجر القلع على بئعه لان اتصاله بمباحته يمنع تمكن مبيعه من اخذه عياض قيل في هذا

هذا وان كان من الفساد لوجود غرض صحيح فيه والله أعلم (قوله هذا) أي جواز بيع العمود الذي عليه البناء (قوله بشمادة أهل المعرفة) صلة آمن (قوله فان خيف كسره) مفهوم ان أمن كسره (قوله فان انكسر العمود حيثما) أي حين نقض البناء الذي عليه تفرج على ونقضه البائع (قوله منه) أي البائع (قوله قلعه) أي العمود (قوله ففيه) أي قلعه (قوله انه) أي قلعه (قوله عليه) أي ان قلعه على بئعه (قوله انه) أي قلعه (قوله وصددر) بفتح ثاء مثقلة (قوله به) أي ان قلعه على مشتريه أي والتدبير به يفيد ترجيحه (قوله وذكركه) أي ان قلعه

على مشتريه (قوله وعزاه) أي انه على مشتريه (قوله وعلى الاول) أي انه على بئعه (قوله فضمانه) أي العمود (قوله وعلى الثاني) أي انه على مشتريه (قوله غررها) بفتح الغين المججمة أي المدونة (قوله لا يجوز) استعظام عن الجواز (قوله وانتقض) عطف على اشترى (قوله احببت) بضم التاء (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله يريد) اي ابن القاسم (قوله ان قدر) اي البائع (قوله كان) اي ما عليه (قوله او على سقوط) اي مشرفا عليه (قوله اضعف) اي المشتري (قوله له) اي البائع (قوله والا) اي وان اتنى كل ما تقدم (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله ظاهر قولها ان احببت) اي ان مفهوم ان احببت أن لا اجبر على قلعه وانما يجبر عليه بئعه (قوله وابو الحسن) عطف على الصقلي (قوله عليه) اي البائع (قوله وقلعه) اي العمود من محله (قوله وما اصابه) اي العمود (قوله اصلا) أي شجرة (قوله لان اتصاله) اي العمود الخ لانه لا وجه لاستبعاد الخ

(قوله قولان) نائب فاعل قيل (قوله ذلك) أي قلعه (قوله حوله) أي العمود (قوله وشروطه) أي جواز بيع العمود (قوله
أخذه) أي العمود (قوله والا) أي وإن كان فيه غرر (قوله حله) أي هدم ما عليه (قوله هذا) أي قول اللغوي إلا أن يشترط
المشتري سلامته (قوله ولو اشترط) أي المشتري (قوله تمكن) بضم فسكون نعت سلامة (قوله من محل هوا) بيان لقدرة معين
(قوله فوق الخ) نعت محل المقدر قبل هوا (قوله متصل) نعت محل هوا (قوله أو بناء) عطف على أرض (قوله بان كان لشخص
أرض الخ) تصوير للمستقل (قوله أو بناء) عطف على أرض (قوله عليه) أي البناء (قوله منه) أي ذي الأرض أو البناء (قوله
واعلى) أي من الأسفل (قوله ليقل الغرر) علة أن وصف البناء ٤٨٥ (قوله وله) أي المشتري

الباب كله قولان هل ذلك على البائع أو المبتاع كبيع صوف على ظهر غنم ونحوه للغمي أن كان
حوله بناء لمبتاعه فعليه إزالة شرطه كونه أخذ به بعد أن التما عليه لا غرر فيه والافلا يجوز
الغمي الآن يشترط المشتري سلامته بعد حله قلت هذا خلاف المذهب لأن الغرر المانع مانع
ولو اشترط سلامة تمكن (و) جاز بيع قدر معين كعشرة أذرع من محل (هوا) بالمدى الریح
المالي ما بين الأرض والسما (فوق) محل (هوا) متصل بأرض أو بناء بان كان لشخص أرض
خالية من البناء أراد البناء بها أو بناء أراد البناء عليه فيشتري شخص منه قدر معين من الفراغ
الموهوم الذي يكون فوق البناء الذي أراد إحداثة فيجوز (أن وصف) بضم فكسر (البناء)
الذي أراد إحداثة أسفل وأعلى ليقول الغرر لأن صاحب الأسفل رغبته في خفصة الأعلى
وصاحب الأعلى رغبته في متانة الأسفل وليس للمشتري زيادة البناء على القدر الذي اشتراه
وله الانتفاع بما فوق بناءه بغير البناء وليس لصاحب الأسفل الانتفاع بما فوق بناءه الأعلى
لأن البناء ولا بغيره في المدونة ولا مرفق لصاحب الأسفل في سطح الأعلى إذ ليس من الأئمة
نت الظاهر أن مفهوم فوق وهو وامتحت هو إيمان يفي المشتري الأسفل والبائع الأعلى مفهوم
موافقة (و) جاز (غرر) بفتح الغين المجبهة وسكون الراء أي إدخال (جذع) بكسر الجيم وسكون
الذال المججمة أصله ساق الشجرة والمراد به ما يعم الجائزة أي جنسه الصادق بالمتعدد أيضا
(في حائط) لجارأي العقد عليه بعوض على وجه البيع أو الإجارة وخرق موضع الجذع من
الحائط على المشتري أو المكتري (وهو) أي الغرز (مضمون) أي في ضمان صاحب الحائط
أو وارثه أو المشتري من أحدهما أبدأ البيعه موضع الغرز من الحائط كبيع علو على سفل
فإن أنهدم الحائط فعلى ربه أو وارثه أو المشتري من أحدهما عالما بالغرز بنائه ويستمر ملك
وضع الغرز للمشتري أو وارثه أو المشتري من أحدهما وإن اختلف موضع الغرز فقط فإصلاحه
على صاحب الجذع والضمان في كل حال (الآن يذكر) في العقد على الغرز (مدة) معينة كعشر
سنين (ف) العقد (إجارة تنفسخ) الإجارة (بأنه داه) أي الحائط قبل تمام المدة ويرجعان
مما سببه فلا يلزم رب الحائط بنائه (و) شرط للمعقود عليه (عدم حرمه) لقوله فلا يصح
بيع ما حرم قلده كحرم ونزير وانا فقد هذا مقتضى هذا الشرط ولكنهم أنصوا على صحة بيعه

(قوله عالما) حال من المشتري فإن لم يعلم به حال شرائه فله رد الحائط على بائه لعيب الغرر فيه (قوله بنائه) أي الحائط مبتدأ
على ربه (قوله أحدهما) أي المشتري ووارثه (قوله فقط) أي دون باقي الحائط (قوله فإصلاحه) أي موضع الغرز (قوله
والضمان في كل حال) تقدير للمستثنى منه (قوله يذكر) بضم الياء وفتح الكاف وبالعكس أي العاقدان كانت ألف
عقب الراء فهو ضمير العاقدين فاعل (قوله قبل الخ) صلة أنهدم (قوله وشرط) بضم فكسر (قوله لقوله) بفتح الميم وكسر
اللام مثقلا (قوله هذا) أي عدم صحة بيع إناه النقد (قوله مقتضى) بفتح الصاد المجبهة (قوله الشرط) أي عدم حرمه فملكه
(قوله بيعه) أي إناه النقد

(قوله فلعله) أي أناه النقد (قوله منه) أي مفهوم هذا الشرط (قوله بدليل خاص) أهله كون حرمة تملكه لعادى ضروره
لأذاته أو يقال مرادهم بعدم الحرمة صحة التملك وإن حرم بقرينة نصهم على صحة بيع أناه النقد فيخرج الطروا والخزير والغير
ونحوهما لا يصح تملكه ويدخل أناه النقد ونحوه مما يصح تملكه وإن حرم والله أعلم (قوله بقرينته) أي بعض العقود عليه (قوله
وملت) بكسر فسحة (قوله وحسب) بضم الحاء المهملة والموحدة (قوله الصفقة) أي العقد فاعل جمع (قوله جهلا) أي
العاقدان (قوله وجهه) أي أكثر (قوله الصفقة) أي منه لاقها (قوله فعليه) أي المشتري (قوله به) أي الحلال (قوله والا) أي
وإن لم يكن الحرام وجهها (قوله لزمه) أي المشتري (قوله أبو الحسن) أي قال (قوله الاستحقاق) أي كآبه (قوله بعد) صلة قال
(قوله صفقة) أي عقد (قوله فاستحق) بضم التاء وكسر الحاء المهملة (قوله أحدهما) أي العبدین (قوله بقرينة) أي كونه سرا
صلة استحق (قوله فان كان) ٤٨٦

الصفقة) أي العبدین
قيمة (قوله فله) أي المشتري
(قوله مانعه الخ) مفعول
قال (قوله انظر) أي تأمل
(قوله ذلك) أي بيع العبدین
وأحدهما حر في نفس
الامر (قوله كالصفقة
الجامعة حللا وحراما)
أي في الفساد وجوب
رد الرقيق أو التمسك به
بجميع الثمن (قوله
لأنهما) أي العاقدين
(قوله ذلك) أي جمع الحلال
والحرام عمله لم يجعله الخ
(قوله وجعلوه) أي العقد
المسكور (قوله ففهم)
بضم فكسر (قوله منه)
أي قوله لأنهم لم يدخلوا الخ
(قوله تخريجا) بيان نوع
القول (قوله بإبطال الخ)
صلة قول (قوله بما يقابله)

أي من الثمن (قوله وشرط) بضم فكسر (قوله وهب) بضم فكسر (قوله وهما) أي المتبايعان (قوله أن
لا يعلمانه) أي المبيع (قوله جهل) بضم فكسر (قوله وعلمت) بضم العين (قوله وثالث) عطف على نصف (قوله وثلثا) مثني ثلث
بلا نون لضافته (قوله ويصحا) بكسر الموحدة أي العبدان (قوله من الثمن) بيان لما (قوله بقرينته) أي الثمن (قوله بجهل
المتن) صلة الفساد وبأوه سببية (قوله إذا تيسر العلم به) أي المتنون خبر محل (قوله له) أي الحضري (قوله له) أي الباد (قوله
والا) أي وإن لم تيسر العلم به (قوله جاز) أي بيع المجهول (قوله بمكياها) أي البادية (قوله له) أي الحضري (قوله بمكياها)
أي الحاضرة (قوله له) أي الباد (قوله وزن) بضم فكسر (قوله بقرينة) بضم فسكون ففتح أي السمن والزيت والعسل في
ظرف آخر (قوله يوزن) بضم الباء وفتح الزاي (قوله ظرفه) أي فارغا (قوله بطرح) بضم الباء وفتح الراء

(قوله يتحرى) بضم ففتح مثقلا (قوله الطرف) اى فارغا (قوله منه) اى وزن المجموع (قوله بجواز) اى البيع بالقيمة السابقة (قوله وظاهره) اى ما أتى به ابن سراج (قوله زقا) بكسر الزاى وشد القاف اى جلدا (قوله وغيره) اى ابن سراج (قوله خصه) اى الجواز فى الصورة المذكورة (قوله لان الناس قد عرفوا وزنها) علة للجواز فى تلك الصورة (قوله ذلك) اى وزن الظروف (قوله ان كان) اى وجدنا ندعى وزن الطرف (قوله هبة) مفعول يعملون الثانى (قوله ليزيده) اى البائع المشتري (قوله بعده) اى الوزن (قوله يرى) اى البائع (قوله انه) اى المزيد (قوله وفي) بفتح الفاء مثقلا اى البائع (قوله اى المشتري) (قوله به) اى الزائد (قوله حقه) اى المشتري (قوله منه) اى المذكور من التقيص والزيادة (قوله تعددها) اى الدراهم والدنانير (قوله اطلاقها) اى الدراهم والدنانير (قوله واختلافها) اى الدراهم والدنانير ٤٨٧ (قوله معين) بضم ففتح مثقلا (قوله حملا) بضم فكسر (قوله عليه)

اى المعين الذى غلب اطلاقها عليه (قوله وان اتفقت) اى الدراهم والدنانير (قوله ثقفا) بفتح النون اى رواج واستعمالا بين الناس (قوله وجبر) بضم فكسر (قوله يدفع) بضم الياء وفتح الفاء (قوله اى البائع) (قوله منها) اى الدراهم والدنانير (قوله المثقفة) (قوله شقة) بضم السين وشد القاف (قوله يدفعه) اى البائع (قوله منها) اى الشقة (قوله ولعاده لهم) حال (قوله والام) اى وان كان لهم عادة (قوله بها) اى العادة (قوله وان اختلفا) اى المتبايعان (قوله وفسخ) اى البيع (قوله كلفهما) اى فى الفسخ (قوله منهما) اى المتبايعين (قوله احدهما) اى المتبايعين (قوله اذا علم العالم الخ) خبر محمل (قوله والا)

أن يتحرى وزن الطرف ويطرح منه اقل بجواز ابن سراج وظاهره وان لم يكن الطرف زقا وغيره خصه بالزق قال مالك رضي الله تعالى عنه لان الناس قد عرفوا وزنهم أى الزقاق اى فان لم يعرفوه فلا يجوز ويحتمل ان شأن ذلك ان يعرفه الناس ويتساهلون فيه ويتجملون الزائد على الطرف ان كان هبة ولا يجوز للبائع تقيص الوزن ليزيده بعده شيئا يسيرا يرى انه وفى له به حقه وشد فى منه صاحب المدخل ومن جهل الثمن البيع بدراهم او دنانير بلا بيان صفتهم مع تعددها فى البلد وعدم غلبة اطلاقها على شىء خاص واختلافها فى القيمة فان غلب اطلاقها على شىء معين حملا عليه وان اتفقت ثقفا وقيمة صح البيع وجبر البائع على قبول ما يدفع له منها ومن جهل الثمن بيع نصف شقة بلا بيان ما يدفعه للمشتري من اى ناحية منها ولا عاده لهم ولا حمل بها وان اختلفا فى البيان حملا وفسخ ونكولهما كلفهما ما يقضى للحالف وان لم يدع واحد منهما ما ياولا لينة كاشريكين فى الشقة فتقسم بينهما بالقرعة على المعتد وان جهلت الجملة مع علم التفصيل كببيع صبرة مجهولة القدر بتمامها كل صاع يكذا فيجوز ومحل الفساد اذا جهل أحدهما التفصيل اذا علم العالم بجهل الجاهل والا فلا يقسم وحكمه كببيع الغش والخديعة فلجاهل منهما اذا علم الخبير بين امضاء البيع ورده وان ادعى الجاهل علم العالم بجهله حلف لرد دعواه وان فكل حلف المدعى وفسخ البناء هذا التفصيل هو الذى اختاره فى البيان وجزم به ونحوه فى المعيار لكنه خلاف ظاهر اطلاق المدونة وهو مختار للخفى فلعلم المصنف اعتمد على ظاهرها فيحصل على اطلاقه ويؤيد هذا مسئله العبد بن ونظر أبو الحسن فى تفصيل ابن رشد بدخولهما على الغرر فكيف يصح هذا العقد وقال الشيخ أبو علي ظاهر المصنف انه مهما جهلا معا وأحدهما علم العالم بجهل صاحبه أم لا كان البيع قاسدا وهو الذى شهره عباس بن محرز رهو أظهر القولين أبو علي وهو الصحيح فى النازلة وكلام ابن رشد خلاف المذهب وقال الشيخ مبارق حل المصنف على الاطلاق هو الصواب وأشار بولواى قول أشهب وابن القاسم باعتماد جهل التفصيل (و) لا يجوز شراء (رطل) مثلا (من) لحم (شاة) مثلا قبل تذكيتهما او قبل سلخها للجهل بصفة اللحم الا أن يكون المشتري هو بائع الشاة عقب بيعها لعله بصفة لحمها بحسب علقها

اى وان لم يعلم العالم بجهل الجاهل (قوله وحكمه) اى البيع فى حال علم احدهما التفصيل وعدم علم بجهل الجاهل (قوله حلف) اى العالم (قوله وان نكل) اى العالم (قوله وهو) اى ظاهر اطلاقها اى عن التقييد بعدم علم العالم بجهل الجاهل (قوله وظاهره) اى المدونة (قوله هذا) اى حله على اطلاقه (قوله مسئله العبد بن) اى اطلاقها (قوله ونظر) بفتح النون مثقلا (قوله بدخولهما) اى المتبايعين صلا نظرا (قوله هذا العقد) اى الذى علم احدهما فيه التفصيل دون الآخر ولم يعلم العالم بجهل الجاهل (قوله انه) اى الشان (قوله جهلا) اى المتبايعان اجملة والتفصيل او التفصيل فقط (قوله وهو) اى الفساد مطلقا فى المواضع الثلاثة (قوله باعتماد) صلا قول (قوله المشتري) اى نحو الرطل (قوله عقب بيعها) صلا مشتري (قوله لعله) اى المشتري الخ علة استثنائية

(قوله ولان الاحق الخ) عطف على لعلمه (قوله فيه) اي التراب (قوله فهو) اي المبيع (قوله والا) اي وان روي فيه شيء من النقد (قوله الكاف) اي الداخلة على تراب يعطفه على عبدي (قوله ليشمل) اي المتضمنة له (قوله وكل) عطف على العطار (قوله تخليصه) اي التراب مما اختلط به (قوله وان وقع) اي يبيع تراب كصائغ (قوله فسخ) بضم فكسر اي بيعه (قوله ورده) اي تراب كصائغ (قوله ان لم يرد) اي الاجر (قوله والا) اي وان زاد الاجر على قيمة الخارج (قوله له) اي مخلص التراب (قوله وعلى الاول) اي ان له الاجر (قوله منه) اي التراب (قوله فله) اي المخلص (قوله عينه) اي تراب كصائغ (قوله قيمته) اي تراب كصائغ (قوله غره) اي تراب كصائغ (قوله ٤٨٨ بيعة) اي تراب كصائغ (قوله فاته) اي تراب كصائغ (قوله بتخليصه) تصوير

لفواته (قوله اخذ) فاعل لزوم مضافا لمفعوله (قوله منه) اي التراب (قوله ودفع) عطف على اخذ (قوله وتخير) اي البائع (قوله على لزوم) (قوله في اخذه) اي ما خرج (قوله بذلك) اي اجر تخليصه (قوله وتركه) اي ما خرج عطف على اخذه (قوله مجانا) اي بلا عوض (قوله يبقى) اي الخارج (قوله قيمته) اي تراب كصائغ (قوله ان تلفت) اي التراب (قوله بيده) اي مستثيره (قوله ياخذ) اي ما خرج (قوله للصقلى عن ابن حبيب مع المازرى عن المشهور) راجع الاول (قوله ولا خيار الصقلى) راجع للثاني (قوله ولنقله) اي الصقلى الخ راجع للثالث (قوله وتخرىج الخ) راجع للرابع (قوله خله) اي التراب (قوله وقال ابن ابى زيد على

ولان الاحق للعقد كالأوقع فيه فكانه باعها واستثنى ما اشتراه وينبغي تقييد المنع بعدم شرط خيار المشتري بالرؤية (و) لا يجوز بيع (تراب صائغ) فان لم يرفه شيء من النقد فهو مجهول الجله والتفصيل والافهوه مجهول التفصيل فقط ويقدر دخول الكاف على صائغ ليشمل تراب العطار وكل صنعة تختلط بالتراب ويعسر تخليصه (و) ان وقع فسخ (ورده مستثيره) لباثعه ان لم يخلصه بل (ولو خله) فليس بتخليصه ما نفعه من رده (وله) اي المشتري (الاجر) في تخليصه ان لم يزد على قيمة الخارج والافهول له الاجر ايضا أم لا قولان وعلى الاول فان لم يخرج منه شيء فله أجر مثله وعلى الثاني لاشئ له فان ذهبت عينه فعلى المشتري قيمته يوم قبضه على غره ان لو جاز بيعه ابن عرفة لو فات بتخليصه ففي لزوم البائع أخذ ما خرج منه ودفع أجره خلاصه وتخيرته في أخذه بذلك وتركه مجانا فاللهما يقي لمبتاعه ويغرم قيمته على غره لو جاز بيعه كغرم قيمته ان قاب بيده ورابعها ياخذ به مجانا للصقلى عن ابن حبيب مع المازرى عن المشهور ولا خيارا الصقلى ولنقله عن بعض اصحابنا وتخرىج التونسى وفي التوضيح ان خلاصه المشتري رده على المشهور وقال ابن ابى زيد على المشتري قيمته على غره وعلى المشهور فله أجر تخليصه وأجرى الاشياخ ذلك على الخلاف فيمن اشترى اشجارا بوجه شبهة ففي وعالج ثم ردت اليه يوم او من اشترى ابقا وانفق على رده ثم فسخ البيع ورد الى ربه فهل يرجع بالنفقة في جميع ذلك أم لا وأصل ذلك ان كانت النفقة لها عين فأتية رجوع بلا خلاف والافقال ابن القاسم يرجع وقيل لا يرجع وصرح ابن بشير بان المشهور الرجوع بنفقة الآبق وحيث قلنا ان المشتري يرجع بأجرة عمله فزادت على قيمة الخارج فهل يرجع بها او انما يرجع بها ما لم تزد على الخارج ثم قال واقتصر ابن يونس على انه انما يرجع بها بشرط أن لا تزيد على الخارج اه البنانى ما اقتصر عليه ابن يونس هو الثاني في عبارة ابن عرفة المقدمة وقد علمت انه مقابل للمشهور (لا) يمنع بيع تراب (معدن ذهب او فضة) بغير صنعه وأما بصنعه فيمنع لان الشك في القائل كتحقق التفاضل وينبغي جواز بيع تراب معدن نحاس او حديد او غيرهما من المعادن والفرق بين تراب المعدن وبين تراب الصائغ شدة الغرر في تراب الصائغ ونحوه دون تراب المعدن د بيع تراب معدن ذهب او فضة ببيع جراف فلا بد فيه من شروطه الممكنة بعض الشيوخ لا مانع من بيعه بالكيل مثلا فهو وكثير من المثليات في الكيل والجراف فيجوز على حكم غيره (و) جاز بيع (شاة) شلامذكة (قبل

المشتري قيمته الخ) اي ان خامه (قوله فله) اي المشتري (قوله ذلك) اي الخلاف السابق (قوله على رده) سلخها أى تصصيله (قوله ورد) أى الآبق (قوله يرجع) أى المشتري في صورتين (قوله وأصل) أى ضابط (قوله والا) أى وان لم تكن للنفقة عين فأتية (قوله بها) أى اجرة عمله (قوله ثم قال) أى في التوضيح (قوله علمت) أى من عزو ابن عرفة (قوله بغير صنعه) صلة ببيع (قوله شدة الغرر في تراب الصائغ) لانه لا يترك فيه الا ما خفي عليه أو كان نافها (قوله فيه) اي بيع تراب المعدن (قوله شروطه) اي بيع الجراف (قوله بيعه) اي تراب المعدن (قوله فهو) اي تراب المعدن

(قوله لانه) اي بيعها وزنا (قوله لدخولها) اي الشاة الخالة جواز بيعها (قوله فليس) اي بيع الشاة قبل سلخها (قوله وبيعها وزنا) عطف على رطل (قوله حله) اي وشاة قبل سلخها (قوله على بيعها) اي الشاة (قوله حله) اي جميعا جزافا (قوله لانه) اي بيعها بحله لا على الوزن (قوله لانه) اي رطل من شاة (قوله وليطابق الخ) عطف على لانه مذهب المدونة (قوله أصله) بقفا متعلا اي أسسه (قوله ان كل ما يدخل الخ) بيان لما يحدف من (قوله وعلى هذا) اي الذي أصله ابن رشد حله اقتصر (قوله فاقعة) نعت خنطة (قوله قتا) بفتح القاف والمثناة فوق متعلا اي حرما سلبها كله بحلة ٤٨٩ واحدة بحيث تمكن رويته

وحرز حبه (قوله منفوشا) بفتح الميم وسكون النون وضم الشاء واجماع الشين اي حرما سلبا لها الى جهات مختلفة بحيث لا يمكن حرز حبه (قوله قبل درهما) راجع للقت والمنفوش (قوله فيهما) اي ما في سنبله بصورة الثلاثة وما في تبنة (قوله ولم يتأخر تمام حصده الخ) لا يلزم السلم في معين وهو غرر (قوله وجاز بيع قت) فهو عطف على خنطة (قوله مماثرتة في رأسه) بيان لكقمح (قوله لا مكان حرره) اي معرفة قدر كيله بتأمله الخواز بيعه جزافا (قوله مماثرتة في جميع قصبته) بيان لخوا القول (قوله وكالقت) اي في جواز بيعه جزافا (قوله فيجوز بيعه جزافا) ايضاح لمضمون التشبيه (قوله اتفاقا) راجع لجواز بيعه (قوله انه عليه الصلاة والسلام) بيان لما يحدف

سلخها) جزافا لا وزنا فيمنع كافي المواق والخط لانه بيع عرض ولحم وزنا لدخولها في ضمان المشتري بالعقد فليس من بيع اللحم المغيب بخلاف رطل من شاة وبيعها وزنا طعي بتعين حله على بيعها بحله لا على الوزن لانه مذهب المدونة وهو المطابق لقوله ورطل من شاة لانه بيع لحم مغيب ويطابق ما أصله ابن رشد ان كل ما يدخل في ضمان المشتري بالعقد فليس من بيع اللحم المغيب كالشاة المذبوحة بخلاف ما لا يدخل في ضمانه بالعقد فانه من بيع اللحم المغيب وعلى هذا اقتصر الخط وغيره فتشهير البرزلي لا يعول عليه (و) جاز بيع (خنطة) بكسر الحاء المهملة وسكون النون واهمال الطاء اي فتح مثالا بديها (في سنبيل) بضم السين المهملة والموحدة جمع سنبلة كذلك فاقعة بارضها قبل حصدها او بعدة قتا او منفوشا قبل درهما (و) في (تبين) بعد درهما وقبل نذريتها (ان) كان البيع (بكيل) فيمنع كليل اردب بكذا ولم يتأخر تمام حصده ودرسه ونذريته أكثر من نصف شهر (و) جاز بيع (قت) بفتح القاف وشدة القوية اي مقتوت اي حرما رؤسها كلها في ناحية واحدة مماثرتة في رأسه كقمح وشعير (جزافا) بثلاث الجيم واجماع الزاى ثم بالقاء اي محزورا قدر كيله دون فعله لا مكان حرره عند رؤيته لا تخوفول وحص وعده مماثرتة في جميع قصبته فلا يجوز بيع قتة لعدم امكان حرره عند رؤيته وكالقت القائم بارضه قبل حصده فيجوز بيعه جزافا لا مكان حرره اتفاقا في الصحيح انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ثمر الفحل حتى يزهى وعن ثمر السنبيل حتى يبيض ويأمن العاهة نهى البائع والمشتري وله أربعة شروط أحدها بيعه جزافا لا بالفسدان ونحوه ثانيها كون ثمرته في رأس قصبته ثالثها بيعه مع تبنة رابعها كون بيعه بعد بيعه (لا) يجوز بيع لزوع جزافا حال كونه (منفوشا) اي مجعولا رؤسها الى جهات مختلفة لعدم امكان حرره اذ لم يحزور وهو قائم ومقتوت البنياني احوال الزرع خمسة لانه اما قائم او محصود او محصود اما قف واما منفوش واما في تبنة واما مخلص منه والمبيع اما الحب وحده واما مع تبنة فان كان المبيع الحب وحده فيجوز بيعه بالكيل في الاحوال الخمسة كلها ويجوز جزافا في المخلص فقط وان كان المبيع المجموع جاز جزافا في القائم والقت لافي المنفوش وما في تبنة الباجي لا خلاف انه لا يجوز ان يفرد الخنطة في سنبله في الشراء دون السنبيل وكذلك الجوز واللوز والباقل لا يجوز ان يفرد بالبيع دون قشره على الجزاف مادام فيه وأما شراء السنبيل اذا بيس ولا يتقعه الماء فجائز وكذلك الجوز واللوز والباقل ومن القتا جزافا لا اندرا الجعول فرشة او فراشات فيجوز بيعه جزافا لا مكان حرره

٦٢ من (قوله يزهى) بضم الميم وسكون الزاى وكسر الهاء اي يحمر أو يصفر حتى يبيض مفهومه جواز بيعه بعد بيعه قائما بارضه (قوله العاهة) اي الموت من العطش (قوله نهى) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وله) اي جواز بيع القائم بارضه (قوله ونحوه) اي القدان كالقصب والذراع (قوله منه) اي تبنة (قوله فقط) اي لافي القائم ولا في المقتوت ولا في المنفوش ولا في المدروس في تبنة (قوله المجموع) اي الحب والتبن (قوله جاز) اي البيع (قوله انه) اي الشان (قوله يفرد) بضم فسكون فكسراى المشتري (قوله السنبيل) اي التبن (قوله ان يفرد) اي شئ مما ذكر (قوله وأما شراء السنبيل) اي الحب وتبنة

(قوله عرف) بضم فكسر اى وصفه (قوله النقد) اى تجليل ثمنه (قوله فيه) اى ما عرف وصف زيته (قوله بشرط) اى وأولى بدونه (قوله فان اختلف وصفه) مفهوم ان لم يختلف وصفه (قوله حيثئذ) اى حين اختلافه وشرط تخيير مشتريه (قوله لتردده) اى المجل (قوله ففيها) اى المدونة (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشدة التون اى المشتري (قوله وذلك) اى ما يخرج (قوله الشيخ) اى أبو الحسن (قوله الفساد) اى مقصضه وهو شراء ما يخرج (قوله وبهذا) اى نص المدونة وأبى الحسن صله يرد بضم الباء وفتح الراء (قوله منعه) اى شراء نحو الزيتون ٤٩٠ على ان على بانه عصره (قوله وهو) اى اجتماعهما (قوله جعل) بضم الجيم اى مجتبه

وليس عوم المنقوش فتمثيل عياض المنة وشى بما فى الاندريعى به ما ينقش ليس درس فيختلط فلا يمكن حرره فى هذه الحالة وقد نقل ابن عرفة عن ابن رشد ان العوالب جواز بيع القمح فى اندره قبل درسه لانه يرى منبه فيجزى يعرف قدره وهو نقل الجلاب عن المذهب (و) جازي بيع (زيت زيتون) اى قدر معلوم منه قبل عصره (وزن) كطل او قطار (ان) (ل) (يختلف) وصفه بان عرف بحسب العادة ولم يتأخر تمام عصره عن نصف شهر ويجوز النقد فيه بشرط كما تقيد به المدونة فان اختلف وصفه فلا يجوز بيعه الا بعد عصره وعلم صفته فى كل حال (الا ان يخرج) بضم التحتية الاولى وفتح الثانية اى يشترط عند البيع الخيار للمشتري اذا علم صفته بعد عصره فيجوز البيع ولا يجوز النقد فيه حجة لتردده بين السابقة والثنية تمت واشهر قوله زيت بانه لو اشترى زيتون على ان على ربه عصره لم يجوز وهو كذلك ففيها لا يجوز شراءه معهم وزيتون وجب فجلب بهينه على ان على البائع عصره ووزع قائم على ان عليه حصة ودوره وكأنه اتباع ما يخرج من ذلك كله وذلك مجهول أبو الحسن فى شرح النص المذكور مانعه الشيخ ان قال اشترى منك ما يخرج من هذا فهو فاسد وان قال اشترى منك هذا أو أجزأك بكذا على عصره فهذا جائز وهو بيع واجارة وان قال اشترى به منك على ان عليك عصره فانه لا يجوز لانه على الفساد اه وبهذا يرد قول ابن عاشر لم يظهر وجه منه اذ غاية ما فيه اجتماع بيع واجارة وهو جائز (و) جازي بيع قدر معلوم كصاع او رطل من (دقيق حنطة) قبل طحنها ان لم يختلف وصفه فان اختلف وصفه فلا يجوز الا بشرط خيار المشتري كما فى جعل المدونة فالاولى تقديمه على الشرط والاستثناء ليعلم رجوعهما اليه أيضا وفيها وان ابتعت قمحا على ان يطحنه لك فاستخفه مالك رضى الله تعالى عنه بعد ان كرهه وكأنه رأى ان القمح يعرف ما يخرج منه وجل قوله فى ذلك التخفيف والاستحسان لا القياس (و) جازي بيع (صاع) مثلاً أو أكثر من صبرة معلومة بجهة ما فيها من الصيعان أو مجهولتها والمشتري عدد معلوم من صيعانها (أو كل صاع) اى جازي بيع كل صاع درهم مثلاً (من صبرة) بضم الصاد المهملة وسكون الواو المشتري جميعها ان علمت بجهة ما فيها من الصيعان بل (وان جهلت) بجهة صيعانها لانه تقدم اغتفار جهل الجلة اذا علم التفصيل فهذه عكس عبدى رجلين بكذا وكذا ذراع او كل ذراع من شقة ورطل او كل رطل من زيت أو سم أو عسل (لا يجوز) بيع صيعان او ذراع او رطل غير معلومة العدد (منها) اى الصبرة أو الشقة أو نحو الزيت (وأريد) بضم الهمز وفتح الدال (البعوض) اى شراؤه فقط لا الجيع التعلق بالجهل بالتفصيل بل أيضا والوالوال عال ومفهوم واريد البعض الجواز اذا

(قوله فالاولى) بفتح الهمز الخ تقرير على ان لم يختلف الخ (قوله تقديمه) اى ودقيق حنطة (قوله على الشرط) اى ان لم يختلف (قوله والاستثناء) اى الا ان يخرج (قوله ليعلم) بضم الباء وفتح اللام الخ علة الاولى الخ (قوله رجوعهما) اى الشرط والاستثناء (قوله اليه) اى دقيق حنطة (قوله وفيها) اى المدونة (قوله فاستخفه) اى ابتاع القمح بشرط طحنه بانه (قوله كرهه) اى ابتاعه بشرط طحنه بانه (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشدة التون اى ما لك رضى الله تعالى عنه (قوله يعرف) (قوله بضم الباء وفتح الراء) (قوله ما يخرج منه) اى وصف دقيقه (قوله جل) بضم الجيم اى أكثر (قوله قوله) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله فى ذلك) اى ابتاع الحب بشرط طحنه بانه صله قول (قوله التخفيف) خبر جل (قوله من

الصيعان) بيان لما (قوله او مجهولتها) اى صيعانها عطف على معلومة (قوله والمشتري) بفتح الراء (قوله من صيعانها) لم اى الصبرة بيان لعدد (قوله والمشتري) بفتح الراء (قوله جميعها) اى الصبرة (قوله علمت) بضم العين (قوله جهلت) بضم الجيم (قوله لانه) اى الشان (قوله علم) بضم العين (قوله فهذه) اى او كل صاع من صبرة جهلت صيعانها (قوله عبدى) بفتح الدال (قوله وكذا) اى صاع او كل صاع الخ فى الجواز (قوله التعلق بالجهل بالتفصيل) علة لا يجوز (قوله ايضا) اى كتعلقه بالجهة

(قوله يرد) بضم قفتح (قوله ولم يبين) اى البائع (قوله ما باعه منها) اى الصبرة شمل ارادة بعضها وعدم ارادة شئ (قوله المعاصرين) اى لابي محمد (قوله وهو) اى فساد (قوله من) اى فى من هذه الصبرة (قوله زائدة) اى والمعنى ابيعك هذه الصبرة (قوله فيحمل) بضم الياء وسكون الحاء اى الحكم (قوله ذلك) اى زيادة من والمراد ابيعك هذه الصبرة فيجوز (قوله وهو) اى حمله على ذلك (قوله من حمله) اى الحكم (قوله من الجواز) بيان لما (قوله فى هذه) اى ابيعك من هذه الصبرة الخ ببيان ما باعه منها (قوله فلذا) اى اختياره جوازها (قوله قيد) بفتح م مثقالاى المصنف (قوله وان كان الفا كها فى الخ) حال (قوله بانه) اى قول القاضى صله اعترض (قوله لمخالفته) اى قول القاضى (قوله فانها) ٤٩١ اى قاعدة العربية الخ علة

مخالفتها (قوله فان معيارها)

اى من التبعية الخ علة

توجب الخ (قوله عند)

صلة معيار (قوله صحة)

خبر ان (قوله تقديرها)

اى من (قوله ذلك) اى

تقديرها ببعض (قوله

كونها) اى من (قوله فيه)

اى الكلام (قوله ارادة

الكل) اى المتضمنة

الجواز (قوله ارادة البعض)

اى الموجبة المنع (قوله

انه) اى الشأن (قوله بها)

اى الرؤية (قوله منها) اى

الشاة (قوله ونحوها) اى

اربعة الارطال (قوله عمادون

ثمها اى الشاة) بيان لنحوها

(قوله فان بيعت) اى الشاة

(قوله للمدونة) صلة

الروايات احوال منها (قوله

وضاح) بشد الضاد المبهمة

واهمال الحاء (قوله عليه)

اى قولى اوخسة الخ

(قوله قولها) اى المدونة

(قوله فى ذلك) اى ما يجوز

لم يرد شئ ك ارادة الكل فى التوضيح عن ابن عبد السلام اذا قال ابيعك من هذه الصبرة حساب كل عشرة أفقره يدينار ولم يبين ما باعه منها فقال القاضى أبو محمد ما علمت فيها نصا وقال بعض المعاصرين البيوع فاسد وهو قول أصحاب الشافعى رضى الله تعالى عنه القاضى يحتمل أن تكون من زائدة فيحمل على ذلك وهو أولى من حمله على الفساد اه فاعل المصنف اختار ما اختاره القاضى من الجواز فى هذه فلذا قيد المنع ب ارادة البعض وان كان القاضى كها فى اعترض ما قاله القاضى بانه غير صحيح لمخالفته لقاعدة العربية فانما توجب كون من هذا التبعية بعض فان معيارها عند الصحة صحة تقديرها ببعض فمما كانت من الرغبة ولا ريب فى صحة ذلك هنا وأيضا فان مذهب سيبويه ان من لا تزداد فى الايجاب والكلام هناموجب فلا يصح كونها فيه صلة والقصر ق بين ارادة الكل و ارادة البعض انه ان اراد الكل امكن حزره برؤيته ولا يمكن حزر البعض المهمهم ا والله أعلم (و) جاز يبيع (شاة) حبة او مذبوحة قبل سلخها (واستثناء ربيعة ا رطال) منها ونحوها عمادون ثلثها فان بيعت بعد سلخها جاز استثناء قدر ثلثها فقط الحما التحديد باربعة هو الذى فى اكثر الروايات للمدونة وفى رواية ابن وضاح ثلاثة ا رطال ابو الحسن اوخسة او ستة او أكثر عمادون الثلث بدل عليه قولها ولم يبلغ فى ذلك مالك رضى الله تعالى عنه الثلث الحط لم يبين المصنف قدر ما يستثنى من البقرة والبقرة وقال ابن عرفة استحسّن بعض المتأخرين اعتبار قدر صغر المبيع او كبره كالشاة والبقرة والبقر وفيها لا باس باستثناء الصوف والشعر الخفى اذا كان يجزأ الى يومين او ثلاثة بخلاف كون الصوف هو المبيع فانه يجوز بقاؤه عشرة ايام او خمسة عشر يوما ابو الحسن هذا التقييد على ان المستثنى مبقى ومستهله الاستثناء لا يتخلو من خمسة اوجه الاول استثناء الصوف والشعر فلهذا جاز بشرط ان يشرع فى الجزأ أو يتأخر يوما ويومين كاستثناء ركوب الدابة يوما ويومين فى البيع الثانى استثناء جزء شائع فهذا جائز باتفاق ولا يجبر على الذبح الثالث استثناء الجلد والرأس وفيه اربعة اقوال ورواية ابن القاسم يجوز فى السفر ولا يجوز فى الحضر الرابع استثناء جزء معين كفضة وكبد منه نصافى الكتاب الخامس استثناء الارطال اليسيرة فى رواية ابن القاسم جواز اربعة ا رطال وفى رواية ابن وهب ثلاثة وفى كتاب محمد خمسة وستة عمادون الثالث وهو قوله فى الكتاب ولم يبلغ به الثلث وقبل الثلث وقبل لا يجوز رأسا لان فيه بيع لهم مغيب سوء

استثناءؤه من الشاة الحية او غير المداوحة (قوله وفيها) اى المدونة (قوله اذا كان) اى الصوف او الشعر (قوله يجوز) بضم الياء وفتح الجيم وشد الزاى (قوله بقاؤه) اى بلا جز (قوله التقييد) اى يجزأ الى يومين او ثلاثة (قوله مبقى) بضم ففتح مثقالا اى وما على انه مشترى فيجوز بقاؤه نصف شهر (قوله جزء شائع) اى كنهف (قوله ولا يجبر) بضم الياء وفتح الواو اى المشتري (قوله يجوز) اى استثناء الجلد والساقط (قوله فى الكتاب) اى المدونة (قوله ولم يبلغ) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله به) اى ما يجوز استثناءؤه

(قوله لان المشتري) **كسر الراء** (قوله فكأنه) بفتح الهمزة وشدة النون اى المشتري (قوله على انه) اى المستثنى (قوله وهو) اى اشتراؤه الجلة بعد الذبح وقبل السلق (قوله عوضا عنها) اى الارطال المستثناة (قوله لانه) اى اخذ بدلها (قوله الشاة) اى المستثنى منها ارطال (قوله على اصلها) اى معاداة عليه خلقة (قوله فيها) اى الصبرة والتمرة (قوله من الصبرة الخ) بيان ان قدر الثلث (قوله لا أكثر) اى من ثلث (قوله ٤٩٢ الخضر) بضم الخاء المعجمة وفتح الضاد المعجمة (قوله مغيب) بضم الميم وفتح الغين المعجمة

والدائم مثقلا (قوله عليهما) قبل ان المستثنى مشتري وهو ظاهر ومبني لان المشتري يجب على الذبح فكأنه اشتري ما زاد على المستثنى وهو مغيب وبجواب على انه مشتري بان اشتراء اللحم المغيب مغتفر بائع الشاة كما تقدم وعلى انه مبني بان اشتراء ما زاد على المستثنى بمنزلة اشتراؤه جلة الشاة بعد ذبحها وقبل سلقها وهو جائز كما تقدم والله أعلم (ولا يأخذ) بائع الشاة المستثنى اربعة ارطال منها (لحم غيرها) اى الشاة المبيعة عوضا عنها ولو قال بدلها اى الارطال لشمى اخذ بدلها الجمل وغيره لانه يبيع طعام المعوضة قبل قبضه على ان المستثنى مشتري ويبيع لحم مغيب على انه مبني وان ماتت الشاة فلا شئ على المشتري وان ذبحها واكلها فاعليه مثل الارطال (و) جائز بيع (صبرة وتمر) على اصلها والواو بمعنى أو جزا فافيهما (واستثناء) كيل او وزن او عدد معلوم (قد وثقت) من الصبرة او التمرة لأكثر ومثل التمرة للمقايى والخضر ومغيب الاصل ومفهوم قد دران استثناء الجزء الشائع جائز ولو زاد على الثلث وسأى في قوله وجزء مطلقا (و) جائز بيع حيوان واستثناء (جلد وساقط) منه أى رأسه واكارعه لا كرشه **كسر** كبده فانهم من اللحم فيجوز عليه احكامه كما في المدونة وهو الجواز فيمادون الثلث ان استثنى منه ارطالا والمنع ان استثنى البطن كله او جزأ معيناً منه لقولها لا يجوز ان يستثنى الفخذ او البطن او الكبد ولا بأس اى يستثنى الصوف والشعر (يسق فقط) ظاهره انه قيد في الجلد والساقط وهو كذلك لقول المدونة واما استثناء الجلد والرأس فقد أجازهم مالك رضي الله تعالى عنه في السفر اذا غن له هذه الذكره في الحضر فذهبها التسوية بينهما ابو الحسن عياض وتسوية **كسر** كهم الجلد والرأس اذا قيمه لهما في السفر وجعل المسافر لهما او عملهما يشق عليه واللحم يا كله لحينه ويملحه ويتزوده وفي الحضر لهما قيمة ومصنوع والى التسوية بينهما ذهب بعض المشايخ وهو الظاهر الذى يقتضيه التأويل عليه في الكتاب وذهب بعضهم الى التفرقة وان جوابه انما هو في الجلد واما الرأس فله حكم قليل اللحم المشتري وهو بعيد من لفظ الكتاب لافى السؤال ولا فى الجواب ولا فى التعديل ابن محرز ومن المذاكرين من قال انما وقع جوابه على الجلد دون الرأس وان سبيل الرأس سبيل اللحم وليس كذلك اه وقال ابن يونس استثناء الرأس والا كارع لا يكره في سفر وحضر ابن الحاجب لو استثنى الجلد والرأس فماتت المشهور في السفر لافى الحضر وقد صرح ابن عرفة بان كلام ابن يونس مخالف لها ومفهومه فى الشامل ومفهومه قول ابن عبد السلام من الشيوخ من أشار الى ان الخلاف انما هو في الجلد واختار جواز استثناء الرأس والا كارع في الحضر والسفر وفيه نظر اذ مقتضى القواعد المنع لان استثناء الرأس كاستثناء الفخذ فقد ظهر لك الحق ان كنت منصفاً قاله طي (و) جائز بيع شئ واستثناء

اي الكرش والكبد (قوله حكمه) اى اللحم (قوله وهو) اى حكمه (قوله البطن) اى ما فيها (قوله منه) اى اللحم (قوله لافى) اى المدونة الخ (قوله لا كرشه الخ) (قوله انه) اى يسق (قوله له) اى ما ذكر من جلد ورأس (قوله هناك) اى السفر (قوله وكرهه) اى استثناء الجلد والرأس (قوله فذهبها) اى المدونة الخ (قوله يبيع على اقول المدونة الخ) (قوله بينهما) اى الجلد والرأس (قوله اذا قيمه لهما في السفر) اى لانه الخ (قوله تسوية) (قوله لهما) اى الجلد والرأس (قوله يشق عليه) اى المسافر خسر (قوله والى التسوية بينهما) اى الجلد والرأس (قوله صلة ذهب) (قوله وهو) اى التسوية وذكره لتذكير خبره (قوله في الكتاب) اى المدونة صلة التأويل (قوله التفرقة) اى بين الجلد والرأس فى الحكم (قوله

وان جوابه) اى مالك رضي الله تعالى عنه عطف على التفرقة (قوله المشتري) اى المستثنى (قوله وهو) (جزء) اى ما ذهب اليه هذا البعض (قوله لافى السؤال الخ) الاولى حذف لامنه فى المواضع الثلاثة وفى من الاخيرين صلة بعيد (قوله جوابه) اى الامام رضي الله تعالى عنه (قوله سبيل) اى **كسر** كهم (قوله وليس) اى قول بعض المذاكرين (قوله فماتت) اى واقلها اجواز بينهما وثانيها منه فيهما (قوله لها) اى المدونة (قوله وفيه) اى اختيار اجواز بينهما

(قوله عن تقييده) اي الجزء (قوله وعن تقييده) اي الاستثناء (قوله باع) اي البائع المستثنى جزأ شائعاً (قوله بذيح) صلة تولاه (قوله لانه) اي المشتري الخ صلة تولاه (قوله صاراً) اي الجلد والرأس (قوله ذمته) اي المشتري (قوله وكان) بفتح الهمزة وشذذون (قوله وهذا) اي تولى المشتري المبيع (قوله وان لم يصرحوا به) حال (قوله وهذا) اي كون المشتري يتولاه (قوله من ان اجرة الذبيح الخ) بيان لما (قوله وعلى هذا) اي ماصوبه ابن محرز صلة جل (قوله فاندفع الخ) تفريع على وهذا لازم من كلامهم الخ (قوله الكلام) اي وتولاه المشتري (قوله لانهما) ٤٩٣ اي المتبايعين (قوله هذا

القرع) اي تولاه المشتري (قوله من الاصح) بيان لحقه (قوله به) اي ذبحه (قوله اختلقا) اي المتبايعان (قوله من ثمنه) بيان لما (قوله في الجزء) اي استثنائه (قوله والارطال) اي استثنائها (قوله كونها) اي الاجرة (قوله وهو) اي كونها عليهما (قوله اوعلى المشتري) عطف على عليهما (قوله صوبه) اي كونها على المشتري (قوله السلخ) اي اجرة (قوله في الجلد) اي استثنائه (قوله تكون) اي اجرة (قوله الى انها) اي اجرة السلخ (قوله عليهما) اي المتبايعين (قوله بضمائه) اي الرأس (قوله فلو قال كراس لشملة) اي الساقط (قوله بجمع على وبقية ساقط) (قوله وان كان مذكراً) حال (قوله اتفاقاً) راجع لمذكراً (قوله بتأويله) اي الرأس صلة انت (قوله

جزء) شائع منه كربعه أو ثلثه أو نصفه (مطلقاً) عن تقييده بكونه ثلثاً وعن تقييده بالسفر وقد باع ما عدا المستثنى وسواء باع الحيوان على ذبحه أو استحبائه وبصير البائع شريكاً للمشتري بقدر المستثنى (وتولاه) اي المبيع المستثنى منه ارطال أو جلد ورأس بذيح وسلخ وعطف وصق وحفظ وغيرها (المشتري) في صورة استثناء الجلد والساقط لانه لما كان لا يجبر على الذبيح وله دفع المثل أو القيمة للبائع صاراً كأنه ما في ذمته وكان البائع لاحق له في المبيع وهذا لازم من كلامهم وان لم يصرحوا به وهذا ظاهر بناء على ماصوبه ابن محرز من ان اجرة الذبيح على المشتري وحده وعلى هذا جله في فاندفع قول طي انظر ما معنى هذا الكلام فانه مشكل سواء عا د ضمير تولاه على الذبيح اوعلى المبيع لانها ما شتر وكان واجرة الذبيح عليهما ولم ار هذا القرع بعينه اغير المصنف وأما المستثنى منه جزء شائع فهو مشترك في توليان معاملة وسقمة بحسب ما دل كل منهما قيمه واجرة ذبحه وسلخه عليهما كذلك (ولم يجبر) بضم التختبة وفتح الواحدة (المشتري على الذبيح فيهما) اي مسئلة الجلد والساقط ومسئلة الجزء الشائع (بمخلاف) استثناء (الارطال) فيجبر المشتري على الذبيح لان البائع لا يتوصل لحقه من اللحم الذي استثناه الا به وان اختلفا في الذبيح في استثناء الجزء يبيع عليهما واعطى لكل منهما ما يخصه من ثمنه واجرة الذبيح والسلخ عليهما بحسب ما دل كل في الجزء والارطال وعلى المشتري في الساقط الخط وفي كونها في مسئلة الجلد والساقط عليهما بقدر ما دل كل وهو اختيار ابن بونس اوعلى المشتري لانه لا يجبر على ذبحه وصوبه ابن محرز قولنا واما السلخ ففي الجلد ان قلنا المستثنى مبيع فعلى البائع وان قلنا مشتري فاختلف على من تكون وأشار بعضهم الى انها عليهما ونقل ابن عاشر عن ابن عرفة ان اجرة السلخ في الرأس على المشتري بناء على القول بضمائه في الموت (وخير) بضم الخاء المعجمة وكسر التختبة مشددة (في دفع) بدل او مثل (رأس) وبقية ساقط ومثل جلد ناول قال كراس لشملة (او) دفع (قيمتها) اي الرأس اثمه وان كان مذكراً اتفاقاً بتأويله ينضعة او هامة حيث لم يذبح والاثمين ما استثناه البائع من جلد وساقط الا ان يقوت فقيمتها (وهي) اي القيمة (اعدل) لبعدها عن شائبة الربا (وهل التخيير) بين المثل والقيمة (للبائع والمشتري قولان) الرجائي تؤول المدونة عليهما والقول بانه للمشتري اسعد بظاهرها وصوبه ابن محرز طي الخلاف الذي ذكره المصنف مفروض في كلام عياض وابن عرفة والتوضيح في الجلد فعليه ذكره في محله لان مسئلة الرأس مقبسة فقيها قبل فان ابى المبتاع في السفر من ذبحها

حيث لم يذبح) صلة خير (قوله والا) اي وان يذبح (قوله من جلد الخ) بيان لما (قوله ثوقات) بضم التاء والهمزة وكسر الواو مثقلاً (قوله عليهما) اي تخيير البائع وتخيير المشتري (قوله بانه) اي التخيير للمشتري (قوله في الجلد) اي استثنائه (قوله فعلية) اي المصنف الخ تفريع على الخلاف الذي ذكره المصنف الخ خبر مقدم (قوله ذكره) اي الخلاف (قوله في محله) اي الجلد (قوله مقبسة) اي على الجلد (قوله فقيها) اي المدونة (قوله قيل) بكسر القاف وسكون الياء اي لابن القاسم (قوله في السفر) تنازع فيها ابى المبتاع (قوله من ذبحها) اي الذات المستثنى منها

(قوله وقد استثنى البائع الخ) حال (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله وقف) أي يحجز عن السير (قوله واستثنى) أي البائع (قوله فاستجبه) أي ابني أهل المياه البعير حيا (قوله فعليه) أي أهل المياه (قوله أوقيته) أي جلده عطف على شروى (قوله فكذلك) أي في التخيير بين المثل والقيمة (قوله وإن كان) أي الخلاف الخ حال (قوله لكن كلامها) أي المدونة الخ استدراك على وإن كان مقروضا الخ (قوله تقول) بضم التاء والهمز (قوله بهما) أي التخيرين (قوله صريح) خبر كلام (قوله في الحكم) صلة تسوية (قوله فلا يقال الخ) نقيب على الاستدراك (قوله للبائع) صلة ضمن (قوله لعدم جبره) أي المشتري الخ علة لضمائه (قوله فيهما) أي الجلد والساقط (قوله أطلق) أي المصنف (قوله في الضمان) أي عن تقييده بتقريب المشتري (قوله سواء كان الخ) إيضاح لاطلاقه فيه (قوله وهو) أي إطلاق الضمان (قوله مرتضى) بفتح الضاد (قوله قال) أي ابن رشد (قوله أنه) أي المشتري (قوله يتظر) بضم فسكون ففتح (قوله فان ٤٩٤ كانت) أي قيمته (قوله لأنه) أي البائع (قوله فاستحق) بضم التاء وكسر الحاء

وقد استثنى البائع رأسها وجلدها قال قد قال مالك رضي الله تعالى عنه فمن وقف ببعيره فباعه من أهل المياه ليخبروه واستثنى جلده فاستجبه فعليه م شروى جلده بفتح الشين المجهمة وسكون الراء يحدوى أي مثله أوقيته كل ذلك واسع فذلك مستلثك اه ولم يتعرض عياض ولا ابن عرفة ولا غيره مما عمن وقتت عليه لذكر الخلاف المذكور في الرأس اه البتاني والخلاف وان كان مقروضا في الجلد في كلام عياض وابن يونس وغيرهما لكن كلامها الذي تقول به ما صرح في تسوية الجلد والرأس في الحكم فلا يقال على المصنف ذكره في محله وهو الجلد (ولومات ما) أي الحيوان الذي يبيع (واستثنى) بضم الفوقية وكسر النون (منه) جزء (معين) بضم الميم وفتح العين والتخمية مشددة وهو الجلد والرأس والا كارع والارطال (ضمن) الشخص (المشتري) للبائع (جلد او ساقط) لعدم جبره على الذبح فيها طئي أطلق في الضمان سواء كان من المشتري تقريبا ام لا وهو مرتضى ابن رشد قال وليس معنى الضمان انه يغرم للبائع قيمة الجلد أو مثله وإنما معناه ان ينظر الى قيمته فان كانت درهما وكان باع الشاة بعشرة دراهم رجع البائع على المبتاع بسدس قيمة الشاة لأنه كنى باعها بعشرة دراهم وعرض قيمته درهما فاستحق العرض من البائع وقد فانت الشاة عند المبتاع اه وقد نقل كلامه ابن عبد السلام وابن عرفة والمصنف وقبلوه فهو مراده بالضمان فتقول من له دفع مثله اخلافه (لا) يضمن المشتري للبائع (لحما) وهو الذي عبر عنه قبل بالارطال لجبره على الذبح ولما سكت عنه البائع كان مقروطا واكثر بالعين من الجزء الشائع فلا يضمنه إلا ما حاشى كان وهو في حصة شريكه كالودع في عدم الضمان (و) جازي بيع (جزاف) في المسائل الملقوطة الجزاف مثلث الجيم فارسي معرب وهو يبيع الشيء بلا كيل ولا وزن ولا عدد وحده ابن عرفة بأنه يبيع ما يمكن علم قدره دون ان يعلم والاصل منه وخفف فيما شق علمه يريد من المعداد وقل جهله من المكيل والموزون اذ لا تشتط المشقة فيهما (ان رؤى) بضم فكسر او بكسر الراء

المهملة (قوله كلامه) أي ابن رشد (قوله قبلوه) بفتح فكسر (قوله فهو) أي ما قاله ابن رشد (قوله مراده) أي المصنف (قوله قبل) بضم اللام عند حذف المضاف اليه ونسبة معناه (قوله لجبره) أي المشتري الخ علة لالحما (قوله عنه) أي جبر المشتري على الذبح (قوله كان) أي البائع (قوله فلا يضمنه) أي المشتري الجزء الشائع (قوله أي البائع (قوله وهو) أي المشتري (قوله كالمودع) بفتح الدال (قوله في عدم الضمان) صلة تكاف التشبيه (قوله الملقوطة) بقاف وطاء مهملة (قوله فارسي) أي وضعه واضع

اللغة الفارسية (قوله معرب) بفتح العين والراء مثقلا أي استعمله العرب فيما وضعه في لغة وسكون الفارسيين (قوله بلا كيل الخ) أي باقيل أي بالجزء فصل مخرج البيع بالكيل او الوزن والعدد (قوله حده) بفتح الحاء والادال مثقلا أي شرح حقيقة بيع الجزاف (قوله بأنه) أي يبيع الجزاف صلة حد (قوله يبيع) جنس واصاقته فصل مخرج بيع ما لا يمكن علم قدره (قوله يمكن) بضم فسكون فكسر (قوله علم) بضم فسكون (قوله دون ان يعلم) بضم الياء أي قدره فصل مخرج بيع معلوم القدر بكيل او وزن او عدد (قوله منه) أي يبيع الجزاف (قوله خفف) بضم فكسر مثقلا (قوله يريد) أي ابن عرفة (قوله من المعداد) بيان لما (قوله لا تشتط) بضم التاء وفتح الراء الخ علة تريد الخ (قوله فيهما) أي المكيل والموزون

(قوله بليها) أي التحمية (قوله أبصر) بضم الهمز (قوله حال البيع) صلة رؤى (قوله واسقرا) أي المتباعدان (قوله لمن جواز بيع الصبرة الخ) بيان لمختار (قوله وهو) أي جواز بيعها برؤية سابقة (قوله ذلك) أي الصبرة أو الزرع الذي رآه (قوله وهو) أي الزرع أو الصبرة (قوله غائب) أي حين شرائه (قوله ذلك) أي شراؤه (قوله فرق) بفتحات مخففا (قوله منع) عطف على فرق لا يوضحه (قوله برؤية متقدمة) صلة شراء (قوله واجازه) أي الشراء في الغيبة برؤية متقدمة (قوله أنه) أي الشأن (قوله في الحزر) صلة معرفة (قوله له) أي الحزر (قوله في ذلك) أي علم قدره بالحزر (قوله مثله) أي توجبه المنع أي فلم يظهر وجه التفرقة (قوله أنه) أي الشأن (قوله لظهور التغير فيهما) أي الزرع والثمار الخ علة بغير عدم حضور الخ (قوله ان حصل) أي التغير (قوله فتبين) بفتحان مثقلا (قوله أنه) أي الشأن (قوله فيه) أي الخراف ٤٩٥ (قوله من رواية ابن القاسم) عن مالك

رضي الله تعالى عنهما

(قوله يشترط) بضم الياء

وفتح الراء (قوله حضوره)

أي الخراف (قوله منه)

أي الخراف (قوله فيهما)

أي الزرع القائم والثمار

في رؤس شجرها (قوله

وبالشأن) أي مافي المدينة

صلة تقرر (قوله فقال) أي

الحط (قوله مراده) أي

المصنف (قوله لان الحاضر

لا يباع بالصفة) علة يلزم الخ

(قوله رقيته) أي الحاضر

(قوله المختومة) أي بشرط

كونها مملوءة (قوله وفي

قبحها الخ) حال (قوله

يعهنا) أي قلال الخلل

(قوله بشرط رؤيته) أي

المبيع جزافا (قوله قول)

مفسعول قبول المضاف

لصاعه (قوله فيها) أي

المدونة صلة قول (قوله

وكذلك) أي ما تقدم فيها

وسكون التحمية بليها همز أي أبصر حال البيع أو قبله واسقرا على معرفته إلى حين يبعه على مختار ابن رشد من جواز بيع الصبرة الغائبة برؤية متقدمة وهو قول ابن حبيب ابن رشد لو كان المتباع رأى الصبرة أو الزرع ثم اشترى ذلك من صاحبه على رؤيته المتقدمة وهو غائب لجاز ذلك نص عليه ابن حبيب في الواضحة وقرئ في المدينة من رواية ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما بين الصبرة والزرع القائم فنع شراء الصبرة غائبة برؤية متقدمة واجازه في الزرع القائم وهي تفرقة لاحظ لها في المنظر فآله علم بصحتها ابن عرفة وجه المنع أنه يطلب في الصبرة معرفة قدرها زيادة على معرفة صفتها في الحزر حين المقدار للرؤية المقارنة له أثر في ذلك ويلزم مثله في الزرع الغائب الخطاب الظاهر من المدينة أنه يفتقر عدم حضور الزرع والثمار حال العقد عليهما جازا لظهور التغير فيهما ان حصل بعد الرؤية المتقدمة بخلاف الصبرة ونحوها فتبين أنه لا يشترط في الخراف الحضور مطلقا على قول ابن حبيب الذي اختاره ابن رشد وإنما يشترط فيه الرؤية بالبصر سواء كانت مقارنة للمقدار أو سابقة عليه وعلى مافي المدينة من رواية ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما ما يشترط في بيع الخراف كله حضوره حين العقد ويستغنى منه الزرع القائم والثمار في رؤس الشجر فقد اغتفر فيهما عدم الحضور ان تقدمت الرؤية وبالشأن تقرر الخطاب كلام المصنف فقال مراده بالمرئي الحاضر كما يفهمه كلام ضج ويلزم من حضوره رؤيته كله أو رؤيته بعضها لان الحاضر لا يباع بالصفة على المشهور لا العسر رؤيته كقلال الخلل المختومة وفي قبحها مشقة وفساد فيجوز بيعها دون فتح ابن عرفة شرط رؤيته مع قبول غير واحد قول مالك رضي الله تعالى عنه فيها وكذلك حوائط التمر الغائبة يباع ثمرها كالأجر أفا وهي على مسيرة خمسة أيام ولا يجوز ان نقد فيها بشرط وان بعست جدا كافر بقيمة من مصرفه لا يجوز شراء ثمرها فقط لانه يجذب قبل الوصول اليه الا ان يكون ثمر اياها متناف لاقتضائه جواز بيعها غائبة جزافا وفي كون الصفة تقوم مقام العيان في الحزر نظر اه واجيب بانه لا منافاة لانها انما تباع برؤية متقدمة اذ لا يجوز بيع الخراف بصفة قاله عياض وذكره ابن عرفة ايضا في موضع آخر (و) ان (لم يكن) المبيع كثرة (جدا) بكسر الجيم

في الجواز (قوله الغائبة) أي عن محل البيع نعت حوائط (قوله وهي) أي الحوائط الخ حال (قوله النقد) أي تعجيل الثمن (قوله

فيها) أي الحوائط (قوله بشرط) أي لترده بين الثمن والسلقة ومفهومه جوازه بلا شرط (قوله وان بعدت) أي الحوائط (قوله

فقط) أي دون اصوله (قوله لانه) أي ثمرها (قوله الا ان يكون) أي ثمرها (قوله متناف) خبر بشرط (قوله لاقتضائه) أي قول مالك

فيها وكذلك حوائط التمر الخ متناف (قوله الصفة) أي ذكرها (قوله في الحزر) أي تقدير الخراف بالظن (قوله نظر) مبتدأ

في كون (قوله بانه) أي الشأن (قوله لا منافاة) أي بين شرط الرؤية وجواز بيع ثمر الحوائط الغائبة جزافا (قوله لانها) أي

الحوائط الغائبة (قوله قاله) أي انما تباع برؤية متقدمة (قوله وذكره) أي شرط الرؤية المتقدمة في بيع ثمر الحوائط الغائبة

(قوله فان كثر جدا) مفهوم ان لم يكن جدا (قوله وان قل جدا) مفهوم شرط مقدراى ولم يقل جدا وفي مفهومه تفصيل (قوله
 اى العاقدان) تفسير للدلالة (قوله المبيع) تفسير للهاء (قوله به) اى جهلا (قوله احدهما) اى المتبايعين فاعل علم المضاف
 للمفعول (قوله حينئذ) اى حين علمهما المبيع (قوله المبيع) تقدير للمفعول جزا (قوله وكانا) اى المتبايعين (قوله ولذا) اى شرط
 اعتمادهما الجزر على اسقط (قوله المفعول) اى الجزرا (قوله ليؤذن) اى اسقاط المفعول على لا سقط وعلمته (قوله اعتمادا) اى
 المتبايعان الجزر (قوله الامرين) اى ٤٩٦ الاعتماد والجزر بالفعل (قوله اى علم العاقدان الخ) تفسير لمراد من استوت

وشدد الدال اى كثرة مانعة من جزر قدره بالكيل أو الوزن أو العد فان كثر جدا منع بيعه جزا فا
 لعدم جزره وان قل جدا فان كان موزونا او مكيلا جاز بيعه جزا وان كان معدودا فلا يجوز
 بيعه جزا (و) ان (جهلا) اى العاقدان المبيع اى وزنه وكيله وعدده احتز به عن علم
 احدهما الا عن علمه مانع وجهه ما حثت عن بيع الجزا (و) ان (جزرا) اى العاقدان المبيع
 اى عرفا قدره بالجزراى الظن وكانا معتادين للجزر ولذا اسقط المفعول ليؤذن بالعموم اى جزرا
 كل شئ اى اعتاده وجزرا المبيع بالفعل فلا بد من الامرين (و) ان (استوت ارضه) اى المبيع
 التى هو عليها اى علم العاقدان او ظنا استواءها حين المبيع فان علما وظنا عدمه او شكافيه
 فسد لاغرروا علما وظنا الاستواء خاله ثم تبين عدمه فالخيار فى الاختفاض للبائع وفى الارتفاع
 للمشتري (و) ان (لم يعد) بضم التحتية وفتح العين المهملة وشدد الدال المبيع جزا (بلا مشقة)
 منطوقه ثلاث صور الموزون والمكيل مطلقا والمعدود بمشقة فيجوز بيعه جزا ومفهومه
 صورة المعدود بلا مشقة يمنع بيعه جزا والفرق ان العددين يسر لكل ميمز والكيل والوزن
 يقتضيان لالة ويحيزر (ولم تقصد) بضم التحتية وفتح الصاد المهملة (افراده) اى المبيع جزا
 فان كانت افراده تقصد وتختلف الرغبة فيها كالرقيق والدواب والخياب فلا يجوز بيعه جزا فافى
 كل حال (الا ان يقل عن) الافراد منه (هـ) كبيض وبطيخ ورمات القباب فى شرح يروع ابن جماعة
 ما نصه قيسد والجواز فى المعدود وما تعلق المشقة فى عدده لكثرة وتساوى افراده كالجزر
 والبيض او يكون المقصود مبالغه لا آحاده كالبطيخ فيجوز الجزا فيه وان اختلفت آحاده
 والنصوص بذلك فى العتبية والموازية فى العتبية مضمون عن ابن وهب عن مالك رضى الله
 تعالى عنهم لا يباع الجوز جزا اذا عرف عدده ولا بأس ببيع القناب جزا لانه يختلف فيه
 صغير وكبير والعدل الذى هو أقل عددا كبر من العدل الذى هو كثر عددا ابن رشد معرفة
 عدد القناب لا اثر له فى المنع من بيعه جزا فاذا لا يعرف قدر وزنه بمعرفة عدده لا خلافا بالصغر
 والكبر بخلاف الجوز الذى يقرب بعضه من بعض وهذا بين ابن بشير المعدودات ان قلت
 أثمانها جاز بيعها جزا فان ابن عبد السلام ما يتعلق الغرض بعدده يمنع بيعه جزا الا ان يقل
 عن هذا النوع فقد وقع فى المذهب ما يدل على جواز بيعه جزا (لا) يجوز بيع (غير مرقى)
 جزا الا انخل الذى يقصد الفتح ان لم يكن مثل مطرف بل (وان) كان (مل) بكسر الميم
 وسكون اللام (مطرف) بفتح الظاء المعجمة وسكون الراء اى وعاء كقراءة وقارورة ان كان فارغا

أرضه (قوله فان علما أو ظنا
 عدمه) اى استواء أرضه
 مفهوم استوت أرضه
 (قوله فيه) اى استواء
 أرضه (قوله فسد) اى بيع
 الجزا (قوله للقر) اى
 وعدم امكان جزره (قول
 حاله) اى المبيع (قوله
 عدمه) اى الاستواء (قوله
 مطلقا) اى عن التقييد
 بالمشقة راجع لهما (قوله
 بيعها) اى الثلاثة (قوله
 صورة) اضافته للبيان
 (قوله الفرق) اى بين المكيل
 والموزون وبين المعدود
 (قوله فان كانت افراده
 تقصد الخ) مفهوم ولم
 تقصد افراده (قوله القباب)
 بضم القاف وموحدين
 خنقفاى قال (قوله الجواز)
 اى لبيع الجزا (قوله
 بما تعلق) صلة قيد (قوله
 لكثرتة) صلة تعلق (قوله
 وتساوى) عطاف على تعلق
 (قوله أو يكون) عطاف
 على تعلق (قوله فيه) اى
 ما يقصد مبالغه لا آحاده

(قوله وان اختلفت آحاده) مبالغه فى الجواز (قوله بذلك) صلة التصوص (قوله فى العتبية) خبر التصوص بل
 (قوله عرف) بضم فكسر (قوله القناب) اى الذى عرف عدده (قوله لانه) اى صنف القناب (قوله يختلف) بكسر اللام (قوله
 فيه) خبر مقدم (قوله والعدل) بكسر العين أى ما يجعل معادلا لغيره فى حال حاله على دابة (قوله) اى المعرفة وذكر باعتبار
 عنوان العلم (قوله من بيعه) اى القناب (قوله وزنه) اى القناب (قوله عدده) اى القناب (قوله لا خلافا) اى القناب (قوله بين) بكسر
 الباء مثالاى ظاهر (قوله الغرض) بفتح الغين والراء (قوله قارورة) بقاء اى ما يد تقربه نحو الزيت من الاوعية

(قوله وليس الظرف مكيلا لامعتادا) حال (قوله والا) اي وان كان اذ الظرف متبعا معه (قوله ابن القاسم) مفعول سماع
مضافا لفاعله (قوله مكثلا) بكسر فسكون ثمانية فوقية اي وعاء من خوص (قوله فاشتره) اي الطعام الذي في المكثل (قوله
ثم قال) اي المشتري (قوله املا) اي المكثل (قوله فلا بأس به) هذا الذي اشار اليه من قوله ثانيا بعد تفريغه (قوله
اعطى الا ان كياها) اي المكثل وهي فارغة (قوله ذلك) اي ملء المكثل او الغرارة (قوله لم يقصد) اي المتبايعان (قوله فيه)
اي بيع الجزاف (قوله بان وجده) اي المبيع الخ تصوير لم يقصد فيه الى الغرر (قوله ان الاولى) بضم الهمزة الخ اي شراء
ما وجدته مجزافا خبر الفرق (قوله لم يقصد) اي فيها (قوله والثاني) اي املا ٤٩٧ واشتره (قوله قصد) اي فيه
(قوله اذ ترك الخ) علة

بل (ولو) كان ملان وباع ما فيه مع ما فيه ثانيا بعد تفريغه بدرهم مثلا فلا يجوز اعدام رؤية
ما فيه ثانيا حين بيعه ما معا وليس الظرف مكيلا لامعتاد او الالم يكن جزافا و اشار بولول في سماع
عيسى بن القاسم في رجل وجد مكثلا ملان طعما فاشتره ثم ابدى بانه فارغه ثم قال املا في ثمانية
بدى بانه فلا بأس به فان قال له اعطى الا ان كياها بدى بانه لا يمكن فيه خير ولو وجد غرارة ملان لم
يكن بأس ان يشتريها بدى بانه ولو جاءه بغيره فقال له املا في هذه الغرارة بدى بانه لا يمكن فيه
خير ابن رشد هذا كما قال انما يجوز شراء ذلك جزافا اذ لم يقصد فيه الى الغرر بان وجده
جزافا في وعاء او غيره فيشتره كما وجده فالفرق بين شراء الطعام مجزافا في المكثل او الغرارة
جزافا بدى بانه وبين قوله املا في ذلك ثمانية بدى بانه ان الاولى لم يقصد الى الغرر اذ اشتراه كما
وجدته جزافا والثاني قصد الى الغرر اذ ترك ان يشتريه بمكيال معلوم فاشتره بمكيال مجهول
ولا يجوز الشراء بمكيال مجهول الا في موضع ليس فيه مكيال معلوم على ما قاله في المدونة ودل
عليه قوله في هذه الرواية ان كان بموضع فيه مكيال فلما كان لا يجوز ان يقول له ابتداء املا في
هذه الغرارة بدى بانه لا يعلم مبلغ كياها فلا يجوز ان يقول ذلك بعد ان اشتراه املا في كما وجدها
اذ لا يعلم كياها بتقديم شرائه اياها جزافا ولو قال رجل لا تحضر بي من طعامك ههنا صبرة
وانا اشتريها منك جزافا لما ينبغي ان يجوز ذلك ما فيه من القصد الى الغرر على قياس ما قلناه
ويجوز شرائه ما في المكيال المجهول على انه جزاف بشرطه لاني انه مكمل به مع كسر المكيال
المعلوم المازري هجس في نفسه انه لا فرق بين ما اجازوه وما منعه اذ لا يختلف حرر الحازر
الزيت في قارورة ولقد اراد لهما منه و اشار ابن رشد لما يقيد جوابه بان ما اجازوه لم يقصد فيه الى
الغرر لحضوره تخف امره بخلاف ملئه ثانيا فانه غرر مدخول عليه ويمكن الجواب بان الرخصة
انما وردت في الحاضر ولا يقاس عليها وذكر غ عن القبايل ان ما جرت العادة به من اعطاء
البرار درهما ليعطيه به ابرار اخوة لفل فيجعل شيئا في ورقة ويطويها عليه وبأخذ المشتري من
غير حزم ولا رؤيته لا يجوز ان فتحه وراه جازواخذ بعضهم من جواب ابن رشد ان شرط
الجزاف مصادفته فلا يجوز المدخول عليه لا يجوز ان تعطى الفوال او العطار درهم ما على ان
يعطيك شيئا جزافا وخصوصا مع عدم رؤيته وعدم حزمه وقد اعترض ابن علال ومعا صروه قول
القبايل فان فتحه وراه جاز بان فيه جزاف لي واشترى منك وقد نص في البيان على منعه قال

بل (ولو) كان ملان وباع ما فيه مع ما فيه ثانيا بعد تفريغه بدرهم مثلا فلا يجوز اعدام رؤية
ما فيه ثانيا حين بيعه ما معا وليس الظرف مكيلا لامعتاد او الالم يكن جزافا و اشار بولول في سماع
عيسى بن القاسم في رجل وجد مكثلا ملان طعما فاشتره ثم ابدى بانه فارغه ثم قال املا في ثمانية
بدى بانه فلا بأس به فان قال له اعطى الا ان كياها بدى بانه لا يمكن فيه خير ولو وجد غرارة ملان لم
يكن بأس ان يشتريها بدى بانه ولو جاءه بغيره فقال له املا في هذه الغرارة بدى بانه لا يمكن فيه
خير ابن رشد هذا كما قال انما يجوز شراء ذلك جزافا اذ لم يقصد فيه الى الغرر بان وجده
جزافا في وعاء او غيره فيشتره كما وجده فالفرق بين شراء الطعام مجزافا في المكثل او الغرارة
جزافا بدى بانه وبين قوله املا في ذلك ثمانية بدى بانه ان الاولى لم يقصد الى الغرر اذ اشتراه كما
وجدته جزافا والثاني قصد الى الغرر اذ ترك ان يشتريه بمكيال معلوم فاشتره بمكيال مجهول
ولا يجوز الشراء بمكيال مجهول الا في موضع ليس فيه مكيال معلوم على ما قاله في المدونة ودل
عليه قوله في هذه الرواية ان كان بموضع فيه مكيال فلما كان لا يجوز ان يقول له ابتداء املا في
هذه الغرارة بدى بانه لا يعلم مبلغ كياها فلا يجوز ان يقول ذلك بعد ان اشتراه املا في كما وجدها
اذ لا يعلم كياها بتقديم شرائه اياها جزافا ولو قال رجل لا تحضر بي من طعامك ههنا صبرة
وانا اشتريها منك جزافا لما ينبغي ان يجوز ذلك ما فيه من القصد الى الغرر على قياس ما قلناه
ويجوز شرائه ما في المكيال المجهول على انه جزاف بشرطه لاني انه مكمل به مع كسر المكيال
المعلوم المازري هجس في نفسه انه لا فرق بين ما اجازوه وما منعه اذ لا يختلف حرر الحازر
الزيت في قارورة ولقد اراد لهما منه و اشار ابن رشد لما يقيد جوابه بان ما اجازوه لم يقصد فيه الى
الغرر لحضوره تخف امره بخلاف ملئه ثانيا فانه غرر مدخول عليه ويمكن الجواب بان الرخصة
انما وردت في الحاضر ولا يقاس عليها وذكر غ عن القبايل ان ما جرت العادة به من اعطاء
البرار درهما ليعطيه به ابرار اخوة لفل فيجعل شيئا في ورقة ويطويها عليه وبأخذ المشتري من
غير حزم ولا رؤيته لا يجوز ان فتحه وراه جازواخذ بعضهم من جواب ابن رشد ان شرط
الجزاف مصادفته فلا يجوز المدخول عليه لا يجوز ان تعطى الفوال او العطار درهم ما على ان
يعطيك شيئا جزافا وخصوصا مع عدم رؤيته وعدم حزمه وقد اعترض ابن علال ومعا صروه قول
القبايل فان فتحه وراه جاز بان فيه جزاف لي واشترى منك وقد نص في البيان على منعه قال

٦٣ منخ في ما اجازوه (قوله لحضوره) اي الجزاف علة لم يقصد الخ (قوله
فانه) اي املا ثانيا (قوله يمكن) بضم فسكون (قوله الجواب) اي ايضا (قوله ولا يقاس عليها) اي الرخصة حال (قوله من اعطاء
الخ) بيان لما (قوله البرار) بفتح الموحدة وشدة الراء اي بائع الابزار (قوله فيجعل) اي البرار (قوله لا يجوز) خبر ان (قوله
علال) بفتح العين المهملة وشدة اللام (قوله بان فيه جزاف) بفتح الجيم وكسر الزاي مثقلا صلة اعترض (قوله وقد نص الخ) حذ
(قوله منعه) اي المدخول على التجزيف (قوله قال) اي ابن علال

(قوله فان كان على الخيل ارجاز) اي وعليه يحتمل قول القباب فيسقط الاعتراض عليه (قوله وزيب) بيان لما دخل بالكاف المقسود وخواتمها على تيز (قوله وقربة ماء الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله راوية) اي الجلد الذي يجعله البعير بجذبه مما لو اناه (قوله مما جرى العرف الخ) بيان لنحوها (قوله لانه بمنزلة المكيا ل المعالوم) انه يجوز (قوله يتداخل) اي يدخل بعضه تحت بعض بيان لنحو (قوله من الطير) بيان لما ٤٩٨ (قوله اعدم امكان حرره) اي حمام البرج عله تمنع بيعه (قوله فان حرره) اي حمام

وعندي ان معنى ما في البيان اذا كان على وجه الالزام فان كان على الخيار عند رؤيته جاز واستثنى من وان مل عطف الخ فقال (الا) ان يقع بيع مل عطف ثانيا بعد تفويغه (في كسلة) بفتح السين المهملة وشدا اللام اي انا مضطرب من خشب رقيق او قصب فارسي (التين) وزيب وقربة ماء وجرته وراوية ونحوها مما جرى العرف يجعله كالمكيا ل المعالوم فيجوز بيع ملته فانما يبيع ملته الحاضر مع ملته ثانيا بعد تفويغه لانه بمنزلة المكيا ل المعالوم (و) لا يجوز بيع (عصافير) ونحوها مما يتداخل من الطير (حمة بققص) لانه يدخل بعضه تحت بعض فلا يمكن حرره ومفهوم حمة جواز بيع المذبذبة جزافا (وهو كذلك) ولا يجوز بيع (حمام) بتخفيف الميم (برج) بضم الموحدة وسكون الراء آخره جيم يشاء من قواديس لسكنى الحمام لعدم امكان حرره فان حرره جاز قاله ابن القاسم في العتبية من سماع اصبيغ من ابن القاسم انه اجاز بيع البرج بما فيه ويبيع جميع ما فيه اذا رآه واحاط به معرفة وحررا اه ابن عرفة محمد عن ابن القاسم لا بأس ببيع ما في البرج من حمام أو يبيعه بحمامه جزافا والمنع فيما لا ينفع في المدينة الخطاب ورجح في الشامل الجواز وهو الظاهر لانه قول ابن القاسم في الموازية والعتبية (و) لا يجوز بيع (ثياب) ورقيق ودواب ونحوها جزافا لقصد افرادها (و) لا يجوز بيع نقد اى ذهب او فضة جزافا (ان سك) بضم السين المهملة وشدا الكاف اى صيغ بالكيفية الخاصة وختم اى النقد بختم السلطان (والتعامل) به بين الناس (بالعدد) وحده او مع الوزن لقصد افراده وكذا فلوس النحاس المتعامل بها عددا قال ابن ناجي انه المشهور وكذا الجواهر الكبار وخص النقد لكثرة غرضه لحصوله من جهة الكمية وجهة قصد الاحاد ولا يعال بكثرة الثمن لالترايد الجواهر الصغار والؤلؤ ونحوها التي تباع جزافا (والا) اي ران لم يكن النقد مسكوكا سواء نعمل به وزنا وعددا او كان مسكوكا وان لم يتعامل به عددا بان نعمل به وزنا (جاز) يبيعه جزافا لعدم قصد احاده البنائي الصواب رجوع قوله والالتزامين معاى وان لم يجمع الشرطان بان فقد ا أو أحدهما جاز فقد خل تحت والاثلاث صور لكن يقتضى الجواز في غير المسكوك المتعامل به عددا مع ان حكمه المنع وقد يقال لبعده هذه الصورة لم يستثنها عن ابن عبد السلام بحث في جواز في المسكوك المتعامل به وزنا بان أحاده مقصودة للرغبة في كثرتها لسهولة شراء السلع البسيرة كنصف درهم وربعه وافاد تنصيفه لا في مفهوم قوله وجهلاه فقال (فان) تبايعا شيئا جزافا وأحدهما يعلم قدره دون الآخر ثم علم أحدهما (اي المتبايعين جزافا بعد البيع) (يعلم الآخر) حين البيع (بقدره) اي المبيع جزافا (خير) بضم الخاء المعجمة

البرج (قوله انه) اي ابن القاسم (قوله ما فيه) اي من الحمام (قوله وحررا) بسكون الزاى عطف على معرفة (قوله من حمام) بيان لما (قوله أو يبيعه) اي البرج (قوله فيهما) اي يبيع ما فيه ويبيعه بما فيه (قوله لابن نافع) خبر المنع (قوله الجواز) اي فيما اذا رآه واحاط به حررا (قوله لقصد افرادها) عله تمنع بيعه جزافا (قوله لقصد افراده) اي النقد عله تمنع بيعه جزافا (قوله وكذا) اي النقد المسكوك في منع بيعه جزافا (قوله انه) اي منع بيع فلوس النحاس جزافا (قوله وخص) اي المصنف (قوله النقد) اي بالذكر (قوله لحصوله) اي الفردي (قوله من جهة الكمية) اي العدد واضافه للبيان (قوله ولا يعال) بضم ففتح متقلا (اي منع بيع النقد جزافا (قوله ترد) بفتح فكسر اي

على التعليل بكثرة الثمن (قوله للقيدين) اي ان سك والتعامل بالعدد (قوله بان فقد ا) بان لم يسك والتعامل بالوزن (قوله أو أحدهما) بان لم يسك والتعامل بالعدد أو سك والتعامل بالوزن (قوله حكمه) اي بيع غير المسكوك المتعامل به عددا جزافا (قوله لبعده) بضم الباء اي ندور (قوله جوازه) اي بيع الجزاف (قوله بان أحاده مقصودة) صلة بحث (قوله للرغبة الخ) عله مقصودة (قوله لسهولة الخ) عله الرغبة ويحجب بان كثرتها بالمعنى الذي لاحظته ابن عبد السلام تستلزم قلة ثمنها هي مسوغة لبيعها جزافا كما تقدم والله اعلم (قوله وافاد) اي المصنف (قوله بعد البيع) صلة علم

(قوله في فسخ البيع) صلة خير (قوله بعد) بضم الباء (قوله في الجهل) صلة استواء (قوله لانه) اي الشان (قوله ذلك) اي العد
 الكيل او لوزن (قوله علم) بضم العين (قوله فيه) اي الجوز (قوله لا يعرف قدر وزنه الخ) صلة فلا تمنع الخ (قوله هذا) اي
 الفرق بين الجوز والقضاء العلوي العدد (قوله بين) بكسر الباء مثقالا ظاهر (قوله اي العالم) تفسير لقاعل اعلم المستوفيه
 (قوله الجاهل) تفسير لقوله البارز (قوله بعلمه) صلة اعلم اي العالم (قوله بقدره) صلة علم (قوله او علم) اي الجاهل (قوله به) اي علم
 العالم (قوله من غيره) اي العالم (قوله فيفسخ) اي البيع (قوله برد) بضم ففتح ٤٩٩ (قوله ان كان) اي المبيع (قوله فان

فان) اي المبيع (قوله
 ردت) بضم الراء (قوله
 قيمته) اي المبيع (قوله
 التخيير) اي في فسخ بيعه
 (قوله وفان) اي المبيع
 حال (قوله يلزم المشتري
 الخ) خبر ما (قوله فان كان)
 اي الخيار (قوله لاستزادة
 ثمنها) صلة شرط (قوله فهو)
 اي بيعها (قوله فاسد) لان
 الغشاء ليس منفعة شرعية
 (قوله فان لم يشترط) اي
 غشاء الامنة (قوله وظهر)
 اي غشاء الامنة (قوله خير)
 اي المشتري (قوله وان
 كان) اي شرط غشاء الامنة
 (قوله للتبري) اي منه
 (قوله لاستزادة) اي في ثمنه
 صلة شرط (قوله الروائي)
 بضم الراء والمثناة تحت
 وكسر النون (قوله عدم)
 خبر لعل (قوله به) اي
 العبد (قوله مما اصله الخ)
 بيان للكاف (قوله لخروج
 الخ) صلة لا يجوز (قوله
 مما اصله الخ) بيان لعل
 (قوله لخروجهما) صلة

وكسر التخمية مثقلة غير العالم بقدره في فسخ البيع لان العالم بقدره غيره ابن رشد ما بعد
 أو يكال أو يوزن لا يجوز بيعه جزافا لامع استواء البائع والمتاع في الجهل بعد ما بعد منه ووزن
 ما يوزن وكييل ما يكال لانه متى علم ذلك أحدهما وجهه الآخر كان العالم بذلك قد غر الجاهل
 وغشه فاذا علم عدد الجوز فلا يجوز ان يبيعه جزافا وان كان العرف فيه انه يباع كيلا لمعرفة
 كيلاه معرفة عدد ما مامعرفة عدد القضاء فلا تمنع من بيعه جزافا فلا يعرف قدر وزنه بمعرفة
 عدده لاختلافه بالصغر والكبر بخلاف الجوز الذي يقرب بعضه من بعض وهذا بين اه (وان
 أعلمه) اي العالم الجاهل بعلمه بقدره او علمه من غيره (ففسد) البيع للفرور والخطر فيفسخ ويرد
 المبيع لبائعه ان كان قائما فان ردت قيمته وما قبله التخيير وفان يلزم المشتري الاقل من ثمنه
 وقيمتها ان كان الخيار له فان كان البائع فله الا تكومن الثمن والقيمة وشبهه في الفساد فقال (ك) بيع
 الامنة (المغنية) بضم الميم وفتح الغين المحجمة وكسر النون مشددة بشرط كونها مغنية لاستزادة
 ثمنها فهو فاسد فان لم يشترط وظهر للمشتري بعد الشراء خيرا في ردها وان كان للتبري فالبيع صحيح
 ولا خيار للمشتري ولا يفسد بيع العبد المغني بشرط غناه للاستزادة نقله الروائي عن المالكية
 واهل وجهه مع كون المنفعة ليست شرعية عدم خشية تعلق القلوب به غالبا (و) لا يجوز بيع
 (جزاف حب) كقمع مما اصله ان يباع كيلا (مع مكيل منه) اي الحب كاردب لخروج احدهما
 عن اصله (او) مع مكيل (ارض) ونحوها مما اصله البيع جزافا لخروجهما معا عن اصلهما
 (و) لا يجوز بيع (جزاف ارض مع مكيل) اي المذكور ونحوه من احدهما عن اصله (لا يمنع
 بيع جزاف ارض مع مكيل حب) لمجي كل منهما على اصله (وبجوز) ان يباع (جزافان) صفقة
 واحدة سواء كان اصلهما ان يباعا جزافا أو كيلا أو احدهما كيلا والاخر جزافا لانهما في
 معنى جزاف واحد (و) يجوز ان يباع (مكيلان) كذلك صفقة واحدة (و) يجوز ان يباع
 (جزاف) على غير كيل بدليل قوله لا في ولا يضاف لجزاف على كيل الخ سواء كان اصله ان يباع
 جزافا كقطعة ارض أو كيلا كصبرة حب (مع عرض) لا يباع كيلا ولا وزنا كرقق وحبوان
 (و) يجوز ان يباع (جزافان) صفقة واحدة (على كيل ان اتحد الكيل) اي غنه كبيع صبر في
 قمع كل اردب من كل منهما بدينار (و) اتحدت (الصفة) للجزافين المبيعين على كيل لانهما في
 معنى صبرة واحدة وجزاف واحد واحتراز باتحاد الكيل من اختلافه كصبر في قمع احدهما
 ثلاثة ارادب بدينار والاخرى أربعة به وباتحاد الصفة من اختلافهما كصبرة قمع وصبرة شعير
 كل منهما كل ثلاثة ارادب منها بدينار وعله المنع مع الاختلاف انه جزاف على كيل معه غيره

عدم الجواز (قوله اي المذكور) توجيه لتدكير الضمير مع تأنيث مرجعه (قوله لخروج احدهما الخ) صلة لا يجوز (قوله
 لمجي الخ) صلة لا يمنع (قوله لانهما) اي الجزافين الخ (قوله يجوز جزافان) (قوله كذلك) اي الجزافين في العموم (قوله بدليل)
 اضافته لبيان (قوله اصله) اي المبيع جزافا (قوله لا يباع كيلا الخ) نعت عرض (قوله به) اي دينار (قوله لاختلاف)
 اي الكيل او الصفة

(قوله ولا يظهر) أي في المراء (قوله ان اتحدت الصفة الخ) خبر الاظهر (قوله وغنما) أي السابعة الخ حال (قوله بلهول ما يخصها)
 أي السابعة له لا يضاف (قوله منه) أي الثمن بيان لما (قوله وهو) أي يبيع مكيلين (قوله هذا) أي امتناع يبيع جزاف على كل
 مع غيره (قوله بارضه) أي معها (قوله ذرع) أي كل ذراع بكذا (قوله اللبن) أي يبعه (قوله الزبد) أي يبعه (قوله لانه) أي يبعهما
 (قوله علم) بضم العين (قوله مشاركة ٥٠٠ المقوم المثلي) أي في جواز يبعه برؤية بعضه (قوله وان لم يكسر شيء) مبالغة

في جوازه (قوله منه) أي الصوان (قوله ليري ما بداخله) أي الصوان له يكسر (قوله الباقي) أي من المبيع المثلي الذي لم يره المشتري حين شرائه (قوله مخالفا) أي لما رآه في الصفة (قوله بما لا ينفك) أي عن المثلي كبلل فاع المظمورة والاند (قوله والا) أي وان خرج الباقي مخالفا ~~شرا~~ أو قبلا بما ينفك (قوله خير) أي المشتري في فسخ البيع (قوله الموافق لاوله) أي المثلي في الصفة (قوله والا) أي وان كان الاول معيبا (قوله لانه) أي المشتري (قوله وهذا) أي تقييم عبد الحق (قوله وجده) أي العيب (قوله عدل) بكسر العين أي ما يعادل به مثله في حله على دابة (قوله مدرج) بضم فسكون ففتح أي ملفوف بشئ (قوله الرفيع) من الرفعة أي اسن (قوله على الصفة) مثله يبيع (قوله لان العدول

والاظهر ان اتحدت الصفة وثن الكيل (ولا يضاف لجزاف) يبيع (على كيل) كصبرة قمح كل أردب منها بدوهم (غيره) أي الجزاف كسلعة كذا بدون تسمية ثمن لها وغنما من جلة ما اشترى به المكيل بلهول ما يخصها منه (مطلقا) عن تقييم السلعة بكونها من غير جنس الجزاف لا يقال الجزاف على كيل مع مكيل من جنسه من يبيع مكيلين وهو جائز لانا نقول الجزاف على كيل ليس حكمه حكم المكيل فعلى هذا لا يجوز بيع الزرع جزافا على كيل بارضه وقوله على كيل أي او وزن او عدد فلا يضاف لجزاف على وزن او عدد او ذرع غيره مطلقا كما في المقدمات وقال القباب اصل اللبن الكيل واصل الزبد الوزن فلا يتباع قربا بين جزافا مع رطل زبد لانه من جمع الجزاف وما في حكم المكيل اذ الموزون كالكيل ولا ان تباع القرية بزبد ما على ان كل رطل من زبدها بكذا لانه جزاف على وزن مع غيره وما اشراء كل منها جزافا فجايز لانها من جاز فان (و) جاز البيع الذي علم وصف مبيعه (برؤية بعض) المبيع (المثلي) أي الذي يكال كقمح او يوزن كقطن أو يعد كبيض واحتراز بالمثلي عن المقوم فلا تنافي في رؤية بعضه على ظاهر المذهب كما في التوضيح وقال ابن عبد السلام ظاهر الروايات مشاركة المقوم المثلي (و) جاز برؤية بعض (الصوان) بكسر الصاد الههله وضمتها وخفة الواو أي ما يصون الشيء كقشر رمان ويبيض ويطبخ وجوز ولوز ويندق وان لم يكسر شيء منه ليري ما بداخله ولا كلام للمشتري اذا خرج الباقي مخالفا لاوله لا ينفك كما يأتي والاخير عبد الحق انما يلزم الباقي الموافق لاوله اذا لم يكن الاول معيبا ولا فلا يلزم لانه يقول ظننت الباقي سليما فاغترت عيب الاول الذي رأيته اه وهذا في عيب يحدث مثله في الاول وتقلب السلامة منه في الباقي كسواد باع على مظمورة وما العيب الذي لا يحدث في الاول الا يحدث مثله في الباقي كسوس فلا كلام للمشتري اذا وجده في الباقي بعد وجوده في الاول (و) جاز يبيع عروض او طعام في عبدل يكسر العين مع الاعتقاد في معرفتها (على) رؤية او سمع ما كتب في (البرنامج) بفتح الموحدة وسكون الراء يلهاون وكسر الميم آخره جيم اسم جنس اجمعى معناه الدفتر والظاهر ان البائع اذا حفظ ما في العدل ووصفه للمشتري كفي عن البرنامج ولا يجوز بيع قوب مطوى كساج مدبرج وهو الطيبان وقيل الثوب الرفيع على الصفة لان العدول عن نشره وتعليقه مع امكانه بلا ضرر غير كثير قال في الموطأ فرق بينهما أي العدل والثوب عمل الماخذ فان كان في نشره افساده اذا لم يرضه المشتري جاز يبعه بالصفة كما في العدل صرح به ابن رشد فان باع عدلا على البرنامج عدة ما فيه خسوس فوجدها المشتري أحدا وخسين فان اتفقت صفقة وثنارد للبائع واحدا وان اختلفت كخمسة اصناف كل صنف عشرة ووجدوا احدا زائدا في صنف منها كان البائع

عن نشره) أي بطله الخ لا يجوز (قوله غدر) حبران (قوله فرق) بفتحان مخففا (قوله شرية) عمل فاعل فرق (قوله الماخذ) أي العصاية والتابعين (قوله في نشره) أي الثوب المطوى (قوله يبعه) أي الثوب المطوى (قوله به) أي جوازي يبعه بالصفة (قوله فان اتفقت) أي الثياب التي في العدل (قوله رد) أي المشتري (قوله وان اختلفت) أي الثياب التي في العدل

(قوله) اى المشتري (قوله منه) اى الصنف الزائد واحدا (قوله كان) اى البائع (قوله الاخوان) اى مطرف وابن الماجنون
(قوله عنه) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله غلطه) بقصص مثقالاى ابن القاسم (قوله عنه) اى ابن القاسم (قوله انه) اى
ابن القاسم (قوله ولم يرضه) اى الاعتذار (قوله لانها) اى اللقافة علم لم يرضه (قوله ولانها) اى اللقافة الخ عطف على لانها الخ
(قوله فيها) اى المدونة (قوله معه) اى المشتري (قوله منها) اى الثياب (قوله وجدته) اى الثوب (قوله فيه) اى العدل (قوله قوله)
اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله الى) بشد الباء (قوله ثمنها) اى الثياب التى فى العدل (قوله اتفق) اى ثمنها (قوله لكن قول
ابن القاسم الخ) استدراك على حل بعضهم لرفع ايمامه اتفاقهما (قوله الخلاف) ٥٠١ اى بين القولين (قوله فى كونهما)

اى الروايتين (قوله وحكى)
بضم فكسراى التوفيق
(قوله وضع) بضم فكسرا
اى اسقط (قوله عنه) اى
المشتري (قوله من الثمن)
بيان جزأ الخ (قوله فيه) اى
العدل (قوله قال) اى ابن
القاسم (قوله من الثياب)
بيان أكثر (قوله أكثر)
مفعول وجد اى من نصف
(قوله ماسى) اى حين
الشراء (قوله لزمه) اى
الموجود المشتري (قوله
بخصته) اى الموجود (قوله
من الثمن) بيان خصته
(قوله وان كثر النقص) بان
كان نصف المسمى بقدر شدة
ما قبله (قوله لم يلزمه) اى
المشتري (قوله ورد) اى
المشتري (قوله به) اى
النقص الكثير (قوله يريد
أكثر من النصف) يلزم
عليه تعارض مفهومى أول
الكلام وآخره فى نقص
النصف فالمناسب ما تقدم

شريكه بجزء من احد عشر جزءا منه وان اتفقت صفاتها واختلف ثمنها لا اختلافها بالجوذة
والردامة كان شريكها بجزء من احدى وخسين جزءا رواه الاخوان عن مالك رضى الله تعالى عنهم
وروى ابن القاسم عنه رضى الله تعالى عنه ما كونه شريكها بجزء من اثنين وخسين جزءا وغلطه
ابن حبيب واعتذر ابن اللباد عنه باحتمال انه أدخل اللقافة فى العدد ولم يرضه ابن يونس لانها
ليست من جنس الثياب ولانهم املغاة للمشتري كحبال الشد فيه او من اشترى عدلا بغير نايجه على
ان فيه خمسين ثوبا فوجد فيه احدى وخسين قال مالك رضى الله تعالى عنه يكون البائع شريكا
معه فى الثياب بجزء من واحد وخسين جزءا من الثياب ثم قال مالك رضى الله تعالى عنه يرد ثوبا
منها كيف وجدته فيه ابن القاسم قوله الاول اعجب الى ١١ ابو الحسن حل بعضهم الاول على
ما اذا اختلف ثمنها والثانى على ما اذا اتفق لكن قول ابن القاسم الاول اعجب الى يدل على
الخلاف وقال ابن عرفة بعد ذكر الروايتين عياض فى كونها ما خلافا او رفا قافولا الاكثر
محتجين بقول ابن القاسم الاول اعجب الى والاقول وحكى عن اى عمران ١٥ وهذا يجرى ايضا
وجود الزائد فى صنف من اصناف وقوله يرد ثوبا منها ابن يونس بعض القسرين يرد ثوبا من
أوسطها وقال ابو عمران اى ثوب شاء لقوله يرد ثوبا كيف وجدته فان وجد تسعة واربعين وضع من
ثمنها جزء من خمسين وان نقصت اكثر من النصف فلم يشتري رد المبيع ونصها عقب ما تقدم
وان وجد فيه تسعة واربعين ثوبا وضع عنه من الثمن جزء من خمسين جزءا قيل فان وجد فيه
اربعةين ثوبا قال ان وجد من الثياب اكثر ماسى لزمه بخصته من الثمن وان كثر النقص لم يلزمه
أخذ ورد به البيع ابو الحسن قوله كثر النقص يريد أكثر من النصف ١٥ (و) جازييع غير
الجزاف (من) الشخص (الاعى) اى له هذا هو الذى يتوهم عدم جوازه واما بيعه ماملكة
فلا يتوهم منعه وقال د و جاز العقد فشمع البيع والشراء حقيقة الاعى من ولد بصير انهم
وامان ولد غير بصير فهو أكه ولكن حكمهما واحد وقال الأجرى يمنع البيع لمن ولد أعمى
أو عمى قبل تمييزه الألوان والخلاف فيه ايتوقف على الرؤية واما المشهور كسك والمدقوق كسك
فلا خلاف فيه ومجمله ان لم يكن الاعى اخرس اصم والامنة معاملته ومناكته الامن وليه
المجبر (و) جاز البيع والشراء المعتمد فى معرفة مبيعته (برؤية) سابقة على وقت العقد (لا يتغير)
المبيع (بعدها) الى حين العقد عادة ولو حضر فى البلد او فى مجلس العقد فان كان يتغير بعدها

والله أعلم (قوله غير الجزاف) مفهومه لا يجوز بيع الجزاف للاعى وهو كذلك لعدم شرط رؤيته (قوله هذا) اى البيع (قوله)
ولد) بضم الواو (قوله ولكن حكمهما) اى لاعى والا كنه استدراك على ما قبله لرفع ايمامه اختلاف حكمهما (قوله يمنع)
بضم الباء (قوله فيه) اى يبيع للاعى (قوله ومجمله) اى الخلاف (قوله والا) اى وان كان الاعى اخرس اصم (قوله لم ينع) بضم
فكسرا (قوله العقد) بفتح الميم الثانية (قوله لا يتغير المبيع) صفة تجرت على غير موصوفها بالا بر ائامن اللبس (قوله الى حين
العقد) صلة لا يتغير (قوله عادة) راجع لعدم تغيره (قوله ولو حضر) اى المبيع بالرؤية السابقة مبالغة فى جوازيه بها (قوله فان
كان) اى المبيع الخ مفهوم لا يتغير بعدها

(قوله فلا يجوز) أي يبعه بالرؤية السابقة (قوله ويجوز) أي يبعه (قوله خياره) أي المشتري (قوله بالرؤية) أي عندها (قوله وان يبع) بكسر الهمزة والموحدة (قوله عدل) بكسر العين (قوله وقبضه) أي العدل (قوله وغاب) أي المشتري (قوله عليه) أي العدل (قوله أنى) أي المشتري (قوله وادعى) أي المشتري (قوله أنه) أي المشتري (قوله وجدها) أي الثياب في العدل (قوله وانما) أي الثياب (قوله كتب) بضم فكسر (قوله اعتمد) أي المشتري (قوله وقد ضاع البرنامج) حال فلا يقال تقابل صفة الثياب بما فيه فان تطابقا فلا كلام للمشتري والافله ٥٠٢ ردها ولا يحلف البائع (قوله أوبقى) أي البرنامج (قوله وانه) أي ما وجدته في

عادة فلا يجوز زبنا ويجوز على شرط خياره بالرؤية (و) ان يبع ما في عدل على البرنامج وقبضه المشتري على تصديق البائع وغاب عليه ثم أتى بثياب وادعى انه وجدها في العدل وانما مخالفة لما كتب في البرنامج الذي اعتمد عليه وقد ضاع البرنامج وأبقى وادعى البائع ان المشتري غير ما وجدته في العدل وانه موافق لما في البرنامج فالقول قول البائع وحلف (حلف) أي يحلف البائع ان ما في العدل موافق لما كتب في البرنامج (ليبيع) أي في صورة يبيع ما كتب صفاته (برنامج) ومعمول حلف (ان موافقته) أي ما وجد في العدل من نحو الثياب (للمكتوب) في البرنامج ثابتة فان حلف فلا شيء عليه وان نكل حلف المشتري انه لا يغير ما وجدته في العدل فان حلف فله رده على البائع وان نكل لزمه ما أتى به ولا شيء له على البائع فان كان قبضه المشتري على انه مصدق فيما يجده أو على انه يقلب ويتنظر فالقول قوله نه لا أبو الحسن عن النخعي (و) ان دفع شخص لا آخر دنانير وادراهم صرفا او ثمن سلعة او قضاة دين او ساقا وقبضها المدفوع له مصدقا دافعها في عددها وجودتها وغاب عليها ثم ردها كلها او بعضها وادعى انه وجدته رديا أو ناقص وزن أو انه وجدها ناقصة عدد وانكر دافعها ذلك حلف دافع مدع (عدم دفع ردي أو ناقص) انه مادفع الاجيد في علمه وانه لا يعلم ما أتى به القابض من نقده الا ان يتحقق أنه ليس منه فيحلف على البت كحلف على عدم نقص العدد فان نكل حلف قاضيها على ما ادعاه فان حلف فيلزم الدافع اتمام العدد وابدال ما اتفق النقاد على ردها لانه لا ما اختلفوا فيها وان كان قبضها غير مصدق دافعها في عددها وجودتها فالقول قول قاضيها بيمينه وان اختلفا في كون قبضها على التصديق أو عدمه فالقول قول دافعها بيمينه وان اختلف النقاد في جودة نقدها راد دافعها قضاء عن دين فلا يلزم المدفوع له قبوله (و) ان يبيع شيء برؤية سابقة لا يتغير المبيع بعدها عادة وقبضه المتنازع طائفا ببقاء على صفته التي رآها ثم ادعى انه تغيرت صفته قبل قبضه وخالفه البائع وادعى بقاءه بصفته التي رآها (حلف) البائع (على بقاء الصفة) التي رآها المشتري (ان شك) بضم الشين المعجمة أي شك أهل المعرفة هل يتغير فيما بين رؤيته وقبضه ام لا كافي التوضيح وغيره عن النخعي من ان المعبر ما بين الرؤيتين لان ضمانه من بانه حتى يقبضه المشتري وقد يتأخر قبضه عن العقد بما يمكن التغير فيه فلا ينافي ان الشرط كون الرؤية لا يتغير بعدها قبل العقد فان قطع بعدم التغير بين الرؤيتين فالقول للبائع بلايين وان قطع به فالقول للمشتري كذلك وترجيح قول أحدهما كالقطع به كما يقيده قوله ان شك قاله عجم وفي بعض الشراح يحلف

العدل (قوله من نحو الثياب) بيان لما (قوله ثابتة) خبر ان (قوله فان حلف) أي البائع (قوله وان نكل) أي البائع (قوله فان حلف) أي المشتري (قوله انه) أي المشتري (قوله رده) أي ما أتى به من الثياب (قوله وان نكل) أي المشتري (قوله لزمه) أي المشتري (قوله أنى) أي المشتري (قوله انه) أي المشتري (قوله فان كان) أي الشأن (قوله قبضه) أي العدل (قوله على انه) أي المشتري (قوله مصدق) بفتح الدال (قوله او على انه) أي المشتري (قوله بضم ففتح فكسر مثقلا أي ماني العدل (قوله ويتنظر) أي المشتري ما في العدل (قوله أي المشتري بلايين ما لم يدع البائع عليه التغير (قوله وان يبيع) بكسر الهمزة والموحدة (قوله

وقبضه) أي المبيع (قوله ثم ادعى) أي المشتري (قوله انه) أي المبيع (قوله هل يتغير) أي المبيع (قوله لان ضمانه) أي المبيع الخ اعلة اعتبار ما بين الرؤيتين (قوله رؤيته) أي السابقة (قوله من ان المعبر الخ) بيان لما (قوله لا ضمانه) أي المبيع الخ اعلة اعتبار ما بين الرؤيتين (قوله بما يمكن الخ) صلة يتأخر (قوله فلا ينافي الخ) تفريع على هل يتغير فيما بين رؤيته وقبضه (قوله فان قطع) بضم فكسر الخ مفهوم ان شك (قوله به) أي التغير فيما بينهما (قوله كذلك) أي قول البائع في عدم اليقين (قوله كالقطع به) أي قول أحدهما في نفي اليقين

(قوله المربح) بفتح الميم (قوله وهو) اى الله من ربح قوله (قوله لقوله) اى المصنف (قوله يقطع) بضم الياء (قوله بالرؤية) اى عند دها (قوله لاعلى اللزوم الخ) مفهوم على خياره (قوله السكوت) بمشاة اى حين يبعه عن شرط الخيار واللزوم (قوله فيفسد) اى البيع (قوله سلها) بفتح السين واللام اى المدونة (قوله انه) اى الشأن (قوله لا يحتاج) اى لا يشترط اى فى صحة بيع الغائب بشرط خيار المشتري بالرؤية (قوله وان كان) اى صاحب المدونة الخ حال (قوله ذكر) اى صاحب المدونة (قوله هذا) اى عدم الاحتياج لذكر جنس السلعة (قوله لا فرق بينهما) اى التولية الخ على الاحتياج (قوله هذا) اى عدم الاحتياج لذكر الجنس (قوله الخط) اى قال (قوله يفهم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله انه) اى صاحب المدونة (قوله فرق) بفتحات مخففة (قوله فاعتقروا) اى عدم ذكر الجنس (قوله جنسها) اى السلعة (قوله فى البيع) اى لبيانها على المكايسة (قوله ثم نقل) اى الخط (قوله سلمه) بفتحات منقولة (قوله لاه) اى الخط (قوله طنى) فاعل سلم (قوله وهو) اى قول الخط الذى يفهم من كلام المدونة انه فرق الخ (قوله مسلم) بفتح السين واللام مفعلا (قوله نقل) بضم فكسر ٥٠٣ (قوله فى انه) اى الشأن (قوله الوصف) والرؤية اى السلعة (قوله

قوله فى المنع) صلة تسترى (قوله ولادليل فيه) اى ما نقل عن سلها (قوله من التفرقة) بيان لما (قوله وليتها) فيه التفتات من الغيبة الى الخطاب (قوله ولم تسجها) اى السلعة (قوله لاه) اى الرجل (قوله ادهما) اى السلعة او غنما (قوله الزمتها) اى الرجل (قوله اياها) اى السلعة (قوله لم يجز) اى العقد (قوله وان كان) اى العقد (قوله على غير الزام) شمل شرط خياره برؤية والسكوت عن شرط احدهما (قوله جاز) اى العقد (قوله منه) اى الرجل (قوله ولم تصفه) اى العبد (قوله لاه)

المربح قوله وهو الموافق لقوله وحالف من لم يقطع بصدقه (و) جاز بيع معين (غائب) عن محل العدم معروف بوصف بل (ولو بلا وصف) لنوعه او جنسه (على شرط خياره) اى المشتري فى الامضاء والرد (الرؤية) للمبيع لاعلى اللزوم او السكوت فيه فسد للجهل بالمبيع ابن عبد السلام ظاهر سلها الثالث انه لا يحتاج لذكر جنس السلعة اى ثوب او عبد مثلاً وان كان ذكر هذا فى التولية اذ لا فرق بينهما وبين البيع فى هذا الخط الذى يفهم من كلامه فى المدونة انه فرق بين البيع والتولية فاعتقروا فى التولية لانها من المعروف ولا بد من ذكر جنسها فى البيع ثم نقل نص سلها وسلمه لاه طنى البتاتى وهو غير مسلم لان ما نقل عن سلها صريح فى انه عند فقد الوصف والرؤية تستوى التولية والبيع فى المنع على الزام والجواز على خيار الرؤية ولادليل فيه لما ذكر من التفرقة اصلاً ونص ما نقل عن سلها واذا اشترت سلعة ثم وليتها جلاولم تسجلها ولا غنما او سميت ادهما فان كنت ازمته اياها لم يجز لانه مخاطرة وقاروان كان على غير الزام جازوا ما ان بعت منه عبد فى بيتك بمائة دينار ولم تصفه له ولا رآه قبل ذلك فالبيع فاسد ولا يكون المبتاع فيه بالخيار اذا انظره لان البيع وقع فيه على الايجاب والمصلحة باسنة ولو كنت بهلته على انما اراد انظره جازوان كان على المكايسة اه وبه تعلم ظهور ما قاله ابن عبد السلام والله اعلم وفى بيع الغائب تسع صور لانه امان يباع على صفقة اورؤية متقدمة او بدونهما وفى كل منها امان يباع على خيار او بت او سكوت وكلها جائزة الا اثنتين وهما البت والسكوت فيها بيع بدونهما فقولاه او غائب اى على صفقة اورؤية متقدمة بتا وخيار او سكوت او قوله وعلى خيار بالرؤية قيد فيما بعد ولو فقط وما ذكره هو المشهور ومذهب المدونة عزاء لها غير واحد و اشار بولوى القول بان الغائب لا يباع الا على صفقة اورؤية متقدمة قال فى المقدمات

اى الرجل (قوله ولا رآه) اى الرجل العبد (قوله ذلك) اى البيع (قوله فيه) اى البيع صلة الخيار (قوله اذا انظره) اى البائع العبد (قوله فيه) اى العبد (قوله الايجاب) اى الزام عند السكوت عن شرط خياره اذا رآه (قوله والمكايسة) اى لا المعروف (قوله جعلته) اى الرجل (قوله اذا انظره) اى الرجل العبد (قوله جاز) اى البيع (قوله وان كان على المكايسة) حال (قوله وبه) اى نصها صلة تعلم (قوله ظهور ما قاله ابن عبد السلام) أقول بعون الله تعالى دل نصها السابق على التسوية بين التولية والبيع فى المنع اذا كانا بشرط الزام والجواز اذا كانا بشرط الخيار والتفرقة بينهما اذا كانا على السكوت عن شرط الزام وشرط الخيار فحقوا التولية لطلوها عن المكايسة وينج البيع لاشتماله على ما الله سبحانه وتعالى أعلم (قوله تسع) بتقديم المشاة (قوله لانه) اى الغائب (قوله بدونهما) اى الصفقة والرؤية (قوله فيما بعد ولو فقط) اى ما بيع بالرؤية سابقة ولا وصف (قوله ومذهب المدونة) عطف على المشهود (قوله لاه) اى المدونة

(قوله وهو) أي أنه لا يباع الا على وصف أو رؤية سابقة (قوله دليله) أي أنه لا يباع الا على وصف أو رؤية سابقة (قوله وهو) أي دليله (قوله قولها) أي المدونة (قوله فهو) أي أو على يوم تفرع على عطف الخ (قوله في امتناع بيعه بالصفة) صفة كاف التسمية (قوله لسهولة احضاره) لسهولة امتناع بيعه بها (قوله باقتضائه) أي بفهومه على يوم (قوله ان الحاضر بالبلد) أي والغائب عنه بأقل من يوم (قوله يجوز) أي بيعه (قوله هذا) أي جواز بيع الغائب عن مجلس العقد بالصفة ولو كان بالبلد ولا مشقة في احضاره (قوله هذا) أي كون حاضر ٥٠٤ المجلس لا يباع به او غيره يباع به (قوله المفهوم) أي من على يوم (قوله من غير

بائع) صفة الصفة (قوله بان وصفه بانه) تصوير لاتفاق وصف غير بائعه (قوله فهو) أي أو وصفه غير بائعه تفرع على وعطف على وصف الخ (قوله لانه) أي بانه (قوله تجاوز) أي يزيد (قوله لتفريق) أي تفريق علة يتجاوز (قوله فان بعد) مفهوم ان لم يمد (قوله باحداهما) أي الصفة والرؤية المتقدمة (قوله او بدونهما) أي الصفة والرؤية (قوله كذلك) أي المبيع باحداهما في كونه على اختيار (قوله فحصل) بفحصان مثلاً (قوله ومفهوما) أي لم يمكن بلامشقة (قوله فان كان) أي المبيع (قوله وان غاب) أي المبيع (قوله عنه) أي محل المبيع (قوله بها) أي الصفة (قوله ولو كان) أي المبيع (قوله ففقهه) أي المفهوم تفرع على فان كان حاضر الخ (قوله فلا يعترض) بضم الباء وفتح

وهو الصحيح في كتاب الغرر من المدونة دليله وهو قولها في بيع الدور والارضين الغائبة لا قبيل الا بصفة أو رؤية متقدمة اه وعطف على بالاوصف فقال (أو) أي ولو يبيع بالصفة على اللزوم غائب (على يوم) ذهبا باق فيجوز فهو في حيز المبالغة رد على قول ابن شمعان ما على يوم فدون كالحاضر في امتناع بيعه بالصفة لسهولة احضاره واعتراض الخط كلام المصنف باقتضائه ان الحاضر بالبلد لا يباع بالصفة مع ان الذي يقبضه النقل ان حاضر مجلس العقد لا بد من رؤيته الا ما في فحظه ضرر وفساد وغير حاضر مجلس العقد يجوز بالصفة ولو بالبلد على المشهور وان لم يكن في احضاره مشقة ويؤخذ هذا من المدونة من خمسة مواضع قلت هذا تفصيل في المفهوم فلا بأس به وعطف على وصف فقال (أو) أي وجاز بيع غائب بالصفة من غير بائعه بل ولو بالا (وصفه) أي المبيع من اضافة المصدر لقوله وقاعله (غير بائعه) بان وصفه بانه فهو في حيز المبالغة أيضا رد على من قال لا يجوز بيع غائب بوصف بائعه لانه قد يتجاوز في صفاته لتفريق سلعته (ان لم يمد) الغائب المبيع يتا بصفة أو رؤية متقدمة فان بعد فلا يجوز أما المبيع باحداهما على الخيار بالرؤية أو بدونها كذلك فيجوز ولو بعد فحصل ان ما يبيع برؤية متقدمة يشترط فيه ان لا يتغير بعدها وان لا يمد وما يبيع بصفة يشترط فيه ان لا يمد وان المبيع على الخيار لا يشترط فيه قرب ولا عدم تغير ومثل للبعد فقال فان بعد (كخراسان) بضم الخاء المعجمة واهمال السين مدينية باقضى المشرق (من افرقة قيمة) بخفض التسمية الثانية وتشديد هاء مدينية توسط المغرب فلا يجوز وعطف على لم يمد فقال (و) ان (لم يمكن رؤيته) أي المبيع بالصفة بالزوم (بلامشقة) بأن امكنت بمشقة كالغائب عن البلد ومفهوما انما ان امكنت بلامشقة فان كان حاضر في محل البيع فلا يجوز بيعه بالصفة وان غاب عنه جاز بيعه بها ولو كان حاضر بالبلد على المشهور وفقهه تفصيل فلا يعترض عليه خلافا للخط ومن تبعه (و) جاز (النقد) أي تجميل دفع الثمن للبائع تطوعا بلا شرط (فيه) أي بيع الغائب على اللزوم عقارا كان المبيع او غيره لا على الخيار المبوب له او الاختيار فيمنع النقد فيه ولو تطوعا (و) جاز النقد (مع الشرط) من البائع على المشتري لتجميل الثمن واولى بلا شرط (في) بيع (العقار) على اللزوم بوصف غير بائعه وان بعد لانه لا يسرع تغيره بخلاف غيره واما بوصف بائعه فلا يجوز النقد فيه بشرط ويجوز تطوعا في ضيق انما يجوز اشتراط النقد في العقار على المذهب اذ لم يشترط بصفة صاحبه وشحوه في عبارة ابن رشد وقبده في التوضيح ببيع العقار جزا فافان يبيع مذارعة فلا

الرائع يبيع على نفسه تفصيل (قوله عليه) أي المصنف (قوله بلا شرط) ايضاح لتطوعا (قوله فيمنع النقد فيه ولو تطوعا) يصلح أي لتأديته لفسخ ما في الذمة في معين بتأخر قبضه (قوله وان بعد) بضم العين أي العقار مبالغة في الجواز (قوله لانه) أي العقار على جواز النقد فيه مع شرطه (قوله فلا يجوز النقد فيه بشرط) أي لترده بين الساقية والثمنية (قوله ويجوز) أي النقد فيه (قوله تطوعا) أي وان تردد بينهما عدم اقتضائه منع التطوع (قوله وقبده) أي جواز النقد في العقار (قوله جزا فافا) أي لاتقال ضمانه لمشتريه بمجرد شرائه فلا يؤدي النقد فيه لفسخ ما في الذمة في معين بتأخر قبضه (قوله فان يبيع مذارعة فلا

يصلح النقد فيه) أي لانه لا ينتقل ضمانه لمشتريه الا بذره فيه لزم على النقد فيه فسخ ما في الذمة في مؤخر والله أعلم (قوله وهو) أي التخصيص بين الجراف والذرع (قوله خلاف) خبران (قوله بدليل) اضافته للبيان (قوله جواز) مقعول اطلاق المضاف لفاعله (قوله بينه) بفتح مثقلا (قوله بان معناه) صلة بين (قوله وصقها) أي الدار (قوله حد) بفتح الحاء وشد الدال أي نهاية (قوله ساحتها) أي فسحتها (قوله بان بقول فيها كذا وكذا ذراعا) تصور ان تذر بعها المكتفي عنه بذ كرسفتها (قوله والاول) أي الجمع بين وصفها وتذرعها (قوله انه) أي الشأن (قوله ذلك) أي شراؤها على الصفة ٥٠٠ كل ذراع بكذا (قوله الا ان يكون) أي المشتري (قوله قدر أي

الدار ووقف عليها) أي لان شراها حينئذ من شراء الجراف على كيد ومن شروطه وثيقته كما تقدم (قوله لانه) أي ابن رشد (قوله بينه) بفتح مثقلا (قوله معتداله) حال من قاعل بينه (قوله ولذا) أي اعتداله من رشد له اعتد (قوله منه) أي له (قوله فقل ان ذلك) أي شراء الدار والارض او الخشبة او الشقة على ان فيها كذا وكذا ذراعا (قوله المستحق) بفتح الحاء المهملة (قوله فان كان) أي النقص (قوله لزمه) أي المشتري (قوله من الثمن) بيان لما (قوله وان كان) أي النقص (قوله كان) أي المشتري (قوله رقب ان ذلك) أي بيع الدار أو الارض أو الخشبة أو الشقة على ان فيها كذا وكذا ذراعا عطف على قبل

يصلح النقد فيه قاله اشهب في العينية ومالك رضي الله تعالى عنهم ما رتبته في الشامل لخط وهو ظاهر في الارض البيضاء وما الدار فلا بد من ذرعها كما ياتي وذرعها كصفة لها طاق الظاهر ان قول اشهب هذا وما روى عن مالك رضي الله تعالى عنه خلاف المعقد بدليل اطلاق المدونة وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم جواز اشتراط النقد في العقار قول الخط فلا بد من ذرعها هكذا في سماع القرين وقاله مكنون وبينه ابن رشد بان معناه لا بد في وصفها من تسعة ذرعها بان يقال الدار التي في بلد كذا بوضع كذا ووحدها كذا وصفها كذا وذرع ساحتها في الطول كذا وفي العرض كذا وطول بيتها كذا وعرضه كذا حتى ياتي على جميع مساحتها وصفها بالصفة والذرع ولو ذ كرسفتها واكتفي عن تذر بعها بان يقول فيها كذا وكذا ذراعا لجاز ذلك والاول احسن وليس المعنى انه لا يجوز ان يشتريه على الصفة الا كل ذراع بكذا ما بلغت بل لا يجوز ذلك الا ان يكون قدر أي الدار ووقف عليها كالارض لا يجوز شراؤها على الصفة كل ذراع بكذا دون ان يراها او كالصبرة لا يجوز شراؤها كل قفيز بكذا دون ان يراها وظاهر كلام ابن رشد ان هذا هو المعقد لانه بينه معقد الوعاده في البیان ان ما كان من العينية مخالفا للمذهب بنه عليه ولذا اعتقه الخط ومن تبعه ابن رشد اختلاف اذ اباغ منه الدار والارض أو الخشبة أو الشقة على ان فيها كذا وكذا ذراعا فقل ان ذلك بمنزلة قوله اشترى منك كذا وكذا ذراعا فان كان البائع شريفاً او ان وجد أقل كان مانع من منزلة المستحق فان كان يسير الزمه الباقي بما ينوبه من الثمن وان كان كثيرا كان مخيرا في الباقي بين اخذه بما ينوبه أو رده وقيل ان ذلك في معنى الصفة لا مبيع فان وجد أكثر كان للمبتاع وان وجد أقل كان المبتاع بالخيار بين اخذ جميع الثمن ورد والقولان قائمان من المدونة (وضمنه) أي العقار المبيع غائبا جازا وأدركته الصفة سالما (المشتري) بمجرد العقد يبيع بشرط النقد أم لا فلو ضح بعد ذلك الخلاف في ضمان انعقاره هذا الخلاف اذا لم يكن في المبيع حق توفيقه فان بيعت الدار مزارعة فالضمان من البائع بلا اشكال ابن عرفة لو كان دارا على مزارعة أو فحلا على عددها فحق كونها من البائع والمبتاع رواية المازري ونقله عن ابن حبيب مع الاخوين فخرجهما على ان الذرع والعقد حق توفيقه او مجرد صفة اه وعطف على في العقار فقال (و) جازا للنقد مع الشرط (في غيره) أي العقار المبيع غائبا (ان قرب) محله (كاليومين) ذهابا وبيع على الزوم برؤية مقدمة أو بوصف غير بانه لم يكن فيه حق توفيقه والكاف استقصائية (وضمنه) أي

منه في الزائد (قوله اخذه) أي ما وجدته (قوله مجرد العقد) صلة ضمن (قوله يبيع) بكسر فسكون أي العقار (قوله اذا لم يكن الخ) خبر ذ (قوله حق توفيقه) اضافته للبيان (قوله فالضمان من البائع) أي لحق التوفيقه (قوله لو كان) أي المبيع (قوله كونها) أي ضمان الدار والفحل (قوله رواية المازري) راجع لكونه من البائع (قوله ونقله) أي المازري الخ راجع لكونه من المبتاع (قوله فخرجهما) بفتحات منقلا أي المازري القولان (قوله حق توفيقه) مبنى الاول (قوله مجرد صفة) مبنى الثاني (قوله يبيع) عطف على قرب (قوله برؤية) صلة يبيع (قوله استقصائية) فلا تدخل زائدا على اليومين

(قوله ان ضمانه) أى غير العقار (قوله حينئذ) أى حين تنازعهما (قوله فلا يتقل) أى الضمان (قوله اليه) أى المشتري (قوله
ففى كلامه) أى المصنف الخ تفريع على ارجاع الشرط لغير العقار أو منازعة للعقار (قوله لهما) أى العقار وغيره أى
وأما ومنازعة فهو راجع لموضوع العقار لا تشويش فى النشر حاصل على هذا أيضا باعتبار رجوع الشرط لغير العقار
(قوله واستشكله) أى انتقال ضمان العقار للبائع بشرطه عليه وانتقال ضمان غيره للمشتري بشرطه عليه (قوله غير من هو
عليه) أى من بائع فى العقار ومشتري غيره (قوله بجهة من الثمن) أى زادها المشتري للبائع فى ثمن العقار لضمانه بأثمه أو تركها
البائع المشتري من ثمن غيره لضمانه بمشتريه (قوله ما لزمه على قول) أى فلم يكن ضمانه يجعل (قوله وشرطه) أى الائتمان به (قوله
ضمانه) أى المبيع حال اتيان البائع به (قوله منه) أى بأثمه (قوله يفسد بيعه) بضم الياء لانه ضمان يجعل اذ يصير الثمن موزعا
على السلعة والائتمان بها وضمانها ٥٠٦ (قوله وان كان ضمانه) أى المبيع (قوله فى اتيانه) صله ضمانه (قوله يبيع واجارة)

غير العقار المبيع غالبا بشرط التقدم لا (بائع الشرط) من بائع غير العقار ان ضمانه على
مشتريه فلا يضمنه البائع (أو منازعة) من المشتري للبائع فى ان العقد صادق العقار المبيع
غايبا قايما أو هالكسا لما أو معيبا فضمنه حينئذ من بائعه لان الاصل انتفاء ضمانه عن المشتري
فلا يتقل اليه الا بما صرح به فى كلامه لف وشرطه غير مرتب قاله جديع وتبعه د وقال غيره
الشرط راجع لهما واستشكله فى صحيح بانه ضمان يجعل لان نقل الضمان الى غير من هو عليه
لا يكون الا بجهة من الثمن وأجيب بانه انما اشترط كل واحد على الآخر ما لزمه على قول
وحاصله مراعاة الخلاف اه (وقبضه) أى المبيع الغائب غير العقار أى الخروج للائتمان به (على
المشتري) وشرطه على بائعه مع كون ضمانه منه يفسد بيعه وان كان ضمانه فى اتيانه من مبتاعه
فجائز وهو يبيع واجارة قاله ابن عرفة ونصه مع اصيبخ ابن القاسم من اشترى سلعة غائبة
بعينها وهو يملك على ان يوفى بها بوضعها لا خير فيه للضمان ابن رشد هذا لان بعض الثمن وقع
للضمان وهو حرام باجماع ابن عرفة لا يترتب ان هذا خلاف المذهب من جواز شرط الضمان
على البائع فى الغائب لان ذلك فى مدة الوصول اليه لا فى مدة اصاله الاخمى الائتمان بالغائب
على مبتاعه وشرطه ايادى على بائعه مع ضمانه يفسد بيعه وضمانه فى وصوله من بائعه وان شرط
ضمانه فى اتيانه من مبتاعه جاز وكان بيعا واجارة (وحرم فى) يبيع (تقد) أى ذهب أو فضة بتقد
(و) فى يبيع (طعام) بطعام (ربا) بكسر الراء مقصورا (فضل) أى زيادة (و) ربا (نساء) بفتح
النون ممدودا أى ناخير واضافته للبيان ودليل حرمة ربا الفضل فى النقد خبر لا تشقوا الذهب
والفضة بضم الفوقية وكسر المجهية وضم الفاء مثقلة أى لا تقضوا وحرمة ربا النساء خبر
الذهب بالذهب ربا الاها وهاء بالمد أشهر من القصر وفتح الهاء زحالة المد وكسر الهاء وهو
اسم فعل أصله هال أبدا بالكاف ههزة ودليل حرمة ربا الطعام وفى النقد خبر الذهب
بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلا بمثل وسواهما ايادى

لتوزع الثمن على السلعة
والائتمان بها (قوله يوفىها)
أى البائع السلعة (قوله
بين) بكسر الياء مثقلة أى
ظاهر (قوله وهو) أى وقوع
الثمن للضمان (قوله هذا) أى
منع شرط الائتمان والضمان
حاله على بائعه (قوله من جواز
شرط الضمان على البائع)
بيان للمذهب (قوله ذلك)
أى الضمان (قوله ذلك) أى
الضمان الذى يجوز شرطه
على البائع (قوله اليه) أى
الغائب (قوله اصاله) أى
الغائب الى مشتريه (قوله
وشرطه) أى بمقتضاه (قوله
ايادى) أى الائتمان بالغائب
(قوله ضمانه) أى بائعه فى
ائتمانه (قوله وضمانه) أى
الغائب (قوله وصوله) أى
الغائب أى الوصول اليه

(قوله من بائعه) خبر ضمانه (قوله وان شرط ضمانه) أى الغائب (قوله فى اتيانه) أى فى صورة شرط اتيان البائع به الى
مشتريه (قوله من مبتاعه) صله ضمانه (قوله جاز) أى يبيع بالشرطين الائتمان على البائع والضمان حاله من المشتري جواب الشرط
(قوله وكان) أى العقد (قوله يبيع واجارة) لمقابلة الثمن الغائب والائتمان به (قوله واضافته) أى ربا (قوله خبر) خبر دليل
واضافته للبيان (قوله وحرمة) عطف على حرمة (قوله فيه) أى النقد (قوله خبر) خبر دليل باعتبار علاقته بالمعطوف واضافته
للبيان (قوله حرمة ربا) أى ربا الفضل وربا النساء (قوله خبر) خبر دليل واضافته للبيان (قوله مثلا) بكسر فسكون (قوله بمثل)
كذلك عيب قوله مثلا بمثل خبر المبتدأ وسواهما بسواهما كيدله ويجوز ان الخبر مجموع مثلا بمثل وسواهما بسواهما والمثلية بالنسبة
للموزون والمساواة بالنسبة للمكيل وقوله يدايد حال أى تقابضا ذكره شيخ الاسلام الانصارى فى شرح كتاب الاعلام فى =

الفقه البنياني قوله مثلا يمتثل خبر المبتدأ غير صواب والظاهر انه حال مثل ما بعده والخبر الجار والمجرور رأى بالذهب
 أو بالفضة الخ أو محذوف أي جائز المدوى قوله خبر المبتدأ الاحسن ان يعرب الذهب مبتدأ وبالذهب خبر وهذا حال أو يعرب
 الذهب مبتدأ والخبر محذوف والتقدير الذهب المبيع جائز في حال كونه كذا الأمير قوله خبر هذا على رواية الرفع وأما على رواية
 النصب فهو حال والخبر الجار والمجرور رأى الذهب يباع بالذهب الخ أقول الظاهر أن في الخبر اختصارا بمحذوف ربا الأقبل مثلا
 بمثل بدل الذهب بالذهب ربا الأهاه وهما وهما من الأخبار (قوله فاذا اختلفت هذه الاجناس) أي كذهب بفضة وبر بقر وملح
 بشعير (قوله كيف شئتم) أي بمثل أو أقل أو أكثر (قوله الاتفاق) أي بين العوضين (قوله والتقدير) (قوله ما يعني أو أي وما
 اختلافهما فيهما فلا يشترط في جواز البيع كونه يدا بيد (قوله لا انعقاد الاجماع الخ) (قوله أي مع الاتفاق الخ) (قوله التناخير)
 أي لأحد العوضين فان جهل النقد فسلم وان جهل الطعام فبيع لاجل ٥٠٧ ولا يجوز ناخيرهما لانه دين دين

(قوله اعترض) بضم التاء
 وكسر الراء (قوله الربا) أي
 بقسميه (قوله لا خصاص
 النقدية) أي المسكولة على
 يوههم قصر الخ (قوله الحرمة)
 أي للربا بقسميه (قوله
 عنه) أي الأول (قوله انه)
 أي النقد (قوله وهو) أي
 عموم النقد في المسكولة
 (قوله والحرمة الخ) حال
 (قوله عنه) أي الثاني (قوله
 مطلقا) أي عن تقييده
 بالتحديد (قوله منهما)
 أي النقد والطعام بيان لما
 (قوله فيهما) أي النقد
 والطعام (قوله عنه) أي
 الثالث (قوله المماثلة)
 أي فيما بين الدينارين
 والدرهمين (قوله باحتمال)
 صلة عدم أي بسببه (قوله

يد فاذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد أي تقابضا أي مع الاتفاق
 في المطعومية والنقدية لان انعقاد الاجماع على جواز بيع الطعام بالنقد مع التأخير واعتراض
 كلام المصنف بثلاثة أمور الاول قوله نقد يوههم قصر حرمة الربا على المسكولة لا خصاص
 النقدية مع ان الحرمة في التبر والمصوغ والمكسور أيضا واجب عنه بان اختصاص النقد
 بالمسكولة طريقة لابن عرفة وطريقة غيره انه يعم غير المسكولة وهو صريح قول المصنف سابقا
 ونقدان سك وقوله الا في أو غاب رهن أو ودبعة ولو سك الثاني ان قوله بافضل يشمل فضل
 الصفة والحرمة خاصة بزيادة القدر في العدد أو في الوزن وأوجب عنه بان قوله الا في وجاز
 قضاء قرض بدار وأفضل صفة الخ قرينة على ان مراده هنا الفضل في القدر دون الصفة
 الثالث ان ظاهره ان ربا الفضل يدخل النقد مطلقا والطعام مطلقا وليس كذلك وانما يدخل
 فيما التحديد منه ما ويجوز فيها اختلاف جنسه في ما يدا بيد واجب عنه بان كلامه هنا
 كالتزجئة لما بعده فهذا مجمل والآخر تفصيل له (لا يجوز ان يباع) دينار ودرهم) دينار ودرهم
 اعدم تحقق المماثلة باحتمال رغبة أحدهما في دينار الاخر فيقابلة بديناره وبعض درهمه
 ويصير باقي درهمه في مقابلة درهم الاخر والشك في التنازل كتحقق التفاضل والفضل
 المتوهم كالفضل الحق ابن شامس توهم الربا كتحققه فلا يجوز ان يكون مع أحد التقدين
 أروع كل واحد منهما غير نوعه أو ساعة لانه يوههم القصد الى التفاضل واليهذا يمنع الدينار
 والدرهم أو غيره بمثلهما (أو) أن يباع (غيره) أي المذكور من الدينار والدرهم كشأنه ودينار
 او درهم (بمثلها) أي دينار ودرهم بالنسبة للمثال الاول وشأنه ودينار ودرهم بالنسبة للمثال
 الثاني فأولى بأكثر وأقل منهما من جنسهما كتحقق الفضل فيه ابن عرفة البابجي منع ما لا
 والشافعي رضي الله تعالى عنه ما يبيع دينار وروبو دينارين للفضل بين الذهبين لان السلعة
 تنقسم مع دينارها على الدينارين فيصيب كل دينار نصفها وأوربما كانت قيمة السلعة أكثر

أحدهما) أي المتبادلين (قوله فيقابلة) أي الراغب دينار الاخر (قوله أي المذكور) توجيهه لافراد الضمير مع تنسية
 مرجعه (قوله من الدينار والدرهم) بيان للمذكور (قوله كشأنه الخ) مثال لغيره (قوله فأولى) بفتح الهاء جز
 أي في المنع (قوله بأكثر) أي ابدال دينار ودرهم بأكثر منه (قوله من جنسهما) أي الدينار والدرهم راجع
 لا أكثر والأقل (قوله لتحقيق الفضل فيه) أي الأكثر أو الأقل أو على الأقل بأكثر أو أقل (قوله الذهبين) أي الدينارين مع
 الثوب والدينارين (قوله لان السلعة) أي التي مع الدينار كالثوب (قوله تنقسم) أي تنقسم (قوله دينارها) أي المصاحب
 لها (قوله نصفها) أي نصف الساعة ونصف دينارها

(قوله فاهرك) أي الرجل الذي عقد الصرف لك (قوله وقام فذهب) أي الرجل أو كبل قبل قبضك (قوله في ذلك) أي الصرف (قوله بمحضرة) صلة قبض (قوله لا يفسد) أي الصرف (قوله يكره) أي التوكيل على القبض بمحضرة (قوله فيه) أي التوكيل على القبض بمحضرة (قوله لا يفسخ) أي الصرف (قوله ان وقع) أي قبض الوكيل بمحضرة (قوله به) أي التوكيل على القبض بمحضرة (قوله طاق) بفحركات منقلا (قوله ونص) عطف على رسم (قوله انه) أي عاقد الصرف (قوله أن يوكل) أي عاقد الصرف (قوله المستثنين) أي توكيل الاجنبي وتوكيل الشريك (قوله ويذهب) أي عاقد الصرف قبل قبض وكيله (قوله الا أن يقبض) أي الوكيل (قوله بمحضرة) أي عاقه (قوله فيهما) أي المستثنين (قوله ٥٠٩) فان لم يطل مفهوم وطال (قوله بان اقتضيه

من رجل بجنبه الخ) نصو
اعدم الطول (قوله ويكره)
أي الصرف مع غيبة نقد
أحدهما بلا طول (قوله
والا) أي وان حصل افتراق
بدن (قوله حرم) أي فسد
الصرف (قوله فيحرم) أي
يفسد الصرف (قوله وان لم
يحصل طول الخ) مبالغة
(قوله فيها) أي المدونة (قوله
واقترض) أي الرجل (قوله
اليه) أي الرجل (قوله
فيه) أي الصرف (قوله
بالعكس) أي الدينار معك
واقترض الدراهم (قوله
لذلك) أي الاتيان بمافي
جهته (قوله جاز) أي
الصرف (قوله ولم يجزه)
أي الصرف اذا غاب نقدهما
بلا طول ولا فرقة بدن (قوله
انهما) أي المتصارفين (قوله
تسلفا) أي المتصارفان
(قوله لانه) أي تسلفهما
(قوله لا يختلف) أي لا يتبدل
ولا يفتق (قوله تختلف) أي

فاهرك بالقبض وقام فذهب فلا يخبر في ذلك ولا يصلح للرجل أن يصرف ثم يوكل من يقبض له
ولكن يوكل من يصرف له ويقبض له اه ويقوم من قوله ذهب انه لو كان حاضرا جاز ابن
عرفة ولو يوكل على قبض ماعقده بمحضرة فطريقان ابن رشد واللعن عن المذهب لا يفسد زاد
ابن بشير ويكره المازري عن ابن القاسم لا يخبر فيه أشهب لا يفسخ ان وقع ابن وهب لا بأس
به فاخذ بعضهم من قول ابن القاسم اشتراط كون العاقد هو القابض واذا كان دينارا مشتركا
بين رجلين فصرفاه معا ثم وكل أحدهما شريكه في القبض وذهب فقال ابن رشد ظاهر المدونة
انه لا يجوز الا أن يقبضه بمحضرة وانه لا فرق بين أن يوكل شريكه أو اجنبيا وهو الصواب
وظاهر رسم طلق من سماع ابن القاسم ورسم البيهقي والصرف من سماع اصبيغ ونص سماع
أي زيدا انه جائز فحصل في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها انه يجوز له ان يوكل على القبض في
المستثنين ويذهب والثاني لا يجوز الا ان يقبض بمحضرة فيهما والثالث الفرق بين توكيل
الاجنبي فلا يجوز الا ان يقبض بمحضرة وبين توكيل الشريك فيجوز ولو قبض بعد ذهابه افاده
الخط وعطف على شرط ولو كان المحذوفة مع اسمها فقال (أو) أي وحرم صرف مؤخران
غاب العوضان معا بل ولو (غاب نقد) أي دنانير أو دراهم (أحدهما) أي المتصارفين (وطال)
زمن غيبته ففسد الصرف فان لم يطل بان اقتضيه من رجل بجنبه أو حل صرته فلا يحرم ويكره
ان لم يحصل افتراق بدن والاحرم كما تقدم وعطف على نقدا أحدهما فقال (أو) غاب (نقداهما)
أي دينار ودراهم المتصارفين معا فيحرم وان لم يحصل طول ولا فرقة بدن فيها ان اشترى من
رجل عشر دين درهما بد دينار ثم اقتضت دينار من رجل الى جانبك واقترض الدراهم من بجانبه
فدفعت اليه الدينار وقبضت الدراهم فلا يخبر فيه ولو كانت الدراهم معه واقترضت الدينار
أو بالعكس فان كان امرأ قريبا كحل صرة ولا بيعت وراه ولا يقوم من مجلسه لذلك جاز ولم يجزه
أشهب اه قال في التوضيح والحاصل أنهم ما ان تسلفا فاتفق ابن القاسم وأشهب على الفساد
لانه مظنة الطول فلا يجوز وان لم يطل لان التعديل بالظن لا يختلف الحكم فيه عند تخلف
العله وان تسلف أحدهما وطال فلا يجوز عندهما وان لم يطل فالخلاف واختلاف الاشياء الخ
هل الخلاف في تسلف أحدهما مقيد بعدم علم من عقد على ما عنده بان الاخر عقد على ما ليس
عنده فان علم به اتفقا على البطلان او الخلاف مطلق علم أم لا طريقان فقوله سما المازري وعطف

اتقاء (قوله عندهما) أي ابن القاسم وأشهب (قوله فالخلاف) أي بين ابن القاسم وأشهب فاجازه ابن القاسم ومنعه أشهب
(قوله هل الخلاف) أي بين ابن القاسم وأشهب (قوله في تسلف أحدهما) صلة الخلاف (قوله مقيد) يضم الميم وفتح الياء منقلا
خير الخلاف (قوله علم من عقد) من اضافة المصدر لقاعله (قوله بان الاخر) صلة علم (قوله فان علم) أي من عقد على ما عنده
الخ مفهوم القيد (قوله به) أي ان الاخر عقد على ما ليس عنده (قوله اتفقا) أي ابن القاسم وأشهب (قوله والخلاف) أي بين
ابن القاسم وأشهب (قوله علم) أي من عقد على ما عنده بان الاخر عقد على ما ليس عنده

(قوله قحرم) أي المواعدة (قوله وشهره) بفتحات مدة لا أي التحريم (قوله هو) أي التحريم (قوله ونسبها) أي الكراهة (قوله به) أي القول بالكراهة (قوله ونسبها) أي القول بالكراهة (قوله ذلك) التواعد (قوله يفسخ) أي الصرف بالمواعدة (قوله يتراوضا) أي يتفق المتصارفان (قوله وانما قال) أي أحدهما (قوله راوضه) أي وافقه على السوم (قوله وحلت) بضم فسكسر (قوله والثلاثة) أي المنع والكراهة والجواز (قوله منعهما) أي المواعدة (قوله وان وقعت) أي المواعدة (قوله يرد) بضم ففتح (قوله ابن مناس) بفتح الميم وإهمال السين مخففة عاطف بيان لابي موسى (قوله التعريض) بإيهام الضاد مفعول أجاز (قوله خليل) أي قال (قوله وهو) أي جواز ٥١٠ التعريض بالصرف (قوله وللاخر) أي الذي عليه الدناير (قوله عليه) أي

على شرط لو أيضا فقال (أو) أي ولو حصل التأخير (بمواعدة) منهما بالصرف أي جعلها عقدا لا ياتنقذان غيره كذهب بنا إلى السوق بدواهما فان كانت جيادا أخذتها منك كل عشرة بدينار قحرم وشهره ابن الحاجب وابن عبد السلام وقال ابن رشد هو ظاهر المدونة وشهر المازري الكراهة ونسبها للنسبي لما لك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم وأصدر به في المقدمات ونسبه لابن القاسم ونسبه وأما المواعدة فتسكرو فان وقع ذلك وتم الصرف فلا يفسخ عند ابن القاسم وقال أصبغ يفسخ وأعمل قول ابن القاسم إذا لم يتراوضا على السوم وانما قال أذهب معك لا صرف منك وقول أصبغ إذا راوضه على السوم فقال له أذهب معي لا صرف منك ذهب بك بكذا وكذا درهم ما اه وقال ابن بشير ظاهر المدونة المنع وحلت على الكراهة ولا ين نافع الجواز اللغوي والثلاثة في بيع الطعام قبل قبضه سند الأحسن منها ابتداء وان وقت ولم يتصارفا كره أن يتصارفا وان تصارفا وفات العقد فلا يرد ابن يونس أجاز أبو موسى ابن مناس التعريض في الصرف نحو أني محتاج إلى دراهم أصرفها ونحو أني أحب دراهمك وأرجب في الصرف منك ونحوه لابن شاس خليل وهو صحيح وعطف على شرط لو أيضا فقال (أو) أي ولو حصل التأخير (ب) صرف (دين) بدین (ان تأجل) بفتحات مدة لا الدينان عليهما بان كان لأحدهما على الآخر دناير مؤجلة وللاخر عليه دراهم كذلك سواء اتفق الاجلان أو اختلفا وتصارفا قبل حلولهما بان اسقط كل منهما ماله على الآخر في نظير اسقاط الآخر ماله عليه بل (وان) تأجل (من أحدهما) وحل الآخر لان الحق في أجل دين الدين للمدين وحده سواء كان من يبيع أو من يقرض فليس له به أخذه قبل أجله بغير رضا المدين فان تأجلا فقد اشترى كل منهما ماله على أن لا يستحقه حتى يحل أجله فيقتضيه من نفسه فقد تأخر قبض كل منهما ما اشتراه بالصرف عن عقده مدة الأجل طال أو قصرت وان تأجل من أحدهما فقد اشترى المدين المؤجل ما هو عليه على أنه لا يستحق قبضه إلا بعد مضي أجله فيقتضيه من نفسه فقد تأخر قبضه عن صرفه بها كذلك ومفهوم الشرط انها ان حلا جازا للصرف وهو كذلك لعدم تأخر القبض لاستحقاق كل منهما قبض ما هو عليه بمجرد عقد الصرف فيقتضيه من نفسه وعطف على شرط لو أيضا فقال (أو) أي ولو كان التأخير بصرف منهن من رهن رهنابعد وفاء الدين أو قبله أو مودع بالفتح من مودع بالكسر ودبيعة و (غاب رهن) مصرف (أو ودبيعة)

من له الدناير (قوله كذلك) أي الدناير في التأجيل (قوله حاولهما) أي الاجلين (قوله بأن اسقط كل منهما الخ) أنه ويرتصافهما (قوله لان الحق في أجل دين الدين للمدين وحده) أنه لا يتصلب التأخير في الصرف بالدينين المؤجلين أو المؤجل أحدهما (قوله سواء كان) أي الدين (قوله فليس له) أي الدين (قوله أخذه) أي الدين (قوله قبل أجله) أي فإذا باعه قام مستتر به مقامه في أنه ليس له أخذه قبل أجله فقد اشتراه على أنه لا يأخذه إلا بعد حلول أجله (قوله فان تأجلا) أي الدينان المصروف أحدهما بالآخر (قوله منهما) أي المتصارفين (قوله على أنه لا يستحقه حتى يحل أجله) لقيامه مقام ياتمه الذي لا يستحقه حتى يحل أجله (قوله بالصرف) صلة اشتراه

وتصور له (قوله عن عقده) أي الصرف صلة تأخر (قوله بمدة الأجل) صلة تأخر وإضافته للبيان (قوله مصروفة طالت) أي المدة (قوله وان تأجل) أي الدين (قوله المؤجل) بفتح الجيم مثقلا (قوله ما هو عليه) تنازع فيه اشترى ومؤجل (قوله على أنه) أي المشتري (قوله قبضه) أي الدين المؤجل عليه (قوله بها) أي مدة الأجل (قوله كذلك) أي طالت أو قصرت (قوله الشرط) أي ان تأجل الخ (قوله انهما) أي الدينين (قوله رهن) مفعول صرف المضاف لفاعله (قوله بعد وفاء) صلة تصرف (قوله أو مودع) عطف على منهن (قوله ودبيعة) عطف على رهنابعد مفعولين على معمولين ليعمل واحد وهو جائز اتفاقا

(قوله من مجلس الخ) صلة غاب (قوله فيجزم) اي الضرف (قوله لتأخر الخ) علة فيجزم (قوله من الراهن) راجع للرهن (قوله والمودع) عطف على الراهن راجع للوديعة (قوله اصاله) راجع للضمان (قوله ضمانهما) اي الرهن والوديعة المرتهن والمودع بالفتح (قوله لا قبضهما) اي الرهن والوديعة (قوله من انقسمهما) اي المرتهن والمودع بالفتح (قوله بعد وصولهما) اي المرتهن والمودع بالفتح (قوله قبضهما) اي الرهن والوديعة (قوله تأخر) (قوله من الرهن والوديعة) بيان للمذكور (قوله ختم) يضم فكسر (قوله غائبين) حال من الرهن والوديعة لان المضاف اليهما مصدر (قوله الخط) اي قال (قوله ظاهره) اي المقتن (قوله الجميع) اي المصوغين والمسكوكين (قوله المبتاع) اي المودع بالفتح (قوله البائع) اي المودع بالكسر ٥١١ (قوله يصل) اي المبتاع (قوله محلها)

اي الوديعة (قوله فلا يجوز)

اي الصرف (قوله قبله)

بكسر الموحدة (قوله انها)

اي الوديعة (قوله جاز) اي

الصرف (قوله واعتزله)

اي الجواز (قوله ان لا يجوز)

اي الصرف (قوله اي او معار)

اشارة الى ان الواو بمعنى او

والصدر بمعنى اسم المفعول

(قوله هلاكه) اي المغصوب

(قوله ولزوم قيمته) اي

المغصوب والاضافة الاولى

من اضافة المصدر لفاعله

وتكميل عمله بنصب مفعوله

عطف على احتمال علة فيجزم

(قوله لا لحاقه) اي المغصوب

المصوغ (قوله بصياغته)

صلة التحاق علة لزوم قيمته

(قوله وصرفه) اي المغصوب

المصوغ (قوله كونه) اي

صرفه (قوله من قيمته)

تنازع فيه اقل واكثر (قوله

وهما) اي صرفه وقيمتيه

(قوله فادى) بفتحات مثقلا (قوله صرفه) اي المغصوب المصوغ (قوله لاحتمال ربا الفضل) صلة ادى (قوله وهو)

اي احتمال الربا (قوله كتحققه) اي في المنع (قوله كغيره) اي غاصبه تشبيهه في الجواز (قوله العلة المذكورة) اي احتمال

ربا الفضل (قوله انه) اي المغصوب (قوله مما لا يعرف بعينه) بيان لمفهومهما (قوله لترتب مثله الخ) علة يجوز صرفه غائبا (قوله

خالا) بشد اللام حال من مثله (قوله الحال) بشد اللام (قوله جاز) خبر صرف (قوله لا تتعين) اي في حق الغاصب (قوله والالا)

اي وان كانت تعين بالنسبة لغاصبها (قوله فهي) اي الدنانير والدرهم (قوله حالة) بشد اللام (قوله الحال) بشد اللام (قوله

في جواز الصرف) صلة كاف التشبيسه (قوله من لزوم القيمة) بيان لما

مصرفه عن مجلس عقد الصرف فيجزم التأخر القبض عن العقد لان حيازة المرتهن والمودع بالفتح حيازة امانة وضمان الرهن والوديعة من الراهن والمودع بالكسر اصاله ولا ينقل ضمانهما الا قبضهما من انقسم ما بعد وصولهما الى المحل الذي هما به فقد تأخر قبضهما عن صرفهما ان كان الرهن والوديعة مصوغا بل (ولوسك) المذكور من الرهن والوديعة يضم السين المهملة وشدة الكاف اي صبيغ دنانير ودرهم وختم عليه بختم السلطان و اشار بولواي القول بجواز صرف الرهن المسكوك والوديعة المسكوك وكذا غائبين عن مجلس الصرف الخط ظاهره ان الخلاف انما هو في المسكوكين لا في المصوغين وليس كذلك بل الخلاف في الجميع كما في التوضيح عن الجواهر ومفهوم غاب انه لو حضر الرهن أو الوديعة جاز صرفهما وهو كذلك لعدم التأخير اللغوي لوسط المبتاع ان ضمان الوديعة من البائع حتى يصل الى محلها فلا يجوز اتفاقا لعدم المناجزة وقبله سند وغيره ولو شرط البائع ان يضمن المبتاع بنفس العقد قال اللغوي جاز اتفاقا واعتزله سند قائل بنبغي ان لا يجوز عند ابن القاسم وشبهه في منع الصرف مع الغيبة فقال (ك) صرف حل ذهب او فضة (مستأجر) بفتح الجيم (وعارية) اي او معار فيجزم صرفهما غائبين لما تقدم في الرهن والوديعة (و) كصرف نقد غائب (مغصوب) من ماله كسوا مصرفه غاصبه او غيره فيجزم (ان) كان قد (صبيغ) المغصوب لاحتمال هلاكه ولزوم قيمته الغاصب لا لتحاقه بالمقوم بصياغته وصرفه فيجزم كونه اقل او اكثر من قيمته وهما جنسي واحد فادى صرفه في غيبته لاحتمال ربا الفضل وهو كتحقيقه فان حضر المغصوب جاز صرفه لغاصبه كغيره ان كان الغاصب مقرابه وتناوله الاحكام لا تتفاء العلة المذكورة ومفهوم ان صبيغ انه ان كان مسكوكا او تبر او نحوهما مما لا يعرف بعينه فيجوز صرفه غائبا وهو كذلك على المشهور قاله ابن الحاجب لترتب مثله في ذمة غاصبه بمجرد غصبه لا لا صرف ما في الذمة الحال جائز وهذا على ان الدنانير والدرهم لا تتعين والافهي كالمصوغ الذي يمنع صرفه في غيبته على كل حال (الا ان يذهب) اي يخرج المغصوب المصوغ من يد غاصبه بتلف او غيره (فيضمن) الغاصب (قيمته) حالة (فهى) كالدين (الحال) في جواز الصرف وما ذكره من لزوم

(قوله فادى) بفتحات مثقلا (قوله صرفه) اي المغصوب المصوغ (قوله لاحتمال ربا الفضل) صلة ادى (قوله وهو)

اي احتمال الربا (قوله كتحققه) اي في المنع (قوله كغيره) اي غاصبه تشبيهه في الجواز (قوله العلة المذكورة) اي احتمال

ربا الفضل (قوله انه) اي المغصوب (قوله مما لا يعرف بعينه) بيان لمفهومهما (قوله لترتب مثله الخ) علة يجوز صرفه غائبا (قوله

خالا) بشد اللام حال من مثله (قوله الحال) بشد اللام (قوله جاز) خبر صرف (قوله لا تتعين) اي في حق الغاصب (قوله والالا)

اي وان كانت تعين بالنسبة لغاصبها (قوله فهي) اي الدنانير والدرهم (قوله حالة) بشد اللام (قوله الحال) بشد اللام (قوله

في جواز الصرف) صلة كاف التشبيسه (قوله من لزوم القيمة) بيان لما

(قوله قال في ضيق الخ) خبر ما (قوله هو) أي لزوم القيمة (قوله لان المثل الخ) أنه لزوم القيمة (قوله ومقابل) أي المشهور (قوله يلزمه) أي الغاصب (قوله مثله) أي المغموب المصوغ (قوله فان تعيب) بشكك مثقلا (قوله الخمار) مقعول يوجب (قوله فان اختار) أي صاحبه (قوله أخذه) أي المغموب (قوله لانه) أي المصدق بكسر الدال الخ عمله الحرمه (قوله يختبره) أي النقد الذي أخذه (قوله تفرقهما) أي المتصارفين (قوله فيرجع) أي بعوضه (قوله يجوز) أي التصديق في الصرف (قوله ان كان) أي دافع الصرف (قوله والا) ٥١٢ أي وان لم يكن ثقة صادقا (قوله فلا) أي لا يجوز تصديقه (قوله الى التفاضل)

القيمة اذا ذهب المصوغ قال في التوضيح هو المشهور لان المثلي اذا صيغ صار من المقومات ومقابل يلزمه مثله فتصح مصارفة وزنه والله أعلم فان تعيب المغموب بعيب يوجب لصاحبه الخمار في أخذه وتضمن الغاصب قيمته فان اختار أخذه جاز صرفه ان احضره اتفاقا وان لم يحضره فلا يجوز على المشهور وان اختار قيمته جاز صرفه على المشهور قاله في التوضيح (و) حرم الصرف (بتصديق) من احد المتصارفين الآخر (في) عدد أو وزن أو وجوده نقد (ه) الذي يدفعه له لانه قد يختبره بعد تفرقهما فيجده ناقصا أو رديئا فيرجع فيؤدي الى صرف مؤخر وقيل يجوز وقال اللخمي ان كان ثقة صادقا جاز تصديقه والا فلا وقيل يكره التصديق حتى الاربعة ابن عرفة وشبهه في منع التصديق فقال (كبدالة) شخصين يشيئين (ربو بين) نقدين كدنانير بينهما أو دراهم بينهما أو طعماين متحدي الجنس أو مختلفيه أي يدخلهما الربا ولور بالانسان لا يوجب نقص فيؤدي الى التفاضل ان لم يرجع أو التأخير ان رجع ابن رشد فان وقع الصرف أو مبادلة الربو بين بتصديق فلا يفسخ للاختلاف فيه وقال ابن يونس ولا يجوز التصديق في الصرف ولا في بدل الطعماين فلا يجوز ان يصارفه سوارين على ان يصدقه في وزنه ما وينقص البيع وان افتراه ووجدتهما كذلك فلا بد ان ينقص فلو وزنه ما قبل التفرق فوجد نقصا فرضيه أو زيادة فتركها الآخر فذلك جاز قاله محمد وقال اشهب في افتراقهما على التصديق فيجوز زيادة أو نقصا فيترك الفضل من هو له جاز ذلك وان كانت دراهم فوجد فيها اربعة اودون ما قال من الوزن فيترك ذلك ولا يتبعه فذلك جاز بينهما افتاده الخط (و) ككل شيء (مقرض) بضم الميم وسكون القاف وفتح الراء سواء كان طعاما أو نقدا أو غيرهما فيحرم التصديق فيه لاحتمال وجود نقص أو عيب فيه فيعقر للمحاجة أو عوضا عن معروف التسليف بزيادة (و) ككل شيء (مبيع) بضم الميم (لاجل) معلوم سواء كان طعاما أو غيره فيحرم التصديق فيه لئلا يجحد نقصا فيعقره لتأجيل الثمن فيؤدي لا كل المال بالباطل (و) ككل (رأس) أي أصل (مال سلم) أي مسلم فيه فيحرم التصديق فيه لئلا يجحد نقصا فيعقره لتأجيل المسلم فيه فيلزم اكل المال بالباطل واعتراض ق المصنف بأن المعتمد جواز التصديق في رأس مال المسلم وجوابه أن جميع النقائص فيعقر فيه المشي على غير المعتمد (و) ككل دين (مجهل) بفتح الجيم (قبل) حلول (اجله) فيحرم التصديق فيه لئلا يجحد نقصا فيعقره لتأجيل فيصير سلفا جاز فاعلان المجمل مسلف (و) حرم ان يجمع (بيع وصرف) في عقد واحد كببيع ثوب ودينار بعشر بن درهم أو صرف الدينار عشرة دراهم لتبا في احكامهما

أي بين النقيدين المتعدين جنسا أو الطعماين كذلك (قوله ان لم يرجع) أي واحد النقص بالمتم (قوله أو التأخير) عطف على التفاضل (قوله ان رجع) أي واحد النقص بالمتم (قوله بتصديق) صلة زرع (قوله ووجدتهما) أي السوارين (قوله كذلك) أي الذي قاله دافعهما وصدقه فيه (قوله أن ينقض) أي يفسخها (قوله فلو وزنه ما) أي السوارين (قوله فذلك) أي يفسخها (قوله جاز) أي مضى (قوله وان كانت) أي العين المصروفة (قوله جائز) أي ماض (قوله فيه) أي المقرض (قوله فيعقره) أي المقرض العيب أو النقص (قوله أو عوضا) عطف على حاجته (قوله عن معروف التسليف) اضافته للبيان (قوله فيه) أي المبيع لأجل (قوله فيعقره) أي المشتري النقص (قوله أي مسلم) بضم فسكون

ففتح (قوله فيه) أي رأس مال السلم (قوله فيعقره) أي المسلم اليه النقص (قوله وجوابه) أي اعتراض الموافق (قوله بلواز النظائر) أي المسائل المتشابهة في الحكم (قوله فيه) أي جميع النظائر (قوله فيه) أي المجهل (قوله فيعقره) أي المجهل له النقص (قوله لان المجهل مسلف) بكسر الجيم واللام أو بفتحها معه يصير سلفا الخ (قوله ان يجمع) بضم الياء وفتح الميم (قوله كببيع ثوب ودينار الخ) مثال الجمع بصرف (قوله وصرف الدينار الخ) حال (قوله لتبا في احكامهما) أي البيع والصرف له حرمة جمعهما

(قوله بلوازالاجل) اى التأجيل للتمن أو الممن الخ علة تنافي احكامهما (قوله والخيار) اى شرطه (قوله فى البيع) صله جواز (قوله وامتناعها) اى الاجل والخيار والتصديق (قوله ولتأديته) اى جمع البيع والصرف عطف على تنافي الخ (قوله لاحتمال استحقاق فيما) اى السعة المبيعة مع الصرف علة تأديته الى الصرف الاخر (قوله فلا يعلم) بضم الياء وفتح اللام (قوله ما ينوبه) اى الصرف (قوله هذه) أى العلة (قوله جهالة) اى فيما يخص الدينار من الدراهم (قوله لانسبة) لقبض الدينار والدراهم حال العقد (قوله فان وقع) اى جمع البيع والصرف (قوله نسخ) اى العقد (قوله الخطا) اى قال (قوله وهو) اى منع جمعهما (قوله هو) اى جمع البيع والصرف (قوله فيفسخ الخ) ابضاح للتشبيه ٥١٣ (قوله وهو) اى فسخه مع القيام وعدمه مع القوات (قوله هو) اى جمع السلف والصرف (قوله لانه) اى

الشان (قوله مشروط السلف) اى مع البيع (قوله أو رده) اى السلف (قوله تابعا) اى للبيع اى يقابله أقل من نصف الدينار (قوله متبوعا) اى يقابله أكثر الدينار (قوله وصرف الدينار الخ) حال فية قابل النوب دينار ونصف والدراهم نصف دينار فقد اجتمع البيع والصرف فى دينار (قوله بشرط) بضم الياء وفتح الراء (قوله الصورتين) اى كونهما فى دينار (قوله واجتماعهما فى دينار من أكثر منه) (قوله لانها) اى السعة (قوله كالمقد) اى فى وجوب التججيل (قوله بمصاحبة) اى النقدا فى العقد (قوله كل) اى من البيع والصرف المجتمعين فى عقد (قوله على حكمه)

بلوازالاجل والخيار والتصديق فى البيع وامتناعها فى الصرف ولتأديته الى الصرف المؤخر لاحتمال استحقاق فيما فلا يعلم ما ينوبه الا بعد التقويم سند هذه جهالة لانسبة فان وقع فسخ مع القيام ومضى مع القوات على المذهب قاله ابن رشد الخطا اى وحرم اجتماع بيع وصرف وهو المشهور خلافه لا نهى فى التوضيح وعلى المشهور فان وقع فتبطل هو كالعقد الفاسد فيفسخ ولو مع القوات وقيل من البياعات المكروهة فيفسخ مع القيام لام القوات ابن رشد وهو المذهب ولا يجوز السلف والصرف ابن رشد هو اوضح من البيع والسلف لانه اذا ترك مشروط السلف شرطه أو رده جاز البيع على المشهور اذا كانت السعة قائمة واذا ترك مشروط السلف شرطه فى السلف والصرف فلا يجوز ولا بد من فسخه بخلاف واستثنى اهل المذهب من منع جمع البيع والصرف صورتين اولاهما قوله (الا ان يكون الجميع) اى النقد الذى اجتمع فيه البيع والصرف (دينارا) واحدا كأن يشتري سلعة بدرهم دينار وسواء كان الصرف تابعا او متبوعا ومتساويا بين والثانية قوله (أو) يكون الجميع أكثر من دينار (بجمعها) اى البيع والصرف (فيه) اى الدينار كأن يشتري ثوبا بعشرة دراهم بدينارين وصرف الدينارين عشرون درهما ويشترط فى جواز الصورتين تججيل السلعة لانها صارت كاتنة بمصاحبة وقال السيورى كل على حكمه القرافى لا يجتمع مع البيع ستة عقود يجتمعها بصرف منقش فالجمل للجعل والمساواة للصرف والميم للمساواة والنون للتمسك والفاق للقراض والشين للشركة لتضاد احكامها واحكام البيع وقد نص على هذا فى كتاب الصرف من المدونة فقال لا يجوز صرف وبيع فى صفقة ولا شركة وبيع ولا نكاح وبيع ولا جعل وبيع ولا قراض وبيع ولا مساواة وبيع اللخمى بعد ذكر قول مالك رضى الله تعالى عنه بالتمتع وقد اختلف فى جميع ذلك وزاد فى المسائل المفقودة السلم والاقالة وقال ابو عمران حصره ان تقول كل عقد معاوضة لا يجوز ان يقارنه السلف وان كان غير معاوضة كالمدة نظرت فان كانت من المساق جازوا الامنع لانه اساقه لم تصدق عليه والسلف لا يكون الا لوجه الله تعالى ونظمها الشيخ مباركة فقال

عقود منها اثنتان منها باقية مدة * تكون معانيها معاتة تفرق
بجعل وصرف والمساواة شركة * نكاح قراض قرض بيع محقق

٦٥ منح فى وحكم البيع جواز التأجيل والصرف حرمة فلا يجب تججيل السلعة (قوله بجمعها) اى السعة (قوله لتضاد احكامها) اى السعة علة منع جمعها مع البيع (قوله هذا) اى منع جمع أحد السعة مع البيع (قوله من المدونة) بيان لنكاح الصرف (قوله بالتمتع) اى بجمع البيع واحد السعة (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله فى جميع) ذلك فتنازع فيه المنع واختلف (قوله وزاد) اى على الست (قوله حصره) اى ضابط المنع (قوله يقارنه) اى فى العقد (قوله وان كان) اى العقد (قوله فان كانت) اى الصدقة (قوله والا) اى وان كانت من المتساق

(قوله يشوم) أى يذهب (قوله منها) أى المدونة (قوله منها) أى الدرهمين (قوله فيمنع) بضم الميم أى البيع (قوله لان الصرف مراعى حيثن) أى حين زيادة المستثنى على درهمين على منعه مع تعجيلها (قوله وانما يجوز) جمع البيع والصرف اذا كان الجميع دينارا (قوله لانه) أى العقد الخ علة حرم سلعته بدينار الادرهين (قوله فى الاولى) بضم الهمزة أى تأجيل الجميع (قوله وبعضهما) أى العوضين ٥١٤ (قوله فى الثانية) أى تأجيل السلعة (قوله وهى) أى السلعة الخ حال (قوله

أو أحد النقدين أو بعضه) أى فيمنع لانه بيع وصرف تأخر احد عوضيه أو بعضه (قوله لانه) أى تعجيل السلعة (قوله اجلهما) أى النقدين (قوله منع) بضم فكسر أى العقد (قوله بالاولى) بفتح الهمزة (قوله فذكره) أى تعجيل الجميع الخ تفسيره على بالاولى (قوله ولو كان المستثنى أكثر من درهمين) بمبالغة فى الجواز (قوله الخط) أى قال (قوله هذه المسئلة) أى سلعته بدينار الادرهين (قوله من مسائله) أى جمع البيع والصرف بيان غيرها (قوله فيها) أى هذه المسئلة (قوله هنا) أى سلعته بدينار الادرهين (قوله الاستثناء) أى المستثنى (قوله فيها) أى المدونة (قوله ذلك) أى السلعة والدينار والدرهم (قوله ان كان الدينار والدرهم تقدا) بضم الدال أى ان يكون يسيرا والضرورة ذاعية اليه وتعجيل السلعة دل على قصد البيع وتبعية الصرف وعدم قصده بخلاف غيرها فالبيع والصرف مقصودان فيه فيها لا باس بشرى سلعته بدينار الادرهين ان كان ذلك كله تقدا فان تأخر الدينار والدرهم أو السلعة وتماقدا الباقي لم يجوزوه. اشبه عن مالك رضى الله تعالى عنه ما ان كان الدينار والدرهم تقدا والسلعة مؤخره فحائز ابن القاسم فان تأخر الدينار والدرهم الى اجل واحد وجعلت السلعة فحاز وكذلك ان اشتراها بدينار الادرهين فى جميع ما ذكرنا فان كانت بدينار الاثلاثة دراهم لم احب ذلك الانقذا وجعل ربيعة الثلاثة كالدرهمين ولم يجوز مالك رضى الله تعالى عنه الدرهم والدرهمين الاخذنا واما الدينار الاخسة دراهم او عشرة فيجوز هذا نقدا ولا ينبغي التأخير فى شئ منه للغرر ابو الحسن قوله لم احب فى الامهات لاخبر فيه فظاهره ان ذلك مع التأخير حرام وقوله الاخذنا أى استثناء الاكرهه وقوله ولا ينبغي التأخير فى شئ من ذلك يعنى لا يجوز بدليل تعمله بالغرر ولو تعددت الدنانير والدراهم على حالها كاشتراء سلعته بدينارين أو أكثر الادرهين فالحكم كما تقدم وشبهه فى مطلق الجواز فقال (ك) استثناء (دراهم من دنانير) شرط (المقاصدة) أى كلما يجتمع من الدراهم المستثناة صرف دينار اسقط

والدينار والدرهم (قوله الثلاثة) أى من الدراهم المستثناة من الدينار (قوله كالدرهمين) أى المستثنيين له من الدينار فى الجواز ان تعجل الجميع أو السلعة (قوله واما الدينار) أى شراء سلعته به (قوله نقدا) أى للسلعة والدينار والدراهم المستثناة منه (قوله منه) أى الملهوق عليه (قوله فظاهره) أى لاخبر فيه (قوله الدنانير) أى المشتراة بها سلعته (قوله والدراهم على حالها) أى اثنين (قوله فى مطلق الجواز) الجواز ما بعد الكاف مع تأجيل الجميع

(قوله ثمنها) أي الساع (قوله تسعة) بالاثني عشر لضافته إلى دنانير المذكورة (قوله أو ثمانية) بالاثني عشر أيضا لضافته إلى دنانير مقدرة (قوله ويبي درهم) أن كان المستثنى مع الدراهم عشرة (قوله أو درهمان) أن كان خمسا (قوله من شراء الخ) بيان للمتقدم (قوله من أنه أن تعجل الجميع الخ) بيان لحكم المتقدم (قوله بأن كان المستثنى من كل دينار في المثال السابق درهما ونصفا) تصوير أفضل أكثر (قوله من الجواز الخ) بيان لحكم اجتماع البيع والصرف (قوله أن اجتمعا) أي البيع والصرف (قوله بشرط) إضافته للبيان صلة الجواز (قوله أنهما) أي المتصرفين ٥١٥ (قوله عدمها) أي المقاصة (قوله

مطلقا) أي سواء كان المستثنى درهما أو درهمين أو أكثر (قوله عثم) أي المقاصة (قوله فان زاد) أي المستثنى (قوله ذلك) أي درهمين (قوله ونقص) أي المستثنى (قوله وان كان) أي المستثنى (قوله مطلقا) أي ولو عجل الجميع (قوله وان كان) أي المستثنى (قوله مطلقا) أي عن التقييد بهدم تعجيل الجميع (قوله وفسرها) أي معاقبته (قوله من الدنانير الخ) بيان للزنة (قوله حتى) صلة الزنة (قوله أو سبيكة) عطف على حتى (قوله فهو) أي اعطاء الزنة تقريع على حتى أو سبيكة (قوله أو سبيكة فضة) عطف على سبيكة ذهب (قوله نقارا) بكسر النون نقاف أي قطعاً من فضة (قوله عنده) أي الصائغ (قوله له) أي شترها (قوله عنده) أي الصائغ (قوله بوزنه) صلة يشترى (قوله ذهباً) أن كان الخلي

له دينار (و) الحال أنه (أي بفضل) نقي من الدراهم بعد المقاصة فيجوز كشراء عشر سلع كل سلعة بدينار الأدرهما أو درهمين وصرف الدينار عشرة دراهم وشرطا المقاصة فيكتنهما دخلا على أن ثمن التسعة أو ثمانية دنانير فيجوز نقداً وإلى أجل لتعوض البيع بالدنانير وانتفاء الصرف (و) الحكم (في) فضل الدرهم (و) الدرهمين بعد المقاصة كشراء عشر سلع كل سلعة بدينار الأدرهما أو خمس درهم فمجموع الدراهم المستثناة أحد عشر وأثنى عشر يسقط بالمقاصة عشرة في نظير اسقاط دينار ويبي درهم أو درهمين (ك) حكم (ذلك) المتقدم من شراء سلعة بدينار الأدرهما من أنه أن تعجل الجميع أو السلعة جازوا لا منع (و) الحكم (في) فضل (أكثر) من درهمين بعد المقاصة بأن كان المستثنى من كل دينار في المثال السابق درهما ونصفا فمجموع الدراهم المستثناة خمسة عشر تسقط عشرة بالمقاصة وتبقى خمسة (ك) حكم اجتماع (البيع والصرف) من الجواز أن اجتماع في دينار بشرط تعجيل الجميع ومفهوم بالمقاصة أنهما أن شرطاً عدمها منع مطلقاً للدين بالدين أن أجل الجميع واجتماع البيع والصرف في أكثر من دينار أن عجل الجميع وأن سكتها جاز مع تعجيل الجميع أو السلعة أن كان المستثنى درهما أو درهمين فان زاد على ذلك ونقص عن صرف دينار جاز أن عجل الجميع فقط وان كان صرف دينار منع مطلقاً قاله عجم وقال د واما لو سكتها فيجوز أن كان المستثنى درهما أو درهمين نقداً أو إلى أجل وان كان أكثر من صرف دينار أو صرف دينار في تجاوز مطلقاً على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهما وهذا هو المأثور عليه الخط هذا تحصيل ابن رشد ونقله في التوضيح (و) حرم (صائغ) أي معاقبته وفسرها بقوله (يعطى) بفتحطاء الصائغ (الزينة) من الدنانير أو الشبرا والدراهم أو نقار الفضة حتى مصوغ عنده أو سبيكة ذهب أو فضة عنده بصوغها حلباً (و) يعطى (الابوة) أصداغته فهو صادق بصورتين أحدهما أن يشتري من صائغ سبيكة ذهب بوزنها دنانير أو ثبرا أو سبيكة فضة بوزنها دراهم أو نقارا أو بترك السبيكة عنده على أنه يصيغها حلباً مثلاً بوزن يده أجرة الصداغة وفي هذه بالنساء وربا أفضل والثانية أن يشتري منه صلياً مصوغاً عنده بوزنه ذهباً أو فضة ويريده الأجرة وفي هذه ربا أفضل فقط فان لم يزد الأجرة جازت الثانية وامتنت الأولى للنساء فان اشترى الذهب بفضة أو الفضة بذهب جازت الثانية ولو زاده الأجرة وامتنت الأولى ولو لم يعطه أجرة للتأخير أيضاً في الواضحة لا ينبغي أن أتخسرك أن يعطى لك الأفضلك أو ذهبك وأما عمل أهل السكة في جمعهم ذهب الناس وسكة محبة فاذا فرغت أعطى كل واحد بقدر ذنبه وقد عرفوا ما يخرج من ذلك بعد التصفية

ذهبا (قوله أو فضة) أن كان فضة (قوله الأولى) بضم الهمز (قوله للنساء) بفتح النون (قوله ولو زاده الأجرة) لاختلاف جنس المعوضين (قوله سكاك) بفتح السين المهملة وشدا الكاف أي صائغ الدنانير والدراهم (قوله أهل) أي صناع (قوله في جمعهم الخ) بيان لعدمهم (قوله وسكة) عطف على جمع (قوله فاذا فرغت) أي صنعة السكة (قوله واحد) أي من أصحاب الذهب (قوله بقدر ذنبه) أي من المسكوك (قوله وقد عرفوا) أي أهل السكة من ذهب الناس

(قوله فلا يجوز) جواب اما جعل الخ (قوله فيما اذا عرفوا الخ) اى فى اعطاء كل واحد بقدر ذمبه اذا عرفوا الخ (قوله قولين) مقول ذكر (قوله الاول) اى الجواز (قوله او بفتحها) اى الصاد (قوله منه) اى الحب (قوله من الزيت) بيان لما (قوله بالتكرى) صلة قدر (قوله فيمنع) بضم الياء (قوله لعله المذكورة) اى عدم تحقق المماثلة فى القدر (قوله ويمنع) بضم الياء (قوله ثم قسمه) عطف على جمع (قوله زيتها) اى الحبوب (قوله عليها) اى الحبوب (قوله دفعه) اى الحب (قوله له) اى معصره (قوله ويدفع) اى المعصر ٥١٦ (قوله له) اى ذى الحب (قوله ويعطيه) اى ذوالحب المعصر (قوله ذوات) نعت حبوب (قوله لناس)

وحققوه فلا يجوز ~~هـ~~ اذا قال من لقيت من اصحاب مالك رضى الله تعالى عنهم اه وذكري التوضيح فيما اذا عرفوا ما يخرج من ذلك بعد التصفية وحققوه قولين بالجواز وعنده وصوب ابن يونس الاول وشبهه فى المنع فقال (ك) دفع (زيتون) وسهم وبزر كنان وقسطم وحب بخل اجر وقصب (و) دفع (اجرة) عصر (له مصره) بضم الميم وكسر الصاد المهملة اسم فاعل اعصر مضاف لضمير الغائب او بفتحها آخره هاء تأنيث بتقدير مضاف اى لذى معصرة وبأخذ صاحب الحب من المعصر قدر ما يخرج منه من الزيت بالتكرى أن لو عصر الآن فيمنع عدم تحقق المماثلة فى القدر والظاهر انه لا مفهوم لدفع الاجرة لعله المذكورة ويمنع ايضا جمع الحبوب وعصرها به لانه ثم قسمه زيتها عليها بحسبها للنسبة ايضا والجائز دفعه له على ان يعصره وحده ويدفع له ما يخرج من زيتها ويعطيه اجرة عصره ابن عرفة وفى جواز جمع حبوب ذوات زيت لناس شتى بعد معرفته مال كل منهم ثم يقسم زيتها على اقدارها معاصم ابن القاسم وقول معنون لا خير فيه مع قول ابن حبيب سألت عنه من لقيته من المدنيين والمصريين فلم يرم خصوه فأتى تفق اليوم على منعه لكثرة المعاصرو يستخف جمع ما لا يمكن عصره وحده لقلته مع اتحاد أرض الزيتون وأخرج من المنع فقال (بمخلاف تبر) بكسر القوقية وسكون الموحدة آخره راء اى ذهب تراب غير مسبول ومثله سبيكة وحلى ومسكوك بسكة لا يتعامل بها فى محل الحاجة للشراء بها كسكة غرب بمصر والحجاز (يعطيه) اى التبر الشخص (المسافر) يعطى (اجرة) اى أجره سكة (دار الضرب) اى اهله (لأخذ) المسافر من اهل دار الضرب (زته) اى التبر مسكوكا عاجلا فيجوز وان كان فيه ربا الفضل لا احتياج للمسافر للرحيل وظاهره وان لم يشتد (والاظهر) عند ابن رشد من الخلاف (خلافه) اى الجواز وهو منه ولو اشتدت حاجته اذا لم يخف على نفسه الهلاك ولم يبع له كل المنة والاجاز قاله ابن رشد البنائى لا مفهوم لتبر وانما عبر به تبعا لابن الحاجب وقد عبر فى العينية بالمال والمال الذى وابن عرفة وضع بالذهب والفضة وكذا غيرهم من اهل المذهب (وبمخلاف) اعطاء (درهم) شرعى أو ما يروج رواجه زاد وزنه عنه أو نقص كقن ريال (بنصف) اى درهم اى ما يروج رواج النصف زاد وزنه أو نقص (وفلوس) اى يدفعه ليأخذ بنصفه فضة ويأقيه فلوسا (او غيره) أى المذكور من الفلوس كطعام او عرض فيجوز ذلك بسبعة شروط الخط تعرف هذه المسئلة بمسئلة الرد فى الدرهم وصورتها ان يعطى درهما ويأخذ

نعت حبوب (قوله شتى) اى متفرقين نعت ناس (قوله بعد معرفته الخ) صلة جمع (قوله سمع ابن القاسم) راجع للجواز (قوله وقول سخون) راجع للمنح المطوى (قوله لا خير فيه) مقول معنون (قوله سألت عنه الخ) مقول ابن حبيب (قوله قلت) اى قال ابن عرفة (قوله يتفق) بضم الياء وفتح الفاء (قوله يستخف) بضم الياء وفتح الظاء المجهمة (قوله اتحاد أرض الزيتون) اذ يلزمه اتحاد قدر الزيت انما يرج منه (قوله تراب) نعت ذهب (قوله ومثله) اى التبر (قوله للشراء) صلة الحاجة (قوله عاجلا) صلة يأخذ (قوله وان كان الخ) حال (قوله لا احتياج المسافر الخ) صلة يجوز (قوله يشتد) اى الاحتياج (قوله اى الجواز) تفسير للضمير (قوله وهو) اى الخلاف

(قوله منه) اى اعطاء المسافر الخ (قوله حاجته) اى المسافر (قوله يخف) اى المسافر (قوله والا) اى بدل وان خاف على نفسه الهلاك (قوله جاز) اى اعطاء المسافر الخ (قوله رواجه) اى الدرهم الشرعى (قوله وزنه) اى الدرهم المتعامل به (قوله عنه) اى الدرهم الشرعى (قوله او نقص) عطف على زاد (قوله كقن) بضم المنة (قوله وزنه) اى ما يروج رواج النصف عن وزن نصف الدرهم (قوله يدفعه) اى الدرهم (قوله بنصفه) اى بدله من الفلوس بيان للمذكور (قوله طعام الخ) مثال غيره (قوله ذلك) اى اعطاء الدرهم الخ (قوله الخط) أى قال (قوله تعرف) بضم التاء وفتح الراء اى تسمى

(قوله فيها) أي مسئلة الرد في الدرهم (قوله انه) أي الشان الخ بيان لما بعد حذف من (قوله لانه) أي ضم جنس آخر لاحد النقيدين في الصرف على لا يجوز الخ (قوله وهو) أي جهل القائل (قوله لكن استثنيت) أي مسئلة الرد في الدرهم استدر الم على الاصل فيها المنع لرفع ايمامه أنه لا وجه لجوازها (قوله من القاعدة) أي منع ضم جنس آخر لاحد النقيدين في الصرف (قوله للضرورة) علة استثنيت (قوله بكرة) أي منع (قوله خففه) أي الرد (قوله اليه) أي الرد (قوله وبذا) أي التخفيف صلة اخذ (قوله وهو) أي التخفيف (قوله ومنعه) أي الرد (قوله واجازه) ٥١٧ أي الرد (قوله منعه) أي اشبه الرد

(قوله كونه) أي الرد (قوله القباب) أي قال شاهدا قبله (قوله ذلك) أي الرد (قوله اصل المنع) اضافته للبيان (قوله وهذا الشرط) أي كونه في درهم واحد (قوله منه) أي بخلاف درهم (قوله انه) أي الشان (قوله وهذا) أي منع الرد في دينار (قوله فيه) أي الذهب (قوله ولم يوجد لغيره) حال (قوله جوازه) أي الرد مقعول نقل المضاف لقاعله (قوله فيه) أي الذهب (قوله لا عرفه) خبر نقل (قوله المدرسين) لغت عدول (قوله بجوازه) أي الرد (قوله فيه) أي الذهب (قوله اليه) أي بعض العدول (قوله به) أي جواز الرد فيه (قوله وقولها) أي المدونة الخ دفع لا يراده على الثاني وما تفرع عليه (قوله واقاده) أي الثاني (قوله كونه) أي الرد (قوله من

بدل نصفه فلوسا او طعاما او عرضا والنصف الباقي فضة والاصل فيها المنع لما تقدم انه لا يجوز أن يضاف لاحد النقيدين في الصرف جنس آخر لانه يؤدي للجهل بالقائل وهو كتحقق التفاضل لكن استثنيت من القاعدة المذكورة للضرورة وقال مالك رضي الله تعالى عنه بكرة الدرهم خففه لضرورة الناس اليه وبذا أخذ ابن القاسم وهو المشهور ومنعه صحتون واجازه أشهب حيث لا فلوس ومنعه في بلد فيه فلوس هذا طريق أكثر الشيوخ وجعل ابن رشد الخلاف في بلد فيه القلوس وعلى المشهور وقد ذكر والجواز شرط اذا ذكر المصنف غالبها الاول كونه في درهم واحد فلوا اشترى بدرهم ونصف فلا يجوز أن يدفع درهمين وبأخذ نصفها وان اشترى بدرهمين ونصف فلا يجوز أن يدفع ثلاثة وبأخذ نصفها وعلى هذا القياس القباب الثاني ان يكون ذلك في الدرهم الواحد استرازا من أن يدفع اليه كبيرين أو ثلاثة أو أكثر ويسترد درهما صغيرا فيرجع الى أصل المنع نص عليه ابن رشد ونقله عياض عن ابن أبي زمين وهذا الشرط يستفاد من قوله بخلاف درهم ويستفاد منه حكم آخر وهو انه لا يجوز الرد في الدينار وهذا هو معروف المذهب ابن ناجي والمعروف بمنع رد الذهب في مثله ونقل بعضهم جواز الرد فيه ولم يوجد لغيره ابن عرفة عقب فنقل منع الرد في الدينار نقل بعضهم جوازه فيه لا عرفه وأفتى بعض عدول بلدنا المدرسين بجوازه فيه فبعث اليه القاضي ابن عبد السلام فسأله عن ذلك فأنكر فتوا به الشرط الثاني كون المراد نصفه فقل فلا يجوز زرد أكثر من النصف خلافا لأشهب وقولها وان أخذت بثلاثة أي الدرهم طعاما وباقية فضة فمكروه اه قال أبو الحسن أي حرام وفي الامهات فلا يجوز واقاده المصنف بقوله بنصف الثالث كونه (في بيع) أو ماني معناه من اجارة أو كراء فلا يجوز في هبة ولا صدقة ولا قرض القباب انما يجوز الرد في الكراء والاجارة بعد استيفاء جميع المنفعة فلا يجوز أن يعطى نعله أو دولو لمن يخزئه على أن يعطيه درهمين كبيرين أو يرد اليه العامل درهمين صغيرين أو يترك عنده شيئا حتى يصنعه ويجوز ذلك بعد تمام العمل ان لم يدخل عليه في أصل العقد الرابع قوله (وسكا) بضم السين المهملة وتشديد الكاف أي الدرهم والنصف فلا يجوز في غير مسكوكين ولا في مسكوك وغيره الخامس قوله (واتحدت) سكة الدرهم ونصفه الخط انظر ما معنى هذا الشرط وما المراد منه هل هو كونهم ماسكة ملك واحد أو سكة مملوكة واحدة وان تعددت الملوكة اذا كان التعامل بين الناس بثلاث السكاك أو ولو كان الدرهم سكة ملك والنصف سكة ملك آخر وجرى التعامل بين الناس بان هذا النصف هذا وعلى هذا تدل

اجارة أو كراء) بيان لما (قوله فلا يجوز) أي الرد تقرع على في بيع لبيان مفهومه (قوله القباب) أي قال (قوله فلا يجوز أن يعطى نعله الخ) أي لتأديته لفسخ دين في دين (قوله ذلك) أي الاعطاء المذكور (قوله عليه) أي الرد (قوله أصل العقد) اضافته للبيان (قوله فلا يجوز) أي الرد (قوله في غير مسكوكين الخ) أي قصر الاختصاص على مودها (قوله الخط) أي قال (قوله كونهما) أي الدرهم والنصف (قوله او ولو كان) أي او المراد ولو كان الخ (قوله وجرى التعامل الخ) حال (قوله وعلى هذا) أي ان المراد ولو كان الدرهم سكة ملك والنصف سكة آخر الخ صلة تدل

(قوله) اي اتحاد السكة (قوله عكسه) اي دفع درهم من سكة يتعامل بها وورد نصفه من سكة لا يتعامل بها (قوله من سكتين) اي الدرهم ونصفه من سكتين (قوله لانه) اي الرد (قوله القباب) اي قال شاهدا قبله (قوله والا) اي وان لم يعرف الوزن (قوله لمنع) اي للشك في التماثل (قوله الحط) اي قال (قوله الاول) اي كون وزن نصف الدرهم قدر وزن نصف الدرهم (قوله لا يخرج) اي في التعامل به (قوله بالنفاق) اي التعامل (قوله ولذا) اي كون الظاهر الجواز على اليد (قوله هذا الشرط) اي عرف الوزن (قوله ولا الذي قبله) اي اتحاد السكة (قوله من النصف والفلوس) بيان لمقابله (قوله فلا يجوز) اي الرد (قوله منها) اي الدرهم ونصفه وغيرهما (قوله في الجواز) ٥١٨ صلة كاف التشبيه (قوله ان ينقد) بضم الياء وفتح القاف اي يحجل (قوله الدرهم

والدرهمين) اي استثناءهما من الدينار (قوله هذا) اي الذي ذكره في توضيحه (قوله لكن لم أر هذا الاجراء لغيره) اي المصنف استدل على هذا الذي اراد في مختصره برفع ايهاه اندفاع التعقب عنه به (قوله بشرط) اضافته للبيان (قوله المناجزة) اي يحجل الجميع (قوله في الرد) اي جوازه صلة شرط (قوله ولذا) اي عدم وجود هذا الاجراء لغيره على حد قوله عنه) اي هذا الاجراء (قوله فقال) اي في الشامل (قوله فاقول) عطف على نصف (قوله وفلوس) عطف على نصف (قوله من الشارحين) بكسر الهمزة وان (قوله على انه) اي الشأن (قوله ولذا) اي اطباق الشارحين المعتد بهم الخ على قال بعده (قوله الدرهم الكبير الخ) بيان للجميع (قوله منها) اي الدرهم الكبير والسلعة والدرهم الصغير (قوله فلا يجوز) اي الرد (قوله فهذا بخلاف من اشتري سلعة بدينار الادرهمين) تفريع فان تأخر شي منها فلا يجوز (قوله فكان خليل الخ) تفريع على فهذا بخلاف من اشتري الخ (قوله اذ تقدمت) اي مسئلة سلعة بدينار الادرهمين على ثمانية امكن خليل في غنى الخ فالمناسب عطفها بالواو (قوله اي خليل) (قوله وهي) اي مسئلة سلعة بدينار الادرهمين (قوله صوبه) اي كلام المصنف (قوله بقوله) صلة صوب (قوله اي وان لم تتوفر الشروط) تفريع لولا فلا (قوله فلا يجوز الرد في الدينار) عب صورة الرد في الدينار ان يدفعه وياخذ بنصفه ذهباً ونصفه الاخر غيره (قوله ولا في الدرهمين) عب صورة الرد في الدرهمين ان ياخذ بنصفه مائة ونصفه الاخر غيرها

فتاوى المتأخرين واحترازوا به من دفع درهم من سكة لا يتعامل بها وورد نصفه من سكة يتعامل بها وعكسه او من سكتين لا يتعامل بهما فلا يجوز لانه انما جاز للضرورة ولا ضرورة في هذه الصور السادس قوله (وعرف) بضم فكسر (الوزن) للدرهم ونصفه القباب من شرط الرد معرفة الوزن والا كان يبيع القضة بالقضة جراً فالاخفاء في منعه الحط انظر ما المراد به هذا الشرط هل هو كون وزن النصف قدر وزن نصف الدرهم او المراد معرفة وزنه سواء ان زاد وزن النصف عن وزن نصف الدرهم أو نقص عنه والظاهر الاول لاختلاف التأخرين فيما اذا كان وزن النصف أكثر من وزن نصف الدرهم ولا يكتفى لا يخرج الان نصف درهم فتم من اجازة اعتبارا بالنفاق ومنهم من منعه اعتبارا بالوزن والظاهر الجواز لان أصل هذا الباب الضرورة فاذا جرى التعامل بان هذا نصف هذا فلا عبرة بزيادة وزنه مع تحقق الضرورة للرد ولذا لم يذكر ابن عرفة هذا الشرط ولا الذي قبله السابع قوله (واتنقد) بضم القوقبة وكسر القاف اي يحجل الجميع) اي الدرهم ومقابله من النصف والفلوس او غيرها فلا يجوز مع تأخير شي منها (ك) بيع سلعة (بدينار الادرهمين) في الجواز ان يحجل الجميع او السلعة وتأجل النقد ان قال في التوضيح الشرط انما من أن ينقد الجميع وان تأخر أحد النقيدين جرى على الخلاف في مسئلة الدرهم والدرهمين اذا تأخر أحد النقيدين طئي هذا الذي اراد في مختصره ولكن لم أر هذا الاجراء لغيره لافي ابن عبد السلام ولا ابن عرفة ولا غيرهما بل صرح ابن عرفة بشرط المناجزة في الرد ولذا احاد في الشامل عنه فقال وجاز للضرورة درهم بنصف فاقول وفلوس أو طعم في بيع ان يحجل الجميع اه وقد اطبق من يعتد به من الشارحين على انه لا بد في مسئلة الرد من نقد الجميع ولذا قال المراق ومن شرط الرد كون الجميع نقد الدرهم الكبير وعوضه وهو السلعة والدرهم الصغير فان تأخر شي منها فلا يجوز فهذا بخلاف من اشتري سلعة بدينار الادرهمين فـ ان خليل في غنى عن الاقيان بمسئلة الدينار الادرهمين اذ تقدمت له وهي مخالفة لمسئلة الرد اه غ صوبه شيخنا الفقيه الحافظ أبو عبد الله القوري بقوله والافلا كدينار ودرهمين اي وان لم تتوفر الشروط فلا يجوز الرد في الدينار ولا في الدرهمين فـ كـ (و) من صرف من رجل دينار ودرهم ثم لقيه بعد أيام فقال له قد استرخصت مني الدينار فزدني فزاده درهم نقد او الى اجل فحاز

ولا الجميع (قوله منها) اي الدرهم الكبير والسلعة والدرهم الصغير (قوله فلا يجوز) اي الرد (قوله فهذا بخلاف من اشتري سلعة بدينار الادرهمين) تفريع فان تأخر شي منها فلا يجوز (قوله فكان خليل الخ) تفريع على فهذا بخلاف من اشتري الخ (قوله اذ تقدمت) اي مسئلة سلعة بدينار الادرهمين على ثمانية امكن خليل في غنى الخ فالمناسب عطفها بالواو (قوله اي خليل) (قوله وهي) اي مسئلة سلعة بدينار الادرهمين (قوله صوبه) اي كلام المصنف (قوله بقوله) صلة صوب (قوله اي وان لم تتوفر الشروط) تفريع لولا فلا (قوله فلا يجوز الرد في الدينار) عب صورة الرد في الدينار ان يدفعه وياخذ بنصفه ذهباً ونصفه الاخر غيره (قوله ولا في الدرهمين) عب صورة الرد في الدرهمين ان ياخذ بنصفه مائة ونصفه الاخر غيرها

والواو في قوله ودرهمين بمعنى أول تعدد داخل في مفهوم قوله قبل بخلاف درهم نصفه فلو لم يأت خبر المصنف بدرهمين عن درهمين وعن دينار فقوله كدينار ودرهمين مفهوم قوله درهم وصرح به لأنه جعله غير شرط ولا يقال هاتان صورتان جائزتان داخلتان تحت الآن يكون الجميع ديناراً لأننا نقول ليس ما هنا مما اجتمع فيه بيع وصرف وإنما فيه بيع نصف الدينار بسبعة وأخذ بدل نصفه الثاني ذهب والصرف بيع الذهب بفضة (قوله ولا ينقص) ٥١٩ بضم الياء وفتح القاف (قوله فيها)

أى تأويل المدونة بتعيين الزيادة (قوله بان قولها) أى المدونة (قوله يرد) أى الثالث (قوله جوابه) أى تعقب المازوى (قوله به) أى ناقص الوزن (قوله ونحاس الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله أولا) بشد الواو (قوله بشكيل الوزن الخ) تصويرا لتمامه (قوله دفعه) أى المغشوش (قوله النقد) أى الدينار والدراهم (قوله وهو) أى مطلقا (قوله ولا ينافيه) أى مطلقا (قوله من الجبر الخ) بيان لما (قوله لان الكلام هنا الخ) عليه لا ينافيه ما بعده (قوله بما ذكر) أى سواء كان النقد معينا من الجبابين او احدهما أم لا

(قوله وحذفه) أي صح (قوله الثلاثة) أي رضى بنقص وزن أو بكرصاص أو بتمامه (قوله عليه) أي المحذوف (قوله مطلقا) أي عن تقييده بالحضرة (قوله ٥٢٠ عند عده) صلة لم تعين (قوله بأن قال بعنى عشرة ذنانير بمائة درهم) تصوير لعدم تعيين

بالحضرة الخ (صح) الصرف وحذفه من الثلاثة قبله دلالة هذا عليه والفرق بين المغشوش وغيره أن المغشوش هو العوض بتمامه وقد قبض فكان له الرضا به مطلقا كسائر العيوب بخلاف نقص القدر فإن العوض لم يقبض بتمامه فلذا اشترط في الرضا به كونه بالحضرة أفاده وت وان تصار فادينار بدرهم ووجد أحدهما عيبا فيما قبضه وقام بحقه بحضرة العقد في نقص القدر ونحو الرصاص وفي المغشوش مطلقا وتنازعا في اتمام الصرف وفسخه (اجبر) بضم الهمزة وكسر الموحدة المستنقح منها من اتمامه (عليه) أي اتمام العقد بتكميل القدر وتبديل نحو الرصاص والمغشوش (ان لم تعين) بضم الفوقية وفتح العين والتحتية مثقلة الذنانير والدرهم للصرف عند عده بأن قال بعنى عشرة ذنانير بمائة درهم أو لم يعين ما وجد به العيب وعين السليم فان عيننا معا وما وجد به العيب فلا يجبر عليه (وان طال) ما بين الاطلاع على العيب وعقد الصرف ولو حكمان افتراها بالبدن بلا طول (نقص) بضم النون وكسر القاف أي فسخ الصرف في جميع ما تقدم ان له الرضا به بالحضرة (ان قام) واجد العيب (به) الخط هذا مقابل قوله بالحضرة والمعنى انه ان ظهر في أحد النقيدين بعد عقد الصرف نقص قدر أو نحو رصاص أو مغشوش بعد مقارنة أو طول وقام واجده بطلب تكميل القدر وتبديل نحو الرصاص والمغشوش فينقض الصرف غ ومفهوم قوله ان قام انه ان رضى به صح فان قلت هذا خلاف مفهوم قوله أولا بالحضرة قلت قصاراه تعارض مفهومي في حكم مختلف فيه فخطبه سهل اه قلت لم يبين أي المفهومي يعتمد عليه والمعقد منه ما هو المفهوم الاخير وهو انه اذا رضى به صح وان طال لانه مفهومي شرط والاول مفهومي ظرف الا اذا كان النقص في العدد فلا بد من نقص الصرف ولا يجوز الرضا به وسيصرح به المصنف اه وقوله ان قام به أي واخذ به وما ان قام به بعد الطول فارضاء بشئ ولم يبدله فلا ينقض الصرف قاله ابن الموارز ابن عرفة النعمي في جواز الصلح عن الزائف بعين أو عرض مطلقا او حتى يتفاسخا قولنا لا يحسد ابن شعبان وشبهه في النقص لا بقيد القيام فقال (كنقص العدد) اذ وجد في أحد النقيدين يسيرا كان او كثيرا بعد مقارنة أو طول فلا يجوز الرضا به وينقض الصرف هذا مذهب المدونة وفي التوضيح انه المشهور فيها وان صرفت من رجل دينار بدرهم ثم أصبتها بعد التفريق زيوفا أو ناقصة فريضتها جاز ذلك وان لم ترضاها لنقض الصرف وان تأخر من العدد درهم فلا يجوز ان ترضى بذلك لوقوع الصرف فاسدا أبو الحسن قوله زيوفا أي مغشوش وقوله ناقصة أي ناقصة الاتحاد لاقصة العدد والفرق بين نقص العدد ونقص الاتحاد ان نقص العدد انما يكون عن تقريط في الاغلب ونقص الاتحاد ليس كذلك اه ونحوه في التنبهات وفي النوادر وألحق النعمي نقص الوزن فيما يتعلق به وزنا بنقص العدد (وهل معين) بضم الميم وفتح العين والتحتية مشددة (ما) أي المقد الذي (عش) بضم الغين المعجمة وشدة الشين المعجمة وسواء كان التعيين من الجانبين كبغى هذا الدينار بهذه الدراهم العشرة أو أحدهما كبغى هذا الدينار بعشرة دراهم أو هذه الدراهم العشرة بدينار (كذلك) أي نقص العدد في تعين نقص الصرف ان قام به بعد مقارنة

النقد من الجانبين (قوله أو لم يعين) بضم الباء وفتح العين والياء مثقلا (قوله وعين) بضم فكسر مثقلا (قوله فان عيننا) بضم فكسر مثقلا أي النقدان الخ مفهومي ان لم تعين (قوله عليه) أي الاتمام (قوله بأن افتراها بالبدن) تصوير للطول حكما (قوله ما تقدم) أن له الرضا به بالحضرة أي من نقص الوزن ونحو الرصاص (قوله انه) أي الشان (قوله بعد مقارنة) أو طول (قوله انه) أي واجد العيب (قوله ان رضى به) أي بعد الطول أو افتراق البدن (قوله هذا) أي الحكم بالصحة ان رضى به بعد الطول أو الفرقه (قوله أولا) بشد الواو (قوله قصاراه) بضم القاف أي غايته (قوله مفهومي) أي مفهومي بالحضرة ومفهومي ان قام به (قوله مختلف) بفتح اللام (قوله مطلقا) أي تناصحا أولا (قوله لا بقيد القيام) اضافته للبيان (قوله يسيرا) كان أي النقص (قوله بعد مقارنة) صلة توجد (قوله به) أي نقص العدد

(قوله انه) أي مذهبا (قوله فيها) أي المدونة (قوله زيوفا) بضم الزاي جمع زائف (قوله ذلك) أي الصرف (قوله أو ناقصة الاتحاد) أي وزنها (قوله في تعين نقص الصرف) صلة كاف التشبيه

(قوله بلبل) بضم الجيم وشدة اللام أي أكثر (قوله راجحه) أي التردد (قوله انه) أي العيب (قوله القباب) أي قال (قوله وان
الرضا بالزائف الخ) عطف على خلاف (قوله وهو) أي جواز الرضا بالزائف بعد المفارقة (قوله وظاهر) عطف على نصر (قوله
فيها) أي الدناير (قوله من الدراهم) بيان لما (قوله وهو) أي الاكبر (قوله يتعداه) ٥٢١ أي ما فيه العيب من الدراهم
الاكبر (قوله من الاكبر
والاصغر) بيان للجميع
(قوله لان كل دينار الخ)
علة نقض الاصغر للجميع
(قوله كانه) بفتح الهمز
وشدة النون (قوله منقرد)
أي في الصرف (قوله اذ
لا يختلف صرفه الخ) علة
انفراد (قوله وعن ابن
القاسم) صلة ينقض (قوله
ذلك) أي نقض الاصغر
فقط (قوله الخط) أي قال
(قوله انه) أي الشأن (قوله
فانه) أي المصنف الخ علة
ذكره يشوش النهي (قوله
انهم) أي المتقدمين (قوله
دهو) أي نقض صرف
لاصغر وحده (قوله سواء
سما لكل دينار عدد أم لا)
راجع للقولين (قوله على
انه) أي اشأن (قوله اما
اتفاقا) أي على نقل الباجي
مع التسمية (قوله أو على
الراجح) أي عند عدم التسمية
على نقل الباجي أو مطلقاً
على نقل ابن رشد والمأزري
(قوله حتى يشير اليه) أي
ترجيح نقض الجميع (قوله
بالتردد) فيه انه لا يشير به
لذلك فالمناسب كما هو
نعيه بالتردد (قوله بضمها)
٦٦ مخ في أي فقط أقول الطريقة المشار لها بالتردد هنا مشهوران ومتفقان على تشهير نقض الأصغر وحده واعتراض
الخط ليس بضعف أحدهما وإنما هو بانيهم ترجيح نقض الجميع أيضاً وليس كذلك فلم يدفعه هذا الجواب والله أعلم بالصواب

أطول وعزاه في الجواهر لجل المتأخرين وأصلها لابن الكاتب (أو يجوز فيه) أي المعين
المغشوش (البدل) وهذه طريقة اللحن وأصلها لابي بكر بن عبد الرحمن قائلان المذهب كله
على اجازة البدل في المعين لانهم لم يشترقا ودمه أحدهما مشغولة في الجواب (تردد) أي
طريقتان للمتأخرين في النقل عن المتقدمين على حد سواء في المعين من الجانبين ووجه
النقض في المعين من جانب ان قام بحقه في التوضيح اذا كان الصرف على دراهم ودنانير غير
معينة كعشرة دنانير بمائة درهم وقولان النقض المأزري وهو المشهور والثاني جواز البدل
لابن وهب وحكماهما اللحن في التعيين من جهة واحدة البناز حاصل التنبه المذكور انه
ان اطاع عليه بعد طول أو تفرق في الغش ومثله نقص الوزن في تعامل به عددان رثنى ولم
يقم صح وان طلب البدل نقض الا ان كلا معينا في جواز البدل تردد وفي نقص العدد ومثله
نقص الوزن في تعادل به وزنا ينقض الصرف مطلقا رضى به أو طلب الاتمام فان وجد
كمرصاه وظاهر المصنف انه كالمغشوش له الرضا به وقال ابن الحاجب مثل نقص القدر
الغالب وأكثر الشبوح على خلاف مرضى ابن الحاجب وان الرضا بالزائف بعد المفارقة جائز
ولو كان محاسنا أو رصا صالحا وهو نص المأزري وظاهر قول مالك رضي الله تعالى عنه في
المدة والعتبة وغيرهما (وحيث نقض) بضم النون وكسر القاف أي حكم بفسخ الصرف
(ف) الذي ينقض صرفه (أصغر دينار) لاجتماعها اذا كان فيها كبير وصغير كدينار صرفه خمسة
دراهم وآخر صرفه عشرة دراهم وآخر صرفه عشرة دراهم فان كان العيب في درهم الى
خمسه فالذي ينقض صرفه دينار الخمسة (الا ان يتعدا) صرفه (أي الاصغر ما فيه العيب من
الدراهم كسبعة الى عشرة) (ف) الذي ينقض صرفه دينار (أكبر منه) أي الاصغر وهو
ذو العشرة الا أن يتعداه كما حد عشر الى عشرين فنقض ذو العشرين (لا) ينقض (الجميع)
من الاكبر والاصغر على المشهور لان كل دينار كان منه منقرد بنفسه اذ لا يختلف صرفه سواء
دسرف وحده أو مع غيره وعن ابن القاسم ينتقض الجميع (وهل) فسح الاصغر فقط الا أن يتعداه
فا كبر منه مطلقا اذ سمى لكل دينار عدد من الدراهم بل (ولو لم يسم) بضم التثنية (لكل دينار)
أو انما ذلك حيث سمى لكل دينار عدد من الدراهم فان لم يسم فيمنع صرف الجميع في الجواب
(تردد) للمتأخرين في نقل المذهب الخط والذي يظهر انه لا حاجة لذلك هذا التردد بل ذكره
يشوش النهم فانه ذكر في التوضيح طريقتين أحدهما للمأزري وابن عبد السلام انهم اختلفوا
هل ينقض صرف الجميع أو انما ينقض صرف أصغر دينار وهو المشهور وسواء سما لكل دينار
عدد أم لا والطريق الثاني للباجي انهما ان سما لكل دينار شيئا فلا خلاف انه انما ينقض
صرف دينار وان لم يسم افعولان مشهورهما انه لا ينقض الا صرف دينار فاطر يقان متفقان
على انه لا ينقض الا صرف دينار اما اتفاقا أو على الراجح وليس ههنا من رجع نقض الجميع حتى
يشير اليه بالتردد فافهمه والله أعلم بحجاب بان المصنف يشير بالتردد للطرق وان كان بعضها

(قوله واذا صرقت) بضم فكسر (قوله والا) أى وان لم يعلم عيها (قوله فامر) بضم فكسر (قوله وعلى هذا) أى فسخ الاعلى (قوله وهذا) أى فسخ أعلاها (قوله ترجيه) أى فسخ الجميع (قوله والا) أى وان كانا اشتراطا عند العقد شيئا (قوله هل) بضم فكسر (قوله به) أى المشروط (قوله وكالبديل) أى فى اشتراط الجنسية (قوله أطلقه) أى البديل (قوله ما يشمله) أى ما يكمل به العدد (قوله بان يكونا) أى المبدل ٥٢٢ والبديل (قوله لانه) أى الابدال بغير الجنس عليه لا يجوز ابدال دينار بدراهم

مشهورا (و) اذا صرقت دنانير من سكك مختلفة بالعلق والدانة وظهر عيب فى الدراهم مقتضى نقض الصرف (هل ينفسخ) الصرف لوجود نقص او غش أو فحور خاص (فى) الدراهم التى صرقت بها الدنانير ذات (السكك) المختلفة بالعلق والدانة فيمنفسخ (أعلاها) أى الدنانير لان دافع الدراهم ان علم عيها او كتبه فهو مداس والافه ومقتضى فى النقد فامر برد الاعلى تأديبا له وعلى هذا فان زادت الدراهم المبيعة عن صرف الاعلى وفى الدنانير متوسط وأدنى فسخ المتوسط لانه أعلى من الأدنى وهذا قول أصبغ (أو) ينفسخ (الجميع) الأعلى والأدنى لاختلاف الأغراض فى السكك المختلفة فانه مضمون وظاهر ابن يونس وابن رشد والبايجى ترجيحه فى الجواب (قولان) محلها ان لم يشترط شي والاعمل به كذا ينبغى ويجرى مثله فى قوله وحيث نقض فامر بدينار (وشرط) بضم فكسر (البديل) عن المعيب بغش أو نقص وزن أو فحور رصاص وكالبديل ما يكمل به نقص العدد فاعله أطلقه على ما يشمله (جنسية) أى كونه من نوع المبدل منه بان يكونا ذهبين أو ورقين فلا يجوز ابدال دينار بدراهم ولا دراهم بدينار لانه يؤدى الى بيع دنانير ودراهم بدراهم أو دينار ودراهم بدينار ولا ابدال دينار أو دراهم بعرض الآن يكون يسيرا يقتضيه اجتماع البيع والصرف فيه ابن الحاجب شرط البديل الجنسية والتجمل خلافا لاشبه فيه ما ابن عرفة هذا يقتضى منه بعرض مطلقا وليس كذلك بل يشترط عدم يسارة العرض المقترنة فى البيع والصرف ويقتضى عموم قول أشهب فى الخصومة وغيرها وليس كذلك بل تشترط الخصومة او توقعها بقرينة عب ولا يشترط اتفاق الصنفية على المعتمد خلافا للشارح د فيجوز ابدال الزائف باجوده منه أو أردأ أو ازيد أو أنقص لان البديل انما يجوز بالحضرة ويجوز الرضا فيها باقتص أو أردأ البنانى ما منعه الشارح من اختلاف الصنفية هو مادار فيه الفضل من الجانبين لانه مثل بصرف دراهم متوسطة فى الجودة اطلع فى بعضها على زائف وأخذ عنه درهمه أجود وأقصر فى الوزن وأدنى صفة وأرج وزنا وأصله لاي عبد السلام ونحوه لانه لو لم يكن من جنسه لادى الى التفاضل المعنوى أو الحسى فانه اذا أعطى عن الدرهم الزائف ذهبا مع زينة الدراهم التى دفع فقد خرج من يده فضة وذهب وأخذ بها وهذا تفاضل معنوى وأما التفاضل الحسى فقد تكون المصارفة عن دراهم متوسطة فى الجودة مثلا فطاع أخذها على درهم زائف فبرده ويدفع عنه أجود وأنقص وزنا وأدنى صفة وأرج وزنا وهذا تفاضل حسى قلت ما ذكره ظاهر الوجه الا ان خروجه بالشرط الاول غير ظاهر لاقتضائه ان المراد بالجنسية اتحاد الصفة وهذا يقتضى منع الاجود والاردأ وفيه نظر (و) شرط للبديل (تجمل) للسلامة من ربا النساء وأجاز اشبه

الح (قوله الا ان يكون) أى العرض (قوله يقتضيه) أى بيان البديل (قوله هذا) أى شرط البديل الجنسية (قوله منه) أى البديل (قوله مطلقا) أى عن تقييده بكثرة (قوله يشترط) أى فى منع الابدال بعرض (قوله ويقتضى) الح (عطف على يقتضى الح (قوله ولا يشترط) أى فى البديل (قوله ابدال الزائف باجود منه) أى كابدال زائف يزيدى بجيد محمدي (قوله او أدأ) أى كابدال زائف محمدي بجيد يزيدى (قوله او ازيد) أى وزنا كابدال زائف بجيد ازيد وزنا (قوله أو أنقص) أى وزنا كابدال زائف بجيد أنقص وزنا (قوله فيها) أى الحضرة (قوله من اختلاف الصنفية) بيان لما (قوله هو مادار فيه الفضل من الجانبين) خبر مانعه (قوله لانه) أى المشرح (قوله مثل) بفتحات مثقلا (قوله عنه) أى الزائف (قوله اجود) أى جوهرية (قوله واصله) أى مانعه

الشارح (قوله لانه) أى البديل (قوله من جنسه) أى المبدل (قوله فانه) أى دافع الزائف (قوله ويدفع) أى المردود التأخير اليه (قوله عنه) أى الزائف (قوله بالشرط الاول) أى الجنسية (قوله لاقتضائه) أى اخر اجمعه بالشرط الاول (قوله وهذا) أى ان المراد بالجنسية اتحاد الصفة (قوله منع الاجود) أى المساوى وزنا لخالفته فى الصفة (قوله والاردأ) أى المساوى وزنا لثقلته (قوله فيه) أى منهما (قوله نظر) لان الاجود حسن قضاء والاردأ حسن اقتضاهما من باب المعروف المندوب

(قوله قال) اي اشهب (قوله لانه) اي ابدال الزائف (قوله ولا يرد) يفتح فكسر (قوله قولها) اي المدققة (قوله فيه) اي الطوق (قوله بانه) فاعل صالح (قوله فانه) اي الصلح (قوله لان) ٥٢٣ هذا الخ (قوله لا يرد الخ) (قوله وكذا)

اي المعين في تعين الفسخ
(قوله غيره) اي المعين (قوله
وكذا) اي المسكوك في
وجوب النقص (قوله او
طول) عطف على مفارقة
(قوله لانه) اي المصوغ الخ
عنه نقض صرفه (قوله غيره)
اي المصوغ (قوله الخط) اي
قال (قوله فيه) اي النقص
(قوله انه) اي نقض صرف
المسكوك (قوله يجوز)
اي ابداله (قوله فيه) اي
المسكوك المعين (قوله بانه)
اي البديل (قوله عليه) اي
البديل (قوله مطلقا) اي عن
تقييده بتراضيهما (قوله
لادور استحقاقه) اشارة لانق
ينسبه وبين العيب (قوله
وعليه) اي جريان التردد في
غير المعين ايضا (قوله المستحق)
بفتح الحاء (قوله الاولى)
بضم الهمز (قوله هذا) اي
المسكوك المعين (قوله
حكمه) اي المسكوك غير
المعين (قوله به) اي نفي
الخلافا (قوله وان لم يتفرقا)
اي المتصارفان (قوله ولم
يطل) اي الزمان (قوله انه)
اي الصرف (قوله وهو)
اي نفي الخلاف في عدم
نقضه (قوله فيه) اي نقضه

التأخير قال لانه من رفع الخصومة والزع لا معاوضة حقيقية ولا يرد على قوله بفسده قولها
في بيع طوق ذهب بدرهم فوجد فيه عيب فصالح بانه بدرهم نقدا فانه جائز لان هذا صلح عن
يب لا يبدل (وان استحق) بضم القوقبة وكسر الحاء المهملة تقدم مصروف (معين) بضم
الميم وفتح العين والتخفيف مثقلة وكذا غيرة على المعتمد (سك) بضم المهملة وتشديد الكاف أي
مسكوك ~~وكذا~~ امكسور وتبر واصله استحق (بعده مفارقة) بين المتصارفين بالبدن أو طول
في الزمن (أو) استحق مصروف (مصوغ مطلقا) عن التقييد بالمفارقة أو الطول (نقض)
بضم فكسر الصرف لانه يراد لعينه فلا يقوم غيره مقامه ولان أخذ دعوضه بعد استحقاقه
بمثابة من عقد ووكل في القبض الخط استحقاق المصوغ يوجب نقض الصرف كما ذكره
المصنف ولم أره خلافا ابن عبد السلام لانه يراد لعينه فبأنقض به باستحقاقه فكيف
بصرفه وأما المسكوك المعين المستحق بعد مفارقة أو طول فاستقاض صرفه هو المشهور
عند ابن شاس وابن الحاجب وغيرهما وظاهر كلام الجرجاني وابن الكاتب انه لا خلاف فيه
وظاهر كلام المصنف ان معنى انتقاضه فسخه وانه لا يجوز ابداله ولو رضيا به وهكذا قال
الجرجاني وقال اللخمي يجوز زرع المراضاة ولو بعد افتراق أو طول (والا) بكسر الهمزة وتشديد
اللام مركب من ان الشرطية ولا النافية أي وان لم يكن استحقاق المسكوك المعين بعد مفارقة
أو طول بان استحق بالحضرة (صح) الصرف (وهل) محل الصحة فيه (ان تراضيا) اي المتصارفان
بالبدل ومن أباة منهما لا يجبر عليه أو يصح مطلقا ومن أباة يجبر عليه كدور استحقاقه بخلاف
وجود عيب فيه في الجواب (تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين وأما غير المعين فلا يشترط
فيه التراضي اتفاقا لقوله في العيب وأجبر عليه ان لم تعين وجعل بعضهم التردد جارا في غير
المعين أيضا وعليه فالفرق بين الاستحقاق والعيب ان الاستحقاق لا ينشأ غالبا عن تفریط
وتدليس بخلاف العيب الخطأ أي وان استحق المسكوك المعين ولم يحصل طول ولا
مفارقة بل استحق بالحضرة فان الصرف صحيح لا ينتقض ويعطيه بدل المستحق ثم اختلف
المتأخرون في نقل المذهب هل عدم انتقاض محله اذا تراضيا بالبدل وان لم يتراضيا به فلا يجبران
عليه ويقسخ الصرف أو يجبر صاحب المستحق على ابداله ويصح الصرف في ذلك طريقان الاولى
لابن يونس واللخمي والمازري والجرجاني وغيرهم والثانية لابن الكاتب وابن عبد السلام هذا
أقرب ما يعمل عليه كلام المصنف ولم يتكلم على المسكوك غير المعين وحكمه انه ان استحق
بعد مفارقة أو طول انتقض الصرف بلا خلاف على ظاهر كلام اللخمي والجرجاني وصرح به
ابن الكاتب وان لم ينترقا ولم يطل في التوضيح عن بعضهم انه لا ينتقض بلا خلاف وهو ظاهر
كلام اللخمي والمازري وابن عبد السلام وابن الكاتب وظاهر كلام ابن الحاجب ان فيه خلافا
والمشهور عدم النقص وظاهر كلام الجرجاني انه منتهى على قول ابن القاسم ويجوز البديل
وظاهر المدققة ان مذهب ابن القاسم ان استحقاق الدراهم قبل المفارقة والطول يقتضي
الفسخ سواء عرفت أم لم تعين وان أبدلها بالحضرة وتراضيا جاز وأن أشهب قال بالفسخ في المينة

(قوله انه) اي الصرف (قوله جاز) أي مضى الصرف (قوله وان أشهب الخ) عطف على ان مذهب ابن القاسم

(قوله وبعدمه) أى الفسخ (قوله فى غيرها) أى المعينة (قوله من تسوية غير المعين به) بيان لما (قوله فى التفصيل) ضله تسوية (قوله هو مذهب ابن القاسم) خبر ما (قوله فيها) أى المدونة (قوله فقرها) أى أشهب ومحنون (قوله فهمها) أى المدونة (قوله خلافا) أى ابن القاسم وأشهب (قوله يتفقان) أى ابن القاسم وأشهب (قوله خلافا) أى ابن القاسم وأشهب (قوله مطلقا) أى فى المعين وغيره (قوله غيره) أى المعين (قوله ويتفقان) أى ابن القاسم وأشهب (قوله مطلقا) أى فى المعين وغيره (قوله جعل) بفتح نون (قوله على تفصيل) ضله جعل (قوله وخصه) أى اللخمى اطلاق ابن القاسم (قوله فجعله) أى اللخمى اطلاق ابن القاسم (قوله وفافا) أى لأشهب (قوله سوى) بفتح السين (قوله لا) أى قول ابن القاسم (قوله ينقض) بضم الياء وفتح القاف أى الصرف فتدبرجت ٢٤ الصلاة على غير موصولها ولم يبرز لظهور المعنى (قوله وهى) أى حالة نقضه

(قوله والمصوغ) عطف على خبره (قوله مطلقا) أى عن تقييده بمفارقة أو طول (قوله والحالة) عطف على الحالة (قوله اجازة) أى المستحق الصرف (قوله اخذ) أى المستحق (قوله عنه) أى المصروف (قوله ممن) بعبه (قوله صاروكيله) بجازته بعبه (قوله للمستحق منه) بفتح الحاء (قوله الحالة الثانية) أى التى لا ينقض الصرف فيها (قوله لان بيع الفضولى الخ) علة ليس للمستحق منه الخ (قوله وله) أى المستحق منه (قوله فى الحالة الاولى) أى التى ينقض الصرف فيها (قوله للمستحق أى تفسيره) (قوله لظهوره) أى الشق الثانى علة لحذفه (قوله بأن صارفه الخ) صلة بخبر (قوله بناء على ان الخيار الخ)

وبعدمه فى غيرها وان حصل طول أو افتراق فسخ الصرف والمسئلة كثيرة الاضطراب وهذا يحصل النقل فيها البنى قول ز وكذا غيره على المعقد ما ذكر من تسوية غير المعين به فى التفصيل الذى ذكره المصنف هو مذهب ابن القاسم فى المدونة وخالفه أشهب فيها ومحنون فقرقا بين المعين ينقض وغيره لا ينقض واختلاف الشيوخ فى فهمها على تأويلات أحدها لابن رشد وابن بونس ان خلافا فيما بعد الافتراق أو الطول ويتفقان على الصحة اذا استحق بالحضرة مطلقا الثانى لابن الكاتب ان خلافا فيما استحق بالحضرة فعند ابن القاسم يصح مطلقا وعند أشهب ينقض فى المعين ويصح فى غيره ويتفقان على النقص بعد الافتراق والطول مطلقا الثالث للخمى حل الاطلاق فى كلام ابن القاسم على تفصيل أشهب وخصه بما استحق بالحضرة فجعله وفافا هذا يحصل كلام أبي الحسن بمعناه فان القاسم على التأويلين الاقنين سوى ابن المعين وغيره فى التفصيل بين الحضرة وغيرها وقال ابن عبد السلام انه المشهور (و) ان صرف مسكوك معين أو مصوغ ثم استحق بعدم مفارقة أو طول فله شخص (المستحق) للمسكوك المعين أو المصوغ المصروف (اجازته) أى الصرف فى الحالة التى ينقض فيها وهى بعدم مفارقة أو طول فى المسكوك والمصوغ مطلقا والحالة التى لا ينقض المسكوك فيها اذا أجازته أخذت منه ممن بعبه وبيع للمسكوك منه عدم الرضا بالاجازة فى الحالة الثانية لان بيع الفضولى لازم من جهة المشتري وله ان لا يرضى فى الحالة الاولى وحذف المصنف الشق الثانى للمستحق وهو عدم اجازته فينقض الصرف يأخذه شبهه لظهوره ويحل جواز الاجازة (ان لم يخبر) بضم التحتية وفتح الموحدة (المصطرف) بكسر الراء أى المستحق منه بفتح الحاء بان صارفه متعديا على ان الخيار الحكيم ليس كالخيار الشرطين فان أخبر بتعدي حال الصرف تعين نقض الصرف فليس للمستحق اجازته لدخول المصطرف على خيار المستحق فهو كشرط الخيار المشهور ومنعه فى الصرف وشرط فى المدونة فى جواز اجازة المستحق حضور الشئ المستحق وحضور الثمن الذى يأخذه المخير قال فيه ما ومن اشترى خلتا من رجل بدنانير أو دراهم ونقده ثم استحقهما رجل بعد التفرق وأراد اجازة البيع واتباع المبتاع بالثمن فلا يجوز ذلك ولو

علة للمستحق اجازته الخ (قوله الحكيم) أى الذى اقتضاه الحكم الشرعى بدون شرطه (قوله الشرطى) استحقهما أى المشروط فى العقد (قوله فان أخبر) بضم الهمز وكسر الموحدة أى المستحق منه مفهوم ان لم يخبر المصطرف (قوله بتعديبه) أى الصارف (قوله تعين) بفتح تاء (قوله مستحق الخ) علة تعين الخ (قوله فهو) أى دخوله على خيار المستحق (قوله منعه) أى شرط الخيار (قوله حضور) منقول شرط (قوله وحضور) عطف على حضور (قوله فيها) أى المدونة (قوله بدنانير) أى الخلتا لان فضة وذهب مراطلة (قوله أو دراهم) أى وهما ذهب أو فضة مراطلة (قوله استحقهما) أى الخلتا (قوله واراد) أى الرجل المستحق (قوله ذلك) أى ما أراداه المستحق

(قوله واختار) أي المستحق (قوله وأخذ) أي المستحق عطف على خضرت (قوله بهما) أي الخللان (قوله فلا يجوز) أي رضا المستحق بالبيع (قوله وان غابا) أي الخللان (قوله لو أمضاه) أي المستحق البيع (قوله هو) أي الجواز (قوله ظاهرها) أي المدونة (قوله طرز) بضم فكسر مثقلا (قوله بأحدهما) أي الذهب والفضة (قوله نسج) بضم فكسر (قوله فان كان لا يخرج منه ذهب ولا فضة) مفهوم يخرج منه (قوله وهو) أي المحلى الذي لا يخرج منه ذهب ولا فضة (قوله منها) أي الحلية (قوله فيجوز بيعه) أي ما لا يخرج منه ذهب ولا فضة تفريع على التشبيه لا يضاعه (قوله وهذا) أي يبيع المحلى بأحد النقيدين (قوله به) أي أحد النقيدين (قوله المشتل) نعمت يبيع (قوله ومن الجميع بين البيع والصرف) عطف على من يبيع أحد النقيدين الخ (قوله وليس الخ) حال (قوله فهي) أي يبيع المحلى الخ وأنه لتأنيث خبره (قوله لها) ٥٢٥ أي الرخصة (قوله فان حرمت) مفهوم

ان أبيحت (قوله فلا يجوز بيعه) أي المحلى بأحدهما (قوله الجميع) أي عنه (قوله فيها) أي المدونة (قوله من سرج الخ) بيان لما قوله جرز بضم الجيم وسكون الراء نزع نوع من السلاح (قوله وان قلت) بفتح القاف واللام مثقلا مبالغة في المنع (قوله الصرف) أي المنهى عنه بقوله تعالى ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين (قوله من السيف) أي المعد للجهاد الخ بيان لما قوله ان يحلى بضم الياء وفتح الحاء واللام مثقلا (قوله وكان) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله يكره) بفتح الياء وسكون الكاف أي يمنع (قوله وان كانت) أي الحلية (قوله تبعها) أي للمحلى مبالغة في الكراهة (قوله وكره) بفتح فكسر أي

استحقه ما قبل تفرق المتبايعين واختار أخذ الثمر فلا بأس به ان حضر الخللان وأخذ الثمن مكانه ولو كان المبتاع بعث به ماله إلى بيته فلا يجوز ولو اقترعا لم انظر إلى ذلك الافتراق ولكنه اذا حضر الخللان وأخذ المستحق الثمن من البائع أو من المبتاع مكانه جاز وان غابا فلا يجوز التولس لوامضاه في غيبة البائع ورضى المبتاع بدفع ثمنه ويرجع على بائعه جاز ابن عرفة هو ظاهرها (وجاز) ان يساع ثنى (محلى) بضم الميم وفتح الحاء المهملة واللام مشددة أي مزين بذهب أو فضة كتحف وسيف بل (وان كان) المحلى (نوبا) طرز بأحدهما أو نسجه حيث كان المحلى (يخرج منه) أي المحلى ذهب أو فضة (ان سبك) بضم السين المهملة وكسر الموحدة أي حرق فان كان لا يخرج منه ذهب ولا فضة اذا حرق فلا تعتبر حليته وهو كالجرد منها فيجوز بيعه بجمس حليته فقد أوالى أجل وتنزع عياع المقدرو محلى في قوله (بأحد النقيدين) أي الذهب والفضة وهذا مستثنى من يبيع أحد النقيدين مع غيره به المشتق إلى ربنا انضروا ونالجمع بين البيع والصرف وليس الجميع ديناراً ولم يحجها في دينار في رخصة لها شروط أفاد أولها بقوله (ان أبيحت) بضم الهمزة التحلة كتحف وسيف جهاد وملبوس امرأة فان حرمت كدواق أو آلة حرب غير السيف وسرج وركاب وملبوس رجل فلا يجوز بيعه بأحد النقيدين بل بعرض الا ان يكون الجميع ديناراً أو ثقل الحلية عن دينار فيا تزام محلى بفضة من سرج وقدر أو سكين أو لجام أو ركب محمو أو مخروزاو جرز محمو أو شبه ذلك فلا يجوز بيعه بفضة وان قلت حليته لان اتخاذ هذه الاشياء من السرف بخلاف ما يبيع اتخاذ من السيف والمخف والخاتم وكان مالك رضي الله تعالى عنه لا يرى بأسا ان يحلى المخف وكان يكره هذه الاشياء التي تصاغ من الفضة مثل الابريق ومداهن الفضة والذهب ومجاسم الفضة والذهب والاقداح والجمع والسكاكين المفضضة وان كانت تبعا وكره ان تشتري اه والجرز بضم الجيم وسكون الراء وآخره زاي نوع من السلاح عياض ظاهره فيما يبيع اتخاذ انه يباع بالذهب ونحوه في كتاب ابن حبيب وجوزوها بالعروض وانما منع بيعها بما فيها السكن قوله بعد وكره ان تشتري برفع الاشكال والاصل فيما لا يجوز اتخاذ من ذلك انه لا يباع عاقبه ولا بغيره من العيز لجمعه بيعه

منع مالك رضي الله تعالى عنه (قوله انه) أي مالم يبيع اتخاذ الخ خبر ظاهر (قوله يباع بالذهب) أي يجوز بيعه به أي وهو مشكل لانه يبيع ذهب وعرض بذهب وهو بافضل (قوله وجوزوها) أي بيعها (قوله وانما منع) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله بما فيها) أي من ذهب أو فضة (قوله لكن قوله) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه استدلال على قوله ظاهره فيما يبيع انه يباع بالذهب لرفع ايهامه انه لم يذكر بعده ما يرفع اشكاله (قوله من ذلك) أي الاقداح والجمع والسكاكين ونحوها بيان لما (قوله انه لا يباع بمافيها) أي لانه يبيع ذهب وعرض بذهب أو فضة وعرض بفضة (قوله ولا بغيره) أي مافيها (قوله من انعين) بيان غيره (قوله لجمعه) أي العقد

(قوله بغيرها وصرفا) أي وليس الجميع دينار ولا اربعة ما فيه (قوله وذلك) أي منع بيعه بغير ما فيه (قوله أصل ما تقدم) ضاقته
 للبيان (قوله من جمع البيع والصرف) بيان ما تقدم (قوله وثانيها) أي الشروط عطف على أولها (قوله جملة) أي علائقه
 (قوله جفته) بفتح الجيم وسكون الفاء أي وعائه (قوله الثلاث) أي من الدنانير والدرهم (قوله نظمه) أي في ذلك (قوله انه)
 أي الشأن (قوله في ردها) أي الحلية (قوله ان كانت) أي الحلية (قوله وان كانت) أي الحلية
 المحلى بها (قوله فبها) أي اعتبارها (قوله وثالثها) أي الشروط عطف على
 ٥٢٦ (قوله بفساده) أي العرض

وصرفا بغير ضرورة وذلك على أصل ما تقدم من جمع البيع والصرف والله أعلم وثانيها بقوله
 (و) ان (ممرت) بضم السين المهملة وكسر الميم مشددة الحلية في المحلى البابي كالمقصود
 المصوغ عليهم او حلية السيف المسهرة عليه وحلية السيف المسهرة في جملة وجفته وأما القلائد
 التي لا تنفسد عند قطعها فظاهر المذهب انه لا تأثير لها في الاباحة وذكر ابن راشد عن المناخرين
 قولين بالجواز والمنع اذا كان بغرم ثمن في ردها بعد قطعها للخمى لم يحتجنا وان الحلية المنقوضة
 لا تساع مع السيف بغيرها فقد اولا الى أجل وأرى ان كانت قائمة بنفسها بان صبغت ثم ركب
 وممرت ان لها حكم المنقوض اذ ليس فيها أكثر من تسهيرا بغيرها ابن بشير ان أمكن تمييزه بين
 من العرض دون فساد ولا خسران في رده فغير معتبر وان كانت لا تزول الا بفساده فهي معتبرة
 وان كانت تزول بغير فساد ولكن يؤدي على ردها ثمة فبها قولان للاختارين وثالثها بقوله
 (وجعل) بضم قاء مشددا المبيع الشامل لكل من العوضين فان أجل امتنع بالنقد وجاز
 بغيره (مما لنا) من التمسك يكون الحلية تبعه ما وفي بعض النسخ بغيره بضم المع لهما وهذا هو الملام
 لما بعده فينبغي تقديره في نسخة سقوطه ليتناسب الكلام (و) جاز ببيع المحلى (بصنف) حليته
 ان كانت الحلية (الثالث) من مجموعها مع المحلى فان كانت أكثر منه امتنع ببيع بصنفه وهذا
 الشرط معتبر مع الشروط الثلاثة السابقة المشروطة في البيع بغيره (وهل) يعتبر كون
 الحلية الثالث (بالقيمة) لها ابو زنها (أو) يعتبر كونها ثلثا (بالوزن) لها في الجواب (خلاف) أي
 قولان مشهران الأول قال ابن يونس هو ظاهر الموطأ والموازية مصدر به ابن الحاجب وعطف
 الثاني عليه بقليل والثاني قال البابي هو ظاهر المذهب فاذا بيع سيف محلى يذهب بسبعين
 دينارا ووزن حليته عشرون دينارا او قيمتها ثلاثون دينارا لصية اغتيا وقعة السيف أربعون
 دينارا جاز على اعتبار الوزن وامتنع على اعتبار القيمة قال في التوضيح ما ذكرناه من نسبة قيمة
 الحلية أو زنها الى مجموع ثمن المبيع فان كانت ثلثه جاز ولا امتنع هو المذهب الذي قاله الناس
 كيباض المساقاة ونسب ابن بشير ذلك الى قيمة المحلى فان كانت ثلثه جاز ولا امتنع وليس كذلك
 لانها اذا كانت ثلث المحلى كانت ربع الجميع اه ميارة حاصله ان المذهب ضم قيمة الحلية أو
 وزنها الى قيمة المحلى ثم تنسب الحلية الى المجموع ونسب ابن بشير الحلية لقيمة المحلى وحده
 ابن عرفة والثلث من مجموع وزن الحلية أو قيمتها مع قيمة النصل والحقن وتعقب ابن عباد
 السلام تفسير ابن بشير بنسبتها للنصل والحقن فقط محجبا بيباض المساقاة حسن (وان حل)
 بضم الحاء المهملة وكسر اللام مشددا لشيء (بهما) أي الذهب والفضة (لم يجز) ببيع (بأحدهما)

أولها (قوله فان أجل)
 مفهوم محلى (قوله تقديره)
 أي بغيره بضم المع
 كانت أي الحلية الخ
 مفهوم ان كانت الثالث
 (قوله منه) أي الثالث (قوله
 ببيع) أي المحلى (قوله وهذا
 الشرط) أي ان كانت الثالث
 (قوله الشروط الثلاثة)
 أي الاباحة والتسمير
 والتجديد (قوله لها) أي
 الحلية (قوله الاول) أي
 اعتبار قيمتها (قوله وعطف)
 أي ابن الحاجب (قوله
 الثاني) أي اعتبار وزنها
 (قوله ووزن حليته عشرون
 دينارا الخ) حال (قوله
 جاز) أي البيع بصنف
 الحلية (قوله وامتنع) أي
 البيع به (قوله من نسبة
 قيمة الحلية الخ) بيان لما
 (قوله هو المذهب) خبر
 ما ذكرناه (قوله ذلك) أي
 قيمة الحلية أو وزنها (قوله
 فان كانت) أي الحلية
 (قوله ثلثه) أي المحلى (قوله
 جاز) أي ببيع بصنفها

(قوله والا) أي وان كانت أكثر من ثلثه (قوله امتنع) أي ببيع به (قوله دنيا) أي الحلية (قوله الجميع) أي
 المحلى والحلية ككون قيمة المحلى ستين والحلية عشرون فهي ربع الثمانين مجموعهما (قوله تعقب ابن عبد السلام) تفسير من
 اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله محجبا) حال من ابن عبد السلام (قوله حسن) خبر تعقب (قوله ببيع)
 أي المحلى بهما (قوله منهما) أي الناقدان بيان الأقل (قوله ببيع) أي المحلى بهما

(قوله فيجوز) أي يبيع المحلى بهما (قوله كان) أي المبيع به (قوله وزاد) أي ابن حبيب (قوله شرط التجبيل) اضافته للبيان (قوله الشرط الذي ذكره المصنف) أي تبعيتهما الجوهر (قوله ما تقدم في بيعه بصنفه) أي كون الحلية الثلث وفيه ان كونها ثلثا ملزوم اتبعتهما الجوهر فكيف يتصور زيادته عليه (قوله بأقلهما) أي النقيدين (قوله بهما) أي ذهب وفضة (قوله وهو) أي المنع (قوله واختاره) أي ابن القاسم المنع (قوله) أي المنع (قوله وهو) أي المنع (قوله على) أي بكسر اللام وشدة الميم (قوله جوازها) أي بيعه (قوله واختاره) أي الجواز (قوله والا) أي وان كان لا يجوز (قوله منع) بضم فس (قوله وهما) أي العوضان (قوله من نوع واحد) كذهبين أو فضتين (قوله كذلك) أي الدنانير في ابدالها ٥٢٧ بمثلها عددا (قوله بشرط) صلة جاز (قوله وثانيها) عطف على أولها (قوله وبين) بفتحات مثقلا (قوله بان يكون) أي المبدل (قوله فلا تجوز) أي المبادلة (قوله بأوزن منها) أي السبعة (قوله لزيادتها) أي السبعة (قوله لا تجوز في سبعة الخ) (قوله أقل الجمع) أي ثلاثة (قوله وتجوز) أي المبادلة (قوله جوازها) أي المبادلة (قوله بينهما) أي الثلاثة (قوله السبعة) (قوله التحديد) أي بدون سبعة (قوله فيه) أي دون سبعة (قوله موضوع الشروط) أي كون أحد البدلين أوزن من الآخر (قوله به) أي أوزن (قوله من الزيادة في العدد) أي لاحد البدلين على الآخر (قوله ونصه) أي القباب (قوله الناقص) أي في الوزن (قوله منع) بضم فس (قوله وهو) أي الابدال (قوله هذا) أي شرط تساوي

أي النقيدين تساوي أو لا (الان تبعا) أي النقيدان المحلى بهما (الجوهر) أي الذات المحلاة بهما بان كانتا لث جميع فيجوز بيعه بالأقل منهما قاله صاحب الكمال وفي بيعه بصنف الاكثر منهما قولان قاله الخطيب فيجوز بأحدهما كان تابعا للآخر أو متبوعا عنه ابن حبيب وزاد شرط التجبيل واطاهر أن الشرط الذي ذكره المصنف زائد على ما تقدم في بيعه بصنفه ويمكن ان يقيد كلام المصنف ببيعهما بأقلهما تبه النخعي وصاحب الكمال وذو كراين بشير القولين وهل التبعية بالوزن أو بالقيمة خلاف ومفهوم بأحدهما امتناع بيعه بهما لانه يبيع عرض وذهب وفضة بذهب وفضة وفيه رافض لمعنوي ومفهوم ان تبعا الجوهر ان المصوغ من ذهب وفضة من غير عرض لا يجوز بيعه بهما ولا بأحدهما بحال وهو ما رواه ابن القاسم واختاره ورجع الامام له وهو المشهور وروى على جوازها اذا كان أحدهما الثلث ويباع بصنف الأقل واختاره النخعي ومحل هذا الخلاف فيما يجوز كلبوس امرأة والامنع ولو بالتابع انظر (وجازت مبادلة) النقد المسكوك (القليل) أي ابدال بعضه ببعض وهما من نوع واحد كدنانير بمثلها عددا ودرهم كذلك بشرط أفاد أولها بقوله القليل فلا تجوز في الكثير وثانيها بقوله (المعدود) أي المتعامل به عددا وبين القليل بقوله (دون) أي أقل من (سبعة) بتقديم السبعين على الموحدة بان يكون سبعة أو أقل منها فلا تجوز في سبعة بأوزن منها لزيادتها على ضعف أقل الجمع وتجوز في الثلاثة اتفاقا لانها أقل الجمع ومذهب المدونة جوازها فيما بينهما توضيح ابن عبد السلام لأصل لهذا التحديد الادالة العادة على المسامحة فيه وأفاد ما يتضمن بيان موضوع الشروط مع الشرط الثالث (ب) دون سبعة مسكوك (أوزن) أي أزيد في الوزن واحتريزه من الزيادة في العدد فلا تجوز قاله القباب وحكام عن المازري ونصه الشرط الثاني ان يتساوى عدد الناقص والوازن فان اختلف العدد منع وعلى هذا اعتقد المازري وقال انه معروف المذهب وان أهل المذهب لم يذكروا غيره وان كان النخعي نسب للمغيرة اجازة قبل دينار بدينارين من سكة واحدة ولم يرخص المازري هذا ورأى انه مأخوذ من المسئلة التي تكلم عليها أشهب مع الخزوي في جمل نقدا يجعلان مثله أحدهما نقدا والآخر الى أجل فالزمه دينار بدينارين أحدهما نقدا والآخر الى أجل فالزمه وعابه وبينهما خلاف في الملتزم من هو اه وملة أوزن (منها) أي دون السبعة وبشروط كون الاوزنية (سدس

الناقص والزائد في العدد صلة اعتقد (قوله وقال) أي المازري (قوله انه) أي شرط تساويهما عددا (قوله وان كان النخعي الخ) مبالغة أو حال (قوله ولم يرخص المازري الخ) حال أو صلة لما قبله (قوله هذا) أي مانسبه النخعي للمغيرة (قوله ورأى) أي المازري (قوله انه) أي مانسبه النخعي للمغيرة (قوله في جمل نقد الخ) بيان للمسئلة التي تكلم عليها (قوله فالزمه) أي مانعها مجيزها (قوله دينار الخ) أي جوازها (قوله فالتمزه) أي مجيزها جوازها (قوله وعابه) أي مانعها ما التزمه تجيزها (قوله في الملتزم) بكسر الزاي (قوله من هو) أي من أشهب والخزوي

(قوله فلا يجوز) اى المبادلة (قوله ذكره) اى شرط كون الزيادة سدسا (قوله اطلق) اى عن التقييد بالسدس (قوله وهو) اى الاطلاق (قوله هؤلاء) اى اللخمى ومن عطف عليه (قوله الاتفاق) خبر ظاهر (قوله منعه) اى الابدال (قوله ولم يجدوا) اى اللخمى ومن عطف عليه (قوله فيه) اى النقص الكثير (قوله وهو) اى عدم التجديد (قوله ابلغ) اى أكثر (قوله من النقص) بيان ما (قوله سدس دينار) خبر ابلغ (قوله الأول) اى ان الابلغ سدس (قوله وفيه) اى عزوه لها (قوله لانه) اى صاحب المدونة (قوله لم يذكره) اى السدس (قوله ونصمها) اى المدونة (قوله به) اى الابدال (قوله هذا الشرط) اى كون النقص سدسا (قوله وقد جاء الخ) ٥٢٨ حال (قوله وهو) اى ما فى المدونة (قوله منعها) اى المبادلة (قوله على

الوجه الذى ذكره) اى من زيادة أحسد البسدين سدسا (قوله لان الشارع الخ) علة النظر بوجوب منعها الخ (قوله وهى) اى المساواة (قوله فيها) اى المبادلة بزيادة سدس (قوله وقصد المعروف الخ) جواب ما يقال جازت نقصه المعروف فهو مخصص للجديث (قوله كونه) اى قصد المعروف (قوله شرطها) اى المساواة (قوله فانها) اى المساواة (قوله منعها) اى المبادلة بزيادة السدس (قوله الا انهم الخ) استدلاله لرفع ايمان انه لا وجه لتجوزها (قوله انه) اى الشأن (قوله وكاله) اى الوزن (قوله مجرى الجوده) اى فهو فى الصفة لافى القدر (قوله وانه) اى الشأن عطف على ان النقص (قوله وانه) اى المعروف (قوله فان كان)

سدس) اى ان تكون زيادة كل دينار أو درهم على مقابله سدسا أو أقل فلا تجوز بماز يافته أكبر من السدس كخمسة فأعلى ذكره ابن شاس وابن الحاجب وابن جماعة التوسى ابن عرفة أطلق التخمى والصقلى والمازرى والجلاب والمثلقين وغير واحد القول فى قدر النقص وهو ظاهر ما نقله الشيخ فظاهر كلام هؤلاء وابن رشد الاتفاق على منعه فى الدنانير الكثيرة النقص ولم يجدوا فيه حدا وهو اختيار بعض من لقيناه وقال ابن شاس أبلغ ما اغتفر من النقص سدس دينار وقيل دافقان وعزى ابن عيسى السدس الاقل المدونة وفيه نظر لانه لم يذكره تحديدا بل فرضا ونصمها لو أبدل ستة دنانير تنقص سدسا سدسا بستة وازنة فلا بأس به اه القباب أكثر الشيوخ لم يذكروا هذا الشرط وقد جاء لفظ السدس فى المدونة وهو محتمل للتشبيك والتمطية اه وقال ابن عبد السلام عندى ان السدس كثير ولا ينبغي ان يجوز الا ما جرت العادة ان يسمع به عند رخص الفضة أو كساد السبع اه ابن عبد السلام النظر بوجوب منعها على الوجه الذى ذكره لان الشارع شرط المساواة فى القدر فى بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وهى غير حاصله فيها وقصد المعروف وحده لا يصلح كونه مخصصا لمعوم الحديث الدال على شرطها فانها حق الله تعالى فلا ينفذها قصد المعروف اه وقال فى التوضيح الاصل منعها الا انهم رأوا انه لما كان التعامل بالعدد راء ان النقص فى الوزن يجزى مجزى الرادعة وكاله مجزى مجزى الجردة وانه حيث كان التعامل بالعدد فالكمال فى الوزن لا يمتنع به فصار ابدال الناقص وزنا بالكمال وزنا بمحض معروف والمعروف يوسع نيسه ما لا يوسع فى غيره وانه يخص عموم الحديث كما فى القرض الا ترى ان يبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة نية متمتع فان كان على وجه القرض جاز للمعروف ابن عروسة ابن بشير المبادلة يبيع نقد بمثل نقد والمذهب حرمة بيع دينار بدنانيرين التخمى واجازه الخنزرى وعنى المعروف ان التحد فى التدرى والصفة العادى فوضحه يريد التعامل بالعدد فان كان التعامل بالوزن فلا تجوز لافى الوزن وتصير مراطلة فى التوضيح من شروط المبادلة عقدها بلفظ المبادلة وكونها بغير مراطلة وكونها واحدا بواحد احترفا من واحد بابتين التخمى وكون السكة واحدة القباب وزاد بعض المتأخرين فى شروطها كونها على وجه المعروف لا على وجه المكايسة وهو مأخوذ من لفظ المدونة وان تكون بدا يدولا ظنه يختلف فيه واشعر قوله بالوزن عنه انه لو كانت الدراهم والدنانير من الجانبين

اى يبيع الذهب بالذهب نسيئة أو الفضة بالفضة كذلك (قوله وجه القرض) اضافته للبيان (قوله يبيع متساوية جنس) و اضافته فصل يخرج يبيع غيره (قوله بمثله) فصل يخرج يبيع نقد بغيره (قوله عددا) فصل يخرج يبيع نقد بمثله وزنا (قوله وأجازه) اى يبيع دينار بدنانيرين (قوله ان التحد) أى النقدان (قوله بلفظ المبادلة) اضافته للبيان (قوله مراطلة) اى موازنة (قوله فى شروطها) اى المبادلة (قوله وجه المعروف) اضافته للبيان (قوله وجه المكايسة) اضافته للبيان (قوله وهو) اى شرط كونها المعروف (قوله انه) اى الشأن

(قوله متساوية في الوزن) أي بان يكون كل دينار أردرهم من أحد المتبادلين من زياكل دينار أو درهم من الآخر لمساواة المجموع المجموع في الوزن مع اختلافهما في العدد كما توهم فأنهم نوع في هذا الاختلافهما عددا (قوله لا تنقص المعروف) علة تمنع (قوله بدوران الفضل من الجانبين) علة انتفاء قوله وهو (أي لا يوجد كة الخ حال (قوله تحذف هذا) أي أنقص تقريع على وهو نقص وزنا (قوله فقيه) أي المقتن تقريع على حذف هذا من هنا الخ (قوله شبه) بكسر فـ يكون لأن المحذوف من الأول ليس مثل المذكور في الثاني (قوله لذلك) أي انتفاء المعروف الخ ٥٢٩ (قوله فيها) أي المدونة (قوله

فقال) أي ابن القاسم (قوله فتعجب) فأنه ابن القاسم (قوله منه) أي قول مالك رضي الله تعالى عنه لاخبرني هاشمي الخ (قوله ابن كامل) فاعل قال ونص ابن عرفة فقال لي طيب بن كامل لا تتعجب منه فله ربيعة (قوله لا تعجب) أي من قول مالك لاخبرني هاشمي (قوله قاله) أي لاخبرني هاشمي الخ (قوله ربيعة) أي الفقيه الامام التابعي شيخ مالك رضي الله تعالى عنهم (قوله ابن القاسم) أي قال (قوله اخذه) أي ربيعة المنع فيما ذكر (قوله به) أي ابدال هاشمي بن نص خروبة بقائم عتيق وازن (قوله ذكر) بفتح حاء مثقلا (قوله وهي وثنية) حال (قوله باعتبار) صلة ذكر (قوله كونهما) أي العيين (قوله مختلفين) أي احدهما مسكوكة والاخرى غير مسكوكة (قوله كانت) أي

متساوية في الوزن جازت في القليل والكثير من غير شرط من شروط المبادلة غير المناجز وهو كذلك (و) النقذ (الاجود) أي الاحسن ذهبية أو فضية حال كونه (أنقص) وزنا ممنوع ابداله بنقد ردي ذهبية أو فضية كامل وزنا لا تنقص المعروف بدوران الفضل من الجانبين (أو) نقذ (اجود) أي أحسن (سكة) وهو انقص وزنا تحذف هذا من هنا لالة انقص السابق عليه وحذف مما قبله جوهرية لالة سكة المذكور هنا عليه فقه شبه احتياك (ممنوع) ابداله بنقد ردي السكة كالوزن لذلك فيها قال يحنون لابن القاسم فان كانت سكة الوزن أفضل فقال قال مالك رضي الله تعالى عنه لاخبرني هاشمي ينقص خروبة بنقائم عتيق وازن فتعجب منه فقال لي ابن كامل لا تعجب فله ربيعة ابن القاسم لأدري من اين أخذه ولا بأس به عندي ابن عبد السلام وجه قول مالك رضي الله تعالى عنه ان العتيق جيد الجوهرية وردي السكة لانه ضرب بن أمية والهاشمي ردي الجوهرية وجيد السكة لانه ضرب بن العباس فبطل تعجب ابن القاسم اه وتبعه ابن عرفة (والا) أي وان لم يكن لاجود جوهرية أو سكة انقص وزنا بان كان مساويا لاني في الوزن او وزن منه (جاز) الابدال للمعروف لتمعن الفضل من جانب واحد (و) جازت (مراداة عين) أي ذهب افضة (ب) عين (مثله) أي ذهب بذهب وفضة بفضة وذو كرمير العين وهي مؤنثة باعتبار كونها نقدا ولا فرق بين كونها مسكوكة وغير مسكوكة او مختلفين وواء كان التعامل بالمسكوك بالعدد او الوزن وواء اتحدت السكة واختلفت وواء كانت بين كبار من الجانبين وبين كبار من جانب وانصاف او اثلث او ارباع او خماس أو غيرها من الجانب الآخر وصلة مراطلة (بصحة) بفتح الهاء والمهملة وبالسین المهملة افصح أي مثقال معلوم القدر كطل أو نصفه أو أوقية أو درهم مثلا توضع في كفة الميزان ونقد احدهما في السكة الاخرى فاذا اعتدلتا أخذت نقد احدهما من السكة ووضعته في الاخرى فاذا اعتدلتا أخذت كل نقد الاخر (أو) (بكفتين) للميزان بوضع نقد احدهما في سكة ونقد الاخر في السكة الاخرى فاذا اعتدلتا أخذت كل نقد الاخر والسكة بكسر الكاف افصح من فتحها اسم لكل ما استدار وأول حكاية الخلاف ورجح التأخرون الاول لصلو النساوي به بين المتدين وان لم تتساو الكفتان ابن الحاجب والوزن بصحة جائز وقيل في كفتين وتعتبه ابن عبد السلام والموضع بأنه لا خلاف في جوازهما وانما الخلاف في الارجح ابن عرفة كلام ابن الحاجب يقتضي وجود قول بمنعه في الصحة ولا عرفه ورده طي بقول عياض في الاكمال اختلاف في جواز

٦٧ مع في المراطلة (قوله كة) بكسر الكاف افصح من فتحها (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله وضع) بضم فكسر (قوله الاول) أي مراطلة الصحة (قوله به) أي الاول (قوله تعقبه) أي ابن الحاجب (قوله بانه) أي الشأن (قوله جوازهما) أي مراطلة الصحة ومراطلة الكفتين (قوله بمنه) أي التراطلة (قوله ولا عرفه) أي القول بمنعه (قوله ورده) أي قول ابن عرفة لا عرفه (قوله اختلاف) بضم التاء وكسر اللام

(قوله لا يجوز) أي المراطلة (قوله وهو) أي - وازها بالمثاقيل (قوله لهما) أي عياض والمأزى (قوله لانه) أي التراطل بفنون معرفة الوزن (قوله وهو) أي بيع السكوك (قوله قدرها) أي الصنعة (قوله وهو) أي الخلاف في الصنعة (قوله اذا كان) أي وجد (قوله فهو) أي الآخر (قوله بينهما) أي الاجود والادنى (قوله لا تتقاء المعروف) أنه لا ادنى واجود (قوله ذلك) أي الحكم في المراطلة بالاختلاف في الجودة ٥٣٠ والرداءة (قوله المنقردة) أي في الصنعة (قوله فامنع) أي المراطلة (قوله والا)

المراطلة بالمثاقيل فقبل لا يجوز بالاكفتين وقيل تجوز بالمثاقيل وهو اصوب اه وما صوبه سبقه اليه المأزى وصرح به ابن شاس تبعاً لهما والمراد بالمثاقيل الصنعة قاله الابي وتجوز بكفتين ان وزن النقدين قبل وضعهما في الكفتين بل (ولو لم يوزنا) أي العينان قبل وضعهما في الكفتين (على الاوجه) عند ابن يونس من الخلاف المتطابق أبو الحسن القابسي وأبو القاسم ابن محرز اذا كان الذهبان مسكوكين أو أحدهما فلا تجوز المراطلة بهما في كفتين الا بعد المعرفة بوزن أحدهما لانه من بيع المسكوك جزافاً وهو خطر لا يجوز اه لكن تعليقه بالخلاف يفيد الخلاف في الصنعة أيضاً اذا جهل قدرها وهو ظاهر في التوضيح عياض وعلى قول القابسي اذا كان عدداً فلا بد من معرفة وزن وعدداً الدراهم من الجهتين أو الدنانير بخلاف الوزن فتسكن معرفة وزن أحدهما لان معرفة وزن أحدهما معرفة لوزن الآخر وتجوز المراطلة ان استوى النقدان جودة أو رداءة بل (وان كان أحدهما) أي النقدان كله أجود من جميع مقابله كدنانير مغربية تراطل بدنانير مصرية أو سكندرية (أو بعضه) أي أحد النقدان (أجود) وبعضه الآخر مساو ولا يخفى في جودته كدنانير مغربية ودنانير مصرية بمصرين (لا) يجوز المراطلة ان كان نقداً أحدهما بعضه (أدنى) من الآخر (و) بعضه (أجود) من الآخر فهو متوسط بينهما بان كان نقداً أحدهما بعضه مغربي وبعضه سكندري وجميع نقد الآخر مصري لا تتقاء المعروف بدوران الفضل من الجانبين ابن يونس تحصل ذلك ان كانت المنقردة متوسطة بان تكون أجود من بعض مقابلهما وأردأ من بعضه الآخر فامنع والا فاجز (والاكثر) من أهل المذهب (على تأويل) أي تنزيل (السكة) في أحد النقدين المراطل بهما كالجودة في دوران الفضل بها اذا بائتما فلا تجوز مراطلة مسكوك رديء الجوهرية بغير مسكوك جيدها الدوران الفضل من الجانبين (و) الاكثر على تأويل (الصياغة) في أحدهما (كالجودة) في دوران الفضل بها اذا بائتما فلا تجوز مراطلة مصوغ دنيء المعدن بغير مصوغ جيد وفي الذخيرة تجوز مراطلة المسكوك بالمصوغ على هذا الخلاف غ انما نسب ابن عبد السلام لاكثر نقض هذا وتبعه في التوضيح والطرق في هذا متشعبة وقد استوفاهما ابن عرفة (و) جاز أن يباع نقد (مغشوش) كدنانير فيها فضة أو نقاس أو ذراهم فيها نقاس (مغشوش) مثله مراطلة أو مبادلة أو غيرهما الخطا ظاهر ولولم يتساو غشهما وهو ظاهر كلام ابن رشد ولم يلتفت المصنف لقول ابن عبد السلام ولعله مع تساوي الغش لانه لم يجزم به ولم يستحق ذلك ولا منهم جعلوا كالعديم وأجازوا مراطلة المغشوش بخلاف قول الشامل وقيد بتساوي الغش والأفلا غير ظاهر البناء في نفسه نظراً فقد صرح أبو عمر بانه لا يجوز بيع بعضه ببعض الا ان يحيط العلم أن الداخل سواء كسبكة واحدة (و) جاز بيع نقد مغشوش

أي وان لم تكن متوسطة (قوله فاجز) أي المراطلة (قوله في دوران الفضل بها) صلة كاف التشبيه (قوله اذا بائتما) أي السكة الجودة (قوله جيدها) أي الجوهرية (قوله في أحدهما) أي النقدين (قوله تقابلتما) أي الصياغة والجودة (قوله جيد) أي المعدن (قوله الخلاف) أي في تنزيل السكة والصياغة منزلة الجودة وعدمه (قوله نقض هذا) أي عدم تنزيل السكة والصياغة منزلة الجودة (قوله أو غيرهما) أي المبادلة والمراطلة وهو الصرف ان كان أحد المغشوشين دنانير والآخر دراهم (قوله وهو) أي جواز بيع مغشوش بمغشوش مع عدم تساويهما في الغش (قوله ولعله) أي جواز بيع مغشوش بمثله (قوله لانه) أي ابن عبد السلام الخ لانه لم يلتفت (قوله به) أي شرط تساوي غشهما (قوله ولم يستحق ذلك) أي تساوي غشهما عطف على لانه الخ (قوله جماعه)

أي الغش (قوله فقول الشامل الخ) تفريع لم يلتفت المصنف الخ (قوله قيد) بضم فكسر مثلاً أي بيع المغشوش (ببخالص) بمثله (قوله والا) أي وان لم يتساو في الغش (قوله فلا) أي لا يجوز بيع المغشوش بمثله (قوله غير ظاهر) خبر قول الشامل (قوله فيه) أي قول الخطا ظاهر الخ (قوله بانه) أي الشان (قوله بعضه) أي المغشوش (قوله الداخل) أي في الدنانير والدراهم

(قوله اى جواز بيع النقد المغشوش الخ) تفسير للنفير (قوله منعه) اى بيع المغشوش بالخالص (قوله الاول) اى الجواز (قوله فقال) اى صاحب الشامل (قوله وصح) بضم فكسر مثله (قوله منعه) اى بيع المغشوش (قوله جوازه) اى بيع المغشوش بخالص (قوله هو) اى جواز بيع المغشوش بخالص (قوله اذا كان) اى المغشوش (قوله كلاهما) اى الموضع وبه رام (قوله انه) اى بيع المغشوش الجارى بين الناس بالخالص (قوله فيه) اى بيع

٥٣١

المغشوش الجارى بينهم بالخالص (قوله ونصه) اى ابن عرفة (قوله المشوبة) اى الخلوطه (قوله به) اى التماس (قوله فيها) اى المشوبة (قوله فى المراطلة) تنازع فيه معتبرة واعتبار (قوله قائلهم) اى القائل منهم (قوله بالاول) اى اعتبارها بما فيها كوزن خالص (قوله بقول اشهب) صله مستدلا (قوله فى صرفها) اى المدونة (قوله والثانى) اى اعتبار قدر الخالص فيها فقط (قوله قول اشهب) اى الذى استدلل للاول به (قوله لقوله) اى اشهب الخ علة معنى قول اشهب فى اليسير المعروف (قوله شيخنا) فانه ابن رشد (قوله من التقييد) اى القول اشهب باليسير بيان لما (قوله قال) اى الممازى (قوله منهم) اى الشيوخ (قوله لقوله) اى اشهب علة عام الخ (قوله هو) اى تعميم قول اشهب اليسير والكثير (قوله وهو) اى الدرهم القديم (قوله درهم) جنس روى الضرب فصل مخرج غير روى الضرب (قوله فيه قدر من التماس) فصل مخرج درهم روى الضرب ليس فيه ذلك (قوله فهو) اى شرط كسره او عدم الغش به (قوله لانه) اى الشان (قوله وان كان سياتى الكلام الخ) حال (قوله به) اى المغشوش (قوله وصيرفه) اى المغشوش (قوله من ذلك) اى حكم المراطلة به (قوله بعه) اى المغشوش

(قوله يفسخ) اي يبيع المغشوش له (قوله لماز من الخ) علة تجعل الخ (قوله في جعلهم) اي الصيارفة (قوله يبعه) اي المغشوش
(قوله قال) اي ابن عرفة (قوله ان كان) اي صريديش (قوله ذلك) اي جواز يبعه له (قوله قال) اي ابن عرفة (قوله
لفظ لا اري) اضافته للبيان (قوله المنع) خبر ظاهر (قوله كانوا) اي الصيارفة (قوله ان كان) اي المغشوش (قوله قائما) اي عند
مشتريه (قوله عليه) اي مشتريه ٥٣٣ (قوله لانه) اي المغشوش الذي فات علة للتفسير (قوله عشر عليه) اي وجد بعد ذهابه

عليه الشارح وق و عج وجعل تت الصيارفة ممن يفسخ تبع المنازعة ابن عرفة ابن
رشد في جعلهم ممن يكره بيعه لهم قال لفظ الرواية ان كان ممن يغير بها الناس كالصيارفة
وغيرهم فلا اري ذلك قال فظاهر لفظ لا اري المنع الذي هو أشد من الكراهة اه وظاهر
التلقين مسلمين كانوا أو غيرهم (وفسخ) بضم فسكس يبعه (ممن) يعلم انه (يغش به) ان كان قائما
وقدر عليه فيجب فسخه (الان يذوت) المغشوش حقيقة بذهاب عيته أو حكمه بذهاب مشتيه
كما في البيان واذا فات (فهل عليه) أي عن المغشوش بآدمه أي يسقط ملكه لانه لا يفسخ ولو عثر
عليه بل يباع على المبتاع فلا يلزمه التصديق به ويندب فقط (أو يتصدق) بآدمه وجوبا (بالجميع)
أي بجميع عرض المغشوش لان بيعه لم ينقض فيجب ثمة لمبتاعه ان علم والواجب التصديق به
(أو) يتصدق وجوبا (بالزائد) من ثمة (على) ثمة لو باعه لمن لا يغش به وبالباقى ندباً في
الجواب (أقول) أعد لها ثالثاً الذي يخرج الافية بآدمه وهو الموافق لقوله في الاجارة
وتصدق بالكراه أو بقضائه الثمن على الأراجح الخط جعل المصنف الأقسام أربعة الأولى بيعه
لمن يكسره فهذا جائز ابن رشد اتفاقاً وقيد ابن الحاجب بمن يؤمن غشه به بعد كسره قال في
التوضيح فان لم يؤمن فلا بد ممن سبكه وهو ظاهر وأصله في المدونة قال فيه اذا قطعه جاز بيعه
لمن لا يغش به الناس ولم يكن يجوز بينهم اه فالمدار على انتهاء الغش به الثاني يبعه لمن يعلم انه
لا يغش به وهذا جائز اتفاقاً ايضاً الثالث يبعه لمن لا يؤمن ان يغش به ابن رشد كالصيارفة
فهذا يكره له ذلك الرابع يبعه ممن يعلم انه يغش به فهذا لا يحل له ذلك وزاد ابن رشد خامساً وهو
بيع من لا يدري ما يصنع به اجازه ابن وهب وكرهه ابن القاسم ورواه عن مالك رضي الله تعالى
عنه ما ودخل هذا في قول المصنف وكره لمن لا يؤمن (و) جاز (قضاء قرض) بفتح القاء وسكون
الراء ونقط الضاد اي متسلف بفتح اللام سواء كان عينا أو طعاماً أو عرضاً وسواء كان حالاً
أو مؤجلاً (بشيء) (مساً) ما في الذمة قدر أو مصفوفة (و) (بأفضل) ما في الذمة (صفة) لانه
حسن قضاء وفي الحديث رد صلى الله عليه وسلم عن سلف بكر رباعيا وقال خير الناس احسنهم
قضاء ان لم يشترط في عقد القرض والا فهو سلف جر نفعاً والعادة كالشرط الخط فيه من اقرضته
نفعاً وقضائه دقة ماثل كيله جاز وان كان أقل من كيله فلا يجوز ابو الحسن قوله جاز يريد ما لم يكن
الدقيق اجود فقيمته لانه باع ربيع القمح بجودة الدقيق وقوله وان كان أقل من كيله فلا يجوز
اي خلافاً لا شوب في اجازته قال فيه اعنه لو اقتضى دقة عن قمح والدقيق اقل كيلاً فلا بأس به
الا ان يكون الدقيق اجود من القمح (وان حل) بفتح الحاء المهملة وشدة اللام اي حضروا في
(الاجل) لدين القرض أو كان حالاً ابتداء جاز قضاؤه (بشيء) (اقل) من نفسه (صفة وقدر) معها

(قوله فلا يلزمه) اي بآدمه
تقر ببيع على يملكه (قوله
ويندب) اي التصديق به
(قوله وجوبا) بيان لمحكم
التصدق (قوله لان
بيع) اي المغشوش الخ
علة يتصدق بالجميع (قوله
ثمة) اي المغشوش (قوله
علم) بضم العين (قوله والا)
اي وان لم يعلم مبتاعه
(قوله يخرج) بضم الياء
وسكون الحاء المهملة وفتح
الراء بضم اي يضيق (قوله
وهو) اي الثالث (قوله
وقيد) اي الجواز (قوله
بكر) بفتح الموحدة
وسكون الكاف فراء
اي ثنى من الابل (قوله
رباعيا) بفتح الراء اي بعيرا
بالغ سبع سنين (قوله
وقال) اي الرسول الاعظم
صلى الله عليه وسلم (قوله
قضاء) اي لما عليه من
سلف او بيع (قوله ان لم
يشترط) اي القضاء باحسن
صفة (قوله في عقد
القرض) اضافته للبيان
(قوله والا) اي وان اشترط

فيه (قوله فهو) اي القضاء بأفضل صفة (قوله جر نفعاً) اي للمصنف فلا يجوز (قوله والعادة) اي كنهه
الجارية بقضاء القرض بأفضل صفة (قوله كالشرط) اي في ايجاب التحريم للقضاء بأفضل صفة (قوله فيها) اي المدونة (قوله جاز)
اي قضاؤه (قوله وان كان) اي الدقيق (قوله من كيله) اي القمح (قوله لانه) اي المنرض بكسر الراء (قوله ربيع) بفتح الراء
وسكون المثناة تحت اي زيادة دقيق القمح على كيله (قوله فيها) اي المدونة (قوله عنه) اي اشيب (قوله او كان) اي دين القرض

(قوله وارذب) عطف على دينار (قوله اوشقة) عطف على دينار (قوله ردى) نعت نصف (قوله كامل) او اردب اوشقة (قوله لانه) اي القضا باقل صفة وقدر (قوله واولى) بفتح الهمزة في الجواز (قوله الشرط) اي ان حل الاجل (قوله المنع) اي للقضاء باقل صفة وقدر (قوله لانه) اي القضا باقل صفة وقدر (قوله تسليف) اي واسقاط بعض الحق نفع للمسلم (قوله ولو قل) اي الزائد في العدد (قوله لانه) اي القضاء بازيد عددا (قوله وزنها) اي وزن كل واحد منها (قوله وازنة) اي كاملة الوزن كل واحد وزنه ووزن درهم (قوله بغير شرط) صله قضائه (قوله وان قضائه) اي عن المائة التي وزن كل واحد منها نصف درهم (قوله ثم قال) اي في المدونة (قوله انصافا) اي وزن كل واحد منها نصف درهم (قوله وأمل) اي ٥٣٣ ضابط وتاعدة (قوله كانت) اي المدفوعة قضاء (قوله

العيون) جمع عين اي المدفوع عنها والمدفوعة اي في الصفات (قوله الاولى) بضم الهمزة قضاء مائة وازنة عن مائة انصاف (قوله وهذا) اي الجواز (قوله عددا) اي بالوزن بحيث يساوي نصف الدرهم درهم في القيمة (قوله حينئذ) اي حين اعتبار الوزن فقط في التعامل (قوله مسألة المدونة المذكورة) اي القضاء عن مائة انصافا مائة كاملة (قوله والا) اي وان كان معتبرا نصف درهم (قوله منع) بضم فكسر اي قضاء المائة الكاملة عن المائة الانصاف (قوله مطابق) اي عن التقيد باعتبارها دراهم (قوله علم) بضم العين (قوله انه) اي الشأن (قوله عن المائة درهم) أي الكوامل (قوله مائتي)

كثفت دينار أو اردب أو شقة ردى عن كامل جيد لانه حسن اقتضاء واولى باقل صفة فقط او اقل قدرا فقط ومفهوم الشرط المنع ان لم يحل الاجل لان فيه ضع ونجس اي أسقط بعض الحق واجله لاك وهذا يؤدي لسلف جرنفع لان التجبيل تسليف (لا يجوز قضاء قرض بشئ ازيد منه) عددا ولو قل على المشهور لانه سلف بزيادة ويجوز قضاء مثل العدد الذي عليه في التعامل به عددا ولو كان زائدا وزنا قال في المدونة وان اسلفت رجلا مائة درهم عددا وزنها نصف درهم فقضائه مائة درهم وازنة بغير شرط جاز وان قضائه تسعين وازنة فلا خير فيه ثم قال وان اقترضك مائة درهم وازنة عددا فقضيته خمسين درهما انصافا جاز ولو قضيته مائة درهم انصافا ونصف درهم فلا يجوز وان كانت أقل وزنا واصل هذا انك اذا اقترضت دراهم عددا بخاتران تقضيه مثل عددها كانت مثل وزن دراهمه او اقل او اكثر ويجوز ان تقضيه اقل من من عددها في مثل وزنها او اقل اذا اتفقت العيون فان قضيته اقل من عددها في اكثر من وزنها او قضيتها اكثر من عددها في اقل من وزنها فلا يجوز اه ابو الحسن في شرح المسئلة الاولى هذا في بلد تجوز الدرهم فيه عددا او اما في بلد لا تجوز فيه الدراهم الا وزنا فلا يجوز بيعها ولا اقترضها الا وزنا فيجوز حينئذ ان يقضيه عن مائة انصافا خمسين درهما عددا مثل وزنها اه ابن عرفة اختلف في مسألة المدونة المذكورة فقيس الجواز فقيس يكون الانقص معتبرا درهما لان نصف درهم والامنع كزيادة كثيرة في العدد وقيل مطلق اه الخط علم من كلام المدونة انه لا يصح ان يقضيه عن المائة درهم مائتي درهم انصافا ولا عن المائة نصف خمسين درهم او لا عن درهم نصفين ولا درهمين عن نصفين وهو ظاهر والله اعلم وعطف على عددها قال (او) اي ولا يجوز قضاء فرض بازيد (وزنا) في التعامل به وزنا حل الاجل ام لا لسلف بزيادة (الا) ان تكون زيادة الوزن بزيادة (كرهان) احد المتقدمين على الاخر في (ميزان) واستوا ثم سمي ميزان آخر فيجوز في التعامل به وزنا فان كان التعامل بالعد فقط جاز القضاء بازيد وزنا مع تساوي العدد كما تقدم وعطف على معنى ازيد عددا اي لان زائد انه عددها قال (او) اي ولا يجوز قضاء قرض ان (دار) اي حصل (فضل) بفتح الفاء وسكون الضاد المججمة اي زيد (من الجانبين) اي المقرض والمقترض لخروجهما عن باب المعروف الى باب المكايسة كقضاء تسعة مائة عن عشرة بزيادة وهذا كالتقيد لقوله وان حل الاجل الخ (ونحن) الشئ (المبيع) المترتب في ذمة المشتري حال

بفتح التام شئ مائة بالوزن لا ضافته (قوله خمسين درهما) اي كاملة (قوله ولا عن درهم) اي كامل (قوله ولا درهما) اي كاملا (قوله وهو ظاهر) اي وقيد به ابو الحسن باعتبار التعامل بالنصف كالكمال في القيمة اعتبارا بالعدد لا الوزن وحكي ابن عرفة خلافا في تقييده بذلك والملاحة والله اعلم (قوله للسلف بزيادة) عله لا يجوز بازيد وزنا (قوله فيجوز) اي رجحان الميزان (قوله ازيد) بفتح الزاي اي زيادة (قوله تسعة مائة) هذه جمدة (قوله عشرة بزيادة) هذه دنية فقد تفضل المقرض باسقاط واحد والمقترض بجودة الحمدية (قوله وهذا) اي او دار فضل من الجانبين (قوله كالتقيد) اي بعدم دوران الفضل من الجانبين (قوله المترتب نعت عن

(قوله كونه) اى الثمن (قوله قضاؤه) اى الثمن (قوله فى جواز) صلة كاف التشبيه (قوله مطلقا) اى عن التقسيم بجلول الاجل (قوله عددا) اى فيما يتعامل به عددا (قوله وزنا) اى فيما يتعامل به وزنا (قوله منع) اى الاكثر (قوله وهى) اى العلة (قوله فان حل الاجل جاز) اى قضاؤه باقل (قوله ان كان) اى الثمن (قوله فان كان) اى الثمن (قوله جاز) اى قضاؤه (قوله والا) اى وان جعل الاقل فى جميع الاكثر (قوله منع) بضم فسكسر اى قضاؤه (قوله وهذا) اى التفصيل المتقدم (قوله ان قضاء) اى عن المبيع غير العين (قوله غير طعام) فان كان طعاما منع لم يبيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله بعه) اى الثمن (قوله بالمأخوذ) اى قضاؤه لان لم يميز كميوان بلهم جنسه ٥٣٤ (قوله وسلم) عطف على يبيع (قوله فيه) اى المأخوذ قضاء فلا يجوز قضاء دراهم

كونه (من العين) اى الدنانير او الدراهم اى قضاؤه (كذلك) اى قضاء القرض فى جواز بافضل صفة مطلقا وبأقل صفة وقد راى ان حل الاجل (وجاز) قضاء ثمن المبيع العين (بأكثر) عددا أو وزنا حل الاجل او لا لانتفاء علة منعه فى قضاء القرض وهى سلف جرت عاوا واحترز بقوله من العين عن العرض والطعام فيجوز قضاؤه قبل اجله بمساوية قدر او صفة لا يزيد لفظ الضمان وازيدك ولا أقل لضع وتبطل فان حل جاز ان كان عرضا فان كان طعاما وجعل الاقل فى مثله وابرأه من الباقي جاز والامنع للمعاوضة فى الطعام وهذا ان قضاؤه بجنسه فان قضاؤه بغير جنسه جاز ان كان الثمن غير طعام وجاز ببيعته بالمأخوذ مناجزة وسلم رأس المال فيه (ودار) اى حصل من الجاهل (الفضل) فى قضاء القرض (بسكة) فى احد العوضين وجودة فى الآخر فلا يجوز قضاؤه مسكوكا دنى عن غيره جديدا وعكسه (و) (ب) صياغة فى احدهما وجودة فى الآخر فلا يجوز قضاؤه مصوغ دنى عن غيره جديدا وعكسه واختلاف فى قضاء المسكوك عن المصوغ وعكسه ومذهب ابن القاسم جوازه ابن الحاجب والسكة والصياغة فى القضاء كالجودة اتفاقا ضيق الاتفاق الذى حكاه المصنف انما هو فيما بين المسكوك والمصوغ وغيرهما لا فيما بين المصوغ والمسكوك لانه اختلف فى جواز اقتضاء احدهما عن الآخر على قولين حكاهما ابن عبد السلام وغيره ومذهب ابن القاسم الجواز قالوا فى قوله وصياغة بمعنى او (وان بطلت فلوس) بضم القاء جمع فلس يقتضها وسكون اللام اى النقاس المسكوك الذى يتعامل به ومعنى بطلانها ترك التعامل بها بعد ترتيبها فى ذمة شخص بقرض أو بيع ومثلها الدنانير والدراهم فى التلقين ومن اتياع بنقد أو اقترضه ثم بطل التعامل به لم يكن عليه غيره ان وجد ولا فقيته ان فقد اه فى الجلاب ومن اقترض دنانير او دراهم او فلوسا أو باع بها وهى سكة معروفة ثم غير السلطان السكة وابدلها بغيرها فالتعامل عليه مثل السكة التى قبضها ولم يمت يوم العقد القرانى فى شره ولو انقطع ذلك النقد حتى لا يوجد لكان له قيمته يوم انقطاعه ان كان حالا والا فبم يوم يحل الاجل لعدم استحقاق المطالبة قبله وقوله مثل السكة التى قبضها يدعى فى القرض وقوله لزمته يوم العقد يدعى فى البيع فهو واقف ونشر مرتب وبهذا ائق ابن رشد وغيره من الشيوخ وفى المدونة من لك عليه فلوس من بيع او قرض فاسقطت لم تنبعه الا بها وقاله ابن المسيب فى الدراهم اذا اسقطت اه (فالمثل) لما بطل التعامل به على من ترتب فى ذمته واولى ان تفسير قيمتهام

عن الثمن غير العين دراهم ورأس المال دينار (قوله عن غيره) اى المسكوك (قوله جدد) نعت غير (قوله عكسه) اى قضاؤه غير مسكوك جدد عن مسكوك دنى (قوله عكسه) اى قضاؤه غير مصوغ جدد عن مصوغ دنى (قوله عكسه) اى قضاء المصوغ عن المسكوك (قوله فى القضاء) صلة كاف التشبيه (قوله المصنف) اى ابن الحاجب (قوله لانه) اى الشأن (قوله اختلف) بضم التاء (قوله احدهما) اى المسكوك والمصوغ (قوله ومثلها) اى الفلوس (قوله الدنانير والدراهم) اى التى بطلت (قوله فى التلقين) خبر مقدم (قوله او اقترضه) اى النقد (قوله به) اى النقد (قوله عليه) اى المتبايع او المقرض (قوله غيره) اى النقد الذى بطل

(قوله ان وجد) بضم فسكسر اى النقد الذى بطل (قوله والا) اى وان لم يوجد النقد الذى بطل (قوله فقيته) اسقرار اى النقد الذى بطل تلمن من هو عليه من النقد المتعامل به (قوله وهى) اى الدنانير او الدراهم الخ حال (قوله عليه) اى المقرض أو المشتري (قوله يوم العقد) تنازع فيه قبض ولزم (قوله له) اى المقرض او البائع (قوله قيمته) اى النقد (قوله ان كان) اى الدين (قوله بهذا) اى لزم مثل ما بطل ان وجد وقيته ان لم يوجد صلة ائق (قوله فاسقطت) بضم الهمز وكسر القاف اى ترك التعامل بها (قوله بها) اى مثلها (قوله على من ترتب فى ذمته) خبر المثل (قوله اولى) بفتح الهمزة (قوله قيمتها) اى الدنانير والدراهم

(قوله فيها) المدونة (قوله ففسدت) اي ترك التعامل بها (قوله بفلوس الى اجل) اي ففسدت قبل حلول الاجل (قوله من بلد المتعاقدين) صله عدم (قوله وان وجدت في غيرها) مبالغة واحال (قوله عما تجدد التعامل به) بيان للقيمة (قوله وذلك) اي وقت استحقاقها (قوله ولا يجتمعان) اي الاستحقاق والعدم (قوله هذا) ٥٣٥ أي اعتبار القيمة يوم اجتماع الامرين (قوله وعليه)

اي مختارهما صله اقتصر

(قوله عليه) اي المدين

(قوله فيهما) اي السكة التي

ترك (قوله واختاره) اي

اعتبار يوم الحكم (قوله

البرزى) اي قال (قوله

وهو) اي اعتبار يوم

الحكم (قوله مطلقه) اي

المدين وب الدين (قوله بها)

اي الدنانير او الدراهم

او الفلوس (قوله وقيدها)

اي المدونة (قوله بما اذالم

يكن الخ) صله قيد (قوله

والا) اي وان كان مطلق

من المدين (قوله من السكة

الجديدة) بيان لما (قوله

وله) اي رب الدين (قوله

واخذته) اي الدين (قوله

منه) اي المدين (قوله

دخل) اي رب الدين (قوله

معه) اي المدين (قوله قال)

اي البدر (قوله فيه)

اي تقييد الوانخي (قوله

غايته) اي الماطل (قوله

لب) بضم اللام وشهد

الموحدة (قوله النازلة) اي

مطل المدين حتى يطل ما عليه

(قوله فاجاب) اي ابن لب

(قوله بانه) اي الشان (قوله

جواز) بيان لكم التصديق (قوله احدث) بضم الهمز وكسر الدال (قوله اعد) بضم الهمز وكسر العين (قوله به) اي

المغشوش (قوله علم) بضم العين (قوله والا) اي وان لم يعلم قلده (قوله له) اي الدين المغشوش (قوله وحمل) بضم فكسراى

طرح هرايين

استقرار التعامل بها وفيها ومن اساقته فلوسا فاخذت به ارضنا ففسدت الفلوس فليس لك عليه الامثل فلوسك وبأخذ رهنه وان بعت به سلعة بفلوس الى اجل فانما لك مثل هذه الفلوس يوم البيع ولا يلتفت لك سادها وكذلك ان اقرضته دراهم فلوسا وهي يومئذ مائة فلس بدرهم ثم صارت مائتي فلس بدرهم فانما يريد اليك مثل ما اخذ لا غير ذلك (او علمت) بضم العين وكسر الدال الفلوس او الدنانير او الدراهم بعد ترتيبها في ذمة شخص يبيع أو قرض من بلد المتعاقدين وان وجدت في غيرها (فالقيمة) واجبة على من ترتب عليه مما تجدد التعامل به معتبرة (وقت اجتماع الاستحقاق) لاخذها ممن هي في ذمته وذلك يوم حلول اجلها (والعدم) اي لا يجتمعان الا وقت المتأخر منهما فان استحققت ثم عدمت فالتقويم يوم العدم وان علمت ثم استحققت قومت يوم استحقاقها هذا مختار للخمى وابن محرز وعليه اقتصر ابن الحاجب وغيره وقال ابن ابن يونس عليه قيمتها يوم الحكم واختاره ابو اسحق التوماني وابو حفص وصوبه ابو الحسن البرزى وهو ظاهر المدونة وظاهر كلام المصنف والمدونة سواء مطلقه بما لا يقيدها الوانخي واقره المشذلي وخ في التكميل بما اذا لم يكن من المدين مطلق والاوجب عليه ما آل اليه الامر من السكة الجديدة قال صاحب تكميل المنهاج هذا ظاهر اذا آل الامر الى الاحسن فان آل الى الاراد فانما يعطيه ما ترتب في ذمته والله اعلم ويبحث بدر الدين القرافي مع الوانخي بان تقييده لم يذكره غيره من شراح المدونة وشرح ابن الحاجب والبحث فيه مجال ظاهر لان مطل المدين لا يوجب زيادة في الدين وله طلبه عند الحاكم واخذ منه جبرا كيف وقد دخل عند المعاملة معه على ان يتقاضى حقه منه كما دفعه وان يحمله وعلى ان يقبل ويموت ففلسا قال ويبحث فيه بعض اصحابنا بان غايته ان يكون كالتقاصب والغاصب لا يتجاوز معه ما غصب اه قال بعضهم اذا علمت ان اطلاق المدونة يقوم عند الشيوخ مقام النص كما قال ابن عرفة خصوصاً قد تابع الشيوخ بعضهم بعضا على اطلاقها وابقوه على ظاهره ظهر ما قاله البدر وبعض اصحابه وقد ذكر في المعيار ابن لب سئل عن النازلة نفسها فاجاب بانه لا عبرة بالماطلة ولا فرق بين الماطل وغيره الا في الائم بنالي (وتصدق) بضم القوقية والصاد المهملة وكسر الدال مثقلة بجوارا (بما غش) بضم الغين المعجمة وشذ الشين اي احدث فيه الغش واعد الغش الناس به فيحرم بيعه الماطل لا يجب فسخ بيع الغش اتفاقا قاله ابن عرفة وتصدق به على من علم انه لا يغش به ادباً للغش من غشنا فليس منا فان احدث فيه الغش لغير بيعه أو لبيعته مينا غشه عن يوم غشه به أو يشك فيه فلا يتصدق به فان باعه لمن لا يغش به بلا بيان فله المشتري التمسك به والرجوع بما بين الصحة والغش ان علم قدره والافسديعهم وافهم قوله تصديق بما غش انه لا يكسر الخبز ولا يراق اللبن وطرح هره في الارض اجتماعه منه رضى الله تعالى عنه لموافقته عليه الامام وحمل على القليل ابو الحسن ولا قائل بجوارا راقه الكثير البناني هذا هو المشهور

جواز) بيان لكم التصديق (قوله احدث) بضم الهمز وكسر الدال (قوله اعد) بضم الهمز وكسر العين (قوله به) اي المغشوش (قوله علم) بضم العين (قوله والا) اي وان لم يعلم قلده (قوله له) اي الدين المغشوش (قوله وحمل) بضم فكسراى طرح هرايين

(قوله به) أي المذكور من طرح اللبر وحرق الملاحق الرديئة (قوله تقطع) أي الملاحق الرديئة (قوله فيما علمت) تجبر بالصدق (قوله من الخطأ) بفتح الخاء المعجمة ٥٣٦ ضد الصواب (قوله الخطأ) بضم الخاء المعجمة جمع خطوة (قوله رثن خيل الخ) عطف

وقيل يراق اللبن ويحرق الملاحق الرديئة قاله ابن العطار واقفي به ابن عتاب وقيل تقطع خرقا ونعطي للمساكين قاله ابن عتاب وقيل لا يحل الأدب في مال امرئ مسلم ابن ناجي هذا الخلاف في نفس المغشوش وأما لوزني رجل مثلاً فإنه لا قائل فيما علمت أنه يؤدب بالمال وما يفعله الولاة فهو جور لا شك فيه اهـ وقال الواشني ربي العقوبة بالمال نص العلماء على أنها لا تجوز بهال وقتوى البرزلى بتحليل المغرم الملقب بالخطا لم يزل الشيوخ يعدونها من الخطأ ويقضون عن متابعتها الخطأ والخلاف في طرح المغشوش والتصدق به وحرق الملاحق الرديئة الفاسخ وشبه ذلك إنما هو من باب العقوبة في المال لا من العقوبة به ومنه التصديق باجرة المسلم نفسه للكافر على عصره خراور عي خنزير وعثن خيل وسلاح مبيع لمن يقاتل به المسلمين وما روى عن مالك رضي الله تعالى عنه من حرق بيت الخمار فهو شاذ وراجع لذلك لأن المراد البيت الذي يباع فيه الخمر فهي عقوبة في المال الذي عصى الله تعالى فيه واستحسن البرزلى أغرام مرسى البهائم في الكرم شيئاً جار على مذهبه إلا أن يكون ما يغرمه قدر ما أثقلت به البهائم فيكون من باب غرم المتلف لا من باب العقوبة بالمال اهـ ويجوز التصديق بالمغشوش أن لم يكتم بل (ولو كثر) المغشوش قاله مالك رضي الله تعالى عنه وأشار بولول قول ابن القاسم لا تصدق بالكثير يؤدب صاحبه ويترك له أن من غشبه به والابيع لم يؤمن الخطأ قول ابن القاسم أحسن من قول مالك رضي الله تعالى عنه ما لأن الصدقة به من العقوبة والعقوبة بالمال كانت في أول الإسلام ثم نضحت وصارت في البعد فنقول ابن القاسم أولى بالصواب والقياس أن لا تصدق بكثير ولا قليل واستثنى من تصدق بمغشوش فقال (إلا أن يكون) المغشوش (اشترى) بضم القوية وكسر الراء (كذلك) أي مغشوشاً فلا تصدق به ولا ينزع منه ولكن لا يمكن من بيعه واستثنى من اشترى كذلك فقال (إلا) الشخص (العالم) بغشه يشترى به (ليبيعه) أي المغشوش غاشبه في تصدق به عليه ومفهوم لبيعه أنه ان اشتراطاً كلاً أو يدخره فلا تصدق به عليه ومثل الغش فقال (كبل) بفتح الواو وحده وشد اللام الخمر بضم الخاء المعجمة والميم جمع خمار بكسر هاء ما تخمر به المرأة رأسها من خراوحر أو خمرها (بالنشا) بكسر النون وإعجام الشين أي الصمغ والعجين ونحوهما ابن رشد فان علم المشتري بيهابا للنشأ وأنه يصفقها ويشد هافلا كلام له وان لم يعلم ذلك فله الخيار بين ردها أو اقتسما بها فان فاتت ردت إلى القيمة ان كانت أقل من الثمن وكذا ان علم بالها به ولم يعلم أنه يشده وهذا نحو قول ابن حبيب ما يصنعه الخاكة من تصميغ الديباغ غش لأنه وان كان لا يخفى على المشتري فقد يخفى عليه تدريماً حدث فيها من الشدة والصفقة والله أعلم (وسبك ذهب جيد بردي) ليومهم جوده جميعه وكذا القضة ويكسر ان خيف التعامل به ومن خلط الرديء بالجيد خلط لحلم الاتي بلحم الذكروا الهزيل بالسمن والمزج بالضأن والشعير بالقمح (ونفخ اللحم) بعد سلخه ليرتفع قشره الأعلى فيظهر أنه سمين وهو ليس كذلك في سماع ابن القاسم فيمن غفر في سوق المسلمين فجعل في مكانه زفتاً أنه يخرج من السوق وذلك أشد عليه من الضرب ابن رشد ظاهر قوله أنه يخرج أدباً له وان لم يعتده وقال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون من غش في أسواق المسلمين يعاقب بالسجن والضرب وبالأخراج من السوق ان كان

على اجرة (قوله من حرق) نبت الخمار (بيان لما) قوله (لذلك) أي التأديب في المال لابه (قوله شيئاً) مقسوعول أغرام المضاف لمقوله الأول (قوله مذهبه) أي البرزلى في التأديب بالمال المعسود ومن الخطأ (قوله والا) أي وان لم يؤمن غشبه به (قوله ومثل) بفتحات مثقلاً (قوله له) أي المشتري (قوله وان لم يعلم) أي المشتري (قوله ذلك) أي بالها بالنشأ وأنه يصفقها ويحسبها (قوله ردت) بضم الراء أي الخمر (قوله ان كانت) أي القيمة (قوله ان علم) أي المشتري (قوله بلها) أي الخمر (قوله به) أي النشأ (قوله أنه) أي النشأ (قوله من تصميغ) الديباغ (بيان لما) قوله غش خبر ما (قوله لانه) أي التصميغ (قوله وان كان) أي التصميغ الخ حال (قوله عليه) أي المشتري (قوله فيها) أي الخمر (قوله من الشدة) بيان لما (قوله يكسر) أي المسكول من ذهب جيد وذهب دق (قوله فجر) بفتحات وجيم مخففاً أي فسق (قوله زفتاً) أي ليعتلق به بعض الحب المكبل (قوله يخرج) بضم الياء وفتح الراء (قوله وذلك) أي أخرجه من السوق (قوله وان لم يعتده) أي الغش أعاد

المكبل (قوله يخرج) بضم الياء وفتح الراء (قوله وذلك) أي أخرجه من السوق (قوله وان لم يعتده) أي الغش أعاد

(قوله يرجع) يضم الياء وفتح الجيم (قوله وقيدته) أي أخرجه من السوق (قوله الرجوع) أي إلى السوق (قوله ولا يعرف) يضم الياء وفتح الراء (قوله والآن) أي وإن كان يتكلم الرجوع ولا يعرف (قوله دب) يضم فكسره مثقلا * (فصل في بيان ما يحرم فيه ربا الفضل والنساء من الطعام) * (قوله من الطعام) بيان لما قوله منه أي الطعام بيان لما قوله وما يصير الخ عطف على ما يحرم (قوله والبياعات) عطف على ما يحرم (قوله البر) يضم الموحدة (قوله مثلا ٥٣٧) بمثل أي يباع حال كونه مثلا بمثل بكسر فسكون فيهما (قوله

الآن) (قوله ولا يعرف) يضم الياء وفتح الجيم (قوله وقيدته) أي أخرجه من السوق (قوله الرجوع) أي إلى السوق (قوله ولا يعرف) يضم الياء وفتح الراء (قوله دب) يضم فكسره مثقلا * (فصل في بيان ما يحرم فيه ربا الفضل والنساء من الطعام) * (قوله من الطعام) بيان لما قوله منه أي الطعام بيان لما قوله وما يصير الخ عطف على ما يحرم (قوله والبياعات) عطف على ما يحرم (قوله البر) يضم الموحدة (قوله مثلا ٥٣٧) بمثل أي يباع حال كونه مثلا بمثل بكسر فسكون فيهما (قوله

اعتاد الغش ولا يرجع إليه حتى تظهر نيته وقيدته بعض أهل النظر بما إذا كان لا يمكنه الرجوع ولا يعرف والادب بالضرب ونقله ابن عرفة والله سبحانه وتعالى أعلم * (فصل في بيان ما يحرم فيه ربا الفضل والنساء من الطعام وبيان ما هو جنس أو اجناس منه وما يصير به الجنس الواحد جنسين وما لا يصير والبياعات المنهي عنها وما يتعلق بها * (علة) أي علامة حكمية حرمة ربا (طعام الربا) أي الطعام الذي يحرم فيه ربا الفضل فإن العلة الشرعية علامة جملها الشارع غير مؤثرة الحط والاصل في هذا الباب قوله عليه الصلاة والسلام البر بالبر والشعير بالشعير والتبر بالحق والمثل بالمثل مثلا بمثل بدا يد في زاد واستزاد فقد أربى فإذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا يدا يدا في رواية الاخذ والمعطى فيه سواء وقصر الظاهرية الحكم على هذه السميات لتفهم القياس والجمهور القائلون بالقياس لم يختلفوا في أن الحكم ليس مقصورا عليها واختلفوا في العلة المقتضية للمنع حتى يقاس عليها وقد اختلف فيها على عشرة أقوال ذكر المصنف قولين منها الأول (اقتنيات) أي اكله لقيام البنية به (وادخار) أي تأخيرها لوقت الاحتياج اليه ابن الطاج وعلمه الاكثر قال بعض المتأخرين وهو المولود عليه وتناول ابن رشد المدونة عليه بعض المتأخرين وهو المشهور من المذهب ومعنى الاقتنيات قيام البنية به مع الاقتصاد عليه ومعنى الادخار التأخير المقتضي لفساد ابن ناجي لاحد لزمنه على ظاهر المذهب ويرجع فيه للعرف وحكي التساوي حده بسة أشهر ولا بد من كونه معتادا فلا يعتبر ادخار الجوز والرمان لندوره وألحق بالاقتنيات اصلاح المقنات وافاد بالعطف بالواو ان العلة مجموع الامرين والقول الثاني ان العلة الاقتنيات والادخار وكونه متخذاً للعيش غالباً وهذا القول لابن القصار وعبد الوهاب وعبر عنه عياض بالمقنات المدخر الذي هو أصل للمعاش غالباً ونسبه للبغداديين قال وتناول ابن رزق المدونة عليه ثم قال وذهب كثير من شيوخنا إلى انه لا يلزم التعليق بكونه أصلاً للعيش غالباً والمدار على ادخاره غالباً وكونه قوتاً وأشار المصنف إلى هذا الخلاف بقوله (وهل) بشرط كون ادخاره (اغلبة العيش) الحط معناه هل العلة الاقتنيات والادخار وبشرط مع ذلك كونه متخذاً للعيش غالباً أو لا بشرط معهما اتخاذ العيش غالباً في الجواب (تأويلان) الاول لابن رزق والثاني لابن رشد واقصر المصنف على هذين القولين لأن القرويع التي يذكرها مبينة عليهم ما سيذكر ان العين ليس بربوى وهذا على القول الثاني وان البعض ربوى وهذا على القول الاول وترك المصنف بقية الاقوال لضعفها عنده ولا بأس بذكرها الثالث قول اسمعيل الاقتنيات والاصلاح الرابع قول ابن نافع

٦٨ من في الادخار (قوله الحق) يضم الهمز وكسر الحاء (قوله وأفاد) أي المصنف (قوله الامرين) أي الاقتنيات والادخار (قوله وعبر) بفتحات مثقلا (قوله ونسبه) أي عياض الثاني (قوله قال) أي عياض (قوله وتناول) بفتحات مثقلا (قوله عليه) أي الثاني (قوله ثم قال) أي عياض (قوله إلى انه) أي الشأن (قوله القول الثاني) أي اشتراط اتخاذ العيش غالباً (قوله القول الاول) أي الاكتفاء بالاقتنيات والادخار (قوله والاصلاح) أي المقنات من غير شرط الادخار

(قوله الادخار) اى من غير شرط الاقتمات (قوله غلبة الادخار) اى بدون شرط الاقتمات والادخار بالفعل (قوله فيخرج) اى مما يحرم فيه ربا الفضل (قوله ويدخل) اى فيما يحرم فيه ربا الفضل (قوله الربا) اى حرمة (قوله كرتب) بفتح فسكون (قوله الحط) اى قال (قوله هذا) اى المقتات المدخر (قوله ما) جنس (قوله غلب اتخاذه لا كل آدمى) فصل مخرج ما لم يغلب اتخاذه لذلك (قوله اولاصلاحه) عطف على لا كل والضمير لما كوله غلب اتخاذه لا كل آدمى لادخال فهو الملح (قوله اولشربه) اى الا آدمى عطف على لا كل لادخال مشروبهاته ٥٣٨ (قوله فيدخل الملح الخ) تفريع على اولاصلاحه (قوله وان اصلح) حال (قوله اهدم

الادخار الخامس غلبة الادخار روى عن مالك رضى الله تعالى عنه ويظهر الفرق بينه والذي قبله في العنب الذى لا يرب فيخرج على الادخار ويدخل على غلبته السادس قول الاميرى لاقتمات والادخار والتفكه والادخار السابع المالبسة فلا يساع ثوب بثوبين ونسب لابن الماجشون ابن بشر هذا بوجوب الربا في الدور والارضين ولا يمكن قوله الثامن قول ربيعة رضى الله تعالى عنه مالبسة الزكاة التاسع قول ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه الكيل العاشر قول الشافعى رضى الله تعالى عنه الطعم واما علة ربا الفساق في الطعام فيجوز المطعومية على غير وجه التداوى سواء كان مقتا تامدخرا ام لا كرتب القواكه والبقول الحط هذا تفسير الطعام الذى يحرم فيه ربا الفضل والنساء واما الطعام الذى يحرم فيه ربا النساء فقط ولا يحرم فيه ربا الفضل فهو كما قال ابن عرفة ما غلب اتخاذه لا كل آدمى اولاصلاحه اولشربه فيدخل الملح والقلقل ونحوهما واللب لا الزعفران وان اصلح لعدم غلبة اتخاذه لاصلاحه والماء كذلك والاول الذى يحرم ان فيه هو الذى يسمى ربويا بخلاف الثانى فلا يسمى ربويا وان دخله نوع من الربا وكأنه والله اعلم لما استكمل الاول نوعى الربا بالنسب اليه في الذخيرة مسائل الربا وان انتشرت وتشعبت فبناؤها على قاعدتين وجوب المناجزة ووجوب المماثلة مع اتحاد الجنس والبحث في القروع انما هو في تحقيق هاتين القاعدتين هل وجدتا أم لا (كتب) اى جمع لانه الذى ينصرف الحب اليه عند اطلاقه لشهرته فيه ولقوله وهى جنس فلا يقال الحب يشمل القمح وغيره فكيف يقول وهى جنس (وشعر وملت) بضم السين المهملة وسكون اللام آخره مشناة فوقية حب بين القمح والشعير لا قشر له تسميه المغاربة وبعض المصر بين شعير النوى ولما كان اتحاد الجنس هو المعبر في تحريم ربا الفضل بين الطعامين واختلافه هو المعبر في اباحته بينهما بين ما هو جنس واحد وما هو اجناس فقال (وهى) اى الثلاثة (جنس) واحدا على المعتمد لتقارب منفعتهم ابن الحاجب المعول في اتحاد الجنس على استواء المنفعة او تقاربها قال في التوضيح فان استوى الطعامان في المنفعة كاصناف الخنطة او تقاربا كالقمح والشعير فهما جنس وان تباينافها كالتمر والقمح فجنسان والمنصوص في المذهب ان القمح والشعير جنس واحد لقتارب منفعتهم او قال مالك رضى الله تعالى عنه في الموطا بعد ان ذكر ذلك عن جماعة من الصحابة الامر عندنا على ذلك وقال المازرى في المعلم لم يختلف المذهب انهما جنس واحد وقال السيورى وتليده عبيد الحميد هما جنسان واختاره ابن عبيد السلام محتجين بان القمح يفرق بين الشعير والقمح اذ يختار لقمة القمح على لقمة الشعير ورده الباجى بان هذا من حيث

غلبة الخ) علة لا الزعفران (قوله والماء) عطف على الزعفران (قوله لذلك) اى عدم غلبة اتخاذ ذلك (قوله والاول) اى الطعام المقتات المدخر (قوله وان دخله نوع من الربا) حال (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشدة النون اى الشأن (قوله نسب) اى الاول (قوله اليه) اى الربا (قوله وان انتشرت) حال (قوله مع اتحاد الجنس) قيد في وجوب المماثلة (قوله لانه الذى ينصرف الحب اليه عند اطلاقه) علة تفسيره بالقمح (قوله لشهرته) اى الحب وقوله فيه أى القمح علة انصرافه اليه عند اطلاقه (قوله ولقوله وهى جنس) عطف على لانه الذى الخ (قوله فلا يقال الحب يشمل الخ) تفريع على اى (قوله بينهما) اى الطعامين (قوله بين) بفتحات منفلا جواب لما (قوله لتقارب منفعتهم) علة لجنسيتها (قوله على استواء المنفعة) صلة

المعول (قوله او تقاربها) اى المنفعة عطف على استواء (قوله وان تباينا) اى الطعامان (قوله فيها) اى الترفة المنفعة (قوله ذلك) اى اتحاد القمح والشعير في الجنس (قوله انهما) اى القمح والشعير (قوله هما) اى القمح والشعير (قوله واختاره) اى قول السيورى وعبد الحميد (قوله القط) بضم القاف وشدة الطاء (قوله يفرق) بفتح فسكون (قوله اذ يختار) اى القط الخ علة يفرق الخ (قوله ورده) اى قول السيورى وعبد الحميد (قوله بان هذا) اى الفرق بين القمح والشعير

(قوله والنظر) اي في اتحاد الجنس الخصال (قوله له) اي الترفه (قوله وهي) اي مثله اتحاد جنس القمح والشعير (قوله فيها) اي
الثلاث مسائل (قوله كالقمح) اي في الجنس (قوله فيه) اي السلت (قوله عدمه) اي اجراء قول السيوري فيه (قوله يعني) اي
ابن عرفة (قوله حب) جنس (قوله مستطيل) فصل يخرج الحب المكعب كالذرة ٥٢٩ والمبطط كالترمس (قوله عليه زغب)

فصل يخرج نحو القمح
والشعير (قوله بالثلاثة)
اي القمح والشعير والسلت
(قوله ورواه) اي الحاقه
بها فيها (قوله وحكاه) اي
الحاقه بها فيها (قوله هذا)
اي ان الارز والدخن والذرة
اجناس (قوله انها) اي
الارز والدخن والذرة (قوله
عنه) اي ابن وهب (قوله
الحاقها) اي الارز والدخن
والذرة (قوله نقله) اي
الحاقها بالقمح فيها (قوله
ومال) اي اللغمي (قوله
اليه) اي الحاقها بالقمح
فيها (قوله مصدع) بضم
ففتح فكسر مثقالا مشير
للمصداغ (قوله مسهل) اي
للبطن (قوله مبول) بضم
ففتح فكسر مثقالا اي
مدر (قوله الاول) نعت
قول (قوله لاختلاف
صورها الخ) علة لكونها
اجناسا (قوله ولان المرجع
الخ) عطف على لاختلاف
صورها الخ (قوله وهو) اي
ان القطناني جنس (قوله
انثاني) نعت قول (قوله
قوله) اي مالكا رضي الله
تعالى عنه (قوله انها) اي

لترفه والنظر ليس له بل لاصالة المنفعة وهي احدى ثلاث مسائل حلف عبد الحميد بالمشي الى
مكة انه لا يفتي فيها بقول مالك رضي الله تعالى عنه والثانية شمار المجلس والثالثة التقدمة
البيضاء واما السلت فالذهب انه كالقمح وفي اجراء قول السيوري فيه نظر ابن عرفة الاظهر
عدمه لانه اقرب الى القمح من الشعير الشيخ زروق يعني في طعمه ولونه وقوامه وان خالفه في
خلقه (وعلم) بفتح العين واللام حب مستطيل عليه زغب حببتك منه في قشرة قريب من
خلفة البرطعام اهل صنعاء اليمن الخط اختلاف في العلس قال مشهور المعروف من المذهب انه
جنس منفرد وقيل ملحق بالثلاثة في الجنسية وهو قول المدنيين ورواه ابن حبيب وحكاه ابن
عبد البر عن ابن كاذبة اه (وارزودخن وذرة وهي) اي الثلاثة (اجناس) فيجوز الفضل بينها
الخط هذا هو المشهور وروى ذكر الباجي عن ابن وهب انها جنس واحد لا يجوز الفضل بينها وذكر
ابن محرز عنه الحاقها بالقمح وماءه في الجنسية ونقله اللغمي عن الليث ومال اليه (وقطنية)
بضم القاف وكسر هاء وسكون الطاء المهمله وكسر النون وتشديد التحتية وتحفة هاء وهي عدم
ولوي ساو حصن وقول وترمس وجلبان وبسيلة (ومنها) اي القطنية (كرسنة) بكسر الكاف
والسين المهمله وسكون الراء وشد النون وتسمى كشي بوزن بشري نبت شجرة صغيرة لها ثمر
في غلاف مصدع مسهل مبول للدم مسمن للدواب نافع لاسعال قاله في القاموس واهل عدها
في الربويات لا قسياتهم وادخارها في بعض البلاد والاغتنام يقضي انها دواء تت قريبة من
البسلة وفي لونها حجرة الباسجى هي البسلة (وهي) اي القطنية (اجناس) فيجوز الفضل بينها
الخط المشهور ومن المذهب ان القطنية اجناس متباينة يجوز الفضل بينها وهو قول مالك رضي
الله تعالى عنه الاول واختاره ابن القاسم صاحب الطرر لاختلاف صورها واسماها الخاصة
بها ومنافعها وعدم استحالة بعضها الى بعض ولان المرجع في اختلاف الاجناس الى العرف
وهي في العرف اجناس ألا ترى انها لا تجمع في القسم بالسهم وقيل جنس واحد وهو قول مالك
رضي الله تعالى عنه الثاني وفي الرسالة والقطنية أصناف في البيوع واختلف في قول مالك
رضي الله تعالى عنه ولم يختلف قوله في الزكاة انها جنس واحد وذلك والله اعلم لان الزكاة
لا يمتد بها فيها المجانسة العينية وانما يمتد بها تقارب المنفعة وان اختلفت العين بخلاف البيع
الآتري ان الذهب والفضة جنس واحد في الزكاة وهما جنسان في البيع وقيل الجنس واللوي
جنس وبسيلة وجلبان جنس وباقيها اجناس مختلفة ونسب لابن القاسم واشتهر رضي الله
تعالى عنهم ما تم قال واختلف في الكرسنة والمشهور انها من القطناني وقيل انها اغبرطعام وهو
ظاهر قول يحيى بن يحيى لازكاه فيها ابن رشد وهو الاظهر لانه علف لاطعام ثم قال سند وعدها مال
رضي الله تعالى عنه في المختصر الترمس مع القطنية وذكره ابن الجلاب في تقريره والله اعلم
(وتمر) بفتح المثناة وسكون الميم واصنافه كلها جنس واحد لاختلاف (وزيب) ولا خلاف ان

القطنية (قوله وذلك) اي وجه اختلاف قوله في البيوع وعدم اختلافه في الزكاة (قوله وان اختلفت العين) أي الذات مبالغة
(قوله وهما) أي الذهب والفضة (قوله ثم قال) اي الخط (قوله وهو) أي أن الكرسنة ليست طعاما (قوله فيها) اي الكرسنة
(قوله لانه) أي الكرسنة وذكره كبر خبيره (قوله وذكره) اي الترمس مع القطنية (قوله واصنافه) اي التمر

اصنافه جنس واحد وان مع التمر جنسان (ولحم طير) حكماء ودجاج واوز ونعام (وهو) أى لحم الطير (جنس) ان انفقت مرقة بل (ولو اختلفت مرقة) كلحم طير بلوخية ولحم طير آخر يامية بابر رقيق ما أوفى احدهما أم لا وشبهه في اتحاد الجنس ولو اختلفت المرققة فقال (ك) لحم (دواب الماء) الخلو أو الملح كله جنس واحد ولو اختلفت مرقة ولو آدميه وكنهه وخنزيره (و) كلحم (ذوات) الارجل (الاربع) ان كان انسيا كغنم وبقر وابل بل (وان) كان (وحشياً) كغزال وحمار وحش وبقره كله جنس واحد وان اختلفت مرقة (و) ك(الجراد) وهو جنس غير الطير فيها لا بأس بالجراد بالطير (وفي رويته) أى الجراد وعدمها (خلاف) أى قولان مشهوران سند اللعوم عند مالك رضى الله تعالى عنه أربعة اجناس لحم ذوات الاربع جنس على اختلاف اسماء الحيوان انسيها ووحشها ولحم الطير جنس مخالف للحم ذوات الاربع على اختلاف اسماء الطيور وحشها وانسيها ولحم الحوت جنس ثالث مخالف للجنسين الاولين على اختلاف اسماء الحوت ما كان له شبهة في البر وقوائم يشي عليها او ما لا شبهة له والجراد جنس رابع فكل جنس من هذه الاربع يمجوز بيعه بالجنس الاخر مع فضل احدهما وبإسبا بطري ولا يجوز في الجنس الواحد فضل ولا بأس بطري خلا الجراد فانه قال فيها الجراد ليس بلحم وذ كرا بن الجلاب انه جنس رابع عند مالك رضى الله تعالى عنه وهو مقتضى مذهب لانه يفتقر عنده الى ذكاة ويمنع منه المحرم وبالجملة فظاهر المذهب انه جنس روي وقال المازري المعروف من المذهب ان الجراد ليس بروي خلا فالسجئون وفي الموازية كل ما يسكن الماء من الترس فادونه والصير فاقوه صنف لا يباع متفاضلا ثم قال وأشار بولواى قول اللخمي القياس انه يجوز الفضل بين قليلة العسل وقليصة الخلل لان الاغراض تختلف فيها وهذا ليس خاصا بلحم الطير بل الحكم جارى في لحم دواب الماء وذوات الاربع ولحم الجراد ويستفاد هذا من تشبيه هذه الثلاثة بلحم الطير فيها لا خيرة في الصير بلحم الحيتان متفاضلا ولا في صغار الحيتان يكافرها متفاضلا في الطراز لا فرق في الجنس بين صغيرة وكبيرة وحشنة وناعمة كالا فرق بين الجمل والحمل ولا بين النعام والحمام ولا بين حوت الماء العذب وحوت الماء المالح ثم قال وكبود السمك ودهنسه وودكه له حكم السمك وليس البطارخ من ذلك وهو يبيض السمك فانه في حكم المودع فيه حتى يتفصل عنه كبعض الطير ولبن النعم وفيه ما أضيف الى اللحم من شحم وكبد وكرش وقلب وورثة وطحال وكلى وحلقوم وخشية وكراع ورأس وشبهه فله حكم اللحم فيما ذكرنا فلا يجوز ذلك باللحم ولا بعضه ببعض الامثلة لا بحد بل ولا بأس بكل الطحال اه في الطراز والجلد له حكم اللحم اذا كان ما كولا وكذلك العظم والعصب والبيض ليس من اللحم كاللبن ويجوز بيع اللحم بالشحم وزنا يوزن بالاخلاق (وفي) اتحاد (جنسية) اللحم (المطبوخ من جنسين) كلحم طير ولحم نمر في اناؤه واناؤه يابزان اقله لكل منهما عن التي فيه صيران بالطبخ بها جنسا واحدا يحرم الفضل فيه وعدم اتحادهما ويقاومهما جنسين على اصلهما (قولان) قال في التوضيح قال في الجواهر المذهب ان الامراق واللحوم المطبوخة صنف واحد ولا يلتفت الى اختلاف اجناس اللعوم ولا الى اختلاف ما يطبخ به وتعقب هذا بعض المتأخرين ورأى ان الزير يباح بخلاف الطباهجة وما يعمل من لحم الطير مخالف لما يعمل من لحم الغنم واختار ابن يونس واللخمي ان اللحمين

(قوله اصناف) أى الزبيب
(قوله وانه) أى الزبيب
(قوله فيها) أى المدونة
(قوله انه) أى الجراد (قوله
ثم قال) أى الخط (قوله انه)
أى الشان (قوله وهذا)
أى الخلاف (قوله هذا)
أى عدم الاختصاص بلحم
الطير (قوله هذه الثلاثة)
أى دواب الماء وذوات
الاربع والجراد (قوله فيها)
أى المدونة (قوله والحمل)
بإهمال الحاء وسكون الميم
أى الجنين (قوله ثم قال)
أى الخط (قوله ولبن النعم)
عطف على يبيض (قوله
هذا) أى ما في الجواهر

(قوله خلاف) اى بدل

قولان (قوله لترجى الخ)

عله الجارى الخ (قوله

فيباع) اى المرق (قوله

ومرق ولحم) عطف على

نائب فاعل يباع (قوله

يتحرى) بضم ففتح (قوله

من مرق) بيان لما (قوله

هذا) اى كون العظم كاللحم

(قوله والاول) اى عدم

تحرى العظم (قوله فيها)

اى المدونة (قوله لانه) اى

الصوف (قوله عرض)

بسكون الراء (قوله

ان لا يجوز) اى بيع شاة

مذبوحة بشاة مذبوحة

(قوله والا) اى وان لم

يستثنى كل واحد جلد شاة

(قوله هذا) اى قول ابن ابي

زمنين (قوله فان قشر بيض

النعام عرض) علة لوجوب

استثنائه (قوله في بيعه)

اى بيع النعام (قوله

اصناف) اى الاق في المتن

(قوله السكّان) بفتح الكاف

(قوله ربوا) اى وكونه ليس

ربوا (قوله رواية زكاته)

راجع للاقول (قوله ونقل)

بسكون القاف عطف على

رواية راجع للثاني (قوله

لازكاة فيه الخ) مفعول

(قوله وهو) اى كونه

لازكاة فيه (قوله فيها) اى

المدونة (قوله انه ربوى)

مفعول اتفقوا بحذف على

(قوله لا يباع) اى زيت السكّان المشتري (قوله قبل قبضه) اى لانه طعام (قوله قبله) بكسر الموحدة

المختلف في الجنس اذا طبخا لا يصيران جنسا واحدا بل يبقيان على اصلهما ٨١ والجارى على قاعدة المصنف خلاف لترجى كل من القولين (والمرق) اللحم كاللحم فيباع بمرق مثله ولحم مطبوخ وبمرق ولحم ومرق ولحم مثله مما تمثال في الصور الاربع ابن يونس ابو محمد يتحرى في بيع اللحم المطبوخ بمثله اللحمان وماعهما من مرق لان المرق من اللحم وقال غيره يتحرى اللحمان خاصة وهما نيات ولا يلتفت اليهما بعد ذلك ولا الى ماعهما من مرق كما لا يتحرى في الخبز بالخبز الا الدقيق (والعظم) المتصل باللحم والمنفصل عنه الذي يؤكل كاللحم في بيع اللحم بلحم فاذا بيع لحم فيه عظم بلحم خال من العظم فلا بد من تساويهما في الوزن هذا هو المشهور واحتجوا به ببيع القر بالقر من غير اعتبار فواه وقال ابن شعبان يتحرى ما فيه من اللحم ويسقط العظم والاول مذهب المدونة فيها على اختصار سند قلت هل يصلح الرأس بالرأسين قال لا يصلح في قول مالك الا وزنا بوزن او على التحرى قلت فان دخل رأس وزن رأسين او دخل ذلك في التحرى لا بأس به قال نعم لا بأس به عند مالك سند ظاهر قوله لا يصلح الخ ان العظم له حكم اللحم ما لم يتفصل عنه وقاله الباجي وغيره اللحمي والقول الآخر لا يجوز الا يتحرى اللحم والقولان في عظم اللحم وغيره (والجلد) الذي يؤكل منفصلا عن اللحم ولو في بعض البلاد (كهو) اى اللحم فتباع شاة مذبوحة باخرى ولا يستثنى الجلد بخلاف الصوف فلا بد من استثنائه لانه عرض والجلد المدبوغ عرض في المدونة لاخير في شاة مذبوحة بشاة مذبوحة الامثلة على تحريه ان قدر على تحريم ما قبل سطحهما ابن ابي زمنين في بيعي على اصولهم ان لا يجوز الا ان يستثنى كل واحد جلد شاة والا فهو لحم وسلامة بلحم وسلامة سند روى يحيى بن يحيى نحوه عن ابن القاسم الباجي هذا ليس بصحيح لان الجلد لحم يؤكل مسموحا سند على هذا اى الصوف في فرق بين الجز وزنين وغيرهما (ويستثنى) بضم التحتية وفتح النون (قشر بيض النعام) من الجانبين اذا بيع بمثله ومن جانب صاحبه اذا بيع ببيض غيره فان قشر بيض النعام عرض له قيمة وفيه منافع فان لم يستثنى لم يبيعه بمثله يبيع طعام وعرض وطعام وعرض وفي بيعه ببيض غيره يبيع طعام وعرض يستثنى لزم في بيعه بمثله يبيع طعام وعرض بطعام وعرض وفي بيعه ببيض غيره يبيع طعام وعرض يستثنى لزم في بيعه بمثله يبيع طعام وعرض بطعام وكلاهما ممنوع للفضل المعنوي ومثل بيض النعام يبيع عسل يشعه بمثله او بعسل بدون شمعه فيستثنى الشمع من الجانبين أو جانب (وذو زيت) كذا في بعض النسخ ذو بالواو على انه مبتدأ خبره اصناف وفي بعضها وذى بالياء على انه معطوف على الجرو و قبله (كحب) (خل) (احمر) وسهم وزيتون وقرطم فهي ربوية وكل واحد منها جنس مستقل يجوز بيعه بالاخر مع نخل أحدهما ابن عرفة وفي كون بزر السكّان ربويا رواية زكاته ونقل اللخمي عن ابن القاسم لازكاة فيه اذ ليس بعيش القرافي وهو ظاهر المذهب (والزيتون) المأ كولة (اصناف) اى اجناس ابن عرفة وفيها زيت الزيتون والفجل وزيت الجبلان اجناس لاخلاف منافعها ابن حارث اتفقوا في كل زيت يؤكل انه ربوى واجاز ابن القاسم الفضل في زيت السكّان لانه لا يؤكل وقال اشهب لا يباع قبل قبضه وقال اللخمي زيت الزيتون والجبلان والفجل والقرطم وزيت زريعة السكّان والجوز واللوز اصناف يجوز بيع صنف منها بالاخر مع فضل أحدهما ويجوز الفضل في زريعة السكّان لانه لا يراد لكل غالبا وانما يراد له لاج ويدخل في الادوية وكذلك زيت الجوز عندنا ٨٢ ونقله في التوضيح وقبله فعلم من هذا ان الراجح في بزر السكّان وزيته انهما

(قوله لا يباع) اى زيت السكّان المشتري (قوله قبل قبضه) اى لانه طعام (قوله قبله) بكسر الموحدة

(قوله وكان) بفتح الهمزة وشد النون (قوله انهما) اي بزيت الكتان وزيته (قوله ذلك) اي زيت الكتان (قوله فانتظره) انصه في الطراز لما تكلم على الزيت فها كان من ابواب كل عادة فهو على حكم الطعام وان دخل في غير الاكل فزيت الزيتون جنس مع اختلاف صفاته يباع بعضه ببعض كبا لا الا ان يجددونه فمما اجزأوه وينقص فيمنع بيعه بغير جامد لانه رطب يابس اذا تحقق نقص الجامد عن المائع او ذلك فيه وزيت الجبلان جنس فيجوز بيعه بزيت الزيتون بفضل احدهما وكذلك زيت الفجل لانه يؤكل بارضنا في الطبخ والقل وهو صبيغ للاكلين بالصعيد ومنع مالك رضي الله تعالى عنه بيعه قبل قبضه وواجب فيه الزكاة وهو عنده جنس واختلف في زيت زريعة الكتان فظاهر المذهب انه ليس على حكم الطعام لمنع ابن القاسم زكاته اذ ليس يعيش وقال اصبح فيه الزكاة ورواه ابن وهب عن مالك رضي الله تعالى عنهما وهي لا تجب في غير الطعام وان عمت منه فته كالكطن والقصب والثمار بل في الحبوب والتمر والعنب ٥٤٢ فاجاب زكاة في بزيت الكتان واخذها من زيته يقتضى كونه على حكم الطعام وهو

غير رويين وكان المصنف يرجح عنده انهما رويان بحسب عادة بلده فان كثير من الناس يصرون زيت الكتان في قلى السمك ونحوه وقد قال ابن رشد زريعة الفجل وزريعة الكتان من الطعام لا يباع حتى يستوفي ولا يباع منها الا ثلثا بواحد وقاله في المدونة ومعه في ذلك في البلد الذي يفتات فيه ذلك افاده الحط ونقله عنه كلام الطراز وهو حسن مبسوط فانتظره وشبهه في تعدد الجنس فقال (كالهول) بضم العين المهملة جمع غسل من فحل وقصب ورطب وزبيب وخروب فهي اجناس يجوز بيع بعضها ببعض مع فضل احدهما ويستفاد كونها ربوية من كونها اجناسا وسيصرح بربويتها واخرج من تعدد الجنس فقال (لا) يتعدد جنس (الخلول) بضم الخاء المعجمة جمع خل من عنب وخل زبيب وخل تمر كلها جنس واحد (و) لا يتعدد جنس (الانيسة) بكسر الموحدة جمع نيسة اي ماء منبوذ فيه تمر ونبيذ زبيب ونبيذتين وغيرها كلها جنس واحد والخلول مع الانيسة جنس واحد على المعقد لتقارب منتهما وذكرا السارج ان الخلول جنس والانيسة جنس آخر ابن رشد يحتمل ان يقال النيسة لا يصلح بالتمر اقرب ما بينهما ولا بالخل الامثلة بل لان الخل والتمر طرفان بينهما وبين ماء والنبيذ واسطة بينهما قريب منهما فلا يجوز بالتمر على حال ولا بالخل الامثلة وهذا اظهر ولا يكون سماع يحيى مخالفا للمدونة (و) لا يتعدد جنس (الخباز) الخاء والزاى المجهمين جمع خبز فهي جنس واحد (ولو) كان (بعضها قطنية) وبعضها غير قطنية على المشهور (الا الكسك) المجهون او المطنخ (بازار) بفتح الهمزة جمع بز بكسر الموحدة وفتحها لغة ويجمع الزر على ابا ز وهي التوابل الاستيمية والمراد بالجنس الصادق ببز واحد كسمسم والحق اللخمى الدهن بالابرار فقال يجوز بيع الاسفنج بالخبز مع فضل احدهما والاسفنج الزلاية وقال ابن جماعة يجوز بيع الاسفنجية والمسنة بالخبز مع فضل احدهما (و) (ك) بيض فهو بالجر عطف على حب فهو ربوي على المشهور وقال ابن شعبان يجوز الفضل فيه وفي المواز يبيض الطير كله صنف النعام

يؤكل بارضنا عادة ويباع به اله كالهسم نيا ومقلوا واختلاف فيه الشافعية فقال بعضهم فيه الزكاة ما كول كزيت الفجل واذا طرح فيه ملح ساغ اكله وقال بعضهم لا ربا فيه لانه لا يستطاب لخبث ريحه ويعتدأ كلسهها فخرج عن الماء كول ولا يلزم من ايجاب زكاته على قول كونه ما كولا لانها انما تجب في حبه وهو ما كول مستلذ غير مستحب واخذت من زيته لوجوبها في حبه قياسا على غيره ولان الربا انما يحرم فيها بفتات ويدخر او يصلح المقتات وزيت الكتان ليس كذلك عادة ولا ربا في زيت السلم لانه لا يؤكل حبه ولا زيته وزيت الخس ما كول من

نبت ما كول ويدخر بارضنا عادة من عموم الناس وزيت البلوز ما كول من ما كول يدخر عموما والطاوس جفواسان والعراق وكذلك زيت القرطم وزيت البطم اي الحببة الخضراء وهو كثير بالشام وبالجملة فكل زيت يدخر فان كان يؤكل هو وحبه غالب فقيهه الربا وان كان حبه لا يؤكل كل كزيت الفجل فقيهه الربا باعتبار ان زيته وان كان يؤكل حبه وهو لا يؤكل فقيهه خلاف ٥٤١ ابن رشد عن مالك رضي الله تعالى عنه لا يخرج الزيت المطيب بشجر من جنسه ويخرج عنه الزيت المطيب بالمسك والعنبر والعود وشبهها (قوله شبه بفتات) مثقلا (قوله فحل) باعمال الحاء (قوله النيسة لا يصلح بالتمر) اي على كل حال لانه رطب يابس من جنسه (قوله بينهما) اي التمر والنبيذ (قوله بينهما) اي التمر والخل (قوله فلا يجوز) اي النبيذ (قوله فهي) اي الاخيار (قوله والمراد) اي بالابرار (قوله المسنة) انظر ما ضبطها وما معناها (قوله فيه) اي ابن الادي

(قوله وفيها) أي البان الانعام (قوله والفضل) عطف على بيع ٥٤٣ (قوله فيها) أي الحلبة (قوله فان

كانت يابسة) مفهوما ان
اخضرت (قوله ذلك) أي
المذكور من بيعها قبل قبضها
والفضل فيها (قوله هذا) أي
قول اصبح (قوله انه) أي
قول اصبح (قوله لهما) أي
الاولين (قوله المصنف) أي
ابن الحاجب (قوله ذلك) أي
الخلاف في ربوية (قوله
لانه) أي المصنف (قوله انه)
أي الشان (قوله فانه) أي
ابن عبد السلام (قوله مطلقا)
أي عن تقييدها بكونها
خضراء (قوله قيدها) أي
مطعوميتها (قوله انها) أي
الحلبة صلة تظهر بحذف
في (قوله الاول) أي اطلاق
مطعوميتها (قوله وعلى الثاني)
أي تقييدها بالخضراء (قوله
وان كانت طعاما) حال (قوله
قال) أي ابن عبد السلام
(قوله اعتمد) أي هنا (قوله
هذا) أي كلام ابن عبد
السلام (قوله وهو) أي الشيء
(قوله انه) أي المصلح (قوله
به) أي المقتات في حومة الربا
(قوله هو) أي المصلح (قوله
طعام) أي ربوي (قوله المحكم)
بضم فسكون ففتح اسم كتاب
في اللغة (قوله همزة) أي
ابدل ألفه همزا (قوله
ومثل) بفتح (قوله بها)
أي الخضراء (قوله السنبيل)
بضم السين والموحدة
وبينهما نون ساكنة

والطاموس فادونها بما يطير أو لا يطير يستحي أو لا يستحي صغيره وكبيره فلا يباع الا مثلا
بمثل نحرها وان اختلف العدد كبيعة يا كثر (و) (ك) سكر (بضم السين المهملة وفتح الكاف
مشددة فهو ربوي وكله جنس واحد (و) (ك) رسل (فهو ربوي وتقدم انه اجناس
(و) (ك) مطلق) بضم فسكون ففتح (ابن) من ابل او بقرا وغنم حليب أو مخيض أو مضروب وكله
جنس واحد ولو من آدمي فلا يجوز بيعه بابل آدمي أو نعم بفضل أحد هـ ما نص عليه المشدالي
في حاشية المدونة ابن ناجي ابن آدمي عندي كاحد البان من الانعام فيحرم الفضل فيه وفيها
والله أعلم (و) (ك) حلبة) بضم الحاء المهملة واللام وتخفيف بالسكون نهى ربوية (وهل) محل
ربويتها (ان اخضرت) أي كانت خضراء فيمنع بيعها قبل قبضها والفضل فيها فان كانت يابسة
فليست ربوية فلا يمنع ذلك فيها وربوية مطلقا (تردد) الحط اختلاف في الحلبة هل هي طعام
قاله ابن القاسم في الموازية أو دواء قاله ابن حبيب وقال اصبح الخضراء طعام واليابسة دواء
ورأى بعض المتأخرين ان هذا تفسير للاولين وان المذهب على قول واحد وبضمهم انه
خلاف لهما وان المذهب على ثلاثة أقوال ولذا قال تردد قال في التوضيح الخلاف في الحلبة
انما هو في كونها طعاما أو دواء لاني كونها ربوية وكلام المصنف يؤهم ذلك لانه انما تكلم
في الربوي اه وقد اعترض الشارح على المصنف بمثل ما اعترض المصنف به على ابن الحاجب
ويظهر من كلام ابن عبد السلام انه يستفاد من الخلاف المذكور الخلاف في كونها ربوية أم لا
فانه قال بعد ذكر الخلاف المتقدم وتظهر ثمة الخلاف بين من أثبت مطعوميتها مطلقا وبين من
قيدها بالخضراء انهم على الاول ربوية لانها تدخل للاصلاح وعلى الثاني الذي قيدها بالخضراء
لا تدخل فلا تكون ربوية وان كانت طعاما قال والاقرب عندي انها ليست بمطعوم وانما غالب
استعمالها في الادوية اه والظاهر ان المصنف اعتمد هذا (ومصلح) أي الطعام ربوي فهو
مبتدأ خبره محذوف وعطفه على حب فيه شيء وهو انه ليس مقتنا بابل هو ملحق به نعم هو طعام
للنهي رواية المدونة ان التوابل طعام ولذا قال ابن عرفة الطعام ما غلب اتخاذه لا كل آدمي
أو لاصلاحه أو شربه (كلج) بكسر الميم (وبصل وثوم) بضم المثناة وتبدل فاء اخضرين أو يابسين
الشارح لا خلاف في ربوية الثوم والبصل وهما جنسان عند مالئرضي الله تعالى عنه ولم أرفى الملح
خلافًا أيضا وهو جنس آخر (وتابل) أو له مثناة فوقية ويلى ألفه موحدة مفتوحة أو مكسورة
وفي المحكم ان بعضهم همزه ومثله فقال (كفلل) بضم القاء من حب معروف والحق به ابن
عرفة الزنجبيل (وكزبرة) بضم الكاف والموحدة وفتح وتبدل الزاى سينان كانت يابسة
لا خضراء الا يعرف بالاصلاح كما ساق (وكرويا) كزكريا وكثيما (وآيسون) عبد الهمز
أو له يابسة نون مكسورة مفتوحة فتحة فسین مهمله آخره نون (وشعار) بشين معجمة كصاحب
(وكونين) بفتح الكاف وضم الميم مشددة أخضر وأسود ويسعى الثاني حبة سوداء وشونيزا
بفتح الشين المعجمة وهذا أكثر استعمالا ابن القاسم الشعار والكمونان والآنيسون طعام محمد
واصبح هذه الاربعة ليست طعاما هي دواء وانما التابل الذي هو طعام القفل والكرويا
والكزبرة والقرفا والسنبيل ابن حبيب الشونيزا والخردل من التوابل لا الحرف وهو حب
الرشاد ابن عرفة قول النحوي يجوز كراه الارض بالمسطكى نص في انما غير طعام (وهي) أي

(قوله اتفق) بضم التاء وكسر القاء (قوله وجودها) أي العلة (قوله والا) أي وان لم نعمل تردده، بعدم اقتبائه في الجواز (قوله فهو) أي التين (قوله فيه) أي التين (قوله الليم) بكسر اللام وسكون الباء أي اللامون المالح (قوله لانه) أي النارنج (قوله بها) أي الابزار (قوله الجلاب) ٥٤٤ بفتح الجيم وشد اللام آخره موحدة (قوله ليس) أي الزعفران (قوله سابقه) أي لم

التوابل المذكورة (أجناس) الشارح وفي الكمونان جنس واحد (لا) ك(خردل) بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة بينهما راء ساكنة فليس من المصلح فلا يدخله ربا الفضل وكان خردل بزا المصل والخزر والنبطنج والقرع والكران وحب الزشاد الشارح ظاهر كلام ابن الحاجب أن الخردل ربوي ونصه بعد ذكر الأقوال في علة ربا الفضل فالتفق على وجودها فيه ربوي كالحنطة والشعير ثم قال والخردل والقرطم وتردد مالك رضي الله تعالى عنه في التين لعدم اقتبائه في الجواز لأنه أظهر في القوة من الزبيب قال في التوضيح الخردل بالدال المهملة والأظهر في التين أنه ربوي لما قاله المصنف وقد ذكر صاحب التلخيص خلافا فيه الرماح وابن عرفة الليم طعام لا النارنج لأنه انما يستعمل في المصبغات ويحويها الرماح اشربة الحكيم كما هو ربوي على اختلاف في ربويتها ولا يتباع بطعام مؤخر أبو حنيفة لا يجوز الفضل في الاشربة كلها شراب الورد وشراب البنفسج وشراب الجلاب وغيرها تقارب منفعتها ولا يجوز غسل القصب بالقصب فإذا صار شرابا جاز له دخول الابزار فيه فصارت مثل اللحم المطبوخ بها بالنار والمصطكي ليست بطعام والجلاب طعام (ولا) زعفران ابن يونس ليس بطعام اجاعا ابن سحنون من منع سابقه في طعام يستتاب فان لم يذب ضرب عنقه لأجماع الأمة على اجازته بعد الحق سألت أبا عمران عن هذا فقال ان ثبت عنده ذلك الاجماع بخبر واحد فلا يستتاب وان ثبت عنده بطريق يحصل له العلم به يستتاب ابن عرفة الصحيح ان الاجماع الذي يستتاب منكره ما كان قطعيا وهو ما بلغ عدد قائله عدد القواطع ونقل متواتر على خلاف فيه نالها ان كان فهو العبادات الخمس وما نقل من الاجماع في الزعفران لم أجده في كتب الاجماع ومن أوعبها كتاب الحفاظ أبي الحسن القطان وقتت على نسخة منه بخطه فلم أجده فيها بحال اه (وخضر) بضم الخاء وفتح الضاد المعجمين جمع خضرة بضم فسكون أي شئ أخضر يؤخذ شيا فشيئا مع بقاء أصله ككأمية وبلوخية وباذنجان وقرع وبقلي أو بقلع أصله كخس وبقلي فليست ربوية وان كانت طعاما (ودواء) كسغات وحزبيل وجوب لا يعصر منها زيت ما كول فليس بطعام (وتين) بعشنتين فوقية فتحتمية والراجح أنه ربوي كافي نقل في ونص ابن الموار قال مالك رضي الله تعالى عنه لا يجوز في العنب التفاضل بفضله ببعض وان كان أحدهما لا يتزبب وكذلك التين وأحدهما لا يبيس ويحكم فيه بالأغلب فهوذا نص مالك رضي الله تعالى عنه ان التين ربوي اه وظاهره شموله للأخضر واليابس وقيل الاقول غير ربوي (وموز وفاكهة) كخوخ واجاص وتقاح وكثري ورماني فليست ربوية ان لم تدخول (ولو ادخرت) بضم الدال وكسر الخاء المعجمة (بقطر) بضم القاف وسكون الطاء المهملة أي ناعمة من البلاد كادخار التقاح وقضوء بدمشق وغيرها وكالبطيخ الاصفر بخراسان لسدور ادخارها وعدم اقتبائها (وكبندق) وحبوز ولوز ونستق فليست ربوية على المشهور وان ادخرت في الاقطار كلها لانه ليس للاقتنيات ابن عرفة وحكم ربا الفضل أصل في الاربعة البر والشعير والقر والمالح وفي علته اضطراب الباب في كونها

الزعفران (قوله ضرب) بضم فكسر (قوله عن هذا) أي قول ابن سحنون من منع سابقه الخ (قوله وهو) أي الاجماع القطعي (قوله نقل) بضم فكسر عطف على بلغ (قوله فيه) أي استنباه (قوله نالها) أي وثابها لا يستتاب (قوله ان كان) أي ما اجمع عليه (قوله العبادات الخمس) أي الشهادة والصلاة والزكاة وصوم رمضان وبيع البيت (قوله من الاجماع الخ) بيان لما (قوله أوعبها) بفتح الهمز وسكون الواو وفتح العين المهملة فكسر الموحدة أي اجمعها (قوله مع بقاء أصله) أي من روعا بارضه (قوله أو بقلع أصله) عطف على شيئا (قوله وان كانت طعاما) حال (قوله كغاث) بضم الميم فحين مجبة آخره مثلثة (قوله حزبل) بضم الحاء المهملة والراء وسكون النون وضم الموحدة (قوله فليس) أي الدواء (قوله انه) أي التين (قوله وكذلك) أي العنب في منع الفضل بينه (قوله فيه) أي المذكور من العنب والتين (قوله الاول)

أي الاخضر (قوله اجاص) بكسر الهمزة وشد الجيم واحمال الصاد (قوله بدمشق) بكسر الدال وفتح الميم (قوله لاقتيات) وسكون الشين المعجمة فتقاف مدينة الشام العظمى (قوله لانه) أي ادخارها (قوله علته) أي بحكمة حرمة (قوله في كونها) أي العلة

(قوله الاول) اى الاقتيات (قوله علمته) اى ثبوتها بالفضل ٥٤٥ (قوله لا يضح) اى التعديل بالادخار

للعيش غالباً (قوله وهو) اى
الوزن (قوله متقدم) اضافته
من اضافته ما كان صفة (قوله
تعديل) مفعول رد المضاف
اذا فعله (قوله الاتفاق) خبر
ظاهر (قوله انهما) اى الجوز
والوزن (قوله ترجيح) نائب
فاعل يؤخذ (قوله لكن) فى
تكميل الخ) استدراك
على يؤخذ من كلام الباجي
الخ (قوله لانه) اى البلج
الصغير الخ علمه لا بلج صغير
(قوله واخرى) اى من البلج
الصغير فى رويته (قوله
الطاع) بفتح الطاء المهملة
وسكون اللام (قوله اغريض)
يكسر الهمزة وسكون الغين
المهملة وكسر الراء فتحة
تحتية فضاء مهملة (قوله
لاجل) اى سواء كان المؤجل
الماء أو الطعام (قوله ويبيع)
اى الماء المشتري (قوله
الاجاج) كغراب (قوله
فاراد بصاقه) اى الترس
تقريب على اذا نفع الخ (قوله
منه) اى الصالح (قوله وكذا)
اى التيسر فى عدم النقل
(قوله فينقل) اى التخلي
(قوله فيجوز بيعه) اى النقل
(قوله به) اى اصله من تمر
وتحويه تقريب على فينقل
(قوله بدونها) اى الابرار
(قوله عنه) اى التى (قوله
فينقل) اى الخبز (قوله

عنه) اى الخبز

الاقتيات أو الادخار لا كل غالباً ثالثها الاول والادخار لا معيل القاضى وابن نافع مع رواية
الموطا ورواية غيره الخمى عن الاميرى عن بعض أصحابنا علمته فى البر الاقتيات وفى انظر التمسك
الصالح للقول وفى الملح كونه مؤثماً ابن القصار والقاضى الادخار للعيش غالباً للخمى لا يصح
لان الوزن وشبهه غير مختل للعيش غالباً وهو روى ثم قال ابن عرفة واختلف فى أنواع لاختلفهم
فى العلمة ففى كون الجوز والوزن بين نوعين لا بين بشير ونحو قول الباجي من جعل العلمة
الاقتيات والادخار لم يجعل الجوز والوزن بين وظاهر متقدم رد الخمى تعديل ابن القصار
والقاضى الاتفاق على انهما رويان اهـ ويؤخذ من كلام الباجي المتقدم ترجيح ما شئى عليه
المصنف فى الوزن الجوز كان فى تكميل التقييدات مذهب المدونة منع الفضل فى الجوز
والوزن القسقى والبندق ونحوها ونقل فى نص ابن يونس بان الجوز والوزن رويان (و) لا بلج
ان صغر) بضم الغين المحجمة اى انه قد واخضر لانه علمه لا طعام واخرى الطلع والاغريض
وهما ثمر الخيل تبع بنقـديم السمين طالع فاغر يض قبيل صغير وهو فوسر فربط فتمز قد
جعت أو ثلها فى طاب زبرت فالطعام من الطلع والاف من الاغريض وهكذا الخ وصور يسع
بعضها بعض نسع وأربعون صورة من ضرب سبعة فى مثلهما يتكرونها احدى وعشرون
صورة والباقي بعد اسقاطها ثمان وعشرون صورة وهى يسع كل مثله وبما بعده يمتنع خمسة
منها وهى يسع كل من الزهو والبسر والرطب والتمر ويسع الرطب بالتمر والثلاث والعشرون
كلها جائزة وهى يسع كل من الطاع والاغريض والبلج الصغير مثله وبما بعده فهذه ثمان عشرة
صورة ويسع الزهو مثله وبالبسر ويسع كل من البسر والرطب والتمر مثله قال فى المدونة لا يجوز
تمر برطب أو دبسر أو كبير البلج ولا كبير البلج برطب ولا دبسر برطب على حال لا مثلاً بمنسل
ولا مثلاً فاضلاً (و) لا ماء بالماء فليس يربوى بل ولا طعام فيجوز بيعه بعضه مع فضل أحدهما
يداً يدوياً سواء به لاجل لا باكثر منه مؤبلاً لانه سلف جرتهما ولا باقل منه لاجل لانه ضمان
يجعل (ويجوز) يسع الماء (بظعام لاجل) ويبيع قبل قبضه والماء العذب وما فى حكمه
ما يشرب عند الضرورة جنس واحد والاجاج الذى لا يشرب بحال كماء البحر الملح جنس آخر
(والطين) حلب لا ينقل دقيقه عن جنسه (والعجن) لدقيق لا ينقل بعينه عن جنسه (والصالح)
حلب لا ينقله عن جنسه (الا لترمس) فينقله اذا نفع بالماء حتى لا فاراد بصلقه الهيممة المجمعة
منه ومن نفعه بالماء (والتميز) لتمر أو زبيب أو تين أى نفعه بالماء حتى يحلو (لا ينقل) المنبوز فيه
عن جنس المنبوز فلا يباع به ولو مثلاً وكذا العصر فى تبصرة للخمى لا يجوز يسع زيتون
زيت قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه ولو كان الزيتون لا يخرج منه زيت (بخلاف خله)
أى تخليل ما ينبت من ثمرة فينقل الخلل عن جنسه فيجوز بيعه به مع فضل أحدهما (و) بخلاف
طبخ لحم بـبـجنس (ابرار) فينقله عن جنس المطبوخ بدونها وعن التى وظاهر كلام ابن بشير
(ان كل ما طبخ بابرار انتقل عن أصله سواء اللحم وغيره والمراد بالابرار ما يشتمل البصل والثوم ونقله
ابو الحسن عن أبى محمد صالح لا الملح (و) بخلاف (شبه) أى اللحم بابرار فينقله عن التى
(و) بخلاف (تحقيقه) أى اللحم بنار أو شمس أو هوا (بها) أى الابرار فينقله عنه (و) بخلاف
(الخبز) بفتح الخاء المهملة وسكون الواو حدة اخرها زى العجين فينقل الخبز عنه وعن الدقيق والحلب

(قوله الحق) يضم الهمز وكسر الخاء (قوله به) أي القلي (قوله فينقله) أي السويق (قوله بالاولى) بفتح الهمز (قوله فينقل) أي اخرج السمن (قوله اخرج) يضم الهمز وكسر الراء (قوله يا حدهما) أي الخض والضرب باليد (قوله اتا) يضم اللام وشد التاء (قوله والاسوقة) ٥٤٦ أي سويق القمح وسويق الشعير وسويق الذرة مثلا (قوله مقائلين) أي

(و) بخلاف (قلى) بفتح القاف وسكون اللام (قمح) وشموه من الحبوب فينقله عن أصله والحق به تنبئت القول وتدميه (و) بخلاف (سويق) أي طحن الحب بعد قلبه أو صلقة وتجنقه فينقله عن أصله بالاولى من نقله بمجرد القلى (و) بخلاف (سمن) أي اخرجه من الحليب بخض أو ضرب بسد فينقل السمن عن اللبن الذي اخرج سمنه باحدهما الحط يحتمل ان مراده ان السويق والسمن اذا تناصرا اجنسا غير السويق غير المتوت فالواو معنى مع ويحتمل أن مراده أن السويق غير جنس حبه لانه اذا كان القلى وحده ناقلا فاحرى القلى والطحن أما السمن فنأقل بالنسبة الى ابن اخرج زبده لا بالنسبة للبن فيه زبده نص عليه في المدونة والاسوقة كلها جنس واحد ونقله القباب عن ابن رشد والله أعلم (وجاز قر) بفتح الشاء وكون الميم أي يمه ان كان جديدا بمثله أو قديما بمثله بل (ولو قدم) يضم الدال (بئر) جديدا مقائلين هذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأشار بولو لقول عبد الملك يمنع بيع القديم بالجديد واستحسنه الخمي اهدم تحقق مما أثبتهما اشد جنفا القديم ان اختلف صنفاهما كصيفاني وبرني نقله ابن عرفة ونقله الموضح والشارح بدون قوله ان اختلف الخ الحط وفي كلام النقلين نقص لان ظاهرا كلام الخمي انه اخذ بالمنع بيع الرطب بالرطب والبسر بالبسر اذا كان نقصهما ما يختلف فانه قال بعد ذكر الخلاف في هذه المسائل والمنع في جميع ذلك أحسن اذا كانا من جنسين كصيفاني وبرني وما يعلم انهما مختلفان في النقص اذا صارا ثمر الحديث (و) جازبان (حليب) من ثم بمثله الحط سيأتى ان شاء الله تعالى الكلام عليه بما فيه الكفاية عند قوله وزبدون وجبن راقط (و) جاز (رطب) يضم الراء وفتح الطاء بمثله عند ابن القاسم وهو المشهور ومنعه ابن الماسحون (و) بلج (مشوى) بمثله (و) بلج (قديد) بفتح القاف وكسر الدال المهمة تخفة بمثله (و) بلج (عقن) بفتح العين المهمة وكسر الزا بمثله في كتاب القسمة من المدونة اذا تبادل اقعا عقنا بعقن مثله فان تشابه في العقن فلا بأس به وان تباعد فلا يجوز أبو الحسن ابو عمران معناه اذا كان العقن خفيفا واستدل بمسئلة الغلت قال فيها وان كانا مخشوشين او كان احدهما او كلاهما كثيرا التبن والتراب حين يصير خطرا فلا يجوز ان يتبادلا في الغلت الخفيف او يكونا نقيين وليس حشف الثمر بمنزلة غلت الطعام لان الحشف من الثمر والغلت ليس من الطعام اه قلت ليس العقن كالغلت فان الغلت ليس من الطعام وأما العقن فهو وصف للطعام وليس شيئا اذا نأد على الطعام ابن رشد يجوز مبادلة الطعام المأ كول أي المسوس والمعقون بالصحيح السلام على وجهه المعروف في القليل والكثير ومنعهما اشبه وهو دابل ما في قسمة المدونة واجازه سجنون في المعقون وكرهه في المأ كول اذا كانت الحبة قد ذهب أكثرها وقوله قول انهم بمثل ما في قسمة المدونة غير ظاهر لانه اذا كان العقن من الجانبين كان من المسكايسة فلا يجوز الا بالتماثل وان كان من جهة واحدة كان معروفا محضا والله اعلم افاده الحط (و) جاز (زبد) يضم الزا وسكون

كلا او زنا (قوله هذا) أي جواز بيع الثمر القديم بالثمر الجديد (قوله استحسنه) أي المنع (قوله النقلين) أي نقل ابن عرفة ونقل خليل والشارح (قوله فانه) أي الخمي (قوله للحديث) علة والمنع في جميع ذلك أحسن (قوله لهم) أي ابل وبقرة وغنم (قوله ومنعه) أي الرطب بمثله (قوله تشابها) أي القصبان (قوله تباعدا) أي القصبان في العقن (قوله واستدل) أي ابو عمران على تقييده بخفة العقن (قوله الغلت) بكسر اللام أي بيع ما فيه غلت بفتحها (قوله فيها) أي المدونة (قوله وان كانا) أي الطعامان المبيع احدهما بالآخر وهما من جنس واحد (قوله أحدهما) أي الطعامين (قوله كلاهما) أي الطعامين (قوله خطرا) بفتح الخاء المججمة وكسر الطاء المهمة أي ما نعام من معزقة قدر كسل الطعام (قوله الغلت) بفتح اللام (قوله يكونا) أي الطعامان (قوله ومنعهما) أي مبادلة

المأ كول والعقن بالسالم (قوله وهو) أي منهها (قوله دليل) أي مدلول (قوله واجازه) أي التبادل (قوله كرهه) أي الابدال (قوله وقوله) أي ابن رشد (قوله لانه) أي الشان (قوله كان) أي الابدال (قوله وان كان) أي العقن (قوله كان) أي الابدال

(قوله ابن جنس) قوله اخرج زبده (فصل مخرج الحليب) (قوله يونس) فصل مخرج الخيض والمضروب (قوله خصة) اي الاقط
(قوله بالاضان) اي لبنه (قوله ابن مستحجر يطبخ به) هذا يشمل ما لم يخرج زبده (قوله بما بعد) اي في هذا الترتيب فلا يباع حليب
بزبد ولا يسمي ولا يجبن ولا باقط ولا يزبد يسمي ولا يجبن ولا باقط ولا يسمي يجبن ٥٤٧ ولا باقط ولا يجبن باقط فهذه عشر صور

(قوله لانه من بيع الرطب
باليابس) عله لا تجوز الخ
(قوله يفتق) بضم الياء
(قوله ثلثهما) اي العوضين
(قوله اخذ) بضم الهاء
وكسر الخاء (قوله فهذه
عشر صور) تفريع على
بيع كل واحد من الحليب
الخ (قوله لاتحادهما) اي
الخيض والمضروب (قوله
بالجواز) صلة اختلف (قوله
لتروج الاقط من الخيض
والمضروب) اي فيبيعه
بأحدهما بيع رطب يابس
من جنسه (قوله وهو) اي
الامتناع فيهما (قوله غير
انه) اي الشان الخ استدراك
على فيحسن الخ لرفع ايهامه
انه لم يفتق شي من الحسن
(قوله فلا يستقيم) اي قوله
لارطبها بضمير المؤنث (قوله
من جعل رطبها الخ) بيان لها
(قوله فاعلا لخذوف) اي
لا يجوز (قوله وفيه) اي جعل
رطبها بالرفع فاعلا لخذوف
(قوله والمناسب) عطف على
الجاري (قوله لفظ رطبها)
اضافته للبيان (قوله لم يطابقه)
اي ضمير المؤنث ما بعد الكاف
(قوله وان عطفته) اي
رطبها (قوله اخرج الزيتون
واللحم) اي من رطبها يابسها (قوله واليها) اي الزيتون واللحم صلة انصب (قوله القصد) اي لا رطبها يابسها (قوله ليكن
يمكن ان يجعل الخ) استدراك على وحينئذ يعلق الكلام الخ لرفع ايهامه انه لا يتجه بحال

الموحدة بدمثله (و) جاز (هـ) يفتح فسكون مثله (و) جاز (جـ) بضم الجيم وسكون
الموحدة بدمثله (و) جاز (ا) يفتح الهمز وكسر القاف او سكونه وبكسر الهمز وسكون القاف
او كسره وهو لبن اخرج زبده ويسمى وخصه ابن الاعرابي بالاضان وقيل ابن مستحجر يطبخ به
فان اخرج زبده ولم يبيس فخيض بقربة او مضروب بيد فانواع اللبن وما تولد منه سبعة حليب
وز بدمه من وخيض ومضروب وجبن واقط الحط وصور بيع هذه الانواع السبعة بعضها
بعض من نوعه او خلاف نوعه تسع واربعون صورة بتقديم الفوقية من ضرب سبعة في ثلثها
يتكرر منها احدى وعشرون والباقي بعد اسقاطها ثمان وعشرون صورة فيجوز كل واحد بنوعه
بشرط التماثل فهذه سبع صور وبيع كل واحد من الحليب والزبد واليمن والجبن والاقط
بما بعده لا يجوز تماثلا ولا متفاضلا كما صرح به اللغوي لانه من بيع الرطب باليابس فلا
يقتضى تماثلها واخذ من مفهوم كلام ابن اسحق جواز بيع الجبن بالاقط مقابلين فهذه
عشر صور ويجوز بيع مخيض بمضروب مقابلين على المعروف لاتحادهما في الحقيقة واجاز
في المدونة بيع الحليب بالمضروب تماثلا فيجوز بيع الحليب بالخيض ايضا لانهم مائتي واحد
في الحقيقة فهذه ثلاث صور واجاز فيها ايضا بيع اليمن بلبن اخرج زبده وهذا يشمل صورتين
لان الذي اخرج زبده يشعل الخيض والمضروب وذ كر ابن عرفة عن الشيخ ابي محمد ان مالكا
رضي الله تعالى عنه اجاز بيع الزبد بالمضروب فيجوز بيعه بالخيض ايضا لاتحادهما فهاتان
صورتان ايضا وذ كر ابو اسحق انه اختلف في بيع الجبن بالمضروب بالجواز والكرامة وعزا
ابن عرفة الجواز لابن القاسم فيجوز عنده بيع الجبن بالخيض فهاتان صورتان ايضا فجعله
الصورتان كورة ست وعشرون صورة ففي صورتان بيع اقط بمخيض او بمضروب وظاهر كلام
اللغوي والجزولي وابن عمر والزناقي جوازهما ويؤخذ مما ذكره ابو الحسن الصغري عن ابي
اسحق امتناعهما لتروج الاقط من الخيض والمضروب وهو الظاهر (مثلا) اي المذكورات
من قوله وحليب (وزيتون ولحم) الحط كذا رأيت في نسخة به طيف الزيتون بالواو فيحسن
قوله لارطبها بضمير المؤنث العائد الى المذكورات جميعها غير انه لو اخرج قوله بثلثها عن قوله
وزيتون ولحم لكان أحسن واما على النسخة المشهورة وهي كزيتون ولحم فيجوز زيتون بالكاف
فلا يستقيم الاعلى ما قاله غ من جعل رطبها بالرفع فاعلا لخذوف والكلام من عطف الجمل
وفيه تكلف ونقص كزيتون ولحم (لارطبها بما يابسها) كذا هو في اكثر النسخ بتقنية
الضميرين فلفظ رطب مجرور عطف على ما بعد الكاف وهو الجاري على اصطلاحه فيما بعد
كاف التشبيه والمناسب لعبارة ابن الجايب وفي بعض النسخ لارطبها يابسها بضمير المؤنث
العائد على اكثر من اثنين فيدخل رطب الجبن يابسها والرطب بالقر وحينئذ يعلق الكلام
لأنك ان عطفت لفظ رطبها على ما بعد الكاف لم يطابقه وان عطفته على المرفوعات قبل
الكاف خرج الزيتون واللحم واليها ما انصب معظم القصد لكن يمكن ان يجعل رطبها فاعلا

واللحم) اي من رطبها يابسها (قوله واليها) اي الزيتون واللحم صلة انصب (قوله القصد) اي لا رطبها يابسها (قوله ليكن
يمكن ان يجعل الخ) استدراك على وحينئذ يعلق الكلام الخ لرفع ايهامه انه لا يتجه بحال

(قوله بمعدوف) أي لا يجوز (قوله والّا) أي وإن كان في أحدهما أضرار (قوله من الماء) بيان ما بعده (قوله كثرة) خبر الفرق (قوله وقلمه) أي الاختلاف عطف على كثرة (قوله ونظر) بفتحات مثقلا (قوله فيسه) أي الفرق (قوله وبينه) أي المبالول عطف على بينه (قوله لهما) أي المتبادلين (قوله وان المبالول) عطف على ان العفن (قوله أحدهما) أي المبالولين (قوله وقيد) أي المنع (قوله ولم يعتبره) ٥٤٨ أي القيد (قوله هذا القول) أي باعتبار قدر الدقيق في خبر مثله (قوله

مطلقا) أي عن تقييد الخبزين بكونهما من جنس واحد (قوله واعتضه) أي ذكره مطلقا (قوله قيد) أي اعتبار قدر الدقيق (قوله بكونهما) أي الخبزين (قوله أنه) أي الشأن (قوله قال) أي في التوضيح (قوله ان كانا) أي الخبزان (قوله والا) أي وان كانا من صنفين (قوله في الأولى) بضم الهمزة أي عجين بخنطة (قوله في الثانية) أي عجين بدقيق (قوله أصلهما) أي العجين والدقيق (قوله والّا) أي وان لم يكن أصلهما واحدا (قوله جاز) أي بالإبدال (قوله لدقيقة) أي العجين والخنطة (قوله وهو) أي التقييد بوزنهما (قوله مطلق) أي عن التقييد بوزنهما (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله بتقيه) أي الجواز (قوله كذلك) أي الجواز في إطلاقه (قوله ان هذا) أي الجواز بالوزن لا بالكيل (قوله هذا) أي كون الثالث بمسبب الأولين (قوله

بمعدوف من عطف الجمل وفيه تكلف فالضبط الأول أولى ومنع الرطب باليابس مقيد بما إذا لم يكن في أحدهما أضرار والافه وجنس آخر صرح به في توضيحه والخصي في المشوى والقديد (و) لا يجوز بيع (مبالول) من قمح وفول وشعير (مبالول) (مثله) من جنس واحد ربوي لا متعائلين ولا متفاضلين لا كدلا ولا وزنا لعدم تحقق المماثلة في البل اذ من الحب ما يقبل من الماء ما لا يقبله غيره الخط والفرق بينهما وبين المشوى والقديد كثرة اختلاف المبالول ومخالفة أسفله أعلاه وقلمه في المشوى غالبا ونظريه في التوضيح وبينه وبين العفن ان العفن لا صنع لهما فيه بخلاف البل وان المبالول يختلف نقصه اذا يابس اذ قد يكون أحدهما أشد اتناخا من الآخر والعفن لا يختلف اذا نسبواى العفن قاله ابن يونس وفرق عبد الحق بان المبالول يمكن الصبر عليه حتى ييبس والعفن ليس كذلك (و) لا يجوز بيع (ابن) فيه زبد (بزبد) ظاهره سواء اريد أخذ اللبن لأخراج زبدته أولا كاه وهو كذلك وقيد بعضهم بقصد إخراج زبدته فان أريد كاه جاز ولم يعتبره المصنف (الان يخرج) بضم التحتية وفتح الراء (زبدته) أي اللبن بخض او ضرب فيجوز بيعه بالزبد قاله في المدونة (واعتبر) بضم المثناة وكسر الموحدة (الدقيق) أي قدره ولو بالخرى (في) بيع (خبز مثله) الخط ظاهره سواء كان الخبزان مما يجوز المتفاضل في أصولهما كقمح وشعير ام لا كقمح ودخن وقيد كراين الحاجب هذا القول مطلقا واعتضه في توضيحه وذكر ان الباجي قيده بكونهما من صنف واحد وذكر ان رشادانه لا خلاف أن المعتبر الوزن في الخبزين لاختلاف أصلهما على مذهب من رأى الاتخاذ كلها صنفا واحدا قال فليس هذا القول على عمومته كما قال ابن الحاجب اه وفي الشامل المعتبر الدقيق ان كانا صنفا واحدا والافه وزن الخبزين اتفاقا وشبه في اعتبار الدقيق فقال (ك) بيع (عجين بخنطة او) بدقيق (فيعتبر قدر الدقيق في المستثنين بالخرى من الجاهلين في الأولى ومن العجين في الثانية ان كان أصلهما ما جنسا واحدا ربويا والاجاز من غير تحرر بالكلية لدقيقةهما لكن لا بد من علم قدر العجين ومقابله بالخرى ايقع العقدة على معلوم (وجاز قمح) أي بيعه بدقيق بشرط تماثلهما لان الطحن لا ينقل (وهل الجواز ان وزنا) أي الدقيق والقمح وهو محل ابن القصار او الجواز مطلق في الجواب (تردد) ابن شامس اختلف في بيع القمح بالدقيق فقبل بالجواز مطلقا وقبل بتقيه كذلك وقبل بجوازهما بالوزن لا بالكيل وبعض المتأخرين رأى ان هذا تفسير للقولين وان المذهب على قول واحد وبعضهم أنكر هذا إلى هذين الطرفين أشار المصنف بالتردد غ ابن عبد السلام لما ذكر ابن القصار قولي مالك رضي الله تعالى عنه في بيع القمح بالدقيق جميع بينهما بأن القول بالجواز محمول على الوزن والقول بالمنع محمول على الكيل وهذا غير صحيح لانه فسر قول مالك بمائص على خلافه من ان القمح لا يباع وزنا فاذا

قولي بفتح اللام مثني قول بلانون لضافته (قوله جميع) أي ابن القصار (قوله بينهما) أي القولين (قوله بان لم القول الخ) صله جميع (قوله وهذا) أي الجميع (قوله لانه) أي ابن القصار (قوله بمائص) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله من ان القمح لا يباع وزنا) بيان لخلافه

(قوله يبعه) أي القمح (قوله مما هو مخالف للجلسة) بيان لنحوها (قوله خشية الغرر) هل لم يجز ببعه وزنا الخ (قوله للعدل به عن معياره) هل خشية الغرر (قوله يبعه) أي القمح (قوله وهو) أي ما يمنع فضله (قوله عنه) أي ابن القصار (قوله في يبعه) أي بغير مجلسه (قوله لأن المعروف كيله) هل للغرر (قوله منه) أي القمح (قوله فيؤدى) أي يبعه وزنا (قوله وهو) أي اتحاد قدرهما (قوله من كيل في الحبوب الخ) بيان ٥٤٩ لهما والشرع (قوله ذلك) أي الوارد عن الشارع (قوله

لم يجز ببعه وزنا بالدرهم ونحوها مما هو مخالف للجلسة خشية الغرر للعدل به عن معياره فكيف يجوز ببعه وزنا بما يمنع التفاضل بينه وبينه وهو دقيقه واجب عنه ابن عرفة بأن في يبعه وزنا غررا لأن المعروف كيله والموزون منه مجهول القدر بالكيل فيؤدى إلى جهل قدر المبيع والمقصود في مبادلة القمحين منه الاتحاد قدر ما يأخذ وما يعطى وهو حاصل بالوزن (واعتبرت) بضم القوقية وكسر الموحدة (المماثلة) المشتقة في إبدال ربوي بربوي من جنسه (بمعيار) بكسر الميم أي الكيفية الواودة في (الشرع) من كيل في الحبوب ووزن النقود واللحم والسمن والعسل والزيت فلا يجوز بيع قمح بقمح وزنا ولا ذهب بذهب كيلا ولا يشتط في الكيل خصوص المدد والصاع والسق الواردة عن الشارع بل العبرة بما وضعه السلطان واعتاده الناس وإن خالف ذلك بزيادة أو نقص ولا يشتط في الوزن الدرهم والدينار والواقية والرطل الواردة عنه بخصوصها بل المدار على ما وضعه السلطان واعتاده الناس الوزن به وإن خالفها بزيادة أو نقص (والا) أي وإن لم يرد في الشرع وزن ولا كيل في نوع من الربويات كالبيض والثوم والملح والتوابل (ف) تعتبر المماثلة فيه (ب) معيار (العادة) الذي اعتاده الناس في معرفة قدره سواء كان كيلا أو وزنا فإن اعتداه في جنس ربوي وتساوى فيه قدره بآيم ما وإن غلب أحدهما قدر به (فإن عسر) بضم السين المهملة أي شق (الوزن) فيها هو معياره لعدم آله في سفر أو بادية (جاز التحرى) لوزنه (إن لم يقدر) بضم التحتية وفتح الدال المهملة (على تحريه) أي الشيء الذي معياره الوزن (لكنه) جدا الشارح لعل قوله إن لم يقدر معصفا وأصله إن لم يتعد تحريه أو سقط منه لا قبل أن والأصل لأن لم يقدر على تحريه لكثرة جدا لتوقف صحة الكلام على أحد الوجهين ومفهوم عسر الوزن عدم جواز تحسرى الوزن مع تبسره وهو قول الأكثر وفي المدونة وابن عرفة جواز ابن رشد هذا في المبادلة والمبادلة ابتداء وأما من وجب له على رجل وزن من طعام فلا يجوز له أن يأخذه منه تحريا إلا عند الضرورة لعدم الميزان على ما قاله في نوازل معينون من جامع البيوع ومفهوم الوزن عدم جواز تحسرى الكيل والعدد ولو عسرا وهو خلاف ما تقدم في بيع الخراف من جواز تحسرى الكيل مطلقا والعبد إن عسر البنان حاصل ما لا ينشأ من ما يباع وزنا فقط من الربوي تجوز فيه المبادلة والقسمة تحريا وهو في المدونة وما يباع كيلا فقط منه لا تجوز فيه المبادلة ولا القسمة تحريا إلا خلاف وما ليس بربوي يختلف في جواز قسمته ومبادلته تحريا موزنا كان أو مكيلا على ثلاثة أقوال أحدها جوازها فيما يباع وزنا لا كيلا وهو مذهب ابن القاسم فيما أحكامه عنه ابن عبدوس والثاني جوازها مطلقا وهو مذهب أبيه وقل ابن القاسم في العتبية وابن حبيب والثالث عدم جوازها مطلقا وهو الذي في آخر السلم الثالث من المدونة اهـ ومقتضاه ترجيح القول

تحريا) أي لوزنه مع تبسره (قوله وهو) أي جواز تحسرى الوزن المتيسر فيما يباع وزنا في المبادلة والقسمة (قوله منه) أي الربوي بيان ما (قوله اختلف) بضم الناء وكسر اللام (قوله على ثلاثة أقوال) صله اختلف (قوله جوازها) أي التحرى (قوله مطلقا) أي فيما يباع وزنا وفيما يباع كيلا (قوله يقول) عطية على مذهب (قوله ومقتضاه) أي من النسبة (قوله ترجيح القول

قوله الوارد عن الشارع (قوله عنه) أي الشارع (قوله وان خالفها) أي الدرهم والدينار الخ (قوله اعتبدا) أي الكيل والوزن (قوله وتسويا) أي الكيل والوزن (قوله قدر) بضم فكسر مثله ذلك الجنس (قوله بآيم ما) أي الكيل أو الوزن (قوله وإن غلب أحدهما) أي في تقدير ذلك الجنس (قوله أي) الغالب منه ما كيلا كان أو وزنا (قوله هو) أي الوزن (قوله لعدم آله) أي الوزن على عسره (قوله في سفر) صله عدم (قوله الشارح) أي بهرام قال (قوله لا) فاعل سقط لقصد لفظه (قوله ان) مضاف إليه لفظه (قوله ان) صله لفظه (قوله لتوقف الخ) هل لعل الخ (قوله جوازها) أي تحسرى الوزن مع تبسره (قوله من جواز تحسرى الكيل مطلقا) أي وإن لم يعسر (قوله من الربوي) بيان ما (قوله منه) أي الربوي

الثالث) أي لانه الذي في المدونة (قوله فالصور اربع) حكى بربوي وزون ربوي مكمل غير ربوي وزون غير ربوي (قوله وهو) أي الواحدة وذكروا كبر خبره (قوله كخبره) أي عقد عليه (قوله والصلاة) عطف على صوم (قوله يدين) بضم الياء (قوله فان كان) أي النهي (قوله فهو صحيح) خبر النهي عنه الخ وداخلات الفاء في خبره باعتبار آل الاستغراقية (قوله والآن) أي وان لم يدل على صحته دليل (قوله يلحقه) أي العقد (قوله عارض) أي يقتضي صحته ٥٥٠

الثالث ونقل ابن عرفة عن الباكي ان المشهور بجواز التحري في الموزون دون المكمل والمعدود رواه محمد وغيره ٥١ وهو القول الاول في كلام ابن رشد فالصور اربع واختلاف في واحدة وهو الموزون من غير الربوي ابن رشد في رسم أخذ شرب نخرا من سمع ابن القاسم التحري فيما يوزن جائز قيل فيما قل أو أكثر ما لم يكتم جذا حتى لا يستطاع تحريه وهو ظاهر هذه الرواية وقيل لا يجوز ذلك الا فيما قل واليه ذهب ابن حبيب وعزام لما لك رضى الله تعالى عنهم ٥١ (وفسد) عقداً وعمل (منه) عنه لذاته كخبره وروى له وصفته كخبره وأخرج عنه لازم له كصوم يوم العيد المستلزم الاعراض عن ضيافة الله تعالى والصلاة وقت طلوع الشمس وغروبها المستلزم التشبه بمن يسجد لها أو للشيطان الذي يدين رأسه منها عند ذلك والصلاة والبيع ونحوه وقت خطبة الجمعة المستلزم لتشاغل عن سماعها فان كان خارج غير لازم كالصلاة في الدار المغصوبة والطهارة بما مفسوب فلا يقتضي الفساد الخطأ اختلاف الأصوليون هل النهي يدل على فساد النهي عنه أم لا والمذهب انه يدل على فساد ابن شاس عندنا ان مطلق النهي عن العقد يدل على فساد الا ان يقوم دليل على خلافه هكذا حكى عبد الوهاب عن المذهب فالنهي عنه الذي قام دليل على امضائه وترتب أثره عليه من غير فوات فهو صحيح والا فهو فاسد وفي التنقيح فساد العقد خال يمنع ترتب أثره عليه الا ان يلحقه عارض على أصلنا في البيع الفاسد وفي شرح التنقيح آثار العقود التي يمكن من البيع والهبة والوقف والاكل وغيرها من التصرفات وأما العوارض التي تلحقه فذلك ان النهي يدل على الفساد عندنا وعند الشافعي وعلى العينة عند الحنفي فطرد الحنفي أصله وقال اذا اشترى جارية بشرا فاسدا جازله وطورها وكذا سائر العقود الفاسدة وطرد الشافعي أصله وقال يحرم الاتعاق مطلقا وان باعه ألف بيع وجب نقضه ونحن خالفنا أصلنا ورأينا الخلاف وقتلنا البيع الفاسد بثبوت شبهة الملك فيما يقبله فاذا تلحقه أحد أربعة أسماء تقرر الملك بالقيمة وهي حوالة السوق وثاق العين ونقصانها وتعلق حق الغير بها على تفصيل في ذلك في كتب القروع فهذه هي العوارض والله أعلم ابن عبد السلام هذا هو المشهور في مذهبه وقال ابن مسلمة يمضي الفساد المختلف فيه ابن عرفة قبل ابن شاس نقل القاضي المذهب دلالة على الفساد ما لم يقم دليل بخلافه ونحوه قول ابن التماساني في شرح المعالم قول مالك رضى الله تعالى عنه اطلاق النهي يقتضي الفساد فظاهره في نفس ما أضيف اليه لا ينقص عنه الا بدليل منفصل يصرف النهي الى المجاور المقارن القرافي تقرير المذهب على انه يدل على تشبه الصحة وقاعدتهم انه يدل على الفساد ومعنى الفساد في المعاملات عدم ترتب آثارها عليها الا أن يتصل بها ما يقرر آثارها على أصولها في البيع وغيره

وترتب أثره عليه (قوله أصلنا) أي قاعدتنا (قوله من التصرفات) أي نافيها بيان لغيرها (قوله سائر) أي باقى (قوله يثبت) بضم الياء (قوله يلحقه) أي المبيع فاسدا (قوله حوالة) أي تغير (قوله السوق) أي القيمة بزيادة أو نقص (قوله تعلق حق الغير بها) أي برهن أو اجارة (قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله دلالتيه) أي النهي خبر المذهب والجله مفعول نقل المضاف لقاعله (قوله بخلافه) أي الفساد (قوله ونحوه) أي نقل القاضى (قوله اضيف) أي النهي (قوله لا يتصل) أي النهي (قوله عنه) أي ما اضيف النهي اليه وجملة لا ينقص عنه حال من نائب فاعل اضيف (قوله لا بدليل منفصل الخ) استثناء من قوله النهي يقتضي الفساد في نفس ما اضيف اليه (قوله المجاور المقارن) أي

لما اضيف النهي اليه كالتجش والتصريفة في حديث نهى عن بيع التجش والمصرارة (قوله وجه القرافي) أي قال (قوله على انه) أي النهي الخ خبر تقرير (قوله شبه) بكسر فسكون أو بفتحهما (قوله وقاعدتهم) أي أهل المذهب (قوله انه) أي النهي الخ خبر قاعدة (قوله الا ان يتصل بها) أي المعاملات مستثنى من قاعدتهم انه يدل على الفساد (قوله على أصولها) أي الآثار (قوله في البيع وغيره) بيان لأصولها

(قوله شبهة الملك) أي في المنهي عنه (قوله ما يصلح) أي ويقررت رتب الأثر على أصولها (قوله تقررت) أي ثبت (قوله وهو) أي أحد الأربعة (قوله أو العين) أي ذات المسيح (قوله أو هلاكها) أي العين (قوله بها) أي العين (قوله واحد) أي من الأربعة (قوله طرد أصله) أي جعل قاعدته كلمة لا يخرج منها شيء (قوله فقال أبو حنيفة الخ) إيضاح لطرد الثلاثة أصولهم ومخالفة مالك أصله في بعض الأحوال (قوله وهذه) أي جواز التصرف وإنه لتأنيث خبره (قوله لا يثبت) أي المنهي عنه وينسخ في كل حال (قوله وبعدمه) أي الفساد (قوله فلم يطرد) أي مالك (قوله أصله) أي لم يجعله كأي (قوله ٥٥١) (قوله متصل) أي بدليل المنهي نحو وعصى وصحت أن ليس حرير أو سرق أو نظر محرما فيها وصح بالحرام وعصى (قوله أو منفصل) أي عن دليل النهي (قوله ويخصص) أي الدليل الدال على صحة المنهي عنه (قوله القاعدة) أي كل مانهي عنه فهو فاسد (قوله كتفريق الأم من ولدها) أي عقد مؤد اليه (قوله جمعا) بضم فسكسر أي الأم وولدها (قوله ومثل) بفتح مكسرة مشعلا (قوله لا فاسد) أي للنهي عنه ولم يدل دليل على صحته (قوله فان طبخ اللحم) أي (قوله فان طبخ اللحم) أي ولو بغير ابن أرمه وهو أن لم يطبخ (قوله من أسبل) بفتح الميم جمع من سبل بضم فسكون ففتح أي ما حذف من سنده الصحابي الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أبو عمر) أي الحافظ ابن عبد البر قال (قوله لا أعلمه) أي حديث النهي عن بيع الحيوان

وحجة شبهة الملك مراعاة الخلاف وأما ما يصلح بها على أصولنا فلأن البيع المحرم إذا اتصل به عندنا أحد الأمور الأربعة تقررت فيه الملك بالقيمة وهو تغير السوق والعين أو هلاكها أو تعلق حق الغير بها على تفصيل مذکور في كتب الفقه قال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنهم النهي يدل على الفساد وقال أبو حنيفة يدل على الصحة فكل واحد طرد أصله إلا ما لك فقال أبو حنيفة يجوز التصرف في المبيع بها فاسدا ابتداء وهذه هي الصحة وقال الشافعي ومن وافقه لا يثبت أصلا ولو تولد أولته الأملاك وهذا هو الفساد وقال مالك بالفساد في حالة عدم الأمور الأربعة المتقدم ذكرها وبعدمه وتقرر الملك إذا طرأ أحدها فلم يطرد أصله والله أعلم (الدليل) شرعي متصل أو منفصل يدل على صحته كبيع الخبث والمصرأة فيحكم بصحته ويخصص القاعدة وعلى صحته مطلقا في حالة دون أخرى كتفريق الأم من ولدها فإنه يعضى إذا جمعا بذلك واحد فالمنهي عنه ثلاثة أقسام فاسد مطلقا وهو ما لم يدل دليل على صحته أصلا وصحيح مطلقا وهو ما دل دليل على صحته مطلقا وفاسد في حال وصحيح في آخر وهو ما دل دليل على صحته في حال دون آخر ومثل للفساد فقال (ك) بيع (حيوان) مباح (بلحم) جنسه أن لم يطبخ اللحم فان طبخ جاز بيعه ببيعوان من جنسه لأن اللحم ينقل بالطبخ عن جنسه ويجوز فيه التفاضل فلا يجوز بالحيوان من باب أولى ونقل ابن الحاجب قولين في ذلك فقال ابن عبد السلام ظاهر كلامه أنه ما الجواز والمنع والذي حكاه ابن الموارث أن ابن القاسم أجازه واشتهب كرهه الخطر روى مالك في مسند ابن المسيب عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان أبو عمر لا أعلمه ينقل من وجه ثابت وأحسن أسانيد من سبل سعيد هذا ابن هبيل السلام عن ابن المسيب من ميسر الجاهلية بيع اللحم بالشاة والشافعي أبو الزناد قلت لابن المسيب رأيت رجلا اشتري شاة فباعها بغيره فقال ان كان اشتراها لغيره فلا خير فيه أبو الزناد وكان من أدركت يتهون عن بيع اللحم بالحيوان وكان ذلك يكتب في عهد العتال في زمان أبان بن عثمان وهشام بن اسمعيل والحديث عام في كل لحم ببيعوان أكرن خصه الإمام مالك رضي الله تعالى عنه ببيع اللحم ببيعوان من نوعه لأنه يبيع معسوم مجبول من جنسه فهو من المزانية المختص منعه بالجنس الواحد ولذا قال بلحم جنسه وأما لحم طير بغيره ولحم غنم بطير فأنز قال في التوضيح شرط منع المزانية اتحاد الجنس وفي هذا إشارة إلى أنه لو كان غير مباح إلا كل يلز بيعه باللحم وهو كذلك فيجوز بيع الخيل باللحم

باللحم (قوله ينقل) بضم فسكون ففتح (قوله ثابت) أي متصل السند (قوله ميسر) بفتح فسكون فسكسر أي ربا (قوله شاة) أي ناقة مسنة (قوله فقال) أي ابن المسيب (قوله اشتراها) أي أشارف (قوله ذلك) أي النهي عن بيع الحيوان باللحم (قوله عهد) أي شروط (قوله العمال) بضم العين وشد الميم جمع عامل أي نائب عن الخليفة في الحكم في جهة (قوله أبان) بفتح الهاء وخفة الموحدة (قوله بيع معلوم) أي اللحم (قوله مجبول) أي الحيوان من حيث صفة لحمه (قوله اتحاد الجنس) أي بين العوضين (قوله إلى أنه) أي الحيوان (قوله لو كان) أي الحيوان

(قوله روى) بضم فكسر (قوله عنه) اى اشتهب (قوله فيها) اى المدونة (قوله لموضع الفضل) اضافته للبيان (قوله فيه) اى الصنف الواحد (قوله والمزانية) عطف على موضع (قوله وسائر الدواب) اى المهرمة (قوله كشرف) بضم فكسر (قوله انه) اى الشان (قوله عناق) بفتح العين ٥٥٣ اى شاة من المعز (قوله كريمة) اى مهيئة حسنة (قوله يشترط) اى فى منع

السبع (قوله الاخيرين) اى
 بما لا منفعة فيه الا اللحم
 وما قلت منفعة (قوله لتغذية
 الضعيف) علة جعلها ما واحدا
 (قوله لانه طعام بطعام نسيمه)
 علة لا يجوز (قوله منها) اى
 ما لا تطول حياته وما لا منفعة
 فيه الا اللحم او قلت (قوله
 ومثل) بفتح مثقل (قوله
 وكذا) اى خصى الضان
 المقتضى اضوفه فى عدمه من كثير
 المنفعة (قوله الغرض) بفتح
 الغين المجعولة والراء (قوله
 فالاضافة) اى فى بيع الغرر
 تفريع على المزج (قوله
 تردد) اى مبيعه (قوله يرد)
 بضم ففتح اى تعريف بيع
 الغرر بما تردد بين السلامة
 والعطب (قوله انعكاسه)
 اى استلزام عدمه عدم معرفه
 فيكون جامعاً لافرادها كلها
 (قوله لخروج الخ) علة عدم
 انعكاسه (قوله غرق فاسد
 صور بيع الجراف) اى لعدم
 شرطه كغير مرق أو كثير
 يحد او غير محزور او غير
 مستوى الارض (قوله
 ويعتدين فى بيعه) كبيعها
 بمثابة نقدا او عشرة لاجل
 عطف على فاسد (قوله اذ
 لا عطب فيها) اى فاسد بيع
 الجراف ويعتدين فى بيعه ونحوه
 اى فى تعريف بيع الغرر (قوله شك) بضم
 الشين المجعولة (قوله او مقصود) عطف على احد (قوله هو) اى بيع الغرر

لعدم المزانية حيث نذاه وروى عن اشتهب جواز بيع اللحم بالحيوان ابن عرفة والمعرف عنه
 كقول مالك رضى الله تعالى عنه وفيها محل النهى عن اللحم بالحيوان اذا كان من صنف
 واحد لموضع الفضل فيه والمزانية فذوات الاربع والوحش كلها صنف واحد ثم قال
 ولا بأس بلحم الانعام بالخيول وسائر الدواب نقدا أو مؤجلا لانها لا تؤكل كل لحومها أو ما بالهر
 والنعاب والضبيغ فيكروه لاختلاف الحساب رضى الله تعالى عنهم فى اكلها وما لك رضى الله
 تعالى عنه يكره اكلها من غير تحريم (او) كحيوان (بها) اى حيوان من جنسه (لا تطول
 حياته) كشرف على الموت (او) بحيوان (لا منفعة فيه الا اللحم) كخصى معز (او) بحيوان
 (قلت) بفتح القاف واللام مشددة منفعة كخصى ضان ومفهوم الصقات الثلاثة انه يجوز
 بيع الحيوان الذى تطول حياته وفيه منفعة كثيرة غير اللحم بمثله من جنسه وهو كذلك ولو علم
 أن البائع يريد بيع ما ذكر قال فيها من اراد بيع عناق كريمة او حيوان او دجاج فأبداها رجل
 منه بكبش وهو يعلم انه يريد بيعه بخاتر البنانى قوله او بما لا تطول حياته الخ يشترط اتحاد
 الجنس فى هذه الاقسام كما يشترط فى بيع اللحم بالحيوان لتقدير الحيوان فى هذه الاقسام لها
 (فلا يجوز ان) اى ما لا تطول حياته وما لا منفعة فيه الا اللحم وما قلت منفعة يجعل الاخيرين
 واحداً للتنبيه الضعيف أى بيعها (بطعام لاجل) لانه طعام بطعام نسيمه ولا يؤخذ منها كراء
 أرض الزراعة ولا تؤخذ فى غن طعام ومثل لما قلت منفعة بقوله (كخصى ضان) الا ان يقتضى
 لصوفه وكذا خصى معز اقضى اشهره قاله فى التبصرة والزقاية وفى ق ما ظاهره خلافه
 وهو يبيع اللحم بمثله وحيوان وحيوان بمثله خمس وعشرون صورة من ضرب خمسة فى مثاليها
 لحم حيوان كثير المنفعة تطول حياته حيوان لا تطول حياته حيوان لا منفعة فيه الا
 اللحم حيوان قليل المنفعة يباع كل منها بمثله وبالأربعة سوا يتكرر منها عشر صور والباقي
 خمس عشرة الجائز منها اثنتان يبيع لحم بمثله متساويين وبيع كثير المنفعة الذى تطول حياته بمثله
 والثلاث عشرة كلها متنوعة وهى يبيع اللحم بحيوان منفعة كثيرة وتطول حياته ولا تطول
 حياته ولا منفعة فيه الا اللحم او قلت منفعة فهذه اربع وبيع كثير المنفعة الذى تطول
 حياته بما لا تطول حياته او لا منفعة فيه الا اللحم او قليل المنفعة فهذه ثلاثة وبيع ما لا تطول
 حياته بمثله وبما لا منفعة فيه الا اللحم وبما قلت منفعة فهذه ثلاث وبيع ما لا منفعة فيه الا
 اللحم بمثله وقليل المنفعة فهاتان صورتان وبيع قليل المنفعة بمثله (وكبيع) شئ بوجه (الغرر)
 بفتح الغين المجعولة والراء أى الخطر والتردد بين ما يوافق الغرض وما لا يوافق فبالاضافة لادنى
 ملازمة الما يرى بيع الغرر ما تردد بين السلامة والعطب ابن عرفة يرد بعدم انعكاسه لخروج
 غرق فاسد صور بيع الجراف ويعتدين فى بيعه ونحوه ما اذا عطب فيها والا قرب بيع الغرر
 ما شك فى حصول احد عوضيه او مقصود منه غالباً فدخل غرر بيعتين فى بيعه عياض هو
 ما ظاهره محبوب وباطنه مبغوض ولذا سميت الدنيا دار غرر وقد يكون من الغرارة وهى

الجراف ويعتدين فى بيعه ونحوه اى فى تعريف بيع الغرر (قوله شك) بضم الشين المجعولة (قوله او مقصود) عطف على احد (قوله هو) اى بيع الغرر

(قوله وهو) أى يبيع الغرر (قوله وان كان) أى يبيع الغرر الخ حال (قوله إذا) أى كونه كايامه مثله بفتحات مثقلا (قوله له) أى يبيع الغرر (قوله فينعكس الامر) أى يوافق غرض البائع ويخالف غرض المشتري (قوله لذلك) أى عدم معرفة كل منهما ما يحكم به (قوله من الثمن) بيان ما (قوله فيها) أى المدونة (قوله قبله) ٥٥٣ أى قول النخعي الا ان يقوم دليل الخ (قوله هذا القيد) أى الا ان

يقوم دليل الخ (قوله شئت) بفتح التاء (قوله مخط) أى البائع (قوله اعطاه) أى المشتري (قوله فان اعطاه) أى المشتري الدائع (قوله لزمه) أى البائع (قوله معناه) أى كلام ابن القاسم (قوله ن فانت) أى السلعة (قوله محله) أى البيع (قوله ان القيد) أى الا أن يقوم دليل الخ (قوله قال) أى البناني (قوله وذ كر) أى البناني (قوله ثم قال) أى الساني (قوله فقيدها) أى المدونة (قوله به) أى كلام ابن القاسم (قوله وهو) أى تقييدها به (قوله فهما) أى كلام المدونة وكلام ابن القاسم (قوله لها) أى المدونة بكلام ابن القاسم (قوله والا) أى وان لم يرضيا (قوله السراج) بكسر السين وخفة الراء خيم (قوله الاول) أى الحكم (قوله والثاني) أى الرضا (قوله فيذكر) أى الا في الثمن (قوله فهو) أى يذكر (قوله

المدونة وهو كلى في نفسه وان كان جزئيا بالنسبة لما فسد للثمن عنه ولذا مثل له المصنف بامثلة متعددة فقال (كبيعهما) أى السلعة (بقية) التى يقوم بها أهل المعرفة اذ لا يدري كل من العاقلين هل تقوم بقبيل فيوافق غرض المشتري ويخالف غرض البائع او يكسب فينعكس الامر (أو) يبيعها بغير موقوف قدره (على حكمه) أى العاقد الصادق بالبائع والمشتري لذلك (أو) على (حكم) شخص (غير) للعاقلين المأزى فاسد للجهل بما يحكم به من الثمن ويحتمل كون ضمير حكمه للبائع وكون غير شامل للمشتري والاجنبى النخعي للجهل بالثمن (أو) يبيعها بغير موقوف قدره على (رضاه) أى أحد العاقلين أو الاجنبى فيها لا يجوز شراء سلعة بعينها بغيرها أو على حكمه أو حكم البائع أو رضاه أو رضا البائع أو على حكم غيرهما أو رضاه لانه غرر أبو الحسن النخعي الا ان يقوم دليل على ان القصد بالتكسب المكارمة فيجوز كالهبة للثواب وقبله في الشامل فقال الا بكراة مكرمة قريب ونحوه افاده الخطأ طنى هذا القيد لا يطابق كلام المدونة وانما يابق على مذهب ابن القاسم ونص ابن عرفة الباجى والنخعي عن ابن القاسم من قال بعينها بما شئت ثم مخط ما اعطاه فان اعطاه القيمة لزمه محمد معناه ان فانت الباجى جله ابن القاسم على المكارمة كهبة الثواب واعتبر محمد لفظ البيع اه وارتضى البناني ان القيد في محله كما افاده الخطأ قال وهو الموافق لما جمل عليه الباجى كلام ابن القاسم وذ كر نص ابن عرفة المتقدم ثم قال والخاص ان ظاهر المدونة مع ظاهر كلام ابن القاسم مختلفان لكن ابن اوزرد كلام ابن القاسم لظاهر المدونة والنخعي وأبو الحسن رد كلامها لظاهر كلام ابن القاسم فقيدها به وهو ظاهر كلام الباجى فهم وافوا عند الجميع وبه تعلم ان اعتقاد عجم وطنى على ظاهر المدونة غير ظاهر تنقييد للنخعي وابى الحسن اهما والله اعلم وبه والفرق بين الحكم والرضا ان الحكم يرجع الى الالزام والجبر بمعنى ان المحكم يلزمهما البيع جبر اعليهما بخلاف الرضا فانه لا يلزمهما ذلك فان رضيا فظاهر والا رجعا وليس له الالزام البناني هذا الفرق غير صواب لانه يناقض قوله بالزام وقرى السراج بان الاول من المعارف بقيمة المبيع والثانى من الجاهل اه قالت لمانقضة لان الالزام من العاقلين والله اعلم (أو) كرتوليتك) يحتمل انه من اضافة المصدر لقوله فيذكر كرتوليتك وانه مضاف لفاعل فهو بالقوة (سلعة) اشتراها غير له على الاول واشترتها انت على الثانى بغير معلوم ومعنى قوليهما يبيعها بغير الثمن لذى شترت به (لم يذكرها) أى المولى بالكسر السلعة للمولى بالفتح حال التولية سواء ذكرتها أو لم يذكر (أو) ذكرها ولم يذكر (ثمها) ومحل الفساد في البيع بالقيمة أو على حكمه أو حكم غيرا ورضاه أو تولية بدون ذكر السلعة أو ثمها اذا كان بالزام) أى شرط أن البيع لازم فان كان بشرط الخيار صرح في الجميع وان لم يشترط لزوم ولا خيار صرح في التولية وله الخيار لانها معروف وفسد في غيرها والمضر الزامها أو احدهما

٧٠ منخ فى الاول) أى الاضافة للمفعول (قوله الثانى) أى الاضافة للفاعل (قوله اشترت) بضم التاء أى السلعة (قوله فان كان بشرط الخيار) مفهوم بالزام (قوله له) أى المولى بالفتح (قوله لانها) أى التولية (قوله وفسد) أى البيع (قوله في غيرها) أى التولية (قوله المضر) بضم الميم وكسر الصاد المجهمة (قوله الزامها) أى العاقلين

(قوله في بيعها) أي الساعة (قوله أو رضاه) أي غيرهما (قوله أو رضاه) أي أحدهما (قوله منهما) أي العاقلين (قوله لنشره) أي فقهه وبسطه (قوله فيها) أي المدونة (قوله والملازمة) أي بيعها (قوله مدرجا) بضم فسكون فتفتح أي ملفوقا بشئ (قوله بكتفي) أي في لزوم بيعه مشتريه (قوله وهو) أي شرط الا كنهائه باسمه (قوله بين) بفتح فكسره ثم لا أي ظاهر (قوله لو فعلا) أي العاقدان (قوله هذا) أي البيع لئلا يبيع المدرج ولا ينشر (قوله على ان ينتظر) أي المشتري بعد الشراء (قوله اليها) أي الساعة (قوله فان رضى) أي المشتري الساعة (قوله امسك) أي المشتري الساعة لنفسه وان لم يرضها (قوله جاز) أي البيع لا تنقضاء الغرر بالشرط المذكور (قوله معرفتهما) أي المتبايعين (قوله صفتها) أي الثوبين (قوله منهما) أي العاقلين (قوله وعن أبي سعيد) عطف على عن أبي هريرة (قوله يبعين) أي الملازمة والمداينة (قوله ولبيستين) بكسر اللام أي الاحتباء

بشوب غير ساتر للقبيل والصماء
 (قوله بشرط) بضم فسكون
 (قوله اختلف) بضم التاء
 وكسر اللام (قوله تفسيره)
 أي بيع الحصاة (قوله من الارض) بيان ما (قوله وبين) عطف على بين (قوله للغرر) على نهى (قوله بالقرب والبعد) أي التردد بينهما تصوير الغرر (قوله قوة الراي) أي وضعفه (قوله وصفة رميه) عطف على قوة (قوله بالزام) أي شرطه وشلا السكوت لان الاصل في البيع اللزوم (قوله فان كان) أي البيع (قوله بخيار) أي شرطه (قوله صح) أي البيع (قوله عكاسية) أي مرادة في قدر الثمن (قوله فيه) أي البيع (قوله انه) أي البيع (قوله احدهما) أي العاقلين (قوله لانه يبيع

في بيعها بغيرهما أو على حكم غير المتبايعين أو رضاه أو ما على حكم أحدهما أو رضاه فالمضمر الزام غير من له الحكم والرضاء منهما أو ما في التولية فالمضمر الزام المولى بالفتح (وك) يبيع ثوب بلا نشره ولا علم صفتها بشرط لزوم البيع للمشتري بمجرد (ملازمة) بضم الميم أي لمس (الثوب) مثلا فيها قال مالك رضي الله تعالى عنه والملازمة شرائك الثوب لا تنشره ولا تعلم ما فيه أو تناءه لا ولا تنأله أو ثوبا مدرجا لا ينشر من جراه أبو الحسن يعني وتكتفي باسمه وهو بين في الامهات ابن عرفة المازري لو فعلا هذا على ان ينتظر اليها أو يتأملها فان رضى امسك جاز (أو) يبيع ثوب بثوب من غير معرفتهما صفتها بشرط لزوم البيع بمجرد (مناذنه) أي المبيع أي نبذ كل منهما ثوبه لا ينشر اخرج مسلم بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملازمة والمناذنه وعن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين ولبستين (فيلازم) البيع أي محمل الفسادان شرط لزوم البيع بمجرد اللامس أو النابذ فان شرط الخيار جاز (وكبيع) شئ بشرط اعتبار حال الحصاة فخرج مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر (و) اختلف في تفسيره (فهل هو) أي بيع الحصاة الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم (يبيع منه ثوب) بضم الميم وفتح الهاء أي ما بين ما ينهى إليه وصيه (ها) من الارض وبين محمل وقوف راميها سواء رماها البائع أو المشتري أو غيرها ما للغرر بالقرب والبعد باختلاف قوة الراي وصفة رميه والفسادان يبيع بالزام فان كان بخيار صح (أو) هو يبيع شئ بحكاسية بين العاقلين مشروط فيه انه (يلزم) هما أو أحدهما (أو) مجرد (وقوعها) أي الحصاة من يد أحدهما أو غيرهما ابن عسكرا أي متى سقطت لزم البيع لانه يبيع لأجل مجهول المازري ان كان معناه اذا سقطت باختياره فهو جائز اذا وقع مؤجلا الا ان يكون عنه مجهولا أو مضاعفا اليه شئ يفسده مثل ان يقول متى نزلت حصاة ولو بعد عام وجب البيع (أو) هو يبيع شئ غير معين من اشياء مختلفة (على) شرط ان المبيع (ما) أي الشئ الذي (تقع) الحصاة (عليه) من ملائ الاشياء (بلا قصد) ممن هي معه ومعه ومعه انه ان كان بقصد جاز ان كان المشتري أو البائع

لأجل مجهول) على النهي عنه (قوله معناه) أي لزوم البيع بوقوع الحصاة (قوله اذا سقطت) أي الحصاة (قوله وشرط باختياره) أي من هي في يده بانه كان أو مشتريا أو غيرهما (قوله فهو) أي البيع (قوله اذا وقع) أي سقطها باختياره (قوله مؤجلا) أي بأجل معلوم قدر زمن الخيار (قوله ثمنه) أي المبيع (قوله اليه) أي البيع (قوله يفسده) أي البيع ومفهوم باختياره انه ان جعل لزومه بوقوعها باختياره أو بغيره كسهو ونعاس فسد ومفهوم مؤجلا انه ان جعل لزومه بسقوطها باختياره بلا تأجيل فسد لجعل زمن وقوعها فقيم تأجيل بأجل مجهول (قوله او هو) أي يبيع الحصاة (قوله هي) أي الحصاة (قوله ومفهوم) أي بلا قصد (قوله انه) أي وقوعها (قوله ان كان) أي وقوعها (قوله بقصد) أي من هي معه (قوله جاز) أي البيع (قوله ان كان) أي من هي معه

(قوله فان اتفقت الاشياء) اي التي يبيع واحد من سائر الجنس والصفات (قوله جاز) اي البيع لما تقع الخصاصة عليه (قوله او هو) اي يبيع الخصاصة (قوله بقوة) اي من الراعي صله مرمية بحيث تنكسر كسرين او اكثر (قوله بما) اي الخصاصة (قوله فما خرج) اي من اجرائها بسبب رميها (قوله عزاه) اي هذا التصوير (قوله للمعلم) بضم فسكون فكسر اي شرح المازري صحيح مسلم (قوله له) اي الماهل (قوله وابن شاس) عطف على المصنف (قوله بالخصاصة) اي جنسها الصادق بمتعدده وهو المراد اي فواقع من ذلك (قوله بعدده) اي الواقع (قوله وتبعهما) اي ابن شاس وخليل (قوله الشارحان) اي بهرام والباطي (قوله معناه) اي ما عزاه ابن شاس وخليل للمعلم (قوله انه) اي الشخص (قوله ويحرجها) اي الى اعلى ٥٥٥ وتلقاها بكنية او كفه (قوله وما يقع) اي

من الخصص (قوله المقبلي) بفتح الميم وكسر القاف واللام (قوله ينو) اي يبعد (قوله عنه) اي ما عزاه ابن شاس للمعلم (قوله التعبير) اي الحديث (قوله ثم قال) اي عيب (قوله لان فيه) اي هذا التفسير الخ لعله احسنه (قوله اتفقا ههنا) اي المتابعان (قوله له) اي البائع (قوله من يده) اي الراعي (قوله لان هذا) اي الاشارة بالتأريلات لفهام الشارحين المدونة وذكره لشد كبير خبره عنه ينوهم (قوله عليها) اي الابل (قوله وان كان الحكم عاما) حال (قوله لها) اي الابل (قوله ولغيرها) اي الابل من البقر والغنم والخيل والحمير والاماء (قوله لا تنزروا) اي الذكور (قوله يستأجرها) اي الذكور (قوله منه) اي المشتري فتنزع فيه يستأجر ويستعير (قوله فهو)

وشرط الخيار للمشتري فان اتفقت الاشياء جاز كان وقوعها بقصد اول (او) هو يبيع شي معين بدراهم او ذنانير عددها (بعدد ما يقع) من اجزاء الخصاصة المرمية على الارض بقوة بان يقول البائع للمشتري ارم بها فما خرج ثل بعدد ذنانير او دراهم عزاه بعضهم للمعلم وعزاه المصنف في توضيحه وابن شاس ان يقول ارم بالخصاصة فلذلك بعدد ذنانير او دراهم وتبعهما الشارحان عيب ولعل معناه انه ياخذ جلة من الخصاصة بكنية او بكف واحدة ويحرجها امرات معلومة وما يقع قال ثلثين بعدده وفسره المقبلي بعدد ما يقع من المشتري في رميته بعشر حصيات مثلا لا على وتلقاها بظهر كفه ولفظ الحديث ينو عنه التعبير بالمقر ثم قال والاحسن ان معناه ان يقول له ارم بالخصاصة فما خرج اي وقع من اجرائها المتفرقة بسبب الرمي فلذلك بعدد دراهم لان فيه ابقاء الخصاصة على الافراد البناني احسن ما يفسر به اتفقا ههنا على رعي الخصاصة لا على ولقها عددا معلوما كثلثين مرتوان له بعدد سقوطها من يده فان سقطت منها مرتين لهدرهما وان سقطت واحدة وان لم تسقط منه فلا شيء له قاله بعض في الجواب (تفسيرات) للحديث وعدل عن تاويلات لئلا يتوهم انها افهام لشارحي المدونة لان هذا اصطلاحه (وكبيع ما) اي الاجنسة التي في بطون) اثاث (الابل) اقتصر عليها تباير كابل لفظ الحديث وان كان الحكم عاما لها ولغيرها (او) يبيع الماء المتككون في (ظهور) ذكره (ها) اي الابل بحيث لا تنزروا والاعلى اثاث المشتري او من يستأجرها ويستعيرها منه (او) يبيع شي معلوم بثلثين معلوم مؤجل (الى ان ينتج) بضم التحتية وسكون النون وفتح الفوقية آخره جيم اي يلد فهو من الافعال الملازمة لمصلحة المبنى للمعقول وان كانت بمعنى المبنى للفاعل كفي وزكم ونص القاموس تجب الناقة كفي واتجبت وقد نتجها اهله او صرح بذلك في الصحاح فقال تجب الناقة على ما لم يسم فاعله تنتج نتاجا وقد نتجها اهلهما نتجما اي يلد (النتاج) بكسر النون اي الولد وهو جنين حين البيع والتاجيل بولادته فالن من مؤجل بأجل مجهول فلذا فسد البيع وأما لو أجل بحد محلي امرأة فصيح ويحمل على الغالب وهو تسعة أشهر وان أجل بحد محلي دابة كما كولة او غيرها فكذلك (وهي) اي المذكورات مما في البطون الذي يفسر به (المضامين) التي في الحديث يفتح الميم والصاد المجمة ويخفيف الميم الثانية جمع مضمون اي محمول في البطن ابن عرفة نقله المقل لا بقسميد كونه من الابل (و) ما في الظهور الذي يفسر به (الملاحيق) بفتح الميم جمع ملقوح ونتاج النساج الذي يفسر به (حبل) بفتح الحاء المهملة والموحدة أي محبول (الحبل) كذلك اي المحبول في خبر الموطا

اي ينتج الخ تفريع على تفسيره يلد (قوله وان كانت الخ) حال (قوله كفي وزكم) بضم فسكون فيهما (قوله وهو جنين حين البيع) حال (قوله فلذا) اي تاجيله بمجهول علة نسد (قوله اجل) اي الثمن (قوله فيصم) اي البيع (قوله ويحمل) بضم فسكون ففتح اي امدحها (قوله فكذلك) اي المؤجل بحد محلي امرأة في الصحة والحمل على الغالب (قوله نقله) اي تفسير المضامين مما في البطون (قوله كونه) اي ما في البطون (قوله وما في الظهور) عطف على ما في البطون (قوله ونتاج النساج) عطف على ما في البطون (قوله فكذلك) اي حبل في فتح الحاء والباء (قوله في خبر الموطا) حال من المضامين والملاحيق وحبل الحيلة

(قوله نهي) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فيه) أي الحيوان (قوله ونقله) أي تفسير المصنفين والملاحيق وحبل الجبل (قوله وخرج) بفتحات مثقلا (قوله لانه) أي البيع بالنفقة على البائع (قوله حياته) أي البائع (قوله يتفق) بضم الياء وفتح الفاء (قوله عليه) أي البائع (قوله فيها) أي حياته (قوله وان وقع) أي البيع بالنفقة عليه (قوله فسخ) بضم فسكسر (قوله رد) بضم الراء (قوله ان كان) أي ما نفقه المشتري (قوله مثلها مجهولا) وصورة الرجوع بقيمة أنه يرجع بقيمة ما يكاد عادة (قوله كان) أي البائع (قوله عياله) أي المشتري (قوله فيرجع) أي المشتري (قوله مطلقا) أي معلوما كان أو مجهولا (قوله ما يكاد) أي البائع (قوله فهم) بضم فسكسر ٥٥٦ (قوله انه) أي المشتري (قوله ليس له) أي المشتري (قوله في النفقة) صلة

عن سعيد بن المسيب لا ربا في الحيوان وانما نهي فيه عن ثلاثة المضافين والملاحيق وحبل الجبل والمضافين ما في بطون الابل والملاحيق ما في ظهور الفحول وحبل الجبل به مع الجزور الى ان ينتج نتائج الناقة وكانت أهل الجاهلية يتبايعون الجزور الى حبل الجبل وحبل الجبل ان تنتج الناقة ثم تحمل التي تبعت ونقله الصفة الى عن مالك رضى الله تعالى عنه مطلقا لا بقيد كونه في الابل وخرج مالك رضى الله تعالى عنه في الموطأ ومسلم عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهي عن حبل الجبل (وكبيعه) أي المالك عقارا او حيوانا او عرضا (بالنفقة) من المشتري (عليه) أي البائع (حياته) أي البائع فلا يصح لانه غير مجهول مدة حياته وما يتفق عليه فيها (و) ان وقع وانفق المشتري على البائع مدة فسخ البيع ورد المبيع لبايعه (و) (رجع) المشتري على البائع (بقية ما نفقه) عليه ان كان مقوما او مثلها مجهولا كما اذا كان في عياله (او بعثه) أي ما نفقه المشتري على البائع (ان علم) بضم فسكسر المثل الذي اتفق عليه فيرجع بقيمة المقوم مطلقا وبقية المثل المجهول وبمثل المثل المعلوم والرجوع بالقيمة محتلف فالمقوم المعلوم يرجع بقيمة والجهد من مقوم او مثلي يرجع فيه بقيمة ما يكاد كل يوم وفيه من قوله ورجع الخ انه ليس له حبس المبيع مع قيامه في النفقة والغلة له على قاعدة البيع الفاسد فممن اشترى دارا على ان يتفق على البائع حياته لم يجز فان وقع وقبض المبتاع واستغلها كانت الغلة له بضمه وبرد الدار الى البائع ويرجع عليه بقيمة ما اتفق عليه الا ان تفوت الدار بدم او بناء فيغرم المبتاع قيمته اليوم قبضا اه عبد الوهاب فسد البيع للجهل بالعوض لان النفقة وقعت الى غير مدة معلومة ولو اتفق على تهيير مدة معلومة لحاز اذا كان يرجع لورثته ما بقي من المدة ان مات قبل تمامها ونحوه لابن حجر فعن ائمة ومعنى قيمة ما اتفق يريد اذا كان في جلة عياله واما لو دفع المشتري اليه مكيلة طعام أو وزنا معلوما من دقيق أو دراهم لرجع بذلك ابن تومر انما يرجع عليه بقيمة ما اتفق اذا كان لا يصح النفقة او كان في جلة عياله واما لو دفع مكيلة معلومة من الطعام أو دراهم أو دراهم معلومة لرجع عليه بمثل ذلك وقوله الا ان تفوت الدار اي وبيته فاصان ولو اسكنه اياها على ان يتفق عليه حياته فهو كراء فاسد فيرجع بقيمة ما اتفق وعليه كراء مسكن وبيته فاصان أيضا قاله ابو الحسن وله الرجوع

بمن وانظر ما وجه فهم هذا منه (قوله له) أي المشتري (قوله فيها) أي المدونة (قوله فان وقع) أي شراؤها بالاتفاق عليه (قوله قبضها) أي الدار (قوله له) أي المبتاع (قوله بضمه) أي المبتاع الدار سبب كون الغلة له (قوله ويرد) أي المشتري (قوله ويرجع) أي المشتري (قوله عليه) أي البائع (قوله ما اتفق) أي المشتري (قوله عليه) أي البائع (قوله بالعوض) أي الثمن (قوله بالاز) أي البيع بالنفقة (قوله اذا كان) أي الشان (قوله لورثته) أي البائع (قوله ان مات) أي البائع (قوله اذا كان) أي البائع (قوله عياله) أي المشتري (قوله اليه) أي البائع (قوله لرجع) أي المشتري

(قوله بذلك) أي مثله (قوله اذا كان) أي المشتري (قوله أو كان) أي البائع (قوله عياله) أي المشتري (قوله لودفع) بقيمة أي المشتري الى البائع (قوله من الطعام) بيان مكيلة (قوله أو دراهم) عطف على مكيلة (قوله لرجع) أي المشتري (قوله عليه) أي البائع (قوله يتفان) أي بقيمة الدار وقيمة النفقة فان تساوى فلا شيء لهما على الاخر والارجح من له الفضل به على الاخر (قوله اسكنه) أي المالك (قوله اياها) أي الدار (قوله على ان يتفق) أي المشتري (قوله عليه) أي المشتري (قوله حياته) أي المشتري (قوله فيرجع) أي المشتري (قوله وعليه) أي المشتري (قوله وبيته فاصان) أي المشتري والمشتري بقيمة النفقة والكراء (قوله له) أي المشتري

(قوله للمنفق) بفتح الفاء (قوله ان كان) أي مادفعه (قوله فان فات) أي مادفعه له وهو سرف (قوله فلا يرجع به) أي السرف ولا عوضه أي السرف البتة في لما ذكر ابن يونس بيع الذات ذكرانه لا يرجع بالسرف الزائد الا في قيامه ولا يرجع به في فواته (قوله ومقابل له) أي الاربع (قوله بالمعروف في مثله) أي لا بالسرف ظاهره ولو كان قائما وفيه نظر (قوله الرجوع) أي بالسرف (قوله وانما ذكره) أي ترجيح الرجوع بالسرف (قوله ولم يذكرها) أي مسألة السكراء حال أي فقد ذكر ترجيح ابن يونس في غير محله (قوله بعامر) أي القيمة أو المثل (قوله ولو سرفا ففات) أي كان ما انفق سرفا ففات (قوله والفرق) أي بين البيع والكراء (قوله لا يملكها) أي الغلة (قوله انه) أي المشتري (قوله به) أي السرف (قوله ثم ذكر) أي ابن يونس (قوله الايجار) أي بالاتفاق على الموجب (قوله اختلاف) بكسر اللام (قوله انفق) أي المكتري (قوله عليه) ٥٥٧ أي المكري (قوله يرجع) أي المكتري (قوله عليه) أي المكري

(قوله عليه) أي المكري
(قوله الوسط) أي التي
لا سرف فيها (قوله بها) أي
الهبة (قوله وله) أي اليتم
(قوله الاول) أي الرجوع
بالسرف (قوله الغلة) أي
لان الزائد كهيئة من اجل
البيع الخ (قوله شمله)
أي قوله الاول اقبس واولي
(قوله للمستثنين) أي البيع
والاكرء (قوله ظاهره)
أي التعليل (قوله بينهما)
أي المستثنين (قوله فيها)
أي المستثنين (قوله قال)
أي ق (قوله وفيه) أي
الايجار (قوله ويرج) أي
ابن يونس (قوله لانه) أي
السرف (قوله كلامه) أي
ابن يونس (قوله أصله) أي
جامع يونس (قوله ما قاله)
أي ابن يونس (قوله أولا)
بشدة الواو (قوله في بيع
الذات) صله قال (قوله نقله

بهيئة ما أنفق أو مثله ان لم يكن سرفا بل (ولو) كان (سرفا) بالنسبة للمنفق عليه ان كان قائما فان فات فلا يرجع به ولا عوضه قاله ق (على الاربع) عند ابن يونس من الخلاف ومقابل له يرجع بالمعروف في مثله ق لم يذكر ابن يونس ترجيح الرجوع في بيع الذات وانما ذكره فيمن اكرى داره لمن ينفق عليه حياته ولم يذكرها المصنف عيب قوله وكبيعه يشمل بيع الذات والمنافع ويرجع في الاكرء بعامر ولو سرفا ففات قاله ق والفرق ان مشتري الذات له الغلة والمكثري لا يملكها ويلزمه كراء المثل البتة في لما ذكر ابن يونس بيع الذات ذكرانه لا يرجع بالسرف الزائد الا في قيامه ولا يرجع به في فواته ثم ذكر الايجار وقال بعده ما نصه واختلف اذا انفق عليه سرفا هل يرجع عليه بالسرف فقال بعض أصحابنا يرجع عليه لان الزائد على نفقة الوسط كهيئة من اجل البيع فاذا انتقض البيع وجب الرجوع به او قال غيره لا يرجع الا بنفقة وسط مكن أنفق على يقيم وله مال فاعلم يرجع عليه بالوسط فكذلك هذا ابن يونس الاول اقبس وأولى اه والظاهر من العلة شموله للمستثنين بل ظاهره في بيع الذات فلا وجه للفرق بينهما وحينئذ يجزى ولو فاتت فيها والماتقل ق كلام ابن يونس قال ما نصه لم يذكر خليل الايجار وفيه ذكر ابن يونس الخلاف في الرجوع بالسرف ويرجع الرجوع لانه كهيئة من اجل البيع فانظر قوله من اجل البيع ولم يقل من اجل السكراء ولم يذكر خلاف في البيع وقد نقلت كلامه بنصه فانظره البتة لم ينقل في كلام ابن يونس بتمامه وقد راجعت كلامه في أصله فوجدت ما قاله أولا في بيع الذات نقله عن أبي اسحق التوماني وقوله بعد ذكره المستثنين واختلف الخ هو كلامه من عند عزاه لنفسه في فهم انه راجع لاصل المسئلة وهو البيع ولا يخص الاجارة كما فعل المواق وقد نقل ابو الحسن كلام ابن يونس اثر مسئلة البيع ونصه وانظر هل يرجع عليه بالزائد على نفقة المثل من السرف حكى ابن يونس في ذلك قولين وكذلك ابن بشير قال وليس الخلاف بين القولين فيمن سلف على ماله غير غلطانه هل يرجع بذلك ام لا فانت تراه رد الخلاف الى البيع وكذلك عبد الحق ذكر الخلاف في البيع وصحح الرجوع مطلقا نقله عنه ابو علي والقه اعلم (ورن) بضم الراء وشد الدال المبيع بالنفقة على البائع حياته ذاتا كان او منفعة في كل حال (الا ان يقول) المبيع

عن أبي اسحاق الخ) مفعول ثان لوجد (قوله وقوله) أي ابن يونس (قوله كلامه) أي ابن يونس (قوله عنده) أي ابن يونس (قوله في فهم) بضم الفاء وكسر الهاء (قوله انه) أي كلامه (قوله وهو) أي أصلها (قوله ولا يخص) أي كلامه (قوله اثر) بكسر فسكون أي عقب صله نقل (قوله ونصه) أي أبي الحسن (قوله من السرف) بيتان الزائد (قوله وكذلك) أي ابن يونس في حكاية القولين (قوله قال) أي ابن بشير (قوله منه) أي المساط صله غلطاً (قوله تراه) أي أبي الحسن (قوله وكذلك) أي أبي الحسن في رد الخلاف الى المبيع (قوله ذكر الخلاف في البيع) ايضاح للتشبيه (قوله وصحح) أي عبد الحق (قوله مطلقا) أي ولو سرفا (قوله كان) أي المبيع

(قوله قيمته) أي المبيع (قوله ويقاصصه) أي المبتاع البائع في قيمة المبيع (قوله بما انفق) أي المبتاع على البائع فان تساوا باقلا يرجع احدهما على الآخر بشئ ٥٥٨ والارجع ذو الفضل على الآخر به (قوله بمضي) أي بالنفقة (قوله بنفسه)

بهدم أو بناء فيغرم المبتاع قيمته يوم قبضه ويقاصصه بما انفق الخط ظاهر قوله إلا ان يفوت انه اذا فات المبيع فان البائع يمضي وليس كذلك بل حكمه حكم البيع الفاسد يفسخ في القيمة فيرجع البائع بقيمة المبيع يوم قبضه ويقاصصه المشتري بما انفقه عليه وقد نبه على هذا البساطي وهو ظاهر والله اعلم (وكيسع) عسب) بفتح العين المهملة وكسر السين المهملة يلم بها تخمية فوحدة وفي لغة عسب بسكون السين وسقوط التخمية واقتصصر عليها في النهاية والقسطلان وفي أخرى بكسر هاء لا تخمية أي ضرب ابواماء (الفعل) بفتح الفاء وسكون الحاء المهملة أي الذكر وفسر بعبه بقوله (يستاجر) بضم التخمية وفتح الجيم أي الفعل (على عقود) الخط الظاهر انه بفتح العين ع وبفيه نظيران المصادرا لا تخمية على فقول بالفتح خمسة وهي القبول والوقود والولوع والظهور والوضوء وما عداهن بالضم كالدخول والخروج ويجوز الضم قياسا فياورد بالفتح واحترز بالمصادر من الصفات فانها انت كشيء على فقول بالفتح كصبر وشكور وغفور ودود وعطوف ورؤف البنا في صوابه اعقاق بالفتح مصدر الرباعي او عقاق كصبا وكباب واما عقوق بالفتح فوصف كصبر ولا مصدر في القساموس فرس عقوق كصبر وحامل وحائل ضد او هو على التثنية والجمع عقوق بضم عين وقد عقت ثقي عقا فاعققتا محركة واعقت والعقاق كصبا وكباب الجمل بعينه ا هـ أي احبال (الانثى) للجهل لاحتمال حملها من مرة فيعجن صاحبها او من اكثرا ولا تفعل فيعجن الآخر (وجاز) العقد على عسب الفعل ان قدر (زمان) كيوم واسبوع (او مرات) كثلاث او سبع ولا يجوز الجمع بين الايام والمرات الشيخ عن الواضحة لوسمي يوما وشهر الم يجوز ان يسمى زوات ابن عرفة في هذا الاصل خلاف (فان) سمى زمان او مرات و (اعقت) بفتح العين مثقلا أي حلت الاتي قبل تمام الزمان والمرات وعلامته اعراضها عن الفعل (انفسخت) الاجارة وعلى صاحب الاتي من الاجرة بحسب ما مضى من الزمان او حصل من المرات الخط ظاهر كلامه انه راجع الى الصورتين الزمان والمرات وهو الذي ارتضاه ابن عرفة خلاف ما ذكره ابن عبد السلام انه راجع للمرات فقط والله اعلم وهذا مستثنى للضرورة من قاعدة عدم انفساخ الاجارة بتسده مائة وتسوف به المنفعة وسأقي في قوله ونفسخت بفتح ما يستوفى منه لايه الاصبى فعمل ورضع وفرس نزور ورض (وكيسع) في بيعة أي عقد واحد او بسبب بيعة او بيعة متضمنة بيعتين في الموطأ انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة ومجمله عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه على صورتين اشار المصنف لاحداهما بقوله (بيعهما) أي المالك السلعة المعينة (الشرط الزام) للمشتري او للبائع بالشرا وان لم يشر له تركه على وجه يتردد فيه النظر ويحصل به الفرر كبيعها (بعشرة) من الدراهم مثلا (نفسدا) أي حالة (او باكثر) منها كعشرين (لاجل) كشهروكذ اختلاف الثمنين في الجنس كدراهم ودنانير وفي الصفة كحمدية ويزيدية كافي التوضيح ومفهوم الزام انه لو كان بخيار في الاخذ والترك لجاز وهو كذلك ولو باعها بالزام بعشرة لاجل او باكثر فقد الجاز اعدم الفرر اذا لا يختار العاقل الا الاقل لاجل قال في المدونة لا يجوز بيع سلعة على انها بالنقد بدنانير او الى شهر بدنانير وكذا على انها الى شهر بدنانير او الى شهرين

بضم الباء أي بسطة عن مشترية (قوله ويقاصصه) أي البائع (قوله بكسرها) أي السين (قوله انه) أي عقود (قوله احتز) بضم التاء أو فتحها على التجريد (قوله صوابه) أي عقود (قوله حائل) بالهمزة بدل المسح أي غير حامل (قوله ضد) أي من الاسماء الموضوعة للضدين (قوله أو هو) أي اطلاق عقود على غير الحامل (قوله للجهل) على التثنية (قوله الآخر) أي صاحب الفعل (قوله قدر) بضم ق فكسر مثقلا (قوله في هذا الاصل) أي الجمع بين الزمان والمرات (قوله وعلامته) أي حملها (قوله انه) أي ان اعقت انفسخت (قوله وهو) أي رجوعه لهما (قوله انه) أي ان اعقت انفسخت (قوله وهذا) أي انفساخ الاجارة باعقاق الاتي (قوله قاعدة) اضافته للبيان (قوله وسأقي) أي الاستثناء منها (قوله نفسخت) بضم فسكسر (قوله مجله) بفتح الميم أي معناه الذي يعمل عليه (قوله وكذا) أي اختلاف الثمنين في القدر في ايجاب الفرر (قوله انه) أي البيع (قوله جاز) أي يعتان في بيعة (قوله الى شهر) حال من دينارين (قوله بدنانير) عطاف على دينارين بدنانيرين

(قوله لهما) أي العاقدين (قوله تجبيل النقدة) أي بعد عقد البيع فاسدا (قوله وإن كان) أي البيع (قوله فإن كان) أي
 البيع (قوله ذلك) أي اختيار المشتري الجيدة (قوله ذلك) أي المختلقة بجمود واردة (قوله فيهما) أي الطعامين (قوله لأنه)
 أي المشتري (قوله أحدهما) أي الطاهمين (قوله بقدر) بضم ففتح مثقلا (قوله أنه) أي المشتري (قوله عنه) أي ما اختاره أولا
 (قوله وبيع) عطف على بيع (قوله الطاهمان) أي المبيع أحدهما (قوله جاز) ٥٥٩ أي بيع أحدهما (قوله اختلافا) أي
 الطاهمان (قوله واتفقا)

أي الطاهمان (قوله أحدهما)

أي الجوده والرداءة (قوله

هذا) أي الجواز إذا اختلفا

جوده واردة واتفقا فيما

أحدهما (قوله على أنه) أي

الشان (قوله فيها) أي

المدونة (قوله لهما) أي

المدونة (قوله كأنه) بفتح

الهمزة وشدة النون أي

المشتري (قوله وقدم ملك الخ)

حال (قوله وبأخذ) عطف

على يدع (قوله وبينهما فضل

في الكيل) حال أي في فهم

وبينهما فضل في الكيل

أنهما لو اتفقا فيه يجوز

(قوله أصح) عند الهمز جمع

صاع (قوله بجملة) بجماء

مهملة أي يضار قوله أو

تسعة) عطف على عشرة

(قوله على الزام) صلة

اشترى (قوله أذمة ومهما)

أي المدونة الخ (قوله يؤخذ

من قولها ومن قولها) (قوله

الطعام) أي بعضه (قوله

الاختيار) أي من طعامين

(قوله لزوما) راجع للشراء

(قوله لا يجوز) خبر بشرائه

بدينار بن على الزام لهما أو لا أحدهما وليس للمبتاع تجبيل النقدة لاجازة البيع لأنه عقد فاسد
 وإن كان على غير الزام جازاه ونحوه لابن الحاجب وأشار إلى الثانية بقوله (أو) ببيع إحدى
 (ساعتين مختلفتين) في الجنس كبعد وثوب أو في الصفة كثوبين هروى ومروى بثمن واحد على
 للزوم لهما أو لا أحدهما فإن كان على الخيار لهما جاز ولما شمل قوله مختلفتين مختلفتي الجنس
 والصفة والرقم والجوده والرداءة وكان الاختلاف بالجوده والرداءة لا يقتضى الفساد لعدم
 الغرور به استثناءه فقال (الا) المختلفتين (بجوده) لأحدهما (ورداءة) للآخرى ونعمها واحد كما
 هو موضوع المسئلة فيجوز بيع أحدهما على الزوم لأن المشتري لا يختار إلا الجيدة والبائع
 داخل على ذلك فلا غرور (وإن اختلفت قيمتهما) أي الجيدة والردئية وادع للجال لأن اختلاف
 القيمة لازم لاختلاف الجوده والرداءة فلا تصح المباغة ولما ذكر أن الساعتين المختلفتين بجوده
 أحدهما أو رداءة الأخرى يجوز بيع أحدهما ما بثمن واحد على الزوم وشمل ذلك الطعام
 والحكم فيهما المنع أخرجهما فقال (لا) يجوز بيع (طعام) غير معين من طعامين مختلفتين بجوده
 أحدهما وورداءة الآخر مع اتفاقهما جنسا واختلافهما كيلا لأنه إذا اختار أحدهما يقدر أنه
 اختار الآخر قبله ثم انتقل عنه فلا يترتب لزوم بيع طعام بطعام متحدى الجنس مع فضل أحدهما
 وبيع طعام المعاوضة قبل قبضه أن يبيع بكيل فإن اتفق الطاهمان جوده وورداءة وكبلا
 وجنسا جاز والمشتري جاز إذا اختلفا جوده وورداءة واتفقا فيما عداهما هذا هو الذي نسب
 فضل لظاهر المدونة ابن زرقون قال فضل بن مسلمة ظاهر المدونة يدل على أنه إن اتفق الكيل
 والصفة جاز ابن عرفة لم يجد فيها ما يدل على ما قاله فضل بجملة غ ما قاله فضل يؤخذ من قولها
 في تعليل المنع كأنه يدع هذه الصبرة وقدم لك اختيارها وبأخذ هذه وبينهما فضل في الكيل
 ومن قولها وكذلك أن اشترى منه عشرة أصح محمولة بدينار أو تسعة مائة على الزام لم يجوز
 أذمة ومهما لو تساوى في الكيل لجاز قال أبو إبراهيم ما نسبته فضل لظاهر المدونة هو المشهور
 وعليه أقصر ابن جماعة في مسائله والقباب في شرحه وقد ضبط ابن عرفة هذا الفصل فقال
 وشراؤه الطعام على الاختيار لزوما لا يجوز في غيرهما بلين مطلقا ولا فيهما بوبين جزافا
 ولا كيلا لأن اختلاف قدره فلا يجوز أن لم يكن معه غيره بل (وإن) كان الطعام (مع غيره) كصبرة
 وثوب وصبرة وثوب آخرين يبيع أحدهما بدينار على أن المشتري يختار إحدى الصبرتين
 والثوب الذي معها بالزام وبالغ على هذه الصورة لدفع توهم جوازها لتبعية الطعام غيره ومثل
 للطعام مع غيره فقال (ك) بيع (نخله منقرة) غير معينة بثمن معلوم حال أو مؤجل على الزوم
 يختارها المشتري (من مختلفات) مفرات فلا يجوز بثله على أن من خير بين شيئين بعد منقلا فإذا

(قوله مطلقا) أي سواء كانا بوبين أم لا جزافا أو كيلا (قوله ولا فيهما) أي المتماثلين (قوله قدره) الطعام المختار منه (قوله فلا

يجوز) أي شراء أحد طعامين على الزوم (قوله معه) أي الطعام المشتري (قوله يبيع) بكسر الموحدة (قوله أحدهما) أي

المدكورين (قوله بالزام) صلة يبيع (قوله هذه الصورة) أي الطعام مع غيره (قوله لدفع الخ) على بالغ (قوله لتبعية الخ) على

توهم (قوله ومثل) بفتح الخ (قوله على الزوم) صلة يبيع (قوله خير) بضم فسكون مثقلا (قوله بعد) بضم ففتح

(قوله بقدر) بضم ففتح (قوله عنها) أى التى اختارها أولا (قوله وفيه) أى يبيع طعام وعرضه بئلهما الخ حال (قوله منوى) نعت ربا (قوله فيها) أى المدونة (قوله منه) أى الطعام (قوله على ان يختار) أى المشتري صبرة (قوله من صبر) بضم ففتح جمع صبرة (قوله عددا) مفعول باعتبار تسلطه على من نخيل (قوله يسميه) أى العدد العاقد (قوله عذفا) بكسر العين المهملة وسكون الذال المججمة ففاف أى عرجونا (قوله ان كان) أى البيع (قوله فيه) أى الكيل (قوله وكذلك) أى اشترا صبرة من صبر أو عددا من نخيل أو شجر مثمر بالزام فى المنع (قوله على الالزام) صله اشترى (قوله ما ذكرنا) أى التفاضل فى بيع الطعام من صنف واحد (قوله ويه) ٥٦٠ (قوله وكذلك) أى اشترا عشرة أصع مجهولة بيد بنار

اختار واحدة يقدر انه اختار قبلها غيرها وانتقل عنها الى هذه فيؤدى الى بيع طعام وعرض طعام وعرض وفيه رافض معنى فيما أواما الطعام فلا يجوز ان يشتري منه على ان يختار من صبره صبرة أو من نخيل أو شجر مثمر عدد ايسره انفق الجنس واختلاف او كذا وكذا عذفا من هذه الخلة يختارها المبتاع ويدخله التفاضل فى بيع الطعام قبل قبضه من صنف واحد مع يه قبل قبضه ان كان على الكيل لانه يدع هذه وقد ملك اختيارها وبأخذ هذه وينها فاضل فى الكيل ولا يجوز التفاضل فيه وكذلك ان اشترى منه عشرة أصع مجهولة بيد بنار وتسعة سمراء على الالزام لا يجوز ويدخله ما ذكرنا ويبيع قبل قبضه وكذلك هذا القمح عشرة بيد بنار وهذا القمح عشرة بيد بنار الزاما ويدخله يه قبل قبضه وهو من يهتين فى يه اه وما كانت العلة المذكورة موجودة فين باع بستانه المثمر واستثنى منه عدد فخلات مثمرة يختارها وكان جائزا استثناء فقال (الا البائع) جنانه المثمر بمن معه لوم حال أو مؤجل (يستثنى خما) بفتح الخاء المججمة وسكون الميم من الفخلات المثمرة (من جنانه) الذى باعه على شرط أن يختارها منه فيجوز كما أجاب به الامام مالك رضى الله تعالى عنه بعد توقفه فيها أربعين ليلة أما لان المستثنى مبيع وان البائع يه لم يجد حائطه والمشتري داخل على انه لا يختار الا الجيد فلا يختار ثم ينتقل ولا بد أن يكون عمر الخمس قدر ثلث الثمر كيلا ينفى الذى فى المدونة أربع فخلات أو خسا قد أجاز مالك رضى الله تعالى عنه وجعله كن باع غنمه على ان يختار البائع منها أربعة أكاش وخسة اه وزاد ابن الحاجب التقييد بالسيرة وفسر في ضيق اليسير بالثلث طق ليحده به فى المدونة ولا ابن عهده السلام ولا ابن عرفة قلت هذا قصور فى التيسير وان لم يعين الفخلات وشرط الخيار لنفسه جازع عند مالك رضى الله تعالى عنه ان كانت الثلث فدون وان كان الخيار للمبتاع لم يجوز فى ابى الحسن بن عبد الحق انما قال مالك رضى الله تعالى عنه فى البائع لاصل حائطه يجوز ان يستثنى منه خيار أربع فخلات أو خمس مهنون قدر الثلث فاقل وان كان اكثر لم يجوز فى التوضيح لم يكتف المصنف بالاربع عن التقييد بالسيرة لان الحائط قد تكون فخلاته يسيرة ومراة بالسيرة قدر الثلث (وكبيع) اثني أمية أو غيرها (حامل) يجنين فى بطنها (بشرط الحل) ان قصده استزادة الثمن بان كان مثلها اذا كان غير حامل يباع باقل مما بيعت به فان قصده التبرى جاز فى الحل الظاهر

أو تسعة سمراء على الالزام فى المنع (قوله هذا القمح) أى شراؤه (قوله العلة) المذكورة أى بيع طعام وعرض بطعام وعرض الخ (قوله منه) أى البستان (قوله وكان) أى يسمعه بستانه واستثنى ثمانية عدد فخلات يختارها (قوله يختارها) أى البائع الخمس التى استثنىها (قوله منه) أى جنانه (قوله به) أى الجواز (قوله بعد توقفه) أى الامام رضى الله تعالى عنه (قوله فيها) أى المسئلة (قوله اما) بكسر الهمزة وشدة الميم حرف تفصيل (قوله مبيع) بضم ففتح مفعلا أى غير مبيع (قوله فلا يختار) أى البائع فخلات يقر ببيع على يه لم يجد حائطه (قوله ينتقل) أى يختار أولا الى غيره (قوله الخمس) أى المستثناة (قوله الثمر)

أى لبيع الحائط (قوله جازاه) أى البيع المستثنى فيه الاربع أو الخمس (قوله بالسيرة) أى التمر المستثنى (قوله لم يجد) فى بفتح اليماء وضم الخاء المهملة (قوله به) أى الثلث (قوله هذا) أى قول طق ليحده الخ (قوله وان لم يعين) أى البائع الفخلات التى استثنىها من جنانه حين يهعه (قوله وشرط) أى البائع (قوله الخيار) أى اختيار الفخلات التى استثنىها (قوله جاز) أى البيع (قوله ان كانت) أى الفخلات المستثناة (قوله الخيار) أى اختيار الفخلات المستثناة (قوله لاصل) أى شجر واصله للبيان (قوله وان كان) أى المستثنى (قوله أكثر) أى من الثلث (قوله المصنف) أى ابن الحاجب (قوله ومراة) أى ابن الحاجب (قوله قصد) أى البائع (قوله به) أى شرط الحل (قوله التبرى) أى من الحل (قوله جاز) أى البيع بشرط الحل

أكثرهم) اى البدو (قوله
للضرورة) علة تعمق (قوله
والمبني به) عطف على عى
(قوله واجارته) اى العقاد
عطف على يسه (قوله
وجبة) عطف على أساس
(قوله وشرب) عطف على
اساس (قوله الشرب) اى
المشروب بالقله والكثرة
(قوله والاستعمال) اى الماء
الجام بالاقصاد والاسراف
والتوسط بينهما (قوله بقبه
اليسير) اضافته لليمان
(قوله وبقبه عدم القصد)
صله تخرج واطافه قيد
لليمان (قوله فى المجلس)
اعت ثاب اثوب (قوله
لا يفسد) اى الثوب (قوله
برؤيته) أى الثوب (قوله
كذلك) اى الثوب
فى كونها فى المجلس ولا
تفسد برؤيته حالها (قوله
بجسوها الجهول) اى معه
(قوله وعلى فساد) عطف

في العلى والوخش وفي الخفى في الوخش اذ قد يزيد ثمنها بدون الرائحة لثقلها من ثمنها كثيرا فيكثر
الغرر فان لم يصرح بما قصد جعل على الاستزادة في الوخش وغيرها لا دمية لزيادة ثمنها به وعلى
التبصر في الرائحة البناني الذي في تكميل التقييد فان نص على شرط الحمل براءة او رغبة فواضح
والا فقال الخفى ان كان مشترها حضر بافطرطه براءة وان كان بدويا فليس ببراءة لرغبة
أكثرهم في نسل الاماء (واعقفر) بضم الفوقية وكسر الفاء اجماع (غرر) بفتح الغين المججمة
والراء (يسير) للضرورة كاساس عقار فيجوز بيعه وشرؤه من غير معرفة عمق اساسه وعرضه
والمبنى به واجارته مشاهرة مع احتمال نقص الشهر وكاله وجبة محشوة ولحاف فيجوز بيعهما
مع عدم معرفة حشوهما وشرب من سقاء ودخول حمام فيجوز ان بلا بيان مع اختلاف
الشرب والاستعمال واصله (اعقفر) (الحاجة) ونعت غرر بجملة (لم يقصد) بضم التحتية وفتح
الصاد المهملة الغرر اليسير يخرج بقيد اليسير الكثير كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء
فلا يفتخر اجاعا وبقيد عدم القصد يخرج بيع الحيوان بشرط الحل وبقيد الحاجة يخرج بيع
غير المحتاج اليه كبيع ثوب في جراب في المجلس لا يفسد برؤيته وقلة خل مطبقة كذلك ابن
عرفة الاتفاق على صحة بيع الجبة المحشوة بمحشوها المجهول وعلى فساد بيع ثياب قيمتها ضعف
قيمة الجبة مع حشو الجبة دونها صنفة واحدة ولا مفرق غير الحاجة للعشوفى بيعه مع جبة
وعدمها في بيع مع الاثواب وعبر المازرى عن قيد الحاجة بالضرورة الاخص من الحاجة
والخطب سهل (وك) بيع مشتمل على (مزانية) بضم الميم فزاي فوحدة فزون من الزين وهو الدفعة
يقال للثاقل التي تدفع من يحملها زبون ولها تسكة او كاب بالنار زبانية لدفعهم الكسار في النار
في الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزانية وهي بيع قرطاب كملوا وبيع زبد
بغيب كملوا وعن كل غرر بخرصه وفسرها أهل المذهب بما هو أعم مما في الحديث لشموله بيع غير
الربوي واليه أشار بقوله ببيع شئ (مجهول) قدره (ب) شئ (معلوم) قدره من جنسه ربويا كان
او غيره (او) ببيع شئ مجهول قدره بشئ (مجهول) قدره (من جنسه) فان كان المعلوم والمجهول
من غير جنسه كقمح بارد بواصير قول فلا مزانية تت ان كان تفسير المزانية المذكور في
الحديث من كلامه صلى الله عليه وسلم فلا يجوز العدول عنه وان كان مدرجا من رواه فلا مزانية

٣٦ * ٢ منح الجليل

(قوله ممنوع) أي الحكم فيه المنع (قوله وهي) أي المزابنة (قوله وذكرها) أي المزابنة (قوله بعده) أي الغرر (قوله عنها) أي المزابنة (قوله فيها) أي المزابنة (قوله من جنسه) راجع لهما (قوله من جنسها) أي القاكهة (قوله منعه) أي يسع مجهول (قوله وكذا) أي يسع

على غيره البساطي لاشك ان ما فسر به أهل المذهب ممنوع وانما الكلام هل هو المزابنة أو اعم منها وهي من الغرر وذكرها المصنف بعده للنهي عنها بخصوصها فان اتفق الغرر فيها جازت وإلى هذا أشار بقوله (وجاز) يسع مجهول بمثله أو يعلم من جنسه (ان كثر أحدهما) أي العوضين الجهولين أو المعلوم أحدهما كثرة يذنبه تحقق بهما معلومية أحد العاقلين حالة كون المعاوضة (في) شيء (غير ربوي) أي ما لا يحرم فيه رب الفضل وان حرم فيه رب القسا كمثل فاكهة بصيرة كبيرة من جنسها يدايدوه فهو في غير ربوي منه في الربوي لرب الفضل (و) جازان يباع (شخصا) مثبات النون غير مصدوع مجهول الوزن (بتور) بفتح المثناة فوق وسكون الواو وآخره راهاء من فحاس مفتوح يشمل الطشت والكروانة والصن مجهول الوزن أيضا لان صنعه صيرته جنسا آخر وكذا ان علم وزن الفحاس فقط أو وزن التور فقط فان علم وزنه ماعا فليس مما نحن بصدد وان جاز أيضا (لا) يجوز بيع فحاس (فألوس) لعدم اتقاهما به نعتا عن جنس الفحاس ان جهل عددها سواء علم وزن الفحاس أم لا أو علم عددها وجهل وزن الفحاس حيث لم يتبين فضل أحدهما والاجاز كعلم عددها ووزن الفحاس المساوي وغيره من المحققين هذا في الفألوس القديمة التي كانت مجرد قطع من فحاس وأما فألوس وقتنا المسكوك فمصنعة بها كبيرة مهمة فيجوز بيعها بالفحاس كاللواني والله أعلم (وك) يسع (كالي) يكسر اللام آخره همز اسم فاعل كلاً بالهمزة أي حفظ قال الله تعالى قل من يكلوكم بالليل والنهار أي يحفظكم أي دين (ب) دين (مثله) ومعنى الدين كالتأله مكلوكم فهو من استعمل اسم الفاعل في معنى اسم المفعول اهلاقة تعاق الاشتقاق ويحتمل ان المراد بالكالي رب الدين وقوله مضاف محذوف والاصل وكبيع دين شخص كالي ويحتمل ان التجوز في الاسناد فهو مجاز عقلي وهو اسناد الفعل أو ما فيه معناه لغیر ما هو له الملازمة فاستدنهما ما لفاعل للمفعول لوقوعه عليه في خبر عبد الرزاق ثم روي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكالي بالكالي أي الدين بالدين وأقسامه ثلاثة فسخ دين في دين وبيع دين بدين وابسدا دين بدين وقد افادها المصنف باداها ولها لأنه اشدها لانه رب الجاهلية كان رب الدين يقول لمدينة اما ان تقضيني ديني واما ان تربني فيه فقال (فسخ) بفتح فسكون أي تزلوا اسقاط (ما) أي دين أو الدين الذي (في الذمة) يكسر اللام المجهمة وشد الميم أي الصفة القائمة بالدين التي يقبل بسببها الالتزام والالتزام وصله فسخ (في) مقابلة شيء (مؤخر) بضم الميم وفتح الهمز وانحاء المجهمة قبضه عن وقت الفسخ يلتزمه المدين في ذمته وهو من غير جنس الدين المقسوخ كفسخ دينار في دراهم أو عرض أو أكثر منه كفسخ دينار في دينارين وأما تأخير الدين الحال أو الموجب باجل قريب إلى اجل بعيد وانحسناويه أو اقل منه من جنسه فليس فسخ دين في دين بل مجرد تسليف أو تسليف مع اسقاط البعض فهو من المعروف المرغب فيه ومن الفسخ الممنوع أخذه شيء حال في الدين ثم رده للمدين في مؤخر من غير جنس الدين أو أكثر منه لا لغا ما خرج من يد المدين ثم رجع لها وقضاء الدين ثم رده للمدين رأس مال سلم

النقص بالتور للجهولين في الجواز (قوله ان علم) بضم فسكسر (قوله وزنه) أي النحاس والتور (قوله) مما نحن بصدد (أي) المزابنة لانه يسع معلوم به معلوم (قوله وان جاز) حال (قوله عددها) أي الفألوس (قوله والا) أي وان تبين فضل أحدهما (قوله كعلم) عددها ووزن النحاس (قوله تشبيهه في الجواز) (قوله لهلاقة) اضافته للبيان (قوله وهو) أي الجاز العقلي (قوله واقامه) أي الكالي بالكالي (قوله كان) أي في زمن الجاهلية (قوله تربني) أي تزيد (قوله يقبل) أي المدين (قوله قبضه) نائب فاعل مؤخر (قوله وهو) أي المؤخر (قوله كفسخ دينار) أي في الذمة مؤجل (قوله في دراهم) أي وجلة (قوله أو عرض) أي مؤجل (قوله أو أكثر) عطف على متعلق من غير جنس الدين (قوله منه) أي الدين (قوله مساويه) أي الدين (قوله منبه) أي الدين (قوله من جنسه) أي الدين راجع لهما (قوله مجرد تسليف)

راجع لمساويه (قوله أو تسليف مع اسقاط البعض) راجع لاقل منه (قوله ثم رده) أي المأخوذ (قوله وهاتان منه) أي الدين (قوله لا لغا) بغير مجة أي عدم اعتبار (قوله وقضاء الدين) عطف على اخذ شيء الخ (قوله ثم رده) أي الدين

(قوله عنه) أي الدين (قوله أجله) أي الدين (قوله أو بعده) أي حلول أجل الدين (قوله سلعة) مفعول يأخذ (قوله ولوج) أي دخول (قوله وإن كان) أي المأخوذ (قوله فإن كثر) أي الطعام المأخوذ وخ فيه الدين (قوله ذلك) أي الاستيفاء (قوله لكثرة) أي الطعام (قوله أخذه) أي الطعام (قوله فإن انفصل) أي أخذه (قوله وطال) أي الفصل (قوله صرفها) أي المدونة (قوله غريمك) أي مدينك (قوله تعدد) يضم فكسر أي الدين (قوله إليه) أي الغريم (قوله أسلمت إليه دنائير) أي في شيء موصوف أن نصف شهر (قوله قضا كلها) أي المسلم إليه الدنانير (قوله بحد ثمان) بكسر ٥٦٣ فكون أي قرب قبضها منك (قوله من

دين) صلة قضاء (قوله عليه) أي المسلم إليه (قوله بغير شرط) صلة قضى (قوله هذا) أي منع فسبح مافي الذمة في العقار المعين الغائب مطابقا (قوله فيه) أي شره بالدين (قوله بما بسقط) يضم الياء وكسر القاف تفريع على الجواب (قوله وإن دخل في ضمانه بالعقد) مبالغة (قوله حاضرا) حال من هامته (قوله أكثر) خبر إن (قوله فترك) أي البائع (قوله ما بينهما) أي ثمنه حاضرا (قوله غائبا) (قوله لما كان) إضافة للبيان (قوله وتناول) بفتح (قوله على أنه) أي الشأن (قوله إذا أخذه) أي العقار (قوله تدرج) أي قباس بالذراع (قوله فاما إن كان) أي أخذ (قوله عن الدين) (قوله فهو) أي أخذه (قوله وهو) أي ضمانه (قوله فسخه) أي

وهاتان صورتان كثر وقوعهما بين الناس تحيلا على الربا الميسر من الدين من بيع أو فرض فلا يجوز له أن يأخذ عنه قبل حلول أجله أو بعده ساعة معينة يتأخر قبضها ساعة إلا بقدر ولوج البيت وإن كان ما عاها فبقدر ما يأتي بحمال أو يكال فإن كثروا غابت الشهر قبل استيفائه استوفاه من الغائب ولو تمادى ذلك شهر الكثرة إذا اتصل أخذه فإن انفصل وطال فقال ابن المواز بردا أخذ ويرجع إلى دنائيره ابن عرفة التهمة على فسح الدين معتبرة ففي صرفها ان قبضت من غريمك ديناً فلا تده إليه ماله مكانك سأل في شيء ولو أسلمت إليه دنائير ثم قضا كلها بحد ثمان من دين لك عليه بغير شرط فلا يجوز أن كان المفسوخ فيه غير معين بل (ولو) كان المفسوخ فيه شيئا (معينا) يضم الميم وفتح العين والياء (يتأخر قبضه) عن وقت الفسخ (كشيء غائب) عقار أو غيره بيع العقار مذارعة أو جوا فهاذا ناول ابن يونس والخمى وابن محرز فإن قيل العقار الغائب المبيع جزا فإيدخل في ضمانه بال عقد فليس فيه بيع معين يتأخر قبضه قلت تأخر القبض الحسي هو المعتبر هنا فإيدخل في الضمان لا يتنزل ههنا منزلة القبض فلا يجوز له أن يأخذ في دينه عقارا غائبا إن دخل في ضمانه بالعقد لأن ثمنه حاضرا أكثر من ثمنه غائبا فترك ما بينهما ما لمكان التأخير وتناول المدونة فضل وابن أبي زمنير والاندلسيون وأبو إسحق التوماني على أنه انما يمنع فسح الدين في العقار الغائب إذا أخذه على صفة أو تدرج أو أذليضه إلا بعد قبضه ووجوده على صفته فاما إن كان على روية ومعرفة ولم يشتر على التدرج فهو قبض ناجز كالنقد وهو من المشتري ونحوه لا شبهة عن مالك رضي الله تعالى عنه في العينة واقتصر على هذا التناول ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح والشرح وس (و) كلمة (مواضعة) فلا يجوز لزيد الدين على مشترى فسخه فيها قبل قبضها لأنهم لا تنقل لضمانه حتى قبض فهو فسح دين في مؤخر ويمنع فسح الدين في أمة علمية أو ونحوه أقر المدين برطها ولم يستبره بالذات (أو) كان المفسوخ فيه (منافع عين) أي ذات معينة كركوب دابة معينة وخدمة رقيق معين وسكنى عقار معين وذرع أرض معينة وعمل مدين معين لتأخر استيفاء تمامها عن وقت الفسخ وقبض الأول لا ينزل منزلة قبض الجميع هذا مذهب ابن القاسم وقال أشهب يجوز لتزويد قبض الأول منزلة قبض الجميع واتفق على منع فسخه في منافع غير المعين فيها ومن لأن عليه دين حل أو إلى أجل فلا تكثر منه دارسة أو أرضه التي رويت أو عبده شهر أو تستعمله هو به عملا يتأخر ولا يتباع به منه ثمرة ساضرة في رؤس الخيل قد أزهت أو رطبت أو زرعاً قد أفرل لا يستجارها ولو استجد الثمرة

الدين (قوله فيها) أي الأمانة (قوله لأنها) أي الأمانة (قوله لضمانه) أي مشترى بالدين (قوله وجميع) يضم الياء (قوله لذلك) أي أنها لا تنقل لضمانه حتى قبض (قوله تمامها) أي المنافع (قوله هذا) أي منع فسح الدين في منافع المعين (قوله يجوز) أي فسح الدين فيها (قوله واقفا) أي ابن القاسم وأشب (قوله فسخه) أي الدين (قوله فيها) أي المدونة (قوله تستعمله) أي المدين (قوله هو) أي كبد لها تستعمله (قوله به) أي الدين تنازع فيه تكثر وتستهمل (قوله به) أي الدين (قوله منه) أي المدين (قوله أوزع) عطف على ثمرة (قوله لاستجارها) أي الثمرة والزرع (قوله ولو استجد) أي رطب الدين

(قوله من المسافة) بيان ما بقى (قوله من الكرا) بيان ما ناب (قوله له) اى المكثري (قوله لانه) اى أخذ آخرى غير معينة (قوله) وفي روايته (اى ابن القاسم عطف على عند ابن القاسم) (قوله فحل) بضم فكسر اى تبيع (قوله أخذه) اى المكثري (قوله خدم) اى عمل (قوله بغير شرط) اى خدمته بالدين الذى عليه صلة خدم (قوله فانه) اى الشان (قوله تقاصصه) اى انعام (قوله عنده) الفراغ (اى من خدمته معك) (قوله من الدين) اى باجرة خدمته معك (قوله وبهذا) اى ما قاله ابن سراج صلة أفتى (قوله عنده) اى ابن رشد (قوله فان كان) اى ٥٦٤ المفسوخ فيه (قوله لغيره) اى المدين (قوله فلا يمنع) اى فسخ الدين في مؤخر (قوله

استخدمه الزرع بلا تأخير جازاه ابن رشد من ا كثرى دابة بعينها لم يكت انفسخ الكرا ووجب للمكثري الرجوع عما ناب ما بقى من المسافة من الكرا ولا يجوز له ان يأخذ دابة اخرى غير معينة باجماع لانه فسخ ما وجب له الرجوع به في كسب لا يتجمل ولا معينة عند ابن القاسم وفي روايته عن مالك رضى الله تعالى عنه ما لا عند الضرورة اقل فحل كل الميتة مثل كونه في صحراء لا يجد فيها كرا ولا شر او يخاف هلاك نفسه ان لم يأخذ منه دابة يتبلغ عليها او اجاز اشهب أخذ دابة بما بقى له وان لم تكن ضرورة في ابن سراج اذا خدم معك من لك عليه دين بغير شرط فانه يجوز لك ان تقاصصه عند الفراغ من الدين الذى عليه وبهذا أفتى ابن رشد في نوازل اظهروه عنده اذا كان ابن رشد يفتى عليه قول ابن القاسم ومحل منع فسخ الدين في مؤخر ان كان المفسوخ فيه للمدين فان كان لغيره فلا يمنع كما يفهم من قولها فلا تكثري منه ولا يتباع منه وفيه اعقب ما تقدم ولو بيعت دينك من غير غريمك بما ذكرنا جاز وليس كغيرك لانك انتفعت بتأخير في ثمن ما فسخت فيه ما عليه بخلاف الاجنبى اه فظاهره انه يجوز لجميع ما تقدم ذكره وقد صرح في الامم بجوازها بالواضحة والغائب والثمرة التى أزهت والزرع الذى أفرق ولم يذكر فيها بيعه بغير عين وظاهر كلام البراذعي جوازها لدخاله في العموم النسخي اختلاف فين له دين فباعه من اجنبى بغيره بعد اودا بة افاده الخط وافاد القسم الثانى من اقسام الكالتي بالكالتي بقوله (وبيعه) اى الدين ولو حالا (بدن) لغير المدين ومفهوم بدن انه لا يمنع من تأخر قبضه ولا بمنافع معين وهو كذلك كما تقدم وأقل ما يتحقق به بيع الدين لغير المدين ثلاثة اشخاص وافاد القسم الثالث بقوله (وتأخير رأس مال المسلم) أكثر من ثلاثة أيام وهو نقد وسعى ابتداء دين بدن لانه لا تعمم النعمة به الا بالعدوه وهو أخف من بيع الدين بالدين لا عند الفار التأخير فيه ثلاثة أيام (ومنع) بضم فكسر (بيع دين ميت) اى عليه (و) منع بيع دين على (غائب) ان بعدت عينه بل (ولو قربت غيبته) وثبت بينة وعلم ملاؤه (و) منع بيع دين على شخص (حاضر) ولو ثبت بينة في كل حال (الا ان يقر) بضم التحتية وكسر القاف وشهد الراى يعترف الحاضر بالدين فيجوز بيع الدين الذى عليه ان كان الدين مما يباع قبل قبضه وبيع بغير جنسه وليس ذهباً بفضة ولا عكسه وليس بين مشتريه وبين مدينه عداوة ولا قصد اعنائه واشترط حضوره ليعلم حاله

يفهم) بضم الياء وفتح الها (قوله منه) اى المدين (قوله وفيها) اى المدونة (قوله ما تقدم) اى من قوله ما لك عليه دين حال أو موجد فلا تكثري منه داره سنة أو أرضه أو عبده شبرا أو نستعمله به عملا يتأخر ولا يتباع به منه غرة أزهت أو زرعاً أو فرك (قوله) بما ذكرنا اى من الثمرة المزينة في رؤس الخيل أو الزرع المفرك في أرضه أو منقعة المعين (قوله جاز) اى البيع (قوله وليس) اى بيع دينك لغير غريمك بما ذكرنا (قوله كغيرك) اى بيع دينك له بما ذكرنا فى المنع (قوله بتأخير) اى غريمك (قوله فى ثمن ما فسخت فيه) اى من الثمرة والزرع صلة انتفعت (قوله عليه) اى الدين الذى على مدينك اى قال لسلف جرتقها (قوله بخلاف الاجنبى)

اى بيع دينك له بما ذكرنا فلا يول لسلف بغيره اذ لا دين لك عليه (قوله فظاهره) اى ما فيها (قوله انه) اى من بيع دينك لغير غريمك (قوله بجوازه) اى بيع دينك لغير غريمك (قوله فيها) اى الام (قوله بيعه) اى دينك لغير غريمك (قوله جواز) اى بيعه بغيره عين (قوله لا دخاله) اى بيعه بغيره عين (قوله لغير المدين) صلة بيع (قوله انه) اى بيع الدين لغير المدين (قوله كما تقدم) اى فى قوله ومحل منع فسخ الدين في مؤخر ان كان المفسوخ فيه الخ (قوله وهو) اى رأس المال (قوله معنى) بضم فكسر مثقلا اى تأخير رأس المال النقد (قوله لانه) اى الشان (قوله به) اى الدين (قوله وهو) اى ابتداء الدين بالدين (قوله فيه) اى ابتداء الدين بالدين (قوله وثبت) اى الدين (قوله براءة) بالمدى غنى المدين (قوله عكسه) اى فضة بذهب (قوله مشتريه) اى الدين (قوله قصد) اى مشتري الدين (قوله اعنائه) اى اضرا المدين (قوله واشترط) بضم التاء وكسر الراء (قوله حضوره) اى المدين

(قوله فيه) أي الدين (قوله بهما) أي غنى المدين وفقره (قوله نقص الثمن) أي عن الدين (قوله بخمسة) أي له ستة بل سبعة بزيادة
عدم عداوة المشتري المدين (قوله محركة) أي مفتوحة العين والراء (قوله من البائع) صله شرط (قوله لانه) أي يبيع العربون (قوله
فان وقع) أي يبيع العربون (قوله وفسخ) أي يبيع العربون (قوله جاز) أي يبيع العربون (قوله يختم) بضم تحتية وفتح القوقية
(قوله عليه) أي العربون (قوله ان كان) أي العربون (قوله لا يعرف) بضم فسكون ٥٦٥ ففتح (قوله يجعل) بضم الياء
وفتح العين أي العربون
(قوله بالولادة) أي
لا بالرضاع (قوله فيها) أي
المدونة (قوله بشرط) بضم
ففتح مثقلا أي يجوز التفريق
(قوله متى شامسده) صله
يفرق (قوله ذلك) أي التفرق
عن التفريق (قوله اختلاف)
بضم التاء وكسر اللام (قوله
به) أي التفرق بين الاب
وولده (قوله منعه) أي
التفرق بين الاب وولده
(قوله وهو) أي المنع (قوله
وان كانت) أي الام الخ
حال (قوله موجد) بفتح
فسكون فكسر أي حونا
على فرأى ولدها (قوله من
ذلك) أي التفرق بينه
وبين ولده (قوله ويقارب)
أي الاب (قوله أسد) أي
موجد من الام (قوله
هذين) أي الام والاب (قوله
التفرقة) أي بين الام وولدها
(قوله انما) أي التفرقة بين
الام وولدها (قوله لا يجوز)
أي في البهائم (قوله حدها) أي
تفرقة البهائم (قوله يستغنى
أي الولد (قوله خرج) بضم
بفتحات مثقلا (قوله فرق)
بفتح مثقلا (قوله قال) أي الترمذي (قوله وأخرجه) أي الحديث (قوله وقال) أي الحاكم (قوله مشتركين) بكسر الراء (قوله
فيهما) أي الام وولدها (قوله فلهما) أي الاخوين (قوله ابناؤهما) أي الام وولدها (قوله ويصيرهما) أي الام وولدها (قوله
(قوله بهما) أي في ذلك واحد (قوله فيها) أي المدونة

(قوله فارادا) اى الاخوان (قوله وشرطا) اى الاخوان (قوله فقال) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله وان كانا)
 اى الاخوان (قوله يبيعهما جميعا) اى لواحد (قوله الشمل) اى للاخوين (قوله هبة الولد) اى قبل انعاونه دون أمه
 (قوله كبيعه) اى فى الفساد ٥٦٦ (قوله رده) اى المعيب (قوله فيها) اى المدونة (قوله والولد) اى غير

ورثا ما وولدها صغيرا فاراد ان يتقا وما الام وولدها فباخذ احدهما الام والاخر الولد وشرطا
 ان لا يفرق بينهما ما حتى يبلغ الولد فقال لا يجوز ذلك اهما وان كانا فى بيت واحد وانما يجوز لهما
 ان يتقا وما الام وولدها فباخذ احدهما الام وولدها او يبيعهما جميعا ابن حبيب فان وقع
 القسم فسخ كالبيع كان الشمل واحدا او مفترقا فيها هبة الولد للشواب كبيعه ومن ابتاع
 اما وولدها صغيرا ثم وجد باحدهما عيبا فليس له رده خاصة وله رده ما عا يجتمع بين
 (أو) اى ولو كان التفريق (بيعه أحدهما) اى الام وولدها (لعبد سيد الاخر) ولو غير
 مأذون له فى التجارة فيها لا ينبغي بيع الام من رجل والولد من عبد مأذون له لذلك الرجل لان
 ما يد العبد ملك له حتى يتزعم منه سيده اذ لو رده دين كان فى ماله فان يبيها كذلك أهرأ يجتمعهما
 فى ملك السيد او العبد او يبيعهما معا للمالك واحد والافسخ البيع أبو الحسن معنى لا ينبغي
 لا يجوز بدليل فسخه البيع وقوله مأذون له لا يفهم له اللغوى ان كانت الامة لرجل وولدها
 لعبد اجبرا على جمعهما فى ملك أحدهما او يبيعهما من رجل واحد لان العبد ملك ان اعتق
 تبع ماله وقال مطرف وابن الماجشون يجوز أن يجوعا ههما فى سوز لان الشمل واحد
 أبو الحسن لا يجوز ان تكون الامة لرجل وولدها الصغير لولده الصغير وقد حرمة التفريق
 بين الام وولدها فقال (مالم ينفر) يفتح قوله وثانيه مشددا ثامثلاثة أو ثامثلاثة لان أنفر بشد
 المثلثة افتعل اصله اثنفر فيجوز ابدال فائه المثلثة من جنس تاء الاقعمال وادغامها فيها وابدال
 تاء الافتعال من جنس الفاء وادغامها فيها وجوز سيويه الاظهار على الاصل قال وهو عربى
 جيد ويجوز ضم اوله وسكون ثانيه المثلث فقط اى بقيت بدل رواضه بعد سقوطها والظاهر
 ان المراد نباتها كلها وان لم يمت نباتها وانه زمن سقوطها المعتاد وان لم تسقط بالفعل ورواضه
 اسنانه التى نبتت له زمن رضاعه ولا بد من كون الاثغار (معتادا) فلا تفريق اذا انفرد قبل وقته
 المعتاد فيها اذا بيعت امه مسلمة او كافرة فلا يفرق بينها وبين ولدها فى البيع الى أن يستغنى عنها
 الولد فى كله وشرابه ومنامه وقيامه مالك رضى الله تعالى عنه وحده ذلك الاثغار لم يجعل
 به جوارى كن او غلمانا بخلاف حضنة الحرة وقال الليث حده ذلك ان يتفع نفسه ويستغنى
 عن امه فوق عشرين او ثمانين روى ابن حبيب حده بسبع سنين وعن ابن وهب
 عشرين روى ابن غانم عن مالك رضى الله تعالى عنه انه ينتهى الى البلوغ وعن ابن عبيد
 الحكم لا يفرق بينهما ما عاشا (و) ان سميت حرة مع ولد صغير وادعت ان امه (مصدقت)
 المرأة الحرة (المسيبة) فدعواها انها أمه فلا يفرق بينهما اتحد سايهما او اختلف صدقها
 السلبى أم لا القرينة تكسبها وتختلف فى حالة الاشكال فقط وان بلغ فلا يحتلى بها فيها اذا
 قالت المرأة من السبي هذا ابني فلا يفرق بينهما ابن محرز فى الكتاب اذا زعمت أن هؤلاء
 الصبيان ولدها فلا يفرق بينها وبينهم يحيى بن عمر وانما كبر الاولاد من غير ان يخلو بهم لانهم
 لم يكونوا محرر ماله ابن محرز هذا كما قال انما صدقت فيما لا يثبت حرمة بينها وبينهم الا ترى انما الو

المنفر (قوله رده) اى
 خلق العبد المأذون (قوله
 نكان) اى الدين (قوله
 فى ماله) اى العبد (قوله فان
 يبيها) اى الام وولدها (قوله
 كذلك) اى احدهما للسيد
 والاخر لعبد (قوله امرأ)
 بضم فكسر اى السيد
 وعبد (قوله والا) اى
 وان لم يجوعا هما ملك واحد
 (قوله اجبرا) بضم الهمز
 اى الرجل وعبد (قوله لان
 العبد ملك الخ) عله اجبرا
 الخ (قوله اعتق) بضم
 الهمز اى العبد (قوله
 تبعه) اى العبد (قوله
 يجوعا هما) اى الرجل
 وعبد الام وولدها (قوله
 ثامثلاثة) حال من ثانيه
 (قوله وأنه) اى الاثغار
 (قوله فيها) اى المدونة
 (قوله ذلك) اى منسح
 التفريق (قوله كن) اى
 الاولاد (قوله تحلف) اى
 المسيبة على انه ولدها
 (قوله الاشكال) اى الشك
 فى صدقها (قوله وان بلغ)
 اى الولد الذكر (قوله بها)
 اى المسيبة (قوله فيها)
 اى المدونة (قوله الكتاب)

اى المدونة (قوله اذا زعمت) اى المسيبة (قوله صدقت) بضم فكسر مثقلا اى المسيبة (قوله يثبت) قالت
 بضم فكسكون فكسر (قوله انما) اى المسيبة

(قوله فيها) أي المدونة (قوله كلامها السابق) أي قولها إذا قالت المرأة من السبي هذا ابني فلا يفرق بينهما (قوله ولا يتوارثان) أي المسيبة ومن زعمت أنه ولدها (قوله بذلك) أي قولها أنه ولدها (قوله أما) بفتح الهمزة وشد الميم (قوله إنما) أي المسيبة (قوله لم يكن) لا ترثه (أي الولد) (قوله فين) بكسر الميم (قوله لا يظهر) أي ظاهر (قوله أنه) أي الولد (قوله لا يرثها) ٥٦٧ (قوله في الكتاب) أي للمقرر (قوله في الكتاب)

أي المدونة (قوله من الطرفين) أي من المسيبة ولدها ومنه لها أي وهذا لا ينافي بثبوته من أحدهما (قوله لأنه) أي عدم التفريق (قوله والا) أي وان فأت المبيع (قوله ويجبران) أي المتبايعان (قوله جمعهما) أي الام وولدها (قوله عدم التفريق في الملك) عليه لا إجارة الخ (قوله يضرب) بضم الباء وفتح الراء (قوله أحدهما) أي الام وولدها (قوله في الجبر الخ) صلة كاف التشبيه (قوله لا في الفسخ الخ) عطفت على في الجبر (قوله فالتشبيه في الجملة) تفريع على لا في الفسخ الخ (قوله هذا) أي الاكتفاء بجمعهما في حوز (قوله علم) بضم العين (قوله قولها) أي المدونة (قوله وهما) أي التأويلان (قوله فيما قبل الكاف) صلة تأويلان (قوله منعه) أي جمع سلعتي شخصين في عقد (قوله دفعه) أي البحت (قوله بقولهما) أي الام وولدها (قوله بأنه) أي جمعهما

فأت هذا زوجي وقال هذه زوجتي فلا يصدغان لمباينة علق بينهما من الحرم (ولا توارث) بين المسيبة وما ادعت أنه ولدها فيها أثر كلامها السابق ولا يتوارثان بذلك ابن يونس لأنه لا ميراث بالشك أبو الحسن الصغير أما أنها لا ترثه فين إذا لا يتوصل إلى صدقها وأما أنه لا يرثها فليس على إطلاقه إذا المقر يورث يورث إذا لم يكن وارث معروف وانما نفي في الكتاب الميراث من الطرفين وقيد حرمه التفريق بين الام وولدها بقيد آخر فقال (مالم ترض) الام بالتفريق فيجوز لأنه حق لها على المشهور واستحسنه اللخمي وقيل للولد واختاره ابن يونس والمازري وغيرهما وان وقع البيع المشتق على التفريق (فسخ) بضم فسكسر (ان لم يجعهما) أي المتبايعان الام وولدها في ملك ان لم يفت المبيع والام يفسخ ويجبران على جمعهما في حوز قاله اللخمي ومثل البيع هبة الثواب ودفع أحدهما صداها أو خلعها لا إجارة أحدهما أو تزويج الام لعدم التفريق في الملك ويجبران على جمعهما في حوز ابن حبيب يضرب بأثع التفرقة ومبتاعها ضربا وجيعا أي ان علم أحدهما وظاهره اعتادها أم لا (وهل) التفرقة في الملك بين أم وولدها (بغير عوض) كهبة أحدهما أو الام لشخص والولد لا تنحر (كذلك) أي التفريق بعوض في الجبر على جمعهما في ملك بجامع مطلق التفريق في الملك وكونه بعوض وصف طردي لا في الفسخ ان لم يفت فالتشبيه في الجملة (أو يكتفي) بضم التثنية وفتح الفاء في جمعهما (بحوز) الشيخ هذا ظاهر المدونة لان السيدنا بدأ بفعل المعروف علم أنه لم يقصد الضرر فناسب التخفيف وشبه في الاكتفاء بحوز فقال (كالتق) لأحدهما فيمكن في نفسه بجمعهما في حوز اتفاقا في الجواب (تأويلان) أي فهمان لشراحيها في قولها الوهب والولد وهو صغير بغير ثواب جاز وتزويج مع أمه ولا يفرق بينهما وهما قولان لما لا يرضى الله تعالى عنه فيما قبل الكاف في التوضيح ان قلت يلزم على التأويل الأول في التفريق بغير عوض وفي التفريق بعوض جمع شخصين سلبا بينهما في البيع وتقدم منه لجهل التفصيل قلت يمكن دفعه بتقوية ما قبل بجمعهما أو بأنه أجبر هنا للضرورة الداعية اليه أجاب بالأول غير واحد وبالثاني عياضه البنيان أصل السؤال غير وارد اذا يلزم بجمعهما في صفقة واحدة والله أعلم (وجاز بيع نصفهما) أي الام وولدها الصغير أو ثلثهما أو ثلث أحدهما وربيع الآخر واحد أو أكثر (و) جاز (بيع أحدهما) أي الام وولدها الصغير (للعق) المنجز لا الكتابة أو تدبير أو عتق لأجل وهذا قيد في بيع أحدهما فقط ابن بطال معنى قولها لا بأس ببيع الام دون ولدها وولدها دونها للعق ببيع أحدهما على أنه حر بنفس البيع من غير احتياج لاحداث عتق بعده وقال غيره معناه لم يعتق بعد بعه أبو الحسن يجبر المشتري على العتق على كلا الوجهين والأول أقوى والله أعلم قال فيحصل المسئلة أن تقول ان كانت التفرقة بالبيع فلا بد من جمعهما في ملك وان كانت بعق كفي جمعهما بحوز وان كانت بخصومة فبغير خلاف اللخمي اذا اعتق أحدهما جاز بيع الآخر ويجمعان في حوز وان اعتق الولد فليس له اخراجه عن أمه

(قوله بجمعهما) أي الام وولدها (قوله قولها) أي المدونة (قوله بيع أحدهما الخ) خبر معنى (قوله غيره) أي ابن بطال (قوله معناه) أي قولها لا بأس (قوله قال) أي أبو الحسن

(قوله وان باعها) أي أمه (قوله كونه) أي الولد (قوله معها أي الأم) (قوله به) أي الولد (قوله وكراؤه) أي الولد في سقينة اودابة
(قوله ويشترط) أي البائع (قوله عليه) أي المشتري الأم (قوله نفقته) أي الولد (قوله ثم قال) أي اللخمي (قوله له) أي الولد
(قوله مبيته) أي الولد (قوله عندها) ٥٦٨ أي أمه (قوله له) أي السيد (قوله به) أي الولد (قوله اخدهما) أي الأم

ورلدها (قوله ويشترط)
أي البائع (قوله عليه) أي
مشتري أحدهما وكأية
الآخر (قوله ومعه) أي
المأهله (قوله يعود) أي
الصغير (قوله منها) أي
التفرقة (قوله ان كانا) أي
الأم وولدها (قوله يجبرا)
أي البائع والمشتري (قوله
الجمع) أي في ملك (قوله
ذلك) أي التفرقة (قوله
اطلق) أي عن التقيد
بامتناعه في دينهم (قوله
واراد) أي المأزى (قوله
عنه) أي يبيع بشرط (قوله
وجله) أي انتهى عن بيع
وشروط (قوله ان شرط)
أي البائع (قوله عليه) أي
المشتري (قوله على أن
لا يبيعه) أي المبيع (قوله
جلدا) بفتح الجيم واللام أي
مطابقا (قوله ثم قال) أي
اللخمي (قوله قال) أي
مالك رضي الله تعالى عنه
(قوله اثنيا) بضم المثناة
وسكون النون (قوله رد
الثمن) أي للمشتري (قوله
له) أي البائع (قوله يبيع
وسلف) أي متردد بينهما
(قوله سلف بجر منقعة) أي

وان باعها شرط على المشتري كونه معها وعندها وان سافر بالأم سافره معها وكراؤه على
المشتري ويشترط عليه نفقته ثم قال وان أعتق الأم وأخرجها عن حوزة ترك ولدها في
حضانتهما كان لا خدمة له وان كان له خدمة كان مبيته عندها ويأوى إليها في زمانه في وقت
لا يجتاز به السيد لخدمته وان باعه شرط على المشتري كونه عندها وله السفر به وتبعه أمه حيث
كان نقله الخط (و) ان كاتب السيد أحدهما جاز يبيع (الولد مع) يبيع (كتابة أمه) لو أخذ
ويبيع الأم مع يبيع كتابة الولد لو أخذ ويشترط عليه ان لا يفرق بينهما اذا عتق المكاتب منهما ما قبل
الاختار (و) جاز (ا) كافر حربي (معاهد) بضم الميم وفتح الهاء أي مؤمن بفتح الهمزة والميم
الثانية مشددا ومعه أمه وولدها الصغير (التفرقة) بين الأم وولدها يبيعهما وغيره (وكره) بضم
فكسر أي حرم قاله أبو الحسن (الاشترائه منه) بالتفرقة ويجبر المشتري والبائع على جههما
في ملك مسلم مشددا وغيره ولا يفسخ البيع للأيام والى ملك المعاهد وقال ابن حزم يفسخ
ومفهوم معاهد منع الذي منها لا التزامه أحكام الاسلام ابن عرفة المأزى أرى ان كانا معا
انصراني ذي فباع أحدهما من انصراني أن يجبر على الجمع لانه من التظالم هذا ان كانت
التفرقة عندهم ممنوعة لا تجوز فان كان ذلك سائغا في دينهم فقيه نظر وبعض اشياخي اطلق
الحكم عنهم اهـ واراد والله أعلم ببعض اشياخه اللخمي (وكيبيع وشرط يناقض) الشرط
(المقهور) من البيع للثمن عنه فقد روى عبد الحنف في أحكامه عن عمرو بن شعيب عن جده
قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط وجله اهل المذهب على وجهين أحدهما
الشرط الذي يناقض مقتضى العقد والثاني الشرط الذي يعود لخلل في الثمن فاما الشرط الذي
يناقض مقتضى العقد فهو الذي لا يتم معه المقصود من البيع (ك) شرط (ان لا يبيع) المشتري
المبيع لاحد من الناس والامن فقر قليل وأما ان شرط عليه ان لا يبيعه لفلان أو فقر قليل
فيجوز اللخمي ان باعه على أن لا يبيعه من فلان وحده جاز وان قال على أن لا يبيعه لفلان أو لا
تبيعه لفلان فسد ثم قال وان قال على أن لا يبيعه من هؤلاء التفرقة جاز وفي سماع علي بن
زياد سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن باع عبدا أو غيره وشرط على المبتاع أن لا يبيعه ولا يهبه
ولا يعتقه حتى يعطيه ثمنه قال لا بأس بهذا لانه بمنزلة الزهر اذا كان اعطاء الثمن لأجل مسمى
اهـ ومثل ان لا يبيع ان لا يهب أو لا يخرج من البلاد أو على ان يتخذها ام ولد أو يعزل عنها أو لا
يجوزها البحر الحط ومن البيع والشرط المناقض للمقصود ببيع الثمن وهو من البيوع الفاسدة
قال في المدونة ومن ابتاع سلعة على ان البائع متى رد الثمن فالسلعة له فلا يجوز لانه يبيع وسلف
مخزون بل سلف بجر منقعة أبو الحسن هذا الذي يسمى ببيع الثمن واختلاف اذا نزل هل يتلافى
بالحصة كالبيع والسلف أم لا على قولين اهـ يعنى باسقاط الشرط لرجاى اختلاف اذا
اسقط المشتري الثمن بشرطه فهل يجوز البيع أم لا على قولين أحدهما ان البيع باطل والشرط

ان كانت السلعة منقعة كدار تسكن وارض تزرع وقوب يابس وحيوان يستعمل (قوله هذا) أي الاتباع باطل
بشرط متى رد البائع الثمن فله المبيع (قوله واختلاف) بضم التاء (قوله نزل) أي حصل ببيع الثمن (قوله يتلافى) بضم الباء أي
يتدارك (قوله بالحصة) أي التصحيح باسقاط الشرط (قوله على قولين) صله اختلاف

(قوله قوله) اى الاتمام رضى الله تعالى عنه (قوله فسحنا) اى المتبايعان باسقاط الشرط (قوله حكم البيع) والسلف في القوات من انه ان كان المسلف البائع فله الاقل من الثمن والقيمة وان كان المشتري فعليه الاكثر منهما (قوله الملك) بكسر فسكون (قوله الاصول) اى العقار (قوله غلته) اى مبيع الثياب (قوله فهو) اى شرط الاعناق في البيع (قوله وان كان مناقضا الخ) حال (قوله لتشوف) اى رضاعه جواز (قوله بريرة) بفتح الموحدة وكسر الراء فتحية ما كنه اسم أمة صحابية كوتبت بنسج أواق فضة والواقبة اربعون درهما واثنتي عشرة أم السبعة أم المؤمنين عائشة رضى الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تستعينها عليها فقالت لها ان شاء اهلك ان أصيب الهم صبة واحدة ولاؤك لى فاخبرت أهلها فابوا الا أن يأخذوا الاواق والاولاهم فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثهم ابذل فامر عائشة بفتح الاواق اياهم على ان الولاهم واخبرها انه شرط باطل وان الولاء لمن أعطى الورق وخطب في شأن ذلك خطبة قال فيها ما بان أقوام يشترون شروطا ليست في كتاب الله تعالى وقضاء الله أحق وشرط الله أوثق وانما الولاء لمن أعتق أو كما قال صلى الله عليه وسلم ولفظ الموطأ مالك ٥٦٩ عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت جاءت بريرة فقالت انى كانت اهلى على تسع اواق في كل عام أوقية فاعينني فقالت عائشة ان احب اهلك ان اعداهم عدتهم ويكون لى ولاؤك ففعلت فذهبت بريرة الى اهلها فقالت لهم ذلك فابوا اعلمنا ان الله عند اهلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت لعائشة انى قد عرضت عليهم ذلك فابوا على ان يكون الولاء لهم سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فساها فاخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سام خذها

باطل وهو المشهور والثاني انه جائز اذا اسقط شرطه وهو قوله في كتاب محمد بن عبد الله بن الحسن معنى قوله فيها بيع وسلف انه نارية يكون بيعا ونارية يكون سلفا لانه له حكم البيع والسلف في القوات بل فيه القيمة ما بلغت ان فأت السلفة وفي معنى الحكم لا يجوز بيع الثياب هو أن يقول أبيعك هذا الملك أو هذه السلفة على انى ان أتيت بالثمن الى مدة كذا أو متى أتيت به فالبيع مصروف عني ويفسخ ما لم يفت يبد المبتاع قبله فبقيته يوم قبضه وفوت الاصول لا يكون الا بالبناء والهدم والغرم والمحو ذلك هذا هو المشهور من المذهب والراجح ان غلته للمشتري واستثنى من الشرط المناقض للمقصود فقال (الا) شرط ملتبسا (بتجيز العتق) من المشتري للرقب الذي يشتريه فهو جائز وان كان مناقضا لمقتضى العقد لتشوف الشارع للعريية ولحديث بريرة وقال في المدونة لان البائع تجل الشرط بما وضع من الثمن فلم يقع فيه غرم واحتراز بالتجيز من التدبير والعتق لاجل والايلاد فان ذلك لا يجوز للغرمون السبد او الامة قبل ذلك وبجهدون بين برد المدبر فان فأت المبيع فلباتعه الا كثر من قيمته يوم قبضه المبتاع ومن ثمنه والظاهر ان شرط التجيز كشرط تجيز العتق وفي سماع ابن القاسم ما يدل على هذا وفي الذخيرة مثل شرط تجيز العتق شرط الهبة والصدقة عند مالك رضى الله تعالى عنه (و) ان باعه بشرط تجيز العتق وامتنع المشتري منه بعد العقد (لم يجبر) بضم القمية وسكون الجيم وفتح الموحدة المشتري عليه (ان) كان البائع (ايهم) اى اطلق في شرطه تجيز العتق اى لم يقيد به بيجاب ولا بخيار ولا بانه حر بنفس الشرع ان قال له ابيعك بشرط ان تعتقه واقتصر على هذا فان امتنع المشتري فلا يجبر عند ابن القاسم وقال اشهب وسحنون يجبر اللعنى وهو احسن وشرط النقد في هذا يفسده لترده بين الساقية والتمنية لتخير المشتري في العتق فبقيتم

٧٢ من في واشترط لهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله واثنى عليه ثم قال اما بعد ما بال رجال يشترون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط انيس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وانما الولاء لمن أعتق (قوله ففعل) بفتح فاء متفلا اى ملك (قوله وضع) اى ترك واسقط (قوله من الثمن) بيان لما (قوله فيه) اى البيع بشرط العتق (قوله السبد) اى المشتري (قوله دين) اى على المشتري (قوله يرد) بفتح فضاء (قوله المذبر) اى الى الرقية (قوله فان فأت المبيع) اى بشرط التدبير ونحوه (قوله ومن ثمنه) عطف على من قيمته (قوله هذا) اى ان شرط التجيز كشرط تجيز العتق (قوله منه) اى تجيز العتق (قوله بعد العقد) صلة امتنع (قوله عليه) اى العتق (قوله بان قال) اى البائع الخ تصوير للايهام (قوله اى المشتري) (قوله على هذا) اى كذا الخ (قوله النقد) اى تجيز الثمن للبائع (قوله في هذا) اى شرط العتق

(قوله ويوجبه) أي المشتري العتق (قوله فيها) أي الأقسام الأربعة (قوله به) أي الشرط (قوله كالاولين) أي في جبر المشتري على الاعتراف (قوله كالثالث) أي في تخيير المشتري في الاعتراف (قوله به) أي السلف (قوله وهو) أي الانتفاع (قوله شرطه) أي السلف (قوله وان كان) أي (قوله ٥٧٠) السلف (قوله به) أي السلف (قوله به) أي المثلن (قوله وهو) أي المثلن (قوله

البيع وفي عدمه فيخير البائع في رده وامضائه فان رده بعد القوت فعلى المشتري القيمة وشبهه في عدم الجبر على العتق فقال (ك) المشتري (المخير) بضم الميم وفتح الخاء المعجمة والتخية مشددة أي الذي خشيته البائع بين العتق ورده لمبايعه فانه لا يجبر على عتقه وان امتنع من عتقه فللبائع الخيار بين امضاء البيع ورده ويمنع التمسك بشرط اترده بين السلفية والتخية (بجسلاف الاشتراء) لرقب بشرط تخيير عتقه (على) شرط (اجباب العتق) على المشتري والزامه به ورضي المشتري بهذا الشرط ثم بعد الشراء امتنع من تخيير العتق فانه يجبر عليه فان لم ينجزه فجزه الحاكم وشبهه في تجزير العتق فقال (ك) ببيع الرقب بشرط (أنها) أي الذات المبسطة أي كانت أو ذكرا (حرة) بنفس (الشراء) فتصير حرة بلا احتياج لاحداث عتق من المشتري اللخمى البيع بشرط العتق أربعة أقسام الاول ان يبيعه على انه حر بالشراء الثاني يبيعه بشرط ان يعتقه ويوجبه على نفسه ويلتزمه الثالث يبيعه على ان المشتري بالخيار بين ان يعتقه أو لا الرابع ان يقع الشرط مبهما او البيع صحيح فيها وانما يفتقر الجواب في صفة وقوع العتق وفي شرط النقد في الوجه الاول يعتق بنفس الشراء وفي الثاني ان امتنع المشتري أعتقه الحاكم وفي الثالث لا يجبر المشتري على العتق ولا يجوز شرط النقد للغير لانه تارة يبيع وتارة ساق ولم يشتري الخيار في العتق وعدمه فان اعتقه تم البيع وان أبي خير البائع بين ترك شرطه وانما البيع والقيام به وورد البيع واختلاف في الرابع هل هو كالاولين وهو قول أشهب أو كالثالث وهو قول ابن القاسم وعليه مذهب المصنف وعطف على يناقض المقصود فقال (أو يخل) بضم التحتية وكسر الخاء المعجمة وشدة اللام أي يوجب الجهل (ب) بقدر (الثلث) كبيع (و) شرط (سلف) من احد العاقلين لا آخر فان كان السلف من المشتري فالانتفاع به من جملة الثمن وهو مجهول فقد أوجب شرطه الجهل بقدر الثمن وان كان من البائع فالانتفاع به من الثمن وهو مجهول فقد أوجب شرطه الجهل به وهو غن أيضا ولأن تقول ان كان السلف من المشتري فالانتفاع به يقابل بعض الثمن وبعبارة اخرى يقابل الثمن وهو مجهول فقد أدى الى جهل في الثمن وان كان السلف من البائع قابل الانتفاع به بعض الثمن وقابل باقيه وهو مجهول الثمن فقد أدى الى جهل الثمن (وصح) البيع (ان حذف) بضم فكسر شرط السلف قبل فوات المبيع بيد المشتري في التوضيح ظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين كون الاسقاط قبل فوات السلفة أو بعد فواتها لكن ذكر المازري ان ظاهر المذهب انه لا يؤثر اسقاط عدقاتها في يد المشتري لان القيمة حينئذ قد وجبت عليه فلا يؤثر الاسقاط بعده اه قوله لان القيمة أي من كانت أكثر من الثمن في اسلاف المشتري أو اقل في اسلاف البائع كما يأتي في المازري ان بعض الاشياخ خرج قولنا بالصحة ان اسقط الشرط ولومع القوت واعتز به وتركت خوف الاطالة اه كلام التوضيح وذكر في الشامل كلام المازري وهو مراد المصنف بقوله ان زلت الاكثر من الثمن الخ (أو) أي وصح البيع بشرط التدبير ان

ثمن أيضا) أي فسهله كلام المصنف فلا قصور فيه (قوله يقابل) أي الانتفاع بالسلف (قوله وبعضه) أي المثلن (قوله وهو) أي بعض المثلن المقابل للثلث (قوله ادنى) أي السلف من المشتري (قوله باقيه) أي الثمن (قوله وهو) أي باقي الثمن (قوله ادنى) أي السلف من البائع (قوله قبل فوات المبيع) صله حذف (قوله انه) أي الشأن (قوله الاسقاط) أي لشرط السلف (قوله انه) أي الشأن (قوله اسقاطه) أي شرط السلف (قوله حينئذ) أي حين فوات المبيع بيد المشتري صله رجعت (قوله عليه) أي المشتري (قوله بعده) أي وجوب القيمة على المشتري والفرق بين اسقاطه قبل فوات المبيع واسقاطه بعده انه قبل فواته يخير من شرط السلف من اسقاطه وامضاء البيع بثمنه كبر فواته ولزوم القيمة المشتري لا يتأتى تخيير المشتري بين اسقاط شرطه وامضاء البيع بالثلث الاكثر من القيمة أو بالتدبير) صله البيع

(حذف)

بقصبات مثقلا (قوله)

(قوله يخرج) بقصبات مثقلا (قوله)

بشرط التدبير) صله البيع

(قوله وكذا) أي شرط التدبير في صحة البيع بحذفه (قوله ان مات) أي المشتري (قوله عليه) أي المشتري (قوله وكذا) أي شرط الصدقة عليه به ان مات في ان اسقاطه لا يؤثر لصحة (قوله ان مات) أي المشتري (قوله ورثته) أي المشتري (قوله من امد الخار) بيان لما (قوله وان اسقط) أي الشرط مبالغة (قوله اسقاطه) أي الشرط ٥٧١ (قوله به) أي الشرط (قوله

(حذف شرط التدبير) وكذا كل شرط يناقض المقصود الاربعة شروط احدها من ابتاع سلعة بثمن مؤجل على انه ان مات قال ثمن صدقة عليه فانه يفسخ البيع ولو اسقط هذا الشرط لانه غرر وقاله في النوادر وكذا شرط ان مات فلا يباطل البائع ورثته بالثمن فانها شرط ما لا يجوز من امد الخيار فيلزم فسخه وان اسقط لجواز كون اسقاطه اخذاه ثالثا به ان باع امة وشرط على المبتاع ان لا يبطاها وان انه ان فعل فهي حرة وعليه ديناره مثلا فيفسخ ولو اسقط الشرط لانه بين قاله ابن رشد رابعها شرط الثبنا بفسد البيع ولو اسقط وبقي خامس وهو شرط النقد في بيع الخيار ابن الحاجب لو اسقط شرط النقد فلا يصح وشبهه في الصحة لكن مع بقاء الشرط لزومه فقال (ك) بيع بثمن مؤجل (شرط رهن) من البائع على المشتري في الثمن (و) شرط (جميل) أي ضامن للمشتري في الثمن (و) كشرط (اجل) معلوم للثمن وهذه من الشروط التي لا يقتضيها العقد ولا ينافيها ومحل كلامه في الرهن والجميل الحاضرين او قريبي الغيبة فان بعدت غيبتهما ففي الجميل لا يجوز البيع ويفسد ولعله في الجميل المعين وفي الرهن يجوز بيعه وتوقف السلعة حتى يقبض وقال اشهب يمنع كالجميل وفي النوادر الجواز في الرهن البعيد اذا كان عقارا وقبض المشتري السلعة المباعة قاله حلولو وبالغ على صحة البيع اذا اسقط شرط السلف فقال (ولو غاب) المتسلف على السلف غيبة يمكنه الانتفاع به فيها فيصنع البيع ويرد السلف له فهو راجع لقوله ووضح ان حذفه فالاولى ذكره عنده (وتوالت) بضم القوية والهمز وكسر الواو مشددة أي فهمت المدونة (بمخلافه) وهو نقض البيع مع الغيبة على السلف ولو اسقط الشرط لتقام الربا بينهما ثم الاول هو المشهور وقول ابن القاسم وتأول الاكثر المدونة عليه وهو تابع للشارح واصله في التوضيح وقصه صرح ابن عبد السلام بمشهوريته طفي فيه نظير لان ابن عبد السلام صرح بمشهورية الصحة باسقاط شرط السلف في غير الغيبة وذكر الخلاف مع الغيبة ولم يصرح بمشهور وانما سبب الصحة لا يصح فانه لما عزي عدمها لمتخون وابن حبيب وبجي عن ابن القاسم قال وخالف اصبح ورأي ان الغيبة على السلف لا تنقح تخيير المشتري اه وكذا فعل عياض ثم قال وذهب أكثر شيوخ القرويين الى ان قول متخون وفاق للكتاب وجعله بعضهم خلافا فانظر كيف عز اللا أكثر خلاف ما عز الهم المصنف ومن تبعه اذا علمت ذلك ظهر لك ان المعتد عدمها في الغيبة (وفيها) أي المبيع بشرط السلف (ان فات) المبيع بيد المشتري (أكثر) شيئين (الثمن) الذي وقع البيع به (والقيمة) التي يحكم بها أهل المعرفة يوم قبض المبيع (ان اسلف المشتري) البائع لاتهامه بانه اخذها بناقص عما تباع به لاسلافه فيعامل بتقيض قصده (والا) أي وان لم يكن المسلف المشتري بان كان البائع (فالعكس) أي فيه أقل الثمن والقيمة لاتهامه على انه زاد في ثمنها عما تباع به لاسلافه فيعامل بتقيض قصده الخط ينبغي ان يقيد هذا بعدم غيبة المشتري على السلف مدعيه انما القدر الذي أراد الانتفاع بالسلف فيها والافقية القيمة بالغة ما بلغت كما يؤخذ من كلام ابن رشد الا في شرح قول

أخذها أي السلعة (قوله لاتهامه) أي البائع (قوله ثمنها) أي السلعة (قوله هذا) أي لزوم الاقل ان اسلف البائع المشتري (قوله والا) أي وان كان المشتري قد قاب على السلف غيبة انتفع به فيها كما أراد (قوله فقيه) أي المبيع بشرط السلف

وانه) أي المبتاع اقوله ان فعل) أي وطئها (قوله النقد) أي تعجيل الثمن (قوله وهذه) أي شرط الرهن والجميل والاجل (قوله قريبي) بفتح الواو حدة مشي قريب (قوله غيبتهما) أي الرهن والجميل (قوله يقبض) بضم الياء وفتح الواو حدة بضم المعين غائب غيبة بعيدة (قوله به) أي السلف (قوله فيها) أي الغيبة (قوله فهو) أي ولو غاب فقريه على وبالغ الخ (قوله ذكره) أي ولو حذف (قوله عنده) أي وضح ان حذف (قوله وقول) عطف على المشهور (قوله وتأول) بفتح الواو حدة متعقلا (قوله وهو) أي ثمن (قوله نيه) أي كاد التوضيح (قوله فانه) أي ابن عبد السلام (قوله عدمها) أي الصحة (قوله قال) أي ابن عبد السلام (قوله وكذا) أي فعل ابن عبد السلام (قوله ثم قال) أي عياض (قوله عدمها) أي الصحة (قوله في الغيبة) أي على السلف (قوله لاتهامه) أي المشتري (قوله

المصنف في فصل العينة وله الاقل من جعل مثله أو الدرهمين أو تبعه من وعي ومن بعدهما
 طفي هذا قصور انه قول مقابل لما شئ عليه المصنف ابن عرفة وفي ايجاب الغيبة على السلف
 لزوم فسخه والقيمة ما بلغت في فوته وبقاء تصحيحه باسقاط الشرط فانها ان غاب عليه مدة
 اجله أو قدر ما يرى انه اسلفه اليه للباجي مع غير واحد عن سحنون مع ابن حبيب وعن أصبغ
 وتفسير ابن رشد قول ابن القاسم عيب لم يتعرض المصنف لحكم فوات ما فيه شرط مناقض
 للمقصود وهو ان للبائع الاكثر من الثمن والقيمة يوم القبض لو وقع البيع بانقص من الثمن
 المعتاد للشرط ثم قال وتعبيره بالقيمة يشعر بان كلامه في المقوم وأما المثل في قيمه مثله البنان في قسم
 ابن رشد الشروط في البيع أربعة أقسام وأشار المصنف الى جميعها وانذ كر طرفا من احكامها
 القسم الاول شرط ما يقتضيه العقد كتسليم المبيع وضممان العيب والاستحقاق ورد العوض عند
 انتفاض البيع أو ما لا يقتضيه ولا يتنافيه ككونه لا يؤل الى غرر أو فساد في الثمن او الثمن ولا الى
 اخلال بشرط من الشروط المستترطة في صحة البيع وفي مصلحة احد المتبايعين كاجل وخيار
 ورهن وجعل واستثناء سكنى الدار المبيعة أشهر معلومة واستثناء ركوب الدابة المبيعة ثلاثة
 ايام أو الى مكان قريب فهذا صحيح لازم يقتضي به ان شرط والا فلا الا ما يقتضيه العقد فيقضي
 به ولو لم يشترط ويتأ كد بالشرط وأشار المصنف الى هذا بقوله كشرط رهن الخ القسم الثاني
 ما يؤل الى الاخلال بشرط من شروط صحة البيع كشرط ما يؤدى الى جهل وغرر في العقد
 أو في الثمن أو في الثمن أو الى ربا فضل أو نساء كشرط مشاوره شخص بعيد أو الخيارات الى مدة
 مجهولة أو تأجيل الثمن الى اجل مجهول فهذا يوجب فسخ البيع فانت السابعة أو لم تفت وليس
 للمتبايعين امضاؤه فان لم تفت السابعة ردت بعينها وان فانت ردت قيمتها بالغة ما بلغت الا البيع
 بشرط السلف فلم يشرط تصحيحه باسقاط شرطه وأشار المصنف الى هذا القسم بالشروط
 المتقدمة مع قوله بعدها وفسد منه شيء عنه الدليل القسم الثالث ما ينافي مقتضى البيع كشرط
 ان لا يبيعهها ولا يهبها وان يتخذها م ولد والمشهور في هذا النوع فسخه مادام البائع متمسكا
 بشرطه فان تركه صح البيع ان كانت السابعة قائمة فان فانت فانت فيه الاكثر من الثمن والقيمة يوم
 قبضه الا شرط عدم وط الأمة وان وطئها فهي حرة وفعليه كذا فيفسخ على كل حال وليس
 للبائع اسقاط الشرط لانها عين لزمت المشتري والاشترط الخيار الى امد بعيد فيفسخ على كل
 حال ولو ترك الشرط لانه يعد اختيار الا تركه قاله في البيان وأشار المصنف الى هذا القسم
 بقوله وكبيع وشرط يناقض الخ القسم الرابع شرط غير صحيح الا انه خفيف لا يخل بالثمن فيصح
 معه البيع ويلغى الشرط وأشار المصنف الى هذا بقوله في فصل تناول كشرط زكاة ما لم يطب
 وان لا عهدة ولا مواضعة الخ هذا تفصيل الامام مالك رضي الله تعالى عنه في البيع والشرط
 وذهب الامام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه الى تحريمه مطلقا ما ورد ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن بيع وشرط وذهب الامام ابن شبرمة رضي الله تعالى عنه الى جوازه مطلقا عما جازي
 الصحيح ان جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما باع ناقه لابي سلمى رضي الله عليه وسلم بشرط حلاها
 وظهرها الى المدينة وذهب الامام ابن ابي ليلى الى بطلان الشرط وصحة البيع لحديث عائشة
 رضي الله تعالى عنها امر في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشترى بريدة واعتمها وان شرط

(قوله اذ هو) أي التقييد
 بما ذكر (قوله لزوم)
 مفعول ايجاب المضاف
 افساعه (قوله فوته) أي
 المبيع بشرط السلف
 مشترطه (قوله وبقاء) عطف
 على ايجاب (قوله تصحيحه)
 أي البيع بشرط السلف
 (قوله فانها) أي ايجاب
 الغيبة لزوم فسخه والقيمة
 ما بلغت (قوله وهو) أي
 حكمه (قوله لو وقع البيع
 الخ) علة ان للبائع الاكثر
 الخ (قوله للشرط) علة
 وقوعه بانقص الخ (قوله ثم
 قال) أي عيب (قوله
 طوفا) بفتح الراء (قوله ان
 شرط) بضم فكسر (قوله
 والا) أي وان لم يشترط
 (قوله ردت) بضم الراء (قوله
 تصحيحه) أي البيع (قوله
 تحريمه) أي البيع والشرط
 (قوله مطلقا) أي عن تقييده
 بكون الشرط مناقضا
 للمقصود أو مخالفا للثمن
 (قوله جوازه) أي البيع
 والشرط (قوله مطلقا) أي
 ولو مناقضا أو مخالفا (قوله
 ان جابر بن عبد الله الخ)
 بيان ما جحد من

(قوله وعرف) بفتحات مخففا (قوله وتأولها) بفتحات مثقلا (قوله يعن) بضم فسكون فكسر أى يدقق (قوله يحسن) بضم فسكون فكسر (قوله وفسره) أى النجش (قوله وهو ظاهر) أى المسموم (قوله وهو) أى الاطلاق (قوله وليس فى نفسك الخ) حال (قوله لمقتدى الخ) أنه ان تعطيه فى ساعة أكثر الخ (قوله قول المازرى) أى فى تفسير ٥٧٣ النجش (قوله قول مالك رضى

الله تعالى عنه) أى فى تعريف النجش (قوله انه) أى الشأن (قوله بانها) أى السلعة بفتحات مثقلا (قوله ورفع) أى الناجش عطف على بلغها (قوله فهو) أى الناجش (قوله وله التسليم به) أى بجميع الثمن (قوله ان كانت) أى القيمة (قوله وهذا) أى تقييد القيمة بالاقبسية (قوله لشرائها) على أرادوا الزيادة الخ (قوله يقتدى به) بضم الياء وفتح الدال (قوله وثبت) أى سؤال الجميع (قوله خير) بضم الخاء المعجمة وكسر المثناة مثقلة (قوله فله) أى البائع (قوله ولزمه) أى القائل (قوله فى اجازته) أى ابن رشد (قوله الدينار) أى اعطاه وأخذ (قوله انما يجوز) أى سؤال التركة للزيادة (قوله فى الواحد) أى لافى الكل أو لا أكثر (قوله ان كان التركة) أى للزيادة (قوله فضلا) أى تبرعا بلا عوض من سائله (قوله وان كان) أى التركة (قوله على ان له) أى تارك

أهلها الولاء فان الولاء من اعتق فجاز البيع وبطل الشرط وعرف مالك رضى الله تعالى عنه الاحاديث كلها واستعملها فى مواضعها وتأولها على وجهها ولم يعن غيره النظر ولم يحسن التأويل قاله ابن رشد (وكذا) بيع (النجش) بفتح النون وسكون الجيم فشين معجمة وفسره بقوله (يزيد) فى سوم ساعة وهو لا يريد شراءها (ايغر) أى يتخذ غيره فيقتدى به ظاهره سواء كانت الزيادة على ثمن الذى تباع به عادة أو على اقل منه وهو ظاهر قول المازرى وغيره الناجش هو الذى يزيد فى ساعة لمقتدى به غيره وهو خلاف قول مالك رضى الله تعالى عنه فى الموطأ والنجش ان تعطيه فى ساعة أكثر من ثمنها وليس فى نفسك اشتراؤها لمقتدى بك غيرك ابن عرفة قول المازرى وغيره اعم من قول مالك رضى الله تعالى عنه وقال ابن العربى الذى عنده انه ان بلغها الناجش قيمتها ورفع الغبن عن صاحبها فهو مأجور ولا خيار لبلتاعها ومفهوم يزيد ان استفتح الثمن للدلال ليعنى عليه فى المناداة من شخص عارف جائز ان لا يستفتح من يجهل القيمة بسوم قليل جدا فيتعجب الدلال ابن عرفة كان بالكنتيين بمونس رجل مشهور بالصلاح عارف بالكتب يستفتح للدلال ما يبنون عليه فى الدلالة ولا غرض له فى الشراء وهذا جائز على ظاهر تفسير مالك رضى الله تعالى عنه واختيار ابن العربى لاعلى ظاهر تفسير المازرى فحصل فىمن زاد على دون القيمة المنع على ظاهر قول الأكثر والجواز لدليل قول مالك رضى الله تعالى عنه والاستحباب لابن العربى واستبعده ابن عبد السلام (فان علم) البائع بالنجش واعتبره وبني البيع عليه (فلم يشتري رده) أى المبيع ان كان قائما وله التسليم به (فان فات) المبيع يرد المشتري (فالقيمة) يوم القبض وان شاء دفع الثمن احصة البيع قاله ابن حبيب بن قونس يريد ان كانت اقل يدل على ذلك قوله يؤدى القيمة ان شاء ولا يشاء احدا ان يؤدى أكثر مما عليه فصح ان ما عليه الاقل من الثمن الذى اشتراها به أو القيمة اه وهذا معنى تقييد ابن الحاجب بما اذا لم زد على الثمن (وجاز) لحاضر سوم سلعة أراد شرائها (سؤال البعض) من الحاضرين الذين أرادوا الزيادة فى سومها لشرائها (ليكف) بفتح التحتية وضم المكاف وشهد القاء نفسه (عن الزيادة) فى سومها لشرائها السائل برخص (لا) سؤال (الجميع) ولو حكما كالأكثر والواحد الذى يقتدى به فى الزيادة فان وقع سؤال الجميع ولو حكما وثبت بيئته أو اقرار خبير البائع فى قيام السلعة بزيادته أو عدمه فان فات فله الاكثر من ثمنها وقيمتها ابن رشد لو قال كف عني ولت دينار جاز ولزمه الدينار اشتري أو لا يشتري ولو قال كف عني ولت بعضها على وجه العطاء مجازا لم يجوز له ان يعطاه على الكف مالم يملك ابن عرفة فى اجازته الدينار نظرا لان اعطاه ليس على الكف لذاته بل لرجاء حصول السلعة وقد لا تحصل وظاهر قول المازرى انما يجوز فى الواحد ان كان التركة تقضى لاوان كان على ان له نصفها مجازا لم يجوز له دلسة منه بالدينار وهو خلاف ظاهر نقل ابن رشد اه قلت قد يفرق بان الدلسة فى الشركة محقة بلعنه ذلك عقد للشركة بخلاف الدينار فلا دلسة فيه تتعلق بالمبيع لتحقيق وجوده

الزيادة (قوله نصها) أى السلعة (قوله مجازا) أى بلا ثمن (قوله لم يجوز) أى سؤال الكف عنها (قوله لانه) أى سؤال الكف بالنصف (قوله دلسة) أى تدليس (قوله منه) أى سؤال الكف بخبر ظاهر (قوله بالدينار) صله ها منه (قوله وهو) أى منه بالدينار (قوله يفرق) بضم فسكون ففتح بين الكف بنصفها مجازا أو الكف بالدينار (قوله ذلك) أى كف ولت نصفها مجازا

(قوله قول ابن رشد) أي لو قال كف عني وللدنيا رجاؤه الذي ينادي بشتري أو لم يشتري (قوله في حاضرنه) صلة يسع (قوله سلعة) مفعول يسع المضاف لفاعله (قوله ونقله) أي القيد (قوله واعتقده) أي القيد (قوله تركه) أي القيد (قوله اعتقده) أي القيد (قوله ويؤيده) أي عدم اعتقاده (قوله الخلاف) مفعول ذكره مضافا لفاعله (قوله أحدهما) أي المصري والمديني (قوله وهو) أي الوارد (قوله بأسعاره) أي البلد (قوله غيبته) أي الوارد (قوله منه) أي الوارد (قوله ربحه) أي الوارد (قوله فيما لي) أي الوارد (قوله فلم يمنع) أي الامام رضي الله تعالى عنه تفريع علي ربحه فيه (قوله استرخاه) أي ما أتى به (قوله عدم اعتباره) أي القيد (قوله ونصه) أي كلام الباجي ٥٧٤ (قوله عنه) أي يسع حاضر لباد (قوله لا يسع حاضر لباد) بيان للحديث (قوله ومن

الآن معه اه عب غ استشكل ابن هلال قول ابن رشد بأنه من أكل أموال الناس بالباطل ولا سيما إذا لم يبيعها ربحها وقال العبدويني لا اشكال فيه لأنه عوض على تركه وقد ترك (وكبيس) شخص (حاضر) بجماعه صلة وضاد مجمعة أي ساكن حاضر ضد البادية أي مدني في حاضرنه سلعة مملوكة (أ) شخص (عودي) بفتح العين المهملة نسبة للعمود لنصيب يتيه من نحو الشعر عليه أي ساكن بادية وقيد الحافظ ابن عبد البر بما لا يمتثل له في البادية ونقله الابي في شرح مسلم واعتقده س وعج ولم يذكره ابن عرفة ولا ابن عبد السلام ولا الموضع ولا الشارح في شروحه الثلاثة ولا في شامله ولا صاحب الجواهر ولا غيرهم ممن وقتت عليه وأطبا قههم على تركه دليل على عدم اعتقاده ويؤيده ذكرهم الخلاف في بيع البادي للبدوي فقد روي محمد لا يسع مدني لمصري ولا مصري لمديني وحمل المازري هذه الرواية على ورود أحدهما على بلد وهو جاهل بأسعاره بحيث يمكن غيبته ويقتنع أهل البلد بالنشر منه مع ربحه في الغالب فيما أتى به فلم يمنع استرخاه قاله طي البنان في كلام الباجي في المنتقى ظاهر في عدم اعتباره ونصه والاصل في انتهى عنه الحديث الذي أخرجه الشيخان لا يسع حاضر لباد ومن جهة المعنى أنهم لا يعرفون الأسعار فيوشك إذا تساولوا البيع لا تقسم استرخاه ما يبيعون لأن أكثره لأرأس مال لهم فيه لأنهم لم يشتروه وإنما صار لهم بالاستقلال فالرفق بمن يشتريه أولى مع أن أهل الحواضر أكثر أهل الاسلام وهي مواضع الأثمة فيلزم الاحتياط لها والرفق بمن يسكنها اه فقوله أكثره لأرأس مال لهم فيه ظاهر في عدم اعتباره بل صريح في الاطلاق وقيد المنع ايضا بعدم معرفة البادي سعرها بالحاضرة البنان في قول الباجي البدوي لا يباع له سواء عرف السعر أو لم يعرفه صريح في عدم اشتراط جهل البدوي السعر ونقل ق عن ابن رشد مثله الابي في شرح مسلم ليس من يسع الحاضر لبادي يسع الدلال اليوم لأن الدلال انما هو لا شمار السلعة فقط والعقد عليها انما هو ربحها وبيع الحاضر المنهي عنه هو ان يتولى الحاضر العقد ويقف معه ليزيده في الثمن ويعلم ان السلعة لم تبلغ ثمنها وهو هذا الدلال بالعكس لرغبته في البيع ح وانظره مع قوله في الحديث لا تكن له مسارا طي في أجوبته المراد بالسماح في الحديث من يتولى العقد كالمالك في الحانوت فلا معارضة ومنع يسع الحضري سلعة البدوي اذا قدم بها بل (ولو) كان

جهة المعنى عطف على مقدر أي من جهة النص الحديث (قوله انهم) أي البدو (قوله الاسعار) أي بالحاضرة (قوله فيوشك) أي يقرب (قوله اذا تساولوا) أي باشر البدو (قوله استرخاه) بضم التاء وكسر الخاء (قوله لان أكثره) أي ما يبيعونه الخ عطفه لمقدار أي ولا ضرر عليهم في استرخاه (قوله لانهم لم يشتروه) صلة لأرأس الخ (قوله فالرفق بمن يشتريه) أي ما يبيعونه من أهل الحاضرة تفريع على أكثره لأرأس مال لهم فيه الخ (قوله وهي) أي الحواضر (قوله الأثمة) أي العلماء المقتدى بهم في الدين (قوله لها) أي الحواضر (قوله يسكنها) أي الحواضر (قوله فقوله) أي الباجي (قوله عدم اعتباره) أي القيد (قوله بل

(بارسالة)

صريح عطف على ظاهر (قوله في الاطلاق) أي لسلطع البادي عن تقييدها بكونها الاثنان (قوله) (بارسالة) وقيد بضم فكسر مثقلا (قوله المنع) أي ليسع الحاضر لبادي (قوله سعرها) أي السلعة (قوله لا يباع له) أي عنه (قوله عرف) أي البدوي (قوله صريح) خبر قول (قوله السعر) مفعول جهل المضاف لفاعله (قوله مثله) أي قول الباجي (قوله بالعكس) أي لا يتولى العقد ولا يقف للزيادة في السعر (قوله لرغبته) أي الدلال (قوله في البيع) أي لياخذ اجرتة (قوله وانظره) أي قول الابي ليس من يسع الحاضر لبادي يسع الدلال (قوله مع قوله) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فلا معارضة) أي بين الحديث وكلام الابي تفريع على المراد الخ (قوله ومنع) بفتح فسكون الخ دخول على المتن (قوله قدم) أي البادي (قوله بها) أي سلعة الحاضرة

(قوله هذا) أي منع بيع ما أرسله البادي للحاضر (قوله بيعها) أي السلعة المرسله من البادي للحاضر (قوله الحاضر فاعل
 بيع المضاف لمفعوله (قوله لصيرورتها) أي السلعة الخالة جواز بيعها الحاضر (قوله عنده) أي الحاضر (قوله عليه) أي
 الجواز (قوله ونصه) أي الابي (قوله يبيع الحاضر) أي المنهى عنه (قوله يمنع) بضم الباء (قوله محلهما) أي القولين (قوله والا)
 أي وان لم يجز القروي سعرها بها (قوله البابي) أي قال شاهد لقوله محلهما الخ (قوله الاسعار) أي لما أتى به بالحاضرة (قوله له)
 أي عنه (قوله جوازه) أي البيع (قوله كانت) أي السلعة (قوله وهو) أي جواز بيع الحاضر سلعة المدنى (قوله ذلك) أي يبيع
 الحاضر سلعة القروي (قوله ونصه) أي الشامل (قوله ولو بعته) أي المبيع ٥٧٥ (قوله والا) أي وان فاتت (قوله مضى)
 أي البيع (قوله والا) أي

وان لم يعتده (قوله زجر)
 بضم فكسر (قوله لانه)
 أي الشراء له بالسلع (قوله
 هذا) أي تقييد جواز
 الشراء بكونه بالنقد (قوله
 هذا) أي جواز الشراء
 (قوله كالبيع) أي في المنع
 (قوله اليه) أي البلد (قوله
 قبل وصولها) أي السلع
 صله شراء (قوله لخبر الخ)
 عنه منع التلق (قوله فنهانا)
 أي عن تلق الركان لشراء
 الطعام (قوله به بط) بضم
 الياء وفتح الموحدة أي
 بوصولها (قوله الاسواق)
 أي التي تباع بها عادة (قوله
 الجلائب) بالجيم أي السلع
 الجالوبة إلى الحاضرة (قوله
 نفاق) أي تجلب (قوله
 اليها) أي الحاضرة (قوله
 منها) أي الجلائب (قوله
 حده) أي التلق (قوله له)
 أي التلق (قوله فيمنع) أي
 التلق (قوله وهذا) أي

(بإرساله) أي العمودي للخصم ليبينه هذا هو المعروف من المذهب وأشار بولول قول
 الامام رضي الله تعالى عنه بجواز بيعها الحاضر أصيرورتها مائة عنده واقصر عليه الابي
 في شرح مسلم ونصه وليس من يبيع الحاضر ان يبعث البدي سلعة ليبينه الله الحاضر (وهل)
 يمنع بيع الحاضر سلعة مملوكة (الشخص) (قروي) أي ساكن قرية صغيرة ولا يمنع في الجواب
 (قولان) للامام مالك رضي الله تعالى عنه محلهما اذ جهل القروي سعرها بالحاضرة والاجاز
 اتفاقا البابي والقروي ان كان يعرف الاسعار فلا بأس ان يباع له وان كان لا يعرفها فلا يباع له
 ومفهوم لقروي جوازه اذا كانت مدنى وهو أحد قولين والاخر المنع الخط يظهر من كلام
 الشامل ترجيح القول بجواز ذلك ونصه وكبيع حاضر لباد عمودي خاصة وقيل وقروي وقيل
 كل وارد على محل ولو مدنيا وقيد بن يجزى السعرو ولو بعته مع رسول على الاصح (وفسخ) بضم
 فكسر يبيع الحاضر ساعة العمودي ان لم تفت بفتوت البيع الفاسد والامضى بالثمن وقيل
 بالقيمة (وأدب) بضم فكسر مثقال كل من الحاضر والبادي والمشتري ان لم يعتد بجعل وهل
 وان لم يعتده وان اعتاده والازجر قولان (وجاز) للحاضر (الشراء) أي العمودي بالنقد
 لا بالسلع لانه يبيع لها هذا هو الظاهر من كلام الامامة قاله البناي ت هذا هو المشهور وعن مالك
 رضي الله تعالى عنه أيضا الشراء كالبيع (وككملت) بفتح القوية واللام وكسر القاف أي
 الخروج من البلد لشراء (السلع) الجالوبة اليه قبل وصولها الى سوقها الذي تباع به عادة لخبر
 البخاري عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما كنا نتلق الركان نشترى منهم الطعام فنهانا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ابن رشد بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلق السلع حتى يهبط
 الى الاسواق فلا يجوز للرجل ان يخرج من الحاضرة الى الجلائب التي تساق اليها فيشتري
 منها ضمايا ولا ما يؤكل ولا تجارة ابن الحاجب في حده ثلاثة اقوال ميل وفرسخان ويومان وقال
 البابي لاحدله فيمنع قيا بعدد وفيما قرب وهذا ظاهر المصنف (او) تلق (صاحبها) أي السلع
 قبل وصوله البلد ليشتري منه ما وصل قبله أو يصل بعده على الصفة لنص مالك رضي الله تعالى
 عنه على انه من التلق في الثانية وقال البابي في الاولى لم ارفعها نصا وعندي انها من التلق
 وشبهه في المنع فقال (كأخذها) أي شراء السلع من صاحبها المقيم بالبلد والقادم عليه (في البلد)
 قبل وصول السلع له او سوقها ان كان لها سوق ويكون أخذها (بصفة) من بائعها وفي برنامج

قول البابي لاحدله (قوله ليشتري) أي التلق (قوله منه) أي صاحبها (قوله ما وصل) أي من السلع (قوله قبله) أي صاحبها (قوله
 بعده) أي صاحبها (قوله على الصفة) صله يشتري (قوله لنص مالك رضي الله تعالى عنه) على او صاحبها (قوله على انه) أي تلق
 صاحبها للشراء منه (قوله من التلق) أي المنهى عنه (قوله في الثانية) أي شراء ما يصل بعده (قوله في الاولى) بضم الهمز أي
 شراء ما وصل قبله (قوله فيها) أي الاولى (قوله انها) أي الاولى (قوله عليه) أي البلد (قوله له) أي البلد (قوله وفي برنامج) عطفت
 على من بائعها

(قوله او بشرط خيار) عطف على بصفة (قوله واختلاف) بضم القاء (قوله هذا) اي انه مع قول المتني (قوله لهما) اي اهل البلد والجواب (قوله يختص) اي المتلقي (قوله بها) اي السلع التي تلقاها واخذها في البلد بصفة (قوله وشهره) اي اختصاصه بها (قوله وشهره) اي التشرية (قوله وروى) بضم فكسر (قوله تباع) اي السلع المتأقاة او الماخوذة في البلد بصفة (قوله لهم) اي اهل البلد (قوله فعليه) اي المتلقي الخمس وحده (قوله فجميع) اي الربح (قوله تقسم) اي السلع (قوله بينهم) اي المتلقي واهل البلد (قوله انه) ٥٧٦ اي المتلقي (قوله ينهي) بضم الياء وفتح الهاء اي عن التلقي (قوله فان عاد) اي للتلقي (قوله

او بشرط خيار المشتري برؤيته فان لم يكن لها سوق جاز شرؤها بعد وصولها اليها ولو قبل مرورها على يده ولو لا تجارة وهو من اهل البلد واختلاف هل النهي عن التلقي تعبد او معقول المتني وعلى هذا فهل لحق اهل البلد وهو ما لا يرضى الله تعالى عنه أو الجواب وهو للساذي رضى الله تعالى عنه أولهما وهو لا ينال العربي رحمه الله تعالى (و) ان تلقى السلع او صاحبها أو أخذها في البلد بصفة (لا يفسخ) بضم القمهية البيع لصحته وهل يختص به او شهره المازري أو يشاؤك من شاء من اهل البلد وشهره عياض روايتان وروى تباع لهم فان خسره فعليه وان ربح فجميع وقيل تقسم بينهم بالثمن الاول وروى ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنه انها انه ينهي عنه فان عاد ادب وأشعر قوله تلقى السلع ان الخروج للبساتين لشراؤها الذي يلحق أربابه الضرر بتقريب بيعه ليس من المتلقي المتني عنه سواء الطعام وغيره وهو كذلك فقد روى ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنه الا بأس به وقاله أشهب وكذا اشراء الطعام وغيره من السفن بالساحل الا ان يأتي من ذلك ضرر وفساد فكا حنكار في الظاهر جواز تلقى كراء الدواب والخدم قبل وصولها للموقف المعتاد وانظر شراء الخبز من الفرن وتلقي جمال السقاين من البحر (وجاز لمن) منزله أو قريته خارج البلد الجلوب اليه (على كسنة أميال اخذ) اي شراء شيء (محتاج اليه) لقوته لا للتجارة ان كان لها سوق بالبلد الجلوب اليه والا فله الاخذ ولو للتجارة بل قال في ان كان على مسافة زائدة على ما يمنع التلقي منه فله الاخذ ولو للتجارة ولها سوق واعقده عجم وان كان على مسافة تمنع التلقي منها فله الاخذ عماله سوق لقوته لا للتجارة وعماله سوق له ولو للتجارة (وانما ينتقل ضمان) مبيع البيع (الفاسد) على البت الذي لم ينع عنه بيعه الى المشتري وصلة ينتقل (بالقبض) المستقر من المشتري للمبيع سواء انقذه عنه ام لا وقولي الذي لم ينع عنه بيعه مخرج للمبته والزبل فضمانه من بائعه ولو قبضه مشتريه بل ولوا تلفه اذ اقيمة له شرعا فيرجع بجميع ثمنه ان كان قبضه والاسقط عنه وللكتاب المأذون في اتخاذه اذ قبضه مشتريه وتلف بسماوى فضمانه من بائعه على المشهور فان اتلفه مشتريه ضمن قيمته كاتلافه جلد مبته وقولي على البت لاخراج المبيع فاسد بخيار وقبضه مشتريه فضمانه من بائعه وقولي المستقر لاخراج الامة المبيعة فاسد وقبضها مشتريها ثم وضعت عند امينة لكونها عالة او وطئها بائعها ولم يستقر بها فضمانها من بائعها والسلعة المبيعة يباعا فاسدا وقبضها مشتريها ثم ردها لبايعها امانة او ردها في ثمنها أو لا تنفعها جميعا المشتري في بيعها فضمانها من بائعها البتاني

ادب) بضم فكسر مثقلا اي المتلقي (قوله به) اي الخروج للبساتين اشراء ثمرها (قوله وكذا) اي الخروج للبساتين اشراء ثمرها في الجواز (قوله فكا حنكار) اي للطعام في المنع (قوله لهما) اي السلع (قوله والا) اي وان لم يكن لها سوق به (قوله فله) اي من على كسنة اميال (قوله ان كان) اي من منزله خارج البلد (قوله ولها سوق) حال (قوله على البت) صلة البيع فان كان بخيار فلا ينتقل ضمانه بقبضه لمشتريه بالاولى من بيع الخيار الصحيح (قوله الذي لم ينع عنه بيعه) فان كان منها عن بيعه فلا ينتقل ضمانه بقبضه (قوله الى المشتري) صلة ينتقل (قوله المستقر) فان لم يستقر بان دفعه لامين الموضوعة أو رده لبايعه فلا ينتقل اليه ضمانه (قوله من المشتري)

لا
ثبت القبض أيضا (قوله للمبيع) صلة القبض (قوله نقد) اي اشتري (قوله ثمنه) اي المبيع (قوله فيرجع) اي المشتري على البائع (قوله والا) اي وان لم يقبضه (قوله سقط) اي الثمن (قوله عنه) اي المشتري (قوله وللكتاب) عطف على للمبته (قوله قبضه) اي الكتاب (قوله فضمانه) اي الكتاب (قوله فان اتلفه) اي الكتاب (قوله قيمته) اي الكتاب (قوله كاتلافه) اي المشتري (قوله فضمانه) اي المبيع فاسد بخيار (قوله وضعت) بضم فكسر (قوله والسلعة) عطف على الامة (قوله لا تنفعها) اي بائعها (قوله المشتري) بفتح الراء نعت انتفاع (قوله فضمانها) اي السلعة

(قوله عليه) أي حصده أو جذه (قوله في سماع صحنون الخ) (قوله لا يتوقف القبض الخ) (قوله ابن القاسم) مفعول سماع المضاف
لفاعل (قوله فضمانه) أي الزرع (قوله منه) أي مشتريه (قوله لانه) أي مشتريه (قوله قابض له) أي حكا (قوله يتركه) أي
بارضه إلى يديه (قوله فيه) أي القاسم (قوله به) أي قبضه (قوله بهما) أي قبضه وفواته (قوله عدم رده) خبر فائدة (قوله وباحة
الانتفاع به) عطف على عدم (قوله بهما) أي قبضه وفواته (قوله رده) أي المبيع المقبوض الفائت (قوله به) أي المقبوض
الفائت (قوله لبقائه الخ) (قوله يجب رده الخ) (قوله وضممانه) أي ربه عطف ٥٧٧ على بقائه (قوله وهذا) أي عدم انتقال
ملكه بهما (قوله فيها) أي

المدونة (قوله وهبه) أي
المشتري العبد (قوله تغير)
أي العبد (قوله وكذا) أي
قولها من باع الخ في إعادته
أن البيع الفاسد يثقل
الملأ (قوله قولها) أي
المدونة (قوله وانتهاه) أي
القائل العبد (قوله لانه) أي
العبد (قوله عليه) أي
المشتري (قوله وجوبا) بيان
لحكم رده (قوله لبقائه)
أي المبيع الخ علة وجوب
رده لبعائه (قوله استغله)
أي المبيع (قوله لان ضمانه)
أي المبيع (قوله منه) أي
المشتري (قوله الخراج) أي
الغلة (قوله بالضمان) أي
يستحق به (قوله عليه) أي
المبيع (قوله فلا يرجع)
أي المشتري (قوله فله) أي
المشتري (قوله عين) أي
ذات (قوله فائمه) أي
محسوسة (قوله فيرجع)
أي المشتري (قوله له) أي
المشتري (قوله بهما) أي

لا يتوقف القبض على الحصد وجذ الثمرة أن كان المبيع حين بيعه مستحقا للحصد أو الجذ فان
بيع قبل استحقاقه توقف انتقال ضمانه عليه في سماع صحنون ابن القاسم فمن اشترى زرا
بعديسه بمن فاسد فاصابته جائحة تلفته فضمنانه منه لانه قابض له وان لم يحصده فان كان
اشتراه قبل بدو صلاحه على أن يتركه فيفسد واصابته عاهة فضمنانه من بائعه لان المشتري
لا يقبضه الا بحصده ابن الحاجب ابن القاسم لا ضمان الا بالقبض اشبهت اوبالتمكين منه وبثقل
التمن اه واصله في الجواهر ومفهوم الضمان أن ملك الفاسد لا ينتقل بقبضه بل لابد من
فواته وهو كذلك في ابن الحاجب والتوضيح ابن الحاجب لا ينتقل الملك فيه الا بالقبض والفوات
التوضيح يعني إذا قلنا بانتقال ضمان المبيع فاسد بقبضه فملك لا ينتقل به بل لابد من ضمانة
فواته اه وفائدة نقل ملكه بهما عدم رده وباحة الانتفاع به خلا فإني قال لا ينتقل ملكه بهما
فيجب رده ويجوز الانتفاع به لبقائه على ملك ربه وضممانه أن هلك عند مشتريه بينه وهذا
مقابل المشهور الذي أشار إليه ابن رشد وفيه من باع عبده بغير فاسد انهم وهبه لرجل قبل تغيره
في سوق أو بدن جازت الهبة اه ابن ناسي يؤخذ من هذا أن المبيع الفاسد ينقل الملك وكذا
قولها فمن قال لعبد أن ابعتك فانت حر واشترته فاسد انه يعتق عليه (و) أن قبض
المشتري فاسد المبيع (رد) بضم الزا وشدد الدال المبيع لما قبضه وجوب لبقائه على ملكه
(و) أن كان المشتري استعمله بعد قبضه فلا يرجع (لا يرد) غلة لان ضمانه منه والخراج بالضمان وان
كان المشتري اتفق عليه فلا يرجع على بائعه بنفقة فان لم يكن للمبيع غلة فله الرجوع بالنفقة
فان أحدث المشتري بالمبيع فاسدا ماله عين فائمه كبنا وصبيغ فيرجع بنفقته والسكفي واللبس
له وظاهر قوله ولا غلة ولو علم المشتري بالفساد وجوب الرد وقبضه من وقت بعده علم بهما
وهو مخالب لا طلاق المدونة وابن الحاجب وابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح طفي
الاطلاق هو المطابق للخراج بالضمان اذ علم بهما لا يخرج منه عن ضمانه نعم القيد معتبر في
استحقاق الوقف فمن اشترى عقارا فظهر حبسا فله غلته حيث لم يعلم بتجديسه فان كان عالما به
رجع عليه بغلته الا اذا كان البائع المحبس عليه وهو ربيد عالم بتجديسه فلا رجوع على مشتريه
بغلته ويرجع المشتري بثمنه على بائعه فان أعدم استوفاه من غلته فان مات المحبس عليه قبل
ضاع باقي ثمنه وانتقل الحبس إلى من يليه بشرط واقفه ومحل رد المبيع الفاسد ان لم يفت (فان
فان) المبيع فاسدا يرد مشتريه فلا يرد لبايئعه (مضى) أي صح البيع (الختاف) بفتح اللام

٧٣ منح في الفساد وجوب الرد (قوله وهو) أي تقيده بهما (قوله اذ علمه) أي المشتري (قوله بهما) أي
الفساد وجوب الرد (قوله لا يخرج) أي المبيع (قوله ضمانه) أي المشتري (قوله القيد) أي بعدم علم المشتري بالفساد وجوب
الرد (قوله فله) أي المشتري (قوله غلته) أي العقار (قوله لم يعلم) أي المشتري (قوله يرجع) بصم فكسر (قوله عليه) أي المشتري
(قوله المحبس) بفتح الموحدة (قوله وهو) أي المحبس عليه (قوله بغلته) أي الحبس (قوله بثمنه) أي الحبس (قوله فان أعدم)
بائعه (قوله استوفاه) أي الثمن (قوله من غلته) أي الحبس (قوله قبله) أي استيفاء الثمن من غلته (قوله من يايه) أي الميت

(قوله عدمها) أي العصة (قوله السلم) بفتح السين واللام (قوله بعدد زهوه) صلة السلم (قوله بشرط أخذه) أي التمر صله السلم (قوله وكأنه) بفتح الهاء وشدة النون (قوله وفي بيع حب الخ) عطف على في خصوص (قوله لأن مضيه بقبضه) علة تجرد المختلف فيه (قوله واجتماع البيع والصرف في أكثر من دينار) عطف على السلم (قوله وجمع الشخصين الخ) عطف على السلم (قوله وما ذكره المصنف) أي من مضي ٥٧٨ المختلف فيه بالثمن (قوله لانه) أي الشأن الخ علة أكثرى (قوله وبأقوله) أي المصنف

(في) صفة وعدمها ولو كانت العصة خارج المذهب والمذهب كله على عدمها واصله مضي (بالتن) الذي يبيع به مثال المختلف فيه السلم في شرائط معين بعدد زهوه بشرط أخذه غير اقيوت بقبضه نقله في التوضيح عن ابن القاسم وكأنه المشهور في خصوص هذا الفرع وفي بيع حب افرل قبل يسميه وهو مثال لجرد المختلف فيه لأن مضيه بقبضه وكلام المصنف في مضيه بقوات واجتماع البيع والصرف في أكثر من دينار وجمع الشخصين سلعتين في البيع وما ذكره المصنف أكثرى لأنه تقدم للمصنف أن البيع وقت الجمعة ان فات مضي بالقيمة وهو مختلف فيه ويأتي له في بيوع الأجال وصح أول من يبيع الأجال فقط إلا أن يقول الثاني فيفسحان وهو مختلف فيه ويأتي له في العينة ما يخالف ما هنا أيضا (والا) أي وإن لم يكن القاسد الذي فات مختلفا فيه بأن كان مجمعا على فساد (ضمن) المشتري (قيمة) أي المبيع معتبرة (حينئذ) أي حين القبض كما قدمه في باب الجمعة وهذا مذهب المدونة وهو المشهور وعليه درج ابن الحاجب وهذا أكثرى أيضا إذ قد تعتبر يوم المبيع كما يأتي في قوله وفي بيعه أي المبيع فاسدا قبل قبضه مطلقا تأويلان من أنه على القول بالقوات تعتبر قيمته يوم بيعه (و) ضمن (مثل) بكسر فسكون (المثلي) المبيع بكيل أو وزن أو عدولم ينس ووجد مثله والاضمن قيمته معتبرة يوم القضا عليه بالرد وان عات مكيلة الخراف بعد قبضه رد مثله وجوبا واصله فات (بتغير سوق) أي سعر بغلاء أو رخص مبيع (غير مثلي) مكيل أو موزون أو معدود (وغير عقار) كحيوان وعرض ومفهوم غير مثلي الخ أن المثلي والعقار لا يقيمتما بتغير سوقهما بل هو كذلك على المشهور وظاهره ولو اختلفت الرغبة فيهما بتغير السوق البنائي كونه المثلي لا يقيمه حواله السوق مقيما إذا لم يبيع جزافا ولا فيقوت بحواله السوق وغيره فاتي النواذر من ابتاع حلييا فاسدا فان كان جزافا فان حواله السوق تقيمه ويرد قيمته وإن كان على الوزن فلا يقوت بحواله السوق ولا يرد أمثله وإن كان سيفا محلي فضته لا أكثر فلا تقيمه حواله السوق ويقيتمه المبيع والتلف وقيل فضته غير قيمته محمد وإيس بالقياس اهـ (و) يقوت المبيع فاسدا (بطول زمان) إقامة (حيوان) بيد المشتري ولو آدميا (وفيها) أي المدونة الطول (شهر) فيها أيضا لا يكفي في الطول (شهران) هذا امراده والاغنى عنه ما قبله ولم يصح قوله (واختار) اللحنى من نفسه (أنه) أي المذكور (خلاف) معنى (وقال) المازري من نفسه (بل) هو خلاف (في شهادة) أي بسبب اختلاف الحالة المشاهدة فالمحل الذي فيه الشهر طول مبني على مشاهدة حال حيوان صغير شأنه التغير في الشهر والمحل الذي فيه الشهر ليس بطول مبني على مشاهدة حال حيوان كبير كابل وبقري ليس شأنه التغير فيها البنائي نص كلام المازري بعدد كرماني الموضوعين من المدونة اعتقد بعض أسياسي

عطف على تقدم قوله (وهو) أي الثاني الخ حال (قوله مختلف) بفتح اللام فيه أي ولم يعض بالقوات بل فسخ هو الأول قبل على أكثرية ما هنا (قوله وهذا) أي مضي المتفق عليه بالقيمة يوم القبض ان فات (قوله إذ قد تعتبر القيمة يوم البيع) علة أكثرى (قوله من أنه) أي الشأن الخ يسان ما (قوله ينس) بضم الياء أي قدره (قوله وجد) بضم الواو (قوله والا) أي وإن لم يوجد مثله أو نسي (قوله وان عات) بضم العين (قوله مكيل أو موزون أو معدود) بيان مثلي (قوله كحيوان وعرض) مثال لغير مثلي (قوله غير عقار) أي المثلي والعقار (قوله بفتح) بضم ففتح (قوله والا) أي وإن يبيع جزافا فاتي النواذر من ابتاع الخ علة مقيما إذا لم يبيع جزافا (قوله فإن كان) الخ يسميه (قوله ويرد) أي المشتري (قوله وإن كان) أي يسميه

(قوله وليرده) أي المشتري المحلي (قوله وإن كان) أي المبيع فاسدا (قوله ولو آدميا) أي كان الحيوان المبيع فاسدا (أنه آدميا) قوله هذا أي كون الشهرين ليسا طول (قوله والا) أي وإن لم يكن هذا امراده وإظهار عبارته من أن الشهرين طول (قوله عنه) أي وشهران (قوله ما قبله) أي وفيها شهر لانه يعلم منه بالاولى أن الشهرين طول (قوله المذكور) أي وفيها شهر وشهران (قوله فيهما) أي الشهرين (قوله من المدونة) بيان للموضعين (قوله اعتقد الخ) خبر نص (قوله بعض أسياسي) أي اللحنى

(قوله انه) اى مافى الموضوعين من ان الشهر طويل وان الشهرين ليسا طولاً (قوله وليس) اى مافى الموضوعين (قوله كذلك) اى اختلاف قول على الاطلاق (قوله انما هو) اى مافى الموضوعين (قوله لانه) اى الشان (قوله فى ذاته) اوسوقه (قوله تنازع فيه) تغير الماضى وتغير المصدر (قوله يستدل) بضم التحتية وفتح الفوقية (قوله رده) اى المازرى (قوله كلامه) اى المازرى (قوله لتغيره) اى الحيوان (قوله لافى التغير) عطف على فى الزمان (قوله وهذا) اى ان الاختلاف انما هو فى الزمان لافى التغير (قوله مقتضى) بفتح المضاد (قوله مراده) اى ابن عرفة (قوله على انه) اى مافى الموضوعين ٥٧٩ (قوله لاتفاقهما) اى اللغوى

والمازرى (قوله على ان ما) اى الزمان الذى هو (قوله هل هو) اى الشهر الى الثلاثة (قوله فيكون) اى الشهر الى الثلاثة (قوله اولاً) اى اولى (قوله هو مغلظة) لتغيره (قوله مراده) اى ابن عرفة (قوله عندهما) اى اللغوى والمازرى (قوله وفيه) اى كون الخلاف حقيقياً (قوله من ان الاول) اى الخلاف فى حال (قوله بجواز) اى ماله حالان (قوله احدهما) اى الحالين (قوله لخصوره) اى احده الحالين (قوله فى ذهنه) اى القائل بجوازه (قوله والقائل) عطف على قائل (قوله حاله) اى ماله حالان (قوله ذهنه) اى القائل (قوله بمنه) اى القائلين (قوله مرئياً) بفتح التاء (قوله المختلف) بفتح اللام (قوله أيضاً) بضم فسحة

انه اختلاف قول على الاطلاق وليس كذلك انما هو اختلاف فى شهادة بعبارة لانه اشار الى المدونة الى المقدار من الزمان الذى لا يمتضى الا وقد تغير فيه الحيوان فتغير فى ذاته اوسوقه معتبر وانما الخلاف فى قدر الزمان الذى يستدل به على التغير فقال ابن عرفة فى رده على اللغوى تعسف واضح لان حاصل كلامه ان الخلاف انما هو فى الزمان الذى هو مظنة لتغيره لافى التغير وهذا هو مقتضى كلام اللغوى لمن تأمله وانصف اه والصواب ان مراده اتفاق كلام اللغوى والمازرى على انه خلاف فى شهادة لاتفاقهما على ان ما هو مظنة لتغير الحيوان فوت قطعاً وان الخلاف بين الموضوعين فى الشهر الى الثلاثة هل هو مظنة للتغير فيكون فوتاً اولاً فلا يكون فوتاً وفيهم بعضهم ان مراده ان الخلاف حقيقى عندهما وفيه نظرية بين بما افاده بعض شيوخنا فى الفرق بين الخلاف فى حال والخلاف فى شهادة من ان الاول يقال فيها حالان فيقول قائل بجوازه باعتبار احدهما الحضور فى ذهنه بين قوله والاخر بمنه باعتبار حاله الا ان الحاضر فى ذهنه حينئذ ولو حضر فى ذهن الاول ما حضر فى ذهن الثانى لو افقاه ولو حضر فى ذهن الثانى ما حضر فى ذهن الاول لو افقاه أيضاً فهذا ليس خلافاً فى الحقيقة وان الخلاف فى شهادة يقال حيث يكون القول من كل منهما امر متباعد على احد الحالين مع نفي الحال الاخر مثاله الماء المجموع فى القم المختلف فى التطهير به فان كان الخلاف من أجل ان الماء قد يضاف وقد لا يضاف منع تكلم على حال الاضافة ومن اجاز تكلم على حال عدمها وكل منهما يسمى وقوع الحالين فهو خلاف فى حال وان كان من أجل ان القائل بالمنع رأى انه يضاف ولا بد ولا يمكن بحسب العادة عدم اضافته والقائل بالجواز رأى نقض هذا فهو خلاف فى شهادة والخلاف فى مسئلتنا من هذا الثانى لان من قال الثلاثة وما دونها فوت رأى انها مظنة لتغير ولا بد ومن قال ليست بفوت رأى انها ليست مظنة للتغير ولا بد هذا فهم ابن عرفة كما يفهمه كلامه المتقدم وأما قول فالحل الذى فيه الشهر فوت الخ فلم يقله المازرى ولا هو معنى كلامه كما تقدم على ان ما بينه الخلاف انما هو معنى الخلاف فى حال لا معنى الخلاف فى شهادة كما دل عليه ما تقدم والله اعلم واعلم ان الحل الذى فيه الشهر ان ليسا فوتاً فيه أيضاً الثلاثة كذلك فالاولى ابدال وشهران بثلاثة لا يجرى بهما عبارته انها فوت باتفاق الحالين وليس كذلك واعلم ايضا ان موضوع الكلام عدم تغير ذات الحيوان ولا سوقه بديل ذكر تغير الحق قبل وتغير الذات بعد (و) ينوت المبيع فاسد (ينقل عرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء فضاء مجعنة (ومشئ) بكسر فسكون مكمل او موزون او معدود من بلد العقد (بلد) آخر او عكسه او من محل لاخر فى بلد

(قوله ان الماء) اى المجموع فى القم (قوله عدمها) اى الاضافة (قوله منها) اى المتكلمين (قوله ليس) بضم فسحة فكسر مثقلاً (قوله وان كان) اى الخلاف (قوله انه) اى الماء (قوله من هذا الثانى) اى قوله الخلاف فى شهادة (قوله بين) بفتح التاء مثقلاً (قوله كذلك) اى الشهرين (قوله ليست فوتاً) بفتح اللام (قوله الخ) بفتح الخ (قوله يعنى) اى فيه أيضاً (قوله ليست بفوت) (قوله انها) اى الثلاثة (قوله قبل وبعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله عكسه) اى من بلد آخر لبلد العقد

(قوله وغيرها) أي حوالة السوق (قوله من أوجه القوت) بيان لغيرها (قوله ولو يبيع) أي الطعام (قوله ويرد) أي المشتري (قوله مثله) أي الطعام (قوله وهذا) أي عدم قوت المثل المبيع بكيل أو وزن (قوله به) أي نقل بكافة (قوله لاستلزامه) أي وطئها (قوله وهو) أي طول الزمان (قوله عليها) أي الامة (قوله بدونه) أي وطئها (قوله وان قال) أي المشتري (قوله وطئتها) أي الامة (قوله صدق) بضم فكسر (قوله نقضه) أي المشتري الوط (قوله فانه) أي المشتري (قوله فانت) أي العملية (قوله بها) أي الغيبة (قوله كعقار الخ) أمثلة غير المثلي ٥٨٠ (قوله قيد) أي المصنف بفتحات مثقلا (قوله غير المثلي) صله قيد (قوله جريا الخ) صله قيد

واحد - د قاله الخمي إذا كان النقل (بكافة) بضم الكاف وسكون اللام أي مؤنة ومشقة أي شأنه ذلك وإن لم يتكلفه المشتري بجملة على دوابه وخدمه ويضمن مثل المثل بموضع قبضه في الزوائد مانصه ومن ابتاع طعاما مجزا فابيه عا فاسد اوقات بحوالة السوق وغيرها من أوجه القوت ولو يبيع بكيل أو وزن لم يفتسه شيء ويرد مثله بموضع قبضه وكذلك ما يكال أو يوزن من سائر العروض كالحناء وغيره لا فوت فيه اه وهذا هو الجاري على قوله ومثله المثل وهي طريقة كما ستعرفه واحترز به عما ليس في نقله كافة كحيوان ينقل بنفسه فليس نقله بفوت إلا أن يكون خوف من فحور محارب أو أخذ مكس فنقله فوت (و) يفوت المبيع فاسدا (بالوط) لامة بكر أو ثيب من مشتريها البالغ وهي مطبقة لاستلزامه واضعته المستلزمة طول الزمان وهو فوت ومفهوم الوط أن الغيبة عليها بدونه ليست فوتا وهو كذلك في الشامل وط الامة فوت لا غيبته عليها وان قال وطئتها صدق عليه كانت أو وخشا صدقه البائع أو كذبه وان نقضه صدق في الوخش ولو كذبه البائع فله ردها كعملية ان صدقه البائع فله ردها فان كذبه فانت بها (و) يفوت المبيع فاسدا (بتغير ذات) مبيع (غير مثلي) كعقار وعرض وحيوان فيفوت العفار بالهدم والبناء والأرض بالفرس والقلع والعرض والحيوان بنقص أو زياده ومفهوم غير مثلي ان المثلي لا يقيمه بتغير ذاته اقيام مثله مقامه الخط قيد بتغير الذات غير المثلي جريا على ما نقله في توضيحه فانه قال في قول ابن الحاجب والقوات بتغير الذات ظاهر كلامه ان تغير الذات يثبت المثلي وقاله ابن شاس والذي في الخمي والمازري وابن بشير انه لا يفوت لان مثله يقوم مقامه اه والظاهر ما قاله ابن الحاجب وابن شاس لان رد مثله مرتب على فواته لقوله سابقا والاضمن قيمته ومثل المثلي ولو كان لم يفت لرد عينه وهم قد صرحوا به نابر د مثله اه البنائي طريقة الخمي والمازري وابن بشير غير الطريقة التي جرى عليها المصنف أولا في قوله والاضمن قيمته ومثل المثلي طفي اعتمد المصنف هنا قوله في توضيحه الذي للخمي والمازري وابن بشير ان المثلي لا يفوت لان مثله يقوم مقامه اه وهو غير ملتزم مع قوله والاضمن قيمته ومثل المثلي لان ضمان مثل المثلي هو المترتب على فواته وتلك طريقة ابن شاس وابن الحاجب وتبعهما المصنف واصلا لابن يونس وعزا لابن القاسم في غير المدونة فهم ما طريقتان احدهما لابن يونس ومن تبعه ان اللازم في القوات القيمة في المقوم والمثل في المثلي الا ان عدم كثر في غير اياته فقيمه والثانية لابن رشد وابن بشير والخمي والمازري ان اللازم مع القوات هو القيمة مطلقا في المقوم والمثل وهو ظاهر قواها ومن اشترى شيئا بعا فاسد اوقات عنده فعليه قيمته يوم قبضه وهذا الطريقة هي التي اتخاها ابن عرفة وغيره من المتأخرين وعليه ما يأتي

(قوله فانه) أي المصنف (قوله كلامه) أي ابن الحاجب (قوله وقاله) أي قوات المثلي بتغير ذاته (قوله انه) أي المثلي (قوله لا يفوت) أي المثلي بتغير ذاته (قوله ما قاله ابن الحاجب وابن شاس) أي من ان تغير الذات يثبت المثلي (قوله لان رد مثله الخ) الظاهر الخ (قوله ولو كان) أي المثلي (قوله لم يفت) أي بتغير ذاته (قوله وهم) أي اهل المذهب (قوله مثله) أي المثلي الذي تغيرت ذاته (قوله أولا) بشد الوأوصله جرى (قوله هنا) أي في قوله وبتغير ذات غير مثلي (قوله ان المثلي لا يفوت) أي بتغير ذاته (قوله وهو) أي ما عتمده هنا (قوله وتلك) أي الطريقة التي قدمها في قوله والاضمن قيمته ومثل المثلي (قوله وتسعهما) أي ابن شاس وابن الحاجب (قوله وعزاها) أي ابن يونس (قوله

فهما) أي قوله والاضمن مثل المثلي وقوله وبتغير ذات غير مثلي (قوله ان اللازم في القوات الخ) بيان لاحدهما المصريح (قوله الا ان عدم) بضم فكسر أي المثلي (قوله في المقوم والمثل) تفسير مطلقا (قوله وهو) أي لزوم القيمة في القوات مطلقا (قوله قواها) أي المدونة (قوله وهذه الطريقة) أي الثانية (قوله اتخاها) أي اختارها واقتصر عليها ابن عرفة وغيره (قوله من المتأخرين) بيان لغيره وحدا وعن طريقة ابن شاس وابن الحاجب وابن يونس (قوله وعليهما) أي هاتين الطريقتين صله بأن في

(قوله فيه) اي المثل (قوله بعدم فواته) اي المثل بحواله السوق والنقل والتغير (قوله بفواته) اي المثل باحدها (قوله رده) اي المثل (قوله به) اي رده بعينه (قوله وان توهمه ع) حال (قوله قال) اي طي عقب مانه له عنه البناني (قوله ومن معه) اي المازري وابن بشير (قوله حكموا) اي اللخمى ومن معه (قوله بعدم فواته) اي المثل اي بتغير ذاته ونقله وتغير سوقه (قوله بتغير العين) اي ولا بتغير السوق ولا بنقله (قوله ان يسع) اي المثل (قوله فوات) اي بتغير العين والسوق والنقل (قوله لانه) اي المثل المبيع جزافا (قوله لغو) اي لا يعتبر مفوتنا (قوله وفي فوته) اي المثل (قوله بحواله السوق) اي وعدم فوته بها (قوله ثالثا) اي الاقوال فوته بها (قوله لاعتلى عن ابن وهب) راجع للاول (قوله مع اللخمى عنه) اي ٥٨١ ابن وهب وعن غيره اي ابن وهب راجع للثاني المطوي (قوله

والمازري عنه) اي ابن وهب مع قول ابن رشد الخ راجع للثالث (قوله وأشار) اي ابن عرفة (قوله بهذا) اي قوله مع قول ابن رشد مقتضى النظر (قوله ان يقتضيه) اي المثل المكمل (قوله المشتري) اي المثل المكمل (قوله الموزون) اي المشتري (قوله القيمة) اي للمكمل أو الموزون (قوله لما قال) اي ابن رشد (قوله لانه) اي المشتري (قوله اذا اعطى) اي المشتري البائع (قوله المثل) اي مثل المثل (قوله العين) اي عين المثل (قوله غيب) بضم فكسر (قوله احدهما) اي المتبايعين وهو البائع ان رخص المثل والمشتري ان خلا (قوله هذه الطريقة) اي لزوم قيمة المثل بفواته (قوله فانه) اي ابن عبد السلام (قوله في تغير

التقريب والخلاف في حواله السوق والنقل والتغير هل تقبى المثل ام لا فن اوجب فيه المثل وهو المشهور قال بعدم فواته لقيام مثله مقامه ومن اوجب فيه القيمة قال بفواته وامارده بعينه متغيرا وحده او مع ارش نقصه فلا قائل به وان توهمه ع) انظر طي ١٥ كلام البناني قال ولما رأى اللخمى ومن معه ان تغير المثل بوجوب غرم مثله حكموا بعدم فواته ابن بشير لا يفوت المكمل والموزون بتغير العين لان مثله يسد مسد عينه لكن ان يسع جزافا فوات لانه يقتضيه قيمته ولما ذكر المازري قول ابن وهب بفوات المثل بحواله سوقه قال مقتضاه وجوب قيمته ابن عرفة ذهاب عين المثل مع بقاء سوقه لغو لقيام مثله مقامه وفي فوته بحواله سوقه ثالثا ان ذهبت عينه لاعتلى عن ابن وهب مع اللخمى عنه وعن غيره والمازري عنه مع قول ابن رشد مقتضى النظر وأشار بهم هذا القول ابن رشد الذي يوجب النظر في المكمل والموزون ان قيمته حواله السوق كالعروض اه فلو لانه تلزمه القيمة مع الفوات لما قال مقتضى الخ لانه اذا اعطى المثل او العين مع حواله السوق غبن احدهما وكلام ابن عبد السلام يدل على هذه الطريقة فانه لما ذكر الخلاف في تغير السوق وان المشهور كونه ليس فواتا في المثل قال اعتذر للمشهور باعتبار ان الاصل في ذوات الامثال سدا المثل مسد مثله وانما يعدل للقيمة عند تعدد المثل فالمثل كالاصل والقيمة كالفرع فاذا امكن القضاء بالاصل كان اولى ونحوه في التوضيح واطلنا هنالنا لم نر من تعرض لها من الشراح وح اشار لا شكها ولم يحررها وما ذكرناه نعم ان قول ع) وعلى ما للمصنف وابن بشير يرد المبيع مع ارش تغيره غير صحيح لتصرع ابن بشير وغيره برد مثله ولا قائل برد متغيرا والله اعلم (و) يفوت المبيع فاسدا (خروج) للمبيع (عن يد) اي حوز للمشتري يبيع صحيح او هبة او صدقة او تحبب عن نفس المشتري وما اذا اوصى شخص بشراء عقار وتجببسه فاشترى الوصى شراء فاسدا او حبسه فالذي يظهر على ما يأتي في الرد بالعيب فسح البيع قاله الخط قال اذا باعه مشتريه لبائعه فهل ذلك يفوت كبسه لا جنى ذكر الفقيه راشد فيه قولين لابي اسحق وابن رشد وفيها لا تجوز التولية في البيع الفاسد وترد ابو الحسن لانه يتناول منزلة مواليه والشركة كالتولية لانها تولية لبعض المبيع وانظر الاقالة (و) يفوت المبيع فاسدا (معلق حق) بالمبيع لغير مشتريه (كرهه) اي المبيع فاسدا في دين على مشتريه

السوق) اي هل يعد فواتا ولا (قوله كونه) اي تغير السوق (قوله قال) اي ابن عبد السلام (قوله اعتذر) بضم التاء وكسر الذا ل المجبة (قوله باعتبار ان الاصل الخ) صلة اعتذر (قوله يعدل) بضم الياء وفتح الدال (قوله لهما) اي المسئلة (قوله ما للمصنف وابن بشير) اي من ان تغير المثل ليس فواتا (قوله غير صحيح) خبر ان (قوله مثله) اي المثل (قوله يبيع صحيح) صلة خروج (قوله فسح البيع) خبر الذي يظهر (قوله قال) اي الخط (قوله اذا باعه) اي المبيع فاسدا (قوله لبائعه) صلة باعه (قوله ذلك) اي يبعه لبائعه (قوله نيه) اي يبعه لبائعه (قوله قولين) مفعول ذكر (قوله وفيها) اي المدونة (قوله وترد) بضم فتخ اي التولية (قوله لانه) اي المولى بالفتح (قوله لانها) اي الشركة (قوله لغير مشتريه) صلة تعلق او نعت حق

(قوله الا ان يقدر) اي مشتريه (قوله لانه) بالمدى غنى المشتري (قوله فيما) اي المدونة (قوله فسحقها) اي الاجارة (قوله اما) بكسر الهمزة وشد الميم (قوله بتراضيها) اي المتأجرين على فسحقها (قوله او كونها) اي الاجارة (قوله يتراضيا) اي الخدم بالكسر والخدم بالفتح (قوله فسحقه) اي الاخداع (قوله فيما) اي البئر والعين (قوله لانه) اي عظم المؤنة (قوله شأنها) اي البئر والعين (قوله عما) اي البناء والغرس (قوله منها) اي الارض (قوله سائرهما)

الا ان يقدر على فسحقه من الرهن للملائة قاله فيما (و) كذا جارته) اي المبيع فاسد فيها الا ان يقدر على فسحقها او الحسن اما بتراضيها او كونها مائة ودخل بالكاف اخذها الا ان يتراضيا على فسحقه (و) تفوت الارض المبيعة فاسد بتغير (ارض) حفر (بئر) فيها الغير سقي ماشية (و) فتق (عين) فيها ولو لما شية ولا يشترط فيها عظم مؤنتها لانه شأنها (و) (غرس) لشجر فيها (و) (بناء) فيها (عظيمي) بفتح الميم معني عظيم حذف نونه لاضافته الى (المؤنة) نعمت لغرس وبناء فقط والقلع كالغرس والهدم كالتبني ومحل افانة البناء او الغرس اذا عجمها كلها أو معظمها او احاط بها كلها فان كان فيما دون جملها فاشارة بقوله (وقايت) احد (هما) اي الغرس والبناء (جهة هي الربع) او الثلث او النصف عند اي الحسن وابن رشد ونصه واذا كان الغرس بناحية منها وجملها لا غرس فيه وجب ان يفوت منها ما غرس ويفسخ المبيع في سائرهما اذا لضرر على البائع في ذلك اذا كان المغربوس منها يسيرا كما لو استحق من يد المشتري في المبيع الصحيح لزمه الباقي ولم يكن له رده اه فانت تراه احال القدر الذي يفوت بالغرس على القدر الذي لو استحق من المشتري في المبيع الصحيح لزمه الباقي وقد قال المصنف وورد بعض المبيع بمصته الا ان يكون الاكثر ثم قال وقل بعضه واستحقاقه كعيب به وظاهر ابن عرفة ان غرس او بناء نصفها كغرس او بناء جملها وقوله (فقط) راجع لقوله جهة اي لا الجميع فلم يحتز به عن الثلث والنصف (لا) تفوت بهما جهة هي (اقل) من الربع فلا يقيت شيئا منها ولو عظمت مؤنته ويعتبر ككون الجهة الربع او اقل او اكثر بالقيمة يوم القبض لا بالمساحة ابن رشد وجه العمل في ذلك ان ينظر الى الناحية التي فوتها بالغرس ما هي من جميع الارض فان كانت الثلث او الربع فسحق المبيع في الباقي بنائى الثمن او ثلاثة ارباعه فسقط عن المتباعد ان كان لم يدفعه ورد اليه ان كان دفعه وصح المبيع في الناحية الفائتة بالقيمة يوم القبض فغن كان له منها على صاحبه فضل في ذلك رجع به عليه اذ قد تكون قيمة تلك الناحية اقل مما ناله من الثمن او اكثر وهذا هو القياس (و) ان كان الغرس او البناء في اقل من الربع ورد المشتري جميع المبيع (قوله) اي المشتري على البائع (القيمة) للغرس او البناء معتبرة يوم الحكم حال كونه (فاقا) مؤبدا لانه فعله بشبهة كمن يبي او غرس في ارض فاستحققت منه قاله التونسي (على المقول) اي مختار المازري من الخلاف (والمصحح) بفتح الحاء الاولى اي مختار ابن محرز منه (وفي) مضى (بيعه) اي المبيع يباع فابعد لمن المشتري او البائع يباعهما جميعا (قبل قبضه) من بائعه او مشتريه بان باعه المشتري قبل قبضه من بائعه او البائع بعد قبضه المشتري وقبل رده له وعدمه (مطلقا) عن تقييده بكونه عقارا أو عرضا او حيوانا او منقلا ولم يحصل فيه مقفوت (تاو) يلان الاول لابن محرز وجماعة والثاني لفضل وابن الكاتب وعلى الاول فان كان البائع له المشتري لزمه قيمته

اي باقيا (قوله في ذلك) اي مضى المبيع فيما غرس او بئى ورد البائع (قوله استحق) بضم التاء (قوله في البيع الصحيح) صله استحق (قوله لزمه) اي المشتري (قوله رده) اي الباقي (قوله فلا يقيت) اي بناء أو غرس الاقل من الربع (قوله منها) اي الارض (قوله في ذلك) اي معرفة ككون الجهة المبينة أو المغربوسة (قوله فونها) يقتضات مثلا اي المشتري (قوله فان كانت) اي الناحية (قوله فسقط) اي القدر المذكور من ثلثي الثمن أو ثلاثة ارباعه (قوله لورد) بضم الراء اي القدر المذكور (قوله اليه) اي المشتري (قوله بالقيمة) صله صح (قوله منها) اي المتباعد (قوله في ذلك) اي المذكور من القيمة وجزء الثمن (قوله من الثمن) بيان لما ناله (قوله لانه) اي المشتري (قوله فعله) اي البناء أو الغرس (قوله منه) اي الخلاف (قوله

من المشتري) صله يبيعه (قوله يباع جميعا) مفعول مطلق معين انواع يبيعه (قوله من بائعه) صله قبضه يوم (قوله او البائع) عطف على المشتري (قوله المشتري) فاعل قبض المضاف للمفعول (قوله له) اي البائع (قوله وعدمه) اي المضى (قوله عن تقييده) اي المبيع (قوله لم يحصل فيه) اي المبيع حال (قوله وعلى الاول) اي المضى (قوله) اي المبيع فاسدا (قوله

(قوله وهذا) أى لزوم القيمة يوم المبيع (قوله مخصص) بكسر الصاد الأولى (قوله أنه) أى المشتري الخ بيان ما يجذف من (قوله تلمسه) أى المشتري (قوله قيمته) أى المبيع (قوله وإن كان) أى البائع له (قوله فبيعه) أى البائع أو المبيع (قوله ففرد) أى البائع (قوله وسقط) أى الثمن (قوله عنه) أى المشتري (قوله يقبضه) أى البائع الثمن (قوله منه) أى المشتري (قوله وعلى الثاني) أى عدم مضيه (قوله ويرد) أى المبيع (قوله ويرد) أى بائعه (قوله كان) أى بيع البائع (قوله فيه) أى المبيع (قوله وفى بيع البائع) عطف على فى بيع المشتري (قوله وقبل رده) أى المبيع (قوله له) أى البائع (قوله يبيعه) أى المبيع فاسدا (قوله البائع) فاعل بيع المضاف لفعوله (قوله تمكينه) أى مشتريه (قوله منه) أى قبضه (قوله لو باع) أى ٥٨٣ المشتري (قوله قبل قبضه) أى المبيع من بائعه فاسدا صلا باع

(قوله يبيعه) أى المشتري (قوله يبيعه) أى المبيع (قوله وهو) أى المبيع (قوله قالوا) أى المتأخرون (قوله وكذلك) أى بيع المشتري المبيع فاسدا قبضه من بائعه فى جريان القولين (قوله بعد قبض من اشتراه) صلا بيع أى وقبل رده لبائعه (قوله جعلوا) أى المتأخرون (قوله ثم قال) أى فى التوضيح (قوله فيه) أى المبيع فاسدا صلا أحدث (قوله اعطاه) شمل الصدقة والهبة (قوله فإن كان) أى المبيع (قوله ويكون) أى فعل المشتري (قوله وهما) أى القولان (قوله فحدث البائع فيه) أى المبيع الخ (قوله العكس) (قوله عقدا) شمل العتق والاعطاء والمبيع (قوله وهو) أى المبيع (قوله فى يد المشتري) أى شراء فاسدا (قوله فى مضيه) أى عقد البائع وعدمه

يوم يبيعه أى المشتري يبيعه صحيحا وهذا مخصص لما تقدم أنه تلمسه قيمته يوم قبضه إن فات وان كان البائع قبضه نقض البيع الفاسد فيرد للمشتري فاسدا ثم إن كان قبضه منه وسقط عنه أن لم يقبضه منه وعلى الثاني فإن كان الذى باعه المشتري يفسخ بيعه ويرد لبائعه الأول ويرد ثمنه إن كان قبضه وإن كان الذى باعه البائع كان بمنزلة ما إذا لم يحصل قبضه يبيع من بائعه بعد قبضه مشتريه قالتا ويلان فى بيع المشتري قبل قبضه من البائع وفى بيع البائع بعد قبض المشتري وقبل رده له وبقيت صورة ثالثة فيها التاويلان أيضا وهى بيعه البائع يبيعه صحيحا به لئلا يكن مشتريه فاسدا من قبضه وقبل قبضه بالتعلل وأما قبل تمكينه منه فباض باتفاق فلا تدخل هذه فى كلامه الخط فى التوضيح عن الجواهر لو باع ما اشتراه فاسدا قبل قبضه فقد رأى المتأخرون فى نقض بيعه وهو يبيعه فلو أن قالوا وكذلك عكسه وهو يبيع البائع ما باعه يبيعه فاسدا بعد قبض من اشتراه فاسدا وجعلوا سبب الخلاف كون البيع الفاسد ينقل شبهة الملك أم لا ثم قال وحكى ابن بشير هذا الخلاف أيضا اه ونص ابن بشير وإن كان القوالبان أحدث المشتري فيه حدثا من عتق أو اعطاء أو بيع فإن كان فى يد البائع فهل يعضى فعل المشتري ويكون فوتا قولان وهما على الخلاف فى البيع الفاسد هل ينقل شبهة الملك أم لا ولو كان الأمر بالعكس فأحدث البائع قبضه عقدا وهو فى يد المشتري فى مضيه قولان وهما على الخلاف فى نقل شبهة الملك فلا يعضى اه وعدمه فى مضى اه ثم قال الخط والظاهر من القوالبان إذا باعه مشتريه قبل قبضه الامضاء على العتق والتدبير والصدقة ككفى فى كلام ابن يونس وابن اسحق التومنى قال فيها وكل بيع فاسد فضاء ما يحدث بالسلعة فى سوق أو يدين من البائع حتى يقبضها المبتاع وإن كانت جارية فاعتدها المبتاع قبل قبضها أو كانتا أو دبرها أو تصدق بها فذلك فوت إن كان له مال اه ابن يونس ان حدث بها عيب أو تغير سوق أو يدين قبل القبض فذلك من البائع بخلاف العتق وماله فان أحدثه المبتاع قبض من بما أحدث إذا كان يقدر على ثمنها واختلف إن باعها قبل قبضها وحكى عن ابن أبي زيد أنه ليس بفوت بخلاف العتق لأن له حرة وحكى عن أبى بكر بن عبد الرحمن أنه فوت وإن لم يقبضها المبتاع كالصدقة ابن يونس وهذا أشبه بظاهر الكتاب لأنه أمر أحدثه المبتاع ولأن الصدقة تنقل قبض البيع لا يقتصر له فإذا كانت فوتا

(قوله فى نقل) أى البيع الفاسد (قوله فلا يعضى) أى عقد البائع (قوله أو عدمه) أى النقل (قوله فى مضى) أى عقد البائع (قوله الامضاء) خبر الظاهر (قوله فيها) أى المدونة (قوله فى سوق) صلا يحدث (قوله من البائع) خبر ضمان (قوله وإن كانت) أى السلعة (قوله له) أى المبتاع (قوله بها) أى السلعة (قوله فإن أحدثه) أى العتق أو ماله (قوله فى مضى) أى المبتاع (قوله إذا كان) أى المبتاع (قوله ثمنها) أى الجارية (قوله واختلف) بضم التاء (قوله إن باعها) أى السلعة المشتراة فاسدا (قوله فحكى) بضم فكسر (قوله أنه) أى يبيعه قبل قبضها (قوله لأن له) أى العتق (قوله وحكى) بضم فكسر (قوله أنه) أى يبيعه قبل قبضها (قوله وإن لم يقبضها) أى المبتاع مبالغة (قوله وهذا) أى كونه فوتا (قوله الكتاب) أى المدونة (قوله له) أى القبض (قوله فإذا كانت) أى الصدقة

(قوله فهو) أي البيع (قوله كلامه) أي أبي الحق (قوله ثم قال) أي الخط (قوله وكذلك) أي القول بنقوذ البيع وأنه مقوت في الترجيح (قوله وهو) أي العكس (قوله يبيعه) أي المبيع فاسدا (قوله وهو) أي المبيع (قوله قبل قبضه) أي المبيع (قوله منه) أي مشتريه (قوله برده) أي المبيع صله قبضه (قوله إليه) أي البائع (قوله الاغضاء) خبر الظاهر (قوله لكن محل التأويلين الخ) استدلال على الخلاف في بيعهما رفع أيهما من أن التأويلين فيهما أيضا (قوله وفيه) أي بيع المشتري (قوله قال) أي عياض (قوله كونه) أي البيع (قوله وإليه) أي شرط كونه بعده (قوله وعليه) أي المشتري (قوله قيمته) أي السلعة (قوله يبيعهما) أي السلعة المبيعة فاسدا يبيعهما صحيحا (قوله ثم قال) أي طئي (قوله كلامه) أي عياض (قوله عيها) أي التأويلين (قوله واستدل) أي الخط (قوله وهو) ٥٨٤ أي ابن شاس (قوله فلذا) أي ذكره الخلاف دون التأويلين عليه (قوله ما اشتراه)

فهو أخرى أن يكون فوتا اه ونحوه لا يبيح الحق ونقل الخط كلامه وكلام عياض ثم قال لحاصل كلامه - ثم ترجيح القول بنقوذ البيع وأنه مقوت وكذلك الظاهر من القولين اللذين في العكس وهو أن يبيعه بآثمه وهو يبيد مشتريه قبل قبضه منه برده إليه الاغضاء أيضا طئي الخلاف في بيع البائع والمشتري لكن محل التأويلين في بيع المشتري يكفي كلام عياض وغيره وفيه أيضا قول للمالك رضي الله تعالى عنه في الموازية قال في التقييدات واختلافوا في تأويل المدونة في البيع الذي بقيت البيع الفاسد هل من شرطه كونه بعد القبض وإليه ذهب بعضهم واحتج بقوله في العمود وعليه قيمتها يوم قبضها ومثله للمالك رضي الله تعالى عنه في كتاب محمد وقال آخرون يبيعهما فوت على كل حال قبضها أو لا وفي كتاب محمد للمالك مثله أيضا ثم قال وقد نقل الخط كلامه ولم يفتيه محل التأويلين وعدهما واستدل بكلام ابن شاس وهو أنما ذكر الخلاف ولم يتعرض للتأويلين فلذا هم والله أعلم ومحل كون بيع المشتري شرعا فاسدا ما اشتراه يبيعهما صحيحا بعد قبضه أو قبله على الراجح فتوال البيع الفاسد إذا لم يقصد يبيعه فاقاته (لا أن قصد) المشتري (بالبيع) الصحيح بعد القبض أو قبله (الافاتة) البيع الفاسد فلا يفتيه معاملة له بنقيض قصده ويقض وجوبا كببيع فاسد لم يقصد فيه بيع ولا غيره من المفوتات فإداه الشارح وفي ق أن للبائع إجازة فله وتضمنه قيمة المبيع يوم قبضه لأن بيعه رضاه بالتمتع وأوله رده وأخذ مبيعها وليس له إجازته وأخذ ثمنه أذ ليس بمعه صرف لبيعه ما في ضمانه قوله لأن بيعه رضاه بالتمتع الخ فيه أنها مجهولة فرضاهم بشرا بثن مجهول والتمتع الممنوع لا يلزم فالظاهر أنه ليس للبائع الرضا بالقيمة لكن أن يرضى عليها بعد معرفتها فذلك لها والله أعلم قاله البنائي هذا كانه أن كان يبيع المشتري قبل قيام البائع بفساد البيع وأرادته فسخه فإن كان بعده فسخه لأنه متعدي ببيعه بعد القيام عليه لأنه إنما جازله ذلك قبل القيام عليه لأنه ملكه بالبيع الفاسد قاله ابن رشد وهو أحد ثلاثة أقوال والثاني للحنفي بقوت مطلقا وقال أنه المذهب والثالث لا يقوت مطلقا وحكي عياض عليه الاتفاق وهو ظاهر كلام المصنف لكن اعترض ابن ناجي بحكاية الاتفاق والله أعلم ومثل البيع

مفعول بيع المضاف لقاعله (قوله يبيعهما) مبين لنوع بيع (قوله فوتا) خبر كون (قوله إذا لم يقصد الخ) خبر محل (قوله ويقض) أي البيع الأول الفاسد (قوله وجوبا) بيان لحكم فسخه (قوله فعلة) أي المشتري (قوله وتضمنه) أي المشتري (قوله بالتمتع) أي القيمة (قوله وله) أي البائع (قوله رده) أي فعل المشتري (قوله وليس له) أي البائع (قوله إجازته) أي فعل المشتري (قوله ثمنه) أي المبيع (قوله إذا ليس) أي المشتري (قوله صرف) بكسر فسكون (قوله لبيعه) أي المشتري (قوله ما في ضمانه) أي المشتري (قوله إنما) أي القيمة (قوله فرضاه) أي

المشتري (قوله بها) أي القيمة (قوله ترضيا) أي المتبايعان (قوله عليا) أي القيمة (قوله لم ي) أي المتبايعين (قوله فاقان كان) أي بيع المشتري (قوله بعده) أي قيام البائع بفساد البيع الخ (قوله لأنه) أي المشتري (قوله ذلك) أي بيعه (قوله عليه) أي المشتري (قوله لأنه) أي المشتري (قوله ملكه) أي المشتري (قوله وهو) أي التقييد بكون يبيعه قبل قيام البائع عليه (قوله يقوت) بضم ففتح فكسر مثقلا أي يبيع المشتري (قوله مطلقا) أي عن تقييده بكونه قبل قيام البائع عليه (قوله وقال) أي اللحن (قوله أنه) أي تقويته مطلقا (قوله مطلقا) أي عن تقييده بكونه بعد قيامه عليه به (قوله عليه) أي عدم تقويته مطلقا (قوله وهو) أي أنه لا يقوت مطلقا (قوله ومثل البيع) أي المقصود به الافاتة

(قوله لا العتق) أي المتصوذه الافاتة (قوله مقيت) فاعل حصل (قوله قيمته) أي المبيع (قوله دفع) أي المشتري (قوله ذلك) أي المثل أو القيمة (قوله ولم يحكم كما لم بعدم رده) حال (قوله وهو) أي الحكم (قوله فيكون) أي المبيع (قوله رده) أي المبيع (قوله عوده) أي المبيع (قوله باختيماره) أي المشتري (قوله ثم عاد) أي السوق (قوله حكمه) أي المقيت (قوله لان تغيره) أي السوق (قوله فلا يتسم) بضم ففتح مثقلا أي المشتري (قوله فيه) أي تغير السوق (قوله ورده) أي الفرق بين تغير السوق وغيره (قوله بان رجوعه) أي المبيع (قوله له) أي المشتري (قوله بينهما) أي تغير السوق والارث (قوله ولذلك) أي اشتراك الارث وتغير السوق في نقي السببية عليه قال الخ (قوله بعدم الارتفاع) أي يحكم المقيت والله سبحانه وتعالى اعلم * (فصل في بيع الوعد الاجال) *
(قوله يبيع الاجال) أي هذا اللفظ (قوله يطلق) بضم الباء وفتح اللام (قوله مراكبا اضافيا) أي عام المفهوم فيكون كليا (قوله ولقبها) أي اسم لطيفة كلية فيكون من قبيل علم الجنس (قوله فالاول) أي المركب الاضافي (قوله لما) أي يبيع جنس (قوله اجل) بضم فكسر مثقلا فصل مخرج يبيع حاضر بمحاضر (قوله ثمنه العين) فصل مخرج ٥٨٥ ما اجل ثمنه غير العين (قوله

وما اجل ثمنه غيرها) أي العين (قوله سلم) بفتح السين واللام خبرها (قوله في سلمها) أي المدونة الخ شاهد وما اجل ثمنه غيرها سلم (قوله وربما) تقييدية (قوله أطلق) بضم فسكون (قوله انه) أي ما اجل ثمنه العين (قوله بجزاز التغليب) صلة أطلق وادافته للبيان (قوله من خنطة) بيان أرادب (قوله وعشرة) عطفا على عشرة (قوله أي السلم) (قوله ولو اختلف اجلهما) أي الارادب والدرهم حال أو مبالغة (قوله انه) أي ما اجل ثمنه غير العين (قوله منها) أي المدونة (قوله جعل) أي ابن عرفة

الاهمية والصدق المتصوذه ما الافاتة لا العتق لتسوف الشارع للحرية (و) ان حصل في المبيع فاسد مقيت ووجب قيمته أو مثله دفع ذلك أم لا لم يحكم كما لم بعدم رده ثم عاد المبيع لحاله (ارتفع) أي زال الحكم الذي اقتضاء (المقيت) وهو مضي البيع ووجب القيمة والمثل (ان عاد) المبيع لما كان عليه فيكون بمنزلة ما لم يحصل فيه مقيت فيجب رده لباثمه الاصل سواء كان عوده باختيماره كشرائه بعد بيعه أو بغيره كإرضائه (الا) إذا كان القوات (بتغير سوق) ثم عاد لما كان عليه فلا يرتفع حكمه لان تغيره ليس بسبب المشتري فلا يتم فيه بخلاف غيره قاله عبد الحق وابن تونس ورده المازري بان رجوعه لبارث ليس من سببه أيضا وقد بآيتوا بينهما في الحكم ولذلك قال اشهب بعدم الارتفاع في عودته إلى السوق وغيرها
* (فصل) في بيان أحكام بيع الاجال * ابن عرفة يبيع الاجال يطلق مراكبا اضافيا ولقبها فالاول ما اجل ثمنه العين وما اجل ثمنه غيرهما سلم في سلمها الاول يجوز سلم الطعام في القلوس وربما أطلق على ما اجل ثمنه العين انه سلم بجزاز التغليب في سلمها الاول من أسلم ثوبا في عشرة ارادب من خنطة إلى شهر وعشرة دراهم لشهر آخر فلا بأس به ولو اختلف اجلهما وربما أطلق على ما اجل ثمنه غير العين انه يبيع في البيع منها لا بأس ببيع ساعة غائبة عنهم بأسلعة إلى اجل أو بدنانير إلى اجل أو قوله وما اجل ثمنه غيرها الخ جعل المقدم هو المثلن سواء كان العين وغيرها وبعضهم قال وما اجل ثمنه فهو سلم والكل قريب لانه يطلق على كل من العوضين انه ثمن ومثل كما انه يطلق على كل من العاقدين انه بائع ومشتري ثم قال ابن عرفة والثاني لقب لتكرار بيع عاقدى الاول لاجل ولو بغير عين قبل انقضائه البناء فيفسد طرده بصدقه على عقدهما ثانيا بعد عقدهما ولولا لغير اجل لكن رأيت في نسخة من ابن عرفة زيادة لاجل بعد قوله عاقدى الاول وبه ينسفع

٧٤ من في فيه (قوله المقدم) بضم ففتح مثقلا أي رأس المال (قوله سواء كان) أي المقدم (قوله والكل) أي من الجعلين (قوله لانه) أي الشأن (قوله كما انه) أي الشأن (قوله والثاني) أي يبيع الاجال اللقب (قوله لتكرار) بضم ففتح فكسر مثقلا كان صفة لبيع مقدم عليه واضيف له والاصل لبيع عاقدى البيع الاول المتكرر فيبيع جنس وادافته فصل مخرج يبيع غيرهما (قوله والمتكرر) فصل مخرج يبيعهما الاول (قوله عاقدى) بفتح الدال مثني عاقد بلانون لادافته (قوله لاجل) حال من الاول فصل مخرج متكرر يبيع عاقدى الاول النقد (قوله ولو بغير عين) مبالغة في بيع (قوله قبل انقضائه) أي اجل الاول صلة يبيع فصل مخرج متكرر يبيع عاقدى الاول لاجل بعد انقضائه (قوله يفسد طرده) أي لازومية التعريف معرفة (قوله بصدقه) أي الحد عليه يفسد بفتح الباء (قوله على عقدهما) أي عاقدى الاول (قوله اولاً) بشد الواو (قوله لغير اجل) هذاميتي على حذف لاجل عقب الاول وذكره متعين ليعود عليه ضمير انقضائه وليخرج يبيعهما ثانيا بعد انقضائه (قوله لكن رأيت في نسخة الخ) استدراك على يفسد طرده لرفع أيامه انه ليس في الحد ما يدفعه (قوله لو به) أي لاجل عقب الاول صلة ينسفع

(قوله الحد) أي عكسه أي ملزومية مدممة عدم محدود (قوله بأنه) أي الحد صلة نقض (قوله مسألة القراض) أي يبيع حامله سلعة لأجل وشراؤها بالمال قبل انقضائه فانها من يوع الاجال والحد لم يتناولها لان البيع لم يتكرر من عاقدى الاول لأجل قبل انقضائه فقد انتفى فيها الحد ولم ينف محدود (قوله والشركة) أي يبيع أحد الشريكين سلعة الشركة لأجل وشراؤها شريك قبل انقضائه فانها من او قد خرجت بعاقدي الاول (قوله اذا باع العامل) أي سلعة القراض (قوله باذن رب المال) صلة باع (قوله لأجل) صلة باع (قوله واحد الشريكين) عطف على العامل أي سلعة الشركة لأجل (قوله فلا يجوز لرب المال) أي في مسألة القراض (قوله ولا للشرىك الآخر) أي في مسألة الشركة (قوله ان يبتاعه) أي ما باعه العامل أو الشريكين لأجل قبل انقضائه (قوله باقل نقدا) أي اولدون لأجل ولا أكثر لا بعد (قوله وكذا) أي المذكور من رب المال والشريكين لا تحرف منع الشراء باقل نقدا (قوله البائع) ٥٨٦ أي لأجل (قوله اذامات) أي البائع لأجل قبل انقضائه فلا يجوز لوارثه شراؤه

قبليه باقل نقدا او ادون الاجل او بأكثر لا بعد (قوله المشتري) أي لأجل قبل انقضائه (قوله مبيعه) أي البائع (قوله من وارثه) أي المشتري (قوله لم يولد) أي بونه قهرا شراء البائع من وارثه بعد انقضاء اجل الاول فخرج من يوع الاجال (قوله اولاً) يشهد الواو (قوله مع انه) أي المشتري ثانياً (قوله نزل) بفتحات مثلاً أي البيع الاول الخ خبر ان (قوله منه) أي المشتري ثانياً (قوله فهو) أي البيع (قوله ببيان موجب) بكسر الجيم أي سبب ثبوت صلة بدا (قوله على وجهه) صلة ببيان و اضافته للبيان (قوله كثر قصده) أي الممنوع ضفقه (قوله فيمنع) بضم الاء أي البيع الجائز في الظاهر المؤدى الخ (قوله به) أي البيع الجائز في الظاهر (قوله أحدهما) أي الشئيين مفعول يشتري (قوله بدينار نقدا) صلة يشتري (قوله فإل) بضم الهاء أي صار (قوله فيتمهمان) بضم الاء أي المتبايعان (قوله بشرط) صلة الجمع (قوله وتوصلا) أي المتبايعان (قوله الى ذلك) أي الجمع بين البيع والسلف بشرط (قوله هذا) أي يبيع الشئيين بدينارين لأجل ثم شراء أحدهما بدينار حال (قوله انه) أي الشأن (قوله وكذلك) أي صريح يبيع بشرط سلف في الاتفاق على منعه (قوله اليه) أي يبيع بشرط سلف (قوله وهو) أي بما أدى اليه (قوله لا خلاف في المذهب في منعه) ايضاح لوجه الشبهة (قوله بهذا) أي نفي الخلاف في منع ما أدى اليه (قوله تابعوه) أي ابن شماس وابن الحاجب و خليل (قوله كذلك) أي المؤخر

قصده (قوله به) أي المشتري (قوله نزل) بفتحات مثلاً أي البيع الاول الخ خبر ان (قوله منه) أي المشتري ثانياً (قوله فهو) أي البيع (قوله ببيان موجب) بكسر الجيم أي سبب ثبوت صلة بدا (قوله على وجهه) صلة ببيان و اضافته للبيان (قوله كثر قصده) أي الممنوع ضفقه (قوله فيمنع) بضم الاء أي البيع الجائز في الظاهر المؤدى الخ (قوله به) أي البيع الجائز في الظاهر (قوله أحدهما) أي الشئيين مفعول يشتري (قوله بدينار نقدا) صلة يشتري (قوله فإل) بضم الهاء أي صار (قوله فيتمهمان) بضم الاء أي المتبايعان (قوله بشرط) صلة الجمع (قوله وتوصلا) أي المتبايعان (قوله الى ذلك) أي الجمع بين البيع والسلف بشرط (قوله هذا) أي يبيع الشئيين بدينارين لأجل ثم شراء أحدهما بدينار حال (قوله انه) أي الشأن (قوله وكذلك) أي صريح يبيع بشرط سلف في الاتفاق على منعه (قوله اليه) أي يبيع بشرط سلف (قوله وهو) أي بما أدى اليه (قوله لا خلاف في المذهب في منعه) ايضاح لوجه الشبهة (قوله بهذا) أي نفي الخلاف في منع ما أدى اليه (قوله تابعوه) أي ابن شماس وابن الحاجب و خليل (قوله كذلك) أي المؤخر

(قوله اليه) أي السلف بمنفعة (قوله إذا ما له) بعد الهمز أي البائع أو البيع (قوله البيع والسلف) مفعول قصد مضافا لانه عليه (قوله فيهما) أي البيع والسلف والسلف بزيادة (قوله من الزيادة) أي في المال بيان ما (قوله حبا) أي زيادة المال (قوله آثم) بعد الهمز (قوله) آكل بعد الهمز (قوله لان هذا) أي بيع وسلف الخ عليه يكتفى (قوله منع) بضم فكسر (قوله لادائه) أي بيع وسلف (قوله لانا نقول الخ) عليه لا يقال (قوله هو) أي البيع والسلف (قوله وان كان مؤديا اليه) أي السلف بمنفعة حال (قوله الا انه) أي البيع والسلف (قوله أبين) أي من السلف بمنفعة (قوله لانه) أي السلف بمنفعة (قوله فكان) أي التعليل بالبيع والسلف (قوله للتممة الخ) عليه يمنع المنق بلا (قوله به) أي البيع الجائز ٥٨٧ في الظاهر (قوله عاقديه) أي البيع الجائز (قوله ذلك) أي ما يؤدي إلى ما قل قصده

(قوله ذلك) أي ما يؤدي إلى ما قل قصده (قوله محتلفا) بفتح اللام (قوله حكمهما) أي القسمين (قوله عليه) أي حكمهما (قوله وهو) أي ما قل قصده (قوله فآل) بعد الهمز (قوله أمره) أي البائع أو البيع (قوله ليضمن) أي المدفوع له (قوله له) أي الدافع (قوله أحدهما) أي الثوبين (قوله بالآخر) صله يضمن (قوله للاجل) صله يضمن (قوله فيه) أي البيع المؤدى إلى ضمان يجعل (قوله وسكاهما) أي القولين (قوله الا أنه) أي خيلا (قوله جوازه) أي البيع المؤدى إلى ضمان يجعل (قوله لبعده) بضم الموحدة (قوله قصده) أي ضمان يجعل (قوله عليه) أي الجواز (قوله ان الخلاف)

قصده فالبيع المؤدى اليه ممنوع اتفاقا كبيع سلعة بعشرة لأجل ثم شرا ثم ثمانية حالة إذا ما له إلى تسليف ثمانية بعشرة وكثر قصد الناس البيع والسلف والسلف بمنفعة لما فيه من الزيادة والنفوس مجبولة على حبها ولا فرق بين أن يكون المتبايعان قصد الممنوع وتجيلا عليه بالجائز في الظاهر أو لم يقصدها وإنما آل امرهما إلى ذلك قال في التوضيح المتهم به في هذا الباب كالمداخل عليه انتهى إلا أن الداخل عليه آثم كل للربا كما أخبرت عائشة رضي الله تعالى عنها لا يقال ينبغي أن يكتفى بقوله سلف بمنفعة عن قوله بيع وسلف لأن هذا يمنع لادائه إلى السلف بمنفعة لانا نقول هو وان كان مؤديا اليه الا انه أبين في بعض الصور لانه بالظنة فكان أضبط والله أعلم أفاده الخط (لا) يمنع البيع الجائز في الظاهر المؤدى لممنوع قل قصده للتممة على التوصل به إلى أن يحصل بين عاقديه (ما) أي ممنوع (قل) بفتح الصاد واللام مشددا قصده من الناس (كضمان يجعل) للضامن الخط لما كان مفهوم قوله كثر قصده أن ما أدى إلى ما قل قصده لا يمنع وكان ذلك محتلفا فيه ومنقسم إلى قسمين أحدهما أضعف من الآخر وكان حكمهما على المنه ور واحدانيه عليه بقوله لا قل القصده اليه وهو على قسمين ما يبعد قصده جدا وما يبعد قصده لاجدا أو الثاني كضمان يجعل كبيع شقين بدينار لأجل ثم شرا أحدهما عند الاجل بدينار قال أمره إلى دفع ثوبين ليضمن له أحدهما بالآخر للاجل وحكي ابن بشير وابن شاس فيه قولين مشهورين وحكماهما ابن الحاجب بالاتهم الا انه قال في توضيحه ظاهر المذهب جوازه لبعده قصده واقصر عليه في هذا المختصر ولا خلاف في منع صريح ضمان يجعل لان الشارع جعل الضمان والقرض والجلاء لا تفعل الا الله بغير عوض فاخذ العوض عليها سحت قاله في التوضيح ابن بشير ينبغي أن الخلاف خلاف في حال ثقي ظهر قصده منع ومتى لم يظهر جازاه وهو بين فانه قد يقصد ذلك لخوف أو غرر طريق ونحوه والله أعلم وأشار إلى الاول الذي يعد قصده جدا بقوله (أو) ك(أسلفني) بفتح الهمز (وأسلفك) بضمها والنصب بان مقدرة بعد الواو وجوب في جواب الامر والرفع أي وأنا أسلفك كبيع ثوب بدينارين لأجل ثم يشتر به بدينار حال ودينار لبعده من الاجل قال الامر إلى دفع البائع دينارا نقدا أو أخذه عند الاجل دينارين أحدهما قبضه عن الدينار الاول والثاني سلف من المشتري يرده له البائع عند الاجل الثاني فقد اسلف كل منهما

أي في البيع المؤدى إلى ضمان يجعل (قوله قصده) أي ضمان يجعل بالبيع (قوله منع) بضم فكسر أي البيع المؤدى إلى ضمان يجعل (قوله لم يظفر) أي قصد ضمان يجعل بالبيع (قوله جاز) أي البيع المؤدى ل ضمان يجعل (قوله وهو) أي تفصيل ابن بشير (قوله بين) بكسر الياء مستقلا أي ظاهرا (قوله فانه) أي الشأن (قوله قد يقصد) بضم الياء وفتح الهمزة (قوله ذلك) أي الضمان يجعل (قوله لخوف) بفتح اللام (قوله لا يضافته) (قوله وجوبا) بيان لحكم تقديرها (قوله والرفع) عطفا على النصب (قوله ثم يشتر به) أي الشيء البائع (قوله وأخذه) أي البائع من المشتري (قوله يرده) أي الدينار (قوله له) أي المشتري (قوله منهما) أي البائع والمشتري

(قوله عدم اعتبار هذه التهمة) أى فى منع البيع المؤدى إليها فيجوز^٤ (قوله ومقابلته) أى المشهود (قوله اعتبارها) أى حسنة التهمة خبر مقابله (قوله ومنع) عطف على اعتبار (قوله إليها) أى تهمة أسلفنى وأسلفك (قوله فقطصده) أى أسلفنى وأسلفك (قوله يبين) يقتضات مثلاً (قوله موجب) بكسر الجيم أى سبب (قوله فرع) يقتضات مثلاً (قوله صورها) أى بيوع الأجل (قوله عليه) أى موجب المنع (قوله ٥٨٨) هذا) أى كون البيع الأول لاجل (قوله أذلو كان) أى البيع الأول

(قوله نقدا) أى بئنه حال
(قوله التهمة) أى على السلف
بمنفعة أو البيع والسلف
بشرط (قوله أى البائع
مبايعه) تفسيره للفاعل المستتر
والمفعول البارز (قوله
ثلاثة شروط) أى كون
المشتري ثانيا هو البائع
أولاً والمشتري بالفتح ثانياً
هو المبيع أولاً والبائع ثانياً
هو المشتري أولاً (قوله فيها)
أى ببيع الأجل (قوله
وبينه) يفصح مثلاً أى
جنس ثمنه (قوله صنفاً) أى
ذهب أو ورق (قوله صفة)
كجهدى أو يزيدى (قوله
فيم) أى البيع والشراء
(قوله وصفته) أى الطعام
كهرام أو محمول (قوله كذلك)
أى متفق صنفاً وصفة
(قوله والقصد) أى بقوله
يجنس ثمنه من عين أو طعام
أو عرض (قوله أجل) بضم
فكسر مثلاً (قوله منها)
أى الأربعة (قوله اثنتا
عشرة صورة) من ضرب
أربعة فى ثلاثة (قوله بين)
ففتحات مثلاً (قوله

احكامها) اى الاثنى عشرة صورة (قوله منعها) اى الثلاث (قوله سلف بمنفعة) لانه آل الامر فى الاولين منه
الى دفع البايع الاول غايية نقد أول نصف شهر فى عشرة الى شهر وفى الثالثة الى دفع المشتري الاول عشرة الى شهر وفى اثنى عشر الى
شهرين (قوله الثالثة) اى يعه بعشرة الى شهر وشراؤه باثنى عشر الى شهرين (قوله وان كان) اى منعها الخ حال (قوله بانها) اى
الثالثة صلته بحيث (قوله وقصدته) اى السلف غير المتجز (قوله وهى) اى التسع

(قوله اصل) أي فاعدة (قوله والا) أي وإن لم يجز التعامل عليه (قوله المبيع) أي أولا وثانيا (قوله ملغى) بضم الميم وسكون اللام وفتح النون (قوله كانه) بفتح الهمزة وشدة النون الخ تفسير ملغى (قوله مستقرا) بكسر القاف أي غير راجع اليها (قوله لنقل الملك به) أي عنه علة اعتباره (قوله وما عاد اليها) عطف على ما خرج منها (قوله وقابل احدهما) أي ما خرج وما عاد عطف على اعتبار (قوله محرما) بضم الميم وفتح الحاء والراء مثقلا (قوله واقرأ) أي المتبايعان (قوله عليه) أي الوجه المحرم (قوله فسخت) بفتح الفاء (قوله عقدهما) أي المتبايعين (قوله من وجوب حامية) أي سد وقطع (قوله الذرائع) أي الوسائل للممنوع بيان لما (قوله وان لم تجد) أي وجهها محرما (قوله ثم تنتم) أي المتبايعين بقصد الوجه المحرم (قوله مع اظهار) أي المتبايعين (قوله وتنعم) أي ما يؤدي الى الوجه المحرم (قوله وان اظهارا) أي العاقدان (قوله اليه) أي الوجه المحرم (قوله يتوصلا) أي المتبايعان بالمباح (قوله واشتراه) أي الاجنبي الوكيل المبيع (قوله) أي البائع (قوله لم يجز) أي شراء الوكيل (قوله ويفسخ) أي شراء ٥٨٩ الوكيل (قوله وفيها) أي المدونة

(قوله الماذون) أي له في التجارة

(قوله ان كان) أي عبدك

(قوله وان تجر) أي العبد

(قوله بخاتر) أي شراءه ما باعه

سبده لاجل باقل نقدا (قوله

فيها) أي المدونة (قوله البائع

أي لاجل (قوله السلعة)

أي باقل نقدا (قوله قبله) أي

الاجل (قوله احتراز) خبر

قولي (قوله اذا باعه) أي

المبيع (قوله ثم اشتراه) أي

المبيع (قوله ثم ابتاعه) أي

المبيع (قوله منه) أي الثالث

(قوله لا يعاد الخ) علة جعل

الثالث محلا (قوله ولا تبعه)

أي التهمة (قوله عنهما) أي

الاولين (قوله به) أي الثالث

(قوله له) أي المشتري الاول

(قوله به عشرة نقدا) صلة اشتر

(قوله بها) أي العشرة نقدا

(قوله فتدفع) أي الثالث

منه قال في الجواهر اصل هذا الباب اعتبار ما خرج من اليد وما عاد اليها فان جاز التعامل عليه مضى والابطال فان كان المبيع ثوبا مثلا فاجعله ما في كانه لم يقع عليه عقد ولا تبدل فيه ملك واعتبر ما خرج من اليد مستقرا لنقل الملك به وما عاد اليها وقابل احدهما بالآخر فان وجدت في ذلك وجهها محرما واقرأ انهما عقدا عليه فسخت عقدهما فامنع من هذا البيع لما تقدم من وجوب حامية الذرائع وان لم تجد اجرت البياعات ثم تنتم مع اظهار القصد الى المباح وتنعم وان أظهر اعدم القصد اليه حامية ان يتوصلا وغيرهما الى الحرام اه اللهم ان وكل البائع اجنبيا واشتراه باقل نقدا أو بدون الاجل أو باكثر لا بعد لم يجز ويفسخ وفيها ان يبتع سلعة بثمن لاجل لم يجز ان يشتريه عبدك الماذون باقل من الثمن نقدا ان كان يجز لك وان تجر عاقل نفسه بخاتر ثم قال فيها وان باع عبدك سلعة بثمن لاجل لم يجز ان يبتاعها باقل من الثمن نقدا ان كان العبد يتجر لك أو الحسن معنى لم يجز ان يفسره قوله المتقدم لم يجز ان يشتريه عبدك الماذون لانه وكيل ويكره شراء البائع السلعة لانه لا جني وكاه على شرائها ابن القاسم لو مات مبيعاها الى أجل قبله جاز للبائع شرائها من وارثه لخلول الاجل بوته ولو مات البائع فلا يجوز لوارثه الا ما جاز لمن شرائها وقولي عن شرائها منه احتراز عما اذا باعه المشتري لثالث ثم اشتراه البائع الاول من الثالث فيجوز لان يكون الثالث ابتاعه من المشتري الاول بالجلس بعد القبض ثم ابتاعه الاول منه بعد في موضع واحد فيجوز لهما جميعا يجعل الثالث محلا لا لبعاد التهمة عن أنفسهما ولا لبعده عن ماله لا مكان ان يقول البائع لثالث اشتر هذه السلعة التي بعته له بخمسة عشر لاجل بعشرة نقدا وأنا آخذها منك بها أو برمج دينار فتدفع اليه العشرة التي تأخذها مني ولا تدفع شيئا من عندك فيقول الامر الى رجوع السلعة الى الذي باعها او لا ودفعه عشرة نقدا ياخذ منه بها خمسة عشر عند الاجل واعطى الثالث دينار الا عانته على الربا قاله ابن رشد في شرح سماع ابن القاسم مال الكارضي الله تعالى عنهما جوابه بلا خيرة في المسائل عنه والله

(قوله اليه) أي المشتري الاول (قوله ودفعه) أي بائعها اول (قوله ياخذ) أي بائعها اول (قوله منه) أي مشتريه الاول (قوله بدلها)

أي العشرة المنقودة (قوله واعطى) أي بائعها اول (قوله جوابه) أي مال الكارضي الله تعالى عنه (قوله بلا خيرة فيه) أي الفرع

المدكور ونحوه جوابه (قوله لماسئل) أي مال الكارضي الله تعالى عنه صلة جوابه (قوله عنه) أي الفرع ونصه سئل مال الكارضي الله

تعالى عنه عن رجل ممن يبيع السلعة من الرجل بثمن الى أجل فاذا قبضها منه ابتاعها منه رجل حاضر كان فاعدا معهما

فباعها منه ثم ان الذي باعها الاول اشتراها منه بعد ذلك في موضع واحد قال لا خيرة فيه وراه كانه محلل فيما بينهما وقال انما

يريدون اجازة المكروه قال يهتدون اخبرني ابن القاسم عن ابن دينار قال هذا مما يضرب عليه عندنا وهو لا يجتنب في أية

مكروه ويروي انه يجر وانه يؤدب من فعله ابن القاسم وهو عند مالك من المكروه البين ابن رشد هذا صحيح على طرد القياس

في الحكم بالبيع من الذوات لان المتبايعين اذا اتم ما على ان يظهر ان أحدهما باع ساعة من صاحبه بخمسة عشر الى اجل ثم اشتراها منه بعشرة نقدا المتوصل اليه الى دفع عشرة في خمسة عشر الى اجل وجب ان يتم ما على ذلك وان اشتراها الذي باعها من غير الذي ابتاعها منه اذا كان ذلك في مجلس واحد لا احتمال ان يكونا انما ادخلا هذا الرجل فيما بينهم البعد التهمة عن انفسهم ما ولا تبعده عنهما لان التصليل به ممكن بان يقول بائع الساعة بخمسة عشر لاجل رجل ثالث اشتراها بعشرة نقدا وانا ابتاعها منك بها أو يرجع دينار فندفع اليه العشرة التي تاخذها مني ولا ترز من عندك شيئا فترجع الساعة الى نائحه الاول ويدفع عشرة ذنانير ياخذتها بخمسة عشر الى اجل وان اربح الثالث دينار فقد اعطاه له غنا لمعوتته على الربا (قوله وانهم) يضم السين وكسرها أي نكتب ٥٩٠ (قوله لها) اي الاثنى عشرة صورة (قوله جدولا) بفتح الجيم وسكون الدال المهملة وفتح الواو أصله

أعلم نت وانهم لها جدولا يكشفها ويظهر لك استخراج المسائل منه بان تاخذ للسطر الاول من الاسطر الثلاثة ما يقابله من الايات التي تليه وتنتظر ما في كل بيت منها فاستخرج من جائز أو تمتنع فهو حكم البيت الذي فوقه من نقدا أو اجل وبقيمة الاسطر كذلك وهكذا الاستخراج في بقية الجدول وهذه صورته

نقدا	لشهر	لنصفه	الشهرين
بائع شيئا بعشرة لشهر ثم اشتراه بعشرة	جائز	جائز	جائز
بائع شيئا بعشرة لشهر ثم اشتراه بثمانية	ممتنع	جائز	ممتنع
بائع شيئا بعشرة لشهر ثم اشتراه باثني عشر	جائز	جائز	ممتنع

ولما ذكر احوال تعجيل الثمن الثاني كله وتأجيله كله ذكر احوال تعجيل بعضه وتأجيل بعضه في كل الصور الى اجل الاول واو اقرب او بعد فهذه ثلاث وفي كل الثمن الثاني كله اما قدر الثمن الاول او اقل أو أكثر فهذه تسع صور وسقطت صور النقدا الثلاثة اذا الموضوع تأجيل البعض مشبه في المنع لبعض الصور والجواز لبعض فقال (وكذا) اي المذكور من نقدا الثمن الثاني كله أو تأجيله كله في الامتناع لبعض الصور والجواز للباقي (لواجل) يضم الهمز وكسر الجيم مشددا (بعضه) اي تأجيل بعض الثمن الثاني وبين الصور المتسعة منه بقوله (ممتنع) من صور التسع أربع صور اثنان في قوله (ما) اي عقد (تعجل) بفتح التاء مثقلا (فيه) اي بسببه الثمن (الاقل) كله على كل الاكثر كبيع شيئا بعشرة لشهر وشراؤه بثمانية أربعة نقدا أو أربعة لنصف شهر أو على بعض الاكثر كبيع بعشرة لشهر وشراؤه باثني عشر خمسة نقدا أو سبعة لشهرين واثنان في قوله (او) تعجل فيه (بعضه) اي الاقل على كل الاكثر كبيع شيئا بعشرة لشهر وشراؤه بثمانية أربعة نقدا أو أربعة لشهرين والتمس الباقية جائزة وهي بيع بعشرة

النهر الصغير استعمل ما بين الخطوط للمساواة للصورة ثم صار حقيقة عرفية (قوله يكشفها) أي يبين الجدول الصور الاثنى عشرة واحكامها برؤية العين (قوله المسائل) اي الاثنى عشرة أي صورها واحكامها (قوله منه) أي الجدول (قوله بان تاخذ للسطر الاول) صلة يظهر (قوله من الاسطر الثلاثة) اي المكتوب فيها صور المسائل (قوله ما يقابله) أي السطر الاول مقبول تاخذ (قوله من الايات التي تليه) اي السطر الاول بيان لما (قوله منها) أي الايات التي تليه (قوله من جائز او ممتنع) بيان لما في كل بيت (قوله من نقدا) بيان الذي فوقه (قوله وبقيمة

الاسطر) اي الثلاثة وهي السطر الثاني والسطر الثالث (قوله كذلك) أي السطر الاول في أخذ ما يقابله مما يليه ونظر ما في كل بيت منها وما وجد فيه من جائز او ممتنع فهو حكم ما فوقه من نقدا أو اجل (قوله وهكذا) اي الاستخراج المتقدم (قوله في كل الصور) تنازع فيه تعجل وتأجيل (قوله الى اجل) صلة تأجيل (قوله تسع صور) من ضرب ثلاث في ثلاث (قوله الثلاثة) اي المساوي والاقل والاكثر (قوله اذا الموضوع الخ) علة سقطت صور النقدا (قوله مشبه) يضم ففتح في كسر حال من فاعل ذكر (قوله والجواز) عطف على المنع (قوله في الامتناع) صلة كاف التشبيه (قوله والجواز) عطف على الامتناع أي تأجيل بعض الثمن لان لو مصدرية (قوله وبين) بفتح التاء مثقلا (قوله منه) أي تعجيل بعض الثمن الثاني وتأجيل باقية (قوله من صورة) أي تعجيل البعض وتأجيل الباقي (قوله أو على بعض الاكثر) عطف على كل الاكثر (قوله والتمس الباقية) أي من التسع (قوله وهي) أي الخمس

الشمس وشرارة بعشرة خمسة نقدا وخمسة للشمس والوصفة اول شهرين ويبيع بعشرة الشمس وشرارة
بأثنى عشر خمسة نقدا او سبعة للشمس والوصفة ثمت وهذا جدول فيه التسع صور الباقية من
الاثنى عشرة

وباقها لا بعد	وباقها لنصفه	وباقها لشهر
ممنوع	ممنوع	ممنوع
جائز	جائز	جائز
ممنوع	جائز	جائز

البعنا حاصله ان الثمن الثاني ان كان اقل من الاول منعت الثلاث كلها وان كان مثله جازت
 كلها وان كان اكثر منه منعت واحدة وهي تأجيل البعض لابعاد من الاجل الاول وجاز
 الاجريان والله اعلم الحط ومنع ابن الماجشون بيعها بعشرة اشهر وشهرها بعشرة خمسة نقدا
 وخسة لابعدا لاسقنى واسلفك والمشهور جواز بيعه على عدم اعتبار تهمة اسقنى واسلفك والله
 اعلم ولما كان ضابط احكام صور بيع الاجال انه ان استوى الاجل ان فالحكم الجواز ولو
 اختلف الثمن وان استوى الثمن فهو الجواز أيضا ولو اختلف الاجل ان وان اختلف
 الاجل ان والثمن معا فينظر الى اليد السابقة بالعطاء فان عاد اليها اقل مما خرج منها فالحكم
 الجواز وان عاد اليها اكثر فالحكم المنع وكان قد يعرض لبعض صور الجواز المنع لعروض مانع
 وبعض صور المنع الجواز لارتفاعه عليه على هذا مشبه في المنع فقال (كتساوي الاجلين) للثمن
 فيمنع (ان شرطاً) أي العاقدان (نفي) أي عدم (المقاصة) بينهما بما على كل لا آخر كبيع
 شيء بمائة لشهر ثم شرائه بمثلها أو اقل أو اكثر منها الشهر بشرط عدم المقاصة وان كلاهما
 يدفع عند حلوله ما عليه لا آخر فيمنع (١) ابتداء (الدين بالدين) اعمارة ذمة كل منهما لا آخر
 ولو لم بشرط نفي المقاصة لجاز سقوط الثمنين ولا يبقى الا الزائد في ذمة أحدهما صرح بهذا
 الرعا ج وغيره (ولذلك) أي كون المنع اذا شرط نفي المقاصة للدين بالدين (صح) البيع (في)
 شراء ما بعه لأجل بعثن (أكثر) مما بعه بمو أجل (١) أجل (أبعد) من أجل ما بعه (اذا شرطها)
 أي العاقدان المقاصة لا تنقضاء الدين بالدين بشرطها الحط في الجواهر اذا اشترط المقاصة جازت
 الصور كلها أي الاثنتا عشرة صورة لارتفاع التهمة اه وهو ظاهر ولاجل ارتفاع التهمة جاز
 ما أصله المنع وهو شرائها بما كثر لابعاد بشرط المقاصة للسلامة حيث تم من دفع قليل في كثير
 (والزمانة) في أحده الثمين (والجودة) في الثمن الآخر معتبران فيهما (ك) اعتبار
 (القلة) بكسر القاف وشدة اللام في أحدهما (والكثرة) في الآخر فالردي كالقليل والجيد
 كالكثير وبقي هنا أربع وعشرون صورة لانه اذا باعها بدراهم جيدة ثم اشتراها بردية فضيه

ففيه انه لا تتصور المقاصة في شرائها باقل نقد أو ولدون الاجل وان التسع بقيمة الاثنتي عشرة لا يتوقف جوارها على شرط
المقاصة (قوله هنا) اي حال اختلاف الثمن بالجوذة والزداعة (قوله بدرهم جيدة) أي لاجل

قوله الاثنا عشرة صورة المتقدمة) لان الردية امانة اولون الاجل اوله ولا بعد منه فهذه أربع وفي كل اما قدر الجيدة
أواقل أو أكثر (قوله وكذا) أي البيع بجيد والشراء بردي في كون الصور اثني عشرة صورة (قوله اذا باع برديته) أي لاجل
(قوله الشارحان) أي مبرام والبساطي (قوله فان اختلفا) أي الثمنان (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله أولى) بفتح الهمز (قوله
هذه) أي فان اختلفا بالجودة والرداءة امتنع (قوله نقدا) أي أول نصف شهر مثلا (قوله وقوله) أي ابن الحاجب في النسخة
الاولى (قوله الامران) أي تجهيل الاقل وتجهيل الادنى (قوله مسائل الاجل الثمانية عشر) أي لان الشراء اما لاجل البيع
الاول أو اقرب أو أبعد وفي كل الثمن الثاني اما قدر الاول أو أقل أو أكثر فهذه تسع وفي كل امان يبيع بجيد ويشتري بردي
او عكسه (قوله مسائل النقد الست) ٥٩٢ لان الثمن الثاني اما قدر الاول أو أقل أو أكثر فهذه ثلاث وفي كل امان

يبيع بجيد ويشتري بردي
أو عكسه (قوله والذي
اشترى به اجود مما باع به)
تحال (قوله والاربعة الباقية)
أي شراء أو باق نقد أو هو
أجود وشراؤه بادي نقدا
سواء كان مثل الاول قدرا
أو أقل أو أكثر (قوله بقوله
تأجيل فيه الاقل أو الردي)
أي ابن الحاجب (قوله فان
اشترى بالردي) أي نقدا
(قوله وان اشترى بالجيد
الاقل) أي نقدا (قوله في
الصور الاثني عشرة) لان
الفضة امانة أو لاجل
أو اقرب أو أبعد وفي كل امان
قد رصف الذهب أو أقل
أو أكثر (قوله ومثله) أي
بيعه بذهب وشراؤه بفضة
في المنع (قوله فيها) أي الاثني
عشرة صورة (قوله بان يزيد
المجمل الخ) تصوير لكثرة
المجمل جدا (قوله نصفه)

الاثنا عشرة صورة المتقدمة وكذا اذا باع برديته واشترى بجيدة بحيث يمنع ما يجمل فيه الاقل
يمنع ما يجمل فيه الردي وحيث جاز يجوز قراره الشارحان ومثله في بعض نسخ ابن الحاجب وفي
بعضها فان اختلفا بالجودة والرداءة امتنع قال في التوضيح والنسخة الاولى أولى لاقتضاء هذه
المنع فيما اذا باعه بعشرة يزيدية الى شهر ثم اشتراه بعشرة محمية نقدا اه وقوله يمنع ما يجمل فيه
الاقل او الادنى يقتضي ان ما اتى منه الامران يجوز والذي يظهر من كلامهم كما سيأتي
في مسألة اختلاف السكتين ان مسائل الاجل الثمانية عشر كلها بمنع لا شغل الزميتين
فيؤدي للدين بالدين لانه لا يحكم له حينئذ باقاصه واما مسائل النقد الست فيجوز منها
صورتان وهي شراؤها بمثل الثمن أو أكثر نقدا والذي اشترى به اجود مما باع به والاربعة
الباقية بمنع عملا بقوله يمنع ما يجمل فيه الاقل او الردي فان اشترى بالردي امتنع سواء كان
مثل الاول أو أقل أو أكثر وان اشترى بالجيد الاقل امتنع افاده الحط وصرح ببعض مفهوم قوله
يجنس نفسه فقال (ومنع) بضم فكسر يبيع شي (بذهب) لاجل (و) شراؤه (بفضة) في الصور
الاثني عشرة ومثله بيعه بفضة لاجل وشراؤه بذهب في الاصل المؤخر فيمنع في كل حال (الا ان
يجمل) بضم التخمينة وفتح العين والجيم (اكثر من قيمة المتأخر جدا) بان يزيد المجمل على المؤخر
بقدر نصفه فيجوز لاقتضاء التهمة الاصل المؤخر كبيع شي بدينارين لشهر ثم شراؤه بستين درهما
نقدا وصرف الدينارين عشرة ورواها بالقيمة ما جعله الامام صرفا لا دينار من الدراهم فيها ان
بعته بثلاثين درهما الى شهر فلا يتبعه دينار نقدا فيصير صرفا وخراوا ببعته بعشرين
دينارا جاز لبعده كما من التهمة وان بعته بدينارين الى شهر جاز ان يتبعه بثلاثة دينارين نقدا البيان
فضلها ولا يجزئ بدينارين وان ساوياها في الصرف اه ومنع ان يبيع ذلك مطلقا مبالغة في
الاحتياط لمنع الصرف المؤخر وقيل يجوز اذا ساوى المجمل قيمة المؤخر ابو الحسن بتحصيل
المسألة ان كان النقدان الى أجل لم يجز قولوا واحدا وكذا ان كان احدهما نقدا والاخر
مؤجلا والنقد أقل من صرف المؤخر وان كان مثله او أكثر نقلا أو أشبه لا يجوز مطلقا
ومذهب ابن القاسم في الكتاب ان كان مثل صرف المؤخر أو أكثر شي قليل لم يجز وان كان

أي المؤخر (قوله من الدراهم) بيان المال (قوله فيها) أي المدونة (قوله لبيان) أي ظهور (قوله فضلا) أي
كثير
زيادة الدينارين الى الثلاثة (قوله وان ساوياها) أي الدينارين الاربعة درهما حال (قوله ذلك) أي البيع بذهب لاجل والشراء
بفضة وعكسه (قوله مطلقا) أي عن تقييده بعدم تجهيل الاكثر (قوله يجوز) أي البيع بذهب لاجل والشراء بفضة وعكسه
(قوله اذا ساوى المجمل قيمة المؤخر) أي واولى اذا زاد المجمل على قيمة المؤخر ومفهومه يمنع اذا نقصت قيمة المجمل عن قيمة المؤخر
(قوله النقدان) أي الدينارين والدراهم مبيعا باحدهما ومشتريا بالآخر (قوله وكذا) أي النقدين المؤجلين في الاتفاق على المنع
(قوله احدهما) أي النقدين (قوله وان كان) أي النقد (قوله مثله) أي صرف المؤخر

(قوله قال) أي أبو الحسن (قوله أنه) أي الاتباع (قوله منها) أي العشرة (قوله من آخر كلامه فيها) أي قوله وإن دعه بآبوعين إلى شهر جازان تبعه بثلاثة نقد البمان فضلاها (قوله وهذا) أي كون أربعين درهما صرف دينارين (قوله فيها) أي المدونة (قوله أن صرف الدينار الخ) بيان ما يحدف من (قوله وأولى) بفتح الهمزة أي بالمنع (قوله لأجل) صلة باع (قوله قبل انقضائه) أي لأجل صله شراء (قوله للدين بالدين) علة بمنع يسكتين إلى أجل (قوله وهذا) أي ويسكتين إلى أجل (قوله وهو) أي الثمن الثاني (قوله منها) أي التسع (قوله ومثل) بفتح التاء مثقلا (قوله وهو) أي فرض المصنف شراء بمحمدية ما باع بيزيدية (قوله أذ قال) أي صاحب المدونة الخ علة بعكس الخ (قوله فلا يتبعه) أي الثوب ٥٩٣ (قوله إليه) أي الشهر (قوله زاد ابن

أكثر بشئ كثير جاز قال ومفهوم قوله بعشرين دينار أنه لو كان أقل من عشرين لم يبعدا عن التهمة وليس كذلك بل يبعدان بعشرة أه قلت وبأقل منها كما يفهم من آخر كلامه فيها أبو الحسن قوله لبيان فضلها لأن أربعين درهما صرف دينارين ويبقى دينار وهذا على ما جرت به عادته فيها أن صرف الدينار عشرون درهما أه (و) منع بيع شئ ثم شرائه (يسكتين) مختلفتين كمحمدية ويزيدية (إلى أجل) من الجانبين سواء استوى الأجلان أولا (كشراؤه) أي البائع من المشتري (لأجل) الذي باع إليه وأولى لدونه وأبعد منه واصله شرائه (بمحمدية) ومفعول شرائه المضاف لفاعله (ما باع بيزيدية) لأجل قبل انقضائه للدين بالدين الخط وهذا شامل اثمان عشرة صورة لأن الثمن الثاني أما لأجل الأول وأقرب منه وأبعد وهو ما قدر الثمن الأول وأقل أو أكثر فهذه تسع صور وفي كل منها ما ان تكون السكة الثانية أجود وأردأ ومثل المصنف بصورة يتوهم جوازها من ثلاثة أوجه اتفاق الثمين عددا وأجلا وكون المحمدية أجود ابن غازي وهو عكس فرض المدونة أذ قال وإن بعثت فبأعشرة محمدية إلى شهر فلا يتبعه بعشرة يزيدية إليه زاد ابن يونس لرجوع ثوبك إليك فكذلك بعثت يزيدية بمحمدية إلى أجل وقصد المصنف بالعكس بيان مختاره من الخلاف فيه وذكر المازري أن في كون علة منع مسئلة المدونة اشتغال الذمتين يسكتين مختلفتين أو لأن الزيدية دون المحمدية طريقتين للاشباخ وعليه ما منع عكس مسئلة المدونة وجوازها وعزا ابن محرزا لأولى لا أكثر المذاكرين والثانية لبعضهم والظاهر في علة المنع اشتغال الذمتين لأن الزيدية دون المحمدية لأن غاية ذلك أنه بمنزلة القلة وقد تقدم أنه إذا تساوى الأجلان جاز سواء كان الثمن الثاني أقل أو أكثر أو مساويا لكن تقدم أنهما أن شرطائي المقاصاة امتنعت هذه الصور واختلاف السكتين كاشتراط تنقيها لأنه لا يفتضى بها حينئذ والله أعلم ومفهوم إلى أجل أنه إذا اشتراها نقد أجاز وفيه ست صور لأنه ما يمتثل الثمن عددا أو أكثر أو أقل وفي كل الأول ما أجود سكة أو أردأ وليس على إطلاقه في نظر فان كان الأول أجود سكة امتنع وإن كان الثاني أجود فان كان أقل عددا من الأول امتنع أيضا وإن كان مثل الأول أو أكثر جاز والله أعلم وهذا جدول لبيان أحكام الأربع والعشرين صورة مغن عن وضع مثله لاختلافه ما بالجوذة والرداة

٧٥ منح في (قوله أنه) أي المخطاط اليزيدية عن المحمدية (قوله أنه) أي الشأن (قوله تنقيها) أي المقاصاة (قوله لأنه) أي الشأن (قوله بها) أي المقاصاة (قوله حينئذ) أي اختلاف السكتين (قوله أنه) أي البائع (قوله اشتراها) أي البائع السلعة التي باعها بيزيدية لأجل محمدية نقدا (قوله وفيه) أي الشراء بنقد ما باع لأجل (قوله لأنه) أي الشراء (قوله وليس) أي المفهوم (قوله أجود سكة) كببيع بمحمدية لأجل وشراء بيزيدية نقدا (قوله امتنع) أي كان الثاني قدرا الأول عددا أو أقل أو أكثر (قوله وإن كان الثاني أجود) كببيعها بيزيدية وشراءها بمحمدية (قوله فان كان) أي الثاني (قوله وإن كان) أي الثاني

(قوله وفي كل) أي من الأربعة (قوله قيمته) أي العرض المشتري به ثانياً (قوله وهي) أي الثلاث (قوله ومفهومة) أي النقد (قوله التسع) لأنه أملاً لأجل أو أقرب أو أبعد ٥٩٤ وفي كل قيمته أما قدر الأول أو أقل أو أكثر (قوله للدين بالدين) عمله الامتناع (قوله على أنه) أي المصنف (قوله هذا) أي الذي شرحنا كلامه به (قوله أنه) أي المصنف الخ خبر الدليل (قوله فان كانا) أي الثمان (قوله قال) أي المصنف في توضيحه (قوله مراده) أي ابن الحاجب (قوله صور النقد) خبر مراده (قوله التسع) نعت صور (قوله لأنه) أي البيع بجفس والشراء بمخالفه (قوله قال) أي المصنف (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشد النون أي ابن الحاجب (قوله مراده) أي ابن الحاجب الخ حال (قوله لوضوحه) أي ما اراده (قوله إذ لا يخفى على من له أدنى مشاركة الخ) علة كأنه أطلق الخ (قوله حكاية) أي المصنف دخول ربا النساء في العروض (قوله تبس) أي ابن شاس (قوله فيه) أي قوله المذكور صلة تبس وبالجملة خبر قوله (قوله وتبعهما) أي ابن بشير وابن شاس (قوله وهو) أي قولهم إن كانا عرضين من جفسين جازت الصور التسع (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله عدوا) بفتح العين وضم الدال مثقلاً (قوله توهم) أي تغليب (قوله الجماعة) أي ابن بشير وابن الحاجب وابن شاس (قوله لها) أي الاثني عشرة صورة (و)

نقدا	لشهر	لنصفه	لابعد
ممتنع	ممتنع	ممتنع	ممتنع
جائز	ممتنع	ممتنع	ممتنع
ممتنع	ممتنع	ممتنع	ممتنع
جائز	ممتنع	ممتنع	ممتنع
ممتنع	ممتنع	ممتنع	ممتنع
ممتنع	ممتنع	ممتنع	ممتنع

(وان) باع شيئاً بنقد أو عرض لأجل ثم اشتراه (بعرض مخالف ثمنه) أي المبيع جنساً نقداً أو لأجل أو أقرب أو أبعد وفي كل قيمته أما قدر الأول أو أقل أو أكثر فهذه اثنتا عشرة صورة (جازت ثلاث) صور (الذات فقط) وهي كون قيمة العرض الذي اشتري به ثانياً نقداً قدر الأول أو أقل أو أكثر ومفهومة امتناع صور الأجل التسع وهو كذلك للدين بالدين غ المراد بالثمن هنا ثمن المبيع في الصفقة الأولى أي فان اشتري ما باعه بعرض مخالف في الجنس للثمن الذي باعه به كبسج ثوب يجمل ثم اشتراه بغيره ما هو مخالف للجنس في الجنس جازت صور النقد الثلاث وهي كون قيمة العرض الثاني مساوية لقيمة الأول أو أقل أو أكثر وبه بقوله فقط على منع صور الأجل التسع للدين بالدين والدليل على أنه أراد هذا أنه لما شرح في توضيحه قول ابن الحاجب فان كانا نوعين جازت الصور كلها إذ لا ريب في العروض قال مراده بالصور كلها صور النقد الثلاث وأما صور الأجل التسع فممتنعة لأنه دين بدين قال وكأنه أطلق في قوله لا ريب في العروض ومراده نفي ربا الفضل لوضوحه إذ لا يخفى على من له أدنى مشاركة أن ربا النساء يدخل في العروض حكاية عن شيخه المنوفي وقال ابن عبد السلام وابن عرفة قول ابن شاس إن كان الثمان عرضين من جفسين جازت الصور التسع تبس فيه ابن بشير وتبعهما ابن الحاجب وهو وهم اه ومرادهم بالصور التسع اثنتا عشرة لأنهم عدوا ما كان لدون الأجل والنقد واحداً واستدل ابن عرفة على توهم الجماعة بقول المدونة وإن تبعت ثوباً بمائة إلى شهر جاز أن تشتريه بعرض أو طعماً نقداً كان ثمن العرض أقل من مائة أو أكثر فان اشتريته بعرض مؤجل إلى مثل أجل المائة أو دونه أو أبعد منه لم يجز لأنه دين بدين قت وهذه صورة الجدول الكاشف لها

نقدا	لشهر	لنصفه	لابعد
جائز	ممتنع	ممتنع	ممتنع
جائز	ممتنع	ممتنع	ممتنع
جائز	ممتنع	ممتنع	ممتنع

(و) أي تغليب (قوله الجماعة) أي ابن بشير وابن الحاجب وابن شاس (قوله لها) أي الاثني عشرة صورة (و)

(قوله صفة) غير مثل المقدّر قبل المثل (قوله المشتري) يفتح الراءت مثل المقدّر (قوله لاجل) صلة يسع (قوله قبل انقضائه) اى
 الاجل صلة المشتري (قوله في جريان) الخ صلة كاف التشبيه (قوله وامتناع) عطف على جريان (قوله منها) اى الاثني عشرة
 (قوله واشترى) اى البائع (قوله مثله) اى المثل (قوله امتنع) اى الشراء (قوله ويمتنع) بضم الياز (قوله منها) اى الاثني عشرة
 (قوله افادهما) اى المصنف الصورتين (قوله أولا) بشد الواو (قوله يمكنه) اى مشتري المثل (قوله به) اى المثل (قوله فيها) اى
 الغيبة (قوله للسلف بمنفعة) علة يمنع باقل الخ (قوله لان الغيبة على المثل الخ) علة السلف بمنفعة (قوله وقد انتفع الخ) حال
 (قوله في نظير الاسلاف) صلة انتفع (قوله ثم اشترى) اى البائع (قوله منه) اى المشتري ٥٩٥ (قوله فيمقاصان) اى المتبايعان
 (قوله فصارت الصور

المنوعة خمسة) تقرير
 على امتنع باقل نقد الخ (قوله
 ولذا) اى امتناع الصورتين
 الاخيرين مع الثلاث علة
 كانت الواو انسب اى من
 الذاء في فينغ (قوله والشرط)
 اى ان غاب مشتريه (قوله
 بالصورتين الاخيرتين) اى
 شرائه باقل لاجله ولا بعد
 (قوله منعهما) اى الصورتين
 الاخيرتين (قوله انهم يعدون
 الغيبة الخ) بيان لما يحذف
 من (قوله فصار) اى الشان
 (قوله كان) بفتح الهمز وشد
 النون (قوله منه) اى الشهر
 (قوله ثم قال) اى الخط (قوله
 اذا غاب) اى المشتري (قوله
 ما يعرف بعينه) اى من
 المقومات (قوله فقد انتفع)
 اى المشتري (قوله به) اى
 ما يعرف بعينه (قوله فلم يعد
 سلفا) اى فيمنع شراؤه باقل
 للاجل وا بعد (قوله العين)

(و) مثل المبيع لاجل (المثل) المكيل أو الموزون أو المعداد (صفة وقدرا) المشتري بعد يسع
 المثل لاجل قبل انقضائه (كثله) اى كعين المثل المبيع في جريان الاثني عشرة صورة فيه
 وامتناع ما يمنع منها وجوز ما يجوز فاذا باع مثليا لاجل واشترى من المشتري مثله قدرا وصفة
 امتنع باقل نقد اولدون الاجل أو باكثر لا بعد ويمتنع صورتان منها ايضا افادهما بقوله (فيمتنع)
 بضم التحتية شراء مثل المثل (ب) من (أقل) من ثمن المثل المبيع أولا موجلا (لاجله) اى المثل
 المبيع أولا (ولا بعد) من أجل المثل المبيع أولا (ان غاب) على المثل المبيع أولا (مشتريه)
 اى المثل غيبة يمكنه الانتفاع به فيها للسلف بمنفعة لان الغيبة على المثل تعد سلفا وقد انتفع
 البائع الاول بزيادة الثمن الاول في نظير الاسلاف مثاله باعه أردب قمح بيديارين لشهر ثم اشترى
 منه أردب قمح آخر مثل الاول صفة بيديار لشهر ولشهرين فيمقاصان في بيديارين لشهر ثم اشترى
 للبائع دينار في نظير تسليقه الارذب فصارت الصور المنوعة خمسة من الاثني عشرة صورة
 الخط معنى المسئلة ان من باع مثليا الى أجل ثم اشترى من المشتري مثله في الصفة والمقدار فكانه
 اشترى عين ما باعه فتمتنع الصور الثلاث المتقدمة وصورتان أخريان أشارا اليهما بقوله فيمنع باقل
 لاجله أو بعده ولذا كانت الواو انسب قاله غ والشرط مختص بالصورتين الاخيرتين وعلة
 منعهما ما في التوضيح انهم يعدون الغيبة على المثل سلفا فصار كان البائع اسلف المشتري اردبا
 على أن يعطيه دينار بعد شهر ويقاصمه بيديار عند الاجل اه وذلك لان فرض المسئلة فيما
 اذا باع اربع بيديارين الى شهر ثم اشترى مثله بيديار الى الشهر يريد اى الى ابعده منه ثم قال ولا يقال
 اذا غاب على ما يعرف بعينه فقد انتفع به والسلف لا يتعين فيه رد المثل ويجوز فيه رد العين فلم
 لم يعد سلفا لانا نقول ما رجعت العين فكان ما اشترى طائلا ذلك فخرجنا عن حقيقة السلف وفيه نظر
 اه ومفهوم قوله صفة وقدرا انهما لو اختلفا في الصفة أو في المقدار كان الحكم خلاف ذلك
 وهو كذلك أما اذا خالفه في الصفة فسيصير حكمه في قوله وهل غير صنف طعامه الخ وأما
 اذا خالفه في المقدار فلا يخلو اما ان يشتري أقل مما باعه أو أكثر فان اشترى أقل مما باعه فهو
 كبيع سلعته الى أجل ثم اشتراها ما وسياق حكمه في كلامه وانه يمتنع فيها خمس صور
 وهي شراء احدها لا بعد بمثل الثمن أو أكثر لانه سلف بفتح أو باقل لا بعد لانه يسع وسلف

اى ذات ما يعرف بعينه ابائعهها (قوله فكانها) اى المتبايعان (قوله ذلك) اى رد ما يعرف بعينه لبائعه (قوله انهما) اى
 المتبايعين المبيع أولا والمشتري ثانيا (قوله ذلك) اى الحكم المذكور (قوله أما) بفتح الهمز وشد الميم (قوله وانه) اى الشان (قوله
 فيها) اى صورة يسع سلعته لاجل وشراء احدها (قوله لانه سلف) اى من المشتري الاول البائع (قوله بفتح) هو السلعة الباقية
 للمشتري وحدها ومع زيادة الثمن الثاني (قوله أو باقل لا بعد) كبيعها لشخص شيتين بعشرة لشهر ثم شرائه احدها منه بمخمسة
 لشهرين (قوله لانه يسع وسلف) لان المشتري يدفع للبائع اذا تم الشهر عشرة خمسة منها ثلث النصف الباقي له وخمسه سلف ياخذ
 قضاها من البائع عند تمام الشهرين

(قوله أو أقل نقدا أو إلى دون الأجل) كبيعهم بعشرة لشهر وشراء أحدهما بخمسة نقدا أو لدون شهر (قوله لأنه يبيع وسلف)
 أي من البائع لأنه دفع خمسة نقدا أو لدون شهر ليأخذ من المشتري عشرة خمسة عن الشيء الباقي وخمسة قضاء الخمسة (قوله لكن
 لا يبدى المثل من زيادة تفصيل) استدرأ على فهو كبيع سلعتين الخ لرفع أيهما استواءهما في الحكم من كل وجه (قوله لأنه)
 أي المشتري (قوله عليه) أي المثل (قوله فان لم يرغب) أي المشتري عليه أي المثل (قوله وان غاب) أي المشتري (قوله عليه) أي
 المثل (قوله فيه) أي المثل (قوله شراؤه) أي المثل (قوله فاصه) أي البائع (قوله بما في ذمته) أي الباقي وهو الثمن الثاني الأقل
 (قوله ثم يعطيه) أي المشتري البائع (قوله ما بقي) أي من الثمن الأول (قوله ثمننا) حال ما بقي (قوله للمتأخر) أي بعض المثل الذي
 لم يشتريه البائع من المشتري ٥٩٦ (قوله واختاف) يضم التاء (قوله يبتاع) أي البائع طعاما بعشرة لشهر (قوله منه) أي
 المشتري (قوله بمثل الثمن)

أو باقل نقدا أو إلى دون الأجل لأنه يبيع وسلف لكن لا يبدى المثل من زيادة تفصيل لأنه إما ان يرغب
 عليه أولا فان لم يرغب عليه فحكمه حكم ما يعرف به في امتناع الخمسة المتقدمة وان غاب
 عليه امتنع فيه صورة أخرى وهي شراؤه باقل إلى مثل الأجل لأنه يبيع وسلف لان ما يرجع للبائع
 فهو وسلف وإذا حل الأجل فاصه المشتري بما في ذمته ثم يعطيه ما بقي غنا للمتأخر واختلاف في
 صورة سابعة وهي ان يبتاع منه بمثل الثمن أقل من الطعام مقاصدة فاختلاف فيما أقول مآل رضى
 الله تعالى عنه واضطرر فيها المتأخرون والله أعلم وان اشترى أكثر مما باعه فهو كمن باع سلعة
 لأجل ثم اشتراها مع سلعة أخرى وسألت حكمه في المقن أنه يمتنع منه سبع صور وهي شراؤه
 نقدا أو إلى دون الأجل بمثل الثمن أو أقل أو أكثر فان كان بمثله أو أقل فلا يبيع بخمسة نقدا وان
 كان بأكثر فهو يبيع وسلف أو بأكثر لا يبيع لأنه يبيع وسلف لكن لا يبدى المثل من تفصيل
 وهو ما أن يكون الشراء قبل الغيبة عليه أو بعده فان كان قبلها فحكمه حكم ما يعرف
 بهينه وان كان بعدها فتمتنع الصور كلها السالف بخمسة أو ليسع وسلف ٥١ وهذا جدول لبيان
 صور شرائ المثل وحكامها

نقدا	لا يقرب	لاجل	لا بعد
جائز	جائز	جائز	جائز
ممتنع	ممتنع	ممتنع	ممتنع
جائز	جائز	جائز	ممتنع

(و) ان باع طعاما لأجل ثم اشترى من المشتري قبل حلول الأجل طعاما من غير صنفه ولكنه من
 جنسه (هل غير صنف طعامه) أي البائع الذي باعه لأجل (ك) بيع أردب قمح لأجل (و) شراء
 أردب (شعير) من المشتري قبل حلوله وخبر غير صنف طعامه (مخالف) بكسر اللام أي ينزل
 منزلة المخالف لمبايعه في الجنس كبسعه ثوبا لأجل وشراؤه عبد في جواز صوره كلها (أولا)
 ينزل منزلة مخالف الجنس بل ينزل منزلة شرائه في امتناع الصور الثلاث ان لم يرغب والخمس

أى عشرة (قوله أقل من
 الطعام) أى نصفه مثلا
 (قوله مقاصدة) أى بشرطها
 اذا تم الشهر (قوله فيها) أى
 السابعة (قوله وانه) أى
 الشان (قوله منه) أى يبيع
 سلعة لأجل ثم شراؤها مع
 أخرى (قوله فان كان) أى
 شراؤه ما باعه مع غيره (قوله
 سالف) أى من البائع (قوله
 بخمسة) أى زيادة السلعة
 التي اشتراها منه مع سلعته
 فقط في شرائه ما بالمثل
 والسلعة مع زيادة الثمن
 الاول في شرائها باقل (قوله
 وان كان) أى شراؤها
 (قوله بأكثر) أى نقدا أو لدون
 الأجل (قوله يبيع وسلف)
 أى من البائع لدفعه خمسة
 عشر منها خمسة ثمن للسلعة
 المزيلة وعشرة منها سلف
 باخذها اذا حل الأجل

(قوله أو بأكثر لا بعد لأنه يبيع وسلف) أي من المشتري لدفع عشرة عند الأجل الاول ثم ياخذ خمسة عشرة ان
 عند الأجل الثاني عشرة قضاء عن العشرة وخمسة منها ثمن السلعة الزائدة (قوله لكن لا يبدى المثل من تفصيل) استدرأ على
 فهو كمن باع سلعة إلى أجل ثم اشتراها مع سلعة أخرى لرفع أيهما غلبت التشبيه (قوله الغيبة) أي من المشتري (قوله عليه) أي
 المثل (قوله أو بعدها) أي الغيبة (قوله فان كان) أي الشراء (قوله قبلها) أي الغيبة (قوله وان كان) أي الشراء (قوله بعدها)
 أي الغيبة (قوله ثم اشترى) أي البائع (قوله قبل حلول الأجل) صله اشترى (قوله من غير صنفه) أي الطعام الذي باعه (قوله
 في جواز صوره كلها) صله ينزل (قوله في امتناع) صله ينزل (قوله الصور الثلاث) أي شرائه باقل نقدا أو لدون الأجل أو بأكثر
 لا بعد (قوله والخمس) أي الثلاث السابقة وشراؤه باقل للأجل أو لا بعد

(قوله ان اختارنا) اي المبيع اولاً والمشتري ثانياً (قوله فهما) اي الجودة والرداءة (قوله الذي اشتراه البائع) نعت المقوم (قوله اولاً) بشد الواو (قوله في جواز) صلة كاف التشبيه (قوله مقام) بفتح الميم (قوله قبل حلوله) اي الاجل صلة اشتراها (قوله امثله) عطف على المبيع (قوله بعضه) اي المبيع (قوله قبل حلوله) اي الاجل صلة اشترى (قوله بن مؤجل) صلة (قوله امتنع) اي الشراء جواب ان (قوله لما في الاكثر) كيهما بعشرة لاجل وشراء ٥٩٧ أحدهما قبله بخمسة عشرة لا بعد

(قوله والمساوي) كيهما
بعشرة لشهر وشراء أحدهما
بعشرة لشهرين (قوله من
سابق بمنفعة) بيان لما (قوله
عليهما) اي المائتين اي او
المائة (قوله ولما في الاقل)
كيهما بعشرة لشهر وشراء
أحدهما بخمسة لشهرين
عطف على لما في الاكثر (قوله
من بيع وساق) لان المشتري
الاول يدفع عشرة عند تمام
الشهر وخمسة منها ثمن الثوب
الباقى له وخمسة ساق يأخذها
عند تمام الشهر الثاني بيان
لما (قوله للبيع والساق)
لان البائع الاول يدفع خمسة
نقدًا أو بعد شهر ويأخذ بعد
شهرين عشرة وخمسة قضاة
وخمسة الثوب الباقي (قوله
لا بمثله) كيهما بعشرة
لشهر وشراء أحدهما بعشرة
نقدًا أو نصف شهر (قوله
او اكثر) كيهما بخمسة
لشهر وشراء أحدهما بعشرة
نقدًا أو نصف شهر (قوله
فيهما) اي شرائه بمثله وشراؤه
باكثر (قوله مطلقاً) اي سواء
كان الثمن الثاني قدراً الاول
أو اقل او اكثر (قوله فاما تمتنع

ان غاب في الجواب (تردد) الاول اعبد الحق عن بعض القرويين والثاني لغيرهم ابن عاشر الظاهر
ان من قال انه غير مخالف في الجنس جعله من المخالف في الصفة بالجودة والرداءة ابن الحاجب ان
اختلاف في الجودة والرداءة فهما كالزيادة والنقص ضيق اي حكمه حكم شراء ما باعه مع زيادة
في الجودة وحكم شراء أقل مما باعه في الرداءة لان الجودة زيادة والرداءة نقص (وان باع) شيئاً
(مقوماً) بضم الميم وفتح الواو ومثلاً كئيب لاجل ثم اشترى من المشتري ثوباً مثله قبل حلوله
(فمثله) أي المقوم الذي اشتراه البائع (ك) شراء (غيره) أي المبيع أولاً في جواز الصور كلها
لان ذوات القيم لا يقوم فيها المثل مقام مثله هذا مذهب المدونة وهو الاصح وشبهه في المغيرة
أو الجواز الذي تضمنته فقال (كتغيرها) أي الذات المقومة بالمبيعة لاجل عند المشتري تغيرها
(كثيراً) بزيادة ونقص ثم اشتراها بائعها قبل حلوله فجوز الصور كلها ولما قدم حكم شراء
المبيع لاجل كله أو مثله أتبعه بحكم شراء بعضه فقال (وان) باع ثوبين مثلاً لاجل و (اشترى)
البائع من المشتري قبل حلوله (أحد ثوبيه) اللذين باعهما بمائة لشهر مثلاً ثمن مؤجل (ال) اجل
(ابعد) من الشهر امتنع (مطلقاً) عن التقييم بكون الثمن الثاني أقل من الاول أو أكثر منه أو
مساوياً له لما في الاكثر والمساوي من سلف بمنفعة لان المشتري الاول يدفع مائة عند تمام الشهر
الاول يأخذ عند تمام الشهر الثاني مائتين أو مائة وزاد له الثوب الباقي عليهما ولما في الاقل من
بيع وسلف (او) اشترى أحدهما بقرن (أقل) من الثمن الاول (نقدًا) أولدون الاجل (امتنع)
للبيع والساق (لا) بمتنع شراء أحدهما (بمثله) أي الثمن الاول (أو اكثر) من الثمن الاول
نقدًا أولدون الاجل فيهما ولا لاجل مطلقاً فاما تمتنع خمس صور من الاثني عشرة صورة والجائز
السبعة الباقية منها وهي صور الاجل الثلاثة والاكثر والمساوي نقدًا أولدون وت وهذا
جدول يكشفها

لا بعد	لا قرب	للاجل	نقدًا
بائع ثوبين بمائة لشهر ثم اشترى أحدهما بمائة	جائز	جائز	جائز
باعهما بمائة لشهر ثم اشترى أحدهما بخمسين	ممتنع	جائز	ممتنع
باعهما بمائة لشهر ثم اشترى أحدهما بمائتين	ممتنع	جائز	جائز

(وامتنع) شراء أحد ثوبيه (ب) ثمن (غير صنف عنه) أي البائع الذي باع به بان باعهما بذهب لاجل
واشترى أحدهما بفضة أو عكسه للبيع والصرف المؤخر أو بمعدنية واشترى أحدهما بيزيدية
أو عكسه للبيع والمبادلة المؤخر فيمتنع في كل حال (الا ان يكثر) الثمن (المجمل) بفتح الجيم مشددة
جدد في شراء أحدهما بالذهب لئلا يفتقر لانتفاء ثمنه الصرف والمبادلة والبيع كيهما

جنس) نقر يبع على لا بعد مطلقاً أو اقل نقدًا أولدون الاجل (قوله والجائز السبعة) نقر يبع على لا بمثله أو اكثر ولا لاجل (قوله
منها) اي الاثني عشرة (قوله وهي) اي السبع (قوله عكسه) أي باعهما بفضة لاجل واشترى أحدهما بذهب قبل حلوله
(قوله عكسه) اي بعهما بيزيدية لاجل وشراء أحدهما بمعدنية قبله (قوله جدد) بكسر الجيم راجع ليكثر (قوله
بالنسبة لثمنهما) صلة يكثر

(قوله وصرف الدينار الخ) خال (قوله بزيادة الخ) صله بهدواؤه سببية (قوله قبل - لوله) اي الاجل صله اشتراه (قوله نقدا اول اقرب مطلقا) فهذه ست صور (قوله نقما) هو السلعة الزائدة على سلعته وحدها في شرائها بمثل الثمن ومع زيادة الثمن الاول في شرائها ما قبل منه (قوله والبيع والسلف في شرائها) اي سلعته وما زاد عليها (قوله نقدا اول دون الاجل) كبيعته ثوبا بخمسة لاجل وشرائه الثوب وسبقا بهشرة ٥٩٨ نقدا اول دون الاجل في دفع البائع الاول عشرة نقدا اول دون الاجل خمسة

منها ثمن السيف وخمسة سلف ياخذ عند قضاها عند الاجل (قوله اول بعد منه) اي الاجل كبيعته ثوبا بخمسة لاجل وشرائه مع سيف بعشرة لا بعده منه فيأخذ البائع الاول عند الاجل الاول خمسة سلفا ويدفع عند الاجل الثاني عشرة وخمسة قضاء عن الخمسة وخمسة ثمن السيف (قوله ثلاث لدون) اي شرائها بمثل او اقل أو أكثر (قوله وثلاث نقدا) اي شرائها بمثل او اقل أو أكثر (قوله خمس) اي شرائها بمثل او اقل او أكثر (قوله من مشتريه) صله اشتري (قوله قبل تمامه) اي الشهر صله اشتري (قوله للبيع والسلف) لان البائع الاول يدفع خمسة نقدا اول دون الشهر سلفا وياخذ عند تمامه عشرة خمسة قضاء عن الخمسة وخمسة ثمن السلعة الثانية ولان المشتري الاول يدفع عند الاجل الاول عشرة وخمسة ثمن السلعة الثانية وخمسة

بدينارين اشهر وصرف الدينار عشرون درهما ثم شرائها أحدهما بخمسين درهما نقدا البعده خمسة الصرف حيث نذب زيادة الدراهم على صرف الدينارين (ولو باعه) أي الشوب مثلا (بعشرة) لاجل (ثم اشتراه) أي البائع مبيعه من المشتري قبل - لوله (مع سلعة) ثمن (نقدا) أو اقرب (مطلقا) عن التقيد بمساواة الثمن الثاني الاول أو بعدهما (أو) اشتراه مع سلعة (الاجل) (أبعد) من اجل الاول (ثمن) (أكثر) من الثمن الاول امتنع للسلف الذي حرقها في شرائها بمثل او اقل نقدا اول دون الاجل والبيع والسلف في شرائها ما أكثر نقدا اول دون الاجل ولا بعده منه فالصور المنوعة اياها الاربع وتقصيلا سبع ثلاث لدون وثلاث نقدا والسابعة با أكثر لا بعد والباقى من الاثني عشرة صورة خمس جائزة غ قوله ولو باعه بعشرة ثم اشتراه مع ساعة نقدا مطلقا أو لا بعد با أكثر اطلق النقد على الحال وما كان لاجل دون الاجل فاشتمل هذا الكلام على سبع صور وسبصر حقه فهم قوله با أكثر حيث يقول وبمثل أو اقل لا بعد وسكت عن الثلاث التي للاجل نفسه لوضوح جوازها فخرج من كلامه ان سبعا ممنوعة وخمسا جائزة وصورة جدولها هكذا

نقدا	لعام	لاقرب	لابعد
ممتنع	جائز	ممتنع	جائز
ممتنع	جائز	ممتنع	جائز
ممتنع	جائز	ممتنع	ممتنع

(أو) اشترى ما باعه بعشرة لشهر من مشتريه قبل تمامه (بخمسة وساعة) نقدا اول دون الشهر أو لا بعده منه (امتنع) للبيع والسلف وللشهر جائز (لا) يمتنع شرائها ما باعه بعشرة لشهر (بعشرة) أو با أكثر منها (وساعة) نقدا اول دون الشهر أو لا بعده فيمنع فيها للسلف بزيادة وبما قررنا علم اشتمال قوله او بخمسة وساعة مع قوله لا بعشرة وساعة على اثني عشرة صورة وهذا جدولها

نقدا	لشهر	لدونه	لابعد
ممتنع	جائز	ممتنع	ممتنع
جائز	جائز	جائز	ممتنع
جائز	جائز	جائز	ممتنع

وعطف على قوله با أكثر من قوله أو لا بعد با أكثر مفهومه فقال (و) لو باعه بعشرة لشهر ثم اشتراه

سلفا يقتضي عند الاجل الثاني (قوله فيهما) أي شرائها ما باعه بعشرة وساعة أو با أكثر منها وساعة فهذه (بمثل) ست صور جائزة (قوله لا لا بعد فيمنع فيهما) اي عشرة وساعة أو با أكثر منها وساعة فهاتان صورتان (قوله للسلف بزيادة) لان المشتري الاول يدفع عشرة عند حلول الاجل الاول ويقتضي عند الاجل الثاني عشرة أو با أكثر منها وازداد السلعة الثانية عليهم ما (قوله وعساقرنا) صله على بضم العين (قوله مفهومه) اي أكثر من قول عطف

८११

ممكنه (ای المسلم) ای القرص (قوله فيها) ای الغيبة (قوله المقرض) بکسر الراء (قوله)

(الاول) ای و تجربہ السلف عن جرائع النفع

(قوله عليه) أي المسلم إليه (قوله بقتضيهما) أي المسلم إليه الاثواب الخمسة (قوله وتأخيرها) أي الاثواب الخمسة (قوله معناه) أي اجتماع البيع والصرف (قوله يبعه) ٦٠٠ أي الحمار مثلا (قوله واسترداده) أي المبيع (قوله بالعكس) أي يبعه بزيادة

وأسترداده مع محمدي (قوله) أيه (قوله بقتضيهما) أي المسلم إليه الاثواب الخمسة (قوله وتأخيرها) أي الاثواب الخمسة (قوله معناه) أي اجتماع البيع والصرف (قوله يبعه) ٦٠٠ أي الحمار مثلا (قوله واسترداده) أي المبيع (قوله بالعكس) أي يبعه بزيادة

أدنى فيجوز وعلة منع ما قبل الاستثناء ببيع والسلف لان رد القرض شرائها من المسلم إليه بخمسة اقواب من العشرة التي عليه وتجب الاثواب الخمسة المردودة مع القرض تسليم من المسلم إليه المسلم بقتضيهما من نفسه اذا حل أجل العشرة وتأخيرها لا بعد تسليم من المسلم فقد اجتمع البيع والسلف (لان) الشخص (المجمل) بضم الميم وفتح العين وكسر الجيم مشددة (لما في الذمة) بان رده حالاً او بدون الاجل كالمسلم إليه الذي دفع للمسلم مع القرض خمسة اقواب حالاً او بدون الاجل قضاء الخمسة من العشرة التي في ذمته مسلف (او) الشخص (المؤخر) بكسر الخاء المعجمة لما في الذمة كالمسلم الذي أخر المسلم إليه بخمسة اقواب مما في ذمته لا بعد (مسلف) بكسر اللام (وان باع) شخص (حاراً) مثلاً (بعشرة) من دنانير مثلاً (لاجل) معلوم كسهر (ثم استرده) أي البائع الحمار من المشتري بالاطالة (و) زاد عليه المشتري (ديناراً) نقداً منع مطلقاً كان الدينار من جنس الثمن الذي باع به الحمار او لا لانه يبيع وسلف لان المشتري ترتب في ذمته بالبيع الاول عشرة دنانير دفع عنها الحمار وديناراً نقداً لا يأخذ من نفسه عند حلول الاجل عشرة دنانير تسعة ثمن الحمار وهذا يبيع وديناراً عن الدينار الذي عجله مع الحمار وهذا سلف (أو) زاده مع الحمار ديناراً (موجباً) بضم فكسر أيضاً (مطلقاً) عن تقييده بكونه للاجل أو اقرب أو ابعد للبيع والسلف في كل حال (الا) ان يكون الدينار المؤجل (في) أي من (جنس الثمن) الذي يبيع به الحمار أي مائة بان يوافقه في السكة والجوهري (والوزن حال كونه مؤجلاً للاجل) الذي حل اليه ثمن الحمار لادونه ولا لا بعد منه فيجوز لانه آل الامر الى ان البائع اشترى الحمار بتسعة دنانير من العشرة التي في ذمة المشتري وابق الدينار العاشر لاجله ولا يحظر في هذا ولو زاده دراهم لزم اجتماع البيع والصرف المؤخر فيمنع الا ان يكثر المجمل جداً عن صرف المؤخر وفي معناه يبعه بمحمدي واسترداده مع بزيادة أو بالعكس الا ان يجعل اكثر من المتأخر جداً وقولي بعشرة دنانير احتراز من يبعه بعرض مؤجل ثم رد الحمار وديناراً نقداً فيجوز لبيعهم ما بالعرض المؤجل فان اجل الدينار منع لفسخ دين في دين (وان زيد) بكسر الزاي مع رد الحمار المبيع بنقد مؤجل (غير عين) كقرص او بقرة او ثوب جاز ان يحل المزيدي مع الحمار لان البائع اشترى الحمار والعرض المزيدي معه بما في ذمة المشتري فان أخر المزيدي امتنع لفسخ دين في دين (و) ان (بيع) بكسر الموحدة الحمار (بنقد) أي دنانير او دراهم حالة (لم يقبض) بضم التحتية وفتح الموحدة حتى رد الحمار مع عرض او نقداً وبمؤجل ورد الحمار مع عرض أو نقد بعد حلول أجل الثمن (جاز) الرد في المستقلين (ان يحل) بضم فكسر مثلاً (المزيد) مع الحمار كان عيناً أو غيراً في الثانية بشرط كونها أقل من صرف دينار فان أخر منع لانه ان كان من جنس الثمن الأول فهو تأخير في بعض الثمن بشرط وهذا سلف مع البيع للحمار باقي الثمن وان كان من غير جنس الثمن الاول فهو صرف مؤخر ان كان عيناً وفسخ دين في دين ان كان غيرها واحتراز بقوله لم يقبض عما اذا قبض فيجوز ولو تأخر المزيدي واحد ترزباً التقصد عن يبعه بعرض فيجوز مطلقاً ان كان عيناً كغيره ان يحل المزيدي

واسترداده مع محمدي (قوله) أيه (قوله بقتضيهما) أي المسلم إليه الاثواب الخمسة (قوله وتأخيرها) أي الاثواب الخمسة (قوله معناه) أي اجتماع البيع والصرف (قوله يبعه) ٦٠٠ أي الحمار مثلا (قوله واسترداده) أي المبيع (قوله بالعكس) أي يبعه بزيادة

أدنى فيجوز وعلة منع ما قبل الاستثناء ببيع والسلف لان رد القرض شرائها من المسلم إليه بخمسة اقواب من العشرة التي عليه وتجب الاثواب الخمسة المردودة مع القرض تسليم من المسلم إليه المسلم بقتضيهما من نفسه اذا حل أجل العشرة وتأخيرها لا بعد تسليم من المسلم فقد اجتمع البيع والسلف (لان) الشخص (المجمل) بضم الميم وفتح العين وكسر الجيم مشددة (لما في الذمة) بان رده حالاً او بدون الاجل كالمسلم إليه الذي دفع للمسلم مع القرض خمسة اقواب حالاً او بدون الاجل قضاء الخمسة من العشرة التي في ذمته مسلف (او) الشخص (المؤخر) بكسر الخاء المعجمة لما في الذمة كالمسلم الذي أخر المسلم إليه بخمسة اقواب مما في ذمته لا بعد (مسلف) بكسر اللام (وان باع) شخص (حاراً) مثلاً (بعشرة) من دنانير مثلاً (لاجل) معلوم كسهر (ثم استرده) أي البائع الحمار من المشتري بالاطالة (و) زاد عليه المشتري (ديناراً) نقداً منع مطلقاً كان الدينار من جنس الثمن الذي باع به الحمار او لا لانه يبيع وسلف لان المشتري ترتب في ذمته بالبيع الاول عشرة دنانير دفع عنها الحمار وديناراً نقداً لا يأخذ من نفسه عند حلول الاجل عشرة دنانير تسعة ثمن الحمار وهذا يبيع وديناراً عن الدينار الذي عجله مع الحمار وهذا سلف (أو) زاده مع الحمار ديناراً (موجباً) بضم فكسر أيضاً (مطلقاً) عن تقييده بكونه للاجل أو اقرب أو ابعد للبيع والسلف في كل حال (الا) ان يكون الدينار المؤجل (في) أي من (جنس الثمن) الذي يبيع به الحمار أي مائة بان يوافقه في السكة والجوهري (والوزن حال كونه مؤجلاً للاجل) الذي حل اليه ثمن الحمار لادونه ولا لا بعد منه فيجوز لانه آل الامر الى ان البائع اشترى الحمار بتسعة دنانير من العشرة التي في ذمة المشتري وابق الدينار العاشر لاجله ولا يحظر في هذا ولو زاده دراهم لزم اجتماع البيع والصرف المؤخر فيمنع الا ان يكثر المجمل جداً عن صرف المؤخر وفي معناه يبعه بمحمدي واسترداده مع بزيادة أو بالعكس الا ان يجعل اكثر من المتأخر جداً وقولي بعشرة دنانير احتراز من يبعه بعرض مؤجل ثم رد الحمار وديناراً نقداً فيجوز لبيعهم ما بالعرض المؤجل فان اجل الدينار منع لفسخ دين في دين (وان زيد) بكسر الزاي مع رد الحمار المبيع بنقد مؤجل (غير عين) كقرص او بقرة او ثوب جاز ان يحل المزيدي مع الحمار لان البائع اشترى الحمار والعرض المزيدي معه بما في ذمة المشتري فان أخر المزيدي امتنع لفسخ دين في دين (و) ان (بيع) بكسر الموحدة الحمار (بنقد) أي دنانير او دراهم حالة (لم يقبض) بضم التحتية وفتح الموحدة حتى رد الحمار مع عرض او نقداً وبمؤجل ورد الحمار مع عرض أو نقد بعد حلول أجل الثمن (جاز) الرد في المستقلين (ان يحل) بضم فكسر مثلاً (المزيد) مع الحمار كان عيناً أو غيراً في الثانية بشرط كونها أقل من صرف دينار فان أخر منع لانه ان كان من جنس الثمن الأول فهو تأخير في بعض الثمن بشرط وهذا سلف مع البيع للحمار باقي الثمن وان كان من غير جنس الثمن الاول فهو صرف مؤخر ان كان عيناً وفسخ دين في دين ان كان غيرها واحتراز بقوله لم يقبض عما اذا قبض فيجوز ولو تأخر المزيدي واحد ترزباً التقصد عن يبعه بعرض فيجوز مطلقاً ان كان عيناً كغيره ان يحل المزيدي

أي رد الحمار مع المزيدي (قوله عن يبعه) أي الحمار (قوله فيجوز) أي رد الحمار مع غيره (قوله مطلقاً) أي عن تقييده بتجمل والا المزيدي (قوله ان كان) أي العرض الذي يبيع الحمار به (قوله كغيره) أي المعين تشبيهه في الجواز

(قوله والوا) أى وان لم يجعل المزيّد (قوله منع) بضم فكسر أى ردّ الحمار مع المزيّد (قوله للبيع والسلف) أى ان كان المزيّد من جنس العرض لاخذ الحمار فى بعض العرض وهذا بيع وتأخير بأقبح تسليم (قوله أو فسخ دين) أى باقى العرض (قوله فى دين) أى المزيّد ان كان من غير جنس العرض (قوله وجب) أى ثبت (قوله له) أى البائع (قوله فيه) أى اشتراء الحمار بالواجب والزائد (قوله لانه ساف) أى من المشتري الا قول (قوله بزيادة) هى برأيه مما وجب عليه للبائع (قوله مسئلتنا) متفق مسئلة بلانون لاضافته (قوله ليستا من بيعوع الاجال) ظاهر فى مسئلة القرض المشتري مثله لان شرط بيعوع الاجال كون المشتري ثانيا هو المبيع أو لا والمشتري فى مسئلة القرض مثل المبيع لا عينه وتقدم ان مثل المقوم ليس بعينه وأما مسئلة الحمار والقرض المشتري عينه ٦٠١ فظاهر انهما من بيعوع الاجال

والامنع للبيع والسلف أو فسخ دين فى دين وهذا كله فى زيادة المشتري واما زيادة البائع فخاترة على كل حال لانه اشترى الحمار بما وجب له على المشتري وزيادة شئ آخر وليس فيه مانع الا ان تكون الزيادة حراما فحوز نقد الا الى اجل لانه ساف بزيادة قاله الشارح وق * (تقييدات) * الاول مسئلتا القرض والحمار ليستا من مسائل بيعوع الاجال ولا يمكن ذكرهما فى المدونة فى كتاب بيعوع الاجال لقشايهما فى بنائهما على سد الذرائع فانه فى التوضيح وتبعه الخط ويبحث فيه انما صر بان يبيع الاجل حقيقة ببيع سلعة يمتن الى اجل ولا شك ان كلام القرض والحمار يبيع بالاثواب الى اجل ولا مانع من كون رأس المال مبيعا لغيرهم على ان كلام العوضين مبيع بالاثواب البناء تعريف ابن عرفة يشمل بعض صورهما الثانى تسهي مسئلة القرض مسئلة البرزون لانها فرضت فى المدونة فى برزون وفرض البرادعى فى قرض والثانية مسئلة حمار ربعية لانه ذكرها ولو كانت موافقة لاصول المذهب الثالث البناء مسئلة القرض متفق على منعها وكذا ما أشبهها مما أخذ فيه من جنس الدين ومن غير جنسه الا انه رأى فى المدونة ان اتحاد الجنس فى البعض كاتحاده فى الجميع فعمل منعها بثلاث على المبيع والسلف وضع وتيجل وحط الضمان وازيدك ورأى عبد الحق وغيره ان اختلاف الجنس فى البعض ليس كاختلافه فى الجميع فلا يدخل وضع وتيجل ولا حط الضمان وازيدك لاختلاف شرطهما الذى هو اتحاد الجنس وانما المنع لاجتماع المبيع والسلف لا غير وأيضا لو اعتبر العلتان لمعت المسئلة ولو بقيت الخمسة لاجلها الرابع البناء قوله وان باع حمارا بعشرة لاجل هذا بینه هو قوله كما لو استرده الخ لكن هذه مقروضة فيما اذا كان الثمن عينا وثلاث مقروضة فيما اذا كان غير عين فى كل فائدة الخامس البناء فى حاصل مسئلة الحمار اربعة وعشرون وجهها لان المبيع والقرض انه بدائى لا يتحول اما ان يكون الى اجل او نقدا فان كان الى اجل فالمراد بيع الحمار مادى نارا أو دراهم او عرض فهذه ثلاثة وفى كل اما ان

٧٦ من فى بيعه وشراؤه فى بيعوع الاجال والقرض لم يشتره بآئنه قبله فلم يدخل فيها (قوله بعض صورهما) أى مسئلة الحمار (قوله لانه) أى ربعية (قوله ذكرها) أى مسئلة الحمار على التسجيم (قوله وليكن موافقة لاصول المذهب) استدراك على لانه ذكرها لرفع ايمامه انه لا وجه لذكرها فى كتب المذهب لان ربعية ليس من اصحاب مالك بل من شيوخه ورضى الله تعالى عنهم (قوله مما أخذ فيه من جنس الدين الخ) بيان لما (قوله لانه) أى الشأن (قوله منعها) أى مسئلة القرض (قوله العلتان) أى وضع وتيجل وحط الضمان وازيدك (قوله هو قوله) أى فى مسئلة القرض (قوله لکن هذه) أى مسئلة الحمار استدراك على هذا بعينه الخ لرفع ايمامه خلو التكرار عن الفائدة (قوله فى كل) أى من قوله كما لو استرده وقوله وان باع حمارا الخ تقرير هذه مقروضة الخ (قوله والقرض) بفتح القاء وسكون الراء الخ حال (قوله فان كان) أى البيع

(قوله والصورة العشرة) أي صور كون المزيد دراهم نقداً أولدون الاجل أوله وأول بعد وكونه ديناراً نقداً أولدون الاجل
 ٦٠٢ الاجل أوله أول بعد (قوله ست) لان المزيد المجهل اما ديناراً ودرهم

يكون المزيد نقداً أولدون الاجل اول الاجل نفسه اول بعد منه فهذه ثنتا عشرة صورة
 لا يجوز منها الا صورتان كون المزيد ذهباً من جنس الثمن مؤخر الاجل نفسه او عرضاً
 مجعلاً والصورة العشرة كلها ممنوعة للبيع والسلف في زيادة الذهب والصرف المؤخر في
 الورق وفسخ الدين في دين في العرض وان كان البيع نقداً فالمزيد اما ان يكون نقداً
 او مؤجلاً وفي كل اما ذهب او ورق او عرض فهذه ست وسوا في جميعها انتقد البائع
 أم لم ينتقد على تأويل ابن يونس فهذه ثنتا عشرة صورة ايضاً فنصور المزيد النقدي وهي
 ست تجوز كلها لكن يشترط في الورق كونه اقل من صرف دينار وصورة المزيد المؤجل
 ست ايضاً منها ثلاث فيما اذا لم ينتقد البائع وتمنع كلها للعلل المتقدمة وثلاث منها
 فيما انتقدتها اجازها ابن ابي زيد وهو ظاهر تقييد المصنف كابن الحاجب بقوله لم يقبض
 قال في ضج وخالفه غيره كابن يونس ورأى ان المنع متصور في المسئلة وان نقد لانه
 يقدر ان البائع الاول اشترى الحمار بتسعة على أن يسلف قابضها العاشر الى الاجل
 اه يعني ان البائع عند الاقالة ودله المشتري العشرة على أن يأخذ منه ديناراً مؤخراً
 فهو بيع وسلف فان كانت الزيادة المؤخرة من المشتري ورقاً كان صرفاً مؤخراً نعم
 ان كانت الزيادة عرضاً مؤخراً فلا يظهر وجه المنع لان غايته ان البائع اشترى بالعشرة
 الحمار والعرض المؤخر ونص ابن عرفة الصقلي قيد الشيخ بانه لم ينقد ولا وجه له المازري
 تابع الشيخ على تقييده بعض الاشياخ وأنكره بعض المتأخرين وقال يتصور فيه البيع
 والسلف وان نقد لانه يقدر ان اشترى الحمار بتسعة من الدنانير التي قبض على ان يسلف
 قابضها الدينار العاشر قلت ان كانت الزيادة من المبتاع عيناً فواضح منعها ولو بعد النقد
 بل هو اوضح منه قبل النقد بحيث لا يخفى على من دون الشيخ وان كانت غير عين امتنع قبل
 النقد لانه فسخ دين في دين وجازت بعده على حكم ابتداء البيع فتقييد الشيخ انما هو
 لعموم سلف جواز الزيادة في العين وغيرها فقول الصقلي لا وجه له ليس كذلك اه هذا كله
 في بيع الحمار ونحوه مما يعرف بعينه فان كان المبيع مما لا يعرف بعينه كالطعام فحكمه قبل
 الغيبة عليه حكم ما يعرف بعينه في الصور المذكورة كلها وأما بعد الغيبة عليه وذلك كبيع
 وسق من طعام وغيبة المشتري عليه ثم استقالة البائع على أن يزده شيئاً فلا يجوز لان الزيادة
 حينئذ يرجع السلف وكذا استقالته قبل كبل الطعام على زيادة المشتري شيئاً لبيع الطعام قبل
 قبضه هذا كله في الاقالة بزيادة من المشتري فان كانت من البائع جازت في جميع ما تقدم
 الا صورة وهو ناجل المزيد من منصف المبيع فيمنع لانه سلف بزيادة هذا المخلص كلام أبي الحسن
 (وصح) بيع (اول من يبيع الاجال) الواقعة على الوجه الممنوع كبيع شيء بعشرة لشهر
 وشرائه بخمسة نقداً أو نصفه أو باثني عشر لشهرين اذا اطلع عليه قبل فوات المبيع
 فقد صح بيعه بعشرة (فقط) اي دون بيعه الثماني فيفسخ لان الفساد انما جاء منه وهو دائر

أول بعد وكونه عرضاً لدون
 أو عرض وفي كل اما بعد
 انتقاد البائع أو قبله
 (قوله للعلل المتقدمة)
 أي البيع في زيادة دينار
 والصرف المؤخر في زيادة
 الدراهم وفسخ دين في زيادة
 عرض (قوله وهو) أي
 اجازتها وذكره لتذكير
 خبره (قوله وخالفه) أي
 ابن أبي زيد (قوله لانه)
 أي الشان (قوله يقدر)
 بضم ففتح مثقلاً (قوله قيد)
 بفتح حاء مثقلاً أي المنع
 (قوله بانه) أي المشتري
 (قوله لم ينقد) أي المشتري
 الثمن للبائع (قوله له) أي
 التقييد (قوله وانكره)
 أي التقييد (قوله فيه)
 أي الفرع (قوله وان نقد)
 أي المشتري البائع الثمن
 (قوله لانه) أي الشان
 (قوله يقدر) بضم ففتح
 مثقلاً (قوله انه) أي
 البائع (قوله منها) أي
 الزيادة (قوله هو) أي
 منعها بعد النقد (قوله
 منه) أي منعها (قوله
 قبل النقد) أي لانه
 يلزمها بعده بيع وبدل
 او صرف مؤخر (قوله
 وان كانت) اي الزيادة
 (قوله فتقييد الشيخ الخ)
 تفريع على قوله قلت الخ (قوله سلف)
 (قوله وهو) أي الفساد

أي متقدم واضافته من اضافة ما كان صفة (قوله منه) أي يبيعه الثاني معه

يعتبر) بضم الياء وفتح
الموحدة أى سريان الفساد
(قوله وهو) أى البيع
الثانى (قوله فضعف) أى
البيع الثانى الفاسد فلم يسر
فساده لادول (قوله بينهما)
أى المتبايعين (قوله وهو)
أى الربا (قوله لانهما) أى
البيعين عليه فسحقهما مطلقا
ان فأت المبيع بيد الثانى
(قوله لارتباط احدهما)
أى البيعين الخ: له كونهما
كعقد واحد (قوله فان
كانت) أى القصة الخ
مفهوم ان كانت القصة
اقل (قوله مثله) أى الثمن
الاول (قوله منه) أى الثمن
الاول (قوله فان فأت بيد
المشتري الاول) مفهوم
يقوت الثانى (قوله وان
كانت القيمة) أى التى لزمت
البائع الاول لقوات المبيع
بيده (قوله فسحقا) أى
التمعان

(قوله العينة) بكسر العين المهملة وسكون المثناة فنون (قوله وأصلها) أى كلمة العينة (قوله عونة) بكسر فسكون (قوله لانها) أى العينة الخ علاه أصلها عونة (قوله العون) بفتح فسكون (قوله سمى) بضم فسكون مثقلا أى المعنى الاصطلاحي الاكثى (قوله بها) أى عينة (قوله مقصوده) أى البائع (قوله بيع العينة) أى حقيقة شرعا (قوله يبيع) جنس (قوله ما ليس الخ) فصل مخرج يبيع ما هو عند بائعه (قوله انه) أى يبيع العينة (قوله بما ذكر) أى أبو عسر (قوله فالصواب) أى فى تعريف يبيع العينة (قوله انه) أى يبيع العينة (قوله البيع) جنس (قوله المتجمل الخ) فصل مخرج البيع عتلى الثمن او اقل مع انه قد يكون يبيع عينة كما يأتى فهو غير منهكس وكثيرا ما تجمل بغير بيع العينة على دفع قليل فى كثير فهو غير مطرد والله اعلم (قوله هو) أى يبيع العينة

(قوله الى اجل) اي معلوم (قوله ثم شرأوها) اي السلعة بآئنها (قوله منه) اي مشتريها (قوله منه) الثمن (قوله من اجنبي) صلة
 شراء (قوله منه) اي الثمن الذي ٦٠٤ اشترت به من الاجنبي (قوله الى اجل) صلة بيع (قوله هذا المشتري الاخير) فاعل

بيع المضاف لقوله (قوله
 لباثعها) صلة بيع (قوله
 باقل مما اشتراها) اي
 المشتري الاخير (قوله
 الاول) اي بيعها لاجل
 وشراؤها منه باقل نقدا
 (قوله من نقد اونسيته)
 بيان لما (قوله قال) اي
 عياض (قوله وكذا) اي
 شراؤها ما سئل عنه ثم يبعه
 بنقد اونسيته في الجواز
 (قوله يبعه) بفتح فضم
 منقلا (قوله وكذلك) اي
 المذكور في الجواز (قوله
 او الجارية) عطف على دار
 سكاها (قوله استقالوا) اي
 طلبوا او مضى بهم اليوم بئنه
 (قوله يعرض) بضم ففتح فكسر
 منقلا (قوله به) اي الربح
 (قوله صراح) بضم الصاد
 (قوله ما اشترى) بضم التاء
 وكسر الراء (قوله وفيها)
 اي المدونة (قوله مواساة
 السلف) اضافته للبيان
 (قوله مدخلا) بضم الميم
 وكسر الخاء حال من
 المصنف (قوله في الجائز)
 صلة مدخلا (قوله تعالى الخ)
 علة مدخلا (قوله الكتاب)
 اي المدونة (قوله مبتدئا)
 حال من المصنف (قوله
 وليست عنده) اي المطلوب
 منه حال (قوله وهو) اي

بئنه معلوم الى اجل ثم شرأوها منه باقل منه نقدا وشراؤها بحضرة طالبها من اجنبي ثم يبيعها
 لطالبها بئنه أكثر منه الى اجل ثم يبيعها هذا المشتري الاخير لباثعها الاول نقدا باقل مما اشتراها به
 وخفف بعضهم هذا الوجه ورآه أخف من الاول وقسم ابن رشد بيع العينة الى ثلاثة أقسام
 جائز ومكروه وممنوع وزاد في التنبهات رابعا وهو المختلف فيه فالجائز ان يمر الرجل بالرجل من
 أهل العينة فيقول له هل عندك سلعة كذا ابتاعها منك فيقول لا فينقل قلب عنه على غير مراضة
 ولا مواعدة فيشتري المسؤول تلك السلعة التي سأل عنها ثم يلقاه فيضبره انه قد اشترى السلعة التي
 سأل عنها فيبيعها منه بماشاء من نقد اونسيته اه وتجوهر في التنبهات عن مطرف ابن حبيب ما لم
 يحصل تعرض أو مواعدة أو عادة قال وكذا ما اشتراه الرجل لنفسه يبعه لمن يشتره منه بنقد
 أو كالي ولا يواعد في ذلك أخذ يشتره منه ولا يبيعه له وكذلك الرجل يشتري سلعة لحاجته ثم
 يبدوله فيبيعها أو يبيع دار سكاها ثم تشق عليه النقلة منها فيشتريها أو الجارية ثم تتبعها نفسه
 فهو لاء ان استقالوا أو زادوا في الثمن فلا بأس به والمكروه ان يقول اشتر سلعة وأنا أربحك فيها
 واشترها منك من غير أن يراضه على قدر الربح قاله في المقدمات وفي التنبهات المكروه ان
 يقول اشتر سلعة كذا وأنا أربحك فيها واشترها منك من غير مراضة ولا تسمة ربح ولكن
 يعرضه ابن حبيب فهذا يكره فان وقع مضى ورواه ابن نافع عن مالك رضي الله تعالى عنهم
 قال ولا يبلغ به الفسخ قال في المقدمات والمحظوران يراضه على الربح فيقول اشتر سلعة كذا
 بكذا وكذا وأنا أربحك فيها وابتاعها منك بكذا وتجوهر في البيان وفي التنبهات الحرام الذي
 هو رباح صراح أن يراض الرجل الرجل على ثمن السلعة الذي يساومه فيها لبيعها منه الى اجل
 ثم على ثمنه الذي يشتريها به منه بعد ذلك نقدا أو يراضه على ربح السلعة التي يشتريها منه
 غيره فيقول أنا اشتريها على أن تربحني فيها كذا أو للعشرة كذا ابن حبيب هذا حرام اه
 والرابع المختلف فيه الذي زاده عياض ما اشترى لبيع بئنه بعضه مؤجل وبعضه مجمل فظاهر
 مسائل الكتاب والأمهات جوازها وفي العقبة كراهته لأهل العينة اه وفيها عن ابن عمر رضي
 الله تعالى عنهم ما أتى علينا زمان لا يرى فيه أحدنا أحق بالدينار والدرهم من أخيه المسلم ثم ذهب
 فسكانت حواسه الساف ثم ذهبت فسكانت العينة ابن رشد يشهد له خيركم قرني ثم الذين يلونهم
 وأخرج البيهقي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا باع
 الناس بالعينة واتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله تعالى أنزل الله تعالى عليهم بلا
 فلا يرفعهم عنهم حتى يراجعوا دينهم وذكر المصنف هذه الأقسام مدخلا ما زاد عياض في الجائز
 تبع الظاهر الكتاب والأمهات مبتدئا بالجائز فقال (جائزا) شخص (مطلوب منه سلعة) ليشتريها
 طالبها وليست عنده وهو من أهل العينة وفاعل جائز (أن يشتريها) أي المطلوب منه السلعة
 (أي يبيعها) أي المطلوب منه السلعة لطالبها منه (بئنه) وفي نسخة بمال وعلى كل فهو صلة يشتري
 لا يبيع ان اشتراها المطلوب منه بئنه كمال أو كماله مؤجل اتفاقا قبل (ولو) ثمن (مؤجل بعضه)
 لاجل معلوم وبعضه مجمل ظاهر أنه مشروع على مسئلة المطلوب منه سلعة كما قد يوهمه لفظ
 عياض اذ قد قال الوجه الرابع المختلف فيه ما اشترى لبيع بئنه بعضه مجمل وبعضه مؤجل

فظاهر

المطلوب منه الخ (قوله وعلى كل) أي من الشخصين (قوله فهو) أي بئنه أو بمال

(قوله ذلك) أي تعلقه بيباع (قوله بمراد) أي والمراد تعلقه بشترى (قوله اذ لم يقرضوها) أي الأئمة المسئلة الخ عليه ليس ذلك بمراد (قوله هكذا) أي لتباع بثمن بعضه حال وبعضه مؤجل (قوله بعده) أي الرابع المختلف فيه الخ (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشد الذون أي البائع (قوله قال) أي البائع (قوله له) أي المشتري (قوله خذنه) أي المبيع بعشرة حالة وعشرة مؤجلة (قوله بما تريد أن تنقذني) أي العشرة الحالة (قوله وما بقي) أي من المبيع أي وهو مجهول فقيه غررا لا يدري ما يبقى له منه بالعشرة المؤجلة (قوله وهو) أي منه (قوله فروج) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله فيها) أي المسئلة (قوله فقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله أناقلته) أي وحدي (قوله نحوه) أي المنع (قوله ونزل) بفتح نون (قوله ٦٠٥ من الجواز والمنع) بيان لما (قوله على

التفريق) صلة نزل (قوله فجوز) بضم فسكون مثقلا (قوله ومنع) بضم فسكون (قوله في حقهم) أي أهل العينة (قوله تسلف) بفتح تاء مثقلا (قوله على أن ينقذ) أي الرجل المشتري (قوله فكره) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله وقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله علم) بضم العين (قوله ذلك) أي الفساد (قوله منه) أي المشتري (قوله أن يبيع) أي المشتري (قوله منه) أي الطعام (قوله دفعه) أي المشتري الدينار (قوله إليه) أي البائع (قوله الباقي) أي من الطعام (قوله له) أي المشتري (قوله لا يدري) أي المشتري (قوله منه) أي الطعام (قوله أنه) أي المشتري (قوله الشان) (قوله

فظاهر مسائل الكتاب والامهات جواز وفي العتية كراهته لأهل العينة اه فقد سبق للوهم أن قوله بثمن متعلق بقوله ليباع وليس ذلك بمراد اذ لم يقرضوها هكذا بل زاد عيبا بعده متصلا به مانعه قال ابن حبيب إذا اشتري طعاما أو غيره على أن ينقذ بعض منه ويؤخر بعضه إلى أجل فإن كان اشترا ليميعه كله لحاجته لثمنه فلا خير فيه وكأنه إذا باعه بعشرة نقد وعشرة إلى أجل قال له خذ منه فبيع منه بما تريد أن تنقذني وما بقي فهو لك ببقية الثمن إلى الأجل وإنما يعمل هذا أهل العينة وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه فروج فيه أخير مرة فقال أناقلته قاله ربيعة وغيره قبل قال محمد بن بابويه يعني بغيره ابن هرم بن ذكوان عبدوس نحوه من رواية ابن وهب وابن نافع عن مالك رضي الله تعالى عنهم ونزل ابن بسابة ما جاء في ذلك من الجواز والمنع على التفريق بين أهل العينة وغيرهم فجوز في غير أهل العينة ومنع في حقهم وفي رسم تسلف من سماع ابن القاسم من كتاب السلم والأجل سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن رجل من أهل العينة باع من رجل طعاما بثمن إلى أجل على أن ينقذ من عنده دينارا فكره ذلك وقال لست أول من كرهه فقد كرهه ربيعة وغيره ابن رشد هذه بيعة واحدة صحيحة في ظاهرها لا يجوز للرجل بيع سلعة بدينار نقد ودينار إلى أجل فلا يمتهم بالفساد فيه إلا من علم ذلك من سيرته وهم أهل العينة والذي يخشى في ذلك أن يكون الذي تراوضا عليه وقصد إليه أن يبيع منه الطعام على أن يبيع منه دينار فدفعه إليه ويكون الباقي له بكذا أو كذا دينار إلى أجل وذلك غررا لا يدري ما يبقى له من الطعام إذا باع منه دينار وقد قال بعض أهل العلم أنه لو دفع إليه الدينار من ماله لم يكن بذلك بأس وفي سماع سحنون أنه لا يجوز أن دفع إليه الدينار من عنده لأنه يخلفه من الطعام يريد أن التمسمة لا ترفع عنه بذلك لأنه أن كان البيع وقع على أن ينقذ الدينار من عن الطعام فلا يصلح دفعه من عنده كما أنه إذا وقع على الصحة فلا يفسده نقده من عن الطعام اه وإذا تأملت هذه النقول علمت أن كلام عياض المذكور فيه تقديم وتأخير وان تقديره ما اشتري بثمن بعضه مؤجل وبعضه ليمباع فقوله بثمن متعلق باشتري لا يبيع فهي إذا مسئلة أخرى غير مفرعة على مسئلة المطلوب منه سلعة وقد نقل في التوضيح كلام عياض ولم يزد ما بعده مما فيه البيان ما قررنا وانظر بالمصنف أنه لا يفهمها على غير ما فرضها عليه الأئمة فهذا يحجب فتدبره وقد نقلها ابن عرفة

لودفع) أي المشتري (قوله إليه) أي البائع (قوله من ماله) أي المشتري (قوله بذلك بأس) أي لا نقض الغرر اذ يصير الطعام كله له بما دفع وما بقي (قوله لأنه) أي المشتري (قوله يخلفه) بضم فسكون فكسر أي يعرض المشتري الدينار الذي دفعه للبائع (قوله من الطعام) أي يبيع منه بقدره والباقي له ببقية الثمن فما زال الغرر قائما (قوله لأنه) أي الشان (قوله ينقذه) أي المشتري البائع (قوله فلا يصلح) أي البيع الفاسد (قوله دفعه) أي الدينار (قوله من عنده) أي المشتري (قوله كما أنه) أي الشان (قوله إذا وقع) أي البيع (قوله فلا يفسده) أي البيع (قوله نقده) أي الدينار (قوله مما فيه البيان) بيان لما (قوله يفهمها) أي المسئلة

على ما فرضه عليه الأئمة وذكره فأنظره البناء وقد تبين به أن على المصنف در كامن وجهين
 تقرر به المسئلة على مسئلة المطالب منه سلعة وليست مقرعة عليها وان هذه مقيدة بما اشترى
 لبيع منه الحاجة وقد اخل بالقيود والله أعلم (وكره) يضم فكسر قول من طلب منه سلف عثمان
 بمائة لشهر مثلاً (خذ) أي اشترمني (بمائة) اليه (ما) أي شيئاً يباع (بثمانين) نقداً (أو) قول
 من طلب سلعة من انسان وليست عنده (اشترها) أي السلعة المطالبة (ويؤمى) يضم التحتية
 وكسر الميم أي يشتر الطالب (الترجيح) أي شرائها من المطالب منه برح في البیان والمكروه ان
 يقول أعسلك كذا وكذا أتبعه مني يدين فيقول لا فيقول أتبع ذلك وأنا ابتاعه منك يدين
 وأرجحك فيه فيشترى ذلك ثم يبيعه منه على ما تواعدا عليه وفي المقدمات المكروه ان يقول
 اشتري سلعة كذا وأنا أرحمك فيها واشترها منك من غير أن يراوضه على الربح اهـ (و) ان وقع
 المكروه (لم يقسخ) يضم التحتية أي به مع علمه من كرهه بالكراهة لدفع توهم ان المراد بها
 التحريم للتجمل بدفع قليل في كثير في التنبيهات المكروه ان يقول اشتري سلعة كذا وأنا أرحمك
 فيها واشترها منك من غير مراوضة ولا تسمية برح ولا تصريح به ولكن يعرض به ابن حبيب
 فهذا يكره فان وقع مضى وكذا قال ابن نافع عن مالك رضي الله تعالى عنهم ما قال ولا يبلغ به
 الفسخ وقال فضل يجب الفسخ على قول ابن القاسم وهذا خلاف المشهور (بخلاف) قول
 من طلب سلعة من شخص ليست عنده (اشترها) أي السلعة المطلوبة (بعشرة) أنا (أخذها)
 أي اشترها منك (بأثنى عشر لاجل) معلوم كسهر الشارح يحتمل انه أراد بخلاف كذا فيمنع
 وانه أراد فيفسخ ح والظاهر الاول فان هذا هو القسم الممنوع وقد ذكرنا مسائل منها
 ما يفسخ ومنها ما لا يفسخ على ان في اطلاقهم المنع على هذا القسم تجوزا فان بعضه مكروه وأجاز
 كما ساقى قال في المقدمات والمخطو أن يراوضه على الربح فيقول اشتري سلعة كذا بكذا وكذا
 وأنا أرحمك فيها كذا أو ابتاعها منك بكذا ونحوه في البیان في التنبيهات الحرام الذي هو رد
 صراح أن يراوض الرجل الرجل على ثمن السلعة التي يساوم فيها لبيعها منه الى أجل ثم على
 ثمنه الذي يشترها به منه بعد ذلك نقداً أو يراوضه على ربح الساعة التي يشترها له من غيره
 فيقول أنا اشترها بها على أن ترجحنى فيها كذا وأل عشرة ابن حبيب فهذا حرام في المقدمات
 والبيان في هذا الوجه ست مسائل مفترقة الاحكام ثلاث في قوله اشترى وثلاث في قوله اشتر
 لنفسك أو قوله اشتر ولا يقول لي ولا لنفسك تقول المصنف بخلاف اشترها بعشرة نقداً وأخذها
 بأثنى عشر لاجل يعنى به انه يتنع ان يقول له اشتري ساعة كذا بعشرة نقداً وأخذها بأثنى عشر
 لاجل سواء قال اشترها لي أو لنفسك أو لم يقل لي ولا لنفسك فهذا ممنوع ولكن لكل واحد
 حكم يخصه ينسب بقوله (ولزمت) الساعة الشخص (الآخر) بمدا لهما وكسر الميم بشرائها
 بالعشرة نقداً أو يسقط عنه الزائد ان علمها (ان قال) الآخر اشترها (لي) بعشرة نقداً وهل
 للمأمور الاقل من جعل مثله والدرهمين أو لا شيء له خلاف يأتي في المتن (وفي الفسخ) للبيع
 الثاني المدلول عليه بقوله وأخذها بأثنى عشر لاجل (ان لم يقل) الآخر (لي) بان قال اشترها
 لنفسك أو قال اشتر ولم يقل لي ولا لنفسك بعشرة نقداً وأخذها أو اشترها أو ابتاعها منك
 بأثنى عشر لاجل فيفسخ الثاني في كل حال فيرد المبيع بعينه (الا أن يفوت) المبيع بيد الآخر

(قوله وذكر) أي ابن غازي
 (قوله نفسه) أي ابن عرفة
 (قوله به) أي كلام ابن غازي
 (قوله درسا) بفتح الدال
 والراء (قوله اليه) أي
 الشهير (قوله في البیان) خبر
 مقدم (قوله في) أي لي
 (قوله منه) أي له (قوله وفي
 المقدمات) خبر مقدم
 (قوله به) أي لم يقسخ (قوله
 بها) أي الكراهة (قوله
 للتجمل الخ) علة توهم ان
 المراد بها التحريم (قوله في
 التنبيهات) خبر مقدم (قوله
 يعرض) يضم ففتح فكسر
 مثقلاً (قوله به) أي الربح
 (قوله قال) أي ما لا يرضى
 الله تعالى عنه (قوله فضل)
 بفتح الفاء وسكون الضاد
 المجهدة (قوله وهذا) أي
 وجوب الفسخ (قوله انه
 اراد) أي المصنف بقوله
 بخلاف الخ (قوله الاول)
 أي انه اراد يمنع (قوله
 تجوزا) أي بتغليب (قوله
 أوله عشرة) أي كذا (قوله
 منه) بفتحات مثقلاً أي
 الحكم

(قوله وفيه) أي إلا أن يقوت فالقيمة (قوله مطلقا) أي فأتت ولم تقف (قوله فلو اسقطه) أي إلا أن تقوت فالقيمة (قوله وعلم) بضم العين (قوله وهو) أي المختار فيه (قوله هذا) أي فوات المختار فيه بضمه ٦٠٧ (قوله والاولى) بفتح الهمزة (قوله على هذا)

أي مضي البيع الثاني ولزوم
الاثنى عشر الأمر (قوله
وروايته) أي ابن القاسم
عطف على قول (قوله
الأمر) فاعل أخذ (قوله
من المأمور) خبر ضم
قوله (قوله) أي المأمور (قوله
الزامة) أي الأمر (قوله
بها) أي السعة (قوله باي)
أي الأمر (قوله بانها) أي
أو (قوله لانه) أي الأمر
(قوله) أي المأمور (قوله
وهذا) أي التعليل (قوله له)
أي الأمر (قوله فان كان
التقد من عند الآخر الخ)
مفهوم ان تقد بشرط (قوله
وان كان) أي التقد (قوله
إذا كان) أي السلف (قوله
ان فيه) أي البيع القاسد
الخ بيان المذهب ابن حبيب
(قوله فلما موردها اجرة
مشله الخ) تبرع على
مذهب ابن حبيب (قوله
وان كانت) أي اجرة مثله
(قوله انه) أي المأمور (قوله
وهذا) أي انه لا اجرة له
(قوله فالاقوال ثلاثة) أي
له الأقل من جعل مثله
والدرهمين له أجر مثله
بالغا ما بلغ وان زاد على
الدرهمين لاجله (قوله
عمر) بضم فكسر أي اطلع
(قوله ورد) بضم الراء (قوله

فالقيمة) تلزم الأمر للمأمور معتبرة يوم قبض الأمر حاله وفيه مساححة لاقتضائه انما اذا
هات لا يفسخ البيع وليس كذلك افسخه مطلقا على هذا القول فان لم تقف ردت بعينها وان
فات ردت قيمتها فلو اسقطه أو قال بدله مطلقا كان أبين وعلم مما تقدم انما ان لم تقف ترد عينها وان
فات ترد قيمتها فان قيل هذا مختلف فيه وهو يقوت بالثمن بخلافه ان هذا أكثرى كما تقدم
(أو امضائها) أي البيعة الثانية من المأمور للأمر بائني عشر (ولزومه) أي الأمر (الاثنى عشر)
أي دفعها للمأمور اذا حل أجلها سواء كانت السلعة قائمة أو فأتت لان ضمانه منتهى لو تلفت
بيده قبل بيعها للأمر ولو أراد الأمر عدم ضمانه ~~كان~~ كان له ذلك والاولى الاقتصار
على هذا لانه قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهما ويستحب للمأمور على
هذا القول التورع عن أخذ الزائد على ما تقدم وضمها قبل أخذها الأمر من المأمور وللأمر
تركها له وليس للمأمور الزامه بها ان اخذها (قولان) الاول لابن حبيب والثاني لابن القاسم
وروايته عن مالك والمناسب وامضائها بالواو اذا اختلف اقامه في القسح والامضاء لا في احدهما
كما تنبى او واجب بانها يعني الواو (وبخلاف) قول الأمر (اشترى بها بعشرة نقد أو أخذها
بأثنى عشر نقدا) فيمنع (ان نقد) أي دفع (المأمور) بشراء السلعة العشرة لبايعها (بشرط)
من الأمر لانه جعل له الدرهمين في نظير تسليقه العشرة وتوابعه الشراء له فهي اجارة وسلف
بزيادة وهذا يفيد انه ان أسقط الشرط يصح وان شرط التقد كالتقد بشرط وان وقع لزمت
الأمر بالاجرة حاله لقوله لي ويقسح بيعها بأثنى عشر لانه انما اشتراها له بقوله أنا اشتريتها منك
لغولا معنى له لان العقدة له وبما مضى فان كان النقصد من عند الأمر أو من عند المأمور بغير
شرط جاز وان كان من عند المأمور بشرط فاجارة فاسدة لانه انما أعطاه الدينارين على ان يتنازع
له السلعة وينقدعه الثمن من عنده فانه في المقدمات (وله) أي المأمور (الأقل من جعل مثله)
في توليه الشراء نيابة عن الأمر (أو الدرهمين) اللذين سماهما له والاولى والدرهمين بالواو لان
الاقلية لا تكون الا بين اثنين ابن رشد للمأمور أجره مثله الا ان تكون أكثر من الدينارين
فلا يراد عليهم على مذهب ابن القاسم في البيع والسلف اذا كان من البائع وفأت السلعة ان
له الأقل من القيمة والثمن وان قبض السلف وعلى مذهب ابن حبيب في البيع القاسد ان فيه
القيمة بالغمة ما بلغت فلما موردها اجرة مثله بالغمة ما بلغت وان كانت أكثر من الدينارين
والاصح انه لا أجر له لانه ان أعطى الاجرة كانت غنا للتسليف وتبى بالربا وهذا قول سعيد بن
المسيب فالاقوال ثلاثة اذا عثر على الأمر بحد ثانه ورد السلف إلى المأمور قبل يتنفع به الأمر
واما اذا لم يعثر على الأمر حتى انتفع الأمر بالسلف قدر ما يرى انما كانا قصدا فليس فيها
الاقولان أحدهما ان للمأمور اجارة بالغمة ما بلغت والثاني انه لا شيء له ولو عثر على الأمر بعد
الابتياح وقبل نقد المأمور الثمن لكان النقصد من الأمر ولو كان فيما يكون للمأمور قولان
أحدهما له اجارة مثله بالغمة ما بلغت والثاني له الأقل من أجره مثله أو الدينارين من المقدمات
(فيهما) أي اشترى بعشرة نقد أو أخذها بأثنى عشر لاجل واشترى بها بعشرة وأخذها بأثنى عشر
نقدا (والاظهر) عند ابن رشد من الخلاف (والاصح) عند ابن زرقون من الخلاف (لا جعل

يعثر) بضم الياء وفتح المثناة (قوله يري) بضم الباء (قوله انهما) أي المتبايعين (قوله فيها) أي المسئلة الاقولان

له) أى المأمور فيه ماله تقيم للفاسد الشارح وهو قول ابن المسيب واختاره ابن رشد وابن
 زرقون (وجاز) نقدا للمأمور العشرة (بغيره) أى الشرط وشبهه في الجواز فقال (كنقد الآخر)
 بعد المهرز وكسر الميم العشرة للمأمور إن نقدها البائع السلعة التى أمره بشرائها والمأمور
 الدرهمان (وان لم يقبل) الآخر للمأمور أشتريها بعشرة نقدا (لى) بأن قال له أشتريها بعشرة نقدا
 لنفسك أو أشتريها بعشرة ولم يقبل لى ولا لنفسك وأخذها بأثنى عشر نقدا (فى الجواز) أى
 لشراؤها منه بأثنى عشر نقدا (والكراهة) لذلك (قولان) للإمام مالك رضى الله تعالى عنه
 فإجازه مرة وكراهة مرة للمراوضة الواقعة بينهما فى السعة قبل دخولها فى ملك المأمور قاله
 فى المقدمات والبيان فى إطلاق المنع على هذا القسم تسمح والراجح الكراهة محلها ما إذا نقد
 الآخر أو المأمور بلا شرط (وبخلاف) قول الآخر (أشتريها بأثنى عشر لاجل وأشتريها) منك
 (بعشرة نقدا) فلا يجوز لأنه سلف بزيادة ولا تنافى بين قوله أشتريها لى وقوله وأشتريها لأن المعنى
 أشتريها لنفسك لاجل بيعها لى وان وقع (فتسلم) الساعة الآخر (ب) الثمن (المسمى) بضم الميم
 الأولى وفتح الثانية أى الأثنى عشر لاجل (ولا تجل) بضم القوية وفتح العين والجيم مشددة
 (العشرة) للمأمور لأنه سلف بزيادة لأن الآخر استأجر المأمور على شراء السلعة له بتسليمه
 عشرة ينتفع بها إلى الأجل ويقضى عنها أثنى عشر قاله الشارح وهو يقيس بجواز تجميلها
 للبائع الأصلي والمأمور على أنه إذا حل أجل الأثنى عشر يدفعها الآخر وفى المقدمات المسئلة
 الثالثة أن يقول أشتريها بأثنى عشر لاجل وأنا ابتاعها بعشرة نقدا فهذا حرام لا يجوز لأنه
 استأجر المأمور على أن يتنازع له الساعة بسلف عشرة دنانير يدفعها إليه ينتفع بها إلى أجل ثم
 يردّها إليه فاذا وقع ذلك لزمت الساعة الآخر بالأثنى عشر إلى الأجل ولا يتجمل المأمور العشرة
 منه وان كان قد دفعها إليه ردها إليه ولا يتركها عنده إلى الأجل وله جعل مثله بالغام بالغ فى هذا
 الوجه باتفاقه (وان عجلت) بضم العين وكسر الجيم مثقلا العشرة للمأمور (أخذها) أى
 الآخر العشرة من المأمور ولا يتركها عنده إلى الأجل ولا يقسده العقد بتجميلها لأنه سلف
 مستعمل بعد بيع صحيح (وله) أى المأمور (جعل مثله) ولو زاد على الدرهمين لأن المسلف هنا هو
 الآخر فعومل بنقيض قصده (وان) قال أشتريها بأثنى عشر لاجل وأخذها بعشرة نقدا (لم
 يقبل) الآخر (لى) سواء قال لنفسك أو لا واشتراها المأمور بأثنى عشر لاجل وباعها الآخر
 بعشرة نقدا (فهو لا يرد) بضم التحتية وفتح الراء وشدد الدال أى لا يقسخ (البيع) الثانى من
 المأمور لآخر بعشرة نقدا (إذا فأت) المبيع بـ الآخر (وليس على) الشخص (الآخر)
 بعد المهرز وكسر الميم (الاعشرة) التى اشتريها الساعة من المأمور رواء مضمون عن ابن
 القاسم قال واحب الى ان يزيد الديارين ومفهوم إذا فأت فسخ البيع الثانى اذا لم يقف
 (او يقسخ) بضم التحتية البيع (الثانى) من المأمور لآخر بعشرة نقدا فسخا (مطلقا) عن
 التقييد بعدم القوات وترد عينها (الان نقوت) السلعة بـ الآخر (فالقبة) لها يوم قبضها
 الآخر يردّها بدها وهذا قول ابن حبيب * (تنبيهان) * الأول قوله فى الموضعين وأخذها وفى
 الثالث واشترى بها يجوز فيه النصيب بأن مضرة وجوبه بعد الوافى جواب الآخر والرفع بتقدير
 مبتدأ أى وأنا الثانى من هذا الباب ما يفعله بعض الناس من الحيل على السلف بزيادة

(قوله فى إطلاق المنع الخ)
 تفرع على فى الجواز
 والكراهة (قوله هذا
 القسم) أى أشتريها بعشرة
 نقدا وأخذها بأثنى عشر
 نقدا (قوله والراجح) أى
 من الجواز والكراهة (قوله
 محلها) أى القولين (قوله
 يقسده) أى الآخر
 المأمور (قوله ينتفع) أى
 المأمور (قوله بها) أى
 العشرة (قوله ويقضى)
 أى المأمور (قوله عنها) أى
 العشرة (قوله تجميلها) أى
 العشرة (قوله للمأمور)
 عطف على البائع (قوله على
 أنه) أى الشان (قوله
 يدفعها) أى الأثنى عشر
 (قوله قال) أى ابن القاسم
 (قوله يردّها) أى القبة (قوله
 بدها) أى السلعة

(قوله سئل) أي ماله رضي الله تعالى عنه (قوله أخبره) أي المبيع معه بفتح الصاد المبيع بكسر ها (قوله أنه) أي المبيع معه (قوله وسأله) أي المبيع معه المبيع (قوله يبيعه) أي المبيع معه الطعام (قوله له) أي نيابة عن المبيع (قوله فقال) أي ماله رضي الله تعالى عنه (قوله وان تحقق قبضه) مبالغة قوله من الطعام والشراب ٦٠٩ بيان لما (قوله جزافا) حال من هاء ابتعته

(قوله سائر) أي جميع (قوله او مضمونا) عطف على بعينه (قوله من عطر الخ) بيان لسائر العروض (قوله فلا بأس ببيعه الخ) خبر ما ابتعته (قوله من بائعك) أي له صلة ببيع (قوله واغیره) أي بائعك عطف عليه (قوله وتقبله) أي غير بائعك الذي بعته (قوله عليه) أي بائعك

(فصل الخيار)

(قوله هو) أي حديد بيع الخيار (قوله وقف) بضم فكسر (قوله بئنه) بفتح الموحد وشد المشددة فوق أي لزومه (قوله للتردد في العقد) علة كونه من بيع الغرر (قوله لكن اجازة) أي بيع الخيار استند إلى كونه من بيع الغرر لرفع إجماله أنه لا وجه لإجازته (قوله الشافعي الخ) تأييد لما قبله (قوله في كونه) أي بيع الخيار (قوله رخصة) أي أو عزيمة (قوله لاستثنائه) أي بيع الخيار (قوله فأنذنه) أي الخلاف في كونه رخصة أو عزيمة (قوله بائعك) أي بيع الخيار

بأن يدفع للمساكين نقد أو يقول اشتريه ساعة لي وأبيها لك بريح لاجل كذا ولا أشكك في منعه وفي العينية سئل عن البضع مع من يشتري له طعاما ثم أخبره أنه ابتاع طعاما أو كاله وسأله أن يبيعه له فقال ما أحببه وما يعجبني ابن رشد كرهه لعدم تحققة ابتاعه واكتسبه لاجتماع كذبه ولو تحققت ما كرهه إلا أن يكون الوكيل في هذه المسئلة هو المبتاع للطعام بالثمن الذي دفعه له موكلة فلا يجوز بيعه منه باكثر مما دفعه له وان تحقق قبضه ولا بد أن يبرأ أن كان دفع له دراهم ولا بد أنهم ان كان دفع له دنائرا إلا أن يكون البض في العرف على رب الطعام فترفع التهمة في ذلك قاله ابن دحوت وهو صحيح اه وفي النوادر روى أشهب عن مالك رضي الله تعالى عنهم في الرجل يبيع مع الرجل يتناع له طعاما فأخبره أنه فعل وأنه أمره ببيعه فقال ما يعجبني ذلك اه وفي المسلم الثاني من المدونة وما ابتعته بعينه من الطعام والشراب جزافا واشترته من سائر العروض بعينه أو مضمونا على كبل أو وزن أو جزاف من عطر أو زئبق أو مسك أو حديد أو نوى وشبهه فلا بأس ببيعه قبل قبضه من بائعك أو غيره وتقبله عليه إلا أن يكون من أهل العينة فلا يجوز باكثر مما ابتعت والله سبحانه وتعالى اعلم

*(فصل) في البيع بشرط الخيار ابن عرفة هو بيع وقف بئنه أو على امضاء يتوقع قوله بيع جنس شغل ببيع الخيار وبيع البت وقوله وقف بئنه فصل يخرج بيع البت وقوله ولا يشدد الواو من واصله وقف فصل يخرج بيع خيار العيب وقوله يتوقع بضم التحتية نعت امضاء أي يرجي وقوعه في التوضيح وهو مستثنى من بيع الغرر للتردد في العقد ولا سيما من لا خيار له إذ لا يدري ما يؤول له الأمر لكن أجاز الشارح ليكون من له الخيار على بصيرة في الثمن والمثل ويتبقى الغبن عن نفسه الشافعي رضي الله تعالى عنه لولا أنظر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاز الخيار أصلا ابن عرفة المازري في كونه رخصة لاستثنائه من الغرر وجزم المبيع خلاف الواوغي تظهر فائدته من وجهين الأول الدليل الدال على إباحته فعلى أنه عزيمة فهو الدليل الدال على إباحة سائر البيوع وهو قول الله تبارك وتعالى أحل الله البيع وعلى أنه رخصة فدلل إباحته دليل خاص به ومارواه سحنون وأصبغ عن ابن القاسم من منع اشتراط الخيار لقولان مبني على أنه رخصة مستثناة من الغرر والمخاطرة فلا يتعدى إلى غيرها والمشمور ومنع الجمع في عقد واحد بين بيع البت والخيار قاله الموضع (انما) يثبت (الخيار) في امضاء المبيع ورده لأحد المتبايعين أو لهما أو لغيرهما (بشرط) في عقد البيع ويسمى الخيار الشرطي وخيار التروى أي النظر والتفكير في امضاء المبيع ورده هذا القسم هو الذي ينصرف إليه بيع الخيار عند إطلاقه في عرف الفقهاء والقسم الثاني الخيار الحكمي وهو ما موجه ظهوره في المبيع أو استحقاق ويسمى خيار النقيصة أيضا وسبب أن يبيعه المصنف بالحصر على أن خيار التروى انما يكون بالشروط فلا يثبت بدوام اجتماع المتبايعين هذا قول الفقهاء السبعة إلا ابن المنذوب وقيل له

٧٧ منح في (قوله سائر) أي جميع (قوله لفلان) أي غير المتبايعين (قوله ويسمى) أي بشرط الخيار (قوله في عرف الفقهاء) تنازع ينصرف وإطلاق (قوله موجه) بكسر الجيم أي شبهة ثبوت (قوله واستحقاق) عطف على ظهور (قوله الفقهاء السبعة) جمع بعضهم أسماءهم في قوله الأكل من لا يقتدى بأثرة * فقسمته ضري عن الحق خارجه نخدم عبيد الله عروة قاسم * سعيد أبو بكر سليمان خارجه وهم من التابعين رضي الله تعالى عنهم أجمعين (قوله له) أي ابن المنذوب

(قوله ووافقهم) أى الفقهاء السبعة (قوله وذكروا) أى حديث خيار المجلس (قوله فيه) أى الموطأ (قوله انه) أى حديث خيار المجلس (قوله لم يبلغه) أى حديث خيار المجلس ما سكر رضى الله تعالى عنه (قوله وشرطه) أى خيار المجلس فى البيع (قوله يفسد) بضم الياء (قوله الحديث) أى - حديث خيار المجلس (قوله وجعله) أى مافى الموازية والواضحة (قوله تفسيراً) أى لما فى المدونة (قوله وابن الحاجب) ٦١٠ عطف على ابن يونس (قوله خلافاً) أى للمدونة عطف على تفسير (قوله وثلاثة) أى

قولان ووافقهم مالك وأبو حنيفة رضى الله تعالى عنهما وماذا كفى الموطأ حديث خيار المجلس قال عقبه والعمل عندنا على خلافه أى وعلى أهل المدينة كالمثورة فقدم على خبر الأحاد وذكره فيه لئلا يتوهم أنه لم يبلغه وشرطه يفسد البيع لجهل مدته وهذا أحدى المسائل الثلاثة التى حلف عبد الحميد المصانع بالمشى الى مكة أنه لا يفتى فيها بقول مالك رضى الله تعالى عنه والثانية التسمية البيضا والثالثة جنسية القمح والشعير ونقل ابن يونس عن اشهب ان الحديث منسوخ بن عرفة فى ثبوت الخيار مدة المجلس دون شرطه فولا ابن حبيب والمشهور ومدة الخيار (كشهر) ودخل بالكاف ستة ايام كفى المدونة (فى) بيع ك (دار) هذا مذهب المدونة وفى الموازية والواضحة وشهر بن وجعله ابن يونس وابن رشد تفسيراً وابن الحاجب خلافاً وفى التوضيح الارض كالدار وقال ابن عبد السلام ينبغى ان الارض ليست كالدار لان الحاجة الى اختيار الدار اكثر وفى الشامل كشهر فى دار على المشهور وقبل شهر بن وهب على التفسير وقيل وثلاثة والرابع والارض ~~كذلك~~ وعن مالك فى الضيعة سنة (ولا يسكن) المشتري بشرط شماره الدار باهله ومتاعه وله دخوله بانفسه وبياته بها ابن عرفة التوسى له ان يقيم بالدار الى اخره جيرانهم ادون سكنى غ ابن محرز قالوا وما الدار قائم له ان يدخلها بنفسه لا اختياراً حوالها ومبيتاً فاما ما انتقله اليها به ومتاعه فلا يمكن منه ومتى فعله أدى كراءه للبائع لان الغلة للبائع فى ايام الخيار قبل المشتري او رد ولو شرط المشتري سكناها باهله مدة الخيار بجائنا ففسد البيع لانه من العريان الخصى وأما الدار يسكنها المشتري فى مدة الخيار ففسد البيع لاجرة عنه اذا كان فى مسكن يملكه او يكرهه ولم يخله لاجل سكناه فى الدار اشتراة ولم يكرهه فان كان سكناه فى مكترى فاخلاه أو أكرهه فلا يجوز ان يسكنه بغير كراء البنى فيحصل من كلام ز ان السكنى باجرة جائزة بشرط وبغيره كثيرة كانت او يسيرة للاختبار وبغيره فهذه ثمانية وتنوع السكنى الكثيرة بالاجرة بشرط وبغيره للاختبار وبغيره فهذه اربعة ويقصد البيع فى صورتى الشرط والميسرة لغير الاختبار بشرط وبغيره وتجوز الميسرة للاختبار بشرط وبغيره فهذه اربعة ايضا (وكجسمه) بيع (رقيق) ابن عرفة الخصى لا يغيب أحدهما على الامة وخدمة العبد للمبتاع لغو وأجرة منفعة وخراجه غلة وفى الشامل وحيل بين الامة والمتبايعين فى زمنه والمشتري استخداها دون غيبة عليها (واستخدمه) أى المشتري الرقيق استخداما يسيرا للاختبار حاله ان كان للخدمة فان كان ذا صنعة أو تاجر فلا يستعمله ان أمكن معرفتها بدونه والا استعمله وعلمه اجرة ولا يجوز اشتراط شئ من كسبه او ربحه للمشتري قال ابو اسحق لما تكلم على الدار والعبد ولا يجوز اشتراط الانتفاع بذلك اذا كان له ثمن وفيه له انتفاع ولا ينقل الى الدار بحيث يسكنها او يصرف عن نفسه مؤنة كراء دار كان يسكنها وانما يعطى

من الاشهر (قوله كذلك) أى الدار فى مدة الخيار (قوله الضيعة) أى ارض الزراعة (قوله الدار) أى المشتراة بشرط خياره مقعول يسكن (قوله وله) أى المشتري (قوله دخوله) أى الدار (قوله وبياته) أى المشتري (قوله له) أى المشتري (قوله ليل) صلة يقيم (قوله جيرانها) أى وجناتها (قوله فلا يمكن) بضم ففتح مثقلا (قوله قبل) يكسر الموحدة (قوله وما الدار) أى المشتراة بشرط خياره مشترها (قوله صورتى) بفتح التاء مثنى صورة بلا نون لاضافته (قوله والميسرة) عطف على السكنى (قوله أحدهما) أى المتبايعين (قوله على الامة) أى المبيعة بشرط خيار أحدهما أو لهما (قوله فى زمنه) أى الخيار (قوله استخدامها) أى الامة (قوله ان كان) أى الرقيق (قوله فان كان) أى الرقيق (قوله معرفة) أى صنعة

الرقيق (قوله بدونه) أى استعماله (قوله والا) أى وان لم يمكن معرفتها بدونه (قوله وعليه) أى المشتري (قوله وحده اجرة) أى الرقيق (قوله كسبه) أى استعماله (قوله على الدار والعبد) أى المتبايعين بخيار (قوله بذلك) أى الدار أو العبد (قوله له) أى الانتفاع (قوله وفيه) أى المبيع (قوله له) أى المشتري (قوله ولا ينقل) أى المشتري (قوله الى الدار) أى التى اشتراها بخيار (قوله فى زمنه) (قوله ويصرف) أى بسقط المشتري (قوله يعطى) أى المشتري

(قوله فيها) أى الدار (قوله من هذا) أى السكنى والاستعمال (قوله له) أى الامر (قوله وله) أى المشتري (قوله فيه) أى الامر (قوله
فلا يلزم) بضم الياء (قوله له) أى المشتري (قوله خدمته) أى فى مدة الخدار (قوله معرفتها) أى صنعة العبد (قوله سيده) أى البائع
(قوله والا) أى وان لم يقدر المشتري على معرفة صنعة العبد وهو عند بائعه (قوله جعل) ٦١١ بضم فكسر أى العبد (قوله
وعليه) أى المشتري (قوله
وان كان) أى العبد (قوله
له) أى المشتري (قوله بعنه)
أى العبد (قوله ذلك) أى
ما يكتسب به (قوله وما
يكتسبه) أى العبد (قوله
وان شرط) بضم فكسر
أى ما يكتسبه العبد (قوله
كونه) أى العوض (قوله
قبل) بكسر الموحدة أى
المبيع (قوله بعد انقضاء
الامد) صلة قبل (قوله به)
أى المبيع (قوله له) أى
بائعه (قوله بقدر ما انتفع)
أى المشتري (قوله انه) أى
الشان (قوله قصد) بضم
فكسر (قوله منهما) أى
الدار والعبد (قوله اعتبر)
بضم المثناة وكسر الموحدة
(قوله به) أى الخيار (قوله
منهما) أى العرضين (قوله
امد) بفتحين مخففاً أى
زمن (قوله فيها) أى الدابة
(قوله) أى الدابة (قوله
مطلقاً) أى بشرط أو لا
لاختيارها أو لا تنازع فيه
تسكن وتلبس (قوله لها) أى
الدابة (قوله بنحوه) صلة فسر
(قوله فقال) أى ابن نونس
قوله هذا) أى التفسير (قوله عليه) أى هذا التفسير (قوله يجب) بضم الياء وكسر الجيم (قوله من أمد الخيار) بيان لما (قوله
يعن) بفتح الياء وسكون العين (قوله وهو) أى ما فيها (قوله كلامه) أى المصنف (قوله وابن عبد السلام) عطف على الماء (قوله
وبه) أى اختلاف أمد الخيار فى الدابة باختلاف ما يراد منها صلة قرر (قوله وفيها) أى المدونة (قوله والا) أى وان لم يقصد الركوب
(قوله فى الكتاب) أى المدونة (قوله بشرط) أى المشتري (قوله اذ قال) أى ابن نونس (قوله ذلك) أى الركوب (قوله فيها) أى الدابة

وحده فقيم فيها لئلا يختبر أمر جيرانه من غير انتفاع به أو لا نقل فرش اليه أو كل أمر من هذا
ثمن وله فيه انتفاع فلا يصح شرطه ولا فعله بغير شرط وما لا قدر له بخلاف شرطه فان لم يشترطه فلا
يلزم البائع بدفع المبيع الى المشتري لاختباره اهـ اللحنى العبد على ثلاثة أوجه عبد خدمة وعبد
صناعة وعبد خراج فعبد الخدمة له خدمته فيما لا يستأجر فيه بغير عوض ولا يكون له خدمته
فيما يستأجر فيه الا بعوض وعبد الصناعة ان قدر المشتري على معرفتها وهو عند سيده ففعل والا
جعل عند المشتري وعليه اجرته الا الشئ اليسير الذى لا تكون له اجرة وان كان من عبيد الخراج
واراد المشتري معرفة كسبه كل يوم كان له بعنه كل يوم فى مثل ذلك وما يكتسبه لبائعه وان
شرط للمشتري لم يجز واذا ثبت العوض عن هذه الاشياء سكنى أو غيرها فانه ينبغي كونه معلوماً
فان قبل المشتري بعد انقضاء الامد فللبائع الثمن والاجر وان قبل قبل الانتفاع به سقطت
الاجر وان قبل بعد مضي بعض ذلك الامد فله من الاجرة بقدر ما انتفع وسقط ما سواه والله أعلم
فان بيعت دار برقيق بشرط الخيار فالظاهر انه ان قصد الخيار فى كل منهما اعتبر ما أمده أطول
منهما وهو الدار وان قصد به احدهما اعتبر المقصود به منهما ابن حجر ولو باع عرضا بعرض بخيار
اعتبر امد المقصود منهما بالخيار والله أعلم (وكثلاثة) من الايام (فى) بيع (دابة وكبوم ركوبها)
أى الدابة غ يعنى ان امد الخيار فيها ثلاثة كالثوب فاذا شرط ركوبها للاختيار فله ركوبها
يوم فليست بمنزلة الدار التى لا تسكن والثوب الذى لا يلبس مطلقاً ولا بمنزلة العبد الذى يستخدم
مطلقاً بل لها حاله بين حالتين بقدر الحاجة الى الاختيار وبه هو هذا فسر ابن نونس قوله فى المدونة
والدابة تركب اليوم وشبهه فقال قال ابن حبيب يجوز الخيار فى الدابة اليوم واليومين والثلاثة
كالثوب وبه هو فى النكحت وعاب أبو عمران هذا على من قاله اذ يلزم عليه أنه لم يجب فى المدونة
سئل عنه من امد الخيار فى الدابة وانما أجاب عن امد الركوب أبو الحسن الصغير ولم يعن فى المدونة
ركوب النهار كله بل الركوب اليسير اهـ وهو راجع لقول الباجي يحتمل أن يريد ركوب اليوم فى
المدنية على حسب ركوب الناس فى نصرقاتهم والبريد والبريدى لمن خرج من المدينة يختبر سيرها
اهـ طنى ظاهر كلامه هنا والتوضيح وابن عبد السلام ان مدة الخيار فى الدابة تختلف باختلاف
ما يراد منها وبه قرر قول ابن الحاجب وفيها تركب الدابة اليوم وشبهه ولا بأس ان يشترط البريدى
هذا فى الركوب والافقيوز الثلاثة اهـ وقصد ابن الحاجب اختصار قول الجواهر والدابة فى
الكتاب تركب اليوم وشبهه عبد الحق يشترط فى الدابة اليومين والثلاثة كالثوب من غير ركوب
وانما اشترط فى المدونة اليوم للركوب مع بقاء امد الخيار ثلاثة أيام ونحوه لابن نونس اذ قال فى
قولها المذكور ابن حبيب الخيار فى الدابة اليوم واليومين والثلاثة كالثوب وانما ذكر
مالك رضى الله تعالى عنه اليوم فى شرط ركوبها واماً على غير ذلك فلا فرق بينها وبين الثوب اهـ

(قوله وضاح) ففتح الواو وشد الضاد المججمة (قوله الكتاب) أى كتاب الخيار (قوله لذكر) صلة التأويل (قوله أول) صلة لذكر (قوله الكتاب) أى للتبصار (قوله فى الدابة) صلة لذكر (قوله تساوى الدابة وغيرها) أى فى امد الخيار (قوله وانه) أى الشأن الخ عطف على تساوى (قوله وان ما يشبه اليوم الخ) ٦١٢ عطف على تساوى (قوله مثله) أى اليوم فى أنه امد خيار (قوله جزمه) أى عياض

(قوله الذي اعتمده ابن شاس) خبر هذا (قوله ينسج على منواله) أي ابن شاس خبر ابن الحاجب (قوله ما قاله ابن عبد السلام والمصنف) أي من ان امد الخيام في الدابة يختلف باختلاف ما يراد منها (قوله مع كون الخ) صله أمكن (قوله كذلك) أي البريدي كلام ابن القاسم في الجمل على الذهاب (قوله في الاول) أي كلام ابن القاسم (قوله الثاني) أي اشهب (قوله كذلك) أي البريدي كلام ابن القاسم في الجمل على الذهاب والاياب (قوله او وفاقا) عطف على خلافا (قوله في الاول) أي كلام ابن القاسم (قوله في الثاني) أي كلام اشهب (قوله فهم) بفتح فسكون (قوله سائر) أي باقي (قوله في) أي المصنف (قوله ما قاربها) أي الشهر والجمعة والثلاثة (قوله فهو) أي كنهر وجمعة وكثلاثة (قوله انه) أي الشأن (قوله لافرق) أي في امد الخيام (قوله هو) أي عدم الفرق بينهما (قوله ان كان) أي الخيام (قوله فهم) أي امد

الخيار (قوله انه) أي امد الخيار (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله مده) أي الخيار (قوله ان كان) أي الخيار (قوله تلبيزه) مما
أي المبيع (قوله وان كان) أي الخيار (قوله ونعقبه) أي ابن عرفة (قوله أمده) أي الخيار (قوله الى اختلافيه) أي امد الخيار (قوله
ياختلافه) أي المبيع (قوله الى انه) أي الامد (قوله وان أمده) أي الخيار (قوله رطب) بفتح فسكون (قوله على انه) أي المشتري

(قوله هو المعروف) خبرها (قوله مدته) أي الخيار (قوله انما) أي قد نه (قوله لاقول ابن بشير الخ) علة معناه (قوله انه) أي امد الخيار (قوله أغنى) أي كفى (قوله لاحد العاقلين) ملة الخيار (قوله وجاز) أي شرط الخيار بعدت (قوله وعليه) أي شرط كونه بعد النقد (قوله فان لم ينقد) مفهوم ان نقذ (قوله لاخذ البائع الخ) أي لا نقلا به (قوله وجب) أي نبت (قوله له) أي البائع (قوله سلعة) مفهوم أخذ (قوله وهذا) أي أخذ سلعة بخيار فيما وجب (قوله لانه) ٦١٣ أي شرط الخيار بعدت (قوله

به) أي شرط الخيار (قوله جعل) بضم فكسر (قوله والا) أي وان صرح البائع بأخذها في الثمن الذي له (قوله منع) بضم فكسر (قوله لانه) أي المشتري (قوله منه) أي المشتري (قوله فضيه) أي الضمان (قوله انه) أي الضمان (قوله لاغنية) بضم الميم وكسر الغين المججمة وهو الخزوي (قوله على ان الاحقاق) أي الخلاف على ان الاحقاق الخ (قوله لا يعلم) بضم الياء (قوله وكذا) أي البيوع بشرط مشاورة بعيد في الفساد (قوله خياره) أي البعيد (قوله شرط) بضم فكسر (قوله فان كان) أي من شرط خياره أو رضاه أو مشورته (قوله فساد) أي البيع (قوله ولو ترك) أي مشترط المشورة (قوله ليحيز) البيع أي يصير جائزا (قوله بعيدا) من اضافة ما كان صفة (قوله ذك) أي ابن عرفة (قوله انه) أي

علا يقع فيه تغيير ولا فساد الخ المصنف في امد الخيار في الدرر وما بعده هو المعروف وفي الباب مدته غير محدودة على المشهور بحكاية عياض ومعناه انم الياس اها احد واحد لا يختلف باختلاف المبيعات لقول ابن بشير ومذهبا انه ليس بمحدد ابرز من مؤقت بل يختلف باختلاف البيوع فيطول ان احتاج للطول ويقصر اذا أغنى فيه القصر (وصح) ان يشترط (الخيار) في البيع (بعد) عقده ب(بت) لاحد العاقلين أولهما والاخني وجاز ابتداء (وهل) محل الصحة والجواز (ان) كان (نقد) أي دفع المشتري الثمن للبائع وعليه أكثر الشيوخ وعليه اقتصر ابن بشير فان لم ينقد فلا يجوز لأخذ البائع عن الثمن الذي وجب له بعقد البت سلعة بخيار وهذا لا يجوز لانه فسخ ما في الذمة في مؤخر الخط والظاهر ان سوء تقديم لا وهو ظاهر كلام اللغهي لانه ليس بيعا حقيقة وانما القصد به تطيب نفس من جعل الخيار له في الجواب (تاويلان) والثاني مقيد بما اذا لم يصرح البائع بأخذها عن الثمن الذي له في ذمة المشتري والا منع اتفاقا لفسخ ما في الذمة في مؤخر الخط والظاهر من كلام التوضيح ترجيح التأويل الاول والله أعلم (وضمنه) أي المبيع (حينئذ) أي حين وقوع شرط الخيار بعدت البيع الشخص (المشتري) لانه صار بائعا بخيار الخط فان كان المشتري هو الذي جعل الخيار للبائع فالضمان منه اتفاقا وان كان البائع هو الذي جعل الخيار للمشتري فبقية قولان مذهب المدونة انه من المشتري وروى الخزوي انه من البائع وعزاه ابن عرفة للمغيرة وفي الشامل وضمنه حينئذ المشتري ولو جعل البائع الخيار له على الاصح في التوضيح على ان الاحقاق للعقود هل تقدر واقعة فيها ام لا (وفسد) البيع (بشرط مشاورة) شخص غائب يعمل (بعيد) لا يعلم ما يشربه الا بعد تمام مدة الخيار في المبيع الخط وكذا بشرط خياره ورضاه من باب اخرى اللغهي اذا كان من شرط رضاه أو خياره أو مشورته غائبا بعيد الغيبة لم يحز البيع في الشامل فان كان بعيدا فسد ولو ترك المشورة ليحيز البيع لم يصح ومفهوم بعيد جواز شرط مشاورة قريب وهو كذلك (او) أي وفسد بشرط الخيار في (مدة زائدة) عن مدة الخيار المقدرة للمبيع بان شرط الخيار فيما زاد على الشهر ونحوه في الدرر وعلى الجملة ونحوه في الرقيق وعلى الثلاثة ونحوه في الدابة والعرض ابن عرفة ولو شرط بعيدا مد فالنص فسخ البيع ثم ذكر عن اللغهي انه خرج امضاء من القول بامضاء يوع الاجال حيث لم تكن العادة جارية بما اتهم عليه قال ورده المازري بان فساد بيع الخيار معلل بالغرر وعلى الفسخ فلو اسقط فلا يصح البيع قال في الجواهر لو زاد في مدة الخيار على ما هو امد لخيارها في العادة فسد العقد القاضي أبو محمد ولا يصح العقد باسقاط مشترطه له بخلاف مشترط السلف اذا اسقطه لانه اشترط كون الخيار له بين الامسالة والرد طول هذه المدة فاذا اختار الامضاء فقد عمل بمقتضى الشرط الفاسد وخرج المازري الامضاء

(قوله خرج) بفتح خاء (قوله امضاء) أي البيع بشرط الخيار امد بعيدا (قوله انما) بضم التاء وكسر الهاء أي المتبايعان (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله ورده) أي تخرج اللغهي الامضاء من القول بامضاء يوع الاجال الخ (قوله بالغرر) أي لا بالبيع والسلف والسلف بنفع (قوله اسقط) بضم الهمز وكسر القاف أي شرط الخيار امد بعيدا (قوله لخيارها) أي السلعة (قوله مشترطه) أي الزائسر (قوله فاذا اختار الامضاء) أي في المدة المشروعة (قوله وخرج) بفتح خاء (قوله

(قوله ورده) أي يخرج المازري مضى البيع باسقاط الشرط (قوله يبت) أي امضاء (قوله واطلق المصنف الفساد) أي عن تقسيده بطول المدة الزائدة (قوله بالمدة الزائدة) أي شرط الخيار فيها (قوله) وقيدته أي الفساد (قوله بكثرة) أي المدة (قوله) والا أي وان قصرت (قوله ولم يذكره) ٦١٤ أي قيد الكثرة (قوله واصله) أي قيد الكثرة (قوله قال) أي النخعي (قوله وقته) أي

القدوم (قوله كفولهما) أي المتبايعين (قوله عندهما) أي المتبايعين (قوله عنده) أي فلان (قوله يتفق) بضم فسكون فكسر أي يروج (قوله انها) أي السلامة (قوله فعلم) بضم العين (قوله منه) أي كلام الجواهر (قوله اذا علم) بضم العين (قوله جاز) أي تأجيل الخيار به (قوله وان أسقطه) مبالغة في فساد (قوله ينهما) أي البيع والسلف (قوله عليه) أي ما يعرف بهينه (قوله فيها) أي المدونة (قوله من قبل) بكسر ففتح أي جهة (قوله من مكمل الخ) بيان لما (قوله ثم قال) أي يحتمل فيها (قوله وذلك) أي شرط الغيبة (قوله قال) أي في التوضيح (قوله وتكررن) أي تحفظ الذات المبيعة بالخيار في مدته (قوله عندهما) أي المتبايعين (قوله حاصل) أي في غيبة البائع (قوله ويقدر) بضم ففتح مثقلا (قوله التزمه) أي المبيع (قوله واسلفه) أي المشتري

المبيع البائع (قوله يردده) بفتح فضم مثقلا أي المشتري المبيع من بآئعه (قوله بقاءه) أي المبيع (قوله يده) أي بآئعه البيع (قوله كأنه) بفتح الهمز وشدة النون (قوله وقبله) بفتح فكسر (قوله وفيها) أي المدونة (قوله يطبع) بضم فسكون ففتح أي عليه (قوله فان غاب) أي المتباع على مثلي (قوله دونه) أي الطبع (قوله بشرط) أي الغيبة (قوله ويجوز) أي غيبة المتباع على مثلي (قوله عليها) أي الفواكه

إذا أسقط الشرط ورده ابن عرفة المازري وهذا إذا أسقطه بيب البيع ولو أسقط الزائد على المدة المشروعة ففقه نظر وأطلق المصنف الفساد بالمدة الزائدة وقيدته في الشامل بكثرة والاكراه ونصه وجملة جهات كقدوم زيد وازدادت كثيرا والاكراه لم يذكره الموضع ولا ابن عرفة واصله للنخعي قال الاجل على ثلاثة أوجه جائز ومكروه ومنوع فان كان مدة تدعو الحاجة إليها جاز وان زاد يسيرا كره ولا يفسخ وان بعد الاجل منع وفسخ هذا قول مالك رضي الله تعالى عنه اه وفي التوضيح عن ابن الموارنة قال ان وقع الخيار في الرقيق الى عشرة أيام فلا يفسخه وفسخه في الشهر وفي الجواهر قال محمد الاربعة الايام والخمسة ولا يفسخه في عشرة أيام وفسخه في الشهر (أو) أي وفسد بشرط الخيار في (مدة مجعولة) كالي امطار السماء أو قدوم زيد من سفر لا يعلم وقته في الجواهر كقولهما الى قدوم زيد ولا أمارة عندهما على قدومه أو الى أن يولد فلان ولا حمل عنده أو الى أن يتفق سوق السلعة ولا أن يغلب على الظن عرفا انما اتفق فيه الى غير ذلك مما يرجع الى الجهل بالمدة فيفسد البيع اه فعلم منه أن الاجل اذا علم بالعرف كقدوم الحاج ونحوه جاز ان لم يكن زائدا على المدة المعتبرة في تلك السلعة والله أعلم بالطرطوشي ان شرط خيار بعبء أو اجلا مجعولا يفسد وان أسقطه (أو) أي وفسد بشرط (غيبه) من بائع أو مشتري (على ما) أي مبيع (لا يعرف) بضم التخميه وفتح الراء (بعينه) لتردده بين السلف والبيع ومفهوم لا يعرف بعينه أن شرط الغيبة على ما يعرف بعينه جائز لعدم تردده بينهما لان الغيبة عليه لا تعد سلفا يحتملون فيها الماذكر الخيار في الفواكه والخضر قال من قبل ان يغيب المتباع على ما لا يعرف بعينه من مكمل او موزون فيصير تارة سلفا وتارة بيعا ثم قال وذلك جائز فيما يعرف بعينه اه الخطوط وظاهر التعليل المذكور فساد البيع ونحوه لابن الحاجب وغيره قال في التوضيح أطلق المصنف الغيبة ومراعاة الغيبة بشرط فان تطوع البائع باعطاء السلعة للمشتري جاز لان التعليل يرشد اليه لانه انما يكون تارة بيعا وتارة سلفا مع الاشتراط كما في الثمن وظاهر قوله أو غيبة ان غيبة البائع ممتنعة أيضا قال في التوضيح وقد نص في الموازية على امتناع غيبة البائع أيضا على ما لا يعرف بعينه قال وتكرر عندهما جميعا والتعليل المذكور حاصل ويقدر ان المشتري التزمه واسلفه فيكون بيعا ان لم يردده وسلفا ان رده وأجاز بعض الشيوخ بقاء بيده لان عنده شيء * (قايما ن) * الاول فساد البيع بشرط الغيبة على ما لا يعرف بعينه مخالف لما قاله النخعي ونقله ابن عرفة وقبله واقتصر عليه ونصه وفيها لا يغيب متباع على مثلي النخعي الا ان يطبع فان غاب دونه بشرط فلا يفسد البيع ويجوز تطوعا اه ونص كلام النخعي والخيار في الفواكه الرطبة واللحم جائز الى مدة لا يتغير فيها ولا يغيب عليها البائع ولا المشتري الا ان يطبع عليها أو يكون الثمن في شجره فان غاب عليها أحدهما فلا يفسد

(قوله ولا يهتم) بضم ففتح أى البائع (قوله ان يقصد) أى البائع صله يهتم بجذب الجار (قوله وان كان) أى الخياط (قوله ان يتسلفها) أى فلا يهتم بان يتسلفها الخ (قوله فعلا) أى غاب احدهما عليه (قوله فليس له) أى المشتري (قوله لانه) أى المشتري (قوله منه) أى الغلاء (قوله وهو) أى المبيع (قوله وان كان) أى الخياط (قوله له) أى المشتري (قوله قبضه) أى المبيع (قوله حمل) بضم فكسر (قوله قبل) بفتح فكسر (قوله فان قال) أى المشتري (قوله سله) أى المبيع (قوله له) أى المشتري (قوله ذلك) أى التسليم (قوله فليس له) أى المشتري (قوله وان كان) أى الخياط (قوله له اود) أى المشتري (قوله له) أى المشتري (قوله وقال) أى البائع (قوله عنه) أى المشتري (قوله اليه) أى المشتري (قوله فذلك) أى الامتناع ٦١٥ من دفع المبيع للمشتري (قوله له) أى البائع (قوله ولا يدفعه) أى

المبيع ولا يهتم ان كان الخيار للبائع ان يقصد بالمبيع هذه امثاله وان كان للمشتري ان يتسلفها ويرد مثلها وكذلك كل ما يبيع بالخيار عما يكال او يوزن كالقطن والكتان والقمح والزيت فلا يغيب عليه بائع ولا مشتري فان فعلا مضى ولا يقضى به الثاني هل يقضى بتسليم ما يعرف بعينه للمشتري اذا طلبه اللغوى الخيار لثلاث التروى في الثمن ولسلم غلاته من رخصه والثاني ليوأمر نفسه في العزم على الشراء مع علمه بغلاء الثمن أو رخصه والثالث لاختبار المبيع فان كان للتروى في الثمن فليس له قبض المبيع لانه يمكن منه وهو عند بائعه وان كان له اود نظره في الثوب أو العبد أو ما أشبههما وليختبر المبيع فله قبضه فان لم يبين ما أراد بالخيار جعل على غير الاختيار لان المقهور من الخيار انه في العقد فان شاء رد وان شاء قبض فان قال سلم الى لاختباره لم يكن له ذلك الا بشرط اه وفي الباب ان كان الخيار للتروى في الثمن فليس له قبض السلعة وان كان له اود نظره في المبيع وليختبره فله قبضه اه التونسي ان امتنع البائع من دفع المبيع للمشتري وقال انما همت عنه المشورة لان ادفع اليه عدي فذلك له ولا يدفعه الى المشتري ليجتبه الا بشرط لان الخيار تارة يكون للمشورة وتارة يكون للاختبار ولا يلزم البائع الاختبار الا بشرط (أو) أى وفسد بشرط (ليس ثوب) مبيع بخيار غير قياسه عليه مجانا (و) اذ ليس له (رد) أى دفع المشتري (أجرته) أى الثوب للباسه الكثير المتقصد قيمته لان ضمانه من بائعه فغائته (و) يلزم المبيع بخيار من هو بيده من المتبايعين (ب) سبب (انقضائه) أى زمن الخيار وما الحق به وهو بيده بدليل قوله (ورد) من له الخيار المبيع بعد انقضاء زمنه ان شاء (في كالف) زمن الخيار وادخلت الكاف اليوم التالى للغد فيها وان كان بعد غروب الشمس من آخر أيام الخيار أو كالف او قرب ذلك فذلك له ابو الحسن يعنى بالقرب اليوم واليومين واليه ثلاثة أيام (و) قد يبيع الخيار (بشرط نقد) أى تجبيل ثمنه على تمام زمن الخيار وان لم يتقدم على العقد تردده بين السلفية والتمنية ونزل شرطه منزلة له لحصوله معه غالباً ومفهوم بشرط ان النقد تطوعاً لا يفرضه وهو كذلك ففيها والنقد فيما بعد من أجل الخيار او قرب لا يحل بشرط وان كان يبيع الخيار بغير شرط النقد فلا بأس بالنقد فيه اه قال في التوضيح اضعف التهمة ابن الحاجب لو اسقط شرط النقد فلا يصح البيع بخلاف اسقاط شرط السلف وقيل مثله قال في التوضيح وعلى المشهور فالفرق ان السلف بشرط النقد للغرر في الثمن والقسط بشرط السلف لاهل موهورم ولو طلب البائع وضع الثمن عند أمين حتى يتبين ما لاهل المبيع هل يتم فيما أخذه البائع او لا فيرجع الى المشتري فلا يلزم المشتري قبيل اتفاقا وقيل فيه قول بايقافه كمن المواقعة

امضاه وأخذ منه (قوله فيها) أى المدونة (قوله وان كان) أى الرد والامضاء (قوله له) أى من له الخيار بائعاً كان او مشترياً (قوله وان لم يتقدمه) مبالغة في القسادية (قوله ونزل) بضم فكسر مثلاً (قوله شرطه) أى النقد (قوله لمصلحة) أى النقد (قوله معه) أى شرطه (قوله فيها) أى المدونة (قوله لا يحل) بفتح فكسر أى لا يجوز (قوله وان كان) أى حصل (قوله فالفرق) أى بين شرط السلف وشرط النقد (قوله ما ل) بعد الهزة (قوله فيما أخذه) أى الثمن (قوله فيرجع) أى الثمن

(قوله فرق) بضم فكسر (قوله بيعهما) أى الواضعة والغائب (قوله ويمنع) بضم الياء (قوله مطلقاً) أى عن تقييده بكونه بشرط (قوله من جواز الخ) بيان لما ٦١٦ (قوله ومن شرط الجعل) أى صحة عقده (قوله ان لا ينقد) بضم فسكون ففتح أى

والغائب وفرق بان بيعهما منبرم وبيع الخيار غير منبرم وشبهه في الفساد بشرط النقد سبع مسائل فقال (ك) يبيع شئ (غائب) عن بلد العاقدين غيبة بعيدة غير عقار له وله سابقا ومع الشرط في العقار وفي غيره ان قرب (اليومين) (و) يبيع رقيق (بعده ثلاث و) يبيع أمة (مواضعة و) كراء (أرض) لزراع (لم يؤمن) بضم التحتية وسكون الهمزة وفتح الميم (ريها) بكسر الراء وفتحها من مطراً وجر (وجعل) بضم الجيم وسكون العين على تحصيل شئ ابن يونس ويمنع في هذا النقد تطوعاً أيضاً البتة في هذا هو الظاهر من الضابط الآتي لما يمنع النقد فيه مطلقاً ثم عبارات الأئمة تدل على ما أفاده المصنف من جواز التطوع بالنقد في المتقى مانصه ومن شرط الجعل ان لا ينقد الجعل ورواه ابن المواز وابن حبيب عن مالك رضى الله تعالى عنهم ابن حبيب الا ان يتطوع بذلك لانه قد لا يتم ما جعل له عليه فيرد ما قبض وقد يتم فيصير له فائدة يكون جعله تارة يكون سلفاً ابن ناجي قال بعض المغاربة يجوز مع التطوع ابن الفاكهاني لا يجوز بشرطه واختلف اذا تطوع به فقال اشهب لاختير فيه (واجارة لحزن) بكسر الحاء المهملة وسكون الراء يلزم ازاى أى حفظ وحراسة (زرع) لا احتمال تلقه بجائحة فتفسخ الاجارة لعدم لزوم خلفه فيرده وسلامته فلا يرد فتردد بين السلفية والتمنية وفي نسخة بلز الجيم والزاى المشددة أى حصده غ عدأبواحق الفرناطى في وثائقه الاجارة على حراسة الزرع من هذه النظائر ونقل الشعبي عن ابن الهندي ان من استأجر أجيراً يحرس له زرعاً لا يجوز ان ينقذه الاجارة بشرط لان الزرع ربحاً تلف فتفسخ فيه الاجارة لا يملك كمن فيه فهو ان سلم كان اجارة وان لم يسلم كان سلفاً (و) اجارة (أجير) معين على عمل (تاخر) بفتحات مثقلاً شروعاً في العمل (شهر) وكذا تاخره أكثر من نصف شهر (ومنع) بضم فكسر النقد بشرط بل (وان بلا شرط) في بيع أمة (مواضعة و) في بيع شئ (غائب و) في (كراء ضمن) بضم الصاد أى وصف متعلقه ولم يعين غ خصصه به تبعاً للخصم ثم قال وقال أبو الحسن الصغير الكراء المضمون والمعين سواء يعنى على مذهب ابن القاسم في المدونة وقد ظهر لك ان المصنف لو لم يقيد الكراء بكونه مضموناً لكان أولى يجزى على المشهور ولو افاق قوله المتقدم أو منافع عين (و) في عقد (سلم) رقيباً المسائل الأربع بقوله (بختيار) لتأديته لفسخ مافي الذمة في مؤخر سواء كان بشرط أو تطوعاً واللازم في المسائل الثمانية السابقة التردد بين التمنية والسلفية وانما يمنع اذا كان بشرط (واستبد) بمشاة فوقية وموعدة مفتوحة من وشد الدال أى استقل بالامضاء أو الرد شخص (بائع أو مشتري) شيئاً (على) شرط (مشورة) بفتح الميم وضم الشين المججمة أى مشاورة (غيره) مشاورة مطلقة فله ترك مشاورته والاستقلال بنفسه في امضائه وورده وأما المقيدة بان باع على مشورة فلان على انه ان امضى البيع مضى والا فلا فليس له الاستبداد لان هذا اللفظ يقتضى توقيف البيع على اختيار فلان نقله في التوضيح عن المازري عن ابن مزين عن ابن نافع ونقله النجاشي وابن رشد وعياض بزيادة القيد فوله على ان فلانا الخ هو القيد الذى أوقفه على اختيار فلان (لا) يستبد بالامضاء أو الرد من باع أو اشتري (على خياره) أى غيره (ورضا) ولانه أعرض عن نظر نفسه

لا يجعل (قوله الجعل) أى المال المجهول للعامل في نظيره (قوله لانه) أى الشأن (قوله خصصه) أى الكراء (قوله به) أى المضمون (قوله ثم قال) أى غ (قوله مذهب ابن القاسم) أى من ان قبض الارل ليس قبضاً للاستحقاق (قوله المشهور) أى مذهب ابن القاسم (قوله المسائل الأربع) أى بيع مواضعة وبيع غائب والكراء والسلم (قوله لتأديته) أى النقد مطلقاً (قوله لفسخ مافي الذمة) أى ذمة البائع عند تمام امدان الخيار قبل قبض الامة وقبض الغائب وتقام المنفعة وحلول المسلم فيه وهو الثمن الذى قبضه (قوله في مؤخر) أى الامة التى لا ينتقل ضمانها للمشتري لا يحميها والغائب الذى لا يضمه المشتري لا يقبضه ومنفعة المكثري والمسلم فيه (قوله سواء كان) أى النقد (قوله وانما يمنع) بضم الياء أى التردد بين السلفية والتمنية (قوله على انه) أى فلانا (قوله والا) أى وان لم يعضه (قوله فلا) أى لا يعضى (قوله فليس

له) أى من باع أو اشتري على مشورة غيره (قوله لان هذا اللفظ) أى ان امضى البيع مضى والا فلا (قوله مزين) بضم بخلاف الميم وفتح الزين وسكون المثناة فنون (قوله أوقفه) أى اقتضى ايقافه (قوله لانه) أى البائع أو المشتري على خيار غيره أو رضاه

(قوله على هذا) أي نفي الاستبعاد في شرط الخيار دون شرط الرضا (قوله لغيره) أي المصنف (قوله ومن تبعه) عطف على هاء غيره (قوله من التأويلات) بيان لما (قوله ولم يذكره) أي هذا التأويل (قوله ما ذكر) أي ابن عرفة (قوله من الخلاف) بيان لما (قوله ولم يفرق) أي ابن عرفة (قوله بينهما) أي الخيار والرضا (قوله وان تبعه عليه من) ٦١٧ مبالغة أو حال (قوله لأن المصنف ذكره) أي الفرق الذي ذكره تت (قوله روى)

بضم الراء (قوله من منع البيع على خيار الغير أو رضا) بيان لما (قوله وأصله) أي التعديل بأنه رخصة الخ (قوله فانه) أي عياضا (قوله هذا القول) أي منع البيع على خيار غيره أو رضا (قوله قال) أي عياض (قوله كانه) بفتح الهمز وشد الذون (قوله في نفوذ الخ) صلة كاف التشبيه (قوله مطلقا) أي عن التقييد بعدم القبض من الثاني (قوله على مال مؤجل) صلة اعتق (قوله في زمن الخيار) صلة كاتب (قوله فسكايته) أي المشتري (قوله منه) أي المشتري (قوله بشرائه) أي الرقيق (قوله فليس له) أي المشتري (قوله رده) أي الرقيق (قوله بعدها) أي السكابة (قوله على انها) أي السكابة (قوله وأولى) بفتح الهمز أي في الدلالة على الرضا (قوله أو وهب) أي المشتري المبيع بخياره (قوله أو تصدق) أي المشتري بالمبيع بخياره (قوله مطلقا) أي عن تقييده

بجلاف مشروط المشورة فانه اشترط ما يقوى نظره ولأن المشاورة لا تستلزم الموافقة لحديث شاوروهن وخالفوهن (وتأولات) بضم المثناة والهمزة وكسر الواو مشددة أي فهمت المدونة (أيضا) أي كما فهمت على نفي استبعاد من شرط خيار غيره أو رضا سواء كان بائعا أو مشتريا (على نفيه) أي الاستبعاد (في مشتر) بشرط خيار غيره أو رضا ومفهوم في مشتر أن البائع بشرط خياره أو رضا له الاستبعاد لقوة تصرفه في المبيع ملكه وضمائه (و) ثورلت أيضا (على نفيه) أي الاستبعاد (في) البيع والشراء بشرط (الخيار) لغيره (فقط) أي لافي البيع أو الشراء بشرط رضا غيره فله الاستبعاد طئي انظر من تأولوا على هذا فاني لم أره لغيره في توضيحه ومن تبعه وقد اشبع عياض في تنبيهاته الكلام في المسئلة واستوفى ما فيها من التأويلات ونسبها لقاتلها ولم يذكره واقتصر ابن عرفة على أن الخيار مثل الرضا بعد ما ذكر ما في الخيار من الخلاف ولم يفرق بينهما والفرق الذي ذكره تت بين الخيار والرضا فيه نظر وان تبعه عليه من لأن المصنف ذكره في توضيحه على ما روى عن ابن القاسم من منع البيع على خيار الغير أو رضا وهو مذهب أحمد رضي الله تعالى عنه لأن الخيار رخصة فلا يتهدى المتعاقدين وأصله عياض فانه لما حكى هذا القول عن ابن القاسم قال كانه رأى الخيار رخصة مستفناة من الغرر والمخاطرة فلا يتهدى الغير المتبايعين وهو قول أحمد وبعض أصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنهم (و) ثورلت أيضا (على انه) أي المجهول له الخيار أو الرضا (كلو كيل فهمما) أي الخيار والرضا في نفوذ تصرف السابق إلا أن ينضم لتصرف الثاني قبض لقوله في الو كالة وان بعث وبيع فالاول لا يقبض وظاهر تقرير الشارح وجماعة أن المعتبر تصرف الاول مطلقا (ورضى) بفتح الراء وكسر الضاد المجهمة شخص (مشتري) شيأ بشرط خياره (كاتب) أي اعتق الرقيق الذي اشتراه بشرط خياره على مال مؤجل في زمن الخيار فسكايته رضائه بشرائه فليس له رده بعدها بناء على انهما اعتق وأولى العتق الناجز والتدبير والعتق لأجل الخط أو وهب أو تصدق في الشامل ولو تصدق مشتر أو وهب لغير ولد صغير وقبيل مطلقا أو بنى أو غرس الأرض أو اعتق ولو بعبدا أو لأجل أو دبر فهو رضا اه وقال اللغوي من اشتري على خيار فهو هب أو تصدق أو اعتق أو دبرا وكاتب أو ولد أو وطئ أو قبل أو باشر أو نظر إلى القرح كان رضا وقبولا للبيع ثم قال وعق من له الخيار من بائع أو مشتر ماض وهو من البائع رد ومن المشتري قبول (أو زوج) بفتحات منقلا المشتري الأمة التي اشتراها بشرط خياره فهو رضا بشرائها اتفاقا قبل (ولو) زوج (عبدا) كذلك فهو رضا على المشهور وظاهره أن مجرد العقد رضا ولو فاسدا محتلفا فيه لا يجمع عليه على الظاهر (أو قصد) المشتري بتجريد الأمة (تلكذا) به اظاهرة كالمدونة وان لم يلتزم بها بالفعل فان قصد به تقليما فليس رضا اظاهرة كالمدونة ولو التزم بها بالفعل ابن حبيب قرضا أو مس بطم أو يديها أو خضب يديها بجنساء أو ضفر رأسه اديس على الرضا لا فعله اذ لا

٧٨ منح في بغير الصغير (قوله فهو) أي تزويجها المشتري (قوله كذلك) أي الأمة في اشتراؤه بخياره (قوله فان قصد) أي المشتري (قوله به) أي تجريدها (قوله فليس) أي تجريدها (قوله قرصها) أي الأمة المشتراة بخياره (قوله على الرضا) أي من المشتري بشرائها فليس له ردها بعده (قوله لا فعلها) أي الأمة (قوله لذلك) أي خضب يديها بجنساء أو ضفر رأسها

(قوله دون امره) أى المشتري (قوله بائعا) حال من ذى الخيار (قوله وبنتاعا) عطفت على بائعا (قوله فان كانت) أى الامة (قوله) يحمل أى المشتري (قوله وتوقف العلبة) أى عنها (قوله تبع) أى المصنف (قوله في هذه العبارة) أى او قصد تملذا (قوله وقد قبل) بكسر الموحدة الخ حال (قوله فيه) أى قصد تملذا (قوله الفهل) أى التملذ (قوله يريد) أى ابن الحاجب (قوله بذلك) أى قصد التملذ (قوله هذا) أى اقراره بقصد التملذ ٦١٨ (قوله يقر) أى المشتري (قوله في دين) صلة رهن (قوله عليه) أى المشتري (قوله وان

لم يقبضه) أى الرهن (قوله لم يحجز) أى الرهن (قوله فهو) أى الرهن (قوله فهو) أى ايجاره (قوله وهو) أى التسوق (قوله اقتضاه) أى التسوق (قوله وليس) أى التكرار (قوله فهو) أى بنمايته وذكرا تذكير خبره (قوله ان تعمد لها) أى المشتري الجناية (قوله فان أخطأ) مفهوم ان تعمد (قوله لانه) أى الفرج (قوله لا يعد) بضم المثناة وفتح العين وشد الدال أى المشتري (قوله انه) أى تجردها (قوله من قوله) كتاب الى هنا بيان للمذكور (قوله خبره) أى البائع (قوله في زمنه) أى الخيار (قوله بعده) أى الرقيق صلة التعليم (قوله له) أى البائع (قوله مدهم) أى الاجارة والتعليم (قوله عليه) أى المصنف (قوله استثناء) أى الاسلام للصنعة (قوله وقف) بضم فكسر أى الرقيق (قوله فان قبل) بكسر الموحدة (قوله سقط)

دون امره ابن عرفة وطء ذى الخيار بائعا ودومبتاعا فان كانت وخشا يحمل الثمن وتوقف العلبة للاستبراء اللخمى اتفقا كبيع بت غ تباع في هذه العبارة ابن الحاجب وقد قبل في توضيحه قول ابن عبد السلام فيه تجوز فان قصد مجرد دون الفعل لا يدل على الاختيار أو يدل عليه ولكنه لا يعلم حتى يرتفع النزاع بسببه الا ان يريد ان القاصدا قرع على نفسه بذلك ولعل هذا امراده لان في المدونة وان كان الخيار للمبتاع في الجارية بفرد هافي أيام الخيار ونظر اليها فليس ذلك رضا وقد تجرد للقلب الا ان يقرانه جردها تملذا فهذا رضا (اورهن) المشتري الشيء الذى اشتراه بشرط خياره في دين عليه ظاهره وان لم يقبضه المرتهن قاله د وصحت ق بانه ان لم يحجز المرتهن فهو أخف من البيع الذى لا يعد رضا (أو أجز) بمدهم المشتري الشيء الذى اشتراه بشرط خياره فهو رضا ولو لم يعمد (أو أسلم) أى دفع المشتري الرقيق الذى اشتراه بشرط خياره اعلم (الصنعة) كخياط ولوهينة أو للكتابة (أو تسوق) بفتحات مثقلا أى وقف المشتري في السوق (بها) أى الساعة التى اشتراها بشرط خياره لبيعها ولو لم يلفظ المدونة أو ساوم بهذه الاشياء بالبيع وغير ابن يونس واللخمى بالتسوق وهو مرادف للمساومة خلافا لمن توهم اقتضاه التكرار وليس بشرط (أو جنى) المشتري على ما اشتراه بخياره فهو رضا (ان تعمد) هافيان أخطأ فليست رضا (أو نظر) الرجل المشتري (الفرج) للامة قصد لانه لا يجرد للشراء في المدونة ونظر المتباع الى فرج الامة رضالا لانه لا يجرد في الشراء ولا ينظر اليه الا النساء ومن يحمل له الفرج (أو عرب) بفتحات مثقلا أى قصد المشتري (دابة) فى اسافلها (أو ودجها) بفتحات مثقلا ويحجم أى قصدها فى اوداجها (ذا) يعدراضيا (ان جرد) بفتحات مثقلا المشتري (جارية) من ثيابها لقصد ثقلها كما في المدونة ابن يونس ظاهرها انه جائز لتعليمها وهو كذلك فقد يكون عيب يجسمها (وهو) أى المذكور من قوله كاتب الى هنا (رد) للبيع اذا حصل (من) الشخص (البائع) شيئا بشرط خياره في زمنه (الا الاجارة) والاسلام لتعليم الصنعة بعده فليست ردا لان الغلة له ما لم تزد مدهم من مدة الخيار الخط بقى عليه شئ لو استثناء المكان حسنا وهو اسلامه للصنعة فان اللخمى استثناء مع الاجارة ونقله ابن عرفة عنه اللخمى وان اعتمق من لاختياره افترق الجواب فان اعتمق البائع والخيار للمشتري وقف فان قبل المشتري سقط وان رد مضى وان اعتمق المشتري والخيار للبائع سقط سواء رد البائع او مضى لاعتقائه ما ليس فى ملكه ولا فى ضمانه (ولا يقبل) بضم التحتية وفتح الموحدة ممن كان له الخيار بائعا كان أو مشتريا دعواه بعدم مضى زمن الخيار وما الحق به وليس المبيع بيده (انه اختار) فيه الامضاء للبيع (أو) اختار فيه (رد) البيع وصلة لا يقبل (بعده) أى زمن الخيار وما الحق به (الابينة) تشبه له بما ادعاه البائى هذا تتم لقوله سابقا ويلزم باقتضائه وهو يشمل من له الخيار من بائع أو مشتري وليس بيده المبيع

أى بطل اعتناق البائع (قوله وان رد) أى المشتري المبيع (قوله مضى) أى نفذ اعتناق البائع (قوله سقط) وشمل أى بطل اعتناق المشتري (قوله لاعتقائه) أى المشتري (قوله فيه) أى زمن الخيار (قوله وهو) أى لا يقبل انه اختار او رده (قوله وليس بيده) أى من له الخيار المبيع حال بان كان الخيار للمشتري والمبيع بيد بائعه وانقضى زمن الخيار وادعى المشتري بعده

انقضائه انه اختار في زمنه الامضاء واراد اخذ من رد البائع فلا يقبل الابينة أو كان الخيار للبائع والمبيع بيد المشتري وادعى
البائع بعد انقضائه انه اختار الرد فيه واراد اخذ من المشتري فلا يقبل الابينة (قوله وشمل) أي لا يقبل انه اختار او رد بعده
(قوله وقدم) أي الغائب (قوله وهو بائع) حال من له الخيار (قوله انه امضى) أي البائع في زمن الخيار مفعول ادعى (قوله
او مشتري) عطف على بائع (قوله انه رد) عطف على انه امضى (قوله في زمنه) تدارع فيه امضى ورد (قوله وفيها) أي المدونة (قوله
من المتبايعين) بيان لمن (قوله رد) مفعول اختار (قوله وصاحبه غائب) حال من ٦١٩ فاعل اختار (قوله واشهد) أي من

وشمل كون الخيار لاحدهما وغاب الآخر وقدم بعد انقضاء زمنه فادعى من له الخيار وهو بائع
انه امضى أو مشتريانه رد في زمنه فلا يقبل الابينة وفيما ان اختار من له الخيار من المتبايعين
ردا او اجازة وصاحبه غائب واشهد عليه جاز على الغائب ابن يونس بعض اصحابنا اذا كان
الثوب بيد البائع والخيار له لم يحتج به عند المدعي الى اشهاد ان اراد الرد وان اراد الامضاء
فليشهد عليه وان كان بيد المشتري واراد الامضاء فلا يحتاج لاشهاد ان اراد ردده فليشهد
فغنى كلام المصنف على هذا ولا يقبل من البائع ذي الخيار انه اختار الامضاء والمبيع
بيده او الرد وهو بيد المشتري الابينة ولا يقبل من المشتري ذي الخيار انه اختار الرد والمبيع
بيده او الامضاء وهو بيد البائع الابينة فهذه اربع صور تقرر الى البينة فان اراد البائع
ذو الخيار الرد والمبيع بيده أو الامضاء والمبيع بيد المشتري او اراد المشتري ذو الخيار الرد
وهو بيد البائع او الامضاء وهو بيده لم يحتج الى بينة فالجوع غمان صور حصلها ابو الحسن
(ولا يبيع) بتقديم التسمية على الموحدة وجزم المضارع بلا التمام وفي نسخة يبيع برفعه بالتجريد
ولا نافية وعلى كل منهما فهو مناسب لقولها ولا ينبغي ان يبيع حتى يختار شخص (مشتري) في زمن
الخيار ما اشتراه بشرط خياره لانه في ملك البائع وضمائه البنائي مقضي لا ينبغي الكراهة لكن
عبارة المنتخب تفيد المنع ونصه ولا يجوز للرجل ان يبيع شيئا اشتراه على ان له الخيار فيه قبل ان
يختاره اه وهو ظاهر لانه تصرف في ملك غيره والله اعلم وفي نسخة بتقديم الموحدة فهو مصدر
عطف على الاجارة اي ولا يدل على الرضا يبيع مشتريه مخالفة لما تقدم من دلالة التسوق على
الرضا فالبيع اولى فالصواب نسخة المضارع مجزوما ومرفوعا لموافقته ما تقدم وهو مذهب
ابن القاسم والله اعلم (فان فعل) اي باع المشتري في زمن الخيار ما اشتراه بخياره قبل اخبار
البائع باختياره الامضاء ان حضر او الاشهاد عليه ان غاب ثم ادعى انه كان اختار الامضاء
ونازعه البائع (فهو يصدق) بضم التسمية وفتح الدال في دعواه (انه) كان (اختار) الامضاء
(يعين) وهذا الملك واصحابه رضى الله تعالى عنهم (او) لا يصدق (لربها) اي بائع السلعة
(نقضه) اي فسخ بيع المشتري له تعديده به واخذ السلعة واجازته واخذ الثمن وادعى على بن زيا
عن مالك رضى الله تعالى عنهما في الجواب (قولان) الخط قال في المدونة اثر كلامه السابق فان
باع فان يبعه ليس باختيار ووب السلعة بالخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء نقض
البيع وهذا القول الثاني في كلام المصنف والقول الاول في كلامه انه يصدق عيینه ان

وهو (أي ما تقدم (قوله قبل اخبار الخ) صله فعل (قوله ان حضر) أي بائعه (قوله والاشهاد عليه) أي الامضاء عطف على
اخبار (قوله ان غاب) أي بائعه (قوله ثم ادعى) أي المشتري (قوله ونازعه) أي المشتري (قوله له تعديده) أي المشتري (قوله به) أي
المبيع (قوله واخذ السلعة) عطف على نقضه (قوله واجازته) أي البيع عطف على نقضه (قوله كلامه السابق) أي لا ينبغي
ان يبيع حتى يختار (قوله فان باع) أي المشتري بشرط خياره ما اشتراه قبل اختياره (قوله فان يبعه) أي المشتري ما اشتراه
بخياره (قوله ووب السلعة) أي البائع (قوله انه) أي المشتري

(قوله صاحبه) أى البائع (قوله فى هذا القول) أى الثانى (قوله لانها) أى السلعة (قوله ضمائه) أى البائع (قوله هذا) أى عدم النقص وكون الربح للبائع (قوله لانه) أى المشتري (قوله فليس له) أى البائع (قوله ذلك) أى نفسه (قوله له) أى المبتاع (قوله وبه) أى عدم نقص البيع وان الربح للبائع صله شرح (قوله أولا) بشد الواو (قوله فلو قال المصنف) أى خليل (قوله المصنف) أى ابن الحاجب (قوله وان لم يحققها) أى دعوى عدم اختصار المشتري قبل بيعه ما اشتراه بخياره (قوله وقيد) بقضات مثقلا (قوله فقالا) أى الشيخ وابن يونس ٦٢٠ (قوله واحترزا) أى الشيخ وابن يونس (قوله فانما) أى الدعوى (قوله لا تسمع) بضم

كذبه صاحبه وهو قول ابن القاسم فى بعض روايات المدونة وفى الموازنة وحكاها ابن حبيب عن مالك واصحابه رضى الله تعالى عنهم قال فى التوضيح وطرح سحنون التخيير فى هذا القول وقال انما فى الرواية على ان الربح للبائع لانها كانت فى ضمائه ابن يونس هذا هو الصواب لانه انما يتهم انه باع قبل ان يختار فيقول له البائع بهت سلعتى وما فى ضمائى فالربح لى واما نقص البيع فليس له ذلك لان بيع المبتاع لا يسقط خياره ولو نقص البيع كان له أن يختار أخذ السلعة فلا فائدة فى نقضه اهو من له فى ق وبه شرح الخرشى أولا وهو متعين فلو قال المصنف فى القول الثانى أولر به اربحه لتنزل على هذا (تفهيمات) الاول قال فى التوضيح ظاهر كلام المصنف والروايات انهما يمين تهمته تتوجه على المشتري وان لم يحققها البائع وقيد الشيخ ابن أبى زيد وابن يونس قوله وكذبه صاحبه فقال لا يريد العلم يدعيه قال الشارح فى الكبير واحترزا بذلك مما اذا لم يحقق عليه الدعوى فانما لا تسمع وقال ابن عبد السلام والموضح كان ابن أبى زيد رأى أن قوله وكذبه يناسب انما ادعوى محققة وجزم بذلك فى الشامل فقال ولا يبيع مشتر قبل مضيه واختياره فان فعل فليس باختيار وهل يصدق انه اختار قبله يمين ان كذبه ربه العلم يدعيه والا فلا تسمع أولر به اربحه البائع اوله الربح فقط أقوال الثانى فى الرواية ان قال المشتري بعث قبل ان اختار فالربح لربها لانها فى ضمائه وصوبه اللخمى الثالث قيد ابن الحاجب والمصنف وغيرهما المسئلة بالمشتري لان هذه الاقوال لا تصور الا فيه قاله ابن عبد السلام والموضح الرابع اللخمى لوفات مبيع المبتاع واختياره لبايعه فله الاكثر من الثمنين والقيمة وعكسه فله المبتاع الاكثر من فضل القيمة او الثمن الثانى على الاول الخامس ان قيل اذا كانت المنازعة فى زمن خيار المشتري فلم يصدق باليمين وهو يقول انا اختار الاكن على تسليم عدم اختيارى قبل فجوابه انهم لم ينزلوا بيعه منزلة اختياره رده قاله بعض شيوخنا وظهر جواب آخر وهو حله على ان المشتري قبضه وباعه وقبضه المشتري الثانى وانقضت ايام الخيار ولا يعارض قولهم فانهم من هى بيده بائنا فضاء زمنه لانها قبض المشتري الثانى خرجت من يد المشتري الاول قاله (و) ان باع او ابتاع مكاتب بخياره وعجز فى زمنه قبل اختياره (انتقل) الخيار (اسيد) شخص (مكاتب) بائع او مبيع بخياره (عجز) عن اداء فجوم كتابته زمن خياره وقبل اختياره ورق لبيعة محقة ولا يبقى بيده لانه يصير متصرفا غير اذن سيده (و) ان باع او ابتاع شخص بخياره وفلس او مات فى زمنه قبل اختياره انتقل (الشخص) غريم أى رب دين (احاط دينه) بمال بائع او مشتر بخيار له وقام عليه غراماؤه او مات قبل اختياره فى زمن خياره وشروط اختيار الغريم الاخذ كونه نظرا

التمه (قوله كان) بفتح الهمز وشد النون (قوله قبل مضيه) أى زمن الخيار (قوله واختياره) أى المشتري (قوله فان فعل) أى باع قبلهما (قوله فليس) أى بيعه (قوله وهل يصدق) أى المشتري (قوله قبله) أى البيع (قوله ان كذبه) أى المشتري (قوله ربه) أى السلعة (قوله لعلم) يكسر فسكون علمه كذبه (قوله يدعيه) أى العلم ربه (قوله والا) أى وان لم يدع ربه (قوله فلما) قوله فلا تسمع (قوله دعوى ربه) (قوله فقط) أى دون رد البيع (قوله بالمشتري) أى ببيع صله قيد (قوله فيه) أى المشتري (قوله مبيع المبتاع) أى ما باعه المشتري (قوله والخيار لبايعه) حال (قوله فله) أى بائعه (قوله وعكسه) أى فان مبيع البائع والخيار للمشتري (قوله المنازعة) أى فى اختيار المشتري قبل بيعه (قوله وهو) أى

المشتري (قوله بيعه) أى المشتري (قوله اختياره) أى المشتري (قوله رده) أى المبيع (قوله قبضه) أى للميت المبيع (قوله وباعه) أى المبيع (قوله فانهم) أى السلعة (قوله لانها) أى السلعة (قوله قبض المشتري الثانى) صله نرجت (قوله له) أى المكاتب (قوله زمن خياره) أى المكاتب صله عجز (قوله ورق) بضم الراء وشد القاف (قوله لبيعة محقة) أى المكاتب الخ علة انتقل لسيده (قوله ولا يبقى) أى الحق (قوله بيده) أى المكاتب (قوله لانه) أى المكاتب اذ ابقى الحق بيده (قوله الاخذ) منهول اختصار (قوله كونه) أى الاخذ

(قوله قال) أي أبو محمد (قوله فان اختاروا) أي الغرماء (قوله والاخذارجح) حل (قوله فلا يجبرون) أي على الاخذ (قوله وعليه) أي المشتري الخ حال (قوله ومات) أي المشتري (قوله فيه) أي الخيار (قوله فيمكن) بضم ففتح منه لا أي الوارث (قوله قبل مضي زمنه) أي الخيار صلة الميت (قوله والوصي) أي على الوارث الميت (قوله مع الكبير) أي الوارث (قوله كوارث) خبر الوصي في انقضاء الخيار له (قوله وان اختلف) أي في امضاء البيع ورده (قوله ومات) أي المشتري بخياره في زمنه حال (قوله لهم) أي الورثة (قوله واختلفوا) أي الورثة (قوله وهو) أي القياس (قوله في حكمه) أي المعلوم المحمول عليه صلة حل (قوله لمساواته) أي المعلوم المحمول (قوله له) أي المعلوم المحمول عليه (قوله في علمه) أي ٦٢١ الحكم (قوله عند الحامل) صلة مساواة أي سواء سواء

مسواة أي سواء سواء
فيما في الواقع أم لا (قوله
وان خص) بضم الخاء
المجتمعة وشدة الصاد المهملة
أي الحد (قوله بالصحيح) أي
من القياس (قوله حذف)
بضم فكسر (قوله
الاخير) أي عند الحامل
(قوله واجازه) أي يبيحه
(قوله فيجبر) بضم الياء
وفتح الموحدة (قوله لا تتقال
حصة الراد للبائع الخ) علة
جبر الجبر على الرد (قوله
ولا يلزمه) أي البائع (قوله
ومورثهم) بضم ففتح
فكسر منه لا الخ حال
(قوله له) أي مورثهم (قوله
فقياسهم) أي الورثة
(قوله عليه) أي مورثهم
(قوله بجامع) صلة يقتضي
واضافته للبيان (قوله
ضرر) اضافته للبيان (قوله
وفي شرح البرهان) خبر
مقدم (قوله القيس) أي

للميت واوفر لتركته قاله في المدونة زاد أبو محمد كون الربح للميت والمنقص على الغريم قال فان
اختاروا الرد والاخذ ارجح فلا يجبرون (و) من اشترى شيئا بخياره وعليه دين محيط بماله ومات
في زمن خياره قبل ان يختار قال كلامه في نفسه لغرمائه (و) لا كلام لوارث (للمشتري في كل حال
(الان ياخذ) الوارث المبيع (بـ) أي الوارث بعد رد الغرماء ويدفع عنه البائع فيمكن من
الاخذ (و) ان باع او ابتاع شخص بخياره ومات في زمنه قبل اختياره انتقل خيار الميت غير
المفلس البائع او المشتري بخياره قبل مضي زمنه (لوارث) واحداً ومنه عدم متفق قال في الشامل
والوصي مع الكبير كوارث وان اختلف الاوصياء فالنظر للحاكم (و) ان تعدد ورثة المشتري
بخيار ومات في زمنه قبل اختياره وانتقل الخيار لهم واختاروا في الاجازة والردة (القياس)
عند أشبه وهو حل معلوم على معلوم في حكمه مساواته في علمه عند الحامل وان خص
بالصحيح حذف الاخير قاله في جمع الجوامع وخبر القياس (رد الجميع) أي الباقي وهو الجبر من
ورثة المشتري بخيار (ان رد) يبيحه (بعضهم) أي الورثة واجازه بعضهم فيجبر الجبر على الرد مع
من رد لا تتقال حصة الراد للبائع بمجرد الرد ولا يلزمه تبعض المصفقة ولا يسع نصيب من رد ان
اجازو ويرثهم انما كان له أخذ الجميع او رد الجميع فقياسهم عليه يقتضي رد الجميع بجامع ضرر
التبعض وفي شرح البرهان أشبه اذا اشترى رجل سلعة بخيار ثم مات وله ورثة فاختلفوا فقال
بعضهم رد وقال بعضهم فختار الامضاء فالقياس الفسخ لان الذي ورثوا عنه الخيار لم يكن له رد
بعض السلعة وقبول بعضها بل اذا رد البعض تعين عليه رد الجميع وهم في ذلك بمنزلة مورثهم
فقتضى القياس عند رد بعضهم ان يفسخ البيع في الجميع (و) والاستحسان عنده ايضا وهو
معنى يتقدح في ذهن المجتهد تقصر عبارته عنه والمراد بالمعنى دليل الحكم الذي استحسنته
لانفس الحكم لانه يذكره وهو هنا (اخذ) الوارث (الجبر) شراء مورثه (الجميع) أي جميع ما انتراه
مورثه ويدفع عنه من ماله وان لم يرض البائع اذ لا ضرر عليه فيه وقد دخل عليه مع المورث فان
ابى اخذ الجميع جبر على الرد مع من رد وليس له أخذ نصيبه فقط بغير رضا البائع لانه ضرر عليه
ببعضه صدقته (و) ان باع شخص بخياره ومات في زمنه قبل اختياره واجاز يبيحه بعض ورثته
ورده بعضهم (هل ورثة) الشخص (البائع) شيئا بخياره ومات في زمنه قبل اختياره المختلفون

رد جميع المبيع (قوله الذي ورثوا عنه) أي المشتري (قوله وهم) أي الورثة (قوله عنده) أي اشبه (قوله وهو) أي الاستحسان
(قوله عبارته) أي المجتهد (قوله عنه) أي المعنى (قوله لانه) أي المجتهد (قوله يذكره) أي الحكم (قوله وهو) أي الحكم
(قوله الجميع) مفعول أخذ (قوله عليه) أي البائع (قوله فيه) أي أخذ الجميع (قوله وقد دخل) أي البائع (قوله عليه)
أي أخذ الجميع (قوله فان أبي) أي الجبر (قوله جبر) بضم فكسر أي الجبر (قوله له) أي الجبر (قوله لانه) أي أخذ نصيبه فقط
(قوله عليه) أي البائع (قوله ومات) أي البائع (قوله في زمنه) أي الخيار (قوله قبل اختياره) أي البائع (قوله المختلفون)
نعت ورثة

(قوله فيهما) أى الاجازة والرد (قوله في جريان الخ) صلة كاف التثنية (قوله فيهم) أى ورثة البائع صلة جريان (قوله انه) أى الشان (قوله في انه) أى الشان (قوله فيهم) أى ورثة البائع وورثة المشتري (قوله لكن ينزل الراد الخ) استدراك على لافرق بين ورثة البائع وورثة المشتري الخ لرفع ايها من الراد من ورثة البائع كالراد من ورثة المشتري والمجيز من ورثة البائع كالمجيز من ورثة المشتري (قوله بجامع الخ) ٦٢٢ اضافته للبيان (قوله ان كالا) أى من المجيز من ورثة المشتري والراد من ورثة البائع

(قوله ان كالا) أى من الراد (قوله ان كالا) أى المذكور من ورثة المشتري المختلفين فيهما في جريان القياس والاستحسان فيهم الخط ظاهر المدونة انه لافرق بين ورثة البائع وورثة المشتري في انه يدخل فيهم القياس والاستحسان لكن ينزل الراد من ورثة البائع منزلة المجيز من ورثة المشتري بجامع ان كالا مدخل السلعة في ما كاه وينزل المجيز من ورثة البائع منزلة الراد من ورثة المشتري بجامع ان كالا يخرج السلعة من ملكه فيقال القياس في ورثة البائع اجازة للجميع ان اجاز بعضهم الملك المشتري حصة المجيز فيلزم الراد الاجازة في حصته لا لا تبعض الصفة وهو ضرر على المشتري فلم يمس له الاخذ من نصيبه والاستحسان اخذ الراد الجميع ويدفع للمجيز حصة من الثمن او ليس ورثة البائع كورثة المشتري في جريان القياس والاستحسان وانما يدخلهم القياس فقط دون الاستحسان فلم يمس له رد اخذ نصيب المجيز لانه انما اجاز لا جنى أى المشتري لا للوارث بخلاف ورثة المشتري فان المجيز منهم يقول للبائع انت رضيت باخراج سلعتك لمورتي بهذا الثمن وانا قائم مقامه في دفعه لك ولا يمكن الراد من ورثة البائع ان يقول هذا لمن صار له نصيب المجيز وهو المشتري في الجواب (تاويلان) الاول لابن أبي زيد في غير المختصر والثاني لبعض القرويين (وان) باع او ابتاع شخص بخياره (جن) بضم الجيم وشدة النون من له الخيار بائعا كان او مشتريا في زمن خياره قبل اختياره وعلم به لامة انه لا يفيق أو يفيق بعد زمن طويل بضر بالعاقد الآخر (نظر السلطان) أى ذو السلطنة والحاكم خليفة كان او نائبه في الاصل له من امضاء اورد في المدونة ابن القاسم من جن فاطبق عليه في أيام الخيار والخيار له فان السلطان يتظر في الاخذ والرد او بكل ذلك من يرى من ورثته او غيرهم من يتظر في ماله ويتفق منه على عياله (و) ان باع او ابتاع شخص بخياره وانغى عليه فيه قبل اختياره (نظر) بضم فكسر أى انتظر الشخص (المغمى) بضم الميم الاولى وفتح الثانية عليه في زمن خياره قبل اختياره حتى يفيق ويتظر لنفسه ولو تأخرت افاقته عن أيام الخيار على المشهور ان لم يطل زمنه حتى يضر بالآخر (وان طال) زمن انغمائه بعد زمن الخيار (فسخ) بضم فكسر البيع في المدونة ومن انغى عليه في أيام الخيار انتظرت افاقته ثم هو على خياره الا ان يطول انغمائه اياما فينتظر السلطان فان رأى ضررا فسخ البيع وليس له ان يرضيه بخلاف الصبي والمجنون وانما الانغماء مرض اه البناء ولا يحصل الضرر للبائع الا باطول الزائد على امد الخيار لان ايامه مدخول عليه ما بينهما بدليل قول اللخمي اذا كان الخيار ثلاثة ايام فافاق بعد يومين اختار في اليوم الباقي ويومين بعده لانه انما اشترى على ان يوافيه نفسه ثلاثا ولا مضرة على البائع في زيادة يومين نقله ابو الحسن وقال أشبه له الرد والاجازة في أيام الخيار وليس له بعد زوالها الا الرد الخط وهل المقود كالمغمى او كالمجنون قولان وظاهر كلام ابن عرفة ترجيح الثاني (والملك) للمبيع بخيار

ماله أى المجنون (قوله منه) أى مال المجنون (قوله على عياله) أى المجنون (قوله في زمن خياره) صلة المغمى في (قوله حتى يفيق) صلة نظر (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله فان رأى) أى السلطان (قوله فسخ) أى السلطان (قوله وليس له) أى السلطان (قوله ان يرضيه) أى المتبايعين (قوله له) أى السلطان (قوله وليس له) أى السلطان (قوله فوالها) أى أيام الخيار (قوله المقود) أى في زمن خياره قبل اختياره

(قوله في زمنه) أي الخيار صله الملك (قوله عن البائع) صله نقل (قوله لكنه) أي ملك المشتري في زمنه (قوله فإذا) أي عدم تمام ملك المشتري عليه كون ضمانه من بآئعه (قوله ضمانه) أي المبيع في أمد الخيار (قوله باتفاقهما) أي القولين (قوله في زمنه) أي الخيار صله يوجب (قوله فله) أي المشتري (قوله به) أي الخيار (قوله زمنه) أي الخيار صله حتى (قوله لغيره) أي البائع مشتريا كان أو أجنيا (قوله لأنه) أي الولد (قوله ومثله) أي الولد في كونه للمشتري (قوله في زمنه) أي الخيار صله الضمان (قوله إذا قبضه) أي المبيع (قوله فيه) أي زمن الخيار تنازع فيه تلف وضياع (قوله إذا كان) أي المبيع (قوله فله) أي البائع (قوله أو لغيره) أي البائع (قوله متى ما) بفتح الهاء (قوله كان) أي المشتري (قوله بأن يقول) أي ٦٢٣ المشتري المتيقن في حلقه تصويره

(قوله في كل حال) صله
حلف (قوله تلف أو ضياع)
بلا تنوين فيه ما لا ضافتهما
(قوله بشهادة يمينه) صله
يظهر (قوله برؤيته) أي
المبيع (قوله عنده) أي
المشتري (قوله أو بإيداعه)
أي المبيع عطف على برؤيته
(قوله أو بوعده) أي المبيع
(قوله أو تكذيب عطف
على شهادة (قوله تلفه
أو ضياعه) أي المبيع (قوله
فلا تقبل دعواه) أي
المشتري تلفه أو ضياعه
تتبرع على يظهر كذبه
(قوله ويضمن) أي المشتري
(قوله عوضه) أي قيمة
المقوم ومثل المثل (قوله
في المدونة) خبر مقدم (قوله
ان ادعى) أي المشتري
(قوله موته) أي الحيوان
المشتري بخياره (قوله
عنه) أي الموت (قوله لأنه)
أي موته (قوله كذبه) أي
المشتري في دعواه (قوله

في زمنه) فالأمر من الملك من البائع للمشتري لا تقرير وقيل للمبتاع فالأمر من تقرير
لا تقبل لكنه غير تام فلما كان ضمانه من البائع باتفاقهما فالله المازري (وما) أي المال الذي
(يوجب) بضم التحتية وفتح الهاء (للعبد) المبيع بخيار في زمنه للبائع في كل حال (الآن
يستغنى) أي يشترط المشتري مال العبد فله ما يوجب زمنه (والغلة) الحاصلة أيام الخيار للمبيع
به كبيض وابن وجرة عدل للبائع (وارش ما حتى اجني) على مبيع بخيار زمنه (له) أي البائع
ولو كان الخيار لغيره واستغنى المشتري ما له بدل تأخير عن الاستثناء (بخلاف الولد) الذي تلده
الأنثى المبيعة بخيار زمنه فليس للبائع لأنه كجزء المبيع لا غلة ومثله الصوف الثام (والضمان)
للمبيع بخيار في زمنه إذا قبضه المشتري وادعى تلفه أو ضياعه فيه (منه) أي البائع إذا كان مما
لا يغاب عليه ولم يظهر كذب المشتري أو مما يغاب عليه وثبت تلفه بيينة كان الخيار له أو لغيره
(و) ان اشترى شخص شيئا بخيار وقبضه من بآئعه وادعى تلفه أو ضياعه ولم يصدقه بآئعه
في دعواه (حلف) شخص (مشتري) ما لا يغاب عليه بخيار وادعى ضياعه أو تلفه بعد قبضه منه
كان أم لا وقيل انما يحلف المتهم بان يقول اقد ضاع قبل أن اخذ أو ما فرطت ويقول غير المتهم
ما فرطت فقط في كل حال (الآن يظهر كذبه) أي المشتري في دعوى تلف أو ضياع ما لا يغاب
عليه بشهادة يمينه برؤيته عند بعد الزمن الذي ادعى التلف أو الضياع فيه أو بإيداعه أو بيعه
وتكذيب من استشهده على معايينة تلفه أو ضياعه فلا تقبل دعواه ويضمن عوضه في المدونة
ان ادعى موته بموضع لا يخفى موته فيه سئل عنه أهل ذلك الموضع لأنه لا يخفى عليهم فان تبين كذبه
اولم يعلم أحد ضمن بخلاف الاباق فيصدق بلا يمينه فان قيامها عليه متعذر إذا العبد لا يردد
لأباقه الاخلوة قوله حلف مسترمة يدعا إذا لم يتنازعا بعد انضاء أمد الخيار هل هلك فيه
وبعد والاقال قول للبائع يمينه انه هلك بعده ويضمن المشتري ابن عرفة محمد عن ابن القاسم
من اتباع عبد الخيار له هلك فقال هلك في أمد الخيار وقال البائع بعد صدق لان المبتاع طلب
نقض المبيع فعليه البيينة الشيخ يعني واقفا على مضى الأمر فلو قال المبتاع لم يقض صدق
مع يمينه لأن لبائع اراد تضمينه وعطف على يظهر فقال (أو يغاب) بضم التحتية (عليه) أي
المبيع بخيار بان يمكن اخفاؤه مع وجوده سالما كتب فيه ضمنه المشتري المدعى تلفه أو ضياعه
(الايينة) تشهد له بضياعه أو تلفه بغير سببه وتقر يظه فيها ان رد المشتري المبيع في مدة الخيار

اولم يعلمه) أي موته (قوله ضمن) أي المشتري (قوله فيصدق) بضم ففتح مثقلا أي المشتري في دعواه (قوله عليه) أي الاباق
(قوله والا) أي وان تنازعا بعد امد الخيار في هلاكه فيه أو بعده (قوله فقال) أي المبتاع (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف
اليه ونية معناه (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا أي البائع (قوله فعليه) أي المبتاع (قوله يعني) أي ابن القاسم (قوله صدق)
أي المبتاع (قوله بان يمكن اخفاؤه) أي المبيع الخ تصويره ليغاب عليه (قوله فيضمنه) أي المبيع (قوله وتقر يظه) أي المشتري
في حفظ المبيع عطف على سببه (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم

(قوله كان) أي المبيع (قوله لا يغاب عليه) بيان لما (قوله كذبه) أي المشتري في دعواه التلف أو الغياب (قوله له) أي المشتري (قوله لأن له) أي البائع الخ لأنه لا يستحقه أكثرهما (قوله أن كان) أي الأكثر (قوله والرء) عطف على الأمضاء (قوله استفساره) أي سؤال البائع عما اختاره (قوله وعليه) أي كون المشتري إذا حلف يضمن خصوص الثمن (قوله تساوبا) أي الثمن والقيمة (قوله غرم) أي المبتاع (قوله منهما) ٦٢٤ أي الثمن والقيمة (قوله فان كان) أي الأقل (قوله وان كان) أي الأقل (قوله يمينه)

فقال البائع ليس هذا المبيع صدق المبتاع يمينه كان يغاب عليه أم لا (وضمن) الشخص (المشتري) بخيار ما تلقه وأضبعه بالايغاب عليه أن ظهر كذبه أو ما يغاب عليه ولم تقم له يمينه (ان خير) بضم الخاء المعجمة وكسر التحتية مثله الشخص (البائع) أي كان الخيار مشروطا له ومفعول ضمن (الأكثر) من الثمن والقيمة يوم قبضه لأن له اختيار الأمضاء أن كان الثمن والرءان كانت القيمة أكثر البساطي الذي يقتضيه النظر استفساره قبل الزام المشتري فان أمضى فليس له إلا الثمن وان رد فله القيمة (الان يحلف) المشتري أن ما يغاب عليه تلف أو ضاع بغير سببه وتقرطه (فالثمن) يضمنه دون القيمة الزائدة وعليه فان كانت القيمة أقل أو تساوى غرم الثمن بلا يمين وشبهه في ضمان الثمن فقال (ك) تلف أو ضاع ما في (خياره) أي المشتري فيضمن ثمنه ولو كانت قيمته أكثر ابن عرفة اشبه أن كان الخيار للمبتاع غرم الأقل منهما فان كان الثمن فبدون يمين وان كان القيمة فبعد يمينه وان كان الخيار لهما فالظاهر تغليب جانب البائع وعطف على المشبه في ضمان الثمن مشبه آخر فيه فقال (وكيفية) شخص (بائع) على مبيعه بخيار وادعى تلقه أو ضاعه (والخيار) مشروط (غيره) أي البائع من مشتروا اجبني فيضمن البائع ثمنه ولو أقل من قيمته لقوة تصرفه بملكه وضمنه وسواء كان ما يغاب عليه أم لا بعد حلفه لقد ضاع أو تلف قال اللخمي فعلى قول ابن القاسم يحلف البائع لقد ضاع ويبرأ اه أي أن لم يقبض الثمن والأردده ومفهوم والخيار لغيره أنه أن كان الخيار له فيكذلك بالاولى (وان جنى) شخص (بائع) على مبيعه زمن الخيار (والخيار) مشروط (له) أي البائع وجنى (عمدا) ولم تلقه (ف) عمده (رد) للبائع عند ابن القاسم وقال انه لم يرد ان قدرته على ردها ما فرده للبائع بواسطة تعيبه المبيع لا يصدر من عاقل (و) أن جنى بائع والخيار له (خطأ) فله أمضاء البيع بما له من خيار التروى لأن جنائيه خطأ ليست رد البائع لعدم دلالة عليه لما فاة الخطأ قصد القسح فان أمضى البائع البيع (فلا يشتري خيار العيب) بين التماسك ولا شيء له والرد واخذ ثمنه لأن العيب الحادث زمن الخيار كالقديم (وان تلفت) الذات المبيعة بخيار بجناية البائع في زمنه والخيار له (الفسخ) البيع (فيمما) أي العمد والخطأ (وان خير) بضم الخاء المعجمة وكسر التحتية مثله (غيره) أي البائع وهو المشتري (وتعمد) بفحشاء مثقلا البائع الجنائية على المبيع بخيار في زمنه ولم تلقه (فلا يشتري الرد) للمبيع على البائع واخذ ثمنه لما له من خيار التروى والنعيم (أو) أمضاء البيع و (اخذ) ارش (الجنائية) وهو ما حده الشارع كنصف عشر القيمة في الموضوعة برأس أو لحي أعلى والعشر ونصفه في منقلمها والثالث في الامة والجاتقة وان برش على غير شين وما نقصته قيمته مما عاين قيمته سليما في غيرها مما ليس فيه شيء أن يرى على شين ولا فلا شيء فيه واستشكل أخذ المشتري ارش جنائية البائع بأنه جنى على ملكه ومضمونه

أي المبتاع (قوله لهما) أي المتبايعين (قوله فيه) أي ضمان الثمن (قوله من مشتروا اجبني) بيان لغيره (قوله تصرفه) أي البائع في مبيع الخيار (قوله بملكه) أي البائع المبيع صلة قوة وبأوه سبيبة (قوله وضمانه) أي البائع المبيع (قوله وسواء كان) أي للمبيع (قوله بعد حلفه) أي البائع صلة يضمن (قوله انه) أي الشأن (قوله له) أي البائع (قوله فكذلك) أي كون الخيار لغيره في ضمان الثمن (قوله بالاولى) بفتح الهمزة (قوله زمن الخيار) صلة جنى (قوله واخذ ثمنه) حال (قوله فرده) أي المبيع (قوله له) أي البائع (قوله من خيار التروى) بيان لما (قوله لأن جنائيه) أي البائع (قوله عليه) أي الرد (قوله لما فاة الخطأ الخ) أنه لعدم دلالة عليه (قوله بخيار) صلة مبيعة (قوله بجناية البائع) صلة تلف (قوله في زمنه) أي الخيار صلة جنائية (قوله

والخيار له) أي البائع حال (قوله لما له) أي المشتري (قوله من خيار التروى) بيان لما (قوله والنعيم) واجب عطف على التروى (قوله وهو) أي ارش الجنائية (قوله في منقلمها) أي الرأس والحي الأعلى (قوله وما نقصته قيمته) عطف على ما حده الشارع (قوله في غيرها) أي الموضوعة وما بعده (قوله مما ليس فيه شيء) مسجي (بيان لغيرها) (قوله أن يرى) أي غيرها (قوله والا) أي وان يرى بلا شين (قوله بانه) أي البائع (قوله ومضمونه) عطف على ملكه

(قوله بانه) أى الشأن (قوله وهو) أى المشتري (قوله فكان) بفتح الهمزة وشدة النون (قوله بخيار) صلة مبيعة (قوله بجناية البائع) صلة تلفت (قوله في زمنه) أى الخيار صلة جناية (قوله والخيار للمشتري) حال (قوله ووافق) أى الاجنبي المشتري أى على اختيار الرد والامضاء (قوله فكذلك) أى كون الخيار مشتري في ضمان البائع الاكثر (قوله والا) أى وان لم يوافق الاجنبي المشتري (قوله فان رد) أى الاجنبي البيع (قوله وان اجاز) أى الاجنبي البيع (قوله ولم تناف) بضم فسكون فكسر الجناية المبيع (قوله وهو) أى الخيار (قوله لغيره) أى البائع (قوله بجميع الثمن) صلة أخذ (قوله لها) أى الجناية (قوله وبرئت) أى الجناية أى أثرها على شين في حين المبالغة (قوله لجناية البائع على ملكه) علة لانتفاء الارش ٦٢٥ (قوله ينظر) بضم الياء وفتح

الطاء (قوله به) أى المبيع (قوله اعذره) أى البائع (قوله له) أى المشتري (قوله من خيار الخ) بيان لما (قوله والخيار للمشتري) حال (قوله في زمنه) أى الخيار (قوله جنى) (قوله والخيار له) حال (قوله له) أى المشتري (قوله به) أى المبيع (قوله لانه) أى المشتري أو الشأن (قوله تبين) بفتح ثبينا متقلا أى باختباره التمسك (قوله انه) أى المشتري (قوله لانه) أى المبيع (قوله ووجه) بفحات متقلا أى المصنف (قوله الاول) أى عدم غزبه الارش (قوله بيناته) أى الاول (قوله والاولى) بفتح الهمزة (قوله وارش الجناية) أى بدل (قوله ومانقص) (قوله ارش نحو الموضحة) أى مما سمي الشارع له ارشاً لا يتوقف على برئه على نقص (قوله في زمن خياره) صلة جنى (قوله من بائع او اجنبي) بيان لغيره

واجب بانه لما كان الخيار للمشتري وهو مقسك من امضاء البيع فكان البائع جنى على مال للمشتري فيه حق واجب د باتهام البائع على قصد الرد بخلاف جناية الاجنبي (وان تلفت) الذات المبيعة بخيار بجناية البائع في زمنه والخيار للمشتري (ضمن) البائع للمشتري (الاكثر) من الثمن لخطة المشتري باختيار الرد لانه من خيار التروى والقيمة اذ للمشتري الامضاء بذلك وان كان الخيار لاجنبي ووافق المشتري فكذلك والا فان رد فلا كلام للمشتري وان اجاز ضمن البائع الثمن (وان اخطأ) البائع في جنيته على المبيع بخيار في زمنه ولم تلف وهو لغيره (فله) أى المشتري (أخذه) أى المبيع حال كونه (ناقصاً) بلا اخذ ارش من البائع بجميع الثمن ولو كان له اذية مقدرة وبرئت على شين لجناية البائع على ملكه ولم ينظر لتعلق حق المشتري به اعذره بالخطأ (أورده) أى المبيع لانه من خيار التروى وخيار النقص (وار تلفت) الذات المبيعة بجناية البائع عليها خطأ والخيار للمشتري (انفسخ) البيع (وان جنى) شخص (مشتري) على شئ مبيع بخيار في زمنه (والخيار) مشروط (له) أى المشتري (ولم يلفها) أى المشتري الذات الجنى (علم بجنيته عليه) (عمداً فهو) أى فعل المشتري (رضاً) باشرائه (و) ان جنى مشتري والخيار له (خطأ فله) أى المشتري (ورده) أى المبيع بماله من خيار التروى (و) دفع ارش (مانقص) لبائعه لان الخطأ كالعمد في مال الغير وله التمسك به معيباً ولا ارش لانه تبين انه جنى على ماله ويغرم الثمن للبائع المصنف والقياس ان يغرم المشتري الارش للبائع ان تماسك لانه في ملك البائع وضمانه ووجه الاول بيناته على ان الملك للمشتري زمن الخيار والاولى وارش الجناية ليشمل ارش نحو الموضحة (وان آتلفها) أى المشتري الذات التى جنى عليها عمداً أو خطأ في زمن خياره (ضمن) المشتري (الثمن) للبائع (وان خير) بضم اطاء المجعومة وكسر التحيبة منقلة (غيره) أى المشتري من بائع أو اجنبي (وجنى) المشتري على المبيع بخيار في زمنه (عمداً أو خطأ) ولم يلفه (فله) أى البائع بماله من خيار التروى رد البيع (و) (أخذه) ارش (الجناية أو) امضاء البيع وأخذ (الثمن) ظاهره كابن الحاجب وابن شاس فيهما وبه صرح الشارح وت ومن تبعهما والذى يفيد نقل ح عن ابن عرفة ان هذا في العمد ويخير المبتاع في الخطأ بين دفع الثمن وأخذ المبيع وتركه ودفع ارش الجناية في الحالتين (وان تلفت) الذات بجناية المشتري عليها عمداً أو خطأ في زمن خيار البائع (ضمن) المشتري (الاكثر) من الثمن الذى بيعت به اذ للبائع امضاء والقيمة اذ لردده فان كان الخيار لاجنبي ووافق فكذلك والا فلا اجازة

٧٩ من في (قوله بماله) أى البائع (قوله من خيار التروى) بيان لما (قوله فيهما) أى العمد والخطأ (قوله وبه) أى تعميم العمد والخطأ صلة صرح (قوله هذا) أى تخيير البائع بين الارش والثمن (قوله وتركه) أى المبيع (قوله في الحالتين) أى أخذ المبيع وتركه (قوله في زمن خيار البائع) صلة جناية (قوله امضاءه) أى البيع (قوله اذله) أى البائع (قوله رده) أى البيع (قوله ووافق) أى الاجنبي المشتري على اختيار الامضاء والرد (قوله فكذلك) أى خيار البائع في ضمان المشتري الاكثر (قوله والا) أى وان لم يوافق الاجنبي المشتري (قوله فله) أى الاجنبي

(قوله والزامه) أى المشتري (قوله غلب) يضم فكسر مثقلا (قوله والخيار له) أى المشتري حال (قوله لغو) خبر جنائية (قوله فان رد) أى المشتري المبيع (قوله القليل) أى من الشين (قوله وفى غرمه) أى المشتري (قوله للمفسد) أى لاجل الشين المفسد للمبيع (قوله غنمه) أى المبيع مفعول غرم (قوله أقلهما) أى غنمه وقيمته (قوله لابن القاسم) راجع لغرم غنمه (قوله ومعهنون) راجع لغرم قيمته (قوله وقول النخعي الخ) راجع لأقلهما (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله والخيار له) أى البائع حال (قوله كونها) أى الجنائية (قوله رده) أى البائع المبيع (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله والخيار له) أى البائع حال (قوله كاجنبي) أى جنائته فى ايجاب ارشها (قوله للبائع أخذ ٦٢٦ الجنائية والتمن) مفعول قول (قوله لا أعرفه) خبر قول (قوله ويضر) أى أخذ البائع

والزام المشتري الثمن والرد والزامه القيمة وان كان الخيار مشروطا للبائع والمشتري غلب جانب البائع ابن عرفة جنائية المشتري والخيار له خطأ لغو فان رد غرم نقص القليل وفى غرمه للمفسد غنمه أو قيمته فانها أقلهما لابن القاسم ومعهنون قائلان ويعتق عليه وقول النخعي لو قيل لكان وجهان قال وجنائية البائع والخيار له خطأ توجب تخيير البائع وعمدا فى كونها دليل رده قولاً ابن القاسم واشتب ثم قال وجنائية أى المشتري والخيار له البائع خطأ كاجنبي وقول ابن الحاجب للبائع أخذ الجنائية والتمن لا أعرفه ويضر بالمبتاع وعمدا للبائع الزامه البيع أو ارش الجنائية وجنائية البائع والخيار له لمبتاع يقتل خطأ فسخ وعمدا يلزمه فضل قيمته على غنمه ونقص خطأ لغو لأنه فى ملكه وضمائه وعمدا للمبتاع أخذ مع الارش اه (وان اشترى) شخص (أحد فبين) مثلاً غير معين (وقبضهما) أى المشتري الثوبين (ليختار) أى يعين المشتري واحداً منهما للشراء ويرد الآخر واشتراط الخيار لنفسه فيما يعينه بين امساكه ورده (فادعى) المشتري (ضياعهما) أى الثوبين معا بلاينة كما قدمه بقوله أو يغاب عليه الا ببينة وهو أحد قولين والثانى يضمن واحداً بالتمن ولو قامت له بينة عليه الرجعى وهو ظاهر المدونة وسبب الخلاف هل ضمانه ضمان تهمة أو اصاله (ضمن) المشتري (واحداً) منهما (بالتن) الذى يبيع به ولا يضمن الاخر لأنه أمين عليه فان كان الخيار للبائع فيضمن المشتري واحداً بالاكثمن والتمن والقيمة الا ان يحلف فيضمن الثمن خاصة (فقط) راجع لو اسد الا لقوله بالتمن لا يضمنه ضمان الاخر بالقيمة وليس كذلك فان كان اشترى احدهما بالزام وقبضهما ليختار واحداً منهما وادعى ضياعهما فكذلك وان ادعى ضياع احدهما فليس له اختيار الباقي ولزمه نصف التالف قاله ابن بونس نقله المواق ويضمن المشتري واحداً بالتمن ان لم يسأل البائع اقباضهما بل (ولو سأل) المشتري البائع (فى اقباضهما) أى الثوبين له هذا أحد قولى ابن القاسم وأشار بولو الى قوله الثانى الذى فرق فيه بين تطوع البائع بدفعهما له فيضمن واحداً بالتمن وبين سؤال المشتري تسليمهما فيضمنهما نقله فى التوضيح البنائى وانظرا هر على الثانى ضمان اثناى بالتمن أيضاً لان المردود بولو قول ابن القاسم فى الموافقة والذى تقدم من مذهبه فى قوله كخياره هو الضمان بالتمن وان القائل يضمن الاقل بعد حلفه هو أشبه والله اعلم (او) ادعى (ضياع واحد) منهما فى القرض المذكور (ضمن) المشتري (نصفه) أى الضائع لعدم العلم بكون الضائع المبيع او غيره فضمن النصف عملاً بالاحتمالين واستشكل بان ضمانه

الارش والتمن (قوله وعمدا) عطف على خطأ (قوله الزامه) أى المشتري (قوله والخيار للمبتاع) حال (قوله يقتل) صلة جنائية (قوله فسخ) خبر جنائية (قوله وعمدا) عطف على خطأ (قوله يلزمه) أى البائع (قوله فضل) أى زائد (قوله قيمته) أى المبيع (قوله ونقص) عطف على يقتل (قوله أخذ مع الارش) أى ولده رده (قوله غير معين) حال من أخذ (قوله واشتراط) أى المشتري (قوله بين امساكه الخ) صلة الخيار (قوله وهو) أى التقييد بكون دعواه ضياعهما بلاينة (قوله له) أى المشتري (قوله عليه) أى ضياعهما (قوله وهو) أى ضمان واحد بالتمن مع البينة على ضياعهما (قوله ضمانه) أى المشتري (قوله ضمان

تهمة) أى فينتفى بقيام البينة (قوله أو اصاله) أى فلا يفتى به (قوله يحلف) أى المشتري على ضياعهما (قوله ان فكذلك) أى فى ضمان واحد فقط بالتمن (قوله قولى) بفتح اللام مثنى قول بلانون لضافته (قوله الى قوله) أى ابن القاسم (قوله فيضمنهما) أى الثوبين أحدهما بالتمن والاخر بقيمتيه (قوله على الثانى) أى ضمانهما (قوله ضمان الثانى) أى من الثوبين والظاهر ما قدمته لان المبيع احدهما والاخر أمانة غير مبيع والله اعلم (قوله منهما) أى الثوبين (قوله القرض) بفتح القاف وسكون الراء أى التقدير (قوله بالاحتمالين) أى احتمال كون الضائع المبيع المقتضى ضمانه كله واحتمال كونه غيره المقتضى عدم ضمانه (قوله بان ضمانه) أى المشتري (قوله ان كان) أى الضمان

(قوله فكان) أي المشتري (قوله جميعه) أي الضائع (قوله وان كان) أي ضمه له (قوله لغيرها) أي التهمة (قوله فلا يضمن نصفه) إذا لموجب له غيرها (قوله وورده) أي الاشكال (قوله بان شرط) صلة رد و اضافته لامية (قوله بيجاب تهمة) أي المشتري و اضافته ايجاب من اضافة المصدر الى فاعله (قوله ضمائه) أي المشتري مفعول ايجاب (قوله كونها) أي التهمة خبر ان (قوله في مشتري) بفتح الراء (قوله له) أي المشتري صلة مشتري (قوله ومشترا) أي المشتري (قوله احدهما) أي الثوبين (قوله مبهما) بفتح الهاء خال من احدهما (قوله فقط) بضم الفاء وشد الصاد أي قسم أي المشتري بفتح الراء (قوله عليهما) أي الثوبين (قوله فكان) أي صار مشترا أي المشتري (قوله منهما) أي الثوبين (قوله فصار) أي التالف (قوله ادعى) أي المشتري (قوله تلتهما) أي الثوبين فيضمن المبيع دون الوديعة ونص ابن عرفة ولو ادعى ضياع أحد الثوبين ٦٢٧ ففيها يضمن عن التالف وله أخذ الثاني وورده وقال محمد

ليس له الاخذ نصفه لانه لم يبعه ثوبا ونصفا للخصي قول أشهب أحسن لورده الباقي ويغرم في التالف الأقل أو حسب به بالثمن وفي النقيصة ما بلغت واستشكل قولها يغرم نصف التالف على أصلها أنه ضمان تهمة لاستحالة تهمة في نصف فقط فان اعتبرت تهمة ضمن جميعه والا فلا يضمن ويردان شرط ايجاب تهمة ضمانه كونهم في مشتراه وهو أحدهما مبهما فقطض عليهما فكان مشتراه نصف كل منهما فصار كثنوبين أحدهما مشتري بخيار والاخر وديعة ادعى تلتهما (قوله وهو) أي كون المبيع ثوبا ونصفا (قوله القرض) بفتح الفاء

ان كان التهمة فكان يضمن جميعه لاستحالة تهمة في أصله وان كان لغيرها فلا يضمن نصفه وورده ابن عرفة بان شرط ايجاب تهمة ضمانه كونها في مشتري له ومشتراه احدهما مبهما فقطض عليهما فكان مشتراه نصف كل منهما فصار كثنوبين أحدهما مشتري بخيار والاخر وديعة ادعى تلتهما (قوله) أي المشتري (اختيار) جميع الثوب (الباقي) وله زده وليس له اختيار نصف الباقي على المشهور لانه ضرر على البائع وقال محمد انما له اختيار نصف الباقي وهو القياس لان المبيع ثوب واحد واذا اختار جميع الباقي لزم كون المبيع ثوبا وصفا وهو خلاف القرض واجيب بانه امر بوجوب البيع الشرعي وبما لا يقتنع في الامور الظنية وفي اختيار نصفه ضرر الشركة فلا يرتكب فان قال اخترت الباقي ثم ضاع الاخر فلا يصدق قوله في المدونة وان قال اخترت التالف ضمه بمقامه واشعر ذكره ثوبين وتعبير مبادى ان المبيع يغاب عليه ولا يئنه على ضياعه فان كان لا يغاب عليه أو قامت ينسبة كقبضه عيدين لاختار أحدهما وهو قبيح لاختاره بالخيار وادعى ضياعهما فلا ضمان عليه فيهما أو ضياع واحد فقط فلا ضمان عليه فيه وخير في أخذ جميع الباقي وورده وان مضت مدة الخيار ولم يختار ثم أراد الاختيار بعده هان كان بعيدا من أيام الخيار فليس له ذلك وان قرب منها فذلك له ابن تونس ومن المدونة قال ابن القاسم ولا ممتنع أخذ أحد الثوبين بالثمن الذي سميما قرب من أيام الخيار وان مضت وتباعدت فليس له اختيار أحدهما وينقض البيع الا ان يكون قد اشتمل عليه اختار أحدهما في أيام الخيار أو ما قرب منها أو بالحسن القريب يومان والبعده ثلاثة بعد أمده الخيار ومفهوم ثوبين انه لو اشترى أحد كعبددين مما لا يغاب عليه ما قبضهما لاختار فضا أو ضاع أحدهما فقال ابن تونس ومن المدونة قال ابن القاسم ولو كانا عيدين وهو مبهما لا يغاب عليه فادعى ضياعه صدق بيمينه ولا شيء عليه الا أن يأتي ما يدل على كذبه أو شبه في مطلق الضمان فقال (كم شخص سائل) أي طالب من آخر (دينارا) قرضا أو قضاء عن دين (فيعطى) بضم التحتية وفتح الطاء المهملة السائل (ثلاثة) من الدنانير لبيعة ارمنها واحدا

وسكون الراء أي تقدير المسئلة (قوله يقتنع) بضم الياء وفتح النون أي يكتفي (قوله لا يرتكب) بضم الياء وفتح الكاف (قوله فان قال) أي المشتري (قوله فلا يصدق) بضم ففتح مثله أي المشتري لا تهامه بالكذب لدفع الغرم عن نفسه (قوله ولا يئنه على ضياعه) حال (قوله فان كان) أي المبيع (قوله به) أي الضياع (قوله كقبضه) أي المشتري (قوله وهو) أي المشتري (قوله وادعى) أي المشتري ضياعهما أي العبددين (قوله عليه) أي المشتري (قوله فيهما) أي العبددين (قوله فيه) أي الضائع (قوله وخير) أي المشتري (قوله ولم يختار) أي المشتري (قوله ثم اراد) أي المشتري (قوله بعدها) أي مدة الخيار (قوله فان كان) أي زمن ارادته الاختيار (قوله فليس له) أي المشتري (قوله لذلك) أي الاختيار (قوله معنا) أي أيام الخيار (قوله فذلك) أي الاختيار (قوله له) أي المشتري (قوله ولم فقطض) بضم الياء وفتح القاف (قوله يكون) أي المشتري (قوله أمده) أي المشتري (قوله لانه) أي المشتري

(قوله لم يعلم) يضم المياء (قوله قوله) أى القابض (قوله واسقطه) أى قول سحنون ولم يعلم الامن قوله (قوله واعترضه) أى قول سحنون ولم يعلم الامن قوله (قوله ولذا) أى اعترضه (قوله انه) أى الشأن (قوله ان لا يعلم) يضم المياء (قوله ذلك) أى الضياع (قوله قبضها) أى الدنانير الثلاثة (قوله قول سحنون في الدنانير) أى تقييمه ضمن القابض يكون الضياع لم يعلم الامن قوله فان قامت به بيعة فلا يضمن كسئلة الشيا ب (قوله لانه) أى الشأن (قوله من لزوم الضمان في مسئلة الشيا ب مع البيعة) ظاهرة ان الضمان معها من المشتري وليس كذلك بل يلتقي الضمان به باعه وتكون المصيبة من البائع كما نقله ابن عرفة فهذا هو منه وعنه (قوله لزومه) أى الضمان القابض (قوله فان أحد الثوبين الخ) انه لا يلزم من لزوم الضمان (قوله وجب) أى ثبت وتعين ولزم (قوله باختباره) أى المشتري (قوله لم يجب له) أى قابضها (قوله أحدها) أى الدنانير (قوله ما يجب له) أى قابض الدنانير (قوله منها) أى الدنانير (قوله على كونه) أى ما يجب منها وازنا فيه نظر لما أتى أنه ان قبضها ليرى أو ينظر فان وجد فيها طيبا وازنا أخذها والارد جميعها وغان عليها ثم رجع زاعما تلفها كلها أو بعضها فلا شيء عليه لانها أمانة بيده فهذا صريح في أن فرض المسئلة في أخذها الاختار منها واحد على ٦٢٨ اللزوم كقرص مسئلة الشيا ب فلم يتم الفرق بينهم فاضلا عن كونه سهوا عن النصوص

انفسه ويرد اثنين (فزعهم تلف اثنين) من الدنانير الثلاثة هكذا في المدونة زاد سحنون في الامهات ومعناه ان تلف الدينارين لم يعلم الامن قوله واسقطه ابو محمد بن أبي زيد واعترضه على سحنون غير واحد ولذا قال ابن يونس الصواب انه لا فرق بين ان لا يعلم ذلك الامن قوله أو بالبيعة أى لانه قبضها على وجه الالتزام وقال ابن عرفة لا يظهر قول سحنون في الدنانير انه لا يلزم من لزوم الضمان في مسئلة الشيا ب مع قيام البيعة لزومه في الدنانير مع قيام البيعة فان أحد الثوبين وجب للمشتري بالعقد وارتب باختباره تعيينه لالزومه من حيث كونه أحدهما والدنانير لم يجب له أحدهما من حيث هو أحدهما مجرد قبضه التوقف ما يجب له منها على كونه وازنا (فيكون) قابض الدنانير (شريكا) فيها الدافعا (بالثالث) في السلم والتالفين ذلك السلم وعليه ثلث كل من التالفين وان لم يصدق الدافع في تلف الاثنين فيصالح عليه فان حالف فلا يضمن الثلثين والا فيضمنهما فان قبضها ليرى أو ينظر فان وجد فيها طيبا وازنا أخذها والارد جميعها وزعم تلفها أو بعضها فلا شيء عليه لانها أمانة بيده وان قبضها وهما عنده حتى يقبض منها أو من غيرها ضمنها كلها الا ان يثبت الضياع بيعة وان اختلفا في كيفية القبض فالقول للادخلة بين (وان كان) أى الشخص اشتراهما معا على ان له فيهما اختيار الثرى وقبضهما (ليختارهما) للشرع معا ويرد هما معا (فكلهما) أى الثوبين (مبيع ولزماه) أى الثوبان المشتري (مضى المدة) للخيار (وهما) أى الثوبان (بيد) أى المشتري فان مضت المدة وهما بيد البائع فلا يلزم

والله أعلم ونص مختصر ابن عرفة وسحنون قال فيها تلف في أخذهما الاختار أحدهما وقد لزمه ان قامت بيعة على التلف فالمصيبة من البائع كالمشتري يختار لانه جعل ذلك كمن اشترى شيئا على الكيل وتلف قبله يقوم هذا من قوله فيه ومعناه أن التلف لم يعلم الا بقوله في مسئلة أخذ ثلاثة دنانير ليقبض واحد منها ويرد الباقي فتلف أحدها منها شريكا وسواء على قول ابن القاسم وروايته قامت على تلف الدينارين أم لا عبد

الحق غير واحد من شيوخنا قوله في مسئلة الدنانير معناه لم يعلم التلف الا بقوله ليس بجميع على ما قيدنا في مسئلة المشتري الشيا ب اذا كان أحدهما على الإيجاب فسواء علم تلف الدينارين بيعة أو لم يعلم الا بقوله زاد الصقلي وقاله ابو موسى بن مناس وغيره من القرويين واسقط الشيخ وغيره قوله معناه ان تلف الدينارين لم يعلم الا بقوله وهو الصواب قلت لا يظهر ما قاله سحنون في الدينارين لانه لا يلزم من لزوم الضمان في مسئلة الشيا ب مع قيام البيعة لزومه في الدينارين وان أحد الثوبين وجب للمشتري بالعقد والمترقب باختباره تعيينه لالزومه من حيث كونه أحدهما والدنانير لم يجب له أحدهما من حيث هو أحدهما مجرد قبضه التوقف ما يجب له منها على كونه وازنا وهذا مرد ما خرب به ابن رشد في الشيا ب لسحنون من قوله ذلك في الدنانير وقوله انه جعله كالكيل مجرد دعوى يكتفى في رد هاتمه بها (قوله في السلم الخ) مسئلة شريكا (قوله قوله) أى القابض (قوله وعليه) أى القابض (قوله وان لم يصدق) أى القابض (قوله فيحلف) أى القابض (قوله عليه) أى التلف (قوله فان حلف) أى القابض على التلف (قوله والا) أى وان لم يحلف عليه (قوله فان قبضها) أى الدنانير (قوله والا) أى وان لم يجد فيها وازنا طيبا (قوله اشتراهما) أى الثوبين (قوله على ان له) أى المشتري (قوله فيهما) أى الثوبين (قوله فان مضت المدة وهما بيد البائع) مفهوم وهما بيده

(قوله وان كانا) أى الثوبان (قوله الهالك) أى من الثوبين (قوله لزمناه) أى الثوبان المشتري بجميع منهما (قوله هذا) أى قول بعض القرويين والمذاكرين لو كان الهالك وجه الصفة الخ (قوله لان ضمانه) أى الهالك بثمنه الخ عنه تصويبه بربه الباقي مطلقا (قوله وليس) أى ضمان الهالك (قوله يحتم) بضم فتح فكسر مثقلا (قوله عليه) أى المشتري (قوله انه) أى المشتري (قوله احتبسه) أى التالف (قوله ذلك) أى احتباسه لنفسه (قوله لا يكون له) أى المشتري (قوله الباقي الخ) أى لانه تبع بعض لصفة البائع (قوله وتباعدت) فان قربت فله اختيار أحدهما (قوله وهما) أى الثوبان (قوله منهما) أى الثوبين (قوله أحدهما) أى الثوبين (قوله ولم يعلم) بضم الياء (قوله كونه) أى المشتري (قوله فيها) أى الثوبين (قوله وكذا) أى مضى زمن الخيار ولم يختبر في لزمه نصف كل (قوله اذا اشترى أحد الثوبين على الايجاب) ٦٢٩ أى وقبضهما ليختار واحدا

منهما (قوله واحدهما) عطف على الف ضامعا لمسوغ الفصل بجميعها (قوله بينهما) أى المتبايعين (قوله وهما) أى الثوبان (قوله ولا خيار له) أى المبتاع (قوله لزمه) أى المبتاع (قوله ولم يعلم) بضم الياء (قوله كونه) أى المبتاع (قوله فيها) أى الثوبين (قوله بخيار) أى في أحدهما معا وردهما معا (قوله باختيار) أى لاحدهما (قوله وحده) أى الاختيار منفردا عن الخيار في الأخذ والرد (قوله بخيار) أى في الأخذ والرد (قوله باختيار) أى لاحدهما (قوله ونقص) بضم الياء وفتح القاف أى يفسخ (قوله بالخيار) أى بين امساكه ورده (قوله وهما) أى الثوبان (قوله يده) أى المشتري

المشتري شئ وان كانا يبدى المشتري وادعى ضامعهما اضعفهما بالثمن الذى اشتراهما به وان ادعى ضامعا واحدا لزمه بحصته من الثمن قاله فى المدونة بعض القرويين والمذاكرين لو كان الهالك وجه الصفة لزمناه جميعا ويحمل على انه غيبه ابن حجر وهذا غلط والصواب ان له رد الباقي كان الوجها والتباعد لان ضمانه بثمنه انما هو من اجل التهمة وليس يحتم عليه انه احتبسه لنفسه ولو حتمنا ذلك عليه لا يكون له رد الباقي كان الوجها واتبع (و) ان اشترى احد فو بين او عدين وقبضهما ليختار واحدا منهما وهو فيما يختاره (فى لزوم) اى به لا بالخيار (لاحدهما) ومضت ايام الاختيار ولم يختاروا احدا منهما وتباعدت وهما يبدى المبتاع او البائع (فانه يلزمه) اى المشتري (النصف من كل) منهما لان احدهما مبيع ولم يرد ما هو فوجب كونه شريكا فيهما الخط وكذا ان ضامعا اوضاع احدهما ابن يونس بعض فقهاءنا اذا اشترى احد الثوبين على الايجاب فضا جميعا واحدهما يبدى المبتاع فتلقت بينهما ومات بينهما وسواء قامت بينة على الضامع ام لا ولا خيار للمبتاع فى اخذ الثوب الباقي كله ولو ذهبت ايام الخيار وتباعدت وهما يبدى البائع او المبتاع لزمه نصف كل ثوب ولا خيار له لان ثوبا قد لزمه ولم يعلم ايها هو فوجب كونه شريكا فيهما اه ونحوه فى الجواهر ابو الحسن شراء الثوبين على ثلاثة اوجه اما بخيار وحده اما باختيار وحده اما بخيار واختيار فبعض ايام الخيار ينقطع خياره وينقض البيع اذ بعض ايام الخيار ينقطع اختياره (و) ان اشترى احدهما ليختاره وهو فيما يختاره بالخيار وهو المراد بقوله (فى الاختيار) مضت مدة الخيار وما ألحق بهما وهما يبدى ولم يختاروا احدا منهما (الا يلزمه) اى المشتري (شئ) منهما اذ لم يقع البيع على معين فيلزمه ولا على ايجاب احدهما فيكون شريكا ومن باب اولى اذا كانا يبدى البائع الخط ابن يونس باثرا مقدم عنه وهذا بخلاف شرائه احد الثوبين على غير الزام فاذا مضت ايام الخيار وتباعدت فليس له اخذ احدهما كانا يبدى البائع او المبتاع اذ بعض ايام الخيار ينقطع اختياره ولم يقع البيع على معين فيلزمه ولا على ايجاب اخذ فيشارك فصار ذلك على ثلاثة اوجه فى شرائهما يلزمه وفى اخذ احدهما بايجاب يلزمه النصف من كل وفى اخذ على الخيار لا يلزمه شئ منهما والاولى وفى

(قوله ولم يختار) اى المشتري (قوله منهما) أى الثوبين (قوله فيلزمه) أى المبيع المشتري بالنصب فى جواب النفي (قوله فيكون) أى المشتري بالنصب كذلك (قوله اذا كانا) أى الثوبان (قوله يبدى البائع) أى حين تمام امد الخيار (قوله تقدم) أى فى شرح فانه يلزمه النصف من كل (قوله عنه) أى ابن يونس (قوله فليس له) أى المشتري (قوله كانا) أى الثوبان (قوله ذلك) أى الشراء المتعلق بالثوبين أو أحدهما (قوله فى شرائهما) أى الثوبين معا بخيار فيهما معا (قوله يلزمناه) أى بانقضاء امد الخيار ولم يختار (قوله يلزمه) أى المشتري بانقضائه بلا اختيار (قوله وفى أخذه) أى أحدهما (قوله لا يلزمه) أى بالانقضاء بلا اختيار (قوله والاولى) بفتح الهمزة أى فى عبارة المصنف

(قوله وتحصل) بفنجات مثقلا (قوله فيما) أى مسئلة الثوبين (قوله خيار واختيار) أى بان يشتري ثوبا منهما على اختياره أحدهما ثم له الخيار في أخذه ورده (قوله أو خيار فقط) أى بان يشتريهما بشرط خياره فيهما (قوله أو اختيار فقط) بان يشتري أحدهما بنا ويختاره منهما (قوله وينظر) بضم فسكون ففتح (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله فيما) أى الاولى (قوله المجرد) أى عن الاختيار (قوله المجرد) أى عن الخيار (قوله من المبتاع) صلة مشروط (قوله وله) أى المبتاع (قوله كان) أى الوصف المشروط وجوده فيه (قوله ولا) ٦٣٠ أى أولان يدي في قيمة المبيع (قوله له) أى مشتريها (قوله ويصدق) بضم ففتح مثقلا أى

الاختيار ليس له شيء وتحصل من كلام المصنف ان مسئلة الثوبين اما ان يكون فيها اختيار واختيارا وخيار فقط او اختيار فقط ويتطرق في كل مسئلة في ضياعهما معا وفي ضياع احدهما وفي معنى ايام الخيار وهما باقيا بيده فاشتمل كلامه على ثلاث صور الاولى الخيار والاختيار اشارة الى حكم ضياع الثوبين او احدهما فيها بقوله وان اشترى احد ثوبين يريد بغيره وقبضهما فاختار احدهما الى قوله وله اختيار الباقي و اشار الى حكم معنى ايام الخيار والاختيار فيها بقوله في آخر المسئلة وفي الاختيار لا يلزمه شيء والثانية وهى الخيار المجرد فاشارة اليها بقوله وان كان يختار فكلاهما مبيع ولزمه المدة وهما بيده و اشار الى الثالثة وهى الاختيار المجرد بقوله وفي اللزوم لاحدهما يلزمه النصف من كل سواء ضاعا معا وضاع احدهما وبقي احق مضت ايام الخيار والله اعلم (ورد) بضم الراء وشدة الدال المبيع المعلوم من السياق اى يجوز لزمه مشتري ردها بآئمه (د) سبب (عدم) وجود وصف (مشروط) وجوده في المبيع من المبتاع وله (فيه غرض) صحيح باجماع الفقيهين والاضاد ففتح الراء سواء كان يدي في القيمة ككون الامة طباخة ولم توجد كذلك اولا (ك) شرط (ثيب) بفتح المثلثة وكسر التحتية مشددة اى كون الامة ثيبا (ايين) من مشتريها انه لا يملك بكرة (فيجبهها بكرة) فله ردها بالآئمه و يصدق في دعوى اليين ولا يصدق في غيرها الا بينة او وجه كاشتراط كونها نصرانية ليزوجها اعيده النصراني الثابت فيجبهها مؤمنة والفرق خفاء اليين غالبا وفي تمثيل غ وقت بواقفه لا يملك بكرة نظر لثبته بمجرى شراء الثيب ولو فاسدا ولو على ان الرد بالعيب نقض للمبيع مراعاة للقول انه ابتداء مبيع للحنث بادنى سبب فلا يمكن من الرد قاله عجب البناني تعبيرهما بان لا يملك هو الموافق لعبارة ابن عرفة واصلها في البيان عن ابي الاصبع بن سهل ونصه قال القاضي ابو الاصبع كتب الى من فاس بمسائل منها رجل ابتاع جارية بشرطها ثيبا فانها بكر افا ردها هل لذلك فاقبت ان كان شرط انها ثيب لوجه يذكروه معروف من عين عليه ان لا يملك بكرة اولانه لا يستطيع اقتضاها وشبه ذلك من العذر الظاهر المعروف فله ردها والا فلا رده كافي الواضحة اه طنى فقول عجب في التمثيل به نظر لانه مجرد الشراء يحث كمن حلف لا يشتري فاشترى فاسدا غير ظاهر وقياسه غير صواب اه البناني وهو ظاهر لان من حلف ان لا يشتري فاشترى فاسدا وجدت منه حقيقة الشراء وحلف هنان لا يملك بكرة واشترى بشرط الثبوت فحلت انتفى الشرط فلا يلزمه الشراء فلم يملك بكرة احق يحث ويهذى بردها اختير من الحنث مع الردهما بين المنصوص وما العج ويرد ايضا بان المبتاع انما ثبت خياره خشية حنثه

مشتريها (قوله غيرها) أى اليين (قوله كونها) أى الامة (قوله الثابت) نعمت عبيد أى بينة (قوله فيجبهها) أى الامة (قوله والفرق) أى بين اليين وغيرها (قوله وفي تمثيل) خبره مقدم (قوله بجمانه) أى المشتري (قوله لثبته) أى الحالف لا يملك بكرة (قوله ولو فاسدا) أى لشمول الملك الشرعى الفاسد (قوله بانه) أى الرد بعيب (قوله للحنث الخ) حلة حنثه بالفساد (قوله فلا يمكن) بضم ففتح مثقلا أى المشتري (قوله تعبيرهما) أى غ و تت (قوله ونصه) أى البيان (قوله كتب) بضم فسكون (قوله معروف) نعمت ثان لوجه (قوله وشبهه) عطف على عين (قوله ذلك) أى المذموم ومن اليين وعجزه عن الاقتضاء (قوله من العذر) بيان لشبه ذلك (قوله فقول عجب الخ) فربع

على تعبيرهما بان لا يملك هو الموافق الخ (قوله غير ظاهر) خبر قول (قوله وهو) أى رد طنى على عجب (قوله الشرط) أى المشروط وهى الثبوتية (قوله وبهذا) أى قولنا حيث اتسنى الشرط الخ (قوله يرد) بضم ففتح (قوله من الحنث الخ) بيان لما (قوله جها الخ) علة اختيار (قوله المنصوص) أى الرد (قوله وما العج) أى الحنث (قوله ويرد) بضم ففتح أى ما اختير جها الخ

(قوله يفيدانه) أى المشتري الخ خبر قول (قوله وان) أى الشان (قوله ثبوتها) أى اليقين وغيرها (قوله من تصديقه الخ) بيان لما (قوله على) بضم فكسر (قوله فيحلفه) أى البائع المشتري (قوله عليها) أى ازالة بكارتم (قوله حلف المبتاع) أى انه وجدها ثيبا (قوله ويرد) بضم ففتح أى المبيع (قوله ان شرط) بضم فكسر (قوله ٦٣١ وان كان) أى شرطه (قوله بعدمه) أى الوصف المندى به (قوله

وأشار) أى المصنف بقوله وان بناداة (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله وسئل) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أى كونها عذراء (قوله يجدها) أى المشتري الامة (قوله قال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أى الرد (قوله له) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله فانهم) أى الذين باعوا الامة (قوله قال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله أن يردها) أى المشتري الامة (قوله ان قال) أى البائع (قوله مثل هذا) أى تزعم انها طبخة مثله (قوله وهو) أى المشتري (قوله ذلك) أى الوصف المندى به المنسوب لرجلها (قوله له) أى المشتري (قوله اعلمه) تحرى به الصدق لاحتمال خلاف لم يعمله (قوله سواء) قال أى البائع (قوله رقامة) بفتح لام وشد القاف أى طرازة (قوله لا يردها المبيع) بضم ففتح (قوله الخط) أى قال (قوله للغرض) بفتح الغين المعجمة والراء (قوله من

فاذا حدث فلا موجب تلخيره وقول ابن سمل لوجه يذكرة معروف من عين عليه الخ يفيدانه لا يصدق في اليقين كما لا يصدق في غيرها وان لا بد من ثبوتها وهو خلاف ما ذكره ح من تصديقه في اليقين واذا كان شرط الثبوتية مع مولاه فالولى شرط البكارة فان ادعى انه وجدها ثيبا والبائع انه وجدها بكر انظرها النساء فان قطعن بشئ عمل به بلايين وان لم يقطعن ورأين أمرا قرييا حلف البائع انه باعها بكر الا ان يتحقق ازالة المشتري بكارتم فيحلفه عليها وان لم يرين أمرا حلف المبتاع ويردها فان نكل لزمته بعد حلف البائع ويردهم مشروط فيه غرض ان شرط صريحها بل (وان) كان مصورا (بناداة) من الدلال مستفدة لزعم الرقيق يامن من يشتري من تزعم انها طبخة مثله فالمشتري ردها بعدمه ح اشار الى ما في رسم حلف من سماع ابن القاسم من كتاب الرد بالعيوب قال وسئل عن الذي يبيع الميراث فيبيع الجارية فيه صاح عليها ويقول الصامح انها تزعم انها عذراء ولا يكون ذلك شرط منهم انما يقولون انها تزعم ثم يجدها غير عذراء فيردان يردها قال أرى ذلك قبل له فانهم يزعمون اننا لم نشترط وانما قلنا بأمر زعمته قال أرى ان يردها الا ان يكونوا لم يقولوا شيئا فاما ان قال مثل هذا ثم اشتري المشتري وهو ينظر ذلك فأرى له أن يردها وكذا لو قال انها تنصب القدور وتخبز ويقولون انها تزعم ولا يشترطون ذلك فاذا هي ليست كذلك فافى أرى له ان يردها الا أن لا يخبروا شيئا فلا أرى عليهم شيئا قال محمد بن رشيد مثل هذا في رسم البيوع من سماع اصبيغ وفي رسم بوضي من سماع عيسى وهو مما لا اختلاف فيه اعلمه سواء قال في الجارية ابيعها على انها عذراء أو على انها رقامة أو خدانة أو وصفها بذلك فقال ابيعها منك وهي عذراء أو رقامة أو صناعة أو ابيعها منك وهي تزعم انها عذراء أو رقامة أو خدانة ذلك كله كالشرط لانه اذا قال انها تزعم انها على صفة كذا وكذا أو قالت عند بيعها انى على صفة كذا ولم يكن لها ولا تبرأ فقد اوهبهم انها صادقة فيما زعمت فكأنه قد باع ذلك وشرطه للمبتاع وانما يفتقر الشرط من الوصف في النكاح (لا) يردها المبيع بعدم مشروط (ان اتقى) الخط كذا في النسخة المقابلة على خط المصنف بالافراد وهو الموحود في أكثر النسخ والضعف للغرض ويلزم من اتقائه اتقاء المالية لانها من الغرض وفي بعض النسخ لان اتقائه بضمير التثنية وهو ظاهر من حيث المعنى لان المراد انه اذا شرط ما لا عرض فيه ولا مالمة فانه يلغى كشرطه في العبد انه أى فوجده كاتباً وفي الامة انما يثيب فيجدها بكر او لا عذر له لكن لم يتقدم في كلام المصنف الا الغرض الخط في السلم عند قول المصنف والافسد ما يثابله لا الجميع في التنبية الرابع وقد اختلف فيمن شرط شرط اليس بقاسد ولا يتعلق بالوفاء به منفعة هل يلزم الوفاء به أم لا كتمين الدراهم والدنانير التي لا تختلف الاغراض فيها نقله عن النعمي (و) ردها المبيع (و) جود (ما) أى عيب فيه (العادة السلامة منه) منقص للثمن كالباق وسرقه أو للذات كخصاء العبد أو للتصرف كعسر وتخت أو مخوف العاقبة كخدام أصل (كعور)

اتقائه) أى الغرض (قوله يلغى) بإجماع الغين أى لا يعتبر الشرط (قوله لكن لم يتقدم الخ) استدل على وهو ظاهر لرفع ايهامه سلامته من الخدش (قوله فيه) أى المبيع (قوله للذات) عطف على للثمن (قوله أو للتصرف) عطف على للثمن (قوله كعسر) بفتح العين والسين أى قوة اليد اليسرى وضعف اليقى (قوله أو مخوف) عطف على منقص

(قوله ان كان) أى العور (قوله فان كان) أى العور (قوله الكتاب) بضم الكاف وشد التاء (قوله بذلك) أى اياقه من الكتاب (قوله عيب الرد) أى العيب الذى للمشتري رد المبيع به (قوله لا يرد) بضم ففتح (قوله صغير) أى رقيق يسع فى صغره قبل أو ان كلامه المعتاد (قوله وجد) بضم فكسر أى بعد بلوغه سن الكلام المعتاد (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله ذلك) أى صممه أو خرسه (قوله منه) أى الرقيق (قوله وقطع) حذف معموله يؤذن بعدمه كل جزء ولو أنمله (قوله وفيها) أى المدونة (قوله وان حضر) أى المبيع المقطوع منه (قوله العقد) أى ولم يعلم المشتري الابعده (قوله مقابله) أى عدم الرد بالقطع ان حضر العقد (قوله انه) أى مقابله (قوله نص) أى ٦٣٢ منصوص (قوله والجلب) بفتح الجيم (قوله وان زاد) أى الخضاء أو الجلب مبالغة

وأولى عى والمبيع غائب أو المبتاع لا يبصر ان كان ظاهرا فان كان خفيا ردم مع حضوره وابعار
مشتريه وذهاب بعض نور العين كذهابه كاه حيث كانت العادة السلامة منه وأدخلت
الكتاب الاياق والسرقة ولو فى صغير روى أشهب عن مالك رضى الله تعالى عنهم فى صبي يابى
من الكتاب ثم ساع كبيرا فالهبتاع رده بذلك ابن عرفة الباجى عيب الرد ما تقص الثمن كعور
وبياض عين وصمم وخرس الشيخ عن الموازية لا يرد صغير وجد اصم أو خرس إلا أن يعرف ذلك
منه فى صغره (وقطع) لبعض الجسد ابن عرفة وفيها ولو لا صبع اه الخط وانظر قوله ولو لا صبع
فان ظاهرا ان قطع دون الاصبع خفيف وليس كذلك بل ذهاب الانملة عيب وفى الشامل وقطع
وان حضر العقد على المنصوص اه الخط ظاهرا ان مقابله تقضى ويج والظواهر انه نص انظر
التوضيح (وحصاء) بكسر الحاء المجهمة والمد ابن عرفة ابن الجلاب والخصاء والجلب والرقى
والافضاء زاد فى الشامل وان زاد فى غنمه أى لانها منفعة غير شرعية كزيادة ثمن الامة المغنية فتد
وان زاد ثمنها قاله فى الشلاب والجلب كالخصاء وهذا فى غير غنم أو بقره مد لعل فلا يرد
بخصائه ان كان قد لا يستعمل منه الا نصى وقيل لحم فحل الغنم اطيب من لحم خصيه والحق
الرجوع فى هذا المعروف قاله عجم (استحاضة) فى على أو وخش فى التوضيح وهو طاهر المذهب
وهو الصواب وفى الشامل وقيل بدنه بوجه اعسده البائع فان حاضت عند المبتاع حيضة استبراء
وتعادى بها الدم فهو من المبتاع ولا رد بها ان قبضها فى نقاء من حيضها فان قبضها فى أوله
وتعادى استحاضة فلا ردها نقله ابن عرفة عن اللخمي ابن عرفة الباجى روى محمد مدة
الاستحاضة التى هى عيب شهران (ورفع) أى تأخر (حيضة استبراء) عن وقت مجيئها زمانا
لا يتأخر لئلا ينسب له ان سهل فى نوازله الذى فى المدونة ارتفاع الحيض انما هو عيب فى المرتفعة التى
فيها المواضعة لافى الوحش التى لا مواضعة فيها وكذلك فى المقرب والمختصر ثم أن ابن عتاب
أفتى بانه عيب حتى فى الوحش التى لا مواضعة فيها واحتج بان المبتاع يقول لأصبر على ارتفاع
حيضها كما ان حملها عيب وان كانت وخشا الى هذا ذهب ابن العطار وقد رأيت لأصبع عن
ابن القاسم ما قاله ابن عتاب انتمى هذا كله اذا ارتفع حيضها فى الاستبراء ولم يهلم قدمه فان
علم قدمه فهو عيب مطلقا ابن نونس ابن القاسم ان علم أنها لا تحيض وسنهاست عشرة سنة
وشبهها فعيب فى جميع الرقيق فارضة أو دنية أو من سبى العجم وفى الشامل لا ترد فى الايام اليسيرة

فى رده به (قوله لانها) أى
قبضة العيب المخصى أو
المحبوب للدخول على النساء
وخسدت من (قوله فترد)
بضم التاء وفتح الراء أى
الامة بالغشاء (قوله وان
زاد) أى الغناء (قوله
وهذا) أى الرد بالخصاء
والجلب (قوله لا يرد) بضم
الياء وفتح الراء (قوله
على) بكسر اللام وشد
الياء أى جملة (قوله وهو)
أى الرد بالاستحاضة فى
العلية والوخش (قوله
وقيد) بضم فكسر مثقلا
أى الرد بالاستحاضة (قوله
بليوتها) أى الاستحاضة
(قوله فهو) أى الضمان
(قوله ولا رد بها) أى
الاستحاضة الحادثة عند
المشتري بعد الحيض (قوله
ان قبضها) أى المشتري
الامة (قوله فى أوله) أى
الحيض (قوله وتعادى) أى

الدم بعد تمام أكثر قبضها (قوله له) أى المشتري (قوله مجيئها) أى الحيضة (قوله لا يتأخر) أى ولم
الحيض (قوله المرتفعة) أى العلية (قوله المقرب) بضم ففتح مثقلا (قوله بانه) أى تأخر الحيض (قوله واحتج) أى استدلى ابن
عتاب (قوله حملها) أى الامة (قوله ولم يعلم) بضم الياء (قوله علم) بضم العين (قوله مطلقا) أى فى الجملة والوخش (قوله أنها)
أى الامة

احدى الحادقتين الخ

احدى الحادقتين الخ

شماره ۱۰۰

وقد ينظر لها النساء بعد

نظ: معه آقای. لافند

المن في ذكر أوتى على

عبدلأحمدى الحدادقئينالى

١٤- الأخرى والصورة

فسيكون عليه كاه الى ابد

أوبن الكتفين بإشراف

مد الوخش عبد محمد

مة أو العبد في شربه ولو لم

وفيه اخبر الفم عيب ابن

جاء في الرازي فقط (و

کروالاتی فیمہ سو اءو

مائة وسواء الذكرو والانثى

ش بمقدم الفم او غير

بالاسنان فلا (وظفر)

رواية ابن القاسم والش

على يياص العين من

بر البطن وابن عمرو

والعروو (وہجیر) اسم

ماہنامہ بلکہ مبینہ مصداق میں

رب العرش العظيم والجميع

دینہ والی راجہ

١٠٠

وَجِبْرِيلُ (جبرئیل) ۱۱۱

لا بد من العلم بالحقائق

الانسان في الجحيم

ما السر يا له في هذا الموضع؟

الحمد لله رب العالمين

1. 45-211k

(۴) آی الجلام (قوة الیه)

(م) ای السكان الانسا

(قوله سقوطها) أى الواحدة (قوله غيرها) أى الرائحة (قوله يرد) بضم فتح (قوله لغو) خبر ناقص (قوله مطلقا) أى
 فى مقدم أو مؤخر (قوله فيهما) ٦٣٤ أى العبد والوصيفة (قوله الا لكثير) أى من الشيب (قوله فيها)

أى المدونة (قوله لانه) أى
 تجعبد الشعر (قوله ذلك)
 أى صهوة الشعر (قوله
 فيها) أى المدونة (قوله
 سود) بضم فكسر مثقلا
 (قوله جعد) بضم فكسر
 مثقلا (قوله ترد) بضم
 فتح (قوله وكان) أى
 تجعبد (قوله رد) أى
 المشتري (قوله به) أى
 التجعبد (قوله ناف) بضم
 فتح مثقل الفاء (قوله لان
 الجعد الخ) علة يلف (قوله
 السبط) بفتح فكسر (قوله
 لانه) أى تجعبد شعرها
 (قوله أو كان) أى تجعبد
 شعرها (قوله النفوس)
 فاعل كراهة (قوله ان كان)
 أى الرقيق (قوله رجوعه)
 أى الاغبياء (قوله بوله) أى
 الرقيق (قوله فيه) أى
 الوقت (قوله لانه) أى البول
 وهونائم (قوله به) أى البول
 فى الفرش (قوله ليعلم) بضم
 الياء (قوله ولى) بفتح
 الهمز (قوله ببولها) أى
 الامة نائمة (قوله ان بالت)
 عند أمين) أى بدل ان أقرت
 الخ (قوله على انهما) أى
 المتبايعين (قوله وجوده) أى
 البول (قوله فان اختلعا)
 أى المتبايعان (قوله حدونه)

أى مدونه (قوله لانه) أى
 تجعبد الشعر (قوله ذلك)
 أى صهوة الشعر (قوله
 فيها) أى المدونة (قوله
 سود) بضم فكسر مثقلا
 (قوله جعد) بضم فكسر
 مثقلا (قوله ترد) بضم
 فتح (قوله وكان) أى
 تجعبد (قوله رد) أى
 المشتري (قوله به) أى
 التجعبد (قوله ناف) بضم
 فتح مثقل الفاء (قوله لان
 الجعد الخ) علة يلف (قوله
 السبط) بفتح فكسر (قوله
 لانه) أى تجعبد شعرها
 (قوله أو كان) أى تجعبد
 شعرها (قوله النفوس)
 فاعل كراهة (قوله ان كان)
 أى الرقيق (قوله رجوعه)
 أى الاغبياء (قوله بوله) أى
 الرقيق (قوله فيه) أى
 الوقت (قوله لانه) أى البول
 وهونائم (قوله به) أى البول
 فى الفرش (قوله ليعلم) بضم
 الياء (قوله ولى) بفتح
 الهمز (قوله ببولها) أى
 الامة نائمة (قوله ان بالت)
 عند أمين) أى بدل ان أقرت
 الخ (قوله على انهما) أى
 المتبايعين (قوله وجوده) أى
 البول (قوله فان اختلعا)
 أى المتبايعان (قوله حدونه)

أى البول (قوله عدموا) بضم فكسر أى أهل المعرفة (قوله اقرارها) أى جعل الذات عند أمين (قوله وضعت) بضم
 فكسر (قوله ان ذلك) أى البول (قوله لا يحلف) بضم فتح فكسر مثقلا (قوله دعواه) أى المتبايع

(قوله هذا) أى ان الاظهر اشترا (قوله لكنه) أى ما نقله عن الواضحة استدراكه لرفع ايمامه ووافقه ما فى المدونة (قوله نعم) أى المدونة (قوله بهذا القيد) أى الاشتراك (قوله فيه) أى القيد ٦٣٥ (قوله به) أى التذكير (قوله على ذلك) أى

جعل الاشتراك قيداً فيهما
(قوله الافراد) بكسر الهمز
أى افراد ضمير اشتريت
(قوله يؤتى) بفتح الفوقية
(قوله وهو) أى الفعل
(قوله تأويل) بفتحات مثقلا
(قوله عليه) أى الفعل
(قوله وعليه) أى التأويل
بالفعل (قوله فلا يردان)
بضم ففتح أى العبد والامة
(قوله تقييده) أى عدم الرد
بالتشبيه (قوله فجعله) أى
ما فى الواضحة (قوله لها)
أى المدونة (قوله وابن أبي
زيد) عطف على عبد الحق
(قوله خلافا) عطف على
تفسير (قوله) أى الخلاف
(قوله بأنه) أى الشأن (قوله
لو أراد) أى صاحب المدونة
(قوله قيد الاشتراك) اضافته
لبيان (قوله ان كانا) أى
الذكر والانثى (قوله بها) أى
بلد الاسلام (قوله وقته) أى
الختان (قوله منهما) أى
الذكر والانثى (قوله به) أى
الرقيق (قوله اقامته) أى
الرقيق (قوله عنده) أى بآئمه
(قوله ومشتري) بفتح الراء
(قوله ولم يبين) أى البائع
بالعهد (قوله انه) أى الرقيق
(قوله اقول) أى مشتريه
(قوله لانما) أى عهدة المستحق

الصفة من العبد والامة والافراد اشتراكا بالاثنتين لا بهام الافراد عودا لضمير مخصوص
الامة هذا على ما نقله عن الواضحة لكنه خلاف ظاهر المدونة كما نقله عن ابى الوهمان
خص الامة بهذا القيد ولم يجعل العبد مشاركا لها فيه لان تحت العبد يضعفه عن العمل
ويذهب نشاطه وتذكر الامة لا يمنع جميع الخصال التى فى النساء ولا ينقصها فان اشترت به كان
عيبا عنها فى الحديث وجعل فى الواضحة الاشتراك على العبد والامة عيبا ورايت
بعض المختصر بن اختصر المدونة على ذلك فبين ان الافراد هو الموافق لظاهر المدونة ونحوه
لا ين الحاسب (وهل هو) أى المذكور من التخت والفحولة (الفعل) بان يؤتى العبد وتسحق
الامة وهو ما فى الواضحة وتأويل عبد الحق المدونة عليه وعليه فلا يردان بالتشبيه فى الكلام
والحركات المصنف ينفى تقييده بالوخش واما المترفعة فتشبهها عيب اذا المراد منها التأنيث وقاله
عياض (او) هو (التشبيه) بان يؤتى كلامه وسو كانه وتذكر الامة كلامها وسو كاتها وهذا
لا ين ابى زيد فالفعل احرى (تاويلان) سبهما ان عبارة المدونة بتخفيف العبد وتذكر الامة
ويصرح فى الواضحة بردهما بالفعل دون التشبيه فجعله عبد الحق تفسير لها وابن ابى زيد خلافا
واحج له ابو عمران بانه لو اراد الفعل لكان عيبا ولو مرة واحدة ولا يحتاج الى قيد الاشتراك فى
الامة نقله فى التوضيح (و) رد الرقيق (قلف) بفتح القاف واللام أى عدم ختن (ذكرو) عدم
خفض (انثى) وان كانا مسلمين رقيقين او وحشيين على المعقوف فى الانثى من الامة اقوال (مولد)
بضم الميم وفتح اللام والواو مثقلا كل منهما بايد الاسلام وفى ملك مسلم (او طويل الإقامة) بها
بين المسلمين وفى ملكهم وفات وقته منهم ما بان باغاطورا يخشى مرضهما ان ختمتا فميتا فالشرط
ثلاثة اسلام الرقيق وولادته فى بلد الاسلام او طول اقامته بها فى ملك مسلم وفوات وقت الختن
(و) رد الرقيق (بختن مجلو بهما) أى الذكر والانثى خوف كونه رقيق مسلم ابى الهمم والختن
يطلق على ما يفعله بالذكر كثيرا وبالاتى قليلا قاله فى المصباح وروى احمد وابوداود عن ام عطية
رضي الله تعالى عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر خاتمة تحت فقال اذا خنت فلا تنكحى
وشبه فى الرد فقال (كبيع بعهد) أى ضمان من عيب قديم ومفعول بيع (ما) أى رقيقا (اشتره)
أى البائع الرقيق (بشرط) براءة من عيب لا يعلمه البائع به مع طول اقامته عنده سواء كانت
البراءة نصراحة او حكما كوهوب وموروث ومشتري من ميراث ولم يبين عند البيع انه هبة او
ميراث فليست بيه رده اقول لو علمت انك ابتعته ببراءة او ملكته هبة او اشتريته من ارث لم اشتره
منك بعهد اذ قد اصيب به عيبا وانت مفلس او عديم فلا رجوع على بائعك او واهبك ولا يصح
تفسير العهد بضمن المبيع من استحقاق لانها تثبت ولو اشترط سقوطها فان شرط سقوطها
فى الشراء ثم باع بشرط ثبوتها فلا يرد عليه اذ لو استحق من المشتري ولم يتمكن من رجوعه بتمنه
على بائعه رجعه على البائع الاول لانها شرط سقوطها ولا به هبة الثلاث أو السنة لان
ما يحدث فيها من المشتري الاول والتقديم من البائع الاول وعكس كلام المصنف ببيعة براءة
ما اشتره بعهد قبل يرد به لانه داع للتدليس وظاهر مختصر المتبعية ترجحه وقيل يعضى مع

بفتح الحاء (قوله ولو اشترط) أى البائع (قوله فان شرط) بضم فكسر (قوله سقوطها) أى عهدة المستحق (قوله فلا يرد) بضم ففتح
(قوله رجوع) أى المشتري (قوله به) أى عنه (قوله فيها) أى عهدة الثلاث أو السنة (قوله ببيعة براءة ما اشتره بعهد) بيان عكس
كلام المصنف (قوله قبل يرد به) خبر عكس (قوله ترجحه) أى الرد به

(قوله أنه) أي الشان (قوله له) أي المبتاع خبر مقدم (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله من المنافع) بيان لما (قوله فيه) أي الرد (قوله ان ثبت) أي العثر (قوله أنه) أي العثر (قوله يبعها) أي الدابة (قوله بقواؤها) أي ارجل الدابة (قوله أو غيرها) أي قواؤها (قوله والا) أي وان لم يثبت عند بائعها ولم يقل أهل المعرفة لا يحدث بعد بيعها وليس بها أثره (قوله حدوته) أي بعد بيعها (قوله ماعله) أي العثار (قوله عنده) ٦٣٦ أي البائع (قوله ورد) أي المبتاع الدابة (قوله ان حقق) أي المبتاع (قوله دعواه)

الكرهية ولو ابتاع امتين في صفقة ثم تبين أنه يحرم بيعهما في الوطاء كاختين فقبل له ردهما لأنه أن وطئ أحدهما حرم عليه وطء الأخرى حتى يحرم الأولى وهذا غرض وقيل لا يرد هما إذ يبقى له في الأخرى ما سوى الوطاء من المنافع ابن يونس والأول أبين وعطف على المشبه في الرد مشبها آخر فيه فقال (و) ترد الدابة (بكرهص) بفتح الهاء والراء فصا دمه له أي دمل في باطن الحافر من وطء حجر (و) (بعر) بفتح العين والمثناة في القاموس عثر كضرب ونصر وكرم عثرا وعتارا وعترا ان ثبت عند البائع أو قال أهل النظر أنه لا يحدث بعد بيعها أو كان بقواؤها أو غيرها أثره والأفان امكن حدوته حالف البائع ماعله عنده فان نكل حالف المبتاع ووردان حقق دعواه والارد مجرذ نكول البائع (و) (بحرن) بفتح الحاء الممهلة والراء يليه انون أي عصيان وعدم اتقياد ووقوف عند اداء الجري يقال حرن يحرن حرونا وحرن بالضم صار حرونا وفي مختصر العين حرت الدابة تحرن حرونا فالأحق عليه ما حرون او حران قاله غ ودخل بالكاف الدبر وتقويس الذراعين وقوله أكل ونفور ومفرطين وفي المسائل الملقوطة ترد الدابة بالخوف والنفاذ المقرط واذا أفرط قلته الا كل في الدابة فهو عيب تردبه وعدم حرن في مشتري له أو في ابائه بثمن حارث وسحرته بعنقه وقد اشترى على أنه يحرن برأسه (و) (بهدم جل) على ظهرها (معتاد) مثلها في وثائق ابر فتحون من ابتاع دابة أو ناقة وجل عليها جل مثله ا ولم تمنض به ولا يقعدا عنه عطف ظاهر فله ردها به عند مالك رضي الله تعالى عنه (لا) يرد الرقيق (بضبط) بفتح الصاد المجهدة والموحدة أي عليه يديه على السواء وفي يمينه قوتها المعتادة لأنه زيادة لانقص وماضيه كفرح والرجل أضبط والمراة ضبطاء (و) لا ترد الامه (بميوبة) ولورائة (الافمين) أي امة (لا يقتض مثلها) لصغرهما فتدرا ائمة مطلقا والوخش ان اشترطت عذارتهما ذكره في توضيحه متعقبا به اطلاق ابن الحاجب ثم تبعه هنا (و) لا ترد الامه (بهدم فخش) بضم القاف وسكون الحاء أي تفاحش (ضيق قبل) بضم القاف والموحدة لأنه من الصفات المستحسنة ومقهومه ردها بضيقه المتفاحش ان كانت تراد للوطء وكذا بعبه المتفاحشة وفي بعض النسخ صغر وهذا أولى لأنه عيب ولقظ رواية أشهب عن مالك رضي الله تعالى عنهما والصغيرة القبل ليس بعيب الا ان يتفاحش فيصير كالنقص (و) عدم فخش (كونها) أي الامه (زلاء) بفتح الزاي واللام مشددا ممدودا أي قليلة تلحم الاليتين وتسمى الرهها برافسين فخامهم ملات ابن الحاجب وفيها كونها زلاء ليس بعيب وقيد باليسر وفي التوضيح الزلاء بالمصغرة الالية ولا بد من التقييد باليسر ولذا قال في الموازية والواضحة الا أن تكون ناقصة الخلقة (و) لا يرد رقيق ولا يميم (كي) بفتح الكاف وشدا الياء (لم ينقص) القيمة والادبه وان لم ينقص الخلقة ولا

أي المبتاع علم البائع عثارها عنده (قوله والا) أي وان لم يحقق المبتاع دعواه بان اتهم البائع (قوله رد) أي المبتاع الدابة (قوله حرن) بفتح الحاء (قوله يحرن) بضم الحاء (قوله حرت) بكسر الحاء (قوله تحرن) بفتحها (قوله حرونا) بكسر الحاء (قوله الدبر) بفتح الدال والباء (قوله ترد) بضم ففتح مثقلا (قوله النفاذ) بكسر النون (قوله في مشتري) بفتح الحاء (قوله له) أي الحارث (قوله ابائه) بكسر الباء (قوله وشدا الموحدة) أي وقت الحارث المعتاد (قوله وحرنه) أي الثور (قوله وجل) بفتحات مخففا (قوله وجل) بكسر فسكون (قوله يقعد ههنا) بضم فسكون فكسر أي يضعفها (قوله عنه) أي جل مثلها (قوله وفي عينه) أي الحيوان الخ حال (قوله لانه) أي الضبط الخ لعله لعدم الردبه (قوله وماضيه) أي الضبط (قوله

مطلقا) أي عن التقييد باشتراط عذارتهما (قوله ذكره) أي التفصيل المتقدم (قوله ثم تبعه) أي المصنف ابن الحاجب الجلال (قوله هنا) أي في المختصر على الاطلاق (قوله لانه) أي ضيق القبل غير المتفاحش (قوله صغر) أي بدل ضيق (قوله لانه) أي صغر النبيل (قوله عيب) أي ولم ترد به لبيادته (قوله وفيها) أي المدونة (قوله قيد) بضم فكسر مثقلا (قوله والا) أي وان نقص الكي القيمة (قوله رد) بضم ففتح (قوله به) أي البكي

(قوله انه) أى الشأن (قوله لو خيف على الحائط) أى الانهدام بصدعه (قوله وبه) أى عدم ردها به صريح (قوله ودر) أى عدم ردها به (قوله الكتاب) أى المدونة (قوله لها) أى المدونة (قوله قولها) أى المدونة (قوله فان كان) أى الصدع (قوله منه) أى الصدع (قوله وجد) بضم فكسر (قوله منه) أى الصدع (قوله سقوطها) أى الدار (قوله فله) أى المشتري (قوله اختصارها) أى المدونة من اضافة المصدر لقوله (قوله أبو سعيد) فاعل اختصار ٦٣٩ (قوله لان لفظها) أى المدونة الخ علا

تعقب (قوله قول ابن عبد الرحمن) فاعل يؤكده (قوله تفسير) خبر قول محمد (قوله لها) أى المدونة (قوله به) أى صدع الحائط (قوله ان كان) أى صدع الجدار (قوله به) أى قطع المنفعة (قوله جواز) أى عطف الخاص على العام باو (قوله باو) تنزاع فيه عطفا وجواز (قوله بعده) أى ملح ماء بئرها يحمل الخلاوة الخ علاه خاص على عام (قوله منه) أى قطع المنفعة (قوله اساسها) أى الدار (قوله كثير) خبر فساد الاول وما عطف عليه (قوله انه) أى سوء الجار (قوله لانه) أى سوء الجار (قوله احوالها) أى صفات الدار (قوله فيه) أى قوله والصواب انه ليس بعيب الخ (قوله ترد) بضم التاء وفتح اراء أى الدار المكتراة (قوله به) أى سوء الجار (قوله ان لم يعلم) أى المكترى به حال عقد كرائها (قوله وقال غيره) أى ابن المواز (قوله ليس) أى سوء

في التوضيح وظاهر قوله ان كان يخاف على الدار انه لو خيف على الحائط فلا ترد به وبه صرح اللخمي وعياض وهو ظاهر الكتاب الخط وانظر ما نسبته ابن الحاجب لها مع قولها ومن ابتاع دارا فوجد فيها صدعا فان كان يخاف منه سقوط الجدار فليرد والا فلا ٨١ والله اعلم ابن عرفة وفيها ان وجد بالدار صدع يخاف منه سقوطها فله الرد والا فلا وتعقب عبد الحق اختصارها أبو سعيد يخاف منه سقوط الجدار لان لفظها يخاف منه سقوطها قلت اختصارها الشيخ على لفظها ويؤكده التعقب قول ابن عبد الرحمن قول محمد ان لم يخف على الدار من الصدع الهدم غرم البائع مائة قص من ثمنها تفسيرها ولو خيف من صدع الحائط هدمه في رد الدار به نالها ان كان ينقصها كثيرا وصدع الجدار الذي لا يخاف عليها السقوط منه متوسط في كل حال (الا ان يكون) الجدار المنصاع (واجهتها) أى الحائط المواجهة لداخل الدار وهو الذي فيه بابها ونقص ثمنها ثلثه أو ربعه على الخلاف المتقدم فتدبه ولا قيمة له (او) أى وترد الدار (بقطع) أى عدم (منفعة) من منافعتها كذا في أكثر النسخ بصيغة المصدر المضاف لفاعله ووقع في بعض يقطع بالمتناة تحت بصيغة مضارع معطوف على يكون وفاعله ضمير الجدار (كل بئرها) أى الدار حال كونها (بجمل) المأوى (الخلاوة) تمثيل لقطع المنفعة على النسخة الاولى وتشبيهه به في الرد على النسخة الثانية وفي بعض النسخ أو ملح بئرها الخ باو العاطفة على قطع عطف خاص على عام على جواز باو بعده في التوضيح منه وفي الشامل وفساد اساسها أو غور مائما أو ملحوتته بجمل المذوبة أو تعقب قواعدها أو فساد حفره مر حاضها كثير الوانوغى البق عيب ولو في السرير وكثرة الخلل عيب وفي سوء الجار خلاف والصواب انه ليس بعيب لانه ليس برافع الى احوالها المشد الى فيه نظر والخلاف الذي أشار له حكاه في الطراز ابن المواز وسوء جار المكتراة عيب تدبه ان لم يعلم وقال غيره ليس بعيب في البيع وقال أبو صالح الحراني سمعت مالكا رضى الله تعالى عنه يقول ترد الدار من سوء الجيران ولم يأت الامن هذا الطريق المشد الى سمع ابن القاسم مالكا رضى الله تعالى عنه ما يقول اللهم انى اعوذ بك من الجار السوء في دار إقامة ابن رشد الهنة بجوار السوء عظيمة وقدر روى عن مالك رضى الله تعالى عنه رد الدار بسوء الجار ومن اشترى دارا فوجد جيرانها يشربون فله ردها الصقل من اكرت دارا فوجد لها جيران سوء فذلك عيب تدبه الوانوغى وفي الشوم والجنان نظر والذي اختاره ابن عرفة انهم ليسوا بعيب والصواب انهم ما عيب لان النفوس تسكرهم ما قطعوا لا تسكن الدار به ما غالبا واختاره البرزلى ابن عبد الغفور حكى عن جماعة من اصحابنا ان كثرة القمل في الثياب عيب فروا كانت اوصوفا أو كنانا (وان قالت) الامة لمشتريها (أنا مستولدة) بضم الميم وفتح اللام لياتى أى أم ولد وأولى

الجار (قوله ترد) بضم ففتح (قوله ولم يأت) أى لم يروى عن مالك رضى الله تعالى عنه ردها من سوء الجار (قوله ودرى) بضم فكسر (قوله يشربون) أى مسكرا (قوله وفي الشوم) أى للدار باقة قارسا كنها أو موت عماله أو سقوط جباهه أو عافيته (قوله والجنان) أى اذا هم ساكنها (قوله نظر) أى في كونه عيبا تدبه أم لا (قوله انهم) أى شومها واذاى جانبها (قوله ولا تسكن) بضم فسكون ففتح (قوله واختاره) أى كونه ما عيبا تدبه (قوله حكى) بضم فكسر (قوله أولى) بفتح الهمز

(قوله وكذا) أي الامة في ان دعواها الحرية عيب ترد به (قوله قولهما) أي الانثى والذكر (قوله ذلك) أي أنا أم ولد أو حرة (قوله قبل البيع) صلة قول (قوله أو بعده) أي البيع (قوله وهما) أي الامة والعبد الخ حال (قوله أم ولد) أي أوسرة (قوله على المشتري) صلة تجرم (قوله لاسهامها) أي الامة (قوله بالكذب) أي في دعواها انها أم ولد أو حرة (قوله لانه) أي قوله أنا أم ولد أو حرة (قوله انه) أي قولها أنا أم ولد أو حرة (قوله هذه المنزلة) أي دعوى الامة أمومة الولد في كونها عيبا ترد به (قوله ولو علم) بضم العين (قوله كذبهما) أي الامة والعبد في دعواهما ٦٤٠ حر يثم ما مباغاة (قوله فانه) أي قولهما المذكور (قوله التعرض) أي القدرح

حرة وكذا المذكور وثبت قولهما ذلك قبل البيع أو بعده وهما في ضمان البائع بعهدته ثلاث أو مواضعة أو خيار (لحقهم) الامة بقولها أم ولد على المشتري لاسهامها بالكذب لترجع لبايعها (ليكنه) أي قولها أم ولد (عيب) فللمشتري ردها به و (ان رضى) المشتري (به) أي عيب دعوى أمومة الولد والحرية واراد بيعها (بين) بفحركات مثقلا لم يدر اثم انما ادعت ذلك ويجوز عن اثباته لانه مما تنكره النفوس وروى المديون عن مالك رضى الله تعالى عنه انه ليس بعيب ابن عبد السلام ودعوى العبد الحرية ينزل هذه المنزلة لان النفوس تنكره لاقدام على مثل هذا الاحتمال صدق العبد والامة ولو علم كذبهما فانه يوجب تشويشا على مالهما ما لو التعرض بعرضه وقال غير واحد من الاندلسيين اذا اقام العبد أو الامة شاهدا بجر يته فلا يحكم له بها وقضى للمبتاع بالرجوع بالثمن على بائعه ان أحب لانه عيب فلو قال وانى قوله أنا حرة ونحوه وله رده به ان قاله في ضمان بائعه وبينه ان باعه مطلقا لوفى بالمسئلة وكان أظهر وأبلغ وظاهر المصنف عدم الحرمة ولو قامت قرينة على صدقها في الامومة أو في الحرية كشبهة الاغارة على الاحرار وسعيهم مع شرائهم من تلك الجهة وفيه خلاف فقيل كذلك وقيل على مشتريها اثبات الرقبة (وتصريه) أي تأخير حليب (الحبوان) شاة كان أو بقرة أو ناقة أو فرسا أو جارية أو أمة لارضاع ليعظم ضررها ويكثر حليبها ثم بيعها على تلك الحال (كالشرط) ليكون ذلك لبايعها في كل حلبة ثم تظهر بخلافه فللمشتري ردها لانه غرور فعلى المطيع أن التغرير القهلي كالشرط وهو ان يفعل بالمبيع فعلا يظن المشتري به كمالا فلا يوجد له قاله ابن شاس ابن عرفة هذا اذا ثبت أن البائع فعله أو امر به لا احتمال فعله العبد دون سعيه لكرهاته بقاءه في ملكه ومنه صبيغ الثوب القديم ليومهم أنه جدي وممنه رقم أكثر ما ابتاع به السلعة عليهم أو بيعها بغيرها ولم يقل قامت على بكذا لشد ما لك رضى الله تعالى عنه كراهته واتى فيه وجه الخطابة ابن أبي زمنين ان وقع خير فيه مبعاته وان فات رد قيمته وقاله عبد الملك الصقلي عن ابن أخي هشام بخير في قيامها وفي فواتها فلا قل من قيمتها ونحوها وفي المسائل الملقوطة الغرور بالقول لا يضمن به وفيه خلاف وبالفعل يضمن بلا خلاف فالاول كصير في نقد الدراهم ثم يظهر فيها زائف وانحطاط يقبس الثوب ويقول بكفى فيتم صلا فينقص والدليل بخطى الطريق والغار في تزويج الامة بقول انها حرة ومن أعار شخصا انا غرور فاعا ما به فائلا انه صحيح ومن قال لرجل في رمضان فان الفجر لم يطلع وقد علم طلوعه فعلى الضمان يؤدب ويؤا كذا أدبه على المشهور ومن أنه لا يضمن واذا ضمنه يلزمه

(قوله بعرضه) بكسر فسكون أي موضع ذمه ومذممه (قوله بها) أي الحرية (قوله قضى) بضم فسكون (قوله ان احب) أي المبتاع (قوله لانه) أي قوله أنا حرة (قوله فلو قال) أي المصنف (قوله وانما) بفتح الغين المجبة أي لا يعتبر (قوله قوله) أي الرقيق (قوله وله) أي المشتري (قوله به) أي قوله أنا حرة (قوله ان قاله) أي أنا حرة (قوله وبينه) بفحركات مثقلا أي قوله أنا حرة (قوله مطلقا) أي سواء قاله وهو في ضمان بائعه أو ومشتريه (قوله ليعظم ضررها الخ) على تأخير (قوله ثم بيعها الخ) عطف على تأخير (قوله لانه) أي التصريه وذكره لتد كبر خبره (قوله فعلى) بكسر فسكون فكسر مثقلا فهو ما منسوب للفعل نسبة مجزئى لكانه نعت غرور (قوله الخط) أي قال (قوله العبد) فاعل فعل المضاف

لمفعوله (قوله بقاءه) أي العبد (قوله ملكه) أي سعيه (قوله ومنه) أي الغرور القهلي (قوله عليها) أي المثل السلعة صلة رقم (قوله خير) بضم فسكون مثقلا (قوله فيه) أي المبيع بين رده والتسليم ان كان قائما (قوله وان فات) أي المبيع (قوله رد) أي دفع المشتري (قوله بخير) أي المشتري (قوله في قيامها) أي السلعة بين ردها والتسليم بها بئتمنا (قوله وفي فواتها) خبر مقدم (قوله لا يضمن) أي الغار (قوله يضمن) أي الغار (قوله فالاول) أي الغرور القولي (قوله يتقد الدراهم) أي ويخير بحدوثها (قوله به) أي يخرق الابناء (قوله وقد علم) أي القائل (قوله من انه لا يضمن) بيان للمشهور

(قوله والثاني) أي الغرور الفعلي (قوله لقم) بفتح اللام (قوله من الأول) أي الغرور القولي (قوله كالأثن) بضم
 الهمز والمثنى جمع اثن (قوله تسليمة) أي من المالكية (قوله بها) أي التصريفة (قوله المصري) بضم ففتح مثقلا (قوله كان) أي
 المبيع (قوله لا يدل) أي تكرار الحلب (قوله وهو) أي اتحاد الصاع مع تكرار الحلب (قوله لا تصرا) بضم ففتح فضم مثقلا (قوله
 فن ابتاعها) أي فوجدها مصراة (قوله فهو) أي مبتاعها (قوله النظرين) أي امساكها بيمينها وأوردتها (قوله امساكها) أي بيمينها
 (قوله به) أي حديث المصراة أي من حيث رد الصاع (قوله لأنه) أي حديث المصراة ٦٤١ أو الشان (قوله منه) أي حديث
 المصراة (قوله الخراج

بالضمان) أي المقتضى عدم
 رد الصاع (قوله يقضى به
 على العام) أي يخصه
 فيخصص حديث الخراج
 بالضمان بغير المصراة (قوله
 أثار) أي المبتاع المبيع
 (قوله لغوليتها) أي عدم
 اعتبارها في فوز به بمبتاعها بلا
 عوض لأنه خراج والخراج
 بالضمان (قوله بدله) أي لبنها
 (قوله سماع القرينين) أي
 أشهب وابن نافع راجع لغو
 لبنها (قوله والمشهور)
 راجع لرد الصاع بدله (قوله
 بناء على نسخ الخ) راجع
 للغوليتها (قوله وتخصيصه)
 أي حديث الخراج بالضمان
 (قوله به) أي حديث المصراة
 (قوله لأن حديث المصراة)
 عليه تخصيصه حديث
 الخراج بالضمان وهذا
 راجع لرد الصاع بدله (قوله
 ضعف) بفتح مثقلا
 (قوله غير واحد) فاعل
 ضعف (قوله ولو كثر)
 أي اللبن (قوله ان اختلف

المثل أو القيمة بموضع ما هلك والثاني كن لقم شخصا سيده في رمضان بعد الفجر ومسائل التبدليس
 وصنع الثوب القديم وتلطخ ثوب عبد بعد ادوئحو ذلك ومن الأول ما في مسائل اجوبة القرويين
 في القائل بيع سلعة لك لأنك لانه ثقة وملي فوجدهم بخلاف ذلك فلا يغرم شيئا إلا ان يغيره وهو
 يعلم بحاله المازري لو كانت التصريفة في غير الأهمام كالأثن والأدميات فلا يعتب مع مقال لأن زيادة
 لبنها تزيده في ثمن التغذية ولدها قاله الشافعية ويجب تسليمة ابن زرقون عن الخطابي التصريفة في
 الأدميات كالأهمام وقال بعض أصحابنا لا ترد الأمية أو شبهة في الكون كالشرط فقال (كتلطخ
 ثوب عبد بعد اد) أو جعل دواة وقلم سيدها ففعله السيد أو امر به (فبرده) أي المشتري المبيع
 المصري كان من النعم أم لا (بصاع) أي معه ان كان من النعم وظاهر اتحاد الصاع ولو تكرر
 الحلب حيث لا يدل على الرضا وفحواه لابن حجر وهو ظاهر قوله وتعد بقدها ودليل رد الصاع
 ما في الصحيح من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصروا الأبل والأبل والغنم فن ابتاعها فهو
 بخير النظرين بعد أن يحلبها ان رضيت امساكها وان سخطها اردتها وصاعا من غر وقال أشهب
 لا تأخذ به لانه قد جاء ما هو ثابت منه وهو الخراج بالضمان ابن يونس حديث الخراج بالضمان
 عام وحديث المصراة خاص والخاص يقضى به على العام ابن عرفة اذا رد المصريفة في لغوليتها
 ورد صاع بدله سماع القرينين والمشهور بناء على نسخ حديث المصراة بحديث الخراج بالضمان
 وتخصيصه به الباجي لأن حديث المصراة اصح قلت ضعف حديث الخراج بالضمان غير واحد
 اه وذكر ابن حجر ان حديث المصراة اصح وأثبت وشرط الصاع كونه (من غالب القوت) لاهل
 بلد المشتري عوضا عن اللبن الذي حلبه ولو كثر جدا أو قل جدا ان اختلف قوتهم كخطة وغير
 وأرزدوخن هذا مذهب المدونة الباجي وهو المذهب وقيل يتعين رد القوت لاهل بلد المشتري
 رضي الله تعالى عنه في خبر لا تصروا الأبل والغنم الخ هذا حديث متبع ليس لاحد فيه رأى ولذا
 صدر به ابن شاس وابن الحاجب واجيب للمشهور بانه اقتصر على غالب قوت المدينة اذا ذلك
 وتصروا بضم أوله وفتح ثانيه والأبل مفعوله هذه رواية المتقنين قاله عياض والابن من صرتي
 رباعيا كن كذا قال الله تعالى فلا تزكوا أنفسكم والرواية بفتح أوله وضم ثانيه وصدر بها النووي
 من صرتي ثلاثيا وروى أيضا بالاضبط الأول ورفع الأبل بالنبابة عن الفاعل من صرتي ثلاثيا أيضا ولو
 كان غالب قوتهم اللبن فأنظروا رد صاع من لبن غيرها وان لم يكن في القوت غالب فقال الساطي
 يدفع صاعا ما شاء وقيل من الوسط (وحرم) بفتح فضم (رد اللبن) الذي حلب من المصراة للمبتاع
 لانه بيع لطعام المعاوضة قبل قبضه لوجوب رد الصاع عوضا عن اللبن وهذا يفيد حرمه رد غير اللبن
 من نقد أو عرض بالأولى واقتصر على اللبن لدفع قوتهم جواز رده اذا الاصل ان يرد على البائع عين

٨١ منق في قوتهم شرط في كونه من غالب قوتهم (قوله متبع) بفتح الموحدة (قوله صدر)
 بفتح مثقلا (قوله به) أي تعين التمر (قوله بانه) أي الحديث (قوله روى) بضم فكسر (قوله لأنه) أي رد اللبن (قوله لطعام
 المعاوضة) أي الصاع (قوله لوجوب رد الصاع الخ) عليه لمبيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله وهذا) أي التعليل ببيع طعام
 المعاوضة قبل قبضه (قوله من نقد الخ) بيان غير (قوله بالأولى) بفتح الهمز (قوله اذا الاصل الخ) عليه قوتهم جواز رده

(قوله وأنه ان رد المصرة الخ) عطف على حرمة الخ (قوله وأنه يجوز الخ) عطف على حرمة
والضمائر للشان (قوله وهو) أي المشتري الخ حال (قوله ما ذكر) أي وجبة وحلها (قوله حلقه) أي مبتاعها (قوله لذلك) أي
اختبارها (قوله يشهد) بضم فسكون فسكر (قوله بذلك) أي أمساكها لاختبارها (قوله قبل) صله يشهد (قوله فتخلف)
بفتحة مثقلا (قوله من شراحه) ٦٤٣ بيان لمن (قوله وقيده) أي اعتبار الشروط (قوله والا) أي وان نقص حلها عن حاب

مثلا (قوله ففيها) أي
المدونة (قوله ابان) بكسر
الهمزة وشدة الموحدة (قوله
ولم يذكر) أي البائع (قوله
فيها) أي الشاة (قوله انما
هي) أي الرغبة (قوله
والبائع يعلم الخ) حال (قوله
وكتفه) أي ما تحلب عن
المبتاع (قوله وان لم يكن)
أي البائع (قوله ذلك) أي
ما تحلب (قوله وكذلك)
أي الشاة في تفصيلها (قوله
من بقروا بل) بيان لما
(قوله ولو باعها) أي الشاة
في غير ابانها مفهومة في ابان
الحلاب (قوله فكان)
أي كبر الضرع (قوله له)
أي المشتري (قوله له) أي
كون كبر ضرعها الحسا (قوله
ولم يعلم) أي البائع المشتري
(قوله فله) أي المشتري
(قوله لانه) أي البائع (قوله
ولو كان) أي بيعها (قوله
مالم يعلم) أي المشتري (قوله
ان علم البائع حلها) أي
وكتفه عن المبتاع (قوله
ان يعلم) أي قدر ما تحلب
(قوله كلامها) أي المدونة
(قوله والجواهر) عطف على كلامها (قوله كلامه) أي ابن الحجاب (قوله قيد الظن) إضافة للبيان (قوله عبد
قتبه) أي ابن الحجاب (قوله من شراحه) بيان لمن (قوله فيها) أي مسئلة الشروط (قوله قيدها) أي مسئلة الشروط (قوله
بذلك) أي كونها تحلب حل أمثالها (قوله من تقدم) أي من وعج (قوله خلافه) أي التقييد بذلك (قوله على ذلك) أي
اطلاقها وعدم تقييدها بذلك

(قوله والجواهر) عطف على كلامها (قوله كلامه) أي ابن الحجاب (قوله قيد الظن) إضافة للبيان (قوله عبد
قتبه) أي ابن الحجاب (قوله من شراحه) بيان لمن (قوله فيها) أي مسئلة الشروط (قوله قيدها) أي مسئلة الشروط (قوله
بذلك) أي كونها تحلب حل أمثالها (قوله من تقدم) أي من وعج (قوله خلافه) أي التقييد بذلك (قوله على ذلك) أي
اطلاقها وعدم تقييدها بذلك

(قوله قال) أي س وعج
 (قوله بعد حلبها) صلة
 المردودة (قوله وهو) أي
 تعدده بتعدددها (قوله عليه)
 أي تعدده بتعدددها (قوله
 وهو) أي كثرة اللبن وذكره
 لتدكير خبره (قوله بدليل)
 اضافته لليمان (قوله وعليه)
 أي كونهم اقوالين (قوله
 قال) أي اللخمي (قوله
 وطائفة) أي جماعة من
 أهل المذهب عطف على
 المازري (قوله بحمله) أي
 مافي الموازية (قوله وعليه)
 أي الوفاق (قوله وهذا)
 أي كون الحلبه اليوم (قوله
 وهو) أي كونها اليوم
 (قوله ذلك) أي مقدار
 حلبها المعتاد لها (قوله
 وقال) أي عياض (قوله
 من ذكر ثلاثة أيام) بيان
 لما (قوله وجعلها) أي الايام
 الثلاثة (قوله وهو) أي
 ما تختبر فيه (قوله فيكأن)
 بفتح الهمزة وشدة النون
 (قوله وعليه) أي اعتبار
 الحلبات (قوله غيبته) أي
 المشتري (قوله فله) أي
 المشتري (قوله بصاع) أي
 معه صلة رد (قوله ومحل) أي
 وان حلبت ثلاثة الخ (قوله
 فيه) أي زمن الخصاص

عبد السلام وقال أشبه له ردها في الوجهين لانه عيب والعلم وعدمه انما يظهران في حكم
 التدليس اه فابن العيب اذا كانت تحلب حلب امثالها اه ونقله البشاني واقروه أقول فيه نظير
 فان قول المدونة حلوباصر يح في أن الشروط في ظن كثرة اللبن وكذا قولها فان كانت الرغبة فيها
 انما هي في اللبن وكذا قول الجواهر لو ظن غزارة اللبن الخ اذا الظاهر رجوع قوله الآن يعلم البائع
 الخ له وللمشبه به وتقييد س وعج بحلبها حلب مثلها ظاهرا لا ينبغي التوقف فيه لان نقصها عن
 حلب امثالها عيب العادة السلامة منه فيرد به بدون اعتبار الشروط الثلاثة كما قالوا والله أعلم
 (ولا) يجب رد صاع ان رد المصرة بعد حلبها (ب) هيب (غير عيب التصريه على الاحسن) عند
 التونسي من الخلاف وروى اشهب يرد معها صاعا لانه يصدق عليه انه رد مصرة (وتعدد)
 الصاع (بتعدددها) أي المصرة المردودة بالتصريه بعد حلبها (على المختار) عند اللخمي
 (والارجح) عند ابن يونس من الخلاف والظاهر عند ابن رشد وهو قول ابن السكاتب ابن زرقون
 وليس عليه اهل وقال الاكثر يكتفي بصاع واحد لحلبها الذغاية ما يفيد تعدد كثرة اللبن وهو
 غير منظور اليه بدليل اتحاد الصاع في الشاة وغيرها ومحل الخلاف في المشتراة بتعدد واحد فان
 تعدد العقد تعدد الصاع بتعدددها اتفاقا (وان حلبت) بضم الحاء المهملة وكسر اللام المصرة
 حلبه (ثلاثة فان حصل) لمشتريها (الاختبار) بالموحدة لقد رتبنا (ب) الحلبه (الثانية فهو) أي
 حلبها ثالثة (رضايها) فليس له ردها (وفي الموازية) أي المشتري (ذلك) أي ردها بعد الحلبه
 الثالثة بعد حلبه انه مريضها (وفي كونه) أي مافي الموازية (خلافا) لما في المدونة فهم اقولان
 وعليه المازري واللخمي قال ومافي الموازية احسن وطائفة أو فاقا بحمله على ما اذا لم يحصل
 الاختبار بالثانية وعليه الصقلي (تأويلان) * (تنبيهات) * الاول عج المراد بالحلبه اليوم وهذا
 ظاهر كلام س طي وهو غير ظاهر لخالفه كلام اهل المذهب في المدونة اذا حلبها المشتري
 مرة لم يقبل ذلك فاذا حلبها الثانية وفي الجواهر حتى يحلبها ثالثة فاذا حلبها الثالثة وفي ابن
 عرفة وفي الحلبه الثانية ناقصة عن ابن التصريه له ردها فان حلبها ثالثة وكذا في عبارات أهل
 المذهب ولم أر من عبر بالايام وقال عياض في الاكل ظاهر المدونة ان الحلبه الثانية لا تمنع الرد
 لأن ما لكارضي الله تعالى عنه لم يأخذ بثلاثة أيام 'ذلم تكن في روايته لكن هو معنى الثلاث
 حلبات ونقله الابن واقروه وقال في تنبيهاته لم يأخذ ما لك رضى الله تعالى عنه بما في الحديث من
 ذكر ثلاثة أيام اذ لم تكن هذه الزيادة في روايته وجعلها الخالفون أصلا في أجل الخيار وما لك
 رضى الله تعالى عنه لم ير له أجلا محدودا الا بقدر ما يختبر فيه وهو يختلف باختلاف أنواعها
 وقد تكون الثلاثة الايام في هذا الحديث المراد بها ثلاث حلبات وهو نهاية ما يختبر به المصرة
 اه فكأن عج ومن معه غاب عنهم هذا كله البشاني بعض شيوخنا وعليه فلا بد ان يقيد بحلب
 المعتاد كبكورة وحشية مثلا اه الثاني ابن عاشر اذا نامت كلام المصنف والمدونة وما فيها من
 التفصيل وجدتها لا تقبل التأويل لتصريحها بالتفصيل وتبين لك ان التأويلين في كلام الموازية
 لاني كلام المدونة على خلاف اصطلاحه والله تعالى أعلم * الثالث محل قوله وان حلبت ثالثة
 الخ اذا حلبت بحضور المشتري واما اذا حلبت في غيبته فله ردها اذا قدم ولو حلبت مرارا بصاع
 فقط وما زاد خراج بالضم ان نقله ابن عرفة عن ابن محرز ومحل في حلبها في غير زمن الخصاص

(قوله وان كثر) أى حمله عليه (قوله فيه) أى ضمن الخصام (قوله لتوفيقه دينه) أى المدين صلة يبيع (قوله وان غاب) عطف على مدين (قوله ثمنه) أى المبيع (قوله بينهم) أى الغائبين (قوله وصيته) أى الميت (قوله وعلى اعتبار بيع الميراث) أى مانعاً من الرد بعيب قديم (قوله منه) أى الميراث (قوله أو وما يبيع) أى أو كونه ما يبيع منه لقضاء دين وما يبيع منه لنفسه على الورثة (قوله انه) أى البیان (قوله فى الوارث) أى يبعه (قوله الرقيق) مفعول ببيع المضاف لقاعله (قوله فى الديون) صلة ببيع (قوله يبيع براءة) خبر ببيع (قوله وان لم يشترط) أى السلطان ٦٤٤ الخ مبالغة (قوله وكذا) أى يبيع السلطان فى انه يبيع براءة (قوله فى الرقيق) صلة براءة (قوله اذا ذكر) أى

مغلبها فيه لا يمنع ردها وان كثر لان الغلبة فيه للمشتري (ومنعه منه) أى رداً للمبيع بعيبه القديم (بيع حاكم) على مدين مقلد أو ميت أو غائب لتوفيقه دينه أو غائبين لقسمته ثمنه بينهم (و) بيع (وارث) لقضاء دين على مورثه الميت أو تنفيذ وصيته ومفعول ببيع المضاف لقاعله قوله (رقيقاً) وقوله (فقط) راجع لحاكم ووارث أى لا غيرهما والرقيق أى لا غيره ابن عرفة وعلى اعتبار بيع الميراث فى كونه ما يبيع منه لقضاء دين فقط أو وما يبيع لقسم الورثة قولان للباجى وعياض عن غيره (بين) بفتح مثقلاً (انه) أى الرقيق (ارث) البنائى ظاهره انه شرطى الوارث فقط كالمدة ونصها وبيع السلطان الرقيق فى الديون والمغرم وغيره براءة وان لم يشترط البراءة وكذا يبيع الميراث فى الرقيق اذا ذكر انه ميراث وان لم يذكر البراءة اه فظاهرها ان يبيع الحاكم براءة مطلقاً وان لم يعلم المشتري أنه حاكم بخلاف بيع الوارث وقرئ بينهم ما بان الحاكم لا يكاد يخفى ~~لكن~~ يعكس على حمل المصنف على هذا قوله بعد وخير مشترطه غيرهما اذا ثبت للمشتري من الحاكم التخيير عند جهله أنه حاكم فلو اراد ظاهرها لقال وخير مشترط لم يعلم وكان خاصاً بالوارث وبقي قوله ومنعه منه يبيع حاكم على اطلاقه ولذا حمل ق وغيره كلامه على قول ابن المواز ونصه قال مالم يرض الله تعالى عنه يبيع الميراث وبيع السلطان براءة الا ان يكون المشتري لم يعلم انه بيع ميراث أو سلطان فيخبر بين ان يرد أو يحبس بلا عهدة ابن ونس هذا الحسن من قول ابن حبيب انه بيع براءة وان لم يذكر متوليه انه يبيع ميراث أو مقلد اه فهذا هو الذى اعتقد المصنف بدليل قوله ظنه غيرهما وبه تبين لك ان قول المصنف بين انه ارث مراده به ما يشمل حقيقة البیان وحصول العلم للمشتري من غيرهما اذا مراد حصول العلم وعليه المدار كما صرح به فى التنبيهات وان هذا القيد محذوف من الاول لدلالة الثانى عليه وانه لا فرق بين الحاكم وغيره فاحمله عليه ~~تت~~ هو الصواب ورد عجم عليه غير صواب * (تنبيهات) * الاول شرط كون يبيع الحاكم والوارث يبيع براءة عدم علم الحاكم والوارث العيب فان علمه وكتمه فليس يبعه ببيع براءة لانه تدليس * الثانى مفهوم رقيقاً فقط ان يبعهما غير من عرض ودابة ليس يبيع براءة ولو شرطها فلا ينفع شرطه والمشتري رده بعيبه القديم اذا ظهر * الثالث ابن عابد السلام معنى البراءة التزام المشتري فى عقد البيع للبائع انه لا يطل به بشئ من سبب عيوب المبيع التى لم يعلمها قديمة كانت أو مشكوكا فيها وقال ابن عرفة البراءة ترك القيام بعيب قديم (وخير) صلة جل (قوله كلامه) أى

الوارث (قوله انه) أى المبيع (قوله وان لم يذكر) أى يشترط الوارث (قوله مطلقاً) أى عن تقييده بذكره انه ميراث (قوله انه) أى البائع (قوله فرق) بضم فكسر مخففاً (قوله بينهم) أى الحاكم والوارث (قوله هذا) أى ان البیان شرطى ببيع الوارث لا الحاكم (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله اذا ثبت الخ) علة على هذا قوله بعد الخ (قوله جهله) أى المشتري (قوله انه) أى بائع الرقيق (قوله فلو اراد) أى المصنف (قوله ظاهرها) أى المدونة (قوله وكان) أى وخير مشترط لم يعلم (قوله على اطلاقه) أى عن تقييده بعلم المشتري انه حاكم (قوله ولذا) أى قوله وخير مشترطه غيرهما صلة جل (قوله كلامه) أى

المصنف (قوله ونصه) أى ابن المواز (قوله فيخير) أى المشتري (قوله ان يرد) بفتح فضم أى المشتري المبيع (قوله بضم هذا) أى تفصيل مالم يرض الله تعالى عنه فى بيع الحاكم والوارث (قوله انه) أى يبيع الحاكم والوارث (قوله متوليه) أى البيع (قوله فهذا) أى التفصيل فيهما (قوله وبه) أى قوله ظنه غيرهما صلة تبين (قوله وحصول) عطف على حقيقة (قوله من غيرهما) أى الحاكم والوارث (قوله وعليه) أى العلم بهما (قوله وان هذا القيد) أى بين الخ عطف على ان قول المصنف الخ (قوله الاول) أى الحاكم (قوله وانه) أى الشأن الخ عطف على ان قول المصنف (قوله ولو شرطها) أى البراءة الحاكم أو الوارث (قوله فى عقد البيع) صلة التزام (قوله للبائع) صلة التزام (قوله انه) أى المشتري (قوله لم يعلمها) أى البائع عيون المبيع

ظهر) اى العيب (قوله
 حدث) بضم الحاء المهملة
 وشدة الدال اى الإقامة
 الطويلة (قوله ولم يطلع) اى
 البائع (قوله على عيبه) اى
 الرقيق (قوله ظنه) اى البائع
 (قوله به) اى الرقيق (قوله
 له) اى البائع (قوله وجوز)
 اى البائع بفحش مثقلا
 (قوله ان به) اى الرقيق
 (قوله أخفاء) اى الرقيق
 العيب (قوله منها) أى
 عيوبه (قوله فان كان) اى
 البائع (قوله علمه) اى البائع
 عيب الرقيق مفهوم لم يعلمه
 (قوله او لم تطل اقامته
 عنده) مفهوم الشرط (قوله
 واظهارها) اى عيوبه عطف
 على كتم (قوله وغيره) اى
 الرقيق (قوله من عيب قديم)
 بان لما (قوله وجب) اى
 ثبت (قوله حلقه) اى البائع
 (قوله وان لم يدع المبتاع
 علمه) اى البائع العيب
 مبالغه (قوله وهو) اى
 حلقه (قوله مطلقا) اى عن
 تعيينه بالخطى (قوله قوله)
 اى ابن العطار على البت
 فى الظاهر ونفى العلم فى الخطى
 (قوله بانه) اى المشتري أو

الشان صله متعقبا (قوله يرد) أى المشتري الرقيق المبيع ببراءة (قوله بما علم) أى البائع أى فلا فرق بين الظاهر والخفى (قوله على الثانى) أى الخالف على نقي العلم مطلقا (قوله اعلامه) أى المشتري (قوله به) أى العيب (قوله ان كان) أى العيب (قوله منه) أى العيب الخفى (قوله بان يذكره) أى البائع العيب الخفى تصويرا لعدم اجماله (قوله فان اجماله وحده الخ) مفهوم ولم يجعله (قوله وفيه) أى الرقيق الخ حال (قوله فلا يكتفى) جواب ان اجماله (قوله نازعته) أى بعض المعاصرين (قوله انه) أى قوله سارق

(قوله يسرق) بضم الياء وفتح الراء (قوله ومات) اى بعض المعاصرين (قوله ولم يرجع) اى المعاصر عن قوله (قوله ما قاله) اى
البساطى (قوله لا يشك) بضم ففتح (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشدة النون اى البساطى (قوله فى ذلك) اى ما قاله البساطى (قوله
فيه) اى ما قاله البساطى (قوله ونصها) اى المدونة (قوله فان كانت) اى دبراته (قوله منغلة) بضم الميم وفتح النون وكسر
الغين المججمة منغلة اى مدودة ٦٤٦ (قوله مثل العوالى) اى فى القرب من مدينة النبي صلى الله عليه وسلم

يفسد فيما يسرق عادة لان ظهراته ثقب أو أتى من ذلك بالعظيم الذى لا يخطر بالبال فلا يقصد
ومات ولم يرجع وأتباع على قولى لم أرجع عنه اه الحط ما قاله هو الظاهر الذى لا يشك فيه
وكانه لم يقف على نص صريح فى ذلك وكلام المدونة والنوادر كالصريح فيه ونصها من باع
بغير اقتبراً من دبراته فان كانت منغلة مفسدة لم يبرأ وان اراد اياها حتى يدكر ما فيها من نغسل
وغيره وكذا ان تبرأ فى عبد من سرقة أو باق والمبتاع يظن باق ليلة أو الى مثل العوالى أو سرقة
رغيف فيوجد ثقب أو باق الى مثل مصر أو الشام فلا يبرأ حتى يبين امره اه فقهوه انه
لو وجد باق ليلة أو يسرق رغيفاً يرى وفى النوادر ومن الواضحة قال مالك رضى الله تعالى عنه
وصحابه ومن تبرأ من عيب منه فاحش ربه من عيبه فاحش ربه من عيبه حتى يصف تفاحشه
من ذلك الا باق والسرة والبر بالبعير ومثله من تبرأ من كى أو آثار بالجد أو من عيوب
فرج فهو براءة من ذلك كله له رد وكذلك سائر العيوب وذكره ابن القاسم فى كتاب
محمد اه وفيه: وإذا تبرأ من عيوب الفرج فان كانت مختلطة ومنها المتفاحش لم يبرأ حتى
يدكر اى عيب الامور ليسير فانه يبرأ اه وان أتى بلفظ يشمل العيوب كلها كناية وليس له
وهو يعلم بعضها فيه كايك عظماء فى قفة وسكر فى ماء فلا يتفقه هذا فى شئ فقه من اكثر
فى براءة ذكر اسماء العيوب لم يبرأ الا من عيب يريه اياه ووقفه عليه والافله الرد ان شاء اه
(و) منع من الرد (زواله) اى العيب بعد البيع وقبل اقبام به (الا عيباً) (محملة العود) بفتح
العين المهملة وسكون الواو اى الرجوع بعد زواله كبول بفرش فى وقت ينكرو وسلس بول
وسعال مفروط واستحاضة ونزول دم من قبل ذكر وبياض عين ونزول ماء مستقر وجذام وبرص
حيث قال أهل المعرفة انه يعود فان زواله ولو قبل البيع لا يمنع الرد قول ابن حبيب على
البائع ان يبين حصول البول فى القرش وان انقطع لان عودته لا تؤمن وابن المواز ابن القاسم
وان انقطع البول عن الجارية فلا يبيعها حتى يبين لانه لا تؤمن عودته وكذلك الخيل فهو
عيب ترد به وقال أشهب فى البول فاذا انقطع انقطاعاً ينقض له السنون الكثيرة فباع عليه
ان يبين وأما انقطاع لا يؤمن فان لم يبينه فللمبتاع الرد اه (وفى زواله) اى عيب التزوج
(بموت الزوجة) للعبد الذى دخل بها والزوجة لامة الذى دخل بها اذ الاقوال الثلاثة فيه
أبضا قال الزوج اشملهما ويقول وطلاقه أى الزوج الشامل لهما باضافة اسم المصدر الى
فاعله او مفعوله ابن رشد اما عيب الزوجية فى الامة والعبد فاختلف هل يذهب بارتفاع
العصمة بموت أو طلاق أو ثلاثة أقوال ومثله فى التوضيح (وطاقتها) أى الزوجة وكالطلاق
الفسخ والواو بمعنى أو (وهو) أى الزوال بالموت أو الطلاق (المتأول) بفتح الواو ومشددة أى
الذى دهمت المدونة عليه عند فضل (والاحسن) عند التونسي فى قولها واذا اشترى أمة وهى

(قوله فيوجد) اى العبد
(قوله ينتقب) اى الجدران
لسرقة ما فيها (قوله مثل
مصر والشام) اى فى
البعد من مدينته عليه
الصلاة والسلام (قوله
منه) اى العيب (قوله من
ذلك) اى المتقسم الى
فاحش وخفيف خبره مقدم
(قوله سائر) اى باقى قوله
وفيه) اى المدونة (قوله
ففيه) اى المدونة (قوله
يريه) اى البائع المتباع
(قوله اياه) اى العيب (قوله
ويوقفه) اى البائع المتباع
(قوله عليه) اى العيب
(قوله والا) اى وان لم يره
اياه ولم يوقفه عليه (قوله
قله) اى المتباع (قوله به)
اى العيب (قوله ونزول
ماء) اى من العين (قوله
وابن المواز) عطف على ابن
حبيب (قوله وكذلك)
الخيل (قوله كذا فى الحط ولم
ارضبطه ولا تفسيره) (قوله
التي دخل) اى العبد (قوله
اذ الاقوال الثلاثة)
الايسة فى الزوجية الخ
هله أو الزوج (قوله فيه)

اى الزوج خبر الاقوال (قوله فلو قال) اى المصنف (قوله لشملهما) اى الزوجة والزوج (قوله ويقول) اى المصنف فى
مع التعبير بالزوج (قوله اسم المصدر) اى الطلاق اذ المصدر التطلق (قوله عند فضل) صلة المتأول (قوله فى قولها) اى المدونة
(قوله وهى) اى الامة الخ حال من امة بلا مسوغ

(قوله فلم يعلم) أي المشتري بتزوجها (قوله له) أي المشتري (قوله من زوجية) بيان لما (قوله بموت الخ) صله زال (قوله لان الموت يقطع التعلق الخ) علة للفرق بينهما (قوله فرضها) أي الأقوال الثلاثة (قوله انتزعتها) أي السيد الامة (قوله منه) أي العبد (قوله علة) اضافته للبيان (قوله به) أي العيب صله الرضا (قوله اطلعه) أي المشتري ٦٤٧ (قوله عليه) أي العيب (قوله صراحة

الخ) بيان لنوع الرضا (قوله من قول الخ) بيان لما (قوله الاول) أي الاستغلال قبل الاطلاع على العيب (قوله مطلقا) أي منقضا أم لا (قوله الثاني) أي الاستغلال بعد الاطلاع على العيب وقبل الخصام (قوله الثالث) أي الاستغلال في زمن الخصام (قوله فان كان) أي الاستغلال (قوله وقف) انضم فكسر أي المبيع (قوله وكذا) أي ما ذكر في عدم دلالة على الرضا (قوله سكوتية) أي المشتري (قوله بعده) أي العلم بالعيب (قوله ولو في زمنه) أي الخصام (قوله لان شأنه) أي استعمال الرقيق والدابة (قوله هذا) أي ان استعمال الرقيق والدابة بعده رضا (قوله ان الغلة للفسخ له) أي المشتري بيان لما يأتي بجذوف من (قوله لانه) أي ما يأتي الخ علة لا ينافي الخ (قوله عن رده) أي المبيع صله سكنت (قوله في اليوم) صله سكنت (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله عله) أي المشتري بعيب المبيع (قوله يرد) بفتح فضم أي يمكنه الرد (قوله لغيره) أي الوقت علة (قوله لم يكن) لسان محذوف (قوله لم يكن)

في عدة من طلاق فلم يعلم حتى انقضت عدتها فلا رد له بما زال من زوجية بموت أو طلاق (أو) يزول (بالموت فقط) دون الطلاق قاله المشهور وابن حبيب (وهو الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف لان الموت يقطع التعلق دون الطلاق الخط ظاهره سواء كانت راتعة أم لا وفي التوضيح القول الثاني لاشبه وابن حبيب انه يذهب بالموت دون الطلاق ابن حبيب الا ان تكون راتعة أي في الموت ابن رشد وهذا أعدل الأقوال (اولا) يزول عيب التزوج بموت أو طلاق لان من اعتاده لا يصبر عنه قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه البساطي لا ينبغي أن يعدل عن هذا (أقوال) ثلاثة في التزوج باذن السيد بدون تسلط العبد عليه مع الوطء لا يغير اذنه أو مع تسلط عليه فلا يزول ولو لم يطأ ولا بذنه بدون تسلط ووطء فيزول باحدهما اتفاقا واشهر فرضها في التزوج ان من وهب لعبد أمة ووطئها ثم انتزعتها منه فلا يلزمه بيان عند بيعه وبه صرح التونسي وبه في ابن عبد السلام بجريان علة تعلق القلب فيه (و) منع رد الرقيق وغيره بعيب قديم (ما) أي شيء (يدل على الرضا) من المشتري (ب) بعده اطلعه عليه صراحة أو ظهورا من قول كرضيت أو فعل كركوب واستخدام وكتابة وتزويج واجازة وإسلام لصنعة (الاما) أي شيئا (لا ينقص) بضم التحتية وفتح النون وكسر القاف مشددة أو بفتح فسكون فضم ومفعوله محذوف أي المبيع البناء الاستثناء هنا منقطع لان ما لا ينقص لا يدل على الرضا ولو دل عليه لمنع الرد والاصل من كلام ز وغيره ان الاستغلال اما قبل الاطلاع على العيب أو بعده وقبل الخصام أو في زمن الخصام اما الاول فليس رضا مطلقا وأما الثاني فهو رضا مطلقا وأما الثالث فان كان منقضا كالركوب فهو رضا وان كان غير منقص فليس رضا (كسكنى الدار) بنفسه أو ساكنها غيره على ما بقية قوله لا في ووقف في رهنه واجازته خلاصة وادخات الكاف القراءة في المحقق والمطالعة في الكتاب واقتطال الحائط زمن الخصام أي انه يخاصم البائع بعد الاطلاع على العيب وكذا ما نشأ لاعتن تحريك كائن ووصوف فلا يدل على الرضا ولو في غير زمن الخصام الا طول سكوتيه بعده علم العيب فلا يرد بعده كسكنى دارا واعتلال حائط بعده وقبل الخصام وكاستعمال دابة أو رقيق ولو في زمنه فرضي لان شأنه التنقيب بخلاف السكنى ونحوها ولا ينافي هذا ما يأتي ان الغلة للفسخ له لانه في غلة لا تنقص كائن وفي غلة قبل الاطلاع على العيب منقصة أم لا لا فيما ينقص بعده علم العيب ولو في زمن الخصام ولا في التي لا تنقص قبل الخصام وبعده علم العيب (و) ان اطلع المشتري على عيب قديم في المبيع بهدشته وسكت مدته ثم اراد رده على بائعه به فلم يقبله وادعى ان سكوتيه رضا بعيبه وانكر المشتري كونه رضاه (حلف) المشتري ان سكوتيه ليس رضا (ان سكنت) المشتري بهد علمه بعيب المبيع عن رده (بالعذر) مانع له من رده (في اليوم) ونحوه فان حلف فله الرد وان سكت فلا في المدونة وكذلك لو مضى بهد علمه وقت يرد في مثله ولا يمكن لا يعد راضيا لغيره كيووم ونحوه ويحلف بالله ان لم يكن رده رضا ولا كان الا

لا يعد راضيا بترك رده فيه (قوله ويحلف) أي المشتري (قوله ان) بفتح فسكون واسمها ضمه لسان محذوف (قوله لم يكن) أي تركه الردي فيه (قوله منه) أي المشتري صله رضا (قوله ولا كان) أي سكوتيه

(قوله على القيام) أى قصد الرد (قوله مطلقا) أى عن تقييده بقربه (قوله وهو) أى الحكم (قوله كذلك) أى المذكور (قوله فيهما) أى المفهومين (قوله ونضوه) أى السفر كالأكره على ترك الرد (قوله ومكره) بيان لما دخل بالكاف (قوله لم يمكنه ردها) أى بلا مشقة (قوله وعذر) بضم فكسر (قوله ويندب) بضم فكسر (قوله له) أى المسافر (قوله كالإدابة) أى فى العذر بالسفر فى ترك رده المشق (قوله هذا) أى جواز ركوب الإدابة واستعمال الرقيق فى السفر بلا ضرورة ووجهه (قوله وروايته) أى ابن القاسم عطف على قول ٦٤٨ (قوله وبه) أى عدم منع ركوب واستعمال المسافر رده بعد

رجوعه صله أخذ قوله
فيشهد بضم فسكون
فكسر أى المشتري عدلين
(قوله عليه) أى الاضطرار
لاستعمالها في سفره قوله
وهذا أى قول ابن نافع
(قوله له) أى كلام المصنف
(قوله على الاول) أى قول
ابن القاسم (قوله لانه) أى
الاول (قوله لبعده غيبته)
أى البائع عليه يجوز (قوله له)
أى البائع (قوله نحوه)
أى كلام المصنف (قوله
وظاهره) أى كلام المذكورين
(قوله اشهاد) أى المشتري
(قوله عنه) أى المشتري
(قوله وانه) أى المشتري
(قوله يرد) يفتح ضم (قوله
عليه) أى الغائب (قوله ان
كان) أى البائع (قوله أوله) أى
البائع الغائب (قوله وكيل)
أى حاضر (قوله فان يجوز)
أى المشتري (قوله غيبته)
أى البائع (قوله فانه) أى
المشتري (قوله وانه) أى
المشتري (قوله له) أى القاضي

فیشہد) بضم فسکون

فکسر ای المشتري عدلین

(قوله عليه) أى الاضطراب

لاستعمالها في سفره (قوة

وهذا) آی قول ابن مافع

(قوله جمله) ای کلام المصنف

(قوله على الاول) اي قول

ابن القاسم (قوله لانه) الى

الاول (قوله ليلا عبيد)

ای ایاک علی بحر (عزله)

ای البالغ (نوبه سونا)
 او کلام الصنف (قوله)

ای مردم ایستادگاری کنید (مؤمنان)

(قد ایشاده) آی المشتري

(قوله: أي، المشتري)

(قوله وانہ) أى المشتري

(قوله برد) بفتح بر وضم (قوله

عليه) أي الغائب (قوله ان

كان أي المائتين (قوله أوله) أي

المائتة الغائب (قوله وكميل)

أني حاضر (قوله فان عجز)

أَيُّ الْمَشْتَرَى (قوله غيبته)

أى المائع (قوله فانه) أى

المستري (قوله وانه) أى

المشتري (قوله) أى القاضى

(قوله اذا قدم) اى البائع (قوله وهو) اى الحكيম المذكور (قوله لانسقط) بضم فسكون انتظاره
فكسر (قوله عبد) فاعل اقام (قوله ستة) صلة اقام (قوله ولم يرفع) اى مبياعه (قوله له) اى المبتاع خبره قدم والجله جواب
من (قوله ويعذر) بضم فسكون ففتح (قوله لنقل الخ) علة له الرجوع الخ (قوله ولانه) اى مبياعه الخ يعطف على لنقل الخ
(قوله ولا اعرفه) اى قوله استشهد شهيدين (قوله وله) اى المبتاع (قوله فله) اى المبتاع

فمکسر (قوله عبد) فاعل أقام (قوله ستة) صلة أقام (قوله ولم يرفع) ای مبتاعه (قوله له) ای المبتاع خبره مقدم والجملة جواب

من (قوله ويعذر) بضم فسكون ففتح (قوله انقل الخ) علة له الرجوع الخ (قوله ولانه) اي مبتاعه الخ عطف على انقل الخ

(قوله ولا اعرفه) ای قوله استشهد شهادتین (قوله وله) ای المبتاع (قوله فله) ای المبتاع

(قوله انتظاره) اي البائع (قوله ان كان) اي المبيع (قوله هلاك) اي المبيع (قوله وان لم يشهد) مبالغة (قوله انه) اي المبيع الخ
بيان ما (قوله والا) أي وان لم يحضر بأثمه (قوله به) اي رده (قوله ذلك) اي الحكم برده (قوله به) اي المبيع (قوله وان لم يقل) اي
البائع (قوله به) اي الرضا (قوله فيستثنى) بضم اليا وفتح النون (قوله بان كان) أي ٦٤٩ البائع الخ تصوير لم يغيثه (قوله

وهو) اي التلوم لمجهول
القدوم (قوله ذلك الله تعالى
اسرها) اي من العدو أهلكه
الله تعالى بدهله (قوله فلا
يقضى عليه) اي بالرد (قوله
بحيث) اي مكان (قوله لانه)
اي الشان (قوله يكلف)
بضم الباء وفتح الكاف
واللام (قوله حيث) اي
مكان (قوله من قد) نائب
فاعل يجعل (قوله اتنى) اي
تبرأ (قوله من علم) صلة اتنى
(قوله من المدونة) بيان
لكتاب التجارة لارض الحرب
(قوله غيبته) اي البائع
(قوله قضى) بضم فكسر
(قوله منها) اي المدونة (قوله
من التلوم) اي بعبء
الغيبه مرجع القدوم بيان
لما (قوله من قوله واما البعبد
الغيبه الخ) بدل من قوله من
التلوم (قوله ثم يبيعه) اي
العبء (قوله عليه) اي
الغائب (قوله ويقضى) اي
الامام (قوله انه) اي المبتاع
(قوله نقد) اي دفع للبائع
(قوله وهو) اي الثمن (قوله
فما فضل) اي من ثمن العبء
(قوله وان كان) اي وجد
(قوله نقصان) اي للثمن الذي
باع الامام به العبء عن الثمن

انتظاره عند بعد غيبته وعدم وكيله حتى يحضر فريد المبيع المعيب عليه ان كان قائما ويرجع
عليه بارش العيب ان هلك وان لم يشهد وليس له الرجوع بوجه مبيع ثمنه ان هلك لما يأتي انه
لا يدخل في ضمان بآثمه الا بالرضا برده او ثبوت العيب عندهما ان حضر البائع والا فلا بد من
الحكم به وقبل ذلك ضمانه من المشتري وللبائع اذا قدم فحالف المشتري على عدم رضائه به
وان لم يقل أخبرني به مخبر فيستثنى الغائب من قوله الا في ولا الرضا الخ وعطف على أعلم قوله
(قتلوم) بفتح تاء مثقل الواو اي ترص القاضي زمانا يسيرا (في) الحكم بالرد على بائع (بعبد
الغيبه) بان كان على عشرة أيام مع الامن ويومين مع الخوف (ان رجي) بضم الراء وكسر الجيم
(قدومه) اي بعبء الغيبه من غيبته غ كذا في النسخ المحصاة على اذ رجاء قدومه شرط في
التلوم ومفهومة عدم التلوم لمن لم يرج قدومه ومفهومة بعبء الغيبه ان قريب الغيبه كيومين
مع الامن لا يتلوم له وحكمه حكم الحاضر فيكتب له ليحضر او يوكل فان ابي حكم عليه بالرد
كال حاضر افاده غ عن المدونة وأي الحسن عليها وشبه في التلوم فقال (كان) بفتح الهاء
وسكون النون حرف مصدرى ضلته (لم يعلم) بضم التحيه وسكون العين وفتح اللام (قدومه)
اي الغائب فيتلوم له (على الاصح) عند اي الاصبغ بن سهل وهو قول أبي مروان بن مالك من
أئمة قرطبة فلما الله تعالى اسرها وقال أبو عمر بن الفطان مجهول الموضع كقريب الغيبه فلا
يقضى عليه حتى تريد المينة غيبه بعدد ما يقولون بحيث لا يعاملون وهذا محال في النظر لانه
لا يجوز أن يكلم من قال لا أعلم حيث غاب ان يزيد غيبا بعبء فيجعل عالما من قد اتنى من
علمه وهذا اتفاق على صحة ما صوب بمسائل من المدونة والاسمعة وبسطها
في نوازله وفي المتبعية أفاده غ (وفيها) أي المدونة في كتاب التجارة لارض الحرب (ايضا) اي كما فيها
التلوم بعبء الغيبه المرجع القدوم في كتاب العيوب (نفي) اي عدم ذكر (التلوم) لمن بعدت
غيبته ورجى قدومه غ اشارهم بهذا القول المتبسط قد قال في كتاب التجارة لارض الحرب من
المدونة ان بعدت غيبته قضى عليه ولم يذكر التلوم ونحوه لابن القاسم في كتاب القسم منها (وفي
حله) اي ما في كتاب التجارة لارض الحرب الذي سكت فيه عن التلوم بعبء الغيبه المرجع قدومه
(على الخلاف) لما في كتاب العيوب من التلوم له من قوله واما البعبد الغيبه فيتلوم له اذا كان
يطمع بقدومه فان لم يأت قضى عليه براد العبء ثم يبيعه عليه الامام ويقضى المبتاع ثمنه الذي
نقد بعد أن تقول ينته انه نقد الثمن وهو كذا وكذا دينار فا فضل حسبه الامام للغائب عند
امين وان كان نقصان رجع المبتاع على البائع بما بقي له من ثمنه اه فمهما بعض الشيوخ
على الخلاف وقال المتبسط عن بعض الموثقين الموضعان متفقان وكأنه قال يتلوم له الامام
ان طمع بقدومه ولم يخف على العبء ضيعة فان خاف عليه ذلك ولم يطمع بقدوم الغائب باع
العبء اه فقوله نفي التلوم فيه حذف مضاف اي نفي ذكر التلوم ولو قال وفيها ايضا السكون
عن التلوم لكان أبين أو الوفاق بجهل المطلق على المقيد (تأويلان) البتاني ونحوه للمتبسط

٨٢ من في الذي نقده المبتاع للبائع (قوله فحماهما) اي ما في السكاين منها (قوله فقوله) اي المصنف (قوله والوفاق)
عطف على الخلاف (قوله بجهل المطلق) اي المسكوت فيه عن التلوم (قوله المقيد) اي المذكور فيه التلوم تصوير للوفاق

(قوله احكامه) بفتح الهمزة صلح حكمهم ثم سمي ابن سهل كناية به (قوله فانه) اي ابن سهل (قوله بعد ذكره) اي ابن سهل صلح قال
(قوله قال) اي ابن سهل (قوله قال) اي صاحب المدونة (قوله وقال) اي صاحب المدونة (قوله وكتب) اي الساطان (قوله له) اي
قريب الغيبة (قوله في ذلك) اي شان العبد (قوله وان كان) اي السيد (قوله يسع) اي العبد (قوله عليه) اي الغائب (قوله ولا
يتنظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله ان كان) اي زوجها (قوله في ذلك) اي شان زوجها الغائب (قوله ان يكون) اي زوجها (قوله
وان كان) اي زوجها (قوله وهو) اي عدم الانتظار (قوله فقوله) اي المصنف (قوله ويتأق التوفيق معه الخ) جواب ما يقال اذا
حل على ظاهره فلا يتأق التوفيق ٦٥٠ اذ هما عليه نقيضان فلا يظهر قوله وفي حله على الخلاف تأويلان (قوله

بجملة) اي نفي التلوم تصوير
للتوفيق (قوله بالرد) اي
للمبيع العيب (قوله عيب
الرقيق) اي الذي علم البينة
بتبريه منه لم يعلم به بعد طول
اقامة عنده (قوله قبلت)
بضم فكسر (قوله وان
كانت بالنفي) اي عدم حال
(قوله لتعلقه) اي النفي الخ
علة قبلت هذا معناه والظاهر
ان البينة لا تشهد هنا بنفي
العلم بل بآبوت وعلمها عدم
تبريه بحال لم يعلم به لحضورها
عقد هما ولم يشترط البائع فيه
عدم العهدة والتبري من
عيب لم يعلمه او تشهد بعلمها
شرط المبتاع العهدة على
البائع فليس تشهدا بالنفي
الاستة (قوله فليس المراد عهدة
الثلاث الخ) تفريع على اي
ان البائع لم يتبرأ من عيب
الرقيق (قوله وهي) اي
عهدة الاسلام (قوله درك)
اي ضمان (قوله لان البراءة
منها) اي عهدة الاسلام
الخ علة فليس المراد عهدة الثلاث وهو قاصر على التبري من عهدة الاسلام (قوله بتبريه) اي البائع
(قوله منه) اي الاستحقاق (قوله الشرط) اي التبري من عهدة الاسلام (قوله فلا يحتاج المشتري الخ) تفريع على لان البراءة
الخ (قوله عليها) اي عهدة الاسلام ولا مانع من حل العهدة في كلامه على عهدة الثلاث والستة او هما معا بل وعلى عهدة الاسلام
فان المشتري انما يدعي اشتراطها ويكلف اثباته بيينة وان لم يحتج اليه ابتداء والله اعلم (قوله بعده) اي اطلاعه على عيبه (قوله
هذه الفصول) اي العهدة وصحة الشراء وعدم الرضا بالعيب وعدم الاستفهام الخ

الاول

الاول
(قوله منه) اي الاستحقاق (قوله الشرط) اي التبري من عهدة الاسلام (قوله فلا يحتاج المشتري الخ) تفريع على لان البراءة
الخ (قوله عليها) اي عهدة الاسلام ولا مانع من حل العهدة في كلامه على عهدة الثلاث والستة او هما معا بل وعلى عهدة الاسلام
فان المشتري انما يدعي اشتراطها ويكلف اثباته بيينة وان لم يحتج اليه ابتداء والله اعلم (قوله بعده) اي اطلاعه على عيبه (قوله
هذه الفصول) اي العهدة وصحة الشراء وعدم الرضا بالعيب وعدم الاستفهام الخ

(قوله أحدها) أي الشروط التسعة (قوله نقده) أي دفع الثمن للبائع (قوله أمد) أي وقت وتاريخ (قوله أنه) أي العيب (قوله أنه) أي العيب أيضا (قوله بعدها) بضم الموحدة أي الغيبة (قوله لم يتبرأ) أي البائع (قوله ولم يبينه) أي البائع العيب (قوله به) أي العيب (قوله له) أي المشتري (قوله جعلها) أي الإيمان الثلاثة ٦٥١ (قوله ملك) مفعول زاد (قوله

وابن عبد السلام) عطفاً على فاعل زاد (قوله صحة) عطف على ملك (قوله أنه) نقده الثمن (مفعول الاثبات (قوله اذ لم يعض الخ) خبر محل (قوله من الزمن) بيان ما بعده (قوله فلم) بكسر ففتح (قوله أزم) بضم الهمز وكسر الزاي (قوله عليها) أي صحته (قوله فيها) أي المدونة (قوله ذلك) أي القيام بالعيب (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله ان أقام) أي المشتري (قوله حكم) بضم فكسر (قوله فيه) أي البيع الفاسد (قوله وان فات) أي المبيع بجوالتسوق مثلاً (قوله جعله) أي المبيع (قوله عليه) أي المشتري (قوله بغيره) أي المبيع (قوله يترادان) أي يتقاص المتبايعان بالثمن والقيمة فان استويا فلا شيء لأحدهما على الآخر والاغرم الفضل من هو عليه (قوله أنه) أي المشتري (قوله وفات المبيع) عطف على أقام بينة أو حال (قوله وحكم بالقيمة الخ) عطف على أقام أو حال (قوله وفيها) أي القيمة الخ حال (قوله فان

الاول البناي قوله ان اثبت عهد شرط في قوله فتلوم في بيع العيب الخ لان التلوم انما يكون بعد اثبات الموجبات ابو الحسن يثبت الحكم في هذه المسئلة بتسعة شروط وثلاثة أيمان أحدها ان يثبت انه ابتاع الثاني مقدار الثمن الثالث نقده الرابع امد التبايع الخامس ثبوت العيب السادس انه يتقص من الثمن السابع انه اقدم من امد التبايع الثامن ثبوت الغيبة التاسع بعدها واما الايمان الثلاثة فخلقها انه ابتاع بها صححها وانه لم يتبرأ اليه من العيب ولم يبينه له ولا اراد اياه فريضه والثالث انه لم يرض به حين علمه وله جعلها في عين واحدة الثاني زاد في التوضيح على التسعة المقدمة عن ابن الحسن ملكاً بآئنه لوقت بيعه وابن عبد السلام صحة ملك البائع الى حين الشراء الثالث محل اشتراط الاثبات بينة انه نقده الثمن اذ لم يعض من الزمن مالوا نكر البائع قبضه كان القول للمشتري بيمينه انه دفعه له كعام عند ابن حبيب وعشرين عاماً ونحوها عند ابن القاسم الرابع د لقائل أن يقول الزد بالعيب يكون في الفاسد أيضاً فلم أزم المشتري اثبات صحة ثرائه أو الخلف عليها البناي ابن عرفة فيما قلت ان كان ذلك في بيع فاسد قال لم أسمعه واري ان أقام البينة انه ابتاعه بها حراماً ونقدت منه ولم يفت بجوالتسوق حكم فيه كالححيح وان فات جعله القاضي عليه بغيره ويترادان الفضل متى التقيا ه وبه يرتفع الاشكال وفي النكت اذا أقام المشتري بينة انه ابتاع فاسدا وفات المبيع وحكم بالقيمة على المشتري وفيها فضل على الثمن الذي اخذه البائع فان السلطان لا يأخذ به بل يقيمه في ذمة المشتري لان السلطان لا يحكم للغائب في اخذ ديونه الا ان يكون مققوداً او مولى عليه او يقول الذي عليه لا يريد بقاءه في ذمتي ه ونحوه لابن الحسن (و) منع الرد بالعيب القديم (قوته) أي المبيع (حسا) بكسر الحاء المهملة وشد السين أي فواتا محسوسا بتلف اوضاع او غصب او حكا (ككتابة وتدبير) وتنجيز عتق وصداقة وهبة لغير ثواب من المشتري قبل اطلاع على العيب فليس له رده وتعين له الارش وهو الواهب او المتصدق اذ لم يهب او يتصدق الا بالمبيع ابن الحاجب اذا فات المبيع حسا بتلف او حكا بعق او استملادا وكناية او تدبير فاطلع على العيب تعين الارش وفي المقدمات اذا فات المبيع من يد المشتري بغير عوض فان كان مغلو با عليه من غير اختياره مثل كونه عبداً فموت او يبتله المشتري خطأ او يغصب منه فلا خلاف ان له الرجوع بغيره بيمينه وان كان باختياره كقتله عمدا او هبته او عتقه فروى ابن زياد انه لا رجوع له بقيمة عيبه ه وفي التوضيح في شرح قول ابن الحاجب فان تعدل لعقد آخر فان كان بغيره ما وضعت فالارش أي كالهبة والصدقة وهذا هو المشهور وروى ابن زياد عن مالك انه اذا تصدق به او عتقه فموت ولا رجوع له بقيمة العيب وهذا في غير هبة الثواب اذهى كالببيع قاله في المدونة وعلى المشهور فقال سحنون وعيسى الارش للمتصدق لا للمتصدق عليه وفي الشامل لو اخذ الارش لمرض العبد عنده

السلطان الخ) جواب اذا (قوله لا يخذله) أي الفضل (قوله أو يقول) عطف على يكون (قوله من المشتري) راجع للكتابة وما بعدها (قوله وهو) أي الارش (قوله فاطلع) أي المشتري (قوله بغيره) أي العيب (قوله وان كان) أي فواته (قوله باختياره) أي المشتري (قوله كان) أي المبيع

(قوله لما قصته) مفعول النسبة ولأما مقوية (قوله لقيته) صلة النسبة (قوله من الثمن) بيان لمثل (قوله وهو) أى مثل النسبة من الثمن (قوله فيرجع) أى المشتري (قوله فيها) أى المدونة (قوله سالت) أى تغيت بزيادة أو نقص (قوله الاسواق) أى القيم (قوله وهى) أى الجارية (قوله يقبضها) أى الجارية (قوله وماتت) أى الجارية (قوله عنده) أى المبتاع (قوله ثم اطلع) أى المبتاع (قوله كان) أى العيب بالجارية (قوله الصفقة) أى البيع (قوله اذ البيع صحيح الخ) على اعتبار قيمتها يوم بيعها (قوله يلزمه) أى المبتاع (قوله قبضه) أى المبيع (قوله وهبته) أى المبيع (قوله منه) أى المبتاع (قوله ولولم يقبضها) أى المبتاع الجارية (قوله ماتت) أى الجارية (قوله ان كانت) أى الجارية (قوله لاتواضع) أى لكونها وخشالم (قوله برهنه) أى المبيع صلة تعلق (قوله عليه) أى المشتري

٦٥٢

مقرواهاها لو طها أو اعتبرها قبل

او كتابته ثم صرح او عجز فأتاه واذافات ووجب للمبتاع الارش (فيقوم) بضم الياء وفتح
القاف والواو ومشددة المبيع يوم دخوله في ضمان المشتري مقوما كان او مثليا حال كونه
(ماليا) من العيب بمائة مثلا (و) حال كونه (معيبا) بمائتين مثلا (ويؤخذ) بضم الياء وفتح
الخاء المعجمة للمشتري من البائع (!) مثل (النسبة) لما نقصته قيمته معيبا لقيمة سليما (من
الثلث) وهو الثلث في المثال المذكور فيرجع على البائع بخمس الثلث فيما من اشترى جارية يباعا
صحيا ولم يقبضها الا بعد شهر أو شهرين وقد حالت الاسواق وهي عند البائع فقبضها المبتاع
وماتت عنده ثم اطلع على عيب كان عند البائع فانظر في قيمة العيب يوم الصفقة اذ المبيع صحيح
يلزمه قبضه ومعيبته منه ولولم يقبضها حتى ماتت عند بائعها ان كانت لاتمواضغ وبيعت على
القبض (و) لعلق المشتري بالمبيع حقا للغير برهنة في دين عليه أو اجارته ثم علم عيبه الذي له
رده (وقب) بضم فكسر المبيع (في) صورة (رهنة) أى المبيع المعيب المشتري قبل
علمه عيبه (و) في صورة (اجارته) أى المبيع ونحوها كاخداه واعارته وحله وقف (لخلاصه)
أى المبيع من الرهن بدفع الدين المرهون فيه او ابرائه منه او تمام عمل الاجارة أو اتها مائة
الاتحاد ام والاعارة (ورد) بضم الراء وشد الدال المبيع المعيب لبائعه بعد خلاصه (ان لم يتغير)
المبيع وهو مرهون أو مؤجر مثلا فان تغير جرى فيه ما يأتى في قوله وتغير المبيع ان توسط الخ
الحط حكم الرهن والاجارة والبائع الصحيح وهبة الثواب سواء في انه لا يرجع للمشتري بشئ
حتى تهوله السلعة على مذهب ابن القاسم في المدونة قال في الام والرهن والمبيع والاجارة
اذا اصاب العيب بعدهن او احر فلا اراده فواتا متى رجعت اليه باقتكال الرهن وانقضاء اجل
الاجارة فارى له ان يردها ان كانت بحالها فان دخلها عيب مفسد ردها وما نقص العيب الذى
حدث بها انه ثم قال وانظر هل يشترط ان يشهد الآن انه مارضى به او لا يشترط ذلك وله
القيام به وان لم يشهدوه - ذاهو الظاهر ويظهر من كلام ابن يونس وابى الحسن عن ابن حبيب
انه انما يكون له رده بعد رجوعه اليه بشراء او هبة او ميراث اذ لم يقم عليه ولم يحكم بينهم بشئ
ام لو قام عليه قبل رجوعه اليه فقطضى عليه بانه لا يرجع عليه بشئ تلخروج ذلك من يده فلا

للمبيع ما عان وده به بيه (قوله ومتى رجعت) اى السلعة (قوله اليه) اى
المشتري (قوله فارى له) اى المشتري (قوله ان بردها) اى السلعة (قوله ان كانت) اى السلعة (قوله فان دخلها) اى
حدث بالسلعة (قوله ثم قال) اى الخط (قوله ان يشهد) بضم فسكون فكسر اى المشتري (قوله الا ان) اى حين
اصابته العيب (قوله به) اى العيب (قوله ذلك) اى الاشهاد على عدم رضائه (قوله وهذا) اى عدم لزوم الاشهاد (قوله
اذ لم يقم) اى المشتري (قوله عليه) اى البائع (قوله اولم يحكم بينهما) اى المتبايعين (قوله ففضى عليه) اى المشتري (قوله
لا يرجع عليه) اى البائع (قوله ذلك) اى البيع

(قوله وهذا) أي عدم رجوعه عليه ان كان قام عليه وحكم بينهم بما بعد رجوعه عليه لخروج المبيع من يده (قوله يرد) أي أبو محمد (قوله انه) أي المشتري (قوله الرد) أي بعد رجوع المبيع له (قوله لانه) أي المشتري (قوله منع) بضم فسكون أي المشتري (قوله عليه) أي البائع (قوله له) أي خروج المبيع من يده (قوله بارتفاعها) أي العلة (قوله في الرد) أي جواز (قوله بعد بيعه) من المشتري صلة عود (قوله غير عالم) أي المشتري حال بيعه (قوله من المشتري) صلة (قوله سواء كان) أي العيب (قوله او حدث) أي العيب (قوله والمبيع في ضمان البائع الاول) حال (قوله او بتقليص) عطف على بعيب (قوله واخذه) أي المبيع (قوله له) أي المشتري الاول (قوله له) أي المشتري الاول (قوله ولواشتراه) أي المشتري المبيع المعيب (قوله له) أي المشتري (قوله لانه) أي المشتري (قوله انما اشترته) أي المبيع ٦٥٣ (قوله له) أي المشتري الاول

رجوع له أبو محمد وهذا بعد من أصولهم ابن يونس يريد انه له الرد قام عليه أو لم يقم لانه انما منع من القيام عليه لعله فارتفع الحكم بارتفاعها وشبهه في الرد ان لم يتغير فقال (كعوده) أي المبيع (له) أي المشتري بعد بيعه غير عالم بعيبه وصلة عوده (بعيب) ظهر للمشتري من المشتري سواء كان قديما من عند البائع الاول او حدث عند المشتري الاول والمبيع في ضمان البائع الاول بهذه او مواضعة فله المشتري الاول رد على البائع الاول او يتنازل المشتري الثاني قبل دفع ثمنه واخذه المشتري الاول فله رد على بائعه ان لم يتغير (أو) عوده له (عالم) بكسر الميم وسكون اللام (مستأنف) بضم الميم وفتح النون (كبيع) من غير المشتري الاول له ابن يونس ولواشتراه عالما بعيبه فله رد على بائعه لانه يقول انما اشتريته لارد عليك (اوهبة) من غير المشتري الاول له (وارث) من غير المشتري الاول له (فان باعه) أي المشتري المبيع المعيب غير عالم بعيبه (لاجنبي) أي غير بائعه فلا قيام له بالعيب (مطلقا) عن تقييده ببيعته بجعل ثمنه او أكثر وبعده تدليس بائعه مادام لم يرد له فان عاد اليه فقد تقدم فيها وان اشترت من رجل عبدا ثم بعته فادعيت ببيعته ان العيب كان بالعبد عند بائعه من قبل فليس لك خصوصته الا ان اذ لو ثبت لم ارجعك عليه بشئ فان رجع العبد اليك بشرا او هبة أو غير ذلك فلك القيام بعيبه ثم قال لو هبه لك مشتريه منك ثم علم عيبه لرجع عليك بقيمة العيب من الثمن الذي بعته منه ثم لك رد على بائعك الاول واخذ جميع ثمنك منه ولا كلام له ابن يونس ولا يحاسبك بقيمة الثمن الذي قبضت من واهبك بعد الذي رددت اليه منه بقيمة العيب لان ما بقي في يدك انما وهبه غيره ابو الحسن وهذا معنى قوله ولا كلام له اما اذا باعه بجعل الثمن او أكثر فواضح لانه لو رد على بائعه فلا يرجع الا بثمنه الذي دفعه واما اذا باعه بأقل فلانه اما ان يكون عالما بعيبه رضائنه بعيبه وان لم يعلم فالنقص لحالة السوق لا للعيب هذا قول ابن القاسم واختاره ابن المواز قال الا ان يكون النقص من اجل العيب مثل بيعه بظانا حدوده عنده ولم يعلم انه كان عند بائعه وباعه وكيله ظانا ذلك فرجع على بائعه بالأقل عما نقصه من الثمن بقيمة العيب المصنف وظاهر كلام ابن يونس ان قول محمد تقييد لقول ابن القاسم وبذلك صرح غيره ولم يذكره ابن الجلاب

الثاني (قوله وهذا) أي قول ابن يونس ولا يحاسبك بقيمة الثمن (قوله اما اذا باعه) أي المشتري العبد لاجنبي (قوله فلانه) أي المشتري (قوله عالما) أي بعيبه حين بيعه (قوله وان لم يعلم) أي المشتري عيبه حين بيعه (قوله قال) أي ابن المواز (قوله له) أي العيب (قوله حدوده) أي العيب (قوله عنده) أي المشتري (قوله ولم يعلم) أي المشتري (قوله انه) أي العيب كان به عند بائعه (قوله أو باعه) أي المبيع المعيب (قوله وكيله) أي المشتري (قوله ذلك) أي حدود عيبه عند موكله (قوله فرجع) أي المشتري الاول (قوله من الثمن) بيان لما (قوله ان قول محمد) أي الا ان يكون النقص من اجل العيب الخ (قوله وبذلك) أي كون قول محمد تفسير لقول ابن القاسم صلة ضح (قوله ولم يذكره) أي قول محمد

(قوله لدلس) أى علم البائع الاول العيب وكتمه (قوله رده) أى المبيع (قوله عليه) أى البائع الثانى وهو المشتري الاول
(قوله اذا لم يدلس) أى البائع الاول (قوله ان باعه) أى المشتري الاول المبيع (قوله لانه) أى اطلعه عليه قبل بيعه لبايعه (قوله
حدوثه) أى العيب (قوله عنده) أى المشتري الاول (قوله اولاً بشد الواو) قوله كذلك أى رد الاول فى ضبطه بفتح الراء وضمها
(قوله رده) أى المبيع (قوله به) أى عيبه (قوله فان كان) أى البائع الاول (قوله والا) أى وان لم يدلس (قوله وله) أى المشتري الثانى
(قوله فان رده) أى المشتري الثانى ٦٥٤ (قوله عليه) أى المشتري الاول (قوله به) أى عيبه (قوله وتبعه) أى ابن عبد

على انه تمسك ٥١ ابن حرفة جعل ابن رشد وعياض قول محمد تفسير القول ابن القاسم وعزاء
عبد الحق لابن القاسم فى الموازنة (او) باعه المشتري (له) أى باعه (عذل عنه) الذى اشتراه منه
به فلا رجوع له على باعه الذى اشتراه الا ن سوا باعه له قبل اطلعه على العيب او رده لدلس
ام لا لكن للمشتري الثانى الذى هو البائع الاول رده عليه اذا لم يدلس فى بيعه ان باعه له بعد
اطلاعه على عيبه لانه بمنزلة حدوثه عنده (او) باع المشتري المبيع قبل اطلعه على عيبه
لبايعه (ياكثر) من ثمنه الذى اشتراه منه به (ان دلس) البائع الاول أى لم يبين العيب عالمياه
حين بيعه اولاً (فلا رجوع) للمشتري الثانى الذى هو البائع الاول على باعه الذى هو المشتري
الاول بزيادة الثمن الثانى على الثمن الاول لشرائه عالمياه (والا) أى وان لم يدلس البائع الاول
بان لم يعلم العيب حين بيعه (رد) بفتح الراء وضمها وشد الدال أى للمشتري الثانى الذى هو البائع
الاول رد المبيع بالعيب على المشتري الاول (ثم رد) كذلك أى للمشتري الاول رده به (عليه)
أى البائع الاول فان باعه المشتري الاول بعد علمه عيبه لبايعه باكثر فان كان دلس فلا رجوع
والا فللمشتري الثانى رده على المشتري الاول وله التمسك به فان رده عليه فليس للمشتري الاول
رده على باعه لان بيعه له بعد علمه عيبه رضاه (و) ان باعه المشتري قبل علمه عيبه
(له) أى لبايعه (ياقل) من ثمنه الذى اشتراه به منه (كحل) بفتح الحاء مثقلاً البائع الاول الثمن
الاول دلس ام لا ابن عبد السلام فى تكميله له ان لم يدلس نظر لاحتمال كون النقص من
حواله سوق كحجة ابن القاسم اذا باعه باقل لاجنبى وتبعه فى التوضيح المسنوي قد يفرق بانه
لا ضرر على البائع فى رجوع سلعة له بخلاف بيعه لاجنبى فقيمة ضرر عليه فان باعه بعد
علمه عيبه باقل لبايعه فلا يكمل له ولو دلس لرضاه به فان قيل لم يحكم بالردان لم يدلس كبيعته له
ياكثر فالجواب ان الرذ من المشتري الثانى للعيب انما يكون باختياره والشان اختياره الردان
اشترى باكثر والتمسك ان اشترى باقل فلذا عبر فى الاول بالردوفى الثانى بالتكميل (وتغير) بفتح
القوية وضم التحتية مثقلاً (المبيع) المعيب بعيب قديم عند المشتري سواء خرج من يده ثم
عاد اليها لم يخرج وسواء كان التغير فى ذاته بسببه او بغير سببه اوفى حاله كالتزويج والسرقة (ان
توسط) بفتح الحاء مثقلاً أى التغير الحادث عند المشتري بين المخرج عن المقصود والقليل (فه) أى
المشتري التمسك بالمبيع (واخذ) ارش العيب (القديم) من البائع (و) له (رده) أى المبيع
لبايعه (ودفع) ارش العيب (الحادث) عنده لبايعه الحط تغيره تارة يكون بنقص وتارة بزيادة
وتارة بهما والنقص خمسة اوجه الاول التغير بنقص فى قيمته كخواله سوقه وهذا لا يعتبر صرح به

السلام (قوله يفرق) أى
بين بيعه لاجنبى وبيعه باقل
لبايعه (قوله بانه) أى الشان
صلته يفرق (قوله فان باعه)
أى المشتري المبيع (قوله
لبايعه) صلته باع (قوله فلا
يكمل) أى البائع الثمن الاول
(قوله له) أى المشتري (قوله
لرضاه) أى المشتري (قوله
به) أى العيب (قوله لم)
بكسر ففتح (قوله لم) بفتح
فسكون (قوله يحكم) بضم
الباء وفتح الكاف (قوله
بالرد) أى من المشتري الثانى
وهو البائع الاول على
المشتري الاول (قوله ان لم
يدلس) أى البائع الاول فى
شرائه باقل (قوله كبيعته
له) أى البائع الاول (قوله
ياكثر) أى من الثمن الذى باعه
به ولم يدلس (قوله انما يكون)
أى الرد (قوله باختياره)
أى المشتري الثانى (قوله
اختياره) أى المشتري الثانى
(قوله والتمسك) عطف على
الرد (قوله فلذا) أى الشان
صلته عبر (قوله فى الاول) أى

بيعه له ياكثر (قوله فى الثانى) أى بيعه له باقل (قوله عند المشتري) صلته تغير (قوله خرج) أى المبيع (قوله يده) أى فى
المشتري (قوله عاد) أى المبيع (قوله فى ذاته) أى المبيع (قوله بسببه) أى المشتري (قوله حاله) أى المبيع (قوله بين المخرج) صلته
توسط (قوله عنده) أى المشتري (قوله لبايعه) صلته دفع (قوله بهما) أى النقص والزيادة معا (قوله فى قيمته) أى المبيع (قوله
كخواله) أى نقص (قوله سوقه) أى قيمته (قوله لا يعتبر) بضم اليماء وفتح الواو (قوله به) أى عدم اعتبار بنقص قيمته

(قوله عين) أي ذات واضافته للبيان (قوله ابارده) بكسر الهمزة وشد الموحدة (قوله او بعده) أي ابارده (قوله او عبيد) عطفت على تخل
(قوله عيبه) أي التخل او العبد (قوله ان هذا) أي تلف ثمر التخل او مال العبد (قوله ويخير) بضم الياء الاولى وفتح الثانية مثقلا أي
المشتري (قوله به) أي عدم اعتبار تلف الثمر والمال وتخير المشتري بين عسكه ولا شيء له ورده ولا شيء عليه (قوله نقصه) أي المبيع (قوله
عليه) أي نقص المبيع بجناية مشتريه عليه (قوله ذكرها) أي الاقسام الخمسة (قوله ٦٥٥ وصرح) أي الرجاء (قوله فقال)
أي الرجاء (قوله ويخير)
أي المشتري (قوله ولم اعلم
الح) بحري به الصديق (قوله
حواله) أي السوق (قوله
المشتري) بفتح الراء (قوله
والا) أي وان قبله البائع بلا
ارش (قوله فيخير) أي المشتري
(قوله هذا) أي التقيمة
بعدم قبول البائع المبيع بلا
ارش (قوله استثنى) بضم التاء
وكسر الهمزة (قوله سمن)
بكسر ففتح نائب فاعل استثنى
(قوله بقديم) صلة معيبة
(قوله وان عده الح) حال
(قوله من المتوسط) صلة عده
(قوله يقوم سالما الح) بيان
للقوميات الثلاثة (قوله
بهما) أي القديم والحادث
(قوله فان اخذ) أي
المشتري (قوله ينظر) بضم
الهمزة وفتح الظاء (قوله امسك)
أي المشتري المبيع لنفسه
وقام بحقه في العيب (قوله
قوم) بضم فكسر مثقلا أي
المبيع (قوله واخذ) بفتح
فسكون عطفت على التمسك
(قوله ويخير) أي المشتري (قوله
يقوم) أي المبيع (قوله
ياخذ) أي المشتري (قوله

في المدونة الثانية تغير حاله دون بدنه كزواج وزنا وسرقته وباقي الكلام عليه عند قوله
وتزويج امة الثالث نقص عين المبيع وهو الذي تسلم عليه هنا وقسمه الى خفيف ومتوسط
ومفيت الرابع نقص غير عين المبيع مثل شراء ثمن قبل ابارده او بعده او بعد جاله فيذهب
المال بتلف او غير التخل بجائحة ثم يعلم المشتري عيبه فلا خلاف ان هذا لا يعتبر ويخير بين الرد
ولا شيء عليه والتمسك ولا شيء له صرح به في المقدمات وذكره في المدونة وعزاه للباجي اعني
الخامس نقصه بجناية المبتاع وباقي الكلام عليه عند قوله ووفق بين مدلس وغيره ان نقص
ذكرها في المقدمات والمنتهى والرجاء وصرح بتفي الخلاف في الوجه الاول فقال وأما النقص
بحواله السوق فلا عبرة به ويخير بين الرد ولا شيء عليه والامسك ولا شيء له ولم اعلم في المذهب
نقص خلاف ان حوالته ليست فوتا في الرد بعيب المشتري الا رواية شاذة لابن وهب عن مالك
رضي الله تعالى عنهم انها قوت في الطعام اه وأما التغير بالزيادة فيأى الكلام عليه عند قوله
وله ان زاد بكسب الخ والتغير بالزيادة والنقص باقى الكلام عليه عند قوله وجبر به الحادث
*(تنبيهان الاول) محل تخيير المشتري على الوجه المذكور ان لم يقبله البائع بالحادث بلا ارش
والا فيخير بين التمسك ولا شيء له والرد ولا شيء عليه وباقي هذا في قوله الا اربعة له بالحادث
(الثاني) استثنى من التغير المتوسط سمن الدابة المعيبة بقديم فيخير بين التمسك واخذ ارش
القديم والرد ولا شيء عليه على المعتد وان عده المصنف فيما باقى من المتوسط (وقوما) بضم
القاف وكسر الواو ومشدة أي العيبان القديم والحادث تقويما مصورا (بتقويم) الشئ
(المبيع) ثلاثة تقويمات ان اختار المشتري رده يقوم سالما ومعيبا بالقديم وحده ومعيبا بهما
فان اختار التمسك يقوم سالما ومعيبا بالقديم فقط ابن الحاجب يقوم القديم والحادث بتقويم
المبيع يوم ضمنه المشتري ابن عبد السلام والمصنف يعنى انه ينظر في قيمة العيب القديم وقيمة
العيب الحادث اذا احتج الى قيمتهما معا او قيمة القديم وحده يوم ضمن المشتري المبيع لا يوم
الحكم ولا يوم العقد ولا القديم يوم ضمان المشتري والحادث يوم الحكم ابن الحاجب فان
امسك قوم صحيحا وبالعيب القديم الموضع أي فان اختار المشتري التمسك بالمعيب واخذ قيمة
القديم حيث يخير فيمكنه من التقويم ان يقوم صحيحا ثم معيبا بالقديم وياخذ نسبة النقص من
الثنى فان كانت قيمته سالما عشرة ومعيبا ثمانية فقيمة العيب خمس الثمن فيرجع المشتري به على
البائع فان كان اشترا بثمانية عشرة فيرجع بخمسها الثلاثة ابن الحاجب وان رد قوم ثلثا بثمانية
الموضع أي وان اختار الرد يقوم تقويما ثلثا بالعيبين معا القديم والحادث فانقصته القيمة
الثالثة عن القيمة الثانية نسب للقيمة الاولى ويرد المشتري على البائع تلك النسبة من الثمن

نسبة النقص) أي قيمته سليما (قوله من الثمن) حذفت ياخذ (قوله قيمته) أي المبيع (قوله خمس الثمن) أي لان نسبة النقص وهو
اثنان للعشرة خمس (قوله به) أي خمس الثمن (قوله وان رد) أي المشتري المبيع (قوله يقوم) أي المبيع (قوله بهما) أي القديم
والحادث (قوله القيمة الثالثة) أي قيمة المبيع عيبا بالقديم والحادث (قوله القيمة الثانية) أي قيمته معيبا بالقديم
وحده (قوله نسب) بضم فكسر (قوله للقيمة الاولى) بضم الهمزة أي قيمته سالما (قوله من الثمن) صلة يرد

(قوله فان اراد) أى المشتري (قوله فالقيمة) المقتدرة (ان) أى قيمته سالما وقيمة معيبة بالقديم وحده (قوله اصلا) أى ينسب اليه نقص قيمته معيبا بها (قوله عا لانا) أى قيمته سالما عشرة ومعيبا بالقديم وحده ثمانية (قوله علم) بضم العين (قوله بعيبه) أى القديم وحده (قوله بذلك) أى الربع (قوله الباقي) أى من خمسة عشر عنه (قوله بالعيب القديم) حال من هاء ثمنه (قوله وذلك) أى ربع ثمنه به (قوله وهو) أى كون تخييره قبل التقويم (قوله وفرق) بضم ف. فكسر مخفقا (قوله هذا) أى القيام بالعيب (قوله فانه) أى المبيع المقوم المعين الخ. علة الاحتياج للفرق بينهما مع اشتراكهما فى الجهل بما ينوب الباقي فى الاستحقاق والسالم ٦٥٦ فى العيب من الثمن (قوله منه) أى المقوم المعين (قوله بما ينوبه)

وهكذا قال الباجي ونصه فان اراد الرد فالقيمة متان المقتدرة متان لا بد منهما فاذا تقدمتا جعلت قيمة السلعة بالعيب القديم اصلا ثم يقومها بقيمة ثالثة بالعيبين القديم والحادث فيرد من ثمن المعيب بقدر ذلك فلوقيل فى هذا الناقية مع العيبين ستة علم ان العيب الحادث عند المشتري نقص من قيمة المبيع بعيبه الربع فيرجع من ثمنه بذلك وقد علمت ان الباقي بعد العيب الاول اثنا عشر فيرد مع المعيب ربع ثمنه بالعيب القديم وذلك ثلاثة وهذا معنى ما ذكره ابن القاسم فى المدونة وغيرها اه وان شئت قلت يرد خمس الثمن اه كلام التوضيح * (تنبية) * الخط ظاهر ما تقدم ان المشتري يخير قبل التقويم أبو الحسن وهو ظاهر المدونة وقرئ بين هذا وبين استحقاق اكثر المبيع المقوم المعين فانه لا يجوز التمسك بالباقي منه للجهل بما ينوبه من الثمن بان المعيب لما فات بعضه ووجب أن لا يرد الا بما نقصه سوخ فى امساكه والرجوع بقيمة العيب القديم وفى الاستحقاق لا يجب عليه غرم شئ اذا رد الباقي وقال بعض القرويين لا يخفى على المعيب الا بعد تقويمه لانه ان اختار التمسك قبل تقويمه لزم شراؤه بثمن مجهول وهذا مخالف لظاهر المدونة وغيرهما من نصوص المذهب والله اعلم ويعتبر التقويم (يوم ضمنه) أى المبيع (المشتري) أى لا يوم الحكم ولا يوم البيع ولا القديم يوم ضمنه المشتري والحادث يوم الحكم كما قال احمد بن المعدل ابن عبد السلام اكثر عباراتهم يوم البيع وعدل عنها المصنف لان المبيع قد يحتاج لمواضعة وعبارة يوم البيع تشبهه ابن عرفة المازرى يعتبر وقت ضمان ذات المواضعة والغائب والمحجوبة بالثمن والقاسد اتفاقا واختلفا (وله) أى المشتري (ان زاد) البيع عنده (بكسب) بكسر الصاد المهملة ما يصبغ به كزعفران المصنف وهو مراد ابن الحاجب واختار ابن عاشر ضبطه بالفتح مصدر وهو الظاهر من عبارة المدونة ونصها ولو فعل بالثوب ما زادت به قيمته من صبغ أو غيره فله حسبته وأخذ قيمة العيب وأورده ويكون بما زادت الصنعة شربكا اه ولو بالقاء الریح الثوب فى الصبغ بالكسر وخطاؤه وكذا وكل ما أضافه للمبيع من ماله ولا يفصل عنه اصلا أو لا بقسا وللبتداء الخبر عنه بقوله المصدر التمسك من قوله (ان يرد) بفتح فضم المشتري المبيع المعيب بعيب قديم اياه (ويشترط) المشتري مع البائع فى المبيع (.) مثل نسبة (ما زاد) من قيمته بصبغه او خطاؤه او كسده

أى الباقي تنازع فيه التمسك والجهل (قوله من الثمن) بيان ما (قوله بان المعيب) صلة فرق (قوله يرد) أى المعيب (قوله نقصه) أى المعيب (قوله سوخ) بضم فسكور فكسر جواب لما (قوله امساكه) أى المعيب (قوله عليه) أى المشتري (قوله عنها) أى عباراتهم (قوله المصنف) أى ابن الحاجب (قوله تشبه) أى المحتاج لمواضعة أى وقيمتها انما تعتبر يوم ضمانه المشتري برؤية الدم (قوله وشبهه) أى ما يحتاج لمواضعة فى عدم انتقال ضمانه له المشتري بمجرد البيع عطف أعلى هاء تشبه (قوله يعتبر) أى فى التقويم (قوله والمحجوبة بالثمن) أى السلعة التى شرط بآئنها ان لا يسلمها المشتريها حتى يدفع له ثمنها (قوله

اتفاقا أو اختلاف) تعميم فى القاسد (قوله عنده) أى المشتري صلة زاد (قوله المصنف) على أى خليل فى توضيحه (قوله وهو) أى ما يصبغ به (قوله وهو) أى المصدر (قوله ولو فعل) أى المشتري (قوله من صبغ) بيان ما (قوله فله) أى المشتري (قوله حسبته) أى التمسك بالمبيع (قوله أورده) أى المبيع (قوله ويكون) أى المشتري (قوله بما زادت الصنعة) صلة شربكا (قوله) أى البائع (قوله وخطاؤه الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله وكل) أى وباقي كل (قوله ما اضافته) أى المشتري (قوله من ماله) أى المشتري بيان لما (قوله ولا يفصل) أى المضاف (قوله عنه) أى المبيع (قوله من قيمته بصبغه) بيان لما

(قوله على قيمته) صله زاد (قوله خاليا) حال من هاء قيمته (قوله معيبا) حال من هاء قيمته أو من ضمير خاليا (قوله عن ذلك) أي الصبيغ وفخوه (قوله مشتلا) حال من هاء قيمته (قوله على ذلك) أي فهو الصبيغ (قوله فان قوم) أي المبيع (قوله مصنوعا) حال من نائب فاعل قوم (قوله وغير مصنوع) عطف على مصنوعا (قوله شاركه) أي المشتري البائع في المبيع (قوله يتسك) أي المذا: ترى بالمبيع (قوله فهو) أي المبيع (قوله فله) أي المشتري (قوله وانه ان نقص) ٦٥٧ عطف على انه ان لم يزد ولم ينقص

(قوله وفي خطه) أي تت (قوله وتخرج) أي تأديب (قوله وهما) أي زيادة القيمة بمحو السوق وزيادة بها بالتعليم (قوله فقها) أي المدونة (قوله أو يرد) أي ولا شيء عليه (قوله واستشهد) أي استدلل بعض القرويين (قوله بنقل المبيع) أي من محل لا تخرزادت قيمته به (قوله وزيادة في عين المبيع) بغير أحداث شيء فيه (قوله هذا هو القسم الثالث) (قوله وزيادة مضافة للمبيع من غير جنسه) هذا هو القسم الرابع (قوله لا يوجب خبارة) أي بين التسك وأخذ الارش والرذ مع المشاركة (قوله ويخير) أي المشتري (قوله وزيادة احدها المشتري) هذا هو القسم الخامس (قوله سالما) أي خاليا من الزيادة (قوله اليها) أي الثانية (قوله عند المشتري) صله جدد (قوله عند المشتري) صله الحادث (قوله فان ساوا) أي الزائد العيب (قوله تسك) أي

على قيمته خاليا عن ذلك معيبا لقيمته مشتلا على ذلك فان قوم مصنوعا بخمسة عشر وغير مصنوع بعشرة شاركه بثلاثة دلس بآتعه أم لا أو يتسك ويأخذ ارش القديم ومفهوم ان زاد انه ان لم يزد ولم ينقص بالصبيغ فهو بمثابة ما لم يحدث فيه شيء فله رده ولا شيء عليه والتسك به ولا ارش للعيب قاه في المدونة وانه ان نقص فبأق في قوله وقرق بين مدلس وغيره ان نقص ويعتبر لقيمة (يوم المبيع على الاظهر) صوابه على الأرجح والحكم على الاظهر كذا في نسخة صحيحة من غ بعضها بخط تت وفي خطه في شرحه الكبير عن القوري لا الحكم على الاظهر والظاهر ان المراد يوم المبيع يوم ضمان المشتري الخط في المقدمات الزيادة على خمسة أوجه زيادة بمحو السوق وزيادة حال المبيع فهو قديم صنعة وتخرج تزيد قيمته به وهما لا يعتبرا ولا يوجبان خيار المبتاع ففيها ولا يفتي الرذ بالعيب حواله سوق ثم قال فيما ومن ابتاع عبدا اعجب ما فعله البمان او صنعة فتيه فارتفع عنه او ابتاع أمه وعلمها الطبخ والغسل أو نحوهما فارتفع عنها ثم ظهر على عيب فليس ذلك فوتا وله ان يجيز ولا شيء له أو يرد بعض القرويين كان يجب ان يتسك ويرجع بغيره العيب لما اخرج في تعليمها واستشهد بنقل المبيع الا في زيادة في عين المبيع بغير أحداث شيء فيه كسكن الدابة وكبر الصغير أو بشئ من جنسه مضاف اليه كولد وفيه خلاف يأتي عند قوله أو سمنها وزيادة مضافة للمبيع من غير جنسه كاكساب الرقيق مالا بهبة أو صدقة أو تجارة أو غنما أو الفحل والشجر فهذا لا يوجب خبارة اتفاقا ويخير بين رد العيب وماله والفحل وغره ما لم يطب ويرجع بقيمة سقيه وعلاجه على مذهب ابن القاسم والامساك ولا شيء له في الوجهين وزيادة احدها المشتري كالصبيغ والخياطة والكمد وما اشبهها مما لا ينقل الفساد فلا اختلاف انه يوجب تخييره بين التسك والرجوع بقيمة العيب والرد والمشاركة اه والوجه الخامس هو الذي تسككم عليه المصنف هنا ولم يتسككم على الاول والثاني والرابع ويأتي الكلام على الثالث عند قوله وسمنها غ وكيفية التقويم اذا حدثت زيادة عند المشتري ولم يحدث عنده عيب واختار التسك أن يقوم المبيع تقويمه من سالتهم معيبا وله من الثمن بنسبة ما ينقصه سالما وان اختار الرد قوم بالعيب القديم غير مصنوع ثم قوم مصنوعا ونسب ما زادته الثانية اليها وشارك المشتري البائع بنسبته في المبيع فان كانت الاولى ثمانين والثانية تسعين شارك التسعة وتعتبر القيمة يوم بيعه عند ابن يونس ويوم الحكم عند ابن رشد (و) اذا حدث بالمبيع العيب عند المشتري عيب وزيادة (جبر) بضم الجيم وكسر الموحدة (به) أي الزائد العيب (الحادث) بالمبيع عند مشتريه فان ساوا فقال ابن يونس ان تسك فله ارش القديم وان رد فلا شيء عليه وان نقص ورد غرم تمام قيمته معيبا وان تسك به فله أخذ ارش القديم وان زاد وتسك به فله ارش القديم وان رد شارك بالزائد الخط وان حدث عند المشتري عيب وزيادة فان

٨٣ منغ ني المشتري بالمبيع (قوله فله) أي المشتري (قوله عليه) أي المشتري (قوله وان نقص) أي الزائد عن ارش العيب الحادث (قوله ورده) أي المشتري المبيع (قوله غرم) أي المشتري (قوله معيبا) أي بالعيب القديم (قوله به) أي المبيع (قوله فله) أي المشتري (قوله وان زاد) أي الزائد على ارش العيب الحادث

(قوله سلم) أي خاليه من الزائد (قوله ثم قال) أي ابن عبد السلام (قوله شك) بضم الشين المعجمة (قوله فان جبرت) أي الزيادة (قوله لم يحدث عند المشتري) أي نقص ولا زيادة (قوله وان زاد) أي الزائد على ارش العيب (قوله واعترضه) أي ابن عبد السلام (قوله بانه) أي الشأن (قوله هل جبرت الصنعة العيب) أي جوابه (قوله العيب الحادث) أي ارشه (قوله هذا) أي قدر العيب من الثمن (قوله انه) أي الشأن ٦٥٨ (قوله شك) بضم الشين (قوله وذلك) أي الشك في الزيادة (قوله كلامه) أي ابن

عبد السلام (قوله قال)

أي ابن عبد السلام (قوله

وبهذا) أي ما تقدم صلة

تعلم (قوله عند المشتري)

صلة نقص (قوله بصيغه)

صلة نقص (قوله مثلا) أي

او كده أو نظيره (قوله بما

لا يصيب به منله) صلة

صبيغ (قوله ورده) أي

المبيع (قوله عليه) أي

المشتري (قوله وان تمسك)

أي المشتري بالمبيع (قوله

قوله) أي المشتري (قوله وان

كان) أي البائع (قوله فان

رد) أي المشتري بالمبيع

(قوله أخذ) أي المشتري

(قوله هذا) أي وقر بين

مدلس وغيره ان نقص

(قوله قال) أي الموضع

(قوله كانه) أي المشتري

(قوله او حبسها) أي السلامة

عطف على رده (قوله وهذا)

أي قوله فلا كان الصبيغ

منقصا الخ (قوله مراده

في مختصره) أي بقوله ان

نقص (قوله تعميم) أي

ان نقص (قوله قال) أي

طني (قوله وعلى هذا

المتوال) أي تخصيص

اختار التمسك قوم تقويين سالما ومعيبا بالقديم وان اختار الرد فقال ابن الحاجب يقوم أربع تقوييات سالما ثم معيبا بالقديم ثم بالحادث ثم بالزيادة ابن عبد السلام لاحاجة لتقوييه سالما ولا لتقوييه بالحادث وانما يقوم معيبا بالعيب القديم ثم بالزيادة فيشارك في المبيع بقدر الزيادة ثم قال نعم يحتاج للثلاث تقوييات اذا شك في الزيادة هل جبرت العيب الحادث أم لا فيقوم سالما ثم بالعيب القديم ثم بالزيادة فان جبرت العيب الحادث فالحكم كما لو لم يحدث عند المشتري وان زاد حصلت المشاركة بالزيادة وان نقصت الصنعة عن قيمة العيب الحادث كان كعيب مستقل اه واعترضه المصنف وابن عرفة بانه لا يعرف هل جبرت الصنعة العيب أم لا الا بعد معرفة قدر العيب الحادث من الثمن ولا يعرف هذا الا بعد معرفة قيمته سالما والحق انه ان شك في الزيادة هل جبرت الحادث أم لا فلا بد من أربع تقوييات كما قال ابن الحاجب وذلك اذا لم تزد قيمة بالزيادة على قيمته بالعيب القديم وقول ابن عبد السلام يكفي ثلاث تقوييات غير ظاهرا كما يدل عليه آخر كلامه حيث قال وان نقصت الصنعة عن قيمة العيب الحادث اه وان تحققت ان الزيادة جبرت العيب الحادث بان زادت قيمته بالزيادة على قيمته بالعيب القديم فلا يحتاج الى تقويين كما لو لم يحدث عند المشتري عيب والله سبحانه وتعالى اعلم وبهذا تعلم معنى قوله وجبر به الحادث (وفرق) بضم الفاء وكسر الراء المحققا (بين) بائع (مدلس) بضم الميم وفتح الدال المهملة وكسر اللام أي كاتم لعيب مبسعه عالمابه ذا كراهه (و) بائع (غيره) أي المدلس (ان نقص) المبيع المعيب عيبا قديما عند المشتري بصيغه مثالا لا يصيب به مثله فان كان البائع قد دلس ورده المشتري فلا ارش عليه لنقصه وان تمسك فله ارش القديم وان كان غير مدلس فان رد أعطى ارش الحادث وان تمسك اخذ ارش القديم البنائي هذه المقوم قوله زاد بك صبيغ أي وان نقص بك صبيغ فرق بين مدلس وغيره كما يدل عليه كلام التوضيح قال في قول ابن الحاجب وان حدثت زيادة كالمصبيغ أخذ الارش أو رد ويكون شر يكال ما نقصه فلو كان المصبيغ منقصا كان لرهده بغير غرم ان كان البائع مدلسا أو حبسها واخذ الارش اه وهذا مراده في مختصره ولا يصح تعميمه في كل نقص حصل بسبب فعل المشتري لان كلامه الا انما هو في الزيادة ونقصه لها ويستحكم على التغير الحاصل بسبب فعله انظر طني قال وعلى هذا المتوال نسج ابن شاش وابن الحاجب فتعميم كلامه متخلط للمسائل وابقاع للدفاع في كلامه وذلك ان كلامه هنا في تخيير المشتري بين التمسك واخذ ارش القديم والرد بلا دفع ارش النقص والقطع المعتاد الا ان كان كان مقيدا بالتدليس جعله المصنف في حيز التدليس الذي هو كالعديم وان المشتري يخير بين التمسك بلا شيء والرد كذلك فادخله هنا بوجبه التناقض في كلامه ثم قال وعلى ما قلنا فكلام المصنف محذور غنى عن التعميد سالم من التدافع والله اعلم وشبه في الفرق بين المدلس وغيره فقال (كهلا كه)

النقص بكونه يكسب صفة تسيم (قوله فتعميم كلامه) أي للنقص بفعل المشتري (قوله وان كان مقيدا أي بالتدليس) حال (قوله جعله المصنف الخ) خبر القطع (قوله كذلك) أي بلا شيء (قوله فادخله) أي القطع المعتاد (قوله ثم قال) أي طني (قوله ما قلنا) أي من تخصيص كلامه هنا بنقصه بكسبه

اقامته) أى الرقيق(قوله
 عنده) أى البائع(قوله
 فان كان) أى البائع(قوله
 كذلك) أى لم يعلم العيب
 وطالت اقامته عنده(قوله
 نفعته) أى البائع(قوله
 وان كان) أى البائع(قوله
 علمه) أى العيب(قوله
 علمه) أى البائع(قوله
 بعلمه) أى البائع(قوله
 أى العيب(قوله ثمرد)
 بضم الراء(قوله عليه) أى
 البائع(قوله فبرده) أى
 السمسار الجعل(قوله له)
 أى البائع(قوله ان رد)
 بضم الراء(قوله فان قوله)
 أى المبيع(قوله كالفاته)
 تشبيهه فى عدم الرد(قوله
 فى رد الجعل) صلة كاف
 التشبيه(قوله فمكذلك)
 أى فى عدم رد الجعل(قوله
 فله) أى السمسار(قوله رد)
 بضم الراء(قوله له) أى
 السمسار(قوله علمه) أى
 السمسار(قوله يرد) بضم
 ففتح(قوله فان رد) بضم
 (قوله له) أى السمسار(قوله
 ورد) أى المشتري(قوله

فله) أى المشتري (قوله ان لم يدلس) أى البائع (قوله نعم علم) أى المشتري (قوله وعليه) أى البائع (قوله له) أى المبيع (قوله
حاله) أى المبيع (قوله سافر) أى المشتري (قوله به) أى المبيع (قوله ولابدة) أى أمة (قوله وبه) أى الرقيق (الخ حال) (قوله غر)
أى البائع المشتري (قوله به) أى العيب (قوله ودلسه) بفتح داء مثقلا أى كتمه حاله (قوله فانه) أى البائع (قوله ويرد) بضم ففتح
أى المبيع (قوله عليه) أى البائع (قوله وهو) أى ما قال

(قوله حبسها) أى ابقاؤها لنفسه (قوله بإذكر) أى عيبها القديم وعيب الشكاح وزيادة الولد (قوله خير) أى المشتري (قوله من تتماع ابن القاسم) خبر مقدم (قوله وحديث فيه) أى المبيع الخ حال (قوله نقصا) أى من قيمة المبيع (قوله فى التوضيح) خبر مقدم (قوله اختلاف) بضم التاء وكسر اللام (قوله واليه) صلة وأشار (قوله فيه) أى الثمن (قوله واليه) صلة ذهب (قوله ولفظها) أى المدونة (قوله تمام) أى زيادة فى عين المبيع ككبر صغير وانما نخل (قوله عنده) أى المشتري (قوله نقصه) أى المبيع (قوله ذلك) أى الخفيف غير المفسد (قوله أنه) أى المشتري (قوله رده) أى المبيع (قوله عليه) أى المشتري (قوله هذا) أى الخفيف غير المفسد (قوله المستلتمين) أى العيب ٦٦٣ المتوسط الحادث عند المشتري الذى قبله البائع بلا ارش والعيب القليل الحادث

عنده (قوله ومثل) يقتضات مثقلا (قوله فى الشامل) خبر مقدم وفاؤه لتعديل دخول الموضحة ونحوها بالكاف (قوله عنده) أى المشتري (قوله ورده) أى المشتري المبيع بعيب قديم (قوله عليه) أى المشتري (قوله ولو أخذ) أى المشتري (قوله أى الموضحة) ونحوها (قوله المنتقى) بفتح القاف (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله اثر) بكسر فاءون أى عقب (قوله ماسبق عنها) أى قولها ولا يثبت الرد بالعيب حواله السوق ولا غناء ولا عيب خفيف حدث عنده ليس بمفسد كرمه وكى ودمل وحى وصداع وان نقصه ذلك فله رده ولا شئ عليه فى مثل هذا انتهى (ق) هو (كاعدم) فى المستلتمين فيخير المشتري بين التمسك ولا شئ له والرد ولا شئ عليه ومثل للقليل فقال (كوعك) بفتح الواو وسكون العين المهملة أى مرض يعارض بعضه بعضا فيخف المله ودخل بالكاف الموضحة ونحوها فى الشامل ولو حدث عنده موضحة أو منقصة أو جاذقة ثم برئت على غير شين ورده فلا شئ عليه ولو أخذ ارشها وأما ان برئت على شين فان رده ردمعه ما شأنه نقله فى المنتقى ومثله فى ابن عرفة (ورمه وصداع) بضم الصاد المهملة (وذهب ظفر) فيها اثر ماسبق عنها وكذلك ذهب الظفر ثم قال وأما زوال الاثمة فكذلك فى الوحش خاصة أبو الحسن يعنى انه خفيف فى الوحش خاصة ظاهرا وان كانت اثمة الابهام (وخفيف حى) وهى ما لا تمنع التصرف (ووطء ثيب وقطع) أى تفصيل لشقة ونحوها (معتاد) للمشتري او يولد التجربه الحظ ظاهر كلامه ان القطع المعتاد من العيب الخفيف الذى لا يرد ارشه سواء كان بأثمه مدلسا أم لا وليس كذلك انما ذكر ذلك فى المدونة فى المدلس وكذلك ابن الحاجب ومفهوم معتاد فوته بغير المعتاد قال فيها فان قطع الثياب قسأ ومراويلات أو أقبية ثم ظهر على عيب لم يعلم به البائع فالمبتاع مخير فى حبسه والرجوع بقيمة عيبه أو رده وما نقصه القطع فان دلس به البائع فلا شئ على المبتاع ما نقصه القطع ان رده ثم قال وكذلك الجلود تقطع خفافا أو نعالا وسائر السلع اذا عمل المشتري

عنده (قوله ومثل) يقتضات مثقلا (قوله فى الشامل) خبر مقدم وفاؤه لتعديل دخول الموضحة ونحوها بالكاف (قوله عنده) أى المشتري (قوله ورده) أى المشتري المبيع بعيب قديم (قوله عليه) أى المشتري (قوله ولو أخذ) أى المشتري (قوله أى الموضحة) ونحوها (قوله المنتقى) بفتح القاف (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله اثر) بكسر فاءون أى عقب (قوله ماسبق عنها) أى قولها ولا يثبت الرد بالعيب حواله السوق ولا غناء ولا عيب خفيف حدث عنده ليس بمفسد كرمه وكى ودمل وحى وصداع وان نقصه ذلك فله رده ولا شئ عليه فى مثل هذا انتهى (ق) هو (كاعدم) فى المستلتمين فيخير المشتري بين التمسك ولا شئ له والرد ولا شئ عليه ومثل للقليل فقال (كوعك) بفتح الواو وسكون العين المهملة أى مرض يعارض بعضه بعضا فيخف المله ودخل بالكاف الموضحة ونحوها فى الشامل ولو حدث عنده موضحة أو منقصة أو جاذقة ثم برئت على غير شين ورده فلا شئ عليه ولو أخذ ارشها وأما ان برئت على شين فان رده ردمعه ما شأنه نقله فى المنتقى ومثله فى ابن عرفة (ورمه وصداع) بضم الصاد المهملة (وذهب ظفر) فيها اثر ماسبق عنها وكذلك ذهب الظفر ثم قال وأما زوال الاثمة فكذلك فى الوحش خاصة أبو الحسن يعنى انه خفيف فى الوحش خاصة ظاهرا وان كانت اثمة الابهام (وخفيف حى) وهى ما لا تمنع التصرف (ووطء ثيب وقطع) أى تفصيل لشقة ونحوها (معتاد) للمشتري او يولد التجربه الحظ ظاهر كلامه ان القطع المعتاد من العيب الخفيف الذى لا يرد ارشه سواء كان بأثمه مدلسا أم لا وليس كذلك انما ذكر ذلك فى المدونة فى المدلس وكذلك ابن الحاجب ومفهوم معتاد فوته بغير المعتاد قال فيها فان قطع الثياب قسأ ومراويلات أو أقبية ثم ظهر على عيب لم يعلم به البائع فالمبتاع مخير فى حبسه والرجوع بقيمة عيبه أو رده وما نقصه القطع فان دلس به البائع فلا شئ على المبتاع ما نقصه القطع ان رده ثم قال وكذلك الجلود تقطع خفافا أو نعالا وسائر السلع اذا عمل المشتري

بها (قوله لا يرد) أى المبيع (قوله لا يرد) أى المشتري (قوله ذلك) أى كون القطع المعتاد من الخفيف (قوله وكذا) أى صاحب المدونة فى ذكر القطع المعتاد من الخفيف اذا دلس البائع فقط (قوله فوته) أى المبيع (قوله فيها) أى المدونة (قوله فان قطع) أى المشتري (قوله نقصا) بضم القاف والميم جمع قبص (قوله واقبية) جمع قباء أى ملبوسا سائر اللبدن كله مفردا من أمام (قوله ثم ظهر) أى اطلع المشتري (قوله لم يعلم به) أى العيب (قوله حبسه) أى المبيع (قوله ورده) أى المبيع (قوله نقصه) أى المبيع (قوله به) أى العيب (قوله ان رده) أى المشتري المبيع (قوله ثم قال) أى فى المدونة (قوله وكذلك) أى المدونة (قوله كور من الثياب فى أن تقطعها المعتاد من المتوسط ان لم يدلس البائع ومن الخفيف ان دلس (قوله سائر) أى باقى

(قوله بعمل) بضم الياء وفتح الميم (قوله بماليس فيه فساد) بيان لما (قوله فان فعل) أى المشتري (قوله فيه) أى المبيع (قوله بفعل) بضم الياء وفتح العين (قوله الوشى) بفتح فسكون أى المطروز (قوله تبابين) جمع تبان بضم ففتح مثقلا أى سراويلات قصارا جدا يلبسها خدمة السفن (قوله له) أى المشتري (قوله رده) أى المبيع (قوله وذلك) أى تطبيع الثوب الوشى خرق أو تبابين (قوله ويرجع) أى المشتري (قوله بقيمة العيب) أى القديم (قوله من الثمن) بيان للقيمة (قوله وفى المقدمات) خبر مقدم (قوله بماجرته) العادة الخ (بيان ما (قوله يحدث) بضم فسكون ففتح (قوله فى مثله) أى المبيع (قوله فينقص) عطف على صبغ فهو منه صبغ بأن مقدرة (قوله فهذا فوث) جواب اما (قوله فعند المصنف القطع المعتاد) أى مطلقا ٦٦٣ (قوله غير ظاهر) خبر عطف (قوله هذا) أى كون المعتاد خفيفا

(قوله غيره) أى المدلس
(قوله فهو) أى القطع
المعتاد (قوله حقه) أى غير
المدلس (قوله المبيع)
مفعول المخرج (قوله
الغرض) بفتح الغين المجع
والراء (قوله منه) أى المبيع
(قوله لده) أى المبيع صله
مفيت (قوله دلس) أى
البائع (قوله يقوم) بضم
ففتح مثقلا أى المبيع
(قوله سالما) أى من القديم
والحدث (قوله الثانية) أى
قيمه معبى عن قيمته سالما
(قوله الاولى) بضم الهمز
صله نسبة (قوله تعين) بضم
الهمزة تحت مثقلا خبر
ظاهر (قوله قبله) بكسر
الموحدة أى المبيع (قوله
يذهب) بضم الياء وكسر
الهاء (قوله ويرد) أى
البائع (قوله عليه) أى
تعين الارض مع قبول البائع

بهما ما يعمل بمالها ماليس فيه فساد فان فعل فيه ما لا يفعل فى مثله كقطع الثوب الوشى خرقا أو تبابين فليس لرده وذلك فوت ويرجع على البائع بقيمة العيب من الثمن اه وفى المقدمات وأما النقض بما أحدثه المبتاع فى المبيع مما جرت العادة ان يحدث فى مثله كصبغ الثوب وتطعيه فينقص عنه فهذا فوت باتفاق ويجوز المشتري بين التمسك والرجوع بقيمة العيب ورده ودفع ارش نقصه عنده الا ان يكون البائع مدلسا فلا يدفع له ارش نقصه الخط اذا علمت هذا فعند المصنف القطع المعتاد فى العيب الخفيف الذى يريد به بلائى غير ظاهر لان هذا انما هو فى حق المدلس وما غيره فهو فى حق من العيب المتوسط الذى يوجب له الخيار فى التمسك والرجوع بارش العيب القديم والرد ودفع ما نقصه القطع المعتاد (و) التغيير الحادث بالمبيع المعيب عند مشتريه (المخرج) بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وكسر الراء المبيع (عن) الغرض (المقصود) منه (مفيت) بضم الميم وكسر الفاء لرده بعينه القديم واذا فاته رده (فالارش) للعيب القديم حق المشتري على البائع دلس أم لا فيقوم سالما ومعيبا بالقديم والمشتري من الثمن بنسبته ما نقصه الثانية الاولى وظاهره تعين الارش ولو قبله البائع بالحادث الذى لم يذهب عينه ويرد جميع الثمن وعليه يطلب الفرق بينه وبين المتوسط وظاهره كغيره أيضا ولو حدث عند المشتري جابر للحادث عنده اذ لم يذكره الا فى المتوسط وليس هذا مكررا مع قوله وفوته حسا الخ لانه فيما خرج من يده وما هنا فبما بقي فيها وحدث فيه تغيير مفيت ومثل للخروج فقال (ككبر) حيوان (صغير) آدمى او غيره ولو بعير الا ان الصغير جنس والكبير جنس الخط هذا مذهب المدونة وفى الموازية لما لك رضى الله تعالى عنه متوسط وأدخلت الكاف هدم العقار أو بناءه فى مختصر المتبعية نفقة عشرة ذنانير فوت ان كان الثمن يسيرا فان كان كثيرا فليس بفوت الا ان يتفق النفقة الكثيرة واما يسير الهدم فيرده به مع ما نقصه (وهرم) بفتح الهاء والراء أى ضعف قوة عن جميع المنفعة او اكثرها وقيل متوسط وشهره فى الجوهر وقيل خفيف وانكسر واختلف فى حده فنقل الابهري عن مالك رضى الله تعالى عنه ما انه ضعف قوته وذهاب منفعته كلها او اكثرها وقال عبد الوهاب ضعفه ضعفا لا منفعة فيه الباجى الصحيح عندى ضعفه عن منفعته المقصودة منه وعدم تمكنه من الاتيان بها (واقضاض) بالقاف أو الفاء وضادين

ورضاه برد جميع الثمن (قوله يطلب) بضم الياء وفتح اللام (قوله بينه) أى المخرج عن المقصود (قوله اذ لم يذكره) أى حدوث الجابر الخ علة تظاهره الخ (قوله هذا) أى المخرج عن المقصود مفيت (قوله لانه) أى فوته حسا (قوله فيها) أى بد المشتري (قوله ومثل) بفتحات مثقلا (قوله هذا) أى عند الكبر بخرجا (قوله فى مختصر الخ) علة اذ خال هدم العقار وبنائه (قوله نفقة عشرة ذنانير) أى فى هدم عقارا وبنائه (قوله فان كان) أى الثمن (قوله فليس) أى انفاقه عشرة (قوله فيرده) أى المبيع (قوله به) أى الهدم اليسير (قوله وشهره) بفتحات مثقلا أى عند الهرم متوسطا (قوله انكسر) بضم الهمز وكسر الكاف (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله حده) أى الهرم (قوله انه) أى الهرم (قوله فوته) أى الحيوان (قوله ضعفه) أى الحيوان (قوله وعلم) عطف على ضعف (قوله تمكنه) أى الحيوان (قوله بها) أى منفعته

(قوله مخالف) خبر عدد (قوله من أنه) أي الاقتضاء الخ بيان المنصوص (قوله وقيدته) أي الاقتضاء (قوله نص) مصدر مضاف لقاعله (قوله وكاقتضاء الخ) منقول نص (قوله سواء كان البائع مدلساً أم لا) نعمه في كون القطع غير المتعاد مقيماً للرد (قوله بان علمه) أي البائع العيب الخ تصوير للتدليس (قوله كتدليسه) أي البائع (قوله بجوابته) أي الرقيق (قوله فخارب) أي الرقيق (قوله فقتل) بضم فكسر أي الرقيق فمشتريه الرجوع بجميع غنمه (قوله بان اقتحم) أي عام (قوله تردى) بفتح تاء مثقلاً أي سقط (قوله شاهق) أي عال (قوله غات) راجع لاقتحم وتردى ودخل (قوله أو مات) أي في زمن إبقائه (قوله أو انقطع) عطف على مات (قوله يدر) بضم الياء ٦٦٤ وفتح الراء (قوله أو دلس) أي بآثمه (قوله غات) راجع لاقتحم وتردى (قوله

مجمتين أي أي إزالة بكرة أمة بكر) عليه أو وخش الخط عدمه في المقيت مخالف للمنصوص من أنه من المتوسط عليه الشارح و غ وقيدته الباجي بالعلمية ونص الشامل في العيب المتوسط وكاقتضاء بكر وقيل فوت وقيل لا في الوخش فتكالعدم (وقطع) لشقة (غير معتاد) كبرانس أو قلاع أو كركب أو قلائس أو شقة الحريز بقاء بين أي سراويل ثلاث صغيرة تستر العورة المغلظة وبعض الخففة فقط سواء كان البائع مدلساً أم لا واستثنى من قوله فالارض فقال (الآن يهلك) بفتح الياء وكسر اللام المبيع (بعيب التدليس) من البائع على المشتري بان علمه وقت بيعه وكتمه كتدليسه بجوابته فخارب فقتل (أو) يهلك (ب) شيء (سماوي) أي منسوب للسماء أي لا دخل لآدمي فيه (زمنه) أي عيب التدليس (كونه) أي الرقيق المبيع الذي دلس بآثمه بإبقائه فأبق من المشتري ومات (في) زمن (إبقائه) بان اقتحم ثم سراويل تردى من شاهق أو دخل جحراً فمشتته حمة غات أو مات بلا سبب أو انقطع خبره ولم يدر هل مات أم لا أو دلس بجوابته فاقتحم أو تردى غات أو بجمها لغات من ولادتها ف يرجع المشتري بجميع غنمه واحتز بقوله زمنه وبقوله في إبقائه عن موته بسماء في غير زمن عيب التدليس فيرجع بارش العيب القديم فقط قال في المدونة من باع عبداً دلس فيه بعيب فله العبد بسبب ذلك العيب أو نقص فضمانه من بآثمه فيرد جميع غنمه كتدليسه بمرضه غات به أو بسرقة فدمر فتنقطع يده فيموت به أو بإبقائه فيأبى فيهلك قال ابن شهاب رضي الله تعالى عنه أو بجوابته فيخفق فيموت قال مالك رضي الله تعالى عنه وهذا بعد ان يقيم المبتاع المينة فيما حدث من سبب عيب التدليس وأما ما حدث به من غير سبب عيب التدليس فلا يرد له الامع ما تنصه ذلك أو يحبس به ويرجع بعيب التدليس كما فسروا ١٥ أبو الحسن ظاهر قوله فيأبى فيهلك أن البائع لا يضمنه إذا دلس بإبقائه إلا إذا هلك وأيس كذلك بل يضمن إذا أبقى وغاب عرف هلاكه أم لا وهو بين في الامهات وله ظها أو أبق فلم يرجع واختصره ابن يونس بقوله فلهلك أو ذهب فلم يرجع وظاهر الامهات ضمانه بنفسه إبقائه الخط وصرح به ابن رشد والتمحي و ذ كرنصهما وقوله إلا ان يهلك بعيب التدليس هو قوله سابقاً كهلاكه من التدليس ذكره فيما تقدم لجمع النظائر وهما لأنه محله الخط وفهم من كلامه أنه إذا كان البائع غير مدلس وأبقى الرق ومات في إبقائه أو لم يرجع أنه لا يرجع على

أو بجمها أي أي الامعة عطف على بجوابته (قوله فيرجع المشتري بجميع غنمه) تقريع على يهلك بعيب التدليس أو بسماء أي زمنه (قوله فضمانه) أي العبد (قوله فيرد) أي بآثمه (قوله غات) أي العبد (قوله يه) أي المرض (قوله فيسرق) أي العبد (قوله به) أي القطع (قوله فيأبى) أي العبد (قوله وهذا) أي رد البائع غنمه (قوله فيما حدث) أي عليه (قوله من سبب التدليس عيب صلة حدث (قوله به) أي العبد (قوله فلا يرد) أي المشتري العبد (قوله ذلك) أي غير عيب التدليس (قوله أو يحبس) أي المشتري العبد (قوله ويرجع) أي المشتري (قوله عرف) بضم فكسر (قوله بين) بكسر الياء مثقلاً أي

ظاهر (قوله به) أي ضمانه بنفسه إبقائه (قوله نصهما) أي ابن رشد والتمحي قال الخط ونص ابن رشد وإذا البائع دلس بالإباق فابق العبد ولم يرجع كان على البائع ان يرد الثمن ويطلب عبده ١٥ ونص التلمي ومن باع عبداً وبه عيب فلهلك منه أو تناسى إلى أكثر فان لم يدلس رجع بقيمة العيب ان هلك وان تناسى إلى أكثر كان له ان يسلك ويرجع بقيمة أو يرد ويرد قيمة ما تناسى عنه وان دلس بالعيب رجع بجميع الثمن ان مات وله ان يرد ان تناسى ويرجع بجميع الثمن وان دلس عرض غات منه رجع بجميع غنمه ثم قال وان دلس بإبقائه فابق رجع بجميع الثمن بنفسه إبقائه وان كان حياً فعلى بآثمه ان يطلبه ثم قال لانه بنفسه الإباق ورجع رقتنه لانه الوجه الذي دلس به وذهب به من يد مشتريه ١٥ (قوله وفهم) بضم فكسر (قوله من كلامه) أي المصنف (قوله انه) أي الشأن (قوله انه) أي المشتري (قوله لا يرجع) أي المشتري على البائع الا بقيمة الإباق فقط نائب فاعل فهم

(قوله قال) أي ابن يونس (قوله السبعة من فقهاء التابعين) أي الذين جمعوا في هذا البيت
 نخذهم عبدا لله عروة قاسم * سعد أبو بكر سليمان خارجي (قوله فهاك) أي العبد وألامه (قوله بذلك) أي عيب
 التدليس (قوله فهو) أي ضمانه (قوله منه) أي البائع (قوله تغر) بفتح التاء رضم الغين المججمة (قوله من نفسها) أي بكم عيبها
 عن خاطبها حاضرة مجلس عقدده (قوله لأنها) أي المرأة (قوله ثم قال) أي ابن يونس ٦٦٥ (قوله إذا دلس) أي البائع (قوله به)
 أي الأباقي قوله من المشتري

الاول (قوله مشتري) قوله
 من البائع الاول (قوله
 التدليس أو نعمته) قوله
 المشتري الثاني (قوله
 لاستخدام في المتن) قوله
 رجوعه) أي المشتري
 الثاني (قوله لعدمه) بضم
 فسكون أي فقره (قوله
 ولا مال له) راجع لموته
 وغيبته (قوله فان سادى)
 أي الثمن الاول (قوله
 فيرده) أي الزائد (قوله اذ
 ليس) أي المشتري الثاني
 (قوله منه) أي الزائد (قوله
 ولم يوطه) أي المشتري
 الثاني (قوله لانه) أي
 البائع الثاني (قوله فبرجع)
 أي المشتري الثاني (قوله
 عليه) أي البائع الثاني
 (قوله به) أي زائد الثمن
 الثاني (قوله ولا يكمله)
 أي الثمن الثاني البائع
 الثاني (قوله له) أي المشتري
 الثاني (قوله لرضاه) أي
 المشتري الثاني (قوله وقيد)
 بقضات متقلا (قوله القول
 الثاني) أي عدم تكميل

البائع الا بقية الاباق فقط ونحوه في التلقين ونحوه لابن يونس قال روى سحنون ان السبعة من
 فقهاء التابعين قالوا فيمن دلس بعيب في عبدا وأمة فهاك بذلك فهو من البائع ويأخذ منه
 متباعدة عنه كله بعض البغداديين دليله المرأة تغر من نفسها فزوجها الرجوع عليه بجميع
 الصداق الا ما يستحل به فرجها لانها مداسة بعيبها فكذلك هذا ثم قال قال ابن القاسم عن مالك
 رضي الله تعالى عنه ما اذا دلس بالاباق فابق العبد فقام المبتاع به فقال البائع لم يابق منك وقد
 غيبته أو ريعته فلا يقبل قول البائع وليس على المشتري أكثر من يمينه انه ما غيبه ولا باعه ولقد أبق
 منه ثم يأخذ ثمنه وليس عليه يمينه أنه أبق منه اه (وان باعه) أي المبيع المعيب بعيب قديم
 (المشتري) قبل علمه بعيبه (وهلك) المبيع عند مشتريه من المشتري الاول (بعيبه) أي التدليس
 من البائع الاول (رجع) المشتري الثاني (على) البائع الاول (المدلس ان لم يمكن) رجوعه (على
 بانه) وهو المشتري الاول لعدمه او موته او غيبته بعيبه ولا مال له واصله رجوع (بالثمن) الاول فان
 سادى الثمن الثاني فواضح (فان زاد) الثمن الاول على الثمن الثاني (ف) الزائد (البائع الثاني)
 فبرده المشتري الثاني للمشتري الاول المصنف وفي قبض المشتري الثاني الزائد على ثمنه نظر اذ ليس
 وكبلا عن المشتري الاول وقد يبرئ الثاني البائع الاول منه (وان نقص) الثمن الاول عن ثمن
 المشتري الثاني ولم يوطه المدلس غير الثمن الاول (فهو يكمله) أي الثمن الثاني للمشتري الثاني
 الباقي (الثاني) لانه قبض منه الزائد فيرجع عليه به او لا يكمله لرضاه بالبائع الاول فلا
 رجوع له على الثاني قولان فان قيل ارضى باتباع الاول لعدمه كان رجوعه على الثاني فجوابه
 انه كان يمكنه الصبر حتى يتيسر له الرجوع على بانه فلا لم يصبر لم يكن له رجوع عليه وقيد الموضع
 القول الثاني بان لا يكون الثمن الاول اقل من قيمة العيب من الثمن الثاني والا كل له قيمة العيب كما
 لو باعه الثاني بمائة وكان قد اشتراه بعشرة ونقصه عيبه عشرين خمس المائة فيكمل الثاني للثالث
 ارش العيب بعشرة ومفهوم ان لم يمكن على بانه انه ان امكن رجوعه عليه فلا يرجع على
 المدلس بشئ وانما يرجع بالارش على بانه ثم يرجع ثمنه على المدلس بالاقل من الارش او كمال
 الثمن الاول قاله د وهذا قول ابن المواز وقال الطحطاوي يرجع على المدلس بجميع ثمنه وهذا
 قول ابن القاسم في سماع أصبغ (و) ان ظهر للمشتري عيب قديم فيما اشتراه واراد رده به فادعى
 عليه بانه أنه اشتراه عالما بعيبه وانكر المشتري علمه به حين شرائه (لم يخلف) بضم التحتية وفتح
 الحاء واللام مشددة وفتح فسكون فكسر شخص (مشتري) شيئا علم عيبه القديم بعد شرائه واراد
 رده به على بانه (ف) ادعى (بضم الدال وكسر العين) رؤيته (أي المشتري العيب حين شرائه
 فانكرها المشتري فالقول قوله بلا يمين وله رده به في كل حال (الا) أن يحقق البائع عليه دعوى

٨٤ منج في البائع الثاني الثمن الاول (قوله ولا) أي وان كان الثمن الاول
 اقل من قيمة العيب من الثمن الثاني (قوله كن) بقضات متقلا أي البائع الثاني (قوله له) أي المشتري الثاني (قوله وهذا)
 أي رجوع المشتري الاول بالاقل من الارش وما يكمل الثمن الاول (قوله يرجع) أي المشتري الثاني (قوله وهذا) أي رجوع
 المشتري الاول على المدلس بجميع ثمنه (قوله رده) أي المبيع (قوله به) أي عيبه القديم (قوله العيب) مقول رؤيته متقلا فاعله
 (قوله حين شرائه) صله رؤيته (قوله فانكرها) أي رؤيته العيب حين الشراء (قوله قوله) أي المشتري (قوله وله) أي المشتري

(قوله فيحلف) أي المشتري على عدم رؤيته حال شرائه (قوله في الثلاثة) أي دعوى الازالة وظهور العيب واقرار المشتري بالتقليب (قوله له) أي المشتري (قوله فان نكل) أي المشتري عن اليقين على عدم رؤيته حين شرائه (قوله فيها) أي الثلاثة (قوله وان كان) أي العيب (قوله واقر) أي المشتري (قوله نفيا) أي الرؤية (قوله من الحلف والرد) بيان لما (قوله خلاف) خبر ما (قوله له) أي عب (قوله قوله) أي المصنف (قوله وخلاف) عطف على خلاف (قوله به) أي الظاهر الذي لا يخفى (قوله وحكي) أي ابن عرفة (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله مشترك) بفتح الراء أي لفظي بتعدد وضعه لاكثر من معنى كمين (قوله مشكك) بضم ففتح فكسر مثقلا أي مشترك بمعنى بوضعه لكل متفاوت في جزئياته كالبياض (قوله يطلق) أي العيب بضم الياء وسكون الطاء وفتح اللام (قوله تقليبا) تمييزا لنسبة اختبر الى مقعولة أو بنزع خافضه (قوله مقعدا) بضم فسكون ففتح أي عاجزا عن القيام (قوله وعلى ما يخفى الخ) ٦٦٦ عطف على الظاهر (قوله على غير المتأمل) صلة لا يخفى (قوله ككونه) أي الحيوان

رؤيته (بدعوى الازالة) من البائع العيب للمشتري حين شرائه أو كان العيب ظاهرا لا يخفى على غير المتأمل أو خفيا وأقر المشتري بتقليب المبيع ومعاينته يحلف في الثلاثة وله الرد فان نكل فلا رد له فيها وان كان ظاهرا وأقر بالمعينة والتقليب والرضا فلا رد له ولو حلف على نفيا اه عب البنائي ما ذكره في الظاهر الذي لا يخفى على غير المتأمل من الحلف والرد خلاف ما سألني له عند قوله وحلف من لم يقطع بصدقه وخلاف ما حقه ابن عرفة من عدم الرد به وحكي عليه الاتفاق ونصه كلام المتقدمين والمتأخرين يدل على ان العيب الظاهر مشترك أو مشكك يطلق على الظاهر الذي لا يخفى غالباً على كل من اختبر المبيع تقليبا كسكون العيب مقعدا أو مطموس العينين وعلى ما يخفى عند التقليب على غير المتأمل ولا يخفى غالباً على من تأمل ككونه أعمى وهو قائم العينين فالاول لا قيام به والثاني يتقام به اتفاقا فيهما ثم استدلل على ذلك بكلام اللغوي انظر غ فيه عن ابن عرفة ومعايدل على ذلك قول اللغوي قال مالك رضي الله تعالى عنه يرد بالعيب القديم من غير عين كان مما يخفى أو ظاهرا مما لا يخفى قال محمد طالت اقامته أو لم تطل ابن القاسم لا عين عليه الا ان يكون من الظاهر الذي لا يشك أنه لا يخفى مثل قطع اليد والرجل أو العور قال اللغوي أما العور فان كان قائم العين وقد ذهب نورها فيه صح أن يرد به وان طال وان كان مطموس العين فلا يرد به وان قرب الا ان يكون بقور الشراء ولو قبل لا يصدق أنه لم يره لسكان وجهها وكذا قطع اليد اذا كان قد قلب يديه وان قال كتمى العبد هذه اليد حلف على ذلك فيما قرب وقطع الرجل ابي ان لا يمكن من الرد الا ان يكون بقور ما نصرف بين يديه عند العقد وكان الشراء وهو جالس وقال مالك رضي الله تعالى عنه لو ابتاع بعض النخاسين عبدا فأتاهم عنده ثلاثة أشهر حتى ضرع ونقص حاله فوجد عيبا لم أر ان يرد لانه يشتري فان وجد ربحا باع والا خاصم فأرى ان يلزم هؤلاء فيما علموا وفيما لم يعلموا قال ابن القاسم والذي هو أحب الى أن كان

(قوله وهو) أي المبيع الخ حال (قوله قائم) أي صحيح (قوله فالاول) أي الظاهر الذي لا يخفى على كل مختبر (قوله والثاني) أي الظاهر الذي لا يخفى على المتأمل ويخفى على غيره عند التقليب (قوله فيها) أي الاول والثاني (قوله ثم استدلل) أي ابن عرفة (قوله ذلك) أي المذكور من عدم القيام بالاول والقيام بالثاني (قوله فيه) أي غ خبر مقدم (قوله يرد) بفتح فضم أي المشتري المبيع (قوله من غير عين) صلة يرد (قوله كان) أي العيب الخ تعميم في الرد به (قوله اقامته) أي المبيع عند مشتريه قبل علمه به (قوله عليه) أي

المشتري (قوله يكون) أي العيب (قوله فان كان) أي المبيع (قوله وقد ذهب نورها) حال (قوله يكون) أي عيبا فظهور الور (قوله لا يصدق) أي المشتري (قوله انه) أي المشتري (قوله لم يره) أي العور بطمس العين (قوله وكذا) أي طمس العين في عدم الرد به (قوله اذا كان) أي المشتري (قوله قاب) بفتحات مثقلا (قوله يديه) أي الرقيق (قوله وان قال) أي المشتري (قوله حلف) أي المشتري (قوله على ذلك) أي كتمان العبد يديه عنه (قوله الا ان يكون) أي الرد بقطع الرجل (قوله نصرف) بفتحات مثقلا أي الرقيق (قوله يديه) أي المشتري (قوله وهو) أي الرقيق جالس حال (قوله النخاسين) باجتماع الخاء واهمال السين الدالين (قوله ضرع) بفتحات محققا مبهما الضاد (قوله ونقص حاله) أي الرقيق تفسيره ضرع (قوله فوجد) أي المشتري النخاس (قوله لانه) أي النخاس (قوله والا) أي وان لم يجد ربحا (قوله ان يلزم) أي الشراء (قوله هؤلاء) أي النخاسين (قوله الى) بشد الياء (قوله ان كان) أي العيب الذي وجدته في المبيع بعد اقامته عنده ثلاثة أشهر

(قوله أحلف) بضم الهمز وكسر اللام (قوله أنه) أي الخناس (قوله ورد) أي الخناس (قوله وإن كان) أي العيب (قوله على غير ذلك) أي لا يحنى (قوله لزمه) أي الشراء الخناس (قوله وإن كان) أي العيب (قوله لزمه) أي الشراء المشتري (قوله وإن لم يشهد) أي المبتاع (قوله الأمرين) أي ما يحنى مثله وما لا يحنى مثله (قوله بعد علمه به) صلة الرضا (قوله بعد العقد) صلة علمه (قوله فأنكره) أي المشتري الرضا به (قوله ذلك) أي الرضا (قوله عليه) أي المشتري (قوله رضا المشتري) صلة أخبار (قوله فيحلف) أي المشتري (قوله وهو) أي تحليفه (قوله أولاً) بشد الواو (قوله وله) أي المشتري (قوله أو كان) أي المخبر (قوله فإن سمعاه) أي البائع المخبر (قوله وكان) أي المخبر (قوله حلف البائع) أي على رضا المشتري (قوله فإن لم يشهد) ٦٦٧ أي المخبر رضا المشتري (قوله أو كان) أي المخبر (قوله أخبر) (قوله أخبر) بضم الهمز وكسر

الموحدة (قوله مطلقاً) أي عن التقييد بدينين الخبر وكونه غير مستحوط (قوله إن عين) أي البائع (قوله وأحلف) أي البائع (قوله هذا) أي إن حلف البائع أن يخبر أخبره (قوله لا يحلف) أي المشتري (قوله عنده) أي المبتاع (قوله فادعى) أي المبتاع (قوله وإراد) أي المبتاع (قوله قدمه) أي الأباقي (قوله عنده) أي البائع (قوله أذهما) أي أباقي (قوله بالقرب الخ) أي لا يحلف بائع الخ (قوله ولثلاث الخ) عطف على أذهما الخ (قوله يعنه) بضم فسكون فكسر أي يتعب ويضر المشتري البائع (قوله بتحليفه) أي البائع الخ تصوير لاعتائه (قوله من عيب) بيان ما (قوله

عيباً يحنى أحلف أنه ما رآه ورد وان كان على غير ذلك لزمه ثم قال ابن عرفة ابن أبي زمنين من اشترى شيئاً واشهد أنه قلب ورضى ثم وجد عيباً يحنى مثله عند التقلب لزمه ولا رد له وإن لم يشهد أنه قلب ورضى رده أحب وإن كان ظاهر لا يحنى مثله عند التقلب لزمه ولا رد له وإن لم يشهد أنه قلب ورضى رده من الأمرين معاقلة عبد الملك واصبغ (و) أن أراد المبتاع رد المبيع بعيبه القديم فادعى عليه بأدعيه أنه رضى به بعد علمه به بعد ابتياعه وأنكر المبتاع رضاه به بعده (لا) بحلف مشتريه عليه (الرضا به) أي العيب بعد علمه به بعد العقد فأنكره (الا) إن حلف البائع ذلك عليه (بدعوى) البائع أخبار (مخبر) بضم الميم وسكون الخاء المجهمة وكسر الموحدة بضم المشتري بالعيب بعد علمه به فيحلف كافي المدونة وهو المعتقد وقال ابن أبي زمنين يحلف البائع أولاً لأن مخبراً صادقاً أخبر برضاه ثم يحلف المشتري أنه ما رضيه وله رده وهذا إذا لم يسم البائع المخبر أو كان غير عدل فإن سمعاه وكان عدلاً وسئل المخبر فشم بد رضا المشتري حلف البائع ولا رد له لم يشهد أو كان غير عدل حلف المشتري ورد البائع هذا التفصيل كله خلاف ما عراه ابن عرفة للمدونة والواضحة ونصه في حلفه أي المشتري بقول البائع أخبرت برضائك بالعيب مطلقاً ثالثاً إن عين الخبر ولو مستحوطاً وأحلف أن مخبراً أخبر به ورابعاً هذا خبر بزيادة خبر صدق وخامساً لا يحلف إلا بدينين مخبر مستحوط والمدونة والواضحة والثاني لا يشهد والثالث لا ين أبي زمنين مع ابن القاسم فهو مقابل المذهب المدونة والله أعلم (و) من ابتاع عبد فأتى عنده فادعى قدمه وأراد رده فحلف البائع وأنكر قدمه فلا يحلف (بائع أنه) أي العبد (لما باقى) عنده (لأباقي) أي العبد عند المشتري (بالقرب) من شرائه أذهما لا يستلزم قدمه ولما لا يعنه بتحليفه كل يوم على ما شاء من عيب يسهمه أنه لم يبعه وهو به قاله في المدونة وظاهرها سواء اتهمه بأنه أبق عنده أو حلف عليه الدعوى بأخبار مخبر صادق بأباقي عنده وقال النعمي وصححه في الشامل يحلف البائع في تحقيق الدعوى وهو مفهوم قوله لأباقي بالقرب والظاهر أنه يجري في تعيين المخبر هذا لمحو ما تقدم وأصل اللغة أن الأبق من هرب بلا سبب والهارب من فزأ زيادة عمل أو شغل والعقهاء يستعملون الأبق فيهما وعبارة الشامل لو قال المشتري لبائع عبده يمكن أنه أبق أو سرق عنده ولم يحصل ذلك عنده فلا يعين له عليه اتفاقاً وفيما لو أبق يقرب يبعه فقال أخشى أنه

يسميه أي المشتري العيب (قوله أنه) أي البائع الخ يدل من على ما يشاء يحذف على (قوله لم يبعه) أي العبد (قوله وهو) أي العيب (قوله به) أي العبد (قوله اتهمه) أي المشتري البائع (قوله بأنه) أي العبد (قوله عنده) أي البائع (قوله وأحلف) أي المشتري (قوله عليه) أي البائع (قوله يحلف البائع في تحقيق الدعوى) مفعول قال (قوله وهو) أي تحلف البائع في تحقيق الدعوى (قوله أنه) أي الشان (قوله ما تقدم) أي في تعيين المخبر رضا المشتري بالعيب (قوله وأصل اللغة) إضافة للبيان (قوله فيما) أي من هرب بلا سبب ومن هرب لزيادة عمل ونحوها (قوله أنه) أي العبد (قوله لك) أي الأباقي (قوله عنده) أي البائع (قوله له) أي المبتاع (قوله عليه) أي البائع (قوله وفيها) أي المدونة (قوله فقال) أي المشتري (قوله أنه) أي العبد

(قوله وبعضها لا) صادق بالرجوع بالرائد مطلقا والتفصيل في الهلاك ابن عرفة ابن عبد الرحمن من تبرأ من اباي ذكر قدره فابق
عند مناعة هلاك في ابايه ثم اطلع على انه ابق عنده اكثر مما بين ان هلاك فيما بين فهو من مبعاه الصقلي اراد يرجع عليه بما
بين القيمين وان هلاك في اكثر منه او فساد في هلاكه فبقائه ويرجع عليه بكل غنة الصقلي عن غيره ان قال ابق من هلاك ابق
من هلاك بسبب ابايه يرجع بقدر ما كتمه فقط وقال غيره يرجع بجميع الثمن (قوله المتعدد) خرج به المتعدد فليس للمشتري رد
بعضه وانما لردده كله او التمسك به كله (قوله المقوم) خرج به المثلي وسيأتي حكمه (قوله المعين) خرج به الموصوف وسيأتي حكمه
(قوله في عقد واحد) صلة المبيع خرج به ظهور عيب في بعض مقوم معين متعدد مبيع ٦٦٩ بقوله رد المعيب والرجوع

بثمة مطلقا (قوله بعض
المبيع) أي المعيب (قوله
عليه) أي باثمة (قوله من
ثمن الجميع) بيان لمصلحة
(قوله منه) أي ثمن الجميع
(قوله منهما) أي القيمين
(قوله لجمعهما) أي
القيمين (قوله أو تقويمهما)
أي السليم والمعيب (قوله
منهما) أي السليم والمعيب
(قوله من ثمنهما) أي السليم
والمعيب بيان مثل (قوله
للمجموع) أي من القيمين
(قوله الثمن) أي للسليم
والمعيب (قوله وان كان)
أي الثمن (قوله عليه) أي
البائع تنازع فيه يرجع ورد
(قوله بنسبة) أي بثمنها
(قوله لقيمة المجموع) أي
أو لمجموع القيمين (قوله
من قيمة السلعة) بيان لمثل
النسبة (قوله الثمن) نعت
السلعة (قوله كسنة كتب)
أي يباعها معا (قوله بأحدها)
أي الكتب (قوله ورد)

ينظر للاقل والاكثر وبعضها الاو ذلك صحيح والله اعلم (أو) يفرق (بين هلاكه) أي المبيع (فيما
بينه) البائع للمشتري فيرجع المشتري عليه بقيمة العيب الذي كتمه فقط (أولا) هلاك فيما بينه بل
فيما كتمه فيرجع عليه بجميع غنه في الجواب (أقوال) * (تنبيهات) * (الاول) نت في كلامه
اجال في القول الاخير لانه لم يعلم منه عن الحكم الثاني نت لم يذكر هنا حكم بيان النصف
الثالث عيب لو قال بدل أو لا أو غيره لسكان أظهر اذ يرجع يسري للذهن ان قوله أو لا قول رابع
وانه قسم قوله يفرق وليس لم من عطفه بأومع اليمنية التي لا تكون الابشيين واجب بان أو
بمعنى الواو كقول حميد الهلالي الصحافي رضي الله تعالى عنه
قوم اذا سمعوا الصريح رايتهم * ما بين ملهم مهر أو سافع
قاله (و) ان ظهر عيب في بعض المبيع المتعدد المقوم المعين في عقد واحد فله المشتري (رد بعض
المبيع) على باثمه والرجوع عليه (بخصته) أي البعض المردود من ثمن الجميع ويلزم التسليم
بالبعض السليم بخصته منه وذلك بتقويم السليم وحده والمعيب وحده وجمع القيمين ونسبة
كل منهما لمجموعهما أو تقويمهما معا ثم تقويم كل منهما وحده ونسبة قيمته لقيمتها معا وعلى
كل فليكل واحد منهما من ثمنهما مثل نسبة قيمته للمجموع أو لقيمتها معا هذا اذا كان
الثمن مثليا عينا أو غيرها (و) ان كان مقوما (رجع) المشتري على البائع اذا رد البعض المعيب
عليه (ب) حصه البعض المعيب من (القيمة) الثمن المقوم (ان كان الثمن) للمبيع المقوم المعين
المتعدد الذي ظهر عيب في بعضه (سلعة) بكسر السين وسكون اللام أي شيئا مقوما
في الشارح وت وق والتوضيح بنسبة قيمة المعيب لقيمة المجموع من قيمة السلعة الثمن
نت كسنة كتب اذ ظهر عيب بأحدها ورد فيرجع بنسبة قيمته لقيمتها من قيمة الدار لا يجز
من الدار على الاصح لاضرر الشركة فان قومت الستة بستمائة والمعيب بمائة رجع بدس قيمة
الدار لا بدس الدار خلافا لانهب وتعتبر القيمة يوم البيع لا يوم الحكم ويلزم التسليم بالسليم
بخصته من الثمن أو قيمته في كل حال (الا ان يكون) البعض المعيب (الاكثر) من النصف ولو
يسير فليس له رده والرجوع بخصته من الثمن أو قيمته بل اما ان يمسك بالجميع أو يردده أو بالبعض
السليم بجميع الثمن * (تنبيهات) * (الاول) اذا لم يكن المعيب الا كثر فليس للمشتري رد الجميع
الابرضا البائع وليس للبائع ان يقول اما ان تأخذ الجميع أو ترد الجميع قاله ابن يونس ابن عرفة
هذا خلافا قول التونسي ان قال له البائع اما ان تأخذه كله أو تردده فالقول قول البائع

أي المشتري المعيب (قوله فيرجع) أي مشتريها (قوله بنسبة قيمته) أي المعيب أي مثله (قوله لقيمتها) أي الكتب الستة أي أو
لمجموع قيمها بنسبة (قوله لا يجز من الدار) عطف على بالقيمة (قوله رجع) أي المشتري (قوله ويلزمه) أي المشتري (قوله من
الثمن) أي المثلي (قوله أو قيمته) أي الثمن المقوم (قوله له) أي المشتري (قوله رده) أي المعيب (قوله والرجوع بخصته من الثمن)
أي لا تقساح البيع برد الاكثر فيلزم ابتداء شراء الاقل بثمن مجهول حين التسليم اذ هو ما يخصه من ثمنه ولا يعلم الا بعد التقويم
والنسبة (قوله يردده) أي الجميع (قوله الجميع) أي السليم والمعيب

(قوله اشياء) أى مقومة معينة (قوله فالغنى) بفتح الفاء أى وجد (قوله له) أى المتبائع (قوله الا الرضا بالمعيب) أى أوبى السليم بجميع
 ثمنهما (قوله فان كان) أى المعيب (قوله بان يقع له) أى يقابل المعيب (قوله من الثمن) صفة يقع أو حال من ستون (قوله وهو) أى
 الثمن الخ حال تصوير لوجهها (قوله فليس) أى المعيب (قوله فهو) أى المعيب (قوله ثم قال) أى ابن يونس (قوله وان كان) أى
 المعيب (قوله فله) أى البائع (قوله ذلك) أى قوله للمشتري اما ان تاخذ الجميع أو ترد الجميع (قوله غير مثلى) أى وهو معين حال
 من المبيع (قوله والعيب باعلاء) أى المبيع حال (قوله فقيها) أى المدونة (قوله سالها) أى مقومة معينة فى صفقة واحدة (قوله له)
 أى المتبائع (قوله ان لم يكن) أى المعيب ٦٧٠ (قوله فان كان) أى المعيب (قوله بالمعيب) أى مع السليم أى أوبى السليم وحده

الثانى اذا كان المعيب الاكثر فليس للمتباع الا رد الجميع أو الرضا بالجميع أو الرضا بالسالم
 وحده بجميع الثمن ابن يونس القضاء ان من ابتاع اشياء فى صفقة واحدة فالتى فى بعضها عيبا
 فليس له الا رد المعيب بخصته من الثمن الا ان يكون المعيب وجه الصفقة ووجه رضاء الفضل
 فليس له الا الرضا بالمعيب بجميع الثمن أو رد جميع الصفقة وكذا من ابتاع اصنافا مختلفة فوجد
 بصنف منها عيبا فان كان وجه الصفقة بان يقع له من الثمن ستون أو سبعون وهو مائة فليرد
 الجميع ابن الموازن اوقع المعيب نصف الثمن فاقل فليس وجه الصفقة ولا يرد الا المعيب بخصته
 وان وقع له أكثر من نصف الثمن فهو وجهها ثم قال وان لم يكن المعيب وجهها فليس للمتباع ان
 يقول اما ان تاخذ الجميع أو ترد الجميع وان كان وجهها فله ذلك اما ان عرفه ان تعدد المبيع
 غير مثلى والعيب باعلاء فقيها ابن القاسم من ابتاع سلعا فوجد فيه عيبا فليس له الا رد
 المعيب ان لم يكن وجه الصفقة فان كان وجهها فليس له الا رد جميعها أو الرضا بالمعيب
 الثالث اذا كان المعيب الاكثر فلا يجوز التمسك بالسالم اذا كان المبيع مقوما وان رضى البائع
 ابن عرفة اللخمي من ابتاع عبد بن ظهر باعلاء ما عيب فنع ابن القاسم ان رد الاعلى أو استحق
 ان يحبس الادنى لانه كسراء بئس مجهول واجاز ابن حبيب الرابع قوله الا ان يكون الاكثر
 يقتضى انه اذا زادت حصته بالمعيب على النصف ولو يسير فهو وجه الصفقة وهو كذلك
 كما تقدم فى كلام ابن الموازن وصرح به أبو الحسن الخامس ما تقدم من التفريق بين وجه
 الصفقة وغيره انما هو اذا كان المبيع قائما فاما اذا انتقض وظهر العيب فى الباقي فلا تفرق
 اذا كان الثمن عينا أو عرضا وفات قال فى النكت اذا اشترى عيدين فهلك احدهما والى
 الاخره عيبا يرد المعيب ويرجع بما يخصه كان وجه الصفقة أم لا اذا كان الثمن عينا أو عرضا
 قد فات فان كان عرضا لم يفت فهو ما يفتقر وجه الصفقة من غيره فان كان المعيب وجه الصفقة
 رده وقيمة الهالك ورجع فى عين عرضه وان لم يكن وجهها رجع بخصته من قيمة العرض لافى عينه
 لضرر الشركة هذا مذهب ابن القاسم ولم يفتقر وجه الصفقة من غيره اذا كان الثمن عينا لا
 ان كاف ان يرد قيمة الهالك اذا كان المعيب وجه الصفقة ردها عينا ويرجع فى عين فلا فائدة فى ذلك
 فاما ان كان عرضا قد فات صار كالعين لانه يرجع الى قيمته وهى عين اه ونقل ابن عرفة خلافا فى
 ذلك السادس فيها ان اختلفا فى قيمة الهالك من العبدین وصفاه فان اختلفا فى صفته فالقول
 للبائع مع قيمته ان كان انتقد والا فلا للمتباع بيمينه وقال اشهب واصبغ القول للمتباع انتقد

(قوله بالسالم) أى بخصته
 من الثمن (قوله مقوما) أى
 معينة (قوله وان رضى
 البائع) مبالغه فى المنع لان
 الحق لله تعالى فى منع الشراء
 بئس مجهول (قوله ان رد
 الاعلى) أى يعيب (قوله
 ان يحبس) أى المتبائع (قوله
 الادنى) أى السالم من
 العيب بخصته من ثمنهما
 (قوله لانه) أى حبس الادنى
 بخصته منه (قوله كسراء
 بئس مجهول) أى لانفساخ
 بيعه ما برد أو استحقاق
 اعلاهما وصيرورته الحبس
 ابتداءا يتباع بخصته من
 الثمن وهى مجهولة لا تعلم
 الا بالتقويم والنسبة (قوله
 واجاز) أى حبس الادنى
 بخصته منه (قوله فهو) أى
 المعيب (قوله انتقض) أى
 المبيع (قوله فلا تفرق)
 أى بين وجه الصفقة وغيره
 فى جواز التمسك بالسالم
 بخصته من الثمن (قوله

والغنى) بفتح الفاء أى وجد المشتري (قوله يرد) بفتح الهمزة أى المشتري (قوله بما يخصه) أى من الثمن (قوله
 اولاً
 كان) أى المعيب (قوله وان لم يكن) أى المعيب (قوله بخصته) أى المعيب (قوله كلف) بضم فكسر مثقلا أى المشتري (قوله
 فى عين) أى الثمن (قوله فى ذلك) أى رد عين والرجوع بعين (قوله فاما ان كان) أى الثمن (قوله فقيها) أى المدونة (قوله اختلفا) أى
 المتبايعان (قوله من العبدین) أى المبيعین فى صفقة واحدة وهلك احدهما ورد الاخر بيب (قوله وصفاه) أى المتبايعان الهالك
 لاهل المعرفة بالقيم ليقوموه (قوله ان كان) أى البائع (قوله انتقد) أى قبض الثمن (قوله والا) أى وان لم ينتقد البائع

(قوله وبه) أى القول للمبتاع مطلقا صلا اخذ (قوله لا يستغنى) بضم الياء وفتح النون الخ صفقة كاشفة لمزدوجين (قوله له) أى المشتري (قوله رده) أى احدى المزدوجين (قوله برضاها) أى المتبايعين (قوله لا مكان الخ) علة للجواز الذى تضمنه الاستثناء (قوله يشترى) أى كل منهما (قوله لتأديته) أى رده وحده (قوله المحرمة) نعت التفرقة (قوله ترض الام) أى بالتفرقة (قوله والا) أى وان رضيت الام بها (قوله جاز) أى ردا حدهما (قوله فيها) أى المدونة (قوله عمالا يفترق) ٦٧١ بيان شبه ذلك بتقدير باقى (قوله فاصاب) أى وجد

المبتاع (قوله قبلهما) بكسر الموحدة (قوله يكن) أى المعيب (قوله والا) أى وان كان وجهها (قوله رد الجميع) أى وأخذ جميع الثمن (قوله له) أى المشتري ان حبس الجميع (قوله ينقفع) بضم النخبة وفتح القاء (قوله لهذا) أى توقف الاتساع باحدى المزدوجين على الاتساع لما يليها (قوله اختلف) بضم الناء وكسر اللام (قوله سفرا) بكسر فسكون أى جراً (قوله ديوان) أى كتاب (قوله قيمتهما) أى السفريين (قوله بخصته) أى الأقل صلة التمسك (قوله من ثمنه) أى المبيع المقوم بيان حصته (قوله لا نفساخ الخ) علة لا يجوز التمسك بأقل الخ (قوله واجازه) أى التمسك بأقل ما استحقه كثره (قوله وفيه) أى استدلاله بقياس استحقاق الاكثر على تيسره (قوله وهو) أى العيب (قوله لا يخالفه) أى الاستحقاق (قوله فقيته) أى الثوب

أولاً وبه اخذ محمد (أو) يكون المعيب (احد) شيئ (مزدوجين) بضم الميم وفتح الجيم لا يستغنى باحدهما عن الآخر حقيقة كخفين ونعلين ومصرعين أو حكام كسوارين وقرطين فليس له رده بخصته والتمسك بالسليم بخصته البرضاها لا مكان ان يشترى فردة اخرى يتم بها الاتساع فلا يلزم اضاعة المال (أو) يكون المعيب (اما) رقيقة (رولها) الرقيق غير المتغير المبيعه في صفقة واحدة والواو بمعنى أو أى احدى ما فلا يجوز رده وحده لتأديته للتفرقة بين الام وولدها المحرمة ان لم ترض الام والا جاز فيها من اتباع خفين أو نعلين أو مصرعين أو شبه ذلك لا يفترق فاصاب باحدهما عيبا بعد قبضهما أو قبله فاماردهما جميعاً أو قبلهما جميعاً وأما ما ليس باخ لصاحبه أو كانت نعا لأفرادى فله رد المعيب على ما ذكرنا في شراء الجملة ابن يونس أى ان لم يكن وجهه الصفقة والا فلا يس له الارجاء للجميع أو حبسه ولائى له وحكم الام ببيع مع ولدها فوجد باحدهما عيب حكم ما لا يفترق ابن رشد كل زوجين لا ينقفع باحدهما دون صاحبه كخفين ونعلين وسوارين وقرطين فوجود العيب باحدهما كوجوده بهما جميعاً في التوضيح ولهذا كان الصحيح فيمن ألتف أحد مزدوجين غرمه قيمتهما واختلف فيمن ألتف سفرا من ديوان سفريين فقبل يرد السالم وما نقص بان يقال ما قيمته كاملا فان قيل عشرون قبل ما قيمة السالم وحده فان قيل خمسة رده وخمسة عشر وظاهر كلام عبد الوهاب يغرم قيمتهما الخط والظاهر اذا بيع الديوان وظهر عيب فى احد سفرىه ردهما معا أو التمسك بهما معا والله أعلم (و) ان اشترى اشياء مقومة كتياب يثنى واحد فى صفقة واحدة فاستحق أكثرها (لا يجوز التمسك به) بعض (اقل) أى قليل من مبيع مقوم متعدد (استحق أكثره) أى المبيع بخصته من ثمنه لا نفساخ البيع باستحقاق أكثر المبيع فالتمسك بالباقي بخصته انشاء شراء يثنى مجهول اذ لا يعلم حصة الباقي من الثمن الا بعد تقويم المستحق والباقي ونسبة قيمة الباقي لجموع القيمتين واجازه ابن حبيب ورأى انها جهالة طرأت بعد تمام الشراء كالجهاالة الطارئة بظهور عيب فى بعض المبيع وفيه نظر اذ يقتضى مخالفة العيب الاستحقاق وهو لا يخالفه (وان كان درهمان وسلعة) عطف على درهمان أو مفعول معه (تساوى) السلعة (عشرة) من الدراهم مثلاً والجمله نعت سلعة ببعاء (ثوب) فقيته بحسب تراخيها (ثنا عشر درهما) (فاستحققت) بضم التاء وكسر الخاء أى ظهرت (السلعة) ملسكاً لغير بائعها وظهور عيب قديم وردها مستتر به ففى وجهه الصفقة اذ هى خمسة اسداسها (و) قد (فات الثوب) الذى هو ثمن الدرهمين والسلعة بيد مشترى بهما بجواز السوق فاعلى (قوله) أى مشترى به السلعة التى استحققت والدرهمين بالثوب (قيمة الثوب) الفائت (بكاه) وهى اثنا عشر درهما (ورد) مشترى السلعة والدرهمين وجوباً (الدرهمين) الباقيين بيده بعد استحقاق السلعة وله التمسك بالدرهمين واخذ خمسة اسداس قيمة الثوب وهى عشرة دراهم

(قوله تراخيها) أى المتبايعين (قوله به) أى عيبها (قوله ففى) أى السلعة (قوله اذ هى) أى السائمة (قوله اسداسها) أى الصفقة (قوله بهما) أى السلعة والدرهمين (قوله بجواز السوق) صلة فأت (قوله والدرهمين) عطف على السلعة (قوله بالثوب) صلة مشترى (قوله وهى) أى قيمة الثوب بحسب تراخيها (قوله وجوباً) بيان لحكم ردهما (قوله له) أى مشترى السلعة

(قوله ذلك) أى التمسك بالدرهمين في سدس الثوب (قوله وان كان تمسكا بالبخ) حال (قوله لان شرط حرمة) أى التمسك باقل
 ما استحق أكثره الخ علة جواز ذلك (قوله انه) أى الشان (قوله يرجع) أى بائع الثوب (قوله ان كان) أى الثوب (قوله وبقية) (قوله
 أى خمسة اسداس الثوب) (قوله ان فات) أى الثوب (قوله منها) أى الخمسة عشر (قوله قيمته) أى الثوب (قوله هذه) أى يسع
 ثوب بساعة ودرهمين فاستحققت السلعة وفات الثوب (قوله مبيع) (قوله الفسخ) أى المبيع باستحقاق أكثر المبيع
 (قوله فواته) أى العوض (قوله ولم يذهبوا) أى الشارحون (قوله على هذا) أى بناءا تفريعا على الشاذ (قوله عن ابن الحاجب)
 صله ذكر (قوله قال) أى ابن عرفة ٦٧٢ (قوله لغيره) أى ابن الحاجب (قوله وما ذكره) أى ابن الحاجب في يسع ثوب بدرهمين

وجازله ذلك وان كان تمسكا باقل ما استحق أكثره لان شرط حرمة عدم فوات الثمن وقد فاتهما
 الخط يعنى انه لما استحققت السلعة وفات الثوب فله قيمة الثوب بكاله فقد استحق الاكثر فريد
 الدرهمين وياخذ ثوبه ان كان قائما وقيمته ان فات على المشهور وعلى قول ابن حبيب يرجع في
 خمسة اسداس الثوب ان كان باقيا وبقية ان فات فلو كانت قيمة الثوب خمسة عشر فاصصه
 بدرهمين منها ورد له ثلاثة عشر على المشهور وعلى مقابله يرد له خمسة اسداس القيمة وهى اثنا
 عشر ونصف ولو كانت قيمته تسعة فاصصه بدرهمين ورد له سبعة على المشهور وعلى مقابله يرد
 سبعة ونصف وان كانت قيمته اثني عشر يرجع بعشرة اتفاقا وبقاصص بالدرهمين على المشهور
 ويمسكهما على مقابله بغير مقاصة قاله في التوضيح طى تفريع هذه على قوله ولا يجوز التمسك
 باقل استحق أكثره مضى على ان الفسخ مطلق فأت العوض أم لا مع ان المعقد عدم الفسخ مع
 فواته في العيب والاستحقاق ولم يذهبوا على هذا ولما ذكر ابن عرفة مسئلة الدرهمين هذه عن ابن
 الحاجب قال ونفس هذه المسئلة لم اعرفها لغيره وما ذكره من القولين تقدم ما في العيوب فيمن رد
 أعلى العيب وفات ادناه لان المردود كالمستحق وفوات الأدنى كالدرهمين ١٥ ونص ما تقدم له
 في العيوب واذا رد أعلى المبيع وفات ادناه وعوضه عين أو غير مثلى فات في مضى الأدنى بجنابه
 من الثمن ورد قيمته لاخذ كل الثمن مطلقا ثالثها ان لم تكن أكثر من منابه من الثمن ١٥ وفيه
 ترجيح عدم الفسخ مع الفوات لكن قوله لم اعرفها لغيره اعترضه في بان ابن يونس قد ذكرها
 وذكر نصه فانظره فيه قلت والعذر لابن عرفة ان ابن يونس لم يذكرها في باب الاستحقاق الذى هو
 مظنة اوائلا ذكرها في أوائل كتاب الجعل والجارة من ديوانه (و) ان اشترى شخصان شيأ من
 واحد ووجد فيه عيبا جاز (رد أحد المشتريين) لشيء ظهر فيه عيب قديم في صفقة واحدة نصيبه
 منه دون صاحبه ولو أتي بآثمه وقال لا أقبل الاجميعه هذا هو المشهور بناء على تقدير تعدد الشراء
 بتعدد المشتري واليه يرجع الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال قبله انما هما الردهما
 أو التمسك معا وهما في المدونة (و) ان اشترى شخص شيأ من شخصين في صفقة واحدة ووجد
 فيه عيبا قديما جاز رد مشتر من بائعين شيأ ظهر فيه عيب قديم (على أحد البائعين) نصيبه منه
 دون نصيب الآخر المازرى وتعد صفقة تمام صفقة قديم (و) ان ادعى المشتري عيبا قديما في المبيع
 خفيا كزنا وسرقة وابق وانكره البائع (ف) القول (للبائع) (في) نفي وجود (العيب) (القديم) الخفى

وساعة فاستحققت السلعة وفات الثوب (قوله من
 القوانين) بيان ما (قوله
 تقدم ما) خبر ما وثنى ضميرها
 مرعاة لهما (قوله فيمن
 رد أعلى العيب) صله تقدم
 (قوله وفات ادناه) حال
 (قوله لان المردود) أى بعيب
 كما استحق علة تقدم ما في
 العيوب ودفع لما يتوهم
 من ان المتقدم في العيب
 وما هنا في الاستحقاق (قوله
 له) أى ابن عرفة (قوله وفات
 ادناه) أى المبيع حال (قوله
 وعوضه) أى المبيع عين
 حال (قوله وفات) نعت غير
 مثلى (قوله من الثمن) بيان
 منابه (قوله ورد قيمته) أى
 الأدنى عطف على مضى (قوله
 مطابقا) أى عن تقييدها
 بكونها ليست أكثر من
 حصته من الثمن (قوله فيه)
 أى نص ابن عرفة (قوله
 لكن قوله) أى ابن عرفة
 (قوله وذكر) أى في (قوله
 نصه) أى ابن يونس (قوله

فانظره) أى نص ابن يونس (قوله فيه) أى في (قوله لشيء) صله مشتر بين بلام مقوية (قوله فيه) أى الشيء (قوله في
 في صفقة واحدة) صله مشتر بين (قوله نصيبه) أى أحد المشتريين مفعول رد مضافا لقاله (قوله منه) أى الشيء بيان نصيبه (قوله
 ولو أتي بآثمه) أى الشيء بمبالغة (قوله وقال) أى بآثمه (قوله هذا) أى جواز رد أحد المشتريين (قوله واليه) أى جواز رد أحدهما
 صله ترجع (قوله وقال) أى الامام مالك رضى الله تعالى عنه (قوله قبله) أى جواز رد أحدهما (قوله لهما) أى المشتريين (قوله
 وهما) أى القولان (قوله نصيبه) أى أحد البائعين (قوله منه) أى الشيء (قوله تعدد) بضم ففتح متفلا أى تعدد وتعتبر

(قوله لتسكه) أى البائع الخ علة كون القول له (قوله وهى) أى الاصل وانه لتأنيث خبره (قوله قوله) أى البائع (قوله وهذا) أى كون القول للبائع فى نفي قدم العيب (قوله فيه) أى المبيع (قوله والا) أى وان كان فيه قديم آخر (قوله انه) أى الشأن (قوله فى العيب) أى نفيه (قوله لان البائع قد وجب عليه الخ) علة كون القول للمشتري (قوله فصار) أى البائع (قوله وبه) أى تقييد كون القول للبائع فى نفي القدم بان لا يكون فى المبيع عيب قديم آخر صلة أخذ (قوله سبقه) ٦٧٣ أى ابن رشد (قوله به) أى التعليل (قوله له) أى المشتري (قوله قطعت) أى جزمت العادة (قوله بصدقه) أى المشتري فى قدمه (قوله من بائع او مشتري) بان من (قوله بها) أى العادة (قوله النظر) أى المعرفة (قوله بسقطان) أى المختلفان (قوله لانه) أى اختلافهما (قوله تكافأ) أى المختلفان (قوله والا) أى وان لم يتكافأ فى العدالة (قوله الغير) أى غير ابن القاسم (قوله فيما) أى المدونة (قوله تقديم) خبر الجارى (قوله لانها) أى بينة الرد (قوله لقولها) أى المدونة الخ (قوله زادت) (قوله وبهذا) أى تقديم بينة الرد (قوله قائلان) حال من ابن القطن (قوله بحدوث أو قدم) غير متونين لاضافتها (قوله وبوجوده) عطف على حدوث (قوله لانه) أى قولهم قديم أو حادث أو موجود أو معدوم (قوله اليه) أى غير العدل (قوله سلامته) خبر الواجب (قوله جرحه) الكذب (اضافة للبيان

فى المبيع بلاعين لتسكه بالاصل وهى سلامة المبيع الا لضعف قوله فيحلف كما قدمه فى قوله وبول فى نفي وقت ينكر ان ثبت عند البائع والاحلف ان اقرت عند غير (أو) أى ان ادعى المشتري قدم العيب وانكروه البائع فالقول للبائع فى نفي (قدمه) أى العيب بين تارة ودون تارة كما يلقى وهذا اذا لم يكن فيه قديم آخر والا فالقول للمشتري بين ان المتنازع فيه قديم ونص التوضيح واعلم انه انما يكون القول قول البائع فى العيب المشكوك فيه اذا لم يصاحبه عيب قديم وأما ان صاحبه عيب قديم فالقول قول المشتري انه ما حدث عنده مع عينه لان البائع قد وجب الرد عليه بالعيب القديم نصار مدعى على المتباع فى الحادث وبه اخذ ابن القاسم واستحسنه اه ومثله لابن عرفه عن ابن رشد قائلان لا للمبتاع قد وجب له الرد بالقديم واخذ جميع الفقه والبائع يريد نقصه منه بقوله حدث عندك فهو مدعى ابن عرفه سبقه به الباجى واستثنى من قوله ارفقده فقال (الابشهادة) أهل (عادة للمشتري) بقدمه فالقول له بلاعين ان قطعت بصدقه (وحلف من لم يقطع) بضم التحتية (بصدقه) من بائع أو مشتري فان ظنت قدمه حلف المشتري وان ظنت حدوثه أو شككت حلف البائع ومفهوما انها ان قطعت بقدمه فله مشتري بلاعين ويحدوثة فله بائع بلاعين ومعنى شهادة العادة شهادة أهلها مستدلين بها وأولى شهادتهم بالمعاشرة وهذا فى عيب يخفى عند التقليب كالعمى مع سلامة الحدقة وأما الظاهر الذى لا يخفى على من قلب المبيع كالأقدام وعلم من العينين فلا يقع المشتري شهادة العادة بقدمه ولو قطعت لجلسه على علمه حين شرائه ورضاه به ابن عرفه ان اختلف أهل النظر فى العيب فقال بعضهم بوجوب الرد وقال بعضهم لا يوجبها فله تيمم على الموازية وابن مزين وغيرهما بسقطان لانه تكاذب بعض الموثقين ان تكافأتى العدالة والاحكام بالعدل قلت الجارى على قول الغير فيها تقديم بينة الرد لانها زادت لقولها الاصل السلامة ثم وجدت لابن سهل ان ابن القطن أفتى بهذا قائلان لا هو معنى المدونة والعتبة الخط من اشترى شيئا ورده بعيب فقال البائع ليس هذا مبيعى فقال ابن الملاجشون القول قول البائع يمينه فان نكل حلف المشتري انه هو ما غيّر ولا بدله (وقبل) بضم القاف وكسر الموحدة فى الاخبار بحدوث أو قدم العيب وبوجوده أو عدمه (للتعذر) من العدل ونائب فاعل قبل (غير عدول) ان كانوا مسلمين بل (وان كانوا مشركين) أى كفار الآية خبر لاشهادة زاد ابن عرفه والواجب فى قبول غير العدل عند الحاجة اليه سلامته من جرحه الكذب والا فلا يقبل اتفاقا ويكفى الواحد على المشهور بالشرط المذكور ومفهوما للتعذر عدم قبول غير العدل مع وجوده وهو كذلك عند الباجى والمائزى وكلام ابن شامس يقتضى ان الترتيب بينهما على وجه الكمال وفى الاكفاء بشهادة امرأتين على ما بدا خصل جسد الجارية غير جرحها والبقر عنسه ونظر الرجال له قولان وما يفرجها فاهم أنان وقبيل

٨٥ منغ نى (قوله والا) أى وان كان كاذبا (قوله بالشرط المذكور) أى السلامة من الكذب (قوله مع وجوده) أى العدل (قوله بينهما) أى العدل وغيره (قوله وجه الكمال) اضافة للبيان (قوله والبقر) بسكون القاف أى الشق عطف على الاكتفاء (قوله عنه) أى ما بدا اخل جسدها (قوله له) أى ما بدا اخل جسدها (قوله وما يفرجها) أى الجارية (قوله قيد) بضم فسكس مثة لا

(قوله بتوجيه القاضي) من اضافة المصدر لقاعله ومفعوله محذوف أى الواحدة صلة قيد (قوله للاطلاع) صلة توجيه (قوله فان أشهد المشتري الخ) مفعول توجيه القاضي الخ (قوله عيه) أى العيب (قوله بنفسه) أى المشتري بالرفع لقاض (قوله اودونه) عطف على عدم (قوله وما هو) أى العيب (قوله عدم اودونه) غير منونين لضافتهما (قوله لان ضمان العيب الحادث الخ) علة زيادة واقبضته (قوله قبلها) أى التوفية (قوله من بائعه) خبر ان (قوله عليه) أى عدم العيب (قوله به) أى العيب (قوله ليس كذلك) أى لان دعوى المشتري قديم ٦٧٤ العيب ولم يحلف البائع على نفيه ولا على حدوثه (قوله هو) أى ما حلف عليه

البائع من بيعه وما هو به (قوله انقبض) أى الدعوى (قوله فيها) أى بين المشتري (قوله فيها) أى الظاهر والخفى (قوله كالبائع) أى فى الحلف على البت فى الظاهر والعلم فى الخفى (قوله اللازم) احتراز عن بيع الخيار (قوله برضا) أى باقعه (قوله برده) أى المبيع (قوله اليه) أى بائعه (قوله أو ثبوت العيب) عطف على رضا (قوله علم) المشتري أى بانه فضولى (قوله له) أى المشتري (قوله لانه) أى المشتري (قوله حيثئذ) أى حين علم فضوليته بانه (قوله ان جذها) أى أزال المشتري الثمرة عن أصلها (قوله أو بعده) أى زهوها (قوله فهو) أى جذها (قوله من المتوسط) أى الموجب لتخصيره بين التمسك بالمبيع والرجوع بأرض القديم والرد ودفع أرض الحادث

الاكتفاء بواحد بنوعيه القاضي للاطلاع على عيب عبد حتى حاضر فان أشهد المشتري عليه بنفسه أو غاب العبد أو مات فلا بد من اثنين اتفاقا (ويعينه) أى البائع على عدم العيب اودونه صغفها (بعمه) وما هو به أى الشيء الذى ادعى المشتري قدم عيبه وشهدت العادة بحدوثه ظنا أو شكك (و) يزيد (فى) يعينه على عدم اودونه عيب المبيع (ذى) أى صاحب (التوفية) أى المكيل أو الوزن أو العدد (واقبضته) أى المبيع للمشتري (وما هو) أى العيب موجود (به) أى المبيع لان ضمان العيب الحادث بذى التوفية قبلها من بائعه ومثل ذى التوفية الغائب والمواضعة والثمار على رؤس الشجر وذو عهدة الثلاثة والخيار ويحلف البائع (بقافى) عدم اودونه العيب (الظاهر) كالعمى والعمى والبصر (وعلى نقي العلم فى) عدم اودونه العيب (الخفى) كالزنا والسرقة فان قيل تقدم ان القول للبائع فع عدم العيب بلايين وكلامه هذا قيد حلقه عليه قبل ل يحمل ما هنا على شهادة واحد به ونكول المشتري عن اليقين فرددت على البائع فان قيل قاعدة اليقين كونه على نقبض الدعوى وما هنا ليس كذلك قبل هو متضمن انقبضها وسكت عن بين المشتري وفيها ثلاثة أقوال قيل يحلف على العلم فيهما لأن التدليس وصف البائع لا المشتري وقيل كالبائع وقيل على البت فيهما (والغلبة) الناشئة من المبيع المعيب التى لا يدل استيفاءها على الرضا بالعيب سواء نشأت بالتحريك كالبين وصف أو عن تحريك قبل الاطلاع على العيب أو بعده فى زمن الخصام كسكنى دار لا تنقص (له) أى المشتري من حين العقد اللازم (للفسخ) البيع بسبب العيب أى ادخال المبيع فى ضمان بائعه برضا برده اليه أو ثبوت العيب عند حاكم وان لم يحكم كإياقى وأما البيع غير اللازم كبيع الفضولى مع علم المشتري فلا غلظة له لانه حينئذ كفاصبا إلا أن يجيز المالك البيع وشمل كلامه الثمرة غير المؤبرة حين الشراء ان جذها قبل زهوها أو بعده قبل ردها بالعيب وان جذها بطبيعتها فهو من المتوسط (ولم) أى ولا (ترد) بضم القوقبة وتخرج لراء الغلظة للبائع مع المبيع المردود له بعيب قديم صرح به لأفادة عود ضميره للمشتري ولخرج منه قوله بخلاف ولد لهيمة أو أمة اشترى حاملها أو حلت به عند المشتري ثم ردت بعد ولادتها بعيب قديم فيرد ولدها معها ولا أرض عليه لولادتها ان لم تنقص بها أو جبرها الولد والاردا أرضها معها الخط والمعنى أن من اشترى شيئا من اناث الحيوان سواء كان ماعقلا أم لا ثم ردها بعيب فانه يرد معها ولدها واد اشترى حاملا أو حلت به عند المشتري ثم ردت بعد ولادتها وفيها إذا ولدت الأمة عند ذلك ثم ردت بعيب ردت ولدها معها والأفلا شئ لك وكذلك ما ولدت

والرجوع بجميع الثمن (قوله اشترى) بضم التاء وكسر الراء (قوله ثم ردت) بضم الراء (قوله بعيب) الغنم صلة ردت (قوله فرد) أى المشتري (قوله عليه) أى المشتري (قوله بها) أى ولادتها (قوله والا) أى وان نقصت به ولم يجبرها ولدها (قوله ردت) أى المشتري (قوله أنشأها) أى الولادة (قوله معها) أى الأمانة وولدها (قوله وفيها) أى المدونة (قوله والا) أى وان لم تردّها مع ولدها

(قوله تنقصها) أى الولادة الاثنى (قوله واشترطها) أى المشتري الثمرة المؤبرة (قوله معه) أى أصلها (قوله اذ لا تدخل) أى الثمرة المؤبرة (قوله فى البيع) أى لأصلها (قوله به) أى الشرط على لا بشرطها (قوله فان رد) أى المشتري (قوله ودها) أى الثمرة (قوله معه) أى أصلها (قوله لالها) أى الثمرة المؤبرة (قوله من الثمن) بيان حصة (قوله لا يرد لها) أى المشتري الثمرة المؤبرة (قوله وان كان) أى اللب (قوله وذلك) أى اللب (قوله قاله) أى عدم رد اللب (قوله فيها) أى المدونة (قوله يرد لها) أى الثمرة المؤبرة (قوله وان فانت) أى الثمرة (قوله علمت) بضم العين أى مكملتها ٦٧٥ (قوله وقيمتها) أى ما يقره أصلها عادة

(قوله تعلم) بضم التاء
(قوله وتعلم) أى الثمرة
(قوله فبرده) أى المشتري
الصوف التام (قوله له) أى
الصوف التام (قوله وان
جزءه) أى المشتري الصوف
التام (قوله وفانت) أى
الصوف (قوله علم) بضم
العين أى وزنه (قوله والا)
أى وان لم يرد (قوله
من الثمن) بيان حصتها
(قوله يته) أى الصوف
التام (قوله مفردة) أى عن
أصلها (قوله وهو) أى
يعيها مفردة قبل بدو
صلاحها (قوله بشرط)
أى ان اشترط جذاها وكانت
يتقنع بها ولم تخال على
يعيها مفردة الخ (قوله وأخذ
القيمة ليس بيع) جواب عما
يتوهم من أنه بيع فلم أجزم
لزم يعيها مفردة قبل بدو
صلاحها (قوله فيها) أى
المدونة (قوله وجزءه) أى
المشتري الصوف (قوله ثم
اطلع) أى المشتري (قوله

الغنم والبقر والابل ولا شئ عليك فى الولادة الا ان تنقصها فانتدما تنقصها ابن يونس يريد ان كان
الولد يجبر النقص جبره على قول ابن القاسم كما قال فى الامسة تلده ثم يرد لها بعيب (و) بخلاف
(ثمرة ابن) بضم الهمزة وكسر الموحدة مثقلة حين شراء أصلها واشترطها معه اذ لا تدخل
فى البيع الا به فان رد الاصل بعيبه ردها معه لان لها حصة من الثمن وقال اشهب لا يرد لها لانها
غلة وانفق ابن القاسم وأشهب على عدم رد اللب وان كان فى الضرع يوم البيع وذلك خفيف
قاله فيها أبو الحسن الا أن تكون مصراة يوم شرائها فبردها صاعدا من غالب القوت ان ردها
بعيب تصيرتها اه وعلى قول ابن القاسم يرد لها ان كانت قائمة وان فانت ردمك مملتها
ان علمت وقيمتها ان لم تعلم وتعلم ان كان باعها قاله فى المقتدات (و) بخلاف (صوف ثم) وقت
الشراء فبرده مع الغنم ان ردها بعيب لان له حصة من الثمن وان جزءه وفانت ردها وزنه ان علم والارد
الغنم بحصة من الثمن والفرق بينه وبين الثمرة ان رد الاصل بحصته من الثمن وابقاء الثمرة
بيع للثمره مفردة قبل بدو صلاحها وهو ممنوع الا بشرط منتقبة هنا وأخذ القيمة ليس بيع
الخط فيها من اشترى غنما عليها صوف ثم وجزءه ثم اطلع على عيب فانه يرد فان فانت ردمك مثله ابن
يونس وان لم يرد وزنه ردها مع الغنم بحصة من الثمن كاشترى ثوبين يفوت أحدهما عنده ثم يجد الباقي
عيبا وفى كتاب محمد اذ لم يرد وزنه ردها مع الغنم والاشبه ما قدمنا وهذا على قياس من قال اذا فانت
الادنى من الثوبين ردها مع الغنم مع الرفع المعبى لانه يقول ان نقصت صفقتى فلا يلزمى الغنم فى
الادنى اه الخط البخارى على المشهور ما فى كتاب محمد (فرع) الخصى ان وجد العيب بعد
أن عاد اليها الصوف وردها فلا شئ عليه للصوف الا قول لان هذا كالا قول وهو ابن فى هذا من
جبر العيب بالولد لان الولد ليس بغلة وليس له حصة بغيره بحاله حصة اولى (تنبيهات) الاول
فيها نريد الثمرة مع الغنم فلهذا أبر سقيك وعلاجك وفى المقتدات فيما اذا اشترى الغنم
بالثمره المؤبرة ثم وجد العيب قبل طيها فانه يرد لها ثمرة عند الجبيع ويرجع بالسقي والعلاج
عند ابن القاسم واشهب وان لم يطلع على العيب الا بعد طيب الثمرة فانه يرد لها على مذهب ابن
القاسم ويرجع بالسقي والعلاج وقال اشهب اذا جذا الثمرة نهى عنه الثاني منهم من قوله
ثمرة اجرت أنهم لو كانت طابت يوم الشراء فانه يرد لها اذا ردا اصولها من باب أخرى وهم منه أيضا
أنها لو كانت يوم الشراء لم تفر فلا ترد وهى غلة للمشتري وهو كذلك ان كان قد جذاها سواء
كانت موجوده يوم الشراء أو وجدت عند المشتري فان لم يجزها فلا يتخلوا ما ان يطلع على

فانه (قوله يرد) أى الصوف (قوله مثله) أى ان علم وزنه (قوله ما قدمنا) أى رد الغنم بحصة من الثمن (قوله وهذا)
أى ردها قيمته (قوله لانه) أى المشتري (قوله ما فى كتاب محمد) أى ردها قيمته (قوله ان وجد العيب) أى بالغنم التى اشترىها بصوف تام
وجزءه (قوله عليه) أى المشتري (قوله هذا) أى الصوف الثانى (قوله وهو) أى كونه لا شئ عليه (قوله فى هذا) أى الضرع (قوله
لان الولادة الخ) على ابن (قوله له) أى المشتري (قوله حصة) أى الولد (قوله بحاله حصة) أى الصوف الثانى (قوله فيها) أى
المدونة (قوله غلة) أى فلا يرد لها ولا شئ له فى سقيها وعلاجها (قوله فهم) بضم فسكبر (قوله انما) أى الثمرة (قوله فلا ترد) بضم
قفح (قوله ان كان) أى المشتري (قوله على

ذلك) أي عيب أصلها (قوله فان كان) أي اطلاع عليه (قوله قبله) أي طيبها (قوله وان كان) أي اطلاع عليه (قوله فهي) أي
الثمرة (قوله لو جذ) أي المشتري (قوله وبعد تأبيرها) أي ثم ردا أصلها بعيب (قوله انه) أي جذ الثمرة (قوله فوث) أي تغير متوسط
(قوله لانه) أي جذها (قوله فبرده) أي الاصل ونقصه أي ويرجع بجميع غنمه (قوله أو عسكه) أي الاصل (قوله وكذا) أي جذها
قبل طيبها في التخيير المذكور (قوله ولاصوف عليها) حال (قوله أو تم) عطف على حدث (قوله فلا يرد) أي المشتري الصوف (قوله
جزء) أي المشتري الصوف (قوله اطلاع) أي المشتري (قوله قبله) أي رقت جزء (قوله يختلف) يضم ليا وفتح اللام (قوله فيه)
أي الصوف (قوله قالوا) أي المتأخرون عن الخمي (قوله اذا قال) أي الخمي (قوله فهو) أي قوله يختلف (قوله منه) أي الخمي
(قوله انه) أي الصوف غير التام (قوله ٦٧٦ قال) أي ابن رشد (قوله عليها) أي الغنم (قوله والفرق) أي بين التخل والغنم

ذلك قبل طيبها أو بعده فان كان قبله فبردها مع أصلها سواء أبرت أو لم تؤبر ويرجع بسقيها
وعلاجها عند ابن القاسم وانهب وان كان بعد اذها ثم افهى للمشتري ولو لم تجذ * الثالث
لو جذ الثمرة قبل طيبها وبعد تأبيرها في المقدمات لم أعلم لاصحابنا انصافه والذي يوجب النظر
على أصولهم انه فوت لانه يعيب الاصل وينقص قيمته فبرده ونقصه أو عسكه ويرجع بقيمة
العيب وكذا جذها قبل ابارها الرابع مفهوم قوله ثم انه لو اشتراها ولاصوف عليها أو عليها
صوف غير تام ثم حدث الصوف عنده أو تم فلا يرد وهو كذلك اذا جزه قبل اطلاع على العيب
الخمي سواء جزه في وقت جزائه أو قبله فان اطاع على العيب قبل جزه فقال الخمي يختلف
فيه هل يكون غلة بتمامه أو حتى يغسل أو يحجز قياسا على الثمرة هل هي غلة بطيبها أو بيبسها
أو يجذها فالتمام كالطيب والتعديل كاليبس والجز كالجذ اه قالوا اذا قال يختلف فهو
يخرج منه والذي في المقدمات انه مالم يحجز فهو تبع للغنم قال ولا يرجع المبتاع بشئ من نفقته
عليها بخلاف التخل والفرق أن للغنم غلة تبني منها غير الصوف ولو جزه المبتاع بعد اطلاع
على العيب لكان رضاه اه وهذا هو الظاهر قاله الخط وشبه في عدم رد الغلة فقال
(ك) مشترقة في اصول مثمرة بثمره مؤبرة واشترطها ثم يبت أو جذها ثم أخذت منه الاصول
(ب) شفعة (فقد فاز بها) واستحقاق أي رفع مالك بائع لاصول مثمرة بثمره مؤبرة واشترطها بمشتريها
ويست عنده أو جذها بثبوت ملكها لغيره قبله فقد فاز المشتري بقرتها في كتاب الشفعة من
المدونة قال مالك رضي الله تعالى عنه اذا ابتاع التخل والثمرة مأبورة أو مزمعية واشترطها ثم
استحق جل نصفها واستشفق فله نصف التخل ونصف الثمرة باستحقاقه وعابه للمبتاع في ذلك
وهية ماسق وعالج ويرجع المبتاع على البائع بنصف الثمن فان شاء المستحق أخذ الشفعة في
النصف الباقي فذلك له وله أخذ الثمرة بالشفعة مع الاصل مالم تجذ أو تيبس ويقوم قيمة العلاج
أيضا وان قام بعد اليبس أو الجذ اذ فلا شفعة له في الثمرة كالمبيع حيث يذو يأخذ الاصل
بالشفعة بحصته من الثمن بقيته من قيمة الثمرة يوم الصفقة لان الثمرة وقع لها حصته منه (و) من
التخل (قوله واستشفق) أي

أخذ المستحق نصف التخل وثمره بالشفعة (قوله فله) أي المستحق (قوله وعليه) أي المستحق (قوله في ذلك) أي النصف
المستحق (قوله بنصف الثمن) أي في نظير النصف المستحق ويدفع الشفع للصفقة في نظير النصف الذي أخذته بالشفعة (قوله
الباقي) أي بعد النصف المستحق (قوله فذلك) أي الاخذ بها (قوله له) أي المستحق (قوله له) أي المستحق (قوله أخذ الثمرة) أي
نصفها (قوله مع الاصل) أي نصفه (قوله ويغرم) أي المستحق للمبتاع (قوله العلاج) أي للنصف المأخوذ بالشفعة (قوله وان
قام) أي المستحق (قوله الاصل) أي نصفه (قوله بحصته) أي نصف الاصل (قوله بنصفه) أي بنصف نسبة قيمة نصف الاصل (قوله
من قيمة الثمرة) أي نصفها مع نصف الاصل من نصف الثمن (قوله يوم الصفقة) بيان لوقت اعتبار القيمة (قوله لان الثمرة) الخ علة
اعتبار قيمتها مع قيمة الاصل (قوله منه) أي الثمن

(قوله أو فيها ثم أرب) أي واشترطه المبتاع (قوله ولم يدفع) أي المبتاع (قوله ثم) أي التخل (قوله فليس) بضم فكسر مثلاً أي المبتاع (قوله وجدها) أي المبتاع الثمرة (قوله فاز) أي المشتري (قوله ٦٧٧) أي المدونة خبر مقدم (قوله أو فيها ثم أرب

أرب) أي واشترطه المبتاع (قوله ثم فليس) أي المبتاع

(قوله وفي التخل ثم حصل

يعه) حال (قوله يعطيه)

أي البائع (قوله وفي كتاب

التفليس) أي من المدونة

خبر مقدم (قوله ثم فليس)

أي المبتاع قبل دفع ثمن

الامة او الغنم (قوله فله)

أي البائع (قوله من غلة

الخ) بيان لما كان (قوله

تجني) بضم فسكون ففتح

(قوله فله) أي غرتها (قوله

شراء فاسدا) بيان لنوع

اشترى (قوله واذهب) أي

الثمرة (قوله عنده) أي

المشتري (قوله له) أي

المشتري (قوله حكم الرد

بالعيب) أي وهو فوز

المشتري ان كانت ازهت

(قوله ان كانت) أي الغلة

(قوله والى هذا) أي الحاصل

صلة أشار (قوله اتقيا)

بضم المثناة فوق وكسر

القاف أي اختبر (قوله

يضبطه الخ) خبر الجذ (قوله

قال) أي غ (قوله غيره) أي

غ (قوله فالاولان) أي

الراد بعيب والراد بفساد

(قوله الباقي) أي الشفعة

والاستحقاق (قوله فنهج)

بفتحات مثلاً (قوله انما)

أي الثمرة (قوله في الرد بالعيب)

صلة لا ترد (قوله وترد)

أي الثمرة (قوله معها) أي اصولها (قوله قال)

أي ابن غازي (قوله انه) أي الشان (قوله وانه) أي الشان

(قوله يخرج) بضم ففتح مثلاً (قوله وقبله) بكسر الموحدة (قوله وعليه) أي ماراً بعض اشياخي صلة اقتصر

ابتاع فخلا لا ثم فيها أو فيها ثم أرب ولم يدفع عنها حتى فليس وجدها وأخذ البائع التخل (تفليس) لا المشتري فقد صار بالثمرة التي جدها فيها وأما من ابتاع فخلا لا ثم فيها أو فيها ثم أرب ولم يدفع عنها حتى فليس وفي التخل ثم حصل يعه فللبائع أخذ الاصل والثمرة ما لم يجز إلا أن يعطيه المرماء الثمن بخلاف الشقيع اه وفي كتاب التفليس وأما من ابتاع أمة أو غنماً ثم فليس فوجد البائع الامة قد ولدت والغنم قد تناسلت فله أخذ الامهات وأولادها كردها بعيب وأما ما كان من غله أو صوف جزءه أو ابن حابه فكل ذلك للمبتاع وكذلك التخل تجني غرتها نهى كالفلة الآن يكون على الغنم صوف قد تم يوم الشراء وفي التخل غرق قد أرب واشترطه فليس كالفلة (و) كمن اشترى أصولاً ثمرة ثمرة مؤبرة واشترطها شرا فاسداً أو ازهت عنده ثم فسح شراؤه (فساد) فالثمرة له الخط وأما في البيع الفاسد فلم أفق الآن على نص صريح فيه والظاهر ان حكمه حكم الرد بالعيب والله أعلم البنائي الغلة للمشتري في المسائل الخمس وهي العيب والشفعة والاستحقاق والتفليس والفساد لكن ان كانت غير ثمرة أو ثمرة غير مؤبرة يوم الشراء وجدها المشتري فظاهروا ان لم يجدها ففي العيب والفساد يستحقها بمجرد الزهرو في الشفعة والاستحقاق بالبيس وفي التفليس بالجذ وهو القطع والى هذا أشار غ بقوله

والجذ في الثمار فيما اتقيا * يضبطه تجذ عفر اشيا

قال التاء في تجذ للتفليس والجذيم وحدها أو مع الذال الجذ والعين والقاف في عفر العيب والفساد والزاي للزهو والشين والسين في شيا للشفعة والاستحقاق والباء لليبس اه وقال غيره

القائرون بقوله هم خمسة * لا يطلبون بها على الاطلاق

من رد في عيب وبيع فاسد * وبشفعة فليس مع استحقاق

فالاولان بز هوها فازا بها * والجذ في فليس ويس الباقي

اه ونص غ اما غير الثمرة فواضح واما الثمرة ففسد المازري انها لا ترفع اصولها اذا ازهت في الرد بالعيب والبيع الفاسد وترفع اصولها وان ازهت في الشفعة والاستحقاق ما لم تبس وترد معها وان يبس في التفليس ما لم تجز قال وكان بعض اشياخي يرى أنه لا يهتق فرق بين هذه المسائل وانه يخرج في كل واحدة منها ما هو منصوص في الاخرى وقبلة ابن عرنة هه تنقل غيره وعليه اقتصر في التوضيح وقد كنت نظمت هذا المعنى في رجز مع زيادة بعض القوائد فقلت

الخروج بالضممان في التفليس * والعيب عن جهل وعن تدليس

وفاسد وشفعة ومستحق * ذي عوض ولو كوقف في الاحق

والجذ في الثمار فيما اتقيا * يضبطه تجذ عفر اشيا

الخروج والخروج لغتان اجمعتان في قراءة نافع ومن وافقه أم تسألهم خرجا فخرج ربك خير ودخل تحت الكاف من قولنا كوقف الاستحقاق بالحريه ومعنى في الاحق في القول الاحق

(قوله من القضاء) أي المحكم بالرد (قوله وافقه) أي البائع المشتري (قوله لانه) أي البائع (قوله انه) أي البائع (قوله له) أي المشتري (قوله منه) أي العيب (قوله اوانه) أي المشتري (قوله به) أي العيب (قوله لانه) أي المبيع الخ علة ليس لبائعه رده (قوله انه) أي المبيع (قوله برد) بضم ففتح ٦٧٨ مثله (قوله مولى) بضم ففتح مثله أي شيئاً يقرض للصلاة عليه (قوله فقال

المشتري) أى للبائع (قوله
لوشاء) أى البائع (قوله ثم
قال) أى البائع (قوله لوشاء)
أى البائع (قوله استبرأه)
أى سأل أهل المعرفة عن

ضمن يخرج وفيها * تجذف عن اسمها
على اناسبقون بهذا التركيب الذي هو تجذف عن اسمها سبق اليه الوانوي (ودخلت) السلعة
المردودة بعيب (في ضمان البائع ان رضى) بآنها (بالقبض) انها من مبتاعها ولو لم يقبضها ولم
يضمض زمن يمكن قبضها فيه (أو) لم يرض بقبضها (ثبت) عيبها الموجب لردّها (عندحاكم)
وحكمه بل (وان لم يحكم) الحاكم (به) أى الردان كان الرد على حاضر والا فلا بد من القضاء
ومفهوم ان رضى الخ انه ان لم يرض به ولم يثبت عندحاكم لا تدخل في ضمانه ظاهر ولو وافقه
على قدم العيب وهو كذلك لانه قد يدعى انه تبرأ له منه أو انه رضى به (ولم) أى لا (يرد) بضم
التحسية وفتح الراء وشد الال المبيع (بغاط) أى جهل باسمه الخاص به (ان سمى) بضم السين
وكسر الميم مشددة المبيع (باسمه) أى المبيع العام الذى يعمه وغيره كبيع حجر معين بضم
قليل فقبين ياقوتاً وزمرذاً أو الماسا فقد فاز به المشتري وليس لبايعه رده لانه يسمى حجراً
وأولى ان لم يسمه أصلاً ولا فرق بين حصول الغلط بالعمى المذموم ومن المتبايعين أو من
أحدهما مع علم الآخر ومفهوم باسمه أنه لو سمى باسم غيره يرد وهو كذلك كبيع شئ باسم ياقوتة
فتوجد حجراً فالله المشتري رده وكبيع زوجة فتوجد ياقوتة للبائع ردّها سئل مالك رضى الله
تعالى عنه عن باع مصل فقال المشتري أقدرى ما هذا المصلى هو واقعه خرف قال البائع ما علمت
انه خرف ولو علمته ما بعته بهذا الفن قال مالك رضى الله تعالى عنه هو والمشتري ولا شئ للبائع
لوشاء لتثبت قبض بيعه وكذا لو باعه مراً وباعه قال لم أعلم أنه مراً وروى ابنماظنة كذا وكذا لو قال
مبتاعه ما اشتريته الاظنا أنه خرف وليس بخرف فهذا مثله وكذا من باع حجراً بثن يسير ثم اذا هو
ياقوتة أو زبرجدة بثلخ مالا كثيرا لو شاء استبرأه قبل البيع بخلاف من قال اخرج لى ثوباً
مراً وباعه فخرج له ثوباً أعطاه اياه ثم وجده من أثمان أربعة دنائير هذا يختلف فيه وبأخذ
ثوبه ابن رشد في سماع أبى زيد خلاف هذا أن من اشترى ياقوتة وهو يظنها حجراً ولا يعرفها
البائع ولا المبتاع فيجد هاعلى غير ذلك أو يشتري القرط يظنه ذهباً فيجده نحاساً فان البيع
يرد فى الوجهين وهذا الاختلاف انما هو اذا لم يسم أحدهما الشئ بغير اسمه ومما به باسم يصلح
له على كل حال مثل قول البائع آيىك هذا الحجر أو قول المشتري بعنى هذا الحجر فيشتريه وهو
يظنه ياقوتة فيجده غير ياقوتة أو يبيع البائع يظنه غير ياقوتة فاذا هو ياقوتة فيلزم المشتري
الشرا وان علم البائع أنه غير ياقوتة والبائع البيع وان علم المشتري أنه ياقوتة على رواية أشهر

(قوله وليس) أي تأوله (قوله لانه) أي الامام مالك رضى الله تعالى عنه (قوله رأى) أي في جماع (قوله له) أي المغبون (قوله لا ضراره) أي المغبون (قوله مخافة الحنث على ما في الرواية) أي ما في الرواية (قوله حلف بطلاق زوجته ثلاثا لبيع من امرته فلم يجد من يشتريها منه الا بغين) أي ما عدا ابن القصار (قوله فباعها له ثم ماتت زوجته أو بآت منه فله رد الامة) (قوله وجوب) أي ثبوت (قوله اذا كان) أي الغين (قوله وليس) أي ما عدا ابن القصار (قوله على انه) أي الشان (قوله يجب) أي يثبت (قوله القيام) أي القسك (قوله على ذلك) أي عدم القيام بالغين (قوله ٦٨٠ بضعير) أي حبل مضفور من نحو شعر (قوله لا تشتره) أي القرس الذي

تصدقت به يا عمر على من لم
يحسن القيام بموته ووطنه
أنه يعيبه برخص (قوله
وهذان) أي الحديثان
(قوله للعالم به) أي الغن
صله يستسلم (قوله ويخبره)
أي الجاهل الخ تفسير يستسلم
(قوله له) أي المستسلم
(قوله به) أي الغين (قوله
والامر) أي الواقع (قوله
بخلافه) أي قوله قيمته كذا
(قوله وترك) أي هنا (قوله
منها) أي الثلاث (قوله
انه) أي الشان الخ بيان
طريقة عبد الوهاب فيها
(قوله لاستوقاها) أي
الطرق الثلاث (قوله
واجب) أي ثابت (قوله
الاولى) بضم الهمز (قوله
ونصه) أي ابن عرفة (قوله
بوجب) أي يثبت (قوله ثم
ذكر) أي ابن عرفة (قوله
ونصه) أي ابن عرفة (قوله
في لزوم البيع) أي وعدمه
خبر قولان الا في (قوله
يتغابن) بضم الباء (قوله
وأحدهما) أي المتبايعين

الخ حال (قوله فيه) صلة المتعارف (قوله لاول) أي اللزوم صلة قال (قوله وحصل) بفتحات
مشهور
مثقلا (قوله ان وقع البيع أو الشراء الخ) بيان طريقة ابن رشد (قوله وجه) اضافته للبيان (قوله واجب) أي ثابت (قوله فان
اخره) أي المشتري البائع (قوله قيمته كذا) أي الواقع خلافه (قوله فله) أي المشتري (قوله وان كان) أي المشتري (قوله
عدهما) أي القسمين

(قوله انه) أى الشأن الخ بيان طريقه عبد الوهاب (قوله معزاه) أى غ (قوله فيها) أى الموهنة (قوله ونصها) أى الموهنة (قوله منها) أى المتبايعين بيان المغبون أى سواء كان عارفا أم لا (قوله فيه) أى الغبن (قوله به) أى الغبن (قوله تحصل) بتجارات مثقلا (قوله في غيره) أى الاستئمان (قوله علم) بضم العين (قوله لا قيام به) أى اتفاقا (قوله اتفق) بضم التاء وكسر الفاء (قوله من وكيل ووصى) بيان للنائب (قوله به) أى الغبن (قوله نقض البيع) أى وقبل ليس له نقضه وله المطالبة بتسكيل الثمن (قوله بالبيع) أى من المشتري لا شروى عبارة الخط اذا قلنا بالقيام بالغبن فى بيع الوصى والوكيل فهل للقاتم نقض البيع أو المطالبة بتسكيل الثمن وما الحكم اذا باعه المبتاع سئل ابن رشد عن يقيم باع ٦٨١ وصيه حصته من عقار لشريكه بموجب بيعه ثم باع المشتري نصف

جميع العقار ثم رشده اليتم واثبت ان حصته كانت تساوى يوم بيعها امثال ثمنها وأراد نقض بيعها والشفعة من ابتاع من شريكه فافق بان له نقض البيع فيما قام بيد المبتاع من وصيه وهو نصف حصته لا فيما باعه المبتاع منها فانه يضى وله فيه فضل قيمته على ثمنه يوم يبعه لقوته بالبيع لانه يبيع جائز فيه غبن على التيمم رد مادام قائما على اختلاف فيه فقد قبل للمبتاع ان يوفى تمام القيمة ولا ينقض البيع وقبل يضى له بقدر الثمن من قيمته يوم البيع ثم قال والنصف المردود على التيمم من حصته انما يرجع اليه بملك مستأنف لا بالملك الاول فلا شفعة له على المبتاع الثانى لاني بقية حصته ولا فيما ابتاعه من شريك التيمم ولا له على التيمم شفعة فى الحصة المردودة اذ ليس يبيع

مشهور المذهب عدم القيام بالغبن اه والطريقة الثالثة لعبد الوهاب فى الموهنة انه لا خلاف فى ثبوت الغبن غير العارف وفى العارف قولان اه الخط معزاه للموهنة عكس ما فيها ونصها اختلف أصحابنا فى بيع السلعة بما لا يتغابن به الناس كبيع ما يساوى القابضة أو شرا ما يساوى مائة بالف ففهم من نفي خيار المغبون منهم ما ومنهم من قال لا خيار اذا كان من أهل الرشاد والبصر بتلك السلعة وان كانا أو أحدهما بخلاف ذلك فالمغبون الخيار اه ونحوه فى التلقين * (تنبيهات) * الاول الخط قوله وهل الآن يستسلم الخ يقتضى ان فيه ثلاث طرق الاولى لا قيام به ولو استسلم واخبره بجبهله أو استأمنه ولم أقف على هذه الطريقة الا ان تحمل على طريقة عبد الوهاب التى تقدمت عن الموهنة وجعل القول الاول فيما هو المشهور ولم أقف على ذلك * الثانى الخط تحصل مما تقدم ان القيام بالغبن فى بيع الاستئمان والاسترسال هو المذهب وأنه لا قيام به فى غيره اما اتفاقا وعلى المشهور فلو قال المصنف ولا يغبن ولو خالف العادة الاسترسال لكان مقتصرا على راجح المذهب والله أعلم * الثالث فى الشامل الغبن ما خرج عن العادة وقبل الثلث وقبل ما زاد عليه * الرابع علم ان ما يتغابن به الناس لا قيام به وعجابه الجواهر اذا قلنا باثبات الخيار بالغبن القاحش فاختلاف الاصحاب فى تقديره ففهم من حده بالثلث فأكبر ومنهم من قال لأحده وانما المعتبر فيه العوائد بين التجار فاعلم انه من التغابن الذى يكثر وقوعه بينهم ويختلفون فيه فلا مقال فيه للمغبون باتفاق وما خرج عن المعتاد فله مغبون فيه الخيار * الخامس اتفق على القيام بالغبن فيما باعه الانسان عن غيره ابن عرفة أبو عمر اتفق أهل العلم ان النائب عن غيره فى بيع أو شرا من وكيل أو وصى اذا باع بما لا يتغابن به الناس انه مردود وكان أبو بكر الأبهري وأصحابه يذهبون الى ان ما يتغابن به هو الثلث فأكبر من قيمة المبيع وما كان دون ذلك لا يرد فيه البيع اذ لم يقصد اليه ويمضى باجتهاد الوصى والوكيل وأصحابهما ثم قال ابن عرفة وظاهر قول أبي عمر أن قدر الغبن فى بيع الوصى والوكيل كقدره فيما باع ملك نفسه وكان بعض من لقينا يكره ذلك ويقول غبن بيع الوصى والوكيل ما نقص عن القيمة وان لم يبلغ الثلث وهو صواب لانه مقتضى الروايات فى المدونة وغيرها كقولها اذا باع الوكيل أو ابتاع بما لا يشبهه من الثمن فلا يلزمك * السادس اذا قلنا بالقيام بالغبن فى بيع الوصى والوكيل وغيرهما فالذى رجحه ابن رشد أن للقاتم به نقض البيع فى قيام السلعة واما فى فواتها فلا نقض له وان القيام بالغبن يقوت بالبيع والله أعلم (ورد) بضم الراء وشذ الال الرقيق

٨٦ من فى محض لانه ما تراضى عليه المتبايعان والمأخوذ منه الحصة هنا مغلوب على ارجحها من يده فهو يبيع فى حق التيمم لانه له باختيار ونقض يبيع فى حق المشتري لانه مغلوب على ذلك والقول بان يبيع الغبن بغيره البيع واضح لانه اذا افات البيع القاسد وقد قبل انه ليس يبيع فاشترى يبيع الغبن لانه لا ينقض الا باختيار أحدهما والبيع القاسد ينقض جبرا عايم ما اه الخط تحصل من هذا ان الراجح عنده من الأقوال أن للقاتم بالغبن نقض البيع فى قيام السلعة واما فى فواتها فلا نقض له وان القيام بالغبن يقوت بالبيع والله أعلم

(قوله من كل) صله ضممان (قوله به) أي الرقيق (قوله فيها) أي الثلاث (قوله سواء كان) أي العيب (قوله بدنيه) بكسر الهمزة (قوله الرقيق كسكر أو زنا) (قوله خلقه) بضم الخاء المعجمة أي الرقيق كجنونه (قوله فيها) أي المدونة (قوله من الرقيق) يان لما (قوله فهو) أي مصيبه (قوله كان) أي ٦٨٣ ضمائه (قوله جرح) بضم فكسر أي الرقيق (قوله قطع) بضم فكسر (قوله له) أي

الرقيق (قوله من زنا الخ) يان لما (قوله وان بعد الثلاث) مع الفة في رده أي وان كان عودها له بعد الثلاث (قوله بدو) بضم الموحدة والذال أي ظهور (قوله فيها) أي الثلاث (قوله ونصها) أي العتبية (قوله فيها) أي الثلاث (قوله ماله) أي العبد (قوله لانه) أي المشتري (قوله له) أي المشتري (قوله من ماله) أي العبد (قوله لم يعمله) أي المالك العيب (قوله اقامته) أي الرقيق (قوله عنده) أي المالك (قوله فلا يردده) أي المشتري الرقيق (قوله فيها) أي الثلاث (قوله انه) أي الاستثناء (قوله به) أي الرقيق (قوله مثله) أي العيب المعين الذي تبرأ البائع منه (قوله فيها) أي الثلاث (قوله وانه) أي الاستثناء منقطع عطف على انه متصل (قوله لها) أي المدونة (قوله لدخوله) أي الاول (قوله فيها) أي المدونة (قوله فهو) أي ضمائه (قوله فاقلا) حال من اللقائي (قوله لانها) أي المواضعة

خاصة (في) بيعه بشرط (عهدة) أي ضمان البائع له في الميسالي (الثلاث) أي بامامها من كل ما يحدث به فيها فالمشتري رده (بكل) عيب (حادث) به فيها سواء كان بدنيه أو خلقه أو بدنه ولو موتاً وغرقاً أو حرقاً أو سقوطاً من عال أو قتل نفسه قال فيها وما يبيع من الرقيق لغير براءة فمات في الثلاث أو أصابه مرض أو عيب أو ما يعلم انه داه فهو من البائع ولا يتبع رده ولا شيء عليه وكذلك ان مات أو غرق أو سقط من حائط أو خندق نفسه أو قتل نفسه كان من البائع ولو جرح أو قطع له عضو كان أرشه للبائع ثم يخير المبتاع في قبوله معيباً بجميع ثمنه أو رده اه ومن العتبية ابن القاسم ما حدث بالعبد في الثلاث من زنا أو سرقة أو شرب خمر ابن المواز وأما في المدونة فلا يبيع رده بذاته وكذلك ان أصابته حتى أو عيش أو يباحض بعينه وما ذهب قبل الثلاث فلا يرد له به اشبه أما المحي فلا يعلم ذهابها واستأن به فان عاودته بالقرب رده وان بعد الثلاث لان بدو ذلك فيها ونصها قبل ما تقدم عنها اذا أصاب العبد حتى في الثلاث أو يباحض ثم ذهب فيها فلا يرد ابن عرفة في سماع يحيى ابن القاسم لا يرد العبد بذهاب ماله في الثلاث ابن رشد لانه لاحظ له من ماله ولو تلف العبد في العهدة وبقي ماله انتقض بيعه فليس لمبتاعه حبس ماله ببقائه افاذه الخط (الان يبيع) المالك رقيقه (ب) شرط (براءة) من كل عيب قديم لم يعلم به مدلول اقامته عنده فلا يردده بمحدث فيها أحد بابا يحتل انه متصل والمعنى الان يبيع ببراءة من عيب معين كالباقي والسرقة فلا يردده اذا حدث به مثله فيها ويرده بجماعه وبهذا قرره تت وانه منقطع والمعنى الان يشترط سقوطها وقت العقد بتبريه من جميع العيوب اذ لا عهدة عليه حينئذ وبهذا قرره بعضهم وهو الموافق لها وهذا أولى من الاول لدخوله في هذا ولا عكس مع الاستغناء عن الاول بقوله سابقا واذا علمه بين انه به الخ ابن عرفة فيها من ابتاع عبداً فبقي في الثلاث فهو من بائعه الا ان يبيعه ببراءة اه وخص اللقائي قوله الان يبيع ببراءة بالعهد المعتادة فقط قالوا أما يبيع بالعهد المسترطبة أو التي حمل السلطان الناس عليها فغير ذلك بالحدث دون القديم الذي باع بالبراءة منه فالاقسام ثلاثة قسم يرد فيه بالقديم والحادث ان اعتمدت العهدة ولم يتبرأ من قديم وان كانت معتادة وتبرأ من جميع العيوب سقط حكمها فلا يرد بقديم ولا حادث وان اشترطت أو حمل السلطان الناس عليها بالحدث فيها دون القديم على ما لللقائي ولا رد على ما ياتي للمصنف وهو ظاهر المدونة قاله عيب (ودخلت) عهدة الثلاث (في الاستبراء) أي المواضعة لانها التي توجب ضمان البائع ابن رشد اذا اقامت في الاستبراء ثلاث ليل أو ازيد فان كان أقل من ثلاث فلا يرد من تمام الثلاث ولا تدخل عهدة الثلاث والمواضعة في السنة انما تكون عهدة السنة بعد مضي الثلاث والاستبراء قاله في سماع ائمه وحصل ابن رشد في هذا ثلاثة أقوال احدها انه لا يدخل شيء منها في شيء فيسدد بالاستبراء ثم بالثلاث ثم بالسنة وهو قول الفقهاء السبعة رضي الله تعالى عنهم والثاني انهم يتسددان فبتبدأ المواضعة وعهدة الثلاث

الخ علة تفسير الاستبراء (قوله اقامت) أي الامة (قوله فان كان) أي الاستبراء (قوله وحصل) بفصاحات مثقلا وعهدة (قوله في هذا) أي تدخل عهدة الثلاث والمواضعة وعهدة السنة (قوله انه) أي الشأن (قوله منها) أي عهدة الثلاث والمواضعة وعهدة السنة (قوله في شيء) أي منها (قوله وهو) أي عدم دخول شيء منها في شيء منها (قوله الفقهاء السبعة) أي من التابعين

رضي الله تعالى عنهم أجمعين الذين جهت أسماءهم في قول بعضهم فخذهم عبيد الله عروة قاسم * سعيد أبو بكر سليمان خارجه
(قوله من يوم البيع) صلة مبتدأ (قوله ودليل) أي معنى (قوله والفرق بين العهدين) أي المقضي تداخل عهدة الثلاث
والمواضعة دون عهدة السنة (قوله بعد إبراهيم) أي البيع خبر عهدة الثلاث والاستبراء (قوله زمنها) أي عهدة الثلاث صلة
النفقة (قوله ومنها) أي النفقة (قوله عليه) أي الرقيق (قوله زمنها) أي عهدة الثلاث ٦٨٣ صلة الجناية (قوله زمنها) صلة

الموهوب (قوله له) أي
مشتريه (قوله له) أي الرقيق
(قوله في زمن عهدة الثلاث)
صلة النفقة (قوله المبتدأ)
أي النفقة (قوله لهم) أي
عليهم (قوله اللفظ الواحد)
أي اللام (قوله حقيقة)
أي الملائكة (قوله ومجازة) أي
الاستعلاء (قوله والفصل)
عطف على استعمال (قوله
بالخبر) أي له (قوله بين
المستثنى) أي الالمستثنى
ماله (قوله والمستثنى منه)
أي الموهوب (قوله حذف)
بضم فكسر (قوله أي
عليه) تفسير الخبر المحذوف
(قوله جنى) أي جان (قوله
قبوله) أي العبد (قوله فيها)
أي العهدة (قوله عليه)
أي العبد (قوله نأ) أي زاد
(قوله ماله) أي العبد (قوله
فهو) أي الموهوب له أو
المتصدق به عليه أو ربح
ماله (قوله ماله) أي العبد
(قوله فذلك) أي الموهوب
له أو المتصدق به عليه
أو ربح ماله (قوله له) أي
المشتري (قوله انه) أي

وعهدة السنة من يوم البيع وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في الواضحة وابن الماجشون
والثالث ان الاستبراء وعهدة الثلاث يتداخلان فيمتد آن من يوم البيع وعهدة السنة بعد
تمامهما وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في رسم الاقضية من سماع اشهب ودليل قوله في هذه
الرواية والفرق بين العهدين ان عهدة الثلاث والمواضعة يتفقان في ضمان كل حادث بخلاف
عهدة السنة * (تنبيهان) * الاول عهدة الثلاث والاستبراء في بيع الخيار بعد انبرامه قاله
في سماع ابن القاسم ونقله ابن عرفة * الثاني لا يحسب من الثلاث اليوم الذي عقد نفسه البيع
على المشهور نقله المصنف وابن عرفة وغيرهما (والنفقة) على الرقيق المبيع بعهدة الثلاث
زمنها ومنها الكسوة (عليه) أي البائع (وله) أي البائع (الارض) للجناية عليه زمنها وشبهه في
الكون للبائع فقال (ك) المال (الموهوب له) أي الرقيق زمنها (ال) الرقيق (المستثنى) بفتح
النون أي المشتري (ماله) لمشتريه فله الموهوب له زمنها غ كذا في بعض النسخ وهو جار على
قاعده الاكثرية من رد الاستثناء لما بعد الكاف وضميره الثاني للعبد وفي بعض النسخ والنفقة
ومنها الكسوة على الرقيق في زمن عهدة الثلاث على بائعه والارض للجناية عليه زمنها وشبهه
في حكم الارض فقال كالمال الموهوب للرقيق زمنها وخبر الارض له أي البائع غ وعلى
هذا فله خبر المبتدأ وضميره للبائع ولامه للمالك بالنسبة لالارض والموهوب وجمع على بالنسبة
للفقعة كقوله تعالى اهتم للعنة فقه استعمال اللفظ الواحد في حقيقة ومجازة والفصل بالخبر
بين المستثنى والمستثنى منه الخط ويحتمل ان خبر النفقة - حذف لعلم به أي عليه وقوله والارض أي
اذا جنى على العبد في زمنها فافش الجناية للبائع وقد تقدم هذا في لفظ المدونة وان للمشتري
حينئذ الخيار في قبوله مع ما يجتمع منه ورده وقوله كالموهوب أي ما وهب للعبد فيها او تصدق به
عليه يريد أو بما له يربح فهو لباؤه اذا اشترط المشتري ماله فذلك له في سماع عيسى ابن رشد
القياس انه للبائع وما قاله ابن القاسم استحسان والذي في المدونة انه للبائع لكن قيد الشيوخ
بما في سماع عيسى * (فرع) * لم ينكلم المصنف على غلة الرقيق في ايام العهدة وقال ابن الحاجب
غلته للمشتري على المشهور الموضح هذا قريب من كلام الجواهر وفي نقلهما انظر لان في العتبية
ان ما ربح في الثلاث أو اوصى له به وان لم ييسر للمشتري ماله فهو للبائع ثم ذكر عن المازري أن
القاضي أبامحمد اشار الى ارتفاع الخلاف في الغلة وانما للمشتري قال ولكن المنصوص هناك ان
ذلك للبائع اه وقال ابن عرفة لم اعرف في الغلة نصا لما تقدم ويجري على تمام ماله بالاطمية
للبائع ولا ينشأ من الغلة لمبتاعه ورأى بعض المتأخرين ان البائع لان الخراج بالضممان اه وفي
الشامل وفي الغلة خلاف والله اعلم (و) ود الرقيق (في) يبعه بشرط (عهدة) أي ضمان البائع
له في (السنة) من جذام وبرد وجنون (ي) حدوث (جذام وبرد وجنون) قال فيها ولو جرح

الموهوب أو المتصدق به أو الربح (قوله هذا) أي قول ابن الحاجب عنه للمشتري (قوله نقلها) أي ابن شاس وابن الحاجب
(قوله أوصى) بضم الهمز وكسر الصاد (قوله له) أي الرقيق (قوله وان لم ييسر للمشتري ماله) حال (قوله ثم ذكر) أي الموضح
(قوله قال) أي الموضح (قوله لما تقدم) صلة نصا (قوله وتجري) أي الغلة (قوله ماله) أي الرقيق (قوله للبائع) حال من تمام (قوله
إنها) أي الغلة (قوله من جذام) صلة عهدة (قوله فيها) أي المدونة (قوله ولو جرح) بضم ففتح مثقلا أي الرقيق المبيع بعهدة سنة

(قوله ثم لم يعاوده) أى الجنون الرقيق (قوله رد) بضم الراء أى الرقيق (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله ذهابه) أى الجنون (قوله انقطع) أى جنونه (قوله عودته) أى جنونه (قوله أصابه) أى الرقيق (قوله المبتاع) فاعل علم المضاف المفعول (قوله فلا يرد) بضم ففتح أى الرقيق (قوله أهل) فاعل يخاف (قوله له) أى المشتري (قوله رده) أى الرقيق (قوله فى السنة) راجع للجرب وما بعده (قوله معه) أى الرقيق (قوله الثلاثة) أى الجنون والجذام والبرص (قوله منها) أى الثلاثة بيان لما بعده (قوله من العادة) بيان لما (قوله باختصاص الخ) صلة ٦٨٤ العادة (قوله وقيد) بفتحات مثله (قوله الطبائع الاربعة) أى البلغم والصقرا والمدم

والسوداء (قوله الرقيق) مفعول من مضافا لفاعله (قوله أى دخوله) أى الجن (قوله فيه) أى الرقيق (قوله لانه) أى جنون الطبع أو من الجن (قوله وقدم) بفتحات مثله أى المصنف (قوله رده) أى الرقيق (قوله يجنون أصله) أى الرقيق (قوله بطبع) صلة جنون (قوله لى سر يانه) أى جنون الطبع للقرع (قوله لى سر يانه) أى جنون الضربة ومن الجن للقرع (قوله وذكر) أى المصنف (قوله رده) أى الرقيق (قوله بالاولين) أى جنون الطبع والماس (قوله بغيرها) أى عهدة السنة (قوله فلا يرد) بضم ففتح أى الرقيق (قوله ان كان) أى الجنون (قوله ويجرد) بفتحات مثله أى المصنف (قوله الفعل) أى شرطا (قوله باعتبار) صلة مجرد (قوله عنوان الضمانين) اضافته للبيان (قوله ولعله) أى المصنف (قوله عنه) أى جعل السلطان (قوله اعتيدا) أى لاستلزام العمل (قوله بهما) أى عهدة الثلاث وعهدة السنة (قوله عندها فانها) أى عهدة الاسلام (قوله فى غير بلد العهدة) أى البلد الذى لم تعد فيه عهدة الثلاث وعهدة السنة (قوله له) أى المشتري (قوله لم ينفعه) أى المشتري فى اثبات عهدة الثلاث وعهدة السنة (قوله ذلك) أى كتب له عهدة المسلمين (قوله الشرط) أى ان شرطا أو اعتيدا (قوله بهما) أى العهدتين (قوله بهما) أى العهدة (قوله بعد وقوع العقد عليهما) صلة اسقاط (قوله لانه) أى القيام بهما (قوله له) أى المشتري (قوله وهو) أى سبب الوجوب (قوله ذلك) أى اسقاطهما (قوله هذا) أى والى بائع ذلك الخ

فى رأس شهر واحد من السنة ثم لم يعاوده لرد اذ لا يعرف ذهابه ولو جن عنده مرة فى السنة ثم انقطع فلا يجوز بيعه حتى يبين اذ لا يؤمن عودته ولو أصابه فى السنة جذام او برص وبرى قبل علمه المبتاع فلا يرد الا ان يخاف عودته أهل المعرفة وليس له رده بمجرد او حرة وان انسح وورم ولا يلهق فى السنة ولو أصابه صمم او خرس فلا يرد اذا كان معه عقله ابن شام انما اختصت عهدة السنة بهذه الثلاثة لان هذه الادواء تنقد من اسبابها ويظهر منها ما يظهر فى فصل من فصول السنة دون فصل بحسب ما جرى الله تعالى فيه من العادة باختصاص تأثير ذلك السبب بذلك الفصل وقيد الجنون بقوله (ب) فساد (طبع) من الطبائع الاربعة كغلبة السوداء (أو) (مس جن) الرقيق أى دخوله فيه وتغييبه عن احساسه لانه لا يزول وان زال فالغالب عوده (لا) ان كان الجنون (بكضربة) وطرية وخوف فلا يرد به لامكان زواله بجملة واحدة ومن عوده وقدم رده بجنون أصله بطبع فقط اسريانه لا جس جن او ضربة لعدم سر يانه وذكره رده بالاولين حيث يبيع بعهدة سنة فان يبيع بغيرها فلا يرد بالحادث ويرد بالقديم ان كان بطبع او من جن لا بكضربة لقوله وبما العادة السلامة منه وبحل العمل بالعهدتين (ان شرطا) بضم الشين المججمة وكسر الراء وجرد الفعل من تاء التأنيث الواجبة فى رافع ضمير المؤنث ولو مجازى التأنيث باعتبار عنوان الضمانين (أو) لم تشرطا (اعتيدا) فى بيع الرقيق الحطير يد او حمل السلطان الناس عليهما ولعله اكتفى بقوله اعتيدا ولا بد فى اشتراطهما من التصريح بهما ولا يكتفى بقوله اشترى على عهدة الاسلام فانها الضمان من العيب والاستحقاق قال فى النوادر قال ابن القاسم واذا كتب فى الشراء فى غير بلد العهدة وله عهدة المسلمين لم ينفعه ذلك اذ لم يجز فيهم اه ونقله ابن يونس أيضا ومفهوم الشرط عدم العمل بهما ان لم تشرطا ولم تعتادا ولم يحصل السلطان الناس عليهما وهذه رواية المصر بين وروى المدنيين انه يقضى به فى كل بلد وان لم يكن شرط ولا عهدة وفى البيان قول ثالث لابن القاسم فى الموازية لا يحكم بهما بينهم وان اشترطوها على رواية المدنيين يجب حل الناس عليهما وعلى رواية المصر بين فروى ابن القاسم يستحب جعلهم عليهما وروى أشهب لا يحكم أهل الآفاق عليها انظر التوضيح بناتى (والمشتري اسقاطهما) أى العهدتين عند البائع بعد وقوع العقد عليهما بشرط أو إعادة لانه حق له فله ترك القيام بما يحدث زمنهما لا يقال هذا اسقاط لشي قبل وجوبه لانه قول سبب وجوبه جرى وهو زمان العهدة وللبائع ذلك قبل البيع لا بعده ولا يخالف هذا قوله وان لا عهدة أى لا يعمل بشرط

(قوله اسقاطهما) أى العهدين (قوله ان ذلك) أى اسقاطهما (قوله له) أى البائع (قوله بالشرط) أى شرط اسقاطهما (قوله فيها) أى مسائل الالتزام (قوله اذا كانت) أى العادة (قوله اسقاطهما) أى العهدة (قوله عنه) أى البائع (قوله له) أى المشتري (قوله عليه) أى البائع (قوله له) أى البائع (قوله به) أى الشرط (قوله الاول) أى صحة البيع والتوفية بالشرط للبائع فلا عهدة عليه للمشتري (قوله وخروج) بفتح خاء مثقلا أى التخصي (قوله بفساد البيع) تصوير ٦٨٥ للثالث (قوله ورده) أى تخريج

الثالث (قوله بان هذا) أى
فساد البيع لفساد الشرط
(قوله ثم قال) أى الخط (قوله
وفيهما) عطف على بعدهما
(قوله واقتصر) أى المصنف
(قوله عليه) أى كونه من
المشتري (قوله هنا) أى فى
المختصر (قوله مع تعقبه)
أى المصنف (قوله له) أى
ما اقتصر عليه هنا (قوله
ذكرها المصنف) جواب لما
(قوله عاطفا) حال من فاعل
قال (قوله أى رد بما روى الخ)
تفسير للمقدر (قوله فيه)
أى الرقيق المنكح به (قوله
لبناؤه) أى النكاح
او الصداق (قوله ولانه)
أى الصداق (قوله من
الغرو والجهل) بيان لما
بعده (قوله هما) أى
الصداق (قوله ان لم تشتريا)
أى العهدين (قوله فيه)
أى المهر (قوله والا) أى
وان اشترطتا فيه (قوله
عمل) بضم العين (قوله هما)
أى العهدين (قوله فيه)
أى المنكح به (قوله لان فيه)
أى شرطهما (قوله هذا)

عدمها لان المراد به عهدة الاسلام وهو ضمان المبيع من عيب قديم أو استحقاق والكلام هنا
فى ضمان ما يحدث بالمبيع فى الثلاث أو السنة الخط انظر اذا شرط البائع اسقاطهما حكى
فى التوضيح هنا عن ابن رشد ان ذلك له وحكى بعده فى الكلام على ثياب مهنة العبد انه لا يوفى
له بالشرط وعليه اقتصر فى المختصر هناك فقال وهل يوفى بعدهما أو لا كما شرط زكاة ما لم يطب
وان لا عهدة الخ وقد بسطت القول فى ذلك فى تحرير الكلام على مسائل الالتزام ومخلص ما فيها
اذا كانت جارية بالمبيع على العهدة واشترط البائع فى عقد البيع اسقاطها عنه فنقل يصح
المبيع ويوفى له بالشرط ولا عهدة له عليه وقبل يسقط الشرط ولا يوفى له به حكاهما التخصي
واختار الاول وخروج ثالثا بفساد البيع لفساد الشرط ورده المازرى بان هذا فى الشرط المتفق
على فسادهما وأما المختلف فيه اختلافا مشهورا فلا يوجب فسادا ثم قال والحاصل ان كلام
القوانين الاولين قوى مرجح وأما الثالث فضعيف والأظهر من القولين الاولين ما اقتصر عليه
خليل فى مختصره لانه من باب اسقاط الحق قبل وجوبه (و) ان يبيع رقيق بعهدة ثلاث أو سنة
وظهر فيه عيب بعد مضي مدتهم ما احتمل حد وثبته فى مدتهم سماً أو بعدها فالعيب الذى ظهر
بالرقيق المبيع بالعهدتين بعد زمانهما (المحتمل) حدوثه (بعدهما) أى العهدين وفيهما ضمانه
(منه) أى المشتري ابن الحاجب على الاصح واقتصر عليه هنا مع تعقبه له فى توضيحه ولما استثنى
بعض أهل المذهب مسائل ليس فيها عهدة ثلاث ولا سنة وعدها المتعطى احدى وعشرين
مسئلة ذكرها المصنف فقال عاطفة على مقدار أى رد بما روى غير رقيق منسكح به (لا فى) رقيق
(منسكح) بضم الميم وفتح الكاف وسكون النون أى مزوج بفتح واو (به) أى يجعل صدقا
فالعهدة ان ساقطتان فيه لبناؤه على المسكارمة ولانه يجوز فيه من الغرو والجهل ما لا يجوز فى
المبيع وقد سماه الله تعالى نخلة والنخلة العطية بلا عوض ان لم تشرط فيه والا عمل بهما فيه
وقام بالشرط لان فيه غرضا ومالية قاله ابن حجر وهذا مذهب ابن القاسم وقال أنه يثبت فيه العهدة
قياسا على البيع قال مالك رضى الله تعالى عنه أشبهه شئ بالبيع النكاح (أو) رقيق (مخالع) بفتح
اللام أى خالعت به الزوجة زوجها فلا عهدة فيه له عليها لان سبيله المناجزة تغالبها ولا تغتفر الغرو
فيه ولان المرأة لما كانت قللت به نفسها ملكا تاما ناجزا لا يعتقه مرد ولا فسخ ووجب ان يملك الزوج
العوض ملكا تاما ناجزا قاله ابن رشد (أو) رقيق (مخالع) بفتح اللام به (لادم عهد) فيه قصاص
على انكار أو على اقرار فلا عهدة فيه لهذا وأما المصالح به عن عهد لا قصاص فيه بلحشية التلف
كالامة أو خطأ فان كان على انكار فلا عهدة فيه أيضا وان كان على اقرار أو بينة ففيه العهدة
لانه يبيع قاله فى الذخيرة ابن رشد وأما المصالح به فعندها المصالح به على الانكار وأما المصالح به على

أى عدم العهدة فى المنكح به الذى مشى عليه المصنف (قوله فيه) أى الرقيق المنكح به (قوله فيه) أى الخالع به (قوله له) أى الزوج
(قوله عليها) أى الزوجة (قوله فيه) أى الخالع به (قوله به) أى الخلع (قوله على انكار الخ) صلة مصالح (قوله لهذا) أى التعليل
السابق فى الخالع به من أن سبيله المناجزة (قوله أو خطأ) عطف على عهد (قوله فان كان) أى الصلح (قوله فيه) أى الرقيق المصالح به
(قوله ففيه) أى الرقيق المصالح به (قوله لانه) أى الصلح على اقرار أو بينة

(قوله لشبهه) أى الصلح على انكار (قوله ولاقتضائه) أى الصلح (قوله لاخذنه) أى المصالح به الخ عمله اقتضائه المناجزة (قوله فلا يجوز لهما) أى المتصالحين (قوله فيه) أى الرقيق المصالح به (قوله ولو استحق) بضم القاء وكسر الحاء أى المصالح به (قوله انقضاء) أى اجتماعهما (قوله سقوطها) أى العهدة (قوله دليل) خبر تعديله (قوله على أنه) أى الشأن (قوله الانكار) أى الصلح عليه (قوله والاقرار) أى الصلح عليه (قوله ٦٨٦) وان ما ذكره عطف على أنه (قوله أولا) بشد الواو (قوله من العهدة الخ) بيان لما (قوله

محمول) خبر ان (قوله للمسلم) يكسر اللام (قوله فيه) أى الرقيق المسلم فيه (قوله لانه) أى المسلم فيه (قوله مشترى) بفتح الراء (قوله بعدم العهدة) تصوير لقول ابن القاسم (قوله أنه) أى المسلم فيه الخ خبر وجه (قوله وهذا) أى عدم العهدة في المسلم به (قوله قائم) أى مفهوم (قوله به) أى الرقيق (قوله يرد) بضم فتح أى الرقيق (قوله به) أى العيب (قوله كانت) أى العهدة (قوله فيه) أى الرقيق (قوله فانه يلزمه) أى الافتراض (قوله مثله) أى الرقيق (قوله برده) أى مثله (قوله لانه) أى الرضا بالمعيب (قوله وهو) أى حسن الاقتضاء (قوله انه) أى الشأن (قوله المقترض) بفتح الراء (قوله اشترى) بضم التاء وكسر الزا (قوله من الرقيق) بيان لما (قوله المشتري) بفتح الراء (قوله اسقاطها) أى العهدة (قوله لاقتضائه) أى وجه عمله يقتضى اسقاطها (قوله اذ كان القاسم الخ) عمله اقتضائه المناجزة (قوله مجموعا) أى سلبا في (قوله فان اشترط) أى المبتاع (قوله ذلك) أى الصفة (قوله على ذلك) أى شرط الصفة (قوله منه) أى المبتاع (قوله ان أدركته) أى حيا مجموعا (قوله عن المسألة المؤجل) صفة مقاطع (قوله اعق) بضم الهاء وكسر التاء (قوله فيه) أى المقاطع به (قوله اذا كان) أى المقاطع به (قوله فكانه) بفتح الهاء وشد النون أى السيد (قوله انتزعه) أى المقاطع به (قوله منه) أى المكاتب (قوله وان كان) أى المقاطع به (قوله لبيعه على الكايسة) عمله لا عهدة في الرق الموهوب للثواب (قوله وهو) أى الموهوب للثواب

لاقتضائه) أى وجه عمله يقتضى اسقاطها (قوله اذ كان القاسم الخ) عمله اقتضائه المناجزة (قوله مجموعا) أى سلبا في (قوله فان اشترط) أى المبتاع (قوله ذلك) أى الصفة (قوله على ذلك) أى شرط الصفة (قوله منه) أى المبتاع (قوله ان أدركته) أى حيا مجموعا (قوله عن المسألة المؤجل) صفة مقاطع (قوله اعق) بضم الهاء وكسر التاء (قوله فيه) أى المقاطع به (قوله اذا كان) أى المقاطع به (قوله فكانه) بفتح الهاء وشد النون أى السيد (قوله انتزعه) أى المقاطع به (قوله منه) أى المكاتب (قوله وان كان) أى المقاطع به (قوله لبيعه على الكايسة) عمله لا عهدة في الرق الموهوب للثواب (قوله وهو) أى الموهوب للثواب

(قوله انتقد) أى البائع الثمن قبل الاقالة (قوله ايجابه) أى العتق على مشترته (قوله على أنه) أى الرقيق (قوله التحبير) أى
المشترته بين اعتاقه ورده اباثمه (قوله ثابت) نعمت دين (قوله لانه) أى رده بالعيب ٦٨٧ (قوله من الورثة) بيان لمن (قوله فى

القسمة) صله تأخذه (قوله
على باقهم) أى الورثة صله
قسمة (قوله وهذا) أى
التعليل بالمودة (قوله
واشتره) أى زيد الرقيق
(قوله لانها) أى العهدة
(قوله بها) أى الوصية (قوله
لذلك) أى انها بما تؤدى
ابطال الوصية (قوله
معين) بفتح الياء (قوله
معينا) بفتح الياء حال من
مكتابه (قوله لان رده)
أى بالفساد (قوله المقال
منه) بضم الميم (قوله فله)
أى المقال منه (قوله وكاتبه
الخ) بيان ما دخل بالكاف
(قوله للرقيق) تنازع فيه
عتق وكاتبه وتدبير (قوله
المشترى) بفتح الراء (قوله
بهما) أى العهدين (قوله
من مشترته) تنازع فيه
عتق وكاتبه وتدبير (قوله له)
أى مشترته (قوله على أحد
الخ) صله سقطنا (قوله
وقال) أى ابن القاسم (قوله
هو) فصل به ليصح العطف
على المستترى قال (قوله
وهو) أى الرجوع بقيمة
العيب (قوله على أنه) أى
الشان (قوله السنة) بقطع
الهمز جمع لسان (قوله لانه)
أى الشان (قوله وجد)
بضم فكسر (قوله لا يعدل) بضم الياء وفتح الدال (قوله مبياعه) فاعل يقبضه (قوله فهو) أى يقبضه بكييل (قوله ولا يفصل)
أى التوفية (قوله بذلك) أى السكيل أو الوزن أو العد

فى الرق المستقال منه فقال ابن حبيب وأصبح فيه العهدة وقال محضون لعهدة فيه وهذا
إذا انتقد والافلاعهدة فيه قول واحد لانه كلما خوذ عن دين أفاده الخط (أو) رقيق (مبيع
على كفلس) فلاعهدة فيه ان علم المشتري ان البائع حاكم ودخل بالكاف مبيع على سفيه
أو غائب لو فادى أو نفقة كزوجة (أو) رقيق (مشتري) بفتح الراء (للعق) سواء كان على ايجابه
أو على انه حر بالشراء أو على التحبير أو على الابهام لعهدة فيه للتشوف للحرية وللتساهل في غناه
(أو) رقيق (ما خوذ عن دين) من قرض أو بيع ثابت بينة أو اقرا أو على انكاره على وجه
الصلح أو قضاء القرض أو عن المبيع لان تحلص الحق بقعة فربه مثل هذا وأكثر منه عادة
وللعتق على حسن الاقتضاء ولوجوب المناجزة لئلا يكون دين ثابتين (أو) رقيق بيع و (رد) بضم
الراء وشهد الدال على بائعه بعيب قديم فلاعهدة على مشترته لباثمه لانه فسخ للمبيع لا بيع ثان
(أو) رقيق (ورث) بضم الواو وكسر الراء فلاعهدة فيه لمن أخذ من الورثة فى القسمة على باقهم
(أو) رقيق (وهب) بضم الواو وكسر الاء الثواب فلاعهدة فيه فاحرى لغير ثواب (أو) امة
(اشترها زوجها) فلاعهدة له على بائعه المودة بينهما المقتضية عدم ردها بما يحدث فيها
فى الثلاث أو السنة وهذا يقيد أن شرائها زوجها كذلك والمعتد خلافه كما يقيد بخصيص
الامة فلها العهدة على بائعه لمصالح المأعنة بينهما ما بانفساخ النكاح وليس لهما كمينه من
نفسها بالمال بخلاف العكس (أو) رقيق (موصى ببيعه من زيد) مثلاً واشتره المالك بالوصية فلا
عهدة له لانها بما تؤدى لبطالان الوصية (أو) رقيق (موصى ببيعه من زيد) مثلاً واشتره المالك بالوصية فلا
لمشترته بما سلبها ذلك (أو) رقيق (معين موصى) بشرائه للعق (قوله لانه) الرقيق فلاعهدة
العهدة (أو) رقيق (مكتابه) معين رقيق فلاعهدة فيه (أو) الرقيق (المبيع) بيها (فاسدا)
المردود على بائعه بالفساد فلاعهدة فيه اباثمه على مشترته لان رده فسخ للمبيع * (قوله) * جملة
المسائل التى ذكرها المصنف هنا عشرون مسألة وكذا فى التوضيح وقد نبه عليه اللقائى فى
حاشيته طفى وانما أسقط المصنف فى توضيحه ومختصره مما عده المصنف فى المقال منه ولذا ما
عدها ق كما فى المصنفى قال وماتر خليل المقال منه فاعله سقط من النسخ لنسخة المصنفى
(وسقطنا) أى العهدتان (بكفتق) ناجز وكاتبه وتدبير الرقيق المشتري به ما من مشترته (فيهما)
أى العهدتين فليس له قيام بعيب حدث فيه بعد كفتقه على أحد أقوال ابن القاسم وقال أيضاً
هو ومحنون وأصبح بقيمة العيب اللغوى وهو أحسن على انه اشترى على السنة الشيوخ
انه متى وجد قول لابن القاسم ومحنون لا يعدل عنه قاله ثبت (وضمن) بفتح فكسر شخص (بائع)
شياً (مكبل) كحب وغاية ضمانه (ليقبضه) أى المكبل مبياعه (بكييل) الظاهر ان الباء سببية
او بمعنى بعد صله قبض فهو كقول ابن الحاجب والقبض فى المكبل بكييل وشبهه فى الضمان
فقال (ك) شئ (موزون) فيضنه بائعه فى حال وزنه (و) شئ (معدود) فيضنه بائعه فى حال عده
(والاجرة) للسكيل أو الوزن أو العد الذى يحصل به التوفية للمشتري (عليه) أى البائع
لوجوب التوفية عليه ولا تحصل الا بذلك واجرة كيل الثمن أو وزنه أو عده على المشتري لانه

بضم فكسر (قوله لا يعدل) بضم الياء وفتح الدال (قوله مبياعه) فاعل يقبضه (قوله فهو) أى يقبضه بكييل (قوله ولا يفصل)
أى التوفية (قوله بذلك) أى السكيل أو الوزن أو العد

(قوله بخلاف) تنازع فيه شرط وعرف (قوله في المسئلتين) أي مسئلة الثمن ومسئلة الثمن بان شرط أو عرف ان أجرة الاول على المشتري والثاني على البائع (قوله بالفتح) أي للام المولى وراه المشتري (قوله ولذا) أي كون فاعل المعروف لا يغرم (قوله السائل) أي الطالب الاقالة أو التولية أو الشراكة (قوله فالاولى) بفتح الهمزة تفرع على ولذا الخ (قوله يقال) أي في الشارح (قوله لانه) أي المقرض (قوله قضائه) أي ٦٨٨ القرض (قوله منه) أي البائع (قوله منه) أي المشتري (قوله حكاه) أي الاتفاق (قوله

فيمهما) أي المسئلتين
(قوله ونازعه) أي ابن رشد
(قوله في الاولى) بضم الهمز
أي تولى البائع الكيل أو
الوزن والافراغ (قوله
فقال) أي ابن عرفة (قوله
قوله) أي ابن رشد (قوله
في هلاكه) أي المبيع (قوله
انه) أي الضمان (قوله منه)
أي بانه (قوله خلاف)
خبر قوله (قوله في كونه)
أي الضمان (قوله منه)
أي المشتري (قوله ويريد)
أي المشتري (قوله اذا
امتلا) أي ثم هلك ما فيه
قبل افراغه في وعاء المشتري
(قوله صبه) أي البائع
المبيع (قوله في القمع)
بفتح القاف وفتح الميم
وتسكن تخفيفا أي الآلة
التي لها طرفان واسع يصب
فيه وضيق يدخل في الاناء
الضيق حين الافراغ فيه
(قوله فأريق) أي المصبوب
(قوله فأجاب) أي ابن رشد
(قوله ضمانه) أي المراق
(قوله بوجوب التوفية)
أي على البائع (قوله قال)

بأنه الا لشرط او عرف بخلاف ذلك في المسئلتين (بخلاف الاقالة) أي ترك المبيع لبائعه بمنه
(والتولية) أي ترك المبيع بمنه لغيره (بأنه) أي ترك بعض المبيع بحصته من نفسه لغير
بائعه فالأجرة على المالك والمولى والمشتري بالفتح فيهما (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف
لأن المكيل والمولى والمشتري بالكسر فيهما فاعل معروف فلا يغرم ولذا لو كان السائل المكيل
والمولى والمشتري بالكسر لكانت الأجرة عليه فالاولى ان يقال قوله بخلاف الاقالة الخ أي
فالأجرة على سائلها سواء كان المكيل أو المكيل الخ لا على مسؤولها لانه صانع معروف (قوله
كالمقرض) لمكيل أو موزون أو معدود الذي أجرة كيله أو وزنه أو عدده على المقرض لا على
المقرض لانه صانع معروف فلا يغرم والأجرة في قضائه على المقرض أيضا اتفاقا (واسقم) الضمان
على البائع مادام المبيع (بمعناه) أي آلة كيله أو وزنه ان تولى كيله أو وزنه البائع بل (ولو
تولاه) أي الكيل أو الوزن (المشتري) البنائي الصور هنا أربع الاولى أن يتولى البائع الوزن
مثلا والافراغ في ظرف المشتري فيسقط من يده نصيبه منه اتفاقا الثانية ان يتولى البائع
الكيل أو الوزن ويسل للمشتري ليعرفه في وعاءه فيسقط من يده نصيبه منه اتفاقا حكاه ابن
رشد فيهما ونازعه ابن عرفة في الاولى فقال قلت قوله في هلاكه بديانته انه منه اتفاقا خلاف
حاصل قول المازري والخمى في كونه من بانه أو مبتاعه ثالثا ان يولى مبتاعه كيله نفسه
الثالثة أن يتولى المشتري الوزن والتفريق فيسقط من يده فقال مالك وابن القاسم رضي الله
الله تعالى عنهما ما نصيبه من بانه لان المشتري وكيله ولم يقبض لنفسه حتى يصل الى طرفه
وقال يحنون نصيبه منه لانه قابض لنفسه ولم يجز هذا الخلاف في الثانية لان البائع لما تولى
الوزن بنفسه دل على ان قبض المشتري منه ليعرف قبض لنفسه الرابعة ان لا يحضر ظرف
المشتري ويريد سجل الموزون في ظرف البائع ميزانا أو جلودا أو ازارا فالضمان من المشتري بمجرد
الافراغ من الوزن لانه قبض لنفسه في ظرف البائع ويجوز له بيعه قبل بلوغه الى داره لوجود
القبض حقيقة فعليه بهذا التحريم فانه زيادة القمعه وقرره بعض شيوخنا الحط البرزلي سئل
ابن رشد عن المكيل اذا امتلا فهل ضمانه من البائع او المبتاع وكيف لو صبه في القمع فأريق
كاه أو بعضه فأجاب ضمانه من البائع حتى يصل الى اناء المشتري على القول بوجوب التوفية
ولا فرق بين اراقته من مكيله أو من قمعه فقال السائل القمع من منافع المشتري تطوع له البائع
به ولو كان الاناء صالحا ليخرج الى القمع قال وان كان فان البائع لما التزم صبه لزمه ما حدث
بعده فقال السائل لو قال له البائع لا أصب في الاناء الضيق حتى تأتي باناء واسع أو قمع فقال القول
قوله واختاره السائل وقال غيره القمع يلزم البائع كالمكيل بلحريان العرف بذلك سند من باع زيتا

أي ابن رشد (قوله وان كان) أي القمع من منافع المشتري الخ مبالغة في تضمين البائع وعاله بقوله فان البائع لما وافرق
الترم الخ (قوله له) أي المشتري (قوله فقال) أي ابن رشد (قوله قوله) أي البائع (قوله واختاره) أي جواب ابن رشد (قوله غيره)
أي السائل متعبا قول السائل وابن رشد القمع من منافع المشتري تطوع له البائع الخ (قوله القمع يلزم البائع) كالمكيل
بلحريان العرف بذلك) عبارة الحط وتعب غير السائل هذا الحكم الاخير وقال الصواب الزام القمع له لانه عرف الناس وعادتهم

كما يلزمه احضار المكيال فيما يكال اذا كان عرف الناس لان المبتاع ترتب له في ذمة البائع التكيل كما يفعل الناس والترم
 المتعقب هذا القول فقال السائل الاول احب الى والفرق ان السكيل يلزم البائع قوله فاوفوا السكيل والقمع تفضل لا يلزمه
 الا ان يلزمه نفسه في مختصر فتاوى ابن رشد لابن عبد الرقيق التواسي لا يضمن المشتري الزيت حتى يصير في انائه ولو صبه
 البائع في القمع على القول بالتوفية واختلف المتأخرون اذا قال البائع لا احب الا في اناء واسع لا يحتاج الى قمع فهل له ذلك أو لا
 (قوله واخرج) يضمن الهمز وكسر الراء (قوله ثم وجدت) يضمن فكسر (قوله يدر) يضمن الياء (قوله حكم) يضمن فكسر (قوله
 الموجب) بكسر الجيم أي المثبت نعم قبض (قوله بينهما) أي العقار ومبتاعه ٦٨٩ (قوله وتكفيه) أي المبتاع (قوله

فيه) أي العقار (قوله
 منه) أي العقار (قوله
 اخلائها) أي الدار (قوله
 منها) أي أمتعة البائع
 (قوله مقود) بكسر فسكون
 ففتح (قوله لدخوله) أي
 المبيع (قوله فائدته) أي
 بيان القبض (قوله فلو
 قدمه) أي بيان القبض
 (قوله تبه) بفتحات مثقلا
 أي المصنف (قوله مما ليس
 فيه حق توفية) بيان لغيره
 وازدادة حق للبيان (قوله
 وان كان الضمان فيه بالعقد
 الصحيح) حال (قوله لانه)
 أي المصنف الخ علة شبه على
 القبض (قوله قدم) بفتحات
 مثقلا أي المصنف (قوله
 ان ضمانه) أي مبيع البيع
 الفاسد الخ مقول قدم
 (قوله ولم يبين الخ) حال
 (قوله أنزله) أي البائع
 المشتري (قوله فيه) أي
 العقار (قوله منزله) أي

وأخرج على زيت في اناء المبتاع ثم وجدت فأرديه ولم يدري أي الزيتين كانت حكم بانها كانت
 في زيت المبتاع لانها في انائه (وقبض) بسكون الموحدة مصدر قبض بفتحها مضاف للمفعول
 (العقار) المبيع بفتح العين المهملة أي الارض وما اتصل به امن بناء وشجر الموجب لنقل ضمان
 للمبتاع وخبر قبض مصور (بالتخيلية) بينهما وتكفيه من التصرف فيه بتسليم من اتجه ان
 كانت وان لم ينقل البائع أمتعته منه الادار سكنى البائع فلا بد من اخلائها منها (وقبض غيره)
 أي العقار المبيع (بالعرف) بين الناس كحيازة الثوب واستلام مقود الدابة في بيان كيفية
 القبض لا فائدة له في المبيع الصحيح الذي لا توفية فيه لدخوله في ضمان مشتريه بالعقد وانما
 تظهر فائدته في الفاسد وفي كل ما يحتاج لحوز كوقف وهبة ورهن فلو قدمه عند قوله وانما ينقل
 ضمان الفاسد بالقبض لكان مناسباً لخط قبضهات الاول شبه على القبض في العقار وغيره
 مما ليس فيه حق توفية وان كان الضمان فيه بالعقد الصحيح كاتيه عليه بعده بقوله وضمن بالعقد
 لانه قدم في آخر البيوع المنهى عنها في الكلام على المبيع الفاسد ان ضمانه لا ينقل الا بقبضه
 ولم يبين هنالك القبض ما هو قبضه هنا والله أعلم الثاني التمكن من القبض هو معنى قول
 المؤقتين أنزله فيه منزله ففي مختصر التيسيرية يلزم البائع انزال المبتاع منزله في المبيع فيقول
 وأنزله فيه منزله فان تأخر انزاله عن وقت البيع أنزله بعد ذلك ومعناه أمكنه من قبضه وحوزة
 اياه اه (وضمن) يضمن فكسر أي ضمن المشتري ما اشتراه صحيحاً بلا خيار ولا توفية فيه ولا
 عهدة ثلاث (بالعقد) الصحيح اللازم من الجانبين فلا يضمن المشتري من فضولي أو رقيق أو سفيه
 أو صغير بلا إذن وليهم أو بخيار الا بعد اجازة المالك والسيد والولي وبت البيع واستثنى من
 الضمان بالعقد فقال (الا السبعة) المحبوسة أي المؤخرة عند بائعها (القبض) (لثمن) الحال
 من مشتريها (أو للاشهاد) من بائعها على تسليمها لمبتاعها أو على أن منها حال في ذمته لم يقبضه أو
 مؤجل (في قبضها بائعها ضماناً) (ك) ضمان (الرهن) في التفصيل بين ما يغاب عاينه وما لا يغاب
 عليه وبين ما هلك بينة وما هلك بدونها طي الاستثناء في كلام المصنف صحيح بالنسبة لما عدا
 المحبوسة للثمن أو للاشهاد امالها فقيه نظر لان كونه كالرهن لا يخرج عنه عن ضمان المشتري وتبع
 في استثناء المحبوسة لذلك ابن الحاجب لكن ابن الحاجب لم يقل كالرهن ومراده الضمان فيها

٨٧ من في البائع (قوله فبقول) أي يكتب الموثق (قوله ومعناه) أي أنزله منزله (قوله اجازة المالك) أي بيع
 الفضولي (قوله والسيد) أي بيع الرقيق (قوله والولي) أي بيع الصغير والسفيه (قوله وبت البيع) أي بخيار (قوله ذمته) أي
 مبتاعها (قوله لم يقبضه) أي البائع منه (قوله أو مؤجل) عطف على حال (قوله في التفصيل) صلة كاف التشبيه (قوله بالنسبة لما
 عدا المحبوسة للثمن أو للاشهاد) لان ضمان غيرهما من البائع اصاله (قوله فقيه) أي الاستثناء بالنسبة لهما نظر (قوله لان كونه)
 أي المحبوس للثمن أو للاشهاد (قوله عن ضمان المشتري) أي اصاله (قوله وتبع) أي المصنف (قوله لذلك) أي الثمن أو للاشهاد (قوله
 ومراده) أي ابن الحاجب (قوله فيها) أي المحبوس للثمن والمحبوس للاشهاد (قوله وهو) أي كون ضمانهما من البائع اصاله

(قوله قول) يفتح اللام مفتي قول بلائون لاضافته (قوله وعليه) أي كون ضمانهما أصالة من البائع صله قوله أي كلام ابن الحاجب (قوله في كلامه) أي ابن الحاجب (قوله ثم قال) أي طي (قوله فويلها) أي المدونة (قوله ان ضمانهما) أي المحبوسة للثمن والمحبوسة للاشهاد الخ بيان لاحد قوليهما يجهذف من (قوله كلامه) أي خليل (قوله له) أي خليل (قوله فانه) أي خليل (قوله فيه) أي السلم (قوله على هذا) أي ان ضمانهما من البائع أصالة (قوله وكأنه) أي خليل (قوله بفتح الهمزة وشدة النون) (قوله غره) أي خليل (قوله تضمن) بضم التاء (قوله مع انه) أي خليل (قوله عنه) أي قول ابن عبد السلام المشهور الخ (قوله ذلك) أي المشهور الخ (قوله وفيه) أي أخذه من قول ابن رشد المذكور (قوله من قوله) أي ابن القاسم (قوله مشهورا) أي في المذهب وغيره شاذ (قوله على صفة) صله المبيع (قوله ٦٩٠ فيضمنه) أي المشتري (قوله ان اتفاقا) أي المتبايعان (قوله مبتاعه) فاعل ضمان

من البائع أصالة وهو أحد قول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة وعليه قرر في توضيحه خفاء الاستثناء في كلامه حسنا ثم قال فلودرج المصنف على أحد قوليهما ان ضمانهما من البائع أصالة بخلاف الاستثناء في كلامه حسنا ووافق ما يأتي له في السلم فانه جرى فيه على هذا وكان غره قول ابن عبد السلام المشهور ان المحبوسة للثمن تضمن ضمان الرهان اه مع انه حاد عنه في باب السلم ولعل ابن عبد السلام أخذ ذلك من قول ابن رشد المشهور من قول ابن القاسم انها كالرهن اه وفيه نظرا ذل لا يلزم من كونه مشهورا من قوله كونه مشهورا (والا) المبيع (الغائب) على صفة أو رؤية سابقة لا يتغير بعدها (فبالقبض) يضمنه مشترية الا للعقار المبيع على صفة أو رؤية سابقة جزا فافا فيضمنه به بالعقد الصحيح اللازم من الجانبين ان اتفاقا على سلامته حين العقد فان بيع مزارعة أو تنازعا في سلامته حينه فبقبضه كغيره الا بشرط ضمانه مبتاعه أفاده عب (والا) الامة (المواضعة فبخروجهما) أي الامة (من الحبضة) تدخل في ضمان مشتريةا الخط تبع في هذا ابن عبد السلام فانه قال في شرح قول ابن الحاجب وقيل لا ينتقل الا بالقبض ككك الغائب والمواضعة ما نصه ذكر المواضعة هنا ليس بالبين لان ضمانها ينهي الى خروج الامة من الحبضة لا الى قبضها مشتريةا اه زاد في التوضيح والذي نقله الباجي ان ضمانها الى رؤية الدم قال لان ابن القاسم في المدونة أجاز للمشتري الاستقناع برؤية الدم اه ثم قال وظاهر كلام التوضيح والشارح ان الباجي انما أخذ ذلك من كلام ابن القاسم وأن المشهور وخلافه وليس كذلك وقد صرح في المدونة بأنها تخرج من ضمان البائع برؤية الدم ونصها وأكره ترك المواضعة واتمنا المبتاع على الاستبراء فان فعلا أجزأ أن قبضها على الامانة وهي من البائع حتى تدخل في أول دمها اه ونقله الباجي على أنه المذهب ونصه اذا ثبت أن الاستبراء والمواضعة يرتفع بظهور الحيض فانه باقول الدم قد خرجت من ضمان البائع وسقطت سائر أحكام المواضعة وتقرر لك المشتري عليها وهل يحصل له الاستقناع بها أولا قال ابن القاسم ذلك لما قول ما تدخل في الدم ويحيى على قول أنه يجب ان يستحب له أن يؤخر حتى يعلم أن ما رآه من الدم حيض اه وقال ابن يونس بعض

المضاف لمفعوله (قوله هذا) أي فبخر وجهها من الحبضة (قوله فانه) أي ابن عبد السلام (قوله ذكر) بكسر فسكون مصدر مضاف لمفعوله (قوله هنا) أي فيما ينتقل بالقبض (قوله ليس بالبين) بكسر الباء مثقلا أي الظاهر خبر ذكر (قوله مشتريةا) فاعل قبض مضافا لمفعوله (قوله قال) أي الباجي (قوله في المدونة) صله أجاز (قوله ثم قال) أي الخط (قوله ذلك) أي اتهمه ضمان المواضعة برؤية الدم (قوله خلافه) أي ما أخذه الباجي من كلام ابن القاسم (قوله وقد صرح في المدونة الخ) في قوة التعليل لو ليس كذلك (قوله بأنها) أي المواضعة (قوله ونصها) أي المدونة (قوله واكره) يفتح الهمزة والراء (قوله

واتمنا) عطف على ترك (قوله فان فعلا) أي المتبايعان ائتمان المبتاع على الاستبراء (قوله ان قبضها) المقروين أي الامة المبتاع (قوله وهي) أي الامة أي ضمانها (قوله ونقله) أي نصها (قوله على أنه) أي نصها (قوله ونصه) أي الباجي (قوله والمواضعة) عطف تقسير (قوله فانه) أي الشان (قوله باقول) صله خرجت أي الامة (قوله سائر) أي جميع واضافته للبيان (قوله عليها) أي الامة (قوله له) أي المشتري (قوله بها) أي الامة (قوله أولا) أي أولا يحصل له الاستقناع بها (قوله ذلك) أي الاستقناع بها (قوله له) أي المشتري (قوله ويحيى) أي يخرج (قوله انه) أي الشان (قوله له) أي المشتري (قوله يؤخر) أي المشتري (قوله من الدم) بيان لما

(قوله باول) صلت صارت (قوله وحل له) أي المشتري عطف على صارت (قوله تقبيلها) أي الامة (قوله وتلدذه) أي المشتري (قوله بها) أي الامة (قوله وخالفه) أي ابن القاسم (قوله وقال) أي ابن وهب (قوله تسقر) أي تدوم (قوله فلا تدخل) أي الامة (قوله استحقاق) أي تحقق (قوله فلم يحك) أي ابن يونس (قوله باستقرار الضمان) أي من البائع (قوله بتناهي طيبها) تصوير لا من الجائحة (قوله كغصب معين) بالاضافة (قوله من المبتاع) خبيران (قوله فالأوضح) أي في عبارة المصنف تفريع على مفهومي الخ (قوله بالجبر) صلت بدئ (قوله في الدفع) صلت تنازع (قوله أولا) بشد الواو ٦٩١ (قوله لانه) أي المثنى (قوله في يده) أي البائع (قوله هذا) أي جبر المشتري

(قوله هذا) أي جبر المشتري على دفع الثمن أولا (قوله المعقود عليه) أي البيع (قوله ثمن وضمن) أي منقسم اليهما (قوله العقد) أي البيع (قوله في شيء من الثمنات بشئ من الاثمان) أي وتنازع البائع والمشتري في الدفع أولا (قوله أولا) بشد الواو (قوله وقال) أي سند (قوله قبله) أي الكلام السابق (قوله دنائير بدراهم) هذا صرف (قوله دراهم بدراهم) هذه مبادلة ان كانت المماثلة في العدد ومراطلة ان كانت في الوزن (قوله منهما) أي العاقلين (قوله الصرف) أي التبادل (قوله علاقة) بكسر العين (قوله وفي الدراهم بالدناير) أي أو الدراهم بمثلها أو الدناير بمثلها عددا (قوله في الاقباض) أي أولا (قوله ما تقدم في الذهب والورق) أي من توكيل عدل يقبض منهما ويسلم لهما (قوله عنه) أي العقد (قوله من مجلسه) أي العقد (قوله

القرور بين بائع ودخولها في الدم صارت الى ضمان المشتري عن ابن القاسم وحل له تقبيلها وتلدذه بها وخالفه ابن وهب وقال حتى تسقر الحبيضة لا مكان انقطاع لدم فلا تدخل في ضمان المشتري الا بعد استحقاق الدم واستقراره اه فلم يحك قولنا باستقرار الضمان الى خروجها من الحبيضة والله اعلم ونفقة الواضحة على البائع قاله في الرسالة ومفهومي الواضحة أن ضمان المستبرأ من المشتري وهو كذلك وصرح به الجزولي (والا الثمار) المبيعة بعد بدو صلاحها على رؤس شجرها فيه ضمان بائعها (١) وقت أمن (الجائحة) بتناهي طيبها ومفهومي للجائحة أن ضمانها من غير الجائحة كغصب معين من المبتاع وهو كذلك كما في فلا أوضح والا الثمار فتضمن جائحة الامتنان (و) ان يبيع عرض أو مثلي غير معين بعين وقال البائع لا ادفع الثمن حتى اقبض الثمن وقال المشتري لا ادفع الثمن حتى اقبض الثمن (بدئ) بضم الموحدة وكسر الال التهمة مستددة (المشتري) بالجبر على دفع الثمن النقدي (للتنازع) أي عند تنازعه مع البائع لعرض أو مثلي غير معين في الدفع أولا لانه في يده كالرهن في الثمن لخط هذا في غير الصرف وأما فيه فلا يجبر واحد منهما سند المعقود عليه عن ومثنى فالثنى الدناير والدراهم وماعداهما مثنى فان وقع العقد في شيء من الثمنات بشئ من الاثمان فقال ابن القاسم يلزم المبتاع تسليم الثمن أولا وقال قبله ان وقع العقد على دنائير بدراهم أو دراهم بدراهم وقال كل منهما لا ادفع حتى اقبض فلا يتعين على واحد منهما التسليم قبل الآخر وقيل لهما ان تراخي قبضكما فسبح الصرف وان كان بحضوركما كم في الدناير بمثلها والدراهم بمثلها بولي كل القاضي من يحفظ علاقة الميزان ولا يأخذ كل واحد ان يأخذ عين صاحبه وفي الدراهم بالدناير بولي كل عدلا يقبض منهما ويسلم لهما فقبض من هذا في وقت قبضه من هذا فان وقع العقد في شيء من الثمنات بشئ من الثمنات كعرض بعرض وتناحى في الاقباض فعلى ما تقدم في الذهب والورق الا أن المسئلة لا يفسخ تراخي القبض عنه ولا بافتراقهما من مجلسه اه * (فرع) في المسائل المقطوعة في المقيد سئل عن رجل ابتاع من آخر دابة أو عرضا وزعم انه معيب وامتنع من دفع ثمنه حتى يحكم له في العيب وقال البائع لا أحاكمك فيه حتى أقضي عنه فقال ابن مزين ان كان من العيوب التي يقضي فيها من ساعته فلا يتقدم حتى يحكم بينهما وان كان يتناول أمره فانه يقضي عليه بدفع ثمنه ثم يبتدئ الخصومة بعد عبد الحق وبهذا قال القرويون ابن مغيث وبه مضت القضاة من شيوخ قرطبة وغيرهم من الاندلس ورأيت أبا المطرف يفتي به غير مرة وحكاها عن خلف بن عبد الغفور عن أهل المذهب في كتابه المسمى بالاستغناء * (فرع) في الزوادران

في المسائل خيرة مقدم (قوله في المقيد) خيرة مقدم (قوله وزعم) أي المبتاع (قوله انه) أي المبيع (قوله وامتنع) أي المبتاع (قوله فيه) أي العيب (قوله ثمنه) أي المبيع (قوله ان كان) أي العيب (قوله وان كان) أي العيب (قوله وبه) أي الذي قاله ابن مزين صلت قال (قوله وبه) أي ما أفتى به ابن مزين صلت خيرة مقدم (قوله من الاندلس) بيان لغيرها (قوله المطرف) بضم ففتح فكسر مثة لاقفاء (قوله وحكاها) أي أبو المطرف ما أفتى به

(قوله النقاد) بضم النون وشد القاف جمع ناقد (قوله بعضهم) أى النقاد (قوله والمختلف) بفتح اللام (قوله بتوفية) أى كبل أو وزن أو عدله ضمان (قوله ثابت) نعت سماوى (قوله فيلزمه) أى المسلم اليه (قوله لثقله) أى المسلم فيه (قوله بذمته) أى المسلم اليه (قوله ولم يثبت) أى هلاك المبيع (قوله وتيسر) أى المشتري بالمبيع عطف على الفسخ (قوله بثله) أى المبيع المثل (قوله أو قيمته) أى المبيع المقوم (قوله من قوله ومنك الخ) قال المصنف قبله وإن أسلمت عرضا فهلاك يذله فهو منه إن أهمل أو أودع أو على الاتقاع الخرشى يعنى أن المسلم إذا جعل رأس المال عرضا يغاب عليه طعما ما أو غيره ودفعه للمسلم اليه فترك في يد المسلم فهلاك في يده فضمانه من المسلم اليه لا تنقل له بالعقد الصحيح إن كان تركه عند المسلم على سبيل الإهمال أى على السكت لثقله من قبضه أو على سبيل الوديعة لأنه صار أميناً فيه أو على سبيل الاتقاع بان كان المسلم استغنى منفعة العرض المجعول رأس مال سلم حين أسلمه أو استأجره من المسلم اليه وأما لو استعاره فيضمنه ضمان الرهان كالأرض والعتيق كما يأتي ص ومنك إن لم تقم بئمة ووضع للثبوت ونقض السلم وحلف والاخير الآخر الخرشى يعنى أن المسلم إذا وضع عنده رأس المال الذي يغاب عليه لأجل أن يتوثق على المسلم اليه بأشهاد أو وهن ٦٩٢ أو حيل ثم ادعى ضياعه فأن ضمانه منه حيث لم تقم بئمة به لا كد ويتقض

السلم في هذا الوجه بعد أن يحلف على ما ادعى من هلاك رأس المال لا تمام على تعمييه فان نكل عن اليمين خير المسلم اليه في نقض السلم وبقائه وأخذ قيمته فالحلف شرط في نقض السلم وأما ان قامت بئمة للمسلم فالسلم ثابت ففأعجل حلف ضمير المسلم المخاطب بقوله ومنك والتفت لأن قوله وحلف والاخير ليس من كلام المدونة وإنما هو تعمييه للتواضع والاولى أن يقول وحلف ونقض السلم لأن النقص متأخر عن الحلف لكن الواو لا ترتب على المعقد (قوله ومنك) بالمسلم ضمان رأس المال الذي ادعت تلفه يذله (قوله لم تقم بئمة) لك لا تخير على تلفه (قوله ووضع) بضم فكسر أى رأس المال عندك (قوله للثبوت) على المسلم اليه بأشهاد أو وهن أو حيل وبالجملة حال (قوله ونقض) بضم فكسر أى فسخ السلم فسقط المسلم فيه عن المسلم اليه (قوله وحلف) أى المسلم على تلف رأس المال بلا تعد ولا تفريط شرط في نقض السلم فقيمة الثقات من الخطاب إلى الغيبة (قوله والا) أى وإن لم يخلف المسلم (قوله خير) بضم انهاء وكسر المثناة منه فلا (قوله الآخر) بفتح الخاء أى المسلم اليه في فسخ السلم وعدمه وإتباع المسلم بئله أو قيمة رأس المال (قوله فاتفق ما هنا وما يأتي فيه) أى السلم تقرير على وخير المشتري أن غيب ونكل البائع فان حلف تعين فسخه الخ (قوله من التخير) بيان ما (قوله جار) خبران (قوله ولذا) أى كون الضمان من البائع عليه ثبت (قوله وهو) أى كون ضمان ما وضع للثبوت من البائع أصالة (قوله وعلى هذا القول) صله تدخل (قوله تدخل) أى المحبوسة للثمن (قوله من أن المحبوسة للثمن) أى في أن ضمانها أصالة على الرهن (قوله فلا تدخل) أى المحبوسة للثمن

اخلف النقاد في الدناير والدرهم فقال بعضهم جيد وبعضهم رديئة فلا يعطى الا ما اجتمعوا على جودته وما لا يشك فيه والمختلف فيه صار معيبا باختلافهم فيه فليس له أن يعطيه معيبا أم أفاده الخط (و) ان يبيع شئ معين بعبارة صحيحة وتلف وهو في ضمان بائعه في التلف للمبيع المعين بعبارة صحيحة منبرما (وقت ضمان البائع) بتوفية أو خوف جائحة أو مواضعة أو غيبة وكان تلقاه (بسماعوى) ثابت أو متصادق عليه وخبر التلف (بفسخ) بعبارة فلا يلزم البائع الا لئسان بغير المبيع المعين بخلاف تلف المسلم فيه عند احضاره وقبل دفعه للمشتري فيلزمه مثله لثقله بذمته وتقدم حكم المحبوسة للثمن أو للاشهاد وبيع الخيار (و) ان لم يثبت السماوى ولم يتصادق عليه (خير) بضم الخاء المهجمة وكسر التحتية مشددة نائب فاعله (المشتري) بتا صحيحا (ان غيب) بفتح الغين المهجمة والتحية مشددة أى أخفى البائع المبيع وادعى هلاكه ولم يصدقه المشتري ولم يثبت بئمة ونكل البائع عن اليمين فيخير المشتري بين الفسخ لعدم تمكنه من قبض مبيعه وقسك وطلب بائعه بمثله أو قيمته فان حلف البائع تعين فسخه كما يأتي في السلم من قوله ومنك ان لم تقم بئمة ووضع للثبوت ونقض السلم وحلف والاخير الآخر فاتفق ما هنا وما يأتي فيه ثم ان ما يأتي في السلم من التخير فيما وضع للثبوت جار على قول مالك رضى الله تعالى عنه أن الضمان في المحبوسة للثمن من البائع أصالة ولذا ثبت الخيار للمشتري وهو أحد قولين في المدونة كما تقدم وعلى هذا القول تدخل في قوله والتلف وقت ضمان البائع بسماعوى بفسخ وأما على ما مشى عليه المصنف من أن المحبوسة للثمن كالرهن فلا تدخل هنا إذ لا تخير

المعقد (قوله ومنك) بالمسلم ضمان رأس المال الذي ادعت تلفه يذله (قوله لم تقم بئمة) لك لا تخير على تلفه (قوله ووضع) بضم فكسر أى رأس المال عندك (قوله للثبوت) على المسلم اليه بأشهاد أو وهن أو حيل وبالجملة حال (قوله ونقض) بضم فكسر أى فسخ السلم فسقط المسلم فيه عن المسلم اليه (قوله وحلف) أى المسلم على تلف رأس المال بلا تعد ولا تفريط شرط في نقض السلم فقيمة الثقات من الخطاب إلى الغيبة (قوله والا) أى وإن لم يخلف المسلم (قوله خير) بضم انهاء وكسر المثناة منه فلا (قوله الآخر) بفتح الخاء أى المسلم اليه في فسخ السلم وعدمه وإتباع المسلم بئله أو قيمة رأس المال (قوله فاتفق ما هنا وما يأتي فيه) أى السلم تقرير على وخير المشتري أن غيب ونكل البائع فان حلف تعين فسخه الخ (قوله من التخير) بيان ما (قوله جار) خبران (قوله ولذا) أى كون الضمان من البائع عليه ثبت (قوله وهو) أى كون ضمان ما وضع للثبوت من البائع أصالة (قوله وعلى هذا القول) صله تدخل (قوله تدخل) أى المحبوسة للثمن (قوله من أن المحبوسة للثمن) أى في أن ضمانها أصالة على الرهن (قوله فلا تدخل) أى المحبوسة للثمن

(قوله فيها) أى المحبوسة للثمن (قوله وانما له) أى المشتري (قوله منه) أى المشتري اصاله (قوله لتخييره) أى المشتري (قوله لها) أى المحبوسة للثمن (قوله هنا) أى في وخير المشتري ان غيب (قوله غير ظاهر) خبر ادخال (قوله لنسبتي) بضم النون وفتح الباء (قوله من شره) بيان من (قوله فيه) أى تحقيق طنى (قوله ان ضمانها) أى المحبوسة للثمن الخ مفعول قول المضاف لقوله (قوله أيضا) أى كما يجزى على ان ضمانها من البائع (قوله وعليه) أى ماصرح ٦٩٣ به ابن رشد (قوله تحصل) بفتح الحاء مثقلا (قوله انه) أى الشأن (قوله مصدق) بفتح الميم (قوله تصديقه) أى مثقلا (قوله ويكفون) أى بآتيها (قوله من قول ابن القاسم) بيان المشهور (قوله من أن السلعة المحبوسة للثمن الخ) بيان قول ابن القاسم (قوله بدفعها) أى القيمة في أكثر منها (قوله فيخير) أى المبتاع (قوله وعدمه) أى تصديقه (قوله من المبتاع) خبر ان (قوله ونقله) أى كلام ابن رشد (قوله بقوله) أى ابن رشد (قوله أن تخيير المشتري الخ) فاعل تين (قوله يجزى على القول الخ) خبر ان (قوله مشى عليه المصنف) أى سابقا (قوله وان المحبوسة للثمن الخ) عطف على ان (قوله هنا) أى في وخير ان غيب (قوله وأن مسئله السلم) عطف على ان (قوله لكن التخيير في كلام ابن رشد الخ) استدرأ على وأن مسئله السلم الخ لرفع ايمامه موافقة المصنف ابن رشد على أن تخيير المشتري بعد حلف البائع (قوله انه) أى التخيير (قوله نسكوله) أى البائع (قوله ونقلها) أى طريقة ابن أبي زيد (قوله عنه) أى ابن أبي زيد (قوله واجزى) أى ابن يونس (قوله وذكرا) أى ابن يونس (قوله فيها) أى مسئله السلم (قوله ما قبله) أى والتلف بهماوى (قوله فرضها) أى مسئله في الجواهر

لا تخيير للمشتري فيها وانما له القيمة بالغة ما بلغت كما تقدم لأن الضمان منه فلا موجب لتخييره فادخل من تبعها هنا غير ظاهر فالودرج المصنف سابقا على ان المحبوسة للثمن ضمانها من البائع اصاله لصح ادخالها هنا فاعلم ما قلناه في هذا المجلد مما لم نسبق اليه وشديد عليه اذ لم نمن حقه من شره قاله طنى البناني فيه نظير بل صرح ابن رشد بأن تخيير المشتري بين الفسخ والقيمة يجزى على قول ابن القاسم ان ضمانها كالرهن أيضا وعليه فقد دخل المحبوسة للثمن هنا في قوله وخير مشتري غيب وعليه يجزى ما يأتي في السلم وبتق الحلان وانص ابن رشد الذي تحصل في تلف السلعة المحبوسة للثمن أنه ان قامت بينة على تلفها فنها قولان أحدهما أن مصدقها من بآتيها وينفسخ البيع والثاني أن مصدقها من مشتريها ويلزمه الثمن وان لم تقم بينة على تلفها فأر بعدة أقوال أحدها ان بآتيها مصدق بينة على تلفها كانت قيمتها مثل غيرها أو أقل أو أكثر وينفسخ البيع فانه مضمون وثانيها تصديقه بينة وينفسخ البيع الآن تكون قيمتها أكثر من غيرها فلا يصدق إلا أن يصدقه مبتاعها ويكون بالخيار بين أن يصدقه فيفسخ البيع أو يضمه القيمة ويثبت البيع وهو قول ابن القاسم وهذا القولان على قياس القول بأن المصيبة من البائع وينفسخ البيع اذا قامت بينة على التلف وثالثها تصديق بآتيها بينة على تلفها ويلزمه قيمتها كانت أقل من غيرها أو أكثر ويثبت البيع وهو الذي يأتي على المشهور من قول ابن القاسم من ان السلعة المحبوسة للثمن حكمها حكم الرهن ورابعها أن بآتيها مصدق بينة في تلفها وعليه قيمتها الآن تكون أقل من غيرها فلا يصدق لآتيها بدفعها في أكثر منها إلا أن يصدقه المبتاع فيخير بين تصديقه وأخذ قيمتها ودفع غيرها وعدمه فيفسخ البيع وهذا القولان على قياس القول بان مصيبة السلعة المحبوسة بالثمن من المبتاع اذا قامت بينة على تلفها على حكم الرهن ونقله الموضح وابن عرفة وتبين ذلك بقوله وهذا القولان الثالث والرابع ان تخيير المشتري بين الفسخ وأخذ القيمة مع عدم البينة يجزى على القول بان ضمان المحبوسة كالرهن وهو الذي مشى عليه المصنف كما يجزى على مقابلة وان المحبوسة يصح ادخالها هنا وان مسئله السلم لا تثبت تجزى على ما هنا أيضا لكن التخيير في كلام ابن رشد بعد بين البائع والمصنف ذكر فيما يأتي أنه بعد نسكوله على طريقة ابن أبي زيد ونقلها عنه ابن يونس واجزى مسئله السلم على حكم ضمان الرهن وذكر فيها تخيير المشتري بعد نسكول البائع كما ذكره المصنف والله أعلم (أو عيب) بضم العين المهملة وكسر التنية مثقلا نائبة ضمير المبيع بهماوى وقت ضمانه بآتيه فيخير مبتاعه بين التسليم به بجميع ثمنه ولا أرش له ورد والرجوع بجميع ثمنه طنى ينبغي أو يتعين قرأته بالبناء للثابت عن الفاعل أى تخيير المشتري ان تعيب المبيع بهماوى زمن ضمان بآتيه مطابق ما قبله وهكذا فرضها في الجواهر ونصه واذا

(قوله زمن ضمانه) أي المبيع صله تعيب (قوله الخيار) أي بين رد المبيع واقتسك به (قوله فإن أجاز) أي المشتري المبيع (قوله فيبطل الثمن) أي بعض المبيع (قوله لا أرضه) أي المبتاع على بائعه أي وان رد فله الرجوع بجميع مبيع عنه (قوله) أي ابن شاس (قوله فهو) أي ما في الجواهر (قوله قوله) أي ابن الحاجب (قوله البت) مثله الخيار (قوله بسماوي) صله تلف (قوله وقت ضمان البائع) صله تلف (قوله يقسخ المبيع) خبر تلف (قوله وتعيبه) أي المبيع بسماوي وقت ضمان البائع (قوله يثبت) بضم فسكون فكسر (قوله الخيار) أي للمبتاع بين التمسك به بجميع مبيع عنه بلا أرض ورده واخذ منه كاه (قوله على ضبطه) أي تعيبيه (قوله معينا) بفتح الياء حال من المبيع لصدرية المضاف (قوله قبل) الخ صله هلاك (قوله بغير سبب بائعه) صله هلاك (قوله كاستحقاقه) خبر هلاك (قوله ينقض بيعه) خبر ثان لهلاك موضح لوجه الشبه (قوله وتغيره) أي المبيع (قوله حينئذ) أي حين ضمان بائعه (قوله ينقص) صله تغير (قوله كعدمه) ٦٩٤ أي تغير خبره (قوله يوجب تخيير مبتاعه) أي في عسكه به بجميع مبيع عنه ورده

وَأَخَذَ بَعْضُهُ مِنْهُ (قوله تعيب المبيع) بفتح سماوية زمن ضمانه من البائع فله المبتاع الخيار فان أجاز فبطل الثمن لا أرضه (قوله) ابن الحاجب تابع له فهو معنى قوله وتلف المبيع البت بسماوي وقت ضمان البائع يقسخ البيع وتعيبه يثبت الخيار اه على ضبطه بغير سبب بائعه وقال ابن عرفة وهلاك المبيع معينا قبل ضمان مبتاعه بغير سبب بائعه كاستحقاقه ينقض بيعه وتغيره حينئذ ينقص كعدمه يوجب تخييره مبتاعه وقلت أو يتعين لأن تقريره على أن البائع عيبه يوجب التناقص مع قوله الاستحقاق وكذلك تعيبيه أي المبيع في التفصيل بين كونه من البائع أو أجنبي فوجب غرم الأرض وكونه من المشتري فيكون قبضا ويقوت الكلام على العيب السماوي اه عب ويخير المشتري هنا مع أن السلعة في ضمان بائعه لا انبرام العقد هنا فالسلعة على ملك المشتري وله ردّها لأن في ضمان البائع (أو استحق) بضم القوقية وكسر الحاء المهملة من مبيع معين في ضمان بائع أو مشترجه (شائع) فيه ان ~~كثرت~~ كثلته بل (وان قل) الجزء الشائع المستحق كسبع عشرة فيخير المشتري بين التمسك بالبائع فيرجع بحصة المستحق من الثمن ورده فيرجع بجميع مبيع عنه ان كثر المستحق كثلث سوا قبل القسمة أم لا كان متخذ للغلة أم لا كان قل عن ثلث ولم ينقسم ولم يتخذ لها فان انقسم أو اتخذها فلا يخير ويلزمه باقيه بحصته من ثمنه فالصور ثمانية الخيار في خمس منها أربع صور كثيرة وهي التي قل المبالغة والخامسة القليل مما لا ينقسم ولم يتخذ لها وهي صورة المبالغة ولزوم الباقي بحصته في ثلاث قليل المنقسم اتخذها أم لا وقليل غيره اتخذها ثبت واحتراز بشائع عن استحقاق جزء معين فيلزم التمسك بباقيته بحصته من الثمن ان لم يكن المستحق الاكثر والاحرم (وتلف) بفتح اللام مصدرة تلف بكسر هاء مضاف لئلا (بعضه) أي المبيع المعين وهو في ضمان بائعه (أو استحقاقه) أي بعض المبيع المعين في ضمان بائع أو مشتر (ك) ظهور (عيب) قد يربط في أنه ينظر للباقي فان كان النصف فأكثر لزم التمسك به بحصته من ثمنه ان تهود المبيع وان اتخذ خيرا المشتري كما تقدم في قوله وبما العادة السلامة منه بفتح الهمز وسكون النون

تشبيه في التخيير (قوله قل) أي المستحق (قوله ولم ينقسم) أي المبيع (قوله ولم يتخذ) بضم الياء وفتح الظاء المحجمة (قوله لها) أي الغلة (قوله فان انقسم) أي المبيع (قوله أو اتخذ) بضم التاء وكسر الظاء (قوله لها) أي الغلة (قوله فلا يخير) بضم الداء الاولى وفتح الثانية أي المشتري (قوله ويلزمه) أي المشتري (قوله باقيه) أي المبيع (قوله فالصور ثمانية) لأن المبيع اما أن يكون متخذ للغلة أم لا وفي كل اما قابل للقسمة أم لا وفي كل المستحق منه اما قليل واما كثير تقرير على أن كثر المستحق الخ (قوله أربع صور الكثير) أي مما قبل القسمة أم لا اتخذ للغلة أم لا (قوله المبالغة) أي وان قل (قوله والا) أي وان كان المستحق الاكثر (قوله حرم) أي التمسك بالاقبل بحصته من ثمن الكل (قوله في انه) أي الشأن صله كاف التشبيه (قوله ينظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله فان كان) أي الباقي (قوله وان اتخذ) أي المبيع

(قوله وان كان) أى الباقي (قوله أقل) أى من النصف (قوله لا تفاسخ البيع الخ) على حرم التمسك بالأقل (قوله يتلف أكثر المبيع الخ) سبب انفساخه (قوله انشاء) خبر التمسك (قوله اذ لا يعلم) بضم الياء الخ علة شراء مجهول (قوله ما يخصه) أى الأقل (قوله منه) أى الثمن (قوله وما هنا) أى وحرم التمسك بالأقل (قوله أعم) أى لشحوله الأقل مما تنافى بعضه في ضمان بآثمه والأقل مما استحق بعضه مطلقا (قوله وذكره) أى وحرم التمسك بالأقل (قوله أيضا) أى كإذ كره لآثميته ومخالفة فرضه (قوله انفسخ) أى برد الباقي وأخذ جميع غنمه (قوله في تلف أو استحقاق) غير منوتين لضافتهما ٦٩٥ (قوله به) أى المثل (قوله ورده) أى

الجميع (قوله وليس له) أى المشتري (قوله بالسليم) أى من العيب (قوله فيها) أى المدونة (قوله ورده) أى ما بقى (قوله وأورده) أى الجميع (قوله به) أى ما تقدم (قوله منها) أى المدونة (قوله أيضا) أى كما صرح به في كتاب العيب (قوله وهو) أى القليل (قوله عنه) أى العيب (قوله لكونه) أى العيب (قوله عليه) أى المبيع غير ذاة (قوله يحط) بضم فحظ (قوله عنه) أى المشتري (قوله بسببه) أى القليل الذى لا يتقسط (قوله اذ قال) أى ابن رشد (قوله في الطعام) أى بعديعه (قوله كونه) أى الفساد (قوله الاهراء) بفتح الهمز وسكون الهاء ممدودا جمع هراء (قوله والبيوت) أى التى يخزن الطعام فيها تفسير للاهراء (قوله الذى) نعت الفساد (قوله عنه) أى الطعام (قوله

(و) ان كان أقل (حرم التمسك بالأقل) من نصف المبيع المعين الذى تلف أو استحق بعضه لا تفاسخ البيع يتلف أكثر المبيع أو استحقاقه فالتمسك بأقله بخصته من غنمه انشاء شراء بثمن مجهول اذ لا يعلم ما يخصه منه الا بعد التقويم والنسبة وما هنا أعم من قوله سابقا ولا يجوز التمسك بأقل استحقاق أكثره وما هنا مقروض فيما يعرض في ضمان البائع وما تقدم فيما يعرض بعد انتقاله الى المشتري وذكره هنا أيضا ليرتب عليه قوله (الا) المبيع (المثل) أى المكمل أو الموزون أو المعدود الذى تلف بعضه في ضمان بآثمه أو استحق بعضه في ضمان بآثمه أو مشترية فلا يحرم التمسك بأقله فيخير المشتري بين الفسخ والتمسك بالباقي بخصته من غنمه ابن الحاجب بخلاف المثل فيها الموضع أى في التلف والاستحقاق فيخير المشتري في التمسك بالأقل الباقي وفي الفسخ والقرق ان ما ينوب بعض المثل من غنمه مع ما لو لم يتوقف على تقويم ونسبة (تنبيه) يظهر رعيب قديم في بعض المثل ليس الخيارات فيه كالتي يار في تلف أو استحقاق بعضه اذ الخيارات في العيب بين التمسك بالجميع ورده وليس له التمسك بالسليم بخصته قال فيها من اشترى مائة اردب فاستحق منها خمسة وخبر المبتاع بين أخذ ما بقى بخصته من الثمن ورده وان أصاب بخمسين اردب منها عيبا أو بثلت الطعام أو ربحه فاعماله أخذ الجميع أو رده وليس له رد المعيب وأخذ الجيد خاصة اه وصرح به في كتاب التدليس منها أيضا أفاده الخطا (ولا كلام) مشتريا (واحد) عيبا بالجميع وفي نسخة البساطي بالهاء المهمله أى لاحد المتبايعين في عيب (قليل) وهو المعتاد وجوده في المبيع بحيث لا يتقسط (لا يتقسط) أى لا يخلو المبيع عنه عادة لكونه من طراوة الارض لامن أمر طارئ عليه (ك) بلل طعام (قاع) أى الطعام الذى في أسفل البيت الذى به الطعام من طراوة أرضه فلا يحط عنه نقي من غنمه بسببه غ قوله ولا كلام لواجب قليل لا يتقسط الخ اشمل هذا الكلام مع شدة اختصاره على الاقسام الخمسة التى ذكرها ابن رشد اذ قال الفساد الموجود في الطعام خمسة أقسام أحدها كونه عمالا يتقسط الطعام عنه كالفساد اليسير في قيعان الاهراء والبيوت التى جرت العادة به فهذا لازم للمشتري ولا كلام له فيه (وان انفك) العيب القليل عنه ولا خطب له كإتلال بعضه بمطر أو ندى ابن رشد الثانى ما يتقسط عنه الطعام الا أنه يسير لا خطب له فان أراد البائع أن يلتزم المعيب ويلزم المشتري السالم بما ينوبه من الثمن كان له ذلك بخلاف وان أراد المشتري أن يلتزم السالم ويرد المعيب بخصته من الثمن لم يكن له ذلك على ما في المدونة وروى يحيى عن ابن القاسم أن ذلك له (فلا يأتع ولا خطب له) أى القليل المنفك حال منه (قوله بعضه) أى الطعام (قوله الثانى) أى من الاقسام الخمسة (قوله الا انه) أى الفساد (قوله ان يلتزم المعيب) أى بما ينوبه من الثمن (قوله ويلزم) بضم الياء وكسر الزاى أى البائع (قوله يتنازع فيه) يلتزم ويلزم (قوله من الثمن) بيان ما (قوله كان له) أى البائع (قوله ذلك) أى الزام المشتري السالم بما ينوبه من الثمن (قوله بخصته) تنازع فيه يلتزم ويرد (قوله من الثمن) بيان حصته (قوله لم يكن له) أى المشتري (قوله ذلك) أى رد المعيب (قوله له) أى المشتري

ولا خطب له) أى القليل المنفك حال منه (قوله بعضه) أى الطعام (قوله الثانى) أى من الاقسام الخمسة (قوله الا انه) أى الفساد (قوله ان يلتزم المعيب) أى بما ينوبه من الثمن (قوله ويلزم) بضم الياء وكسر الزاى أى البائع (قوله يتنازع فيه) يلتزم ويلزم (قوله من الثمن) بيان ما (قوله كان له) أى البائع (قوله ذلك) أى الزام المشتري السالم بما ينوبه من الثمن (قوله بخصته) تنازع فيه يلتزم ويرد (قوله من الثمن) بيان حصته (قوله لم يكن له) أى المشتري (قوله ذلك) أى رد المعيب (قوله له) أى المشتري

(قوله من الثمن) بيان حصته (قوله والزام) عطف على التزام (قوله من الثمن) بيان ما ينوبه (قوله الثالث) أى من أقسام الفساد (قوله كونه) أى الفساد (قوله كاره) أى البائع (قوله ذلك) أى الزام المشتري السالم بما ينوبه (قوله لم يكن له) أى المبتاع (قوله ذلك) أى رد المعيب بحصته (قوله الرابع) أى من أقسام الفساد (قوله كونه) أى الفساد (قوله لم يكن له) أى البائع (قوله ذلك) أى الزام المشتري السالم بحصته (قوله وله) أى البائع (قوله ذلك) أى الزام المشتري السالم بحصته (قوله واختيار) عطف (قوله ذلك) أى الزام المشتري السالم بحصته (قوله كونه) أى الفساد (قوله الجلب) بضم الجيم وشدة اللام على مذهب (قوله الخامس) أى من أقسام الفساد (قوله كونه) أى الفساد (قوله الجلب) بضم الجيم وشدة اللام

(قوله انه) اى الشاذ (قوله منه) اى الثمن (قوله على الاربعة) صلة انطبق (قوله ورد) عطف على التزام (قوله والرجوع) عطف على التزام (قوله عليه) اى البائع (قوله منه) اى الثمن (قوله واستحق) بضم التاء وكسر الطاء (قوله منها) اى العشر (قوله واظهر) اى بعضها (قوله معيبا) حال من فاعلى ظهر (قوله وليس) اى المعيب او المستحق الخ حال (قوله بالباقي) اى بعد الاستحقاق (قوله او السالم) اى من العيب (قوله بخصته) اى الباقي او السالم صلة التمسك (قوله منها) اى المستحق والباقي او المعيب والسالم بيان كلا وبيان ما محذوف اى من الثمن (قوله المستحق) بفتح الحاء صلة يحكم وانفت القيمة (قوله وتنسب) بضم التاء وفتح السين (قوله تقوم) بضم فسكسر مقلا (قوله

بضم فكسر (قوله بضم فكسر) بفتح السين مفتوح خمس بلا نون لاضافته (قوله منهما) أى المستحق والباقي أو فكسر
السالم والمعيب (قوله بضم فكسر) أى الثمن (قوله الاول) أى المستحق أو المعيب (قوله والثاني) أى الباقي أو السالم (قوله بثلثه) أى
الثمن (قوله عند) صلة التسمية (قوله لكل سلعة) صلة التسمية (قوله للاختلاف السامع) صلة القيمة للتسمية (قوله واعتبرت)
بضم التاء وكسر الفاء (قوله انقص الخ) صلة اعتقر (قوله وعكسه) أى اعتقر نقص المعنى للجيد لزيادة المعنى للردى (قوله
شبرط) بضم فسكسر (قوله بفتح السين مفتوح خمس بلا نون لاضافته) كلاهما مضاف الى يتون

(قوله عنده) أي البيع (قوله لها) أي القيمة (قوله والوا) أي وان لم يخالف التسمية القيمة (قوله صح) أي البيع الذي شرط فيه الرجوع للتسمية (قوله فهذا) أي ورجع للقيمة الخ (قوله اتلافه) أي المبيع (قوله والاولى) بفتح الهمزة (قوله تقديمه) أي اتلاف المبيع من أحدهم (قوله عنده) أي تلقاه بسماوى (قوله المبيع) مفعول اتلاف المضاف لقاعله (قوله وقت) صلة اتلاف (قوله اتلافه) أي المشتري (قوله بابا) أي الخيار (قوله ضمانه) أي البائع (قوله ٦٩٧ العوض) أي المثل أو القيمة (قوله للمتألف) بفتح اللام (قوله على البائع) صلة يؤجب (قوله ولا خيار للمشتري) أي في امضاء البيع ورده (قوله نفقاها) أي المدونة (قوله فعليه) أي البائع (قوله ولذلك) أي اعطاء طعام مثله (قوله عليه) أي البائع (قوله زى) بكسر الزاي وشذ الياء أي صفة (قوله ودفع) أي المبتاع (قوله له) أي البائع (قوله دفعه) أي الطعام (قوله إليه) أي المبتاع (قوله قال) أي ابن زرب (قوله يلزمه) أي البائع (قوله فان كان) أي البائع (قوله استهلكه) أي البائع الطعام (قوله فعلية) أي البائع (قوله بمثله) أي الطعام (قوله ذمنه) أي المطلوب (قوله لمنه) أي الطعام (قوله ليس له) أي الطالب (قوله وانما له) أي الطالب (قوله قيمته) أي الطعام على المطلوب والمطلوب ابتاع الجاني بمثله (قوله بعجزه) أي الطالب (قوله عن اخذه) أي الطعام (قوله ولم يختلف) بضم الباء وفتح اللام (قوله بضم الباء وفتح اللام) أي البائع (قوله بان كان) أي المبتاع (قوله وان كان) أي البائع (قوله غير المحمل) وسكون الواو أي جله من مثلي طعام أو غيره كخنازير وكان وعصفور

فكسر عنده عن بيان الرجوع لها والتسمية ويرجع للقيمة (لا يصح البيع ان شرطاً) أي المتبايعان (الرجوع لها) أي التسمية ان خالف القيمة والاصح فهذا تنبيه لقوله ورد بعض المبيع بحصته ولما ذكر أن تلف المبيع بسماوى وقت ضمان بآئمه يفسد ذكر هنا اتلافه من مشتري أو بائع أو أجنبي والاولى تقديمه عنده فقال (واتلاف المشتري) المبيع بتاوقت ضمان بآئمه (قبض) من المشتري لما تلقاه مقوماً كان أو مثلياً فلزمه عنه هذا في اتلاف كل المبيع وقد تقدم حكم اتلافه مبسوطاً بالخيار في باب (و) اتلاف (البائع) المبيع بتاوقت ضمانه أو ضمان مبتاعه (و) اتلاف (الأجنبي) أي غير المتبايعين المبيع بتاوقت ضمانه أو مشتر (يوجب) تضم التحتية وكسر الجسيم (الغرم) بضم الغين المججمة وسكون الراء العوض للمتلف على البائع أو الأجنبي ولا خيار للمشتري فقيم في كتاب الاستحقاق ومن ابتاع من رجل طعاماً بعينه وفارقه قبل اكتماله فتهدى البائع على الطعام فعليه الاتيان بطعام مثله ولا خيار للمبتاع في أخذ نازيره ولو هلك الطعام بأمر من الله تعالى انتقض البيع وليس للبائع أن يعطى طعاماً مثله ولا ذلك عليه اهـ وسئل ابن زرب عن ابتاع قمحا وشعباً ورأى زي الطعام وسأوه عليه ودفع له رباته وبقي الطعام عند بائعه ولم يحزه المشتري ولم يكمله حتى ارتفع سعر الطعام وغلا فطلب المبتاع الطعام فأبى البائع فدفعه إليه قال يلزمه البيع فيما قدمه قلب لا كان أو كثيراً فإن كان قد استهلكه فعليه الاتيان بمثله اهـ ونحوه في القباب وفي المسائل المقبوطة من عليه طعام فأبى الطالب من قبضه وبرافذه منه ومكنه المطالب منه مزاداً حتى جان على الطعام فقال مالك رضي الله تعالى عنه ليس له المكيلة وانما له قيمته يوم يحزه عن أخذه ولم يختلف في هذا (وكذلك) أي اتلاف كل المبيع في كونه من المشتري قبضاً ومن الأجنبي والبائع يوجب الغرم (اتلافه) أي المشتري أو البائع أو الأجنبي ببعض المبيع ومنه تعيبه فان كان من المشتري فهو قبض لما تلقاه أو عيبه وان كان من بائع أو أجنبي أو يجب غرم عوضه والأجنبي يغرم العوض لمن الضمان منه مشترياً أو بائعاً والبائع يغرمه للمشتري ان كان الضمان منه فان كان من البائع خير المبتاع كما قدمه في قوله وخبر المشتري ان غيب أو عيب ففي العمدة بخير بين التسليم والرجوع بالأرض والرد وفي الخطاي بخير بين التسليم بالأرض والرد أفاده عب الشافعي ابن عاشر الذي في ابن الحاجب وكذلك تعيبه ومثله في فضة ابن مرزوق والظاهر أن نسخة اتلافه تحريف قال في ضيق أي تعيب المبيع كاتلافه في التفصيل فيه بين كونه من المشتري أو البائع أو أجنبي (وان) باع شخص صبرة على كيل كل أردب بكذا وأهلك قبل كيلها فما أهلك أي أتلف عدا شخص (بائع بالتسوية صبرة) بضم الصاد المهملة وسكون الواو أي جله من مثلي طعام أو غيره كخنازير وكان وعصفور

٨٨ مخ ني في كونه أي الاتلاف صلة الكاف (قوله ومنه) أي اتلاف بهضبه (قوله فان كان) أي البائع (قوله وان كان) أي البائع (قوله غير المحمل) وسكون الواو أي جله من مثلي طعام أو غيره كخنازير وكان وعصفور

التعيب أو الاتلاف (قوله وان كان) أي اتلاف البعض أو تعيبه (قوله بخير) أي المبتاع (قوله والرجوع) أي على الجاني بأن كان أجنبياً (قوله والرد) عطفت على التسليم

(قوله يلزم) أي المثل خبره (قوله بكيله) تصوير لتوقيته (قوله للمشتري) صله يوفيه (قوله فسخ البيع) أي واخذتها (قوله لانه) أي الفسخ واخذ الثمن والتسك واخذ القيمة (قوله وهو) أي الطعام المبيع قبل قبضه (قوله وجعله) أي الخطأ (قوله لان الخطأ الخ) على جعله س كالعهد (قوله فهم) بضم فكسر (قوله انه) أي الشان (قوله اهلكها) أي الصبرة (قوله لكان) أي اهلكها (قوله فتلزمه) أي المشتري (قوله الطعام) مفعول اتلاف (قوله تبع) أي ابن الحاجب (قوله هذا) أي اتلاف المشتري والاجنبي الطعام المجهول بوجوب القيمة لا المثل (قوله هذا) أي ايجاب القيمة (قوله في الاجنبي) أي اتلافه (قوله لمكبلته) أي الطعام المجهول (قوله ٦٩٨ قبله) أي كيله صله اتلف (قوله وعرف كيله) أي الطعام حال منه (قوله فقبض) أي فاقبضه قبض (قوله)

أي فاقبضه قبض (قوله) أي الطعام المعروف كيله (قوله وان لم يعرف كيله) أي الطعام المتلف قبل كيله من مبتاعه (قوله فعليه) أي المبتاع (قوله يقال) أي من اهل المعرفة بالكيل (قوله انه كان) أي القدر (قوله فيه) أي الطعام (قوله ومثله) أي كلام اللخمي (قوله فقول ابن الحاجب) تقرير على نقل اللخمي والمأزني عن المذهب (قوله وقبول) عطف على قول (قوله نقله) أي ابن الحاجب مفعول قبول (قوله ايجاب) مفعول نقل (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط خبر قول وقبول (قوله وتعقبه) أي ابن عبد السلام (قوله عليه) أي ابن الحاجب (قوله مقابله الاصح) مفعول تعقبه (قوله) تنازع فيه أهله وبائع بيعت الصبرة (على الكيل) كل صاع بدرهم أو الوزن كل رطل بدرهم (مثلاً) والعدل عشرة بدرهم مثلاً وأهلكها البائع قبل كيلها أو وزنها أو عددها (فالمثل) بكسر فسكون للصبرة الملهكة (تحتوي) لصيغاتها أو رطالها أو عددها يلزم البائع (ليوفيه) أي البائع المثل بكيله أو وزنه أو عدده للمشتري (ولا خيار لك) يا مشتري في فسخ البيع والتسك واخذ قيمته أو لول برضا البائع لانه بيع طعام المعوضة قبل قبضه وهو المثل الذي وجب على البائع وعهدهم أهلك بائع انما لو هلكت بسماء في فسخ البيع وقد تقدم في قوله والتلف وقت ضمان البائع بسماء في فسخ ومثله لا كها بجناية البائع خطأ كما يظهر من تعبير المصنف والمدونة بأهلك وجعله س كالعهد في لزوم المثل البائع لان الخطأ في أموال الناس كالعهد فت فهم منه أنه لو أهلكها المشتري لكان قبضه فتلزمه بيعتها قول ابن الحاجب واتلاف المشتري والاجنبي الطعام المجهول كيله بوجوب القيمة لا المثل خليل تبع في هذا ابن بشير وجعل المأزني هذا في الاجنبي واما المشتري فاقبضه قبض المكبلته فخير ابن عرفة اللخمي عن المذهب من اتلف طعاما اشاعه على الكيل قبله وعرف كيله فتبض له وان لم يعرف كيله فعليه ثمن القدر الذي يقال انه كان فيه ومثله للمأزني فقول ابن الحاجب اتلاف المشتري الطعام المجهول كيله بوجوب القيمة لا المثل ولا يفسخ عن الاصح وقبول ابن عبد السلام نقله ايجاب القيمة وهم وتعقبه عليه مقابل الاصح صواب (أو) أي وان أهلك (أجنبي) صبرة بيعت بكيل قبله (فالقيمة) للصبرة يوم اتلافها تلزمه (ان جهلت) بضم فكسر (المكبله) بفتح فكسر أي قدر كيل الصبرة فان عرفت المكبله لزمه مثلاً (ثم) اذا غرم الاجنبي قيمة الصبرة (اشترى البائع بها) ما أي مثلاً (يوفي) قدر الصبرة تخرياً للمشتري (فان فضل) ثمن من القيمة لحدوث رخص المثل (ف) الفاضل (للبائع) اذا لحق للمشتري فيه ولان البائع لما كان عليه النقص كانت الزيادة له (وان نقص) ما اشتراه به عن قدر الصبرة تخرياً لحدوث غلاتها (فكلاستحقاق) لبعضها فان كان ثانياً فأكثراً للمشتري الفسخ والتسك بما يخص ذلك من الثمن وان كان أقل منه سقطت عنه حصته من الثمن وفهم من قوله اشترى البائع انه هو الذي يتولى الشراء ابن زنين وهو مدلول انظر الكتاب وقيل المشتري وقيل الخاتم أو نائبه فان اعدم الاجنبي أو فقد لا غرم على البائع ويخير المشتري بين فسخ البيع وعدم فسخه وانتظار الاجنبي ابن عرفة التونسى لو لم يوجد المتعدي لكان للمبتاع

صواب) خبر تعقب (قوله قبله) أي كيلها صله أهلك (قوله تلزمه) أي الاجنبي (قوله فان عرفت) الخاصة المكبله) مفهوم ان جهلت (قوله لزمه) أي الاجنبي (قوله مثلاً) أي الصبرة كيلة (قوله بها) أي القيمة (قوله للمشتري) صله يوفي (قوله فان كان) أي النقص (قوله وان كان) الثالث (قوله عنه) أي المشتري (قوله فهم) بضم فكسر (قوله انه) أي البائع (قوله وهو) أي يتولى البائع الشراء (قوله الكتاب) أي المدونة (قوله أعدم) بفتح الهاء والذال (قوله فقد) بضم فكسر

(قوله عنه) أي المبتاع (قوله لضرره) أي المبتاع (قوله المتعدي) أي بائع الطعام المبيع على كبل قبله (قوله شيئاً) تنازع فيه مشتر وموهوب (قوله وهب) يضم فكسر (قوله كان) أي المشتري أو الموهوب (قوله أو غيره) أي الحيوان (قوله أو غيره) أي مالى (قوله الربوى) منهول أراد (قوله ملك) يضم فكسر (قوله تعدي) أي لم تدرك حكمته خبران (قوله مالى الموطأ الخ) في دلالة على كون التحريم تعبدياً نظر (قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) بيان ما يحذف من (قوله معقول) أي مفهوم (قوله المعنى) أي الحكمة (قوله العينة) بكسر فسكون (قوله ببيعة) أي الطعام ٦٩٩ (قوله عنه) أي يبعه قبل قبضه (قوله ظهوره) أي الطعام (قوله

به) أي ظهور الطعام (قوله لبيعه) أي الطعام (قوله قبل قبضه) صلة (قوله كالمواعدة الخ) أي في التحريم (قوله في العدة) صلة (قوله به) أي يبيع طعام (قوله المعاوضة قبل قبضه) قوله (قوله به) أي النكاح في العدة (قوله سلمها) أي المدونة (قوله بفتح السين واللام) قوله (قوله من الطعام) بيان ما قوله (قوله به) أي يبيع الطعام (قوله فيوزله) أي الموكل (قوله يبعه) أي الطعام (قوله به) أي قبض وكيله (قوله من سماع عيسى) أي من كتاب السلم والأجال (قوله وفي أول رسم الخ) خبر مقدم (قوله هذا) أي كون قبض الوكيل قبض موكله (قوله فيجوز بيع المأخوذ جزأفاً) مفهوم إذا أخذ بكميل (قوله لبيعته) أي المأخوذ جزأفاً (قوله فيه) أي يبعه (قوله عقدنى) بفتح المثناة معنى عقدة

الخاصة في فسخ البيع عنه لضرره بتأخره لوجود المتعدي المازرى وكذلك لو كان المتعدي معسر المكان للمبتاع الفسخ والتأخير ولو تطوع البائع بالزم المتعدي ارتفع خيارا اشتري والله أعلم (وجاز) لمشتراً وموهوب شيئاً (البيع) للشيء الذى اشتراه أو وهب له حيواناً كان أو غيره مقوماً كان أو مثلياً (قبل القبض) له من بانه أو وهبه (الامطابق طعام المعاوضة) أي الذى ملك بعوض مالى أو غيره كصداق وخلع وارث جنابة وأراد بطلان الربوى وغيره ان ملك الطعام بمعاوضة مالية كسراء وقبول هبة ثواب بل (ولو) كان (كرزق) أي طعام مرتب (قاض) من بيت المال في نظير قضائه وادخلت الكافر رزق امام المسجد ومؤذنه وشيخ السوق والقسام والكاتب والخدم من بيت المال والعالم في نظير التعليم والفتوى وأشار باللقول يجوز بيع رزق القاضى قبل قبضه لانه على فعل غير محصور فاشبهه الصدقة * (قبيحات) الاول الصحيح عنده اهل المذهب ان تحريم بيع طعام المعاوضة قبل قبضه تعبدى لمالى الموطأ والبخارى ومسلم عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يكالاه وقيل معقول المعنى لان أهل العينة كانوا يتوصلون الى الربا ببيعه قبل قبضه فنهى عنه سد الذريعة وقيل لان للشارع رغبة في ظهوره لقناعة به واتماع الكيال والشيال ونحوهما ولو اجيز بيعه قبل قبضه لتبايعه أهل الاموال مخزوناً في مطاعمه فيحصل الغلاء والقطع (الثانى) المواعدة على بيع طعام المعاوضة قبل قبضه كالمواعدة على النكاح في العدة والتعريض به كالتعريض به فيهما في سلمها الثالث وما ابتعت من الطعام بعينه أو بغير عينه كالأوزن فلا تؤاخذ فيه أحد قبل قبضه ولا تباع طعاماً توى ان يقبضه من هذا الطعام الذى اشترى (الثالث) قبض الوكيل كقبض موكله فيجوز له بيعه به فانه في رسم بيع ولا نقصان عليك من سماع عيسى وفي أول رسم من سماع ائمه من الوكالات ما ظاهره خلاف هذا وتكلم على ذلك ابن رشد ومحل منع بيع الطعام قبل قبضه اذا (اخذ) يضم الهمز وكسر الخاء المعجمة الطعام (بكميل) او وزن أو وعد فيجوز بيع المأخوذ جزأفاً قبل قبضه على الاصح لقبضه بنفس شرائه اهدم التوفية فليس فيه نوال عقدنى بيع لم يتخللها قبض وعطف على أخذ بكميل فقال (أو) كان الطعام (كأن) جنس (شاة) فلا يجوز لمشتريه بيعه قبل قبضه على المشهور عن ابن القاسم لانه يشبهه المكييل نظر الكونه في ضمان بانه وأجازه اشبه نظر الكونه جزأفاً وياق في باب السلم جواز شراء لبن شاة من شياه مددة معلومة اذا لم قدر سلمها تحريماً اذا عينت وكثرت كمشرة في ابان حلاهم كفضل الربيع طق لوقال أو كائن شياه بصيغة الجمع لكان أسعد بالنقل او قال كائن غنم لان الحكم يمنع البيع قبل القبض فرع

بالنون لاضافته (قوله لانه) أي لبن الشاة (قوله نظرا الخ) علة يشبهه المكييل (قوله واجازه) أي يبيع لبن الشاة المشتري قبل قبضه (قوله نظرا الخ) علة اجازته (قوله مدة) صلة (قوله لبن) (قوله علم) يضم العين (قوله عينت) يضم فكسر مثلاً أي الشياه (قوله وكثرت) أي الشياه (قوله في ابان) بكسر الهمزة وشدة الواو مدة أي زمن صلة شراء (قوله أسعد) أي اقرب (قوله لان الحكم يمنع البيع قبل القبض الخ) علة لوقال الخ (قوله فرع) خبران

(قوله جائزا) خبر كون مضافا لاسمه (قوله وشراء ابن شاة الخ) خال (قوله غير) خبر شراء (قوله انما يجوز) اي الشراء (قوله الا ان يراد بالشاة الجنس) اي فيسقط الاعتراض بمخالفة النقل (قوله واقره) اي تمت كلام المصنف (قوله على ظاهره) من ان المسيح ابن شاة مع انه لا يوافق ما في المدونة (قوله ففيها) اي المدونة الخ دليل وانما يجوز في العدد الكثير (قوله شهرا) نعم لبن (قوله فان كانت) اي الغنم المشتري لبها (قوله لم يجز) اي شراء لبها (قوله بما مونة) اي من جائحة كوت أو جفاف لبن (قوله وذلك) اي شراء اللبن (قوله من الغنم) بيان ما (قوله ان كان) اي الشراء (قوله عرفه) بفتحات مثقلا اي البائع المشتري (قوله وان لم يعرفه) اي المتبايعان (قوله توجهه) اي حلالها أبو الحسن فالشروط خمسة أن يكون الشراء الى اجل وان يكون الاجل لا ينقض اللبن قبله وان تكثر الغنم وان يعرفها وجهه حلالها وان يكون الشراء في الابان وكلها مأخوذة من المدونة (قوله انما يجوز) اي شراء اللبن (قوله وان لم تؤمن ٧٠٠ فيها جائحة الموت) حال وازافة جائحة للبيان (قوله لانها) اي الكثيرة (قوله آمن) بعد الهمة زاي أكثر انما من

عن كون العقد المشترط فيه القبض جائزا وشراء ابن شاة أو شاتين جزافا غير جائزا انما يجوز في العدد الكثير كالعشرة كما في المدونة الآن يراد بالشاة الجنس وقد حمله تمت على الواحدة لقوله شاة أو شاة وأقره على ظاهره ففيها في كتاب التجارة لأرض الحرب ومن اشترى لبن غنم باعياها جزافا شهرا أو شهرين أو الى أجل لا ينقص اللبن قبله فان كانت غنما يسيرة كشاة أو شاتين لم يجز اذ ليست بمأمونة وذلك جائز فيما كثر من الغنم كالعشرة ونحوها ان كان في الابان وعرفه وجهه حلالها وان لم يعرفها وجهه فلا يجوز اه عياض انما يجوز في الكثيرة وان لم تؤمن فيها جائحة الموت ونحوها لانها آمن من القليلة لان الكثيرة ان مات بعضها أو جفأ لبنه بقي بعض وقد قيل لبن واحدة ويريد لبن أخرى غ قوله أو كلب شاة عطف على قوله اخذ بكيل أي أو كان كلب شاة وهذا مناسب لاجتماعهما في كونهم ما في ضمان البائع قبل القبض ولو عطف على قوله كرزق قاض لمكان في حيز لو المشعرة بالخلاف ولكنه يؤدى الى تشبث في الكلام ويقترب منه التمسك على مناسبتهم ما في الضمان المذكور (ولم يقبض) من أراد بيع طعام المعاوضة أي لا يقبضه (من نفسه) لنفسه في جواز بيع طعام المعاوضة فن وكل على شراء طعام فاشتراه وصار يبيعه أو على بيعه وقبضه من موكله لبيعه ثم اشتراه من موكله في الصورتين فلا يجوز له بيعه فيه مما مكتوبا بقبضه من نفسه لنفسه لانه كلابض على هذا اجل ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب والمواق كلام خليل الناصر وهو المتعين ولم يذكر غيرهما شراء الوكيل الطعام من موكله وقال فلا يجوز له في الصورتين بيعه لنفسه ولو اذن له موكله ولا اخذه في دين له على موكله ولو باذنه لانه في كلا وجهي بيعه لنفسه وقبضه في دينه يقبض من نفسه لنفسه وليس ممن يتولى الطرفين فقبضه كلابض فهذه اربع صور تمتع ثقتان في وكيل البيع وثقتان في وكيل الشراء فان قلت قد جعل على المنع فيه اقبضه من نفسه لنفسه وليس ممن يتولى الطرفين ولم يجعل على بيع الطعام قبل قبضه الذي الكلام فيه قلت هي آية اليها لان قبضه من نفسه لها ضعيف

بدا له مزاى أكثر انما من الجائحة (قوله ولو عطف) اي كلب شاة (قوله ولكنه) اي عطف كلب شاة على كرزق قاض (قوله تشبثت) اي للزوم الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف باخذ بكيل ولزوم الفصل بين المشروط فيه والشرط بالمعطوف عليه (قوله به) اي العطف على كرزق قاض (قوله على مناسبتهم) اي الماخوذ بكيل ولبن الشاة (قوله وكل) بضم فكسر مثقلا (قوله وصار) اي الطعام (قوله يبيعه) اي الوكيل بقبضه من بائعه (قوله او على بيعه) اي الطعام عطف على شراء طعام (قوله وقبضه) اي الوكيل

الطعام (قوله لبيعه) أي الوكيل الطعام (قوله فلا يجوز له) أي الوكيل (قوله في الصورتين) أي التوكيل على الشراء وقبضه من بائعه والتوكيل على البيع وقبضه من موكله (قوله بيعه) أي الوكيل الطعام الذي يبيعه (قوله لنفسه) أي الوكيل (قوله ولو اذن له) أي الوكيل (قوله موكله) أي في بيعه لنفسه (قوله ولا اخذه) أي الطعام عطف على بيعه لنفسه (قوله في دين له) أي الوكيل (قوله ولو باذنه) أي موكله في أحسنه عن دينه (قوله لانه) أي الوكيل (قوله في كالا) بكسر الكاف مخفف اللام (قوله وجهي) بفتح الهاء مفتي وجهه بلانون لاضافته اضافة بيان (قوله يقبض من نفسه لنفسه) خبر ان (قوله وليس) أي الوكيل الخ حال وهو ممنوع اذ هو أولى بتولى الطرفين من ولي المحجورين اذا احسد الطرفين هنا نفسه (قوله فيها) أي الاربع (قوله علمته) أي المنع (قوله هي) أي على قبضه من نفسه لنفسه (قوله اليها) أي بيع الطعام قبل قبضه (قوله فيه) أي الجواب المذكور فهو

(قوله وجودهما) اي بيع الطعام قبل قبضه وقبضه من نفسه لنفسه (قوله فيحمل) اي التوكيل على البيع (قوله اشتراه) اي الموكل (قوله ولم يقبضه) اي الموكل الطعام (قوله وقبضه) اي الطعام الذي اشتراه موكله (قوله ثم اشتراه) اي التوكيل على بيعه (قوله قوله) اي المصنف (قوله وفسره) اي كلام ابن الحاجب (قوله المصنف) اي في توضيحه (قوله ما تقدم) اي في كلام عب من ان التوكيل على شراء طعام او بيعه وقبضه من بائعه او موكله لا يجوز له شراءه لنفسه او اخذه في دين له على موكله (قوله واستدل) اي المصنف (قوله) اي تفسيره بما تقدم (قوله بقولها) اي المدونة (قوله وان اعطاك) اي من اسلمته في طعام الى اجل معلوم (قوله وقال) اي المسلم اليه (قوله لك) اي باسم (قوله) اي المعطى بالفتح من عين او عرض (قوله حقل) اي الذي اسلمتني فيه (قوله لانه) اي الاعطاء المذكور (قوله يبيع الطعام) اي المسلم اليه (قوله قبضه منه) (قوله فيجوز) اي اعطاء المسلم اليه المسلم مثله (قوله بمعنى الاقالة) اضافته للبيان (قوله وهو) اي هذا التفسير (قوله من صوره) اي الاربع (قوله وكل) بضم فكسر (قوله ويده) اي التوكيل (قوله فليس فيه بيع اصلا) اي قبل بيع التوكيل لنفسه ٧٠١ (قوله وليس) اي التوكيل الخ حال

(قوله هذا) اي منع بيع التوكيل لنفسه ما وكل على بيعه (قوله فيما علمت) تحري به الصدق في نفي قوله احد (قوله كتب) بضم الكاف واتاء جمع كتاب (قوله بجوازها) اي يبيع التوكيل لنفسه ما وكل على بيعه (قوله مع الاذن) اي من موكله في بيعه لنفسه (قوله ومنعه) اي يبيع التوكيل لنفسه ما وكل على بيعه (قوله مع عدمه) اي الاذن من موكله فيه (قوله له) اي المصنف (قوله في كلامها) اي المدونة (قوله فيه) اي كلامها (قوله لادين الطعام) اضافته للبيان اي المسلم فيه (قوله شرائه) اي الطعام (قوله وقبضه)

فهو كالا قبض فقد وجد في الطعام عقدنا يبيع لم يتخلله ما قبض وبحت فيه بعدم وجودهما في توكيله على بيعه فيحمل على ان الموكل وكاه على بيع طعام اشتراه ولم يقبضه وقبضه التوكيل ثم اشتراه لنفسه افاده عب الثاني قوله ولم يقبض من نفسه فهو لابن الحاجب وفسره المصنف بتفسيرين احدهما ما تقدم واستدل به بقولها وان اعطاك بعد الاجل عينا او عرضا وقال لك اشتريه طعاما موكله ثم اقبض حقل لم يجز لانه يبيع الطعام قبل قبضه الا ان يكون رأس المال ذهباً او ورقاً فيجوز بمعنى الاقالة اه وقد اعتمد الشارح هذا التفسير وتبعه قت وهو غير صحيح وليس في شيء من صوره يبيع قبل القبض اما ما وكل على شرائه فباعه لنفسه فقد قبضه التوكيل قبل بيعه لنفسه ويده كيد موكله واما ما وكل على بيعه فباعه لنفسه فليس فيه بيع اصلا وقد علم المنع في ضيق بكونه يقبض من نفسه لنفسه وليس ابالوا وصبا طفي هذا لم يقله احد فيما علمت وكتب المالكية مصرحة بجواز بيع الاذن ومنعه مع عدمه كما يأتي في الوكالة ولا دليل له في كلامها الوجود على المنع في بيع الطعام قبل قبضه فيه لان من له دين الطعام اذا وكاه مدينه على شرائه وقبضه لنفسه يهتم على عدم الشراء وامسالك الثمن لنفسه فيكون قد باع به الدين قبل قبضه فليست على المنع فيما هي القبض لنفسه بل اتهامه على بيعه ما في ذمة موكله من الطعام قبل قبضه ويحفل على بعد حمل كلام ابن الحاجب والمصنف على مسئله المدونة المذكورة ويكون معناه انه لا يجوز له اخذ ثمن من المسلم اليه ليشترى به طعاما ويقبضه من نفسه واما التفسير الثاني الذي في ضيق عن ابن عبد السلام فهو ان كان عنده طعام وديعة وشبهها فاشتراه من مالكة فلا يجوز له بيعه بالقبض السابق على الشراء لانه ليس قبضا تاما اذ لو اراد به ازالته من يده كان له ذلك الا ان يكون قبضا قويا كقبض الوالد لولديه الصغيرين فاذا باعهم من احدهما الى الآخر متوايا البيع والشراء كان له بعد ذلك بيعه على

اي الطعام (قوله لنفسه) اي ذي الدين (قوله يهتم) بضم ففتح مثقلا اي من له الطعام الخ خبرات (قوله فيكون) اي ذودين الطعام الموكل على شراء ما يستوفيه (قوله به) اي الثمن الذي وكل على الشراء به (قوله الدين) اي الطعام (قوله فيها) اي مسئله السلم (قوله اتهامه) اي رب الطعام المسلم فيه (قوله من الطعام) بيان ما (قوله قبل قبضه) صله يبعه (قوله بعد) بضم الموحدة (قوله حمل) فاعل يحقل (قوله معناه) اي كلام ابن الحاجب (قوله انه) اي المسلم (قوله ويقبضه) اي الطعام الذي اشتراه (قوله وشبهها) اي الوديعة كطعام موكل على بيعه (قوله فاشتراه) اي المودع او الموكل بالفتح فيهما الطعام (قوله كان له ذلك) اي رفع يده عنه هذا ظاهر قبل شرائه اما بعده فلا والظاهر ان قبضه من نفسه لها اقوى من قبض ولي محجوبه من نفسه لا آخر (قوله فاذا باعه) اي الاب ما اشتراه لاحدهما وقبضه له من بائعه (قوله من احدهما) اي ولديه (قوله الى الآخر) اي من ولديه (قوله متوليا) حال من فاعل باع (قوله كان له) اي الاب (قوله ذلك) اي الشراء من احدهما للآخر (قوله يبعه) اي الاجنبي

(قوله وكذا) أي الالب في الاكتفاء بالقبض من النفس في جواز البيع (قوله والالب) عطف على الوصي (قوله فيما بينه) أي الالب بالاشتراك (قوله هذه المسئلة) أي مسئلة الالب لولد بن الوصي لمجوريه والالب في مشترك بينهما وبين ولده المجهول (قوله فيها) أي هذه المسئلة (قوله قوله) أي ابن عبد السلام (قوله ما ذكره ابن الحاجب) صله رد (قوله سلمها) أي المدونة (قوله وعليه) أي تفسير ابن عبد السلام صله حمل (قوله بايصائه) تنازع فيه وصي ويتصرف (قوله عليه) صله ايصاء (قوله من ابيهم) صله ايصاء (قوله ووالد) عطف على وصي (قوله وسيد) عطف على وصي (قوله لرقية) منقح رقب بلانون لاضافته (قوله فاذا باع) أي الوصي والالب والسيد (قوله احدهما) أي المجورين (قوله جازله) أي الولي (قوله يبعه) أي الطعام (قوله لانتقاله) أي الجواز صله جاز (قوله ٧٠٢ مجرد) صله انتقال (قوله اذ ليس فيه توفية) صله انتقاله الخ (قوله فصار) أي

من اشتراه قبل قبضه قبضا ثانيا حسبا وكذا الوصي في مجوريه والالب فيما بينه وبين ابنه الصغير وفي النفس شئ من جواز هذه المسئلة سيما والصحيح عند اهل المذهب ان النهي من بيع الطعام قبل قبضه تعدي فان لم يكن فيها اتفاق فاصول المذهب تدل على جريان الخلاف فيها والا قرب منعها والله اعلم ورد ابن عرفة قوله والا قرب منعها بان ما ذكره ابن الحاجب وابن شاس هو ظاهر سلمها الثالث وذكر الناصر ان تفسير ابن عبد السلام هو المعتبر وعليه حمل ق كلام المصنف (الا) ان يكون القابض من نفسه من يتولى الايجاب والقبول معا (ك) شخص (وصي) يتصرف (لبيته) المجورين له بايصائه عليه ما من ابيهم ما والدولديه الصغيرين وسيد لرقية فاذا باع طعام أحدهما لا يخرج جازله يبعه لاجني قبل قبضه ان اشتراه قبضا حسبا وذكر مفهوم أخذ بكيه فقال (وجاز) يبع طعام معاوضة (ب) مجرد (العقد) عليه وهو (جواز) لا انتقاله لزمان المشتري مجرد العقد اذ ليس فيه توفية فصار كالمقبوض حسبا فلا يلزم على يبعه بمجرد العقد توالي عقدي يبع لم يتخللهما قبض وذكر مفهوم معاوضة فقال (وكصدقة) بطعام وهبه لغير ثواب فيجوز للمصدق عليه والموهوب له يبعه قبل قبضه من المتصدق به وواهبه اذ ليس فيه توالي بعين ليس بينهما قبض اذ لم يكن المتصدق او الواهب اشتراه وتصدق به او وهبه قبل قبضه من ياتعه والا فلا يجوز للمصدق عليه والموهوب له يبعه الا بعد قبضه في الجلاب من ابتاع طعاما بكيه ثم اقترضه رجلا أو وهبه له أو قضاة عن قرضه فلا يبعه أحد من صار له الطعام حتى يقبضه والكاف اسم بمعنى مثل عطف على فاعل جاز بتقدير مضاف أي يبع (و) جازان كاتب رقب بطعام (يبيع ما) أي الطعام الذي (على مكاتب) له بالكاتب (منه) أي المكاتب بعين أو عرض قبل قبضه منه لانه يغتفر بينهما ما لا يغتفر بين غيرهما (وهل) محل جواز يبع ما على مكاتبه منه (ان يحل) بضم العين وكسر الجيم (العتق) للمكاتب بان باعه جميع ما عليه أو بفضه ويحل عتقه على ان الباقي في ذمته فان لم يحل عتقه فلا يجوز قاله بصحون أو الجواز مطلق عن التقييد بتجمله لان ما عليه ليس ديناً ثابتاً في ذمته فلا يحاصص به السيد

الجزاف (قوله فلا يلزم على يبعه) أي الجزاف (قوله عقد مدني) بفتح التاء معنى عقد بلانون لاضافته التي للبيان (قوله وهبه) بيان لمادخل بالكاف (قوله لغير ثواب) فان كانت لثواب فيبيع لا تجوز الا بعد قبضها (قوله للمصدق) بفتح الدال (قوله يبعه) أي الطعام فاعل يجوز (قوله من المتصدق) بكسر الدال (قوله فيه) أي يبعه قبل قبضه (قوله اذ لم يكن المتصدق الخ) شرط في يجوز يبعه قبل قبضه (قوله اشتراه) أي الطعام (قوله والا) أي وان كان المتصدق او الواهب اشتراه وتصدق به أو وهبه قبل قبضه من ياتعه (قوله في الجلاب الخ) صله اذ لم يكن

المتصدق أو الواهب الخ (قوله ثم اقترضه) أي المبتاع في الطعام (قوله من صار له الطعام) بيان أحد (قوله والكاف) أي في كصدقة (قوله بالكاتب) صله متعلق على مكاتب (قوله منه) صله يبع (قوله بعين) صله يبع (قوله قبل قبضه) صله يبع (قوله لانه) أي الشأن الخ صله جاز يبع ما على مكاتب منه (قوله يغتفر) بضم الياء وفتح الفاء (قوله بينهما) أي السيد ومكاتبه (قوله بان باعه جميع ما عليه الخ) تصوير لتجمل العتق (قوله على ان الباقي) أي ما عليه (قوله في ذمته) أي المكاتب (قوله فان لم يحل عتقه فلا يجوز) مفهوم ان يحل عتقه (قوله فانه) أي الجواز بشرط تجمل العتق (قوله بتجمله) أي العتق (قوله لان ما عليه) أي المكاتب صله الجواز مطلقا (قوله يبعه) أي ما على المكاتب لسيد

(قوله في فلسه) أي المكاتب (قوله وعليه) أي المكاتب (قوله يبعه) أي ماعلى المكاتب للمكاتب (قوله وهذا) أي يبيع ماعلى مكاتب منه (قوله كالمستثنى) لعدم النص بزيادة الاستثناء (قوله من قوله ولم يقبض من نفسه) أي يجوز للمكاتب يبيع الطعام الذي اشتراه من سيده قبل قبضه من نفسه قبضاً حسيماً (قوله قبل قبضه) صلة اقراض (قوله قبل قبضه) صلة وقاؤه (قوله عليه) أي المشتري (قوله فيهما) أي الاقراض والوفاء عن قرض (قوله لتوا اليهما) أي البيعين (قوله بالاه) أي القبض (قوله عكس هذا) أي وفاء طعام يبيع بطعام قرض (قوله على انه) أي الشأن (قوله قال) أي ابن المواز (قوله ولا يبيعه) أي طعام البيع (قوله هو) أي من له طعام البيع (قوله الان يأخذ) أي من له طعام من يبيع (قوله فيهما) أي طعام البيع (قوله مثل رأس المال) أي على معنى الاقالة كالتقدم (قوله ووجهه) أي منع وفاء طعام البيع بطعام القرض (قوله ان المشتري منك) أي الطعام (قوله) أي اذا حالته (أي على طعام لك من قرض (قوله ولم يقبضه) أي المقترض الطعام (قوله المقترض) بفتح الراء (قوله باعه) أي المقترض الطعام (قوله لانه) أي المقترض (قوله ملكه) أي الطعام (قوله بالقول) ٧٠٣ أي بعد القرض بقول المقرض اقترضتك أو سلفتك مثلاً

في فلسه أو موته وعليه دين ويجوز بيعه بموئيل في الجواب (تأويلان) وهذا كالمستثنى من قوله ولم يقبض من نفسه (و) جاز لمن اشترى طعاماً بكييل (اقراضه) أي تسليف الطعام الذي اشتراه قبل قبضه من بائعه (أو وقاؤه) أي الطعام الذي اشتراه قبل قبضه (عن قرض) عليه اذ ليس فيه ما تولى بيعه بل قبض بينهما ومفهوم عن قرض امتناع توفيقه عن بيع وهو كذلك لتوا اليهما بلاه في وأما عكس هذا فقد نص ابن المواز على انه لا يجوز ان يتحمل بطعام عاكس من يبيع على طعام لك من قرض على شخص قال ولا يبيعه هو قبل قبضه الا ان يأخذ نفسه مثل رأس المال ووجهه ان المشتري منك اذا حالته فقد باع الطعام الذي له في ذمة منك من يبيع بغيره قبل قبضه منك وهو ظاهر والله اعلم (و) من اقترض طعاماً ولم يقبضه من مقرضه جاز (بيعه) أي الطعام المقترض (المقترض) أي منه صلة يبيع أو اللام على حقيقة ما صلة جاز المقدر وسوا ما به مقرضه ولغيره لانه ملكه بالقول وليس فيه نواي عقد في بيع بلا قبض مالم يقترضه من اشتراه ولم يقبضه والافلا يجوز لمقترضه يبعه الا بعد قبضه في المدونة وان اشتهت طعاماً فلم يقبضه حتى اسلفته رجلاً قبضه المتسلف فلا يجزى ان يبيعه منه قبل قبضه (وجاز) لمن اشترى طعاماً ماعلى وجه السلم أو البيع (اقالة) لبائعه (من الجميع) أي جميع المبيع قبل قبضه بتركه لبايئه بتمنه وصحة عقده لانه حل للبيع واحتراز بقوله من الجميع من الاقالة من بعضه قبل قبضه فلا يجوز ونحوه لابن جماعة القباب الشرط الثاني كونها على جميع الطعام ولا يختص هذا الشرط به بل هو في الاقالة من كل مسلم فيه في سلمها الثالث ومن سلم الى رجل دراهم في طعام أو عرض أو باقى الاشياء قاله بعد الاجل أو قبله من بعضه وأخذ بعضه فلا يجوز ودخله فضة نقد بفضة وعرض الى أجل ويبيع وسلف مع ما في الطعام من يبعه قبل قبضه اه لكن انما تنفع الاقالة من بعض الطعام اذا كان رأس المال لا يعرف بعينه وغاب عليه المسلم

فصل يخرج تركه لبايئه بخلاف غنمه (قوله وصفة عقده) فصل يخرج تركه لبايئه بتمنه وصفة غير عقده (قوله لانه) أي الاقالة وذكره لتد كبر خبره (قوله من بعضه) أي الطعام (قوله القباب) بضم القاف وخفة الباء (قوله الشرط) أي لجواز الاقالة من الطعام قبل قبضه (قوله كونها) أي الاقالة (قوله به) أي الطعام (قوله في سلمها) أي المدونة الخ دليل ولا يختص هذا الشرط الخ (قوله سلم) أي دفع رأس مال سلم (قوله قاله) أي المسلم المسلم اليه (قوله من بعضه) أي المسلم فيه (قوله وأخذ بعضه) أي المسلم فيه (قوله فلا يجوز) أي الاقالة (قوله ودخله) أي التماثل (قوله نقداً) أي حاله وهو رأس المال الذي عمل (قوله بفضة) وهي المردودة عن البعض المقال منه (قوله وعرض) هو بعض المسلم فيه الذي لم يتقايلا منه (قوله ويبيع) أي بالنسيئة للبعض الذي لم يقل منه (قوله وسلف) بالنسيئة لبعض رأس المال المردود (قوله من يبعه قبل قبضه) بالنسيئة للبعض المقال منه (قوله لكن انما تنفع الاقالة من بعض الطعام اذا كان رأس المال لا يعرف بعينه) استدراك على نصها السابق لرفع اجماعه امتناع الاقالة من بعضه مطلقاً

(قوله والاول) اي وان كان رأس المال يعرف بعينه (ولم يغلب عليه المسلم اليه) (قوله جازت) أي الاقالة من بعض الطعام المسلم فيه قبل قبضه (قوله ففي سلها) أي المدونة الخ علة الاستدراك (قوله أو ما لا يعرف بعينه) بضم فسكون ففتح أي غير المعين والطعام من باقي المثليات (قوله وقبضه) أي رأس المال (قوله وغاب) أي البائع (قوله عليه) أي رأس المال (قوله ثم نك) أي المسلم فيه (قوله لانه) أي أخذ نصف رأس المال وأخذ نصف المسلم فيه (قوله من الثمن) أي رأس المال بيان لما (قوله وان لم تقترقا) أي يامتنبا يعان (قوله جازان تقيله من بعض) أي من المسلم فيه (قوله وتترك بقية السلم) أي المسلم فيه الى اجله أي اعدم السلف مع البيع (قوله وكان) بفتح الهمزة وشدة ٧٠٤ النون (قوله فيها) أي المدونة (قوله من عروض الخ) بيان لخلافها (قوله جاز) أي لا تنقص السلف (قوله

اليه والاجازت في سلها الثاني واذا كان رأس المال عينا أو طعاما أو ما لا يعرف بعينه وقبضه البائع وغاب عليه فلا يجوز ان تأخذ بعد الاجل أو قبله نصف رأس المال ونصف ثمنك لانه يبيع وسلف ما ارتفعت من الثمن فهو سلف وما مضى فهو بيع وان لم تقترقا جازان تقيله من بعض وتترك بقية السلم الى اجله اه ابن يونس وكان البيع انما وقع على ما بقي ثم قال فيها ما بعد التفريق فلا تأخذ الا ما اسلفت فيه أو رأس مالك ثم قال فيها وان كان رأس المال عروضاً تعرف باعيانها سلمت الى خلافها من عروض أو حيوان أو طعام وأقلته من نصف ما اسلفت فيه على ان تأخذ نصف رأس مالك بعينه بعد اقتراككما وقبله جاز على العقد الاول * (تنبيهات) * الاول ابن عرفة الاقالة ترك المبيع لبائعه بثمنه وأكثر استعما لها قبل قبض المبيع وهي رخصة وعزيمة الاولى فيما يمنع بيعه قبل قبضه وشرطها عدم تغير الثمن بما يختلف فيه الاغراض غالباً فيها لا تجوز بغير الثمن ولا عليه وأخذ غيره ولا به مع زيادة عليه ولا مع تأخير ولو ساعة ولو رهن أو حبل أو حوالة (الثاني) يشترط في الاقالة من الطعام قبل قبضه ان لا يقارنها ببيع قاله ابن يونس وتيجيل الثمن (الثالث) في القباب جواز الاقالة من بعض الطعام بعد قبضه وهو ظاهر واذا جازت فيه جازت في غيره بالاحرى وتجوز الاقالة من الجميع على رد رأس المال ان لم يتغير سوقه بل (وان تغير سوق) أي قيمة (شئيك) يامشترى الذي دفعته ثمناً للطعام بزيادة او نقص لان المتغير عنه وهي باقية (لا تجوز الاقالة من الجميع قبيل القبض ان تغير بدنه) أي شئيك (كسمن) بكسر السين وفتح الميم (دابة) مجعولة ثمناً للطعام (وهزالها) أي الدابة فلا تجوز الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه بعد تغيرها باحداهن لانه حينئذ يبيع مؤثف لتغير الثمن في ذاته فيلزم بيع الطعام قبل قبضه (بخلاف) سمن وهزال (الامة) المجعولة ثمناً للطعام واولى العبد فلا يمنع من الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه وفرق بان الدابة يقصد لجها وشحمها بخلاف الرقيق وقال ابن عرفة الاظهر ان رقيق الخدمة كالدابة وقال يحيى الرقيق والدابة سواء في المنع وصوبه ابن يونس ومفهوم سمن وهزال ان تغير الرقيق بهوراً وقطع عضواً وولادة الامة مانع منها وهو كذلك فان مات ولدها وصحت من نفاسها جازت الاقالة بهما (و) من ابتاع طعاماً بجثي ثم اراد لبائع الاقالة منه قبل قبضه على رد مثل المثل فلا تجوز الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه المبيع بثمن مثلي على ان يرد عليك البائع (مثل مثليك) يامشترى الذي دفعته ثمناً لاط

والهزال (قوله لانه) أي الاقالة وقد كره منذ كبر خبره علة لا تجوز (قوله حينئذ) أي حين تغير رأس المال (قوله لتغير الثمن في ذاته) هذا علة كونه يباع مؤثف (قوله سمن وهزال) غير منونين لضافتهما (قوله واولى) بفتح الهمزة (قوله العبد) أي سمنه وهزاله (قوله فلا يمنع) أي السمن أو الهزال في الرقيق المجعول ثمن طعام (قوله وفرق) بضم فكسر مخففاً أي بين الرقيق والدابة (قوله رقيق الخدمة كالدابة) أي في اعتبار تغير بدنه سمن وهزال (قوله المنع) أي من الاقالة من جميع الطعام اذا تغير بدنه سمن أو هزال (قوله وصوبه) أي قول يحيى (قوله منها) أي الاقالة من جميع الطعام (قوله بها) أي الامة

(قوله هذا) أي امتناع الاقالة على رد مثل المثل (قوله مما يوزن الخ) بيان ما (قوله من عرض او طعام) بيان ما (قوله وتدفعه) أي المثل (قوله وان حالت الاسواق) مباغاة في تجوز (قوله ولا فرق بين البيع والسلم) أي في امتناع الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه على رد مثل المثل (قوله وكلامها) أي المدونة (قوله لا دليل فيه) أي لا فرق بينهما (قوله فيه) أي كلامها (قوله انه) أي الشان (قوله لانها) أي العين الخ (قوله الا العين الخ) (قوله لتعين الدنانير الخ) (قوله اذ لم يكن الخ) (قوله له) أي ذي الشبهة (قوله لعدم الخ) (قوله تعين الخ) (قوله فيها) أي الاقالة (قوله شروطه) أي البيع (قوله وتمنعها) أي ٧٠٠ الاقالة (قوله موافقه) أي البيع (قوله له) أي العيب (قوله

(قوله له) أي العيب (قوله

٨٩ مخ في هي) أي الاقالة (قوله حينئذ) أي حين الاخذ بالشفعة (قوله لا عبرة بها) أي الاقالة كالتفسير لباطلة (قوله ونحوه) أي كلام د (قوله شقها) بكسر الشين المحجمة وسكون القاف واهمال الصاد أي بعض عقار (قوله له) أي الشقص (قوله منه) أي الشقص (قوله تبطل) أي لا تعتبر (قوله اختاف) بضم التاء وكسر اللام (قوله انها) أي الاقالة (قوله ولذا) أي كونها حل بيع (قوله فيه) أي الطعام (قوله له) أي الشفيع الخ جواب لو (قوله في اخذه) أي الشفيع (قوله وعهده) أي ضمان الشفيع (قوله انه) أي الشفيع (قوله له) أي كون عهده على المشتري بلا خيار صله أخذ (قوله وقال) أي ما لا يرضى الله تعالى عنه

هذا في السلم وأما في البيع فتجوز الاقالة على مثل المثل قاله في أو آخر السلم الثاني من المدونة ونصها وكلامها ثبت مما يوزن أو يكال من طعام أو عرض فقبضته فأنلقتة فبأن تقيده منه وترد مثله بعد علم البائع به لا كد وبعد كون المثل حاضر عندك وتدفعه اليه بموضع قبضه منه وان حالت الاسواق اه البناني فيه نظرا لافرق بين البيع والسلم وكلامها لا دليل فيه لان الاقالة فيه بعد القبض وكلامنا في الاقالة من الطعام قبل قبضه وأيضا المردود مثله في كلامها هو المثل وفي مثلثا الثمن اه وفي شرح شب الظاهر انه لا فرق بين السلم والبيع واستثنى من الثمن المثل فقال (الا لعين) أي الدنانير والدراهم فتجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه على رد مثاها (قوله) أي البائع (دفع مثاها) أي العين ان لم تكن بيده بل (وان كانت) العين (بيده) أي البائع ولو شرط المشتري رد هابيعين لانها لا ترد لعينها اذ لم يكن البائع من ذوي الشبهات لتعين الدنانير والدراهم بالنسبة له لعدم البركة فيما اكتبه به (والاقالة) أي رد البيع لبائعه بثمنه (بيع) فيشترط قيمه مشروطة وتمنعها موافقه وان حدث بالمبيع عيب وقت ضمان المشتري ولم يعلم به البائع الا بعد اه اذله رده به (الا الاقالة) (في الطعام) قبل قبضه فليس لها حكمه ان وقعت بمثل الثمن الاول فان وقعت بزيادة أو نقص عنه فيبيع مؤنفا (والا الاقالة في الشفعة) أي الاخذ بها فليست بيعا مطلقا ولا حلا مطلقا وانما هي بيع في الجلة وحل في الجلة لانها لو كانت بيعا مطلقا لخبر الشفيع في الاخذ بالبيع الاول أو الثاني ويكتب عهده على من أخذ بيعه مع انه انما يأخذ بالبيع الاول ولو كانت حلا مطلقا لاسقطت بها الشفعة فهي بيع في الجلة لثبوت الشفعة وحل في الجلة لتعين الاخذ بالاول ولم تكن حلا حقيقة بامسطة للشفعة لاتهاهما على التحيل على اسقاط الشفعة بها قاله عج وقال د ظاهر المصنف انه حين الاخذ بالشفعة صحيحة ولكن لا تعد بيعا وليس كذلك بل هي حينئذ باطلة لا عبرة بها اه ونحوه قول قن ابن ابتاع شقها لشفيع ثم قاله منه فالشفعة للشفيع وتبطل الاقالة الخط اختلاف في الاقالة هل هي حل بيع أو بيع مية أو المشهور انها بيع الا في الطعام فليست بيعا وانما هي حل البيع السابق ولذا اجازت فيه قبل قبضه والا في الشفعة قن باع حصص من عقار مشترك فلشريكه الشفعة ولو تعدد البيع فله الخبر في اخذه بأي بيع شاء وعهده على المشتري الذي يأخذ منه فلو أقال المشتري البائع الاول فلا تسقط الشفعة واختلاف قول مالك رضي الله تعالى عنه في العهدة فذهب المدونة انه لا خبر به وعهده على المشتري وبه أخذ محمد وابن اللبيب وقال

(قوله فيخبر) أي الشفيع (قوله فان شاء) أي الشفيع (قوله جعلها) أي العهدة (قوله المستقيل) أي طالب الاقالة (قوله) واستشكل (بضم التاء وكسر الكاف) (قوله الاول) أي كون العهدة على المشتري (قوله بانها) أي الاقالة (قوله فيخبر) أي الشفيع (قوله الاول) أي انما حل (قوله لاتهما مهما) أي المتبايعين (قوله بالتصلي) أي الاقالة (قوله عن اسقاطها) أي الشفعة (قوله الاول) أي انما حل (قوله انما) أي الاقالة (قوله اليها) أي الاقالة (قوله بانها) أي الاقالة (قوله تقايلا) أي المتبايعان (قوله فلا يبعه) أي الشيء الذي اشتراه بعشرة الخ (قوله ويبيعه) أي الشيء (قوله بها) أي المراجعة (قوله وأما ان باعها) أي السبعة التي اشتراها بعشرة بخمسة عشر (قوله ثم اشتراها) بخمسة عشر او اقل أو أكثر (قوله على الثمن الذي اشتراه به) أي ثانيا (قوله في الثمن) تنازع فيه زيادة ونقص (قوله لكرهاتها) أي الاقالة من اضافة المصدر لقوله وفاعله المبتاع (قوله فانظر) أي الحط قال في السلم الثالث من المدونة ٧٠٦ في ترجمة الشركة والتولية وان اسلمت الى رجل في طعام ثم ألت ان توليه اياه

فقبلت جازا ان تقلدك وهي اقالة وانما التولية لغير البائع أبو الحسن عياض اجازها بغير لفظها وهم لا يجيزونها بلفظ البيع ابن حجر لان التولية لفظ برخصة كلفظ الاقالة فيعبر باحدهما عن الآخر بخلاف البيع وفيما اذا أعطاك به سد الاجل عينا او عرضا فقال للثا اشتريه طعما او كله ثم اقبض حقه منه لم يجز لانه بيع الطعام قبيل قبضه الا ان يكون رأس المال ذهباً او ورقاً فيعطيك مثله صفة ووزناً فيجوز بيعه في الاقالة أبو الحسن عبد الحق انظر اجاز دفع مثل رأس المال في الطعام وجعله اقالة ولم يلاحظ بلفظها فهل يضعف

مرة فيخبر فان شاء جعلها على المشتري وان شاء جعلها على البائع وسواء كان المستقيل هو المشتري أو البائع واستشكل الاول بانها اما حل فتنقص الشفعة أو يبيع فيخبر كتنقص البيع فلا وجه لحصر العهدة في المشتري وأجيب باختصار الاول وثبتت الشفعة وتعينت على المشتري لاتهما مهما بالتصلي على اسقاطها ففي الاول انما ملغاة فلا يلتفت اليها ولا يحكم بانها حل ولا يبيع والله أعلم (و) الاقالة بالنسبة الى (المراجعة) فليست يباعا فان اشترى شيأ بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم تقايلا فلا يبيعه بالمراجعة على خمسة عشر الا ببيان الاقالة ويبيعه بها على عشرة مع بيان الاقالة ايضاً لكرهه النفوس المقال منه استظهره د وأما ان باعها ثم اشتراها فلا يبيعها بالمراجعة على الثمن الذي اشتراه به ولا يمان وكذلك كانت الاقالة بزيادة أو نقص في الثمن والله أعلم قاله الحطاب ابن عرفة الاقالة في المراجعة يبيع ويجب التيبين لكرهات المبتاع الحطاب في كلام بعضهم ان الاقالة لا تكون الا بلفظها ومراهم والله أعلم الاقالة من الطعام قبل قبضه واما الاقالة من غيره فيبيع بغيره فيعقد بما يدل على الرضا يظهر هذا بكلام المدونة والسيوخ وساقها فانظره وزاد في تكميل التقييد على الثلاث المستنبطة من كون الاقالة يبيع الاقالة من امة تقواضع (و) جاز (تولية) في الطعام قبل قبضه اي تركه لغير بائعه بثمنه (و) جاز (شركة) في الطعام قبل قبضه اي جعل جزءه بخصته من ثمنه لغير بائعه لانهم ما من المعروف ولغير أي داود وغيره من اتباع طعما فلا يبيعه حتى يستوفيه الا ما كان من شركة وتولية واقالة وحل الجواز في الشركة (ان لم يكن) عقد الشركة في الطعام قبل قبضه (على) شرط (ان ينقد) من اشركته في الطعام عن حصته منه (عنك) فان شرطت عليه النقد عنك فلا تجوز الشركة فيه لانه يبيع وسلف بشرط فيفسخ ان وقع الا ان يسقط شرط النقد هذا تقرير الشارح ووق و هو الذي يظهر من التعديل بالبيع والسلف لان المولى بالفتح لا يرجع عما يدفعه الخمي ابن القاسم فيمن ابتاع سلعة ثم سأل رجل ان يشركه فيها فقال اشركتك على ان تنقد عني فلا يجوز وهو يبيع وسلف فان نزل فسخ الا ان يسقط

هذا قول القائل اذا قال له بعتي الطعام الذي على بعشرة دنانير ورأس ماله عشرة دنانير فلا يجوز حتى يلفظ بانظ الاقالة (قوله الاقالة) مفعول زاد (قوله لغير بائعه) فصل يخرج الاقالة (قوله بثمنه) فصل يخرج تركه لبائعه بخلاف ثمنه (قوله بخصته من ثمنه) فصل يخرج جعل جزءه بخصته بخلافها (قوله لغير بائعه) فصل يخرج جعل جزءه بخصته من ثمنه لبائعه (قوله لانهم) أي التولية والشركة من المعروف على جوازهما في الطعام قبل قبضه (قوله ولغير) عطف على لانهم الخ (قوله ثمن) مفعول ينقد أي الطعام بيان حصته (قوله لانه) أي الشركة بشرط النقد عنك وذكره كبر خيره (قوله فيفسخ) أي التشرية (قوله يسقط) بضم الباء وفتح القاف (قوله هذا) أي تخصيص الشرط بالشركة (قوله وهو) أي تخصيص الشرط بالشركة (قوله لان المولى بالفتح الخ) على وهو الذي يظهر من التعديل الخ (قوله سأل) أي المبتاع (قوله فيما) أي الساعة (قوله فقال) أي المبتاع (قوله وهو) أي تشرية بشرط النقد عنه (قوله يبيع وسلف) أي بشرط

(قوله ثم قال) أى سائل التشريك (قوله قدرا) تمييزا لنسبة استوى (قوله فى الطعام قبل قبضة) تنازع فيه التولية والشركة (قوله هذا) أى جوازهما إذا كان رأس المال مثليا غير عين (قوله إذا كان) أى رأس المال المثلى غير العين (قوله وقصره) أى جوازهما (قوله لأنها) أى التولية أو الشركة (قوله هذا) أى شرط كون رأس المال مثليا (قوله موافقه) أى البيع (قوله ومنها) أى موانع البيع (قوله فيه) أى المعين (قوله منه) أى المعين (قوله بلاتاء) أى ٧٠٧ بين الشين والراء (قوله وأشار) أى المصنف (قوله به) أى

وضمن المشرک المعين (قوله فيها) أى السلعة المعينة (قوله قبل قبض المشرک) أى نصيبه منها (قوله فيه) أى الطعام (قوله ولم تقاسمه) أى فى الطعام (قوله فضجانه) أى المعين المشرک فيه طعاما كان أو غيره (قوله منكم) أى الشريكين (قوله عليه) أى المشرک (قوله على أنه) أى الشأن (قوله كونه) أى المشرک (قوله وانما) أى مسئلة الشركة (قوله ان كان الهالك بينة) أى ضمن المشرک حصته (قوله والا) أى وان لم يكن الهالك بينة (قوله نصها فوقه) أى وان ابتعت سلعة بعينها لم تقبضها حتى اشتركت فيها ارجلا ثم هلكت السلعة قبل قبض المشرک او ابتعت طعاما فأكثله ثم اشتركت فيه ارجلا ولم تقاسمه حتى ذهب الطعام فضمائه منكما وترجع عليه بنصف الثمن عياض فى قوله وترجع عليه بنصف الثمن دليل على أنه لا فرق بين كونه نقدا أم لا وانما بخلاف الحبوسة للثمن لأن الشركة معروف وقيل ان كان الهالك بينة والافضيه خلاف الحبوسة فى الثمن وهذا ضعيف (و) ان ابتعت طعاما واكتله ثم وليته او اشتركت فيه شخصيا ثم هلك الطعام قبل قبض المولى والمشرک بالفتح ضمن المولى والمشرک بالفتح (طعاما كتله) أى مولى او مشرک بالكسر (وصدقك) أى مولى او مشرک بالكسر فیهما من اشتركته او وليته فى كيله ثم تلف غ تقا نصها فوقه وفيها بعده يبسیر وان ابتعت طعاما واكتله ثم اشتركت رجلا فيه او وليته على تصديقه فى كيله جازوله او عليه المتعارف من زيادة الكيل او نقصه وان كثر رجوع بحصة النقص من الثمن ورد كثير الزيادة اه البنائى جعله ز وغيره خطا بالمولى والمشرک بالكسر وجعل المصدق هو

السلف فان كان السلف من المشتري جاز بان قال اشتروا ثم كفى ثم قال بعد الشراء انقدعنى جاز هذا فى كل ثمنى الصرْف والطعام والعروض وبيع النقد والاجل لانه قدا الشراء عليهم اه (و) ان (استوى عقداهما) أى المولى بالكسر والمولى بالفتح والمشرک بالكسر والمشرک بالفتح قدرا واجلا وحاولا ورهنا وسجيلا (فيهما) أى التولية والشركة فى الطعام قبل قبضه وبقي شرط ثالث وهو كون رأس المال عينا أو مثليا لا مقوما لأنه يؤل الى القيمة فيكون من بيع الطعام قبل قبضه هذا مذهب أشهب الخفى وهو أحسن اذا كان مما لا يختلف الأغراض فيه وقصره ابن القاسم على العين لأنها رخصة فيقتصر فيها على ما ورد لعل المصنف استغنى عن هذا بقوله واستوى عقداهما لان المقوم يؤل الى القيمة المؤدية الى الاختلاف (والا) أى وان لم توجد الشروط المتقدمة (ف) المذکور من الأقالمة والتولية والشركة فى الطعام (بيع كغيره) من البيوع فى اشتراط انتفاء موانعه ومنها عدم قبض طعام المعاوضة فتقع الأقالمة والتولية والشركة فى الطعام قبل قبضه وتجوز بعده وفى غير الطعام ان لم يشترط نقد المشرک بالفتح عن المشرک بالكسر وقال الخطيب عنى ان غير الطعام حكمه كالطعام فى أنه لا تجوز الشركة فيه بشرط النقد وفى أنه لا تكون تولية او شركة الا اذا استوى العقدان والا فهو بيع مؤتلف (و) ان ابتعت شيئا معينا واشتركت فيه غيرك وتلف الشئ المعين قبل قبض من اشركته نصيبه منه ضمن الشخص (المشرک) بضم الميم وسكون الشين المجعلة وفتح الراء الشئ (المعين) بضم الميم وفتح العين المهجلة والباء أى حصته منه لاجل بيعه غ هذا هو الصواب المشرک بلاتاء وفتح الراء بالكاف آخره اسم مفعول أشرك الرباعى وما عدا هذا تصحيف وأشار به لقوله فى كتاب السلم الثالث من المدونة وان ابتعت سلعة بعينها ولم تقبضها حتى اشتركت فيها ارجلا ثم هلكت السلعة قبل قبض المشرک او ابتعت طعاما فأكثله ثم اشتركت فيه ارجلا ولم تقاسمه حتى ذهب الطعام فضمائه منكما وترجع عليه بنصف الثمن عياض فى قوله وترجع عليه بنصف الثمن دليل على أنه لا فرق بين كونه نقدا أم لا وانما بخلاف الحبوسة للثمن لأن الشركة معروف وقيل ان كان الهالك بينة والافضيه خلاف الحبوسة فى الثمن وهذا ضعيف (و) ان ابتعت طعاما واكتله ثم وليته او اشتركت فيه شخصيا ثم هلك الطعام قبل قبض المولى والمشرک بالفتح ضمن المولى والمشرک بالفتح (طعاما كتله) أى مولى او مشرک بالكسر (وصدقك) أى مولى او مشرک بالكسر فیهما من اشتركته او وليته فى كيله ثم تلف غ تقا نصها فوقه وفيها بعده يبسیر وان ابتعت طعاما واكتله ثم اشتركت رجلا فيه او وليته على تصديقه فى كيله جازوله او عليه المتعارف من زيادة الكيل او نقصه وان كثر رجوع بحصة النقص من الثمن ورد كثير الزيادة اه البنائى جعله ز وغيره خطا بالمولى والمشرک بالكسر وجعل المصدق هو

أى المشرک بالفتح خبر مقدم (قوله من زيادة الكيل أو نقصه) بيان المتعارف (قوله وان كثر) أى النقص (قوله رجع) أى المشرک بالفتح (قوله النقص) فيه اظهاري فى محل الضمير للإيضاح (قوله من الثمن) بيان لحصة النقص (قوله ورد) أى المشرک بالفتح أى للبائع (قوله كثير الزيادة) من اضافة ما كان صفة (قوله جعله) أى وصدقك

(قوله من غير شرط التصديق) أى تصديق المولى والمشارك بالفتح المولى والكسر فى اكتياله لئلا يشترط فى ضمان الاول
فلا يفهم لقوله وصدقك (قوله اقتفاء) أى اتباعا واقتداء الخ علة من غير شرط التصديق (قوله نصها) أى المدونة (قوله
السابق) أى قولها وان ابتعت سلعة بعينها ولم تقبضها حتى اشركت فيها رجلا الخ (قوله وليس فيه) أى نصها السابق الخ حال
(قوله شرط التصديق) اضافته للبيان (قوله وان لم يكله) أى المشارك بالفتح الطعام (قوله يريد) أى ابن القاسم (قوله وقد اكلته
انت) الخطاب للمشارك بالكسر (قوله يريد) أى ابن القاسم (قوله وان كان ضمانه) أى الطعام (قوله من البائع) أى لولم يول
أو يشرك أى لئلا يكله قبل اكتياله مبالغة فى ضمان المولى والمشارك بالفتح (قوله لانه) خطاب للمولى والمشارك بالكسر (قوله
وكتب) أى يحضون (قوله مسئلة سوء) بضم السين أى خطأ (قوله كانه) بفتح الهاء وشدة النون أى يحضون (قوله رأى) أى
يحضون (قوله انهم المولى) أى ٧٠٨ بالكسر (قوله حتى يكله) أى المولى بالفتح (قوله فيهما) أى المولى والمشارك (قوله

المولى والمشارك بالفتح من غير شرط التصديق اقتفاء بنصها السابق وليس فيه شرط التصديق
وفى الامهات ابن القاسم ان اشركته فضاياه منسجا وان لم يكله يحضون يريد وقد اكلته انت
قبل تشريكه ابو الحسن ابن يونس يريد وان كان ضمانه من البائع لانه ابن محرز انكر
يحضون المسئلة وكتب عليها مسئلة سوء كانه رأى الضمان من المشارك بالكسر حتى يكله
البائع عماض حتى فضل فى التولية انهم المولى حتى يكله وكذلك ينبغي كونهم من المشارك
بالكسر فيه ما وعليه حمل انكار يحضون المسئلة ابو عمران لم يعرف هذا الا من فضل ومذهب
ابن القاسم انهم المولى بالفتح اذ بنفس العقد دخل فى ضمانه كشتى صبرة جزاها ابن محرز ان
وجدوا فى السجل زيادة ونقصا فلمهم وعليهم اه وهو صريح فى ان الضمان يتنقل فى التولية
والشركة فى الطعام بمجرد العقد من غير شرط تصديق على مذهبه بخلاف البيع فان قلت قولها
فى النص الثانى السابق ثم اشركته أو وليته على تصديقك بقيد شرط التصديق قلت هو انما
يقضى شرطه فى الزيادة والنقص لافى التالف قنامله وبما ذكرنا ظهرت فائدة إعادة المصنف
الكلام على الضمان مع تقدمه (وان اشركه) أى من اشترى شيئا شخصا له أن يشركه فيها
شتره بان قال له اشركك (حمل) بضم الحاء المهملة وكسر الميم الاشارة (وان أطلق) المشارك
واو الحال وسقطت من بعض النسخ وهو اولى وصله حمل (على النصف) للشيء المشارك فيه لانه
الجزء الذى لا ترجح فيه لاحد الجانبين على الآخر فان قيد بجزء عمل بما قيده ولم يقل احد يجعله
على النصف مع التقييد بغيره فلا يصح جعلها للمباغة وعلى ارجاء العنان فالمناسب المبالغة على
التقييد بغيره الا ان يجعل ما قبلها التقييد بالنصف (وان سأل) أى طلب شخص (ثالث) من
مشاركين فى شيء بالنصف (شركتهما) أى المشتركين فيه وهما بمجلس واحد بلفظ افراد وتنسية
او بمجلسين بلفظ تنسية فاشركاه فيه (فله) أى الثالث (الثالث) من المشارك فيه غ اشار به
لقوله فى السلم الثالث من المدونة اذا ابتاع رجلا من عبدك وسألهما رجل ان يشركاه فيه ففعلا

وعليه) أى كونهم من
المولى والمشارك بالكسر
صله حمل (قوله حمل) أى
فضل (قوله لم يعرف) بضم
فمكون ففتح (قوله هذا)
أى حمل انكار يحضون
كونهم من المولى والمشارك
بالكسر (قوله دخل) أى
الطعام (قوله فى ضمانه)
أى المولى بالفتح (قوله ان
وجدوا) أى المشاركون
والمولون بالفتح (قوله زيادة
أو نقصا) أى متعارفا (قوله
فلمهم) راجع لزيادة (قوله
وعليه - م) راجع للنقص
(قوله وهو) أى النص
الثانى (قوله شرطه) أى
التصديق (قوله وبما
ذكرنا) صله ظهرت
(قوله فائدة إعادة المصنف
الكلام على الضمان) أى

وهى اخراج ما هنا مقدم (قوله مع تقدمه) أى فى قوله ضمن بائع مكبلا عب فلمل المصنف اشار به فاعبد
المائل هنا طعاما أو غيره الى ان التولية والشركة والسلم فى الطعام أو غيره خارجة عن قوله وضمن بائع الخ (قوله أى من اشترى)
تفسير لقاعل اشرك المستقر فيه (قوله شخصا) تفسير لفعوله البارز (قوله فيما اشترى) تنازع فيه اشركو يشرك (قوله بان قال له
اشركك) تصوير لاشركه (قوله لانه) أى النصف الخ علة حمل على النصف (قوله فان قيد الخ) مفهوم ان أطلق (قوله جعلها)
أى الواو (قوله من مشتركين) بفتح الكاف له سأل (قوله بالنصف) صله مشتركين (قوله فيه) أى الشيء المشترك صله شركة (قوله
وهما) أى الشريكان بمجلس واحد خال (قوله بلفظ افراد) بكسر الهمزة بان قال اشركنى بأزيد اشركنى بغيره واصله سأل (قوله
أو تنسية) بان قال اشركنى (قوله فاشركاه) أى الشريكان السائل (قوله فيه) أى المشترك (قوله من المدونة) بيان السلم الثالث

(قوله الكتاب) أي المدونة (قوله أنه) أي السائل (قوله كاختلاف نصيبهما) أي المسؤولين تشبيهه في أن السائل نصف مال الكل (قوله ثمان) لأن النصيبين اما مستويان واما مختلفان وفي كل امان يسألهما بلقظ افراد أو بلقظ تنفية وفي كل منها امان يسألهما بمجلس أو بمجلسين (قوله له) أي السائل (قوله في ثلاث) أي سؤالا بمجلس بلقظ افراد أو تنفية أو بمجلسين بلقظ تنفية (قوله في خمس) أي سؤال مختلفي النصيبين في مجلس أو بمجلسين بافراد أو تنفية وسؤال مستوي النصيبين في مجلسين بافراد (قوله له) أي السائل (قوله في الاولى) بضم الهمز أي سؤال مستوي النصيبين بمجلسين بافراد ٧٠٩ (قوله منها) أي المجلسين ان الاولى

(قوله ولكل) أي من المسؤولين في الاولى (قوله وكذا) أي الاولى في ان للسائل النصف (قوله في الرابع الباقية) أي من الخمس (قوله اذا كان لاحدهما) أي المسؤولين الخ شرط في المشبه (قوله ولم تبينه) أي الثمن (قوله له) أي المولى بالفتح (قوله بان سكت الخ) تصوير اعدام الزامه (قوله علمهما) أي المولى بالفتح الثمن والمثلن (قوله فان الزمته لم يجوز) مفهوم لم تزمه (قوله لقولها) أي المدونة (قوله ولم تسبهما) أي السابعة وثمنا (قوله له) أي الرجل (قوله أحدهما) أي الثمن والثمن (قوله وان كان) أي العقد (قوله عينا كان) أي ثمنها (قوله واذا اختار) أي الرجل (قوله به) أي الثمن (قوله فيها) أي المدونة خبره سدم اثر) بكسر فسكون أي عقب (قوله يلزم المولى)

فالعبد بينهما اثلا ثانيا بن محرز معنى مسئلة الكتاب انه وجدتهما بجتهين اه وان سألتهما بمجلسين بلقظ افراد فله نصف مال الكل كاختلاف نصيبهما سواء سألتهما بمجلس أو بمجلسين بلقظ افراد أو تنفية فالصور ثمان له الثلث في ثلاث ونصف مال الكل في خمس فله النصف في الاولى منها ولكل الربع وكذا في الرابع الباقية اذا كان لاحدهما الثلث وللآخر الثلثان ولذي الثلث السدس والثلاثين الثلث قاله سفيان (وان أوليت) شخصا (ما) أي شيئا معيناً أو موصوفاً (اشترية) هل لنفسك بمن معلوم ولم تبين ذلك الشيء للمولى بالفتح (بما) أي الثمن الذي (اشترية) به ولم تبينه له ايضاً (جاز) عقد التولية مع جهل المولى بالفتح بالثمن والثمن لانه معروف (ان لم تزمه) بضم القوقبة وكسر الزاي والفاء على المستتر المقدر بان المولى بالكسر والمفعول البارز للمولى بالفتح أي ان لم تشتط عليه ان المبيع لازم له بان سكت او شرط له الخيار اذا علمهما (وله) أي المولى بالفتح (الخيار) بين الاخذ والتركة اذا علمهما فان الزمته لم يجوز فسد للجهل بالثمن والثمن غ اشار لقولها في السلم الثالث وان اشتريت سلعة ثم وليتها الرجل ولم تسبهما له او سميت احدهما دون الآخر فان كنت الزمته اياهما لم يجوز لانها مخاطرة وقمار وان كان على غير الزام جاز وله الخيار اذا رآهما وعلم ثمنهما عينا كان او عرضاً او حيواناً واذا اختار الاخذ فعليه مثل الثمن ولو لم يقدّم عليه لثلاثي خله يبيع ما ليس عنده قاله ابن يونس (وان رضى المولى) بالفتح (بانه) أي المبيع الذي ولاه له بمقايعة (عبد) مثلاً قبل علمه بثمنه (ثم علم) المولى بالفتح (بالثمن) للمبيع الذي ولاه (فكره) المولى بالفتح اخذ العبد مثلاً لغيره او رضى بالثمن قبل علمه بالثمن ثم علم به ففكره (فذلك) أي الرد والامتناع من الاخذ اللازم للكره (له) أي المولى بالفتح لان التولية معروفة فتلزم المولى بالكسر ولا تلزم المولى بالفتح غ فيها اثر ما سبق وان اعلم انه عبد فرضى به ثم سميت له الثمن فلم يرضه فذلك له وهذا من ناحية المعروف يلزم المولى ولا يلزم المولى الا ان يرضى وأما ان كنت بعته عبداً في بيتك بجماعة دينار ولم تصفه له ولا رآه قبل ذلك فالمبيع فاسد ولا يكون المبتاع فيه بالخيار اذا نظره لان البيع وقع فيه على الايجاب والمكايسة ولو كنت جعلته فيه بالخيار اذا نظره جاز وان كان على المكايسة (والاضيق) من الابواب التي تشتط فيها المتاجرة (صرف) اراد به بيع العين بعين فمثل الصرف والمبادلة والمراطلة لحرمة التأخير ولو قرياً او غلبة (ثم) بلى الصرف في الضيق (اقالة) احد المتبايعين الآخر من (طعام) قبيل قبضه لانه اغتفر فيها الذهب لبيته أو قربه ليأق بالثمن (ثم) بلى الاقالة في الضيق (تولية وشركة فيه) أي الطعام قبل قبضه لاعتقار تأخير الثمن فيه ما قرب اليوم وعلة منع التأخير فيه ما تاديه لبيع دين بدين

أي بالكسر (قوله ولا يلزم المولى) أي بالفتح (قوله في بيتك) نعت عبداً (قوله لم تصفه) أي العبد (قوله له) أي المبتاع (قوله ولا رآه) أي المبتاع العبد (قوله وان كان على المكايسة) مبالغة في جاز (قوله به) أي الصرف (قوله فشمل) أي الصرف بالمعنى المراد (قوله الصرف) بالمعنى المصطلح عليه المقابل للمبادلة والمراطلة (قوله طرمة التأخير ولو قرياً او غلبة) على أضيقية الصرف (قوله لانه) أي الشأن (قوله فيها) أي اقالة الطعام (قوله فيهما) أي تولية الطعام والشركة فيه

(قوله مسلم) بضم الميم وفتح الهمزة (قوله فيها) أي العروض (قوله لأنه) أي تأخير دراً من المال فيها (قوله لفسخ دين) أي المسلم فيه (قوله في دين) أي رأس المال (قوله بقدر الخ) صلة التأخير (قوله فإن كان) أي المفسوخ فيه (قوله أو في حكمه) أي الحاضر (قوله عنه) أي الدين (قوله ففيها) أي المدونة (قوله هلاكه) أي المسلم فيه (قوله قبله) أي الاجل (قوله هذا الكلام) أي والاضيق صرف الخ (قوله وعنه) أي ابن محرز ٧١٠ صلة نقله (قوله ونصه) أي ابن محرز (قوله منها) أي التبعة (قوله في ترجمة الاقالة)

بدل من في السلم الثالث

(قوله في القبض) أي تحمله

(قوله وفسخ الدين) أي

في الدين (قوله المتقرر في

الذمة) نعمت كاشف (قوله

فيه) أي بيع الدين (قوله

انه) أي الشان (قوله وفيه)

أي كلام ابن محرز (قوله

حيث جعل) أي ابن محرز

(قوله منه) أي الطعام

(قوله عطفها) أي التولية

على الاقالة (قوله فلم

يذكر) أي ابن محرز (قوله

كلامه) أي ابن محرز (قوله

الانه) أي ابن عرفة (قوله

وهو) أي عطف التولية

على الاقالة (قوله ونقله)

أي كلام التبصرة (قوله

عنه) أي ابن محرز (قوله

فيه) أي الطعام (قوله ان

الاقالة) أي من الطعام

قبل قبضه (قوله وانه) أي

الشان (قوله فيها) أي

الاقالة (قوله لأنه) أي

الشان (قوله انه) أي

الشان (قوله فيه) أي

الطعام تنازع فيه التولية

والشركة (قوله هذه) أي

مع بيع الطعام قبل قبضه (ثم) يليهما في الضيق (اقالة) احد المتبايعين الآخر من (عروض) مسلم فيها لانه يؤدي لفسخ دين في دين (وفسخ الدين في الدين) لاغتفار التأخير في البسر بقدر ما يأتي عن يحمله فان كان كثير اجاز تأخير مع اتصال العمل ولو شهر اقاله اشبه اذا كان ما اخذ منه حاضر أو في حكمه كمنزله أو حاقونه في يجوز في فسخ الدين في الدين ان يأتي بدوايه أو يحمله فيه وان دخل عليه الليل ترك بقية المكمل ليوم آخر (ثم) يلي ما تقدم في الضيق (بيع الدين) لجواز تأخير نفسه ليومين (ثم ابتداءه) أي الدين بالدين لاغتفار التأخير فيه ثلاثة أيام بشرط وبقي من الأبواب التي شرطها المناجزة بيع المعين الذي يتاخر قبضه ففيها يمنع السلم في سلمة معينة يتاخر قبضها اجلا بعيدا خشية هلاكه قبله ويجوز تأخير اليومين لقر بهما ما لم يطأ اصل هذا الكلام لابن محرز في تبصرته وعنه نقله المصنف في توضيحه وابن عرفة ونصه في السلم الثالث منها في ترجمة الاقالة قلت واضيق هذه الاحكام كلها في القبض امر الصرف ثم الاقالة من الطعام والتولية فيه ثم الاقالة من العروض وفسخ الدين ثم بيع الدين المتقرر في الذمة وعن ابن المواز فيه انه لا بأس ان يتاخر ثمنه اليومين محسباً بما تأخر رأس المال في السلم اه وفيه مخالفة لكلام المصنف حيث جعل التولية في الطعام مع الاقالة منه في مرتبة واحدة والمصنف عطفها بهم وايضا فلم يذكر الشركة في الطعام ولكن امر الشركة والتولية واحدا ونقل ابن عرفة كلامه كما ذكرناه عن تبصرته لانه عطف التولية في الطعام على الاقالة منه بالواو وكذا نقله ابو الحسن وهو في التبصرة با ونقله في التوضيح بشئ كافي مختصره ولم أر احدا نقل عنه الشركة في الطعام غير المصنف والله اعلم الا ان حكمها حكم التولية فيه واذا كان كذلك فلا اشكال ان الصرف اضيق الابواب للغمي المعروف من المذهب ان الاقالة اوسع من الصرف وانه يجوز المفارقة فيها للاتيان بالثمن من البيت وما قاربه والتولية وبيع الدين اوسع من الاقالة لانه لا يجوز تأخير الثمن في الاقالة اليومين ويجوز في ابتداء الدين تأخير الثلاثة بشرط بغير خلاف واختلاف هل يجوز مثله في التولية وبيع الدين اه والذي يظهر انه لا فرق بين الاقالة من الطعام والتولية والشركة فيه واقالة العروض وفسخ الدين وبيع الدين على المشهور وانما افتقر في كونها بعضها فيه خلاف وبعضها لا خلاف فيه نعم هذه أخف من الصرف وأما ابتداء الدين فهو اوسع منها ويميل على ان الاقالة من الطعام اخف من الصرف قولها اذا اقلته ثم احال بالثمن على شخص فدفعه لك قبل مفارقة الذي احال جاز وان فارقه لم يجز وار كل البائع من يدفع لك الثمن أو وكات من يقبضه لك وذهبت وقبضه الوكيل مكانه جاز اه وهذا كله لا يجوز في الصرف وفي سلمها الثالث مالك رضي الله تعالى عنه اذا حلت الى رجل في حنطة او عرض ثم اقلته او وليته رجلا او بعته ان كان مما يجوز ذلك بيعه

الاقالة من الطعام والتولية والشركة فيه واقالة العرض وفسخ الدين وبيعه (قوله منها) أي الاقالة وما عطف

عليها (قوله قولها) أي المدونة (قوله اذا اقلته) أي من الطعام قبل قبضه (قوله وهذا) كله أي التحويل والتوكيل على الدفع

أو القبض (قوله وفي سلمها) أي المدونة (قوله ثم اقلته) أي من الحنطة أو العرض قبل القبض (قوله أو وليته) أي الطعام

أو العرض (قوله أو بعته) أي المسلم فيه (قوله ان كان) أي المسلم فيه (قوله يجوز ذلك بيعه) أي قبل قبضه بان كان عرضا

(قوله بشرط) صلة تؤخر (قوله أو بغيره) أى الشرط (قوله لانه) أى عقد التولية أو الاقالة أو البيع مع التأخير (قوله ولا تفارقه) أى المقتال أو المولى بالفتح أو المبتاع (قوله من الطعام) أى قبل قبضه (قوله به) أى رأس المال صلة جملا (قوله به) أى رأس المال (قوله ويباع الطعام قبل قبضه) عطف على يصر يدينا (قوله به) أى رأس ٧١١ المال (قوله فعلم) بضم العين (قوله من الطعام) أى قبل قبضه

(قوله ومن العروض) أى قبل قبضها (قوله والتولية) أى فى الطعام قبل قبضه (قوله لانه) أى الامام ما سكا رضى الله تعالى عنه (قوله به) أى استواء حكمها (قوله والعرض المسلم فيه) أى قبل قبضه (قوله فيها) أى الاقالة (قوله فيها) أى المدونة (قوله لانه) أى الاقالة من البيع المعين وذكروه لئلا يكره خبره (قوله فى الآخر) بفتح الخاء المججمة أى ابتداء الدين

* (فصل المراجعة) *

(قوله مراجعة) أى إذا رباح (قوله جواز امر جوحا) مبين لنوع جاز بدليل والاحب خلافه (قوله ولذا) أى شعول ما زاد وما نقص وما ساوى صلة قال (قوله تعريفه) أى بيع المراجعة (قوله بيع) جنس (قوله مرتبة) أى فصل مخرج ما عدا المراجعة (قوله قال) أى ابن عرفة (قوله بانه) أى الرد

بالعيب (قوله وكأنهم) بفتح الهمزة وشدة النون أى ابن عبد السلام وخليل وجرام (قوله والمراد بخلافه) أى هذا اللفظ أريد به خاص (قوله أحب) أى من باقى أقسام البيع (قوله وعياض) عطف على ابن رشد (قوله فلا يشمل خلافه) أى هذا اللفظ تفريع على والمراد الخ (قوله بعض العلماء) فاعل كراهة مضافا لفقوله (قوله لانه) أى بيع المراجعة (قوله ومشاورة) عطف على نوع (قوله ولا يبيع الاستئمان) عطف على بيع المراجعة

لم يجوز لك أن تؤخر بالثمن من وليته أو اقلته أو بعته يوما أو ساعة بشرط أو بغيره لانه دين فى دين ولا تفارقه حتى تقبض الثمن كالصرف ولا يجوز أن تقبله من الطعام وتفارقه قبل قبض رأس المال ولأن يعطيك به جملا أو رهنا أو يحملك به على أحد أو يؤخر لك يوما أو ساعة لانه يصر يدينا فى دين ويباع الطعام قبل قبضه فان أخرك به حتى طال انقضت الاقالة وبقي الطعام المبيع ينسبك على حاله وان نقدك قبل ان تفارقه فلا بأس به اه فعلم من هذا ان الاقالة من الطعام ومن العروض والتولية وبيع الدين حكمها سواء لانه صرح به والشركة حكمها حكم التولية بلا اشكال وفسخ الدين فى الدين هو اشد من بيع الدين فيكون حكم الجميع واحدا على مذهب المدونة وهذا فى الاقالة من الطعام قبل قبضه والعرض المسلم فيه واما فى المبيع المعين فيجوز التأخير فيها قال فيها وان ابتعت من رجل سلعة معينة ونقدته عنها ثم اقلته وافتقرت على ان تقبض رأس مالك أو أخرته به الى سنة جاز لانه بيع حادث والاقالة تجزى بجزى البيع فيما يملك ويحرم اه كلام الخطار الله اعلم بالصواب البنائى الترتيب هنا انما هو بين الصرف وابتداء الدين بالدين فشددوا فى الصرف وخففوا فى الآخر واما ما بينهما فلا ترتيب بينهما من هذه الحثية وانما هو من جهة قوة الخلاف وضعفه انظر الخط

* (فصل) فى بيان احكام بيع المراجعة * (جاز) البيع حال كونه (مراجعة) جواز امر جوحا أى يقضى مبنى على الثمن الذى اشتراه به امان زيادة عليه او نقص عنه وقد يساويه ولذا قال ابن عرفة فى تعريفه المراجعة بيع مرتبة عنه على ثمن بيع تقدمه غير لازم مساو له قال نخرج بالاول أى قوله مرتبة عنه على ثمن بيع تقدمه بيع المساومة والمزايدة والاستئمان والثانى أى قوله غير لازم مساو له الاقالة والتولية والشفعة والرد بالعيب على القول بانه يبيع الخط بقول الشارح هو أن يبيع السلعة بالثمن الذى اشتراه به وزيادة ثم يبيع معلوم يتفقان عليه غير جامع لخروج ما يبيع بمساو ونقص ونحوه قوله فى التوضيح معناه أن يخبر البائع المشتري بما اشترى السلعة به ثم يبيده شيئا ونحوه لابن عبد السلام وكانهم تكلموا على ما هو الاغلب الظاهر من تسميته مراجعة والله اعلم البنائى والظاهر ان اطلاق لفظ المراجعة على ما يشمل الوضعية والمساواة مجرد اصطلاح وان المفاعلة على غير بائها كسافر وعافاه الله تعالى (والاحب) أى لاحسن الاولى (خلافه) أى بيع المراجعة والمراد بخلافه بيع الماكسة والمساومة لقول ابن رشد البيع على الماكسة والمكايسة احب الى اهل العلم واحسن عندهم وعياض فى التبيين ان ليبيع باعتبار صورها اربعة بيع مساومة وهو احسنها وبيع مرتبة وبيع مراجعة وهو اضعفها وبيع استئمان واستئمانه لا يشمل خلافه بيع المزايدة لكراهته بعض العلماء لانه فيه نوع من السوم على سوم الاخ قبل الركون ومشاهدة بين القلوب ولا يبيع الاستئمان بل هل أحد

نوع (قوله ولا يبيع الاستئمان) عطف على بيع المراجعة

(قوله والا) أي وان لم يصدق وبين (قوله فيه) أي يبيع المراجعة (قوله شروطة) أي يبيع المراجعة (قوله نزوع) أي ميل (قوله فيه) أي يبيع المراجعة (قوله ولذا) أي كثرة الشروطة الخ قال (قوله لكثرة الخ) عليه بكرة (قوله من البيان) بيان ما (قوله لئله) أي يبيع المراجعة (قوله لا بغيره) أي يبيع المراجعة (قوله لانه) أي يبيع ما ليس

المتبايعين الثمن غ في التوضيح يبيع المراجعة محتاج الى صدق وبيان والا أكل الحرام فيه بسرعة لكثرة شروطة ونزوع النفس فيه الى الكذب ولذا قال ابن عبد السلام كان بعض من أقيناه يكره للعامة الاكثر من بيع المراجعة لكثرة ما يحتاج اليه البائع من البيان اه ومال المازري لمصلحة ان اقتصر ادرار المراجعة لاجزاء الربح لفكرة حساسية وتجوز المراجعة على مثل ثمن مثلي بل (ولو على) مثل ثمن (مقوم) معين كشر ادرار بمجرى معين ثم يبيعها بمثله وزيادة معلومة من حيوان أو غيره لا بغيره هذا مذهب ابن القاسم وشاره بولواي قول اشتهر بغيره على مقوم موصوف ليس عند المشتري لئله عن يبيع ما ليس عند بائعه لانه سلم حال ومفهوم مقوم ان المثل غير العين لا خلاف في المراجعة عليه مع ان اشتهر خالف فيه أيضا كما في التوضيح فلهذا اراد بالمقوم مقابل العين فيشمل المثل غيرهما فالمناسب ايدال مقوم بغير عين في ق عن ابن القاسم ان نقصد في العين ثانيا جاز ان يرجع عليه الاعلى قيم كما أجرنا لمن ابتاع بطعام أو عرض ان يبيع مراجعة عليه اذا وصفه ابن يونس لانهم لم يقصدوا الى بيع ما ليس عنده والمراد انه اشتراه بمقوم معين وباعه مراجعة على مثله لا على قيمته وهو وان ادى الى بيع مقوم مضمون على غير وجه السلم لكن عقد المراجعة ادى اليه كما اشار اليه ابن يونس بقوله لانهم لم يقصدوا الخ وتخصيص المصنف للخلاف بالمقوم تبس فيه ابن الحاجب واعترضه في ضيق بانه وهم لنص اشتهر فيها على المنع في الجميع بل لو لم ينص عليه لكان لازمالا لامتتاع السلم الحال فيهما ووقاله ابن راشد وابن عبد السلام (وهل) جواز يبيع المراجعة على مثل المقوم العين عند ابن القاسم (مطلقا) عن التقييد يكون المثل عند المشتري ابقاء لكلامه على ظاهره (او) محله عنده (ان كان) مثل المقوم (عند المشتري) بالمراجعة أي في ملكه والا فلا تجوز المراجعة عليه فيوافق ابن القاسم اشتهر على هذا التأويل في الجواب (تأويلان) الاول للغمي ومن وافقه والثاني للقابسي محلها في مقوم ليس عند المشتري وهو قادر على تحصيله والامنع اتفاقا كقوم معين في ملك غيره لمزته عليه وأما مضمون او معين في ملك المشتري مراجعة فيجوز اتفاقا (وحسب) بضم الحاء المهملة وكسر السين على المشتري بالمراجعة من غير بيان ما يرجع له وما لا يرجع له وانما وقع على ربح العشرة احد عشر مثلا ونائب فاعل حسب (ما) أي فعل (له) عين أي أثر وصفة (قائمة) أي مشاهدة بحاسة من الحواس الخمس (كصبغ) البناني الظاهر انه يشمل المصبوغ بكرة عقران اذا لم يكن من عنده والعمل ان كان استأجر عليه فيحسب اصله ورجحه زيادة على ثمن الساعة الذي اشتراه به فان كان عمله بنفسه او عمل له بلاجرة فلا يحسبه ولا رجحه (وطرز) بفتح الطاء المهملة وسكون الراء أي نقش في الثوب بجزر أو غيره بآلة (وتصم) بفتح القاف وسكون الصاد المهملة أي تبيض للثوب (وخياطة وفتسل) بفتح القاف وسكون القوقبة نحو حرير (وكد) بفتح الكاف وسكون الميم أي دق للشقة لتصفق وتحسن (وتطرية)

عند مسلم حال أي فقيه غرر خارج عن موضع الرخصة (قوله فيه) أي يبيع المراجعة على مثلي غير عين (قوله فلهذا) أي المصنف (قوله فيشمل) أي المقوم بالمعنى المراد (قوله غيرها) أي العين (قوله فالمناسب الخ) تفرع على مع ان اشتهر خالف فيه أيضا (قوله ان نقد) أي دفع (قوله في العين) أي بدلهما بعد شرائهما (قوله غلما) أي مثل الثياب (قوله عليه) أي مثله (قوله لانهما) أي المتبايعين (قوله انه) أي بائع المراجعة (قوله اشتراه) أي المبيع (قوله وهو) أي يبيعه على مثله (قوله وان ادى الخ) حال (قوله واعترضه) أي التخصيص (قوله بانه) أي بفتح الهاء أي خلط (قوله فيها) أي المدونة (قوله لكان) أي منعه على مثلي غير عين (قوله له) أي اشتهر (قوله فيه) أي المقوم والمثل (قوله لكلامه) أي ابن القاسم (قوله عنده) أي ابن القاسم (قوله والا)

أي وان لم يكن في ملكه (قوله محلهما) أي التأويلين (قوله وهو) أي المشتري الخ حال (قوله والا) أي وان للشباب لم يقدر على تحصيله (قوله منع) بضم فكسر (قوله كقوم معين في ملك غيره) تشبيه في الاتفاق على المنع (قوله من غير بيان الخ) صله المشتري (قوله انه) أي الصبغ (قوله والعمل) عطف على المصبوغ به (قوله أصله) أي الصبغ (قوله عمل) بضم العين

(قوله في النكت) خبر مقدم (قوله ما في الكتاب) أي المدونة أي من حسب نحو الصبيغ ورجمه (قوله وظف) بفتح حاء مثقلا
 أي وزع وفرق (قوله غنا) مقبول رقم (قوله ولا أثر له شاهد) حال (قوله وأجرة جملها) ٧١٣ عطف على الأبل (قوله فهو)
 أي الجوزة تقرير على
 تفسيره بالأبل وبأجرة جملها
 (قوله بينهما) أي الأبل
 وأجرة جملها (قوله الثاني)
 أي الأجرة (قوله قيد) بفتح حاء
 مثقلا (قوله واستحسنه)
 أي تقييد التخصمي (قوله
 وهو) أي التقييد (قوله
 برد) بضم ففتح (قوله يكون
 سعر البلد الخ) صلة تقييد
 (قوله بان النقل الخ) صلة
 برد (قوله أنه) أي الشأن
 (قوله كونه) أي النقل
 (قوله فان لم تعتد اجرتها)
 مفهوم اعتمد اجرتها - ما
 (قوله كنوليم - ما بنفسه)
 تشبيه في عدم الحب
 (قوله اصل) أي لارجمه
 (قوله يبين) أي البائع (قوله
 له) أي المشتري (قوله ذلك)
 أي توظيف أجرة البيت
 عليه وعلى المبيع (قوله
 ويرضى) أي المشتري
 (قوله فان اعتد الخ)
 مفهوم لم يعتد (قوله
 ولكنه) أي قول عبد الوهاب
 استدل على وجهه ابن
 الحاجب لرفع إيهامه معادلة
 الأول وأوجهه عليه
 (قوله فيه) أي قول عجمي فان
 اعتد حسب أصله دون
 رجمه على مذهب المدونة

للثياب بالمدى لئلا ينزول في النكت لو تولى الطرز الصبيغ ونحوهما فلا يجوز أن
 يحسبه ويحسب له الربح لأنه يصير كمن وظف على ساعته غنا باجتماده فانما يصح ما في الكتاب إذا
 كان قد استأجر على ذلك أه ابن يونس بعض اصحابنا انما يصح ما في الكتاب في الصبيغ
 والخياطة والقصارة إذا كان قد استأجر على ذلك غيره فان عمل ذلك بيده او عمله له غيره فلا جرة
 فلا يجوز أن يحسبه ويحسب له الربح إلا أن يبين ذلك كله والافهوكن وظف على سلع اشتراها
 غنا او رقم على سلعة ورثها او وهبت له غنا (و) حسب (اصل ما زاد في الغن) أي قيمة المبيع ولا أثر
 له شاهد ولا يحسب رجمه (كحمله) بفتح الحاء المهملة أي الأبل التي تحسب الاحمال وأجرة
 جملها فهو مشترك بينهما والمراد هنا الثاني قاله الشاذلي وقال غيره الجوزة بالغن الأبل وبالضم
 الاحمال والجوز بلاتاء الواحد سواء كان بها نساء ام لا فاذا اشتراها بعشرة واستأجر على
 جملها بخمسة وعلى شداها وطبها بخمسة فانه يحسب العشرة التي اشتري بها ورجمها ويحسب
 عشرة الحمل والشدا والطي دون رجمها وقيد التخصمي الجوزة بكونها زادت في القيمة بأن جلت
 من بلد رخص الى بلد غلا لرغبة المشتري فيها حينئذ فان جلت لسنا ولا تحسب وان جلت
 من بلد غلا لبلد رخص فلا يبيعها الا ببيان ذلك وان لم يحسب الحمل لان الرغبة تقل فيها حينئذ
 واسحقه نه المادري وهو ظاهر المصنف الا اذا أراد بما زاد ما شأنه ذلك كظاها اطلاق ابن يونس
 وابن رشد وغير واحد ابن عرفة ويرد تقييد التخصمي بكون سعر البلد المنقول اليه اقل من النقل
 للتجبر مظنة ذلك ولا يبطل اعتبار المظنة بقوت الحكمة على المعروف اه والاصل ان التخصمي
 اعتبار حصول الزيادة بالفعل ومقتضى اطلاق غيره انه يكفي كونه مظنة لزيادة وهو المذهب
 (و) حسب كراه (شروط) اعتمد اجرتها) ولا يحسب له رجمه فان لم تعتد اجرتها فلا يحسب
 كنوليم ما بنفسه (و) حسب اصل (كراهيت السلعة) وحدها لا ولها ولولم تكن تبعا فلا يحسب
 لانه توظيف عليها الا ان يبين له ذلك ويرضى قاله الجلاب (والا) أي وان لم يكن للفعل عين قائمة
 ولا أثر زيادة في القيمة ولم تعتد أجرة الشدا والطي ولم يكن البيت لخصوص السلعة (لم يحسب)
 اصل ذلك ولا رجمه وشبهه في عدم الحساب فقال (ك) باجر (سما لم يعتد) بضم أوله فان
 اعتد ان لا يشتري المتاع الا بواسطة حسب اجرة دور رجمه على مذهب المدونة والموطأ
 واختاره ابن المواز وقال عبد الوهاب يحسب رجمه ايضا وصححه ابن الحاجب ولكنه لا يعادل
 الاول قاله عجم وفيه نظر فان الذي في الشارح ان ما في المدونة والموطأ انما هو فيما لم يعتد وهو
 منطوق المصنف واما ان اعتد وهو مفهومه فيحسب اصله لارجمه عند ابن المواز وقال
 عبد الوهاب يحسب اصله ورجمه واختاره ابن حجر وظاهر الشارح انه مقابل وهكذا في الشيخ
 من افاده عبد الباقى حاصل ما ذكره ان السمسار اذا لم يعتد بان كان من الناس من يتولى
 الشراء بنفسه فقيمة ثلاثة اقوال ومذهب المدونة والموطأ لا يحسب لاهو ولا رجمه كذا في
 التوضيح وعليه مني المصنف هنا واما ان اعتد بان كان المتاع لا يشتري الا بسماه ففقال
 ابو محمد وابن رشد يحسب اصله دون رجمه وقال ابن حجر رجمه هو ورجمه واقا شرط جواز

٩٠ مخ في الموطأ (قوله انه) أي قول عبد الوهاب (قوله مقابل) أي لقول ابن المواد (قوله وهكذا في الشيخ) تأييد
 لما في الشرح (قوله ثلاثة اقوال) احدها لا يحسب اصله ولا رجمه وثانيها يحسب اصله ورجمه وثالثها يحسب اصله لا رجمه

(قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشدة النون ٧١٤ اى المصنف (قوله حوم) بفتح الحاء مثقالاى اراد (قوله مفصلا ومجلا) حالان من

بيع المراجعة بقوله (ان بين) بفتحات مثقالاى فصل البائع ابتداء (الجميع) اى جميع ما صرفه
 في المبيع بان بين ما يحسب ويربح له وما يحسب ولا يربح له وما لا يحسب واشترط الربح على الجميع
 غ الشرط راجع لقوله وجاز مراجعة وكأنه حوم على اختصار الخمسة التى ذكرها عياض في
 التنبهات اذ قال لا يخلو بيع المراجعة من وجه من خمسة احدها ان بين جميع ما صرفه
 ما يحسب وما لا يحسب مفصلا ومجلا ويشترط ضرب الربح على الجميع فهذا وجه صحيح
 لازم للمشتري فيما يحسب وما لا يحسب ويضرب الربح على جميعه بشرطه (او) اجل ما صرفه
 ابتداء ثم (فسر) البائع (المؤنة يقال هي) اى السلعة قامت على (عمائة) من الدراهم مثلا
 (اصلها) اى ثمنها (كذا) اى غائون مثلا (وجعلها) من محل كذا الى محل كذا (كذا) اى خمسة
 مثلا وصيغها خمسة وطرزها خمسة وطبها وشدها خمسة وشرط الربح فيما يربح له خاصة عياض
 الثاني ان يفسر ذلك ايضا وبفسر ما يحسب ويربح عليه وما لا يربح عليه وما لا يحسب جله
 ثم يضرب الربح على ما يجب ضربه عليه خاصة فهذا صحيح جائز ايضا على ما عقده (او قال)
 ابيع (على المراجعة وبين) بفتحات مثقالاى البائع ما يربح له وهو ثمن واجرة ماله عين فائمة
 وما لا يربح له وهو ما زاد القيمة وليس له عين فائمة وما لا يحسب ومثلا للمراجعة فقال (كربح
 العشرة احد عشر ولم يفصلا) اى المتبايعان حين البيع (ماله ربح) وما لا يربح له عياض
 الوجه الثالث ان يفسر المؤنة فيقول هي على عمائة رأس ماله كذا وزعمها في الجمل كذا وفي
 الصبيغ والقصادة كذا وفي الشد والطي كذا او باعها على المراجعة العشرة احد عشر وللجمله
 احد عشر ولم يفصلا ولا شرط ما يوضع الربح عليه مما لا يوضع ولا ما يحسب مما لا يحسب في الثمن
 والمذهب جواز هذا وفض الربح على ما يجب له واسقاط ما لا يحسب في الثمن ولما كان قوله
 العشرة احد عشر يحتمل غير المراد بين المراد وضابطه فقال (وزيد) بكسر الزاى نائب فاعله
 (عشر الاصل) اى الثمن الذى اشترى به السلعة به وماله عين فائمة اى اذا قال بربح العشرة
 احد عشر فعناه انه يزاد على ماله ربح عشرة فاذا كان الاصل مائة زيد عليه عشرة وان كان
 مائة وعشرين زيد عليه اثنا عشر وليس معناه ان يزاد على العشرة احد عشر فاذا كان الاصل
 عشرة يصير احد وعشرين وشبهه في زيادة عشر الاصل في الجملة لانه في المشبه به يؤخذ وفي
 المشبه به يسقط فقال (والوضعية) اى الخطيئة من الاصل ان شرطت فهي (كذلك) اى ربح
 العشرة احد عشر مثلا في انه يزاد على الاصل عشرة واكن يسقط واحد من المجموع فاذا قال
 بوضعية العشرة احد عشر فعناه انه يزاد على العشرة عشرة او احد عشر يسقط واحد يسقط
 منها واحد فهو جز من احد عشر جزا وهو اقل من العشر الذى هو واحد من عشرة وان قال
 بوضعية العشرة عشرة ونضع نصف الاصل وثلاثون وضع ثلثاه واربعون ثلاثة ارباعه
 وضابطها ان زادت على الاصل ان يجزأ الاصل اجزاء بعدد الوضعية وينسب ما زاده عدد
 الوضعية على الاصل الى عدد الوضعية وبمثل تلك النسبة يحط عن المشتري من تلك الاجزاء
 وان ساوته او نقصت عنه وضابطها ان تضبها له وتنسب عدد الوضعية لمجموعهما وبمثل تلك
 النسبة يحط من الاصل فان قال بوضعية العشرة عشرة فزاد على الاصل مثله والنسب الوضعية
 لمجموعهما يكن نقصا فاسقط نصف الاصل وان قال بوضعية العشرة خمسة فزاد خمسة على عشرة

جميع فلهما بفتح ما قبل
 آخرهما او من فاعل بينهما
 فلهما بكسره (قوله
 بشرطه) اى عملا به (قوله
 قامت على) بشد الباء (قوله
 وفض الربح) مصدر مضاف
 لافـ قوله عطف على جواز
 (قوله واسقاط) عطف على
 جواز (قوله بين) بفتحات
 مثقالا (قوله وضابطه)
 عطف على المراد (قوله وماله
 عين فائمة) اى اجره عطف
 على الثمن (قوله انه) اى
 الشان (قوله عشرة) نائب
 فاعل يزداد (قوله لانه) اى
 المزياد الخ عمله في الجملة
 (قوله في المشبه به) صلة
 يؤخذ (قوله شرطت) بضم
 فكسر (قوله في انه يزداد
 الخ) صلة كاف التثنية
 (قوله واحد) بيان لعشرها
 (قوله فهو) اى المسقط
 (قوله وهو) اى الجز من
 احد عشر جزا (قوله
 وضابطها) اى الوضعية
 (قوله الى عدد الوضعية)
 صلة ينسب (قوله وبمثل
 تلك النسبة) صلة يحط (قوله
 وان ساوته) اى الوضعية
 الاصل (قوله ونقصت) اى
 الوضعية (قوله عنه) اى
 الاصل (قوله ان تضبها) اى
 الوضعية (قوله له) اى
 الاصل (قوله لمجموعهما)
 اى الاصل والوضعية صلة تنسب

(قوله جلهما) أي الوضعية (قوله منها) أي الوضعية (قوله لانها) أي الوضعية (قوله ولم يفصل) أي ما يحسب ويرجح له وما يحسب ولا يرجح له وما لا يحسب (قوله لجلههما) أي المتباينين الخ لانه لا تصح (قوله او المشتري) عطف على ضمير الاثنين (قوله الثمن) مقبول جهل (قوله يهيم) بضم فسكون فكسر (قوله ذلك) أي الثمن (قوله على) بشد الياء (قوله بين) بكسر الياء ثقلا أي ظاهر (قوله لا يدري) بضم الياء وفتح الراء (قوله من الثمن) يان مار قوله يضرب بضم الياء ٧١٥ وفتح الراء (قوله وهو) أي الفساد (قوله عندي) صلة ظاهر (قوله فيها) أي السلعة (قوله لانها) أي الصورة (قوله عادت) أي صارت (قوله لكن لا ينبغي) أي حل (قوله المصنف على الفساد) استدل على كلام ابن غازي (قوله وان صرح به) أي الفساد حال ارمبالغة (قوله ونقله) أي الفساد (قوله وقال) أي عياض (قوله انه) أي الفساد (قوله لذكره) أي المصنف الخ لعله لا ينبغي الخ (قوله وهما) أي التأويلان (قوله قال) أي خليفه (قوله بعده) أي كلام بن رشد (قوله) قال أي ابن عرفة (قوله) لجله أي ابن عرفة (قوله) لهما أي التأويلين (قوله) وبنها أي كون التأويلين مخالفتين للفساد ومبينان على الصحة صلة تعلم (قوله) على انه أي الاحال (قوله) واعتراضه أي عجب (قوله) له أي عجب (قوله فيه) أي تحتم الفسخ على انه غش (قوله) بزيادة في الثمن

وانسب خمسة للعجموع تكن ثلثا فاسقط ثلث الاصل ابن عبد السلام والا قرب جلهما على ما بهم منها عرفا لانها حقيقة عرفية لا لغوية البناني والعرف عندنا في وضعية العشرة خمسة ونحوها تصيرا العشرة خمسة بحط النصف (لا) تصح المراجعة ان (اهم) أي اجمل البائع ولم بين ما يرجح له وما لا يرجح له ولا كون الربح على الجميع (ك) قوله (قامت) الساعة (بكذا) أي مائة مثالا أو غيرها كذا ولم يفصل وناع بمراجعة العشرة احد عشر لجلههما والمشتري الثمن عياض الوجه الرابع ان يهيم ذلك ويجمعه جله فيقول قامت على بكذا أو غيرها كذا وباع مراجعة للعشرة درهم فهذا بين الفساد على اصولهم لانه لا يدري ما يحسب له من الثمن وما لا يحسب وما يضرب له الربح وما لا يضرب فهو جهل بالثمن منه ما جبهه وان علمه البائع فالمشتري جاهل به وهذه صورة من صور البيوع الفاسدة وهو عندي ظاهر المدونة (أو) قال بائع المراجعة (قامت) الساعة (بشد هاوطيما بكذا) كناية (ولم يفصل) ثمنها وما له عين قائمة وما لا عين له قائمة وما لا يحسب وباعها بربح العشرة احد عشر مثالا عياض الوجه الخامس ان يهيم ذلك ويجمعه جله فيقول قامت فيم النفقة بعد تسعيتها فيقول قامت على عيائه بشد هاوطيما واصلها وصبغها أو يفسرها فيقول عشرة قمتها في مؤنتها ولا يفسر المؤنة فهذه أيضا فاسدة لانها كانت لجهل الثمن ويقسخ قاله أبو اسحق وغيره اه كلام غ البناني لكن لا ينبغي حل كلام المصنف على الفساد وان صرح به ابن رشد وعياض ونقله عن أبي اسحق وغيره وقال انه ظاهر المدونة لذكره التأويلين وهما التمايزيان على جهة البيع ولما ذكر في التوضيح كلام ابن رشد قال بعده ونص ابن بشير على ان البيع لا يفسد بعدم التبيين اه ولما ذكر ابن عرفة التأويلين قال مانصه ابن رشد الصواب فسخ هذا البيع لجهل المشتري الثمن اه فجعل قول ابن رشد مخالفا لهما طي وبهذا تعلم ان قول عجب يهتم الفسخ على انه غش واعتراضه على المصنف غير ظاهر ولا سلف فيه (وهل هو) أي الابهام (كذب) أي حكمه حكم الكذب بزيادة في الثمن لزيادته فيه ما لا يحسب فيه وجعل الربح على ما لا يرجح له وبأق حكم الكذب في قول المصنف وان كذب لزم المشتري ان حطه ورجعه الخ وهذا تأويل عبد الحق وابن لبابة وقوله محنون وابن عبدوس ومال اليه أبو عمران (أو) هو (غش) أي حكمه حكم الغش وعلى هذا فالحكم هنا انه يسقط ما يجب اسقاطه ورأس المال ما بقي قامت السلعة ام لا ولا ينظر الى قيمتها هكذا في التوضيح وفي عن عياض وهذا تأويل أبي عمران على الكتاب واليه مال التومسي والباجي وابن حجر زوانكروه ابن لبابة ولكن ظاهر المدونة تخيير المشتري مع القيام ونفسها وان ضرب الربح على الحولة ولم يبين ذلك وقد فات المتاع بتغير سوق او بدن حسب ذلك

نصير كذب (قوله لزيادته) أي البائع (قوله فيه) أي الثمن (قوله وجعل الربح على ما لا يرجح له) عطف على زيادته (قوله وهذا) أي كون الابهام كذبا (قوله وعلى هذا) أي كون الابهام غشا (قوله انه) أي الشان (قوله يسقط) بضم الياء وفتح القاف (قوله ولا ينظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله وهذا) أي كون الابهام غشا (قوله الكتاب) أي المدونة (قوله واليه) أي كونه غشا صلة مال (قوله وأنكروه) أي غشا (قوله ولم يبين) أي يفصل

(قوله يكال) نعت عرض (قوله من عين او عرض) بيان خلافه (قوله رد) بضم الراء (قوله له) أى المبتاع (قوله والاول) أى وان لم يكن خيرا له (قوله بالاول) أى ما عقده عليه (قوله وبالثاني) أى ما عقده (قوله أو قصره) أى لزوم بيانه (قوله وناول) بفتح ناء متعلا أى حمل (قوله عليه) أى لزوم بيانه سواء كان بالاول أو بالثاني صلة تاوول (قوله أصله) ٧١٧ أى قاعدة ابن القاسم (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله رد) بضم الراء (قوله بهده) أى الاجل (قوله ان اشترطه) أى المشتري الاجل (قوله لان له) أى الاجل الخ علة وجوب بيانه (قوله لان الا لاحق الخ) علة لوجوب بيانه (قوله ولان الرضا الخ) عطف على لان الخ (قوله فيها) أى المدونة (قوله فليبينه) أى عند بيعها (قوله قبها) بكسر الموحدة (قوله ذلك) أى قبولها بالثمن (قوله قبضا) ماض أو مصدر متصل بفعوله (قوله استبعد) بضم المشاء وكسر الموحدة (قوله لانه) أى التأجيل (قوله لانه) أى الشان (قوله لما كان له) أى المشتري (قوله انه) أى الشان (قوله دين) أى القيمة الحالية (قوله في دين) أى الثمن المؤخر (قوله وان كانت) أى السلعة (قوله عنده) أى البائع (قوله الطرى) أى الجديد الذى لم تطل اقامته (قوله سوقها) أى قيمة السلعة (قوله بين) بفتح ناء متعلا (قوله والا) أى وان لم يتغير سوقها ولا بدنها ولم تنبر (قوله بحمل) بضم الحاء المهملة أى يتغير (قوله وفات) أى المبيع (قوله رد) بضم الراء (قوله فحل) بضم الحاء (قوله الجبار) جمع تاجر (قوله فى الطرى) صله أرغب (قوله لانه) أى المبيع (قوله حال) أى تغير (قوله وتغير) تفسير لحال (قوله بها) أى السلعة التى طالت اقامتها

يكال أو يوزن وقد خلافه من عين أو عرض وباع ولم يبين رد الأول أن يتسلق المبتاع بيبعه وان فانت السلعة بتغير سوق أو بدن أو بوجه من الوجوه ضرب المشتري الربح على ما عقده البائع على الجزء الذى أرجعه فى كل مكيل أو موزون ان كان خيرا له والا فلا القصد ببيع به افاده الحط فى انظر قوله مطلقا فانه على غير قول مالك رضى الله تعالى عنه البنانى الاطلاق هو ظاهر المدونة ابن عرفة عياض من نقد غير ما به عقد فى لزوم بيانه فى بيعه بالاول أو بالثاني أو قصره على بيعه بالاول قولان اظهرهما مع الواضحة وانص الموازية وتناول فضل عليه المدونة والواضحة ١٥ أبو الحسن ابن رشد لم يحكم ابن القاسم فى هذه المسئلة بحكم الكذب ولا بحكم الغش والصواب على أصله فى مسئلة الكذب أن ينظر الى ما عقده فان كانت قيمته مثل ما عقده عليه أو أكثر فلا كلام للمشتري لان ما ابتاع به خيرا له وان كانت أقل وأبى البائع أن يضرب له الربح على ما عقده رد الى قيمة سلعته ما لم ترد على ما أخذها به وما لم تقصص عن قيمة ما عقده البائع فلا ينقص هذا على أصله فى الكذب وأما على ما فى الكتاب فقبحه اشكال على أصولهم ١٥ (و) وجب بيان (الاجل) للثن الذى دفعه للبائع بعده ان اشترطه فى الشراء لان له حصه من الثمن بل (وان اشترى على) شرط (النقد) أى تجبيل الثمن ثم تراصيا على تأجيله لان الا لاحق للعقد كالأوقع فيه ولان الرضا بالاجل بعد البيع دليل على زيادة فى الثمن فيها من ابتاع ساعة الى أجل فليبينه فان لم يبينه فالبيع مردود فان قبلها المبتاع بالثن الى الاجل فلا خبير فيه ولا أحب له ذلك الا ان تقوت فبأخذ البائع قيمته يوم قبضها المبتاع ولا يضرب له الربح على القيمة فان كانت القيمة أكثر مما عاها به فليس له الا ذلك أى الثمن مجلا ١٥ واختلف الشيوخ فى قوله فالبيع مردود فقبل أراد اذا اختار المشتري الرد وقيل يفسخ وان رضى بالنقد واسبق بعد لانه حق مخلوق وقوله فان قبلها المبتاع بالثن الى الاجل فلا خبير فيه فهو فى كتاب محمد ومعناه انه لا يجوز لانه لما كان له رد السلعة اذ هى قائمة صار التأخير بالثن انما اتفاقا عليه من أجل ترك القيام الذى كان له أن يفعله فهو من باب السلف الذى يجوز نقعا كن وجد عيبا فى سلعة فقال له البائع لا تردوها وأنا ونزل بالثن الى أجل فان هذا سلف جرد فعا قاله ابن يونس ونقل أبو الحسن عن ابن بشير أنه ان رضى المشتري بتجيبيل الثمن صح البيع كانت السلعة قائمة أو فائتة وان رضى البائع بالتأجيل فان قامت السلعة فلا يصح لوجوب القيمة عليه حالة فان أخوه صار فسخ دين فى دين وان كانت قائمة فقولان للمتأخرين أفاده الحط (و) وجب بيان (طول زمان) قائمة المبيع عنده لرغبة الناس فى الطرى دون العتيق وظاهره تغير سوقها أم لا بارت عنده أم لا وللغنى ان تغير وقها أو تغيرت فى نفسها أو بارت بين والا فلا ابن عرفة الصقلي عن ابن حبيب ان طال مكثها فليبين وان لم يحل سوقها فان لم يفعل وفات رد الى القيمة ولا ابن رشد ان طال مكث المبيع عنده فلا يصح من اجمعة ولا مساومة حتى يبين وان لم تجل اسواق لان التجارى الطرى أرغب وأحرص لانه اذا طال مكثه حال عن حاله وتغير وقد تشامون بها النقل خروجها

(قوله فهو) أي ترك البيان (قوله بخير المبتاع) أي بين الرد والتسك (قوله الدلسة) بضم الدال وسكون اللام أي الغش (قوله قديمة) أي طالت أقامتها عنده ٧١٨ (قوله ليرى) بضم فسكسر (قوله ومنها) أي الدلسة (قوله ومنه) أي التدليس (قوله أي

ابن عرفة ونحوه للصلقي والمازري وابن محرز وابن حارث وغيرهم ثم قال ابن رشد فان باع مراهجة أو مساومة بعد الطول ولم يبين فهو غش بخير المبتاع في القيام ويغرم الأقل من الثمن أو القيمة في الفوات عياض من الدلسة في بيع المساومة أن تكون السلعة قديمة فيدخلها في السوق ليرى أنها طرية تجلوبة ومنها أن يبيع في التركة ما ليس منها وكذا إظهاره للمشتري أنها طرية وإن لم يدخلها السوق ومنه إدخال بعض أهل السوق بعض ما يحانونه للانداء عليه كوارد على السوق (و) وجب بيان (تجاوز) النقد (الزائف) أي المعيب بنقص وزن أو غش أو رداءه فمعدن أو سكة أي رضا البائع به وقوله أياه سواء كان كل الثمن أو بعضه وظاهره كالدونة وابن عرفة اعتيد تجاوزه أم لا فيما من ابتاع سلعة بدراهم فقد أتم أخرا بالثمن أو نقد وحط عنه ما يشبهه حط بطة البيع أو تجاوز عنه دونهما زائفا فلا يبيع مراهجة حتى يبين ذلك ابن يونس فان لم يبين تأخير الثمن كان كمن نقد غير ما عقد أصبغ فان فانت ففيها القيمة وان لم يبين ما حط عنه فان حطه البائع لزمه البيع والآخر فان فانت فالقيمة ما لم تجاوزا لثمن الاول وان لم يبين تجاوز الزائف فكم من نقد غير ما عقد (و) وجب بيان (هبة) من البائع بعض الثمن للمشتري (اعتيدت) بين المتبايعين فان لم يبينها فان كانت قائمة وحط البائع ما وهب له من الثمن دون ربحه لزمته قاله محققون وقال أصبغ لا يلزمه حتى يحط ربحه أيضا فان فانت لزمته ان حطه باتفاقهما فان لم تعتد لكثيرتها فلا يجب بيانها في المدونة ان ابتاع سلعة بمائة فنقدتها واقتراهما وهبت له المائة فله أن يبيع مراهجة وان ابتاع سلعة فوهبها للرجل ثم ورثها منه فلا يبيعها مراهجة أبو الحسن وكذا لو باعها ثم ورثها وقوله في الاولى افترا ليس بشرط (و) وجب في بيع المراهجة وغيره بيان (انها) أي السلعة غير البلدية المشتبهة ببلدية مرغوب فيها أكثر (ليست ببلدية) أي مصنوعة ببلد البيع وان كانت بلدية مشتبهة بغيرها المرغوب فيها أكثر وجب بيان انها بلدية (أو من التركة) يحفل أنه عطف على بلدية أي يجب بيان انها ليست من التركة اذا كانت الرغبة في سلعة التركة ولم تكن منها ففي المتيقنة من باع ثوبه في تركة تباع فيها الثياب فلامبتاع رده اذا علم وكذلك فيما جلب من رقيق أو حيوان وخطا به رأس أو دابة وصاح عليه الصانع فليتاعه رده اذا علم ويحفل عطفه على ليست ببلدية أي يجب بيان انها من التركة اذا كانت منها والنقوس تردها وتنقر من حوائج الميت وهذا التدليس خاص بالمراهجة فان لم يبين غش في المستأين (و) ان ابتاع حاملا وولدت عنده وأراد بيعهها وجب بيان (ولادتها) عندها أمة كانت أو غيرها ان لم يبيع ولدها معها بل (وان باع ولدها معها) لانه لا يفتضى ولادتها عنده وكذا يجب بيان تزويجها ولو طلقت ولم تلد واشرع قوله ولدت بان وطء السيد لا يجب بيانه الآن تكون بكرة واقتضاها وقبسه في المدونة بالرائعة فان لم يبينه فكذب يلزم المشتري ان حط عنه ما ينوب الاقتضا وربحه وفي المقدمات ولادتها عنده عيب وطول أقامتها عنده الى ولادتها غش وخديعة ونقصها بالتزويج والولادة كذب في الثمن وقد لا توجد كلها اذ قد تلد باثر شرائها فان باعها بلا بيان فله القيام بأي هذه العال الثلاث مادامت قائمة فان أسقط البائع عنه الكذب وربحه فله القيام

رضا البائع به) أي الزائف
تفسير تجاوزه (قوله وقوله)
أي البائع (قوله أياه) أي
الزائف (قوله سواء كان)
أي الزائف (قوله تجاوزه)
أي الزائف (قوله فيما) أي
المدونة خبر مقدم (قوله
ثم آخر) بضم فسكسر مثقلا
(قوله حط) بضم الحاء المهذلة
(قوله عنه) أي المبتاع
(قوله ذلك) أي التأخير أو
الحط أو التجاوز (قوله لزمه)
أي المشتري (قوله والا) أي
وان لم يحطه البائع (قوله
خير) أي المبتاع (قوله فان
كانت) أي السلعة (قوله
من الثمن) بيان ما (قوله
لزمته) أي السلعة المشتري
(قوله فان لم تعتد) أي الهبة
مفهوم اعتيدت (قوله في
المدونة) خبر مقدم (قوله
يبيع مراهجة) أي على
المائة (قوله في الاولى)
بضم الهمز أي مسئلة هبة
بجميع الثمن (قوله ولم تكن)
أي السلعة (قوله منها) أي
التركة (قوله حاملا) وأولى
حائلا وحلت وولدت عنده
(قوله لانه) أي يبيع ولدها
معها (قوله وقبسه) أي
وجوب بيان الاقتضا
(قوله فان لم يبينه) أي
الاقتضا (قوله فان

باعها بلا بيان) أي مع وجودها كلها (قوله فله) أي المشتري (قوله العال الثلاث) أي الغش والعيب والكذب بالعيب
(قوله مادامت) أي السلعة (قوله عنه) أي المبتاع (قوله فله) أي المبتاع (قوله وان فانت) أي السلعة (قوله فاكأن) أي المقوت

المبتاع (قوله وان كان) اى

العيب الذي حدث عنده

(قوله خیر) ای المبتاع

(قوله في ردّها) ای الامه

(قوله الحادث) فاعل نقص

(قوله ومناجه) أى الارش

عطف عابہ (قوله من

الرجح) بیان منابه (قوله

ولا ولدها) حال (قوله لأجل

الغيب والغش) عليه وليس

للبائع ان يلزمه اياها (فولهلم

يبلغ عدد المراجعين (٤٩) كالمقصور

للمرا - بصغير (فوله جبرا)

بصم و کسر ای المبدأ ایمان
(تألیف)

(قوله ج ۴۸۴) ای آدم

وولده (قوله يرد البيع)

بہم نسخ (مولد وال نادس)
ای الامت (قد اوشد) (ای)

المقام (قوله الفاضل)

المبياع (شركة المرسى)
رفع الفاع مسكه من الماء

(قوله كذا) أي من الشجرة

والغنى (قوله يوم الشراء)

صاۃ اُرت (قہ لہمنہما)

أى الثمرة المؤبرة والصوف

النام (قوله من الثمن) - سان

حصة (قوله أنه) أى

الشخص (قوله وعليه) أى

الاصل الخ حال منه (قوله

عليها) أى الغنم الخال منها

(قوله علمه) أى البائع

(قوله وان وجب عليه الخ)

حَال (قوله على الثمن الذي

أقبل منه) صلاة فبيع

و نقص و ذکره اتمذ کیر خبره

(قوله يبينها) أى الاقالة (قوله لانه) أى الاقالة بزيادة

(قوله الآخر) بكسر الخاء المجهمة (قوله لانه) أى ابتاعها بأقل أو أكثر (قوله وجعلها) أى المدونة (قوله من غيره) أى من ابتاعها منه (قوله لانه) أى البائع (قوله ٧٢٠) لو اشتراها (قوله منه) أى السلعة (قوله منه) أى من ابتاعها منه (قوله بثلثي) أى الذى باعها

مرابحة على الثمن الآخر لانه ملاك حادث ابن محرر ظاهره ولو ابتاعها من ابتاعها منه وجعلها فضل على ابتاعها من غيره كقول ابن حبيب وظاهر كلامها أنه لو اشتراها منه بثلثي الثمن فلا يبيع الاعلى الثمن الاول وصرح به اللخمي ونصه ابن القاسم من اشترى سلعة ثم باعها من رجل مرابحة ثم استقاله منها بثلثي الثمن فلا يبيع الاعلى الثمن الاول وان استقال باكثر أو اقل جازان يبيع على الثاني وقال ابن حبيب لا يبيع الاعلى الاول استقال منها أو اشتراها باكثر أو بأقل والاول أحسن فله البيع على الثاني (و) ان اشترى دابة وركبها ركوباً مضمناً ثم أراد بيعها مرابحة وجب بيان (الركوب) المنقص للدابة التي أريد بيعها مرابحة (و) ان اشترى ثوباً ولبسه لسامنة مضمناً ثم أراد بيعه مرابحة وجب بيان (اللبس) المنقص للثوب الذي أريد بيعه مرابحة فان لم يبين فكذب فيهما (و) ان اشترى سلعة في صفقة واحدة بثمن واحد ثم قسمه عليها أو أراد بيع شيء منها مرابحة وجب عليه بيان (التوظيف) أى قسمة الثمن عليها وان الثمن الذى أراد أن يبيع عليه بالمرابحة بتوظيفه ان كانت الساع الموظف عليها مختلفة بل (ولو) كان الموظف عليه (متفقاً) فى الصفة كشيئين متفقين جنساً وصفة لانه لئلا يخطئ فى توظيفه ويزيد فى ثمن بعضها لاستحسانه والامر بخلافه وأشار بولوى قول ابن نافع بعدم وجوب بيان التوظيف على المتفق لانه شأن التجارة يدخلون عليه وبهم سدا يخرج المثلثي فلا يجب بيان التوظيف عليه عند بيع بعضه مرابحة حيث اتفقت اجزائه فان لم يبين فى مسئلة المصنف فهل كذب أو غش خلاف وظاهر قى ترجيح الثاني وينبغي انه غش فى المتفق لانه شراؤه كذلك وكذب فى المختلف لاحتمال خطئه واستغنى عن المبالغ عليه فقط فقال (الا) اذا كان المبيع (من سلم) متفق فى الجنس والصفة فلا يجب بيان التوظيف عليه لان آحاده غير مقصود لغيرها بالعقد عليها وانما قصد ما انصف بالصفة المشترطة ولذا اذا استحق المسلم فيه كله أو بعضه لا يفسخ السلم ويرجع بثلث ما استحق وقيد فيها عدم وجوب بيان التوظيف على المسلم فيه بما أخذه بمثل الصفة المشروطة لا أدنى منها واللخمي بان لا يكون بعض المأخوذ أجود مما فى الذمة ولو اشترى اثنان سلعة مقومة واقتسماها فلا يبيع أحدهما مرابحة الا بمينان لم تكن من سلم متفق ومن اشترى ربعا واستغله ثم أراد بيعه مرابحة فلا يجب عليه بيان أخذ (غلة ربع) بفتح الراء وسكون الواو وحدة أى منزل معد للسكنى به ومثله الارض والشجر والبناء غير الربع والحيو ان قال فيها ومن ابتاع حوائط أو حيو أو نارا ورعا فاعطاهما وحلب الغنم فليس عليه ان يبين ذلك فى المراجعة لان الغلة بالضممان أبو الحسن اظهر قوله لان الغلة بالضممان وهذا ليس مما يعلل به كونه لا يبين اللخمي فى الفخل اذا كانت غلته أكثر من نفقته ~~كانت له~~ ولا يجب النفقة وان كانت النفقة أكثر حسب الفضل وان اتفق ثم باع مرابحة قبل ان يغفل حسب النفقة التى اتفق فى سقيها وعلاجها اه وبيانه ان كلامها يقتضى ان بائع المراجعة يستبد بالغلة ويحسب النفقة فى الثمن مطلقا وحقها أن تفصل كما فصل اللخمي اه الواو فى الصواب تقييد عدم وجوب البيان بعدم حدوث ما يؤثر نقصا فى المبيع أو ما يختلف الانغراض به وشبهه فى عدم وجوب البيان فقال (كذلك كميل شرائه) ساعة ابتاع بعضها أولا ثم اشترى باقيها من شريكه فيها ثم أراد بيعها مرابحة فلا يجب

له جرابحة على ثمنها الذى اشتراها به اولاً (قوله والاول) أى قول ابن القاسم (قوله على الثاني) أى الزائد على ثمن المراجعة أو الناقص عنه (قوله فيما) أى الدابة والثوب (قوله ثم قسمه) أى الثمن (قوله عليها) أى السلع (قوله لانه قد يخطئ فى توظيفه) علة وجوب بيانه مع اتفاقها (قوله لاستحسانه) أى البعض للزيادة فى ثمنه (قوله لانه) أى التوظيف (قوله عليه) أى التوظيف (قوله وبهذا) أى التعليل باحتمال الخطأ فى توظيفه صله يخرج (قوله الثاني) أى غش (قوله لانه) أى تركة البيان (قوله المبالغ) أى المتفق (قوله عليه) أى المتفق من سلم (قوله وقيد بفتحات متعقلا) قوله فيها أى المدونة (قوله باخذه) أى المسلم فيه صله قيد (قوله واللخمي) أى وقيد اللخمي (قوله فلا يبيع أحدهما) أى ما خصه بالقسمة (قوله ان لم تكن) أى السلع (قوله فيما) أى المدونة (قوله وهذا) أى كون الغلة بالضممان (قوله كانت) أى الغلة (قوله له) أى بائع المراجعة (قوله وحققها) أى المدونة (قوله ولا) بشد الواو صلة ابتاع

عليه بيان ذلك الخمي اذ لم يرد في شراء الباقي لدفع ضرر الشركة والاوجب بيانه ابن رشد
لا يجوز لمن اشترى سلعة بجهة أن يبيع نصفها امر اجهة بنصف عنها حتى يبين لمن اشترى نصف
سلعة في صفقة ثم اشترى نصفها الثاني في صفقة أخرى ببيعها بجهة ولا يبين وأخرج من عدم
وجوب البيان فقال (لا) يقتضي وجوب بيان تكميل الشراء (ان وروث) البائع (بعضه) أي
المبيع واشترى باقيه وباع البعض الذي اشتراه امر اجهة فيجب عليه أن يبين أنه ورث باقيه (وهل)
وجوب البيان (ان تقدم الارث) على الشراء لانه يزيد في غن الباقي ليكمل له ما ورث به فانه
تقدم الشراء فلا يجب البيان قاله القاسبي (أو) وجوب البيان ثابت (مطلبا) عن التقيد
بتقدم الارث فيجب ولون تقدم الشراء لانه قد يزيد في غن البعض لقرينة ارث باقيه قاله أبو بكر بن
عبد الرحمن في الجواب (ناويلان) في فهم قولها وان ورث نصف سلعة ثم ابتاع نصفها فلا يبيع
حتى يبين لانه اذا لم يبين دخل في ذلك ما ابتاع وما ورث واذا بين فانه يقع البيع على ما ابتاع
ابن يونس فان باع ولم يبين حتى قامت فالمبيع نصفه مشترى فيعضى بنصف الثمن ونصف الربح
ونصفه موروث فيه الاقل من القيمة او ما يقع له من الثمن والربح وان كانت قائمة فلا مشترى
ردا للمبيع والتسليمه وعلم مما تقدم أن المبيع امر اجهة انما هو النصف المبتاع لان النصف
الموروث لا يباع امر اجهة لانه لا غن له قاله ثم البناني موضوع المسئلة في المدونة انما هو
اذا باع النصف المشتري فقط امر اجهة وفيه وقع التأويلان للقاسبي وأبي بكر بن عبد الرحمن
وبه شرح وغيره انظر (ان غلط) بائع امر اجهة على نفسه فأخبر (بنقص) عن غن السلعة
(وصدق) بضم الصاد وكسر الهمزة مشددة أي صدقه المشتري منه في غلظه (أو) لم يصدق
(و أثبت) البائع غلظه بيينة أو ظهر بكتابة على السلعة وحلف معها (رد) المشتري السلعة
وأخذ غنمه (أو دفع) المشتري للبائع (ماتين) انه غنهما (وربحه) اذا كان المبيع قائما (وان فات)
المبيع عند المشتري بزيادة أو نقص لا يجوز التسوق (خير) بضم الخاء المعجمة وكسر الهمزة مشددة
(مشتريه) أي المبيع بالمرابحة (بين) دفع الثمن (الصحيح و ربحه) للبائع (و) دفع (قيمه) أي
المبيع المقوم ومثل المثلي وتعتبر قيمته (يوم يبعه) لهصة العقد وفي الموطن يوم قبضه وعليه درج
ابن الحاجب (ما لم تنقص) قيمته (عن الغلط و ربحه) فان نقصت عنه لزمته بالغلط و ربحه طوى
أي وما لم ترد على الصحيح و ربحه كما في المدونة فعليه أن يبينه ~~لكن~~ بضم السين عبارة ابن الحاجب
البناني لا يحتاج لهذه الزيادة لانه حيث خير المشتري فاعلم انه لا يختار الا الاقل (وان كذب)
البائع في اخباره بالثمن بزيادة بان قال خمسين وهو أربعون (لزم) المبيع (المشتري ان حطه) أي
اسقط البائع الكذب أي القدر الذي زاده وهو عشرة في المثال (وربحه) فان لم يحطه فلا يلزمه
ويخير بين الفسك والرد (بخلاف) حكم (الغش) كتابته على المبيع أكثر من غنمه وبيعه
بالمرابحة على غنمه وبيعه ما ورثه موهبا انه اشتراه وكتبه طول اقامته عنده فلا يلزم المشتري
ويخير بين الفسك والرد مع القيام والغش ايهام وجوده فقود مقصود وجوده أو فقده وجود
مقصود فقده لا تنقص قيمته لهما أي فقده مقصود الوجود ولا وجود مقصود الفقده الاحتراز
بقوله لا تنقص قيمته الخ عن العيب وذلك انهم فرقوا في باب المرابحة بين الغش والعيب
بان ما يكره ولا تنقص القيمة له يسمى غشا كطول اقامة السابعة وكونها غير بلدية أو من انتركة

(قوله عن ذلك) أى فقد ما يقصد وجوده أو وجود ما يقصد فقدته (قوله من يبيع المساومة الخ) بيان غيرها (قوله فى أن المشتري بخير) صلة تكاف التسمية (قوله اشمل) أى اشموله العيب الذى لم يدل بس (قوله لكن يبيع) أى المصنف الخ اشارة الى الاعتذار عنه (قوله الا ان ابن رشد الخ) استدراك على الاستدراك لرفع ايهامه رفع المأخذة عن المصنف (قوله بزيادة فى الثمن) صورة الكذب (قوله أو الغش) عطف على الكذب (قوله قبل قبض المشتري) صلة هلاك (قوله فضعفانها) أى السلامة (قوله من البائع) أى فى المراجعة وفى غيرها من المشتري (قوله فيها) أى المدونة (قوله لشبه المراجعة البيع الفاسد) أى الذى لا يقتل ضمانه لمشتريه لا بقبضه اشارة للفرق بين المراجعة وغيرها (فصل فى بيان ما يتناول به البيع الخ) * (قوله وحكم) عطف على ما (قوله وشراء) عطف على بيع ٧٢٢ (قوله امرية) بفتح العين المهملة وكسر الراء وشدة المنقاة تحت أى الثمرة الموهوبة وهى

وما تنقص القيمة يسمى عيبا كالعيوب المتقدمة والمراد بكون القيمة لا تنقص للغش عدم نقصها باعتبار ذات البيع فقط بقطع النظر عن ذلك بخلاف العيب فان ذات المبيع ناقصة غالبا فله طى (وان قامت) الساعة بماء أو نقص أو حواله سوق (فى الغش) يلزم المشتري (أقول) أمرين (الثنى) الذى يبيع به (والقيمة) يوم قبضها ولا يضرب ربح على الاقل (وفى الكذب خير) بضم الخاء المججمة وكسر التحتية مشددة البائع (بين) أخذ (الصحيح) ورجحه أو قيمتها (أى الساعة) ما لم تزد (قيمتها) على الكذب ورجحه (فان زادت عليه ورجحه فيلزم المشتري الكذب ورجحه فقط لرضا البائع به وجعل ضمير خير للبائع هو الذى فى ابن الحاجب والشرح وح وبدل عليه قوله ما لم تزد على الكذب ورجحه اذ لو كان الخيار للمشتري لم يكن له هذا التقييد مع اذله دفعها ولو زادت على الكذب ورجحه لانه يدفعها باختياره ولا نه لا يختار الا الاقل (ومدلس) يبيع (المراجعة) أى المدلس فيها (ك) المدلس فى بيع (غيرها) أى المراجعة من بيع المساومة والمزايدة والاستئمان فى أن المشتري بخير بين الرد ولائى عليه والتسك ولائى له الا أن يدخل عنده عيب طى لوقال وعيب المراجعة كغيرها كان اشمل لكن تبس عبارة ابن رشد الا أن ابن رشد أتى فى آخر كلامه بما يدل على العموم فجاء كلامه حسنا انظر فى ق ابن يونس فتفرق المراجعة من غيرها فى هلاك السلامة فى الكذب بزيادة فى الثمن يريد أو الغش قبل قبض المشتري فضعفانها من البائع كما قال فيها شبه المراجعة البيع الفاسد والله سبحانه وتعالى أعلم * (فصل) فى بيان ما يتناوله البيع وما لا يتناوله وحكم بيع الثمرة وشراء العربية بخيرها والجائحة ابن عاشر لم يحضر فى وجه مناسبة بعضهم البعض كما لم يظهر لى وجه مناسبة هذا الفصل لما قبله من وعب وجه مناسبة ما قبله أن المراجعة زيادة فى الثمن تارة ونقص منه أخرى والتناول زيادة فى الثمن وعدمه نقص منه ووجه مناسبة الاربعة المجموعة فيه ان مما يتناول أولا الثمر ومناسبتها لبيعه ظاهر كسواء العربية والجائحة لتعلق الجميع بالثمار (تناول) تناولا شرعا لغير ان العرف به (البناء والشجر) أى العقد عليهما يباعا كان أو رهنأ أو وصية قاله ابن عرفة أو هبة أو صدقة قاله د أو تحييسا قاله عب (الارض) التى بها البناء والشجر قاله س وت وخضر ومقتضاء عدم تناولها محرمهما واستظهر د تناولها وبؤيده قول الذخيرة

على أصلها (قوله بخيرها) يكسر الخاء المججمة وسكون الراء واهمال الصاد أى قدرها من الثمر الخاف بالجزر صلة شراء (قوله والجائحة) أى العاهة التى تصيب الثمر المبيع قبل نيلها طيبه عطف على ما (قوله بعضها) أى التناول وبيع الثمرة وشراء العربية والجائحة (قوله هذا الفصل) أى المشتل على الاربعة المذكورة (قوله لما قبله) أى فصل المراجعة صلة مناسبة أى ومن ثان المصنفين اعتبار المناسبة بين ما يجمع فى ترجمة وبين التراجم (قوله مناسبة) أى هذا الفصل (قوله ما قبله) أى المراجعة (قوله ونقص منه) أى الثمن فى قسم الوضعية (قوله وعدمه) أى التناول (قوله منه) أى الثمن (قوله الاربعة) أى التناول وبيع الثمرة وشراء

العربية والجائحة (قوله فيه) أى هذا الفصل (قوله يتناول) بضم الباء (قوله أولا) يسكون الواو (قوله يتناول الثمر) اسم ان (قوله ومناسبتها) أى الثمر (قوله لبيعه) أى الثمر (قوله كسواء العربية) تشبيه فى ظهور المناسبة (قوله لتعلق) أى البيع والشراء والجائحة بالثمار على ظاهر (قوله لغير ان الخ) على تناول (قوله به) أى التناول صلة جريان (قوله عليهما) أى البناء والشجر (قوله يباعا) خبر كان (قوله كان) أى العقد (قوله أو هبة) عطف على يباعا (قوله أو تحييسا) عطف على يباعا (قوله خضر) بفتح الخاء وكسر الصاد المجمين والذى سمعته من فم الشيخ بكسر فسكون (قوله ومقتضاء) أى قولهم التى بها البناء والشجر (قوله تناولها) أى البناء والشجر (قوله يحرم) (قوله لو يؤيده) أى تناول المحرم

(قوله اذا لم يكن شرط الخ) شرط في تناول البنية والشجر الارض وتناول الارض البناء والشجر (قوله بخلافه) أى تناول (قوله فيما) أى تناول البناء والشجر الارض وتناول الارض البناء والشجر (قوله فيها) أى الارض (قوله فالاولى) بفتح الهمزة الخ تفرع على وتناولت الارض البذر (قوله تقديعه) أى البذر (قوله فيها) أى الارض (قوله هذا) أى عدم تناول الارض المدفون فيها (قوله انه) أى الشأن الخ بيان مذهب ابن القاسم بحذف من (قوله جب) بضم الجيم وشهد الموحدة (قوله وهو) أى المدفون في الارض المبيعة (قوله ان ادعاء) أى البائع المدفون بالارض (قوله وأشبهه) أى المدفون (قوله أن يكون) أى المدفون (قوله له) أى البائع (قوله والا) أى وان لم يشبهه ٧٢٣ كونه المدفون للبائع ولم يدعه البائع

(قوله سبيله) أى حكم المدفون (قوله سبيل) أى حكم (قوله لمن ارضه) بيان ما (قوله كل وجهل) بضم الجيم ولو مصدرية (قوله فلا تتناولوه) أى المدفون (قوله في أن محله) أى المدفون الخ بيان لسبيل اللقطة (قوله فيخرج ما كان من أصل الخ لاقطة الخ) أى فلا تتناولوه الارض ويكون لمشتريها (قوله بقط) أى الثمر (قوله ويسمى) أى ثعلب طلع الذر على ثمر الانثى (قوله لافاحا) بكسر اللام والقاف واهمال الحاء (قوله وهو) أى التابير (قوله بروز) خبر هو (قوله وسواء) أى في عدم تناول الشجر الثمر المؤبر (قوله أو تناوله) أى الشجر (قوله به) أى عدم تناول الارض ثمر شجرها المؤبر (قوله وهو) أى

يتناول لفظ الشجر الاغصان والاوراق والعروق واستحقاق البقاء مغروسا ٨١ ومعلوم سر بان عروق بعض الشجر الى بعيد من أصله (وتناولتهما) أى العقد على الارض البناء أو الشجر الذى بها اذا لم يكن شرط ولا عرف بخلافه فيما (لا) تتناول الارض (الزرع) الذى بها (و) تناولت الارض (البذر) المغيب فيها فالاولى تقديعه على قوله لا الزرع (و) لا تتناول الارض شيئا (مدفونا) فيها الخط هذا هو المعلوم من مذهب ابن القاسم انه لاحق للمبتاع فيما وجد تحت الارض من بئر أو جب أو رخام أو حجارة قال في البيان وهو للبائع ان ادعاء وأشبهه أن يكون له ميراث أو غيره والا كان سبيله سبيل اللقطة ويخير المبتاع في مسئلة البئر والجب بين نقض البيع والرجوع بقيمة ما استحق من أرضه وشبهه في عدم تناول فقال (كل وجهل) رب المدفون فلا تتناولوه الارض ويكون سبيله سبيل اللقطة في أن محله ميت المال وأشعر قوله مدفونا بقصد دفنه فيخرج ما كان من أصل الخلقة كالحجارة الخ لاقطة في الارض والبئر العادية أى القديمة المنسوبة لاعداد وكل قديم يسمى عاديا (ولا) يتناول (الشجر) أى العقد عليه الثمر (المؤبر) بضم الميم وفتح الهمزة والموحدة مثقلة هو كاه (أو أكثره) وتابير النخل ثعلب طلع الذر على ثمر الانثى لثلايق ويسمى اقحاحا أيضا الباجى وهو فى الثين وما لا زهر له بروز جميع الثمرة عن أصلها وفى الزرع بروزه على وجه الارض وسواء وقع العقد على الشجر صريحا أو تناول العقد على الارض صرح به فى الجلاب ومفهوم أكثره شيئا ان النصف وينقص عليه والاقل وهو يتبع الاكثر غير المؤبر في تناوله الشجر ولا يجوز للبائع استثناء على المشهور وكفى شفعه بناء على أن المستثنى مشترى وصحح اللغوى جواز بناء على أنه مبنى وان تنازعا فى التابير وعدمه فى حال العقد فقال ابن الموارز القول للبائع وقال اسعيل للمبتاع (الالشرط) من المبتاع تناول المؤبر ولا يجوز شرط تناول بعضه لانه قصد له بيع الثمر قبل بدو صلاحه ولذا يجوز شرط بعض المزهى وشبهه فى عدم الدخول الا بشرط فقال (ك) ثمر غير النخل (المنعقد) أى البارز عن موضعه فلا يتناولوه العقد على أصله الا بشرط من المبتاع (و) كمال العبد (الكامل الرق لمالك واحد فلا يتناولوه العقد على العبد الا بشرط من مبياعه سواء اشترطه لنفسه أو للعبد ويبقى بيده حتى يتزرعه المشتري وجواز اشتراطه للمبتاع مقيد بكونه معلوما له وكون ثمنه مما

الاقل (قوله فى تناوله) أى المؤبر (قوله الشجر) فاعل تناول (قوله استثناءه) أى الاقل المؤبر (قوله شفعه) أى المدونة (قوله لجوازه) أى استثناء القليل المؤبر (قوله على انه) أى المستثنى (قوله وان تنازعا) أى المتبايعان شجرهما (قوله بعضه) أى المؤبر (قوله لانه) أى شرط تناول بعضه (قوله ولذا) أى التعديل بقصد بيع الثمر قبل بدو صلاحه عليه يجوز (قوله فلا يتناولوه) أى مال العبد (قوله سواء اشترطه) أى المبتاع مال العبد (قوله ويبقى) أى المال (قوله بيده) أى العبد (قوله اشتراطه) أى مال العبد (قوله للمبتاع) أصله اشتراط (قوله مقيد) خبر جواز (قوله بكونه) أى مال العبد (قوله له) أى المبتاع (قوله ثمنه) أى العبد

(قوله فان أبهم) أي المبتاع (قوله في اشتراطه) أي مال العبد (قوله ولم يبين الخ) تفسير لا بهم (قوله هو) أي مال العبد (قوله له) أي المبتاع (قوله يبعه) أي العبد (قوله بعضه) أي مال العبد (قوله كبيع صبرة الخ) أي يبعها واستثناء بعضهما تشبيه في المنع (قوله يجوز) أي اشتراط بعض مال العبد (قوله ماله) أي العبد (قوله وهو) أي ماله (قوله بدراهم) ماله اشترى (قوله نقدا) أي حالة حال من دراهم على جواز (قوله فذلك) أي الشراء للعبد المستثنى فيه ماله (قوله ان يستثنى) أي يشترط (قوله ماله) أي العبد (قوله ولو عينا) أي ولو كان الثمن عينا (قوله والثلث عين) حال (قوله ولو لاجل) أي ولو كانت العين لاجل (قوله لانه) أي المال (قوله وهو) أي الجواز (قوله بين) بكسر المنة مشقة أي ظاهر (قوله لنفسه) أي المشتري (قوله يبعه) أي مال العبد (قوله به) أي الثمن (قوله منه) أي كلام ابن رشد ٧٢٤ (قوله انه) أي الشان (قوله على انه) المال (قوله الا بهام) أي سكوت المشتري عن

كون مال العبد المشترط
 للعبد أو للمشتري (قوله اذا
 باع) أي أحد الشريرين
 في عبد (قوله من شريكه)
 أي له (قوله استثنى) أي
 اشترط (قوله نصفه) أي
 مال العبد (قوله ذلك) أي
 يبيع ماله في العبد لشريكه
 (قوله مقاسمة له) أي شريكه
 (قوله وأما اذا باعه) أي
 أحد الشريرين في العبد
 ماله فيه (قوله ماله) أي العبد
 (قوله يفسد البيع) أي
 ولو رضى البائع أن يسلم ماله
 لمبتاعه بدليل مقابلة بما ياتي
 (قوله وفي سماع أشهب)
 عطف على في هذه الرواية
 (قوله من كتاب الشركة)
 بيان لسماع أشهب (قوله
 وهو) أي الفساد الآن
 يسلم الخ (قوله دليل) أي
 مدلول (قوله من كتاب

العقود) بيان لسماع عيسى (قوله ومثله) أي ما في سماع عيسى (قوله ونقله) أي كلام ابن رشد (قوله) (ملك)
 وله مال) حال (قوله فان ماله) أي المبيع (قوله لا يتزعه) أي مال المبيع (قوله ينفق) أي المبيع (قوله ماله) (قوله
 فان مات) أي المبيع (قوله أخذه) أي مال المبيع (قوله ويجز) عطف تفسير (قوله من الزرع) بيان القصيل (قوله عليه) أي
 القصيل (قوله اشترى به) أي القصيل (قوله الأولى) بضم الهمز (قوله لا بشرط من مشترى به) أي القصيل لخلافته فهي له (قوله
 كونها) أي الخلفة (قوله واشترط جميعها) أي الخلفة عطف على كونها (قوله وعدم) عطف على كونها (قوله لانه) أي الأصل
 (قوله حينئذ) أي حين اشتراط تحميمه (قوله ولانه) أي اشتراط بقاء الأصل حتى يحجب (قوله وان يبلغ الأصل الخ) عطف على
 كونها (قوله اي شرط) بضم التاء وكسر الراء (قوله فيه) أي شراء الخلفة (قوله منه) أي النصف

(قوله من الغرة) بان للنصف (قوله فيما) اي الدار (قوله كذلك) اي الباب في التركيب في محله (قوله سوار) بفتح السين جمع سارية اي اعمدة (قوله اخرج) اي غير الثابت (قوله يدمه) اي باب الدار (قوله به) اي الهدم (قوله يدمه) اي الباب (قوله على البائع) خبر بناء (قوله اذا كان) اي الباب (قوله به) اي الباب بعد بناءه (قوله بعد بناءه) اي الباب صليبي (قوله والا) اي وان كان يبقى به بعد بناءه عيب منقص لها (قوله اعطه) اي البائع (قوله ابتاعه) اي البائع (قوله فان اي) اي المبتاع دفع قيمة المبتاع (قوله فان اي) اي البائع ان يدفع قيمة العيب (قوله تركا) بضم فكسر ٧٢٥ اي المتبايعان (قوله ان علمه) اي المتاع الذي لا يخرج من الباب الابهدمه (قوله لزمه) اي المبتاع (قوله اخرج) اي المتاع (قوله والا) اي المتاع وان لم يعلمه (قوله غصني) بفتح النون مثني غصن بلا نون لاضاقه (قوله اخرجهما) اي القرنين من الغصنين (قوله لا قطعهما) اي الغصنين (قوله فانهما) اي الغصنين (قوله قيمتهما) اي الغصنين لعل الظاهر ان نقص الشجرة بقطعهما (قوله انه) اي الشان (قوله يزيلهما) اي الضربين (قوله وان اختلفا) اي الضرران (قوله حدث) بضم الحاء المهملة وشد الدال (قوله دخلت) اي الشجرة (قوله بعدهم) اي دخولها (قوله وان وقع) اي في المبيع (قوله وان تقدم) اي العموم مبالغة في القضاء به (قوله له) اي البائع غيرهما (قوله الدار والحائوت) اي الدار (قوله فلهما) اي غيرهما (قوله

(فلسل) من النصف المؤبر وان نصف غير المؤبر (حكمه) فالأمر بالبائع ما لم يشترطه المبتاع وغيره للمبتاع وهذا اذا كان المؤبر في فخلات وغيره في فخلات أخرى فان كانا شائعين فهل الثمرة للبائع أو للمبتاع أو يخير البائع في تسليم جميع الثمرة للمبتاع وفي فسخ البيع أو البيع مفسوخ أربعة أقوال وقال ابن العطار لا يجوز البيع الأبعد وضاحدا أحدهما بتسليم الجميع للآخر (ولكلهما) أي لكل من المتبايعين إذا كان الأصل لأحدهما والآخر للآخر (الآخر) أي البائع (السقي) إلى وقت جذ الثمرة عادة (ما لم يضر) سقي أصل المشتري (غير) (الآخر) أي البائع (و) تناوات (الدار) أي العقد عليها الشيء الثابت (فيمانا فعل) حين العقد عليها لا غيره وان كان شأنه الثبوت (كتاب) مركب في محله (ورف) كذلك لا مخلوع ولا مهيأ للتركيب بدار جديدة كما يقيد ابن عرفة ولا ما ينقل كدلو وبكرة وصخر وتزاب معدلا لاصحها وحجر وشب وسوار وازيار وحيوان فان لم يمكن اخرجها من باب الابهدمه فقال ابن عبد الحكم لا يقضى على المبتاع به ويكسر البائع جواره ويذبح حيوانه وقال أبو عمران الاستحسان هدمه وبناءه على البائع اذا كان لا يثق به عيب منقص القيمة الدار بعد بناءه والا فليل المبتاع اعطه قيمة مناعه فان أبي قيل للبائع اهدم وابن واعط قيمة العيب فان أبي تركا حتى يصطلحا وقال ابن عبد الرحمن ان علمه المبتاع حال العقد لزمه اخرجها والا فان كان الهدم يسيرا فعله البائع واصحله قال بعضهم جواب أبي عمران اكل وأبين ولابن أبي زمنين في ثور ادخل قرنيه بين غصني شجرة وتعذر اخرجها الا بقطعها ما فانهما يقطعان ويؤدى رب الثور قيمته ما وقد تقرر انه اذا اجتمع ضرران وتساويا فان لم يصطلحا يتعل الخاكم ما بينهما وان اختلفا تركب اخفهما واذا حدث الدار أو الارض بشجرة ثم قسمة مثلا دخلت في العقد ما لم يصرح بعلمه كشجرة فلان وان وقع عموم وخصوص حكم بالعموم وان تقدم كسمة جميع أملاكي بقرية كذا وهي الدار والحائوت مثلا وله غيرهما فهو للمبتاع أيضا لان ذكر الخاص بعد العام مقرونا بحكمه لا يخصه اذ شرط التخصيص منافاة الحكم في الارشاد يتبع العقار كل ما هو ثابت من مرافقه كالابواب والرفوف والسلاالم المؤبدة والاحصاص والميازيب لاما هو منقول الا لما اتبع البرزلي لو قال المشتري للبائع اعطني عقد شراؤك لزمه دفعه له وفائدته اذا طرأ الاستحقاق رجع المشتري على من تيسر له منهما التلاين كالبائع الاول البيع وله في الاستحقاق الرجوع على غريم الغريم وكذلك في الرد عيب والعمل اليوم على اخذ النسخة وهو الخزم

مقروبا أي الخاص حال منه (قوله بحكمه) أي العام (قوله لا يخصه) أي العام (قوله في الارشاد) خبر مقدم (قوله من مرافقه) أي العقار بيان ما (قوله لاما هو منقول) مفهوم ما هو ثابت (قوله عقد) بفتح العين أي وثيقة (قوله لزمه) أي البائع (قوله دفعه) أي العقد (قوله له) أي المبتاع (قوله وفائدته) أي عقد الشراء (قوله منهما) أي بآئعه وبائع بآئعه بيان من (قوله له) أي المبتاع (قوله النسخة) أي من العقد (قوله الخزم) باهمال الخاء أي الاحوط أي خشية ان يدعي على البائع الثاني انه يبيع ما لا غيره بالتوكيل أو التعدي ويؤخذ منه الثمن

(قوله وفي طر رابعات) خبر مقدم (قوله وثائقه) أي الملك (قوله ويلزمه) أي البائع (قوله ذلك) أي دفع الوثائق أو نسخها (قوله فان أبي) أي البائع دفع الوثائق ونسخها (قوله جبره) أي البائع (قوله وان لم تظهر) أي الوثائق (قوله مورث) بفتح فسكون فمكسر أي موروث (قوله ٧٢٦ من موضع كذا) بيان مورث فلان (قوله انه) أي المورث (قوله وعدمه) أي

وفي طر رابعات من ابتاع ملكا يجب على البائع دفع وثائقه التي اشترى بها ونسخها بخطوط المينة التي فيها يلزمه ذلك فان أبي وظهرت الوثائق جبره الحاكم على دفعها ونسخها وان لم تظهر فله ابتاع الخيار بين امضاء البيع ورده الرجوع بثمنه نص عليه ابو محمد لترتيب العهدة واذا كتب الموثق اشترى فلان جميع مورث فلان من موضع كذا وهو الخمس فظهر انه الربع لزم البيع فيما يظهر كمن حالف بقضين الحق الذي عليه يوم الجمعة غدا في ظنه فاذا هو خمسين فان لم يقضه الى غروب الشمس حلت الخمس حدث افاده الحط (و) تناول الدار (رحى) أي آلة الطحن سواء المسحاة عرفا طاحونا ومحردالرحى التي تدور باليد (منبذة) مسفلاها (بفوقها) التي تدور وتطحن (و) تناول الدار (سليا) بضم السين وفتح اللام مثقلة (سمر) بضم السين وكسر الميم مشددة (وفي) تناول سلم (غيره) أي المسهر وعدمه (قولان) الاول لابن ذر وبابن العطار والثاني لابن عتاب ومحلها اذا كان السلم لا بد منه لرقى غرفها فقله ابن عرفة عن المتبسطي (و) تناول (العبد) أي الرقيق ذكره كان أو أوتى (ثياب مهنته) بفتح الميم على الافصح وسكون الهاء أي الخدمة سواء كانت عليه او لا وثياب الزينة لا تدخل الا بشرط او عرف فان لم يكن له ثياب مهنته ففيل يلزم البائع ان يكسوه ثياب مهنته مثله وقبل لا يلزمه ابن عرفة سمع ابن القاسم ان بيعت الجارية وعليها حتى وثياب لم يشتريها بائع ولا ممتاع فهي للبائع وما لا يتزين به فهو لها ابن رشد اذا كان الحلي والثياب للبائع لزمه كسوة مماها امانة وقيل لا يجب ذلك عليه ان لم يشترطه المبتاع فان اشترطه لزمه هـ (و) ان شرط البائع عدم دخول ثياب مهنته (على يوفى) بضم التحتية وفتح الواو والقامعة فلا (بشرط عدمها) أي ثياب مهنته (وهو الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف ونصه فالذي يوجب القياس والنظر في الذي باع الجارية على ان ينزع ما عليها من الثياب ويبيعها عريانة ان يكون يبعه جائزا وشرطه عاملا لازماله شرط جائز لا يؤل الى غرور ولا خطر في ثمن ولا بمقنن ولا بجرا الى ربا ولا لاسرام فوجب ان يجوز ويلازم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم وهو قول عيسى وروايته عن ابن القاسم ان الرجل اذا اشترط ان يبيع جارية عريانة فله ذلك وبه مضت الفتوى بالاندلس هـ (اولا) يوفى بشرط عدمها فيبطل الشرط ويصح البيع ابن بشير مع اشبه لو اشترط البائع اخذ الجارية عريانة يبطل شرطه وعليه ان يعطيها ما اواريها ابن مغيث وهو الذي جرت به الفتوى وبه علم ان المحل ليس للتردد لان الخلاف للمتقدمين فالوجه بخلاف لاختلاف الترجيح لكان اقرب الى اصطلاحه والله اعلم وشبه في عدم التوفيق بالشرط ست مسائل فقال (ك) شرط مشترعا قبل طيبه (مشتروا كافما) أي غير (لم يطب) حين شرائه على بائعه فيصح البيع ولا يوفى بالشرط لانه غرر اذا لم يعلم مقدار ما يربح به ويوجب ذلك كانه على مشتريه لحدوث سبب وجوبها وهو الطبيب وهو في ملكه هكذا نقله في ضيع عن المتبسطي واعترضه ج في التزاماته بائع من احدهما ان الحكم في هذه فساد البيع كما يدل عليه كلام العينية والمواد وابن يونس وابي الحسن وسند

التناول (قوله الاول) أي التناول (قوله والثاني) أي عدم التناول (قوله ومحلها) أي القولين (قوله نقله) أي القيد (قوله كانت) أي ثياب المهنة (قوله عليه) أي الرقيق وقت بيعه (قوله اولاً) بسكون الواو (قوله وثياب الزينة الخ) مفهوم ثياب مهنته (قوله فهي) أي الحليبة والثياب التي عليها (قوله البسطة) بفتح الموحدة وشدة الهمزة الموحدة أي المعدة للخدمة (قوله عاملا) أي معمولاً به (قوله يجوز ويلزم) أي شرطه (قوله وهو) أي جوازه ولزمه (قوله وروايته) أي عيسى عطف على قول (قوله وبه) أي الجواز وال لزوم صلة مضت (قوله مع أشبه) أي ما لكا رضي الله تعالى عنهما (قوله وبه) أي ما ذكره صلة علم بضم العين (قوله فلو عبر) أي المصنف (قوله على بائعه) صلة مشترط (قوله لانه) أي الشرط (قوله غاين كي) أي الثمر (قوله في كانه) أي الثمر (قوله وجوبها) أي الزكاة (قوله وهو) أي سبب وجوبها

(قوله وهو) أي الثمر (قوله في ملكه) أي المشتري (قوله هذه) أي الصورة (قوله فساد البيع) أي لجهل قدر وصح البيع (قوله به) أي فساد البيع (قوله عليه) أي البائع

(قوله لانه) أى الشان (قوله على انه) أى الشان (قوله يشترطها) أى البائع الزكاة (قوله انه) أى شرطها (قوله به) أى
 جواز شرطها على المشتري (قوله فاشترطها) أى الزكاة (قوله عليه) أى المشتري (قوله لانه) أى شرطها على المشتري (قوله وهى)
 أى العهدة معنادة حال (قوله عليه) أى البائع (قوله ان الذى عند المصنف) ٧٢٧ أى صحة البيع والغاء الشرط (قوله

ومن العيب عطف على
 من الاستحقاق (قوله وهى)
 أى ما لا عهدة فيه (قوله
 بعد العقد) صلة اسقط
 (قوله وقبل ظهوره) أى
 العيب (قوله بعده) أى
 العقد (قوله يقوم) أى
 يفهم (قوله منها) أى المدونة
 (قوله سواء كان) أى
 النطق بعدم القيام بالعيب
 (قوله فيها تجوز فيه) أى
 الرقيق (قوله وما لا تجوز
 فيه) أى غير الرقيق (قوله
 ونحوه) أى ما فى الموازنة
 (قوله منها) أى المدونة (قوله
 بينهما) أى ما يوم منها وما
 فى الموازنة وصلحها (قوله
 أن الاستبراء) أى المواضعة
 (قوله وجهه) أى فرق أى
 محمد صالح (قوله بأنه) أى
 الشان صلة وجهه (قوله
 أسقطه) أى حقه (قوله
 فهى) أى إسقاطه وانته
 لتأنيث خبره (قوله من
 العيوب) بيان ما (قوله بعد
 بدو صلاحها) صلة مشتري
 (قوله وهذا) أى الحكم
 بصحة البيع والغاء الشرط
 (قوله وسماح) عطف على

وصرح به ابن رشد قال ح ولم ارم من صرح بصحة البيع وبطلان الشرط الا المصنف فى صحيح
 والثانى ان الذى فى المتبعية ومختصرها لابن هرون مانعه الثانية من باع على ان لازكاه عليه
 قلت وهكذا نقله المواقف عن المتبعية وهو غير مانع عنه المصنف قال ح وهو مشكل لانه
 يقتضى ان البائع هو المشتري للزكاة على المشتري واشترط البائع الزكاة على المشتري صحيح
 على كل حال لانه ان كان الزرع قد طاب فالزكاة على البائع وقد نص ابن القاسم على انه يجوز
 ان يشترطها على المشتري وقد قال ابن رشد انه اجوز للبيع وصرح به غير واحد وان كان الزرع
 لم يطب فالزكاة على المشتري ولولم يشترطها البائع فاشترطها عليه صحيح لانه من الشروط التى
 يقتضها العقد (و) كشرط بائع (ان لا عهدة) ثلاث اوسنة فى بيع رقيق وهى معنادة ومحكوم
 بها من السلطان فيما فى شرطه ويصح بيعه والذى اختاره النخعي التوفيقية بالشرط ولا عهدة
 عليه وذكر ح فى التزاماته ان الذى عند المصنف قول قوى ايضا وامامهدة الاملام وهى
 ضمان المبيع من الاستحقاق فلا يتنع اشترط اعلمها سواء كان المبيع رقيقا أو غيره ومن
 العيب ولا يتنع اشترط عدمها الا فى الرقيق بشرط عدم علم عيبه وطول اقامته عنده وكلام
 المصنف فى غير ما لا عهدة فيه وهى الاحدى وعشرون مسئلة المتقدمه فلا عهدة فيها والشرط
 فيها مؤسكدا لخط فى التزاماته واذا أسقط المشتري حقه من القيام بعيب بعد العقد وقبل
 ظهوره فقال أبو الحسن فى اسقاط المواضعة بعده يقوم منها أن من تطوع بعد الشراء بان لا قيام
 له بعيب يظهر فى المبيع فانه يلزمه سواء كان فيما تجوز فيه البراءة أو ما لا تجوز فيه وفى كتاب ابن
 الموازى فرق بين ما تجوز فيه البراءة وما لا تجوز فيه ونحوه فى الصلح منها أبو محمد صالح الفرق بينهما
 أن الاستبراء بغير عوض وما فى الموازنة والصلح بعوض وجهه الخط بأنه اذا أسقطه بعوض
 فهى معاوضة مجعولة لان المشتري لم يربط بظهوره من العيوب وأما اذا أسقطه بغير عوض فلا
 محظوف فيه (و) كشرط (ان لا مواضعة) فى بيع أمة راتنة أو وخص أقرباتها بعد استبراءها
 من وطئه قبل بيعها فيبطل الشرط لحق الله تعالى ويصح البيع وتجب مواضعها (أو) شرط
 أن (لا جائحة) توضع عن مشتري الثمرة بعد بدو صلاحها وقبل طيبها فيلغى الشرط ويصح البيع
 ظاهره ولو فيها عاهته أن يجاح وهذا قول مالك رضى الله تعالى عنه فى كتاب ابن الموازى وسماح ابن
 القاسم وعليه اقتصر ابن رشد فى البيان والمقدمات ونقل النخعي وأبو الحسن عن السليمانية
 فساد البيع لزيادة الفرر (أو) شرط البائع شبايق مؤجل على مشتريه (ان لم يأت) مشتريه
 (بالغن) المؤجل (لكذا) أى عند استمالة شعبان مثلا (فلا بيع) مستمر بين المتبايعين فيلغى
 الشرط ويصح البيع ويكون الغن مؤجلا الى ذلك الاجل الذى سمياه وان مضى ولم يأت
 المشتري بالغن فلا يرتفع البيع وليس للبائع الامطالبة المشتري بغمه قال فيها ومن اشترى سلعة
 على انه ان لم يفسدها الى ثلاثة أيام وفى موضع آخر الى عشرة أيام فلا بيع بينهما فلا يجب فى ان

كتاب (قوله وعليه) أى قول مالك رضى الله تعالى عنه صلة اقتصر (قوله شيا) مفعول البائع (قوله على مشتريه)
 تنازع فيه شرطه مؤجل (قوله فيها) أى المدونة (قوله على انه) أى المشتري (قوله ان لم يفسد) أى يدفع المشتري لبائعها (قوله
 بينهما) أى المتبايعين

(قوله على هذا) أى الشرط (قوله ذلك) أى البيع بشرط أن لم يتقدالى كذا فلا يبيع بينهما (قوله جاز) أى مضى (قوله وظاهرها) أى المدونة (قوله فى الحال) أى حال العقد بلا تأخير لا جمل (قوله أميا) بضم فسكسر مثة لا أى غير كاتب (قوله فيوجد) أى الرقيق مسلما (قوله به) أى الشرط (قوله آله) أى الهمز أى رجوع وصاد (قوله به) أى الشرط (قوله صحته) أى البيع (قوله به) أى الشرط (قوله أنه) أى الثانى (قوله فهو) أى تردد تفرع على أى عدم التوفيق بشرط عدم ثياب المهنة (قوله لما قبل الكاف) أى وهل يوفى ٧٢٨ بشرط عدم هاهو الاظهر اولا (قوله سواء كان) أى الثمر (قوله لمن الشجر)

يعقد ا على هذا فان نزل ذلك جاز البيع وبطل الشرط وغرم الثمن الذى اشترى به اه أى الى الاجل عياض على هذا جعلها أكثرهم وظاهرها ان المشتري يجبر على نقد الثمن فى الحال (أو) شرط (ما) أى شرطا (لا غرض فيه) للمشتري (ولا مالبة) أى لا تزيد قيمة البيع بوجوده ولا فنقص بعدمه ككون الرقيق نصرا نيا أو أميا فيوجد مسلما أو كاتبا فيلغى الشرط ويصح البيع ابن رشد الشرط فى البيع على مذهب مالك رضى الله تعالى عنه اربعة أقسام قسم يبطل به البيع وهو ما آل البيع به الى اخلال بشرط من شروط صحته وقسم يبطل به البيع مادام المشترط مقسكا به وقسم يجوز البيع به ويلزم الوفا به وهو ما لا يؤل الى فساد ولا يجز الى حرام وقسم يجوز البيع به ولا يجوز الوفا به وهو ما كان حراما خقيقا لم تقع له حصنة من الثمن (وصح) بضم فسكسر مثة لا أى عدم التوفيق بشرط عدم ثياب المهنة وهو القول الثانى المشار اليه بقوله اولا وقرر فى انه الراجح فى جواب هل يوفى اولا (تردد) فهو راجح لما قبل الكاف (وصح بيع ثمر) يفتح المثلثة والميم سواء كان لفعل أو غيره من الشجر (وتحوى) أى الثمرة كقمة وشعير وفول وخس وكراث (بدا) أى ظهر (صلاحه) جزافا (ان لم يستتر) الثمر باكامه ولا بورقه كبلج وعنب الحاط يعنى انه يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مع اصله أو منفردا على قطعه أو بتقيته بشرط ان لا يستتر فى اكمامه كبلج وعنب فان استتر فيها كبر مجرد عن أصله وحنطة مجردة عن سنبلة أو جوز ولوز مجرد عن قشره جزافا فلا يجوز الباجى لا خلاف أنه لا يجوز أن تفرد الحنطة فى سنبلة بالشرادون السنبيل وكذلك الجوز واللوز والباقي لا يجوز أن يفرد فى البيع دون قشره على الجزاف مادام فيه وأما شراء السنبيل اذا ليس ولا يتقعه الماء فحائز وكذلك الجوز والباقي اه ا فلم منه انه يمنع شراء الجوز ونحوه مجردا عن قشره ولو بعد قطعه جزافا ويجوز شراءه مع قشره ولو باقيا فى شجره اذا بدو صلاحه وتقدم من ماله صوان يكنى رؤية صوانه (و) صح بيع ثمر ونحوه (قبله) أى بدو صلاحه فى ثلاث صور بيعه (مع اصله) أى الذى كور من الثمر ونحوه واصل الثمر الشجر والزرع الارض فيصح بيع الثمر قبل بدو صلاحه مع شجره وبيع الزرع قبله مع ارضه (أو) بيع اصله من شجر أو ارض او لاو (الحق) بضم الهمز وكسر الحاء بيع الثمر قبل بدو صلاحه أو الزرع كذلك (أو) بيع الثمر والزرع وحده غير ملحق ببيع أصله قبله (على) شرط (قطعه) أى المذكور من الثمر ونحوه فى الحال أو قريبا منه بحيث لا يزيد ولا ينقل عن طوره الى طور آخر فيجوز (ان نفخ) المذكور من الثمر ونحوه

بيان غيره (قوله جزافا) بيان لنوع بيعه (قوله مع اصله) أى الشجر (قوله أو منفردا) أى عن أصله (قوله على قطعه) أى جذما أى المنفرد (قوله أو بتقيته) أى المنفرد على أصله الى تمام طيبه (قوله ان لا يستتر) أى الثمر (قوله فيها) أى اكمامه (قوله جزافا) أى حال كون بيعه جزافا (قوله أنه) أى الشان (قوله تفرد) بضم فسكون ففتح (قوله فى سنبلة) حال من الحنطة (قوله بالشراد) صله تفرد (قوله دون السنبيل) كالتفسير لتفرد (قوله مادام فيه) أى واما اذا فصل عنه بدرسه ونذرته مثلا فيجوز بيعه جزافا (قوله واما شراء السنبيل) أى مجموع حبه وقشره جزافا (قوله فعلم) بضم العين (قوله منه) أى كلام الباجى (قوله أنه) أى الشان (قوله جزافا) بيان

لنوع شرائه (قوله أى المذكور) تفسير للضمير (قوله من الثمر ونحوه) بيان المذكور (قوله والزرع) كالأرض عطف على الثمر (قوله الارض) عطف على الشجر (قوله قبله) أى بدو صلاحه (قوله أولا) بشد الواو (قوله كذلك) أى الثمر فى كون بيعه قبل بدو صلاحه (قوله قبله) أى بدو صلاحه صله بيع الثمر أو الزرع وحده (قوله أى المذكور) تفسير للضمير (قوله من الثمر ونحوه) بيان المذكور (قوله فى الحال) أى حال بيعه صله قطعه (قوله منه) أى حال بيعه (قوله بحيث لا يزيد الخ) تصويرا لقريبا منه (قوله المذكور) تفسير للضمير المستتر فى نفخ (قوله من الثمر ونحوه) بيان المذكور

(قوله فان لم ينتفع به الخ) مفهوم ان تقع (قوله لانه) أى يبعه على قطعه قبل الانتفاع به (قوله وهذا) أى كون المبيع منتفعا به (قوله وذكره) أى شرط الانتفاع (قوله هنا) أى فى الثمر وان لم يكن خاصا به (قوله حد الضرورة) اضافته للبيان (قوله من المتبايعين) صلة اضطر (قوله من أهل بلدهما) أى المتبايعين صلة يتألا (قوله فلا يصح) أى بيع الثمر أو الزرع قبل بدو صلاحه وحده غير ملحق باصله على تبعيته أو على الاطلاق (قوله وضمن الثمرة) أى ٧٢٩ المبيعة وحدها غير ملحقه باصلها على

تبعيتها (قوله والا) أى وان فأت (قوله مثله) أى الثمر (قوله ان علم) بضم العين أى قدر الثمر (قوله والا) أى وان لم يعلم قدر الثمر (قوله قيمته) أى ما تضره الشجرة عادة (قوله وهذا) أى كون ضمانها من بائعها مادامت معلقة على أصلها (قوله فى شرائها) أى الثمرة (قوله مضى) أى يبعها (قوله قيد) بفحركات مثقلا (قوله المنع) أى منع بيع الثمر قبل بدو صلاحه وحده غير ملحق ببيع أصله بشرط تبعيته (قوله بكون الضمان من المشتري) صلة قيد (قوله على النقد) أى تعجيل الثمن (قوله لانه نارة بيع) أى ان لم تنجح الثمرة (قوله ونارة) أى ان أجبرت (قوله قبل بدو صلاحها) صلة اشترى (قوله فان ورثه) أى أصلها (قوله ولم يقطن) بضم الباء وقع (قوله قبله) أى الابار (قوله فيها) أى الثمرة وأصلها (قوله قبله) أى الابار (قوله اشترى الاصل بعد الابار) أى وبعد شرائه ثمره قبله على التبقية (قوله بعد) بضم

كأن هو والحصرم فان لم ينتفع به فلا يصح بيعه لانه فساد واضاعه مان وهذا شرط فى كل مبيع وذكره الخشب الغلة عنه (و) ان اضطر بضم همز الوصل والطاء المهملة وشذراء أى احتج كفى التوضيح عن اللغوى ولولم تبلغ الحاجة حد الضرورة (له) أى المذكور من الثمر ونحوه من المتبايعين أو أحدهما (و) ان (لم يتألا) بضم التحتية وفتح القوقية واللام آخره هز أى لم يكتم وقوعه والدخول (عليه) من أهل بلدهما وصرح بمفهوم على قطعه فقال (لا يجوز بيع لثمر الزرع قبل بدو صلاحه وحده غير ملحق باصله (على) شرط (التبقية) له على أصله حتى يتم طيبه (أو) على وجه (الاطلاق) عن التقييد بقطعه أو تبعيته فلا يصح وضمن الثمرة من البائع ما امت فى رؤس الشجر فان جذعها المشتري رطباً رديقته أو غراره بعينه ان كان باقيا والارد مثله ان علم والارد قيمته وهذا فى شرائها على تبقيتها واما فى الاطلاق فان جذعها مضى بالبئن على قاعدة المختلف فيه كفى ات وغيره البنائى قيد اللغوى والسيورى والمأزوى المنع هنا بكون الضمان من المشتري أو من البائع على النسق لانه نارة بيع ونارة سلف فان شرط الضمان على البائع وبيع بغير شرط النقد جاز ابن رشد اذا اشترى الثمرة على جذعها قبل بدو صلاحها ثم اشترى أصلها جازله ابقاؤها بخلاف شرائها على التبقية ثم شراء أصلها فلا بد من فسخ بيعها لفساد شرائها فلا يصح شراء أصلها فان ورث أصلها من بائعها فلا يفسخ شرائها اذا لا يمكن ردها على نفسه فان ورثه من غير بائعها وجب فسخ شرائها ولو اشترى الثمرة قبل الابار على البقاء ثم اشترى الاصل ولم يقطن له حتى ازهت او غت بغير الزهوم مضى البيع وعليه قيمة الثمرة لانه بشراء أصلها صار قابضاً لها وفانت بنائها عنده ولو اشترى الثمرة قبل الابار ثم اشترى أصلها قبله ايضا فسخ البيع فيها لانه بمنزلة من اشترى فخلا قبله على ابقاء الثمرة للبائع وهو لا يجوز فان اشترى الاصل بعد الابار فسخ البيع فى الثمرة فقط (وبدوه) أى المصالح (فى بعض) ثمر (حائط) ولو فى ثمر شجرة واحدة (كافى) صحة بيع (جنسه) كخول أو تين أو عنب أو زمان فى الحائط الذى بدا فيه صلاح البعض وفى مجاوره مما يتلاحق طيبه عادة فى زمان قريب وقال ابن كنانة ولو بعد اذا كان لا يفرغ آخر الاول حتى يطيب اول الآخر ابن الحاجب وبدو المصالح كافى فى المجاورات فى الجنس الواحد اذا كان طيبه متلاحقا وقبل وفى حوائط البلد وشرحه فى التوضيح وأقره وعزاه القول بجواز بيع حوائط البلد يلدو المصالح فى حائط منه وان لم تكن متجاورة لابس القصار والله أعلم ومفهوم فى جنسه ان بدو صلاح البعض لا يكفى فى غير جنسه فلا يصح بيع بلى بدو صلاح خوخ مثلاً وأجاز ابن رشد ان كان مال يطيب تابعه الماطاب وقال التوماسى لا يكفى بدو صلاح البعض فى جنسه اذا لاضرر على المتنازع فى بقاء مال يطيب للبائع اذا لبد من دخوله الحائط لسقيه على كل حال انظر ق (ان لم يسكر) أى

٩٢ مخ فى العين (قوله الاول) أى السابق بالطيب (قوله الاخر) أى المتأخرى الطيب (قوله وشرحه) أى كلام ابن الحاجب خامل (قوله وأقره) أى سلمه ولم يتبعه (قوله وعزاه) أى نسب خامل فى توضيحه (قوله منه) أى البلد (قوله وان لم تكن) أى الحوائط (قوله لابن القصار) صلة عزاه (قوله من دخوله) أى البائع (قوله على كل حال) أى سواء بقى لغير الثمر شئ أو لم يبق

(قوله فان بكرت) مفهوم ان لم تسكر (قوله ما حوله) اي الحائط (قوله انه) اي الحكم (قوله كذلك) اي الذي اذهى به بعض نخله في جواز بيعه (قوله لا اراه) اي بيع غير الحائط بازاءه فخرجاره (قوله قال) اي الباجي (قوله ما حواليه) اي حائط الغنم التي بدا صلاحها (قوله من الحوائط) بيان ما (قوله مما هو كحاله) بيان ثلث ما (قوله من اصحابنا) حال من مطرف (قوله قال) اي مطرف والشافعي رضي الله تعالى عنهما (قوله بطيها) ٧٣٠ اي الباكورة (قوله في جوازه) اي البسيع بطيب باكورة (قوله تركه)

نسب في الشجرة التي بدا صلاح بعض غيرها غيرها بزمان طويل لا يتلاحق فيه طيب غير غيرها فان بكرت فلا يكفي بدو صلاح غيرها في صحة بيع غيرها من جنسه وبكفي في صحة بيع غير باكورة مثلها أو أكثر ابن عرفة ابن حارث اتفقوا في الحائط تزهر فيه نخلات انه جائز بيع جميعه وان اذهى ما حوله فسمع ابن القاسم انه كذلك ان كان الزمان امت في العاهات وقال ابن القاسم لا اراه حراما واجب الى حقي يزهي وقاله ابن حبيب وحكاه عن مطرف قلت ظاهر ما عزاه الباجي لمطرف المبيع لا الكراة قال اذا بدا صلاح نخلة بجائط جاز بيع ما حواليه من الحوائط مما هو كحاله في التبيك والتاخير بخلاف اطراف من اصحابنا والشافعي قال لا يباع بطيها غير حائطها قلت في جواز واستصحاب تركه حتى يبدو صلاحه ثلثها المتع وعزوها واضح وسمع ابن القاسم يجوز بيع الحائط في نفسه صنف واحد من الثمر يبدو صلاحه وان لم يدم كل الحائط ان كان طيها متبعا ولا يجوز بيعه بالثمر المبكرو ان كانت اصنافه من الثمر مختلفة فلا يباع منها الا ما طاب ولا باس ببيع الدالية وقد طابت حبات منها في العنق ودسورها لم يطب والتمتة كذلك ابن رشد اراد بالاصنف الواحد انه نخل كله أو رمان كله ولو اختلفت اجناس ذلك اذا اقتابع طيب جميعه قريبا بعضه من بعض وقال ابن كثة وان لم يقرب بعضه من بعض اذا كان لا يفرغ آخر الاول حتى يطيب اول الآخر ثم قال وان كان اصنافا مثل عنب وتين ورمان فلا يباع مالم يطب من صنف بطيب ما طاب من صنف آخر اتفاقا ولو قرب وتتابع الا ان يكون مالم يطب بها المناطاب على اختلاف ثم قال ابن عرفة ثم حصل في وقف بيع غير الحائط على بدو صلاح جميعه أو صلاح بعضه وهو متتابع قريب بعضه من بعض ثلثها يجوز ولو لم يقرب اذ لم ينقطع قبل بدو صلاح الثاني ورايها يجوز بدو صلاح ما حوله ثم قال وخامسها نقل ابن حارث مع ابن القاسم احب الي أن لا يباع ما حوله ابن رشد وما سمع مجمل زهره بسبب مرض في الثمرة وشبهه فلا يباع به الحائط اتفاقا (لا) يباع (بطن ثان) بعد وجوده وقبل بدو صلاحه (ب) بدو صلاح بطن (اول) ومعناه أن من باع طنا يبدو صلاحه فلا يجوز له بيع بطن ثان بعد وجوده وقبل بدو صلاحه يبدو صلاح البطن الاول ابن عرفة وسمع ابن القاسم الشجرة تطعم بطنين في السنة بطنا بعد بطن لا يباع البطن الثاني مع الاول كل بطن يباع وحده ابن رشد ظاهر قوله لا يجوز وان كان لا ينقطع الاول حتى يطيب البطن الثاني وهو خلاف ما تقدم من قوله وروى ابن نافع جواز بيع البطن الثاني مع الاول ان كان لا ينقطع الاول حتى يدركه الثاني قلت بفرق بان البطن الثاني غير موجود حين الاول ولا مرفق بخلاف الصنفين فانهما امرئيان حين بيع اولهما طيها (وهو) أي بدو صلاح في غير النخل (الزهر) بفتح الزاي وسكون الهاء

أي البسيع (قوله صلاحه) أي الثمر (قوله فيه) أي الحائط خبر مقدم والجملة حال من الحائط (قوله يبدو صلاحه) أي الثمرة صلة يجوز (قوله وان لم يدم) أي بدو صلاح (قوله طيها) أي غير الحائط (قوله به) أي غير الحائط (قوله بالثمر المبكر) أي بدو صلاحه (قوله اصنافه) أي الحائط (قوله من الثمر) بيان اصنافه (قوله منها) أي الاصناف المختلفة (قوله الدالية) أي العنقة (قوله وسائرهما) أي باقيهما (قوله كذلك) أي العنقة في جواز بيعها بطيب حبات منها دون سائرهما (قوله انه) أي الحائط (قوله ذلك) أي الصنف الواحد (قوله جميعه) أي الصنف الواحد (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله وان كان) أي الحائط (قوله من صنف) بيان ما (قوله وقف) أي توقف صحة (قوله وهو) أي الطيب الخ حال (قوله يجوز) أي يبيع غير الحائط يبدو صلاح بعضه (قوله اذ لم ينقطع) أي ما بدا صلاحه (قوله وشبهه) أي المرض (قوله الحائط) أي يبيع غيره (قوله به) أي ويضمهما

بعضه (قوله اذ لم ينقطع) أي ما بدا صلاحه (قوله وشبهه) أي المرض (قوله الحائط) أي يبيع غيره (قوله به) أي ويضمهما ما استجمل زهره (قوله وسمع ابن القاسم) أي ما لكا رضي الله تعالى عنهما (قوله وهو) أي عدم الجواز حين كون البطن الاول لا ينقطع حتى يطيب البطن الثاني (قوله من قوله وروى ابن نافع الخ) بيان ما (قوله يفرق) بضم فسكون ففتح أي بين الصنفين والبطنين (قوله طيها) حال من اولهما

(قوله منها) أي الاجراد والاصفراد (قوله وهو) أي ظهور الخلاوة (قوله فيه) أي الحد (قوله القرينان) أي أشبه وابن نافع ما سكره الله تعالى عنهم (قوله فانه) أي الموز (قوله ينزع) أي يقطع من أصله (٧٣١) (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى

عنه (قوله به) أي يبعه قبل طيبه (قوله من شأنه) أي الموز (قوله فصلاحه) أي الموز (قوله له) أي القطع به (قوله وفيها) أي المدونة (قوله والقضب) بسكون الضاد المججمة (قوله مثله) أي الموز في صفة يبعه واستثنائه بطن أو بطون (قوله النوفر) بضم النون وفتح الفاء (قوله النسرين) بكسر النون وإهمال السين آخره نون (قوله ونعاه) أي ورقة تفسيره لاستقلاله (قوله الخربز) بكسر الخاء المججمة وسكون الراء وكسر الموحدة آخره زاي (قوله الضمير) بضم الضاد المججمة وفتح الميم وسكون المثناة (قوله ثما) أي مال (قوله ينجو) أي يميل (قوله فحت) أي ماتت (قوله وانبعثت) أي تهبأت (قوله سائر) أي باقي (قوله به) أي سائر الثمار (قوله وفي سلها) أي المدونة (قوله يخنف) بضم فسكون فسكسر (قوله له) أي المشتري (قوله بها) أي البطون (قوله بلا شرطها) أي البطون (قوله ان يبعه) إذا بد أصلاحه (قوله ولا يشتري الخ) عطفا

وبضه محاشد الواو أي اجمره أو اصفراره أو ما في معناهما كالملح الخضراوي (وظهور الخلاوة) في غير الخلل (والثبي) بفتح القومية والهاء وضم التثنية مشددة آخره همز أي الاستعداد والاقاباية (للتضج) بضم النون وسكون الضاد المججمة آخره جيم أي الطيب والاستعداد بان يبلغ حد إذا قطع فيه ووضع في الثبر أو الخلالة يطيب كالموز فانه لا يطيب حتى يوضع في ذلك وسمع اقرينان أي شترى الموز قبل أن يطيب فانه لا يطيب حتى ينزع قال لأبأس به ابن رشد من شأنه أنه لا يطيب حتى يدفن في ثبر أو غيره فلذا جاز يبعه قبل طيبه إذا صلح للقطع فصلاحه هو طيبه الذي يبيع يبعه ثم قال ابن عرفة وفيه الألباس بشرائه الموز في شجرة إذا حصل يبعه ويستثنى من بطونه خمس بطون أو عشر أو ما نعلم هذه السنة أو سنة ونصف وذلك موقوف والقضب مثله (و) بدوه (في ذي النور) بفتح النون وسكون الواو أي الورق كالورد والياسين والنوفر والنسرين (بانفتاحه) أي انفتاح الحما فيظهر ورقة الثنائي الصواب اسقاط ذي من قوله وفي ذي الموز (و) بدو الإصلاح (في البقول باطعامها) أي الانتفاع بها في الحال الباجي بدو الإصلاح في المغيب في الأرض كالكاف والجوز والقفل والبصل استقلال ورقه ونعاه والانتفاع به وعدم فساد بقاعه (وهل هو) أي بدو الإصلاح (في البطيخ) العبدلي والخربز والقارون والضمير (الاصفرار) بالفعل (أو انتهى للتبليخ) بقر به من الاصفرار في الجواب (قولان) الأول لابن حبيب والثاني لأصمغ ولم يذ كر صلاح البطيخ الأخضر ولعله تلون له بصمرة أو غيرها كما في قف ابن عرفة الشيخ عن ابن حبيب وقت جواز بيع الزيتون إذا فحاشوا الأسود وكذا الغنم الأسود وأما الأبيض فبان ينجو فاجبة الطيب وحد الزها في كل الثمار إذا فحت ناحية الاجراد وانبعثت للطيب ابن الحاجب صلاحها زوها وظهور الخلاوة ابن عبد السلام ظهور الخلاوة لم يحفظه عن المتقدمين قلت للمتبطي صلاح الغنم دوران الخلاوة فيه مع اسوداد اسوده وحاصله في سائر الثمار ما كان الانتفاع به وفي سلها الأول لا يباع الحب حتى يبس وينقطع عنه شرب الماء حتى لا ينفقه الشرب (ولاه شترى بطون) ما يخنف ولا يميز به من بعض (يكاسير) أي يفضي له بالانطرطها (ومقناة) بفتح الميم وسكون القاف وفتح المثناة والهمز كخيار وقضاء وجوز وقرع وكميز ابن عرفة وفي الموطن الامر عندنا في البطيخ والنشاء والخربز والجوز ان يبعه إذا بد أصلاحه جائز والمشتري ما يثبت حقه ينقطع عنه وإيس فيه وقت موقت وهو معروف عند الناس الباجي الخربز نوع من البطيخ وكذا الباذنجان والقرع لانه لا يمكن حبس اولها على آخرها وهذه ثلاثة أضرب ضرب تميز بطونه ولا تتصل كالسيز والخل والورد والياسمين والتفاح والرمون والجوز فهذا لا يباع ما لم يظهر من بطونه بظهوره وما ظهر منها وبدا أصلاحه وحكم كل بطن منها يختص به وضرب تميز بطونه وتتصل كالقميص والقضب والقرط وضرب لا تميز بطونه فهذان العقدان هما الماظهر منهما فقط محمد بن مسالة البقول بمنزلة القضب ثم قال ابن عرفة لم يتبطي يجوز بيع المقائى والمباطح إذا بد أصلاحه وان لم يظهر ما بعده وكذا له شترى الخ مقام طعامه ولورد

على يبعه (قوله ولا تتصل) أي بطونه بهضها يبعه (قوله من بطونه) بيان ما (قوله بظهور) صلة يباع (قوله منها) أي بطونه بيان ما (قوله بدو أصلاحه) عطفا على ظهور

(قوله أن) بهذا الهمز أي حضر (قوله فيه) أي الشهر (قوله فقيه) أي يبيعها بكشهر (قوله منها) أي المدونة (قوله وكضرب الاجل) أي في الجواز (قوله ولا يتقدر) أي يبيع (قوله بالتمام) أي بطونه (قوله لبقاء أصله) أهل المراد مادام أصله باقيا (قوله بعدد البطون) كخمس بطون (قوله قدر) بضم فسكون مئة أو شراؤه (قوله فقوس) أي صغار (قوله مماثرته في رأسه) بيان حب (قوله وان لم يجز) أي يبيع حال ٧٣٢ (قوله مراعاة الخ) على مضي (قوله الاطلاق) أي عن شرط التبقية والقطع

والياسمين اذا آن قطاف اوله وكله للمشي تروى الى آخره (ولا يجوز) شراء بطون يكاهن ومقتاة مؤجلة (بكشهر) لاختلاف جهلها بالقلة فيه والكثرة فقصة غرر ابن عرفة وفي البيوع الفاسدة منها لا يجوز بيع ما نظم المقتاة شهرا (ووجب ضرب) أي تقدير (الاجل) في بيع غرر ما لا يتميز بطونه ولا تنتهي (ان استمر) أي دام اخلافه مادامت شجرته (كالموز) في بعض البلاد وكضرب الاجل تعين بطون ابن عرفة البابجي محمد بن مسلمة يباع غرر الموز سقدين وروى ابن نافع عن مالك رضي الله تعالى عنهما لا أحب بيعه أكثر من سنة بالزمن الطويل ولا يصح الا ان تكون بطونه متصلة في هذه المدة ولا يتقدر بالتمام لبقاء أصله فان غيّر كل بطن من الآخر وانصلت صح شراؤه بعدد البطون وان انصلت ولا يتميز قدر بالزمن كالجوز وروى محمد بن ائصل نبأه فهو كالقائني وان كان منفصلا فلا خير فيه والسدر مثله يد وما يبيع الى أن يقنى الاصل كالقائني فلا يجوز لأبو الحسن الموز شجرة تكون فيه عناقيد وفي العنقود غرر قدر فقوس الخبار صفوا فالونم الأخضر فان طابت دخلته صفرة وينقلق له طعم طيب يقرب من طعم ممن وعسل ملتوت يوجد بمصر كثيرا وبسبقة (ومضى ببيع حب) مع قسه قائما بارضه جزافا مماثرته في رأسه كقمح (أفرك) بفتح الهمز والراء بينهما قاسما كنة أي صار فر يكاو يبيع (قل يبيسه) وان لم يجز ابتداء ويمضي (بقبضه) أي حصده مراعاة للخلاف فيه ومفهوم بقبضه قبضه ومفهوم مع تبنيه انه ان يبيع جزافا وحده يفسخ ولو قبض ومفهوم قائما ان يبيع محصودا جائز ومفهوم جزافا ان يبيع بكيل جائز وظاهر قوله بقبضه سواء اشتراه على الاطلاق أو على شرط التبقية وعليه جمع وقيل لا يقوت في الثاني لا يبيسه وفيها أكرهه فان وقع وفات فلا يرى أن يفسخ عارض اختلف في تأويل القوات هنا فذهب أبو محمد الى أنه القبض وعليه اختصرها ومثله في كتاب ابن حبيب وغيره الى أنه بالعقد وفي معاص يحيى ابن القاسم أنه يمضي بالبيس ابن رشد قد قيل ان العقد فيه فوت وقيل لا يقوت بالقبض حتى يقوت بعده وهو ظاهر سألها الاول ونصه ومن اسلم في حائط بعينه بعد ما اوطب أو في زرع بعد ما افرط واشترط جذه حنطة أو غرا فاختد ذلك وفات البيع فلا يفسخ لانه ليس من الحرام البين اه فهذه أربعة أقوال اذا اشتراه على تركه حتى يبيس أو جرى بهذا العرف فان لم يشترطه ولم يجز العرف به فبيده جائز وان تركه حتى يبيس اه وفرضها في ضيق في شراؤه على الاطلاق وعلم منه أنه لا يجوز بيع بالافراق في الشامل والصلاح في الحنطة ونحوها والقطا يبيسها فان بيعت قبله وبعد افرأ كها على السكت كره ومضى بالقبض على آمن أول والله أعلم (ورخص) بضم الراء كسر الخاء المجعولة مشددة أي ابيع (الشخص) (معمر) بضم الميم وسكون العين المهمل أي واهب غرة (و) شخص (قائم مقامه) أي المعمرى بآرث الاصول وبقي الثمرة أو باش تراثها بل (وان) قام مقامه (باشترائه) بقضية

(قوله وعليه) أي التعميم خبر مقدم (قوله جمع) أي من الشارحين (قوله الثاني) أي يبيعه بشرط التبقية (قوله وفيها) أي المدونة (قوله أكرهه) أي يبيعه الحب فر يكا قبل يبيسه (قوله الى أنه) أي القوات (قوله وعليه) أي كون القوات (قوله القبض) صلة اختصر (قوله اختصر) أي أبو محمد المدونة (قوله وغيره) أي أي محمد عطف عليه (قوله الى أنه) أي القوات (قوله انه) أي يبيع الحب المفروق قبل يبيسه (قوله فيه) أي يبيع الفرقك الاخضر (قوله وهو) أي عدم فواته بالقبض (قوله سألها) أي المدونة (قوله فاختد ذلك وفات البيع) هذا هو الدليل لعدم اكتماله باخذ واشترطه معه فوات البيع (قوله البين) أي المتفق عليه (قوله اذا اشتراه) أي الفرقك (قوله على تركه) أي الزرع قائما بارضه (قوله بهذا) أي تركه حتى يبيس (قوله فان لم يشترطه) أي البقاء لبيسه

(قوله به) أي تركه حتى يبيسه (قوله وان تركه حتى يبيس) مبالغة في جوازه (قوله وفرضها) أي لمثله (قوله وعلم) بضم (الثمرة) العين (قوله انه) أي الشان (قوله فان بيعت) أي الحنطة ونحوها (قوله قبله) أي يبيسها (قوله السكت) عن شرط القطع والابقاء (قوله كره) أي يبيعها (قوله ومضى) أي يبيعه (قوله المتناول) بفتح الهمز والواو (قوله باشترائها) أي الاصول وباقي الثمرة

(قوله فلا يجوز شراؤها) أي العربية الخ تفريع على لعربها أو قائم مقامه (قوله من المعري له) صلة اشتراء (قوله تركت) بضم فكسر أي العربية (قوله وان كانت) أي العربية الخ حال (قوله فلا يكفي بيس نوعها) تفريع على بشخصها (قوله ما) جنس (قوله منح) بضم فكسر أي وهب فصل مخرج ما بيع أو ورت أو فحوها (قوله من عمر) بيان ما فصل مخرج ما منح من غيره (قوله بيس) فصل مخرج ما منح من غير لا بيس (قوله هي) أي العربية (قوله منح) بفتح فسكون (قوله هي) أي العربية (قوله قال) أي سعيد (قوله اطلاق الروايات) بحمل الروايات المطلقة ويحمل إضافة المصدر لفاعلها وزيادة ٧٣٣ الباء في مفعوله لتقويته (قوله لها)

أي العربية (قوله يمنع كونها) أي القرينة الخ خبر اطلاق (قوله الاعطاء أو النخل) لان البيع انما هو للثمرة المنووحة (قوله لصاحب العربية) أي معربها (قوله يبيعها) أي يشتريها (قوله بخبرها) بكسر الخاء المجعلة أي قدرها بالخبر صلة يبيعها (قوله من التمر) بالثناة وسكون الميم بيان لخبرها (قوله لفظ رخص) اضافته للبيان (قوله الرخصة) أي الترخيص (قوله وسعها) أي العربية (قوله لاستثنائها) أي العربية (قوله التمر) بفتح المثناة والميم (قوله بالثناة وسكون الميم) (قوله الربا من) أي ربا الفضل وربا القساء (قوله المزابنة) أي بيع مجهول بمعلوم من جنسه (قوله وبيع الطعام) أي بالثناة وسكون الميم (قوله لا يضمن أن هذا دخل في الربا من) (قوله اقتصر) أي ابن الحاجب (قوله عن الرجوع في الهبة)

(الثمر) التي اعرب بعضها (فقط) أي دون اصلها فلا يجوز شراؤها بخبرها الغريم معربها ومن قام مقامه وثاب فاعل رخص (اشتري ثمرة) معرفة من المعري له بفتح الراء أو من قام مقامه بارث أو شر أو وقت ثمرة بجملة (تيس) بشخصها ان تركت على اصلها وان كانت حين شرائها رطبة فلا يكفي بيس نوعها (كلوز) وجوز وبلغ وعنب وتين وزيتون بغير مصر (لا) ان كانت لا تيس (كوز) ورومان وخوخ ونفاح وكعنب وبلغ وتين ومصر (تنبيهات) * الاول ابن عرفة العربية ما منح من غير بيس وروي المازري هي هبة الثمرة عياض منح عمر النخل عاما الباجي هي النخل الموهوب عمرها في البخاري عن سعيد بن جبير رضي الله تعالى عنه قال العرب انما يخلل ثوب قلت اطلاق الروايات باضافة البيع لها يمنع كونها الاعطاء والنخل روي مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص اصحاب العربية ان يبيعها بخبرها من الثمر وثبت لفظ رخص في حديث مسلم والبخاري وابي داود وغيرهم الباجي الرخصة عند الفقهاء تخصيص بعض الجملة المخطورة بالاباحة وسعها رخصة لاستئذانهم من قوله صلى الله عليه وسلم لا تبيعوا الفرح حتى يبدو صلاحه ولا تبيعوا الفرح قبل صلاحه بالتمر * الثاني ابن عرفة ابن الحاجب بيع العربية مستثنى من الربا من والمزابنة وبيع الطعام نسبتة قلت اقتصر عن الرجوع في الهبة وهو مكره وأهموم * الثالث ابن عرفة ابن حارث بيع العربية بخبرها من صنفها الى الجداد جائزا اتفاقا وقال ابن بشير في شراء العربية تسلاثة اقوال الجواز بالخرص والعين والعرض وهو المشهور والمنع الا بالخرص والثالث منع شرائها بشئ للهي عن العود في الهبة وعن الربا وعن بيع الرطب بالتمر وقال ابن العربي في عارضته جوز مالك رضي الله تعالى عنه بيعها بكل شئ وقيل لا يجوز بيعها بالخرص الا بالعين والعرض كأنه رأى أن الرخصة كانت في صدر الاسلام للعاجة فلما توسعت الناس سقطت العلة فسقط الحكم وقيل أيضا لا يجوز الا بالخرص منهاه لرايع ابن عرفة في قصر رخصة شرائها على التمر والعنب أو على كل ما يبيع ويدخر ثلثها هذا ونكره فيما لا يتخر وتغني بالقبض * الخامس عدى المصنف رخص للمرخص فيه بنفسه توسعا والاصل تهديه اليه بقي وأشار لشروط الرخصة فقال (ان) كان المعري (لفظ) حين هبة الثمرة (بلفظ العربية) أن قال أمريتكم هذه الثمرة مثلافان قال رهبتك مثلاف لا يجوز قصر الرخصة على موددها (و) ان كان (بدا) أي ظهر (صلاحها) أي الثمرة حال شرائها بخبرها لاحتال اعرائها (و) ان كان شراؤها (بخبرها) بكسر الخاء المجعلة أي قدرها بالكيل خزا وتخمينا لا بأزيد منه ولا

أي لم يقل والرجوع في الهبة (قوله وهو) أي لرجوع (قوله من صنفها) بيان خبرها (قوله الى الجداد) باهمال الهمزة واهما هما أي جذ الثمرة المعتاد (قوله جائز) خبر بيع (قوله والعين والعرض) واوهما بمعنى أو (قوله بشئ) أي سواء كان خروصا أو عرضا (قوله وعن الربا) أي ربا الفضل وربا التأخير (قوله جوز) بفتح المثناة (قوله يبيعها) أي شراء العربية (قوله كأنه) بفتح الهمزة وشدة النون أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله سقطت) أي زالت (قوله العلة) أي الحاجة (قوله فسقط) أي زال (قوله وقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله منها) أي صنف الثمرة

(قوله فانه) أي شراها بعين أو عرض (قوله) أي جواز شراها بعين أو عرض (قوله قوله) أي المصنف (قوله فان جدها فوجدها
الخ) تفرع علي بحرصها (قوله ٧٣٤) واقل أي من حرصها عطف على أكثر (قوله وثبت) أي نقصها عن حرصها

(قوله منه) أى المعرى
المشتري بالخرص (قوله
فيها) أى الثمرة (قوله وان لم
يثبت) أى ذهنب الثمرة عن
خرصها (قوله ضمن) أى
المعرى (قوله ولو اوجد)
أى كان الخرص أجود أو
ادنى من العربية (قوله فى
هذا) أى الادنى (قوله
ققها) أى المدونة (قوله
شروطه) أى شرائ العربية
(قوله أولى) بفتح الهمز
(قوله الأولى) بضم الهمز
(قوله لنقله) أى ابن يونس
العلامة الاربع عنده (قوله
ترجيح) مفعول نقل (قوله
واقراه) أى ترجيح ابن
الكتاب عطف على نقله
(قوله) أى ابن يونس (قوله
بانه) أى الترجيح (قوله قيد
اللفاظ) أصانته للبيان
(قوله اذا كان الخ) خبر قيد
(قوله فان تعدد) أى المعرى
بالفتح (قوله انه) أى تعدد
اللفظ (قوله وهذا) أى
شروط تعدد اللفظ (قوله اذا
كان) أى الشراء لدفع
الضرر (قوله) أى المعرى
بالكسر (قوله بدخول
المعرى) بالفتح صلة الضرر
(قوله وتطالع) أى المعرى
بالفتح عطف على دخول

(قوله ما لا يجب) أي المعنى بالسكسر (قوله اطلاع) أي المعنى بافتح (قوله بكفايته) أي المعنى بالفخ (قوله فلا الضرر
بجواز شراؤها) أي العربية (قوله ويجوز) أي شراؤها والتجبر (قوله فزع) بفحركات مشغلا (قوله جوازه) أي شراؤه العربية

(قوله به) أي البعض المشتري (قوله مؤته) أي البعض المشتري (قوله إذا كان) أي غير كل الحائط (قوله للمعري) القمخ صله بيع (قوله يجوز له) أي المعري بالكسر (قوله على قول ابن القاسم) صله يجوز (قوله لانه) أي الشأن (قوله شراؤه) أي العربية (قوله وهو) أي بيع الاصل (قوله فيعزل) بفتح اللام الا الى أي جواز شراؤها (قوله ٧٣٥ العائين) أي دفع الضرر والمعروف (قوله جازله) أي المعري

الصبر وقال (فيشتري) المعري بالكسر أو من قام مقامه (بعضها) أي الثمرة كنه فيها بحرصه لشروط المتقدمة لدفع ضرره به أو لكفاية مؤته وشبهه في الجواز فقال (ك) شراؤه غير (كل الحائط) إذا كان خمسة أو سق مع باقي الثمر وط لدفع الضرر رار للمعري (و) كثره المعري بالكسر عريته بخبرها بعد (بيعه) أي المعري بالكسر (الاصل) أي الشجر الذي عليه الثمرة المرأة للمعري بالفتح أو لغيره فيجوز للمعري عبد الحق يجوز له شراء العربية وإن باع أصل حائطه على قول ابن القاسم لانه يجوز شراؤها ولو جهن للرفق ولدفع الضرر وهو صادق بن باع الاصل دون الثمرة فيعمل بكل من العائين وبن باع الثمرة مع الاصل فيعمل بالمعروف فقط كما نقله ابن يونس ونصه إذا باع المعري أصل حائطه وغرته جازله شراء العربية لانه رفق بالمعري اه وعلى هذا حمل غ و ق فأتا في كلام المصنف نقص والله أعلم (وجازلك) يارب الحائط (شراء) غير (اصل) لغيرك (في حائطك بخبره) بكسر الخاء المجهمة أي قدره غير بالخبر (ان قصدت) يارب الحائط بشراء الثمرة لاصل (المعروف) بمالك الاصل (فقط) أي لا ان قصدت دفع الضرر فلا يجوز للربا من والمزانية ويشترط للجواز ايضا بقية شروط جواز شراء العربية الممكنة هنا فيها اذ ملك رجل نخلة في حائطك فلك شراؤها غيرتها بخبرها ان اردت رفقته بكنائك اياه وان كان لدفع ضرر دخوله فلا يجزى واراد من يبيع الثمر بالرطب لانه لم يعرفه شيأ أبو الحسن هذه ليست عربية ولا يقال الخمر احد الشر وط الذي هو ان يشترى امره اها فيقهم من كلام أبي الحسن ومن قولها كالعربية ان شروط العربية معتبرة وأنه لو كان له نخلة اوا كثر جاز شراؤها ان لترد على خمسة أو سق وقوله فلا يجزى لفظة كراهة واراد بها المنع بدليل قوله من يبيع الثمر بالرطب (وبطلت) العربية (ان مات) معريه بالكسر او احاط بماله دين او جن او مرض جنونا او مرضا متصلا بموته (قبل الحوز) من المعري بالفتح للعربية لانها عطية وكل عطية شرطها حوزها قبل حصول موانع لمعطيا (وهل هو) أي الحوز المشتري في صحة العربية قبل المانع (حوز الاصول) أي الاشجار سواء كانت مثمرة او لا أي تخاية المعري بالكسر بين المعري بالفتح وبينها (او) هو حوزها (ان يطلع) بفتح التحتية وسكون الطاء الموحدة وضم اللام او بضم التحتية وكسر اللام وعلى كل معناه يظهر (غيرها) أي الاصول في الجواب (تاويلان) في فهم قولها وان مات المعري قبل ان يطلع في النخل شيء وقيل ان يجوز المعري عريته او مات وفي النخل غير لم يطب بذلك باطل وللورثة زده ويكون ميراثهم وفي هباتهم عن ابن القاسم ان وجهه مات ادمته او غير نخلة عشرين سنة جاز اذا حوزها الاصل والامة أو حاز ذلك له اجنبي الخط يعني ان الشيوخ اختلفوا في تاويل المدونة في حوز العربية فهم من تناولها على ان الحوز فيها حوز الاصول وان لم تطلع الثمرة والى هذا ذهب ابو عمران وابن مالك ومنهم من تناولها على ان الحوز مجموع شتين حوز الاصول وان يطلع الثمر فلا حاز الاصول ولم تطلع الثمرة ثم مات المعري بطلت

أي بالفتح (قوله أو مات) أي المعري بالكسر (قوله فذلك) أي الاعراء (قوله زده) أي الاعراء (قوله ويكون) أي الثمر المعري (قوله لهم) أي الورثة (قوله وفي هباتها) أي المدونة (قوله وجهه) أي الواهب الموهوب له (قوله حوزها) أي التملك (قوله حوزها) بفتح تاء متقلداً أي الواهب الموهوب له (قوله ذلك) أي الاصل أو الامة (قوله له) أي الموهوب له (قوله فيها) أي العربية أو المدونة (قوله تناولها) بفتح تاء متقلداً أي فهم المدونة (قوله ثم مات المعري) أي بالكسر

(قوله ولم يحز) أى المعرى له
بالفتح (قوله ومات المعرى) أى
فالكسر (قوله قبل موته)
أى المعرى (قوله ثلاثيا)
راجع للمفتوح الماء (قوله
رباعيا) راجع لمضمومها
(قوله من باب اكرم) راجع
للمضموم (قوله أونصر)
راجع للمفتوح (قوله من
ماله) أى المعرى بالكسر
(قوله لأمنا) أى العربية
(قوله عليه) أى الواهب
(قوله فهما) أى السقى
والزكاة (قوله فيها) أى
المدونة (قوله من الثمن)
بيان حصته (قوله بها) أى
الثمار (قوله هنا) أى فى
مبعض وضع الجائحة (قوله
وهو) أى المعنى المصطلح على
(قوله بقائه) أى أصله
مغروسا بارضه (قوله ما) أى
شئ جنس اتلف فصل
مخرج ما لم يتلف (قوله من
مجهوز عن دفعه) بيان
ما أصل مخرج ما اتلف من
مقدور على دفعه (قوله
قدرا) مقول اتلف (قوله
من قدر) الخ بيان قدرا (قوله
بعديعه) صلة اتلف (قوله
قلت سياتى ما يخالفه فى
قول المصنف وخبر العامل
الخ) اقول هذا تفصيل فى
المفهوم فلا بأس به (قوله
ومثل) بفتحات متعلا

العربية ولو طلعت الثمرة ولم يحز الاصول ومات المعرى بطلت وهو مذهب المدونة عند ابن القطان
وفضل وجاعة فهذان التأويلان هما اللذان اشار المصنف اليهما فى المسئلة قول ثالث
لاشبه ان الحوز باحد الامرين اما حوز الاصول او ان تطلع ثمرتها وهذا لم يذكره المصنف
كناية لهم ذلك من كلامه فى توضيحه وعلى ذلك مشى فى الشامل فقال وبطلت بموت معرى
قبل حوزها وهل هو قبض الرقاب او مع طلوع ثمرتها كالهبة والصدقة تاويلان وقال اشهب
ابارها وقبض رقبتهما وعن ابن القاسم طيبها اه وقوله كالهبة والصدقة يعنى انهم لا يمت
حوزهما الا بقبض الاصول وطلوع الثمرة وهذا تاويل ابن القطان وتاويل ابن رزق المدونة
على ان الهبة والصدقة بخلاف العربية وانه يكتفى فيها حوز الاصول فقط والله اعلم ابن رشد
اختلف فى الحياة فأتى تصحيحها العربية للمعرى ان مات المعرى فقال ابن حبيب هو قبض الاصل
وقد طلع فيه الثمرة قبل موته واختلف الشيوخ فى تاويل ما فى المدونة فى ذلك وهى الهبة
والصدقة كالعربية ام لا فقال ابن القطان قول ابن حبيب تفسير لما فى العربية والهبة
والصدقة وقال ابن مروان وابن مالك قول ابن حبيب خلاف ما فى من سمعها للمعرى
والموهر ب له قبض الاصول فى حياة المعرى وان لم تطلع فيها الثمرة على ظاهر ما فى كتاب الهبة
والصدقة وهو ظاهر التأويلات على ما فيها وقال اشهب اذا برت الخيل قبل موت المعرى سمحت
للمعرى لانه لا يمنع من الدخول الى عريته واما ان قبض الاصول وحازها فهو له وان لم تؤبر اه
فيمعنين تفسير يطلع فى كلام المصنف يظهر سواء ضبط بضم التحسية مع كسر اللام او بفتحها مع
ضم اللام ثلاثيا او رباعيا من باب اكرم اونصر فى القاموس طلع الشمس والكوكب طلوعا
ظهر كاطلع (وزكاتها) أى العربية ان كانت خمسة اوسق فاكثر (وسقيها) حتى تنفجر (على
المعرى) بالكسر من ماله لانها ولو اعراها قبل طيبها وان نقصت عن خمسة اوسق (كلمات) بضم
الكاف وكسر الميم مشددة من ثمر المعرى بالكسر لان الزكاة لا تجب الا فى خمسة اوسق فاكثر
(بخلاف الواهب) لثمرة قبل طيبها فلا زكاة ولا سقى عليه فهما على الموهر ب له ان كانت خمسة
اوسق فاكثر فان رهبها بعد طيبها انزكاتها على واهبها لوجوبها عليه قبل هبتها وكذا سقيها اذ
لا كبير منفعة فيه حيثئذ فيها زكاة العربية وسقيها على رب الخائط وان لم تبلغ خمسة اوسق الا مع
بقية حائطه اعراها بؤاشا تعالا وختلا معينة او جميع حائطه ابو الحسن ابن يونس أبو محمد يريد
ويعطيه بجميع ثمره الخائط ويكون عليه ان يزكيا من غير روى التوضيح من وهب ثمرة حائطه
فسقيها وزكاتها على الموهر ب له الا ان تكون الهبة بعد الاذها فذلك على الواهب اه
ابو الحسن مما يلحق به هذا من وهب رضيعا فراضاه على الواهب وقيل على الموهر ب له حكمهما
ابن بشير (وتوضع) بضم القوقية وفتح الصاد المجهمة أى تسقط عن المشتري من الثمن حصته
ما اصابته (جائحة) أى مهلكة (الثمار) بكسر المثلثة جمع ثمرة والمراد بها هنا مطلق الثابت
لا المعنى المصطلح عليه وهو ما يحق من أصله مع بقائه ابن عرفة الجائحة ما تلف من مجوز
عن دفعه عادة قدرا من ثمرات بعد بيعه اه البناى انظر قوله بعديعه فانه لا حاجة اليه
لكونه ليس من حقيقة الجائحة فان قلت مراده تعرف الجائحة هنا قلت سياتى ما يخالفه فى
قول المصنف وخبر العامل فى المساقاة فانه لا يبيع فيه بل المساقاة فقط ومثل للثمار فقال

(قوله فجعل) اى غ (قوله قال) اى غ (قوله ان بيعت) اى الثمار (قوله فيها) اى المدة المعتادة (قوله فيها) اى المدة المعينة (قوله وضعها) اى الجائحة (قوله مع انه) اى الشان (قوله ان كان هذا) ٧٣٧ اى وضع الجائحة (قوله لان له) اى المشتري

(قوله وقال) اى الخط (قوله وعارض) اى الخط (قوله لاقتضائه) اى وبقيت لنتهى طيبها (قوله انها) اى الثمرة (قوله قال) اى الباجي (قوله في ذلك) اى المبسوط لفظ نصارته (قوله ان فيه الجائحة) بيان مقتضى رواية سخنون يحدف من (قوله لانها) اى رواية سخنون (قوله فتوضع) اى الجائحة (قوله لانها) اى العربية (قوله ولا تخبر بها) اى العربية (قوله عن ذلك) اى كونها مبينة (قوله هذا) اى وضع جائحة العربية (قوله لقيامه) اى المعري بالكسر المشتري (قوله بها) اى الجائحة (قوله اما ان اشتراها) اى عربته (قوله فاجتاحتها) اى العربية (قوله من المعري) بالفتح اتفاقا لانه بائعها (قوله ثم اشتراها) اى المعري الاوسق (قوله منه) اى المعري بالفتح (قوله فاجيج) اى الحائط (قوله بها) اى الجائحة (قوله وليس) اى اخذ الثمرة فى مهر (قوله جائحة) اى المهر (قوله وهو) اى وضع جائحة المهر (قوله ووجهه) اى وضع جائحة المهر (قوله واستحسنه) اى وضع جائحة المهر (قوله فكان ينبغي) اى كلام الخط (قوله

(كلوز والمقاني) بالمثلثة جمع مقناة وحمل غ الثمار على ما يدخر كالتمر بالمشاة والعنب والتين فجعل الكاف للتشبيه قال وتبه بالوزع على ما لا يدخر وبالمقاني على ما له بطون ان بيعت على التبقية الى انتم اطيعوا اهل (وان بيعت) الثمار (على) شرط (الجذ) بالهمزة لذل واحد حالها اى القاطع واجيحت فى مدة جذها المعتادة او به سدها ولم يتمكن من جذها فيه المانع او شرط ان يجذها شيئا فى مدة معينة واجيحت فيها فقد سأل ابن عبدوس عن معنى ناعن وجه وضعها مع انه لاسقى على البائع فقال معناه ان المشتري شرط ان ياخذها شيئا به دسقى على قدر حاجته فلودعاه البائع الى اخذه فى يومه فلا يجاب اليه ويعمل المشتري افاده هب البائى قوله واجيحت فى مدة الخ هذا التقييم هو الذى يدل عليه ما نقله ابن عبدوس عن سخنون وهو الموافق لقول المصنف وبقيت لنتهى طيبها الكنه خلاف ظاهر قواها توضع فيه الجائحة ان باغت الثلث وقول التونسى ان كان هذا لان له سقيا لفظ بقاءه بحاله لا لحدوث زيادة فيه فله وجه كفى الفصل لبقائه بحاله لان زيادة فيه نقله ابن عرفة وهو بعيد ان ما اشتراه على الجذ اذا ابقاه فاجيج بعد ايام الجذ انه فيه الجائحة ولذا حمل ح كلام المصنف هنا على عمومته اى ولو اجيحت بعد مدة الجذ المعتادة وتمكن من جذها كظاهر المدونة وقال انه الرابع وعارض ما هنا بقوله بعد وبقيت لنتهى طيبها لاقتضائه انها اذا انتهت طيبها واحتملت الى التأخير لبقا وطوبتها كانهن فلجائحة فيها الباجي وهو مقتضى رواية اصبح عن ابن القاسم انه لا راعى البقاء لفظ النصارة قال ومقتضى رواية سخنون ان توضع الجائحة فى ذلك ح فكان ينبغي للمصنف ان يمشى على مقتضى رواية سخنون ان فيه الجائحة لانها هى الجارية على مذهب المدونة فيما اشترى على الجذ بل هذى اخرى والله اعلم ان كانت الثمار المستقرة من غير عربته بل (وان) كانت (من عربته) اى المشتري التى اشتراها بخوصها ثم اجيحت فتوضع عن المعري بالكسر المشتري لانها مبينة فلها حكم المبيع ولا تخبر بها الرخصة عن ذلك هذا هو المشهور وقال اشهب لقيامه بها لان العربية معروفة ومحمل الخلاف اذا اعراد تخلات ثم اشترى عربته بخوصها اما ان اشتراها بعين او عرض فجائحتها من المعري بالفتح اتفاقا واما ان اعراد او سقا من حائط ثم اشتراها منه فاجيج ولم يبق الامتداد لتلك الاوسق فلا قيام للمعري بالجائحة اتفاقا انظر ضيغ والشارح بنائى (لا) توضع جائحة ثمرة اخوذة فى (مهر) ثم اجيحت فلا قيام للزوجة بها عند ابن القاسم لبقاء النكاح على المكارمة وليس بيعا بقيمة وقال ابن الماجشون توضع جائحة ابن رشد وهو المشهور وروجه ابن يونس واستحسنه ابن عبد السلام فكان ينبغي للمصنف ان يعتمد ترجيح هؤلاء الاشياخ وأن يشير الى هذا القول بان يقول على الاربع والاطهر والاحسن قاله الخط البنائى وفيه نظر به ليد ككلام ابن رشد ونصه بعد قول العتبية قال ابن الماجشون فى الذى يزوج المرأة بقرعة قد بد اصلا حها فاجيحت كلها ان مصيبتها من الزوج وترجع المرأة عليه بقيمة الثمرة الخ ابن رشد قول ابن الماجشون هو القياس على ان الصداق ثمن للبضع وقد قال مالك رضى الله تعالى عنه أشبه شئ بالمبيع النكاح فوجب

٩٣ منغ فى الخ) تفرج على قوله ابن رشد وهو المشهور الخ (قوله وفيه) اى كلام الخط (قوله

يزوج) بضم الياء وفتح الواو (قوله فاجيحت) اى الثمرة (قوله ان مصيبتها) اى الثمرة

(قوله فيه) أي النكاح (قوله وهو) أي البضع (قوله بغيرها) أي الثمرة (قوله وقد فأت) أي البضع (قوله وهو) أي الرجوع
 يصدق مثلها (قوله به) أي الرجوع (قوله ولذا) أي كون أشهر ابن رشد الرجوع بقيمة الثمرة على القول به لا بصدق المثل
 ولم يشهر قول ابن الماجشون بالرجوع على قول ابن القاسم بعدمه صله لم يتعرض (قوله له) أي كلام ابن رشد (قوله وفي لغوها)
 أي الجائحة (قوله لبنائه) أي النكاح ٧٣٨ (قوله وثبوتها) أي الجائحة (قوله لانها) أي الثمرة المدفوعة مهرًا

(قوله وصوبه) أي قول ابن
 الماجشون (قوله وهو) أي
 الجاح (قوله مجموعها) أي
 الصنفين (قوله فيها) أي
 المدونة خبر مقدم (قوله
 بخرص) بضم ففتح مثقلا
 أي لا يخرص قدره وهو على
 أصله (قوله بدخر) بضم الباء
 ففتح مثقلا (قوله نظير) بضم
 فكسر (قوله منه) أي
 المبيع (قوله سط) بضم ففتح
 مثقلا (قوله قيمته) أي الجاح
 (قوله من قيمة باقيه) أي
 مجموع قيمته وقيمة باقيه (قوله
 كان) أي الجاح (قوله نافذ)
 أي زادت (قوله قيمته) أي
 الجاح (قوله نقصت) أي
 قيمته عن الثلث (قوله ثم
 قال) أي في المدونة (قوله
 من الثمرة) بيان ما (قوله مما
 ليس الخ) بيان ما أيضا (قوله
 ويترك) بضم فسكون ففتح
 (قوله ولا) أي ولا يخرص
 (قوله وضع) بضم فكسر
 (قوله من الثمن) بيان قدر
 ذلك (قوله عنه) أي المشتري
 (قوله له) أي الجاح (قوله
 فان كان) أي الجاح (قوله

الرجوع بالجائحة فيه وقوله ان الثمرة اذا أجيحت كلها ترجع المرأة على الزوج بقيمتها هو
 المشهور في المذهب ووجهه ان الثمرة لما كانت عوض البضع وهو مجهول رجعت بقيمتها
 والقاسم أن ترجع عليه بصدق مثلها لان عوض المهر البضع وهو مجهول وقد فأت بالعقد
 وهو قول مالك في رواية أشهب رضى الله تعالى عنهم ما اهل المقصود منه فانت تراهم مشركون
 الرجوع بقيمة الثمرة على القول به لا بصدق المثل ولم يشهر ان ترجع بالجائحة الذي هو مقابل
 قول ابن القاسم كما فهمه ح فتأمله ولذا لم يتعرض له ابن عرفة ونسبه وفي اغوها في النكاح
 لبنائه على المعروف وثبوتها لانها عوض قول ابن القاسم وابن الماجشون وصوبه الصقلي
 والخمي وشروط وضع جائحة الثمار (ان بلغت) الثمرة الجائحة (ثلث) الثمرة المبيعة (المكيلة)
 في الكيل وثلث الموزونة في الوزن وثلث المعدودة في العدان كانت الثمرة صنفًا واحدًا بل
 (ولو) كانت الثمرة الجائحة من أحد صنفين مبينين مما (كصيفاني) بفتح الصاد المهملة
 وسكون التحتية فغامهله فنون مكسورة فثلاثة تحتية صنف من الثمر (وبرني) بفتح الواو
 وسكون الراء فكسر انون فتحتية صنف آخر منه واجب أحدهما وهو ثلث مجموعهما فتوضع
 جائحته ولا ينظر لثالث كيل الجاح وحده فيه او ما يبيع مما يطعم بطونا كالمقائش والورد والباهين
 ومن الثمار مما لا يخرص ولا يدخر وهو مما يطعم في كربة الا ان طيبه يتفاوت ولا يحبس أوله على
 ما يتفاوت كالتفاح والمان والوخ والموز والارج والتين فان أجيح شيء منها انظر فان كان
 ما أصابته الجائحة منه قدر ثلث الثمرة في الثبات فأكثري أول مجناه أو وسطه أو آخره حط من
 الثمن قدر قيمته في زمانه من قيمة باقيه كان في القيمة أقل من الثلث أو أكثر وان كان الجاح أقل
 من ثلث الجميع في كيل أو وزن لا في القيمة فلا توضع فيه جائحة نافذ قيمته على الثلث أو نقصت ثم
 قال وأما ما يبيع من الثمرة مما يبيع ويدخر ويترك حتى يجذب جميعه مما يخرص كالخيل والعنب
 أو لا كالتين واللوز والفسق والبطور فاصابت الجائحة قدر ثلث الثمرة فأكثري كيل أو وزن
 أو عدد لا في القيمة وضع عن المبتاع قدر ذلك من الثمن وان أجيح أقل من ثلث الثمرة في المقدار
 فلا يوضع عنه شيء ولا تقويم في هذه الاشياء وان كان في الحائط أصناف من الثمر برني
 وصيفاني ومجوة وقدم وغيرها واجب أحدها فان كان قدر الثلث في الكيل من الاصناف
 وضع من الثمن قدر قيمته من جميعه انا ف على ثلث الثمن أو نقص وان اشترى أول جزء من
 القصيل فاجب ثلثها ثلث الثمن موضوع بغير قيمة ولو اشترى خلقته كان كالمقائش ان أجيح
 قدر ثلثه من أوله أو من خالفته على ما ذكرنا من التقويم البناء في صريح كلامه ان الجنس
 الواحد يعتبر ثلث جميعه اتفاقا الا ان ابن القاسم يعتبر ثلث المكيلة واشهب ثلث القيمة

والى
 وضع) بضم فكسر (قوله من الثمن) بيان قدر قيمته أي الجاح (قوله من جميعها) أي قيمة جميع
 الاصناف (قوله نافذ) أي زاد قدر قيمته (قوله خلقته) أي القصيل (قوله ان أجيح قدر ثلثه الخ) نصريح بوجه التشبيه ايضا
 (قوله من التقويم) بيان ما (قوله كلامها) أي المدونة (قوله لان ابن القاسم) استند الى على يعتبر ثلث جميعه اتفاقا لرفع
 ايهاه الاتفاق على اعتبار الكيل

(قوله والى خلافه) أى ائتمب صله أشار (قولوا أنواعه مختلفة) حال (قوله منها) أى الأنواع (قوله او ثلث الثمرة) أى كيلها (قوله واما ان كان) أى المسيح (قوله بثلث ثمرته) أى كيلها ٧٣٩ (قوله ثلث الثمرة) أى كيلها (قوله الثانى) أى

ذى الاصناف (قوله منه) أى المبيع (قوله معاقلة المرأة الرجل) أى مساواة دية برحها دية جرحه (قوله الثمرة) أى التى يبعث ثم اجبعت (قوله الجائحة) أى وضعها (قوله فيه) أى وضع جائحته وعدمه (قوله قال) أى الباجى (قوله وآن) بعد اله مزى حضراوان (قوله لا يترك تاركه) لا لسوق يرجوها أو لا تغل يعرض له (قوله أى فيباح قبل قطعه) (قوله هذا) أى الذى حكى عن سخنون (قوله لما حكمه ابن الحاجب وغيره عن سخنون) أى من وضع جائحة ما ترك لنضارته (قوله كلاه) بشق المسح مشى كلام بلا فون لاضافته (قوله فقوله) أى المصنف (قوله على أنه) أى الشان (قوله الاول) أى المبقى لتناهى طيبه (قوله وأنه) أى المصنف (قوله فى القسم الثالث) أى المتروك لرجاء سوق أو لشغل (قوله ما ذكره المصنف هنا) أى من شرطه فى وضع الجائحة بتقيمت التناهى طيبها (قوله أولا) بشد الواو (قوله المتقدمين) أى فى كلام ابن الحاجب (قوله وهو) أى

والى خلافه أشار المصنف بولوه كذا النقل فى المصنفية الباجى وان كان المبيع جنس واحد وأنواعه مختلفة فاصيب نوع منها فلا خلاف بين اصحابنا ان الاعتبار بثلث جميع المبيع وهل يعتبر بثلث قيمته او ثلث الثمرة وروى عن ائتمب ان الاعتبار بثلث القيمة واما ان كان نوعا واحدا فهو على ضرب بين احدهما ما يحبس اوله على آخره كالتمر والعنب فهذه الاخلاف فى المذهب ان الاعتبار فى جائحته بثلث ثمرته وان كان مما لا يحبس اوله على آخره كالقثاء والبطيخ والخوخ والتفاح والرمان فاعتبر ابن القاسم فيه ثلث الثمرة وائتمب ثلث القيمة اه خلاف ائتمب فيما لا يحبس اوله على آخره وفى ذى الاصناف خلاف ما يوهمه قصر المصنف له على الثانى وفى الجواهر ان كان المبيع جنسا واحدا مختلف الأنواع فاصيب نوع منه فلا اعتبار بثلث الجميع باتفاق الاصحاب ثم لعنصر فى رواية محمد بن مالك وابن القاسم وعبد الملك رضى الله تعالى عنهم ثلث الثمرة وفى رواية عن ائتمب ثلث القيمة اه ومثله لابن الحاجب وابن عرفة والتوضيح وغيرهم * (فائدة) ابن رشد الثالث عند ما لفظ رضى الله تعالى عنه يسر الا فى الجائحة ومعاقلة المرأة الرجل وما تحمله المعاقلة وزيد قطع ثلث ذنب الفحيسة واستحقاق ثلث دار (و) عطف على بلغت فقال ان (بقيت) بضم الموحدة وكسر القاف مشددة أى تركت الثمرة على اصلها (لينتهى طيبها) الخط فى التوضيح المسئلة على ثلاثة اقسام احدها ان تكون الثمرة محتاجة الى بقائها فى اصولها ليكمل طيبها ولا خلاف فى ثبوت الجائحة فيها قاله ابن شاس الثانى ما لا يحتاج الى بقائه فى أصله اقام طيبه ولا لنضارته كالتمر اليابس والزرع فلا جائحة فيه باتفاق الثالث ان يتناهى طيبها ولو كن يحتاج الى التأخير بقاءه وطوبها كالعنب المشتري بعد بدو صلاحه وحكى ابن الحاجب فيه قول ابن الباجى مقتضى رواية اصبح عن ابن القاسم انه لا يراعى البقاء لحفظ النضارة وانما يراعى بكمال الصلاح قال ويجب ان يجزى هذا الجزى كل ما كان هذا حكمه كالقصيل والقضب والبقول والقرط فلا توضع جائحة فى شئ من ذلك قال ومقتضى رواية سخنون ان توضع الجائحة من جميعه وحكى ابن يونس عن سخنون اذا تناهى العنب وآت قطافه لا يترك تاركه الاسوق يرجوها اولشغل يعرض له فلا جائحة فيه ابن عبد السلام هذا مخالف لما حكاه ابن الحاجب وغيره عن سخنون خليل وفى جل كلاه سخنون على اختلاف بحث لا يخفى الخط لان الكلام الاول فى ابقائه ملطفا لنضارته والثانى فى وقائه لشغل مشتربه أو لسوق يرجوها واقفه أعلم فقوله وبقيت لينتهى طيبها يدل على انه انما توضع الجائحة فى القسم الاول وأنه مشى فى القسم الثالث على مقتضى رواية اصبح عن ابن القاسم ويظهر ان ما ذكره المصنف هنا خلاف قوله أولا وان بيعت على الجذ لا سيما وقد قال ابن عبد السلام عقب ذكره القولين المتقدمين وأشار بعض الاندلسيين الى اجراء هذين القولين فيما ينع قبل بدو صلاحه او بعده على ان يجزئه مشتربه وهو ظاهر اه ونقله فى التوضيح قال فيه ونقص فى المدونة على انه لو اشترى ثمرة على الجذ ففيها الجائحة اذا بلغت الثلث كالتل لولا كاليقل اه ثم قال الخط والحق ان كلامه الاول مخالف للثانى وان الرابع هو الاول فكان

اجراؤها فيه (قوله ونقله) أى كلام ابن عبد السلام (قوله قال) أى المصنف (قوله فيه) أى التوضيح (قوله ان كلامه) أى المصنف (قوله الاول) أى قوله وان بيعت على الجذ (قوله للثانى) أى وبقيت لينتهى طيبها

(قوله ان فيه) أى القسم الثالث (قوله لانها) أى رواية مضمون (قوله هو) أى القسم الثالث (قوله اخرى) أى بوضع الجائحة
 (قوله ابقاؤها) أى على اصلها التناهى طيبها الماسكة اصلها (قوله) ٧٤٠

أى ما يسع على الجذ (قوله فله) أى المشتري

يذهبى لاصنف ان يشى على مقتضى رواية مضمون ان فيه الجائحة لانها هى الجارية على مذهب
 المدونة فيما اشترى على الجذ بل هو اخرى والله أعلم وعطف على بلغت فقال (و) ان (أوردت)
 بضم الهمز وكسر الراء الثمار بالشراء دون اصلها (او) اشترى وحدها بعد بدو صلاحها
 كما فى ابن الحاجب ثم (الحق) بضم الهمز وكسر الحاء أى اشترى (اصلها) قال فى التوضيح اما لو
 اشتراها وحدها قبل بدو صلاحها على القطع ثم اشترى اصلها فله ابقاؤها ولا جائحة (لا) توضع
 الجائحة فى (عكسه) أى الفرع السابق وهو شراء اصلها وحده ثم شراؤها (أو) شراؤها (معها)
 أى اصلها فى عقد واحد اتفاقا فى هذه وعلى احد قولين فى عكسه (ونظر) بضم النون وكسر
 الظاء المعجمة أى نسب قيمة (ما أصيب) بضم الهمز وكسر الصاد المهملة بالجائحة (من)
 البطون) نحو المقناة وما فى حكمها لا يحبس أوله على آخره بيان لما (الى) مجموع قيمته وقيمة
 (ما بقى) سلبها من الجائحة وتعتبر قيمة كل من المصاب والسالم (فى زمنه) هذا ضعيف والذى تجب
 القموى به اعتبار قيمة كل منهما يوم اصابه الجائحة و(لا) تعتبر قيمة كل منهما (يوم البيع)
 خلافا لابن ابي زمنين أفاده عب البنا فى قوله هذا ضعيف بغيره موجود وكلام أبى الحسن
 يعمد انه لا قائل به فانه قال على قولها فان كان الجراح مما لم يجم قدر ثلث الثبات وضع قدره وقبل
 ما قيمة الجراح فى زمنه مانعه هل قوله فى زمنه ظرف للتقويم وهو الظاهر ثم قال فيكون الحكم
 أن يعتبر كل بطن فى زمنه ولم يأتوا هذا أحد من الشيوخ وان كان هو الظاهر وانما اختلفوا
 هل يراعى فى التقويم يوم البيع أو يوم الجائحة واما الاستثناء على القول به فانهما هو لاحتق
 المقدار الذى يقوم والتقويم يوم البيع أو يوم الجائحة على أن يقبض فى أوقاته هذا هو ظاهر
 كلامهم اه والمعنى انه بعد انتهاء البطون نظر كم يساوى كل بطن زمن الجائحة على أن
 يقبض فى أوقاته (ولا يستعمل) بضم القمية وفتح الجيم بتقويم السالم (على الاصح) عند
 عبد الحق من الخلاف بل يؤخره وقومه حتى تنتهى البطون ليحقق مآدار كل بطن ثم تعتبر قيمة
 كل بطن يوم الجائحة وتجمع القيم وتنسب قيمة الجراح لجموعها وبمثل ثالث النسبة يحيط من
 الثمن قلت أو كثرت (و) ان اكرى دارا به النخل أو غيره ثم ثمرته مزهية وشرطها المكثرى
 واجبت الثمرة (فى) وضع الجائحة فى الثمرة (المزهوة) من النخل أو ظهرت حلالاتها من غيره
 (الزاهية) قيمتها (الكراه) الدار مثلا أو القندق أو الارض التى بها النخل والشجر وكثير
 بشرط الثمرة للمكثرى بان كانت قيمتها من مجموعها مع الكراه نظر الكون ثمرة مبتاعة وعدمه
 نظر التبعيتها والوضع انما هو فى ثمره مقصودة بالبيع (تأويلان) ومفهوم المزهوة ان غيرها
 التابع المشترط للمكثرى لا توضع جائحته اتفاقا وانما يجوز اشتراطه بآدمه بشرط تبعيته
 للكراه بكونه ثلثا واشترط جميعه وطيبه قبل انقضاء مدة الكراه وقصد دفع الضرر بتصرف
 المكثرى اليه ومفهوم التابعة ان المزهوة المشترطة فى الكراه غير تابعة توضع جائحتها اتفاقا
 وقيمة التقويم أن تقوم الثمرة وحدها والسكنى وحدها بدون ثمره وتجمع القيمتان وتنسب
 قيمة الثمرة لجموعهما ويحيط عن المكثرى مثل نسبة ما من الكراه قاله ابن يونس (وهل هى) أى

الى مجموع الخ) صلة تنسب
 (قوله انه) أى اعتبار قيمة
 كل فى زمنه (قوله فانه) أى
 ابا الحسن (قوله قولها) أى
 المدونة (قوله الجراح) أى
 نسبته (قوله مما لم يجم) أى
 مع ما جيع أى لجموعهما
 (قوله ثم قال) أى ابو الحسن
 (قوله يتأول) أى يفهم (قوله
 هذا) أى اعتبار قيمة كل بطن
 فى زمنه (قوله وان كان هو
 الظاهر) حال (قوله الاستثناء)
 أى بالتقويم (قوله والتقويم)
 أى اعتبار القيمة (قوله انه)
 أى الشان (قوله بعد انتهاء
 البطون) صلة ينظر (قوله
 لجموعها) أى القيم (قوله
 وبمثل) صلة يحيط (قوله او
 ظهرت) عطف على مزهية
 لشبه الفعل (قوله من غيره)
 أى النخل (قوله قيمتها) أى
 الثمرة (قوله مجموعها) أى
 قيمة الثمرة (قوله نظر الكون)
 ثمرة مبتاعة) عنده وضع
 جائحتها (قوله وعدمه) أى
 الوضع (قوله لتبعيتها) أى
 الثمرة فى البيع للدار (قوله
 غيرها) أى المزهوة (قوله
 التابع) نعت غير (قوله
 المشترط) بفتح الراء نعت
 غير (قوله اشتراطه) أى
 غير المزهوة (قوله بكونه
 ثلثا) أى من مجموعها والكراه
 على تقويم (قوله وتنسب) عطف على تقويم

الجائحة

ثلثا) أى من مجموعها والكراه
 على تقويم (قوله وتنسب) عطف على تقويم

(قوله لم يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله في التوضيح) خبر مقدم (قوله الى انه) اي الاول (قوله وهو) اي الاول (قوله وعزاه) اي الاول (قوله ومقوبه) اي الثاني (قوله واستظهره) اي الثاني ٧٤١ (قوله في ذلك) صلة فرق (قوله من حق التوفية) بيان ما

واضافته للبيان (قوله وقيد) بقضات متعقلا (قوله بعدم معرفته) صلة تبتدا (قوله لم يعرف) بضم فكسر (قوله اي السارق) صلة (قوله وان كان) اي السارق (قوله عنه) اي المبتاع (قوله ونقله) اي التقييد بعدم المعرفة (قوله عدمه) بضم فسكون (قوله اي فقر السارق) (قوله غير) حال من هاء عدمه (قوله بسره) اي السارق (قوله انه) اي السارق المعدم الذي لا يرجي بسره عن قرب جائحة والجلة خبر الظاهر (قوله وهو) اي يكون السارق المعدم غير مرجو (قوله ليس عن قرب جائحة) (قوله ثلاث عشرة الخ) كذا في الحط ولعله تحريف فان المذكور بعده عشرون (قوله به) اي ما لا يستطاع دفعه (قوله في وضعه) صلة كاف التشبيه (قوله عليه) اي كون التعيب كالتقص (قوله ويضمهم) بضم الباء وفتح الهاء (قوله منسه) اي كلام ابن رشد (قوله انه) اي الشأن (قوله يتظر) بضم فسكون ففتح (قوله هنا) اي في التعيب (قوله فان كان) اي نقص قيمتها (قوله

الجائحة ما) أي شيء متلف للثمرة (لا يستطاع) بضم أوله (دفعه) عنها (كسماوى) بفتح السين المهملة وخنة الميم أي منسوب للسماه لكونه من رافعهها بلا عمد لا يدخل مخلوق فيه كبرد بفتح الموحدة والراء أو سكوتها أو ريح وجراد ونبل ومطر (وجيش) وسلطان جائر وليس منها السارق وعليه الأكثر (أو) هي ما لا يستطاع دفعه (وسارق) لم يعرف وهذا ابن القاسم (خلاف) في التوضيح الأول عليه الأكثر وأشأوا ابن عبد السلام إلى أنه المشهور وهو لابن نافع وعزاه الباجي لابن القاسم في الموازية والثاني لابن القاسم في المدونة وصوبه ابن يونس واستظهره ابن رشد قائلا لا فرق بين فعل الآدمي وغيره في ذلك لما بقي على البائع من حق التوفية وقيد الشيخ والقاسم كون السارق جائحة بعدم معرفته فان عرف فينبغيه المبتاع بعوض ما سرق وان كان معدما ولا يوضع عنه شيء من الثمن ونقله في التوضيح ابن عرفة الظاهر في عدمه غير مرجو يسره عن قرب أنه جائحة وهو ظاهر المدونة الحط في المسائل الملقوطة الجوائح ثلاث عشرة النار والريح السموم والنبل والفرق بالسبل والبرد والظلم والغالب والمطر المضر والدود والقطح والعفن والجراد والجيش الكثير واللص والجليد والغبار القسود والقضاء أي يفسد الثمرة مع تغير لونهم أو انقسام وهو مثل القناء والجرح أي ضرر الثمرة والشوبان أي تساقطها والشمرة أي عدم جريان الماء في الشماريح فلا يطرب الثمر ولا يظيب (وتعبيها) أي الثمرة بما لا يستطاع دفعه (كذلك) أي نقص قدرها به في وضعه ان بلغ النقص الثلث ليكن الثلث في المشبه في القيمة لعدم نقص الذات الحط نص عليه ابن رشد في سماع أبي زيد من كتاب الجوائح ويفهم منه أنه ينظر هنا إلى نقص قيمتها فان كان قدر ثمنها موضع والافلا في ضيق فان لم تهلك الثمرة وتعيبت بغبار أصابها أو ريح أسقطها قبل تساقطها فليس بها نقص عنها ففي البيان المشهور أنه جائحة فينظر إلى ما نقص هل بلغ الثلث في موضع أم لا وقال ابن الماجشون ليس جائحة وهو أحد قول ابن القاسم والمجاهد عيب فيجوز المبتاع بين القسمة بلا شيء والرد كذلك (وتوضع) بضم القوقية وفتح الضاد المجهمة الجائحة (من العطش) ان كانت الثلث بل (وان قات) بفتح القاف واللام مشددة عنه لان سقيها على ياتيه فاشبهت ما فيه حق توفية وظاهر المصنف ولو قلت جدا لابن رشد لا يوضع القليل الذي لا يخطبه له وشبهه في وضعها وان قلت فقال (ك) جائحة (البقول) بضم الموحدة والقاف كنس وكزبرة وهندبا ولسق ابن عبد البر ما لم يكن تاذها لا باله (والزعفران والريحان) بفتح الراء (والقرط) بفتح القاف وسكون الراء واهمال الماء أي العشب الذي تأكله الدواب عياض واراها ليس بعربي وأما بضم القاف وسكون الراء وبالطاء المهملة تحلى يجعل في ثقب الأذن للزينة ويقطعها واهتمام الطاء فهو غير يدبغ به الجلد فأده الحط وضبطه في انقسام بضم القاف وذكره معاني منها الثبت ومنها الحلى الذي يجعل في شعرة الأذن وقال انه فارسي (والقضب) بفتح القاف وسكون الضاد المجهمة فوحدة عياض أي القصبصة التي تطعم للدواب وهو القتب اذا كان يابس او قال الاصمعي اذا جفت فهي القضب (وورق التوت) الذي

قولى (بفتح اللام) (قوله كذلك) اي بلا شيء (قوله عنه) اي الثلث (قوله لان سقيها) اي الثمرة (قوله فاشبهت) اي الثمرة (قوله ولو قات جدا) اي جائحة العطش (قوله ما لم يكن) اي الجاه

يعان به دوزا الحرير ولومات الدود فهو جائحة في الورق فلم يشتره فسخه عن نفسه كمن اشترى
 جاماً أو فندقا فخلاً بالبلد ولم يجد من يسكنه (ومغيب) بضم الميم وفتح الغين المججمة والتخنية
 مشددة (الاصل كالجزر) بفتح الجيم والزاى فراء وبكسر الجيم أيضاً يقال له في المغرب
 الاسفندرية ولا فرق في هذه بين كون جائحتها من العطش أو غيره فلو قال ومطلقاً كالقول
 الخ لا فاد هذا والفرق بين الثمار والبقول ان جزا البقول شيئاً فليضبط قدرها وان العادة
 سلامتها من غير العطش وان العادة انه لا يقال في الثمار احييت الا اذا ذهب ثلثها وفي قوله
 ومغيب الاصل اشعار بجواز بيعه وهو كذلك لكن بشرط قطع بعضه ورويته كان حوضاً واكثر
 وقيل لا يباع الا المقالوع وقيل تكفى رؤية ما ظهر منه ويدخل في مغيب الاصل جذرة قصب
 السكر تباع وحدها ومع كراء أرضها ولا يجوز اشتراط بقائها بعد فراغ مدة السكران فان طوع
 له المكري بذلك جاز ويجوز اشتراطها للمكري لانها من ماله قاله ابن ابى البنا في جعل مغيب
 الاصل كالقول فهو قولها وأما جائحة البقول الساق والبصل والجزر والفجل وغيرها فيوضع
 قليل ذلك وكثيره اه ابن عرفة جعل الجزر والفجل من البقول فتوفى اللغوى وغيره المتبسطى
 أما المقسائي والبطيخ والباذنجان والقرع والفجل والجزر والموز والورد والياسمين والخسيري
 والعصى والبول الاخضر والجلبان فحكمها كلها حكم الثمار راعى فيسه الثلث وروى محمد
 عن أشهب ان المقسائي كالقول يوضع قليلها وكثيرها وما قدمناه شهر وبه القضاء اه فانظره
 مع ما تقدم والله اعلم (ولزم المشتري باقيا) أى الثمار السالم من الجائحة بحصته من الثمن ان كثر
 بل (وان قل) الباقي اتفاقاً فالمبالغة لجر دفع التوهم وقرى بين الجائحة والاستحقاق بذكرها
 فكان المشتري دخل عليها وبوقوع العقد في الاستحقة على غير مملوك (وان اشترى) شخص
 (اجناساً) من الثمار كخول وعنب وتين في صفقة (فاجب بعضها) جنساً منها كله أو بعضها أو
 أكثر كذلك (وضعت) بضم الواو وكسر الضاد المججمة الجائحة عن المشتري (ان بلغت قيمته)
 أى الجنس الجاه (ثلث) مجموع قيم (الجميع) أى الذى أوجب والفى سلم (و) ان (أجيب) بضم
 الهمز وكسر الجيم (منه) أى الجنس الجاه (ثلث مكيته) أى الجاه (وان تنهت الفترة) المبيعة
 بعد بدو صلاحها على البدن في طيها ثم أجيبت (فلا جائحة) موضوعاً عن المشتري وأما لو
 اشتراها بعده على أخذها شيئاً فاجببت فتوضع جائحتها على مذهب المدونة وقد تقدم وشبهه
 في عدم وضع الجائحة فقال (كألقصب الحلو) فلا جائحة فيه على المشهور ولأنه انما يباع بعد طيبه
 بظهور حلاوته وان لم تتكامل البناني هذا مذهب المدونة معنون قال ابن القاسم توضع جائحة
 القصب الحلو وهو أحسن ابن يونس هو القياس ابن حبيب توضع جائحة القصب غير الحلو اذا
 بلغت الثلث وانظر هل هو القصب القارسى (ويابس الحب) المبيع بعد يسه وقبله على قطعه
 وبقى الى يسه فاصابته جائحة فلا توضع (و) ان ساقى ديباً حائطاً عاملاً يعض غره فاجب (خبر)
 يضم انهاء المججمة وكسر الخمسة مشددة (العامل في المساقلة) أى المعتد على خدمة الشجر
 يعض غره اذا اصابته الفترة جائحة (بين سقى الجميع) أى المجمع وطالم يجمع بالجزء المساقى عليه
 (أو تركه) أى فسح عقد المساقاة عن نفسه (اذا أجب الثلث فاكتر) ولم يبلغ الثلث وكان الجاه
 مشاعاً فان كان معينا لزمه سقى ما عداه فان بلغ الجاه الثلثين خيرا العامل سواء كان الجاه

(قوله فهو) أى موته (قوله)
 قولها) أى المدونة (قوله)
 السالم) نعت باقيا (قوله)
 بحصته) أى الباقي صله لزم
 (قوله من الثمن) بيان حصته
 (قوله فالمبالغة) الخ تقرير
 على اتفاقاً (قوله فرق) بضم
 فكسر مخففاً (قوله بتكررها)
 أى الجائحة (قوله فكان)
 المشتري) بفتح الهمز وشد
 النون (قوله عاها) أى
 الجائحة (قوله بوقوع الخ)
 عطف على بتكررها (قوله)
 كذلك) أى كله أو بعضها
 (قوله في طيها) صلة تنهت
 (قوله بعده) أى بدو صلاحها
 (قوله هذا) أى عدم وضع
 جائحة القصب الحلو (قوله)
 وهو) أى وضع جائحة
 القصب الحلو (قوله هو) أى
 وضع جائحة القصب الحلو
 (قوله فاصابته جائحة) أى
 بعد يسه (قوله العقد) جنس
 (قوله على خدمة الشجر)
 فصل يخرج العقد على غيرها
 (قوله يعض غره) فصل
 يخرج العقد على خدمة
 الشجر بنية أو عرض (قوله)
 بين سقى الجميع) صلة خبر
 (قوله بالجزء المساقى عليه)
 صلة نسق (قوله فان كان)
 أى الجاه (قوله ما عداه)
 أى الجاه

(قوله منه) أي الثمر (قوله عند ابن القاسم) صله يضع (قوله وروايته) أي روايته عن مالك رضي الله تعالى عنه ما (قوله وهو) أي الوضع (قوله بناء الخ) صله يضع (قوله وروى ابن وهب) أي عن مالك رضي الله تعالى عنه ما (قوله على أنه) أي المستثنى (قوله بالاولى) بفتح الهمز * (فصل اختلاف المتبايعين) * (قوله بنقد) ٧٤٣ صله متبايعان (قوله لأن فعله) أي متبايع علة

بما عقب الألف قوله بفتح
الاء أي ولم تبدل ألفها
سكون ما قبلها (قوله عقبها)
أي الألف (قوله لعلال
فعله) أي بائع (قوله وهو)
أي فعله (قوله ببدال) صله
اعلال (قوله تحركها) أي
الياء صله ابدال (قوله أنه)
أي المصنف (قوله به) أي
الثنى (قوله بدليل) صله أواد
واضافته للبیان (قوله بان
قال أحدهما عين الخ) تصوير
لاختلافهما في جنسه (قوله
ولا يئنه لاحدهما) حال
حذف مثله من الأول (قوله
كلهما) أي في فسخ البيع
(قوله في يده) أي حوز
المشتري صله فوات (قوله
بتغير سوق) صله فوات
(قوله لصحته) أي البيع علة
اعتبار قيمتها يوم بيعها (قوله
لشهره) أي العوض الخ علة
لكان أحسن (قوله وهو)
أي كلام حج (قوله لقاعدة)
اضافته للبیان (قوله ومخالف)
عطف على الموافق (قوله علم)
بضم العين (قوله أنها) أي
السلعة (قوله وهذا) أي علم
أنها لو كانت مثلية الخ من
قوله قيمتها (قوله أنسكن

شأنها أو معينا (و) شخص بائع ثمرة بعد بدو صلاحها (مستثنى) بكسر النون (كبل معلوم)
كعشرة أو سق (من الثمرة) المبيعة على أصولها بخمسة عشر درهما مثلا (تجاح) بضم القوية
أي الثمرة (ع) أي القدر الذي (يوضع) عن المشتري وهو الثلث (يضع) بفتح التحتية والضاد
المجتمعة البائع من الكيل المستثنى (عن مشتريه) أي الثمر (بقدره) أي الجاح منه عند ابن
القاسم وروايته وهو المشهور بناء على أن المستثنى مشتري وروى ابن وهب لا يضع عنه من
المستثنى شيئا بناء على أنه بقي ويضع عنه من الدراهم فلوباغ ثمرة ثلاثين أردنا بخمسة عشر
درهما واسمى عشرة أرداب واجب ثلث الثلاثين وضع عن المشتري ثلث الدراهم وثلث
المستثنى على المشهور ومفهوم كبل أنه لو استثنى جزأ شأها كربع لوضعت الجائحة عن
المشتري بالاولى وهذا متفق عليه فلا تذر كدوان تنازع في حصول الجائحة فعلى المشتري
اثباتها وان تنازعا في قدرها قبل القول للبائع وقيل للمبتاع وأصل يضع يوضع بكسر الضاد
لحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم أبدلت الكسرة قسمة المناسبة العین الخ لقيمة واقعه سبحانه
وتعالى أعلم
* (فصل) * في بيان أحكام اختلاف المتبايعين (ان اختلاف) الشخصان (المتبايعان) لشيء
بنقد أو غيره بضم الميم وفتح القوية مثني متبايع بيا عقب الألف لأن فعله بتابع بفتح الباء
وأي بائع فهو بالهمز عقبها لعلال فعله وهو باع بابداليته ألفا تحركها عقب فتح وصله
اختلف (في جنس الثمن) الظاهر أنه أراد به مقابل الثمن بدليل التشبيه الآتي في قوله كقوله بان
قال أحدهما عين والآخر عرض (أو) اختلفا في (نوعه) أي الثمن بان قال أحدهما ذهب
والآخر ورق ولا يئنه لاحدهما (حلقا) أي المتبايعان كل على نفي دعوى الآخر وتحقيق
دعوى نفسه مقدما للنفي على الإثبات (وفسخ) بضم فكسر أي البيع سواء قامت السلعة
أو فوات وتكولهما كحلقهما فبإيراد المشتري للبائع السلعة ان لم تفت (ورد) أي برد المشتري
للبيع (مع الفوات) للسلعة في يده بتغير سوق فاعلى (قيمتها) أي السلعة معتبرة (يوم بيعها) أي
السلعة لصحته حج لو قال عوضها بدل قيمتها لكان أحسن لشهره مثل المشلى عب وهو
الموافق لقاعدة القيمة في المقوم والمثل في المثل ومخالف لقولت علم من قوله قيمتها إنما لو
كانت مثلية لرد مثلها وهذا على اعتبار المقوم لكن يعارضه عموم المنطوق فتلزم القيمة مع
القوات مطلقا مثلها كان أم مقوما وهو ظاهر ما في التوضيح وغيره ويؤيده كون المعترض
القيمة يوم البيع مع ثابته بانه أول زمن نسلط المشتري على المبيع وقوله أيضا عن بعضهم يوم
ضمنها المشتري وفي حلالوا إشارة له حال ظاهره في المثل والمقوم لشبه البيع هنا بالقاسد إذا لم يرض
أحدهما بقول الآخر وان حلف أحدهما وتكلى الآخر فلا يفسخ بوقوعه على الخالف على الناكل
(و) ان اختلفا (في قدره) أي الثمن بان قال البائع عشرة والمشتري ثمانية فإنا ونفسخ على

يعارضه) أي المقوم (قوله المنطوق) أي قوله ورد قيمتها (قوله مثلها كان) أي المبيع (قوله وهو) أي لزوم القيمة مطلقا (قوله
ويؤيده) أي لزوم القيمة مطلقا (قوله تعليل له) أي اعتبار يوم البيع في التقويم (قوله وقوله) أي
له) أي ضمان القيمة مطلقا (قوله قال) أي حلالوا (قوله لشبه الخ) علة مقدرا أي وهو كذلك

(قوله ما لم يفت) أي المثلث (قوله من الثمن) بيان ما (قوله يشبهه) بفحان مثقلا أي المصنف (قوله في انهما) أي المتبايعان صلة
شبهه (قوله في جنسه) أي المثلثون (قوله مطلقا) أي فاق المثلثون أولي يفت (قوله في قدره) أي المثلثون (قوله في جنس الثمن ونوعه)
أي بان يراد من الثمن المعقود عليه الذي يشبههما (قوله راجع لجميع ما تقدم) أي الاختلاف في الجنس والاختلاف في النوع
والاختلاف في القدر أي بقصر الثمن على مقابل المثلثون (قوله به) أي الثمن (قوله بعد) بضم الموحدة (قوله فقيها) أي المدونة
(قوله انظر البناي) نصه عقب ما تقدم ٧٤٤ فالاقسام ثلاثة طرفان وواسطة والواسطة الاختلاف في السمرا والمحمولة

فيه قولان هل هو من الاول
او من الثاني فالصفة كالكيل
بلاختلاف وانما هو في السمرا
والمحمولة وهو ظاهر التوضيح
أي السكنة خلاف ما لابن
يونس ونصه ابن حبيب اذا
اختلفا في الصفة كجد ووسط
وكسمرا ونصه وقد اتفق
البائع وتفرق اصدق البائع
بمينه ولم يجعله كاختلافهما
في جنسهن وقال فضل بن
مسلمة يتحاذان وينسخ
كاختلافهما في جنسهن اه
بجمل خلاف ابن حبيب
وفضل في مطلق الصفة
وقوله وقد اتفق البائع الخ
هو معبني قول الخصى
الاختلاف في الصفة
كالكيل لجه قبض الثمن
مع التفرق فوتا مصادقا
البائع لان التنازع في
المثلثون وتصدق المشتري
الا في التنازع في الثمن
وفي العتية اذا قبض البائع
الثمن وهو دينار ثم اختلفا
في المثلثون فسمع يحيى ابن
القاسم يصدق البائع بيمينه لقبضه الدينار ابن رشد هذا خلاف قول ابن القاسم فيه لانه لم
النقد فوتا ثم قال من جعل قبض الساعة فوتا جعل قبض الدينار فوتا ومن لم يرب قبض الساعة فوتا لم يرب قبض الدينار فوتا لان
يغيب عليه البائع وقيل الا ان يطول زمن غيبته عليه والقياس لا فرق ان غاب عليه بين الطول وعدمه (قوله سن) بضم السين
وشد التون (قوله حلف) أي باتعها (قوله فاقول له) أي المشتري (قوله تحالفهما) أي المتبايعين (قوله وان لم يختلفا في الثمن)
حال (قوله ولعله) أي تحالفهما

الرواية
النقد فوتا ثم قال من جعل قبض الساعة فوتا جعل قبض الدينار فوتا ومن لم يرب قبض الساعة فوتا لم يرب قبض الدينار فوتا لان
يغيب عليه البائع وقيل الا ان يطول زمن غيبته عليه والقياس لا فرق ان غاب عليه بين الطول وعدمه (قوله سن) بضم السين
وشد التون (قوله حلف) أي باتعها (قوله فاقول له) أي المشتري (قوله تحالفهما) أي المتبايعين (قوله وان لم يختلفا في الثمن)
حال (قوله ولعله) أي تحالفهما

(قوله وانما قصد) أى فى الرواية (قوله انه) أى الشأن (قوله عنده) أى أبى اسحق (قوله وكذا) أى اختلافهما فى قدر الاجل فى حلقهما والقسخ ان لم تفت وتصدق المشتري بيمينه ان فانت (قوله على هذا) أى اختلافهما فى أصل الاجل (قوله وقوله الاتى والقول لذاتى الرهنية الخ) جواب ما يتوهم من منافاته لما هنا من تحالفهما والقسخ (قوله لان الثمن يزيد بعدم الرهن والجمل وينقص بوجودهما) على ان يكون الاختلاف فيهما كالاختلاف فى قدر ٧٤٥ الثمن (قوله وهذا) أى كون الثمن

يزيد بعدمهما وينقص بوجودهما (قوله وان كان الخ) حال (قوله بقولها) أى المدونة (قوله جاز) أى مضى وزم (قوله لانه) أى أخذه الرهن أو الجمل (قوله الاعتراض) أى بكلامها (قوله على المصنف) أى ابن الحاجب فى جعله الاختلاف فى الرهن والجمل كالاختلاف فى قدر الثمن المقتضى لزيادته بعدمهما ونقصه بوجودهما (قوله انه) أى الشأن (قوله لو كان) أى الثمن (قوله به) أى الرهن أو الجمل (قوله متعلبا) أى بأخذ الرهن أو الجمل فيضير موكله فى امضاء تصرفه ورده (قوله ولم يذكرها) أى الاختلاف فى قدر الثمن أو فى الثمن أو قدر الاجل أو الرهن أو الجمل (قوله مسئلتى) بفتح التاء مثنى مسئلة بلانون لاضافته (قوله ويجعل) عطف على يذكر (قوله ذلك) أى حلقهما والقسخ (قوله فى الاولين) أى الاختلاف فى الجنس والاختلاف فى النوع (قوله وفى هذه الجنس) أى

الرواية وانما قصده لا يصح مدعى النصف فى الربع وليتكم على تمام التحالف ولم يقل أبو اسحق بقا فهمما وتفاسخهما اذا ادعى البائع النصف وقال المشتري لم اشتري الا الربع وسكت عنه فانظر هل يستويان عنده أولا والاظهر عنده لمدى الفرق بينهما ولا اختلاف انهما لا يتحالفان ولا يتفاخضان اذا كان البائع هو الذى ادعى بيع النصف وانما الخلاف هل يتحالفان ويتفاخضان أم لا اذا كان المشتري هو الذى ادعى شراء النصف لان الجملة تزيد فى ثمنها من حصة المشتري أن يقول لا أرضى أن أخذ الربع بالسوم الذى اشتريت به النصف والبائع اذا أخذ منه الربع بالسوم الذى رضى أن يبيع به النصف لم يكن له حصة أفاده الحط (أو) اختلاف فى (قدر أجل) لثمن بان قال البائع الى شهر والمشتري الى شهرين فان لم تفت السلعة تحالفوا وتفاخضوا ان فانت فالقول للمشتري ان أشبهه وكذا ان اختلاف فى أصل الاجل بان قال البائع حالا والمشتري الى أجل فانه فيهما ولم يتكلم المصنف على هذا وان اختلاف فى انتهائه فالقول لمنكره ان أشبهه وسيمد كره المصنف أفاده الحط (أو) اختلاف فى وقوع البيع بشرط (رهن) لشيء فى الثمن المؤجل وعدمه وقوله الاتى فى الرهن والقول لذاتى الرهنية محله فى تنازعهما فى سلعة معينة هل هي رهن أو ودبعية ولم تعرض مدعى الرهنية ليكون عقد البيع والقرض أو غيرهما اشترط فيه رهنيتها أم لا فالمراد بمختلف عيج ويحتمل عطف رهن على المضاف اليه أى تنازعا فى قدر رهن (أو) تنازعهما فى وقوع البيع بشرط (جمل) بالثمن المؤجل أى أصله بان قال البائع بعتك بكذا الاجل كذا بشرط جمل وقال المشتري لا بشرطه أو قدره كبتك على جملين وقال المشتري على واحد قال فى التوضيح لان الثمن يزيد بعدم الرهن والجمل وينقص بوجودهما وهذا هو الظاهر وان كان وقع فى المذهب ما يدل على ان الرهن لاصحة له من الثمن ومثله لابن عبد السلام محتج بقوله او من امرته أن يسلم لك فى طعام ففعل وأخذ رهنا أو جمل بغير أمر له جاز لانه زيادة توفى اه ابن عبد السلام واليك التفتن فى وجه الاعتراض على المصنف اه ووجه التفتن انه لو كان يختلف به الثمن لسكان الوكيل متهديا اه قاله طنى وأفاد حكم اختلافهما فى قدر الثمن أو فى الثمن أو فى قدر الاجل أو الرهن أو الجمل فقال (حلقا) أى المتبايعان فى كل من القروع الخمسة (وفسخ) لبيع ولينذ كرها مع مسئلتى الاختلاف فى الجنس والنوع ويجعل جواب السبعة حلقا وفسخ لعموم ذلك والاولين منع بقاء المبيع وفواته من غير نظر لدعوى شبهه وفى هذه الجنس حلقهما والقسخ مع بقائه فقط كما بأتى وأما مع فواته فيضمن بالثمن الذى ادعاه من يعمل بشبهه على ما أتى ولعل الفرق ان الاختلاف فى جنس الثمن أو نوعه اختلاف فى ذاته بخلاف الاختلاف فى الجنس فانه اختلاف فى شيء زائد على الذات اما الرهن والجمل والاجل فظاهرهما فى قدر ثمن ومثمن

٩٤ من فى الاختلاف فى قدر الثمن أو فى الثمن أو فى الاجل أو الرهن أو الجمل (قوله مع بقائه) أى المبيع (قوله وأما مع فواته) أى المبيع (قوله فيضمن) بضم الياء أى المبيع (قوله يعمل) بضم الياء (قوله الفرق) أى بين الاختلاف فى جنس الثمن أو نوعه والاختلاف فى أحد الخمسة (قوله فى ذاته) أى الثمن

(قوله اتفاقهما) أي المتبايعين (قوله أصل كل) أي من الثمن والمثمن (قوله الفسخين) أي الفسخ لاختلافهما في الجنس أو النوع والفسخ في اختلافهما في أحد الخمسة (قوله فهو) أي أن حكمه به الخ تبريع على في الفسخين (قوله عند ابن القاسم) صله قيد (قوله والفرق) أي بين اختلاف المتبايعين واللعان (قوله لا لاول) أي قول ابن القاسم (قوله الخلاف) أي في اشتراط الحكم في الفسخ وعدمه (قوله فيما الخ) خبر فائدة (قوله فله ذلك) أي الرضا ولا يفسخ (قوله لا عند غيره) أي ابن القاسم (قوله انهما) أي المتبايعين (قوله وكاشما) أي المتبايعين (قوله ولوفى حق المظالم) مبالغة في الفسخ ظاهر او باطنا (قوله فلو وجد) أي المظالم (قوله له) أي المظالم ٧٤٦ (قوله بعد الفسخ) تنازع فيه وحدوا قرر (قوله فله) أي المظالم (قوله به) أي حقه

فلان اتفقا هما على أصل كل صير الزائد المختلف فيه كأنه زائد على أصل الذات وقوله (ان حكمه) بضم فكسر (به) أي الفسخ قيد في الفسخين جميعا فهو راجع للبيع عند ابن القاسم وقال مضمون وابن عبد الحكم يفسخ بنفس التماثل كاللعان والفرق لا لاول ان اللعان تعدد لتعلق النكاح وتوابعه بالعبادات والبيع من المعاملات التي لا يتقطع النزاع فيها الا بالحكم وفائدة الخلاف فيما اذا رضى أحدهما قبل الحكم بما قال الآخر فله ذلك عند ابن القاسم وكأنه بيع ثان لا عند غيره وظاهر قوله ان حكمه به انهما ان ترادفيا على فسخه بلا حكم لا يفسخ وقال سنده يفسخ وكأنهما اتفاقا لا فسحا (ظاهرا) بين الناس (وباطنا) بين العبد وربه تبارك وتعالى ولو في حق المظالم على المعقود وقال سنده يفسخ في حق المظالم ظاهرا فقط فلو وجد بينة أو أقر له خصمه بعد الفسخ فله القيام به وعمرته اذا كان المبيع أمة والبائع ظالم فلا يحل له وطؤها على كون الفسخ ظاهرا فقط ويحل على المشهور ولا يحل للمبتاع وطؤها اذا طفر به او أمكنه وهو ظاهر كلام الشارح رحمه المشهور وان الفسخ في حقه باطنا حتى على الضعيف فيما يظهر لا خذه عنه وليس للبائع الظالم اذا فسخ البيع ان يبيعه وان حصل فيه فوت فليس له فسخه على الضعيف لا على المشهور فان قيل قوله ظاهرا وباطنا في قوله لا في في الصلح ولا يحل للظالم وقوله لا في في القضاء لا حل حراما أجيب بان الحكم يفسخ البيع مع قطع النظر عن كذب الكاذب منزل منزلة تقاييلهما وبأنهما المتراضيان على الحلف وحلفا فكأنهما تقايلا وبأن الحكم بالحكم بحكم بحال وتبعه الوطء بخلاف ما في القضاء فانه بثبوت شيء بشهادة زور ولو اطلع الحاكم عليه لم يحكمه فافاده عب البناني ابن الحاجب يفسخ ظاهرا وباطنا على الأصح في ضيق ما صححه المصنف ذكر سنده انه ظاهر المذهب ورجح الثاني بأن أصل المذهب ان حكم الحاكم لا يحل حراما وذكر المازري القولين وزاد ثالثا البعض الناقية ان كان البائع مظلوما ففسخ ظاهرا وباطنا ليصح تصرفه في المبيع بوطء وغيره وان كان غلاما ففسخ ظاهرا فقط لانه غاصب وفي المعيار سئل ابن أبي زيد عن باع جارية من رجل فانكره المشتري هل يحل له وطؤها فاجاب اذا لم يجد عليه بينة بشرائها فليحلها ويبرأ ويعد هذا منه كتسليمها له بتمتها ويحل له وطؤها ان قبلها والا فليس بها على هذا التسليم ويشهد عدلين انه انما باعها عليه ويقبض منها الذي باع به أو لا وبوقف ما زاد عليه فلهما أقر المشتري الاول فهو له ورأيت لسهون في كتاب ابنه انها

(قوله وعمرته) أي الخلاف في كون الفسخ ظاهرا باطنا في حق المظالم أو ظاهرا باطنا فيه (قوله ويحل) أي وطؤها له (قوله وأمكنه) أي وطؤها المبتاع (قوله وهو) أي منع وطئها المبتاع المظالم (قوله ان الفسخ الخ) بيان للمشهور بجذف من (قوله في حقه) أي المبتاع المظالم (قوله لا خذه) أي المبتاع (قوله ان يبيعه) أي المبيع (قوله فيه) أي المبيع فوت (قوله فليس له) أي البائع (قوله تملكه) أي المبيع (قوله وبأنهما) أي المتبايعين عطف على بان (قوله بان الحكم الخ) عطف على بان (قوله رجح) بضم فكسر مثقلا (قوله الثاني) أي كون الفسخ ظاهرا فقط (قوله القولين) أي الفسخ ظاهرا وباطنا والفسخ ظاهرا لا باطنا (قوله تصرفه) أي البائع (قوله وان كان) أي البائع (قوله)

لانه) أي البائع (قوله فانكره) أي البيع (قوله هل يحل له) أي البائع (قوله فاجاب) أي ابن أبي زيد (قوله لا تلحل عليه) أي المشتري (قوله فليحلها) أي البائع (قوله على عدم شرائها منه) (قوله ويبرأ) أي البائع (قوله ويعد) بضم ففتح مثقلا (قوله هذا) أي الحلف على عدم الشراء (قوله منه) أي المشتري (قوله له) أي البائع (قوله قبلها) بكسر الموحدة (قوله والا) أي وان لم يقبلها البائع (قوله انه) أي الشان (قوله عليه) أي التسليم (قوله أولا) بشد الواو (قوله يوقف) بضم فسكون فكسر أي البائع (قوله عليه) أي عنها الاول (قوله فهو) أي الموقوف له

(قوله ذلك) أي عدم حمله للبائع (قوله به) أي جواب ابن أبي زيد صلة تفهم (قوله أعزل) أي تعب الطبيب في مداواته (قوله المفصل) أي في البائع من كونه مظلوما فيفسخ ظاهره وباضنه وظاهرا فظاهر فقط ٧٤٧ (قوله الحن) أي أقوى وأبلغ (قوله في

القروع الخمسة فقط) أي الاختلاف في قدر الثمن أو في الثمن أو الاجل أو الرهن أو الجمل (قوله فيها) أي القروع الخمسة (قوله تصديقه) أي المشتري (قوله بالشرطين) أي دعواه الاشبه وحلفه (قوله كذا) أي فواته يبد مشترية (قوله فان اشبه البائع وحده) مفهوم ان ادعى الاشبه (قوله صدق) أي البائع (قوله فان فات بعضه) أي المبيع مفهوم ان فات المبيع كله (قوله ماسلكه) أي المصنف (قوله لدلالته) أي ماسلكه (قوله عند القوات الخ) صلة ترجيح (قوله على دعوى البائع) صلة ترجيح (قوله وان اشبه) أي البائع مباغلة (قوله ولموافقة) أي ماسلكه (قوله عطف على دلالاته) (قوله قولها) أي المدونة (قوله ان أفى) أي المبتاع (قوله كذبه) أي المبتاع (قوله فان أفى) أي البائع (قوله وقول المارزي) عطف على قولها (قوله ولو قال) أي المصنف (قوله المصوب) بكسر الواو (قوله يبدل) أي قوله وصدق مدعى الاشبه (قوله الى هذا) أي اتمام انهم ماسوا

لا تحل للبائع وانما ذلك اذا لم يقبلها اه أبو علي به تفهم ما يشكل والباء الذي أعزل وان صاحب القول المفصل هو الذي اصاب المفصل والاجوبة التي ذكرها ز ضعيفة لان قوله في الاول مع قطع النظر عن كذب الكاذب هو الموجب لكون الفسخ ظاهرا فقط وقوله في الثاني لما تراضا على الحلف الخ يقال عليه ان الصادق في نفس الامر انما رضى بحلف الكاذب المجزء عن بيان كذبه فاذا وجدينة أو اقره خصمه فهو كالقرار بعد الصلح على الانكار وهو يفيد الفسخ ظاهرا فقط ويرد الثالث بان القضاء يعم المال وغيره وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انما انا باشر مثلكم وانكم تحتمه سمون الى ولعل بعضكم أن يكون الخ من يجتمه من بعض فاقضى له على فهو ما سمع من قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من نار وشبهه في الفسخ ظاهرا وباطنا ان حكمه به قال (كتنا كلهما) أي المتبايعين عن الجين في المسائل السبيع فيفسخ البائع ظاهرا وباطنا ان حكمه به (وصدق) بضم فكسر منقلا شخص (مشتري) في القروع الخمسة فقط (ان ادعى) المشتري (الاشبه) أي المعتاد فيها الاشبه البائع أيضا لا (و) ان (حلف) المشتري على نفي دعوى البائع وبحقه دعواه فيه او حمل تصديقه بالشرطين (ان فات) المبيع كله يبد بمحوالة سوق فاعلى وهل كذا ان فات يبد بآئنه قولان فان اشبه البائع وحده صدق ان حلف وان لم يشبه واحد منهم احلفا ومضى بالقيمة فان فات بعضه فلكل حكمه طنى ماسلكه هو الصواب لدلالته على ترجيح دعوى المشتري عند القوات وموافقة الشبهه على دعوى البائع وان اشبه ولو وافقته قولها من باع جارية ففانت عند المبتاع فقال بائعها بعتم بائعا دينا وروى قال المبتاع بخمسة مائة فان المبتاع مصدق بيمينه ان أتى بما يشبهه كونه ثمنها يوم ابتاعها فان تبين كذبه حلف البائع ان ادعى ما يشبهه فان أتى بما لا يشبهه أيضا فعلى المبتاع قيمتها يوم ابتاعها اه وقول المارزي ان فاتت يبد المشتري وادعى الاشبه صدق وان لم يدعه الا البائع صدق وان ادعى ما لا يشبهه فالحاقه بقضى بالقيمة اه ولو قال وصدق من ادعى الاشبه كما قال المصوب لم يدل على ما ذكرنا بل يوهم انهم ماسوا لانه لا يحددهما على الاسخ وهو خلاف مشهور المذهب وقد أشار من الى هذا ومن العجب ان ح مع تحقيقه ارضى ما قال المصوب وان نسخة مشتركة تصحيف فائلا يعنى ان محل الخلاف والتفاسخ اذا دعيا معاملا يشبه أو ما يشبهه أما ان ادعى أحدهما وحده ما يشبهه فانه يصدق بشرط الحلف والقوات اه بخلاف المشهور والله الموفق (ومنه) أي القوات الذي تضمنه فانت (تجاهل) أي دعوى البائع والمبتاع جهل قدر (الثن) الذي وقع البيع به قاله في التوضيح تبعه ابن عبد السلام وقرره غ وتنت كلام المصنف وفائدة تبديله المشتري باليمين فنهى قال مالك رضى الله تعالى عنه ان مات المتبايعان فورثتهما في القوت وغيره مكانهما ان ادعوا معرفة الثمن فان تجاهلاه وتصادقا على البيع حلف ورثة المبتاع انهم لم يعاوه ثم يحلف ورثة البائع انهم لم يعاوه ثم ترد فان فاتت بتغير سوق فاعلى لزم ورثة المبتاع بقيمة في ماله ابن يونس بدت ورثة

الخ (قوله وفائده) أي كون تجاهل الثمن فواتا (قوله فيها) أي المدونة (قوله تجاهلاه) أي المتبايعان الثمن (قوله ترد) بضم ففتح أي السلعة (قوله في ماله) أي المبتاع

(قوله فاشبهه) اى تجاهل الثمن (قوله فواتها) اى السلعة (قوله بايدهم) اى ورثة المبتاع (قوله وكذا) اى تجاهل الورثة (قوله لوتجاهله) اى الثمن (قوله فى التبذنه) اى باليمين (قوله فظهر كون التجاهل فوتاً) تفريع على نصها ونص ابن يونس وعبد الحق (قوله وان ما قاله الخ) عطف على كون (قوله وانه) اى ما قاله ابن عبد السلام ومن تبعه عطف على كون (قوله لنبو) بضم النون والموحدة وشد الواءى بعد ٧٤٨ (قوله المتاعله) اى تجاهل (قوله تقريره) اى الشارح (قوله وبه) اى قول ابن يونس

لمبتاع باليمين لان مجهله الثمن عندهم كالفوت فاشبهه فواتها بايدهم وكذا لوتجاهله المتبايعان ابدئ المبتاع باليمين ولا فرق بين المتبايعين وورثتهما والعله فى التبذنه ان مجهله الثمن كالفوت طى فظهر كون التجاهل فوتاً وان ما قاله ابن عبد السلام ومن تبعه صواب وانه أحسن من قول الشارح أى وعما يصدق فيه مدعى الشبهه مثل ان يقول أحد المتبايعين لعلنى بما وقع عليه التبايع ويقول الآخر وقع بكذا فان من ادعى المعرفة يصدق فيما يشبهه وكذا الوارث اه لنبو المتاعله عن تقريره وما قاله ابن يونس نحو لعبد الحق وبه تعلم ان قول ابن عرفه قول ابن عبد السلام مجهله الثمن فوت برده لانه لو كان فوتاً لما ردت فيه السلعة وقد قال فيها ان حلف ورثة المبتاع حلف ورثة البائع وردت السلعة غير ظاهرو كما أنه لم يستحضر قول ابن يونس وعبد الحق وغيرهما ولذا نسب ذلك لابن عبد السلام فقط وقد امكن بما قلناه كله وتنبيه للصواب وردت فى كبرى تقرير الشارح بما قلناه (وبدئ البائع) باليمين فى صورتهما هذا هو المشهور اذا الاصل استحباب ملكه والمشتري ادعى خروجه عنه وظاهره ان ورثته يتزولون منزلته وظاهره الوجوب وهو كذلك على أحد قواين حكاهما ابن بشير وابن شاص وابن الحاجب واستقر به فى التوضيح قاله ت (وحلف) أى يحلف من توجهت عليه يمين من المتبايعين (على نقي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه) ويقدم النقي على الاثبات فيقول فى تنازعهما فى قدر الثمن ما يعتما فيه ثمانية ولقد يعتما بعشرة ولا يكتفى اقتصاره على النقي لاحتمال انه باعها بتسعة مثلاً والمشتري ما يعتما بعشرة ولقد ابتاعها بثمانية ولا يقتصر على النقي لذلك هذا مذهب ابن القانم سند وجوز الاثبات قبل نكول الخصم لانه تبسح للنقي فلو كانت اليمين على الاثبات وحده فلا تكون الا بعد نكول الخصم د ويحلف عليهم ما بالتصريح أو بالمفهوم بان يأتى بصرف نحو ما يعتما أو ما يعتما بكذا أو ما يعتما لا بكذا أو ما يعتما بأية ما بكذا فقط (وان) اتفقا على التأجيل بشهر مثلاً (اختلفا) اى المتبايعان (فى انهاء الاجل) لاختلافهما فى مبدئه بان قال البائع أول الشهر والمبتاع منتصفه ولا يئنه لاحدهما وفاتت السلعة (فالقول) المحكوم به (لمنكر) بضم فسكون فكسر (التقضى) بفتح القوية والقاف وكسر الصاد المججمة مشددة أى انقضاء الاجل مشترياً كان أو بائعاً يمينه ان أشبهه سواء أشبهه الاخراج لان الاصل عدم انقضائه فان أشبهه الاخر فقط فقوله يمينه فان لم يشبهه أيضاً حلفاً ومضى بالقمة فان لم تقف السلعة حلفاً وفسخ فان اقاما يمينتين متعارضتين عمل يمينه البائع لنقدمها تاريخاً قاله د وسكت المصنف عن اختلافهما فى أصل الاجل فان كان المبيع قائماً حلفاً وفسخ الاعراف به وان فات عمل بالعرف والا صدق المبتاع يمينه فى الامد القريب الذى لا تهمة فيه كما افاده بقوله فى الاقرار وقبل لـ لـ لـ مثله فى بيع لا قرض والا صدق البائع

وعبد الحق صله تعلم (قوله غير ظاهري) خبران (قوله وكأنه) بفتح الهاء مشددة النون اى ابن عرفه (قوله لذا) اى عدم استحضاره قول ابن يونس وعبد الحق وغيرهما لعله تنسب أى ابن عرفه (قوله ذلك) اى كون التجاهل فوتاً (قوله الم) يفتحات مثقلاً (قوله تنبيه) يفتحات مثقلاً اى من (قوله تقرير الشارح) اى المتقدم (قوله بما قلناه) اى من نبوه عن المتاعله (قوله فى صور) صله بدا (قوله هذا) اى بدء البائع (قوله اذا الاصل الخ) لعله بدئ البائع (قوله خروجه) اى المبيع (قوله عنه) اى ملك البائع (قوله وظاهره) اى المصنف (قوله ان ورثته) اى البائع (قوله منزلته) اى البائع (قوله الوجوب) اى لبدء البائع (قوله واستقر به) اى الوجوب (قوله لذلك) اى احتمال انه ابتاعها بتسعة مثلاً (قوله هذا) اى حلف كل على نقي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه (قوله لانه)

اى الاثبات (قوله عليهما) اى الاثبات والنقي (قوله بان يأتى) بصرف تصوير للمفهوم (قوله لان الاصل عدم انقضائه) اى ان القول لمنكر تقضيه (قوله به) أى الاجل (قوله وان فات) اى المبيع (قوله عمل) بضم فسكون (قوله والا) اى وان لم يكن عرف (قوله صدق) بضم فسكون مثقلاً (قوله والا) أى وان ادعى المشتري اجلاً بعيداً فيه تهمة

(قوله وفيها) اى المدونة (قوله نقذه) اى حلول الثمن (قوله صدق) اى المبتاع ٧٤٩ (قوله ان ادعى) اى المبتاع (قوله

والا) اى وان ادعى المبتاع
احلا بعيدا يتم فيه (قوله
مدعيه) اى الامد المعروف
(قوله من اطلاق القول)
بيان ما (قوله قبل المفارقة)
صلة تبصر (قوله وافقه) اى
العرف (قوله لانه) اى
العرف (قوله لانه) اى المشتري
دفع الثمن مفعول قوله (قوله
في الاولى) بضم الهمز اى
اعتماد دفع الثمن قبل اخذ
الثمن (قوله لجرانته) اى
العرف (قوله هذا) اى
التنصيص السابق (قوله
ودلالة) عطف على شهادة
(قوله السلعة) مفعول
التسليم (قوله في الثانية) اى
جران العرف بالدفع قبل
الاخذ وبعده معا (قوله
لاقراره) اى المشتري (قوله
انه) اى المشتري (قوله انه)
اى الشان (قوله ان كان) اى
المبيع (قوله صدق) اى
اى فى دعواه دفع الثمن (قوله
به) اى دفع الثمن (قوله صدر)
بفتحات مثقلا (قوله انه)
اى البائع (قوله اختلفا) اى
المقايمة (قوله فى القبض)
اى لثمن او ثمن (قوله فان
قامت بينة) اى بالقبض
(قوله وقد ثبت) اى العرف
بقبض الثمن قبل البيئونة
(قوله وان لم يكن) بضم
الموحدة (قوله قوله) اى
المشتري فى دفع العوض

بيمينه وفيها فى كتاب الوكالة ان ادعى البائع نقذه والمبتاع تأجيله صدق ان ادعى اجله قرضه
لا يتم فيه والاصدق البائع الا ان يكون المبتاع اليه السلعة امدد معروف فالقول قول
مدعيه واقتصر تحت وح على ما فى تضمين الصانع من اطلاق القول للبائع وقد تقدم
(و) ان اختلفا (فى قبض) اى دفع (الثمن) بان ادعاء المبتاع وانكره البائع (أو) اختلاف فى
قبض (السلعة) بان ادعاء البائع وانكره المبتاع ولا بينة لدى القبض (فلا يصل بقاءهما)
اى الثمن عند المشتري والسلعة عند بائعه (الاعرف) بقبض الثمن أو السلعة قبل المفارقة
فالقول لمن وافقه بيمينه لانه كشاهد (كلهم أو بقر بان) اى انفصل المشتري (به) عن البائع
ان قل بل (ولو كثر) فبصدق المشتري لموافقه دعواه العرف حين انفصاله به (والا) اى وان لم
يكن به سواء اعتمد دفع الثمن قبل اخذ الثمن فقط أم اعتمد قبله وبعده معا (لا يعمل) بقوله
انه دفع الثمن (ان ادعى دفعه) اى الثمن (به) الاخذ (للسلعة) لدعواه ما يحتاج العرف فى الاولى
وانقطاع شهادته له فى الثانية لجرانته بالدفع قبل الاخذ وبعده معا الخط هذا كله اذا كان
المشتري قبض السلعة فى التوضيح عن البيان اذ لم يقبض المشتري الثمن وادعى انه دفع الثمن
فلا خلاف انه لا يعتبر قوله اه (والا) اى وان لم يدع دفعه بعد الاخذ بل قبله والعرف الدفع
قبل البيئونة كما هو الموضوع (فهو يقبل) دعوى المشتري الدفع لشهادة العرف له فى الاولى
ودلالة تسليم البائع له السلعة فى الثانية (أو) يقبل قوله (فيما هو الشان) اى العرف ان يقبض
قبل اخذ هذه وهذا لا يشكل مع موضوع المسئلة فانه اى الدفع قبل البيئونة به (أولا) يقبل
مطلقا جرى عرف بالدفع قبل الاخذ فقط أو به وبالدفع بعده لاقراره بقبض المبيع واشتغال
ذمته بيمينه فلا يبرأ بدعواه دفعه (أقوال) ثلاثة واشعر قوله ان ادعى دفعه بعد الاخذ الخ
انه قبض السلعة فان لم يقبض ما وادعى دفع ثمن فلا يقبل قوله اتفاقا قاله الشارح وت وهو
ظاهر حيث لم يجز العرف بخلافه ووافقه البائع على عقد البيع وتنازعا فى قبض ثمنه ومفهوم
كلهم أو بقر انه ان كان كدار صدق مشتران ووافقه العرف أو طال الزمن طولا يقضى العرف
به صدر به ذانى الشامل ونحوه قول ح دخل تحت كاف كلهم ما اذا طال الزمن طولا يقضى
العرف انه لا يصبر اليه بترك القبض اه ثم ما ذكره المصنف بعد قوله الاعرف بخلاف القول
الباب ان اختلاف فى القبض فالاصل بقاء كل عوض بيد صاحبه فان قامت بينة أو ثبت عرف
عمل عليه اه وهو المطابق لما تجب به الفتوى فالمناسب للاقتصار عليه وترك التنصيص الذى
بعضه مخالف له بان يقول عقب قوله الاعرف فيعمل بدعوى موافقه ويحذف ما عداه فانه
عب البناءى قوله ما ذكره المصنف بعد قوله الاعرف بخلاف القول الباب الخ غير صحيح بل
ما ذكره المصنف هو نعم ما فى الباب وقد ساقه الخط شاهد الكلام المصنف وفيه التميل للعرف
بالعم ونحوه وتفرع الخلاف عليه مثل ما فعله المصنف ونص الخط قال فى الباب الخامسة
ان يختلف فى القبض والاصل بقاء كل عوض بيد صاحبه فان قامت بينة أو ثبت عرف عمل عليه
وقد ثبت فيما يباع بالاسواق والعم والخبز والفاكهة وشبه ذلك فان قبضه مبتاعه وبان به
فالقول قوله فى دفع العوض وان لم يكن به فالقول قوله أيضا عند ابن القاسم وقول البائع فى
رواية شهب وقال يحيى بن عمر القول قول المشتري فيما قل وقول البائع فيما كثر واما غير ذلك

(قوله من الساع والحیوانات) بیان غیر ذلک (قوله فلا یقبل) بضم الیاء وفتح الباء (قوله منه) ای المشتري (قوله قبضه) ای مثله (قوله انه) ای بانه (قوله بطلب) صلة بادر (قوله فی رسم) خبر مقدم (قوله الیه) ای البائع (قوله اذا قام) ای المشتري (قوله انه) ای البائع (قوله دفعها) ای السلعة (قوله وان قام) ای المشتري (قوله به) ای المبیع (قوله فهو) المشتري (قوله مصدق) بفتح لدال (قوله القبض) مفعول اقتضاء (قوله والتخلف) عطف علی اقتضاء (قوله قبضه) ای الثمن (قوله منه) ای المشتري (قوله فلا یقبل) بضم الیاء وفتح الباء (قوله منه) ای البائع (قوله دعواه) ای البائع (قوله بعده) ای الاشهاد بقبضه (قوله انه) ای البائع (قوله لم یقبضه) ای الثمن ٧٥٠ (قوله منه) ای المشتري (قوله وانه) ای البائع (قوله أشهد علی نفسه) ای بقبضه

من السلع والحيوانات والعقارات القول فيه قول البائع مع يمينه مالم يحض من الزمان ما لا يمكن الصبر اليه كعشرين عاما ونحوها ابن بشير وذلك راجع الى العادة اه (واشهاد) الشخص (المشتري) على نفسه (ببقاء) الثمن (في ذمته) مقتضى (بضم الميم) كسر الصاد المججمة (القبض) المشتري (أو مثله) أي الثمن وهي السلعة عرفا فلا يقبل منه دعوى عدم قبضه (وخلف) بفتحات مثقلا المشتري (بأنه) أنه اقبضه الثمن (ابن بادر) المشتري بطلب الثمن بعد اشهاد كعشرة الايام فان لم يادر فليس له تخليفه الخط في رسم الكراء والاقضية من سماع اصبح ان اشهاد المشتري على البائع بدفع الثمن اليه مقتضى القبض الساعة اذا قام بعد شهر فاكثر فالقول قول البائع انه دفعها بيمينه وان قام بالقرب كالجعة فالقول قول المشتري انه لم يقبضها وعلى البائع اليقينة وفي المسائل الملقوطة من باع عرضا أو حيوانا الى أجل وكتب به وثيقة فلما حل الاجل انكر المشتري قبض السلعة فهو مصدق الان تعين اليقينة قبضه اه وشبهه في اقتضاء الاشهاد القبض والتخليف بشرط المبادر فقال (كاشهاد البائع) على نفسه (بقبضه) الثمن من المشتري فهو مقتضى لقبضه منه فلا يقبل منه دعواه بعده انه لم يقبضه منه وانه اشهد على نفسه لثبته به واعتقاده فيه الخبر وتشر يفاله بين الناس وله تخليف المشتري ان يادر بعد الاشهاد الخط وبذا افقي بعض المالكية في القرض عب وأما اشهاد البائع باقباض المبيع فالظاهر انه كاشهاد المشتري باقباض الثمن فيجوز فيه تفصيله فان كان التنازع بعد شهر من الاشهاد خلّف البائع وان قرب كالجعة خلّف المشتري انه لم يقبض المبيع وانظر ما بين الجعة والشهر ولو اشهد المشتري على نفسه بقبض الثمن ثم ادعى انه لم يقبضه فالظاهر انه له تخليف البائع ان يادر قال صر جرت العادة بكتب الوصول قبل القبض فاذا ادعى السالك عذمه خلّف المقبض ولو طال الامر أفاده عب البنائي قوله وأما اشهاد البائع باقباض المبيع الخ يعني ان اشهاد البائع بدفع المبيع للمشتري ثم قام يطلب منه الثمن بمنزلة اشهاد المشتري بدفع الثمن للبائع ثم قام يطلب المبيع منه ففي هذه ان تمام بعد شهر صدق البائع بيمينه وفي القرب القول للمشتري بيمينه انه لم يقبض المبيع وفي الاولى القول للمشتري بعد شهر وللبيع في القرب انه لم يقبض الثمن وهذا يقتضي ان اشهاد المشتري بدفع الثمن بخلاف لاشهاده ببقائه في ذمته وعلى هذا اقتصر ح وخش وفيه نظر فان ابن رشد في سماع اصبح سوى يمينه ما في

منه (قوله لثبته) ای البائع (قوله به) ای المشتري (قوله واعتقاده) ای البائع (قوله فيه) ای المشتري (قوله له) ای المشتري (قوله وانه) ای البائع (قوله وبذا) ای اقتضاء اشهاد القبض اياه صلة افقي (قوله في القرض) أي اذا اشهد المقرض على نفسه من المفترض ثم طلبه منه وادعى انه أشهد على نفسه بدون قبض لثبته بمقتضيه وحسن ظنه به (قوله فيه) ای اشهاد البائع بدفع الثمن (قوله تفصيله) ای اشهاد المشتري بدفع الثمن (قوله لوصول) بضم الواو أي الوثيقة التي يكتب فيها وصل من فلان لفلان ماله عليه من اجرة عقار أو قرض أو من ساعة ونحوه بختم المؤجر أو المقرض أو البائع (قوله عذمه) ای القبض (قوله المقبض) بضم فسكون فكسرا وفتح (قوله ثم قام)

ای البائع (قوله منه) ای المشتري (قوله ثم قام) ای المشتري (قوله منه) ای البائع (قوله في هذه) أي اشهاد القولين المشتري بدفع الثمن ثم قيامه بطلب المبيع من بانه (قوله ان قام) ای المشتري (قوله وفي الاولى) بضم الهمز (قوله وهذا) ای الكلام المتقدم (قوله لاشهاد) ای المشتري (قوله لثبته) ای الثمن (قوله في ذمته) ای المشتري (قوله وعلى هذا) ای التخالف صلة اقتصر (قوله وفيه) ای التخالف نظر (قوله بيمينه) ای اشهاد المشتري بدفع الثمن واشهاده ببقائه في ذمته (قوله فانه) ای ابن رشد (قوله من ان القول للبائع) بیان ما (قوله مطلقا) ای مع القرب والبعده

القولين فانه بعد ان ذكر ما في سماع اصبح من ان القول للبائع مطلقا لكن يحاف مع القرب
من الاشهاد لامع بعده وهو الذي مشى عليه المصنف ذكر ما نصه وقيل ان حل الاجل صدق
البائع بيمينه في دفع السلعة وان كان بالقرب صدق المشتري بيمينه ولو كان أشهد على نفسه بالثمن
وكذا لو أشهد المبتاع بدفع الثمن ثم قام بطلب السلعة بالقرب الذي يتأخر فيه القبض ويستغل
فيه الايام والجمعة ونحو ذلك فالقول قول المشتري وان بعد كسره فالقول قول البائع وهذا
ظاهر قول ابن القاسم في الدمياطية وهو اظهر من رواية أصبح هذه ثم وجهه ونقله ابن عرفة
وف ربح التونسى رواية أصبح في كتاب ابن يونس بعد ذكر الخلاف مانصه أبو اسحق والاشبه
انه اذا أشهد على نفسه بالثمن ان البائع مصدق في دفع السلعة اذا الغالب ان احدا لا يشهد على
نفسه بالثمن الا وقد قبض العوض اه وبه تعلم صحة حل قول المصنف واشهاد المشتري بالثمن
الخ على اشهاد يبقائه بذمته واشهاد بدفعه كما ان اشهاد البائع بدفع المبيع ينفى ان يكون
مثله اشهاد يبقائه في ذمته على وجه السلم وذكر ز اشهاد المشتري على نفسه بقبض الثمن ثم
ادعى عدمه وبهذا يتم في المسئلة ست صور اشهاد المشتري بالثمن في ذمته أو بدفعه أو بقبض
الثمن واشهاد البائع بان المبيع في ذمته أو بدفعه أو بقبضه منه وقوله عن صرح حلف المقبض
ولو طال الخ مثله في الطرشي وظاهره ان المقبض اسم فاعل وان القول قول مدعى الدفع وهو غير
ظاهر اشهاد العرف الاخر ونقل أحمد بابا عن المعيار ان العرف جرى بان المقترض لا يقبض
السلف حتى يأتي بوثيقة القبض قال فيه ~~كون~~ القول للمقترض انه لم يقبض وهل يمين أم لا
خلاف وعليه فالقبض في كلام الناصر بالفتح اسم مقعول ليوافق ما ذكر والله أعلم (و) ان
اختلفا (في) وقوع البيع (بالب) واختلاف القول قول (مدعيه) أى البت لانه الغالب ولو
مع قيام المبيع ان لم يجز عرف بالخيار وحده فان اتفقا على الخيار وادعاه كل لنفسه خاصة فتخالفا
ثم هل يفسخ أو يكون بيا قولان لابن القاسم وشبه في تقديم القول فقال (كدعى) بضم الميم
وكسر العين (العصمة) للبيع فالقول قوله دون مدعى فساد ولا يختلف الثمن به ما بدليل ما يليه
بان قال أحدهما وقع ضروة الجمعة والاخر بين الاذان الثاني والسلام منها وقات المبيع قاله
أبو بكر بن عبد الرحمن وحذاق أصحابه في المتسطة ان ادعى أحدهما في السلم انه لم يضر باله
أجلا أو ان رأس ماله تأخر بشرط شهر أو كذبه الاخر فالقول قوله مدعى الحلال منهما بيمينه
الا ان تقوم للاخر بينة على فساد فيفسخ السلم ويرد البائع رأس المال الشيخ أبو بكر بن عبد
الرحمن القول قول من ادعى الحلال اذا قات السلعة فان كانت قائمة فبطلت المان وبتمامه
والى هذا ذهب حذاق أصحابه وقال بعض القرويين القول قول مدعى العصمة قات السلعة أو لم
تقت اه وحل كون القول قول مدعى العصمة (ان لم يغلب الفساد) للبيع في عرفهم فان غلب
في عرفهم فالقول قوله مدعيه (وهل) القول لمدعى العصمة ان لم يغلب الفساد سواء اختلف
الثمن بهما ام لا أو القول قوله في كل حال (الا ان يختلف بهما) أى العصمة والفساد (الثمن) أى
العوض الشامل للمنف كدعوى أحدهما بيع الام وحدها أو الولد وحده قبل انغارها والاخر
بيعهما معا ودعوى أحدهما ان الثمن خروا والاخر انه دراهم الخط وكدعوى البائع انه باعها
بمائة مثلاً والمشتري انه بقيمتها أو بما يظهر من السعر (ة) سكا لا اختلاف في (قنده) أى الثمن

(قوله من الاشهاد) صلة
القرب (قوله لامع بعده)
اى الاشهاد (قوله ذكر) اى
ابن رشد خبر ان (قوله صدق)
بضم فكسر (قوله وان
كان) اى التنازع (قوله ثم
قام) أى المبتاع (قوله بعد)
بضم العين (قوله وجهه)
بفتح مفتلا اى ابن رشد
قول ابن القاسم (قوله انه)
اى المشتري (قوله وبه) اى
ما تقدم صلة تعلم (قوله على
اشهاد) اى المشتري (قوله ثم ادعى)
بضم العين (قوله عدمه)
اى قبض الثمن (قوله قال)
اى أحمد (قوله لانه) اى
البت الغالب (قوله ان لم يجز)
عرف بالخيار وحده (بان
جرى بالبت وحده أو جرى
بهما فان جرى بالخيار وحده
فالقول لمدعيه (قوله وقع)
اى البيع (قوله منها) اخ
الجمعة (قوله فان غلب) اى
الفساد (قوله بهما) اى
العصمة والفساد

(قوله في حاقهما) صلة كاف التشبيه (قوله واشبهه) اي المشتري (قوله بان الغالب بيعهما) صلة اعتراض (قوله فهو) اي المثال (قوله بالام) اي بيعها (قوله وهو) اي التمثيل (قوله من ان التقريب الخ) بيان المذهب (قوله يمثل) بضم ففتح مثقلا (قوله أجل) بضم فكسر مثقلا ٧٥٢ (قوله فان باب السلم الخ) صلة المناسب الخ (قوله اذ يكتفي الصحة في الجملة) فيه ان احمد

قال الغالب فيه الصحة
فالقول لمدعيه او قال س هو
صحح على دعواهما ولكنه
يقبح ان لم يجعلاهما فليس
اختلافهما فيه بالصحة
والفساد فكيف تعمل صحة
التمثيل بكفاية للصحة في الجملة
وتعمل الصحة في الجملة بكفاية
فرضها في المثال (قوله في يده)
اي المسلم اليه (قوله يظن)
بضم ففتح (قوله تصرفه) اي
المسلم اليه (قوله فيه) اي
الزمن (قوله بها) اي العين
(قوله واتقاعه) اي المسلم
اليه (قوله بها) اي العين
(قوله ما) نكرة مؤكدة
طولا اي سواء كان يظن
تصرفه نفسه بها واتقاعه
فيه أم لا (قوله بغيبته)
اي المسلم اليه (قوله عليها)
اي العين (قوله في باب البيع)
صلة كاف التشبيه (قوله
من قيمة أو مثل) بيان ما (قوله
عرف) بضم فكسر اي اعتيد
(قوله من مثل تلك السلعة)
بيان ما (قوله يقرر) بضم الباء
وفتح القاف والراء الاولى
(قوله فيعهم) بضم الباء وفتح
العين المهملة والميم الاولى
مثقلا (قوله في أول الكلام)

اي قوله ان ادعى مشبهما يجعله شاملا للاختلاف في جنس أو قدر المسلم به أو فيه أو الرهن أو الجليل (قوله فان عقده)
تنازعا قبل فوات رأس المال (مفهوم مع فوات رأس المال) (قوله يقبض) بضم فسكون ففتح نائب فاعله ضمير المسلم فيه فلذا أبرزه
(قوله فيه) اي الموضع

(قوله اى المسلم) بضم الميم
وكسر اللام (قوله
الاختلاف) اى فى موضعه
(قوله فان تنازعا) اى فى
موضعه (قوله قبله) اى
فوات رأس المال (قوله
مطلقا) اى اشبه أو أشبهه
أحدهما أو لا (قوله احتياجه)
اى الفسخ (قوله اشترط)
بضم التاء وكسر الراء (قوله
أيلة) اى التى بين مصر والشام
(قوله عقبة برقة) اى التى بين
مصر والمغرب (قوله بها) اى
بمصر (قوله بأمر) صلة انشاء

عقده) اى السلم بيمينه (والا) اى وان لم يدع أحدهما موضع عقده بان ادعيا معا غيره (قال بائع)
أى المسلم اليه يصدق بيمينه ان أشبهه سواء أشبه المشتري بضام لأن أشبه المسلم وحده صدق
بيمينه (وان لم يشبه واحد) منهم فى دعواه (تحالفا) اى المسلم والمسلم اليه كل على نقي دعوى
صاحبه وتحقق دعواه (وفسخ) بضم فسكسر السلم وكلامه حيث حصل الاختلاف بعد
فوات رأس المال فان تنازعا قبل حلقا وفسخه مطلقا والظاهر احتياجه لحكم لان الموضع
كالاجل وتقدم احتياج الفسخ بالاختلاف فيه الى حكم وشبهه فى الثبوت شرعا فقال
(كفسخ ما) اى سلم اشترط فيه ان المسلم فيه (يقبض) بضم الياء وفتح الباء (بمصر) وأريد بها
جميع عملها وهى طولا من البحر المالح ثغر سكندرية والعريش الى اسوان بضم الهمزة وسكون
السين آخره نون مدنية بأقصى الصعيد وعرض من عقبة أيلة الى عقبة برقة فان أريد بها
المدنية المعينة فقط فانشار اليه بقوله (وجاز) شرط ان يقبض المسلم فيه (بالقسطا) بضم القاء
أى مصر العتيقة سميت به لان شام موضع قسطاط عمرو بن العاص رضى
الله تعالى عنه بأمر أمير المؤمنين الامام عمر بن الخطاب رضى الله
تعالى عنه (وقضى) بضم فسكسر رأى دفع المسلم فيه (بسوقها)
أى السلعة المسلم فيها من القسطاط ان كان لها
سوق (والا) اى وان لم يكن لها سوق
(ففى أى مكان) من القسطاط
يقضى المسلم فيه
الا لعرف خاص
فيعمل به
* (تم الجزء الثانى ويليه الجزء الثالث أوله باب فى بيان أحكام السلم الخ) *

• (فهرسة الجزء الثاني من شرح منخ الجليل على مختصر العلامة خليل) •

صحيحة

- ٥٢ فصل في النكاح
 ٧٩ فصل في بيان اسباب الخبار واحكامه
 ٩٦ فصل في خيار الامة بكال عتقها تحت عهد
 ٩٩ فصل في بيان احكام الصداق
 ١٦٩ فصل في بيان احكام القسم بين الزوجات والنشوز وما يناسبهما
 ١٨٢ فصل في الخلع
 ٢٠٢ فصل في بيان شروط طلاق السنة وما يتعلق به
 ٢٠٦ فصل في بيان اركان الطلاق وما يتعلق بها
 ٢٨٣ فصل في احكام الاستنابة على الطلاق
 ٢٩٥ فصل في احكام رجعة المطلقة طلاقا رجعا وما يتعلق بها
 ٣٠٧ (باب في الايلاء وما يتعلق به)
 ٣٢٣ (باب في الظهار واحكامه وما يتعلق به)
 ٣٥٥ (باب في احكام اللعان)
 ٣٧١ (باب في العدة وما يتعلق بها)
 ٣٨٥ فصل في مسائل زوجة المفقود وما يناسبها
 ٤٠٣ (باب في احكام واقسام الاستبراء ومن يلزمه والمواضعة وما يتعلق بها)
 ٤١٥ فصل في بيان احكام تدخّل العدد والاستبراء
 ٤١٩ (باب في احكام الرضاع)
 ٤٣٠ (باب في النفقة بالنكاح والملاّ والقراية)
 ٤٤٧ فصل في نفقة الرقيق والداية والقريب وخادمه والحضنة وما يتعلق بها
 ٤٦٠ (باب في البيع)
 ٥٣٧ فصل في بيان ما يحرم فيه ربا الفضل والنساء من الطعام الخ
 ٥٨٥ فصل في بيان احكام بيع الوعد الاجال
 ٦٠٣ فصل في بيان احكام مسائل بيع الغينة
 ٦٠٩ فصل في البيع بشرط الخبار
 ٧١١ فصل في بيان احكام بيع المراهمة
 ٧٢٢ فصل في بيان ما يتناول به البيع وما لا يتناول به وحكم بيع الثمرة وشراء العريضة بخبرها
 والجائحة
 ٧٤٣ فصل في بيان احكام اختلاف المتبايعين

• (تمت) •

